

حَوَاشِي الشَّرْحِ وَالْعَبَّادِي

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأَلَّفَ

الشيخ عبد الحميد بن محمد بن أبي السَّوْدِ فِي ١٣٠١ هـ
الشيخ أحمد بن محمد بن أبي السَّوْدِ فِي ٩٩٢ هـ

شَرَحَ كِتَابَ الْمُنْهَاجِ

الإمام شهاب الدين بن حجر الهيتمي
٩٧٣ هـ

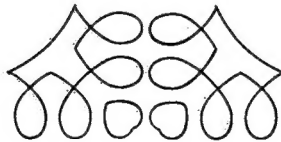
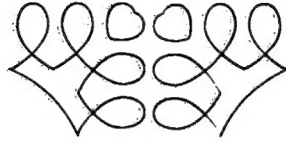
اعْتَنَى بِهِ وَرَافَقَهُ

الدُّكْتُورُ أُنْسُ الشَّامِي
كَلِئَةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

المجلد الثاني



القاهرة



خَوَاشِي الشَّرَافِ وَالْعَبَّادِ
عَلَى
تَحْقِيقِ الْبَحْثِ بِشَرْحِ الْمَنَاجِ

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

اسم الكتاب : **بَحْثُ شَيْخِ الشَّافِعِيِّ فِي الْعِبَادَاتِ**

مَجْمَعَةُ الْمَجْتَنَحِ وَبَحْثُ الْمَتَنَاجِ

اسم المؤلف : **الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب**

الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب

اسم المحقق : **الدكتور أسد الشامي**

القطع : **١٧ × ٢٤ سم**

عدد الصفحات : **٧٥٩ صفحة**

عدد المجلدات : **١٢ مجلد - المجلد الثاني**

سنة الطبع : **١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م**

رقم الإيداع : **٥٠٥٢ / ٢٠١٦**

الترقيم الدولي : **٩٧٨-٩٧٧-٣٠٠-٥٢-٠٧**

الباركود الدولي : **٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢**

طبع . نشر . توزيع



١٤٠ شارع جوهرة القلائد أمام جامعة الأزهر لتليفون: ٢٥٨٩٤٠٩ / ٢٥٩١٨٧١٩ / ٢٥٩١٩٦٩٧ - فاكس: ٢٥٩١٩٦٩٧

www.dareelhadith.com

E-mail: info@dareelhadith.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الصَّلَاةِ)

هي شرعاً أقوالٌ وأفعالٌ مخصوصةٌ مُفْتَتِحَةٌ بالتكبيرِ مُخْتَتِمَةٌ بالتسليمِ غَالِبًا فلا تَرُدُّ صلاةُ الأخرَسِ وصلاةُ المريضِ التي يُجربها على قلبه، بل لا يردانِ مع حَذْفِ غَالِبِهَا؛

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّلَاةِ

أني هذا كِتَابُ الصَّلَاةِ أي ألفاظٌ مخصوصةٌ دالةٌ على معانٍ مخصوصةٍ هي حَقِيقَةُ الصَّلَاةِ وَعَدَدُهَا وَحُكْمُهَا، فكِتَابُ الْخَبَرِ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ وإضافته للصلاة من إضافة الدالِّ للمذلولِ شَيْخُنَا.

☐ فَوَدَّ: (أقوالٌ وأفعالٌ) أي أقوالٌ خَمْسَةٌ وأفعالٌ ثمانيةٌ فالجُمْلَةُ ثَلَاثَةٌ عَشْرُ هِيَ أَرْكَانُ الصَّلَاةِ، وَأَمَّا الطَّمَانِينَةُ فَهِيَ هَيْئَةٌ تَابِعَةٌ لِلرُّكْنِ فلا تُعَدُّ رُكْنًا على التَّحْقِيقِ فالأقوالُ: تَكْبِيرُ الإِحْرَامِ، وَالْفَاتِحَةُ، وَالتَّشَهُدُ الْآخِرُ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ، وَالتَّسْلِيمَةُ الْأُولَى، وَالْأَفْعَالُ: التَّيَّةُ؛ لِأَنَّهَا فَعْلٌ قَلْبِيٌّ، وَالْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ، وَالْإِعْتِدَالُ، وَالسُّجُودُ مَرَّتَيْنِ، وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا وَجُلُوسُ التَّشَهُدِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي يَعْقُبُهُ السَّلَامُ، وَالتَّزْتِيبُ شَيْخُنَا، وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ: الْمُرَادُ بِالْأَقْوَالِ، وَالْأَفْعَالِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الْمُنْدُوبَ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (مُفْتَتِحَةُ الْخَبَرِ) قَدْ يُقَالُ: لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ قَوْلِهِ مَخْصُوصَةٌ فَلَوْ أَبْدَلَهُ بِقَوْلِهِ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ لَكَانَ أَوَّلَى إِذْ هُوَ صَادِقٌ بِمَا إِذَا أَتَى بِالْأَفْعَالِ الْمَخْصُوصَةِ مَثَلًا مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ وَافْتَتَحَهَا بِالتَّكْبِيرِ وَاخْتَتَمَهَا بِالتَّسْلِيمِ رَشِيدِيٌّ، قَالَ شَيْخُنَا: اغْتَرَضَ قَوْلُهُ مُفْتَتِحَةُ بِالتَّكْبِيرِ الْخَبَرَ بِأَنَّهُ مُفْتَضَاهُ أَنَّ التَّكْبِيرَ، وَالتَّسْلِيمَ خَارِجَانِ عَنِ حَقِيقَتِهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَيُجَابُ بِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُفْتَتَحُ وَيُخْتَتَمُ بِمَا هُوَ مِنْهُ كَمَا هُنَا اهـ زَادَ ش عَنْ سَمٍ عَلَى الْبَهْجَةِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرُوهُ فِي خُطْبَةِ الْعِيدَيْنِ أَنَّ التَّكْبِيرَ قَبْلَهَا خَارِجٌ عَنْهَا وَأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يُفْتَتَحُ بِمَا لَيْسَ مِنْهُ، فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِفْتِتَاحَ قَدْ يَكُونُ بِمَا هُوَ مِنْهُ، بَلْ وَعَلَى أَنَّهُ الْأَصْلُ فَتَأَمَّلْهُ وَلِهَذَا كَانَتْ أُمُّ الْكِتَابِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ مَعَ أَنَّهَا جُزْءٌ مِنْهُ قَطْعًا اهـ.

☐ فَوَدَّ: (غَالِبًا) قَدْ يُقَالُ: لَيْسَ لَهُ ضَابِطٌ حَتَّى تُعْلَمَ بِهِ الْجَامِعِيَّةُ، وَالْمَانِعِيَّةُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ مِنْ تَيَمَّةِ التَّعْرِيفِ بَلْ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ الْمَعْرُوفَ هُوَ الْغَالِبُ وَهُوَ مَا عَدَا الْمَذْكُورَتَيْنِ، نَعَمْ لَا يَلَايِمُ هَذَا التَّوْجِيهَ قَوْلُهُ الْآتِي مَعَ حَذْفِ غَالِبِهَا بَصْرِيٌّ. ☐ فَوَدَّ: (فَلَا تَرُدُّ صَلَاةُ الْآخَرَسِ الْخَبَرَ) أَيِ: صَلَاةُ الْمَرْبُوطِ عَلَى خَشْيَةِ لِعَدَمِ الْأَفْعَالِ فِيهَا شَيْخُنَا. ☐ فَوَدَّ: (بَلْ لَا يَرْدَانِ الْخَبَرَ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ كَوْنَ الْمُرَادُ أَنَّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الصَّلَاةِ

☐ فَوَدَّ: (بَلْ لَا يَرْدَانِ الْخَبَرَ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ كَوْنَ الْمُرَادُ أَنَّ وَضَعَهَا ذَلِكَ يَتَّبِعُهُ مِنَ التَّعْرِيفِ فَهَوَ

لأنَّ وضع الصلاة ذلك فما خرج عنه إعارض لا يردُّ عليه سُمِّيَتْ بذلك لاشتِمَالِها على الصلاة لغةً وهي الدعاءُ وخرجَ بقولي مخصوصةً سجدةً التَّلاوة، والشُّكرِ فإنَّهما ليستا صلاةً....

وضَعَهَا ذَلِكَ يُفْهَمُ مِنَ التَّعْرِيفِ فَهُوَ مَنُوعٌ كَمَا لَا يَخْفَى وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ مُرَادٌ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُفْهَمُ مِنْهُ فَهَذَا لَا يَمْنَعُ الْوُرُودَ إِذْ حَيْثُ لَمْ يَشْمَلْ لَفْظُ التَّعْرِيفِ بَعْضَ الْأَفْرَادِ كَانَ غَيْرَ جَامِعٍ وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَى جَامِعٍ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عِبَارَةُ الْبَضْرِيِّ قَوْلُهُ، بَلْ لَا يَرِدَانِ الْإِنْجَ مَحَلٌّ تَأَمَّلْ؛ لِأَنَّهُمَا إِنْ كَانَتَا مِمَّا صَدَقَ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَالتَّعْرِيفُ غَيْرُ صَادِقٍ عَلَيْهَا فَلَا يَكُونُ جَامِعًا اهـ. □ فَوَدَّ: (لَا يَرِدَانِ) الْأَوَّلَى التَّائِيثُ. □ فَوَدَّ: (لأنَّ وضع الصلاة الإنج) إِنْ أَرَادَ بَوَضْعِهَا حَقِيقَتَهَا وَمَعْنَاهَا لَزِمَ خُرُوجُ هَذَا الْفَرْدِ، أَوْ أَضْلُهَا فَإِنْ أَرَادَ بِالْأَضْلِ الْغَالِبَ فَلَمْ يَسْتَعْنِ عَنِ قَيْدِ الْغَلْبَةِ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ شَيْئًا آخَرَ فَلْيَبَيِّنْ لِنُظَرِ فِيهِ سَمِ، وَقَدْ يُقَالُ إِنْ الْمُرَادُ أَنَّ الْمُعَرَّفَ بَفَتْحِ الرَّاءِ صَلَاةٌ غَيْرُ الْمَعْدُورِ بِنَحْوِ الْخَرَسِ لَا مُطْلَقًا الصَّلَاةُ.

□ فَوَدَّ: (فَمَا خَرَجَ الْإِنْج) لَمْ يَظْهَرْ الْمُرَادُ مِنْهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحَشِّيَ أَشَارَ لِتَخَوُّ مَا ذَكَرْتَهُ فَلْيُجِيعْ بَضْرِي. □ فَوَدَّ: (لِإِشْتِمَالِهَا عَلَى الصَّلَاةِ الْإِنْج) أَيُّ: فَهُوَ مِنْ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ الْجُزْءِ هَذَا إِنْ كَانَتْ مَأْخُودَةٌ مِنْ صَلَّيْ إِذَا دَعَا كَمَا اشْتَهَرَ وَقِيلَ مَأْخُودَةٌ مِنْ صَلَّيْ إِذَا حَرَّكَ الصَّلَوَيْنِ وَهُمَا عِزْقَانِ فِي الْخَاصَرَتَيْنِ يَنْحَنِيَانِ عِنْدَ الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ وَيَرْتَفِعَانِ عِنْدَ الرَّفْعِ مِنْهُمَا، وَقِيلَ مِنْ صَلَّيْتُ الْعُودَ بِالتَّارِ إِذَا قَوَّمْتَهُ بِهَا، وَالصَّلَاةُ تُقَوِّمُ الْإِنْسَانَ لِلطَّاعَةِ وَمِنْ ثَمَّ وَرَدَ (مَنْ لَمْ تَنْتَهَ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ، وَالْمُنْكَرِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ) أَيُّ كَامِلَةً وَلَا يَضُرُّ كَوْنُ الصَّلَاةِ وَابْوَةً قَلِيَّتْ وَأَوْهَا أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَإِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا وَصَلَّيْتُ يَأْتِي؛ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الرَّوَايَ مِنَ الْبَيَّانِيِّ وَبِالْعَكْسِ شَيْخُنَا.

□ فَوَدَّ: (وَهِيَ الدُّعَاءُ) قِيلَ: مُطْلَقًا، وَقِيلَ بِخَيْرٍ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِقَوْلِي مَخْصُوصَةً الْإِنْج) قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ: إِنَّهُمَا خَارِجَانِ بِأَقْوَالٍ وَأَفْعَالٍ فَإِنَّهُمَا فِعْلٌ وَاحِدٌ مُفْتَتَحٌ بِالتَّكْبِيرِ مُخْتَتَمٌ بِالتَّسْلِيمِ نِهَآيَةً وَبَضْرِي

مَنُوعٌ كَمَا لَا يَخْفَى وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ مُرَادٌ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُفْهَمُ مِنْهُ فَهَذَا لَا يَمْنَعُ مِنَ الْوُرُودِ إِذْ حَيْثُ لَمْ يَشْمَلْ لَفْظُ التَّعْرِيفِ بَعْضَ الْأَفْرَادِ كَانَ غَيْرَ جَامِعٍ وَإِنْ أُرِيدَ بِهِ مَعْنَى جَامِعٍ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (لأنَّ وضع الصلاة ذلك) إِنْ أَرَادَ بَوَضْعِهَا حَقِيقَتَهَا وَمَعْنَاهَا لَزِمَ خُرُوجُ هَذَا الْفَرْدِ، أَوْ أَضْلُهَا فَإِنْ أَرَادَ بِالْأَضْلِ الْغَالِبَ فَلَمْ يَسْتَعْنِ عَنِ قَيْدِ الْغَلْبَةِ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ شَيْئًا آخَرَ فَلْيَبَيِّنْ لِنُظَرِ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (فَمَا خَرَجَ عَنْهُ إِعَارِضُ الْإِنْج) يُقَالُ عَلَيْهِ هَذَا الَّذِي خَرَجَ إِعَارِضٌ هَلْ هُوَ مِنَ الْأَفْرَادِ حَقِيقَةً، أَوْ لَا؟ وَهَلْ يَشْمَلُهُ لَفْظُ التَّعْرِيفِ، أَوْ لَا؟ فَإِنْ قَالَ مِنَ الْأَفْرَادِ حَقِيقَةً وَلَا يَشْمَلُهُ فَهُوَ وَارِدٌ قَطْعًا وَإِلَّا فَهُوَ مَنُوعٌ قَطْعًا فَتَأَمَّلْهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنَّهُ شَيْءٌ وَضَعَهُ مَا ذَكَرَ وَفِيهِ خَفَاءٌ لَا يَلِيْقُ بِالتَّعْرِيفِ. □ فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِقَوْلِي مَخْصُوصَةً الْإِنْج) قَدْ يُقَالُ إِنْ صَدَقَ جَمِيعُ الْأَقْوَالِ، وَالْأَفْعَالِ فِي سَجْدَتَيِ التَّلاوة، وَالشُّكْرِ صَدَقَ مَعْنَى مَخْصُوصَةً أَيْضًا فَإِنْ أَرَادَ بِهِ مَعْنَى خَاصًّا فِي الْوَاقِعِ فَهَذَا لَا يُفْهَمُ السَّابِقُ فَلَا فَائِدَةُ فِي الْإِخْرَاجِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَصُدَّقْ فَلَا حَاجَةَ لِزِيَادَةِ مَخْصُوصَةٍ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَخَرَجَ بِجَمْعِ الْأَفْعَالِ سَجْدَتَا التَّلاوة، وَالشُّكْرِ لِإِشْتِمَالِهِمَا عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ هُوَ السُّجُودُ اهـ وَقَدْ يُقَالُ، بَلْ هِيَ أَفْعَالٌ؛ لِأَنَّ الْهَوِيَّ لِلْسُّجُودِ، وَالرَّفْعَ مِنْهُ فِعْلَانِ خَارِجَانِ عَنِ مُسَمًّى السُّجُودِ.

كصلاة الجنّازة (المكتوبات) أي المفروضات العينية (خمس) معلومة من الدين بالضرورة في كل يوم وليلة ولا ترد الجمعة؛ لأنها من جملة الخمس في يومها كما سيُعلم من كلامه ولم

وعبارة سم أن صدق جميع الأقوال، والأفعال في سجّدي التلاوة، والشكر صدق معنى مخصوصة أيضاً وإن أراد به معنى خاصاً في الواقع فهذا لا يفهمه السامع وإن لم يصدق فلا حاجة لزيادة مخصوصة، وفي شرح العباب وخرج بجميع الأفعال سجدة التلاوة، والشكر لاشتمالها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال، بل هي أفعال؛ لأن الهويّ للسجود، والرفع منه فعلان خارجان عن مسمى السجود اه وأجاب عنه شيخنا بأنه ليس فيها إلا قولان وإيجاب تكبيرة الإحرام، والسلام وفعلان كذلك التّية، والسجود وكل من هويّه، والرفع منه غير مقصود اه. هـ قوله: (كصلاة الجنّازة) قال في المغني فيدخل صلاة الجنّازة بخلاف سجّدي التلاوة، والشكر اه فالظاهر أن قول الشارح كصلاة الجنّازة مثال للمنفى، ثم رأيت كلامه في فتح الجواد مصرّحاً بأنها لا تُسمى صلاة فتشيله هذا على ظاهره نعم الأنسب حينئذ عطفها على سابقها لما في هذا في الإيهام بضرّي أي بأن يقول وصلاة الجنّازة فإنها ليست صلاة، وكذا جعله سم مثلاً للتّفي حيث استشكله بأن صلاة الجنّازة أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام، والتّية ورفع اليدين اه وقد يجاب عنه بأن رفع اليدين سنة، والكلام فيما يتوقّف عليه حقيقة الصلاة وعبارة شيخنا بعد إدخاله صلاة الجنّازة في المعروف كالمغني نصّه وصلاة الجنّازة فيها أقوال وهي ظاهرة وأفعال وهي القيامات وهي أفعال متعدّدة حكماً لجعل القيام للفاصلة فعلاً، والقيام للصلاة على التّبيّ ﷺ فعلاً وهكذا وإن كانت في الحسّ فعلاً واحداً اه.

هـ قوله (سنن): (المكتوبات خمس) الأضل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] أي حافظوا عليها دائماً بإكمال واجباتها وسننها، وقوله تعالى ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣] أي محتّمة موقّنة، وأخبار في الصحيحين كقوله ﷺ: «فَرَضَ اللَّهُ عَلَيَّ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ خَمْسِينَ صَلَاةً فَلَمْ أَزَلْ أُرَاجِعْهُ وَأَسْأَلُهُ التَّخْفِيفَ حَتَّى جَعَلَهَا خَمْسًا فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ» وقوله للأعرابي: «خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ» قال الأعرابي: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قال: «لَا إِلَّا أَنْ تَطَوُّعَ» وقوله لمعاذ لما بعثه إلى اليمن: «أخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة»، وأما وجوب قيام الليل فنسيخ في حقنا وهل نسيخ في حقّه ﷺ أكثر الأضحاب لا، والصحيح نعم، ونقله الشيخ أبو حامد عن النصّ مغني ونهاية. هـ قوله: (أي المفروضات) إلى قوله فإن جبريل في النهاية، والمغني إلا قوله ولا يُنافيه إلى وفرضت وما أثبت عليه. هـ قوله: (ولا ترد الجمعة إلخ) عبارة المغني وخرج بقولنا العينية صلاة الجنّازة لكن الجمعة من المفروضات العينية ولم تدخل في كلامه إلا إذا قلنا إنها بدل من الظهر وهو

هـ قوله: (فإنهما ليستا صلاة كصلاة الجنّازة) صلاة الجنّازة أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام، والتّية ورفع اليدين. هـ قوله: (أي المفروضات) لما كان الكتب غير الفرض لغة وأعم منه شرعاً فُسّر المراد هنا بقوله أي المفروضات.

تَجْتَمِعُ هَذِهِ الْخُمْسُ لِغَيْرِ نَبِيِّنَا ﷺ وَوَرَدَ أَنَّ الصُّبْحَ لِأَدَمَ، وَالظُّهْرَ لِدَاوُدَ، وَالْعَصْرَ لِإِسْلِيمَانَ، وَالْمَغْرِبَ لِيَعْقُوبَ، وَالْعِشَاءَ لِيُونُسَ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ جَبْرِيلَ فِي خَبَرِهِ الْآتِي بَعْدَ صَلَاتِهِ الْخُمْسِ «هَذَا وَقْتُ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَكَ» لَاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ وَقْتُهِمْ عَلَى الْإِجْمَالِ وَإِنْ اخْتَصَّ كُلُّ مِثْنٍ ذَكَرَ مِنْهُمْ يَوْفَتَ وَفُرِضَتْ لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ وَلَمْ يَجِبْ صُبْحُ يَوْمِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِإِعْدَمِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّتِهَا فَإِنَّ جَبْرِيلَ لَمَّا عَلَّمَهَا لَهُ ﷺ بِصَلَاتِهِ عِنْدَ بَابِ الْكَعْبَةِ مِمَّا يَلِي الْحُفْرَةَ، ثُمَّ إِلَى الْحَجَرِ بِالْكَسْرِ الْخُمْسُ فِي أَوْقَاتِهَا مَرَّتَيْنِ فِي يَوْمَيْنِ ابْتِدَاءَ بِالظُّهْرِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ دِينَهُ سَيَظْهَرُ عَلَى الْأَدْيَانِ

رَأَيْتُ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا صَلَاةٌ مُسَقَّلَةٌ اهـ. □ فَوُدَ: (وَالْعِشَاءُ لِيُونُسَ) وَقِيلَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِ نَبِيِّنَا ﷺ وَهُوَ الْأَصَحُّ شَيْخُنَا عِبَارَةً سَمِعْتُ عَنْ الْإِيكَابِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْعِشَاءَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِنَا اهـ وَأَقْرَبُ ش. □ فَوُدَ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ مَا وَرَدَ مِنْ أَنَّ الصُّبْحَ لِلْخ. □ فَوُدَ: (بَعْدَ صَلَاتِهِ) ظَرَفُ قَوْلِ جَبْرِيلَ وَقَوْلُهُ هَذَا لِلْخِ مَقُولُهُ. □ فَوُدَ: (لَيْلَةُ الْإِسْرَاءِ) وَهِيَ قَبْلُ الْهَجْرَةِ بَسْتَةَ نِهَآيَةٍ وَمُغْنِي وَشَيْخُنَا. □ فَوُدَ: (لِإِعْدَمِ الْعِلْمِ لِلْخِ) وَلَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ صَرَّحَ لَهُ بِأَنَّ أَوَّلَ وَجُوبِ الْخُمْسِ مِنَ الظُّهْرِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَسَم. □ فَوُدَ: (فَإِنَّ جَبْرِيلَ لِلْخِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَبَيَّنَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي مَغَازِيهِ أَنَّ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي صَلَّاهَا جَبْرِيلُ كَانَتْ صَبِيحَةً لَيْلَةً فَرَضَهَا لَمَّا أُسْرِيَ بِهِ وَأَنَّهُ صَبَحَ بِالصَّلَاةِ جَامِعَةً أَيِ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا بَعْدُ بِالْمَدِينَةِ وَأَنَّ جَبْرِيلَ صَلَّى بِهِ ﷺ وَهُوَ بِأَصْحَابِهِ أَيِ كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِمْ وَمُبَلِّغًا لَهُمْ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ رِوَايَةِ التَّنَائِي السَّابِقَةِ اهـ انْتَهَى سَم. □ فَوُدَ: (ابْتَدَأَ بِالظُّهْرِ لِلْخِ) وَكَانَتْ عِبَادَتُهُ ﷺ قَبْلَ ذَلِكَ فِي غَارِ حِرَاءَ بِالتَّفَكُّرِ فِي

□ فَوُدَ: (وَوَرَدَ أَنَّ الصُّبْحَ لِلْخِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قِيلَ وَهَذِهِ الصَّلَوَاتُ تَفَرَّقَتْ فِي الْأَنْبِيَاءِ فَالْفَجْرُ لِأَدَمَ، وَالظُّهْرُ لِإِبْرَاهِيمَ، وَالْعَصْرُ لِإِسْلِيمَانَ، وَالْمَغْرِبُ لِعِيسَى رَكْعَتَيْنِ عَنْ نَفْسِهِ وَرَكْعَةً عَنْ أُمِّهِ، وَالْعِشَاءُ خُصَّتْ بِهَا هَذِهِ الْأُمَّةُ وَخَالَفَ الرَّافِعِيُّ فِي شَرْحِ الْمُسْتَدِّ بَعْضَ ذَلِكَ فَجَعَلَ الظُّهْرَ لِدَاوُدَ، وَالْمَغْرِبَ لِيَعْقُوبَ، وَالْعِشَاءَ لِمُوسَى وَأُورَدَ فِيهِ خَبَرٌ، وَالْأَصَحُّ كَمَا مَرَّ أَنَّ الْعِشَاءَ مِنْ خُصُوصِيَّاتِنَا اهـ. □ فَوُدَ: (وَلَمْ يَجِبْ صُبْحُ يَوْمِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِإِعْدَمِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّتِهَا)، أَيِ: وَأَصْلُ وَجُوبِ الْخُمْسِ كَانَ مُعْلَقًا عَلَى الْعِلْمِ بِالْكَيْفِيَّةِ وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ مَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الصُّبْحِ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ وَأَنَّمَا كَانَ يَصِحُّ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَكُنْ أَصْلُ الْوُجُوبِ مُعْلَقًا عَلَى الْكَيْفِيَّةِ وَهُنَا تَوَجُّهُ آخِرُ لِعَدَمِ وَجُوبِ صُبْحِ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَهُوَ أَنَّ الْخُمْسَ إِنَّمَا وَجِبَتْ عَلَى وَجْهِ الْإِبْتِدَاءِ بِالظُّهْرِ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْخُمْسَ وَجِبَتْ مِنْ ظَهْرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَا يَخْفَى مَا بَيَّنَّ هَذَيْنِ التَّوَجُّهَيْنِ مِنَ الْبُؤْنِ الْبَائِنِ خِلَافًا لِمَنْ تَوَهَّمَ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَيْفَ وَحَاصِلُ الثَّانِي أَوْجِبَتْ مَا عَدَا صُبْحُ يَوْمِ هَذِهِ اللَّيْلَةِ حَتَّى لَوْ بَيَّنَّ كَيْفِيَّتَهَا لَمْ تَجِبْ وَحَاصِلُ الْأَوَّلِ أَوْجِبَتْ مَا تَبَيَّنَ كَيْفِيَّتُهُ فِي وَقْتِهِ حَتَّى لَوْ بَيَّنَّ كَيْفِيَّةَ الصُّبْحِ وَجِبَتْ فَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَ: (لِإِعْدَمِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّتِهَا) قَدْ يُسْتَعْنَى عَنْهُ بِأَنَّهُ فَرِضَتْ الْخُمْسُ مَا عَدَا صُبْحُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَالْأَلْبَيْنَ كَيْفِيَّتَهَا كَمَا مَرَّ. □ فَوُدَ: (فَإِنَّ جَبْرِيلَ لِلْخِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَبَيَّنَّ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي مَغَازِيهِ أَنَّ هَذِهِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي صَلَّاهَا جَبْرِيلُ بِهِ كَانَتْ صَبِيحَةً لَيْلَةً فَرَضَهَا لَمَّا أُسْرِيَ بِهِ وَأَنَّهُ صَبَحَ بِالصَّلَاةِ جَامِعَةً أَيِ؛ لِأَنَّ الْأَذَانَ لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا بَعْدُ بِالْمَدِينَةِ

ظُهُورَهَا عَلَى بَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ فَمَنْ تَمَّ تَأْسَى أَيْمُنُنَا بِذَلِكَ وَبِآيَةِ ﴿أَقْبِرِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨] فِي الْبُدَاةِ بِهَا فَقَالُوا (الظُّهْر) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا أَوَّلُ صَلَاةٍ ظَهَرَتْ كَمَا تَقَرَّرَ وَلِفِعْلِهَا وَقْتُ الظُّهْرِ أَيْ الْحَرِّ (وَأَوَّلُ وَقْتِهِ زَوَالُ الشَّمْسِ) أَيْ عَقَبَ وَقْتُ زَوَالِهَا أَيْ مِثْلِهَا عَنْ وَسْطِ السَّمَاءِ الْمُسَمَّى بِلَوْغِهَا إِلَيْهِ بِحَالَةِ الاسْتِواءِ بِاعْتِبَارِ مَا يَظْهَرُ لَنَا لَا نَفْسَ الْأَمْرِ فَلَوْ ظَهَرَ أَثْنَاءَ التَّحَرُّمِ لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَكَذَا فِي نَحْوِ الْفَجْرِ وَيُعْلَمُ بِزِيَادَةِ الظِّلِّ

مَصْنُوعَاتِ اللَّهِ وَأَكْرَامِ مَنْ يَمُرُّ عَلَيْهِ مِنَ الضَّيْفَانِ فَكَانَ يَتَعَبَّدُ فِيهِ اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ وَاخْتَارَ التَّعَبُّدَ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ تُجَاهُ الْكَعْبَةِ وَهُوَ يُجِبُّ رُؤْيَتَهَا، ثُمَّ وَجِبَ عَلَيْهِ وَعَلَيْنَا قِيَامُ اللَّيْلِ، ثُمَّ نُسَخِّ فِي حَقِّهَا وَحَقِّهِ أَيْضًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِفَرْضِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَهِيَ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ الظَّاهِرَةِ، وَالْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ الْبَاطِنَةِ كَالْتَّفَكُّرِ، وَالصَّبْرِ، وَالرِّضَا بِالْقَضَاءِ، وَالْقَدْرُ أَفْضَلُ مِنْهَا حَتَّى مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ وَرَدَ: (تَفَكَّرْ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ عِبَادَةِ سِتِّينَ سَنَةً) وَأَفْضَلُ الْجَمِيعِ الْإِيمَانُ شَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (فَمِنْ تَمَّ الْإِلَاحُ) الْأَوَّلَى إِنْدَالِ الْفَاءِ بِالْوَاوِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيْ: بِجَبْرِيلَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِآيَةِ الْإِلَاحِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِذَلِكَ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الْبُدَاةِ الْإِلَاحِ) ظَرَفَ لِقَوْلِهِ تَأْسَى. ☐ قَوْلُهُ: (سُمِّيَتْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَآخِرُهُ فِي النَّهَايَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ عَقَبَ وَقَوْلُهُ تَذَلُّ إِلَى فَلَيْسَ. ☐ قَوْلُهُ: (سُمِّيَتْ بِذَلِكَ) أَيْ سُمِّيَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ بِلَفْظِ الظُّهْرِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوَّلُ صَلَاةٍ ظَهَرَتْ) أَيْ: فِي الْإِسْلَامِ فَإِنَّهَا أَوَّلُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا جَبْرِيلُ إِمَامًا لِلنَّبِيِّ، وَالصَّحَابَةِ لَكِنْ كَانَ النَّبِيُّ رَابِعَةً بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ جَبْرِيلَ لِعَدَمِ رُؤْيَتِهِمْ لَهُ وَلَا يَضُرُّ فِي ذَلِكَ كَوْنُهُ ﷺ أَفْضَلَ مِنْ جَبْرِيلَ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَأْتِيَ الْفَاضِلُ بِالْمَفْضُولِ خُصُوصًا لِضَرُورَةِ تَعَلُّمِ الْكَيْفِيَّةِ وَلَا يَضُرُّ أَيْضًا كَوْنُ جَبْرِيلَ لَا يَتَّصِفُ بِالذِّكُورَةِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْإِمَامِ عَدَمُ الْأُنُوَّةِ وَإِنْ لَمْ تَتَحَقَّقِ الذِّكُورَةُ شَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (أَيْ الْحَرِّ) عِبَارَةٌ غَيْرُهُ شِدَّةُ الْحَرِّ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيْ عَقَبَ وَقْتُ زَوَالِهَا) مُقْتَضَاهُ أَنَّ وَقْتُ الزَوَالِ لَيْسَ مِنَ الظُّهْرِ وَعَلَيْهِ فِيمَاذَا يُحَدِّدُ هَذَا الْوَقْتُ الْغَيْرُ الْمُعْتَبَرُ مِنْ جَانِبِ الْمُتَهَيِّئِ فَلْيُرَاجَعْ بِضَرْيٍّ وَقَدْ يُقَالُ يُحَدِّدُ بِظُهُورِ الزَوَالِ لَنَا بِمَا يَأْتِي مِنْ زِيَادَةِ الظِّلِّ، أَوْ حُدُوثِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيْ مِثْلِهَا الْإِلَاحُ) أَيْ: إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (بِاعْتِبَارِ مَا يَظْهَرُ لَنَا الْإِلَاحُ)؛ لِأَنَّ التَّكْلِيفَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مُغْنَى، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمِيلِ، أَوْ بِزَوَالِ الشَّمْسِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا نَفْسَ الْأَمْرِ) أَيْ: لِوُجُودِ الزَوَالِ فِيهِ قَبْلَ ظُهُورِهِ لَنَا بِكَثِيرٍ فَقَدْ قَالُوا إِنَّ الْفُلْكَ الْمُحَرَّكَ لِغَيْرِهِ يَتَحَرَّكُ فِي قَدْرِ الثُّنْطِيِّ بِحَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ فَرَسَخًا، وَلِذَلِكَ لَمَّا سَأَلَ ﷺ جَبْرِيلَ هَلْ زَالَتْ؟ قَالَ: لَا نَعَمْ فَلَمَّا سَأَلَهُ لَمْ تَكُنْ زَالَتْ فَلَمَّا قَالَ: لَا تَحَرَّكَ الْفُلْكَ أَرْبَعَةً وَعِشْرِينَ فَرَسَخًا وَزَالَتْ الشَّمْسُ فَقَالَ نَعَمْ شَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَوْ ظَهَرَ) أَيْ: الْمِيلُ، وَكَذَا مَرَجُعُ ضَمِيرِ قَوْلِهِ الْآتِي وَيُعْلَمُ الْإِلَاحُ. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَصِحَّ وَإِنْ كَانَ) أَيْ: التَّحَرُّمُ (بَعْدَهُ) أَيْ: الْمِيلُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي نَحْوِ الْفَجْرِ) أَيْ: وَكَذَا يُقَالُ فِي الْفَجْرِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ مَوَاقِيتَ الشَّرْعِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا يُدْرِكُ بِالْحِسِّ نِهَايَةً.

وَإِنَّ جَبْرِيلَ صَلَّى بِهِ ﷺ وَهُوَ بِأَصْحَابِهِ أَيْ كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِمْ وَمُبَالِغًا لَهُمْ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ رِوَايَةِ السَّلْسَلَتَيْنِ السَّابِقَةِ وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ الرَّدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ بَيَانَ الْأَوْقَاتِ إِنَّمَا وَقَعَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ فَحَضَرَهُ ذَلِكَ بِاطِّلَاهُ.

على ظل الاستواء إن كان وإلا فيحدوئه (وآخره مصير ظل الشيء) هو لغة السُّرّ ومنه أنا في ظل فلان واصطلاحاً أمرٌ وجودي خلقه الله ليتفع البدن وغيره تدل عليه الشمس كما في الآية لكن في الدنيا بدليل ﴿وَلَا تَزِلَّ قَدْرُكَ﴾ [الواقعة: ٣٠] ولا شمس ثم فليس هو عدمها خلافاً لِمَنْ تَوَهَّمَهُ (مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عنده في غالب البلاد وقد يتعدي في بعضها كمكة في بعض الأيام واحتلفوا في قدره فيها فقيل يوم واحد هو أطول أيام السنة وقيل جميع أيام الصيف وقيل ستة وخمسون يوماً وقيل ستة وعشرون قبل انتهاء الطول ومثلها عقبه وقيل يومان يوم قبل الأطول بستة وعشرين يوماً ويوم بعده بستة وعشرين وما عدا الأخير، والأول غلط والذي بينه أثمة الفلك هو الأخير وقول أصحابنا أن صنعاء كمكة في ذلك لا يوافق ما حرّره أثمة الفلك؛ لأن عرض مكة أحد وعشرون درجة وعرض صنعاء على ما في زيخ ابن الشاطر خمس عشرة درجة تقريباً فلا يتعدي الظل فيها إلا قبل الأطول بنحو خمسين يوماً وبعده بنحوها أيضاً وقد بسطت الكلام على ذلك وما يتعلق به ويوضحه في شرح العباب ولها وقت فضيلة.....

☐ قوله: (أمر وجودي إلخ) هو يشمل ما قبل الزوال وما بعده، والفني مختص بما بعد الزوال معني زاد شيخنا المراء به خيال الشيء؛ لأنه وجودي وقوله ليتفع البدن أي بدفع ألم الحر عنه مثلاً (وغيره) أي كالفواكه اه قوله م ر (كما في الآية) أي قوله تعالى ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسُ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ [الفرقان: ٥٠] قال البيضاوي: فإنه لا يظهر للجس حتى تطلع فيقع ضوءها على بعض الأجرام، أو لا يوجد ويتفاوت إلا بسبب حركتها اه سم. ☐ قوله: (ويعلم بزيادة الظل إلخ) وإذا أردت معرفة الزوال فاعتبه بقامتك، أو شاخص تقيمه في أرض مستوية وعلم على رأس الظل فما زال الظل ينقص عن الخط فهو قبل الزوال، وإن وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الاستواء، وإن أخذ الظل في الزيادة علم أن الشمس زالت، والشمس عند المتقدمين من أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة، وقال بعض محققي المتأخرين في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة نفعها شيخنا ومعني. ☐ قوله: (ولا شمس ثم) أي: في الجنة.

☐ قوله: (فليس إلخ) تفرع على وجود الظل في الجنة مع أنه لا شمس فيها. ☐ قوله: (أي الظل الموجود إلخ) أي: فالإضافة لأدنى ملابس وإلا فالزوال لا ظل له، بل الظل للشيء عنده شيخنا. ☐ قوله: (وقد يتعدي) أي: ظل الاستواء. ☐ قوله: (في قدره) أي: الإنعدام. ☐ قوله: (فقيل يوم واحد هو إلخ) اقتصر عليه النهاية، والمعني. ☐ قوله: (أحد وعشرون) الأولى إحدى وعشرون. ☐ قوله: (ولها) إلى قول المتن ويتقى في النهاية، والمعني إلا قوله أي عقبه هو وقوله: فلو فرض إلى ذلك. ☐ قوله: (ولها وقت فضيلة إلخ) عبارة شيخنا ولها ستة أوقات: وقت فضيلة أي وقت لإيقاع الصلاة فيه فضيلة زائدة بالنسبة

☐ قوله: (كما في الآية) أي: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسُ عَلَيْهِ دَلِيلًا﴾ قال البيضاوي: فإنه لا يظهر للجس حتى تطلع فيقع ضوءها على بعض الأجرام، أو لا يوجد ويتفاوت إلا بسبب حركتها اه.

أَوَّلُ الْوَقْتِ، وَجَوَازُ إِلَى مَا يَسَعُ كُلَّهُ، ثُمَّ حُرْمَةٌ وَتُوزَعُ فِيهِ بِأَنَّ الْمُحَرَّمَ التَّأْخِيرُ إِلَيْهِ لَا إِيقَاعُهَا فِيهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا لَا يَمْنَعُ تَسْمِيَّتَهُ وَقْتُ حُرْمَةٍ بِذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ، وَضُرُورَةٌ وَسَيَأْتِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ تُجْزَى فِي الْبَقِيَّةِ وَعُذْرٌ وَهُوَ وَقْتُ الْعَصْرِ لِمَنْ يَجْمَعُ، وَاخْتِيَارٌ وَهُوَ وَقْتُ الْجَوَازِ (وَهُوَ) أَيُّ مَصِيرٍ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ سِوَى ظِلِّ الْإِسْتِوَاءِ أَيْ عَقِبَهُ هُوَ (أَوَّلُ وَقْتُ الْعَصْرِ) لَكِنْ لَا يَكَادُ يَتَحَقَّقُ ظُهُورُ ذَلِكَ إِلَّا بِأَدْنَى زِيَادَةٍ وَهِيَ مِنْ وَقْتُ الْعَصْرِ فَلَوْ فَرَضَ مُقَارَنَةُ تَحْرِيمِهِ لَهَا

لِمَا بَعْدَهُ وَهُوَ أَوَّلُ الْوَقْتِ بَحِثٌ يَقَعُ الْإِسْتِغَالُ بِأَسْبَابِهَا وَمَا يُطْلَبُ فِيهَا وَلَا جُلُهَا وَلَوْ كَمَا لَا كَمَا ضَبَطُوهُ فِي الْمَغْرِبِ، وَوَقْتُ اخْتِيَارٍ أَيْ وَقْتُ يَخْتَارُ اثْنَانِ الصَّلَاةُ فِيهِ بِالنَّسْبَةِ لِمَا بَعْدَهُ وَهُوَ يَسْتَمِرُّ بَعْدَ فَرَاغِ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُهَا فَيَكُونُ مُسَاوِيًا لَوْقْتُ الْجَوَازِ الْآتِي، وَقِيلَ: إِلَى نِصْفِهِ كَمَا حَكَاهُ الْخَطِيبُ عَنِ الْقَاضِي وَهُوَ ضَعِيفٌ وَوَقْتُ جَوَازٍ بِلَا كَرَاهَةٍ أَيْ وَقْتُ يَجُوزُ إِيقَاعُ الصَّلَاةِ فِيهِ بِلَا كَرَاهَةٍ وَهُوَ يَسْتَمِرُّ بَعْدَ فَرَاغِ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَإِنْ دَخَلَ مَعَهُ وَمَعَ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُهَا فَالْثَلَاثَةُ تَدْخُلُ مَعًا وَيَخْرُجُ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ أَوَّلًا وَيَسْتَمِرُّ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ وَوَقْتُ الْجَوَازِ بِلَا كَرَاهَةٍ إِلَى الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ فَهُمَا مُتَّحِدَانِ ابْتِدَاءً وَانْتِهَاءً وَلَيْسَ لَهُ وَقْتُ جَوَازٍ بِكَرَاهَةٍ وَوَقْتُ حُرْمَةٍ أَيْ وَقْتُ يَحْرُمُ التَّأْخِيرُ إِلَيْهِ فَالْإِضَافَةُ فِيهِ لِأَدْنَى مُلَابَسَةٍ وَلَا فَلَإِيقَاعِ الصَّلَاةِ فِيهِ وَاجِبٌ وَهُوَ آخِرُ الْوَقْتِ بَحِثٌ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا لَا يَسَعُهَا وَإِنْ وَقَعَتْ آدَاءُ بِأَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ فَهُوَ آدَاءٌ مَعَ الْإِثْمِ، وَوَقْتُ ضَرُورَةٍ وَهُوَ آخِرُ الْوَقْتِ إِذَا زَالَتِ الْمَوَانِعُ، وَالْبَاقِي مِنَ الْوَقْتِ قَدْرُ التَّكْبِيرِ فَكَثُرَ فَتَجِبَ هِيَ وَمَا قَبْلَهَا إِنْ جُمِعَتْ مَعَهَا، وَوَقْتُ عُذْرٍ أَيْ وَقْتُ سَبَبِهِ الْعُذْرُ وَهُوَ وَقْتُ الْعَصْرِ لِمَنْ يَجْمَعُ جَمْعَ تَأْخِيرٍ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (أَوَّلُ الْوَقْتِ) قَالَ الْقَاضِي إِلَى أَنْ يَبْقَى ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَ رُبْعِهِ مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (ثُمَّ حُرْمَةٌ) وَهُوَ آخِرُ وَقْتُهَا بَحِثٌ لَا يَسَعُهَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ. ☐ فَوَدَّ: (لَا يَمْنَعُ تَسْمِيَّتَهُ الْخُ) كَيْفَ، وَالْإِضَافَةُ يَكْفِي فِيهَا أَدْنَى مُلَابَسَةٍ سَم.

☐ فَوَدَّ: (وَنُوزَعُ فِيهِ الْخُ) وَتَنْظِيرُهُ يَجْرِي فِي وَقْتُ الْكَرَاهَةِ كَذَا فِي النَّهْيَةِ أَقُولُ: وَيُرَدُّ بِتَنْظِيرٍ مَا رُدَّ بِهِ فِي وَقْتُ الْحُرْمَةِ بِضَرِي. ☐ فَوَدَّ: (وَاخْتِيَارُ الْخُ) لَيْسَ هَذَا وَقْتًُا مُسْتَقْلَلًا فَمَا وَجَّهَ عَدَّهُ عَلَى أَنْ صَدَقَ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ عَلَيْهِ مَحَلُّ تَأْمُلٍ إِذْ هُوَ وَقْتُ يَخْتَارُ عَدَمَ التَّأْخِيرِ عَنْهُ مَعَ مَا تَأْتِيهِ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ بِضَرِي. ☐ فَوَدَّ: (ظُهُورُ ذَلِكَ) أَيْ: مَعْرِفَةُ الْمَصِيرِ الْمَذْكُورِ عِبَارَةً النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي مَعْرِفَةُ وَقْتُ الْعَصْرِ اهـ، وَالْمَالُ وَاجِدٌ. ☐ فَوَدَّ: (وَهِيَ مِنْ وَقْتُ الْعَصْرِ) وَقِيلَ: مِنْ وَقْتُ الظُّهْرِ وَقِيلَ فَاصِلَةٌ بَيْنَهُمَا مُغْنِي زَادَ شَيْخُنَا وَيَنْبَغِي عَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّهَا مِنْ وَقْتُ الظُّهْرِ أَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تَقُوتُ حِينَئِذٍ وَعَلَى الْأَوَّلِ، وَالْآخِرُ تَقُوتُ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (وَهِيَ مِنْ وَقْتُ الْعَصْرِ) مُنَافٍ لِمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَنَّ الْأَحْكَامَ لَا تَنَاطُ إِلَّا بِمَا يَظْهَرُ لَنَا: إِذْ مُقْتَضَاهُ أَنَّ الزِّيَادَةَ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَتْ مِنَ الْعَصْرِ بِضَرِي، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنْ مُفَادَ كَلَامِ الشَّارِحِ تَعَسَّرَ الظُّهْرِ لَا تَعَدُّهُ وَاسْتِحَالَتُهُ عَادَةً. ☐ فَوَدَّ: (فَلَوْ فَرَضَ مُقَارَنَةُ تَحْرِيمِهِ لَهَا الْخُ) إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّ التَّحْرِيمَ قَارَنَ الزِّيَادَةَ الْغَيْرَ الظَّاهِرَةَ بِإِغْتِيَارٍ مَا يَظْهَرُ لَنَا أَيْ بِإِغْتِيَارٍ مَا نَظَّنُّهُ بِأَنْ اتَّصَلَ بِتَمَامِ التَّحْرِيمِ ظُهُورُهُ، أَوْ ظَهَرَتْ فِي أَثْنَائِهِ فَهُوَ

☐ فَوَدَّ: (لَا يَمْنَعُ تَسْمِيَّتَهُ) كَيْفَ، وَالْإِضَافَةُ يَكْفِي فِيهَا أَدْنَى مُلَابَسَةٍ.

باعتبار ما يظهر لنا صحَّ نظيره ما قالوه في عرض الشراك أن فعل الظهر لا يُسنُّ تأخيرُه عنه، والتأخيرُ في خبرِ جبريلَ لمصيرِ الفَيءِ مثله ليس للاشتراط، بل؛ لأنَّ الزوالَ لا يتبيَّن بأقلَّ من قدره عادةً فإنَّ فرضَ تبيُّنه بأقلَّ منه عمِلَ به وذلك لما في حديثِ جبريلَ وسندهُ صحيحٌ «وصلَّى بي العصرَ حينَ كان ظِلُّه أي الشَّيءِ مثله ولا يُنافيه قوله وصلَّى بي الظهرَ حينَ كان ظِلُّه مثله»؛ لأنَّ معناه فرَغَ منها حينئذٍ كما شرعَ في العصرِ في اليومِ الأوَّلِ حينئذٍ فلا اشتراكَ بين الوقتينِ لخبرِ مُسلم «وقْتُ الظهرِ إذا زالتِ الشمسُ ما لم يحضُرِ العصرُ» (ويبقى) وقتهُ (حتى تغرب) الشمسُ للخبرِ الصحيحِ «وقْتُ العصرِ ما لم تغربِ الشمسُ» سُميَّت بذلك لمُعاصرتِها الغُروبَ كذا قيلَ ولو قيلَ لَتَنافُصَ ضوءُ الشمسِ منها حتى يفنى تشبيهاً بتَنافُصِ الغُسلِ من الحربِ بالعصرِ حتى تفنى لكانَ أوضحَ (والاختيارُ أن لا يُؤخَرَ) بالفوقيةِ (عن) وقتِ (مَصيرِ الظلِّ) للشَّيءِ (مثلين) سوى ظلِّ الاستواءِ إن كان؛ لأنَّ جبريلَ صلَّاهُ به في ثاني يومٍ حينئذٍ ولها غيرُ الأوقاتِ الأربعةِ السابقةِ وقتَ اختيارٍ وهو هذا ووقتُ غُذُرٍ وهو وقتُ الظهرِ لمن يجمعُ ووقتُ كراهيةِ بعدِ الاصفرارِ فأوقاتها سبعةٌ وزيدٌ ثامنٌ على ضعيفٍ وهو صلاتُها فيه

مُطابقٌ للمُفرَّع عليه غيرَ أنَّ فيه المُنافاةَ المذكورةَ وإنَّ أرادَ أن التَّحرُّمَ قارَنَ الزيادةَ الظَّاهِرةَ لنا فغيرُ مُطابقٍ للمُفرَّع عليه وإنَّ سلِمَ من المُنافاةِ المذكورةِ بَصْرِيٌّ. □ فَوُدَّ: (في عَرْضِ الشَّراكِ) بالكسرِ اسمٌ لِلسَّيْرِ الرِّقِيْقِ بظَاهِرِ التَّغْلِيْعِ ش. (في خَبَرِ جَبْرِيلَ الْخ) وهو «أَمْنِي جَبْرِيلَ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ فَصَلَّى بِي الظُّهْرَ حِينَ زَالَتِ الشَّمْسُ وَكَانَ الْفَيءُ قَدْرَ الشَّراكِ» نِهَايةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (مِثْلُهُ) أَي: مِثْلُ عَرْضِ الشَّراكِ. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) إِلَى الْمُتَنِي فِي النِّهَايةِ، وَالْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ لِمَا فِي الْمُتَنِي وَهُوَ دُخُولُ وَقْتِ الْعَصْرِ بِالصَّيْرِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي مَا فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ وَصَلَّى بِي الْعَصْرَ الْخ. □ فَوُدَّ: (سُمِّيَتْ بِذَلِكَ) أَي سُمِّيَتْ صَلَاةُ الْعَصْرِ بِلَفْظِ الْعَصْرِ. □ فَوُدَّ: (لِمُعَاصَرَتِهَا الْخ) أَي: مُقَارَنَتِهَا لَهُ، تَقُولُ: فَلَا نَ عَاصَرَ فَلَانًا إِذَا قَارَنَهُ لَكِنَّ الْمُرَادَ بِالْمُقَارَنَةِ هُنَا الْمُقَارَنَةُ شَيْخُنَا.

□ فَوُدَّ (سُنِّي): (وَالِاخْتِيَارُ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ الْخ) وَسُمِّيَ مُخْتَارًا لِأَرْجَحِيَّتِهِ عَلَى مَا بَعْدَهُ، أَوْ لِاخْتِيَارِ جَبْرِيلَ إِيَّاهُ نِهَايةً زَادَ الْمُعْنَى وَقَوْلُهُ فِيهِ الْوَقْتُ مَا بَيَّنَّ هَذَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ، وَقَالَ الْإِصْطَخَرِيُّ: يَخْرُجُ وَقْتُ الْعَصْرِ بِمَصِيرِ الظَّلِّ مِثْلِيهِ وَوَقْتُ الْعِشَاءِ بِالثَّلْثِ، وَالصُّبْحُ بِالِاسْفَارِ لِظَاهِرِ بَيَانِ جَبْرِيلَ السَّابِقِ وَأُجِيبَ عَنْهُ بِمَا تَقَدَّمَ اه. □ فَوُدَّ: (سِوَى ظِلِّ الْإِسْتِوَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ: مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ فِي النِّهَايةِ، وَالْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (بِهِ) أَي: بِالنَّبِيِّ ﷺ. □ فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أَي: حِينَ مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلِيهِ.

□ فَوُدَّ: (لِأَنَّ مَعْنَاهُ فَرَّغَ مِنْهَا حِينَئِذٍ) مَا الْمَانِعُ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلُهُ لَا يَخْرُجُ بِهِ وَقْتُ الظُّهْرِ إِذْ لَا بُدَّ مِنْ قَدْرِ ظِلِّ الْإِسْتِوَاءِ أَيْضًا وَهُوَ قَدْ يَسَعُ الظُّهْرَ فَلْيَتَأَمَّلِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى التَّنْزِيلِ وَتَسْلِيمِ أَنَّ الْمُرَادَ حِينَ كَانَ ظِلُّهُ مِثْلُهُ أَيْ سِوَى ظِلِّ الْإِسْتِوَاءِ لَا بِظِلِّ الْإِسْتِوَاءِ.

بعد إفسادها فإنها قضاء عند جمع ومع ضعفه هو لا يختص بالعصر وهي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به من غير معارض فهي أفضل الصلوات وتليها الصبح، ثم العشاء، ثم الظهر، ثم المغرب فيما يظهر من الأدلة وإنما فضلوا جماعة الصبح، والعشاء؛ لأنها فيهما أشق. (فرغ) عادت بعد الغروب عاد الوقت كما ذكره ابن العباد وقضية كلام الزركشي خلافه وأنه لو تأخر غروبها عن وقته المعتاد قدر غروبها عنده وخرج الوقت وإن كانت موجودة أهـ.....

☐ قوله: (بعد إفسادها) أي: عمداً نهائياً ومغني. ☐ قوله: (فإنها قضاء إلخ)، والأصح أنها أداء كما كانت قبل الشروع فيها نهائياً ومغني أي فلا يجب فعلها فوراً وإن أوقع ركعة منها في الوقت فاداءه ولا فقضاءه ش. ☐ قوله: (لصحة الحديث به) وقراءة عائشة رضي الله تعالى عنها وإن كانت شاذة «حافظوا على الصلوات، والصلاة الوسطى صلاة العصر» رشيخنا. ☐ قوله: (وهي الصلاة الوسطى) أي: على الأصح من أقوال شيوخنا. ☐ قوله: (فهي أفضل إلخ) عبارة شيخنا وأفضل الصلوات صلاة الجمعة، ثم عصرها، ثم عصر غيرها، ثم صبحها، ثم صبح غيرها، ثم العشاء، ثم الظهر، ثم المغرب، وظاهر كلامهم استواء كل من هذه الثلاثة في الجمعة وغيرها وقد يظهر خلافه وأفضل الجماعات جماعة الجمعة، ثم جماعة صبحها، ثم جماعة صبح غيرها، ثم جماعة العشاء، ثم جماعة العصر، ثم جماعة الظهر، ثم جماعة المغرب أهـ. ☐ قوله: (لأنها فيهما أشق) لا يقال هذا المعنى موجود في أصل فعلهما؛ لأن المشقة إنما زادت بالذهاب إلى محال الجماعات، وأصل فعلهما لا يقتضي ذلك الذهاب سم. ☐ قوله: (عادت) أي: لو عادت الشمس. ☐ قوله: (عاد الوقت) أي: وجب إعادة المغرب إن كان صلاتها ويجب على من أفطر في الصوم الإمساك، والقضاء ليتبين أنه أفطر نهاراً، ومن لم يكن صلى العصر يصليها أداء، وهل يأتى بالتأخير بلا عذر إلى الغروب الأول، أو يتبين عدم إثمه الظاهر الثاني حلبي أهـ بجبري، وفي كلام سم الميل إلى ذلك كله إلا الأخير فمال فيه إلى الإثم وهو الظاهر الموافق لقواعد المذهب. ☐ قوله: (وأنه إلخ) عطف على خلافه. ☐ قوله: (عنده) أي عند وقته المعتاد.

☐ قوله: (لأنها فيهما أشق) لا يقال المعنى الذي أوجب أنها فيهما أشق موجود في أصل فعلهما؛ لأن هذا ممنوع؛ لأن المشقة إنما زادت بالذهاب إلى محال الجماعات وأصل فعلهما لا يقتضي ذلك الذهاب. ☐ قوله: (عاد الوقت) فيه أبحاث منها أن الظاهر أن حاصل عود الوقت أنه زيد في ذلك اليوم زيادة وأن تلك الزيادة لا تنقص من الليلة الآتية ومنها أنه إذا قلنا عاد الوقت فهل يلزم من كان صلى المغرب بعد الغروب أن يصليها بعد الغروب الثاني؛ لأنه بعودها تبين بقاء النهار وهل يلزم من كان أفطر في صوم الفرض الإمساك، والقضاء ليتبين أنه أفطر نهاراً، أو لا يلزم واحد منها ما ذكر، والعود إنما هو بالنسبة لغير ذلك ومنها أن من لم يكن صلى العصر يصليها أداء وإن اثم بتعمد تأخيرها بلا عذر إلى الغروب الأول كما هو ظاهر في ذلك كله نظر.

وما ذكره آخرًا بعيدًا، وكذا أولاً فالأوجه كلام ابن العِمَاد ولا يضُرُّ كونُ عَوْدِهَا مُعْجِزَةً له ﷺ كما صَحَّ حديثُها في وقعة الخَنْدَقِ خلافاً لِمَنْ زَعَمَ ضَعْفَهُ، أو وضعه، وكذا صَحَّ أَنَّهَا حُبِسَتْ له عن الغُرُوبِ ساعةً من نهارٍ ليلة الإسراء؛ لأنَّ المُعْجِزَةَ في نفسِ العودِ وأما بقاءُ الوقتِ بِعَوْدِهَا فيحكم الشرع ومن ثَمَّ لَمَّا عَادَتْ صَلَّى على العصرِ أداءً، بل عَوْدُهَا لم يَكُنْ إلا لذلك لاشتغاله حتى غَرَبَتْ بَنُومِهِ ﷺ في حِجْرِهِ قال ابنُ العِمَادِ ويحتاج.....

☐ فَوُدَّ: (وما ذكره آخرًا بعيدًا) قال في شرحِ العُبابِ: وسيأتي أنها تأخَّرت له ﷺ عن الغُرُوبِ ساعةً فَيَمْتَدُّ الوقتُ لِغُرُوبِهَا وإنْ جَاوَزَ حَدَّ الْمُعْتَادِ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ أيضًا اه وقد يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ حِينَ طَالَ اللَّيْلُ، أو اليَوْمُ فَإِنْ لَزِمَ مِنْ طَوْلِهِ قَوَاتُ نَهَارٍ، أو لَيْلٍ قُدِّرَ وإلا بَانَ لم يَثُتْ شَيْءٌ مِنْ لَيَالِي الشَّهْرِ ولا أَيَّامِهِ لم يَقْدَرْ؛ لِأَنَّهُ لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ زِيدَ فِيهَا، أو يَوْمٌ وَاحِدٌ كَذَلِكَ بِخِلَافِ أَيَّامِ الدَّجَالِ؛ لِأَنَّهُ فَاتَ فِيهَا عَدَدُ مِنَ الْأَيَّامِ، والليالي سَمَ بِحَذْفٍ. ☐ فَوُدَّ: (فالأوجه إلخ) فَيَجِبُ عَلَى مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ إِعَادَتُهَا بَعْدَ الْغُرُوبِ وَعَلَى مَنْ أَفْطَرَ قِضَاءَ الصَّوْمِ عَلَى مَا قَالَه الْمُحَشِّي وَنَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ عَنِ الشَّيْخِ سُلْطَانٍ عَدَمَ وَجُوبِ قِضَاءِ الصَّوْمِ؛ لِأَنَّ هَذَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَكَلَ نَاسِيًا وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْسَاكُ اتِّفَاقًا شَيْخُنَا، وَمَرَّ اتِّفَاقًا يُوَافِقُهُ جَمِيعُهُ إِلَّا مَا نَقَلَهُ عَنِ الشَّيْخِ سُلْطَانٍ. ☐ فَوُدَّ: (حديثها) أَي: حَدِيثُ عَوْدِ الشَّمْسِ، وَالتَّائِيثُ مُكْتَسَبٌ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. ☐ فَوُدَّ: (لأنَّ المُعْجِزَةَ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَلَا يَضُرُّ. ☐ فَوُدَّ: (بل عَوْدُهَا) أَي: بِدُعَائِهِ ﷺ، وَقَوْلُهُ إِلَّا لِذَلِكَ أَي لِيُصَلِّيَ عَلَى الْعَصْرِ أَدَاءً، وَقَوْلُهُ لَاشْتِغَالِهِ إلخ أَي فِكْرُهُ أَنْ يَوْقِظَهُ فَنَاتَتِهِ صَلَاةُ الْعَصْرِ بِجُبْرِ مَيٍّ. ☐ فَوُدَّ: (بَنُومِهِ ﷺ) هَلْ كَانَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِيقَاضُهُ وَهَلَا تَيَمَّمَ وَصَلَّى بِالْإِيمَاءِ سَمَ

☐ فَوُدَّ: (وما ذكره آخرًا بعيدًا إلخ) قال في شرحِ العُبابِ: وسيأتي أنها تأخَّرت له ﷺ عن الغُرُوبِ ساعةً فَيَمْتَدُّ الوقتُ لِغُرُوبِهَا وإنْ جَاوَزَ حَدَّ الْمُعْتَادِ خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ أيضًا اه وقد يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَقْدِيرِ غُرُوبِهَا مَا تَقَرَّرَ فِي أَيَّامِ الدَّجَالِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَانَ الشَّارِعَ أَمَرَ بِالتَّقْدِيرِ فِي أَيَّامِ الدَّجَالِ لَا فِي هَذَا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَوْ أَمَرَ بِذَلِكَ لَنُقِلَ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي قُبِيلَ يَكْرَهُ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا لَوْ مَكَثَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً عِنْدَ قَوْمٍ مُدَّةً اه وَهُوَ يُخَالِفُ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْ شَرْحِ الْعُبابِ عَلَى وَفْقِ اسْتِنْعَادِهِ هُنَا مَا ذَكَرَهُ آخِرًا مِنْ امْتِدَادِ الْوَقْتِ لِغُرُوبِهَا وَقَدْ تَمَنَعُ الْمُخَالَفَةُ بِتَضْوِيرِ مَا هُنَا بِمَا إِذَا امْتَدَّ النَّهَارُ لَكِنْ لَمْ يَثُتِ اللَّيْلُ وَمَا يَأْتِي بِمَا إِذَا امْتَدَّ بِحَيْثُ فَاتَ كَانَ امْتَدَّ قَدَرُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَقَدْ يَتَّبِعُهُ أَنَّهُ حِينَ طَالَ اللَّيْلُ، أو اليَوْمُ فَإِنْ لَزِمَ مِنْ طَوْلِهِ قَوَاتُ نَهَارٍ، أو لَيْلٍ قُدِّرَ وإلا بَانَ لم يَثُتْ شَيْءٌ مِنْ لَيَالِي الشَّهْرِ ولا أَيَّامِهِ لم يَقْدَرْ؛ لِأَنَّهُ لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ زِيدَ فِيهَا عَدَدُ مِنَ الْأَيَّامِ، والليالي فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيمَا قُلْنَاهُ بِأَنَّهُ هَذَا الْفَرْقُ إِنَّمَا يَظْهَرُ إِنْ كَانَ الشَّهْرُ الَّذِي فِيهِ الْيَوْمُ الَّذِي كَجُمُعَةٍ يَنْقُصُ عَدَدُ أَيَّامِهِ الْبَاقِيَةِ بِقَدْرِ الْجُمُعَةِ، وَالْوَجْهَ اتَّجَاهَ هَذَا الْفَرْقِ وَإِنْ أَيَّامُ الدَّجَالِ إِنَّمَا كَانَ فِيهَا مَا بَيَّنَّاهُ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ فِيهَا شَهْرٌ مُتَمَيِّزٌ الطَّرْفَيْنِ فَإِنْ بَعْضُ أَيَّامِهِ كَجُمُعَةٍ مَثَلًا مَعَ تَحَقُّقِ عَدَدِ أَيَّامِهِ أَمَا لَوْ كَانَ فِيهَا شَيْءٌ كَذَلِكَ فَالْوَجْهَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ فَوُدَّ: (بَنُومِهِ ﷺ) هَلْ كَانَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِيقَاضُهُ وَهَلَا تَيَمَّمَ وَصَلَّى بِالْإِيمَاءِ.

لِمَعْرِفَةِ وَقْتِ الْعَصْرِ إِذَا طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا اهـ وَأَقُولُ: جَاءَ فِي حَدِيثِ مَرْفُوعٍ «أَنَّهَا إِذَا طَلَعَتْ مِنْ مَغْرِبِهَا تَسِيرُ إِلَى وَسْطِ السَّمَاءِ، ثُمَّ تَرْجِعُ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَطْلُعُ مِنَ الْمَشْرِقِ كَعَادَتِهَا» وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَدْخُلُ وَقْتُ الظُّهْرِ بِزُجُوعِهَا؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِرُ لِرُؤُوسِهَا وَوَقْتُ الْعَصْرِ إِذَا صَارَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، وَالْمَغْرِبُ بِغُرُوبِهَا وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ لَيْلَةَ طُلُوعِهَا مِنْ مَغْرِبِهَا تَطُولُ بِقَدْرِ ثَلَاثِ لَيَالٍ لَكِنَّ ذَلِكَ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بَعْدَ مُضِيِّهَا لِانْبِهَامِهَا عَلَى النَّاسِ فَحَيْثُ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي التَّنْبِيهِ الْآتِي أَنَّهُ يُلْزَمُهُ قَضَاءُ الْخَمْسِ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ لَيْلَتَانِ فَيُقَدَّرَانِ عَنْ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَوَاكِفُهُمَا الْخَمْسُ.

(وَالْمَغْرِبُ) يَدْخُلُ وَقْتُهُ (بِالْغُرُوبِ) أَيِ غَيْبِيَةِ جَمِيعِ قُرْصِ الشَّمْسِ وَإِنْ بَقِيَ الشُّعَاعُ وَيُعْرَفُ فِي الْعُمُرَانِ، وَالصَّحَارِيِّ الَّتِي بِهَا جِبَالٌ بِزَوَالِ الشُّعَاعِ مِنْ أَعَالِي الْحِطَانِ، وَالْجِبَالِ مِنْ غَرْبٍ بَعْدَ (وَبَقِيَ) وَقْتُهَا (حَتَّى يَغِيبَ الشَّقُّ الْأَحْمَرُ فِي الْقَدِيمِ) لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الصَّرِيحَةِ فِيهِ، وَالْأَحْمَرُ صِفَةٌ كَاشِفَةٌ.....

أَقُولُ: وَلَعَلَّهُ اجْتَهَدَ جَوَارِ التَّأخيرِ، بَلْ أَفْضَلِيَّتُهُ مِمَّا قَدْ يُؤَدِّي إِلَى إِيقَاطِهِ ﷺ . □ قَوْلُهُ: (لِمَعْرِفَةِ وَقْتِ الْعَصْرِ) مَا وَجَّهَ تَخْصِيصَ الْعَصْرِ سَم. □ قَوْلُهُ: (جَاءَ فِي حَدِيثٍ) إِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ.

□ قَوْلُهُ: (وَالْمَغْرِبُ بِغُرُوبِهَا) وَلَوْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ فِي بَلَدٍ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ، ثُمَّ سَافَرَ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ فَوَجَدَ الشَّمْسَ لَمْ تَغْرُبْ فِيهِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الْمَغْرِبِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى نِهَآيَةً وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ خِلَافُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَدْخُلُ الْإِنِّ) قَضِيَّةٌ سُكِّرَتْ عَنْ وَقْتِ الصُّبْحِ أَنَّهُ لَا يَنْزِلُ طُلُوعُهَا مِنْ الْمَغْرِبِ مَنْزِلَةً طُلُوعُهَا مِنَ الْمَشْرِقِ فَلَا تَجِبُ صَلَاةُ الصُّبْحِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ. □ قَوْلُهُ: (فَحَيْثُ قِيَاسٌ مَا يَأْتِي الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ: الْوَجْهَ حَيْثُ لَمْ تَنْقُصْ أَيَّامَ الشَّهْرِ وَلَا لَيَالِيَهُ أَنَّهَا لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ طَالَتْ فَلَا يَجِبُ فِيهَا غَيْرُ مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ بِخِلَافِ أَيَّامِ الدَّجَالِ فَتَأَمَّلْهُ سَم، وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى مُضِيِّ قَدْرِ تَجِبُ فِيهِ الصَّلَاةُ بِدُونِهَا. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُلْزَمُهُ قَضَاءُ الْخَمْسِ) وَعَلَيْهِ فَيَسُنُّ الْبَدَأَةَ فِيمَا يَظْهَرُ بِالصُّبْحِ، ثُمَّ بِمَا بَعْدَهَا عَلَى التَّرْتِيبِ فَإِنَّ الْفَرْضَ يَقْتَضِي تَرْتِيبَهَا كَذَلِكَ وَسَيَأْتِي أَنَّ التَّرْتِيبَ فِي قَضَاءِ الْفَرَائِثِ مَدْبُوبٌ بِصُرِّي.

□ قَوْلُ (سَمِي): (وَالْمَغْرِبُ) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِإِفْعَالِهَا عَقَبَ الْغُرُوبِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى فَالْعَلَاةُ الْمُجَاوِرَةُ شَيْخُنَا.

□ قَوْلُهُ: (يَدْخُلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي النَّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ صِفَةٌ إِلَى خَرَجَ. □ قَوْلُهُ: (وَيُعْرَفُ) أَيِ الْغُرُوبِ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْعُمُرَانِ، وَالصَّحَارِيِّ الَّتِي بِهَا الْإِنِّ) أَيِ: وَيَكْفِي فِي غَيْرِهِمَا تَكَامُلُ سُقُوطِ الْقُرْصِ فَقَطْ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (مِنْ غَرْبِ الْإِنِّ) أَيِ: الْغُرُوبِ مَاخُودٌ مِنْ غَرْبٍ بِفَتْحِ الرَّاءِ إِذَا بَعْدَ مُعْنَى وَنِهَآيَةٍ. □ قَوْلُهُ: (صِفَةٌ كَاشِفَةٌ) الْأَوَّلَى مُؤَكَّدَةٌ سَم عَلَى حَجٍّ، أَقُولُ: بَلِ الْأَوَّلَى لَازِمَةٌ وَهِيَ الَّتِي لَا تَنْفَكُ عَنِ الْمُوصُوفِ، وَأَمَّا الْكَاشِفَةُ فَهِيَ الْمُبَيِّنَةُ لِحَقِيقَةِ مَوْصُوفِهَا وَهِيَ هُنَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَبِالتَّعْيِيرِ بِالْكَاشِفَةِ،

□ قَوْلُهُ: (لِمَعْرِفَةِ وَقْتِ الْعَصْرِ) مَا وَجَّهَ تَخْصِيصَ الْعَصْرِ. □ قَوْلُهُ: (قِيَاسٌ مَا يَأْتِي الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ الْوَجْهَ حَيْثُ لَمْ تَنْقُصْ أَيَّامَ الشَّهْرِ وَلَا لَيَالِيَهُ أَنَّهَا لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ طَالَتْ فَلَا يَجِبُ فِيهَا غَيْرُ مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ بِخِلَافِ أَيَّامِ الدَّجَالِ فَتَأَمَّلْهُ. □ قَوْلُهُ: (كَاشِفَةٌ) الْأَوَّلَى مُؤَكَّدَةٌ.

إِذِ الشَّقُّ حَيْثُ أُطْلِقَ إِنَّمَا يَنْصَرِفُ لِلْأَحْمَرِ وَخَرَجَ بِهِ الْأَصْفَرُ، وَالْأَبْيَضُ وَلَوْ لَمْ يَغِبْ، أَوْ لَمْ يَكُنْ بِمَحَلٍّ اعْتَبِرَ حِينَئِذٍ غَيْبُهُ بِأَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهِ وَلَهَا غَيْرُ الْأَرْبَعَةِ السَّابِقَةِ وَقْتُ عُذْرٍ وَهُوَ وَقْتُ الْعِشَاءِ لِمَنْ يَجْمَعُ وَقْتُ اخْتِيَارٍ وَهُوَ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ لِتَقْلِ التِّرْمِذِيِّ عَنِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ كَرَاهَةٌ تَأْخِيرُهَا عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ إِذْ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقَائِلُونَ بِالْجَدِيدِ كَرَاهَةٌ هَذَا التَّأْخِيرِ حَتَّى عَلَى الْجَدِيدِ وَحِينَئِذٍ فَلَا يَتَصَوَّرُ عَلَيْهَا أَنَّ لَهَا وَقْتَ جَوَازٍ بِلَا كَرَاهَةٍ وَكَأَنَّهُ؛ لِأَنَّ فِي وَقْتِهَا مِنَ الْخِلَافِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ فَإِنْ قُلْتَ يَأْتِي فِي ضَبْطِهِ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَقْرُبُ مِنْ وَقْتِ الْجَوَازِ.....

وَاللَّازِمَةُ يَتَمَيَّزُ حَقِيقَةُ كُلِّ مِنْهُمَا عَنِ الْآخَرَى، وَأَمَّا الْمُؤَكَّدَةُ فَإِنَّهَا تُجَامِعُ كُلًّا مِنَ اللَّازِمَةِ، وَالْكَاشِفَةُ ش. □ فَوَدَّ: (إِذَا الشَّقُّ الْخُ) فِي إِبْطَائِهِ الْمَطْلُوبِ نَظَرٌ سَم. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يَغِبْ، أَوْ يَكُنْ) أَيُّ: لَوْ لَمْ يَغِبِ الشَّقُّ الْأَحْمَرُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ، أَوْ لَمْ يَوْجَدْ أَضْلًا شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (اعْتَبِرَ حِينَئِذٍ الْخُ) يَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَهَا غَيْرُ الْأَرْبَعَةِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى، وَلَهَا خَمْسَةُ أَزْوَاجٍ وَقْتُ فَضِيلَةٍ وَاخْتِيَارٍ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَقْتُ جَوَازٍ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّقُّ وَقْتُ عُذْرٍ وَقْتُ الْعِشَاءِ لِمَنْ يَجْمَعُ وَقْتُ ضَرُورَةٍ وَقْتُ حُرْمَةٍ وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ نَقْلًا عَنِ التِّرْمِذِيِّ وَقْتُ كَرَاهَةٍ وَهُوَ تَأْخِيرُهَا عَنْ وَقْتِ الْجَدِيدِ ظَاهِرٌ مُرَاعَاةً لِلْقَوْلِ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ اهْ قَصَارَتْ سِتَّةَ عِبَارَةٍ شَيْخُنَا، وَالرَّاجِعُ أَنَّ لَهَا سَبْعَةً: وَقْتُ فَضِيلَةٍ وَقْتُ اخْتِيَارٍ وَقْتُ جَوَازٍ بِلَا كَرَاهَةٍ وَهِيَ بِمِقْدَارِ الْإِسْتِغَالِ بِهَا وَمَا يُطْلَبُ لَهَا فَالثَّلَاثَةُ هُنَا تَدْخُلُ مَعًا وَتَخْرُجُ مَعًا وَيَدْخُلُ بَعْدَهَا الْجَوَازُ بِكَرَاهَةٍ مُرَاعَاةً لِلْقَوْلِ بِخُرُوجِ الْوَقْتِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُهَا، ثُمَّ وَقْتُ حُرْمَةٍ، ثُمَّ وَقْتُ ضَرُورَةٍ وَلَهَا وَقْتُ عُذْرٍ وَهُوَ وَقْتُ الْعِشَاءِ لِمَنْ يَجْمَعُ جَمْعَ تَأْخِيرٍ فَإِنْ زِدْتَ وَقْتُ الْإِذْرَاكِ وَهُوَ الْوَقْتُ الَّذِي طَرَأَتِ الْمَوَانِعُ بَعْدَهُ بِحَيْثُ يَكُونُ مَضَى مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ وَطُحْرَهَا كَانَتْ ثَمَانِيَةً اهْ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر وَقْتُ فَضِيلَةٍ وَاخْتِيَارٍ عَدَمُهُمَا وَاجِدًا لِاتِّحَادِهِمَا بِالذَّاتِ وَلِذَا جَعَلَ أَزْوَاقَهَا خَمْسَةً وَلَكَ أَنْ تَجْعَلَهَا سِتَّةً لِاخْتِلَافِ وَقْتِي الْفَضِيلَةِ، وَالِاخْتِيَارِ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ اه. □ فَوَدَّ: (عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ) أَيُّ: عَنْ وَقْتِ الْجَدِيدِ نِهَائِيَةً وَمُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيُّ: مِنْ هَذَا الْمَقْذُولِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ هَؤُلَاءِ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِمَا بَعْدَهُ. □ فَوَدَّ: (بِالْجَدِيدِ) لَعَلَّ الصَّوَابَ هُنَا فِي قَوْلِهِ الْآتِي عَلَى الْجَدِيدِ: الْقَدِيمِ. □ فَوَدَّ: (كَرَاهَةُ الْخُ) نَائِبٌ فَاعِلٌ يُؤْخَذُ. □ فَوَدَّ: (فَلَا يَتَصَوَّرُ الْخُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَقْتَ الْجَوَازِ مَا زَادَ عَلَى وَقْتِ الْفَضِيلَةِ لَا مَا يَشْمَلُهُ سَم. □ فَوَدَّ: (عَلَيْهِمَا) أَيُّ: الْجَدِيدِ، وَالْقَدِيمِ. □ فَوَدَّ: (وَكَأَنَّهُ) أَيُّ: عَدَمُ تَصَوُّرِ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ الْخُ) كَانَ حَاصِلُ السُّؤَالِ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى الْكَرَاهَةُ فِي وَقْتِ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ فَضِيلَةٍ وَلَا كَرَاهَةُ فِيهِ سَم.

□ فَوَدَّ: (إِذَا الشَّقُّ الْخُ) فِي إِبْطَائِهِ الْمَطْلُوبِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَقِيَ) قَدْ يُقَالُ هُوَ بِمَعْنَى الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ: □ فَوَدَّ: (فَلَا يَتَصَوَّرُ عَلَيْهِمَا أَنَّ لَهَا وَقْتَ جَوَازٍ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَقْتَ الْجَوَازِ مَا زَادَ عَلَى وَقْتِ الْفَضِيلَةِ لَا مَا يَشْمَلُهُ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ الْخُ) كَانَ حَاصِلُ السُّؤَالِ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى الْكَرَاهَةُ فِي وَقْتِ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ فَضِيلَةٍ وَلَا كَرَاهَةُ فِيهِ تَامَّلْ.

هنا على الجديد قُلْتَ ادْعَاءُ قُرْبِهِ مِنْهُ مَمْنُوعٌ إِذِ الْمُعْتَبَرُ فِي وَقْتِ الْجَوَازِ عَلَى الْجَدِيدِ زَمَنٌ مَا يَجِبُ وَيُنْدَبُ بِتَقْدِيرِ وَقْعِهِ وَإِنْ نَدَرَ وَهَذَا يَقْرُبُ مِنْ نَصْفِ وَقْتِهَا عَلَى الْقَدِيمِ وَفِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ عَلَيْهِمَا مَا يَحْتَاجُهُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ يَنْقُصُ عَنْ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ فَيَتَصَوَّرُ حَتَّى عَلَى الْجَدِيدِ وَقْتُ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَمَا فَضَلَ عَنْهُ كَرَاهَةً فَتَأَمَّلْهُ (وَفِي الْجَدِيدِ يَنْقُضِي بِمَضْيِ قَدَرِ) زَمَنٍ (وُضُوءٍ) وَغُسْلٍ وَتَيَمُّمٍ وَطَلَبِ خَفِيفٍ وَإِزَالَةِ خَبَثِ يَمِّمِ الْبَدَنِ، وَالثَّوْبِ، وَالمَحَلِّ وَيُقَدَّرُ مُغْلَظًا (وَسَتْرُ عَوْرَةٍ) وَاجْتِهَادٌ فِي الْقِبْلَةِ (وَإِذَا) وَلَوْ فِي حَقِّ امْرَأَةٍ عَلَى الْأُوجْهِ؛ لِأَنَّهُ يُنْدَبُ لَهَا إِجَابَتُهُ (وَإِقَامَةُ) وَالْحَقُّ بِهِمَا سَائِرُ سُنَنِ الصَّلَاةِ الْمُتَقَدِّمَةِ عَلَيْهَا كَتَعَمُّمٍ وَتَقْمِصٍ وَمَشْيٍ لِمَحَلِّ الْجَمَاعَةِ وَأَكْلِ

قوله: (هنا) أي: في المغرب. قوله: (ما يحتاجه إلخ) أي: زمن ما يحتاجه إلخ. قوله: (بالفعل إلخ) ذكر فيما سيأتي في مبحث التعجيل ما قد ينافيه فراجعهُ ويُجاب بعدم التنافي كما يظهر بالتأمل؛ لأن ما فعله قبل الوقت الآتي ذكره قد احتاج إليه بالفعل في الجملة ولو كان قد فعله قبل بخلاف ما لم يحتاج إليه وإن كان قد يحتاج إليه بصري. قوله: (وضوء وغسل وتيمم) يتبني اختيار قدر الثلاثة؛ لأنه قد يحتاج إليها ولو ندباً في بعضها بل يتبني اختيار قدر أربع تيممات؛ لأنه قد يحتاج إليها بأن يكون بأغضائه وضوئه الأربعة علل غير عامة لغير الرأس وعامة للرأس وقد يحتاج لتيمم خامس وسادس لاستحباب أفراد كل يد ورجل بتيمم ولتيمم سابع لعل في غير أغضائه الوضوء فالوجه اختيار قدر سبع تيممات مطلقاً مع قدر الوضوء، والغسل ناقصاً قدر غسل ما تيمم عنه من الأغضائه فليتأمل فإن ذلك قد يشكّل؛ لأنه قد يصيبه نجاسة لا تزول إلا بحت وقرض يستغرق الوقت فإن اغتربت مع ذلك، أو وحدها لزم امتداد الوقت إلى أثناء وقت الثانية، أو ما بعده ولا يمكن القول بذلك سم وفي ع ش نحوه. قوله: (وإزالة خبث إلخ) أي: واستنجاة وتحفظ دائم حدث نهاية. قوله: (ويقدر مغلظاً) أي:؛ لأنه قد يقع سم. قوله: (وتقمص) أي: ولو للتعجيل ع ش.

قوله: (وضوء وغسل وتيمم) يتبني اختيار قدر الثلاثة؛ لأنه قد يحتاج إليها ولو ندباً في بعضها فإن الوضوء من سنن الغسل وإن كفى الغسل عنه وقد يكون بأغضائه وضوئه علة تخرج للتيمم، بل يتبني اختيار قدر أربعة تيممات؛ لأنه قد يحتاج إليها بأن يكون بأغضائه وضوئه الأربعة أربع علل غير عامة لغير الرأس وعامة للرأس ويتبني أن ينقص من زمن الوضوء، والغسل قدر التيممات لسقوط غسل ما تيمم عنه منهما وقد يحتاج لتيمم خامس وسادس لاستحباب أفراد كل يد ورجل بتيمم فإذا كانت العلة في كل من اليدين، والرجلين استحب أربع تيممات ولتيمم سابع لعل في غير أغضائه الوضوء فالوجه اختيار قدر سبع تيممات مطلقاً مع قدر الوضوء، والغسل ناقصاً قدر غسل ما تيمم عنه من الأغضائه فليتأمل فإن ذلك قد يشكّل؛ لأنه قد يصيبه نجاسة لا تزول إلا بحت وقرض يستغرق الوقت فإن اغتربت مع ذلك، أو وحدها لزم امتداد الوقت إلى أثناء وقت الثانية، أو ما بعده، ولا يمكن القول بذلك. قوله: (ويقدر مغلظاً) أي:؛ لأنه قد يقع.

جائِعَ حَتَّى يَشْبَعَ (وَحَمْسَ رَكَعَاتٍ)، بَلْ سَبْعَ لِنَدْبٍ يُنْتَنِينَ قَبْلَهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ جَبْرِيلَ صَلَّى فِي الْيَوْمَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَجَوَائِبُهُ أَنَّ الْمُبَيَّنَّ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ أَوْقَاتُ الْإِخْتِيَارِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ وَقْتَ إِخْتِيَارِهَا هُوَ وَقْتُ فَضِيلَتِهَا عَلَى أَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ بِمَكَّةَ وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مُتَأَخَّرَةٌ بِالْمَدِينَةِ فَقَدْ مَثَلَتْ لَا سِيَّمَا وَهِيَ أَكْثَرُ رُؤَاةٍ وَأَصَحُّ إِسْنَادًا وَاسْتُثْنِيَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ لِتَوْقُفِ بَعْضِهَا عَلَى دُخُولِهِ وَعَدَمِ وَجُوبِ تَقْدِيمِ بَاقِيهَا، وَالْعِبَرَةُ فِي جَمِيعِهَا بِالْوَسْطِ الْمُعْتَدِلِ مِنْ فِعْلِ كُلِّ إِنْسَانٍ وَاسْتَشْكَلَ الْجَدِيدُ بِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى جَمْعِ التَّقْدِيمِ فِيهِ وَمِنْ شَرْطِهِ وَقُوعُ الثَّانِيَةِ فِي وَقْتِ الْأُولَى وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْوَقْتَ السَّابِقَ يَسْعُهُمَا.....

❏ قَوْلُهُ: (حَتَّى يَشْبَعَ) أَيُّ: الشَّبَعُ الشَّرْعِيُّ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِيٌّ وَهُوَ يَقْدَرُ ثُلُثُ الْبَطْنِ وَلَا يَكْفِيهِ لُقَيْمَاتُ يَكْخِرُ بِهَا حِدَّةَ الْجُوعِ كَمَا صَوَّبَهُ فِي التَّفْقِيحِ وَلَا يُغْتَبَرُ الشَّبَعُ الزَّائِدُ عَلَى الشَّرْعِيِّ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِيٌّ؛ لِأَنَّ هَذَا مَذْمُومٌ شَيْخُنَا. ❏ قَوْلُهُ: (بَلْ سَبْعَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِيِّ، وَكَذَا فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مِنْ فِعْلِ كُلِّ إِنْسَانٍ.

❏ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيُّ: كَتَدْبٍ يُنْتَنِينَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ. ❏ قَوْلُهُ: (صَلَاةً فِي الْيَوْمَيْنِ الْإِلَخْ) أَيُّ: بِخِلَافِ غَيْرِهَا نِهَائِيَّةً. ❏ قَوْلُهُ: (لِإِنَّ الْمُبَيَّنَّ فِيهِ) أَيُّ: فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ. ❏ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا هُوَ أَوْقَاتُ الْإِخْتِيَارِ الْإِلَخْ) أَيُّ: وَأَمَّا الْوَقْتُ الْجَائِزُ وَهُوَ مُحَلُّ التَّرَاعُ فَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لَهُ مُغْنِيٌّ وَنِهَائِيَّةً. ❏ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيُّ: خَبَرُ جَبْرِيلَ.

❏ قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ) أَيُّ: أَحَادِيثُ الْقَدِيمِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَاسْتُثْنِيَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ) أَيُّ اسْتُثْنِيَ مُضِيٌّ قَدَرِ هَذِهِ الْأُمُورِ عَلَى الْجَدِيدِ لِلضَّرُورَةِ كُرْدِيٍّ. ❏ قَوْلُهُ: (هَذِهِ الْأُمُورُ) أَيُّ: السَّابِقَةُ عَلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَحَمْسُ رَكَعَاتٍ عِبَارَةٌ مُحَلِّيٌّ وَلِلْحَاجَةِ إِلَى فِعْلِ مَا ذُكِرَ مَعَهَا اعْتَبَرَ مُضِيٌّ قَدَرِ زَمَانِهِ اهـ. ❏ قَوْلُهُ: (عَلَى دُخُولِهِ) أَيُّ: الْوَقْتِ سَم. ❏ قَوْلُهُ: (مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ) وَافَقَهُ الْمُغْنِيُّ دُونَ النَّهَائَةِ وَسَمَ وَشَيْخُنَا فَقَالُوا: وَالْمُعْتَبَرُ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ الْوَسْطُ الْمُعْتَدِلُ مِنَ النَّاسِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لَا مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ خِلَافًا لِلْقَالَ وَالْأَلَزَمَ أَنْ يَخْرُجَ الْوَقْتُ فِي حَقِّ بَعْضٍ وَيَبْقَى فِي حَقِّ بَعْضٍ وَلَا نَظِيرَ لَهُ اهـ. ❏ قَوْلُهُ: (عَلَى جَمْعِ التَّقْدِيمِ فِيهِ) أَيُّ: عَلَى جَوَازِهِ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَمِنْ شَرْطِهِ) أَيُّ: شَرْطُ صِحَّةِ الْجَمْعِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَقُوعُ الثَّانِيَةِ الْإِلَخْ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِصِحَّةِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ مِنْ وَقُوعِ الثَّانِيَةِ كَامِلَةً فِي وَقْتِ الْأُولَى، وَفِي الْمَنْهَجِ وَشَرْحِهِ فِي بَابِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ مَا نَصَّهُ وَرَابِعُهَا أَيُّ شُرُوطِ التَّقْدِيمِ دَوَامُ سَفَرِهِ إِلَى عَقْدِهِ ثَانِيَةً، فَلَوْ أَقَامَ قَبْلَهُ فَلَا جَمْعَ لِزَوَالِ السَّبَبِ اهـ وَعَلَيْهِ فَيَحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْوَقْتِ، وَالسَّفَرِ، وَفِي حَاشِيَةِ سَمَ عَلَى حَجٍّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ مَا حَاصِلُهُ اشْتِرَاطُ كَوْنِ الثَّانِيَةِ بِتَمَامِهَا فِي الْوَقْتِ وَذَكَرَ عَنْ الْإِدْمَرِ أَنَّهُ رَدَّهُ وَانْتَفَى بِإِذْرَاكِ مَا دُونَ الرُّكْعَةِ قَالَ: وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ الزَّوْيَانِيُّ وَأَطَالَ فِي تَقْرِيرِهِ وَذَكَرَ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَنْهَجِ أَنَّ مَرَّاعَتَهُ وَعَلَيْهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَقْتِ، وَالسَّفَرِ وَحَيْثُ يَنْقُطُ السُّؤَالُ مِنْ أَصْلِهِ ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْوَقْتَ السَّابِقَ يَسْعُهُمَا) أَيُّ

❏ قَوْلُهُ: (عَلَى دُخُولِهِ) أَيُّ: الْوَقْتِ. ❏ قَوْلُهُ: (مِنْ فِعْلِ كُلِّ) هَذَا يُوْجِبُ اخْتِلَافَ الْوَقْتِ.

❏ قَوْلُهُ: (وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْوَقْتَ السَّابِقَ يَسْعُهُمَا الْإِلَخْ) عِبَارَةٌ الْإِسْنَوِيُّ فَإِنْ قِيلَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ تَقْدِيمًا جَائِزٌ وَمِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْجَمْعِ أَنْ يَقَعَ آدَاءُ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ وَقْتَ

سَيِّمًا إِنْ قُدِّمَتْ تِلْكَ الْأُمُورُ عَلَى الْوَقْتِ. (وَلَوْ شَرَعَ فِي الْوَقْتِ) عَلَى الْجَدِيدِ وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يَسَعُهَا وَإِلَّا لَمْ يُجْزِ الْمَدُّ كَذَا أَطْلَقُوهُ وَبِهِ يَنْدَفِعُ بَحْثُ بَعْضِهِمْ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً لَزِمَهُ الْمُبَادَرَةُ بِإِيقَاعِ مَا يُمَكِّنُهُ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ، أَوْ دُونَ رَكْعَةٍ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ (وَمَدُّ) فِي صَلَاتِهِ الْمَغْرِبِ وَهِيَ

وُقُوعُ الْأَوَّلَى تَامَةً وَوُقُوعُ عَقْدِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ شَيْءٍ عَلَى مُعْتَمِدٍ فِي غَيْرِ نِهَايَةٍ وَإِلَّا فَتَعْبِيرُ النَّهَايَةِ هُنَا كَالْمُعْنَى وَالشَّارِحُ كَالصَّرِيحِ فِي اشْتِرَاطِ وَقُوعِ الثَّانِيَةِ كَامِلَةً. ۞ قَوْلُهُ: (سَيِّمًا إِنْ قُدِّمَتْ إلَخ) فَإِنْ فَرَضَ ضَيْقَهُ عَنْهُمَا لِأَجْلِ اشْتِغَالِهِ بِالْأَسْبَابِ امْتَنَعَ الْجَمْعُ مُعْنَى وَنِهَايَةٍ.

۞ قَوْلُ (السِّيِّ): (وَلَوْ شَرَعَ) أَيُّ: فِي الْمَغْرِبِ نِهَايَةً. ۞ قَوْلُهُ: (عَلَى الْجَدِيدِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلِظُهُورِ إلَخِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَذَا أَطْلَقُوهُ فِي الْمُتَنِيِّ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: إِلَّا الْجُمُعَةُ. ۞ قَوْلُهُ: (وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يَسَعُهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيُّ أَقْلٍ مُجْزِيٍّ مِنْ أَرْكَانِيهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِّ الْوَسْطِيِّ مِنْ فِعْلٍ نَفْسِهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِمَا مَرَّ عَنِ الْقَقَالِ فِي الْمَغْرِبِ لِظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا أَهْ سَم. ۞ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا لَمْ يُجْزِ) أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مَا يَسَعُهَا. ۞ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ إلَخ) أَيُّ، بَلْ يَلْزَمُهُ الْمُبَادَرَةُ فِي الصَّوْرَتَيْنِ، وَظَاهِرُهُ: وَإِنْ كَانَ انْتِفَاءُ الْبَقَاءِ بِمُعْذِرٍ لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ فِي الثَّانِيَةِ إِذَا تَعَمَّدَ التَّأخِيرَ، فَإِنْ كَانَ بِمُعْذِرٍ كَتَوَمَّ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنْهُ دُونَ رَكْعَةٍ فَيَتَّبِعِي عَدَمَ وَجُوبِ الْمُبَادَرَةِ سَم. ۞ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ الْمُبَادَرَةُ) هَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى أَقْلٍ وَاجِبٍ سَم. ۞ قَوْلُهُ: (وَمَدُّ فِي صَلَاتِهِ الْمَغْرِبِ إلَخ) خَرَجَ بِهِ مُجَرَّدُ الْإِنْيَانِ بِالسُّنَنِ بِأَنْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا

الْمَغْرِبِ لَا يَنْحَصِرُ فِيمَا ذَكَرْتُمْ قُلْنَا لَا يَلْزَمُ فَإِنَّ الْوَقْتَ الْمَذْكُورَ يَسَعُ الصَّلَاتَيْنِ خُصُوصًا إِذَا كَانَتْ الشَّرَاطُ عِنْدَ الْوَقْتِ مُجْتَمِعَةً فِيهِ فَإِنْ فَرَضْنَا ضَيْقَهُ عَنْهُمَا لِأَجْلِ اشْتِغَالِهِ بِالْأَسْبَابِ امْتَنَعَ الْجَمْعُ لِقَوَاتِ شَرْطِهِ وَهُوَ وَقُوعُ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا وَأَجَابَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ بَأَنَّا لَا نَسْلُمُ أَنَّ شَرْطَ صِحَّةِ الْجَمْعِ مَا ذَكَرْتُمْ، بَلْ شَرْطُهُ أَنْ تُؤَدَّى إِحْدَى الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ تَوَجَّدَ الْأُخْرَى عَقِبَهَا وَهَذَا الْجَوَابُ ضَعِيفٌ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ فَإِنَّهُ نَظِيرُ مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ فِي آخِرِ وَقْتِ الْعَصْرِ بِحَيْثُ وَقَعَتِ الظُّهْرُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَالْعَصْرُ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ أَهْ، ثُمَّ نَقَلَ جَوَابًا آخَرَ عَنِ الْكِفَايَةِ وَرَدَّهُ فَرَاغَهُ. ۞ قَوْلُهُ: (وَقَدْ بَقِيَ مِنْهُ مَا يَسَعُهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيُّ أَقْلٍ مُجْزِيٍّ مِنْ أَرْكَانِيهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِّ الْوَسْطِيِّ مِنْ فِعْلٍ نَفْسِهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِمَا مَرَّ عَنِ الْقَقَالِ فِي الْمَغْرِبِ لِيُوضَحَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا إِذَا مَدَّارُ هُنَا عَلَى أَنْ يَشَرَاعَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يُمَكِّنُ فِعْلَهَا فِيهِ مِنْ غَيْرِ إِثْمٍ يَلْحَقُهُ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ حَيْثُ بَخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَبْقَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُقَصَّرٌ قَلِيلُ الْمُبَادَرَةِ إِلَى مَا يُمَكِّنُهُ فِيهَا فِي الْوَقْتِ وَيَخْرُجُ عَلَيْهِ الْمَدُّ أَنْتَهَى وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَبْقَ ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ فِي الْوُصُولِ لِذَلِكَ الْحَدِّ كَتَوَمَّ جَائِزٌ فَلْيُرَاجَعْ. ۞ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا لَمْ يُجْزِ) أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مَا يَسَعُهَا، وَظَاهِرُهُ: وَإِنْ كَانَ انْتِفَاءُ الْبَقَاءِ بِمُعْذِرٍ.

۞ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ بَحْثُ بَعْضِهِمْ إلَخ) أَيُّ: بَلْ يَلْزَمُهُ الْمُبَادَرَةُ فِي الصَّوْرَتَيْنِ لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ فِي الثَّانِيَةِ إِذَا تَعَمَّدَ التَّأخِيرَ فَإِنْ كَانَ بِمُعْذِرٍ كَتَوَمَّ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلَى أَنْ بَقِيَ مِنْهُ دُونَ رَكْعَةٍ فَيَتَّبِعِي عَدَمَ الْوُجُوبِ. ۞ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ الْمُبَادَرَةُ) هَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى أَقْلٍ وَاجِبٍ. ۞ قَوْلُهُ: (وَمَدُّ) إِلَى أَنْ قَالَ: (بِقِرَاءَةٍ، أَوْ ذِكْرِ إلَخ)

مِثَالٌ إِذْ سَائِرُ الْخَمْسِ إِلَّا الْجُمُعَةَ كَذَلِكَ بِقِرَاءَةٍ، أَوْ ذِكْرِ، بَلْ، أَوْ سُكُوتٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (حَتَّى) خَرَجَ وَقْتُهَا عَلَى الْجَدِيدِ جَازَ قِيلَ بِلَا خِلَافٍ فَلَا كِرَاهَةَ وَلَا خِلَافَ الْأُولَى، أَوْ حَتَّى (غَابَ الشَّفَقُ جَانٌ) لَهُ ذَلِكَ الْمَدُّ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ لِكِنَّهُ خِلَافُ الْأُولَى (عَلَى الصَّحِيحِ) وَإِنْ لَمْ يُوقِعْ مِنْهَا رُكْعَةً عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِمَا صَحَّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِيهَا الْأَعْرَافَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ كِلْتَايَهُمَا» وَأَنَّ الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ طَوَّلَ فِي الصُّبْحِ فَقِيلَ لَهُ كَادَتْ الشَّمْسُ أَنْ تَطْلُعَ فَقَالَ لَوْ طَلَعَتْ لَمْ تَجِدْنَا غَافِلِينَ وَلِظُهُورِ شُدُودِ الْمُقَابِلِ قَطَعَ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ بِالْجَوَازِ نَعَمْ يَحْرُمُ الْمَدُّ.....

يَسَعُ جَمِيعَ وَاجِبَاتِهَا دُونَ سُنَنِهَا، فَإِنَّ الْإِثْنَانَ بِالسُّنَنِ حَيْثُ ذُو مَدٍّ فَلَيْسَ خِلَافَ الْأُولَى كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَنْوَارُ، وَظَاهِرٌ كَلَامُهُ أَنَّ الْأَفْضَلَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ رُكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ الْمُنْقُولِ عَنْهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَكِنْ قَيَّدَهُمْ بِإِذْرَاكِ رُكْعَةٍ سَمَّ عَلَى حَجِّهِمْ ه. ش. فَوَدَّ: (إِلَّا الْجُمُعَةَ) فَيُمْتَنَعُ تَطْوِيلُهَا إِلَى مَا بَعْدَ وَقْتُهَا بِلَا خِلَافٍ لِقَوْفِ صِحَّتِهَا عَلَى وَقْعِ جَمِيعِهَا فِي وَقْتُهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا نِهَائِيَّةً قَالَ ع. ش.: قَوْلُهُمْ رَفِئْتُمْ الْخُ يَتَّبِعِي إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ لَا تَلْزَمُهُ سَمَّ عَلَى حَجِّهِ عَلَيْهِ فَتَقْلِبُ ظَهْرًا بِخُرُوجِ الْوَقْتِ ه. فَوَدَّ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) نَعَمْ يَظْهَرُ أَنَّ إِيقَاعَ رُكْعَةٍ فِيهِ شَرْطٌ لِتَسْمِيَّتِهَا مُؤَدَّاةً وَإِلَّا فَتَكُونُ قَضَاءً لَا إِنْهُم فِي نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنَى. ه. فَوَدَّ: (فَرَأَيْتُمْهَا الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَأَن يَرَى فِيهَا الْخُ وَقِرَاءَتُهُ ﷺ تَقَرُّبٌ مِنْ مَغِيبِ الشَّفَقِ لِيَذْبُرَ لَهَا ه. فَوَدَّ: (شُدُودِ الْمُقَابِلِ) أَيِ: لِلصَّحِيحِ. ه. فَوَدَّ: (نَعَمْ يَحْرُمُ الْمَدُّ الْخُ)

(فَرَعَ): شَرَعَ فِي الْمَغْرِبِ مَثَلًا وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وَقْتُهَا مَا يَسَعُهَا وَمَدَّ إِلَى أَنْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِ الْعِشَاءِ مَا يَسَعُ الْعِشَاءَ، أَوْ رُكْعَةً مِنْهَا، فَهَلْ يَجِبُ قَطْعُ الْمَغْرِبِ وَفِعْلُ الْعِشَاءِ مُطْلَقًا، أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَذْرَكَ مِنَ الْمَغْرِبِ رُكْعَةً فِي وَقْتُهَا فَلَا يَجِبُ، بَلْ لَا يَجُوزُ قَطْعُهَا؛ لِأَنَّهَا مُؤَدَّاةٌ وَبَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ كَذَلِكَ فَيَجِبُ قَطْعُهَا؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ فَاتَتْ، وَالْفَاتَةُ يَجِبُ قَطْعُهَا إِذَا خِيفَ قَوْتُ الْحَاضِرَةِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ نَظَرٌ سَمَّ عَلَى

خَرَجَ مُجَرَّدُ الْإِثْنَانِ بِالسُّنَنِ بِأَنْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ جَمِيعَ وَاجِبَاتِهَا دُونَ سُنَنِهَا فَإِنَّ الْإِثْنَانَ بِالسُّنَنِ حَيْثُ ذُو مَدٍّ فَلَيْسَ خِلَافَ الْأُولَى كَالْمَدِّ وَقَدْ صَرَّحَ فِي الْأَنْوَارِ بِأَنَّهُ لَوْ أَذْرَكَ آخِرَ الْوَقْتِ بَحِثٌ لَوْ أَدَّى الْفَرِيضَةَ بِسُنَنِهَا لَفَاتَ الْوَقْتُ وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَرْكَانِ تَقَعُ فِي الْوَقْتِ بِأَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يُتِمَّ السُّنَنَ ه، وَظَاهِرُهُ: أَنَّ الْأَفْضَلَ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ رُكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَهُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْبَغَوِيِّ الْمُنْقُولِ عَنْهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَمَا يَبَيِّنُ آخِرَ سُجُودِ السَّهْوِ لَكِنْ قَيَّدَهُمْ بِأَنْ يُذَكَّرَ رُكْعَةً.

(فَرَعَ): شَرَعَ فِي الْمَغْرِبِ مَثَلًا وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وَقْتُهَا مَا يَسَعُهَا وَمَدَّ إِلَى أَنْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِ الْعِشَاءِ مَا يَسَعُ الْعِشَاءَ، أَوْ رُكْعَةً مِنْهَا فَهَلْ يَجِبُ قَطْعُ الْمَغْرِبِ وَفِعْلُ الْعِشَاءِ مُطْلَقًا أَوْ يُفْصَلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَذْرَكَ مِنَ وَقْتِ الْمَغْرِبِ قَدَرِ رُكْعَةٍ فَلَا يَجِبُ قَطْعُهَا، بَلْ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا مُؤَدَّاةٌ وَبَيْنَ أَنْ لَا يَكُونَ أَذْرَكَ مِنْ وَقْتُهَا قَدَرِ رُكْعَةٍ فَيَجِبُ قَطْعُهَا؛ لِأَنَّهَا حَيْثُ فَاتَتْ، وَالْفَاتَةُ يَجِبُ قَطْعُهَا إِذَا خِيفَ قَوْتُ الْحَاضِرَةِ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهِ نَظَرٌ، وَظَاهِرُهُ: حُرْمَةُ الْمَدِّ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنْ وَقْتِ الثَّانِيَةِ مَا لَا يَسَعُهَا. ه. فَوَدَّ: (إِلَّا الْجُمُعَةَ) يَتَّبِعِي إِلَّا فِي حَقِّ مَنْ لَا تَلْزَمُهُ.

إِنْ ضَاقَ وَقْتُ الثَّانِيَةِ عَنْهَا وَيُظْهَرُ أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ فَائِزَةٌ فَوْرِيَّةٌ وَسَيَأْتِي آخِرَ سُجُودِ السَّهْوِ بَسْطٌ يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ فَرَاغَهُ (قُلْتُ الْقَدِيمُ أَظْهَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)، بَلْ هُوَ جَدِيدٌ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَّقَ الْقَوْلَ بِهِ فِي الْإِمْلَاءِ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَقَدْ صَحَّحْتُ فِيهِ أَحَادِيثَ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ.

(وَالْعِشَاءُ) يَدْخُلُ وَقْتُهَا وَهِيَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَالْمَدُّ لُغَةً اسْمٌ لِأَوَّلِ الظَّلَامِ وَسُمِّيَتْ بِهِ الصَّلَاةُ لِفِعْلِهَا حِينَئِذٍ (بِمَغِيبِ الشَّفَقِ) الْأَحْمَرِ لِمَا مَرَّ وَيَنْبَغِي نَدْبُ تَأْخِيرِهَا لِزَوَالِ الْأَصْفَرِ، وَالْأَبْيَضِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ وَمَرَّ أَنَّ مَنْ لَا شَفَقَ لَهُمْ يُعْتَبَرُ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ إِلَيْهِمْ وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُؤَدَّ اعْتِبَارُ ذَلِكَ إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ هَوْلَاءِ بَأَنَّ كَانَ مَا بَيْنَ الْغُرُوبِ وَمَغِيبِ الشَّفَقِ عِنْدَ هُمْ بِقَدْرِ لَيْلٍ هَوْلَاءِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يُمَكِّنُ اعْتِبَارُ مَغِيبِ الشَّفَقِ لَانْعِدَامِ وَقْتِ الْعِشَاءِ حِينَئِذٍ

حَجَّ أَقُولُ: لَا يَتَعَدُّ إلْحَاقُهَا بِالْفَائِزَةِ فِي وُجُوبِ الْقَطْعِ إِذَا خَافَ قَوْتَ الْحَاضِرَةِ ع ش، وَظَاهِرُهُ: اخْتِيَارُ الشَّفَقِ الْأَوَّلِ مِنْ وُجُوبِ الْقَطْعِ مُطْلَقًا. □ قَوْلُهُ: (إِنْ ضَاقَ إلَخ) أَيُ: إِلَى أَنْ ضَاقَ إلَخ سَم وَع ش. □ قَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ جَدِيدٌ) أَيُ: كَمَا أَنَّهُ قَدِيمٌ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فِي الْإِمْلَاءِ إلَخ) أَيُ: وَهُوَ مِنَ الْكُتُبِ الْجَدِيدَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (اسْمٌ لِأَوَّلِ الظَّلَامِ) ظَاهِرُهُ فَقَطْ، وَقَالَ الْمُحَشِّي يَعْنِي الْبِرْمَاوِي أَيُ اسْمٌ لِلظَّلَامِ مِنْ أَوَّلِ وُجُودِهِ عَادَةً، وَظَاهِرُهُ: يَشْمَلُ غَيْرَ أَوَّلِ الظَّلَامِ شَيْخُنَا. □ قَوْلُ (السِّي): (بِمَغِيبِ الشَّفَقِ إلَخ).

(تَنْبِيْهٌ): قَدْ يُشَاهَدُ غُرُوبُ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ قَبْلَ مُضِيِّ الْوَقْتِ الَّذِي قَدَّرَهُ الْمُؤَقَّتُونَ فِيهِ وَهُوَ عِشْرُونَ دَرَجَةً فَهَلِ الْعِبْرَةُ بِمَا قَدَّرُوهُ، أَوْ بِالْمُشَاهَدَةِ وَقَاعِدَةُ الْبَابِ، وَكَذَا الْأَحَادِيثُ تَقْتَضِي تَرْجِيْحَ الثَّانِي، وَالْإِجْمَاعُ الْفِعْلِيُّ يُرْجِّحُ الْأَوَّلَ، وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا لَوْ مَضَى مَا قَدَّرُوهُ وَلَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ الْأَحْمَرُ فَتَنَحَّجُ الْجَوَادُ لِابْنِ حَجٍّ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْعِبْرَةَ بِالشَّفَقِ لَا بِالدرَجِ وَلَا يُعْمَلُ بِقَوْلِهِمْ مَدَابِغِي أَهْ بِجَيْرِ مِي. □ قَوْلُهُ: (لِفِعْلِهَا فِيهِ) أَيُ: لِفِعْلِ الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَالْعَلَاقَةُ الْحَالِيَّةُ، وَالْمَحَلِّيَّةُ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ)، وَأَمَّا حَدِيثُ صَلَاةِ جَبْرِيلَ فِي الْيَوْمَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فَمَحْمُولٌ عَلَى وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ كَمَا مَرَّ مُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيُ فِي شَرْحِ وَيَنْتَهَى حَتَّى يَغِيبَ إلَخ. □ قَوْلُهُ: (وَيَنْبَغِي) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُظْهَرُ فِي النَّهَآيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ يُظْهَرُ إِلَى قَوْلِهِ يَنْبَغِي. □ قَوْلُهُ: (مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ) كَالْإِمَامِ فِي الْأَوَّلِ، وَالْمَزْنِيُّ فِي الثَّانِي مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَا شَفَقَ لَهُمْ) أَيُ: أَوْ لَا يَغِيبُ شَفَقُهُمْ عِبَارَةً النَّهَآيَةِ وَمَنْ لَا عِشَاءَ لَهُمْ لِكَوْنِهِمْ فِي نَوَاحٍ تَقْصُرُ لَيَالِيَهُمْ وَلَا يَغِيبُ عَنْهُمْ الشَّفَقُ أَيُ الْأَحْمَرُ تَكُونُ الْعِشَاءُ فِي حَقِّهِمْ بِمُضِيِّ زَمَنِ يَغِيبُ فِيهِ الشَّفَقُ فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ أَه. □ قَوْلُهُ: (يُعْتَبَرُ بِأَقْرَبِ بَلَدٍ إلَخ) بَقِيَ مَا لَوْ اسْتَوَى فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِمْ بِلَدَانِ، ثُمَّ كَانَ الشَّفَقُ يَغِيبُ فِي إِحْدَاهُمَا قَبْلَ الْآخَرَى، فَهَلْ يُعْتَبَرُ الْأَوَّلُ، أَوْ الثَّانِي فِي نَظَرٍ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِثَلَاثِ يَوْمَيْنِ إِلَى فِعْلِ الْعِشَاءِ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا عَلَى احْتِمَالِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إلَخ) اعْتَمَدَهُ الزِّيَادِيُّ وَع ش وَالرَّشِيدِيُّ وَشَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُؤَدَّ إلَخ) أَيُ بَأَنَّ يَغِيبُ الشَّفَقُ فِي أَقْرَبِ الْبِلَادِ لَهُمْ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ لَيْلِهِمْ مَا يُمَكِّنُ فِيهِ فِعْلَ الْعِشَاءِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (إِلَى طُلُوعِ فَجْرِهَا) أَيُ

وإنما الذي ينبغي أن يُنسب وقت المغرب عند أولئك إلى ليالهم فإن كان الشدس مثلاً جعلنا ليل هؤلاء شدسه وقت المغرب وبقيته وقت العشاء وإن قصر جداً، ثم رأيت بعضهم ذكر في صورتنا هذه اعتبار غيبوبة الشفق بالأقرب وإن أدى إلى طلوع فجر هؤلاء فلا يدخل به وقت الصبح عند هم، بل يعتبرون أيضاً بفجر أقرب البلاد إليهم وهو بعيد جداً إذ مع وجود فجر لهم حسني كيف يمكن الغاؤه ويُعتبر فجر الأقرب إليهم والاعتبار بالغير إنما يكون كما يصرح به كلامهم فيمن انعدم عند هم ذلك المُعتبر دون ما إذا وجد فيدار الأمر عليه لا غير ولا ينافي هذا إطلاق أبي حامد الآتي لتعيين حملته على اعتبار ما قرّرت من النسبة (وبقي) وقتها (إلى الفجر) الصادق لخبر مسلم «ليس في النوم تفریط وإنما التفریط على من لم يُصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى» خرجت الصبح إجماعاً فيبقى على مقتضاه في غيرها.

(والاختيار أن لا تؤخر عن ثلث الليل) أتباعاً لفعل جبريل (وفي قوله نصفه) لإحدى صحيح فيه ومن ثم كان عليه الأكثرون ولها غير هذا، والأربعة السابقة وقت كراهية وهو ما بين الفجرين كما قاله الشيخ أبو حامد.....

فَجَرِ بِلْدَةٍ مِّنْ لَا شَفَقَ لَهُمْ. □ فَوَدَّ: (وإنما الذي ينبغي إلخ) اعتمدته المُعني والزيادي وغيرهما كما مرَّ.

□ فَوَدَّ: (فإن كان الشدس إلخ) عبارة الأجهوري وشيخنا، واللفظ للأول مثلاً إذا كان من لا يغيب شفقهم، أو لا شفق لهم ليلهم عشرون درجة مثلاً وليل أقرب البلاد إليهم الذين لهم شفق يغيب ثمانون درجة مثلاً وشفقهم يغيب بعد مضي عشرين درجة فإذا نُسب عشرون إلى ثمانين كانت ربعاً فيعتبر لمن لا يغيب شفقهم مضي ربع ليلهم وهو في مثالنا خمس درجة فنقول لهم: إذا مضي من ليلكم خمس درجة دخل وقت عشايتكم اه. □ فَوَدَّ: (وإن قصر جداً) فإن لم يسع إلا واحدة من المغرب، والعشاء قضى العشاء وإن لم يسع واحدة منهما قضاها كما يأتي ما يفيدُه. □ فَوَدَّ: (ثم رأيت بعضهم ذكر إلخ) وفاقاً لظاهر النهاية. □ فَوَدَّ: (دون ما إذا إلخ) الأنسب لما قبله دون من وجد إلخ. □ فَوَدَّ: (ولا ينافي هذا) أي قوله: والاعتبار بالغير إنما يكون إلخ. □ فَوَدَّ: (الآتي) أي: في التنبيه. □ فَوَدَّ: (الصادق) إلى قوله: ولها في النهاية وإلى قوله كما قاله الشيخ في المُعني وشرح المنهج. □ فَوَدَّ: (لخبر مسلم ليس إلخ) ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى من الخمس مُعني وشرح المنهج. □ فَوَدَّ: (ومن ثم كان عليه الأكثرون) ورجحه المُصنّف في شرح مسلم نهايةً ومُعني. □ فَوَدَّ: (ولها غير هذا، والأربعة السابقة وقت كراهية) فأوقاتنا سبعة مُعني وشرح المنهج زاد شيخنا فإن زدت وقت الإدراك وهو وقت طرؤ الموانع بعد أن يدرك من الوقت ما يسع الصلاة كانت ثمانية اه. □ فَوَدَّ: (وهو ما بين الفجرين) وهو خمس درجة وفيه تسمع؛ لأنه يشمل وقت الحزمة ووقت الضرورة فكان الأولى أن يقول وهو ما بعد الفجر الأول حتى يبقى من الوقت ما يسعها. □ فَوَدَّ: (كما قاله الشيخ أبو حامد) أي الغزالي شيخنا.

وهو أوجه من قول الزوياني باتحاده مع وقت الجواز وإن حكاها في شرح الروض ولم يتعقبه، ووقت غدير وهو وقت المغرب لمن يجمع تقديمًا.

(تنبيه) لو غدير وقت العشاء كان طلوع الفجر كما غربت الشمس وجب قضاؤها على الأوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين ولو لم تغب إلا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد أنه يعتبر حالهم بأقرب بلد يليهم وفرغ عليه الزركشي وابن العباد أنهم يُقدرون في الصوم ليلهم بأقرب بلد إليهم، ثم يُمسيكون إلى الغروب بأقرب بلد إليهم وما قالاه إنما يظهر إن لم تسع مدة غيبوبتها أكل ما يقيم بنية الصائم لتعذر العمل به عندهم فاضطررنا إلى ذلك التقدير بخلاف ما إذا وسع ذلك وليس هذا حينئذ كأيام الدجال لوجود الليل هنا وإن قصر ولو لم

قوله: (من قول الزوياني باتحاده) أي: ويشكل عليه حديث «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء إلى نصف الليل» سم. قوله: (وجب قضاؤها) أي: وقضاء المغرب شيخنا والبجيرمي.
قوله: (على الأوجه) لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرّد طلوع الفجر عندهم، أو يُعتبر قدر طلوعه بأقرب البلاد إليهم، ثم رأيت قول الشارح الآتي وفرغ عليه الزركشي وابن العباد إلخ ويؤخذ منه حكم ما نحن فيه سم على حجة أي وهو أنهم يُقدرون في الصوم ليلهم بأقرب بلد إليهم ع ش بحذف. قوله: (ولو لم تغب إلخ) ولو تأخر غيبوبته في بلد فوقت العشاء لإهلها غيبوبته عندهم وإن تأخرت عن غيبوبته عند غيرهم تأخرًا كثيرًا كما هو مقتضى كلامهم سم على البهجة أقول: وعلى هذا فينبغي أن يُعتبر كون الباقي من الليل بعد غيبوبة الشفق عندهم زمانًا يسع العشاء وإلا فينبغي أن يُعتبر شفق أقرب البلاد إليهم خوفًا من فوات العشاء ع ش. قوله: (إنه يُعتبر حالهم إلخ) تقدّم أن محلّه ما لم يؤدّ اغتبار ذلك إلى طلوع فجرهم وإلا فينسب وقت المغرب عند أولئك إلى ليلهم، ثم تُعتبر هذه النسبة في ليلهم القصير. قوله: (إذا وسع) الظاهر التأنيث.

قوله: (وهو أوجه من قول الزوياني باتحاده إلخ) أي ويشكل عليه حديث «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء إلى نصف الليل». قوله: (وجب قضاؤها على الوجه) لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرّد طلوع الفجر عندهم أو يُعتبر قدر طلوعه بأقرب البلاد إليهم فإن كان الأول فهو مُشكّل؛ لأنه يلزم عليه توالي الصوم القاتل، أو المضرّ إضرارًا لا يُحتمل لعدم التمكن من تناول ما يدفع ذلك لعدم استمرار الغروب زمانًا يسع ذلك وإن كان الثاني فهو مُشكّل بالحكم بانعدام وقت العشاء، بل قياس اغتبار قدر طلوعه بأقرب البلاد بقاء وقت العشاء ووقوعها أداء في ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدّم عن بعضهم فيما إذا لم يغب الشفق فليتأمل، ثم رأيت قول الشارح الآتي وفرغ عليه الزركشي وابن العباد إلخ ويؤخذ منه حكم ما نحن فيه. قوله: (ولو لم تغب إلا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد إلخ) قياس ذلك أنه لو قصر التهاؤ جدًا بأن لم يزد على ثلاث درج مثلاً أن يُعتبر حالهم بأقرب البلاد إليهم فيُعتبر أن يمضي بعد الفجر ما تزول فيه الشمس في الأقرب فيدخل

يسع ذلك إلا قدر المغرب أو أكل الصائم قَدَمَ أكله وقضى المغرب فيما يظهر
(والصُّبْحُ) يدخُلُ وقتها (بالفجر الصادق)؛ لأنَّ جبريلَ صلَّاهُ أوَّلَ يومٍ حين حُرِّمَ الفِطْرُ على
الصائِمِ وإنما يحُرِّمُ بالصادق إجماعًا ولا نظَرُ لِمَنْ شَدَّ فلم يُحَرِّمه إلا بطلوع الشمس ومن ثمَّ
رُذِّ وإنَّ نُقِلَ عن أَجْلَاءِ صَحَابِيَةٍ وتَابِعِينَ بآثِهِ مُخَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ وإنَّ اسْتَدْلَّ له بِقَوْلِهِ تَعَالَى
﴿فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الاسراء: ١٢] الدال على أَنَّهُ لَا آيَةَ لِلنَّهَارِ إِلَّا
الشمسُ الْمُؤَيَّدُ بِآيَةِ ﴿يُولِجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ﴾ [الحج: ٦١] الدالَّة على أَنَّهُ لَا فَاصِلَ بَيْنَهُمَا؛

☞ فَوُدَّ: (وقضى المغرب) يَنْبَغِي، والعِشَاءُ على قِيَاسٍ مَا تَقَدَّمَ وَقِيَاسٍ مَا مَرَّ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ أَنَّهُ لَوْ
قَصُرَ النَّهَارُ جَدًّا بَأَنَّهُ لَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثِ دَرَجٍ مَثَلًا أَنْ يُغَيَّرَ حَالُهُمْ بِأَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ فَيُعْتَبَرُ أَنْ يَمْضِيَ بَعْدَ
الْفَجْرِ مَا تَزَوَّلَ فِيهِ الشَّمْسُ فِي الْأَقْرَبِ فَيَدْخُلُ وَقْتُ الظُّهْرِ وَهَكَذَا لَكِنْ فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ بَعْدَ كَلَامٍ مَا
نَصَّه، وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ التَّقْدِيرِ إِذَا كَانَ الْيَوْمُ مَثَلًا ثَلَاثَ دَرَجٍ فَلَا يَتَسَاوَى فِيهِ حِصَّةُ الصُّبْحِ، وَالظُّهْرِ،
وَالْعَصْرِ، بَلْ تَتَفَاوَتْ عَلَى حَسَبِ تَفَاوُتِهَا الْآنَ فَإِنَّ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ الصُّبْحِ الْآنَ إِلَى وَقْتِ الظُّهْرِ أَكْثَرُ مِنْ
أَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ وَمِنْ أَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ أَكْثَرُ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ
إِلَى وَقْتِ الْمَغْرِبِ فَيُقَدَّرُ إِذْ ذَاكَ عَلَى حَسَبِ هَذَا التَّفَاوُتِ إلخ اه وقد أطلَّ في هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ
بِهَا وَفُرُوعِهَا بِمَا يَتَعَيَّنُ الْإِحَاطَةُ بِهِ وَتَأَمَّلْهُ سَمَّ بِحَذْفٍ.

☞ فَوُدَّ (سَيِّ): (والصُّبْحُ) بِضَمِّ الصَّادِ وَحُكِّي كَسْرُهَا فِي اللَّغَةِ أَوَّلَ النَّهَارِ فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ بِهِ هَذِهِ الصَّلَاةُ
مُغْنِي. ☞ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ: مِنْ أَجْلِ عَدَمِ النَّظَرِ، وَالِاخْتِيَارِ لِذَلِكَ الْقَوْلِ الشَّاذِّ. ☞ فَوُدَّ: (وَأَنَّ اسْتَدْلَّ
لَهُ) أَيُّ: لِذَلِكَ الْقَوْلِ الشَّاذِّ. ☞ فَوُدَّ: (الدَّالُّ) أَيُّ: هَذَا الْقَوْلُ الْكَرِيمُ أَيُّ فِي رُغْمِ الْمُسْتَدِلِّ.
☞ فَوُدَّ: (المُؤَيَّدُ إلخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ صِفَةٌ ثَانِيَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى إلخ وَلَوْ قَالَ وَأَيَّدَ بِآيَةِ إلخ عَطَفًا عَلَى اسْتَدْلٍّ إلخ
لَكَانَ أَوَّلَى.

وَقْتُ الظُّهْرِ وَهَكَذَا لَكِنْ فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَمَّا رَوَى فِي حَدِيثِ الدَّجَالِ مِنْ وَصْفِ آخِرِ أَيَّامِهِ
بِالْقَصْرِ جَدًّا وَأَنَّهُ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نُصَلِّي فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ الْقَصَارِ قَالَ: «تُقَدَّرُونَ فِيهَا الصَّلَاةُ كَمَا
تُقَدَّرُونَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الطُّوَالِ، ثُمَّ صَلُّوا» قَالَ السَّائِلُ لِلشُّيُوطِيِّ وَمَا كَيْفِيَّةُ التَّقْدِيرِ فِي الْقَصِيرِ هَلْ هُوَ
مَثَلًا إِذَا كَانَ الْيَوْمُ مَثَلًا ثَلَاثَ دَرَجٍ فَيَكُونُ حِصَّةُ الصُّبْحِ دَرَجَةً، وَالظُّهْرِ كَذَلِكَ فَاجَابَ
بِقَوْلِهِ أَمَّا كَيْفِيَّةُ التَّقْدِيرِ إِذَا كَانَ الْيَوْمُ مَثَلًا ثَلَاثَ دَرَجٍ فَلَا يَتَسَاوَى فِيهِ حِصَّةُ الصُّبْحِ، وَالظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ،
بَلْ تَتَفَاوَتْ عَلَى حَسَبِ تَفَاوُتِهَا الْآنَ فَإِنَّ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ الصُّبْحِ الْآنَ إِلَى وَقْتِ الظُّهْرِ أَكْثَرُ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ
الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ وَمِنْ أَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ إِلَى وَقْتِ الْعَصْرِ أَكْثَرُ مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ
الْمَغْرِبِ فَيُقَدَّرُ إِذْ ذَاكَ عَلَى حَسَبِ هَذَا التَّفَاوُتِ إلخ اه وقد أطلَّ في هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا وَفُرُوعِهَا
بِمَا يَتَعَيَّنُ الْإِحَاطَةُ بِهِ وَتَأَمَّلْهُ. ☞ فَوُدَّ: (قَدَّمَ أَكَلَهُ إلخ) هَذَا وَاضِحٌ إِنْ لَمْ نَعْتَبِرْهُمْ بِأَقْرَبِ الْبِلَادِ إِلَيْهِمْ
فَتَأَمَّلْهُ. ☞ فَوُدَّ: (وقضى المغرب) يَنْبَغِي، والعِشَاءُ على قِيَاسٍ مَا تَقَدَّمَ.

لأنَّ كُلَّ ذَلِكَ سَفْسَافٌ وَمَنْ ثَمَّ اسْتَبَعَدَ غَيْرُ وَاحِدٍ صِحَّةَ ذَلِكَ عَنْ أَحَدٍ يُعْتَدُّ بِهِ (وهو) بَيَاضُ شُعَاعِ الشَّمْسِ عِنْدَ قُرْبِهَا مِنَ الْأَفْقِ الشَّرْقِيِّ (الْمُنْتَشِرِ ضَوْؤُهُ مُعْتَرِضًا بِالْأَفْقِ) أَيِ نَوَاحِي السَّمَاءِ بِخِلَافِ الْكَاذِبِ وَهُوَ مَا يَدُو مُسْتَطِيلًا وَأَعْلَاهُ أَضْوَأُ مِنْ بَاقِيهِ، ثُمَّ تَعَقُّبُهُ ظُلْمَةٌ.

(تنبية) فِي تَحْقِيقِ هَذَا وَكَوْنِهِ مُسْتَطِيلًا كَلَامٌ طَوِيلٌ لِأَهْلِ الْهَيْئَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْحَدْسِ الْمَبْنِيِّ عَلَى قَوَاعِدِ الْحُكَمَاءِ الْبَاطِلَةِ شَرْعًا مِنْ مَنَعِ الْخَرَقِ، وَالْإِتِّمَامِ، أَوْ الَّتِي لَمْ يَشْهَدْ بِصِحَّتِهَا عَلَى أَنَّهُ لَا فِيهِ بَيِّنَانٌ سَبَبِ كَوْنِ أَعْلَاهُ أَضْوَأَ مَعَ أَنَّهُ أَبْعَدُ مِنْ أَسْفَلِهِ مِنْ مُسْتَمَدِّهِ وَهُوَ الشَّمْسُ وَلَا بَيِّنَانٌ سَبَبِ انْعِدَامِهِ بِالْكُلِّيَّةِ حَتَّى تَعَقُّبُهُ ظُلْمَةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَيْمَةُ وَقَدَّرُوهَا بِسَاعَةٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمْ مُطْلَقَ الزَّمَنِ؛ لِأَنَّهَا تَطُولُ تَارَةً وَتَقْصُرُ أُخْرَى وَزَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْهَيْئَةِ عَدَمَ انْعِدَامِهِ وَإِنَّمَا يَتَنَاقَضُ حَتَّى يَنْغِمَرَ فِي الْفَجْرِ الصَّادِقِ وَلَعَلَّهُ بِاعْتِبَارِ التَّقْدِيرِ لَا الْجِسِّ وَفِي خَبَرِ مُسْلِمٍ «لَا يَغُورُكُمْ أَذَانٌ بِلَالٍ» وَلَا هَذَا الْعَارِضُ لِعُمُودِ الصُّبْحِ حَتَّى يَسْتَطِيرَ» أَيِ يَنْتَشِرُ ذَلِكَ الْعُمُودُ أَيِ فِي نَوَاحِي الْأَفْقِ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ تَسْمِيَةِ الْفَجْرِ الْأَوَّلِ عَارِضًا لِلثَّانِي شَيْقَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَعْرِضُ لِلشُّعَاعِ النَّاشِئِ عِنْدَ الْفَجْرِ الثَّانِي انْجِبَاسُ قُرْبِ ظُهُورِهِ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ التَّنَفُّسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالْقُبُحِ إِذَا نَفَسَ﴾ [النَّكُور: ١٨] وَعِنْدَ ذَلِكَ الْانْجِبَاسِ يَتَنَفَّسُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنْ شِبْهِ كَوَّةٍ، وَالْمُشَاهَدُ فِي الْمُتَحَسِّسِ إِذَا خَرَجَ بَعْضُهُ دَفْعَةً أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُ أَكْثَرَ مِنْ آخِرِهِ وَهَذَا لِكَوْنِ كَلَامِ

قوله: (لأنَّ إلخ) علة لقوله: ولا نظَرَ إلخ ومتعلِّقُ بَعْدَمِ الْإِنْفَاءِ الْمَفْهُومِ مِنْهُ.

قوله: (صِحَّةُ ذَلِكَ) أي: الثَّقَلِ الْمَذْكُورِ، أَوْ الْحَضَرِ الْمَذْكُورِ. قوله: (سَفْسَافٌ) أي: رَدِيءٌ

قَامُوسٌ. قوله: (أَيِ نَوَاحِي السَّمَاءِ) أَيِ فِيمَا بَيْنَ الْجَنُوبِ، وَالشَّمَالِ مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ شَيْخُنَا.

قوله: (مُسْتَطِيلًا) أَيِ مُنْتَدًا إِلَى جِهَةِ الْعُلُوِّ كَذَنْبِ السُّرْحَانِ بِكَسْرِ السِّينِ وَهُوَ الذَّنْبُ شَيْخُنَا.

قوله: (ثُمَّ تَعَقُّبُهُ ظُلْمَةٌ) أَيِ غَالِبًا وَقَدْ يَتَّصِلُ بِالصَّادِقِ شَيْخُنَا وَبُخَيْرِمِي. قوله: (فِي تَحْقِيقِ هَذَا) أَيِ فِي

بَيَانِ حَقِيقَةِ الْفَجْرِ الْكَاذِبِ. قوله: (عَلَى الْحَدْسِ) أي: الْوَهْمِ، وَالْخِيَالِ قَامُوسٌ. قوله: (كَمْنَعِ

الْخَرَقِ إلخ) أي: خَرَقِ السَّمَاءِ، وَالْإِتِّمَامِ. قوله: (لَمْ يَشْهَدْ إلخ) أَيِ الشَّرْعُ يَعْنِي لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ مَا

يُصَحِّحُهَا وَلَا مَا يُبْطِلُهَا وَكَانَ الْأَوَّلَى إِبْرَازَ الضَّمِيرِ لِأَنَّهُ صِلَةٌ جَزَتْ عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ لَهُ. قوله: (عَلَى أَنَّهُ)

أَيِ: ذَلِكَ الْكَلَامِ. قوله: (مَعَ أَنَّهُ) أي: أَعْلَاهُ. قوله: (كَمَا صَرَّحَ بِهِ) أي: بِانْعِدَامِهِ بِالْكُلِّيَّةِ.

قوله: (وَقَدَّرُوهَا) أي: الظُّلْمَةَ. قوله: (أَنْ مُرَادَهُمْ) أي: بِالسَّاعَةِ. قوله: (حَتَّى يَنْغِمَرَ فِي الْفَجْرِ

الصَّادِقِ) أي: يَتَّصِلُ بِهِ. قوله: (وَلَعَلَّهُ) أي: مَا زَعَمَهُ ذَلِكَ الْبَعْضُ مِنْ عَدَمِ الْإِنْعِدَامِ (بِاعْتِبَارِ التَّقْدِيرِ)

أَيِ تَخْمِينِ الْقُوَّةِ الْوَاحِمَةِ. قوله: (النَّاشِئُ عَنْهُ) أي: عَنِ الشُّعَاعِ وَقَوْلُهُ الْفَجْرُ إلخ فَاعِلُ النَّاشِئِ وَقَوْلُهُ

انْجِبَاسٌ فَاعِلٌ يَعْرِضُ وَقَوْلُهُ قُرْبَ ظُهُورِهِ أَيِ الشُّعَاعِ ظَرْفٌ يَعْرِضُ وَرَجَعَ الْكُرْدِيُّ الضَّمِيرَ لِلْفَجْرِ.

قوله: (يَتَنَفَّسُ مِنْهُ إلخ) أي: مِنْ ذَلِكَ الشُّعَاعِ وَقَوْلُهُ مِنْ شِبْهِ إلخ مُتَعَلِّقٌ بِتَنَفَّسٍ أَيْضًا لَكِنْ مِنْ هُنَا

لِلْإِبْتِدَاءِ وَفِي الْأَوَّلِ لِلتَّبْعِيضِ. قوله: (وَالْمُشَاهَدُ إلخ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ. قوله: (وَهَذَا) أي: الشَّيْءُ الْأَوَّلُ.

الصادق قد يدل عليه وإثباته عن سبب طولهِ وإضاءة أعلاه واختلاف زَمَنِهِ وانعدامه بالكُلِّيَّةِ
الموافق للجسِّ أولى ممَّا ذكره أهلُ الهيئَةِ القاصِرِ عن كُلِّ ذلك، ثانيهما أَنَّهُ ﷺ أشارَ بالعارضِ
إلى أَنَّ المقصودَ بالذَّاتِ هو الصادقُ وَأَنَّ الكاذِبَ إِنَّمَا قُصِدَ بِطَرِيقِ العَرَضِ لِيَتَبَيَّنَ النَّاسُ بِهِ
لِقُرْبِ ذلكَ فَيَتَهَيَّئُوا لِيُدْرِكُوا فَضِيلَةَ أَوَّلِ الوَقْتِ لاشتغالهم بالنوم الذي لولا هذه العلامةُ
لَمَنَعَهُمْ إدراكَ أَوَّلِ الوَقْتِ فالحاصلُ أَنَّهُ نُورٌ يُرِزُهُ الله من ذلك الشُّعاعِ، أو يخلقه حينئذٍ علامةً
على قُرْبِ الصُّبْحِ ومُخَالَفًا له في الشَّكْلِ لِيَحْضُلَ التَّمْيِيزُ وَتَتَضَيَّحَ العلامةُ العارِضةُ من المُعَلِّمِ
عليه المقصودُ فَتَأْمُلْ ذلكَ فَإِنَّهُ غَرِيبٌ مُهِمٌّ وفي حديثٍ عند أحمدَ «ليس الفجرُ الأَبْيَضُ
المُسْتَطِيلُ في الأفقِ وَلَكِنَّ الفجرَ الأحمرَ المُعَرِّضَ» وفيه شاهدٌ لما ذَكَرْتَهُ آخِرًا وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ما
أُشْرْتُ إليه من الكوَّةِ ما أَخْرَجَهُ غيرُ واحدٍ عن ابنِ عَبَّاسٍ أَنَّ لِلشَّمْسِ ثَلَاثَيْمِائَةٍ وَسِتِّينَ كَوَّةً تَطْلُعُ
كُلَّ يَوْمٍ من كَوَّةٍ فلا بدَّ أَنَّها عند قُرْبِها من تلك الكوَّةِ يَنْحَسِرُ شُعاعُها، ثُمَّ يَتَنَفَّسُ كما مرَّ،
ثُمَّ رَأَيْتُ لِلقُرَافِيِّ المَالِكِيِّ وغيرِهِ كالأصْبَحِيِّ من أَيْمَنَتِنَا فِيهِ كَلَامًا يُوضِّحُهُ وَيُبَيِّنُ صِحَّةَ ما
ذَكَرْتَهُ من الكوَّةِ وَيُوافِقُ اسْتِشْكَالِي لِكُونِهِ يَظْهَرُ، ثُمَّ يَغِيبُ وَحاصِلُهُ وَإِنْ كان فِيهِ طَوَّلٌ لِمَسِّ
الحاجةِ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَبْأَضُ يَطْلُعُ قَبْلَ الفجرِ الصادِقِ، ثُمَّ يَذْهَبُ عِنْدَ أَكْثَرِ الأبْصارِ.....

☞ فَوُدَّ: (وَإِضَاءَةٌ أَغْلَاهُ) عُطِفَ عَلَى طَوْلِهِ وَقَوْلُهُ وَاخْتِلَافُ الْخِ وَقَوْلُهُ وَانْعِدَامُ الْخِ عَطْفَانِ عَلَيْهِ أَيْضًا، أَوْ
عَلَى سَبَبِ الْخِ وَقَوْلُهُ الْمَوَافِقُ يَظْهَرُ رُجُوعُهُ لِلِاخْتِلَافِ أَيْضًا. ☞ فَوُدَّ: (أَوَّلَى الْخِ) خَبَرٌ وَهَذَا.
☞ فَوُدَّ: (ثَانِيَهُمَا) أَيِ الشَّيْئَيْنِ. ☞ فَوُدَّ: (لِقُرْبِ ذَاكَ) أَيِ الصَّادِقِ. ☞ فَوُدَّ: (لِاسْتِغْنَائِهِمْ الْخِ) عِلَّةٌ لِلْقَصْدِ
لِلتَّبَعِ لَكِنْ فِيهَا خَفَاءٌ إِذْ قَدْ يَوْهَمُ أَنَّ هَذِهِ الْعَلَامَةَ تَوْقِطُ التَّائِمِينَ وَلَيْسَ كَذَلِكَ. ☞ فَوُدَّ: (فَالْحَاصِلُ) أَيِ:
الْحَاصِلُ الْمَأْخُوذُ مِنْ حَدِيثِ مُسْلِمٍ كُرِّدِي لَعَلَّ الْأَوَّلَى وَحَاصِلُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَقَامِ قَدْ بَدُرَ. ☞ فَوُدَّ: (أَنَّهُ) أَيِ
الْفَجْرِ الْكَاذِبِ. ☞ فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ: حِينَ قُرْبِ ظُهُورِ ذَلِكَ الشُّعاعِ وَقَوْلُهُ عِلَامَةُ الْخِ تَنَازَعٌ فِيهِ الْفِعْلَانِ.
☞ فَوُدَّ: (وَمُخَالَفًا لَهُ الْخِ) فِي أَخْذِهِ مِنَ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ تَوَقُّفٌ. ☞ فَوُدَّ: (فِي الشَّكْلِ) إِنْ أَرَادَ بِهِ الْهَيْئَةَ
كَالِاسْتِطَالَةِ، وَالِإِغْتِرَاضِ فَظَاهِرٌ وَإِنْ أَرَادَ بِهِ اللَّوْنُ كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ الْآتِي وَفِيهِ شَاهِدٌ الْخِ فَعِيهِ تَأْمُلُ
فَبِإِنَّ الْمُخَالَفَةَ فِي اللَّوْنِ إِنَّمَا تَوْجَدُ فِي أَوَاخِرِ وَقْتِ الصُّبْحِ، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي أَوَّلِهِ. ☞ فَوُدَّ: (وَتَتَضَيَّحُ
الْعَلَامَةُ الْخِ) عَطْفُ تَفْسِيرِ وَقَوْلِهِ مِنَ الْمُعَلِّمِ عَلَيْهِ الْخِ مُتَعَلِّقٌ بِذَلِكَ. ☞ فَوُدَّ: (فَتَأْمُلْ ذَلِكَ) أَيِ: الشَّيْءِ
الثَّانِي وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلأَوَّلِ أَيْضًا. ☞ فَوُدَّ: (لِما ذَكَرْتَهُ آخِرًا) إِشَارَةٌ إِلَى ثَانِي الشَّيْئَيْنِ كُرِّدِي أَقُولُ: بَلْ
إِلَى قَوْلِهِ: وَمُخَالَفًا لَهُ فِي الشَّكْلِ الْخِ. ☞ فَوُدَّ: (مَا أُشْرْتُ إِلَيْهِ) أَيِ: فِي الشَّيْءِ الْأَوَّلِ. ☞ فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيِ:
فِي بَيَانِ الْفَجْرِ الْكَاذِبِ. ☞ فَوُدَّ: (يُوضِّحُهُ) أَيِ: الْفَجْرِ الْكَاذِبِ. ☞ فَوُدَّ: (صِحَّةَ ما ذَكَرْتَهُ) أَيِ: عَنِ ابْنِ
عَبَّاسٍ. ☞ فَوُدَّ: (وَيُوافِقُ) أَيِ: الْكَلَامِ. ☞ فَوُدَّ: (اسْتِشْكَالِي الْخِ) أَيِ: بِقَوْلِهِ: وَزَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْهَيْئَةِ
الْخِ. ☞ فَوُدَّ: (وَحَاصِلُهُ) أَيِ: ذَلِكَ الْكَلَامِ، وَكَذَا مَزَجُ صَمِيرِ قَوْلِهِ فِيهِ. ☞ فَوُدَّ: (لِمَسِّ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ)
أَيِ: وَإِنَّمَا أَطَالُوا الْكَلَامَ فِيهِ لِمَسِّ الْحَاجَةِ إِلَى الطَّوْلِ. ☞ فَوُدَّ: (أَنَّهُ الْخِ) أَيِ: الْفَجْرِ الْكَاذِبِ.

دون الراصد المجتهد القوي النظر وذكر ابن بشير المالكي أنه من نور الشمس إذا قُرُبَتْ من الأفق فإذا ظَهَرَ أُنْسَتْ به الأبصار فيظَهَرُ لها أنه غاب وليس كذلك ونقل الأصبهاني إبراهيم أن بعضهم ذكر أنه يذهب بعد طلوعه ويعود مكانه ليلاً وهذا البعض كثيرون من أئمتنا كما مر وأن أبا جعفر البصري بعد أن عرّفه بأنه عند بقاء نحو ساعتين يطلع مستطيلاً إلى نحو ربع السماء كأنه عمود ورُبما لم يُر إذا كان الجو نقيًا شتاءً وأبين ما يكون إذا كان الجو كدراً صيفاً أعلاه دقيق وأسفله واسع أي ولا يُنافي هذا ما قدمته أن أعلاه أضوأ؛ لأن ذلك عند أول الطلوع وهذا عند مزيد قربه من الصادق وتحت سواد، ثم بياض، ثم يظهر ضوء يُعْشِي ذلك كله، ثم يعترض: وردّه بأنه رصده نحو خمسين سنة فلم يره غاب وإنما ينحدر ليلتقي مع المعتري في السواد ويصيران فجراً واحداً وزعم غيبته، ثم عوده وهم، أو رآه يختلف باختلاف الفصول فظنه يذهب وبعض الموقّتين يقول هو المجرة إذا كان الفجر بالسعود ويلزمه أنه لا يوجد إلا نحو شهرين في السنة قال القرافي وقال آخرون هو شعاع الشمس يخرج من طاق بجبل قاف، ثم أبطله بأن جبل قاف لا وجود له وبرهن عليه بما يؤدّه ما جاء عن ابن عباس من طريقي خرّجها الحفاظ وجماعة منهم بمن التزموا تخريج الصحيح وقول الصحابي ذلك ونحوه مما لا مجال للرأي فيه حكمه حكم المرفوع إلى النبي ﷺ.....

□ قوله: (دون الراصد) أي: المراقب للأوقات. □ قوله: (المجيد) من الإجادة. □ قوله: (فإذا ظهر) أي الفجر الكاذب. □ قوله: (مكانه ليلاً) فاعل فمفعول على القلب ولذا قال السيد البصري قوله ليلاً يتأمل وجه نصبه اه. □ قوله: (كما مر) أي في قوله كما صرح به الأئمة. □ قوله: (وإن أبا جعفر إلخ) عطف على أن بعضهم إلخ فهو مما نقله الأصبهاني أيضاً. □ وقوله: (عند بقاء نحو ساعتين) أي: من الليل كُردي. □ قوله: (ولا يُنافي هذا) أي: قوله أعلاه دقيق إلخ. □ قوله: (لأن ذلك) أي: ما تقدّم وقوله وهذا أي قوله أعلاه دقيق إلخ. □ قوله: (وتحت سواد، ثم بياض) يتأمل فيه. □ قوله: (ردّه إلخ) خبر أن أبا جعفر يعني أن أبا جعفر بعد تعريفه المذكور ردّ ما ذكره بعضهم أنه يذهب إلخ. □ قوله: (ينحدر) أي يتناقص من جانب أعلاه وينزل. □ قوله: (أو رآه إلخ) عطف على وهم. □ قوله: (هو المجرة) بفتح الميم، والجيم نجوم مجتمعة تظهر قبل الفجر الصادق شيئاً. □ قوله: (بالسعود) منزل للقمر كُردي عبارة القاموس وسعود النجوم عشرة سعد بلع وسعد الأخبية وسعد الذابح وسعد السعود وهذه الأربعة من منازل القمر، ثم قال بعد ذكر البقية: وهذه الستة ليست من المنازل كل منها كوكبان بينهما نحو ذراع اه. □ قوله: (ثم أبطله) أي: أبطل القرافي ما قاله الآخرون. □ قوله: (وبرهن عليه) أي: استدلل القرافي على عدم وجود جبل قاف. □ قوله: (وجماعة منهم) أي: من الحفاظ مبتدأ وقوله: بمن التزموا إلخ خبره، والجملة حالية. □ قوله: (وقول الصحابي ذلك) أي وجود جبل يقال له قاف. □ قوله: (مما لا مجال إلخ) فيه توقف إذ يمكن أن يكون منشأ ذلك القول من ابن عباس رضي الله عنهما مجرد اشتباهه بين العرب.

منها «أن وراء أرضنا بحرًا محيطًا، ثُمَّ جبلاً يُقال له قاف، ثُمَّ أرضًا، ثُمَّ بحرًا، ثُمَّ جبلاً وهكذا حتى عَدَّ سَبْعًا من كُلِّ» وأخرج بعض أولئك عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ أَنَّهُ جبَلٌ من زُمُرُدٍ مُحِيطٌ بالدُّنْيَا عليه كَنَفَا السَّمَاءِ وعن مُجَاهِدٍ مِثْلُهُ وَكَمَا انْدَفَعَ بِذَلِكَ قَوْلُهُ لَا وُجُودَ لَهُ انْدَفَعَ قَوْلُهُ: أَثَرُهُ وَلَا يَجُوزُ اعْتِقَادُ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِالْذَّلِيلِ مُطْلَقَ الْإِمَارَةِ فَهَذَا عَلَيْهِ أَدِلَّةٌ أَوْ الْإِمَارَةُ الْقَطْعِيَّةُ فَهَذَا مِمَّا يَكْفِي فِيهِ الظَّنُّ كَمَا هُوَ جَلِيٌّ، ثُمَّ نَقَلَ أَعْنِي الْقِرَافِي عَنْ أَهْلِ الْهَيْئَةِ أَنَّهُ يَظْهَرُ، ثُمَّ يَخْفَى دَائِمًا، ثُمَّ اسْتَشْكَلَهُ، ثُمَّ أَطَالَ فِي جَوَابِهِ بِمَا لَا يَتَضَعُ إِلَّا لِمَنْ أَتَقَنَّ عِلْمِي الْهَنْدَسَةِ، وَالْمُنَاطَرَةِ وَأَوَّلَى مِنْهُ أَنَّهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّظَرِ لِاخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ الْفُضُولِ، وَالْكِيفِيَّاتِ الْعَارِضَةِ لِمَحَلِّهِ قَدْ يَدُقُّ فِي بَعْضِ ذَلِكَ حَتَّى لَا يَكَادُ يُرَى أَصْلًا وَحِينَئِذٍ فَهَذَا غَدْرٌ مِنْ عَجْبٍ بِأَنَّهُ يَغِيبُ وَتَعَقُّبُهُ ظُلْمَةٌ (وَيَبْقَى حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) لِيَخْبَرَ مُسْلِمٍ بِذَلِكَ وَيَكْفِي طُلُوعُ بَعْضِهَا بِخِلَافِ الْغُرُوبِ إِلَّا حَاقًا لِمَا لَمْ يَظْهَرْ بِمَا ظَهَرَ لِقَوْتِهِ (وَالِاخْتِيَارُ أَنْ لَا تُوَخَّرَ عَنِ الْإِسْفَارِ) وَهُوَ الْإِضَاءَةُ بِحَيْثُ يُمَيِّزُ النَّاطِرُ الْقَرِيبَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ جَبْرِيْلَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ ذَلِكَ وَلَهَا غَيْرُ هَذَا، وَالْأَوْقَاتِ الْأَرْبَعَةَ السَّابِقَةَ وَقْتُ كَرَاهِيَةٍ مِنَ الْحُمْرَةِ إِلَى أَنْ يَبْقَى مَا يَسْعَاهَا.

(تَنْبِيْهُ) الْمُرَادُ بِوَقْتِ الْفَضِيلَةِ مَا يَزِيدُ فِيهِ الثَّوَابُ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ وَبِوَقْتِ الْاخْتِيَارِ مَا فِيهِ ثَوَابٌ دُونَ ذَلِكَ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ وَبِوَقْتِ الْجَوَازِ مَا لَا ثَوَابَ فِيهِ مِنْهَا وَبِوَقْتِ الْكَرَاهِيَةِ مَا فِيهِ مَلَامٌ مِنْهَا وَبِوَقْتِ الْحُرْمَةِ مَا فِيهِ إِثْمٌ مِنْهَا وَحِينَئِذٍ فَلَا يُنَافِي هَذَا مَا يَأْتِي أَنَّ الصَّلَاةَ غَيْرُ ذَاتِ السَّبَبِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ، أَوِ الْمُتَحَرَّى هُوَ بِهَا لَا تَنْعَقِدُ؛ لِأَنَّ الْكَرَاهِيَةَ ثُمَّ مِنْ حَيْثُ إِيقَاعُهَا فِيهِ وَهَذَا مِنْ حَيْثُ التَّأْخِيرُ إِلَيْهِ لَا الْإِيقَاعُ وَلَا لِنَافِي أَمْرِ الشَّارِعِ بِإِيقَاعِهَا فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْوَقْتِ فَإِنْ

قوله: (منها) أي: تلك الطُّرُق. □ قوله: (إنه) أي قاف. □ قوله: (بذلك) أي: بما جاء عن ابن عباس وعبد الله بن بُرَيْدَةَ وَمُجَاهِدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ. □ قوله: (أثره) أي عَقِبَ قَوْلِهِ لَا وُجُودَ لَهُ. □ قوله: (لأنه) أي: القِرَافِي، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بَانْدَفَعَ. □ قوله: (فهذا) أي: وُجُودُ جَبَلٍ قَافٍ. □ قوله: (إنه يَظْهَرُ) أي: الْفَجْرُ الْكَادِبُ. □ قوله: (وأولى منه) أي: مِنْ جَوَابِ الْقِرَافِي. □ قوله: (فقد يدق) يعني بَعْدَ الظُّهُورِ. □ قوله: (ليخبر مسلم) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي التَّهْيِئَةِ، وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ بِحَيْثُ إِلَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لِيَخْبَرَ مُسْلِمٍ «وَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ» مُغْنِي وَنَهَايَةُ. □ قوله: (الحاقًا لما لم يَظْهَرِ الْخ) أي: فِيهِمَا مُغْنِي. □ قوله: (ولها غير هذا الخ) فَأَوْقَاتُهَا سِتَّةٌ مُغْنِي وَشَيْخُنَا. □ قوله: (وحينئذ) أي: حِينَ إِذْ قَدَّ كُلٌّ مِنَ التَّعَارِيفِ الْمَذْكُورَةِ بِالْحَيْثِيَّةِ. □ قوله: (فلا ينافي هذا) أي: انْعِقَادُ الصَّلَاةِ فِي وَقْتِ الْكَرَاهِيَةِ، أَوِ الْحُرْمَةِ. □ قوله: (أو المتحرى هو بها) أي: أَوِ الصَّلَاةُ الَّتِي يَتَحَرَّى الْوَقْتُ الْمَكْرُوهَ بِهَا أَيْ يَقْصِدُ إِيقَاعَهَا فِيهِ مِنْ ذَاتِ السَّبَبِ الْمُتَقَدِّمِ أَوِ الْمُقَارِنِ كُرْدِي، وَبِهِ يَتَدَفَّعُ تَوَقُّفُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ حَيْثُ قَالَ: قَوْلُهُ أَوِ الْمُتَحَرَّى هُوَ بِهَا يَتَأَمَّلُ الْمُرَادُ بِهِ اهـ. □ قوله: (ولاً) أي: بِأَنَّ كَانَتْ الْكَرَاهِيَةُ مِنْ حَيْثُ الْإِيقَاعُ فِيهِ.

قُلْتُ ظَاهِرُ مَا ذُكِرَ فِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ، وَالِاخْتِيَارِ تَغَايُرُهُمَا وَقَدْ صَرَّحُوا بِاتِّحَادِهِمَا فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِمْ فِي نَحْوِ الْعَصْرِ وَقْتُ اخْتِيَارِهَا مِنْ مَصِيرِ الْمِثْلِ إِلَى مَصِيرِ الْمِثْلَيْنِ وَفَضِيلَتُهَا أَوَّلُ الْوَقْتِ قُلْتُ الْاخْتِيَارُ لَهُ إِطْلَاقَانِ إِطْلَاقٌ يُرَادُفُ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَإِطْلَاقٌ يُخَالِفُهَا وَهُوَ الْأَكْثَرُ الْمُتَبَادَرُ فَلَا تَنَافِي وَمِمَّا يُصَرِّحُ بِالثَّانِي قَوْلُهُمْ فِي كُلِّ مِنَ الْعَصْرِ، وَالصُّبْحِ لَهُ وَقْتُ فَضِيلَةٍ أَوَّلُ الْوَقْتِ، ثُمَّ اخْتِيَارٌ إِلَى مَصِيرِ الْمِثْلَيْنِ، أَوْ الْإِسْقَارِ فَصَرَّحُوا بِتَخَالُفِهِمَا هُنَا جَرِيًّا عَلَى الْإِطْلَاقِ الثَّانِي.

(فَالْإِدَّتَانِ) إِحْدَاهُمَا قِيلَ الْحِكْمَةُ فِي كَوْنِ الْمَكْتُوبَاتِ سَبْعَ عَشْرَةَ رَكْعَةً أَنَّ زَمَنَ الْيَقِظَةِ مِنَ الْيَوْمِ، وَاللَّيْلَةِ سَبْعَ عَشْرَةَ سَاعَةً غَالِبًا اثْنَا عَشَرَ النَّهَارِ وَنَحْوُ ثَلَاثِ سَاعَاتٍ مِنَ الْغُرُوبِ وَسَاعَتَيْنِ مِنَ قُبُلِ الْفَجْرِ فَجَعَلَ لِكُلِّ سَاعَةٍ رَكْعَةً لِتَجَبُّرِ مَا يَقَعُ فِيهَا مِنَ التَّقْصِيرَاتِ ثَانِيَّتُهُمَا اخْتِصَاصُ الْخَمْسِ بِهَذِهِ الْأَوْقَاتِ تَعَيُّدٌ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ وَأَبْدَى غَيْرُهُمْ لَهُ حُكْمًا مِنْ أَحْسَنِهَا تَذَكُّرُ الْإِنْسَانِ بِهَا نَشَأَتُهُ إِذْ وَلَدَتْهُ كَطُلُوعِ الشَّمْسِ وَنَشْؤُهُ كَارْتِفَاعِهَا وَسُبَابُهَا كَوُقُوفِهَا عِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ وَكُھُولَتُهُ كَمِيلِهَا وَشِيخُوخَتُهُ كَقُرْبِهَا لِلْغُرُوبِ وَمَوْتُهُ كَغُرُوبِهَا وَفِيهِ نَقْصٌ فَيَزَادُ عَلَيْهِ.....

☐ فَوَدَّ: (وَفِي قَوْلِهِمْ فِي نَحْوِ الْعَصْرِ الْخ) لَيْسَ فِي هَذَا تَصْرِيحٌ بِاتِّحَادِهِمَا فَتَأَمَّلْهُ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ قَدْ يُقَالُ هَذَا أَيُّ قَوْلُهُمْ: م فِي نَحْوِ الْعَصْرِ الْخ صَرِيحٌ فِي التَّغَايُرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَأَنَّى يَجْعَلُهُ مِنَ الصَّرِيحِ فِي الْإِتِّحَادِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنْ مُرَادَهُ بِالتَّغَايُرِ التَّبَايُنُ بِقَرِينَةٍ مَا سَبَقَ فِي التَّفَاسِيرِ لِلْأَوْقَاتِ أَحَدُ أَيُّ وَبِالْإِتِّحَادِ غَيْرِ التَّبَايُنِ فَيَشْمَلُ الْعُمُومَ، وَالْخُصُوصَ. ☐ فَوَدَّ: (قُلْتُ الْخ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِإِبْثَابِ إِطْلَاقَيْنِ وَيَكْفِي فِي الْجَوَابِ أَنَّ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ قَدْ يُسَاوِي وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَقَدْ لَا لِلْمُدْرِكِ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَقَدْ يُقَالُ هَذَا اغْتِرَافٌ بِثُبُوتِ إِطْلَاقَيْنِ. ☐ فَوَدَّ: (إِطْلَاقٌ يُرَادُفُ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَإِطْلَاقٌ الْخ) أَيُّ: فَيَكُونُ الْإِطْلَاقُ فِي الصَّوَرَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ مِنَ الْأَوَّلِ وَهُوَ إِطْلَاقُهُ عَلَى وَقْتِ الْفَضِيلَةِ وَفِيهِ وَفَقَةٌ بِالنَّسْبَةِ لِلصَّوَرَةِ الثَّانِيَةِ وَقَدْ يُجَابُ أَخْذًا مِمَّا ذُكِرَ بِأَنَّ الَّذِي فِيهَا إِطْلَاقُ الْمُشْتَرَكِ عَلَى مَعْنِيَّتِهِ إِنْ كَانَ مِنْهُ أَوْ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ إِنْ كَانَ مِنْهُمَا بَصْرِيًّا. ☐ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيُّ: فِي تَفْسِيرِ وَقْتِ الْفَضِيلَةِ وَوَقْتِ الْإِخْتِيَارِ. ☐ فَوَدَّ: (فَالْإِدَّتَانِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَا ذَكَرُوهُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ وَقَوْلُهُ وَكَانَ حِكْمَةُ إِلَى وَالْمَغْرِبِ.

☐ فَوَدَّ: (وَكُھُولَتُهُ كَمِيلِهَا) فَوَجَبَتْ الظُّهْرُ حَيْثُ تَذَكُّرًا لِذَلِكَ. ☐ فَوَدَّ: (شِيخُوخَتُهُ كَقُرْبِهَا الْخ) أَيُّ: فَوَجَبَتْ الْعَصْرُ حَيْثُ تَذَكُّرًا لِذَلِكَ. ☐ فَوَدَّ: (وَمَوْتُهُ كَغُرُوبِهَا) أَيُّ فَوَجَبَتْ الْمَغْرِبُ حَيْثُ تَذَكُّرًا لِذَلِكَ شَيْخُنَا. ☐ فَوَدَّ: (وَفِيهِ) أَيُّ: فِيمَا ذُكِرَ مِنَ الْحِكْمَةِ نَقْصٌ أَيُّ لِسُكُوتِهِ عَنْ بَيَانِ حِكْمَةِ اخْتِصَاصِ الْعِشَاءِ، وَالصُّبْحِ بِوَقْتِهِمَا. ☐ فَوَدَّ: (فَيَزَادُ عَلَيْهِ) أَيُّ: عَلَى مَا سَبَقَ عَنِ الْغَيْرِ.

☐ فَوَدَّ: (وَفِي قَوْلِهِمْ فِي نَحْوِ الْعَصْرِ) لَيْسَ فِي هَذَا تَصْرِيحٌ بِاتِّحَادِهِمَا فَتَأَمَّلْهُ. ☐ فَوَدَّ: (جَرَيْنَا عَلَى الْإِطْلَاقِ الثَّانِي) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَى إِثْبَاتِ إِطْلَاقَيْنِ وَيَكْفِي فِي الْجَوَابِ أَنَّ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ قَدْ يُسَاوِي وَقْتُ الْفَضِيلَةِ وَقَدْ لَا لِلْمُدْرِكِ الْمُقْتَضِي لِذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وفناء جسمه كانه حاق أثرها وهو الشفق الأحمر فوجبت العشاء حينئذ تذكيراً بذلك كما أن كماله في البطن وتهيفته للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس المشبهة بالولادة فوجبت الصبح حينئذ لذلك أيضاً وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسب النوم والعصرين أربعاً أربعاً توفر النشاط عندهما بمعاونة الأسباب وكان حكمة خصوصها تركب الإنسان من عناصر أربعة وفيه أخلاط أربعة فجعل لكل من ذلك في حال النشاط ركعة ليصلحه وتعديله وهذا أولى وأظهر من قول القفال إنما لم يزد عليها؛ لأن مجموع أحاديها عشرة ولا شيء من العدد يخرج أصله عنها، والمغرب ثلاثاً لأنها وتز النهار كما في الحديث فتعود عليه بركة الوترية «أن الله وتر يحب الوتر» ولم تكن واحدة؛ لأنها تسمى البتراء من البئر وهو القطع والحققت العشاء بالعصرين لينتجبر نقص الليل عن النهار إذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة يكون النفس على الحركة فيه أقوى.

(فرغ) صح أن أول أيام الدجال كسنة وثانيها كشهر وثالثها كجمعة، والأمر في اليوم الأول وقيس به الأخير بالتقدير بأن تحزر قدر أوقات الصلوات وتصلّي، وكذا الصوم.....

☐ قوله: (وفناء جسمه) بالفتح، والمد، وأما بالكسر فاسم لما اتسع أمام الدارع ش. ☐ قوله: (وكان حكمة خصوصها) أي: الأربعة. ☐ قوله: (تركب الإنسان من عناصر أربعة) التركب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرر في محله سم. ☐ قوله: (من عناصر أربعة) هي النار، والهواء، والتراب، والماء (وأخلاط أربعة) هي الصفراء، والسوداء، والدم، والبلغم كزدي. ☐ قوله: (لكل من ذلك) أي: من العناصر الأربعة، والأخلاط الأربعة. ☐ قوله: (وهذا) أي قوله: (وكان حكمة خصوصها إلخ). ☐ قوله: (عليها) أي: على الأربعة. ☐ قوله: (لأن مجموع أحاديها) أي: أحاد الأربعة من الواحد، والاثنين، والثلاثة، والأربعة. ☐ قوله: (عنها) أي: عن العشرة. ☐ قوله: (والمغرب إلخ) عطف على قوله: (الصبح ركعتين إلخ). ☐ قوله: (لأنها) أي الواحدة ع ش. ☐ قوله: (صح إلخ) أي: في حديث مسلم سم عبارة المغني، والأشئ فائدة روى مسلم عن التماس بن سمعان قال: (ذكر رسول الله ﷺ الدجال ولئنه في الأرض أربعين يوماً يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم قال: «لا أفدروا له قدره»، قال الاستوي: فيستثنى هذا اليوم مما ذكر في المواقيت ويقاس به اليومان التاليان له اه. ☐ قوله: (الدجال) هو بشر من بني آدم وموجود الآن واسمه صاف بن صياد وكنته أبو يوسف وهو يهودي مناوي اه ع ش. ☐ قوله: (والأمر إلخ) عطف على قوله أن أول إلخ ع ش أي و. ☐ قوله: (وقيس به الأخير) جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مدرجة في الحديث وليست منه.

☐ قوله: (تركب الإنسان من عناصر أربعة) التركب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرر في محله. ☐ قوله: (صح أن أول أيام الدجال) أي في حديث مسلم.

وسائر العبادات الزمانية وغير العبادات كحلول الآجال ويجري ذلك فيما لو مكثت الشمس طالعة عند قوم مدة.

(تنبيه) ذكر أصحابنا أن المواقيت مختلفة باختلاف ارتفاع البلاد فقد يكون الزوال يبلد طلوعها بآخر وعصرها بآخر ومغربها بآخر وعشاء بآخر وما ذكرناه أن سبب ذلك اختلاف ارتفاع الأرض لا يوافق كلام علماء الهيئة، والميقات؛ لأن ذلك إنما ينبنى على كُرِّيَّة الأرض، والفلك دون ارتفاع الأرض وانخفاضها؛ لأنه ليس له كبير ظهور في الجس إذ أعظم جبل ارتفاعاً على الأرض فرسخان وثلاث فرسخ ونسبته إلى كرة الأرض تقريباً كنسبة سبع عرض شعيرة إلى كرة قُطْرُهَا ذراع فلم ينشأ ذلك الاختلاف إلا من اختلاف أوضاع الشمس بالنسبة إلى كرة الأرض فما من درجة من الفلك تكون فيها الشمس في وقت من الأوقات إلا وهي طالعة بالنسبة إلى بقعة غربية بالنسبة إلى أخرى متوسطية بالنسبة إلى أخرى في وقت عصر بالنسبة إلى أخرى وعشاء وضبح كذلك. (قلت يُكره تسمية المغرب عشاءً) وتسمية (العشاء عتمة) للتهي الصحيح عنهما وورد تسمية الثاني لبيان الجواز.

□ قوله: (وسائر العبادات إلخ) أي: كالحج، والزكاة. □ قوله: (ويجري ذلك) أي: التقدير. □ قوله: (وقد يكون الزوال) أي وقت زوال الشمس. □ وقوله: (طلوعها) أي وقت طلوعها. □ قوله: (لأن ذلك) أي اختلاف المواقيت سم. □ قوله: (لأنه) أي: ارتفاع الأرض. □ قوله: (ونسبته) أي أعظم الجبال في الأرض. □ قوله: (قُطْرُهَا) وهو الخط المفروض في منتصف الكرة. □ قوله: (إلى أخرى) كأنه صفة بلدة أو قرية، أو بقعة سم. □ قوله (س): (يُكره تسمية المغرب إلخ) ولا يُكره تسمية الضبح غداة كما في الزوضة، والأولى عدم تسميتها بذلك وتسمى ضبحاً وفجرًا؛ لأن القرآن جاء بالثانية، والستة بهما معاً معني ونهاية. □ قوله (س): (تسمية المغرب عشاء إلخ) قال في العباب ولا يُكره أن يقال لهما العشاء إن انتهى اه سم ونقل ع ش عن م ر مثله وزاد المعني ولا للعشاء العشاء الآخرة اه. □ قوله: (للتهي) إلى قوله ولو قبل دخول إلخ في النهاية، والمعني إلا قوله ولو وقت المغرب لمن يجمع. □ قوله: (تسمية الثاني) الأولى التسمية الثانية أي تسمية العشاء عتمة.

□ قوله: (ويجري ذلك فيما لو مكثت إلخ) عبارة شرح العباب وفي الخادم عن بعضهم لو أن قوماً مكثت الشمس طالعة عندهم مدة طويلة فإنهم يُقدرون للصلاة قال: ولعل مستنده في ذلك حديث مسلم السابق اه كلام شرح العباب قلت: لا يرد هذا على ما قدمناه عن الشارح في شرح العباب على قوله فزع: عود الشمس بالغروب بحمل ذلك على ما إذا لم يستمر الطلوع بحيث يذهب الليل كله. □ قوله: (لأن في ذلك) أي: اختلاف المواقيت. □ قوله: (إلى أخرى) كأنه صفة بلدة، أو قرية أو بقعة. □ قوله: (تسمية المغرب عشاء) قال في العباب ولا يُكره أن يقال لهما العشاء إن اه.

(و) يُكْرَهُ (النوم قبلها) أي قبل فعلها بعد دخول وقتها ولو وقت المغرب لِمَنْ يَجْمَعُ «لأنه ﷺ كان يكرهه وما بعده» رواه الشيخان ولأنه رُبَّمَا اسْتَمَرَّ نَوْمُهُ حَتَّى فَاتَ الْوَقْتُ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَمَحَلُّ جَوَازِ النَّوْمِ إِنْ غَلَبَتْهُ بَحِيثٌ صَارَ لَا تَمْيِيزَ لَهُ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعُهُ، أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ يَسْتَقِيقُ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسْعَاهَا وَطَهَرَهَا وَإِلَّا حُرِّمَ وَلَوْ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ.....

☐ فَوُدَّ: (بعد دخول وقتها) قال الإسنوي: وَيَتَّبِعِي أَنْ يُكْرَهُ أَيْضًا قَبْلَهُ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ فِعْلِ الْمَغْرِبِ لِلْمَعْنَى السَّابِقِ أَيْ مَخَافَةَ اسْتِمْرَارِهِ إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ نِهَائِيَّةً زَادَ الْمُغْنِي، وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْ بِهَا اهـ وَنَقَلَ الرَّشِيدِيُّ عَنِ الزِّيَادِيِّ مِثْلَهُ وَاعْتَمَدَ الشِّرَامِلَسِيُّ مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ، وَكَذَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا عِبَارَتَهُ وَكُرْهُ نَوْمٍ قَبْلُهَا وَلَوْ قَبْلَ دُخُولِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا فَإِنَّهُ لَا يُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ اهـ وَقَالَ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ أَيْ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ إِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ الْإِسْتِغْرَاقُ وَإِلَّا فَيَتَّبِعِي أَنْ يُكْرَهُ لِلْخِلَافِ الْقَوِيِّ حَيْثُ فِي الْحُزْمَةِ اهـ. ☐ فَوُدَّ: (ولو وقت المغرب لِمَنْ يَجْمَعُ) قَدْ يُقَالُ النَّوْمُ الْمَحْذُورُ هُنَا إِذَا وَقَعَ قَبْلُهَا فَصَلَّاهَا وَأَوْجَبَ تَأْخِيرَهَا إِلَى وَقْتِهَا فَلَمْ يَقَعْ إِلَّا قَبْلَ وَقْتِهَا لَا فِيهِ قَبْلَ فِعْلِهَا وَقَدْ يُصَوَّرُ بِالنَّوْمِ قَبْلَ فِعْلِ الْمَغْرِبِ مِمَّنْ قَصَدَ الْجَمْعَ وَإِنْ كَانَتْ الْكَرَاهَةُ مِنْ جِهَةِ الْمَغْرِبِ أَيْضًا سَمَ بِحَذْفٍ. ☐ فَوُدَّ: (وما بعده) أَيْ: الْآتِي فِي الْمَثْنِ عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ كَأَن يُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلُهَا، وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا اهـ. ☐ فَوُدَّ: (ويجزي ذلك) أَيْ الْكَرَاهَةُ الْمَذْكُورَةُ. ☐ فَوُدَّ: (ومحل جواز النوم إلخ) ظَاهِرُهُ مَعَ الْكَرَاهَةِ لَكِنْ صَرَّحَ النَّهَائِيُّ، وَالْمُغْنِي بَأَنَّهُ إِذَا غَلَبَ عَلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَعَزَمَهُ عَلَى الْفِعْلِ وَأَزَالَ تَمْيِيزَهُ فَلَا حُزْمَةَ فِيهِ وَلَا كَرَاهَةَ اهـ. ☐ فَوُدَّ: (والآ) أَيْ وَإِنْ انْتَهَى كُلُّ مَنْ غَلَبَتْهُ النَّوْمُ وَغَلَبَتْ ظَنُّ الْإِسْتِيقَاطِ وَقَالَ الْبُصْرِيُّ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ الْإِسْتِيقَاطُ، بَأَن غَلَبَ عَلَيْهِ الْإِسْتِمْرَارُ، أَوْ شَكَّ وَقَدْ تَشَكَّلَ مَسْأَلَةُ الشَّكِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّعْمِيمِ الْآتِي فِي قَوْلِهِ وَلَوْ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ فَتَدَبَّرْ اهـ. ☐ فَوُدَّ: (ولو قبل دخول الوقت) خَالَفَهُ النَّهَائِيُّ، وَالْمُغْنِي فَقَالَا فَإِنْ نَامَ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ لَمْ يَحْرُمَ وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمُ

☐ فَوُدَّ: (بعد دخول وقتها) قال الإسنوي سياق كلامهم يُشْعِرُ بَأَن الْمَسْأَلَةَ مُصَوَّرَةً بِمَا بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ يَتَّبِعِي أَنْ يُكْرَهُ أَيْضًا قَبْلَهُ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ فِعْلِ الْمَغْرِبِ لِلْمَعْنَى السَّابِقِ أَيْ مَخَافَةَ اسْتِمْرَارِهِ إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ اهـ. وَفِي الْقَوْبِ قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ كَرَاهَةُ النَّوْمِ تَعُمُّ سَائِرَ الْأَوْقَاتِ وَكَانَ مُرَادُهُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ كَلَامُهُمْ فِي الْعِشَاءِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُكْرَهُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ الْعِشَاءِ لِيَخُوفِ الْإِسْتِغْرَاقِ، أَوْ التَّكَاسُلِ، وَكَذَا قُبِيلَ الْمَغْرِبِ لَا سِيَّمَا عَلَى الْجَدِيدِ وَيُظْهَرُ تَخْرِيمُهُ بَعْدَ الشُّرُوبِ عَلَى الْجَدِيدِ اهـ. ☐ فَوُدَّ: (ولو وقت المغرب لِمَنْ يَجْمَعُ) قَدْ يُقَالُ: النَّوْمُ الْمَحْذُورُ هُنَا إِذَا أَوْقَعَ قَبْلُهَا فَصَلَّاهَا وَأَوْجَبَ تَأْخِيرَهَا إِلَى وَقْتِهَا فَلَمْ يَقَعْ إِلَّا قَبْلَ وَقْتِهَا لَا فِيهِ قَبْلَ فِعْلِهَا وَقَدْ يُصَوَّرُ بِالنَّوْمِ قَبْلَ فِعْلِ الْمَغْرِبِ مِمَّنْ قَصَدَ الْجَمْعَ وَإِنْ كَانَتْ الْكَرَاهَةُ مِنْ جِهَةِ الْمَغْرِبِ أَيْضًا وَيُمْكِنُ أَنْ يُصَوَّرَ أَيْضًا بِنَوْمٍ خَفِيفٍ لَا يَمْنَعُ الْجَمْعَ فَإِذَا أَرَادَ الْجَمْعَ كَرِهَ أَنْ يَنَامَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ فِعْلِ الْعِشَاءِ وَإِنْ اتَّفَقَ زَوَالُ النَّوْمِ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

على ما قاله كثيرُونَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي مِنْ وَجوبِ السَّعْيِ لِلْجُمُعَةِ عَلَى بَعِيدِ الدَّارِ قَبْلَ وَقْتِهَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهَا مُضَافَةٌ لِلْيَوْمِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا وَمِنْ ثَمَّ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الْمُنْقُولُ خِلَافُ مَا قَالَه أَوْلَيْكَ .
(وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا) أَيُّ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا وَفِعْلُهَا فِيهِ، أَوْ قَدْرِهِ إِنْ جَمَعَهَا تَقْدِيمًا لَا قَبْلَ ذَلِكَ عَلَى الْأَوْجَهِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا فَوْتُهُ صَلَاةَ اللَّيْلِ، أَوْ أَوَّلَ وَقْتِ الصُّبْحِ، أَوْ جَمِيعَهُ وَلِيَخْتِمَ عَمَلَهُ بِأَفْضَلِ

تَبْقِظُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبَ بِهَا اهـ . □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخُ) عَلَى هَذَا هَلْ تُسْتَنَى الْجُمُعَةُ فَيَحْرُمُ التَّوْمُ قَبْلَ وَقْتِهَا إِذَا ظَنَّ بِهَ فَوَاتِهَا، أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ نَظَرٌ، وَالْحُرْمَةُ هِيَ قِيَاسُ وَجوبِ السَّعْيِ عَلَى بَعِيدِ الدَّارِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَعِيدَ الدَّارِ وَوَجَبَ عَلَيْهِ السَّعْيُ قَبْلَ الْوَقْتِ حَرَّمَ التَّوْمَ الْمُفَوَّتَ لِذَلِكَ السَّعْيِ الْوَاجِبِ سَمٍ وَقَالَ ع ش لَا يُكْرَهُ التَّوْمُ قَبْلَ الْوَقْتِ لِغَيْرِ بَعِيدِ الدَّارِ وَإِنْ خَافَ فَوْتَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُخَاطَبًا بِهَا قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَإِنْ قُلْنَا بِوُجوبِ السَّعْيِ عَلَى بَعِيدِ الدَّارِ اهـ . وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْقَلْبِيِّ مِثْلُهُ .
□ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ: مِنْ أَجْلِ هَذَا الْفَرْقِ بَيْنَ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا . □ فَوَدَّ: (الْمُنْقُولُ خِلَافُ الْخُ) اِغْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ، وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ آيَفًا .

□ فَوَدَّ (بَش): (وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا) الْمُرَادُ: الْحَدِيثُ الْمُبَاحُ فِي غَيْرِ هَذَا الْوَقْتِ أَمَّا الْمَكْرُوهُ فَهُوَ أَشَدُّ كَرَاهَةً مُعْنَى وَنَهْيَةً زَادَ سَمٍ، وَكَذَا الْمُحَرَّمُ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ: كَسِيرَةُ الْبَطَالِ وَغَيْرِهِ، وَالْأَخْبَارُ الْكَاذِبَةُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ سَمَاعُهَا لِيَعَابٍ، وَالْحَقُّ بِالْحَدِيثِ نَحْوُ الْخِيَاطَةِ قَالَهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَغَيْرِهِ اهـ سَمٍ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَالْحَقُّ بِالْحَدِيثِ نَحْوُ الْخِيَاطَةِ وَلَعَلَّهُ لِغَيْرِ سَائِرِ الْعَوْرَةِ وَمِثْلُ الْخِيَاطَةِ الْكِتَابَةُ وَيَتَّبَعِي أَنْ لَا تَكُونَ لِلْقُرْآنِ أَوْ لِيَعْلَمُ مُتَّفَعٌ بِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَلَبِيُّ اهـ . □ فَوَدَّ: (أَيُّ بَعْدَ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ أَوْجَهُ فِي النَّهْيَةِ . □ فَوَدَّ: (أَوْ قَدْرِهِ الْخُ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ، وَالْأَوْجَهُ خِلَافًا لِابْنِ الْعِمَادِ أَنَّهُ إِذَا جَمَعَهَا تَقْدِيمًا لَا يُكْرَهُ الْحَدِيثُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا وَمُضِيِّ وَقْتِ الْفَرَاغِ مِنْهَا غَالِبًا اهـ سَمٍ وَفِي ع ش عَنِ الْإِسْتَوِيِّ مَا يُوَافِقُهُ . □ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجَهِ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُعْنَى قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ أَيُّ الْحَدِيثِ بَعْدَ الْعِشَاءِ . □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ رُبَّمَا فَوْتُهُ صَلَاةَ اللَّيْلِ) أَيُّ: إِنْ كَانَ لَهُ صَلَاةٌ لَيْلٍ مُعْنَى . □ فَوَدَّ: (وَلِيَخْتِمَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّهُ الْخُ) .

□ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخُ) عَلَى هَذَا هَلْ تُسْتَنَى الْجُمُعَةُ فَيَحْرُمُ التَّوْمُ قَبْلَ وَقْتِهَا إِذَا ظَنَّ بِهَ فَوَاتِهَا، أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْحُرْمَةُ هِيَ قِيَاسُ وَجوبِ السَّعْيِ عَلَى بَعِيدِ الدَّارِ، وَظَاهِرُهُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ بَعِيدَ الدَّارِ وَوَجَبَ عَلَيْهِ السَّعْيُ قَبْلَ الْوَقْتِ حَرَّمَ عَلَيْهِ التَّوْمَ الْمُفَوَّتَ لِذَلِكَ السَّعْيِ الْوَاجِبِ . □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهَا مُضَافَةٌ لِلْيَوْمِ) أَيُّ وَلِإِضَافَتِهَا لِلْيَوْمِ حَرَّمَ أَكْلَ ذِي رِيحٍ كَرِيهٍ بِقَصْدِ إِسْقَاطِهَا وَلَمْ تَسْقُطْ .

□ فَوَدَّ: (وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، وَالْمُرَادُ الْحَدِيثُ الْمُبَاحُ فِي غَيْرِ هَذَا الْوَقْتِ أَمَّا الْمَكْرُوهُ ثُمَّ فَهُوَ هُنَا أَشَدُّ كَرَاهَةً، وَكَذَا الْمُحَرَّمُ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ: كَسِيرَةُ الْبَطَالِ وَغَيْرِهِ، وَالْأَخْبَارُ الْكَاذِبَةُ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ سَمَاعُهَا؛ لِعَدَمِ صِحَّتِهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي الْإِعْتِكَافِ وَعَدَمِ صِحَّتِهَا لَا يَكْفِي فِي التَّعْلِيلِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِهِ تَحَقُّقُ كَذِبِهَا كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي سِيرَةِ الْبَطَالِ وَغَيْرِهِ اهـ وَالْحَقُّ بِالْحَدِيثِ نَحْوُ الْخِيَاطَةِ قَالَهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَغَيْرِهِ . □ فَوَدَّ: (أَوْ قَدْرُهُ إِنْ جَمَعَهَا تَقْدِيمًا) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ، وَالْأَوْجَهُ خِلَافًا

الأعمال وقضية الأول كراهته قبلها أيضًا لكن فرق الإسني بآن إباحة الكلام قبلها تنتهي بالأمر بإيقاعها في وقت الاختيار، وأما بعدها فلا ضابط له فكان خوف الفوات فيه أكثر وهو أوجه من قول غيره: هو قبلها أولى بالكراهة لتفويته فضيلة أول الوقت، ويُرد بما يُعلم مما يأتي أن مُطلق الحديث قبلها لا يستلزم تفويت ذلك فصَحَّ تقييدهم ببعدها، وأما ما قبلها فإن فَوَتْ وقت الاختيار كره أي كان خلاف الأولى وإلا فلا (إلا) لِمُنْتَظَرِ الجماعة ليعيدها معهم ولو بعد وقت الاختيار وللمُساوِرِ لِيُخَيَّرَ أَحْمَدَ «لا سَمَرَ بعد العشاء إلا لِمُصَلٍّ، أو مُساوِرٍ وإلا لِعُدْرِ»، أو (في خِيَرٍ) كَعَلِمَ شرعي، أو آله له، أو قِرَاءَةٍ أو ذِكْرٍ، أو مُذاكِرَةِ آثارِ الصالحين، أو إيناسٍ ضئيفٍ، أو زَوْجَةٍ عِنْدَ زَفَافِهَا، أو المَلَأَظْفَةِ بها وَحَوَّ ذلك (والله أعلم) لِمَا صَحَّ «أنه ﷺ كان يُحَدِّثُهُمْ عَامَّةً لَيْلَهُ عَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ» ولأنه خَيَّرَ نَاجِزًا فلا يَثْرُكَ لِمَفْسَدَةِ مَتَوَهِّمَةٍ. (وَيُسَنُّ تَعَجِيلَ الصَّلَاةِ لِأَوَّلِ الْوَقْتِ) إِذَا تَيَقَّنَ دُخُولَهُ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ أَنَّ الصَّلَاةَ أَوَّلَ وَقْتِهَا

□ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ الْأَوَّلِ) وَهُوَ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا اِلْتَحَ. □ فَوَدَّ: (يَنْتَهِي) الْأَوَّلَى التَّائِيثُ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيُّ: مَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ قَبْلَهَا لِلْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ قَوْلٍ غَيْرِهِ هُوَ قَبْلَهَا اِلْتَحَ) نَقَلَ الْمُغْنِي هَذَا الْقَوْلَ عَنْ ابْنِ التَّقِيْبِ وَأَقَرَّهُ. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ) أَيُّ قَوْلُ الْغَيْرِ. □ فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيُّ: مِنْ الْإِسْتِثْنَاءَاتِ لَا سِيَّما مِنْ قَوْلِهِ: بَلْ لَوْ قَدَّمَ اِلْتَحَ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ فَوَتْ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ) هَلَا قَالَ: أَوْ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ سَمَ وَبَضْرِي. □ فَوَدَّ: (وَلِلْمُساوِرِ) أَيُّ: فَلَا يُكْرَهُ فِي حَقِّهِ الْحَدِيثُ بَعْدَهَا مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ السَّفَرُ طَوِيلًا، أَوْ لَا وَسَوَاءً كَانَ الْحَدِيثُ فِي خَيْرٍ، أَوْ لِحَاجَةِ السَّفَرِ لَكِنْ نَازَعَ فِيهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ نَقْلِهِ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ بَآنَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسَاوِرِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ حَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى مَا حَاصِلُهُ أَنَّ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُسَاوِرُ لِإِعَانَتِهِ عَلَى السَّهْرِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (لَا سَمَرَ) أَيُّ: لَا حَدِيثَ ع. ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ) إِينَاسٍ ضَئِيفٍ) أَيُّ: مَا لَمْ يَكُنْ فَاسِقًا وَلَا حَرُمًا إِلَّا لِعُدْرِ كَخَوَفٍ مِنْهُ عَلَى نَفْسٍ، أَوْ مَالٍ وَهَذَا إِذَا كَانَ لَهُ إِينَاسُهُ لِكُونِهِ فَاسِقًا أَمَّا لَوْ كَانَ مِنْ حَيْثُ الضَّيَافَةُ، أَوْ كَوْنُهُ شَيْخًا، أَوْ مُعَلِّمًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ فَإِنْ لَمْ يَلَاحِظْ فِي إِينَاسِهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَيُظْهَرُ اِلْتِحَاقُهُ بِالْأَوَّلِ فَيَحْرُمُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَنَحْوِ ذَلِكَ) كَتَكَلَّمَ بِمَا دَعَتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ كَحِسَابٍ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. □ فَوَدَّ: (عَامَّةً لَيْلِهِ) أَيُّ: أَكْثَرُهُ ع. ش.

□ فَوَدَّ (سَيِّئًا): (وَيُسَنُّ تَعَجِيلَ الصَّلَاةِ اِلْتَحَ) أَيُّ: وَلَوْ عِشَاءً نَهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (إِذَا تَيَقَّنَ) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا فِي الذَّخَائِرِ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِلْأَحَادِيثِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُنْتَدَبُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ ذَكَرْتَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. □ فَوَدَّ: (لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ اِلْتَحَ)، وَأَمَّا خَبَرُ: «أَسْفِرُوا بِالْفَجْرِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْأَجْرِ» فَمُعَارِضٌ

لِابْنِ الْعِمَادِ أَنَّهُ إِذَا جَمَعَهَا تَقْدِيمًا لَا يُكْرَهُ الْحَدِيثُ إِلَّا بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا وَمُضِيِّ وَقْتِ الْفَرَاغِ مِنْهَا غَالِبًا اهـ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ فَوَتْ وَقْتُ الْإِخْتِيَارِ) هَلَا قَالَ: أَوْ الْفَضِيلَةِ. □ فَوَدَّ: (وَلِلْمُساوِرِ) نَازَعَ فِيهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ نَقْلِهِ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ بَآنَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُسَاوِرِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ حَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمُسَاوِرُ لِإِعَانَتِهِ عَلَى السَّهْرِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ.

أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ وَيَحْصُلُ بِاشْتِغَالِهِ بِأَسْبَابِهَا عَقِبَ دُخُولِهِ وَلَا يُكَلِّفُ الْعَجَلَةَ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ وَيُغْتَفَرُ لَهُ مَعَ ذَلِكَ شُغْلٌ خَفِيفٌ وَكَلَامٌ قَصِيرٌ وَأَكْلٌ لَقَمٌ تَوْفَرُ خُشُوعُهُ وَتَقْدِيمُ سُنَّةٍ رَاتِيَةٍ، بَلْ لَوْ قَدَّمَهَا أَعْنَى الْأَسْبَابِ قَبْلَ الْوَقْتِ وَأَخَّرَ بِقَدْرِهَا مِنْ أَوَّلِهِ حَصَلَ سُنَّةُ التَّعْجِيلِ عَلَى مَا فِي الذَّخَائِرِ وَيُسْتَتْنَى مِنْ نَدْبِ التَّعْجِيلِ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ ذَكَرْتَهَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَغَيْرِهِ وَضَابِطُهَا أَنَّ كُلَّ مَا تَرَجَّحَتْ مَصْلَحَةُ فِعْلِهِ لَوْ أَخَّرَ فَاتَتْ يُقَدَّمُ عَلَى الصَّلَاةِ وَأَنَّ كُلَّ كَمَالٍ كَالْجَمَاعَةِ اقْتَرَنَ

بِهَا وَلِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِسْفَارِ ظُهُورُ الْفَجْرِ الَّذِي بِهِ يُعْلَمُ طُلُوعُهُ فَالتَّأخِيرُ إِلَيْهِ أَفْضَلُ مِنْ تَعْجِيلِهِ عِنْدَ ظَنِّ طُلُوعِهِ نِهَايَةً وَيُحْتَمَلُ أَيْضًا أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمْرِ بِالْإِسْفَارِ إِنَّمَا هُوَ التَّهَيُّ عَنْ التَّأخِيرِ عَنْهُ دُونَ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَيَحْصُلُ) أَيِ التَّعْجِيلِ، أَوْ سُنَّةً. □ فَوَدَّ: (بِأَسْبَابِهَا) أَيِ كَالطَّهَارَةِ، وَالْأَذَانِ، وَالسُّنَنِ الْمُغْنَى وَنِهَايَةً. □ فَوَدَّ: (مَعَ ذَلِكَ) أَيِ: الْإِشْتِغَالِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ شُغْلِ الْإِنِّ) أَيِ كَخُرَاجِ حَدَثٍ يُدْفِعُهُ وَتَحْصِيلِ مَاءٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مُغْنَى وَنِهَايَةً. □ فَوَدَّ: (يَوْفَرُ خُشُوعُهُ)، بَلِ الصَّوَابُ الشَّبَعُ كَمَا مَرَّ فِي الْمَغْرِبِ مُغْنَى عِبَارَةً شَقَّ قَوْلُهُ يَوْفَرُ خُشُوعُهُ قَضِيَّتُهُ أَنَّ الشَّبَعَ يَقَوُّ وَقَتِ الْفَضِيلَةِ وَقَدْ يُخَالِفُهُ مَا مَرَّ لَهُ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ، وَالْأَقْرَبُ إِلْحَاقُ مَا هُنَا بِمَا هُنَاكَ أ. هـ. □ فَوَدَّ: (وَتَقْدِيمُ سُنَّةٍ الْإِنِّ) جَعَلَهُ فِي حَبْرِ الْإِغْتِفَارِ يَوْمَهُمُ أَنَّ الْأَفْضَلَ خِلَافَهُ مَعَ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَقْدِيمُ السُّنَّةِ الرَّاتِيَةِ كَمَا لَا يَخْفَى، بَلْ قَدْ يُقَالُ أَيْضًا: الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُ أَكْلِ اللَّقَمِ الْمَوْفُورَةِ لِلْخُشُوعِ سَم. □ فَوَدَّ: (بَلْ لَوْ قَدَّمَهَا الْإِنِّ) فِيهِ مَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ بَصْرِيٌّ عِبَارَةً شَقَّ قَوْلُهُ قَدْ بَيَّنَّ فِي وَقْتِ الْمَغْرِبِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَسْبَابِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ بِالْفِعْلِ وَلَعَلَّ مُرَادَهُ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُخْتِاجَ إِلَيْهِ بِالْفِعْلِ حَتَّى لَا يُنَافِيَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ الْأَسْبَابَ الْإِنِّ أ. هـ. □ فَوَدَّ: (حَصَلَ سُنَّةُ التَّعْجِيلِ) أَيِ: لَكِنَّ الْفِعْلَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَفْضَلُ وَإِنْ كَانَ لَوْ فِعْلٌ بَعْدَ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ فِعْلٌ فِي وَقْتِ الْفَضِيلَةِ كَمَنْ أَذْرَكَ التَّحَرُّمَ مَعَ الْإِمَامِ وَمَنْ أَذْرَكَ التَّشَهُّدَ فَالْحَاصِلُ لِكُلِّ مِثْلِهِمَا ثَوَابُ الْجَمَاعَةِ لَكِنْ دَرَجَاتُ الْأَوَّلِ أَكْمَلُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ كَمَا أ. هـ.

□ فَوَدَّ: (فِي الذَّخَائِرِ) هُوَ بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ) نَحْوُ أَرْبَعِينَ صُورَةً مِنْهَا نَدْبُ التَّأخِيرِ لِمَنْ يَزُومِي الْجِمَارَ وَلِمُسَافِرٍ سَائِرِ وَقْتِ الْأَوَّلَى وَلِلْوَاقِفِ قِيُوخَرُ وَإِنْ كَانَ نَازِلًا وَقْتُهَا لِيَجْمَعَهَا مَعَ الْعِشَاءِ بِمُزْدَلِفَةٍ أَوْ إِذَا كَانَ سَفَرُهُ سَفَرٌ قَصِيرٌ وَلِمَنْ تَبَيَّنَ وُجُودَ الْمَاءِ، أَوْ السُّتْرَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ، أَوْ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِيَامِ آخِرَ الْوَقْتِ وَلِدَائِمِ الْحَدِيثِ إِذَا رَجَا الْإِنْقِطَاعَ وَلِمَنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْوَقْتُ فِي يَوْمٍ غَيْمٍ حَتَّى يَتَبَيَّنَ، أَوْ يَظُنَّ قَوَاتَهُ لَوْ أَخَّرَهَا نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنَى، وَلِلْمَعْدُورِ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ قِيُوخَرُ الظُّهْرِ إِلَى الْيَاسِ مِنْ الْجُمُعَةِ إِذَا امْتَكَنَ زَوَالُ عُدَّتِهِ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ أ. هـ. وَقَوْلُهُمَا وَلِمُسَافِرٍ الْإِنِّ اسْتَشْكَلَهُ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ بِأَنَّهُ مَحَلٌّ تَأْمُلُ لِمَا سَيَأْتِي أَنَّ الْجَمْعَ مُطْلَقًا خِلَافَ الْأَوَّلَى خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَا نَبِهَ أ. هـ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ كَلَامَهُمَا مَفْرُوضٌ فِيمَنْ أَرَادَ الْجَمْعَ. □ فَوَدَّ: (كَالْجَمَاعَةِ) ظَاهِرُ السِّيَاقِ تَقْدِيمُهَا بِالْمَطْلُوبَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَطْلُوبَةً لِكُنْ الْإِمَامَ فَاسِيقًا، أَوْ مُخَالَفًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ وَمِمَّا يَكْرَهُ فِيهِ الْإِقْتِدَاءُ فَلْيُرَاجَعْ.

□ فَوَدَّ: (وَتَقْدِيمُ سُنَّةٍ رَاتِيَةٍ) جَعَلَهُ فِي حَبْرِ الْإِغْتِفَارِ يَوْمَهُمُ أَنَّ الْأَفْضَلَ خِلَافَهُ مَعَ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَقْدِيمُ السُّنَّةِ الرَّاتِيَةِ كَمَا لَا يَخْفَى، بَلْ قَدْ يُقَالُ الْأَفْضَلُ أَيْضًا تَقْدِيمُ أَكْلِ اللَّقَمِ الْمَوْفُورَةِ لِلْخُشُوعِ.

بالتأخير وخلا عنه التقديم يكون التأخير لمن أراد الإقتصار على صلاة واحدة حتى لا ينافي ما يأتي في الإبراد معه أفضل ويندب للإمام الحرص على أول الوقت لكن بعد مضي وقت اجتماع الناس وفعلهم لأسبابها عادة وبعده يصلي بمن حضر وإن قل؛ لأن الأصح أن الجماعة القليلة أوله أفضل من الكثيرة آخره ولا ينتظر ولو نحو شريف وعالم فإن انتظره كره ومن ثم لما «اشتغل» عن وقت عادته أقاموا الصلاة فتقدم أبو بكر مرة وابن عوف أخرى مع أنه لم يطل تأخره، بل أدرك صلاتهما واقتدى بهما وصوب فعلهما نعم يأتي في تأخير الراتب تفصيل لا ينافيه هذا لعلمهم منه «بالحرص على أول الوقت وقد يجب التأخير ولو عن الوقت كما في محرم خاف فوت الحج لو صلى العشاء وكن رأى نحو غريق» أو أسير لو أنقذه أو صائل على محترم لو دفعه خرج الوقت ويجب التأخير أيضا للصلاة على ميت خيف انفجازه.

☐ فؤد: (لمن أراد الإقتصار إلخ) أي: بخلاف ما لو أراد التعدد فإنه أفضل من الإقتصار، نعم واضح أن محله إذا كان الكمال في الثانية مما يقتضي مشروعية الإعادة كالجماعة وإلا فالتأخير أولى، ولا يتأتى التعدد كالصلاة في المسجد بصري. ☐ فؤد: (على صلاة واحدة) أي: ومع ذلك ينبغي أن يلاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيمم ولو تيقنه آخر الوقت إلخ وما يتناه ثم سم. ☐ فؤد: (ويندب للإمام إلخ) سيأتي له قبيل فصل الاستقبال ما لفظه ويسن تأخيرها قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب أي للخلاف القوي في ضيق وقتها ومن ثم أطبق العلماء على كراهة تأخيرها من أوله اهـ فليتأمل الجمع بين إطلاقه هنا وتقييده ثم بصري ☐ فؤد: (لأن الأصح أن الجماعة القليلة أوله أفضل إلخ) قد يشكل على قوله السابق أن كل كمال كالجماعة افترن إلخ إلا أن يقال: إن مراده بالكمال الستة التي تحصل مع التأخير وتفتوت من أصلها بالتقديم بخلاف صورة الجماعة فإنها حاصلة مع كل من التقديم، والتأخير وإن فات بتفديهما صفة كمال فيها لكن يعارضه قوله: في شرح الباب ولو قصد الصلاة في نحو مسجد بعيد لنحو كبره، أو فقه إمامه نذب له الإبراد وإن أمكنه في قريب على الأوجه انتهى ع ش. ☐ فؤد: (ومن ثم) أي: من أجل كراهة الإتيان لنحو شريف إلخ. ☐ فؤد: (في تأخير الراتب إلخ) أي: الإمام الراتب لمسجد. ☐ فؤد: (لعلمهم منه «إلخ» إلخ) وقد يجاب أيضا بأنهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به «يمنع عادة من الحضور سم. ☐ فؤد: (نحو غريق إلخ) أي: كحريق. ☐ فؤد: (على ميت خيف انفجازه) بقي ما لو تعارض عليه فوت عرفة وانفجار الميت فهل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر، والأقرب تقديم الثاني؛ لأن فيه متنا لحرمته ولا يمكن تداركه بخلاف الحج فإنه يمكن تداركه ع ش.

☐ فؤد: (على صلاة واحدة) أي: ومع ذلك ينبغي أن يلاحظ ما تقدم في شرح قوله في التيمم ولو تيقنه آخر الوقت إلخ وما يتناه، ثم. ☐ فؤد: (لعلمهم منه «إلخ» إلخ) قد يجاب أيضا بأنهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به «يمنع عادة من الحضور

(تنبيه) تجب الصلاة بأول الوقت وجوباً مؤسّساً إلى أن لا يبقى إلا ما يسعها كلها بشرطها ولا يجوز تأخيرها عن أوله إلا إن عزم على فعلها أثناءه، وكذا كل واجب مؤسّس قيل إنما يجب ذلك حيث لم يُسن التأخير لا كالإبراد وفيه نظر، ثم رأيت بعضهم رده بأنه يلزم مُريد جمع التأخير الشامل للمندوب، والجائز نيته وإلا عصي وكانت قضاء وكان وجه الرد به إن ندب التأخير لم ينافي وجوب النية وإن اختلف ملخظ البائتين، والأولى في وجهه أن ندب التأخير عارض فلا يرفع حكم الواجب الأصلي وهو توقف جواز التأخير على العزم وإذا أخرها بالنية ولم يظن موته فيه فمات لم يعص؛ لأنه لم يقصر لكون الوقت محدوداً ولم يخرجها عنه وبه فارق.....

□ قوله: (تجب الصلاة) إلى قوله: فإن قلت في النهاية والمغني إلا قوله: (وكذا) إلى (وإذا) وقوله: (ومثله فائتة بمؤذر). □ قوله: (إلا إن عزم إلخ) أي: فإن لم يعزم أتم، وإن فعلها في الوقت وهذا عزم خاص ويجب عليه أيضاً عزم عام وهو أن يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات وترك كل المعاصي كما صرح بذلك سم في الآيات البيّنات ع ش عبارة السيد البصري قوله: إلا إن عزم إلخ أي على الأصح في شرح المهذب، والتحقق وصحح الشبكي أنه لا يجب ابن شهبة، وكذا صحح عدم الوجوب في جمع الجوامع وبالع في منع الموانع فقال إن الإيجاب إثبات حكم بغير دليل شرعي اهـ.

□ قوله: (أثناءه) أي: قبل خروج وقتها. □ قوله: (إنما يجب ذلك) أي: العزم. □ قوله: (لا كالإبراد) يعني لا في نحو الإبراد مما يُسن فيه التأخير. □ قوله: (ثم رأيت بعضهم) هو ابن شهبة بصري. □ قوله: (الشامل) أي: جمع التأخير. □ قوله: (للمندوب) أي: كما للواقف بعرفة المسافر سفر قصر. □ قوله: (والأولى في وجهه إلخ) الوجه أن حاصل المقام فيمن له الجمع أن الواجب عليه في أول الوقت إما فعلها، أو العزم على فعلها في الوقت، أو نية تأخيرها ليجمعها مع الثانية في وقتها، ثم إن اتفق فعلها في الوقت فذاك وإلا فلا بد من نية التأخير في وقت يسعها إن لم تتقدم هذه النية في أول الوقت سم.

□ قوله: (في وجهه) أي: وجه رد القيل المذكور. □ قوله: (ولم يظن موته فيه إلخ) فإن غلب على ظنه أنه يموت في أثناء الوقت بعد مضي قدرها كان لزمه قوداً قطالبه ولي الدم باستيفائه فأمر الإمام بقتله تعيّن الصلاة في أول الوقت فيعصى بتأخيرها عنه؛ لأن الوقت تضيق عليه بطله وقضية كلام التحقيق أن الشك كالظن مغني ونهاية زاد سم عن العباب وشرحه ما نصّه وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظر، والأقرب الإلحاق، ثم رأيت الإسنوي ذكر ما يؤيد ذلك اهـ. □ قوله: (فمات) أي: في أثناء الوقت وقد بقي منه ما يسعها قبل فعلها مغني ونهاية. □ قوله: (وبه) أي: بقوله لكون الوقت إلخ.

□ قوله: (والأولى في وجهه إلخ) الوجه أن حاصل المقام فيمن له الجمع أن الواجب عليه في أول الوقت إما فعلها، أو العزم على فعلها في الوقت أو نية تأخيرها ليجمعها مع الثانية في وقتها، ثم إن اتفق فعلها في الوقت فذاك وإلا فلا بد من نية التأخير في وقت يسعها إن لم تتقدم هذه النية في أول الوقت.

ما يأتي في الحج ومثله فائتة بعذر؛ لأن وقتها العمر أيضا فإن قلت مر في النوم أنه لو توهّم الفوت معه حرّم فهل قياسه هذا حتى يتصقّق بتوهم الفوت قلت نعم إلا أن يُفترق بأن من شأن النوم التفويت فلم يجز إلا مع ظن الإدراك بخلافه هنا. (وفي قوله تأخير) فعل (العشاء أفضل) ما لم يجاوز وقت الاختيار لأحدٍ فيه ومن ثم اختاره المصنّف وغيره لكن تقديمها هو الذي واظب

☐ فوّد: (ما يأتي في الحج) أي: من أنه يفسق إن مات ولم يحجّ كزدي. ☐ فوّد: (ومثله) أي مثل الحج فيما يأتي فيه. ☐ فوّد: (فائتة بعذر إلخ) أي: من صلاة ومثلها الصوم ومقتضى هذا التشبيه أنه بالموت يتبين إثم من أخر وقت الإمكان ع ش. ☐ فوّد: (فإن قلت إلخ) راجع إلى قوله وإذا أخرها بالنية إلخ.

☐ فوّد: (مر في النوم إلخ) قد يقال الذي مرّ جوازه عند غلبة ظن الاستيقاظ وهي لا تنافي توهّم عدم الاستيقاظ، فلو أبدل التوهم بالشك لكان حسنا لتمامه مع كفايته في الإيراد على ما هنا فليتأمل بصري ويأتي عن سم مثله وعبارة ع ش بعد سوق كلام الشارح نصه وقضية قول الشارح م فإن غلب على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك إلخ أنه لو توهّم موته لم يأنم بالتأخير بناء على ما اقتضاه العطف للشك على الظن أن المراد به استواء الطرفين فلا يكون التوهم ملحقا بتوهم الفوات بالنوم اه. ☐ فوّد: (فهل قياسه هذا) أي: قياس الفوت بالنوم بالفوت بنحو الموت. ☐ فوّد: (حتى يتصقّق) أي: وقت الأداء سم. ☐ فوّد: (بتوهم الفوت) أي: بغير النوم ع ش. ☐ فوّد: (فلم يجز إلا مع ظن الإدراك) هذا صريح في جواز النوم مع ظن الإدراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الإدراك احتمال توهم الفوت فهذا ينافي قوله أنه لو توهّم الفوت معه حرّم؛ لأن توهم الفوت صادق مع ظن الإدراك، بل التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الإدراك فليتأمل سم. ☐ فوّد: (ما لم يجاوز) إلى قوله: والذي يتجّه في المعنى إلا قوله كلهم، أو بعضهم وقوله؛ لأنه عارض إلى ومن يصلي، وكذا في النهاية إلا قوله: ومن ثم إلى لكن.

☐ فوّد: (لكن تقديمها إلخ) عبارة المعنى، والمشهور استحباب التعجيل لعموم الأحاديث؛ ولأنه هو الذي واظب عليه ﷺ وحمل بعضهم القولين على حالين فحيث قيل: التعجيل أفضل أريد ما إذا خيف النوم، وحيث قيل التأخير أفضل أريد ما إذا لم يخف اه. ☐ فوّد: (لكن تقديمها هو الذي واظب إلخ) أي: وأما التأخير: فكان لعذر ومصلحة تقتضي التأخير ع ش.

☐ فوّد: (حتى يتصقّق بتوهم الفوت إلخ) قال في الباب وإنما يتوسّع الأداء إن لم يشرع فيها ولم يغلب على ظنه موته بعد قدرها ولا تصقّق اه قال في شرحه وقضية كلام التحقيق وغيره أن الشك كالظن وهو قياس ما مرّ عن ابن الصلاح وغيره وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظر، والأقرب الإنحاق، ثم رأيت الإسنوي ذكر عنه ما يؤيد ذلك. ☐ فوّد: (فلم يجز إلا مع ظن الإدراك) صريح في جواز النوم مع ظن الإدراك في الوقت ومن لازم الجواز من ظن الإدراك احتمال توهم الفوت فهذا ينافي قوله؛ لأنه لو توهّم الفوت معه حرّم؛ لأن توهم الفوت صادق مع ظن الإدراك، بل التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الإدراك فليتأمل.

عليه النبي ﷺ، والخلفاء الراشدون، (و) مرَّ أنَّ محلَّ نَدْبِ التَّعْجِيلِ ما لم تُعَارِضْهُ مَصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ فَلِذَلِكَ (يُسْنُ الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ) أَيِ إِدْخَالِهَا وَقْتُ الْبَرْدِ بِتَأْخِيرِهَا دُونَ أَذَانِهَا عَنْ أَوَّلِ وَقْتِهَا إِلَى أَنْ يَبْقَى لِلْحَيْطَانِ ظِلٌّ يَمْشِي فِيهِ قَاصِدُ الْجَمَاعَةِ وَلَا يُجَاوِزُ نِصْفَ الْوَقْتِ (فِي شِدَّةِ الْحَرِّ) لِيَخْبَرَ الْبُخَارِي «إِذَا اسْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرَدُوا بِالظُّهْرِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ» أَيِ غَلِيَانِهَا وَانْتِشَارِ لَهَبِهَا وَخَرَجَ بِالظُّهْرِ الْجُمُعَةُ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَهَا مُعَرَّضٌ لِقَوَاتِهَا لِكُونَ الْجَمَاعَةِ شَرْطًا فِيهَا وَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ حُمِلَ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ (وَالْأَصَحُّ اخْتِصَاصُهُ) أَيِ سُنِّ الْإِبْرَادِ (بِبَلَدٍ حَارٍّ) أَيِ شَدِيدِ الْحَرِّ كَالْحِجَازِ وَبَعْضِ الْعِرَاقِ، وَالْيَمَنِ (وَجَمَاعَةِ مَسْجِدٍ) أَوْ مَحَلٍّ آخَرَ غَيْرِهِ

☐ فَوَدَّ: (وَمَرَّ أَنَّ مَحَلَّ نَدْبِ التَّعْجِيلِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَيُسْنُ الْإِبْرَادُ الْخُ مُسْتَشْتَى مِنْ قَوْلِهِ وَيُسْنُ تَعْجِيلَ الصَّلَاةِ الْخُ لَكِنَّ مَحَلَّ هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ فِي غَيْرِ أَيَّامِ الدَّجَالِ، أَمَّا هِيَ فَلَا يُسْنُ الْإِبْرَادُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُرْجَى فِيهَا زَوَالُ الْحَرِّ فِي وَقْتٍ يَذْهَبُ فِيهِ لِمَحَلِّ الْجَمَاعَةِ مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ الْمُقَدَّرِ كَمَا نُقِلَ عَنِ الزِّيَادِيِّ مُعَلَّلًا لَهُ انْتِفَاءُ الظَّلِّ، وَأَمَّا الْبَوَادِي الَّتِي لَيْسَ فِيهَا نَحْوُ حَيْطَانٍ يَمْشِي فِي ظِلِّهَا طَالِبُ الْجَمَاعَةِ فَالظَّاهِرُ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ إِبْرَادُ سُنِّ الْإِبْرَادِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهَا الظَّلُّ تَنَكَّسَرُ سُورَةُ الْحَرَجِ ش. ☐ فَوَدَّ: (بِتَأْخِيرِهَا دُونَ أَذَانِهَا) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَخَرَجَ بِالصَّلَاةِ الْأَذَانُ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُمْ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْمَطْلَبِ وَحُمِلَ أَمْرُهُ ﷺ بِالْإِبْرَادِ بِهِ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ مِنْ حَالِ السَّامِعِينَ حُضُورَهُمْ عَقِبَ الْأَذَانِ لِتَنْدَفِعَ عَنْهُمْ الْمَشَقَّةُ، ثُمَّ قَالَ: وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْإِقَامَةِ وَلَا بُغْدَ فِيهِ وَإِنْ ادَّعَى بُغْدَهُ فَقِي رِوَايَةُ التِّرْمِذِيِّ التَّضْرِيحُ بِتَأْخِيرِ الْإِقَامَةِ اه. ☐ فَوَدَّ: (إِلَى أَنْ يَبْقَى) أَيِ: يَصِيرُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا يُجَاوِزُ نِصْفَ الْخُ) أَيِ: لَا يُؤَخِّرُهَا عَنْهُ مُغْنِي.

☐ قَوْلُ (سُنِّ): (فِي شِدَّةِ الْحَرِّ) أَيِ: لَا فِي شِدَّةِ الْبَرْدِ إِلَى أَنْ يَخِفَّ قِيَاسًا عَلَى شِدَّةِ الْحَرِّ؛ لِأَنَّ الْإِبْرَادَ فِي الْحَرِّ رُخْصَةٌ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ مَرَاهِمُ عَلَى الْمَنْهَجِ أَقُولُ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْحَرَّ لَهُ وَقْتُ تَنَكَّسَرُ سُورَتُهُ فِيهِ بِخِلَافِ الْبَرْدِ وَإِنَّمَا قُلْنَا هَذَا أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ جَرَيَانِ الْقِيَاسِ فِي الرُّخْصَةِ ش وَحَلَبِي.

☐ فَوَدَّ: (فَأَبْرَدُوا بِالظُّهْرِ) الْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ، وَقِيلَ: زَائِدَةٌ، وَمَعْنَى أَبْرَدُوا أَخْرَوْا عَلَى سَبِيلِ التَّضْمِينِ فَتُحِ الْبَارِي اه شَوْبَرِي. ☐ فَوَدَّ: (مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ) قَالَ فِي النِّهَايَةِ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ التَّشْبِيهِ، وَالتَّمْثِيلِ أَيِ كَأَنَّهُ نَارُ جَهَنَّمَ فِي حَرِّهَا انْتَهَى ع ش. ☐ فَوَدَّ: (أَيِ غَلِيَانِهَا الْخُ) هُوَ مِنْ كَلَامِ الرَّاوي. ☐ فَوَدَّ: (وَانْتِشَارُ الْخُ) عَطْفُ تَفْسِيرِ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (وَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ الْخُ) أَيِ: مِنْ (أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُبْرِدُ بِهَا) نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

☐ فَوَدَّ: (حُمِلَ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ) جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ نِهَآيَةً زَادَ الْمُغْنِي مَعَ أَنَّ الْخَبَرَ رَوَاهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي صَحِيحِهِ فِي الظُّهْرِ فَتَعَارَضَتِ الرَّوَايَتَانِ فَيَعْمَلُ بِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ عَنْ سَلَمَةَ (كُنَّا نَجْمَعُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ) لِعَدَمِ الْمُعَارِضِ اه قَوْلُ الْمُثَنِّي. ☐ فَوَدَّ: (بِبَلَدٍ حَارٍّ) رَجَعَ السُّبْكِيُّ عَدَمَ اخْتِصَاصِهِ بِبَلَدٍ حَارٍّ وَقَالَ شِدَّةُ الْحَرِّ كَافِيَةٌ وَلَوْ فِي أَبْرَدِ الْبِلَادِ ابْنُ شُهْبَةَ اه بَصْرِي عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ فَيُسْنُ فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ لِإِبْرَادِ الْخَبَرِ اه. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ مَحَلٍّ آخَرَ الْخُ) كَرِبَاطٍ وَمَدْرَسَةٍ وَلَوْ عَبَّرَ بِمُصَلًّى بَدَلِ مَسْجِدٍ لَشَمِلَ مَا قَدَّرْنَاهُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْمَسْجِدِ مَوْضِعٌ

(يَقْصِدُونَهُ) كُلُّهُمْ، أَوْ بَعْضُهُمْ بِمَشَقَّةٍ فِي طَرِيقِهِمْ إِلَيْهِ شَدِيدَةً بِحَيْثُ تَسْلُبُ خُشُوعَهُمْ كَأَن يَأْتُوهُ (مِنْ بُعِيدٍ) فِي الشَّمْسِ لِمَشَقَّةِ التَّعْجِيلِ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ وَقْتِ بَارِدٍ أَوْ مُعْتَدِلٍ وَإِنْ كَانَ يَبْلَدُ حَارًّا وَبَلَدٌ بَارِدٌ، أَوْ مُعْتَدِلٌ وَإِنْ وَقَعَ فِيهَا شِدَّةٌ حَرًّا أَيْ؛ لِأَنَّهُ عَارِضٌ لِيَوْضِعِهَا فَلَمْ يُعْتَبَرِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْبَلَدَ لَوْ خَالَفَتْ قُطْرُهَا فِي أَصْلٍ وَضِعَهُ بِأَنَّ كَانَ شَأْنُهُ الْحَرَارَةُ دَائِمًا وَشَأْنُهَا الْبُرُودَةُ كَذَلِكَ كَالطَّائِفِ بِالنِّسْبَةِ لِقُطْرِ الْحِجَازِ أَوْ عَكْسُهَا لَمْ يُعْتَبَرِ الْقُطْرُ هُنَا، بَلْ تِلْكَ الْبَلَدُ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَبِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ مَنْ عَبَّرَ بِبَلَدٍ وَمَنْ عَبَّرَ بِقُطْرِ فَالْأَوَّلُ فِي بَلَدٍ خَالَفَتْ وَضَعَ الْقُطْرِ وَالثَّانِي فِي بَلَدٍ لَمْ تُخَالِفْهُ كَذَلِكَ لَكِنْ قَدْ يَعْزِضُ لَهَا مُخَالَفَتُهُ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ اشْتِرَاطُ شِدَّةِ الْحَرِّ مُخَالَفَةً لِتَعْلِيلِ الرَّافِعِيِّ إِلَّا أَنَّ يُرِيدُ بِقَوْلِهِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ أَيْ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ لَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى أَفْرَادِ الْبِقَاعِ، وَالْأَشْخَاصِ أَهْـ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ وَقْتُ الْحَرِّ وَإِنْ تَخَلَّفَ

الاجْتِمَاعُ لِلصَّلَاةِ فَيَشْمَلُ مَا ذَكَرَ مُعْنَى . □ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْضُهُمْ) صَادِقٌ بِوَاحِدٍ بَصْرِيٍّ وَبُجَيْرِيٍّ .
□ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ تَسْلُبُ خُشُوعَهُمْ) أَيْ: أَوْ كَمَا قَالَ زُهَابَةُ وَمُعْنَى وَهَلْ يُعْتَبَرُ خُصُوصٌ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِهِ مِنَ الْمُصَلِّينَ حَتَّى لَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ مَرِيضًا، أَوْ شَيْخًا يَزُولُ خُشُوعُهُ بِمَجِيئِهِ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ، وَلَوْ مِنْ قُرْبٍ يَسْتَحِبُّ لَهُ الْإِبْرَادُ، أَوْ الْعِبْرَةُ بِغَالِبِ النَّاسِ فَلَا يُلْتَفَتُ لِمَنْ ذَكَرَ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَّبَعُ الثَّانِي، ثُمَّ رَأَيْتُ حُجَّجَ صَرَّحَ بِهِ عَ ش .

□ قَوْلُ (سَيِّ) (مِنْ بُعِيدٍ) ضَابِطُ الْبُعْدِ مَا يَتَأَثَّرُ قَاصِدُهُ بِالشَّمْسِ مُعْنَى عِبَارَةِ النِّهَايَةِ مَا يَذْهَبُ مَعَهُ الْخُشُوعُ أَوْ كَمَا لَهُ لَتَأَثَّرُهُ بِالشَّمْسِ أَهـ . □ قَوْلُهُ: (وَبَلَدٌ بَارِدٌ) أَيْ: كَالشَّامِ وَقَوْلُهُ، أَوْ مُعْتَدِلٌ أَيْ كَبُصْرٍ قَلْبِيٍّ .
□ قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَقَعَ الْخ) أَيْ: اتَّفَقَ نِهَابَةُ وَمُعْنَى □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيْ: وَقُوعُ شِدَّةِ الْحَرِّ فِيهَا . □ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيْ: مِنَ التَّعْلِيلِ . □ قَوْلُهُ: (لَوْ خَالَفَتْ) أَيْ: وَضَعُهُ . □ قَوْلُهُ: (دَائِمًا) أَيْ: فِي وَقْتِ الْحَرِّ كَالصَّنِيفِ .
□ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيْ دَائِمًا . □ قَوْلُهُ: (أَوْ عَكْسُهَا) أَيْ: كَحُورَانَ بِالنِّسْبَةِ لِلشَّامِ وَيَقِي مَا لَوْ كَانَ بَلَدُهُ شَأْنُ بَعْضِ شُهُورِهَا كَالْأَسَدِ الْحَرَارَةُ دَائِمًا وَعَدَمُهَا فِي غَيْرِهِ فَهَلْ يُسَنُّ الْإِبْرَادُ فِيهَا فِي ذَلِكَ الشَّهْرِ الْحَارِّ أَمْ لَا ظَاهِرٌ كَلَامِ الشَّارِحِ الْأَوَّلِ . □ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيْ: الْمَأْخُوذُ . □ قَوْلُهُ: (بَيْنَ مَنْ عَبَّرَ) أَيْ: عِنْدَ ذِكْرِ شُرُوطِ سَنِّ الْإِبْرَادِ . □ قَوْلُهُ: (بِبَلَدٍ) أَيْ كَالْمُصَنَّفِ . □ قَوْلُهُ: (فِي بَلَدٍ خَالَفَتْ الْخ) أَيْ: لِأَجْلِ إِدْخَالِهَا .

□ قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا) أَيْ: الثَّانِي . □ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ) أَيْ: الْمُصَنَّفُ كَالرَّافِعِيِّ . □ قَوْلُهُ: (أَيْ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ الْخ) يَعْنِي أَنَّ اشْتِرَاطَ شِدَّةِ الْحَرِّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى جُمْلَةِ الْبَلَدِ وَمَجْمُوعِهِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمِيعُ الْبِقَاعِ كَذَلِكَ، أَوْ عَلَى جَمِيعِ الْأَشْخَاصِ كَذَلِكَ كُرْدِيٍّ وَقَوْلُهُ: (إِلَى جُمْلَةِ الْبَلَدِ) لَعَلَّ الْمُنَاسِبَ إِلَى جُمْلَةِ الْقُطْرِ . □ قَوْلُهُ: (فَالْحَاصِلُ) أَيْ: حَاصِلُ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ بَعْدَ الْإِجْمَالِ □ قَوْلُهُ: (مِنْ كَوْنِهِ) أَيْ الْإِبْرَادُ كُرْدِيٍّ .

□ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْبَلَدَ لَوْ خَالَفَتْ قُطْرُهَا) عِبَارَةُ الْإِزْشَادِ فِي قُطْرِ حَرٍّ بِشِدَّتِهِ أَهـ وَهِيَ مُصَرَّحَةٌ بِأَنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ فِي غَيْرِ قُطْرِ الْحَرِّ لَا أَثَرَ لَهُ .

بالنسبة لإيقعة، أو شخص وبلد حارّ وضعا ومن يُصلي بِيَتِه مُتَقَرِّداً أو جماعةً وجمع بمُصَلِّي يأتونه بلا مشقة، أو حضروه ولم يأتهم غيرهم أو يأتهم من غير مشقة عليه لتحوُّ قُرب منزله، أو وجود ظلٍّ يمشي فيه فلا يُسنُّ الإبراء لهؤلاء لعدم المشقة نعم نحو إمام محلّ الجماعة المقيم به يُسنُّ له تبعاً لهم للتباع والذي يُتَّجه أن الأفضل له فعلها أولاً، ثمّ معهم؛ لأنَّ سنَّ الإبراء في حقّه بطريق التبع كما تَقَرَّرَ فشمل ذلك قولهم: يُسنُّ لِرَاجِي الجماعة أثناء الوقت

□ فُود: (وَبَلَدٍ الْخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: (وَقْتُ الْحَرِّ) عَلَى تَوْهَمِ اقْتِرَانِهِ بِهِ. □ فُود: (وَمَنْ يُصَلِّي الْخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: (وَقْتُ بَارِدٍ)، وَكَذَا. □ فُود: (وَجَمَعَ الْخ) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ. □ فُود: (وَجَمَعَ بِمُصَلِّي يَأْتُونَهُ بِلَا مَشَقَّةٍ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى وَشَرَحَ بِافْضَل، أَوْ بِمَحَلِّ حَضَرِهِ جَمَاعَةٌ لَا يَأْتِيهِمْ غَيْرُهُمْ، أَوْ يَأْتِيهِمْ غَيْرُهُمْ مِنْ قُرْبٍ أَوْ مِنْ بَعْدٍ لَكِنْ يَجِدُ ظِلًّا الْخ. □ فُود: (وَلَمْ يَأْتِيهِمْ غَيْرُهُمْ) مَفْهُومُهُ سَنُّ الْإِبْرَادِ لَهُمْ إِذَا كَانَ يَأْتِيهِمْ غَيْرُهُمْ فَفِي الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْإِمَامِ فِي قَوْلِهِ: نَعَمْ الْخ فِيهِ مَا فِيهِ سَم. □ فُود: (نَعَمْ نَحْوُ إِمَامِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ حَضَرَ مُؤْضِعَ جَمَاعَةٍ أَوَّلَ الْوَقْتِ، أَوْ كَانَ مُقِيمًا بِهِ لَكِنْ يَنْتَظِرُ غَيْرَهُ سَنُّ لَهُ الْإِبْرَادُ إِمَامًا كَانَ، أَوْ مَأْمُومًا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَهُوَ ظَاهِرُ النَّصِّ اهـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ مَا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ نَحْوُ الْإِمَامِ شَامِلٌ لِلْإِمَامِ وَغَيْرِهِ فَقَوْلُهُ وَالَّذِي يُتَّجِهُ الْخ هَلِ الْمُرَادُ مِنْهُ إِذَا كَانَ مَعَ الْإِمَامِ غَيْرُهُ أَنْ الْأَفْضَلُ فِعْلُهَا أَوْ لَا جَمَاعَةً فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ يُقَالُ يَلْزَمُ قَوَاتِ الْمَقْصُودِ فَلْيُتَأَمَّلْ وَقَوْلُهُ الْمُقِيمُ بِهِ قَدْ يُقَالُ، وَكَذَا غَيْرُ الْمُقِيمِ إِذَا حَضَرَ مُتَحَمِّلًا الْمَشَقَّةَ وَقَدْ يُرِيدُ بِالْمُقِيمِ مَنْ حَضَرَ أَوَّلَ الْوَقْتِ اهـ عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ نَعَمْ الْخ مَا مَحَلُّ هَذَا الْإِسْتِذْرَاكِ بَعْدَ قَوْلِهِ السَّابِقِ، أَوْ بَعْضُهُمْ، ثُمَّ قَوْلُهُ وَالَّذِي يُتَّجِهُ الْخ يَظْهَرُ أَنَّهُ يَتَأْتَى فِيمَنْ يَكُونُ فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْمُقِيمِينَ بِالْمَسْجِدِ، بَلْ يَظْهَرُ أَنَّهُ يَتَأْتَى فِي كُلِّ مَنْ حَضَرَ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْجَمَاعَةِ فَلْيُتَأَمَّلْ اهـ. □ فُود: (لِلتَّبَاعِ) أَيُّ: لِأَنَّ بَيْتَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ عِنْدَ الْمَسْجِدِ وَفِيهِ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ مُقِيمُونَ فِيهِ وَمَعَ ذَلِكَ كَانُوا يُبْرَدُونَ انْتِظَارًا لِلْغَائِبِينَ كُرْدِي. □ فُود: (أَنْ) الْأَفْضَلُ لَهُ الْخ) فَإِنْ قُلْتَ غَيْرُ الْإِمَامِ لَا مَحْذُورَ يَتَرْتَّبُ عَلَى إِعَادَتِهِ بِخِلَافِ الْإِمَامِ فَإِنْ إِعَادَتُهُ تَحْمَلُ عَلَى اقْتِدَاءِ الْمُفْتَرِضِ بِالْمُتَتَّبِعِ وَفِيهِ خِلَافٌ قُلْتَ ذَكَرُوا فِي صَلَاةٍ بَطْنٌ نَخْلُ أَنْ الْخِلَافَ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ الْمُعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ أَنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ الْفَرَضُ ع ش وَفِيهِ تَوْقُفٌ فَلْيُرَاجَعْ. □ فُود: (بِطَرِيقِ التَّبَعِ) قَضِيَّةُ هَذَا أَنَّ غَيْرَ الْمُقِيمِ بِهِ لَا يَكُونُ الْأَفْضَلُ لَهُ فِعْلُهَا أَوَّلًا فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ مَعَهُمْ وَفِيهِ تَأَمَّلْ اهـ سَم. □ فُود: (فَشَمَلْ ذَلِكَ) أَيُّ: نَحْوُ الْإِمَامِ الْمَذْكُورِ.

□ فُود: (وَلَمْ يَأْتِيهِمْ غَيْرُهُمْ) مَفْهُومُهُ سَنُّ الْإِبْرَادِ لَهُمْ إِذَا كَانَ يَأْتِيهِمْ غَيْرُهُمْ فَفِي الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْإِمَامِ فِي قَوْلِهِ نَعَمْ الْخ فِيهِ مَا فِيهِ. □ فُود: (نَعَمْ الْخ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَلَوْ حَضَرَ مُؤْضِعَ الْجَمَاعَةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ، أَوْ كَانَ مُقِيمًا بِهِ وَلَكِنْ يَنْتَظِرُ غَيْرَهُ سَنُّ لَهُ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا الْإِبْرَادُ كَمَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَاقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ وَهُوَ ظَاهِرُ النَّصِّ اهـ وَقَوْلُهُ نَحْوُ إِمَامِ شَامِلٌ لِلْإِمَامِ وَغَيْرِهِ فَقَوْلُهُ وَالَّذِي يُتَّجِهُ أَنْ الْأَفْضَلُ لَهُ فِعْلُهَا أَوْ لَا جَمَاعَةً فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ يُقَالُ يَلْزَمُ قَوَاتِ الْمَقْصُودِ فَلْيُتَأَمَّلْ.

□ فُود: (الْمُقِيمُ بِهِ) قَدْ يُقَالُ، وَكَذَا غَيْرُ الْمُقِيمِ إِذَا حَضَرَ مُتَحَمِّلًا الْمَشَقَّةَ وَقَدْ يُرِيدُ بِالْمُقِيمِ مَنْ حَضَرَ أَوَّلَ الْوَقْتِ. □ فُود: (بِطَرِيقِ التَّبَعِ) قَضِيَّةُ هَذَا أَنَّ غَيْرَ الْمُقِيمِ بِهِ لَا يَكُونُ الْأَفْضَلُ لَهُ فِعْلُهَا أَوَّلًا فِي مَنْزِلِهِ،

فَعَلَهَا أَوَّلَهُ، ثُمَّ مَعَهُمْ وَعَدَمُ نَقْلِ الإِعَادَةِ عَنْهُ ﷺ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ نَدْبِهَا وَفَرَقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ مَا هُنَا وَقَوْلُهُمْ يُسْنُّ إِلَى آخِرِهِ بِمَا لَا يَصِحُّ فَاحْذَرَهُ وَكَذَلِكَ يُسْنُّ الْإِبْرَاءُ لِمَنْ يَقْصِدُ الْمَسْجِدَ لِلصَّلَاةِ فِيهِ مُتَفَرِّدًا كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَفِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ إِشْعَارٌ بِهِ.

(وَمَنْ وَقَعَ بَعْضُ صَلَاتِهِ فِي الْوَقْتِ) وَبَعْضُهَا خَارِجَهُ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ فِي الْوَقْتِ مِنْهَا (رَكْعَةً) كَامِلَةً بِأَنْ فَرَعَ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ (فَالْجَمِيعُ أَدَاءٌ وَإِلَّا) يَقَعُ فِيهِ مِنْهَا رَكْعَةٌ كَذَلِكَ (فَقَضَاءٌ) كُلُّهَا سِوَاءَ أَخَرٍ لِعُذْرٍ أَمْ لَا لِيُخْبِرَ الشَّيْخَيْنِ «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ» أَيِ مُؤَدَّاةً، وَالْفَرْقُ اسْتِمَالُ الرُّكْعَةِ عَلَى مُعْظَمِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ إِذْ غَالِبٌ مَا بَعْدَهَا تَكْرِيرٌ لَهَا فَجُعِلَ مَا بَعْدَ

﴿قَوْلُهُ: (الإِعَادَةُ) الْأَوَّلَى فَعَلَهَا أَوَّلًا. ﴿قَوْلُهُ: (وَفَرَقَ بَعْضُهُمُ الْخ) أَيِ: فَإِنَّمَا بَعْدَ أَفْضَلِيَّةٍ مَا تَقَدَّمَ قَالَ سَمِ وَمَشَى الشَّارِحُ عَلَى الْفَرْقِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ اه. ﴿قَوْلُهُ: (بَيْنَ مَا هُنَا) أَيِ: بَيْنَ نَحْوِ الْإِمَامِ الْمَذْكُورِ.

﴿قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ يُسْنُّ الْخ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. ﴿قَوْلُهُ: (وَبَعْضُهَا) إِلَى قَوْلِهِ: وَالْحَدِيثُ فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ. ﴿قَوْلُهُ: (بِأَنْ فَرَعَ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ) أَيِ: بِأَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ وَإِنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ تُجْزِئِهِ فِيهِ الْقِرَاءَةُ كَمَا يَأْتِي وَبَقِيَ مَا لَوْ قَارَنَ رَفَعُ رَأْسِهِ خُرُوجُ الْوَقْتِ هَلْ يَكُونُ قَضَاءً أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَيُنْتَبِى عَلَى ذَلِكَ مَا لَوْ عَلَنَ طَلَاقُ رُؤُوسِهِ عَلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ مَثَلًا قَضَاءً، أَوْ أَدَاءً عَ شِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبُصْرِيِّ هَلِ الْمُرَادُ بِالْفَرَاغِ مِنْهَا رَفَعُ رَأْسِهِ عَنِ الْأَرْضِ، أَوْ حُصُولُ الْقَدْرِ الْمُجْزِئِ حَتَّى لَوْ سَجَدَ الثَّانِيَةَ وَاطْمَأَنَّ فِيهَا فَخَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ رَفْعِهِ رَأْسَهُ كَانَتْ أَدَاءً مَحَلٌّ تَأْمُلُ لَعَلَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنَ الْفَرَاغِ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي أَوْجَهَ مَعْنَى اه. وَقَوْلُهُ هُوَ الْمُتَبَادِرُ أَقُولُ: بَلْ هُوَ الْمُتَعَيَّنُّ كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش.

﴿قَوْلُ (سَنِي): (فَالْأَصَحُّ الْخ)، وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّ الْجَمِيعَ أَدَاءٌ مُطْلَقًا تَبَعًا لِمَا فِي الْوَقْتِ، وَالثَّالِثُ أَنَّهُ قَضَاءٌ مُطْلَقًا تَبَعًا لِمَا بَعْدَ الْوَقْتِ، وَالرَّابِعُ أَنَّ مَا وَقَعَ فِي الْوَقْتِ أَدَاءٌ وَمَا بَعْدَهُ قَضَاءٌ وَهُوَ التَّحْقِيقُ وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ الْخِلَافِ فِي مُسَافِرٍ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ بِنَيْةِ الْقَصْرِ وَخَرَجَ الْوَقْتُ، وَقُلْنَا: إِنَّ الْمُسَافِرَ إِذَا فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ لَزِمَهُ الْإِنْتِمَاءُ، فَإِنْ قُلْنَا: إِنَّ صَلَاتَهُ كُلَّهَا أَدَاءٌ فَلَهُ الْقَصْرُ وَإِلَّا لَزِمَهُ الْإِنْتِمَاءُ مُغْنِي، وَفِي ع. شِ عَنْ ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ مِثْلُهُ. ﴿قَوْلُ (سَنِي): (فَالْجَمِيعُ أَدَاءٌ) أَيِ: وَيُثْبِتُ بِهِ الْأَدَاءَ رَشِيدِي. ﴿قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَامِلَةً. ﴿قَوْلُهُ: (لِيُخْبِرَ الشَّيْخَيْنِ الْخ) مَفْهُومُهُ دَلِيلٌ لِقَوْلِهِ وَإِلَّا الْخ وَمَنْطُوقُهُ لِمَا قَبْلَهُ. ﴿قَوْلُهُ: (أَيِ مُؤَدَّاةً) أَيِ وَإِلَّا فَمُطْلَقٌ إِذْ رَأَيْنَاهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى رَكْعَةٍ فِي الْوَقْتِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ اه. ع. ش. ﴿قَوْلُهُ: (عَلَى مُعْظَمِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ) قَيَّدَ بِالْمُعْظَمِ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَةَ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ وَالسَّلَامُ عَ شِ أَيِ وَالْمُرَادُ بِالْأَفْعَالِ مَا يَشْمَلُ الْأَقْوَالَ بُجَيْرِي. ﴿قَوْلُهُ: (إِذْ غَالِبٌ مَا بَعْدَهَا الْخ) مَرَّ وَجْهُ التَّقْيِيدِ بِالْغَالِبِ. ﴿قَوْلُهُ: (تَكْرِيرٌ لَهَا) أَيِ كَالْتَكْرِيرِ كَمَا فِي الْمَحَلِّيِّ وَغَيْرِهِ وَإِلَّا فَلَيْسَتْ تَكْرِيرًا حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ كُلَّ رَكْعَةٍ مَقْصُودَةٌ بِأَفْعَالِهَا مُسْتَقِلَّةٌ بِالْقَضْدِ وَإِنَّمَا يُشَبِّهُ التَّكَرَّارَ صُورَةً عَ شِ عِبَارَةُ الشُّوَبْرِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ قَوْلُهُ كَالْتَكْرِيرِ قَالَ الشَّيْخُ سَمِ فِي آيَاتِهِ

ثُمَّ مَعَهُمْ وَفِيهِ تَأْمُلٌ. ﴿قَوْلُهُ: (وَفَرَقَ بَعْضُهُمُ الْخ) مَشَى عَلَى الْفَرْقِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ.

الوقت تابعاً لها بخلاف ما دونها ولما كان في هذه التبعية ما فيها كان التحقيق عند الأصوليين أن ما في الوقت أداء مطلقاً وما بعده قضاء مطلقاً والحديث كما ترى ظاهر في رد هذا ولا خلاف في الإثم على الأقوال كلها كما يعلم من كلام المجموع أن من قال بخلاف ذلك لا يعتد به وثواب القضاء دون ثواب الأداء خلافاً لمن زعم استواءهما على أنه يتعين فرضه في قضاء ما أخره لعذر وإلا فلا وجه له ومز أن من أفسد صلاته في الوقت، ثم أعادها فيه كانت أداء لا قضاء خلافاً لكثيرين. (ومن جهل الوقت)

إنما لم يجعله تكريراً حقيقة؛ لأن التكرير إنما هو الإتيان بالشئ ثانياً مراداً به تأكيد الأول وهذا ليس كذلك إذ ما بعد الركعة مقصود في نفسه كالأولى كما أن كل واحدة من خمس اليوم ليست تكريراً لمثلها في الأمنس اهـ. □ فؤد: (عند الأصوليين) فيه نظر فليتأمل هذا التقييد سم يعني أن هذا التحقيق إنما هو لبعض الفقهاء كما في شرح جمع الجوامع، والمعني. □ فؤد: (أن ما في الوقت أداء مطلقاً إلخ) ونقل الزركشي كالقمولي عن الأصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الأداء وإن لم يتيق من الوقت ما يسع ركعة وقال الإمام: لا وجه لنية الأداء إذا علم أن الوقت ما يسعها بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل كلام الإمام على ما إذا نوى الأداء الشرعي وكلام الأصحاب على ما إذا لم ينو، والصواب ما قاله الإمام وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملي سم على حجاج اهـ ش. □ فؤد: (والصواب إلخ) لعله بقطع النظر عن الحمل المذكور وإلا فلا يظهر للشططية وجه. □ فؤد: (ظاهر في رد هذا) قد يتوقف فيه لجواز أن يكون المراد بيان كمال إدراكها بالنسبة لما دونها، والمعنى من أدركها فكأنه أدرك الصلاة في الكمال، والفضل لا في الأداء بصري، ولا يخفى أن ما جوزه خلاف الظاهر فلا ينافي ما قاله الشارح ولا يورث التوقف فيه. □ فؤد: (ولا خلاف في الإثم إلخ) أي: إن كان التأخير بغير عذر.

□ فؤد: (وثواب القضاء دون ثواب الأداء) ظاهره وإن فات بعذر ويتبعي أنه إذا فات بعذر وكان عزمه على الفعل وإنما تركه لقيام العذر به حصل له ثواب على العزم يساوي ثواب الأداء، أو يزيد عليه ش أقول: ويرجح كلام الشارح ما تقدم من تفاسير أوقات الفضيلة، والاختيار وغيرهما إذ نسبة فعل الصلاة في الوقت إلى فعلها في خارجه لا تنقص عن نسبة فعلها في وقت الفضيلة، أو الاختيار إلى فعلها في وقت الجواز مع العزم في أول الوقت وأيضاً قوله: أو يزيد عليه لا يظهر له وجه. □ فؤد: (ومز) أي: في بيان وقت العصر. □ فؤد: (وأفسد) أي: عمداً نهاية ومعني. □ فؤد: (كانت أداء إلخ) المعتمد أنه لا تجب إعادتها فوراً ش وبصري.

□ فؤد: (عند الأصوليين) فيه نظر فليتأمل هذا التقييد. □ فؤد: (إن ما في الوقت أداء مطلقاً إلخ) ونقل الزركشي كالقمولي عن الأصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الأداء وإن لم يتيق من الوقت ما يسع ركعة وقال الإمام: لا وجه لنية الأداء إذا علم أن الوقت لا يسعها، بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل كلام الإمام على ما إذا نوى الأداء الشرعي وكلام الأصحاب على ما إذا لم ينو، والصواب ما قاله الإمام وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملي.

لِنَحْوِ غَيْمٍ (اجْتَهَدَ) جَوَازًا إِنْ قَدَرَ عَلَى الْيَقِينِ وَوُجُوبًا إِنْ لَمْ يَقْدِرْ وَلَوْ أَعْمَى نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْأَوَانِي نَعَمْ إِنْ أَخْبَرَهُ ثِقَةً عَنْ مُشَاهَدَةٍ، أَوْ سَمِعَ أَذَانَ عَدَلٍ عَارِفٍ بِالْوَقْتِ فِي صَحْوٍ لَزِمَهُ قَبُولُهُ وَلَمْ يَجْتَهِدْ إِذْ لَا حَاجَةَ بِهِ لِلْاجْتِهَادِ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَمَكَّنَهُ الْخُرُوجُ لِرُؤْيِيهِ نَحْوِ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَلَيْهِ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنَّمَا حَرُمَ عَلَى الْقَادِرِ عَلَى الْعِلْمِ بِالْقِبْلَةِ التَّقْلِيدُ وَلَوْ لِمُخْبِرٍ عَنْ عِلْمٍ لِعَدَمِ الْمَشَقَّةِ فَإِنَّهُ إِذَا عَلِمَ عَيْنَ الْقِبْلَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً اكْتَفَى بِهَا مَا لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْ ذَلِكَ الْمَحَلِّ، وَالْأَوْقَاتُ مُتَكَرِّرَةٌ فَيَعْسُرُ الْعِلْمُ كُلُّ وَقْتٍ وَلِلْمُنْتَجِمِ الْعَمَلُ بِحِسَابِهِ وَلَا يُقْلَدُ فِيهِ غَيْرُهُ وَإِذَا أَخْبَرَ

□ قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ غَيْمٍ) أَيِ: كَحَبْسٍ فِي مَكَانٍ مُظْلِمٍ نَهَابَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (جَوَازًا) إِلَى الْمَشْنِ فِي النَّهَابَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَوَقَعَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ قَدَرَ عَلَى الْيَقِينِ) أَيِ: بِالصَّبْرِ حَتَّى يَتَيَقَّنَ الْوَقْتَ، أَوْ الْخُرُوجَ وَرُؤْيِي الشَّمْسِ مَثَلًا مُعْنَى وَع ش. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) اسْتِذْرَاكَ عَلَى الْمَشْنِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ أَخْبَرَهُ) أَيِ مَنْ جَهِلَ الْوَقْتَ. □ قَوْلُهُ: (ثِقَةً) أَيِ: مِنْ رَجُلٍ، أَوْ امْرَأَةٍ وَلَوْ رَقِيقًا مُعْنَى قَالَ ع ش وَفِي مُعْنَى إِنْخَابِ الثَّقَةِ مُزَاوَلَةً وَضَعَهَا عَدْلٌ، أَوْ فَاسِقٌ وَمَضَى عَلَيْهَا زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ أَطْلَاعَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ، وَالْعَدْلُ عَلَيْهَا وَلَمْ يَطْعَنُوا فِيهَا ه. □ قَوْلُهُ: (عَنْ مُشَاهَدَةٍ) كَأَن قَالَ: رَأَيْتُ الْفَجَرَ طَالِعًا، أَوْ الشَّفَقَ غَارِبًا مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فِي صَحْوَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ سَمِعَ. □ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ قَبُولُهُ وَلَمْ يَجْتَهِدْ) مِنْ عَطْفِ الْمُرَادِ عِبَارَةً النَّهَابَةِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْاجْتِهَادُ ه وَعِبَارَةً الْمُعْنَى فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ الْعِلْمُ بِنَفْسِهِ وَجَازًا إِنْ أَمَكَّنَهُ ه. □ قَوْلُهُ: (إِذْ لَا حَاجَةَ بِهِ) أَيِ: لِمَنْ جَهِلَ الْوَقْتَ حِينَئِذٍ أَيِ حِينَ وُجُودِ الْإِنْخَابِ أَوْ السَّمْعِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْخُ) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ لَمْ يَجْتَهِدْ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ أَمَكَّنَهُ الْخُرُوجُ الْخُ) سَيَاتِي نَظِيرُ هَذَا فِي الْقِبْلَةِ كَمَا لَوْ حَالَ حَائِلٌ وَأَمَكَّنَهُ صُعُودُهُ لِرُؤْيِيهِ الْكُفْبَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ لِلْمَشَقَّةِ وَيَجُوزُ تَقْلِيدُ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ بَعْدَ ذَلِكَ إِطْلَاقَ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا حَرُمَ الْخُ س. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ فِيهِ الْخُ) أَيِ فَيَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ؛ لِأَنَّ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ: الْخُرُوجِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِلْمُنْتَجِمِ الْخُ) أَيِ: يَجُوزُ لَهُ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَنْ يَرَى أَنَّ أَوَّلَ الْوَقْتِ طُلُوعُ النُّجُومِ الْفَلَانِيَّ وَفِي مَعْنَاهُ الْحَاسِبُ وَهُوَ مَنْ يَعْتَمِدُ مَنَازِلَ النُّجُومِ وَتَقْدِيرَ سَيْرِهَا مُعْنَى وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (الْعَمَلُ بِحِسَابِهِ) أَيِ: جَوَازًا لَا وَجُوبًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ وَهُوَ شَامِلٌ لِمَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْيَقِينِ، وَقَدْ يَنْظُرُ فِيهِ حِينَئِذٍ فَإِنَّ جَرِيَانَ الْعَادَةِ الْإِلَهِيَّةِ بِوُصُولِ النُّجُومِ الْمَخْصُوصِ إِلَى الْمَحَلِّ الْمَخْصُوصِ فِي الْوَقْتِ الْمَخْصُوصِ أَثَرُ فِي إِفَادَةِ الظَّنِّ بِدُخُولِ الْوَقْتِ مِنْ سَمَاعِ صَوْتِ الذِّكْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ نَقَلَ عَنْ م ر وَجُوبَ عَمَلِهِ بِحِسَابِهِ كَنَظِيرِهِ فِي الصَّوْمِ عِنْدَهُ بَصْرِيٌّ عِبَارَةً ش، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَمَا نَقَلَهُ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ م ه. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُقْلَدُ فِيهِ غَيْرُهُ) سَيَاتِي فِي الصَّوْمِ أَنَّ لِغَيْرِهِ الْعَمَلُ بِهِ فَيُحْتَمَلُ مَجِيئُهُ هُنَا وَأَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ

□ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ أَمَكَّنَهُ الْخُ) سَيَاتِي نَظِيرُ هَذَا فِي الْقِبْلَةِ كَمَا لَوْ حَالَ حَائِلٌ وَأَمَكَّنَهُ صُعُودُهُ لِرُؤْيِيهِ الْكُفْبَةِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ لِلْمَشَقَّةِ وَيَجُوزُ تَقْلِيدُ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ بَعْدَ ذَلِكَ إِطْلَاقَ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا حَرُمَ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (وَلِلْمُنْتَجِمِ الْعَمَلُ بِحِسَابِهِ وَلَا يُقْلَدُ فِيهِ غَيْرُهُ) سَيَاتِي فِي الصَّوْمِ أَنَّ لِغَيْرِهِ الْعَمَلُ بِهِ فَيُحْتَمَلُ مَجِيئُهُ هُنَا وَأَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ أَمَارَاتِ دُخُولِ الْوَقْتِ أَكْثَرُ وَأَيْسَرُ مِنْ أَمَارَاتِ دُخُولِ رَمَضَانَ.

ثِقَّةٌ عَنْ اجْتِهَادٍ لَمْ يَجْزِ لِقَادِرِ تَقْلِيدِهِ إِلَّا أَعْمَى الْبَصِيرَ، أَوِ الْبَصِيرَةُ فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ تَقْلِيدِهِ، وَالْاجْتِهَادِ نَظَرًا لِعَجْزِهِ فِي الْجُمْلَةِ (بُورِد) كَقِرَاءَةِ وَدَرَسٍ (وَنَحْوِهِ) كَصَنْعَةٍ مِنْهُ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَصِيَاخُ دِيكَ مُجَرَّبٍ وَكَثْرَةُ الْمُؤَدِّينَ يَوْمَ الْغَيْمِ بَحِيثٌ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُمْ لِكَثْرَتِهِمْ لَا يُخْطِئُونَ، وَكَذَا ثِقَّةٌ عَارِفٌ بِأَوْقَاتٍ

أَمَارَاتِ دُخُولِ الْوَقْتِ أَكْثَرُ وَأَيْسَرُ مِنْ أَمَارَاتِ دُخُولِ رَمَضَانَ سَمِ عَلَى حَجٍّ، وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْفَرْقِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ م ر فِي فَتَاوِيهِ ع ش عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ، وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ مَتَى غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهُمَا أَيْ الْمُنْجِمُ، وَالْحَاسِبُ جَازٌ تَقْلِيدُهُمَا قِيَاسًا عَلَى الصَّوْمِ كَمَا فِي ع ش وَقَرَّرَهُ شَيْخُنَا الْحَفْنِيُّ اه عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بَاقِضٍ وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي، وَالتَّخْفَةُ، وَالتَّهْيَاةُ وَغَيْرُهَا عَدَمُ جَوَازِ تَقْلِيدِهِمَا هُنَا، وَكَذَلِكَ الصَّوْمُ فِي التَّخْفَةِ، وَالْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى وَجَرَى الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ وَوَافَقَهُ الطَّبْلَاوِيُّ وَالْجَمَالُ الرِّمْلِيُّ عَلَى وَجُوبِ تَقْلِيدِهِمَا فِيهِ أَيْ الصَّوْمِ وَقَيْدَهُ الْجَمَالُ الرِّمْلِيُّ بِمَا إِذَا ظَنَّ صِدْقَهُمَا وَقَالَ سَمِ: الْقِيَاسُ الْوُجُوبُ إِذَا لَمْ يَظُنَّ صِدْقَهُمَا وَلَا كَذِبَهُمَا وَهُمَا عَدْلَانِ اه. □ فَوَدَّ: (غَيْرُهُ) صَادِقٌ بِالْأَعْمَى وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بَأَنَّهُ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ بِالتَّقْلِيدِ حَيْثُ سَاعَ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَجْزِ لِقَادِرِ تَقْلِيدِهِ)؛ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يُقَلَّدُ مُجْتَهِدًا حَتَّى لَوْ أَخْبَرَهُ بِاجْتِهَادِ أَنْ صَلَاتِهِ وَقَعَتْ قَبْلَ الْوَقْتِ لَمْ يَلْزَمْهُ إِعَادَتُهَا مُغْنِي وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَعْمَى الْإِنْسَانَ) مُنْقَطِعٌ بِالنِّسْبَةِ لِأَعْمَى الْبَصِيرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَادِرٍ عَلَى الْاجْتِهَادِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجَ وَاللَّاعْمَى كَالْبَصِيرِ الْعَاجِزِ تَقْلِيدَ مُجْتَهِدٍ لِعَجْزِهِ فِي الْجُمْلَةِ اه. □ فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ مُخَيَّرٌ الْإِنْسَانُ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَالَّذِي يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ غَيْرِهِمَا أَنَّ مَحَلَّ التَّخْيِيرِ فِي أَعْمَى الْبَصِيرِ فَقَطُّ دُونَ أَعْمَى الْبَصِيرَةِ وَهُوَ الَّذِي يُتَّبَعُ إِذِ الْمُرَادُ بِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ الْعَاجِزُ عَنِ الْاجْتِهَادِ بَصْرِيٌّ أَيْ فَيَجِبُ عَلَيْهِ تَقْلِيدُ الْمُجْتَهِدِ بِشَرْطِهِ. □ فَوَدَّ: (كَقِرَاءَةِ الْإِنْسَانِ) أَيْ: وَمُطَالَعَةِ صَلَاةٍ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَصِيَاخُ دِيكَ الْإِنْسَانِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَصْلِي بِمُجَرَّدِ سَمَاعِ صَوْتِ الدِّيكِ وَنَحْوِهِ وَقَالَ شَيْخُنَا الْحَلْبِيُّ وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ، بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَحْتَمِلُ ذَلِكَ عَلَامَةً يَجْتَهِدُ بِهَا كَانَ يَتَأَمَّلُ فِي الْخِيَاطَةِ الَّتِي فَعَلَهَا هَلْ أَسْرَعَ فِيهَا عَنْ عَادَتِهِ، أَوْ لَا؟ وَهَلْ أَذِنَ الدِّيكُ قَبْلَ عَادَتِهِ بِأَنْ كَانَ ثُمَّ عَلَامَةً يُعْرِفُ بِهَا وَقْتُ أَذَانِهِ الْمُعْتَادِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا ذَكَرَ قَالَ: وَيَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ اجْتَهِدَ بُورِدٍ وَنَحْوَهُ فَجَعَلَ الْوَزْدَ وَنَحْوَهُ آتَةً لِلْاجْتِهَادِ وَلَمْ يَقُلْ اعْتَمَدَ عَلَى وَزْدٍ وَنَحْوِهِ انْتَهَى وَهُوَ ظَاهِرٌ ع ش وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا وَالْبَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (دِيكَ مُجَرَّبٌ) يَتَّبَعُهُ، أَوْ حَيَوَانٌ آخَرُ مُجَرَّبٌ سَمِ. □ فَوَدَّ: (وَكَثْرَةُ الْمُؤَدِّينَ الْإِنْسَانِ) ظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُ هُنَا وَتَقْيِيدُهُ مَا بَعْدَهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ كَوْنُهُمْ ثِقَاتٍ وَلَا عِلْمُهُمْ بِالْأَوْقَاتِ، وَالثَّانِي وَاضِحٌ فَإِنْ تَوَافَقَ اجْتِهَادُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا عَارِفِينَ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ دُخُولُهُ، وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ حَيْثُ لَمْ يَتْلَعُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ وَلَمْ يَقَعْ فِي الْقَلْبِ صِدْقُهُمْ، ثُمَّ مَحَلُّ مَا ذَكَرَ فِيمَا يَظْهَرُ فِي مُسْتَقْبَلَيْنِ أَمَّا لَوْ كَانُوا مُتَابِعَيْنِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ فِي مُؤَدِّي الْحَرَمَيْنِ فَالْحُكْمُ مُتَعَلِّقٌ بِمَنْبُوعِهِمْ فِيمَا يَظْهَرُ فَإِنْ كَانَ ثِقَّةً عَارِفًا بِالْأَوْقَاتِ جَازَ عَلَى مُرَجِّحِ الْإِمَامِ التَّوَوُّيِّ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا ثِقَّةٌ عَارِفٌ الْإِنْسَانُ) قَدْ يُقَالُ هُوَ فِي يَوْمِ الْغَيْمِ مُجْتَهِدٌ فَالتَّعْوِيلُ عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى تَقْلِيدَ الْمُجْتَهِدِ

□ فَوَدَّ: (دِيكَ مُجَرَّبٌ) يَتَّبَعُهُ، أَوْ حَيَوَانٌ آخَرُ مُجَرَّبٌ. □ فَوَدَّ: (وَكَذَا ثِقَّةٌ عَارِفٌ بِالْأَوْقَاتِ يَوْمَهُ) أَيْ: يَوْمَ

وقد تقدّم امتناعه إلا أن يُجاب بأنه أعلى رتبة من المُجتهد فهو رتبة بين المُخبر عن علم، والمُجتهد ويتبغى أنه لو علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقلّده م ر ه سم عبارة شيخنا وهذا أي العلم بنفسه بدخول الوقت المرتبة الأولى ومثله إخبار الثقة عن علم وفي معناه أذان المؤذن العارف في الصّحوة فيمتنع عليه الاجتهاد معه ويجوز له تقلّده في الغيم؛ لأنّه لا يؤدّن إلا في الوقت غالباً نعم إن علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقلّده ولو كثر المؤذّنون وغلب على الظنّ إصابتهم جاز اعتيادهم مطلقاً ما لم يكن بعضهم أخذ من بعض وإلا فهم كالمؤدّن الواحد ومثل العلم بالنفس أيضاً رؤية المزاويل الصحيحة، والمناكب الصحيحة، والساعات المجربة وبيّث الإبرة لعارف به فهذا كلّ أي العلم بنفسه وإخبار الثقة عن علم وأذانه في الصّحوة، والمزاويل، والمناكب، والساعات وبيّث الإبرة الصحيحة في مرتبة واحدة، والمرتبة الثانية الاجتهاد بورّد من قرآن، أو درس، أو مطالعة علم، أو نحو ذلك كخياطة وصوت ديك، أو نحوه كحمار ومعنى الاجتهاد بذلك أن يتأمل فيه كأن يتأمل في الخياطة هل أسرع فيها، أو لا؟ وفي أذان الديك هل قبل عادته أو لا وهكذا ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية أنه إن حصل العلم بالنفس أو ما في معناه من المرتبة الأولى امتنع عليه الاجتهاد وإن لم يحصل ذلك كان له الاجتهاد، والمرتبة الثالثة تقلّد المُجتهد عند العجز عن الاجتهاد فلا يقلّد المُجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حقّ البصير وأما الأعمى فله تقلّد المُجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد؛ لأنّ شأنه العجز اه بحذف وعبارة الكردي على شرح بافضل، والحاصل أن المراتب ست: أحدها إمكان معرفة الوقت بيقين، ثانيها وجود من يُخبر عن علم، ثالثها رتبة دون الإخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهي المناكب المُحرّرة، والمؤدّن الثقة في الغيم، رابعها إمكان الاجتهاد من البصير، خامسها إمكانه من الأعمى، سادسها عدم إمكان الاجتهاد من الأعمى، والبصير فصاحب الأولى يُخبر بينها وبين الثانية حيث وجد من يُخبر عن علم فإن لم يجدّه خيّر بينهما وبين الثالثة فإن لم يجد الثالثة خيّر بين الأولى، والرابعة، وصاحب الثانية لا يجوز له العدول إلى ما دونها، وصاحب الثالثة يُخبر بينها وبين الاجتهاد، وصاحب الرابعة لا يجوز له التقلّد، وصاحب الخامسة يُخبر بينها وبين السادسة وصاحب السادسة يقلّد ثقة عارفاً ه. ه قوله: (يومه) أي: يوم الغيم بخلاف يوم الصّحوة كما قال في العباب وأذان العدل العارف في الصّحوة كالإخبار عن علم وفي الغيم كالمُجتهد لكن للبصير تقلّده م ر ه سم.

الغيم قد يُقال هو في يومه مُجتهد فالتعويل عليه في المعنى تقلّد لمُجتهد وقد تقدّم امتناعه في قوله وإذا أخبر ثقة عن اجتهاد إلخ إلا أن يُجاب بأنه أعلى رتبة من المُجتهد ولذا عبّر في العباب بقوله كالمُجتهد، والعادة أنه لا يؤدّن إلا في الوقت وقد يكون اعتمد على أمر أقوى ممّا يعتمد عليه المُجتهد فهو أبعد عن الخطأ من المُجتهد فهو رتبة بين المُخبر عن علم، والمُجتهد ويتبغى أنه لو علم أن أذانه عن اجتهاد امتنع تقلّده م ر ه. ه قوله: (يومه) أي: يوم الغيم بخلاف يوم الصّحوة كما قال في العباب وأذان العدل العارف في الصّحوة كالإخبار عن علم، وفي الغيم كالمُجتهد لكن للبصير تقلّده ه.

من جواز الظهر عند الشك في الزوال أي مثلاً كما خُصَّ بالقصر ونحوه. (فإن) اجتهد وصلى، ثم بعد خُروج الوقت (تتقن صلاته) أي إحرامه بها (قبل الوقت) ولو بخبر عدل رواية عن علم لا اجتihad (قضى في الظهر) لقوات شرطها وهو الوقت فإن تتقن في الوقت أعاد قطعها قيل لو قال أعاد كان أولى اهـ. وهو وهم لما علمت أن محل الخلاف إنما هو في تبين ذلك بعد الوقت (والا) يتقنها قبله ولو بان لم يبين الحال (فلا) قضاء عليه لعدم تقن المفسد. (فرغ) صلى في الوقت، ثم وصل قبله ليلد يخالف مطلقها مطلق بلده لزمه إعادتها نظير ما يأتي في الصوم كذا بحث ولك أن تقول إن أراد بما يأتي الموافقة معهم في الآخر صوماً، أو فطرًا فليس نظير مسألتنا لاختلاف يوم الرؤية ويوم الموافقة وإنما الذي يتوهم أنه نظيرها أن

□ قوله: (من جواز إلخ) بيان لما. □ قوله: (اجتهد) إلى الفرع في النهاية، والمغني إلا قوله: لا عن الاجتهاد. □ قوله: (قيل) إلى المتن. □ قوله: (فإن تتقن) أي: وقوع صلاته قبل الوقت. □ وقوله: (في الوقت) أي: أو قبله نهايةً ومغني.

□ قوله (س): (قضى إلخ) حتى لو فرض أنه صلى الصبح مثلاً ستبين قبل الوقت لزمه أن يقضي صلاة فقط، ويأته أن صلاة اليوم الأول تقضى بصلاة اليوم الثاني، والثاني بالتالي وهكذا بناءً على أنه لا يشترط تية الأداء ولا تية القضاء وأنه يصح الأداء بنية القضاء وعكسه عند الجهل بالوقت كما سيأتي في محله مغني. □ قوله: (في تبين ذلك) أي: وقوع صلاته قبل الوقت. □ قوله: (يتقنها قبله إلخ) عبارة النهاية، والمغني أي وإن لم يتقن وقوعها قبل الوقت بأن لم يبين الحال، أو بان وقوعها فيه، أو بعده اهـ قال ع ش.

(فرغ): سئل م ر عمن اجتهد في الوقت لينحو غيم وصلى ولم يتبين له الحال لكن غلب على ظنه أن صلاته قبل الوقت هل يجب عليه الإعادة فأجاب بأنه تجب عليه الإعادة وقد يتوقف في هذا الجواب بأنه حيث بنى فعله على الاجتهاد لا ينقض إلا بتبين خلافه، ومجرد ظن أنها وقعت قبل الوقت لا أثر له، بل القياس أنه لو اجتهد ثانياً بعد الصلاة فأداه اجتهداه إلى خلاف ما بنى عليه فعله الأول لا يلتفت إليه؛ لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد اهـ. □ قوله: (فلا قضاء عليه) ظاهره لا وجوباً ولا ندباً ولو قيل بالتدب لتردده في الفعل هل وقع في الوقت، أو لا؟ لم يكن بعيداً ع ش. □ قوله: (لعدم تقن المفسد) لكن الواقعة بعد الوقت قضاء لا إنم فيه مغني ونهاية. □ قوله: (ثم وصل قبله) أي: الوقت ولعل المراد به قبل خروجه على حذف المضاف فيشمل صورتين. □ قوله: (بخالف مطلقها مطلق بلده) أي ويدخل أوقات صلواتها بعد أوقات صلوات بلده. □ قوله: (كذا بحث) اعتمده م ر اهـ سم أي وفقاً لإوالده وأقره شيخنا.

□ قوله: (لاختلاف يوم الرؤية ويوم الموافقة) قد يقال: الاختلاف حاصل فيما نحن فيه أيضاً لما يؤم الرؤية

□ قوله: (كذا بحث) اعتمده م ر. □ قوله: (لاختلاف يوم الرؤية ويوم الموافقة) قد يقال الاختلاف حاصل فيما نحن فيه أيضاً إذ يؤم الرؤية في مسألة الصوم نظيره هنا وقت الصلاة الذي دخل ببلده ويوم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة في البلد الذي وصل إليه وكوّن المختلف هنا وقتين ومسألة الصوم

يرى ببلده فيصوم، ثم يسافر ويصل أثناء يومه لبلد لم ير أهله وحكم هذه لم أره صريحاً، بل كلامهم مُحتمِلٌ إذ قضية تعليلهم بأنه بالانتقال إليهم صار مثلهم الفطر وقضية تخصيص الشراح قول الحاروي، والإرشاد فطرًا بمن سافر من بلد غير الرؤية إلى بلدها أنه يستمر صائماً ويؤجبه بأنه استند هنا إلى حقيقة الرؤية فلم يُعارضها في ذلك اليوم إلا ما هو أضعف منها وهو استصحاب المُتَقِيلِ إليهم بخلاف ما لو أصبح آخره صائماً فانتقل في ذلك اليوم لبلد عيّد فإنه يُفطر؛ لأنه عارض الاستصحاب ما هو أقوى منه وهو الرؤية وعلى الاحتمال الأول يُفرق بأن الصلاة خُفِّفَ فيها من حيث الوقت ما لم يُخَفَّفَ في رمضان؛ لأنه لا يقبل غيره بخلافها فاحتيط له أكثر ومن ثم لو جمع تقديمًا، ثم دخل المقصد في وقت الظهر لم تلزمه إعادة العصر ثم رأيت بعضهم رجح مقتضى هذا فقال الأقرب عدم لزوم إعادة كصبي صلى، ثم بلغ في الوقت. (ويُبادر بالفائت) الذي عليه وجوباً إن فات

في مسألة الصوم نظيره هنا وقت الصلاة الذي دخل ببلده ويؤم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة في البلد الذي وصل إليه وكَوْنُ الْمُخْتَلَفِ هُنَا وَتَمَيُّنٌ فِي مَسْأَلَةِ الصَّوْمِ يَوْمَيْنِ لَا أَثَرُ لَهُ فِي الْفَرْقِ سَم .
 □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَرِ أَهْلُهُ) أَيُّ: بِسَبَبِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ كُرْدِي . □ قَوْلُهُ: (وَحُكْمُ هَذِهِ) أَيُّ مَسْأَلَةٍ أَنْ يَرَى بِلَدِهِ الْإِنِّ . □ قَوْلُهُ: (إِذْ قَضَيْتُهُ الْإِنِّ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ قَوْلُهُ الْآتِي الْفِطْرُ، وَقَوْلُهُ تَعْلِيلُهُمْ أَيُّ لِمَا يَأْتِي فِي الصَّوْمِ مِنَ الْمَوَافَقَةِ مَعَهُمْ فِي الْآخِرِ الْإِنِّ وَقَوْلُهُ فِطْرًا أَيُّ الْمَوَافَقَةِ مَعَهُمْ فِي الْفِطْرِ . □ قَوْلُهُ: (بِمَنْ سَافَرَ الْإِنِّ) الْبَاءُ دَاخِلَةٌ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ: إِنَّهُ يَسْتَمِرُّ الْإِنِّ خَبَرٌ وَقَضِيَّةُ الْإِنِّ . □ قَوْلُهُ: (وَيُوجِبُهُ) أَيُّ: اسْتِمْرَارُ الصَّوْمِ . □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيُّ: فِي السَّفَرِ مِنْ بَلَدِ الرَّؤْيَةِ إِلَى غَيْرِهَا . □ قَوْلُهُ: (آخِرُهُ) أَيُّ: آخِرَ رَمَضَانَ .
 □ قَوْلُهُ: (لِلْبَلَدِ عَيْدٌ) أَيُّ: لِبَلَدٍ عَيْدٌ أَهْلُهَا بِالرَّؤْيَةِ بِسَبَبِ اخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ كُرْدِي . □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ الْفِطْرُ فِي مَسْأَلَتِنَا وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَرَضِي (يُفَرَّقُ بَأَنَّ الصَّلَاةَ الْإِنِّ) أَيُّ وَعَلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي لَا إِشْكَالَ؛ لِأَنَّا لَا نُلْزِمُهُ بِمَوَافَقَتِهِمْ فِي الْفِطْرِ فَكَذَا فِي الصَّلَاةِ بِاقْتِسَارٍ وَقَوْلُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا يَعْنِي فِي مَسْأَلَةٍ أَنْ يَرَى بِلَدِهِ فَيَصُومَ الْإِنِّ . □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيُّ: رَمَضَانَ . □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهَا) أَيُّ: الصَّلَاةُ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ .
 □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ الْإِنِّ) إِنْ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَرْقِ فَمُخْتَلَجٌ إِلَى التَّأْمُلِ بَصْرِي . □ قَوْلُهُ: (رَجَّحَ) أَيُّ فِي مَسْأَلَتِنَا . □ قَوْلُهُ: (مُقْتَضَى هَذَا) أَيُّ قَوْلُهُ لَوْ جَمَعَ الْإِنِّ . □ قَوْلُهُ: (كَصَبِي صَلَّى الْإِنِّ) قَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الصَّبِيَّ أَدَّى وَظِيفَةُ الْوَقْتِ مُطْلَقًا وَهَذَا لَمْ يُؤَدِّهَا بِاعْتِبَارِ الْمُتَقِيلِ إِلَيْهِ الَّذِي ثَبَتَ حُكْمُهُ عَلَيْهِ سَم، وَقَدْ يَمْنَعُ دَعْوَى الْإِطْلَاقِ بَأَنَّ الصَّبِيَّ إِنَّمَا أَدَّى الْوِظِيفَةَ بِاعْتِبَارِ نَذِيرِهَا لَا وَجُوبِهَا . □ قَوْلُهُ: (الَّذِي) إِلَى الْمُثْنِ فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ لَمْ يَتَّعَدَّ بِهِ وَقَوْلُهُ كَذَلِكَ إِلَى قُدْبَا . □ قَوْلُهُ: (وُجُوبًا الْإِنِّ) لَا يُنَافِي الْإِدَارَ الْوَاجِبُ تَرَكَ التَّرْتِيبِ وَتَقْدِيمِ الرَّائِيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ م ر سَم أَيُّ خِلَافًا لِلشَّارِحِ، وَالْمُعْنَى كَمَا يَأْتِي .

يَوْمَيْنِ لَا أَثَرُ لَهُ فِي الْفَرْقِ . □ قَوْلُهُ: (كَصَبِي صَلَّى، ثُمَّ بَلَّغَ) قَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الصَّبِيَّ أَدَّى وَظِيفَةُ الْوَقْتِ مُطْلَقًا وَهَذَا لَمْ يُؤَدِّهَا بِاعْتِبَارِ الْمُتَقِيلِ إِلَيْهِ الَّذِي ثَبَتَ حُكْمُهُ عَلَيْهِ . □ قَوْلُهُ: (وُجُوبًا) لَا يُنَافِي الْإِدَارَ الْوَاجِبُ تَرَكَ

بِغَيْرِ عُدْرٍ وَلَا كُنُومٍ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ وَنِسْيَانٍ كَذَلِكَ بَأْنٌ لَمْ يَنْشَأْ عَنْ تَقْصِيرٍ بِخِلَافٍ مَا إِذَا نَشَأَ عَنْهُ كَلْعِبٍ شَطْرُنَجٍ، أَوْ كَجَهْلٍ بِالْوُجُوبِ وَعُدْرٍ فِيهِ يَبْعِدُهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ أَوْ إِكْرَاهٍ عَلَى التَّرِكِ، أَوْ التَّلَبُّسِ بِالْمُنَافِي فَتَدْبَا تَعْجِيلًا لِهَرَاةِ ذِمَّتِهِ (وَيُسَنُّ تَرْتِيبُهُ وَتَقْدِيمُهُ) إِنْ فَاتَ بَعْدُ (عَلَى الْحَاضِرَةِ)

□ فَوُدَّ: (بِغَيْرِ عُدْرٍ) قَدْ مَرَّ أَنْ مَنَ أَفْسَدَ الصَّلَاةَ فِي وَقْتِهَا لَا تَصِيرُ قَضَاءً خِلَافًا لِلْمُتَوَلَّى وَمَنْ تَبِعَهُ لَكِنْ تَجِبُ إِعَادَتُهَا فَوَرَّا كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْعُبَابِ كَذَا فِي الْمُعْنَى وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ عُدْرٍ، ثُمَّ رَأَيْتَ فِي سَمْعٍ عَلَى الْمُنْهَجِ قَالَ الْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لَا تَجِبُ إِعَادَتُهَا فَوَرَّا أَوْ بَصْرِيٍّ أَيْ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ بَعْدُ، أَوْ يَدُونَهُ كَمَا مَرَّ عَنْ ع. ش. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ) أَيْ: بَأْنٌ كَانَ قَبْلَ الْوَقْتِ، أَوْ بَعْدَهُ لَكِنْ غَلَبَهُ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعُهُ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ سَيَسْتَقِظُ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسْمَعُهَا وَطُهَرَا. □ فَوُدَّ: (بَأْنٌ لَمْ يَنْشَأْ عَنْ تَقْصِيرِهِ بِخِلَافٍ الْخ) وَبِهَذَا يُخَصِّصُ خَبَرُ «رَفَعَ عَنْ أَمْتِي الْخَطَأَ، وَالنِّسْيَانَ» وَبَقِيَ مَا لَوْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَعَزَمَ عَلَى الْفِعْلِ، ثُمَّ تَشَاغَلَ فِي مَطَالَعَةٍ، أَوْ صَنَعَةٍ أَوْ نَحْوِهَا حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُوَ غَافِلٌ هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ هَذَا نِسْيَانٌ لَمْ يَنْشَأْ عَنْ تَقْصِيرٍ مِنْهُ كَمَا حُكِيَ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّهُ شَرَعَ فِي الْمَطَالَعَةِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فَاسْتَعْرَقَ فِيهَا حَتَّى لَذَعَهُ حَرُّ الشَّمْسِ فِي جَنْبَيْهِ ع. ش. □ فَوُدَّ: (فَتَدْبَا) وَلَوْ تَقِظُ مِنْ نَوْمِهِ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ وَقْتِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ مَا لَا يَسَعُ إِلَّا الْوُضُوءَ، أَوْ بَعْضَهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ فَاتَتْهُ بَعْدُ فَلَا يَجِبُ قَضَاؤُهَا فَوَرَّا كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعْلِيلًا نِهَائِيَةً قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: م. ر. مَا لَا يَسَعُ إِلَّا الْوُضُوءَ الْخُ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ اسْتَقِظَ وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسَعُ الْوُضُوءَ وَبَعْضُ الصَّلَاةِ كَالْتَحَرُّمِ وَجَبَ فَعَلُهُ حَتَّى لَوْ أُخِّرَ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ عَصَى بِذَلِكَ وَوَجِبَ قَضَاؤُهَا فَوَرَّا وَمِثْلُ الْوُضُوءِ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَلْ كُلُّ مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ الصَّلَاةِ كِازَالَةِ التَّجَاسَةِ مِنْ بَدَنِهِ وَسِرِّ عَوْرَتِهِ أ. ه. □ فَوُدَّ: (تَعْجِيلًا الْخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَتَنِ الشَّامِلِ لِلْوُجُوبِ، وَالتَّدْبِ.

□ فَوُدَّ (السِّي): (وَيُسَنُّ تَرْتِيبَهُ) أَيْ: الْفَائِثُ يَقْضِي الصُّبْحَ قَبْلَ الظُّهْرِ وَهَكَذَا نِهَائِيَةً وَمُعْنَى.

□ فَوُدَّ (السِّي): (وَتَقْدِيمُهُ الْخ) وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِشَاءِ هَلْ لَهُ صَلَاةُ الْوُتْرِ قَبْلَ قَضَائِهَا وَجَهَانٍ: أَوْجَهُمَا عَدَمُ الْجَوَازِ نِهَائِيَةً. □ فَوُدَّ: (إِنْ فَاتَ بَعْدُ) قَيْدٌ فِيهِمَا وَمِثْلُهُ فِي الْأَوَّلِ لَوْ فَاتَتْ كُلُّهَا بِغَيْرِ عُدْرٍ فِيمَا يَظْهَرُ بَصْرِيٍّ وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ النَّهَائِيَةِ وَأُطْلِقَ الْأَصْحَابُ تَرْتِيبَ الْفَوَائِثِ فَاقْتَضَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَقُوتَ كُلُّهَا بَعْدُ، أَوْ عَمَدًا، أَوْ بَعْضُهَا بَعْدُ وَبَعْضُهَا بِغَيْرِ عُدْرٍ وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ أ. ه. وَقَوْلُ الْمُعْنَى قَدْ أُطْلِقُوا اسْتِخْبَابَ تَرْتِيبِ الْفَوَائِثِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذَا فَاتَتْ كُلُّهَا بَعْدُ، أَوْ غَيْرَهُ فَإِنْ فَاتَ بَعْضُهَا بَعْدُ وَبَعْضُهَا بِغَيْرِ عُدْرٍ وَجِبَ قَضَاءُ مَا فَاتَ بَلَا عُدْرٍ عَلَى الْفَوْرِ كَمَا مَرَّ وَحَيْثُ قَدْ يُقَالُ: تَجِبُ الْبِدْءُ بِهِ أ. ه. وَقَوْلُهُ فَقَدْ يُقَالُ الْخُ خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنِ النَّهَائِيَةِ وَوَفَاقًا لِمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ.

التَّرْتِيبُ وَتَقْدِيمُ الرَّائِيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ م. ر. □ فَوُدَّ: (وَيُسَنُّ تَرْتِيبَهُ) أَيْ سَوَاءً فَاتَ بَعْدُ، أَوْ لَا فَيَجُوزُ تَرْكُ التَّرْتِيبِ وَإِنْ كَانَ الْفَوَاتُ بِغَيْرِ عُدْرٍ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ اسْتِخْبَابَ التَّرْتِيبِ وَإِنْ وَجِبَ الْبِدْءُ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ مَا وَجِبَ الْبِدْءُ فِيهِ أَيْضًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَا يُنَافِي الْبِدْءَ كَمَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الرَّائِيَةِ الْقَبْلِيَّةِ عَلَى مَا وَجِبَ فِيهِ الْبِدْءُ م. ر.

التي لا يخاف فوتها) وإن خشي فوت جماعتها على الْمُعْتَمِدِ خُرُوجًا من خلافٍ من أوجب ذلك ولِلاتِّبَاعِ ولم يجب؛ لأنَّ كُلَّ واحدةٍ عِبَادَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَكَقَضَاءِ رَمَضَانَ، والتَّرتِيبُ في المُؤَدِّيَانِ إِنَّمَا هو لِضُرُورَةِ الوَقْتِ وفعله ﷺ المُجَرَّدُ لِلتَّذَبُّعِ وَقُدِّمَ على الجماعة مع كونه سُنَّةً وهي فرضٌ كِفَايَةٌ لِاتِّفَاقِ مُوجِبِهِ على أَنَّهُ شرطٌ لِلصَّحَةِ وقولُ أَكْثَرِ مُوجِبِيهَا عَيْنًا أَنَّهَا ليست شرطًا لِلصَّحَةِ فكانت رِعايَةُ الخلافِ فيه آكَدَ وبهذا يَنْدَفِعُ ما لِلإِسْنَوِيِّ وغيره هنا أَمَّا إِذَا خَافَ فوت الحاضرة بِأَن يَقَعَ بعضها وإن قَلَّ خَارِجَ الوَقْتِ فَيُلْزَمُهُ البِدَاعَةُ بها لِحُرْمَةِ خُرُوجِ بعضها

□ فَوَدَّ: (وَأَن خَشِيَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ شِئْتُ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (بَأَن يَقَعَ) إِلَى: (وَيَجِبُ). □ فَوَدَّ: (مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ) أَيُّ: الْمَذْكُورِ مِنَ التَّزْيِينِ، وَالتَّقْدِيمِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَاللَّابِتَابُ) فَإِنَّهُ ﷺ (فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَصَلَّاهَا بَعْدَ الْغُرُوبِ، ثُمَّ صَلَّى الْمَغْرِبَ) مُغْنِي وَنَهَايَةُ. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجِبِ الْإِلْخُ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ فَإِنَّ لَمْ يَرْتَّبْ وَلَمْ يَقْدَمْ الْفَائِتَةُ جَازًا؛ لِأَنَّ الْإِلْخُ. □ فَوَدَّ: (وَكَقَضَاءِ رَمَضَانَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (لِأَنَّ الْإِلْخُ) قَالَ الْكُرْدِيُّ: أَيُّ كَمَا يُسَنُّ تَقْدِيمَ قَضَاءِ رَمَضَانَ عَلَى رَمَضَانَ آخِرَ اه وفيه نَظَرٌ فَإِنَّ التَّقْدِيمَ هُنَا وَاجِبٌ كَمَا يَأْتِي فِي الصِّيَامِ فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِعَدَمِ وَجُوبِ التَّزْيِينِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ صَنِيعِ الْمَغْنِيِّ. □ فَوَدَّ: (لِضُرُورَةِ الْوَقْتِ) أَيُّ فَإِنَّهُ حِينَ وَجَبَ الصُّبْحُ لَمْ يَجِبِ الظُّهْرُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (الْمُجَرَّدُ) أَيُّ: عَنِ قَيْدِ الْإِيجَابِ سَم. □ فَوَدَّ: (وَقُدِّمَ) أَيُّ: تَقْدِيمُ الْفَائِتِ عَلَى الْحَاضِرَةِ (عَلَى الْجَمَاعَةِ) أَيُّ: جَمَاعَةُ الْحَاضِرَةِ (مَعَ كَوْنِهِ) أَيُّ: التَّقْدِيمِ. □ فَوَدَّ: (لِاتِّفَاقِ مُوجِبِهِ) كَالسَّادَةِ الْحَقِيقَةِ كُرْدِي.

□ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيُّ: تَقْدِيمُ الْفَائِتَةِ مُطْلَقًا عَلَى الْحَاضِرَةِ (شَرْطٌ لِلصَّحَةِ) أَيُّ: صِحَّةُ الْحَاضِرَةِ. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُ أَكْثَرِ الْإِلْخُ) مِنْهُمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ. □ فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيُّ: فِي التَّقْدِيمِ. □ فَوَدَّ: (بَأَن يَقَعَ بعضها) الْإِلْخُ وَجَزَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ، وَالنَّهْيَةُ، وَالْمَغْنِيُّ عَلَى اسْتِخْبَابِ التَّزْيِينِ إِذَا أُمِنَ أَنْهُ إِذْرَاكَ رَكْعَةٍ مِنَ الْحَاضِرَةِ فِي الْوَقْتِ وَحَمَلُوا إِطْلَاقَ تَحْرِيمِ إِخْرَاجِ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا عَلَى غَيْرِ هَذِهِ

□ فَوَدَّ: (وَفَعَلَهُ ﷺ الْمُجَرَّدُ لِلتَّذَبُّعِ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ، وَالتَّذَبُّعُ أَيُّ وَيَخْصُصُ التَّذَبُّعُ مُجَرَّدَ قَصْدِ الْفُرْبَةِ أَيُّ عَنِ قَيْدِ الْوُجُوبِ. □ فَوَدَّ: (بَأَن يَقَعَ بعضها) وَإِنْ قَلَّ خَارِجَ الْوَقْتِ خَالَفَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ حَيْثُ قَالَ فِي الرُّؤُوسِ آخِرَ شُرُوطِ الصَّلَاةِ وَتَقْدِيمِهَا عَلَى حَاضِرَةٍ لَمْ يَخَفْ فَوْتُهَا مَا نَصَّهُ: وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أُمِنَ أَنْهُ بَعْدَ فِعْلِ الْفَائِتَةِ إِذْرَاكَ رَكْعَةٍ جَازَ تَقْدِيمُهَا وَيُحْمَلُ تَحْرِيمُ إِخْرَاجِ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا عَلَى غَيْرِ هَذَا وَإِلِفَادَةُ ذَلِكَ عَدَلَ إِلَى مَا قَالَهُ تَبَعًا لِلْمُحَرَّرِ، وَالْمِنْهَاجِ، وَالتَّحْقِيقِ، وَالتَّثْبِيهِ عَنِ قَوْلِ الرُّؤُوسِ كَالشَّرْحَيْنِ عَلَى حَاضِرَةٍ اتَّسَعَ وَقْتُهَا اه واعتَمَدَ ذَلِكَ فِي الْمَنْهَجِ وَشَرْحِهِ. □ فَوَدَّ: (وَأَن فَقَدَ التَّزْيِينُ) يَقِيدُ فِيمَنْ فَاتَهُ الظُّهْرُ، وَالْعَصْرُ بَعْدُ، وَالْمَغْرِبُ، وَالْعِشَاءُ بِغَيْرِ عُدْرٍ وَجُوبِ تَقْدِيمِ الْآخِرَيْنِ عَلَيْهِمَا لَكِنْ أَفْتَى م ر بَأَن مُقْتَضَى إِطْلَاقِ الْأَصْحَابِ اسْتِخْبَابَ التَّزْيِينِ تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلُ مُطْلَقًا وَإِنْ خَالَفَ الْأَذْرَعِيُّ فِي ذَلِكَ اه أَيُّ، وَالتَّزْيِينُ الْمَطْلُوبُ لَا يُنَافِي الْبِدَارَ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَغَلٌ بِالْعِبَادَةِ وَغَيْرُ مُقْصِرٍ كَمَا أَنَّ تَقْدِيمَ رَأْيَةِ الْمُقْضِيَةِ الْقَبْلِيَّةِ عَلَيْهَا لَا يُنَافِي الْبِدَارَ الْوَاجِبَ خِلَافًا لِمَنْ خَالَفَ م ر.

عن الوقت مع إمكان فعل كلها فيه ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وإن فقد الترتيب؛ لأنه سنة، والبداء واجب ومن ثم وجب تقديمه على الحاضرة إن اتسع وقتها، بل لا يجوز كما هو ظاهر لمن عليه فائتة بغير عذر أن يصرف زماناً لغير قضائها كالتطوع إلا ما يضطره إليه لنحو نوم، أو مؤنة من تلزمه مؤنته، أو لفعل واجب آخر مضيق يخشى فوته ولو تذكر فائتة وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقاً، أو شرع في فائتة طائفاً ساعة وقت الحاضرة فبان ضيقه لزمه قطعها ولو شك في قدر فوائت عليه لزمه أن يأتي بكل ما لم يتيقن فعله، أو بعد الوقت في فعل مؤداته لزمه قضاؤها، أو في كونها عليه فلا. ويُفَرَّق بأن شكه في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في استجماع شروط اللزوم، والأصل عدمه بخلافه في الفعل فإنه

الصورة. □ قوله: (ويجب إلخ) وفقاً للمعنى وخلافاً للنهاية والطبلاوي. □ قوله: (وإن فقد الترتيب إلخ) يُفيد فمن فاته الظهر، والعصر بعذر، والمغرب، والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الأخيرين عليهما لكن أفتى م ر بأن مقتضى إطلاق الأصحاب استيجاب الترتيب تقديم الأول فالأول مطلقاً وإن خالف الأذرع في ذلك أه أي: والترتيب المطلوب لا ينافي البداء؛ لأنه مشغول بالعبادة وغير مقصر كما أن تقديم رتبة المفضية القليلة عليها لا ينافي البداء الواجب خلافاً لمن خالف م ر اه سم.

□ قوله: (كالتطوع) أي: يأتى به مع الصحة خلافاً للزركشي كزدي. □ قوله: (ولو تذكر) إلى قوله ويُفَرَّق في النهاية. □ قوله: (ولم يقطعها) أي: وجب عليه إتمام الحاضرة، ثم يقضي الفائتة ويسن له إعادة الحاضرة نهاية أي ولو مُتَّفِداً وبعد خروج وقتها خروجاً من خلاف من قال بيطلانها إذا علم بالفائتة قبل فراغ الحاضرة ع ش. □ قوله: (مطلقاً) أي: ضاق وقتها أم اتسع نهاية. □ قوله: (سعة وقت إلخ) بفتح السين وكسرها ع ش. □ قوله: (فبان ضيقه) أي: عن إدراكها مؤداة ولو بإدراك ركعة في الوقت على قياس ما قدمناه عن شيخ الإسلام في مسألة المتن، بل أولى كما هو ظاهر سم أي وعن إدراكها بتمامها على ما تقدم في الشارح. □ قوله: (لزمه قطعها) هلاً سن قلبها، والسلام من ركعتين فراجع، ثم رأيت م ر قال: إنه يسن قلبها نقلاً سم على المتهج ويمكن حمل قوله: (وجب قطعها) على معنى امتنع إتمامها فرضاً فلا ينافي سن قلبها نقلاً ع ش زاد البجيرمي وظاهر أن محله ما لم يقم لثالثة وإلا وجب قطعها وقال شيخنا الحفني: ويشترط لتدب قلبها نقلاً أن يكون في الثانية فإن كان في غيرها من أولى، أو ثالثة كان القلب مباحاً اه. □ قوله: (أو في كونها عليه) أي كما لو انقطع دم الحائض، أو أفاق المجنون وشك في أن ذلك قبل خروج الوقت، أو بعده ع ش ورشيد. □ قوله: (فلا) فلو فعلها في هذه الحالة وتبين أنه عليه لا يجزئه فتجب إعادتها سم على حج اه ع ش. □ قوله: (ويفرق) أي: بين صورتين. □ قوله: (عدمه) أي: الاستجماع. □ قوله: (بخلافه إلخ) أي: الشك.

□ قوله: (فبان ضيقه) أي: عن إدراكها مؤداة ولو بإدراك ركعة في الوقت على قياس ما قدمناه عن شيخ الإسلام في مسألة المتن، بل أولى كما هو ظاهر.

مُسْتَلَزِمٌ لِيَتَّقِنَ الزُّرُومَ، والشكُّ في المُسَقِّطِ، والأصلُ عَدَمُهُ وسيأتي أَنَّهُ لَا تَجُوزُ إِعَادَةُ الْفَرَضِ فِي غَيْرِ جَمَاعَةٍ إِلَّا إِنْ شَكَّ فِي شَرْطِ لَهُ، أَوْ جَرَى فِي صِحَّتِهِ خِلَافٌ وَوَقَعَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ حَدِيثِ الصُّبْحِ الَّتِي نَامُوا عَنْهَا مَا يَقْتَضِي عَلَى مَا زَعَمَهُ شَارِحُ نَدَبٍ فِعْلُهَا ثَانِيًا فِي مِثْلِ وَقْتِهَا مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي قَالَ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ عَزِيزَةٌ لَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِهَا أَه. وليس كما قال لِمَا عَلِمْتُ أَنَّ قَوَاعِدَنَا تَقْتَضِي حُرْمَةَ ذَلِكَ وَلَا حُجَّةَ فِي تِلْكَ الرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّ لَفْظَهَا «صَلُّوْهَا الْغَدَ يَوْقَتِهَا» أَي لَا تَطْلُؤْهَا أَنَّ وَقْتَهَا تَغَيَّرَ بِصَلَاتِنَا لَهَا فِي غَيْرِهِ، بَلْ دَوَّمُوا عَلَى مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ صَلَاتِهَا فِي وَقْتِهَا وَيُؤَيِّدُهُ الرِّوَايَةُ الْآخَرَى «أَنَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى بِهِمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا نَقْضِيهَا يَوْقَتِهَا مِنَ الْغَدِ قَالَ نَهَاكُمْ رَبُّكُمْ عَنِ الرِّبَا وَيَقْبَلُهُ مِنْكُمْ» فَهَذَا صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا مِنْ مَعْنَى تِلْكَ الرِّوَايَةِ، بَلْ فِي حُرْمَةِ فِعْلِ الْفَائِتَةِ ثَانِيًا مِنْ غَيْرِ مُوَجِبٍ.

(وَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ) وَإِنْ ضَاقَ وَقْتُهِ؛ لِأَنَّهُ يَسْعُ التَّحْرِيمُ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ (الْأَيُّ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) وَلَوْ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا لِحَدِيثٍ فِيهِ لَكِنْ فِيهِ مَقَالٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اعْتَصَدَ

□ فَوُدَ: (وَسَيَاتِي) أَي فِي بَابِ الْجَمَاعَةِ كُرْدِي. □ فَوُدَ: (نَدَبَ فِعْلُهَا ثَانِيًا) أَي: بَعْدَ قَضَائِهَا أَوْ لَا قَبْلَ مِثْلِ وَقْتِهَا. □ فَوُدَ: (صَلُّوْهَا) بِصِغَةِ الْأَمْرِ، وَالضَّمِيرُ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ الْمَقْضِيَةِ. □ فَوُدَ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي: التَّفْسِيرُ الْمَذْكُورُ. □ فَوُدَ: (وَيَقْبَلُهُ الْخُ) اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارِيٌّ. □ فَوُدَ: (بَلْ فِي حُرْمَةِ فِعْلِ الْخُ) أَي بِإِغْتِيَابِ مَا اقْتَضَاهُ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِالرِّبَا الْمَحْرَمِ بِضَرِيٍّ. □ فَوُدَ: (مِنْ غَيْرِ مُوَجِبٍ).

(تَنْبِيْهُ): يُسْنُ إِيقَاطُ التَّائِمِينَ لِلصَّلَاةِ لَا سِيَّمَا عِنْدَ ضَيْقِ وَقْتِهَا فَإِنْ عَصَى بِتَوْمِهِ وَجَبَ عَلَى مَنْ عَلِمَ بِحَالِهِ إِيقَاطُهُ، وَكَذَا يُسْتَحَبُّ إِيقَاطُهُ إِذَا رَأَاهُ نَائِمًا أَمَامَ الْمُصَلِّينَ، أَوْ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، أَوْ مِخْرَابِ الْمَسْجِدِ، أَوْ عَلَى سَطْحٍ لَا إِجَارَ لَهُ أَي لَا حَاجَزَ لَهُ، أَوْ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَقَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَي وَلَوْ كَانَ صَلَّى الصُّبْحَ، أَوْ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ أَي وَلَوْ كَانَ صَلَّاهَا، أَوْ نَامَ خَالِيًا فِي بَيْتٍ وَخَدَهُ، أَوْ نَامَتِ الْمَرْأَةُ مُسْتَلْقِيَةً وَوَجْهُهَا إِلَى السَّمَاءِ، أَوْ نَامَ الرَّجُلُ أَي، أَوْ الْمَرْأَةُ مُتَبَطِّحًا عَلَى وَجْهِهَا فَإِنَّهَا ضَجْعَةٌ يَبْغِضُهَا اللَّهُ تَعَالَى، وَيُسْنُ إِيقَاطُ غَيْرِهِ أَيْضًا لِصَلَاةِ اللَّيْلِ وَلِلتَّسْحُرِ وَمَنْ نَامَ وَفِي يَدِهِ غَمَرٌ أَي دُهْنٌ وَنَحْوُهُ، وَالتَّائِمُ بِعَرَفَاتٍ وَقْتُ الْوُقُوفِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ طَلَبِ وَتَضَرُّعٍ نِهَائِيٍّ وَمُعْنَى بَزَادَةٍ مِنْ ع ش.

□ فَوُدَ (سُي): (عِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ) أَي بَقِيَّتًا، فَلَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ لَمْ يُكْرَهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ع ش. □ فَوُدَ: (وَإِنْ ضَاقَ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَلْحَرَمْتُ فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ إِلَى الْمُتْنِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِهِ قَبْلَ فِعْلِهَا يَجُوزُ التَّفَقُّلُ مُطْلَقًا فِي مَوْضِعَيْنِ □ فَوُدَ: (لِأَنَّهُ يَسْعُ التَّحَرُّمُ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ أَنْ يُقَالَ يُقَارَنُ بِضَرِيٍّ. □ فَوُدَ: (عَنْهُ) أَي: عَنِ الصَّلَاةِ عِنْدَهُ، وَالتَّذْكِيرُ بِإِغْتِيَابِ الْفِعْلِ، أَوْ التَّفَقُّلِ. □ فَوُدَ: (وَلَوْ لِمَنْ لَمْ يَحْضُرْهَا) كَذَا فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى. □ فَوُدَ: (لَكِنْ فِيهِ مَقَالٌ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ، وَالْأَسْنَى، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ

□ فَوُدَ: (إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اعْتَصَدَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ مُرْسَلًا لَا اعْتِصَادَهُ بِأَنَّهُ ﷺ اسْتَحَبَّ التَّبَكُّيرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ رَغِبَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى خُرُوجِ الْإِمَامِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ أَه. وَقَدْ يُقَالُ قَضِيَّةٌ هَذَا الْعَاضِدِ

(وبعد) أداءِ فعلٍ (الصُّبْحِ حتى) تَطْلُعَ الشمسُ بخلافه قبل فعلِها يجوزُ النفلُ مُطلقًا ومن طُلوعِها حتى (ترتفعَ الشمسُ كرمح) طُولُه نحوُ سَبْعَةِ أَذْرُعٍ في رأيِ العينِ وإلا فالمسافةُ طَوِيلَةٌ سواءً أَصْلَى الصُّبْحِ أم لا (و) بعدَ أداءِ فعلٍ (العصرِ) ولو لِمَنْ جمعٌ تقديمًا (حتى) تصفَرُ الشمسُ بخلافه قبل فعلِها يجوزُ النفلُ مُطلقًا ومن الاصفرارِ حتى (تغربَ) لِمَنْ صَلَّى العصرَ ومن لم يُصلِّها فالكراهةُ تتعلّقُ بالفعلِ في وقتينِ وبالزمنِ في ثلاثةِ أوقاتٍ كما تَقَرَّرَ وهي للتَّحريمِ وقيلَ للتَّنْزيهِ وعليهما لا تنعقدُ؛ لأنَّها لذاتِ كونها صلاةٌ وإلا لَحُرِّمَتْ كُلُّ عِبَادَةٍ وهي تُنافيُ الانعقادَ

مُرْسَلًا لا عِضَادَه بآئِه ﷺ اسْتَحَبَّ التَّكْبِيرَ إِلَيْهَا، ثُمَّ رَغَبَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى خُرُوجِ الْإِمَامِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ اهـ. □ فَوُدَّ: (بَعْدَ أَدَاءِ فِعْلِ الصُّبْحِ) أَيْ: أَدَاءِ مُغْنِيَا عَنِ الْقَضَاءِ بِجُرْمِيٍّ. □ فَوُدَّ: (بِخِلَافِهِ قَبْلَ فِعْلِهَا) أَيْ فَلَا تُكْرَهُ هَذِهِ الْكِرَاهَةُ الْمَخْصُوصَةُ فَلَا يُنَافِي مَا نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي بَابِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْفَضْلِ بَيْنَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ بِاضْطِجَاعٍ، أَوْ حَدِيثٍ غَيْرِ دُثْيَوِيٍّ مِنْ أَنَّهُ جَزَمَ الْمُتَوَلَّى بِكَرَاهَةِ التَّنْفُلِ حَيْثُذِ انْتَهَى اهـ سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى قَالَ الْإِسْنَوِيُّ، وَالْمُرَادُ بِحَضَرِ الْكِرَاهَةِ فِي الْأَوْقَاتِ إِنَّمَا هُوَ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَوْقَاتِ الْأَصْلِيَّةِ فَسَتَانِي كِرَاهَةُ التَّنْفُلِ فِي وَقْتِ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ وَوَقْتِ صُعُودِ الْإِمَامِ لِحُطْبَةِ الْجُمُعَةِ اهـ وَالْأَوَّلَى إِنَّمَا تُرَدُّ إِذَا قُلْنَا بِأَنَّ الْكِرَاهَةَ لِلتَّنْزِيهِ وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ، وَأَمَّا إِذَا قُلْنَا بِأَنَّهَا لِلتَّحْرِيمِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ فَلَا وَلَا تُرَدُّ الثَّانِيَةُ أَيْضًا لِذِكْرِهِمْ لَهَا فِي بَابِهَا وَزَادَ بَعْضُهُمْ كِرَاهَةً وَقَتَيْنِ آخَرَيْنِ وَهُوَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى صَلَاتِهِ وَبَعْدَ الْغُرُوبِ إِلَى صَلَاتِهِ، وَالْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ الْكِرَاهَةَ فِيهِمَا لِلتَّنْزِيهِ اهـ بِحَذْفٍ. □ فَوُدَّ: (طُولُهُ الْإِنْحِ) وَتَرْتَفِعُ قَدْرَهُ فِي أَرْبَعِ دَرَجَ بَرْمَاطِيٍّ اهـ بِجُرْمِيٍّ. □ فَوُدَّ: (فِي رَأْيِ الْعَيْنِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُتَنَزِّهِ كَرَمَح. □ فَوُدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) وَتَجْتَمِعُ الْكِرَاهَتَانِ فِيمَنْ فَعَلَ الْفَرْضَ وَدَخَلَ عَلَيْهِ كِرَاهَةُ الْوَقْتِ نِهَايَةً. □ فَوُدَّ: (لَا تَنْعَقِدُ) وَيَأْتِي فَاعِلُهَا نِهَايَةً وَيُعَزَّرُ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهَا) أَيْ: الْكِرَاهَةُ. □ فَوُدَّ: (وَالْإِلَّا) أَيْ: بِأَنَّ كَانَتْ الْكِرَاهَةُ لِعُمُومِ كَوْنِهَا عِبَادَةً. □ فَوُدَّ: (لِحُرْمَتِ كُلِّ عِبَادَةٍ) هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ مَمْنُوعَةٌ قَطْعًا لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ النِّهَايَةُ لِحَارِجٍ غَيْرِ لَازِمٍ وَيَخْتَصُّ بِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْخَارِجَ لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِيهَا، بَلْ كَوْنُهُ لِحَارِجٍ صَرِيحٍ كَلَامِهِمْ فَلْيُتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ: صَرَّحَ الْمُعْنَى كَالشَّارِحِ بِأَنَّ النِّهَايَةَ رَاجِعٌ إِلَى نَفْسِ الصَّلَاةِ (وَهِيَ) أَيْ: كِرَاهَةُ الصَّلَاةِ لِذَاتِهَا.

اسْتِثْنَاءٌ مَا بَعْدَ الصُّبْحِ وَمَا بَعْدَ الطُّلُوعِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا إِنَّمَا ذُكِرَ تَقْوِيَةً لِلتَّصُّ الْوَاقِدِ فِي الزَّوَالِ فَلَا يُتَوَسَّعُ فِيهِ مَعَ كَوْنِ الْقَاعِدَةِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ الْمَنْعِ إِلَّا مَا نَصَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ حِكَايَتِهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ اسْتَحَبَّ التَّكْبِيرَ، ثُمَّ رَغَبَ الْإِنْحِ عَنِ الْبِيهَقِيِّ قَالَ: وَاعْتَرَضَهُ السُّبْكِيُّ بِأَنَّهُ يَتَوَقَّفُ عَلَى صِحَّةِ التَّرْغِيبِ فِيهِ بِدَلِيلٍ خَاصٍّ حَتَّى يُقَدَّمَ عَلَى حَدِيثِ النِّهَايَةِ اهـ. □ فَوُدَّ: (بِخِلَافِهِ قَبْلَ فِعْلِهَا) أَيْ: فَلَا يُكْرَهُ هَذِهِ الْكِرَاهَةُ الْمَخْصُوصَةُ فَلَا يُنَافِي مَا نَقَلَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي بَابِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْفَضْلِ بَيْنَ رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الصُّبْحِ بِاضْطِجَاعٍ، أَوْ حَدِيثٍ غَيْرِ دُثْيَوِيٍّ مِنْ أَنَّهُ جَزَمَ الْمُتَوَلَّى بِكَرَاهَةِ التَّنْفُلِ حَيْثُذِ اهـ. □ فَوُدَّ: (وَالْإِلَّا لِحُرْمَتِ الْإِنْحِ) هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ مَمْنُوعَةٌ قَطْعًا لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ النِّهَايَةُ

إِذْ لَا يَتَنَاوَلُهَا مُطْلَقُ الْأَمْرِ وَلَا كَانَ مَطْلُوبًا مِنْهَا عَنْهُ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ مُحَالٌ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْأَصُولِ وَأَصْلُ ذَلِكَ مَا صَحَّ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ «أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي تِلْكَ الْأَوْقَاتِ» مَعَ التَّقْيِيدِ بِالرُّمُحِ، أَوْ الرُّمُحَيْنِ فِي رِوَايَةِ أَبِي نُعَيْمٍ فِي مُسْتَخْرَجِهِ عَلَى مُسْلِمٍ لَكِنَّهُ مُشْكِلٌ بِمَا يَأْتِي فِي الْعَرَايَا أَنَّهُمْ عِنْدَ الشُّكِّ فِي الْخُمْسَةِ أَوْ الدُّونِ أَخَذُوا بِالْأَكْثَرِ وَهُوَ الْخُمْسَةُ احتياطًا فقياسه هنا امتدادُ الْحُرْمَةِ لِلرُّمُحَيْنِ لِذَلِكَ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْأَصْلَ جَوَازُ الصَّلَاةِ إِلَّا مَا تَحَقَّقَ مِنْهُ وَحُرْمَةُ الرِّبَا إِلَّا مَا تَحَقَّقَ جِلُّهُ فَاتُّرُ الشُّكُّ هُنَا الْأَخْذُ بِالزَّائِدِ وَثَمَّ الْأَخْذُ بِالْأَقْلَ عَمَلًا بِكُلِّ مِنَ الْأَصْلَيْنِ فَتَأَمَّلْهُ وَمَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى حِكْمَةِ النَّهْيِ بِأَنَّهَا تَطْلُعُ وَتَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ وَحِينَئِذٍ يَسْجُدُ لَهَا الْكُفَّارُ وَمَعْنَى كَوْنِهَا بَيْنَ قَرْنَيْهِ وَفَاقًا لِجَمْعِ مُحَقِّقِينَ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ آخَرُونَ وَأَطَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي الْإِنْتِصَارِ إِلَى أَنَّهُ تَعَبُّدٌ مُحَضَّرٌ وَأَنَّ مَا أَبْدَى لَهُ مِنَ الْحُكْمِ الْكَثِيرَةِ كُلُّهَا غَيْرُ مُنْضِجَةٍ، بَلْ مُتَكَلِّفَةٌ وَقَدْ نَهَيْنَا عَنِ التَّكْلِيفِ

□ فَوَدَّ: (مَطْلُوبًا وَمِنْهَا عَنْهُ) أَيُّ: مَطْلُوبِ الْفِعْلِ، وَالتَّرْكِ مَحَلِّيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَأَصْلُ ذَلِكَ) أَيُّ: الْكَرَاهَةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْخُمْسَةِ. □ فَوَدَّ: (لَكِنَّهُ) أَيُّ: التَّقْيِيدِ. □ فَوَدَّ: (بِمَا يَأْتِي فِي الْعَرَايَا أَنَّهُمْ إِنْ عَابَرْتَهُ هُنَاكَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ لَخَبَرَهُمَا أَيُّ الصَّحِيحَيْنِ «رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خُمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ» وَدُونَهَا جَائِزٌ يَقِينًا فَأَخَذْنَا بِهِ؛ لِأَنَّهَا لِلشُّكِّ مَعَ أَصْلِ التَّخْرِيمِ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَخَذُوا بِالْأَكْثَرِ إِنْ لَعَلَّ الصَّوَابَ بِالْأَقْلَ يُعْرَفُ بِتَأَمُّلِ الْحَدِيثِ، وَالْحُكْمُ سَمٌّ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ مُرَادَ الشَّارِحِ حَرَمُوا بَيْعَ الْأَكْثَرِ بِأَخْذِ الْأَقْلَ مِنَ الشُّكِّ. □ فَوَدَّ: (لِذَلِكَ) أَيُّ: لِلْإِحْتِيَاظِ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيُّ: فِي خَبَرِ الْعَرَايَا. □ فَوَدَّ: (الْأَخْذُ) مَفْعُولٌ أَثَرُ. □ فَوَدَّ: (بِالزَّائِدِ) وَهُوَ الْخُمْسَةُ أَوْسُقٍ وَفِيهِ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ سَمٍّ. □ فَوَدَّ: (وَتَمَّ) أَيُّ: فِي خَبَرِ التَّهْنِي عَنِ الصَّلَاةِ. □ فَوَدَّ: (بِالْأَقْلَ) وَهُوَ الرُّمُحُ. □ فَوَدَّ: (وَمَعَ الْإِشَارَةِ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: مَعَ التَّقْيِيدِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهَا تَطْلُعُ إِنْ) وَفِي رِوَايَةِ «أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ وَمَعَهَا قَرْنُ الشَّيْطَانِ فَإِذَا ارْتَفَعَتْ فَارَقَهَا فَإِذَا اسْتَوَتْ قَارَنَهَا فَإِذَا زَالَتْ فَارَقَهَا فَإِذَا دَنَتْ لِلْغُرُوبِ قَارَنَهَا فَإِذَا غَرِبَتْ فَارَقَهَا» ع ش. □ فَوَدَّ: (بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ إِنْ) وَهَذِهِ الْحِكْمَةُ خَاصَّةٌ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالزَّمَنِ فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّهَا مُوجُودَةٌ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ أَيْضًا، قُلْتَ: هِيَ مُحَالٌ عَلَى سَبَبِهَا وَغَيْرِهَا عَلَى مُوَافَقَةِ عِبَادِ الشَّمْسِ لِإِطْفِئِ حَيَّ اهـ بُجَيْرِمِي وَنَقَلَ فِي الْهَامِشِ عَنْ حَوَاشِي الْبَهْجَةِ لِعُمَرَ الدُّمِيَّاطِيِّ مَا نَصَّهُ هَذِهِ حِكْمَةٌ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِالزَّمَنِ، وَأَمَّا حِكْمَةُ كَرَاهَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ الصُّبْحِ، وَالْعَصْرِ أَنَّ الشَّارِعَ لَمْ يَجْعَلْ لَهُمَا رَاتِبَةً بَعْدِيَّةً فَكَانَ الْمُتَعَلَّلُ بَعْدَهُمَا اسْتَدْرَكَ عَلَى الشَّارِعِ فَلَمْ تَتَعَبَّدْ صَلَاتُهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَأَطَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ إِنْ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ: وَمَعْنَى كَوْنِهَا إِنْ. □ فَوَدَّ: (إِلَى أَنَّهُ إِنْ) أَيُّ: التَّهْنِي عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْأَوْقَاتِ الْخُمْسَةِ.

لِخَارِجٍ غَيْرِ لَازِمٍ وَيَخْتَصُّ بِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْخَارِجَ لَا يَوْجَدُ إِلَّا فِيهَا، بَلْ كَوْنُهُ لِخَارِجٍ صَرِيحٍ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (أَخَذُوا بِالْأَكْثَرِ) لَعَلَّ الصَّوَابَ بِالْأَقْلَ يُعْرَفُ بِتَأَمُّلِ الْحَدِيثِ، وَالْحُكْمِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهَا تَطْلُعُ وَتَغْرُبُ) انْظُرْ هَلْ يَشْمَلُ هَذَا مَا بَعْدَ فَعَلَى الصُّبْحِ وَالْعَصْرِ وَمَا عِنْدَ الزَّوَالِ.

أَنَّهُ يُلْصِقُ نَاصِيَتَهُ بِهَا حَتَّى يَكُونَ سُجُودُ عَابِدِيهَا سُجُودًا لَهُ (إِلَّا لِمَسْبَبٍ) لَمْ يَتَحَرَّهْ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْفِعْلِ، أَوْ مُقَارِنٌ لَهُ (كَفَائِتُهُ) وَلَوْ نَافِلَةٌ اتَّخَذَهَا وَرَدًا (لِصَلَاتِهِ ﷺ) سُنَّةَ الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ لَمَّا شُغِلَ عَنْهَا، وَالْمُخْتَصَّصُ بِهِ إِدَامَتُهَا بَعْدُ لَا أَصْلَ فِعْلِهَا.

(تَنْبِيْهُ) عَلَّلَ غَيْرُ وَاحِدٍ اخْتِصَاصَ هَذِهِ الْإِدَامَةِ بِهِ ﷺ بِأَنَّهُ «كَانَ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا دَاوِمًا عَلَيْهِ» وَيُؤَدُّهُ مَا يَأْتِي فِي مَعْنَى الرَّائِبِ الْمُؤَكَّدِ وَغَيْرِهِ وَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةٍ «أَنَّهُ ﷺ فِي نَوْمِهِمْ عَنِ الصُّبْحِ قَضَى سُنَّتَهَا وَلَمْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا» وَيَتَسَلِّمُهُ فَمَعْنَى دَاوِمَ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَتْرُكُهُ إِلَّا لِمَا هُوَ أَهَمُّ، أَوْ لِيَبَيِّنَ الْجَوَازَ وَمَا ذَكَرَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الْخَصَائِصِ أَنَّ مِنْهَا مُدَاوِمَتَهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِمَا سِوَاهَا وَوَجْهَ الْخُصُوصِيَّةِ حُرْمَةُ الْمُدَاوِمَةِ فِيهَا عَلَى أُمَّتِهِ وَإِبَاحَتُهَا لَهُ عَلَى مَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ أَوْ نَدْبُهَا لَهُ عَلَى مَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَعَلَيْهِمَا فِتْرَتُهُ ﷺ لِلْمُدَاوِمَةِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ بِوَجْهِهِ فَتَأَمَّلْهُ (وَكُشُوفُ)؛ لِأَنَّهَا مُعَرَّضَةٌ لِلْفَوَاتِ (وَحَيَّةٌ) لَمْ يَدْخُلِ الْمَسْجِدَ بِقَصْدِهَا فَقَطْ (وَسَجْدَةٌ شُكْرِي) وَتِلَاوَةٌ كَمَا بِأَصْلِهِ

□ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُلْصِقُ الْإِنِّ) خَبَرَ قَوْلَهُ وَمَعْنَى كَوْنِهَا الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَحَرَّهْ) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَحَرَّهْ) لَعَلَّ أَصْلَهُ مَا لَمْ يَتَحَرَّهْ أَيِ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ فَسَقَطَتْ لَفْظُهُ مَا مِنْ قَلَمِ النَّاسِخِ عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بَاقِضَلِ كَفَائِتِهِ وَلَوْ نَفَّلًا مَا لَمْ يَقْصِدْ تَأْخِيرَهَا إِلَيْهَا لِيَقْضِيَهَا فِيهَا؛ فَإِنَّهَا لَا تَتَعَقَّدُ وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبَةً عَلَى الْفَوْرِ اهْ وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى وَمَحَلُّ صِحَّةِ مَا ذَكَرَ إِذَا لَمْ يَتَحَرَّ بِهِ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ لِيَوْقِعَهَا فِيهِ وَلَا بِأَنْ قَصَدَ تَأْخِيرَ الْفَائِتَةِ، وَالْجَنَازَةَ لِيَوْقِعَهَا فِيهِ الْإِنِّ لَمْ يَصِحَّ اه. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مُقَارِنٌ) يَأْتِي مَا فِيهِ.

□ قَوْلُهُ: (لِصَلَاتِهِ ﷺ) تَعْلِيلٌ لِلْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (سُنَّةَ الظُّهْرِ الْإِنِّ) رَكَعَتَيْنِ نِهَايَةً وَمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُخْتَصَّصُ إِدَامَتُهَا) فَلَيْسَ لِمَنْ قَضَى فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ صَلَاةً أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا وَيَجْعَلَهَا وَرْدًا مُغْنَى وَنِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (لَا أَصْلَ فِعْلِهَا) أَيِ فِعْلِ سُنَّةِ الظُّهْرِ الْفَائِتَةِ بَعْدَ الْعَصْرِ بَلَا إِدَامَتِهَا فَيَجُوزُ لِلْأُمَّةِ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (وَيَزِدُّهُ) أَيِ: ذَلِكَ التَّعْلِيلُ، وَكَذَا ضَمِيرُ وَيَتَسَلِّمُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا) وَلَعَلَّ حِكْمَةَ الْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سُنَّةِ الظُّهْرِ أَنَّهَا فَاتَتْ بِالنُّومِ وَهِيَ لَيْسَ فِيهِ تَفْرِيطٌ، وَسُنَّةُ الظُّهْرِ فَاتَتْ بِالِاشْتِغَالِ بِقُدُومِ وَفَدِ عَبْدِ قَيْسٍ بِإِلْيَ اهْ بُجَيْرِمْ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ لِيَبَيِّنَ الْإِنِّ) غُطِفَ عَلَى لِمَا هُوَ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا ذَكَرَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ الْإِنِّ) كَذَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ مَا يَأْتِي الْإِنِّ فَهُوَ مِمَّا يَزِدُّ بِهِ مَا مَرَّ فَلَا تَنْسَبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ وَيَتَسَلِّمُهُ الْإِنِّ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْخَصَائِصِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُتَكَلِّمِينَ.

□ قَوْلُهُ: (أَنْ مِنْهَا) أَيِ: مِنَ الْخَصَائِصِ. □ قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ الصُّورَةِ) أَيِ: فِعْلِ سُنَّةِ الظُّهْرِ بَعْدَ الْعَصْرِ. □ قَوْلُهُ: (وَوَجْهَ الْخُصُوصِيَّةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَيَتَسَلِّمُهُ فَمَعْنَى دَوَامِ الْإِنِّ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ تَقْدِيمَ قَوْلِهِ وَمَا ذَكَرَهُ الْإِنِّ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ عَنِ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ، ثُمَّ يَقُولُ فَمَعْنَى الْخُصُوصِيَّةِ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (وَإِبَاحَتُهَا الْإِنِّ) أَيِ: لَا وَجُوبَهَا. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِمَا) أَيِ: الْإِبَاحَةِ، وَالتَّنْذِيرِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا مُعَرَّضَةٌ الْإِنِّ) وَلِأَنَّ سَبَبَهَا مُتَقَدِّمٌ مُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَدْخُلْ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ عَلَى غَائِبٍ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَكَانَ إِثَارُهَا؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ التَّصْصِ وَقَوْلُهُ أَيِ إِنْ اسْتَمَرَّ إِلَى وَرَكَعَتَيْ طَوَافٍ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَدْخُلِ الْمَسْجِدَ بِقَصْدِهَا فَقَطْ) أَيِ: بِأَنْ دَخَلَ لَا

وكان إشارتها؛ لأنها محلّ النقص؛ لأنّ كعب بن مالك رضي الله عنه فعلها بعد الصبح لما نزلت توبته ومحلّه إن لم تُقرأ قبل الوقت، أو فيه بقصد السجود فقط فيه وإلا لم تنعقد أي إن استمرّ قصد تحرّيه إلى دخول الوقت فيما يظهر، وكذا يُقال في كلّ تحرّ؛ لأنّ قصد الشيء قبل وقته المنقطع قبله لا وجه للنظر إليه ويؤيّد ما يأتي في ردّ قول جمع المكروه تأخيرها إليه إلى آخره وركعتي طواف وصلاة جنازة ولو على غائب على الأوجه وإعادة مع جماعة ولو إماماً خلافاً للبلقيني ومن تبعه نعم يلزمه نيّة الإمامية كما يأتي وصلاة استسقاء وسنة وضوء وكذا عيد وضحي بناءً على دخول وقتها بالطلوع وقد نقل ابن المُنْذِر الإجماع على فعل الفائتة وصلاة الجنازة بعد الصبح، والعصر ويُقاس بهما ما في معناهما ممّا ذكر أمّا ما لا سبب لها كصلاة التسبيح وذات السبب المتأخّر ركعتي الاستخارة وركعتي الإحرام ونوزع فيه بأن سببهما إرادته لا فعله ويردّ بمنع ذلك، بل هو السبب الأصلي، والإرادة من ضروريات وقوعه أمّا إذا تحرّى إيقاع صلاة غير صاحبة الوقت

لِعَرَض، أو لِعَرَض غير التّحية، أو لِعَرَضٍ مَعْنِي. □ فَوَدَّ: (وكان إشارتها) أي: سَجْدَةُ الشُّكْرِ.
 □ فَوَدَّ: (فعلها إلخ) أي: وأقرّه عليه السلام. □ فَوَدَّ: (بعد الصبح) أي: بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس معني. □ فَوَدَّ: (ومحلّه) أي: عَدَمُ كراهة سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ. □ فَوَدَّ: (أي إن استمرّ قصد تحرّيه) فإن نسي ذلك القصد انعقدت كذا نُقِلَ عن النّاصِر الطّبرلاوي وهو واضح بجبرمي. □ فَوَدَّ: (المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه سم. □ فَوَدَّ: (قبله) أي: قبل دخول وقته. □ فَوَدَّ: (ويؤيّد) أي: قوله: لأنّ قصد الشيء إلخ، أو التّقييد باستمرار القصد. □ فَوَدَّ: (ركعتي طواف إلخ) عطف على فائتة في المتن. □ فَوَدَّ: (مع جماعة) أي: أو طهارة ماء كما يأتي. □ فَوَدَّ: (بناءً على دخول وقتها بالطلوع) مُعْتَمِدٌ بالنسبة إلى العيد وضعيف بالنسبة إلى الضّحى كما يأتي أي، وأمّا على القول بدخوله بارتفاع الشمس كرمح فلا يتأتّى ذلك لخروج وقت الكراهة بارتفاعها. □ فَوَدَّ: (أما ما) إلى قوله وعبر في المعني إلا قوله ونوزع إلى أمّا إذا وقوله من حيث إلى فتحرّم. □ فَوَدَّ: (أما ما لا سبب إلخ) مُحْتَرَزُ قول المتن إلا لسبب.
 □ فَوَدَّ: (وذات السبب إلخ) مُحْتَرَزُ قول الشارح مُتَقَدِّمٌ على الفعل إلخ وجواب أمّا مخذوف لعلّيه من جواب أمّا الآتي في قوله لما إذا تحرّى إلخ ولو أبدل أمّا هناك بأو بأن يقول، أو التي تحرّى إيقاعها إلخ لكان واضحاً مع الإحصار وقول الكردي أنّ أمّا ما إلخ مبتدأ وكصلاة التسبيح خبره يلزم عليه مع خلوّه عن فائدة مُعْتَدٍ بها عَدَمُ افتراق جواب أمّا بالفاء. عبارة النهاية أمّا ما سببه متأخّر كصلاة الاستخارة، والإحرام فيمتنع في وقتها مطلقاً أي قصد التأخير إليه أم لا اهزاد المعني كالصلاة التي لا سبب لها اه.
 □ فَوَدَّ: (ونوزع فيه) أي: في جعل ركعتي الإحرام وركعتي الاستخارة من ذات السبب المتأخّر.
 □ فَوَدَّ: (إرادته إلخ) أي: ما ذكر من الاستخارة، والإحرام. □ فَوَدَّ: (غير صاحبة الوقت) أي:

□ فَوَدَّ: (المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه.

في الوقت المكروه من حيث كونه مكروهًا أخذًا من قول الزركشي الصواب الجزم بالمنع إذا علم بالنهي وقصد تأخيرها ليفعلها فيه فيحزم مطلقًا ولو فائتة يجب قضاءها فورًا؛ لأنه معاند للشرع وعبر الزركشي وغيره بمراغم للشرع بالكُليّة وهو مُشكّل بتكفيرهم من قيل له قُصّ أظفارك فقال لا أفعله رغبة عن السُنّة فإذا اقتضت الرغبة عن السُنّة التكفير فأولى هذه المعاندة، والمراغمة ويُجاب بتعيين حمل هذا على أنّ المراد أنّه يُشبه المراغمة، والمعاندة لا أنّه موجود في حقيقتهما وقول جمع المكروه وتأخيرها إليه لا إيقاعها فيه مردود بأنّ المنهي عنه بالذات الإيقاع لا التأخير وكذا إذا دخل المسجد بقصد التحية فقط بخلاف تأخير الصلاة على ميت حضر قبل الصبح، والعصر لكثرة المصلين عليه بعدهما.

(تنبيه) فيه تحقيق لكثير مما سبق ورد لأوهام وقعت فيه اعلم أنّ المعتَمَد أنّ المراد بالتأخير

بخلاف تحري الوقت المكروه بالمؤدّة كأن أحرّ العصر ليفعلها في وقت الإضرار فإنّه وإن كان مكروهًا تصحّ لوقوعها في وقتها مُغني وفي الكُرديّ على شرح بأفضل بعد ذكر مثله عن الإمداد وابن قاسم ما نصّه وفي حواشي المحلّي للقلبيّ، ولا تُكره صلاة الاستسقاء، وكذا الكسوف وإن تحرّى فعلها فيه؛ لأنّها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرّى تأخيرها عنها انتهى اهـ. □ فوّ: (أخذًا من قول الزركشي إلخ) أي: ومن التعليل أيضًا؛ لأنّ معاندته للشرع لا تتأتّى إلّا حينئذٍ شرح العباب اهـ شوبريّ. □ فوّ: (مطلقًا) سواء كان لها سبب مُتقدّم أم لا. □ فوّ: (لأنّه معاند إلخ) ولأنّ المانع يُقدّم على المُقتضي عند اجتماعهما، وأما مداومته ﷺ على الرُكعتين بعد العصر فقد تقدّم الجواب عنها مُغني أي من أنّها من خصوصيّاته ﷺ. □ فوّ: (وهو إلخ) أي التعليل بالمعاندة، والمراغمة.

□ فوّ: (ويُجاب إلخ) وقد يقال: إنّهُ فيما سبق صرّح بلفظ مُشعر بانتفاء التصديق الموجب للحكم بالكُفر كسائر ألفاظ الرّدّة نعم هو قياسه لو قيل له لا تتحرّ بها الوقت المنهيّ عنه فقال أفعل مراغمة إلخ بصريّ. □ فوّ: (وقول جمع) إلى قوله بخلاف إلخ في المُغني. □ فوّ: (وقول جمع إلخ) راجع إلى قوله أمّا إذا تحرّى إلخ ومقابل له. □ فوّ: (لا التأخير) أي: وإنما كره التأخير لكونه مُؤدّيًا للإيقاع لا لذاته. □ فوّ: (وكذا) إلى التنبية في النهاية. □ فوّ: (بخلاف تأخير الصلاة إلخ) هذا من مُحترّزات قوله السابق من حيث كونه مكروهًا سم عبارة البصريّ، قال في النهاية: وليس من تأخيرها لإيقاعها في وقت الكراهة حتّى لا تتعدّد ما جرّث به العادة من تأخير الجنّازة ليصلّى عليها بعد صلاة العصر؛ لأنّهم إنّما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اهـ أقول: فيه تأييد لاغتيار الحينيّة التي أشار إليها الشارح رحمه الله تعالى بقوله فيما سبق في الوقت المكروه من حيث إلخ اهـ. □ فوّ: (اعلم) إلى قوله فصلاة الجنّازة في النهاية وإلى قوله وهذا التّفصيل في المُغني.

□ فوّ: (أنّ المُعتمَد إلخ) وعليه لم يظهر للفقير صورة السبب المُقارن، بل السبب إمّا مُتقدّم، أو متأخّر

□ فوّ: (بخلاف تأخير الصلاة إلخ) هذا من مُحترّز قوله السابق من حيث كونه مكروهًا.

وَقَسَمِيَّتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ لَا لِلْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ فَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ، وَالْفَائِتَةِ وَنَحْوُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ، وَالْكَشُوفِ وَالنَّذْرِ وَسُنَّةُ الطَّوَافِ، وَالتَّحِيَّةِ، وَالْوُضُوءِ أَسْبَابُهَا مِنْ طَهْرِ الْمِيَّتِ وَتَذَكُّرِ الْفَائِتَةِ، وَالْقَحْطِ، وَالْكَشُوفِ، وَالنَّذْرِ، وَالطَّوَافِ وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ، وَالْوُضُوءِ مُتَقَدِّمَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَعَلَى الثَّانِي إِنْ تَقَدَّمَتْ عَلَى الْوَقْتِ فَتُقَدِّمُهُ وَإِلَّا فَمُقَارَنَةً وَهَذَا التَّفْصِيلُ أَوَّلَى مِنْ إِطْلَاقِ الْمَجْمُوعِ فِي الثَّانِيَةِ أَنَّ سَبَبَهَا مُتَقَدِّمٌ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ مُقَارَنٌ وَقِيلَ تَحَرُّمٌ؛ لِأَنَّ سَبَبَهَا مُتَأَخَّرٌ أَيُّهُ وَهُوَ الْغَيْثُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْقَحْطَ هُوَ الْحَامِلُ عَلَيْهَا لِطَلَبِ الْغَيْثِ فَالْأَوَّلُ هُوَ السَّبَبُ الْأَصْلِيُّ فَكَانَتْ إِنَاطَةُ الْحُكْمِ بِهِ أَوَّلَى قِيلَ وَقَعَ فِي الْمَجْمُوعِ حُرْمَتُهَا وَهُوَ سَبَقَ قَلَمَ انْتَهَى وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ، بَلِ الَّذِي فِيهِ جِلُّهَا وَنَازَعُ الْغَزَالِيِّ فِي جَوَازِ سُنَّةِ الْوُضُوءِ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِلصَّلَاةِ، بَلِ هِيَ سَبَبُهُ فَاسْتَحَالَتْ نَيْتُهُ بِهَا بِأَنَّ يُضَيَّفَهَا إِلَيْهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ مَعْنَى كَوْنِهِ سَبَبًا لَهَا أَنَّهُ سَبَبٌ لِنَدْبِ صَلَاةٍ مَخْصُوصَةٍ عَقِبَهُ لَا

قَالَ الْكُرْدِيُّ وَفِي الْبُحَيْرِيِّ عَنِ الْبِرْ مَاوِيٍّ مَا يُوَافِقُهُ وَيُرَدُّهُمَا قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي، وَالْمُعَادَةُ إِلَيْهِ .
 ◻ قَوْلُهُ: (وَقَسَمِيَّتِهِ) وَهُمَا التَّقْدُّمُ، وَالْمُقَارَنَةُ . ◻ قَوْلُهُ: (بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ) أَيُّ: كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ .
 ◻ قَوْلُهُ: (لَا لِلْوَقْتِ) أَيُّ: عَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى: ◻ قَوْلُهُ: (وَالنَّذْرُ) أَيُّ: الْمَطْلَقُ، وَأَمَّا الْمُقَيَّدُ بِوَقْتِ الْكَرَاهَةِ فَلَا يَنْعَقِدُ كَمَا فِي الرُّوضِ وَغَيْرِهِ كُرْدِيٍّ . ◻ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَيُّ: الْمُعْتَمِدُ مِنْ كَوْنِ التَّأْخِيرِ وَقَسَمِيَّتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ . ◻ قَوْلُهُ: (عَلَى الثَّانِي) أَيُّ: مِنْ كَوْنِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْوَقْتِ . ◻ قَوْلُهُ: (إِنْ تَقَدَّمَتْ) أَيُّ: الْأَسْبَابُ الْمَذْكُورَةُ . ◻ قَوْلُهُ: (وَهَذَا التَّفْصِيلُ) أَيُّ: قَوْلُهُ وَعَلَى الثَّانِي إِنْ تَقَدَّمَتْ إِلَيْهِ .
 ◻ قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) إِشَارَةٌ إِلَى نَحْوِ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ كُرْدِيٍّ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِالثَّانِيَةِ بَقَرِيَّةَ السِّيَاقِ صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ وَحَيْثُ يُدْرِكُ فِي التَّرْتِيبِ ثَالِثَةً لَا ثَانِيَةً فَلْيُحَرَّرْ أَهْ أَقُولُ: وَنَحْوُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ ثَانِيِ التَّرَاكِيِبِ الْإِضَافِيَّةِ بِالْأَصَالَةِ الثَّلَاثَةِ وَأَوَّلُهَا صَلَاةُ الْجَنَازَةِ وَثَانِيُهَا سُنَّةُ الظُّهْرِ . ◻ قَوْلُهُ: (وَغَيْرُهُ) أَيُّ: إِطْلَاقُ غَيْرِ الْمَجْمُوعِ . ◻ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ تَحَرُّمٌ) أَيُّ: الثَّانِيَةِ . ◻ قَوْلُهُ: (أَيُّهُ وَهُوَ الْغَيْثُ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى طَلَبُ الْغَيْثِ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ وَقَالَ الْمُحْسِنِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بِأَقْنَمِيٍّ الظَّاهِرُ، بَلِ الْمُتَعَيِّنُ الْغَيْثُ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَأَخَّرُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْقِيلُ وَإِلَّا لَوْ كَانَ طَلَبُهُ لَكَانَ مُتَقَدِّمًا، أَوْ مُقَارَنًا أَهْ وَيَأْتِي عَنْ سَمِ مَا يُوَافِقُهُ لَكِنْ يُرَدُّهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي الْحَامِلُ عَلَيْهَا لِطَلَبِ الْغَيْثِ الْمُفِيدِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالطَّلَبِ مَا جَعَلَ الصَّلَاةَ وَسِيلَةً مُتَقَدِّمَةً لِقَبُولِهِ .
 ◻ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْقَحْطَ إِلَيْهِ) وَيُرَدُّ أَيْضًا بِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ فَالسَّبَبُ طَلَبُ الْغَيْثِ لَا نَفْسِهِ، وَالطَّلَبُ قَطْعًا غَيْرُ مُتَأَخَّرٍ قَالَهُ سَمِ وَتُقَدِّمُ مَا يُرَدُّهُ . ◻ قَوْلُهُ: (فَالْأَوَّلُ) أَيُّ: الْقَحْطُ . ◻ قَوْلُهُ: (أَوَّلَى) أَيُّ: مِنْ إِنَاطَتِهِ بِالْغَيْثِ وَطَلَبِهِ . ◻ قَوْلُهُ: (حُرْمَتُهَا) أَيُّ: حُرْمَةُ صَلَاةِ الْإِسْتِسْقَاءِ وَقَتَّ الْكَرَاهَةِ . ◻ قَوْلُهُ: (فِي جَوَازِ سُنَّةِ الْوُضُوءِ) أَيُّ: فِي جَوَازِ التَّعْبِيرِ بِهَا وَنَيْتِهَا لَا فِي جَوَازِ فِعْلِهَا . ◻ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ مَعْنَى كَوْنِهِ إِلَيْهِ) أَقُولُ: وَأَوْضَحُ مِنْهُ أَنَّ يُقَالُ إِنَّ الْوُضُوءَ بِإِعْتِبَارِ الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ سَبَبٌ لِلصَّلَاةِ وَبِإِعْتِبَارِ الْوُجُودِ الْدَّهْنِيِّ مُسَبَّبٌ عَنْهَا

◻ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْقَحْطَ إِلَيْهِ) يُرَدُّ أَيْضًا بِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ فَالسَّبَبُ طَلَبُ الْغَيْثِ لَا نَفْسَهُ، وَالطَّلَبُ قَطْعًا غَيْرُ مُتَأَخَّرٍ .

لِمُطْلَقِ الصَّلَاةِ وَكَوْنُهَا سَبَبُهُ أَنَّ مَشْرُوعِيَّتَهُ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ صَلَاةٌ وَوَاضِحٌ فُرْقَانُ مَا بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ فَبَطَلَتْ الْاسْتِحَالَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا، وَالْمُعَادَةُ لِتَيَمُّمٍ، أَوْ انْفِرَادٍ لَا يَكُونُ سَبَبُهَا إِلَّا مُقَارِنًا لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ سَبَبٍ لَهَا قَبْلَ الْوَقْتِ، وَكَذَا الْعَيْدُ، وَالضُّحَى بِنَاءً عَلَى دُخُولِ وَقْتِهِمَا بِالطَّلُوعِ وَيَأْتِي فِي التَّحِيَّةِ حَالُ الْخُطْبَةِ وَفِيهِمْ شَرَعٌ فِي صَلَاةٍ قَبْلَ الْخُطْبَةِ فَصَعِدَ الْخُطِيبُ الْمَنْبَرُ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ فَيُحْتَمَلُ الْقِيَاسُ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ ذَاكَ أَغْلَظُ لِاسْتِوَاءِ ذَاتِ السَّبَبِ وَغَيْرِهَا، ثُمَّ لَا هُنَا وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ الْقِيَاسُ فِي الْأَوَّلَى بِجَمَاعٍ أَنَّ كُلًّا لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ إِلَّا فِي رَكْعَتَيْنِ فَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا كِإِنْشَاءِ صَلَاةٍ أُخْرَى مُطْلَقًا، ثُمَّ وَلَا سَبَبَ لَهَا هُنَا لَا فِي الثَّانِيَةِ فَإِذَا نَوَى أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الْفُلِ الْمُطْلَقِ، ثُمَّ دَخَلَ وَقْتُ الْكِرَاهَةِ وَلَمْ يَتَخَرَّ تَأْخِيرَ بَعْضِهَا إِلَيْهِ لَمْ يُلْزَمَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ بِدُخُولِهِ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ (وَالَا) صَلَاةٌ (فِي) بُقْعَةٍ مِنْ بَقَاعِ (حَرَمِ) مَكَّةَ)

نَظِيرٌ مَا قَرَّرُوهُ فِي الْعِلَّةِ الْغَائِيَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَكَوْنُهَا الْإِنْح) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى كَوْنِهِ الْإِنْح. □ قَوْلُهُ: (وَوَاضِحٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لِقَوْلِهِ فُرْقَانٌ الْإِنْح وَهُوَ عَلَى وَزْنِ قُرْآنٍ مَصْدَرٌ كَقَرَقَ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُعَادَةُ) أَيِ بَطْهَارَةِ مَاءٍ، أَوْ بِجَمَاعَةٍ. □ وَقَوْلُهُ: (لِتَيَمُّمِ الْإِنْح) أَيِ: لِمَا فُعِلَ بَتَيَمُّمٍ أَوْ انْفِرَادٍ قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَانْظُرْ مَا وَجْهَ كَوْنِ الْمُعَادَةِ وَمِمَّا سَبَبُهُ مُقَارِنٌ مَعَ أَنَّ السَّبَبَ فِيهَا وَجُودُ الْمَاءِ مَثَلًا أَهْ وَأُجِيبُ بِأَنَّهُ لَيْسَ السَّبَبُ لِسَنِّ الْإِعَادَةِ وَجُودِ الْمَاءِ، بَلْ كَوْنُهَا بَوْضُوءٍ، أَوْ تَحْوِهِ وَهُوَ مُقَارِنٌ لَهَا جُزْمًا أَيِ بَاغْتِيَارِ الدَّوَامِ. □ قَوْلُهُ: (فَصَعِدَ الْخُطِيبُ الْإِنْح) أَيِ: وَلَوْ فِي حَرَمِ مَكَّةَ بِزَمَاوَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (فَيُحْتَمَلُ الْقِيَاسُ) أَيِ: لِمَا هُنَا عَلَى مَا هُنَاكَ سَمِ أَيِ قِيَاسٍ مَنِ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فِي وَقْتِ الْكِرَاهَةِ، أَوْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ قَبْلَهُ عَلَى مَنْ دَخَلَ حَالَ الْخُطْبَةِ، أَوْ شَرَعَ فِي صَلَاةٍ قَبْلَهَا، ثُمَّ صَعِدَ الْخُطِيبُ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى رَكْعَتَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (الْقِيَاسُ فِي الْأَوَّلَى) أَيِ قِيَمَتْنِ عَلَى دَاخِلِ الْمَسْجِدِ وَقْتُ الْكِرَاهَةِ صَلَاةُ التَّحِيَّةِ أَرْبَعًا مَثَلًا سَمِ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ: سِوَاءِ كَانَتْ ذَاتُ سَبَبٍ، أَوْ لَا. □ وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيِ: فِي الدُّخُولِ حَالَ الْخُطْبَةِ. □ وَقَوْلُهُ: (وَلَا سَبَبَ الْإِنْح) عَطْفٌ عَلَى مُطْلَقًا. □ وَقَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: فِي الدُّخُولِ وَقْتُ الْكِرَاهَةِ. □ قَوْلُهُ: (لَا فِي الثَّانِيَةِ) وَهِيَ مَا إِذَا شَرَعَ فِي نَفْلِ لَا سَبَبَ لَهَا وَدَخَلَ فِي أَثْنَائِهِ وَقْتُ الْكِرَاهَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ الْإِنْح) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ أَطْلَقَ نِيَّتَهُ فَلَمْ يَتَرَّ عَدَدًا مَخْصُوصًا فَهَلْ يُصَلِّي مَا شَاءَ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ أَوْ يَقْتَصِرُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَيُظْهِرُ الثَّانِي وَعَلَيْهِ فَلَوْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي ثَالِثَةٍ، أَوْ رَابِعَةٍ مَثَلًا فَهَلْ يُتِمُّهَا وَيَقْتَصِرُ عَلَيْهَا فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ سَمِ. □ قَوْلُهُ (لَسِي): (وَالَا فِي حَرَمِ) مَكَّةَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: وَقَدْ صَعِدَ عَلَى دَرَجَةِ الْكُعْبَةِ مِنْ عَرَفَاتِي فَقَدْ عَرَفَنِي

□ قَوْلُهُ: (فَيُحْتَمَلُ الْقِيَاسُ) أَيِ: لِمَا هُنَا عَلَى مَا هُنَاكَ. □ قَوْلُهُ: (يُتَّبَعُهُ الْقِيَاسُ فِي الْأَوَّلَى) أَيِ: قِيَمَتْنِ عَلَى دَاخِلِ الْمَسْجِدِ وَقْتُ الْكِرَاهَةِ صَلَاةُ التَّحِيَّةِ أَرْبَعًا مَثَلًا. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ الْإِنْح) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ أَطْلَقَ نِيَّتَهُ فَلَمْ يَتَرَّ عَدَدًا مَخْصُوصًا فَهَلْ يُصَلِّي مَا شَاءَ إِذَا دَخَلَ الْوَقْتُ، أَوْ يَقْتَصِرُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَيُظْهِرُ الثَّانِي وَعَلَيْهِ فَلَوْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَهُوَ فِي ثَالِثَةٍ، أَوْ رَابِعَةٍ مَثَلًا فَهَلْ يُتِمُّهَا وَيَقْتَصِرُ عَلَيْهَا فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّ

المسجد وغيره مما حُرِّمَ صَيِّدُهُ (على الصحيح) للحديث الصحيح «يا بني عبد مناف لا تمتنعوا أحدًا طاف بهذا البيت وصَلَّى أَيْةَ ساعة شاء من ليل أو نهار» ولزيادة فضلها ثُمَّ فلا يحُرِّمُ من استكثرها للمقيم به ولأنَّ الطواف صلاة بالنصِّ وَاتَّقُوا على جوارِها فالصلاة مثله قال المحاملي، والأولى عَدَمُ الْفِعْلِ خُرُوجًا من خلافٍ من حُرْمَةِ انْتِهَى لا يُقَالُ هو مُخَالَفٌ لِلشُّئَةِ الصَّحِيحَةِ كما عُرِفَ؛ لَأَنَّا نَقُولُ ليس قوله وَصَلَّى صَرِيحًا في إرادة ما يَشْمَلُ سُنَّةَ الطَّوْفِ وغيرها وإن كان ظاهرًا فيه نعم في رواية صحيحة «لا تمتنعوا أحدًا صَلَّى» من غير ذكر الطواف وبها يضعف الخلاف.

(فصل) فيمن تلزمه الصلاة أداء وقضاء وتوابعهما

(إنما تجب الصلاة)

وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْنِي فَأَنَا جُنْدَبٌ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ إِلَّا بِمَكَّةَ إِلَّا بِمَكَّةَ» رواه أحمد وأحمد ورزين في المُشْكَاةَ وَنَقَلَ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ تَخْرِيجَهُ عَنْ أَحْمَدَ وَابْنِ خُرَيْمَةَ وَأَبِي نُعَيْمٍ فِي الْحَلِيةِ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَالتَّطَبُّعِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي السُّنَنِ كُلِّهِمْ عَنْ أَبِي دَرَّازٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِصُرِّيٍّ وَفِي الْكُرْدِيِّ نَحْوُهُ. □ قَوْلُهُ: (طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ بُجَيْرِمِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (قَالَ الْمُحَامِلِيُّ الْإِنِّ) اعْتَمَدَهُ الْأُسْتَاذُ، وَالتَّهَاهُيُ، وَالْمُعْنِيُّ. □ قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلَى عَدَمُ الْفِعْلِ) قَدْ يَقْتَضِي كَوْنُ الْأَوَّلَى عَدَمَ الْفِعْلِ عَدَمَ انْتِقَادِ نَذَرِهَا سَم. □ قَوْلُهُ: (مِنْ خِلَافٍ مِنْ حَرَمَةٍ) كَمَا لِكَ وَأَبِي حَنِيفَةَ بُجَيْرِمِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (هُوَ مُخَالَفٌ الْإِنِّ) أَيِ فَلَا يُسَنُّ الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافِهِ. □ قَوْلُهُ: (لَيْسَ قَوْلُهُ: وَصَلَّى صَرِيحًا الْإِنِّ) أَيِ: وَلِذَا حَمَلَهُ مُقَابِلَ الصَّحِيحِ عَلَى رَكْعَتَيِ الطَّوْفِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهَا يَضَعُفُ الْخِلَافُ) زَادَ فِي شَرْحٍ بِأَفْضَلِ وَيُتَّجَهُ أَنَّ الصَّلَاةَ ثُمَّ لَيْسَتْ خِلَافَ الْأَوَّلَى اهـ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَيْهِ وَالَّذِي جَرَى عَلَيْهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ وَغَيْرُهُمْ أَنَّهَا خِلَافُ الْأَوَّلَى وَحَكَاهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ النَّصِّ اهـ.

(فصل فيمن تلزمه الصلاة)

□ قَوْلُهُ: (وَتَوَابِعُهَا) بِالتَّضْبِ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ أَدَاءُ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (إِنَّمَا تَجِبُ الصَّلَاةُ الْإِنِّ). (فَرَعَ): لَنَا شَخْصٌ مُسْلِمٌ بَالِغٌ عَاقِلٌ قَادِرٌ لَا يُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ إِذَا تَرَكَهَا وَصُورَتُهُ أَنْ يَشْتَبَهَ صَغِيرًا مُسْلِمًا وَكَافِرًا، ثُمَّ يَتَلَعًا وَيَسْتَمِرُّ الْإِشْتِيَاءَ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ مِنْهُمَا بَالِغٌ عَاقِلٌ قَادِرٌ لَا يُؤْمَرُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ عَيْنَهُ مَا هُوَ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ أَقُولُ فَلَوْ أَسْلَمَا، أَوْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنَ الْبُلُوغِ إِلَى الْإِسْلَامِ أَخَذًا مِمَّا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ هَلْ عَلَيْهِ أَمْ لَا مِنْ عَدَمِ وَجوبِ الْقَضَاءِ، بَلْ هَذَا قَرَدٌ مِنْ ذَلِكَ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُسَنَّ لَهُ الْقَضَاءُ وَلَوْ مَاتَ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ مَعًا، أَوْ مُرْتَبًا صَلَّى عَلَيْهِمَا بِتَغْلِيظِ النَّبِيِّ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَيَبَيِّنُ صِغَارَ الْمَمَالِكِ حَيْثُ قُلْنَا بَعْدَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ لَاحْتِمَالِ أَنْ

الْأَمْرُ كَذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلَى عَدَمُ الْفِعْلِ) قَدْ يَقْتَضِي كَوْنُ الْأَوَّلَى عَدَمَ الْفِعْلِ عَدَمَ انْتِقَادِ نَذَرِهَا.

السَّابِقَةُ وَهِيَ الْخُمْسُ (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ) وَلَوْ فِيهَا مَضَى فَدَخَلَ الْمُرْتَدُّ (بَالِغٍ عَاقِلٍ) ذَكَرَ، أَوْ أَنْثَى، أَوْ خُنْثَى (طَاهِرٍ) لَا كَافِرٍ أَصْلِيٍّ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُطَالَبَةِ بِهَا فِي الدُّنْيَا؛ لِأَنَّ الدُّمِّيَّ لَا يُطَالَبُ

يَكُونُ السَّابِي لَهُمْ كَافِرًا بِتَحَقُّقِ إِسْلَامِ أَحَدِهِمَا هُنَا فَاشْتَبَهَا مَا لَوْ اخْتَلَطَ مُسْلِمٌ مَيِّتٌ بِكَافِرٍ مَيِّتٍ عَ شَ بَحَذِفَ . □ فَوُدَّ: (السَّابِقَةُ) الْإِنْفِ: أَيُّ: قَالَ لِلْعَهْدِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْ عَ شَ، وَقَالَ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ قَدْ يُقَالُ بَقَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى إِطْلَاقِهَا أَقْلٌ تَكَلُّفًا وَافْتِدَ لِشُمُولِهِ صَلَاةَ الْجَنَازَةِ أَهْ .

□ فَوُدَّ (سَيِّ): (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ الْإِنْفِ) وَلَوْ خُلِقَ أَغْمَى أَصَمَّ أُخْرَسَ فَهُوَ غَيْرُ مُكَلَّفٍ كَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ نِهَآةً قَالَ عَ شَ مَفْهُومُ الْأُخْرَسِ لَيْسَ بِمُرَادٍ؛ لِأَنَّ التُّطْقَ بِمُجَرَّدِهِ لَا يَكُونُ طَرِيقًا لِمَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِخِلَافِ الْبَصَرِ، وَالسَّمْعِ فَلَعَلَّ التَّقْيِيدَ بِالْأُخْرَسِ؛ لِأَنَّهُ لَا زِمَ لِلصَّمِّ الْخُلْفِيُّ، وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ خُلِقَ الْإِنْفِ مَا لَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بَعْدَ التَّمْيِيزِ فَإِنْ كَانَ عَرَفَ الْأَحْكَامَ قَبْلَ طُرُوقِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى عَلَيْهِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ فَيُحَرِّكُ لِسَانَهُ وَلِهَآئِهِ بِالْقِرَاءَةِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ أَهْ عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَيُزَادُ عَلَيْهَا شَيْئَانِ: الْأَوَّلُ سَلَامَةُ الْحَوَاسِّ فَلَا تَجِبُ عَلَى مَنْ خُلِقَ أَغْمَى أَصَمَّ وَلَوْ نَاطِقًا، وَكَذَا مَنْ طَرَأَ لَهُ ذَلِكَ قَبْلَ التَّمْيِيزِ بِخِلَافِهِ بَعْدَ التَّمْيِيزِ؛ لِأَنَّهُ يَعْرِفُ الْوَاجِبَاتِ حِينَئِذٍ فَلَوْ رُدَّتْ حَوَاسُّهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَالثَّانِي: بُلُوغُ الدَّعْوَةِ فَلَا تَجِبُ عَلَى مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ كَانَتْ نَشَأً فِي شَاهِقِ جَبَلٍ، فَلَوْ بَلَّغَتْهُ بَعْدَ مَدَّةٍ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ كَمَا قَالَ الْعَلَامَةُ الرَّمْلِيُّ؛ لِأَنَّهُ كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ بِهَا، وَقَالَ ابْنُ قَاسِمٍ بَلْزُومُ الْقَضَاءِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُقْصَرٌّ فِي تَرْكِ مَا حَقَّهُ أَنْ يَعْلَمَ فِي الْجُمْلَةِ فَتَحَصَّلَ أَنَّ شَرَائِطَ الْوُجُوبِ سِتَّةٌ أَهْ بِأَدْنَى تَصَرُّفٍ، وَكَذَا مَالُ السَّيِّدِ الْبُصْرِيِّ وَعَ شَ إِلَى مَا قَالَ الرَّمْلِيُّ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ الْقَضَاءِ، وَكَذَا الْأَجْهَوْرِيُّ عِبَارَتُهُ قَالَ سَمَ: يَجِبُ عَلَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ أَهْ قَالَ بَعْضُ مَشَآيِخِنَا: وَالْفَرْقُ وَجُودُ الْأَهْلِيَّةِ فَيَمَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ دُونَ الْآخَرِ أَهْ قُلْتُ هَذَا الْفَرْقُ فِيهِ شَيْءٌ إِذْ مَنْ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ كَافِرٌ، أَوْ فِي حُكْمِهِ وَلَا أُخْرَسَ مُسْلِمٌ فَكَيْفَ يَلْزَمُ غَيْرَ الْمُسْلِمِ دُونَ الْمُسْلِمِ أَهْ . □ فَوُدَّ: (وَلَوْ فِيهَا مَضَى) إِلَى قَوْلِهِ أَيُّ الْمُجْمَعِ فِي النَّهَآةِ، وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: لِأَنَّ إِلَى بَلَّ . □ فَوُدَّ: (فَدَخَلَ الْمُرْتَدُّ) هَذَا مَجَازٌ يَخْتَاجُ فِي تَنَاوُلِ اللَّفْظِ لَهُ إِلَى قَرِينَةٍ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ قُلْتُ قَرِينَتُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ إِلَّا الْمُرْتَدُّ عَ شَ وَيَبْصُرِي لَكِنْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ وَجَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ بِجَيْرِمِيٍّ . □ فَوُدَّ: (لَا كَافِرٍ أَصْلِيٍّ الْإِنْفِ) لَا يُقَالُ: لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ هَذِهِ الْمُخْتَرَزَاتِ فَإِنَّهَا تَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا قَضَاءَ عَلَى الْكَافِرِ الْإِنْفِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ مَا يَأْتِي فِي الْقَضَاءِ وَمَا هُنَا فِي عَدَمِ الْوُجُوبِ وَهُمَا مُخْتَلِفَانِ عَ شَ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ قَدْ يُقَالُ: يُعْنَى عَنْهُ قَوْلُ الْمُشْنِ وَلَا قَضَاءَ الْإِنْفِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الْقَضَاءِ نَفْيُ الْوُجُوبِ، وَأَجِيبَ بِأَنَّ قَضَاءَهُ أَخَذَ مَفْهُومَ الْمُشْنِ وَإِنْ كَانَ كَلَامُ الْمُشْنِ يُعْنَى عَنْهُ أَهْ . □ فَوُدَّ: (لِلْمُطَالَبَةِ الْإِنْفِ) أَيُّ: مِنَّا وَالْأَفْهَوُ مُطَالَبٌ مِنْ جِهَةِ الشَّرْعِ وَلِهَذَا عَوَقَبَ رَشِيدِيٍّ .

□ فَوُدَّ: (لَا يُطَالَبُ بِشَيْءٍ الْإِنْفِ) أَيُّ مِنَّا وَالْأَفْهَوُ مُطَالَبٌ شَرْعًا إِذْ لَوْ لَمْ يُطَالَبْ كَذَلِكَ فَلَا مَعْنَى لِلْعِقَابِ

فَضَّلْ

□ فَوُدَّ: (السَّابِقَةُ) أَيُّ: قَالَ لِلْعَهْدِ . □ فَوُدَّ: (لَا يُطَالَبُ بِشَيْءٍ) يَتَّبَعِي أَنَّ الْمُرَادَ لَا يُطَالَبُ مِنَّا وَلَا أَفْهَوُ

يشيء وغيره يطالب بالإسلام أو بذل الجزية، بل للعقاب عليها كسائر الفروع أي المجمع عليها كما هو ظاهر في الآخرة لتمكنه منها بالإسلام ولنص ﴿لَوْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ [المدر: ٤٣] ﴿الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٧] ولا صبي ومجنون ومغمى عليه وسكران بلا تعدد لعدم تكليفهم وجوبها على متعدّد بنحو جنونه عند من عبّر به وجوب انعقاد سبب لجوب القضاء عليه ولا حائض ونفساء وإن استعجلنا ذلك بدواء؛ لأنهما مكلفتان بتركها قيل إن حمل عدم الوجوب

عليها سم وع ش. □ فؤد: (وغيره) أي: غير الذمي. □ فؤد: (أي المجمع عليها إلخ) أي: كالصلاة، والزكاة وحزمة الزنا بخلاف المختلف فيه كشرّب ما لا يسكر من التبيذ، والبيع بالتعاطي فلا يعاقب عليه ع ش قال السيّد البصري لم يظهر وجه التقييد به أي بالمجمع عليها فينبغي أن يكون مثله المختلف فيه إذا وافق طرف الإيجاب في المأمور، والتخريم في المنهي حكم الله تعالى بحسب نفس الأمر فالحاصل أنه يعاقب على ترك الواجبات وفعل المحرمات بحسب نفس الأمر سواء أجمع عليها أو اختلف فيها إذ لا شبهة له بخلاف المخطي ومقلّديه، ثم رأيت عبارة تحقيق التوحيّ مخاطب بالفروع كصلاة وزكاة وصوم وحجّ وعزو وتحرّم خمر وزنا وربّا انتهت وفي الإقصار على هذه الأمثلة إشعار بالتقييد لا سيّما إن جعلت للتقييد كما جرى عليه المحسّي في الآيات وشروح الزقات اه. □ فؤد: (في الآخرة) متعلّق بالعقاب. □ فؤد: (ووجوبهما) مبتدأ خبره قوله وجوب انعقاد إلخ حاصله أن من عبّر بكون الصلاة واجبة عليه أراد أنه انعقد له سبب وجوب القضاء عليه لا أنه يجب عليه حينئذ الأداء؛ لأنه لا يصلح له كزدي. □ فؤد: (بنحو جنونه) أي: كسكره وإغمائه سم. □ فؤد: (وجوب انعقاد سبب) أي: وجوب سببه انعقاد السبب وهو دخول الوقت أي لا وجوب أداء وفيه أن انعقاد السبب موجود في غير المتعدي مع أنه لا قضاء عليه فالأولى التعليل بأنّه بتعديه صار في حكم المكلف فكأنه مخاطب بأدائها فوجب القضاء نظراً لذلك تأمل حلبي وأجيب بأن المراد وجوب انعقاد سبب مع قصد التغلّظ فلا يرد غير المتعدي اهـ بجبرمي. □ فؤد: (أي وجوب سببه انعقاد إلخ) الأولى أي وجوب أريد به انعقاد سببه. □ فؤد: (لوجوب القضاء إلخ) علّة لانعقاد سبب الوجوب على المتعدي بنحو جنون كما يفيد صنيع شرح المنهج وشرح جمع الجوامع وقضية ما مرّ عن الكزدي أنه صله سبب. □ فؤد: (قيل) إلى قوله: لأن إسقاطها في النهاية إلا قوله لا إقصار إلى لكونه. □ فؤد: (قيل إلخ) لعلّ الأوجه في جواب هذا القيل أن المصنّف أراد بالوجوب مغناه الشرعي الذي هو الطلب الجازم مع أثره الذي هو توجه المطالبة في

مطالب شرعاً إذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها تأمل. □ فؤد: (بنحو جنونه) أي: كسكره وإغمائه. □ فؤد: (قيل إلخ) لعلّ الأوجه في جواب هذا القيل أن المصنّف أراد بالوجوب مغناه الشرعي الذي هو الطلب الجازم مع أثره الذي هو توجه المطالبة في الدنيا وحينئذ يتضح انقضاؤه عن الأضداد بانقضاء جزائه، أو أحدهما.

على أضداد من ذكره على عدم الإثم بالترك وعدم الطلب في الدنيا ورد الكافر، أو على الأول ورد أيضاً، أو على الثاني ورد غيره ممن ذكر انتهى وليس بسديد؛ لأن الوجوب حيث أطلق إنما ينصرف لمدلوله الشرعي وهو هنا كذلك ثبوتاً وانتفاءً غاية ما فيه أن في الكافر تفصيلاً، والقاعدة أن المفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يرد فبطل إيراده على أن قوله ورد غيره سهو وصوابه ورد الصبي. (ولا قضاء على الكافر).....

الدنيا وحيث يتضح انتفاؤه عن الأضداد بانتفاء جزائه، أو أحدهما سم على حج اه رشيدي وقوله بانتفاء جزائه أي كالمجنون، والحائض وقوله: أو أحدهما كالكافر فإنه يطالب بها من جهة الشارع ولا يطالب بها متاً، والصبي يطالب بها من وليه لا من الشارع بجبري. □ قوله: (على أضداد الخ) متعلق بعدم الوجوب. □ قوله: (ورد الكافر) أي: لأنه أثم بالترك سم. □ قوله: (أو على الأول) أي عدم الإثم بالترك ع ش. □ قوله: (ورد الخ) أي: الكافر لذلك سم. □ قوله: (أو على الثاني) أي: عدم الطلب في الدنيا ع ش. □ قوله: (ورد غيره) أي: لأنها مطلوبة منه ولو بواسطة وليه كالصبي سم. □ قوله: (لمدلوله الشرعي) أي الطلب الجازم رشيدي. □ قوله: (أن في الكافر تفصيلاً) وهو أنه تارة يجب عليه القضاء وتارة لا يجب فإعتبار وجوب القضاء وعدمه جعله قسمين الأصلي قسم، والمؤتد قسم وإن كانا مستويين في الوجوب عليهما بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبهذا يجاب عما اغترضه به سم على حج ع ش. □ قوله: (وصوابه ورد الصبي) أي: ؛ لأنها لا تطالب من غير الصبي ممن ذكر وقد يجاب عنه بأن قوله غيره لا عموم فيه ومن للتبعض سم. □ قوله: (ورد الصبي) أي: ؛ لأنها مطلوبة منه ولو بواسطة وليه رشيدي وتقدم عن سم مثله وبذلك يتدفع قول البصري لا يخفى أن عدم الطلب في الدنيا شامل للجميع فليتأمل قول المعتز في رد غيره وقول الشارح صوابه ورد الصبي اه. □ قوله (سني): (ولا قضاء على الكافر) أي كغيرها من العبادات ولو قضاها لم تتعقد نهاية ونقل سم عن

□ قوله: (ورد الكافر) أي: لأنه أثم بالترك وقوله ورد أي الكافر لذلك. □ قوله: (ورد غيره) أي: ؛ لأنها مطلوبة منه ولو بواسطة وليه كالصبي. □ قوله: (تفصيلاً) يتأمل ما المراد بذلك التفصيل فإنه إن أراد به التفصيل بين المؤتد وغيره ففيه أمران أحدهما أنه أدخل المؤتد في المسلم حيث قال: ولو فيما مضى إلخ فلا يدخل حيث في أضداد من ذكر، والثاني أن الوجوب بمدلوله الشرعي وهو الطلب طلباً جازماً ثابت في حق المؤتد وغيره من الكفار ضرورة أن الجميع مكلفون بفروع الشريعة وأما المطالبة متاً لهم بذلك، أو عدمها فامر آخر خارج عن معنى الوجوب وإن أراد التفصيل بين العقاب، والمطالبة في الدنيا بمعنى أن الأول ثابت في حق الكافر دون الثاني ففيه أن كلا منهما خارج عن مدلول الوجوب شرعاً الثابت في حق الكافر لما تقرر، وإن أريد التفصيل في الإثم لم يصح؛ لأنه إثم مطلقاً دائماً. □ قوله: (فبطل إيراده) يتأثر أنه لا تفصيل فيه فلم يبطل الإيراد. □ قوله: (وصوابه ورد الصبي) أي: ؛ لأنها لا تطالب من غير الصبي ممن ذكر وقد يجاب عنه بأن قوله غيره لا عموم فيه ومن للتبعض.

إِذَا أَسْلَمَ تَرْغِيْبًا لَهُ فِي الْإِسْلَامِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] (إِلَّا الْمُرْتَدَّ) بِالْجُرِّ كَذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَلَعَلَّهُ لاقْتِصَارِ ضَبِطِ الْمُصَنِّفِ عَلَيْهِ، أَوْ لِكَوْنِهِ الْأَفْصَحُ فَيُلْزَمُهُ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ زَمَنُ الرَّدَّةِ حَتَّى زَمَنَ جُنُونِهِ، أَوْ إِغْمَائِهِ، أَوْ شُكْرِهِ فِيهَا وَلَوْ بَلَا تَعَدُّ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ

إِفْتَاءِ الشُّيُوطِيِّ صِحَّتهُ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ وَهُوَ أَيْ الْإِنْعِقَادُ التَّحْقِيقُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى اهْ عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَكَمَا لَا يَجِبُ قَضَائُهَا لَا يَسُنُّ، بَلْ لَا يَتَعَقَّدُ عَلَى مُتَعَمِّدِ الزَّمَلِيِّ وَجَزَمَ غَيْرُهُ بِالْإِنْعِقَادِ وَاسْتَوْجَهَهُ سَمٍ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَيَفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَائِضِ، وَالتَّقْصَاءُ بَاتُهُمَا أَهْلٌ لِلْعِبَادَةِ فِي الْجُمْلَةِ اه. □ قَوْلُهُ: (إِذَا أَسْلَمَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَنَظَرُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (لِاقْتِصَارِ) إِلَى (لِكَوْنِهِ). □ قَوْلُهُ: (تَرْغِيْبًا لَهُ فِي الْإِسْلَامِ) وَلَوْ أَسْلَمَ أُتِيبَ عَلَى مَا فَعَلَهُ مِنَ الْقُرْبِ الَّتِي لَا تَخْتِاجُ إِلَى نِيَّةٍ كَصَدَقَةٍ وَصَلَةٍ وَعِنْتِي قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَلَوْ أَسْلَمَ لَخِ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُسَلِّمْ لَا يَثَابُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا فِي الْآخِرَةِ لَكِنْ يَجُوزُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَوِّضُهُ عَنْهَا فِي الدُّنْيَا مَا لَا، أَوْ وَلَدًا، أَوْ غَيْرَهُمَا اه. وَفِي الْبُصْرِيِّ مِثْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا الْمُرْتَدَّ) وَلَيْسَ مِثْلُ الْمُرْتَدِّ الْمُتَنَبِّلِ مِنْ دِينٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ إِلَى دِينٍ آخَرَ، بَلْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ أَدَاءً وَلَا قَضَاءً إِذَا أَسْلَمَ شَيْخُنَا وَع ش. □ قَوْلُهُ: (بِالْجُرِّ) أَيُّ: عَلَى الْبَدَلِ نِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (أَوْ لِكَوْنِهِ الْأَفْصَحُ) أَيُّ: عَلَى مَذْهَبِ الْبُصْرِيِّينَ مِنْ أَنَّ الْكَلَامَ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ إِذَا كَانَ تَامًا غَيْرَ مُوجِبٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] فَالْأَرْجَحُ اتِّبَاعُ الْمُسْتَنْتَى لِلْمُسْتَنْتَى مِنْهُ وَيَجُوزُ التَّصَبُّبُ مُغْنِي وَنِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى زَمَنَ جُنُونِهِ) أَيُّ: الْخَالِي مِنَ الْحَيْضِ وَنَحْوِهِ ع ش وَلَوْ أَسْلَمَ أَحَدٌ أَصُولَهُ حَالُ جُنُونِهِ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ وَسَقَطَ الْقَضَاءُ مِنْ حَيْثِيْدٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثِيْدٍ مَجْنُونٌ مُسَلِّمٌ سَم. وَقَوْلُهُ:

□ قَوْلُهُ: (وَلَا قَضَاءَ عَلَى الْكَافِرِ) فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ وَأَرَادَ أَنْ يَتَضَيَّ مَا فَاتَهُ فِي زَمَنِ الْكُفْرِ مِنْ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَزَكَاةٍ هَلْ لَهُ ذَلِكَ وَهَلْ ثَبَتَ أَنَّ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ فَعَلَ ذَلِكَ حِينَ أَسْلَمَ الْجَوَابُ نَعَمْ لَهُ ذَلِكَ وَذَلِكَ مَاخُوذٌ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ إجمالاً وَتَفْصِيلاً، ثُمَّ أَطَالَ جِدًّا فِي بَيَانِ ذَلِكَ وَقَالَ لَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ وَلَا بِالْكَرَاهَةِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَائِضِ بِأَنَّ تَرْكَ الصَّلَاةِ لِلْحَائِضِ عَزِيْمَةٌ وَبَسَبٍ لَيْسَتْ مُتَعَدِّيةً بِهِ، وَالْقَضَاءُ لَهَا بَذْعٌ وَقَدْ ائْتَعَدَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَيْهَا وَتَرْكُ الصَّلَاةِ لِلْكَافِرِ بِسَبَبٍ هُوَ مُتَعَدِّ بِهِ وَاسْقَاطُ الصَّلَاةِ عَنْهُ مِنْ بَابِ الرُّخْصَةِ مَعَ قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ بِوُجُوبِهَا عَلَيْهِ حَالُ الْكُفْرِ وَعَقُوبَتُهُ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ اه لَكِنْ فِي شَرْحِ م ر الْجَزْمُ بِعَدَمِ الْإِنْعِقَادِ وَوَجَّهَهُ فِي دَرْسِهِ بِأَنَّ قَضَاءَهُ لَا يُطْلَبُ وَجُوبًا وَلَا تَذْبًا؛ لِأَنَّهُ يُتَفَرَّه، وَالْأَصْلُ فِيمَا لَمْ يُطْلَبْ أَنْ لَا يَتَعَقَّدَ.

□ قَوْلُهُ: (تَرْغِيْبًا لَهُ فِي الْإِسْلَامِ) قَضِيَّةُ هَذِهِ الْعِلَّةِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ وَلَا يَسُنُّ وَهَلْ يَصِحُّ نَظَرًا؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُخَاطَبًا بِهِ فِي الْجُمْلَةِ أَوَّلًا؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْإِسْلَامِ غَيْرُ مَطْلُوبٍ مُطْلَقًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ، وَالْعِبَادَةُ إِذَا لَمْ تُطْلَبِ الْأَصْلُ أَنْ لَا يَصِحَّ فِيهِ نَظَرٌ، وَعَلَى الثَّانِي فَيَفَارِقُ صِحَّةَ قَضَاءِ الْحَائِضِ بِنَاءً عَلَى صِحَّتِهِ عَلَى قَوْلِ كَرَاهَتِهِ بِأَنَّهَا مِنْ هَلِ خِطَابٍ فِي الْجُمْلَةِ. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى زَمَنَ جُنُونِهِ) لَوْ أَسْلَمَ أَحَدٌ أَصُولَهُ حَالُ جُنُونِهِ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ وَسَقَطَ الْقَضَاءُ مِنْ حَيْثِيْدٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثِيْدٍ مَجْنُونٌ مُسَلِّمٌ.

بِخِلَافِ زَمَنِ حَيْضِهَا وَنَفَاسِهَا وَوَقَعَ فِي الْمَجْمُوعِ مَا يُخَالِفُهُ وَهُوَ سَبَقُ قَلَمٍ؛ لِأَنَّ إِسْقَاطَهَا عَنْهَا عَزِيمَةٌ فَلَمْ تُؤَثِّرْ فِيهَا الرَّدَّةُ وَعَنْهُ رُخْصَةٌ فَأَثَرَتْ فِيهَا إِذْ لَيْسَ الْمُرْتَدُّ مِنْ أَهْلِهَا وَنَظَرَ فِيهِ الْإِمَامُ بِأَنَّهُ لَمْ يَعْصِ بِالْجُنُونِ فَمُقَارَنَةُ الرَّدَّةِ لَهُ كَمُقَارَنَةِ الْمَعْصِيَةِ فِي السَّفَرِ لَهُ وَجَوَابُهُ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ الرَّدَّةَ الْمُوجِبَةَ لِلْقَضَاءِ مُقَارِنَةٌ لِلْجُنُونِ فَلَمْ يُؤَثِّرْ فِيهَا تَغْلِيظًا عَلَيْهِ.....

وَسَقَطَ الْقَضَاءُ مِنْ حَيْثُذِ أَيِّ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُتَعَدِّيًا شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ زَمَنِ حَيْضِهَا وَنَفَاسِهَا) أَيِ الْوَاقِعَيْنِ فِي رَدِّهَا سَم. □ قَوْلُهُ: (مَا يُخَالِفُهُ) أَيِ: مِنْ قَضَاءِ الْحَائِضِ الْمُرْتَدَّةِ زَمَنِ الْجُنُونِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ سَبَقُ قَلَمٍ) أَجَابَ عَنْهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَائِضِ الَّتِي بَلَغَتْ سِنَّ الْحَيْضِ وَلَمْ تَحْضُ بِالْفِعْلِ وَهُوَ وَإِنْ كَانَ بُعِيدًا أَوَّلَى مِنْ نِسْبَتِهِ إِلَى السَّهْوِ بِجَيْرِمِيٍّ وَشَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْإِنِّخَ) تَغْلِيلَ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ زَمَنِ حَيْضِهَا الْإِنِّخَ وَبَيَانٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَ زَمَنِ نَحْوِ الْحَيْضِ وَزَمَنِ نَحْوِ الْجُنُونِ. □ قَوْلُهُ: (إِسْقَاطُهَا عَنْهَا) أَيِ: إِسْقَاطُ الصَّلَاةِ عَنْ نَحْوِ الْحَائِضِ سَم. □ قَوْلُهُ: (عَزِيمَةٌ) أَيِ: لِأَنَّهَا انْتَقَلَتْ مِنْ وَجُوبِ الْفِعْلِ إِلَى وَجُوبِ التَّرْكِ وَلَا يُشْكِلُ بِكَوْنِ أَكْلِ الْمُضْطَرِّ لِلْمَنْتَةِ رُخْصَةٌ مَعَ أَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ وَجُوبِ تَرْكِ الْأَكْلِ إِلَى وَجُوبِ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ الْأَكْلَ وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا تَمِيلُ إِلَيْهِ النَّفْسُ بِخِلَافِ تَرْكِ الصَّلَاةِ فَلَا تَمِيلُ إِلَيْهِ النَّفْسُ غَالِبًا قَالَهُ شَيْخُنَا وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ نَحْوِهِ عَنْ ع ش مَا نَصَّهُ وَالْحَقُّ أَنَّ الْحَائِضَ، وَالنَّفْسَاءَ انْتَقَلَتَا إِلَى سَهُولَةٍ فَحَيْثُذِ فَوَجَّهَ كَوْنَهُ عَزِيمَةً أَنَّ الْحُكْمَ تَغَيَّرَ فِي حَقِّهِمَا لِعُذْرٍ مَانِعٍ مِنَ الْفِعْلِ وَشَرْطُ الْعُذْرِ الْمَأْخُوذِ فِي تَعْرِيفِ الرُّخْصَةِ أَنْ لَا يَكُونَ مَا نَعَا مِنَ الْفِعْلِ كَمَا يُسْتَفَادُ كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْمَحَلِّيِّ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَعَنْهُ) أَيِ وَإِسْقَاطُهَا عَنْ نَحْوِ الْمَجْنُونِ سَم. □ قَوْلُهُ: (رُخْصَةٌ) أَيِ: لِأَنَّهُ انْتَقَلَ مِنْ وَجُوبِ الْفِعْلِ إِلَى جَوَازِ التَّرْكِ شَيْخُنَا وَقَالَ الْبُجَيْرِمِيُّ: الْمُرَادُ بِالرُّخْصَةِ فِي حَقِّ الْمَجْنُونِ أَيِ وَنَحْوِهِ مَعْنَاهَا اللَّغْوِيُّ وَهُوَ السَّهُولَةُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُحَاطَبًا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ زَمَنِ جُنُونِهِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَنَظَرَ فِيهِ) فِي لُزُومِ الْقَضَاءِ عَلَى الْمَجْنُونِ الْمُرْتَدِّ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَغْصِ الْإِنِّخَ) يُفِيدُ أَنَّ كَلَامَهُ فِي جُنُونٍ لَا تَعْدِي بِهِ لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ وَلَوْ بَلَا تَعَدَّى يَقْتَضِي قَرَضَ الْكَلَامِ فِي الْأَعْمَ فَعِيهِ مَا فِيهِ سَم. □ قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ لِلْمُسَافِرِ سَفَرٌ قَصِيرٌ. □ قَوْلُهُ: (وَجَوَابُهُ مَا تَقَرَّرَ الْإِنِّخَ) فِيهِ شِبْهُ مُصَادَرَةٍ وَيَتَقَدَّرُ تَسْلِيمُ أَنَّهَا مُوجِبَةٌ لِلْقَضَاءِ فِي زَمَنِ الْجُنُونِ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمُقْتَضِي عَلَى الْمَانِعِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَنَّ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ هُوَ الْقِيَاسُ لَكِنْ خَرَجْنَا عَنْهُ لِعِلَظِ الرَّدَّةِ فَكَانَ وَجُودُهَا مَا نَعَا مِنَ التَّخْفِيفِ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْمَعْصِيَةُ فِي السَّبَبِ الْمُبِيحِ بِضَرِيٍّ وَفِي سَمِ نَحْوِهِ. □ قَوْلُهُ: (مُقَارَنَةُ لِلْجُنُونِ الْإِنِّخَ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى سَابِقَةً عَلَى الْجُنُونِ فَجُعِلَ تَابِعًا لَهَا بِخِلَافِ الْمَعْصِيَةِ فِي السَّفَرِ

□ قَوْلُهُ: (حَيْضِهَا وَنَفَاسِهَا) أَيِ الْوَاقِعَيْنِ فِي رَدِّهَا. □ قَوْلُهُ: (عَنْهَا) أَيِ: الْحَائِضِ. □ قَوْلُهُ: (وَعَنْهُ رُخْصَةٌ) أَيِ: وَإِسْقَاطُهَا عَنْهُ أَيِ عَنِ الْمَجْنُونِ، أَوْ الْمُغْمَى عَلَيْهِ، أَوْ السَّكَرَانِ أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ حَتَّى زَمَنِ جُنُونِهِ الْإِنِّخَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ بَلَا تَعَدَّى يُفِيدُ دُخُولَ غَيْرِ الْمُتَعَدِّي؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ سَاقِطٍ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَغْصِ) يُفِيدُ أَنَّ كَلَامَهُ فِي جُنُونٍ لَا تَعْدِي بِهِ لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ وَلَوْ بَلَا تَعَدَّى يَقْتَضِي قَرَضَ الْكَلَامِ فِي الْأَعْمَ فَعِيهِ مَا فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (مُقَارَنَةُ لِلْجُنُونِ) قَدْ يُقَالُ غَايَتُهُ اجْتِمَاعُ مُقْتَضٍ وَمَانِعٍ فَلَمَّ قَدَّمَ الْأَوَّلَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لِقَوْلِهِ بِإِقْضَائِهِ التَّغْلِيظَ، أَوْ بِتَقْدُّمِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا مَا لَوْ شَرَعَ فِي السَّفَرِ بَعْدَ تَلَبُّسِهِ بِالْمَعْصِيَةِ وَبُجَابِ

بخلاف السفر فإنه لم يقتَرَن به مانع للقصر أصلاً فإن قُلْتُ لم وجب القضاء مع الجنون المقارن لها تغليظاً ومَنَعَ الجنون صحّة إقراره فلم ينظر للتغليظ عليه لأجلها وأوجب الشكر الأول ولم يمتنع الثاني تغليظاً فيهما مع أنها أفحش منه قُلْتُ؛ لأنها ليس فيها جناية إلا على حقوق الله تعالى فافتضت التغليظ فيها فحسب وهو فيه جناية على الحقيقتين فافتضى التغليظ عليه فيهما فتأملهُ. (ولا قضاء على (الصبي) الذكر، والأُنثى لما فاتهُ زَمَن صباه بعد بلوغه لِعَدَم تكليفه (ويؤمّر) مع التهديد فلا يكفي مُجرّد الأمر أي يجبُ على كُلٍّ من أبويهِ

فإنها بالعكس فجعلت تابِعاً لَهُ. □ فَوُد: (لها) أي للردّة. □ فَوُد: (ومنع الجنون إلخ) إن عمّ منعه قوي السؤال وإن خصّ بغير المتعدّي ظهر الفرق بينه وبين السكر سم. □ فَوُد: (عليه لأجلها) أي: على المرتد المجنون لأجل الردّة. □ فَوُد: (وأوجب السكر) أي: بتعدّد، ثم قوة عبارته تدلّ على أن كلامه في سكر مُنفصل عن الردّة إلا أن الحكم، والفرق الذي ذكره صالحان للمُتصل بها أيضاً سم. □ فَوُد: (الأول) أي: القضاء وقوله الثاني أي صحّة الإقرار وقوله مع أنها أي الردّة وقوله منه أي من السكر. □ فَوُد: (ولا قضاء على الصبي إلخ) أي: وجوباً نعم يُندب قضاء ما فاتهُ زَمَن التمييز دون ما قبله فلا يتعقّد قضاؤه شيخناً ويُجبرمي وفي الكردّي عن الشوري عن الإيعاب مثله. □ فَوُد: (زَمَن إلخ) متعلّق لفاته. □ فَوُد: (بعد إلخ) متعلّق بلا قضاء. □ فَوُد: (مع التهديد) أي: حيث احتيج إليه سم وع ش أي كان يقول له صلّ ولا ضربتكَ شيخناً. □ فَوُد: (فلا يكفي مُجرّد الأمر) أي: حيث لم يُفد سم عبارة السيّد البصريّ بتبغي أن يكون محلّه إذا علِمَ عَدَم جدواه وهل يكفي الأمر مرّة واحدة، أو يُعيد لكلّ صلاة، أو عند ظنّ عَدَم الإمتثال بالأول محلّ تأمل ولعلّ الثالث أقرب اه. □ فَوُد: (أي يجبُ على كُلٍّ إلخ) قال في شرح العباب وإنما حوطبت به الأم مع وجود الأب وإن لم يكن لها ولاية؛ لأنّه من الأمر

بالفرق بما علِمَ من الأول. □ فَوُد: (بخلاف السفر) قد يقال الفرق غير موجّه؛ لأنّ حاصل التّظّر أن مقارنة المغصية للسفر كما لم تمنع ترتّب مُقتضاه عليه وهو جواز التّرخّص فهلاً كان مقارنة الردّة للجنون كذلك أي غير مانعة من ترتّب أثره وهو سقوط القضاء عليه وحاصِلُهُ لم جعلتم مقارنة الردّة مؤثراً دون مقارنة المغصية للسفر وظاهر أن هذا لا يتدفع بدعوى أن المغصية المُقارنة للسفر غير مانعة للقصر أي غير مانعة من ترتّب أثر السفر عليه كما هو حاصل هذا الفرق ويُجاب بأن المراد الفرق بأن الردّة تُنافي التّخفيف.

(فرع): الوجه فيمن لم تبلّغه الدّعوى، ثم بلّغته وجوب قضاء ما فاتهُ قبل بلوغها وفيمن خلّق أغمى أصمّ أخرس آتة غير مُكلّف وآتة لو رُدّت له حواسه لم يجب قضاء ما فاتهُ قبل الردّة. □ فَوُد: (ومنع الجنون) إن عمّ منعه قوي السؤال وإن خصّ بغير المتعدّي ظهر الفرق بينه وبين السكر. □ فَوُد: (وأوجب السكر) أي: بتعدّد، ثم قوة عبارته تدلّ على أن كلامه في سكر مُنفصل عن الردّة إلا أن الحكم، والفرق الذي ذكره صالحان للمُتصل بها أيضاً. □ فَوُد: (مع التهديد) أي حيث احتيج إليه وقوله فلا يكفي مُجرّد الأمر أي حيث لم يُفد. □ فَوُد: (أي يجبُ على كُلٍّ من أبويهِ) قال في شرح

وإنَّ عَلَا وَيُظْهَرُ أَنَّ الْوُجُوبَ عَلَيْهِمَا عَلَى الْكِفَايَةِ فَيَسْقُطُ بِفِعْلِ أَحَدِهِمَا لِحُصُولِ الْمُقْصُودِ بِهِ، ثُمَّ الْوَصِيُّ، أَوْ الْقِيَمُ، وَكَذَا نَحْوُ مُلْتَقِطٍ وَمَالِكٍ قِنْ وَمُسْتَعِيرٍ وَوَدِيعٍ وَأَقْرَبِ الْأَوْلِيَاءِ فَالْإِمَامُ

بالمعروف ولذا وجب ذلك على الأجانب أيضاً على ما ذكره الزركشي وعليه فإتما خصوا الأبوين ومن يأتي بذلك؛ لأنهم أخص من بقية الأجانب اهـ وهل يجري ذلك في الضرب أيضاً فيه نظر ويستبعد جريانه.

(تنبيه): إذا كان هذا من قبيل الأمر بالمعروف فقد يشكّل الترتيب الآتي إلا أن يكون باختيار الآكد، وقال م ر: إن ما ذكر لم يتمحض للأمر بالمعروف بل يراعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع، والمستعير انتهى اهـ سم. قوله: (وإن علا) قال في شرح العباب ولو من قبل الأم كما قاله التاج الشبكي سم كلام الشارح هنا أيضاً مفيد له. قوله: (أن الوجوب عليهما على الكفاية) جزم به شيخنا والبجيرمي. قوله: (ثم الوصي إلخ) عبارة النهاية، والمعني، والأمر، والضرب واجبان على الولي أبا كان، أو جدًا، أو وصيًا، أو قِيَمًا، والمُلْتَقِطُ ومَالِكُ الرقيق في معنى الأب كما في المهمات، وكذا المودع، والمستعير كما أفاده بعض المتأخرين اهـ زاد الأول، والإمام، وكذا المسلمون فيمن لا ولي له اهـ. قوله: (نحو ملقط إلخ) أي: كالوقوف عليه شيخنا. قوله: (وكذا إلخ) يقتضي أن كلًا ممن ذكر في مرتبة الوصي، والقيم وهو محل تأمل ويدفع بعدم التوارد على واحد يقتضي أيضاً أن كلًا من الأبوين مقدّم على مالك القن وهو أيضاً محل تأمل بصري. قوله: (وأقرب الأولياء) انظر ما المراد بالأولياء وفي شرح العباب عبارة السمعاني فإن لم يكن له أمهات فعلى الأولياء الأقرب فالأقرب فإن

العباب وإتما خوطبت به الأم مع وجود الأب وإن لم يكن لها ولاية؛ لأنه من الأمر بالمعروف ولذا وجب ذلك على الأجانب أيضاً على ما ذكره الزركشي وعليه فإتما خصوا الأبوين ومن يأتي بذلك؛ لأنهم أخص من بقية الأجانب انتهى وهل يجري ذلك في الضرب أيضاً فيه نظر ويستبعد جريانه:

(تنبيه): إذا كان هذا من قبيل الأمر بالمعروف فقد يشكّل الترتيب السابق في قوله، ثم الوصي إلخ وقوله فالإمام فصلحاء المسلمين وما يأتي عن العباب وشرحه أن الزوج بعد الأبوين وقبل بقية الأولياء إلا أن يكون باختيار الآكد فلي تأمل وقال م ر أن ما ذكر لم يتمحض للأمر بالمعروف، بل يراعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع، والمستعير انتهى.

قوله: (وإن علا) قال في شرح العباب: ولو من قبل الأم كما قاله الشيخ الشبكي. قوله: (وأقرب الأولياء) انظر ما المراد بالأولياء هل نحو الوصي، والقيم، والقاضي وعبارة العباب، وكذا المسلمون فيمن لا ولي له وفي شرحه بعد أن بين أن هذا متقول عن السمعاني ما نصه وعبارة أي السمعاني فإن لم يكن له أمهات فعلى الأولياء الأقرب فالأقرب فإن لم يكن فعلى الإمام فإن اشتغل الإمام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهى ويؤخذ منه أن المراد بالإمام هنا ما يشمل نحو القاضي وأنه يلزمه الأمر، والضرب ولو مع وجود أب علم منه ترك ذلك وإن شرط ذلك أن يكون الصبي ببلد ليس فيها إمام ولا قاض ونحوهما، أو يعرضون عنه ويظهر أن المراد بهم صلحاء تلك

فصلحاء المسلمين فيمن لا أصل له تعليمه ما يضطر إلى معرفته من الأمور الضرورية التي يكفر جاحداً ويشترك فيها العالم، والخاص ومنها «أن النبي ﷺ بُعث بمكة ودُفن بالمدينة» كذا اقتصرُوا عليهما وكان وجهه أن إنكار أحدهما كفر لكن لا ينحصر الأمر فيهما وحينئذ فلا بُد أن يذكر له من أوصافه ﷺ الظاهرة المتواترة ما يميزه ولو بوجه، ثم ذنك، وأما مجرد الحكم بهما قبل تمييزه بوجه فغير مفيد فيجب بيان الثبوت، والرسالة وأن محمداً الذي هو من قرين وأسم أبيه كذا وأمه كذا وبُعث بكذا ودُفن بكذا نبي الله ورسوله إلى الخلق كافة ويتعين أيضاً ذكر لونه لتصريحهم بأن زعم كونه أسود كفر، والمراد

لم يكن فعلى الإمام فإن اشتغل الإمام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهت ويؤخذ منه أي من قول السمعاني أن المراد بالإمام هنا ما يشمل نحو القاضي وأنه يلزمه الأمر، والضرب ولو مع وجود أب علم منه ترك ذلك ويظهر أن المراد بهم أي المسلمين صلحاء تلك القرية التي هو بها دون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولي أموره كأبويه وأن المراد بالأولياء أولياء النكاح من الأقارب ويحتمل أن المراد بهم جميع الأقارب وإن لم يلوا في النكاح بدليل ما مر في أب الأم وهذا هو الأقرب انتهى سم بخذف. □ فوه: (فصلحاء المسلمين) قد يقال: إن كان المراد بالصلحاء من له أهلية التعليم، والأمر فواضح وإن كان المراد به المعنى المتبادر منه فلا يخفى ما فيه وبالجمله فكان الأصل إسقاط الصلحاء، ثم رأيت غيره لم يتعرض لهذا التقييد بصري. □ فوه: (فيمن لا أصل له) لا حاجة إلى أفراد هذا بالذكر؛ لأن قوله قبله، ثم الوصي، أو القيم ليس إلا فيمن لا أصل له، فكان ينبغي أن يترك هذه المسألة ويزيد عقب قوله، أو القيم فالإمام إلخ سم وقوله هذه المسألة أي قوله، وكذا نحو ملتقط إلخ وقوله: ويزيد لعل مراده ويزيدها أي هذه المسألة. □ فوه: (تعلمه إلخ) فاعل يجب.

□ فوه: (ويشترك إلخ) قد يقال: محل ذلك إذا علم من حال الصغير أنه متأهل لفهم هذه الأمور والآ فمجرد التمييز بالمعنى الذي قرره لا يحصل معه هذا التأهل غالباً بصري. □ فوه: (لا ينحصر الأمر) أي: وجوب التعليم. □ فوه: (حينئذ إلخ) أي: حين ذكرهما فكان الأنسب تقديمه على قوله لكن إلخ. □ فوه: (فيجب إلخ) متفرع على قوله لكن لا ينحصر إلخ. □ فوه: (ثم ذنك) أي البعث بمكة، والدفن بالمدينة. □ فوه: (وأن محمداً الذي إلخ) عطف على الثبوت. □ فوه: (بأن زعم كونه أسود إلخ)، بل نقل في الشفاء أن من غير صفته ﷺ كان قال كان أسود، أو موضعه كأن قال لم يكن بيهامة كفر أيضاً.

القرية التي هو بها دون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولي أموره كأبويه انتهى، ثم بعد قول العباب، والزوج في حق الزوجة بعد الأبوين وقبل الأولياء قال ويؤخذ من قول السمعاني السابق فعلى الأولياء الأقرب فالأقرب أن المراد بهم أولياء النكاح من الأقارب ويحتمل أن المراد بهم جميع الأقارب وإن لم يلوا في النكاح بدليل ما مر في أبي الأم وهذا هو الأقرب انتهى. □ فوه: (فيمن لا أصل له) لا حاجة إلى أفراد هذا بالذكر؛ لأن قوله قبل، ثم الوصي أو القيم ليس إلا فيمن لا أصل له فكان ينبغي أن يترك هذه المسألة ويزيد عقب قوله، أو القيم فالإمام إلخ.

لِقَلَّا يَزْعَمُ أَنَّهُ أَسْوَدُ فَيَكْفُرُ مَا لَمْ يُعَذِّرْ لَا أَنَّ الشَّرْطَ فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ خُطُوبُ كَوْنِهِ أَبْيَضَ، وَكَذَا يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا إِنْكَارُهُ كُفْرٌ فَتَأْمَلُهُ، ثُمَّ أَمْرُهُ (بِهَا) أَيِ الصَّلَاةِ وَلَوْ قَضَاءً وَبِجَمِيعِ شُرُوطِهَا وَبِسَائِرِ الشَّرَائِعِ الظَّاهِرَةِ وَلَوْ شَتَّى كَسَوَاكٍ وَيَلْزَمُهُ أَيْضًا نَهْيُهُ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ (لَسَبَّحَ) أَيِ عَقِبَ تَمَامِهَا إِنَّ مَيِّزَ وَإِلَّا فَعِنْدَ التَّمْيِيزِ بِأَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ وَيَسْتَنْجِيَ وَحَدَهُ وَيُؤَافِقُهُ خَبَرُ أَبِي دَاوُدَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ مَتَى يُؤْمَرُ الصَّبِيُّ بِالصَّلَاةِ فَقَالَ إِذَا عَرَفَ يَمِينَهُ مِنْ شِمَالِهِ أَيِ مَا يَضْرِبُهُ مِمَّا يَنْفَعُهُ» وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ أَمْرُ مُمَيِّزٍ قَبْلَ السَّبْحِ لِئَنذَرَتْهُ (وَيَضْرِبُ) ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ وَجُوبًا مِمَّنْ ذُكِرَ (عَلَيْهَا)

□ فَوُدَّ: (لِقَلَّا يَزْعَمُ الْخ) قَدْ يُقَالُ مَا لَمْ يَعْلَمْ فَتَلِكِ الْأُمُورُ غَيْرُ مَعْلُومَةٍ فَضَلًّا عَنْ كَوْنِهَا مَعْلُومَةٍ بِالضَّرُورَةِ فَاتَى يَكْفُرُ بِزَعْمِ أَضْدَادِهَا الْمُؤَدِّي إِلَى جَنْحِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ، نَعَمْ قَدْ يُوَجِّهُ أَصْلُ إِيْجَابِ تَعْلِيمِهَا بِالْخُصُوصِ أَنَّهَا أَكَّدُ الشَّرَائِعِ مَعَ كَوْنِهَا مَخْصُورَةٌ بِضَرْبٍ. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ أَمْرُهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَعْلِيمُهُ الْخ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ قَضَاءً) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ شَتَّى) فِي الْمَغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤَافِقُهُ) فِي النَّهَايَةِ.

□ فَوُدَّ: (وَلَوْ قَضَاءً) أَيِ: لِمَا فَاتَهُ بَعْدَ السَّبْحِ مُغْنِي وَع ش. □ فَوُدَّ: (عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ) يَتَّبِعِي، وَالْمَكْرُوهَاتِ الظَّاهِرَةِ بِضَرْبٍ. □ فَوُدَّ: (وَبِسَائِرِ الشَّرَائِعِ) كَحُضُورِ الْجَمَاعَاتِ، وَالصَّوْمِ إِنْ أَطَاقَهُ نَهَايَةً. □ فَوُدَّ: (أَيِ عَقِبَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ) فِي الْمَغْنَى. □ فَوُدَّ: (بِأَنْ يَأْكُلَ وَيَشْرَبَ الْخ) وَيَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ الصَّبِيَّانِ فَقَدْ يَحْصُلُ مَعَ الْخُمْسِ، بَلِ الْأَرْبَعِ فَقَدْ حَكَى بَعْضُ الْحَقَائِقِ أَنَّ ابْنَ أَرْبَعِ سِنِينَ حَفِظَ الْقُرْآنَ وَنَاطَرَ فِيهِ عِنْدَ الْخَلِيفَةِ فِي زَمَنِ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ لَا يَحْصُلُ إِلَّا مَعَ الْعَشْرِ شَرْحُ بَأَفْضَلِ، وَقَوْلُهُ: (بَلِ الْأَرْبَعِ الْخ) قِيلَ هُوَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ التَّابِعِيُّ كُرْدِي. □ فَوُدَّ: (وَيُؤَافِقُهُ) أَيِ: تَقْسِيرُ التَّمْيِيزِ بِمَا ذُكِرَ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ أَمْرُ مُمَيِّزٍ الْخ) لَكِنْ يُسَنُّ أَمْرُهُ حَيْثُ يَنْدَعُ ش وَشَيْخُنَا.

□ فَوُدَّ (السَّيِّ): (وَيَضْرِبُ الْخ) يَتَّبِعُهُ أَنْ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهَا وَتَوَقَّفَ فَعَلَّهَا عَلَى الضَّرْبِ ضَرْبَهُ لِيَفْعَلَهَا إِلَّا أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ تَرْكِهَا مِنْ غَيْرِ سَبْقِ طَلِبِهَا مِنْهُ حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا مَثَلًا يَضْرِبُ لِأَجْلِ التَّرَكِّ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ سَبْقِ الْخ أَيِ، أَوْ مَعَهُ لَكِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ فَعَلَّهَا عَلَى الضَّرْبِ، بَلْ كَفَى فِيهِ مُجَرَّدُ الْأَمْرِ ثَانِيًا. □ فَوُدَّ: (ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ) أَيِ: وَإِنْ كَثُرَ خِلَافًا لِمَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ سُرَيْجٍ مِنْ أَنَّهُ لَا يَضْرِبُ فَوْقَ ثَلَاثِ ضَرْبَاتٍ ع ش عِبَارَةً شَيْخُنَا، قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَا يَتَجَاوَزُ الضَّارِبُ ثَلَاثًا، وَكَذَا الْمُعَلِّمُ فَيَسُنُّ لَهُ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ الثَّلَاثَ، وَالْمُعْتَمِدُ أَنْ يَكُونَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ وَإِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُبْرِحٍ وَلَوْ لَمْ يُفِدْ إِلَّا الْمُبْرِحَ تَرَكَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِلْبَلْقَيْنِيِّ وَلَوْ تَلَفَ الْوَلَدُ بِالضَّرْبِ وَلَوْ مُعْتَادًا ضَمِنَهُ الضَّارِبُ؛ لِأَنَّ التَّادِيبَ مَشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ الْعَاقِبَةِ أَهْ بِحَذْفٍ وَفِي الْبُجَيْرِيِّ نَحْوُهُ. □ فَوُدَّ: (وَجُوبًا) اِغْتَمَدَهُ شَيْخُنَا، وَكَذَا ع ش، ثُمَّ قَالَ: وَمَحَلُّ وَجُوبِ الضَّرْبِ مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ هَرَبُهُ وَضْيَاعُهُ فَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ تَرَكَهُ أَهْ. □ فَوُدَّ: (مِمَّنْ ذُكِرَ) أَيِ الْوَلِيِّ أَبَا كَانَ، أَوْ جَدًّا، أَوْ نَحْوَهُمَا مِمَّنْ مَرَّ شَيْخُنَا كَالْوَصِيِّ، وَالْقِيَمِ وَغَيْرِهِمَا وَعَبَارَةٌ ع ش قَضِيَّةٌ هَذَا وَجُوبُ الضَّرْبِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ حَيْثُ لَا وَلِيَّ لَهُ بَلْ قَضِيَّةٌ كَوْنُ

□ فَوُدَّ: (وَيَضْرِبُ عَلَيْهَا) يَتَّبِعُهُ أَنْ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهَا وَتَوَقَّفَ فَعَلَّهَا عَلَى الضَّرْبِ ضَرْبَهُ لِيَفْعَلَهَا إِلَّا أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ تَرْكِهَا مِنْ غَيْرِ سَبْقِ طَلِبِهَا مِنْهُ حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا مَثَلًا يَضْرِبُ لِأَجْلِ التَّرَكِّ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أي على تركها ولو قضاء، أو ترك شرط من شروطها، أو شيء من الشرائع الظاهرة ولو لم يُفد إلا المُبْرَحُ تركهما وفاقا لابن عبد السلام وخلافا لقول الثلقيني يفعل غير المُبْرَح كالحَدِّ، والفرق ظاهرٌ وسيذكر الصوم في بابه (لعش) أي عَقِبَ تمامها لا قبله على الْمُعْتَمِد للحديث الصحيح «مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ وَإِذَا بَلَغَ عَشَرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا» وفي رواية «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ» وحكمة ذلك التمرين عليها ليعتادها إذا بَلَغَ وأخر الضرب للعشر؛ لأنه عُقُوبَةٌ، والعشر زَمَنُ احْتِمَالِ الْبُلُوغِ بِالاحْتِيلَامِ مع كونه حينئذ يقوى ويَحْتَمِلُهُ غَالِيًا نَعَمَ بَحَثَ الْأَذْرَعِي فِي قَوْلِ صَغِيرٍ لَا يَعْرِفُ إِسْلَامَهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِهَا أَيُوجِبُ لاحتِمَالِ كُفْرِهِ وَلَا يُنْهَى

ذَلِكَ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَجُوبِهِ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ الْوَلِيِّ حَيْثُ لَمْ يَقُمْ بِهِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (أَيُّ عَلَى تَرْكِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ لَمْ يُفَدَ فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ تَرْكُ شَرْطِ الْإِلْخ) فِي صِحَّةِ الْمَكْتُوبَاتِ مِنَ الطُّفْلِ قَاعِدًا وَجِهَانِ رَجَحَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْمَنْعَ وَهُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ وَتَجْرِيَانِ فِي الْمُعَادَةِ مُعْنَى وَنِهَايَةِ قَالَ ع. ش. وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ أَه. ه. قَوْلُهُ: (أَوْ شَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ الْإِلْخ) هَذَا مُصَرَّحٌ بِوُجُوبِ الضَّرْبِ عَلَى تَرْكِ نَحْوِ السُّوَالِكِ مِنَ السَّنَنِ الْمُتَأَكَّدَةِ لَكِنْ فِي شَرْحِ الرُّوَضِ عَنِ الْمُهِمَّاتِ الْمُرَادِ بِالشَّرَائِعِ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ كَالصَّوْمِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَضْرُوبُ عَلَى تَرْكِهِ وَذَكَرَ نَحْوَهُ الرَّزْكَشِيُّ أَه، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ذَكَرَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْقَمُولِيِّ الضَّرْبُ عَلَى السَّنَنِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا وَأَنَّهُ لَيْسَ بِبَعِيدٍ وَنَظَرَ فِي كَلَامِ الْمُهِمَّاتِ وَنَازَعَ م. ر. فِي الضَّرْبِ عَلَى السَّنَنِ بِأَنَّ الْبَالِغَ لَا يُعَاقَبُ عَلَى السَّنَنِ فَالصَّبِيُّ أَوْلَى أَه. بِحَذْفٍ وَاعْتَمَدَ التَّرَاغُ الرَّشِيدِيُّ حَيْثُ قَالَ: وَلَا يُضْرَبُ عَلَى السُّوَالِكِ وَنَحْوِهِ مِنَ السَّنَنِ كَمَا نَقَلَهُ سَم. عَنِ الشَّارِحِ م. ر. أَه. وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا وَالبَجِيرِيُّ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَمْ يُفَدَ إِلَّا الْمُبْرَحُ الْإِلْخ) أَقْرَهُ ع. ش. وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا وَالبَجِيرِيُّ كَمَا مَرَّ. ه. قَوْلُهُ: (تَرْكُهَا) أَيُّ: الْمُبْرَحُ وَغَيْرَهُ بَضْرِي وَكَزْدِي. ه. قَوْلُهُ: (أَيُّ عَقِبَ تَمَامِهَا) هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ لَكِنْ قَالَ الصَّنِيرِيُّ أَنَّهُ يُضْرَبُ فِي أَثْنَائِهَا وَصَحَّحَهُ الْإِسْتَوِيُّ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَيَتَّبِعِي اعْتِمَادَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِثْلَةُ الْبُلُوغِ مُعْنَى وَنِهَايَةِ وَاعْتَمَدَهُ ع. ش. وَالبَجِيرِيُّ وَشَيْخُنَا، ثُمَّ قَالُوا: الْمُرَادُ بِالْأَثْنَاءِ مَا بَعْدَ التَّاسِعَةِ فَيُضَدَّقُ بِأَوَّلِ الْعَاشِرَةِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ آتِفًا. ه. قَوْلُهُ: (نَعَمَ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِلْخ) وَهُوَ صَحِيحٌ نِهَايَةُ قَالَ

ه. قَوْلُهُ: (أَوْ شَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ الظَّاهِرَةِ) هَذَا مُصَرَّحٌ بِوُجُوبِ الضَّرْبِ عَلَى تَرْكِهِ نَحْوِ السُّوَالِكِ مِنَ السَّنَنِ الْمُتَأَكَّدَةِ لَكِنْ فِي شَرْحِ الرُّوَضِ عَنِ الْمُهِمَّاتِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّرَائِعِ أَيُّ فِي قَوْلِ الْأَصْلِ يَجِبُ تَعْلِيمُ الْأَوْلَادِ الطَّهَارَةَ، وَالصَّلَاةَ، وَالشَّرَائِعَ مَا كَانَ فِي مَعْنَى الطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ كَالصَّوْمِ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَضْرُوبُ عَلَى تَرْكِهِ وَذَكَرَ نَحْوَهُ الرَّزْكَشِيُّ أَنْتَهَى، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ذَكَرَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْقَمُولِيِّ الضَّرْبُ عَلَى السَّنَنِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا وَأَنَّهُ لَيْسَ بِبَعِيدٍ، ثُمَّ نَظَرَ فِي كَلَامِ الْمُهِمَّاتِ وَنَازَعَ م. ر. فِي الضَّرْبِ عَلَى السَّنَنِ؛ لِأَنَّ الْبَالِغَ لَا يُعَاقَبُ عَلَى السَّنَنِ فَالصَّبِيُّ أَوْلَى فَأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّ الصَّبِيَّ يُضْرَبُ عَلَى تَعْلَمِ الْقُرْآنِ وَهُوَ سُنَّةٌ فَاجَابَ بِمَنْعِ أَنَّهُ سُنَّةٌ، بَلْ هُوَ قَرْضُ كِفَايَةٍ وَبِأَنَّهُ حِرْفَةٌ، وَالْحِرْفَةُ يُضْرَبُ عَلَيْهَا. ه. قَوْلُهُ: (لَا قَبْلَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ) فِي الرُّوَضِ، وَكَذَا أَيُّ يُضْرَبُ فِي أَثْنَاءِ الْعَاشِرَةِ.

عنها لِعَدَمِ تَحَقُّقِ كُفْرِهِ، والأوجه ندب أمره لِيَأْلَفَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ واحْتِمَالُ كُفْرِهِ إِنَّمَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ فَقَطْ وَلَا يَنْتَهِي وَجُوبُ ذَنْبِكَ عَلَى مَنْ ذُكِرَ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا وَأَجْرُهُ تَعْلِيمُهُ ذَلِكَ كَقُرْآنٍ وَأَدَابٍ فِي مَالِهِ، ثُمَّ عَلَى أَبِيهِ وَإِنْ عَلَا، ثُمَّ أُمُّهُ وَإِنْ عَلَتْ وَمَعْنَى وَجُوبِهَا فِي مَالِهِ كَزَكَاتِهِ

ع ش وقال الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الرُّوضِ إِنَّهُ يَجِبُ أَمْرُهُ بِهَا نَظَرًا لِظَاهِرِ الْإِسْلَامِ وَمِثْلُهُ فِي الْخُطْبِ عَلَى الْمِنْهَاجِ أَيْ، ثُمَّ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا فَلَا وَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يَصِحَّ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ.

(فَرَعُ): قَالَ م: رِيَجُوزُ لِمُؤَدَّبِ الْأَطْفَالِ الْإِتِمَامُ بِمَكَاتِبِ الْإِتِمَامِ أَمْرُهُمْ وَضَرْبُهُمْ عَلَى نَحْوِ الطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ لَهُمْ أَوْصِيَاءُ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ لَمَّا قَرَّرَهُ لَتَعْلِيمِهِمْ كَانَ مُسَلِّطًا لَهُ عَلَى ذَلِكَ فَتَبَّتْ لَهُ هَذِهِ الْوِلَايَةُ فِي وَقْتِ التَّعْلِيمِ؛ وَلِأَنَّهُمْ ضَائِعُونَ فِي هَذَا الْوَقْتِ لِغَيْبَةِ الْوَصِيِّ عَنْهُمْ وَقَطَعَ نَظَرُهُ عَنْهُمْ فِي هَذَا الْوَقْتِ اهْ أَقُولُ: يُؤَيِّدُ الْجَوَازَ تَأْيِيدًا ظَاهِرًا أَنَّ الْمُؤَدَّبَ فِي وَقْتِ التَّعْلِيمِ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْمَوْدِعِ لِلرَّقِيقِ، وَالْمُسْتَعِيرِ لَهُ، وَأَقُولُ: أَيْضًا يَتَّبَعِي أَنَّهُ يَجُوزُ لِمُؤَدَّبٍ مَنْ سَلَّمَهُ إِلَيْهِ وَلَيْتَهُ لَا الْحَاكِمُ أَمْرُهُ وَضَرْبُهُ؛ لِأَنَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمَوْدِعِ فِي هَذَا الْوَقْتِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ اه ع ش وقال شَيْخُنَا وَالبُجَيْرِيُّ وَلِلْمُعَلِّمِ الْأَمْرُ لَا الضَّرْبُ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ اه. □ فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ الْإِلْخ) مَحَلٌّ تَأْمُلُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْكُفْرِ غَيْرُ مُنْعَقِدَةٍ فَاتَى يَنْدُبُ الْأَمْرَ بِصَلَاةٍ مُشْكُوكٍ فِي انْعِقَادِهَا وَعَدَمُ التَّنْذِيرِ هُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِ قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ فَلَا يُؤْمَرُ بِهَا فَلْيَتَأْمَلْ بَضْرِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَنْتَهِي) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا مَا أَنْبَأَ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَنْتَهِي الْإِلْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، ثُمَّ إِنْ بَلَغَ رَشِيدًا انْتَقَى ذَلِكَ عَنِ الْأَوْلِيَاءِ، أَوْ سَفِيهَا قَوْلَايَةِ الْأَبِ مُسْتَمِرَّةً فَيَكُونُ كَالصَّبِيِّ اه. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ غَيْرَ الْأَبِ مِمَّنْ ذُكِرَ لَيْسَ كَالأَبِ، وَقَضِيَّةُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ أَنَّهُ كَالأَبِ اه قَالَ ع ش وَذَلِكَ أَنَّهُ أَيَّ حَجٍّ قَالَ وَلَا يَنْتَهِي وَجُوبُ ذَنْبِكَ أَيُّ الْأَمْرِ، وَالضَّرْبُ عَلَى مَنْ ذُكِرَ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا فَقَوْلُهُ عَلَى مَنْ ذُكِرَ شَامِلٌ لِغَيْرِ الْأَبِ مِنَ الْوَصِيِّ، وَالْقِيمِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا مَرَّ وَهُوَ وَاضِحٌ، فَإِنَّ وِلَايَةَ غَيْرِ الْأَبِ لَا تَنفَكُ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا وَهُوَ هُنَا مُتَّفٍ اه.

□ فَوَدَّ: (رَشِيدًا) أَيْ: بَانَ يَصْلِحُ دِينُهُ بَانَ لَا يَفْعَلُ مُحَرَّمًا يُبْطِلُ الْعِدَالَةَ مِنْ كَبِيرَةٍ أَوْ إِضْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ إِذَا لَمْ تَغْلِبْ طَاعَاتُهُ عَلَى مَعَاصِيهِ وَيُضْلِحَ مَالَهُ بَانَ لَا يُبْدَرُ بَانَ يُضَيِّعُهُ بِاحْتِمَالِ غَيْبِ فَاجِسٍ كُرْدِي.

□ فَوَدَّ: (وَأَجْرُهُ تَعْلِيمُهُ ذَلِكَ) أَيُّ مِنْ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ سَائِرِ الشَّرَائِعِ ع ش. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ أُمُّهُ وَإِنْ عَلَتْ)، ثُمَّ يَبْتَئِ الْمَالِ، ثُمَّ أَغْنِيَاءُ الْمُسْلِمِينَ بِجَيْرِيٍّ وَشَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (كَقُرْآنِ الْإِلْخ) ثُمَّ يَتَّبَعِي أَنَّ مَحَلَّ تَعْلِيمِهِ الْفُرْآنَ وَدَفَعَ أَجْرَتَهُ مِنْ مَالِهِ، أَوْ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ، أَوْ بِلَا أَجْرَةٍ حَيْثُ كَانَ فِي ذَلِكَ مَضْلَحَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلصَّبِيِّ أَمَا لَوْ كَانَتْ الْمَضْلَحَةُ فِي تَعْلِيمِهِ صَنْعَةً يُنْفِقُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهَا مَعَ احتِجَاجِهِ إِلَى ذَلِكَ وَعَدَمِ تَبَسُّرِ

□ فَوَدَّ: (عَلَى مَنْ ذُكِرَ لَا بِبُلُوغِهِ رَشِيدًا) قَضِيَّتُهُ وَجُوبُ الضَّرْبِ عَلَى الْأُمِّ وَنَحْوِهَا بَعْدَ بُلُوغِهِ سَفِيهَا لَكِنْ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْمُهِمَّاتِ مَا يُشْعِرُ بِخِلَافِهِ فَلْيَنْظُرْ.

□ فَوَدَّ: (رَشِيدًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْمُهِمَّاتِ فَإِنْ بَلَغَ سَفِيهَا قَوْلَايَةِ الْأَبِ مُسْتَمِرَّةً فَيَكُونُ كَالصَّبِيِّ انْتَهَى وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ غَيْرَ الْأَبِ مِمَّنْ ذُكِرَ لَيْسَ كَالأَبِ فِي ذَلِكَ وَقَضِيَّةُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ أَنَّهُ كَالأَبِ.

وَنَفَقَةٍ مُؤَمَّنَةٍ وَبَدَلٍ مُثْلِفِهِ ثُبُوتُهَا فِي ذِمَّتِهِ وَوُجُوبُ إِخْرَاجِهَا مِنْ مَالِهِ عَلَى وَلِيِّهِ فَإِنْ بَقِيََتْ إِلَى كَمَالِهِ وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ لَزِمَ إِخْرَاجُهَا وَبِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ كَلَامِهِمُ الْمُتَنَاقِضِ فِي ذَلِكَ. (تنبيه) ذَكَرَ السَّمْعَانِيُّ فِي زَوْجَةٍ صَغِيرَةٍ ذَاتِ أَبَوَيْنِ أَنَّ وَجُوبَ مَا مَرَّ عَلَيْهِمَا فَالزَّوْجِ وَقَضِيَّتِهِ وَوُجُوبُ ضَرْبِهَا وَبِهِ وَلَوْ فِي الْكَبِيرَةِ صَرَّحَ جَمَالُ الْإِسْلَامُ بْنُ الْبَزْزِيِّ بِتَقْدِيمِ الزَّايِ نِسْبَةً لِيُزْرَ الْكُثَّانِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَخْشَ نُشُورًا أَوْ أَمَارَتَهُ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ إِطْلَاقِ

التَّقَةِ لَهُ إِذَا اشْتَغَلَ بِالْقُرْآنِ فَلَا يَجُوزُ لَوَلِيِّهِ شُغْلُهُ بِالْقُرْآنِ وَلَا بِتَعْلُمِ الْعِلْمِ، بَلْ يَشْغَلُهُ بِمَا يَعُودُ عَلَيْهِ مِنْهُ مَصْلَحَةٌ وَإِنْ كَانَ ذَكِيًّا وَظَهَرَتْ عَلَيْهِ عِلَامَةُ التَّجَابَةِ نَعَمْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لِصِحَّةِ عِبَادَتِهِ يَجِبُ تَعْلِيمُهُ لَهُ وَلَوْ بَلِيدًا وَيُضَرَّفُ أَجْرَةُ التَّعْلِيمِ مِنْ مَالِهِ عَلَى مَا مَرَّ وَلَا فَرْقَ فِيمَا ذُكِرَ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ كَوْنِ أَبِيهِ فَقِيهًا وَعَدَمِهِ بَلِ الْمَدَارُ عَلَى مَا فِيهِ مَصْلَحَةُ الصَّبِيِّ ع. ش. □ فَوَدَّ: (فِي ذِمَّتِهِ) أَي: الصَّبِيِّ ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَوُجُوبُ إِخْرَاجِهَا إِلَيْهِ) عُطِفَ عَلَى وَمَعْنَى إِلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ عَلَى: وَأَجْرَةُ إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ بَقِيََتْ) أَي: نَحْوُ الْأَجْرَةِ. □ فَوَدَّ: (وَبِهَذَا) الْإِشَارَةُ رَاجِعَةٌ إِلَى قَوْلِهِ وَمَعْنَى وَجُوبِهَا إِلَيْهِ مَعَ قَوْلِهِ وَوُجُوبُ إِخْرَاجِهَا إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (فَالزَّوْجُ) أَي: فَإِنْ فُقِدَا، وَتَرَكَ التَّعْلِيمَ فَعَلَى الزَّوْجِ. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي: قَضِيَّةُ كَلَامِ السَّمْعَانِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ فِي الْكَبِيرَةِ إِلَيْهِ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ ضَرْبُ زَوْجَتِهِ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ وَنَحْوِهَا إِذْ مَحَلُّ جَوَازِ ضَرْبِهَا لَهَا فِي حَقِّ نَفْسِهِ لَا فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، وَفِي فِتَاوَى ابْنِ الْبَزْزِيِّ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَمْرُهَا بِالصَّلَاةِ وَضَرْبُهَا عَلَيْهَا وَوَأَفَقَهُ م. وَابْنُ الْبَحِيرِ مِي وَشَيْخُنَا فَقَالَا وَمِثْلُ الْمُعَلِّمِ الزَّوْجِ فِي زَوْجَتِهِ فَلَهُ الْأَمْرُ لَا الضَّرْبُ إِلَّا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ وَإِنْ كَانَ لَهُ الضَّرْبُ لِلنُّشُورِ أَهْ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ إِلَيْهِ أَي لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَمْرُهَا بِذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَخْشَ نُشُورًا وَلَا أَمَارَتَهُ لِيُوجِبَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ عَلَى عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ، وَالزَّوْجُ مِنْهُمْ، وَقَوْلُهُ م. وَضَرْبُ زَوْجَتِهِ أَيِ الْبَالِغَةِ الْعَاقِلَةِ أَمَّا الصَّغِيرَةُ فَلَهُ ضَرْبُهَا إِذَا كَانَتْ فَاقِدَةً الْأَبَوَيْنِ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ وَقَوْلُهُ م. وَفِي فِتَاوَى ابْنِ الْبَزْزِيِّ إِلَيْهِ ضَعِيفٌ أَه. □ فَوَدَّ: (فَالزَّوْجُ) فَإِنْ قُلْتُ: يَرُدُّهُ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الزَّوْجَ لَهُ الضَّرْبُ لِحَقِّهِ لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ كَغَيْرِهِ، قُلْتُ: لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَرُدُّهُ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ تَثْبُتْ هَذِهِ الْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ بِأَنْ فُقِدَ أَبُوَاهَا، بَلْ قَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي ثُبُوتُ ذَلِكَ مَعَ وَجُودِ أَبَوَيْهَا حَالِ غَيْبَتِهِمَا عَنْهَا؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ حَيْثُ لَا يَنْقُصُ عَنِ مُسْتَعِيرِ الرَّقِيقِ وَوَدِيعِهِ بِجَامِعِ أَنْ لِكُلِّ وَلَايَةٍ وَتَسَلُّطًا وَمُجَرَّدُ أَنْ الرَّقِيقَ مَالٌ لَا يُؤَثِّرُ هُنَا سَم. □ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَخْشَ إِلَيْهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِخِلَافِ مَا إِذَا خَشِيَ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِّ عَلَيْهِ أَه. □ فَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ الْقَوْلُ بِالْوُجُوبِ إِنْ لَمْ يَخْشَ نُشُورًا أَوْ أَمَارَتَهُ.

□ فَوَدَّ: (فَالزَّوْجُ) فَإِنْ قُلْتُ: يَرُدُّهُ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الزَّوْجَ لَهُ الضَّرْبُ لِحَقِّهِ لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ كَغَيْرِهِ قُلْتُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَرُدُّهُ لِحُجُوزِ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ تَثْبُتْ هَذِهِ الْوَلَايَةُ الْخَاصَّةُ بِأَنْ فُقِدَ أَبُوَاهَا، بَلْ قَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي ثُبُوتُ ذَلِكَ مَعَ وَجُودِ أَبَوَيْهَا حَالِ غَيْبَتِهِمَا عَنْهَا؛ لِأَنَّ الزَّوْجَ حَيْثُ لَا يَنْقُصُ عَنِ مُسْتَعِيرِ الرَّقِيقِ وَوَدِيعِهِ بِجَامِعِ أَنْ لِكُلِّ وَلَايَةٍ وَتَسَلُّطًا أَوْ مُجَرَّدُ أَنْ الرَّقِيقَ مَالٌ لَا يُؤَثِّرُ هُنَا. □ فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَخْشَ نُشُورًا) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِخِلَافِ مَا لَوْ خَشِيَ ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِّ عَلَيْهِ انْتَهَى.

الزركشي الندب وقول غيره في الوجوب نظراً، والجواز مُحْتَمَلٌ وأوّل ما يلزم المُكَلَّفَ الجاهل بالله تعالى معرفته تعالى عند الأكثرين وعند غيرهم النظر المؤدّي إليها وجوبها قطعيّ وشرعيّ لا عقليّ على الأصحّ ويلزم من كونه شرعيّاً توقّفه على معرفة النبي ﷺ وبهذا يتّضح ما صرّح به السمعانيّ من أنّها أوّل الواجبات مُطلقاً لا يُقال هذا أيضاً يتوقّف على ذاك فجاء الدور؛ لأننا نقول هذا توقّف بوجهٍ وذلك توقّف بالكمال فلا دور وإن قلنا الواجب المعرفة بوجه ما؛ لأنّ الحيثيّة بذلك الوجه مختلفة بالاعتبار ومز أوّل الكتاب إشارة لذلك.

☐ فود: (وأوّل ما يلزم المُكَلَّفَ إلخ) اعلم أنّ نفس معرفته تعالى يُمكن حصولها بالشرع، والعقل إذ كلّ منهما يدلّ عليه وأنّ وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وأنّ نفس معرفة النبي لا تتوقّف على وجوب معرفة الله تعالى، بل على نفس معرفته تعالى وأنّ وجوب معرفته يتوقّف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله يتّضح لك الحال وما فيه سم. ☐ فود: (وعند غيرهم النظر إلخ) قد يُقال: إنّ كفى التقليد في المعرفة لم يجب النظر وإلاّ وجب فليتأمل سم. ☐ فود: (لا عقليّ إلخ) أي: خلافاً للمعتزلة وكثير من الماتريدية. ☐ فود: (من كونه) أي: الوجوب. ☐ فود: (وبهذا) أي: يتوقّف الوجوب على معرفة النبي ﷺ. ☐ فود: (هذا أيضاً متوقّف على ذاك إلخ) إنّ أراد أنّ معرفة النبي متوقّفة على معرفة الله تعالى كما أنّ معرفة الله تعالى متوقّفة على معرفة النبي فالمشبه به ممنوع لما تقدّم أنّ المتوقّف على معرفة النبي وجوب معرفة الله تعالى لا نفس معرفته تعالى وإنّ أراد أنّ معرفة النبي متوقّفة على وجوب معرفة الله تعالى كما أنّ وجوب معرفته تعالى متوقّف على معرفة النبي فالمشبه به ممنوع وأنّ معرفة النبي موقوفة على معرفة الله تعالى كما أنّ وجوب معرفته تعالى موقوف على معرفة النبي فقولُه فجاء الدور ظاهر السقوط من غير حاجة إلى التكاليف التي ذكرها لظهور أنّ الموقوف في المشبه به وهو وجوب معرفة الله غير معرفة الله تعالى الموقوف عليه في المشبه. ☐ فود: (هذا) أي توقّف معرفة النبي، وقوله بوجه لعله أراد به من حيث ثبوته وقوله وذلك أي توقّف معرفة الله تعالى وقوله بالكمال يعني لإمكان معرفته تعالى بالعقل أيضاً. ☐ فود: (وإن قلنا الواجب المعرفة بوجه ما) لا يخفى ما في جفله هذا غاية، بل كان ينبغي أن يقول بعبه فلا دور أيضاً؛ لأنّ إلخ، ثم قوله المعرفة بوجه ما لعله أراد به معرفة الله تعالى من حيث وجوبها لا ذاتها. ☐ فود: (لأنّ الحيثيّة في ذلك إلخ) لعله أراد به أنّ معرفة الله تعالى موقوفة من حيث وجوبها وموقوف عليها من حيث نفسها وكان الأخصر الأوضح؛ لأنّ الوجهين متغايران وقوله بالاعتبار الأولى إسقاطه إذ المختلف بالاعتبار إنّما هو المُقيّد، وأما القيدان

☐ فود: (وأوّل ما يلزم المُكَلَّفَ الجاهل بالله تعالى معرفته) اعلم أنّ نفس معرفته تعالى يُمكن حصولها بالشرع، والعقل إذ كلّ منهما يدلّ عليه وأنّ وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وأنّ نفس معرفة النبي لا يتوقّف على وجوب معرفة الله تعالى، بل على نفس معرفته تعالى وأنّ وجوب معرفته يتوقّف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله يتّضح لك الحال وما فيه. ☐ فود: (وعند غيرهم النظر المؤدّي إليها) قد يُقال إنّ كفى التقليد في المعرفة لم يجب النظر وإلاّ وجب فليتأمل.

(ولا) قضاء (على) شخص (ذي حيض)، أو نفاس ولو في ردة كما مر إذا طهر، بل يحرم عليه كما مر أول الحيض (أو) ذي (جنون أو إغماء)، أو سكر بلا تعد إذا أفاق إلا في زمن الردة كما مر (بخلاف) ذي (السكر)، أو الجنون، أو الإغماء المتعدي به إذا أفاق منه فإنه يلزمه القضاء وإن ظن متناول المسكر أنه لقلته لا يسكره لتعدي، وكذا يجب القضاء على من أغمي عليه أو سكر بتعد، ثم جن، أو أغمي عليه أو سكر بلا تعد مدة ما تعدى به وإن عرف وإلا فما ينتهي

فمختلفان حقيقة. □ فود: (شخص) دفع به كالمحلي ما يرد على المتن من أن الحيض صفة المرأة فالمناسب للمصنف أن يقول ذات حيض، وإنما عبر المصنف بذلك المخرج للتأويل لعطف الجنون الشامل للذكر والأنثى على الحيض ع ش. □ فود: (أو نفاس إلى قوله وظاهر إلخ) في المغني إلا قوله، بل يحرم إلى المتن وإلى قوله وقد يعكر في النهاية إلا ما ذكر. □ فود: (بل يحرم) اعتمد الشهاب الزملي، والنهاية، والمغني وسم الكراهة، والإنعقاد. □ فود: (أو ذي جنون، أو إغماء إلخ) سواء قل زمن ذلك أم طال وإنما وجب قضاء الصوم على من استغرق إغماؤه جميع النهار لما في قضاء الصلاة من الحرج لكثرة تكررها بخلاف الصوم نهاية ومغني. □ فود: (أو سكر) ومثل ما ذكر المغتوه، والمبرسم مغني ونهاية وشرح بأفضل وفي القاموس المغتوه هو ناقص العقل، أو فاسده، والمبرسم هو الذي أصابته علة يهذي فيها اه. □ فود: (بلا تعد) انظر هل من الجنون بالتعدي الحاصل لمن يعاطى الخلاوى، والأوراد بغير طريق موصل لذلك أو لا؟ الأقرب الثاني؛ لأن ضابط التعدي أن يعلم ترتب الجنون على ما تعاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك ع ش. □ فود: (المتعدي به) فلو جهل كونه محرماً، أو أخره عليه، أو أكله ليقطع غيره بعد زوال عقله يدا له مثلاً متأكلاً لم يكن متعدياً فيسقط عنه القضاء لعذره نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر، أو أكله ومثله ما لو أطعمه غيره لذلك ولم يعلم به ويبقى الكلام في أن الفاعل هل يجوز له ذلك لما فيه من المصلحة للأكل، أو لا؟ لأنه ليس له التصرف في بدن غيره فيه نظر ولا يتعد الأول لقصد الإصلاح المذكور حيث كان عالماً بأسباب المصلحة، أو أخبره بها ثقة اه. □ فود: (وإن ظن إلخ) ظاهره وإن استند ظنه لخبير عدل، أو عدول ويتبعي خلافه ع ش وقوله ويتبعي إلخ فيه نظر. □ فود: (إن عرف) أي: أمد ما تعدى به. □ فود: (غالباً) توجهه أن السكر له أمد ينتهي به ويتقضي عنده بخلاف الردة فإنها لا تنتهي ولا تنتفي إلا بالإسلام ولم يوجد بضري. □ فود: (وكذا يجب القضاء على من أغمي عليه إلخ) اعلم أن القسمة العقلية تقتضي سناً وثلاثين صورة من ضرب الجنون، والإغماء، والسكر في نفسها وضرب التسعة الحاصلة في الوقوع في الردة، والوقوع في غيرها وضرب الثمانية عشر الحاصلة في اثنين التعدي وعدمه فالجملة ما ذكر فالواقع في الردة يجب فيه القضاء مطلقاً، والواقع في غيرها يجب فيه

□ فود: (ولا على ذي حيض) أي: لكن يصح قضاء الحائض كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي.

□ فود: (بل يحرم) أي: أو يكره. □ فود: (أو ذي جنون) في فتاوى السيوطي المجنون هل يجوز له قضاء ما فاته إذا أفاق من صلاة، أو صوم أم يستحب أم يكره، الجواب: القضاء للمجنون مستحب ذكره في المهمات انتهى وسيأتي في كلام الشارح التصريح بنبذه.

إليه الشكر غالبًا، والإغماء بمعرفة الأطباء لا ما بعده بخلاف مدة جنون المرتد كما مر؛ لأن من جن في رده مرتد في جنونه حكمًا ومن جن مثلاً في شكره ليس يسكران في دوام جنونه قطعاً وظاهر ما تقرّر أن الإغماء يقبل طرؤ إغماء آخر عليه دون الجنون وأنه يمكن تمييز انتهاء الأول بعد طرؤ الثاني عليه وفي تصوّر ذلك بعد إلا أن يقال إن الإغماء مرض وللأطباء دخل في تمايز أنواعه ومدها بخلاف الجنون وقد يعكّر عليه ما أفهمه كلامهم أيضًا من دخول شكر على شكر إلا أن يقال إن الشكر يتميّز خارجاً بالشدة، والضعف فالتمييز بين أنواعه ممكن ويندب القضاء لنحو مجنون لا يلزمه، ثم وقت الضرورة السابق أنه يجري في سائر الصلوات هو وقت زوال مانع الوجوب. (و) حكمه أنه (لوزالت هذه الأسباب) الكفر الأصلي، والصبا ونحو الحيض، والجنون (و) قد (بقي من) آخر (الوقت تكبيرة)

القضاء مع التعدّي ولا يجب مع عدمه وغير المتعدّي به الواقع في المتعدّي به يجب فيه القضاء مدة المتعدّي به فقط مدابغيه اهـ بجبري. □ فؤد: (والإغماء) عطف على الشكر. □ فؤد: (لا ما بعده) الأولى الثاني. □ فؤد: (وظاهر ما تقرّر) وهو قوله، وكذا يجب القضاء على من أغمي عليه إلخ.

□ فؤد: (بخلاف الجنون) لا شبهة أن منه ما هو مرض بصرّي عبارة ع ش قد يعارضه قولهم في زوال العقل إذا أخبر الأطباء بعوده انتظر وقد يجاب بأنه لا يلزم من ظهور علامات لهم يستدلون بها على إمكان العود دخول جنون على جنون؛ لأن الأول حصل به زوال العقل وحيث زال فلا يمكن تكرّره ما دام الجنون قائماً؛ لأن العقل شيء واحد فلا يمكن تكرّره زواله اهـ وقد يمنع هذا الجواب بتنوع الجنون كالإغماء، والشكر كما يأتي في الشارح. □ فؤد: (وقد يعكّر عليه) أي: يشكل على الجواب عن بُعد تصوّر التمييز، والحاصل أن الاعتراض ببعد تصوّر التمييز جارٍ في دخول شكر على شكر مع عدم جريان ذلك الجواب فيه قاله الكردي، والظاهر، بل المتعين أن ضمير عليه راجع إلى قوله بخلاف الجنون، والحاصل أن الجنون نظير الشكر وقد أفهم كلامهم السابق آنفاً دخول شكر على شكر.

□ فؤد: (بتمييز خارجاً إلخ) قد يقال: والجنون كذلك، والحاصل أن الذي يظهر أن محمل كلامهم المذكور على مجرد التصوير لا قصد الاحتراز أي فيصوّر طرؤ جنون على آخر بصرّي وهو صريح فيما قلته آنفاً في مرجع ضمير عليه. □ فؤد: (ويندب) إلى قوله ومن شروطها في النهاية، والمغني إلا قوله آخر وقوله القاصر. □ فؤد: (لنحو مجنون) أي: كالمغنى عليه، والسكران وقوله لا يلزمه أي لعدم التعدّي. □ فؤد: (السابق أنه إلخ) صفة وقت الضرورة. □ فؤد: (هو وقت إلخ) خبره قوله: مانع الوجوب بين به أن في التغيير بالأسباب تجوّزاً ولعلّ العلاقة الضدية فإن المانع مضاد للسبب ع ش.

□ فؤد: (ونحو الحيض إلخ) أي: كالنفاس، والإغماء، والشكر ع ش.

□ فؤد (سني): (وقد بقي من الوقت تكبيرة إلخ) ولا يشترط أن يدرك مع التكبيرة قدر الطهارة على

□ فؤد: (وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة وجبت الصلاة) وفي قول يشترط ركعة، وشروط الوجوب على

أَي قَدْرُهَا (وَجِبَتْ الصَّلَاةُ) أَي صَلَاةُ الْوَقْتِ إِنْ بَقِيَ سَلِيمًا زَمَنٌ يَسَعُ أَحْفَ مُمَكِّنِ مِنْهَا كَرَكْعَتَيْنِ لِلْمُسَافِرِ الْقَاصِرِ وَمِنْ شُرُوطِهَا: (قَوْلُ الْمُحْشِي قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ فِعْلُهَا وَقَوْلُهُ مَا يَعْلَمُ مِنْهُ وَقَوْلُهُ أَمَّا الصَّبِيُّ فَوَاضِحٌ) لَيْسَ فِي نُسْخِ الشَّارِحِ الَّتِي بَأَيْدِينَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِي

الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ لِلصَّحَةِ لَا لِلزُّومِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَي قَدْرُهَا) أَي: قَدْرَ زَمَنِهَا فَأَكْثَرُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَحْفَ مُمَكِّنِ الْإِنِّح) أَي: مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (كَرَكْعَتَيْنِ الْإِنِّح) أَي: وَأَرْبَعٌ لِلْمُقِيمِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (الْقَاصِرُ) أَي الْجَامِعُ لِشُرُوطِ الْقَضْرِ سَمَ وَإِنْ أَرَادَ الْإِنْتِمَاءَ، بَلْ وَإِنْ شَرَعَ فِيهَا عَلَى قَضْدِ الْإِنْتِمَاءِ فَعَادَ الْمَانِعُ بَعْدَ مُجَاوِزَةِ رَكْعَتَيْنِ فَتَسْتَقِرُّ فِي ذِمَّتِهِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ شُرُوطِهَا) اعْتَمَدَ التَّهَاطُ، وَالْمُعْنَى وَالشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ اغْتِيَارَ قَدْرِ الطَّهَارَةِ مِنْهَا فَقَطُّ دُونَ قَدْرِ السُّتْرِ، وَالتَّحَرِّيَ فِي الْقِبْلَةِ وَزَادَ الْمُعْنَى وَيَدْخُلُ فِي الطَّهَارَةِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي الْخُبْثُ، وَالْحَدَّثُ أَضْعَفُ، أَوْ أَكْبَرُ أَه. وَقَالَ ع. ش. ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ اغْتِيَارُ قَدْرِ فِعْلِ الطَّهَارَةِ وَإِنْ أَمَكَّنَهُ تَقْدِيمُ الطَّهَارَةِ عَلَى زَوَالِ الْمَانِعِ بِأَنْ كَانَ الْمَانِعُ الصَّبَا أَوْ الْكُفْرَ وَهُوَ مُشْكِلٌ عَلَى مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ طَرَأَ الْمَانِعُ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْخُلُوعُ بِقَدْرِ طَهَرٍ يُمَكِّنُ تَقْدِيمُهُ أَه. وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنْ سَمِ أَي قَدْرَ طَهَرٍ وَاحِدٍ إِنْ كَانَ طَهَرٌ زَاهِيَةً فَإِنْ كَانَ طَهَرٌ ضَرُورَةً اشْتَرَطَ أَنْ يَخْلُو قَدْرَ أَطْهَارٍ بِتَعَدُّدِ الْفُرُوضِ أَه. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَفَاقًا لِلْأَسَنِ وَخِلَافًا لِلْمُعْنَى، وَالتَّهَاطُ

الْقَوْلَيْنِ بَقَاءُ السَّلَامَةِ مِنَ الْمَوَانِعِ بِقَدْرِ فِعْلِ الطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةُ أَحْفَ مَا يُمَكِّنُ، وَالْأَوْجِهَةُ عَدَمُ اغْتِيَارِ كُلِّ مِنَ السُّتْرِ، وَالتَّحَرِّيَ فِي الْقِبْلَةِ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُذْرِكَ مَعَ التَّكْبِيرَةِ، أَوْ الرُّكْعَةِ قَدْرَ الطَّهَارَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ لِلصَّحَةِ لَا لِلزُّومِ وَلِأَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِالْوَقْتِ أَه. مِنْ شَرْحِ م. ر. بِاخْتِصَارٍ. □ قَوْلُهُ: (وَجِبَتْ الصَّلَاةُ) أَي قِيلَ زَمَنُ الْكَافِرِ الَّذِي أَسْلَمَ قَضَاؤُهَا وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمْ يَلْزَمْ. □ قَوْلُهُ: (لِلْمُسَافِرِ الْقَاصِرِ) قَدْ يَفْتَضِي الْوُضُفُ بِالْقَاصِرِ اغْتِيَارَ مَا عَزَمَ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ عَزَمَ عَلَى تَرْكِ الْقَضْرِ اغْتِيَارَ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِهَذَا الْوُضُفُ الْإِشَارَةُ إِلَى شُرُوطِ السَّفَرِ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ كَالْمَقْصُورَةِ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا أَه. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ شُرُوطِهَا) يَدْخُلُ فِيهَا السَّفَرُ وَطَهَارَةُ الْحَدَّثِ، وَالْخُبْثُ، وَالْإِجْتِهَادُ وَاعْتَمَدَ م. ر. عَدَمَ اغْتِيَارِ قَدْرِ السُّتْرِ، وَالْإِجْتِهَادُ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ أَحْصَى شُرُوطُ الصَّلَاةِ وَآكَدَهَا بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا صَلَاةٌ مُجَزَّئَةٌ بِلا طَهَارَةٍ وَلَنَا صَلَاةٌ مُجَزَّئَةٌ بِلا سِتْرِ كَمَا فِي صَلَاةٍ فَاقِدِ السُّتْرِ وَبِلا اجْتِهَادٍ كَمَا فِي نَقْلِ السَّفَرِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ فِعْلُهَا الْإِنِّح) قَدْ يُقَالُ: قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ نَحْوَ السُّتْرِ، وَالْإِجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ لَا يُعْتَبَرُ فِي حَقِّ نَحْوِ الْحَائِضِ، وَالتَّقْسَاءِ لِإِمْكَانِ الْإِتْيَانِ بِهَا حَالِ الْمَانِعِ، بَلْ وَقَبْلَ وُجُودِهِ، بَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِي نَحْوِ الْمُعْمَى عَلَيْهِ، وَالْمَجْنُونِ لِإِمْكَانِ إِتْيَانِهِمَا بِذَلِكَ قَبْلَ عَارِضِهِمَا إِلَّا أَنْ يَفْرَقَ بِتَخَلُّلِ الْعَارِضِ الَّذِي لَا يُطْلَبُ مَعَهُ ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (مَا يَعْلَمُ مِنْهُ) يَتَأَمَّلُ ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا الصَّبِيُّ فَوَاضِحٌ الْإِنِّح) خَالَفَ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّبِيِّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَقَالَ: وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ بَلْ صَرِيحُهُ أَنَّ الصَّبِيَّ لَوْ بَلَغَ آخِرَ الْوَقْتِ اشْتَرَطَ لِإِلْزَامِهِ بِصَاحِبِيَّةِ خُلُوعِهِ مِنَ الْمَوَانِعِ قَدْرًا يَسَعُ أَحْفَ مُجَزَّئٍ مِنْ نَحْوِ طَهَرٍ وَإِنْ صَحَّ تَقْدِيمُهُ وَغَيْرُهُ مِمَّا مَرَّ وَلَوْ بَلَغَ أَوَّلَ الْوَقْتِ لَمْ يُشْتَرَطَ لِإِلْزَامِهِ بِصَاحِبِيَّةِ خُلُوعِهِ قَدْرًا يَسَعُ طَهَرًا يَصِحُّ تَقْدِيمُهُ وَكَانَ الْقِيَاسُ اشْتِرَاطَ الْإِتْسَاعِ هُنَا لِلطَّهَرِ مُطْلَقًا بِالْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ تَمَّ تَوَجُّهُهُ إِلَيْهِ الْخِطَابُ بِهَا فِي الْوَقْتِ مِنْ وَلِيٍّ وَهُنَا لَمْ يَتَوَجَّهْ إِلَيْهِ شَيْءٌ فِي

بعضها ومن مؤداة لزمته تغليباً للإيجاب كما لو اقتدى مسافرٌ بمُتِمَّ لحظةً من صلاته يلزمه الإنشَاءُ وكان قياسه الوجوب بدون تكبيرة لكن لما لم يظهر ذلك غالباً هنا أسقطوا اعتباره لفسر تصوُّره إذ المدار على إدراك قدر جزء محشوس من الوقت وبه يُفَرَّقُ بين اعتبار التكبيرة هنا دون المقيس عليه؛ لأنَّ المدار فيه على مُجرَّد الربط وسيُعلم ممَّا يأتي أنَّ محلَّ عَدَم الوجوب بإدراك دون تكبيرة إذا لم تُجمع مع ما بعده وإلا لزمَّت معها إنَّ خلا من الموانع قدرهما (وفي قولٍ يُشترطُ ركعةً) بأخفَّ ما يُمكنُ لخبر من أدرك ركعةً السابق وجوابه أنَّ الحديث مُحتمَلٌ، والقياس المذكور واضح فتعيَّن الأخذ به وإنَّما لم تُدرك الجمعة بدون ركعة؛ لأنَّه إدراك إسقاط وهذا إدراك إيجاب فاحتيطَ فيهما (والأظهر) على الأول (وجوب الظهر) مع العصر (بإدراك تكبيرة آخر) وقت (العصر) وجوب (المغرب) مع العشاء بإدراك

في التَّحرِّي في القِبلة، والسَّتر بصرِّي. □ قوله: (وَمِنْ مُؤَدَاةٍ) أي: كالصُّبح فيَمَن أدرك مِن آخِرِ وقتِ العشاء قدرَ تكبيرة مثلاً سم. □ قوله: (أَسْقَطُوا اغْتِيَابَهُ) أي فلا تُلْزَمُ بإدراكه وإن تَرَدَّدَ فيه الجَوْنِي نِهَاءً ومُغْنِي. □ قوله: (وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ مَحَلَّ عَدَمِ الْوُجُوبِ الْخ) يعني في مسألة طُرُو المانع في العصر وقد أدرك مِن وقت الظُّهر دون تكبيرة وحيثُ قد يُقال: إنَّ كَانَتِ الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ بِإِدْرَاكِ الْخِ لِلْسَّبِيَّةِ فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ، لِأَنَّهُمَا لَمْ تَجِبْ ثُمَّ بِإِدْرَاكِ دُونَ التَّكْبِيرَةِ، بَلْ بِالتَّبَعِيَةِ لِلْعَصْرِ وَإِنْ كَانَتْ لِلْمَعْيَةِ فَلَا يَصْلُحُ ذَلِكَ تَقْيِيدًا لِمَا هُنَا، ثُمَّ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ عِنْدَ عَدَمِ إِدْرَاكِ تَكْبِيرَةٍ لِيَشْمَلَ مَنْ لَمْ يُدْرِكْ دُونَهَا أَيْضًا فَإِنَّهُ سَيَأْتِي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الظُّهْرُ أَيْضًا بَصْرِي. □ قوله: (قَدَرُهُمَا) أي: وقدرُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ عَلَى مُخْتَارِهِ وَقَدَرِ الطَّهَارَةِ فَقَطَّ عَلَى مُخْتَارِ النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي وَغَيْرُهُمَا. □ قوله: (بِأَخْفَ) إِلَى قَوْلِهِ هَذَا إِنْ لَمْ يَشْرَعْ فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: وَمَا لَزِمَهُ. □ قوله: (بِأَخْفَ مَا يُمكنُ) أي: لِأَيِّ أَحَدٍ كَانَ مَحَلِّي وَمُغْنِي وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ حَيْثُ اغْتَبِرَ فِيهِ فِعْلٌ نَفْسِهِ بِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى مُضِيِّ زَمَنِ يَتِمَكَّنُ فِيهِ مِنَ الْفِعْلِ، وَالْمَدَارُ هُنَا عَلَى وَجُودِ زَمَنِ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَةِ ش. □ قوله: (إِنَّ الْحَدِيثَ مُحْتَمَلٌ) أي: لِأَنَّ يُرَادُ فِيهِ إِدْرَاكُ الْأَدَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ سَم. □ قوله: (وَالْقِيَاسُ الْمَذْكُورُ) أي: فِي قَوْلِهِ كَمَا لَوْ اقْتَدَى مُسَافِرٌ الْخ. □ قوله: (لَأَنَّهُ) أي: إِدْرَاكُ الْجُمُعَةِ (إِذْرَاكُ إِسْقَاطِ) أي: إِذْرَاكُ مُسْقِطِ لُوجُوبِ الظُّهْرِ (وَهَذَا) أي: إِذْرَاكُ صَلَاةِ الْوَقْتِ (إِذْرَاكُ إِيْجَابِ) أي: إِذْرَاكُ مُوجِبِ لَهَا.

الوقت أضلاً وقد يُجاب بأنَّه بالكمال هُنا تبيَّن أنَّه مِن أَهْلِ الْخِطَابِ بِذَلِكَ الْفَرْصِ فِي الْوَقْتِ مَعَ إِمْكَانِ إِيْقَاعِهِ فِيهِ لَمْ يُغْتَرَّ لَهُ الظُّهْرُ الَّذِي يُمكنُ تَقْدِيمُهُ لِمُسَاوَاتِهِ لِلْمَكْلَفِ مِنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ حَيْثُ بِخِلَافِهِ، ثُمَّ فَاغْتَبِرَ لَهُ ذَلِكَ أَهْ بَقِيَ أَنَّ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ إِذَا كَفَى تَمَكَّنُ الْكَافِرِ مِنَ الْفِعْلِ لِقُدْرَتِهِ عَلَى إِزَالَةِ الْمَانِعِ بِالنَّسْبَةِ لِلشُّرُوطِ فَهَلَّا كَفَى كَذَلِكَ بِالنَّسْبَةِ لِنَفْسِ الصَّلَاةِ حَتَّى تَجِبَ وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ بَعْدَ الْإِسْلَامِ قَدَرُ تَكْبِيرَةٍ.

□ قوله: (وَمِنْ مُؤَدَاةٍ) كَالصُّبْحِ فَيَمَن أدرك مِن آخِرِ وقتِ العشاء قدرَ تكبيرة مثلاً. □ قوله: (إِنَّ الْحَدِيثَ مُحْتَمَلٌ) أي: لِأَنَّ يُرَادُ فِيهِ إِذْرَاكُ الْأَدَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ. □ قوله: (وَالْأَظْهَرُ وَجُوبُ الظُّهْرِ الْخ) فِي تَقَاوِي

تكبيرة (آخر) وقت (العشاء) لاتحاد الوقتين في العذر ففي الضرورة أولى ويُشترط بقاء سلامته هنا أيضًا بقدر ما مر وما لزمه فلو بلغ، ثم جئ مثلاً قبل ما يسع ذلك فلا لزوم وإن زال الجنون فوراً على ما اقتضاه إطلاقهم نعم إن أدرك ركعة آخر العصر مثلاً فعاد المانع بعد ما يسع المغرب وجبت فقط لتقدمها بكونها صاحبة الوقت وما فضل لا يكفي للعصر هذا إن لم يشرع فيها قبل الغروب ولا تعيئت لعدم تمكنه من المغرب ونوزع فيه بما لا يجدي ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين مثلاً وجبت العصر فقط كما لو وسع مع المغرب قدر أربع ركعات للمقيم أو ركعتين للمسافر فتعَيَّن العصر؛ لأنها المنبوعة لا

□ قوله: (ففي الضرورة أولى) لأنها فوق العذر نهاية. □ قوله: (بقدر ما مر إلخ) من الشروط سم عبارة النهاية مدة تسعها معاً وعبارة المغني قدر الطهارة، والصلاة أخف ما يجزئ كركعتين في صلاة المسافر اه. □ قوله: (وما لزمه) أي: قدر المؤداة شرح المنهج. □ قوله: (مثلاً) راجع لكل من الركعة، والعصر ويغني عنه قوله السابق ومن مؤداة لزمته. □ قوله: (هذا) أي لزوم المغرب فقط. □ قوله: (هذا إن لم يشرع إلخ) خلافاً للمغني، والنهاية عبارتهما ذكره البغوي في فتاويه، وقال ابن العباد محلّه ما لم يشرع إلخ، والوجه ما قاله البغوي؛ لأنه أدرك زماناً يسع الصلاة فيه كاملة فيلزمه قضاؤها ويقع العصر له نافلة اه. □ قوله: (فيها) أي: العصر. □ قوله: (ونوزع فيه بما لا يجدي) هذا ممنوع، بل النزاع في غاية الإجداء، والاتجاه للمتأمل المنصف ولهذا اعتمد الأستاذ الشهاب الزملي وجوب المغرب دون العصر؛ لأنها صاحبة الوقت فهي أحق به ومقدمة على غير صاحبته وعليه فتقلب العصر المفعولة نفعاً سم. □ قوله: (كما لو وسع إلخ) عبارة النهاية ولو أدرك من وقت العصر قدر تكبيرة ومضى بعد المغرب ما يسع العصر معها وجبت دون الظهر اه. □ قوله: (فتعَيَّن العصر) أي مع المغرب. □ قوله: (فتعَيَّن إلخ) الأنسب فتجب.

السيوطي مسألة إدراك تكبيرة آخر وقت العصر وجبت مع الظهر؛ لأنها تجمع معها وهو مشكّل؛ لأنّ الجمع رخصة فلا يقاس عليها الجواب هذا من باب النوع المسمى في الأصول بقياس العكس اه ويُجاب أيضاً بمنع أن الرخص لا يقاس عليها وقد مشى في جمع الجوامع على جواز القياس فيها خلافاً لأبي حنيفة. □ قوله: (بقدر ما مر) منه الشروط قال في الخادم: وإذا اعتبرنا الطهارة فهل يُعتبر طهارتان، أو واحدة أغني في إدراك الصلاتين في وقت الثانية ظاهر كلامهم الثاني ويحتمل اعتبار طهارتين؛ لأن كل صلاة شرطها الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الأولى اه (وأقول) مما يؤيد الثاني ويرد على توجيه الأول أنهم فيما إذا خلا المانع أول الوقت لم يعتبر وإدراك قدر الطهارة التي يمكن تقديمها مع أنه لا يجب تقديمها وقد يفرق قليلاً. □ قوله: (ونوزع فيه بما لا يجدي) ممنوع، بل النزاع في غاية الإجداء والاتجاه للمتأمل المنصف ولذا اعتمد الأستاذ الشهاب الزملي وجوب المغرب دون العصر؛ لأنها صاحبة الوقت فهي أحق به ومقدمة على غير صاحبته وعليه فتقلب العصر المفعولة نفعاً.

الظهر؛ لأنها تابعة ويأتي نظيره ذلك في إدراك تكبيرة آخر وقت العشاء، ثم خلا من الموانع قدر تسع ركعات للمقيم أو سبع للمسافر فتجب الصلوات الثلاث أو سبع، أو ست لزِم المقيم الصبح، والعشاء فقط، أو خمس فأقل لم يلزمه سوى الصبح ولو أدرك ثلاثاً من وقت العشاء لم هي. وكذا تجب المغرب على الأوجه نظراً لتمخض تبعيتها للعشاء وخص ما ذكر؛ لأن الصبح، والعصر، والعشاء لا يتصور وجوب واحد منها بإدراك جزءٍ مما بعدها إذ لا جمع وللبلقيني في فتاويه هنا ما ينبغي مراجعته مع التأمل قيل لو حذف آخر أفاد وجوب الظهر بإدراك غير الآخر أيضاً اهـ. وليس بصحيح؛ لأن ما قبل الآخر لا يلزم فيه الظهر إلا إن أدرك بعد قدر صاحبة الوقت قدرها كما يأتي فتعين في كلامه التقييد بالآخر وإن استويا في أنه لا بُد من إدراك ما يسع في الكل لا فراقهما في أن إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه يكون من غير الوقت.

□ قوله: (قدر تسع) إلى قوله: (أو سبع، أو ست) لا يخفى أن هذه مسألة المثني فما فائدة إعادتها.
 □ قوله: (المقيم) لا مفهوم له بالنسبة للست. □ قوله: (لم يلزمه سوى الصبح) وجهه أن ما عدا قدر الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المشبوع سم. □ قوله: (من وقت العشاء) أي آخره. □ قوله: (خص) إلى قوله وللبلقيني في النهاية، والمغني. □ قوله: (ما ذكر) أي: الظهر، والمغرب. □ قوله: (وليس بصحيح إلخ) قد يمتنع ذلك بأن مراد هذا القيل أنه لو حذف لفظ آخر أفادت العبارة أنه يجب الظهر بإدراك تكبيرة أول وقت العصر، أو أثناءه بشرط السلامة أيضاً بقدر ما تقدم كما في المذرك من الآخر وكوّن إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه من غير الوقت لا يقدح في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يغني عن هذا ما يأتي؛ لأن ذلك فيما إذا طرأ المانع أول الوقت وما هنا فيما إذا زال حيثيّد فتأمل سم. □ قوله: (لا يلزم فيه الظهر) أي: أو المغرب، □ وقوله: (بعد قدر صاحبة الوقت) أي من العصر، أو العشاء. □ قوله: (كما يأتي) أي: قبيل قول المثني: (ولاً فلا).
 □ قوله: (وفيه) أي: في إدراك ما يسع في الآخر.

□ قوله: (لم يلزمه سوى الصبح) وجهه أن ما عدا قدر الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المشبوع. □ قوله: (وليس بصحيح) قد يمتنع ذلك بأن مراده هذا القيل أنه لو حذف لفظ آخر أفادت العبارة أنه يجب الظهر بإدراك تكبيرة أول وقت العصر، أو أثناءه بشرط السلامة أيضاً بقدر ما تقدم كما في المذرك من الآخر وكوّن المذرك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه من غير الوقت لا يقدح في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يغني عن هذا ما يأتي؛ لأن ذلك فيما إذا طرأ المانع أول الوقت وما هنا فيما إذا زال حيثيّد فتأمل، والحاصل أن هذا الحكم المستفاد مع حذف لفظ آخر غير ما يأتي، والعبارة هنا لا تشمل مع التقييد وتشمله بدونه شمولاً صحيحاً لا محذور فيه فكيف يجوز بفساد ذلك فتدبر وإنّا لله وإنا إليه راجعون.

(ولو بلغ فيها) أي الصلاة بالسنّ ولا يتصوّر بالاحتلام لتوقّفه على خروج المنّي وإن تحقّق وصوله لقصة الذكر (أتمّها) وجوباً (وأجزأته على الصحيح)؛ لأنّه أذاها صحيحة بشرطها فلم يؤثر تغيير حاله بالكمال فيها كقنّ عتق أثناء الجمعة وكون أولها نفلاً لا يمنع وقوع باقيها واجباً كحجّ التطوّع وكما لو نذر إتمام ما هو فيه من صوم تطوّع نعم تسنّ الإعادة هنا وفيما

﴿قول (سنّي): (ولو بلغ فيها إلخ) قال في (شرح الرّوض): وبذلك علّم أنّ محلّ لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم تؤدّ حالة المانع ولا يتصوّر أي هذا الأداء إلّا في الصّبيّ؛ لأنّ بقية الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصّحة اهـ سم. ﴿قوله: (ولا يتصوّر بالاحتلام إلخ) وفقاً لظاهر المغني، والمنهج وإخلاقاً للنهاية عبارته ولا يتصوّر بالاحتلام إلّا في صورة واحدة وهي ما إذا نزل المنّي إلى ذكره فأمسكه أي بحائل حتّى رجّع المنّي فإنّه يُحكّم ببلوغه وإن لم يبرز منه إلى خارج كما أفتى به الولد رحمه الله تعالى اهـ واعتمدّه ع ش والقلبيّ والحليّ وشيخنا، وكذا سم كما يأتي. ﴿قوله: (لتوقّفه على خروج المنّي إلخ) اعتمد التاثيريّ عدم توقّف البلوغ على ذلك كما يُحكّم ببلوغ الحبلّى وإن لم يبرز منها قاله سم، ثم أطال في منع ردّ الشارح في شرح العباب لقول التاثيريّ. ﴿قوله: (وجوباً) إلى قوله ومحلّ هذا في النهاية إلّا قوله حتّى إلى بسنّ، وكذا في المغني إلّا قوله وكما لو نذر إلى نعم.

﴿قول (سنّي): (وأجزأته إلخ) أي: ولو جمعة روض ومغني وإن كان مقيمًا كما اختاره الطّبراني وم روع ش. ﴿قوله: (وجوباً) أي: كما لو بلغ بالتهار وهو صائم فإنّه يجب عليه إمساك بقية التّهار مغني.

﴿قول (سنّي): (على الصحيح)، والثاني لا يجب إتمامها بل يستحبّ ولا تجزئها لا ابتدائها حال النقصان مغني. ﴿قوله: (أثناء الجمعة) أي: بجامع الشّروع في كلّ منهما في غير الواجب عليه وعبارة المغني، والنهاية في أثناء الظّهر قبل قوت الجمعة اهـ. ﴿قوله: (وكون أولها نفلاً لا يمنع إلخ) قضيت ذلك أنّ ثاب على ما قبل البلوغ ثواب الثقل وعلى ما بعده ثواب الفرض ع ش. ﴿قوله: (وكما لو نذر إتمام إلخ) أي: فإنّ أوله يقع نفلاً وباقيه واجباً وعليه فيثاب على ما قبل النذر ثواب الثقل وعلى ما بعده ثواب الواجب ويُجزئه ذلك ع ش. ﴿قوله: (نعم تسنّ الإعادة إلخ) ظاهره ولو منفرداً، وظاهره: أيضاً أنّه يحرم قطعها

﴿قوله: (ولو بلغ فيها إلخ) قال في شرح الرّوض وبذلك علّم أنّ محلّ لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم تؤدّ حالة المانع ولا يتصوّر إلّا في الصّبيّ؛ لأنّ بقية الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصّحة اهـ. ﴿قوله: (لتوقّفه على خروج المنّي) اعتمد التاثيريّ عدم توقّف البلوغ على ذلك قال كما يُحكّم ببلوغ الحبلّى وإن لم يبرز منها، ثم رأيت في شرح العباب نقل ما قاله التاثيريّ، ثم ردّه بقوله ويردّ بمنع الحكم ببلوغ الحامل قبل الولادة، وأما بعدها فبروز الولد بمنزلة بروز المنّي اهـ وهو عجيب؛ لأنّه إن أراد أنّ البلوغ إنّما يثبت من حين الولادة لا قبلها حتّى يلزم أن يكون حملها حال صباها فهو ممنوع عجيب وإن أراد أنّه بالولادة يبيّن بلوغها من قبل بقدر مدة الحمل فهذا لا يرّد ما قاله. ﴿قوله: (أجزأته) أي: ولو عن الجمعة روض.

يأتي خروجًا من الخلاف (أو) بلغ (بعدها) في الوقت حتى العصر مثلاً في جمع التقديم بسن، أو غيره (فلا إعادة) واجبة (على الصحيح) لما ذكر وفارق ما لو حجّ ثم بلغ بأنه غير مأمور بالتسك فضلاً عن ضربه على تركه وبأنه لما وجب مرة في العمر امتاز بتعيين وقوعه حال الكمال بخلافها فيهما ومحلّ هذا وما قبله إن قلنا إنّ نية الفرضية لا تلزمه، أو نواها أما إذا قلنا بلزومها ولم ينوها فهو لم يصل شيئاً هنا وليس في صلاة ثم فتلزمه ولو زال عذر جمعة بعد عقد الظهر لم يؤثر إلّا إذا اتضح الخنثى بالذكورة وأمكنته الجمعة لتبين كونه من أهلها وقت

واستثنائها لكونه أحرّم بها مستجمعة للشروط ع ش، أقول: بل قولهم وجوباً صريح في حزمة القطع .
 ☐ قوله: (خروجاً من الخلاف) وليؤدّيها حالة الكمال مغني ونهاية .

☐ قول (سن): (فلا إعادة) أي: وإن كانت جمعة نهاية ومغني . ☐ قول (سن): (على الصحيح) ، والثاني تجب إعادة؛ لأن المأتي به نفل فلا يسقط به الفرض وهو مذهب الأئمة الثلاثة مغني . ☐ قوله: (لما ذكر) وكالامة إذا صلت مكشوفة الرأس، ثم عتقت نهاية ومغني . ☐ قوله: (فيهما) أي في جهتي الفرق .
 ☐ قوله: (إن قلنا إنّ نية الفرضية لا تلزمه) صريح في الإجزاء وعدم وجوب إعادة على ما صوّبه (المجموع) من عدم وجوب نية الفرضية عليه سم أي الذي اعتمدته النهاية، والمغني . ☐ قوله: (ومحلّ هذا) أي: عدم وجوب إعادة . ☐ وقوله: (وما قبله) أي: وجوب الإنتمام، والإجزاء عبارة النهاية وسواء في عدم وجوب إعادة على الأول أكان نوى الفرضية أم لا بناء على ما سيأتي أنّ الأرجح عدم وجوبها في حقّه اه أي الصبي . ☐ قوله: (لم يصل إلخ) أي: لعدم وجود شرط انعقاد صلاته وهو نية الفرضية سم . ☐ قوله: (ولو زال) إلى قوله: (وكالاول) في النهاية إلى قوله: وقد عهد إلى ويجب، وكذا في المغني إلى قوله فالأول إلى المتن . ☐ قوله: (ولو زال عذر جمعة إلخ) ظاهره، بل صريحه وإن أمكنته الجمعة سم . ☐ قوله: (بعد عقد الظهر) شاملاً لما بعد فراغه منها . ☐ قوله: (إلا إذا اتضح إلخ) عبارة النهاية، والمغني، نعم لو صلى الخنثى الظهر ثم بان رجلاً وأمكنته الجمعة لرّمته اه . ☐ قوله: (وأمكنته الجمعة إلخ) مفهومه أنّه لا تلزمه إعادة الظهر إذا لم تمكنه وهو مشكل فإن مقتضى تبين كونه من أهلها وقت الفعل بطلان ظهره مطلقاً وذلك يقتضي وجوب إعادة للظهر إذا لم تمكنه الجمعة ولا يختص ذلك بالجمعة التي اتضح في يومها، بل جميع ما فعله من صلوات الظهر قبل قوت الجمعة، القياس وجوب إعادته على مقتضى هذا التعليل وقد يجاب بأن التي وقعت باطلّة هي الأولى وما بعد الأولى من صلوات الظهر كلّ صلاة واحدة تقع قضاء عمّا قبلها قياساً على مسألة البارزي في الصبح، ويأتي هنا ما نقل عن م ر من نية الأداء، والإطلاق ع ش .

☐ قوله: (إن قلنا إنّ نية الفرضية لا تلزمه) صريح في الإجزاء وعدم وجوب إعادة على ما صوّبه في المجموع من عدم وجوب نية الفرضية عليه . ☐ قوله: (لم يصل) أي: لعدم انعقاد صلاته لعدم وجود شرط انعقادها وهو نية الفرضية . ☐ قوله: (ولو زال عذر جمعة إلخ) ظاهره، بل صريحه وإن أمكنته الجمعة .

عقدها. (ولو) طرأ مانع كأن (حاضت) أو نُفِسَتْ (أو جئت)، أو أُغْمِيَ عليه (أول الوقت) واستغفره (وجبت تلك) الصلاة (إن) كان قد (أدرك) من الوقت قبل طروء مايعه فالأول في كلامه نسبيٌ بدليل ما عقبه به فلا اعتراض عليه (قدر الفرض) الذي يلزمه بأخف مُمكنٍ مع إدراك زمن طهرٍ يمتنع تقديمه كتيّمٍ وطهرٍ سلسٍ بخلاف غيره؛ لأنه كان يُمكنه تقديمه وقد عُهد التكليف بالمُقَدِّمة قبل دُخُولِ الوقت كالسعي إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار وبه يُعلم أنه لا فرق هنا

□ فَوُدَّ: (ولو طرأ مانع إلخ) ومعلوم أنه لا يُمكن طريان الصبا، والكفر الأصلي نهايةً ومُعني عبارة البُجْرَمِيِّ لم يقل الموانع لَعَدَمِ تَأْتِي الجميع هنا كالكفر الأصلي، والصبا وأيضا طروء واحدٍ منها كافٍ وإن انقضى غيره بخلاف الزوال فإنه إنما تجب الصلاة معه إذا انقضى كلها ع ش . □ فَوُدَّ: (أو أُغْمِيَ إلخ) أي: أو سَكَرَ بلا تَعَدُّعِ ش اه . □ فَوُدَّ: (واستغفره) أي استغفر ما بقي منه بعد الطروء نهايةً ومُعني وسم . □ فَوُدَّ: (تلك الصلاة) أي: لا الثانية التي تُجْمَعُ معها نهايةً ومُعني . □ فَوُدَّ: (إن كان قد أدرك إلخ) أي: لَتَمَكُّنِهِ مِنَ الْفِعْلِ فِي الْوَقْتِ فَلَا يَسْقُطُ بِمَا يَطْرَأُ بَعْدَهُ كَمَا لَوْ هَلَكَ النَّصَابُ بَعْدَ الْحَوْلِ وَإِمَّا كَانَ الْأَدَاءُ فَإِنَّ الزَّكَاةَ لَا تَسْقُطُ مُعْنِي وَنَهَايَةُ . □ فَوُدَّ: (فَالأَوَّلُ) أي لَفْظُ الْأَوَّلِ . □ فَوُدَّ: (في كلامه) أي الْمُصَنَّفِ . □ فَوُدَّ: (نسبي) أي: إِذَا مُرَّادُ بِهِ مَا قَابِلُ الْآخِرِ دُونَ حَقِيقَةِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْأَوَّلِ لَا يُمكنُ أَنْ يُدْرِكَ مَعَهَا فَرَضًا وَلَا رُكْعَةً ع ش وسم . □ فَوُدَّ: (بدليل ما عقبه به) وهو إن أدرك إلخ . □ فَوُدَّ: (بأخف مُمكنٍ) أي مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ ع ش وَمَحَلِّي . □ فَوُدَّ: (يُمْتَنَعُ تَقْدِيمُهُ إلخ) وَمِنْ الطُّهْرِ الْمُتَمَتِّعِ تَقْدِيمُهُ فِيمَا يَظْهَرُ طُهُرٌ مِنْ زَالٍ مَا نَعَهُ وَلَيْسَ صَبِيًّا مَعَ أَوَّلِ الْوَقْتِ فَيُعْتَبَرُ مُضِيٌّ زَمَنٍ يَسَعُهُ وَكَانَ وَجْهُ اقْتِصَارِهِ عَلَى الطُّهْرِ مَعَ قَوْلِهِ بِالتَّعْمِيمِ الْمَارِّ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ هُنَا إِذْ لَا يَتَأَتَّى فِي غَيْرِهِ مِنَ الشُّرُوطِ امْتِنَاعُ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْوَقْتِ، ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ شُهْبَةَ قَالَ مَا لَفْظُهُ قَالَ الْإِسْتَوَائِي، وَالتَّمَثِيلُ يَهْدِيْنِ يَعْنِي التَّيَمُّمَ وَدَوَامَ الْحَدِيثِ قَدْ يَوْهَمُ اخْتِصَاصَ ذَلِكَ بِمَنْ فِيهِ مَانِعٌ مِنْ رَفْعِ الْحَدِيثِ لَكِنَّ الْحَيْضَ، وَالنَّفَاسَ، وَالْإِغْمَاءَ وَنَحْوَهَا لَا يُمكنُ مَعَهَا فِعْلُ الطَّهَارَةِ فَيَتَّبِعُهُ الْحَاقِقُ بِهَمَا حَتَّى إِذَا طَهَّرَتِ الْحَائِضُ مَثَلًا فِي آخِرِ الْوَقْتِ ثُمَّ جُثَّتْ بَعْدَ إِدْرَاكِ مِقْدَارِ الصَّلَاةِ خَاصَّةً فَيَتَّبِعِي عَدَمَ الْوُجُوبِ اه وَهَذَا إِشَارَةٌ إِلَى مَا بَحَثْتُهُ أَوَّلًا فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى ذَلِكَ بَصْرِي . □ فَوُدَّ: (بخلاف غيره) أي: فَلَا يُشْتَرَطُ إِدْرَاكُ قَدْرِ زَمَنِهِ سَمِ عِبَارَةُ الْمُعْنِي أَمَّا الطَّهَارَةُ الَّتِي يُمكنُ تَقْدِيمُهَا عَلَى الْوَقْتِ فَلَا يُعْتَبَرُ مُضِيٌّ زَمَنٍ يَسَعُهَا اه . □ فَوُدَّ: (وبه يُعلم) أي: بِالتَّعْلِيلِ . □ فَوُدَّ: (لا فَرْقَ إلخ) أي: فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ إِدْرَاكِ قَدْرِ طُهُرٍ يُمكنُ تَقْدِيمُهُ .

□ فَوُدَّ: (واستغفره) أي استغفر ما بقي منه بعد الطروء لا جميعه وإلا نافي قوله وجبت تلك إن أدرك قدر الفرض . □ فَوُدَّ: (نسبي) إذ مع إدراك قدر الفرض من أوله قبل طروء المانع لا يتصور وجود المانع في أوله الحقيقي . □ فَوُدَّ: (بخلاف غيره) أي: فَلَا يُشْتَرَطُ إِدْرَاكُ قَدْرِ زَمَنِهِ وَهَلْ مِثْلُهُ السُّتْرُ، وَالِاجْتِهَادُ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُفَرَّقُ م ر .

بين الصبي، والكافر وغيرهما، وأدعاء أن الصبي غير مكلف به وأن التخفيف على الكافر اقتضى اعتبار قدر الطهر في حقه بعد الوقت مطلقاً يرده في الأول أنهم لو نظروا للتكليف لم يعتبروا الإمكان قبل الوقت مطلقاً، وفي الثاني أنه مكلف كالمسلم فكما اعتبروا الإمكان في المسلم فكذا فيه، والتخفيف عليه إنما يكون في أمر انقضى بجمع آثاره قبل الإسلام وما هنا ليس كذلك فتأمله ويجب معها ما قبلها إن جمعت معها وأدرك قدرها أيضاً دون ما بعدها مطلقاً؛ لأن وقت الأولى لا يصلح للثانية إلا في الجمع ووقت الثانية يصلح للأولى مطلقاً وكالأول ما لو طرأ المانع

☐ قوله: (بين الصبي، والكافر) لعل صورة ذلك أن يبلغ الصبي، أو يسلم الكافر أول الوقت فيهما، ثم يطرأ له نحو جنون سم. ☐ قوله: (غير مكلف به) أي: بالطهر. ☐ قوله: (مطلقاً) أي: أمكن تقديمه، أو لا. ☐ قوله: (يرده) أي: الإدعاء (في الأول) أي الصبي. ☐ قوله: (لو نظروا للتكليف إلخ) وأيضاً فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب أمر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة أيضاً سم وفيه أن وجوب ذلك على الولي إنما هو بعد الوقت كما هو ظاهر ويأتي في الشرح آنفاً. ☐ قوله: (مطلقاً) أي: حتى في حق المكلف؛ لأنه قبل الوقت غير مكلف سم أي بالطهر. ☐ قوله: (أنه) أي الكافر. ☐ قوله: (إنما يكون إلخ) أي: إن أراد إنما يتصور بطلانه واضح أو إنما يطلب فهو أول المسألة اللهم إلا أن يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع فتأمل سم. ☐ قوله: (ويجب معها) أي: مع الصلاة التي طرأ المانع في أول وفيها. ☐ قوله: (وأدرك قدرها إلخ) أي: وإلا بأن أدرك قدر الفرض الثاني دونها فيجب الثاني فقط نهاية قال ع ش لا يقال لا حاجة إلى إدراك قدر الفرض من وقت العصر؛ لأنه وجب بإذراكه في وقت نفسه إذ الفرض أن المانع إنما طرأ في وقت الثانية فيلزم الخلو منه في وقت الأولى؛ لآنا نقول لا يلزم ذلك لجواز أن يكون المانع قائماً به في وقت الأولى كله كما لو أسلم الكافر، أو بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثلاً، ثم جن، أو حاضت فيه اه. ☐ قوله: (دون ما بعدها مطلقاً) أي: جمعت مع الفرض الأول أم لا. ☐ قوله: (يصلح للأولى مطلقاً) أي: في الجمع وفي القضاء وأيضاً وقت الأولى في الجمع وقت للثانية تبعاً بخلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم وجواز تقديم الأولى، بل وجوبه على وجه في جمع التأخير نهاية ومعني. ☐ قوله: (وكالأول إلخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله

☐ قوله: (بين الصبي، والكافر) لعل صورة ذلك أن يبلغ الصبي، أو يسلم الكافر أول الوقت فيهما، ثم يطرأ له نحو جنون. ☐ قوله: (لو نظروا للتكليف إلخ) وأيضاً فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب أمر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة أيضاً. ☐ قوله: (مطلقاً) أي: حتى في حق المكلف؛ لأنه قبل الوقت غير مكلف. ☐ قوله: (إنما يكون إلخ) إن أراد إنما يتصور بطلانه واضح، أو إنما يطلب فهو أول المسألة اللهم إلا أن يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع فتأمل سم. ☐ قوله: (وكالأول إلخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالأول في كلامه نسبي.

أثناءه كما عُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ وأما إذا زال أثناءه فالحُكْمُ كذلك لكن لا يَتَأْتِي استثناء طُهر لا يُمكنُ تقديمه في غير الصبي، والكافر (ولا) يُدْرِكُ ذلك (فلا) يجب لانتفاء التمكن واشتراطوا هنا قدرَ الفرض وفي الآخر قدرَ التحريم؛ لأنَّ ما هناك إزالةٌ فيمكنه البناء بعد الوقت ولا كذلك هنا فاشترطَ تمكُّنه.

(تنبيه) صَرَّحَ في أصلِ الروضة، والمجموع في الصبي يبلغُ آخرَ وقتِ العصرِ مثلاً بتكبيره أنه لا بُدَّ في لزومِ العصرِ له من أن يُدْرِكَ من زَمَنِ المغربِ قدرَها وقدرَ الطهارة وفي أصلِ الروضة فيما إذا بلغَ أوَّلَ وقتِ الظُّهرِ مثلاً أنه لا بُدَّ من إدراكِ قدرِها أوَّلَ الوقتِ دونَ الطهارة؛ لأنَّه كان يُمكنه تقديمها على الوقتِ وهذا مُشْكِلٌ جدًّا؛ لأنَّهم في إدراكِ الآخرِ لم يعتَبِرُوا قدرَته على الطهارة قبل البلوغ مع كونها في الوقتِ وفي إدراكِ الأوَّلِ اعتَبَرُوا قدرَته عليها قبل الوقتِ

السَّابِقِ فالأوَّلُ في كلامه نسبيُّ سم وقد يُجاب بأنَّ الشارحَ أشارَ إليه بقوله كما عُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ وإنما أعاده هنا تمهيداً لقوله أما إذا زال إلخ. □ فَوُدَّ: (أثناءه) أي: الوقت. □ فَوُدَّ: (أما إذا زال) إلى قوله واشتراطوا في المُعْنَى. □ فَوُدَّ: (زال أثناءه) أي: زال المانع في أثناءِ الوقتِ القدرِ المذكورِ مُعْنَى لَعَلَّ المُرَادَ بالأنثناء هنا مُقَابِلُ الآخرِ فَيَشْمَلُ الأوَّلَ كما يأتي في الشارحِ عَنْ أصلِ الرُّوضَةِ. □ فَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أي كَطَرُوا المانع في أوَّلِ الوقتِ في تَفْصِيلِهِ المُتَقَدِّمِ. □ فَوُدَّ: (لكن لا يَتَأْتِي استثناء طُهر إلخ) أي: بَلْ يُعْتَبَرُ في غيرِ الصبي، والكافرِ الأصليِّ مِنْ نَحْوِ الحائِضِ، والمُجَنُّونِ إِذْ رَأَوْا الطُّهْرَ مُطْلَقًا فَإِنَّ نَحْوَ الحائِضِ، والمُجَنُّونِ لا يُمكنُ مَعَهُ فِعْلُ الطَّهَارَةِ وإنما عَبَّرَ بالاستثناء؛ لِأَنَّ قولَهُم السَّابِقَ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ إلخ في قوَّةِ إلَّا طُهَرَا لا يُمكنُ تَقْدِيمُهُ قَولِهِ أَنَّ قولَهُ لا يُمكنُ تَقْدِيمُهُ صَوَابُهُ يُمكنُ إلخ بِحَذْفٍ لا كما في المُعْنَى واللَّهِ أَعْلَمُ. □ فَوُدَّ: (كَذَلِكَ) أي: قدرَ الفرضِ كما وَصَفْنَا مُعْنَى وَنَهَايَةَ. □ فَوُدَّ: (لَا يَنْفَاءُ التَّمَكُّنُ) أي: كما لو هَلَكَ النَّصَابُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مُعْنَى. □ فَوُدَّ: (هنا) أي: في طَرُوقِ المانعِ في أوَّلِ الوقتِ.

□ فَوُدَّ: (وفي الآخر) أي: في زَوَالِ الموانعِ في آخِرِ الوقتِ. □ فَوُدَّ: (إزالة) أي: إزالةُ الله تعالى المانعَ كُرْدِيًّا. □ فَوُدَّ: (تَمَكُّنُهُ) أي: مِنْ فِعْلِ الفَرْضِ بِإِذْرَاكِ زَمَنِهِ. □ فَوُدَّ: (في الصبي إلخ) اعْتَمَدَ م ر أنه لا يَشْتَرِطُ فيه إذا زال صباه في آخِرِ الوقتِ، أو أوَّلُهُ خُلُوهُ مِنَ الموانعِ قدرَ إمكاني طهارة يُمكنُ تَقْدِيمُهَا وهي طهارةُ الرِّفَاهِيَةِ وفي شَرْحِ الرُّوضِ ما يُؤَيِّدُهُ، والوجهُ وَفَاقًا لِلْبُرْهَانِ وَالطَّبْلَاوِيِّ وابنِ حَجَرٍ خِلَافُهُ سم على المنهجِ بَصْرِيٍّ. □ فَوُدَّ: (صَرَّحَ إلخ) كَانَ الأوَّلَى الثَّنِيَّةَ. □ فَوُدَّ: (يَبْلُغُ إلخ) حَالٌ مِنَ الصَّبِيِّ أَوْ صِفَةٌ لَهُ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الِ لِلْجَنَسِ وَمَذْخُولُهُ فِي حُكْمِ التَّكْرَرِ وَلَوْ حَذَفَهُ لَكَانَ أوَّلَى. □ فَوُدَّ: (مَثَلًا) الأوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ بَتَكْبِيرِهِ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ أَيْضًا. □ فَوُدَّ: (قدرها) أي: قدرَ العصرِ مَعَ قدرِ المغربِ. □ فَوُدَّ: (قدرَ الطهارة) أي: مُطْلَقًا. □ فَوُدَّ: (دونَ الطهارة) أي: التي يُمكنُ تَقْدِيمُهَا كما يُفِيدُهُ التَّعْلِيلُ. □ فَوُدَّ: (وهذا مُشْكِلٌ) أي: الجَمْعُ بَيْنَ هَذَيْنِ التَّصْرِيحَيْنِ. □ فَوُدَّ: (مَعَ كَوْنِهَا) أي القُدْرَةُ عَلَى الطَّهَارَةِ.

□ فَوُدَّ: (في غيرِ الصبي) هَلَا قَالَ: والكافرُ على قياسِ ما تَقَدَّمَ لَهُ فِيهِ.

وكان العكس أولى بل مُتَحَتِّماً؛ لأنه قبل الوقت لم يتَوَجَّه إليه خطاب من وليه بَطَهَارَةٍ ومع ذلك اعتُبِرَتْ قُدْرَتُهُ على تقديم الطهارة حتى لو جُنَّ بعد أن أدرك من أوّل الوقت قدر الفرض فقط لَزِمَهُ قضاؤه وفي الوقت تَوَجَّه إليه خطاب الولي بها ومع ذلك لم تُعْتَبِرْ قُدْرَتُهُ عليها في الوقت قبل البلوغ، بل اشترطوا خلوّه من الموانع وقت المغرب بقدرها كالفرض حتى لو جُنَّ قبل ذلك لم يلزمه قضاء العصر وحينئذ فقد يُؤْخَذُ من هذا ترجيح ما أشارت إليه الروضة اعتراضاً على أصلها أنه ينبغي استواء الآخر، والأوّل في عدم اعتبار القدرة على التقديم؛ لأنه لم يجب، وإلى هذا مال جماعة لكن أكثر المتأخرين على اعتماد ما في أصل الروضة من التفرقة المذكورة وعليه فيمكن التَّمَحُلُ لما لمحوه في الفرق بأمرين:

أحدهما: أنه في الآخر لما لم يدرك قدر العصر المثنوع للطهارة في الوقت وإنما قُدِّرَ عليه بعده لَزِمَ اعتباره بعده أيضاً إعطاءً للتابع لحكم مثنوعه وحذراً من تميّز التابع باعتباره في الوقت مع كون مثنوعه لم يُعْتَبَرْ إلا بعده وفي الأوّل لما أدرك قدر الفرض الذي هو المثنوع أوّل الوقت استغنى به عن تقدير إمكان تابعه الممكن التقديم أوّل الوقت أيضاً فالحاصل أن المثنوع في إدراك الآخر استتبع تابعه في كونه يقدر بعد الوقت مثلاً لِقَلًّا يَتَمَيَّزُ التابع وفي إدراك الأوّل اكتفى بوقوع المثنوع كُله في الوقت عن وقوع تابعه فيه احتياطاً للفرض يلزمه بما ذكر.

ثانيهما: أنه في إدراك الآخر تعارض عليه أمران يقاس ما قرّوه: العصر وهي تقتضي اعتبار الطهارة من وقت المغرب، والمغرب وهي تقتضي اعتبار طهارتها من وقت العصر لما تقرّر

﴿فؤد: (لأنه إلخ) مُتَعَلَّقٌ بقوله أوّل إلخ. ﴿فؤد: (حينئذ) أي حين الاستشكال المذكور. ﴿فؤد: (من هذا) أي: الإشكال وتعليقه المذكور. ﴿فؤد: (ترجيح ما أشارت إليه الروضة) عبارة الروضة بعد ذكر ما تقدّم عن أصلها، قلت: ذكر في التّيمّة في اشتراط زمن الطهارة لمن يمكنه تقديمها وجهين وهما كالخلاف في آخر الوقت فلا فرق فإنه وإن أمكن التقديم فلا يجب والله أعلم انتهت به بصري. ﴿فؤد: (أنه ينبغي إلخ) بيان لما. ﴿فؤد: (استواء الآخر، والأوّل في عدم اعتبار القدرة إلخ) أي: فيشترط في كلّ منهما إدراك ما يسع الطهارة كالفرض وإن أمكن تقديمها. ﴿فؤد: (وإلى هذا) أي: الاستواء المذكور. ﴿فؤد: (من التفرقة) أي: باختيار القدرة على التقديم في الأوّل دون الآخر. ﴿فؤد: (فيتمكن التّمحل) أي: التكلف كزدي. ﴿فؤد: (بأمرين) مُتَعَلَّقٌ بالتّمحل. ﴿فؤد: (في الوقت) مُتَعَلَّقٌ بيدرك المنفي. ﴿فؤد: (وإنما قدر) بيناء المفعول من التقديم، ونائب فاعله ضمير قدر العصر. ﴿فؤد: (لزمه اختياره) أي قدر الطهارة. ﴿فؤد: (أوّل الوقت أيضاً) مُتَعَلَّقٌ بتقدير إمكان إلخ. ﴿فؤد: (ثانيهما أنه إلخ) هذا أشدّ تمحلاً من الأوّل. ﴿فؤد: (بقياس ما قرّوه) هلاً قال لما قرّوه. ﴿فؤد: (العصر) مع قوله الآتي، والمغرب بدّل من قوله أمران. ﴿فؤد: (اختيار طهارتها) أي: المغرب. ﴿فؤد: (لما تقرّر إلخ) فيه شبهة مصادرة.

في إدراك أول الوقت فعملوا هنا بذلك فيهما فاعتبروا طهارة العصر بعد وقتها وطهارة المغرب قبل وقتها ولم يعتبروا تمكنه من الطهارتين في وقت العصر؛ لأن فيه إجحافاً عليه بالزائم بالفرضين الأداء، والقضاء وإن زالت السلامة قبل تمكنه من الطهارتين فخرجوا عن ذلك الإجحاف ولم يلزموه بالعصر إلا إن أدرك قدر طهرها من وقت المغرب واقتضى الاحتياط لصاحبة الوقت وهي المغرب الاكتفاء بقدرته على تقديم طهارتها قبل وقتها، وأما الإدراك أولاً فلم يتعارض فيه شيان بالنظر لصاحبة الوقت فاحتيط لها بالزائم بها بمجرّد تمكنه من طهرها قبل الوقت.

(فصل في الأذان، والإقامة)

الأصل فيهما الإجماع المسبوق برؤية عبد الله بن زيد المشهورة ليلة تشاورا فيما يجمع

□ قوله: (هنا) أي: إدراك الآخر. □ قوله: (بذلك) أي: بالمقتضي (فيهما) أي: في العصر، والمغرب ولو قال بذلك معاً أي بمقتضى العصر، والمغرب جميعاً لكان أخصراً وأوضح. □ قوله: (في وقت العصر؛ لأن إلخ) فيه أنه ليس من محل النزاع، والتوهم ولا مدخل له في الفرق أضلاً وإنما المناسبت هنا إثبات عدم اعتبار التمكن في وقت المغرب وقد سكّته عنه. □ قوله: (وإن زالت السلامة إلخ) أي: في وقت المغرب. □ قوله: (إجحافاً) أي إضراراً. □ قوله: (للاداء) أي: للمغرب (والقضاء) أي: للعصر. □ قوله: (وإن زالت إلخ) في وقت المغرب.

[فصل: في الأذان والإقامة]

وهما من خصوصيات هذه الأمة كما قاله الشيوطي وشرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة ويكفر جاحده؛ لأنه معلوم من الدين بالضرورة ش وسئخنا. □ قوله: (برؤية عبد الله بن زيد) قيل إنه لما مات النبي ﷺ قال اللهم اغمني حتى لا أرى شيئاً بعده فعمي من ساعته مُغني. □ قوله: (المشهورة إلخ) وهي ما رواه أبو داود بإسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربّه رضي الله تعالى عنه أنه قال: (لما أمر النبي ﷺ بالناقوس يُعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم رجل يحمل ناقوساً في يده فقلت: له يا عبد الله أتبيع هذا الناقوس فقال: وما تصنع به فقلت ندعو به إلى الصلاة فقال: أولاً أدلك إلى ما هو خير من ذلك فقلت: بلى فقال تقول الله أكبر الله أكبر إلى آخر الأذان، ثم تأخر عني غير بعيد، ثم قال وتقول: إذا قمت إلى الصلاة الله أكبر الله أكبر إلى آخر الإقامة فلما أصبحت أتيت النبي ﷺ فأخبرته بما رأيت فقال: «إنها لرؤيا حق إن شاء الله تعالى قم مع بلال فالت عليه ما رأيت فإنه أنذى صوتاً منك» فقامت مع بلال وجعلت ألقى عليه كلمة كلمة وهو يؤذن فسمعت ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج يجر رداءه، وهو يقول: والذي بعثك بالحق نبياً لقد رأيت مثل ما رأى فقال ﷺ: «الحمد لله» فإن قيل: رؤيا المنام لا يثبت بها حكم أجيب بأنه ليس مستنداً لذات الرؤيا فقط، بل وافقها نزول الوحي فقد روى البزار: (أن النبي ﷺ أرى الأذان ليلة الإسراء وأسمعه مشاهدة فوق سبع سموات، ثم قدّمه جبريل فأمر أهل السماء وفيهم آدم ونوح عليهم أفضل الصلاة، والسلام)

الناس ورآه عَمَرُ فيها أيضًا قِيلَ وبضعةَ عَشَرَ صَحَابِيًا وفي رواية أَنَّهُ ﷺ سَمَى تلك الرؤْيَا وحياً وصَحَّحَ قوله لَأنَّها رُؤْيَا حَقٌّ إِنْ شاءَ الله وفي حديث عند البِزَارِ فيه مقالٌ أَنَّهُ ﷺ أَرَى ليلةَ الإسراءِ، ثُمَّ أُخْبِرَ لِلْمَدِينَةِ حَتَّى وُجِدَتْ تلك المُرَائِي وكان حِكْمَةُ تَرْثِيهِ دُونَ سَائِرِ الأحكامِ عليها أَنَّهُ تَمَيَّزَ مع اختِصارِهِ بِأنَّهُ جامعٌ لِسَائِرِ أَصُولِ الشريعةِ وَكَمالاتِها فاحتاجَ لِمَا يُؤْذَنُ بِهذا التَمَيُّزِ ولا شَكَّ أَنَّ تَقَدَّمَ تلك الرؤْيَا مع شَهادَتِهِ ﷺ بِأنَّها حَقٌّ ومُقارَنَةُ الوحيِ لها، أو سَبَقَهُ عليها لِروايةِ أَبِي داودَ وغيرِهِ «أَنَّهُ قال لِعَمَرَ لَمَّا أَخْبَرَهُ بِرُؤْيَا سَبَقَكَ بها الوحي» رَفَعَ لِشأنِهِ وتعظيمِ لِقَدْرِهِ (الأَذَانُ) بِالْمُعْجَمَةِ وهو لُغَةً الإِعلامُ وَشَرعاً ذِكرٌ مَخْصُوصٌ شَرَعَ أَصلُهُ للإِعلامِ بِالصلاةِ المكتوبةِ (والإِقامة) وهي لُغَةً مَصْدَرٌ أَقامَ وَشَرعاً الذِّكْرُ الآتِي؛ لِأنَّهُ يُقِيمُ إلى الصلاةِ كُلِّ منهما مَشْرُوعٌ إجماعاً، ثُمَّ الأصحُّ أَنَّ كُلًّا منهما (سُنَّةٌ).....

فَكَمَّلَ اللهُ لَهُ الشَّرَفَ على أَهلِ السَّمَوَاتِ، والأَرْضِ مُغْنِي وَنِهَايَةً. □ فَوَدَّ: (وَرَأَى) أَي: الأَذَانُ.
 □ فَوَدَّ: (فِيهَا) أَي: تلكَ اللَّيْلَةِ. □ فَوَدَّ: (أَرَى) أَي: الأَذَانُ ع ش. □ فَوَدَّ: (حِكْمَةُ تَرْثِيهِ) أَي: الأَذَانُ.
 □ فَوَدَّ: (عَلَيْهَا) أَي: الرُّؤْيَا. □ فَوَدَّ: (إِنَّ) أَي: الأَذَانُ. □ فَوَدَّ: (فاحتاجَ) أَي: الأَذَانُ (لِمَا يُؤْذَنُ بِإِلْخِ) أَي: كَتَرْتَبِهِ على الرُّؤْيَا. □ فَوَدَّ: (وَتَعْظِيمِ لِقَدْرِهِ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ. □ فَوَدَّ: (بِالْمُعْجَمَةِ) إلى قوله وهو قَوِيٌّ في النِّهَايَةِ، والمُغْنِي إلَّا قوله أَصالةً وقوله إِذْ لَمْ يَبْثُ إلى المَثْنِ. □ فَوَدَّ: (وهو لُغَةُ إِلْخِ) أَي: كالأَذَانِ، والتَّأْدِينِ نِهَايَةً وَمُغْنِي، والأَوَّلَانِ اسماً مَصْدَرٍ، والأَخِيرُ مَصْدَرٌ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَشَرعاً إِلْخِ) فالْمُغْنِي العُرْفِيُّ سَبَبٌ لِلْعَوِيٍّ على خِلافِ الغالبِ في الثَّقَلِ مِنْ كَوْنِهِ أَخَصَّ مِنْهُ مُطْلَقاً ع ش. □ فَوَدَّ: (ذِكْرٌ مَخْصُوصٌ إِلْخِ) هو اسمٌ لِلأَلْفاظِ فَالتَّقْدِيرُ ذِكْرُ الأَذَانِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الفِعْلُ لا الأَلْفاظُ سَم. □ فَوَدَّ: (أَصْلُهُ) أَرَادَ بِهِ إِدْخَالَ أَذَانٍ المَعْمُومِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَأْتِي أَي: فَهُوَ أَذَانٌ حَقِيقَةٌ لا إِخْرَاجُهُ وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِذَلِكَ؛ لِأنَّهُ الأَصْلُ والشَّهَابُ سَمَ فِهِمُ أَنَّ مُرَادَهُ بِهِ إِخْرَاجُ ما ذُكِرَ فَكَتَبَ عَلَيْهِ ما نَصَّهُ قوله أَصالةً احْتَرَزَ عَنِ الأَذَانِ الَّذِي يُسَنُّ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ كَذَا قاله في شَرْحِ الإِرشادِ ولا حَاجَةَ لِهَذَا الإِحْتِرَازِ عَن ذَلِكَ فَإِنَّهُ أَذَانٌ حَقِيقَةٌ اه رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (بِالصَّلَاةِ) أَي: بِدُخُولِ وَفَتْحِهَا ع ش. □ فَوَدَّ: (لِأنَّهُ يُقِيمُ) أَي: سَمَى الذِّكْرَ الآتِي بِذَلِكَ؛ لِأنَّهُ يُقِيمُ أَصالةً. □ فَوَدَّ: (كُلُّ مِنْهُمَا إِلْخِ) خَبَرُ الأَذَانِ، والإِقامة. □ فَوَدَّ: (إِجماعاً إِلْخِ) أَي: وَإِنَّمَا الخِلافُ في كَيْفِيَّةِ مَشْرُوعِيَّتِهِمَا نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا إِلْخِ) تَوْجِيهٌ لِإِفْرَادِ الضَّمِيرِ وهو عَائِدٌ إلى شَيْئَيْنِ، ولو أَتَى بِهِ مَثْنًى كَمَا فَعَلَ في المُحَرَّرِ لَكَانَ أَوَّلَى مُغْنِي.
 □ فَوَدَّ (سُنَّةً) أَي: وَلَوْ لِجُمُعَةٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَيَأْتِي في الشَّارِحِ أيضًا.

فَصْلٌ فِي الأَذَانِ وَالْإِقامةِ

□ فَوَدَّ: (ذِكْرٌ مَخْصُوصٌ) هو اسمٌ لِلأَلْفاظِ فَالتَّقْدِيرُ ذِكْرُ الأَذَانِ؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الفِعْلُ لا الأَلْفاظُ.
 □ فَوَدَّ: (أَصْلُهُ) احْتِرَازٌ عَنِ الأَذَانِ الَّذِي يُسَنُّ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ كَذَا قاله في شَرْحِ الإِرشادِ وَبَيَّنَّتْ بِهِامِشُهُ أَنَّهُ لا حَاجَةَ لِهَذَا الإِحْتِرَازِ؛ لِأَنَّ الأَذَانُ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ أَذَانٌ حَقِيقَةٌ وَأَنَّ هَذَا القَيْدَ لا يُخْرِجُهُ لِصَدَقِ التَّعْرِيفِ

على الكفاية كابتداء السلام إذ لم يثبت ما يصرّح بوجوبهما (وقيل) إنهما (فرض كفاية) لكل من الخمس للخبر المتفق عليه «إذا حضرّت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم» ولأنها من الشعائر الظاهرة كالجماعة وهو قوي ومن ثم اختاره جمع فيقاتل أهل بلد تركوهما، أو أحدهما بحيث لم يظهر الشعائر ففي بلد صغيرة يكفي بمحل وكبيرة لا بد من محال نظير ما يأتي في الجماعة والضابط أن يكون بحيث يسمعه كل أهلها لو أصغوا إليه وعلى الأول لا قتال لكن لا بد في حصول السنة بالنسبة لكل أهل البلد من ظهور الشعائر كما ذكر فعله أنه لا ينافية ما يأتي أن أذان الجماعة يكفي سماع واحد له؛ لأنه بالنظر لأداء أصل سنة الأذان وهذا بالنظر لأدائه عن جميع أهل البلد ومن ثم لو أذن واحد في طرف كبيرة حصلت السنة لأهله دون

□ قوله: (على الكفاية إلخ) أي: في حق الجماعة أما المنفرد فهم في حقه سنة عين معنى ونهاية وسم.
 □ قوله: (إذ لم يثبت ما يصرّح إلخ) أي: والأصل عدم الوجوب واستدلّ النّهاية، والمعنى على عدم الوجوب بوجوه كلّ منها يقبل المنع. □ قوله: (لكل من الخمس) حقه أن يكتب قبيل قوله إجماعاً، أو يحدّف استثناء عنه بما يأتي في المتن. □ قوله: (إذا حضرّت الصلاة) أي: دخل وقتها. □ قوله: (فليؤذن إلخ) استعمال الأذان فيما يشمل الإقامة أو تركها للعلم بهاع ش اه بخبري. □ قوله: (من الشعائر الظاهر) أي: وفي تركهما تهاؤن نهاية ومعنى. □ قوله: (فيقاتل) إلى قوله فعلم في المعنى إلا قوله: أو أحدهما وقوله نظير ما يأتي في الجماعة وإلى قوله ومن ثم في النّهاية إلا ما ذكر. □ قوله: (بحيث لم يظهر إلخ) لعلّه راجع للأذان فقط كما يفيدّه قوله ففي بلد إلخ. □ قوله: (يكفي) أي الأذان نهاية وشيخنا. □ قوله: (من محال إلخ) أي: في مواضع يظهر الشعائر بها معنى. □ قوله: (والضابط) أي: في كفايته لمن شرع لهم ع ش. □ قوله: (وعلى الأول إلخ) أي: من أنها سنة ويؤخذ من هذا ومن حديث «إذا صليت المكتوبات وصمت رمضان وأخللت الحلال وحرمت الحرام أدخل الجنة قال نعم» جواز ترك التطوعات رأساً وإن تمالأ إليه أهل بلد فلا يقاتلون، ومن قال يقاتلون يحتاج لدليل نعم إن قصّد بتركها الاستخفاف بها، والرغبة عنها كفر كما يأتي أي في الردّة اه شرح أربعين للشرح اه بصريّ بحدّف. □ قوله: (لا قتال) أي على أهل بلد تركوهما. □ قوله: (كما ذكر) أي: في الضابط.

□ قوله: (فعلم) أي: من قوله بالنسبة لكل أهل البلد. □ وقوله: (إنه لا ينافية) أي: قوله: (لا بد من ظهور الشعائر إلخ). □ وقوله: (ما يأتي) أي: في شرح ويشترط إلخ. □ قوله: (يكفي سماع واحد) ظاهره بالفعل لا بالقوة ع ش قال الرّشيد أي بالقوة كما يصرّح به كلامه م ر الآتي وليأتى المنافاة اه وجزم به شيخنا بلا عزو. □ قوله: (وهذا) أي: اشتراط ظهور الشعائر كما ذكر. □ قوله: (ومن ثم) أي: من أجل أنه يشترط في حصول السنة بالنسبة لكل أهل البلد كون الأذان بحيث يسمعه كل أهلها إلخ.

معه عليه فراجع. □ قوله: (على الكفاية)، وكذا على العين إن لم يكن ثم غيره كما هو ظاهر.

□ قوله: (فليؤذن) فالأمر يدل على الوجوب. □ وقوله: (لكم أحدكم) على الكفاية.

لأَهْلِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ وَبِهَذَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا ذُكِرَ بَيْنَ أَذَانِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا وَإِنْ كَانَتْ لَا تُقَامُ إِلَّا بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَلَدِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْأَذَانِ غَيْرُهُ مِنْ إِقَامَتِهَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ مِنْ قَوْلِنَا فَقُلِمَ أَنَّهُ لَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي إِلَى آخِرِهِ. (وَإِنَّمَا يُشْرَعَانِ لِلْمَكْتُوبَةِ) دُونَ الْمُنْذُورَةِ وَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ، وَالنَّقْلِ وَإِنْ شُرِعَتْ لَهُ الْجَمَاعَةُ فَلَا يَنْدَبَانِ، بَلْ يُكْرَهُانِ لِعَدَمِ وُزُودِهِمَا فِيهَا نَعَمْ قَدْ يُسْنُّ الْأَذَانُ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ كَمَا فِي أَذَانِ الْمَوْلُودِ، وَالْمَهْمُومِ، وَالْمَضْرُوعِ، وَالْغَضْبَانِ وَمَنْ سَاءَ خُلُقُهُ مِنْ إِنْسَانٍ، أَوْ بَهِيمَةٍ وَعِنْدَ مُزْدَحِمِ الْجَيْشِ وَعِنْدَ الْحَرِيقِ قِيلَ وَعِنْدَ انْزَالِ الْمَيْتِ لِقَبْرِهِ قِيَاسًا عَلَى أَوَّلِ خُرُوجِهِ

☐ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ بِالِاسْتِدْرَاكِ الْمَذْكُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَيْنَ أَذَانِ الْجُمُعَةِ الْخ) فَلَا بُدَّ فِي حُصُولِ سُتْبَتِهِ بِالنَّسْبَةِ لِأَهْلِ الْبَلَدِ مِنْ ظُهُورِ الشَّعَارِ كَمَا ذَكَرَ حَتَّى لَوْ تَوَقَّفَتْ عَلَى التَّعَدُّدِ طُلِبَ التَّعَدُّدُ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) أَيِ الْقَصْدُ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ إِقَامَتِهَا) أَيِ الْجُمُعَةِ.

☐ قَوْلُ (سَم): (وَإِنَّمَا يُشْرَعَانِ) أَيِ: عَلَى الْقَوْلَيْنِ سَم وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (دُونَ الْمُنْذُورَةِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ، وَالْمَضْرُوعُ، وَالْغَضْبَانُ وَقَوْلُهُ وَعِنْدَ مُزْدَحِمٍ إِلَى وَعِنْدَ تَقْوِيلٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالنَّقْلُ وَإِنْ شُرِعَتْ الْخ) شَمِلَ الْمُعَادَةَ فَلَا يُؤَدُّنَ لَهَا وَإِنْ لَمْ يُؤَدُّنَ لِلأَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا نَقْلٌ وَيَحْتَمِلُ وَهُوَ الظَّاهِرُ أَنْ يُقَالَ حَيْثُ لَمْ يُؤَدُّنَ لِلأَوَّلَى سُنَّ الْأَذَانُ لَهَا لِمَا قِيلَ إِنْ قَرَضَهَا الثَّانِيَّةُ وَفِي سَم عَلَى حَجِّ التَّرَدُّدِ فِي ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ وَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ انْتَقَلَ إِلَى مَحَلٍّ بَعْدَ أَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ فَوَجَدَ الْوَقْتَ لَمْ يَدْخُلْ مِنْ وَجوبِ الإِعَادَةِ لِلْفَرْضِ فِيهِ إِعَادَةُ الْأَذَانِ أَيْضًا عَشْرًا وَاسْتَفْرَبَ الْبُجَيْرِيُّ تَرَكَ الْأَذَانِ لِلْمُعَادَةِ مُطْلَقًا. ☐ قَوْلُهُ: (نَعَمْ قَدْ يُسْنُّ الْخ) لَا يَرُدُّ هَذَا عَلَى حَضَرِ الْمُصَنِّفِ؛ لِأَنَّهُ إِضَافِيٌّ بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِ الْمَكْتُوباتِ مِنَ الصَّلَوَاتِ سَم وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ الصَّلَاةِ الْخ) هَلْ يُشْتَرَطُ فِي أَذَانٍ غَيْرِ الصَّلَاةِ الذِّكُورَةُ أَيْضًا فَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهِ وَيُباحُ بَدُونِ رَفْعِ صَوْتِهَا لَكِنْ لَا تَحْصُلُ السُّنَّةُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى الْإِشْتِرَاطُ سَم عِبَارَةٌ شَيْخُنَا، وَالْمُعْتَمَدُ اشْتِرَاطُ الذِّكُورَةِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ الشُّوَبَرِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْأَذَانِ فِي أَذْنِ الْمَوْلُودِ الذِّكُورَةُ وَيُوافِقُهُ مَا اسْتَظْهَرَهُ بَعْضُ الْمَشَايِخِ مِنْ أَنَّهُ تَحْصُلُ السُّنَّةُ بِأَذَانِ الْقَابِلَةِ فِي أَذْنِ الْمَوْلُودِ اه. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي أَذَانِ الْخ) بِصِيغَةِ الْجَمْعِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْمَهْمُومُ الْخ) وَلَوْ لَمْ يَزَلِ الْهَمُّ وَنَحْوُهُ بِمَرَّةٍ طُلِبَ

☐ قَوْلُهُ: (بَيْنَ أَذَانِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا) فَلَا بُدَّ فِي حُصُولِ سُتْبَتِهِ بِالنَّسْبَةِ لِأَهْلِ الْبَلَدِ مِنْ ظُهُورِ الشَّعَارِ كَمَا ذَكَرَ حَتَّى لَوْ تَوَقَّفَتْ عَلَى التَّعَدُّدِ طُلِبَ التَّعَدُّدُ. ☐ قَوْلُهُ: (غَيْرُهُ) أَيِ غَيْرِ الْقَصْدِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يُشْرَعَانِ) أَيِ: عَلَى الْقَوْلَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِلْمَكْتُوبَةِ) هَلِ الْمُرَادُ وَلَوْ أَصَالَةً فَتَدْخُلُ الْمُعَادَةُ وَعَلَى هَذَا فَيَتَّبِعُهُ أَنَّ مَحَلَّ الْأَذَانِ لَهَا مَا لَمْ تُفْعَلْ عَقِبَ فِعْلِ الْفَرْضِ وَإِلَّا كَفَى أَذَانُهُ عَنْ أَذَانِهِ كَمَا فِي الْفَاتِيَّةِ، وَالْحَاضِرَةِ وَصَلَاتِي الْجَمْعِ أَوَّلًا وَتَدْخُلُ الْمُعَادَةُ فِي التَّمَلُّ الَّذِي تُسْنُّ لَهُ الْجَمَاعَةُ فَيُقَالُ فِيهَا الصَّلَاةُ جَامِعَةً فِيهِ نَظَرٌ. ☐ قَوْلُهُ: (نَعَمْ قَدْ يُسْنُّ الْخ) لَا يَرُدُّ هَذَا عَلَى حَضَرِ الْمُصَنِّفِ؛ لِأَنَّهُ إِضَافِيٌّ بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِ الْمَكْتُوباتِ مِنَ الصَّلَوَاتِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ الصَّلَاةِ) هَلِ شَرْطُ أَذَانٍ غَيْرِ الصَّلَاةِ الذِّكُورَةُ أَيْضًا فَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهِ، أَوْ

للدُّنْيَا لَكُنْ رَدَدَتْهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَعِنْدَ تَعَوُّلِ الْغِيلَانِ أَيْ تَمَرُّدِ الْجَنْ لِيَحْبَرَ صَحِيحَ فِيهِ، وَهُوَ،
وَالْإِقَامَةُ خَلْفَ الْمُسَافِرِ، (وَيُقَالُ فِي الْعِيدِ وَنَحْوِهِ) مِنْ كُلِّ نَفْلٍ شَرَعَتْ فِيهِ الْجَمَاعَةُ وَصُلِّيَ
جَمَاعَةً كَكُسُوفٍ وَاسْتِسْقَاءٍ

تَكْرِيرُهُ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَرَّ أَيْ أَدْنَى مِنْهُمَا عَشْرَ أَقُولُ: وَقَضِيَّةُ صَنِيعِ الشَّارِحِ حَيْثُ عَطَفَهَا عَلَى الْمَوْلُودِ أَنَّ الْمُرَادَ
الْمُغْنَى. ۞ قَوْلُهُ: (أَيْ تَمَرُّدُ الْجَنْ) أَيْ: تَصَوُّرُ مَرَدَةِ الْجَنْ بِصَوَرٍ مُخْتَلِفَةٍ بَيَاوَةَ أَسْمَاءٍ يَغْرِفُونَهَا شَيْخُنَا.
۞ قَوْلُهُ: (وَهُوَ، وَالْإِقَامَةُ الْخَلْفُ) أَيْ: وَقَدْ يُسَنُّ الْأَذَانُ، وَالْإِقَامَةُ الْخَلْفُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَوْلُودَ كَذَلِكَ يُسَنُّ فِيهِ
الْأَذَانُ، وَالْإِقَامَةُ كَمَا يَأْتِي فِي بَابِهِ. ۞ قَوْلُهُ: (خَلْفَ الْمُسَافِرِ) يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ سَفَرًا مَعْصِيَةً
فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُسَنِّ عَشْرَ. ۞ قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ نَفْلٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَقَعَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ فِي الْمَغْنَى إِلَّا
قَوْلَهُ غَالِبًا وَقَوْلُهُ لِيَتَخَصَّصَ بِمَا قَبْلَهُ وَقَوْلُهُ، وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ، وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوِ الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ.
۞ قَوْلُهُ (سَنَى): (وَيُقَالُ فِي الْعِيدِ الْخَلْفُ) هَلْ يُسَنُّ إِجَابَةُ ذَلِكَ لَا يَتَّبِعُ سَنَاهَا بَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَيَتَّبِعِي
كَرَاهَةَ ذَلِكَ لِتَحْوِ الْجُنُبِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ كَرَاهَةُ ذَلِكَ أَيْ قَوْلُ الصَّلَاةِ جَامِعَةً لَا قَوْلُهُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ
إِلَّا بِاللَّهِ لِمَا يَأْتِي مِنْ عَدَمِ كَرَاهَةِ إِجَابَةِ نَحْوِ الْحَائِضِ بِذَلِكَ وَنَحْوُهُ عَشْرَ. ۞ قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ فِعْلٍ الْخَلْفُ) أَيْ:
وَأِنْ نَذَرَ فِعْلَهُ وَيَتَّبِعِي نَذْبُ ذَلِكَ عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَعِنْدَ الصَّلَاةِ لِيَكُونَ بَدَلًا عَنِ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةُ أَه
حَجٍّ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يُقَالُ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً بَدَلًا عَنِ الْإِقَامَةِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْأَذْكَارِ لِلتَّوَيِّ مَرَّانَتَهُ
زِيَادَتِي أَه عَشْرَ وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا مِنْهُ بِزِيَادَةٍ. ۞ قَوْلُهُ: (كَكُسُوفٍ الْخَلْفُ) قَالَ شَيْخُنَا، وَالْوَثْرُ حَيْثُ يُسَنُّ

يُبَاحُ بِدُونِ رَفْعِ صَوْتِهَا لَكِنْ لَا تَحْصُلُ السُّنَّةُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَّبِعُ الْإِشْتِرَاطُ. ۞ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ: قَدْ يُسَنُّ.
۞ قَوْلُهُ: (وَيُقَالُ فِي الْعِيدِ الْخَلْفُ) هَلْ يُسَنُّ إِجَابَةُ ذَلِكَ لَا يَتَّبِعُ سَنَاهَا بَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَيَتَّبِعِي
كَرَاهَةَ ذَلِكَ لِتَحْوِ الْجُنُبِ. ۞ قَوْلُهُ: (كَكُسُوفٍ الْخَلْفُ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قِيلَ وَوَثِرَ سُنَّتَ فِيهِ
الْجَمَاعَةُ أَه وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ فِعْلٌ وَحْدَهُ دُونَ مَا إِذَا فُعِلَ عَقِبَ التَّرَاوِيحِ؛ لِأَنَّ النَّدَاءَ لَهَا يَكْفِي لَهُ أَه وَقَضِيَّتُهُ
أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَذَانِ فِي الْمَكْتُوباتِ لَكِنْ مَا سَيَأْتِي عَنْ الْأَذْكَارِ يَرْمُزُ لِكُونِهِ بِمَنْزِلَةِ الْإِقَامَةِ، ثُمَّ قَالَ الشَّارِحُ
فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَهَلْ مَحَلُّهُ عِنْدَ الصَّلَاةِ كَالْإِقَامَةِ، أَوْ عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ كَالْأَذَانِ لَمْ أَرِ فِيهِ
شَيْئًا وَقَالَ بَعْضُ مَشَايِخِنَا الظَّاهِرُ الثَّانِي لِيَكُونَ سَبَبًا لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ وَيُؤَيِّدُهُ: أَنَّهُ لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ
أَرْسَلَ ﷺ مُنَادِيَهُ بِهِ فَاجْتَمَعَ النَّاسُ وَقَدْ يُقَالُ: هَذَا كَأَنَّهُ فِي أَوَّلِ مَشْرُوعِيَةِ هَذِهِ الصَّلَاةِ فَقَدَّمَ النَّدَاءَ
لِيَجْتَمَعَ النَّاسُ إِلَيْهَا، وَلَوْ قِيلَ بِاسْتِحْبَابِهِ مَرَّتَيْنِ بَدَلًا عَنِ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةُ لَمْ يَتَّبِعْ أَه وَهُوَ مُتَّجِعٌ لَكِنْ
جَزَمَ فِي الْأَذْكَارِ بِالْأَوَّلِ فَقَالَ: وَيَأْتِي بِهِ عِنْدَ إِرَادَةِ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَدَخَلَ فِي قَوْلِهِ: لَا غَيْرُهَا أَيْ لَا غَيْرُ
الْجَمَاعَةِ الْمَشْرُوعَةِ فِي نَافِلَةٍ مَا لَا يُسَنُّ فِيهِ جَمَاعَةً وَمَا يُسَنُّ إِذَا صَلَّى فَرَادَى، وَالْمُنْذُورُ أَه وَكَلَامُ
الْأَذْكَارِ لَيْسَ نَصًّا فِي نَفْيِ الثَّانِي فَعَلَى كَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ الْإِقَامَةِ، أَوْ يُسَنُّ مَرَّةً أُخْرَى بَدَلًا عَنِ الْإِقَامَةِ يُؤْتَى بِهِ
فِي نَحْوِ التَّرَاوِيحِ لِكُلِّ إِحْرَامٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَعَلَى كَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَذَانِ وَلَا يُسَنُّ مَرَّةً أُخْرَى بَدَلًا عَنِ
الْإِقَامَةِ يُؤْتَى بِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي أَوَّلِ التَّرَاوِيحِ مَثَلًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ كَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ الْإِقَامَةِ أَنْ
يُسَنُّ لِلْمُنْفَرِدِ، بَلْ قِيَاسُ كَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ الْأَذَانِ أَوْ بِمَنْزِلَتَيْهِمَا أَنْ يُسَنَّ لَهُ أَيْضًا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا قَالَ فِي

وتراويح لا جنازة؛ لأنَّ المُشَيِّعين حاضِرُونَ غالبًا (الصلاة) يَنْصِبُهُ إِغْرَاءً وَرَفِعَهُ مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا (جامعة) يَنْصِبُهُ حَالًا وَرَفِعَهُ خَبَرًا لِلْمَذْكُورِ، أَوْ الْمَحْذُوفِ أَوْ مُبْتَدَأً حَذَفَ خَبْرَهُ

جَمَاعَةٌ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ وَهَذَا دَاخِلٌ فِي كَلَامِهِمْ مُغْنِي عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَكَذَا وَثَرُ سُنِّ جَمَاعَةٍ وَتَرَاحِي فِعْلُهُ عَنِ التَّرَاوِيحِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا فُعِلَ عَقِبَهَا فَإِنَّ النَّدَاءَ لَهَا نِدَاءٌ لَهُ كَذَا قِيلَ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَقُولُهُ فِي ذُبُرٍ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنَ التَّرَاوِيحِ وَلِلْوَثْرِ مَطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ عَنِ الْإِقَامَةِ اهـ. وَفِي سَمِ نَحْوُهُ.

☐ قَوْلُهُ: (وَتَرَاوِيحٍ) وَيَقُومُ مَقَامَ النَّدَاءِ الْمَذْكُورِ قَوْلُهُمْ فِي التَّرَاوِيحِ: صَلَاةُ الْقِيَامِ أَتَابَكُمُ اللَّهُ وَهَلِ النَّدَاءُ الْمَذْكُورُ أَيِ فِي نَحْوِ الْعِيدِ بَدَلٌ عَنِ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ، أَوْ عَنِ الْإِقَامَةِ فَقَطَّ مَشَى ابْنُ حَجَرٍ عَلَى الْأَوَّلِ فَقَوَّيَ بِهِ مَرَّتَيْنِ الْأَوَّلَى بَدَلٌ عَنِ الْأَذَانِ تَكُونُ عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِتَكُونَ سَبَبًا لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ، وَالثَّانِيَةُ بَدَلٌ عَنِ الْإِقَامَةِ تَكُونُ عِنْدَ الصَّلَاةِ وَمَشَى الرَّمْلِيِّ عَلَى الثَّانِي وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَلَا يَرِدُ عَدَمُ طَلَبِهِ لِلْمُتَفَرِّدِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ بَدَلٌ عَنْهَا فِي الْأَصْلِ، وَالْغَالِبُ شَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (لَا جِنَازَةَ إِلَّا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْجِنَازَةُ، وَالْمَنْدُورَةُ، وَالنَّافِلَةُ الَّتِي لَا تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِيهَا كَالضُّحَى، أَوْ سُنَّةٌ فِيهَا لَكِنْ صُلِّيَتْ فُرَادَى فَلَا يُسَنُّ لَهَا ذَلِكَ أَمَّا غَيْرُ الْجِنَازَةِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الْجِنَازَةُ فَلِأَنَّ الْمُشَيِّعِينَ إِلَّا. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمُشَيِّعِينَ إِلَّا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ أَحَدٌ، أَوْ زَادَ بِالنَّدَاءِ سُنَّ النَّدَاءِ حِينَئِذٍ لِمَصْلَحَةِ الْمَيِّتِ اهـ كُرِّدِي عَنِ الْإِيْعَابِ عِبَارَةُ ع ش يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُشَيِّعِينَ لَوْ كَثُرُوا وَلَمْ يَعْلَمُوا وَقْتُ تَقَدُّمِ الْإِمَامِ لِلصَّلَاةِ سُنَّ ذَلِكَ لَهُمْ وَلَا بَعْدَ فِيهِ اهـ وَعِبَارَةُ شَيْخُنَا بِخِلَافِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ فَلَا يُنَادَى لَهَا إِلَّا إِنْ اِحْتِجَّ إِلَيْهِ فَيَقَالُ الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ حَضَرَ مِنْ أَمْوَاتِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا يَقَعُ الْآنَ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (حَاضِرُونَ) أَيِ: فَلَا حَاجَةَ لِإِعْلَامِهِمْ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

☐ قَوْلُهُ: (إِغْرَاءً) أَيِ: احْضَرُوا الصَّلَاةَ وَالزَّمَوْهَا مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (مُبْتَدَأً) أَيِ: وَخَبَرَهُ جَامِعَةٌ عَلَى رَفْعِهِ، أَوْ مَحْذُوفٌ عَلَى نَصْبِهِ أَيِ احْضَرُوهَا. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ خَبَرًا) أَيِ حَذَفَ مُبْتَدَأُوهُ أَيِ هُوَ أَيِ الْمُنَادَى لَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ لِمَحْذُوفٍ) أَيِ هِيَ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مُبْتَدَأً حَذَفَ خَبْرُهُ) هَذَا لَا يَتَأْتِي هُنَا رَشِيدِيَّ عِبَارَةً سَمِ فِيهِ عُسْرٌ وَيُمْكِنُ تَقْدِيرُهُ لَنَا أَيِ لَنَا جَامِعَةٌ أَيِ كَائِنٌ لَنَا عِبَادَةٌ جَامِعَةٌ أَيِ وَهِيَ الصَّلَاةُ بِذَلِيلِ السِّيَاقِ أَوْ مِنْهَا

شَرْحُ الرُّوضِ لَا لِجِنَازَةٍ وَمَنْدُورَةٍ وَنَافِلَةٍ لَا تُسَنُّ جَمَاعَةً كَالضُّحَى، أَوْ صُلِّيَتْ فُرَادَى فَلَا يُسَنُّ لَهَا ذَلِكَ إِلَّا عِاهَ وَهُنَا تَفْصِيلٌ لَا يَبْعُدُ وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ اِحْتِجَّ لِجَمْعِ النَّاسِ سُنَّ مَرَّتَيْنِ وَاحِدَةً بَدَلًا عَنِ الْأَذَانِ لِجَمْعِ النَّاسِ وَأُخْرَى بَدَلًا عَنِ الْإِقَامَةِ وَإِنْ لَمْ يَحْتَجَّ لِجَمْعِ النَّاسِ لِحُضُورِهِمْ سُنَّ الْمَرَّةَ الثَّانِيَةَ فَقَطَّ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يَقَالُ قِيَاسُ الْأَذَانِ سُنَّ مَرَّتَيْنِ وَإِنْ كَانُوا حَاضِرِينَ وَقَدْ يَفْرُقُ فَلْيَحَرِّزْ.

☐ قَوْلُهُ: (وَتَرَاوِيحٍ) أَيِ: لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَكَذَا وَثَرُ سُنِّ جَمَاعَةٍ وَتَرَاحِي فِعْلُهُ عَنِ التَّرَاوِيحِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا فُعِلَ عَقِبَهَا فَإِنَّ النَّدَاءَ لَهَا نِدَاءٌ لَهُ كَذَا فِي شَرْحِ م ر وَقَدْ يَقَالُ هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ قَوْلُهُ الصَّلَاةُ جَامِعَةً بِمَنْزِلَةِ الْأَذَانِ فَإِنْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْإِقَامَةِ فَقَدْ يَتَّجِهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَرَاحِي فِعْلِهِ وَعَدَمِهِ وَقِيَاسُ كَوْنِهِ بِمَنْزِلَةِ الْإِقَامَةِ الْإِنْيَانِ بِهِ لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنَ التَّرَاوِيحِ أَيِ كَمَا تَقَدَّمَ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ الْمَحْذُوفِ) أَيِ: هِيَ.

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مُبْتَدَأً حَذَفَ خَبْرُهُ) فِيهِ عُسْرٌ وَيُمْكِنُ تَقْدِيرُهُ لَنَا أَيِ لَنَا جَامِعَةٌ أَيِ كَائِنٌ لَنَا عِبَادَةٌ جَامِعَةٌ أَيِ وَهِيَ الصَّلَاةُ بِذَلِيلِ السِّيَاقِ، أَوْ مِنْهَا جَامِعَةٌ فِيهِ شَيْءٌ.

لِتَخْصِيصِهِ بِمَا قَبْلَهُ وَذَلِكَ لِثَبُوتِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ فِي كُشُوفِ الشَّمْسِ وَقِيَاسَ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ
مِمَّا ذُكِرَ، أَوِ الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ، أَوْ هَلُمُّوا إِلَى الصَّلَاةِ، أَوِ الصَّلَاةَ رَحِمَكُمُ اللَّهُ، وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ.
(وَالْجَدِيدُ نَدْبُهُ) أَيِ الْأَذَانِ (لِلْمُنْفَرِدِ) يَغْمِرَانِ، أَوْ صَحْرَاءَ وَإِنْ بَلَغَهُ أَذَانٌ غَيْرُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِلْخَبَرِ
الْآتِي. (وَيَرْفَعُ) الْمُؤَذِّنُ وَلَوْ مُنْفَرِدًا (صَوْتَهُ) بِالْأَذَانِ مَا اسْتَطَاعَ نَدْبًا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِذَا كُنْتُ
فِي غَنَمِكَ، أَوْ بَادِيَتِكَ فَأَذَنْتَ لِلصَّلَاةِ فَارْفَعْ صَوْتَكَ بِالنِّدَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُ.....

جَامِعَةً فِيهِ شَيْءٌ أَهْوَأَ قَرَعَهُ ش قَالَ الْحَفَنِيُّ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْخَبَرَ يُقَدَّرُ جَارًا وَمَجْرُورًا مُقَدَّمًا فَتَكُونُ التَّكْرَةُ
مُفِيدَةً أَهْوَى وَيُتَزَلُّ الْوَضْعُ مَنَزَلَةَ الْجَامِدِ. □ قَوْلُهُ: (لِتَخْصِيصِهِ) الْخُ يَتَأَمَّلُ سَمَ وَقَدْ يُجَابُ أَرَادَ بِتَقْدِيرِ
الْخَبَرِ ظَرْفًا مُقَدَّمًا كَمَا مَرَّ عَنْهُ نَفْسُهُ أَنْفًا. □ قَوْلُهُ: (أَوِ الصَّلَاةَ الصَّلَاةَ) أَيِ: أَوِ الصَّلَاةَ فَقَطُّ مُغْنِي وَشَرْحُ
الْمَنْهَجِ أَوْ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ نَهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ أَفْضَلُ) أَيِ: لِيُورِدَهُ عَنِ الشَّارِعِ ش.
□ قَوْلُ (السِّي): (وَالْجَدِيدُ) قَالَ الرَّافِعِيُّ الَّذِي قَطَعَ بِهِ الْجُمْهُورُ نَدْبُهُ مُغْنِي زَادَ النَّهْيَةُ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا
لِلْخِلَافِ وَأَنْصَحُوا فِي الرُّوضَةِ بِتَرْجِيحِ طَرِيقِهِمْ وَاكْتَفَى عَنْهَا هُنَا بِذِكْرِ الْجَدِيدِ كَالْمُحَرَّرِ أَه.
□ قَوْلُ (السِّي): (لِلْمُنْفَرِدِ) وَيَكْفِي فِي أَذَانِهِ إِسْمَاعُ نَفْسِهِ بِخِلَافِ أَذَانِ الْإِعْلَامِ لِلْجَمَاعَةِ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ الْجَهْرُ
بَحَيْثُ يَسْمَعُونَهُ؛ لِأَن تَرَكَ ذَلِكَ يَحُلُّ بِالْإِعْلَامِ وَيَكْفِي إِسْمَاعُ وَاحِدٍ أَمَّا الْإِقَامَةُ فَتَسْنُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ
وَيَكْفِي فِيهَا إِسْمَاعُ نَفْسِهِ أَيْضًا بِخِلَافِ الْمُقِيمِ لِلْجَمَاعَةِ كَمَا فِي الْأَذَانِ لَكِنَّ الرِّفْعَ فِيهَا اخْتَفَضَ أَه مُغْنِي.
□ قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَلَغَهُ أَذَانٌ غَيْرُهُ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَدْعُوًّا بِهِ فَإِنْ كَانَ مَدْعُوًّا بِهِ بِأَن سَمِعَهُ مِنْ مَكَانٍ وَأَرَادَ
الصَّلَاةَ فِيهِ وَصَلَّى مَعَ أَهْلِهِ بِالْفِعْلِ فَلَا يُنْدَبُ لَهُ الْأَذَانُ حَيْثُ شِخْنًا وَفِي الْبَحْرِ مِي عَنْ م ر وَالزِّيَادِيُّ
وَالشُّبْرَامَلْسِيُّ وَالْقَلْبُوبِيُّ مِثْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) أَيِ: وَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ مِنْ أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ أَذَانَ
الْجَمَاعَةِ لَا يُشْرَعُ وَقَوَاهِ الْأَذْرَعِيُّ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا أَرَادَ الصَّلَاةَ مَعَهُمْ نَهَايَةً أَيِ وَصَلَّى مَعَهُمْ فَإِنْ لَمْ يَتَّفِقْ
صَلَاتُهُ مَعَهُمْ أَذَّنَ وَظَاهِرُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَرْكِ الصَّلَاةِ مَعَهُمْ لِعُدْرَةِ أَمَ لَا وَاتَهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ كَوْنِهِ
صَلَّى فِي بَيْتِهِ، أَوِ الْمَسْجِدِ شَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ لَعَلَّ الْمُرَادَ وَصَلَّى مَعَهُمْ وَيُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِهِ أَنَّ
الْجَمَاعَةَ الَّتِي لَمْ تُرَدِّ الصَّلَاةَ مَعَ جَمَاعَةِ الْأَذَانِ كَالْمُنْفَرِدِ أَه. □ قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ الْآتِي) أَيِ أَنْفًا فَكَانَ الْأَوَّلُ
تَقْدِيمَهُ عَلَى الْغَايَةِ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (الْمُؤَذِّنُ وَلَوْ مُنْفَرِدًا) لَا يُنَاسِبُهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَقَضِيَّةُ الْمُنَى الْخُ،
ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنِ السَّيِّدِ الْبُضْرِيِّ عِبَارَةَ النَّهْيَةِ، وَالْمَغْنِيِّ، وَالْمُنْفَرِدِ أَه. □ قَوْلُهُ: (مَا اسْتَطَاعَ الْخُ)
عِبَارَةُ النَّهْيَةِ فَوْقَ مَا يُسْمَعُ نَفْسَهُ وَمِنْ يُؤَذِّنُ لِيَجْمَاعَةٍ فَوْقَ مَا يُسْمَعُ وَاحِدًا مِنْهُمْ وَيُبَالِغُ كُلَّ مِنْهُمَا فِي
الْجَهْرِ مَا لَمْ يُجْهِدْ نَفْسَهُ أَه قَالَ ع ش أَيِ فَيَخْصُلُ أَضْلُ السُّتَةِ بِمَجَرَّدِ الرِّفْعِ فَوْقَ مَا يُسْمَعُ نَفْسَهُ أَوْ أَحَدًا
مِنَ الْمُصَلِّينَ وَكَمَالُ السُّتَةِ بِالرِّفْعِ طَاقَتَهُ بِلَا مَشَقَّةٍ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الْبَلَدِ الْأَجَانِبِ لَمْ يَسْقُطِ
الطَّلَبُ عَنْ غَيْرِهِمْ كَمَا مَرَّ أَه. □ قَوْلُهُ: (أَوْ بَادِيَتِكَ) أَوْ لِلتَّنْوِيحِ. □ قَوْلُهُ: (فَأَذَنْتَ) أَيِ أَرَدْتَ الْأَذَانَ.

□ قَوْلُهُ: (لِتَخْصِيصِهِ الْخُ) يَتَأَمَّلُ. □ قَوْلُهُ: (أَوِ الصَّلَاةَ الْخُ) فِي شَرْحِ م ر، أَوْ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ كَمَا فِي
الْمُبَازِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ بَلَغَهُ أَذَانٌ غَيْرُهُ) أَيِ: إِذَا وَجَدَ الْأَذَانَ لَمْ يَسْنِ الْأَذَانَ لِمَنْ هُوَ مَدْعُوٌّ بِهِ إِلَّا إِنْ أَرَادَ
إِعْلَامَ غَيْرِهِ أَوْ انْقَضَى حُكْمُ الْأَذَانِ بِأَن لَمْ يُصَلِّ مَعَهُمْ م ر.

مدى صَوْتِ الْمُؤَذِّنِ جِرٌّ وَلَا إِنْسٌ وَلَا شَيْءٌ إِلَّا شَهِدَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (إِلَّا بِمَسْجِدٍ)، أَوْ غَيْرِهِ (وَقَعَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ) أَوْ صَلُّوا فُرَادَى وَأَنْصَرَفُوا فَلَا يُنْذَبُ فِيهِ الرَّفْعُ، بَلْ يُنْذَبُ عَدَمُهُ

☐ قَوْلُهُ: (مَدَى صَوْتِ الْخِ) الْمُرَادُ بِالْمَدَى بَفَتْحِ الْمِيمِ هُنَا جَمِيعُ الصَّوْتِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ وَقَوْلُ الشُّوْبَرِيِّ أَيُّ وَعْ شِ أَيُّ غَايَةِ بُعْدِهِ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ يَنْقُضِي أَنْ لَا يَشْهَدَ إِلَّا مَنْ سَمِعَ غَايَتَهُ بِخِلَافِ مَنْ سَمِعَ أَوَّلَهُ وَلَيْسَ مُرَادُ شَيْخِنَا أَهْلُ بُجَيْرِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا إِنْسٌ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ كَافِرًا وَلَا مَانِعٌ مِنْهُ عَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا شَيْءٌ) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ غَيْرَ الْإِنْسِ، وَالْجِنُّ مِمَّا يَصِيحُ إِضَافَةُ السَّمْعِ إِلَيْهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْأَعْمُ وَيَشْهَدُ لَهُ رِوَايَةٌ (وَلَا حَجَرٌ وَلَا شَجَرٌ) قَالَه الْحَاوِي فِي شَرْحِ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ شُؤْبَرِيٍّ أَهْلُ بُجَيْرِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا شَهِدَ لَهُ الْخِ) أَيُّ: وَشَهَادَتُهُمْ سَبَبٌ لِقُرْبِهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ يَقْبَلُ شَهَادَتَهُمْ بِالْقِيَامِ بِشَعَائِرِ الدِّينِ فَيُجَازِيهِ عَلَى ذَلِكَ وَهَذَا الثَّوَابُ الْعَظِيمُ إِنَّمَا يَخْصُلُ لِلْمُؤَذِّنِ احْتِسَابًا مُدَاوِمٌ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ لَهُ أَصْلُ الثَّوَابِ عَ شِ أَيُّ إِذَا لَمْ يَقْصِدِ الثَّوَابَ الدُّنْيَوِيَّ فَقَطُّ.

☐ قَوْلُ (الْأَسْنَى): (إِلَّا بِمَسْجِدٍ الْخِ) أَيُّ: كَالْبَيْتِ فَيَرْفَعُهُ فِيهِ وَإِنْ كَانَ بِجَوَارِ الْمَسْجِدِ وَحَصَلَ بِهِ التَّوَهُُّمُ الْمَذْكُورُ عَ شِ أَهْلُ بُجَيْرِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرُهُ) أَيُّ: مَنْ أُمِكِنَتِ الْجَمَاعَةُ كَمَدْرَسَةٍ وَرِبَاطٍ نَهَايَةً وَمُعْنَى.

☐ قَوْلُ (الْأَسْنَى): (وَقَعَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ الْخِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ لَا فِي مَسْجِدٍ أَوْ فِي مَسْجِدٍ أَوْ أُقِيمَتْ جَمَاعَةٌ وَشَرَحَهُ شَارِحُهُ هَكَذَا إِلَّا إِنْ صَلَّى فِي مَسْجِدٍ أَوْ صَلَّى فِيهِ وَلَوْ فُرَادَى، أَوْ فِي مَسْجِدٍ أَوْ أُقِيمَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ أَهْلُ بَاخْتِصَارٍ فَمُجَرَّدُ الْأَذَانِ لَا يَمْنَعُ رَفْعَ الصَّوْتِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ صَلُّوا فُرَادَى) أَيُّ: فَالْجَمَاعَةُ لَيْسَتْ بِقَيْدِ شُؤْبَرِيٍّ وَشَيْخِنَا عِبَارَةُ شِ زَادَ حَجَّ، أَوْ صَلُّوا فِيهِ فُرَادَى وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ أَدَّنَ لِتِلْكَ الصَّلَاةِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ صَلُّوا بِلا أَذَانٍ اسْتَحَبَّ الْأَذَانُ، وَالرَّفْعُ مَعَ أَنَّ عِلَّةَ الْمَنْعِ مَوْجُودَةٌ أَهْلُ سَمِ أَهْلُ وَقَدْ يُقَالُ لَا يُنْظَرُ حَتَّى يَدُ إِلَى الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ لِتَقْصِيرِهِمْ بِتَرْكِ الْأَذَانِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنْصَرَفُوا) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ، وَالْأَسْنَى، وَالْمُعْنَى عِبَارَةُ سَم وَقَوْلُ الرُّوْضَةِ كَأَصْلِهَا وَأَنْصَرَفُوا مِثَالًا لَا قَيْدَ فَإِنْ لَمْ يَنْصَرِفُوا فَالْحُكْمُ

☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا بِمَسْجِدٍ الْخِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ لَا فِي مَسْجِدٍ أَوْ أُقِيمَتْ جَمَاعَةٌ وَشَرَحَهُ شَارِحُهُ هَكَذَا إِلَّا إِنْ صَلَّى فِي مَسْجِدٍ أَوْ صَلَّى فِيهِ وَلَوْ فُرَادَى، أَوْ فِي مَسْجِدٍ أَوْ أُقِيمَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ أَهْلُ بَاخْتِصَارٍ فَمُجَرَّدُ الْأَذَانِ لَا يَمْنَعُ رَفْعَ الصَّوْتِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنْصَرَفُوا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ، وَالتَّقْيِيدُ بِأَنْصَرَفِهِمْ يَنْقُضِي سَنَ الرَّفْعِ قَبْلَهُ لِعَدَمِ خَفَاءِ الْحَالِ عَلَيْهِمْ قَالَ فِي الْمُهَيِّمَاتِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُهُمْ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ وَكَانَ الْمُصَنِّفُ يَنْعِي صَاحِبَ الرُّوْضِ حَذَفَ التَّقْيِيدَ الْمَذْكُورَ لِهَذَا التَّنَظُّرِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَإِنَّمَا قَيَّدُوا بِوُقُوعِ جَمَاعَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْنُّ لَهُ الْأَذَانُ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ مَدْعُوٌّ بِالْأَوَّلِ وَلَمْ يَنْتَهَ حُكْمُهُ أَهْلُ وَقَدْ يُقَالُ ذَكَرُوا الْإِنْصِرَافَ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ مِثَالًا لَا قَيْدَ فَعَدَمُ الْإِنْصِرَافِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَدَّنَ فِي الْحَالِ أَوْ هَمَّهُمْ بَرَفَعَ صَوْتُهُ أَنْ أَذَانَهُمْ قَبْلَ الْوَقْتِ وَالْأَوْهَمَهُمْ بِهِ دُخُولُ الْوَقْتِ أَهْلُ وَاعْتَمَدَهُمْ رِ وَمُمْكِنٌ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ مَعَ عَدَمِ الْإِنْصِرَافِ لَا اغْتِيَارَ بِهَذَا الْإِيهَامِ بِتَقْدِيرِ حُصُولِهِ لَا نِدْفَاعِهِ بِسُهُولَةٍ تَعْرِفُ الْحَالِ نَعَمْ إِنْ أُريدَ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ الثَّانِيَةِ بِمَحَلٍّ آخَرَ اتَّجَهَ عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِأَنْصِرَافِ الْأَوَّلِينَ فَلْيُتَأَمَّلْ وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْنُّ لَهُ الْخِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ وَخَدَهُ قَبْلَهُمْ فَلْيُرَاجَعْ.

لَيْلًا يُوْهِمُهُمْ دُخُولَ وَقْتِ صَلَاةٍ أُخْرَى، أَوْ يُشَكِّكُهُمْ فِي وَقْتِ الْأُولَى لَا سَيِّمًا فِي الْغَيْمِ
فَيَحْضُرُونَ مَرَّةً ثَانِيَةً وَفِيهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ وَبِهِ انْدَفَعَ مَا قِيلَ لَا حَاجَةَ لِاسْتِثْنَاءِ وَقْعِ الْجَمَاعَةِ
لِلْإِيهَامِ عَلَى أَهْلِ الْبَلَدِ أَيْضًا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إِيهَامَهُمْ أَخَفُّ مَشَقَّةً إِذْ يُفَرِّضُ تَوْهُمَهُمْ لَا يَحْصُلُ
مِنْهُمْ الْحُضُورُ إِلَّا مَرَّةً.

(تَنْبِيْهُ) إِنَّمَا يَنْتَهِجُ التَّقْيِيدُ بِالْانْصِرَافِ فِيمَا إِذَا اتَّحَدَ مَحَلُّ الْجَمَاعَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَعَدَّدَ؛ لِأَنَّ
الرَّفْعَ فِي أَحَدِهَا يَضُرُّ الْمُتَنْصِرِفِينَ مِنَ الْبَقِيَّةِ بِعَوْدِ كُلِّ لِمَا صَلَّى بِهِ، أَوْ لِغَيْرِهِ فَيَنْتَهِجُ حِينَئِذٍ نَدْبُ
عَدَمِ الرَّفْعِ وَإِنْ لَمْ يَنْصَرِفُوا وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِّ نَدْبُ الْأَذَانِ مَعَ الرَّفْعِ لِلْجَمَاعَةِ الثَّانِي وَإِنْ كُرِهَتْ
وَتُوزَعُ فِيهِ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي كِرَاهَتُهُ؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ وَيُرَدُّ بِأَنَّ كِرَاهَتَهَا لِأَمْرِ خَارِجٍ لَا يَقْتَضِي كِرَاهَةَ

كَذَلِكَ أَيْ إِنَّهُ لَا يُزْفَعُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ طَالَ الزَّمَنُ بَيْنَ الْأَذَانَيْنِ تَوَهُمَ السَّامِعُونَ دُخُولَ وَقْتِ أُخْرَى وَلَا تَوَهُمُوا
وَقَوَعَ صَلَاتِهِمْ قَبْلَ الْوَقْتِ لَا سَيِّمًا فِي يَوْمِ الْغَيْمِ اهـ وَوَقَّفَهُمُ الْمُتَأَخِّرُونَ كَالشَّرِيعِيِّ وَالْبُخَيْرِيِّ
وَشَيْخِنَا. □ فَوَدَّ: (لَيْلًا يُوْهِمُهُمُ الْخ) أَيْ: إِنْ كَانَ الْأَذَانُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ □ فَوَدَّ: (أَوْ يُشَكِّكُهُمُ الْخ) أَيْ:
إِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ شَيْخِنَا وَفِي سَمٍّ مَا نَصَّهُ هَذَا الْمَعْنَى مُوجُودٌ فِيمَا إِذَا وَقَعَ الرَّفْعُ بِغَيْرِ مَحَلِّ الْجَمَاعَةِ اهـ.

□ فَوَدَّ: (وَبِهِ انْدَفَعَ) أَيْ: بِقَوْلِهِ فَيَحْضُرُونَ مَرَّةً ثَانِيَةً الْخ. □ فَوَدَّ: (لِلْإِيهَامِ الْخ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ.
□ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيْ الْإِنْدِفَاعُ. □ فَوَدَّ: (فِي أَحَدِهَا) أَيْ مَحَالَّ الْجَمَاعَةِ. □ فَوَدَّ: (يَضُرُّ الْمُتَنْصِرِفِينَ الْخ)
لَا يُقَالُ هَذَا لَا يُنَاسِبُ، بَلِ الْمُنَاسِبُ يَضُرُّ أَيْضًا غَيْرَ الْمُتَنْصِرِفِينَ إِلَى آخِرِ مَا يُنَاسِبُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَغْلِيلَ
عَدَمِ اتِّجَاهِ هَذَا الْقَيْدِ عِنْدَ التَّعَدُّدِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْمَقْصُودُ تَغْلِيلُ عَدَمِ اتِّجَاهِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَحَلِّ الرَّفْعِ لَا لِلْبَقِيَّةِ
فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (مِنَ الْبَقِيَّةِ) أَيْ: مَا عَدَا الْمَرْفُوعَ فِيهِ مِنْ مَحَالَّ الْجَمَاعَةِ سَم. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ
يَنْصَرِفُوا) أَيْ جَمَاعَةُ الْمَسْجِدِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الرَّفْعُ مِنْهُ بَصْرِيٌّ وَسَم. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِّ نَدْبُ الْأَذَانِ
الْخ) تَأَمَّلِ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَعْلِهِ فَاعِلٌ يَزْفَعُ مُطْلَقُ الْمُؤَدِّينَ الشَّامِلِ لِمَا ذَكَرَ قَدْ دَبَّرَ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي أَصْلِ
الرُّوضَةِ مَا نَصَّهُ، وَإِذَا أَقَامُوا جَمَاعَةً مَكْرُوهَةً أَوْ غَيْرَ مَكْرُوهَةٍ فَقَوْلَانِ أَحَدُهُمَا لَا يُسَنُّ لَهُمُ الْأَذَانُ
وَأَظْهَرُهُمَا يُسَنُّ وَلَا يُزْفَعُ فِيهِ الصَّوْتُ لِخَوْفِ اللَّبْسِ اهـ فَهَذَا تَضَرُّعٌ بِالْقَطْعِ بِعَدَمِ نَدْبِ الرَّفْعِ فَاتَى تَسْوِغُ
مُخَالَفَتِهِ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ كُرِهَتْ) أَيْ: الْجَمَاعَةُ الثَّانِيَةُ كَأَنَّ كَانَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ الرَّائِبِ كُرْدِيٌّ.
□ فَوَدَّ: (بِأَنَّ كِرَاهَتَهَا لِأَمْرِ خَارِجٍ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ، وَالتَّفْصِيلُ بَيْنَ الْخَارِجِ وَغَيْرِهِ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي الصَّحَّةِ
وَعَدَمِهَا سَم أَيْ لَا فِي التَّنْذِيرِ وَعَدَمِهَا.

□ فَوَدَّ: (لَيْلًا يُوْهِمُهُمُ الْخ) هَذَا الْمَعْنَى مُوجُودٌ فِيمَا إِذَا وَقَعَ الرَّفْعُ بِغَيْرِ مَحَلِّ الْجَمَاعَةِ. □ فَوَدَّ: (يَضُرُّ
الْمُتَنْصِرِفِينَ) لَا يُقَالُ: هَذَا لَا يُنَاسِبُ، بَلِ الْمُنَاسِبُ يَضُرُّ أَيْضًا غَيْرَ الْمُتَنْصِرِفِينَ إِلَى آخِرِ مَا يُنَاسِبُ ذَلِكَ؛
لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَغْلِيلُ عَدَمِ اتِّجَاهِ هَذَا الْقَيْدِ عِنْدَ التَّعَدُّدِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْمَقْصُودُ تَغْلِيلُ عَدَمِ اتِّجَاهِهِ بِالنِّسْبَةِ
لِمَحَلِّ الرَّفْعِ لَا لِلْبَقِيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوَدَّ: (مِنَ الْبَقِيَّةِ) أَيْ: مَا عَدَا الْمَرْفُوعَ فِيهِ مِنْ مَحَالَّ الْجَمَاعَةِ.
□ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَنْصَرِفُوا) أَيْ: مِنْ مَحَلِّ الرَّفْعِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ كِرَاهَتَهَا لِأَمْرِ خَارِجٍ) فِيهِ نَظَرٌ، وَالتَّفْصِيلُ
بَيْنَ الْخَارِجِ وَغَيْرِهِ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِي الصَّحَّةِ وَعَدَمِهَا.

وسيلتها كما هو ظاهر. (ويقيم للفائتة) قطعاً (ولا يؤذن) لها (في الجديد) لزوال الوقت ولما صَحَّ «أنه ﷺ فاتته صلاة يوم الخندق فقضاها ولم يؤذن لها» (قلت القديم) أنه يؤذن لها فعملت جماعة، أو فرادى خلافاً لما يؤهمه كلام الشارح ولا ينافيه القديم السابق للاختلاف عنه، بل قيل إن ذاك جديد لا قديم وهو (أظهر والله أعلم) للخبر الصحيح «أنه ﷺ لما فاتته الصبح بالوادي سار قليلاً، ثم نزل وأذن بلالاً فصلّى ركعتين، ثم الصبح» وذلك بعد الخندق فالأذان على الأول حق للوقت وعلى الثاني حق للفرض وفي الإملاء حق للجماعة.

□ قول (س): (ويقيم للفائتة) أي المكتوبة من يريد فعلها مُغني. □ قوله: (لزوال الوقت) إلى قول المتن، والأذان في المُغني إلا قوله: خلافاً إلى ولا ينافيه وقوله: والخائى وقوله وقضية إلى ولا رُفَع صَوْنُهَا، وكذا في النهاية إلا قوله وفي الإملاء إلى المتن وما أثبت عليه. □ قوله: (فاتته إلخ) وجاز لهم تأخير الصلاة لاستيغالهم بالقتال ولم تكن نزلت صلاة الخوف نهاية ومُغني. □ قوله: (صلوات) هي الظهور، والعصر، والمغرب اه محلي ولا يعارضه ما قدّمه الشارح م ر في شرح ويسن تقديمه أي الفائتة على الحاضرة إلخ وما هو صريح في أن المغرب لم تفتحه لإمكان تعدد الفوات في أيام الخندق ع ش. □ قوله: (كلام شارح) قد يقال: مراده أنه على القديم السابق لا بُد من التقييد بالجماعة فلا مخالفة سم. □ قوله: (ولا ينافيه) أي: ذلك التعميم (القديم السابق) أي في المؤداة ووجه المنافاة أنه إذا لم يؤذن المنفرد لها فالفائتة أولى نهاية ومُغني. □ قوله: (للاختلاف عنه) أي: في ذلك القديم فعن بمعنى في. □ قوله: (بل قيل إلخ) عبارة المُغني، والنهاية وعلى ما تقدّم عن الرافعي من اقتصار الجمهور في المؤداة على أنه يؤذن بجري القديم هنا على إطلاقه اه. □ قوله: (وهو) أي: القديم. □ قوله: (لما فاتته الصبح) أي بتزويمه هو وأصحابه، واستشكل هذا بحديث «نَحْنُ معاشِرَ الأنبياء تنام أهيئنا ولا تنام قلوبنا» وأجاب عنه السبكي بأنّ للأنبياء نَوْمَيْنِ فكانَ هذا من النوم الثاني وهو خلاف نوم العين، وأجاب غيره بجواب حسن وهو أن إدراك دخول الوقت من وظائف العين، والأعين كانت نائمة وهذا لا ينافي استيقاظ القلوب اه وقد يتوقف في هذا بأن يقطّعة القلب يُدرك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض أمته فكيف هو ﷺ وقد يجاب أيضاً بأنه فعل ذلك للتشريع؛ لأن من نامت عيناه لا يخاطب بأداء الصلاة حال تزيمه وهو ﷺ مشارك لأمته إلا فيما اختص به ولم يرد اختصاصه ﷺ بالخطاب حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل ع ش، وقد يجاب أيضاً بأنه ﷺ نام في تلك المرة قلبه الشريف أيضاً على خلاف العادة للتشريع. □ قوله: (سار إلخ)، والحكمة في سيرهم منه ولم يصلوا فيه أن فيه شيطاناً كما يدل عليه رواية «ازحلوا بنا من هذا الوادي فإن فيه شيطاناً» أطفحي اه بجبرمي. □ قوله: (وأذن بلالاً) أي: بأمره ﷺ ع ش. □ قوله: (على الأول) أي: الجديد. □ وقوله: (الثاني) أي: القديم الأصح نهاية. □ قوله: (حق للفرض) وهو المُعتمد مُغني.

□ قوله: (كلام شارح) قد يقال: معنى كلام الشارح المذكور أنه على القديم السابق لا بُد من التقييد بالجماعة فلا يرد عليه ما قاله فتأمل. □ قوله: (وعلى الثاني حق للفرض) نظر الاستوي في نذب الأذان

(فإن كان) عليه (فوائت) وأراد قضاءها متوالية (لم يؤذن لغير الأولى) أو متفرقة فإن طال فصل بين كل عرفاً أذن لكل ولو جمع تأخيراً أذن للأولى فقط سواء كانت صاحبة الوقت، أم غيرها، وكذا تقديمها ما لم يدخل وقت الثانية قبل فعلها فيؤذن لها لزوال التبعية ولو والى بين فائتية ومؤداة أذن لأولاهما إلا أن يقدم الفائتية، ثم بعد الأذان لها

☐ قوله: (فإن كان عليه فوائت إلخ) تفرغ على القديم الراجح ع ش . ☐ قوله: (متوالية) ولا يضرب في الموالاة رواتب الفرض أخذاً من قول حج في شرح قول المصنف الآتي وشرطه الوقت إلخ ما نصه، وبه يعلم أن الكلام لإحاجة لا يؤخر في طول الفصل وأن الطول إنما يحصل بالسكوت، أو الكلام غير المندوب لا لإحاجة انتهى ع ش .

☐ قول (سني): (لم يؤذن لغير الأولى) ولا ينتقض بهذا وبما يأتي في المجموعتين ما تقدم من أنه حق للفرض؛ لأن وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع، أو صورة في غيره صيرها كجزء من أجزاء الأولى فاكثفي بالأذان لها اه شرح العباب .

(فرغ): نسي صلاة من الخمس وأوجبنا الخمس فإن والاها أذن للأولى وإلا فلكل م راه سم .

☐ قوله: (فإن طال فصل) أي: بأن كان بقدر ركعتين بأخف ممكن كالفضل بين صلاتي الجمع ع ش .

☐ قوله: (بين كل) أي: كل اثنتين . ☐ قوله: (ولو جمع تأخير إلخ) أي: مع التوالي كما هو صريح المنهج أي، والمغني بصري . ☐ قوله: (أذن للأولى إلخ) ويشرط هنا وفيما مر وما يأتي أن يقصد به الأولى، بل لو أطلق أنصرف لها فلو قصد به الثانية فينبغي أن لا يكتفى به حلبي اه بخير مي .

☐ قوله: (فيؤذن لها) أي أيضاً . ☐ قوله: (ولو والى إلخ) دخل فيه ما إذا تذكر فائتية بعد فعل الحاضرة فإن كان عقيبها لم يؤذن وإن طال الفصل أذن وخرج ما إذا لم يوال فيؤذن لكل سم ونهاية ومغني .

في وقت الأولى من المجموعتين إذا نوى جمع التأخير قال الدميري ويظهر تخريجه على أنه حق الوقت، أو الصلاة فإن قلنا بالأول أذن وإلا فلا ومقتضاه أنه لا يؤذن؛ لأن المعتمد أنه حق للصلاة وفي شرح العباب ويؤخذ من قولهم إنه حق للوقت أنه يؤذن للأولى في وقتها وإن نوى جمعها تأخيراً كما بحثه بعض المتأخرين وقياسه أن يؤذن للثانية في وقتها وإن جمعهما تقديماً وقد ينارغ فيه؛ لأن نية التأخير أو فعله التقديم صير الوقت هو الثاني، أو الأول كما صرحوا به فقياسه عدم الأذان فيما ذكر اه .

☐ قوله: (لم يؤذن لغير الأولى) قال في شرح العباب فإن قلت ما تقرّر من أنه حق للفرض ينتقض بما يأتي في توالي فوائت أو مجموعتين من أنه لا يؤذن لغير الأولى قلت: لا يناقضه خلافاً لمن توهمه؛ لأن وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع، أو صورة في غيره صيرها كجزء من أجزاء الأولى فاكثفي بالأذان لها اه .

(فرغ): نسي صلاة من الخمس وأوجبنا الخمس فإن والاها أذن للأولى وإلا فلكل م ر .

☐ قوله: (ولو والى إلخ) دخل فيه ما إذا تذكر فائتية بعد فعل الحاضرة فإن كان عقيبها لم يؤذن وإن طال الفصل وأذن وخرج ما إذا لم يوال فيؤذن لكل .

يدخل وقت المؤدّة فيؤدّن لها أيضًا. (وتندب لجماعة النساء)، والخنائى ولكل على انفرادِه أيضًا (الإقامة) على المشهور؛ لأنها لاستنهاض الحاضرين فلا رفع فيها يخشى منه محذور مما يأتي (لا الأذان على المشهور) لما فيه من الرفع الذي قد يخشى من افتتان، والتشبه بالرجال ومن ثم حرم عليها رفع صوتها به وإن كان ثم أجبتى

قود: (يدخل وقت المؤدّة) أي: ولو قبل أن يحرم بالفاتية بقي ما لو أذن وأراد أن يصلي، ثم عرض له ما يقتضي التأخير واستمرّ حتى خرج الوقت فهل يؤدّن لها أخذًا من إطلاقهم الأذان للفاتية أو لا فيه نظر، والأقرب أنه لا يؤدّن؛ لأنه أذن لهذه الصلاة، والموااة بين الأذان، والصلاة لا تشتطع ش.

قود: (فيؤدّن إلخ) وحيث لم يؤدّن للثانية فما بعدها أقام لكل نهاية ومغني. قود: (أيضا) لعل وجهه أنه لما كان الأذان قبل دخول وقت المؤدّة لم يصلح لكونه من سننها ع ش.

قود (س): (وتندب لجماعة النساء الإقامة) أي بأن تفعلها إحداهن ولو أقامت لرجل وخشى لم يصحّ نهاية وقياس حُرمة الأذان قبل الوقت لكونه عبادة فاسدة الحُرمة ويحتمل خلافه وهو الأقرب أخذًا مما ذكره حجّ في شرح قول المصنّف الآتي لا الأذان إلخ ع ش. قود: (والخنائى) ظاهره صحة إقامة الخئى للخنائى، والوجه المنع لاحتمال أنه أتى وهم رجال وهو قياس ما صرح به في شرح العباب من أن المرأة لا تقيم للخئى سم وفي النهاية ما يوافقه. قود: (لاستنهاض الحاضرين) أي: أصالة فلا يشكّل طلبها المنفرد سم. قود: (والتشبه بالرجال إلخ) أخذ بعضهم من هذا عدم حُرمة الأذان على الأمر؛ لأنه ليس في فعله تشبه بغير جنسه وبناء على أن علة تحريم الأذان على المرأة مركبة من التشبه بالرجال وحُرمة النظر إليها وخوف الفتنة بسماعها، والحكم المترتب على العلة المركبة ينتفي بانتفاء جزئها، والتشبه منتفٍ في حق الأمر فينتفي تحريم الأذان عليه ع ش. قود: (ومن ثم حرم عليها إلخ) أي وإن لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقراءة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقراءة في الصلاة ولو بحضرة أجنبي فكذا خارجها م ر ه سم ويأتي عن النهاية مثله وخالف المغني فقال: ويتبغى أن تكون قراءتها كالأذان؛ لأنه يسّن استماعها وادّخارها البصري.

قود: (إن كان ثم أجنبي) وفاقًا للمغني، والأسنى وشرح المنهج وخلافًا للنهاية عبارته ولو أدّنت المرأة للرجال أو الخنائى لم يصحّ أذانها وأئمت لحرمة نظرهما إليها، وكذا لو أذن الخئى للرجال أو النساء ورفع في هذه أي النساء صوته فوق ما يسمعن، أو الخنائى كما هو ظاهر ولا فرق في الرجال بين المحارم وغيرهم كما اقتضاه كلامهما وهو المعتقد، ثم قال: ويؤخذ مما تقدّم في الفرق بين غنايتها

قود: (والخنائى) ظاهره صحة إقامة الخئى للخنائى، والوجه المنع لاحتمال أنه أتى وهم رجال وهذا هو قياس ما صرح به في شرح العباب من أن المرأة لا تقيم للخئى. قود: (لاستنهاض الحاضرين) فلم تطلب للمنفرد إلا أن يقال أضل مشروعيّتها الاستنهاض فلا يشكّل قوله ولكل على انفرادِه. قود: (ومن ثم حرم رفع صوتها به) أي: وإن لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقراءة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقراءة في الصلاة ولو بحضرة أجنبي فكذا.

يَسْمَعُ وَإِنَّمَا لَمْ يَحْرَمَ غِنَاؤُهَا وَسَمَاعُهُ لِلْأَجْنَبِيِّ حَيْثُ لَا فِتْنَةٌ؛ لِأَنَّهُ تَمْكِينُهَا مِنْهُ لَيْسَ فِيهِ حَمْلُ النَّاسِ عَلَى مُؤَدِّ لَفِظَتِهِ بِخِلَافِ تَمْكِينِهَا مِنَ الْأَذَانِ؛ لِأَنَّهُ يُسَرُّ الْإِصْغَاءَ لِلْمُؤَدِّ، وَالنَّظَرُ إِلَيْهِ وَكُلُّ مِنْهُمَا إِلَيْهَا مُفْتَقِرٌ وَلِأَنَّهُ لَا تَشْبِيهَ فِيهِ إِذْ هُوَ مِنْ وَضْعِ النِّسَاءِ بِخِلَافِ الْأَذَانِ فَإِنَّهُ مُخْتَصَّ بِالذُّكُورِ فَحَرَمَ عَلَيْهَا التَّشْبِيهَ بِهِمْ فِيهِ وَقَضِيَّتُهُ هَذَا عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِسَمَاعِ أَجْنَبِيٍّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَا يَحْصُلُ التَّشْبِيهُ إِلَّا حِينَئِذٍ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي أَذَانِهَا لِلنِّسَاءِ الظَّاهِرِ فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ كِرَاهَتِهِ بَيْنَ قَصْدِهَا لِلْأَذَانِ وَعَدَمِهِ فَإِنْ قُلْتُ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي مِنْ حُرْمَتِهِ قَبْلَ الْوَقْتِ بِقَصْدِهِ بِجَمَاعٍ عَدَمَ مَشْرُوعِيَّةِ كُلِّ قُلْتُ يُفَرِّقُ بَأَنَّ ذَاكَ فِيهِ مُنَابَذَةٌ صَرِيحَةٌ لِلشَّرْعِ بِخِلَافِ هَذَا إِذِ الَّذِي اقْتَضَاهُ الدَّلِيلُ فِيهِ عَدَمُ نَدْبِهِ لَا غَيْرَ وَلَا رَفْعَ صَوْتِهَا بِالتَّلْبِيَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مُشْغُولٌ بِتَلْبِيَةِ نَفْسِهِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُسَرُّ الْإِصْغَاءَ

وَأَذَانِهَا عَدَمَ حُرْمَةِ رَفْعِ صَوْتِهَا بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا وَإِنْ كَانَ الْإِصْغَاءُ لِلْقِرَاءَةِ مَدُونًا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَدْ صَرَّحُوا بِكَرَاهَةِ جَهْرِهَا بِهَا فِي الصَّلَاةِ بِحَضْرَةِ أَجْنَبِيٍّ وَعَلَّلُوهُ بِخَوْفِ الْإِفْتِتَانِ اهـ بِحَذَفٍ. □ فَوَدَّ: (يُسْمَعُ الْخ) وَهَلْ يَحْرُمُ عَلَى سَامِعِ أَذَانِهَا السَّمَاعُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ سَدُّ الْأُذُنِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ سَمَاعُ نَحْوِ الْغِنَاءِ مِنْهَا إِلَّا عِنْدَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ وَحَيْثُ حُرِّمَ عَلَيْهَا ذَلِكَ كَمَا فِي الْجَهْرِ فَهَلْ ثَبَاتُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ كَالصَّلَاةِ فِي الْمَغْصُوبِ اهـ أَقُولُ: بَلِ الْأَقْرَبُ الثَّانِي وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ الصَّلَاةَ مَطْلُوبَةٌ مِنْهَا شَرْعًا بِخِلَافِ الْأَذَانِ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَسَمَاعُهُ) أَيِ: سَمَاعُ الْأَجْنَبِيِّ لِغِنَايِهَا مَعَ الْكَرَاهَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ هَذَا) أَيِ التَّغْلِيلِ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (عَدَمُ التَّقْيِيدِ) تَقَدَّمَ عَنْ النَّهَايَةِ اعْتِمَادُهُ وَيَأْتِي فِي شَرْحِ، وَالذُّكُورَةُ مَا يُوَافِقُهُ قَالَ سَمَ وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِالرَّفْعِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُخْتَصَّ بِالرِّجَالِ هُوَ الْأَذَانُ مَعَ الرَّفْعِ وَكَلَامُهُمْ يُصَرِّحُ بِعَدَمِ حُرْمَةِ أَذَانِ الْمَرْأَةِ بَلَا رَفْعٍ وَإِنْ قَصَدَتْ الْأَذَانُ لَكِنْ يَتَّبِعِي الْحُرْمَةَ عِنْدَ قَضْدِهِ وَقَضْدِ التَّعْبُدِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَذَانٌ اهـ وَيَأْتِي عَنْ ع ش الْجَزْمُ بِذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ: الْحَضَرُ الْمَذْكُورَ (مَا يَأْتِي) أَيِ آفَاءَ.

□ فَوَدَّ: (لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ كِرَاهَتِهِ الْخ) تَقَدَّمَ آفَاءَ عَنْ سَمَ وَيَأْتِي عَنْ ع ش اعْتِمَادُ الْحُرْمَةِ مَعَ قَضْدِ الْأَذَانِ الشَّرْعِيِّ مُطْلَقًا. □ فَوَدَّ: (يُنَافِيهِ) أَيِ: عَدَمُ الْفَرْقِ (مَا يَأْتِي) أَيِ: فِيهِ شَرْحٌ وَشَرْطُهُ الْوَقْتُ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ ذَاكَ) أَيِ الْأَذَانِ قَبْلَ الْوَقْتِ بِقَضْدِهِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ هَذَا أَيِ أَذَانِ الْمَرْأَةِ بِقَضْدِهِ. □ فَوَدَّ: (عَدَمُ نَدْبِهِ الْخ) أَيِ: وَهُوَ لَا يَسْتَدْعِي الْحُرْمَةَ ع ش، بَلْ وَلَا الْكَرَاهَةَ. □ فَوَدَّ: (وَلَا رَفْعَ صَوْتِهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ غِنَاؤُهَا.

خَارِجَهَا وَيُفَارِقُ الْأَذَانَ بِأَنَّهُ يُطَلَّبُ الْإِصْغَاءُ لَهُ، وَالتَّنَظُّرُ إِلَى الْمُؤَدِّ حَتَّى مِمَّنْ يُحْسِنُ الْأَذَانَ بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ فَإِنَّ مَنْ يُحْسِنُهَا لَا يُطَلَّبُ مِنْهُ تَرْكُهَا، وَالْإِصْغَاءُ لِغَيْرِهِ وَبِأَنَّهُ وَظِيفَةُ الرِّجَالِ، وَالْقِرَاءَةُ وَظِيفَةُ كُلِّ أَحَدٍ فَلَيْسَ فِي قِرَاءَتِهَا تَشْبِيهُ بِالرِّجَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ م ر. □ فَوَدَّ: (عَدَمُ التَّقْيِيدِ) اعْتَمَدَهُ م ر وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِالرَّفْعِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُخْتَصَّ بِالرِّجَالِ هُوَ الْأَذَانُ مَعَ الرَّفْعِ فَلَا يَتَحَقَّقُ التَّشْبِيهُ إِلَّا حِينَئِذٍ وَكَلَامُهُمْ مُصَرِّحٌ بِعَدَمِ حُرْمَةِ أَذَانِ الْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ تَرْفَعْ صَوْتَهَا وَإِنْ قَصَدَتْ الْأَذَانَ لَكِنْ يَتَّبِعِي الْحُرْمَةَ عِنْدَ قَضْدِهِ وَقَضْدِ التَّعْبُدِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَذَانٌ.

لها ولا نظَرُ المُلَبِّي ولو أَذْنَتْ للنِّسَاءِ بِقَدْرِ مَا يَسْمَعْنَ لم يُكْرَهْ وكان ذِكْرُ الله تعالى، وكَذَا الخُنْثَى. (والأَذَانُ مثنى) معدولٌ عن اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ أي مُعْظَمُهُ إِذِ التَّكْبِيرُ أَوَّلُهُ أَرْبَعٌ، والتَّشَهُدُ آخِرُهُ

☐ فَوَدَّ: (لَهَا) أَي: لِلتَّلْبِيَةِ. ☐ فَوَدَّ: (بِقَدْرِ مَا يَسْمَعْنَ إلخ) أي وَلَمْ تَقْصِدِ الْأَذَانَ الشَّرْعِيَّ فَإِنْ رَفَعَتْ فَوْقَ ذَلِكَ، أَوْ أَرَادَتْ الْأَذَانَ الشَّرْعِيَّ حَرُمَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّ أَجْنَبِيٌّ عَ شِ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ لَمْ يُكْرَهْ وَكَانَ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى أَيْ فَلَيْسَ أَذَانًا شَرْعِيًّا نَعَمْ إِنْ قَصَدَتْ مَعَ عَدَمِ رَفْعِ صَوْتِهَا التَّشْبِيهُ بِالرُّجَالِ حَرُمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا إِنْ قَصَدَتْ حَقِيقَةَ الْأَذَانِ فِيمَا يَظْهَرُ لِقَضَائِهَا عِبَادَةً فَاسِيدَةً وَمَا يَتَضَمَّنُ التَّشْبِيهُ بِالرُّجَالِ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (وَكَذَا الخُنْثَى) عِبَارَةُ الْأَسْنَى أَيْ، وَالْمُعْنَى، وَالخُنْثَى الْمُشْكِلُ فِي هَذَا كُلُّهُ كَالْمَرْأَةِ اهـ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ فَإِنْ أَذْنَا أَيْ الْمَرْأَةَ، وَالخُنْثَى لِلنِّسَاءِ بِقَدْرِ مَا يَسْمَعْنَ لَمْ يُكْرَهْ، أَوْ فَوْقَهُ كُرْهٌ، بَلْ حَرُمَ إِنْ كَانَ تَمَّ أَجْنَبِيٌّ اهـ وَعَوِيْلُ الخُنْثَى مُعَامَلَةُ الْمَرْأَةِ احْتِيَاطًا، وَالتَّخْرِيمُ لِلِاحْتِيَاظِ سَائِغٌ مَعْهُودٌ وَكَثِيرًا مَا احْتَاطُوا فِي أَمْرِ الخُنْثَى فَلَا يَرُدُّ كَيْفَ يَحْرُمُ مَعَ الشَّكِّ فِي أُنُوثَتِهِ سَم.

☐ فَوَدَّ (سَم): (وَالْأَذَانُ مثنى) وَفِي الْعُبَابِ فَإِنْ زَادَ مِنْهَا أَيْ زَادَ عَلَى الْفَاطِ الْأَذَانَ كَلِمَةً مِنْهَا أَوْ ذِكْرًا آخَرَ وَلَمْ يُوَدَّ إِلَى أَشْيَاءِهِ، أَوْ قَالَ: اللَّهُ الْأَكْبَرُ، أَوْ لَقِّنَ الْأَذَانَ أَجْزَاءَ انْتَهَى اهـ سَم. ☐ فَوَدَّ: (مَعْدُولٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَدَرَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَيْ؛ لِأَنَّهَا إِلَى، وَالْأَوَّلَى قَوْلُهُ كَحَيٍّ عَلَى إلخ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ وَلِهَذَا وَقَوْلُهُ أَيْ مَعَ إِلَى فَالْأَوَّلَى وَمَا أُتْبِعَ عَلَيْهِ. ☐ فَوَدَّ: (أَيْ مُعْظَمُهُ إلخ) وَكَلِمَاتُهُ مَشْهُورَةٌ وَعِدَّتُهَا بِالْتَّرْجِيْعِ نِسْعَ عَشْرَةٍ كَلِمَةً نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى أَيْ فَلَوْ تَرَكَ كَلِمَةً مِنْ غَيْرِ التَّرْجِيْعِ لَمْ يَصِحَّ أَذَانُهُ عَ ش. ☐ فَوَدَّ: (وَالْتَّشَهُدُ إلخ) أَيْ التَّهْلِيلُ.

☐ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَذْنَتْ لِلنِّسَاءِ) انْظُرِ التَّقْيِيدَ بِالنِّسَاءِ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَذَانُهَا لِلرُّجَالِ وَلَيْسَ فِيهِ إِفْصَاحٌ بِكَرَاهَةٍ، أَوْ عَدَمِهَا فَإِنْ لَمْ يُكْرَهْ أَشْكَلَ التَّقْيِيدُ. ☐ فَوَدَّ: (لَمْ يُكْرَهْ وَكَانَ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى) أَيْ فَلَيْسَ أَذَانًا شَرْعِيًّا، فَإِنْ قُلْتُ: مَا الصَّارِفُ لَهُ عَنِ الْأَذَانِ حَتَّى انْتَفَتِ الْكَرَاهَةُ، بَلْ وَالْحُرْمَةُ قُلْتُ الصَّارِفُ لَهُ قَرِينَةٌ حَالِهَا وَهِيَ أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْأَذَانِ وَتَظْهِرُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْغُسْلِ أَنَّ حَالَ الْجُنُبِ وَعَدَمَ تَأْهِلِهِ لِلْقُرْآنِ قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ لَهُ عَنِ الْقُرْآنِيَّةِ حَتَّى لَمْ تَحْرَمْ قِرَاءَتُهُ بِغَيْرِ قَصْدٍ فَإِنْ قُلْتُ فَلْيَجْزْ أَذَانُهَا مَعَ رَفْعِ الصَّوْتِ نَظَرًا لِيَصْرِفَ تِلْكَ الْقَرِينَةَ قُلْتُ عَارِضُهَا رَفْعُ الصَّوْتِ الَّذِي هُوَ شِعَارُ ظَاهِرٍ لِلْأَذَانِ وَمَقْصُودُ أَصَالَةٍ فِيهِ نَعَمْ إِنْ قَصَدَتْ مَعَ عَدَمِ رَفْعِ صَوْتِهَا التَّشْبِيهُ بِالرُّجَالِ حَرُمَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا إِنْ قَصَدَتْ حَقِيقَةَ الْأَذَانِ فِيمَا يَظْهَرُ لِقَضَائِهَا عِبَادَةً فَاسِيدَةً وَمَا يَتَضَمَّنُ التَّشْبِيهُ بِالرُّجَالِ. ☐ فَوَدَّ: (وَكَذَا الخُنْثَى) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ، وَالخُنْثَى كَالْمَرْأَةِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ اهـ وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنْهَجِ فَإِنْ أَذْنَا أَيْ الْمَرْأَةَ، وَالخُنْثَى لِلنِّسَاءِ بِقَدْرِ مَا يَسْمَعْنَ لَمْ يُكْرَهْ، أَوْ فَوْقَهُ كُرْهٌ، بَلْ حَرُمَ إِنْ كَانَ تَمَّ أَجْنَبِيٌّ اهـ وَقَدْ تُسْتَشْكَلُ الْحُرْمَةُ فِي الخُنْثَى لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ رَجُلٌ فَكَيْفَ حَرُمَ مَعَ الشَّكِّ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ عَوِيْلُ مُعَامَلَةِ الْمَرْأَةِ احْتِيَاطًا، وَالتَّخْرِيمُ لِلِاحْتِيَاظِ صَائِغٌ مَعْهُودٌ وَكَثِيرًا مَا احْتَاطُوا فِي أَمْرِ الخُنْثَى. ☐ فَوَدَّ: (وَالْأَذَانُ مثنى إلخ) فِي الْعُبَابِ فَإِنْ زَادَ مِنْهَا أَيْ زَادَ عَلَى الْفَاطِ الْأَذَانَ كَلِمَةً مِنْهَا، أَوْ ذِكْرًا آخَرَ وَلَمْ يُوَدَّ إِلَى أَشْيَاءِهِ، أَوْ قَالَ اللَّهُ الْأَكْبَرُ، أَوْ لَقِّنَ الْأَذَانَ أَجْزَاءَ.

واحد (والإقامة فرادى إلا لفظ الإقامة) للحديث المتفق عليه «أمر بلال أي أمره ﷺ» كما في رواية النسائي «أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة» إلا الإقامة أي؛ لأنها المصروفة بالمقصود وإلا لفظ التكبير فإنه يثنى أولها وآخرها واعتذر عنه بأنه على نصف لفظه في الأذان فكأنه فرد قال ولهذا شرع جمع كل تكبيرتين في الأذان بنفس واحد أي مع وقفة لطيفة على الأولى للتباعد فإن لم يقف فالأولى الضم وقيل الفتح بخلاف بقية ألفاظه فإنه يأتي بكل كلمة في نفس وفي الإقامة يجمع كل كلمتين بصوت (ويُسَنُّ إدراجها) أي إسرارها (وترتيله) أي الثاني فيه للأمر بهما ولأنه للغائبين الترتيل فيه أبلغ وهي للحاضرين الإدراج فيها أشبه ومن ثم سُنَّ أن تكون أخفض صوتاً منه (والترجيع فيه) لثبوته في خبر مسلم وهو ذكر الشهادتين مرتين سراً بحيث يسمعه من يقربه عرفاً قبل الجهر بهما ليتدبرهما ويخلص فيهما إذ هما المقصودتان المنجيتان ولتذكر خفاءهما أول الإسلام، ثم ظهورهما الذي أنعم الله به على الأمة إنعاماً لا غاية وراءه سمي بذلك؛ لأنه رجع للرفع بعد تركه، أو للشهادتين بعد ذكرهما فيصيح تسمية كل به لكن

□ قول (سني): (والإقامة إلخ) وكلماتها مشهورة وعدتها إحدى عشرة كلمة مثنى ونهاية. □ قوله: (أي؛ لأنها إلخ) أي: تنى لفظ الإقامة؛ لأنها إلخ. □ قوله: (بالمقصود) وهو استنهاض الحاضرين كما مر. □ قوله: (واعتذر عنه) أي اعتذر المصنف في دقائقه عن عدم استثناء لفظ التكبير. □ قوله: (فكأنه فرد) هذا ظاهر في التكبير أولها، وأما في آخرها فهو مساو للأذان فالأولى أن يقال ومُعْظَمُهَا فرادى مثنى. □ قوله: (فالأولى) إلى قوله بخلاف إلخ في النهاية. □ قوله: (وقيل الفتح) أي: بنقل حركة ألف الله للراء سم. □ قوله: (بجمع كل كلمتين إلخ) أي، والكلمة الأخيرة بصوت مثنى. □ قوله: (أي إسرارها) إلى قوله وفي خبر إلخ في النهاية. □ قول (سني): (وترتيله) أي: إلا التكبير فإنه يجمع كل تكبيرتين في نفس ع ش. □ قوله: (ومن ثم) أي: لأجل أنها للحاضرين.

□ قول (سني): (والترجيع فيه) ولو تركه صح الأذان مثنى وسم وع ش. □ قوله: (وهو ذكر الشهادتين مرتين إلخ) فهو اسم للأول كما صرح به المصنف في مجموع دقائقه وتخريجه وتحقيقه وإن قال في شرح مسلم إنه الثاني مثنى ونهاية وشرح المنهج. □ قوله: (قبل الجهر بهما) ويأتي بال أربع ولأن قال في العباب فلو لم يأت بهما سراً أولاً أتى بهما بعد الجهر ع ش. □ قوله: (المنجيتان) أي: من الكفر المذخلتان في الإسلام نهاية ومثنى. □ قوله: (فصح تسمية كل إلخ) لا يخفى أن المناسبة لذلك الترجيح أن يكون اسماً للثاني؛ لأنه الذي رجع إليه وحيث قدسمة الأول به مجاز من تسمية السبب باسم المسبب إذ هو سبب الرجوع رشيد وفي سم نحوه.

□ قوله: (وقيل الفتح) أي: بنقل حركة ألف الله للراء. □ قوله: (والترجيع فيه) قضية كونه سنة يفيد أنه غير شرط فيه فيصيح بدونه.

الأشهر الذي في أكثر كتب المصنف أنه للأول.

(والتثويب) بالمثلثة (في) كل من أذاني مؤذاة وأذان فائتة (الصبح) وهو الصلاة خير من النوم مرتين بعد الحيعلتين للحديث الصحيح فيه من تاب إذا رجع؛ لأنه يمتنى ما قبله فكان به راجعاً إلى الدعاء بالصلاة ويكرهه في غير الصبح كحي على خير العمل مطلقاً فإن جعله بدل الحيعلتين لم يصح أذانه وفي خبر الطبراني برواية من ضعفه ابن معين «أن بلالاً كان يؤذن للصبح فيقول حي على خير العمل فأمره عليه السلام أن يجعل مكانها الصلاة خير من النوم ويترك حي على خير العمل» وبه يعلم أنه لا متشبث فيه لمن يجعلونها بدل الحيعلتين، بل هو صريح في الرد عليهم. (وأن يؤذن) ويقيم (قائماً) وعلى عالٍ احتيج إليه (والقلبة)؛ لأنه المأثور سلفاً

فول (س): (والتثويب في الصبح) وخُصَّ بالصبح لما يعرض للتائم من التكاثر بسبب التوم نهايةً ومغني. فود: (من أذاني مؤذاة) بلا تنوين بتقدير الإضافة أي مؤذاة صبح كزدي. فود: (وهو الصلاة خير من التوم) أي اليقظة للصلاة خير من الراحة التي تحصل من التوم ويسن في الليلة الممطرة، أو المظلمة أو ذات الريح أن يقول بعد الأذان وهو الأولي، أو بعد الحيعلتين «الاصلوا في رحالكُم» أي مرتين لما صح من الأمر به وقضية كلامهم أنه لو قال أي الاصلوا عوضاً أي عن الحيعلتين لم يصح أذانه وهو كذلك نهايةً وشرح بأفضل، وكذا في المغني إلا وقضية كلامهم إلخ فقال بدله فلو جعله بعد حيعلتين، أو عوضاً عنهما جازاً قال الكزدي قوله في الليلة ليس بقيد كما في شرح العباب بل النهار كذلك كبتية أعمار الجماعة اه وقال ع ش قوله م ر، أو المظلمة المراد بها إظلام يشأ عن نحو سحب أما الظلمة المعتادة في أواخر الشهور لعدم طلوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها اه وأقره الرشدي.

فود: (كحي على خير العمل مطلقاً) أي: كما يكره هذا في الصبح وغيره. فود: (فإن جعله) أي لفظ حي على خير العمل. فود: (لم يصح أذانه)، والقياس حينئذ حرمته؛ لأنه به صار متعاطياً لعبادة فاسد ع ش. فود: (حي على خير العمل) أي أقبلوا على خير العمل ع ش. فود: (وبه) أي: بذكر خبر الطبراني أي بقوله فأمره إلخ. فود: (وعلى عالٍ إلخ) عبارة النهاية ويستحب أن يؤذن على عالٍ كمنارة وسطح للإتباع ولزيادة الإعلام بخلاف الإقامة لا يستحب فيها ذلك إلا إن احتيج إليه لكبر المسجد كما في المجموع وفي البحر لو لم يكن للمسجد منارة سن أن يؤذن على الباب ويتبعني تقييده بما إذا تعلز في سطحه وإلا فهو أولى فيما يظهر اه. وفي المغني نحوه. فود: (احتيج إليه) ظاهره أنه قيد في كل من الأذان، والإقامة وليس كذلك، بل هو قيد في الإقامة فقط، وأما الأذان فيطلب فيه أن يكون على عالٍ مطلقاً كما مر عن النهاية، والمغني. فود: (وللقيلة) أي: إن لم يحتج إلى غيرها وإلا كمنارة وسط البلد فيدور حولها قلوب بني اه بجبرمي ويأتي ما يتعلق به. فود: (لأنه المأثور إلخ) ظاهره

فود: (أنه للأول) لا يخفى أن وجود الأول سبب في تحقق الرجوع المذكور فهو لا ينافي التوجيه المذكور؛ لأن تسميته حينئذ ترجيحاً من أخذ اسم السبب من معنى المسبب فليتامل.

وخلقًا ولخبير الصحيحين «يا بلالُ قم فنادِ»، بل يُكره أذان غير مُستقبلٍ وكأنهم إنما لم يأخذوا بما في خبر الطبراني وأبي الشيخ أن بلالاً كان يثرك الاستقبال في بعضه غير الحيعلتين لمخالفته للمأثور المذكور الذي هو في حكم الإجماع المؤيد بالخبر المرسل «استقبل وأذن» على أن الخبر ضعيف؛ لأن في سنده من ضعفه ابن معين ومعارض برواية راويه المذكور أيضًا أن بلالاً كان ينحرف عن القبلة عن يمينه في مؤنّي حي على الصلاة وعن يساره في مؤنّي حي على الفلاح ويستقبل القبلة في كل ألفاظ الأذان الباقية وحينئذ كان الأخذ بهذا الموافق لما مر، والموجب لحجية المرسل، والمثبت للاستقبال فيما عدا الحيعلتين وهو مُقدّم على النافي أولى وغير قائم قدر نعم لا بأس بأذان مسافر راكبًا، أو ماشيًا

الرجوع لكل من القيام، والاستقبال لكن خصه شيخ الإسلام، والنهاية، والمغني بالثاني. □ فوه: (بل يُكره أذان غير مُستقبل إلخ) أي: مع القدرة عليه وأجزأه؛ لأن ذلك لا يخل بالإعلام بنهاية ومغني. □ فوه: (في بعضه) أي الأذان. □ فوه: (لمخالفته) أي الخبر. □ فوه: (المذكور) أي: أنفاً. □ فوه: (على أن الخبر) أي: خبر الطبراني. □ فوه: (ومعارض) عطف على ضعيف. □ فوه: (راويّة المذكور) كأنه أراد به من ضعفه ابن معين. □ فوه: (عن يمينه) وقوله عن يساره عن فيهما بمعنى إلى. □ فوه: (وحيث) أي حين التعارض وقوله بهذا أي المزوي الثاني وقوله لما مر أي المأثور وقوله وهو إلخ أي، والحال أن المُنْبِت إلخ وقوله أولى خبر كان. □ فوه: (وغير قائم) إلى قوله وقضيتهما في النهاية إلا قوله ومن ثم إلى وكراهة، وكذا في المغني إلا قوله نعم إلى، والإلتفات. □ فوه: (وغير قائم إلخ) عطف على قوله وغير مُستقبل عبارة النهاية فيكره للقاعد وللمضطجع أشد وللمركب المقيم أي جالسًا بخلاف المسافر لا يُكره له ذلك لحاجته للمركوب لكن الأولى له أن لا يؤذن إلا بعد نزوله؛ لأنه لا بد له منه للفرصة وقضية كلام الرافعي أنه لا يُكره أي للمسافر ترك القيام ولو غير راكب ويوجه بأن من شأن السفر التعب، والمشقة فسومح له فيه ومن ثم قال الإسئوي: ولا يُكره له أيضًا ترك الاستقبال ولا المشي لاحتماله في صلاة التفل ففي الأذان أولى، والإقامة كالأذان فيما ذكر، والأوجه أن كلا منهما يُجزئ من الماشي وإن بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سمع أوله إن فعل ذلك لنفسه فإن فعلهما لغيره كان كأن ثم معه من يمشي وفي محل ابتدائه غيره اشترط أن لا يتعد عن محل

□ فوه: (نعم لا بأس بأذان مسافر راكبًا، أو ماشيًا) قال في العباب، والأولى تأذين المسافر بعد نزوله أي إن سهل عليه وله فعله راكبًا أي بلا كراهة كما في شرحه وقاعدًا قال في شرحه بلا كراهة وإن كان غير راكب كما اقتضاه قول الشرح الصغير إلا أن يكون مسافرًا فلا بأس أن يؤذن قاعدًا، أو راكبًا. (تنبيه): قول الشارح وإن بعد محل انتهائه عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر شامل لما إذا أذن لنفسه وما إذا أذن لغيره ممن يمشي معه مثلاً وهو ظاهر، وأما ما في شرح م ر مما يخالف ذلك كما يأتي فمشكل وقد بحثت معه فيه فوافق على ما استظهرته وحاول تأويل عبارته بما لا يخفى ما فيه.

وإن بُعد محلّ انتهائه عن محلّ ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر، والالتفات بعنقه لا يصدره يميناً مرة في مرتّني حيّ على الصلاة، ثم يساراً مرة في مرتّني حيّ على الفلاح وخصّصاً بذلك؛ لأنهما خطاب آدمي كسلام الصلاة ومن ثم ينبغي أن يكون الالتفات هنا بخذه لا بخذه نظير ما يأتي ثم وكرة في الخطبة؛ لأنها وعظ للحاضرين فالالتفات إعراض عنهم مُخِلٌّ بأدب الوعظ من كل وجه وإنما ندب في الإقامة؛ لأن القصّد منها مجرّد الإعلام لا غير فهي من جنس الأذان فألحق به واختلّف في التثويب فقال ابن عَجَلٍ لا وغيره نعم؛ لأنه في المعنى دُعاء كالحيّعتين ويُسنّ جعل سبابتيه في صماخٍ أدنيه فيه دونها والفرق ...

ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سَمِعَ أوّلَه وإلا لم يُجزّه كما في المقيم اه، وكذا في سم عن العُباب وشرّحه إلّا قوله لاحتماله إلخ قال ع ش قوله م ر والأوجه إلخ قد يُشعرُ عبارته باختصاص الإجزاء على هذا الوجه بالمُساوٍ ولعلّه جرى على الغالب من أن غيره لا يُمشي في أذانه ولا في إقامته وقوله وإلا لم يُجزّه أي لم يُجز من لم يسمع الكل اه عبارة الرشيديّ قوله م ر لم يُجزّه لعلّه بالنسبة لمن في محلّ ابتدائه إذ لا توقّف في إجزائه لمن يُمشي معه ومن ثم احتزّر بالتصوير المذكور عمّا إذا أدّن لمن يُمشي معه فقط كما هو ظاهر، ثم رأيت سم توقّف في عبارة الشارح م ر وذكر أنّه بحث معه م ر فيها فحاول تأويلها بما لا يخفى ما فيه انتهى، والحاصل أنّه ينبغي حذف قوله م ر كأن كان معه من يُمشي إذ حكمه حكم ما إذا كان يؤدّن لنفسه اه. □ قوله: (وإن بلغ محلّ انتهائه إلخ) شامل لما إذا أدّن لنفسه وما إذا أدّن لغيره ممن يُمشي معه مثلاً وهو ظاهر سم. □ قوله: (والفتات إلخ) أي: ويُسنّ الفتات نهايةً ومُعني.

□ قوله: (بعنقه إلخ) أي: من غير أن يتقلّ عن محله ولو على منارة مُحافِظة على الاستقبالِ نهايةً ومُعني قال ع ش وفي سم على المنهج عن م ر ولا يدور عليها فإن دار كفى وإن سَمِعَ آخر أذانه من سَمِعَ أوّلَه وإلا فلا اه. □ قوله: (يميناً مرة في مرتّني حيّ على الصلاة ويساراً مرة في مرتّني إلخ) أي حتّى يُتمّهما في الالتفاتين نهايةً ومُعني. □ قوله: (لأنهما خطاب آدمي) أي وغيرهما ذكر الله تعالى نهايةً.

□ قوله: (كسلام الصلاة) أي: فإنه يلتفت فيه دون ما سواه؛ لأنه خطاب آدمي يُجبرمي. □ قوله: (ومن ثم) أي: من أجل أنّهما كسلام الصلاة. □ قوله: (وإنما ندب إلخ) أي: الالتفات.

□ قوله: (وفي التثويب) أي: في سنّ الالتفات فيه. □ قوله: (فقال ابن عَجَلٍ لا) اعتمدته النهاية، والمُعني قال الكردي، والاسنى، والإمداد وغيرهم اه. □ قوله: (دُعاء) أي: إلى الصلاة.

□ قوله: (جعل سبابتيه إلخ) أي: أتملتيهما ولو تعدّرت إحدى يديه لعلّه جعل السليمة فقط نعم إن كانت العليّة سبابتيه فيظهر جعل غيرهما من بقية أصابعه نهايةً قال ع ش قضيت استواء بقية الأصابع في

□ قوله: (بحيث لا يسمع من في أحدهما) إن فعل ذلك لنفسه فإن فعلهما أي الأذان، والإقامة لغيره كان كأن ثمّ معه من يُمشي اشترط أن لا يتعد عن محلّ ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سَمِعَ أوّلَه وإلا لم يُجزّه كما في المقيم كذا في م ر وفيه نظر ظاهر. □ قوله: (فقال ابن عَجَلٍ لا) قال م ر واقضاه كلامهم. □ قوله: (سبابتيه) فلو تعدّرا لنحو فقدّهما اتّجه جعل غيرهما من أصابعه، بل لا يتعد حصول أصل السنة

أَنَّهُ أَجْمَعٌ لِلصُّوْتِ الْمَطْلُوبِ رَفْعُهُ فِيهِ أَكْثَرُ وَأَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِهِ الْأَصَمُّ، وَالْبَعِيدُ وَقَضِيَّتُهُمَا أَنَّهُ لَا يُسْنُّ لِمَنْ يُؤَدِّنُ لِنَفْسِهِ بِخَفْضِ الصَّوْتِ وَبِهَمَا عَلِمَ سِرُّ الْحَاقِمِ لَهَا بِهِ فِي الْإِلْتِفَاتِ لَا هُنَا. (وَيُشْتَرَطُ) فِي كُلِّ مِنْهُ وَمِنَ الْإِقَامَةِ إِسْمَاعُ النَّفْسِ لِمَنْ يُؤَدِّنُ وَحْدَهُ وَلَا فِإِسْمَاعٍ وَاحِدٍ وَعَدَمُ بِنَاءٍ غَيْرِهِ عَلَى مَا أَتَى بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُوقِعُ فِي اللَّيْسِ وَكَالْحَجِّ وَتَرْتِيئِهِ وَمُؤَالَاتِهِ لِلتَّلْبَاعِ وَلَأَنَّ تَرْكَهُمَا

حُصُولِ السَّنَةِ بِكُلِّ مِنْهَا وَإِنَّهُ لَوْ قُفِدَتْ أَصَابِعُهُ الْكُلُّ لَمْ يَضَعْ الْكَفَّ وَفِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ فَلَوْ تَعَدَّرَ سَبَابَتَاهُ لَنَحْوُ قُفْدِهِمَا أَتَجَهَّ جَعَلُ غَيْرِهِمَا مِنْ أَصَابِعِهِ، بَلْ لَا يَتَعَدُّ حُصُولُ أَصْلِ السَّنَةِ بِجَعَلِ غَيْرِهِمَا وَلَوْ لَمْ تَتَعَدَّرْ أَنْتَهَى. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ) أَيُّ: الْجَعْلُ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِهِ الْأَصَمُّ، وَالْبَعِيدُ) أَيُّ: عَلَى كَوْنِهِ أَذَانًا فَيَجِبُ إِلَى فِعْلِ الصَّلَاةِ لَا أَنَّهُ يُسْنُّ لَهُ إِجَابَةُ الْمُؤَدِّنِ بِالْقَوْلِ نِهَائِيَّةً. □ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُمَا) أَيُّ الْفَرْقَيْنِ.

□ قَوْلُهُ: (بِخَفْضِ الصَّوْتِ) مَقْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا رَفَعَ صَوْتَهُ مَا اسْتَطَاعَ لِتَخْصِيلِ كَمَالِ السَّنَةِ كَمَا مَرَّ يُسْنُّ لَهُ ذَلِكَ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (وَبِهَمَا) أَيُّ بِالْفَرْقَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (لَهَا) أَيُّ الْإِقَامَةِ وَقَوْلُهُ بِهِ أَيُّ الْأَذَانِ وَقَوْلُهُ فِي الْإِلْتِفَاتِ أَيُّ عَلَى مَا مَرَّ وَقَوْلُهُ لَا هُنَا أَيُّ جَعَلُ السَّبَابَتَيْنِ اهـ سَم. □ قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ مِنْهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَكَالْحَجِّ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَرِهَ وَإِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَيُسْنُّ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ لَخَبْرٌ إِلَى نَعَمَ، وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (فِإِسْمَاعٍ وَاحِدٍ) أَيُّ: بِالْقُوَّةِ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِيِّ وَشَيْخِنَا وَبِالْفِعْلِ عَلَى مَا مَرَّ عَنْ ش. □ قَوْلُهُ: (وَعَدَمُ بِنَاءٍ غَيْرِهِ الْخ) وَمِنْهُ مَا يَقَعُ مِنَ الْمُؤَدِّنِينَ حَالَ اشْتِرَاكِهِمْ فِي الْأَذَانِ مِنْ تَقْطِيعِ كَلِمَاتِ الْأَذَانِ بِحَيْثُ يَذْكُرُ وَاحِدٌ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ وَغَيْرُهُ بَاقِيَهَا وَيَنْبَغِي حُرْمَةُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَعَايُطٌ لِعِبَادَةِ فَاسِدَةٌ ع ش. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ يُوقِعُ فِي اللَّيْسِ) أَيُّ غَالِيًا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَشْتَبِهَا صَوْتًا، أَوْ لَا نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (وَتَرْتِيئِهِ) فَإِنَّ عَكْسَ وَلَوْ نَاسِيًا لَمْ يَصِحَّ وَيَنْبَغِي عَلَى الْمُنتَظِمِ مِنْهُ، وَالِاسْتِثْنَاءُ أَوَّلَى وَلَوْ تَرَكَ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ فِي خِلَالِهِ أَتَى بِالْمَثْرُوكِ أَعَادَ مَا بَعْدَهُ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: م ر وَيُسْنَى عَلَى الْمُنتَظِمِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصَدَ التَّكْمِيلَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَاتِحَةِ لَانْتِجَ اهـ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَآتَى بِالْمَثْرُوكِ أَيُّ حَيْثُ لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ بِمَا أَتَى بِهِ مِنْ غَيْرِ الْمُنتَظِمِ بَيْنَ الْمُنتَظِمِ وَمَا كَمُلَ بِهِ اهـ.

□ قَوْلُ (سُنِّي): (وَمُؤَالَاتُهُ) فَإِنَّ عَطَسَ فِي أَثْنَاءِ ذَلِكَ سُنَّ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهَ فِي نَفْسِهِ وَأَنْ يُؤَخَّرَ رَدُّ السَّلَامِ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَالتَّشْمِيتُ إِذَا عَطَسَ غَيْرُهُ وَحَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى الْفَرَاغِ وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ فَيَرُدُّ وَيُسَمِّتُ حَيْثُ يَرُدُّ، أَوْ سَمِّتَ، أَوْ تَكَلَّمَ بِمُضْلِحَةٍ لَمْ يَكْرَهُ وَكَانَ تَارِكًا لِلْسَّنَةِ وَلَوْ رَأَى أَعْمَى مَثَلًا يَخَافُ وَقَوْعَهُ فِي بَثْرٍ وَجَبَ إِنْذَارُهُ مُغْنِي وَنِهَائِيَّةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَأَنْ يُؤَخَّرَ رَدُّ السَّلَامِ هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ يُمْكُثُ إِلَى الْفَرَاغِ فَإِنْ كَانَ يَذْهَبُ كَانَ سَلَمٌ وَهُوَ مَا رَفَعَهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ حَالًا أَوْ يَتْرُكُ الرَّدَّ اهـ وَقَالَ ع ش قَضِيَّةُ كَلَامِهِ م ر وَجُوبُ الرَّدِّ بَعْدَ فَرَاغِ الْأَذَانِ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَا فِي الْأَثْبَاتِ الْمَشْهُورَةِ مِنْ عَدِّ الْأَذَانِ مِنَ الصُّورِ الْمُسْقِطَةِ لِلرَّدِّ لِكُنْهَ مُوَافِقٍ لِمَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ مِنْ وَجُوبِ الرَّدِّ عَلَى الْخَطِيبِ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ م ر وَجَبَ إِنْذَارُهُ أَيُّ وَإِنْ طَالَ وَلَا يَتَطَلَّ بِه الْأَذَانُ اهـ.

بِجَعَلِ غَيْرِهِمَا وَلَوْ لَمْ يَتَعَدَّرَا. □ قَوْلُهُ: (لَهَا) أَيُّ الْإِقَامَةِ وَقَوْلُهُ بِهِ أَيُّ الْأَذَانِ وَقَوْلُهُ فِي الْإِلْتِفَاتِ أَيُّ عَلَى مَا مَرَّ وَقَوْلُهُ لَا هُنَا أَيُّ جَعَلُ السَّبَابَتَيْنِ.

يُوهِمُ اللَّعِبَ وَيُخِلُّ بِالْإِعْلَامِ وَلَا يَضُرُّ سِيرَ كَلَامٍ وَشُكُوتٍ وَتَوَمٍّ وَإِعْمَاءٍ وَجُنُونٍ وَرِدَّةٍ وَإِنْ كُرِهَ (وَفِي قَوْلِهِ لَا يَضُرُّ كَلَامَ وَشُكُوتَ طَوِيلَانَ) كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ، وَالْكَلَامِ فِي طَوِيلٍ لَمْ يَفْحَشْ وَلَا ضَرَّ جُزْمًا. (وَشَرَطُ الْمُؤَذِّنِ)، وَالْمُقِيمِ (الْإِسْلَامَ، وَالتَّمْيِيزَ) فَلَا يَصِحَّاحُ مِنْ كَافِرٍ وَغَيْرِ مُتَمَيِّزٍ كَسَكْرَانَ لِعَدَمِ تَأَهُّلِهِمْ لِلْعِبَادَةِ وَتُحْكَمُ بِإِسْلَامِ غَيْرِ الْعَيْسَوِيِّ بِتَطْلُقِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ

☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَضُرُّ الْإِلْحَ) أَيُّ: وَلَوْ عَمْدًا نِهَآيَةً. ☐ قَوْلُهُ: (يَسِيرُ كَلَامَ وَشُكُوتَ وَتَوَمٍّ وَإِعْمَاءٍ الْإِلْحَ) وَيُسَنُّ أَنْ يَسْتَأْنِفَ فِي غَيْرِ الْأَوَّلَيْنِ مُعْنَى زَادَ النَّهَآيَةَ، وَكَذَا فِيهِمَا فِي الْإِقَامَةِ فَكَأَنَّهُمَا لِقُرْبَاهُمَا مِنَ الصَّلَاةِ وَتَأْكِيدُهَا لَمْ يُسَامَحْ فِيهَا بِفَاصِلِ الْبَتَّةِ بِخِلَافِ الْأَذَانِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كُرِهَ) إِنْ كَانَ فَاعِلُهُ مَا يَقَعُ بِهِ الْفَضْلُ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ فَتَحْوُ الْإِعْمَاءُ الَّذِي يَتَسَبَّبُ فِيهِ، وَالرَّدَّةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ قَوْلُهُ وَإِنْ كُرِهَ أَيُّ الْيَسِيرِ مِنْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ وَلَعَلَّ مَحَلَّ كِرَاهِيَتِهِ فِي التَّوَمِّ وَتَالِيهِ إِذَا اخْتَارَهَا وَلَعَلَّ الْمُرَادَ فِي الْأَخِيرِ كِرَاهَةُ التَّحْرِيمِ، أَوْ الْكِرَاهَةُ مِنْ حَيْثُ الْفَضْلُ وَإِنْ حَرَّمَ فِي نَفْسِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ بَصْرِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالَا ضَرَّ الْإِلْحَ) أَيُّ: وَإِنْ فَحَشَ بَحِثٌ لَا يُسَمَّى مَعَ الْأَوَّلِ أَذَانًا فِي الْأَذَانِ وَإِقَامَةً فِي الْإِقَامَةِ اسْتَأْنَفَ جُزْمًا نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ (وَالْتَّمْيِيزُ) أَيُّ: وَلَوْ صَبِيًّا قِتْنَادَى بِأَذَانِهِ وَإِقَامَتِهِ الشُّعَارُ وَإِنْ لَمْ يُقْبَلْ خَبَرُهُ بِدُخُولِ الْوَقْتِ وَمَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ قَبُولِ خَبَرِهِ فِيمَا طَرِيقُهُ الْمُشَاهَدَةُ كَرُفِيَةِ التَّجَاسِدِ ضَعِيفٌ كَمَا ذَكَرَهُ فِي مَحَلِّ آخَرَ، نَعَمْ قَدْ يُقْبَلُ خَبَرُهُ فِيمَا احْتَكَّتْ بِهِ قَرِينَةُ كِلَاذَيْنِ فِي دُخُولِ دَارٍ وَإِصَالِ هَدْيَةٍ وَإِخْبَارِهِ بِطَلَبِ ذِي وَلِيمَةٍ لَهُ فَتَجِبُ الْإِجَابَةُ إِنْ وَقَعَ فِي الْقَلْبِ صِدْقُهُ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ نَعَمْ قَدْ يُقْبَلُ خَبَرُهُ الْإِلْحَ أَيُّ فَإِنْ قَوِيَّتِ الْقَرِينَةُ هُنَا عَلَى صِدْقِهِ قَبْلَ خَبَرِهِ وَقِيَاسُهُ مَا يَأْتِي لَهُ فِي الصَّوْمِ أَنَّ الْكَافِرَ إِنْ أَخْبَرَ بِدُخُولِ الْوَقْتِ وَوَقَعَ فِي الْقَلْبِ صِدْقُهُ قَبْلَ وَلَا فَلَا وَأَنَّ الْفَاسِقَ كَذَلِكَ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (كَسَكْرَانَ) نَعَمْ يَصِحُّ أَذَانُ سَكْرَانَ فِي أَوَائِلِ نَشَاتِهِ لِانْتِظَامِ قَضْدِهِ وَفِعْلِهِ حَيْثُ نِهَآيَةً وَأَقْرَبَهُ سَمْعُ ش. ☐ قَوْلُهُ: (بِإِسْلَامِ غَيْرِ الْعَيْسَوِيِّ الْإِلْحَ) لَاغْتِقَادِهِ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً نِهَآيَةً عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَالْأَسْنَى، وَالْعَيْسَوِيَّةُ فِرْقَةٌ مِنَ الْيَهُودِ تُنْسَبُ إِلَى أَبِي عَيْسَى إِسْحَاقَ بْنِ يَعْقُوبَ الْأَصْبَهَانِيِّ كَانَ فِي خِلَافَةِ الْمَنْصُورِ يَنْتَقِدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى الْعَرَبِ خَاصَّةً وَخَالَفَ الْيَهُودَ فِي أَشْيَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْهَا أَنَّهُ حَرَّمَ الذَّبَائِحَ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (بِتَطْلُقِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ عَطْفُ إِحْدَى الشَّهَادَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ الشَّهَادَتَيْنِ فِي الْأَذَانِ لَا عَطْفَ بَيْنَهُمَا وَقَدْ حُكِمَ بِالْإِسْلَامِ بِالتَّطْلُقِ بِهِمَا وَيُؤَافِقُ ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ فِي بَابِ الرَّدَّةِ عَنْ الشَّافِعِيِّ اهـ سَمْعُ عَلَى حَجٍّ وَقَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ إِنَّ الشَّيْخَ يَعْني الرَّمْلِيَّ رَجَعَ إِلَيْهِ آخِرًا، وَعِبَارَةُ الْعَلْفَمِيِّ

☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كُرِهَ) أَيُّ: الْيَسِيرُ مِنْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ وَلَعَلَّ مَحَلَّ كِرَاهِيَتِهِ فِي التَّوَمِّ وَتَالِيهِ إِذَا اخْتَارَهَا وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْكَرَاهَةِ فِي الْأَخِيرِ كِرَاهَةُ التَّحْرِيمِ، أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ كِرَاهَتَهُ مِنْ حَيْثُ الْفَضْلُ بِهِ وَإِنْ حَرَّمَ فِي نَفْسِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (كَسَكْرَانَ) نَعَمْ يَصِحُّ أَذَانُ سَكْرَانَ فِي أَوَائِلِ نَشَاتِهِ لِانْتِظَامِ قَضْدِهِ وَفِعْلِهِ شَرْحُ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (بِتَطْلُقِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ عَطْفُ إِحْدَى الشَّهَادَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى؛ لِأَنَّ الشَّهَادَتَيْنِ فِي الْأَذَانِ لَا عَطْفَ بَيْنَهُمَا وَقَدْ حُكِمَ بِالْإِسْلَامِ بِالتَّطْلُقِ بِهِمَا وَيُؤَافِقُ ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ فِي بَابِ الرَّدَّةِ أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ إِذَا ادَّعَى عَلَيَّ رَجُلٌ أَنَّهُ أَزَنَدَ وَهُوَ مُسْلِمٌ لَمْ

فَيُعْمِدُهُ لَوْ قُوعٌ أَوَّلُهُ فِي الْكُفْرِ وَيُشْتَرِطُ لِصِحَّةِ نَصْبِ نَحْوِ الْإِمَامِ لَهُ تَكْلِيْفُهُ وَأَمَانَتُهُ وَمَعْرِفَتُهُ بِالْوَقْتِ، أَوْ مَرَصَدٌ لِإِعْلَامِهِ بِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَلَايَةٌ فَاشْتَرِطَ كَوْنُهُ مِنْ أَهْلِهَا (و) شَرَطُ الْمُؤَدِّنِ

عَنْ قَوْلِهِ ﷺ «أَسْعَدُ النَّاسِ بِشِفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ» نَصُّهَا وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ فِي التَّلَفُّظِ عِنْدَ الْإِسْلَامِ بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ أَنْ يَقُولَ أَشْهَدُ وَهُوَ الرَّاجِحُ الْمُعْتَمَدُ، بَلْ هُوَ الصَّوَابُ وَلَا يُعْتَرَّ بِمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ وَافْتَى بِهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ لَفْظِ أَشْهَدُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَالْوَجْهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ لَفْظِ الشَّهَادَةِ كَمَا تَضَمَّنَ كَلَامُ الْحَلِيمِيِّ نَقْلَ الْإِتِّفَاقِ عَلَيْهِ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الْقَفَالِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ قَضِيَّةُ الْأَحَادِيثِ وَكَلَامُ الشَّافِعِيِّ فِي مَوَاضِعَ وَكَلَامُ أَصْحَابِهِ انْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ لِعَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وَلَمْ يَقُلْ لَفْظَ أَشْهَدُ أَهْ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «أَمِزْتَ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» قَالَ شَيْخُ مَشَائِخِنَا فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ لَمْ يَذْكُرِ الرَّسَالَةَ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ الْمَجْمُوعُ وَصَارَ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ عَلَمًا عَلَيْهِ كَمَا تَقُولُ قَرَأْتَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ أَيِ السُّورَةِ كُلِّهَا أَهْ فَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِمُ الشَّهَادَتَانِ، أَوْ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ أَهْ كَلَامُ الْعَلْقَمِيِّ أَهْ ع ش بَحْذِفَ. هـ قَوْلُهُ: (فَيُعْمِدُ الْإِنِّج) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَالنَّهْيَةُ فَإِنْ أَذَّنَ، أَوْ أَقَامَ غَيْرُ الْعِيسَوِيِّ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ثَانِيًا اَعْتَدَ بِالثَّانِي وَلَوْ اِزْدَدَ الْمُؤَدِّنُ بَعْدَ قَرَاغِ الْأَذَانِ، ثُمَّ أَسْلَمَ، ثُمَّ أَقَامَ جَازَ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُعْمِدَهُمَا غَيْرُهُ حَتَّى لَا يُصَلِّيَ بِأَذَانِهِ وَإِقَامَتِهِ؛ لِأَنَّ رَدَّتْهُ تَوَرُّتُهُ شُبْهَةً فِي حَالِهِ أَهْ. هـ قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرِطُ لِصِحَّةِ نَصْبِ الْإِنِّج) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى وَيُشْتَرِطُ فِي جَوَازِ نَصْبِ مُؤَدِّنٍ رَاتِبٍ مِنْ قِبَلِ الْإِمَامِ، أَوْ نَائِيهِ، أَوْ مَنْ لَهُ وَلَايَةُ النِّصْبِ شَرْعًا كَوْنُهُ عَارِفًا بِالْمَوَاقِيتِ بِأَمَارَةٍ، أَوْ مُخْبِرٌ يَقَعُ عَنْ عِلْمٍ وَأَنْ يَكُونَ بِالْعَامَّةِ أَمِينًا فَغَيْرُ الْعَارِفِ لَا يَجُوزُ نَصْبُهُ وَإِنْ صَحَّ أَذَانُهُ وَبِخِلَافٍ مَنْ يُؤَدِّنُ لِنَفْسِهِ، أَوْ الْجَمَاعَةِ مِنْ غَيْرِ نَصْبٍ فَلَا يُشْتَرِطُ مَعْرِفَتُهُ بِهَا، بَلْ مَتَى عِلْمٌ دُخُولِ الْوَقْتِ صَحَّ أَذَانُهُ كَأَذَانِ الْأَعْمَى، وَلَوْ أَذَّنَ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْوَقْتِ فَصَادَقَهُ اَعْتَدَ بِأَذَانِهِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ النَّبِيِّ فِيهِ أَهْ قَالَ ع ش بَعْدَ سَوْقِ عِبَارَةِ التَّخْفَةِ مَا نَصَّهُ وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي عَدَمِ الْاِغْتِدَادِ بِتَوَلِّيَّتِهِ بِخِلَافِ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر وَيُشْتَرِطُ فِي جَوَازِ الْإِنِّج فَإِنَّهُ لَا يَقْتَضِي ذَلِكَ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الْجَوَازِ الْبُطْلَانُ لِكَيْتِهَ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ لَا سِيَّمَا وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَفْعَلُ مَا فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمُسْلِمِينَ وَمَتَى فَعَلَ خِلَافَ ذَلِكَ لَا يُعْتَدُّ بِفِعْلِهِ وَنُقِلَ عَنْ م ر مَا يُوَافِقُ إِطْلَاقَ شَرْحِهِ مِنْ صِحَّةِ تَوَلِّيَّتِهِ أَهْ وَيَأْتِي عَنِ الزِّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الشَّارِحِ. هـ قَوْلُهُ: (نَحْوُ الْإِمَامِ) أَيِ: كَالنَّاتِظِ الْمُقَوِّضِ لَهُ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ الْوَاقِفِ ع ش.

هـ قَوْلُهُ: (تَكْلِيْفُهُ وَأَمَانَتُهُ الْإِنِّج) فَإِنْ انْتَقَى شَرْطُ مَنْ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ نَصْبُهُ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومَ وَإِنْ صَحَّ أَذَانُهُ أَهْ زِيَادِيٌّ وَقَالَ شَيْخُنَا م ر يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي نَصْبِ مَنْ يَكْرَهُ الْإِقْدَاءَ بِهِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومَ وَهَذَا أَوَّلَى مِنْهُ قَلِيْبِيٍّ أَهْ بُجَيْرِيٍّ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ مَرَصَدٌ) أَيِ وُجُودُ مَرَصِدٍ عَارِفٍ يَعْلَمُهُ

أَكْثِيفَ عَنِ الْحَالِ وَقُلْتُ لَهُ قُلْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَنَّكَ بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ أَهْ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ الرُّضْصَةِ كَأَصْلِهَا فِي بَابِ الْكُفَّارَةِ إِنَّ ذِكْرَ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْإِسْلَامَ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ الْإِنِّج لِيُظْهَرَ أَنَّ الْوَاقِفَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ لِحِكَايَةِ صِيغَةِ الْإِسْلَامِ لَا مِنْ نَفْسِ صِيغَةِ الْإِسْلَامِ الْمُحْكِيَّةِ فَتَدَبَّرْ.

(الذَّكُورَةُ) فَلَا يَصِحُّ أَذَانُ امْرَأَةٍ وَخُتْنَى لِرِجَالٍ وَخُتْنَاى وَلَوْ مُحَارِمٍ كَمَا مَاتِيهَا لَهُمْ وَأَذَانُهُمَا لِلنِّسَاءِ جَائِزٌ كَمَا مَرَّ. (وَيُكْرَهُ) كُلُّ مِنْهُمَا (لِلْمُحَدِّثِ) غَيْرِ الْمُتَتِمِّمْ لِخَبَرِ الثَّرِمِذِيِّ «لَا يُؤْذَنُ إِلَّا مُتَوَضِّئًا»

الْأَوْقَاتِ بِضَرِيٍّ عِبَارَةُ الْمُعْنَى بَعْدَ كَلَامِ نَصِّهَا فَشَرَطُ الْمُؤْذِنِ رَأْيًا، أَوْ غَيْرَهُ مَعْرِفَةُ دُخُولِ الْأَوْقَاتِ بِأَمَارَةٍ، أَوْ غَيْرِهَا فَإِنَّ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ كَانَ رَأْيًا مَعَ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُهَا بِالْأَمَارَةِ فَإِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْذَنُ حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِهِ مِنْ أَنَّ الْمُؤْذِنِينَ لَا يَعْرِفُونَ الْوَقْتَ وَلَكِنْ يُنْصَبُ الْإِمَامُ لَهُمْ مَوْقَاتًا يُخْبِرُهُمْ بِالْوَقْتِ أَنَّ ذَلِكَ يَكْفِي كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ اهـ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (وَالذَّكُورَةُ) ظَاهِرٌ إِطْلَاقُهُ اشْتِرَاطُ ذَلِكَ فِي أَذَانِ الْمَوْلُودِ وَغَيْرِهِ مِمَّا مَرَّ، وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ اشْتِرَاطِهِ فِي أَذَانِ غَيْرِ الصَّلَاةِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ لِيُخْبَرَ إِلَى نَعْمٍ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ أَحْسَنُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ إِلَى؛ لِأَنَّهُ وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى وَيُكْرَهُ. ❦ قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ أَذَانُ امْرَأَةٍ وَخُتْنَى الْخ) وَيَتَّبِعِي الْحُرْمَةَ إِنْ وَجَدَ رَفْعَ الصَّوْتِ وَإِلَّا فَلَا إِلَّا لِمُقْتَضَى آخِرِ سَمِ أَيِّ مِمَّا مَرَّ مِنْ قَضْدِ التَّشْبِهِ بِالرِّجَالِ وَقَضْدِ الْأَذَانِ الشَّرْعِيِّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مُحَارِمٍ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ شَرَحَ م ر اهـ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ: قُبِيلٌ، وَالْأَذَانُ مُشْتَى.

❦ قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ كُلُّ مِنْهُمَا الْخ) أَيُّ بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَذْكَارِ لَا يُكْرَهُ لِلْمُحَدِّثِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ الْأَذْكَارِ لَا يُكْرَهُ لَهُ كَمَا فِي التَّبَيَّانِ، وَالْعُبَابِ وَنَقَلَهُ فِي شَرْحِهِ عَنِ الْمَجْمُوعِ عَنِ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ فَبَقِيَّةُ الْأَذْكَارِ بِالْأَوَّلَى فَعُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ كَرَاهَةُ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةُ لِلْمُحَدِّثِ مُجَرَّدَةٌ كَوْنُهُمَا ذِكْرًا كَمَا تَوْهَّمُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَفِي فَتَاوَى السِّيُوطِيِّ فِي بَابِ الْأَذَانِ وَلَا يُكْرَهُ الذَّكْرُ لِلْمُحَدِّثِ، بَلْ وَلَا لِلْجُنُبِ اهـ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِجَابَةُ الْحَائِضِ، وَالتَّقْسَاءِ لِلْمُؤْذِنِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش وَرَشِيدِيٍّ.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (لِلْمُحَدِّثِ) أَيُّ: حَدَّثْنَا أَصْغَرَ نِهَآةً وَمُعْنَى.

❦ قَوْلُهُ: (فَلَا يَصِحُّ أَذَانُ امْرَأَةٍ وَخُتْنَى لِرِجَالٍ وَخُتْنَاى) وَيَتَّبِعِي الْحُرْمَةَ إِنْ وَجَدَ رَفْعَ الصَّوْتِ وَإِلَّا فَلَا إِلَّا لِمُقْتَضَى آخِرِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مُحَارِمٍ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ شَرَحَ م ر وَقَوْلُهُ جَائِزٌ كَمَا مَرَّ أَيُّ، بَلْ لَيْسَ أَذَانًا حَقِيقَةً. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ كُلُّ مِنْهُمَا لِلْمُحَدِّثِ) أَيُّ: بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْأَذْكَارِ لَا يُكْرَهُ لِلْمُحَدِّثِ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ الْأَذْكَارِ لَا يُكْرَهُ لَهُ فَبَقِيَّةُ الْأَذْكَارِ بِالْأَوَّلَى قَالَ فِي التَّبَيَّانِ فَضَّلَ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ فَإِنْ قَرَأَ مُحَدِّثًا جَازَ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ قَالَ الْإِمَامُ حُسَيْنٌ وَلَا يُقَالُ: ازْتَكَبَ مَكْرُوهًا، بَلْ هُوَ تَارِكٌ لِلْأَفْضَلِ اهـ وَفِي الْعُبَابِ وَلَا تُكْرَهُ أَيُّ التَّلَاوَةِ لِلْمُحَدِّثِ قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ (كَانَ يَقْرَأُ مَعَ الْحَدِيثِ) كَمَا صَحَّ عَنْهُ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ كَوْنُهَا فِي حَقِّ الْمُحَدِّثِ خِلَافَ الْأَفْضَلِ اهـ وَيَبَيِّنُ قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْعُبَابُ نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ فَعُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ كَرَاهَةُ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةُ لِلْمُحَدِّثِ مُجَرَّدَةٌ كَوْنُهُمَا ذِكْرًا كَمَا تَوْهَّمُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَفِي فَتَاوَى السِّيُوطِيِّ فِي بَابِ الْأَذَانِ وَلَا يُكْرَهُ الذَّكْرُ لِلْمُحَدِّثِ، بَلْ وَلَا لِلْجُنُبِ اهـ وَسَيَأْتِي أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِجَابَةُ الْحَائِضِ، وَالتَّقْسَاءِ لِلْمُؤْذِنِ.

نعم إن أحدث أثنائه سن له إتمامه (و) كراهته (للجنب) غير المتيتم (أشد)؛ لأن حدثه أغلظ (والإقامة) مع أحد الحديثين (أغلظ) منه مع ذلك الحديث لتسببه لوقوع الناس فيه بانصرافه

☐ قوله: (نعم إن أحدث إلخ) أي ولو حدثاً أكبر سن له إتمامه ولا يستحب قطعه ليتوضاً لئلا يؤهم التلاعب فإن تطهر ولم يطل زمته بتي، والاستئناف أولى نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر ولو حدثاً أكبر إلخ أي فلو كان الأذان في مسجد حرم المكث وجب قطع الأذان سم على حج أقول: ويتبني أن محل وجوب القطع حيث لم يتأت فعله بلا مكث بأن لم يتأت سماع الجماعة له إلا إذا كمل به محله مثلاً وإلا فيجب خروجه من المسجد ويكمل الأذان في مرويه، أو يباب المسجد إن أراد إكماله اه. ☐ قوله: (غير المتيتم) يتبني وغير فاقيد الطهورين سم وع ش ورشيدى وعبارة المغني، والنهاية فإن قيل يرد على ذلك أي قول المصنف ويكره للمحدث إلخ المتيتم ومن به نحو سلس بول وفاقيد الطهورين فإن الصلاة مطلوبة منهم ولا يقال إنه يكره لهم الأذان، والإقامة أجيب بأن المراد بالمحدث، أو الجنب من لا تباح له الصلاة اه أي وهؤلاء تباح لهم الصلاة. ☐ قوله: (لخبر الترمذي إلخ) وإلته يدعو إلى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها وإلا فهو واعظ غير متعيط قاله الرافعي وقضيته أنه يسن له التطهر من الخبث أيضاً وهو كذلك نهاية ومغني.

☐ قول (سني): (وللجنب أشد إلخ) تقدم أن الحيض، والنفس أغلظ من الجنابة فتكون الكراهة معهما أغلظ من الكراهة مع الجنابة نهاية ومغني وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وكان مراده أذانهما بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره في غير هذه الحالة يكره فيها كراهة أشد من كراهة الجنب أما أذانهما برفع الصوت فهو حرام كما تقدم اه وقد يقال إن أذان الحائض، والنفساء بغير رفع الصوت ليس أذاناً شرعياً بل ذكر الله تعالى فكيف يحكم عليه بالكراهة وقد تقدم أن الذكر لا يكره للمحدث إلا أن يقال إنه ليس ذكراً مخصاً بل ذكر مشروب بكونه أذاناً، ثم رأيت في الرشيدى ما نصه، وفيه نظر إذ لا يسمى هذا أذاناً وإنما هو مجرد ذكر اه.

☐ قول (سني): (والإقامة أغلظ) ويجزئ أذان وإقامة من مكشوف العورة، والجنب وإن كان في مسجد؛ لأن المراد حصول الإغلام وقد حصل، والتحریم لمعنى آخر وهو حرمة مكث المسجد وكشف العورة مغني ونهاية. ☐ قوله: (لتسببه إلخ) عبارة غيره لقرئها من الصلاة زاد النهاية فإن انتظره القوم ليتطهر سن عليهم وإلا ساءت به الظنون اه.

☐ قوله: (غير المتيتم) يتبني وغير فاقيد الطهورين. ☐ قوله: (وللجنب أشد) قال في شرح الروض وتقدم أن الحيض، والنفس أغلظ من الجنابة فتكون الكراهة معهما أشد منها معها اه وكان مراده أذانهما بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره في غير هذه الحالة يكره فيها كراهة أشد من كراهة الجنب أما أذانهما برفع الصوت فهو حرام كما تقدم وفي الروض ويجزئ الجنب أي أذانه وإقامته وإن كان في المسجد ومكشوف العورة فإن أحدث في أذانه استحجب إتمامه فإن توضاً ولم يطل بتي اه وقوله فإن أحدث قال في شرحه ولو حدثاً أكبر اه فانظر لو كان في المسجد ويتجه قطعه وحرمة مكثه.

لِلطُّهَارَةِ وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ مُسَاوَةَ أَذَانِ الْجُنُبِ لِإِقَامَةِ الْمُحْدِثِ. (وَيُسَنُّ) لِلأَذَانِ (صَيِّتٌ) أَيْ عَالِي الصَّوْتِ لِيَزِيدَ الْإِعْلَامَ وَلِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِرَائِي الْأَذَانِ فِي النَّوْمِ أَلْقِهْ عَلَى بِلَالٍ فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ» أَيْ أَبْعَدُ مَدَى صَوْتٍ وَقِيلَ أَحْسَنُ وَيُسَنُّ (حُسْنُ الصَّوْتِ) وَإِنْ كَانَ يُلْقَنُهُ لِعَدَمِ إِحْسَانِهِ؛ لِأَنَّهُ أَبْعَثَ عَلَى الْإِجَابَةِ وَ(عَدَلَ) لِيُقْبَلَ خَبَرُهُ بِالْوَقْتِ وَلِيُؤْمَنَ نَظَرُهُ إِلَى الْعُورَاتِ وَخُرَّ وَعَالِمٌ بِالْمَوَاقِيتِ مِنْ ذُرِّيَّةِ مُؤَدِّئِهِ ﷺ فَذُرِّيَّةٌ مُؤَدِّنِي أَصْحَابِهِ فَذُرِّيَّةٌ صَحَابِيٌّ وَيُظْهَرُ تَقْدِيمُ ذُرِّيَّتِهِ ﷺ عَلَى ذُرِّيَّةِ مُؤَدِّنِي الصَّحَابَةِ وَعَلَى ذُرِّيَّةِ صَحَابِيٍّ لَيْسَ مِنْهُمْ وَيُكْرَهُ أَذَانُ فَاسِقٍ وَصَبِيٍّ وَأَعْمَى؛ لِأَنَّهُمْ مَظَنَّةُ الْخَطَا، وَالتَّمْطِيطُ، وَالتَّغْنِي فِيهِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ الْمَعْنَى وَالْإِغْنَى

□ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ) اِغْتَمَدَ الْمُغْنِي دُونَ النَّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ كَأَصْلِهِ أَنْ كَرَاهَةَ إِقَامَةِ الْمُحْدِثِ أَشَدُّ مِنْ كَرَاهَةِ أَذَانِ الْجُنُبِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قُرْبَاهَا مِنَ الصَّلَاةِ لَكِنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ يَتَّبِعُهُ مُسَاوَاتُهُمَا هَذَا قَالَ ش قَوْلُهُ م لَكِنْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ ضَعِيفٌ هـ. □ فَوَدَّ: (لِلأَذَانِ) إِلَى قَوْلِهِ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقِيلَ أَحْسَنُ وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ إِلَى أَنَّهُ وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى وَيُكْرَهُ. □ فَوَدَّ: (لِرَائِي الْأَذَانِ) أَيْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ مُغْنِي.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (عَدَلَ) أَيْ: عَدَلَ رِوَايَةً بِالنِّسْبَةِ لِأَصْلِ السُّنَّةِ، وَأَمَّا كَمَالُهَا فَيُتَعَبَّرُ فِيهِ كَوْنُهُ عَدْلَ شَهَادَةٍ نِهَائِيَّةٍ وَسَم. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ذُرِّيَّةِ مُؤَدِّئِهِ الْخُ) كِبَالُ وَابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَأَبِي مَخْذُورَةَ وَسَعْدِ الْقُرْطَبِيِّ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لَيْسَ مِنْهُمْ) أَيْ: مِنْ أَوْلَادِهِ ﷺ قَالَ ع ش، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مِنْ أَوْلَادِ مُؤَدِّئِهِ ﷺ. □ فَوَدَّ: (وَيُكْرَهُ أَذَانُ فَاسِقٍ الْخُ) وَيُجْزَى نِهَائِيَّةً. □ فَوَدَّ: (وَصَبِيٍّ) أَيْ: مُمَيِّزٌ وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ كَمَا مَرَّ.

□ فَوَدَّ: (وَأَعْمَى) أَيْ: حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَصِيرٌ يَعْرِفُ الْوَقْتَ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُمْ مَظَنَّةُ الْخَطَا) قَدْ يَفْتَضِي انْتِفَاءَ الْكِرَاهَةِ فِي الْأَعْمَى مَعَ تَرْتِيبِ عَارِفٍ يُرْشِدُهُ وَقَدْ يَقْتَضِي ذَلِكَ فِي الصَّبِيِّ حَيْثُ ذِكْرُ سَم وَمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا فَقَدْ مَرَّ أَيْفًا عَنِ النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي مَا يُفِيدُهُ، بَلْ قَدْ يُفِيدُهُ مَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ أَيْ سَم صَرَّحَ هُنَاكَ بِأَنَّ الضَّمْنَ الْمَذْكُورَ يَزُولُ بِهِ الْكِرَاهَةُ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ ثَانِيًا فَصَنِيعُ النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي، وَكَذَا مَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ قَدْ يُخَالِفُهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الصَّبِيِّ، وَالْأَعْمَى ظَاهِرٌ. □ فَوَدَّ: (وَالْتَّمْطِيطُ، وَالتَّغْنِي فِيهِ) أَيْ: تَمْدِيدُ الْأَذَانِ، وَالتَّطْرِيبُ بِهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ الْمَعْنَى الْخُ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ يَخْرُمُ التَّلْحِينُ أَيْ إِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى أَوْ أَوْهَمَ مَخْذُورًا كَمَدِّ هَمْزَةٍ أَكْبَرُ وَنَحْوَهَا وَمِنْ ثُمَّ قَالَ الزَّوْكَشِيُّ وَلِيُخْتَرَزَ مِنْ أَغْلَاطٍ تَقَعُ لِلْمُؤَدِّينَ كَمَدِّ هَمْزٍ أَشْهَدُ قِصِيرُ اسْتِفْهَامًا وَمَدِّ بَاءٍ أَكْبَرُ قِصِيرُ جُمْعٍ كَبَرُ بَفَتْحٍ أَرْلَهُ وَهُوَ طَبْلٌ لَهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ وَمِنْ الْوَقْفِ عَلَى إِلَهٍ، وَالْإِبْتِدَاءِ بِإِلَّا اللَّهُ؛ لِأَنَّهُ رَبُّمَا يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ كَالَّذِي قَبْلَهُ وَمِنْ مَدِّ أَلْفِ اللَّهِ، وَالصَّلَاةِ، وَالْفَلَاحِ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي حَرْفِ الْمَدِّ، وَاللِّينِ عَلَى مِقْدَارٍ مَا تَكَلَّمْتَ بِهِ الْعَرَبُ لَحْنٌ وَخَطَأٌ وَمِنْ قَلْبِ الْأَلْفِ هَاءٌ مِنَ اللَّهِ وَمَدِّ هَمْزَةٍ أَكْبَرُ وَنَحْوَهَا وَهُوَ خَطَأٌ وَلَحْنٌ فَاجِشٌ وَعَدَمُ التَّنْطِقِ بِهَاءِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ دُعَاءٌ عَلَى النَّارِ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ.

□ فَوَدَّ: (وَعَدَلَ) أَيْ: وَلَوْ عَدَلَ رِوَايَةً، وَالْأَكْمَلُ عَدْلُ شَهَادَةٍ م ر. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُمْ مَظَنَّةُ الْخَطَا) قَدْ يَفْتَضِي انْتِفَاءَ الْكِرَاهَةِ فِي الْأَعْمَى مَعَ تَرْتِيبِ عَارِفٍ يُرْشِدُهُ وَقَدْ يَقْتَضِي ذَلِكَ فِي الصَّبِيِّ حَيْثُ ذِكْرُ سَم.

حُزْمٌ، بَلْ كَثِيرٌ مِنْهُ كُفْرٌ فَلْيَتَنَبَّهْ لَذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ وَلَا يَصِحُّ نَصْبُ رَايِبٍ مُتَمَرِّزٍ، أَوْ فَاسِقٍ مُطْلَقًا، وَكَذَا أَعْمَى إِلَّا إِنْ ضُمَّ إِلَيْهِ مَنْ يُعَرِّفُهُ الْوَقْتُ. (وَالْإِمَامَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي الْأَصَحِّ) لِمُواظَبَتِهِ ﷺ وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ عَلَيْهَا وَلَأَنَّ الصَّحَابَةَ احْتَجُّوا بِتَقْدِيمِ الصُّدِّيقِ لِلْإِمَامَةِ عَلَى أَحَقِّيَّتِهِ بِالْخِلَافَةِ وَلَمْ يَقُولُوا بِذَلِكَ فِي بِلَالٍ وَغَيْرِهِ (قُلْتُ الْأَصَحُّ أَنَّهُ) مَعَ الْإِمَامَةِ لَا وَحْدَهُ كَمَا اعْتَمَدَهُ خِلَافًا لِمَنْ نَارَعَ فِيهِ (أَفْضَلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾ [نمل: ٢٣] قَالَتْ عَائِشَةُ هُمُ الْمُؤَدِّثُونَ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ الْأَحْسَنُ مُطْلَقًا وَهُمْ الْأَحْسَنُ بَعْدَهُ وَلَا كَوْنُ الْآيَةِ مَكْنِيَّةً؛ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنَّ الْمَكْنِيَّ يُشِيرُ إِلَى فَضْلِ مَا سَيُشْرَعُ بَعْدُ

□ فَوُدَّ: (وَلَا يَصِحُّ نَصْبُ الْخ) هَذَا عَلِمَ وَمَا سَبَقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَوَظُّعًا لِمَسْأَلَةِ الْأَعْمَى سَم. □ فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: ضُمَّ إِلَيْهِ الْمَعْرُوفُ أَوْ لَا.

□ فَوُدَّ (السِّي): (قُلْتُ الْأَصَحُّ أَنَّهُ الْخ) شَمِلَ إِمَامَةَ الْجُمُعَةِ فَالْأَذَانُ أَفْضَلُ مِنْهَا أَيْضًا وَيُظْهِرُ أَنَّ إِمَامَتَهَا أَفْضَلُ مِنْ خُطْبَتِهَا وَيَلْزَمُ مِنْ تَفْضِيلِ الْأَذَانِ عَلَى إِمَامَتِهَا تَفْضِيلُهُ عَلَى خُطْبَتِهَا بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي قَالَ سَم وَفِيهِ شَيْءٌ أَه. □ فَوُدَّ: (مَعَ الْإِمَامَةِ الْخ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْإِمَامَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِقَامَةِ وَخَذَهَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ سَم. □ فَوُدَّ: (كَمَا اعْتَمَدَهُ الْخ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ وَخِلَافًا لِلنِّهَائِيَّةِ، وَالْمُغْنِي حَيْثُ قَالَ، وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي وَصَحَّحَ الْمُصَنِّفُ فِي نَكْتِهِ أَنَّ الْأَذَانَ مَعَ الْإِمَامَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامَةِ وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَالْمُعْتَمَدُ مَا فِي الْكِتَابِ أَه. □ فَوُدَّ: (خِلَافًا لِمَنْ نَارَعَ فِيهِ) اعْتَمَدَ مَرَّ الْمُنَازَعَةَ سَم، وَكَذَا اعْتَمَدَهَا الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَيْفًا. □ فَوُدَّ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا﴾ الْخ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: قَضِيَّةُ التَّمْيِيزِ بِقَوْلَا تَفْضِيلِ الْأَذَانِ عَلَى الْأَقْوَالِ دُونَ الْأَفْعَالِ كَالْإِمَامَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَأَيْضًا فَقَدْ اعْتَبِرَ مَعَ الدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا عَطَفَهُ عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ الْخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذْ لَفْظُ الْمَرْوِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُرَادُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَهَذِهِ الصِّغَةُ تَقْتَضِي الْحَضَرَ فِيهِ وَمُقْتَضَى مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ الْأَعْمَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنَ الْمُؤَدِّثِينَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ هَذَا التَّرْتِيبَ الَّذِي ادَّعَاهُ مَا مَآخِذُهُ بَصْرِيٌّ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ الْأَحْسَنُ الْخ) تَغْلِيلٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ. □ فَوُدَّ: (وَلَا كَوْنُ الْآيَةِ مَكْنِيَّةً) أَيُّ: وَالْأَذَانُ إِنَّمَا شُرِعَ بِالْمَدِينَةِ.

□ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ الْخ) لَكِنَّ الظَّاهِرَ، وَالْأَصْلَ خِلَافَهُ وَهَذَا الْقَدْرُ كَافٍ فِي تَرْجِيحِ التَّفْسِيرِ الْمَرْوِيِّ

□ فَوُدَّ: (وَلَا يَصِحُّ نَصْبُ رَايِبٍ) هَذَا عَلِمَ وَمَا سَبَقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَوَظُّعًا لِمَسْأَلَةِ الْأَعْمَى. □ فَوُدَّ: (إِلَّا إِنْ ضُمَّ إِلَيْهِ مَنْ يُعَرِّفُهُ) لَا يُقَالُ قِيَاسُ كَرَاهَةِ أَذَانِ الْأَعْمَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَصْبُهُ رَايِبًا وَإِنْ ضُمَّ إِلَيْهِ مَنْ ذَكَرَ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَضْلُحَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِمَعْنَى يَزُولُ بِالضَّمِّ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (وَالْإِمَامَةُ أَفْضَلُ الْخ) هِيَ شَامِلَةٌ لِإِمَامَةِ الْجُمُعَةِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْهَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ، وَالْمُبَادَرُ أَنَّ إِمَامَةَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْ خُطْبَتِهَا وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْأَذَانَ أَفْضَلُ مِنَ الْخُطْبَةِ وَفِيهِ شَيْءٌ. □ فَوُدَّ: (كَمَا اعْتَمَدَهُ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْإِمَامَةَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِقَامَةِ وَخَذَهَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ. □ فَوُدَّ: (خِلَافًا لِمَنْ نَارَعَ فِيهِ) اعْتَمَدَ مَرَّ الْمُنَازَعَةَ.

□ فَوُدَّ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا﴾) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ قَضِيَّةُ التَّمْيِيزِ بِقَوْلَا تَفْضِيلِ الْأَذَانِ عَلَى الْأَقْوَالِ دُونَ الْأَفْعَالِ كَالْإِمَامَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَأَيْضًا فَقَدْ اعْتَبِرَ مَعَ الدُّعَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا عَطَفَهُ عَلَيْهِ أَه فَلْيَتَأَمَّلْ.

ولما صَحَّ «أنَّهُ ﷺ دَعَا لَهُ بِالمَغْفِرَةِ وللإمام بالإرشاد»، والمَغْفِرَةُ أَعْلَى وَمِنْ ثَمَّ قَالَ المَاورِدِيُّ دَعَا لِلإمام بِالإرشادِ خَوْفَ زَيْغِهِ ولِلْمُؤَدِّنِ بِالمَغْفِرَةِ لِعِلْمِهِ بِسَلَامَةِ حالِهِ وَأَنَّهُ جَعَلَهُ أَمِينًا، وَالإمام ضَامِنًا، وَالْأَمِينُ خَيْرٌ مِنَ الضَّامِنِ وَأَنَّهُ قَالَ «الْمُؤَدِّنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ وَيَشْهَدُ لَهُ كُلُّ رَطْبٍ وَيَابِسٍ» وَأَخَذَ ابْنُ حِبَّانَ مِنْ خَبَرٍ «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ» أَنَّ الْمُؤَدِّنَ يَكُونُ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ صَلَّى بِأُذُنِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يُوَاطَبِ ﷺ وَخُلُفَاؤُهُ عَلَيْهِ لاحتِياج مُراعاةِ الأوقاتِ فِيهِ إِلَى فَرَاغٍ وَكَانُوا مُشْغُولِينَ بِأُمُورِ الأُمَّةِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْلَا الْخَلِيفَةُ لَأَذْنُتُ وَاعْتَرَضْتُ بِأَنَّ الاِشْتِغَالَ بِذَلِكَ إِنَّمَا يَمْنَعُ الإِدَامَةَ لَا الْفِعْلَ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لَا سِوَمَا أَوْقَاتِ الْفَرَاغِ كَمَا اعْتَرَضَ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ لَوْ أَذَّنَ لَقَالَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ وَهُوَ لَا يُجْزِي، أَوْ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَلَا جِزَالَةَ فِيهِ بِأَنَّهُ فِي غَايَةِ الْجِزَالَةِ كَكُلِّ إِقَامَةِ ظَاهِرٍ مَقَامِ مُضْمَرٍ لِثُكْتِهِ عَلَى أَنَّهُ صَحَّ «أَنَّهُ أَذَّنَ مَرَّةً فِي السَّفَرِ رَاكِبًا».....

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَصْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَلَمَّا صَحَّ الْخُ) عَطَفَ عَلَى لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْخُ. □ قَوْلُهُ: (خَوْفَ زَيْغِهِ) أَيِ بَعْدَ رِعَايَةِ حَقُوقِ الإِمَامَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ قَالَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهُ ﷺ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ) مَعْنَاهُ أَنَّ ذُنُوبَهُ لَوْ كَانَتْ أَجْسَامًا غُفِرَ لَهُ مِنْهَا قَدْرُ مَا يَمْلَأُ الْمَسَافَةَ الَّتِي بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُنْتَهَى صَوْتِهِ، وَقِيلَ: تَمْتَدُّ لَهُ الرَّخْمَةُ بِقَدْرِ مَدَى الصَّوْتِ قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يَبْلُغُ غَايَةَ الْمَغْفِرَةِ إِذَا بَلَغَ غَايَةَ رَفْعِ الصَّوْتِ ذَكَرَهُ الْمَجْمُوعُ أَهْ حَجَّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَه ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَيَشْهَدُ لَهُ) أَيِ: بِالْأَذَانِ وَمِنْ لَازِمِهِ إِيْمَانُهُ لِنُطْقِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ فِيهِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُوَاطَبِ الْخُ) جَوَابٌ عَنْ ذَلِيلِ الْأَوَّلِ الْمَارِ. □ قَوْلُهُ: (لَوْلَا خَلِيفَتِي) بِكُسْرِ الْخَاءِ، وَاللَّامُ الْمُشَدَّدَةُ وَقَتَحَ الْفَاءُ مُضَدَّرُ خَلْفِهِ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ لِإِرَادَةِ الْمُبَالِغَةِ رَشِيدِيٍّ، وَالْمُقَرَّرُ فِي عِلْمِ الصَّرْفِ أَنَّ فِعْلِيٍّ مِنْ أَوْزَانِ مُبَالِغَةِ الْمُضَدَّرِ مِنَ الثَّلَاثِيَّ وَعِبَارَةٌ ع ش وَفِي النِّهَايَةِ الْخَلِيفَتِي بِالْكَسْرِ، وَالتَّشْدِيدِ، وَالْقَصْرِ الْخِلَافَةُ وَهُوَ وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْأَبْنِيَةِ كَالرَّمِي، وَالذَّلِيلُ مَصَادِرُ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْكُثْرَةِ يُرِيدُ بِهِ كُثْرَةَ اجْتِهَادِهِ فِي ضَبْطِ الْأُمُورِ وَتَضْرِيفِ أَعْيُنِهَا أَه. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَمْنَعُ الإِدَامَةَ) قَدْ يُقَالُ وَلَا يَمْنَعُ الإِدَامَةَ لِإِمْكَانِ أَنْ يُرْتَّبَ مَنْ تَرَصَّدَ لَهُ الْوَقْتُ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَ) أَيِ ذَلِكَ الْجَوَابُ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ الْخُ) صِلَةُ الْجَوَابِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَا يُجْزِي) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا مِنَ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فُرِضَ صُدُورُهُ مِنْهُ ﷺ فَاتَى يُتَوَهَّمُ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ، وَالْإِجْزَاءُ وَعَدَمُهُ إِنَّمَا يُؤْخَذَانِ مِنْ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ ﷺ وَزَادَهُ فَضْلًا وَشَرَفًا بَصْرِيٍّ وَيُقَالُ: إِنْ مُرَّادَهُ أَنَّهُ لَا يَقُولُ الْأَوَّلَ لِعَدَمِ إِجْزَائِهِ كَمَا عَلِمَ مِنْ أدِلَّةِ الْأَذَانِ مِنْ أَنَّ كَلِمَاتِهِ تَعْبُدِيَّةٌ لَا يَجُوزُ تَغْيِيرُهَا. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ فِي غَايَةِ الْخُ) صِلَةُ اعْتِرَاضِ الْجَوَابِ الْخُ ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَذَّنَ مَرَّةً فِي السَّفَرِ الْخُ) كَذَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَعَزَاهُ لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ لَكِنْ اعْتَرَضَ بِأَنَّ أَحْمَدَ أَخْرَجَهُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ التِّرْمِذِيِّ بِلَفْظِ

□ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَمْنَعُ الإِدَامَةَ) قَدْ يُقَالُ وَلَا يَمْنَعُ الإِدَامَةَ لِإِمْكَانِ أَنْ يُرْتَّبَ مَنْ يُرْصَدُ لَهُ الْوَقْتُ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ فِي غَايَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ اعْتَرَضَ الْجَوَابُ. □ قَوْلُهُ: (أَذَّنَ مَرَّةً فِي السَّفَرِ) كَذَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَعَزَاهُ لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ لَكِنْ اعْتَرَضَ بِأَنَّ أَحْمَدَ أَخْرَجَهُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ طَرِيقِ التِّرْمِذِيِّ بِلَفْظِ فَأَمَرَ بِإِلَّا قَادَنَ وَبِهِ يُعْلَمُ اخْتِصَارُ رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَأَنَّ مَعْنَى أَذَّنَ فِيهَا أَمَرَ بِالْأَذَانِ كَمَا عَطَى الْخَلِيفَةُ فَلَانَا كَذَا.

فقال ذلك «وَيُقِيلُ عَنْهُ فِي تَشْهِيدِ الصَّلَاةِ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِأَحَدِهِمَا تَارَةً وَبِالْآخَرِ أُخْرَى» عَلَى مَا يَأْتِي ثُمَّ فَلَا أَحْسَنَ الْجَوَابِ بِأَنَّ عَدَمَ فِعْلِهِ لِلْأَذَانِ لَا دَلَالَةَ فِيهِ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ لِاحْتِمَالِهِ وَقَدْ تَفَضَّلُ سُنَّةُ الْكِفَايَةِ عَلَى فَرْضِهَا كَابْتِدَاءِ السَّلَامِ عَلَى جَوَابِهِ وَقِيلَ إِنَّ عِلْمَ مَنْ نَفْسِهِ الْقِيَامَ بِحَقْقِ الْإِمَامَةِ فِيهِ أَفْضَلُ وَإِلَّا فَهُوَ وَقَضِيَّتُهُ، بَلْ صَرِيحَةٌ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ قَائِلٌ بِأَفْضَلِيَّةِ مَا رَأَاهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

فَأَمَرَ بِلَا فَاذَّنَ بِهِ عُلَمَ اخْتِصَارَ رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ وَمَعْنَى أَذَّنَ فِيهَا أَمَرَ بِالْأَذَانِ كَأَنَّهُ أُعْطِيَ الْخَلِيفَةُ فَلَانَا أَلْفَا سَمَ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بَعْدَ كَلَامِ عَلَى أَنَّ مَعْنَى أَذَّنَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَمَرَ كَمَا فِي رِوَايَةِ أُخْرَى اهـ. □ فَوُدَّ: (فَقَالَ ذَلِكَ) أَيُّ: أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ. □ فَوُدَّ: (عَلَى مَا يَأْتِي، ثُمَّ) أَيُّ فِي بَحْثِ تَشْهِيدِ الصَّلَاةِ. □ فَوُدَّ: (فَالْأَحْسَنُ الْجَوَابُ) أَيُّ: عَنْ تَوْجِيهِ أَفْضَلِيَّةِ الْإِمَامَةِ بِمَوَاطِبَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْخُلَفَاءِ عَلَى الْإِمَامَةِ وَعَدَمِ الْأَذَانِ وَقَوْلُهُ لِأَحَدِ الْقَوْلَيْنِ أَيُّ الْقَوْلِ بِأَفْضَلِيَّةِ الْأَذَانِ، وَالْقَوْلِ بِأَفْضَلِيَّةِ الْإِمَامَةِ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ تَفَضَّلَ إِلَيْهِ) جَوَابُ عَمَّا يَتَوَهَّمُ وَرُودُهُ عَلَى مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ تَفْضِيلِ السُّنَّةِ عَلَى الْفَرْضِ. □ فَوُدَّ: (كَابْتِدَاءِ السَّلَامِ إِلَيْهِ) وَإِبْرَاءِ الْمُعْصِرِ عَلَى إِنْظَارِهِ مَعَ أَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِمَا سُنَّةٌ، وَالثَّانِي فَرْضٌ وَيُسْنُ لِمَنْ صَلَحَ لِلْأَذَانِ، وَالْإِمَامَةُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَأَنْ يَتَطَوَّعَ الْمُؤَذِّنُ بِالْأَذَانِ وَأَنْ يَكُونَ الْأَذَانُ بِقُرْبِ الْمَسْجِدِ وَأَنْ لَا يَكْتَفِيَ أَهْلُ الْمَسَاجِدِ الْمُتَقَارِبَةِ بِالْأَذَانِ بَعْضُهُمْ، بَلْ يُؤَذِّنُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ فَإِنْ أَبَى أَيُّ الْمُؤَذِّنِ مِنَ الْأَذَانِ تَطَوُّعًا رَزَقَهُ الْإِمَامُ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْزُقَ مُؤَذِّنًا وَهُوَ يَجِدُ مُتَبَرِّعًا فَإِنْ تَطَوَّعَ بِهِ فَاسِقٌ وَتَمَّ أَمِينٌ أَوْ أَمِينٌ وَتَمَّ أَمِينٌ أَحْسَنُ صَوْتًا مِنْهُ وَأَبَى الْأَمِينُ فِي الْأَوَّلَى، وَالْأَحْسَنُ صَوْتًا فِي الثَّانِيَةِ رَزَقَهُ الْإِمَامُ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ عِنْدَ حَاجَتِهِ بِقَدْرِهَا، أَوْ مِنْ مَالِهِ مَا شَاءَ وَيَجُوزُ لِلوَاحِدِ مِنَ الرَّعِيَةِ أَنْ يَرْزُقَهُ مِنْ مَالِهِ وَأَذَانُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَهَمُّ مِنْ غَيْرِهِ وَلِكُلِّ مِنَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ الْإِسْتِجَارُ عَلَيْهِ أَيُّ الْأَذَانِ، وَالْأَجْرَةُ عَلَى جَمِيعِهِ وَيَكْفِي الْإِمَامَ لَا غَيْرَهُ إِنْ اسْتَأْجَرَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَنْ يَقُولَ اسْتَأْجَرْتُكَ كُلَّ شَهْرٍ بِكَذَا فَلَا يَشْتَرُطُ بَيَانُ الْمُدَّةِ كَالْجِزْيَةِ، وَالْخَرَجُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَأْجَرَ مِنْ مَالِهِ، أَوْ اسْتَأْجَرَ غَيْرَهُ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهَا عَلَى الْأَصْلِ فِي الْإِجَارَةِ وَتَدْخُلُ الْإِقَامَةُ فِي الْإِسْتِجَارِ عَلَى الْأَذَانِ ضِمْنًا فَيُظَلُّ إِفْرَادُهَا إِذْ لَا كُلْفَةَ فِيهَا وَفِي الْأَذَانِ كُلْفَةٌ لِرِعَايَةِ الْوَقْتِ نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي، وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَرْزُقَهُمْ وَإِنْ تَعَدَّدُوا بَعْدَ الْمَسَاجِدِ وَإِنْ تَقَارَبَتْ وَأَمَكَنَ جَمْعُ النَّاسِ بِأَحَدِهَا لِقَلَّةِ تَعَطُّلٍ وَبَدَأَ وَجُوبًا إِنْ ضَاقَ بَيْتُ الْمَالِ وَنَدَبًا إِنْ اتَّسَعَ بِالْأَهَمِّ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م رَزَقَهُ الْإِمَامُ أَيُّ وَجُوبًا وَقَوْلُهُ م ر عِنْدَ حَاجَتِهِ بِقَدْرِهَا يَعْنِي إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا يَأْخُذُ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ وَإِلَّا أَخَذَ بِقَدْرِ أَجْرَةِ مِثْلِهِ وَقَوْلُهُ: وَالْأَجْرَةُ عَلَى جَمِيعِهِ وَفَائِدَةُ ذَلِكَ تَظْهَرُ فِيمَا لَوْ أَخْلَ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ فَيَسْقُطُ مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الْمُسْمَى بِقِسْطِهِ أَمَا لَوْ أَخْلَ بِبَعْضِ كَلِمَاتِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ هَذَا الْأَذَانِ لِطُلَاثِهِ بِجُمْلَتِهِ بِتَرْكِ بَعْضِهِ، وَقَوْلُهُ وَتَدْخُلُ الْإِقَامَةُ فِي الْإِسْتِجَارِ فَيَسْقُطُ مَا يُقَابَلُهَا عِنْدَ تَرْكِهَا، وَأَمَّا مَا اعْتِدَ مِنْ فِعْلِ الْمُؤَذِّنِينَ مِنَ التَّشْبِيحَاتِ، وَالْأَذْعِيَةِ بَعْدَ الصَّلَوَاتِ فَلَيْسَ دَاخِلًا فِي الْإِجَارَةِ عَلَى الْأَذَانِ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْهُ لَا يَسْقُطُ مِنْ أَجْرَتِهِ لِلْأَذَانِ شَيْءٌ وَقَوْلُهُ إِذْ لَا كُلْفَةَ فِيهَا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهَا كُلْفَةٌ كَانَ احتَاجَ فِي إِسْمَاعِ النَّاسِ إِلَى صُعودِ مَحَلِّ عَالٍ وَفِي صُعودِهِ مَشَقَّةٌ، أَوْ مُبَالِغَةٍ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ، وَالثَّانِي فِي الْكَلِمَاتِ لِيَتَمَكَّنَ النَّاسُ مِنْ سَمَاعِهِ صَحَّتِ الْإِجَارَةُ لَهَا اهـ ع ش.

(وشرطه) عَدَمُ الصَّارِفِ، وكذا الإقامة فلو قَصَدَ تعلِيمَ غيره لم يُعْتَدَ به لا النِّيَّةُ على الأصحَّ ومن ثَمَّ ينبغي ندبُها وفَرَعٌ على الأصحَّ أَنَّهُ لو كَبَّرَ تكبيرَتَيْنِ بِقَصْدِهِ، ثُمَّ أَرَادَ صَرْفَهُمَا للإقامة لم يَنْصَرِفْ عنه فَيَبْنِي عليهما وفي التفرُّيعِ نَظَرٌ (وَالْوَقْتُ)؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا يُرَادُ للإعلام به فلا يجوز ولا يَصِحُّ قَبْلَهُ إجماعاً كما صَرَّحَ به بعضُهم للإلباسِ ومنه يُؤْخَذُ أَنَّهُ حَيْثُ أَمِنَ لم يحُرِّمْ؛ لَأَنَّهُ ذِكْرُ

فَوُدَّ: (عَدَمُ الصَّارِفِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثَمَّ) فِي الْمُعْنَى، وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (فَلَوْ قَصَدَ) إِلَى (لَا النَّيَّةُ). فَوُدَّ: (عَدَمُ الصَّارِفِ) إِلَخَ) فَلَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يُؤَدُّ لِلظَّهْرِ فَكَانَتْ الْعَصْرُ صَحَّ نَهْيَةً. فَوُدَّ: (لَا النَّيَّةُ) إِلَخَ) فَلَوْ أَدَّى جَاهِلًا بِدُخُولِ الْوَقْتِ قَصَادَةً اعْتَدَ بِهِ وَبِهَذَا فَارَقَ التَّيْمُمَ، وَالصَّلَاةُ نَهْيَةً وَشَرْحُ الْعُبَابِ زَادَ الْمُعْنَى وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْخُطْبَةَ كَالْأَذَانِ بِنَاءً عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ النَّيَّةِ إِنْ قَالَ ع ش قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ خُطِبَ لِلْجُمُعَةِ جَاهِلًا بِدُخُولِ الْوَقْتِ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ فِي الْوَقْتِ أَجْزَاءً لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْخُطْبَةِ وَيَحْتَمِلُ عَدَمَ الْإِجْزَاءِ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ أَشْبَهَتْ الصَّلَاةَ، وَقِيلَ إِنَّهَا بَدَلٌ مِنْ رَكَعَتَيْنِ سَمَّ عَلَى حَجٍّ، وَقَوْلُهُ أَجْزَاءً إِلَخَ هُوَ الْمُعْتَمَدُ اه. فَوُدَّ: (لَمْ يَنْصَرِفْ عَنْهُ) إِلَخَ) أَيُّ؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ الصَّرْفِ إِنَّمَا تَوَثَّرُ إِذَا قَارَنْتَ وَقَوْلُهُ: (وَفِي التَّفْرِيعِ نَظَرٌ لَعَلَّ وَجْهَ النَّظَرِ جَرِيَانٌ ذَلِكَ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ إِذْ حَيْثُ قَصَدَهُ وَقَعَ عَنْهُ لُجُودُ شَرْطِهِ فَلَا يَنْصَرِفُ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَّ وَقَدْ يُقَالُ: وَجْهَ النَّظَرِ أَنْ مَا ذُكِرَ مُتَّفَرِّعٌ عَلَى اشْتِرَاطِ عَدَمِ الصَّارِفِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ. فَوُدَّ: (وَفِي التَّفْرِيعِ نَظَرٌ) قَدْ يُقَالُ: التَّفْرِيعُ وَاضِحٌ نَظَرًا لِاشْتِرَاطِ عَدَمِ الصَّارِفِ بِضَرْبِ عِبَارَةٍ ع ش، وَالَّذِي يَظْهَرُ عَدَمُ تَأْتِي النَّظَرِ؛ لِأَنَّ الصَّارِفَ إِنَّمَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ إِذَا كَانَ مُقَارِنًا لِلْفِعْلِ أَمَا بَعْدَهُ فَلَا فَحَيْثُ قَصَدَ الْأَذَانَ بِالتَّكْبِيرَتَيْنِ حُسْبًا مِنْهُ فَلَا يَتَأْتَى صَرْفُهُمَا بَعْدَ فَإِنْ لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِ الْبِنَاءِ وَبَقِيَ مَا لَوْ أَدَّى لِدَفْعِ تَعْوَلِ الْغِيْلَانِ مَثَلًا وَصَادَفَ دُخُولَ الْوَقْتِ فَهَلْ يَكْفِي أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ اه أَقُولُ: قَضِيَّةُ اشْتِرَاطِ عَدَمِ الصَّارِفِ عَدَمُ الْكِفَايَةِ، بَلْ قَوْلُ الشَّارِحِ فَلَوْ قَصَدَ إِلَخَ كَالصَّرِيحِ فِيهِ. فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا صَرَّحَ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ مِنْهُ إِلَى أَنْ تَوَيَّ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ لَا. فَوُدَّ: (فَلَا يَجُوزُ) إِلَخَ) وَلَا يَصِحُّ الْأَذَانُ لِلْجَمَاعَةِ بِالْعَجَمِيَّةِ وَهُنَاكَ مَنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَنْ لَا يُحْسِنُهَا فَإِنْ أَدَّى لِنَفْسِهِ وَكَانَ لَا يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ صَحَّ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مَنْ يُحْسِنُهَا عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَلَّمَ حَكَاهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَأَقْرَهُ نَهْيَةً وَمُعْنَى أَيُّ يُسْنُ لَهُ ع ش. فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أَيُّ: مِنْ قَوْلِهِ لِلإلباسِ. فَوُدَّ: (حَيْثُ أَمِنَ) أَيُّ: الإلباسِ سَمَّ.

فَوُدَّ: (ثُمَّ أَرَادَ صَرْفَهُمَا) أَيُّ؛ لِأَنَّ إِرَادَةَ الصَّرْفِ إِنَّمَا تَوَثَّرُ إِذَا قَارَنْتَ. فَوُدَّ: (وَفِي التَّفْرِيعِ نَظَرٌ) لَعَلَّ وَجْهَ النَّظَرِ جَرِيَانٌ ذَلِكَ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ إِذْ حَيْثُ قَصَدَهُ وَقَعَ عَنْهُ لُجُودُ شَرْطِهِ فَلَا يَنْصَرِفُ عَنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوُدَّ: (وَالْوَقْتُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ فَإِنْ أَدَّى جَاهِلًا بِدُخُولِ الْوَقْتِ وَصَادَفَهُ اتَّجَعَ الْإِجْزَاءُ اه وَهُوَ أَحَدُ احْتِمَالَيْنِ لِصَاحِبِ الْوَاقِفِ رَجَّحَهُ الرَّزْكَانِيُّ كَمَا بَيَّنَّ الشَّارِحُ قَالَ: وَفَارَقَ التَّيْمُمَ، وَالصَّلَاةُ بِاشْتِرَاطِ النَّيَّةِ، ثُمَّ بِخِلَافِ هُنَا اه وَقَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ خُطِبَ لِلْجُمُعَةِ جَاهِلًا بِدُخُولِ الْوَقْتِ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ فِي الْوَقْتِ أَجْزَاءً لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ نِيَّةِ الْخُطْبَةِ وَيَحْتَمِلُ عَدَمَ الْإِجْزَاءِ؛ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ أَشْبَهَتْ الصَّلَاةَ وَقِيلَ: إِنَّهَا بَدَلٌ عَنْ رَكَعَتَيْنِ. فَوُدَّ: (حَيْثُ أَمِنَ) أَيُّ الإلباسِ

نعم إن نوى به الآذان اتَّجَهَتْ حُرْمَتُهُ؛ لَأَنَّهُ تَلَبَّسَ بِعِبَادَةِ فَايِدَةٍ وَيَسْتَمِرُّ مَا بَقِيَ الْوَقْتُ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ إِلَى وَقْتِ الْاخْتِيَارِ لَعَلَّهُ لِلْأَفْضَلِ، وَالنَّصُّ عَلَى سُقُوطِ مَشْرُوعِيَّتِهِ بِفِعْلِ الصَّلَاةِ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُصَلِّي (إِلَّا الصُّبْحَ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ وَحُكْمُهُ أَنَّ الْفَجْرَ يَدْخُلُ فِيهِ النَّاسُ الْجُنُبُ، وَالنَّائِمُ فَجَازَ نَدْبُ تَقْدِيمِهِ لِيَتَهَيَّئُوا لِإِدْرَاكِ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَلَا تُقَدِّمُ الْإِقَامَةُ عَلَى وَقْتِهَا بِحَالٍ وَهُوَ إِرَادَةُ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا جَمَاعَةَ وَلَا فَادَّانَ لِإِمَامٍ وَلَوْ بِالْإِشَارَةِ فَإِنَّ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ اعْتُدَّ بِهَا وَقِيلَ لَا يُشْتَرَطُ أَنَّ لَا يَطُولَ الْفَصْلُ أَيُّ عُرْفًا بَيْنَهُمَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَفِيهِ أَيْضًا يُسَنُّ بَعْدَ الْإِقَامَةِ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَالْإِمَامُ أَكْثَرُ الْأُمُورِ بِتَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ بِتَحْوِ اسْتَوُوا رَحِمَكُمُ اللَّهُ وَأَنْ يَلْتَقِمْ بِذَلِكَ يَمِينًا، ثُمَّ شِمَالًا فَإِنَّ كِبَرَ الْمَسْجِدِ أَمَرَ الْإِمَامَ مَنْ يَأْمُرُ بِالتَّسْوِيَةِ فَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ، أَوْ يُنَادِي فِيهِمْ وَيُسَنُّ لِكُلِّ مَنْ حَضَرَ أَنْ يَأْمُرَ بِذَلِكَ مَنْ رَأَى مِنْهُ خِلَافًا فِي تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، وَالْأَوَّلَى خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ تَرَكَ الْكَلَامَ بَعْدَ الْإِقَامَةِ وَقَبْلَ الْإِحْرَامِ إِلَّا لِحَاجَةِ أَهْلِ مَلْخَصًا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْكَلَامَ لِحَاجَةِ لَا يُؤَثِّرُ فِي طُولِ الْفَصْلِ وَأَنَّ الطُّولَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالشُّكُوتِ، أَوْ الْكَلَامِ غَيْرِ الْمُنْدُوبِ لَا الْحَاجَةِ وَقَدْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ يَظْهَرُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا كَثُرَتْ

قوله: (سُقُوطُ مَشْرُوعِيَّتِهِ الْخ) أي: لِلْجَمَاعَةِ بِفِعْلِهِمْ، وَالمُتَّفَرِّدُ بِفِعْلِهِ ع. ش. قوله: (وَالنَّصُّ الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَشْرُوعِيَّةَ الْأَذَانِ لِلصَّلَاةِ وَهِيَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا مَرَّ لَا لِلْوَقْتِ وَعَلَى هَذَا لَوْ نَوَى الْمُسَافِرُ تَأْخِيرَ الصَّلَاةِ فَإِنَّ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ لَمْ يُوْذَنْ وَإِلَّا أَذَّنْ مُعْنِي. قوله: (بِالنِّسْبَةِ لِلْمُصَلِّي) أي: فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ نِهَائِيَّةً.

قوله (سني): (إِلَّا الصُّبْحَ) أي: أَذَانَهُ نِهَائِيَّةً. قوله: (لِلخَبَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِيهِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَوْ بِالْإِشَارَةِ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ: لَا. قوله: (بَلْ نُدَبُ تَقْدِيمُ) أَي تَقْدِيمُ أَذَانٍ آخَرَ عَلَى أَذَانِهِ فِي الْوَقْتِ سَم. قوله: (اعْتُدَّ بِهَا) أي: وَلَا إِنَّمَا عَلَى الْفَاعِلِ ع. ش. عِبَارَةٌ سَم فَقَوْلُهُ: وَلَا تُقَدِّمُ أَي لَا يَطْلُبُ تَقْدِيمَهَا أَه. قوله: (بَيْنَهُمَا) أَي بَيْنَ الْإِقَامَةِ، وَالصَّلَاةِ. قوله: (وَفِي الْخ) أي: فِي الْمَجْمُوع. قوله: (بِذَلِكَ) أي: الْأَمْرُ بِالتَّسْوِيَةِ. قوله: (فَيَطُوفُ) أَي الْمَأْمُورُ بِالتَّسْوِيَةِ. قوله: (بِذَلِكَ) أي: التَّسْوِيَةِ. قوله: (انْتَهَى) أَي كَلَامُ الْمَجْمُوع. قوله: (وَبِهِ يُعْلَمُ الْخ) انْظُرْ مَنْشَأَ هَذَا الْعِلْمِ أَقُولُ: مَنْشَأُهُ فَإِنَّ كِبَرَ الْمَسْجِدِ الْخَ بِاعْتِبَارِ قَوْلِهِ فَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ الْخَ فَتَأَمَّلْ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ: غَايَةُ هَذَا إِطْلَاقُ يُمَكِّنُ تَخْصِيصَهُ بِمَا

قوله: (اتَّجَهَتْ حُرْمَتُهُ) اعْتَمَدَهُ م. ر. وقوله: (يُحْمَلُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْخ) اعْتَمَدَهُ م. ر. قوله: (بَلْ نُدَبُ تَقْدِيمُهُ) انْظُرْ هَلْ يُشْكِلُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي فَإِنَّ اقْتِصَارَ فَالْأَوَّلَى بَعْدَهُ إِذْ نُدَبُ التَّقْدِيمِ إِنَّمَا يَظْهَرُ عِنْدَ الْإِقْتِصَارِ إِذْ مَعَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا لَا يَنْتَظِمُ أَنْ يُقَالَ نُدَبُ تَقْدِيمُهُ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُرَادَ نُدَبُ تَقْدِيمِ أَذَانٍ آخَرَ تَأَمَّلْ. قوله: (اعْتُدَّ بِهَا) فَقَوْلُهُ لَا يُقَدِّمُ أَي لَا يَطْلُبُ تَقْدِيمَهَا. قوله: (وَبِهِ يُعْلَمُ الْخ) انْظُرْ مَنْشَأَ هَذَا الْعِلْمِ أَقُولُ: مَنْشَأُهُ فَإِنَّ كِبَرَ الْمَسْجِدِ الْخَ بِاعْتِبَارِ قَوْلِهِ فَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ الْخَ فَتَأَمَّلْ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ غَايَةُ هَذَا الْإِطْلَاقُ يُمَكِّنُ تَخْصِيصَهُ بِمَا تَقَدَّمَ.

كثرة مُفْرِطَةً وامتدَّت الصُّفُوفُ إلى الطُّرُوقِ أَنْ يَنْتَظِرَ فَرَاغَ مَنْ يُسَوِّي صُفُوفَهُمْ أَوْ تُسْتَشْنَى
هذه الصُّورَةُ؛ لِأَنَّ فِي وَقُوفِ الإمامِ عن التَّكْبِيرِ وَمَنْ مَعَهُ قِيَامًا إِلَى تَسْوِيَّتِهَا بِأَمْرِ طَائِفٍ وَنَحْوِهِ
تَطْوِيلًا كَثِيرًا وَإِضْرَارًا بِالْجَمَاعَةِ وَكَلَامَ الْأَيْمَةِ مَحْمُولًا عَلَى الْغَالِبِ اهـ. وَفِي شَرْحِي لِلْعُجَابِ،
وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مَا بَحَثَهُ أَوَّلًا وَهُوَ مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ انْتِظَارَ الإمامِ تَسْوِيَّتِهَا وَإِنْ فُرِضَ أَنَّ فِي ذَلِكَ
إِبْطَاءً لَكِنْ إِنْ لَمْ يَفْحَشْ بِأَنْ لَمْ يَمُضْ زَمَنٌ يَقْطَعُ نِسْبَةَ الْإِقَامَةِ عَنِ الصَّلَاةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ مِنْ مَصْلَحَتِهَا فَلَمْ يُضَرَّ الْإِبْطَاءُ لِأَجْلِهِ فَإِنْ فَحَشَ بِأَنْ مَضَى ذَلِكَ أَعَادَهَا وَظَاهِرُ أَنَّ الْكَلَامَ
فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ لَوْ جُوبِ الْمُوَالَاةِ فِيهَا وَيُحْتَاطُ لِلوَاجِبِ مَا لَا يُحْتَاطُ لِغَيْرِهِ وَمَنْ ثَمَّ يَنْبَغِي أَنْ
يُضَبِّطَ الطُّوْلُ الْمُضَرُّ فِيهَا بِقَدْرِ رَكْعَتَيْنِ بِأَخْفِ ثُمُكَيْنِ أَخَذًا مِنْ نَظِيرِهِ فِي جَمْعِ تَقْدِيمٍ وَلَا
يُضَبِّطُ الطُّوْلُ هُنَا بِذَلِكَ لِمَا تَقَرَّرَ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنِ الْوَاجِبِ، وَالْمُنْدُوبِ (فَمَنْ نَصَفَ اللَّيْلَ)
كَالدَّفْعِ مِنْ مُزْدِلِفَةٍ وَلِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ حِينَئِذٍ انْعَمَ صَبَاحًا وَصَحِيحُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ فِي الشِّتَاءِ حِينَ
يَبْقَى شُبُعٌ وَفِي الصَّيْفِ حِينَ يَبْقَى نِصْفُ شُبُعٍ لِيُخْبِرَ فِيهِ رَدُّهُ الْمُصَنَّفُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ بَاطِلٌ
وَاخْتِيارَ تَحْدِيدِهِ بِالسَّحَرِ وَهُوَ الشُّدُسُ الْأَخِيرُ وَأَذَانُ الْجُمُعَةِ الْأَوَّلُ.....

تَقَدَّمَ سَم. □ فَوَدَّ: (أَنْ يَنْتَظِرَ الْخُ) لَعَلَّ يَنْتَظِرُ بِالرَّفْعِ خَبَرٌ أَنَّ بِالشَّدِّ وَاسْمُهُ ضَمِيرُ الشَّانِ مَحذُوفٌ،
وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ أَنَّ الْجَمَاعَةَ الْخُ وَقَوْلُهُ أَوْ تُسْتَشْنَى الْخُ أَيُّ عَنْ قَوْلِهِمْ فَإِنْ كَبَّرَ الْمَسْجِدُ أَمَرَ الإمامَ الْخُ وَلَوْ
أَبْدَلَ قَوْلُهُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِذَا كَثُرَتْ بِفِيمَا إِذَا كَثُرَتْ لَسَلِمَ عَنْ هَذِهِ التَّكَلُّفَاتِ. □ فَوَدَّ: (قِيَامًا) حَالٌ مِنَ الإمامِ
وَمَنْ مَعَهُ وَقَوْلُهُ إِلَى تَسْوِيَّتِهَا مُتَعَلِّقٌ بِالْوُقُوفِ. □ فَوَدَّ: (بِأَمْرِ طَائِفٍ) بِالْإِضَافَةِ. □ فَوَدَّ: (تَطْوِيلًا) الْخُ
خَبَرٌ؛ لِأَنَّ الْخُ. □ فَوَدَّ: (وَفِي شَرْحِي) الْخُ (أَيُّ الْمُسَمَّى بِالْإِيعَابِ). □ فَوَدَّ: (مَا بَحَثَهُ) الْخُ خَبَرٌ وَالَّذِي
إِلْخ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيُّ: مَا بَحَثَهُ الرَّزْكَشِيُّ أَوَّلًا. □ فَوَدَّ: (انْتِظَارَ) الإمامِ الْخُ مَفْعُولٌ إِطْلَاقُهُمْ وَقَوْلُهُ وَإِنْ
فُرِضَ الْخُ غَايَةً لِمَا بَحَثَهُ أَوَّلًا وَقَوْلُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ أَيُّ فِيمَا بَحَثَهُ أَوَّلًا، وَكَذَا الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّ
ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (بِأَنْ مَضَى ذَلِكَ) مَا يَقْطَعُ النَّسْبَةَ. □ فَوَدَّ: (فِيهَا) أَيُّ: فِي الْجُمُعَةِ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ
لِأَجْلِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَغَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (الْمَضْيِ فِيهَا) أَيُّ: فِي الْجُمُعَةِ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيُّ: فِي غَيْرِ
الْجُمُعَةِ (بِذَلِكَ) أَيُّ: بِقَدْرِ الرَّكْعَتَيْنِ.

□ فَوَدَّ (السَّيِّ): (فَمَنْ نَصَفَ اللَّيْلَ) أَيُّ شِئَاءَ كَانَ، أَوْ صَيَفًا نِهَائَةً، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ قَالَ ع ش:
وَلَوْ أَدْنَى قَبْلَ نِصْفِ اللَّيْلِ هَلْ يَحْرُمُ، أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ اهـ سَم وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ قَبْلَ وَلَوْ أَدْنَى قَبْلَ الْوَقْتِ
بَنِيَّةُ حَرَمٍ أَمْ يُقَالُ هُنَا بِالتَّحْرِيمِ حَيْثُ أَدْنَى بَنِيَّةُ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلِأَنَّ الْعَرَبَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَاخْتِيارَ فِي الْمُغْنِي.
□ فَوَدَّ: (وَلِأَنَّ الْعَرَبَ) الْخُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا جَعَلَ وَقْتَهُ فِي النَّصْفِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الصُّبْحِ إِذْ
مُعْظَمُ اللَّيْلِ قَدْ ذَهَبَ وَقَرُبَ الْأَذَانُ مِنَ الْوَقْتِ فَهُوَ مَنَسُوبٌ إِلَى الصُّبْحِ وَلِهَذَا تَقُولُ الْعَرَبُ بَعْدَهُ: اُنْعَمَ
صَبَاحًا اهـ. □ فَوَدَّ: (حِينَ يَبْقَى شُبُعٌ) الْخُ وَيَدْخُلُ شُبُعُ اللَّيْلِ الْآخِرُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ الْأَوَّلِ، وَقِيلَ: وَقْتُهُ
جَمِيعُ اللَّيْلِ، وَقِيلَ إِذَا خَرَجَ وَقْتُ اخْتِيارِ الْعِشَاءِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ الشُّدُسُ الْأَخِيرُ) قَالَ ابْنُ أَبِي
الصَّيْفِ وَضَبَّطَ الْمُتَوَلَّى السَّحَرَ بِمَا بَيْنَ الْفَجْرِ الْكَاذِبِ، وَالصَّادِقِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَأَذَانُ الْجُمُعَةِ) إِلَى

ليس كالصُّبْح في ذلك خلافاً لما في الرونق؛ لأنه لا مجال للقياس في ذلك على أنه يُوزَع في نسبة الرونق للشيخ أبي حامد. (وَيُسَنُّ مُؤَذِّنَانِ لِلْمَسْجِدِ) وَكُلُّ مَحَلٍّ لِلْجَمَاعَةِ (يُؤَذَّنُ وَاحِدٌ قَبْلَ الْفَجْرِ) مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ وَيَنْبَغِي أَنْ الْأَفْضَلُ كَوْنُهُ مِنَ السَّحْرِ لِمَا تَقَرَّرَ (وَأَخْرَجَهُ بَعْدَهُ) لِلاتِّبَاعِ وَحِكْمَتُهُ تَمَيُّزٌ مِنْ يُؤَذَّنُ قَبْلَ مِثْنٍ يُؤَذَّنُ بَعْدَ، وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا لَا تُسَنُّ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَلَا يُقَالُ يُسَنُّ عَدَمُهَا، وَالْقَوْلُ يَسَنُّ عَدَمَ الزِّيَادَةِ عَلَى أَرْبَعَةٍ مُرَدُّهُ بِأَنَّ الضَّائِبَ الْحَاجَةَ، وَالْمَصْلَحَةُ ثُمَّ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ تَرْتَّبُوا وَيَبْدَأُ الرَّائِبُ مِنْهُمْ وَإِلَّا أُفْرِغَ لِلإِبْتِدَاءِ فَإِنْ ضَاقَ تَقَرَّقُوا إِنْ اتَّسَعَ الْمَسْجِدُ وَإِلَّا اجْتَمَعُوا مَا لَمْ يُؤَذَّنْ لِاخْتِلَاطِ الْأَصْوَاتِ وَإِلَّا فَوَاحِدٌ فَلَوْ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا وَاحِدٌ أَذَّنَ الْمَرْتَيْنِ خِلَافًا لِلْعَزَالِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ فَإِنْ اقْتَصَرَ فَالْأَوَّلَى بَعْدَهُ فِيمَا فِي الْمِثْنِ لِلأَفْضَلِ وَلَوْ أَذَّنَ الرَّائِبُ وَغَيْرُهُ

قوله: (على أنه) في النهاية إلا قوله: (خِلَافًا لِمَا فِي الرُّونَقِ). □ قوله: (وَإِذَا أَدَانَ الْجُمُعَةَ الْخُ) الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِ الْمِثْنِ: (فَمِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ). □ قوله: (لَيْسَ كَالصُّبْحِ فِي ذَلِكَ) أَيِ: فِي التَّقْدِيمِ عَلَى الْوَقْتِ سَمِ فَلَا يَصِحُّ قَبْلَ الْوَقْتِ ع. ش. □ قوله: (وَكُلُّ مَحَلٍّ لِلْجَمَاعَةِ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنَى. □ قوله: (يُؤَذَّنُ وَاحِدٌ الْخُ) هَلْ يُسَنُّ تَعَدُّ أَدَانَ قَضَاءِ الصُّبْحِ سَمِ، وَالْأَقْرَبُ هُنَا وَفِيمَا إِذَا لَمْ يُؤَذَّنْ قَبْلَ الْفَجْرِ أَنَّهُ يَسَنُّ أَدَانًا نَظَرًا لِلأَصْلِ كَمَا طُلِبَ التَّوْبُّ فِي أَدَانٍ فَاتَّبَعَهَا نَظَرًا لِذَلِكَ ع. ش. وَفِيهِ وَفَقَّةٌ. □ قوله: (لِمَا تَقَرَّرَ) أَيِ: بِقَوْلِهِ وَاخْتِيارِ الْخُ. □ قوله: (وَحِكْمَتُهُ) أَيِ: حِكْمَةُ سَنِّ مُؤَذِّنَيْنِ لِلْمَسْجِدِ الْخُ. □ قوله: (وَالزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا لَا تُسَنُّ إِلَّا لِحَاجَةٍ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنَى. □ قوله: (ثُمَّ إِنْ اتَّسَعَ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا لِمَا فِي الْمُغْنَى، وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِلَّا أُفْرِغَ لِلإِبْتِدَاءِ. □ قوله: (تَرْتَّبُوا الْخُ) قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَعِنْدَ التَّرْتِيبِ لَا يَتَأَخَّرُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ لِئَلَّا يَذْهَبَ أَوَّلُ الْوَقْتِ نِهَائَةً وَمُغْنَى. □ قوله: (وَإِلَّا أُفْرِغَ) أَيِ: وَلَا يَكُنْ فِيهِمْ رَائِبٌ، أَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ مُرْتَبِّينَ وَتَنَازَعُوا فِي الْبَدَاءَةِ أُفْرِغَ الْخُ بِضَرِيٍّ. □ قوله: (لِاخْتِلَاطِ الْأَصْوَاتِ) أَيِ اشْتِبَاهِهَا ع. ش. □ قوله: (وَإِلَّا فَوَاحِدٌ) أَيِ: بِالْقُرْعَةِ إِذَا تَنَازَعُوا نَعَمْ لَنَا صُورَةٌ يُسْتَحَبُّ اجْتِمَاعُهُمْ فِيهَا عَلَى الْأَذَانِ مَعَ اتِّسَاعِ الْوَقْتِ وَهِيَ أَدَانُ الْجُمُعَةِ بَيْنَ يَدَيِ الْخَطِيبِ نَصٌّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي الْبَوَيْطِيِّ لَكِنَّ الْأَصَحَّ خِلَافُهُ لِنَضْرِيحِهِمْ ثُمَّ بَانَ السُّنَّةُ كَوْنُ الْمُؤَذِّنِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاحِدٌ نِهَائَةً وَقَوْلُهُ لَكِنَّ الْأَصَحَّ الْخُ مُعْتَمَدٌ ع. ش. عِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ وَإِلَّا فَوَاحِدٌ قَالَ فِي الْكَثْرِ بِالرُّضَا، أَوْ بِالْقُرْعَةِ اهـ. □ قوله: (فَإِنْ اقْتَصَرَ الْخُ) أَيِ: فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى مَرَّةٍ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَجْرِ نِهَائَةً وَمُغْنَى قَالَ ع. ش. يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ مَا يَقَعُ لِلْمُؤَذِّنَيْنِ فِي رَمَضَانَ مِنْ تَقْدِيمِ الْأَذَانِ عَلَى الْفَجْرِ كَافٍ فِي آدَاءِ السُّنَّةِ لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى، وَقَدْ يُقَالُ مِلَاحَظَةٌ مَنَعَ النَّاسِ مِنَ الْوُقُوعِ فِيمَا يُؤَدِّي إِلَى الْفِطْرِ أَنْ آخِرَ الْأَذَانِ إِلَى الْفَجْرِ مَانِعٌ مِنْ كَوْنِهِ خِلَافُ الْأَوَّلَى وَلَا يُقَالُ: لَكِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى مَفْسَدَةٍ أُخْرَى وَهِيَ صَلَاتُهُمْ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ عِلْمُهُمْ بِأَطْرَادِ الْعَادَةِ بِالْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ وَحَامِلٌ عَلَى تَحَرِّيِ تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ لِيَتَيَقَّنَ دُخُولَ الْوَقْتِ أَوْ ظَنَّهُ اهـ وَفِيهِ تَوْفُّقٌ، بَلِ الْأَقْرَبُ الْمَوَافِقُ لِإِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى فَلْيُرَاجَعْ.

□ قوله: (فِي ذَلِكَ) أَيِ: التَّقْدِيمِ عَلَى الْوَقْتِ. □ قوله: (مُؤَذِّنَانِ) هَلْ يُسَنُّ تَعَدُّ أَدَانَ قَضَاءِ الصُّبْحِ.

□ قوله: (وَإِلَّا فَوَاحِدٌ) قَالَ فِي الْكَثْرِ بِالرُّضَا، أَوْ بِالْقُرْعَةِ.

أَقَامَ الرَّائِبُ أَوْ غَيْرُهُ فَقَطْ أَقَامَ فَإِنْ تَعَدَّدَ فَالْأَوَّلُ. (وَيُسَنُّ لِسَامِعِهِ).....

☐ قَوْلُهُ: (أَقَامَ الرَّائِبُ) عبارة الرُّوضِ وَيُقِيمُ الرَّائِبُ، ثم الأولُ أي، ثم إن لم يكن رَائِبٌ، أو كانوا كُلُّهُمْ رَائِبِينَ فَلْيُقِيمِ الأولُ كما قاله في شَرْحِهِ، ثم قال في الرُّوضِ وإن أَدْنَا مَعَا أَي وَتَنَازَعَا فَيَمْنُ يُقِيمُ فَالْفُرْعَةُ انْتَهَى وَهُوَ شَامِلٌ لِلرَّائِبِينَ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرُهُ فَقَطْ أَقَامَ) ظاهرُهُ وإن وُجِدَ الرَّائِبُ سَم عبارة التَّهَائِيَةِ، والمُعْنَى، والمُؤَدَّدُ الأولُ أَوَّلَى بالإقامة ما لم يكن الرَّائِبُ غَيْرَهُ فَيَكُونُ الرَّائِبُ أَوَّلَى اه وهي تَقْتَضِي تَقْدِيمَ الرَّائِبِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَلْيُرَاجِعْ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَدَّدَ) أي: غَيْرُ الرَّائِبِ ومِثْلُهُ كما هو ظاهرٌ ما لو تَعَدَّدَ الرَّائِبُ، ولا يُمْكِنُ جَعْلُ فَاعِلٍ تَعَدَّدَ مُطْلَقُ الْمُؤَدَّدِ لِيَشْمَلَ ما ذَكَرَ لِصِدْقِهِ حِينَئِذٍ بما لو أَدَّنَ رَائِبٌ وَغَيْرُهُ وَكَانَ أَذْنًا غَيْرَ الرَّائِبِ أَوَّلًا فَإِنَّ الْمُقِيمَ هُوَ الرَّائِبُ حِينَئِذٍ أَيْضًا، ثم ما قاله الشَّارِحُ ظاهرٌ إذا تَرَتَّبُوا فَإِنَّ أَذْنًا مَعَا مُجْتَمِعِينَ أَوْ مُتَفَرِّقِينَ فِي نَوَاحِي الْمَسْجِدِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَ الْإِفْرَاقُ بَصْرِيٌّ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَم عَنْ الرُّوضِ ما يوافقُهُ.

☐ قَوْلُ (سَم): (وَيُسَنُّ لِسَامِعِهِ إلخ) وفي فتاوى الشُّيُوطِيِّ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ وما ذَكَرَ فِي السُّؤَالِ مِنْ أَنَّ

☐ قَوْلُهُ: (أَقَامَ الرَّائِبُ) عبارة الرُّوضِ وَيُقِيمُ الرَّائِبُ، ثم الأولُ أي، ثم إن لم يكن رَائِبٌ، أو كانوا كُلُّهُمْ رَائِبِينَ فَلْيُقِيمِ الأولُ كما قاله في شَرْحِهِ، ثم قال في الرُّوضِ وإن أَدْنَا مَعَا أَي وَتَنَازَعَا فَيَمْنُ يُقِيمُ فَالْفُرْعَةُ اه وَهُوَ شَامِلٌ لِلرَّائِبِينَ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرُهُ فَقَطْ أَقَامَ) ظاهرُهُ وَأَنَّهُ وَجِدَ الرَّائِبَ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَدَّدَ فَالْأَوَّلُ) بَقِيَ ما لو أَدْنَا مَعَا، وما لو تَعَدَّدَ الرَّائِبُ وَأَدْنَا مَعَا فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ فَإِنْ تَعَدَّدَ الْمُؤَدَّدُ شَمِلَ تَعَدَّدَ الرَّائِبِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ لِسَامِعِهِ مِثْلُ قَوْلِهِ) فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ وَرَدَّ أَنَّ السَّامِعَ لِلْمُؤَدَّدِ فِي حَالِ قِيَامِهِ لَا يَجْلِسُ وَفِي حَالِ جُلُوسِهِ يَسْتَمِرُّ عَلَى جُلُوسِهِ وَذَكَرُوا أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَدَّدُ لَا يَتَوَجَّهُ مِنْ مَكَانِهِ لِمُخَالَفَةِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَدَّدَ أَذْبَرَ وَبَقِيَ الْكَلَامُ هَلْ يُكْرَهُ لِسَامِعِ الْمُؤَدَّدِ فِي حَالِ الْإِضْطِجَاعِ اسْتِمْرَارُهُ عَلَى الْإِضْطِجَاعِ مَعَ حِكَايَتِهِ لِلْفُظِّ الْمُؤَدَّدِ أَوْ الْجُلُوسِ لَهُ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾ وَنُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ أَنَّهُ أَغْلَظَ عَلَى مَنْ سَأَلَ عَنْ حَدِيثٍ فِي حَالِ قِيَامِهِ فَكَيْفَ الْحَالُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ الْجَوَابُ الْآيَةُ الشَّرِيفَةُ وَارِدَةٌ فِي الْحَثِّ عَلَى الذِّكْرِ فِي كُلِّ حَالٍ وَأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ فِي حَالِهِ مِنَ الْأَحْوَالِ وَمَا ذَكَرَ فِي السُّؤَالِ مِنْ أَنَّ السَّامِعَ لِلْمُؤَدَّدِ فِي حَالِ قِيَامِهِ لَا يَجْلِسُ وَفِي حَالِ جُلُوسِهِ يَسْتَمِرُّ عَلَى جُلُوسِهِ لَا أَضَلَّ لَهُ فِي الْحَدِيثِ وَلَا وَرَدَ فِي حَدِيثٍ لَا صَحِيحٍ وَلَا ضَعِيفٍ وَلَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي كُتُبِ الْفِقْهِ فَيَجُوزُ لِلْسَّامِعِ إِذَا كَانَ قَائِمًا أَنْ يَجْلِسَ، أَوْ جَالِسًا أَنْ يَضْطَجِعَ أَوْ مَضْجَعًا أَنْ يَسْتَمِرَّ عَلَى اضْطِجَاعِهِ وَيَجِبُ الْمُؤَدَّدُ حَالِ الْإِضْطِجَاعِ وَلَا يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِيهِ نَهْيٌ، وَأَمَّا إِغْلَاطُ الْإِمَامِ مَالِكٍ فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ وَخُصُوصًا الْحَدِيثَ لَهُ خُصُوصِيَّةٌ فِي التَّوْقِيرِ، وَالتَّبْجِيلِ أَعْظَمُ مِمَّا يُطْلَبُ فِي الذِّكْرِ، وَأَمَّا كَوْنُهُ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَدَّدَ لَا يَتَوَجَّهُ مِنْ مَكَانِهِ لِمُخَالَفَةِ الشَّيْطَانِ فَهَذَا صَحِيحٌ وَقَدْ وَرَدَ التَّهْيُّ عَنْهُ لَكِنَّا خَاصٌّ بِالْمَسْجِدِ اه بِاخْتِصَارٍ فَقَدْ أَطَالَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ بِمَا يَنْبَغِي الْوُقُوفُ عَلَيْهِ.

كالإقامة بأن يُفسَّر اللفظُ وإلا لم يُعتدَّ بِسَمَاعِهِ.....

السَّامِعُ لِلْمُؤَذِّنِ فِي حَالِ قِيَامِهِ لَا يَجْلِسُ وَفِي حَالِ جُلُوسِهِ يَسْتَمِرُّ عَلَى جُلُوسِهِ لَا أَصْلَ لَهُ فِي الْحَدِيثِ وَلَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي كُتُبِ الْفَقْهِ فَيَجُوزُ لِلْسَّامِعِ إِذَا كَانَ قَائِمًا أَنْ يَجْلِسَ، أَوْ جَالِسًا أَنْ يَضْطَجِعَ، أَوْ مُضْطَجِعًا أَنْ يَسْتَمِرَّ عَلَى اضْطِجَاعِهِ وَيُجِيبُ الْمُؤَذِّنَ حَالَ الْاضْطِجَاعِ وَلَا يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ، وَأَمَّا كَوْنُهُ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ لَا يَتَوَجَّهَ مِنْ مَكَانِهِ لِمُخَالَفَةِ الشَّيْطَانِ فَهَذَا صَحِيحٌ وَقَدْ وَرَدَ التَّهْنِئَةُ عَنْهُ لِكَيْتَهُ خَاصٌّ بِالْمَسْجِدِ انْتَهَى بِاخْتِصَارٍ، قَالَ فِي الْعُبَابِ تَبَعًا لِلشَّيْخِ عِزِّ الدِّينِ وَمَنْ تَبِعَهُ كَالِإِسْنَوِيِّ وَتَلَحُّيْنِ الْأَذَانِ لَا يُسْقِطُ الْإِجَابَةَ وَإِنْ أَيْمَنَ بِهِ انْتَهَى وَقَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَجْهَهُ أَنَّ الْإِثْمَ لِأَمْرِ خَارِجٍ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ، ثُمَّ إِبْرَاقُهُ حُرْمَةُ تَلَحُّيْنِهِ يَتَّجِهَ حَمْلُهُ عَلَى مَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى كَمَدِّ هَمْزَةٍ أَكْبَرَ وَنَحْوِهَا مِمَّا مَرَّ انْتَهَى وَفِيهِ تَضْرِيحٌ بِسَنِّ الْإِجَابَةِ مَعَ تَغْيِيرِ مَعْنَاهُ وَكَانَ وَجْهُهُ وَجُودُ الْفَاطِظَةِ وَحُرُوفِهِ وَإِنْ انْضَمَّ إِلَيْهَا غَيْرُهَا وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ، بَلْ فِي إِجْرَائِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم.

□ قول (لسامع) أي: ومستمعه مغني ونهاية قال الرشدي لا حاجة إليه اهـ والسيد البصري وهو محل تأمل إذ هو داخل في المنطوق اهـ. □ قوله: (كالإقامة) كذا في النهاية، والمغني، والمنهج، وقال ع ش أي ولو كان اشتغاله بالإجابة يفتقر تكبيرة الإحرام مع الإمام، أو بعض الفاتحة أو كلها اهـ.

□ قوله: (بأن يُفسَّر اللفظ) أي: يُميز حروفه أي ولو في البعض بدليل قوله الآتي ولو سمع البعض إلخ سم. □ قوله: (وإلا لم يُعتدَّ بِسَمَاعِهِ) خلافًا لقوله في شروح الإرشاد، والعباب وبإفضل ويُجيب نذبًا السامع ولو لصوت لا يفهمه سم وكردّي وعبارة البرماوي قوله وسن لسامعها أي ولو لصوت لم يفهمه

□ قوله: (ويُسَنُّ لِسَامِعِهِ مِثْلُ قَوْلِهِ) قال في العباب تَبَعًا لِلشَّيْخِ عِزِّ الدِّينِ وَمَنْ تَبِعَهُ كَالِإِسْنَوِيِّ وَتَلَحُّيْنِ الْأَذَانِ لَا يُسْقِطُ الْإِجَابَةَ إِنْ أَيْمَنَ بِهِ اهـ قال الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَجْهَهُ أَنَّ الْإِثْمَ لِأَمْرِ خَارِجٍ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ، ثُمَّ إِبْرَاقُ حُرْمَةِ تَلَحُّيْنِهِ فِي نَظَرٍ، وَالَّذِي يَتَّجِهَ حَمْلُهُ عَلَى مَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى كَمَدِّ هَمْزَةٍ أَكْبَرَ وَنَحْوِهَا مِمَّا مَرَّ فِي الْأَغْلَاطِ الَّتِي تَقَعُ لِلْمُؤَذِّنِ اهـ وَفِيهِ تَضْرِيحٌ بِسَنِّ الْإِجَابَةِ مَعَ تَغْيِيرِ مَعْنَاهُ وَكَانَ وَجْهُهُ وَجُودُ الْفَاطِظَةِ وَحُرُوفِهِ وَإِنْ انْضَمَّ إِلَيْهَا غَيْرُهَا وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ، بَلْ فِي إِجْرَائِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ تَبَعًا لِلْمَجْمُوعِ وَالظَّاهِرُ تَدَارُكُهُ إِنْ قُرِبَ الْفَضْلُ أَيْ فِيمَا لَوْ تَرَكَ الْمُتَابِعَةُ إِلَى الْفَرَاغِ وَلَا تُشْرَعُ الْإِجَابَةُ لِمَنْ لَا يَسْمَعُهُ لَصَمِّمَ، أَوْ بُعِدَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُؤَذِّنُ اهـ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ أَيْضًا تَبَعًا لِلرَّزْكَسِيِّ وَغَيْرِهِ وَلَوْ سَمِعَ بَعْضُهُ أَجَابَ فِيهِ وَفِيمَا لَا يَسْمَعُهُ تَبَعًا فِيمَا يَظْهَرُ اهـ. □ قوله: (كالإقامة) قال في العباب وَلَوْ تَنَى حَقَقِي الْإِقَامَةَ أَجِيبْ مُثْنًى قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ ابْنِ كَيْجٍ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَقِيمُ قَادِيرَ الْأَمْرِ عَلَى مَا يَأْتِي بِهِ، ثُمَّ أَبْدَى احْتِمَالًا أَنَّهُ لَا يُجِيبُ فِي الزِّيَادَةِ إِلَى أَنْ قَالَ فِي تَوْجِيهِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ وَكَمَا لَوْ زَادَ فِي الْأَذَانِ تَكْبِيرًا، أَوْ غَيْرَهُ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَتَابِعُهُ اهـ وَيُجَابُ بِأَنَّهَا سُنَّةٌ فِي اعْتِقَادِ الْآتِي بِهَا إلخ اهـ. □ قوله: (بأن يُفسَّر اللفظ إلخ) أي: ولو في البعض بدليل قوله الآتي ولو سمع البعض إلخ، ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ مَا هُنَا مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَيُجِيبُ نَذْبًا السَّامِعِ وَلَوْ لَصَوْتٌ لَمْ يَفْهَمْهُ كَمَا جَزَمَ ابْنُ الرَّفْعَةِ اهـ. وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَأَفْهَمَ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ أَنَّ السَّامِعَ لَصَوْتٌ لَا يَفْهَمْهُ يُجِيبُ وَهُوَ مَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَلَمْ

نظير ما يأتي في الشورة للمأثوم ولو جُنُبًا وحائضًا (مثل قوله).....

وإن كره أذانه وإقامته فإن لم يسمع إلا آخره أجاب الجميع مُبْتَدَأًا بأوله اهـ. ة قوله: (نظير ما يأتي إلخ) يُفَرَّقُ سم. ة قوله: (ولو جُنُبًا) إلى قوله: (فَرَعًا) في النهاية، والمعني. ة قوله: (ولو جُنُبًا وحائضًا) أي ونحوهما وهو الْمُتَعَمِّدُ خِلَافًا لِلْسُّبْكِيِّ في قوله لا يُجِيبَانِ مُعْنَى وَنَهَايَةُ أَي كَالنَّفْسَاءِ ع ش وَمَنْ بِهِ نَجَسٌ وَلَمْ يَجِدْ مَاءً يَتَطَهَّرُ بِهِ شَرْحُ بِأَفْضَلِ عِبَارَةِ سَمِ قَوْلُهُ: ولو جُنُبًا إلخ قَضَيْتُهُ عَدَمَ كَرَاهَةِ إِجَابَةِ الْمُحْدِثِ، وَالْجُنُبِ، وَالْحَائِضِ، بَلْ صَرِيحٌ فِي اسْتِحْبَابِ إِجَابَتِهِمْ وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ كَرَاهَةُ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ لَهُمْ وَفَرَّقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَي، وَالنَّهْيَةُ بَأَنَّ الْمُؤَدَّنَ، وَالْمُقِيمَ مُقْصِرَانِ حَيْثُ لَمْ يَتَطَهَّرَا عِنْدَ مُرَاقَبَتِهِمَا الْوَقْتَ، وَالْمُجِيبُ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ إِجَابَتَهُ تَابِعَةٌ لِأَذَانٍ غَيْرِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ غَالِيًا وَقْتُ أَذَانِهِ أَنْتَهَى قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَهُوَ حَسَنٌ مُتَّجِهٌ أَنْتَهَى، وَتَقَدَّمَ عَنِ الثَّبِيانِ مَا أَفَادَ عَدَمَ كَرَاهَةِ ذِكْرِ الْمُحْدِثِ وَعَنْ فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ عَدَمَ كَرَاهَةِ ذِكْرِ الْجُنُبِ أَيْضًا.

(فَرَعٌ): لَوْ دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي أَثْنَاءِ الْأَذَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْخَطِيبِ فَفِي الْعُبَابِ تَبَعًا لِمَا اخْتَارَهُ أَبُو شُكَيْلٍ أَنَّهُ يُجِيبُ قَائِمًا، ثُمَّ يُصَلِّيُ التَّحِيَّةَ بِخَفَّةٍ وَلَوْ تَعَارَضَ إِجَابَةُ الْأَذَانِ وَذُكْرُ الْوُضُوءِ بِأَنَّ فَرَعٌ مِنْهُ وَسَمِعَ الْأَذَانَ بَدَأَ بِذِكْرِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ لِلْعِبَادَةِ الَّتِي بَاشَرَهَا وَفَرَعٌ مِنْهَا.

(فَرَعٌ): لَا تُسَنُّ إِجَابَةُ أَذَانِ نَحْوِ الْوِلَادَةِ وَتَعُولِ الْغِيلَانِ اهـ سم. قال ع ش: قوله: (إنه يُجِيبُهُ قَائِمًا إلخ) وَلَوْ قِيلَ بِأَنَّهُ يُصَلِّي، ثُمَّ يُجِيبُ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا؛ لِأَنَّ الْإِجَابَةَ لَا تَقُوتُ بِطَوْلِ الْفَضْلِ مَا لَمْ يَفْحُشِ الطَّوْلُ عَلَى أَنَّهُ يُمْكِنُهُ الْإِثْنَانُ بِالْإِجَابَةِ، وَالْخَطِيبُ يَخْطُبُ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا تَمْتَنِعُ عَلَيْهِ إِذَا طَالَ الْفَضْلُ وَقَوْلُهُ: (لَا تُسَنُّ إِجَابَةُ أَذَانِ نَحْوِ الْوِلَادَةِ إلخ) نَقَلَ عَنْ م ر مِثْلَهُ اهـ.

ة قوله (س): (مثل قوله) وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَتْرَاخَى عَنْهُ بَحِيثٌ لَا يُعَدُّ جَوَابًا لَهُ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ ثَنَى حَتْفِي الْإِقَامَةَ أُجِيبَ مَتْنِي وَقَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ ابْنِ كَيْجٍ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُقِيمُ قَادِرُ الْأَمْرِ عَلَى مَا يَأْتِي بِهِ أَنْتَهَى سَمِ وَشَوْبَرِي وَإِلَيْهِ يَمِيلُ كَلَامُ النَّهْيَةِ فَإِنَّهُ أَوْرَدَ فِي ذَلِكَ احْتِمَالَيْنِ، ثُمَّ قَالَ وَقَدْ تَعَرَّضَ

يَطْلُعُ عَلَيْهِ الزَّزْكَشِيُّ قَبْحَتَهُ وَنَظَرَ الْإِسْنَوِيُّ فِي إِجَابَتِهِ لِنَفْسِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُخَاطَبَ بِالْفَتْحِ هَلْ يَدْخُلُ فِي الْعُمُومَاتِ الْوَاقِعَةِ مِنْهُ وَنَوَازِعُ فِي وَجْهِ الْبِنَاءِ عَلَى ذَلِكَ، وَالَّذِي رَجَّحَهُ غَيْرُهُ أَنَّهُ لَا يُجِيبُ نَفْسَهُ أَخَذًا مِنْ مُقْتَضَى الْأَحَادِيثِ اهـ. ة قوله: (نظير ما يأتي) يُفَرَّقُ. ة قوله: (ولو جُنُبًا) صَرِيحٌ فِي اسْتِحْبَابِ إِجَابَتِهِمَا اهـ. ة قوله: (ولو جُنُبًا وحائضًا) قَضَيْتُهُ عَدَمَ كَرَاهَةِ إِجَابَةِ الْمُحْدِثِ، وَالْجُنُبِ، وَالْحَائِضِ وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ كَرَاهَةُ الْأَذَانِ، وَالْإِقَامَةِ لَهُمْ وَفَرَّقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بَأَنَّ الْمُؤَدَّنَ، وَالْمُقِيمَ مُقْصِرَانِ حَيْثُ لَمْ يَتَطَهَّرَا عِنْدَ مُرَاقَبَتِهِمَا الْوَقْتَ، وَالْمُجِيبُ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ إِجَابَتَهُ تَابِعَةٌ لِأَذَانٍ غَيْرِهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ غَالِيًا وَقْتُ أَذَانِهِ اهـ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَهُوَ حَسَنٌ مُتَّجِهٌ اهـ وَقَضَيْتُهُ الْفَرْقَ كَرَاهَةَ ذِكْرِهِمْ فِي غَيْرِ الْإِجَابَةِ إِذَا تَيَسَّرَ تَطَهُّرُهُمْ لَكِنْ قَوْلُهُ فِي الْخَبَرِ (كَانَ يَذْكُرُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ إِلَّا الْجَنَابَةَ) قَدْ يَقْتَضِي عَدَمَ الْكَرَاهَةِ مُطْلَقًا وَتَقَدَّمَ عَنِ الثَّبِيانِ مَا أَفَادَ عَدَمَ كَرَاهَةِ ذِكْرِ الْمُحْدِثِ وَعَنْ فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ عَدَمَ كَرَاهَةِ ذِكْرِ الْجُنُبِ أَيْضًا وَسَيَأْتِي. ة قوله: (مثل قوله) يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَتْرَاخَى عَنْهُ بَحِيثٌ لَا يُعَدُّ جَوَابًا لَهُ.

بأن يأتي بكل كلمة عقب فراغه منها كذا اقتصرُوا عليه لكن بحث الإسْنَوِيّ الاعتِدَادَ بِاِبْتِدَائِهِ
مع اِبْتِدَائِهِ فَرَعًا مَعًا أم لا وتبعه في موضع كجَمْعٍ لِكُنْيٍ خالفتَه في شرح العُبابِ فَبَيَّنَتْ أَنَّهُ لَا
تَكْفِي المُقَارَنَةُ كما يَدُلُّ عليه كَلَامُ المَجْمُوعِ، ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ العِمَادِ قال رَدًّا عليه المُوافِقُ
لِلْمُنْقُولِ أَنَّهَا لَا تَكْفِي لِلتَّعْقِيبِ في الخَبَرِ وَكَمَا لو قَارَنَ الإمامُ في أفعالِ الصَّلَاةِ بل أُولَى؛ لِأَنَّ
ما هُنَا جَوَابٌ وَهُوَ يَسْتَدْعِي التَّأَخُّرَ وَمُرَادُهُ من هَذَا القِياسِ أَنَّ المُقَارَنَةَ ثُمَّ مَكْرُوهَةٌ فَلْتَمَنَعَ هُنَا
الاعتِدَادَ وَإِنْ لَمْ تَمْنَعْهُ، ثُمَّ؛ لِأَنَّهَا ثُمَّ خَارِجِيَّةٌ وَهنا ذَاتِيَّةٌ كما أَشارَ إِلَيْهِ تَعْلِيلُهُ لِلأُولَوِيَّةِ.....

لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ابْنُ كَيْجٍ في التَّجْرِيدِ وَجَزَمَ فِيهِ بِالْأَوَّلِ اهـ قال ع ش هو الْمُعْتَمَدُ أَي كَوْنُ الجَوَابِ مَثْنًى اهـ.
☐ قَوْلُهُ: (بأن يأتي بكل كلمة إلخ) قال الْمُلا عَلِيّ القَارِي في رِسَالَتِهِ الْكُبْرَى في المَوْضُوعَاتِ ما نَصَّهُ
حَدِيثُ «مَنْحِ الْعَيْنَيْنِ بِإِطْرَاقِ أَتَمَلَّتِي السَّبَابَيْنِ بَعْدَ تَقْبِيلِهِمَا عِنْدَ سَمَاعِ قَوْلِ الْمُؤَذِّنِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ مَعَ قَوْلِهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» وَحَدِيثُ «رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالإِسْلَامِ دِينًا
وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا» ذَكَرَهُ الدَّيْلَمِيُّ في الْفِرْدَوْسِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «مَنْ فَعَلَ
ذَلِكَ فَقَدْ حَلَّتْ عَلَيْهِ شَفَاعَتِي» قال الْبُخَارِيُّ: لَا يَصِحُّ، وَأَوْرَدَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ في كِتَابِهِ مَوْجِبَاتِ الرَّحْمَةِ
بَسَنَدٍ فِيهِ مَجَاهِيلٌ مَعَ انْقِطَاعِهِ عَنِ الْخَضِرِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَكُلُّ ما يُرَوَّى في هَذَا فلا يَصِحُّ رَفْعُهُ أَلْبَتَّةَ
قُلْتُ وَإِذَا ثَبَتَ رَفْعُهُ إِلَى الصِّدِّيقِ فَيَكْفِي الْعَمَلُ بِهِ لِقَوْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ
الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ» وَقِيلَ: لَا يَفْعَلُ وَلَا يَنْهَى وَغَرَابَتُهُ لَا تَخْفَى عَلَى ذَوِي النُّهَى اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (لكن بحث
الإِسْنَوِيّ إلخ) وفاقا لِلأُسْتَنِ، وَالْمُغْنِي، وَالثَّهَابِيَّةِ وَزَادَ فِيهَا أَيِ الثَّهَابِيَّةِ وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ العِمَادِ مِنْ عَدَمِ
حُصُولِ سُنَّةِ الإِجَابَةِ فِي حَالِ المُقَارَنَةِ مَحْمُولٌ عَلَى نَفْيِ الْفَضِيلَةِ الْكَامِلَةِ بِضَرِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (فَرَعًا مَعًا أم
لا) صَادِقٌ بِفَرَاغِ السَّامِعِ أَوْ لَا سَمَ. ☐ قَوْلُهُ: (فَبَيَّنَتْ أَنَّهُ لَا تَكْفِي المُقَارَنَةُ) وَقَدْ يَدْعِي أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ
المُقَارَنَةُ الْحَقِيقِيَّةَ مَعَ قَصْدِ الجَوَابِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ الأَذَانِ وَلَوْ بَعْضُ حَرْفٍ مِنْهُ. ☐ قَوْلُهُ: (رَدًّا عَلَيْهِ)
أَيِ: الإِسْنَوِيّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَما لو قَارَنَ) أَيِ الْمَأْمُومِ. ☐ قَوْلُهُ: (لأن ما هُنَا جَوَابٌ) كَوْنُهُ جَوَابًا مَحَلُّ تَأْمُلٍ
فَتَأْمُلُ بِضَرِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ يَسْتَدْعِي التَّأَخُّرَ) قَدْ يُقَالُ: وَالتَّبَعِيَّةُ هُنَاكَ تَقْتَضِي التَّأَخُّرَ وَقَدْ يُفَرَّقُ سَمَ.
☐ قَوْلُهُ: (وَمُرَادُهُ) أَيِ ابْنِ العِمَادِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّ المُقَارَنَةَ ثُمَّ) أَيِ: مُقَارَنَةُ الْمَأْمُومِ لِلإِمَامِ فِي أَفْعَالِ الصَّلَاةِ.
☐ وَقَوْلُهُ: (فَلْتَمَنَعَ) أَيِ: المُقَارَنَةَ، أَوْ كَرَاهَتِهَا (هُنَا) أَيِ: فِي الإِجَابَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَيِ: الْكِرَاهَةُ، أَوْ
المُقَارَنَةُ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا ثُمَّ خَارِجِيَّةٌ وَهنا إلخ) تُحَرَّرُ هَذِهِ التَّفْرِقَةُ سَمَ وَلَا مَوْقِعَ لِهَذَا الْمَنْعِ بَعْدَ تَعْلِيلِ

(فَرَعٌ): لو دَخَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي أَثْنَاءِ الأَذَانِ بَيَّنَّ يَدَيِ الْخَطِيبِ فَنَفَى العُبابَ تَبَعًا لِمَا اخْتَارَهُ أَبُو شَكِيلٍ
أَنَّهُ يُجِيبُ قَائِمًا، ثُمَّ يُصَلِّي التَّحِيَّةَ بِخَفَّةٍ لِيَسْمَعَ أَوَّلَ الْخُطْبَةِ وَلَوْ تَعَارَضَ إِجَابَةُ الأَذَانِ وَذِكْرُ الْوُضُوءِ بِأَن
فَرَعٌ مِنْهُ وَسَمِعَ الأَذَانَ بَدَأَ بِذِكْرِ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّهُ لِلْعِبَادَةِ الَّتِي بَاشَرَهَا وَقَرَعَ مِنْهَا.
(فَرَعٌ): لَا تُسَنُّ إِجَابَةُ أَذَانِ نَحْوِ الْوَلَادَةِ وَتَعْوِلُ الْغِيْلَانِ اهـ.
☐ قَوْلُهُ: (فَرَعًا مَعًا أم لا) صَادِقٌ بِفَرَاغِ السَّامِعِ أَوَّلًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ يَسْتَدْعِي التَّأَخُّرَ) قَدْ يُقَالُ: وَالتَّبَعِيَّةُ
هُنَاكَ تَقْتَضِي التَّأَخُّرَ وَقَدْ يُفَرَّقُ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا ثُمَّ خَارِجِيَّةٌ وَهنا ذَاتِيَّةٌ) تُحَرَّرُ هَذِهِ التَّفْرِقَةُ.

بل يُجيبان بعد الفراغ كمُصَلِّ إن قُرِبَ الفصل واختارَ السُّبُكِيُّ أَنَّ الجُنُبَ، والحائِضَ لا يُجيبان لِخَبَرِ «كِرِهَتْ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهُ إِلَّا عَلَى طَهْرٍ» وَلِخَبَرِ «كَانَ يَذْكَرُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ إِلَّا لِحَنَابَةِ» وهما صَحِيحَانِ وَوَاقِفَهُ وَلَذَلِكَ التَّأْجُ فِي الْجُنُبِ لِإِمْكَانِ طَهْرِهِ حَالًا لَا الْحَائِضُ لِتَعَدُّرِ طَهْرِهَا مَعَ طُولِ أَمَدِ حَدِيثِهَا وَيُجِيبُ مُؤَذِّنَيْنِ مُتَرَتِّبَيْنِ سَمِعَهُمْ وَلَوْ بَعْدَ صَلَاتِهِ وَالْأَوَّلُ أَكَّدَ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ إِلَّا أَذَانِي الْفَجْرِ، وَالْجُمُعَةِ فَإِنَّهُمَا سَوَاءٌ وَلَوْ سَمِعَ الْبَعْضُ أَجَابَ فِيمَا لَا يَسْمَعُهُ (إِلَّا فِي حِينَئِذِهِ) وهما حيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ وَخَيٌّ عَلَى الْفَلَاحِ (فَيَقُولُ) عَقِبَ كُلِّ (لَا حَوْلَ) أَيِ تَحْوُلَ

☐ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُجَامِعِ الْإِنْسَانُ) أَيِ: وَلَمْ يَمَحُلْ نَجَاسَةً وَمَنْ يَسْمَعُ الْخَطِيبَ شَرَحَ بِأَفْضَلِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ قُرِبَ الْفَصْلُ) أَيِ فَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ غُرِّ قَالِمُ يُسْتَحَبُّ لَهُمَا الْإِجَابَةُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ السُّبُكِيُّ الْإِنْسَانَ) تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ كَرَاهَةِ إِجَابَتِهِمَا سَمٍ وَتَقَدَّمَ عَنْ النَّهَائَةِ، وَالْمُعْنَى اعْتِمَادُ سَنِّ إِجَابَتِهِمَا وَلَعَلَّهُمْ حَمَلُوا الْخَبَرَ الْأَوَّلَ عَلَى اسْتِحْبَابِ دَوَامِ الطَّهْرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَحَمَلُوا الْجَنَابَةَ فِي الْخَبَرِ الثَّانِي عَلَى حَالَةِ الْوُطْءِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا الْجَنَابَةَ) تَقَدَّمَ عَنْ فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ الذِّكْرُ لِلْمُحْدِثِ، بَلْ وَلَا لِلْجُنُبِ سَمٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُجِيبُ مُؤَذِّنَيْنِ مُتَرَتِّبَيْنِ الْإِنْسَانَ) وَمِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى مَا إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُونَ وَاخْتَلَطَتْ أَصْوَاتُهُمْ عَلَى السَّامِعِ وَصَارَ بَعْضُهُمْ يَسْبِقُ بَعْضًا، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تُسْتَحَبُّ إِجَابَةُ هَؤُلَاءِ، وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ أَنَّهُ تُسْتَحَبُّ إِجَابَتُهُمْ نِهَائَةً وَأَقْرَهُ سَمٍ وَالرَّشِيدِيُّ قَالَ الْبُصْرِيُّ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ إِذَا سَمِعَ وَلَوْ بَعْضُهُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَقُولُ: وَيُمْكِنُ أَنَّهُ جَرَى عَلَى مَا مَرَّ عَنْ شُرُوحِ الْإِزْشَادِ، وَالْعُبَابِ وَأَفْضَلُ لِلشَّارِحِ وَقَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ مَرَّ مَا إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُونَ أَيِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ أَوْ مَحَالٍ وَسَمِعَ الْجَمِيعُ وَقَوْلُهُ مَرَّ، وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ الْإِنْسَانُ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ مَرَّ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِجَابَتُهُمْ أَيِ إِجَابَةُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِأَنْ يَتَأَخَّرَ بِكُلِّ كَلِمَةٍ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُمْ أَتَوْا بِهَا بِحَيْثُ تَقَعُ إِجَابَتُهُ مُتَأَخَّرَةً أَوْ مُقَارِنَةً أَوْ عَاشَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ) أَيِ جَوَابُهُ عَشْرُ.

☐ قَوْلُهُ: (أَكَّدَ) أَيِ فَيُكْرَهُ تَرْكُهُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (فَاتَّهَمَا سَوَاءً) أَيِ لِقَدَمِ الْأَوَّلِ فِيهِمَا وَوُقُوعِ الثَّانِي فِي الْوَقْفِ فِي الصُّبْحِ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ فِي عَصْرِهِ ﷺ فِي الْجُمُعَةِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَمِعَ الْبَعْضُ) سَوَاءً كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ أَوْ الْآخِرِ عَشْرُ الْأَوَّلَى بَعْضُ الْأَذَانِ سَوَاءً اتَّحَدَ، أَوْ تَعَدَّدَ وَسَوَاءً عَلَى التَّعَدُّدِ كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ، أَوْ الْآخِرِ، أَوْ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا. ☐ قَوْلُهُ: (أَجَابَ فِيمَا لَا يَسْمَعُهُ) أَيِ: سُنَّ لَهُ أَنْ يُجِيبَ فِي الْجَمِيعِ مُعْنَى وَنِهَائَةً، وَعِبَارَةٌ سَمٍ عَنِ الْعُبَابِ أَجَابَ فِيهِ وَفِيمَا لَا يَسْمَعُهُ تَبَعًا ه. ☐ قَوْلُهُ: (عَقِبَ كُلِّ) عِبَارَةٌ النَّهَائَةِ، وَالْمُعْنَى يَدُلُّ كُلِّ مِنْهُمَا ه.

☐ قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَ السُّبُكِيُّ الْإِنْسَانَ) تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ كَرَاهَةِ إِجَابَتِهِمَا. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا الْجَنَابَةَ) فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ وَلَا يُكْرَهُ الذِّكْرُ لِلْمُحْدِثِ، بَلْ وَلَا لِلْجُنُبِ ه. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُجِيبُ مُؤَذِّنَيْنِ) فِي شَرْحِ مَرَّ وَمِمَّا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى مَا إِذَا أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُونَ وَاخْتَلَطَتْ أَصْوَاتُهُمْ عَلَى السَّامِعِ وَصَارَ بَعْضُهُمْ يَسْبِقُ بَعْضًا وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا يُسْتَحَبُّ إِجَابَةُ هَؤُلَاءِ، وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِجَابَتُهُمْ ه. وَلَا يَتَّبَعُ فِيمَا لَوْ تَرَكَ الْمُؤَذِّنُ التَّرْجِيعَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ السَّامِعُ تَبَعًا لِإِجَابَتِهِ فِيمَا عَدَاهُ وَلَا يَتَّبَعُ مَنْ إِجَابَةَ الصَّلَاةِ جَامِعَةً وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ فَلْيُرَاجَعْ.

عن المعصية. (ولا قُوَّة) على الطاعة ومنها ما دَعَوْتَنِي إِلَيْهِ (إلا بالله) فَجُمْلَةٌ ما يَأْتِي به في الأَذَانِ أَرْبَعٌ وفي الإِقَامَةِ اثْنَانِ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ قَالَ ذَلِكَ مُخْلِصًا مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ» (قُلْتُ وَإِلَّا فِي التَّشْوِيبِ فَيَقُولُ صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَحُكِّي فَتَحُّهَا (والله أعلم)؛ لِأَنَّهُ مُنَاسِبٌ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ لِيُخْبِرَ فِيهِ رَدُّ بَأْتِهِ لَا أَصْلَ لَهُ وَقِيلَ يَقُولُ صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَيَقُولُ فِي كُلِّ مَنْ كَلِمَتَنِي الإِقَامَةُ أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا ما دَامَتِ السَّمَوَاتُ، والأَرْضُ وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا لِيُخْبِرَ أَبِي دَاوُدَ بِهِ وَيَحْمِلَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّهُ فِي قَوْلِهِ «فِي اللَّيْلَةِ الْمُمَطَّرَةِ، أَوْ نَحْوِ الْمُظْلِمَةِ عَقِبَ الْحَيْعَلَتَيْنِ أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ» يُجِيبُهُ بِلا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ سُنَّةٌ تَخْفِيفًا عَنْهُمْ.

قوله: (عن المعصية) لا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ هُنَا أَيْضًا، وَمِنْهَا الإِخْلَالُ بِمَا دَعَوْتَنِي إِلَيْهِ نَظِيرَ ما يَأْتِي بِصُرِّي.
قوله (لِسِي): (إلا بالله) أي بَعَوْنِ اللَّهِ فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَقَالَ ﷺ تَذَرِي مَا تَقْسِرُهَا قُلْتُ: لَا قَالَ لَا حَوْلَ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللَّهِ وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا بِعَوْنِ اللَّهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى مَنْكِبِي وَقَالَ: هَكَذَا أَخْبَرَنِي جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُغْنِي. قوله: (فَجُمْلَةٌ إلخ) عبارة المُغْنِي، وَيَقُولُ ذَلِكَ فِي الأَذَانِ أَرْبَعًا وَفِي الإِقَامَةِ مَرَّتَيْنِ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَقِيلَ يُحَوَّلُ مَرَّتَيْنِ فِي الأَذَانِ وَاخْتَارَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يَمِيلُ إِلَيْهِ وَلَوْ عَبَّرَ بِحَيْعَلَاتِهِ لَوَافَقَ الْأَوَّلَ، وَالْمُعْتَمَدَ.

(فائدة): الحاء، والعينُ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَصْلِيَّةِ الْحُرُوفِ لِغُرْبِ مَخْرَجِهِمَا إِلَّا أَنْ يُؤْلَفَ كَلِمَةٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ كَقَوْلِهِ: حَيْثُ لِقَائُهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ مِنْ حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ وَمِنْ حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ وَمِنْ الْمُرْكَبِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ قَوْلُهُنَّ: حَوْقَلْ إِذَا قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ هَكَذَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ حَوْلَقَ بِتَقْدِيمِ اللَّامِ عَلَى الْقَافِ فَهِيَ مُرْكَبَةٌ مِنْ حَوْلٍ وَقَافٍ قُوَّةٌ اهـ. قوله: (وَبَرَزَتْ) زَادَ فِي الإِيْعَابِ بِالْحَقِّ نَطَقَتْ ع ش. قوله: (بِكَسْرِ الزَّاءِ إلخ) أي: صِرَتْ ذَابِرٌ أَيْ خَيْرٌ كَثِيرٌ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي.
قوله: (لَأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا إِشْتِمَالِهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا. قوله: (رَدُّ إلخ) عبارة النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي أَدْعَى الدَّمِيرِي أَنَّهُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ وَزَادَ الْأَوَّلُ وَيُجَابُ عَنْهُ بَأَنْ مَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ اهـ. قوله: (وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ إلخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ، وَالْمُغْنِي وَجَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ. قوله: (فِي اللَّيْلَةِ إلخ) لَيْسَ بِقَيْدٍ كَمَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، بَلِ النَّهَارُ كَذَلِكَ كُرْدِي. قوله: (أَوْ نَحْوِ الْمُظْلِمَةِ) كَذَاتِ الرِّيحِ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي. قوله: (عَقِبَ الْحَيْعَلَتَيْنِ) أي: أَوْ بَعْدَ فَرَاغِ الأَذَانِ وَهُوَ الْأَوَّلَى نِهَايَةٌ وَمُغْنِي وَشَرْحُ بَافْضِلٍ. قوله: (أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ إلخ) وَلَا يَبْعُدُ سَنَ إِجَابَةِ الصَّلَاةِ جَامِعَةً بِلا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش وَنَقَلَ الْكُرْدِيُّ مِثْلَهُ عَنِ الزِّيَادِيِّ. قوله: (وَقَوْلُهُ) أي الْمُوَدَّنِ فِي نَحْوِ اللَّيْلَةِ الْمُمَطَّرَةِ (ذَلِكَ) أي: أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ. قوله: (سُنَّةٌ) أي: لِيُخْبِرَ

قوله: (وَقَوْلُهُ ذَلِكَ سُنَّةٌ) أي: لِيُخْبِرَ الصَّحِيحَيْنِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لِمُوَدَّنِهِ فِي

(و) يُسَنُّ (لِكُلِّ) مِنَ الْمُؤَذِّنِ، وَالْمُقِيمِ وَسَامِعِهِمَا (أَنْ يُصَلِّيَ).....

الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا (قَالَ: لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ إِذَا قُلْتَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلَا تَقُلْ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، بَلْ قُلْ: صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ فَكَانَ النَّاسُ اسْتَكْرُوا ذَلِكَ فَقَالَ: اتَّعَجِبُونَ مِنْ ذَا قَدْ فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ) الْإِنِّحَ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيْ، وَالتَّهْيِئَةِ وَمُعْنَى لَا تَقُلْ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ أَيْ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ لَا أَنَّهُ يَقُولُهُ عِوَضًا فَلَا يُنَافِي مَا ذَكَرُوهُ أَنَّهُ يَقُولُهُ بَعْدَهُ الصَّرِيحُ فِي أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِهِ عِوَضًا عَنِ الْحِيعَلَتَيْنِ، أَوْ أَحَدِهِمَا لَا يَصِحُّ وَمَالُ جَمْعٍ إِلَى الْأَخْذِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَأْتِي بِهِ عِوَضًا عَنْهُمَا إِنْ سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ الْجَمْعِ الْمُعْنَى كَمَا مَرَّ.

□ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَا شَيْئَ فِيهِ فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُقِيمِ) عِبَارَةٌ فِي النَّهْيَةِ، وَكَذَا مُقِيمٌ لِحَدِيثِ وَرَدَّ فِيهِ رَوَاهُ ابْنُ السُّنِّيِّ وَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي أَذْكَارِهِ اهـ.

□ قَوْلُهُ (سُنِّيٌّ): (أَنْ يُصَلِّيَ الْإِنِّحَ) وَتَحْصُلُ السُّنَّةُ بِأَيِّ لَفْظٍ أَتَى بِهِ مِمَّا يُفِيدُ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ ﷺ وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَفْضَلَ الصَّبِيحِ عَلَى الرَّاجِحِ صَلَاةُ التَّشَهُُّدِ فَيَتَّبِعِي تَقْدِيمُهَا عَلَى غَيْرِهَا وَمِنْ الْغَيْرِ مَا يَقَعُ لِلْمُؤَذِّنِ مِنْ قَوْلِهِمْ: الصَّلَاةُ، وَالسَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى آخِرِ مَا يَأْتُونَ بِهِ فَيَكْفِي.

(فَائِدَةٌ): قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: وَيَتَأَكَّدُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ فِي مَوَاضِعَ وَرَدَتْ فِيهَا أَخْبَارٌ خَاصَّةٌ أَكْثَرُهَا بِأَسَانِيدَ جَيِّدَةٍ عَقِبَ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ وَأَوَّلَ الدُّعَاءِ وَأَوْسَطَهُ وَآخِرَهُ وَفِي أَوَّلِهِ أَكَّدَ وَفِي أَثْنَاءِ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ وَعِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، وَالْخُرُوجِ مِنْهُ وَعِنْدَ الْاجْتِمَاعِ، وَالتَّفَرُّقِ، وَعِنْدَ السَّفَرِ، وَالْقُدُومِ مِنْهُ، وَالْقِيَامِ لِصَلَاةِ اللَّيْلِ وَخَتَمِ الْقُرْآنِ وَعِنْدَ الْهَمِّ، وَالْكَرْبِ، وَالتَّوْبَةِ وَقِرَاءَةِ الْحَدِيثِ وَتَبْلِيغِ الْعِلْمِ، وَالدُّعَا وَنِسْيَانِ الشَّيْءِ وَوَرَدَ أَيْضًا فِي أَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ عِنْدَ اسْتِلامِ الْحَجَرِ وَطَلَبِ الْأَذْنِ، وَالتَّكْبِيَةِ، وَعَقِبَ الْوُضُوءِ وَعِنْدَ

يَوْمٍ مَطِيرٍ وَهُوَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ إِذَا قُلْتَ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَلَا تَقُلْ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، بَلْ قُلْ صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ فَكَانَ النَّاسُ اسْتَكْرُوا ذَلِكَ فَقَالَ اتَّعَجِبُونَ مِنْ ذَا قَدْ فَعَلَهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ الْإِنِّحَ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمُعْنَى لَا تَقُلْ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ أَيْ مُقْتَصِرًا عَلَيْهِ لَا أَنَّهُ يَقُولُهُ عِوَضًا فَلَا يُنَافِي مَا ذَكَرُوهُ أَنَّهُ يَقُولُهُ بَعْدَهُ الصَّرِيحُ فِي أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِهِ عِوَضًا عَنْهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا دُعَاءٌ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَيْفَ يُحْسَنُ أَنْ يَدْعُوَهُمْ، ثُمَّ يَقُولَ أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُمَا هُنَا لَيْسَا لِلدُّعَاءِ إِلَى مَحَلِّ الْأَذَانِ بَلْ لِلدُّعَاءِ إِلَى الصَّلَاةِ فِي مَحَلِّ السَّامِعِينَ إِلَى أَنْ قَالَ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ: كَانَ يَأْمُرُ الْمُتَنَادِي فَيُنَادِي بِالصَّلَاةِ، ثُمَّ يُنَادِي: «أَلَا صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ» وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحِيعَلَتَيْنِ ثَبَتَ اشْتِرَاؤُهُمَا بِالنَّصِّ وَالذَّلِيلُ عَلَى إِسْقَاطِهِمَا فِي هَذَا الْفَرْدِ الْخَاصِّ مُحْتَمَلٌ فَلَمْ يَقَوْ عَلَى دَفْعِ الثَّابِتِ مِنْ غَيْرِ احْتِمَالٍ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا فِي الْخَادِمِ تَبَعًا لِلْمُجِبِّ الطَّبْرِيِّ اهـ وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ السَّابِقُ ظَاهِرٌ فِي سَقُوطِهِمَا فِي هَذَا الْفَرْدِ الْخَاصِّ وَهَذَا كَافٍ فِي تَخْصِيصِ نَصِّ اشْتِرَاؤِهِمَا؛ لِأَنَّ تَنَاوُلَهُ لِهَذَا الْفَرْدِ ظَاهِرٌ قَطُّ، وَأَمَّا حَدِيثُ الصَّحِيحَيْنِ الثَّانِي فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَسْلِيمِ ظُهُورِهِ فِي الْمَطْلُوبِ فَهَوَ فِي بَعْضِ الْمَرَاتِ وَغَايَةُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ جَوَازُ الْجَمْعِ لَا تَعْيِيْنُهُ فِي آدَاءِ هَذِهِ السُّنَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَيُسَلِّمُ (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ فَرَاغِهِ) مِنَ الْأَذَانِ، أَوْ الْإِقَامَةِ لِلأَمْرِ بِالصَّلَاةِ عَقِبَ الْأَذَانِ فِي خَيْرِ مُسْلِمٍ وَقِيَاسٍ بِذَلِكَ غَيْرُهُ (ثُمَّ) يُسَنُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ عَقِبَهُمَا (اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ) هِيَ الْأَذَانُ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِكَمَالِهِ وَسَلَامَتِهِ مِنْ تَطَرُّقِ نَقْصٍ إِلَيْهِ وَلَا شَيْئَ عَلَيْهِ عَلَى جَمِيعِ شَرَائِعِ الْإِسْلَامِ وَقَوَاعِيدِهِ مَقَاصِدِهَا بِالنَّصِّ وَغَيْرِهَا بِالْإِشَارَةِ (وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ) أَيِ الَّتِي سَتَقُومُ (آتٍ مُحْكَمًا الْوَسِيلَةُ) هِيَ أَعْلَى دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ لَا تَكُونُ إِلَّا لَهُ ﷺ وَحِكْمَةُ طَلَبِهَا لَهُ مَعَ تَحَقُّقِ وَفُوعِهَا لَهُ بِالْوَعْدِ الصَّادِقِ إِظْهَارُ الْإِفْتِقَارِ، وَالتَّوَضُّعِ مَعَ عَوْدِ عَائِدَةٍ جَلِيلَةٍ لِلْسَّائِلِ أَشَارَ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ ﷺ، «ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ فَمَنْ سَأَلَ اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي» أَيِ وَجَبَتْ كَمَا فِي رِوَايَةِ «يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أَيِ بِالْوَعْدِ الصَّادِقِ، وَأَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ فَلَا يَجِبُ لِأَحَدٍ عَلَى اللَّهِ شَيْءٌ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ غُلُوبًا كَبِيرًا (وَالْفَضِيلَةُ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ، أَوْ أَعْمٌ وَخُذِفَ مِنْ أَصْلِهِ وَغَيْرِهِ، (وَالدَّرَجَةُ الرَّفِيعَةُ) وَخَتَمَهُ بِهَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُمَا (وَابْعَثْهُ مَقَامًا مُحْتَوَدًا) وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ أَيْضًا «الْمَقَامَ».....

الذَّبْحِ، وَالْعُطَاسِ وَوَرَدَ الْمَنْعُ مِنْهَا عِنْدَهُمَا أَيْضًا أَنْتَهَى مُنَاوِيٌّ أَهْ ع ش. □ فَوَدَ: (وَيُسَلِّمُ) أَيِ: لِمَا مَرَّ مِنْ كَرَاهَةٍ إِفْرَادٍ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَ (سَنِي): (بَعْدَ فَرَاغِهِ) أَيِ: وَلَوْ كَانَ اشْتِغَالُهُ بِذَلِكَ يَقُوتُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ مَعَ الْإِمَامِ، أَوْ بَعْضَ الْفَاتِحَةِ، بَلْ، أَوْ كُلَّهَا ع ش. □ فَوَدَ: (مِنَ الْأَذَانِ، أَوْ الْإِقَامَةِ) أَيِ، أَوْ الْإِجَابَةِ رَشِيدِي. □ فَوَدَ: (ثُمَّ يُسَنُّ لَهُ الْإِلْحَ) أَيِ: لِكُلِّ مِنَ الْمُؤَدِّينَ، وَالْمُقِيمِ وَسَامِعِيهِمَا وَظَاهِرٌ أَنَّ كُلًّا مِنَ الْإِجَابَةِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالدُّعَاءِ سُنَّةٌ مُسْتَقَلَّةٌ فَلَوْ تَرَكَ بَعْضُهَا سُنَّ أَنْ يَأْتِيَ بِالْبَاقِي ع ش. □ فَوَدَ: (عَقِبَهُمَا) أَيِ: الصَّلَاةِ، وَالسَّلَامِ.

□ فَوَدَ (سَنِي): (اللَّهُمَّ) أَصْلُهُ يَا اللَّهَ خُذْفَتْ يَأُوهُ وَعَوِّضَتْ عَنْهَا الْمِمْ وَلِهَذَا امْتَنَعَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَ: (هِيَ الْأَذَانُ) أَيِ: أَوْ الْإِقَامَةُ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ.

□ فَوَدَ (سَنِي): (آتٍ) أَيِ: أَعْطَى نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَ: (إِظْهَارُ الْإِفْتِقَارِ، وَالتَّوَضُّعِ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ، وَالْمُغْنِي وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ إِظْهَارٍ شَرَفَهُ وَعِظَمَ مَنَزَلَتِهِ أَه. □ فَوَدَ: (ﷺ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَهُ عَلَى إِلَيْهَا.

□ فَوَدَ: (ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ كَمَا فِي خَيْرِ مُسْلِمٍ «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَدِّينَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُونَ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ الْإِلْحَ». □ فَوَدَ: (فَلَا يَجِبُ لِأَحَدٍ الْإِلْحَ) قَدْ يُقَالُ الْوُجُوبُ فِيمَا ذَكَرَ عَلَيْهِ ﷺ لَا عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَإِنْ قُدِّرَ قَبُولُ احْتِيجَ إِلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّأْوِيلِ لِكَيْتَهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ وَلَا ضَرُورَةُ تَدْعُو إِلَيْهِ بِضَرِيٍّ أَقُولُ: وَأَيْضًا لَوْ سَلِمَ فَالْوُجُوبُ هُنَا بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ أَيِ الْحُصُولِ، وَالثَّبُوتِ، وَالْمُرَادُ بِهِ مُجَرَّدُ الْوَعْدِ بِفَضْلِهِ. □ فَوَدَ: (وُخْذِفَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَائِيَّةِ وَقَالَ الْمُغْنِي وَزَادَ فِي التَّنْبِيهِ بَعْدَ، وَالْفَضِيلَةُ «وَالدَّرَجَةُ الرَّفِيعَةُ» وَبَعْدَ وَعَذَتْهُ «يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ» أَه قَالَ الْكُرْدِيُّ وَفِي فَتْحِ الْبَارِي زَادَ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ «إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ» أَه. □ فَوَدَ: (وَخَتَمَهُ الْإِلْحَ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (وَالدَّرَجَةُ الرَّفِيعَةُ).

المحمود» (الذي) بَدَل من المُنْكَرِ، أو عَطَفُ بَيَانٍ، أو نَعَتْ لِلْمَعْرِفِ ويجوزُ القطْعُ للرفعِ أو النصبِ (وعَدته) بِقَوْلِكَ ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩] وهو هنا اتِّفَاقًا مقامَ الشفاعةِ العُظمَى في فصلِ القضاءِ يحمدهُ فيه الأولونَ، والآخرونَ؛ لأنَّه الْمُتَصَدِّقُ له بِسُجُودِهِ أربعَ سَجَدَاتٍ أي كسُجُودِ الصَّلَاةِ كما هو الظاهرُ تحتَ العرشِ حتى أُجِيبَ لَمَّا فَرَعُوا إِلَيْهِ بعدَ فَرَعِهِمْ لِأَدَمَ، ثُمَّ لِأُولَى الْعِزْمِ نُوحٍ فَإِبْرَاهِيمَ فَمُوسَى فَعِيسَى واعتذارِ كُلِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمٍ واختَلَفُوا فِيهِ فِي الْآيَةِ، وَالْأَشْهُرُ كما هنا وقولُ مُجَاهِدٍ هو أَنَّ يُجْلِسَهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ أَطَالَ الْوَاحِدِيُّ فِي رَدِّهِ لَعْنَةً إِذِ الْبَعْثُ لَا يُطْلَقُ حَقِيقَةً عَلَى الْقُعُودِ، بَلْ هُوَ ضِدُّهُ سَيِّمًا وَقَدْ أُكِّدَ بِ (مَقَامًا) عَلَى أَنَّهُ يُؤْهِمُ مَا تَعَالَى اللهُ عَنْهُ غُلُوبًا كَبِيرًا وَإِنَّمَا سُنَّ هَذَا الدُّعَاءُ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ «مَنْ قَالَ ذَلِكَ حِينَ يَسْمَعُ النِّدَاءَ حَلَّتْ لَهُ شَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَيُسَنُّ الدُّعَاءُ.....

□ فَوَدَّ: (مِنَ الْمُتَنَكَّرِ) أَي وَمِنَ الْمَعْرِفِ بِالْأَوَّلَى قَالَ سَمِ أَي، أَوْ نَعَتْ لَهُ مَقْطُوعٌ فَإِنَّ التَّغْتَ الْمَقْطُوعَ تَجَوُّزٌ مُخَالَفَتُهُ لِلْمَنْعُوتِ تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا وَلِذَا أَعْرَبُوا ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا﴾ [الهمزة: ٢] نَعْتًا مَقْطُوعًا ﴿لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُزْمَةٌ﴾ [الهمزة: ١] اه أَقُولُ: هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَبِجَوِّزِ الْإِلْخِ فَإِنَّهُ رَاجِعٌ لِلْمُنْكَرِ أَيْضًا كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ النَّهَائِيَةِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ مَا نُصِّه قَوْلُهُ: أَوْ نَعَتْ لِلْمَعْرِفِ قَدْ يُوْهِمُ اقْتِصَارَهُ فِي الْمَعْرِفِ عَلَى مَا ذَكَرَ عَدَمَ تَأْتِي الْبَدَلِيَّةُ فِيهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ،

□ وَفَوَدَّ: (بِجَوِّزِ الْإِلْخِ) مُتَأَتٍّ عَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ (هُنَا) أَي: فِي دُعَاءِ الْأَذَانِ. □ فَوَدَّ: (أَيِ كَسْجُودِ الصَّلَاةِ) وَهَلْ هُوَ بَطْهَارَةٌ سَم. □ فَوَدَّ: (لَمَّا فَرَعُوا) أَي: أَهْلُ الْمَخْشَرِ وَهُوَ ظَرْفٌ لِقَوْلِهِ الْمُتَصَدِّقِ. □ فَوَدَّ: (وَاخْتَلَفُوا فِيهِ الْإِلْخِ) أَي: فِي الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَشْهُرُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ كَمَا هُنَا. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ أُكِّدَ) أَي: إِرَادَةُ الضَّدِّ. □ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَيِ لِلْإِلْخَالِ) فِي النَّهَائِيَةِ، وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ الدُّعَاءُ الْإِلْخِ) وَأَنْ يَقُولَ الْمُؤَدِّنُ، وَمَنْ سَمِعَهُ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ اللَّهُمَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ وَإِذْبَارُ نَهَارِكَ وَأَصْوَاتُ دُعَاتِكَ اغْفِرْ لِي، وَبَعْدَ أَذَانِ الصُّبْحِ: اللَّهُمَّ هَذَا إِقْبَالُ نَهَارِكَ وَإِذْبَارُ لَيْلِكَ وَأَصْوَاتُ دُعَاتِكَ اغْفِرْ لِي، وَآكَدَ الدُّعَاءُ كَمَا فِي الْعُبَابِ سُؤَالَ الْعَافِيَةِ فِي الدُّنْيَا، وَالْآخِرَةِ نَهَائِيَّةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ أَيِ وَبَعْدَ إِجَابَةِ الْمُؤَدِّنِ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ سُنَّةٌ مُسْتَقِيلَةٌ فَلَا يَتَوَقَّفُ طَلَبُ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى فِعْلٍ غَيْرِهِ وَقَوْلُهُ م ر اغْفِرْ لِي عِبَارَةٌ شَرَحَ الْبَهْجَةُ فَاغْفِرْ لِي وَقَوْلُهُ م ر سُؤَالَ الْعَافِيَةِ أَيِ كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا، وَالْآخِرَةِ ع ش عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ فَيَقُولُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي وَلَدَيَّ اه.

□ فَوَدَّ: (بَدَلٌ مِنَ الْمُتَنَكَّرِ) أَي، أَوْ نَعَتْ لَهُ مَقْطُوعٌ فَإِنَّ التَّغْتَ الْمَقْطُوعَ تَجَوُّزٌ مُخَالَفَتُهُ لِلْمَنْعُوتِ تَعْرِيفًا، أَوْ تَنْكِيرًا وَلِذَا أَعْرَبُوا ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا﴾ [الهمزة: ٢] نَعْتًا مَقْطُوعًا ﴿لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُزْمَةٌ﴾ [الهمزة: ١]. □ فَوَدَّ: (أَوْ نَعَتْ لِلْمَعْرِفِ) هَلَا قَالَ: أَوْ بَدَل. □ فَوَدَّ: (أَيِ كَسْجُودِ الصَّلَاةِ) وَهَلْ هُوَ بَطْهَارَةٌ.

بين الأذان، والإقامة؛ لأنه لا يُردُّ كما في حديث حسنٍ ويكره للمؤذّن وغيره الخروج من محل الجماعة بعده وقبل الصلاة إلا لعذرٍ ويسنُّ تأخيرها قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب أي للخلاف القوي في ضيق وقتها ومن ثمَّ أطبق العلماء على كراهة تأخيرها عن أوله كما مرَّ.

☐ قوله: (بين الأذان، والإقامة) أي: وإن طال ما بينهما ويحصل أصل السنة بمجرد الدعاء، والأولى شغل الزمان بتمايمه بالدعاء إلا وقت فعل الزاوية على أن الدعاء في نحو سجودها يصدق عليه أنه دعاء بين الأذان، والإقامة، ومفهوم كلام الشارح م ر أنه لا يطلب الدعاء بعد الإقامة وقبل التحريم ويوجه بأن المطلوب من المصلي المبادرة إلى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة ع ش.

☐ قوله: (ويكره للمؤذّن إلخ) ويثدّب له أن يتحوّل من مكان الأذان للإقامة، ولا يقيم وهو يمشي نهاية ومغني.

☐ قوله: (ويسنُّ تأخيرها) أي: الإقامة عبارة النهاية، والمغني، والأسنى ويسنُّ أن يفصل المؤذّن، والإمام بين الأذان، والإقامة بقدر اجتماع الناس في محل الصلاة ويقدر فعل السنة التي قبلها ويفصل في المغرب بينهما بنحو سكتة لطيفة كعمود يسير لضيق وقتها ولا اجتماع الناس إليها عادة قبل وقتها وعلى تصحيح المصنف من استحباب سنة المغرب قبلها بفصل بقدر أدائها أيضا اهـ وسئلت عما يفعل به بعض الأئمة من تعجيل الصلاة عقب دخول وقتها ولا ينتظر لمن يريد الجماعة من أهل محله ويستدل على ذلك بإطلاق قول الإخياء إن المطلوب من الإمام مراعاة أول الوقت ولا يتبني له أن يؤخر الصلاة لانتظار كثرة الجمع إلخ الجواب أنه يسنُّ للإمام بعد يقين دخول الوقت، والأذان عقبه أن ينتظر في غير صلاة المغرب قدر ما يسع عادة لفعل أهل محله المسجد مثلا لأسباب الصلاة كالطهارة، والستر ورايتها ولا اجتماعهم فيه ويختلف مقدارها باختلاف سعة المحلة، ثم بعد مضي ذلك المقدار يصلي بمن حضر وإن قل ولا ينتظر ولو نحو شريف عالم فإن انتظر كره وأما صلاة المغرب فيصليها بعد يقين دخول وقتها ومضي ما يسع أذانها ورايتها بمن حضر من غير انتظار، وهذا خلاصة ما في التحفة، والنهاية، والأسنى، والمغني وعليه يحمل إطلاق الغزالي في الإخياء ويظهر أن المقدار الذي يسع عادة ما تقدّم في غير المغرب لا ينقص ذلك عن رُبع ساعة فلكية فيثدّب للإمام أن ينتظر في غير صلاة المغرب رُبع الساعة مطلقا، ثم إن اقتضت سعة المحلة مثلا زيادة عليه فيريد على ذلك قدر ما تقتضي سعتها بحيث يقع جميع الصلاة في وقت الفضيلة، والله أعلم.

☐ قوله: (إلا في المغرب) يتبني أن يستثنى منه ومن كراهة التأخير الآتية التأخير بقدر سعتها المتقدّم لظهور أن الأفضل فعلها قبلها، ثم رأيت في الرّوض ما نصّه ويفصل بين الأذان، والإقامة بقدر اجتمع الناس وأداء السنة وفي المغرب بسكتة لطيفة اهـ وفي شرحه ما نصّه وعلى ما صحّحه التّووي من للمغرب سنة قبلها بفصل بقدر أدائها أيضا اهـ.

(فصل في بيان استقبال الكعبة، أو بدلها وما يتبع ذلك)

(استقبال) عَيْن (القبلة) أي الكعبة وليس منها الحجر، والشاذروان؛ لأن ثبوتها منها ظَنِّي وهو لا يُكْتَفَى به في القبلة وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار، بل أمرٌ اصطلاحِيٌّ أي وهو سَمْتُ البيت وهَوَاؤه إلى السماء، والأرض السابعة والمُعْتَبَرُ مُسَامَتُهَا عُرْفًا لا حقيقةً.....

فصل في استقبال القبلة

□ قَوْلُهُ: (أَوْ بَدَلُهَا) وَهُوَ صَوْبُ الْمُقْصِدِ فِي نَقْلِ السَّفَرِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ) أَيْ: كَوُجُوبِ إِمَامِ الْأَرْكَانِ كُلِّهَا، أَوْ بَعْضِهَا فِي نَقْلِ السَّفَرِ ش. □ قَوْلُهُ: (اسْتِيقَالُ عَيْنِ الْقِبْلَةِ) أَيْ: لَا جِهَتَهَا عَلَى الْمُتَعَمِّدِ فِي مَذْهَبِنَا يَقِينًا فِي الْقُرْبِ وَظَنًّا فِي الْبُعْدِ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (أَيِ الْكَعْبَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِي الْخَادِمِ فِي النِّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ثُبُوتَهُمَا مِنْهَا) أَيْ ثُبُوتُ كَوْنِهِمَا جُزْءًا مِنَ الْكَعْبَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي الْخَادِمِ الْخُ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا، وَالْمُرَادُ بِعَيْنَيْهَا جُزْأُهَا أَوْ هَوَاؤُهَا الْمُحَاذِي إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُصَلِّي فِيهَا وَلَا فَلَائِكْفِي هَوَاؤُهَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ جُزْمِهَا حَقِيقَةً حَتَّى لَوْ اسْتَقْبَلَ شَاخِصًا مِنْهَا ثَلَاثِي ذِرَاعٍ فَكَثُرَ تَقْرِيبًا جَازًا ه. □ قَوْلُهُ: (وَهَوَاؤُهُ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الْبَيْتِ. □ قَوْلُهُ: (السَّابِعَةُ) رَاجِعٌ إِلَى السَّمَاءِ أَيْضًا شَوْبَرِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُعْتَبَرُ مُسَامَتُهَا عُرْفًا الْخُ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا قَالَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ صَفٌّ آخِرَ الْمَسْجِدِ بَحِثٌ يَخْرُجُ بَعْضُهُمْ لَوْ قَرَّبُوا عَنِ السَّمْتِ صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ خَرَجَ بَعْضُ الصَّفِّ الْقَرِيبِ عَنِ السَّمْتِ فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ صَلَاةُ مَنْ خَرَجَ عَنْهُ مَعَ الْقَطْعِ بِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمُحَاذَاةِ لَا تَخْتَلِفُ فِي الْقُرْبِ، وَالْبُعْدِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْمُتَّبِعَ فِيهِ أَيْ فِي الْبُعْدِ حُكْمُ الْإِطْلَاقِ، وَالتَّسْمِيَةِ لَا حَقِيقَةَ الْمُسَامَةِ فَمَتَى أُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُ الْإِسْتِيقَالِ عِنْدَ الْبُعْدِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ لَوْ قُرْبَ خَرَجَ عَنِ السَّمْتِ إِذْ يُعَدُّ فِي الْعُرْفِ مُحَاذَاةً انْتَهَى وَحَيْثُ هَذَا لَا يَلْتَمِزُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي إِنْ صَحَّتْ صَلَاةُ الصَّفِّ الطَّوِيلِ مَحْمُولٌ عَلَى انْحِرَافٍ فِيهِ، أَوْ عَلَى أَنَّ الْمُخْطِئَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ أَيْ إِذَا الْكُلُّ مُسْتَقْبِلُونَ عُرْفًا فَتَأَمَّلْهُ وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا وَجْهَ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ فَلْيَتَدَبَّرْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش وَيَأْتِي عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَقَوْلُهُ فَهَذَا لَا يَلْتَمِزُ مَعَ قَوْلِهِ الْخُ أَقُولُ: وَكَذَا لَا يَلْتَمِزُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي لَكِنْ يَقِينًا الْخُ؛ لِأَنَّ عَدَمَ تَوَجُّهِ بَعْضِ الصَّفِّ الطَّوِيلِ بِإِنْحِرَافٍ فِيهِ إِلَى عَيْنِ الْكَعْبَةِ أَمْرٌ مُحَقَّقٌ، وَكَذَا عَدَمُ الْمُسَامَةِ الْحَقِيقَةِ لِلْإِمَامِ أَوْ مَأْمُومِهِ فِيمَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْقِيلِ أَمْرٌ مَقْطُوعٌ بِهِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ، ثُمَّ

فصل

قَوْلُهُ: (السَّابِعَةُ) هَلْ يَزْجَعُ أَيْضًا لِلْسَّمَاءِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْمُعْتَبَرُ مُسَامَتُهَا عُرْفًا لَا حَقِيقَةً) أَقُولُ: لَا يَخْفَى هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا قَالَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ حَيْثُ قَالَ لَوْ وَقَفَ صَفٌّ آخِرَ الْمَسْجِدِ بَحِثٌ يَخْرُجُ بَعْضُهُمْ لَوْ عَنِ السَّمْتِ صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَرَّبُوا فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ صَلَاةُ مَنْ خَرَجَ عَنِ السَّمْتِ مَعَ أَنَّ حَقِيقَةَ الْمُحَاذَاةِ لَا تَخْتَلِفُ فِي الْقُرْبِ، وَالْبُعْدِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْمُتَّبِعَ فِيهِ حُكْمُ الْإِطْلَاقِ، وَالتَّسْمِيَةِ حَقِيقَةُ الْمُسَامَةِ ه. وَحَيْثُ هَذَا لَا يَلْتَمِزُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي إِنْ صَحَّتْ صَلَاةُ الصَّفِّ الطَّوِيلِ مَحْمُولٌ عَلَى فِيهِ، أَوْ عَلَى أَنَّ الْمُخْطِئَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ فَتَأَمَّلْهُ وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا وَجْهَ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ فَلْيَتَدَبَّرْ.

وكونها بالصدر في القيام، والقعود وبمُعْظَمِ البدن في الركوع، والسجود ولا عبرة بالوجه إلا فيما يأتي في مبحث القيام في الصلاة ولا يَنْحَوِ اليَدُ كما يُعَلِّمُ مِمَّا يَأْتِي (شَرْطُ لِصَلَاةِ الْقَادِرِ) على ذلك لكنَّ يَقِينًا بِمُعَايِنَةٍ، أو مَسٍّ، أو بَارِتْسَامٍ أَمَارَةٍ فِي ذَهْنِهِ تُفِيدُهُ أَحَدُ هَذَيْنِ فِي حَقِّ مَنْ لَا حَائِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا، أَوْ طَلَّنَا فَيَمْنُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حَائِلٌ مُحْتَرَمٌ، أَوْ عَجَزَ عَنْ إِزَالَتِهِ كَمَا يَأْتِي لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] أَيْ عَيْنِ الْكَعْبَةِ بِدَلِيلِ «أَنَّهُ ﷺ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ وَقَالَ هَذِهِ الْقِبْلَةُ» فَالْحُصْرُ فِيهَا دَافِعٌ لِحَمْلِ الْآيَةِ عَلَى الْجِهَةِ وَخَبَرُ «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ، وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ» مَحْمُولٌ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ سَامَتْهُمْ وَقَوْلُ شُرَيْحٍ

قَالَ فَالْحَاصِلُ أَنَا مَتَى اعْتَبَرْنَا الْمُسَامَاةَ الْحَقِيقِيَّةَ فَلِزَامِ الْفَارَقِيِّ وَهُوَ صَاحِبُ الْقِيلِ الْآتِي لَا مَحِيدَ عَنْهُ فَالْمَتَعَيَّنُ الْإِكْتِفَاءُ بِالْمُسَامَاةِ الْعُرْفِيَّةِ الَّتِي قَالَهَا إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَسَيَعُولُ الشَّارِحُ م ر عَلَيْهَا فِيمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: وَمَنْ صَلَّى فِي الْكَعْبَةِ وَاسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا الْإِلَخْ اهـ. ة فَوَدَّ: (وَكُونَهَا) أَيْ: الْمُسَامَاةَ. ة فَوَدَّ: (وَبِمُعْظَمِ الْبَدَنِ فِي الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ) يَوْمَهُ أَنَّهُ لَوْ خَرَجَ دُونَ الْمُعْظَمِ عَنِ الْقِبْلَةِ فِي الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، أَوْ خَرَجَ الصَّدْرُ فِيهَا عَنْهَا لَا يَضُرُّ وَلَيْسَ بِمُرَادٍ وَلَوْ أَوَّلَ الصَّدْرِ الَّذِي عَبَّرُوا بِهِ بِقَوْلِهِ أَيْ بِجِهَةِ الصَّدْرِ الَّتِي هِيَ أَمَامَ الْبَدَنِ الصَّادِقِ لِأَحْوَالِ الْمُصَلِّي جَمِيعَهَا قِيَامًا وَتُعُودًا وَرُكُوعًا وَسُجُودًا وَاسْتِقْبَالًا وَاضْطِجَاعًا لَكَانَ أَوَّلَى طَائِفِيٍّ عَلَى التَّخْفَةِ. ة فَوَدَّ: (إِلَّا فِيمَا يَأْتِي) حَاصِلُ مَا يَأْتِي وَجُوبُ الْإِسْتِقْبَالِ بِالْوَجْهِ وَمُقَدِّمُ الْبَدَنِ فِي حَقِّ الْمُصَلِّي لِجَنْبِهِ، وَبِالْوَجْهِ فِي حَقِّ الْمُصَلِّي مُسْتَلْقِيًا مَعَ مُنَازَعَتِهِ فِي وَجُوبِ الْوَجْهِ فِي الْأَوَّلِ سَمِ عِبَارَةً شَيْخِنَا وَاسْتِقْبَالُهَا بِالصَّدْرِ حَقِيقَةٌ فِي الْوَاقِفِ، وَالْجَالِسِ وَحُكْمًا فِي الرَّائِعِ، وَالسَّاجِدِ وَيَجِبُ اسْتِقْبَالُهَا بِالصَّدْرِ، وَالْوَجْهِ لِمَنْ كَانَ مُضْطَجِعًا وَبِالْوَجْهِ، وَالْأَخْمَصَيْنِ إِنْ كَانَ مُسْتَلْقِيًا اهـ. ة فَوَدَّ: (وَلَا يَنْحَوِ الْيَدُ) أَيْ: كَقَدَمَيْهِ أَخَذًا بِإِطْلَاقِهِمْ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَإِنْ اسْتَبَعَدَهُ سَمِ عَلَى حَاجَةٍ ش. ة فَوَدَّ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيْ: أَنفَاءً بِقَوْلِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ كَطَرْفِ الْيَدِ الْإِلَخْ. ة فَوَدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيْ: الْإِسْتِقْبَالِ. ة فَوَدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ: فِي شَرْحِ وَمَنْ أَمَكْنَهُ عِلْمُ الْقِبْلَةِ. ة فَوَدَّ: (لِقَوْلِهِ الْإِلَخْ) تَغْلِيلٌ لِمَا فِي الْمَثْنِ. ة فَوَدَّ: (قَوْلُ الْإِلَخْ) أَيْ: وَالْإِسْتِقْبَالُ لَا يَجِبُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا نِهَايَةً وَمُعْنَى. ة فَوَدَّ: (وَجْهَكَ) الْمُرَادُ بِالْوَجْهِ الذَّاتُ، وَالْمُرَادُ بِالذَّاتِ بَعْضُهَا كَالصَّدْرِ فَهُوَ مَجَازٌ مَبْنِيٌّ عَلَى مَجَازِ بُجَيْرِمِيٍّ. ة فَوَدَّ: (بِدَلِيلِ الْإِلَخْ) وَأَيْضًا قَدْ فَسَّرُوا الشَّطْرَ بِالْجِهَةِ، وَالْجِهَةُ تُطْلَقُ عَلَى الْعَيْنِ حَقِيقَةً وَعَلَى غَيْرِهَا مَجَازًا، بَلْ ادَّعَى بَعْضُهُمْ أَنَهَا لَا تُطْلَقُ إِلَّا عَلَى الْعَيْنِ سَمِ وَزِيَادِيٍّ اهـ بُجَيْرِمِيٍّ. ة فَوَدَّ: (أَنَّهُ ﷺ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ الْإِلَخْ) أَيْ: مَعَ خَبَرٍ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» نِهَايَةً وَمُعْنَى.

ة فَوَدَّ: (إِلَّا فِيمَا يَأْتِي) حَاصِلُ مَا يَأْتِي وَجُوبُ الْإِسْتِقْبَالِ بِالْوَجْهِ وَمُقَدِّمُ الْبَدَنِ فِي حَقِّ الْمُصَلِّي لِجَنْبِهِ وَبِالْوَجْهِ فِي حَقِّ الْمُصَلِّي مُسْتَلْقِيًا مَعَ مُنَازَعَةٍ فِي وَجُوبِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ. ة فَوَدَّ: (وَلَا يَنْحَوِ الْيَدُ) قَدْ يَدْخُلُ الْقَدَمَانِ وَعَلَيْهِ فَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ قَدَمَيْهِ خَارِجَ مُحَادَاثَتِهَا مَعَ اسْتِقْبَالِهَا بِصَدْرِهِ وَبَقِيَّةُ بَدَنِهِ أَجْزَأُ وَهُوَ مُسْتَبَعَدٌ فَلْيُرَاجَعْ.

من أصحابنا من اجتهد فأخطأ إلى الحرم جازٍ لحديث «البيت قبله لأهل المسجد، والمسجد لأهل الحرم، والحرم لأهل مشارق الأرض ومغاربها» مردود بأن ما ذكره حكماً وحديثاً لا يُعرف وصحة صلاة الصف المُستطيل من المشرق إلى المغرب محمولٌ على انحراف فيه، أو على أن المُخطئ فيه غير مُعَيَّن؛ لأنَّ صغيرَ الحرم كلما زاد بعده اتسعت مُسامتته كالنار

قوله: (وصحة صلاة الصف إلخ) مرّ ما فيه. □ قوله: (محمولٌ على انحراف إلخ) اعتمدّه الزيّادي وشيخنا. □ قوله: (أو على أن المُخطئ فيه غير مُعَيَّن) هذا لا يصحّ فيما إذا امتدَّ صفٌّ من جبلٍ جِراءٍ إلى جبلٍ ثورٍ وكان الإمام طرفَ هذا الصفِّ فإنه يُقطعُ بأنَّ الإمامَ ومن بالطرفِ الآخرِ خارجانِ عن مُحاذاةِ الكعبةِ لا يُقالُ المرادُ المُخطئُ عن المُحاذاةِ اسماً لا حقيقةً؛ لأنّا نقولُ لا مُخطئٌ بهذا المعنى في هذا الفرضِ أي إنَّ الصفِّ من المشرقِ إلى المغربِ سمٍ ويأتي عن الرشيديّ ما يوافقه □ قوله: (لأنَّ صغيرَ الحرم إلخ) كان وجهُ هذا التعليلِ أن اتساعَ المُسامتةِ عند زيادةِ البُعدِ يوجبُ عمومَ المُحاذاةِ مع الانحرافِ ويوجبُ عدمَ تَعَيُّنِ المُخطئِ؛ لأنَّ اتساعَ المُسامتةِ يُقتضي انغماره في غيره فلا يتعيّنُ هذا مع أنَّ الوجهَ أنَّ هذا التعليلَ إنما يُناسبُ ما قاله الإمامُ كما تقدّمَ من أنَّ المُعتَبَرِ حُكْمُ الإطلاقِ، والتسميةُ لا حقيقةُ المُسامتةِ فتأمّله سمٍ وفي الرشيديّ ما حاصله إنَّ أرادَ المُسامتةَ الحقيقيّةَ وهو الموافقُ لِمُدّعا من عدمِ تَعَيُّنِ المُخطئِ فقوله: فاندفعَ إلخ منوعٌ؛ لأنَّ عدمَ مُسامتةِ الإمامِ، أو المأمومِ فيما يأتي أمرٌ مقطوعٌ به فلمْ تصحَّ القدوةُ وإنَّ أرادَ المُسامتةَ العُرفيّةُ فلا تقربٌ؛ لأنَّ المُسامتةَ بهذا المعنى مُتحقّقةٌ بالنسبةِ لِلْكَلِّ اهـ. □ قوله: (فاندفعَ إلخ) أقولُ: في اندفاعه نظّر ظاهرٌ؛ لأنّه إذا كان بينَ الإمامِ، والمأمومِ قد رُسِمَتِ الكعبةُ أي بأن كانتِ المسافةُ بينهما تسعُ جميعِ الكعبةِ فأكثرَ وعلمَ أنَّ الكعبةَ في تلكِ المسافةِ عليمٌ أنَّ كلاً منهما خارجٌ عنها، بل قد يخرجُ طرفا الصفِّ الخارجِ عن مكّةَ عن طرفيها فيعلمُ قطعاً خروجَ كُلٍّ من الطرفين عن الكعبةِ؛ لأنّها بعضُ مكّةِ التي خرجَ الطرفانِ عنها فإذا اقتدى أحدهما بالآخرِ خرجَ كُلُّ منهما من مُحاذاتها وبهذا يندفعُ أيضاً قوله: أو على أن المُخطئَ غير مُعَيَّن فتأمّله ويُجابُ عن هذا بأن مراده أنّه لا بُدَّ في الصفِّ الطويلِ من أحدِ الأمرينِ إمّا الانحرافُ وإمّا كونه بحيث لا يتعيّنُ المُخطئُ فمتى كان بحيث يتعيّنُ فلا بُدَّ من الانحرافِ وإلّا لم يصحّ فليتأمّل نعم هذا الجوابُ يُقتضي أنَّ المُعتَبَرِ المُسامتةَ حقيقةً فيُخالفُ قوله السابقُ عرفاً لا حقيقةً سمٍ.

قوله: (لحديث البيت قبله) قضيةٌ استدلاله بالحديثِ صحةُ تعمُّدِ استقبالِ الحرمِ خلافَ تقييده بالخطأ. □ قوله: (أو على أن المُخطئ فيه غير مُعَيَّن) هذا لا يصحّ فيما إذا امتدَّ صفٌّ من جِراءٍ إلى ثورٍ وكان الإمامُ طرفَ هذا الصفِّ فإنه يُقطعُ لأنَّ الإمامَ ومن بالطرفِ الآخرِ خارجانِ عن مُحاذاةِ الكعبةِ لا يُقالُ المرادُ المُخطئُ عن المُحاذاةِ اسماً لا حقيقةً؛ لأنّا نقولُ لا مُخطئٌ بهذا المعنى في هذا الفرضِ أي إنَّ الصفِّ من المشرقِ إلى المغربِ. □ قوله: (لأنَّ صغيرَ الحرم إلخ) كان وجهُ هذا التعليلِ أن اتساعَ المُسامتةِ عند زيادةِ البُعدِ توجبُ عمومَ المُحاذاةِ مع الانحرافِ وتوجبُ عدمَ تَعَيُّنِ المُخطئِ؛ لأنَّ اتساعَ المُسامتةِ يُقتضي انغماره في غيره فلا يتعيّنُ مع هذا مع أنَّ الوجهَ أنَّ هذا التعليلَ إنما يُناسبُ ما قاله

المُوقَدَةِ مِنْ بُعْدٍ وَعَرَضَ الرُّمَاءَ فَاَنْدَفَعَ مَا قِيلَ يَلْزَمُ أَنَّ مَنْ صَلَّى بِإِمَامٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَدْرٌ سَمِتِ الكَعْبَةِ أَنْ لَا تَصِخَّ صَلَاتُهُ، وَالْمُرَادُ بِالصَّدْرِ جَمِيعُ غُرُصِ الْبَدَنِ كَمَا يَنْتَهِي فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فَلَوْ اسْتَقْبَلَ طَرَفُهَا فَخَرَجَ شَيْءٌ مِنَ الْغُرُصِ بِخِلَافٍ غَيْرِهِ كَطَرَفِ الْيَدِ خِلَافًا لِلْقَوْنَوِيِّ عَنْ مُحَاذَاتِهِ لَمْ تَصِخَّ بِخِلَافِ اسْتِقْبَالِ الرُّكْنِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبِلُ بِجَمِيعِ الْغُرُصِ لِمَجْمُوعِ الْجِهَتَيْنِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ إِمَامًا امْتَنَعَ التَّقَدُّمُ عَلَيْهِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا أَمَّا الْعَاجِزُ عَنِ الْاسْتِقْبَالِ لِتَخَوُّ مَرَضٍ، أَوْ رِبْطٍ قَالَ

☞ قَوْلُهُ: (أَنَّ مَنْ صَلَّى بِإِمَامٍ الْخ) عبارة النهاية أَنَّ مَنْ صَلَّى مَأْمُومًا فِي صَفٍّ مُسْتَطِيلٍ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ أَكْثَرُ مِنْ سَمَتِ الكَعْبَةِ لَا تَصِخَّ صَلَاتُهُ لِخُرُوجِهِ، أَوْ خُرُوجِ إِمَامِهِ عَنْ سَمَتِهَا اهـ. ☞ قَوْلُهُ: (عَنْ مُحَاذَاتِهِ) أي الْبَيْتِ الشَّرِيفِ. ☞ قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ) أي مُسْتَقْبِلِ الرُّكْنِ. ☞ قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ مِنْهُمَا) الْأَوَّلَى فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا. ☞ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْعَاجِزُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ شَارِحٌ. ☞ قَوْلُهُ: (لِتَخَوُّ مَرَضٍ) أَيُّ: بِأَنَّ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّوَجُّهِ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يُوَجِّهُهُ فِي مَحَلٍّ يَجِبُ طَلَبُ الْمَاءِ مِنْهُ لَا يُقَالُ: هُوَ عَاجِزٌ فَكَيْفَ يُمَكِّنُهُ الطَّلَبُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ يُمَكِّنُهُ تَحْصِيلُهُ بِمَا دُونَهُ ع ش. ☞ قَوْلُهُ: (أَوْ مَالِهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْخَوْفَ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ لَا أَثَرُ لَهُ وَإِنْ كَثُرَ ع ش. ☞ قَوْلُهُ: (فَيُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الْوَقْتُ وَاسِعًا وَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ وَتَخَوُّهُ أَنَّهُ إِنْ رَجَا زَوَالَ الْعُدْرِ لَا يُصَلِّي إِلَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ وَإِنْ لَمْ يَزُجْ زَوَالُهُ صَلَّى فِي أَوَّلِهِ، ثُمَّ إِنْ زَالَ بَعْدَ عَلَى خِلَافٍ ظَنُّهُ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ فِي الْوَقْتِ وَإِنْ اسْتَمَرَّ الْعُدْرُ حَتَّى فَاتَ الْوَقْتُ كَانَتْ فَائِتَةً بَعْدُ فَيُنْدَبُ قَضَاؤُهَا قَوْرًا، وَيَجُوزُ التَّأَخِيرُ بِشَرْطِ أَنْ يَفْعَلَهَا قَبْلَ مَوْتِهِ كَسَائِرِ الْفَوَائِتِ ع ش أَقُولُ وَيُقِيدُ التَّقْيِيدُ بِضِيْقِ الْوَقْتِ مَا يَأْتِي عَنْ النَّهَايَةِ عِنْدَ قَوْلِ الْمُتَنِّ إِلَّا فِي شِدَّةِ الْخَوْفِ. ☞ قَوْلُهُ: (أَوْ يُعِيدُ الْخ) أَيُّ: وَجُوبًا قَالَ فِي الْكِفَايَةِ وَوُجُوبُ الْإِعَادَةِ دَلِيلٌ عَلَى الْإِشْتِرَاطِ أَيُّ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّقْيِيدِ بِالْقَادِرِ فَإِنَّهَا شَرْطٌ لِلْعَاجِزِ أَيْضًا بِدَلِيلِ الْقَضَاءِ وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي التَّنْبِيهِ، وَالْحَاوِي وَاسْتَدْرَكَ عَلَى ذَلِكَ أَيُّ الْكِفَايَةِ السُّبْكِيُّ فَقَالَ: لَوْ كَانَ شَرْطًا لَمَا صَحَّتِ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ وَوُجُوبُ الْقَضَاءِ لَا دَلِيلَ فِيهِ اهـ وَفِي هَذَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا قُفِدَ تَصِخَّ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ وَتُعَادُ كِفَايَةُ الطَّهَوْرَيْنِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ تَعَرَّضَ لِذَلِكَ مُغْنِيًا وَارْتَضَى النَّهَايَةَ بِمَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ، ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِمَا لَا يَنْجُو.

الْإِمَامُ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ حُكْمُ الْإِطْلَاقِ، وَالتَّسْمِيَةِ لَا حَقِيقَةَ الْمُسَامَةِ فَتَأَمَّلْهُ. ☞ قَوْلُهُ: (فَاَنْدَفَعَ الْخ) أَقُولُ فِي انْدِفَاعِهِ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومِ قَدْرٌ مَسَافَةٍ الْكَعْبَةِ أَيُّ بِأَنَّ كَانَتْ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا تَسَعُ جَمِيعَ الْكَعْبَةِ فَأَكْثَرَ وَعِلْمُ أَنَّهَا فِي تِلْكَ الْمَسَافَةِ عَلِمَ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا خَارِجٌ عَنْهَا، بَلْ قَدْ يَخْرُجُ طَرَفَا الصَّفِّ الْخَارِجِ عَنْ مَكَّةَ عَنْ طَرَفَيْهَا فَيَعْلَمُ قَطْعًا خُرُوجَ آخِرِ كُلِّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ عَنِ الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّهَا بَعْضُ مَكَّةَ الَّتِي خَرَجَ الطَّرَفَانِ عَنْهَا فَإِذَا اقْتَدَى أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ خَرَجَ كُلُّ مِنْهُمَا عَنْ مُحَاذَاتِهَا وَبِهَذَا يَنْدَفَعُ أَيْضًا قَوْلُهُ: أَوْ عَلَى أَنَّ الْمُخْطِئَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ فَتَأَمَّلْهُ وَيُجَابُ عَنْ هَذَا بِأَنَّ مُرَادَهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الصَّفِّ الطَّوِيلِ مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ إِمَّا الْإِنْجِرَافَ وَإِمَّا كَوْنَهُ بِحَيْثُ لَا يَتَعَيَّنُ الْمُخْطِئُ فَمَتَى كَانَ بِحَيْثُ يَتَعَيَّنُ لَا بُدَّ مِنَ الْإِنْجِرَافِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ هَذَا الْجَوَابُ يَقْتَضِي أَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْمُسَامَةَ حَقِيقَةً فَيُخَالِفُ قَوْلَهُ السَّابِقُ عُرْفًا لَا حَقِيقَةً.

الشارح، أو خوف من نُزوله عن دابَّته على نحو نفسه، أو ماله، أو انقطاعاً عن رُفْقته إن استوحش به فيصلي على حسب حاله، أو يُعيد مع صحبة صلاته لئلا يذره ولو تعارض هو، والقيام قدَّمه؛ لأنه أكد إذ لا يسقط في النفل إلا لعذر بخلاف القيام. (إلا في) صلاة (شدة) الخوف) وما ألحق به ممَّا يأتي في بابه فليس التوجُّه شرطاً فيها نفلاً كانت، أو فرضاً للضرورة ولو أمِن رابكاً نزل واشترط بينائه بعد نُزوله أن لا يستدير القبلة. (تنبيه) ما ذكره ذلك الشارح مُشكِلاً بأنّه.....

قوله: (ولو تعارض هو، والقيام قدَّمه؛ لأنه أكد) عبارة النهاية ولو أمكنه أن يصلي إلى القبلة قاعداً وإلى غيرها قائماً وجب الأول؛ لأن فرض القبلة أكد من فرض القيام إلخ، وكذا في المغني إلا أنه قال رابكاً بدل قاعداً. قوله: (لعذر) أي: كالسفر. قوله: (بخلاف القيام) أي: فإنه يسقط في النفل مع القدرة من غير عذر نهاية.

قوله (إلا في شدة الخوف) ومن الخوف المَجْزُوع لِتَرْكِ الاستقبال أن يكون شخص في أرض مغصوبة ويخاف فوت الوقت فله أن يحرم ويتوجَّه للخروج ويصلي بالإيماء نهاية قال السيّد البصري قوله م ر فله إلخ مؤذن بعدم وجوب ذلك عليه وهو محل تأمل اه وقال ع ش قوله م ر فله إلخ قضيته أن هذا الفعل لا يتعيَّن عليه وحيثُ قدَّهْل يخرج ويؤخر الصلاة إلى ما بعد الوقت أو يصليها ماكثاً في المغصوب، أو كيف الحال، ويحتمل أن يقال هو جوازٌ بعد منع فيصدق بالوجوب اه وقوله ويصلي بالإيماء أي ويعيد لئلا يذره ذلك كما نقله سم على حج عن م ر اه ع ش. قوله: (وما ألحق به ممَّا يأتي) أي: من خوف النار، والسيل، والسبع ونحوها ولا يخفى أن ما ذكر من أفراد الخوف حقيقة وإنما هي ملحق بالقتال ولذا قال المغني، والنهاية أي فيما يُباح من قتال، أو غيره اه. قوله: (ولو أمِن رابكاً إلخ) وفي الرُّوض في باب الخوف ولو صلى على الأرض فحدث الخوف المُلجئ ركب وبني وإن ركب احتياطاً أعاد اه ولم يتعرَّض لاستدباره في ركوبه أولاً سم أي للفرق بكون الركوب هناك في الخوف، والنزول هنا بعد زواله. قوله: (أن لا يستدير إلخ) أي: في نزوله فإن استدبرها بطلت صلاته بالاتفاق نهاية قال ع ش قضيته أن مجرَّد الانحراف لا يضرُّ وقال سم يتبغى وأن لا يحصل فعل مُبطل اه وهو صادق بالانحراف فيضُرُّ اه وقد يُمنع الصدق بتعسر الاحتراز عن الانحراف حين النزول. قوله: (ما ذكره ذلك الشارح) أي: من عد الخائف من نُزوله على ما ذكر من العاجز.

قوله: (ولو تعارض إلخ) قال التائسي: ولو أمكنه أن يصلي إلى القبلة قاعداً، أو إلى غير القبلة قائماً وجب أن يصلي إلى القبلة مع القعود؛ لأن فرض القبلة أكد من فرض القيام؛ لأن فرض القيام يسقط في التأفلة مع القدرة من غير عذر بخلاف فرض الاستقبال اه. قوله: (ولو أمِن رابكاً نزل إلخ) وفي الرُّوض في باب الخوف ولو صلى على الأرض فحدث الخوف المُلجئ ركب وبني وإن ركب احتياطاً أعاد اه ولم يتعرَّض لاستدباره في ركوبه أولاً. قوله: (أن لا يستدير) يتبغى وأن لا يحصل فعل مُبطل.

يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ اسْتِثْنَاءَ شِدَّةِ الْخَوْفِ مُنْقَطِعٌ وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الْوَجْهَ أَنَّهُ مُتَّصِلٌ وَأَنَّ كُلًّا مِنَ الْخَائِفِ مِنْ تَرْوِيلِهِ وَمِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ قَادِرٌ حِسًّا لِكَيْتَهُ لَيْسَ بِأَمِينٍ فَأُبَيِّحُ لَهُ تَرْكَ الْإِسْتِقْبَالِ وَوُجُوبَ الْإِعَادَةِ عَلَى الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي إِنْمَا هُوَ لِمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي التَّيَمُّمِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا.

(و) إِلَّا فِي (نَفْلِ السَّفَرِ) الْمُبَاحِ الَّذِي تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ لَوْ كَانَ طَوِيلًا (فَلِلْمُسَافِرِ) لِمَقْصِدِ مُعَيَّنٍ مَعَ بَقِيَّةِ الشَّرْطِ إِلَّا طَوَّلَ السَّفَرِ (التَّنْفُلِ) وَلَوْ نَحَوَ عِيدٍ وَكُشُوفِ صَوْبٍ مَقْصِدِهِ كَمَا يَأْتِي

☐ فَوُدْ: (يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْإِنْح) أَيِ: ؛ لِأَنَّ الْقَادِرَ لَمْ يَتَنَاوَلَ الْخَائِفَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ سَم. ☐ فَوُدْ: (بَلِ الْوَجْهَ الْإِنْح) أَيِ: وَالْمُرَادُ بِالْقَادِرِ الْقَادِرُ حِسًّا فَقَطَّعَ ش. ☐ فَوُدْ: (وَأَنَّ كُلًّا الْإِنْح) مِنْ عَطْفِ السَّبَبِ. ☐ فَوُدْ: (عَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ: الْخَائِفِ مِنْ تَرْوِيلِهِ (دُونَ الثَّانِي) أَيِ: مِنْ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَمَا فِي الْكُرْدِيِّ مِنْ تَفْسِيرِ الْأَوَّلِ بِالْعَاجِزِ، وَالثَّانِي بِالْخَائِفِ فَمِنْ سَبَقِ الْقَلَمِ. ☐ فَوُدْ: (لِمَا عَلِمَ الْإِنْح) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ كَوْنَ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَعْدَادِ النَّادِرَةِ دُونَ الثَّانِي. ☐ فَوُدْ: (وَالْإِنْفِ فِي نَفْلِ السَّفَرِ) خَرَجَ بِذَلِكَ التَّنْفُلِ فِي الْحَضَرِ فَلَا يَجُوزُ وَإِنْ احتِجَّ فِيهِ لِلتَّرَدُّدِ كَمَا فِي السَّفَرِ لِعَدَمِ وُجُودِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. ☐ فَوُدْ: (الْمُبَاحِ) الْمُرَادُ بِهِ مَا قَابَلَ الْحَرَامَ فَشَمِلَ الْوَاجِبَ، وَالْمَنْدُوبَ، وَالْمَكْرُوهَ حِفْظِيًّا، وَالْمُرَادُ بِالتَّنْفُلِ غَيْرُ الْمُعَادِ وَصَلَاةُ الصَّبِيِّ اه بُجَيْرِمِي. ☐ فَوُدْ: (الَّذِي تُقْصَرُ الْإِنْح) (فَرْغَ): لِمَقْصِدِهِ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا لَا يَتَأْتِي فِيهِ الْإِسْتِقْبَالُ مُطْلَقًا، وَالْآخَرُ يَتَأْتِي فِيهِ فَهَلْ لَهُ التَّنْفُلُ فِي الْأَوَّلِ مَعَ تَرْكِ الْإِسْتِقْبَالِ مُطْلَقًا، أَوْ عَلَى التَّفْصِيلِ فِي نَظِيرِهِ مِنْ الْقَضْرِ احْتِمَالًا قَالَ م ر أَيِ فِي النَّهَايَةِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَفَارَقَ نَظِيرَهُ مِنَ الْقَضْرِ بِأَنَّ التَّنْفُلَ وَسَّعَ فِيهِ لِكَثْرَتِهِ اه سَم.

☐ فَوُدْ (سَمِ): (فَلِلْمُسَافِرِ التَّنْفُلُ الْإِنْح) وَسَجْدَةُ الشُّكْرِ، وَالتَّلَاوَةُ الْمَفْعُولَةُ خَارِجَ الصَّلَاةِ حُكْمُهَا حُكْمُ التَّائِلَةِ عَلَى الصَّحِيحِ لَوْجُودِ الْمَعْنَى وَقَدْ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي بَابِهِ وَخَرَجَ بِالتَّنْفُلِ الْفَرْضُ وَلَوْ مَنْدُورَةٌ وَجَنَازَةٌ نِهَآيَةً وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ وَعَنِ الْمَعْنَى مَا يُفِيدُهُ. ☐ فَوُدْ: (لِمَقْصِدِ مُعَيَّنٍ الْإِنْح) (فَرْغَ): نَذَرَ إِنْتِمَاءَ كُلِّ نَفْلٍ شَرَعَ فِيهِ فَشَرَعَ فِي السَّفَرِ فِي نَافِلَةٍ فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِسْتِقْبَالُ، وَالْإِسْتِقْرَاضُ يَتَّبِعِي نَعَمْ سَم وَاسْتَقْرَبَ ع ش عَدَمَ وَجُوبِ ذَلِكَ نَظَرًا لِأَصْلِهِ وَاعْتِمَادِهِ الْبُجَيْرِمِي. ☐ فَوُدْ: (وَلَوْ نَحَوَ عِيدٍ الْإِنْح) أَخَذَهُ غَايَةً لِلْخِلَافِ فِيهِ ع ش.

☐ فَوُدْ: (يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْإِنْح) أَيِ: ؛ لِأَنَّ الْقَادِرَ لَمْ يَتَنَاوَلَ الْخَائِفَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ. ☐ فَوُدْ: (وَالْإِنْفِ فِي نَفْلِ السَّفَرِ) (فَرْغَ): لِمَقْصِدِهِ طَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا لَا يَتَأْتِي فِيهِ الْإِسْتِقْبَالُ مُطْلَقًا، وَالْآخَرُ يَتَأْتِي فِيهِ فَهَلْ لَهُ التَّنْفُلُ فِي الْأَوَّلِ مَعَ تَرْكِ الْإِسْتِقْبَالِ مُطْلَقًا، أَوْ عَلَى التَّفْصِيلِ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الْقَضْرِ احْتِمَالًا قَالَ م ر، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَفَارَقَ نَظِيرَهُ مِنَ الْقَضْرِ بِأَنَّ التَّنْفُلَ وَسَّعَ فِيهِ لِكَثْرَتِهِ اه وَقيَاسُهُ فِيمَا لَوْ كَانَ أَحَدَ الطَّرِيقَيْنِ بَحِيْثٌ لَا يُسَمَّى قَطْعُهُ سَفَرًا جَوَازَ التَّنْفُلِ فِي الْآخَرِ لِلْمَاشِي وَغَيْرِهِ مَعَ تَرْكِ الْإِسْتِقْبَالِ وَنَحْوِهِ.

(فَرْغَ): نَذَرَ إِنْتِمَاءَ كُلِّ نَفْلٍ شَرَعَ فِيهِ فَشَرَعَ فِي السَّفَرِ فِي نَافِلَةٍ فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِسْتِقْرَاضُ، وَالْإِسْتِقْبَالُ يَتَّبِعِي نَعَمْ.

(راكباً) للاتباع رواه البخاري وإعانة الناس على الجمع بين مصلحتي معاشهم ومعادهم إذ وجوب الاستقبال فيه مع كثرة الحاجة إليه تستدعي ترك الورد، أو المعاش (وماشياً) كالراكب ويشترط ترك فعل كثير كعدو، أو إعداء وتحريك رجل لغير حاجة وترك تعمد وطء نجس مطلقاً وإن عم الطريق فإن نسيه ضرر رطب غير مغفوء عنه لا يابس ودابة لجامها بيده.....

☐ قوله: (للاّتباع) إلى قول المتن ولا يشترط في النهاية، والمغني إلا قوله صالح لها وقوله إلا في التحرّم إن سهل. ☐ قوله: (وإعانة إلخ) من عطف الحكمة على الدليل. ☐ قوله: (فيه) أي: نفل السفر وقوله: (إليه) أي السفر. ☐ قوله: (كالراكب)، بل أولى مغني. ☐ قوله: (لغير حاجة) راجع للجميع سم أي وله الرخص للذاتية، والعدو لحاجة سواء أكان الرخص، والعدو لحاجة السفر كخوف تخلفه عن الرفقة أم لغير حاجته كتعلّقها بصيد يريد إمساكه كما اقتضى ذلك كلامهم وكلام ابن المقرئ في روضة وهو المعتمد وإن قال الأذرعني إن الوجه بطلانها في الثاني أي فيما لغير حاجة السفر نهاية وجرى المغني على ما قاله الأذرعني. ☐ قوله: (مطلقاً) دخل المغفوء عنه، واليابس سم عبارة النهاية، وأما الماشي فتبطل صلاته إن وطئ نجاسة عمدًا ولو يابسة وإن لم يجد عنها مغدلاً كما جزم به ابن المقرئ واقتضاه كلام التحقيق بخلاف وطئها ناسياً وهي يابسة للجهل بها مع مفارقتها حالاً فأشبهت ما لو وقعت عليه فتأخاها حالاً فإن كانت مغفوءاً عنها كذرك طيور عمدت بها البلوى ولا رطوبة، ثم ولم يتعمد المشي عليها ولم يجد عنها مغدلاً لم يضراً، وكذا في المغني إلا قوله ولا رطوبة فقال بخلاف ما لو وطئها ناسياً وهي يابسة، أو رطبة وهي مغفوء عنها كذرك طيور عمدت به البلوى كما جزم به ابن المقرئ اهـ ويأتي عن الأسنى ما يوافقه وهو قضية كلام الشارح الآتي آنفاً وأشار الرشيد إلى رخصه.

☐ قوله: (لا يابس) أي: ولا مغفوء عنه كما في شرح الرّوض حيث قال كذرك طيور عمدت به البلوى اهـ وقضية ذلك أنه لا يضراً وطء الرطوبة المغفوء عنها نسياناً وفي شرح م ر خلافه سم. ☐ قوله: (ودابة إلخ) عبارة النهاية ولو بالث، أو رائت دابته، أو وطئت بنفسها، أو أوطأها نجاسة لم يضراً أي حيث لم يكن لجامها بيده؛ لأنه لم يلاقها ولو دمي فم الدابة وفي يده لجامها فقضية كلام شرح المهدب بطلان

☐ قوله: (لغير حاجة) قيد في الجميع. ☐ قوله: (وطء نجس) خرج إبطاء الدابة لكن إذا تلوّث رجلها ضرر إمساك ما ربط بها كما في مسألة الساجور وقوله مطلقاً دخل المغفوء عنه، واليابس. ☐ قوله: (وإن عم الطريق) عبارة الرّوض وشرحه، أو وطئها عامداً ولو يابسة فتبطل صلاته وإن لم يجد مضراً أي مغدلاً عن النجاسة اهـ. ☐ قوله: (لا يابس) أي لا مغفوء عنه كما في شرح الرّوض قال: كذرك طيور عمدت به البلوى اهـ وقضية ذلك أنه لا يضراً وطء الرطوبة المغفوء عنها نسياناً وفي شرح م ر خلافه. ☐ قوله: (ودابة لجامها بيده) كذلك إلخ قال في العباب ولو دمي فم الدابة وعنانها بيده ضرر اهـ. قال الشارح في شرحه لحمله العنان المتنجس بدمها كما لو صلى ويده حبل طاهر متصل طرفه بنجس ونارح فيه الأذرعني بأن سياق كلام الرّوضة أنه لا يضراً ووجهه بالحاجة إلى إمساك العنان بخلاف الحبل إذ لا ضرورة إلى إمساكه اهـ، ثم قال في العباب لا إن أوطأها أي النجاسة مذكوبه قال في شرحه فلا تبطل صلاته قطعاً

كذلك كما لو تنجّس فمها؛ لأنه بإمساكه حائل لمماس، أو مماس مماس النجاسة وهو مبطل بخلاف مس المماس بلا حمل كما يأتي في شروط الصلاة.....

الصلاة في الأصح ويظهر أنه يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالذابة وعناها بيده اه زاد المغني وهذا ظاهر إذا صلى عليها وهي واقفة فإن كانت سائرة لم يضرب؛ لأن الحاجة تدعو إلى ذلك اه. وفي سم بعد ذكره عن العباب وشرحه وشرح الإزهاد مثل ما تقدم عن النهاية ما نصه فتحصل من ذلك أنه حيث كان بعض من أعضائها نجاسة دم، أو غيره، منها أو من غيرها أبطل مسكه لجامها، وظاهره: أنه لا فرق بين حال سيرها ووقوفها فلو اضطر إلى مسك لجامها فالقياس الجواز مع وجوب الإعادة اه.

قوله: (كذلك) أي: كراكيها في بطلان الصلاة بتنجسها. ه قوله: (حامل لمماس إلخ) كان التقدير لمماس النجاسة وهو اللجام بأن أصابه دم الفم مثلاً، أو لمماس مماس النجاسة وهو اللجام بأن لم يصبه النجاسة التي في الفم، أو غيره فإن اللجام حينئذ مماس للذابة المماسية للنجاسة التي في الفم، أو غيره فمماس الأول ليس مضافاً لمماس الآخر، بل للنجاسة ومماس الثاني مضاف لمماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الآن، ثم في عبارته بحث؛ لأن مجرد حمل مماس النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بمماس النجاسة كما يعلم مما يأتي في مسألة الساجور أنه لا بد في البطلان من شد الحبل به فكان ينبغي أن يقول لمماس أو مربوط بمماس النجاسة ولعله بتي إطلاق هذا التعبير على مخالفته في اعتبار الشد في مسألة الساجور ففي ظني أنه مخالف فيه، أو على تصوير المسألة باللجام فإن وضعه في قم الذابة على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليئامل سم.

كما في المجموع خلافاً لما في العزيمي؛ لأنه لم يلاقيها وبه فارق ما مر فيما لو دمي قمها ولجامها بيده اه فعلم أنه لو كان لجامها بيده هنا بطلت كما هناك وفي شرحه للإزهاد ما لفظه بخلاف ما لو دمي قمها ولجامها بيده أي فتبطل صلاته ويعلم مما يأتي في شروط الصلاة أنه لو تنجس عضو من أعضائها أبطل مسكه لجامها فذكر تنجس الفم هناك اه فتحصل من ذلك أنه حيث كان بعض من أعضائها نجاسة دم، أو غيره، منها، أو من غيرها أبطل مسكه لجامها، وظاهره: أنه لا فرق بين حال سيرها ووقوفها فلو اضطر إلى مسك لجامها فالقياس الجواز مع وجود الإعادة نعم على منازعة الأذرعي لا يضرب مسك اللجام لكن هل يختص ذلك بحال السير، أو لا يختص بحال السير؛ لأن من شأن الركوب الاحتياج معه إلى مسك اللجام بل قد يحتاج، بل يضطر حال الوقوف إلى مسكه لعدم انضباطها وتماسكها بدونه فيه نظر فليئامل. ه قوله: (حامل لمماس إلخ) كان التقدير لمماس النجاسة وهو اللجام بأن أصابه دم الفم مثلاً، أو لمماس مماس النجاسة وهو اللجام بأن لم يصبه النجاسة التي في الفم أو غيره فإن اللجام حينئذ مماس للذابة المماسية للنجاسة التي في الفم، أو غيره فمماس الأول ليس مضافاً لمماس الآخر بل للنجاسة ومماس مضاف لمماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الآن، ثم في عبارته بحث؛ لأن مجرد حمل مماس مماس النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بمماس النجاسة كما يعلم مما يأتي في مسألة الساجور أنه لا بد في البطلان من شد الحبل به فكان ينبغي أن يقول لمماس،

وَلَا يُكَلِّفُ مَا شِئَ التَّحْفُظُ عَنِ النَّجَسِ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلُ بِهُ خُشُوعُهُ وَدَوَامُ سَيْرِهِ فَلَوْ بَلَغَ الْمَحْطُّ الْمُتَقَطِّعَ بِهِ السَّيْرُ، أَوْ طَرَفَ مَحَلِّ الْإِقَامَةِ أَوْ نَوَاهَا مَا كُنَّا بِمَحَلِّ صَالِحٍ لَهَا نَزْلٌ وَأَتَمُّهَا بِأَرْكَانِهَا لِلْقِبْلَةِ مَا لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ عَلَيْهَا وَيَجِبُ اسْتِقْبَالُ رَاكِبِ السَّفِينَةِ إِلَّا الْمَلَاخَ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُكَلِّفُ الْإِنْفَ) لَا مَوْقِعَ لَهُ فَإِنَّ مُفَادَ كَلَامِهِ أَنَّ نَجَاسَةَ تُبْطِلُ صَلَاةَ غَيْرِ الْمُسَافِرِ تُبْطِلُ صَلَاتَهُ أَيْضًا. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يَخْتَلُ بِهُ الْإِنْفَ) لَمْ يُفَدْ هُنَا شَيْئًا كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيُّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَدَوَامُ سَيْرِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَرْكُ فِعْلِ الْإِنْفَ. ☐ قَوْلُهُ: (فَلَوْ بَلَغَ الْمَحْطُّ الْمُتَقَطِّعَ بِهِ السَّيْرُ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ خُصُوصُ الْمَحَلِّ الَّذِي لَا يَسِيرُ بَعْدَهُ، بَلْ يَنْزِلُ فِيهِ وَعَلَيْهِ، فَلَوْ كَانَ الْمَحْطُّ مُتَّسِعًا وَوَصَلَ إِلَيْهِ يَتَرَخَّصُ إِلَى وَصُولِ خُصُوصٍ مَا يُرِيدُ بِهِ التَّزَوُّلَ فِيهِ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ طَرَفَ مَحَلِّ الْإِقَامَةِ) أَيِ الْمَحَلِّ الَّذِي نَوَى الْإِقَامَةَ فِيهِ أَوْ الَّذِي هُوَ مَقْصِدُهُ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ نَوَاهَا مَا كُنَّا الْإِنْفَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى، أَوْ نَوَى وَهُوَ مُسْتَقْبَلُ مَا كُنَّا بِمَحَلِّ الْإِقَامَةِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهَا لَزْمُهُ التَّزَوُّلُ الْإِنْفَ بِخِلَافِ الْمَارِّ بِذَلِكَ وَلَوْ بِقَرْيَةٍ لَهُ أَهْلٌ فِيهَا فَلَا يَلْزَمُهُ التَّزَوُّلُ فَالْشَّرْطُ فِي جَوَازِ التَّنْقِيلِ رَاكِبًا وَمَاشِيًا دَوَامَ سَفَرِهِ وَسَيْرِهِ، فَلَوْ نَزَلَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ لَزِمَهُ إِتْمَامُهَا لِلْقِبْلَةِ قَبْلَ رُكُوبِهِ، وَلَوْ نَزَلَ وَبَنَى، أَوْ ابْتَدَأَهَا لِلْقِبْلَةِ، ثُمَّ أَرَادَ الرُّكُوبَ، وَالسَّيْرَ فَلْيُتِمِّمْهَا وَيُسَلِّمْ مِنْهَا، ثُمَّ يَرْكَبْ فَإِنَّ رَكِبَ قَبْلَ ذَلِكَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى الرُّكُوبِ أَه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ وَلَوْ بِقَرْيَةٍ لَهُ الْإِنْفَ ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَتْ وَطَنَهُ وَلَيْسَ مُرَادًا لِمَا يَأْتِي فِي صَلَاةِ الْمُسَافِرِ مِنْ أَنَّهُ يَنْقَطِعُ سَفَرُهُ بِمُرُورِهِ عَلَى وَطَنِهِ وَقَوْلُهُ م. ر. إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ الْإِنْفَ فَيَرْكَبْ وَيُكْمِلُهَا أَه. ☐ قَوْلُهُ: (صَالِحٌ لَهَا) انْظُرْ هَذَا التَّقْيِيدَ مَعَ قَوْلِ شَرْحِ الرُّوضِ أَيْ، وَالنِّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِلْإِقَامَةِ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْعُبَابِ فَلَعَلَّهُ سَقَطَ مِنْ هَذِهِ النُّسخَةِ قَوْلُهُ، أَوْ لَا عَقِبَ صَالِحٌ لَهَا سَمَ وَقَوْلُهُ فَلَعَلَّهُ سَقَطَ الْإِنْفَ أَيْ، أَوْ جَرَى هُنَا عَلَى التَّقْيِيدِ.

☐ قَوْلُهُ: (نَزَلَ) هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَسْتَنْدِرَ كَمَا تَقَدَّمَ فَيَمْنُ أَمِنْ رَاكِبًا فَتَزَلْ يَنْبَغِي نَعَمْ سَمَ عَلَى حُجِّ أَه. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَتَمُّهَا الْإِنْفَ) أَيْ: لِلصُّحَّةِ رَشِيدِي. ☐ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيْ: إِتْمَامُ الْأَرْكَانِ، وَالِاسْتِقْبَالِ.

☐ قَوْلُهُ: (اسْتِقْبَالُ رَاكِبِ السَّفِينَةِ) أَيْ: فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ وَإِتْمَامُ الْأَرْكَانِ كُلِّهَا فَإِنْ لَمْ يَسْهَلْ لَهُ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّنْقِيلُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ قَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْخَطِيبِ كَهَوْدَجٍ وَسَفِينَةٍ مُعْتَمِدٍ بِالنُّسْبَةِ لِلْهَوْدَجِ وَضَعِيفٌ بِالنُّسْبَةِ لِلْسَّفِينَةِ شَيْخُنَا وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا الْمَلَاخَ) وَالْحَقُّ بِهِ صَاحِبُ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ الْيَمَنِيُّ مُسَيِّرُ الْمَرْقَدِ وَلَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ نِهَايَةً قَالَ ع. ش. الْإِلْحَاقُ مُعْتَمِدٌ أَه. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ انْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالْإِلْحَاقِ وَمَا الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فَإِنَّ الْمُسَافِرَ مَا شِئًا يَتَنَقَّلُ لِصَوْبِ مَقْصِدِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَسِيرًا لِلْمَرْقَدِ أَه. وَقَالَ السَّيِّدُ

أَوْ مَرْبُوطٌ بِمُطَاسِّ النَّجَاسَةِ وَلَعَلَّه بَنَى إِطْلَاقَ هَذَا التَّعْبِيرِ عَلَى مُخَالَفَتِهِ فِي اغْتِيَابِ الشَّدِّ فِي مَسْأَلَةِ السَّاجِدِ فَقَيَّ ظَنِّي أَنَّهُ مُخَالَفٌ فِيهِ، أَوْ عَلَى تَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِاللِّجَامِ فَإِنَّ وَضْعَهُ فِي قِمِّ الدَّابَّةِ عَلَى الْوُجْهِ الْمُغْتَادِ بِمَنْزِلَةِ الشَّدِّ بِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (صَالِحٌ لَهَا) انْظُرْ هَذَا التَّقْيِيدَ مَعَ قَوْلِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِلْإِقَامَةِ أَه. وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الشَّارِحِ لِلْعُبَابِ فَلَعَلَّهُ سَقَطَ مِنْ هَذِهِ النُّسخَةِ قَوْلُهُ، أَوْ لَا عَقِبَ صَالِحٌ لَهَا.

☐ قَوْلُهُ: (نَزَلَ) هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَسْتَنْدِرَ كَمَا تَقَدَّمَ فَيَمْنُ أَمِنْ رَاكِبًا فَتَزَلْ يَنْبَغِي نَعَمْ، ☐ وَقَوْلُهُ: (إِلَّا الْمَلَاخَ) وَالْحَقُّ صَاحِبُ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ الْيَمَنِيُّ بِمَلَاخِهَا مَسِيرُ الْمَرْقَدِ وَلَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ شَرْحُ م. ر.

وهو من له دخلٌ في تسيرها فإنه يتنقلُ لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبالُ إلا في التحريم إن سهل ولا إتمام الأركان وإن سهل؛ لأنه يقطعه عن عمله (ولا يشترط طول سفره على المشهور) لعموم الحاجة مع المسامحة في النفل بحل العقود فيه مطلقاً وغيره.....

البصري وهو وجية وإطلاقهم الماشي، والراكب صادق بمن ذكر فلا غربة فيه، ولعل وجه الغربة من جهة أن إلحاقه بالملاح يقتضي عدم لزوم إتمام الأركان وإن سهل وعدم لزوم الاستقبال إلا في التحريم إن سهل وهذا الافتضاء منجّه؛ إذ لا فارق بينهما من حيث المعنى فلي تأمل اهـ. ☐ فوه: (وهو من له دخل إلخ) أي: وإن لم يكن من المعدن لتسييرها كما لو عاون بعض الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم ع ش. ☐ فوه: (إلا في التحريم إن سهل إلخ) ترك هذا الاستثناء في الروضة وشرح الروض، وكذا في شرح المنهج وكتب شيخنا بهامشه ما لفظه قضية صنيعة متنا وشرحا أن الملاح لا يلزمه التوجه حتى في التحريم ولا قائل به فيما أظن أغني تقريباً على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أي إن سهل سم وقوله، وكذا في شرح المنهج أي وفي النهاية، والمغني كما مر ووافقهم شيخنا فقال: أما الملاح فلا يلزمه التوجه وظاهر كلامهم ولو في التحريم اهـ وقوله قضية صنيعة إلخ عبارة البجيرمي على المنهج قوله: فلا يلزمه أي الملاح توجه فضيئه أنه لا يجب في التحريم وإن سهل، والمُعتمد وجوبه فيه إن سهل ولا يلزمه إتمام الأركان كراكب الدابة قاله حجّ اهـ شوبري وع ش اهـ.

☐ فوه (س): (ولا يشترط طول سفره) ويشترط هنا مجاوزة السور إن كان وإلا فمجاوزة العمران فشرط هنا جميع ما يشترط في القصر إلا طول السفر ع ش اهـ بجيرمي، وفي سم بعد كلام ما نصّه فيؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسمع منه النداء جاز تنقله راكباً وماشياً وإن كان في عمران بلد أخرى وراء السور فلي تأمل اهـ. ☐ فوه: (لعموم الحاجة) إلى قوله بشروطه في النهاية، والمغني إلا قوله: (وغيره). ☐ فوه: (مطلقاً) أي: مع القدرة وبدونها. ☐ فوه: (وغيره) لعله

☐ فوه: (إلا في التحريم إن سهل) ترك هذا الاستثناء في الروضة وشرح الروضة، وكذا في شرح المنهج وكتب شيخنا بهامشه ما لفظه قضية صنيعة متنا وشرحا أن الملاح لا يلزمه التوجه حتى في التحريم ولا قائل به فيما أظن أغني تقريباً على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أي إن سهل.

☐ فوه: (ولا يشترط طول سفره) (تنبيه): اعلم أن من قصد سفر مرحلتين ترخص بالقصر وغيره بمجرّد الخروج من السور وإن كان في عمران بلد آخر ملاصق للسور، بل لو امتدت القرى المتلاصقة مرحلتين ترخص بمجرّد الانفصال عن قرية وإن كان سيرة المرحلتين في عمران تلك القرى كما هو ظاهر من جواز الترخّص بانفصاله عن بلده بنحو خروجه من سورها وإن كان في عمران بلد آخر ملاصق لسورها وهذا أدل دليل على أن كونه في عمران البلد الآخر لا يمنع انعقاد السفر وتحققه وتسميته سفرًا شرعاً وإلا امتنع الترخّص؛ لأن شرطه السفر وحيث يؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسمع منه النداء جاز تنقله راكباً وماشياً وإن كان في عمران بلد أخرى وراء السور فلي تأمل.

نعم يُشترط أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع منها النداء بشرطه الآتية في الجمعة ويُفترق بين هذا وحرمة سفر المرأة، والمدين بشرطهما فإنه يكفي فيه وجود مُسمى السفر بأن المجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك وثم تفويت حق الغير وهو لا يتقيد بذلك (فإن أمكن) أي سهل (استقبال الراكب في مرقد) كحفّة (وإتمام زكوعه وسجوده) وحدهما، أو مع غيرهما (لزمه) الاستقبال، والإتمام لما قدر عليه من الكل، أو البعض كراكب السفينة إذ لا مشقة (والا) يمكنه ذلك كله (فالأصح أنه إن سهل الاستقبال) المذكور وهو استقبال الراكب

كجمع أنواع منه بتيمم واحد. □ قوله: (نعم يُشترط أن يكون مقصده إلخ) قد يفيد أنه لو خرج إلى بعض بساتين البلد أو غيطانها البعيدة لا يجوز له التثقل لغير القيلة؛ لأنه لا يعدّ مسافراً عرقاً، ويحتمل أنه جعل ذلك ضابطاً لما يعدّ سافراً فيقيد جواز التثقل عند قصده ذلك سواء كان ما قصد الذهاب إليه من مرافق البلد، أو من غيرها وقد يشعر بالثاني قوله م؛ لأنه فارق حكم المقيمين في البلد اهـ ويُؤخذ من ذلك أن من أراد زيارة الإمام الشافعي رضي الله عنه وكان بين مبدأ سيره ومقام الإمام الميل ونحوه جاز له الترخّص بعد مجاوزة السور إن كان داخله ومجاوزة العمران إن لم يكن كما خرج منه سور ومثله يقال في التوجه إلى بركة المجاورين من الجامع الأزهر ونحوه ع ش. □ قوله: (فإنه يكفي فيه وجود مُسمى السفر) أي: وإن كانت المسافة أقل من ذلك بحيث يسمع منها النداء قول المشي. □ قوله: (فإن أمكن إلخ) تفصيل لما أجمله أولاً في قوله إلّا في شدة الخوف ونفل السفر إلخ ع ش.

□ قوله (ش): (وإتمام زكوعه وسجوده إلخ) عبارة شرح المنهج أي، والنهاية، والمغني وإتمام الأركان كلها، أو بعضها وكتب بهامشه شيخنا الشهاب عميرة قضية كلامه إذن أنه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى إتمام الركوع أنه يجب الاستقبال في الجميع، والإتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له انتهى اهـ ع ش زاد سم وظاهر كلام المصنّف أنه لا يكفي في اللزوم إمكان إتمام الركوع فقط، والسجود فقط بخلاف عبارة شرح المنهج اهـ وعبارة شيخنا وإتمام الأركان كلها، أو بعضها الذي هو الركوع، والسجود اهـ عبارة البجيرمي على المنهج قوله: أو بعضها المراد به الركوع، والسجود معاً لا ما يصدق بأحدهما وعبارة الأضل أظهر فلو قدر على إتمام أحدهما فقط مع التوجه في الجميع فهو داخل في قوله وإلا فلا وبهذا ظهر لك سقوط كلام سم وعميرة حفيّ وعزيزي اهـ. □ قوله: (الاستقبال) إلى قوله وظاهر إلخ في النهاية إلّا قوله أي طويلاً إلى أنها وقوله على ما فيه إلى؛ لأنه، وكذا في المغني إلّا ما نبّه عليه. □ قوله: (وأن لا يمكنه ذلك كله) دخل في ذلك ما إذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون إتمام شيء من الأركان وما إذا سهل إتمام الأركان، أو بعضها دون التوجه مطلقاً، أو في جميع صلاته

□ قوله: (وإتمام زكوعه وسجوده) وعبارة المنهج وشرحه وإتمام الأركان كلها، أو بعضها وكتب شيخنا الشهاب قضية كلامه إذن أنه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى إتمام الركوع أنه يجب الاستقبال في الجميع، والإتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له اهـ، وظاهره: أي كلام المصنّف هنا أنه لا يكفي في اللزوم إمكان إتمام الركوع فقط أو السجود بخلاف عبارة شرح المنهج.

لِنَحْوِ وَقُوفِهَا وَسَهُولَةِ انْجِرَافِهِ عَلَيْهَا، أَوْ تَحْرِيفِهَا، أَوْ سَيِّرِهَا وَزِمَامُهَا بِيَدِهِ وَهِيَ ذَلُولٌ (وَجِبَ) لِنَيْسِرِهِ (وَالَا) يُسَهِّلُ لِنَحْوِ جُمُوحِهَا، أَوْ سَيِّرِهَا وَهِيَ مَقْطُورَةٌ وَلَمْ يَسْهَلِ انْجِرَافُهُ عَلَيْهَا وَلَا تَحْرِيفُهَا (فَلَا) يَجِبُ لِنَيْسِرِهِ (وَيَخْتَصُّ) وَجُوبُ الْإِسْتِقبالِ حَيْثُ سَهْلٌ (بِالتَّحَرُّمِ) فَلَا يَجِبُ فِيهَا بَعْدَهُ وَإِنْ سَهْلٌ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ نَعَمِ الْمُعْتَمِدُ فِي الْوَاقِفَةِ أَيْ طَوِيلًا عَلَى مَا عَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ وَعَلَيْهِ يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا يَقْطَعُ تَوَاضُلَ السَّيْرِ غُرْفًا أَتَاهَا مَا دَامَتْ وَاقِفَةً لَا يُصَلِّي عَلَيْهَا إِلَّا إِلَى الْقِبْلَةِ لَكِنْ لَا يَلْزَمُهُ إِتِمَامُ الْأَرْكَانِ، ثُمَّ إِنْ سَارَ بِسَيْرِ الرَّفْقَةِ أَتَمَّ لِحْجَةً مَقْصِدِهِ أَوْ لَا لِعَرَضٍ امْتَنَعَ حَتَّى يَتِمَّ عَلَى مَا فِيهِ مِمَّا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ؛ لِأَنَّهُ بِالْوُقُوفِ لَزِمَهُ فَرَضُ التَّوَجُّهِ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُتَنِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِسْتِقبالُ فِي الْجَمِيعِ وَإِتِمَامُ الْأَرْكَانِ كُلِّهَا، أَوْ بَعْضُهَا إِلَّا أَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِمَا مَعًا.....

فَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ أَنَّهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لَا يَجِبُ إِلَّا الْإِسْتِقبالُ عِنْدَ التَّحَرُّمِ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ، وَقَوْلُهُ: (فَقَضِيَّةٌ) كَلَامِهِ الْإِنْخِ مُعْتَمِدٌ شَوْشُورِي وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ وَعَنْ سَمَ مَا يُوَاقِفُهُ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (عَلَى مَا فِيهِ) عَقَبَهُ الْمُغْنِي بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الْمُهَمَّاتِ بِمَا نَصَّهُ وَمَا قَالَه كَمَا قَالَ شَيْخِي ظَاهِرٌ فِي الْوَاقِفَةِ وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُهُ بِالْوُقُوفِ إِتِمَامُ التَّوَجُّهِ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ اهـ. □ فَوَدَّ: (لِنَحْوِ وَقُوفِهَا الْإِنْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِسَهْلٍ. □ فَوَدَّ: (أَوْ سَيِّرِهَا الْإِنْخِ) عَطْفٌ عَلَى وَقُوفِهَا.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَجِبَ) شَمِلَ مَا لَوْ كَانَتْ مَغْصُوبَةً نِهَائَةً أَيْ فَلَا يَضُرُّ غَضَبُ الدَّابَّةِ فِي جَوَازِ التَّنْفُلِ وَإِنْ حَرَّمَ رُكُوبُهَا؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ فِيهِ لِأَمْرِ خَارِجٍ عَ ش. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ مَقْطُورَةٌ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ وَقَوْلُهُ وَلَمْ يَسْهَلِ انْجِرَافُهُ عَلَيْهَا الْإِنْخِ رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَيْضًا.

□ فَوَدَّ (سَيِّ): (وَيَخْتَصُّ بِالتَّحَرُّمِ) وَلَوْ نَوَى عَدَدًا فِي التَّقْلِ الْمُطْلَقِ، ثُمَّ نَوَى زِيَادَةً فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِسْتِقبالُ عِنْدَ تِلْكَ النَّيَّةِ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَعَمِيرَةٌ وَأَقْرَهُ سَمَ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ وَقَوْلُهُ ذَلِكَ كُلُّهُ أَيْ الْإِسْتِقبالُ وَإِتِمَامُ الْأَرْكَانِ، أَوْ بَعْضُهَا بَأَنْ لَمْ يُمْكِنْهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ أَمَكْنَهُ الْإِسْتِقبالُ فَقَطْ، أَوْ إِتِمَامُ الْأَرْكَانِ، أَوْ بَعْضُهَا فَقَطْ؛ وَحَيْثُ فَحَاصِلُهُ مَا سَيَذْكُرُهُ بِقَوْلِهِ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُتَنِ اهـ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ لَا يَلْزَمُهُ إِتِمَامُ الْأَرْكَانِ) أَيْ: وَلَهُ أَنْ يُتِمَّهَا بِالْإِمَاءِ نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (أَتَمَّ) أَيْ: صَلَاتِهِ نِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (أَوْ لَا لِعَرَضٍ امْتَنَعَ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَإِنْ كَانَ مُخْتَارًا لَهُ بِلَا ضَرُورَةٍ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَسِيرَ حَتَّى تَنْتَهِيَ صَلَاتُهُ وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا اسْتَمَرَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْأَفْخُورُجِ مِنَ النَّافِلَةِ لَا يَحْرُمُ اهـ. □ فَوَدَّ: (مِمَّا يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ) أَيْ مِنْ أَنَّ مَا ذَكَرَ قَالَه الْمَاوَزْدِيُّ وَخَالَفَهُ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ فَجَوَّزُوا لَهُ السَّيْرَ بَعْدَ وَقُوفِهِ، وَالْبِنَاءَ مُطْلَقًا اهـ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي اعْتِمَادُهُ. □ فَوَدَّ: (عَلَيْهِمَا) أَيْ: الْإِسْتِقبالُ وَإِتِمَامُ الْأَرْكَانِ الْإِنْخِ سَمَ.

□ فَوَدَّ: (وَيَخْتَصُّ بِالتَّحَرُّمِ) لَوْ نَوَى عَدَدًا فِي التَّقْلِ الْمُطْلَقِ، ثُمَّ نَوَى زِيَادَةً فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِسْتِقبالُ عِنْدَ تِلْكَ النَّيَّةِ شَرْحُ م. □ فَوَدَّ: (لَزِمَهُ فَرَضُ التَّوَجُّهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ: عَقِبَ هَذَا وَلَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنْ يُتِمَّهَا بِالْإِمَاءِ فَمَا دَامَ وَاقِفًا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِسْتِقبالُ دُونَ إِتِمَامِ الْأَرْكَانِ اهـ وَظَاهِرُ أَنَّهُ عِنْدَ وَقُوفِهَا إِذَا حَرَّكَتْ بَعْضَ قَوَائِمِهَا وَلَوْ مُتَوَالِيًا لَمْ يَضُرَّ حَيْثُ لَمْ يَتَحَرَّكْ هُوَ مُتَوَالِيًا. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِمَا) أَيْ الْإِسْتِقبالُ فِي الْجَمِيعِ وَإِتِمَامُ الْأَرْكَانِ الْإِنْخِ.

ولا لم يجب الإتمام مطلقاً ولا الاستقبال إلا في تحريم سهل وفي كلام غيره ما يؤيد ذلك والكلام في غير الواقعة إما مر فيها. (وقيل يشترط) الاستقبال (في السلام أيضاً) كالتحريم؛ لأنه طرفها الثاني ويؤيد بأنه يحتاط للانعقاد ما لا يحتاط للخروج ومن ثم وجب اقتiran النية بالأول دون الثاني (ويحرم انحرافه عن) استقبال صوب مقصده عامداً عالماً مختاراً لا مطلقاً لجواز قطع النفل، والتنظير فيه ليس في محله، بل مع مضيئه في الصلاة لتأكيده بعبادة فاسدة ليطلانها بذلك الانحراف؛ لأن جهة مقصده صارت في حقه بمنزلة القبلة فعلم أنه لا يلزمه سلوك (طريقة) بل أن لا يعدل عن جهة المقصد كذا أطلقوه وقضيه أنه في منعرجات الطريق بحيث يبقى المقصد خلف ظهره مثلاً ينحرف لاستقبال جهة المقصد أو القبلة ليكنه مثنى ثم رأيتهم أطلقوا أنه لا يضرب سلوك منعطفات الطريق، وظاهره: الإطلاق ومن ثم عدل غير واحد إلى التعبير بصوب الطريق ليفهم.....

☐ قوله: (ولاً لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون إتمام شيء من الأركان، وما إذا قدر على إتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقاً، أو في جميع صلاته وهكذا صريح عبارة المنهج وشرحه سم. ☐ قوله: (مطلقاً) أي: لا لكل الأركان ولا بعضها. ☐ قوله: (لما مر إلخ) أي أنفاً سم. ☐ قوله: (كالتحريم) أي: قياساً على التحريم تفسير لقول المصنف أيضاً على حذف أي المفسرة. ☐ قوله: (استقبال) إلى قوله: (لا مطلقاً) في النهاية، والمغني. ☐ قوله: (استقبال صوب إلخ) لا حاجة إلى لفظ استقبال. ☐ قوله: (عالماً عامداً مختاراً) سيذكر مختاراً ذلك. ☐ قوله: (لا مطلقاً) معمول لانحرافه إلخ ولو زاد لكان أولى. ☐ قوله: (والتنظير فيه ليس في محله) الأولى التفرغ وتأخير عن الإضراب الآتي. ☐ قوله: (فعلم أنه إلخ) يعني عما اتركبه تقدير المضاف أي جهة طريقة سم أي كما قدره النهاية، والمغني. ☐ قوله: (ينحرف إلخ) إن أراد جوازاً فهو ظاهر وإن خالف حيثيذ ظاهر المتن ويمكن أن يجاب عن المتن بأن الغالب أن جهة طريقه جهة مقصده سم. ☐ قوله: (لاستقبال إلخ) الأولى لجهة المقصد إلخ بحذف استقبال. ☐ قوله: (أطلقوا إلخ) عبارة النهاية ولو خرج الراكب في معاطف الطريق، أو عدل لزخمة، أو غبار، أو نحوهما لم يضره. ☐ قوله: (وظاهره الإطلاق) أي: الشامل لما يبقى المقصد معه خلف ظهره. ☐ قوله: (وغير واحد) أي: كشيخ الإسلام، والنهاية، والمغني.

☐ قوله: (ولاً لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون إتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على إتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقاً، أو في جميع صلاته وهكذا صريح عبارة المنهج وشرحه. ☐ قوله: (لما مر) أي: أنفاً. ☐ قوله: (فعلم أنه لا يلزمه سلوك إلخ) يعني عما اتركبه تقدير المضاف أي جهة طريقه. ☐ قوله: (ينحرف) إن أراد جوازاً فهو ظاهر وإن خالف حيثيذ ظاهر المتن ويمكن أن يجاب عن المتن بأن الغالب أن جهة طريقه جهة مقصده. ☐ قوله: (وظاهره: الإطلاق) وعبارة المتن توافق هذا لظهور أنه أراد عن صوب طريقه فهو على حذف المضاف.

ذلك (إلا إلى القبلة) وإن كانت خَلَفَ ظَهْرُهُ عَلَى الْمُنْقُولِ الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ جَمْعٌ؛
لأنَّهَا الْأَصْلُ فَاعْتَفَرَ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَيْهَا وَإِنْ تَضَمَّنَ اسْتِقْبَالَ غَيْرِ الْمَقْصِدِ وَلَوْ قَصَدَ غَيْرَ مَقْصِدِهِ
انْحَرَفَ إِلَيْهِ فَوَرَأَ؛ لِأَنَّهُ صَارَ قِبَلَتَهُ بِمَجْرَدِ قَصْدِهِ أَمَّا إِذَا. انْحَرَفَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا، أَوْ لِعَلْبَةِ الدَّابَّةِ
فَلَا بُطْلَانَ إِنْ عَادَ عَنْ قُرْبٍ كَمَا لَوْ انْحَرَفَ الْمُصَلِّي عَلَى الْأَرْضِ نَاسِيًا وَلَا بَطَلَتْ فَيَحْرُمُ
اسْتِمْرَارُهُ وَلَوْ أُحْرِفَ قَهْرًا بَطَلَتْ مُطْلَقًا لِنُدْرَتِهِ (وَيَوْمِي) إِنْ شَاءَ (بِرُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ) حَالُ كَوْنِهِ
(أَخْفَضَ) مِنْ رُكُوعِهِ وَجُوبًا إِنْ أَمَكَّنَهُ لِيَتَمَيَّزَ عَنْهُ وَلَا يَلْزُمُهُ وَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَى نَحْوِ السَّرِجِ وَلَا
بَذَلُ وَسْعِهِ فِي الْإِنْجِنَاءِ لِلْمَشَقَّةِ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمَاشِي يَتِمُّ رُكُوعُهُ وَسُجُودُهُ) لِسَهُولَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ
وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي أَنَّهُ يَوْمِي.....

فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيُّ: الْإِطْلَاقُ. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَتْ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا لَوْ انْحَرَفَ إِلَى وَلَوْ
أُحْرِفَ، وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ قَصَدَ إِلَى إِمَّا إِذَا. فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَا بَحَثَهُ جَمْعٌ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ
خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ أَيُّ فِي الْخَلْفِ اهـ وَعِبَارَةُ الْمَعْنَى خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الدِّمِيرِيِّ مِنْ أَنَّهُ يَضُرُّ إِذَا كَانَتْ خَلْفَهُ
اهـ. فَوَدَّ: (اسْتِقْبَالَ غَيْرِ الْمَقْصِدِ) الْأَوَّلَى اسْتِدْبَارُ الْمَقْصِدِ. فَوَدَّ: (وَلَوْ قَصَدَ غَيْرَ مَقْصِدِهِ) أَيُّ: وَلَوْ
تَغَيَّرَتْ نِيَّتُهُ عَنْ مَقْصِدِهِ الَّذِي صَلَّى إِلَيْهِ وَعَزَمَ أَنْ يُسَافِرَ إِلَى غَيْرِهِ، أَوْ الرُّجُوعَ إِلَى وَطْنِهِ (انْحَرَفَ إِلَيْهِ
إِلْحُ) أَيُّ: وَيَمْضِي فِي صَلَاتِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ نِهَائَةً. فَوَدَّ: (أَوْ لِعَلْبَةِ الدَّابَّةِ) وَلَوْ انْحَرَفَتْ بِنَفْسِهَا بِغَيْرِ
جَمَاحٍ وَهُوَ غَافِلٌ عَنْهَا ذَاكِرٌ لِلصَّلَاةِ فِيهِ الْوَسِيطُ إِنْ قَصُرَ الزَّمَانُ لَمْ تَبْطُلْ إِلَّا قَوَجْهَانِ وَأَوْجَهُمَا كَمَا
قَالَ الشَّيْخُ الْبُطْلَانُ نِهَائَةً وَمَعْنَى. فَوَدَّ: (أَوْ جَاهِلًا) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَالْمَعْنَى، أَوْ لِإِضْلَالِهِ الطَّرِيقَ اهـ.
فَوَدَّ: (فَلَا بُطْلَانَ إِلْحُ) لِكَيْتَهُ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ؛ لِأَنَّ عَمْدَ ذَلِكَ مُبْطِلٌ نِهَائَةً وَمَعْنَى وَشَرَحَ
بِأَفْضَلِ قَالَ الْكُرْدِيُّ: وَاعْتَمَدَ التَّخْفَةَ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ فَهَوَ عَلَى مَا فِيهَا مُسْتَتْنِي مِنْ قَاعِدَةٍ مَا أُبْطِلَ عَمْدُهُ
يُسْجَدُ لِسَهْوِهِ اهـ. فَوَدَّ: (وَالَا) أَيُّ وَإِنْ طَالَ زَمَنُ الْإِنْجِرَافِ نِهَائَةً. فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: وَإِنْ عَادَ عَنْ
قُرْبٍ مَعْنَى. فَوَدَّ: (لِنُدْرَتِهِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ الْبُطْلَانُ إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الْإِنْجِرَافِ فَانْحَرَفَ سَمَ أَيُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ
النَّهَايَةُ. فَوَدَّ: (مِنْ رُكُوعِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي النَّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَبَحَثَ إِلَى الْمَثْنِ.
فَوَدَّ (سَمَ) (يَتِمُّ) أَيُّ وَجُوبًا نِهَائَةً وَمَعْنَى. فَوَدَّ: (لِسَهُولَةِ ذَلِكَ إِلْحُ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ إِثْمَانُهَا،
أَوْ عَدَمُ الْإِسْتِقْبَالِ فِيهِمَا لِحُزْنِهِ عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ مَثَلًا لَمْ يَتَّقِلْ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ أَقُولُ: وَلَوْ قِيلَ
يَتَّقِلْ، وَالْحَالَةَ مَا ذَكَرَ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا، فَإِنَّ الْمَشَقَّةَ الْمُجَوِّزَةَ لَتَزَلُّ الْإِسْتِقْبَالُ فِي السَّفَرِ فِي حَقِّ الرَّائِبِ
مَوْجُودَةٌ هُنَا. فَلْيُرْاجَعْ وَقَدْ تَشْهَدُ لَهُ مَسْأَلَةُ الْوَحْلِ الْآتِي عَشْرًا وَيَأْتِي عَنْ سَمَ مَا يُوَافِقُهُ. فَوَدَّ: (وَبَحَثَ
الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ يَوْمِي إِلْحُ) أَيُّ: بِالسُّجُودِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ نِهَائَةً أَيُّ لِمَا فِي الْإِثْمَانِ مِنْ مَشَقَّةٍ تَلَوِيثِ ثِيَابِهِ وَبَدَنِهِ

فَوَدَّ: (لِنُدْرَتِهِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ الْبُطْلَانُ إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الْإِنْجِرَافِ فَانْحَرَفَ. فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ
يَوْمِي إِلْحُ) فِي شَرْحِ م ر هُوَ الْأَوْجَهُ اهـ أَيُّ لِمَا فِي الْإِثْمَانِ مِنْ مَشَقَّةٍ تَلَوِيثِ ثِيَابِهِ وَبَدَنِهِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ
الْخَوْفِ لَوْ أَتَمَّ.

في نحو الثلج، والوَحْل (ويستقبل فيهما وفي إحرامه) وجُلوسه بين السجدةَيْن وجوبًا لما ذَكَرَ (ولا يمشي إلا في قيامه) ومنه الاعتدال لِسهولة مشي القائم فسَقَطَ عنه التوجُّه فيه ليمشي فيه بِقدرِ ذِكْرِهِ ولا يجوزُ بين السجدةَيْن لِقصرِهِ مع إحداثِ قيامٍ فيه وهو مُمتَنِعٌ ويُؤخَذُ منه أنه لو كان يَزْحَفُ، أو يحبو جازَ له فيه (وتشهُدُهُ) ولو الأوَّلُ وسَلَامُهُ لِطَوِيلِهِ. (ولو صَلَّى) شَخْصٌ قَادِرٌ على التَّزَوُّلِ (فرضًا) ولو نَذْرًا، وكذا صلاةُ جَنَازَةٍ على المُتَمَتِّدِ ويُفَرِّقُ بين هذا وإلحاقها بالنفلِ في التَّيَمُّمِ بأنَّ المعنى السابقَ المُجَوِّزَ لِلتَّغَيُّلِ على الدَّائِمَةِ من كَثَرَتِهِ مع تَكَرُّرِ الاحتِياجِ لِلتَّغَيُّرِ غيرُ موجودٍ فيها فَبَقِيََتْ على أصلِها من عَدَمِ إلحاقها بالنفلِ وهذا أولى من الفرقِ بأنَّ الجُلوسَ يَمَحُو صُورَتَهَا؛ لأنَّهُ مُتَنَقِّضٌ بِامْتِنَاعِ فِعْلِهَا على السَّائِرَةِ على المُتَمَتِّدِ مع بَقَاءِ القيامِ (على دَائِمَةٍ واستقبلَ) القِبْلَةَ (وَأَتَمَّ رُكُوعَهُ وسُجُودَهُ) وسَائِرُ أَرْكَانِهِ لِكُونِهِ بِنَحْوِ مُحَفَّةٍ (وهي وإِقْفَةُ جَارٍ) وَإِنْ

وَقِيَاسُ ذَلِكَ الْخَوْفُ لو أَتَمَّ سَمَ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَنَ صَلَّى إِلَيْهِ خِلَافُهُ عَلَى مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ سَمَ. □ فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ الثَّلَجِ الْخُ) أَيُّ: كَالْمَاءِ مِنْهَا نِهَآيَةُ أَيِّ وَشِدَّةِ حَرِّ الطَّرِيقِ قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَكْفِيهِ مُجَرَّدُ الْإِيمَاءِ مِنْ غَيْرِ مُبَالَعَةٍ فِيهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ يُبَالِغُ فِي ذَلِكَ بِحَيْثُ يَقْرُبُ مِنْ نَحْوِ الْوَحْلِ كَمَنْ حَبَسَ بِمَوْضِعِ نَجَسٍ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ نَفْلَ السَّفَرِ خَفَّفَ فِيهِ أَه. □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ الْإِغْتِدَالُ) بَقِيَ الْقِيَامُ حَالِ الْإِحْرَامِ هَلْ يَجُوزُ الْمَشْيُ فِي لِجْهَةِ الْقِبْلَةِ وَلَا يَتَعَدُّ الْجَوَازُ سَمَ وَقَدْ يَدْعَى أَنْ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ فِي قِيَامِهِ شَامِلٌ لَهُ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخُ) اعْتَمَدَهُ الشُّوَبَرِيُّ وَفِي الْكُرْدِيِّ مَا نُصَّهُ وَفِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ وَشَرْحِهِ لِمَ رَ وَهُوَ قَرِيبٌ فِي الْعَاجِزِ عَنِ الْقِيَامِ دُونَ غَيْرِهِ وَجَرَى عَلَيْهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ أَه وَيَأْتِي عَنْ ع ش خِلَافُهُ (لَوْ كَانَ يَزْحَفُ الْخُ) قِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ رَكَعَ وَمَشَى فِي رُكُوعِهِ لَمْ يَمْتَنِعْ حَيْثُ أَتَمَّهُ لِلْقِبْلَةِ ع ش. □ فَوَدَّ: (جَازَ لَهُ فِيهِ) أَيُّ: وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ حَالُهُ فِي السَّفَرِ الْحَبْوِ، وَالزَّحْفِ، بَلْ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ فِي خُصُوصِ الْجُلُوسِ جَازَ ع ش وَتَقَدَّمَ عَنِ الْكُرْدِيِّ عَنْ جَمْعِ خِلَافُهُ.

□ فَوَدَّ: (قَادِرٌ) يَأْتِي مُخْتَرَزُهُ سَم. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ نَذَرًا) إِلَى قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي النَّهَآيَةِ، وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ هَذَا أَوْلَى مِنَ الْفَرْقِ. □ فَوَدَّ: (بَيْنَ هَذَا) أَيَّ عَدَمِ إِلْحَاقِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ بِالنَّفْلِ هُنَا. □ فَوَدَّ: (مَعَ بَقَاءِ الْقِيَامِ) الْأَوَّلَى لِكُونِهِ هُوَ مَحَلُّ التَّرَافُفِ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ عَلَى الْمُتَمَتِّدِ.

□ فَوَدَّ (سَمَ): (عَلَى دَائِمَةٍ الْخُ) وَكَذَا يَجُوزُ لَوْ كَانَ عَلَى سَرِيرٍ يَحْمِلُهُ رِجَالٌ وَإِنْ مَشَوْا، أَوْ فِي أَرْجُوْحَةٍ مُعَلَّقَةٍ بِجِبَالٍ أَوْ فِي الزُّورَقِ الْجَارِي، وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ يُصَلِّي قَرْصًا فِي سَفِينَةٍ تَرُكُ الْقِيَامَ إِلَّا مِنْ عُدْرٍ كَذَوْرَانِ رَأْسٍ وَنَحْوِهِ فَإِنْ حَوَّلَهَا الرِّيحُ فَتَحَوَّلَ صَدْرُهُ عَنِ الْقِبْلَةِ وَجَبَ رَدُّهُ إِلَيْهَا وَيَبْنِي أَنْ عَادَ قَوْزًا وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ مُغْنَى وَنَهَآيَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّ كَذَوْرَانِ رَأْسَ الْخُ أَيَّ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَجِبُ الْإِعَادَةُ لِعَجْزِهِ عَنِ الْقِيَامِ وَقَوْلُهُ فَتَحَوَّلَ الْخُ أَيَّ يَقِينًا فَالْشُّكُّ لَا يُؤْثَرُ أَه. □ فَوَدَّ: (وَسَائِرُ أَرْكَانِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ شَارِحُ) فِي

□ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ الْإِغْتِدَالُ) بَقِيَ الْقِيَامُ حَالِ الْإِحْرَامِ هَلْ يَجُوزُ الْمَشْيُ فِي لِجْهَةِ الْقِبْلَةِ وَلَا يَتَعَدُّ الْجَوَازُ.

□ فَوَدَّ: (قَادِرٌ) يَأْتِي مُخْتَرَزُهُ.

لم تكن معقولة كما لو صَلَّى على سرير، أو غير مُستَقْبِل، أو لم يُتِمَّ كُلَّ الْأَرْكَانِ (أو سائرَة) وإن لم تَمْشِ إلا ثلاثَ خُطُواتٍ فقط مُتَوَالِيَةً (فلا) يَجُوزُ إِلَّا لِعُذْرٍ كما مرَّ لِئِيسَةِ سَيْرِهَا إِلَيْهِ بِدَلِيلٍ صَحِيحَةِ الطَّوَافِ عَلَيْهَا فَلَمْ يَكُنْ مُسْتَقْبِلًا فِي نَفْسِهِ وَفَارَقَتِ السَّفِينَةُ بِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْبَيْتَ لِلْإِقَامَةِ فِيهَا شَهْرًا وَذَهْرًا وَالسَّرِيرُ الَّذِي يَحْمِلُهُ رِجَالٌ بِأَنَّهُ سَيْرُهُ مَنْشُوبٌ إِلَيْهِمْ وَسَيْرُ الدَّابَّةِ مَنْشُوبٌ إِلَيْهِ وَبِأَنَّهَا لَا تُرَاعِي جِهَةً وَاحِدَةً وَلَا تَتَّبِعُ عَلَيْهَا بِخِلَافِهِمْ قَالَهُ الْمُتَوَلَّى قَالَ حَتَّى لَوْ كَانَ لَهَا مَنْ يُلْزِمُ لِحَامَهَا بِحَيْثُ لَا تَخْتَلِفُ الْجِهَةُ جَاوَزَ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ جَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي صَحَّةِ الْفَرَضِ فِي نَحْوِ مُحَقِّقَةِ سَائِرَةٍ؛ لِأَنَّ مَنْ بِيَدِهِ زِمَامُ الدَّابَّةِ يُرَاعِي الْقِبْلَةَ قَالَ الشَّارِحُ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ عَزِيزَةٌ نَفِيسَةٌ يُحْتَاجُ إِلَيْهَا أَيْ لَوْ خَلَّتْ عَنْ نِزَاعٍ وَمُخَالَفَةٍ لِإِطْلَاقِهِمْ.....

الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَأِنْ لَمْ تَمْشِ إِلَى الْمَتَنِ، وَقَوْلُهُ: (إِلَّا لِعُذْرٍ كَمَا مَرَّ) وَقَوْلُهُ: (السَّفِينَةُ) إِلَى (السَّرِيرِ) وَإِلَى قَوْلِهِ: (أَي لَوْ خَلَّتْ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا الْآخِرِينَ وَقَوْلُهُ قَالَ شَارِحُ. □ قَوْلُهُ: (وَسَائِرُ الْأَرْكَانِ) شَامِلٌ لِلْقِيَامِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ غَيْرُ مُسْتَقْبِلِ الْإِنِّ) مُقْتَضَى سِيَاقِهِ عَطْفُهُ عَلَى وَاقِفَةٍ، وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى إِلَّا أَنَّ يُقْطَعَ النَّظَرُ عَنْ تَقْيِيدِهِ بِقَوْلِ الْمَتَنِ وَاسْتَقْبَلُ الْإِنِّ وَيُمْكِنُ جَعْلُهُ خَبَرٍ مَحذُوفٍ، وَالْجُمْلَةُ عَطْفٌ عَلَى اسْتَقْبَلِ الْإِنِّ.

□ قَوْلُ (السِّي): (أَوْ سَائِرَة فَلَ) أَيْ وَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْ إِتِمَامِ الْأَرْكَانِ عَلَيْهَا نِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا ثَلَاثَ خُطُواتٍ الْإِنِّ) وَمِثْلُهَا الرَّبَّةُ الْفَاحِشَةُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ نِهَائَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَمِثْلُهَا الْإِنِّ مُعْتَمَدٌ أَه. □ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) وَهُوَ شِدَّةُ الْخَوْفِ كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْبَيْتَ الْإِنِّ) قَضِيَّتُهُ الْجَوَاوُزُ وَإِنْ كَانَ سَيْرُهَا مَنْشُوبًا إِلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يُنْسَبْ إِلَيْهِ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَالسَّرِيرُ الَّذِي يَحْمِلُهُ رِجَالُ الْإِنِّ) أَيْ: وَإِنْ كَانُوا مَمْلُوكِينَ لِلْمَحْمُولِ، أَوْ مَأْمُورِينَ لَهُ وَإِنْ كَانُوا أَغْجَمِيِّينَ يَغْتَفِدُونَ وَجُوبَ طَاعَتِهِ فَتَأَمَّلْ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ أَيْ فَلَا يُقَالُ مَلِكُهُ لَهُمْ وَاعْتِقَادُهُمْ وَجُوبَ طَاعَتِهِ صَبَّرَ سَيْرُهُمْ مَنْشُوبًا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْعِلَّةُ فِي الصَّحَّةِ لَزُومُهُمْ جِهَةً وَاحِدَةً وَعَقْلُهُمْ يَقْتَضِي ذَلِكَ ع ش. □ قَوْلُهُ: (مَنْ يُلْزِمُ لِحَامَهَا الْإِنِّ) يَنْبَغِي الْإِكْتِفَاءُ فِيهِ بِكَوْنِهِ مُمَيِّزًا كَمَا نُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ سَم أَه عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَنْ عَبْدِ الرَّءُوفِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ، وَظَاهِرُهُ: اشْتِرَاطُ كَوْنِهِ مُمَيِّزًا وَلَا يَكْفِي كَوْنُهَا مَقْطُورَةً فِي مِثْلِهَا وَلَوْ لَزِمَ لِحَامَ أَوَّلِ الْقِطَارِ شَخْصٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْجِهَةَ تَخْتَلُّ كَمَا هُوَ مُشَاهَدٌ أَه وَيُقِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْمُعْنَى مَنْ يُلْزِمُ لِحَامَهَا وَيُسَيِّرُهَا بِحَيْثُ لَا تَخْتَلِفُ الْجِهَةُ الْإِنِّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْحَامِلُ لِلْسَّرِيرِ غَيْرَ مُمَيِّزٍ لَمْ يَصِحَّ أَه.

□ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ يَدُلُّ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَسَبَقَهُ إِلَى هَذَا الْآخِرِ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَه.

□ قَوْلُهُ: (قَالَ شَارِحُ الْإِنِّ) وَهُوَ الْبَدْرُ بْنُ شُهَبَةَ نِهَائَةً.

□ قَوْلُهُ: (بِدَلِيلِ الْإِنِّ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَضِيَّتَهُ امْتِنَاعُ الطَّوَافِ حَيْثُ لَا يُنْسَبُ السَّيْرُ إِلَيْهِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَوْ طَافَ فِي سَفِينَةٍ صَحَّ، ثُمَّ رَأَيْتَ ابْنَ الرَّفْعَةِ اعْتَرَضَ بِذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْبَيْتَ الْإِنِّ) قَضِيَّتُهُ الْجَوَاوُزُ وَإِنْ كَانَ سَيْرُهَا مَنْشُوبًا إِلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا لَمْ يُنْسَبْ إِلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (مَنْ يُلْزِمُ لِحَامَهَا) يَنْبَغِي الْإِكْتِفَاءُ فِيهِ بِكَوْنِهِ مُمَيِّزًا كَمَا نُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ.

أما العاجزُ عن التَّزُولِ عنها كأنْ خَشِيَ مِنْهُ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً، أَوْ فُوتَ الرُّفْقَةَ وَإِنْ لَمْ يَحْضُلْ لَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ الْوَحْشَةِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ فَيُضَلِّي عَلَيْهَا عَلَى حَسَبِ حَالِهِ قَالَ الْقَاضِي وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ فَيَفْرُقُ بَيْنَ هَذَا بَعْدَ تَعَيُّنِ فَرْضِهِ فِيمَا لَوْ اسْتَقْبَلَ وَأَتَمَّ الْأَرْكَانَ عَلَيْهَا وَمَا مَرَّ آتِفًا بِأَنْ تَرَكَ الْقِبْلَةَ أَحْطَرُ كَمَا مَرَّ وَأُطْلِقًا الْإِعَادَةَ وَيُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَسْتَقْبَلْ، أَوْ لَمْ يَسْتَمِ الْأَرْكَانَ وَكَأَنَّ شَيْخَنَا أَشَارَ لِلذَّكَاءِ بِفَرْضِهِ أَنَّهُ صَلَّى لِمَقْصِدِهِ وَلَوْ خَافَ الْمَاشِي ذَلِكَ لَوْ أَتَمَّ رُكُوعَهُ وَسُجُودَهُ أَوْ مَأْمُومًا بِهِمَا وَأَعَادَ.

☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا الْعَاجِزُ الْخُ) عِبَارَةُ التَّهَامِيَةِ أَيْ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ نَعَمَ إِنْ خَافَ مِنَ التَّزُولِ عَنْهَا عَلَى نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ وَإِنْ قُلَّ، أَوْ فُوتَ رُفْقَتَهُ إِذَا اسْتَوْحَشَ وَإِنْ لَمْ يَتَضَمَّرْ، أَوْ خَافَ وَقُوعَ مُعَادِلِهِ لِمَلِيلِ الْحِمْلِ، أَوْ تَضَرُّرِ الدَّابَّةِ، أَوْ احتَاجَ فِي نُزُولِهِ إِذَا رَكِبَ إِلَى مُعَيَّنٍ وَلَيْسَ مَعَهُ أَجِيرٌ لِذَلِكَ وَلَمْ يَتَوَسَّمْ مِنْ نَحْوِ صَدِيقٍ إِعَانَتَهُ فَلَهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَنْ يُضَلِّيَ الْفَرَضَ عَلَيْهَا وَهِيَ سَائِرَةٌ إِلَى جِهَةِ مَقْصِدِهِ وَيَوْمِي وَيُعِيدُ انْتَهَتْ أَيْ، أَوْ شَقَّ الرُّكُوبَ بِالْمُعَيَّنِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّ وَيَوْمِي لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، يَلْ هُوَ مُضِرٌّ؛ لِأَنَّ الْإِعَادَةَ لِزِمَةِ حَيْثُ وَإِنْ أَتَمَّ الْأَرْكَانَ أَيْ وَأَتَمَّ الْإِسْتِقْبَالَ كَمَا يَأْتِي عَنْ سَمِ.

☐ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ خَشِيَ الْخُ) فِيهِ مَا قَدَّمَهُ فِي التَّنْبِيهِ مِنَ الْإِغْتِرَاضِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَيُضَلِّي الْخُ) أَيْ وَهِيَ سَائِرَةٌ نِهَاجَةً. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى حَسَبِ حَالِهِ) أَيْ: وَيُعِيدُ كَمَا فِي شَرْحِ مَرَّ أَيْ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى مَا قَالَهُ الْقَاضِي مِنْ عَدَمِ الْإِعَادَةِ هُنَا، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ الْآتِي بَعْدَ فَرْضِهِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَمَا مَرَّ آتِفًا) كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ قَوْلَهُ السَّابِقَ أَمَّا الْعَاجِزُ عَنِ الْإِسْتِقْبَالِ الْخُ سَمِ وَكُرْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُحْمَلُ الْخُ) أَيْ: إِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ الْإِعَادَةَ هُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَأَنَّ شَيْخَنَا أَشَارَ لِلذَّكَاءِ الْخُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ فَرَعَ يَشْتَرِطُ فِي الْفَرِيضَةِ الْإِسْتِقْرَارَ، وَالْإِسْتِقْبَالَ وَتَمَامَ الْأَرْكَانِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَخَوْفِ قُوتِ رُفْقَةٍ وَيُعِيدُ انْتَهَى، وَظَاهِرُهُ: كَمَا تَرَى وَجُوبَ الْإِعَادَةِ إِذَا لَمْ يَجْتَمِعِ الْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ وَإِنْ اجْتَمَعَ مِنْهَا أَمْرَانِ كَالِإِسْتِقْبَالِ وَإِثْمَامِ الْأَرْكَانِ فَفِي الْحِمْلِ الْمَذْكُورِ نَظَرٌ سَمِ وَيُعِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ بِأَفْضَلِ أَمَّا الْفَرَضُ وَلَوْ جَنَازَةً وَمَنْدُورَةً فَلَا يُضَلِّي عَلَى دَابَّةٍ سَائِرَةٍ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْإِسْتِقْرَارَ فِيهِ شَرْطُ احْتِيَاطٍ لَهُ نَعَمَ إِنْ خَافَ مِنَ التَّزُولِ الْخُ كَانَ لَهُ أَنْ يُضَلِّيَ الْفَرَضَ عَلَيْهَا وَهِيَ سَائِرَةٌ إِلَى مَقْصِدِهِ وَيَوْمِي وَيُعِيدُ أَيْ.

☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَافَ الْمَاشِي ذَلِكَ الْخُ) كَانَ هَذَا فِي التَّقْلِ سَمِ أَقُولُ: هَذَا مَعَ كَوْنِهِ عُدُولًا عَنِ الظَّاهِرِ بَلَا

☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَحْضُلْ لَهُ إِلَّا مُجَرَّدُ الْوَحْشَةِ) فِي شَرْحِ مَرَّ، أَوْ خَافَ وَقُوعَ مُعَادِلِهِ لِمَلِيلِ الْحِمْلِ، أَوْ تَضَرُّرِ الدَّابَّةِ أَوْ احتَاجَ فِي نُزُولِهِ إِذَا رَكِبَ إِلَى مُعَيَّنٍ وَلَيْسَ مَعَهُ أَجِيرٌ لِذَلِكَ وَلَمْ يَتَوَسَّمْ مِنْ نَحْوِ صَدِيقٍ إِعَانَتَهُ أَيْ، أَوْ شَقَّ الرُّكُوبَ بِالْمُعَيَّنِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى حَسَبِ حَالِهِ) أَيْ: وَيُعِيدُ كَمَا فِي شَرْحِ مَرَّ وَمَا مَرَّ آتِفًا كَأَنَّهُ يُرِيدُ قَوْلَهُ السَّابِقَ أَمَّا الْعَاجِزُ عَنِ الْإِسْتِقْبَالِ الْخُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُحْمَلُ الْخُ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ فَرَعَ يَشْتَرِطُ فِي الْفَرِيضَةِ الْإِسْتِقْرَارَ، وَالْإِسْتِقْبَالَ وَتَمَامَ الْأَرْكَانِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَخَوْفِ قُوتِ رُفْقَةٍ وَيُعِيدُ أَيْ وَظَاهِرُهُ كَمَا تَرَى وَجُوبَ الْإِعَادَةِ إِذَا لَمْ يَجْتَمِعِ الْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ وَإِنْ اجْتَمَعَ مِنْهَا أَمْرَانِ كَالِإِسْتِقْبَالِ وَإِثْمَامِ الْأَرْكَانِ فَفِي الْحِمْلِ الْمَذْكُورِ نَظَرٌ. ☐ قَوْلُهُ: (لَوْ أَتَمَّ رُكُوعَهُ) كَانَ هَذَا فِي الْفَرَضِ.

(وَمَنْ صَلَّى) فَرَضًا، أَوْ نَفْلًا (فِي) دَاخِلِ (الْكَعْبَةِ) مِنْ كَعْبَتِهِ رُبْعَتَهُ، وَالْكَعْبَةُ كُلُّ يَتِ مَرْبَعٍ كَذَا فِي الْقَامُوسِ وَفِي كَلَامِهِمْ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِينَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنَى الْكَعْبَةَ مَرْبَعَةً وَلَا يُنَافِيهِ اخْتِلَافٌ بَعِيدٌ مَا بَيْنَ أَرْكَانِهَا؛ لِأَنَّهُ قَلِيلٌ لَا يُنَافِي التَّرْبِيعَ وَهَذَا أَعْنِي أَنَّ سَبَبَ تَسْمِيَّتِهَا كَعْبَةً تَرْبِيعُهَا أَوْضَحُ مِنْ جَعْلِ سَبَبِهَا ارْتِفَاعُهَا كَمَا سُمِّيَ كَعْبُ الرَّجُلِ بِذَلِكَ لِارْتِفَاعِهِ وَأَصَوَّبُ مِنْ جَعْلِهِ اسْتِدَارَتِهَا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ قَائِلُهُ بِالِاسْتِدَارَةِ التَّرْبِيعَ مَجَازًا أَوْ يَكُونُ أَخَذَ الْاسْتِدَارَةَ فِي الْكَعْبِ سَبَبًا لِتَسْمِيَّتِهِ لِكُنْهُ مُخَالَفٌ لِكَلَامِ أَثْمَةِ اللَّغَةِ (وَاسْتَقْبَلَ جِدَارَهَا، أَوْ بَابَهَا) حَالُ كَوْنِهِ (مَرْدُودًا) وَإِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ عَنِّيْتهُ إِنْ سَامَتْ بَعْضُ الْبَابِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (أَوْ) حَالُ كَوْنِهِ (مَفْتُوحًا) لَكِنْ (مَعَ) ارْتِفَاعِ عَنِّيْتهِ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ تَقْرِيْبًا (أَوْ) صَلَّى (عَلَى سَطْحِهَا)، أَوْ فِي غَرَضِهَا لَوْ انْهَدَمَتْ، وَالْعِبَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى (مُسْتَقْبِلًا مِنْ بَابِهَا)، أَوْ مَا أُلْحِقَ بِهِ.....

مُقْتَضٍ يُخَالَفُ مَا قَدَّمَاهُ عَنْهُ فِي حَاشِيَةِ قَوْلِ الشَّارِحِ وَبَحَثِ الْأَذْرَعِيِّ إلخ، بَلْ حَمَلَهُ عَلَى الْفَرْضِ هُوَ صَرِيحُ الْمَقَامِ وَقِيَاسُ مَسْأَلَةِ الْعَاجِزِ عَنِ التَّرْوِلِ الْمَارَّةِ آتِفًا وَمُوَافِقٌ لِمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ وَلِقَوْلِ الْمُعْنِي وَيُصَلِّي الْمَضْلُوبُ، أَوْ الْغَرِيقُ وَنَحْوُهُ حَيْثُ تَوَجَّهَ لِلضَّرُورَةِ وَيُعِيدُاهُ.

☐ قَوْلُهُ: (فَرَضًا، أَوْ نَفْلًا) كَذَا فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنِي (مِنْ كَعْبَتِهِ) أَيِ: بِالتَّشْدِيدِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ، أَوْ بِالتَّخْفِيفِ كَمَا فِي عَشْرٍ عَنِ الْمَضْبَاحِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ: فِي كَلَامِهِمْ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا يُنَافِي التَّرْبِيعَ) قَدْ يُقَالُ: بَلْ يُنَافِيهِ إِذْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنْ تَسَاوِي الْأَضْلَاعِ الْأَرْبَعَةِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ التَّرْبِيعَ الْحَسِّيَّ إِذْ بِهِ يَكْتَفِي أَهْلُ اللَّغَةِ فِي الْإِطْلَاقِ لَا الْحَقِيقِيُّ بَصْرِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ جَعْلِ سَبَبِهَا ارْتِفَاعُهَا) جَرَى عَلَيْهِ النَّهَايَةُ، وَالْمُعْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا سُمِّيَ إلخ) مِنْ تَبَيُّنِ الْجَعْلِ الْمَذْكُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ بَلْفِظِ الْكَعْبِ.

☐ قَوْلُهُ: (مِنْ جَعْلِهِ) أَيِ سَبَبِ التَّسْمِيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (قَائِلُهُ) أَيِ جَاعِلُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ يَكُونُ أَخَذَ الْاسْتِدَارَةَ إلخ) كَيْفَ الْاسْتِثْنَاءُ عَلَى هَذَا سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ: أَوْ يَكُونُ إلخ يَخْتَلِجُ إِلَى تَأْمُلٍ إِذْ لَا يَظْهَرُ وَجْهَ صِحَّتِهِ فَضْلًا عَنْ مُخَالَفَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهْ وَقَدْ يُقَالُ يَعْنِي الشَّارِحُ كَمَا أَنَّ سَبَبَ تَسْمِيَةِ كَعْبِ الرَّجُلِ بِذَلِكَ أَخَذَ الْاسْتِدَارَةَ فِي مَفْهُومِ الْكَعْبِ كَذَلِكَ سَبَبُ تَسْمِيَةِ الْكَعْبَةِ الْمُشْرِفَةِ بِذَلِكَ أَخَذَ الْاسْتِدَارَةَ فِي مَفْهُومِهِ.

☐ قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ مُخَالَفٌ إلخ) أَيِ: اغْتِيَابُ الْاسْتِدَارَةِ فِي مَفْهُومِ الْكَعْبِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تَرْتَفِعْ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّهُ مُتَوَجَّهٌ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ أَبْدَلَ ثَابِتَةً بِمَبْنِيَّةٍ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ سَامَتْ إلخ) احْتِرَازٌ عَمَّا إِذَا طَوَّلَ رَجُلٌ الْبَابَ، أَوْ رَكَّبَ الْبَابَ مِنْ جَانِبِ الْعُلُوِّ إِلَى مَحَلٍّ لَا يُسَامِتُ الْمُتَوَجَّهَ إِلَى الْمُنْفَذِ شَيْئًا مِنَ الْبَابِ لِعَدَمِ امْتِدَادِهِ إِلَى الْأَسْفَلِ وَيَأْتِي عَنِ الْمُعْنِي، وَالنَّهَايَةُ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي هَذَا التَّصْوِيرِ الثَّانِي وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ قَوْلُ الْبَصْرِيِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ إِنْ سَامَتْ كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَالظَّاهِرُ وَإِنْ إلخ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النَّهَايَةِ وَإِنْ إلخ اهْ وَقَوْلُهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النَّهَايَةِ إلخ لَعَلَّهُ فِي نُسْخَةٍ مُصْلَحَةٍ وَإِلَّا فَمَا أَطْلَعْنَا عَلَيْهِ مِنْ نُسْخِ النَّهَايَةِ فَمِثْلُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ بَلَا وَإِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَا يُنَافِيهِ فِي الْمُعْنِي إِلَّا أَنَّهُ كَالنَّهَايَةِ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ عَبَّرَ بِمَبْنِيَّةٍ بَدَلَ ثَابِتَةٍ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ مَا أُلْحِقَ بِهِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي، وَالنَّهَايَةُ، أَوْ اسْتَقْبَلَ شَاخِصًا

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ يَكُونُ أَخَذَ الْاسْتِدَارَةَ إلخ) كَيْفَ الْاسْتِثْنَاءُ عَلَى هَذَا فَتَأَمَّلْهُ.

كَعْصًا مُسْمَرَةً، أو ثَابِتَةً وَشَجَرَةً ثَابِتَةً وَتُرَابٍ مِنْهَا مُجْتَمِعٌ (مَا سَبَقَ جازَ) لِقَوِّجْهِهِ إِلَى جِزْءٍ مِنَ الْبَيْتِ وَإِنْ بَعْدَ عَنْهُ، أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ، أَوْ خَرَجَ بَعْضُ بَدَنِهِ عَنْ هَوَاءِ الشَّائِخِصِ؛ لِأَنَّهُ مُتَوَجِّهٌ

كَذَلِكَ أَي قَدَرُ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ مُتَّصِلًا بِالْكَعْبَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدَرُ قَامَتِهِ طَوْلًا وَعَرْضًا كَشَجَرَةٍ ثَابِتَةٍ وَعَصًا الْخِ وَزَادَ الْأَوَّلُ وَلَوْ أَزِيلَ هَذَا الشَّائِخِصُ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ لَمْ يَضُرَّ؛ لِأَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِنْتِدَاءِ اهـ قَالَ السَّيِّدُ الْبُضْرِيُّ قَوْلُهُ وَلَوْ أَزِيلَ الْخِ يُؤْذِنُ بَأْتَهُ مَقُولُ الْمَذْهَبِ وَفِي سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ لَوْ أَزِيلَ الشَّائِخِصُ فِي الصَّلَاةِ هَلْ يُغْتَفَرُ الْوَجْهَ لَا وَفَاقًا لَمْ رَ وَلَيْسَ كَزَوَالِ الرَّابِطَةِ فِي الْإِنْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ أَمْرَ الْإِسْتِغْبَالِ فَوْقَ الرَّابِطَةِ اهـ وَأَفْرَعُ شَ كَلَامُ سَمِ الْمَذْكُورَةِ وَنَقَلَ الْبُجَيْرِيُّ عَنِ الزِّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَعَنِ الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الْمُغْنِيِّ، ثُمَّ قَالَ وَانْظُرْ لَوْ أَنَّهُدَمَ بَعْضُهَا وَوَقَفَ خَارِجَهَا مُسْتَقْبِلًا هَوَاءَ الْمُتَهَيِّمِ دُونَ شَيْءٍ مِنَ الْبَاقِي هَلْ يَكْفِي؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ مُسْتَقْبِلًا أَوْ لَا لِقُدْرَتِهِ عَلَى اسْتِغْبَالِ الْبَاقِي وَظَاهِرُ كَلَامِهِمُ الْأَوَّلُ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ ازْتَفَعَ عَلَى جَبَلٍ أَبِي قَيْسٍ وَاسْتَقْبَلَ هَوَاءَهَا مَعَ امْتِكَانِ الْإِنْخِفَاضِ بِحَيْثُ يَسْتَقْبِلُ نَفْسَهَا سَمٍ وَعَ شَ وَاطْفِئِحِي اهـ. □ فَوَدَّ: (كَعْصًا الْخِ) أَي بِخِلَافِ مَا إِذَا صَلَّى إِلَى مَتَاعٍ مُوَضَّوعٍ، أَوْ زَرَعَ نَابِتٍ، أَوْ خَشَبَةٍ مَغْرُورَةٍ فِيهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَوْ اسْتَقْبَلَ الشَّائِخِصَ الْمَذْكُورَ أَيِ الْمُتَّصِلَ بِالْكَعْبَةِ وَهُوَ قَدَرُ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ فِي حَالَةِ قِيَامِهِ دُونَ بَقِيَّةِ صَلَاتِهِ كَانَ اسْتَقْبَلُ خَشَبَةً عَرْضُهَا ثَلَاثَا ذِرَاعٍ مُغْتَرِضَةً فِي بَابِ الْكَعْبَةِ تُحَازِي صُدْرَهُ فِي حَالِ قِيَامِهِ دُونَ بَقِيَّةِ صَلَاتِهِ أَنَّهَا تَصِحُّ وَفِي ذَلِكَ وَفَقَةٌ، بَلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنَّهَا لَا تَصِحُّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِلَّا عَلَى الْجِنَازَةِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ فِي حَالِ سُجُودِهِ غَيْرُ مُسْتَقْبَلٍ لَشَيْءٍ مِنْهَا مُغْنِي وَنِهَائَةً وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ السُّبْرِيِّ عَنْ مَ رَ، وَالْأَرْجَهِ صِحَّةُ تَحَرُّمِهِ بِغَيْرِ الْجِنَازَةِ إِلَى وُجُودِ الْمُبْطِلِ اهـ. □ فَوَدَّ: (مُسْمَرَةً) قَالَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ: وَلَوْ سَمَرَهَا لِيُصَلِّيَ إِلَيْهَا، ثُمَّ يَأْخُذُهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ اهـ وَازْتَضَى مَ رَ هَذَا الْخِلَافَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ اهـ عَ شَ. □ فَوَدَّ: (أَوْ ثَابِتَةً) فِي النَّهَائَةِ، وَالْمُغْنِي أَيِ وَشَرْحِي الْمَنْهَجِ، وَالرَّوْضُ بِذَلِكَ، أَوْ مَبْنِيَّةٌ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالثَّابِتَةِ الْمَبْنِيَّةِ، أَوْ صَوَابٌ تِلْكَ الْمُشْتَبَةُ فِيهِ مُسَاوِيَةٌ لَهَا بِضَرْبِي أَقُولُ: وَقَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي وَيُجَابُ الْخِ كَالصَّرِيحِ فِي الْأَوَّلِ. □ فَوَدَّ: (وَتُرَابٍ مِنْهَا الْخِ) أَيِ لَا الَّذِي تُلْقِيهِ الرِّيحُ شَرْخٌ بِأَفْضَلِ وَزِيَادِيٍّ عِبَارَةٌ شَ يَنْبَغِي أَنْ مِثْلَهُ أَيِ التُّرَابُ الْمُجْتَمِعُ مِنْهَا أَخْبَارُهَا الْمَقْلُوعَةُ سَمٍ عَلَى الْمَنْهَجِ وَلَوْ شَكَّ فِي التُّرَابِ هَلْ هُوَ مِنْهَا أَمْ لَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ.

□ فَوَدَّ (سَمٍ): (مَا سَبَقَ) وَهُوَ قَدَرُ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ وَإِنْ جَمَعَ ثُرَابَهَا أَمَامَهُ، أَوْ نَزَلَ فِي مُنْخَفَضٍ مِنْهَا كَحُفْرَةٍ كَفَى نِهَائَةً. □ فَوَدَّ (سَمٍ): (جَازَ) أَيِ: مَا صَلَّاهُ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ خَرَجَ الْخِ) أَيِ: فَلَا يُشْتَرَطُ غِلْظُ الشَّائِخِصِ بِحَيْثُ يُسَامَتْ جَمِيعُ بَدَنِهِ سَمٍ. □ فَوَدَّ: (بَعْضُ بَدَنِهِ) أَيِ: طَوْلًا، أَوْ عَرْضًا.

□ فَوَدَّ: (أَوْ ثَابِتَةً) عِبَارَةٌ شَرْخِ الرَّوْضِ، أَوْ مَبْنِيَّةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهَا فِي الْأَصْلِ، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّوْضِ لَا خَشِيشٌ وَعَصًا مَغْرُورَةً قَالَ فِي شَرْحِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مِنْ أَجْزَائِهَا وَيُخَالِفُ الْعَصَا الْأَوْتَاذُ الْمَغْرُورَةُ فِي الدَّارِ حَيْثُ تُعَدُّ مِنْهَا بِدَلِيلِ دُخُولِهَا فِي بَيْعِهَا بِجَرَائِنِ الْعَادَةِ بِغَرْزِهَا لِلْمَصْلَحَةِ فَعُدَّتْ مِنَ الدَّارِ لِذَلِكَ اهـ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الشَّجَرَةِ الْجَافَةِ فَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنٍّ مِنْ شَأْنِهَا فِي الدَّارِ لَا الْمَسْجِدِ الْإِزَالَةُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ خَرَجَ) فَلَا يُشْتَرَطُ غِلْظُ الشَّائِخِصِ بِحَيْثُ يُسَامَتْ جَمِيعُ بَدَنِهِ.

بعضه جزءاً وباقيه هوائها لكن تبعاً فلا يُنافيه ما يأتي وقضية كلامهم أن الشجرة الجافة هنا كالرطبة وحينئذ فيشكل بما يأتي في الأصول، والثمار أنها لا تكون مثلها إلا إن عرّش عليها مثلاً ويُجاب بأن الثبوت يختلف عرفاً المراد به هنا وثمّ ألا ترى أنه ثمّ في الوتد بمجرّد الغرور هنا بزيادة الثبوت فإن قلت هذا مُقوٌّ للإشكال قلت لا؛ لأنّ الملحظ هنا ثبوت يُصيّره كالجزء في الشرف، والبابسة فيها ذلك بزيادة؛ لأنها ليست أجنبية بخلاف الوتد المغرور وثمّ ثبوت يُصيّره كالجزء المنتفع به بالقوة، أو بالفعل، والوتد كذلك بخلاف البابسة التي ليس عليها نحو تعريش ونقل بعضهم اشتراط وقف نحو العصا الثابتة وقد يؤيّد ما قرّره من الفرق لكنّ ظاهر كلامهم خلافه ويؤجّه بأنّه يُعدّ منها باعتبار الظاهر وإن استحقّ الإزالة من وجه آخر وصحّ «أنه ﷺ صلى فيها النفل» ورواية «لم يُصل فيها» أي في مرة أخرى كما صحّ إذ المُثبِت

□ فود: (جزءاً) أي: من الكعبة. □ فود: (ما يأتي) أي: في قوله وإنما جاز استقبال هوائها إلخ كُردي. □ فود: (أن الشجرة الجافة) أي الثابتة بقرينة ما بعده. □ فود: (كالرطبة) قد يقال إن كان ثبوتها مع جفافها كثبوت العصا المسمرة فكالرطبة أو المغرورة فلا لم يكن بعيداً ويمكن أن يبقى على إطلاقه ويُقرّق بأنّه يُعتقَر في الدوام ما لا يُعتقَر في الابتداء فليتمّأمل بصريّ أقول وهذا الثاني هو قضية إطلاقهم جواز الاستقبال إلى شجرة ثابتة. □ فود: (ألا ترى أنه ثمّ) أي الثبوت في البيع (بمجرّد الغرور وهنا بزيادة الثبوت) أي بالبناء وهذا صريح في عدم كفاية الوتد المغرور عند الشارح وفقاً للنهاية، والمغني، والامتنى فقول البجيرمي وفي حجّ أنه يكفي استقبال الوتد المغرور اهـ بخلاف الصواب إلا إذا أراد في غير التخصة وشرح بأفضل فليراجع. □ فود: (هذا) أي الجواب المذكور (مُقوٌّ للإشكال) أي؛ لأنه إذا لم يكف هنا ما يدخل هناك وهو الوتد المغرور فبالأولى لا يكفي هنا ما لا يدخل هناك وهي الشجرة الجافة. □ فود: (بخلاف البابسة إلخ) في نفّي الإنشاع بالقوة عنها نظّر مع إمكان التعليق ووضع نحو جذع عليها سم. □ فود: (لكنّ ظاهر كلامهم خلافه) جزم به المغني. □ فود: (من وجه آخر) أي من حيث كونه ملكاً للغير. □ فود: (وصحّ) إلى قوله لكنّه في النهاية إلا قوله أو المُثبِت مُقدّم على التافي. □ فود: (ورواية لم يُصل إلخ) عبارة النهاية وروى أحمد في مسنده وابن جبان في صحيحه (أن النبي ﷺ دخل البيت في اليوم الأول ولم يُصل ودخل في الثاني وصلى) وفي هذا جواب عن نفّي أسامة الصلاة، والأصحاب ومنهم المُصنّف في شرح المُهدّب قد أجابوا باحتمال الدخول مرّتين وقد ثبت ذلك بالتغلّ لا بالاحتمال اهـ. □ فود: (أي في مرة إلخ) خبر ورواية إلخ. □ فود: (كما صحّ) قد يقال: لا حاجة مع ذلك لقوله إذ المُثبِت إلخ سم وفي نسخة صحيحة مقابلة على أصل الشارح مراراً، أو المُثبِت إلخ بالواو بدّل الدالّ وموضوع قوّه صحّ وعليها فلا إشكال.

□ فود: (بخلاف البابسة إلخ) في نفّي الإنشاع بالقوة عنها نظّر مع إمكان التعليق بها ووضع نحو جذع عليها. □ فود: (أي في مرة أخرى كما صحّ) قد يقال: لا حاجة مع ذلك لقوله إذ المُثبِت إلخ اهـ.

مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي وَإِذَا ثَبَتَ جَوَازُ النَّفْلِ فِيهَا جَازَ لَهُ الْفَرَضُ أَيْضًا إِذْ لَا فَارِقَ بَيْنَ الْاسْتِقْبَالِ فِيهِمَا فِي الْحَضَرِ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يُرَاعُوا خِلَافَ الْمَانِعِ فِيهِمَا لِكُنْهَ ظَاهِرٌ فِي النَّفْلِ لِصَرِيحِ الْمُخَالَفَةِ فِيهِ دُونَ الْفَرَضِ؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ الْمَذْكُورَ قَابِلٌ لِلْمَنْعِ بِأَنَّ النَّفْلَ اغْتَفَرَ فِيهِ حَضَرًا أَيْضًا مَا لَمْ يُغْتَفَرَ فِي الْفَرَضِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْأَصْلَ اسْتِوَاءُ الْفَرَضِ، وَالنَّفْلِ فِي الشُّرُوطِ إِلَّا إِذَا وَرَدَ دَلِيلٌ بِالْفَرْقِ وَلَمْ يَرِدْ هُنَا وَأَيْضًا فِعْلُهُ الْمَنْعُ لَمْ تَنْضَحْ وَمَا لَمْ تَنْضَحِ الْعِلَّةُ فِيهِ لَا بُدَّ مِنْ نَصِّ صَرِيحٍ فِيهِ إِذَا الْأُمُورُ التَّعْبُدِيَّةُ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالتَّصْوِصِ الصَّرِيحِ فَكَانَ الْخِلَافُ فِيهِ ضَعِيفَ الْمَدْرَكِ جِدًّا وَمَا ضَعْفَ مَدْرَكِهِ كَذَلِكَ لَا يُرَاعَى، بَلِ النَّفْلُ دَاخِلُهَا أَفْضَلُ مِنْهُ بِبَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ الْبَيْتِ فَإِنَّهُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْهُ حَتَّى مِنَ الْكَعْبَةِ كَمَا شَمِلَهُ الْحَدِيثُ، بَلِ ثِقَلُ الْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ حَتَّى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَكَذَا الْفَرَضُ أَفْضَلُ فِي الْكَعْبَةِ إِلَّا إِذَا رَجَا جَمَاعَةً خَارِجَهَا؛ لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى مِنَ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَحَلِّهَا أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَقْبَلْ مَا ذَكَرَ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى فِيهِ لَا إِلَهَ وَإِنَّمَا جَازَ اسْتِقْبَالُ هَوَائِهَا لِمَنْ هُوَ خَارِجُهَا هُدِمَتْ، أَوْ وُجِدَتْ؛ لِأَنَّهُ يُسَمَّى غُرْفًا مُسْتَقْبَلًا لَهَا بِخِلَافِ مَنْ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ فِي هَوَائِهَا فَلَا يُسَمَّى غُرْفًا

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: مِنْ أَجْلِ عَدَمِ الْفَارِقِ. قوله: (لَمْ يُرَاعُوا الْإِنْفَ) يَأْتِي عَنِ النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ وَعُلِمَ بِذَلِكَ عَدَمُ صِحَّةِ إِفْتَاءِ بَعْضِ الطَّلَبَةِ بِأَوَّلِيَّةِ تَرْكِ الصَّلَاةِ فِي الْحِجْرِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ الْمَانِعِ كَالْإِمَامِ مَالِكٍ. قوله: (لَكُنْهَ الْإِنْفَ) أي: عَدَمُ سَنِّ رِعَايَةِ الْخِلَافِ. قوله: (لِصَرِيحِ الْمُخَالَفَةِ الْإِنْفَ) أي: لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ السَّابِقِ أَنِفًا. قوله: (بِأَنَّ النَّفْلَ الْإِنْفَ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَنْعِ. قوله: (أَيْضًا) أي: كَيْفِيَّةً فِي الْبَيْتِ الْحَرَامِ. قوله: (فَعِلَّةُ الْمَنْعِ) أي: حِكْمَةُ الْمَنْعِ فِي الْفَرَضِ. قوله: (الْخِلَافُ فِيهِ) أي: فِي الْفَرَضِ. قوله: (بَلِ النَّفْلُ) إِلَى قَوْلِهِ: فَانْدَقَّ فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى. قوله: (بَلِ النَّفْلُ دَاخِلُهَا أَفْضَلُ الْإِنْفَ) وَمِثْلُهُ التَّنْذُرُ، وَالْقَضَاءُ نِهَائِيَّةً. قوله: (بِبَقِيَّةِ الْمَسْجِدِ) أي: الْحَرَامِ. قوله: (بِخِلَافِ الْبَيْتِ) أي: بَيْتِ الْإِنْسَانِ رَشِيدِي وَكَزْدِي. قوله: (عَلَى أَنَّهُ فِيهِ) أَيِ النَّفْلِ فِي بَيْتِ الْإِنْسَانِ. قوله: (أَفْضَلُ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ الْإِنْفَ) أي: إِلَّا مَا اسْتَنْي. قوله: (وَكَذَا الْفَرَضُ الْإِنْفَ) وَإِنَّمَا لَمْ يُرَاعَ خِلَافَ مَنْ قَالَ بَعْدَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ لِعَدَمِ احْتِرَامِهِ لِمُخَالَفَتِهِ لِسُنَّةِ صَحِيحَةٍ (فَإِنَّهُ صَلَّى فِيهَا) مُعْنَى نِهَائِيَّةً. قوله: (إِلَّا إِذَا رَجَا الْإِنْفَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَكَذَا صَلَاةٌ مَنْ لَمْ يَرْجُ جَمَاعَةً خَارِجَ الْكَعْبَةِ بِأَنَّ لَمْ يَرْجُهَا أَصْلًا، أَوْ يَرْجُهَا دَاخِلُهَا، أَوْ دَاخِلُهَا وَخَارِجُهَا فَإِنَّ رَجَاها خَارِجُهَا فَقَطَّ فَخَارِجُهَا أَفْضَلُ اهـ. قوله: (خَارِجُهَا) أَيِ دُونَ دَاخِلِهَا سَم. قوله: (أَوَّلَى مِنَ الْفَضِيلَةِ الْإِنْفَ) أي: كَالْجَمَاعَةِ بَيْتِيَّةً فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفَرَادِ فِي الْمَسْجِدِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. قوله: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَقْبَلْ مَا ذَكَرَ) أي: كَانَ كَانَ الشَّخِصُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. قوله: (فَلَا يَصِحُّ) أي: مَا صَلَّاهُ. قوله: (فِيهِ لَا إِلَهَ) أي: الْبَيْتِ الْحَرَامِ. قوله: (لِمَنْ هُوَ خَارِجُهَا الْإِنْفَ) أي: وَلَوْ عَلَى نَحْوِ جَبَلِ أَبِي قُبَيْسٍ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى.

قوله: (خَارِجُهَا) أي: دُونَ دَاخِلِهَا.

مُسْتَقْبِلًا لَهُ فَاَنْدَفَعَ مَا سَنَّعَ بِهِ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ غَفْلَةً عَنْ رِعَايَةِ الْغُرَفِ الْمُنَاطِ بِهِ ضَابِطُ الْاِسْتِقْبَالِ اِتِّفَاقًا. (وَمَنْ اَمَكَّنْهُ عِلْمَ الْقِبْلَةِ) بِأَنْ كَانَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، أَوْ خَارِجَهُ وَلَا حَائِلَ أَوْ وَثَمَ حَائِلٌ أَحَدَتْهُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ أَوْ أَحَدَتْهُ غَيْرُهُ تَعَدُّيًا وَأَمَكَّنَتْهُ إِزَالَتُهُ فِيمَا يَظْهَرُ (حُزْمٌ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ) وَهُوَ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْغَيْرِ النَّاشِئِ عَنِ الْاجْتِهَادِ وَأَرَادَ بِهِ هُنَا الْأَخْذَ بِقَوْلِ الْغَيْرِ وَلَوْ عَنْ عِلْمٍ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَاكْتِفَاءِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمُ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ ﷺ مَعَ إِمْكَانِ الْيَقِينِ بِالسَّمَاعِ مِنْهُ، وَالْأَخْذَ بِقَوْلِ الْغَيْرِ فِي الْمِيَاهِ وَنَحْوِهَا بِأَنَّ الْمَدَارَ فِي الْقِبْلَةِ لِكُونِهَا أَمْرًا حَسَنًا عَلَى الْيَقِينِ بِخِلَافِ الْأَحْكَامِ وَنَحْوِهَا (وَالْاجْتِهَادُ).....

☐ فَوَدَّ: (مُسْتَقْبِلًا لَهُ) أَيُّ: لِلْيَقِينِ الْحَرَامِ.

☐ فَوَدَّ (السِّي): (وَمَنْ اَمَكَّنْهُ الْإِنْفَ) أَيُّ: بَلَا مَشَقَّةَ لَا تُحْتَمَلُ سَمِ أَيُّ عَزَقًا بِزَمَاوِي وَيَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ.

☐ فَوَدَّ: (أَوْ خَارِجَهُ الْإِنْفَ) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ، وَالْمُغْنِي، أَوْ بِمَكَّةَ وَلَا حَائِلَ أَوْ عَلَى جَبَلِ أَبِي قُبَيْسٍ أَوْ عَلَى سَطْحٍ وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنْ مُعَايِنَتِهَا وَحَصَلَ لَهُ شَكٌّ فِيهَا لِنَحْوِ ظُلْمَةٍ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْعَمَلُ بِقَوْلِ غَيْرِهِ أَهْ قَالَ الرَّشِيدِيُّ مُرَادُهُ مَرٌّ بِالظُّلْمَةِ: الظُّلْمَةُ الْمَانِعَةُ مِنَ الْمُعَايِنَةِ فِي الْحَالِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ التَّوَصُّلِ إِلَى الْمُعَايِنَةِ بِغَيْرِ مَشَقَّةٍ أَهْ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَا حَائِلَ) أَيُّ: بِأَنْ كَانَ بِمَحَلٍّ يُشَاهِدُ فِيهِ الْكُفْبَةَ وَإِلَّا فَبَعْضُ أَمَاكِينِ مَكَّةَ إِذَا كَانَ فِيهِ لَا يُشَاهِدُ الْكُفْبَةَ عَ ش. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ وَثَمَ حَائِلَ الْإِنْفَ) لَا يَظْهَرُ لِلْوَاوِ مَوْقِعٌ وَلَوْ قَالَ وَلَا ثَمَّ حَائِلٌ، أَوْ أَحَدَتْهُ الْإِنْفَ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَسْبَكَ. ☐ فَوَدَّ: (أَحَدَتْهُ لِغَيْرِ حَاجَةٍ) أَيُّ: وَلَمْ يَطْرَأِ الْإِحْتِيَاجُ لَهُ عَ ش.

☐ فَوَدَّ: (أَوْ أَحَدَتْهُ غَيْرُهُ تَعَدُّيًا) أَيُّ: وَلَمْ يَزَلْ تَعَدِّيهِ كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ. ☐ فَوَدَّ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ أَوْ إِخْبَارُ الْإِنْفَ فِي الْتَهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. ☐ فَوَدَّ: (وَهُوَ الْأَخْذُ الْإِنْفَ) أَيُّ فِي الْإِضْطِلَاحِ عَ ش. ☐ فَوَدَّ: (الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْغَيْرِ الْإِنْفَ) مَحَلُّ مَنَعِ الْأَخْذِ إِذَا لَمْ يُعْذَرَ خَبَرُ الْغَيْرِ الْيَقِينِ كَخَبَرِ الْمَغْصُومِ أَوْ عَدَدِ التَّوَاتُرِ كُرْدِيٍّ وَعَ شِ أَيُّ كَمَا يُعْيِذُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي، أَوْ إِخْبَارُ عَدَدِ التَّوَاتُرِ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَوْ عَنْ عِلْمٍ) أَيُّ: ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ سَمِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَعَ شِ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ وَلَوْ ؛ لِأَنَّ الْمُخْبَرَ عَنْ غَيْرِ عِلْمٍ هُوَ الْمُجْتَهِدُ وَسَتَانِي مَسَالَتُهُ فِي الْمَثْنِ أَهْ وَفِيهِ تَأَمُّلٌ. ☐ فَوَدَّ: (بَيْنَ هَذَا) أَيُّ: عَدَمُ أَخْذِ قَوْلِ الْغَيْرِ هُنَا وَلَوْ عَنْ عِلْمٍ. ☐ فَوَدَّ: (وَاكْتِفَاءُ الصَّحَابَةِ الْإِنْفَ) هَذَا إِنْ اكْتَفَى الصَّحَابَةُ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ إِذَا كَانُوا بِحَضْرَتِهِ وَإِلَّا فَقَدْ لَا يُحْتَاجُ لِلْفَرْقِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ تَكَرَّرُ حُضُورُهُمْ مَعَهُ ﷺ بَعْدَ سَمَاعِهِمُ الْإِخْبَارَ عَنْهُ كَحُضُورِهِمْ عَنْهُ حِينَ سَمَاعِهِمُ الْإِخْبَارَ عَنْهُ فِي الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْفَرْقِ. ☐ فَوَدَّ: (فِي الْمِيَاهِ) أَيُّ: مَعَ إِمْكَانِ الطَّهَارَةِ مِنْ مَاءٍ مُتَيَقِّنٍ الطَّهَارَةَ رَشِيدِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (أَمْرًا حَسَنًا) أَيُّ: مُشَاهَدًا نِهَائِيَّةً. ☐ فَوَدَّ: (عَلَى الْيَقِينِ الْإِنْفَ) وَلَوْ بَنَى مِخْرَابَهُ عَلَى الْمُعَايِنَةِ صَلَّى إِلَيْهِ أَبَدًا مِنْ غَيْرِ احْتِيَاجِ

☐ فَوَدَّ: (وَمَنْ اَمَكَّنْهُ عِلْمَ الْقِبْلَةِ) أَيُّ: بَلَا مَشَقَّةَ لَا تُحْتَمَلُ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَوْ عَنْ عِلْمٍ) أَيُّ: لِأَنَّ الْيَقِينَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ. ☐ فَوَدَّ: (وَاكْتِفَاءُ الصَّحَابَةِ الْإِنْفَ) هَذَا إِنْ اكْتَفَى الصَّحَابَةُ بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ إِذَا كَانُوا بِحَضْرَتِهِ وَإِلَّا فَقَدْ لَا يُحْتَاجُ لِلْفَرْقِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ فَوَدَّ: (بِأَنَّ الْمَدَارَ الْإِنْفَ) قَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْقِبْلَةَ فِي جِهَةٍ وَاحِدَةٍ إِذَا عَلِمْتَ لَمْ يَبْنَى احْتِيَاجٌ إِلَى الْبَحْثِ عَنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَلَا مَشَقَّةَ فِي الْإِزَامِ بِالْيَقِينِ بِخِلَافِ مَا ذَكَرَ.

كُمُجْتَهِدٍ وَجَدَ النَّصَّ فَلَعَلَّ أَنْ مَنْ بِالْمَسْجِدِ وَهُوَ أَعْمَى أَوْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يَعْتَمِدُ إِلَّا الْمَسَّ الَّذِي يَحْضُلُ لَهُ بِهِ الْيَقِينُ أَوْ إِخْبَارٌ عَدَدِ التَّوَاتُرِ وَكَذَا قَرِينَةٌ قَطْعِيَّةٌ بَأَن كَانَ قَدْ رَأَى مُحَلًّا فِيهِ مَنْ جَعَلَ ظَهْرَهُ لَهُ مَثَلًا يَكُونُ مُسْتَقْبِلًا، أَوْ أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ (وَالَا) يُمَكِّنُهُ عِلْمُ غَيْبِهَا، أَوْ أَمَكَّنَهُ وَثَمَّ حَائِلٌ وَلَوْ حَادِثًا بِفِعْلِهِ لِحَاجَةٍ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَدَّى بِإِحْدَاثِهِ، أَوْ زَالَ تَعَدِّيهِ فِيمَا يَظْهَرُ

إِلَى الْمُعَايَنَةِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ صَلَّى بِالْمُعَايَنَةِ لَمْ يَخْتَجِ إِلَى الْمُعَايَنَةِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ مَا لَمْ يَفَارِقْ مَحَلَّهُ وَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْإِحْتِمَالُ وَفِي مَعْنَى الْمُعَايَنِ مَنْ نَشَأَ بِمَكَّةَ وَتَيَقَّنَ إَصَابَةَ الْقِبْلَةِ وَإِنْ لَمْ يُعَايِنَهَا حَالُ صَلَاتِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى . □ فَوَدَّ: (كُمُجْتَهِدٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ إِخْبَارٍ الْخ) زَادَ الْمُغْنِي عَقِبَهُ نَعَمْ إِنْ حَصَلَ بِذَلِكَ مَشَقَّةٌ جَازَ الْأَخْذُ بِقَوْلِ ثِقَةٍ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي وَجوبِ السُّؤَالِ اهـ . □ فَوَدَّ: (كُمُجْتَهِدٍ الْخ) أَيُّ: قِيَاسًا عَلَيْهِ وَهَذَا الْقِيَاسُ لَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ عِبَارَةً شَرَحَ الْمُنْهَجُ لِسَهُولَةِ عِلْمِهَا فِي ذَلِكَ وَكَالِحَاكِمٍ إِذَا وَجَدَ النَّصَّ اهـ . □ فَوَدَّ: (لَا يَغْتَمِدُ الْخ) وَيُؤْخَذُ مِنْ جَوَازِ الْأَخْذِ بِقَوْلِ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ عِنْدَ وُجُودِ الْحَائِلِ الْآتِي أَيُّ لِلْمَشَقَّةِ حَيْثُذِ وَمِنْ قَوْلِهِ الْآتِي إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ غُرْفًا أَنَّ الْأَعْمَى إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، أَوْ مَسْجِدًا مِخْرَابُهُ مُعْتَمِدٌ وَشَقَّ عَلَيْهِ لَمَسُّ الْكُفَّةِ فِي الْأَوَّلِ، أَوْ الْمِخْرَابِ فِي الثَّانِي لِامْتِلَاءِ الْمَحَلِّ بِالنَّاسِ، أَوْ امْتِدَادِ الصُّفُوفِ لِلصَّلَاةِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ وَجُوبُ اللَّمَسِ وَجَازَ لَهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَفِي ذَلِكَ مَزِيدٌ فِي شَرْحِنَا لِأَبِي شُجَاعٍ سَمِعَ عَلَى حَجِّ أَهْلِ رَشِيدِيٍّ زَادَ عَشْرَ وَقُولُهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ أَيُّ كَالسُّوَارِي وَقَوْلُهُ جَازَ لَهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْمُخْبِرِ الْخ أَيُّ إِنْ وَجَدَهُ وَالْأَفْلَهُ الْاجْتِهَادُ ع ش . □ فَوَدَّ: (إِلَّا اللَّمَسُ الَّذِي الْخ) فَلَوْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ مَوَاضِعُ لَمَسِهَا صَبَرَ فَإِنْ خَافَ قَوْتَ الْوَقْتِ صَلَّى كَيْفَ اتَّفَقَ وَأَعَادَ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي نِهَآيَةً وَقَوْلُهُ فَإِنْ خَافَ الْخ أَيُّ بَأَن لَمْ يَدْرِكْهَا بِتَمَامِهَا فِيهِ ع ش . □ فَوَدَّ: (أَوْ إِخْبَارٌ عَدَدِ التَّوَاتُرِ) أَيُّ: وَلَوْ مِنْ كُفَّارٍ وَصَبَّيَانِ ع ش .

□ فَوَدَّ: (الَّذِي يَخْضُلُ لَهُ بِهِ الْيَقِينُ) شَمِلَ مَا لَوْ كَانَ اللَّمَسُ يُفِيدُ الْيَقِينَ فِي الْجِهَةِ دُونَ الْعَيْنِ كَمَا فِي الْمَحَارِبِ الْمُطْعُونِ فِيهَا تَيَآمُنًا وَتَيَاسُرًا لَا جِهَةً وَحَيْثُذِ قَبِجُبَ عَلَى الْأَعْمَى لَمَسُ حَوَائِطِهَا لَيْسَتْ تُفِيدُ الْيَقِينَ فِي الْجِهَةِ، ثُمَّ يُقَالُ فِي التَّيَآمُنِ، وَالتَّيَاسُرِ هَكَذَا ظَهَرَ فَلْيُحَرِّزْ رَشِيدِيٍّ . □ فَوَدَّ: (وَالَا يُمَكِّنُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ يُخْبِرُ فِي النَّهَآيَةِ، وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ فِي الْأَوَّلَى إِلَى وَلَا يَجُوزُ .

□ فَوَدَّ: (أَوْ أَمَكَّنَهُ وَثَمَّ حَائِلٌ الْخ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ بَعْدَ تَقْيِيدِ الْإِمْكَانِ فِي جَانِبِ الْإِثْبَاتِ بِمَا مَرَّ فَتَذَكَّرْ وَتَدَبَّرْ بِصُرِّيٍّ . □ فَوَدَّ: (بِفِعْلِهِ) أَيُّ: أَوْ بِفِعْلِ غَيْرِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ حَاجَةٍ ع ش لَكِنْ بِشَرْطِ عَدَمِ التَّعَدِّيِ أَخْذًا مِمَّا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَمَنْ أَمَكَّنَهُ الْخ . □ فَوَدَّ: (لَكِنْ الْخ) يُفِيدُ اجْتِمَاعَ التَّعَدِّيِ مَعَ

□ فَوَدَّ: (لَكِنْ الْخ) يُفِيدُ اجْتِمَاعَ التَّعَدِّيِ مَعَ الْحَاجَةِ .

(تَنْبِيْهُ): يُؤْخَذُ مِنْ جَوَازِ الْأَخْذِ بِقَوْلِ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ عِنْدَ وُجُودِ الْحَائِلِ الْمَذْكُورِ أَيُّ لِلْمَشَقَّةِ حَيْثُذِ وَمِنْ قَوْلِهِ الْآتِي إِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ غُرْفًا أَنَّ الْأَعْمَى إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، أَوْ مَسْجِدًا مِخْرَابُهُ مُعْتَمِدٌ وَشَقَّ عَلَيْهِ لَمَسُّ الْكُفَّةِ فِي الْأَوَّلِ، أَوْ الْمِخْرَابِ فِي الثَّانِي لِامْتِلَاءِ الْمَحَلِّ بِالنَّاسِ، أَوْ امْتِدَادِ الصُّفُوفِ لِلصَّلَاةِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ سَقَطَ عَنْهُ وَجُوبُ اللَّمَسِ وَجَازَ لَهُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ وَهُوَ

فِيهِمَا (أَخَذَ) وَجُوبًا فِي الْأُولَى، وَكَذَا فِي الثَّانِيَةِ إِنْ لَمْ يَتَكَلَّفِ الْمُعَايَنَةَ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ.
(بِقَوْلِ ثِقَةٍ) فِي الرِّوَايَةِ يَصِيرُ لَوْ أُمَّةٌ لَا كَافِرٌ قَطْعًا وَلَا فَاسِقٌ وَغَيْرُ مُكَلَّفٍ عَلَى الْأَصَحِّ وَيَجِبُ
سُؤَالُهُ إِنْ سَهَّلَ بَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ عَرَفًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (يُخْبِرُ عَنْ عِلْمِهِ) كَقَوْلِهِ هَذِهِ الْكَعْبَةُ، أَوْ
رَأَيْتَ الْجَمْعَ الْغَفِيرَ يُصَلُّونَ لِهَذِهِ الْجِهَةِ.....

الْحَاجَةُ سَم. □ فَوَدَّ: (فِي الْأُولَى) أَيِ عَدَمِ الْإِمْكَانِ. □ وَفَوَدَّ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيِ: الْإِمْكَانِ. □ فَوَدَّ: (أَنْ
يَتَكَلَّفَ الْمُعَايَنَةَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَلَا يَتَكَلَّفُ الْمُعَايَنَةَ بِصُغُودٍ حَائِلٍ، أَوْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ لِلْمَشَقَّةِ اه
قَالَ الْبُخَيْرِيُّ قَوْلُهُ: بِصُغُودٍ حَائِلٍ أَيِ وَإِنْ قَلَّ كَثَلَاثَ دَرَجٍ وَ. □ فَوَدَّ: (أَوْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ) أَيِ: وَإِنْ
قَرُبَ أَيْضًا ع ش. □ فَوَدَّ: (لِلْمَشَقَّةِ) وَإِنْ كَانَتْ تُحْتَمَلُ عَادَةً جَفَنِيَّ اه وَهَذِهِ الْغَايَةُ تُخَالِفُ مَا مَرَّ عَنْ سَم
وَالْبِرْمَاوِيِّ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ أَمَكَّنَهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِ الْمُتَنِ
يُخْبِرُ عَنْ عِلْمِهِ.

□ فَوَدَّ (السُّبِّي): (بِقَوْلِ ثِقَةٍ) أَيِ وَمِنْهُ وَلِيَّ يُخْبِرُهُ عَنْ كَشْفِهِ ع ش هَذَا إِمَّا يَظْهَرُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِنْ
أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ هُنَا مَا يَشْمَلُ الظَّنَّ بِخِلَافِ ظَاهِرِ الْمُتَنِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ شَرْحُ بَاقِضٍ فَقَالَ أَيِ مُشَاهِدَةً
اه. □ فَوَدَّ: (بِقَوْلِ ثِقَةٍ الْخ) أَيِ: وَمَا بَمَعْنَاهُ كَمَا يَأْتِي وَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقْدَرَهُ هُنَا أَيْضًا لِيُظْهَرَ عَطْفُ قَوْلِهِ
كَمِخْرَابِ الْخ عَلَى قَوْلِهِ كَقَوْلِهِ الْخ إِذَا الْكَشْفُ إِمَّا يَقْبِذُ الظَّنَّ لَا الْعِلْمَ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا
فَاسِقٍ) أَيِ: وَلَا مُرْتَكِبٍ خَارِمِ الْمُرُوءَةِ مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ الْفِسْقِ عَلَى الْأَقْرَبِ، ثُمَّ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ وَلَوْ وَقَعَ
فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُ وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي الصَّوْمِ الْأَخْذُ بِخَبَرِهِ حَيْثُ لَا أَنْ يَفْرُقَ بَأَنَّهُ لَمَّا كَانَ أَمْرُ الْقِبْلَةِ مَبْنِيًّا عَلَى
الْيَقِينِ وَكَانَتْ حُزْمَةُ الصَّلَاةِ أَعْظَمَ مِنَ الصَّوْمِ احْتِطَاطًا لَهَا ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ سُؤَالُهُ الْخ) وَهَلْ يَجِبُ
تَكْرِيرُ السُّؤَالِ لِكُلِّ فَرْضٍ سَمِ عِبَارَةٌ ع ش وَيَجِبُ تَكْرِيرُ السُّؤَالِ لِكُلِّ صَلَاةٍ تَخَضَّرُ كَمَا يَجِبُ تَجْدِيدُ
الْاجْتِهَادِ أَنْتَهَى حَجَّ اه وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِ التَّحْفَةِ وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَإِلَّا فَمَا يَأْتِي فِي شَرْحٍ وَيَجِبُ تَجْدِيدُ
الْاجْتِهَادِ الْخ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا هُنَا ظَاهِرٌ. □ فَوَدَّ: (إِنْ سَهَّلَ الْخ) وَإِذَا سُئِلَ الثَّقَّةُ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَجِبُ
عَلَيْهِ الْإِزْشَادُ لَهَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي إِخْبَارِهِ مَشَقَّةٌ لَا يَسْتَحِقُّ الْأُجْرَةَ وَإِلَّا
اسْتَحَقَّهَا ع ش. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَشَقَّةٌ الْخ) فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ فِي السُّؤَالِ لِيُعَدَّ الْمَكَانَ، أَوْ
نَحْوَهُ فَيَجُوزُ لَهُ الْاجْتِهَادُ نَهَايَةً وَمُغْنِي قَوْلُهُ م ر لِيُعَدَّ الْمَكَانَ أَيِ بَحْثُ لَا يُكَلَّفُ تَخْصِيلَ الْمَاءِ مِنْهُ.

□ وَفَوَدَّ: (أَوْ نَحْوَهُ) أَيِ كَتَحَجَّبَ الْمُسْتَوَلُّ ع ش. □ فَوَدَّ: (كَقَوْلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَجِبُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ
وَهُوَ عَالِمٌ بِدَلَالَتِهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ رَأَيْتَ الْجَمْعَ الْخ) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَخْذُ بِقَوْلِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
وَمَسْأَلَةِ الْقُطْبِ الَّتِي تَلِيهَا مُطْلَقًا وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَالَّذِي يَظْهَرُ فِي الْأُولَى أَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْمِخْرَابِ
الْمُعْتَمَدِ فَلَهُ الصَّلَاةُ إِلَى تِلْكَ الْجِهَةِ وَلَهُ الْاجْتِهَادُ بِمَنَّةٍ وَيَسْرَةً وَفِي الثَّانِيَةِ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذَكَرَ فِيهَا حَيْثُ لَمْ

ظَاهِرٌ وَفِي ذَلِكَ مَزِيدٌ فِي شَرْحِنَا لِأَبِي شُجَاعٍ. □ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ سُؤَالُهُ) هَلْ يَجِبُ تَكْرِيرُ سُؤَالِهِ لِكُلِّ
فَرْضٍ. □ فَوَدَّ: (كَقَوْلِهِ: هَذِهِ الْكَعْبَةُ الْخ) انْظُرْ لَوْ تَعَارَضَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ مَا الْمُقَدِّمُ وَقَوْلُهُ الْجَمْعُ الْغَفِيرُ لَعَلَّ
الْمُرَادَ عَدَدُ التَّوَاتُرِ.

أَوِ الْقُطْبِ مَثَلًا هُنَا وَهُوَ عَالِمٌ بِدَلَالَتِهِ وَكِمَحْرَابٍ وَهُوَ بِقَرِيَةٍ.....

يَكُنْ عَالِمًا بِأَمَارَةٍ أُخْرَى غَيْرِ أضعَفَ مِنَ الْقُطْبِ إِذْ هُوَ مُجْتَهِدٌ حَيْثُ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يَقْبَلُ إِنْخَابَهُ فِيمَا يَقَوُّفٌ عَلَيْهِ الْاجْتِهَادُ وَهُوَ الْأَمَارَةُ وَبِهَذَا يُعْلَمُ مَا فِي نَظْمِ هَذَا فِي سِلْكِ مَسَائِلِ هَذَا الْقِسْمِ فَالْأَوَّلَى تَأْخِيرُهَا إِلَى الْقِسْمِ الثَّالِثِ، وَالتَّثْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ يُعْتَمَدُ قَوْلُ الْمُخْبِرِ فِي الْأَمَارَةِ كَمَا يَغْتَمِدُهُ فِي أَصْلِ الْقِبْلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ التَّثْبِيهِ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُخْبِرِ الْمَذْكُورَ لَا يَزِيدُ عَلَى الْمَحْرَابِ أَيْ فَيَجُوزُ الْاجْتِهَادُ مَعَهُ يَمْنَةً وَبَسْرَةً بِضَرْبٍ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، ثُمَّ مَحَلَّ امْتِنَاعِ الْاجْتِهَادِ فِيمَا ذَكَرَ أَيْ فِي مَحَارِبِ الْمُسْلِمِينَ وَمُعْظَمَ طَرِيقِهِمْ وَقُرَاهِمِ الْغَيْرِ الْمُطْعُونَةِ وَفِيمَا أَخْبَرَ عَدْلٌ بِاتِّفَاقٍ جَمَعَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى جِهَةٍ، أَوْ أَخْبَرَ صَاحِبُ الدَّارِ عَنِ الْقِبْلَةِ بِشَرْطِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْجِهَةِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلتِّيَامَنِ، وَالتِّيَاسِرِ فَيَجُوزُ ثُمَّ قَالَ فَإِنْ قَالَ الْمُخْبِرُ رَأَيْتُ الْقُطْبَ أَوِ الْجَمَّ الْغَيْرِ يُصَلُّونَ هَكَذَا فَهَوَ إِنْخَابٌ عَنْ عِلْمٍ فَلَا أَخْذَ بِهِ قَبُولُ خَبَرٍ لَا تَقْلِيدَ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّ فَهَوَ إِنْخَابٌ إِلَخَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَالْإِنْخَابِ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَى الْاجْتِهَادِ أَه.

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ رَأَيْتُ الْجَمَّ إِلَخَ) وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ أَخْذًا وَمِمَّا يَأْتِي آتِفًا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ صَلَاتِهِمْ بِتَقْلِيدِ بَعْضِهِمُ الْمُجْتَهِدِ فِي الْقِبْلَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (الْجَمَّ إِلَخَ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ عَدَدُ التَّوَاتُرِ انْظُرْ لَوْ تَعَارَضَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ: يَتَّبِعِي أَنَّ عَدَدَ التَّوَاتُرِ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ، ثُمَّ الْإِنْخَابُ عَنْ عِلْمٍ بِرُؤْيَا الْكَعْبَةِ، ثُمَّ رُؤْيَا الْمَحَارِبِ الْمُعْتَمَدَةِ، ثُمَّ رُؤْيَا الْقُطْبِ، ثُمَّ الْإِنْخَابُ بِرُؤْيَا الْجَمِّ الْغَيْرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّوَاتُرَ يُفِيدُ الْيَقِينَ وَخَبَرَ الْمُخْبِرِ عَنْ عِلْمٍ يُفِيدُ الظَّنَّ فَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ التَّوَاتُرُ وَرُؤْيَا الْكَعْبَةِ أَبْعَدُ عَنِ الْغَلْطِ مِنْ رُؤْيَا الْقُطْبِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْعَيَانِ لَكِنَّهُ قَدْ يَفْقَهُ الْخَطَأَ فِي رُؤْيَا لَاشْتِبَاهِهِ عَلَى الرَّائِي، أَوْ لِمَانِعٍ قَامَ بِالرَّائِي وَرُؤْيَا الْقُطْبِ أَقْرَبُ لِتَخْرِيرِ مَا يُصَلِّي إِلَيْهِ عِنْدَ الرَّائِي فَإِنَّ الْمُخْبِرَ بَاتَهُ رَأَى الْجَمَّ الْغَيْرِ يُصَلُّونَ هَكَذَا رَبَّمَا يَكُونُ مُسْتَبْدَهُ رُؤْيَا صَلَاتِهِمْ لِتِلْكَ الْجِهَةِ فَلَا يَأْمَنُ فِي الْأَخْذِ بِقَوْلِهِ مِنَ الْإِنْخِرَافِ يَمْنَةً، أَوْ بَسْرَةً ع ش.

☐ قَوْلُهُ: (أَوِ الْقُطْبِ إِلَخَ) الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ صُورَةَ هَذَا أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ بِكُسْرِ الْبَاءِ فِي مَوْضِعٍ يَرَى فِيهِ الْقُطْبَ دُونَ الْمُخْبِرِ بِفَتْحِهَا فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ حَيْثُ يُجْتَهِدُ فِي مَحَلِّ الْقُطْبِ كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى الْكَوَاكِبِ الَّتِي حَوْلَهُ لِيَسْتَدِلَّ بِهَا عَلَى مَوْضِعِهِ وَلَا فَهَوَ مُشْكِلٌ جِدًّا، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْقَلْيُوبِيِّ عَلَى الْمَحَلِّيِّ قَالَ: وَلَيْسَ مِنْهُ أَيْ مِنَ الْإِنْخَابِ عَنْ عِلْمٍ الْإِنْخَابُ بِرُؤْيَا الْقُطْبِ وَنَحْوِهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَوَّلَةِ الْاجْتِهَادِ انْتَهَى أَيْ وَهُوَ دُونَ الْإِنْخَابِ عَنْ عِلْمٍ رُبَّةٌ لَكِنْ إِنْ أُجِيبَ بِمَا قَدَّمْتُهُ هَآنُ الْأَمْرُ كُرْدِي، وَيَظْهَرُ أَنَّ صُورَةَ ذَلِكَ أَنَّ يَرَى الْمُخْبِرُ الْقُطْبَ فِي اللَّيْلِ وَيَشْخَصُ سَمْتَهُ وَيُخْبِرُ غَيْرَهُ فِي التَّهَارِ مَثَلًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ عَالِمٌ بِدَلَالَتِهِ) أَيْ: الْمَخْبِرُ بِفَتْحِ الْبَاءِ، وَكَذَلِكَ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ وَنَظَرُ فِيهِ عَبْدُ الرَّؤُوفِ فِي شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ بَأَنَّ الْعَمَلَ حَيْثُ يُجْتَهِدُ بِالْاجْتِهَادِ لَا بِمَنْ يُخْبِرُ عَنْ عِلْمٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ انْتَهَى وَفِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ لِلشَّارِحِ أَنَّ مَحَلَّ مَنَعَ الْاجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْجِهَةِ فَقَطَّ فَهَوَ فِي رُبَّةِ الْمَحَارِبِ الْمُؤْتَوِقِ بِهَا لَكِنْ كَلَامُ التَّخْفَةِ وَشَرْحِي الْإِرْشَادِ لَهُ يَقْتَضِي عَدَمَ الْجَوَازِ فِي الْيَمْنَةِ، وَالْبَسْرَةِ أَيْضًا كُرْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَكِمَحْرَابٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَجِبُ) فِي الْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَكِمَحْرَابٍ إِلَخَ) وَفِي سَمِ عَلَى حَجِّ وَيَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ قَبْلَ الْإِقْدَامِ أَيْ عَلَى اعْتِمَادِ الْمَحْرَابِ الْبَحْثُ عَنْ وُجُودِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ السَّلَامَةُ مِنَ الطَّغْنِ وَإِذَا صَلَّى

نَشَأَ بِهَا قُرُونٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِشَرِطٍ أَنْ يَسْلَمَ مِنَ الطَّعْنِ لَا ككَثِيرٍ مِنْ قُرَى أَرِيَافٍ مِصْرَ وَغَيْرِهَا
أَوْ بِجَادَةِ يَكْثُرُ طَارِقُهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ نَعَمْ يَجُوزُ الْجَهْدُ فِي الْمَحْرَابِ الْمَذْكُورِ بِأَقْسَامِهِ يَمْنَةً
وَيَسْرَةً لِإِمَّاكِينِ الْخَطَأِ فِيهِمَا مَعَ ذَلِكَ وَلَا يَجِبُ خِلَافًا لِلشُّبْكِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ عَلَى الصَّوَابِ

قَبْلَهُ بِدُونِ اجْتِهَادٍ لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ انْتَهَى، وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي مَحْرَابٍ لَمْ يَكْثُرْ طَارِقُوهَ وَاحْتَمَلَ
الطَّعْنَ فِيهِ وَإِلَّا فَصَلَاتُهُ صَحِيحَةٌ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ ع ش. □ قَوْلُهُ: (قُرُونٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إلخ) وَفِي قِتَاوَى
السُّيُوطِيِّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقُرُونِ جَمَاعَاتٍ كَثِيرَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ صَلَّوْا إِلَى هَذَا الْمَحْرَابِ وَلَمْ يُثْقَلْ عَنْ أَحَدٍ
مِنْهُمْ أَنَّهُ طَعَنَ فِيهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِذَلِكَ ثَلَاثِينَ سَنَةً بَلَا شَكٍّ وَلَا مِائَةً وَلَا يَصْفُهَا وَقَدْ يُكْتَفَى بِسَنَةٍ وَقَدْ
يُحْتَاجُ إِلَى أَكْثَرٍ فَالْمَرْجِعُ إِلَى كَثَرَةِ النَّاسِ لَا إِلَى طُولِ الزَّمَنِ انْتَهَى اه سم وَرُسَيْدِي. □ قَوْلُهُ: (بِشَرِطٍ أَنْ
يَسْلَمَ مِنَ الطَّعْنِ) وَيَكْفِي الطَّعْنَ مِنْ وَاحِدٍ إِذَا ذَكَرَ لَهُ مُسْتَنَدًا، أَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمِيقَاتِ فَذَلِكَ
يُخْرِجُهُ عَنْ رُتْبَةِ الْيَقِينِ الَّذِي لَا يُجْتَهَدُ مَعَهُ سَم عَلَى حَجِّ اه ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَرِيَافٍ مِصْرَ) أَي مَزَارِعُهَا
كُرْدِي.

□ قَوْلُهُ: (نَشَأَ بِهَا قُرُونٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي قِتَاوِيهِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالْقُرُونِ ثَلَاثِينَ سَنَةً بَلَا شَكٍّ
وَلَا مِائَةً سَنَةً وَلَا يَصْفُهَا وَإِنَّمَا الْمُرَادُ جَمَاعَاتٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ صَلَّوْا إِلَى هَذَا الْمَحْرَابِ وَلَمْ يُثْقَلْ عَنْ أَحَدٍ
مِنْهُمْ أَنَّهُ طَعَنَ فِيهِ فَهَذَا هُوَ الَّذِي لَا يُجْتَهَدُ فِيهِ فِي الْجِهَةِ وَيُجْتَهَدُ فِيهِ فِي التَّيَامُنِ، وَالتَّيَاسِرِ وَقَدْ عَبَّرَ فِي
شَرْحِ الْمُهَذَّبِ بِقَوْلِهِ فِي بَلَدٍ كَبِيرٍ، أَوْ فِي قَرْيَةٍ صَغِيرَةٍ يَكْثُرُ الْمَارُونَ بِهَا حَيْثُ لَا يَقْرُونَهُ عَلَى الْخَطَأِ فَلَمْ
يُشَرِّطْ قُرُونًا وَإِنَّمَا شَرِطَ كَثَرَةَ الْمَارِينَ وَذَلِكَ مَرْجِعُهُ إِلَى الْعَرْفِ وَقَدْ يُكْتَفَى فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِسَنَةٍ وَقَدْ
يُحْتَاجُ إِلَى أَكْثَرٍ بِحَسَبِ كَثَرَةِ مُرُورِ النَّاسِ بِهَا وَقِلَّتِهِ فَالْمَرْجِعُ إِلَى كَثَرَةِ النَّاسِ لَا إِلَى طُولِ الزَّمَنِ وَيَكْفِي
الطَّعْنَ مِنْ وَاحِدٍ إِذَا ذَكَرَ لَهُ مُسْتَنَدًا، أَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْمِيقَاتِ فَذَلِكَ يُخْرِجُهُ عَنْ رُتْبَةِ الْيَقِينِ الَّذِي
لَا يُجْتَهَدُ مَعَهُ وَمَنْ صَلَّى إِلَى مَحْرَابٍ، ثُمَّ تَبَيَّنَ فَقَدْ شَرِطَهُ الْمَذْكُورُ أَي وَهُوَ مُضِي الْقُرُونِ، وَالسَّلَامَةُ
مِنَ الطَّعْنِ لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّ وَاجِبَهُ حَيْثُ اجْتِهَادٌ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِعْمَادُ عَلَيْهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ
الْمُهَذَّبِ وَمَنْ وَاجِبُهُ الْجَهْدُ إِذَا صَلَّى بِدُونِهِ أَعَادَ وَيَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ قَبْلَ الْإِقْدَامِ الْبَحْثُ عَنْ وُجُودِ
الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ وَإِذَا صَلَّى قَبْلَهُ بِدُونِ اجْتِهَادٍ لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ اه وَسُئِلَ أَيْضًا عَمَّا إِذَا نَشَأَ جَمَاعَةٌ بِبَلَدَةٍ
عُمُرُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ نَحْوُ خَمْسِينَ سَنَةً وَهُمْ يُصَلُّونَ إِلَى مَحْرَابٍ زَاوِيَةٍ كَانَ عَلَى عَهْدِ آبَائِهِمْ يَبْلِكُهُمْ وَهُمْ
لَا يَغْرِفُونَ أَمْضَى عَلَيْهِ قُرُونٌ أَمْ لَا وَهَلْ طَعَنَ فِيهِ أَحَدٌ أَمْ لَا ثُمَّ وَرَدَ عَلَيْهِ شَخْصٌ يَغْرِفُ الْمِيقَاتَ فَقَالَ لَهُمْ
هَذَا فَاسَيْدٌ وَأَخَذَتْ لَهُمْ مَحْرَابًا غَيْرَهُ مُتَحَرِّفًا عَنْهُ هَلْ يَلْزَمُهُمْ اتِّبَاعُ قَوْلِهِ وَيَلْزَمُهُمْ إِعَادَةُ مَا صَلَّوْا إِلَى الْأَوَّلِ
فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ مَحْرَابُ الزَّاوِيَةِ الْمَذْكُورَةِ إِنْ كَانَ بِبَلَدَةٍ كَبِيرَةٍ، أَوْ صَغِيرَةٍ كَثُرَ الْمُرُورُ بِهَا وَلَمْ يُسْمَعْ فِيهَا
طَعْنٌ فَالْصَّلَاةُ إِلَيْهِ صَحِيحَةٌ وَإِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً وَلَمْ يَكْثُرِ الْمُرُورُ بِهَا لَمْ تَصِحَّ إِلَّا بِالْاجْتِهَادِ وَيَتَّبِعُ قَوْلُ
الْمِيقَاتِيِّ فِي تَحْرِيفِهِ إِنْ كَانَ بَارِعًا فِيهِ مَوْثُوقًا بِهِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَلَا يَلْزَمُ إِعَادَةُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الصَّلَوَاتِ اه.
وقوله: (وَلَا يَلْزَمُ إِعَادَةُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الصَّلَوَاتِ) فِي هَذَا نَظَرٌ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ فِيمَا مَرَّ عَنْ قِتَاوِيهِ الْوَجْهَ
الْإِعَادَةُ وَإِذَا صَلَّى قَبْلَهُ بِدُونِ اجْتِهَادٍ لَمْ تَنْعَقِدْ صَلَاتُهُ إِذْ مُقْتَضَاهُ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ هُنَا.

وبه يُعلم أنَّ المراد بالعلم هنا ما يشمل الظنَّ لا جهةً لاستِحَالَتِهِ فيها وجعلَ بعضهم إخبارَ صاحبِ المنزلِ عن القبلةِ من ذلك حتى يجبُ الأخذُ به ويحرمُ الاجتهادُ ويتعيَّن حملُه على ما إذا لم يعلم أنَّ سببَ إخباره اجتهاده وإلا لم يجز لقادرٍ على الاجتهادِ الأخذُ بخبره كما هو ظاهرٌ وما ثبتَ «أنَّه ﷺ صَلَّى إِلَيْهِ» ومثله مُحاذيه كما هو واضحٌ يمتنعُ الاجتهادُ فيه ولو يمتنعُ

قوله: (وبه يُعلمُ إلخ) أي: بقوله: (نعم إلخ). قوله: (لا جهة إلخ) عطفٌ على قوله: (يمتنعُ إلخ).
قوله: (وجعلَ) إلى قولِ المتن: (ويقتضي) في النهايةِ إلّا ما أتبه عليه وقوله: (ومثله مُحاذيه كما هو واضح) وقوله: (وقيل) إلى المتن. قوله: (من ذلك) أي من إخبار الثقةِ أي من حيثِ الإغتماد لا من حيثِ امتناعِ الاجتهادِ يمتنعُ ويسره كما مرَّ عن النهاية. قوله: (ويتعيَّن حملُه إلخ) عبارةُ النهاية وهو ظاهرٌ إنَّ عِلْمَ أنَّ صاحبها أي الدارِ يُخبرُ عن غيرِ اجتهادٍ وإلّا لم يجز تقلّيدُه اه قال ع ش قوله م ر يُخبرُ عن غيرِ اجتهادٍ أي بأنَّ أخبرَ عن معيّنة، أو ما في معناها كَرُويَةُ القُطْبِ، أو المحاربِ المُعتمِدة وقوله م ر وإلّا لم يجز إلخ أي بأنَّ عِلْمَ أَنَّهُ يُخبرُ عن اجتهادٍ، أو شكٌّ في أمره اه وقال الرشيديُّ ومن غيرِ الاجتهادِ أخذًا بما قبله استنادُ إخباره إلى اتفاقِ أهلِ البلدِ على جهاتِها وأوضاعِها المعلومِ منه جهةُ القبلةِ في الدارِ وإن كان مُستندهم الاجتهادُ فعِلْمُ أنَّ هذا لا يختصُّ بدورِ مكة فتنبه اه. قوله: (وإلّا إلخ) خرجَ عنه صورةُ الشكِّ وقد تقدّمَ عن النهايةِ ما يُخالِفُه. قوله: (وما ثبتَ) إلى قولِ المتن ويقتضي في المُعني إلّا قوله ومثله مُحاذيه كما هو واضحٌ وما أتبه عليه. قوله: (وما ثبتَ إلخ) عبارةُ النهاية وهذا في غيرِ محارِبِهِ ﷺ ومُساجدِهِ أمّا هِي فَيَمْتَنِعُ الاجتهادُ فيها مُطلقًا؛ لأنّه لا يُقرُّ على خطِئًا فلو تَحَيَّلَ حَادِثٌ فيها يَمْنَعُ، أو يسره فخياله باطلٌ ومُساجدُهُ هِي التي صَلَّى فيها إن ضَبُطَتْ ومحارِبُهُ كُلُّ ما ثَبَتَ صَلَاتُهُ فيه إذ لم يَكُنْ في زَمَنِهِ محاربٌ اه زاد المُعني، والمُخربُ: لُغَةً صَدْرُ المَجْلِسِ سُمِّيَ الطَّاقُ المَعْرُوفُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ المُصَلِّي يُحَارِبُ فِيهِ الشَّيْطَانَ وَالْحَقَّ بَعْضُ الْأَصْحَابِ قَبْلَةَ البُصْرَةِ، والكوفةِ بِمَوْضِعِ صَلَّى فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ لِنُصْبِ الصَّحَابَةِ لَهُمَا اه قال ع ش قوله: م ر ومُساجدُهُ إلخ المُغَايِرَةُ بَيْنَ المَسْجِدِ، والمُخربِ إِنَّمَا هِي بِحَسَبِ المَفْهُومِ فالمدارُ هُنَا على ضَبْطِ ما اسْتَقْبَلَهُ فِي صَلَاتِهِ حَتَّى لو عُلِمَتْ صَلَاتُهُ فِي مَكَانٍ وَضَبُطَ خُصُوصٌ مَوْقِفُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِيهِ وَلَمْ يُضَبْطَ ما اسْتَقْبَلَهُ فِيهِ لَمْ يَكُنْ مانِعًا مِنَ الاجتهادِ، بَلْ يَجِبُ مَعَهُ الاجتهادُ. قوله: (كُلُّ ما ثَبَتَ إلخ) أي: ولو بِخَبَرِ الواحدِ كما هو ظاهرٌ حَجَّ انْتَهَى زِيَادِيٌّ وقوله م ر إذ لم يَكُنْ فِي زَمَنِهِ إلخ أي إذ المِخْرَابُ المُجَوِّفُ عَلَى الهَيْئَةِ المَعْرُوفَةِ حَدَثَ بَعْدَهُ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: يُكْرَهُ الدُّخُولُ فِي طَاقَةِ المِخْرَابِ وَرَأَيْتُ بِهَامِشٍ نُسْخَةً قَدِيمَةً وَلَا يُكْرَهُ الدُّخُولُ فِي الطَّاقَةِ خِلَافًا لِلشُّيُوطِيِّ اه عبارةُ البِرْماوِيِّ وَلَا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِي المِخْرَابِ المَعْنُودِ وَلَا بَمَنْ فِيهِ خِلَافًا لِلْجَلَالِ الشُّيُوطِيِّ وَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِهِ ﷺ، والخُلَفَاءُ بَعْدَهُ إِلَى آخِرِ العَامَةِ الْأُولَى، وَإِنَّمَا حَدَّثَتِ المَحَارِبُ فِي أَوَّلِ المِائَةِ الثَّانِيَةِ اه. قوله: (ومثله مُحاذيه إلخ) بَقَاؤُهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ مُشْكِلاً فَلْيَقَيِّدْ بِمُحَاذٍ لَا يَتَحَقَّقُ خُرُوجُهُ عَنْ سَمَتِ القِبْلَةِ بِذَلِكَ المَحَلِّ بَلْ قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ مُشْكِلاً مُطْلَقًا إِذْ لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ مَوْقِفُهُ ﷺ لِطَرَفِ البَيْتِ بَحِثٌ يَكُونُ الوَاقِفُ عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ يَسَارِهِ ﷺ خَارِجًا عَنْ مُحَاذَاةِ البَيْتِ فَلْيَتَأَمَّلْ

ويسرة؛ لأنه لا يُقَرَّ على خَطَأٍ وليس مثله ما نَصَبَه الصحابة رضي الله عنهم كقبلة البصرة، والكوفة. (فإن فقد الثقة المخبر عن علم ومن في معناه (وأمكنه الاجتهاد) لِعِلْمِهِ بِأَدِلَّةِ الْقِبْلَةِ (حُرْمَ) عَلَيْهِ (التقليد)؛ لأنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يُقَلَّدُ مُجْتَهِدًا، بل يَجْتَهِدُ وَجُوبًا بِالْأَدِلَّةِ وَأَضْعَفُهَا الرِّيحُ.....

وَلِيُحَرِّزَ نَعْمَ إِنْ حُمِلَ الْمُحَاذِي عَلَى الْمُسَامَاةِ مِنْ أَمَامِهِ وَخَلْفِهِ فَلَا إِشْكَالَ بَصْرِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (لأنه لا يُقَرَّ على خطئاً) يَغْنِي أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ مِنْهُ ﷺ خَطَأٌ نَبَّهَ عَلَيْهِ بِالْوَحْيِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ لِعِصْمَتِهِمْ لَا يَنْقُصُ مِنْهُمْ الْخَطَأُ لَا عَمْدًا وَلَا سَهْوًا إِلَّا إِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ تَشْرِيعٌ كَمَا فِي سَلَامِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مِنْ رَكْعَتَيْنِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ مِثْلُهُ مَا نَصَبَهُ الصَّحَابَةُ (إِلَخ)؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُنْصِبُوا إِلَّا عَنْ اجْتِهَادٍ وَاجْتِهَادُهُمْ لَا يَوْجِبُ الْقَطْعَ بَعْدَ انْحِرَافٍ وَإِنْ قُلَّ هـ فَوَدَّ: (والكوفة) أَي: وَالشَّامُ وَبَيْتُ الْمَقْدِسِ وَجَامِعُ مِصْرَ الْقَدِيمَةِ وَهُوَ الْجَامِعُ الْعَتِيقُ نِهَائِيَّةً عِبَارَةً سَمَّ قَوْلُهُ: وَلَيْسَ مِثْلُهُ (إِلَخ صَرِيحٌ فِي جَوَازِ الْاجْتِهَادِ يَمْنَةً وَيَسْرَةً فِي مَخْرَابِ مَسْجِدِ الْأَقْصَى خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ جَمْعٌ مِنَ الطَّلَبَةِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ فَقَدَ الثِّقَةَ (إِلَخ) أَي: بِأَن كَانَ فِي مَحَلٍّ لَا يُكَلِّفُ تَحْصِيلَ الْمَاءِ مِنْهُ ع ش وَقَلْبُوبِيٍّ وَهُوَ فَوْقَ حَدِّ الْقُرْبِ وَمِنَ الْفَقْدِ الشَّرْعِيِّ مَا لَوْ ائْتَمَعَ مِنَ الْإِخْبَارِ، أَوْ طَلَبَ الْأَجْرَةَ مَعَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا كَمَا فِي الْإِظْفِيحِيِّ بُجَيْرِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (وَمَنْ فِي مَعْنَاهُ) أَي: فِي امْتِنَاعِ الْاجْتِهَادِ مَعَ الْمُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ، أَوْ رَأَيْتَ الْجَمَّ (إِلَخ وَكَمَخْرَابِ (إِلَخ وَجَعَلَ بَعْضُهُمْ (إِلَخ وَمَا بَيَّنَّ (إِلَخ وَكَانَ الْأَوَّلَى إِتْدَالٌ مَن بَمَا. هـ فَوَدَّ: (لِعِلْمِهِ (إِلَخ) أَي وَهُوَ بَصِيرٌ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش وَمَقْهُومُهُ أَي التَّعْلِيلُ أَنَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ الْأَدِلَّةَ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ وَيُنَافِيهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَإِنْ قَدَّرَ فَلَا صَحَّ (إِلَخ، وَأَجَابَ عَنْهُ الشَّيْخُ عَمِيرَةً بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعِلْمِ هُنَا أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ حَاصِلًا بِالْفِعْلِ، أَوْ بِالْقُوَّةِ بِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ التَّعْلُّمُ اهـ. هـ فَوَدَّ: (بَلْ يَجْتَهِدُ وَجُوبًا) إِلَّا إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْهُ فَلَا صَحَّ أَنَّهُ لَا يَجْتَهِدُ وَيُصَلِّي عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَيُعِيدُ وَجُوبًا مُغْنِي وَنِهَائِيَّةً وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ مَا يُفِيدُهُ وَزَادَ النِّهَائِيَّةَ وَيَجُوزُ الْإِعْتِمَادُ عَلَى بَيْتِ الْإِبْرَةِ فِي دُخُولِ الْوَقْتِ، وَالْقِبْلَةُ لِإِفَادَتِهَا الظَّنَّ بِذَلِكَ كَمَا يُفِيدُهُ الْاجْتِهَادُ أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لِإِفَادَتِهَا الظَّنَّ (إِلَخ قَضَيْتُهُ أَنَّ بَيْتَ الْإِبْرَةِ فِي مَرْتَبَةِ الْمُجْتَهِدِ وَلَيْسَ مُرَادًا؛ إِذْ لَوْ كَانَ فِي مَرْتَبَتِهِ لَحُرْمٌ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِهِ إِنْ قَدَّرَ عَلَى الْاجْتِهَادِ كَمَا يَحْرُمُ الْأَخْذُ بِقَوْلِ الْمُجْتَهِدِ لِكُنْ تَغْيِيرَهُ بِجَوَازِ الْإِعْتِمَادِ يُشِيرُ بَأَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْعَمَلِ بِهِ وَبَيْنَ الْاجْتِهَادِ فَيَكُونُ مَرْتَبَتُهُ بَيْنَ الْمُخْبِرِ عَنِ الْعِلْمِ وَبَيْنَ الْاجْتِهَادِ وَيَتَّبَعِي أَنَّ مَرْتَبَتَهُ بَعْدَ مَرْتَبَةِ الْمَخْرَابِ الْمُعْتَمِدِ فَإِنَّ ذَاكَ بِمَنْزِلَةِ الْمُخْبِرِ عَنِ عِلْمٍ حَتَّى لَا يَجُوزَ الْاجْتِهَادُ مَعَهُ جِهَةً وَلَا غَيْرَهَا عَلَى مَا مَرَّ اهـ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا وَالْقَلْبُوبِيُّ أَنَّ بَيْتَ الْإِبْرَةِ فِي مَرْتَبَةِ الْمَخْرَابِ الْمُعْتَمِدِ، وَيَجُوزُ الْاجْتِهَادُ فِيهِ أَيْضًا يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً لَا جِهَةً اهـ وَإِلَى هَذَا مِثْلُ الْقَلْبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. هـ فَوَدَّ: (وَأَضْعَفُهَا (إِلَخ) قَالَ الْحَطَّابُ: دَلَائِلُ الْقِبْلَةِ سِتْ: الْأَطْوَالُ، وَالْأَغْرَاضُ مَعَ الدَّائِرَةِ الْهَنْدَسِيَّةِ، أَوْ غَيْرَهَا مِنَ الْأَشْكَالِ الْهَنْدَسِيَّةِ، أَوْ غَيْرَهَا، وَالْقُطْبُ، وَالْكَوَائِبُ، وَالشَّمْسُ، وَالْقَمَرُ، وَالرِّيَّاحُ وَهِيَ أَضْعَفُهَا كَمَا أَنَّ أَقْوَاهَا الْأَطْوَالُ فَالْعُرُوضُ، ثُمَّ الْقُطْبُ اهـ كُرِّدِي.

هـ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ مِثْلُهُ مَا نَصَبَهُ الصَّحَابَةُ) صَرِيحٌ فِي جَوَازِ الْاجْتِهَادِ يَمْنَةً أَوْ يَسْرَةً فِي مَخْرَابِ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى خِلَافًا لِمَا تَوَهَّمَهُ جَمْعٌ مِنَ الطَّلَبَةِ.

وأقواها القطب الشمالي يتلث القاف وهو مشهور وتختلف دلالة باختلاف الأقاليم فيبصر يجعله المصلي خلف أذنه اليسرى وبالعراق وما وراء النهر خلف أذنه اليمنى وباليمن قبالة مما يلي جانبه الأيسر وبالشام وراءه وقيل ينحرف بدمشق وما قاربها إلى الشرق قليلاً. (وإن تحيّن المجتهد فلم يظهر له شيء لنحو غيم، أو تعارض أدلة لم يقلد في الأظهر) وإن ضاق الوقت؛ لأنه مجتهد، والتحيّر عارض يزول عن قرب (وصلّى كيف كان) لحرمة الوقت، وكذا

☐ قوله: (وأقواها القطب إلخ) لعل باختيار الإمارات الظاهرة المخسوسة المذكورة للعوام أيضاً بخلاف الإمارات المقررة عند أرباب الهيئة فإنه أضبط وأقرب إلى الصواب منه بكثير فليتنامل بصري عبارة الكردى وكان مرادهم بذلك بالنسبة للنجوم، أو الأدلة المشاهدة أو من حيث إن أكثر الناس لا يعرفون الأطوال، والأعراض والآفها أقوى من القطب كما تقدم أنفاً عن الخطاب اه. ☐ قوله: (الشمالي) أي لزومه مكانه أبداً تقريباً وخرج به الجنوبي فهو غير مرئي في أكثر البلاد لئزوله في الأفق كردى. ☐ قوله: (وهو مشهور) عبارة النهاية، والمغني قالوا وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفرقدين، والجدي وكأنهما سميّاه نجماً لمجاورته له وإلا فهو كما قال السبكي وغيره ليس نجماً، وإنما هو نقطة تدور عليها هذه الكواكب بقرب النجم اه قال الكردى: الفرقدين نجمان كبيران على يمين الخط وهو رأسه الواقع في جانب المغرب فإنه يمين بالنظر إلى المتوجه إلى القبلة، والجدي بالتصغير نجم كبير على يسار الخط وبين الجدي، والفرقدين ثلاثة أنجم من كل جانب على هيئة القوس الموتر ويسمى الجدي بالقطب أيضاً لقربه منه وبالوتد وبفأس الرّحاه اه. ☐ قوله: (باختلاف الأقاليم) أي السبعة التي هي قسم المعمور من الدنيا كردى. ☐ قوله: (فيمصر) أي: وأسبوط وفوة رشيد ودمياط، والأندلس، والإسكندرية وتونس ونحوهم كردى. ☐ قوله: (خلف أذنه اليسرى) أي قليلاً وأهل المدينة النبوية، والقدس وعزة وبلبك وطرسوس ونحوهم يجعلونه مائلاً إلى نحو الكيف وأهل الجزيرة وملطية وأرمينية، والموصل ونحوهم يجعلونه على فقار الظهر وأهل بغداد، والكوفة، والري وخوارزم وحلوان ونحوهم يجعلونه على الخد الأيمن وأهل البصرة وأصبهان وفارس وكerman ونحوهم يجعلونه على الأذن اليمنى وأهل الطائف وعرفات ومزدلفة ومي وسرفي المنحنى يجعلونه على الكيف الأيمن كردى. ☐ قوله: (وباليمن قبالة إلخ) عبارة الكردى وأهل اليمن وعدن وصنعاء وزبيد وحضر موت ونحوهم يجعلونه بين العيتين اه. ☐ قوله: (وبالشام) أي: وحمص وحلب ونحوهم كردى. ☐ قوله: (لنحو غيم إلخ) أي كظلمة مغني. ☐ قوله: (يزول إلخ) أي: غالباً نهاية.

☐ قول (س): (وصلّى إلخ) أي: عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال في شرح العباب، بل يضرب ما دام

☐ قوله: (وصلّى كيف كان) أي عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال في شرح العباب: بل يضرب وجوباً ما دام الوقت متسعاً كما قاله الإمام وغيره وأقره الشيخان واعتراض المجموع، والتفقيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافاً لمن وهم فيه وإنما جاز التيمم أول الوقت لتحقق عجزه، ثم من غير نسبه لتقصير البتة بخلاف هذا اه.

لو ضاق الوقت عن الاجتهاد (ويقضي) إذا ظهرت له القبلة بعد الوقت؛ لأنه نادى ويؤدى إن ظهرت له فيه. (ويجب) حيث لم يكن ذاكراً للدليل الأول (تجديد الاجتهاد) وسؤال المجتهد حيث جاوزنا تقليده (لكل صلاة).....

الوقت متسبباً كما قاله الإمام وغيره وأقره الشيخان واعتراض المجموع، والتفقيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافاً لمن وهم فيه سم وفي النهاية، والمغني ما يوافقه قال ع ش قوله: م ر كما قاله الإمام إلخ متمد، ثم قال ويمكن حمل كلام الإمام ومن تبعه على ما إذا رجا زوال التحير وكلام غيره على خلافه اه وقال الكزدي على شرح بأفضل: ظاهر إطلاقه أنه لا يجب عليه الصبر إلى ضيق الوقت وهو صريح التخصة وظاهر كلام شيخ الإسلام، والإيضاح وأقره الجمال الرملي في شرحه واقتضاه كلامه في شرح البهجة وصرح به الزياطي في حواشي المنهج واعتمده الطبلاوي وقيدته سم في شرح أبي شجاع بما إذا ضاق الوقت قال: كما يفيد ما في الروضة وأصلها عن الإمام وأقره ونقله هو والشوبري في حواشي المنهج عن شرح الإرشاد للشارح وعن م ر وفي حواشيه للحلي المتمد أنه كفايد الظهورين إن جاوز زوال التحير صبر لضيق الوقت، وإلا صلى أوله اه وفي البجيرمي عن المدابغي اعتماد كلام الحلبي اه.

¶ قول (سئ): (كيف كان) وهل يجب عليه التزام ما صلى إليه أم لا فيه نظر، والأقرب الأول؛ لأنه باختياره التزم استقباله فلا يتركه إلا لما يرجح غيره عليه ع ش. ¶ قوله: (وكذا لو ضاق الوقت) كذا في الروض، وظاهره: وإن آخر بلا عذر سم. ¶ قوله: (ويؤدى إن ظهرت إلخ) هذا يقتضي أنه يصلي قبل ضيق الوقت فتأمل له لئنه مخالف لما بيته في شرحي الإرشاد، والعباب إلا أن يريد بناء هذا على ما في المجموع، والتفقيح بناء على الوهم المذكور فيما مر سم. ¶ قوله: (حيث) إلى قول المشن ومن عجز في النهاية إلا قوله ومعادة مع جماعة وقوله وإن لم يفارق محله، وكذا في المغني إلا قوله أي يحضر إلى المشن. ¶ قوله: (حيث لم يكن إلخ) أما إذا كان ذاكراً للدليل الأول فلا يجب عليه تجديد الاجتهاد قطعاً مغني. ¶ قوله: (ذاكراً) كذا في أصله وَاللَّهُ تَعَالَى فليحترز بصري أي فحقه التضب بزيادة ألف كما في النهاية، والمغني وشرح بأفضل. ¶ قوله: (وسؤال المجتهد إلخ) وظاهره أنه لا عبرة بجوابه المستند للاجتهاد السابق إذا لم يكن ذاكراً للدليل سم عبارة المغني، أو التقليد في نحو الأعمى اه.

¶ قول (سئ): (لكل صلاة تحضر إلخ) هذا الخلاف يجري في المفتي في الأحكام الشرعية وفي الشاهد إذا زكى، ثم شهد ثانياً بعد طول الزمن أي عرفاً وفي طلب المتيتم الماء إذا لم يتقبل عن موضعه عميرة اه ع ش.

¶ قوله: (وكذا لو ضاق الوقت) كذا في الروض، وظاهره: وإن آخر بلا عذر. ¶ قوله: (ويؤدى إن ظهرت له فيه) هذا يقتضي أنه يصلي قبل ضيق الوقت فتأمل له لئنه مخالف لما بيته في شرحي الإرشاد، والعباب إلا أن يريد بناء هذا على ما في المجموع، والتفقيح بناء على الوهم المذكور فيما مر. ¶ قوله: (وسؤال المجتهد) وظاهره أنه لا عبرة بجوابه المستند للاجتهاد السابق إذا لم يكن ذاكراً للدليل.

أي فرض عيني مؤداة أو فائتة ولو منذورة ومعادة مع جماعية (تحضر) أي يحضر فعلها بأن يدخل وقته فلا اعتراض عليه (على الصحيح) وإن لم يفارق محلّه سعيًا في إصابة الحق ما أمكن؛ لأن الظن الأول لا ثقة ببقائه فالاجتهاد الثاني إن وافق فهو زيادة وإلا فهو غالبًا إنما يكون لأقوى، والأخذ بالأقوى واجب. (ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الأدلة) وهي كثيرة فيها

قوله: (أي فرض عيني) ولا يجب للتأفلة جزماً ومثلها صلاة الجنازة كما في التيمم مغني ونهاية.

قوله: (ولو منذورة) ظاهره أن الضحى مثلاً إذا نذر لها يكفي لها اجتهاد واحد وإن عدّد سلامها رشدي عبارة ع ش وهل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين إذا سلم منهما كالضحى، أو يفرق بين ما يصح الجمع فيه بين ركعات بإحرام واحد كالضحى فيكفي له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الإحرام فيه بأكثر من ركعتين كالترأويح فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل إحرام فيه نظر ولا يتعد إلحاقه بما في التيمم فعلى ما تقدّم أنه الرأيج من أنه يكفي للترأويح تيمم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد هنا لما مرّ أيضاً أنها كلّها صلاة واحدة، والكلام في المنذورة اهـ. قوله: (ومعادة) ظاهره ولو عقب السلام من غير فاصل سم قال السيّد البصري قوله ومعادة ليس في الأسنى، والمغني، والنهاية اهـ وقال ع ش قال حج ومعادة إلخ وعليه فهذه مستثناة من عدم وجوب تجديد الاجتهاد للتأفلة ويمكن توجيهه بأن المعادة لما قيل بقرضيتها وعدم صحتها من قعود مع القدرة أشبهت الفرائض فلم تلحق بالتأفّل اهـ. قوله: (مع جماعة) ينبغي، أو فرادى لفساد الأولى، ثم رأيت في شرح الإرشاد وبقي ما لو سنّ إعادتها على الإنفراد لجريان قول بطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يجدد لها أيضاً ولا يتعد أنه يجدد سم على حج اهـ ع ش وقوله، ثم رأيت في شرح الإرشاد إلخ ويأتي عن النهاية ما يصرّح بذلك أيضاً. قوله: (فلا اعتراض عليه) أي: بأن يقال قضية التعبير بتحضر أن الكلام فيما لو اجتهد قبل دخول وقت صلاة من الخمس ثم دخل وقتها فيخرج بذلك المنذورة، والفائتة، والحاضرة إذا اجتهد في وقتها وصلى فائتة بذلك الاجتهاد، ثم أراد فعل الحاضرة فإنه لم يصدق عليه أنها حضرت بعد الاجتهاد ع ش.

قوله: (فالاجتهاد الثاني إلخ) يمكن أن يقال في كيفية الاستدلال بالثاني إما أن يوافق الأول فيقوى، أو يخالفه ولا يكون إلا لأقوى، أو يوجب التحير وهو أيضاً مفيد لدلالته على خلل الأول بسبب عدم الإطلاع على المعارض له فليتأمل بصري.

قوله: (ومن عجز عن الاجتهاد إلخ) يتأمل هذا مع ما تقدّم يعلم أن العالم بالفعل بأدلة القبلة

قوله: (أي فرض عيني) قال في الرّوض لا للتأفلة اهـ قال في شرحه ومثلها صلاة الجنازة اهـ، وظاهره: أنه يفعل التأفلة بذلك الاجتهاد وإن مضى الوقت، أو أوقات. قوله: (ومعادة) ظاهره ولو عقب السلام من غير فاصل. قوله: (مع جماعة) ينبغي، أو فرادى لفساد الأولى، ثم رأيت في شرح الإرشاد عبر بقوله ومعادة لفساد الأولى كما اقتضاه كلام المجموع، أو في جماعة اهـ وبقي ما لو سنّ إعادتها على الإنفراد لجريان قول بطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يجدد لها أيضاً ولا يتعد أنه يجدد. قوله: (ومن عجز عن الاجتهاد إلخ) يتأمل هذا مع ما تقدّم يعلم أن العالم بالفعل بأدلة القبلة يمتنع

تصانيف مُتَعَدِّدَةٌ (كَأَعْمَى) بَصُرَ أَوْ بَصِيرٌ (قُلْدٌ) وَجُوبًا (ثَقَّةٌ) فِي الرِّوَايَةِ كَأَمَةِ لَا غَيْرُ مُكَالَّفٍ وَلَا فَاسِقٌ وَكَافِرٌ إِلَّا إِنْ عَلَّمَهُ قَوَاعِدَ صَبَّرَتْ لَهُ مَلَكَةٌ يَعْلَمُ الْقِبْلَةَ بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَبْرَهِنَ عَلَيْهَا وَإِنْ نَسِيَ تِلْكَ الْقَوَاعِدَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَكَلَامُ الْمَاوَرِدِيِّ الْمُخَالَفُ لَذَلِكَ ضَعِيفٌ (عَارِفًا) بِالْأَدِلَّةِ كَالْعَامِيِّ فِي الْأَحْكَامِ يُقَلَّدُ مُجْتَهِدًا فِيهَا فَإِنْ صَلَّى بِلا تَقْلِيدٍ قَضَى وَإِنْ أَصَابَ وَإِنْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ

يَمْتَنِعُ تَقْلِيدُهُ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ التَّعَلُّمُ فَرَضَ كِفَايَةً وَغَيْرَ الْعَالِمِ بِالْفِعْلِ يُنْظَرُ فِيهِ فَإِنْ كَانَ التَّعَلُّمُ فَرَضَ كِفَايَةً فِي حَقِّهِ جَازَ لَهُ التَّقْلِيدُ بِلا قَضَاءٍ وَإِنْ كَانَ فَرَضَ عَيْنٍ فِي حَقِّهِ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّعَلُّمُ وَامْتَنَعَ التَّقْلِيدُ فَإِنْ قُلْدَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ ظَاهِرَةٌ فِي كُلِّ ذَلِكَ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْلِ الرَّشِيدِيَّةِ . □ فَوَدَّ: (كَأَعْمَى بَصُرَ) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ عَلَّمَهُ فِي النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى . □ فَوَدَّ: (وَلَا فَاسِقٌ إِلَّا) أَيْ: وَلَا مُزْتَكِبٌ خَارِجُ الثَّرْوَةِ مَعَ السَّلَامَةِ مِنَ الْفُسْقِ عَلَى الْأَقْرَبِ ع ش . □ فَوَدَّ: (وَلَا فَاسِقٌ وَكَافِرٌ) لَعَلَّ صَوَابَهُمَا التَّضَبُّبُ . □ فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ عَلَّمَهُ إِلَّا) ظَاهِرُهُ رُجُوعُ الضَّمِيرِ الْمُسْتَبَرِّ لِوَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ كَانَ قَضِيَّتُهُ كَلَامُ النَّهْيَةِ رُجُوعُهُ لِلْكَافِرِ فَقَطْ عِبَارَتُهُ نَعَمْ قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ لَوْ اسْتَعْلَمَ مُسْلِمٌ مِنْ مُشْرِكٍ دَلَائِلَ الْقِبْلَةِ وَوَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُ وَاجْتَهَدَ لِنَفْسِهِ فِي جِهَاتِ الْقِبْلَةِ جَازٌ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ فِي الْقِبْلَةِ عَلَى اجْتِهَادِ نَفْسِهِ وَإِنَّمَا قَبِلَ خَبَرَ الْمُشْرِكِ فِي غَيْرِهَا قَالَ الْأَدْرَعِيُّ وَمَا أَظْهَرَهُمْ يَوَافِقُونَهُ عَلَيْهِ وَنَظَرَ فِيهِ الشَّاشِيُّ وَقَالَ إِذَا لَمْ يُقْبَلْ خَبَرُهُ فِي الْقِبْلَةِ لَا يُقْبَلُ فِي أُدْلِيِّهَا إِلَّا أَنْ يَوَافِقَ عَلَيْهَا مُسْلِمٌ وَسُكُونُ نَفْسِهِ إِلَى خَبَرِهِ لَا يُوَجِّبُ أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ أَهْ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ أَيْ قَوْلُهُ م ر وَنَظَرَ فِيهِ الشَّاشِيُّ إِلَّا ع وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر إِلَّا أَنْ يَوَافِقَ عَلَيْهَا إِلَّا لَا يَخْفَى أَنَّ مِنْهُ، بَلْ أَوَّلَى مَا إِذَا كَانَ لِلْمُسْلِمِينَ فِي ذَلِكَ قَوَاعِدُ مَدُونَةٌ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ وَكَانَ لَا يَسْتَقِيلُ بِفَهْمِهَا فَأَوْقَفَهُ عَلَى فَهْمٍ مَعَانِيهَا كَافِرٌ فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ مَحَلِّ التَّرَاخُلِ أَهْ .

□ فَوَدَّ: (صَبَّرَتْ لَهُ مَلَكَةٌ إِلَّا) يَظْهَرُ أَنَّهُ حَيْثُ عَلِمَ الْقَوَاعِدَ بِالْأَدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى صِحَّتِهَا وَاسْتِزَامِهَا كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ لَهُ مَلَكَةٌ فَتَأَمَّلْ بِصُرِّي . □ فَوَدَّ: (وَكَلَامُ الْمَاوَرِدِيِّ الْمُخَالَفُ إِلَّا) لَعَلَّ مُرَادَهُ بِالْمُخَالَفَةِ أَنَّ كَلَامَ الْمَاوَرِدِيِّ يُعَدُّ أَنَّهُ إِذَا تَعَلَّمَ مِنْهُ الْأَدِلَّةَ وَقُلْدَهُ فِي الْعَمَلِ بِمُقْتَضَاهَا كَانَ أَخْبَرَهُ بِأَنَّ التَّجَمُّ إِذَا اسْتَقْبَلَتْهُ، أَوْ اسْتَبْرَزَتْهُ عَلَى صِفَةٍ كَذَا كُنْتُ مُسْتَقْبِلًا لِلْكَعْبَةِ وَهُوَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ ضَعِيفٌ أَمَّا إِذَا تَعَلَّمَ أَضَلَّ الْأَدِلَّةَ مِنْهُ، ثُمَّ تَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى اسْتِخْرَاجِهَا مِنَ الْكُتُبِ وَاجْتَهَدَ فِي ذَلِكَ حَتَّى صَارَ لَهُ مَلَكَةٌ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى مَعْرِفَةِ صَحِيحِ الْأَدِلَّةِ مِنْ فَاسِدِهَا لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَيْهِ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهَا بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَخْذُ بِهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ بَيْنَ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م ر وَمَا ذَكَرَهُ حَجَّ ع ش .

□ فَوَدَّ (نَسِيَ): (عَارِفًا) أَيْ: بِخِلَافِ غَيْرِ الْعَارِفِ نَهْيَةً وَمُعْنَى . □ فَوَدَّ: (كَالْعَامِيِّ إِلَّا) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] أَهْ . □ فَوَدَّ: (فَإِنْ صَلَّى) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى (التَّثْبِيهِ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقَالَ جَمْعٌ وَجُوبًا) . □ فَوَدَّ: (وَإِنْ أَصَابَ) أَمَّا مَا صَلَّاهُ بِالتَّقْلِيدِ

تَقْلِيدُهُ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ التَّعَلُّمُ فَرَضَ كِفَايَةً وَغَيْرَ الْعَالِمِ بِالْفِعْلِ يُنْظَرُ فِيهِ فَإِنْ كَانَ التَّعَلُّمُ فَرَضَ كِفَايَةً فِي حَقِّهِ جَازَ لَهُ التَّقْلِيدُ بِلا قَضَاءٍ وَإِنْ كَانَ فَرَضَ عَيْنٍ فِي حَقِّهِ وَجَبَ عَلَيْهِ التَّعَلُّمُ وَامْتَنَعَ التَّقْلِيدُ فَإِنْ قُلْدَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ ظَاهِرَةٌ فِي كُلِّ ذَلِكَ .

مُجْتَهِدَانِ أَخَذَ يَقُولُ أَعْلَمُهُمَا وَأَوْثَقُهُمَا نَدْبًا وَقَالَ جَمْعٌ وَجُوبًا (وَأِنْ قَدَر) عَلَى تَعْلُمِ الْأَدِلَّةِ (فَالْأَصْحُ وَجُوبُ التَّعْلُمِ) عَيْنًا لِيُظَاهِرَهَا دُونَ دَقَائِقِهَا إِنْ كَانَ يَحْضُرُ، أَوْ أَرَادَ سَفَرًا يَقُلْ فِيهِ الْعَارِفُونَ وَلَيْسَ بَيْنَ قُوَى مُتَقَارِبَةٍ بِهَا مُحَارِبٌ مُعْتَمِدَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِكثَرَةِ الْاشْتِبَاهِ حِينَئِذٍ مَعَ نُدْرَةٍ مَنْ يَرْجِعُ إِلَيْهِ بِخِلَافٍ مَنْ يَحْضُرُ وَسَفَرٌ يَكْثُرُ عَارِفُوهُ، أَوْ بَيْنَ قُوَى كَذَلِكَ بِأَنْ يَسْهَلَ عَادَةً

وَصَادَفَ فِيهِ الْقِبْلَةُ أَوْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ الْحَالُ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ فِيهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ السُّؤَالِ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ تَحْضُرُ بِنَاءً عَلَى الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ فِي تَجْدِيدِ الْاجْتِهَادِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْكِفَايَةِ نِهَائَةً وَمُعْنَى . □ فَوَدَّ: (مُجْتَهِدَانِ) وَلَوْ اتَّخَذَ أَحَدُهُمَا وَتَعَدَّدَ الْآخَرُ قَلْدٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا م ر س م عَلَى حَجِّ أَه ع ش . □ فَوَدَّ: (أَخَذَ يَقُولُ أَعْلَمُهُمَا إِنْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْثَقَ، وَالْآخَرُ أَعْلَمَ فَالظَّاهِرُ اسْتِوَاؤُهُمَا إِلَى آخِرِهِ أَه . وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُ الْأَوْثَقِ إِنْخ أَه س م عَلَى حَجِّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَبَقِيَ مَا لَوْ اخْتَلَفَ عَلَيْهِ مُخْبِرَانِ عَنْ عِلْمٍ، أَوْ مَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ كَأَنْ قَالَ لَهُ شَخْصٌ: الْقُطْبُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يَكُونُ أَمَامَكَ وَقَالَ الْآخَرُ يَكُونُ خَلْفَ أَذُنِكَ الْيُسْرَى مَثَلًا فَهَلْ يَأْخُذُ يَقُولُ أَحَدُهُمَا كَالْمُجْتَهِدَيْنِ أَوْ يَتَسَاءَلَانِ عَنْهُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ ع ش بِحَذْفٍ . □ فَوَدَّ: (نَدْبًا إِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى نَدْبًا كَمَا فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ لِلرَّافِعِيِّ وَوُجُوبًا كَمَا فِي الصَّغِيرِ لَهُ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ الْأَشْبَهُ وَنَقَلَهُ فِي الْكِفَايَةِ عَنْ نَصِّ الْأَمِّ فَإِنْ اسْتَوَيَا تَخَيَّرَ وَقِيلَ يُصَلِّي مَرَّتَيْنِ أَه . □ فَوَدَّ: (وَقَالَ جَمْعٌ وَجُوبًا) لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ التَّخْيِيرَ وَهُوَ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ فِي كُتُبِهِ، وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ نَعَمْ تَقْلِيدُ الْأَوْثَقِ، وَالْأَعْلَمُ عَنْهُ أَوَّلَى كُرْدِيٍّ .

□ فَوَدَّ (سُي): (وَأِنْ قَدَر) أَيُّ: الْمُكَلَّفُ نِهَائَةً وَمُعْنَى . □ فَوَدَّ: (دُونَ دَقَائِقِهَا) صَادِقٌ بِمَا إِذَا تَمَكَّنَ مِنْ تَعْلُمِهَا دُونَ الظَّاهِرِ وَعَدَمُ وَجُوبِهَا حِينَئِذٍ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَصْرِيٍّ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَا صَوَّرَهُ مِنْ فَرَضِ الْمُحَالِ . □ فَوَدَّ: (يَقُلْ فِيهِ إِنْخ) أَيُّ: الْحَاضِرُ، أَوِ السَّفَرُ عِبَارَةٌ سَمَ قَوْلُهُ يَقُلْ فِيهِ الْعَارِفُونَ رَاجِعٌ أَيْضًا لِحَضَرٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي أَه وَعِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ بِالْمُسَافِرِ أَيُّ فِي وَجُوبِ التَّعْلُمِ عَيْنًا أَصْحَابُ الْخِيَامِ، وَالتَّجْعَةِ إِذَا قَلَّوْا، وَكَذَا مَنْ قَطَنَ بِمَوْضِعٍ بَعِيدٍ مِنْ بَادِيَةٍ، أَوْ قَرْيَةٍ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَه . □ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ إِنْخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلْسَّفَرِ فَقَطْ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ قَوْلِ النَّهَائَةِ وَلَوْ سَافَرَ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى أُخْرَى قَرِيبَةٍ بِحَيْثُ يَنْطَعُ الْمَسَافَةُ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ فَهُوَ كَالْحَاضِرِ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ الشَّيْخُ أَه .

□ فَوَدَّ: (وَسَفَرٌ) الْوَأُو بِمَعْنَى، أَوْ . □ فَوَدَّ: (مُحَارِبِ إِنْخ) أَيُّ، أَوْ عَارِفُونَ . □ فَوَدَّ: (يَكْثُرُ عَارِفُوهُ) يَتَّبِعِي أَنْ الْمُرَادُ بِالْكَثَرَةِ أَنْ يَكُونَ فِي الرِّكْبِ أَيُّ، أَوِ الْحَضَرُ جَمَاعَةٌ مُتَمَرِّقَةٌ فِيهِ بِحَيْثُ يَسْهَلُ عَلَى كُلِّ مَنْ أَرَادَ السُّؤَالَ عَنْ الْقِبْلَةِ وَجُودٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ قَوِيَّةٍ تَحْصُلُ فِي قَصْدِهِ لَهُ ع ش عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ قَالَ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ لَوْ كَانَ فِي السَّفَرِ عَارِفٌ وَاحِدٌ فَيَتَّبِعِي وَفَاقًا لِشَيْخِنَا الطَّبْلَاوِيِّ جَوَازُ السَّفَرِ مِنْ غَيْرِ تَعْلُمٍ تَدَبَّرَ انْتَهَى وَقَدْ يُقَالُ هُوَ مُتَّبِعٌ عِنْدَ صِغَرِ الرِّكْبِ بِحَيْثُ يَسْهَلُ مُرَاجَعَتُهُ فَيَتَّبِعِي إِنْطَاةَ الْحُكْمِ بِقَدَرِ

□ فَوَدَّ: (مُجْتَهِدَانِ) لَوْ اتَّخَذَ أَحَدُهُمَا وَتَعَدَّدَ الْآخَرُ قَلْدٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا م ر . □ فَوَدَّ: (وَأَوْثَقُهُمَا) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْثَقَ وَالْآخَرُ أَعْلَمَ فَالظَّاهِرُ اسْتِوَاؤُهُمَا إِنْخ أَه . وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَالْأَوَّلَى تَقْدِيمُ الْأَوْثَقِ إِنْخ أَه . □ فَوَدَّ: (يَقُلْ فِيهِ الْعَارِفُونَ) رَاجِعٌ أَيْضًا لِحَضَرٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي .

رُؤْيُهُ عَارِفٍ، أَوْ مِحْرَابٍ مُعْتَمَدٍ قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ فَإِنَّ التَّعَلُّمَ حِينَئِذٍ فَرَضٌ كِفَايَةٌ فَيُصَلِّيُ بِالتَّقْلِيدِ وَلَا يَقْضِي وَإِنَّمَا وَجِبَ تَعَلُّمُ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ عَيْنًا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ ﷺ، وَالسَّلَفُ بَعْدَهُ أَلْزَمُوا أَحَادَ النَّاسِ بِذَلِكَ مُطْلَقًا بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ. (تَنْبِيْهٌ) إِنْ حَاقَ الْحَضَرُ بِالسَّفَرِ فِيمَا ذُكِرَ ظَاهِرٌ وَتَفَرَّقَتْهُمْ بَيْنَهُمَا إِنَّمَا هِيَ بِاعْتِبَارِ غَلْبَةِ وُجُودِ الْعَارِفِ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ فِي الْحَضَرِ دُونَ السَّفَرِ وَإِذَا لَزِمَهُ التَّعَلُّمُ عَيْنًا عَصَى بِتَرْكِهِ (فَيَحْزُمُ التَّقْلِيدَ) وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ تَعَلُّمِهَا فَيُصَلِّيُ عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَيَقْضِي. (وَمَنْ صَلَّى بِاجْتِهَادٍ) مِنْهُ، أَوْ مَنْ مُقَلِّدُهُ (فَتَيَقَّنُ) هُوَ، أَوْ مُقَلِّدُهُ (الْخَطَأَ) مُعَيَّنًا وَلَوْ يَمْنَةً، أَوْ يَسْرَةً بِمُشَاهَدَةِ الْكَعْبَةِ، أَوْ نَحْوِ الْمِحْرَابِ السَّابِقِ، أَوْ بِإِخْبَارِ.....

الْحَاجَةِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ قَالَ بَحِثْ تَسْهُلُ مُرَاجَعَةُ ثِقَةٍ مِنْهُمْ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ فِيمَا يَظْهَرُ انْتَهَى اهـ. وَبِعَارَةِ الْكُرْدِيِّ عَنْ حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ لِلشَّارِحِ قَضِيَّةٌ كَلَامُ الشُّبْكِيِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَيُوجَّهُ أَنَّ الْوَاحِدَ قَدْ يَمُوتُ، أَوْ يَنْقَطِعُ بِخِلَافِ الثَّلَاثَةِ فَإِنَّ الْغَالِبَ بَقَاءُ بَعْضِهِمْ إِلَى انْقِضَاءِ السَّفَرِ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا وَجِبَ الْإِنْفَاقُ) الْأَوَّلَى وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ عَيْنًا مُطْلَقًا كَبَقِيَّةِ الشُّرُوطِ؛ لِأَنَّهُ الْإِنْفَاقُ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيُّ: سَفَرًا أَوْ حَضَرًا قُلَّ بِهِ الْعَارِفُونَ، أَوْ كَثُرُوا. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيُّ: بِتَعَلُّمِ أَدِلَّةِ الْقِبْلَةِ (مُطْلَقًا) أَيُّ: سَفَرًا وَحَضَرًا.

□ فَوَدَّ: (تَنْبِيْهٌ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: (وَمَنْ صَلَّى) فِي الْمَغْنِيِّ، وَالتَّهْنِئَةِ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ (لَا سِيَّ): (فَيَحْزُمُ التَّقْلِيدَ) فَإِنَّ قَلْدَ لَزِمَهُ الْقَضَاءُ نِهَائَةً وَسَمًّا. □ فَوَدَّ: (فَيُصَلِّيُ الْإِنْفَاقَ) فَهَلْ يُشْتَرَطُ التَّأْخِيرُ لِضَيْقِ الْوَقْتِ بَأَنَّ لَا يَتَّقَى إِلَّا قَدْرُ الصَّلَاةِ كَمَا فِي التَّحْيِيرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، أَوْ يُفَرَّقُ سَمٌّ وَكَلَامُ التَّهْنِئَةِ كَالصَّرِيحِ فِي الْإِشْتِرَاطِ، وَكَذَا الْمَغْنِيُّ عِبَارَتُهُ فَيَحْزُمُ التَّقْلِيدَ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ التَّعَلُّمِ، أَوْ اتَّسَعَ فَإِنْ ضَاقَ صَلَّى كَيْفَ كَانَ وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، وَالثَّانِي لَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّعَلُّمُ بِخُصُوصِهِ بَلْ هُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ فَيَجُوزُ لَهُ التَّقْلِيدُ وَلَا يَقْضِي مَا يُصَلِّيهِ بِهِ اهـ. □ فَوَدَّ: (مِنَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَخَرَجَ بِالْأَعْلَمِ فِي التَّهْنِئَةِ، وَالْمَغْنِيِّ مَا يُقِيدُهُ إِلَّا قَوْلُهُ لِكَيْتَهُ إِلَى أَمَّا إِذَا. □ فَوَدَّ: (مُعَيَّنًا) خَرَجَ بِهِ الْمُبْنُوهُ كَمَا فِي الصَّلَاةِ إِلَى جِهَاتٍ أَرْبَعٍ بِاجْتِهَادَاتٍ فَلَا إِعَادَةَ فِيهَا كَمَا سَيَأْتِي مُغْنِي وَأَسْنَى وَنِهَائَةً. □ فَوَدَّ: (بِمُشَاهَدَةِ الْكَعْبَةِ الْإِنْفَاقَ) عِبَارَةُ التَّهْنِئَةِ، وَالْمَغْنِيِّ، وَالثَّانِي بِالْتَّيَقُّنِ مَا يَمْتَنِعُ مَعَهُ الْاجْتِهَادُ فَيَدْخُلُ فِيهِ خَبَرُ الْعَدْلِ عَنْ عِيَانِ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوُ الْمِحْرَابِ الْإِنْفَاقَ) مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ مَحَارِبِهِ ﷺ فِيمَا إِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الْمِحْرَابَ مُخَالَفٌ لِمَا صَلَّى إِلَيْهِ جِهَةً لَا يَمْنَةً، أَوْ يَسْرَةً فِيمَا يَظْهَرُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ لَهُ الْاجْتِهَادَ فِيهِمَا فِي الْمِحْرَابِ الْمَذْكُورِ بِصُرْطٍ وَقَدْ مَرَّ إِنْفَاقًا عَنْ التَّهْنِئَةِ، وَالْمَغْنِيِّ مَا يُقِيدُهُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ بِإِخْبَارِ الْإِنْفَاقَ) فِي إِفَادَتِهِ الْيَقِينُ نَظَرٌ نَعَمَ يُقِيدُهُ مَعَ قَرِينَةٍ وَقَدْ يَرَادُ بِالْيَقِينِ هُنَا مَا يَشْمَلُ مَا فِي حُكْمِهِ سَمٌّ.

□ فَوَدَّ: (عَيْنًا) قَالَ فِي الرُّوضَةِ فَإِنْ قُلْنَا لَيْسَ بِفَرَضٍ عَيْنٍ صَلَّى بِالتَّقْلِيدِ وَلَا يَقْضِي كَالْأَعْمَى وَإِنْ قُلْنَا فَرَضٌ عَيْنٍ لَمْ يَجُزِ التَّقْلِيدُ فَإِنْ قُلْنَا قَضَى لِتَقْصِيرِهِ وَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ التَّعَلُّمِ فَهُوَ كَالْعَالِمِ إِذَا تَحَيَّرَ وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِيهِ اهـ فَهَلْ يُشْتَرَطُ التَّأْخِيرُ لِضَيْقِ الْوَقْتِ بَأَنَّ لَا يَتَّقَى إِلَّا قَدْرُ الصَّلَاةِ كَمَا فِي التَّحْيِيرِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، أَوْ يُفَرَّقُ فِيهِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (مُعَيَّنًا) عِبَارَةُ الرُّوضِ إِنْ تَعَيَّنَ الْخَطَأُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَخَرَجَ بِتَعَيُّنِ الْخَطَأِ إِنْهَاؤُهُ كَمَا فِي الصَّلَاةِ إِلَى جِهَاتٍ بِاجْتِهَادَاتٍ فَلَا إِعَادَةَ فِيهَا كَمَا مَرَّ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَوْ بِإِخْبَارِ الْإِنْفَاقَ) فِي

ثِقَةٍ عَنْ أَحَدِ هَذَيْنِ فَالْقَوْلُ بَأَنَّهُ إِنَّمَا تَيَقَّنَ بِقُرْبِ مَكَّةَ مَمْنُوعٌ (قَضَى) إِنْ بَانَ لَهُ بَعْدَ الْوَقْتِ وَإِلَّا
أَعَادَ فِيهِ وَجُوبًا فِيهِمَا (فِي الْأَظْهَرِ) كَالْحَاكِمِ يَجِدُ النَّصَّ بِخِلَافِ حُكْمِهِ وَسَوَاءٌ أَتَيَقَّنَ الصَّوَابَ
أَمْ لَا لَكِنَّهُ إِنَّمَا يَفْعَلُ الْمَقْضَى إِذَا تَيَقَّنَ الصَّوَابَ أَوْ ظَنَّهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنِ الْخَطَأَ فَلَا قَضَاءَ جُزْأً
وَإِنْ ظَنَّهُ بِاجْتِهَادٍ لَا يَنْقُضُ بِالاجْتِهَادِ وَعَلَى الْأَظْهَرِ (فَلَوْ تَيَقَّنَهُ فِيهَا) وَلَوْ يَمْنَةً، أَوْ يَسْرَةً إِنْ كَانَ
بِإِخْبَارِ ثِقَةٍ عَنْ عِلْمٍ كَمَا يَأْتِي (وَجِبَ اسْتِثْنَاؤُهَا) لِغَدَمِ الْاعْتِدَادِ بِمَا مَضَى وَخَرَجَ بِتَيَقُّنِ الْخَطَأِ
ظَنُّهُ فِيهِ تَفْصِيلٌ مَذْكُورٌ فِي قَوْلِهِ (وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ) ثَانِيًا فِيهَا إِلَى أَرْجَحَ بِأَنْ ظَهَرَ لَهُ الصَّوَابُ
فِي جِهَةٍ أُخْرَى، أَوْ أَخْبَرَهُ عَنْ اجْتِهَادِهِ بِهِ أَعْلَمَ عَنْده مِنْ مُقْلَدِهِ (عَمِلَ بِالثَّانِي) وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ
الصَّوَابُ فِي ظَنِّهِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ مُقَارَنَةُ ظُهُورِهِ لِظُهُورِ الْخَطَأِ وَإِلَّا بَطَلَتْ لِمَضِيِّ جُزْءٍ مِنْهَا إِلَى
غَيْرِ قِبْلَةٍ مُحْشُوبَةٍ أَمَّا لَوْ كَانَ اجْتِهَادُهُ الثَّانِي أَوْ أَعْلَمَ فَكَالْعَدَمِ، وَكَذَا الْمُسَاوِي عَلَى الْمُعْتَمِدِ
خِلَافًا لِلْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَإِطْلَاقُ الْجُمْهُورِ وَجُوبَ التَّحَوُّلِ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الثَّانِي

□ قَوْلُ (سَيِّ) (قَضَى) أَيُّ: ثَبَّتَ فِي ذِمَّتِهِ وَإِنَّمَا يُعِيدُ بِالْفِعْلِ عِنْدَ ظُهُورِ الصَّوَابِ فَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ
الصَّوَابُ وَضَاقَ الْوَقْتُ صَلَّى لِحُرْمَةِ الْوَقْتِ كَالْمُتَحَيِّرِ شَوْبَرِيٍّ أَهْ بِجَيْرِيٍّ.

□ قَوْلُ (سَيِّ) (فِي الْأَظْهَرِ) وَالثَّانِي لَا يَقْضِي؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْقِبْلَةَ بَعْدَ فِائِسَةٍ تَرَكَهَا فِي حَالِ الْقِتَالِ وَنَقَلَهُ
التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَاخْتَارَهُ الْمُزَنِّيُّ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَسَوَاءٌ إِنْخَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ بَانَ إِنْخَ
فَأَنَّهُ بِمَعْنَى بَانَ فِي الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَهُ. □ قَوْلُهُ: (الْمَقْضَى) أَيُّ: أَوْ الْمُعَادَةُ سَم.

□ قَوْلُ (سَيِّ) (فِيهَا) أَيُّ: الصَّلَاةُ نِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيُّ فِي قَوْلِهِ وَإِخْبَارِهِ عَنْ اجْتِهَادِهِ إِخْبَارُهُ عَنْ
عِيَانِ إِنْخَ.

□ قَوْلُ (سَيِّ) (وَجِبَ اسْتِثْنَاؤُهَا) أَيُّ: اسْتَقَرَّ وَجُوبُ اسْتِثْنَائِهَا فِي ذِمَّتِهِ لَكِنْ لَا يَفْعَلُهَا إِلَّا عِنْدَ ظُهُورِ
الصَّوَابِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (ظَنَّهُ) أَيُّ: بِاجْتِهَادِهِ.

□ قَوْلُ (سَيِّ) (وَإِنْ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ إِنْخَ) وَلَوْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بِاجْتِهَادٍ فَعَمِيَ فِيهَا أَتَمَّهَا وَلَا إِعَادَةَ فَإِنْ دَارَ،
أَوْ أَدَارَهُ غَيْرُهُ عَنْ تِلْكَ الْجِهَةِ اسْتَأْنَفَ بِاجْتِهَادٍ غَيْرِهِ نَقَلَهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ نَصِّ الْأَمِّ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ تَجِبُ
إِعَادَةُ الْإِجْتِهَادِ لِلْفَرَضِ الْوَاحِدِ إِذَا فَسَدَ نِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيُّ: بِالصَّوَابِ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ يُشْتَرَطُ مُقَارَنَةُ
ظُهُورِهِ إِنْخَ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُقَارَنَةِ مَا هُوَ الْأَعْمُ مِنَ الْمُقَارَنَةِ حَقِيقَةً، أَوْ حُكْمًا بِأَنْ لَمْ يَمُضْ قَبْلَ
ظُهُورِ الصَّوَابِ مَا يَسَعُ رُكْعًا كَمَا لَوْ تَرَدَّدَ فِي التَّيَّةِ وَزَالَ تَرَدُّدُهُ قُورًا وَكَمَا لَوْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ نِسْيَانًا، أَوْ
دَارَتْ بِهِ السَّفِينَةُ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ حَيْثُ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بَعْدَهُ قُورًا ع ش. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ إِنْخَ) وَفَاقًا
لِلْمُغْنِيِّ، وَالنِّهَايَةُ وَزَادَ الثَّانِي وَيُؤَيِّدُهُ الْأَوَّلُ أَيُّ التَّفْصِيلُ بَيِّنَ كَوْنِهِ فِيهَا وَفِي خَارِجِهَا، بَلْ هُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ
قَوْلُ الْمَجْمُوعِ عَنْ الْأَمِّ وَاتِّفَاقُ الْأَصْحَابِ لَوْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بِاجْتِهَادٍ، ثُمَّ شَكَّ وَلَمْ يَتَرَجَّحْ لَهُ جِهَةٌ
أَتَمَّهَا إِلَى جِهَتِهِ وَلَا إِعَادَةَ أَهْ، وَكَذَا فِي سَم عَنْ الْأَسْنَى.

إِفَادَتِهِ الْيَقِينَ نَظَرَ نَعَمْ قَدْ يُفِيدُهُ مَعَ قَرِينَةٍ وَقَدْ يُرَادُ بِالْيَقِينِ هُنَا مَا يَشْمَلُ مَا فِي حُكْمِهِ. □ قَوْلُهُ: (الْمَقْضَى)
أَيُّ: أَوْ الْمُعَادَةُ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) اعْتَمَدَهُ أَيْضًا م ر قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ طَرَأَ عَلَى الْمُجْتَهِدِ فِي

أثناء الصلوة شك لم يؤثر قال في شرحه هذا من زيادته ونقله في المجموع عن نص الأئم وأتفاق الأصحاب اهـ . قوله: (لأنه هنا التزام جهة إلخ) قد يقتضي هذا عكس الحكم؛ لأن قضية التزام جهة خصوصاً في الصلوة التي يتبني احترامها أن لا يلتفت لغيرها مطلقاً بخلافه قبل الإلزام، وفي الروض ولو قال مُجتهد للمقلد وهو في الصلوة أخطأ بك فلان وهو أي المُجتهد الثاني أعرف عنده من الأول، أو قال: أنت على الخطأ قطعاً وإن لم يكن أعرف عنده من الأول تحوّل أي إن بان له الصواب مقارناً أي للقول والآن بطلت صلاته اهـ قال في شرحه وخرج بقوله وهو في الصلوة ما لو قال ذلك بعدها فلا تلزم الإعادة وما لو قاله قبلها فالظاهر أن حكمه كما مرّ قبيل الفرع لكن في التيمم يعمل بقول الأوثق فإن تساوى استخبر ثالثاً فإن لم يجد فكتمحبر فيصلي كيف اتفق ويعيد اهـ وأراد بقوله ما مرّ قبيل الفرع قول الروض وشرحه فلو اختلف عليه في الاجتهاد اثنان قلّد من شاء منهما لكن الأكمل أي الأوثق، والأكمل عنده أولى إلخ اهـ وفيه أيضاً نظر؛ لأنه إذا وجب الأخذ بقوله في الصلوة فأخرجها أولى.

قبلها فإن تيقّن الخطأ اعتمد الصواب وإن ظنّه وظنّ صواب جهة أخرى اعتمد أوضح الدليلين عنده ويفرّق بينه وبين ما مرّ في الإعلام بأن الظنّ المستند ليعمل النفس أقوى من المستند للغير فإن تساوى تخيّر زاد البعويّ، ثمّ يُعيد لتردّده حالة الشروع وما لو تعيّر بعدها فلا أثر له إلا إن تيقّن الخطأ كما مرّ (ولا قضاء) لما فعله أولاً؛ لأنّ الاجتهاد لا ينقُض بالاجتهاد، والخطأ غير مُعيّن وأراد بالقضاء ما يشمل الإعادة (حتى لو صلى أربع ركعات) بنية واحدة (لأربع جهات بالاجتهاد) أربع مرّات بأن ظهر له الصواب في كلّ مُقارِنًا للخطأ وكان الثاني أقوى من الأوّل (فلا قضاء)؛ لأنّ كلّ واحدة مؤدّاة باجتهاد ولم يتعيّن فيها الخطأ وقيل يقضي لاشتغال صلاته على الخطأ قطعاً فليس هنا نقض اجتهاد باجتهاد واختاره جمع لظهور مُدركه، والتعليل إنّما يتّضح في أربع صلوات.

☐ فوّد: (قبلها) أي: الصلاة. ☐ فوّد: (وبين ما مرّ) أي: من قوله وإن اختلف عليه مُجتهدان إلخ سم. ☐ فوّد: (ثمّ يُعيد) اعتمده م ر ه سم. ☐ فوّد: (وما لو تعيّر إلخ) (فرغ): لو اجتهد اثنان في القبلة واتّفق اجتهادهما وافترقا أخذهما بالآخر فتعَيّر اجتهاد واحد منهما لزمه الانحراف إلى الجهة الثانية ويُنوي المأموم المُفارقة وإن اختلفا تيامناً وتياسراً وذلك عذر في مُفارقة المأموم أي فلا تقوّته فضيلة الجماعة ولو قيل لأغمى وهو في صلاته صلاتك إلى الشمس وهو يعلم أنّ قبلة غيره استأنف ليُطْلان تقليد الأوّل بذلك وإن أبصر وهو في اثناها وعلم أنّه على الإصابة للقبلة بمخرب، أو نجم، أو خبر ثقة، أو غيرها أتمّها أو على الخطأ، أو تردّد بطلت لانتفاء ظنّ الإصابة وإن ظنّ الصواب غيرها انحرف إلى ما ظنّه ولو قال مُجتهد لمُقلّد وهو في صلاة أخطأ بك فلان، والمُجتهد الثاني أعرفّ عنده من الأوّل، أو أكثر عدالة كما اقتضاه كلام الروضة، أو قال له أنت على الخطأ قطعاً وإن لم يكن أعرفّ عنده من الأوّل تحوّل إن بان له الصواب مُقارِنًا للقول بأن أخبر به وبالخطأ معاً ليُطْلان تقليد الأوّل بقول من هو أرجح منه في الأوّل ويقطع القاطع في الثانية فلو كان الأوّل أيضاً في الثانية قطع بأنّ الصواب ما ذكره لم يكن الثاني أعلم فلم يؤثّر فإن لم يبين الصواب مُقارِنًا بطلت صلاته وإن بان له الصواب عن قُرْب نهاية ومُغني وقولهما ولو قال مُجتهد لمُقلّد إلخ في سم بعد ذكره عن الروض ما نصّه قال في شرحه وخرج بقوله وهو في صلاته ما لو قاله قبلها فالظاهر أنّ حكمه كما مرّ اه أي من التخيير وفيه نظر؛ لأنه إذا وجب الأخذ بقوله في الصلاة فخارجها أوّل ويفارق ما مرّ بأنه ليس هناك دَعْوَى أحد المُجتهدين الخطأ على الآخر ولا دَعْوَى الخطأ مطلقاً انتهى وعقبه الكُردي بقوله لكنّ الذي اعتمده الشارح والجمال الرّملي وغيرهما موافقة شيخ الإسلام فراجع الأصل إن أردته اه. ☐ فوّد: (كما مرّ) أي: في المتن. ☐ فوّد: (لأنّ الاجتهاد) إلى قوله: (وقيل) في النهاية، والمُغني. ☐ فوّد: (والتعليل إلخ) وهو عدم نقض اجتهاد باجتهاد آخر كُردي.

☐ فوّد: (وبين ما مرّ) أي من قوله: (وإن اختلف عليه مُجتهدان إلخ). ☐ فوّد: (ثمّ يُعيد) اعتمده م ر.

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

أَي كَيْفِيَّتُهَا الْمُشْتَمِلَةُ عَلَى فَرَضٍ دَاخِلٍ فِي مَا هِيَ فِيهَا وَيُسَمَّى رُكْنًا وَخَارِجَ عَنْهَا وَيُسَمَّى شَرْطًا وَهُوَ مَا قَارَنَ كُلَّ مُعْتَبَرٍ سِوَاهُ وَمُقَارَنَتُهُ الطُّهْرُ لِلشَّرْطِ مَثَلًا مَوْجُودَةٌ حَالَةَ الصَّلَاةِ فَلَا تُرَدُّ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَيَأْتِي لَهُ تَعْرِيفٌ آخَرُ لَكِنْ ذَاكَ بِاعْتِبَارِ رِسْمِهِ الْأَظْهَرِ

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

□ فَوَدَّ: (أَي كَيْفِيَّتُهَا) تَفْسِيرُ الصُّفَةِ بِالْكَفِيَّةِ تَفْسِيرٌ مُرَادٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِسْتَوْيُّ ع ش. □ فَوَدَّ: (الْمُشْتَمِلَةُ الْإِلْحَ) فِي التَّعْبِيرِ عَنِ الشَّرْطِ الْخَارِجِ بِالِاشْتِمَالِ تَسْمُحٌ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ مُطْلَقَ الْمُتَعَلِّقِ وَذَلِكَ يَسْتَوِي فِيهِ الرُّكْنُ وَالشَّرْطُ ع ش وَقَدْ يُقَالُ خُرُوجُ الشَّرْطِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَفْسِ الصَّلَاةِ وَالِاشْتِمَالِ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ الْمُعْتَبَرِ فِيهَا فَلَا تَسْمُحُ. □ فَوَدَّ: (وَخَارِجَ الْإِلْحَ) الْأَوَّلَى أَوْ □ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا قَارَنَ الْإِلْحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّكْنُ كَالشَّرْطِ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ وَيُقَارَفُهُ بِأَنَّ الشَّرْطَ هُوَ الَّذِي يَتَقَدَّمُ عَلَى الصَّلَاةِ وَيَجِبُ اسْتِمْرَاؤُهُ فِيهَا كَالطُّهْرِ وَالشَّرْطِ وَخَرَجَ بِتَعْرِيفِ الشَّرْطِ التُّرُوكُ كَتَرِكِ الْكَلَامِ الْكَثِيرِ فَلَيْسَتْ بِشَرْطٍ كَمَا صَوَّبَهُ فِي الْمَجْمُوعِ بَلْ مُبْطَلَةٌ لِلصَّلَاةِ كَقَطْعِ النَّيَّةِ اه. وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ الَّذِي إِلَى يَسْتَمِرُّ وَقَوْلُهُ بَلْ مُبْطَلَةٌ أَي فِيهِ مَوَانِخُ. □ فَوَدَّ: (مَا قَارَنَ الْإِلْحَ) فَإِنْ قُلْتَ هَذَا لَا يَصْدُقُ عَلَى الْوَلَاءِ الْآتِي فِي الْكَلَامِ عَلَى التَّرْتِيبِ أَنَّهُ شَرْطٌ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عَدَمُ تَطْوِيلِ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ أَوْ عَدَمُ طَوْلِ الْفَضْلِ إِذَا سَلَّمَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ نَاسِيًا أَوْ عَدَمُ طَوْلِ أَوْ عَدَمُ مُضِيِّ رُكْنٍ إِذَا شَكَّ فِي النَّيَّةِ قُلْتَ الْعَدَمُ الْمَذْكُورُ مُقَارِنٌ لِسَائِرِ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ فَتَأَمَّلْهُ بِطُفٍّ سَم. □ فَوَدَّ: (فَلَا تُرَدُّ) أَيِ الطُّهَارَةُ عَلَى جَمْعِ تَعْرِيفِ الشَّرْطِ. □ فَوَدَّ: (وَيَأْتِي الْإِلْحَ) أَيِ فِي الْبَابِ الْآتِي. □ فَوَدَّ: (بِاعْتِبَارِ رِسْمِهِ الْأَظْهَرِ) أَيِ فِي جَمِيعِ أَفْرَادِ الشَّرْطِ.

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

□ فَوَدَّ: (صِفَةِ الصَّلَاةِ) قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي فِتَاوَاهِ لَيْسَتْ هَذِهِ الْإِضَافَةُ بَيَانِيَّةٌ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ الْبَيَانِيَّةَ هِيَ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى مُرَادِفِهِ كَسَعِيدٍ كَرَزٍ وَبَابِهِ وَلَا تَكُونُ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفٍ وَلَا هِيَ مِنْ قِسْمِ الْمَخْضَةِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ بَلْ هِيَ إِمَّا غَيْرُ مَخْضَةٍ عَلَى رَأْيِ الْفَارِسِيِّ وَغَيْرِهِ أَوْ وَاسِطَةٌ بَيْنَ الْمَخْضَةِ وَغَيْرِهَا عَلَى رَأْيِ ابْنِ مَالِكٍ وَصِفَةُ الشَّيْءِ لَيْسَتْ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى مُرَادِفِهِ لِأَنَّ الصُّفَةَ غَيْرُ الْمَوْصُوفِ وَالْكَفِيَّةُ غَيْرُ الْمُكَيَّفِ وَهِيَ عَلَى تَقْدِيرِ اللَّامِ وَهِيَ مَخْضَةٌ فَتَبَيَّنَ مُقَارَفَتُهَا لِلْبَيَانِيَّةِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ اه وَقَوْلُهُ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ الْبَيَانِيَّةَ الْإِلْحَ يُخَالِفُهُ مَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ كَالْعَصَامِ مِنْ ضَبْطِ الْبَيَانِيَّةِ بِأَنَّ يَكُونُ بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ عُمُومٌ مِنْ وَجْهِ وَقَوْلُهُ كَسَعِيدٍ كَرَزٍ وَبَابِهِ يُخَالِفُهُ مَا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّ الْإِضَافَةَ فِي ذَلِكَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَمَّى إِلَى الْإِسْمِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا قَارَنَ الْإِلْحَ) فَإِنْ قُلْتَ هَذَا لَا يَصْدُقُ عَلَى الْوَلَاءِ الْآتِي فِي الْكَلَامِ عَلَى التَّرْتِيبِ أَنَّهُ شَرْطٌ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عَدَمُ تَطْوِيلِ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ أَوْ عَدَمُ طَوْلِ الْفَضْلِ إِذَا سَلَّمَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ نَاسِيًا أَوْ عَدَمُ طَوْلِ أَوْ عَدَمُ مُضِيِّ رُكْنٍ إِذَا شَكَّ فِي النَّيَّةِ قُلْتَ الْعَدَمُ الْمَذْكُورُ مُقَارِنٌ لِسَائِرِ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ فَتَأَمَّلْهُ بِطُفٍّ. □ فَوَدَّ: (بِاعْتِبَارِ رِسْمِهِ) يَتَأَمَّلُ دَعْوَى الرَّسْمِيَّةِ وَمُقَابَلَةَ الْخَاصَّةِ لِلرَّسْمِ مَعَ أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْخَاصَّةِ مِنْ قِبَلِ الرَّسْمِ.

وهذا باعتبار خاصيته المقصودة منه وهي مُقَارَنَتُهُ لِسَائِرِ مُعْتَبَرَاتِهَا فَكَأَنَّهُ الْمُقَوِّمُ لَهَا، وَمَرَّ فِي
الاسْتِقْبَالَ أَنَّهُ فِي نَحْوِ الْقِيَامِ بِالصَّدْرِ وَنَحْوِ السُّجُودِ بِمُعْظَمِ الْبَدَنِ وَعَلَى سُنَّةٍ وَهِيَ إِمَّا تُجْبَرُ
بِالسُّجُودِ وَتُسَمَّى بَعْضًا لِأَنَّهَا لَمَّا تَأَكَّدَتْ بِالْجَبْرِ أَشْبَهَتْ الْبَعْضَ الْحَقِيقِيَّ وَهُوَ الْأَوَّلُ أَوْ لَا
تُجْبَرُ بِهِ وَتُسَمَّى هَيْئَةً وَقَدْ شُبِّهَتِ الصَّلَاةُ بِالْإِنْسَانِ فَالرُّكْنُ كِرَاسُهُ وَالشَّرْطُ كَحَيَاتِهِ وَبِالْبَعْضِ
كَغُضْوِهِ وَهَيْئَتُهُ كَشَعْرِهِ (أَرْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ عَشْرَ) بِنَاءً عَلَى أَنَّ الطَّمَأْنِينَةَ فِي مَحَالِّهَا الْأَرْبَعَةِ صِفَةٌ
تَابِعَةٌ لِلرُّكْنِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي بَحْثِ التَّقَدُّمِ وَالتَّأَخُّرِ عَلَى الْإِمَامِ وَفِي الرُّوْضَةِ سَبْعَةٌ عَشْرَ بِنَاءً
عَلَى أَنَّهَا رُكْنٌ مُسْتَقِلٌّ أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَدِّ لَا لِلْحُكْمِ فِي نَحْوِ التَّقَدُّمِ الْمَذْكُورِ فَالْخَلْفُ لَفْظِي كَذَا
أُطْبِقُوا عَلَيْهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ مَعْنَوِيٌّ إِذْ مِنْ الْوَاضِحِ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ فِي السُّجُودِ فِي طَمَأْنِينَةٍ
الاعْتِدَالِ مِثْلًا فَإِنْ جَعَلْنَاهَا تَابِعَةً لَمْ يُؤَثِّرْ شَكُّهُ كَمَا لَوْ شَكَّ فِي بَعْضِ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ

□ وَفُودَ: (وَهَذَا بِاعْتِبَارِ خَاصِّيَّتِهِ الْخ) أَيْ الْخَفِيَّةِ بِالنِّسْبَةِ لِبَعْضِ الْأَفْرَادِ كَالْوَلَاءِ فَلِذَا كَانَ الرَّسْمُ الْآتِي
أَظْهَرَ مِنْ هَذَا الرَّسْمِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا فِي سَم. □ فُودَ: (وَمَرَّ فِي الْاسْتِقْبَالِ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ أَنَّ تَعْرِيفَ
الشَّرْطِ بِمَا ذَكَرَ لَا يَشْمَلُ الْاسْتِقْبَالَ لِأَنَّهُ إِمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ دُونَ غَيْرِهِمَا. □ فُودَ: (وَهِيَ إِمَّا) لَا
حَاجَةَ إِلَيْهِ. □ فُودَ: (الْأَوَّلُ) أَيْ الرُّكْنُ. □ فُودَ: (وَقَدْ شُبِّهَتْ الْخ) هَذِهِ حِكْمَةٌ لِنَقْسِمِ مَا تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ إِلَى الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ ش. □ فُودَ: (بِنَاءً) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا أُطْبِقُوا. فِي الْمُنْغَنِ وَإِلَى قَوْلِهِ
فَإِنْ قُلْتَ فَمَا وَجْهَ الْخ فِي النَّهَايَةِ. □ فُودَ: (فِي مَحَالِّهَا الْأَرْبَعَةِ) وَهِيَ الرُّكُوعُ وَالْإِعْتِدَالُ وَالسُّجُودُ
وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. □ فُودَ: (لَمْ يُؤَثِّرْ شَكُّهُ) لَكَ مَنَعُ هَذِهِ الْمُلَازِمَةِ لِأَنَّ الطَّمَأْنِينَةَ مَعَ كَوْنِهَا صِفَةٌ
تَابِعَةٌ لِلرُّكْنِ شَرْطٌ فِي الْإِعْتِدَادِ بِهِ فَالشَّكُّ فِيهَا شَكٌّ فِي الْإِثْبَانِ بِالرُّكْنِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَدِّ بِهِ فَجَازَ أَنْ يُؤَثِّرَ
بَلْ هَذَا هُوَ الْأَوْفَى بِكَلَامِهِمْ سَم. وَيَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ وَشَيْخِنَا مَا يُوَافِقُهُ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّكِّ فِي
بَعْضِ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ بِغَيْرِ مَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ.

□ فُودَ: (لَمْ يُؤَثِّرْ شَكُّهُ) لَكَ مَنَعُ هَذِهِ الْمُلَازِمَةِ لِأَنَّ الطَّمَأْنِينَةَ مَعَ كَوْنِهَا صِفَةٌ تَابِعَةٌ لِلرُّكْنِ شَرْطٌ فِي
الْإِعْتِدَادِ بِهِ فَالشَّكُّ فِيهَا شَكٌّ فِي الْإِثْبَانِ بِالرُّكْنِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَدِّ بِهِ فَجَازَ أَنْ يُؤَثِّرَ بَلْ هَذَا هُوَ الْأَوْفَى
بِكَلَامِهِمْ وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الشَّكِّ فِي بَعْضِ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ جَعَلَ الْجَامِعَ التَّبَعِيَّةَ
كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ صَنِيعُهُ حَيْثُ جَعَلَهَا عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّبَعِيَّةِ مُلْحَقَةً بِبَعْضِ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ وَعَلَى الْقَوْلِ
بِالْإِسْتِقْلَالِ مُلْحَقَةً بِأَصْلِ الْفَاتِحَةِ وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ بَعْضَ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ تَابِعٌ، وَالْفَرْقُ أَنَّهَا صِفَةٌ لِلرُّكْنِ
وَالصِّفَةُ تَابِعَةٌ لِلْمَوْصُوفِ وَبَعْضُ الْحُرُوفِ لَيْسَ صِفَةً لِلْفَاتِحَةِ وَلَا لِيَاقِيَهَا بَلْ جَزْءٌ مِنْهَا وَالْجُزْءُ لَيْسَ تَابِعًا
لِلْكُلِّ لِأَنَّ التَّبَعِيَّةَ تَوْجِبُ تَقَدُّمَ الْمَتْبُوعِ، وَلَوْ بِالرُّتْبَةِ، وَالْفَاتِحَةُ غَيْرُ مُتَقَدِّمَةٍ وَلَا بِالرُّتْبَةِ عَلَى بَعْضِ
حُرُوفِهَا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اغْتِفَارُ الشَّكِّ فِي بَعْضِ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مُخْتَصًّا بِالْفَاتِحَةِ وَمَا
فِي مَعْنَاهَا لِكَثْرَةِ غُرُوضِ الشَّكِّ فِي ذَلِكَ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَلْحَقَ بِهَا غَيْرُهَا مِمَّا لَيْسَ فِي مَعْنَاهَا فَتَأَمَّلْ مَعَ ذَلِكَ
الْوُضُوحَ فِي هَذِهِ الْمُلَازِمَةِ كَمَا اقْتَضَاهُ عِبَارَتُهُ، وَعَلَى هَذَا أَمَكْنَ صِحَّةَ قَوْلِهِمْ أَنَّ الْخَلْفَ لَفْظِي فَلْيَتَأَمَّلْ.

فراغها أو مقصودة لزمه العود للاعتدال فوراً كما لو شك في أصل قراءة الفاتحة بعد الركوع فإنه يعود إليها كما يأتي فإن قلت المقرّر في كلامهم هو الثاني قلت فيبطل قول من قال أن الاستقلال إنما هو بالنسبة للعدّ لا للحكم فإن قلت فما وجه الجمع بين جعلها مستقلة في مسائلنا وتابعة في التقدّم والتأخّر؟ قلت: يؤجّه ذلك بأن قاعدة البناء على اليقين في الصلاة توجب التسوية بين التابع والمقصود بخلاف التقدّم والتأخّر فإنهما موطّان بالأمر الحسيّة التي يظهر بها فحش المخالفة والطمأنينة ليست كذلك فتأمله ويُفرّق بينها وبين بعض حُرُوف الفاتحة بأنّه ثمّ تيقّن أصل القراءة والأصل مضيها على الصّحة وهنا شك في أصل الطمأنينة فلا أصل يستند إليه

☐ فوّد: (فإن قلت إلخ) عبارة النهاية وردّ بتأثير شكّه فيها وإن جعلناها تابعة فلا بدّ من تداركها على كلّ حال ويُفرّق بينهما ويبيّن الشكّ في بعض حُرُوف الفاتحة بعد فراغها منها بأنهم اغتفروا ذلك فيها لكثرة حُرُوفها وغلبة الشكّ فيها اه زاد شيخنا فالحق أن الخلاف لفظي كما انحطّ عليه كلام الرّملي وابن حجر اه. ☐ فوّد: (وهو الثاني) أي لزوم العود سم. ☐ فوّد: (قلت: فيبطل إلخ) البطلان ممنوع لآته لم يقل لا للحكم مطلقاً بل قيّده بقوله في نحو إلخ وهو لا يشمل مسألة الشكّ لخروجه عن مقتضى الاستقلال لمعنى مفقود فيها ويتقدّر عدم وقوع ذلك القيد في كلام القائل ما ذكر بل هو زيادة من الشارح فيمكن حمل كلامه عليه فإين البطلان فتأمله سم وقد يقال لو أبقى الكلام على إطلاقه لا بطلان أيضاً لأنّ في مسألة الشكّ أعطى غير المستقلّ حكماً المستقلّ حكماً لمعنى اقتضاه بصريّ وقول سم عن مقتضى الاستقلال لعلّ صوابه عن مقتضى عدم الاستقلال. ☐ فوّد: (فيبطل قول من قال إلخ) إنما يبطل إن صرّحوا بتفريع الثاني على الاستقلال فقط سم. ☐ فوّد: (في مسائلنا) أي مسألة الشكّ.

☐ فوّد: (بأن قاعدة البناء على اليقين إلخ) أي وطّرح المشكوك فيه. ☐ فوّد: (بخلاف التقدّم والتأخّر إلخ) يعني واغترفوا فيهما ترك العمل بموجب تلك القاعدة لآتهما إلخ. ☐ فوّد: (ويفرّق بينهما إلخ) تقدّم عن النهاية فرّق آخر. ☐ فوّد: (فلا أصل إلخ) قد يقال هو محلّ تأمل لآته حيث فرض تبعيتها للاعتدال

☐ فوّد: (هو الثاني) ينبغي أن يكون المراد بالثاني لزوم العود ويحتمل أن المراد به آنا إذا قلنا إنها مقصودة لزم العود لكن في هذا نظراً لأنّ الظاهر أنّه لم يقع في كلامهم على هذا الوجه ولا يجوز أن المراد به مجرّد آتها مقصودة إذ لا يترتّب على ذلك قوله فيبطل إلخ. ☐ فوّد: (قلت فيبطل إلخ) قلت البطلان ممنوع لآته لم يقل لا للحكم مطلقاً بل قيّده بقوله في نحو إلخ وهو لا يشمل مسألة الشكّ لخروجه عن مقتضى الاستقلال لمعنى مفقود فيها ويتقدّر عدم وقوع ذلك القيد في كلام القائل ما ذكر بل هو زيادة من الشارح فيمكن حمل كلامه عليه فإين البطلان فتأمله. ☐ فوّد: (فيبطل) إنما يبطل إن صرّحوا بتفريع الثاني على الاستقلال فقط. ☐ فوّد: (وهنا شكّ في أصل الطمأنينة) يرّد على هذا الفرق أنّه جعل الطمأنينة فيما سبق نظير بعض حُرُوف الفاتحة فيكون مجموعها مع الركن نظير مجموع

وَقَدْ صَارَ شَرْطٌ لِلْإِعْتِدَادِ بِالرُّكْنِ وَالْوَلَاءِ بِأَتِي بَيَانُهُ وَالْخِلَافُ فِيهِ فِي الثَّلَاثِ عَشَرَ قِيلَ
وَيُقْيَاسُ عَدِّ الْفَاعِلِ رُكْنًا فِي نَحْوِ الصَّوْمِ وَالْبَيْعِ تَكُونُ الْجُمْلَةُ أَرْبَعَةً أَوْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ هـ. وَقَدْ
يُجَابُ بِأَنْ جَعَلَ الْفَاعِلُ رُكْنًا فِي الْبَيْعِ خِلَافَ التَّحْقِيقِ فَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ هُنَا فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ عَدِّهِ
شَرْطًا ثُمَّ عَدَّهُ شَرْطًا هُنَا وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ قُلْتَ الشَّرْطُ ثُمَّ غَيَّرَهُ هُنَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَأَمَّا جَعْلُهُ رُكْنًا
فِي الصَّوْمِ فَهُوَ لِأَنْ مَا هِيَئَتْهُ لَا وُجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ وَإِنَّمَا تَتَعَقَّلُ بِتَعَقُّلِ الْفَاعِلِ فَجُعِلَ رُكْنًا
لِتَكُونَ تَابِعَةً لَهُ بِخِلَافِ نَحْوِ الصَّلَاةِ تَوْجِدُ خَارِجًا فَلَمْ يَحْتَاجِ لِلنَّظَرِ لِغَايِلِهَا أَحَدُهَا (النِّتَّةُ) لِمَا
مَرَّ فِي الْوُضُوءِ، وَقِيلَ إِنَّهَا شَرْطٌ لِأَنَّهَا قَصْدُ الْفِعْلِ وَهُوَ خَارِجٌ عَنْهُ

فَهُوَ أَضَلُّ لَهَا وَقَدْ تَيَقَّنَ الْإِثْنَانُ بِهِ وَالْأَضَلُّ مُضِيهِ عَلَى الصَّحَّةِ أَيِ بَأَنْ يُؤْتَى بِهِ مَعَ جَمِيعِ مُتَعَلِّقَاتِهِ فَتَأْمَلُ
وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنْ حُرُوفَ الْفَاتِحَةِ بَعْضُ حَقِيقِيٍّ لِلْقِرَاءَةِ الْمُتَيَقِّنَةِ، وَالطَّمَانِينَةُ مُغَايِرَةٌ لِلْإِعْتِدَالِ وَإِنْ كَانَتْ
تَابِعَةً لَهُ إِذْ هُوَ الْعَوْدُ إِلَى الْقِيَامِ بَعْدَ الرُّكُوعِ وَهِيَ اسْتِقْرَارُ الْأَعْضَاءِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ اسْتِبْعَابِ ذَلِكَ لِتَابِعِهِ اسْتِبْعَابُ
هَذَا لَهُ فَتَأْمَلُ بَصْرِيٍّ وَفِي سَمِ نَظِيرُ اسْتِشْكَالِهِ بِأَجَوَابٍ. هـ فَوَدَّ: (وَقَدْ صَارَ الْخ) جَوَابٌ عَمَّا يَرُدُّ
حَضَرَ الْأَرْكَانَ فِي الثَّلَاثَةِ عَشَرَ. هـ فَوَدَّ: (شَرْطُ الْخ) أَيِ لَا رُكْنَ. هـ فَوَدَّ: (وَالْخِلَافُ فِيهِ) أَيِ فِي أَنَّهُ هَلْ
هُوَ رُكْنٌ أَوْ شَرْطٌ كُرْدِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (قِيلَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ فَإِنْ قُلْتَ إِلَى وَأَمَّا جَعْلُهُ.
هـ فَوَدَّ: (أَرْبَعَةَ عَشَرَ) أَيِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الطَّمَانِينَةَ فِي مَحَالِّهَا الْأَرْبَعَةَ صِفَةً تَابِعَةً. هـ فَوَدَّ: (أَوْ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ)
أَيِ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا رُكْنٌ مُسْتَقِلٌّ. هـ فَوَدَّ: (الشَّرْطُ ثُمَّ غَيَّرَهُ هُنَا) هَذَا بِتَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ لَا يَدْفَعُ السُّؤَالَ سَمِ.
هـ فَوَدَّ: (وَأَمَّا جَعْلُهُ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ اغْتِيَاظُهُ لِتَكُونَ تَابِعَةً لَهُ فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ فَلَا وُجُودَ لَهَا فِيهِ
اسْتِقْلَالًا وَلَا تَبَعًا أَوْ فِي الْوُجُودِ الذَّهْنِيِّ فَتَعَقَّلَهَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى تَعَقُّلِهِ بَصْرِيٍّ وَلَكِنْ مَنَعَ قَوْلَهُ وَلَا تَبَعًا بِأَنْ
الْمُرَادُ مِنَ الْوُجُودِ بِالتَّبَعِ وُجُودُ بَعْضِ الْأَجْزَاءِ فِي الْخَارِجِ أَيِ الْفَاعِلِ. هـ فَوَدَّ: (لَا وُجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ)
رَدَّهُ الشُّهَابُ سَمِ بِأَنْ مَا هِيَ الصَّوْمُ الْإِنْسَاكُ الْمَخْصُوصُ بِمَعْنَى كَفِّ النَّفْسِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ
وَهُوَ فِعْلٌ مُوجُودٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْأَصُولِ انْتَهَى وَأَقُولُ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا أَنَّ صُورَةَ الصَّلَاةِ تُشَاهَدُ
بِخِلَافِ صُورَةِ الصَّوْمِ رَشِيدِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (تَوْجِدُ خَارِجًا) أَيِ عَنِ الْقَوَى الْمُدْرِكَةِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ الْقِرَاءَةُ
فِيهَا مَسْمُوعَةً وَالْأَفْعَالُ مُشَاهَدَةً ع ش. هـ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ. هـ فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ مِنْ
قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ وَهِيَ أَوَّلُهَا لَا فِي جَمِيعِهَا فَكَانَتْ رُكْنًا
كَالتَّكْبِيرِ وَالرُّكُوعِ وَأَجْمَعْتَ الْأُمَّةُ عَلَى اغْتِيَاظِ النَّيَّةِ فِي الصَّلَاةِ وَيَدَّأُ بِهَا لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَتَعَقَّدُ إِلَّا بِهَا مُعْنَى
وِنَهَايَةٍ. هـ فَوَدَّ: (وَهُوَ خَارِجٌ عَنْهُ) أَيِ وَقَصْدُ الْفِعْلِ خَارِجٌ عَنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ.

الْفَاتِحَةِ وَعَلَى هَذَا يُقَالُ أَيْضًا أَنَّهُ تَيَقَّنَ أَضَلُّ الرُّكْنَ وَالْأَضَلُّ مُضِيهِ عَلَى الصَّحَّةِ فَإِنْ نَظَرَ لَهَا وَخَدَهَا لَزِمَهُ
مِثْلُهُ فِي الْمَشْكُوكِ فِيهِ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَتَأْمَلُ. هـ فَوَدَّ: (غَيْرُهُ هُنَا) هَذَا بِتَقْدِيرِهِ لَا يَدْفَعُ السُّؤَالَ فَتَأْمَلُهُ.
هـ فَوَدَّ: (لَا وُجُودَ لَهَا فِي الْخَارِجِ) هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ إِذْ فِيهِ بَحْثٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّ مَا هِيَ الصَّوْمُ الْإِنْسَاكُ
الْمَخْصُوصُ بِمَعْنَى كَفِّ النَّفْسِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَخْصُوصِ وَالْكَفُّ الْمَذْكُورُ فِعْلٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي

وَيُجَابُ بِأَنَّهُ بِتَمَامِ التَّكْبِيرِ يَتَبَيَّنُ دُخُولُهُ فِيهَا مِنْ أَوَّلِهِ قِيلَ وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ أَنَّهُ لَوْ افْتَتَحَهَا مَعَ مُقَارَنَةِ مُفْسِدٍ كَخَبَثِ فَرَالٍ قَبْلَ تَمَامِهَا لَمْ تَصِحَّ عَلَى الرُّكْنِيَّةِ بِخِلَافِ الشَّرْطِيَّةِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِنْ أُريدَ بِافْتِتَاحِهَا مَا يَسْبِقُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ فَهُوَ غَيْرُ رُكْنٍ وَلَا شَرْطٍ أَوْ مَا يُقَارِنُهَا ضَرٌّ عَلَيْهِمَا لِمُقَارَنَتِهِ لِبَعْضِ التَّكْبِيرَةِ.

(إِنْ صَلَّى فَرَضًا) أَيِ أَرَادَ صَلَاتَهُ (وَجَبَ قَصْدُ فِعْلِهِ) مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَلَاةً لِيَتَمَيَّزَ

قوله: (وَيُجَابُ بِأَنَّهُ إلَخ) قَدْ يُقَالُ غَايَةُ مَا يَسْتَلْزِمُ هَذَا أَنْ تَكُونَ مُقَارَنَةُ لِأَوَّلِ الصَّلَاةِ فِي الْوُجُودِ وَهُوَ لَا يُنَافِي خُرُوجَهَا عَنْ حَقِيقَةِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهَا قَصْدُ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَقَصْدُ فِعْلِ الشَّيْءِ خَارِجٌ عَنْ حَقِيقَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ بِدَيْهَةٍ بَضْرِيٍّ عِبَارَةٌ سَمِ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ دُخُولُهُ فِيهَا مِنْ أَوَّلِهِ لَا يُنَافِي خُرُوجَ الْقَصْدِ كَيْفَ وَخُرُوجَ الْقَصْدِ عَنِ الْمَقْصُودِ ضَرُورِيٌّ فَتَأَمَّلْهُ نَعَمْ يُمَكِّنُ دَفْعَ هَذَا الْقِيلِ بِأَنَّا سَلَّمْنَا أَنَّ الْقَصْدَ خَارِجٌ عَنْ مَاهِيَةِ الْمَقْصُودِ لَكِنَّ مُسَمَّى الصَّلَاةِ شَرْعًا مَجْمُوعُ الْقَصْدِ وَالْمَقْصُودِ فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي مَاهِيَةِ الصَّلَاةِ مَعَ كَوْنِهِ خَارِجًا عَنْ الْمَقْصُودِ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ. قوله: (وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ إلَخ) قَالَهُ ابْنُ شُهْبَةَ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْمُغْنِي وَتَقْلَهُ شَيْخُنَا فِي النَّهَايَةِ ثُمَّ قَالَ وَالْأَوَجَهُ عَدَمُ صِحَّتِهَا مُطْلَقًا انْتَهَى اهـ بَضْرِيٍّ أَيِ سَوَاءٌ قِيلَ هِيَ شَرْطٌ أَوْ رُكْنٌ ع ش. قوله: (لَوْ افْتَتَحَهَا) أَيِ التَّيَّةِ وَ. قوله: (فَرَالٍ) أَيِ الْمُفْسِدِ. قوله: (ضَرٌّ عَلَيْهِمَا) أَيِ عَلَى قَوْلِي الشَّرْطِ وَالرُّكْنِ قَوْلُهُ (لِمُقَارَنَتِهِ) أَيِ الْمُفْسِدِ. قوله: (لِبَعْضِ التَّكْبِيرَةِ) أَيِ وَهُوَ رُكْنٌ بِالِاتِّفَاقِ فَيَشْتَرِطُ فِيهِ تَوْفُّرُ الشُّرُوطِ وَانْتِفَاءُ الْمَوَانِعِ رَشِيدِيٌّ.

قوله (سُنِّي: (فَرَضًا) أَيِ وَلَوْ نَذَرًا أَوْ قَضَاءً أَوْ كِفَايَةً نِهَآيَةً وَمُغْنٍ. قوله: (مِنْ حَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ فِي الْمُغْنِي إلَّا قَوْلَهُ فَلَا إِلَى وَهِيَ وَإِلَى قَوْلِهِ وَنَظِيرُهُ فِي النَّهَايَةِ إلَّا مَا ذَكَرَ. قوله: (مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَلَاةً) أَيِ لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فَرَضًا بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي سَمِ أَيِ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ إلَخ. قوله: (لِيَتَمَيَّزَ) الْأَوَّلَى التَّانِيثُ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَغَيْرُهُمَا عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ قَصْدَ فِعْلِهَا لِيَتَمَيَّزَ عَنْ سَائِرِ

الْأَصُولِ مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ أَيْضًا فِيهِ حَيْثُ قَالُوا إِنَّ الْفِعْلَ الْمُكَلَّفَ بِهِ الْفِعْلُ بِمَعْنَى الْحَاصِلِ بِالْمُضَدِّ وَمَثَلُوهُ بِالْهَيْئَةِ الْمُسَمَّاةِ بِالصَّلَاةِ وَبِالْإِنْسَاكِ عَنِ الْمُفْطِرَاتِ لَا بِمَعْنَى إِيقَاعِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَمْرٌ اِغْتِيَارِيٌّ لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْكَمَالُ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَشَرْحِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى تَعْرِيفِ الْحُكْمِ. قوله: (وَيُجَابُ إلَخ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ دُخُولُهُ فِيهَا مِنْ أَوَّلِهِ لَا يُنَافِي خُرُوجَ الْقَصْدِ كَيْفَ وَخُرُوجَ الْقَصْدِ عَنِ الْمَقْصُودِ ضَرُورِيٌّ فَتَأَمَّلْهُ وَكَانَتْ تَوَهُمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِكَوْنِهِ خَارِجَ الْمَاهِيَةِ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ أَنَّهُ يَوْجَدُ قَبْلَ وَجُودِهَا فَيَبَيَّنُ أَنَّهُ بِالتَّمَامِ يَتَبَيَّنُ الدُّخُولُ مِنَ الْأَوَّلِ فَلَا يَكُونُ الْقَصْدُ قَبْلُهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ تَمَامُهَا وَلَا جُزْؤُهَا ضَرُورَةً أَنَّ قَصْدَ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَلَا جُزْأَهُ فَتَدَبَّرْ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ نَعَمْ يَكُنْ دَفْعُ هَذَا الْقِيلِ بِأَنَّا سَلَّمْنَا أَنَّ الْقَصْدَ خَارِجٌ عَنْ مَاهِيَةِ الْمَقْصُودِ لَكِنَّ مُسَمَّى الصَّلَاةِ شَرْعًا مَجْمُوعُ الْقَصْدِ وَالْمَقْصُودِ فَيَكُونُ دَاخِلًا فِي مَاهِيَةِ الصَّلَاةِ مَعَ كَوْنِهِ خَارِجًا عَنْ الْمَقْصُودِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَلَاةً) أَيِ لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فَرَضًا بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي.

عن بَقِيَّةِ الْأَفْعَالِ فلا يكفي إحضارها في الذَّهْنِ مع الغفلة عن خُصُوصِ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ الْمَطْلُوبُ وهي هنا ما عدا النِّيَّةَ وَالْأَزْمَ التَّسْلُسُ بل وَمَعَهَا لِحَوَازِ تَعَلُّقِهَا بِنَفْسِهَا أَيْضًا كَالْعِلْمِ بِتَعَلُّقِ بَعْضِهِ بِبَعْضِهِ وَنَظِيرُهُ الشَّأْنُ مِنْ أَرْبَعِينَ فَإِنَّهَا تُزَكِّي نَفْسَهَا وَغَيْرَهَا عَلَى أَنَّ لَكَ أَنْ تَمْنَعَ وَرُودَ أَصْلِ السُّؤَالِ بِأَنَّ كُلَّ رُكْنٍ غَيْرُهَا لَا يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ لَهُ بِخُصُوصِهِ فَهِيَ كَذَلِكَ وَتَعَلُّقُهَا بِالْمَجْمُوعِ مِنْ

الْأَفْعَالِ اهـ. □ فَوَدَّ: (عن بَقِيَّةِ الْأَفْعَالِ) أَيِ الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ أَوْ لِنِيَّةٍ غَيْرِ الصَّلَاةِ قَلْبِيَّةٍ. □ فَوَدَّ: (فَلَا يَكْفِي إِحْضَارُهَا إِلَّا) أَيِ الصَّلَاةِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مُسَمًى الصَّلَاةِ هُوَ الْحَاصِلُ بِالْمُضَدِّ لِأَنَّهُ الْمَوْجُودُ الْمُكَلَّفُ بِهِ كَمَا بَيَّنَّ فِي شُرُوحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَحَوَاشِيهَا فِي الْكَلَامِ عَلَى تَعْرِيفِ الْحُكْمِ فَقَوْلُهُ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ خُصُوصِ الْفِعْلِ يَتَعَيَّنُ أَنَّ يُرَادُ بِالْفِعْلِ هُنَا الْمَعْنَى الْمُضَدَّرِي فَيُشَكِّلُ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ أَيِ الْفِعْلِ الْمَطْلُوبُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَطْلُوبُ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ بِهِ وَأَيْضًا فَلَيْسَ الْمَحْذُورُ مُجَرَّدَ الْغَفْلَةِ عَنْ خُصُوصِ الْفِعْلِ إِذْ مُجَرَّدُ إِحْضَارِهِ فِي الذَّهْنِ لَا يَكْفِي إِذْ إِحْضَارُهُ فِي الذَّهْنِ تَصَوُّرُهُ وَهُوَ غَيْرُ كَافٍ فَكَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَقُولَ فَلَا يَكْفِي إِحْضَارُهَا فِي الذَّهْنِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدٍ إِبْجَادِهَا سَم. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الصَّلَاةِ (هُنَا) أَيِ فِي النِّيَّةِ لَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ أَوْ الصَّلَاةُ أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ فَالْمُرَادُ بِهَا مَا يَشْمَلُ النِّيَّةَ حِفْظِي. □ فَوَدَّ: (وَالْأَزْمَ التَّسْلُسُ) عِبَارَةُ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ لَا تُتَوَى لِلزُّومِ التَّسْلُسُ فِي ذَلِكَ اهـ وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِأَنَّهُ لَا تُتَوَى وَالْأَزْمَ لَتَعَلُّقِ نَفْسِهَا أَوْ انْفِصَالِهَا إِلَى نِيَّةٍ أُخْرَى اهـ. □ فَوَدَّ: (وَرُودُ أَصْلِ السُّؤَالِ) أَيِ عَلَى كَوْنِهَا رُكْنًا بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ دَاخِلَةً فِي الصَّلَاةِ لَا انْفِصَالُهَا إِلَى نِيَّةٍ أُخْرَى فَيَتَسَلَّلُ. □ فَوَدَّ: (لِحَوَازِ تَعَلُّقِهَا بِنَفْسِهَا إِلَّا) أَيِ فَلَا يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ أُخْرَى لِيَلْزَمَ التَّسْلُسُ سَم. □ فَوَدَّ: (لَا يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ لَهُ بِخُصُوصِهِ إِلَّا) وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ هَذَا لَا يَمْنَعُ وَرُودَ أَصْلِ السُّؤَالِ لِأَنَّ حَاصِلَهُ أَنَّ الْوَاجِبَ تَعَلُّقُ النِّيَّةِ بِالْأَجْزَاءِ حَتَّى النِّيَّةِ عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ لَا عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِ فَتَكُونُ النِّيَّةُ مَنُوتَةً عَلَى الْإِجْمَالِ فَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ نِيَّتِهَا أَيْضًا عَلَى الْإِجْمَالِ فَيَتَسَلَّلُ وَأَمَّا قَوْلُهُ لَا يَقْتَضِي تَعَلُّقَهَا بِكُلِّ فَرْدٍ إِلَّا فَمَعْنَاهُ عَلَى الْخُصُوصِ لَا مُطْلَقًا وَالْأَزْمَ أَنَّ بَعْضَ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ غَيْرُ مَقْصُودٍ لَا إِجْمَالًا وَلَا تَفْصِيلًا وَهُوَ بَاطِلٌ مُسْتَلْزَمٌ لِلتَّحَكُّمِ سَم. □ فَوَدَّ: (وَتَعَلُّقُهَا بِالْمَجْمُوعِ إِلَّا) لَا يَخْفَى أَنَّ تَعَلُّقَ الشَّيْءِ بِالْمَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَجْمُوعٌ لَا يَسْتَلْزَمُ التَّعَلُّقُ بِكُلِّ فَرْدٍ

□ فَوَدَّ: (فَلَا يَكْفِي إِحْضَارُهَا) أَيِ الصَّلَاةِ فِي الذَّهْنِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مُسَمًى الصَّلَاةِ هُوَ الْحَاصِلُ بِالْمُضَدِّ لِأَنَّهُ الْمَوْجُودُ الْمُكَلَّفُ بِهِ كَمَا بَيَّنَّ فَقَوْلُهُ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ خُصُوصِ الْفِعْلِ يَتَعَيَّنُ أَنَّ يُرَادُ بِالْفِعْلِ هُنَا الْمَعْنَى الْمُضَدَّرِي فَيُشَكِّلُ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ أَيِ الْفِعْلِ الْمَطْلُوبُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَطْلُوبُ غَيْرَ الْمُكَلَّفِ بِهِ وَأَيْضًا فَلَيْسَ الْمَحْذُورُ مُجَرَّدَ الْغَفْلَةِ عَنْ خُصُوصِ الْفِعْلِ إِذْ مُجَرَّدُ إِحْضَارِهِ فِي الذَّهْنِ لَا يَكْفِي إِذْ إِحْضَارُهُ فِي الذَّهْنِ تَصَوُّرُهُ وَهُوَ غَيْرُ كَافٍ فَكَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَقُولَ فَلَا يَكْفِي إِحْضَارُهَا فِي الذَّهْنِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدٍ إِبْجَادِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (بَلْ وَمَعَهَا إِلَّا) هَذَا مُخْتَصَرٌ مِنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَلَنَا فِيهِ بَحْثٌ ظَاهِرٌ بِهَامِشٍ نُسَخْتِنَا مِنْهُ. □ فَوَدَّ: (لِحَوَازِ تَعَلُّقِهَا بِنَفْسِهَا أَيْضًا) أَيِ فَلَا يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ أُخْرَى لِيَلْزَمَ التَّسْلُسُ. □ فَوَدَّ: (لَا يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ لَهُ بِخُصُوصِهِ فَهِيَ كَذَلِكَ) حَاصِلُ هَذَا كَمَا تَرَى أَنَّ الْوَاجِبَ تَعَلُّقُ النِّيَّةِ بِالْأَجْزَاءِ

حيث هو مجمُوع لا يقتضي تعلُّقها بِكُلِّ فردٍ من أجزائه (و) وجب (تعيينه) من ظهر أو غيره لِتَمَيُّزٍ عن غيره فلا يكفي نيَّةُ فرضِ الوقتِ قِيلَ الأصوبُ

غير أن هذا لا يُجدي فيما نَحْنُ فيه لِأَن المَجْمُوعَ عبارةٌ عَنِ الأجزاءِ المُتألِّفِ مِنْهَا مع الهيئةِ الإِجتماعيةِ فَالتَّيَّةُ إِنْ كانت خارجةً عَنِ الأجزاءِ المُتألِّفِ مِنْهَا وَعَنِ الهيئةِ المذكورةِ ثَبَتَ المُدْعَى وهو كَوْنُ التَّيَّةِ شَرْطًا وَإِنْ كانت داخلَةً اسْتَلْزَمَ اغْتِيَاظُهَا مَرَّتَيْنِ وهو ظاهرُ الفسادِ ولو سَلِمَ صِحَّتُهُ فَلَيْسَ مُنَافِيًا لِلْمُدْعَى المُشارِ إِلَيْهِ إِذِ الكلامُ فِي الأَوَّلَى، وهذا التَّقْدِيرُ فِيهِ تَسْلِيمٌ لِشَرْطِيَّيْهَا فَالحَقُّ ما قاله حُجَّةُ الإسلامِ أَنِهَا بِالشُّرُوطِ أَشْبَهَ وكان وجهُ قوله أَشْبَهَ وَعَدَمَ جَزْمِهِ بِشَرْطِيَّيْهَا مُخَالَفَتُهَا لِيَقِيَّةِ الشُّرُوطِ فِي كَوْنِ مُقَارِنَتِهَا لِجَمِيعِ الأفعالِ حُكْمِيَّةٍ لا حَقِيقِيَّةٍ كما هو واضحٌ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحَرِّزْ بِضَرِّي. □ فَوَدَّ: (بِكُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ مِنْ أَجْزَائِهِ) أَي بِخُصُوصِهِ سَم. □ فَوَدَّ: (مِنْ ظَهَرَ) إِلَى قوله انتهى فِي المُعْنَى إلَّا قوله قِيلَ. □ فَوَدَّ: (مِنْ ظَهَرَ أو غيره إلخ) وَيَظْهَرُ كما بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ يَكْفِي فِي الصُّبْحِ صَلَاةُ الغَدَاةِ وَصَلَاةُ الفَجْرِ لِصِدْقِهِمَا عَلَيْهِمَا وَفِي إِجْزَاءِ نِيَّةِ صَلَاةٍ يَقُوبُ فِي أَذَانِهَا أو يَقْنُتُ فِيهَا أَبَدًا عَنِ نِيَّةِ الصُّبْحِ تَرَدُّدٌ والأَوَجَهُ الإِجْزَاءُ وَيَظْهَرُ أَنَّ نِيَّةَ صَلَاةٍ يُسَنُّ الإِبْرَادُ لَهَا عِنْدَ تَوْفُرِ شُرُوطِهِ مُغْنِيَةٌ عَنِ نِيَّةِ الظُّهْرِ وَلَمْ أَرِ فِيهِ شَيْئًا أَهْ نِهَائَةً وَقَوْلُهَا وَفِي إِجْزَاءِ نِيَّةِ إلخ نَقْلُ المُعْنَى التَّرَدُّدُ المَذْكُورَ عَنِ العُبابِ ثُمَّ قال وَيَتَّبِعِي الإِكْتِفَاءُ أَهْ وَقَوْلُهَا وَيَظْهَرُ إلخ مُتَّجِهَةٌ نَعَمَ تَقْيِيدُهُ بقوله عِنْدَ إلخ مَحَلٌّ تَأَمَّلْ لِأَنَّهُ إِمَّا أَنْ يَكُونَ المُرادُ بِهِ مَلاحَظَتُهُ عِنْدَ التَّيَّةِ ولا مُعْنَى لَهُ لِأَنَّ السَّنَّ مُعْنً عَنْهُ إِذْ لا يَكُونُ إلَّا عِنْدَ تَوْفُرِهَا مع عَدَمِ تَوْفُرِ تَمَيُّزِهَا عَنِ غَيْرِهَا على ذِكْرِهِ، وإِمَّا أَنْ يَكُونَ المُرادُ بِهِ تَقْيِيدُ الحُكْمِ أَي إِنَّمَا يَكْتَفِي بِهَذِهِ التَّيَّةِ عِنْدَ تَوْفُرِ الشُّرُوطِ ولا وَجْهَ لَهُ أَيْضًا إِذِ الغَرَضُ التَّمْيِيزُ وهو حَاصِلٌ بما ذَكَرَ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ بِضَرِّي أَقولُ حَمَلَ ع ش كَلَامَ التَّهْيِيةِ على الأَوَّلِ ثُمَّ ذَكَرَ عَنْهُ م ر فِي هَامِشِ قَوْلِهِ م ر عَنِ نِيَّةِ الظُّهْرِ ما نَصَّهُ أَي وَإِنْ كانَ فِي قُطْرِ لا يُسَنُّ الإِبْرَادُ فِيهِ أَه. □ فَوَدَّ: (لِتَمَيُّزٍ) أَي ما قَصِدَ فَعْلُهُ (عَنْ غَيْرِهِ) أَي عَنِ سائِرِ الصَّلَواتِ. □ فَوَدَّ: (فَلا تَكْفِي نِيَّةُ فَرَضِ الوَقْتِ) وَلَوْ رَأَى الإِمَامُ يُصَلِّي العَصْرَ فَظَنَّهُ يُصَلِّي الظُّهْرَ فَتَوَيَّ ظَهَرَ الوَقْتِ لَمْ يَصِحَّ لِأَنَّ الوَقْتِ لَيْسَ وَقْتُ الظُّهْرِ أو ظَهَرَ اليَوْمِ صَحَّ لِأَنَّهُ ظَهَرَ يَوْمِهِ شَرَحُ بِأَفْضَلِ. □ فَوَدَّ: (قِيلَ إلخ) وافقه المُعْنَى عِبَارَتُهُ، وَلَوْ عَرَّبَ بقوله قَصِدَ فَعْلُهَا وَتَعْيِينُهَا لَكَانَ أَوَّلَى

حَتَّى التَّيَّةِ على وَجْهِ الإِجْمَالِ لا على وَجْهِ الخُصُوصِ بَأَن تَقْصِدَ الجُمْلَةَ المُستَدخِلَةَ لِتِلْكَ الأجزاءِ وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ هذا لا يَمْنَعُ وَرُودَ أَضَلِّ السُّؤَالِ لِأَن حَاصِلَ هذا أَنَّ التَّيَّةَ مَنُوبَةٌ على الإِجْمَالِ فَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ تُثَبِّتُهَا أَيْضًا على الإِجْمَالِ وَهَكَذَا فَيَسْتَلْسِلُ فَتَأَمَّلْهُ بِلُطْفٍ وَأَمَّا قَوْلُهُ لا يَقْتَضِي تَعَلُّقُهَا بِكُلِّ فَرْدٍ إلخ فَمَعْنَاهُ على الخُصُوصِ لا مُطْلَقًا وإِلَّا لَزِمَ أَنَّ بَعْضَ أركانِ الصَّلَاةِ غَيْرُ مَقْصُودٍ لا إِجْمَالًا ولا تَقْصِيلًا وهو باطلٌ مُسْتَلْزَمٌ لِلتَّحْكُمِ فَإِنْ قُلْتَ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يُرادَ مُطْلَقًا وَيَكُونَ إِشارةً إلى عَدَمِ وَجوبِ التَّعَلُّقِ بِالتَّيَّةِ قُلْتَ فَيَرْجِعُ لِلْجَوَابِ الأَوَّلِ أَنَّ المُرادَ هُنَا ما عدا التَّيَّةَ فَإِنْ قُلْتَ لا يَرْجِعُ لَهُ لِأَنَّ المُرادَ على الأَوَّلِ التَّعَلُّقُ تَقْصِيلًا، وعلى هذا التَّعَلُّقِ إِجْمَالًا قُلْتَ لا تُسَلِّمُ أَنَّ المُرادَ على الأَوَّلِ التَّعَلُّقُ التَّقْصِيلِي بِذَلِيلِ تَضْرِيحِهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ بَأَنَّهُ لا يَجِبُ نِيَّةُ شَيْءٍ مِنَ الأركانِ على التَّقْصِيلِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ أَجْزَائِهِ) أَي بِخُصُوصِهِ.

فَعَلُهَا وَتَعْيِينُهَا لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ إِعَادَةِ الضَّمِيرِ عَلَى فَرَضِ الْغَاءِ قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ نَيْةِ الْفَرْضِيَّةِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ أ هـ وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ إِذْ ضَمِيرُ تَعْيِينِهِ يَرْجِعُ لِلْفِعْلِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَضَمِيرُ فِعْلِهِ يَرْجِعُ لَهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَلَاةً كَمَا قَرَّرْتَهُ وَقَرِينَتُهُ قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ الْخُ فَلَمْ يَلْزَمْ مَا ذَكَرَ أَصْلًا عَلَى أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ ضَمِيرُ فِعْلِهِ

وَاسْتَعْنَى عَمَّا قَدَّرْتَهُ تَبَعًا لِلشَّارِحِ فَالْمُرَادُ قَصْدُ فِعْلِ الْفَرَضِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ صَلَاةً لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ قَرَضًا وَلَا لَتَضَمَّنَ قَصْدَ الْفَرْضِيَّةِ فَإِنَّ مَنْ قَصَدَ فِعْلَ الْفَرَضِ فَقَدْ قَصَدَ الْفَرْضِيَّةَ بَلَا شَكٍّ فَلَا يَخْسُنُ بَعْدَ ذَلِكَ قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ الْخُ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْأَوَّلِ أ هـ . قَوْلُهُ: (فَعَلُهَا الْخُ) أَيِ بِإِعَادَةِ الضَّمِيرِ لِلصَّلَاةِ . قَوْلُهُ: (مِنْ) إِعَادَةِ الضَّمِيرِ الْخُ) أَيِ الَّذِي فِي الْمَثْنِ . قَوْلُهُ: (بِمَعْنَاهُ) أَيِ بِمَعْنَى قَوْلِهِ وَجَبَ قَصْدُ فِعْلِهِ .

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ الْخُ) لَا يَخْفَى أَنَّ حَاصِلَ هَذَا الرَّدِّ تَضْحِيحُ الْعِبَارَةِ وَدَفْعُ التَّكَرُّرِ بِتَأْوِيلِهَا وَبَيَانُ قَرِينَتِهِ وَهَذَا إِنَّمَا يَدْفَعُ الْإِغْتِرَاضَ لَوْ ادَّعَى الْمُعْتَرِضُ فُسَادَ الْعِبَارَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ إِنَّمَا ادَّعَى أَوْلَوِيَّةَ غَيْرِهَا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْخُ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ ذَلِكَ يَلْزَمُ بِحَسَبِ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا يَسْتَعْنَى عَنْ التَّأْوِيلِ وَالْقَرِينَةِ أُولَى مِمَّا يَخْتَاجُهُمَا سَم . قَوْلُهُ: (إِذْ ضَمِيرُ تَعْيِينِهِ يَرْجِعُ لِلْفِعْلِ) لَا يَصِحُّ إِزْجَاعُهُ لَهُ إِلَّا بِضَرْبٍ مِنَ التَّأْوِيلِ إِذَا تَعَيَّنَ فِي مُتَعَلِّقِ الْفِعْلِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّشْتِيبِ فَالْأُولَى إِزْجَاعُهُ لِلْفَرَضِ فَتَأْمَلُ بَصْرَتِي أَيِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ لَا صِفَتُهُ . قَوْلُهُ: (كَمَا قَرَّرْتَهُ) أَيِ فِي حِلِّ الْمَثْنِ . قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ الْخُ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ عِبَارَةَ الْمُعْتَرِضِ الَّتِي حَكَاهَا لَيْسَ فِيهَا اسْتِدْلَالٌ بِاسْتِزْلَامٍ قَصْدُ الْمُضَافِ لِلْفَرَضِ لِقَصْدِ

قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْخُ) أَيِ بِالنَّظَرِ لِظَاهِرِ الْمَعْنَى حَيْثُ دُونَ التَّأْوِيلِ . قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ) لَا يَخْفَى أَنَّ حَاصِلَ هَذَا الرَّدِّ تَضْحِيحُ الْعِبَارَةِ وَدَفْعُ التَّكَرُّرِ بِتَأْوِيلِهَا وَبَيَانُ قَرِينَتِهِ عَلَى التَّأْوِيلِ وَهَذَا إِنَّمَا يَدْفَعُ الْإِغْتِرَاضَ لَوْ ادَّعَى الْمُعْتَرِضُ فُسَادَ الْعِبَارَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ إِنَّمَا ادَّعَى أَوْلَوِيَّةَ غَيْرِهَا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْخُ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ ذَلِكَ يَلْزَمُ بِحَسَبِ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا يَسْتَعْنَى عَنْ التَّأْوِيلِ وَالْقَرِينَةِ أُولَى مِمَّا يَخْتَاجُهُمَا وَقَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ الْخُ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ عِبَارَةَ الْمُعْتَرِضِ الَّتِي حَكَاهَا لَيْسَ فِيهَا اسْتِدْلَالٌ بِاسْتِزْلَامٍ قَصْدُ الْمُضَافِ لِلْفَرَضِ لِقَصْدِ الْفَرَضِ بِخُصُوصِهِ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ مَنَعُ الْإِسْتِزْلَامِ وَأَنَّهُ عَلَى التَّسْلِيمِ يَلْزَمُ الْإِكْتِفَاءُ فِي النَّيَةِ بِاللَّوَاظِمِ بَلْ حَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ ظَاهِرَ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ تُفِيدُ قَصْدَ الْفَرْضِيَّةِ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِوُجُوبِ قَصْدِ الْفِعْلِ الْمُقَيَّدِ بِإِضَافَتِهِ لِلْفَرَضِ وَالْإِخْبَارُ بِوُجُوبِ الْمُقَيَّدِ بِشَيْءٍ لَا يَقْتَضِيهِ مِنْهُ إِلَّا وَجُوبُهُ مَعَ قَيْدِهِ لَا يُقَالُ تَمَنُّعٌ أَنَّ حَاصِلَ كَلَامِهِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ عِبَارَتِهِ وَلَوْ سَلَّمُ فَيَكْفِي فِي وُرُودِ الْإِغْتِرَاضِ دَعْوَى أَنَّ مُرَادَهُ ذَلِكَ وَمُجَرَّدُ الْمُنَاقَشَةِ فِي الْعِبَارَةِ لَا تُغْنِي عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ اسْتِدْلَالُهُ بِالْإِسْتِزْلَامِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مَنَعُ الْإِسْتِزْلَامِ إِذْ لَمْ يَدَّعِ اسْتِزْلَامًا قَطْعِيًّا بَلْ ظَنًّا بِحَسَبِ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ وَلَا شَكَّ فِيهِ وَلَمْ يَرُدَّ أَيْضًا عَلَى التَّسْلِيمِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْإِكْتِفَاءُ بِاللَّوَاظِمِ وَإِنَّمَا يَرُدُّ لَوْ أُريدَ بِالْإِسْتِزْلَامِ أَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ قَصْدُ الْفِعْلِ تَحَقَّقَ قَصْدُ الْفَرَضِ فِي ضِمْنِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِهِ بِالْفِعْلِ بِخُصُوصِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ الْمُرَادُ أَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ قَصْدُ الْفِعْلِ تَحَقَّقَ قَصْدُ الْفَرَضِ بِخُصُوصِهِ اسْتِغْلَالًا لَا فِي ضِمْنِهِ وَلَا شُبْهَةً فِي إِجْزَاءِ ذَلِكَ وَكَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ فَتَدَبَّرْ .

لِلْفَرْضِ لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ أَيْضًا إِذْ لَا يَلْزَمُ مَنْ قَصَدَ الْمُضَافَ لِلْفَرْضِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ قَصْدُ الْفَرْضِ بِخُصُوصِهِ وَبِتَسْلِيمِهِ فَالْنِّتَةُ لَا يُكْتَفَى فِيهَا بِاللَّوْازِمِ.

(تنبية) لَا يُنَافِي اعْتِبَارُ التَّعْيِينِ هُنَا مَا يَأْتِي أَنَّهُ قَدْ يَنْوِي الْقَصْرَ وَيُتِمُّ وَالْجُمُعَةَ وَيُصَلِّي الظُّهْرَ لِأَنَّ مَا هُنَا بِاعْتِبَارِ الذَّاتِ وَصَلَاتِهِ غَيْرُ مَا نَوَاهُ ثُمَّ بِاعْتِبَارِ عَارِضِ اقْتِضَاءِ (وَالْأَصَحُّ وَجُوبُ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ) فِي مَكْتُوبَةٍ وَتَذِيرٍ وَصَلَاةٍ جَنَازَةٍ كَأَصْلِيٍّ فَرَضَ الظُّهْرَ مَثَلًا أَوْ الظُّهْرَ فَرَضًا وَالْأَوَّلَى أَوْلَى لِلخِلَافِ فِي إِجْرَاءِ الثَّانِيَةِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الظُّهْرَ اسْمٌ لِلزَّامِنِ وَذَلِكَ

الْفَرْضِ بِخُصُوصِهِ حَتَّى يَرُدَّ عَلَيْهِ مَنَعُ الْإِسْتِلْزَامِ بَلْ حَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ ظَاهِرَ الْعِبَارَةِ يُفِيدُ قَصْدَ الْفَرْضِيَّةِ لِأَنَّ الْإِخْبَارَ بِوُجُوبِ الْمُقَيَّدِ بِشَيْءٍ لَا يَفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا وَجُوبُهُ مَعَ قَيْدِهِ عَلَى أَنَّهُ لَوْ سَلِمَ اسْتِدْلَالُهُ بِذَلِكَ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ الْمَنَعُ إِذْ لَمْ يَدَّعِ اسْتِلْزَامًا قَطْعِيًّا بَلْ ظَنًّا بِحَسَبِ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ وَلَا شَكَّ فِيهِ وَلَمْ يَرُدَّ أَيْضًا عَلَى التَّسْلِيمِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْإِكْتِفَاءُ بِاللَّوْازِمِ وَإِنَّمَا يَرُدُّ لَوْ أُريدَ بِالْإِسْتِلْزَامِ أَنَّهُ إِذَا تَحَقَّقَ قَصْدُ الْفِعْلِ تَحَقَّقَ قَصْدُ الْفَرْضِ فِي ضَمْنِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِهِ بِالْفِعْلِ بِخُصُوصِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْمُرَادُ إِذَا تَحَقَّقَ قَصْدُ الْفِعْلِ تَحَقَّقَ قَصْدُ الْفَرْضِ بِخُصُوصِهِ اسْتِقْلَالًا فِي ضَمْنِهِ وَلَا شُبْهَةَ فِي إِجْرَاءِ ذَلِكَ وَكَانَتْ تَوَهُّمٌ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلَ فَتَدَبَّرْ سَم. □ قَوْلُهُ: (لِلْفَرْضِ) أَي مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْحَيَثِيَّةِ السَّابِقَةِ وَغَيْرِهَا كَحَيَثِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ حَتَّى يَصِحَّ قَوْلُهُ لَمْ يَلْزَمَ الْإِخْبَارُ بِضَرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (فَالْنِّتَةُ لَا يُكْتَفَى الْإِخْبَارُ) مِمَّا يَقْضِي مِنَ الْعَجَبِ إِذْ مَا نَحْنُ فِيهِ لَيْسَ مِنْ مَقُولَةِ النَّبِيِّ بَلْ ذَكَرَ مَسْأَلَةً مُتَعَلِّقَةً بِالنَّبِيِّ وَشَتَانٌ مَا بَيْنَهُمَا وَكَوْنُ الدَّلَالَةِ الْإِلْتِزَامِيَّةِ لَا يُكْتَفَى بِهَا فِيمَا نَحْنُ فِيهِ غَرِيبٌ نَعْمَ بِنَاءً عَلَى التَّسْلِيمِ الْمَذْكُورِ يُمَكِّنُ الْإِعْتِدَارَ عَنِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّ فِي ذِكْرِهِ ثَانِيًا تَضْرِيحًا بِمَا عَلِمَ التَّزَامًا وَهُوَ مُسْتَحْسَنٌ مَعَ مَا فِيهِ هُنَا مِنْ نُكْتَةٍ زَائِدَةٍ وَهِيَ الْإِشَارَةُ إِلَى الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ فَتَأَمَّلْهُ حَقًّا تَأَمَّلْهُ بِضَرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (فِي مَكْتُوبَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ لِتُحَاكِي فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ كَأَصْلِيٍّ إِلَى ذَلِكَ وَمَا أَنْبَأَ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَتَذِيرٍ) وَتَكْفِي نِيَّةَ التَّذِيرِ فِي الْمُنْذُورِ عَنْ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ كَمَا قَالَ فِي الذَّخَائِرِ .

(فائدة): الْعِبَادَاتُ الْمَشْرُوطُ فِيهَا النَّبِيُّ فِي وَجُوبِ التَّعَرُّضِ لِلْفَرْضِيَّةِ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ الْأَوَّلُ يُشْتَرَطُ بِهَا خِلَافُ كَالزَّكَاةِ هَكَذَا فِي الدِّمِيرِيِّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّ نِيَّةَ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْمَالِ لَيْسَتْ بِشَرْطٍ لِأَنَّ الزَّكَاةَ لَا تَقَعُ إِلَّا فَرَضًا. الثَّانِي عَكْسُهُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ. الثَّالِثُ يُشْتَرَطُ عَلَى الْأَصَحِّ كَالصَّلَاةِ. الرَّابِعُ عَكْسُهُ كَصَوْمِ رَمَضَانَ عَلَى مَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ الْخَامِسُ عِبَادَةٌ لَا يَكْفِي فِيهَا ذَلِكَ بَلْ يَضُرُّ وَهِيَ التَّيَمُّمُ فَإِنَّهُ إِذَا نَوَى فَرَضَهُ لَمْ يَكْفِ مُعْنَى وَنَهَايَةُ وَقَوْلُهُ لَمْ يَكْفِ أَي مَا لَمْ يُضَفْ لِلصَّلَاةِ عَشْرٌ وَمَثَلُ الْكُرْدِيِّ لِلأَوَّلِ ثَقَلًا عَنِ السُّيُوطِيِّ بِالْكَفَارَاتِ. □ قَوْلُهُ: (كَأَصْلِيٍّ فَرَضَ الظُّهْرَ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَكْفِي أَصْلِيَّ الظُّهْرَ الْوَاجِبَ أَوْ الْمُتَعَيَّنَ لِتَرَادُفِ الْفَرْضِ وَالْوَاجِبِ وَلِأَنَّ مَعْنَى التَّعَيَّنِ أَنَّهُ مُحَاطَبٌ بِهِ بِخُصُوصِهِ بِحَيْثُ لَا

□ قَوْلُهُ: (قَصْدُ الْفَرْضِ بِخُصُوصِهِ) تَضْرِيحٌ بِأَنَّ الَّذِي ادَّعَى لَزُومَهُ قَصْدُ الْفَرْضِ بِخُصُوصِهِ وَلَا شُبْهَةَ فِي إِجْرَاءِ ذَلِكَ وَإِنْ جُعِلَ لَازِمًا فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُهُ وَبِتَسْلِيمِ الْإِخْبَارِ. □ قَوْلُهُ: (لَا يُكْتَفَى فِيهَا بِاللَّوْازِمِ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ جَعَلَ هَذَا اللَّازِمَ قَصْدَ الْفَرْضِ بِخُصُوصِهِ وَلَا شُبْهَةَ لِإِعْقَالِ فِي إِجْرَاءِ ذَلِكَ .

لِيَتَمَيَّزَ عَنِ النَّفْلِ وَمُعَادَةٍ عَلَى مَا يَأْتِي فِيهَا لِتَحَاكِي الْأَصْلِيَّةَ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ اعْتِمَادُ مَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا مِنْ وَجوبِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ عَلَى الصَّبِيِّ لِتَحَاكِي الْفَرْضِ أَصَالَةً، وَيُؤَيِّدُهُ وَجُوبُ الْقِيَامِ عَلَيْهِ وَلَوْ نَظَرُوا لَكُونَهَا نَفْلًا فِي حَقِّهِ لَمْ يُوجِبُوهُ فَتَصَوِّبُ الْإِسْتَوِيَّ وَغَيْرِهِ تَصَوِّبُ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ عَدَمُ وَجوبِهَا عَلَيْهِ

يَسْفُطُ بِفِعْلِ غَيْرِهِ وَهَذَا عَيْنُ الْفَرْضِ ع ش . □ فَوَدَّ: (لِيَتَمَيَّزَ) أَيِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ . □ فَوَدَّ: (عَنِ النَّفْلِ) أَيِ اشْتِيَائِهِ بِالنَّفْلِ مَعَ اعْتِبَارِ التَّعْيِينِ سَمِ عِبَارَةُ الْبُضْرِيِّ قَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ بِهِ مَا عَدَا الْمُعَادَةَ فَقَدْ حَصَلَ التَّمْيِيزُ بِالتَّعْيِينِ أَوْ هِيَ فَلَا يَخْصُلُ بِالْفَرْضِيَّةِ التَّمْيِيزُ بِنَاءً عَلَى اشْتِرَاطِهَا فِيهَا اهـ . وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْحَلْبِيِّ وَع ش مَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّفْلِ هُنَا الْمُعَادَةُ وَصَلَاةُ الصَّبِيِّ إِذَا كَانَ التَّائِي بِالْعَا غَيْرَ مُعِيدٍ وَالْفَرْضُ مِنْ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ إِمَّا التَّمْيِيزُ كَمَا مَرَّ وَإِمَّا بَيَانُ الْحَقِيقَةِ فِي الْأَصْلِ كَمَا فِي الْمُعَادَةِ وَصَلَاةُ الصَّبِيِّ فَيَتَوَيَّ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْفَرْضِ بَيَانُ الْحَقِيقَةِ الْأَصْلِيَّةِ أَوْ يُطْلَقُ فَلَوْ أَرَادَ أَنَّهُ فَرَضٌ عَلَيْهِ بَطَلَتْ وَبِهَذَا انْدَفَعَ الْإِعْتِرَاضُ بِأَنَّهُ كَيْفَ يُعْلَلُ اشْتِرَاطُ تَعَرُّضِ الْفَرْضِيَّةِ بِالتَّمْيِيزِ عَنِ النَّفْلِ مَعَ أَنَّهُ حَاصِلُ التَّعْيِينِ اهـ . أَيِ وَالْفَرْضُ الْمُعْتَبَرُ فِي غَيْرِ الْمُعَادَةِ وَصَلَاةِ الصَّبِيِّ غَيْرُ الْمُعْتَبَرِ فِيهِمَا فَيَخْصُلُ بِذَلِكَ التَّمْيِيزُ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الثَّهَابِيِّ وَالْمُغْنِيِّ وَإِنَّمَا وَجَبَتْ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ مَعَ مَا ذَكَرَ أَيِ مِنْ قَصْدِ الْفِعْلِ وَالتَّعْيِينِ الصَّادِقِ بِالصَّلَاةِ الْمُعَادَةِ لِتَعْيِينِ نِيَّةِ الْفَرْضِ لِلصَّلَاةِ الْأَصْلِيَّةِ اهـ . □ فَوَدَّ: (وَمُعَادَةٍ) عَطْفٌ عَلَى مَكْتُوبَةٍ .

□ فَوَدَّ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَيِ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ . □ فَوَدَّ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ الْإِلْحَ) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ لِتَحَاكِي الْأَصْلِيَّةِ . □ فَوَدَّ: (اعْتِمَادُ مَا فِي الرُّوضَةِ الْإِلْحَ) اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ أَيْضًا وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا وَالشَّهَابُ الرَّزْمِيُّ كَرَّدِي . □ فَوَدَّ: (لِتَحَاكِي) أَيِ صَلَاةِ الصَّبِيِّ . □ فَوَدَّ: (لَمْ يَوْجِبُوهُ) قَدْ تَمَنَّعَ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ بِأَنَّ هَذَا النَّفْلَ لَيْسَ كَبَقِيَّةِ التَّوَافِلِ لِأَنَّهُ فِي ذَاتِهِ فَرَضٌ وَضِعَ عَلَى الْفَرْضِيَّةِ وَلَمَّا شَرَعَ لِلصَّبِيِّ لِيَتَمَرَّنَ وَيَأْلَفَهُ إِذَا بَلَغَ نَاسَبَ وَجُوبُ الْقِيَامِ لِيَتَمَرَّنَ عَلَيْهِ وَيَأْلَفَهُ، وَنِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ نِيَّةٌ خِلَافَ الْوَاقِعِ سَم .

□ فَوَدَّ: (فَتَصَوِّبُ الْإِسْتَوِيَّ الْإِلْحَ) اعْتَمَدَهُ الثَّهَابِيُّ وَالْمُغْنِيُّ وَالزِّيَادِيُّ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَالْبُجَيْرِيِّ وَلَا تَجِبُ نِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ فِي صَلَاةِ الصَّبِيِّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّ صَلَاتَهُ تَقَعُ نَفْلًا فَكَيْفَ يَتَوَيَّ الْفَرْضِيَّةَ وَفَارَقَتْ الْمُعَادَةَ بِأَنَّ صَلَاتَهُ تَقَعُ نَفْلًا اتِّفَاقًا بِخِلَافِ الْمُعَادَةِ فَفِيهَا خِلَافٌ؛ إِذْ قِيلَ إِنْ فَرَضَهُ الثَّانِيَةُ . وَقِيلَ يَخْتَسِبُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْهُمَا وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ أَنَّ فَرَضَهُ الْأَوَّلَى اهـ . □ فَوَدَّ: (تَصَوِّبُ الْمَجْمُوعِ الْإِلْحَ) تَوَهَّمْ بَعْضُهُمْ أَنَّ قِيَاسَ تَصَوِّبِ الْمَجْمُوعِ عَدَمُ وَجُوبِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ كَالْعَبْدِ وَالْمَرْأَةِ وَهَذَا قِيَاسٌ فَاسِدٌ لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَمْ يُخَاطَبْ بِفَرَضِ الْوَقْتِ فَلَا مَعْنَى لَوْ جُوبُ

□ فَوَدَّ: (لِيَتَمَيَّزَ) أَيِ اشْتِيَائِهِ بِالْفَرْضِ بِالنَّفْلِ مَعَ اعْتِبَارِ التَّعْيِينِ . □ فَوَدَّ: (لَمْ يَوْجِبُوهُ) قَدْ تَمَنَّعَ هَذِهِ الْمُلَازِمَةُ بِأَنَّ هَذَا النَّفْلَ لَيْسَ كَبَقِيَّةِ التَّوَافِلِ لِأَنَّهُ فِي ذَاتِهِ فَرَضٌ وَضِعَ عَلَى الْفَرْضِيَّةِ وَلَمَّا شَرَعَ لِلصَّبِيِّ لِيَتَمَرَّنَ وَيَأْلَفَهُ إِذَا بَلَغَ نَاسَبَ وَجُوبُ الْقِيَامِ لِيَتَمَرَّنَ عَلَيْهِ وَيَأْلَفَهُ، وَنِيَّةُ الْفَرْضِيَّةِ نِيَّةٌ خِلَافَ الْوَاقِعِ . □ فَوَدَّ: (تَصَوِّبُ الْمَجْمُوعِ) تَوَهَّمْ بَعْضُهُمْ أَنَّ قِيَاسَ تَصَوِّبِ الْمَجْمُوعِ عَدَمُ وَجُوبِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْجُمُعَةِ عَلَى مَنْ لَا

لذلك يَرُدُّ بما ذَكَرْتَهُ. فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ اخْتَلَفَ الْمُرْجَحُونَ فِي وُجُوبِ نِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْمُعَادَةِ وَصَلَاةِ الصَّبِيِّ وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي وُجُوبِ الْقِيَامِ فِيهِمَا؟ قُلْتُ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْمُحَاكَاةَ وَهِيَ بِالْقِيَامِ حِسِّيٌّ ظَاهِرٌ وَبِالنِّيَّةِ قَلْبِيٌّ خَفِيٌّ وَالْمُحَاكَاةُ إِنَّمَا تَظْهَرُ بِالْأَوَّلِ فَوَجِبَ دُونَ الثَّانِي فَلَمْ تَجِبْ عَلَى قَوْلِي (دُونَ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) فَلَا تَجِبُ أَيُّ اسْتِحْضَارِهَا فِي الذَّهْنِ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ أَيُّ بَاعْتِبَارِ الْوَاقِعِ إِلَّا لَهُ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ فِي تَصْوِيرِ هَذَا إِشْكَالٍ لِأَنَّ فِعْلَ الْفَرْضِيَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلَّهِ فَلَا يَنْفَكُ قَصْدُ الْفَرْضِيَّةِ عَنِ نِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى اهـ، فَدَعَوَى عَدَمِ الْإِنْفِكَائِ الْمَذْكُورِ

الْفَرْضِيَّةِ فِي حَقِّهِ بِخِلَافِ الْمَذْكُورِينَ بِالنَّسْبَةِ لِلْجُمُعَةِ فَإِنَّهُمْ خَوِطُبُوا بِفَرْضِ الْوَقْتِ الصَّادِقِ بِالْجُمُعَةِ فِيهِ فَرَضُ الْوَقْتِ بَدَلًا أَوْ إِحْدَى خَصْلَتَيْهِ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيُّ لِكُونِهَا تَقْلًا فِي حَقِّهِ. □ قَوْلُهُ: (يَرُدُّ الْإِنْخ) خَبَرٌ فَتَصْوِيبُ الْإِسْتَوِيِّ الْإِنْخ. □ قَوْلُهُ: (الْمُرْجَحُونَ) أَيُّ الْمُخْتَلِفُونَ فِي الْفَتْوَى. □ قَوْلُهُ: (دُونَ الثَّانِي) أَيُّ النَّيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَيُّ عِبَادَةِ الْمُسْلِمِ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَيُّ بَاعْتِبَارِ الْوَاقِعِ الْإِنْخ) أَيُّ لِكَيْتَهُ قَدْ يَغْفُلُ عَنِ إِضَافَتِهَا إِلَيْهِ فَتُسَنُّ مَلَاخَظَتُهَا لِيَتَحَقَّقَ إِضَافَتُهَا لَهُ مِنَ النَّوَاسِطِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَانْدَفَعَ الْإِنْخ) تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ أَيُّ بَاعْتِبَارِ الْوَاقِعِ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَيُّ اسْتِحْضَارِهَا فِي الذَّهْنِ. □ قَوْلُهُ: (مَا قِيلَ الْإِنْخ) تَقْلَهُ الْمُعْنَى عَنِ الذَّمِيرِ وَأَقْرَبُهُ. □ قَوْلُهُ: (فِي تَصْوِيرِ هَذَا) أَيُّ عَدَمِ الْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (الْفَرْضِيَّةِ) الْأُولَى الْفَرْضُ كَمَا فِي الْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (فَدَعَوَى عَدَمَ الْإِنْفِكَائِ الْإِنْخ) أَيُّ بَأَنَّ الْفَرْضِيَّةَ عِبَارَةً عَنِ كَوْنِ الشَّيْءِ مَطْلُوبًا لِلَّهِ تَعَالَى طَلَبًا جَازِمًا وَعَدَمُ انْفِكَائِ الْإِضَافَةِ عَنْ قَصْدِ الْفَرْضِيَّةِ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي غَايَةِ الظُّهْرِ وَجِبَابُ بَأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ انْفِكَائِ الْإِضَافَةِ بِاعْتِبَارِ الطَّلَبِ بِمَعْنَى أَنَّ كَوْنَ الطَّلَبِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَنْفَكُ عَنِ قَصْدِ الْفَرْضِيَّةِ وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي الْإِضَافَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى بَلْ فِي الْإِضَافَةِ بِمَعْنَى كَوْنِ الْمَغْبُودِ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ وَالْمَخْدُومِ بِهَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْإِضَافَةُ بِهَذَا الْمَعْنَى يَنْفَكُ فِي الْقَصْدِ وَالتَّعَقُّلِ عَنِ قَصْدِ الْفَرْضِيَّةِ عَلَى أَنَّا نَمْنَعُ عَدَمَ انْفِكَائِ الْإِضَافَةِ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ أَيْضًا لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي قَصْدِ الْفَرْضِيَّةِ قَصْدُ كَوْنِ الشَّيْءِ مَطْلُوبًا مِنْهُ طَلَبًا جَازِمًا مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ خُصُوصِ

تَجِبُ عَلَيْهِ كَالْعَبْدِ وَالْمَرْءِ وَهَذَا قِيَاسٌ فَاسِدٌ لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَمْ يُخَاطَبْ بِفَرْضِ الْوَقْتِ فَلَا مَعْنَى لَوْ جُوبِ الْفَرْضِيَّةِ فِي حَقِّهِ بِخِلَافِ الْمَذْكُورِينَ بِالنَّسْبَةِ لِلْجُمُعَةِ فَإِنَّهُمْ خَوِطُبُوا بِفَرْضِ الْوَقْتِ الصَّادِقِ بِالْجُمُعَةِ فِيهِ فَرَضُ الْوَقْتِ بَدَلًا أَوْ إِحْدَى خَصْلَتَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (فَدَعَوَى عَدَمَ الْإِنْفِكَائِ) كَوْنُ الْفَرْضِيَّةِ عِبَارَةً عَنِ كَوْنِ الشَّيْءِ مَطْلُوبًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى طَلَبًا جَازِمًا وَعَدَمُ انْفِكَائِ الْإِضَافَةِ عَنْ قَصْدِ الْفَرْضِيَّةِ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي غَايَةِ الظُّهْرِ وَجِبَابُ بَأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ انْفِكَائِ الْإِضَافَةِ بِاعْتِبَارِ الطَّلَبِ بِمَعْنَى أَنَّ كَوْنَ الطَّلَبِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَنْفَكُ عَنِ قَصْدِ الْفَرْضِيَّةِ بِهَذَا الْمَعْنَى وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِي الْإِضَافَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى بَلْ فِي الْإِضَافَةِ بِمَعْنَى كَوْنِ الْمَغْبُودِ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ وَالْمَخْدُومِ بِهَا هُوَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْإِضَافَةُ بِهَذَا الْمَعْنَى تَنْفَكُ فِي الْقَصْدِ وَالتَّعَقُّلِ عَنِ قَصْدِ الْفَرْضِيَّةِ عَلَى أَنَّا نَمْنَعُ عَدَمَ انْفِكَائِ الْإِضَافَةِ بِالْمَعْنَى الْأَوَّلِ أَيْضًا لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي قَصْدِ الْفَرْضِيَّةِ قَصْدُ كَوْنِ الشَّيْءِ مَطْلُوبًا مِنْهُ طَلَبًا جَازِمًا مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ خُصُوصِ الطَّلَبِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ليست في محلها لَكِنَّهَا تُسَنُّ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهَا لِيَتَحَقَّقَ مَعْنَى الْإِحْلَاصِ وَيُسَنَّ أَيْضًا نِيَّةُ الْاسْتِقْبَالِ وَعَدَدُ الرُّكْعَاتِ لَذَلِكَ.

(و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ) لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْأَدَاءِ وَلَا الْقَضَاءِ بَلْ تُسَنُّ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ فَائِئَةٌ مُمَائِلَةٌ لِلْمُؤَدَّاةِ أَوْ الْمَقْضِيَّةِ خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ بَلْ تَنْصَرِفُ لِلْمُؤَدَّاةِ وَلِلْسَّابِقَةِ مِنَ الْمَقْضِيَّاتِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي فِي نَحْوِ سُنَّةِ الظُّهْرِ وَالْعِيدِ بِأَنَّهُ لَا مُمَيِّزَ ثُمَّ الْإِضَافَةُ لِلْمَثْبُوعِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ الْوَقْتُ كَعِيدِ النَحْرِ وَهَذَا التَّمْيِيزُ حَاصِلٌ بِذِكْرِ فَرَضِ الظُّهْرِ مَثَلًا وَيَكُونُ الْوُقُوعُ

الطَّالِبِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. □ قَوْلُهُ: (لَكِنَّهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَعَدَدُ الرُّكْعَاتِ) وَإِنْ عَيَّنَ الظُّهْرَ مَثَلًا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا مُتَعَمِّدًا لَمْ تَتَعَدَّ لِتَلَاغِيهِ أَوْ مُخْطَأًا فَكَذَلِكَ عَلَى الرَّاجِحِ أَخْذًا مِنْ قَاعِدَةٍ أَنَّ مَا وَجِبَ التَّعَرُّضُ لَهُ جُمْلَةً أَوْ تَفْصِيلًا يَضُرُّ الْخَطَأَ فِيهِ، وَالظُّهْرُ مَثَلًا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِعَدَدِهِ جُمْلَةً فَضُرُّ الْخَطَأِ فِيهِ إِذْ قَوْلُهُ الظُّهْرُ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ أَرْبَعًا وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِلْوَقْتِ فَلَوْ عَيَّنَ الْيَوْمَ وَأَخْطَأَ صَحَّ فِي الْأَدَاءِ وَكَذَا فِي الْقَضَاءِ أَيْضًا كَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُمَا فِي التَّيْمُمِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَايَةً زَادَ الْمُغْنِي وَمَنْ عَلَيْهِ قَوَائِثُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَوَيَّ ظَهْرَ يَوْمٍ كَذَا بَلْ يَكْفِيهِ نِيَّةُ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ اه. □ وَزَادَ شَيْخُنَا وَلَا يَنْدَبُ ذِكْرُ الْيَوْمِ أَوْ الشَّهْرِ أَوْ السَّنَةِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ فَمَا جَرَى عَلَيْهِ الْمُحَسِّيُّ أَيْ الْبِرْمَاوِيُّ تَبَعًا لِلْقَلْبِيِّيِّ مِنْ نَذْبِ ذَلِكَ ضَعِيفٌ كَمَا فِي الْبُلْبُيْسِيِّ اه. □ قَوْلُهُ: (لَذَلِكَ) أَيْ لِلْخُرُوجِ مِنَ الْخِلَافِ. □ قَوْلُهُ: (لِلْمُؤَدَّاةِ أَوْ الْمَقْضِيَّةِ) نَشَرَّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ وَلَكِنَّ الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ قَوْلِهِ أَوْ الْمَقْضِيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ يَنْصَرِفُ) أَيْ الْمُطْلَقُ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ يَنْصَرِفُ لِلْمُؤَدَّاةِ إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ أَعَادَ الْمَكْتُوبَةَ فِي وَفْتِهَا جَمَاعَةً أَوْ مُتَفَرِّدًا حَيْثُ يُطْلَبُ إِعَادَتُهَا كَذَلِكَ وَعَلَيْهِ فَائِئَةٌ وَتَوَيَّ مَا يَصْلُحُ لِلْأَدَاءِ أَوْ الْقَضَاءِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَهَلْ يَقَعُ فِعْلُهُ إِعَادَةً وَالْفَائِئَةُ بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا أَوْ يَقَعُ عَنِ الْفَائِئَةِ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يُرْجَّحُ الْأَوَّلُ أَنَّ الْوَقْتَ لِلْإِعَادَةِ وَقَدْ يُرْجَّحُ الثَّانِي وَجُوبُ الْفَائِئَةِ دُونَ الْإِعَادَةِ سَم. □ أَقُولُ وَقَدْ تَوَيَّدَ الثَّانِي مَسْأَلَةُ الْبَارِزِيِّ الْآتِيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

□ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ لَا مُمَيِّزَ ثُمَّ) إِنْ أُرِيدَ بِهِ عَدَمُ الْمُمَيِّزِ عَنْ غَيْرِ الْمُمَائِلِ فَمَمْنُوعٌ أَوْ عَنْهُ فَمُسَلَّمٌ. □ وَقَوْلُهُ الْآتِي وَهَذَا إلخ مَمْنُوعٌ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (بِذِكْرِ فَرَضِ الظُّهْرِ إلخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ فَكَيْفَ يَخْصُلُ بِهِ تَمْيِيزُ الْأَوَّلِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَكُونُ إلخ) قَدْ يُقَالُ لَوْ مَيَّزَ مُجَرَّدَ السَّبَقِ لَمَيَّزَ فِي نَحْوِ سُنَّةِ الظُّهْرِ

□ قَوْلُهُ: (بَلْ يَنْصَرِفُ لِلْمُؤَدَّاةِ إلخ) بَقِيَ مَا لَوْ أَعَادَ الْمَكْتُوبَةَ فِي وَفْتِهَا جَمَاعَةً أَوْ مُتَفَرِّدًا حَيْثُ يُطْلَبُ إِعَادَتُهَا كَذَلِكَ وَلَمْ يَتَوَيَّ أَدَاءً وَلَا قَضَاءً وَعَلَيْهِ فَائِئَةٌ وَتَوَيَّ مَا يَصْلُحُ لِلْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَهَلْ يَقَعُ فِعْلُهُ إِعَادَةً وَالْفَائِئَةُ بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا أَوْ يَقَعُ عَنِ الْفَائِئَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُرْجَّحُ الْأَوَّلُ أَنَّ الْوَقْتَ لِلْإِعَادَةِ وَقَدْ يُرْجَّحُ الثَّانِي وَجُوبُ الْفَائِئَةِ دُونَ الْإِعَادَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَرَضِ الظُّهْرِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا مَوْجُودٌ فِي الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ فَكَيْفَ يَخْصُلُ بِهِ تَمْيِيزُ الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ وَيَكُونُ إلخ قَدْ يُقَالُ لَوْ مَيَّزَ مُجَرَّدَ السَّبَقِ لَمَيَّزَ فِي نَحْوِ سُنَّةِ الظُّهْرِ بِالْأَوَّلَى لِدُخُولِ وَقْتِ السَّابِقَةِ دُونَ الْمُتَأَخَّرَةِ، وَهَذَا دَخَلَ وَقْتُ الْمَقْضِيَّاتِ فَإِذَا مَيَّزَ السَّبَقَ مَعَ دُخُولِ وَقْتِ الْجَمِيعِ فَمَعَ دُخُولِ وَقْتِ السَّابِقِ فَقَطُّ أَوَّلَى تَأَمَّلْ.

للسَّابِقِ فَلَمْ يَحْتَجْ لِذِكْرِ آدَاءٍ وَلَا قَضَاءٍ وَمِمَّا يُوَضِّحُ ذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ وَضْعِ الْمُشْتَرَكِ وَالثَّانِي مِنْ وَضْعِ الْعِلْمِ وَشَتَانُ مَا بَيْنَهُمَا فَتَأَمَّلْهُ وَأَنَّهُ (يَصِحُّ الْآدَاءُ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ وَعَكْسِهِ) إِنَّ غُذِرَ بَنَحْوِ غَيْمٍ أَوْ قَصَدَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ إِذْ كُلُّ يَطْلُقُ عَلَى الْآخِرِ لَعْنَةً وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ لِتَلَاغِبِهِ وَأَخَذَ الْبَارِزِيُّ مِنْ هَذَا أَنَّ مَنْ مَكَتَ بِمَحَلٍّ عِشْرِينَ سَنَةً يُصَلِّي الصُّبْحَ لَطَنَهُ دُخُولَ وَقْتِهِ ثُمَّ بَانَ خَطُؤُهُ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا قَضَاءُ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ صَلَاةَ كُلِّ يَوْمٍ تَقَعُ عَمَّا قَبْلَهُ إِذْ لَا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ الْقَضَاءِ وَلَا يُعَارِضُهُ النَّصُّ عَلَى

بِالْأَوَّلَى لِدُخُولِ وَقْتِ السَّابِقَةِ دُونَ الْمُتَأَخِّرَةِ وَهُنَا دَخَلَ وَقْتُ الْمَقْضِيَّاتِ فَإِذَا مَيَّزَ السَّبْقُ مَعَ دُخُولِ وَقْتِ الْجَمِيعِ فَمَعَ دُخُولِ وَقْتِ السَّابِقِ فَقَطُّ أَوَّلَى تَأَمَّلْ، سَم. □ فَوَدَّ: (وَمِمَّا يُوَضِّحُ ذَلِكَ الْإِلْخ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْخَفَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ، بَصْرِي. □ فَوَدَّ: (أَنَّ الْأَوَّلَ) أَي نَحْوُ سَنَةِ الظُّهْرِ وَ. □ فَوَدَّ: (وَالثَّانِي) أَي مِثْلُ فَرْضِ الظُّهْرِ. □ فَوَدَّ: (مَنْ وَضَعَ الْعِلْمَ) إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ مِنْ وَضْعِ الْعِلْمِ بِالنِّسْبَةِ لِلْآدَاءِ فَقَطُّ فَهُوَ مَمْنُوعٌ أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَعْمِ لَمْ يُقَدْ سَم. □ فَوَدَّ: (إِنْ غُذِرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يُعَارِضُهُ) فِي الْمَغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَالْأَوَّلَ) فِي الْتَهَامَةِ إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ غُذِرَ بَنَحْوِ غَيْمٍ) أَي كَانَ ظَنُّ بَقَاءِ الْوَقْتِ فَتَوَاها آدَاءً فَتَبَيَّنَ خُرُوجُهُ أَوْ ظَنُّ خُرُوجِهِ فَتَوَاها قَضَاءً فَتَبَيَّنَ بَقَاؤُهُ نِهَآيَةً وَمُغْنٍ. قَالَ ع ش: وَلَوْ نَوَى الْآدَاءَ أَوْ الْقَضَاءَ مَعَ الشَّكِّ وَبَانَ خِلَافُهُ فَالْأَقْرَبُ الصَّحَّةُ لِتَعْلِيلِهِمُ الْبُطْلَانَ مَعَ الْعِلْمِ بِالتَّلَاغِبِ وَهُوَ مُتَنَبِّ بِالشَّكِّ وَيَحْتَمِلُ فِي الشَّكِّ الصَّحَّةُ مَعَ نِيَّةِ الْآدَاءِ، وَعَدَمُهَا مَعَ نِيَّةِ الْقَضَاءِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْوَقْتِ وَعَدَمُ خُرُوجِهِ اهـ.

□ فَوَدَّ: (إِذْ كُلُّ يَطْلُقُ الْإِلْخ) تَقُولُ قَضَيْتُ الَّذِينَ وَأَذِنْتَهُ بِمَعْنَى قَالَ تَعَالَى ﴿فَلَمَّا قَضَيْتُهُمْ شَأْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] أَي أَذِنْتُمْ نِهَآيَةً وَمُغْنٍ. □ فَوَدَّ: (وَالْإِلْخ) أَي بَانَ قَصْدَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ أَوْ أَطْلَقَ وَبِذَلِكَ صَرَّحَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ ع ش أَي وَلَمْ يَغْدَرْ بَنَحْوِ غَيْمٍ. □ فَوَدَّ: (وَأَخَذَ الْبَارِزِيُّ الْإِلْخ) وَبِمَا أَخَذَهُ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَأَفْتَى أَيْضًا فِيمَنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ ظَهْرِ الْأَرْبَعَاءِ فَقَطُّ فَتَوَى قَضَاءَ ظَهْرِ الْخَمِيسِ غَلَطًا بِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ وَيَقَعُ عَنْ قَضَاءِ الْأَرْبَعَاءِ لِأَنَّ التَّعْيِينَ غَيْرُ وَاجِبٍ فَلَا يَضُرُّ الْخَطَأُ فِيهِ كَمَا فِي تَعْيِينِ الْإِمَامِ وَالْجِنَازَةِ سَم وَنِهَآيَةٍ. □ فَوَدَّ: (مِنْ هَذَا) أَي مِنْ قَوْلِهِمْ يَصِحُّ الْقَضَاءُ بِنِيَّةِ الْآدَاءِ أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْآدَاءِ وَلَا الْقَضَاءُ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ كَلَامُهُ بَعْدُ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا قَضَاءُ وَاحِدَةٍ) وَهِيَ الْآخِرَةُ سَم. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ صَلَاةَ كُلِّ يَوْمٍ تَقَعُ الْإِلْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ عَيْنُ كَوْنِهَا عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي ظَنُّ دُخُولَ وَقْتِهِ وَيُؤَافِقُهُ مَا صَرَّحَ بِهِ الشَّارِحُ م ر مِنْ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْخَطَأُ فِي الْيَوْمِ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ ظَهْرُ الْأَرْبَعَاءِ فَقَطُّ فَتَوَى قَضَاءَ ظَهْرِ الْخَمِيسِ غَالِطًا يَقَعُ عَمَّا عَلَيْهِ لَكِنْ فِي سَم عَلَى الْمُنْهَجِ وَالْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ إِنْ قَصَدَ بِالصَّلَاةِ فَرْضَ ذَلِكَ الْوَقْتِ الَّذِي ظَنُّ دُخُولَهُ بِخُصُوصِهِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ وَقُوعِهَا لِأَنَّ الْقَصْدَ الْمَذْكُورَ صَارِفٌ عَنِ الْفَاتَةِ وَإِنْ لَمْ يَلَاحِظْ كَوْنُهَا فَرْضَ ذَلِكَ الْوَقْتِ فَالْوَجْهَ الْوُقُوعُ عَنِ الْفَاتَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا حَجَّ ثَقَلُ عَنْ ابْنِ الْمُقَرِّي خِلَافَ

□ فَوَدَّ: (وَالثَّانِي مِنْ وَضْعِ الْعِلْمِ) إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ وَضَعَ الْعِلْمَ بِالنِّسْبَةِ لِلْآدَاءِ فَقَطُّ فَهُوَ مَمْنُوعٌ أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَعْمِ لَمْ يُقَدْ فَتَأَمَّلْهُ. □ فَوَدَّ: (وَأَخَذَ الْبَارِزِيُّ الْإِلْخ) وَبِمَا أَخَذَهُ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. وَقَوْلُهُ: وَاحِدَةٍ أَي وَهِيَ الْآخِرَةُ.

أَنْ مَنْ صَلَّى الظُّهْرَ بِالاجْتِهَادِ فَبَانَتْ قَبْلَ الْوَقْتِ لَمْ تَقَعْ عَلَى فَائِتَةٍ عَلَيْهِ لِأَنَّ مَحَلَّ هَذَا فَيَمَنْ أَدَّى بِقَصْدٍ أَنَّهَا الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا وَالْأَوَّلُ فَيَمَنْ أَدَّى بِقَصْدٍ الَّتِي عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُهَا. (وَالنَّفْلُ ذُو الْوَقْتِ) كَالرَّوَائِبِ (أَوْ السَّبَبِ) كَالْكُشُوفِ (كَالْفَرَضِ فِيمَا سَبَقَ) مَنْ اشْتَرِاطَ قَصْدَ فِعْلِ الصَّلَاةِ وَتَعْيِينَهَا إِمَّا بِمَا اشْتَهَرَ بِهِ كَالْتَرَاوِيحِ وَالضُّحَى وَالْوُتْرِ سَوَاءً الْوَاحِدَةُ

مَسْأَلَةُ الْبَارِزِيِّ ثُمَّ حَمَلَهُمَا عَلَى الْحَالَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا وَذَكَرَ م ر فِي مَسْأَلَةِ الْبَارِزِيِّ نَحْوَ ذَلِكَ اهـ. أَيِ حَمَلَ مَسْأَلَةَ الْبَارِزِيِّ عَلَى مَا لَوْ لَمْ يُلَاحِظْ فَرَضَ الْوَقْتِ الَّذِي ظَنَّ دُخُولَهُ وَلَكِنْ مَا نَقَّلَهُ سَمْعٌ عَنْ م ر لَا يُوَافِقُ ظَاهِرَ مَا فِي الشَّارِحِ م ر كَمَا تَقَدَّمَ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُعْوَلَ عَلَيْهِ مَا فِي الشَّارِحِ م ر ع ش وَلَكِنْ الظَّاهِرُ هُوَ التَّفْصِيلُ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ وَسَمِ بِلْ هُوَ صَرِيحُ قَوْلِهِمْ بِالْبُطْلَانِ فِيمَا لَوْ قَضَى بِنَيْتِ الْأَدَاءِ الشَّرْعِيِّ. □ فَوُدَّ: (لَمْ تَقَعْ عَنْ فَائِتَةٍ عَلَيْهِ الْإِلْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ انْعَقَدَتْ نَفْلًا لِأَنَّ ذَلِكَ مَحَلَّهُ فَيَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مَقْضِيَّةٌ نَظِيرَ مَا نَوَاهُ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا اهـ. □ فَوُدَّ: (مِنْ اشْتِرِاطِ) إِلَى الْمُتْنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَإِيضًا إِلَى نَعْمَ وَقَوْلُهُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى كَتَحِيَّةٍ مَسْجِدٍ. □ فَوُدَّ: (وَالْوُتْرُ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالْوُتْرُ صَلَاةٌ مُسْتَقِلَّةٌ

□ فَوُدَّ: (لِأَنَّ مَحَلَّ هَذَا الْإِلْخ) أَيِ أَوْ فَيَمَنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فَائِتَةٌ نَظِيرَ مَا نَوَى شَرْحُ م ر.

(فَرَعُ): أَتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فَيَمَنْ عَلَيْهِ قَضَاءُ ظُهْرِ الْأَرْبَعَاءِ فَتَوَى قَضَاءَ ظُهْرِ الْخَمِيسِ غَلَطًا لَمْ يَضُرَّ وَوَقَعَ عَنْ قَضَاءِ الْأَرْبَعَاءِ لِأَنَّ التَّعْيِينَ غَيْرُ وَاجِبٍ فَلَا يَضُرُّ الْخَطَأُ فِيهِ كَمَا فِي تَعْيِينِ الْإِمَامِ وَالْجِنَازَةِ. (فَرَعُ آخَرُ): فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ ظَنَّ دُخُولَ الْوَقْتِ فَأَحْرَمَ بِالْفَرَضِ فَبَانَ خِلَافُهُ انْقَلَبَ نَفْلًا اهـ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي انْقِلَابِهِ نَفْلًا وَصِحَّتِهِ بَيِّنَ أَنْ يَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ قَبْلَ فَرَاغِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ مُتَّجِهٌ، لَكِنْ فِي شَرْحِ م ر الْجُزْمُ فِيمَا لَوْ بَانَ خِلَافُهُ قَبْلَ الْفَرَاغِ أَنَّهُ يَتَبَيَّنُ بُطْلَانُهُ كَمَا لَوْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ فَتَبَيَّنَ لَهُ الْخَطَأُ فِي الصَّلَاةِ اهـ. وَقَدْ يُفَرَّقُ بَانَ تَبَيَّنَ الْخَطَأُ فِي الْقِبْلَةِ يَمْنَعُ صِحَّةَ النَّفْلِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْفَرَاغِ.

□ فَوُدَّ: (وَالْوُتْرُ) قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَيَتَوَى بِجَمِيعِهِ الْوُتْرُ وَيَتَخَيَّرُ فِيمَا سِوَى الْأَخِيرَةِ بَيْنَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَمُقَدِّمَةِ الْوُتْرِ وَسُتَيْتِهِ اهـ وَمَحَلُّهُ إِذَا تَوَى عَدَدًا فَإِنْ لَمْ يَتَوَ فَهَلْ يَلْغُو لِإِنْهَائِهِ أَوْ يَصِحُّ وَيُحْمَلُ عَلَى رَكْعَةٍ لِأَنَّهَا الْمُتَيَقَّنُ أَوْ ثَلَاثٍ لِأَنَّهَا أَفْضَلُهُ أَوْ إِحْدَى عَشْرَةٍ لِأَنَّ الْوُتْرَ لَهُ غَايَةٌ هِيَ أَفْضَلُ فَحَمَلْنَا الْإِطْلَاقَ عَلَيْهَا فِيهِ نَظَرٌ كَذَا نَقَلَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنِ الْمُهَمَّاتِ ثُمَّ قَالَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَصِحُّ وَيُحْمَلُ عَلَى مَا يُرِيدُهُ مِنْ رَكْعَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ أَوْ تِسْعٍ أَوْ إِحْدَى عَشْرَةٍ اهـ وَرَجَّحَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ يَصِحُّ وَيُحْمَلُ عَلَى ثَلَاثٍ اهـ وَوُجَّهَ بَانَ الثَّلَاثُ أَقْلُ مَطْلُوبٍ لِلشَّارِعِ بِخِلَافِ الْوَاحِدَةِ لِكِرَاهَةِ الْإِيتَارِ بِهَا أَيِ الْإِقْصَارِ عَلَيْهَا وَيُرَدُّ عَلَى مَا رَجَّحَهُ أَنْ مِنْ لَازِمِ الْحَمْلِ عَلَى الثَّلَاثِ الْإِثْبَاتُ بِهَا مَوْصُولَةٌ وَقَدْ وَرَدَ التَّنْهِي عَنْ ذَلِكَ قَالَ فِي الْعُبابِ: فَإِنْ وَصَلَ الثَّلَاثَ كَرِهَ اهـ. وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ الْوُضْلُ أَيِ لِلثَّلَاثِ بِتَشْهِيدِ أَفْضَلٍ مِنْهُ بِتَشْهِيدَيْنِ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَوَرَدَ «لَا تَوْتَرُوا بِثَلَاثٍ، وَلَا تُشَبِّهُوا الْوُتْرَ بِالْمَغْرِبِ» رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَقَالَ: رَوَاهُ ثِقَاتٌ اهـ وَقَضِيَّتُهُ حَمْلُ التَّنْهِي عَلَى مَا بِتَشْهِيدَيْنِ وَقَضِيَّةُ الْعُبابِ حَمْلُهُ عَلَى الْأَعْمِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِحَمْلِ التَّنْهِي عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ الثَّلَاثَ بِخِلَافِ مَا إِذَا حَمَلَ الْإِطْلَاقَ عَلَيْهَا فَلْيُتَأَمَّلْ.

والزائد عليها أو بالإضافة كعيد الفطر وخشوف القمر وسنة الظهر القبليّة وإن قدّمها أو البعدية وكذا كل ما له رتبة قبلية وبعدية ولا نظّر إلى أنّ البعدية لم يدخل وقتها كما لا نظّر لذلك في العيد إذ الأضحى أو الفطر المحتزّز عنه لم يدخل وقته وأيضاً فالقرائن الحاليّة لا تخصّص الثبّات كما مرّ في الوضوء نعم ما تندرج في غيرها لا يجب تعيينها بالنسبة لسقوط طلبها بل لحيازة ثوابها كتحية مسجد

فلا يضاف إلى العشاء فإن أوتر بواجدة أو بأكثر ووصل نوى الوتر وإن فصل نوى بالواجدة الوتر ويتخيّر في غيرها بين نية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته وهي أولى أو ركعتين من الوتر على الأصحّ قال الإسنويّ ومحلّ ذلك إذا نوى عدداً فإن لم يتوّهّل يُلغو لإنهايمه أو يصحّ ويحمل على ركعة لآته المتيقّن أو ثلاث لأنها أفضل كنية الصلاة فإنها تتعقّد ركعتين مع صحّة الركعة أو إحدى عشرة لأن الوتر له غاية فحملنا الإطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظراً له والظاهر كما قال شيخنا أنّه يصحّ ويحمل على ما يريد من ركعة إلى إحدى عشرة وثراً وكذا في النهاية لا قوله أو ركعتين من الوتر على الأصحّ ولا قوله والظاهر إلخ فقال بدله واستظهر الشيخ أنّه يصحّ ويحمل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة ورجّح الوالد رحمه الله تعالى الحمل على ثلاث ويوجّه بآته أقلّ ما طلبه الشارع فيه فصار بمثابة أقلّه إذ الركعة يكره الإقتصار عليها فلم تكن مطلوبة له بنفسها وه وعقبه سم بما نصّه ويردّ على ما رجّحه م ر أنّ من لازم الحمل على الثلاث الإتيان بها موصولة وقد وردّ التّهي عن ذلك إلّا أنّ يجاب بحمل التّهي على ما إذا قصّد الثلاث بخلاف ما إذا حمل الإطلاق عليها فليتامل اه وقال ع ش: قوله م ر ويوجّه إلخ وقياس ذلك أنّه لو نوى سنة الظهر القبليّة مثلاً فركعتان أو الضحى فكذلك اه مؤلف ومثله في حاشية شيخنا الزبدي ثم رأيت في سم على حج في صلاة التّقل نقلاً عن م ر ما نصّه فرغ يجوز أن يطلق في نية سنة الظهر المتقدّمة مثلاً ويتخيّر بين ركعتين وأربع اه م ر وبقي ما لو نذر الوتر وأطلق فهل يحمل على ثلاث قياساً على ذلك أو على ركعة أو إحدى عشرة أو تلغو نيته فيه نظراً الأقرب الأوّل اه أي قياساً على ما جرى عليه النهاية تبعاً لوالده وأما على ما مرّ عن شيخ الإسلام والمُعني وعن سم عن م ر فالأقرب التّخير كما هو ظاهر. □ قوله: (وإن قدّمها) أي خلافاً لبعض المتأخّرين نهاية أي حيث قال إن لم يكن صلى الفرض لا يحتاج لنية القبليّة لأن البعدية لم يدخل وقتها فلا يشتبه ما نواه بغيره ع ش. □ قوله: (لا تخصّص الثبّات) قد يرّد أنّها خصّصت نية الجماعة تارة بالإمام وتارة بالمأموم سم. □ قوله: (نعم ما يتدرّج إلخ) والتّحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لأنّ هذا المفعول ليس عين ذلك المقيّد وإما هو نقل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيّد نهاية. □ قوله: (كتحية مسجد إلخ) أي وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته إذا أراد الخروج للسفر، والمسافر إذا نزل منزلاً وأراد مفارقتها نهاية قال ع ش قوله م ر وصلاة الحاجة أقلّها ركعتان وقوله م ر وسنة الزوال الأقرب عدم قوايتها بطول الزمن لأنها طليّت بعد الزوال فالزوال سبب

□ قوله: (لا تخصّص الثبّات) قد يرّد أنّها خصّصت نية الجماعة تارة بالإمام وتارة بالمأموم.

وسُنَّةُ إِحْرَامٍ وَاسْتِخَارَةٍ وَوُضُوءٍ وَطَوَافٍ (وفي) اشْتِرَاطٍ (نِيَّةِ النَّفْلِِيَّةِ وَجِهَانٍ) قِيلَ تَجِبُ كَالْفَرْضِ، وَقِيلَ لَا (قُلْتُ الصَّحِيحُ لَا تُشْتَرَطُ نِيَّةُ النَّفْلِِيَّةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّ النَّفْلِيَّةَ لَازِمَةٌ لَهُ بِخِلَافِ الْفَرْضِيَّةِ لِلظُّهْرِ مَثَلًا إِذْ قَدْ تَكُونُ مُعَادَةً وَيُسَنُّ هُنَا أَيْضًا نِيَّةُ الْأَدَاءِ وَالْقَضَاءِ وَالْإِضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالِاسْتِقْبَالِ وَعَدَدِ الرُّكْعَاتِ وَيَبْطُلُ الْخَطَأُ فِيهِ عَمْدًا لَا سَهْوًا، وَكَذَا الْخَطَأُ فِي الْيَوْمِ فِي الْقَضَاءِ عَلَى مَا قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَالْمُتَوَلَّى لَكِنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ فِي التَّيَمُّمِ خِلَافُهُ دُونَ الْأَدَاءِ لِأَنَّ

لِطَلْبِ فِعْلِهَا وَهُوَ بَاقٍ وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ فَلْيَرْاجِعْ وَهَذَا حَيْثُ دَخَلَ الْوَقْتُ وَلَمْ يَصِلْ مَا تَخْصُلُ بِهِ فَإِنْ كَانَ صَلَّى سُنَّةَ الظُّهْرِ أَوْ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ مَثَلًا بَعْدَ الزَّوَالِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَهَا فَلَا اقْرَبُ عَدَمَ الْإِنْعِقَادِ لِأَنَّهَا غَيْرُ مَطْلُوبَةٍ حَيْثُذ . وَالْأَصْلُ أَنَّ الْعِبَادَةَ إِذَا لَمْ تُطْلَبْ لَمْ تَتَعَقَّدْ وَقِيَاسُ عَدَمِ حُصُولِ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ إِذَا نَفَاها انْتِفَاءُ سُنَّةِ الزَّوَالِ إِذَا فَعَلَ سُنَّةَ الظُّهْرِ مَثَلًا وَنَفَى سُنَّةَ الزَّوَالِ عَنْهَا وَقَوْلُهُ وَالصَّلَاةُ فِي بَيْتِهِ الْخ . وَالْمُسَافِرُ الْخ . أَقْلُ كُلِّ مِنْهُمَا رُكْعَتَانِ وَيَبْغِي أَنْ يُلْحَقَ بِذَلِكَ صَلَاةُ التَّوْبَةِ وَرُكْعَتَا الْقَتْلِ وَعِنْدَ الزَّافِافِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا قُصِدَ بِهِ مُجَرَّدُ الشُّغْلِ بِالصَّلَاةِ وَقَوْلُهُ لِأَنَّ هَذَا الْمَفْعُولَ الْخ . فَلَا يُقَالُ: صَلَّى تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ مَثَلًا وَإِنَّمَا يُقَالُ صَلَّى صَلَاةً حَصَلَ بِهَا الْمَقْصُودُ مِنْ تَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يُصَلِّي تَحِيَّةَ الْوُضُوءِ مَثَلًا لَا يَحْتَثُّ بِمَا صَلَّاهُ مِمَّا يَخْصُلُ بِهِ مَقْصُودٌ مَا حَلَفَ عَلَى عَدَمِ فِعْلِهِ وَكَذَا لَا يَخْصُلُ ثَوَابُهَا حَيْثُ لَمْ تَتَوَّأَنَّ وَإِنْ سَقَطَ الطَّلَبُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَجَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يُعِيدَ التَّحِيَّةَ مَثَلًا هَلْ تَصِحَّ أَمْ لَا لِدُخُولِهَا فِي ضَمَنِ مَا فَعَلَهُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِحُصُولِهَا بِمَا فَعَلَهُ أَوَّلًا ع ش .

☐ قَوْلُهُ: (قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَنَقَلَ الْفَخْرُ فِي الْمُغْنِي الْإِقْوَلَهُ لَا سَهْوًا وَقَوْلُهُ وَإِنْ شَدَّ إِلَى التَّيْبَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ الْخ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ . ☐ قَوْلُهُ: (لَا زِمَةٌ لَهُ) أَيِ لِلتَّثْقُلِ نِهَايَةً وَمُعْنٍ قَالَ سَمِ أَيٍ مِنْ غَيْرِ التِّزَامِ بِالتَّنْذِيرِ سَمِ . ☐ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيٍ فِي التَّثْقُلِ الْمُقَيَّدِ بِوَقْتٍ أَوْ سَبَبٍ . ☐ قَوْلُهُ: (لَا سَهْوًا) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ وَعِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ لَا سَهْوًا وَفِي الْخَادِمِ لَكِنَّ الْمُنْقُولَ الْبُطْلَانَ لِأَنَّهُ نَقَصَ أَوْ زَادَ، وَذَلِكَ مُنَافٍ لَوْضَعِ الشَّرْعِ أَهْ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْبُطْلَانَ هُوَ الْجَارِي عَلَى الْقَوَاعِدِ لِأَنَّ مَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ جُمْلَةً أَوْ تَفْصِيلًا يَضُرُّ الْخَطَأَ فِيهِ، وَالْعَدَدُ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ إجمالاً فِي ضَمَنِ التَّعَرُّضِ لِكُونِهِ ظُهُراً أَوْ ضَبْحاً مَثَلًا أَه . ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الْخ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَايَةً وَمُعْنَى زَادَ سَمِ فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ

☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ النَّفْلِيَّةَ لَازِمَةٌ) هَلْ يُشْكِلُ عَلَى اللَّزُومِ تَعْيُّنُهُ بِالتَّنْذِيرِ وَيُجَابُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ غَيْرِ التِّزَامِ أَه . ☐ قَوْلُهُ: (عَمْدًا لَا سَهْوًا) فِي الْخَادِمِ وَقَضِيَّتُهُ أَيٍ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لِعَدَدِ الرُّكْعَاتِ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الظُّهْرَ ثَلَاثَ رُكْعَاتٍ أَوْ خَمْسًا سَاهِيًا أَنَّهُ يَتَعَقَّدُ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ تَعْيُّنُهُ إِذَا عَيَّنَ وَأَخْطَأَ فِيهِ لَا يَبْطُلُ لَكِنَّ الْمُنْقُولَ الْبُطْلَانَ لِأَنَّهُ نَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ أَوْ زَادَ فِيهَا وَذَلِكَ مُنَافٍ لَوْضَعِ الشَّرْعِ أَهْ وَقَوْلُهُ لَكِنَّ الْمُنْقُولَ هَكَذَا فِي نُسَخَةٍ وَفِي أُخْرَى لَكِنَّ الْمَشْهُورَ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْبُطْلَانَ هُوَ الْجَارِي عَلَى الْقَوَاعِدِ لِأَنَّ مَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ جُمْلَةً أَوْ تَفْصِيلًا يَضُرُّ الْخَطَأَ فِيهِ وَالْعَدَدُ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ إجمالاً فِي ضَمَنِ التَّعَرُّضِ لِكُونِهِ ضَبْحاً أَوْ ظُهُراً مَثَلًا . ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ) هُوَ الْمُعْتَمَدُ فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ

مَعْرِفَتُهُ بِالْوَقْتِ الْمُتَعَيَّنِ لِلْفِعْلِ تُلْغِي خَطَأَهُ فِيهِ (ويكفي في النفل المطلق) وهو ما لا يتَقَيَّدُ بِوَقْتٍ وَلَا سَبَبٍ (نَيْةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ) لِأَنَّهُ أَدْنَى دَرَجَاتِهَا إِذَا قَصَدَ فِعْلَهَا وَجَبَ حُصُولُهُ.
 (وَالنَّيَّةُ بِالْقَلْبِ) إِجْمَاعًا هُنَا وَفِي سَائِرِ مَا تُشْرَعُ فِيهِ لِأَنَّهَا الْقَصْدُ وَهُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِهِ فَلَا يَكْفِي مَعَ غَفْلَتِهِ نُطْلَقُ وَلَا يَضُرُّ إِذَا خَالَفَ مَا فِي الْقَلْبِ (وَيَنْدُبُ النَّطْقُ) بِالْمُنَوِّيِّ (فَيُبَيِّلُ التَّكْبِيرَ) لِإِسَاعِدِ اللِّسَانِ الْقَلْبَ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ وَإِنْ شَدَّ قِيَاسًا عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْحَجِّ الْمُتَدَفِّعِ بِهِ التَّشْنِيعُ بِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ.
 (تَنْبِيْهُ) قِيلَ لَهُ صَلَّ وَلَكَ دِينَارٌ فَصَلَّى بِقَصْدِهِ

لَا يَضُرُّ الْخَطَأُ فِي الْيَوْمِ لَا فِي الْأَدَاءِ وَلَا فِي الْقَضَاءِ وَلَا يُشْكِلُ بِأَنَّهُ يَضُرُّ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الصَّوْمِ لِلْفَرْقِ بَأَن تَعَلَّقَ الصَّوْمُ بِالزَّمَانِ أَشَدُّ مِنْ تَعَلُّقِ الصَّلَاةِ بِهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَجَبَ) أَي تَبَيَّنَ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (حُصُولُهُ) أَي الْفِعْلُ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي سَائِرِ مَا تُشْرَعُ إِلَيْهِ) وَنَبَّهَ بِذَلِكَ هُنَا عَلَى جَمِيعِ الْأَبْوَابِ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا هُنَا مُعْنً.
 □ قَوْلُهُ: (إِذَا خَالَفَ إِلَيْهِ) أَي كَانَ نَوَى الظُّهْرِ وَسَبَقَ لِإِسَائِهِ إِلَى الْعَصْرِ نِهَائَةً وَمُعْنً. وَكَذَا لَوْ تَعَمَّدَهُ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهُ وَقَصَدَ مَا نَوَاهُ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (لِإِسَاعِدِ اللِّسَانِ إِلَيْهِ) وَلِأَنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْوَسْوَاسِ نِهَائَةً وَمُعْنً. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْحَجِّ إِلَيْهِ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ مَعَ الْمَثْنِ يَنْوِي بِقَلْبِهِ وَجُوبًا الْخَبَرِ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَلِسَانُهُ نَذْبًا لِلِاتِّبَاعِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (مَنْ أَوْجَبَهُ) أَي التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ مُعْنً وَعَ ش. □ قَوْلُهُ: (تَنْبِيْهُ إِلَيْهِ) وَلَوْ عَقَّبَ النِّيَّةَ بِلَفْظٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ نَوَاهَا وَقَصَدَ بِذَلِكَ التَّبَرُّكَ أَوْ أَنَّ الْفِعْلَ وَاقِعٌ بِالمَشِيئَةِ لَمْ يَضُرُّ أَوْ التَّعْلِيقُ أَوْ أَطْلَقَ لَمْ يَصِحَّ لِلْمُنَافَاةِ وَلَوْ قَلَبَ الْمُصَلِّي صَلَاتَهُ الَّتِي هُوَ فِيهَا صَلَاةً أُخْرَى عَالِمًا عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ. أَوْ أَتَى بِمَا يُنَافِي الْفَرْضَ دُونَ التَّغْلُّبِ كَانَ أَحْرَمَ الْقَائِدُ بِالْفَرْضِ قَاعِدًا أَوْ أَحْرَمَ بِهِ الشَّخْصُ قَبْلَ الْوَقْتِ عَامِدًا عَالِمًا بِذَلِكَ لَمْ تَتَعَقَّدْ صَلَاتُهُ لِتِلَاقِهَا فَإِنْ كَانَ مَعْذُورًا كَمَنْ طَرَفَ دُخُولَ الْوَقْتِ فَأَحْرَمَ بِالْفَرْضِ أَوْ قَلْبَهُ تَفْلًا مُطْلَقًا لِيُذْرَكَ جَمَاعَةٌ مَشْرُوعَةٌ وَهُوَ مُتَفَرِّدٌ فَسَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ لِيُذْرِكَهَا أَوْ رَكَعَ الْمَسْبُوقُ قَبْلَ تَمَامِ التَّكْبِيرِ جَاهِلًا انْقَلَبَتْ تَفْلًا لِلْعُذْرِ إِذْ لَا يُلْزَمُ مِنْ بَطْلَانِ الْخُصُوصِ بَطْلَانُ الْعُمُومِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا لَوْ قَلَبَهَا تَفْلًا مُعَيَّنًا كَرَكَعَتِي الضُّحَى فَلَا تَصِحُّ لافْتِقَارِهِ إِلَى التَّعْيِينِ. وَمَا إِذَا لَمْ تُشْرَعِ الْجَمَاعَةُ كَمَا لَوْ كَانَ صَلَّى الظُّهْرَ فَوَجَدَ مَنْ يُصَلِّي الْعَصْرَ فَلَا يَجُوزُ الْقَطْعُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَمَا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ أَحْرَمَ قَبْلَ الْوَقْتِ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ لَا يَتِمُّهَا لِتَبَيُّنِ بَطْلَانِهَا وَإِنَّمَا وَقَعَتْ لَهُ نَافِلَةٌ لِقِيَامِ الْعُذْرِ كَمَنْ صَلَّى بِالْاجْتِهَادِ لِغَيْرِ الْقِبْلَةِ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ الْحَالُ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنْهَا وَقَعَتْ لَهُ نَافِلَةٌ وَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَائِهَا بَطَلَتْ كَمَا مَرَّ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَمِرَّ مُعْنً زَادَ النَّهْيُ وَلَوْ طَرَفَ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى فَرَضَ أَوْ نَفَلَ فَاتَمَّ عَلَيْهِ صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَلَا تَبْطُلُ بِشَكِّ جَالِسٍ لِلتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ فِي طَهْرِهِ فَقَامَ لِثَالِثَةٍ ثُمَّ تَذَكَّرَهُ أَيِ الظُّهْرِ وَلَا بِالْقُنُوتِ فِي سُنَّةِ الصُّبْحِ يَظُنُّ أَنَّهَا الصُّبْحُ وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ وَأَتَى بِرُكْنٍ فِيمَا يَظْهَرُ

لَا يَضُرُّ فِي الْيَوْمِ لَا فِي الْأَدَاءِ وَلَا فِي الْقَضَاءِ. وَلَا يُشْكِلُ بِأَنَّهُ يَضُرُّ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الصَّوْمِ لِمَا بَيَّنَّاهُ فِي بَابِ الصَّوْمِ، وَمِنْهُ الْفَرْقُ بَأَن تَعَلَّقَ الصَّوْمُ بِالزَّمَانِ أَشَدُّ مِنْ تَعَلُّقِ الصَّلَاةِ بِهِ فَرَأِجُهُ.

أَوْ قَصِدَ دَفْعَ غَرِيمٍ صَحَّ وَلَا دِينَارَ لَهُ وَنَقَلَ الْفَخْرُ الرَّازِيَّ إِجْمَاعَ الْمُتَكَلِّمِينَ مَعَ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ مِنْ أَيْمَتِنَا عَلَى أَنَّ مَنْ عَبَدَ أَوْ صَلَّى لِأَجْلِ خَوْفِ الْعِقَابِ أَوْ طَلَبِ الثَّوَابِ لَمْ تَصِحَّ عِبَادَتُهُ مُحْمُولٌ عَلَى مَنْ مَحَضَ عِبَادَتَهُ لَذَلِكَ وَحْدَهُ

اهـ. ثم رأيت في الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ إِلَّا فِي صُورَةِ الشَّكِّ فِي الطَّهَارَةِ فَقَالَ فِيهَا مَا نَصَّهُ وَلَوْ شَكَّ فِي الطَّهَارَةِ وَهُوَ جَالِسٌ لِلتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ فَقَامَ إِلَى الثَّالِثَةِ ثُمَّ ذَكَرَ الطَّهَارَةَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا لَوْ شَكَّ فِي النَّيَّةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ بَعْدَ إِخْدَاتٍ فَعَمِلَ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَامَ لِيَتَوَضَّأَ فَتَذَكَّرَ فَإِنَّهَا لَا تَبْطُلُ بَلْ يَعُودُ وَيَبْنِي وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ اهـ. قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِمْ رَفَسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ قَلْبَهَا إِلَى أَقَلِّ مِنْ رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ قَبْلَ تَلْبِيسِهِ بِالثَّالِثَةِ لَمْ يَصِحَّ وَهُوَ كَذَلِكَ. وَقَوْلُهُمْ رَفَرَضِ أَوْ نَقَلَ إِلَيْهِ دَخَلَ فِيهِ مَا لَوْ كَانَ فِي سِتَّةِ الصُّبْحِ فَظَنَّا الصُّبْحَ مَثَلًا وَعَكْسُهُ فَيَصِحُّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا وَيَقَعُ عَمَّا نَوَاهُ بِاِغْتِيَابِ نَفْسِ الْأَمْرِ ثُمَّ إِنَّ تَذَكُّرَهُ فَذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْهُ أَعَادَ السُّتَةَ نَذْبًا وَالصُّبْحَ وَجُوبًا لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ كُلِّ مِنْهُمَا وَخَرَجَ بِالظَّنِّ مَا لَوْ شَكَّ فِي أَنَّ مَا نَوَاهُ ظَهَرَ أَوْ عَصَرَ مَثَلًا فَيُضَرُّ حَيْثُ طَالَ التَّرَدُّدُ أَوْ مَضَى رُكْنٌ مَعَهُ. قَالَ سَمِ عَلَى حُجٍّ: فَرَضَ، وَفِي الرُّوضِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ ظَنَّ دُخُولَ الْوَقْتِ فَأَحْرَمَ بِالْفَرْضِ قَبْلَ خِلَافِهِ انْقَلَبَ نَفْلًا اهـ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي انْقِلَابِهِ نَفْلًا وَصِحَّتِهِ بَيِّنٌ أَنَّ يَتَبَيَّنُ خِلَافَهُ قَبْلَ فَرَاغِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ مُتَّجِهٌ لَكِنْ فِي شَرْحِ رَفَرَضِ الْجَزْمُ بِخِلَافِهِ فِي الْأَوَّلِ قِيَاسًا عَلَى تَبَيُّنِ الْخَطَا فِي الْقِبْلَةِ وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ تَبَيُّنَ الْخَطَا فِي الْقِبْلَةِ يُنْتَعَمُ صِحَّةُ التَّقْلِيلِ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْفَرَاغِ اهـ عَشْرُ ش.
 ١٠ قَوْلُهُ: (أَوْ قَصِدَ دَفْعَ الْغَرِيمِ) ظَاهِرُهُ الْعَطْفُ عَلَى قَصْدِهِ وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى عِبَارَةُ النَّهْيِ وَلَا تَبْطُلُ بِنَيْتِ الصَّلَاةِ وَدَفْعِ الْغَرِيمِ أَوْ حُصُولِ دِينَارٍ فِيمَا إِذَا قِيلَ لَهُ: صَلِّ وَلَكَ دِينَارٌ. بِخِلَافِ نَيْتِ فَرْضٍ وَنَقَلَ لَا يَتَذَرُجُ فِيهِ لِلتَّشْرِيكِ بَيْنَ عِبَادَتَيْنِ مَقْصُودَتَيْنِ وَبِخِلَافِ نَيْتِ الطَّوَافِ وَدَفْعِ الْغَرِيمِ أَيْ فَلَا يَتَعَقَّدُ لِآتِهِ مِنْ جَسَسٍ مَا يُدْفَعُ بِهِ عَادَةً بِخِلَافِ الصَّلَاةِ اهـ. ١١ قَوْلُهُ: (صَحَّ) أَيْ مَا صَلَّاهُ بِذَلِكَ الْقَصْدِ. ١٢ قَوْلُهُ: (وَنَقَلَ الْفَخْرُ الرَّازِيَّ إِلَيْهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي خِلَافًا لِلْفَخْرِ الرَّازِيَّ اهـ. ١٣ قَوْلُهُ: (وَطَلَبَ الثَّوَابَ) الْوَاوُ بِمَعْنَى: (أَوْ) كَمَا عَبَّرَ بِهَا النَّهْيُ. ١٤ قَوْلُهُ: (مُحْمُولٌ إِلَيْهِ) خَبَرٌ وَنَقَلَ إِلَيْهِ. ١٥ قَوْلُهُ: (عَلَى مَنْ مَحَضَ إِلَيْهِ) لَعَلَّ الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ إِنَّ أُرِيدَ بِالتَّمْحِضِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا لِأَجْلِ ذَلِكَ بَحِثْ إِنَّهُ لَوْلَا مَا فَعَلَ مَعَ اِغْتِقَادِهِ اسْتِحْقَاقَ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ لِذَاتِهِ فَالْوَجْهَ صِحَّةُ عِبَادَتِهِ كَمَا قَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ نُصُوصُ التَّرْغِيبِ وَالتَّزْهِيْبِ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ تَعَمَّدَ الْإِخْلَالَ بِحَقِّ الْخِدْمَةِ مَعَ اِغْتِقَادِهِ ثُبُوتَهُ وَمُجَرَّدُ ذَلِكَ لَا يُنَافِي الصَّحَّةَ وَلَا الْإِيمَانَ وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا لِأَجْلِ ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ اِغْتِقَادِ الْإِسْتِحْقَاقِ الْمَذْكُورِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ إِيْمَانِهِ وَعَدَمُ صِحَّةِ عِبَادَتِهِ فَتَأَمَّلْ سَمِ

١٦ قَوْلُهُ: (عَلَى مَنْ مَحَضَ إِلَيْهِ) لَعَلَّ الْوَجْهَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أُرِيدَ بِالتَّمْحِضِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ إِلَّا لِأَجْلِ ذَلِكَ بَحِثْ إِنَّهُ لَوْلَا مَا فَعَلَ مَعَ اِغْتِقَادِهِ اسْتِحْقَاقَ اللَّهِ تَعَالَى ذَلِكَ لِذَاتِهِ فَالْوَجْهَ صِحَّةُ عِبَادَتِهِ كَمَا قَدْ تَصَرَّحَ بِذَلِكَ نُصُوصُ التَّرْغِيبِ وَالتَّزْهِيْبِ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ تَعَمَّدَ الْإِخْلَالَ بِحَقِّ الْخِدْمَةِ مَعَ اِغْتِقَادِهِ ثُبُوتَهُ، وَمُجَرَّدُ ذَلِكَ لَا يُنَافِي الصَّحَّةَ وَلَا الْإِيمَانَ وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ إِلَّا لِأَجْلِ ذَلِكَ مَعَ عَدَمِ اِغْتِقَادِ الْإِسْتِحْقَاقِ الْمَذْكُورِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ إِيْمَانِهِ وَعَدَمُ صِحَّةِ عِبَادَتِهِ فَتَأَمَّلْ.

لَكِنَّ النَّظَرَ حِينَئِذٍ فِي بَقَاءِ إِسْلَامِهِ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا مُرَادُ الْمُتَكَلِّمِينَ أَنَّهُ مَحْطُ نَظَرِهِمْ لِمُنَافَاتِهِ لَاسْتِحْقَاقِهِ تَعَالَى الْعِبَادَةَ مِنَ الْخَلْقِ لِذَاتِهِ أَمَّا مَنْ لَمْ يَمَحْضُهَا بِأَنْ عَمِلَ لَهُ تَعَالَى مَعَ الطَّمَعِ فِي ذَلِكَ وَطَلَبَهُ فَتَصَبَّحَ عِبَادَتُهُ جُزْأً، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ تَجْرِيدَ الْعِبَادَةِ عَنْ ذَلِكَ وَهَذَا مُحْمَلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦] بِنَاءً عَلَى تَفْسِيرِ يَدْعُونَ يَتَعَبَّدُونَ وَإِلَّا لَمْ يُرَدِّ إِذْ شَرَطَ قَبُولَ الدُّعَاءِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ.

(الثاني تكبيرة الإحرام) للحديث الصحيح «تحریمها التكبیر وتَحْلِيلُهَا التَّسْلِيمُ» مَعَ قَوْلِهِ لِلْمُسِيِّ صَلَاتِهِ فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ» سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَحْرِيمِهَا مَا كَانَ حَلَالًا قَبْلَهَا وَجُعِلَتْ فَاتِحَةُ الصَّلَاةِ لِيَسْتَحْضِرَ الْمُصَلِّي مَعْنَاهَا الدَّالَّ عَلَى عَظَمَتِهِ مِنْ تَهَيُّأٍ لِيَخْدُمَتِهِ حَتَّى تَتِمَّ لَهُ الْهَيْبَةُ وَالْخُشُوعُ، وَمِنْ ثَمَّ زَيْدٌ فِي تَكَرُّرِهَا لِيَدُومَ لَهُ اسْتِصْحَابُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ إِذْ لَا رُوحَ وَلَا كَمَالَ لَهَا بِدُونِهِمَا وَالْوَاجِبُ فِيهَا كَكُلِّ قَوْلِي إِسْمَاعُ نَفْسِهِ إِنْ صَحَّ سَمْعُهُ وَلَا لَغَطٌ أَوْ نَحْوَهُ (وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْقَادِرِ عَلَيْهَا لَفْظُ (اللَّهُ أَكْبَرُ) لِلِاتِّبَاعِ).

عَلَى حِجِّهِ ش. □ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ النَّظَرَ حِينَئِذٍ الْخ) قَدْ يُقَالُ حَيْثُ اعْتَقَدَ اسْتِحْقَاقَهُ تَعَالَى لِلْعِبَادَةِ فَلَا وَجْهَ إِلَّا إِسْلَامُهُ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ ازْتِكَابُ الْمُخَالَفَةِ وَهِيَ مَعَ اعْتِقَادِ حَقِّ الْأُلُوْهِيَّةِ لَا تَقْدَحُ فِي الْإِسْلَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمْعًا عَلَى حِجِّهِ ش. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ هَذَا) أَيِ الْحَمْلِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً ش. أَيِ مَنْ مَحْضَ عِبَادَتِهِ لِذَلِكَ الْخ. اه. زَادَ الْكُرْدِيُّ وَضَمِيرُ أَنَّهُ وَمُنَافَاتِهِ يَرْجِعَانِ إِلَيْهِ اه. وَالظَّاهِرُ أَنَّ ضَمِيرَهُمَا رَاجِعٌ لِلتَّحْضِيزِ الْمَذْكُورِ أَيِ الْمَنْعِ مِنْهُ. □ قَوْلُهُ: (لِمُنَافَاتِهِ الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِلِاسْتِذْرَاكِ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَ قَوْلِهِ: وَمِمَّا يَدُلُّ الْخ عَلَى الْاسْتِذْرَاكِ. □ قَوْلُهُ: (فَتَصَبَّحَ عِبَادَتُهُ الْخ) إِذْ طَمَعَهُ فِي ذَلِكَ وَطَلَبَهُ إِيَّاهُ لَا يُنَافِي صِحَّتَهَا نِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيِ مَنْ لَمْ يُمَحْضُهَا بِأَنْ عَمِلَ الْخ. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ) أَيِ بَأْنٍ يُحْمَلُ (يَدْعُونَ) عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ الدُّعَاءِ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُرَدِّ الْخ) تَوَجُّهِ الْإِيرَادِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَدَحَ الْمُتَعَبِّدِينَ خَوْفًا وَطَمَعًا فَلَيْمَ قُلْتُمْ التَّجْرِيدَ أَفْضَلَ. □ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ خَوْفًا وَطَمَعًا.

قَوْلُ (سَيِّ): (تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ) أَيِ فِي الْقِيَامِ وَبَدَلُهُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِلْحَدِيثِ) إِلَى الْمَثَرِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى لِأَقْوَلِهِ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى وَالْوَاجِبِ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ قَوْلِهِ الْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى الْعَطْفُ كَمَا فِي الْمُعْنَى لِيُفِيدَ اسْتِغْلَالَ كُلِّ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ فِي الْاسْتِدْلَالِ. □ قَوْلُهُ: (لِلْمُسِيِّ صَلَاتِهِ الْخ) اسْمُهُ خَلَادٌ بَنٌ رَافِعٍ الزُّرْقِيُّ عَمِيرَةُ اه. ش. □ قَوْلُهُ: (سُمِّيَتْ بِذَلِكَ) أَيِ سُمِّيَتْ هَذِهِ التَّكْبِيرَةُ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِتَحْرِيمِهَا الْخ) أَيِ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ بِهَا عَلَى الْمُصَلِّي مَا كَانَ حَلَالًا لَهُ قَبْلَهُ مِنْ مَفْسِدَاتِ الصَّلَاةِ؛ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْكَلَامِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مُعْنَى وَنِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (وَجُعِلَتْ) أَيِ التَّكْبِيرَةُ. □ قَوْلُهُ: (فِي تَكَرُّرِهَا) أَيِ تَكَرُّرِ التَّكْبِيرَةِ فِي الْإِنْتِقَالَاتِ. □ قَوْلُهُ: (إِسْمَاعُ نَفْسِهِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ لِحِدَّةِ سَمْعِهِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَيْهَا) أَيِ عَلَى الثُّطُقِ بِهَا نِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (لِلِاتِّبَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَنَظِيرُ ذَلِكَ) فِي الْمُعْنَى

□ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ النَّظَرَ حِينَئِذٍ فِي بَقَاءِ إِسْلَامِهِ) قَدْ يُقَالُ حَيْثُ اعْتَقَدَ اسْتِحْقَاقَهُ تَعَالَى لِلْعِبَادَةِ فَلَا وَجْهَ إِلَّا

مع خَبَرِ البخاري: «صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» أَي عَلِمْتُمُونِي إِذِ الْأَقْوَالُ لَا تُرَى فَلَا يَكْفِي اللَّهُ كَبِيرٌ وَلَا الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ وَيُسْنُ جَزْمُ الرَّاءِ وَإِيجَابُهُ غَلَطٌ وَحَدِيثُ «التَّكْبِيرُ جَزْمٌ» لَا أَصْلَ لَهُ وَيَفْرَضُ صِحَّتُهُ الْمُتْرَادُ بِهِ عَدَمُ مَدِّهِ كَمَا حَمَلُوا عَلَيْهِ الْخَبَرَ الصَّحِيحَ «السَّلَامُ جَزْمٌ» عَلَى أَنَّ الْجَزْمَ الْمُقَابِلَ لِلرَّفْعِ اصْطِلَاحٌ حَادِثٌ فَكَيْفَ تُحْمَلُ عَلَيْهِ الْأَلْفَاظُ الشَّرْعِيَّةُ وَعَدَمُ تَكْرِيرِهَا وَيَضُرُّ زِيَادَةُ «وَإِ» سَاكِنَةٍ لِأَنَّهُ يَصِيرُ جَمْعٌ لِأَنَّهُ أَوْ مُتَحَرِّكَةٌ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ كَمُتَحَرِّكَةٍ قَبْلَهُمَا وَإِنَّمَا صَحَّ وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ عَلَى مَا فِي فَتَاوَى الْقُقَالِ

إِلَّا قَوْلَهُ: (كَمَا حَمَلُوا) إِلَى وَعَدَمِ تَكْرِيرِهَا وَقَوْلَهُ: (وَإِنَّمَا صَحَّ) إِلَى (وَكَذَا) وَقَوْلَهُ: (وَبَحَثَ) إِلَى (وَيُسْنُ) وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَا يَضُرُّ) إِلَى (وَيُسْنُ). □ قَوْلُهُ: (لِلْإِتْبَاعِ) أَي لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (إِذَا الْأَقْوَالُ لَا تُرَى) أَي فَهَذَا قَرِينَةُ إِرَادَةِ الْعِلْمِ سَم. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَكْفِي اللَّهُ كَبِيرٌ) أَي لِقَوَاتٍ مَعْنَى أَفْعَلٌ وَهُوَ التَّفْضِيلُ. □ وَقَوْلُهُ: (وَلَا الرَّحْمَنُ) أَي أَوْ الرَّحِيمُ (أَكْبَرُ) أَي وَلَا اللَّهُ أَعْظَمُ وَأَجَلُ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى تَكْبِيرًا نِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ جَزْمُ الرَّاءِ الْخ) وَلَا يَضُرُّ ضَمُّهَا كَمَا أَتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَأَخَّرُونَ نِهَايَةً قَالَ ع ش وَبَقِيَ مَا لَوْ فَتَحَ الْهَاءُ أَوْ كَسَرَهَا مِنْ اللَّهِ وَمَا لَوْ فَتَحَ الرَّاءُ أَوْ كَسَرَهَا مِنْ أَكْبَرُ هَلْ يَضُرُّ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الضَّرَرِ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ اللَّحْنَ فِي الْقِرَاءَةِ إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَعْنَى لَا يَضُرُّ وَنَقَلَ بِالذَّرْسِ عَنْ فَتَاوَى الْوَالِدِ الشَّارِحِ مَا يُوَافِقُ مَا قُلْنَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ اه. عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ لَمْ يَجْزِمِ الرَّاءُ مِنْ أَكْبَرُ لَمْ يَضُرَّ خِلَافًا لِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ يُونُسَ فِي شَرْحِ التَّنْبِيهِ اه. □ قَوْلُهُ: (لَا أَصْلَ لَهُ الْخ) أَي وَإِنَّمَا هُوَ قَوْلُ التَّخْفِي. نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ وَعَلَى تَقْدِيرِ وُجُودِهِ فَمَعْنَاهُ عَدَمُ التَّرَدُّدِ فِيهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (عَدَمُ مَدِّهِ) أَي التَّكْبِيرِ. □ وَقَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ الْخ) أَي عَدَمُ الْمَدِّ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ الْجَزْمَ الْخ) بَلِ الْجَزْمُ الْإِصْطِلَاحِيُّ لَا يَتَصَوَّرُ هُنَا سَم. □ قَوْلُهُ: (الْأَلْفَاظُ الْخ) أَي السَّابِقَةُ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَعَدَمُ تَكْرِيرِهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ جَزْمُ الرَّاءِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَنَقَلَ عَنْ فَتَاوَى ابْنِ رَزِينِ أَنَّهُ لَوْ شَدَّدَ الرَّاءُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ. وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْوَجْهَ خِلَافُهُ اه. زَادَ النَّهَايَةَ إِذِ الرَّاءُ حَزَفُ تَكْرِيرِ فَرْيَادَتِهِ لَا تَغْيِيرِ الْمَعْنَى اه. □ قَوْلُهُ: (وَيَضُرُّ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ جَاهِلًا بِمَا ذَكَرَ ع ش. □ قَوْلُهُ: (زِيَادَةُ «وَإِ» الْخ) أَي وَمَدُّ هَمْزَةِ اللَّهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى أَي: لِأَنَّهُ يَنْقَلِبُ مِنْ لَفْظِ الْخَبَرِ الْإِنشَائِيِّ إِلَى الْإِسْتِفْهَامِ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ) أَي فِي التَّحْلِيلِ.

إِسْلَامِهِ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ ازْتِكَابُ الْمُخَالَفَةِ وَهِيَ مَعَ اعْتِقَادِهِ حَقِّ الْأُلُوْهِيَّةِ لَا تَقْدَحُ فِي الْإِسْلَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا الْأَقْوَالُ لَا تُرَى) أَي فَهَذَا قَرِينَةُ إِرَادَةِ الْعِلْمِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ الْجَزْمَ الْخ) بَلِ الْجَزْمُ الْإِصْطِلَاحِيُّ لَا يَتَصَوَّرُ هُنَا. □ قَوْلُهُ: (كَمُتَحَرِّكَةٍ قَبْلَهُمَا) قَالَ النَّاشِرِيُّ: وَإِذَا قَالَ وَاللَّهُ أَكْبَرُ بِزِيَادَةِ الْوَائِ لَمْ يُجْزِمْنِهِ ذَلِكَ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْمُعْجَالَةِ عَنْ فَتَاوَى الْقُقَالِ وَأَقْرَهُ. وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ الْمَالِكِيُّ أَنَّ الصَّلَاةَ تَصِحُّ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ تُبَدَّلُ وَأَوْ كَمَا تُبَدَّلُ الْوَائِ هَمْزَةٌ اه كَلَامُ النَّاشِرِيِّ وَفِيهِ تَنَافٍ لَا يَخْفَى لِأَنَّ قَوْلَهُ بِزِيَادَةِ الْوَائِ يَفْتَضِي أَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ الْوَائِ وَهَمْزَةِ الْجَلَالَةِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَنَاهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ كَمُتَحَرِّكَةٍ قَبْلَهُمَا كَمَا هُوَ

لِتَقْدُمَ مَا يُمَكِّنُ الْعَطْفَ عَلَيْهِ ثُمَّ لَا هُنَا وَكَذَا كُلُّ مَا غَيَّرَ الْمَعْنَى كَتَشْدِيدِ الْبَاءِ وَزِيَادَةِ الْآلِفِ بَعْدَهَا بَلْ إِنْ عَلِمَ مَعْنَاهُ كَفَرٌ وَلَا تَضُرُّ وَقْفَةً يَسِيرَةً بَيْنَ كِلِمَتَيْهِ وَهِيَ سَكَنَةُ التَّنَفُّسِ وَبَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مَا زَادَ عَلَيْهَا لِنَحْوِ عَيٍّ وَيُسْنُ أَنْ لَا يَصِلَ هَمْزَةُ الْجَلَالَةِ بِنَحْوِ مَأْمُومًا وَلَوْ كَبُرَ مَرَاتٍ نَاوِيًا الْإِفْتِتَاحَ بِكُلِّ

قوله: (لِتَقْدُمَ مَا يُمَكِّنُ الْعَطْفَ إِلَيْهِ) قد يردُّ على هذا الفرقِ أَنَّ الْوَائِ يَكُونُ لِلِاسْتِثْنَاءِ فَهَلَا صَحَّتِ الْوَائُ قَبْلَهُمَا حَمَلًا عَلَيْهِ سَم. وقد يُجَابُ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْوَائِ الْعَطْفُ بَلْ أَتَكَرَّ بَعْضُ النُّحَاةِ مَجِيئَهَا لِلِاسْتِثْنَاءِ. قوله: (كَتَشْدِيدِ الْبَاءِ) وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَشْدِيدُهَا إِلَّا بِتَخْرِيكِ الْكَافِ؛ لِأَنَّ الْبَاءَ الْمُدْعَمَةَ سَاكِنَةً وَالْكَافَ سَاكِنَةً وَلَا يُمَكِّنُ التَّنْقِطُ بِهِمَا وَإِذَا حُرِّكَتِ تَغَيَّرَ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ يَصِيرُ (أَكْبَرُ) مُعْنَى. قوله: (كَتَشْدِيدِ الْبَاءِ إِلَيْهِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ جَاهِلًا ع. ش. قوله: (وَزِيَادَةِ الْآلِفِ إِلَيْهِ) أَيِ وَإِنْدَالِ هَمْزَةٍ أَكْبَرُ وَآوًا مِنَ الْعَالِمِ دُونَ الْجَاهِلِ وَإِنْدَالِ الْكَافِ هَمْزَةً، وَلَوْ زَادَ فِي الْمَدِّ عَلَى الْآلِفِ الَّتِي بَيْنَ اللَّامِ وَالْهَاءِ إِلَى حَدٍّ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ وَهُوَ عَالِمٌ بِالْحَالِ فِيمَا يَظْهَرُ ضَرَرٌ نِهَائِيَّةً. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر.: دُونَ الْجَاهِلِ ظَاهِرٌ تَقْيِيدٌ مَا ذَكَرَ بِالْعَالِمِ أَنَّ تَغْيِيرَ غَيْرِ الْعَالِمِ يَضُرُّ مُطْلَقًا فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ الضَّرَرِ فِي بَقِيَّةِ الصُّورِ مَعَ الْجَهْلِ لَمْ يَنْعُدْ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَخْفَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَا تَغَيَّرَ بِهِ الْمَعْنَى يُخْرِجُ الْكَلِمَةَ عَنْ كَوْنِهَا تَكْبِيرًا وَيُصَيِّرُهَا أَجْنَبِيَّةً، وَالصَّلَاةُ وَإِنْ لَمْ تَبْطُلْ بِالْكَلِمَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ لَكِنْ تَبْطُلُ بِنَقْصَانِ رُكْنٍ مُطْلَقًا كَمَا لَوْ جَهَلَ وَجُوبُ الْفَاتِحَةِ عَلَيْهِ فَصَلَّى بِدُونِهَا. وَقَوْلُهُ م. ر. لَا يَرَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ أَيِ فِي قِرَاءَةٍ غَيْرِ مُتَوَاتِرَةٍ إِذْ يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ لُغَةً، وَغَايَةُ مِقْدَارِ مَا نُقِلَ عَنْهُمْ عَلَى مَا نَقَلَهُ ابْنُ حَجَرٍ سَبْعَ أَلْفَاتٍ وَتُقَدَّرُ كُلُّ أَلِفٍ بِحَرْكَتَيْنِ وَهُوَ عَلَى التَّقْرِيبِ وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِتَخْرِيكِ الْأَصَابِعِ مُتَوَالِيَةً مُتَقَابِرَةً لِلتَّنْقِطِ بِالْمَدِّ أَه. وَجَرَى شَيْخُنَا عَلَى إِطْلَاقِ الضَّرَرِ فِي جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ وَالْحَاشِيَةِ إِلَّا فِي إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ وَآوًا تَقْيِيدَهُ بِالْعَالِمِ وَفِي مَدِّ الْآلِفِ الَّتِي بَيْنَ اللَّامِ وَالْهَاءِ فَتَرْكُهُ بِالْكَلِمَةِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ. قوله: (كَفَرٌ) أَيِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ جَمْعَ (كَبِيرٍ) وَهُوَ الطَّبْلُ الَّذِي لَهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ نِهَائِيَّةً. قوله: (وَلَا يَضُرُّ وَقْفَةً يَسِيرَةً إِلَيْهِ) خِلَافًا لِظَاهِرِ قَوْلِ شَيْخِنَا: وَتَضُرُّ الْوَقْفَةُ الطَّوِيلَةُ بَيْنَهُمَا، وَكَذَا الْيَسِيرَةُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ أَه. قوله: (وَيَبْحَثُ الْأَذْرَعِيُّ إِلَيْهِ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيَّةُ وَنَقَلَ الْبَجِيرِيُّ عَنِ الْعُبَابِ مَا يُوَافِقُهُ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ: وَعَدَمٌ وَقْفَةٍ طَوِيلَةٍ أَيِ بِأَنْ زَادَتْ عَلَى سَكَنَةِ التَّنَفُّسِ وَالْعَبِيَّ كَمَا فِي الْعُبَابِ أَه. قوله: (وَيُسْنُ أَنْ لَا يَصِلَ إِلَيْهِ) فَالْوَضْلُ خِلَافُ الْأَوَّلَى نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. قوله: (بِنَحْوِ مَأْمُومًا) أَيِ مِمَّا قَبْلَ لَفْظَةِ الْجَلَالَةِ كَمُقْتَدِيًا وَإِمَامًا. قوله: (وَلَوْ كَبُرَ مَرَاتٍ إِلَيْهِ) وَلَوْ شَكَّ

ظَاهِرٌ وَمَا نَقَلَهُ عَنِ ابْنِ الْمُنِيرِ يَقْتَضِي أَنَّهُ أَتَى بِالْوَائِ بَدَلَ هَمْزَةِ الْجَلَالَةِ وَهَذِهِ لَمْ يَذْكُرْهَا الشَّارِحُ هُنَا. وَذَكَرَهَا فِي شَرْحِ الْإِزَادَةِ بِالنُّسْبَةِ لِهَمْزَةٍ أَكْبَرُ حَيْثُ قَالَ وَإِنْدَالُ أَيِ وَيَضُرُّ إِبْدَالُ هَمْزَةٍ أَكْبَرُ وَآوًا مِنَ الْعَالِمِ دُونَ الْجَاهِلِ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمْعِ الصَّحَّةِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لُغَةٌ أَه. وَاعْلَمْ أَنَّ مَا ذُكِرَ عَنْ ابْنِ الْمُنِيرِ إِنَّمَا نَقَلَهُ الشَّارِحُ عَنْهُ فِي هَمْزَةٍ أَكْبَرُ. قوله: (لِتَقْدُمَ مَا يُمَكِّنُ إِلَيْهِ) قد يردُّ على هذا الفرقِ أَنَّ الْوَائِ تَكُونُ لِلِاسْتِثْنَاءِ فَهَلَا صَحَّتِ الْوَائُ قَبْلَهُمَا حَمَلًا عَلَيْهِ. قوله: (وَلَوْ كَبُرَ مَرَاتٍ نَاوِيًا الْإِفْتِتَاحَ بِكُلِّ إِلَيْهِ)

دَخَلَ فِيهَا بِالْوُثْرِ وَخَرَجَ بِالشَّفْعِ لِأَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ بِالْأُولَى خَرَجَ بِالثَّانِيَةِ لِأَنَّ نِيَّةَ الْإِفْتِتَاحِ بِهَا

فِي أَنَّهُ أَحْرَمَ أَوْ لَا فَأَحْرَمَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَيَّ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ لَمْ تَتَعَقَّدْ لِأَنَّ تَشَكُّكَ فِي هَذِهِ النِّيَّةِ أَنَّهَا شَفَعٌ أَوْ وَثْرٌ فَلَا تَتَعَقَّدُ الصَّلَاةَ مَعَ الشَّكِّ، وَهَذَا مِنَ الْفُرُوعِ التَّقْيِيسَةِ. وَلَوْ اقْتَدَى بِإِمَامٍ فَكَبَّرَ ثُمَّ كَبَّرَ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ حَتَّى عَلَى أَنَّهُ قَطَعَ النِّيَّةَ وَتَوَيَّ الْخُرُوجَ مِنَ الْأُولَى أَوْ يَمْتَنِعُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ قَطْعِهِ لِلنِّيَّةِ الْأُولَى يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْخِلَافِ فِيمَا لَوْ تَخَنُّحَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يَحْمِلُهُ عَلَى السَّهْوِ وَلَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ فِي الْأَصَحِّ وَمُقْتَضَاهُ الْبَقَاءُ فِي مَسْأَلَتِنَا وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَلَوْ أَحْرَمَ بِرَكْعَتَيْنِ وَكَبَّرَ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ كَبَّرَ لَهُ بِنِيَّةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ فَهَذَا يَحْتَمِلُ الْإِبْطَالَ لِأَنَّهُ لَمْ يَرُفُضْ النِّيَّةَ الْأُولَى بَلْ زَادَ عَلَيْهَا قَبْطُلًا وَلَا تَتَعَقَّدُ الثَّانِيَةُ وَهُوَ الْأَوْجَهُ نِهَائِيَّةً. وَفِي سَمِ مَا يُوَافِقُهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر: فَأَحْرَمَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَيَّ أَيَّ وَقَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ فَإِنْ طَالَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَتَتَعَقَّدُ بِالثَّانِيَةِ اه. وَقَالَ السَّيِّدُ عَمَرُ الْبَصْرِيُّ قَوْلُهُ: وَمُقْتَضَاهُ الْبَقَاءُ الْخ. أَيَّ إِنْ كَانَ اقْتِدَاءُ الْمَأْمُومِ بِهِ بَيْنَ التَّكْبِيرَتَيْنِ فَصَحِيحٌ لِأَنَّ صَلَاتَهُ انْعَقَدَتْ صَحِيحَةً وَشَكُّكَ فِي طُرُقِ مُبْطِلٍ لِلْإِمَامِ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ حَيِّزِيَّةً تَقْرِيرَ مَسْأَلَةِ التَّخَنُّحِ وَإِنْ كَانَ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ بَعْدَ التَّكْبِيرَتَيْنِ قَبَاطِلٌ لِأَنَّهُ اقْتَدَى بِمَنْ يَشْكُ فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ فَلَا يَكُونُ جَازِمًا بِالنِّيَّةِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي اه. أَقُولُ: قَضِيَّةُ كَلَامِهِ عَدَمُ صِحَّةِ الْإِفْتِدَاءِ فِي مَسْأَلَةِ التَّخَنُّحِ بَعْدَهُ فَلْيُرَاجَعْ. ه قَوْلُهُ: (دَخَلَ فِيهَا بِالْوُثْرِ الْخ) هَذَا إِنْ لَمْ يَتَوَيَّ بَيْنَهُمَا خُرُوجًا أَوْ اقْتِتَاحًا وَلَا فَيَخْرُجُ بِالنِّيَّةِ وَيَدْخُلُ بِالتَّكْبِيرِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى وَشَرْحٌ بِأَفْضَلِ زَادَ شَيْخُنَا: وَالْوَسْوَسةُ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ مِنَ تَلَاُعِبِ الشَّيْطَانِ وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى خَبَلٍ فِي الْعَقْلِ أَوْ نَقْصٍ فِي الدِّينِ اه.

فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الْقَاضِي: وَلَوْ شَكَّ أَثْنَاءَ صَلَاتِهِ هَلْ كَبَّرَ لِلْإِفْتِتَاحِ فَكَبَّرَ حَالًا وَلَمْ يُسَلِّمْ انْعَقَدَتْ صَلَاتُهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِفْتِتَاحِ لَكِنْ الْإِحْتِيَاطُ أَنْ يُسَلِّمْ ثُمَّ يُكَبِّرَ اه. وَمَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا يُخَالِفُهُ مَا يَأْتِي عَنْ ابْنِ الْقَاصِّ وَالرَّافِعِيِّ وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا فِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُؤْثِرْ شَكَّهُ حُرْمَ عَلَيْهِ الْخُرُوجَ مِنَ الْفَرْضِ وَالْأَحْرَمَ عَلَيْهِ التَّسْلِيمَ لِأَنَّهُ تَلَبَّسَ بِعِبَادَةِ فَاسِدَةٍ فَالسَّلَامُ مِنَ الْفَرْضِ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ فَكَيْفَ يَكُونُ احْتِيَاطًا. ثُمَّ رَأَيْتُ الزَّرْكَاشِيَّ صَرَّحَ بِنَحْوِ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ ابْنُ الْقَاصِّ وَالرَّافِعِيُّ: وَلَوْ شَكَّ فِي الْإِنْعِقَادِ فَكَبَّرَ ثَانِيَةً قَبْلَ نِيَّةِ الْخُرُوجِ لَمْ تَتَعَقَّدْ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ بِهَا الْحُلُّ فَلَا يَحْصُلُ بِهَا الْعَقْدُ. وَلِلشَّكِّ فِي هَذِهِ التَّكْبِيرَةِ هَلْ هِيَ شَفَعٌ أَوْ وَثْرٌ وَلَا انْعِقَادٌ مَعَ الشَّكِّ وَنَظَرٌ فِيهِ بَأَنَّ شَكَّهُ فِي الْإِحْرَامِ يُصَيِّرُهُ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ فَلَا يَخْتِاجُ لِنِيَّةِ الْخُرُوجِ اه. وَأَقُولُ قِيَاسًا مَا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ أَثَّرَ الشَّكُّ بِأَنْ طَالَ زَمَنُهُ أَوْ مَضَى مَا مَرَّ انْعَقَدَتْ بِالثَّانِيَةِ لِأَنَّهُ عِنْدَ التَّلَبُّسِ بِهَا لَيْسَ فِي صَلَاةٍ وَالْأَخْرَجَ بِهَا وَاحْتِاجٌ لِثَلَاثَةِ الْإِنْعِقَادِ اه كَلَامُ شَرْحِ الْعُبَابِ. لَكِنْ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى مَا نَقَلَهُ عَنِ الرَّافِعِيِّ مَا ذَكَرُوهُ قُبِيلَ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَاللَّفْظُ لِلرَّوْضِ وَإِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يُكَبِّرْ لِلْإِحْرَامِ فَاسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ فَإِنْ عَلِمَ بَعْدَ فَرَاغِ الثَّانِيَةِ أَيَّ أَنَّهُ كَانَ كَبَّرَ تَمَّتْ بِهَا الْأُولَى أَوْ قَبْلَهُ بَنَى عَلَى الْأُولَى وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ فِي الْحَالَيْنِ اه. إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الظَّنِّ وَالتَّرَدُّدِ بِاسْتِوَاءٍ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ أوردت ذلك على م ر فَحَاوَلْتُ الْفَرْقَ بِمَا لَمْ يَظْهَرْ. ه قَوْلُهُ: (دَخَلَ بِالْوُثْرِ وَخَرَجَ بِالشَّفْعِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ: هَذَا إِنْ لَمْ يَتَوَيَّ كُلَّ تَكْبِيرَتَيْنِ خُرُوجًا أَوْ اقْتِتَاحًا وَلَا فَيَخْرُجُ بِالنِّيَّةِ وَيَدْخُلُ بِالتَّكْبِيرَةِ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ هَذَا كُلُّهُ مَعَ الْعَمْدِ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَمَّا مَعَ السَّهْوِ فَلَا بَطْلَانَ اه.

مُتَضَمِّنَةٌ لِقَطْعِ الْأُولَى وَهَكَذَا فَإِنْ لَمْ يَنْوَ ذَلِكَ وَلَا تَحَلَّلَ مُبْطِلٌ كإِعَادَةِ لَفْظِ النِّيَّةِ فَمَا بَعْدَ الْأُولَى ذِكْرُ لَا يُؤْثِّرُ وَنَظِيرُ ذَلِكَ إِنْ حَلَفَتْ بِطَلَاكِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَإِذَا كَرَّرَهُ طَلَّقْتَ بِالثَّانِيَةِ وَانْحَلَّتْ بِهَا الْيَمِينُ الْأُولَى وَبِالرَّابِعَةِ وَانْحَلَّتْ بِهَا الثَّالِثَةُ وَبِالسَّادِسَةِ وَانْحَلَّتْ بِهَا الْخَامِسَةُ وَهَكَذَا. (وَلَا تَضُرُّ زِيَادَةُ لَا تَمْنَعُ الْأَسْمَ) أَيِ اسْمِ التَّكْبِيرِ بِأَنْ كَانَتْ بَعْدَهُ مُطْلَقًا أَوْ بَيْنَ جُزْأَيْهِ وَقُلْتُ وَهِيَ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى بِخِلَافِ هُوَ وَيَا رَحْمَنُ (كَاللَّهِ) أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَكَاللَّهُ (الْأَكْبَرُ) لِأَنَّهَا مُفِيدَةٌ لِلْمُبَالِغَةِ فِي التَّعْظِيمِ بِإِفَادَتِهَا حَصْرَ الْكِبَرِيَاءِ وَالْعِظَمَةِ بِسَائِرِ أَنْوَاعِهِمَا فِيهِ

□ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَنْوَ ذَلِكَ) أَيِ إِنْ لَمْ يَنْوَ بغيرِ الْأُولَى شَيْئًا نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى: □ قَوْلُهُ: (كإِعَادَةِ لَفْظِ النِّيَّةِ) أَيِ وَتَرَدَّدَ فِي النِّيَّةِ مَعَ طَوْلِ عِشْرِ ش. □ قَوْلُهُ: (لَا يُؤْثِّرُ الْإِنْخَ) وَلَا يُؤْثِّرُ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَوْ نَوَى ذَلِكَ وَتَحَلَّلَ نَحْوَ إِعَادَةِ النِّيَّةِ إِذْ بَالْتِغَاطِ الْمُبْطِلِ يُبْطِلُ الْأَوَّلَ فَلَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْإِفْتِيحِ مَعَ التَّكْبِيرِ الثَّانِي مَثَلًا مُتَضَمِّنَةً لِقَطْعِ الْأَوَّلِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النَّهَائِيَّةِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ بِضَرْيٍّ.

□ قَوْلُهُ: (وَنَظِيرُ ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِهِمْ: وَلَوْ كَبَّرَ مَرَّاتٍ الْإِنْخَ. □ قَوْلُهُ: (فَإِذَا كَرَّرَهُ) أَيِ قَوْلُهُ إِنْ حَلَفَتْ بِطَلَاكِ الْإِنْخَ. □ قَوْلُهُ: (وَهَكَذَا) أَنْظَرُ مَا فَايَدْتُهُ وَقَدْ تَمَّ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ بِالسَّادِسَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ عَلَى فَرْضِ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ. □ قَوْلُهُ: (أَيِ اسْمِ التَّكْبِيرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ يُشْكِلُ فِي الْمَعْنَى وَكَذَا فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَعْدَهُ مُطْلَقًا. وَقَوْلُهُ وَهُوَ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ قَلِيلَةً أَوْ طَوِيلَةً. □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى) يُخْرِجُ لَمْ التَّعْرِيفِ بِضَرْيٍّ، وَقَدْ يُنْتَعَى بِأَنْ مُفَادَهُ مِنَ الْحَضَرِ الْآتِي مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ هُوَ) أَيِ اللَّهُ هُوَ الْأَكْبَرُ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَيَا رَحْمَنَ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَلَوْ تَحَلَّلَ غَيْرُ الثُّعُوثِ كَ(اللَّهُ يَا أَكْبَرُ) صَرٌّ مُطْلَقًا كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ. وَمِثْلُهُ: اللَّهُ يَا رَحْمَنُ أَكْبَرُ وَنَحْوُهُ فِيمَا يَظْهَرُ لِإِيْهَامِهِ الْإِعْرَاضَ عَنِ التَّكْبِيرِ إِلَى الدُّعَاءِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَكَاللَّهُ الْأَكْبَرُ) مُفْتَضًى صَنِيعِهِ أَنَّ هَذَا مِثَالُ الزِّيَادَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ مِنْ أَوْصَافِهِ تَعَالَى فَلْيَتَأَمَّلْ مَا فِيهِ بِضَرْيٍّ. وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ فِي قُوَّةِ الْوَصْفِ لَهُ تَعَالَى كَمَا يُفِيدُهُ التَّغْلِيلُ الْآتِي. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا مُفِيدَةٌ الْإِنْخَ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ لِأَنَّهَا لَا تُغَيِّرُ الْمَعْنَى بَلْ تُقَوِّيه بِإِفَادَةِ الْحَضَرِ اه.

وظَاهِرُهُ رُجُوعُ قَوْلِهِ أَمَّا مَعَ السَّهْوِ الْإِنْخَ لِقَوْلِهِ إِنْ لَمْ يَنْوَ بَيْنَهُمَا الْإِنْخَ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهِ. (فَرَعَ): كَبَّرَ إِنْسَانٌ مَرَّتَيْنِ فَهَلْ يَمْتَنِعُ عَلَى غَيْرِهِ الْإِقْدَاءُ بِهِ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِالثَّانِيَةِ أَوْ يَصِحُّ الْإِقْدَاءُ بِهِ حَمَلًا عَلَى الصَّحَّةِ لِأَنَّهَا الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْمُصَلِّيِّ مَعَ احْتِمَالِ أَنَّهُ نَوَى الْخُرُوجَ بَيْنَهُمَا فَانْعَقَدَتْ صَلَاتُهُ بِالثَّانِيَةِ، أَوْ أَنَّهُ نَوَى بِالْأُولَى الْإِفْتِيحَ وَلَمْ يَنْوَ بِالثَّانِيَةِ شَيْئًا فَهِيَ ذِكْرُ لَا يُؤْثِّرُ فِي اسْتِمْرَارِ انْعِقَادِ صَلَاتِهِ بِالْأُولَى فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَوَجُّ الثَّانِي. وَيُؤَيِّدُهُ مَا لَوْ تَنَحَّحَ إِمَامُهُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ لِحْتِمَالِ تَعَمُّدِهِ وَنِسْيَانِهِ وَلَوْ كَبَّرَ نَاوِيًا رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ كَبَّرَ نَاوِيًا أَرْبَعًا فَالْوَجْهُ بُطْلَانُ الْأُولَى وَعَدَمُ انْعِقَادِ الثَّانِيَةِ نَعَمْ إِنْ قَصَدَ الْخُرُوجَ بَعْدَ الْأُولَى انْعَقَدَتِ الثَّانِيَةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(فَرَعَ): نَوَى مَعَ (اللَّهُ أَكْبَرُ) مِنْ قَوْلِهِ: اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا الْإِنْخَ فَهَلْ تَنْعَقِدُ صَلَاتُهُ وَلَا يَضُرُّ مَا وَصَلَهُ بِالتَّكْبِيرِ مِنْ قَوْلِهِ كَبِيرًا الْإِنْخَ؟ الْوَجْهُ نَعَمْ م ر.

تعالى ومع ذلك هي خلاف الأولى للخلاف في إبطالها وقد يُشكّل هذا بالبطلان في الله هو أكبر مع أن هو كأل في الوضع وإفادته الحصر إلا أن يُفَرَّق بأن هو كلمة مُستقلّة غير تابعة بخلاف أل (وكذا الله الجليل) أو يَكْبُرُ (أكبر في الأصح) لأنها زيادة يسيرة بخلاف الطويلة كالله لا إله إلا هو أكبر كما في التحقيق وبه يندفع التمثيل لغير الضار بهذا مع زيادة الذي وللضار بهذا مع زيادة الملك القدوس (لا أكبر الله) فإنه لا يكفي (على الصحيح) لأنه لا يُسمّى تكبيراً وبه فارق إجزاء عليكم السلام الآتي. (ومن عجز) يفتح الجيم أفصح من كسرهما عن التلطي بالتكبير بالعربية ولم يمكنه التعلّم في الوقت (ترجم) عنه وجوباً بأي لغة شاء

□ فوّد: (هي) أي الله الأكبر. □ فوّد: (للخلاف) أي المذكور في غير هذا الكتاب عبارة الرّوضة ولو قال: (الله الأكبر) أجزأه على المشهور رشدي. □ فوّد: (هذا) أي عدم البطلان بزيادة أل. □ فوّد: (مع أن هو كأل في الوضع إلخ) يَحْتَمِلُ أن المراد به كَوْنُ كُلِّ مِنْهُمَا مُؤَلَّفًا مِنْ جُزْأَيْنِ بَصْرِيٍّ. والظاهر بل الْمُتَعَيَّنُ أن المراد في المعنى الوضعي وأن قول الشارح وإفادته الحصر من عطف التفسير. □ فوّد: (إفادته الحصر) فيه نظر ظاهر بالنسبة (لهو) فإن شرط ضمير الفصل المفيد للحصر أن يكون الخبر معرفة والخبر هنا نكرة. □ فوّد: (بخلاف أل) مقتضى كلام الثّحاة أنها مُستقلّة ولا يُنافيه الاتصال الخطي بصري. وفيه أن المُقَرَّرَ في التحو أن فيه اتصالاً معنوياً ولفظياً أيضاً لكونه حرفاً غير مُستقل بالمفهومية كما ثبت عليه الثّهاية. □ فوّد: (أو عز وجل) إلى قوله: (لكن) في الثّهاية. □ فوّد: (بخلاف الطويلة) أي بأن كانت ثلاث كلمات فأكثر شيننا ويُجبرمي. □ فوّد: (وبه) أي بتمثيل التحقيق بما ذكر عبارة الثّهاية بخلاف ما إذا أطال كالله لا إله إلا هو أكبر. والتمثيل بما ذكرته هو ما في التحقيق فقول الماوردي فيه أنه يسير ضعيف وأولى منه أي بالضعف زيادة الشيخ الذي بعد الجلالة اه. □ فوّد: (بهذا) أي إلا لا إله إلا هو أكبر. □ فوّد: (مع زيادة الذي) أي لفظ الذي بعد الجلالة. فوّل (س): (لا أكبر الله) هل ولو أتى بأكبر ثانياً كان قال: أكبر الله أكبر فيه نظر، والأقرب أن يقال: إن قصد أي بالله البناء ضرراً وإلا بأن قصد الاستثناف أو أطلق فلا ع ش. □ فوّد: (إجزاء عليكم السلام إلخ) أي في التحليل نهاية ومعني.

فوّل (س): (ومن عجز إلخ) وانفرد أبو حنيفة بجواز الترجمة للقادر معني. قال ع ش وفي طبقات التاج السبكي في ترجمة الغزالي فقال يعني أبا حنيفة المقصود من كلمة التكبير الثناء على الله بالكبرياء فلا فرق بينه وبين ترجمته بكل لسان وبين قول الله أعظم فقال الشافعي: وبم علمت أنه لا فرق في صفات الله تعالى بين العظمة والكبرياء مع أنه تعالى يقول: «العظمة إزاري والكبرياء ردائي» والرداء أشرف من الإزار إلخ اه. □ فوّد: (بأي لغة شاء) أي من فارسية وسريانية وعبرانية وغيرها، فيأتي بمدلول التكبير بتلك اللغة إذ لا إعجاز فيه بخلاف الفاتحة نهاية. عبارة المعني وقيل إن عرف السريانية أو العبرانية تعينت لسرفهما بإنزال بعض كتب الله تعالى بهما وبعدهما الفارسية أولى من التركية والهندية. (فائدة) ترجمة التكبير بالفارسية خدای بزرگتر فلا يكفي خدای بزرگ لترك التفضيل كالله كبير اه.

ولا يعدلُ لِذِكْرِ آخَرَ (وَوَجِبَ التَّعَلُّمُ إِنْ قَدَرَ) عليه ولو يَسْفَرُ لَكِنْ إِنْ وَجَدَ الْمُؤَنَ الْمُعْتَبَرَةَ فِي الْحُجِّ فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنْ أَمَكَّنَ الْفَرْقُ بَأَنَّ هَذَا فَوْرِيٌّ لِأَنَّهُ لَا ضَابِطَ يَظْهَرُ هُنَا إِلَّا مَا قَالُوهُ ثُمَّ نَعَمْ لَوْ قِيلَ هُنَا يَجِبُ الْمَشْيُ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَإِنْ طَالَ كَمَنْ لَزِمَهُ الْحُجُّ فَوْزًا لَمْ يَبْعُدْ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزِمَهُ السَّفَرُ لِتَحْصِيلِ مَاءِ الطَّهْرِ لِأَنَّهُ لَا يَدُومُ نَفْعُهُ بِخِلَافِ التَّعَلُّمِ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ قَدَرَ عَلَيْهِ آخَرَ الْوَقْتِ لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ بِالترجمةِ أَوَّلُهُ بِخِلَافِهَا بِالتَّيَمُّمِ كَمَا مَرَّ وَيَجِبُ قِضَاءُ مَا صَلَّاهُ بِالترجمةِ إِنْ تَرَكَ التَّعَلُّمَ مَعَ إِمْكَانِهِ وَوَقْتِهِ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيَمْنُ طَرَأَ

قَالَ الْكُرْدِيُّ : وَفِي الْإِيْعَابِ أَخَذًا مِنَ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُ السُّرْيَانِيَّةِ وَالْعِبْرَانِيَّةِ ثُمَّ الْفَارِسِيَّةِ وَالْأَوَّلَى أَوَّلَى فِيمَا يَظْهَرُ لِشَرْفِهَا بِإِنزَالِ الثَّوَرَةِ وَالْإِنْجِيلِ بِهَا بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ قِيلَ إِنَّهُ أُنْزِلَ بِهَا كِتَابٌ لَكِنْ نَظَرَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ أَه. وَقَدْ يُعَكِّرُ عَلَيْهِ مَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (كَانَ أَهْلُ الْكِتَابِ يَقْرَءُونَ الثَّوَرَةَ بِالْعِبْرَانِيَّةِ وَيُفَسِّرُونَهَا) الْخ. إِلَّا أَنْ تَكُونَ قِرَاءَتُهُمُ الثَّوَرَةَ بِغَيْرِ اللِّسَانِ الَّذِي أُنْزِلَ بِهِ أَه.

قوله: (وَلَا يَغْدِلُ الْخ) فَلَوْ عَجَزَ عَنِ التَّرْجُمَةِ هَلْ يَتِمُّ إِلَى ذِكْرِ آخَرَ أَوْ يَسْقُطُ التَّكْبِيرُ بِالْكَلِمَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لَكِنْ كَلَامُهُ مَرَّ الْآتِي فِي شَرْحِ قُلْتُ الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ جَوَازُ التَّفْرِيقِ الْخ. يَقْتَضِي خِلَافَهُ ع ش.

قول (س): (وَجِبَ التَّعَلُّمُ الْخ) وَيَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ تَعْلِيمُ غُلَامِهِ الْعَرَبِيَّةَ لِأَجْلِ التَّكْبِيرِ وَنَحْوِهِ أَوْ تَخْلِيَّتِهِ لِيَكْتَسِبَ أَجْرَهُ مُعَلِّمُهُ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ وَاسْتَكْسَبَهُ عَصَى بِذَلِكَ نِهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّ لِأَجْلِ التَّكْبِيرِ وَنَحْوِهِ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَخْلُصُ مِنَ الْإِثْمِ بِتَعْلِيمِهِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ مَا يَتِمُّكَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ مَرَّ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ الْخ. أَيَّ فَحَيْثُ لَمْ يَسْتَكْسِبْهُ فَلَا عِضْيَانَ إِنْ كَانَ أَنْ يَتَعَلَّمَ وَلَوْ بِإِجَارِ نَفْسِهِ وَلَا يَقَالُ الْعَبْدُ لَا يُؤْجَرُ نَفْسُهُ لِأَنَّا نَقُولُ الشَّرْعُ جَعَلَ لَهُ الْوِلَايَةَ فِيمَا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ وَهَذَا مِنْهُ لِأَنَّ الشَّرْعَ أَلْجَأَ لِذَلِكَ أَه. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّ وَاسْتَكْسَبَهُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ فِي الْعِضْيَانِ بَلِ الْعِضْيَانُ ثَابِتٌ إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ وَلَمْ يُخْلِهِ لِيَكْتَسِبَ أَجْرَهُ الْمُعَلِّمُ كَأَنَّهُ حَبَسَهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمَهُ قَبْلَ هَذَا أَه. قوله: (إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ الْخ) وَفِي الْعُبَابِ وَيُؤْخَرُ الصَّلَاةُ أَيُّ وَجُوبًا عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ لِلتَّعَلُّمِ أَيُّ إِنْ أَمَكَّنَتْهُ فِيهِ فَإِنْ ضَاقَ عَنْهُ أَيُّ التَّعَلُّمِ تَرَجَّمَ عَنْهُ أَيُّ عَنِ التَّكْبِيرِ بِأَيُّ لُغَةٍ شَاءَ ثُمَّ إِنْ قَصَرَ فِي التَّعَلُّمِ أَعَادَ وَالْأَفْلَا أَه. بِزِيَادَةٍ عَنْ شَرْحِهِ أَه. سَمِ فِي الشَّارِحِ وَالثَّانِيَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُقْدَهُ. قوله: (وَلَوْ يَسْفَرُ) أَيُّ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ مُعْنَى وَعِبَارَةُ الثَّانِيَةِ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ التَّكْبِيرُ وَالْفَاتِحَةُ وَالتَّسْبِيحُ وَمَا بَعْدَهُ وَلَوْ يَسْفَرُ أَطَاقَهُ وَإِنْ طَالَ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ أَه. قوله: (فِيمَا يَظْهَرُ) اعْتَمَدَهُ ع ش.

قوله: (نَعَمْ لَوْ قِيلَ هُنَا الْخ) اعْتَمَدَهُ ع ش. قوله: (وَذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَمَّا مَنْ لَا يُخَيِّنُ) فِي الثَّانِيَةِ مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا فِي قَوْلِهِ: (عَلَى الْأَوْجِهِ). قوله: (وَذَلِكَ) يَرْجِعُ إِلَى مَا فِي الْمَثْنِ. قوله: (وَلَوْ قَدَرَ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَمَّا مَنْ لَا يُخَيِّنُ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَوَقْتَهُ) إِلَى (وَيَجْزِي). قوله: (وَيَجِبُ الْخ) عِبَارَةُ

قوله: (وَوَجِبَ التَّعَلُّمُ إِنْ قَدَرَ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَيُؤْخَرُ الصَّلَاةُ أَيُّ وَجُوبًا عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ لِلتَّعَلُّمِ، فَإِنْ ضَاقَ عَنْهُ أَيُّ عَنِ التَّعَلُّمِ تَرَجَّمَ عَنْهُ أَيُّ التَّكْبِيرِ بِأَيُّ لُغَةٍ شَاءَ ثُمَّ إِنْ قَصَرَ فِي التَّعَلُّمِ أَعَادَ وَالْأَفْلَا أَه. وقوله: عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ لِلتَّعَلُّمِ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: إِنْ أَمَكَّنَتْهُ فِيهِ انْتَهَى.

عليه وفي غيره من التمييز على الأوجه ويجري ذلك في كُلِّ واجبٍ قولِي وعلى أخرَسَ يُحسِنُ تحريكَ لِسَانِهِ على مخارجِ الحُرُوفِ كما بَحَثَهُ الأذْرَعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ فَتَحْرِيكُ لِسَانِهِ وَشَفَتَيْهِ وَلَهَاتِهِ قَدَرُ إِمْكَانِهِ لِأَنَّ المِثْشُورَ لَا يَسْقُطُ بالمعْشُورِ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ ذَلِكَ نَوَاهِ بِقَلْبِهِ نَظِيرَ مَا يَأْتِي فَيَمَنْ عَجَزَ عَنْ كُلِّ الأَرْكَانِ أَمَّا مَنْ لَا يُحسِنُ ذَلِكَ فَلَا يَلْزُمُهُ تحريكُهُ لِأَنَّهُ عَبَثٌ،

الْهُيَاةِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَأْخِيرُ الصَّلَاةِ لِأَجْلِ التَّعَلُّمِ إِلَّا أَنْ يَضِيقَ وَقْتُهَا فَلَا تَجُوزُ الصَّلَاةُ لِلْقَادِرِ عَلَيْهِ مَا دَامَ الْوَقْتُ مُتَسَبِّحًا فَإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ صَلَّى لِحُرْمَتِهِ وَأَعَادَ كَكُلِّ صَلَاةٍ تَرَكَ التَّعَلُّمَ لَهَا مَعَ إِمْكَانِهِ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَفِي غَيْرِهِ مِنَ التَّمْيِيزِ إلخ) قَالَه الإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَالْأَوَجُّهُ خِلَافُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ مُؤَاخَذَتِهِ بِمَا مَضَى فِي زَمَنِ صِبَاهِ نِهَايَةً أَيْ فَيَكُونُ مِنَ الْبُلُوغِ شِئًا عِبَارَةٌ سَمَّيْنَاهُ: مِنَ التَّمْيِيزِ عَلَى الْأَوَجِّهِ، الْأَوَجُّهُ أَنَّهُ مِنَ الْبُلُوغِ اهـ. وَعِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ مُرَادُ الْقَائِلِ بِوُجُوبِ التَّعَلُّمِ مِنَ التَّمْيِيزِ الْوُجُوبُ عَلَى الْوَلِيِّ فَظَاهِرٌ أَوْ عَلَى الصَّبِيِّ فَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيْ قَوْلُهُ وَلَوْ بَسَّرَ إِلَى هُنَا.

□ قَوْلُهُ: (وَعَلَى أُخْرَسَ إلخ) قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ كَانَ مُرَادُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ بِذَلِكَ مَنْ طَرَأَ خَرَسُهُ أَوْ خَبَلَ لِسَانُهُ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ الْقِرَاءَةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الذِّكْرِ الْوَاجِبِ فَهُوَ وَاضِحٌ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُحْرِكُ لِسَانَهُ وَشَفَتَيْهِ وَلَهَوَاتِهِ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى مَخَارِجِ الْحُرُوفِ وَيَكُونُ كَنَاطِقٍ انْقَطَعَ صَوْتُهُ فَيَتَكَلَّمُ بِالْقُوَّةِ وَلَا يُسْمَعُ صَوْتُهُ. وَإِنْ أَرَادُوا أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ أَيْ بَأَنَّهُمْ أَرَادُوا مَا يَشْمَلُ الْخَرَسَ الطَّارِئَ وَالْأَصْلِيَّ فَهُوَ بَعِيدٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُمُ الْأَوَّلُ أَيْ مَنْ طَرَأَ خَرَسُهُ وَإِلَّا لَوَجِبُوا تَحْرِيكَهُ عَلَى النَّاطِقِ الَّذِي لَا يُحسِنُ شَيْئًا إِذْ لَا يَتَقَاعَدُ حَالُهُ عَنِ الْاُخْرَسِ خِلْفَةً نِهَايَةً. وَفِي سَمِّ بَعْدَ ذِكْرِهِ مَا يُوَافِقُهُ عَنِ الْإِعْيَابِ مَا نُصِّهَ: وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ قَوْلِهِ أَوْ عَقَلَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْحَرَكَةِ إلخ أَنَّ النَّاطِقَ الَّذِي لَا يَحْفَظُ شَيْئًا إِذَا عَقَلَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْحَرَكَةِ لَزِمَهُ أَيْ التَّحْرِيكُ ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ مَرِّ قَمَالٍ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْاُخْرَسِ وَالنَّاطِقِ الْمَذْكُورِ وَإِلَى تَخْصِيسِ الْوُجُوبِ عَلَى الْاُخْرَسِ بِمَنْ طَرَأَ خَرَسُهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (نَظِيرَ مَا يَأْتِي فَيَمَنْ عَجَزَ إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ هَذَا الْعَاجِزَ لَا يَلْزُمُهُ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ وَشَفَتَيْهِ وَلَهَاتِهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ هَذَا لِمَا قَبْلُ فَإِنْ أَيْضًا اهـ سَمَّيْنَاهُ: (لِأَنَّهُ عَبَثٌ) فَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ

□ قَوْلُهُ: (مِنَ التَّمْيِيزِ عَلَى الْأَوَجِّهِ) الْأَوَجُّهُ أَنَّهُ مِنَ الْبُلُوغِ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى أُخْرَسَ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَتَبِعَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَيَمَنْ طَرَأَ خَرَسُهُ أَوْ عَقَلَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْحَرَكَةِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُحسِنُ التَّحْرِيكَ عَلَى مَخَارِجِ الْحُرُوفِ فَهُوَ كَنَاطِقٍ انْقَطَعَ صَوْتُهُ فَيَتَكَلَّمُ بِالْقُوَّةِ وَلَا يُسْمَعُ صَوْتُهُ أَمَّا غَيْرُهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ وَإِلَّا لَوَجِبُوا تَحْرِيكَهُ عَلَى نَاطِقٍ لَا يَحْفَظُ شَيْئًا إِذْ لَا يَتَقَاعَدُ عَنِ الْاُخْرَسِ خِلْفَةً ثُمَّ قَالَ: وَلَا أَحْسَبُ أَحَدًا يَوْجِبُ عَلَى أُخْرَسَ لَا يَعْقِلُ الْحَرَكَةَ أَنْ يُحْرِكَ لِسَانَهُ بَلْ تَحْرِيكُهُ حِينَئِذٍ نَوْعٌ مِنَ اللَّعِبِ فَيُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ مُبْطِلًا اهـ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ قَوْلِهِ أَوْ عَقَلَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْحَرَكَةِ أَنَّ النَّاطِقَ الَّذِي لَا يَحْفَظُ شَيْئًا إِذْ عَقَلَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْحَرَكَةِ لَزِمَهُ ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ مَرِّ قَمَالٍ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْاُخْرَسِ وَالنَّاطِقِ الْمَذْكُورِ وَإِلَى تَخْصِيسِ الْوُجُوبِ عَلَى الْاُخْرَسِ بِمَنْ طَرَأَ خَرَسُهُ. □ قَوْلُهُ: (نَظِيرَ مَا يَأْتِي فَيَمَنْ عَجَزَ) قَضَيْتُهُ أَنَّ هَذَا الْعَاجِزَ لَا يَلْزُمُهُ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ وَشَفَتَيْهِ وَلَهَاتِهِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ هَذَا لِمَا قَبْلُ فَإِنْ أَيْضًا.

وفارق الأول بأنه كناطق انقطع صوته فإنه يتكلم بالقوة وإن لم يسمع صوته بخلاف هذا فإنه كعاجز عن الفاتحة وبذلها فيقف بقدرها ولا يلزمه تحريك، فغلب من هذا ما يصرح به كلام المجموع أن التحريك ليس بدلاً عن القراءة فإن قلت اكتفى في الجنب بتحريك لسانه على رأي ولم يذكر شفة ولا لهاة وبالإشارة على رأي وكل منهما ينافي ما تقرّر وقلت يفروق بأن المدار هنا على أن الميشور لا يسقط بالمعشور كما تقرّر وثم على القراءة وهي في كل من الناطق والأخرس بحسبه. (ويُسَنُّ) للإمام الجهر بتكبير تحريره وانتقاله وكذا مبلغ احتيج إليه لكن إن نوي الذكر أو الإسماع وإلا بطلت وغير المبلغ يُكره له ذلك لإيذائه غيره وللمُصلي

مُبتلاً سم على حج. وقد يتوقف فيه ويقال بعدم البطلان كما لو حرّك أصابعه في حَك أو غيره لأن هذه حرّكات خفيفة وهي لا تبطل وإن كثرت ع ش. **قوله:** (وفارق الأول) أي فارق من لا يُحسِن ذلك من يُحسِنه. **قوله:** (ما تقرّر) أي من إيجاب تحريك الشفة واللهاة. **قوله:** (للإمام) إلى قول المتن ويجب في النهاية والمُعني إلا قوله لكن إلى وغير المبلغ وقوله بل إلى المتن. **قوله:** (للإمام الجهر إلخ) أي يُسمع المأمومين فيعلموا صلاته بخلاف غيره من مأموم ومُتفرّد فالسنة في حقه الإسراع مُعني وشرح المنهج قال البجيرمي: قضيته أنهم لو علموا بانتقالاته من غير جهر لا يأتي به فيكون مباحاً ويَحْتَمِل الكراهة. وعبارة الإطفيحي تقيده في المبلغ بالاحتياج يقتضي أن الإمام يُطلب منه الجهر مُطلقاً، وليس كذلك بل في كلامه ما يقتضي أنه مُقيّد بالاحتياج فيهما وهو قوله: فيعلموا صلاته أي بالرفع فلو علموه بغير الرفع انتفى الاحتياج فيكون الرفع مكروهاً حيث يذع ش وفيه وقفة فليراجع. **قوله:** (بتكبير تحريره إلخ) ويسن للمصلي أن لا يقصره بحيث لا يفهم وأن لا يمطّطه بأن يبالغ في مدّه بل يأتي به ميّناً والإسراع به أولى لئلا تزول التّية بخلاف تكبير الانتقالات لئلا يخلو باقيها عن الذكر مُعني وكذا في النهاية إلا قوله بخلاف إلخ. **قوله:** (وكذا مبلغ إلخ) أي واحد أو أكثر بحسب الحاجة نهاية ومُعني.

قوله: (احتيج إليه) أي بأن لم يبلغ صوت الإمام جميع المأمومين مُعني. **قوله:** (لكن إلخ) مُعتمد ع ش وشيخنا. **قوله:** (إن نوي) أي الإمام والمبلغ وكذا غيرهما بالأولى لو جهر على خلاف السنة. **قوله:** (ولاً بطلت) يَدْخُل فيه الإطلاق والكلام مفروض في الجهر بالتكبير وقضيته أنه مع عدم الجهر لا ضرر مُطلقاً لكن إن قصد حيث يذع الإعلام فقط إن تصوّر فينبغي أن يصرّ سم. قال البجيرمي وشيخنا: والبطلان بقصد الإعلام فقط أو الإطلاق في حق العالم. وأما العامي ولو مُخالطاً للعلماء فلا يضرّ قصده الإعلام فقط ولا الإطلاق اه. **قوله:** (وغير المبلغ إلخ) أي والإمام. **قوله:** (يكره له ذلك إلخ) يؤخذ من التعليل أن محلّها حيث كان ثم من يتأذى به وإلا فهو خلاف الأولى فيما يظهر، نعم ينبغي في الأولى حيث علم أو غلب على ظنه حصول تأذي من ذكر سيما إن كان إيذاء لا يُحتمل عادة

قوله: (ولاً بطلت) يَدْخُل فيه الإطلاق والكلام مفروض في الجهر بالتكبير، وقضيته أنه مع عدم الجهر لا ضرر مُطلقاً لكن إن قصد حيث يذع الإعلام فقط إن تصوّر فينبغي أن يصرّ.

مُطْلَقًا (وَضَعُ يَدَيْهِ) أَي كَفَّيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ الَّذِي لِلتَّحَرُّمِ إجماعًا بل قال ابنُ خُزَيْمَةَ وغيرُهُ بِوُجُوبِ ذَلِكَ (حَذَوُ) بِإِعْجَامِ الذَّالِ (مَنْكِبَيْهِ) بِحَيْثُ تُحَادِثُ أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ أَعْلَى أَذُنَيْهِ وَإِبَاهَامَا شَحْمَتَيْ أَذُنَيْهِ وَرَاحَتَاهُ مَنْكِبَيْهِ لِلاتِّبَاعِ الْوَاردِ مِنْ طُرُقٍ صَحِيحَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِكُنْهَافِهَا مُخْتَلِفَةُ الظُّوْهِرِ فَجَمَعَ الشَّافِعِيُّ بَيْنَهُمَا بِمَا ذَكَرَ وَيُسْنُ كَشْفُهُمَا وَنَشْرُ أَصَابِعِهِ وَتَفْرِيقُهَا وَسَطًا (وَالْأَصْح) أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي وَقْتِ الرَّفْعِ أَنْ يَكُونَ (رَفَعَهُ مَعَ ابْتِدَائِهِ) أَيِ التَّكْبِيرِ لِلاتِّبَاعِ كَمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ وَلَا نَدَبَ فِي الْإِنْتِهَاءِ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ لِكُنْهَافِ رَجْعِهِ فِي تَحْقِيقِهِ وَتَنْقِيحِهِ وَمَجْمُوعِهِ نَدَبَ انْتِهَائِيَّهِمَا مَعًا أَيْضًا وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَيُسْنُ إِرسَالَهُمَا إِلَى مَا تَحْتَ صَدْرِهِ. (وَيَجِبُ قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ) كُلُّهُ

أَنْ يَخْرُمَ اخْتِدَا مِنْ مَسَائِلَ ذَكَرُوهَا فِي كِتَابِ الْحَجِّ فَلْيُرَاجِعْ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ إِمَامًا أَوْ غَيْرِهِ وَفِي الْتَّهْيَةِ: وَلَوْ أَمْرًا وَمُضْطَجِعًا اهـ.

قَوْلُ (سَنِي): (رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَخ) وَحُكْمُهُ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِعْظَامُ إِجْلَالِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَجَاءِ ثَوَابِهِ وَالْإِتِّدَاءُ بِنَبِيِّهِ ﷺ. وَوَجْهُ الْإِعْظَامِ مَا تَضَمَّنَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا يُمَكِّنُ مِنْ اغْتِفَادِ الْقَلْبِ عَلَى كِبَرِيَّاتِهِ تَعَالَى وَعَظَمَتِهِ وَالتَّرْجُمَةُ عَنْهُ بِاللِّسَانِ وَإِظْهَارُ مَا يُمَكِّنُ إِظْهَارَهُ بِهِ مِنَ الْأَرْكَانِ نِهَائِيَّةً. قَالَ ع ش وَهَذِهِ الْحُكْمَةُ مُطَّرَدَةٌ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُطْلَبُ فِيهَا الرَّفْعُ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَيِ كَفَّيْهِ) أَيِ مُسْتَقْبَلًا بِهِمَا الْقِبْلَةَ مُمِيلًا أَطْرَافَ أَصَابِعِهِمَا نَحْوَهَا كَمَا ذَكَرَهُ الْمُحَامِلِيُّ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى خِلَافًا لِشَرْحِ بَاقِضٍ فِي الثَّانِيَةِ.

قَوْلُ (سَنِي): (حَذَوُ مَنْكِبَيْهِ) وَلَوْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ الرَّفْعُ إِلَّا بِزِيَادَةٍ عَلَى الْمَشْرُوعِ أَوْ نَقْصٍ عَنْهُ أَتَى بِمَا يُمَكِّنُهُ، فَإِنْ أَمَكَّنَاهُ أَتَى بِالزِّيَادَةِ عَلَى الْمَشْرُوعِ فَإِنْ تَعَدَّرَ أَوْ تَعَسَّرَ رَفْعُ إِحْدَى يَدَيْهِ رَفَعَ الْأُخْرَى. وَيَرْفَعُ الْأَقْطَعُ إِلَى حَدِّ لَوْ كَانَ سَلِيمًا وَصَلَ كَفَّهُ وَأَصَابِعُهُ الْهَيْئَةَ الْمَشْرُوعَةَ، وَلَوْ تَرَكَ الرَّفْعَ وَلَوْ عَمْدًا حَتَّى شَرَعَ فِي التَّكْبِيرِ رَفَعَ أَثْنَاءَهُ لَا بَعْدَهُ لَزَوَالِ سَبَبِهِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَرَاخَتَاهُ) أَيِ ظَهْرُهُمَا بُجَيْرِمِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَيُسْنُ إِلَخ) قَالَ الْمُتَوَلَّى: وَأَقْرَوَهُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَنْظُرَ قَبْلَ الرَّفْعِ وَالتَّكْبِيرِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَيُطْرِقُ رَأْسَهُ قَلِيلًا نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ أَيِ لَاحِتِمَالِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ نَجَاسَةٌ أَوْ نَحْوَهَا تَمْنَعُهُ السُّجُودَ ع ش.

□ فَوَدَّ: (وَتَفْرِيقُهَا وَسَطًا) وَعِلْمٌ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ كُلًّا مِنَ الرَّفْعِ وَتَفْرِيقِ أَصَابِعِهِ وَكَوْنِهِ وَسَطًا وَإِلَى الْقِبْلَةِ سُنَّةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ. وَإِذَا فَعَلَ شَيْئًا مِنْهَا أُثِيبَ عَلَيْهِ وَفَاتَهُ الْكَمَالُ نِهَائِيَّةً. □ فَوَدَّ: (نَدَبُ انْتِهَائِيَّهِمَا إِلَخ) أَيِ انْتِهَاءِ الرَّفْعِ مَعَ انْتِهَاءِ التَّكْبِيرِ نِهَائِيَّةً. □ فَوَدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ إِلَخ) وَكَذَا اعْتَمَدَهُ التَّهَائِيَّةُ وَالْمُعْنَى وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ. □ فَوَدَّ: (وَيُسْنُ إِرسَالَهُمَا إِلَخ) أَيِ لِلاتِّبَاعِ فَهُوَ أَوْلَى مِنْ إِرسَالِهِمَا بِالْكَلْبَةِ وَمِنْ إِرسَالِهِمَا ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى مَا تَحْتَ الصَّدْرِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (إِلَى مَا تَحْتَ صَدْرِهِ) أَيِ وَفَوْقَ سُرَّتِهِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ.

قَوْلُ (سَنِي): (وَيَجِبُ إِلَخ) أَيِ لِأَنَّهُ أَوَّلُ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ فَزَجَبَ مُقَارَنَتُهَا لِذَلِكَ كَالْحَجِّ وَغَيْرِهِ إِلَّا الصَّوْمَ لِمَا مَرَّ نِهَائِيَّةً.

قَوْلُ (سَنِي): (قَرْنُ النِّيَّةِ بِالتَّكْبِيرِ) أَيِ قَرْنًا حَقِيقِيًّا بَعْدَ الْإِسْتِحْضَارِ الْحَقِيقِيِّ بِأَنْ يَسْتَحْضِرَ الصَّلَاةَ تَفْصِيلًا مَعَ تَعْيِينِهَا فِي غَيْرِ التَّقْلِ الْمُطْلَقِ، وَنِيَّةِ الْفَرْضِيَّةِ فِي الْفَرْضِ، وَقَصْدِ الْفِعْلِ فِي كُلِّ صَلَاةٍ. وَيَقْرُنُ ذَلِكَ

لا توزيعاً لإجزائها على أجزائه بل لا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ كُلُّ مُعْتَبِرٍ فِيهَا مَرَّةً وَغَيْرَهُ كَالْقَصْرِ
لِلْقَاصِرِ وَكَوْنَهُ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا فِي الْجُمُعَةِ وَالْقُدُوءِ لِمَأْمُومٍ فِي غَيْرِهَا أَرَادَ الْأَفْضَلَ مَعَ ابْتِدَائِهِ ثُمَّ
يَسْتَمِرُّ مُسْتَصْحِبًا لِذَلِكَ كُلُّهُ إِلَى الرَّاءِ، وَقِيلَ يَجِبُ تَقَدُّمُ ذَلِكَ عَلَى أَوَّلِهِ بِسَيْرٍ (وَقِيلَ)
وَصَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الطَّلَاقِ (يَكْفِي) قَرْنَهَا (بِأَوَّلِهِ) لِأَنَّ اسْتِصْحَابَهَا دَوَامًا لَا يَجِبُ ذِكْرًا وَرُدًّا
بِأَنَّ الْإِنْعِقَادَ يُحْتَاطُ لَهُ وَفِي الْمَجْمُوعِ وَالتَّنْقِيحِ الْمُخْتَارُ مَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ أَنَّهُ يَكْفِي فِيهَا

الْمُسْتَحْضِرَ بِكُلِّ التَّكْبِيرِ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا هَذَا مَا قَالَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ وَهُوَ أَضَلُّ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَاخْتَارَ
الْمُتَأَخِّرُونَ الْإِكْتِفَاءَ بِالْمُقَارَنَةِ الْعُرْفِيَّةِ بَعْدَ الْاسْتِخْضَارِ الْعُرْفِيِّ بِأَنَّ يَسْتَحْضِرَ الصَّلَاةَ إجمالاً بِحَيْثُ يُعَدُّ
أَنَّهُ مُسْتَحْضِرٌ لِلصَّلَاةِ مَعَ أوصافِهَا السَّابِقَةِ وَيَقْرَأُ ذَلِكَ الْمُسْتَحْضِرُ بِأَيِّ جُزْءٍ مِنَ التَّكْبِيرِ وَلَوْ الْحَرْفَ
الْآخِرَ وَيَكْفِي تَفَرُّقُهُ الْأَوْصَافِ عَلَى الْأَجْزَاءِ، وَهَذَا أَسْهَلُ مِنَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ حَرَجٌ، وَقَدْ قَالَ
تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] فَاَلْمَصِيرُ إِلَى الثَّانِي. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَلَوْ كَانَ
الشَّافِعِيُّ حَيًّا لَأَفْتَى بِهِ، وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ: إِنَّهُ الْحَقُّ. وَصَوَّبَهُ الشُّبْكِيُّ قَالَ الْخَطِيبُ: وَلِي بِهِمَا أُسُوءُ.
وَالْحَاصِلُ أَنَّ لَهُمُ اسْتِخْضَارًا حَقِيقِيًّا وَاسْتِخْضَارًا عُرْفِيًّا وَقَرْنَا حَقِيقِيًّا وَقَرْنَا عُرْفِيًّا وَالْوَاجِبُ إِنَّمَا هُوَ
الْعُرْفِيَّانِ لَا الْحَقِيقَتَيْنِ شَيْخُنَا وَبُجَيْرِيٍّ. ٥ قَوْلُهُ: (بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ الْإِنِّ) انْتَصَرَ عَلَيْهِ النَّهْيُ وَسَكَتَ
عَنِ الْإِخْتِيَارِ الْآتِي فَقَالَ بِأَنَّ يَسْتَحْضِرُ فِي ذَهْنِهِ ذَاتَ الصَّلَاةِ وَمَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ مِنْ صِفَاتِهَا ثُمَّ يَقْصِدُ
فِعْلَ ذَلِكَ الْمَغْلُومِ وَيَجْعَلُ قَصْدَهُ هَذَا مُقَارِنًا لِأَوَّلِ التَّكْبِيرِ وَلَا يَغْفُلُ عَنْ تَذَكُّرِهِ حَتَّى يُتِمَّ تَكْبِيرَهُ، وَلَا
يُجْزِئُهُ تَوَزُّعُهُ عَلَيْهِ فَلَوْ عَزَبَتْ قَبْلَ تَمَامِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ مُعْتَبَرَةً فِي الْإِنْعِقَادِ وَلَا يَحْصُلُ إِلَّا
بِتَمَامِ التَّكْبِيرَةِ اه. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَيَجْعَلُ قَصْدَهُ هَذَا مُقَارِنًا لِإِنِّ. أَيِ فَيَكُونُ كَمَا لَوْ نَظَرَ بِبَصَرِهِ إِلَى
شَيْءٍ قُبِيلَ الشُّرُوعِ فِي التَّكْبِيرِ وَأَدَامَ نَظَرَهُ إِلَيْهِ إِلَى تَمَامِهِ اه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ م ر وَمَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ
لَهُ الْإِنِّ. أَيِ مِنَ التَّعْيِينِ وَالْفَرْضِيَّةِ، وَالمُرَادُ بِذَاتِ الصَّلَاةِ الْأَفْعَالُ وَالْأَقْوَالُ الْمَخْصُوصَةُ اه.

٥ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيِ مِنْ قَصْدِ الْفِعْلِ وَالتَّعْيِينِ وَالْفَرْضِيَّةِ فِي الْفَرْضِ وَمِنْ الْأَوَّلَيْنِ فِي التَّقْلِيلِ الْمُقَيَّدِ،
وَالْأَوَّلُ فَقَطْ فِي التَّقْلِيلِ الْمُطْلَقِ. ٥ قَوْلُهُ: (أَرَادَ الْأَفْضَلَ الْإِنِّ) يُفِيدُ صِحَّةَ نِيَّةِ الْإِفْتِدَاءِ بَعْدَ الْإِبْتِدَاءِ وَظَاهِرُهُ
لَوْ فِي بَقِيَّةِ التَّكْبِيرِ سَم. ٥ قَوْلُهُ: (مَعَ ابْتِدَائِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَنْ يَسْتَحْضِرَ الْإِنِّ وَالتَّصْمِيرُ لِلتَّكْبِيرِ. ٥ قَوْلُهُ: (ثُمَّ
يَسْتَمِرُّ الْإِنِّ) هَذَا أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي الْاسْتِخْضَارِ وَرَدَّهُ الشُّبْكِيُّ بِأَنَّ اسْتِصْحَابَ النَّيَّةِ لَيْسَ بِنِيَّةٍ، وَإِجَابُ مَا
لَيْسَ بِنِيَّةٍ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ. وَالثَّانِي أَنَّهُ يُوَالِي أَمْثَالَهَا فَإِذَا وَجَدَ الْقَصْدَ الْمُعْتَبَرَ جَدَّدَ مِثْلَهُ، وَهَكَذَا مِنْ غَيْرِ
تَخَلُّلِ زَمَنِ. وَقَالَ الشُّبْكِيُّ: وَهَذَا الْوَجْهُ فِيهِ حَرَجٌ وَمَشَقَّةٌ لَا يَقْطَعَنَّ لَهُ كُلُّ أَحَدٍ وَلَا يُغْفَلُ انْتِهَى ع ش.

٥ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ الْإِنِّ) وَذَهَبَ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ إِلَى الْإِكْتِفَاءِ بِوُجُودِ النَّيَّةِ قُبِيلَ التَّكْبِيرِ عَمِيرَةً اه ع ش.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَقِيلَ يَكْفِي بِأَوَّلِهِ) أَيِ بِأَنَّ يَسْتَحْضِرُ مَا يَتَوَيَّه قَبْلَهُ وَلَا يَجِبُ اسْتِصْحَابُهَا إِلَى آخِرِهِ مُغْنِي.

٥ قَوْلُهُ: (دَوَامًا) أَيِ إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَفِي الْمَجْمُوعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي نَحْوِ الْجَلِيلِ فِي. الْمُغْنِي

٥ قَوْلُهُ: (أَرَادَ الْأَفْضَلَ) يُفِيدُ صِحَّةَ نِيَّةِ الْإِفْتِدَاءِ بَعْدَ الْإِبْتِدَاءِ، وَظَاهِرُهُ لَوْ فِي بَقِيَّةِ التَّكْبِيرِ.

المُقَارَنَةُ العُرْفِيَّةُ عند العوام بحيث يُعَدُّ مُسْتَحْضِرٌ لِلصَّلَاةِ قال الإمام وغيره والأوَّلُ بعيدُ التَّصَوُّرِ أو مُسْتَحِيلُهُ انتهى لا يُقَالُ اسْتِحْضَارُ الْجُمْلَةِ مُمَكِّنٌ فِي أَدْنَى لَحْظَةٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ نَفْسُهُ لِأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْإِجْمَالُ وَمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ، وَلِذَلِكَ صَوَّبَ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ هَذَا الْاِخْتِيَارَ وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ الْحَقُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَالزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ حَسَنٌ بِالْعَمَلِ لَا يَتَّجِعُهُ غَيْرُهُ وَالْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ صَحِيحٌ وَالشُّبْكِيُّ مَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ وَقَعَ فِي الْوَسْوَاسِ الْمَذْمُومِ وَفِي نَحْوِ الْجَلِيلِ مِنَ اللَّهِ الْجَلِيلِ أَكْبَرُ تَجِبُ مُقَارَنَةُ النَّيَّةِ لَهُ أَيْضًا كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُمْ ثُمَّ يَسْتَمِرُّ إِلَى آخِرِهِ وَهُوَ مُتَّجِعٌ وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ بِأَنَّ الْإِنْعِقَادَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ إِذَا زَادَهُ صَارَ مِنْ جُمْلَةٍ مَا

إِلَّا قَوْلُهُ: قَالَ الْإِمَامُ. إِلَى: صَوَّبَ الْخ. □ قَوْلُهُ: (المُقَارَنَةُ العُرْفِيَّةُ الْخ) يَنْبَغِي أَنْ تُحَرَّرَ الْمُقَارَنَةُ العُرْفِيَّةُ فَإِنَّ الْقَائِلِينَ بِهَا إِمَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا مُقَارَنَةَ الْأَوَّلِ فَقَطُّ فَيَرْجِعَ إِلَى الْقَوْلِ السَّابِقِ أَوْ مُقَارَنَةَ أَيِّ جُزْءٍ مِنَ التَّكْبِيرِ فَيَقْتَضِي جَوَازَ خُلُوعِ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنِ النَّيَّةِ، وَهَذَا بَعِيدٌ أَيْضًا. أَوْ تَوَزِعُهَا فَيَرْجِعُ إِلَى التَّوَزِيعِ فَلْيُحَرَّرْ ذَلِكَ وَلْيُرَاجَعْ فَإِنِّي فَحَصْتُ عَنْهَا كَثِيرًا فَلَمْ أَرْ مَنْ أَبْدَلَ إِجْمَالَهَا بِالتَّفْصِيلِ وَأَتَى فِيهَا بِمَا يَزِيهِ الْغَلِيلُ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لِلشَّارِحِ بَعْدَ أَنْ قَرَّرَ الْمُخْتَارَ الْمَذْكُورَ مَا نَفَّسَهُ: وَعَلَيْهِ فَهَلْ يُجْزِئُ سَبْقُ أَوَّلِهِ عَلَى اسْتِحْضَارِ تَمَامِ النَّيَّةِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِحْضَارِهَا كُلِّهَا مَعَ الثُّلُثِ بِأَوَّلِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَمِرَّ، قَضِيَّةٌ اِغْتِبَارِ الْمُقَارَنَةَ العُرْفِيَّةَ الْأُولَى. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْجَوَاهِرِ مَا يُؤَيِّدُهُ وَهُوَ أَنَّ الْعِرَاقِيَّيْنِ جَرَوْا عَلَى الْمُخْتَارِ وَعَبَّرُوا عَنْهَا بِأَنَّهُ مُحْضَرٌّ بَيْنَ مُقَارَنَةِ النَّيَّةِ لِلْهَمْزَةِ وَبَسْطِهَا عَلَى جَمِيعِ التَّكْبِيرِ. قَالَ: وَكَلَامُ الْغَزَالِيِّ يُوْهِمُ أَنَّهُ يَخْتَارُ بَيْنَ التَّقْدِيمِ عَلَى التَّكْبِيرِ وَالبَسْطِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ انْتَهَى بَصْرِيٌّ. وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا وَالبُجَيْرِيِّ، كِفَايَةُ الْمُقَارَنَةِ بِأَيِّ جُزْءٍ مِنَ التَّكْبِيرِ وَكِفَايَةُ الْبَسْطِ وَتَفْرِيقُهُ الْأَوْصَافِ عَلَى الْأَجْزَاءِ. □ قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلُ) أَيِ مَا فِي الْمَثْنِ مِنَ الْمُقَارَنَةِ وَالِاسْتِحْضَارِ الْحَقِيقَتَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَلِكَ) أَيِ لِكَوْنِ الْكَلَامِ فِي التَّفْصِيلِ، وَبِجَوَازِ كَوْنِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: وَالأَوَّلُ بَعِيدُ التَّصَوُّرِ. □ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ يُعَدُّ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ تَصْوِيرٌ لِلْمُقَارَنَةِ العُرْفِيَّةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ تَصْوِيرٌ لِلِاسْتِحْضَارِ العُرْفِيِّ فِي الْكَلَامِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ: كَمَا يَكْفِي فِيهَا الْإِسْتِحْضَارُ العُرْفِيُّ بِحَيْثُ الْخ، وَالحَاصِلُ أَنَّ الشَّارِحَ ذَكَرَ الْمُقَارَنَةَ العُرْفِيَّةَ وَلَمْ يَصَوِّرْهَا، وَصَوَّرَ الْإِسْتِحْضَارَ العُرْفِيَّ وَلَمْ يَذْكُرْهُ شَيْخُنَا وَالبُجَيْرِيُّ. □ قَوْلُهُ: (صَوَّبَ الشُّبْكِيُّ الْخ) وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْخ وَلِي بِهِمَا أَسْوَةٌ مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَفِي نَحْوِ الْجَلِيلِ الْخ) كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَقِيلَ الْخ. □ قَوْلُهُ: (يَجِبُ مُقَارَنَةُ النَّيَّةِ لَهُ أَيْضًا الْخ) أَيِ عَلَى الْأَوَّلِ نِهَائَةً وَمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ الْخ) الْمُتَّعِمُّدُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ خِلَافَهُ وَأَنَّ كَلَامَهُمْ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ مِنْ عَدَمِ زِيَادَةِ شَيْءٍ بَيْنَ لَفْظِي التَّكْبِيرِ فَلَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى اشْتِرَاطِ الْمُقَارَنَةِ فِيمَا عَدَا لَفْظِي التَّكْبِيرِ نَظَرًا لِلْمَعْنَى نِهَائَةً وَمُعْنِي وَسَم. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ الْخ) اعْتَمَدَ التَّرَاغُ النَّهَائَةُ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ آنِفًا.

□ قَوْلُهُ: (كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُمْ الْخ) أَيِ وَكَمَا نُقِلَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ صَالِحِ الْبَلْقِينِيِّ وَفِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الشُّهَابِ الرَّمْلِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى: ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَجُوبُ الْاِئْتِرَانِ وَعِنْدِي لَا يَجِبُ وَكَلَامُهُمْ عَلَى الْغَالِبِ اِهْدُمْ.

يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ وَإِلَّا لَزِمَ إِجْزَاءُ النِّيَّةِ بَعْدَ غُزُوبِهَا وَهُوَ بَعِيدٌ.

(الثالث) من الأركان (القيام في فرض القادر) عليه ولو في فرض صبي ومُعَادَةٌ لِقَوْلِهِ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ وَكَانَتْ بِهِ بَوَاسِيرُ: «صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ زَادَ النَّسَائِيُّ «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَمُسْتَلْقِمًا» لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا [البقرة: ٢٨٦] وَخَرَجَ بِالْفَرْضِ النَّفْلِ وَسَيَّأَتِي وَالْقَادِرِ غَيْرُهُ كَرَائِبِ سَفِينَةٍ خَافَ

□ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا لَزِمَ الْإِنْفِ) الْأَوَّلَى رُجُوعُهُ إِلَى قَوْلِهِ: (يَجِبُ مُقَارَنَةُ النِّيَّةِ الْإِنْفِ). □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ بَعِيدٌ) رَدَّهُ النَّهَايَةَ بِمَا نَصَّهُ: وَلَمَّا كَانَ الزَّمَنُ يَسِيرًا لَمْ يَقْدَحْ غُزُوبُهَا بَيْنَهُمَا لِشَبْهِهِ بِسَكْنَةِ التَّنْفُسِ وَالْعِيَّ اه. وفيه ما لَا يَخْفَى.

قَوْلُ (سَيَّ): (الثالث القيام الإنف) أي ولو بمُعِينٍ بِأَجْرَةٍ فَاضِلَةٍ عَنْ مُؤَنَّتِهِ وَمُؤَنَّةٌ مُؤَنَّةٌ يَوْمَهُ وَلَيْلَتُهُ مُغْنِي، وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ وَعَنِ النَّهَايَةِ مِثْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي فَرْضٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يَنْفَعُ الْإِنْفِ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَخِلَافًا) إِلَى: (وَكَسَلَسَ) وَقَوْلُهُ: (وَكَانَ وَجْهُهُ) إِلَى: (وَأُخْرُوا) وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَخِلَافًا) إِلَى: (وَكَسَلَسَ). □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي فَرْضٍ صَبِيٍّ) أَيِ وَفَرْضٍ عَارٍ. □ وَقَوْلُهُ: (وَمُعَادَةٌ) أَيِ وَفَرِيضَةٍ مَنذُورَةٍ. وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ أَوْجَبُوا الذِّكْرَ فِي قِيَامِ الصَّلَاةِ وَجُلُوسِ التَّشَهُّدِ وَلَمْ يَوْجِبُوهُ فِي الرُّكُوعِ وَلَا فِي السُّجُودِ لِأَنَّ الْقِيَامَ وَالْقُعُودَ يَقَعَانِ لِلْعِبَادَةِ. وَالْعَادَةُ فَاحْتِيجُ إِلَى ذِكْرِ يُخَلِّصُهُمَا لِلْعِبَادَةِ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ يَقَعَانِ خَالِصَيْنِ لِلَّهِ إِذْهُمَا لَا يَقَعَانِ إِلَّا لِلْعِبَادَةِ فَلَمْ يَجِبْ ذِكْرُ فِيهِمَا نِهَايَةً.

□ قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ ﷺ الْإِنْفِ) وَلِأَنَّهُ أَجْمَعَ الْأُمَمَ عَلَى ذَلِكَ وَهُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِعِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ الْإِنْفِ) وَكَانَتِ الْمَلَائِكَةُ تُصَافِحُهُ فَشَكَا لِلنَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَرَضِ الْبَاسُورِ فَدَعَا لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَبَرِئَ مِنْهُ فَانْقَطَعَتْ عَنْهُ الْمَلَائِكَةُ فَشَكَا ذَلِكَ لَهُ ﷺ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِمَّا وَإِمَّا» فَرَضِي بَعْدَ الْبَاسُورِ وَمُصَافِحَةِ الْمَلَائِكَةِ بِأَبْلِي وَعَ شَ اه. بُجَيْرِي. □ قَوْلُهُ: (بَوَاسِيرُ) جَمْعُ بِاسُورَةٍ وَهِيَ قُرُوحُ الْمُقْعَدَةِ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (كَرَائِبِ سَفِينَةٍ الْإِنْفِ) فَإِنَّهُ يُصَلِّي مِنْ قُعُودٍ وَلَا إِعَادَةٍ مُغْنِي زَادَ النَّهَايَةَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ زَادَ فِي الْكِفَايَةِ وَإِنْ أَمَكَّتْهُ الصَّلَاةُ عَلَى الْأَرْضِ وَمُنَازَعَةُ الْأَذْرَعِيِّ وَالزُّزْكَشِيِّ فِيهِ أَيِ فِي عَدَمِ الْإِعَادَةِ مَمْنُوعَةٌ. وَقَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ: تَجِبُ الْإِعَادَةُ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْعَجْزُ لِلزُّحَامِ أَيِ فِي السَّفِينَةِ لِئُذْرِيته اه. قَالَ عَ شَ قَوْلُهُ مَ رَ وَإِنْ أَمَكَّتْهُ الصَّلَاةُ الْإِنْفِ أَيِ وَلَوْ بِلا مَشَقَّةٍ فَلَا يُكَلِّفُ الْخُرُوجُ مِنَ السَّفِينَةِ لِلصَّلَاةِ خَارِجَهَا عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةِ الشَّارِحِ مَ رَ لَكِنْ قَالَ سَمَ عَلَى حَيِّجَ: وَلَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا شَقَّ الْخُرُوجُ إِلَى الْأَرْضِ أَوْ فَاتَ مَضْلَحَةَ السَّفَرِ اه.

□ قَوْلُهُ: (خَافَ الْإِنْفِ) هَلْ يُضْبَطُ بِمُبِيحِ التَّيْمُمِ أَوْ بِمَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً مَحَلُّ تَأْمُلٍ، وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ خَفَّفَ فِيهِ بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِهِ. ثُمَّ هَلْ يُقَالُ إِذَا عَلِمَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقُعُودُ لِمَا فِي قِيَامِهِ مِنَ الْمَفْسَدَةِ مَحَلُّ نَظَرٍ وَيَأْتِي نَظِيرُهُ فِي الْآتِيَةِ وَهِيَ أَوَّلَى بِالْوُجُوبِ بِضَرِيٍّ. وَقَوْلُهُ: وَلَعَلَّ الثَّانِي الْإِنْفِ سَيَّأَتِي فِي شَرْحِ. وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ الْجُزْمُ بِهِ. وَقَوْلُهُ: وَيَأْتِي نَظِيرُهُ الْإِنْفِ أَقُولُ ظَاهِرُ صَنِيعِ النَّهَايَةِ وَالْمَغْنِيِّ الْوُجُوبُ فِي مَسْأَلَتِي الرَّقِيبِ وَالْكَمِينِ وَصَرَّحَ الْأَوَّلُ وَالْإِعَابُ بِالْوُجُوبِ فِي مَسْأَلَةِ السَّلَسِ.

نَحْوَ دَوْرَانِ رَأْسٍ إِنْ قَامَ وَكَرْقِبِ غُزَاةٍ أَوْ كَمِينِهِمْ خَافَ إِنْ قَامَ رُؤْيَا الْعُدُوِّ وَفَسَادَ التَّدْبِيرِ لَكِنْ تَجِبُ الْإِعَادَةُ هُنَا لِتُدْرِيتهُ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ خَوْفُهُمْ مِنْ قَصْدِ الْعُدُوِّ لَهُمْ لَمْ تَجِبْ وَفَاقًا لِلتَّحْقِيقِ وَخِلَافًا لِلْمَجْمُوعِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِبَادِرٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَالتَّعْلِيلُ بِأَنَّ الْعُدْرَ هُنَا أَعْظَمُ فِيهِ نَظَرٌ إِذِ الْأَعْظَمِيَّةُ لَا دَخَلَ لَهَا فِي الْإِعَادَةِ وَعَدَمِهَا كَمَا يُعْلَمُ مِنْ مَبْحَثِهَا وَكَسَلَسَ لَا يَسْتَمْسِكُ حَدُّهُ إِلَّا بِالْقُعُودِ وَلِمَرِيضٍ أَمَكْنَهُ بَلَا مَشَقَّةٍ قِيَامَ لَوْ انْفَرَدَ لَا إِنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا مَعَ الْجُلُوسِ فِي بَعْضِهَا الصَّلَاةَ مَعَهُمْ مَعَ الْجُلُوسِ فِي بَعْضِهَا وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ انْفِرَادَهُ لِيَأْتِيَ بِهَا كُلُّهَا مِنْ قِيَامٍ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ عُذْرَهُ اقْتَضَى مُسَامَحَتَهُ بِتَحْصِيلِ الْفَضَائِلِ فَاذْفَعَ قَوْلَ جَمْعٍ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقِيَامَ أَكْثَرُ مِنَ الْجَمَاعَةِ. وَمَنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ فَقَطْ لَمْ يَقْعُدْ أَوْ وَالشُّورَةَ قَعَدَ فِيهَا جَازَ لَهُ قِرَاءَتُهَا مَعَ الْقُعُودِ

☐ فَوَدَّ: (نَحْوَ دَوْرَانِ الْخُ) أَيِ الْكَارِقِ نِهَائِيَّةً. ☐ فَوَدَّ: (وَالْتَّغْلِيلُ بِأَنَّ الْخُ) جَرَى عَلَى هَذَا التَّغْلِيلِ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُعْنَى. ☐ فَوَدَّ: (فِيهِ نَظَرٌ) خَبَرٌ وَالتَّغْلِيلُ. ☐ فَوَدَّ: (مِنْ مَبْحَثِهَا) أَيِ الْإِعَادَةِ. ☐ فَوَدَّ: (وَكَسَلَسَ الْخُ) فَإِنَّهُ يُصَلِّي قَاعِدًا وَجُوبًا كَمَا فِي الْأَنْوَارِ وَلَا إِِعَادَةَ عَلَيْهِ نِهَائِيَّةً وَإِعَابًا. فِي الْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ قَالَ سَمَ: وَظَاهِرٌ أَنَّهُ عَلَى الْوُجُوبِ لَوْ صَلَّى قَائِمًا مَعَ نُزُولِ الْبُؤْلِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ اهـ وَأَقْرَعَهُ ش. ☐ فَوَدَّ: (وَلِمَرِيضٍ الْخُ) وَلَوْ قَالَ لَهُ طَيِّبٌ ثِقَةٌ: إِنْ صَلَّيْتُ مُسْتَلْقِيًا أَمَكْنُ مَدَاوَاتِكَ وَبِعَيْنِهِ مَرَضٌ أَيِ كَمَاءٍ فَلَهُ تَرْكُ الْقِيَامِ وَلَوْ كَانَ الْمُخْبِرُ لَهُ عُدْلٌ رَوَايَةً فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ كَانَ هُوَ عَارِفًا نِهَائِيَّةً وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَوْ كَانَ الْخُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَلَهُ تَرْكُ الْقِيَامِ أَيِ وَلَا إِِعَادَةَ عَلَيْهِ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (وَكَانَ وَجْهَهُ) أَيِ وَجْهِ الْجَوَازِ. ☐ فَوَدَّ: (بِتَحْصِيلِ الْفَضَائِلِ) أَيِ بِسَبَبِ تَحْصِيلِ الْفَضَائِلِ أَيِ لِأَجْلِهَا فَجُوزَ لَهُ الْقُعُودُ فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ لِتَحْصُلِ فَضِيلَتِ الْجَمَاعَةِ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (إِلَّا مَعَ الْجُلُوسِ فِي بَعْضِهَا) صَادِقٌ بِمَا إِذَا قَامَ فِي رَكْعَةٍ وَقَعَدَ فِي أُخْرَى وَبِمَا إِذَا جَمَعَ بَيْنَ الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَحِينَئِذٍ فَهَلْ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ تَقْدِيمِ أَحَدِهِمَا شَاءَ أَوْ يَتَعَيَّنُ تَقْدِيمُ الْقِيَامِ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ ثُمَّ قَعَدَ فَعِنْدَ الرُّكُوعِ هَلْ يَرْكَعُ مِنْ قُعُودٍ أَوْ يَرْتَفِعُ إِلَى حَدِّ الرَّائِعِ ثُمَّ يَغْتَدِلُ ثُمَّ يَهْوِي لِلسُّجُودِ أَوْ يَنْتَصِبُ قَائِمًا ثُمَّ يَهْوِي لِلرُّكُوعِ وَيَأْتِي نَظِيرُ هَذَا التَّرَدُّدِ فِي مَسْأَلَةِ الصُّورَةِ الْآتِيَةِ، وَالْأَقْرَبُ إِلَى كَلَامِهِمْ عَدَمُ نُزُومِ ذَلِكَ بَلْ يَرْكَعُ مِنْ قُعُودٍ بِضَرِّي وَيَأْتِي عَنْهُ خِلَافُهُ. ☐ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ لِأَجْلِ الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ. ☐ فَوَدَّ: (جَازَ الْخُ) أَيِ لِتَحْصِيلِ فَضِيلَةِ السُّورَةِ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (قِرَاءَتُهَا مَعَ الْقُعُودِ) فِيهِ

☐ فَوَدَّ: (خَافَ نَحْوَ دَوْرَانِ رَأْسٍ) أَيِ قِيَصَلِّي قَاعِدًا وَإِنْ أَمَكْنَهُ الصَّلَاةُ قَائِمًا عَلَى الْأَرْضِ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ، وَلَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا شَقَّ الْخُرُوجُ إِلَى الْأَرْضِ أَوْ قُوْتُ مَضْلَحَةِ السَّفَرِ. ☐ فَوَدَّ: (لَا يَسْتَمْسِكُ حَدُّهُ إِلَّا بِالْقُعُودِ) أَيِ قِيَعُدْ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيِ وَجُوبًا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي الْأَنْوَارِ وَهُوَ أَوْجَهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ نَذْبًا وَإِنْ نَقَلَ عَنْ الرَّوْضَةِ وَجْهَ الزَّرْكَشِيِّ نَسَبَتْ إِلَيْهَا ذَلِكَ وَنَقَلَ عَنِ الْكَافِي مُسَاعِدَتَهُ وَجَرَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى الْمِنْهَاجِ وَلَا إِِعَادَةَ عَلَيْهِ انْتَهَى. وَظَاهِرٌ أَنَّهُ عَلَى الْوُجُوبِ لَوْ صَلَّى قَائِمًا مَعَ نُزُولِ الْبُؤْلِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ. ☐ فَوَدَّ: (جَازَ لَهُ قِرَاءَتُهَا مَعَ الْقُعُودِ) فِيهِ حَيْثُ لَمْ يَقْلُ جَازَ لَهُ

وإن كان الأفضل تركها وأخروا القيام عن سابقيه مع تقدّمه عليهما لأنهما رُكْنان حتى في النفل ولأنّه قبلهما شرطٌ وركنيتُهُ إنّما هي معهما وبعدهما ويُسنُّ أن يُفَرَّقَ بين قَدَمَيْهِ بِشِيرٍ خَلَاقًا لِقَوْلِ الْأَنْوَارِ بِأَرْبَعِ أَصَابِعٍ فَقَدْ صَرَّحُوا بِالشَّيْرِ فِي تَفْرِيقِهِمَا فِي السُّجُودِ (وَشَرْطُهُ) الْاعْتِمَادُ عَلَى قَدَمَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي (نَضْبُ فَقَارِهِ) وَهُوَ مَفَاصِلُ الظَّهِيرِ لِأَنَّ اسْمَ الْقِيَامِ لَا يُوجَدُ إِلَّا مَعَهُ وَلَا يَضُرُّ اسْتِنَادُهُ لِمَا لَوْ زَالَ لَسَقَطَ إِلَّا إِنْ كَانَ بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ رَفْعُ رِجْلَيْهِ لِأَنَّهُ الْآنَ غَيْرُ قَائِمٍ بَلْ مُعَلِّقُ نَفْسِهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ أَمْسَكَ وَاجِدَ مُنْكِبَيْهِ أَوْ تَعَلَّقَ بِحَبْلِ فِي الْهَوَاءِ بِحَيْثُ لَمْ يَصِرْ لَهُ اعْتِمَادٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْ قَدَمَيْهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ وَإِنْ مَسَّتْهُ الْأَرْضُ وَلَا يَضُرُّ قِيَامُهُ

حَيْثُ لَمْ يَقُلْ جَازَ لَهُ الصَّلَاةُ مَعَ الْقُعُودِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَقْعُدُ عِنْدَ الْعَجْزِ لَا مُطْلَقًا فَإِذَا كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ إِلَى قَدْرِ الْفَاتِحَةِ ثُمَّ يَعْجِزُ قَدَرَ السُّورَةِ قَامَ إِلَى تَمَامِ الْفَاتِحَةِ ثُمَّ قَعَدَ حَالَ قِرَاءَةِ السُّورَةِ ثُمَّ قَامَ لِلرُّكُوعِ وَهَكَذَا سَمِعْتُ عَلَى حَجِّهِ ش. وَقَوْلُهُ تَضَرُّعٌ الْخُ قَابِلٌ لِلْمَنْعِ.

قوله: (وإن كان الأفضل الخ) ولو شرع في السورة بعد الفاتحة ثم عجز في أثنائها قعد ليكملها ولا يكلف قطعها ليركع وإن كان ترك القراءة أحبّ نهاية. وقوله: م ر قعد ليكملها أي ثم يقوم للركوع كما يعلم من كلام سم المارح ش. قوله: (وأخروا القيام) أي في الذكرع ش. قوله: (ولأنّه قبلهما شرط الخ) يتّجه الإكتفاء بمقارنته لهما فقط وإن لم يتقدّم عليهما إلّا أن يكون ما قاله منقولاً فلا بدّ من قبوله مع إشكاله أو يكون شرطيته قبلهما لتوقّف مقارنته لهما عادة على ذلك فإن أمكنت بدونه لم يشترط سم على حجّاه ش. قوله: (ويُسَنُّ أن يفرّق الخ) ويكره إلصاق رجليه وتقديم إحداهما على الأخرى نهاية. قوله: (بشير) أي بالنسبة للوسط المعتدل لا بالنسبة لنفسه. قوله: (فقد صرّحوا بالشير الخ) أي فيقاس عليه ما هنا ش. قوله: (على قدميه أو أحدهما) يتّبعي ولو البغض من ذلك سم. قوله: (أو أحدهما) الأولى التانيث. قوله: (ممّا يأتي) لعلّه أراد به قوله بحيث لم يصّر له اعتماد الخ.

قوله (نضب فقارِهِ) أي لا رقبته لأنّه يستحبّ كما مرّ إطراق الرّأس مُعْنِي وَشَرْحُ بَافْضِلِ. قوله: (وهو) إلى قوله: تخقيقاً في النهاية إلّا قوله: (وإن مسّت الأرض) وكذا في المعنى إلّا قوله: (ومن ثمّ) إلى المتن. قوله: (وهو الخ) عبارة المعنى وهو بفتح الفاء عظام من الظهير أو مفاصله اه. قوله: (إلا معه) أي التضب. قوله: (ولا يضّر استناده الخ) لكن يكره الاستناد نهايةً ومُعْنِي وَشَرْحُ بَافْضِلِ أي بلا عذر. قوله: (لما الخ) أي من جدارٍ ونحوه. قوله: (ومن ثمّ) أي لأنّه الآن غير قائم الخ.

الصلاة مع القعود تضرع بأنّه إنّما يقعد عند العجز لا مطلقاً فإذا كان يقدر على القيام إلى قدر الفاتحة ثم يعجز قدر السورة قام إلى تمام الفاتحة ثم قعد حال قراءة السورة ثم قام للركوع وهكذا.

قوله: (ولأنّه قبلهما شرط) يتّجه الإكتفاء بمقارنته لهما فقط وإن لم يتقدّم عليهما إلّا أن يكون ما قاله منقولاً فلا بدّ من قبوله مع إشكاله أو تكون شرطيته قبلهما لتوقّف مقارنته لهما عادة على ذلك فإن أمكنت بدونه لم يشترط. قوله: (على قدميه أو أحدهما) يتّبعي ولو البغض من ذلك.

على ظهر قدميه من غير عُدْرٍ خلافاً لبعضهم لأنه لا يُنافي اسم القيام وإنما لم يجز نظيره في السجود لأنه يُنافي وضع القدمين المأمور به سم. (فإن وَقَفَ مُنْحَنِيًا) لَأَمَامِهِ أَوْ خَلْفَهُ بِأَنْ يَصِيرَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ أَقْرَبَ تَحْقِيقًا فِي الْأَوَّلَى وَتَقْدِيرًا فِي الثَّانِيَةِ وَلَا يَضُرُّ فِي ذِكْرِ هَذَا هُنَا كَوْنُ الْبُطْلَانِ فِيهَا لِعَدَمِ الْاسْتِقْبَالِ أَيْضًا لِأَنَّهُ الْآنَ خَارِجٌ بِمُقَدِّمِ بَدَنِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَجُوزُ اجْتِمَاعُ سَبَبَيِ إِبْطَالِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَنْحَصِرُ الْإِبْطَالُ فِي زَوَالِ الْقِيَامِ بِأَنْ يَكُونَ فِي الْكَعْبَةِ وَهِيَ مَسْقُوفَةٌ فَانْدَفَعَ مَا لِلْإِسْنَوِيِّ هُنَا (أَوْ مَائِلًا) لِيَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ (بَحِيثٌ لَا يُسَمَّى قَائِمًا) عُرْفًا (لَمْ يَصِحَّ) لِتَرْكِهِ الْوَاجِبَ بِلَا عُدْرٍ وَيُقَاسُ بِذَلِكَ مَا لَوْ زَالَ اسْمُ الْقُعُودِ الْوَاجِبِ بِأَنْ يَصِيرَ.....

☐ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ يُنَافِي الْخُ) يُتَأَمَّلُ سَمَ وَقَدْ يُقَالُ الْمُتَبَادُّ مِنْ وَضْعِ الْقَدَمَيْنِ وَضَعٌ أَسْفَلِيهِمَا. ☐ فَوُدَّ: (بِأَنْ يَصِيرَ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ وَالْإِنْجَنَاءِ السَّالِبِ لِلْإِسْمِ أَنْ يَصِيرَ إِلَى الرُّكُوعِ أَقْرَبَ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْقِيَامِ أَوْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ صَحَّ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ أَه. ☐ فَوُدَّ: (إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ الْخُ) خَرَجَ مَا لَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِيَامِ عَلَى السَّوَاءِ فَلَا يَضُرُّ وَسَيَاتِي فِي شَرْحِ وَلَوْ أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ الْخُ. ☐ فَوُدَّ: (وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ الْخُ) فَيُفَرَّقُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْقَادِرِ وَغَيْرِهِ سَم. ☐ فَوُدَّ: (تَحْقِيقًا فِي الْأَوَّلَى الْخُ) فَلَوْ شَكَّ فِي كَوْنِ قِيَامِهِ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنْ يُقَالُ إِنْ كَانَ بَعْدَ الْإِنْجَنَاءِ لَمْ يَضُرَّ أَوْ بَعْدَ التَّهْوِضِ ضَرَّ عَمَلًا بِالْإِسْتِصْحَابِ فِي الْمَسَائِلَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ بَصْرِيَّ. ☐ فَوُدَّ: (فِي ذِكْرِ هَذِهِ) أَيِ مَسْأَلَةِ الْوُقُوفِ مُنْحَنِيًا (هُنَا) أَيِ فِي مَبْنَحِ الْقِيَامِ. ☐ فَوُدَّ: (أَيْضًا) أَيِ كَعْدَمِ الْقِيَامِ. ☐ فَوُدَّ: (الْآنَ) أَيِ فِي الْإِنْجَنَاءِ. ☐ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ الْمَضَرَّةِ. ☐ فَوُدَّ: (سَبَبِي إِبْطَالِ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ) الْأَخْصَرُ سَبَبَيْنِ عَلَى شَيْءٍ الْخُ. ☐ فَوُدَّ: (الْإِبْطَالُ) أَيِ سَبَبِهِ. ☐ فَوُدَّ: (لِيَمِينِهِ) إِلَى قَوْلِهِ (وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ) فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ وَفِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيُقَاسُ) إِلَى: (وَلَوْ عَجَزَ). قولُ (سَمَ): (بَحِيثٌ لَا يُسَمَّى الْخُ) قَدْ يُقَالُ لِمَ لَمْ يُعْتَبَرْ كَوْنُهُ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ تَقْدِيرًا كَمَا أُعْتَبِرَ فِي الْمُنْحَنِي إِلَى خَلْفٍ وَقَدْ يُفَرَّقُ عَلَى بُعْدِ بَأَنَ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْهُمَا أَمَكَّنَ تَقْدِيرُهُ فِيهِ بِخِلَافِهِمَا فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا النَّظَرُ لِكَوْنِهِ لَا يُسَمَّى قَائِمًا فَتَأَمَّلْهُ بَصْرِيَّ. ☐ فَوُدَّ: (وَيُقَاسُ بِذَلِكَ الْخُ) عِبَارَةٌ التَّهْيَاةِ: وَهَلْ تَبْطُلُ صَلَاةٌ مَنْ يُصَلِّي قَاعِدًا بِالْإِنْجَنَاءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الرُّكُوعِ إِلَى حَدِّ رُكُوعِهِ أَمْ لَا؟ قَالَ أَبُو شَكِيلٍ لَا تَبْطُلُ إِنْ كَانَ جَاهِلًا وَلَا بَطَلَتْ أَه. قَالَ ع ش صَوْرَتُهُ أَنْ يُحْرِمَ قَاعِدًا وَيَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ يَنْحَنِي بَعْدَ الْقِرَاءَةِ إِلَى حَدِّ رُكُوعِهِ لَا عَلَى نِيَّةِ الرُّكُوعِ بَلْ تَتِمُّمًا لِلْقِيَامِ أَمَّا لَوْ أَحْرَمَ مُنْحَنِيًا أَوْ انْحَنَى عَقِبَ إِخْرَامِهِ وَقَرَأَ فَإِنْ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا، فَإِنْ تَذَكَّرَ وَأَعَادَ مَا فَعَلَهُ مِنَ الْجُلُوسِ اسْتَمَرَّتِ الصَّلَاةُ وَاعْتَدَّ بِمَا فَعَلَهُ وَإِنْ سَلَّمَ بَانِيًا عَلَى مَا فَعَلَهُ وَجَبَتْ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ مَا هُوَ بَدَلُ الْقِيَامِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ.

☐ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ يُنَافِي الْخُ) يُتَأَمَّلُ. ☐ فَوُدَّ: (إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ أَقْرَبَ) خَرَجَ مَا لَوْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِيَامِ عَلَى السَّوَاءِ فَلَا يَضُرُّ وَسَيَاتِي فِي شَرْحِ، وَلَوْ أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ الْخُ. قَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ الْخُ. فَيُفَرَّقُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْقَادِرِ وَغَيْرِهِ.

إلى أَقْلُ رُكُوعِ الْقَاعِدِ أَقْرَبَ فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ التَّهَوُّضِ إِلَّا بِمُعِينٍ لَزِمَهُ وَلَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلُ طَلَبِهَا فَاضِلَةٌ عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ فِيمَا يَظْهَرُ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَوْ قَدَّرَ أَنْ يَقُومَ بِعُكَاظٍ أَوْ اعْتِمَادٍ عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَلْزِمَهُ ضَعِيفٌ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى مَا قَالَهُ الْغَزِّيُّ عَلَى مُلَازِمَةِ ذَلِكَ لَيْسَتْ مِثْلُ الْقِيَامِ فَلَا يُنَافِي الْأَوَّلَى لِأَنَّ مَحَلَّهَا فِيمَا إِذَا عَجَزَ عَنِ التَّهَوُّضِ إِلَّا بِالْمُعِينِ لَكِنَّهُ إِذَا قَامَ اسْتَقْلًا هـ. والأوجه أنه لا فرق فحَيْثُ أَطَاقَ أَصْلَ الْقِيَامِ أَوْ دَوَامَهُ بِالْمُعِينِ لَزِمَهُ (فَإِنْ لَمْ يُطِيقْ) انْتِصَابًا (وَصَارَ كِرَاعِي) لِكِبَرِهِ أَوْ غَيْرِهِ (فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقِفُ كَذَلِكَ) وَجُوبًا لِقُرْبِهِ مِنَ الْإِنْتِصَابِ (وَيُزِيدُ) وَجُوبًا (الْحِجَاةَ لِرُكُوعِهِ إِنْ قَدَّرَ) عَلَى الزِّيَادَةِ تَمَيُّزًا بَيْنَ الْوَاجِبِينَ وَقَوْلُ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ يَلْزِمُهُ الْقُعُودُ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى قَائِمًا يُوَدُّهُ تَصْحِيحُهُمَا أَنَّهُ لَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ عَلَى قَدَمَيْهِ

وقوله: وَلَا بَطَلْتُ أَيُّ بَانَ كَانَ عَالِمًا أَيُّ وَقَعَلَ ذَلِكَ لَا لِعُذْرٍ، أَمَّا لَوْ كَانَ لِعُذْرٍ كَانَ جَلَسَ مُفْتَرِشًا فَتَعَبَتْ رِجْلَاهُ فَأَرَادَ التَّوَرُّكَ فَحَصَلَ انْحِنَاءٌ بِسَبَبِ الْإِنْيَانِ بِالتَّوَرُّكِ فَلَا يَصْرُ هـ. أقول وظاهره أنه لا تَتَعَقَّدُ صَلَاتُهُ فِيمَا إِذَا أَحْرَمَ مُنْحَنِيًا خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُهُ مِنَ التَّفْصِيلِ فِيهِ. هـ قوله: (إِلَى أَقْلُ رُكُوعِ الْقَاعِدِ الْخ) هَذَا فِي الْمُنْحَنِ لِقَدَامٍ أَوْ خَلْفٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَمَّا الْمَائِلُ فَيُقَاسُ مَا مَرَّ فِيهِ أَنْ يَصِيرَ بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى قَاعِدًا وَبِهَذَا يَظْهَرُ مَا فِي صَنِيعِ الشَّارِحِ فَتَدَبَّرْ بَصْرِي. هـ قوله: (ضَعِيفٌ) وَفَاقًا لِلنِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. هـ قوله: (لِأَنَّ مَحَلَّهَا الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر سَمِ عِبَارَةٌ ش قَوْلُهُ: م ر وَلَوْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْقِيَامِ إِلَّا مُتَّكِئًا الْخ. ظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي دَوَامِ قِيَامِهِ وَفِي سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ نَقْلًا عَنِ الشَّارِحِ م ر: أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي التَّهَوُّضِ فَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا اسْتَعْنَى عَنْهُ عِبَارَتُهُ: وَاعْلَمْ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْعُكَاظَةِ لَهَا حَالَانِ، إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَخْتِاجَ إِلَيْهَا فِي التَّهَوُّضِ وَإِذَا قَامَ أَمَكَّنَهُ الْقِيَامُ بَعْدَ التَّهَوُّضِ بِدُونِهَا. وَثَانِيهَا: أَنْ يَخْتِاجَ إِلَيْهَا فِي التَّهَوُّضِ وَفِي الْقِيَامِ بَعْدَهُ أَيْضًا بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ الْقِيَامُ بَعْدَ التَّهَوُّضِ بِدُونِهَا فَيَجِبُ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي م ر أقول وكذا يُقَالُ فِي الْمُعِينِ هـ وَعِبَارَةٌ سَمِ عَلَى الْبَهْجَةِ قَوْلُهُ: إِلَّا بِمُعِينٍ وَجَبَ بِخِلَافٍ مَا لَوْ احتَاجَ لَهُ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ م ر هـ. ثُمَّ قَالَ أَيُّ ع ش بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامٍ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ: وَفِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مِثْلُهُ مَا نَصَّهُ وَيَتَحَصَّلُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ قَدَّرَ بَعْدَ التَّهَوُّضِ أَيُّ بِمُعِينٍ أَوْ نَحْوِ عَصَا عَلَى الْقِيَامِ مُعْتَمِدًا عَلَى نَحْوِ جِدَارٍ أَوْ عَصَا لَزِمَهُ أَوْ بِمُعِينٍ لَمْ يَلْزِمَهُ هـ. هـ قوله: (انْتَهَى) أَيُّ مَا قَالَهُ الْغَزِّيُّ. هـ قوله: (وَالْأَوْجَهُ الْخ) خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنْ سَمِ وَعَنْ ع ش عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ بَعْدَ كَلَامٍ وَعِبَارَةٌ سَمِ حَاصِلُ مَسْأَلَةِ الْمُعِينِ وَالْعُكَاظَةِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَخْتِاجُ إِلَى ذَلِكَ فِي التَّهَوُّضِ فَقَطُّ أَيُّ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى ذَلِكَ فِي دَوَامِ قِيَامِهِ لَزِمَهُ وَإِلَّا بَانَ احتَاجَ إِلَى ذَلِكَ فِي التَّهَوُّضِ وَدَوَامِ الْقِيَامِ فَلَا يَلْزِمُهُ وَهُوَ عَاجِزٌ الْآنَ أَيُّ فَيُصَلِّي مِنْ قُعُودٍ هـ. وَفَرَّقَ ع ش بَيْنَ الْمُعِينِ وَالْعُكَاظَةِ بِأَنَّ الْأَوَّلَ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي الْإِنْتِدَاءِ وَالثَّانِي يَجِبُ فِي الْإِنْتِدَاءِ وَالدَّوَامِ لِلْمَشَقَّةِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الْحَفْنِيُّ هـ. وَكَذَلِكَ اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا بَلْ هُوَ ظَاهِرُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالرُّوْضِ وَشَرْحِهِ كَمَا مَرَّ. هـ قوله: (بِالْمُعِينِ) شَامِلٌ لِلْأَدَمِيِّ وَنَحْوِ الْعَصَا. هـ قوله: (لِكِبَرِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ أَمَكَّنَ الْخ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. هـ قوله: (تَصْحِيحُهُمَا) أَيُّ الشَّيْخَيْنِ.

وَأَمَكْنَهُ التَّهَوُّضُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ لَزِمَهُ مَعَ أَنَّهُ لَا يُسْمَى قَائِمًا وَإِنْ أَمَكْنَ الْفَرْقُ بِأَنَّ ذَاكَ انْتَقَلَ إِلَى الرُّكُوعِ الْمُتَنَافِي لِلْقِيَامِ بِكُلِّ وَجْهِ بِخِلَافِ هَذَا فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ لَزِمَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا فَرَعَ مِنْ قَدْرِ الْقِيَامِ أَنْ يَصْرِفَ مَا بَعْدَهُ لِلرُّكُوعِ بِطَمَآنِينَتِهِ ثُمَّ لِلْإِعْتِدَالِ بِطَمَآنِينَتِهِ وَيُخَصُّ قَوْلُهُمْ لَا يَجِبُ قَصْدُ الرُّكْنِ بِخُصُوصِهِ بِغَيْرِ هَذَا وَنَحْوِهِ وَجُودُهُ لِيَتَعَدَّرَ وَجُودُ صُورَةِ الرُّكْنِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ.

(وَلَوْ أَمَكْنَهُ الْقِيَامُ دُونَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) مِنْهُ لِعِلَّةٍ يَظْهَرُ تَمَنُّعُ الْإِنْجِنَاءِ (قَامَ) وَجُوبًا وَلَوْ بِمُعِينٍ بَلْ وَإِنْ كَانَ مَائِلًا عَلَى جَنْبٍ بَلْ وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى حَدِّ الرُّكُوعِ فِيمَا يَظْهَرُ (وَفَعَلَهُمَا بِقَدْرِ إِمْكَانِهِ) فَيَحْنِي إِمْكَانَهُ صَلْبُهُ ثُمَّ رَقَبَتُهُ ثُمَّ رَأْسُهُ ثُمَّ طَرَفُهُ لِأَنَّ الْمَيْشُورَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ وَلَوْ

قوله: (بأن ذاك) أي من صار كرايع وقوله بخلاف هذا أي من أمكنه التهوض على ركبتيه. قوله: (فإن لم يقدر) إلى المتن أقره ع ش. قوله: (أن يصرف ما بعده إلخ) يؤخذ من اقتصاره على الرُّكُوع والإِعْتِدَالِ أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ لِحُظَّةٍ لِلإِنْتِقَالِ مِنَ الْقِيَامِ إِلَى الرُّكُوعِ وَأُخْرَى لِلإِنْتِقَالِ مِنَ الرُّكُوعِ إِلَى الإِعْتِدَالِ وَقَدْ يُوْجَّهُ بِأَنَّ الإِنْتِقَالَ مَقْصُودٌ لِغَيْرِهِ فَلَمَّا لَمْ يَتَحَصَّلْ ذَلِكَ الْغَيْرُ فَلَا وَجْهَ لاختياره بصري. قوله: (للإِعْتِدَالِ إلخ) هل محل هذا إذا عجز أيضا عن الإيماء إلى الإِعْتِدَالِ بنحو رأسه ثم جفنه وإلا قدمه على هذا لآته أعلى منه أم لا؟ فيه نظر ولعل المتجّه الأول سم. وجزم باتجاهه القليوبي وظاهر كلامه شاملاً للرُّكُوعِ أيضًا.

قول (سني): (ولو أمكنه القيام إلخ) قال في العباب وشرجه أو قدر على القيام والاضطجاع فقط أي دون الجلوس قام وجوبًا لأن القيام قعود وزيادة كما في الروضة عن البغوي وأومأ قائمًا بالرُّكُوعِ والسُّجُودِ قُدِّرَتْهُ أَي بِصُلْبِهِ ثُمَّ رَقَبَتِهِ ثُمَّ رَأْسِهِ ثُمَّ طَرَفَهُ وَتَشَهُدَ وَسَلَّمَ قَائِمًا اه سم. وفي المغني والتهامية ما يوافق ذلك. قوله: (لعل) إلى قول المتن: (وَفَعَلَهُمَا) فِي التَّهَامِيَةِ إِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ: (وَحَرَجَ) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَإِنْ كَانَ) إِلَى الْمَتْنِ. قوله: (ولو بمعين) أي فِي التَّهَوُّضِ دُونَ مَا بَعْدَهُ عَلَى مَا مَرَّ عَ ش وَرَشِيدِيَّ أَي مِنَ الْخِلَافِ الْمُتَقَدِّمِ آتِفًا. قوله: (ثم رأسه إلخ) عبارة العباب وشرجه: أومأ بهما برأسه

قوله: (إذا فرغ من قدر القيام إلخ) قد يقال: هذا يخالف قول الروض وشرجه في بحث الإِعْتِدَالِ تَبَعًا لِلرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا مَا نَصَّهُ: وَلَوْ عَجَزَ الرَّائِعُ عَنِ الإِعْتِدَالِ سَجَدَ مِنْ رُكُوعِهِ وَسَقَطَ الإِعْتِدَالُ لِيَتَعَدَّرَ اه. فإنه يدل على خلاف ما استظهره اللهم إلا أن يريد سقوط الاعتدال الأصلي ولكن لا بُدَّ مِنْ مُكْنٍ بَعْدَ الرُّكُوعِ بِقَصْدِ الإِعْتِدَالِ أَوْ يُحْمَلُ عَلَى مَا لَوْ طَرَأَ الْعَجْزُ بَعْدَ الرُّكُوعِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْعَجْزِ الطَّارِيّ وَالسَّابِقِ، ثُمَّ إِنَّ سَقُوطَ الإِعْتِدَالِ يُخَالِفُ مَا تَقَرَّرَ مِنْ وَجُوبِ الإِيمَاءِ بِالْأَرْكَانِ بِنَحْوِ الرَّأْسِ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ قَوْلِ الرُّوْضِ بِالسَّقُوطِ إِذَا عَجَزَ عَنِ الإِيمَاءِ أَيْضًا وَفِيهِ مَا فِيهِ. قوله: (ثم للإِعْتِدَالِ بِطَمَآنِينَتِهِ) هَلْ مَحَلُّ هَذَا إِذَا عَجَزَ أَيْضًا عَنِ الإِيمَاءِ إِلَى الإِعْتِدَالِ بِنَحْوِ رَأْسِهِ ثُمَّ جَفْنِهِ وَإِلَّا قَدَّمَهُ عَلَى هَذَا لِآتِهِ أَعْلَى مِنْهُ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْمُتَجَّهَ الْأَوَّلُ. قوله: (ثم رأسه) عبارة العباب وشرجه: ثم إن عجز عن الإنجِنَاءِ أَصْلًا أَوْ مَا بِهِمَا بِرَأْسِهِ مِنْ قِيَامٍ وَلَا يَلْزِمُهُ الْقُعُودُ لِلإِيمَاءِ بِالسُّجُودِ كَمَا يَأْتِي ثُمَّ بَطَرَفَهُ إِمْكَانَهُ لِأَنَّ

أمكنه الركوع فقط كرّره عنه وعن السجود فإن قدر على زيادة على أكمله لزمه جعلها للسجود تمييزاً بينهما وخُرجَ بقولي منه من يقدّر عليهما لو قعدَ فيصلي قاعداً ويُتمهما لا قائماً ويومئُ بهما على ما جرّمَ به بعضهم وعَلَّله بأن اعتناء الشارع بإتماميهما فوق اعتنائه بالقيام لشقوته في صلاة النفل دونهما وكذا في صلاة الفرض فيما لو كان لو قرأ الشورة أو صلى مع الجماعة قعدَ فيقعدُ كما مرّ

من قيام ولا يلزمه القعود للإيماء بالسجود كما يأتي ثم بطرفه إمكانه اهـ. ولكن يتبني القعود للشَّهْدِ سم أي والسلام. هـ فؤد: (فقط) أي دون السجود مُعني. هـ فؤد: (فإن قدر إلخ) قضيته أنه لا يلزمه جعل أقله للركوع وأكملهُ للسجود سم. هـ فؤد: (وخرجَ بقولي منه إلخ) أقول خروج ما ذكرَ بقوله منه ممنوع بل ذكرُ منه مُدخل له إذ إمكان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع إمكانيهما من غير القيام وهو القعود وإنما يخرج ما ذكرَ لو عبّرَ بدَل قوله: (منه) بقوله: (مطلقاً) أو بقوله: (منه ومن غيره) فتأمل سم. أي أو أطلقه بحذفه كما في النهاية والمُعني فإن الإطلاق ظاهرٌ في العموم. هـ فؤد: (من يقدّر عليهما إلخ) يفهم منه تصوّر المسألة بما إذا كان لو قام عجزَ عن الركوع والسجود مُطلقاً ولو قعدَ قدرَ عليهما تأمّن من قعودٍ أمّا لو كان إذا قام عجزَ عنهما لكانت يقدّر بعد القيام على القعود والإتيان بهما تأمّن من قعودٍ فالظاهر أنه يلزمه القيام للقراءة ثم يقعدُ للإتيان بهما من قعودٍ فليُتأمل فإن ذلك قد يُنافيه قوله: وعَلَّله إلخ. لكن لا يتّجه إلا ما ذكرناه سم على حَجّ اهـ بضريّ. هـ فؤد: (ويومئُ إلخ) الأولى حذف الواو. هـ فؤد: (على ما جرّمَ إلخ) راجعُ إلى قوله: فيصلي قاعداً إلخ. هـ فؤد: (فيقعدُ إلخ) أي حال العجز لا مُطلقاً فيقومُ للتيّة وقراءة الفاتحة ثم يقعدُ للسورة ثم يقوم للركوع وهكذا كما هو ظاهر سم وهذا مخصوص بالصورة الأولى وتقدّم عن قريب عن السيّد البصريّ بيان محال القعود في الثانية.

الميسور لا يسقط بالمعسور اهـ. ولكن يتبني القعود للشَّهْدِ ثم قال في العباب وشرّحه: أو قدرَ على القيام أو الإضطجاع فقط أي دون الجلوس قام وجوباً، لأن القيام قعودٌ وزيادة كما في الروضة عن البقوي وأوماً قائماً بالركوع والسجود قدرته أي بضربه ثم رقبته ثم رأسه ثم طرفه وتشهد وسلم قائماً ولا يضطجع لما مرّ أن القيام قعودٌ وزيادة اهـ. هـ فؤد: (فإن قدر إلخ) قضيته أنه لا يلزمه جعل أقله للركوع وأكملهُ للسجود. هـ فؤد: (وخرجَ بقولي منه من يقدّر عليهما إلخ) أقول: خروج ما ذكرَ بقوله منه ممنوع بل ذكرُ منه مُدخلة له إذ إمكان القيام دون الركوع والسجود من القيام صادق مع إمكانيهما من غير القيام وهو القعود وإنما كان يخرج ما ذكرَ لو عبّرَ بدَل قوله منه بقوله مُطلقاً أو بقوله منه ومن غيره فتأمل وقوله من يقدّر عليهما لو قعدَ إلخ. يفهم منه تصوّر المسألة بما إذا كان لو قام عجزَ عن الركوع والسجود مُطلقاً لا مَرِ يَرْضُ عند القيام يمتنع عنهما مُطلقاً، ولو قعدَ قدرَ عليهما تأمّن من قعودٍ أمّا لو كان إذا قام عجزَ عنهما من قيام لكانت يقدّر بعد القيام على القعود والإتيان بهما تأمّن من قعودٍ فالظاهر أنه يلزمه القيام للقراءة ثم يقعدُ للإتيان بهما من قعودٍ فليُتأمل فإن ذلك قد يُنافيه قوله وعَلَّله إلخ. لكن لا يتّجه إلا ما ذكرناه. هـ فؤد: (فيقعدُ) أي حال العجز لا مُطلقاً فيقومُ للتيّة وقراءة الفاتحة ثم يقعدُ للسورة ثم يقوم

تحصيلًا لفضل الشورة والجماعة ولا يؤمُّ بِذَنبِكَ لِأَجْلِ ذَلِكَ كَمَا مَرَّ.
(وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ) بِأَنْ لِحَقَّهُ بِهِ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ أَوْ شَدِيدَةٌ عِبَارَتَانِ الْمُرَادُ مِنْهُمَا وَاحِدٌ وَهُوَ أَنْ
تَكُونَ بِحَيْثُ لَا تَحْتَمِلُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ تُبَحِ التَّيَمُّمُ أَخَذًا مِنْ تَمَثُّلِ الْمَجْمُوعِ لَهَا بِأَنْ تَكُونَ
كَدَوْرَانِ رَأْسِ رَاكِبِ السَّفِينَةِ وَاشْتِرَاطُ إِبَاحَتِهِ وَجْهٌ ضَعِيفٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ كَالَاكِتِفَاءِ بِمُجَرَّدِ
إِذْهَابِ الْخُشُوعِ (فَعَدَّ) إِجْمَاعًا.....

■ قَوْلُهُ: (تَحْصِيلًا لِفَضْلِ السُّورَةِ الْخ) أَيِ وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ تَزَكُّهُمَا كَمَا مَرَّ. ■ قَوْلُهُ: (وَالْجَمَاعَةُ) الْوَأُو
بِمَعْنَى أَوْ. ■ قَوْلُهُ: (وَلَا يَوْمِي بِذَنبِكَ لِأَجْلِ ذَلِكَ) أَيِ لَا يُصَلِّي قَائِمًا يَوْمِي بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ بَلْ يَقُومُ
بَعْدَ السُّورَةِ قَائِمًا الرُّكُوعَ مِنَ الْقِيَامِ ثُمَّ السُّجُودَ لَاغْتِنَاءَ الشَّارِحِ بِاتِّمَامِهِمَا. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ قَبِيلَ قَوْلِ
الْمَثْنِ وَشَرْطِهِ وَكَانَ يَنْبَغِي تَقْدِيمُهُ عَلَى وَلَا يَوْمِي الْخ.

■ قَوْلُ (سَيِّ): (وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ الْخ) وَإِذَا وَقَعَ الْمَطَرُ وَهُوَ فِي بَيْتٍ لَا يَسَعُ قَامَتَهُ وَلَيْسَ هُنَاكَ مُكْتَنٌّ
غَيْرُهُ فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ عُذْرًا فِي أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِ مَكْتُوبَةٌ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ وَلَوْ قُعُودًا أَمْ لَا إِلَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ
كَمَا فَهِمَ مِنَ الرُّوضَةِ أَمْ يُلْزَمُهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ وَيُصَلِّيَ قَائِمًا فِي مَوْضِعٍ يُصِيبُهُ الْمَطَرُ فَإِنْ قِيلَ بِالْتَّرَخُّصِ فَهَلْ
يُلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ أَمْ لَا قَالَ أَبُو شَكِيلٍ إِنَّ كَانَتِ الْمَشَقَّةُ الَّتِي تَحْصُلُ عَلَيْهِ فِي الْمَطَرِ دُونَ الْمَشَقَّةِ الَّتِي تَحْصُلُ
عَلَى الْمَرِيضِ لَوْ صَلَّى قَائِمًا لَمْ يُجْزَلْ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا أَيِ وَنَحْوَهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَهَا جَازَ لَهُ ذَلِكَ وَالْأَصَحُّ
أَنْ التَّقْدِيمَ حِينَئِذٍ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ أَفْضَلُ وَلَا إِعَادَةَ لِأَنَّ الْمَطَرِ مِنَ الْأَعْذَارِ الْعَامَّةِ وَقَالَ ابْنُ الْعِرَاقِيِّ لَا
رُخْصَةٌ فِي ذَلِكَ وَالْأَوَّلُ أَيِ مَا قَالَهُ أَبُو شَكِيلٍ أَوْجَهَ نِهَائِيَّةً بِحَذْفِ وَقَوْلُهُ مَرَّ لِأَنَّ الْمَطَرِ مِنَ الْأَعْذَارِ الْعَامَّةِ
قَالَ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ هُوَ مَحَلٌّ تَأَمُّلٍ لِأَنَّ الْمَطَرُ وَإِنْ كَانَ عَامًّا إِلَّا أَنَّ الْعُذْرَ هُنَاكَ مُرَكَّبٌ مِنْ وَجْدَانِ الْمَطَرِ
وَعَدَمِ كُنْ تَسْتَقِيمُ فِيهِ الْقَامَةُ وَلَا يَتَعَدَّى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ نَادِرًا اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُفْرَضَ فِي نَاحِيَةٍ مَخْصُوصَةٍ يَكْثُرُ
ذَلِكَ عِنْدَهُمْ اهـ. وَفِي عَشْرٍ نَحْوَهُ ثُمَّ قَالَ وَهَلْ مِثْلُ الْمَطَرِ مَا لَوْ حُجِسَ فِي مَوْضِعٍ لَا يُمْكِنُهُ الْقِيَامُ فِيهِ
فَصَلَّى قَاعِدًا أَمْ لَا لِثُدْرَةِ الْحُبْسِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَطَرِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ اهـ وَيَأْتِي فِي الشَّارِحِ قَبِيلَ قَوْلِ
الْمَثْنِ وَلِلْقَادِرِ الْخ مَا يُوَافِقُهُ. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا صَرَّحُوا بِهِ) أَيِ بِالضَّعْفِ. ■ قَوْلُهُ: (كَالَاكِتِفَاءِ الْخ) أَيِ كَضَعْفِهِ
خِلَافًا لِلنَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى حَيْثُ قَالَا وَاللَّفْظُ لِلثَّانِي قَالَ الرَّافِعِيُّ وَلَا نَعْنِي بِالْعَجْزِ عَدَمَ الْإِمْكَانِ فَقَطْ بَلْ فِي
مَعْنَاهُ خَوْفُ الْهَلَاكِ أَوْ الْعَرَقِ وَزِيَادَةُ الْمَرَضِ أَوْ لُحُوقِ مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ أَوْ دَوْرَانِ الرَّأْسِ فِي حَقِّ رَاكِبِ
السَّفِينَةِ كَمَا تَقَدَّمَ بَعْضُ ذَلِكَ قَالَ فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ الَّذِي اخْتَارَهُ الْإِمَامُ فِي ضَبْطِ الْعَجْزِ أَنْ يَلْحَقَهُ مَشَقَّةٌ
تُذْهِبُ خُشُوعَهُ وَجَمَعَ شَيْخِي يَغْنِي الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بَيْنَ كَلَامِي الرُّوضَةِ وَالْمَجْمُوعِ بِأَنْ إِذْهَابَ الْخُشُوعِ
يَنْشَأُ عَنْ مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ اهـ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا. ■ قَوْلُ (سَيِّ): (فَعَدَّ الْخ) (فَائِلَةٌ): سِئِلَ الشَّيْخُ عِزُّ الدِّينِ عَنْ
رَجُلٍ يَتَّقِي الشُّبُهَاتِ وَيَقْتَصِرُ عَلَى مَا كَوَّلَ يَسُدُّ الرَّمَقَ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ وَنَحْوِهِ فَضَعُفٌ بِسَبَبِ ذَلِكَ عَنْ
الْجُمُعَةِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْقِيَامِ فِي الْفَرَائِضِ فَأَجَابَ لَا خَيْرَ فِي وَرَعٍ يُؤَدِّي إِلَى إِسْقَاطِ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى
مُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (إِجْمَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ نَهَضَ) فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى.

لِلرُّكُوعِ وَهَكَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(كَيْفَ شَاءَ) كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الْخَبَرِ السَّابِقِ وَلَا يَنْقُصُ ثَوَابُهُ لِغُذْرِهِ وَلَوْ نَهَضَ مُتَجَشِّمًا الْمَشَقَّةَ لَمْ تَجْزَلْهُ الْقِرَاءَةُ فِي نُهْوضِهِ لِأَنَّهُ دُونَ الْقِيَامِ الصَّائِرِ إِلَيْهِ وَقَوْلُ الْفَتَى وَمَنْ تَبِعَهُ تَجْزِيئُهُ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنَ الْقُعُودِ الَّذِي هُوَ فَرْضُهُ يُرَدُّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فَرْضُهُ مَا دَامَ فِيهِ. (وَافْتِرَاشُهُ) وَلَوْ امْرَأَةً فِي مَحَلِّ قِيَامِهِ فِي فَرْضٍ أَوْ نَفْلٍ (أَفْضَلُ) مَنْ تَوَزَّكَ وَكَذَا مِنْ (تَرْبُعِهِ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ الْمَعْهُودُ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقِيَامِ مَا عَدَا التَّشَهُّدَ الْأَخِيرَ وَلِأَنَّهُ الَّذِي تَعَقُّبُهُ الْحَرَكَةُ وَتَرْبُعُهُ ﷺ لِإِبْيَانِ الْجَوَازِ فَأَفْضَلُ بِمَعْنَى فَاضِلٍ وَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ تَعَارَضَ التَّرْبُعُ وَالتَّوَزُّكُ قَدَّمَ التَّرْبُعَ لِجَرَيَانِ الْخِلَافِ الْقَوِيِّ فِي أَفْضَالِيَّتِهِ عَلَى الْإِفْتِرَاشِ وَلَمْ يَجِرْ ذَلِكَ فِي التَّوَزُّكِ (وَيُكْرَهُ) الْجُلُوسُ مَاذَا رِجْلِيهِ وَ (الإِقْعَاءُ) فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْهُ وَقَسْرُهُ الْجُمُهورُ (بَأَن يَجْلِسَ عَلَى وَرِكَيْهِ) وَهُمَا أَصْلُ فِجْدِيهِ وَهُوَ الْأَلْيَانِ كَذَا قَالَ شَيْخُنَا.....

□ قول (سئ): (كَيْفَ شَاءَ) أَي عَلَى أَيِّ كَيْفِيَّةٍ شَاءَهَا مِنْ إِفْتِرَاشٍ أَوْ تَوَزُّكٍ أَوْ تَمْدِيدٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ شَيْخُنَا.
 □ قوله: (وَلَا يَنْقُصُ ثَوَابُهُ إِلَّا الْخُ) فَثَوَابُهُ كَثُوبُ الْقَائِمِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَلَّى قَبْلَ مَرَضِهِ لِكُفْرٍ أَوْ تَهَاوُنٍ فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ. نَعَمْ إِنْ عَصَى بَنَحُو قَطْعَ رِجْلِهِ لَمْ يَتِمَّ ثَوَابُهُ وَإِنْ كَانَ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ نِهَايَةً. □ قوله: (لَمْ تَجْزَلْهُ الْقِرَاءَةُ إِلَّا الْخُ) يَأْتِي قُبَيْلَ الرَّكْعَتَيْنِ الرَّابِعَةِ عَنِ النَّهْيَةِ مَا يُؤَيِّدُهُ وَعَنْ سَمْعٍ شِ اسْتِشْكَالُهُ. □ قوله: (فِي نُهْوضِهِ) أَي بِخِلَافِ مَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فَهَوَى لِلْجُلُوسِ. قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَلَوْ طَرَأَ عَلَى الْقَادِرِ عَجْزٌ فَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ فَعَلَّ مَقْدُورَهُ وَلَهُ إِدَامَةُ قِرَاءَتِهَا فِي هَوِيهِ لَا عَلَيْهِ خِلَافًا لِلشَّيْخَيْنِ إِي هُ سَمْعٌ وَاعْتَمَدَ النَّهْيَةُ وَالْمُعْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ مَا قَالَ الشَّيْخَانِ كَمَا يَأْتِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلِقَادِرِ التَّنْقِيلِ.
 □ قول (سئ): (وَافْتِرَاشُهُ) سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي التَّشَهُّدِ. □ قوله: (أَوْ نَفْلٍ) اسْتَطْرَادِي. □ قوله: (الَّذِي إِلَّا الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قُعُودٌ يَتَعَقَّبُهُ حَرَكَةٌ فَأَثْبَتَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ إِي هُ. □ قوله: (وَيَنْبَغِي) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ الْأَلْيَانِ فِي النَّهْيَةِ.
 □ قوله: (الْجُلُوسُ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ الْأَلْيَانِ فِي الْمُعْنَى. □ قوله: (لِأَنَّهُ إِلَّا الْخُ) أَي الْإِفْتِرَاشُ. □ قوله: (فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ) خَرَجَ بِالصَّلَاةِ غَيْرُهَا فَلَا يُكْرَهُ فِيهِ الْإِقْعَاءُ وَالْمَدُّ وَلَا غَيْرُهُمَا مِنْ سَائِرِ الْكَيْفِيَّاتِ نَعَمْ إِنْ قَعَدَ عَلَى هَيْئَةٍ مُزْرِيَةٍ أَوْ شُعِيرٍ بَعْدَ اكْتِرَائِهِ بِالْحَاضِرِينَ وَهُمْ مَعْنٍ يُسْتَحْيَى مِنْهُمْ كَرَهُ ذَلِكَ وَإِنْ تَأَذَّرَا بِذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ إِذَاءٍ مُحَرَّمًا وَمَحَلُّ الْكَرَاهَةِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ ضَرُورَةٌ تَقْتَضِي ذَلِكَ ع ش.
 □ قوله: (وَهُوَ) أَي أَصْلُ الْفِجْدِيْنِ. □ قوله: (كَذَا قَالَ شَيْخُنَا إِلَّا الْخُ) قَدْ يَكُونُ مَا قَالَ الشَّيْخُ بَيَانًا لِلْمُرَادِ هُنَا سَمْعٌ. أَي فَهُوَ مَجَازٌ عِلَاقَتُهُ الْمُجَاوِرَةُ لَكِنْ تَفْسِيرُ الْأَوْفِيَانُوسِ الْوَرِكُ بِالْأَلْيَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُمَا مُتَرَادِفَانِ وَفَاقًا لِمَا فِي كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ.

□ قوله: (لَمْ تَجْزَلْهُ الْقِرَاءَةُ فِي نُهْوضِهِ) بِخِلَافِ مَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ فَهَوَى لِلْجُلُوسِ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ طَرَأَ عَلَى الْقَادِرِ عَجْزٌ فَإِنْ كَانَ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ فَعَلَّ مَقْدُورَهُ وَلَهُ إِدَامَةُ قِرَاءَتِهَا فِي هَوِيهِ لَا عَلَيْهِ خِلَافًا لِلشَّيْخَيْنِ إِي هُ فَعَلَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ لَوْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ فِي الْهَوَى إِلَى أَنْ قَعَدَ فَاتَمَّتْهَا فَهَلْ تَحْسَبُ هَذِهِ الرُّكْعَةَ أَوْ لَا أَوْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ لِمَتَعَمُّدِهِ تَقْوِيَتِ الْقِرَاءَةُ فِي مَحَلِّهَا وَتَقْوِيَتِ الرُّكْعَةُ إِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَخِيرُ مُتَّفَقٌ بَلْ لَا يَتَجَبَّرُ غَيْرُهُ. □ قوله: (كَذَا قَالَ شَيْخُنَا) قَدْ يَكُونُ مَا قَالَ الشَّيْخُ بَيَانًا لِلْمُرَادِ هُنَا.

وَيَلْزَمُهُ اتِّحَادُ الْوَرِكِ وَالْأَلْيَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي الْقَامُوسِ الْفَخْدُ مَا بَيْنَ السَّاقِ وَالْوَرِكِ وَهُوَ مَا فَوْقَ الْفَخْدِ وَتَوَرَّكَ اعْتَمَدَ عَلَى وَرِكِهِ وَتَوَرَّكَ فَلَانَ الصَّبِيَّ جَعَلَهُ عَلَى وَرِكِهِ مُعْتَمِدًا عَلَيْهَا وَتَوَرَّكَ فِي الصَّلَاةِ وَضَعَ الْوَرِكَ عَلَى الرَّجْلِ الْيُمْنَى؛ وَهَذَا مِنْهُي عَنْهُ أَوْ وَضَعَ الْأَيْمَنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأَرْضِ وَالْأَلْيَةِ الْعَجِيزَةُ أَوْ مَا يَرْكَبُ الْعَجْزُ مِنْ شَحْمٍ وَلَحْمٍ، وَالْعَجِيزَةُ الْعَجْزُ وَهُوَ مُؤَخَّرُ الشَّيْءِ. هَذَا حَاصِلُ مَا فِيهِ فِي مُحَالِهِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي تَغَايِرِ الْوَرِكِ وَالْأَلْيَةِ وَالْفَخْدِ لَكِنَّهُ لَمْ يُبَيِّنِ الْحَدَّ الْفَاصِلَ لِلْوَرِكِ عَنِ الْآخَرِينَ وَبَيَّنَّهُمَا مَا سَأَدُّ كُزَّهُ فِي الْجِرَاحِ أَنَّ الْوَرِكَ هُوَ الْمُتَّصِلُ بِمَحَلِّ الْقُعُودِ مِنَ الْأَلْيَةِ وَهُوَ مُجَوِّفٌ وَلَهُ اتِّصَالٌ بِالْجَوْفِ الْأَعْظَمِ بِخِلَافِ الْفَخْدِ وَيَصْدُقُ عَلَى ذَلِكَ الْمُجَوِّفُ أَنَّ أَعْلَاهُ يُوضَعُ عَلَيْهِ الصَّبِيَّ وَأَسْفَلُهُ يُوضَعُ عَلَى الْأَرْضِ فَيَكُونُ الْقَامُوسُ لِهَذَيْنِ مُشِيرًا لِمَا ذَكَرْتَهُ فَتَأَمَّلْهُ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ كَرَاهِيَةٍ وَضَعَهُ عَلَى الْيُمْنَى وَاضِحٌ (نَاصِبًا رُكْبَتَيْهِ) زَادَ أَبُو عُبَيْدَةَ مَعَ وَضْعِ يَدَيْهِ بِالْأَرْضِ وَلَعَلَّ هَذَا شَرْطٌ لِتَسْمِيَّتِهِ إِقْعَاءَ لُغَةً لَا شَرْعًا وَحِكْمَةً كَرَاهِيَةٍ مَا فِيهِ مِنَ التَّشَبُّهِ بِالْكِلَابِ وَالْقِرَدَةِ كَمَا فِي رِوَايَةٍ، وَقِيلَ أَنَّ يَضَعُ يَدَيْهِ بِالْأَرْضِ وَيَقْعُدُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ، وَقِيلَ أَنَّ يَفْرِشَ رِجْلَيْهِ أَيْ أَصَابِعَهُمَا بِأَنْ يُلْصِقَ بَطُونَهَا بِالْأَرْضِ وَيَضَعُ أَلْيَتَهُ عَلَى عَقَبَتَيْهِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ وَهَذَا غَلَطٌ لِيُخْبِرَ مُسْلِمٌ «الْإِقْعَاءُ سُنَّةٌ نَبِيْنَا ﷺ» وَفَسَّرَهُ الْعُلَمَاءُ بِهَذَا وَقَدْ نَصَّ فِي الْبَوَيْطِيِّ وَالْإِمْلَاءِ عَلَى نَدْبِهِ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ أَيْ وَإِنْ كَانَ

قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُهُ) أَيِ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ. قَوْلُهُ: (فِي الْقَامُوسِ الْفَخْدُ) عِلَّةٌ لِلْيَسْبَةِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا فَوْقَ الْفَخْدِ) فِيهِ شِبْهُ دَوْرٍ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ أَقُولُ سَهْلَةً كَوْنُ التَّعْرِيفِ لَفْظِيًّا. قَوْلُهُ: (عَلَى وَرِكِهِ) أَيِ فَلَانَ بِدَلِيلِ آخِرِ كَلَامِهِ وَ. قَوْلُهُ: (مُعْتَمِدًا عَلَيْهَا) أَيِ عَلَى وَرِكِ فَلَانَ وَهُوَ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ عَلَى وَرِكِهِ. قَوْلُهُ: (مِنْهُي عَنْهُ) أَيِ فِي الصَّلَاةِ. قَوْلُهُ: (مَا فِيهِ فِي مُحَالِهِ) أَيِ مَا فِي الْقَامُوسِ فِي مَوَاضِعَ مُتَّفَرِّقَةٍ مِنْهُ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ هَذَا الْحَاصِلُ. قَوْلُهُ: (صَرِيحٌ فِي تَغَايِرِ الْوَرِكِ وَالْأَلْيَةِ الْفَخْدِ) وَقَدْ يَمْنَعُ دَعْوَى الصَّرَاحَةِ فِي مُغَايِرَةِ الْوَرِكِ لِلْأَلْيَةِ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ) أَيِ الْقَامُوسُ. قَوْلُهُ: (عَنِ الْآخِرِينَ) أَيِ الْأَلْيَةِ وَالْفَخْدِ. قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَلْيَةِ) بَيَانٌ لِمَحَلِّ الْقُعُودِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْوَرِكِ وَكَذَا ضَمِيرُ وَلَهُ. قَوْلُهُ: (لِهَذَيْنِ) أَيِ الْوَضْعَيْنِ. قَوْلُهُ: (لِمَا ذَكَرْتَهُ) أَيِ مِنْ مُغَايِرَةِ الْوَرِكِ لِلْأَلْيَةِ. قَوْلُهُ: (مِنْ كَرَاهِيَةٍ وَضَعِهِ) أَيِ الْوَرِكِ. قَوْلُهُ: (وَاضِحٌ) أَيِ فَإِنَّ التَّوَرَّكَ الْمُسْتَوْنُ أَنْ يَجْعَلَ الْوَرِكَ عَلَى الرَّجْلِ الْيُسْرَى.

قَوْلُ (لَشَيْءٍ): (نَاصِبًا رُكْبَتَيْهِ) أَيِ بِأَنْ يُلْصِقَ أَلْيَتَهُ بِمَوَاضِعَ صَلَاتِهِ وَيَنْصِبَ فَخْدَيْهِ وَسَاقِيَهُ كَهَيْئَةِ الْمُسْتَوْفِرِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (زَادَ) إِلَى قَوْلِهِ فِي الْجُلُوسِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَعَلَّ إِلَى وَحِكْمَةٍ. قَوْلُهُ: (وَحِكْمَةً) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ إِلَى وَقِيلَ. قَوْلُهُ: (وَيَقْعُدُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ) ظَاهِرُهُ أَنْ يَنْصِبَ قَدَمَيْهِ وَيَضَعُ أَلْيَتَهُ عَلَى الْأَرْضِ فَلْيُرَاجِعْ. قَوْلُهُ: (أَيْ أَصَابِعَهَا الْفَخْدُ) ظَاهِرُهُ نَصْبُ قَدَمَيْهِ مُعْنَى وَهَذَا أَيِ تَفْسِيرِ الْإِقْعَاءِ الْمَكْرُوهِ بِأَنْ يَفْرِشَ رِجْلَيْهِ الْفَخْدُ. قَوْلُهُ: (فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ

قَوْلُهُ: (فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ) ظَاهِرُهُ نَدْبُ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْأَرْضِ حَيْثُ يُذِذُ.

الافتراش أفضل منه وألحق بالجلوس بينهما كلُّ جلوسٍ قصيرٍ كجلوسِ الاستراحة (ثم ينحني) وجوباً المصلي فرضاً قاعداً (لركوعه) إن قدر (بعيْثُ ثُحاذي جبهته ما قُدام رُكبتيه) من مُصلاه هذا أقلُّ رُكوعه (والأكملُ أنْ ثُحاذي) جبهته (موضع سجوده) ورُكوعُ القاعِد في النفل كذلك وذلك قياساً على أقلِّ رُكوع القائم وأكملُه إذ الأولُ يُحاذي فيه ما أمامَ قَدَمَيْهِ والثاني يُحاذي فيه قَرِيبَ محلِّ سُجوده، فَمَنْ قال إنهما على وزانِ رُكوعِ القائمِ أرادَ بالنسبةِ لهذا الأمرِ التقريبي لا التحديدي.

(فإن عَجَزَ عن القُعود) بالمعنى السابق (صلى لجنبه) للخبر السابق مُستقبل القبلة بوجهه ومُقدَّم بذنه وجوباً كذا قالوه وفي وجوبِ استقبالها بالوجه هنا دون القيام والقُعود نظرٌ وقياسهما عَدَمُ وجوبه إذ لا فارقَ بينهما لإمكانِ الاستقبالِ بالمُقدَّمِ دونَه وتسميته مع ذلك مُستقبلاً في الكلِّ بِمُقدَّمِ بذنه وبهذا يُفَرَّقُ بيْنَهُ وبين ما يأتي في رفعِ المُستلقي رأسه ليستقبل بوجهه بناءً على ما

السجدةَينِ) ظاهره نَدْبُ وضعِ اليدين بالأرض حيثيذ سم وفيه وقفة. □ قُود: (أفضلُ منه) أي من الإقاعِ المسنون. □ قُود: (كجلوسِ الاستراحة) وفي البُجَرمي عن القليوبي وجلسه التَّشْهيدُ الأوَّل اهـ. فآلِراجِع. □ قُود: (وجوباً) إلى قوله وذلك في المُغني وإلى قولِ المثنِ فإن عَجَزَ عن القُعود في التَّهْيَةِ. □ قُود: (وذلك) أي ما ذَكَرَ من أقلِّ وأكملِ رُكوعِ القاعِد. □ قُود: (إذ الأولُ) أي الأقلُّ (يُحاذي) أي القائم (فيه) أي الأول. □ قُود: (إنهما) أي أقلِّ وأكملِ رُكوعِ القاعِد. □ قُود: (بالمعنى السابق) أي بأن يَلْحَقَه في القُعود مَشَقَّةٌ لا تُحْتَمَلُ عادةً وإن لم تُبَحِ التَّيَمُّمُ عبارةً المُغني والتَّهْيَةِ بأن ناله من القُعود تلك المَشَقَّةُ الحاصلةُ من القيام اهـ.

قُود (سني): (صلى لجنبه إلخ).

(فزع): صلى مُضْطَجِعاً وقرأ الفاتحة ثم قَدَرَ على الجلوسِ فَجَلَسَ سُنَّ له قِراءتها ثم قَدَرَ على القيام فَقَامَ سُنَّ له قِراءتها أيضاً ولا يكونُ ذلك من التَّكرارِ المنهي عنه اهـ سم ويأتي عن التَّهْيَةِ والمُغني ما يُفِيدُه. □ قُود: (ومُقدَّم بذنه) أي بصُدره. □ قُود: (كذا قالوه) ومِمَّن قال به شَيْخُ الإسلام والمُغني وشرح بأفضل. □ قُود: (هنا) أي في الإضطجاع. □ قُود: (وقياسهما) أي القيام والقُعود. □ قُود: (عَدَمُ وجوبه) خلافاً لِشَيْخِ الإسلام والمُغني وشرح بأفضل كما مرَّ. □ قُود: (بيْنَهُما) أي بيْنَ الإضطجاعِ وبيْنَ القيام والقُعود. □ قُود: (وتسميته) أي المصلي (مع ذلك) أي مع الاستقبالِ بالمُقدَّمِ دونَ الوجه. □ قُود: (في الكلِّ) الأولى تأخيرُه عن قوله بِمُقدَّمِ بذنه. □ قُود: (وبهذا) أي بما ذَكَرَ من الإمكانِ والتَّسمية. □ قُود: (بيْنَهُ) أي المُضْطَجِع.

قُود: (صلى لجنبه الأيمن).

(فزع): صلى مُضْطَجِعاً وقرأ الفاتحة ثم قَدَرَ على الجلوسِ فَجَلَسَ سُنَّ له قِراءتها، ثم قَدَرَ على القيام فَقَامَ سُنَّ له قِراءتها أيضاً، ولا يكونُ ذلك من التَّكرارِ المنهي عنه.

أَفْهَمَهُ اقْتِصَارُ شَيْخِنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ تَبَعًا لِغَيْرِهِ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ ثُمَّ لَمَّا لَمْ يُمَكِّنْهُ بِمُقَدِّمِ بَدَنِهِ لَمْ يَجِبْ بَغْيُهُ لِكُنْهَ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ عَبَّرَ هُنَا بِالْوَجْهِ وَمُقَدِّمِ الْبَدَنِ أَيْضًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا تَخَالَفَ فَيَحْمِلُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنْهُ الرَّفْعُ إِلَّا بِقَدْرِ اسْتِقْبَالِ وَجْهِهِ فَقَطْ وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا أَمَكَّنْهُ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِمُقَدِّمِ بَدَنِهِ أَيْضًا فَحِينَئِذٍ يَسْقُطُ الْاسْتِقْبَالُ بِالْوَجْهِ لَأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ إِلَيْهِ حِينَئِذٍ وَيُسْرُ كَوْنُهُ عَلَى جَنْبِهِ (الْأَيْمَنِ) كَالْمَيْتِ فِي اللَّحْدِ وَيُكْرَهُ كَوْنُهُ عَلَى الْأَيْسَرِ إِنْ أَمَكَّنْهُ عَلَى الْأَيْمَنِ (فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الْجَنْبِ بِالْمَعْنَى السَّابِقِ وَلَوْ بِمَعْرِفَةِ نَفْسِهِ أَوْ بِقَوْلِ طَبِيبٍ ثِقَةٍ وَلَوْ عَدَلَ رَوَايَةَ فِيمَا يَظْهَرُ لَهُ إِنْ صَلَّيْتُ مُسْتَلْقِيًا أَمَكَّنَ مُدَاوَأَهُ عَيْنِكَ مَثَلًا (فَمُسْتَلْقِيًا) يُصَلِّي عَلَى ظَهْرِهِ وَأَخْصَصَهُ إِلَى الْقِبْلَةِ لِخَبَرِ النَّسَائِيِّ السَّابِقِ وَيَجِبُ أَنْ يَضَعَ تَحْتَ رَأْسِهِ نَحْوَ مِخْدَةٍ لِيَسْتَقْبِلَ بِوَجْهِهِ الْقِبْلَةَ لَا السَّمَاءَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ دَاخِلَ الْكَعْبَةِ وَهِيَ مَسْقُوفَةٌ أَوْ بِأَعْلَاهَا مَا يَصِحُّ اسْتِقْبَالُهُ وَفِي دَاخِلِهَا لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مُتَّكِبًا عَلَى وَجْهِهِ وَلَوْ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْاسْتِلْقَاءِ فِيمَا يَظْهَرُ لَاسْتِوَاءِ الْكَيْفِيَّتَيْنِ فِي حَقِّهِ حِينَئِذٍ وَإِنْ كَانَ الْاسْتِلْقَاءُ أَوْلَى. وَيَظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُمْ وَأَخْصَصَهُ أَوْ رَجَلَهُ لِلْقِبْلَةِ كَالْمُخْتَصِرِ لِبَيَانِ الْأَفْضَلِ فَلَا يَضُرُّ إِخْرَاجُهُمَا عَنْهُمَا لَأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ اسْمُ الْاسْتِلْقَاءِ وَالْاسْتِقْبَالِ حَاصِلُ بِالْوَجْهِ كَمَا مَرَّ فَلَمْ يَجِبْ بَغْيُهُ مِمَّا لَمْ يُعْهَدْ الْاسْتِقْبَالُ بِهِ نَعَمْ إِنْ فُرِضَ تَعَدُّهُ بِالْوَجْهِ لَمْ يَبْعُدَ إِجَابُهُ بِالرَّجْلِ حِينَئِذٍ تَحْصِيلًا لَهُ بِبَعْضِ الْبَدَنِ مَا أَمَكَّنْهُ إِنْ أَطَاعَ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ أَتَى

قُودَ: (لَأَنَّهُ ثُمَّ) أَيِ الْمُصَلِّي فِي الْاسْتِلْقَاءِ. قُودَ: (لَمْ يَجِبْ بَغْيُهُ) أَيِ الْوَجْهِ وَالْأَخْصَرُ الْأَوْضَحُ: وَجَبَ بِهِ. قُودَ: (لِكُنْهَ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ الْخُ) وَافَقَهُ الْخَطِيبُ وَشَيْخُنَا. قُودَ: (هُنَا) أَيِ كَالْمُضْطَجِعِ. قُودَ: (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِمْكَانِ اسْتِقْبَالِ الْمُسْتَلْقِي بِمُقَدِّمِ بَدَنِهِ وَوَجْهِهِ. قُودَ: (وَيُسْرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ الْخُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ بِأَعْلَاهَا مَا يَصِحُّ اسْتِقْبَالُهُ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ بِمَعْرِفَةِ نَفْسِهِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ عَدَلَ رَوَايَةَ فِيمَا يَظْهَرُ. قُودَ: (لَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْقَوْلِ. قُودَ: (مُدَاوَأَهُ عَيْنِكَ) وَلَا قَضَاءَ وَلَا يُشْكِلُ بَأَنَّ هَذَا الْعَارِضَ نَادِرٌ لِأَنَّهُ مَرَضٌ وَجِنْسُ الْمَرَضِ غَيْرُ نَادِرٍ مَرَّاهُ سَمْعُ ش. قُودَ: (وَأَخْصَصَهُ الْخُ) بِفَتْحِ الْمِيمِ أَشْهَرُ مِنْ ضَمِّهَا وَكُسْرُهَا وَبِثَلَاثِ الْهَمْزَةِ أَيْضًا كَمَا فِي الْإِعَابِ وَهُمَا الْمُتَخَفِّضُ مِنْ قَدَمَيْهِ بُجْجِيرَمِي. قُودَ: (فَلَا يَضُرُّ الْخُ) جَزَمَ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ الْبُكْرِيُّ بِاشْتِرَاطِ الْاسْتِقْبَالِ بِالرَّجْلَيْنِ وَهُوَ مُقْتَضَى إِبْرَاهِيمَ شَوْبَرِي وَعِبَارَةُ الْبِرْ مَاوِي قَوْلُهُ: وَأَخْصَصَهُ الْخُ أَيِ نَذْبًا إِنْ كَانَ مُتَوَجِّهًا بِوَجْهِهِ وَمُقَدِّمِ بَدَنِهِ وَإِلَّا فَوْجُوبًا أَنْتَهَى بُجْجِيرَمِي. قُودَ: (بَغْيُهُ) أَيِ غَيْرِ الْوَجْهِ. قُودَ: (نَعَمْ إِنْ فُرِضَ الْخُ) فِي هَذَا الْاسْتِدْرَاكِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْاسْتِقْبَالَ لَهُ غُضُوٌّ مَخْصُوصٌ فَالْقِيَاسُ أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّرَ سَقَطَ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ وَإِنَّمَا يَتَّبِعُهُ مَا قَالَهُ أَنْ لَوْ وَجَبَ بِالْوَجْهِ وَالرَّجْلَيْنِ فَيَقَالُ الْمَيْسُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ شَوْبَرِي أَهْ بُجْجِيرَمِي وَكُرْدِي. قُودَ: (ثُمَّ إِنْ أَطَاعَ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَمَّا إِذَا الْخُ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَيَقْرُبُ) إِلَى (وَيَجْعَلُ) وَقَوْلُهُ:

قُودَ: (أَمَكَّنَ مُدَاوَأَهُ عَيْنِكَ) وَلَا قَضَاءَ، وَلَا يُشْكِلُ بَأَنَّ هَذَا الْعَارِضَ نَادِرٌ لِأَنَّهُ مَرَضٌ وَجِنْسُ الْمَرَضِ غَيْرُ نَادِرٍ مَرَّاهُ سَمْعُ ش.

إِذَا اغْتَقَلَ لِسَانُهُ رُجُوبًا فِي الْوَاجِبَةِ وَنَدَبًا فِي الْمُنْدُوبَةِ وَلَا إِعَادَةً وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ الصَّلَاةُ مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا أَمَّا إِذَا أَكْرَهَ عَلَى التَّلَبُّثِ بِفِعْلِ مَنَافٍ لِلصَّلَاةِ فَلَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ مَا دَامَ الْإِكْرَاهُ وَإِنَّمَا لَزِمَ الْمَصْلُوبُ الْإِيمَاءُ لِأَنَّهُ لَمْ يُمْنَعْ مِنَ الصَّلَاةِ وَهَذَا مُنْعٍ مِنْهَا مَعَ زِيَادَةِ التَّلَبُّثِ بِفِعْلِ الْمُنَافِي وَتُلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ لِثُدْرَةِ غُذْرِهِ وَيَحْصُلُ هُنَا بِمَا يَأْتِي فِي الطَّلَاقِ، كَذَا أَطْلَقَهُ بَعْضُهُمْ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ مِنْ سَقُوطِ نَحْوِ الْقِيَامِ بِالشَّقَةِ السَّابِقَةِ أَنَّ مَا هُنَا أَوْسَعُ فَيَحْصُلُ بِأَدْوَنَ مِمَّا هُنَاكَ.

لَا يُلْزَمُ الْقَاعِدَ إِجْرَاءُ الْقِيَامِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ وَلَا الْمُوَمِّئُ إِجْرَاءُ نَحْوِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ عَلَى قَلْبِهِ مَعَ إِيْتَانِهِ بِالْإِيمَاءِ وَلَا فَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ مَا قَبْلَهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (إِذَا اغْتَقَلَ لِسَانُهُ) قَضَيْتُهُ أَنَّ هَذَا الْمُغْتَقِلَ لِسَانُهُ لَا يُلْزَمُهُ تَحْرِيكُ شَفَتَيْهِ وَلِسَانِهِ وَلِهَاتِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْخَادِمِ خِلَافَهُ فَلْيُرَاجَعْ سَم. وَقَدَّمْنَا عَنِ النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهَا وَيُفِيدُهَا أَيْضًا. قَوْلُ ع ش هُنَا مَا نَصَّهُ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ مُرَاعَاةُ صِفَةِ الْقِرَاءَةِ مِنَ الْإِدْغَامِ وَغَيْرِهِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ قَادِرًا عَلَى التَّنْطِقِ وَجَبَ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِأَنَّ الصِّفَاتِ إِنَّمَا اغْتَبِرَتْ عِنْدَ التَّنْطِقِ لِيَتَمَيَّزَ بَعْضُ الْحُرُوفِ عَنْ بَعْضٍ خُصُوصًا الْمُتَمَاثِلَةُ وَالْمُتَقَارِبَةُ، وَعِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهَا إِنَّمَا يَأْتِي بِهَا عَلَى وَجْهِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا فَلَا يُشْتَبِهَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى التَّمْيِيزِ اهـ.

□ فَوَدَّ: (وَلَا إِعَادَةً) هَلَّا وَجَبَتْ فِي الْإِكْرَاهِ لِثُدْرَتِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ هَذَا لِقَوْلِهِ كَالْأَقْوَالِ الْخُفْقُطُ. وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي: وَيُلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ إِذْ لَا يَصْلُحُ لِقَوْلِهِ أَمَّا إِذَا أَكْرَهَ الْخُفْقُطُ لِمَا لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا حَتَّى يُقَالَ يُلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ بَلِ الْمُنَاسِبُ فِيهِ أَنْ يُعْبَرَ بِالْقَضَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الْمُتَبَادُّرُ رُجُوعُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا أَكْرَهَ الْخُفْقُطُ سَم. عِبَارَةُ ع ش وَتَوَقَّفَ سَم فِي عَدَمِ الْإِعَادَةِ، وَنَقَلَ عَنِ فَتَاوَى الشَّارِحِ م ر وَجُوبَ الْإِعَادَةِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَاهَ عَلَى مَا ذَكَرَ نَائِرٌ إِذَا وَقَعَ لَا يَدُومُ وَالْإِعَادَةُ فِي مِثْلِهِ وَاجِبَةٌ اهـ. أَيْ وَلِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ الْآتِيَةَ آتِفًا مَوْجُودٌ فِيهَا مَا هُنَا بِزِيَادَةِ قِيلَ لَزِمَ مِنَ لَزُومِ الْإِعَادَةِ فِيهَا لَزُومُهَا هُنَا بِالْأُولَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ الْخُفْقُطُ) وَبِذَلِكَ تَعْلَمُ كُنْزٌ مَنْ ادَّعَى أَنَّ لَهُ حَالَةَ بَيْنَتِهِ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى اسْقَطَتْ عَنْهُ التَّكْلِيفَ كَمَا يَفْعَلُهُ الْإِبَاحِيُّونَ شَيْخُنَا وَزِيَادِي. □ فَوَدَّ: (مَا دَامَ الْإِكْرَاهُ) هَلْ يُشْكِلُ بَأَنَّ الْمَخْبُوسَ عَلَى نَجَاسَةٍ يُصَلِّي سَم. □ فَوَدَّ: (وَيَخْصُلُ هُنَا) أَيْ الْإِكْرَاهُ فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ. □ فَوَدَّ: (فَيَخْصُلُ الْخُفْقُطُ).

(فَرُوعُ): لَوْ قَدَّرَ فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ عَلَى الْقِيَامِ أَوْ الْقُعُودِ أَوْ عَجَزَ عَنْهُ أُنْثَى بِالْمَقْدُورِ لَهُ وَبَنَى عَلَى قِرَاءَتِهِ، وَيُسْتَحَبُّ إِعَادَتُهَا فِي الْأَوَّلَيْنِ لِنَقَعِ حَالِ الْكَمَالِ. وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْقِيَامِ أَوْ الْقُعُودِ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ قَرَأَ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا، وَلَا يُجْزِئُهُ قِرَاءَتُهُ فِي نَهْوِضِهِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهَا فِيمَا هُوَ أَكْمَلُ مِنْهُ فَلَوْ قَرَأَ فِيهِ شَيْئًا أَعَادَهُ وَتَجِبَ الْقِرَاءَةُ

□ فَوَدَّ: (إِذَا اغْتَقَلَ لِسَانُهُ) قَضَيْتُهُ أَنَّ هَذَا الْمُغْتَقِلَ لِسَانُهُ لَا يُلْزَمُهُ تَحْرِيكُ شَفَتَيْهِ وَلِسَانِهِ وَلِهَاتِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْخَادِمِ خِلَافَهُ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوَدَّ: (وَلَا إِعَادَةً) هَلَّا وَجَبَتْ فِي الْإِكْرَاهِ لِثُدْرَتِهِ إِلَّا أَنْ يَرْجِعَ هَذَا لِقَوْلِهِ: كَالْأَقْوَالِ الْخُفْقُطُ. وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ الْآتِي: وَيُلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ إِذْ لَا يَصْلُحُ لِقَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا أَكْرَهَ الْخُفْقُطُ لِمَا لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا حَتَّى يُقَالَ يُلْزَمُهُ الْإِعَادَةُ بَلِ الْمُنَاسِبُ فِيهِ أَنْ يُعْبَرَ بِالْقَضَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلِ الْمُتَبَادُّرُ رُجُوعُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا أَكْرَهَ الْخُفْقُطُ. □ فَوَدَّ: (مَا دَامَ الْإِكْرَاهُ) هَلْ يُشْكِلُ بَأَنَّ الْمَخْبُوسَ عَلَى نَجَاسَةٍ يُصَلِّي.

(وللقادر التثفل) ولو نحو عيد (قاعدا) إجماعا ولكثرة النوافل (وكذا مضطجعا) والأفضل كونه على اليمين (في الأصح) لإحدى البخاري «صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وصلاة النائم - أي المضطجع - على النصف من صلاة القاعد» ومحلّه في القادر وفي غير نبينا ﷺ إذ من خصائصه أن تطوّعه غير قائم كهو قائما لأنه مأثور الكسل ويلزم المضطجع القعود للركوع والسجود أما مستلقيا فلا يصح مع إمكان الاضطجاع وإن تم ركوعه وسجوده لقدم وزوده

في هوي العاجز لأنه أكمل مما بعده، ولو قدر على القيام بعد القراءة وجب قيام بلا طمأنينة ليزكع عنه لقدرته عليه وإنما لم تجب الطمأنينة لأنه غير مقصود لنفسه وإن قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة ارتفع لها إلى حد الركوع عن قيام، فإن انتصب ثم ركع بطلت صلاته لما فيه من زيادة ركوع أو بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يلزمه الانتقال إلى حد الراعين، ولو قدر في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمان وكذا بعدها إن أراد قنوتا في محلّه وإلا فلا يلزمه القيام لأن الاعتدال ركن قصير فلا يطول. وقضية المعلل أي قوله: فلا يلزمه القيام جواز القيام وقضية التعليل أي قوله: لأن الاعتدال إلخ. منعه وهو كما قال شيخنا أوجه فإن قنت قاعدا بطلت صلاته مغني ونهاية عبارة شرح بافضل: ومتى قدر على مرتبة من المراتب السابقة في أثناء الصلاة لزمه الإتيان بها. نعم لا تجزئ القراءة في النهوض وتجزئ في الهوي اه. وتردد النهاية فيما إذا قام في أثناء الفاتحة هل يقوم مكبرا أم ساكنا؟ وقال ع ش: المعتمد الثاني ثم قال: قوله م ر وتجب القراءة في هوي العاجز إلخ. أي فلو تركها عابدا عالما بطلت صلاته لأنه قوت القراءة الواجبة بتقريب محلها اه. وفي سم مثله.

قول (سني): (وللقادر) أي على القيام (التثفل) سواء الرواتب وغيرها وما تسن فيه الجماعة وما لا تسن فيه. شيخنا ونهاية ومغني. ه قوله: (ولو نحو عيد) إلى قوله: (وفي غير نبينا) في المغني وإلى قوله: (والذي يتجه) في النهاية. ه قوله: (ولو نحو عيد) أي كالكسوفين والاستسقاء نهاية ومغني.

قول (سني): (وكذا مضطجعا) أي مع القدرة على القيام نهاية ومغني. ه قوله: (لحديث البخاري إلخ) وهو وارد فيمن صلى الثقل كذلك نهاية، أي غير قائم مع القدرة على القيام. ه قوله: (ومحلّه إلخ) أي محل نقصان أجر القاعد والمضطجع عند القدرة وإلا فلا ينقص من أجرهما شيء مغني وشيخنا.

ه قوله: (أن تطوّعه إلخ) أي مع قدرته نهاية. ه قوله: (لأنه مأثور إلخ) محل تأمل. ه قوله: (ويلزم) إلى قوله: (إن تم في المغني). ه قوله: (القعود للركوع والسجود) أي لياتي بهما تأمين ع ش عبارة البجيرمي على المنهج أنظر حكم الجلوس بين السجدين هل يقعد له أو يكفيه الاضطجاع؟ فيه تأمل ثم رأيت في الإيعاب: ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال شوبري اه. ه قوله: (فلا يصح إلخ) بخلاف الإنجاء فإنه لا يمتنع فيما يظهر خلافا للإسنوي لأنه أكمل من القعود. نعم إذ قرأ فيه أي الإنجاء وأراد أن يجعله للركوع اشترط كما هو ظاهر مضي جزء منه بعد القراءة وهو مطمئن ليكون عن الركوع إذ ما قارنها لا يمكن حسبانها عنه نهاية. ه قوله: (وإن تم ركوعه إلخ) عبارة غيره أتم من الاتمام.

أي والنائم إنما يتبادر منه المضطجع وتردد غير واحد في عشرين ركعة من قعود هل تساوي عشرا من قيام والذي يتجه أن العشرين أفضل من حيث كثرة القراءة والتساييح ومحالها والعشر أفضل من حيث زيادة القيام لأنه أفضل أركان الصلاة للحديث الصحيح «أفضل الصلاة طول القنوت» ولأن ذكره وهو القراءة أفضل من ذكر غيره وكون المصلي أقرب ما يكون من ربه إذا كان ساجدا إنما هو بالنسبة لاستجابة الدعاء فيه فلا يُنافي أفضلية القيام والحاصل أن تطويله أفضل من تكرير غيره كالشجود دون الكلام فيما إذا استوى الزمان فالزمن المصروف لطول القيام أفضل من الزمن المصروف لتكرير الشجود فإن قلت ما الأفضل من تينك الزياتين قلت هذا الخبر يقتضي القيام وخبر «ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم» يفهم استواءهما وكون المنطوق أقوى من المفهوم يُرجح الأولى لا سيما والخبر الثاني طعن في سنده وأدعي نسخه وفي المجموع وإطالة القيام أفضل من تكرير الركعات وللمتأمل قراءة الفاتحة في هويته وإن وصل لحد الركع فيما يظهر لأن هذا أقرب للقيام من الجلوس ومن ثم لزم العجز كما أمر نعم ينبغي أنه لا يحسب ركوعه إلا بزيادة انحناء له بعد فراغ قراءته لئلا يلزم اتحاد ركعتي القيام والركوع ويحتمل أنه لا يشترط ذلك بل يكفي زيادة

قود: (أي والنائم إلخ) جواب سؤال منشؤه قوله: لعدم إلخ. قود: (والذي يتجه إلخ) والمُتَعَمِّد كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تفضيل العشر من قيام لأنها أشق نهاية وسم. ويأتي في آخر كلام الشارح ما يوافقه. قود: (طول القنوت) أي القيام نهاية. قود: (والحاصل إلخ) لو أراد حاصل الذي يتجه إلخ. كما هو ظاهر فهو مع عدم انقضاء منه كان حقه أن يؤخر عن قوله قلت هذا إلخ ولو أراد حاصل الخبر الصحيح فلا يُناسب إدراج قوله: دون الكلام إلخ. في الحاصل. قود: (هذا الخبر) أي أفضل الصلاة طول القنوت. قود: (أقوى من المفهوم إلخ) في كون ذلك من المفهوم الإصطلاحي نظر سم. قود: (يرجع الأولى) تقدم عن النهاية ما يوافقه قال ع ش والكلام في التعليل المطلق أما غيره كالروايات والوثر فالمحافظة على العدد المطلوب فيه أفضل ففعل الوثر إحدى عشرة في الزمن القصير أفضل من فعل ثلاثة مثلاً في قيام يزيد على زمن ذلك العدد لكون العدد فيما ذكر بخصوصه مطلوباً للشارع اه. قود: (وللمتأمل) إلى قوله: (ومن ثم) في النهاية كما مر. قود: (لزم) أي حد الركوع. قود: (كما مر) أي في المتن. قود: (نعم يتبني إلخ) الظاهر أن هذا الكلام محلّه فيما إذا أراد الركوع من قيام أما إذا أراد أن يستمر هاوياً إلى الجلوس ثم يزكع من جلوس فلا مانع من ذلك، وإن قرأ الفاتحة في جميع هويته ولم يكملها إلا بعد جلوسه سم. قود: (ويحتمل إلخ) اعتمدته النهاية كما مر.

قود: (والعشر أفضل إلخ) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن العشر أفضل. قود: (أقوى من المفهوم) في كون ذلك من قبيل المفهوم الإصطلاحي نظر. قود: (نعم يتبني أن لا يحسب ركوعه إلخ) الظاهر أن هذا الكلام كله فيما إذا أراد الركوع من قيام أما إذا أراد أن يستمر هاوياً إلى الجلوس ثم يزكع من

طَمَآنِيَّةٍ بِقَصْدِهِ وَلَا بُعْدَ فِي ذَلِكَ الْإِتِّحَادِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُصَلِّيَّ قَاعِدًا نَفْلًا يَتَّحِدُ مَحَلُّ تَشَهُّدِهِ الْأَوَّلِ وَقِيَامِهِ وَيَتَمَيَّزُ بِذِكْرِهِمَا وَكَوْنُ مَا هُنَا سُنَّةً وَرُكْنًا وَمَا هُنَاكَ رُكْنًا لَيْسَ لَهُ كَبِيرُ تَأْثِيرٍ فِي الْفَرْقِ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ بَحَثَ الْأَوَّلَ وَأَخَذَهُ مِنْ قَوْلِهِمْ أَنَّ الْإِثْبَانَ بِالتَّحَرُّمِ فِي حَالِ الرُّكُوعِ أَيْ ضَوْرَتِهِ مُنَافٍ لِلْفَرْضِ لَا لِلنَّفْلِ فَإِذَا جَازَ تَحَرُّمُهُ فِي الرُّكُوعِ فَقِرَاءَتُهُ كَذَلِكَ لَكِنْ يَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا ذَكَرْتَهُ وَبَعْضُهُمْ أَفْتَى فِي قَاعِدِ انْحَنَى عَنِ الْقُعُودِ بِحَيْثُ لَا يُسَمَّى قَاعِدًا أَنَّهُ يَصْبَحُ وَيَزِيدُ انْحِنَاءً لِلرُّكُوعِ بِحَيْثُ لَا يَبْلُغُ مَسِجِدَهُ وَهُوَ صَرِيحٌ.....

☐ قَوْلُهُ: (بَحَثَ الْأَوَّلَ) أَيِ قَوْلِهِ: وَلِلْمُتَنَفِّلِ إِلَى وَمِنْ ثُمَّ. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِلنَّفْلِ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ: وَسُئِلَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَمَّنْ يُصَلِّي النَّفْلَ قَائِمًا هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُكَبِّرَ لِلْإِحْرَامِ حَالَ قِيَامِهِ قَبْلَ اغْتِدَالِهِ وَتَتَعَقُّدُ بِهِ صَلَاتُهُ أَوْ لَا؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ تَكْبِيرُتُهُ الْمَذْكُورَةُ وَتَتَعَقَّدُ بِهَا صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ فِي حَالِهِ أَدْنَى مِنْ حَالَتِهِ وَلَوْ فِي حَالِ اضْطِجَاعِهِ ثُمَّ يُصَلِّي قَائِمًا وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا أَفْتَى بِهِ سَابِقًا مِنْ إِجْزَاءِ قِرَاءَتِهِ فِي هَوْيِهِ لِلْجُلُوسِ دُونَ عَكْسِهِ لِأَنَّهُ هُنَا لَمْ يَدْخُلْ فِي الصَّلَاةِ إِذْ لَا يَتِمُّ دُخُولُهُ فِيهَا إِلَّا بِتَمَامِ تَكْبِيرِهِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْقِرَاءَةِ فَسُومِخَ هُنَا مَا لَمْ يُسَاسَخَ بِهِ ثُمَّ أَه. قَالَ سَم: وَفِي إِفْتَائِهِ بِامْتِنَاعِ الْقِرَاءَةِ فِي النَّفْلِ فِي نُهُوضِهِ إِلَى الْقِيَامِ نَظَرٌ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْقِيَامِ فِي النَّفْلِ وَكَذَا فِي الْفَرْقِ لِأَنَّهُ بِتَمَامِ الْإِحْرَامِ يَتَبَيَّنُ الدُّخُولُ مِنْ أَوَّلِهِ، وَلِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ لَهُ مَا يُعْتَبَرُ لِلصَّلَاةِ كَاجْتِنَابِ الْمُفْسِدَاتِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَنْعَكِسُ الْفَرْقُ لِأَنَّهُ يُخْتَاطُ لِلْإِنْعِقَادِ مَا لَا يُخْتَاطُ لِغَيْرِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ شَرَكَ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ مَعَهُ غَيْرَهُ بِأَنْ قَصَدَ مَعَ الْإِحْرَامِ غَيْرَهُ ضَرَّ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ بِالرُّكْنِ كَالْقِرَاءَةِ الرُّكْنَ وَغَيْرَهُ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ أَه. فِي ع ش وَالرَّشِيدِي مَا يُوَافِقُهُ فِي النَّظَرِ الْأَوَّلِ حَيْثُ قَالَا وَاللَّفْظُ لِلأَوَّلِ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ صَائِرًا لِمَا هُوَ أَكْمَلُ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ لِجَوَازِ فِعْلِ النَّفْلِ جَالِسًا فَالْقِيَاسُ جَوَازُ قِرَاءَتِهِ فِي النَّهُوضِ كَمَا تَجُوزُ فِي الْهَوْيِ إِلَى الْقُعُودِ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (تَقْيِيدُهُ) أَيِ هَذَا الْبَحْثِ بِمَا ذَكَرْتُ يَعْني بِهِ قَوْلُهُ: نَعَمْ يَتَّبَعِي أَنَّهُ لَا يَخْسِبُ رُكُوعُهُ إِلَّا بِزِيَادَةِ انْحِنَاءٍ لَهُ بَعْدَ قِرَافِ قِرَاءَتِهِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَبَعْضُهُمْ الْإِنْخِ) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ بَعْضُهُمْ بَحَثَ الْإِنْخِ كُزْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (انْحَنَى عَنِ الْقُعُودِ الْإِنْخِ) لَعَلَّهُ فِيمَا إِذَا عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ وَالْإِنْخِ فِي مَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ بَحْثِ لَا يُسَمَّى قَائِمًا لَمْ يَصْبَحْ، وَيَخْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْ حِكَايَتِهِ آخِرُهُ، وَهُوَ قَوْلُهُ وَيَزِيدُ انْحِنَاءً وَإِنْ كَانَ إِطْلَاقُ أَوَّلِهِ غَيْرَ مَرْضِيٍّ لَهُ.

جُلُوسٍ فَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ فِي جَمِيعِ هَوْيِهِ وَلَمْ يُكْمَلْهَا إِلَّا بَعْدَ جُلُوسِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا لِلنَّفْلِ الْإِنْخِ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِجَوَازِ الْإِحْرَامِ بِالنَّفْلِ فِي نُهُوضِهِ إِلَى الْقِيَامِ وَبِامْتِنَاعِ الْقِرَاءَةِ فِيهِ فِي نُهُوضِهِ إِلَى الْقِيَامِ وَاسْتَشْكَلَ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ وَفَرَّقَ بَاتَّهِ فِي الْأَوَّلِ لَمْ يَدْخُلْ فِي الصَّلَاةِ بَعْدَ فَوْسَعٍ فِيهِ بِخِلَافِهِ فِي الثَّانِي وَفِي الْإِفْتَاءِ الثَّانِي نَظَرٌ لِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْقِيَامِ فِي النَّفْلِ، وَكَذَا فِي الْفَرْقِ لِأَنَّهُ بِتَمَامِ الْإِحْرَامِ يَتَبَيَّنُ الدُّخُولُ مِنْ أَوَّلِهِ، وَلِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ لَهُ مَا يُعْتَبَرُ لِلصَّلَاةِ كَاجْتِنَابِ الْمُفْسِدَاتِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَنْعَكِسُ الْفَرْقُ لِأَنَّهُ يُخْتَاطُ لِلْإِنْعِقَادِ مَا لَا يُخْتَاطُ لِغَيْرِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ شَرَكَ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ مَعَهُ غَيْرَهُ بِأَنْ قَصَدَ مَعَ الْإِحْرَامِ غَيْرَهُ ضَرَّ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ بِالرُّكْنِ كَالْقِرَاءَةِ الرُّكْنَ وَغَيْرَهُ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ.

فيما قِيَدَتْ به ما مرَّ واعتراضه بقولهم إِنَّ الْمُضْطَجِعَ يَرْتَفِعُ لِلرُّكُوعِ كَقَاعِدٍ يُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ هُنَا الرُّكُوعَ مِمَّا هُوَ فِيهِ فَلَزِمَهُ الارتفاعُ إِلَى الْمَرْتَبَةِ الَّتِي قَبْلَهُ ثُمَّ الرُّكُوعُ فِيهَا بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَ لِمُرِيدِ سَجْدَةِ الثَّلَاوَةِ فِي النَّفْلِ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ فِي هَوِيَّهِ إِلَى وَصُولِهِ لِلسُّجُودِ.
(الرابع) مِنَ الْأَرْكَانِ (الْقِرَاءَةُ) لِلْفَاتِحَةِ فِي الْقِيَامِ أَوْ بَدَلِهِ لِمَا يَأْتِي (وَيُسَنُّ) وَقِيلَ يَجِبُ (بَعْدَ التَّحَرُّمِ) بِفَرْضٍ أَوْ نَفْلِ مَا عَدَا صَلَاةَ الْجَنَازَةِ وَلَوْ عَلَى غَائِبٍ أَوْ قَبْرِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ.....

☐ قَوْلُهُ: (فِي مَا قِيَدَتْ بِهِ) وَهُوَ قَوْلُهُ: نَعَمْ يَتَّبِعِي الْإِنِّحَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَاعْتِرَاضُهُ) أَيِ الْإِفْتَاءِ الْمَذْكُورِ أَوْ التَّقْيِيدِ الْمَذْكُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِقَوْلِهِمْ إِنَّ الْمُضْطَجِعَ الْإِنِّحَ) أَيِ قِيَاسُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا أَنْ يَتَّصِبَ ثُمَّ يَرْكَعَ. ☐ قَوْلُهُ: (هُنَاكَ) أَيِ فِي الْإِضْطِجَاعِ. ☐ قَوْلُهُ: (قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ فِي هَوِيَّهِ) صَوْرَتُهُ أَنْ يَتَذَكَّرَ فِي هَوِيَّهِ لِسُجُودِ الثَّلَاوَةِ أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ أَوْ شَكَّ فِيهَا فَيَقْرَأُهَا فِي الْهَوِيِّ كُرْدِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (لِمَا يَأْتِي) أَيِ لِأَدِلَّةٍ تَأْتِي فِي شَرْحِ وَتَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ.

قَوْلُ (السُّنِّيِّ): (بَعْدَ التَّحَرُّمِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: هُوَ أَحْسَنُ مِنْ تَغْيِيرِ غَيْرِهِ بِعَقَبٍ. إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ سَكَتَ بَعْدَ التَّحَرُّمِ طَوِيلًا لَمْ يَفُتْ عَلَيْهِ دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ انْتَهَى. بَقِيَ مَا لَوْ أَتَى بِذِكْرِ غَيْرِ مَشْرُوعٍ قَبْلَ دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ فَهَلْ يَفُوتُ حَيْثُيذُ؟ فِيهِ نَظَرٌ. وَفِي الْعُبَابِ: وَلَوْ أَذْرَكَ أَيِ الْمَأْمُومِ الْإِمَامُ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ فَاتَمَّتْهَا الْإِمَامُ قَبْلَ افْتِتَاحِهِ أَمَّنَ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ ثُمَّ افْتَتَحَ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّ التَّامِينَ يَسِيرُ فَلَا يَفُوتُ بِهِ سُنَّةُ الْإِفْتِتَاحِ بِخِلَافِ التَّامِينَ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ إِمَامِهِ قِيَاسًا عَلَى مَا يَأْتِي فِي قَطْعِ مَوَالَاةِ الْفَاتِحَةِ اهـ. وَقَوْلُهُ: قِيَاسًا الْإِنِّحَ. يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ الْفَوَاتِ بِالذِّكْرِ الْغَيْرِ الْمَشْرُوعِ فَلْيُتَأَمَّلْ. وَأَفَادَ الشَّارِحُ فِي بَابِ صَلَاةِ الْعِيدِ أَنَّهُ لَا يَفُوتُ دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ عَلَى الْمَأْمُومِ بِشُرُوعِ إِمَامِهِ فِي الْفَاتِحَةِ.

(فَرَعَ): الْوَجْهَ أَنَّهُ يَجْرِي فِي تَرْتِيبِ دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ وَمَوَالَاتِهِ مَا يَأْتِي فِي التَّشْهِيدِ وَأَنَّهُ يَخْصُلُ أَضْلُ السُّنَّةِ بِيَعِضِهِ سَم. وَقَوْلُهُ: (وَفِي الْعُبَابِ الْإِنِّحَ) أَيِ وَيَأْضِلُ وَالتَّهْيَاةِ. وَقَوْلُهُ: (يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ الْإِنِّحَ) يَأْتِي عَنْ ع ش رَدَّهُ تَرْجِيحَ عَدَمِ الْفَوَاتِ، وَعَنْ السَّيِّدِ الْبُصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ أَيِ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (بِفَرْضٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَكُنِّي) فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا مَا أُتْبِعَ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى لِأَقَوْلُهُ: (وَلَوْ عَلَى غَائِبٍ) إِلَى الْمَتْنِ.

☐ قَوْلُهُ: (بَعْدَ التَّحَرُّمِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: هُوَ أَحْسَنُ مِنْ تَغْيِيرِ غَيْرِهِ بِعَقَبٍ. إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَوْ سَكَتَ بَعْدَ التَّحَرُّمِ طَوِيلًا لَمْ يَفُتْ عَلَيْهِ دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ اهـ. بَقِيَ مَا لَوْ أَتَى بِذِكْرِ غَيْرِ مَشْرُوعٍ قَبْلَ دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ فَهَلْ يَفُوتُ حَيْثُيذُ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَفُوتَ إِذْ لَمْ يَقْدَمْ عَلَيْهِ شَيْئًا مَطْلُوبًا فِي الصَّلَاةِ، وَيُحْتَمَلُ الْفَوَاتِ كَمَا تَنْقَطِعُ بِذَلِكَ مَوَالَاةُ الْفَاتِحَةِ، وَفِي الْعُبَابِ: وَلَوْ أَذْرَكَ أَيِ الْإِمَامِ الْمَأْمُومُ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ فَاتَمَّتْهَا الْإِمَامُ وَقَبْلَ افْتِتَاحِهِ أَمَّنَ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ ثُمَّ افْتَتَحَ قَالَ فِي شَرْحِهِ: لِأَنَّ التَّامِينَ يَسِيرُ فَلَا يَفُوتُ بِهِ سُنَّةُ الْإِفْتِتَاحِ بِخِلَافِ التَّامِينَ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ إِمَامِهِ قِيَاسًا عَلَى مَا يَأْتِي فِي قَطْعِ مَوَالَاةِ الْفَاتِحَةِ اهـ. وَقَوْلُهُ: (قِيَاسًا الْإِنِّحَ) يَدُلُّ عَلَى تَرْجِيحِ الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي فَلْيُتَأَمَّلْ. وَأَفَادَ الشَّارِحُ فِي بَابِ صَلَاةِ الْعِيدِ أَنَّهُ لَا يَفُوتُ دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ عَلَى الْمَأْمُومِ بِشُرُوعِ إِمَامِهِ فِي الْفَاتِحَةِ.

(فَرَعَ): الْوَجْهَ أَنَّهُ يَجْرِي فِي تَرْتِيبِ دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ وَمَوَالَاتِهِ مَا يَأْتِي فِي التَّشْهِيدِ وَأَنَّهُ يَخْصُلُ أَضْلُ السُّنَّةِ

(دُعَاءُ الْإِفْتِاحِ) إِلَّا لِمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ مَا لَمْ يُسَلِّمْ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ أَوْ فِي الْإِعْتِدَالِ وَلَا لِمَنْ خَافَ فَوْتَ بَعْضِ الْفَاتِحَةِ لَوْ أَتَى بِهِ وَالْإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ بِحَيْثُ يَخْرُجُ بَعْضُ الصَّلَاةِ عَنْهُ لَوْ أَتَى بِهِ وَالتَّعَوُّذُ مِثْلُهُ.....

قَوْلُ (سُ): (دُعَاءُ الْإِفْتِاحِ) أَي دُعَاءٌ يَفْتَتِحُ بِهِ الصَّلَاةَ وَفِي تَسْمِيَّتِهِ دُعَاءٌ تَجَوُّزٌ لِأَنَّ الدُّعَاءَ طَلَبٌ، وَهَذَا لَا طَلَبَ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ، فَسُمِّيَ دُعَاءً بِإِخْبَارٍ أَنَّهُ يُجَازَى عَلَيْهِ كَمَا يُجَازَى عَلَى الدُّعَاءِ كَمَا قَالَ الْأَجْهَوِيُّ، أَوْ بِإِخْبَارٍ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ دُعَاءٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْكُورًا هُنَا، وَهُوَ: اللَّهُمَّ بَاعِذْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ. فَإِنَّ هَذَا مِنْهُ شَيْخُنَا الْحَفْنِيُّ أَهْ بِخَيْرِيٍّ. وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ فِيهِ نَظَرٌ وَيَأْتِي عَنِ السَّيِّدِ الْبُضْرِيِّ خِلَافَهُ وَقَوْلُهُ فَإِنَّ هَذَا مِنْهُ فِيهِ أَنَّ ذَاكَ دُعَاءٌ مُسْتَقْبَلٌ مِنْ أَذْعِيَةِ الْإِفْتِاحِ كَمَا يَأْتِي عَنِ النَّهَائِيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِمَنْ الْخُ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةِ: لِمَنْفَرِدٍ وَإِمَامٍ وَمَأْمُومٍ تَمَكَّنَ مِنْهُ بِأَنَّهُ أَدْرَكَ إِمَامَهُ فِي الْقِيَامِ دُونَ الْإِعْتِدَالِ أَوْ مَا بَعْدَهُ وَأَمِنْ قَوْتِ الصَّلَاةِ أَوْ الْأَدَاءِ وَقَدْ شَرَعَ فِيهَا وَفِيهَا مَا يَسَعُ جَمِيعَهَا وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ مَعَ اشْتِغَالِهِ بِهِ يُدْرِكُ الْفَاتِحَةَ قَبْلَ رُكُوعِ إِمَامِهِ أَه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ م ر وَأَمِنْ قَوَاتِ الصَّلَاةِ أَوْ بِأَنَّهُ لَا يَخَافُ الْمَوْتَ بِأَنَّهُ لَمْ يَحْضُرْهُ مَا يُخْشَى مِنْهُ الْمَوْتُ عَاجِلًا. وَقَوْلُهُ م ر وَقَدْ شَرَعَ الْخُ هَذَا قِيْدٌ رَابِعٌ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ غَيْرِهِ وَأَمِنْ قَوْتِ الصَّلَاةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَمْنِهِ قَوْتِ الصَّلَاةِ مِنْ أَصْلِهَا كَمَا مَرَّ تَمَثُّلُهُ وَقَوْتِ الْأَدَاءِ كَانَ لَمْ يَتَّقَ مِنَ الْوَقْتِ إِلَّا مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ لَكِنْ يَرِدُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا يُغْنِي عَمَّا قَبْلَهُ وَفِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا بِمَا لَا يَشْفِي أَه. قَوْلُهُ: (إِلَّا مَا يَسَعُ الصَّلَاةَ) يَأْتِي عَنِ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى مَا يُخَالِفُهُ. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِمَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ الْخُ) وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَعَوَّذَ ثُمَّ هَوَى ثُمَّ سَلَّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ فَقَادَ قَهْلٌ يَأْتِي بِهِ لِأَنَّ التَّعَوُّذَ الْمَذْكُورَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ لَهُ أَوْ لَا لَوْجُودِ صُورَةِ التَّعَوُّذِ؟ مَحَلٌّ تَأْمُلُ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ بِضْرِيِّ. □ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُسَلِّمْ الْخُ) أَوْ يَخْرُجُ مِنَ الصَّلَاةِ بِحَدَّثٍ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُوَافِقَهُ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعْدَ هَوْيِهِ لِلْجُلُوسِ فَلْيُحَرِّزْ بِضْرِيِّ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ فِي الْإِعْتِدَالِ) قَدْ يَسْمَلُهُ غَيْرُ الْقِيَامِ. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِمَنْ) أَوْ لِمَأْمُومٍ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِنْ) (إِنْ ضَاقَ الْخُ) هَذَا يُوَافِقُ مَا تَقَدَّمَ فِي بَحْثِ الْمُدِّ عَنِ الْأَثْوَارِ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ الْأَرْكَانَ فَقَطَّ اسْتَحَبَّ الْإِثْنَانِ بِالسُّنَنِ وَإِنْ لَزِمَ خُرُوجُ الْوَقْتِ قَبْلَ الْفَرَاغِ. نَعَمْ لَا يَتَعَدَّى أَنَّ مَحَلَّ اسْتِحْبَابِ الْإِثْنَانِ بِالسُّنَنِ حِينَئِذٍ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ م ر أَه سَم. وَفِي ع ش هُنَا مَا يُوَافِقُهُ وَيُفِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى. وَلَا يَسْنُ لِمَنْ خَافَ قَوْتِ الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ أَوْ قَوْتِ الصَّلَاةِ أَوْ وَقْتِ الْأَدَاءِ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ مِنْ وَفْقِهَا إِلَّا مَا يَسَعُ رَكْعَةً أَه. وَيَأْتِي عَنْ ع ش عِنْدَ قَوْلِ الْمُنِيِّ وَيُسَرُّهُمَا تَوْجِيهِ كَلَامِ الشَّارِحِ.

بِغَضِيهِ. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِمَنْ أَدْرَكَ الْخُ) أَوْ فَلَا يُسْتَحَبُّ، وَهَذَا لَا يُنَافِي الْجَوَازَ إِلَّا لِمَانِعٍ. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِنْ) لِمَنْ أَوْ مَأْمُومٍ خَافَ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ الْخُ) هَذَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ فِي بَحْثِ الْمُدِّ عَنِ الْأَثْوَارِ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ الْأَرْكَانَ فَقَطَّ فَقَدْ اسْتَحَبَّ الْإِثْنَانِ بِالسُّنَنِ وَإِنْ لَزِمَ خُرُوجُ الْوَقْتِ قَبْلَ الْفَرَاغِ. نَعَمْ لَا يَتَعَدَّى أَنَّ مَحَلَّ اسْتِحْبَابِ الْإِثْنَانِ بِالسُّنَنِ حِينَئِذٍ إِنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ م ر. □ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ يَخْرُجُ بَعْضُ الصَّلَاةِ عَنْهُ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ أَرْكَانَ الصَّلَاةِ فَقَطَّ لَمْ

في هذه الثلاثة وإلا إن شَرَعَ في التَّعَوُّذِ أو القِرَاءَةِ ولو سَهَوَا وَوَرَدَ فِيهِ أَدْعِيَةٌ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ وَأَفْضَلُهَا وَجْهٌ وَجْهِي أَيْ ذَاتِي وَكَتَبْتُ عَنْهَا بِالْوَجْهِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُصَلِّيَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كُلُّهُ وَجْهًا مُقْبِلًا بِكُلِّئِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى لَا يَلْتَفِتُ لِغَيْرِهِ بِقَلْبِهِ فِي لَحْظَةٍ مِنْهَا وَيَنْبَغِي مُحَاوَلَةُ الصَّدَقِ عِنْدَ التَّلَفُّظِ بِذَلِكَ حَدَرًا مِنَ الْكَذِبِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَيْ أَبَدَهُمَا عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَبَقَ حَنِيفًا أَيْ مَاثِلًا عَنْ كُلِّ الْأَدْيَانِ وَالطَّرَائِقِ إِلَى دِينِ الْحَقِّ

☞ قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ) أَيْ الْمُسْتَثْنَاءِ قَدْ يُوْهِمُ أَنَّهُ إِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ بَشَرَطُهُ بِتَرْكِ التَّعَوُّذِ مُطْلَقًا وَلَيْسَ بِمُرَادٍ. وَلِذَا قَالَ فِي النَّهَايَةِ: ثُمَّ يُسَنُّ التَّعَوُّذُ بِالشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَا عَدَا الْجُلُوسَ مَعَهُ لِأَنَّهُ مُفَوِّتٌ ثُمَّ لِفَوَاتِ الْإِفْتِتَاحِ بِهِ لَا هُنَا لِأَنَّهُ لِقِرَاءَةٍ لَمْ يَشْرَعْ فِيهَا أَه. وَقَالَ ع ش: أَيْ أَمَّا إِذَا أَدْرَكَهُ فِيهِ فَإِنَّهُ يَجْلِسُ مَعَهُ ثُمَّ إِذَا قَامَ تَعَوُّذٌ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْإِفْتِتَاحِ فَإِنَّهُ حَيْثُ أَدْرَكَهُ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ لَا يَأْتِي بِالْإِفْتِتَاحِ وَمِثْلُ الْجُلُوسِ مَا لَوْ أَدْرَكَهُ فِي غَيْرِهِ مِمَّا لَا يَقْرَأُ فِيهِ عَقَبَ إِخْرَامِهِ كَالْإِعْدَالِ وَتَابَعَهُ فِيهِ أَه. ☞ قَوْلُهُ: (وَالَا إِنْ شَرَعَ فِي التَّعَوُّذِ الْخُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ اشْتَغَلَ بِأَذْكَارٍ غَيْرِ مَشْرُوعَةٍ وَنَظَرَ فِيهِ سَمٌ عَلَى حَجٍّ. أَقُولُ: وَالَّذِي يَنْبَغِي أَخْذًا مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ وَنَحْوِهَا عَدَمُ الْفَوَاتِ ع ش. وَتَقَدَّمَ عَنِ السَّيِّدِ الْبُضْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. ☞ قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَهَوَا) بِخِلَافِ مَا إِذَا أَرَادَهُ فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى التَّعَوُّذِ فِيمَا يَظْهَرُ سَم. ☞ قَوْلُهُ: (أَدْعِيَةٌ كَثِيرَةٌ الْخُ) مِنْهَا: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، وَمِنْهَا اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا وَمِنْهَا اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خُطَايَايَ إِلَى آخِرِهِ وَبِأَيِّهَا انْفَتَحَ حَصْلَ أَصْلِ السُّنَّةِ لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَيْ وَجْهٌ وَجْهِي الْخُ أَفْضَلُهَا قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَظَاهِرُ اسْتِخْبَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ جَمِيعِ ذَلِكَ لِمُنْفَرِدٍ وَإِمَامٍ مَنْ ذَكَرَ أَيْ جَمَعَ مَحْصُورِينَ الْخُ وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ إِلَى آخِرِهِ أَيْ «كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خُطَايَايَ كَمَا يَنْقِي الثُّوبَ الْأَبْيَضُ مِنَ الذَّنَسِ اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خُطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرَدِ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ انْتَهَى شَرْحُ الرُّوضِ وَالْمُرَادُ الْمَغْفِرَةُ لَا الْغُسْلُ الْحَقِيقِيُّ بِهَا أَه. ☞ قَوْلُهُ: (وَكَتَبْتُ) أَيْ تَجَوَّزْتُ. ☞ قَوْلُهُ: (وَيَنْبَغِي مُحَاوَلَةُ الصَّدَقِ الْخُ) كَأَنَّ الْمُرَادَ الصَّدَقُ فِي الطَّلَبِ وَعَدَمِهِ وَإِلَّا فَحَقِيقَةُ الصَّدَقِ وَالْكَذِبِ الْمَعْرُوفَيْنِ لَا تَنَاقِي هُنَا إِذْ مَوْرَدُهُمَا الْخَبَرُ وَمَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ حَيْزِ الْإِنْشَاءِ وَالْدُّعَاءِ بِضَرِيٍّ وَقَوْلُهُ وَالْدُّعَاءُ قَدْ مَرَّ مَا فِيهِ نَعَمُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لِإِنْشَاءِ الْإِخْلَاصِ كَمَا بَنَى عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ أَنَّ كُلَّ إِنْشَاءٍ مُتَضَمِّنٌ لِخَبَرٍ.

يُسْتَحَبُّ دُعَاءُ الْإِفْتِتَاحِ وَإِنْ جَارَ الْمُدُّ حِينَئِذٍ فَانْظُرْهُ مَعَ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْأَنْوَارِ فِي الْمُدِّ أَنَّهُ لَوْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُ الْأَرْكَانَ فَقَطَّ اسْتَحَبَّ أَنْ يَأْتِيَ بِالسُّنَنِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْأَذْرَعِيَّ وَالزَّرْكَشِيَّ تَرَدَّدَا فِي وَجُوبِ التَّرْكِ قَالَ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِمَّا قَرَّرْتَهُ فِي كَلَامِ الْبَغَوِيِّ السَّابِقِ أَوَّلَ التَّيْمُمِ وَكِتَابِ الصَّلَاةِ أَنَّهُ إِنْ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ وَقْتِهَا مَا يَسَعُهَا لَمْ يَجِبِ التَّرْكِ لِأَنَّ الْإِسْتِغَالَ بِهِ حِينَئِذٍ كَغَيْرِهِ مِنَ السُّنَنِ مَدَّ لَهَا وَهُوَ جَائِزٌ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَه. وَمَا أوردناه غَيْرَ ذَلِكَ لِأَنَّ كَلَامَ الْأَنْوَارِ أَفَادَ أَنَّ الْإِتْيَانَ بِالسُّنَنِ سُنَّةٌ وَهُوَ غَيْرُ الْمُدِّ فَإِنَّ الْمُدَّ جَائِزٌ وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ فَتَأَمَّلْهُ. ☞ قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَهَوَا) بِخِلَافِ مَا إِذَا أَرَادَهُ فَسَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى التَّعَوُّذِ فِيمَا يَظْهَرُ.

وطريقه وتأتي به وبما بعده المرأة أيضًا على إرادة الشخص ويُؤيده أمره ﷺ لفاطمة بأن صلاتي إلخ عند شهود أضحيتها وبه يُرد قول الإسنوي القياس المشركاث المسلمين وقول غيره القياس حنيفة مسلمة وهو حال من وجهي قيل لا من ضمير وجهت لئلا يلزم تأنيته ويُرد بأنه إذا فرض أن المراد الشخص لم يلزم ذلك مسلمًا وما أنا من المشركين تأكيد لا يثق بالمقام أن صلاتي خُصت لأنها أفضل أعمال البدن ولأن الكلام فيها ونُسكي أي عبادتي ومحياتي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وكان ﷺ تارة يقول هذا وتارة يقول ما في الآية لأنه أول المسلمين مطلقًا

☐ قوله: (وتأتي) إلى قوله: (ويؤيده) في النهاية إلا ما أنبه عليه وإلى قوله: (ويُرد في المغني) إلا قوله: (قيل). ☐ قوله: (على إرادة الشخص إلخ) نحو المسلمين غني عن التأويل بإرادة الشخص بناء على التغليب المشهور في نحو ذلك بضرري عبارة النهاية ومعلوم أن المرأة تأتي بجميع ذلك بالفاظه المذكورة للتغليب الشائع لغة واستعمالًا وإرادة الشخص في نحو حنفاً محافظة على لفظ الوارد اه. قال ع ش: قوله م وإرادة الشخص لعل المراد أنها تقولهُ ويحمل ذلك منها على إرادة الشخص لا أن مشروعيته في حقها تتوقف على الإرادة اه. ☐ قوله: (ويؤيده إلخ) عبارة المغني: ويدل له ما رواه الحاكم في مستدركه أنه - عليه الصلاة والسلام - قال لفاطمة - رضي الله تعالى عنها - «قومي فاشهدي أضحيتك وقولي: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾» [الاسام: ١٦٢] إلى قوله: ﴿مِنْ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٧٢] وقال تعالى: ﴿وَكُنْتَ مِنَ الْفَاتِنِينَ﴾ [التحریم: ١٢] أي من القوم المطيعين. اه. ☐ قوله: (وبه) أي وبالتأويل المذكور أو الأمر المذكور. ☐ قوله: (يُرد قول الإسنوي القياس المشركاث إلخ) ومع ذلك لو أثبت به حصلت الستة ش، وقال السيد البصري ما نصه: في رد هذا القول بما أفاده تأمل اه. ☐ قوله: (قيل إلخ) وافقه المغني كما مر. ☐ قوله: (لئلا يلزم) أي في الأثنى سم. ☐ قوله: (تأكيد إلخ) قد يقال بل هو تخصيص بعد التعميم لا يقال فيه تأكيد للخاص لئلا نقول في التفصيل زيادة على الإجمال بضرري. ☐ قوله: (أي عبادتي) أي فهو من عطف العام سم. ☐ قوله: (ومحياتي) بفتح الباء (ومماتي) بإسكان الباء على ما عليه الأكثر فيهما ويجوز فيهما الإسكان والفتح مغني. ☐ قوله: (وبذلك) هل المشار إليه الدعاء أو الصلاة والنسك أو أحدهما سم. وقال البصري: الإشارة إلى الإخلاص في العمل وعدم الزيادة اه. وهو الأقرب الموافق لما في بعض التفاسير. ☐ قوله: ﴿وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [يونس: ٩٠] فيه تأكيد سم. ☐ قوله: (لأنه أول المسلمين مطلقًا) عبارة المغني والأثنى أي والنهاية: لأنه أول مسلمي هذه الأمة اه. وما أفادته بظواهر الفقه أنسب وإن كان ما أفاده الشارح أعذب وإلى التحقيق أقرب بضرري عبارة ع ش: قوله م ر لأنه أول مسلمي هذه الأمة أي في الوجود الخارجي فلا ينافي أنه أول المسلمين مطلقًا كما في حج لتقدم خلق ذاته أي روجه وإفراغ الثبوة عليه قبل خلق جميع الموجودات اه.

☐ قوله: (لئلا يلزم) أي في الأثنى. ☐ قوله: (أي عبادتي) أي فهو من عطف العام. ☐ قوله: (وبذلك) هل المشار إليه الدعاء أو الصلاة والنسك أو أحدهما. ☐ قوله: (وأنا من المسلمين) فيه تأكيد.

ولا يجوزُ لغيره ذكره إلا إن قصَدَ لفظَ الآية ولا يزيدُ الإمام على هذا إلا إن أم في مسجدٍ غير مطروقي بمَحْضُورين رضوا بالتطويل ولم يطرأَ غيرُهم وإن قلَّ حُضُورُهُ ولا تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِمْ حَقٌّ كأَجْرَاءَ وَأَرْقَاءَ وَمُتَزَوِّجَاتٍ.

(ثم) بعده إن أتى به سُنٌّ (التَعَوُّذُ) فَثُمَّ لِنَدْبِ تَرْتِيبِهِ إِذَا أَرَادَهُمَا لَا لِنَفْيِ سُنَّةِ التَعَوُّذِ لَوْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهِ وَذَلِكَ لِلآيَةِ الْمَحْمُولِ فِيهَا عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ الْأَمْرُ عَلَى النَّدْبِ وَقُرَأَتْ عَلَى أَرْدَتْ قِرَاءَتَهُ أَيِ إِذَا أَرَدَتْهَا فَقُلْ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.....

قوله: (وَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِ ذِكْرُهُ الْخ) ظَاهِرُهُ الْحُرْمَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَقَدْ تَقْتَضِي الْحُرْمَةُ الْبُطْلَانَ لِأَنَّهُ حَيْثُ كَلَامٌ أَجَنَبِيٌّ مُخَالِفٌ لِلْوَارِدِ فِي حَقِّ هَذَا الْقَائِلِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِي كُلِّ مِنَ الْحُرْمَةِ وَالْبُطْلَانِ لِأَنَّهُ لَفْظُ قُرْآنٍ وَلَا صَارِفٍ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ قَرِينَةَ الْإِفْتِتَاحِ صَارِفَةٌ فِيهِ مَا فِيهِ . وَيَتَقَى مَا لَوْ أَتَى بِمَعْنَى مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَقَوْلِهِ : وَأَنَا مُسْلِمٌ ، أَوْ وَأَنَا ثَانِي الْمُسْلِمِينَ فِي حَقِّ الصَّدِيقِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ . أَقُولُ وَالظَّاهِرُ الْاِقْتِصَاءُ لِأَنَّهُ مُسَاوٍ فِي الْمَعْنَى لِقَوْلِهِ : وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ع ش . قوله: (وَلَا يَزِيدُ الْإِمَامُ عَلَى هَذَا) وَيُسَنُّ لِلْمَامُومِ الْإِسْرَاعُ بِهِ إِذَا كَانَ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ يَهَيِّئُهُ وَمُعْنِي . قَالَ ع ش : هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَقْرَأُهُ وَإِنْ سَمِعَ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ اه . قوله: (إِلَّا إِنْ أَمَّ فِي مَسْجِدٍ الْخ) فَيَزِيدُ كَالْمُنْفَرِدِ : اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ وَبِحَمْدِكَ أَنْتَ ، رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي فَاعْفُزْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ إِنَّهُ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ لَيْتَكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ أَيِ لَا يَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ اسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ مُعْنِي وَأَسْنَى وَنَهَائِي . قوله: (رَضُوا بِالتَّطْوِيلِ الْخ) قَدْ يُقَالُ شَرْطُ الرِّضَا يُعْنِي عَنْ شَرْطِ الْحَضَرِ وَتَرْجِعُ الشُّرُوطُ إِلَى أَرْبَعَةٍ بَصْرِيٍّ . قوله: (بَغْدَه) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ : (الْمَحْمُولُ) إِلَى : (أَيِ إِذَا أَرَدْتَهَا) .

قوله (لَشَى): (التَّعَوُّذُ) يُقَالُ عَنْ خَصَائِصِ الشَّامِيِّ وَالْخَصَائِصِ الصَّغْرَى لِلشُّبُوطِيِّ أَنَّ مِنْ خَصَائِصِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَجُوبُ التَّعَوُّذِ لِقِرَاءَتِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - اه . وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا ع ش . قوله: (الْمَحْمُولُ الْخ) قَدْ يُنَافِيهِ مَا مَرَّ آتِفًا عَنْ ع ش عَنْ الْخَصَائِصِ . قوله: (أَيِ إِذَا أَرَدْتَهَا) أَيِ إِرَادَةِ مُتَّصِلَةٍ بِقِرَاءَتِهِ سَم . عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ قَالَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ فِي عُرُوسِ الْأَفْرَاحِ وَرَدَّ عَلَيْهِ سُؤَالٌ وَهُوَ أَنَّ الْإِرَادَةَ إِنْ أُخِذَتْ مُطْلَقًا لَزِمَ اسْتِحْبَابُ الْاِسْتِعَاذَةِ بِمُجَرَّدِ إِرَادَةِ الْقِرَاءَةِ

قوله: (مُطْلَقًا) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ : لِأَنَّهُ أَوَّلُ مُسْلِمِي هَذِهِ الْأُمَّةِ . قوله: (وَلَا يَجُوزُ لِغَيْرِهِ ذِكْرُهُ إِلَّا إِنْ قَصَدَ لَفْظَ الْآيَةِ) ظَاهِرُهُ الْحُرْمَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَقَدْ تَقْتَضِي الْحُرْمَةُ الْبُطْلَانَ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ كَلَامٌ أَجَنَبِيٌّ مُخَالِفٌ لِلْوَارِدِ فِي حَقِّ هَذَا الْقَائِلِ ، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِي كُلِّ مِنَ الْحُرْمَةِ وَالْبُطْلَانِ لِأَنَّهُ لَفْظُ قُرْآنٍ وَلَا صَارِفٍ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ قَرِينَةَ الْإِفْتِتَاحِ صَارِفٌ فِيهِ مَا فِيهِ . وَيَتَقَى مَا لَوْ أَتَى بِمَعْنَى : (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) كَقَوْلِهِ : وَأَنَا مُسْلِمٌ ، أَوْ وَأَنَا ثَانِي الْمُسْلِمِينَ فِي حَقِّ الصَّدِيقِ . قوله: (عَلَى أَرَدْتَ) أَيِ إِرَادَةِ مُتَّصِلَةٍ بِقِرَاءَتِهِ .

ومن ثَمَّ كان هذا هو أفضل صيغته وسيأتي في العيد أنَّ تكبيره بعد الافتتاح وقبل التَعَوُّذِ، وبحَثِّ عَدَمِ ندبه لِمَنْ يأتي بِذِكْرِ بَدَلِ الفاتحة مردودٌ بأنَّ الأوجهَ خلافُه لأنَّ للنائبِ حُكْمَ المنوبِ عنه ويَفُوتُ بالشُّرُوعِ في القراءة ولو سَهَوَا.....

حتى لو أرادَ ثمَّ عَنَ له أن لا يقرأ يُسْتَحَبُّ له الاستِعاذهُ وَلَيْسَ كذلك. وإن أُخِذَت الإرادة بِشَرْطِ اتِّصالِها بالقراءة استَحَالَ التَّعَوُّذُ قَبْلَ القراءة قال الدَّمَامِينِيُّ وبقي قَسَمَ آخَرُ باختيارِهِ يَزُولُ الإشكالُ، وذلك أَنَا نأخذه مُقَيَّدَةً بأنَّ لا يَعْزِضُ له صارفٌ عَنِ القراءة عَنانِيَّ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) يَغْنِي لِأَجْلِ وُرُودِ هذا التَّفْسِيرِ وكان يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عليه أَوَّلًا حَتَّى يَظْهَرَ هذا التَّفْرِيعُ عبارةً سَمَ وهو أَفْضَلُ مِنْ نَحْوِ أَنَا عَائِذٌ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ لِأَنَّهُ الواردُ ولو أتى بِمَعْنَى هَذِهِ الصَّيْغَةِ كاتَّحَصَّنُ بِاللَّهِ أَوْ أَلْتَجِئُ إِلَيْهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ فَيَنْبَغِي حُصُولُ الْمُقْصُودِ فِي الجُمْلَةِ وإن فَاتَهُ العَمَلُ بِطَلَبِ خُصُوصِ تلك الصَّيْغَةِ اهـ عبارةُ التَّهْيِيةِ والمُعْنَى وَيَحْصُلُ بِكُلِّ ما اشْتَمَلَ على التَّعَوُّذِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَأَفْضَلُهُ أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ اهـ زادَ الثاني وَقِيلَ أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ اهـ. □ فَوَدَّ: (كان هذا هو أَفْضَلُ صيغَةٍ) أي بالنسبة لِلْقراءةِ أو مُطْلَقًا وإلا فلا خَفَاءَ أَنَّ التَّعَوُّذَ الواردَ لِدُخُولِ المَسْجِدِ أو الخُروجِ مِنْهُ أو لِدُخُولِ الخلاءِ الْأَفْضَلُ الْمُحَافَظَةُ فِيهِ على لَفْظِ الواردِ رَشِيدِيٍّ وقولُه أو مُطْلَقًا لَعَلَّ صَوَابَهُ لا مُطْلَقًا.

□ فَوَدَّ: (وَبَحَثْ عَدَمَ نَدْبِهِ إلخ) اعْتَمَدَ الْمُعْنَى عِبَارَتَهُ.

(تَنْبِيْهُ): كَلَامُ الْمُصَنِّفِ يَقْتَضِي اسْتِخْبَابَ التَّعَوُّذِ لِمَنْ أتى بِالذِّكْرِ لِلْعَمْرِ كَمَا أَنَّهُ يَأْتِي بِدُعَاءِ الْإِفْتِتاحِ وقال في المِهْمَاتِ أَنَّ الْمُتَّجِّهَ أَنَّهُ لا يُسْتَحَبُّ وهو ظاهرٌ لِأَنَّ التَّعَوُّذَ لِقراءةِ الْقُرْآنِ وَلَمْ يَوْجِزْ بِخِلَافِ دُعَاءِ الْإِفْتِتاحِ اهـ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ لِلنَّائِبِ حُكْمَ المنوبِ عَنْهُ) قَضِيَّةُ ذَلِكَ سَنُ البَسْمَلَةِ لِمَنْ أَحْسَنَهَا أَيضًا وَقَدْ يُقَالُ إِذَا أَحْسَنَ البَسْمَلَةَ وَجَبَتْ لِأَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الفاتحةِ وَمَنْ قَدَرَ على آيَةٍ مِنْهَا لَزِمَتْهُ. □ فَوَدَّ: (فَرَعَ) تَعَارَضَ التَّعَوُّذُ ودُعَاءُ الْإِفْتِتاحِ بَحِثْ لَمْ يُمَكِّنْ إِلَّا أَحَدَهُمَا دُونَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فَهَلْ يُرَاعَى الْإِفْتِتاحُ لِسَبْقِهِ أَوِ التَّعَوُّذُ لِأَنَّهُ لِلْقراءةِ الْأَفْضَلُ والواجبةُ؟ فِيهِ نَظَرٌ سَمَ على حَجٍّ. أقولُ: الْأَقْرَبُ الثاني؛ لِأَنَّ الْمُقْصُودَ مِنْهُ التَّحَفُّظُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَأَيْضًا فَهُوَ مَطْلُوبٌ لِكُلِّ قِراءةٍ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيَفُوتُ) أي التَّعَوُّذُ وقولُه ولو سَهَوَا

□ فَوَدَّ: (أَفْضَلُ صيغَةٍ) هو أَفْضَلُ مِنْ نَحْوِ أَنَا عَائِذٌ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، لِأَنَّهُ الواردُ ولو أتى بِمَعْنَى هَذِهِ الصَّيْغَةِ كاتَّحَصَّنُ بِاللَّهِ، أَوْ أَلْتَجِئُ إِلَيْهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، فَيَنْبَغِي حُصُولُ الْمُقْصُودِ فِي الجُمْلَةِ وإن فَاتَهُ العَمَلُ بِطَلَبِ خُصُوصِ تلك الصَّيْغَةِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ لِلنَّائِبِ حُكْمَ المنوبِ عَنْهُ) قَضِيَّةُ ذَلِكَ سَنُ البَسْمَلَةِ لِمَنْ أَحْسَنَهَا أَيضًا، وَقَدْ يُقَالُ: إِذَا أَحْسَنَ البَسْمَلَةَ وَجَبَتْ لِأَنَّهَا آيَةٌ مِنَ الفاتحةِ وَمَنْ قَدَرَ على آيَةٍ مِنْهَا لَزِمَتْهُ.

(فَرَعَ): تَعَارَضَ التَّعَوُّذُ ودُعَاءُ الْإِفْتِتاحِ بَحِثْ لَمْ يُمَكِّنْ إِلَّا أَحَدَهُمَا دُونَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فَهَلْ يُرَاعَى الْإِفْتِتاحُ لِسَبْقِهِ أَوِ التَّعَوُّذُ لِأَنَّهُ لِلْقراءةِ الْأَفْضَلُ والواجبةُ؟ فِيهِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (وَيَفُوتُ إلخ) لا يُقَالُ هو مُكْرَّرٌ مع قولِهِ السَّابِقِ أو القراءة ولو سَهَوَا لِأَنَّ ذَاكَ فِي الْإِفْتِتاحِ وهذا فِي التَّعَوُّذِ. □ فَوَدَّ: (ولو سَهَوَا) انْظُرْ سَبْقُ

(وَيُسِرُّهُمَا) نَدْبًا حَتَّى فِي جَهْرِيَّةِ كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ خَارِجُهَا يَجْهَرُ بِهِ لِلْفَاتِحَةِ وَغَيْرِهَا، وَعَلَيْهِ أَيْمَةُ الْقُرَّاءِ وَمَحَلُّهُ كَمَا بَحَثَ إِنْ كَانَ ثُمَّ مَنْ يَسْمَعُهُ.....

خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ سَبَقَ لِسَانُهُ فَلَا يَقُوتُ، وَكَذَا يُطَلَّبُ إِذَا تَعَوَّدَ قَاصِدًا الْقِرَاءَةَ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا بِسْمَاعِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ حَيْثُ طَالَ الْفَضْلُ بِاسْتِمَاعِهِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصُرَ الْفَضْلُ فَلَا يَأْتِي بِهِ ع ش.
 قول (سني): (وَيُسِرُّهُمَا) أَي بَحِثُ يُسْمِعُ نَفْسَهُ لَوْ كَانَ سَمِيعًا، وَلَوْ أَمَكَّنَهُ بَعْضُ الْإِفْتِيحِ أَوْ التَّعَوُّذِ أَتَى بِهِ مُحَافَظَةً عَلَى الْمَأْمُورِ بِهِ مَا أَمَكَّنَ وَعُلِمَ عَدَمُ نَذْبِهِمَا لِغَيْرِ الْمُتَمَكِّنِ بَأَنِ اخْتَلَّ فِيهِ شَرْطٌ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ بَلْ قَدْ يُحَرِّمَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا عِنْدَ خَوْفِ ضَيْقِ الْوَقْتِ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَي بَحِثُ يُسْمِعُ الْخُ أَي فَلَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ وَظَاهِرُهُ لَوْ قَصِدَ تَعْلِيمَ الْمَأْمُومِينَ لِلتَّعَوُّذِ وَالْإِفْتِيحِ لِإِمْكَانِ ذَلِكَ إِمَّا قَبْلَ الصَّلَاةِ وَإِمَّا بَعْدَهَا وَقَوْلُهُ لَوْ أَمَكَّنَهُ بَعْضُ الْإِفْتِيحِ الْخُ أَي بَأَنِ خَافَ مِنَ الْإِثْنَانِ بِهِمَا رُكُوعَ الْإِمَامِ وَهُوَ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ وَقَوْلُهُ أَوْ التَّعَوُّذِ الْخُ وَهُوَ أَي بَعْضُ التَّعَوُّذِ صَادِقٌ بَأَنِ يَأْتِي بِالشَّيْطَانِ أَوْ الرَّجِيمِ فَقَطُّ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ الْمُرَادَ الْإِثْنَانِ بِأَعْوُذُ بِاللَّهِ وَقَوْلُهُ م ر أَوْ أَحَدُهُمَا عِنْدَ خَوْفِ ضَيْقِ الْوَقْتِ أَي بَأَنِ أَخْرَمَ بِهَا وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا لَا يَسَعُهَا وَإِلَّا فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ يَأْتِي بِالشَّيْءِ إِذَا أَخْرَمَ فِي وَقْتِ يَسَعُهَا وَإِنْ لَزِمَ صَيَرُورَتُهَا قَضَاءً لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الرُّوضِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ فِي وَقْتِ يَسَعُهَا كَامِلَةً بِدُونِ دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ وَيَخْرُجُ بَعْضُهَا بِتَقْدِيرِ الْإِثْنَانِ بِهِ تَرْكُهُ وَصَرَّحَ بِمِثْلِهِ حَجَّ وَمِنْ قَالِ سَم فِي شَرْحِ الْغَايَةِ: يُسْتَنَى مِنَ السُّنَنِ دُعَاءُ الْإِفْتِيحِ فَلَا يَأْتِي بِهِ إِلَّا حَيْثُ لَمْ يَخَفْ خُرُوجَ شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا ه. وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَقِيَّةِ السُّنَنِ بِأَنَّهُ عَهْدُ طَلَبِ تَرْكِ دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ فِي الْجِنَازَةِ، وَفِيمَا لَوْ أَذْرَكَ الْإِمَامُ فِي رُكُوعٍ أَوْ اعْتِدَالَ فَانْحَطَّتْ رُبَّتُهُ عَنْ بَقِيَّةِ السُّنَنِ أَوْ بَأَنِ السُّنَنِ شَرِيعَتٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَلَيْسَتْ مُقَدِّمَةٌ لِشَيْءٍ بِخِلَافِ دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةُ الْخُ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى فِي جَهْرِيَّةِ الْخُ) وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَجْهَرُ بِالتَّعَوُّذِ وَإِنْ أَسَرَ بِالْقِرَاءَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ عَلَى سُنَّتِهَا إِنْ جَهَرَ فَجَهَرَ وَإِنْ سَرَّ فَسَرَّ إِلَّا فِي الصَّلَاةِ فَيُسِرُّ بِهِ مُطْلَقًا. وَيُسْنُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ وَمَحَلُّ أَفْضَلِيَّتِهِ إِذَا لَمْ يَخَفْ رِيَاءً وَلَمْ يَتَأَذَّ بِهِ أَحَدٌ وَإِلَّا فَالْإِسْرَارُ أَفْضَلُ ه س م. □ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ كَمَا بَحَثَ الْخُ) تَقَدَّمَ خِلَافَهُ آتِفًا، وَيُؤْفِقُ مَا تَقَدَّمَ قَوْلُ ع ش: وَهُمَا أَيِ التَّعَوُّذِ وَالتَّسْمِيَةِ تَابِعَانِ لِلْقِرَاءَةِ إِنْ سَرَّ فَسَرَّ وَإِنْ جَهَرَ فَجَهَرَ لَكِنْ اسْتَنَى ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي النَّشْرِ مِنَ الْجَهْرِ بِالتَّعَوُّذِ غَيْرِ الْأَوَّلِ فِي قِرَاءَةِ الْإِدَارَةِ الْمَعْرُوفِ الْآنَ بِالْمُدَارَسَةِ فَقَالَ يُسْتَحَبُّ مِنْهُ الْإِسْرَارُ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ جَعْلُ الْقِرَاءَتَيْنِ فِي حُكْمِ الْقِرَاءَةِ الْوَاحِدَةِ ه وَيُنَبِّئُنِي جَرِيَانُ مِثْلِهِ فِي التَّسْمِيَةِ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ فَلْيُرَاجَعْ ه وَقَدْ يُعَالُ مُقْتَضَى الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ عَدَمُ اسْتِحْبَابِ

اللسان. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى فِي جَهْرِيَّةِ الْخُ) فِي الرُّوضِ فِي بَابِ الْأَخْدَاثِ: وَتُدَبَّ تَعَوُّذُهَا أَيِ لِلْقِرَاءَةِ جَهْرًا قَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَجْهَرُ بِالتَّعَوُّذِ وَإِنْ أَسَرَ بِالْقِرَاءَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ عَلَى سُنَّتِهَا إِنْ جَهَرَ فَجَهَرَ وَإِنْ سَرَّ فَسَرَّ إِلَّا فِي الصَّلَاةِ فَيُسِرُّ بِهِ مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ ه. ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ يُسْنُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْقِرَاءَةِ ثُمَّ قَالَ: وَمَحَلُّ أَفْضَلِيَّتِهِ رَفْعُ الصَّوْتِ إِذَا لَمْ يَخَفْ رِيَاءً وَلَمْ يَتَأَذَّ بِهِ أَحَدٌ وَإِلَّا فَالْإِسْرَارُ أَفْضَلُ ه.

لِيُنْصِتَ لِقَوْلِهِ لِقَوْلِهِ مِنَ الْمَقْرُوءِ شَيْءٌ قِيلَ وَبِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ دَاخِلِهَا وَيُرَدُّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ فِي الْجَهْرِيَّةِ فَإِنَّهُ يُسَرِّبُهُ مَعَ أَنَّ الْمَأْمُومِينَ مَأْمُورُونَ بِالْإِنْصَاتِ لَهُ فَالْأُولَى التَّعْلِيلُ بِالِاتِّبَاعِ، وَالْأُوجُهُ أَنَّهُ خَارِجُهَا سُتَّةٌ عَيْنٌ وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ التَّسْمِيَةِ لِلْآكِلِينَ بِأَنَّ الْقَصْدَ ثُمَّ جَفَظَ الْمَطْعُومَ مِنَ الشَّيْطَانِ وَهُوَ حَاصِلٌ بِالتَّسْمِيَةِ الْوَاحِدَةِ وَهَذَا جَفَظَ الْقَارِئُ فَطُلِبَتْ مِنْ كُلِّ بِخُصُوصِهِ وَبِهِ يَظْهَرُ أَنَّ التَّسْمِيَةَ فِي الْوُضُوءِ سُتَّةٌ عَيْنٌ (وَيَتَعَوَّذُ كُلُّ رَكْعَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّ فِي كُلِّ قِرَاءَةٍ جَدِيدَةٍ وَهُوَ لَهَا لَا لِافْتِتَاحِهَا وَمِنْ ثُمَّ شَرَفٌ فِي قِرَاءَةِ الْقِيَامِ الثَّانِي مِنْ كُلِّ مِنْ رَكْعَتَيْ صَلَاةِ الْكُشُوفِ وَإِنَّمَا لَمْ يُعِدَّهُ لَوْ سَجَدَ لِيَتَلَاوَهُ لِقُرْبِ الْفَصْلِ وَأُخِذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُعِيدُ الْبَسْمَلَةَ أَيْضًا وَإِنْ كَانَتِ السُّتَّةُ لِمَنْ ابْتَدَأَ مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةٍ أَوْ غَيْرِ بَرَاءَةٍ.....

التَّعَوُّذُ وَالتَّسْمِيَةُ بِالْكَلِمَةِ لَا نَذْبُ الْإِسْرَارِ. □ قَوْلُهُ: (لِيُنْصِتَ إِلَيْهِ) الْمُتَبَادِرُ رُجُوعُهُ لِقَوْلِهِ: وَمَحَلُّهُ الْإِنْخ.

□ قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ التَّعْلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (التَّعْلِيلُ) أَيِ لِنَذْبِ الْجَهْرِ فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْأُوجُهُ أَنَّهُ) أَيِ التَّعَوُّذِ وَقَوْلُهُ: (خَارِجُهَا) لَيْسَ احْتِرَازًا عَنْ دَاخِلِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَقَوْلُهُ: (سُتَّةٌ عَيْنٌ) أَيِ قَيْطُلْبُ مِنْ كُلِّ مِنَ الْمُجْتَمِعِينَ لِلْقِرَاءَةِ سَم. عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْبُصْرِيِّ: قَوْلُهُ: سُتَّةٌ عَيْنٌ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّ هَذَا حَيْثُ اجْتَمَعَ جَمَاعَةٌ عَلَى الْقِرَاءَةِ فَإِنَّهُ الَّذِي يَتَوَهَّمُ فِيهِ الْإِكْتِفَاءُ بِتَعَوُّذٍ وَاحِدٍ وَالْأَقْلُو قَرَأُوا مُرْتَبِينَ فَلِكُلِّ قِرَاءَةٍ مُسْتَقِلَّةٌ فَاتَى يَتَوَهَّمُ الْإِكْتِفَاءُ بِتَعَوُّذٍ غَيْرِهِ السَّابِقِ لِقِرَاءَةِ نَفْسِهِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا) أَيِ الْإِسْتِعَاذَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِذَلِكَ الْفَرْقِ.

قَوْلُهُ (سَم): (وَيَتَعَوَّذُ كُلُّ رَكْعَةٍ إِلَيْهِ) أَيِ لِحُصُولِ الْفَضْلِ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ بِالرُّكُوعِ وَغَيْرِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةٍ. □ قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ) أَيِ مِنَ الرُّكْعَاتِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ لَهَا لَا لِافْتِتَاحِهَا إِلَيْهِ) أَيِ وَالتَّعَوُّذُ لِلْقِرَاءَةِ لَا لِافْتِتَاحِ الصَّلَاةِ وَبِهِ يُعْلَمُ مَا فِي الْإِضْمَارِ الْآخِرِ مِنَ الْإِيهَامِ بَصْرِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأُخِذَ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (لِقُرْبِ الْفَضْلِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَطَالَه أَعَادَ التَّعَوُّذَ وَهُوَ الْأُوجُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقِيَاسُهُ إِعَادَةُ الْبَسْمَلَةِ سَم عَلَى حَجِّ اه ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَأُخِذَ مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّعْلِيلِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ أَثْنَاءِ السُّورَةِ إِلَيْهِ) قَوْلُهُ هَذَا الْكَلَامُ تَقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي سَنَ التَّسْمِيَةِ لِمَنْ ابْتَدَأَ مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةٍ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا لَكِنْ خَصَّهُ مَرَّ بِخَارِجِهَا فَلْيُحَرِّزْ سَم عَلَى حَجِّ. أَقُولُ: وَيُوجِبُهُ بِأَنَّ مَا أَتَى بِهِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ مِنْ الْقِرَاءَةِ فِي صَلَاتِهِ يُعَدُّ مَعَ الْفَاتِحَةِ كَأَنَّهُ قِرَاءَةٌ وَاحِدَةٌ، وَالْقِرَاءَةُ الْوَاحِدَةُ لَا يُطْلَبُ التَّعَوُّذُ وَلَا التَّسْمِيَةُ فِي أَثْنَائِهَا. نَعَمْ لَوْ عَرَضَ لِلْمُصَلِّي مَا مَنَعَهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ثُمَّ زَالَ وَأَرَادَ الْقِرَاءَةَ بَعْدَ سُنِّ لَهُ الْإِثْنَانِ بِالْبَسْمَلَةِ؛ لِأَنَّ مَا يَفْعَلُهُ الْآنَ ابْتِدَاءَ قِرَاءَةٍ ش وَقَوْلُهُ نَعَمْ لَوْ عَرَضَ إِلَيْهِ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُسَنُّ لِلْإِمَامِ الْإِثْنَانِ

□ قَوْلُهُ: (وَالْأُوجُهُ أَنَّهُ) أَيِ التَّعَوُّذِ. وَقَوْلُهُ: خَارِجُهَا، لَيْسَ احْتِرَازًا عَنْ دَاخِلِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَقَوْلُهُ: سُتَّةٌ عَيْنٌ، أَيِ قَيْطُلْبُ مِنْ كُلِّ مِنَ الْمُجْتَمِعِينَ لِلْقِرَاءَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِقُرْبِ الْفَضْلِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ طَالَ أَعَادَ التَّعَوُّذَ وَهُوَ الْأُوجُهُ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَقِيَاسُهُ إِعَادَةُ الْبَسْمَلَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَنْ ابْتَدَأَ مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةٍ) لَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا لَكِنْ خَصَّهُ مَرَّ بِخَارِجِهَا فَلْيُحَرِّزْ.

كما قاله الجعبري ورد قول السخاوي لا فرق أن يُسَمِّلَ وَكَسْجُودِ التَّلَاوَةِ كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا سَكَتَ إِعْرَاضًا أَوْ تَكَلَّمَ بِأَجَنَبِيٍّ وَإِنْ قُلَّ وَالْحَقُّ بِذَلِكَ إِعَادَةُ السَّوَالِكِ (وَالأُولَى أَكْثَرُ) مِمَّا بَعْدَهَا لِلاتِّفَاقِ عَلَى نَدْبِهِ فِيهَا. (وَتَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ).....

بِالْبَسْمَلَةِ فِيمَا لَوْ سَكَتَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ السُّكُوتَ الْمُسْنُونُ ثُمَّ ابْتَدَأَ مِنْ أَثْنَاءِ السُّورَةِ. وَقَوْلُهُ: بِالْبَسْمَلَةِ أَيْ وَالتَّعَوُّذِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا قَالَ الْخ) أَيْ اسْتِثْنَاءَ بَرَاءَةٍ. □ فَوَدَّ: (لَا فَرْقَ) اعْتَمَدَهُ م رَاهِ سَمِ عِبَارَةُ الْكَزْدِيِّ قَالَ الْقَلْيُوبِيُّ: تُكْرَهُ فِي أَوَّلِهَا أَيْ بَرَاءَةٍ وَتُنْدَبُ فِي أَثْنَائِهَا عِنْدَ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ وَقَالَ ابْنُ حَجَّجٍ وَالْخَطِيبُ وَابْنُ عَبْدِ الْحَقِّ تَحْرُمُ فِي أَوَّلِهَا وَتُكْرَهُ فِي أَثْنَائِهَا وَتُنْدَبُ فِي أَثْنَاءِ غَيْرِهَا اتِّفَاقًا أَه. □ فَوَدَّ: (أَنْ يُسَمِّلَ) خَبَرٌ كَانَتْ. □ فَوَدَّ: (كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ) أَيْ كَتْسِيحٍ مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ ع ش. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافٍ مَا إِذَا سَكَتَ الْخ) إِطْلَاقُهُ صَادِقٌ بِالْقَلِيلِ، وَعِبَارَةُ الْأَسْنَى: وَيَكْفِيهِ التَّعَوُّذُ الْوَاحِدُ مَا لَمْ يَقْطَعْ قِرَاءَتَهُ بِكَلَامٍ أَوْ سُكُوتٍ طَوِيلٍ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعِ أَه. وَقَدْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بَأَنَّ ذَاكَ فِي سُكُوتٍ لَا يَكُونُ بِقَصْدِ الْإِعْرَاضِ بَصْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ قُلَّ) رَاجِعٌ لِلْسُّكُوتِ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَيُسْنُ الْإِسْتِيَاكُ أَيْضًا كَمَا قَالَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ لِكُلِّ سَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ أَوْ شُكْرِ سَوَاءٍ فِي الْأَوَّلِ اسْتَاكٌ لِلْقِرَاءَةِ أَمْ لَا طَالَ الْفَضْلُ أَمْ قُرْبَ عَلَى الْأَوْجِهَ، وَأَمَّا الْإِسْتِيَاكُ لِلْقِرَاءَةِ بَعْدَ السُّجُودِ فَيَنْبَغِي بِنَاؤُهُ عَلَى الْإِسْتِعَادَةِ فَإِنْ سُنَّتْ سُنَّ وَإِلَّا - وَهُوَ الْأَصَحُّ - فَلَا. ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَالَ: وَلَوْ قَطَعَ الْقِرَاءَةَ وَعَادَ عَنْ قُرْبٍ فَمُقْتَضَى نَدْبِ إِعَادَةِ التَّعَوُّذِ إِعَادَةُ السَّوَالِكِ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ أَه. أَيْ مِنْ بِنَاءِ السَّوَالِكِ عَلَى الْإِسْتِعَادَةِ سَم. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيْ بِإِعَادَةِ التَّعَوُّذِ.

فَوَدَّ (لَسْنُ): (وَتَتَعَيَّنُ الْفَاتِحَةُ) أَيْ قِرَاءَتُهَا حِفْظًا أَوْ نَظَرًا فِي مُصْحَفٍ أَوْ تَلْقِينًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: (كُلُّ رَكْعَةٍ) أَيْ فِي قِيَامِهَا أَوْ بِدَلِّهِ لِلْمُتَفَرِّدِ وَغَيْرِهِ سِرِّيَّةٌ كَانَتْ الصَّلَاةُ أَمْ جَهْرِيَّةً، فَرَضًا أَمْ نَفْلًا. مُغْنِي زَادِ النَّهَائَةِ. وَقَدْ يَجِبُ تَكْرِيرُ الْفَاتِحَةِ فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَأَكْثَرَ كَأَنَّ نَدْرَ أَنْ يَقْرَأَ الْفَاتِحَةَ كُلَّمَا عَطَسَ فَعَطَسَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ إِذَا فَرَعَ مِنَ الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَ فِي الْقِيَامِ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ حَالًا؛ لِأَنَّ تَكْرِيرَ الْفَاتِحَةِ لَا يَصُرُّ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي حُسَيْنٌ فِي فِتَاوَاهِ أَه. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر أَنْ يَقْرَأَ إِذَا فَرَعَ الْخ. يَنْبَغِي أَنْ الْمَعْنَى أَنَّهُ يُعَذَّرُ فِي التَّأَخِيرِ إِلَى فَرَاغِ الصَّلَاةِ فَلَوْ خَالَفَ

□ فَوَدَّ: (لَا فَرْقَ أَنْ يُسَمِّلَ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِذَلِكَ إِعَادَةُ السَّوَالِكِ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فِي بَابِ الْوُضُوءِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْإِسْتِيَاكِ عَلَى الصَّلَاةِ: وَأَنَّهُ هَلْ يَأْتِي بِهِ فِي أَثْنَائِهَا مَا لَفْظُهُ وَيُسْنُ أَيْضًا كَمَا قَالَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ لِكُلِّ سَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ أَوْ شُكْرِ وَسَكَتَ عَنْهُمَا لِأَنَّ الصَّلَاةَ قَدْ تَشْمَلُهُمَا، سَوَاءً فِي الْأَوَّلِ اسْتَاكٌ لِلْقِرَاءَةِ أَمْ لَا، طَالَ الْفَضْلُ أَمْ قُرْبَ عَلَى الْأَوْجِهَ. وَأَمَّا الْإِسْتِيَاكُ لِلْقِرَاءَةِ بَعْدَ السُّجُودِ فَيَنْبَغِي بِنَاؤُهُ عَلَى الْإِسْتِعَادَةِ فَإِنْ سُنَّتْ سُنَّ لِأَنَّ هَذِهِ تِلَاوَةٌ جَدِيدَةٌ وَإِلَّا وَهُوَ الْأَصَحُّ فَلَا. ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ قَالَ: وَلَوْ قَطَعَ الْقِرَاءَةَ وَعَادَ عَنْ قُرْبٍ فَمُقْتَضَى نَدْبِ إِعَادَةِ التَّعَوُّذِ إِعَادَةُ السَّوَالِكِ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ أَه. بِاخْتِصَارٍ. وَقَوْلُهُ فِيمَا ذَكَرْتَهُ أَيْ مِنْ بِنَاءِ السَّوَالِكِ عَلَى الْإِسْتِعَادَةِ.

كُلُّ قِيَامٍ مِنْ قِيَامَاتِ الْكُشُوفِ الْأَرْبَعَةِ وَكُلُّ (رَكْعَةٍ) كَمَا جَاءَ عَنْ نَيْفٍ وَعِشْرِينَ صَحَابِيًّا وَلِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» الظَّاهِرِ فِي نَفْيِ الْحَقِيقَةِ لَا كَمَالِهَا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ كَمَا قَالَ آيَةُ حُفَاطٍ «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ»، وَنَفْيُ الْإِجْزَاءِ وَإِنْ لَمْ يُفِدِ الْفَسَادَ عَلَى الْخِلَافِ الشَّهِيرِ فِي الْأُصُولِ لَكِنَّ مَحَلَّهُ فِيمَا لَمْ تُنْفَ فِيهِ الْعِبَادَةُ لِنَفْيِ بَعْضِهَا.....

وَقَرَأَ فِي الرُّكُوعِ أَوْ غَيْرِهِ اغْتَدَّ بِقِرَائَتِهِ . وَقَوْلُهُ م ر وَجَبَ عَلَيْهِ الْخُ بِنَفْيِ أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي الْمَأْمُومِ مَا لَمْ يُعَارِضْهُ رُكُوعُ الْإِمَامِ فَإِنْ عَارِضَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ يُتَابِعَهُ وَيَتَذَارَكَ بَعْدُ . وَقَوْلُهُ م ر : حَالًا ظَاهِرًا إِنْ عَطَسَ بَعْدَ فَرَاغِ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ وَالْأَقْبَلِيَّةِ أَنْ يُكْمَلَ الْفَاتِحَةَ عَنِ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ ثُمَّ يَأْتِي بِهَا عَنْ التَّذَرُّعِ إِنْ أَمِنَ رُكُوعُ الْإِمَامِ كَمَا تَقَدَّمَ وَلَا أُخْرَاهَا إِلَى تِمَامِ الصَّلَاةِ ، وَبَقِيَ مَا لَوْ عَرَضَ لَهُ ذَلِكَ وَهُوَ جُحْتُ هَلْ يَقْرَأُ وَهُوَ جُحْتُ أَوْ يُؤَخِّرُ الْقِرَاءَةَ إِلَى أَنْ يَغْتَسِلَ وَيَكُونَ ذَلِكَ عُدْرًا فِي التَّأخِيرِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي حَتَّى لَوْ نَذَرَ أَنْ يَقْرَأَ عَقِبَ الْعُطَاسِ كَانَ مَحْمُولًا عَلَى عَدَمِ الْمَانِعِ . وَبَقِيَ أَيْضًا مَا لَوْ عَطَسَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِي الْقِرَاءَةِ فَهَلْ يُشْتَرَطُ لَوْ قُوعِ الْقِرَاءَةِ عَنِ الْوَاجِبِ الْقَصْدُ لِأَنَّ طَلَبَهَا لِلْعُطَاسِ صَارِفٌ عَنْ وَقُوعِهَا عَنِ الْوَاجِبِ أَمْ لَا؟ فَإِذَا قَرَأَهَا مَرَّتَيْنِ وَقَعَتْ إِحْدَاهُمَا عَنِ الرُّكْنِ وَالْأُخْرَى عَنِ التَّذَرُّعِ ، وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ مَا لِكُلِّ ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدْ وَقَعَتْ الْقِرَاءَةُ لَعَوًا ، وَأَمَّا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَرَكَعَ فَإِنَّهُ تَبَطَّلَ صَلَاتُهُ ع ش . □ فَوُدَّ : (كُلُّ قِيَامٍ) إِلَى قَوْلِهِ فَلَا اغْتِرَاضَ ، فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ : وَنَفْيُ الْإِجْزَاءِ ، إِلَى : أَنَّهُ ﷺ . □ فَوُدَّ : (وَلِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ الْخُ) وَأَمَّا خَيْرٌ : «مَنْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ فَقَرَأَهُ الْإِمَامُ لَهُ قِرَاءَةٌ» فَضَعِيفٌ عِنْدَ الْحُفَاطِ كَمَا بَيَّنَّه الدَّارَقُطْنِي وَغَيْرُهُ نَهَائَةً . □ فَوُدَّ : (عَلَى الْخِلَافِ الشَّهِيرِ الْخُ) قَالَ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَشَرْحِهِ وَنَفْيُ الْإِجْزَاءِ كَتَفِي الْقَبُولِ أَيْ فِي أَنَّهُ يُفِيدُ الْفَسَادَ أَوْ الصَّحَّةَ قَوْلَانِ بِنَاءً لِلأَوَّلِ عَلَى أَنَّ الْإِجْزَاءَ الْكِفَايَةَ فِي سُقُوطِ الطَّلَبِ وَهُوَ الرَّاجِحُ وَلِلثَّانِي عَلَى أَنَّهُ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ فَإِنْ مَا لَا يُسْقِطُهُ بَأَن يَخْتِاجُ إِلَى الْفِعْلِ ثَانِيًا قَدْ يَصِحُّ كَصَلَاةٍ فَاقِدِ الطُّهُورَيْنِ اه سم . □ فَوُدَّ : (لَكِنَّ مَحَلَّهُ) أَيْ مَحَلَّ عَدَمِ الْإِفَادَةِ أَوْ مَحَلَّ الْخِلَافِ . □ فَوُدَّ : (لَمْ تُنْفَ فِيهِ الْعِبَادَةُ) كَانَ الْمُرَادُ إِجْزَاءُهَا سم . □ فَوُدَّ : (لِنَفْيِ بَعْضِهَا) قَدْ يُقَالُ :

□ فَوُدَّ : (كُلُّ رَكْعَةٍ) .

(فَرُغَ) : نَذَرَ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ كُلَّمَا عَطَسَ فَعَطَسَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَحَلِّ الْقِرَاءَةِ بَعْدَ قِرَائَتِهَا لَزِمَهُ قِرَاءَتُهَا أَيْضًا . □ فَوُدَّ : (عَلَى الْخِلَافِ الشَّهِيرِ فِي الْأُصُولِ) قَالَ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ قُبِيلُ الْعَامِّ ، وَقِيلَ إِنْ نَفَى عَنْهُ الْقَبُولُ أَيْ نَفَى عَنِ الشَّيْءِ يُفِيدُ الصَّحَّةَ ، وَقِيلَ : بَلِ التَّقْيُّ دَلِيلُ الْفَسَادِ وَنَفْيُ الْإِجْزَاءِ كَتَفِي الْقَبُولِ ، وَقِيلَ أَوَّلَى بِالْفَسَادِ اه . وَقَوْلُهُ : كَتَفِي الْقَبُولِ ، قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي أَنَّهُ يُفِيدُ الْفَسَادَ أَوْ الصَّحَّةَ قَوْلَانِ بِنَاءً لِلأَوَّلِ عَلَى أَنَّ الْإِجْزَاءَ الْكِفَايَةَ فِي سُقُوطِ الطَّلَبِ وَهُوَ الرَّاجِحُ وَلِلثَّانِي عَلَى أَنَّهُ إِسْقَاطُ الْقَضَاءِ فَإِنْ مَا لَا يُسْقِطُهُ بَأَن يَخْتِاجُ إِلَى الْفِعْلِ ثَانِيًا قَدْ يَصِحُّ كَصَلَاةٍ فَاقِدِ الطُّهُورَيْنِ ثُمَّ قَالَ وَفِي الثَّانِي أَيْ وَعَلَى الْفَسَادِ فِي الثَّانِي حَدِيثُ الدَّارَقُطْنِي وَغَيْرِهِ «لَا تُجْزِئُ صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ الرَّجُلُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ» اه . □ فَوُدَّ : (فِيمَا لَمْ تُنْفَ فِيهِ الْعِبَادَةُ) كَانَ الْمُرَادُ إِجْزَاءُهَا . وَقَوْلُهُ لِنَفْيِ بَعْضِهَا قَدْ يُقَالُ هَذَا يَتَرَوَّفُ عَلَى كَوْنِ الْفَاتِحَةِ بَعْضًا مِنَ الصَّلَاةِ

وبفرض عدم هذا الدليل على استعماله في الواجب الخبر الصحيح أيضًا «أنه ﷺ قال للمسيء في صلاته إذا استقبلت القبلة فكبر ثم اقرأ بأمر القرآن ثم اصنع ذلك في كل ركعة» وصح أيضًا «أنه ﷺ كان يقرأها في كل ركعة» ومَرَّ خَيْرٌ «صلُّوا كما رأيتموني أصلي» وصحَّ أنه نهى المؤمنين به عن القراءة خلفه إلا بأمر القرآن حيث قال «لعلكم تقرأون خلفي قلنا نعم قال لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها» (الإمامة مسبوقة) فلا تتعین فيها لأنها وإن وجبت عليه يتحملها الإمام عنه بشرطه كما يأتي فلا اعتراض على عبارته خلافًا لمن ظنه زاعماً أن ظاهرها عدم وجوبها عليه بالكليّة وذلك لأن المتبادر من تعين الشيء عدم قبوله لتحمل قبوله لذلك وقد يتصور ذلك في كل الصلاة يسبقه في الأولى وتحلفه عن

هذا يتوقف على كون الفاتحة بعضاً من الصلاة وهو أول المسألة إلا أن يقال كونها بعضاً في الجملة محل اتفاق إذ لا نزاع لأحد في أنها تكون من الصلاة بأن قرئت فيها ولا في ثبوت قراءته - عليه الصلاة والسلام - إياها في الصلاة وإنما الخلاف في أن بعضيتها على وجه توقف الحقيقة عليها أو لا فليتأمل سم. فؤد: (وبفرض عدم هذا) أي قوله: محلّه إلخ. فؤد: (على استعماله) أي نفى الإجزاء.

فؤد: (وصح أنه إلخ) وأما قوله تعالى: ﴿فَأَقْرَأُوا مَا يَسَّرَ رَبُّهُ﴾ (الزمل: ٢٠) فوارد في قيام الليل أو مخمولٌ كخير: «ثم اقرأ ما يسر معك من القرآن» على الفاتحة أو على العاجز عنها جمعاً بين الأدلة مغني زاد النهاية. وخبر مسلم: «وإذا قرأ فاتحته» مخمولٌ على السورة؛ لحديث عبادة وغيره أي: (أنه ﷺ نهى المؤمنين) إلخ ودل على أن محلها القيام فلا تجزئ في الركوع ما صح من قوله ﷺ «إني نهيت أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً» اهـ. فؤد: (كما يأتي) أي في صلاة الجماعة مغني. فؤد: (قال لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب إلخ) هذا دليل دخول المأموم في عموم الأحاديث المتقدمة نهاية. فؤد: (لمن ظنه إلخ) عبارة المغني وظاهر كلامه عدم لزوم المسبوق الفاتحة وهو وجه والأصح أنها وجبت عليه وتحملها عنه الإمام وتظهر فائدة الخلاف فيما لو بان إمامه مخدناً أو في خاصية أن الركعة لا تحسب له لأن الإمام ليس أهلاً لتحمل فلعل المراد أن تعينها لا يستقر عليه لتحمل الإمام لها عنه اهـ.

فؤد: (وذلك) أي عدم ورود الإعراض. فؤد: (لتحمل الغير) صلة قبوله. فؤد: (قبوله لذلك) قد يقال خصوص هذا القول لا يفهم من عدم التعيين فضلاً عن تبادره منه والمفهوم مجرد جواز الترك سم. فؤد: (وقد يتصور) إلى قوله لأنها نزلت في المغني إلا قوله وفيه أصرح إلى ولا يكفر وقوله ولا يبقيني إلى والأصح وكذا في النهاية إلا قوله وإثبات إلى ولقوة. فؤد: (وقد يتصور ذلك إلخ) أي

وهو أول المسألة إلا أن يقال كونها بعضاً في الجملة محل اتفاق إذ لا نزاع لأحد في أنها تكون من الصلاة بأن قرئت فيها ولا في ثبوت قراءته - عليه الصلاة والسلام - إياها في الصلاة وإنما الخلاف في أن بعضيتها على وجه توقف الحقيقة عليها أو لا فليتأمل. فؤد: (قبوله لذلك) قد يقال: خصوص هذا القول لا يفهم من عدم التعيين فضلاً عن تبادره منه، والمفهوم مجرد جواز الترك.

الإمام يَنحُو زَحْمَةً أَوْ نِسْيَانٍ أَوْ بَطْءٍ حَرَكَةٍ فَلَمْ يَقُمْ فِي كُلِّ مِمَّا بَعْدَهَا إِلَّا وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ.
(وَالْبَسْمَلَةُ) آيَةٌ كَامِلَةٌ (مِنْهَا) عَمَلًا وَيَكْفِي فِيهِ الظَّنُّ لَا سِيَّما إِنْ قُرِبَ مِنَ الْيَقِينِ لِإِجْمَاعِ
الصَّحَابَةِ عَلَى ثُبُوتِهَا فِي الْمُصْحَفِ بِخَطِّهِ مَعَ تَحْرِيمِهِمْ فِي تَجْرِيدِهِ عَمَّا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بَلْ حَتَّى
عَنْ نَقِطِهِ وَشَكْلِهِ وَإِثْبَاتِ نَحْوِ أَسْمَاءِ السُّورِ وَالْأَعْشَارِ فِيهِ مِنْ بَدَعِ الْحِجَاجِ عَلَى أَنَّهُ جَعَلَهَا بِغَيْرِ
خَطِّهِ وَلِقُوَّةٍ هَذَا قَالَ بَعْضُ الْأَئِمَّةِ إِنَّهَا مِنْهَا يَقِينًا وَيُؤَيِّدُهُ تَوَاتُرُهَا عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ قُرَّاءِ السَّبْعِ
وَصَحَّحَ مِنْ طُرُقٍ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَدَّهَا آيَةً مِنْهَا» وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ «إِذَا قَرَأْتُمُ الْحَمْدَ فَاقْرَءُوا بِسْمِ اللَّهِ

سَقُوطُ الْفَاتِحَةِ فِي الرَّكَعَاتِ الْأَرْبَعِ . شَرَحُ بِأَفْضَلٍ . □ فَوَدَّ: (يَنحُو زَحْمَةً إِلَخ) أَي بَأَنَّ أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي
رُكُوعِ الْأُولَى فَسَقَطَتْ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ لِكُونِهِ مُسْبِقًا ثُمَّ حَصَلَ لَهُ زَحْمَةٌ عَنِ السُّجُودِ فِيهَا فَتَمَكَّنَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ
يَرَكَعَ الْإِمَامَ فِي الثَّانِيَةِ فَأَتَى بِهِ ثُمَّ قَامَ مِنَ السُّجُودِ وَوَجَدَهُ رَاكِعًا فِي الثَّانِيَةِ وَهَكَذَا تَأَمَّلْ . زِيَادِيٍّ اهـ ع ش .
□ فَوَدَّ: (أَوْ نِسْيَانٍ) أَي لِلصَّلَاةِ أَوْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ أَوْ لِلشُّكِّ فِيهَا . □ فَوَدَّ: (أَوْ بَطْءٍ حَرَكَةٍ) أَي أَوْ قِرَاءَةٍ .
□ فَوَدَّ: (مِمَّا بَعْدَهَا) أَي بَعْدَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى . □ فَوَدَّ: (رَاكِعٌ) أَي أَوْ هَاوٍ لِلرُّكُوعِ وَلَوْ نَوَى مُفَارَقَةَ إِمَامِهِ
بَعْدَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى ثُمَّ اقْتَدَى بِإِمَامٍ رَاكِعٍ وَقَصَدَ بِذَلِكَ إسْقَاطَ الْفَاتِحَةِ عَنْهُ صَحَّحَ فِي أَوْجِهٍ احْتِمَالَيْنِ كَمَا
أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعَلَّى وَاسْتَقَرَّ رَأْيُهُ عَلَيْهِ آخِرًا نِهَائِيَّةً . وَمِثْلُهُ مَا لَوْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي بَقِيَّةِ الرَّكَعَاتِ ع ش .
قَوْلُ (سَنِيٍّ): (وَالْبَسْمَلَةُ إِلَخ) وَيُجَهَرُ بِهَا حَيْثُ يُجَهَرُ بِالْفَاتِحَةِ لِلِإِتْبَاعِ رَوَاهُ أَحَدُ وَعِشْرُونَ صَحَابِيًّا بِطُرُقٍ
ثَابِتَةٍ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ نِهَائِيَّةً . □ فَوَدَّ: (كَامِلَةً) رَدَّ عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّهَا بَعْضُ آيَةٍ كَمَا قَالَهُ عَطِيَّةٌ شَيْخُنَا .
أَقُولُ: قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَهِيَ آيَةٌ كَامِلَةٌ مِنْ أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ قَطْعًا ، وَكَذَا فِيمَا عَدَا بَرَاءَةَ مِنْ بَاقِي السُّورِ
عَلَى الْأَصَحِّ وَفِي قَوْلِي إِنَّهَا بَعْضُ آيَةٍ اهـ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ أَيِ الْخِلَافِ مِنْ غَيْرِ أَصْحَابِنَا وَالثَّانِي أَيِ
الِإِتِّفَاقِ مِنْ أَصْحَابِنَا . □ فَوَدَّ: (فِي الْمُصْحَفِ) أَي فِي أَوَائِلِ السُّورِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي . □ فَوَدَّ: (بِخَطِّهِ) أَيِ
الْمُصْحَفِ فِي الْكِتَابَةِ وَاللَّوْنِ لَا مُتَمَيِّزًا عَنْهُ بِلَوْنٍ أَوْ كَيْفِيَّةٍ ع ش . □ فَوَدَّ: (مَعَ تَحْرِيمِهِمْ إِلَخ) فَلَوْ لَمْ يَكُنْ
قُرْآنًا لَمَا أَجَازُوا ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى اغْتِقَادِ مَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ قُرْآنًا وَلَوْ كَانَتْ لِلْفَضْلِ كَمَا قِيلَ لَا تُبَيِّنُ فِي
أَوَّلِ بَرَاءَةٍ وَلَمْ تُثَبِّتْ فِي أَوَّلِ الْفَاتِحَةِ مُغْنِي وَنِهَائِيَّةً . □ فَوَدَّ: (وَإِثْبَاتِ نَحْوِ أَسْمَاءِ السُّورِ إِلَخ) أَي وَأَمَّا نَفْسُ
أَسْمَائِهَا فَكُلُّهَا تَوْفِيقِيَّةٌ ع ش وَبُجَيْرِيٍّ . □ فَوَدَّ: (وَالْأَعْشَارُ) أَي الْأَحْزَابُ وَالْإِتِّصَافُ . □ فَوَدَّ: (مِنْ بَدَعِ
الْحِجَاجِ) وَمَعَ كَوْنِ ذَلِكَ بَدْعًا فَلَيْسَ مُحَرَّمًا وَلَا مَكْرُوهًا بِخِلَافِ نَقْطِ الْمُصْحَفِ وَشَكْلِهِ فَإِنَّهُ بَدْعٌ أَيْضًا
لَكِنَّهُ سُنَّةٌ بُجَيْرِيٍّ . □ فَوَدَّ: (وَلِقُوَّةٌ هَذَا) أَي الظَّنُّ . □ فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي قَوْلُ الْبَغْضِ . □ فَوَدَّ: (تَوَاتُرُهَا
إِلَخ) قَالَ الزُّرْكَشِيُّ فِي الْبَحْرِ: قَالَ سُلَيْمٌ الرَّازِيُّ فِي التَّقْرِيبِ ، لَا يُشْتَرَطُ فِي وَقْعِ الْعِلْمِ بِالتَّوَاتُرِ صِفَاتُ
الْمُحَدِّثِينَ بَلْ يَقَعُ ذَلِكَ بِإِخْبَارِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ وَالْمُدُولِ وَالْفُسَّاقِ وَالْأَخْرَارِ وَالْعَبِيدِ وَالْكَبَّارِ وَالصَّغَارِ
إِذَا اجْتَمَعَتِ الشُّرُوطُ اهـ . وَعِبَارَةٌ سَمِ فِي شَرْحِ الْوَرَقَاتِ الصَّغِيرِ وَهُوَ أَيِ التَّوَاتُرِ أَنْ يَزُوِيَهُ جَمَاعَةٌ
يَزِيدُونَ عَلَى الْأَرْبَعَةِ كَمَا اعْتَمَدَهُ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَلَوْ قُسَّاقًا وَكُفَّارًا وَأَرْقَاءً وَإِنَاثًا وَشَمِلَتْ الْعِبَارَةُ
لِلصُّبْيَانِ الْمُتَمَيِّزِينَ ع ش . □ فَوَدَّ: (وَصَحَّحَ مِنْ طُرُقٍ إِلَخ) فَإِنْ قِيلَ يُشْكَلُ وَجُوبُهَا فِي الصَّلَاةِ بِقَوْلِ أَنَسٍ:
(كَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا يَفْتَحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) كَمَا

الرحمن الرحيم إِنَّهَا أُمُّ الْقُرْآنِ وَأُمُّ الْكِتَابِ وَالسَّبْعُ الْمَثَانِي وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِحْدَى آيَاتِهَا» وَفِيهِ أَصْرَحُ رَدٍّ عَلَى مَنْ كَرِهَ تَسْمِيَتَهَا أُمُّ الْقُرْآنِ وَلَا يُكْفَرُنَا فِي الْبِسْمَةِ إِجْمَاعًا كَمُنْتَبِهَا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِمَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ ثُبُوتَهَا ظَنِّي لَا يَقِينِي وَلَا تَكْفِيرَ بِظَنِّي ثُبُوتًا وَلَا نَفْيًا بَلْ وَلَا بَيِّقِينِي لَمْ يَصْحَبْهُ تَوَاتُرٌ وَإِنْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ كِإِنْكَارِ أَنَّ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ الشُّدُسَ مَعَ بَنَاتِ الصُّلْبِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا آيَةٌ كَامِلَةٌ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ خَبَرُ مُسْلِمٍ فِي «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ» [الكوثر: ١] وَلَا قَائِلَ بِالْفَرْقِ مَا عَدَا «بَرَاءَةً» [التوبة: ١] لِأَنَّهَا نَزَلَتْ بِالسَّيْفِ بِاعْتِبَارِ أَكْثَرِ مَقَاصِدِهَا وَمَنْ ثَمَّ حُرِّمَتْ أَوَّلُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (وَتَشْدِيدَاتُهَا) مِنْهَا وَهِيَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ فَتَخْفِيفُ مُشَدَّدٍ.....

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَبِقَوْلِهِ أَيْضًا: (صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ. أُجِيبَ بَأَنَّ مَعْنَى الْأَوَّلِ كَانُوا يَفْتَحُونَ بِسُورَةِ الْحَمْدِ وَيُسَبِّحُونَ مَا صَحَّ عَنْ أَنَسٍ كَمَا قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ كَانَ يَجْهَرُ بِالْبِسْمَةِ وَقَالَ: لَا أَلُو أَنْ أَقْتَدِيَ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمَّا الثَّانِي فَقَالَ أَيْضًا: إِنَّهُ رِوَايَةٌ لِلْفُطَيْهِ الْأَوَّلِ بِالْمَعْنَى الَّتِي عَبَّرَ عَنْهَا الرَّائِي بِمَا ذَكَرَ بِحَسَبِ فَهْمِهِ وَلَوْ بَلَغَ الْخَبَرُ بِلَفْظِهِ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ لِأَصَابِ، إِذِ الْفُطَيْهِ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْحُفَاطُ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَلَا بَيِّقِينِي لَمْ يَصْحَبْهُ تَوَاتُرُ الْإِلْخِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَالَمِ بِهِ وَغَيْرِهِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ الْإِلْخِ) قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي التَّبْيَانِ مَا حَاصِلُهُ، وَعَلَى هَذَا لَوْ أَسْقَطَ الْقَارِئُ الْبِسْمَةَ فِي قِرَاءَةِ الْأَسْبَاعِ أَوْ الْأَجْزَاءِ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا مِنَ الْمَعْلُومِ الَّذِي شَرَطَهُ الْوَاقِفُ، وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ الْوَاقِفَ إِنَّمَا شَرَطَ لِمَنْ يَقْرَأُ سُورَةَ «يَس» [يس: ١] مَثَلًا. وَمَنْ تَرَكَ الْبِسْمَةَ يَضُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأِ السُّورَةَ الْمَشْرُوطَةَ وَقَدْ يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَيَبَيِّنُ مُسْتَأْجَرًا لِمَعْمَلٍ أَتَى بِيَعْضِهِ حَيْثُ يَسْتَحِقُّ الْقِسْطَ مِنَ الْمُسَمَّى بَأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى مَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ وَهُوَ لَمْ يُوَجِّدْ فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا ه. ش. وَأَقْرَهُ الْمَدَابِغِيُّ وَالْأَجْهَوْرِيُّ.

□ فَوَدَّ: (بِالْفَرْقِ) أَيِ بَيْنَ «إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ» [الكوثر: ١] وَغَيْرِهَا مِنَ السُّورِ. □ فَوَدَّ: (مَا عَدَا بَرَاءَةً) اسْتِثْنَاءً مِنْ كُلِّ سُورَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ حُرِّمَتْ الْإِلْخِ) عَلَيْهِ مَنَعٌ ظَاهِرٌ وَفِي الْجُمْهُورِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ فَرَاغَهُ سَم. عِبَارَةٌ ع. ش.: قَوْلُهُ مَرَّ سُورَةُ بَرَاءَةٍ أَيِ قُلُوْا أَتَى بِهَا فِي أَوَّلِهَا كَانَ مَكْرُوهًا خِلَافًا لِحَجِّ حَيْثُ قَالَ بِالْحُرْمَةِ ه. عِبَارَةٌ شَيْخُنَا فَتَكْرَهُ الْبِسْمَةَ فِي أَوَّلِهَا وَتُسَنُّ فِي أَثْنَائِهَا كَمَا قَالَه الرَّمْلِيُّ وَقِيلَ: تَحْرُمُ فِي أَوَّلِهَا وَتُكْرَهُ فِي أَثْنَائِهَا كَمَا قَالَه ابْنُ حَجَّجٍ كَابِنُ عَبْدِ الْحَقِّ وَالشَّيْخُ الْخَطِيبُ ه.

□ فَوَدَّ (لِسُنْ): (وَتَشْدِيدَاتُهَا) أَيِ لَاتِهَا هَيْئَاتُ لِحُرُوفِهَا الْمُشَدَّدَةِ وَوُجُوبُهَا شَامِلٌ لِهَيْئَاتِهَا فَالْحُكْمُ عَلَى التَّشْدِيدِ بِكُونِهِ مِنَ الْفَاتِحَةِ فِيهِ تَجَوُّزٌ وَلِذَا عَبَّرَ فِي الْمُحَرَّرِ بِقَوْلِهِ وَجِبَ رِعَايَةُ تَشْدِيدَاتِهَا قُلُوْا عَبَّرَ بِهَا لَكَانَ أَوْلَى مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (مِنْهَا) إِلَى الْمُثْنِ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَانَ قَرَأَ إِلَى يُبْطَلُ. □ فَوَدَّ: (وَهِيَ أَرْبَعُ عَشْرَةَ) مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْبِسْمَةِ نَهَائَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَتَخْفِيفُ مُشَدَّدِ الْإِلْخِ) أَيِ حَيْثُ كَانَ قَادِرًا نَهَائَةً.

□ فَوَدَّ: (حُرِّمَتْ أَوَّلُهَا) عَلَيْهِ مَنَعٌ ظَاهِرٌ، وَفِي الْجُمْهُورِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ فَرَاغَهُ.

كَأَنَّ قَرَأَ الرَّحْمَنُ بِفِكَ الإِدْغَامَ وَلَا نَظَرَ لِكُونِ ال لَمَّا ظَهَرَتْ خَلَفَتِ الشَّدَّةُ فَلَمْ يَحْذِفْ شَيْئًا لِأَنَّ ظُهُورَهَا لَحْنٌ فَلَمْ يُمَكِّنْ قِيَامُهُ مَقَامَهَا يُبْطِلُ قِرَاءَتَهُ لِأَنَّهُ حَرْفَانِ أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ لَا عَكْسُهُ وَلَوْ عَلِمَ مَعْنَى إِيَّاكَ الْمُخَفَّفَ وَتَعَمَّدَهُ كَفَرَ لِأَنَّهُ ضَوْءُ الشَّمْسِ وَإِلَّا سَجَدَ لِلسَّهْوِ.

(و) تَجِبُ رِعَايَةُ جَمِيعِ حُرُوفِهَا فَحِينَئِذٍ (لَوْ أَبْدَلَ) حَاءَ الْحَمْدِ لِلَّهِ هَاءٌ أَوْ نَطَقَ بِقَافِ الْعَرَبِ

﴿قَوْلُهُ: (كَأَنَّ قَرَأَ الرَّحْمَنُ إِلَخَ) أَقْرَبُ عَ ش. ﴿قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ظُهُورَهَا لَحْنٌ) قَدْ يُقَالُ: اللَّحْنُ الَّذِي لَا يُعَيَّرُ الْمَعْنَى لَا يُبْطِلُ سَمَ . وَقَدْ يُقَالُ: الْمُرَادُ بِاللَّحْنِ هُنَا الْإِبْدَالُ . وَفِي الْبُحَيْرِيِّ مَا نَصَّهُ : وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ مَتَى تَعَمَّدَ الْإِبْدَالَ وَعَلِمَ ضَرَّ وَإِنْ لَمْ يُعَيَّرِ الْمَعْنَى ، وَالْخِلَافُ فِي تَغْيِيرِ الْمَعْنَى إِنَّمَا هُوَ مُغْتَبَرٌ فِي اللَّحْنِ أَيْ فِي الْإِغْرَابِ وَنَحْوِهِ . ﴿قَوْلُهُ: (يُبْطِلُ قِرَاءَتَهُ إِلَخَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى لَمْ تَصِحَّ قِرَاءَةُ تِلْكَ الْكَلِمَةِ لِتَغْيِيرِهِ نَظْمِهَا أَوْ أَيْ فَيُعِيدُهَا عَلَى الصَّوَابِ وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا حَيْثُ لَمْ يُعَيَّرِ الْمَعْنَى عَ ش. ﴿قَوْلُهُ: (لَا عَكْسُهُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى وَالْأَسْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ : وَلَوْ شَدَّدَ مُخَفَّفًا أَسَاءَ وَأَجْزَاهُ أَوْ أَيْ أَتَى بِسَيِّئَةٍ عَ ش قَالَ السَّيِّدُ الْبُضْرِيُّ : أَنْظُرْ هَلِ الْمُرَادُ مُجَرَّدُ التَّشْدِيدِ أَوْ وَلَوْ مَعَ زِيَادَةِ حَرْفٍ مَحَلُّ تَأْمُلٍ أَوْ أَقُولُ وَظَاهِرٌ أَنَّ مُرَادَهُمْ هُوَ الْأَوَّلُ وَأَمَّا إِذَا شَدَّدَ الْمُخَفَّفَ مَعَ زِيَادَةِ حَرْفٍ آخَرَ فَيُظْهِرُ أَنَّ فِيهِ تَفْصِيلَ الزِّيَادَةِ الْآتِي فِي التَّنْبِيهِ . ﴿قَوْلُهُ: (كَفَرَ) يَتَّبِعِي إِنْ اعْتَقَدَ الْمَعْنَى حَيْثُ بَخِلَافٍ مَنِ اعْتَقَدَ خِلَافَهُ وَقَصَدَ الْكُذْبَ فَلْيُرَاجِعْ سَمَ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيْعَابِ هَذَا أَيْ الْكُفْرُ إِنْ قَصَدَهُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا قَصَدَ الْقِرَاءَةَ الشَّاذَّةَ وَأَنَّ (إِيَّا) إِنَّمَا خُفِّفَتْ لِكِرَاهَةِ ثِقَلِ تَشْدِيدِهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ ، ثُمَّ يَحْتَمِلُ عَدَمَ بَطْلَانِ صَلَاتِهِ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَمْ يَتَغَيَّرْ عِنْدَ مُرَاعَاةِ ذَلِكَ الْقَصْدِ وَيَحْتَمِلُ الْبَطْلَانُ لِأَنَّ نَقْصَ الْحَرْفِ فِي الشَّاذَّةِ مُبْطِلٌ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَعْنَى ، وَتَرَكَ الشَّدَّةُ كَثْرَكَ الْحَرْفِ وَالْأَوَّلُ لِمَا يَأْتِي مِنْ رَدِّ عِلَّةِ الثَّانِي أَوْ . ﴿قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيْ إِلَّا (يَا) نِهَايَةً وَمَعْنَى أَيْ بِالْقَضْرِ عَ ش. ﴿قَوْلُهُ: (ضَوْءُ الشَّمْسِ) أَيْ فَكَأَنَّهُ قَالَ تَغْبُدُ ضَوْءُ الشَّمْسِ مُغْنِي وَنِهَايَةً . ﴿قَوْلُهُ: (وَالْأَي) أَيْ بَأَنَّ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا نِهَايَةً وَمَعْنَى عِبَارَةً سَمَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ نَفْيٌ لِمَجْمُوعِ عِلْمٍ وَتَعَمَّدَ فَيَصْدُقُ بِثَلَاثِ صَوَرٍ أَوْ .

﴿قَوْلُهُ: (سَجَدَ لِلسَّهْوِ) أَيْ فِي تَخْفِيفِ (إِيَّاكَ) وَمِثْلُهُ كُلُّ مَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ وَمِنْهُ كَسْرُ كَافٍ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الْفَاتِحَةُ: ه] لَا ضَمُّهَا لِأَنَّ الْكُسْرَ يُغَيِّرُ الْمَعْنَى وَمَتَى بَقِيَ الْمَعْنَى أَوْ اسْتَحَالَ إِلَى مَعْنَى آخَرَ كَانَ مُبْطِلًا مَعَ التَّعَمَّدِ ، وَهَذَا السُّجُودُ لِلْخَلَلِ الْحَاصِلِ بِمَا فَعَلَهُ وَلَيْسَ إِرَادَتُهُ لِلْسُّجُودِ مُغْنِيَةً عَنِ إِعَادَتِهِ عَلَى الصَّوَابِ وَفِي سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ .

(فَرَعَ): حَيْثُ بَطَلَتِ الْقِرَاءَةُ دُونَ الصَّلَاةِ فَمَتَى رَكَعَ عَمْدًا قَبْلَ إِعَادَةِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الصَّوَابِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيَتَأْمَلْ عَ ش. ﴿قَوْلُهُ: (أَوْ نَطَقَ بِقَافِ الْعَرَبِ إِلَخَ) خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالنَّهَايَةِ

﴿قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ظُهُورَهَا لَحْنٌ) قَدْ يُقَالُ اللَّحْنُ الَّذِي لَا يُعَيَّرُ لَا يُبْطِلُ . ﴿قَوْلُهُ: (كَفَرَ) يَتَّبِعِي إِنْ اعْتَقَدَ الْمَعْنَى حَيْثُ بَخِلَافٍ مَنِ اعْتَقَدَ خِلَافَهُ وَقَصَدَ الْكُذْبَ فَلْيُرَاجِعْ . ﴿قَوْلُهُ: (وَالْأَي سَجَدَ لِلسَّهْوِ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ نَفْيٌ لِمَجْمُوعِ عِلْمٍ وَتَعَمَّدَ فَيَصْدُقُ بِثَلَاثِ صَوَرٍ .

الْمُتَرَدِّدَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَافِ وَالْمُرَادُ بِالْعَرَبِ الْمُنْشَوِيَةِ إِلَيْهِمْ أَخْلَاطُهُمُ الَّذِينَ لَا يُعْتَدُّ بِهِمْ، وَلِذَا نَسَبَهَا بَعْضُ الْأَيْمَةِ لِأَهْلِ الْغَرْبِ وَصَعِيدِ مِصْرَ بَطَلَتْ إِلَّا إِنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ التَّعَلُّمُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ وَاقْتِضَاءِ كَلَامٍ جَمَعَ بِلَ صَرِيحُهُ الصَّحَّةُ فِي قَافِ الْعَرَبِ وَإِنْ قَدَّرَ ضَعِيفٌ لِمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ إِذَا نَطَقَ بِسِينٍ مُتَرَدِّدَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الصَّادِ بَطَلَتْ إِنْ قَدَّرَ وَلَا فَلَ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِ الْإِبْدَالِ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَعْنَى كَالْعَالَمُونَ فَحَيْثُ لَوْ أَبْدَلَ (ضَادًّا) مِنْهَا أَيَّ أَتَى بِدَلَّهَا (بِظَاءٍ) وَزَعَمَ أَنَّ الْبَاءَ مَعَ الْإِبْدَالِ إِنَّمَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُتَزَوِّكِ مَرْدُودٌ كَمَا مَرَّ مَعَ تَحْرِيرِهِ فِي الْخُطْبَةِ (لَمْ تَصِحَّ) قِرَاءَتُهُ لِتِلْكَ الْكَلِمَةِ (فِي الْأَصَحِّ) لِتَغْيِيرِهِ النَّظْمَ وَالْمَعْنَى إِذْ ضَلَّ بِمَعْنَى غَابَ وَظَلَّ بِفَعْلٍ كَذَا بِمَعْنَى فَعَلَهُ نَهَارًا وَلَا نَظَرَ لِعُسْرِ التَّمْيِيزِ وَقُرْبِ الْمَخْرَجِ لِأَنَّ الْكَلَامَ كَمَا تَقَرَّرَ فِيمَنْ يُمَكِّنُهُ النَّطْقُ بِهَا وَمَنْ ثُمَّ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي قَادِرٍ لَمْ يَتَّعَمَدْ وَعَاجِزٌ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ فَتَرَكَ إِنَّمَا عَاجِزٌ عَنْهُ

وَالْمُعْنَى وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَشَيْخِنَا فَاعْتَمَدُوا الصَّحَّةَ مَعَ الْكِرَاهَةِ قَالَ الْكُرْدِيُّ وَكَلَامٌ سَمَّيْتُ فِي شَرْحِ أَبِي شُجَاعٍ يَمِيلُ إِلَى مَا اخْتَارَهُ الشَّارِحُ مِنَ الْبُطْلَانِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (الْمُنْشَوِيَةُ الْخ) صِفَةُ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ فَكَانَ الْأَوَّلَى الْإِبْرَازَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي) إِلَى قَوْلِهِ: (قِيلَ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ) إِلَى: (لَوْ أَبْدَلَ). ☐ قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيُّ بَطْلَانِ الْقِرَاءَةِ بِالْإِبْدَالِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَعْنَى الْخ) وَفَاقًا لِإِطْلَاقِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ تَصِحَّ قِرَاءَتُهُ لِتِلْكَ الْكَلِمَةِ) أَيُّ وَتَجِبُ إِعَادَتُهَا وَمَا بَعْدَهَا قَبْلَ الرُّكُوعِ، فَإِنْ رَكَعَ قَبْلَ إِعَادَتِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا وَلَا لَمْ تُحْسَبَ رَكَعَتُهُ شَيْخُنَا. عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ: أَيُّ وَجِبَ عَلَيْهِ اسْتِثْنَاءُ الْقِرَاءَةِ وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِلَّا إِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى وَكَانَ عَامِدًا عَالِمًا اهـ قُلُوبِي. وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ مَتَى تَعَمَّدَ الْإِبْدَالَ ضَرَّ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ حَيْثُ صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً كَمَا نَقَلَهُ سُلْطَانٌ عَنْ م ر وَقَرَّرَهُ الْعَزِيزِيُّ اهـ وَهُوَ ظَاهِرُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ كَمَا مَرَّ. وَيَأْتِي عَنْ ع ش مَا يَصْرُحُ بِهِ.

قَوْلُ (سَيِّ): (فِي الْأَصَحِّ) وَلَوْ أَبْدَلَ الضَّادَ بِغَيْرِ الظَّاءِ لَمْ تَصِحَّ قِرَاءَتُهُ قَطْعًا نِهَايَةً وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (لِتَغْيِيرِهِ النَّظْمَ الْخ) وَفَاقًا عَلَى بَاقِي الْحُرُوفِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قَالَ ع ش وَمِنْهَا كَمَا قَالَ حَجَّ إِبْدَالُ حَاءِ الْحَمْدِ هَاءَ فَتَبْطُلُ بِهِ خِلَافًا لِلْقَاضِي حُسَيْنٍ فِي قَوْلِهِ لَا تَبْطُلُ بِهِ لِأَنَّهُ مِنَ اللَّحْنِ الَّذِي لَا يُغَيَّرُ الْمَعْنَى اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي قَادِرٍ) أَيُّ بِالنَّطْقِ عَلَى الصَّوَابِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَاجِزٌ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ لَا تَتَّقَدَّ صَلَاتُهُ إِلَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ ثُمَّ إِنْ قَصَرَ فِي التَّعَلُّمِ أَعَادَ وَلَا فَلَ وَحَيْثُ فَقَوْلُهُ لَمْ تَصِحَّ قِرَاءَتُهُ لِتِلْكَ الْكَلِمَةِ

☐ قَوْلُهُ: (وَعَاجِزٌ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ فَتَرَكَ) يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِي فِيهِ مَا قَدَّمْنَاهُ فِي الْعَاجِزِ عَنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فِي الْعُبَابِ وَيُؤَخَّرُ أَيُّ وَجُوبًا الصَّلَاةَ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ لِلتَّعَلُّمِ فَإِنْ ضَاقَ عَنْهُ أَيُّ عَنِ التَّعَلُّمِ تَرَجَّمَ عَنْهُ أَيُّ عَنِ التَّكْبِيرِ بِأَيِّ لُغَةٍ شَاءَ ثُمَّ إِنْ قَصَرَ فِي التَّعَلُّمِ أَعَادَ وَلَا فَلَ اهـ. فَقَوْلُهُ لَمْ تَصِحَّ قِرَاءَتُهُ لِتِلْكَ الْكَلِمَةِ مَعْنَاهُ بِالنَّسْبَةِ لِهَذَا أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تُجْزِئُهُ مَعَ قِرَاءَةِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَصَرَ فِي التَّعَلُّمِ وَمَعْنَاهُ بِالنَّسْبَةِ لِلْقَادِرِ الَّذِي لَمْ يَتَّعَمَدْ أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ مَا لَمْ يَتَذَكَّرِ الصَّوَابَ.

فَيُجْزئُهُ قَطْعًا وَقَادِرٌ عَلَيْهِ مُتَعَمِّدٌ لَهُ فَلَا يُجْزئُهُ قَطْعًا بَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَلَوْ أَتَى بِذَالِ الَّذِينَ مُهْمَلَةٌ بَطُلَتْ قِيلَ عَلَى الْخِلَافِ، وَقِيلَ قَطْعًا فَرَعَمَ عَدَمَ الْبُطْلَانِ فِيهَا مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَا يُغَيَّرُ الْمَعْنَى ضَعِيفٌ.

مَعْنَاهُ بِالنَّسْبَةِ لِهَذَا أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تُجْزئُهُ مَعَ قِرَاءَةِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ كَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَصَرَ فِي التَّعَلُّمِ وَمَعْنَاهُ بِالنَّسْبَةِ لِلْقَادِرِ الَّذِي لَمْ يَعْتَمِدْ أَنَّ صَلَاتَهُ لَا تَصِحُّ مَا لَمْ يَتَذَكَّرْ الصَّوَابَ. □ قَوْلُهُ: (وَقَادِرٌ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى التُّطْقِ بِالصَّوَابِ سَم. □ قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ) أَيُّ التَّخْرِيمِ سَم. □ قَوْلُهُ: (بِذَالِ الَّذِينَ).

(فَرَعَ) فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَا نَصَّهُ مَسْأَلَةٌ إِذَا قَالَ الْمُصَلِّي الصَّرَاطَ الَّذِينَ بِزِيَادَةِ أَلْ هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا الْجَوَابُ الظَّاهِرُ التَّفْرِقَةُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعَامِدِ وَغَيْرِهِ اهـ. وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ زِيَادَةَ أَلْ تُطْلَقُ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ يُبْطِلُ مَعَ الْعَمْدِ أَيْ وَعِلْمِ التَّخْرِيمِ وَلَا يُبْطِلُ مَعَ غَيْرِ ذَلِكَ سَم. □ قَوْلُهُ: (مُهْمَلَةٌ) أَيُّ أَوْ زَايَا أَوْ قَالَ: الْمُسْتَسْتِمُّ بِالْهَمْزَةِ بَدَلِ الْقَافِ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ قَدَرَ عَلَى التُّطْقِ بِالصَّوَابِ أَمْ لَا، تَعَمَّدَ أَمْ لَا. □ قَوْلُهُ: (ضَعِيفٌ) إِذِ الْمُتَعَمِّدُ أَنَّ الْإِبْدَالَ مَعَ الْعَمْدِ وَالْعِلْمِ مُبْطِلٌ، وَلَوْ لَمْ يُغَيَّرِ الْمَعْنَى كَمَا مَرَّ.

□ قَوْلُهُ: (وَقَادِرٌ عَلَيْهِ) يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ وَقَادِرٌ عَلَى التَّعَلُّمِ كَمَا قَدْ يَتَبَادَرُ مِنْ ذِكْرِ هَذَا عَقِبَ قَوْلِهِ إِمَّا عَاجِزٌ عَنْهُ أَيْ عَنِ التَّعَلُّمِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ مِنْهُ وَفِيهِ أَنَّهُ قَدْ يُشْكِلُ قَوْلُهُ مُتَعَمِّدٌ لَهُ إِذْ لَا يَظْهَرُ الْوَصْفُ بِالتَّعَمُّدِ إِلَّا لِلْقَادِرِ عَلَى التُّطْقِ عَلَى الصَّوَابِ بِالْفِعْلِ وَأَيْضًا فَظَاهِرُ قَوْلِهِ بَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَنَّهَا تَنْعَقِدُ، سَوَاءٌ اتَّسَعَ الْوَقْتُ أَوْ ضَاقَ ثُمَّ تَبْطُلُ عِنْدَ التُّطْقِ بِمَا ذَكَرَ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَتَّبِعِي أَنْعَاقُهَا عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَعَدَمُ بُطْلَانِهَا لَكِنْ تَلَزُمُهُ الْإِعَادَةُ كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي الْعَاجِزِ عَنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ بِالْعَرَبِيَّةِ، وَأَمَّا عِنْدَ اتِّسَاعِهِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ لَا تَنْعَقِدُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ يُقَالُ: إِنْ احْتَمَلَ التَّعَلُّمُ عِنْدَ الْوُصُولِ إِلَى مَحَلِّ الْخَلَلِ انْعَقَدَتْ وَإِلَّا فَلَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ: وَقَادِرٌ عَلَى التُّطْقِ بِالصَّوَابِ، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْقَادِرِ هُنَا هُوَ الْمُرَادُ بِهِ فِي قَوْلِهِ أَوَّلًا بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي قَادِرٍ لَمْ يَتَعَمَّدْ، وَعَلَى هَذَا فَلَا إِشْكَالَ. هَذَا وَيَتَّبِعِي رَدُّ الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ) أُنِيَ بِذَالِ الَّذِينَ (الْخُ).

(فَرَعَ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَا نَصَّهُ: مَسْأَلَةٌ إِذَا قَالَ الْمُصَلِّي (الصَّرَاطَ الَّذِينَ) بِزِيَادَةِ (أَلْ) هَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ الظَّاهِرُ التَّفْرِقَةُ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعَامِدِ وَغَيْرِهِ اهـ. وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ زِيَادَةَ أَلْ تُطْلَقُ بِأَجْنَبِيٍّ وَهُوَ يُبْطِلُ مَعَ الْعَمْدِ أَيْ وَعِلْمِ التَّخْرِيمِ وَلَا يُبْطِلُ مَعَ غَيْرِ ذَلِكَ، وَقَدْ يُقَالُ: قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي فِي الْجَمَاعَةِ مِنْ صِحَّةِ صَلَاةِ الْفَأَاءِ وَالْوَأَاءِ مَعَ زِيَادَةِ حَرْفٍ أَوْ أَكْثَرٍ إِذْ قَدْ يَتَكَرَّرُ التَّكْرِيرُ وَمِنْ صِحَّةِ صَلَاةِ مَنْ شَدَّدَ مُخَفَّفًا وَإِنْ تَعَمَّدَ مَعَ أَنَّهُ زَادَ حَرْفًا عَدَمَ الْبُطْلَانِ هُنَا مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ تُخَصَّصَ الصَّحَّةُ فِي نَحْوِ الْفَأَاءِ بِالْمَعْدُورِ عَلَى مَا يَأْتِي لَنَا هُنَاكَ. وَيُفَرَّقُ بَيْنَ التَّشْدِيدِ وَغَيْرِهِ بِعَدَمِ تَمَيُّزِ الزِّيَادَةِ فِي التَّشْدِيدِ فَلْيُتِمَّ أَمَلٌ. وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ زِيَادَةَ (أَلْ) هُنَا يُنَافِي ظَاهِرَ الْإِضَافَةِ لِأَنَّهُ لَا تَتَبَادَرُ مَعَهَا.

(تنبيه) وَقَعَ فِي عِبَارَاتِهِمْ فِي فُرُوعِ هَذَا مَا يُؤْهِمُ التَّنَافِي، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَا إِيهَامَ وَأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَطْلَقُوا فِي بَعْضِهَا اتِّكَالًا عَلَى مَا فَهِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي نَظِيرِهِ وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ مَتَى خَفَّفَ الْقَادِرُ مُشَدَّدًا أَوْ لَحَنَ أَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا بِآخَرَ وَلَمْ يَكُنْ الْإِبْدَالُ قِرَاءَةً شَادَّةً كَمَا أَنُطْقُنَاكَ أَوْ تَرَكَ التَّرْتِيبَ فِي الْفَاتِحَةِ أَوْ الشُّورَةِ فَإِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى بِأَنْ يَبْطُلَ أَصْلُهُ أَوْ اسْتَحَالَ إِلَى مَعْنَى آخَرَ وَمِنْهُ كَافٍ إِيَّاكَ لَا ضَمُّهَا وَعِلِمٌ وَتَعَمُّدٌ يَبْطُلُ صَلَاتُهُ وَإِلَّا فَقِرَاءَتُهُ لِتِلْكَ

قوله: (لا إيهام) مُبَالِغَةٌ فِي نَفْيِ التَّنَافِي. قوله: (في نظيره) أي نظير ذلك البغض. قوله: (متى خفف القادر) أي على النطق بالصواب ومثله القادر على التعلم ولم يضي الوقت كما علم مما مر. قوله: (كأننا أنطقناك) مثال الإبدال بالقراءة الشاذة. قوله: (في الفاتحة) تنارع في الأفعال الأربعة.

قوله: (فإن غيّر المعنى إلخ) خرج به ما لو لحن لحنًا لا يغيّر المعنى كفتح التوين من ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] فإن كان عامدًا عالمًا حرّم ولم يَبْطُلْ به صَلَاتُهُ، وَإِلَّا فَلَا حُرْمَةَ وَلَا بَطْلَانَ. ومثله فَتَحَ دَالِ (تَعْبُدُ) وَلَا تَضُرُّ زِيَادَةُ يَاءٍ بَعْدَ كَافٍ مَالِكٍ لِأَنَّهُ كَثِيرًا مَا تَتَوَلَّدُ حُرُوفُ الْإِشْبَاعِ مِنَ الْحَرَكَاتِ وَلَا يَتَغَيَّرُ بِهَا الْمَعْنَى ع ش. عبارة شَيْخِنَا وَأَمَّا اللَّحْنُ الَّذِي لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى كَأَن قَال: (تَعْبُدُ) بِكَسْرِ الْبَاءِ أَوْ فَتَحِهَا فَلَا يَضُرُّ مُطْلَقًا لَكِنَّهُ يَحْرُمُ مَعَ الْعَمْدِ وَالْعِلْمِ اه. وبأني عن سم ما يوافقهُ. قوله: (لا ضمها) أي فلا يضرُّ مُطْلَقًا وَيَحْرُمُ مَعَ الْعَمْدِ وَالْعِلْمِ كَمَا مَرَّ آيَفَا. قوله: (وعلم) أي التَّحْرِيمَ سم. قوله: (بطلت صَلَاتُهُ) هذا واضح في الْفَاتِحَةِ إِذَا لَمْ يُعِدَّهُ وَفِيهَا وَفِي غَيْرِهَا إِذَا صَارَ كَلَامًا أَجْنَبِيًّا أَمَا إِذَا لَمْ يَخْرُجْ بِالتَّغْيِيرِ عَنْ كَوْنِهِ ذِكْرًا أَوْ دُعَاءً وَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْقِرَاءَةَ لِأَنَّهُ إِنْ قَصَدَهَا فَمُتَّلَاعِبٌ فِيمَا يَظْهَرُ فَتَبْطُلُ فَمَحْمُولٌ تَأْمَلْ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ حَبِطَ عَدَمُ الْبَطْلَانِ بِضَرِي.

قوله: (إذا لم يعده) لَيْسَ بِقَنِيدٍ. وقوله: (ولم يقصد به إلخ) يَظْهَرُ أَنَّ الْإِطْلَاقَ هُنَا كَقَصْدِ الْقِرَاءَةِ لِأَنَّ الْمَقَامَ صَارِفٌ إِلَى الْقِرَاءَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قوله: (والأقراءته إلخ) إِنْ رَجَعَ أَيْضًا لِقَوْلِهِ فَإِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى اقْتَضَى بَطْلَانَ الْقِرَاءَةَ بِلَحْنٍ لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى وَهُوَ مَمْنُوعٌ، وَأَيْضًا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ إِبْدَالُ لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى كَالْعَالَمُونَ بِالْوَاوِ فَيَقِيدُ أَنَّهُ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ وَالتَّعَمُّدِ وَالْعِلْمِ وَفِيهِ نَظَرٌ. وَإِنْ كَانَ نَظِيرُ مَا أَفَادَهُ كَلَامُهُمْ فِي اللَّحْنِ الَّذِي لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى مِنْ عَدَمِ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا، وَقَدْ قَالَ م بِالْبَطْلَانِ اه سم. عبارة ع ش: وفي حَجٍّ أَنَّ مِمَّا لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى قِرَاءَةُ (الْعَالَمِينَ) بِالْوَاوِ أَيْ بَدَلَ الْيَاءِ اه. أقول وَيَبْغِي بَطْلَانَ صَلَاتِهِ بِهِ إِذَا كَانَ عَامِدًا عَالِمًا لِأَنَّهُ أَبْدَلَ حَرْفًا بِغَيْرِهِ اه. أقول قَدْ يُقَالُ أَنَّ الْإِبْدَالَ مُسْتَشْتَى مِنْهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ السَّابِقِ آيَفَا: (وإن لم يغيّر المعنى كالعالمون) الصريح في أَنَّ تَغْيِيرَ الْمَعْنَى لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي

قوله: (والأقراءته) إِنْ رَجَعَ أَيْضًا لِقَوْلِهِ: (فإن غيّر المعنى) اقْتَضَى بَطْلَانَ الْقِرَاءَةَ بِلَحْنٍ لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى وَهُوَ مَمْنُوعٌ. قوله: (والأقراءته) يَدْخُلُ فِيهِ إِبْدَالُ لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى كَالْعَالَمُونَ بِالْوَاوِ فَيَقِيدُ أَنَّهُ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ مَعَ الْقُدْرَةِ وَالتَّعَمُّدِ وَالْعِلْمِ وَفِيهِ نَظَرٌ. وَإِنْ كَانَ نَظِيرُ مَا أَفَادَهُ كَلَامُهُمْ فِي اللَّحْنِ الَّذِي لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى مِنْ عَدَمِ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ مُطْلَقًا وَقَدْ قَالَ م بِالْبَطْلَانِ.

الكَلِمَةُ فلا يُبْنَى عليها إلا إن قُصِرَ الفصلُ ويسجُدُ للشَّهْرِ فيما إذا تَغَيَّرَ المعْنَى بِمَا سَهَا به مثلاً لأنَّ ما أَبْطَلَ عَمْدَهُ يُسَجَّدُ لِسَهْوِهِ وأَجْزَوْا هذا التَّفْصِيلَ في القِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ إذا غَيَّرَتِ المعْنَى، وأَطْلَقُوا البُطْلَانَ بها إذا اشْتَمَلَتْ على زيادةِ حرفٍ أو نَقَصِهِ وَبِتَغْيِيرِ حَمْلِهِ كما أَشَارَ إليه بَعْضُهُمْ على أَنَّهُ من عَطَفِ الخاصِّ على العامِّ.....

الإبدال بل قد يَمْنَعُ الرُّجُوعُ إلى تَغْيِيرِ المعْنَى قوله الآتي (فيما إذا تَغَيَّرَ إلخ) لِلزُّومِ اسْتِذْرَاكِه لو رَجَعَ إلى ذلك أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (فَلَا يُبْنَى عليها) أي بَعْدَ إِعَادَتِهَا على الصَّوَابِ. □ فَوَدَّ: (وَأَجْزَوْا هذا التَّفْصِيلَ) أي بُطْلَانَ الصَّلَاةِ مع العَمْدِ والعِلْمِ وَبُطْلَانَ القِرَاءَةِ بِدُونِهَا كُرْدِيَّ. □ فَوَدَّ: (في القِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ إلخ) قَضِيَّةٌ ذلك أَنَّهُا لو لم تُغَيَّرِ المعْنَى لم تَبْطُلْ بها الصَّلَاةُ ولا القِرَاءَةُ وَيُصْرِّحُ بذلك قولُ الرُّوضِ وَلِغَيْرِ القِرَاءَاتِ السَّبْعِ حُكْمَ اللَّحْنِ اهـ. ولا شَكَّ أَنَّ اللَّحْنَ الْغَيْرَ الْمُغَيَّرَ لِلْمَعْنَى لا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ولا القِرَاءَةَ، وكذا قولُ أَصْلِهِ وَتَصِحُّ بالقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ إِنْ لم يَكُنْ فيها تَغْيِيرُ مَعْنَى ولا زيادةُ حَرْفٍ ولا نَقْصائِهِ اهـ سم. □ فَوَدَّ: (حَمْلُهُ) أي إِطْلَاقُهُمْ. □ فَوَدَّ: (مِنْ عَطَفِ الخاصِّ) وهو ما اشْتَمَلَتْ على زيادةِ حَرْفٍ أو نَقْصِهِ. □ فَوَدَّ: (على العامِّ) وهو الْمُغَيَّرُ لِلْمَعْنَى الصَّادِقِ لِلْمُغَيَّرِ بِهِمَا وَبِدُونِهِمَا.

□ فَوَدَّ: (وَأَجْزَوْا هذا التَّفْصِيلَ في القِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ) قَضِيَّةٌ ذلك أَنَّهُا لو لم تُغَيَّرِ المعْنَى لم تَبْطُلْ بها الصَّلَاةُ ولا القِرَاءَةُ وَيُصْرِّحُ بذلك قولُ الرُّوضِ وَلِغَيْرِ القِرَاءَاتِ السَّبْعِ حُكْمَ اللَّحْنِ اهـ. ولا شَكَّ أَنَّ اللَّحْنَ الْغَيْرَ الْمُغَيَّرَ لِلْمَعْنَى لا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ولا القِرَاءَةَ، وكذا قولُ أَصْلِهِ، وَتَصِحُّ القِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ إِنْ لم يَكُنْ فيها تَغْيِيرُ مَعْنَى ولا زيادةُ حَرْفٍ ولا نَقْصائِهِ اهـ. وَيُؤْخَذُ مِنْ ذلك أَنَّ إِذْغَامَ مِيمِ الرَّحِيمِ فِي مِيمِ مَالِكٍ الَّذِي هو قِرَاءَةٌ شَاذَّةٌ لا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ولا القِرَاءَةَ؛ لِأَنَّهُ لا يَغَيَّرُ المعْنَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الحَرْفَانِ الْمُذْغَمَانِ أَقْلٌ مِنَ الْمُظْهَرَيْنِ فَفِي الإِذْغَامِ نَقْصٌ فِي الْجُمْلَةِ فَتَبْطُلُ. ثم رَأَيْتُ كَلَامَ الشَّارِحِ الآتِي فِي شَرْحٍ وَلَا يَجُوزُ نَقْصُ حُرُوفِ الْبَدَلِ لَا يُقَالُ القِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ الإِذْغَامُ مع قِرَاءَةِ (مَالِكٍ) بِلَا أَلِفٍ فَلَوْ أَدْغَمَ مع قِرَاءَةِ (مَالِكٍ) بِالْأَلِفِ كَانَ مِنْ قِبَلِ زيادةِ الحَرْفِ فِي الشَّاذَّةِ وهو مُبْطِلٌ لِأَنَّا نَقُولُ الزِّيَادَةُ الْمُبْطِلَةُ فِي الشَّاذَّةِ هِيَ الزِّيَادَةُ عَلَى القِرَاءَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ بِأَنْ تَتَضَمَّنَ زِيَادَةً لَيْسَتْ فِي الْمُتَوَاتِرَةِ، وَالْأَلِفُ (مَالِكٍ) لَيْسَتْ كَذَلِكَ لِوُجُودِهَا فِي الْمُتَوَاتِرَةِ عَلَى أَنَّ الشَّارِحَ بَيَّنَّ أَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تَضُرُّ إِلَّا إِنْ غَيَّرَتْ وَزِيَادَةُ أَلِفٍ (مَالِكٍ) لَا تُغَيِّرُ فَلْيَتَأَمَّلْ. وَفِي التَّبَيَّنِ لِلْمُصَنِّفِ مَا نَصَّهُ فَضْلٌ يَجُوزُ قِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ بِالْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ الْمُجْمَعِ عَلَيْهَا وَلَا تَجُوزُ بغيرِ السَّبْعِ وَلَا بِالرَّوَايَاتِ الشَّاذَّةِ الْمُنْقُولَةِ عَنِ الْقِرَاءِ السَّبْعَةِ وَسَيَأْتِي فِي الْبَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَيَانُ اتِّفَاقِ الْفُقَهَاءِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ مَنْ قَرَأَ بِالشَّوَادِ أَوْ أَقْرَأَ بِهَا؛ قَالَ أَصْحَابُنَا وَغَيْرُهُمْ لَوْ قَرَأَ بِالشَّوَادِ فِي الصَّلَاةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا لَمْ تَبْطُلْ وَلَمْ تُحْسَبْ لَهُ تِلْكَ الْقِرَاءَةُ وَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْحَافِظُ إِجْمَاعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ بِالشَّاذِّ وَأَنْ لَا يُصَلِّيَ خَلْفَ مَنْ يَقْرَأُ بِهَا اهـ. وَقَوْلُهُ: (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَ عَالِمًا) يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى مَا يُغَيِّرُ المعْنَى فَلَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوضِ وَأَصْلِهِ.

فِيخْتَصُّ ذَلِكَ بِمَا إِذَا تَغَيَّرَ الْمَعْنَى بِالزِّيَادَةِ أَوْ النَقْصِ وَيُؤَيِّدُهُ حَذْفُ الْمُصَنَّفِ لِهَمَا فِي فِتَاوَيْهِ وَتَبْيَإْنُهُ وَاقْتِصَارُهُ عَلَى تَغْيِيرِ الْمَعْنَى وَأَنَّهُ لَوْ نَطَقَ بِحَرْفٍ أَجَنَّبِيٍّ لَمْ تَبْطُلْ مُطْلَقًا وَتَصْرِيحُهُمْ بِذَلِكَ التَّفْصِيلِ فِي تَخْفِيفِ الْمُشَدِّدِ مَعَ أَنَّ فِيهِ نَقْصٌ حَرْفٍ وَلَا يُقَالُ هَذَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا نَقْصٌ هَيْئَةً لِأَنَّ زِيَادَةَ الْحَرْفِ فِي الشَّاذِّ تَشْمَلُ ذَلِكَ فَانْدَفَعَ الْأَخْذُ بِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ مِنَ الْبُطْلَانِ فِي الزِّيَادَةِ وَالنَقْصِ مُطْلَقًا وَتَحْرُمُ الْقِرَاءَةُ بِشَاذٍ مُطْلَقًا قِيلَ لِإِجْمَاعًا وَاعْتَرَضَ وَهُوَ مَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ، وَقِيلَ الْعَشْرَةُ وَانْتَصَرَ لَهُ كَثِيرُونَ وَتَلَفِيقُ قِرَاءَتَيْنِ كَنَصَبِ آدَمَ وَكَلِمَاتٍ أَوْ رَفْعِهِمَا وَفِي

❦ قَوْلُهُ: (فِيخْتَصُّ ذَلِكَ) أَي مَا اشْتَمَلَتْ عَلَى زِيَادَةِ حَرْفٍ أَوْ نَقْصِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (بِالزِّيَادَةِ إلَخ) إظهارٌ فِي مَقَامِ الْإِضْمَارِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَوْ النَقْصِ) الْوَجْهَ أَنَّهُ يَضُرُّ التَّقْصُّ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَإِنْ لَمْ يُغَيَّرِ الْمَعْنَى سَم. أَي كَمَا يُفِيدُهُ إِطْلَاقُهُمُ الْبُطْلَانَ بِتَخْفِيفِ مُشَدِّدٍ. ❦ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي الْإِخْتِصَاصَ. ❦ قَوْلُهُ: (لَهُمَا) أَي الْإِشْتِمَالِ عَلَى زِيَادَةِ حَرْفٍ أَوْ نَقْصِهِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَمْ تَبْطُلْ مُطْلَقًا) أَي بَلْ إِنْ كَانَ مُفْهِمًا سَم. ❦ قَوْلُهُ: (وَتَصْرِيحُهُمْ إلَخ) كَقَوْلِيهِ وَاقْتِصَارُهُ إلَخ وَأَنَّهُ إلَخ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ حَذْفُ الْمُصَنَّفِ. ❦ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ التَّفْصِيلِ إلَخ) ظَاهِرُهُ بَيُّطْلَانِ الصَّلَاةِ مَعَ التَّغْيِيرِ وَالْعَمْدِ وَالْعِلْمِ وَبُطْلَانِ الْقِرَاءَةِ بِدُونِهَا وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ سَم وَأَيْضًا كَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي أَنَّ تَخْفِيفَ مُشَدِّدٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ يَضُرُّ وَإِنْ لَمْ يُغَيَّرِ الْمَعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (هَذَا) أَي تَخْفِيفُ الْمُشَدِّدِ. ❦ قَوْلُهُ: (لِإِنَّ زِيَادَةَ الْحَرْفِ) حَقُّ الْمَقَامِ نَقْصُ الْحَرْفِ. ❦ قَوْلُهُ: (تَشْمَلُ ذَلِكَ) أَي تَخْفِيفُ التَّشْدِيدِ. ❦ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي غَيْرَ الْمَعْنَى أَوْ لَا. ❦ قَوْلُهُ: (وَتَحْرُمُ الْقِرَاءَةُ بِشَاذٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا قَصَدَ أَنَّهُ قُرْآنٌ وَأَمَّا لَوْ قَرَأَهَا لَا عَلَى أَنَّهَا قُرْآنٌ فَلَا يَحْرُمُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَنَى مَا إِذَا قَرَأَهَا لِيُعَلِّمَهَا الْغَيْرَ حَتَّى تَتَمَيَّزَ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْمُتَوَاتِرِ وَيُعْلَمُ أَنَّهَا قَدْ قُرِئَتْ بِهَا وَأَنَّهَا مِمَّا رَوَى وَآحَادًا سَم. ❦ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي غَيْرَ الْمَعْنَى أَوْ لَا. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا وَرَاءَ السَّبْعَةِ) اعْتَمَدَ هَذَا غَيْرُ وَاحِدٍ تَبَعًا لِلتَّوَوِي غَيْرُهُ كُرْدِي (وَقِيلَ الْعَشْرَةُ) قَالَهُ الْبَغَوِيُّ وَتَبَعَهُ السُّبْكِيُّ وَلَوْلَاهُ التَّاجُ وَاعْتَمَدَهُ الطَّبْلَاوِيُّ وَهُوَ الْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْقُرَّاءِ كُرْدِي. ❦ قَوْلُهُ: (وَتَلَفِيقُ قِرَاءَتَيْنِ إلَخ) أَي يَحْرُمُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ السِّيَاقِ أَي بِشَرْطِ اِزْتِبَاطِ الْمَقْرُوءِ ثَانِيًا بِالْمَقْرُوءِ أَوَّلًا أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي عَنِ الْمَجْمُوعِ وَكَأَنَّهُ أَي الشَّارِحُ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِالْمِثَالِ بِجَعْلِهِ حَالًا مُقَيَّدًا وَحَيْثُ هَذَا مَفْهُومُ قَوْلِ الْمَجْمُوعِ الْآتِي بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ إلَخ وَقَوْلُهُ لَا سِتِلْزَامُهُ إلَخ تَغْلِيلٌ لِلِاشْتِرَاطِ

❦ قَوْلُهُ: (أَوْ النَقْصِ) الْوَجْهَ أَنَّهُ يَضُرُّ التَّقْصُّ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَإِنْ لَمْ يُغَيَّرِ الْمَعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (لَمْ تَبْطُلْ مُطْلَقًا) أَي بَلْ إِنْ كَانَ مُفْهِمًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَتَحْرُمُ الْقِرَاءَةُ بِشَاذٍ) الظَّاهِرُ أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا قَصَدَ أَنَّهَا قُرْآنٌ وَأَمَّا لَوْ قَرَأَهَا لَا عَلَى أَنَّهَا قُرْآنٌ فَلَا تَحْرِيمَ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَنَى مَا إِذَا قَرَأَهَا لِيُعَلِّمَهَا الْغَيْرَ حَتَّى تَتَمَيَّزَ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْمُتَوَاتِرِ، وَيُعْلَمُ أَنَّهَا قَدْ قُرِئَتْ بِهَا وَأَنَّهَا مِمَّا رَوَى آحَادًا. ❦ قَوْلُهُ: (وَتَلَفِيقُ قِرَاءَتَيْنِ) أَي يَحْرُمُ كَمَا هُوَ صَرِيحُ السِّيَاقِ أَي بِشَرْطِ اِزْتِبَاطِ الْمَقْرُوءِ ثَانِيًا بِالْمَقْرُوءِ أَوَّلًا أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي عَنِ الْمَجْمُوعِ وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِالْمِثَالِ بِجَعْلِهِ حَالًا مُقَيَّدًا وَحَيْثُ هَذَا مَفْهُومُ قَوْلِ الْمَجْمُوعِ الْآتِي بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ إلَخ وَقَوْلُهُ لَا سِتِلْزَامُهُ إلَخ تَغْلِيلٌ لِلِاشْتِرَاطِ الْمَذْكُورِ وَالْهَاءُ فِي لَا سِتِلْزَامِهِ رَاجِعَةٌ لِلْمَنْفِي فِي قَوْلِهِ أَنْ لَا يَكُونَ إلَخ لَا لِلتَّقْيِي وَقَوْلُهُ ثُمَّ

المجموع يُسَنُّ لِمَنْ قَرَأَ بِقِرَاءَةٍ مِنَ السَّبْعِ أَنْ يُتِمَّ بِهَا وَلَا جَازَ بِشَرِطٍ أَنْ لَا يَكُونَ مَا قَرَأَهُ بِالثَّانِيَةِ مُرْتَبِطًا بِالْأُولَى أَيْ لَا اسْتِلْزَامَهُ هَيْئَةً لَمْ يَقْرَأَ بِهَا أَحَدٌ ثُمَّ غَيَّرَ الْمَعْنَى أَبْطَلَ وَلَا فَلَ .
(وَيَجِبُ تَرْتِيبُهَا) بِأَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَى نَظْمِهَا الْمَعْرُوفِ لِلتَّبَاعِ وَلِأَنَّهُ مَنَاطُ الْإِعْجَازِ وَمِنْ ثَمَّ وَجِبَ وَلَوْ خَارِجَ الصَّلَاةِ فَلَوْ بَدَأَ بِنِصْفِهَا الثَّانِي مَثَلًا لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ مُطْلَقًا ثُمَّ إِنْ سَهَا بِتَأْخِيرِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يَطْلُ فَصْلٌ بَنَى عَلَيْهِ وَإِنْ تَعَمَّدَ تَأْخِيرَهُ وَقَصَدَ بِهِ التَّكْمِيلَ خِلَافًا لِمَا أَوْهَمَهُ كَلَامُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا كَذَلِكَ أَوْ طَالَ فَصْلٌ أَيْ بَيْنَ فِرَاغِهِ وَإِرَادَةِ تَكْمِيلِهِ بِأَنْ تَعَمَّدَ السُّكُوتَ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ سَهْوٌ لَا يَضُرُّ وَلَوْ مَعَ طَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ كَمَا يَأْتِي.....

الْمَذْكُورِ وَالْهَاءُ فِي لَا اسْتِلْزَامِهِ رَاجِعَةٌ لِلْمَعْنَى فِي قَوْلِهِ أَنْ لَا يَكُونَ الْخُ لَا لِلتَّفْظِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ إِنْ غَيَّرَ الْخُ تَفْصِيلٌ لِلْمَعْنَى دُونَ التَّفْظِ لِأَنَّهُ مَعَ عَدَمِ الْإِزْتِیَاطِ لَا يَتَغَيَّرُ الْمَعْنَى إِذْ مِنْ لَازِمِ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى تَحَقُّقُ الْإِزْتِیَاطِ سَم . □ قَوْلُهُ : (أَي لَا اسْتِلْزَامَهُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْاسْتِلْزَامُ مَوْجُودٌ مَعَ الْإِزْتِیَاطِ وَعَدَمِهِ وَتَغْيِيرِ الْمَعْنَى وَعَدَمِهِ فَلَوْ اقْتَضَى الْمَنَعُ اقْتِضَاءَهُ مُطْلَقًا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ سَم . وَلَكِ مَنَعُ وُجُودِ ذَلِكَ الْاسْتِلْزَامِ مَعَ عَدَمِ الْإِزْتِیَاطِ . □ قَوْلُهُ : (بِأَنْ يَأْتِيَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ تَرَكَ فِي النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا إِلَى أَوْ طَالَ وَقَوْلُهُ بِأَنْ تَعَمَّدَ إِلَى اسْتِثْنَائِهِ وَقَوْلُهُ وَبِهِ إِلَى يُفَرَّقُ وَقَوْلُهُ وَيَخْرُجُ إِلَى يُخْتَلِطُ . □ قَوْلُهُ : (مَنَاطُ الْإِعْجَازِ) أَيْ مَزْجُهُ ع ش . □ قَوْلُهُ : (لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ) أَيْ بِالنُّصْفِ الثَّانِي (مُطْلَقًا) أَيْ سَوَاءً كَانَ الْبَدْءُ بِذَلِكَ سَهْوًا أَوْ عَمْدًا . □ قَوْلُهُ : (ثُمَّ إِنْ سَهَا بِتَأْخِيرِ الْأَوَّلِ) أَيْ بِأَنْ كَانَتْ بَدَائِئُهُ بِالنُّصْفِ الثَّانِي ثُمَّ الْأَوَّلِ عَلَى وَجْهِ السَّهْوِ سَم . □ قَوْلُهُ : (وَلَمْ يَطْلُ فَصْلٌ) أَيْ بَيْنَ النُّصْفِ الْأَوَّلِ الْمُؤَخَّرِ وَإِرَادَةِ التَّكْمِيلِ سَم . □ قَوْلُهُ : (بَنَى عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى النُّصْفِ الْأَوَّلِ . □ قَوْلُهُ : (وَإِنْ تَعَمَّدَ تَأْخِيرَهُ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ فَإِنَّ الْاسْتِثْنَاءَ لَا بُدَّ مِنْهُ بِكُلِّ حَالٍ حَيْثُ قَصَدَ التَّكْمِيلَ رَشِيدِيٍّ وَع ش . □ قَوْلُهُ : (وَقَصَدَ بِهِ التَّكْمِيلَ) أَيْ وَلَمْ يُغَيِّرِ الْمَعْنَى وَإِلَّا بَطَلَتْ صِلَاتُهُ نِهَایَةً وَمُعْنَى . □ قَوْلُهُ : (وَكَذَلِكَ) أَيْ يَجِبُ اسْتِثْنَائُهُ . □ قَوْلُهُ : (أَي بَيْنَ فِرَاغِهِ) أَيْ النُّصْفِ الْأَوَّلِ . □ قَوْلُهُ : (وَإِرَادَةِ تَكْمِيلِهِ) الْأَوَّلَى : وَالْبِنَاءُ أَوْ : وَتَكْمِيلِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ إِرَادَةِ التَّكْمِيلِ التَّكْمِيلُ قَوْرًا مَعَ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِجَبْرِ مِي . □ قَوْلُهُ : (لِمَا يَأْتِي) أَيْ آيَفَا فِي الْمَوَالَاةِ وَهُوَ تَغْلِيلٌ لِلتَّقْيِيدِ بِالتَّعَمُّدِ . □ قَوْلُهُ : (أَنَّهُ الْخُ) أَيْ السُّكُوتَ بَيَانٌ لِمَا يَأْتِي . □ قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ كَمَا يَأْتِي) أَيْ فِي قَوْلِهِ (وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي التَّرْتِيبِ الْخُ) وَفِي هَذَا الْفَرْقِ الْآتِي شَيْءٌ لِأَنَّ طَوْلَ الْفَضْلِ بِهِ بَعْدَ فِرَاغِ النُّصْفِ الْأَوَّلِ الْمُؤَخَّرِ إِنَّمَا يَقُوتُ بِهِ

إِنْ غَيَّرَ الْخُ تَفْصِيلٌ لِلْمَعْنَى دُونَ التَّفْظِ ؛ لِأَنَّهُ مَعَ عَدَمِ الْإِزْتِیَاطِ لَا يَتَغَيَّرُ إِذْ مِنْ لَازِمِ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى تَحَقُّقُ الْإِزْتِیَاطِ . □ قَوْلُهُ : (أَي لَا اسْتِلْزَامَهُ الْخُ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْاسْتِلْزَامُ مَوْجُودٌ مَعَ الْإِزْتِیَاطِ وَعَدَمِهِ وَتَغْيِيرِ الْمَعْنَى وَعَدَمِهِ فَلَوْ اقْتَضَى الْمَنَعُ اقْتِضَاءَهُ مُطْلَقًا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ . □ قَوْلُهُ : (ثُمَّ إِنْ سَهَا) أَيْ بِأَنْ كَانَتْ بَدَائِئُهُ بِالنُّصْفِ الثَّانِي ثُمَّ الْأَوَّلِ عَلَى وَجْهِ السَّهْوِ . □ قَوْلُهُ : (وَلَمْ يَطْلُ فَصْلٌ) أَيْ بَيْنَ النُّصْفِ الْأَوَّلِ الْمُؤَخَّرِ وَإِرَادَةِ التَّكْمِيلِ . □ قَوْلُهُ : (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ كَمَا يَأْتِي) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي التَّرْتِيبِ الْخُ وَفِي هَذَا الْفَرْقِ الْآتِي شَيْءٌ لِأَنَّ طَوْلَ الْفَضْلِ بَعْدَ فِرَاغِ النُّصْفِ الْأَوَّلِ الْمُؤَخَّرِ إِنَّمَا يَقُوتُ بِهِ الْمَوَالَاةُ لَا التَّرْتِيبُ فَلْيُتَأَمَّلْ .

اسْتَأْنَفَهُ لِأَنَّ قَصْدَ التَّكْمِيلِ بِهِ صَارَفٌ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا أَطَالَ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ فِي حُسْبَانِهِ مُطْلَقًا وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَنَظِيرِهِ فِي نَحْوِ الْوُضُوءِ وَالْأَذَانِ وَالطَّوَابِ وَالسَّعْيِ فَإِنَّهُ يُعْتَدُّ بِمَا أَتَى بِهِ ثَانِيًا فِي مَحَلِّهِ مُطْلَقًا بِأَنَّ هَذَا لِكُونِهِ مَنَاطَ الْإِعْجَازِ وَيَحْرُمُ خَارِجُ الصَّلَاةِ أَيْضًا يُحْتَاطُ لَهُ أَكْثَرُ، وَلَوْ تَرَكَ حَرْفًا مَثَلًا مُتَعَمِّدًا اسْتَأْنَفَ قِرَاءَةَ تِلْكَ الْكَلِمَةِ إِنْ لَمْ يُغَيِّرِ الْمَعْنَى وَالْإِلا فَاَلصَّلَاةُ أَوْ غَيْرُ مُتَعَمِّدٍ لَمْ يُعْتَدَّ بِمَا بَعْدَهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ قَبْلَ طُولِ الْفَصْلِ كَمَا عَلِمَ مِنْهَا مَرَّةً.

الموالاة لا الترتيب سم وفي الرشيدي نحوه. □ فؤد: (استأنفه) أي الأول وجوبًا وهو جواب وإن تعمَّد إلخ. □ فؤد: (وبه إلخ) أي بالتعليل. □ فؤد: (مطلقًا) أي قصد التكميل أو لا. □ فؤد: (ونظيره في نحو الوضوء إلخ) ومن النحو رمي الجمار ع ش. □ فؤد: (والطواف) لم تظهر صورة الترتيب الحقيقي فيه رشيدي. □ فؤد: (مطلقًا) أي قصد به التكميل أو لا ع ش. □ فؤد: (بأن هذا) أي ترتيب الفاتحة. □ فؤد: (ويحرم إلخ) أي ترك الترتيب وهو عطف على مناط الإعجاز، ولو قال: (ويجب إلخ) لاستغنى عن تقدير الترك، قال سم: كلامه تصريح بحزمة الابتداء بالنصف الثاني مع الإتيان بالأول بعده بقصد التكميل، بل يتبني حزمة الابتداء بالنصف الثاني مطلقًا حيث قصد القراءة الواجبة بخلاف ما إذا اختار أن يأتي به وحده لا للقراءة الواجبة ثم يأتي بتمامها اه. □ فؤد: (استأنف قراءة تلك الكلمة) أي مطلقًا ويتبني حيث لم يطل الفصل الإكفاء بالإتيان به إذا كان آخرًا أو وبما بعده إذا لم يكن سم. □ فؤد: (والأ فالصلاة) أي إن علم التحريم. □ فؤد: (حتى يأتي به إلخ) كالصريح في أنه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يَحْتَمِلُ تَقْيِيدُ الْفَضْلِ بِالْعَمْدِ أَخْذًا بِمَا يَأْتِي أَنَّ الطَّوْلَ إِنَّمَا يَقْطَعُ الْمَوَالَاةَ إِذَا كَانَ عَمْدًا، وَيَحْتَمِلُ الْإِطْلَاقَ. وَيُفَرِّقُ بَيْنَ مَوَالَاةِ الْحُرُوفِ وَمَوَالَاةِ الْكَلِمَاتِ إِذَا اخْتَلَلَتْ بِفَضْلِ الْحُرُوفِ أَشَدُّ وَأَقْرَبُ إِلَى اخْتِلَالِ الْمَعْنَى، وكذا قوله السابق: (استأنف قراءة تلك الكلمة) يَحْتَمِلُ تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا طَالَ الْفَضْلُ عَمْدًا أَوْ مُطْلَقًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَالْإِثْنَانُ بِالْحَرْفِ الْمُثْرُوكِ وَمَا بَعْدَهُ سم. وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي فِيهِمَا لظهور الفرق المذكور. □ فؤد: (مما مر) أي في التنبيه.

□ فؤد: (بأن هذا لكونه إلخ) تصريح بحزمة الابتداء بالنصف الثاني مع الإتيان بالأول بعده بقصد التكميل، بل يتبني حزمة الابتداء بالنصف الثاني مطلقًا حيث قصد القراءة الواجبة بخلاف ما إذا اختار أن يأتي به وحده لا للقراءة الواجبة ثم يأتي بها بتمامها. □ فؤد: (استأنف قراءة تلك الكلمة) مطلقًا يتبني - حيث لم يطل الفصل - الإكفاء بالإتيان به إذا كان آخرًا أو بما بعده إذا لم يكن. □ فؤد: (حتى يأتي به قبل طول الفصل) كالصريح في أنه لا يجب استئناف قراءة تلك الكلمة ثم يَحْتَمِلُ تَقْيِيدُ الْفَضْلِ بِالْعَمْدِ أَخْذًا بِمَا يَأْتِي أَنَّ الطَّوْلَ إِنَّمَا يَقْطَعُ الْمَوَالَاةَ إِذَا كَانَ عَمْدًا، وَيَحْتَمِلُ الْإِطْلَاقَ. وَيُفَرِّقُ بَيْنَ مَوَالَاةِ الْحُرُوفِ وَمَوَالَاةِ الْكَلِمَاتِ إِذَا اخْتَلَلَتْ بِفَضْلِ الْحُرُوفِ أَشَدُّ وَأَقْرَبُ إِلَى اخْتِلَالِ الْمَعْنَى، وكذا قوله السابق: (استأنف قراءة تلك الكلمة) يَحْتَمِلُ تَقْيِيدَهُ بِمَا إِذَا طَالَ الْفَضْلُ عَمْدًا أَوْ مُطْلَقًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ وَالْإِثْنَانُ بِالْحَرْفِ الْمُثْرُوكِ وَمَا بَعْدَهُ.

(و) تَجِبُ (مَوالاتُها) بأن يفصلَ بين شيءٍ منها وما بعده بأكثرَ من سَكْتَةِ التَّنَفُّسِ أو العِيِ لِلاتِّبَاعِ مع خَيْرِ «صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» (فإن) فَصَلَ بأكثرَ من ذلك سَهْوًا أو لِنَذْكَرِ الآيَةَ، طَالَ كما يَأْتِي لم يَضُرُّ كما لو كَرَّرَ آيَةَ منها في محلِّها ولو لغيرِ عُدِّ كما قاله جمعُ مُتَقَدِّمُونَ خلافًا لِلإِسْنَوِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ وعَادَ إلى ما قَرَأَهُ قَبْلُ واستَمَرَّ على الأَوَجِّه قال البَغَوِيُّ ولو شكَّ أَثْناءَها في البِسْمَلَةِ فأَكْمَلَهَا مع الشكِّ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ أَتَى بِهَا لِرَمِّهِ إِعادَةً ما قَرَأَهُ على الشكِّ لا اسْتِثْناءُها لأنَّهُ لم يُدْخِلْ فِيها غَيْرَها وقال ابنُ سُرَيْجٍ يَجِبُ اسْتِثْناءُها وهو الأَوَجُّه لِتَقْصِيرِهِ بِما قَرَأَهُ مع الشكِّ فصار كَأَنَّهُ أَجَنَّبِي وَإِنْ (تَخَلَّلَ ذِكْرُ) أَجَنَّبِي لا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ.....

☐ قُودُ: (وَتَجِبُ) إلى قولِهِ: (وقال) في المُنْغْنِي إلَّا قولُهُ (واستَمَرَّ على الأَوَجِّه) وإلى المثنى في النِّهاية.
 ☐ قُودُ: (وَتَجِبُ مَوالاتُها) وهل يَجْزِي ذلك في البدلِ قال شَيْخُنَا: البدلُ يُعْطَى حُكْمُ المُبْدَلِ مِنْهُ أَجْهَرِي أَهـ بُجَيْرِي. ☐ قُودُ: (بأن لا يفصلَ إلخ) ولو بالْع في التَّزْيِيلِ فَجَعَلَ الكَلِمَةَ كَلِمَتَيْنِ قاصِدًا إِظهارَ الحُرُوفِ كالوَقْفَةِ اللَّطِيفَةِ بَيْنَ السَّيْنِ والتَّاءِ مِنْ (نَسْتَعِينُ) لم يَجْزِ إِذ الواجِبُ أَنْ يُخْرِجَ الحَرْفَ مِنْ مَخْرَجِهِ ثم يَنْتَقِلَ إلى ما بَعْدَهُ مُتَّصِلًا بِهِ بلا وَقْفَةٍ، وبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ يَجِبُ على كُلِّ قَارِي أَنْ يُراعي في تِلَاوَتِهِ ما أَجْمَعَ القُرَّاءُ على وَجوبِهِ شَرْحَ بافْضَلِ. ☐ قُودُ: (سَهْوًا إلخ) أي أو لِغَلْبَةِ سَعَالٍ أو عَطَاسٍ أو تَشَاوُبِ ع ش. ويَأْتِي عن سَم ما يُخَالِفُهُ. ☐ قُودُ: (وإن طَالَ) أي الفَضْلُ سَهْوًا أو لِلتَّذْكَرِ. ☐ قُودُ: (كما يَأْتِي) أي أَنفًا في شَرْحِ قُطْعِ المَوالاتِ. ☐ قُودُ: (واستَمَرَّ) أي بِخِلَافِ ما لو لم يَسْتَمِرَّ سَم. ☐ قُودُ: (على الأَوَجِّه) وَفاقًا لِلأُسْنَى والنِّهاية، وَخِلَافًا لِلْمُنْغْنِي عِبَارَتُهُ: ولو كَرَّرَ آيَةَ مِنَ الفاتِحَةِ الأولى أو الأَخيرة أو شكَّ في غَيْرِهما فَكَرَّرَهُ لم يَضُرُّ، وكذا إِنْ لم يَشْكُ على المَذْهَبِ كما قاله الإمامُ واعْتَمَدَهُ في التَّحْقِيقِ. وقال المُتَوَلَّى: إِنْ كَرَّرَ الآيَةَ التي هو فِيها لم يَضُرُّ وَإِنْ أعادَ بَعْضَ الآياتِ التي فَرَعَ مِنْها بأن وصلَ إلى «أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» [الفاتحة: ٧] ثم قرأ: «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ» [الفاتحة: ٤] فإن اسْتَمَرَّ على القِراءة أَجْزَأَهُ، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَمْدًا على «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ» [الفاتحة: ٤] ثم عادَ فَقَرَأ: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» [الفاتحة: ٧] لَزِمَهُ اسْتِثْناءُ القِراءة لِأَنَّ هذا غَيْرُ مَعْهُودٍ في التَّلاوة أَهـ. واعْتَمَدَ ما قاله المُتَوَلَّى في الأَنْوارِ والأَوَّلُ أَوْجَهُ أَهـ. أي ما قاله الإمامُ مِنَ الإِجْزاءِ وَإِنْ لم يَسْتَمِرَّ. ☐ قُودُ: (قال البَغَوِيُّ إلخ) اعْتَمَدَهُ المُنْغْنِي وَفاقًا لِلشَّهابِ الرَّمْلِيِّ. ☐ قُودُ: (ولو شكَّ أَثناءَها) أي الفاتِحَةَ في البِسْمَلَةِ أي هَلْ أَتَى بِها؟ ☐ قُودُ: (ثُمَّ ذَكَرَ) أي بَعْدَ فَرَاغِ الفاتِحَةِ. ☐ قُودُ: (على الشكِّ) أي بَعْدَ الشكِّ. ☐ قُودُ: (وهو الأَوَجُّه) وَفاقًا لِلنِّهايةِ وَخِلَافًا لِلْمُنْغْنِي كما مرَّ.

قَوْلُ (إِسْنِ): (ذَكَرَ) الذَّكَرُ بِاللَّسَانِ ضِدُّ الإِنْصَاتِ، وَذالُهُ مَكْسُورَةٌ، وَبالْقَلْبِ ضِدُّ التَّسْيَانِ وَذالُهُ مَضْمُومَةٌ، قاله الْكِسَائِيُّ وقال غَيْرُهُ هُما لُغَتانِ بِمَعْنَى مُغْنِي وَنِهايةً. ☐ قُودُ: (أَجَنَّبِي) إلى قولِ المثنى

☐ قُودُ: (واستَمَرَّ) أي بِخِلَافِ ما لم يَسْتَمِرَّ. ☐ قُودُ: (قال البَغَوِيُّ إلخ) الأَوَجُّه في صُورَةِ البَغَوِيِّ أَنَّهُ يُعِيدُها كُلَّها م ر.

كالحمدِ للْمُطَاسِ والْفَتْحِ على غيرِ الإمامِ بالقصْدِ والقَيْدِ الْآتِيَيْنِ والتسْبِيحِ لِتَحْوِ دَاخِلِ (قَطْعِ المُوَالاةِ) وَإِنْ قُلَّ لِإِشْعَارِهِ بِالْإِعْرَاضِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا لَمْ يَقْطَعْهَا وَإِنْ طَالَ كَمَا حَزَّرَتْهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَالَ جَمَعَ يَقْطَعُهَا كَمَا يَنْقَطِعُ التَّرْتِيبُ فِيمَا مَرَّ وَيُرْذُهُ فَرُقُهُمْ بَيْنَ نِسْيَانِهِ وَنِسْيَانِ المُوَالاةِ بِأَنَّهَا أَسْهَلُ مِنْهُ لِأَنَّهُ مَنَاطُ الْإِعْجَازِ بِخِلَافِهَا. (فَإِنْ تَعَلَّقَ بِالصَّلَاةِ كَتَأْمِينِهِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَفَتْحِهِ عَلَيْهِ) إِذَا سَكَتَ بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ وَلَوْ مَعَ الْفَتْحِ وَلَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَكَسْجُودِهِ مَعَهُ لِتِلَاوَةِ وَكَسْوَالِ رَحْمَةٍ أَوْ اسْتِعَاذَةٍ مِنْ عَذَابٍ عِنْدَ قِرَاءَةِ إِمَامِهِ آيَتَهُمَا

وَيَقْطَعُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ بِالْقَصْدِ وَالْقَيْدِ الْآتِيَيْنِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ طَالَ إِلَى الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (كَالْحَمْدِ لِلْمُطَاسِ) أَيِ وَكَاجَابَةِ مُؤَدَّنِ نِهَائَةٍ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِالْقَصْدِ وَالْقَيْدِ الْإِلَخ) الْأَخْصَرُ الْأَوْضَحُ بِالْقَيْدَيْنِ الْآتِيَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْقَيْدِ) إِنْ أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ الْآتِي إِذَا سَكَتَ فإِشَارَةً إِلَى الْقَطْعِ إِذَا لَمْ يَسْكُتْ بِالْأَوَّلَى إِذَا الْفَتْحُ حَيْثُ طُلِبَ إِنَّمَا يُطْلَبُ بَعْدَ السُّكُوتِ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَالْتَسْبِيحِ) هَلَا قَيْدُهُ أَيْضًا سَم. □ قَوْلُهُ: (لِلْإِشْعَارِ) أَيِ الْإِشْتِغَالِ بِذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ لِأَجْلِ عِلَّةِ الْإِشْعَارِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَ) أَيِ التَّخَلُّلِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ طَالَ) كَلَامٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ يُصَرِّحُ بِذَلِكَ سَم. □ قَوْلُهُ: (بِقَطْعِهَا) أَيِ قَطْعِ التَّخَلُّلِ الْمَذْكُورِ وَلَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا.

قَوْلُ (السُّنْ): (كَتَأْمِينِهِ لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يُؤْمِنْ إِمَامُهُ بِالْفِعْلِ بِخِلَافِ غَيْرِ إِمَامِهِ فَإِذَا أَمَّنَ لِقِرَاءَتِهِ قَطْعَهَا شَيْخُنَا.

قَوْلُ (السُّنْ): (وَفَتْحِهِ عَلَيْهِ) أَيِ فِي الْفَاتِحَةِ أَوْ غَيْرِهِ ع ش وَشَيْخُنَا وَالْفَتْحُ تَلْقِيْنُ الْآيَةِ عِنْدَ التَّوَقُّفِ فِيهَا نِهَائَةٍ وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (إِذَا سَكَتَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهَايَةِ وَمَحَلُّهُ كَمَا فِي التَّيْمَةِ إِذَا سَكَتَ فَلَا يَفْتَحُ عَلَيْهِ مَا دَامَ يُرَدُّ التَّلَاوَةُ أَوْ لَا يُسْنُ فَإِنْ فَتَحَ حَيْثُ انْقَطَعَتِ المُوَالاةُ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِلَا) أَيِ بَأَنَ قَصْدَ الْفَتْحِ فَقَطُّ أَوْ أَطْلَقَ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (وَكَسْجُودِهِ مَعَهُ الْإِلَخ) أَيِ مَعَ سُجُودِ إِمَامِهِ لَهَا وَلَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كُرْدِي.

□ قَوْلُهُ: (وَكَسْوَالِ رَحْمَةٍ الْإِلَخ) أَيِ وَصَلَاتِهِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِذَا سَمِعَ مِنْ إِمَامِهِ آيَةً فِيهَا اسْمُهُ ع ش وَشَيْخُنَا، زَادَ الْقَلُوبِيُّ: وَقَيْدَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ بِالضَّمِيرِ فَبِالظَّاهِرِ كَاللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ لِشَبْهِهِ بِالرُّكْنِ أ. ه. وَفِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ اسْتِعَاذَةٍ) أَيِ وَقَوْلُهُ: (بَلَى) عِنْدَ سَمَاعِهِ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعَزَّ الْمُتَكِمِينَ﴾ [النِّين: ٨]، وَشُبْحَانُ رَبِّي الْعَظِيمِ عِنْدَ ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الْوَاقِعَةِ: ٧٤] وَنَحْوُ ذَلِكَ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ. □ قَوْلُهُ: (عِنْدَ قِرَاءَةِ إِمَامِهِ الْإِلَخ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ إِمَامِهِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. عِبَارَةُ شَرْحِ بِأَفْضَلِ: عِنْدَ قِرَاءَةِ آيَتَهُمَا مِنْهُ أَوْ مِنْ إِمَامِهِ أ. ه.

□ قَوْلُهُ: (وَالْقَيْدِ) إِنْ أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ الْآتِي: (إِذَا سَكَتَ) فإِشَارَةً إِلَى الْقَطْعِ إِذَا لَمْ يَسْكُتْ بِالْأَوَّلَى إِذَا الْفَتْحُ - حَيْثُ طُلِبَ - إِنَّمَا يُطْلَبُ بَعْدَ السُّكُوتِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْتَسْبِيحِ) هَلَا قَيْدُهُ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ طَالَ) كَلَامٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ يُصَرِّحُ بِذَلِكَ.

(فلا) يَقْطَعُهَا (في الأصح) لِنَدْبِ ذَلِكَ لَه لَكِنْ يُسَنُّ لَهُ الْاسْتِثْنَاءُ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ بِخِلَافِ فَتْحِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ سُكُوتِهِ لَعَدَمِ نَدْبِهِ حَيْثُذِ.
(وَيَقْطَعُ) الْمَوَالَاةَ (السُّكُوتَ) الْعَمْدَ (الطَّوِيلَ) عُرْفًا وَهُوَ مَا يُشْعِرُ مِثْلَهُ يَقْطَعُ الْقِرَاءَةَ بِخِلَافِهِ لِعُذْرِ كَسْهِوٍ أَوْ جَهْلِ أَوْ إِعْيَاءٍ.....

قَوْلُ (سَيِّ): (فَلَا فِي الْأَصَحِّ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: مُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ عَدَمُ الْقَطْعِ وَلَوْ طَالَ وَفِيهِ نَظَرٌ أَه. عَمِيرَةٌ. وَمُقْتَضَى النَّظَرِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ عَ ش. أَقُولُ: قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ بِنَدْبِ ذَلِكَ عَدَمُ الْفَرْقِ، وَيُؤَيِّدُهُ أَيْ عَدَمُ الْفَرْقِ قَوْلُهُ السَّابِقُ أَيْفًا وَإِنْ طَالَ الْخُ فَلْيُرَاجِعْ. □ قَوْلُهُ: (لِنَدْبِ ذَلِكَ) قَدْ يُشْكِلُ نَدْبُهُ مَعَ طَلَبِ الْاسْتِثْنَاءِ إِذْ هُوَ نَدْبُ أَمْرِ قَاطِعٍ لِلْقِرَاءَةِ وَيُجَابُ بِمَنْعِ أَنَّهُ قَاطِعٌ وَالْأَلَوْجَبُ الْاسْتِثْنَاءُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم.
□ قَوْلُهُ: (خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ) وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي الْعَامِدِ، فَإِنْ كَانَ سَاهِيًا لَمْ يَقْطَعْ مَا ذَكَرَ، وَالْإشْكَالُ أَثْوَى جِزْمًا مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ فَتْحِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ سُكُوتِهِ الْخُ) أَيْ فَيَقْطَعُ الْمَوَالَاةَ سَم. □ قَوْلُهُ: (الْعَمْدُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقِيَاسُهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ إِلَّا قَوْلُهُ: قَبْلَ رُكُوعِهِ.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَيَقْطَعُ السُّكُوتَ الْخُ) أَيْ مُخْتَارًا كَانَ أَوْ لِعَارِضٍ مُعْنِي عِبَارَةً سَم: قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ عَامِدًا. قَالَ الرَّافِعِيُّ سَوَاءٌ كَانَ مُخْتَارًا أَمْ لِعَارِضٍ - أَيْ كَالسُّعَالِ - وَالتَّوَقُّفِ فِي الْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهِمَا، فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا لَمْ يَضُرَّ وَالْإِعْيَاءُ كَالنَّسْيَانِ قَالَهُ فِي الْكِفَايَةِ أَه كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ. فَعَلِمَ أَنَّ السُّعَالَ لَيْسَ مِنَ الْعُذْرِ لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ فِي التَّوَقُّفِ نَقَلَ خِلَافَهُ وَأَقْرَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ أَه. وَاعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى أَيْضًا عِبَارَتُهُمَا وَيُسْتَنَى مِنْ كُلِّ مِنَ الضَّابِطَيْنِ أَيْ لِلْسُّكُوتِ الطَّوِيلِ مَا لَوْ نَسِيَ آيَةً فَسَكَتَ طَوِيلًا لَتَذَكَّرَهَا فَإِنَّهُ لَا يُؤْثَرُ كَمَا قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ أَه. □ قَوْلُهُ: (الطَّوِيلَ عُرْفًا).

(فَرْغُ): لَوْ سَكَتَ فِي أَثْنَاءِ الْقَاتِحَةِ عَمْدًا بِقَصْدٍ أَنْ يُطِيلَ السُّكُوتَ هَلْ تَنْقَطِعُ بِمُجَرَّدِ شُرُوعِهِ فِي السُّكُوتِ؟ كَمَا لَوْ قَصَدَ أَنْ يَأْتِيَ بِثَلَاثِ خُطُوبٍ مُتَوَالِيَاتٍ بِمُجَرَّدِ شُرُوعِهِ فِي الْخُطُوبِ الْأُولَى أَوْ لَا تَنْقَطِعُ إِلَّا إِنْ حَصَلَ الطَّوِيلُ بِالْفِعْلِ حَتَّى لَوْ عَرَضَ عَارِضٌ وَلَمْ يُطَلِّ لَمْ تَنْقَطِعْ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا مَا ذَكَرَ فِيهِ نَظَرٌ. وَيَتَّجِهُ الْآنَ الثَّانِي فَلْيُحَرِّزْ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ وَقَدْ. يُقَالُ: يَتَّجِهُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ السُّكُوتَ بِقَصْدِ الْإِطَالَةِ مُسْتَلَزِمٌ لِقَصْدِ الْقَطْعِ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ سَكَتَ يَسِيرًا بِقَصْدِ قَطْعِ الْقِرَاءَةِ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا يُشْعِرُ الْخُ) عِبَارَةً النَّهَايَةِ

□ قَوْلُهُ: (لِنَدْبِ ذَلِكَ) قَدْ يُسْتَشْكَلُ نَدْبُهُ مَعَ طَلَبِ الْاسْتِثْنَاءِ إِذْ هُوَ حَيْثُذِ نَدْبُ أَمْرِ قَاطِعٍ لِلْقِرَاءَةِ وَيُجَابُ بِمَنْعِ أَنَّهُ قَاطِعٌ وَالْأَلَوْجَبُ الْاسْتِثْنَاءُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ فَتْحِهِ الْخُ) أَيْ فَيَقْطَعُ الْمَوَالَاةَ.

□ قَوْلُهُ: (وَيَقْطَعُ السُّكُوتَ الطَّوِيلَ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: وَمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ عَامِدًا قَالَ الرَّافِعِيُّ: سَوَاءٌ كَانَ مُخْتَارًا أَوْ لِعَارِضٍ أَيْ كَالسُّعَالِ وَالتَّوَقُّفِ فِي الْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهِمَا، فَإِنْ كَانَ نَاسِيًا لَمْ يَضُرَّ، وَالْإِعْيَاءُ كَالنَّسْيَانِ قَالَهُ فِي الْكِفَايَةِ أَه كَلَامُ الْإِسْنَوِيِّ. فَعَلِمَ أَنَّ السُّعَالَ لَيْسَ مِنَ الْعُذْرِ لَكِنْ مَا ذَكَرَهُ فِي التَّوَقُّفِ نَقَلَ خِلَافَهُ وَأَقْرَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا يُشْعِرُ الْخُ) عِبَارَةً الرُّوضِ: فَإِنْ سَكَتَ يَسِيرًا مَعَ نِيَّةٍ قَطْعِهَا أَوْ طَوِيلًا يَزِيدُ عَلَى سَكْتَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ اسْتَأْنَفَ الْقِرَاءَةَ أَه.

وفارق ما مر في الترتيب بأنه لكونه مناط الإعجاز الاعتناء به أكثر (وكذا يمين) وضبطه المتولي بنحو سكتة تنفس واستراحة (قصد به قطع القراءة في الأصح) لتأثير الفعل مع النية كتنقل الوديع الوديع بنية الخيانة فإنه مضمن وإن لم يضمن بأحدهما وحده وإنما بطلت الصلاة بنية قطعها فقط لأنها ركن تجب إدامتها حكماً والقراءة لا تفتقر لنية خاصة فلم تؤثر نية قطعها قال السنوي وقضيه أن نية القطع لا تؤثر في الركوع وغيره من الأركان. (فرغ) شك قبل ركوعه في أصل قراءة الفاتحة لزمه قراءتها أو في بعضها فلا قياسه أنه لو شك في جلوس التشهد مثلاً في السجدة الثانية فإن كان في أصل الإتيان بها أو بطمأنينتها على ما مر لزمه فعلها أو في بعض أجزائها كوضع اليد فلا لكن ظاهر إطلاقهم في الشك في غير الفاتحة لزوم الإتيان به.....

بأن زاد على سكتة الاستراحة والإغناء لإشعاره بالإغراض وإن لم يتو قطعها اه. هـ فود: (وفارق إلخ) تقدم ما فيه عن سم والرشيدي. هـ فود: (وإنما بطلت إلخ) عبارة المغني: فإن لم يقصد القطع ولم يطل السكوت لم يضرب كنفال الوديع بلا نية تعد، وكذا إن نوى قطع القراءة ولم يسكت. فإن قيل: لم بطلت الصلاة بنية قطعها فقط؟ أجيب بأن نية الصلاة ركن إلخ. هـ فود: (لأنها) أي نية الصلاة سم ونهاية. هـ فود: (تجب إدامتها حكماً) ولا يمكن ذلك مع نية القطع نهاية. هـ فود: (قال السنوي إلخ) وهو ظاهر نهاية ومغني. هـ فود: (قبل ركوعه) ليس بقيد ولعله إنما ذكره ليظهر قوله لزمه قراءتها. هـ فود: (في السجدة الثانية) أي هل أتى بها؟ هـ فود: (على ما مر) أي من أن الطمأنينة ركن مستقل لا هيئة تابعة للركن. هـ فود: (وقياسه إلخ) سيأتي له اعتماده وعن النهاية خلافه. هـ فود: (لكن ظاهر إطلاقهم) اعتمده النهاية بالنسبة لغير التشهد عبارته: ولو شك هل ترك حرفاً فأكثر من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر لأن الظاهر حينئذ مضيتها تامة، ولأن الشك في حروفها يكثر لكثرة حروفها فعفي عنه للمشفقة فافتى فيها بغلبة الظن بخلاف بقية الأركان، أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل قرأها أو لا استأنف؛ لأن الأصل عدم قراءتها، والأوجه إلحاق التشهد بها فيما ذكر كما قاله الزركشي لا سائر الأركان فيما يظهر اه. قال ع ش قوله م وبخلاف بقية الأركان أي فيض الشك في صفتها بعد قراءتها ومنها التشهد فيض الشك في بعضه بعد فراغه منه على ما اقتضاه كلامه هذا لكن سيأتي له م أن الأوجه خلافه قوله م لا سائر الأركان أي فإنه إذا شك فيها أو في صفتها وجب إعادتها مطلقاً فوراً ومن ذلك ما لو شك في شيء من الأغضاء السبعة هل وضعه أو لا قيعد السجود وإن كان الشك بعد الفراغ منه، هذا إذا كان إماماً أو منفرداً أو بعد سلام الإمام إن كان مأموماً، أي حيث امتنع عليه الرجوع إليه بأن تلبس مع الإمام بما بعده اه. هـ فود: (في غير الفاتحة) ومنها التشهد فيض الشك في بعضه بعد فراغه منه على ظاهر إطلاقهم

هـ فود: (لأنها ركن) أي لأن نية الصلاة. هـ فود: (لا تؤثر في الركوع) اعتمده م ر.

مُطْلَقًا وَوُجْهَ بَأَن حُرُوفَهَا كَثِيرَةٌ فَشَوِّمَحَ بِالشُّكِّ فِي بَعْضِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا، وَيُرَدُّهُ فَرَقُهُمْ بَيْنَ الشُّكِّ فِيهَا وَفِي بَعْضِهَا بَأَن الْأَصْلَ فِي الْأَوَّلِ عَدَمُ الْفِعْلِ وَالظَّاهِرُ فِي الثَّانِي مُضِيِّهَا تَامَّةٌ وَهَذَا يَأْتِي فِي غَيْرِهَا.

(فَإِنْ جَهَلَ الْفَاتِحَةَ) كُلُّهَا بَأَن عَجَزَ عَنْهَا فِي الْوَقْتِ لِنَحْوِ ضَيْقِهِ أَوْ بِلَادَةٍ أَوْ عَدَمِ مُعَلِّمٍ أَوْ مُصَحِّفٍ وَلَوْ عَارِيَةً.....

وَسَيَأْتِي لَهُ رَدُّهُ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي سَوَاءٌ كَانَ الشُّكُّ فِي أَصْلِ الْإِثْنَيْنِ بِهِ أَوْ فِي بَعْضِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُوجَّهُ) أَي ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ. □ قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّهُ) أَي التَّوْجِيهَ الْمَذْكُورَ. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَ الشُّكِّ فِيهَا) أَي فِي الْفَاتِحَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَي الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ. □ قَوْلُهُ: (يَأْتِي فِي غَيْرِهَا) أَي فَيُؤَثِّرُ الشُّكُّ فِيهِ فِي أَصْلِ الْإِثْنَيْنِ دُونَ الْبَعْضِ كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ. □ قَوْلُهُ: (كُلُّهَا) إِلَى: (وَمِنْ ثَمَّ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (كُلُّهَا) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّهً. □ قَوْلُهُ: (بَأَن عَجَزَ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةُ الرُّضِ: وَيَجِبُ أَي عَلَى الْعَاجِزِ عَنْ قِرَاءَتِهَا التَّوَصُّلُ إِلَى تَعَلُّمِهَا حَتَّى بِشَرَاءٍ مُصَحِّفٍ أَوْ اسْتِعَارَتِهِ أَوْ سِرَاجٍ فِي ظُلْمَةٍ فَإِنْ تَرَكَ أَعَادَ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِلا قِرَاءَةِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ اهـ. وَقَوْلُهُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ ظَرْفٌ لِأَعَادَ، وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ: فَإِنْ تَرَكَ الْمُتِمِّكَنَ أَتَمَّ وَأَعَادَ مَا صَلَّاهَا بِلا فَاتِحَةٍ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهَا انْتَهَتْ. وَظَاهِرُ أَنَّ هَذَا يَجْرِي أَيْضًا فِيمَنْ تَرَكَ الْمُتِمِّكَنَ مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا يَأْتِي، ثُمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَإِنْ تَعَدَّرَ كُلُّ ذَلِكَ أَي الْفَاتِحَةُ ثُمَّ سَبْعُ آيَاتٍ ثُمَّ سَبْعُ أَنْوَاعٍ مِنَ الذِّكْرِ، لَزِمَهُ الْقِيَامُ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ اهـ. فَعَلِمَ وَجُوبَ الْإِعَادَةِ حَيْثُ صَلَّى بِدُونِ الْفَاتِحَةِ مَعَ إِمْكَانِ التَّوَصُّلِ إِلَى قِرَاءَتِهَا وَعَدَمَ وَجُوبِهَا إِذَا صَلَّى بِدُونِهَا وَلَمْ يُمَكِّنْهُ التَّوَصُّلُ إِلَيْهَا سَم. □ قَوْلُهُ: (أَوْ عَدَمِ مُعَلِّمٍ أَوْ مُصَحِّفٍ الْإِنْسَانِ) وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدِ إِلَّا مُصَحِّفٌ وَاحِدٌ وَلَمْ يُمَكِّنِ التَّعَلُّمَ إِلَّا مِنْهُ لَمْ يَلْزَمْ مَالِكُهُ إِعَارَتُهُ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدِ إِلَّا مُعَلِّمٌ وَاحِدٌ

□ قَوْلُهُ: (بَأَن عَجَزَ الْإِنْسَانُ) عِبَارَةُ الرُّضِ وَيَجِبُ أَي عَلَى الْعَاجِزِ عَنْ قِرَاءَتِهَا التَّوَصُّلُ إِلَى تَعَلُّمِهَا حَتَّى بِشَرَاءٍ مُصَحِّفٍ أَوْ اسْتِعَارَتِهِ أَوْ سِرَاجٍ فِي ظُلْمَةٍ فَإِنْ تَرَكَ أَعَادَ كُلَّ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِلا قِرَاءَةِ بَعْدَ الْقُدْرَةِ اهـ. وَقَوْلُهُ: بَعْدَ الْقُدْرَةِ ظَرْفٌ لِأَعَادَ، وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ: فَإِنْ تَرَكَ الْمُتِمِّكَنَ أَتَمَّ وَأَعَادَ مَا صَلَّى بِلا فَاتِحَةٍ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهَا اهـ. وَظَاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي أَيْضًا فِيمَنْ تَرَكَ الْمُتِمِّكَنَ مِنْ غَيْرِهَا مِمَّا يَأْتِي. ثُمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَلَوْ لَمْ تُمَكِّنْهُ الْفَاتِحَةُ أَي التَّوَصُّلُ إِلَى قِرَاءَتِهَا كَمَا ذَكَرَ وَعَرَفَ قُرْآنًا لَزِمَهُ سَبْعُ آيَاتٍ فَأَكْثَرُ إِلَى أَنْ قَالَ: وَإِنْ تَعَدَّرَ كُلُّ ذَلِكَ لَزِمَهُ الْقِيَامُ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ اهـ. فَعَلِمَ وَجُوبَ الْإِعَادَةِ حَيْثُ صَلَّى بِدُونِ الْفَاتِحَةِ مَعَ إِمْكَانِ التَّوَصُّلِ إِلَى قِرَاءَتِهَا وَعَدَمَ وَجُوبِهَا إِذَا صَلَّى بِدُونِهَا وَلَمْ يُمَكِّنْهُ التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ وَفِي شَرْحِ الرُّضِ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ: وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدِ إِلَّا مُصَحِّفٌ وَاحِدٌ وَلَمْ يُمَكِّنِ التَّعَلُّمَ إِلَّا مِنْهُ لَمْ يَلْزَمْ مَالِكُهُ إِعَارَتُهُ، وَكَذَا لَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُعَلِّمٌ وَاحِدٌ لَمْ يَلْزَمْهُ التَّعَلُّمُ أَي بِلا أَجْرٍ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ اهـ. وَقُوَّةُ الْكَلَامِ تَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَالِكُ الْمُصَحِّفِ إِجَارَتُهُ بِخِلَافِ الْمُعَلِّمِ يَلْزَمُهُ التَّعَلُّمُ بِالْأَجْرَةِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْبَدَنَ مَحَلُّ التَّكْلِيفِ وَيُسَامَحُ فِي مَنَفَعَتِهِ مَا لَا يُسَامَحُ فِي مَنَفَعَةِ الْأَمْوَالِ وَلَمْ يُعْهَدْ وَجُوبُ بَذْلِ الْأَمْوَالِ وَلَوْ بِعَوِضٍ إِلَّا لِلْمُضْطَرِّ ثُمَّ رَأَيْتَ الشَّارِحَ سَوَى بَيْنَهُمَا فَانْظُرْهُ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَارِيَةً) سَيَأْتِي فِي بَابِ الْعَارِيَةِ

أو بأجرةٍ مثلَ وجدها فاضلةً عما يُعتَبَرُ في الفِطْرة (فَسَبِّحْ آيَاتِ) يَأْتِي بِهَا إِنْ أَحْسَنَهَا لِأَنَّ هَذَا الْعَدَدَ مَرَعِيٌّ فِيهَا يَنْصُ قولُه تعالى ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِ﴾ [الحجر: ٨٧] فَرَاعَيْنَاهُ فِي بَدَلِهَا وَإِنْ لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَى ثَنَاءٍ وَدُعَاءٍ وَتُسْنٍ ثَامِنَةٍ لِتَحْصِيلِ السُّورَةِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُتَرْجِمَ عَنْهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] والعجميُّ ليس كذلك ومن ثَمَّ كَانَ التَّحْقِيقُ كَمَا مَرَّ امْتِنَاعُ وَقُوعِ الْمُعَرَّبِ فِيهِ وَمَا فِيهِ مِمَّا يُؤْهِمُ ذَلِكَ لَيْسَ مِنْهُ بَلْ مِنْ تَوَافُقِ اللُّغَاتِ فِيهِ وَلِلتَّعَبُّدِ بِلَفْظِ الْقُرْآنِ وَبِهِ فَارَقَ

لَمْ يَلْزِمَهُ التَّعْلِيمُ بِلَا أَجْرَةٍ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، كَمَا لَوْ احتَاجَ إِلَى السُّتْرَةِ أَوْ الْوُضُوءِ وَمَعَ غَيْرِهِ ثَوْبٌ أَوْ مَاءٌ فَيَنْتَقِلُ إِلَى الْبَدَلِ نِهَائِيَّةً وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ وَقُوَّةُ الْكَلَامِ تَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مَالِكُ الْمُضْخَفِ إِجَارَتُهُ خِلَافَ الْمُعَلِّمِ يَلْزِمُهُ التَّعْلِيمُ بِالْأَجْرَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ سَوَى بَيْنَهُمَا فَانْظُرْهُ أَهْ عِبَارَةُ عَشْ قَالَ م ر وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ التَّعْلِيمُ بِالْأَجْرَةِ وَلَا يَلْزِمُهُ بِدُونِهَا بِخِلَافِ مَالِكٍ مُضْخَفٍ لَا يَلْزِمُهُ إِعَارَتُهُ وَلَا إِجَارَتُهُ . وَالْفَرْقُ أَنَّ الْبَدَنَ مَحَلُّ التَّكْلِيفِ وَلَمْ يَعْهَدْ وَجُوبُ بَذْلِ مَالِ الْإِنْسَانِ لِغَيْرِهِ وَلَوْ بِعَوَضٍ إِلَّا فِي الْمُضْطَرِّ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ . وَمَحَلُّ عَدَمِ وَجُوبِ الْإِعَارَةِ وَالْإِجَارَةِ مَا لَمْ تَتَوَقَّفْ صِحَّةُ صَلَاةِ الْمَالِكِ عَلَى ذَلِكَ وَلَا وَجِبَ كَانَ تَوَقَّفَتْ صِحَّةُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ عَلَى ذَلِكَ لِكَوْنِ مَنْ لَمْ يَخْفَظْهَا مِنَ الْأَرْبَعِينَ أَهْ .
 ١٥ قَوْلُهُ: (أَوْ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ الْإِنْفِ) وَمَتَى ائْتَمَّكَ التَّعَلُّمُ وَلَوْ بِالسَّفَرِ لَزِمَهُ نِهَائِيَّةُ أَيِّ وَإِنْ طَالَ كَمَا قَدَّمْنَاهُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ عَشْ أَيُّ وَلَوْ بِمَا يَجِبُ صَرْفُهُ فِي الْحِجِّ شَيْخُنَا . ١٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ عَارِيَةً) قَالَ الشَّارِحُ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ عَطْفًا عَلَى مَا تَجِبُ إِعَارَتُهُ مَا نَصَّهُ : وَمُضْخَفٌ أَوْ ثَوْبٌ تَوَقَّفَتْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ أَيُّ حَيْثُ لَا أَجْرَةَ لَهُ لِقِلَّةِ الزَّمَنِ وَإِلَّا لَمْ يَلْزِمَهُ بَذْلُهُ بِلَا أَجْرَةٍ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ ذَكَرَهُ حَيْثُ قَالَ الْإِنْفُ سَمِ . أَيُّ وَهُوَ يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ م ر وَشَرْحِ الرُّوضِ إِلَّا أَنَّ يُحْمَلُ مَا تَقَدَّمَ عَلَى مَا إِذَا طَالَ زَمَنُ الْإِعَارَةِ بِحَيْثُ لَهُ أَجْرَةٌ . ١٥ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هَذَا الْعَدَدَ الْإِنْفِ) أَيُّ السَّبْعِ الْأَوَّلَى بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الثَّانِيَةِ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] الثَّلَاثَةِ ﴿الْكَافِرُ الرَّجِيمُ﴾ [الفاتحة: ١] الرَّابِعَةِ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤] الْخَامِسَةِ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] السَّادِسَةِ ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] السَّابِعَةِ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٧] إِلَى آخِرِ السُّورَةِ وَيَتَّبِعِي لِلْفَارِيَّ مُرَاعَاةَ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ . ١٥ قَوْلُهُ: (عَنْهَا) أَيُّ الْفَاتِحَةِ . ١٥ قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْإِنْفِ) وَلِأَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجَزٌ وَالتَّرْجُمَةُ تُخْلُ بِأَعْجَازِهِ عِبَارَةُ الْإِمْدَادِ فَلَا تَجُوزُ التَّرْجُمَةُ عَنِ الْقُرْآنِ مُطْلَقًا لِأَنَّ الْإِعْجَازَ مُخْتَصَّ بِنَظْمِهِ الْعَرَبِيِّ دُونَ مَعْنَاهُ أَهْ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَرَجَّمَ عَامِدًا عَالِمًا عَنْهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِأَنَّ مَا أَتَى بِهِ أَجَنَّبِيٌّ عَشْ . ١٥ قَوْلُهُ: (وَالْعَجْمِيُّ لَيْسَ كَذَلِكَ) عِبَارَةُ النَّهْيِ وَالْمُعْنَى: قَدْ لَّ عَلَى أَنَّ الْعَجْمِيَّ لَيْسَ بِقُرْآنٍ أَهْ . ١٥ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ . ١٥ قَوْلُهُ: (امْتِنَاعُ وَقُوعِ الْمُعَرَّبِ) أَيُّ مِنْ غَيْرِ الْأَعْلَامِ كَمَا مَرَّ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ . ١٥ قَوْلُهُ: (وَلِلتَّعَبُّدِ الْإِنْفِ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: لِقَوْلِهِ تَعَالَى الْإِنْفِ . ١٥ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيُّ بِالتَّعْلِيلِ الثَّانِي .

قَوْلُ الشَّارِحِ عَطْفًا عَلَى مَا تَجِبُ إِعَارَتُهُ مَا نَصَّهُ : وَمُضْخَفٌ أَوْ ثَوْبٌ تَوَقَّفَتْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ أَيُّ حَيْثُ لَا أَجْرَةَ لَهُ لِقِلَّةِ الزَّمَنِ وَإِلَّا لَمْ يَلْزِمَهُ بَذْلُهُ بِلَا أَجْرَةٍ فِيمَا يَظْهَرُ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ ذَكَرَهُ حَيْثُ قَالَ الْإِنْفِ .

وُجُوبُ التَّرْجِمَةِ عَنْ تَكْسِيرِ الإِحْرَامِ وَغَيْرِهَا مِمَّا لَيْسَ بِقُرْآنٍ (مُتَوَالِيَةً) عَلَى تَرْتِيبِ الْمُضْحَفِ فَالتَّعْبِيرُ بِهِ يُفِيدُ وَجُوبَ تَرْتِيبِهَا بِخِلَافِ عَكْسِهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ (فَلَا عَجَزَ) عَنْهَا كَذَلِكَ (فَمُتَّفَقَةٌ قُلْتُ الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ) فِي الْأُمِّ (جَوَازُ الْمُتَّفَقَةِ) وَإِنْ لَمْ تُفِيدْ مَعْنَى مَنْظُومًا كَثُمَ نَظَرُ وَالْحُرُوفِ الْمُقْطَعَةِ أَوَائِلُ السُّورِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ لَكِنْ يَتَّجِعُ فِي هَذَا أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْوِي بِهِ الْقِرَاءَةَ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَنْصَرِفُ لِلْقُرْآنِ بِمُجَرَّدِ التَّلَفُّظِ بِهِ....

□ قَوْلُهُ: (وغيرها) كَالْخُطْبَةِ وَالْإِثْنَانِ بِالشَّهَادَتَيْنِ نِهَايَةً وَمُعْنَى: □ قَوْلُهُ: (عَلَى تَرْتِيبِ الْمُضْحَفِ) إِلَى قَوْلِهِ (فَلَا اعْتِرَاضَ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى: □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) أَيِ التَّعْبِيرِ بِالْمُرْتَبَةِ فَإِنَّهُ لَا يُفِيدُ وَجُوبَ الْمَوَالَاةِ وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ مِنَ الْإِيجَازِ الْمُخَلِّ بِضَرْفٍ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَبَّرَ بِالْمُرْتَبَةِ لَمْ يُسْتَفَدَ مِنْهَا التَّوَالِي أ. هـ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) يُرَاجَعُ الْإِعْتِرَاضُ سَم. عِبَارَةُ الْمُعْنَى: فَإِنْ قِيلَ كَانَ الْأَوَّلَى لِلْمُصَنَّفِ أَنْ يُعَبَّرَ بِالْمُرْتَبَةِ لِأَنَّ الْمَوَالَاةَ تُذَكَّرُ فِي مُقَابِلَةِ التَّفَرُّقِ، وَالْمُرْتَبُ بِذِكْرٍ فِي مُقَابِلَةِ الْقَلْبِ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، فَتَقْرِيقُ الْقِرَاءَةِ يُخَلُّ بِمَوَالَاتِهَا وَلَا يُخَلُّ بِتَرْتِيبِهَا، وَقَدْ يَأْتِي بِالْقِرَاءَةِ مُتَوَالِيَةً لَكِنْ لَا مَعَ تَرْتِيبِهَا أُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُتَوَالِيَةِ التَّوَالِي عَلَى تَرْتِيبِ الْمُضْحَفِ فَيُسْتَفَادُ التَّرْتِيبُ مَعَ التَّوَالِي جَمِيعًا بِخِلَافِ مَا لَوْ عَبَّرَ بِالْمُرْتَبَةِ فَإِنَّهُ لَا يُسْتَفَادُ مِنْهَا التَّوَالِي أ. هـ. □ قَوْلُهُ: (عنها) أَيِ عَنِ الْمُتَوَالِيَةِ نِهَايَةً.

□ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ كَعَجَزَهُ عَنِ الْفَاتِحَةِ السَّابِقِ تَصْوِيرُهُ وَيُحْتَمَلُ أَنْ ضَمِيرَ عَنْهَا رَاجِعٌ إِلَى سَبْعِ آيَاتٍ وَقَوْلُهُ كَذَلِكَ كِنَايَةً عَنِ مُتَوَالِيَةٍ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تُفِيدْ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ نَازَعَ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (كَثُمَ نَظَرُ) أَيِ مَعَ سِتَّةِ قُلُوبًا لَا تُفِيدُ مَعْنَى مَنْظُومًا بِجُرْمِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَالْحُرُوفُ الْمُقْطَعَةُ) قَدْ يَمْنَعُ أَنَّهَا لَا تُفِيدُ مَعْنَى مَنْظُومًا غَايَةَ الْأَمْرِ جَهْلُنَا بِعَيْنٍ مَعْنَاهَا سَم. □ قَوْلُهُ: (كَمَا اقْتَضَاهُ) أَيِ التَّعْمِيمِ الْمَذْكُورُ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ) وَمِنْهُمْ الْأَذْرَعِيُّ وَوَافَقَهُ الْخَطِيبُ عِبَارَتُهُ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تُفِيدَ الْمُتَّفَقَةُ مَعْنَى مَنْظُومًا، أَمْ لَا كَثُمَ نَظَرُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا أَطْلَقَهُ الْجُنْهُورُ وَاخْتَارَ الْإِمَامُ الْأَوَّلُ أَيِ اشْتِرَاطِ أَنْ تُفِيدَ الْمُتَّفَقَةُ مَعْنَى مَنْظُومًا وَأَقْرَهَ فِي الرُّوضَةِ. وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ: الْمُخْتَارُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ وَإِطْلَاقُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الْغَالِبِ ثُمَّ مَا اخْتَارَهُ الشَّيْخُ أَيِ الْمُصَنَّفُ إِنَّمَا يَنْفَدُ إِذَا لَمْ يُحْسِنْ غَيْرَ ذَلِكَ، أَمَّا مَعَ حِفْظِهِ آيَاتِ مُتَوَالِيَةٍ أَوْ مُتَّفَقَةٍ مُنْتَظِمَةٍ الْمَعْنَى فَلَا وَجْهَ لَهُ وَإِنْ شَمِلَهُ إِطْلَاقُهُمْ انْتَهَى. وَهَذَا يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ جَمْعًا بَيْنَ الْكَلَامَتَيْنِ وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ أ. هـ. وَعَقَبَهُ الْبُجَيْرِيُّ بِمَا نَصَّه: وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ أَيِ الْإِطْلَاقُ وَالْحَسَنُ غَيْرُ حَسَنِ أ. هـ. وَيَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا مِثْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (فِي هَذَا) أَيِ فِيمَا لَا يُفِيدُ مَعْنَى مَنْظُومًا. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْوِي بِهِ الْقُرْآنَ إلخ) أَيِ فَلَوْ أَطْلَقَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِأَنَّ مَا أَتَى بِهِ كَلَامٌ أَجَنَّبِيٌّ. (فَائِدَةٌ): لَوْ لَمْ يَحْفَظْ غَيْرَ التَّعَوُّذِ هَلْ يُكْرَرُهُ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ؟ وَهَلْ يُطَلَّبُ مِنْهُ الْإِثْنَانُ بِهِ أَوْ لَا بِقَصْدِ التَّعَوُّذِ الْمَطْلُوبِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ فِيهِمَا نَعَمْ ع ش.

□ قَوْلُهُ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) يُرَاجَعُ الْإِعْتِرَاضُ. □ قَوْلُهُ: (وَالْحُرُوفُ الْمُقْطَعَةُ) قَدْ يَمْنَعُ أَنَّهَا لَا تُفِيدُ مَعْنَى مَنْظُومًا، غَايَةَ الْأَمْرِ جَهْلُنَا بِعَيْنٍ مَعْنَاهَا.

(مع حفظه متواليّة والله أعلم) كما في قضاء رمضان ولحصول المقصود ولو أحسن آية أو أكثر من الفاتحة أتى به في محله وببديل الباقي من القرآن فإن كان الأول قدّمه على البديل أو الآخر قدّم البديل عليه أو بينهما قدّم من البديل بقدر ما لم يُحسِنه قبله ثم يأتي بما يُحسِنه ثم يبدل الباقي فإن لم يُحسِن بديلاً كرّر ما حفظه منها.....

قول (س): (مع حفظه متواليّة) أي منتظمة المعنى خلافاً لمن قال إنّما تُجزئ المتفرقة التي لا تُفيد معنى منظوماً إذا لم يُحسِن غيرها أما إذا أحسن غيرها فلا وجه لإجزائها وقد علمت أنّ المعتدّ إجزاؤها مطلقاً شيخنا. وقوله خلافاً لمن قال إلخ ردّ على الأذري والخطيب. وعبارة النهاية بعد ذكر كلام الأذري: والمعتدّ الأول مطلقاً اه قال ع ش: قوله الأول هو قوله سواء أفادت المتفرقة معنى منظوماً أم لا، وقوله مطلقاً أي حفظ غيرها أم لا اه. □ قوله: (ولو أحسن) إلى قوله ولا عبرة في النهاية والمعنى إلا قوله آية أو أكثر وقوله من القرآن. □ قوله: (وأحسن آية أو أكثر من الفاتحة إلخ) عبارة في النهاية والخطيب وشيخ الإسلام واللفظ للأول ولو عرّف بعض الفاتحة فقط وعرّف لبعضها الآخر بديلاً أتى ببديل البعض الآخر موضعه مع رعاية الترتيب إلخ قال ع ش قوله م ر وعرّف لبعضها إلخ شامل للقرآن والذكر عند العجز عن القرآن ويصرّح به قوله في شرح البهجة الصغير فلو حفظ أولها فقط آخر الذكر عنه أو آخرها فقط قدّم الذكر اه. فتبيّن حجج البديل بكونه من القرآن لعلّه مجرد تصوير ومن ثم قال بعد فإن لم يُحسِن بديلاً كرّر ما يحفظه ولم يقل فإن لم يُحسِن قرأتها اه. □ قوله: (أتى به) أي بما أحسنه من الفاتحة آية أو أكثر. □ قوله: (وببديل الباقي من القرآن) أي إن أحسنه ثم من الذكر إن أحسنه ولا يكفيه التكرار في ذلك خلافاً لظاهر كلامه قليبي أي ولا يكفيه تكرار بعض الفاتحة فيما إذا أحسن بديلاً من ذكر عن البعض الآخر بجبرمي ويتدفع بذلك وما مرّ عن ع ش أنّ قول البصري ما نصّه قوله وببديل الباقي من القرآن مخرج للذكر أي فلا يأتي به بل يكرّرها. وقوله الآتي فإن لم يُحسِن بديلاً شامل للذكر فلا يكرّرها إلا عند العجز عنه فليتأمل وليحرّرها. □ قوله: (فإن لم يُحسِن بديلاً إلخ) ولو قدر على ثلثها الأول والأخير وعجز عن الوسط فهل يجوز له تكرير أحدهما أو يتعيّن الأول يظهر الأول شوبري اه بجبرمي. □ قوله: (كرّر ما حفظه إلخ) وأما لو قدر على بعض الذكر أو الدعاء، فليل: يكمل عليه بالوقوف، والمعتدّ أنّه يكرّره أيضاً وهو واضح شيخنا ومرّ عن ع ش مثله. □ قوله: (كرّر ما حفظه منها إلخ) انظر لو عرّف بديل بعض ما لا يُحسِنه منها كأن عرّف منها آيتين وقدر على ثلاث من البديل أو عكسه فهل الذي يكرّره ما يُحسِنه منها أو من البديل؟ فيه نظر، والأقرب أنّ الذي يكرّره البديل أخذاً من تعليله م ر السابق بأن الشيء لا يكون أصلاً وبدلاً بلا ضرورة، وهنا لا ضرورة إلى تكرير الفاتحة التي هي أصل حقيقة ويحتمل التخيير بينهما لأنّ البديل حينئذ متزلّ منزلة الأصل في وجوب الإنيان به عيّنا ع ش أقول: الأقرب أنّه يكرّر ما يُحسِنه من الفاتحة إذا الظاهر أنّ تكرير الفاتحة كالأصل لتكرير غيرها بل الصورة المذكورة داخلة في قولهم: فإن لم يُحسِن بديلاً إلخ. إذ البعض الذي يكرّر لأجله يصدق عليه

□ قوله: (ثم يبدل الباقي) قصيّه وجوب تقديم التقرير.

بِقَدْرِهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا أَتَى بِهِ ثُمَّ يَبْدَلُ الْبَاقِي مِنَ الذِّكْرِ إِنْ أَحْسَنَهُ وَإِلَّا كَرَّرَ بِقَدْرِهَا أَيْضًا وَلَا عِبْرَةً بِبَعْضِ الْآيَةِ بِلَا خِلَافٍ ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ لَكِنْ نُوزِعَ فِيهِ.

(فَإِنْ عَجَزَ) عَنِ الْقُرْآنِ (أَتَى بِذِكْرٍ) مُتَنَوِّعٍ إِلَى سَبْعَةِ أَنْوَاعٍ لِيَقُومَ كُلُّ نَوْعٍ مَكَانَ آيَةٍ وَلِمَا فِي صَحِيحِ ابْنِ جَبَّانَ وَإِنْ ضَعُفَ «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْتَعَلَّمَ الْقُرْآنَ فَعَلَّمَنِي مَا يُجْزِينِي مِنَ الْقُرْآنِ» وَفِي لَفْظِ الدَّارَقُطَنِيِّ «مَا يُجْزِينِي فِي صَلَاتِي قَالَ قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ.....

أَنَّهُ لَا يُخَسِّنُ الْمُصَلِّي بَدَلَهُ. ۞ قَوْلُهُ: (بِقَدْرِهَا) الْأَوَّلَى هُنَا وَفِي نَظِيرِهِ الْآتِي التَّذْكِيرُ بِإِزْجَاعِ الضَّمِيرِ إِلَى مَا لَا يُخَسِّنُهُ. ۞ قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْ غَيْرِهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مِنَ الْفَاتِحَةِ. ۞ قَوْلُهُ: (مِنَ الذِّكْرِ) أَيِ أَوْ الدُّعَاءِ.

۞ قَوْلُهُ: (وَلَا عِبْرَةَ بِبَعْضِ الْآيَةِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ: وَلَوْ عَرَفَ بَعْضُ آيَةٍ لَزِمَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ فِي تِلْكَ أَيِّ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَحْفُوظُ مِنَ الْفَاتِحَةِ دُونَ هَذِهِ أَيِّ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَحْفُوظُ مِنْ غَيْرِهَا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ، وَخَالَفَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فَجَزَمَ بَعْدَهُ لُزُومُهُ فِيهِمَا وَلَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْذَمِيرِيُّ: وَفِيمَا زَعَمَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ نَظَرَ ظَاهِرًا. وَلِظَاهِرِ الْخَطِيبِ وَالرُّوضِ حَيْثُ عَبَّرَا فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ بِبَعْضِ الْفَاتِحَةِ وَعَبَّرَا فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي الْأَوَّلِ بِبَعْضِ الْبَدَلِ، وَالثَّانِي بِآيَةٍ مِنْ غَيْرِهَا، وَقَالَ شَارِحُهُ: وَتَقْيِيدُهُ كَأَصْلِهِ فِي هَذِهِ دُونَ مَا قَبْلُهَا، بِالْآيَةِ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ عَرَفَ بَعْضُ آيَةٍ لَزِمَهُ فِي تِلْكَ دُونَ هَذِهِ وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَدَمَ لُزُومِ الْإِثْنَانِ بِهِ فِيهِمَا وَلَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَفِيمَا زَعَمَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ نَظَرَ ظَاهِرٌ لِاقْتِضَائِهِ أَنْ مَنْ أَحْسَنَ مُعْظَمَ آيَةِ الدِّينِ أَوْ آيَةٍ «كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً» [البقرة: ٢١٣] لَا يَلْزَمُهُ قِرَاءَتُهُ وَهُوَ بَعِيدٌ، بَلْ هُوَ أَوَّلَى مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْآيَاتِ الْقَصَارِ. ۞ قَوْلُهُ: (لَكِنْ نُوزِعَ فِيهِ). (فَرَعُ): لَوْ قَدَّرَ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي أَثْنَاءِ الْبَدَلِ أَوْ قَبْلَهُ لَمْ يُجْزِئَهُ الْبَدَلُ وَأَتَى بِهَا أَوْ بَعْدَ الْبَدَلِ وَلَوْ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَجْزَأَهُ الْبَدَلُ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ، زَادَ النَّهْيَةُ: وَمِثْلُ ذَلِكَ قَدَّرْتُهُ عَلَى الذِّكْرِ قَبْلَ أَنْ تَمْضِيَ وَفَقَّةٌ بِقَدْرِ الْفَاتِحَةِ فَيَلْزَمُهُ الْإِثْنَانُ بِهِ وَهَذَا غَيْرُ خَاصٍّ بِالْفَاتِحَةِ بَلْ يُطْرَدُ فِي التَّكْبِيرِ وَالتَّشَهُدِ. ۞ وَقَوْلُهُ مَرَّ قَبْلَ أَنْ تَمْضِيَ وَفَقَّةٌ إِلَخَ أَيِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَعْدَ وَفَقَّةٌ تَسَعُّهَا فَلَا يَلْزَمُهُ لِأَنَّ الْوُقُوفَ بَدَلًا وَقَدْ تَمَّ عَشْرٌ وَسَمِ وَشَيْخُنَا.

قَوْلُ (لَسِي): (أَتَى بِذِكْرٍ) وَمُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ فِي الْقُرْآنِ وَمَا سَيَأْتِي فِي الْوُقُوفِ أَنَّهُ يَأْتِي بِذِكْرِ أَيْضًا بَدَلِ السُّورَةِ وَلَمْ أَرْ مَنْ ذَكَرَهُ فَلَمَّا جَعَلَ بَصْرِي. ۞ قَوْلُهُ: (مُتَنَوِّعٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ بِالْإِذْغَامِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَشَارَ إِلَى وَلَا يَتَعَيَّنُ إِلَى التَّشْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ. ۞ قَوْلُهُ: (قَالَ قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ إِلَخَ) قَدْ يُشْكَلُ هَذَا عَلَى مَنْ يَغْتَبِرُ بِبَعْضِ الْآيَةِ مِنَ الْفَاتِحَةِ أَيِ كَالنَّهَايَةِ وَالْخَطِيبِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ كَمَا مَرَّ فَإِنَّ «الْحَمْدُ

۞ قَوْلُهُ: (قَالَ قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ إِلَخَ) قَدْ يُشْكَلُ هَذَا عَلَى مَنْ يَغْتَبِرُ بِبَعْضِ الْآيَةِ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَإِنَّ «الْحَمْدُ لِلَّهِ» بَعْضُ آيَةٍ مِنْهَا وَالْمُقَدَّمُ عَلَيْهِ وَهُوَ سُبْحَانَ اللَّهِ أَقْلٌ مِنَ الْبِسْمَلَةِ، فَإِنَّ قِيلَ الشَّرْطُ فِي الْبَدَلِ أَنْ يَكُونَ سَبْعَ آيَاتٍ أَوْ أَنْوَاعٍ مِنَ الذِّكْرِ يَبْلُغُ مَجْمُوعُ حُرُوفِهَا قَدْرَ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حُرُوفُ كُلِّ آيَةٍ أَوْ نَوْعٍ مِنَ الْبَدَلِ قَدْرَ حُرُوفِ كُلِّ آيَةٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَلَا يَصْغُرُ نَقْصُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَنْ حُرُوفِ

وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» أَشَارَ فِيهِ إِلَى السَّبْعَةِ بِذِكْرِ خَمْسَةِ مِنْهَا وَلَعَلَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ الْآخَرِينَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ حِفْظُهُ لِلْبَسْمَلَةِ وَشَيْءٌ مِنَ الدُّعَاءِ وَلَمَّا كَانَ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَعْضُ آيَةٍ وَهُوَ لَا يَتَعَيَّنُ قِرَاءَتُهُ عَلَى مَا مَرَّ لَمْ يَجِبْ تَعْقِيْبُهُ لِلْبَسْمَلَةِ أَوْ قَدْرِهَا إِنْ لَمْ يَحْفَظْهَا وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْوَاردِ وَيُجْزِئُ الدُّعَاءُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْآخِرَةِ أَيْ سَبْعَةُ أَنْوَاعٍ مِنْهُ وَإِنْ حَفِظَ ذِكْرًا غَيْرَهُ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَا يَتَعَلَّقُ بِالدُّنْيَا أَجْزَأَهُ.
(وَلَا يَجُوزُ نَقْصُ حُرُوفِ الْبَدَلِ) مِنْ قُرْآنٍ أَوْ ذِكْرِ (عَنْ) حُرُوفِ (الْفَاتِحَةِ) وَهِيَ بِالْبَسْمَلَةِ وَالتَّشْدِيدَاتِ مِائَةٌ وَخَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ حَرْفًا.....

لِلَّهِ بَعْضُ آيَةٍ مِنْهَا وَالْمُقَدَّمُ عَلَيْهِ وَهُوَ سُبْحَانَ اللَّهِ أَقْلٌ مِنَ الْبَسْمَلَةِ، فَإِنْ قِيلَ الشَّرْطُ فِي الْبَدَلِ أَنْ يَكُونَ سَبْعَ آيَاتٍ أَوْ أَنْوَاعٍ مِنَ الذِّكْرِ يَتْلُغُ مَجْمُوعَ حُرُوفِهَا قَدَرَ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حُرُوفُ كُلِّ آيَةٍ أَوْ نَوْعٍ مِنَ الْبَدَلِ قَدَرَ حُرُوفِ كُلِّ آيَةٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَلَا يَضُرُّ نَقْصُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَنْ حُرُوفِ الْبَسْمَلَةِ قُلْتُ لَكِنْ يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ مَا يُخَيِّنُهُ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَبَدَلِ مَا لَمْ يُخَيِّنُهُ فَيَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ بَدَلِ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدِ لِلَّهِ وَلَا يَخْصُلُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا إِلَّا إِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا قَدَرَ حُرُوفِ الْبَسْمَلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. وَأَجَابَ النَّهَايَةَ عَنْ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ بِمَا لَا يَشْفِي الْعَلِيلَ. □ فَوَدَّ: (وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) زَادَ شَيْخُنَا مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ يُكْرَرُ ذَلِكَ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِ حَتَّى يَتْلُغَ قَدَرَ الْفَاتِحَةِ وَالْأَمْعَلُومُ أَنَّ ذَلِكَ يَنْقُصُ عَنْهَا إِعْبَارُهُ عَنْ شَيْءٍ قَوْلُهُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ زَادَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ كَذَا وَزَادَ.
□ فَوَدَّ: (وَهُوَ لَا يَتَعَيَّنُ الْإِنْخ) خِلَافًا لِلرُّوْضِ وَالنَّهَايَةِ وَالْخَطِيبِ كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُ الْإِنْخ) وَهُوَ الْأَصَحُّ وَقِيلَ يَتَعَيَّنُ وَيُضَيَّفُ إِلَيْهِ كَلِمَتَيْنِ أَيْ نَوْعَيْنِ آخَرَيْنِ مِنَ الذِّكْرِ نَحْوَ مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ لِتَصْيِيرِ السَّبْعَةِ أَنْوَاعٍ سَبْعَ آيَاتٍ وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ فِي التَّنْبِيهِ وَقِيلَ يَكْفِي هَذِهِ الْخَمْسَةُ أَنْوَاعٌ لِذِكْرِهَا فِي الْحَدِيثِ وَسُكُوتِهِ عَلَيْهَا وَرَدُّ بَأَن سُكُوتِهِ لَا يَنْفِي الزِّيَادَةَ عَلَيْهَا مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ حَفِظَ ذِكْرًا الْإِنْخ) لَكِنَّ الْأَوَّلَى الذِّكْرُ بِجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (غَيْرُهُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (أَجْزَأَهُ) وَبَحَثَ الشُّوْبَرِيُّ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ عَجَزَ عَنِ التَّرْجَمَةِ بِالْأَخْرَوِيِّ وَالْأَتَعَيْنَ كُرْدِيٍّ وَبُجَيْرِمِيٍّ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا إِعْبَارَتَهُ وَالدُّعَاءُ كَالذِّكْرِ لَكِنْ يَجِبُ تَقْدِيمُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْآخِرَةِ وَلَوْ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ وَمِنْهُ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي زَوْجَةً حَسَنَاءَ عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالدُّنْيَا كَاللَّهُمَّ ارْزُقْنِي دِينَارًا اه.

□ فَوَدَّ (سَمِي): (وَلَا يَجُوزُ نَقْصُ حُرُوفِ الْبَدَلِ الْإِنْخ) الْمُرَادُ أَنَّ الْمَجْمُوعَ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْمَجْمُوعِ لَا أَنَّ كُلَّ آيَةٍ أَوْ نَوْعٍ مِنَ الذِّكْرِ أَوْ الدُّعَاءِ مِنَ الْبَدَلِ قَدَرَ آيَةٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ فَوَدَّ: (عَنْ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ) وَيَتَّبِعِي الْإِكْتِفَاءَ بَطْنٌ عَدَمِ التَّقْصِ هُنَا كَمَا يَأْتِي فِي الْوُقُوفِ لِمَشَقَّةِ عَدَمِ مَا يَأْتِي بِهِ مِنَ الْحُرُوفِ بَلْ قَدْ

الْفَاتِحَةِ قُلْتُ لَكِنْ يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ مَا يُخَيِّنُهُ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَبَدَلِ مَا لَمْ يُخَيِّنُهُ، فَيَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ بَدَلِ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدِ لِلَّهِ وَلَا يَخْصُلُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهُمَا إِلَّا إِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا قَدَرَ حُرُوفِ الْبَسْمَلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

□ فَوَدَّ: (عَنْ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ) هَلْ يَكْتَفِي بَطْنُهُ فِي كَوْنِ مَا أَتَى بِهِ قَدَرَ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ كَمَا اكْتَفَى بِهِ فِي كَوْنِ وَقُوفِهِ بِقَدْرِهَا كَمَا يَأْتِي.

بِقِرَاءَةِ مَلِكٍ وَلَوْ بِالْإِدْغَامِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ يَجْعَلُ الْمُدْغَمَ مُشَدَّدًا وَهُوَ حَرْفَانِ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَالْبَدَلِ.

(تَنْبِيْهُ) مَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّ حُرُوفَهَا بَدَوْنَ تَشْدِيدَاتِهَا وَبِقِرَاءَةِ مَلِكٍ بِلَا أَلِفٍ مِائَةً وَاحِدًا وَأَرْبَعُونَ هُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ مَا حُذِفَ رَسْمًا لَا يُحْسَبُ فِي الْعَدِّ.....

يَعْدُّ ذَلِكَ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ ع ش وَحَلْبِيٍّ. هـ فَوْه: (بِقِرَاءَةِ مَلِكٍ) أَيْ بِلَا أَلِفٍ. هـ فَوْه: (وَلَوْ بِالْإِدْغَامِ الْإِخ) رَاجِعٌ لِمَتْنِ، قَالَ سَم: هَذِهِ الْغَايَةُ تُفِيدُ أَنَّ الْإِدْغَامَ لَيْسَ أَنْقَصَ مِنْ عَدَمِهِ اهـ. هـ فَوْه: (وَهُوَ حَرْفَانِ الْإِخ) قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَتَبِعَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي الْكِفَايَةِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَا فِي الْمَطْلَبِ اهـ شَرْحُ الْعُبَابِ. وَعِبَارَةٌ مُخْتَصَرٌ الْكِفَايَةِ لِابْنِ التَّقِيْبِ وَالْحَرْفُ الْمُشَدَّدُ مِنَ الْفَاتِحَةِ بِحَرْفَيْنِ وَلَا يُرَاعَى فِي الذِّكْرِ التَّشْدِيدَاتُ انْتَهَتْ، وَظَاهِرٌ ذَلِكَ أَنَّهُ يُغْنِي عَنِ الْمُشَدَّدِ مِنَ الْفَاتِحَةِ حَرْفَانِ بِلَا تَشْدِيدٍ لَكِنْ فِي التَّائِيهِ مَا نَصَّهُ: وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ اعْتِبَارَ عَدَمِ نَقْصِ الْحُرُوفِ وَلَمْ يَذْكُرْ اعْتِبَارَ تَشْدِيدَاتِ الْفَاتِحَةِ، وَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ وُجُودِ تَشْدِيدَاتٍ بَعْدَ تَشْدِيدَاتِ الْفَاتِحَةِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ ذَلِكَ جَعَلَ عَوَضَ كُلِّ تَشْدِيدَةٍ حَرْفًا، وَكَذَا فِي الذِّكْرِ اهـ. وَفِيهِ تَضَرُّعٌ بِوُجُوبِ الْإِثْبَانِ بِالتَّشْدِيدَاتِ مَعَ الْقُدْرَةِ وَأَنَّهُ لَا يُغْنِي مَعَهَا عَنِ الْمُشَدَّدِ حَرْفَانِ بِلَا تَشْدِيدٍ وَاعْلَمْ أَنَّ مُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ أَتَى فِي الْبَدَلِ بِمُشَدَّدٍ عَنْ حَرْفَيْنِ فِي الْفَاتِحَةِ كَفَى وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْوَجْهَ م ر أَنَّهُ لَا يَكْفِي سَم وَمَا ذَكَرَهُ عَنْ مُخْتَصَرِ الْكِفَايَةِ ذَكَرَهُ الْمُغْنِي وَأَقْرَهُ وَقَوْلُهُ أَنَّ مُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَجْمُوعِ الْإِخ أَيِ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الشَّارِحُ وَالتَّهْلُوكَةُ وَقَوْلُهُ فَإِنَّ الْوَجْهَ الْإِخِ اعْتَمَدَهُ ع ش وَغَيْرُهُ عِبَارَةٌ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ م ر وَالْبَدَلُ أَيِ حَيْثُ لَمْ تَرِدْ التَّشْدِيدَاتُ فِي الْبَدَلِ عَلَى تَشْدِيدَاتِ الْفَاتِحَةِ وَإِلَّا حُسِبَ حَرْفًا وَاحِدًا اهـ. وَعِبَارَةٌ شَيْخَنَا وَالحَلْبِي: وَالْحَرْفُ الْمَشْدَدُ مِنَ الْبَدَلِ كَالْحَرْفِ الْمُشَدَّدِ مِنَ الْفَاتِحَةِ وَالْحَرْفَانِ مِنْهُ كَالْحَرْفِ الْمُشَدَّدِ مِنْهَا لَا عَكْسُهُ اهـ. هـ فَوْه: (مَا ذَكَرَ) أَيِ بِطَرِيقِ الزُّرُومِ سَم. هـ فَوْه: (مِائَةً وَاحِدًا وَأَرْبَعُونَ) أَيِ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْبَاقِي بَعْدَ إِسْقَاطِ التَّشْدِيدَاتِ الْأَرْبَعَةِ

هـ فَوْه: (وَلَوْ بِالْإِدْغَامِ) هَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْإِدْغَامَ لَيْسَ أَنْقَصَ مِنْ عَدَمِهِ. هـ فَوْه: (مِنَ الْفَاتِحَةِ وَالْبَدَلِ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَتَبِعَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِي الْكِفَايَةِ وَغَيْرُهُ: وَيَحْسِبُ الْحَرْفُ الْمُشَدَّدُ بِحَرْفَيْنِ فِي الْفَاتِحَةِ وَالْبَدَلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَا فِي الْمَطْلَبِ اهـ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، وَعِبَارَةٌ مُخْتَصَرٌ الْكِفَايَةِ لِابْنِ التَّقِيْبِ: وَالْحَرْفُ الْمُشَدَّدُ مِنَ الْفَاتِحَةِ بِحَرْفَيْنِ وَلَا يُرَاعَى فِي الذِّكْرِ التَّشْدِيدَاتُ انْتَهَى. وَظَاهِرٌ ذَلِكَ أَنَّهُ يُغْنِي عَنِ الْمُشَدَّدِ مِنَ الْفَاتِحَةِ حَرْفَانِ بِلَا تَشْدِيدٍ، لَكِنْ فِي التَّائِيهِ مَا نَصَّهُ: وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ اعْتِبَارَ عَدَمِ نَقْصِ الْحُرُوفِ وَلَمْ يَذْكُرْ اعْتِبَارَ التَّشْدِيدَاتِ وَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِ وُجُودِ تَشْدِيدَاتٍ بَعْدَ تَشْدِيدَاتِ الْفَاتِحَةِ وَإِنْ لَمْ يُمْكِنَهُ ذَلِكَ جَعَلَ عَوَضَ كُلِّ تَشْدِيدَةٍ حَرْفًا، وَكَذَا فِي الذِّكْرِ اهـ. وَفِيهِ تَضَرُّعٌ بِوُجُوبِ الْإِثْبَانِ بِالتَّشْدِيدَاتِ مَعَ الْقُدْرَةِ وَأَنَّهُ لَا يُغْنِي مَعَهَا عَنِ الْمُشَدَّدِ حَرْفَانِ بِلَا تَشْدِيدٍ، وَاعْلَمْ أَنَّ مُقْتَضَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَوْ أَتَى فِي الْبَدَلِ بِمُشَدَّدٍ عَنْ حَرْفَيْنِ فِي الْفَاتِحَةِ كَفَى، وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ لَا يَكْفِي. هـ فَوْه: (مِائَةً وَاحِدًا وَأَرْبَعُونَ) أَيِ لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْبَاقِي بَعْدَ إِسْقَاطِ التَّشْدِيدَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ مِنَ الْمِائَةِ وَالْخَمْسَةِ وَالْخَمْسِينَ فَقَوْلُهُ: (تَنْبِيْهُ: مَا ذَكَرَ...) أَيِ بِطَرِيقِ الزُّرُومِ.

وَبَيَّانُهُ أَنَّ الحُرُوفَ المَلْفُوظَ بها ولو في حالة كَالِيفَاتِ الوَصْلِ مِائَةٌ وَسَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ وَقَدْ اتَّفَقَ
 أَيْمَةُ الرِّسْمِ عَلَى حَذْفِ سِتِّ أَلِفَاتِ أَلِفِ اسْمِ وَأَلِفِ بَعْدَ لَامِ الجَلَالَةِ مَرَّتَيْنِ وَبَعْدَ مِيمِ الرَّحْمَنِ
 مَرَّتَيْنِ وَبَعْدَ عَيْنِ الْعَالَمِينَ فَالْبَاقِي مَا ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَخَالَفَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ الصَّغِيرِ
 فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ أَنَّهَا مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَأَرْبَعُونَ هَذَا مَا ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَتَبِعْتَهُمْ فِي الْأَصْلِ،
 وَالْحَقُّ أَنَّهَا مِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ وَثَلَاثُونَ بِالْإِتْدَاءِ بِأَلِفَاتِ الْوَصْلِ اهـ. وَكَانَ نَظَرِي إِلَى أَنَّ صِرَاطِي فِي
 الْمَوْضِعَيْنِ وَالْأَلِفُ بَعْدَ ضَادِ الضَّالِّينِ مَحْذُوفَةٌ رَسْمًا لَكِنَّ هَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ وَالْأَرْجَحُ كَمَا قَالَ
 الشَّاطِبِيُّ صَاحِبُ الْمَرْسُومِ ثُبُوتُهَا فِي الْأَوَّلِينَ، وَالْمَشْهُورُ بَلِ اقْتَضَى كَلَامُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مُتَّفَقٌ
 عَلَيْهِ ثُبُوتُ الثَّالِثَةِ وَحِينَئِذٍ اتَّجَهَ مَا ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ. وَقَوْلُ شَيْخِنَا بِالْإِتْدَاءِ إِلَى آخِرِهِ لَا يَخْتَصُّ
 بِالْحَقِّ الَّذِي ذَكَرَهُ بَلِ يَأْتِي عَلَى كَلَامِ الْإِسْنَوِيِّ أَيْضًا نَظَرًا لِثُبُوتِهَا فِي الرِّسْمِ، هَذَا وَاعْتِبَارُ
 الرِّسْمِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ لَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّ كَلَامَنَا فِي قِرَاءَةِ أَحْرَفٍ بِدَلِّ أَحْرَفٍ عَجَزَ عَنْهَا وَذَلِكَ إِنَّمَا
 يُنَاطُ بِالْمَلْفُوظِ دُونَ الْمَرْسُومِ لِأَنَّهُمْ يَرْسُمُونَ مَا لَا يَتَلَفَّظُ بِهِ وَعَكْسُهُ لِحَكْمِ ذِكْرُهَا عَلَى أَنَّهَا
 غَيْرُ مُطَرِدَةٍ، وَلِذَا قَالُوا خَطَّانٍ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِمَا خَطُّ الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ وَخَطُّ الْعَرُوضِيِّينَ
 فَاصْطِلَاحُ أَهْلِ الرِّسْمِ لَا يُوَافِقُ اللَّفْظَ الْمَنُوطَةَ بِهِ الْقِرَاءَةَ بِوَجْهِ فَالْحَقُّ الَّذِي لَا مَحِيصَ عَنْهُ
 اعْتِبَارُ اللَّفْظِ وَعَلَيْهِ فَهَلْ تُعْتَبَرُ أَلِفَاتُ الْوَصْلِ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ قَدْ يَتَلَفَّظُ بِهَا فِي حَالَةِ الْإِتْدَاءِ أَوَّلًا
 لِأَنَّهَا مَحْذُوفَةٌ مِنَ اللَّفْظِ غَالِبًا كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ فَيَجِبُ مِائَةٌ وَسَبْعَةٌ وَأَرْبَعُونَ حَرْفًا غَيْرَ
 الشَّدَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ فَالْجُمْلَةُ مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَيُسَوُّونَ حَرْفًا فَإِنْ قُلْتُ يَلْزَمُ عَلَى فَرَضِ الشَّدَاتِ
 كَذَلِكَ عَدُّ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ مَرَّتَيْنِ لِأَنَّ لَامَ الرَّحْمَنِ مَثَلًا حُسِبَتْ وَحَدَّهَا وَالرَّاءُ حُسِبَتْ وَحَدَّهَا

عَشَرَ مِنَ الْمِائَةِ وَالْخَمْسَةِ وَالْخَمْسِينَ سَم. □ فَوَدَّ: (وَبَيَّانُهُ) أَي مَا جَرَى عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ. □ فَوَدَّ: (وَكَاثَهُ)
 أَي شَيْخَ الْإِسْلَامِ. □ فَوَدَّ: (لَكِنَّ هَذَا) أَي الْحَذْفُ فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ. □ فَوَدَّ: (ثُبُوتُ الثَّالِثَةِ) خَبَرٌ
 وَالْمَشْهُورُ. □ فَوَدَّ: (هَذَا) أَي خُذْ هَذَا. □ فَوَدَّ: (فِي قِرَاءَةِ الْحَرْفِ إلخ) الْأَوَّلَى الْحُرُوفُ. □ فَوَدَّ:
 (وَذَلِكَ) أَي الْقِرَاءَةُ. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّهَا) أَي تِلْكَ الْحِكْمُ. □ فَوَدَّ: (وَلِذَا) أَي لِعَدَمِ الْإِطْرَادِ. □ فَوَدَّ:
 (الْإِمَامُ) صِفَةُ الْمُصْحَفِ أَي مُصْحَفُ سَيِّدِنَا عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. □ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَي الْحَقُّ
 الْمَذْكُورُ. □ فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) أَي لِأَنَّهُ الْإِحْتِيَاطُ الْمَوَافِقُ لِمَا جَرَى عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ
 وَغَيْرُهُمَا وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ سَم. □ قَدْ يُقَالُ: بَلِ الثَّانِي أَوْجَهُ لِعَدَمِ تَوَقُّفِ الصَّحْحَةِ عَلَى تِلْكَ الْأَلِفَاتِ بِدَلِيلِ
 الصَّحْحَةِ إِذَا وَصَلَ الْجَمِيعَ اهـ. وَأَيْضًا التَّوَقُّفُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْفَضْلِ الصَّحِيحِ كَافٍ فِي التَّرْجِيحِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ
 لَامَ الرَّحْمَنِ إلخ) قَدْ يُقَالُ: الْحَقُّ الَّذِي لَا مَحِيصَ عَنْهُ بِنَاءً عَلَى مَا قَرَّرَهُ مِنْ اعْتِبَارِ اللَّفْظِ دُونَ الرِّسْمِ أَنَّ
 لَا يَعْدُ نَحْوُ لَامِ الرَّحْمَنِ.

□ فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) قَدْ يُقَالُ بَلِ الثَّانِي أَوْجَهُ؛ لِعَدَمِ تَوَقُّفِ الصَّحْحَةِ عَلَى تِلْكَ الْأَلِفَاتِ بِدَلِيلِ الصَّحْحَةِ
 إِذَا وَصَلَ الْجَمِيعَ.

ثُمَّ حُسِبَتْ وَاحِدًا فِي الشَّدَّةِ قُلْتُ الْمُتَمَتِّعُ حِسَابُهُ مَرَّتَيْنِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَمَا هُنَا لَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُمَا حُسِبَتَا أَوَّلًا نَظَرًا لِأَصْلِ الْفِكَ وَثَانِيًا نَظَرًا لِعَارِضِ الْإِدْغَامِ وَكَمَا حُسِبَتْ أَلِفَاتُ الْوَصْلِ نَظَرًا لِبَعْضِ الْحَالَاتِ هَكَذَا هَذِهِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ (فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَا يَجُوزُ النَقْصُ عَنْ آيَاتِهَا وَإِنَّمَا أَجْزَأُ قِضَاءِ يَوْمٍ قَصِيرٍ عَنْ طَوِيلٍ لِعُسْرِ رِعَايَةِ الْمُثَانِلَةِ فِي الْأَيَّامِ اسْتَشْكَلَ قَطْعُهُمْ بِوُجُوبِ السَّبْعِ فِي الْبَدَلِ دُونَ عَدَدِ الْحُرُوفِ مَعَ أَنَّهَا الْمَقْصُودَةُ بِالثَّوَابِ وَيُجَابُ بِأَنَّ خُصُوصَ كَوْنِهَا سَبْعًا وَقَعَتِ الْمِثْنَةُ بِهِ كَمَا مَرَّ بِخِلَافِ خُصُوصِ عَدَدِ حُرُوفِهَا فَكَانَتْ عِنَايَتُهُمْ بِذَلِكَ أَقْوَى وَإِنَاطَةُ الثَّوَابِ بِهَا لَا تَخْتَصُّ بِالْفَاتِحَةِ فَخَفَّ أَمْرُهَا وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِالذِّكْرِ غَيْرَ

❏ قَوْلُهُ: (قُلْتُ الْمُتَمَتِّعُ الْإِنِّ) مَا تَضَمَّنَتْ كَلَامُهُ مِنْ حَضَرِ الْإِمْتِنَاعِ فِيمَا ذَكَرَ مَمْنُوعٌ وَمُنَافٍ لِتَضَرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْمُسَدَّدَ مَعْدُودٌ بِحَرْفَيْنِ وَمَا ذَكَرَهُ بِقَوْلِهِ: (وَكَمَا الْإِنِّ) لَيْسَ فِيهِ تَأْيِيدٌ لِمَا ادَّعَاهُ فَلْيَتَأَمَّلْ حَقًّا تَأَمَّلْ بِصُرِّي.
❏ قَوْلُهُ: (لِعَارِضِ الْإِدْغَامِ) قَدْ يُقَالُ عَارِضُ الْإِدْغَامِ إِنَّمَا يَقْتَضِي عَدَّهُ صِفَةَ الْحَرْفِ لَا عَدَّهُ مَرَّةً أُخْرَى فَلَا وَجْهَ أَنَّ الْمُسَدَّدَ لَا يُعَدُّ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً لَكِنْ بِحَرْفَيْنِ وَتُعْتَبَرُ صِفَتُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ التَّائِيهِ سَم.
❏ قَوْلُهُ: (كَمَا لَا يَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيُجَابُ فِي الْمَعْنَى. ❏ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا أَجْزَأُ الْإِنِّ) رَدٌّ لِذَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ.
❏ قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَالَ ابْنُ الْأَسْتَاذِ: قَطَعُوا بِإِغْتِيَابِ سَبْعِ آيَاتٍ وَاخْتَلَفُوا فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ وَالْحُرُوفُ هِيَ الْمَقْصُودَةُ لِأَنَّ الثَّوَابَ عَلَيْهَا ه. ❏ قَوْلُهُ: (بِوُجُوبِ السَّبْعِ) أَيِ الْآيَاتِ.
❏ قَوْلُهُ: (دُونَ عَدَدِ الْحُرُوفِ) أَيِ فَلَمْ يَقْطَعُوا بِوُجُوبِهِ سَم. ❏ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ خُصُوصَ كَوْنِهَا الْإِنِّ) أَيِ الْفَاتِحَةِ. ❏ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ فَسَبْعِ آيَاتٍ. ❏ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ بِالسَّبْعِ. ❏ قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيِ بِالْحُرُوفِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ أَبْدَلَ الذِّكْرَ بِالْبَدَلِ، وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الذِّكْرِ وَالِدَّعَاءِ أَنْ يَقْصِدَ بِهِمَا الْبَدْلَةَ بَلِ الشَّرْطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِمَا غَيْرَهَا ه. وَهِيَ كَالصَّرِيحِ فِي مَوَاقِفِهِ مَا فِي الشَّرْحِ وَالنِّهَايَةِ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ التَّشْرِيكِ فَقَوْلُ الْحَلَبِيِّ عَلَى الْمَنْهَجِ وَوَاقْفُهُ شَيْخُنَا مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ غَيْرَهَا أَيِ فَقَطَّ حَتَّى فِي التَّعَوُّذِ وَالْإِفْتِيَاكِ إِذَا كَانَ كُلُّ بَدَلٍ خِلَافًا لِحَجَرِ ضَعِيفٍ وَلِذَا عَقَّبَهُ الْبُجَيْرِيُّ بِمَا نَصَّهُ وَقَوْلُهُ فَقَطَّ أَيِ فَلَوْ قَصَدَ الْبَدْلَةَ وَغَيْرَهَا لَمْ يَضُرَّ عَلَى كَلَامِهِ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يَضُرُّ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا سَيَأْتِي فِي قَصْدِ الرُّكْنِ مَعَ غَيْرِهِ وَالْفَرْقُ أَنَّ الرُّكْنَ أَضَلُّ وَالْبَدَلُ فَرْعٌ وَالْأَضَلُّ يُغْتَفَرُ فِيهِ شَيْخُنَا وَعِبَارَةُ الْإِطْفِيحِيِّ قَوْلُهُ (بَلِ الشَّرْطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِمَا غَيْرَهَا) أَيِ الْبَدْلَةَ وَلَوْ مَعَهَا فَلَوْ افْتَتَحَ وَتَعَوَّذَ بِقَصْدِ السَّنِّيَّةِ وَالْبَدَلِ لَمْ يَكْفِهِ شَرْحُ م ر ه. وَهُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ ش ه كَلَامُ الْبُجَيْرِيِّ. ❏ قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَقْصِدَ بِالذِّكْرِ الْإِنِّ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا، وَلَوْ بِالْإِفْتِيَاكِ وَالتَّعَوُّذِ وَهُوَ صَرِيحُ قَوْلِ الرُّوضِ وَلَا

❏ قَوْلُهُ: (لِعَارِضِ الْإِدْغَامِ) قَدْ يُقَالُ عَارِضُ الْإِدْغَامِ إِنَّمَا يَقْتَضِي عَدَّهُ صِفَةَ الْحَرْفِ لَا عَدَّهُ مَرَّةً أُخْرَى، فَالْوَجْهُ أَنَّ الْمُسَدَّدَ لَا يُعَدُّ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً لَكِنْ بِحَرْفَيْنِ وَتُعْتَبَرُ صِفَتُهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ التَّائِيهِ.
❏ قَوْلُهُ: (بِوُجُوبِ السَّبْعِ) أَيِ الْآيَاتِ. وَقَوْلُهُ: دُونَ عَدَدِ الْحُرُوفِ أَيِ فَلَمْ يَقْطَعُوا بِوُجُوبِهِ.
❏ قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَقْصِدَ بِالذِّكْرِ غَيْرَ الْبَدْلَةِ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا، وَلَوْ بِالْإِفْتِيَاكِ وَالتَّعَوُّذِ وَهُوَ

البَدَلِيَّةُ ولو معها فلو افْتَتَحَ أو تَعَوَّدَ بِقَصْدِ السُّنَّةِ والبَدَلِ لم يَكْفِ. (فَإِنْ لم يُحْسِنْ شَيْئًا) من قُرْآنٍ ولا غَيْرِهِ وَعَجَزَ عن التَّعَلُّمِ وترجمة الذِّكْرِ والدُّعَاءِ.....

يُشْتَرَطُ قَصْدُ البَدَلِيَّةِ، بل يُشْتَرَطُ أَنْ لا يَقْصِدَ غَيْرَهَا، فَلَوْ أَتَى بِدُعَاءِ الإِسْتِفْتَاخِ وَلَمْ يَقْصِدْهُ اغْتَدَّ بِهِ بَدَلًا اهـ سم. هـ فَوَدَّ: (بِالذِّكْرِ) وَمِثْلُهُ الدُّعَاءُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ كَغَيْرِهِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ فَلْيُرَاجَعْ. وَعَلَى هَذَا فَتَفَارِقُ الْقِرَاءَةُ الذِّكْرَ والدُّعَاءُ بِالْإِكْتِفَاءِ بِهَا مَعَ قَصْدِ البَدَلِيَّةِ وَغَيْرِهَا فَلْيُحَرِّزْ لَكِنَّ عِبَارَةَ الرُّوضِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَقَدْ عَبَّرَ فِي شَرْحِهِ بِقَوْلِهِ (وَلَا يُشْتَرَطُ فِي البَدَلِ الْإِنْخ) شَامِلَةٌ لِلْبَدَلِ إِذَا كَانَ قُرْآنًا فَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَضُرُّ فِيهِ قَصْدُ البَدَلِيَّةِ وَغَيْرِهَا سم. وَيُصْرِّحُ بِتِلْكَ الْقَضِيَّةِ قَوْلُ ع ش مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ م ر فَلَوْ افْتَتَحَ أو تَعَوَّدَ بِقَصْدِ السُّنَّةِ والبَدَلِ لم يَكْفِ يَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ قَرَأَ آيَةً تَشْتَمِلُ عَلَى دُعَاءٍ فَقَصَدَ بِهَا الدُّعَاءَ لِتَنْفِيسِهِ وَالْقُرْآنَ فَلَا تَكْفِي فِي آدَاءِ الْوَاجِبِ إِنْ كَانَتْ بَدَلًا وَلَا فِي آدَاءِ السُّورَةِ إِنْ لَمْ تَكُنْ لِأَنَّهُ لَمَّا نَوَى بِذَلِكَ الْقُرْآنَ والدُّعَاءَ أَخْرَجَهَا بِالْقَصْدِ عَنْ كَوْنِهَا قُرْآنًا حُكْمًا فَلَا يُعْتَدُّ بِهَا فِيمَا يَتَوَقَّفُ حُصُولُهُ عَلَى الْقُرْآنِ اهـ. لَكِنْ عَقَبَهُ الرَّشِيدِيُّ بِمَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ م ر بِقَصْدِ السُّنَّةِ والبَدَلِ لم يَكْفِ. بَحْثُ الشَّيْخِ ع ش أَنَّ مِثْلَهُ مَا إِذَا اشْرَكَ فِي آيَةٍ تَتَضَمَّنُ الدُّعَاءَ بَيْنَ الْقُرْآنِيَّةِ والدُّعَاءِ لِتَنْفِيسِهِ فِيهِ وَقَعَةُ لِلْفَرْقِ الظَّاهِرِ إِذْ هُوَ هُنَا شَرَكٌ بَيْنَ مَقْصُودَيْنِ لِذَاهِمِهِمَا لِلصَّلَاةِ هُمَا السُّنَّةُ والفَرْضِيَّةُ فَإِذَا قَصَدَ أَحَدُهُمَا فَاتَّ الْآخَرُ بِخِلَافِهِ فِي تِلْكَ مَعَ أَنَّ مَوْضِعَ اللَّفْظِ فِيهَا الدُّعَاءُ اهـ. وَيَأْتِي عَنِ السَّيِّدِ البَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ مَعَهَا) يُرَاجَعْ سَمِ قَدْ قَدَّمْنَا مَا يُزِيلُ التَّوَقُّفَ وَيُزِيلُهُ أَيْضًا قَوْلُ البَصْرِيِّ مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ وَلَوْ مَعَهَا يُؤْخَذُ مِنْ قَرِينَةِ التَّمْثِيلِ أَنَّ الْمُرَادَ مَنَعَ التَّشْرِيكِ بَيْنَ البَدَلِيَّةِ وَسُنَّةٍ مَقْصُودَةٍ فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ فِي عَدَمِ الصَّارِفِ قَصْدُ التَّشْرِيكِ كَنِيَّةِ التَّبَرُّدِ مَعَ نِيَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ فِي الْوُضُوءِ وَقَصْدِ الصَّلَاةِ وَدَفْعِ الْغَرِيمِ وَمَا يَأْتِي لَهُ فِي الْإِغْتِدَالِ أَنَّ الْمَضِرَّ رَفَعَ الرَّأْسَ بِقَصْدِ الْفَرْعِ وَحَدَهُ وَنَحَوَ ذَلِكَ لِأَنَّ جَمِيعَ مَا ذَكَرَ لَيْسَ فِيهِ تَشْرِيكَ بَيْنَ مَقْصُودَيْنِ شَرْعًا بِفِعْلٍ وَاحِدٍ حَتَّى لَوْ فُرِضَ فِي مَسْأَلَتِنَا قَصْدُ نَحْوِ الدُّعَاءِ مَعَ البَدَلِيَّةِ لم يَضُرَّ اهـ. وَقَدْ مَرَّ عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُ أَوَّلَهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ (حَتَّى لَوْ فُرِضَ الْإِنْخ) قَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَسَمِ مَا يُخَالِفُهُ إِلَّا أَنْ يُخَصَّصَ قَوْلُهُ الْمَذْكُورَ بِمَا إِذَا كَانَ الْبَدَلُ قُرْآنًا. هـ فَوَدَّ: (مَنْ قُرَأَ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ بِالنَّسْبَةِ فِي الْمُغْنِيِّ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ، وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَتَرْجَمَةُ الذِّكْرِ والدُّعَاءِ. هـ فَوَدَّ: (وَعَجَزَ عَنِ التَّعَلُّمِ) يَتَّبِعِي، وَكَذَا لَوْ قَدَّرَ لَكِنَّهُ

صَرِيحُ قَوْلِ الرُّوضِ، وَلَا يُشْتَرَطُ قَصْدُ البَدَلِيَّةِ بل يُشْتَرَطُ أَنْ لا يَقْصِدَ غَيْرَهَا فَلَوْ أَتَى بِدُعَاءِ الإِسْتِفْتَاخِ وَلَمْ يَقْصِدْهُ اغْتَدَّ بِهِ بَدَلًا اهـ. وَهُوَ شَامِلٌ لِلْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ، وَقَدْ عَبَّرَ فِي شَرْحِهِ بِقَوْلِهِ: وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْبَدَلِ الْإِنْخ. هـ فَوَدَّ: (بِالذِّكْرِ) وَمِثْلُهُ الدُّعَاءُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ كَغَيْرِهِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ فَلْيُرَاجَعْ. فَإِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَصْدُ الرُّخْنِ لَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ عَدَمِ الصَّارِفِ بِأَنْ يَقْصِدَ غَيْرَهُ فَقَطْ وَأَنَّ الْقِرَاءَةَ كَذَلِكَ، وَعَلَى هَذَا فَتَفَارِقُ الْقِرَاءَةُ الذِّكْرَ والدُّعَاءُ بِالْإِكْتِفَاءِ بِهَا مَعَ قَصْدِ البَدَلِيَّةِ وَغَيْرِهَا فَلْيُحَرِّزْ، لَكِنَّ عِبَارَةَ الرُّوضِ وَشَرْحَهُ شَامِلَةٌ لِلْبَدَلِ إِذَا كَانَ قُرْآنًا فَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ يَضُرُّ فِيهِ قَصْدُ البَدَلِيَّةِ وَغَيْرِهَا فَنَظَرُ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ فِيمَا مَرَّ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ مَعَهَا) يُرَاجَعْ. هـ فَوَدَّ: (وَعَجَزَ عَنِ التَّعَلُّمِ) يَتَّبِعِي، وَكَذَا لَوْ قَدَّرَ لَكِنَّهُ يَقْضِي مَا صَلَّاهُ لِضَيْقِ الْوَقْتِ.

نظير ما مرَّ (وَقَفَّ) وَجُوبًا (قَدَرَ الْفَاتِحَةَ) فِي ظَنِّهِ أَيْ بِالنَّسْبَةِ لِزَمَنِ قِرَائَتِهَا الْمُعْتَدِلَةِ مِنْ غَالِبِ
أَمْثَالِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فَيَمْنُ خُلِقَ بِلَا نَحْوٍ مِرْقَى أَوْ حَشْفَةٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ وَالْوُقُوفَ بِقَدْرِهَا كَانَا
وَاجِبَيْنِ فَإِذَا تَعَدَّرَ أَحَدُهُمَا بَقِيَ الْآخَرُ وَيَلْزَمُهُ الْقُعُودُ بِقَدْرِ التَّشْهِيدِ الْأَخِيرِ وَيُسْنُّ لَهُ الْوُقُوفُ
بِقَدْرِ السُّورَةِ وَالْقُنُوتِ وَالْقُعُودُ بِقَدْرِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ (وَيُسْنُّ عَقِبَ الْفَاتِحَةِ) لِقَارِئِهَا وَلَوْ خَارِجَ
الصَّلَاةِ لَكِنَّهُ فِيهَا أَكَّدَ وَمِثْلُهَا بَدَّلَهَا إِنْ تَضَمَّنَ دُعَاءَ (أَمِينَ) مَعَ سَكَنَةٍ لَطِيفَةٍ بَيْنَهُمَا.....

يَقْضِي مَا صَلَّاهُ لِضَبِّ الْوَقْتِ قَالَهُ سَمَ : وَهُوَ يَوْمُهُمْ أَنْعَقَادَ صَلَاةِ الْقَادِرِ عَلَى التَّعَلُّمِ مَعَ سَعَةِ الْوَقْتِ وَقَدْ
تَقَدَّمَ عَنْهُ . وَفِي الشَّرْحِ خِلَافُهُ فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُ هَذِهِ الْقَوْلَةِ . □ قَوْلُهُ : (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيْ عَجَزْنَا نَظِيرُ عَجِزَ مَرَّ
فِي شَرْحٍ : فَإِنْ جَهِلَ الْفَاتِحَةُ .

قَوْلُ (لَسِي) : (وَقَفَّ الْخُ) وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَحْرِيكُ لِسَانِهِ بِخِلَافِ الْأَخْرَسِ الَّذِي طَرَأَ خَرَسُهُ شَيْخُنَا .
□ قَوْلُهُ : (وَذَلِكَ) أَيْ وَجُوبُ الْوُقُوفِ . □ قَوْلُهُ : (وَيُسْنُّ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَالْقُنُوتُ) فِي النِّهَائَةِ وَالْمُعْنَى .
قَوْلُ (لَسِي) : (عَقِبَ الْفَاتِحَةَ) بَعَيْنٌ مَفْتُوحَةٌ وَقَافٌ مَكْسُورَةٌ بَعْدَهَا بَاءٌ مَوْحَدَةٌ وَبِجُورٍ ضَمُّ الْعَيْنِ وَإِسْكَانُ
الْقَافِ ، وَأَمَّا عَقِبَ بِيَاءٍ قَبْلَ الْبَاءِ فَلَعْنَةٌ قَلِيلَةٌ كُرْدِيٌّ . □ قَوْلُهُ : (لِقَارِئِهَا) وَكَذَا لِسَامِعِهَا كَمَا نَقَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنْ
الطُّوْخِيِّ شَيْخُنَا وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُخَالِفُهُ . □ قَوْلُهُ : (وَلَوْ خَارِجَ الصَّلَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَّبِعِي فِي الْمُعْنَى إِلَّا
قَوْلَهُ (نَعَمْ) إِلَى : (وَأَفْهَمَ) وَكَذَا فِي النِّهَائَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ . وَقَوْلُهُ وَفِي حَدِيثٍ إِلَى التَّنْبِيهِ . □ قَوْلُهُ : (لَكِنَّهُ) أَيْ
التَّامِينَ . □ قَوْلُهُ : (وَمِثْلُهَا) أَيْ الْفَاتِحَةُ . □ قَوْلُهُ : (إِنْ تَضَمَّنَ دُعَاءَ) كَذَا فِي شَرْحِ م ر وَظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي أَوَّلِهِ
وَفِيهِ وَفَقَّةٌ سَمَّ عِبَارَةً ش : ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَقْدِيمِ الدُّعَاءِ وَتَأْخِرِهِ لَكِنْ فِي سَمَّ عَلَى الْمُنْهَجِ مَا نَصَّه :
قَالَ م ر لَوْ أَتَى بِبَدَلِ الْفَاتِحَةِ فَإِنْ خَتَمَ بِدُعَاءٍ أَمَّنَ عَقِبَهُ أَه . وَهُوَ يَقْضِي أَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ حَيْثُ قَدَّمَ الدُّعَاءَ وَقَدْ
يُسِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر مُحَاكَاةً لِلْمُبْدَلِ أَه . وَفِي الْبُجَيْرِ مِيَّ عَنْ الْبِرْمَاوِيِّ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنْ الْقَلْبِيَّ

□ قَوْلُهُ : (وَقَفَّ قَدَرَ الْفَاتِحَةِ) .

(فَرَعَ) : قَالُوا لَوْ قَدَّرَ عَلَى الْفَاتِحَةِ فِي أَثْنَاءِ الْبَدَلِ وَجَبَ قِرَاءَتُهَا أَوْ بَعْدَ فَرَاغِهِ وَلَوْ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَلَا وَبَقِيَ
مَا لَوْ لَمْ يُحْسِنْ شَيْئًا مُطْلَقًا وَقَدَّرَ عَلَيْهَا بَعْدَ الْوُقُوفِ بِقَدْرِهَا فَهَلْ تَسْقُطُ عَنْهُ كَمَا لَوْ قَدَّرَ عَلَيْهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ
مِنَ الْبَدَلِ بِجَمِيعِ أَتِهِ لَوْ أَتَى بِمَا لَزَمَهُ حَيْثُئِذٍ أَوْ لَا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِبَدَلٍ فَإِنَّ الْقِيَامَ لَيْسَ بِبَدَلِ الْفَاتِحَةِ بَلْ هُوَ
وَاجِبٌ آخَرُ مَعَهَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يَلْزَمُ الْأَوَّلُ إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ ثَقُلٌ بِخِلَافِهِ . □ قَوْلُهُ : (وَمِثْلُهَا بَدَّلَهَا إِنْ تَضَمَّنَ
دُعَاءَ) أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ أَنَّ قِيَاسَ مَا ذَكَرَهُ فِي بَحْثِ التَّعَوُّذِ مِنْ أَنَّ الْأَوْجَهَ نَذْبُهُ لِمَنْ يَأْتِي بِذِكْرِ بَدَلِ الْفَاتِحَةِ لِأَنَّ
لِلنَّائِبِ حُكْمَ الْمُنُوبِ عَنْهُ أَنْ يُؤْمَنَ فِي الْبَدَلِ وَإِنْ لَمْ يَتَضَمَّنْ دُعَاءَ لِأَنَّهُ قَضِيَّةٌ إِعْطَاءُ النَّائِبِ حُكْمَ الْمُنُوبِ
أَه . فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْفَرْقَ قَرِيبٌ بَأَنَّ مَعْنَى التَّعَوُّذِ وَالْمَقْصُودُ بِهِ وَهُوَ الْإِعْتِصَامُ مِنَ الشَّيْطَانِ مُنَاسِبٌ لِكُلِّ
مَقْرُوءٍ ؛ مِنْ ذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ أَوْ قُرْآنٍ بِخِلَافِ التَّامِينَ الَّذِي هُوَ طَلَبُ الْإِسْتِجَابَةِ لَا يُنَاسِبُ مَا لَا دُعَاءَ فِيهِ إِذْ لَا
مَعْنَى لِلتَّامِينَ عَلَى قَوْلِهِ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ سُبْحَانَ اللَّهِ مَثَلًا . □ قَوْلُهُ : (إِنْ تَضَمَّنَ) كَذَا شَرْحُ م ر وَظَاهِرُهُ
وَلَوْ فِي أَوَّلِهِ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ .

تمييزاً لها عن القرآن وحسن زيادة رب العالمين وذلك للخبر المتفق عليه «إذا قال الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فإنه من وافق قوله قول الملائكة» أي في الزمن، وقيل الإخلاص والمراد الملائكة المؤمنون على أديّة المصلين والحاضرون لصلاتهم غفر له ما تقدم من ذنبه وفي حديث البيهقي وغيره «أن اليهود لم يحسدونا على شيء ما حسدونا على القبلة والجمعة وقولنا خلف الإمام آمين».

(تنبيه) أفهم قوله عقيب فوت التأمين بالتلفظ بغيره ولو سهواً كما في المجموع عن الأصحاب وإن قل، نعم ينبغي استثناء نحو رب اغفر لي للخبر الحسن «أنه عليه السلام قال عقيب الضالين رب اغفر لي آمين» وأفهم أيضاً فوته بالشكوت أي بعد الشكوت المستنون وينبغي أن محله إن طال نظير ما مر في الموالاة وبما قررته يعلم الرد على من قال لا يفوت إلا.....

آه يؤمن ولو بدأ في البدل بما يتضمن الدعاء وختم بما لا يتضمنه اهـ. والأقرب الأول أي ما مر عن ع ش. هـ قوله: (تمييزاً لها) أي لفظة آمين (وحسن إلخ) عبارة المغني والنهاية. قال في الأم: ولو قال آمين رب العالمين، وغير ذلك من الذكر كان حسناً اهـ. هـ قوله: (وذلك للخبر المتفق عليه إلخ) هذا لا يفيد حكم المنفرد والإمام صريحاً سم عبارة النهاية لخبر أنه عليه السلام (كان إذا قرع من قراءة أم القرآن رفع صوته فقال: «آمين» يمد بها صوته) اهـ. زاد المغني: الخبر الذي في شرح وعبارة شرح بافضل: والمنهج للإتباع في الصلاة وقيس بها خارجها اهـ. هـ قوله: (والحاضرون إلخ) عطف على المؤمنين إلخ. والأولى قلب العطف. هـ قوله: (غفر له ما تقدم إلخ) والمراد الصغائر فقط، وإن قال ابن السبكي في الأشباه والنظائر أنه يشمل الصغائر والكبائر نهاية. هـ قوله: (عقب) أي إلى آخره. هـ قوله: (ينبغي استثناء نحو رب إلخ) وينبغي أنه لو زاد على ذلك: ولوالدي ولجميع المسلمين لم يضرب أيضاً ع ش. هـ قوله: (رب اغفر لي) ينبغي نذبه للحديث المذكور وعليه ينبغي أن يفصل بينه وبين آخر الفاتحة لما مر من التمييز بضرى. هـ قوله: (نظير ما مر) تقدم تقييد الطويل فيما مر بالعمد اهـ سم. أي بخلافه لعذر كسهو وجهل أو إغيا فلا يضرب. هـ قوله: (على من قال لا يفوت إلخ) اعتمد هذا الأستاذ في الكنز سم أقول، وكذا المغني والنهاية حيث قالوا ولا يفوت التأمين إلا بالشروع في غيره على الأصح كما في المجموع اهـ قال ع ش قوله م ر إلا بالشروع إلخ ظاهره أنه لا يفوت بالشكوت وإن طال ولا ينافيه تمييزه بالعقب لجواز حمله على أن الأولى المبادأة إليه لا أنها شرط لكن قال حج أنه يفوت بالشكوت إذا طال إلخ اهـ. وقال الرشيدي قوله م ر إلا بالشروع إلخ أي أو بطول الفضل بحيث تنقطع نسبته عن الفاتحة اهـ عبارة شيخنا والتقييد بالعقبة يفيد أنه يفوت بالتلفظ بغيره وإن قل ولو سهواً نعم يستثنى «رب اغفر لي» ونحوه إلخ ويفوت بالشروع في الركوع ولو قوفاً لا بالشكوت وإن زاد على السكت المطلوبة اهـ.

هـ قوله: (وذلك للخبر المتفق عليه) هذا لا يفيد حكم المنفرد والإمام صريحاً. هـ قوله: (نظير ما مر) تقدم تقييد الطويل فيما مر بالعمد.

بالشُّرُوعِ فِي السُّورَةِ أَوْ الرُّكُوعِ نَعَمْ مَا أَفْهَمَهُ مِنْ فَوْتِهِ بِالشُّرُوعِ فِي الرُّكُوعِ وَلَوْ فَوْرًا مُتَّجَةً
وَالْأَفْصَحُ الْأَشْهَرُ أَنَّ يَأْتِي بِهَا (خَفِيفَةُ الْمِيمِ بِالْمَدِّ) وَهِيَ اسْمٌ فِعْلٌ بِمَعْنَى اسْتَجَبَ مَبْنِيٌّ عَلَى
الْفَتْحِ وَيُسَكَّنُ عِنْدَ الْوَقْفِ.

(وَيَجُوزُ الْإِمَالَةُ وَالْقَصْرُ) مَعَ تَخْفِيفِهَا وَتَشْدِيدِهَا لِأَنَّهُ لَا يُجْلُ بِالْمَعْنَى وَفِيهَا التَّشْدِيدُ مَعَ الْمَدِّ
أَيْضًا وَمَعْنَاهَا قَاصِدِينَ فَإِنْ أَتَى بِهَا وَأَرَادَ قَاصِدِينَ إِلَيْكَ وَأَنْتَ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ تُخَيِّبَ قَاصِدًا لَمْ
تَبْطُلْ صَلَاتُهُ لِتَضَمُّنِهِ الدُّعَاءَ أَوْ مُجَرَّدَ قَاصِدِينَ بَطَلَتْ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

❏ قَوْلُهُ: (بِالشُّرُوعِ فِي الرُّكُوعِ الْخ) كَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ تَيَمُّنًا لِلْفَاتِحَةِ لَا يَفْعَلُ إِلَّا فِي مَحَلِّهَا نَعَمْ ظَاهِرٌ
كَلَامُهُ أَنَّهُ يَفُوتُ بِالشُّرُوعِ فِي الْإِنْجِنَاءِ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَدِّ الْقِيَامِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ لَوْ بَقِيَ
مِنْهُ شَيْءٌ جَازَ لَهُ الْإِنْيَانُ بِهِ حَيْثُ ذَكَرَ فَالْيَتَأْمَلُ. وَقَدْ يُقَالُ: لَا يَخْصُلُ الشُّرُوعُ فِيهِ حَقِيقَةً إِلَّا
بِالْوُصُولِ لِأَقْلَهُ بِصُرِّيٍّ. وَيَتَّبِعِي حَمْلُ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى ظَاهِرِهِ إِذَا ظَاهِرُهُ أَنَّ وَجْهَ الْفُوتِ بِذَلِكَ
الْإِشْعَارِ بِالْإِعْرَاضِ كَمَا فِي التَّلْفِظِ بِلَفْظٍ قَلِيلٍ مَعَ طَلَبِ ذِكْرِ مَخْصُوصٍ لِلشُّرُوعِ فِي الرُّكُوعِ بَلْ كَلَامُهُمْ
كَالصَّرِيحِ فِي الْفُوتِ بِمُجَرَّدِ التَّكْبِيرِ لِلرُّكُوعِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَالْأَفْصَحُ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ مُجَرَّدَ الْخ) فِي النِّهَايَةِ
وَالْمُعْنَى لِأَقَوْلِهِ: (وَيُسَكَّنُ) إِلَى الْمَثْنِ وَمَا أَنَّهُ عَلَيْهِ.

قَوْلُ (لِسِي): (وَيَجُوزُ الْقَصْرُ) أَيُّ فَهُوَ لُغَةً وَإِنْ أَوْهَمَ التَّغْلِيلُ خِلَافَهُ رَشِيدِيٍّ. ❏ قَوْلُهُ: (الْإِمَالَةُ) أَيُّ مَعَ
الْمَدِّ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى عِبَارَةُ شَيْخِنَا بِمَدِّ الْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ مَعَ الْإِمَالَةِ وَعَدَمِهَا بِالْقَصْرِ لَكِنَّ الْمَدَّ
أَفْصَحُ، وَيَجُوزُ تَشْدِيدُ الْمِيمِ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ فَفِيهِ خَمْسُ لُغَاتٍ أَه. وَقَوْلُهُ: (خَمْسُ لُغَاتٍ) قَضِيَّةٌ مَا
قَدَّمَ أَنَّ لُغَاتِهِ سِتٌّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ: (مَعَ الْمَدِّ) مَدٌّ بِلَا إِمَالَةٍ. ❏ قَوْلُهُ: (وَمَعْنَاهَا الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهَا فِي
التَّشْدِيدِ مَعَ الْقَصْرِ بَاقِيَّةٌ عَلَى أَصْلِهَا، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي الْأَسْنَى وَالْعَرَرِ وَمُقْتَضَى كَلَامِ
الشَّارِحِ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ أَنَّهَا أَيْضًا بِمَعْنَى قَاصِدِينَ فَلْيَحَرِّزْ بِصُرِّيٍّ. أَقُولُ، وَكَذَا ظَاهِرُ الْمُعْنَى وَالنِّهَايَةِ أَنَّهُ
رَاجِعٌ لِلتَّشْدِيدِ مَعَ الْقَصْرِ أَيْضًا. عِبَارَتُهُمَا: وَحُكِيَ التَّشْدِيدُ مَعَ الْقَصْرِ وَالْمَدِّ أَيُّ قَاصِدِينَ إِلَيْكَ وَأَنْتَ
أَكْرَمُ أَنْ تُخَيِّبَ مَنْ قَصَدَكَ وَهُوَ لَخْنٌ بَلْ قِيلَ إِنَّهُ شَاذٌ مُتَكَرِّرٌ وَلَا تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ لِقَضِيَّةِ الدُّعَاءِ كَمَا فِي
الْمَجْمُوعِ أَه. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر وَهُوَ لَخْنٌ الْخ. أَيُّ التَّشْدِيدُ مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي شَرْحِ
الرَّوْضِ. وَقَوْلُهُ: لِقَضِيَّةِ الدُّعَاءِ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الدُّعَاءَ بَطَلَتْ وَبِهِ صَرَّحَ حَجَّجٌ أَه. عِبَارَةُ
الرَّشِيدِيٍّ: قَوْلُهُ م ر أَيُّ قَاصِدِينَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلتَّشْدِيدِ بِقَسَمِهِ الْقَصْرِ وَالْمَدِّ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْإِمْدَادِ
لَكِنْ فِي التَّخْفَةِ وَشَرْحِ الرَّوْضِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّهُ لِلْمَمْدُودِ فَقَطْ أَه. وَقَوْلُهُ: (فِي الْإِمْدَادِ) أَيُّ وَشَرْحَ بِأَفْضَلِ
عِبَارَتِهِ فَإِنَّ شَدَدَ مَعَ الْمَدِّ أَوْ الْقَصْرِ وَقَصْدَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى قَاصِدِينَ إِلَيْكَ الْخ لَمْ تَبْطُلْ أَه. ❏ قَوْلُهُ: (وَكَذَا
إِنْ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا الْخ) وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الشُّوَبَرِيِّ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْقَلْبِيِّ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ فِي

❏ قَوْلُهُ: (وَبِمَا قَرَّرْتَهُ يَغْلَمُ الرَّدُّ عَلَى مَنْ قَالَ لَا يَفُوتُ الْخ) اعْتَمَدَ هَذَا الْأُسْتَاذُ فِي الْكُتُبِ، فَقَالَ: فَإِنْ أَخَّرَ
لَمْ تَنْفُتْ إِلَّا بِالشُّرُوعِ فِي السُّورَةِ أَوْ الرُّكُوعِ أَه. ❏ قَوْلُهُ: (فِي الرُّكُوعِ) يَتَّبِعِي أَوْ فِي السُّورَةِ.

(و) الأفضل للمأموم في الجهرية أنه (يؤمن مع تأمين إمامه) لا قبله ولا بعده ليوافق تأمين الملايكة كما دل عليه الخبر السابق وبه يعلم أن المراد بأمن في رواية «إذا أمن الإمام فأمنوا» أراد أن يؤمن ولأن التأمين لقراءة إمامه وقد فرغت لا لتأمينه، ومن ثم اتجه أنه لا يسن للمأموم إلا إن سمع قراءة إمامه ويؤيده ما يأتي أن المأموم لا يؤمن لدعاء قنوت إمامه إلا إن سمعه وليس لنا ما يسن فيه تحري مقارنة الإمام سوى هذا فإن لم تتفق له موافقة أمن عقبيه.....

صورة الإطلاق اهـ. وجرى عليه شيخنا عبارته: وجعل الرملي التشديد أي بقسمته لحنًا، قال وقيل شاذٌ منكّر لكن لا تبطل به الصلاة إلا إن قصد به معناها الأصلي وحده وهو قاصدين بخلاف ما لو قصد الدعاء ولو مع معناها الأصلي أو أطلق فلا تبطل صلاته على المعتد حيث اهـ. وظاهر صنيعة أن الحضر المذكور بما قاله الرملي وعليه قلعه في غير النهاية وإلا فكلام النهاية كما مر كالمعني ظاهر في موافقة الشخفة قليلًا جع.

قول (لشي): (مع تأمين إمامه) شمل ذلك ما لو وصل التأمين بالفاتحة وهو كذلك نهاية. وقال ع ش: قول المصنف مع تأمين إمامه يخرج ما لو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من إمام أو مأموم أي أو غيرهما فلا يسن له التأمين اهـ. □ فود: (لا قبله) إلى قوله وقد يشكل في المعني إلا قوله ومن ثم إلى وليس وإلى قوله وقضية إلخ في النهاية إلا ما ذكر. □ فود: (كما دل إلخ) علة لقوله ليوافق إلخ وهو علة للمتن كزدي. □ فود: (الخبر السابق) وجه الدلالة منه أن قوله فإنه من وافق تأمينه إلخ يدل دلالة إمام على أن علة طلب موافقة الإمام في التأمين هي موافقة تأمين الملايكة وإلا لم يكن لذكره فائدة فيعلم منه أن تأمين الإمام يوافق تأمين الملايكة رشدي. □ فود: (وبه يعلم إلخ) أي بسن المعية أو بذلك الخبر. □ فود: (أن المراد بأمن إلخ) ويوضحه خبر الصحيحين «إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقولوا: آمين» نهاية، وكذا في سم على الكثير. □ فود: (أراد أن يؤمن) الائنسب تأويله بشرع فتأمل إن كنت من أهله بصري. □ فود: (ولأن التأمين إلخ) عطف على قوله: ليوافق كزدي ورشدي. □ فود: (لا لتأمينه) فإن لم يؤمن الإمام أو لم يسمعه أو لم يدر هل آمن أو لا آمن هو معني وأسن.

□ فود: (إلا إن سمع قراءة إمامه) الظاهر أنه لا بد من سماع يتميز معه الحروف لا مجرد صوت، ولو سمع بعضها فهل يؤمن مطلقًا أو لا يؤمن مطلقًا أو يقال إن سمع ما قبل ﴿أهدنا﴾ لم يؤمن أو هي وما بعدها آمن محل تأمل بصري. ونقل عن حاشية الشارح على فتح الجواد ما نصه: والذي يتجه أن العبرة بالآخر لأنه الذي يليه التأمين لكن هل يشترط كونه جملة مفيدة من الفاتحة أو من غيرها الأقرب نعم فيخفي سماع ﴿ولا الضالين﴾ مثلاً اهـ. □ فود: (ويؤيده ما يأتي إلخ) ويؤيده أيضًا تخصيص هذا الحكم بالجهرية سم. □ فود: (سوى هذا) يظهر أن أصل نذب المقارنة يحصل بمقارنة جزء لجزء

□ فود: (أن المراد إلخ) ويوضحه رواية «إذا قال الإمام: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقولوا آمين» كثر. □ فود: (ويؤيده ما يأتي إلخ) يؤيده أيضًا تخصيص هذا الحكم بالجهرية.

ولو أخره عن الزمن المستنون أمّن قبله ولم ينتظره اعتباراً بالمشروع وقد يشكّل عليه ما يأتي في جهر الإمام أو إسراره من أن العبرة فيهما بفعله لا بالمشروع إلا أن يجاب بأن السبب للتأمين وهو انقضاء قراءة الإمام وجد فلم يتوقّف على شيء آخر والسبب في قراءة المأموم للشورة متوقّف على فعل الإمام فاعتبره وقضيته كلامهم أنه لا يسنّ لغير المأموم وإن سمع قبله لكن في البخاري «إذا أمّن القارئ فأمّنوا» وعمومه يقتضي الندب في مسألتنا وفيه نظر اهـ (ويجهر به) ندباً في الجهرية الإمام والمنفرد قطعاً والمأموم (في الأظهر) وإن تركه إمامه لرواية البخاري عن عطاء أن ابن الزبير رضي الله عنهما كان يؤمّن هو ومن وراءه بالمسجد الحرام حتى أن للمسجد للجنة

وأكملها مقارنة الجميع للجميع بصريّ. □ قوله: (ولو أخره إلخ) أي الإمام أفهم أنه لو لم يؤخره بأن قصر الزمن بعد فراغ القراءة لا يؤمّن حيثيذ وعليه فلو أسرع بالتأمين قبل إمامه فالأقرب أنه يعتد به في حصول أصل السنة فلا يحتاج في أدائها إلى إعادته مع الإمام ع ش. □ قوله: (أمّن قبله إلخ) قال في المجموع: ولو قرأ معه وفرغاً معاً كفى تأمين واحد، أو قرع قبله قال البغوي: ينتظره، والمختار أو الصواب أنه يؤمّن لنفسه ثم للمتابعة نهايةً ومغني قال ع ش قوله م ر كفى تأمين واحد أشعر بأن تكرير التأمين أولى ويقدم تأمين قراءته اهـ. □ قوله: (وقد يشكّل عليه) أي على اعتبار المشروع هنا دون فعل الإمام. □ قوله: (فاعتبر) أي فعله ظاهر هذا الفرق أنه يستحب التأمين لقراءة الإمام إذا جهر فيها الإمام فيجهر به المأموم كما اعتمدته الجمال الزملي في شرح البهجة واقتضاه كلام الشارح في التخصة اهـ. وسيأتي ما يتعلق بالمقام. □ قوله: (لغير المأموم) أي ولو كان خارج الصلوة ع ش وأقره البجيرمي.

قول (س): (ويجهر به إلخ) وجهر الأئمة والخشي به كجهرهما بالقراءة وسيأتي. والأماكن التي يجهر فيها المأموم خلف إمامه خمسة تأمينة مع إمامه، وفي دعائه في قنوت الصبح وفي قنوت التازلة في الصلوات الخمس، وإذا فتح عليه نهايةً ومغني، ويتبني أن يزداد على ذلك نحو سؤال الرخصة عند قراءة آيتها ونحو تكبير الانتقالات من مبلغ احتيج إليه، وتنبه ما يغلط فيه الإمام؛ كالقيام لركعة زائدة إذا لم يرد بالفتح ما يشمله كزدي. □ قوله: (قطعاً) وقيل: فيهما وجه شاذ مغني. □ قوله: (ندباً في الجهرية) أي جهرًا متوسطًا وتكره المبالغة فيه ع ش. □ قوله: (والمأموم) أي لقراءة إمامه ويسر به لقراءة نفسه عبا اهـ سم.

قول (س): (في الأظهر) قال في المجموع: ومحل الخلاف إذا أمّن الإمام، وإلا استحب للمأموم الجهر قطعاً ليسمعه يأتي به مغني. فقول الشارح: فإن تركه إمامه يوهّم جريان الخلاف فيه أيضًا، ثم رأيت ابن شعبة قال بعد ذكر كلام المجموع: وقضية كلام الروضة والكفاية أن ذلك طريقة مرجوحة وأن المذهب إجراء الخلاف وإن لم يجهر الإمام انتهى. فلعل كلام الشارح مبني عليه بصريّ. □ قوله: (لرواية البخاري) إلى المتن في النهاية.

□ قوله: (ولو أخره) أي الإمام. □ قوله: (ويجهر به إلخ) عبارة العبا: وأن يجهر به في الجهرية الإمام، والمنفرد والمأموم لقراءة إمامه ويسرها لقراءة نفسه.

وهي بالفتح فالتشديد اختلاط الأصوات وصَحَّ عن عطاء أَنَّهُ أدركَ مَائَتِي صَحَابِيَّيَ بِالْمَسْجِدِ الحَرَامِ إِذَا قَالَ الإمامُ وَلَا الضَّالِّينَ رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِأَمِينٍ أَمَّا السَّرِّيَّةُ فَيُسْرُونَ فِيهَا جَمِيعُهُمْ كَالْقِرَاءَةِ.

(وَيُسْنُ) فِي سِرِّيَّةٍ وَجَهْرِيَّةٍ لِإِمَامٍ وَمُنْفَرِدٍ كَمَا مُوْمٍ لَمْ يَسْمَعْ (سُورَةَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ) فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ مِنَ الْجَنْبِ لِحُرْمَتِهَا عَلَيْهِ وَصَلَاةِ الْجِنَازَةِ لِكِرَاهَتِهَا فِيهَا وَذَلِكَ لِلْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ الصَّحِيحَةِ فِي ذَلِكَ وَلَمْ تَجِبْ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «أَنَّ الْقُرْآنَ» عَوَضَ مِنْ غَيْرِهَا وَلَيْسَ غَيْرُهَا عَوَضًا مِنْهَا وَيَحْصُلُ أَصْلُ سُنَّتِهَا بِآيَةٍ.....

☐ قَوْلُهُ: (فَيُسْرُونَ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُتَهَجِّجُ، وَفِي سَمْعٍ عَنِ الْكَثَرِ مِثْلُهُ، فَلَا جَهْرَ بِالتَّأْمِينِ فِيهَا وَلَا مَعِيَّةَ بِلِ يُؤْمَنُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ سِرًّا مُطْلَقًا أَه. ☐ قَالَ الْبُخَيْرِيُّ: قَوْلُهُ فَلَا جَهْرَ بِالتَّأْمِينِ الْخ. ظَاهِرُهُ وَلَوْ سَمِعَ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ، وَعِبَارَةٌ سَمْعٌ عَلَى الْغَايَةِ: وَلَا يُسْنُ فِي السَّرِّيَّةِ جَهْرُ بِالتَّأْمِينِ وَلَا مَوَاقِفَةُ الْإِمَامِ فِيهِ بَلِ يُؤْمَنُ كُلُّ سِرًّا، نَعَمْ إِنْ جَهَرَ الْإِمَامُ بِالْقِرَاءَةِ فِيهَا أَيْ السَّرِّيَّةِ لَمْ يَبْعُدْ سَنُ مَوَاقِفَتِهِ انْتَهَتْ. وَمُقْتَضَى كَلَامِ شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَجْهَرُ بِالتَّأْمِينِ فِي السَّرِّيَّةِ وَإِنْ جَهَرَ إِمَامُهُ ع. ش. وَقَوْلُهُ: مُطْلَقًا أَيْ سَمِعَ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ أَمْ لَمْ يَسْمَعْ ع. ش. أَه. كَلَامُ الْبُخَيْرِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي السَّرِّيَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَقَاعِدَةُ الْخ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنْ طَالَ) إِلَى (نَعَمْ)، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (بَلِ يَبْعُضُهَا) إِلَى (وَالْأَفْضَلُ).

قَوْلُ (السُّ): (وَيُسْنُ سُورَةَ الْخ) لِلِاتِّبَاعِ بَلِ قِيلَ بِوُجُوبِ ذَلِكَ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ. وَيُكْرَهُ تَرْكُ قِرَاءَةِ السُّورَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ شَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (فِي سِرِّيَّةِ الْخ) وَلَوْ كَرَّرَ سُورَةَ فِي الرَّكَعَتَيْنِ حَصَلَ أَصْلُ السُّنَّةِ نِهَايَةً وَسَمَ وَفَتْحَ الْجَوَادِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْمَعْ) يَتَّبِعِي سَمَاعًا مَفْسَّرًا سَم. ☐ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ صَلَاةِ الْخ) أَيْ وَلَوْ كَانَ الْغَيْرُ مَنْدُورَةً خِلَافًا لِلْإِسْتَوِي نِهَايَةً. ☐ قَوْلُهُ: (الْجَنْبِ) أَيْ وَنَحْوِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ إِلَى الْمُتَن. ☐ قَوْلُهُ: (لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الْخ) فِي تَقْرِيهِ وَقَفَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْقُرْآنَ عَوَضَ مِنْ غَيْرِهَا) يُتَأَمَّلُ مَعْنَاهُ فَاتَهَا بِحَيْثُ وَجِبَتْ كَانَ وَجُوبُهَا أَصْلِيًّا وَلَيْسَتْ عَوَضًا عَنْ شَيْءٍ وَفِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ مَا حَاصِلُهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالتَّغْوِيضِ أَنَّهُ كَانَ تَمَّ وَاجِبٌ وَعَوَضَتْ هَذِهِ عَنْهُ بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهَا اشْتَمَلَتْ عَلَى مَا فَصَّلَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالتَّنَائِي وَغَيْرِ ذَلِكَ فَقَامَتْ مَقَامَ غَيْرِهَا فِي إِفَادَةِ الْمَعْنَى الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَيْهِ غَيْرُهَا وَلَيْسَ غَيْرُهَا مُشْتَمِلًا عَلَى مَا فِيهَا حَتَّى يَقُومَ مَقَامُهَا ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (بِآيَةِ الْخ) وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ لَوْ قَرَأَ الْبَسْمَلَةَ

☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا السَّرِّيَّةُ الْخ) عِبَارَةٌ الْأُسْتَاذِ فِي كَثَرِهِ: وَلَا يَجْهَرُ بِالتَّأْمِينِ فِي السَّرِّيَّةِ وَلَا يَنْدُبُ فِيهَا مَعِيَّةَ بَلِ يُؤْمَنُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ مُطْلَقًا سِرًّا أَه. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْمَعْ) يَتَّبِعِي سَمَاعًا مَفْسَّرًا. ☐ قَوْلُهُ: (بِآيَةِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَتَنَادَى السُّنَّةُ بَعْضُ سُورَةٍ وَلَوْ آيَةٍ، وَالْأُولَى ثَلَاثُ آيَاتٍ أَه. وَلَا يَبْعُدُ التَّادِي بَنَحْرِ الْحُرُوفِ فِي أَوَائِلِ السُّورِ ك (الْم وَص وَن) إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ حَذَفَ خَبَرُهُ أَوْ مُبْتَدَأُهُ وَلَا حِظَّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ حَيْثُ بَدَأَ جُمْلَةً وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَى هَذَا آيَةٍ، غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ آيَةٌ حُذِفَ بَعْضُهَا وَهَذَا لَا يُنَافِي إِفَادَتَهَا وَفَهَمَ الْمَعْنَى مِنْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

بل ببعضها إن أفاد على الأوجه والأفضل ثلاث وسورة كاملة أفضل من بعض طويلة وإن طال من حيث الاتباع الذي قد يربو ثوابه على زيادة الحُرُوف نظير صلاة ظهر يوم النحر للحاج بِمَنَى دون مسجد مكة في حق من نزل إليه لَطَواف الإفاضة إذ الاتباع ثم يربو على زيادة المضاعفة فاندفع ما لِكثيرين هنا، ثم البعض في التراويح أفضل كما أفتى به ابن الصلاح وعَلَّله بأن السُنَّة القِيَام في جميعها بالقرآن ومثلها نحو سُنَّة الصُّبْح لِوُزُودِ البعض فيها أيضًا. وأفهم قوله بعد الفاتحة أنه لو قَدَّمها عليها لم تُحسب كما لو كرَّر الفاتحة إلا إذا لم يحفظ غيرها

لا يقصد أنها التي أوَّل الفاتحة حصل أضلُّ السُنَّة؛ لِأَنَّهَا آيَةٌ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ نِهَائِيَّة. وفي الكُرْدِي بَعْدَ ذِكْرِ مثله عن فتح الجواد وغيره ما نصَّه: وفي الإيعاب لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ كَوْنَهَا غَيْرَ التي في الفاتحة أو يُطْلِقَ اهـ. ☐ فَوُدَّ: (بل ببعضها إلخ) كذا في شَرْحِي البَهْجَةِ والمنهَج لِشَيْخِ الإِسْلَام كُرْدِي. ☐ فَوُدَّ: (على الأوجه) ولا يَبْعُدُ التَّادِي بَنَحِ الحُرُوفِ في أوائل السُّورِ ك (الم وص وق ون) إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ مُبْتَدَأٌ أَوْ خَبَرٌ حَذِفَ خَبَرُهُ أَوْ مُبْتَدِئُهُ وَلَا حِظَّ ذَلِكَ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ جُمْلَةٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَلَى هَذَا آيَةٌ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ آيَةٌ حَذِفَ بَعْضُهَا وَهَذَا لَا يُنَافِي إِفَادَتَهَا وَفَهَمَ الْمَعْنَى مِنْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ☐ فَوُدَّ: (وسورة كاملة أفضل إلخ) ومع هذا لو نَذَرَ بَعْضًا مِنْ سُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ وَجَبَ عَلَيْهِ قِرَاءَتُهُ وَلَا تَقُومُ سُورَةٌ أُخْرَى مَقَامَهُ وَإِنْ كَانَتْ أَطْوَلَ كَمَا لَوْ نَذَرَ التَّصَدُّقَ بِقَدْرِ مِنَ الْفِضَّةِ وَتَصَدَّقَ بِذَلِكَ بِذَهَبٍ فَإِنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ، وَخَرَجَ بِالْمُعَيَّنَةِ مَا لَوْ قَالَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَقْرَأَ بَعْضَ سُورَةٍ. فَيَبْرَأُ مِنْ عَهْدَةِ التَّنْذِرِ بِقِرَاءَةِ بَعْضٍ مِنْ أَيِّ سُورَةٍ وَبِقِرَاءَةِ سُورَةٍ كَامِلَةٍ ع ش. ☐ فَوُدَّ: (وإن طال) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ إِنَّمَا هِيَ أَفْضَلُ مِنْ قَدْرِهَا مِنْ طَوِيلَةٍ م ر اهـ سَم. أَي لَا أَطْوَلَ مِنْهَا نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى.

☐ فَوُدَّ: (على زيادة الحُرُوف) أَي عَلَى ثَوَابِهَا. ☐ فَوُدَّ: (ما لِكثيرين هنا) وافقهم النَّهَائِيَّةُ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ آنِفًا. ☐ فَوُدَّ: (وعَلَّله بأن السُنَّة إلخ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَحَلَّ كَوْنِ الْبَعْضِ أَفْضَلُ إِذَا أَرَادَ الصَّلَاةَ بِجَمِيعِ الْقُرْآنِ فِي التَّرَاوِيحِ فَإِنْ لَمْ يَزِدْ ذَلِكَ فَالسُّورَةُ أَفْضَلُ كَمَا فِي سَم عَلَى الْمُنْهَجِ عَنْ تَضَرُّعِ م ر بِذَلِكَ ع ش وَرَشِيدِي. ☐ فَوُدَّ: (ومثلها نحو سُنَّة الصُّبْح) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْبَعْضَ فِي سُنَّةِ الصُّبْحِ أَفْضَلُ وَلَعَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ سَم. عِبَارَةُ الْكُرْدِي: فَالْبَعْضُ فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ سُورَةٍ لَمْ تَرُدَّ وَأَمَّا الْوَارِدَةُ كَالْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ فِي سُنَّةِ الصُّبْحِ فَهُمَا أَفْضَلُ مِنْ آيَتِي الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ فَتَنَّبَ لَهُ اهـ. ☐ فَوُدَّ: (لِوُزُودِ الْبَعْضِ إلخ) أَي آيَتِي الْبَقَرَةِ وَآلِ عِمْرَانَ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. ☐ فَوُدَّ: (إذا لم يحفظ غيرها) شَامِلٌ لِلذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ فَلْيَنْظُرْ سَم. لَكِنَّ الْمُبَادَرَ مِنَ الْمَقَامِ عَدَمُ الشُّمُولِ.

(فزع): لَوْ كَرَّرَ سُورَةَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ حَصَلَ أَضْلُ سُنَّةِ الْقِرَاءَةِ م ر. ☐ فَوُدَّ: (بل ببعضها إن أفاد) كَذَا شَرْحُ م ر وَلَا يَخْفَى أَنَّ اعْتِبَارَ الْإِفَادَةِ هُنَا لَا تُنَافِي قَوْلَهُ السَّابِقَ فِي شَرْح. قُلْتُ: الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ جَوَازُ التَّفْرِيقِ وَإِنْ لَمْ تُفِذْ مَعْنَى مَنْظُومًا لِأَنَّ ذَاكَ عِنْدَ الْعَجْزِ عَنِ الْوَاجِبِ الْأَصْلِيِّ وَهَذَا عِنْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِتْيَانِ بِالسُّورَةِ فَانْظُرْ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْمُفِيدِ. ☐ فَوُدَّ: (وإن طال) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ إِنَّمَا هِيَ أَفْضَلُ مِنْ قَدْرِهَا مِنْ طَوِيلَةٍ م ر. ☐ فَوُدَّ: (ومثلها نحو سُنَّة الصُّبْح) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْبَعْضَ فِي سُنَّةِ الصُّبْحِ أَفْضَلُ وَلَعَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ. ☐ فَوُدَّ: (إذا لم يحفظ غيرها) شَامِلٌ لِلذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ فَلْيَنْظُرْ.

على الأوجه (إلا) في الركعة (الثالثة) من المغرب وغيرها (والرابعة) من الرباعية وما بعد أول تشهد من النوافل (في الأظهر) ليُثبت من فعله عليه السلام ومقابله ثبت في مسلم من فعله عليه السلام أيضا وقاعدة تقديم المثبت على النافي تؤيده فلذا صححه أكثر العراقيين واختاره الشبكي وعليه يكون أقصر من الأولين لندب تقصير الثانية عن الأولى كما صرح به الخبر ولأن النشاط في الأول وما يليه أكثر وبه يتوجه مخالفتهم لتلك القاعدة وحملهم قراءتها فيهما على بيان الجواز لأن المعزوف المستمير من أحواله عليه السلام رعاية النشاط أكثر من غيره (قلت فإن سبق بهما) أي بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه كما يأتي بيانه أو بالأوليين الدال عليهما سياقه من صلاة إمامه بأن لم يدر كهما منها معه وإنما أدركه في الثالثة والرابعة منها أو من صلاة نفسه بأن أدركهما منها معه لكنه لم يتمكن من قراءة السورة فيهما (قراها فيهما) أي في الثالثة والرابعة بالنسبة للمأموم حين تداركه في الحالة الأولى أو الثانية أو بالنسبة للإمام أو الأولى والثانية بالنسبة

قول (س): (إلا في الثالثة إلخ) شمل ذلك ما لو نوى الرباعية بتشهد واحد خلافاً لقضية كلام الزركشي في باب التطرّع بزيادة. يعني لو فعلها كذلك إذ الكلام في الفرض بقراءة ما يأتي له رشدي وع ش .
 ٥ قوله: (وما بعد أول تشهد) عبارة النهاية: ولو اقتصر المقتل على تشهد سنت له السورة في الكل أو أكثر سنت فيما قبل التشهد الأول اهـ . ٥ قوله: (تكونان أقصر من الأولين) أي وتكون الرابعة أقصر من الثالثة بزيادة ومعني . ٥ قوله: (لندب) إلى المتن في النهاية . ٥ قوله: (في الأول) الأولى التائث .
 ٥ قوله: (وبه) أي بقوله: لأن النشاط إلخ . ٥ قوله: (يتوجه) الأولى (بوجه) من التوجيه . ٥ قوله: (من صلاة نفسه) أي بأن لم يدر كالثالثة ورابعته مع الإمام سم . ٥ قوله: (كما يأتي إلخ) أي في التثنية في قوله وحيث يصدق إلخ كزدي . ٥ قوله: (سياقه) أي المتن . ٥ قوله: (منها معه) أي من صلاة إمامه مع الإمام .
 ٥ قوله: (أو من صلاة نفسه) عطف على قوله: من صلاة إمامه . ٥ قوله: (لكنه لم يتمكن إلخ) كان تخصيص هذه الصورة بهذا التقييد ليتحقق فيها السبق معنى وإلا فهو معتبر في بقية الصور المذكورة أخذاً مما يأتي أنه إذا تمكن من قراءة السورة فلم يفعل لا يندركها سم . ٥ قوله: (لكنه إلخ) أي فهذا معنى السبق بهما سم . ٥ قوله: (في الحالة الأولى الثانية) لعل مراده بالحالة الأولى جعل ضمير (بهما) للثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله للأوليين فإنه لم يتقدم إلا هذان الحالان لكن في جعل هذين حالتين سمح فإنه مجرد اختيارين حاصلهما شيء واحد وهو أنه إن لم يدر ك الإمام في أولتي الإمام بل

٥ قوله: (من صلاة نفسه) أي بأن لم يدر كالثالثة ورابعته مع الإمام . ٥ قوله: (لكنه لم يتمكن من قراءة السورة فيهما) كان تخصيص هذه الصورة بهذا التقييد ليتحقق فيها السبق معنى وإلا فهو معتبر في بقية الصور المذكورة أخذاً مما يأتي أنه إذا تمكن من قراءة السورة فلم يفعل لا يندركها . ٥ قوله: (لكنه إلخ) أي فهذا معنى السبق بهما . ٥ قوله: (في الحالة الأولى أو الثانية) لعل مراده بالحالة الأولى جعل ضمير بهما في قلت فإن سبق بهما للثالثة والرابعة وبالحالة الثانية جعله للأوليين فإنه لم يتقدم إلا هذان

لِلْمَأْمُومِ وَهُوَ خَلَفَ الْإِمَامَ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ فِيهِمَا إِنْ تَمَكَّنَ لِنَحْوِ بَطْءِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ مَا لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ لِيَكُونَ مَسْبُوقًا فِيهِمَا أَدْرَكَهُ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا تَحَمَّلَ عَنْهُ الْفَاتِحَةَ فَالشُّورَةُ أُولَى (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِئَلَّا تَخْلُوَ صَلَاتُهُ مِنَ الشُّورَةِ بِلَا عُذْرٍ وَإِنَّمَا قَضَى الشُّورَةَ دُونَ الْجَهْرِ لِأَنَّ السُّنَّةَ آخِرَ الصَّلَاةِ تَرَكَ الْجَهْرَ وَلَيْسَتْ السُّنَّةُ آخِرَهَا تَرَكَ الشُّورَةَ بَلْ لَا يُسَنُّ فَعْلُهَا وَبَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ فَرْقٌ وَاضِحٌ. (تَنْبِيْهُ) مَا قُرِّرَتْ بِهِ الْمُتَنُّ مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِيَّ لِلْأُولَيَيْنِ أَوْ لِلثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ بِاعْتِبَارَيْنِ هُوَ التَّحْقِيقُ الَّذِي يُجْمَعُ بِهِ بَيْنَ كَلَامِ الشَّارِحِينَ وَغَيْرِهِمُ الْمُتَنَاقِضِ فِي ذَلِكَ، أَوْ أَكْثَرِهِمْ عَلَى عَوْدِ

فِي آخِرَتَيِ الْإِمَامِ وَذَلِكَ حَالَةٌ وَاحِدَةٌ ثُمَّ عَلَى هَذَا قَدْ يُشْكِلُ قَوْلُهُ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ فِي قَوْلِهِ: (أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِمَامِ أَوْ الْأُولَى الْإِنْخ) إِذْ يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى أَيْضًا فَإِنَّهُ يُعْقَلُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ سَبْقَ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ مِنْ صَلَاةِ نَفْسِهِ قَرَأَهَا فِي ثَالِثَةِ الْإِمَامِ وَرَابِعَتِهِ اللَّتَيْنِ أَدْرَكَهُمَا مَعَهُ أَوْ فِي أَوَّلَتَيْهِ اللَّتَيْنِ أَدْرَكَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ قِرَاءَةِ السُّورَةِ فِيهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. وَقَوْلُهُ (وَلَمْ يَتَمَكَّنْ) صَوَابُهُ: إِنْ تَمَكَّنَ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ أَيُّ قَوْلُهُ: (وَهُوَ خَلَفَ الْإِمَامَ الْإِنْخ) مُعْتَبَرٌ فِي قَوْلِهِ أَيُّ فِي الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِمَامِ. وَقَوْلُهُ: أَوْ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَأْمُومِ. □ قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ بَطْءِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ) أَيُّ كَكَوْنِ الْإِمَامِ قَرَأَهَا فِيهِمَا نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِيَكُونَ مَسْبُوقًا الْإِنْخ) كَانَ وَجَدَ الْإِمَامَ رَاكِعًا فَأَحْرَمَ وَرَكَعَ مَعَهُ ثُمَّ بَعْدَ قِيَامِهِ مِنَ الرُّكْعَةِ نَوَى الْمَفَارِقَةَ وَوَجَدَ إِمَامًا آخَرَ رَاكِعًا فَأَدْخَلَ نَفْسَهُ فِي الْجَمَاعَةِ وَرَكَعَ مَعَهُ فَقَدْ سَقَطَتْ عَنْهُ السُّورَةُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ كَالْفَاتِحَةِ فَلَا يَقْرَؤُهَا فِي بَاقِي صَلَاتِهِ شَيْخُنَا عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ وَصَوَّرَ شَيْخُنَا السَّجْنِيَّ الْمَسْأَلَةَ بِمَا إِذَا اقْتَدَى بِالْإِمَامِ فِي الثَّالِثَةِ وَكَانَ مَسْبُوقًا أَيُّ لَمْ يُدْرِكْ زَمَنًا يَسَعُ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ لِلْوَسْطِ الْمُعْتَدِلِ ثُمَّ رَكَعَ مَعَ إِمَامِهِ ثُمَّ حَصَلَ لَهُ عُذْرٌ كَزَحْمَةٍ مَثَلًا ثُمَّ تَمَكَّنَ مِنَ السُّجُودِ فَسَجَدَ وَقَامَ مِنْ سُجُودِهِ فَوَجَدَ الْإِمَامَ رَاكِعًا فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَرْكَعَ مَعَهُ وَسَقَطَتْ عَنْهُ الْفَاتِحَةُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَكَذَلِكَ تَسْقُطُ عَنْهُ السُّورَةُ تَبَعًا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّ الْإِمَامَ يَتَحَمَّلُ عَنْهُ السُّورَةَ حَتَّى يَرِدَ أَنَّ الْإِمَامَ لَا تُسَنُّ لَهُ السُّورَةُ فِي الْآخِرَتَيْنِ فَكَيْفَ يَتَحَمَّلُهَا عَنِ الْمَأْمُومِ؟! اه. □ قَوْلُهُ: (لِثَلَا) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النِّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ السُّنَّةَ الْإِنْخ) لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُسْتَقَلَّةٌ وَالْجَهْرُ صِفَةٌ لِلْقِرَاءَةِ فَكَانَتْ أَحَقَّ مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَبَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ فَرْقٌ) أَيُّ لِأَنَّ الْأُولَى مُخْتَمِلَةٌ لِيَكُونَ الْفِعْلُ مَكْرُوهًا أَوْ خِلَافَ الْأُولَى، وَالثَّانِيَةُ صَادِقَةٌ بِكَوْنِ الْفِعْلِ مُبَاحًا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الضَّمِيرَ الْأَوَّلَ) أَيُّ ضَمِيرٍ (بِهِمَا).

(وَالثَّانِي) أَيُّ ضَمِيرٍ فِيهِمَا. □ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيُّ فِي مَرْجِعِ الضَّمِيرَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَكْثَرُهُمُ الْإِنْخ) مِنْهُمْ

الْحَالَانِ لَكِنْ فِي جَعْلِ هَذَيْنِ حَالَتَيْنِ تَسْمَحًا فَإِنَّهُ مُجَرَّدُ اغْتِبَارَيْنِ حَاصِلُهُمَا شَيْءٌ وَاحِدٌ وَهُوَ أَنَّهُ لَمْ يُدْرِكِ الْإِمَامَ فِي أَوَّلَيِ الْإِمَامِ بَلْ فِي آخِرَتَيِ الْإِمَامِ وَذَلِكَ حَالَةٌ وَاحِدَةٌ، ثُمَّ عَلَى هَذَا قَدْ يُشْكِلُ قَوْلُهُ: (فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ وَبِالنِّسْبَةِ لِلْإِمَامِ الْإِنْخ) إِذْ يُمَكِّنُ ذَلِكَ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى أَيْضًا فَإِنَّهُ يُعْقَلُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ سَبْقَ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ مِنْ صَلَاةِ نَفْسِهِ قَرَأَهَا فِي ثَالِثَةِ الْإِمَامِ وَرَابِعَتِهِ اللَّتَيْنِ أَدْرَكَهُمَا مَعَهُ أَوْ فِي أَوَّلَتَيْهِ اللَّتَيْنِ أَدْرَكَهُمَا مَعَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ قِرَاءَةِ السُّورَةِ فِيهِمَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

الأول للأولين والثاني للأخيرين وزعم بعضهم أن عودهما معاً أو الأول وحده للأخيرين مُتَمَنِّعٌ لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ سَبْقُهُ بَهُمَا مَعَ إِدْرَاكِ الْأَوَّلِينَ لَا بِالنِّسْبَةِ لِصَلَاةٍ نَفْسِهِ وَلَا بِالنِّسْبَةِ لِصَلَاةِ الْإِمَامِ يُرِيدُهُ مَا قَوَّرْتَهُ مِنَ الْإِجْتِهَادَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنِ التَّبَصُّرَةِ مَتَى أَمَكَنَ الْمَسْبُوقَ قِرَاءَةَ الشُّورَةِ فِي أَوَّلِيَّتِهِ لِنَحْوِ بَطْءِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ قَرَأَهَا الْمَأْمُومُ مَعَهُ وَلَا يُعِيدُهَا فِي أُخْرِيَّتِهِ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْهَا مَعَهُ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّهُ لَمَّا تَمَكَّنَ فَتَرَكَ عُذَّ مُقْصِراً فَلَمْ يُشْرَعْ لَهُ تَدَارُكُ قَالَ عَنْهَا وَمَتَى لَمْ يُمَكِّنْهُ ذَلِكَ قَرَأَهَا فِي أُخْرِيَّتِهِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ أَدْرَكَ ثَانِيَةً رُبَاعِيَّةً وَأَمَكَّنَتْهُ الشُّورَةُ فِي أَوَّلِيَّتِهِ تَرَكَهَا فِي الْبَاقِي أَيْ لِتَقْصِيرِهِ كَمَا عَلِمَ مَعاً قَدَمْتَهُ وَإِنْ تَعَذَّرَتْ فِي ثَانِيَّتِهِ دُونَ ثَالِثَتِهِ قَرَأَهَا فِيهَا وَلَا يَقْرَئُهَا فِي رَابِعَتِهِ أَيْ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تُمَكِّنْهُ فِي ثَالِثَتِهِ فَيَقْرَئُهَا فِي رَابِعَتِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ هـ بَلِ الْأَوَّلَى عَوْدُهُمَا مَعاً لِلْأَخِيرَتَيْنِ لِأَنَّهُمَا الْمَلْفُوظُ بِهِ الْأَقْرَبُ الَّذِي يَمْنَعُ تَشْتُّتَ الضَّمِيرِ وَلَا

شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ . □ قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ بَعْضُهُمُ الْإِنِّ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ الْآتِي يُرِيدُهُ الْإِنِّ . □ قَوْلُهُ: (أَوِ الْأَوَّلِ) أَيْ عَوْدُ الضَّمِيرِ الْأَوَّلِ . □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ سَبْقُهُ بَهُمَا مِنْ صَلَاةٍ نَفْسِهِ مَعَ إِدْرَاكِ الْأَوَّلِينَ مِنْهَا تَعَقُّلُهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ فَيَمَنْ أَدْرَكَ أُخِيرَتِي الْإِمَامِ فَإِنَّهُ سَبَقَ بِأَخِيرَتِي نَفْسِهِ وَأَدْرَكَ أَوَّلِيَّتِيهَا فَمَا مَعْنَى نَفْيِ تَعَقُّلِ ذَلِكَ مَعَ وَضُوحِهِ؟! سَم . □ قَوْلُهُ: (لَا بِالنِّسْبَةِ الْإِنِّ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ: (سَبْقُهُ بَهُمَا الْإِنِّ) . □ قَوْلُهُ: (لِصَلَاةٍ نَفْسِهِ) أَيْ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِمَا وَلَا بُدَّ . □ قَوْلُهُ: (وَلَا بِالنِّسْبَةِ لِصَلَاةِ الْإِمَامِ) أَيْ لِأَنَّهُ أَدْرَكَهُمَا مَعَهُ سَم . □ قَوْلُهُ: (مِنَ الْإِجْتِهَادَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ) أَيْ الْحَالَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ كُرْدِي . □ قَوْلُهُ: (فِي الْمَجْمُوعِ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ) ذَكَرَ ش عَنْ الزِّيَادِيِّ مِثْلَهُ . □ قَوْلُهُ: (وَيُوجِبُهُ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا التَّوْجِيهِ مَا يَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْأَوَّلَى أَوْ لَوْ عَمَدًا قَرَأَهَا مَعَ الْمُنَافِقِينَ فِي الثَّانِيَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّهُ خُصُوصَ الْجُمُعَةِ فِي الْجُمُعَةِ أَكَّدَ مِنْ مُطْلَقِ السُّورَةِ فِي غَيْرِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَم . □ قَوْلُهُ: (عُدَّ الْإِنِّ) جَوَابُ (لَمَّا) . □ قَوْلُهُ: (قَالَ عَنْهَا) أَيْ الْمَجْمُوعُ عَنِ التَّبَصُّرَةِ . □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى هَذَا) أَيْ عَلَى قَوْلِهِ: وَمَتَى لَمْ يُمَكِّنْهُ الْإِنِّ . □ قَوْلُهُ: (وَأَمَكَّنَتْهُ الْإِنِّ) أَيْ وَلَمْ يَقْرَأْهَا فِيهِمَا . □ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيْ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ . □ قَوْلُهُ: (بَلِ الْأَوَّلَى الْإِنِّ) كَانَ الْمُنَاسِبُ تَقْدِيمَهُ عَلَى قَوْلِهِ: وَفِي الْمَجْمُوعِ الْإِنِّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . □ قَوْلُهُ: (يَمْنَعُ تَشْتُّتَ الضَّمِيرِ) أَيْ لَكِنْ فِيهِ تَشْتُّتٌ فِي الْمَعْنَى فَتَأَمَّلْهُ سَم . أَيْ بِالنِّسْبَةِ لِلضَّمِيرِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا تَوْجِيهِهُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ فِي التَّشْبِيهِ

□ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا يُعْقَلُ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ: سَبْقُهُ بَهُمَا مِنْ صَلَاةٍ نَفْسِهِ مَعَ إِدْرَاكِ الْأَوَّلِينَ مِنْهَا تَعَقُّلُهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ فَيَمَنْ أَدْرَكَ أُخِيرَتِي الْإِمَامِ فَإِنَّهُ سَبَقَ بِأَخِيرَتِي نَفْسِهِ وَأَدْرَكَ أَوَّلِيَّتِيهَا فَمَا مَعْنَى نَفْيِ تَعَقُّلِ ذَلِكَ مَعَ وَضُوحِهِ؟! □ قَوْلُهُ: (لِصَلَاةٍ نَفْسِهِ) أَيْ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِمَا وَلَا بُدَّ . □ قَوْلُهُ: (وَلَا بِالنِّسْبَةِ لِصَلَاةِ الْإِمَامِ) أَيْ لِأَنَّهُ أَدْرَكَهُمَا مَعَهُ . □ قَوْلُهُ: (وَيُوجِبُهُ الْإِنِّ) قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا التَّوْجِيهِ مَا يَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْأَوَّلَى أَوْ لَوْ عَمَدًا قَرَأَهَا مَعَ الْمُنَافِقِينَ فِي الثَّانِيَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّهُ خُصُوصَ الْجُمُعَةِ فِي الْجُمُعَةِ أَكَّدَ مِنْ مُطْلَقِ السُّورَةِ فِي غَيْرِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ . □ قَوْلُهُ: (يَمْنَعُ تَشْتُّتَ الضَّمِيرِ) أَيْ لَكِنْ فِيهِ تَشْتُّتٌ فِي الْمَعْنَى فَتَأَمَّلْهُ .

إشكال عليه لأنه إذا أدرك ثالثة الإمام ورايعة ولم يَتَمَكَّنْ فيهما من الشورة صار الذي أدركه مع الإمام أولى نفسه والذي فاته معه ثالثة نفسه ورايعة وحينئذ يصدق على هذه الصورة أنه سبق بالثالثة والرابعة من صلاة نفسه وأنه يقرأ في الثالثة والرابعة حين تداركهما ولظهور هذا سلكه الشارح المحقق واعتراض بعض الشارحين عليه غلیم رده مما قرأته فتأمل وخرج فيهما صلاة المغرب فإن سبق بالأوليتين بالاعتبار السابق وتمكن من قراءة شورتها في الثالثة قرأها فيها أخذاً من قولهم لئلا تخلو عنهما صلاته أو بالأولى قرأها في الثانية والثالثة كما غلیم مما مر ويأتي في التمكن مع التفويت هنا ما مر آنفاً من عدم التدارك.

(ولا سورة للمأموم) الذي يسمع الإمام في جهريه (بل يستمع) لصحة نهيهِ عن القراءة خلفه ما عدا الفاتحة ومن ثم كرهت له، وقيل تحزُّم واختير إن أذى غيره (فإن بعد) بأن لم يسمعها أو سمع صوتاً لا يميز حروفه وإن قرب منه لنحو صمم به (أو كانت سرية قرأ في الأصح) لفقد السماع الذي هو سبب التهي وقضية المتن اعتبار المشروع فيقرأ في سرية جهر الإمام فيها لا

لأنه إذا أدرك ثالثة الإمام إلخ فظاهر التكلف. □ فؤد: (من صلاة نفسه) أي مع الإمام. □ فؤد: (حين تداركهما) أي ثالثة ورايعة نفسه سم. □ فؤد: (سلكه الشارح المحقق) أي والنهاية والمغني. □ فؤد: (عليه) أي الشارح المحقق. □ فؤد: (مما قرأته إلخ) وهو قوله لأنه إذا أدرك إلخ. □ فؤد: (وخرج إلخ) كان مراده الخروج من العبارة بمعنى أنها لا تشمل ذلك لا الخروج بمعنى المخالفة في الحكم لأن ما ذكره هنا موافق لما تقدّم كما يعرف بالتأمل. □ فؤد: (فيهما إلخ) قد يقال هو خارج بما قبل فيهما سم. □ فؤد: (بالاعتبار السابق) لعل مراده به قوله السابق أو من صلاة نفسه بأن أدركهما إلخ لا قوله أو بالأوليتين الدال إلخ إذ لا يظهر عليه ما رتبته على ذلك. □ فؤد: (أو بالأولى) أي بذلك الإختيار سم. □ فؤد: (الذي يسمع) إلى قوله وفارقهما في النهاية والمغني إلّا قوله وقيل إلى المتن وقوله وإن نازع إلى المتن وقوله وفعلها. □ فؤد: (وقيل: تحزُّم إلخ) عبارة المغني والاستماع مستحب وقيل واجب وجزم به الفارقي في فوائد المهدب اهـ. □ فؤد: (واختير إن أذى غيره) والقياس أنه إن غلب على ظنه الإيذاء حرّم والإكراه بضري. □ فؤد: (بأن لم يسمعها إلخ) لا يخفى ما في هذا التصوير عبارة النهاية والمغني فإن لم يسمع قراءته كان بعد عن إمامه إلخ. □ فؤد: (في سرية جهر الإمام فيها لا

فؤد: (من صلاة نفسه) أي مع الإمام. □ فؤد: (حين تداركهما) أي ثالثة ورايعة نفسه. □ فؤد: (وخرج إلخ) كان مراده الخروج من العبارة بمعنى أنها لا تشمل ذلك لا الخروج بمعنى المخالفة في الحكم لأن ما ذكره هنا موافق لما تقدّم كما يعرف بالتأمل. □ فؤد: (فيهما) قد يقال هو خارج بما قبل قوله: فيهما. □ فؤد: (بالاعتبار السابق) لعل مراده قوله السابق أو من صلاة نفسه بأن أدركهما إلخ لا قوله: أو بالأوليتين الدال عليهما سياق إلخ إذ لا يظهر عليه ما رتبته على ذلك. □ فؤد: (أو بالأولى) أي بذلك الإختيار.

عكسه وصححه في الشرح الصغير لكن الذي في الروضة اقتضاء والمجموع تصريحاً اعتبار فعل الإمام. (ويُسَنُّ) للمُصَلِّي الحاضرة ولو إماماً لكن بالشروط السابقة في دعاء الافتتاح وإن نازع في اعتبارها هنا الأذرع (للصبح والظهر طوال) بِضَمِّ الطاء وكسرها (المُفْصَّل) نعم يُسَنُّ كما في الروضة وأصلها وغيرهما نقص الظهر عن الصبح بأن يقرأ فيها قريب طواله لما يأتي ولأن النشاط فيها أكثر (وللعصر والعشاء أوساطه وللمغرب قصاره) للخبير الصحيح الدال على ذلك وحكمته طول وقت الصبح مع قصرها فنجبرث بالتطويل وقصر وقت المغرب على الخلاف فيه وفعلها فنجبرث بالتخفيف، والثلاثة الباقية طويلة وقتاً وفِعْلاً فنجبرث بالتوسط في

عكسه) الذي يظهر أنه إذا جهر في السرية فلجریان الخلاف وجه، وأما إذا أسر في الجهرية فلا وجه للقول بعدم القراءة إلا على الضعيف المقابل للأصح في السرية القائل بأنه لا يقرأ فيها أخذاً بعموم التهي وقطعاً للنظر عن المعنى الذي لأجله ورد التهي عن القراءة فليتأمل بصري. □ فوه: (اختيار فعل الإمام) اعتمده شيخ الإسلام والنهاية والمغني. □ فوه: (الحاضرة) سيدكر مختزلة. □ فوه: (لكن بالشروط) عبارة شرح بأفضل: وأشار بقوله: (للمنفرد إلخ) إلى أن طواله، وكذا أوساطه لا تسن إلا للمنفرد، وإمام مَخْصُورِينَ بِمَسْجِدٍ غَيْرِ مَطْرُوقٍ لم يقرأ عليهم غيرهم وإن قلَّ حضوره رَضُوا بالتطويل وكانوا أحراراً ولم يكن فيهم مَتَرُوجَات ولا أجراء عَيْن، وإلا اشترط إذن السيد والزوج والمستأجر فإن اختل شرط من ذلك نُدِبَ الإقْصَارُ في سائر الصلوات على قصار المُفْصَّلِ ويُكره خلافه خلافاً لما ابتدعه جهلة الأئمة من التطويل الزائد على ذلك، وكذا يقال في سائر أذكار الصلاة، فلا يسن للإمام تطويلها على أذى الكمال فيها إلا بهذه الشروط وإلا كرهه. □ فوه: (في دعاء الافتتاح إلخ) أي في زيادة الإمام فيه على ما تقدّم بيانه سم.

فوه (لشي): (طوال المُفْصَّلِ إلخ) عبارة شرح الرّوض ومحل استيجاب الطوال والأوساط إذا انفرد المصلي أو أثر المَخْصُورُونَ التّطْوِيلَ وإلا خَفَّفَ هـ سم. وفي النهاية والمغني ما يوافقها. □ فوه: (وحكمته إلخ) اعلم أن الحكمة المذكورة تامة في الصبح وفي الثلاثة الأخيرة وأما في المغرب فمحل تأمل. بل مقتضى ما ذكره فيها أن تكون كالثلاثة لأنها وجد فيها مقتضى للتخفيف وهو ضيق الوقت ومقتضى للتطويل وهو قصر الفعل فاستحبّ التوسط كما أن تلك وجد فيها مقتضى للتخفيف وهو طول الفعل، ومقتضى للتطويل وهو طول الوقت بصري. أقول: ويُفرّق كما هو ظاهر بأن مقتضى التخفيف هنا أقوى منه في الثلاثة ومقتضى التطويل بعكس ذلك ثم قوله الأخيرة حقه المتوسطة. □ فوه: (وفعلها) الأولى حذفه فتأمل. □ فوه: (فنجبرث بالتخفيف) يتأمل معنى كون التخفيف جبراً

□ فوه: (في دعاء الافتتاح) أي في زيادة الإمام فيه على ما تقدّم بيانه. □ فوه: (طوال المُفْصَّلِ إلخ) عبارة شرح الرّوض: ومحل استيجاب الطوال والأوساط إذا انفرد المصلي أو أثر المَخْصُورُونَ التّطْوِيلَ وإلا خَفَّفَ. □ فوه: (فنجبرث بالتخفيف) يتأمل معنى كون التخفيف جبراً للقصير.

غير الظُّهْرِ وبما مرَّ فيه وفارَقَهُمَا بَأَنَّهُ لِقُرْبِهِ مِنَ الصُّبْحِ النِّشَاطُ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِيهِمَا وَتَرَاحَى عَنْهُ لِقِلَّةِ النِّشَاطِ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لَهَا فَهُوَ مَرْتَبَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الصُّبْحِ وَبَيْنَ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ وَطَوَالُهُ مِنَ الْحُجُرَاتِ إِلَى عَمٍّ فَأَوْسَاطُهُ إِلَى الضُّحَى فَقِصَارُهُ إِلَى الْآخِرِ عَلَى مَا اسْتَشْهَرَ.

(و) يُسَنُّ (لِصُّبْحِ الْجُمُعَةِ) إِذَا اتَّسَعَ الْوَقْتُ (الْم تَنْزِيلُ) السَّجْدَةُ (وَفِي الثَّانِيَةِ هَلْ أَتَى) بِكَمَالِهَا لِثُبُوتِهِ مَعَ دَوَامِهِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ.....

لِلْقَصْرِ سَمٌ يَغْنِي قَصْرُ الْفِعْلِ وَالْأَفَالْمُنَاسِبَةُ بِالنِّسْبَةِ لِقَصْرِ الْوَقْتِ ظَاهِرَةٌ. □ قَوْلُهُ: (وَبِمَا مَرَّ) أَيِ بِقُرْبِ الطَّوَالِ (فِيهِ) أَيِ فِي الظُّهْرِ. □ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَهُمَا) أَيِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْعِشَاءَ. □ قَوْلُهُ: (لِقِلَّةِ النِّشَاطِ فِيهِ) وَلِطَوِيلِ فِعْلِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا الْمُقْتَضِي لِلتَّخْفِيفِ بِضَرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (فَهِيَ مَرْتَبَةٌ إِنْخ) وَبَقِيَ حِكْمَةُ الْجَهْرِ مَا هِيَ؟ وَلَعَلَّهَا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ اللَّيْلُ مَحَلَّ الْخُلُوةِ وَيَطِيبُ فِيهِ السَّمَرُ شَرَعَ الْجَهْرُ فِيهِ إِظْهَارًا لِلذِّمَّةِ مُنَاجَاةَ الْعَبْدِ لِرَبِّهِ وَخُصَّ بِالْأَوَّلَيْنِ لِنِشَاطِ الْمُصَلِّي فِيهِمَا، وَالتَّهَارُّ لَمَّا كَانَ مَحَلَّ الشَّوَاغِلِ وَالِاخْتِلَاطِ بِالنَّاسِ طَلَبَ فِيهِ الْإِسْرَارَ لِعَدَمِ صَلَاحِيَّتِهِ لِلتَّفَرُّغِ لِلْمُنَاجَاةِ، وَأَلْحَقَ الصُّبْحُ بِالصَّلَاةِ اللَّيْلِيَّةِ لِأَنَّهُ وَقْتُهُ لَيْسَ مَحَلًّا لِلشَّوَاغِلِ عَادَةً كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (إِلَى عَمٍّ) إِنْخَاطًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. عِبَارَةُ الْأَوَّلِ: وَطَوَالُهُ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ كَقَافٍ وَالْمُرْسَلَاتِ وَأَوْسَاطُهُ كَالْجُمُعَةِ وَقِصَارُهُ كَالْعَصْرِ وَعِبَارَةُ الثَّانِي وَطَوَالُهُ كَالْحُجُرَاتِ وَاقْتَرَبَتْ وَالرَّخْمَنُ وَأَوْسَاطُهُ كَالشَّمْسِ وَضَحَاها وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى وَقِصَارُهُ كَالْعَصْرِ وَالِاخْتِلَافِ وَقِيلَ طَوَالُهُ مِنَ الْحُجُرَاتِ إِلَى عَمٍّ وَمِنْهَا إِلَى الضُّحَى وَأَوْسَاطُهُ وَمِنْهَا إِلَى الْآخِرِ قِصَارُهُ أَهْ سَيِّدُ عَمَّرَ وَفِي شَرْحٍ بِأَفْضَلٍ مِثْلُ مَا فِي النَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ قَالَ ابْنُ مَعْنٍ وَطَوَالُهُ مِنَ الْحُجُرَاتِ إِلَى عَمٍّ إِنْخَ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْمَثْقُولُ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ أَنَّ طَوَالَهُ كَقَافٍ إِنْخَ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا اسْتَشْهَرَ).

(فَائِدَةٌ): قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْقُرْآنُ يَنْقَسِمُ إِلَى فَاضِلٍ وَمَفْضُولٍ كَأَيَّةِ الْكُرْسِيِّ وَتَبَّتْ فَلِأَوَّلِ كَلَامِ اللَّهِ فِي اللَّهِ وَالثَّانِي كَلَامِ اللَّهِ فِي غَيْرِهِ فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يُدَاوِمَ عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاضِلِ وَيَتْرَكَ الْمَفْضُولَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَلَا تَهْ يُؤَدِّي إِلَى هِجْرَانِ بَعْضِ الْقُرْآنِ وَنِسْيَانِهِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ) أَيِ لِلْمُصَلِّي الْحَاضِرِ. قَوْلُ (سُنَّ): (لِصُّبْحِ الْجُمُعَةِ) إِنْخَ شِمْلٌ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ إِمَامًا لِغَيْرِ مَخْصُورِينَ نِهَآةً وَهُوَ صَرِيحٌ صَنِيعُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي الْمَنْهَجِ وَالْأَسْنَى وَالشَّارِحِ فِي شَرْحِ بِأَفْضَلٍ بِخِلَافِ ظَاهِرِ صَنِيعِهِ هُنَا قَالَ الْكُرْدِيُّ وَتَبَعَ الْجَمَالَ الزَّمَلِيُّ عَلَى ذَلِكَ الْقَلْبِيَّ وَالشَّوَبَرِيَّ وَالْحَلَبِيَّ وَغَيْرَهُمْ أَهْ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا اتَّسَعَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ يَتَّضِحُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَحَدِيثُ إِنْخَ فِي النَّهْيَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِثُبُوتِهِ) أَيِ كَمَالَهُمَا، وَكَذَا ضَمِيرُ دَوَامِهِ.

□ قَوْلُهُ: (لِثُبُوتِهِ) إِنْخَ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ، وَتَعْلِيلُ الْمَالِكِيَّةِ لِكِرَاهَةِ قِرَاءَةِ السَّجْدَةِ فِي الصَّلَاةِ بِاسْتِمَالِهَا عَلَى زِيَادَةِ سَجْدَةٍ فِي الْفَرْضِ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ مِنْهُمْ: فَاسِدٌ بِشَهَادَةِ هَذَا الْحَدِيثِ وَصَحَّ (أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ سُورَةَ فِيهَا سَجْدَةٌ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ فَسَجَدَ بِهِمْ فِيهَا) وَزَعَمَ احْتِمَالُ أَنَّهُ قَرَأَ فِي صُبْحِ الْجُمُعَةِ ﴿آلَ تَنْزِيلُ﴾ [السَّجْدَةُ: ١ - ٢] وَلَمْ يَسْجُدْ بِاطِلٍّ، فَقَدْ صَحَّ عَنْ الطَّبْرَانِيِّ (أَنَّهُ ﷺ سَجَدَ فِي صُبْحِ الْجُمُعَةِ فِي ﴿آلَ تَنْزِيلُ﴾ [السَّجْدَةُ: ١ - ٢]) أَهْ. وَقَوْلُهُ بِشَهَادَةِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيِ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَشْكَاةِ بِقَوْلِهِ:

وبه يتضح اندفاع ما قيل الأولى تركهما في بعض الجمع حذراً من اعتقاد العامة وجوبهما وحديث أنه قرأ في الجمعة بسجدة غير الم تنزِيل مُنْظَرٌ فِي سَنَدِهِ وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْحَذَرُ تَرْكُ أَكْثَرِ السَّنَنِ الْمَشْهُورَةِ وَلَا قَائِلَ بِهِ فَإِنْ تَرَكَ الْم فِي الْأُولَى أَتَى بِهِمَا فِي الثَّانِيَةِ أَوْ قَرَأَ هَلْ أَتَى فِي الْأُولَى قَرَأَ الْم فِي الثَّانِيَةِ لِقَلَّا تَخْلُو صَلَاتُهُ عَنْهُمَا، وَكَذَا فِي كُلِّ صَلَاةٍ سُنَّ فِي أُولَئِيهَا سُورَتَانِ مُعْتَمَدَتَانِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُسَنُّ لِمَنْ شَرَعَ فِي غَيْرِ السُّورَةِ الْمُعْتَمَدَةِ وَلَوْ سَهَوَا قَطَعَهَا وَقِرَاءَةُ الْمُعْتَمَدَةِ أَمَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْهُمَا فَيَأْتِي بِسُورَتَيْنِ قَصِيرَتَيْنِ عَلَى الْأُجُوهِ وَقَوْلُ الْفَارِقِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ بِبَعْضِهِمَا مِنْ تَفَرُّدٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ.....

□ قُودُ: (وَبِهِ الْخُ) أَيِ بِالْتَّغْلِيلِ. □ قُودُ: (مَا قِيلَ الْأُولَى الْخُ) مَا لَ إِلَيْهِ الْمُغْنَى. □ قُودُ: (مُنْظَرٌ فِي سَنَدِهِ) وَبِفَرْضِ صِحَّتِهِ هُوَ لِيَانِ الْجَوَازِ سَم. □ قُودُ: (أَتَى بِهِمَا فِي الثَّانِيَةِ) كَذَا فِي الْمُغْنَى وَشَرَحَ الْمَنْهَجُ.
□ قُودُ: (أَوْ قَرَأَ هَلْ أَتَى فِي الْأُولَى الْخُ) هَلَا يُقَالُ قَرَأَهُمَا أَيْضًا لِأَنَّ الْإِثْنَانَ بِكُلِّ فِي مَحَلِّهَا مَطْلُوبٌ أَيْضًا وَفِيمَا ذَكَرَهُ تَدَارُكُ أَضِلَّ الْإِثْنَانِ بِهِمَا وَقَدْ يُقَالُ بَأَنَ مَا ذَكَرَهُ بَيَانٌ لِأَضِلَّ سُنَّةَ الْإِثْنَانِ بِهِمَا وَأَمَّا الْكَمَالُ فَبِمَا ذَكَرَ لَا يُقَالُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَطْوِيلُ الثَّانِيَةِ لِأَنَّا نَقُولُ لَا مَانِعَ مِنْهُ لَا سِتْدْرَاكِ فَضِيلَةٍ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ السَّجْدَةَ فِي الْأُولَى قَرَأَهَا فِي الثَّانِيَةِ وَهُوَ أَبْلَغُ فِي التَّطْوِيلِ وَأَنَّهُ لَوْ تَعَارَضَ التَّطْوِيلُ وَالتَّرْتِيبُ قَدَّمَ التَّرْتِيبَ كَمَا سَيَأْتِي بِضَرِي. □ قُودُ: (قَطَعَهَا) يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَكُونَ فِي أَثْنَاءِ كَلَامٍ مُرْتَبِطٍ فِيمَا يَظْهَرُ بِضَرِي. □ قُودُ: (أَمَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ الْخُ) هَذَا الْإِطْلَاقُ قَدْ يُخَالَفُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْأَنْوَارِ فِي مَبْنَحِ الْمَدِّ سَم. □ قُودُ: (عَلَى الْأُجُوهِ) خِلَافًا لِلْأَسْنَى وَالْخَطِيبِ فِي شَرْحِ التَّنْبِيهِ وَالتَّهْيِئَةِ حَيْثُ قَالُوا وَاللَّفْظُ لِلْآخِرِ وَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ قِرَاءَةِ جَمِيعِهَا قَرَأَ مَا أَمَكَّنَ مِنْهَا وَلَوْ آيَةُ السَّجْدَةِ، وَكَذَا فِي الْآخَرَى يَقْرَأُ مَا أَمَكَّنَهُ مِنْ ﴿هَلْ أَتَى﴾ فَإِنْ قَرَأَ غَيْرَ ذَلِكَ كَانَ تَارِكًا لِلْسُّنَّةِ قَالَهُ الْفَارِقِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ نَوَّزَعَ فِيهِ أَه. □ قُودُ: (مِنْ تَفَرُّدِهِ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى قَالَ الْفَارِقِيُّ وَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْهُمَا أَتَى بِالْمُمْكِنِ وَلَوْ آيَةُ السَّجْدَةِ وَبَعْضُ ﴿هَلْ أَتَى عَلَى

وعن أبي هريرة قال (كان النبي ﷺ يقرأ في الفجر يوم الجمعة ﴿الآلَ﴾ ١٠ تنزِيلُ) [السجدة: ١ - ٢] في الركعة الأولى وفي الركعة الثانية ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾ [الإنسان: ٢١] وذكر الشارح في شرح هذا الحديث فوائد منها قوله على أن الطبراني أخرجه عن أبي سعيد (أنه ﷺ كان يديم قراءة هاتين السورتين في صبح يوم الجمعة)، وتضوُّبُ أَبِي حَاتِمٍ إِسْمَالَهُ بِتَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ لَا يُنَافِي الْإِحْتِجَاجَ بِهِ فَإِنَّ الْمُرْسَلَ يُعْمَلُ بِهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ إِجْمَاعًا عَلَى أَنَّ لَهُ شَاهِدًا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا فِي الْكَبِيرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلَفْظَ (كُلِّ جُمُعَةٍ) وَحَيْثُذُ فَلَا يَخْتَاجُ مَعَ هَذَا إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ بِكَانِ السَّابِقَةِ نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا وَاتَّضَحَ رَدُّ قَوْلِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ السَّابِقِ أَيَّ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَا يَقْتَضِي الْمُدَاوَمَةَ، نَعَمْ قَالَ بَعْضُهُمْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ بغيرهما لَكِنَّهُ نَادِرٌ وَقَالَ غَيْرُهُ خَبَرٌ أَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِسَجْدَةٍ غَيْرِ ﴿الآلَ﴾ ١٠ تنزِيلُ) فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ وَبِفَرْضِ صِحَّتِهِ هُوَ لِيَانِ الْجَوَازِ أَه. □ قُودُ: (أَمَّا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْهُمَا) هَذَا الْإِطْلَاقُ قَدْ يُخَالَفُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْأَنْوَارِ فِي مَبْنَحِ الْمَدِّ.
□ قُودُ: (وَقَوْلُ الْفَارِقِيِّ) مَا قَالَهُ الْفَارِقِيُّ هُوَ الْمُعْتَمَدُ فَالْإِثْنَانُ بِبَعْضِهِمَا هُوَ الْأَفْضَلُ م ر.

أَمَّا الْمُسَافِرُ فَيُسَنُّ لَهُ فِي ضُبْحِهِ فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا الْكَافِرُونَ ثُمَّ الْإِحْلَاصُ لِحَدِيثٍ فِيهِ وَإِنْ كَانَ ضَعِيفًا وَوَرَدَ أَيْضًا «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى فِي ضُبْحِ السَّفَرِ بِالْمُعَوَّذَتَيْنِ» وَعَلَيْهِ فَيَصِيرُ الْمُسَافِرُ مُحْتَئِرًا بَيْنَ مَا فِي الْحَدِيثَيْنِ بَلْ قَضِيَّةٌ كَوْنُ الْحَدِيثِ الثَّانِي أَقْوَى سَنَدًا وَإِثَارُهُمِ التَّخْفِيفَ لِلْمُسَافِرِ فِي سَائِرِ قِرَائَتِهِ أَنَّ الْمُعَوَّذَتَيْنِ أَوْلَى وَيُسَنُّ بِالْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ لِغَيْرِ الْمَأْمُومِ فِي الصَّلَوَاتِ الْجَهْرِيَّةِ الْمَعْلُومِ أَكْثَرُهَا مِنْ كَلَامِهِ كَرَكْعَتَيِ الطَّوَافِ لَيْلًا وَوَقْتُ ضُبْحٍ وَكَالْعِيدِ وَلَوْ قَضَاءً وَقَوْلُهُمُ الْعِبْرَةُ فِي الْجَهْرِ وَضِدُّهُ فِي الْمَقْضِيَّةِ بِوَقْتِ الْقَضَاءِ مُحَلُّهُ فِي غَيْرِهَا لِأَنَّ الْجَهْرَ لَمَّا سُنَّ

الْإِنْسَانُ ﴿[الإنسان: ١]﴾ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَلَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمُسَافِرُ) إِلَى قَوْلِهِ لِحَدِيثِ الْخُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا قَوْلُهُ وَأَمَّا الْمُسَافِرُ أَيْ وَإِنْ قَصُرَ سَفَرُهُ أَوْ كَانَ نَازِلًا شَرَحَ بِأَفْضَلِ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا) أَيْ الْجُمُعَةُ هُوَ ظَاهِرُ النَّهَايَةِ أَيْضًا وَيُوجِبُهُ بَأْتُهُ لِاشْتِغَالِهِ بِأَمْرِ السَّفَرِ طُلِبَ مِنْهُ التَّخْفِيفُ ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَ سَائِرًا أَوْ نَازِلًا لَيْسَ مُتَهَيِّيًا فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ لِلْسَّيْرِ وَلَا مُتَوَقِّعًا لَهُ، وَلَوْ قِيلَ: إِذَا كَانَ نَازِلًا كَمَا ذَكَرَ لَا يُطْلَبُ خُصُوصُ هَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ لِاطْمِئْنَانِهِ لَمْ يَبْغُذْ ش. □ قَوْلُهُ: (الْكَافِرُونَ ثُمَّ الْإِحْلَاصُ الْخُ) وَتُسَنَّنُ أَيْضًا فِي سُنَّةِ الصُّبْحِ وَالْمَغْرِبِ وَالطَّوَافِ وَالْإِحْرَامِ وَالِاسْتِخَارَةِ شَرَحَ بِأَفْضَلِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِثَارُهُمُ الْخُ) مُقْتَضَى كَلَامِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى أَنَّهُ أَيْ الْمُسَافِرُ بِالنَّسْبَةِ لِمَا عَدَاهَا أَيْ صَلَاةِ الصُّبْحِ كَغَيْرِهِ وَمُقْتَضَى قَوْلِ الشَّارِحِ: وَإِثَارُهُمُ الْمُسَافِرُ بِالتَّخْفِيفِ الْخُ خِلَافُهُ فَلْيُحَرِّزْ بَضْرِي. أَقُولُ: يُفْهَمُ عُمُومُ التَّخْفِيفِ فِي حَقِّ الْمُسَافِرِ تَقْيِيدَ الشَّارِحِ سَنَ مَا ذَكَرَ فِي الصُّبْحِ وَغَيْرِهِ بِكَوْنِ الْمُصَلِّي حَاضِرًا وَيُصْرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْإِمْدَادِ وَلَا يَخْصُ التَّخْفِيفُ فِي حَقِّ الْمُسَافِرِ بِالصُّبْحِ اهـ. وَأَيْضًا فَقَضِيَّةُ التَّخْفِيفِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ مَعَ تَأْكِيدِ سُوْرَتَيْهِمَا حَتَّى طُلِبْنَا مِنْ إِمَامٍ غَيْرِ مَحْصُورِينَ طُلِبَ التَّخْفِيفُ فِي غَيْرِهَا بِالْأَوَّلَى. وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا: وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمُسَافِرِ، أَمَّا هُوَ فَيَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَقِيلَ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ بِالْكَافِرُونَ وَالْإِحْلَاصُ تَخْفِيفًا عَلَيْهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ الْجَهْرُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفَتَاوَى الْمُصَنِّفِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (فِي الصَّلَوَاتِ الْجَهْرِيَّةِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى فِي صُبْحٍ وَأَوَّلَيِ مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ وَإِمَامٍ فِي جُمُعَةٍ لِلِاتِّبَاعِ وَالْإِجْمَاعِ فِي الْإِمَامِ، وَقِيَاسٌ عَلَيْهِ الْمُتَفَرِّدُ، وَيُسِرُّ كُلُّ مِنْهُمَا فِيمَا سِوَى ذَلِكَ، ثُمَّ مَا تَقَرَّرَ فِي الْمُؤَدَّةِ أَمَّا الْفَائِتَةُ فَالْعِبْرَةُ فِيهَا بِوَقْتِ الْقَضَاءِ فَيَجْهَرُ مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى طُلُوعِهَا وَيُسِرُّ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ. نَعَمْ يُسْتَنَى صَلَاةُ الْعِيدِ فَيَجْهَرُ فِي قَضَائِهَا كَالْأَدَاءِ هَذَا كُلُّهُ بِالنَّسْبَةِ لِلذِّكْرِ، أَمَّا الْأُنْثَى وَالْحَثِّي فَيَجْهَرَانِ إِنْ لَمْ يَسْمَعْهُمَا أَجْنَبِيٌّ وَيَكُونُ جَهْرُهُمَا دُونَ جَهْرِ الذِّكْرِ، فَإِنْ كَانَ ثَمَّ أَجْنَبِيٌّ يَسْمَعُهُمَا كَرَّةً بَلْ يُبْرَانِ فَإِنْ جَهَرَ لَمْ يَبْطُلْ صَلَاتُهُمَا. وَأَمَّا التَّوَافُلُ غَيْرُ الْمُطْلَقِ فَيَجْهَرُ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ وَالِاسْتِسْقَاءِ وَالتَّرَاوِجِ وَالْوِثْرِ فِي رَمَضَانَ وَرَكْعَتَيِ الطَّوَافِ وَقْتُ جَهْرِ اهـ بِحَذْفٍ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَضَاءً) أَيْ كَانَ قَضَاءً بَعْدَ الزَّوَالِ سَم.

□ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْمُسَافِرُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ سَفَرًا قَصِيرًا فَلْيُجَاجِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَضَاءً) أَيْ كَانَ قَضَاءً بَعْدَ الزَّوَالِ.

فيها في محلّ الإسرار استصحب، نعم المرأة لا تجهز إلا إن لم يسمعها أجنيّ ومثلها الخنثى وليكن جهرها دون جهر الرجل ولا يجهز مصل ولا غيره إن شوش على نحو نائم أو مصل فيكره كما في المجموع وفتاوى المصنّف وبه ردّ على ابن العباد نقله عنهما الحرمة إن كان مستمعو القراءة أكثر من المصلين نظراً لزيادة المصلحة ثم نظر فيه وبحث المنع من الجهر بحضرة المصلي مطلقاً لأن المسجد وقف على المصلين أي أصالة دون الوعاظ والقراء ونوافل الليل المطلقة يتوسّط فيها بين الجهر والإسرار بأن يقرأ هكذا مرة وهكذا أخرى.....

☐ قوله: (ولا يجهز مصل إلخ) شامل للقرض وغيره. ☐ قوله: (على نحو نائم) ظاهره ولو في المسجد وقت إقامة المفروضة وفيه نظر لأنه مقصّر بالتؤم حيثيذ سم. ☐ قوله: (وبه) أي بقوله وفتاوى المصنّف. ☐ قوله: (إن كان إلخ) المناسب لما قبله وما بعده إن لم يكن إلخ. ☐ قوله: (ثم نظر فيه) أي ابن العباد أي فيما نقله عن الفتاوى. ☐ قوله: (وبحث إلخ) أي ابن العباد حيث قال ويحرم على كل أحد الجهر في الصلاة وخارجها إن شوش على غيره من نحو مصل أو قاري أو نائم للضرر ويرجع لقول المتشوش ولو فاسقاً لأنه لا يعرف إلا منه اه. وما ذكره من الحرمة ظاهر لكن ينافيه كلام المجموع وغيره فإنه كالصريح في عدمها إلا أن يجمع بحمله على ما إذا خاف التشويش اه شرح المختصر للشارح اه بصريّ. ويأتي عن شيخنا جمع آخر. ☐ قوله: (مطلقاً) أي وإن كان المصلي أقل من مستمع القراءة. ☐ قوله: (ونوافل الليل) إلى الفرع في النهاية والمعني. ☐ قوله: (المطلقة) خرج به المقيّدة بوقت أو سبب، فتحو العيدين يندب فيه الجهر كما مرّ، ونحو الرواتب يندب فيه الإسرار شرح بأفضل. ☐ قوله: (يتوسّط إلخ) إن لم يخف رياء أو تشويشاً على مصل أو نائم وإلا سن له الإسرار كما في المجموع ويقاس على ما ذكر من يجهز يذكر أو قراءة بحضرة من يشتغل بمطالعة أو تدريس أو تصنيف كما أفتى به الشهاب الرنلي قال ولا خفاء أن الحكم على كل من الجهر والإسرار بكونه سنة من حيث ذاته، نهاية ومعني. وقال ع ش قضية تخصيص ذلك التقييد بالتقل المطلق أن ما طلب فيه الجهر كالعشاء والتراويح لا يتركه فيه لما ذكر وهو ظاهر لأنه مطلوب لذاته فلا يترك لهذا العارض اه. وهذا يخالف لإطلاق الشارح المار ولا يجهز مصل إلخ. الذي كالصريح في العموم، وقول السيّد البصريّ المتقدّم هناك: (ثم رأيت) قال شيخنا في شرح: والجهر في موضعه وهو الضبح وأولنا المغرب إلخ ما نصّه: ويحرم الجهر عند من يتأذى به واعتمد بعضهم أنه يكره فقط ولعله محمول على ما إذا لم يتحقّق التأذى ويندب التوسّط في نوافل الليل المطلقة بين الجهر والإسرار إن لم يشوش على نائم أو مصل أو نحوهما اه. وهو صريح في العموم.

☐ قوله: (إلا إن لم يسمعها أجنيّ) عبارة الرّوض: عطفًا على مسنونات وأن تجهز المرأة الخنثى حيث لا يسمع أجنيّ اه. ☐ قوله: (على نحو نائم) ظاهره ولو في المسجد وقت إقامة المفروضة، وفيه نظر لأنه مقصّر بالتؤم حيثيذ.

أَوْ يَدْعِي أَنْ يَنْهَمَا وَاسِطَةً بِأَنْ يَرْفَعَ عَنْ إِسْمَاعِ نَفْسِهِ إِلَى حَدٍّ لَا يَسْمَعُهُ غَيْرُهُ.
 (فَرَعَ) تُسَنُّ سَكْتُهُ سِيرَةً وَضُبِطَتْ بِقَدْرِ سُبْحَانَ اللَّهِ بَيْنَ التَّحَرُّمِ وَدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ
 التَّعَوُّذِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَسْمَلَةِ وَبَيْنَ آخِرِ الْفَاتِحَةِ وَآمِينَ وَبَيْنَ آمِينَ وَالشُّورَةِ إِنْ قَرَأَهَا وَبَيْنَ آخِرِهَا
 وَتَكْبِيرِ الرُّكُوعِ فَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ سُورَةً فَبَيْنَ آمِينَ وَالرُّكُوعِ وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ فِي الْجَهْرِيَّةِ
 بِقَدْرِ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ الْفَاتِحَةَ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَقْرؤها فِي سَكْتَتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَنْ يَشْتَغِلَ فِي هَذِهِ
 السَّكْتَةِ بِدُعَاءٍ أَوْ قِرَاءَةٍ وَهِيَ أَوْلَى وَحِينَئِذٍ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ يُرَاعِي التَّرْتِيبَ وَالْمُوَالَاةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا
 يَقْرؤها بَعْدَهَا لِأَنَّ الشُّتَّةَ الْقِرَاءَةَ عَلَى تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ وَمُوَالَاةِهِ وَفَارَقَ حُرْمَةَ تَنْكِيسِ الْآيِ بِأَنَّهُ
 مَعَ كَوْنِ تَرْتِيبِهَا كَمَا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ اتِّفَاقًا يُزِيلُ بَعْضَ أَنْوَاعِ الْإِعْجَازِ بِخِلَافِهِ فِي الشُّورِ
 وَتَقْلَ الْبَاقِلَانِي الْإِجْمَاعَ عَلَى حُرْمَةِ قِرَاءَةِ آيَةٍ مِنْ كُلِّ سُورَةٍ لَكِنَّ ظَاهِرَ قَوْلِ الْحَلِيمِيِّ خَلَطَ
 سُورَةَ بِسُورَةٍ خِلَافَ الْأَدَبِ، وَالْبَيْهَقِيِّ: الْأَوَّلَى بِالْقَارِي أَنْ يَقْرَأَ عَلَى التَّالِيفِ الْمُنْقُولِ يَزُودُهُ
 وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِكَرَاهِيَةِ أَبُو عُبَيْدٍ وَبِحُرْمَتِهِ ابْنُ سِيرِينَ وَلَوْ تَعَارَضَ التَّرْتِيبُ وَتَطْوِيلُ الْأَوَّلَى كَأَنْ قَرَأَ
 الْإِخْلَاصَ فَهَلْ يَقْرَأُ الْفَلَقَ نَظَرًا لِلتَّرْتِيبِ أَوِ الْكُوْنُ نَظَرًا لِتَطْوِيلِ الْأَوَّلَى ؟ كُلُّ مُحْتَمِلٍ
 وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ، وَكَذَا يُسَنُّ لِمَأْمُومٍ فَرَعَ مِنَ الْفَاتِحَةِ فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ أَوْ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ قَبْلَ
 الْإِمَامِ.....

■ قَوْلُهُ: (أَوْ يَدْعِي أَنْ يَنْهَمَا وَاسِطَةً إلَخ) وَهُوَ الْأَوَّلَى مُغْنِي وَنَهَايَةً. ■ قَوْلُهُ: (يُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (إِنْ عَلِمَ)
 فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ: (وَضُبِطَتْ بِقَدْرِ سُبْحَانَ اللَّهِ) وَقَوْلُهُ: (وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّعَوُّذِ وَقَوْلُهُ وَبَيْنَ آمِينَ
 وَالسُّورَةِ. ■ قَوْلُهُ: (أَنْ يَسْكُتَ) أَي بَعْدَ تَامِيْنِهِ. ■ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَشْتَغِلَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَحِينَئِذٍ) فِي النَّهْيَةِ.
 ■ قَوْلُهُ: (وَالْمُوَالَاةَ) فَلَوْ تَرَكَهَا كَأَنْ قَرَأَ فِي الْأَوَّلَى الْهُمَزَةَ وَالثَّانِيَةَ لِإِلْبَافٍ قُرْنِشٍ كَانَ خِلَافَ الْأَوَّلَى،
 وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ مَا يُفْعَلُ الْآنَ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ مِنْ قِرَاءَةِ الْهَآكِمِ ثُمَّ الْإِخْلَاصِ إلَخ. خِلَافَ الْأَوَّلَى أَيْضًا
 لِتَرْكِ الْمُوَالَاةِ، وَتَكْرِيرِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ع ش. وَيُسْتَنَّى مِنْ كِرَاهَةِ تَرْكِ الْمُوَالَاةِ مَا اسْتَنَى كَالْكَافِرُونَ
 وَالْإِخْلَاصِ فِيمَا مَرَّ بِجَيْرِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) أَي تَنْكِيسُ السُّورِ حَيْثُ كَانَ مَكْرُوهًا. ■ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَي
 تَنْكِيسُ الْآيِ. ■ قَوْلُهُ: (مَعَ كَوْنِ تَرْتِيبِهَا إلَخ) مُعْتَمَدٌ وَقِيلَ اجْتِهَادِيٌّ ع ش. ■ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَي
 التَّكْنِيسِ. ■ قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ سُورَةٍ) لَعَلَّهُ لَيْسَ بِقَيْدٍ فَمَثَلُهُ تَفْرِيقُ آيَاتِ سُورَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا يَسْمَلُهُ قَوْلُ الْبَيْهَقِيِّ
 الْآتِي. ■ قَوْلُهُ: (يَزُودُهُ إلَخ) خَبَرٌ (لَكِنَّ ظَاهِرَ إلَخ) وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ رَاجِعٌ لِلْبَاقِلَانِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (بِكَرَاهِيَةِ)
 أَيِ الْخَلَطِ. ■ قَوْلُهُ: (وَقُرْبِيَّةٌ) كَذَا فِي النُّسخَةِ الْمُقَابِلَةِ عَلَى أَصْلِ الشَّارِحِ مِرَازًا مَوْضُوعًا فَوْقَهُ (صَحَّ) وَفِي
 بَعْضِ النُّسخِ: (وَبِحُرْمَتِهِ). ■ قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ) وَفِي أَصْلِ الشَّارِحِ بِخَطِّهِ: وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ. وَقَالَ
 عَبْدُ الرَّؤُوفِ: وَيُظْهِرُ غَيْرُ ذَلِكَ وَهُوَ أَنْ يَقْرَأَ بَعْضُ الْفَلَقِ وَيَسْلَمَ بِذَلِكَ مِنَ الْكَرَاهَةِ الَّتِي فِي تَطْوِيلِ الثَّانِيَةِ
 عَلَى الْأَوَّلَى وَعَدَمِ التَّرْتِيبِ إِذْ غَايَةُ الْإِقْتِصَارِ عَلَى بَعْضِ الْفَلَقِ أَنَّهُ مَفْضُولٌ وَهُوَ أَهْوَنُ مِنَ الْكَرَاهَةِ اهـ.
 وَبِهِ صَرَّحَ فِي النَّهْيَةِ بَصْرِيٌّ.

أَنْ يَشْتَغِلَ بِدُعَاءٍ فِيهِمَا أَوْ قِرَاءَةٍ فِي الْأُولَى وَهُوَ أَوْلَى وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ شَنْ لَهُ، وَكَذَا فِي أَوْلَى السَّرِّيَّةِ أَنْ يَسْكُتَ بِقَدْرِ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ الْفَاتِحَةَ إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ وَحِينَئِذٍ يَشْتَغِلُ بِالدُّعَاءِ لَا غَيْرَ لِكِرَاهَةِ تَقْدِيمِ السُّورَةِ عَلَى الْفَاتِحَةِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيُسَنُّ وَصْلُ الْبِسْمَلَةِ بِالْحَمْدِ لِلْإِمَامِ وَغَيْرِهِ وَأَنْ لَا يَقِفَ عَلَى أَنْعَمَتْ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْفٍ وَلَا مُنْتَهَى آيَةٍ عِنْدَنَا هـ. فَإِنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا لَمْ تُسَنَّ لَهُ الْإِعَادَةُ مِنْ أَوَّلِ الْآيَةِ وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْأَوَّلِ عَجِيبٌ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةَ آيَةً يَقُولُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثُمَّ يَقِفُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] ثُمَّ يَقِفُ ﴿الْزَيْنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١٠] ثُمَّ يَقِفُ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَالْحَلِيمِيُّ وَغَيْرُهُمَا يُسَنَّ الْوَقْفَ عَلَى رُءُوسِ الْآيِ وَإِنْ تَعَلَّقْتَ بِمَا بَعْدَهَا لِلاتِّبَاعِ.

(الْخَامِسُ الرُّكُوعُ) لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ وَهُوَ لُغَةٌ الْإِنْجَاءُ وَشَرَعًا انْجِئًا خَاصٌّ (وَأَقْلَهُ) لِلْقَائِمِ (أَنْ يَنْحَنِيَ) انْجِئًا خَالِصًا لَا مَشُوبًا بِانْجِنَاسٍ.....

قوله: (أَنْ يَشْتَغِلَ بِدُعَاءٍ الْخ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِيمَا إِذَا فَرَعَ الْمَامُومُ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنَّهُ يُسَنَّ لَهُ الْإِثْبَانُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ وَتَوَابِعِهَا م ر ه س م وَاغْتَمَدَهُ شَيْخُنَا. قوله: (وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ) إِلَى قَوْلِهِ: (إِنْ ظَنَّ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا فِي أَوْلَى السَّرِّيَّةِ. قوله: (إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهَا) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا نَظَرَ حِينَئِذٍ لِقَوَاتِ السُّورَةِ بِضَرِيٍّ. قوله: (قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ) إِلَى قَوْلِهِ هـ اِغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي. قوله: (وَأَنْ لَا يَقِفَ) إِلَى قَوْلِهِ: هـ اِغْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ. قوله: (لَمْ تُسَنَّ لَهُ الْإِعَادَةُ الْخ) كَانَ وَجْهُهُ الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافِ ابْنِ سُرَيْجٍ الْمَارِّ فِي الْمَوَالَاةِ فَتَذَكَّرَ بِضَرِيٍّ. وفيه أَنَّ خِلَافَ ابْنِ سُرَيْجٍ الْمَارِّ إِنَّمَا هُوَ فِي تَكْمِيلِ الْفَاتِحَةِ مَعَ الشُّكِّ فِي إِثْبَانِ الْبِسْمَلَةِ. قوله: (الْإِنْجَاءُ) وَقِيلَ الْخُضُوعُ شَيْخُنَا. قول (لَسِي): (وَأَقْلَهُ الْخ) وَلَوْ عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا بِمُعِينٍ أَوْ اِغْتِمَادِهِ عَلَى شَيْءٍ أَوْ انْجِئًا عَلَى شَيْءٍ لَزِمَهُ وَالْعَاجِزُ يَنْحَنِي قَدْرَ إِمْكَانِهِ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِنْجِئِ أَوْ مَا بَرَأْسِهِ ثُمَّ بِطَرَفِهِ وَلَوْ شَكَّ هَلْ انْحَنَى قَدْرًا تَصِلُ بِهِ رَاحَتَهُ رُكْبَتَيْهِ لَزِمَهُ إِعَادَةُ الرُّكُوعِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ نِهَايَةً وَشَيْخُنَا، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ شَكَّ الْخ قَالَ ع ش قَوْلَهُ وَلَوْ عَجَزَ عَنْهُ إِلَّا بِمُعِينٍ الْخ فَضِيَّتْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَخْتِاجَهُ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَوْ الدَّوَامِ. وقوله: (أَوْ انْجِئًا عَلَى شَيْءٍ الْخ) فَهَلْ شَرَطُ الْمِيلِ لِشَيْءٍ أَنْ لَا يَخْرُجَ بِهِ عَنِ الْإِسْتِقْبَالِ الْوَاجِبِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ أَقُولُ الظَّاهِرُ نَعَمْ لِأَنَّ اِغْتِنَاءَ الشَّارِعِ بِهِ أَقْوَى هـ. قوله: (لِلْقَائِمِ) أَيِ أَمَّا رُكُوعُ الْقَاعِدِ فَتَقَدَّمَ مُغْنِي وَنِهَايَةً. قولُ الْمُصَنِّفِ: (أَنْ يَنْحَنِيَ) هَذِهِ لَمْ تَوْجَدْ فِي خَطِّ الْمُصَنِّفِ وَإِنَّمَا هِيَ مُلْحَقَةٌ لِبَعْضِ تَلَامِذِهِ تَضَحِيحًا لِلْفِطْه ع ش. قوله: (انْجِئًا) إِلَى قَوْلِهِ: وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَا أَبْطَلْتُ وَقَوْلَهُ: وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْإِسْتَوِيُّ وَقَوْلَهُ أَوْ قَتَلَ نَحْوَ حَيَّةٍ. قوله: (لَا مَشُوبًا بِانْجِنَاسٍ) وَهُوَ أَنْ يُطَاطَى عَجِيزَتَهُ وَيَرْفَعَ رَأْسَهُ

قوله: (أَنْ يَشْتَغِلَ بِدُعَاءٍ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِيمَا إِذَا فَرَعَ الْمَامُومُ مِنَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنَّهُ يُسَنَّ لَهُ الْإِثْبَانُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ وَتَوَابِعِهَا م ر.

وَالَا بَطَلَتْ (قَدَرِ بُلُوغَ رَاحَتِهِ) أَيِ كَفَيْهِ (رُكْبَتَيْهِ) لَوْ أَرَادَ وَضَعَهُمَا عَلَيْهِمَا مَعَ اعْتِدَالِ خِلْقَتِهِ وَسَلَامَةِ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ لِأَنَّهُ بَدُونَ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى رُكُوعًا فَلَا نَظَرَ لِبُلُوغِ رَاحَتِي طَوِيلِ الْيَدَيْنِ وَلَا أَصَابِعِ مُعْتَدِلِيهِمَا وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الْإِسْتَوِيَّ وَلَا لِعَدَمِ بُلُوغِ رَاحَتِي الْقَصِيرِ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَلَبِّسًا (بِطُمَأْنِينَةٍ) لِلأَمْرِ بِهَا فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ، وَضَابِطُهَا أَنْ تَسْكُنَ وَتَسْتَقِرَّ أَعْضَاؤُهُ (بِحَيْثُ يَنْفَصِلُ رَفَعُهُ) مِنْهُ (عَنْ هَوِيَّةٍ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَيَجُوزُ ضَمُّهُ إِلَيْهِ وَلَا يَكْفِي عَنْ ذَلِكَ زِيَادَةُ الْهَوِيَّ (و) يَلْزَمُهُ أَنَّهُ

وَيُقَدِّمَ صَدْرَهُ ثُمَّ إِنْ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ عَامِدًا عَالِمًا بِطَلَّتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا لَمْ تَبْطُلْ . وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ لِلْقِيَامِ وَيَرْكَعَ رُكُوعًا كَافِيًا وَلَا يَكْفِيهِ هَوِيُّ الْإِنْخِنَاسِ شَيْخُنَا . وَقَوْلُهُ : ثُمَّ إِنْ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ عَامِدًا عَالِمًا بِطَلَّتْ صَلَاتُهُ أَيِ لِأَنَّ ذَلِكَ زِيَادَةُ فِعْلٍ غَيْرِ مَطْلُوبٍ فِيهِ تَلَاُعٌ أَوْ تَشْبِيهُ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ وَإِنْ صَرَفَهُ عَ ش . عَنْ ظَاهِرِهِ . قَوْلُهُ : (وَالَا بَطَلَتْ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَغَيْرِهِ فَلَا يَحْصُلُ بِإِنْخِنَاسٍ وَلَا بِهِ مَعَ انْحِنَاءٍ أَه . قَالَ عَ ش : قَوْلُهُ : وَلَا بِهِ مَعَ انْحِنَاءٍ ظَاهِرُهُ مَرَّ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّهُ إِذَا أَعَادَهُ عَلَى الصَّوَابِ بِأَنْ اسْتَوَى وَرَكَعَ صَحَّتْ صَلَاتُهُ كَمَا لَوْ أَخْلَى بِحَرْفٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ ثُمَّ أَعَادَهُ عَلَى الصَّوَابِ ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ حَجِّ الْبُطْلَانِ بِمُجَرَّدٍ مَا ذَكَرَ لَكِنَّ الْأَقْرَبَ لِإِطْلَاقِهِمْ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّارِحِ مَرَّ كَالشَّيْخِ ، وَحُمِلَ كَلَامُ حَجِّ بَعْدَ فَرْضِهِ فِي الْعَامِدِ الْعَالِمِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعُدَّهُ عَلَى الصَّوَابِ أَه . وَقَوْلُهُ : بَعْدَ فَرْضِهِ فِي الْعَامِدِ الْعَالِمِ تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا خِلَافَ هَذَا الْفَرْضِ .

قَوْلُ (السَّيِّئِ) : (قَدَرِ بُلُوغَ رَاحَتِهِ الْإِنْخ) هَلْ يَكْفِي بُلُوغُ بَعْضِ الرَّاحَةِ لِبَعْضِ الرُّكْبَةِ أَوْ لَا؟ مَحَلٌّ تَأْمُلُ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبُ بِضَرِيٍّ . قَوْلُهُ : (أَيِ كَفَيْهِ) أَيِ بَطْنِيهِمَا نِهَائِيَّةٌ . عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَشَرْحُ بَاقِضِ وَالرَّاحَتَانِ مَا عَدَا الْأَصَابِعَ مِنَ الْكُفَّيْنِ أَه . قَالَ عَ ش : وَهِيَ أُولَى لِإِخْرَاجِهَا الْأَصَابِعَ صَرِيحًا أَه .

قَوْلُهُ : (لَوْ أَرَادَ وَضَعَهُمَا الْإِنْخ) أَيِ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَوَصَلَتَا فَجَوَابُ (لَوْ) مَحْذُوفٌ وَأَتَى بِذَلِكَ لِثَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ وَضْعِهِمَا بِالْفِعْلِ شَيْخُنَا . وَلَكِنْ أَنْ تَسْتَعْنِي عَنِ الْحَذْفِ بِجَعْلِ (لَوْ) مَصْدَرِيَّةً وَعَلَى كُلِّ الْأَوَّلَى حَذْفُ (أَرَادَ) . قَوْلُهُ : (مَعَ اعْتِدَالِ خِلْقَتِهِ) وَظَاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ اعْتِدَالُ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا مُنَاسِبًا لِأَصْلِ خِلْقَتِهِ بِأَنْ لَا تَطُولَ يَدَاهُ أَوْ تَقْصُرَا بِالنَّسْبَةِ لِمَا تَقْتَضِيهِ خِلْقَتُهُ بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَأَنْ لَا تَقْرُبَ رُكْبَتَاهُ مِنْ وَرْكَيْهِ أَوْ مِنْ قَدَمَيْهِ كَذَلِكَ ، وَأَمَّا اعْتِدَالُ أَصْلِ الْخِلْقَةِ بِأَنْ لَا يَكُونَ طَوِيلًا جِدًّا وَلَا قَصِيرًا فَلَيْسَ لَهُ دَخْلٌ فِيهَا نَحْنُ فِيهِ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ كَذَلِكَ فِي عِبَارَةِ الشَّيْخَيْنِ وَمَنْ تَبِعَهُمَا كَالشَّارِحِ الْمُحَقِّقِ فَيَتَعَيَّنُ جَعْلُ عَطْفٍ مَا بَعْدَهُ مِنْ عَطْفِ التَّفسيرِ بِضَرِيٍّ . وَقَوْلُهُ : (فَتَعَيَّنَ الْإِنْخ) فِيهِ نَظَرٌ فَقَدْ أَشَارَ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي إِلَى مُحْتَزِّ كُلِّ مِنْهُمَا بِقَوْلِهِمَا : وَلَوْ طَالَتْ يَدَاهُ أَوْ قَصُرَتَا أَوْ قُطِعَ مِنْهُمَا شَيْءٌ لَمْ يُغْتَبَرِ ذَلِكَ أَه . وَقَالَ شَيْخُنَا : إِنَّ الْأَوَّلَ مُحْتَزُّ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مُحْتَزُّ الثَّانِي . قَوْلُهُ : (لَا يُسَمَّى رُكُوعًا) إِنْ أَرَادَ لُغَةً فَمَعَ مُتَفَاتِيرُهُ لِمَا قَدَّمَهُ لَا يَكْفِي فِي الْإِسْتِدْلَالِ ، وَإِنْ أَرَادَ شَرْعًا فَفِيهِ مُصَادَرَةٌ . قَوْلُهُ : (وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ) أَيِ فِي عَدَمِ كِفَايَةِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَمْرَيْنِ . قَوْلُهُ : (رَاحَتِي الْقَصِيرِ) أَيِ قَصِيرِ الْيَدَيْنِ ، وَكَذَا إِذَا قُطِعَ مِنْهُمَا شَيْءٌ كَمَا مَرَّ أَيْفًا عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي . وَيُمْكِنُ إِدْخَالُهُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ بِأَنْ يُرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْقِصْرَ الطَّارِيَّ بِنَحْوِ الْقَطْعِ . قَوْلُهُ : (عَنْ ذَلِكَ) أَيِ الطَّمَأْنِينَةِ مُغْنِي .

(لا يقصد به) أي الهوي (غيره) أي الركوع لا أنه يقصده نفسه لأن نيّة الصلاة مُنْسَجِبَةٌ عليه.
(فلو هوى لئلاوة) أو قَتَلَ نَحْوِ حَيَّةٍ (فَجَعَلَهُ) عند بلوغه حدَّ الركوع (زُكُوعًا لم يكف) بل يلزمه
أن ينتصب ثم يركع لصرفه هويّه لِغَيْرِ الواجب فلم يَقم عنه، وكذا سائر الأركان ومن ثم لو
شرع مُصَلِّي فرض في صلاة أخرى سهواً وقرأ ثم تذكّر لم يحسب له ما قرأه إن كانت تلك
نافلة لأنه قرأ مُعْتَقِدًا التفلية كذا أطلقه غير واحد وليس بصحيح لما يأتي قُبَيْلَ الثاني عشر،
وفي سُجُود السهو واختلاف التصوير هنا وثم لا نظّر إليه لِاتِّحَادِ المُدْرِكِ فِيهِمَا بل ذاك أولى
كما هو ظاهر ولو شكّ وهو ساجد هل ركع لزمه الانتصاب فوراً ثم الركوع ولا يجوز له
القيام رايكاً وإنما يحسب هويّه عن الركوع كما في الروضة والمجموع فيما لو تذكّر في
السجود أنه لم يركع ومنازعة الزركشي كالإسنوي فيه مردودة.....

قول (س): (ولا يقصد به غيره) يتبني أن المراد غيره فقط فلو قصده أجزاء سم. قول: (لا أنه إلخ)
الأولى حذف الهاء. قول: (لا أنه يقصده نفسه) أي فقط فلو أطلق أو قصده وغيره لم يضرع ش
وحلبي وكردبي. قول: (أو قتل نحو حية) صريح في أن الهوي يقتل حية لا يضر وإن وصل لحد
الركوع أو أكثر سم. زاد ش: وهل يُعْتَقَرُ له الأفعال الكثيرة أم لا؟ فيه نظّر والأقرب الأول خلافاً لما
نُقلَ عن فتاوى الشهاب الزملي لأن هذا الفعل مطلوب منه فاشبه دفع العدو، والأفعال الكثيرة في دفعه
لا تضر اه. قول: (لم يكف) ولو قرأ آية سجدة وقصد أن لا يسجد ويركع فلما هوى عن أن يسجد
للتلاوة، فإن كان قد انتهى إلى حدّ الراكعين فليس له ذلك وإلا جاز نهاية سم. قول: (تلك) أي
الصلاة الأخرى المشروع فيها سهواً. قول: (مُعْتَقِدًا التفلية) أي فقد صرف القراءة لِغَيْرِ الواجب سم.
قول: (وليس بصحيح) أي بل يحسب سم. ومَرَّ عن النهاية والمُعني ما يوافق. قول: (بل ذاك) أي
ما هنا أولى أي بالحُساب. قول: (كما هو ظاهر) فيه تأمل. قول: (ولو شك) أي غير المأموم.
قول: (كما في الروضة) اعتمد م راه سم. قول: (فيه) أي فيما في الروضة والمجموع.

قول: (ولا يقصد به غيره) يتبني أن المراد غيره فقط فلو قصده وغيره أجزاء كما يؤخذ مما يأتي في
السجود فيما لو قصد الاستقامة والسجود أنه يُجزئ. قول: (فلو هوى لتلاوة فجعله زكوعاً لم يكف) فلو
اختار بعد إرادة جعله زكوعاً والإغراض عن السجود للتلاوة أن يسجد للتلاوة مما انتهى إليه جاز لأن
السجود مطلوب ولم ينقطع طلبه بمجرّد قصد الإغراض عنه ولو هوى للركوع فلما وصل إليه أراد
السجود للتلاوة فينبغي امتناعه لأن محلّ السجود للتلاوة قبل الركوع فالتلبس بالركوع مُفَوّت له لأن
الإتيان به في قطع فرض الركوع الذي تلبس به نعم لو أبطل الصلاة أو أتمها ولم يطل الفضل فيهما فلا
مانع من السجود كذا وقع البحث فيه مع م واستقر على ذلك فليراجع. قول: (أو قتل نحو حية) صريح
في أن الهوي يقتل حية لا يضر وإن وصل الحد الركوع أو أكثر. قول: (مُعْتَقِدًا التفلية) أي فقد صرف
القراءة لِغَيْرِ الواجب. قول: (وليس بصحيح) أي بل يحسب. قول: (كما في الروضة) اعتمد م ر.

لأنه صَرَفَ هَوِيَّهَ الْمُسْتَحَقَّ لِلرُّكُوعِ إِلَى أَجَنِبِيٍّ عَنْهُ فِي الْجُمْلَةِ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ السُّجُودِ مِنْ قِيَامٍ وَجُودُ هَوِيٍّ الرُّكُوعَ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا لَوْ شَكَّ غَيْرُ مَأْمُومٍ بَعْدَ تِمَامِ رُكُوعِهِ فِي الْفَاتِحَةِ فَعَادَ لِلْقِيَامِ ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ قَرَأَ فَيُحْسَبُ لَهُ انْتِصَابُهُ عَنِ الْإِعْتِدَالِ وَمَا لَوْ قَامَ مِنَ السُّجُودِ يَظُنُّ أَنَّ جُلُوسَهُ لِلِاسْتِرَاحَةِ أَوْ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ فَبَانَ أَنَّهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ أَوْ لِلتَّشْهِيدِ الْآخِرِ. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي الْكُلِّ لَمْ يَصْرِفِ الرُّكْنَ لِأَجَنِبِيٍّ عَنْهُ فَإِنَّ الْقِيَامَ فِي الْأَوَّلِ وَالْجُلُوسَ فِي الْآخِرَيْنِ وَاحِدٌ وَإِنَّمَا ظُنُّ صِفَةٍ أُخْرَى لَمْ تَوْجِدْ فَلَمْ يُنْظَرْ لَظُنُّهُ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّكُوعِ فَإِنَّهُ بِقَصْدِهِ الْإِنْتِقَالَ لِلْسُّجُودِ لَمْ يَتَضَمَّنْ ذَلِكَ قَصْدَ الرُّكُوعِ مَعَهُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ إِلَى السُّجُودِ لَا يَسْتَلْزِمُهُ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ قَائِمًا فِي رُكُوعِهِ فَزَكَّعَ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ هَوَى مِنْ إِعْتِدَالِهِ لَمْ يَلْزِمَهُ الْعَوْدُ لِلْقِيَامِ بَلْ لَهُ الْهَوِيُّ مِنْ رُكُوعِهِ.....

☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْإِنْحَاقُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: وَإِنَّمَا لَمْ يُحْسَبِ الْإِنْحَاقُ. ☐ قَوْلُهُ: (إِذَا لَا يَلْزَمُ الْإِنْحَاقُ) يُتَأَمَّلُ جِدًّا وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ السُّجُودَ عَنْ قِيَامٍ لَمْ يَوْجِدْ مَعَهُ هَوِيٌّ لِلرُّكُوعِ سَمِ عِبَارَةً الْبَضْرِيِّ: لَا يَخْفَى مَا فِي التَّطْبِيقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُعْلَلِهِ قُلُوْ جَعَلَهُ عِلَّةً مُسْتَقِلَّةً لِأَصْلِ الطَّلَبِ لَكَانَ انْتِصَابُ ثُمَّ هُوَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ تَحَقَّقَ وَجُودُ هَوِيٍّ الرُّكُوعِ يَخْتَلِفُ الْحُكْمُ وَمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ السَّابِقِ خِلَافَهُ فَلْيُحَرَّرْ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْإِنْحَاقُ) أَي بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ صَرَفَهُ الْإِنْحَاقُ. ☐ قَوْلُهُ: (فَيُحْسَبُ لَهُ انْتِصَابُهُ الْإِنْحَاقُ) قَدْ يُقَالُ: الزَّفَعُ مِنَ الرُّكُوعِ إِلَى الْقِيَامِ حِينَئِذٍ أَجَنِبِيٍّ بِالنُّسْبَةِ لِلزَّفَعِ عَنِ الْإِعْتِدَالِ إِذَا اغْتِيَارَ الْأَوَّلُ طَارِئًا وَتَابَعَ لَا أَصْلِيًّا بِخِلَافِ الْهَوِيِّ لِلْسُّجُودِ فِيهِمَا فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ فَلْيُتَأَمَّلْ بَضْرِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَا لَوْ قَامَ مِنَ السُّجُودِ الْإِنْحَاقُ) أَي فَيُحْسَبُ لَهُ ذَلِكَ الْجُلُوسُ عَنِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ أَوْ الْجُلُوسِ لِلتَّشْهِيدِ الْآخِرِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الْأَوَّلِ) أَي فِي الشَّكِّ فِي الْفَاتِحَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْإِنْحَاقُ) أَي بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ لَهُ الْهَوِيُّ الْإِنْحَاقُ) وَفِي الْعُبَابِ: وَإِنْ شَكَّ فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ ثَالِثَةِ الرَّبَاعِيَّةِ هَلْ رَكَعَ فَقَامَ لَهُ ثُمَّ بَانَ رُكُوعُهُ مَضَى عَلَى صَلَاتِهِ وَلَا سُجُودَ انْتَهَى وَقَالَ فِي شَرْحِهِ وَقِيَامُهُ بِقَصْدِ تَكْمِيلِ الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ لَا يَمْنَعُ احْتِسَابَهُ عَنْ قِيَامِ الرَّابِعَةِ لِأَنَّ الْقِيَامَ الْوَاجِبَ يَقُومُ مَقَامَ بَعْضٍ وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ الْمُصَلِّيَ غَيْرَ الرُّكْنِ مِنْ جَنْبِهِ فَيُحْسَبُ وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّنَوُّعُ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ كَقَصْدِ السُّجُودِ عَنِ الرُّكُوعِ أَوْ عَكْسِهِ فَلَا يُحْسَبُ انْتَهَى فَانْظُرْ قَوْلَهُ أَوْ عَكْسَهُ الْإِنْحَاقُ مَعَ قَوْلِهِ هُنَا بَلْ لَهُ الْهَوِيُّ مِنْ

☐ قَوْلُهُ: (إِذَا لَا يَلْزَمُ) يُتَأَمَّلُ جِدًّا وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ السُّجُودَ عَنْ قِيَامٍ لَمْ يَوْجِدْ مَعَهُ هَوِيٌّ لِلرُّكُوعِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ لَهُ الْهَوِيُّ الْإِنْحَاقُ) فِي الْعُبَابِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ: وَإِنْ شَكَّ فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ ثَالِثَةِ الرَّبَاعِيَّةِ هَلْ رَكَعَ فَقَامَ لَهُ ثُمَّ بَانَ رُكُوعُهُ مَضَى عَلَى صَلَاتِهِ وَلَا سُجُودَ أَه. قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ: وَقِيَامُهُ بِقَصْدِ تَكْمِيلِ الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ لَا يَمْنَعُ احْتِسَابَهُ عَنْ قِيَامِ الرَّابِعَةِ لِأَنَّ الْقِيَامَ الْوَاجِبَ يَقُومُ مَقَامَ بَعْضٍ إِلَى أَنْ قَالَ عَنْهُ، وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ الْمُصَلِّيَ غَيْرَ الرُّكْنِ مِنْ جَنْبِهِ فَيُحْسَبُ وَإِنْ اخْتَلَفَ التَّنَوُّعُ أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ كَقَصْدِ السُّجُودِ عَنِ الرُّكُوعِ أَوْ عَكْسِهِ فَلَا يُحْسَبُ أَه. فَانْظُرْ قَوْلَهُ: (أَوْ عَكْسَهُ الْإِنْحَاقُ) مَعَ قَوْلِهِ هُنَا: (بَلْ لَهُ الْهَوِيُّ مِنْ رُكُوعِهِ الْإِنْحَاقُ).

لأنَّ هَوِيَّ الرُّكُوعِ بعضُ هَوِيِّ السُّجُودِ فلم يقصد أجنبيًّا فتأمل ذلك كُلُّهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَبِهِ يَتَضَحُّ
 أَنْ قَوْلَ الزَّرْكَشِيِّ لَوْ هَوَى إِمَامُهُ فَظَنَّهُ يَسْجُدُ لِلتَّلَاوَةِ فَتَابَعَهُ فَبَانَ أَنَّهُ رَكَعٌ حُسِبَ لَهُ وَاعْتُفِرَ
 لِلْمُتَابَعَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى نِزَاعِهِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّوضَةِ أَمَّا عَلَى مَا فِيهَا فَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَا
 يُحْسِبُ لَهُ لِأَنَّهُ قَصَدَ أَجْنَبِيًّا كَمَا قَرَّرْتَهُ وَظَنَّ الْمُتَابَعَةَ الْوَاجِبَةَ لَا يُفِيدُ كَظَنِّ وَجُوبِ السُّجُودِ فِي
 مَسْأَلَةِ الرُّوضَةِ فَلَا بُدَّ أَنْ يَقُومَ ثُمَّ يَرَكَعَ. وَكَذَا قَوْلُ غَيْرِهِ لَوْ هَوَى مَعَهُ ظَانًّا أَنَّهُ هَوَى لِلْسُّجُودِ
 الرُّكْنَ فَبَانَ أَنَّ هَوِيَّهِ لِلرُّكُوعِ أَجْزَأَهُ هَوِيُّهُ عَنِ الرُّكُوعِ لِيُجُودَ الْمُتَابَعَةُ الْوَاجِبَةُ فِي مَحَلِّهَا،
 بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الزَّرْكَشِيِّ لَا تَأْتِي إِلَّا عَلَى مُقَابِلِ مَا فِي الرُّوضَةِ أَيْضًا كَمَا عَلِمَ مِنَّا قَرَّرْتَهُ
 وَإِشَارَتُهُ لِيَفْرُقَ بَيْنَ صُورَتِهِ وَصُورَةِ الزَّرْكَشِيِّ يَمَّا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ بَلْ هُمَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ (وَأَكْمَلَهُ)
 مَعَ مَا مَرَّ (تَسْوِيَةُ ظَهْرِهِ وَعُنُقِهِ) بِأَنْ يُمَدَّ هُمَا حَتَّى يَصِيرَا كَالصَّفِيحَةِ الْوَاحِدَةِ لِلاتِّبَاعِ (وَنَصَّبَ
 سَاقِيَهُ) وَفَخَذَّيْهِ إِلَى الْحَقْوِ وَلَا يُثْنِي رُكْبَتَيْهِ لِقَوَاتِ اسْتِوَاءِ الظَّهْرِ بِهِ (وَأَخَذَ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ) وَيُفَرِّقُ

رُكُوعَهُ إِلَخْ سَم. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هَوِيَّ الرُّكُوعِ إِلَخْ) يُتَأَمَّلُ جِدًّا. □ قَوْلُهُ: (بَعْضُ هَوِيِّ السُّجُودِ) قَدْ تَمَنَّعَ
 الْبَعْضِيَّةُ لِأَنَّ هَوِيَّ السُّجُودِ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْإِعْتِدَالِ الْمُتَأَخِّرِ عَنِ الرُّكُوعِ سَمِ أَيْ وَلَوْ سَلَّمَ الْبَعْضِيَّةُ فَكَانَ
 السُّجُودُ مُسْتَلْزِمًا لِهَوِيِّ الرُّكُوعِ ضَرُورَةً اسْتِلْزَامِ الْكُلِّ لِحُجُوزِهِ فَيَنَافِي مَا قَدَّمَ مِنْ دَعْوَى عَدَمِ الْاسْتِلْزَامِ.
 □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ إِلَخْ) أَيْ بِمَا قَرَّرَهُ فِي مَسْأَلَةِ الرُّكُوعِ. □ قَوْلُهُ: (قَوْلَ الزَّرْكَشِيِّ إِلَخْ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ وَالْمُغْنِي
 وَشَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (لَوْ هَوَى إِمَامُهُ) أَيْ عَقِبَ قِرَاءَتِهِ آيَةَ سَجْدَةٍ مُغْنِي وَنِهَائَةٍ. □ قَوْلُهُ: (حُسِبَ لَهُ) اعْتَمَدَهُ م
 ر سَم. □ قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَأْتِي إِلَخْ) خَبَرَ أَنَّ قَوْلَ الزَّرْكَشِيِّ إِلَخْ. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا قَوْلُ غَيْرِهِ) أَيْ غَيْرُ الزَّرْكَشِيِّ.
 □ قَوْلُهُ: (مَعَهُ) أَيْ مَعَ إِمَامِهِ. □ قَوْلُهُ: (لَا يَأْتِي إِلَخْ) خَبَرَ قَوْلَهُ: قَوْلُ غَيْرِهِ إِلَخْ وَ. □ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيْ مِثْلُ
 قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَإِشَارَتُهُ) أَيْ ذَلِكَ الْغَيْرُ بِقَوْلِهِ: بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الزَّرْكَشِيِّ، وَالْوَجْهَ الْإِجْرَاءَ فِي
 الْمَسْأَلَتَيْنِ لِأَنَّ وَجُوبَ الْمُتَابَعَةِ يُلْغِي قَصْدَهُ وَيُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ صَارِفًا سَم. □ قَوْلُهُ: (كَظَنِّ وَجُوبِ
 السُّجُودِ إِلَخْ) الْفَرْقُ وَاضِحٌ ظَنُّ وَجُوبِ السُّجُودِ غَيْرُ مُطَابِقٍ وَظَنُّ الْمُتَابَعَةِ وَاقِعٌ إِذْ لَا بُدَّ مِنْهَا بِكُلِّ تَقْدِيرٍ
 سَوَاءً كَانَ هَوِيَّ الْإِمَامِ لِسُجُودِ التَّلَاوَةِ أَوِ لِلرُّكُوعِ سَم.

قَوْلُ (سَمِ): (وَأَكْمَلَهُ إِلَخْ) وَيُكَرِّهُ تَرْكُهُ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ نِهَائَةٍ وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (كَالصَّفِيحَةِ إِلَخْ) أَيْ
 كَاللَّوْحِ الْوَاحِدِ مِنْ نَحَاسٍ لَا اعْوِجَاجَ فِيهِ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِلَخْ) أَيْ بَيْنَ الرُّكْبَتَيْنِ كَشِيرٍ
 كُرْدِيٍّ.

قَوْلُ (سَمِ): (وَأَخَذَ رُكْبَتَيْهِ بِيَدَيْهِ) أَيْ بِكَفَيْهِ، وَلَوْ تَعَذَّرَ وَضَعُ يَدَيْهِ أَوْ إِحْدَاهُمَا فَعَلَّ الْمُمْكِنَ نِهَائَةً.

□ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هَوِيَّ الرُّكُوعِ) يُتَأَمَّلُ جِدًّا وَقَوْلُهُ بَعْضُ هَوِيِّ السُّجُودِ قَدْ تَمَنَّعَ الْبَعْضِيَّةُ لِأَنَّ هَوِيَّ السُّجُودِ
 إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْإِعْتِدَالِ الْمُتَأَخِّرِ عَنِ الرُّكُوعِ. □ قَوْلُهُ: (حُسِبَ لَهُ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ قَوْلُهُ: (كَظَنِّ وَجُوبِ)
 الْفَرْقُ وَاضِحٌ فَإِنَّ ظَنُّ وَجُوبِ السُّجُودِ غَيْرُ مُطَابِقٍ وَظَنُّ الْمُتَابَعَةِ مُطَابِقٌ إِذْ لَا بُدَّ مِنْهَا بِكُلِّ تَقْدِيرٍ، سَوَاءً
 كَانَ هَوِيَّ الْإِمَامِ لِسُجُودِ التَّلَاوَةِ أَوِ الرُّكُوعِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِشَارَتُهُ) أَيْ ذَلِكَ الْغَيْرُ بِقَوْلِهِ: بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ

بينهما كما في السجود (وتفريق أصابعه) للاتّباع فيهما تفريقاً وسطاً (للقبلة) لأنها أشرف الجهات بأن لا يُحَرَّفَ شيئاً منها عن جهتها يمنة أو يسرة (و) من جملة الأكمل أيضاً أنه (يُكَبِّرُ في ابتداء هويته) يعني قُبَيْلَهُ (ويرفع يديه) كما صَحَّ عنه ﷺ من طُوقِ كثيرة ونَقَلَهُ البخاري عن سبعة عشر صحابياً وغيره عن أضعاف ذلك بل لم يصحَّ عن واحدٍ منهم عَدَمُ الرفع ومن ثمَّ أوجبَه بعض أصحابنا (ك) رَفْعُهُما في (إحرامه) بأن يبدأ به وهو قائمٌ ويده مكشوفتان وأصابعهما منشورة مُفَرَّقة وسطاً مع ابتداء التكبير فإذا حاذى كفاه منكبَّيه انحنى ماداً التكبير إلى استقراره في الركوع لئلا يخلو جزء من صلاته عن ذكر. وكذا في سائر الانتقالات حتى في جلسة الاستراحة فيمُدُّه على الألف التي بين اللام والهاء لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات لانتهاه غاية هذا المد من ابتداء رفع رأسه إلى تمام قيامه (و) من جملته أيضاً أنه (يقول) بعد استقراره فيه (سبحان ربي العظيم) ويحمده (ثلاثاً) للاتّباع وصَحَّ أنه «لَمَّا أُنْزِلَ» ﴿سَبِّحْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ١٧٤] قال ﷺ اجعلوها في ركوعكم فلَمَّا نَزَلْتُ ﴿سَبِّحْ أَسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] قال اجعلوها في سجودكم» وحكمته أنه ورد: أقرب ما يكون العبد من ربه

□ فَوَدَّ: (لِلاتِّبَاعِ فِيهِمَا الْإِخ) أي في الأخذ والتفريق. □ فَوَدَّ: (تَفْرِيقاً الْإِخ) آخره عن قوله: لِلاتِّبَاعِ لِعَدَمِ وُروده. عبارة المُعْنَى والنهاية: وتَفَرُّقُ أصابعه تَفْرِيقاً وسطاً لِلاتِّبَاعِ في غير ذكر الوسط اهـ. □ فَوَدَّ: (بأن لا يُحَرَّفَ الْإِخ) فيه إشارة لِلجَوَابِ عن قول ابن التقي: لم أفهم معناه نهايةً ومُعْنَى. أي معنى قول المُصَنِّفِ وتَفَرُّقُ أصابعه لِلْقِبْلَةِ ع ش.

فَوَدَّ (سُ): (وَيُكَبِّرُ) أي يَشْرَعُ في التَّكْبِيرِ سم. □ فَوَدَّ: (وَنَقَلَهُ الْبُخَارِيُّ) أي في تصنيف له في الرَّد على مُنْكَرِ الرُّفْعِ مُعْنَى وع ش. □ فَوَدَّ: (وغيره) أي ونَقَلَ الرُّفْعَ غير الْبُخَارِيِّ ع ش. □ فَوَدَّ: (منهم) أي من الصحابة مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أوجبَه) أي الرُّفْعَ. □ فَوَدَّ: (بأن يبدأ به الْإِخ) إلى قوله: ماداً في النهاية لإلا قوله: ويده إلى مع ابتداء الْإِخ وإلى قوله حتى في جلسة الْإِخ في المُعْنَى إلا ما ذكر. □ فَوَدَّ: (مع ابتداء التكبير) مُتَعَلِّقٌ بَيْنْدًا. □ فَوَدَّ: (ماداً) إلى المتن أقره ع ش. □ فَوَدَّ: (لانتهاه الْإِخ) تَغْلِيلٌ لِلِاسْتِذْرَاكِ. □ فَوَدَّ: (من ابتداء الْإِخ) مُتَعَلِّقٌ بِيَمْدُ. □ فَوَدَّ: (رَفَعَ رَأْسَهُ) أي من السُّجُود. □ فَوَدَّ: (وَيَحْمِدُهُ) إلى المتن في النهاية إلا قوله: قيل، وكذا في المُعْنَى إلا قوله: أنه ورد إلى لَانَ الْأَعْلَى. □ فَوَدَّ: (وَيَحْمِدُهُ) معناه أَسْبَحْهُ حَامِداً له أو وَيَحْمِدُهُ سُبْحَانَهُ، والتَّسْبِيحُ لُغَةٌ: التَّنْزِيهِ والتَّعْبِيدُ، تقول: سَبَّخْتُ في الأرض إذا أَبْعَدْتُ مُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (لَمَّا نَزَلَ) وفي النهاية والمُعْنَى نَزَلْتُ بِالتَّاء. □ فَوَدَّ: (فَلَمَّا نَزَلْتُ الْإِخ) كَانَ نُكْتَةُ التَّغْيِيرِ هُنَا بِالفَاءِ الإِشْعَارُ بِتَأْخِرِ نَزُولِ هَذِهِ عَنْ تِلْكَ، وَهَلِ التَّعْقِيبُ مُرَادٌ؟ مَحَلُّ نَظَرٍ وَنُكْتَةُ تَأْنِيثِ الْفِعْلِ هُنَا دُونَ مَا سَبَقَ التَّفَقُّنُ وَالْإِشْعَارُ بِجَوَازِ الْأَمْرَيْنِ بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (وَحِكْمَتُهُ) أي تَخْصِيصُ الْأَعْلَى بِالسُّجُودِ مُعْنَى.

الزَّكَوْشِي هذا، والوجه الإجزاء في المسألتين لِأَنَّ وُجُوبَ الْمُتَابَعَةِ يُلْغِي قَضَاهُ وَيُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ صَارِقاً. □ فَوَدَّ: (يُكَبِّرُ) أي يَشْرَعُ في التَّكْبِيرِ.

إذا كان ساجدًا، فُخِّصَ بالأعلى أي عن الجهات والمسافات لِقَلَّا يَتَوَهَّمُ بِالْأَفْرِيَّةِ ذَلِكَ، وَقِيلَ
لَأَنَّ الْأَعْلَى أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ وَهُوَ أُبْلَغُ مِنَ الْعَظِيمِ وَالشُّجُودُ أُبْلَغُ فِي التَّوَاضُّعِ فَجَعَلَ الْأُبْلَغَ لِلأُبْلَغِ
وَأَقْلَهُ فِيهِمَا وَاحِدَةً وَأَكْمَلَهُ إِحْدَى عَشْرَةَ وَدُونَهُ تِسْعَ فَسَبْعَ فَخَمْسَ ثَلَاثَ فَهِيَ أَدْنَى كَمَالِهِ
كَمَا فِي رِوَايَةِ (وَلَا يَزِيدُ الْإِمَامُ) عَلَيْهَا إِلَّا بِالشَّرْطِ الْمَارَّةِ فِي الْإِفْتِتَاحِ (وَيَزِيدُ الْمُتَفَرِّدُ) نَدْبًا وَمِثْلَهُ
مَأْمُومٌ طَوَّلَ إِمَامُهُ (اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتٌ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخْيِ
وَعَظْمِي وَعَصْبِي) وَشَعْرِي وَبَشْرِي (وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي) بِالْإِفْرَادِ وَالْإِلَّاهُ لَقَالَ: قَدَمَايَ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ لِيُزَوِّدَ ذَلِكَ كُلَّهُ وَلِيَصْدُقَ حَيْثُ لَقَالَ يَكُونُ كَاذِبًا إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ بِصُورَةِ الْخَاشِعِ وَإِنَّمَا
وَجِبَ لِلْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ الْأَخِيرِ ذِكْرٌ لِيَتَمَيَّزَا عَنْ صُورَتَيْهِمَا الْعَادِيَّةِ بِخِلَافِ الرُّكُوعِ وَالشُّجُودِ إِذْ
لَا صُورَةٌ لِهَمَا عَادَةً يُمَيَّزَانِ عَنْهَا وَالْحَقُّ بَهُمَا الْإِعْتِدَالُ وَالْجُلُوسَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لِأَنَّ اكْتِنَافَهُمَا

فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَي قُرْبُ الْجِهَةِ وَالْمَسَافَةِ. □ فَوَدَّ: (فَجَعَلَ الْأُبْلَغَ لِلأُبْلَغِ) أَي وَالْمُطْلَقَ مَعَ الْمُطْلَقِ
مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَأَقْلَهُ) أَي التَّسْيِيعِ (فِيهِمَا) أَي الرُّكُوعِ وَالشُّجُودِ. □ فَوَدَّ: (وَاحِدَةً) أَي مَعَ الْكَرَاهَةِ
ش. □ فَوَدَّ: (وَأَكْمَلَهُ إِحْدَى عَشْرَةَ) كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَغَيْرِهِ وَاخْتَارَ السُّبُكِّي أَنَّهُ لَا يَتَقَيَّدُ بَعْدَ بِلِ يَزِيدُ فِي
ذَلِكَ مَا شَاءَ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (عَلَيْهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلِيَصْدُقَ) فِي الْمَغْنِيِّ وَالتَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمِثْلُهُ إِلَى الْمُثْنِ.
□ فَوَدَّ: (عَلَيْهَا) أَي عَلَى الثَّلَاثِ أَي يُكْرَهُ لَهُ ذَلِكَ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

فَوَدَّ (سُي): (لَكَ رَكَعَتٌ الْخ) إِنَّمَا قَدَّمَ الظَّرْفَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ فِيهَا رَدًّا عَلَى الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ كَانُوا
يَعْبُدُونَ مَعَهُ تَعَالَى غَيْرَهُ، وَأَخْرَجَهُ فِي قَوْلِهِ: (خَشَعَ الْخ) لِأَنَّ الْخُشُوعَ لَيْسَ مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي يَتَشَبَّهُهَا
إِلَى غَيْرِهِ تَعَالَى حَتَّى يَزِدَّ عَلَيْهِمْ فِيهَا ع. ش. وَإِذَا تَعَارَضَ هَذَا الدُّعَاءُ وَالتَّسْبِيحَاتُ قَدَمَهَا، وَيُقَدَّمُ
التَّسْبِيحَاتِ الثَّلَاثُ مَعَ هَذَا الدُّعَاءِ عَلَى أَكْمَلِ التَّسْبِيحِ وَهُوَ إِحْدَى عَشَرَ بُحَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (خَشَعَ لَكَ
الْخ) يَقُولُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّصِفًا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَبِّدٌ بِهِ وَفَاقًا لِم (م ر ع ش. □ فَوَدَّ: (سَمْعِي وَبَصَرِي)
كَأَنَّ الْحِكْمَةَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - فِي الْإِقْتِصَارِ عَلَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ دُونَ بَقِيَّةِ الْحَوَاسِّ الظَّاهِرَةِ وَقُورِ الْعَبَثِ
بِهِمَا غَالِيًا، وَفِي تَعْمِيمِ الْأَعْضَاءِ الظَّاهِرَةِ وَقُورِهِ بِجَمِيعِهَا عَادَةً وَفِي الْإِعْرَاضِ عَنِ الْقَوَى الْبَاطِنَةِ بِالْكُلِّيَّةِ
كَوْنُهَا مِنَ الْأُمُورِ الدَّقِيقَةِ الَّتِي تُصَانُ أَنَّهُمْ الْعَوَامُ عَنْهَا بِصُرِّي.

فَوَدَّ (سُي): (وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي) أَي حَمَلَتْهُ وَهُوَ جَمِيعُ الْجَسَدِ فَيَكُونُ مِنْ ذِكْرِ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ
شَرْحٌ بِأَفْضَلِ. □ فَوَدَّ: (وَلِيَصْدُقَ الْخ) قَدْ يُقَالُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ الْإِنْشَاءُ وَهُوَ لَا يَوْصَفُ بِصِدْقٍ وَلَا كَذِبٍ
فَلْيَتَأَمَّلْ بِصُرِّي وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ الصَّدْقَ بِاعْتِبَارِ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْخَبَرِ وَالدُّعَاءِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا وَجِبَ) إِلَى
الْمُثْنِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْحَقُّ إِلَى وَسْنُ. □ فَوَدَّ: (يُمَيَّزَانِ عَنْهَا) يَعْنِي حَتَّى يَخْتَاجَا إِلَى التَّمْيِيزِ عَنْهَا.

□ فَوَدَّ: (وَيَزِيدُ الْمُتَفَرِّدُ الْخ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ: وَأَنْ يُسَبِّحَ اللَّهَ سِرًّا فِي رُكُوعِهِ وَأَقْلَهُ مَرَّةً وَأَدْنَى كَمَالِهِ:
سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ وَيَحْمَدُهُ ثَلَاثًا، وَأَعْلَاهُ لِمُتَفَرِّدٍ وَإِمَامٍ مَخْصُورَيْنِ رَاضِيَيْنِ إِلَى إِحْدَى عَشْرَةَ بِالْأَوْتَارِ
ثُمَّ: اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعَتٌ الْخ.

بما قبلهما وما بعدهما يُخْرِجُهُمَا عَنِ الْعَادِيِّ عَلَى أَنَّهُمَا وَسِيلَتَانِ لَا مَقْصُودَتَانِ وَيُسَنُّ فِيهِ كَالشُّجُودِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَتَكَرَّرَ الْقِرَاءَةُ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ لِلتَّهَيُّ عَنْهَا.

(السادسُ الاعتدَالُ قَائِمًا) أَوْ قَاعِدًا مَثَلًا كَمَا كَانَ قَبْلَ رُكُوعِهِ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِمًا» وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ (مُطْمَئِنًّا) لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا» وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ أَيْضًا «فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ فَأَقِمْ صُلْبَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامَ إِلَى

قُودٍ: (سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ الْخُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَبْلَ الدُّعَاءِ لِأَنَّهُ انْسَبَ بِالتَّسْبِيحِ وَأَنْ يَقُولَهُ ثَلَاثًا عَشْرًا. قُودٍ: (وَتَكَرَّرَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ. قُودٍ: (وَتَكَرَّرَ الْقِرَاءَةُ الْخُ) وَفِي سَمْعٍ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمَحَلُّ كَرَاهَتِهَا إِذَا قَصَدَ بِهَا الْقُرْآنَ فَإِنْ قَصَدَ بِهَا الدُّعَاءَ وَالثَّنَاءَ فَيَتَّبِعِي أَنْ تَكُونَ كَمَا لَوْ قَنَّتْ بَابًا مِنَ الْقُرْآنِ أ. هـ. أَيُ فَلَا تَكُونَ مَكْرُوهَةً، وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلُ قَصْدِ الْقُرْآنِ مَا لَوْ أُطْلِقَ فِيمَا يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْقُنُوتِ عَشْرًا. قُودٍ: (فِي غَيْرِ الْقِيَامِ) أَيُ مِنَ الرُّكُوعِ وَغَيْرِهِ مِنَ بَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

قُودٍ (سُنِّي): (الْإِعْتِدَالُ) أَيُ وَلَوْ فِي النَّافِلَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قَالَ عَشْرًا: وَكَالْإِعْتِدَالِ الْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي أَنَّهُ رُكْنٌ وَلَوْ فِي ثَقُلٍ وَهَذِهِ الْغَايَةُ لِلرُّدِّ عَلَى مَا فَهَمَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ كَلَامِ التَّوَوُّيِّ وَقَدْ جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ الْإِعْتِدَالِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فِي الثَّقُلِ، وَعَلَى مَا قَالَهُ فَهَلْ يَخْرُجُ سَاجِدًا مِنْ رُكُوعِهِ بَعْدَ الطُّمَآنِينَةِ أَوْ يَرْفَعُ رَأْسَهُ قَلِيلًا أَمْ كَيْفَ الْحَالُ؟ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي أ. هـ. قُودٍ: (أَوْ قَاعِدًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي رِوَايَةٍ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (مَثَلًا). قُودٍ: (أَوْ قَاعِدًا الْخُ) وَلَوْ رَكَعَ عَنْ قِيَامٍ فَسَقَطَ عَنْ رُكُوعِهِ قَبْلَ الطُّمَآنِينَةِ فِيهِ عَادَ وَجُوبًا إِلَيْهِ وَاطْمَأَنَّ ثُمَّ اعْتَدَلَ، أَوْ سَقَطَ عَنْهُ بَعْدَهَا نَهَضَ مُعْتَدِلًا ثُمَّ سَجَدَ، وَإِنْ سَجَدَ ثُمَّ شَكَّ هَلْ أَتَمَّ اعْتِدَالَهُ اعْتَدَلَ وَجُوبًا ثُمَّ سَجَدَ، مُعْنَى وَنِهَآيَةٍ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَعَشْرًا: قَوْلُهُ م رَاعْتَدَلَ وَجُوبًا الْخُ أَيُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَأْمُومٍ كَمَا فِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ أ. هـ. قُودٍ: (كَمَا كَانَ الْخُ) وَلَوْ صَلَّى الثَّقُلَ مُضْطَجِعًا فَجَلَسَ لِلرُّكُوعِ ثُمَّ رَكَعَ فَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي اعْتِدَالِهِ عَوْدُهُ لِاضْطِجَاعِهِ لِأَنَّهُ مَحَلُّ قِرَاءَتِهِ أَوْ يَكْفِي عَوْدُهُ لِلْجُلُوسِ لِأَنَّهُ أَيْضًا كَانَ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَأَكْمَلُ مِنَ اضْطِجَاعِهِ؟ وَالَّذِي يَظْهَرُ الثَّانِي سَمْعٌ. عِبَارَةٌ عَشْرًا: وَقَضَيْتُهُ م رَأَهُ إِذَا كَانَ يُصَلِّي مِنَ اضْطِجَاعٍ لَا يَعُودُ لَهُ وَهُوَ وَاضِحٌ فِي الْفَرَضِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى قَدَّرَ عَلَى حَالَةٍ لَا يُجْزِي مَا دُونَهَا، فَمَتَى قَدَّرَ عَلَى الْقُعُودِ لَا يُجْزِي مَا دُونَهُ وَأَمَّا فِي الثَّقُلِ فَلَا مَانِعَ مِنْ عَوْدِهِ لِلْاضْطِجَاعِ لِحَوَازِ الثَّقُلِ مَعَهُ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْقِيَامِ وَالْقُعُودِ ثُمَّ الْمُرَادُ مِنْ عَوْدِهِ إِلَى الْقُعُودِ أَنَّهُ لَا يَكْلَفُ مَا فَوْقَهُ فِي النَّافِلَةِ وَلَا يَمْتَنِعُ قِيَامُهُ لِأَنَّهُ أَكْمَلُ مِنَ الْقُعُودِ أ. هـ. قُودٍ: (فَأَقِمْ صُلْبَكَ الْخُ) فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى الطُّمَآنِينَةِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ

قُودٍ: (كَمَا كَانَ قَبْلَ رُكُوعِهِ) لَوْ صَلَّى الثَّقُلَ مُضْطَجِعًا فَجَلَسَ لِلرُّكُوعِ ثُمَّ رَكَعَ، فَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي اعْتِدَالِهِ عَوْدُهُ لِاضْطِجَاعِهِ لِأَنَّهُ مَحَلُّ قِرَاءَتِهِ أَوْ يَكْفِي عَوْدُهُ لِلْجُلُوسِ لِأَنَّهُ أَيْضًا كَانَ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَأَكْمَلُ

مفاصليها» وفي أخرى صحيحة أيضًا «لا تُجزئ صلاة الرجل حتى يُقيم ظهره من الركوع والسجود» ويجب الاعتدال والجلوس بين السجدين والطمأنينة فيهما ولو في النفل كما في التحقيق وغيره فاقْتِضَاءُ بعض كُتُبِهِ عَدَمُ وجوب ذَيْنِكَ فضلًا عن طمأنينتهما غير مراد أو ضعيفٌ خلافًا لحزم الأنوار، ومن تبعه بذلك الاقتصاء غفلة عن الصريح المذكور في التحقيق كما تقرر وتعبيره بطمأنينة ثم بمطمئنا هنا تفنن كقوله في السجود ويجب أن يطمئن وفي الجلوس بين السجدين مطمئنا، نعم لو قيل عبّر فيه كالاغتدال بمطمئنا دون الآخرين إشارة لمخالفتيهما لهما في الخلاف المذكور لم يبعد (ولا يقصد) بالقيام إليه (غيره فلو رفع) رأسه (فرعًا من شيء لم يكف) نظير ما مر في الركوع فليُغد إليه ثم يقوم وخرج بفرعًا ما لو شك راكعًا في الفاتحة فقام ليقراها فتذكر أنه قرأها فإنه يُجزئه هذا القيام عن الاعتدال كما مر.

فلتأمل، وكذا بالحديث الذي يليه لا تُجزئ إلخ بصري أي فإن كلاً منهما إنما يفيد وجوب الاعتدال فقط. □ فؤد: (ويجب) إلى قوله: أو ضعيف في النهاية والمغني كما مر. □ فؤد: (ذَيْنِكَ) أي الاعتدال والجلوس. □ فؤد: (بذلك إلخ) متعلق بالجزم، وكذا قوله: غفلة متعلق به. □ فؤد: (غفلة إلخ) الجزم بالغفلة ينبغي أن يكون غفلة، فإنه يجوز أن يكونوا اختاروا الإقتضاء على الصريح مع الإطلاع عليه لتخو ظهور الإقتضاء عندهم، وقد قُدم الإقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى سم على حججهم. وقد يُجاب بأن هذا مُسلّم لو ثبت إطلاعهم على الصريح ولو بالإشارة إلى ردّ دليله، وأما إذا استندوا لمجرد الإقتضاء واستدلوا به كما هو صريح الشارح فظاهر المنع. □ فؤد: (نعم لو قيل إلخ) قد يقال: إن العدول مُشعرٌ بمُنشأله وأما خصوصه فمن أين يُفهم؟ وقد يُجاب بأن الإشعار بالأول كافٍ، وأما الخصوص فمَنوط بالرجوع إلى العلم أو بإمعان النظر مع مراجعة الأصول، وهذا من مقاصد المصنفين تشجيعًا لأذهان المحصلين بصري.

قول (سني): (من شيء) أي كعقرب نهاية.

قول (سني): (لم يكف) بقي ما لو رفع رأسه ثم شك هل كان رفعه للاعتدال أم لغيره هل يُعتمد به أم لا؟ فيه نظر والأقرب الثاني؛ لأن تردده في ذلك شك في الرفع والشك يؤثر في جميع الأفعال ع ش ويظهر تخصيصه بما إذا كان هناك ما يصلح للصرف كوجود حية وإلا فالأقرب الأول فليراجع. □ فؤد: (كما مر) أي في الركوع. □ فؤد: (نظير) إلى قوله: (وخرج) في النهاية والمغني. □ فؤد: (فليُغد إليه) أي إلى

من اضطرّ جاعه؟ الذي يظهر الثاني. □ فؤد: (غفلة إلخ) الجزم بالغفلة ينبغي أن يكون غفلة، فإنه يجوز أن يكونوا اختاروا الإقتضاء على الصريح مع الإطلاع عليه لتخو ظهور الإقتضاء عندهم، وقد قُدم الإقتضاء على الصريح في مواضع في كلام الشيخين وغيرهما كما لا يخفى. □ فؤد: (وخرج بفرعًا) قد يقال: حيث اعتبر مفهومه فبرّد عليه أنه يخرج أيضًا نحو ما لو رفع لتناول مُحترَم من الهوي يتلف أو يضيع إن لم يتناول مع أنه لا يكفي هذا الرفع كما هو ظاهر إلا أن يُجمل في المفهوم تفصيل.

(تنبيه) ضَبَطَ شَارِحُ فَرْعًا يَفْتَحُ الزَّايَّ وَكَسَرَهَا أَيْ لِأَجْلِ الْفَرْعِ أَوْ حَالَتِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَتَعَيَّنُ الْفَتْحُ فَإِنَّ الْمُضِرَّ الرَّفْعَ لِأَجْلِ الْفَرْعِ وَحَدَهُ لَا الرَّفْعَ الْمُقَارِنَ لِلْفَرْعِ مِنْ غَيْرِ قَصْدِ الرَّفْعِ لِأَجْلِهِ فَتَأَمَّلْهُ.

(وَيُسْنُ رَفْعَ يَدَيْهِ) حَذَوْا مِنْكِبَيْهِ كَمَا فِي التَّحَرُّمِ لِصِحَّةِ الْخَبَرِ بِهِ (مَعَ ابْتِدَاءِ رَفْعِ رَأْسِهِ قَائِلًا سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) أَيْ تَقَبَّلَهُ مِنْهُ وَيَكْفِي مَنْ حَمِدَ اللَّهَ سَمِعَهُ وَيُسْنُ لِلْإِمَامِ وَالْمُبَلِّغِ الْجَهْرُ بِهِ لِأَنَّهُ

الرُّكُوعَ وَلَوْ أَقَلَّهُ فِي حَالِهِ كَوْنِ رُكُوعِهِ السَّابِقِ أَكْمَلَهُ فِيمَا يَظْهَرُ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (ضَبَطَ شَارِحُ الْخ) وَافَقَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (بَلْ يَتَعَيَّنُ الْفَتْحُ الْخ) قَدْ يُقَالُ يَصْبُحُ كَسْرُهَا وَيُغْتَبَرُ قَيْدُ الْحَيَثِيَّةِ. نَعَمْ الْفَتْحُ أَوْلَى لِسَلَامَتِهِ عَنِ التَّكْلُفِ، وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُحَلِّي لَا أَنَّهُ مُتَعَيَّنٌ فَلْيَتَأَمَّلْ بِضَرِيٍّ. عِبَارَةٌ عَ ش: وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ الشَّارِحِ بَأَن تَغْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالْمُشْتَقِّ يُؤْذِنُ بِعِلَّتِهِ مَا مِنْهُ الْإِشْتِقَاقُ فَكَسَرُ الزَّايِّ بِهَذَا الْمَعْنَى مُسَاوٍ لِلْفَتْحِ وَكَأَنَّهُ قَالَ: فَلَوْ رُفِعَ حَالُ كَوْنِهِ فَرْعًا لِأَجْلِهِ اه. □ فَوَدَّ: (لِأَجْلِ الْفَرْعِ وَخَدَهُ) يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ رُفِعَ لَهُ وَلِلرُّكْنِ لَا يَضُرُّ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ بِقَصْدِهَا وَبِقَصْدِ دَفْعِ الْغَرِيمِ، وَكَمَا وَلَوْ نَوَى بوضوئه رَفْعَ الْحَدِّثِ وَالتَّبَرُّكَ وَنَحْوَهُ بِضَرِيٍّ. وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ عَ ش مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (لِأَجْلِهِ) أَيْ فَقَط. □ فَوَدَّ: (حَذَوْا مِنْكِبَيْهِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَا قِيلَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

فَوَدَّ (سُي: مَعَ ابْتِدَاءِ رَفْعِ رَأْسِهِ) أَيْ مُبْتَدِئًا رَفْعَهُمَا مَعَ ابْتِدَاءِ رَفْعِهِ وَيُسْتَمَرُّ إِلَى انْتِهَائِهِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ. (قَائِلًا) فِي رَفْعِهِ: (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ يُسْنُ كَوْنُ ابْتِدَاءِ الثَّلَاثَةِ: رَفْعَ الْيَدَيْنِ وَالرَّأْسِ وَالتَّسْمِيعِ مَعًا وَانْتِهَاؤُهَا مَعًا، وَلَمْ أَرْ مَنْ حَرَّرَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (أَيْ تَقَبَّلَهُ مِنْهُ) أَطْبَقُوا عَلَى تَفْسِيرِ سَمِعَ الْخَ بِمَا ذَكَرَ مَعَ أَنَّ فِي بَقَائِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ وَاسْتِشْعَارِ مَعْنَاهُ مَا يَحْمِلُ الْمُتَكَلِّمُ بِهِ عَلَى مَزِيدِ التَّوَجُّهِ فِي الْإِثْبَانِ بِالْحَمْدِ الَّذِي يَعْقِبُهُ بِقَوْلِهِ رَبَّنَا الْخَ بِضَرِيٍّ.

□ فَوَدَّ: (وَيَكْفِي الْخ) أَيْ فِي حُصُولِ أَضَلِّ السُّتَةِ وَالْأَوَّلِ أَفْضَلُ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَخَبِرَ إِذَا الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ وَخَبِرَ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَيُسْنُ لِلْإِمَامِ وَالْمُبَلِّغِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى وَيُسْنُ الْجَهْرُ بِهِ لِلْإِمَامِ وَالْمُبَلِّغِ إِنْ احتَجَّ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ ذَكَرُ الْإِنْتِقَالِ وَلَا يَجْهَرُ بِقَوْلِهِ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ لِأَنَّهُ ذَكَرُ الرَّفْعِ فَلَمْ يَجْهَرُ بِهِ كَالْتَّسْمِيعِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ عَمَّتِ الْبُلُوى بِالْجَهْرِ بِهِ وَتَرَكَ الْجَهْرَ بِالتَّسْمِيعِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْأَيْمَةِ وَالْمُؤَدِّنِينَ صَارُوا جَهْلَةً بِسُنَّةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ اه. □ فَوَدَّ: (الْجَهْرُ بِهِ) أَيْ بِالتَّسْمِيعِ إِنْ احتَجَّ إِلَيْهِ نَهَايَةً قَالَ عَ ش قَوْلُهُ مَ إِنْ احتَجَّ إِلَيْهِ رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمُبَلِّغِ فَالْجَهْرُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ مَكْرُوهٌ اه. وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا عِبَارَتُهُ وَيَجْهَرُ بِالتَّكْبِيرَاتِ إِنْ كَانَ إِمَامًا لِيَسْمِعَهُ الْمَأْمُومُونَ أَوْ مُبَلِّغًا إِنْ احتَجَّ إِلَيْهِ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ صَوْتُ الْإِمَامِ جَمِيعَ الْمَأْمُومِينَ كَذَا قَالَ الْمُحَشِّي يَعْنِي الْبِرْمَاوِيَّ، وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْإِمَامَ يَجْهَرُ وَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ إِلَيْهِ، وَقَيْدُ الشِّرَامِلِسِيِّ كُلًّا بِالْإِحتِجَاجِ وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَيَقْصِدُ أَنَّ الذِّكْرَ وَخَدَهُ أَوْ مَعَ الْإِعْلَامِ لَا الْإِعْلَامَ وَخَدَهُ لِأَنَّهُ يَضُرُّ، وَكَذَا الْإِطْلَاقُ فِي حَقِّ الْعَالِمِ بِخِلَافِ الْعَامِّيِّ وَلَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ الذِّكْرِ عِنْدَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ وَيَكْفِي قَصْدُهُ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى عِنْدَ الْخَطِيبِ أَمَّا الْمُنفَرِدُ وَالْمَأْمُومُ غَيْرُ الْمُبَلِّغِ فَيُسْرَانِ بِالتَّكْبِيرَاتِ وَيُكْرَهُ لَهُمَا الْجَهْرُ بِهَا وَلَوْ مِنَ الْمَرَاةِ وَلَوْ

ذِكْرُ الانتقالِ وإطباقِ أَكْثَرِ عَوَامِّ الشَّافِعِيَّةِ عَلَى الإسْرَارِ بِهِ وَالْجَهْرِ بِرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ جَهْلٌ وَخَيْرٌ:
 «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ». . معناه قُولُوا ذَلِكَ مَعَ مَا عَلِمْتُمُوهُ
 مِنِّي مَنْ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ «لَأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِهِذِهِ وَيُسِرُّ بِرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» وَقَاعِدَةُ
 التَّأْسِي تَحْمِلُهُمْ عَلَى الْإِثْنَانِ بِسَمْعِ اللَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ وَعَدَمِ عِلْمِهِمْ بِرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ يَحْمِلُهُمْ
 عَلَى عَدَمِ الْإِثْنَانِ بِهِ فَأَمَرَهُمْ بِهِ فَقَطْ لَأَنَّهُ الْمُحْتَاجُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَيْهِ (فَإِذَا انْتَضَبَ) قَائِمًا أَرْسَلَ يَدَيْهِ
 وَمَا قِيلَ يَجْعَلُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ كَالْقِيَامِ يَأْتِي قَرِيبًا رُؤُهُ (وَقَالَ رَبَّنَا) أَوِ اللَّهُمَّ رَبَّنَا (لَكَ) أَوْ وَلَكَ
 (الْحَمْدُ) أَوْ لَكَ الْحَمْدُ رَبَّنَا أَوْ الْحَمْدُ لِرَبَّنَا وَأَفْضَلُهَا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ لَأَنَّهُ أَكْثَرُ
 الرِّوَايَاتِ أَوْ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ كَمَا فِي الْأُمِّ وَوُجْهَةٌ بِتَضَمُّنِهِ جُمْلَتَيْنِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ
 كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَصَحَّ «أَنَّهُ ﷺ رَأَى بَضْعًا وَثَلَاثِينَ مَلَكًا يَسْتَقِفُّونَ إِلَى هَذِهِ أَهْمُ يَكْتُبُهَا أَوَّلًا»
 (مِلَّةٌ) بِالرَّفْعِ صِفَةٌ.....

أَمَّتِ الْمَرْأَةُ نِسَاءً جَهَرَتْ بِالتَّكْبِيرَاتِ أَقَلَّ مِنْ جَهْرِ الرَّجُلِ بَحِثْ لَا يَسْمَعُهَا أَجَنَبِيٌّ كَمَا قَالَ فِي الْجَوَاهِرِ
 اهـ أَقُولُ وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى مَا قَالَه الْبِرْمَاوِيُّ مِنْ جَهْرِ الْإِمَامِ مُطْلَقًا لِأَنَّ الْغَالِبَ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى جَهْرِهِ وَيُؤَيِّدُهُ
 تَغْيِيرُ الْمُغْنِي بِقَوْلِهِ وَيُسَنُّ الْجَهْرُ بِهِ لِلْإِمَامِ وَالْمُبَلِّغِ إِنْ أَحْتِجَ إِلَيْهِ اهـ وَالرَّشِيدِيُّ بِقَوْلِهِ لِلْإِمَامِ وَالْمُبَلِّغِ
 الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ اهـ . قَوْلُهُ: (وَإِطْبَاقُ أَكْثَرِ عَوَامِّ الشَّافِعِيَّةِ) أَيِ مِنَ الْأَيِّمَةِ وَالْمُؤَدِّينَ نِهَايَةً . قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْخُ)
 تَغْلِيلٌ لِكُرْنِ الْمَعْنَى مَا ذَكَرَ . قَوْلُهُ: (يَأْتِي قَرِيبًا الْخُ) أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَرَفَعَ يَدَيْهِ سَمَ . قَوْلُهُ: (وَقَالَ)
 أَيِ كُلِّ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ وَالْمَأْمُومِ سِرًّا مُغْنِي وَقَوْلُ ابْنِ الْمُثَنِّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ خَرَقَ الْإِجْمَاعَ فِي جَمْعِ
 الْمَأْمُومِ بَيْنَ سَمْعِ اللَّهِ لِمَنْ حَمِدَهُ وَرَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مَزْدُودٌ إِذْ قَالَ بِقَوْلِهِ عَطَاءٌ وَابْنُ سِيرِينَ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو
 بُرْدَةَ وَدَاوُدُ وَغَيْرُهُمْ نِهَايَةً . قَوْلُهُ: (أَوِ اللَّهُمَّ) إِلَى قَوْلِهِ فَالْخَيْرُ الْخُ فِي الْمُغْنِي . قَوْلُهُ: (وَوُجْهَةُ الْخُ)
 عِبَارَةٌ الْمُغْنِي أَيِ لَأَنَّهُ جَمَعَ مَعْنَيْنِ الدُّعَاءِ وَالْإِغْتِرَافِ أَيِ رَبَّنَا اسْتَجِبْ لَنَا وَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى هِدَايَتِكَ إِيَّانَا
 اهـ . وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُ سَمَ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ بِتَضَمُّنِهِ جُمْلَتَيْنِ انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنَ الصَّبِغِ السَّابِقَةِ عَلَيْهِ مَا عَدَا
 (الْحَمْدُ لِرَبَّنَا) جُمْلَتَانِ اهـ . عِبَارَةٌ عَشْرٌ بَعْدَ ذِكْرِ تَوْجِيهِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ نَصُّهَا أَيِ فَإِنَّ لَكَ الْحَمْدُ مِنْ رَبَّنَا
 لَكَ الْحَمْدُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ بِخِلَافِ وَلَكَ الْحَمْدُ فَإِنَّ الْوَاوَ تَدُلُّ عَلَى مَحْذُوفٍ وَالْمُقَدَّرُ كَالْمَلْفُوظِ قَرَّبْنَا لَكَ
 الْحَمْدُ جُمْلَتَانِ وَرَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ثَلَاثُ جُمَلٍ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْعَاطِفُ وَبِهَذَا يُجَابُ عَنْ تَنْظِيرِ سَمَ فِيهِ اهـ .

قَوْلُهُ: (حَمْدًا) إِلَى قَوْلِهِ فَالْخَيْرُ الْخُ فِي النَّهْيَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَصَحَّ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ أَيِ يَا أَهْلَ إِلَى الْمُتَنِّ
 وَقَوْلُهُ أَوْ التَّسْبِيحِ . قَوْلُهُ: (كَمَا فِي التَّحْقِيقِ) أَيِ زِيَادَةُ حَمْدًا كَثِيرًا الْخُ مُغْنِي . قَوْلُهُ: (بِضْعًا الْخُ) عِبَارَةٌ
 الْمُغْنِي بِضْعَةً وَثَلَاثِينَ الْخُ وَذَلِكَ لِأَنَّ عَدَدَ حُرُوفِهَا كَذَلِكَ اهـ، وَكَذَا فِي عَشْرٍ عَنِ الْمَشْكَاةِ عَنِ الْبُخَارِيِّ
 بِضْعَةً بِالتَّاءِ . قَوْلُهُ: (أَوَّلُ) قَالَ الْجَلَالُ السِّيُوطِيُّ أَوَّلُ بِالضَّمِّ عَلَى الْبِنَاءِ وَبِالتَّضْبِغِ عَلَى الْحَالِ وَقَالَ

قَوْلُهُ: (يَأْتِي قَرِيبًا) أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (وَرَفَعَ يَدَيْهِ) . قَوْلُهُ: (بِتَضَمُّنِهِ جُمْلَتَيْنِ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّ كُلًّا مِنَ
 الصَّبِغِ السَّابِقَةِ عَلَيْهِ مَا عَدَا الْحَمْدُ لِرَبَّنَا جُمْلَتَانِ .

والنصبِ حالاً أي مالقاً يتقدير تجسّمه (السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد) أي بعدهما كالكرسي والعرش وغيرهما ممّا لا يُحيط به إلا علم غلام الغيوب ويُسنّ هذا حتى للإمام مطلقاً خلافاً للمجموع أنّه إنّما يُسنّ له ربنا لك الحمد فقط (ويزيد المنفرد) وإمام من مرّ (أهل) أي يا أهل ويجوز الرفع بتقدير أنت (الثناء) أي المدح (والمجد) أي العظمة والكرم (أحقّ) مُبتدأ (ما قال العبد وكُلنا لك عبد) اعتراض والخبر (لا مانع لما أعطيت ولا مُعطي لما منعت ولا ينفع ذا الجَد) يفتح الجيم أي صاحب الغنى أو المال أو الحظ أو النسب (منك الجَد) أي عندك جدّه وإنّما الذي ينفعه عندك رضاك ورحمته لا غير وفي رواية حقّ بلا همزة كُنا بلا واو فالخبر ما قال العبد وكُلنا إلى آخره بدل من ما. (ويُسنّ) بعد ذكر الاعتدال وهو إلى من شيء بعد خلافاً لمن قال الأولى أن لا يزيد على ربنا لك الحمد ولمن قال الأولى

الكرماني: أوّل، مبنّي على الضمّ بأن حذِفَ منه المُضاف إليه أي أولهم يعني كل واحدٍ منهم يُسرّع ليكتب هذه الكلمات قبل الآخر ويضعدها إلى حضرة الله لعظم قدرها. وفي بعضها أوّل بالفتح اه ع ش. ☐ فوّه: (والنصب إلخ) وهو المعروف في روايات الحديث كزدي. ☐ فوّه: (بتقدير تجسّمه) راجع للرفع أيضاً. ☐ فوّه: (ويُسنّ هذا) أي ربنا لك الحمد إلخ. ☐ فوّه: (مطلقاً) أي وإن لم يخصر المأمومون أو لم يرضوا.

فول (الشي): (ويزيد المنفرد أهل الثناء إلخ) أي ويكره له تركه عبات وم ر اه ع س. ☐ فوّه: (وإمام من مرّ) أي ومأموم طوّل إمامه أخذاً ممّا مرّ. ☐ فوّه: (والكرم) عبارة النهاية والمُعني وقال الجوهريّ الكرم اه قال ع ش ويؤخذ من ذلك أنّه يُطلق على كل منهما اه. ☐ فوّه: (مبتدأ) ويَحتمِلُ كما قاله ابن الصلاح كون أحقّ خبراً لما قبله وهو ربنا لك الحمد أي هذا الكلام أحقّ نهايةً ومُعني. ☐ فوّه: (يفتح الجيم) وروي بالكسر وهو الإختيهاد نهايةً ومُعني أي فيهما ع ش. ☐ فوّه: (فالخبر ما قال إلخ) أو أحقّ خبراً ما قال سم عبارة البصريّ قوله فالخبر ما قال العبد أي والمبتدأ أحقّ وسوّغ الابتداء به ما لوحظ فيه من التّفخيم والتّعظيم وعليه يتعيّن أن تكون ما موصوفة لا موصولة لئلا يلزم الإخبار عن المعرفة بالثّكرة وهو لا يجوز وإنّ تخصّصت ويَحتمِلُ أن يكون أحقّ خبراً مقدّماً والمبتدأ ما قال إلخ، وعليه يَحتمِلُ ما كُلا المعنيين اه. ☐ فوّه: (بعد ذكر) إلى قوله ولمن قال في النهاية والمُعني ثم قال لا ويُمكن حمل الأوّل على المنفرد وإمام المخصوصين والثاني على خلافه اه. قال الرّشيدّي ومُختار الشارح م ر وهو الأوّل وهو طلب الراتب من كلّ أحد كما هو نصّ عبارته م ر، ولا يقدح في اختياره قوله م ر عقبه ويُمكن إلخ كما هو ظاهر اه. ☐ فوّه: (بعد ذكر الاعتدال) أي الراتب كما ذكره البعوي ونقله من النصّ وفي العدة نحوه خلافاً لما في الإقليدّ نهايةً ومُعني والإسنوي. ☐ فوّه: (وهو إلى من شيء بعد) ذكر مثله في شرح

☐ فوّه: (فالخبر ما قال) أو أحقّ خبراً ما قال. ☐ فوّه: (بعد ذكر الاعتدال) وهو إلى من شيء بعد إلخ ذكر مثله في شرح الإرشاد أيضاً فقال: بعد الذكر الراتب على الأوجه وهو إلى من شيء بعد اه. وقال

أَنْ يَأْتِيَ بِذَلِكَ الذِّكْرُ كُلَّهُ (الْقُنُوتُ فِي اعْتِدَالِ ثَانِيَةِ الصُّبْحِ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ عَنْ أَنَسٍ «مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا» وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ الْعَمَلَ بِمُقْتَضَاهُ عَنِ الْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَصَحَّ مِنْ أَكْثَرِ الطُّرُقِ أَنَّهُ ﷺ فَعَلَهُ لِلنَّازِلَةِ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَقَسْنَا عَلَيْهِ هَذَا، وَجَاءَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رضي الله عنهم كَانُوا يَفْعَلُونَهُ بَعْدَ الرُّكُوعِ فَلَوْ قَنَتَ شَافِعِي قَبْلَهُ لَمْ يُجْزِهِ وَيَسْجُدُ لِلسُّهُوِّ فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ كَلَامِ أَئِمَّتِنَا الْجَمْعِ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ الْمُتَعَارِضَةِ هُنَا بِحِمْلٍ مَا قَبْلَ عَلَى أَصْلِ السُّنَّةِ وَمَا بَعْدُ عَلَى كَمَالِهَا. وَكَذَا يُقَالُ فِي نِظَائِرٍ لَذَلِكَ لَا سِيَّما فِي هَذَا الْبَابِ قُلْنَا

الْإِزْشَادُ أَيْضًا فَقَالَ: بَعْدَ الذِّكْرِ الرَّائِبِ عَلَى الْأَوْجِهِ وَهُوَ إِلَى مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ اه. وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ أَنَّ اسْتِخْبَابَ الْإِثْنَيْنِ بِذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ إِلَى مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْمُتَفَرِّدِ وَالْإِمَامِ وَلَوْ إِمَامًا غَيْرَ مَخْصُورِينَ أَوْ غَيْرَ رَاضِينَ وَيُصَرِّحُ بِهِ صَنِيعُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيِ وَصْنِيعِ الْمُغْنِي سَم. وَاعْتَمَدَهُ الْحَلَبِيُّ وَتَقَدَّمَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ أَنَّهُ مُخْتَارُ النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَقَسْنَا عَلَيْهِ هَذَا) أَيِ عَلَى قُنُوتِ النَّازِلَةِ قُنُوتِ الْفَجْرِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَلَا يُجْزئُ الْقُنُوتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَإِنْ صَحَّ أَنَّهُ ﷺ قَنَتَ قَبْلَهُ أَيْضًا لِأَنَّ رِوَاةَ الْقُنُوتِ بَعْدَهُ أَكْثَرُ وَأَحْفَظُ فَهُوَ أَوْلَى وَعَلَيْهِ دَرَجُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدُونَ فِي أَشْهَرِ الرُّوَايَاتِ عَنْهُمْ وَأَكْثَرُهَا وَشَمِلَ كَلَامُهُ الْأَدَاءَ وَالْقَضَاءَ اه. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُجْزِئْهُ) أَيِ فَيَقْنُتُ بَعْدَهُ وَيَسْجُدُ لِلسُّهُوِّ إِنْ نَوَى بِالْأَوَّلِ الْقُنُوتَ، وَكَذَا لَوْ قَنَتَ فِي الْأَوَّلِ بَنِيَّتَهُ أَوْ ابْتَدَأَهَا فِيهَا فَقَالَ اللَّهُمَّ اهْدِنِي ثُمَّ تَذَكَّرَ عُجَابَ اه سَم عَلَى الْمَنْهَجِ وَسَيَاتِي مَا يُقِيدُهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي سُجُودِ السُّهُوِّ: وَلَوْ نَوَى رُكْنًا قَوْلِيًا عَشْرًا عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَلَوْ فَعَلَهُ فِي غَيْرِ اعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بَنِيَّتَهُ سَجَدَ لِلسُّهُوِّ وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ فَعَلَهُ مَعَ إِمَامِهِ الْمَالِكِيِّ قَبْلَ الرُّكُوعِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَيَسْجُدُ لِلسُّهُوِّ) يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا السُّجُودَ لِعَدَمِ الْإِثْنَيْنِ بِهِ فِي مَحَلِّهِ لَا لِلْإِثْنَيْنِ بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ حَتَّى لَوْ أَعَادَهُ فِي مَحَلِّهِ فَلَا سُبُودَ بَصْرِيٍّ. وَتَقَدَّمَ عَنِ الْعُبَابِ خِلَافَهُ. □ قَوْلُهُ: (بِحِمْلٍ مَا قَبْلَ عَلَى أَصْلِ السُّنَّةِ إلخ) لَا يَتَيَّنُ الْحِمْلُ الْمَذْكُورُ بَلْ يَحْتَمِلُ الْجَمْعُ بِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ مَعَ عَدَمِ التَّفْرِيقَةِ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ كَوْنَ مَا أَفَادَهُ قَادِحًا فِي حَدِيثِ أَنَسٍ مَحَلٌّ تَأْمَلُ لِحَوَازِ رِوَايَتِهِ لِكُلِّ رَاوٍ لِحَدَى الْحَالَتَيْنِ اللَّتَيْنِ كَانَتَا تَقَعُ مِنْهُ ﷺ إِشْعَارًا بِأَنَّ كُلًّا

الذِّمِيرِيُّ مَا نَصَّهُ: وَقَالَ فِي الْإِفْلِيدِ الذِّكْرُ الْوَارِدُ فِي الْإِعْتِدَالِ لَا يُقَالُ مَعَ الْقُنُوتِ، ثُمَّ قَالَ الذِّمِيرِيُّ: وَالصَّوَابُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا. نَصَّ عَلَيْهِ الْبَغَوِيُّ وَنَقَلَهُ عَنِ النَّصِّ وَفِي الْعُدَّةِ نَحْوُهُ اه. وَعِبَارَةُ الْأُسْتَاذِ الْبُكْرِيِّ فِي كَنْزِهِ: وَيُسَنُّ بَعْدَ ذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ وَلَوْ أَتَى بِهِ بِكَمَالِهِ الْقُنُوتِ اه. وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ أَنَّ اسْتِخْبَابَ الْإِثْنَيْنِ بِذِكْرِ الْإِعْتِدَالِ إِلَى مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْمُتَفَرِّدِ وَالْإِمَامِ، وَلَوْ إِمَامًا غَيْرَ مَخْصُورِينَ أَوْ غَيْرَ رَاضِينَ وَيُصَرِّحُ بِهِ صَنِيعُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ، فَإِنَّهُ عَقِبَ قَوْلِ الْعُبَابِ قُرْعَ يُسَنُّ الْقُنُوتَ بَعْدَ التَّحْمِيدِ بِتَمَامِهِ بِقَوْلِهِ مَا نَصَّهُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ لَا غَيْرُ وَإِنْ رَضِيَ مَخْصُورُونَ وَهُوَ مَا قَالَهُ جَمْعٌ وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَسَبَقَهُمْ إِلَى ذَلِكَ الْفَزَارِيُّ، وَزَادَ أَنَّ عَمَلَ الْأَئِمَّةِ بِخِلَافِهِ لِجَهْلِهِمْ بِفَقْهِ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَالَ آخَرُونَ السُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الذِّكْرِ الرَّائِبِ، وَهُوَ إِلَى مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ وَصَوْنُهُ الْإِسْتَوِيَّ إلخ اه.

إِنَّمَا خَرَجُوا عَنْ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ رَأَوْا مُرْجَحًا لِلثَّانِيَةِ وَقَادِحًا فِي الْأُولَى هُوَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ صَرَّحَ بِبَعْدِ وَأَنْتَ تَعَارَضَ عَنْهُ حَدِيثُ رَاوِيَتِهِ مُحَمَّدٌ وَعَاصِمٌ فِي الْقَبْلِ وَالْبَعْدِ فَتَسَاقَطَا وَبَقِيَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ النَّاصِ عَلَى الْبَعْدِيَّةِ بِلَا مُعَارَضٍ فَأَخَذُوا بِهِ (وَهُوَ «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ» أَيِ عَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ» أَيِ مَعَهُمْ لِأَنْتَدْرِجَ فِي سِلْكِهِمْ أَوْ التَّقْدِيرُ وَاجْعَلْنِي مُنْذَرِجًا فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَكَذَا فِي الْآتِيَيْنِ بَعْدَهُ فَهُوَ أَبْلَغُ مِمَّا لَوْ حَذَفَ «وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ وَقِنِي شَرًّا مَا قَضَيْتَ إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ إِنَّهُ لَا يَذُلُّ مَنْ وَالَيْتَ تَبَارَكَ رَبُّنَا وَتَعَالَيْتَ» رَوَاهُ جَمْعٌ هَكَذَا بِسَنَدٍ صَحِيحٍ فِي قُنُوتِ الْوُثْرِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ صَحَّ أَنَّ تَعْلِيمَ هَذَا الدُّعَاءِ وَقَعَ لِقُنُوتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَلِقُنُوتِ الْوُثْرِ وَسَيَأْتِي فِي رِوَايَةٍ زِيَادَةُ فَاءٍ فِي إِنَّكَ وَوَاوٍ فِي إِنَّهُ وَزَادَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ بَعْدَ وَالَيْتَ وَلَا يَعْزُ مِنْ عَادَيْتَ وَإِنْكَارُهُ مَرْدُودٌ بِوُزُودِهِ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ وَبِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِنَّكَ اللَّهُ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨] وَبَعْدَ تَعَالَيْتَ فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ

مِنْهُمَا كَافٍ فِي تَحْصِيلِ سُنَّةِ الْقُنُوتِ بِصُرِّيِّ بِحَذْفٍ. □ فُودُ: (فَتَسَاقَطَا) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يَتَسَاقَطَانِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْجَمْعُ بِمَا ذَكَرَهُ وَهُوَ مُمَكِّنٌ وَمَعَهُ لَا يَتَأْتِي الْقَدْحُ فِي الْأُولَى بِغَيْرِ الْمَفْضُولِيَّةِ سَم. □ فُودُ: (وَأَنْتَ تَعَارَضَ الْإِنْخَ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِخَطِّهِ فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْجَمَلِ بِصُرِّيِّ. □ فُودُ: (أَوْ التَّقْدِيرُ وَاجْعَلْنِي الْإِنْخَ) لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِهِ بَلْ تَكْفِي مُمْلَحَةً تَضْمِينِ مَعْنَى الْإِنْدِرَاجِ بِصُرِّيِّ. □ فُودُ: (فَهُوَ أَبْلَغُ الْإِنْخَ) أَيِ فَهَذَا الدُّعَاءُ مَعَ ذِكْرِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ أَبْلَغُ مِنْهُ لَوْ حُذِفَ عَنْهُ ذَلِكَ، وَقَالَ الْكُزْدِيُّ: أَيِ تَقْدِيرِ الْإِنْدِرَاجِ فِي الْكَلَامِ أَبْلَغُ مِنْ حَذْفِهِ اه. □ فُودُ: (وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ صَحَّ الْإِنْخَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَنْهَجَ وَالْمُعْنَى لِلِاتِّبَاعِ رَوَاهُ الْحَاكِمُ إِلَّا رَبَّنَا فِي قُنُوتِ الصُّبْحِ وَصَحَّحَهُ وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِيهِ وَفِي قُنُوتِ الْوُثْرِ اه. □ فُودُ: (وَسَيَأْتِي الْإِنْخَ) أَيِ فِي قُنُوتِ الْوُثْرِ شَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ. □ فُودُ: (فِي رِوَايَةٍ زِيَادَةُ فَاءٍ فِي إِنَّكَ الْإِنْخَ) أَيِ وَفِي أُخْرَى حَذْفُهَا فَلَا يَسْجُدُ لِتَرْكِهَا شَيْخُنَا وَهُوَ الظَّاهِرُ وَقَالَ ع ش فِي مَنْهَوَاتِهِ وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ إِذَا تَرَكَ فَاءَ فَإِنَّكَ وَوَاوَهُ لِأَنَّهُ ثَبَّتَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ اه. وَوَأَفَقَهُ الْبُجَيْرِيُّ فَقَالَ وَلَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ لِلْقُنُوتِ بَلْ كُلُّ مَا تَضَمَّنَ ثَنَاءً وَدُعَاءً حَصَلَ بِهِ الْقُنُوتُ كَأَخْرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ إِنْ قَصَدَهُ بِهَا لَكِنْ إِنْ شَرَعَ فِي قُنُوتِ النَّبِيِّ الَّذِي فِي الشَّرْحِ أَيِ الْمَقْرُونِ بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ، أَوْ فِي قُنُوتِ عَمَرَ تَعَيَّنَ لِأَدَاءِ السُّنَّةِ فَلَوْ تَرَكَهُ كَغَيْرِهِ أَوْ تَرَكَ كَلِمَةً أَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ سَجَدَ لِلْسَهْوِ؛ كَانَ يَأْتِي بِمَعِ بَدَلٍ فِي فِي قَوْلِهِ: (أَهْدِنَا مَعَ مَنْ هَدَيْتَ) أَوْ تَرَكَ الْفَاءَ فِي (فَإِنَّكَ) وَالْوَاوَ مِنْ (وَإِنَّهُ) اه. وَيُمَكِّنُ الْجَمْعُ بِحَمْلِ هَذَا عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ رِوَايَةَ الثُّبُوتِ وَالْأَوَّلَ عَلَى عَدَمِهِ. □ فُودُ: (وَزَادَ الْعُلَمَاءُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَيَتَعَيَّنُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فُودُ: (وَلَا يَعْزُ) بِكُسْرِ الْعَيْنِ مَعَ فَتْحِ الْيَاءِ سَم وَع ش. □ فُودُ: (مَرْدُودٌ) أَيِ نَقْلًا وَمَعْنَى.

□ فُودُ: (فَتَسَاقَطَا) قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا يَتَسَاقَطَانِ إِذَا لَمْ يُمْكِنِ الْجَمْعُ بِمَا ذَكَرَهُ وَهُوَ مُمَكِّنٌ وَمَعَهُ لَا يَتَأْتِي الْقَدْحُ فِي الْأُولَى بِغَيْرِ الْمَفْضُولِيَّةِ. □ فُودُ: (وَلَا يَعْزُ) سُئِلَ السُّيُوطِيُّ هَلْ هُوَ بِكُسْرِ الْعَيْنِ أَوْ فَتْحِهَا أَوْ ضَمِّهَا فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: هُوَ بِكُسْرِ الْعَيْنِ مَعَ فَتْحِ الْيَاءِ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَاللُّغَةِ وَالتَّصْرِيفِ

أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ وَلَا بَأْسَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ بَلْ قَالَ جَمَعَ إِنَّهَا مُسْتَحَبَّةٌ لِيُزَوِّدَهَا فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ وَيُسَنُّ لِلْمُنْفَرِدِ وَإِمَامٍ مِنْ مَرَّةٍ أَنْ يَضُمَّ لَذَلِكَ قُنُوتَ عُمَرَ الْآتِي فِي الْوُثْرِ وَتَقْدِيمُ هَذَا عَلَيْهِ لِأَنَّهُ الْوَارِدُ عَنْهُ ﷺ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ اقْتَصَرَ عَلَى هَذَا وَلَا تَتَعَيَّنُ كَلِمَاتُهُ فِيَجْزِي عَنْهَا آيَةُ تَضَمَّنَتْ دُعَاءً أَوْ شَبَّهَهُ كَأَخِيرِ الْبَقَرَةِ بِخِلَافِ نَحْوِ سُورَةِ تَبَّتْ وَلَا بُدَّ مِنْ قَصْدِهِ بِهَا لِكِرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ فَاحْتِيجَ لِقَصْدِ ذَلِكَ حَتَّى يَخْرُجَ عَنْهَا.

☐ فَوَدَّ: (فِيَجْزِي الْإِلْحَ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ: وَيَحْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بَايَةً فِيهَا دُعَاءٌ إِنْ قَصَدَهُ وَبِدُعَاءٍ مَخْصُصٍ وَلَوْ غَيْرَ مَأْثُورٍ إِنْ كَانَ بِأَخْرَاجِي وَحْدَهُ أَوْ مَعَ دُنْيَوِيٍّ أَه. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ إِيْعَابِ الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ: وَقَدْ وَافَقَ الْأَذْرَعِيَّ شَيْخَنَا الشُّهَابَ الرَّمْلِيَّ حَيْثُ أَقْنَى بِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي بَدَلِ الْقُنُوتِ أَنْ يَكُونَ دُعَاءً وَثَنَاءً وَقَضِيَّةً إِبْلَاقَهُ اغْتِيَارُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْآيَةِ أَه. وَوَافَقَهُ أَيْضًا وَلَدُهُ فِي النَّهَايَةِ كَمَا يَأْتِي وَاعْتَمَدَهُ الْبُجَيْرِيُّ كَمَا مَرَّ، وَكَذَا شَيْخُنَا عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ بَايَةً تَتَضَمَّنُ دُعَاءً أَوْ ثَنَاءً وَالْآيَةُ لَيْسَتْ بِقَيِّدٍ بَلْ كُلُّ مَا تَقَصَّمَ دُعَاءً وَثَنَاءً. وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي يَا غَفُورٌ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ يَكْفِي فِي الْقُنُوتِ فَلَوْ قَالَ الشَّارِحُ أَيْ الْغَزِّيُّ فَلَوْ قُنْتُ بِمَا يَتَضَمَّنُ دُعَاءً وَثَنَاءً وَقَصَدَ الْقُنُوتَ حَصَلَتْ سُنَّةُ الْقُنُوتِ لَكَانَ أَعَمَّ وَأَنْسَبَ أَه. ☐ فَوَدَّ: (أَوْ شَبَّهَهُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ أَوْ نَحْوَهُ أَه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ أَوْ نَحْوَهُ مِثْلُهُ فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا وَانْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِنَحْوِ الدُّعَاءِ فَإِنْ كَانَ الثَّنَاءُ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ الْعُطْفُ بِالْوَاوِ دُونَ أَوْ لِمَا سَبَّأْتِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْجُمُوعِ بَيْنَ الدُّعَاءِ وَالثَّنَاءِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَمْنَعُ كَوْنُ الثَّنَاءِ نَحْوَ الدُّعَاءِ فَلْيُرَاجِعْ أَه. وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِذَلِكَ نَحْوَ اللَّهُمَّ أَنَا عَبْدٌ مُذْنِبٌ وَأَنْتَ رَبٌّ غَفُورٌ مِمَّا يَسْتَلْزِمُ الدُّعَاءَ وَلَيْسَ صَرِيحًا فِيهِ. ☐ فَوَدَّ: (فَاحْتِيجَ لِقَصْدِ ذَلِكَ) فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ لَمْ يُجْزِئْهُ مُغْنِي زَادَ النَّهَايَةِ وَيُشْتَرَطُ فِي بَدَلِهِ أَنْ يَكُونَ دُعَاءً وَثَنَاءً كَمَا قَالَ الْبَرْهَانُ الْبِيجُورِيُّ وَأَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَه. قَالَ الْكُرْدِيُّ بَعْدَ ذِكْرِهِ م: فَهُوَ مُخَالِفٌ فِي ذَلِكَ لِلشَّارِحِ وَعِبَارَتُهُ فِي الْإِيْعَابِ يَكْفِي الدُّعَاءُ فَقَطْ لَكِنْ بِأُمُورٍ الْآخِرَةِ أَوْ أُمُورٍ الدُّنْيَا أَه.

قال: وَاللَّفْتُ فِي ذَلِكَ مُؤَلَّفًا، قال: وَقُلْتُ فِي آخِرِهِ نَظْمًا إِلَى أَنْ قَالَ:

عَزَّ الْمُضَاعَفُ يَأْتِي فِي مُضَارِعِهِ	تَثْلِيثُ عَيْنٍ بِفَرْقٍ جَاءَ مَشْهُورًا
فَمَا كَغَلٍّ وَصَدَّ الدَّلُّ مَعَ عِظَمِ	كَذَا كُرُمَتْ عَلَيْنَا جَاءَ مَكْسُورًا
وَمَا كَعَزَّ عَلَيْنَا الْحَالُ أَيْ صَعِبَتْ	فَافْتَحَ مُضَارِعَهُ إِنْ كُنْتَ نَحْرِيرًا
وَهَذِهِ الْخَمْسَةُ الْأَفْعَالُ لَا زِمَةَ	وَاضْمُ مُضَارِعَ فِعْلٍ لَيْسَ مَقْصُورًا
عَزَزْتُ زَيْنًا بِمَعْنَى قَدْ غَلَبْتُ كَذَا	أَعْنَتْهُ فَكِلَا ذَا جَاءَ مَأْثُورًا
وَقُلْ إِذَا كُنْتَ فِي ذِكْرِ الْقُنُوتِ وَلَا	يَعِزُّ يَا رَبِّ مَنْ عَادَيْتَ مَكْسُورًا

إِلْحَ أَه.

☐ فَوَدَّ: (وَلَا تَتَعَيَّنُ كَلِمَاتُهُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: وَتَحْصُلُ سُنَّةُ الْقُنُوتِ بِكُلِّ دُعَاءٍ، قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَلَوْ بِغَيْرِ مَأْثُورٍ لَكَانَ أَوْلَى.

(وَالْإِمَامُ) يُسَنُّ لَهُ أَنْ يَقْتَتَ (بِلَفْظِ الْجَمْعِ) لِصِحَّةِ الْخَبَرِ بِذَلِكَ وَلَا يَأْتِي فِي الْمُتَفَرِّدِ فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى الْإِمَامِ لِلنَّهْيِ عَنْ تَخْصِيصِهِ نَفْسَهُ بِالدُّعَاءِ وَأَنَّهُ إِنْ فَعَلَهُ فَقَدْ خَانَهُمْ سُنْدُهُ حَسَنٌ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ سَائِرَ الْأَدْعِيَةِ كَذَلِكَ وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُ ﷺ وَهُوَ إِمَامٌ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ وَهُوَ كَثِيرٌ بَلْ قَالَ بَعْضُ الْحَفَاطِ إِنَّ أَدْعِيَتَهُ كُلَّهَا بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ وَمِنْ ثَمَّ جَرَى بَعْضُهُمْ عَلَى اخْتِصَاصِ الْجَمْعِ بِالْقُنُوتِ وَفَرَّقَ بَأَنَّ الْكُلَّ مَأْمُورُونَ بِالدُّعَاءِ إِلَّا فِيهِ فَإِنَّ الْمَأْمُومَ يُؤْمِنُ فَقَطْ، وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ وَيَجْتَمِعُ بِهِ كَلَامُهُمْ وَالْخَبَرُ أَنَّهُ حَيْثُ اخْتَرَعَ دَعْوَةً كَرِهَ لَهُ الْإِفْرَادُ وَهَذَا هُوَ مُحْمَلُ النَّهْيِ وَحَيْثُ أَتَى بِمَأْمُورٍ اتَّبَعَ لَفْظَهُ (وَالصَّحِيحُ سَنَ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ آخِرَهُ) لِصِحَّتِهِ فِي قُنُوتِ الْوُثْرِ الَّذِي عَلَّمَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَعَ زِيَادَةِ فَاءٍ فِي إِنْكَ وَوَاوٍ فِي إِنَّهُ بِلَفْظِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَقِيسَ بِهِ قُنُوتُ الصُّبْحِ وَخَرَجَ بِآخِرِهِ أَوَّلُهُ فَلَا يُسَنُّ فِيهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِهَا تُسَنُّ أَوَّلَ الدُّعَاءِ لِأَنَّ هَذَا مُسْتَتَنَّى رِعَايَةً لِلْوَارِدِ فِيهِ وَيُسَنُّ أَيْضًا السَّلَامُ وَذِكْرُ الْآلِ وَيُظْهَرُ.....

قوله: (لِلنَّهْيِ الْإِنْخ) الأولى: وَلِوُرُودِ النَّهْيِ بِالْعَطْفِ لِيُظْهَرَ التَّغْلِيلُ، وَزِيَادَةُ الْمُضَافِ لِيُظْهَرَ عَطْفُ قَوْلِهِ الْآتِي وَأَنَّهُ إِنْ فَعَلَهُ الْإِنْخ. قوله: (وَأَنَّهُ إِنْ فَعَلَهُ الْإِنْخ) لَا يَظْهَرُ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَلَوْ قَالَ فَإِنْ فَعَلَهُ الْإِنْخ كَمَا هُوَ الرِّوَايَةُ مَحَلٌّ تَأَمَّلْ. قوله: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ النَّهْيِ. قوله: (وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ الْإِنْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُغْنِي وَالشُّهَابِ الرَّمْلِيُّ وَشَيْخُنَا عِبَارَةُ الْأَوَّلِ: وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمْهُورُ التَّفَرُّقَةَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ إِلَّا فِي الْقُنُوتِ فَلْيَكُنِ الصَّحِيحُ اخْتِصَاصَ التَّفَرُّقَةِ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَدْعِيَةِ الصَّلَاةِ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: (فَلْيَكُنِ الصَّحِيحُ الْإِنْخ) أَيِ خِلَافًا لِابْنِ حَجَرٍ اهـ. قوله: (وَمِنْ ثَمَّ جَرَى بَعْضُهُمْ الْإِنْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ وَالْمُغْنِي وَعِبَارَتُهُ وَذَكَرَ ابْنُ الْقَيِّمِ أَنَّ أَدْعِيَةَ النَّبِيِّ ﷺ كُلَّهَا بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجُمْهُورُ التَّفَرُّقَةَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ إِلَّا فِي الْقُنُوتِ وَكَانَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْقُنُوتِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْكُلَّ مَأْمُورُونَ بِالدُّعَاءِ بِخِلَافِ الْقُنُوتِ فَإِنَّ الْمَأْمُومَ يُؤْمِنُ فَقَطْ اهـ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخِي اهـ. قوله: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْإِنْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالْمُغْنِي وَالشُّهَابِ الرَّمْلِيُّ كَمَا مَرَّ. قوله: (لِصِحَّتِهِ) أَيِ ذِكْرِ الصَّلَاةِ فِي آخِرِ الْقُنُوتِ. قوله: (بِلَفْظِ الْإِنْخ) مَتَعَلَّقٌ بِصِحَّتِهِ الْإِنْخ كُرْدِي. قوله: (وَقِيسَ بِهِ) أَيِ بِقُنُوتِ الْوُثْرِ. قوله: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُظْهَرُ) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيِ إِلَّا قَوْلَهُ: (لِقَوْلِهِمْ) إِلَى (وَلَوْ قَرَأَ) وَقَوْلُهُ (أَوْ سَمِعَ). قوله: (أَوَّلُهُ) أَيِ وَوَسَطُهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قوله: (أَوَّلَ الدُّعَاءِ) أَيِ وَوَسَطُهُ. قوله: (لِأَنَّ هَذَا) أَيِ الْقُنُوتِ.

قوله: (وَيُسَنُّ أَيْضًا السَّلَامُ وَذِكْرُ الْآلِ الْإِنْخ) وَاسْتَدَلَّ الْإِسْنَوِيُّ لِسَنِّ السَّلَامِ بِالْآيَةِ وَالزَّرْكَشِيُّ لِسَنِّ الْآلِ

قوله: (وَلَا يَتَأْتِي الْإِنْخ) كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَفِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي الدُّعَاءُ الْمُنْخَصَّ وَلَا سَيِّمًا بِأُمُورِ الدُّنْيَا فَقَطْ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَمَجِيدِ دُعَاءِ اهـ. وَالْأَوَّجُهُ الْأَوَّلُ فَيَكْفِي الدُّعَاءُ فَقَطْ لَكِنْ بِأُمُورِ الْآخِرَةِ أَوْ أُمُورِ الدُّنْيَا اهـ. مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَدْ وَافَقَ الْأَذْرَعِيُّ شَيْخُنَا الشُّهَابِ الرَّمْلِيُّ حَيْثُ أَفْتَى بِأَنَّهُ لَا بُدَّ فِي بَدَلِ الْقُنُوتِ أَنْ يَكُونَ دُعَاءٌ وَثَنًا، وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِ اعْتِبَارُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي الْآيَةِ الَّتِي عَبَّرَ فِيهَا بِقَوْلِهِمْ وَاللَّفْظُ لِلرَّوَضِ وَيُجْزِئُهُ أَيِ لِلْقُنُوتِ آيَةً فِيهَا مَعْنَى الدُّعَاءِ إِنْ قَصَدَهُ بِهَا اهـ.

أَنْ يُقَاسَ بِهِمُ الصَّحْبُ لِقَوْلِهِمْ يُسْتَفَادُ سُنُّ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ مِنْ سُنَّهَا عَلَى الْآلِ لِأَنَّهَا إِذَا سُنَّتْ عَلَيْهِمْ وَفِيهِمْ مَنْ لَيْسُوا صَحَابَةً فَعَلَى الصَّحَابَةِ أُولَى ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا صَرَّحَ بِذَلِكَ فَإِنْ قُلْتُ يُثَابِتُهُمْ إِبْطَاقُهُمْ عَلَى عَدَمِ ذِكْرِهَا فِي صَلَاةِ التَّشَهُّدِ قُلْتُ يُفَرَّقُ بَاتْنَهُمْ ثُمَّ اقْتَصَرُوا عَلَى الْوَارِدِ وَهَذَا لَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَيْهِ بَلْ زَادُوا ذِكْرَ الْآلِ بَحْثًا فِقِسْنَا بِهِمُ الْأَصْحَابَ لِمَا عَلِمْتُ وَكَانَ الْفَرْقُ أَنَّ مُقَابِلَةَ الْآلِ بِآلِ إِبْرَاهِيمَ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ ثُمَّ تَقْتَضِي عَدَمُ التَّعَرُّضِ لِغَيْرِهِمْ وَهَذَا لَا مُقْتَضَى لَذَلِكَ فَإِنْ قُلْتُ لِمَ لَمْ يُسَنَّ ذِكْرُ الْآلِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُنُوتِ قُلْتُ يُفَرَّقُ بَأَنَّ هَذَا مُحَلٌّ دُعَاءٍ فَنَاسَبَ خَتْمُهُ بِالْدُعَاءِ لَهُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ وَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي أَوْ سَمِعَ آيَةً فِيهَا اسْمُهُ ﷺ لَمْ تُسْتَحَبِّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ وَيُسَنَّ أَنْ لَا يُطَوَّلَ الْقُنُوتُ فَإِنْ طَوَّلَهُ فَسَيَأْتِي قَرِيبًا. (و) الصَّحِيحُ سُنُّ (رَفَعَ يَدَيْهِ) فِي جَمِيعِ الْقُنُوتِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامَ بَعْدَهُ لِلاتِّبَاعِ وَسُنْدُهُ صَحِيحٌ أَوْ حَسَنٌ وَفَارَقَ نَحْوَ دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ وَالتَّشَهُّدِ بَأَنَّ لِيَدَيْهِ وَظِيفَةً ثُمَّ لَا هُنَا.....

بَحْرٍ: «كَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ» مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. □ فَوَدَّ: (أَنْ يُقَاسَ بِهِمْ) أَيِ بِالْآلِ. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ بَقِيَاسِ الصَّحْبِ عَلَى الْآلِ. □ فَوَدَّ: (يُثَابِتُهُ) أَيِ ذَكَرُ الصَّحْبِ نَهَايَةً. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي صَلَاةِ التَّشَهُّدِ. □ فَوَدَّ: (لِمَا عَلِمْتُ) يَعْنِي قَوْلَهُ: لِقَوْلِهِمْ يُسْتَفَادُ إلخ. □ فَوَدَّ: (وَكَانَ الْفَرْقُ) بَيْنَ صَلَاةِ التَّشَهُّدِ وَصَلَاةِ الْقُنُوتِ حَيْثُ اقْتَصَرُوا فِي الْأَوَّلِ عَلَى الْوَارِدِ دُونَ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي إلخ) وَفِي الْعُبَابِ. (فَرَعَ): وَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي آيَةً فِيهَا اسْمُ مُحَمَّدٍ ﷺ نَذِبَ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْأَقْرَبِ بِالضَّمِيرِ كَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لَا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، لِلِاخْتِلَافِ فِي بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِرُكْنِ قَوْلِي أَه. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْرَأَ أَوْ يَسْمَعَ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلُ يُحْمَلُ إِفْتَاءُ التَّوَوُّيِّ أَنَّهُ لَا يُسَنَّ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ وَتَرْجِيحُ الْأَنْوَارِ وَتَبِعَهُ الْغَزِّيُّ قَوْلُ الْعِجْلِيِّ يُسَنَّ إلخ أَه سَم. وَعِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي وَمَا ذَكَرَهُ الْعِجْلِيُّ فِي شَرْحِهِ مِنْ اسْتِحْبَابِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ لِمَنْ قَرَأَ فِيهَا آيَةً مُتَضَمِّنَةً اسْمَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَفْتَى الْمُصَنِّفُ بِخِلَافِهِ أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَفْتَى الْمُصَنِّفُ إلخ ظَاهِرُهُ اعْتِمَادُ مَا أَفْتَى بِهِ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ الْاسْتِحْبَابِ بَيْنَ كَوْنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ بِالْإِسْمِ الظَّاهِرِ أَوْ بِالضَّمِيرِ لَكِنْ حَمَلَهُ ابْنُ حَجَّجٍ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَلَى مَا إِذَا كَانَتِ الصَّلَاةُ بِالْإِسْمِ الظَّاهِرِ دُونَ مَا لَوْ كَانَتْ بِالضَّمِيرِ. وَقَوْلُهُ م ر بِخِلَافِهِ نَقَلَ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ م ر طَلَبَهَا أَه ش. □ فَوَدَّ: (وَيُسَنَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْهُ يُعْلَمُ) فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فِي جَمِيعِ الْقُنُوتِ إلخ) أَيِ وَفِي سَائِرِ الْأَدْعِيَةِ نَهَايَةً وَمُغْنِي أَيِ فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي وَع ش.

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي إلخ) وَفِي الْعُبَابِ (فَرَعَ): وَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي آيَةً فِيهَا اسْمُ مُحَمَّدٍ ﷺ نَذِبَ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ فِي الْأَقْرَبِ بِالضَّمِيرِ كَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم لَا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ لِلِاخْتِلَافِ فِي بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِرُكْنِ قَوْلِي أَه. قَالَ فِي شَرْحِهِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْرَأَ أَوْ يَسْمَعَ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلُ يُحْمَلُ إِفْتَاءُ التَّوَوُّيِّ أَنَّهُ لَا يُسَنَّ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ، وَتَرْجِيحُ الْأَنْوَارِ - وَتَبِعَهُ الْغَزِّيُّ - قَوْلُ الْعِجْلِيِّ: يُسَنَّ إلخ أَه. □ فَوَدَّ: (وَظِيفَةً) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: أَيِ وَهِيَ جَعَلُهَا تَحْتَ صَدْرِهِ وَهَذَا فِي

ومنه يُعلم ردُّ ما قيلَ: في السنَّةِ في الاعتدالِ جعلُ يَدَيْهِ تحتَ صدرِهِ كالقيامِ وبَحَثَ أَنَّهُ في حالِ رَفْعِهِمَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمَا لِتَعَذُّرِهِ حِينَئِذٍ إِلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ وَمَحَلَّهُ إِنْ أَلَصَقَهُمَا لَا إِنْ فَرَّقَهُمَا فَإِنْ قُلْتُ: مَا السَّنَةُ مِنْ هَذَيْنِ قُلْتُ: كُلُّ سَنَةٍ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ فِي الْحَجِّ. وَيُسَنُّ لَهُ كَكُلِّ دَاعٍ رَفَعَ بَطْنَ يَدَيْهِ لِلسَّمَاءِ إِنْ دَعَا بِتَحْصِيلِ شَيْءٍ وَظَهَرَهُمَا إِنْ دَعَا بِرَفْعِهِ.

□ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ يُعْلَمُ) مَنْشَأُ الْعِلْمِ نَفْيُ أَنَّ لَهُمَا وَظِيفَةُ هُنَا سَم. □ قَوْلُهُ: (قُلْتُ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَحْوُ صَدَقْتَ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (مَعَ أَنَّهُ) إِلَى الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (كُلُّ سَنَةٍ) وَالضَّمُّ أَوَّلَى اه. كُرْدِيٌّ عَنْ فِتَاوَى الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ. وَعَنْ عَبْدِ الرَّؤُوفِ فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْإِيضَاحِ وَظَاهِرِ النَّهَايَةِ كَالشَّارِحِ التَّخْيِيرُ عِبَارَتُهُ وَتَحْصُلُ السَّنَةُ بِرَفْعِهِمَا سَوَاءً كَانَتَا مُتَفَرِّقَتَيْنِ أَمْ مُلتَصِقَتَيْنِ وَسَوَاءً كَانَتَا الْأَصَابِعُ وَالرَّاحَةُ مُسْتَوَتَيْنِ أَمْ الْأَصَابِعُ أَعْلَى مِنْهَا وَاسْتَحَبَّ الْخَطَّابِيُّ كَشْفَهُمَا فِي سَائِرِ الْأَذْعِيَةِ، وَيُكْرَهُ لِلْخَطِيبِ رَفْعُ يَدَيْهِ حَالَ الْخُطْبَةِ قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ لِحَدِيثٍ فِيهِ فِي مُسْلِمٍ وَيُكْرَهُ خَارِجَ الصَّلَاةِ رَفْعُ الْيَدِ الْمُتَنَجِّسَةِ، وَلَوْ بِحَائِلٍ فِيمَا يَظْهَرُ وَالْأُوجَهُ أَنَّ غَايَةَ الرَّفْعِ إِلَى الْمَنْكِبِ إِلَّا إِنْ اشْتَدَّ الْأَمْرُ وَلَا يَرْفَعُ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ قَالَهُ الْغَزَالِيُّ، وَقَالَ غَيْرُهُ: الْأَوَّلَى رَفْعُهُ إِلَيْهَا، أَيْ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَرَجَّحَهُ ابْنُ الْعِمَادِ اه. وَقَوْلُهُ: (وَقَالَ غَيْرُهُ الْأَوَّلَى الْخُ) مُعْتَمَدٌ اه. □ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِيِّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر إِلَى الْمَنْكِبِ أَيْ إِلَى مُحَادَاثَتِهِ مَعَ بَقَاءِ الْكَفِّينِ عَلَى بَسْطِهِمَا. □ قَوْلُهُ: (إِنْ دَعَا بِتَحْصِيلِ شَيْءٍ) لِدَفْعِ الْبَلَاءِ عَنْهُ فِيمَا بَقِيَ مِنْ عُمُرِهِ شَرْحُ بِأَفْضَلِ وَسَيِّدُ يَوْسُفَ الْبَطَّاحُ وَيَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ خِلَافُهُ.

□ قَوْلُهُ: (وَوَظَّهَرَهُمَا الْخُ) قَهْلُ يُقَلَّبُ كَفُّهُ عِنْدَ قَوْلِهِ فِي الْقُنُوتِ وَقِنِي شَرًّا مَا قَضَيْتُ أَوْ لَا؟ أَفْتَى شَيْخِي بَاتَهُ لَا يُسَنُّ أَيْ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ فِي الصَّلَاةِ لَيْسَتْ مَطْلُوبَةً. مُغْنِي، وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَفِي الْكُرْدِيِّ مَا نَصَّهُ وَفِي حَوَاشِي الْمَنْهَجِ لِلشُّوَبَرِيِّ مَا نَصَّهُ قَضَيْتُهُ أَنْ يَجْعَلَ ظَهْرَهُمَا إِلَى السَّمَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ وَقِنِي شَرًّا مَا قَضَيْتُ قَالَ شَيْخُنَا م ر فِي شَرْحِهِ وَلَا يَغْتَرِضُ بَأَنَّ فِيهِ حَرَكَةً وَهِيَ غَيْرُ مَطْلُوبَةٍ فِي الصَّلَاةِ إِذْ مَحَلُّهُ فِيمَا لَمْ يَرُدَّ وَلَا يَرُدُّ ذَلِكَ عَلَى إِطْلَاقِ مَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ أَنْفًا إِذْ كَلَامُهُ مَخْصُوصٌ بِغَيْرِ تِلْكَ الْحَالَةِ الَّتِي تُقَلَّبُ الْيَدُ فِيهَا أَنْتَهَى مَا نَقَلَهُ الشُّوَبَرِيُّ عَنِ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ وَهُوَ كَذَلِكَ فِي نَهَايَتِهِ لَكِنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بِأَنَّهُ فِي خُصُوصٍ قَوْلِهِ وَقِنِي شَرًّا مَا قَضَيْتُ كَمَا نَقَلَهُ الشُّوَبَرِيُّ وَفِي حَوَاشِي الْمَنْهَجِ لِلْحَلَبِيِّ إِنْ دَعَا بِرَفْعِهِ أَيْ أَوْ عَدَمَ حُصُولِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ وَالِدُ شَيْخِنَا وَعَلَيْهِ فَيَرْفَعُ ظُهُورَهُمَا عِنْدَ قَوْلِهِ وَقِنِي شَرًّا مَا قَضَيْتُ اه وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي فِتَاوَى الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ وَهُوَ: هَلْ يُطَلَّبُ قَلْبُ كَفُّهُ فِي الدُّعَاءِ بِرَفْعِ بَلَاءٍ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ؟ أَجَابَ بِنَعْمٍ إِذْ أُطْلِقُوا شَامِلٌ لَهَا، وَإِنْ كَانَ مَبْنَى الصَّلَاةِ عَلَى الْكَفِّ اه. كُرْدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ دَعَا بِرَفْعِهِ) أَيْ بِرَفْعِ بَلَاءٍ وَقَعَ بِهِ شَرْحُ بِأَفْضَلِ، وَخَالَفَهُ النَّهَايَةُ فَقَالَ: وَسَوَاءٌ فَيَمَنَ دَعَا لِرَفْعِ بَلَاءٍ فِي سَنٍّ مَا ذَكَرَ أَكَانَ ذَلِكَ الْبَلَاءُ وَإِقْعًا أَمْ لَا كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اه.

دُعَاءُ الْإِفْتِيَاكِ لَا فِي التَّشَهُّدِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ يُعْلَمُ) مَنْشَأُ الْعِلْمِ نَفْيُ أَنَّ لَهُمَا وَظِيفَةُ هُنَا.

(و) الصحيح أنه (لا يمسح وجهه) أي الأولى تركه إذا لم يرد والخبر فيه وإيه على أنه غير مُقَيَّد بالقنوت أما خارجها فغير مندوب على ما في المجموع ومندوب على ما جزم به في التحقيق (و) الصحيح (أن الإمام يجهز به) للاتباع المبطل لقياسه على بَقِيَّةِ أدعية الصلاة وسواء المؤذنة والمقصية أما مُنفَرِدٌ ومأمومٌ سُئِلَ له فيسيران به (و) الصحيح (أنه) إذا جهز به الإمام (يؤمن المأموم) جهراً (للدعاء) للاتباع ومنه الصلاة على النبي ﷺ على الْمُعْتَمِدِ وقول شارح يُشارك وإن كانت دعاء للخبر الصحيح «رغم أنف من ذكرت عنده فلم يُصَلِّ علي» ترد بأن التأمين في معنى الصلاة عليه مع أنه الأليق بالمأموم لأنه تابع للداعي فناسبه التأمين على دعائه قياساً على بَقِيَّةِ القنوت ولا شاهد في الخبر لأنه في غير المُصَلِّي (ويقول الشاء) سراً وهو الأولى وأوله أنك تقضي إلخ أو يسكت مستمعاً لإمامه أو يقول أشهد لا نحو صدقت وبزرت ليطلان الصلاة به خلافاً للغزالي وإن جزم بما قاله جمع، وزعم أن ندب المشاركة هنا اقتضى

قول (لشي): (ولا يمسح وجهه) وأما مسح غير الوجه كالصدر فلا يسن مسحه قطعاً، بل نص جماعة على كراهته مُغْنِي ونهاية. أي ولو في خارج الصلاة شئخنا. قال ع ش: وأما ما يتعلل العامة من تقبيل ليدب الدعاء فلا أصل له اهـ. □ فود: (ومندوب) وهو الْمُعْتَمِدُ كما سيأتي جزمه به في فصل الذكر عَقِبَ الصلاة اهـ. كُرِدِي على شرح بأفضل.

قول (لشي): (وأن الإمام يجهز به) وليكن جهزه به دون جهزه بالقراءة. نهاية ومغني وشرح بأفضل. قال ع ش: أي وإن أدى ذلك إلى عَدَمِ سماع بعض المأمومين ليُعْدهم أو اشتغالهم بالقنوت لأنفسهم ورفع أصواتهم به إما لِعَدَمِ علمهم باستحباب الإنصات أو لغيره اهـ. وفي البخيري عن الحفني ما نصه: قوله: (دون جهزه إلخ) أي ما لم يزد المأمومون بعد القراءة وقبل القنوت ولا جهز به بقدر ما يسمعون وإن كان مثل جهزه بالقراءة اهـ. □ فود: (والمقصية) عبارة النهاية استخباباً في السرية - كأن قضى صُبْحاً أو وثراً بعد طلوع الشمس - والجهرية فإن أسر به حصلت سنة القنوت وفاتته سنة الجهر خلافاً لما اقتضاه كلام الحاوي الصغير من قوايتهما اهـ. □ فود: (والصحيح) إلى قوله لا نحو صدقت في المغني. □ فود: (على الْمُعْتَمِدِ) لكن الأولى الجنب شئخنا عبارة البصري والأولى أن يؤمن على إمامه ويقول بعد كما نقله المغني عن بعض مشايخه اهـ وعبارة الكُرْدِي وفي شرح البهجة للجمال الرملي ولو جمع بينهما فهو أحب اهـ. وهذا فيه العمل بالرائين فلعله أولى اهـ. □ فود: (رغم إلخ) بكسر الغين أي لصق أنفه بالرغام بالفتح وهو الثراب ع ش. □ فود: (لأنه في غير المُصَلِّي) محل نظر بصري.

□ فود: (وهو الأولى) أي قول الشاء. □ فود: (أو يقول أشهد) هل يكررها لكل مضمون أو لا يزال يكررها أو يأتي بها مرة؟ بصري ولعل الأقرب الأول. □ فود: (لا نحو صدقت وبزرت إلخ) وفاقاً للمغني وخلافاً للنهاية. □ فود: (خلافاً للغزالي) اعتمد شئخنا الشهاب الرملي ما قاله الغزالي ووجهه

□ فود: (خلافاً للغزالي) اعتمد شئخنا الشهاب الرملي ما قاله الغزالي ووجهه بما رده الشارح بقوله:

(وزعم).

المُسَامَحَةُ وَأَنَّ هَذَا لَا يُقَاسُ بِإِجَابَةِ الْمُؤَدِّنِ بِذَلِكَ لِكِرَاهَتِهَا فِي الصَّلَاةِ لَا يَصِحُّ إِلَّا لَوْ صَحَّ فِي خَيْرٍ أَنَّهُ يَقُولُ هَذَا فَحَيْثُ لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ بَلْ لَمْ يَرِدْ أَبْطَلَ عَلَى الْأَصْلِ فِي الْخِطَابِ، هَذَا كُلُّهُ إِنَّ كَانَ سَمِعَ (فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ) لِإِسْرَارِ الْإِمَامِ بِهِ أَوْ لِنَحْوِ بُعْدٍ أَوْ صَمَمٍ أَوْ سَمِعَ صَوْتًا لَا يَفْهَمُهُ (فَقَتَّ) سِرًّا كَبَقِيَّةِ الْأَذْكَارِ.

(وَيُشْرَعُ الْقُنُوتُ) أَي يُسَنَّ قَالَ بَعْضُهُمْ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَا مَرَّ فِي الصُّبْحِ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي النَّازِلَةِ وَأَمَّا الْوَارِدُ الدُّعَاءُ بِرَفْعِهَا فَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا قَالَ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدُّعَاءِ بِرَفْعِهَا لِأَنَّ الطُّوْلَ الْإِعْتِدَالَ وَهُوَ مُبْطِلٌ أَهْ وَظَاهِرُ الْمَثْنِ وَغَيْرِهِ خِلَافُ ذَلِكَ بَلْ هُوَ صَرِيحٌ إِذِ الْمَعْرِفَةُ إِذَا أُعِيدَتْ بِلَفْظِهَا كَانَتْ عَيْنَ الْأُولَى غَالِيًا وَقَوْلُهُ وَهُوَ مُبْطِلٌ خِلَافُ الْمَثْنُولِ فَقَدْ قَالَ الْقَاضِي لَوْ طَوَّلَ الْقُنُوتَ الْمَشْرُوعَ زَائِدًا عَلَى الْعَادَةِ كُرَّةً وَفِي الْبُطْلَانِ احْتِمَالَانِ وَقَطَعَ الْمُتَوَلَّى وَغَيْرُهُ بَعْدَهُ لِأَنَّ الْمَحَلَّ مَحَلَّ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ وَبِهِ مَعَ مَا يَأْتِي فِي الْقُنُوتِ لِغَيْرِ النَّازِلَةِ فِي فَرْضٍ أَوْ نَفْلِ يُعْلَمُ أَنَّ تَطْوِيلَ اعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ بِذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ غَيْرِ مُبْطِلٍ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ لَمَّا عُهِدَ فِي هَذَا

بِمَا رَدَّهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: وَزَعَمَ الْخُ سَم، وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ. □ قَوْلُهُ: (بِإِجَابَةِ الْمُؤَدِّنِ بِذَلِكَ) أَي بِبُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِإِجَابَةِ الْمُؤَدِّنِ بِنَحْوِ: صَدَقْتَ وَبَرَزْتَ. □ قَوْلُهُ: (لِكِرَاهَتِهَا) أَي إِجَابَةِ الْمُؤَدِّنِ مُطْلَقًا. □ قَوْلُهُ: (لَا يَصِحُّ الْخُ) خَيْرٌ وَزَعَمَ أَنَّ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (أَبْطَلَ عَلَى الْأَصْلِ الْخُ) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَالنَّهَايَةِ كَمَا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (هَذَا كُلُّهُ) أَي مَا ذُكِرَ فِي الْمَأْمُومِ مِنَ الْخِلَافِ وَالتَّقْصِيلِ. □ قَوْلُهُ: (لِلْإِسْرَارِ الْإِمَامِ) إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (أَي يُسَنَّ) أَي بَعْدَ التَّحْمِيدِ مُعْنَى، عِبَارَةُ النَّهَايَةِ مَعَ مَا مَرَّ أَيْضًا أَه. قَالَ ع ش: أَي مِنَ الذِّكْرِ الْمَطْلُوبِ فِي الْإِعْتِدَالِ مِنْ حَيْثُ هُوَ، وَهُوَ (سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ الْخُ) كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُنْهَجُ أَه. □ قَوْلُهُ: (فَهُوَ الْمُرَادُ الْخُ) أَي الدُّعَاءُ بِالرَّفْعِ. □ قَوْلُهُ: (قَالَ) أَي ذَلِكَ الْبِغْضُ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْخُ) أَي تَطْوِيلُ الْإِعْتِدَالِ. □ قَوْلُهُ: (خِلَافُ ذَلِكَ) أَي قَوْلُ الْبِغْضِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ هُوَ) أَي الْمَثْنُ (صَرِيحٌ) أَي فِي خِلَافٍ مَا قَالَهُ ذَلِكَ الْبِغْضُ. □ قَوْلُهُ: (غَالِيًا) يَعْني عِنْدَ عَدَمِ الصَّارِفِ وَلَا صَارِفَ هُنَا، وَبِهِ يُجَابُ عَنْ قَوْلِ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ مَا نَصَّهُ تَأْمَلِ الْجَمْعَ بَيْنَ قَوْلِهِ صَرِيحٌ وَقَوْلِهِ كَانَتْ عَيْنَ الْأُولَى غَالِيًا أَه. □ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَطَعَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ.

□ قَوْلُهُ: (بَعْدَهُ) أَي عَدَمُ الْبُطْلَانِ بِتَطْوِيلِهِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ نَهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَي بِمَا ذُكِرَ عَنِ الْقَاضِي وَالْمُتَوَلَّى وَغَيْرِهِ مِنْ كِرَاهَةِ التَّطْوِيلِ وَعَدَمِ الْبُطْلَانِ بِهِ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ مَا يَأْتِي الْخُ) وَهُوَ قَوْلُهُ وَالْأَكْرَةُ وَقَوْلُ جَمْعِ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ تَطْوِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ إِذَا تَقَرَّرَ فِي النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ ظَاهِرًا إِلَّا قَوْلُهُ مُطْلَقًا. □ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُبْطِلٍ مُطْلَقًا) مَنَعَهُ م ر أَه سَم. أَي وَخَصَّهُ بِوَقْتِ النَّازِلَةِ وَاعْتَمَدَهُ ع ش بِجَوَابِ مِي. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي فِي الْفَرْضِ وَغَيْرِهِ لِإِنَاذِلَةِ وَغَيْرِهَا.

المحلُّ وُرُودُ التطويلِ في الجملة استثنى من البطلانِ تطويلَ القصيرِ زائداً على قدرِ المشروع فيه بقدرِ الفاتحة، إذا تقررَ هذا فالذي يتَّجهُ أنه يأتي بقنوتِ الصُّبحِ ثمَّ يختمُ بِسؤالِ رفعِ تلكِ النازلةِ له فإنَّ كانتْ جدباً دعا ببعضِ ما وردَ في أدعيةِ الاستسقاءِ.

(في سائرِ) أي باقي من الشُّورِ وهو البقيةُ (المكتوباتُ للنازلةِ) العامةُ أو الخاصةُ التي في معنى العامةِ لِعَوْدِ ضررها على المسلمين على الأوجهِ كَوَبَاءٍ وطاعونٍ وقَحْطٍ وجرادٍ، وكذا مطرٌ مُضِرٌّ بِعُمرانٍ أو زرعٍ وفقاً لِمَنْ خَصَّهُ بالثاني لأنَّه لم يرد في الأوَّلِ إلا الدُّعاءُ وذلك لأنَّ رفعَ وباءِ المدينةِ لم يرد فيه إلا الدُّعاءُ ومع ذلك جعلوه من النازلةِ وخوفَ عدوِّ كَأَسِرِ عَالِمٍ أو شُجاعٍ للأحاديثِ الصحيحةِ «أنَّ ﷺ قَتَتْ شَهْراً يدعُو على قَاتِلِي أَصْحَابِهِ الْقُرَّاءِ يَبْغِرُ مَعُونَةً لِيَدْفَعُ تَمَرُّدَهُمْ» لا لِتَذَارِكِ المقتولينِ لِتَعْذِرِهِ وقيسَ غيرُ خوفِ العدوِّ عليه.

قوله: (في الجملة) أي في الصُّبحِ مُطلقاً وفي بقيةِ المكتوباتِ وقتُ النازلةِ. قوله: (فالذي يتَّجهُ إلخ) وهو حسنٌ شَيْخُنَا. ويأتي عن النهايةِ ما يوافقُه. قوله: (أنَّه يأتي بقنوتِ الصُّبحِ إلخ) وفي حاشيةِ السَّنْباطِيِّ على المحلِّ سَكَنُوا عن لَفْظِ قنوتِ النازلةِ وهو مُشعرٌ بأنَّه لَفْظُ قنوتِ الصُّبحِ، وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في كتابه بِذَلِكَ الماعونِ: الذي يَظْهَرُ أنَّهم وكلُّوا الأمرَ في ذلك إلى المُصَلِّي فيَدْعُو في كُلِّ نازلةٍ بما يُناسِبُها. وفي فتاوى ابنِ زِيَادٍ ما يَقْتَضِي موافقةً ما نُقِلَ عَنِ الحافظِ ابنِ حَجَرٍ مِنَ الإِقْتِصَارِ على رَفْعِ النازلةِ بِضَرْيٍّ. قوله: (أي باقي) إلى قوله: وقولُ جَمْعٍ في النهايةِ والمُعْنَى. قوله: (أي باقي) هذا التفسيرُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لا يَشْرَعُ في الصُّبحِ لِلنازلةِ وهو محلُّ تأمُّلٍ! فالأولى أن يُفسَّرَ سائرُ بَجمِيعٍ، وكَوْنُ القنوتِ مَطْلُوباً فيها بالأصالةِ لا يُنافِي ما ذَكَرَ فَيأتي به بِقَصْدِ الأمرينِ معاً وَيَزِيدُ عليه الدُّعاءُ بما يَخُصُّ تلكِ النازلةِ، هذا ما ظَهَرَ لي بِبَادِي الرَّأْيِ وَلَمْ أَرِ فِيهِ شَيْئاً فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ. وَيُؤَيِّدُ التَّعْمِيمَ: قَتَتْ شَهْراً مُتَّابِعاً في الخُمُسِ يَدْعُو إلخ. بِضَرْيٍّ، وَيُصَرِّحُ بِالتَّعْمِيمِ قولُ شَيْخُنَا: وَيُسْتَحَبُّ القنوتُ في كُلِّ صَلَاةٍ في اغْتِدَالِ الرَّكْعَةِ الأخيرةِ منها لِلنازلةِ لَكِنْ لا يُسَنُّ السُّجُودُ لِتَرْكِه؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْإِبْعَاضِ. اهـ. وَلَعَلَّ تَفْسِيرَهُم بِالْبَاقِي إِنَّمَا هُوَ لِأَجْلِ قولِ الْمُصَنِّفِ الآتي: (لا مُطلقاً).

قولُ (لِسَيٍّ): (لِلنازلةِ) أي لِزَفْعِها ولو لِغَيْرِ مَنْ نَزَلَتْ به، فَيَسَنُّ لِأَهْلِ نَاحِيَةٍ لَمْ تَنَزَلْ بِهِمْ فَعَلَّ ذَلِكَ لِمَنْ نَزَلَتْ به. حَلْبِي ونهايةُ. قوله: (وَوَبَاءٍ وَطَاعُونٍ) على الْمُعْتَمَدِ لأنَّ في مَشْرُوعِيَّتِهِ عِنْدَ هَيْجَانِهِ خِلَافاً، والأوجهُ طَلَبُهُ وَإِنْ كَانَ الموتُ به شَهَادَةً قِيَّاساً على ما لو نَزَلَ بِنَا كُفَّارٍ فَإِنَّهُ يَشْرَعُ القنوتُ وَإِنْ كَانَ الموتُ بِقَاتِلِهِمْ شَهَادَةً. شَيْخُنَا ونهايةُ. قوله: (وَكَذَا مَطَرُ إلخ) في النهايةِ والمُعْنَى ما يُفِيدُهُ. قوله: (بالثاني) أي الزَّرع. وقوله: (في الأولِ) أي العُمران. قوله: (وذلك) أي تَرْجِيحُ العُمومِ بِالْعُمرانِ.

قوله: (وَخَوْفِ عَدُوٍّ) أي ولو مُسْلِمِينَ نَهايةً وَشَرْحُ بِأَفْضَلٍ وهو مَعْطُوفٌ على قوله وباءٍ.

قوله: (وَكَأَسِرِ عَالِمٍ إلخ) عَطَفَ على كَوَبَاءٍ إلخ وَمِثَالُ لِلْخَاصَّةِ. قوله: (قَتَتْ شَهْراً) مُتَّابِعاً في الخُمُسِ في اغْتِدَالِ الرَّكْعَةِ الأخيرةِ يَدْعُو إلخ وَيُؤْمَنُ مَنْ خَلَفَهُ نَهايةً. قوله: (يدعُو على قَاتِلِي إلخ) قال في النِّهايةِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ اسْتِحْبَابُ التَّعَرُّضِ لِلدُّعاءِ بِرَفْعِ تلكِ النازلةِ في هَذَا القنوتِ اهـ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ موافقتهُ

وَمَحَلُّهُ اعْتِدَالُ الْأَخِيرَةِ وَيَجْهَرُ بِهِ الْإِمَامُ فِي السُّرِّيَّةِ أَيْضًا (لَا) الْقُنُوتُ فِيهِنَّ (مُطْلَقًا) أَي لِنَازِلَةٍ وَغَيْرِهَا فَلَا يُسَنُّ لِغَيْرِهَا بَلْ يُكْرَهُ (عَلَى الْمَشْهُورِ) لِقَدَمِ وُزُوْدِهِ لِغَيْرِ النَّازِلَةِ وَفَارَقَتْ الصُّبْحُ غَيْرَهَا بِشَرْفِهَا مَعَ اخْتِصَاصِهَا بِالتَّأْدِينَ قَبْلَ الْوَقْتِ وَبِالتَّوْبِيبِ وَبِكُونِهَا أَقْصَرَهُنَّ فَكَانَتْ بِالزِّيَادَةِ أَلْيَقَ أَمَّا غَيْرُ الْمَكْتُوبَاتِ فَالْجِنَازَةُ يُكْرَهُ فِيهَا مُطْلَقًا لِبِنَائِهَا عَلَى التَّخْفِيفِ وَالْمُنْذُورَةُ وَالنَّافِلَةُ الَّتِي تُسَنُّ فِيهَا الْجَمَاعَةُ وَغَيْرُهُمَا لَا يُسَنُّ فِيهَا ثُمَّ إِنْ قَنَتَ فِيهَا لِنَازِلَةٍ لَمْ يُكْرَهُ وَلَا كُرِهَ وَقَوْلُ جَمْعٍ يَحْرُمُ وَتَبْطُلُ فِي النَّازِلَةِ ضَعِيفٌ، وَكَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ تَبْطُلُ إِنْ أَطَالَ لِإِطْلَاقِهِمْ كِرَاهَةَ الْقُنُوتِ فِي الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا لِغَيْرِ النَّازِلَةِ الْمُقْتَضِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوِيلَةٍ وَقَصِيرَةٍ، وَفِي الْأَمِّ مَا يُصْرِّحُ بِذَلِكَ وَمَنْ ثُمَّ لَمَّا سَأَلَهُ بَعْضُهُمْ قَالَ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الرَّيْمِيِّ وَغَيْرِهِ فِي قَوْلِهِمْ إِنْ أَطَالَ الْقُنُوتُ فِي النَّافِلَةِ بَطَلَتْ قَطْعًا.

(السَّابِعُ السُّجُودُ) مَرَّتَيْنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ وَكُرُورِ دُونَ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي التَّوَاضُّعِ وَلِأَنَّهُ لَمَّا تَرَقَّى فَقَامَ ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ سَجَدَ وَأَتَى بِنِهَايَةِ الْخِدْمَةِ إِذْنٌ لَهُ فِي الْجُلُوسِ فَسَجَدَ ثَانِيًا شُكْرًا عَلَى اسْتِخْلَاصِهِ إِيَّاهُ وَلِأَنَّ الشَّارِعَ لَمَّا أَمَرَ بِالِدُّعَاءِ فِيهِ وَأَخْبَرَ بِأَنَّهُ حَقِيقٌ بِالْإِجَابَةِ سَجَدَ ثَانِيًا شُكْرًا عَلَى إِجَابَتِهِ تَعَالَى لَمَّا طَلَبَهُ كَمَا هُوَ الْمُعْتَادُ فَيَمْنَنْ سَأَلَ مَلَكًا شَيْئًا

لِلشَّارِحِ فِيمَا أَفَادَهُ بِقَوْلِهِ وَالَّذِي يَنْتَهِجُهُ أَنَّهُ يَأْتِي بِقُنُوتِ الصُّبْحِ إِلَخَ فَتَأَمَّلْهُ بَضْرِي. هـ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَي قُنُوتِ النَّازِلَةِ (وَيَجْهَرُ إِلَخَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَيُسْتَحَبُّ مُرَاجَعَةُ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَوْ نَائِبِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْجَوَامِعِ فَإِنْ أَمَرَ بِهِ وَجِبَ وَبِالسُّنَنِ الْجَهْرُ بِهِ مُطْلَقًا لِلْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ وَلَوْ سِرِّيَّةً كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَيُسْتَحَبُّ مُرَاجَعَةُ الْإِمَامِ إِلَخَ أَي مِنْ أَيْمَةِ الْمَسَاجِدِ وَأَمَّا مَا يَطْرَأُ مِنَ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْإِمَامِ الرَّائِبِ فَلَا يُسْتَحَبُّ مُرَاجَعَتُهُ وَقَوْلُهُ م ر وَيُسَنُّ الْجَهْرُ إِلَخَ وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا طَلَبَ الْجَهْرَ مِنَ الْمُنْفَرِدِ هُنَا بِخِلَافِ قُنُوتِ الصُّبْحِ لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ لِرَفْعِ الْبَلَاءِ الْحَاصِلِ فَطَلَبَ الْجَهْرَ إِظْهَارًا لِتِلْكَ الشَّدَّةِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَتْ الصُّبْحُ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا غَيْرُ الْمَكْتُوبَاتِ الْأَنْسَبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَشْرَعُ إِلَخَ كَمَا فِي النَّهَايَةِ. هـ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَي سِوَاهُ كَانَ لِنَازِلَةٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا، وَهَذَا مَا اسْتَظْهَرَهُ فِي الْأَسْنَى وَتَبِعَهُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةُ وَالْأَفَالَمُنْقُولُ عَنْ نَصِّ الْإِمَامِ التَّفْصِيلُ نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ فِي الْمُنْذُورَةِ وَالنَّافِلَةِ الَّتِي يُسَنُّ فِيهَا الْجَمَاعَةُ بَضْرِي. هـ قَوْلُهُ: (لَا يُسَنُّ فِيهَا) أَي فِي الْمُنْذُورَةِ وَقِسْمِي النَّافِلَةِ. هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِلَخَ) أَي ضَعِيفٌ. هـ قَوْلُهُ: (لِإِطْلَاقِهِمْ إِلَخَ) تَعْلِيلٌ لِمَا بَعْدُ، وَكَذَا. هـ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي بَعْدَ الْفَرْقِ. هـ قَوْلُهُ: (سَأَلَهُ) أَي كَلَامَ الْأَمِّ. هـ قَوْلُهُ: (مَرَّتَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي النَّهَايَةِ وَالْيَ الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ وَقَوْلُهُ وَذَكَرَ ذَلِكَ الْقَفَالُ. هـ قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ) أَي الْمُصَلِّي. هـ قَوْلُهُ: (فَقَامَ) بَيَانٌ لِلتَّرَقِّي. هـ قَوْلُهُ: (إِذْنٌ لَهُ) جَوَابٌ لَمَّا. هـ قَوْلُهُ: (اسْتِخْلَاصُهُ) أَي تَأَمُّلُهُ وَ. هـ قَوْلُهُ: (إِيَّاهُ) أَي السُّجُودَ كُرْدِيٍّ وَعِبَارَةٌ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (عَلَى اسْتِخْلَاصِهِ) أَي إِخْرَاجِهِ مِنَ الْخِدْمَةِ الَّتِي طَلَبَهَا مِنْهُ بِأَنَّهُ أَعَانَهُ عَلَى وَفَائِهَا وَالْفَرَاقِ مِنْهَا اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ الشَّارِعَ) أَي مُبَيِّنَ الشَّرْعِ ﷺ. هـ قَوْلُهُ: (سَجَدَ ثَانِيًا) أَي أَمَرَ بِالسُّجُودِ ثَانِيًا. هـ قَوْلُهُ: (كَمَا هُوَ) أَي الشُّكْرُ عَلَى الْإِجَابَةِ.

فَأَجَابَهُ ذَكَرَ ذَلِكَ الْقِفَالُ وَجَعَلَ الْمُصَنَّفُ السَّجْدَتَيْنِ رُكْنًا وَاحِدًا هُوَ مَا صَحَّحَهُ فِي الْبَيَانِ، وَالْمُوَافِقُ لَمْ يَأْتِ فِي مَبْحَثِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخُّرِ أَنَّهُمَا رُكْنَانِ وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ فِي الْبَسِيطِ (وَأَقْلَهُ مُبَاشَرَةً بَعْضُ جِهَتِهِ) وَهِيَ مَا اكْتَنَفَهُ الْجَبِينَانِ وَهُمَا الْمُتَحَدِّرَانِ عَنْ جَانِبَيْهَا (مُضَلَّاهُ) لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «إِذَا سَجَدْتَ فَمَكَّنْ جِبْهَتَكَ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَنْقُرْ نَقْرًا» مَعَ حَدِيثٍ «أَنَّهُمْ شَكَوْا إِلَيْهِ ﷺ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فِي جِبَاهِهِمْ فَلَمْ يُزَلْ شَكْوَاهُمْ» فَلَوْلَا وَجُوبُ كَشْفِهَا لِأَمْرِهِمْ بِشَرِّهَا

□ قَوْلُهُ: (ذَكَرَ ذَلِكَ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْإِشَارَةَ لِكُلِّ مِنَ الْحَكَمِ الثَّلَاثِ. □ قَوْلُهُ: (وَجَعَلَ الْمُصَنَّفُ الْإِنِّحَ) عِبَارَةٌ نَهَائِيَّةٌ وَالْمُعْنَى: وَإِنَّمَا عُدَّا رُكْنًا وَاحِدًا لِكُونِهِمَا مُتَّحِدَيْنِ كَمَا عُدَّ بَعْضُهُم الطَّمَانِينَةَ فِي مَحَالِّهَا الْأَرْبَعَةَ رُكْنًا وَاحِدًا لِذَلِكَ أَه. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ لِكُونِهِمَا مُتَّحِدَيْنِ الْإِنِّحَ. فَإِنَّ قُلْتَ يُخَالِفُ هَذَا عَدُّهُمَا فِي شُرُوطِ الْقُدُوءِ رُكْنَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ الرَّحْمَةِ وَمَسْأَلَةِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأَخُّرِ قُلْتَ: لَا مُخَالَفَةَ لِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى مَا يَظْهَرُ بِهِ فُحْشُ الْمُخَالَفَةِ وَهِيَ تَظْهَرُ بِتَخَوُّ الْجُلُوسِ وَسَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ فَعُدَّا رُكْنَيْنِ ثُمَّ وَالْمَدَارُ هُنَا عَلَى الْإِتِّحَادِ فِي الصُّورَةِ فَعُدَّا رُكْنًا وَاحِدًا ثُمَّ مَا ذَكَرَ تَوْجِيهَ لِلرَّاجِحِ وَلَا فَيُ الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَجَّ أَه. □ قَوْلُهُ: (إِنَّهُمَا رُكْنَانِ) خَبَرٌ قَوْلُهُ: (وَالْمُوَافِقُ). □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَا صَحَّحَهُ فِي الْبَسِيطِ) وَقَدْ يُقَالُ هَذَا أَفْعَدُ لِحَقْلِهِمُ الْجُلُوسَةَ الْفَاصِلَةَ بَيْنَهُمَا رُكْنًا مُسْتَقِلًّا لَا تَابِعًا مِنْ تَوَابِعِ السُّجُودِ بَصْرِيٌّ.

قَوْلُ (لِسُنِّي): (مُبَاشَرَةً بَعْضُ الْجِبْهَةِ) وَيَتَصَوَّرُ السُّجُودُ بِالْبَعْضِ بَأَن يَكُونَ السُّجُودُ عَلَى عَوْدٍ مَثَلًا أَوْ يَكُونَ بَعْضُهَا مُسْتَوْرًا فَيَسْجُدُ عَلَيْهِ مَعَ الْمَكْشُوفِ مِنْهَا ع ش.

قَوْلُ (لِسُنِّي): (بَعْضُ جِبْهَتِهِ) وَاكْتَفَى بِبَعْضِهَا وَإِنْ كُرِهَ لِصَدَقِ اسْمُ السُّجُودِ بِذَلِكَ نَهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ فِعْلٍ ذَلِكَ عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ: وَهَلْ يُكْرَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْبَعْضِ فِي غَيْرِ الْجِبْهَةِ كَعَلَى أَصْبُعٍ مِنَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ أَه. أَقُولُ وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ النَّهَائِيَّةِ فِي شَرْحِ قُلْتَ: الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ الْإِنِّحَ. وَاكْتَفَى بِبَعْضِ كُلٍّ وَإِنْ كُرِهَ قِيَاسًا عَلَى مَا مَرَّ أَيٍّ مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِبَعْضِ الْجِبْهَةِ لِمَا سَبَقَ فِي الْجِبْهَةِ أَيٍّ مِنْ قَوْلِهِ: (لِصَدَقِ) اسْمُ السُّجُودِ بِذَلِكَ أَه. بِزِيَادَةِ مِنْ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَهُمَا الْمُتَحَدِّرَانِ) تَأَمَّلْ مَا فِيهِ مِنَ الدَّوْرِ الصَّرِيحِ بَصْرِيٍّ وَسَمِ. قَوْلُ (لِسُنِّي): (مُضَلَّاهُ) أَيُّ مَا يُصَلِّي عَلَيْهِ مِنْ أَرْضٍ أَوْ غَيْرِهِ نَهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (لِلْحَدِيثِ) إِلَى قَوْلِهِ وَحِكْمَتُهُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى الْمَثَنِ فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلَهُ الْمَوْجِبُ إِلَى قَوْلِهِ سَجَدَ وَقَوْلُهُ وَيُفَرِّقُ إِلَى كَفَى وَقَوْلُهُ مُبَيِّحٌ تَيْسُرٌ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا سَجَدْتَ فَمَكَّنْ جِبْهَتَكَ الْإِنِّحَ) هَذَا الدَّلِيلُ أَحْصَى مِنَ الْمُدْعَى كَمَا لَا يَخْفَى فَالْمُنَاسِبُ ذِكْرُهُ بَعْدَ ذِكْرِ الطَّمَانِينَةِ الْآتِيَةِ رَشِيدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (حَرَّ الرَّمْضَاءِ) وَالرَّمْضَاءُ الْأَرْضُ الشَّدِيدَةُ الْحَرَارَةُ كُرْدِيٌّ. عِبَارَةٌ ش: الرَّمَضُ بِفَتْحَتَيْنِ شِدَّةٌ وَقَعَ الشَّمْسُ عَلَى الرَّمْلِ وَغَيْرِهِ وَالْأَرْضُ رَمَضَاءٌ بَوَزْنِ حَمْرَاءَ، وَقَدْ رَمَضَ يَوْمُنَا: اشْتَدَّ حَرُّهُ. وَبَابُهُ: طَرِبَ أَه مُخْتَارٌ أَه.

□ قَوْلُهُ: (بَعْضُ جِبْهَتِهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ: وَاكْتَفَى بِبَعْضِ الْجِبْهَةِ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ لِصَدَقِ اسْمُ السُّجُودِ عَلَيْهَا بِذَلِكَ انْتَهَى. وَهَلْ يُكْرَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْبَعْضِ فِي غَيْرِ الْجِبْهَةِ كَعَلَى أَصْبُعٍ مِنَ الْيَدِ وَالرَّجْلِ. □ قَوْلُهُ: (وَهُمَا الْمُتَحَدِّرَانِ) قَدْ يُقَالُ: فِيهِ دَوْرٌ فَتَأَمَّلْ.

وَحِكْمَتُهُ أَنَّ الْقَصْدَ مِنَ السُّجُودِ مُبَاشَرَةٌ أَشْرَفِ الْأَعْضَاءِ وَهُوَ الْجَبْهَةُ لِتَوَاطِي الْأَقْدَامِ لِيَتِمَّ الْخُضُوعُ وَالتَّوَاضُّعُ الْمَوْجِبُ لِلْأَقْرَبِيَّةِ السَّابِقَةِ فِي خَبَرٍ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ إِذَا كَانَ سَاجِدًا» وَلِذَا احتَاجَ لِمُقَدِّمَةٍ تُحْصِلُ لَهُ كَمَالَ ذَلِكَ وَهِيَ الرُّكُوعُ فَلَوْ سَجَدَ عَلَى جَبِينِهِ أَوْ أَنْفِهِ أَوْ بَعْضِ عِمَامَتِهِ لَمْ يَكْفِ أَوْ عَلَى شَعْرِ بَجْبَهَتِهِ أَوْ بِبَعْضِهَا وَإِنْ طَالَ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْمَسْحِ بِأَنَّهُ ثُمَّ يُجْعَلُ أَصْلًا فَاحْتِيطَ لَهُ بِكَوْنِهِ مَنْشُوبًا بِالْمَحَلَّةِ قَطْعًا وَهَذَا هُوَ بَاقٍ عَلَى تَبَعِيَّتِهِ لِمَنْبِتِهِ إِذِ السُّجُودُ عَلَيْهِمَا فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ ذَلِكَ كَفَى كِعَصَابَةٍ عَمَّتْهَا لِنَحْوِ جُرْحٍ يُخْشَى مِنْ إِزَالَتِهَا مُبِيحٌ تَيَّمُّمْ وَلَا إِعَادَةَ إِلَّا إِنْ كَانَ تَحْتَهَا نَجَسٌ لَا يُعْفَى عَنْهُ.

(فَإِنْ سَجَدَ عَلَى) مَحْمُولٍ لَهُ (مُتَّصِلٌ بِهِ جَازٍ إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ) كَطَرَفِ عِمَامَتِهِ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمُتَّصِلِ عَنْهُ فَعُدَّ مُصَلًى لَهُ حِينَئِذٍ وَلِذَا فُرِعَ هَذَا عَلَى مَا قَبْلَهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَحَرَّكَ بِهَا بِالْفِعْلِ

قَوْلُهُ: (وَحِكْمَتُهُ) أَيُ وَجُوبِ الْكَشْفِ. قَوْلُهُ: (وَلِذَا) أَيُ لِكَوْنِ الْمُقْصُودِ مِنَ السُّجُودِ مَا ذَكَرَ (احتَاجَ) أَيُ السُّجُودَ. قَوْلُهُ: (كَمَالَ ذَلِكَ) أَيُ الْخُضُوعَ. قَوْلُهُ: (فَلَوْ سَجَدَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَإِنْ طَالَ إِلَى كَفَى وَقَوْلُهُ مُبِيحٌ تَيَّمُّمْ. قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى شَعْرِ الْإِنْفِ) وَكَذَا لَوْ سَجَدَ عَلَى سِلْعَةٍ نَبَتَتْ بِجَبْهَتِهِ لِأَنَّهُا جُزْءٌ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ سَجَدَ عَلَى نَحْوِ يَدِهِ فَإِنَّهُ يَضُرُّ شَيْئَنَا. قَوْلُهُ: (بَجَبْهَتِهِ أَوْ بِبَعْضِهَا) خَرَجَ بِهِ الشَّعْرُ النَّازِلُ مِنَ الرَّأْسِ فَلَا يَكْفِي السُّجُودُ عَلَيْهِ، وَمِثْلُهُ شَعْرُ اللَّحْيَةِ وَالْيَدَيْنِ تَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ أَمْ لَا ع ش.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ طَالَ كَمَا اقْتَضَاهُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ: مُطْلَقًا ه. قَالَ ع ش: أَيُ سَوَاءٌ أَمَكَّنَ السُّجُودُ عَلَى الْخَالِي مِنْهُ أَمْ لَا، وَسَوَاءٌ أَطَالَ أَوْ قَصَرَ ه. قَوْلُهُ: (لِمَحَلِّهِ) أَيُ الْمَسْحِ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِمَا) أَيُ عَلَى الشَّعْرِ وَمَنْبِتِهِ.

قَوْلُهُ: (مُبِيحٌ تَيَّمُّمْ) خِلَافًا لِصَرِيحِ النَّهْيَةِ حَيْثُ قَالَ: وَإِنْ لَمْ تُبَيِّحِ التَّيَّمُّمْ ه. وَلِظَاهِرِ الْمُنْعَى وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ، وَجَرَى فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ عَلَى الْإِكْتِفَاءِ بِالْمَشَقَّةِ الشَّدِيدَةِ وَإِنْ لَمْ تُبَيِّحِ التَّيَّمُّمْ كَمَا فِي الْعَجْزِ عَنِ الْقِيَامِ وَكَذَلِكَ الْإِعَابُ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَسْنَى وَالْخَطِيبِ وَاسْمٌ وَغَيْرُهُمْ ه.

قَوْلُ (لَسَى): (إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ) هَلْ يَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِي أَجْزَائِهِ كَانَ طَالَتْ سِلْعَتُهُ بِيَدِهِ فَيَفْصِلُ فِي السُّجُودِ عَلَى بَعْضِهَا بَيِّنَ أَنْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ فَلَا يَصِحُّ وَإِنْ لَا يَصِحُّ، فِيهِ نَظَرٌ، وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ مُطْلَقًا، نَعَمْ شَعْرُ الْجَبْهَةِ لَوْ طَالَ وَسَجَدَ عَلَيْهِ يَتَّبِعِي أَنْ يُجْزَى لِأَنَّهُ فِي مَحَلِّ السُّجُودِ سَم. أَيُ كَمَا مَرَّ فِي الشَّرْحِ. قَوْلُهُ: (وَلِذَا فُرِعَ هَذَا الْإِنْفِ) وَوَجَّهَ ع ش التَّفْرِيعَ بِمَا نَصَّهُ: قَوْلُ الْمَتْنِ: (فَإِنْ سَجَدَ الْإِنْفِ). تَفْرِيعٌ يُعْلَمُ مِنْهُ تَقْيِيدُ الْمُصَلِّي بِكَوْنِهِ غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِهِ، أَوْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ. قَالَ سَم وَمِثْلُ هَذَا يَقَعُ

قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ) هَلْ يَجْرِي هَذَا التَّفْصِيلُ فِي أَجْزَائِهِ كَانَ طَالَتْ سِلْعَتُهُ بِيَدِهِ فَيَفْصِلُ فِي السُّجُودِ عَلَى بَعْضِهَا بَيِّنَ أَنْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ فَلَا يَصِحُّ وَأَنْ لَا يَصِحُّ وَفِيهِ نَظَرٌ وَتَعْلِيلُهُمْ عَدَمُ صِحَّةِ السُّجُودِ عَلَى مَا يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ بِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ لَا يَدُلُّ عَلَى جَرَيَانِ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي الْجُزْءِ مِنْهُ فَتَأْمَلُهُ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ عَدَمُ الْإِجْزَاءِ مُطْلَقًا نَعَمْ شَعْرُ الْجَبْهَةِ لَوْ طَالَ وَسَجَدَ عَلَيْهِ يَتَّبِعِي أَنْ يُجْزَى لِأَنَّهُ فِي مَحَلِّ السُّجُودِ.

لا بالقُوَّة في جزء من صلاته فيما يظهر ثُمَّ رأيت شيخنا أفتى به لأنه حينئذ كيده وإنما لم يفصلوا كذلك في ملاقاته لتجسس لِمَنافاته للتعظيم الذي وجب اجتناب النجس لأجله وهنا العبرة بكون الشيء مُستَقَرًّا كما أفاده خبرٌ مَكْنُ جبهتك ولا استقرار مع التحرك ثُمَّ إِنَّ عَلِيَّ امْتِناع السجود عليه وتعمُّده بطلت صلاته وإلا أعاده، نعم يُجزئ على نحو عود أو منديل بيده لا نحو كتيفه كسرير يتحرك بحركته لأنه غير محمول له قيل يُستثنى سجوده.....

لِلأَثْمَةِ كَثِيرًا وَهُوَ أَنَّهُمْ يَحْذِفُونَ الْقَيْدَ مِنَ الْكَلَامِ ثُمَّ يُفَرِّغُونَ عَلَيْهِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ تَقْيِيدُ الْأَوَّلِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لا بالقُوَّة) وَفَاقًا لِلْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهَايَةِ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ وَلَوْ صَلَّى مِنْ قُعُودٍ فَلَمْ يَتَحَرَّكْ بِحَرَكَتِهِ وَلَوْ صَلَّى مِنْ قِيَامٍ لَتَحَرَّكْ لَمْ يَضُرَّ إِذِ الْعِبْرَةُ بِالحَالَةِ الزَّاهِنَةِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ اهـ. وعِبَارَةُ الثَّانِي وَلَوْ صَلَّى قَاعِدًا وَسَجَدَ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ لَا يَتَحَرَّكْ بِحَرَكَتِهِ إِلَّا إِذَا صَلَّى قَائِمًا لَمْ يُجْزِئِهِ السُّجُودُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ اهـ. وَمَالٌ إِلَيْهِ سَمِعْتُ وَاعْتَمَدْتُهُ شَيْخُنَا، وَنَقَلَ الْكُرْدِيُّ عَنِ الزِّيَادِيِّ عَلَى الْمُنْهَجِ اعْتِمَادَهُ لَكِنْ نَقَلَ الْبَحِيرِيُّ عَنِ الزِّيَادِيِّ مُوَافَقَةَ الشَّارِحِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَلَعَلَّهُ فِي غَيْرِ حَاشِيَةِ الْمُنْهَجِ قَالُوا رَاجِعٌ. □ قَوْلُهُ: (أَفْتَى بِهِ) أَيِ بَاغِتْيَارِ التَّحَرُّكِ بِالْفِعْلِ فِي الْبُطْلَانِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ وُجُودِ التَّحَرُّكِ بِالْفِعْلِ. □ قَوْلُهُ: (كَيْدِهِ) أَيِ وَكُلِّ مَا كَانَ كَذَلِكَ ضَرًّا، وَيَدْخُلُ فِيهِ السَّلْعَةُ الثَّابِتَةُ فِي الْبَدَنِ فَلَا يُجْزِئُ السُّجُودُ عَلَيْهَا، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهَا لَوْ نَبَتَتْ فِي الْجَنْبَةِ لَا يُعْتَدُ بِالسُّجُودِ عَلَيْهَا. وَقِيَاسُ الْإِكْتِفَاءِ بِالسُّجُودِ عَلَى الشَّعْرِ الثَّابِتِ بِالْجَنْبَةِ وَإِنْ طَالَ الْإِكْتِفَاءُ بِهِ هُنَا بِالْأَوَّلَى وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ الْإِكْتِفَاءِ بِالسُّجُودِ عَلَيْهَا مَا لَمْ يَتَجَاوَزْ مَحَلَّهَا فَإِنْ جَاوَزَتْهُ كَانَ وَصَلَتْ إِلَى صَدْرِهِ مَثَلًا فَلَا يُجْزِئُ السُّجُودُ عَلَى مَا جَاوَزَ مِنْهَا الْجَنْبَةَ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا لَمْ يَفْصِلُوا) إِلَى الْمَثَنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (كَمَا أَفَادَهُ خَيْرٌ لِنَحْ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْخَفَاءِ بَصْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) لَا يُتَعَدُّ أَنْ يَخْتَصَّ الْبُطْلَانُ بِمَا إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلَ إِزَالَةِ مَا يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ مِنْ تَحْتِ جَبْهَتِهِ حَتَّى لَوْ أَزَالَهُ ثُمَّ رَفَعَ بَعْدَ الطَّمَانِينَةِ لَمْ تَبْطُلْ وَحَصَلَ السُّجُودُ قَتَامُلُ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَقْصِدْ ابْتِدَاءً أَنَّهُ يَسْجُدُ عَلَيْهِ وَلَا يَرْفَعُهُ فَإِنْ قَصَدَ ذَلِكَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِمُجَرَّدِ هَوِيَّةِ السُّجُودِ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ عَزَمَ أَنْ يَأْتِيَ بِثَلَاثِ خُطَوَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ ثُمَّ شَرَعَ فِيهَا فَإِنَّهَا تَبْطُلُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ شُرُوعٌ فِي الْمُبْطِلِ. وَنَقَلَ بِالذَّرْسِ عَنِ الشَّيْخِ حَمْدَانَ مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ قَرَأْتُهُ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِعَادَةُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ بَعِيدَ الْعَهْدِ بِالإِسْلَامِ وَنَشَأَ بَيْنَ أَظْهَرِ الْعُلَمَاءِ، وَيُوجَّهُ بِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى عَلَى الْعَامَّةِ فَيُعْذَرُ فِيهِ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مِنْدِيلٌ بِيَدِهِ) الظَّاهِرُ مِنْهُ أَنَّهُ مُمَسِّكُهُ فَيَخْرُجُ مَا لَوْ رَبَطَهُ بِهَا فَيَضُرُّ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِقَيْدٍ فَلَا يَضُرُّ سَجُودُهُ عَلَيْهِ رَبَطُهُ بِيَدِهِ أَمْ لَا عَ ش وَاعْتَمَدَهُ الْحَقْفِيُّ. □ قَوْلُهُ: (لَا نَحْوُ كَتِفِهِ) أَيِ كَعِمَامَتِهِ. □ قَوْلُهُ: (كَسْرِيرٍ لِنَحْ) رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَ (لَا) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ: وَخَرَجَ بِمَحْمُولٍ لَهُ مَا لَوْ سَجَدَ عَلَى سَرِيرٍ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ فَلَا يَضُرُّ وَلَهُ أَنْ يَسْجُدَ عَلَى عُرْدٍ بِيَدِهِ اهـ. وَفِي شَرْحِ بَافْضِلٍ نَحْوُهَا.

□ قَوْلُهُ: (لَا بِالْقُوَّة) أَيِ بَأَنَّ صَلَّى قَاعِدًا فَلَمْ يَتَحَرَّكْ وَلَوْ صَلَّى قَائِمًا لَتَحَرَّكْ لَكِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِعَدَمِ الصَّحَّةِ فِي الْمُتَحَرِّكِ بِالْقُوَّةِ أَيْضًا.

على نحوِ رَقَةِ التَّصَفَّتْ بِجَبْهَتِهِ وَارْتَفَعَتْ مَعَهُ فَإِنَّ صَلَاتَهُ صَحِيحَةٌ مَعَ أَنَّهُ سَجَدَ عَلَى مَا يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ اهـ. وليس بِصَحِيحٍ لَأَنَّهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ السُّجُودِ عَلَيْهَا غَيْرُ مُتَحَرِّكَةٍ بِحَرَكَتِهِ وَارْتِفَاعُهَا مَعَهُ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ فِيهَا بَعْدُ.

(وَلَا يَجِبُ وَضْعُ يَدَيْهِ) أَيِ بَطْنَيْهِمَا (وَرُكْبَتَيْهِ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ (وَقَدَمَيْهِ) أَيِ أَطْرَافِ بَطْنُونِ أَصَابِعِهِمَا...

☐ قَوْلُهُ: (عَلَى نَحْوِ رَقَةِ الْخُ) أَيِ كُتْرَابِ عِشْرٍ وَشَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهَائِيَةِ: فَإِنَّ التَّصَفَّتْ بِجَبْهَتِهِ وَارْتَفَعَتْ مَعَهُ وَسَجَدَ عَلَيْهَا ثَانِيًا ضَرًّا، وَإِنْ نَحَاها ثُمَّ سَجَدَ لَمْ يَضُرَّ اهـ. فَانْتَضَى كَلَامُهُمَا كَالشَّارِحِ أَنَّ التَّصَاقَ لَا يُؤَثِّرُ بِالنِّسْبَةِ لِلْسَّجْدَةِ الْأُولَى بِإِطْلَاقِهِ، وَقَدْ يُقَالُ: يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ إِذَا حَصَلَ الْإِلْتِصَاقُ بَعْدَ حُصُولِ مَا يُعْتَبَرُ فِي السُّجُودِ وَالْأَقْلُو حَصَلَ قَبْلَ التَّحَامُلِ أَوْ ارْتِفَاعِ الْأَسْفَلِ أَوْ نَحْوِهِمَا ضَرًّا؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ السُّجُودِ لَمْ تَوْجَدْ إِلَّا بَعْدَ الْإِلْتِصَاقِ وَهُوَ حَيْثُ كَالْجُزْءِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحَرِّزْ بَصْرِيًّا. ☐ قَوْلُهُ: (وَارْتِفَاعُهَا مَعَهُ الْخُ) فَلَوْ رَأَاهُ مُلْتَصِقًا بِجَبْهَتِهِ وَلَمْ يَذَرِ فِي أَيِّ السَّجْدَاتِ التَّصَقُّ فَقَدْ قَضَى أَنَّهُ إِنْ رَأَاهُ بَعْدَ السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخَرَى وَجَوَّزَ أَنَّ التَّصَاقَ قَبْلَهَا أَخَذَ بِالْأَسْوَأِ، فَإِنْ جَوَّزَ أَنَّهُ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى مِنَ الرَّكْعَةِ الْأُولَى قَدَّرَ أَنَّهُ فِيهَا لِيَكُونَ الْحَاصِلُ لَهُ رَكْعَةٌ إِلَّا سَجْدَةً أَوْ فِيهَا قَبْلَهَا قَدَّرَهُ فِيهِ لِيَكُونَ الْحَاصِلُ لَهُ رَكْعَةٌ بغيرِ سُجُودٍ، أَوْ بَعْدَ فَرَاغِ الصَّلَاةِ فَإِنْ احْتَمَلَ طُرُوهُ بَعْدَهُ فَلَا ضِلَّ مُضِيَّهَا عَلَى الصَّحَّةِ وَالْأَفْوَ فَإِنْ قَرَّبَ الْفَضْلُ بَنَى وَآخَذَ بِالْأَسْوَأِ كَمَا تَقَدَّمَ وَإِلَّا اسْتَأْنَفَ سَمَ عَلَى حَجٍّ. أَيِ وَإِنْ احْتَمَلَ أَنَّهُ التَّصَقُّ فِي السَّجْدَةِ الْآخِرَةِ لَمْ يُعَدَّ شَيْئًا عِشْرًا.

قَوْلُ (لَسِي): (وَلَا يَجِبُ وَضْعُ يَدَيْهِ الْخُ) وَيَتَصَوَّرُ أَيِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ مَعَ جَمِيعِهَا كَأَنْ يُصَلِّيَ عَلَى حَجَرَيْنِ بَيْنَهُمَا حَائِطٌ قَصِيرٌ يَنْبَطِخُ عَلَيْهِ عِنْدَ سُجُودِهِ وَيَرْفَعُهَا نِهَاقًا وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَيِ بَطْنَيْهِمَا) ضَابِطُهُ مَا يَنْقُضُ مَسَّهُ، وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ بَطْنُ الإِصْبَعِ الزَّائِدِ وَإِنْ نَقَضَ مَسَّهُ لِكُونِهَا عَلَى سَمَتِ الْأَصْلِيَّةِ سَمَ وَنِهَاقًا. ☐ قَوْلُهُ: (أَيِ أَطْرَافِ الْخُ) التَّقْيِيدُ بِأَطْرَافٍ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ سَمَ. أَقُولُ: وَكَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ التَّهَائِيَةُ وَالْمُغْنِي لِكَيْتَهُ مَذْكُورٌ فِي الْخَبَرِ الْآتِي.

☐ قَوْلُهُ: (أَيِ بَطْنَيْهِمَا) ضَابِطُهُ مَا يَنْقُضُ مَسَّهُ وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ بَطْنُ الإِصْبَعِ الزَّائِدِ وَإِنْ نَقَضَ مَسَّهُ لِكُونِهَا عَلَى سَمَتِ الْأَصْلِيَّةِ

(فَرَعُ): لَوْ خُلِقَ لَهُ رَأْسَانِ وَأَرْبَعُ أَيْدٍ وَأَرْبَعُ أَرْجُلٍ وَأَرْبَعُ رُكَبٍ مَثَلًا، فَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالُ: إِنْ عَلِمْتَ أَصَالَهَ الْجَمِيعَ كَفَى السُّجُودُ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ بِأَنْ يَسْجُدَ عَلَى بَعْضٍ وَاحِدٍ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ؛ بِأَنْ يَسْجُدَ عَلَى بَعْضِ جَنْبِهِ أَحَدِ الرَّاسَيْنِ، وَعَلَى بَعْضِ كُلِّ مِنْ يَدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَيْدِي، وَبَعْضِ كُلِّ مِنْ رُكْبَتَيْنِ مِنْ تِلْكَ الرُّكَبِ، وَإِنْ عَلِمَ زِيَادَةَ الْبَعْضِ وَتَمَيَّزَ فَالْعِبْرَةُ بِالْأَصْلِيِّ دُونَ الزَّائِدِ، وَإِنْ اشْتَبَهَ الزَّائِدُ بِالْأَصْلِيِّ وَجِبَ السُّجُودُ عَلَى الْجَمِيعِ بِأَنْ يَسْجُدَ عَلَى بَعْضِ كُلِّ مِنَ الْجَمِيعِ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ الْخُرُوجُ عَنِ الْعَهْدَةِ إِلَّا بِذَلِكَ مِنْ رُظَاهِرِ هَذَا الْكَلَامِ فِيمَا إِذَا عَلِمْتَ أَصَالَهَ الْجَمِيعَ الْإِكْتِفَاءُ بِوَضْعِ يَدَيْنِ مِنْ أَرْبَعٍ مَثَلًا وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الْيَدَانِ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيِ أَطْرَافِ الْخُ) التَّقْيِيدُ بِأَطْرَافٍ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ.

في سُجُودِهِ (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ الْجَبْهَةَ هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالْوَضْعِ كَمَا مَرَّ وَلَآئِهْ لَوْ وَجِبَ وَضْعُ
غَيْرِهَا لَوَجِبَ الْإِيمَاءُ بِهِ عِنْدَ الْعَجَزِ (قُلْتُ الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ) عَلَى مُصَلَّاهُ أَيِ حَالٍ كَوْنِهَا مُطْمَئِنَّةً
فِي آيٍ وَاحِدٍ مَعَ الْجَبْهَةِ فِيمَا يَظْهَرُ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ). لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ
أَعْظَمَ وَذَكَرَ الْجَبْهَةَ» وَهَذِهِ السُّنَّةُ، نَعَمْ لَا يَجِبُ وَضْعُ كُلِّهَا بَلْ يَكْفِي جُزْءٌ مِنْ كُلِّ بَطْنِي كَفِيهِ
أَوْ أَصَابِعُهُمَا وَمِنْ رُكْبَتَيْهِ.....

□ قَوْلُهُ: (فِي سُجُودِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْوَضْعِ فِي الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْجَبْهَةَ) إِلَى قَوْلِهِ (بَلْ يُسَنُّ) فِي النَّهَايَةِ،
وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (فِي آيٍ) إِلَى الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (لَوَجِبَ الْإِيمَاءُ بِهِ الْخ) أَيِ الْإِيمَاءُ بِهَا غَيْرُ
وَاجِبٍ فَلَمْ يَجِبْ وَضْعُهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قَوْلُ الْمَثْنِ (الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ) أَيِ إِنْ أَمَكَنَّ، فَلَوْ تَعَدَّرَ وَضْعُ شَيْءٍ
مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ سَقَطَ الْفَرَضُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، فَلَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ مِنَ الزَّنْدِ لَمْ يَجِبْ وَضْعُهُ، وَلَا وَضْعُ رِجْلٍ
قُطِعَتْ أَصَابِعُهَا لِقَوَاتٍ مَحَلَّ الْفَرَضِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. وَقَوْلُهُمَا: لَمْ يَجِبْ وَضْعُهُ الْخ قَالَ سَمِعْتُ عَنْ شَوْهَلٍ
يُسَنُّ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَّبَعُ أَنْ يُسَنَّ اهـ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مُصَلَّاهُ) مُتَعَلِّقٌ بِضَمِيرِ وَجُوبِهِ الرَّاجِعِ لِلْوَضْعِ. □ قَوْلُهُ:
(فِي آيٍ وَاحِدٍ) أَيِ بَأَنٍ يَصِيرُ الْمَجْمُوعُ مَوْضُوعًا فِي زَمَنِ وَاحِدٍ مَعَ الطَّمَأْنِينَةِ حَيْثُذِ وَإِنْ تَقَدَّمَ وَضْعُ
بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ شَوْهَلٍ وَمُجِيرٍ. □ قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ الْخ) فِي الْإِسْتِدْلَالِ بِهَذَا الْحَدِيثِ نَظَرٌ
لِإِنَّهُ لَيْسَ نَصًّا فِي الْوُجُوبِ وَغَايَةً مَا يُجَابُ بِهِ أَنَّ الدَّلِيلَ عَلَى الْوُجُوبِ أَمْرٌ آخَرُ فِي الْوُجُوبِ كَمَا فِي
شَرْحِ مِنْهَاجِ الْبَيْضَاوِيِّ وَتَبِعَهُ الْمُحَشِّي فِي الْآيَاتِ بِضَرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ الْخ).
(فَرَعُ): لَوْ خُلِقَ لَهُ رَأْسَانِ وَأَرْبَعُ أَيْدٍ وَأَرْبَعُ أَرْجُلٍ مَثَلًا فَإِنْ عُرِفَ الرَّائِدُ فَلَا اِغْتِيَابَ بِهِ وَإِنْ سَامَتْ، وَإِنَّمَا
الْإِغْتِيَابُ بِالْأَصْلِيِّ، وَإِنْ كَانَتْ كُلُّهَا أَصْلِيَّةً اكْتَفَى فِي الْخُرُوجِ عَنْ عَهْدَةِ الْوَاجِبِ بِوَضْعِ بَعْضٍ إِحْدَى
الْجَبْهَتَيْنِ وَيَدَيْنِ وَرُكْبَتَيْنِ وَأَصَابِعِ رِجْلَيْنِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَضَعُ يَدًا مِنْ جِهَةِ الْبَيْمَنِ وَيَدًا مِنْ جِهَةِ الْبَسَارِ،
وَرُكْبَةً مِنْ هَذِهِ وَقَدَمًا مِنْ هَذِهِ وَقَدَمًا مِنْ هَذِهِ فَلَا يَكْفِي وَضْعُهُمَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنْ اشْتَبَهَ الْأَصْلِيُّ
بِالرَّائِدِ وَجِبَ وَضْعُ جُزْءٍ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا وَلَا يَكْتَفِي بِوَضْعِ جُزْءٍ مِنْ بَعْضِهَا شَيْخُنَا وَسَمِعْتُ عَنْ شَوْهَلٍ.
□ قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ السُّنَّةُ) أَيِ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَنِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مِنْ
بَطْنِي كَفِيهِ الْخ) وَلَوْ خُلِقَ كَفُّهُ مَقْلُوبًا وَجِبَ وَضْعُ ظَهْرِهِ كَفُّهُ لِأَنَّهُ فِي حَقِّهِ بِمَنْزِلَةِ الْبَطْنِ بِخِلَافِ مَا لَوْ
عَرَضَ الْإِنْقِلَابُ. فَلَا قَرُبَ أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ وَضْعُ الْبَطْنِ وَلَوْ بِمُعِينٍ وَجِبَ وَإِلَّا فَلَا، وَلَوْ خُلِقَ بِلَا كَفِّ
فَقِيَاسُ النَّظَائِرِ أَنَّهُ يُقَدَّرُ لَهُ وَقْدَارُهَا عَشْرُ وَشَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ رُكْبَتَيْهِ) فَلَوْ مَنَعَ مِنَ السُّجُودِ عَلَيْهِمَا مَانِعٌ
كَأَنَّ جُمِعَتْ نِيَابَتُهُ تَحْتَ رُكْبَتَيْهِ فَمَنَعَتْ مِنْ وَصُولِ الرُّكْبَةِ لِمَحَلِّ السُّجُودِ وَصَارَ الْإِغْتِمَادُ عَلَى أَعْلَى
السَّاقِ لَمْ يَكْفِ عَشْرُ.

□ قَوْلُهُ: (قُلْتُ الْأَظْهَرُ وَجُوبُهُ) قَالَ فِي الْعُبَابِ كَغَيْرِهِ: وَإِنْ تَعَدَّرَ وَضْعُهَا أَيِ الْأَعْضَاءِ الْمَذْكُورَةِ لَمْ يَلْزَمُهُ
الْإِيمَاءُ بِهَا. قَالَ فِي شَرْحِهِ: فَعَلِمَ أَنَّهُ لَوْ قُطِعَتْ يَدُهُ مِنَ الزَّنْدِ لَمْ يَجِبْ وَضْعُهُ لِقَوَاتٍ مَحَلَّ الْفَرَضِ اهـ.
وَهَلْ يُسَنُّ؟ فِيهِ نَظَرٌ. وَلَا يَتَّبَعُ أَنْ يُسَنَّ قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قُطِعَتْ أَصَابِعُ قَدَمَيْهِ لَمْ يَجِبْ وَضْعُ.

وَمِنْ بَطْنِي أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ كَالْجَبْهَةِ دُونَ مَا عَدَا ذَلِكَ كَالْحَرْفِ وَأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ وَظَهْرُهَا وَيُسَنُّ كَشْفُهَا إِلَّا الرُّكْبَتَيْنِ فَيُكْرَهُ وَلَا يَجِبُ التَّحَامُلُ عَلَيْهَا بَلْ يُسَنُّ كَمَا تُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَةُ التَّحْقِيقِ وَالْمَجْمُوعِ وَالرُّوْضَةِ بِخِلَافِ الْجَبْهَةِ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودُ الْأَعْظَمُ كَمَا يَجِبُ كَشْفُهَا وَالْإِيمَاءُ بِهَا أَوْ تَقْرِيبُهَا مِنَ الْأَرْضِ عِنْدَ تَعَذُّرٍ وَضَعِهَا دُونَ الْبَقِيَّةِ وَلَا يَجِبُ وَضْعُ الْأَنْفِ بَلْ يُسَنُّ لِقُوَّةِ الْخِلَافِ فِيهِ وَمِنْ ثَمَّ اخْتِيَارُ وَجُوْبِهِ لِتَصْرِيحِ الْحَدِيثِ بِهِ.

(تَنْبِيْهٌ) لَمْ أَرِ لِأَحَدٍ مِنْ أَئِمَّتِنَا تَحْدِيدَ الرُّكْبَةِ وَعَرَفَهَا فِي الْقَامُوسِ بِأَنَّهَا مُوَصَّلٌ مَا بَيْنَ أَسَافِلِ أَطْرَافِ الْفَخِيزِ وَأَعَالِي السَّاقِ اهـ. وَصَرِّحُ مَا يَأْتِي فِي الثَّامِنِ وَمَا بَعْدَهُ أَنَّهَا مِنْ أَوَّلِ الْمُتَحَدِّدِ عَنْ آخِرِ الْفَخِيزِ إِلَى أَوَّلِ أَعْلَى السَّاقِ وَعَلَيْهِ فَكَأَنَّهُمْ اعْتَمَدُوا فِي ذَلِكَ الْعَرْفِ لِبُعْدِ تَقْيِيدِ

☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ بَطْنِي أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ) شَامِلٌ لِغَيْرِ أَطْرَافِ الْبَطْنَيْنِ مِنْهُمَا كَوَسَطِهِمَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَيِ أَطْرَافِ بَطْنِي أَصَابِعِهِمَا سَم. وَتَقَدَّمَ أَنَّ مَا سَبَقَ هُوَ الْمَوَافِقُ لِلْحَدِيثِ. ☐ قَوْلُهُ: (دُونَ مَا عَدَا ذَلِكَ). (فَرَعَ): لَوْ حَصَلَ مُصَلِّ أَضَلَّ السُّجُودَ ثُمَّ طَوَّلَهُ تَطْوِيلًا كَثِيرًا مَعَ رَفْعِ بَعْضِ أَعْضَاءِ السُّجُودِ كَيَدٍ أَوْ رِجْلِ أَفْتَى الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّهُ إِنْ طَوَّلَهُ عَامِدًا عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا فَلَا تَبْطُلُ، وَفِيهِ وَفَقَةٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ لِأَنَّ هَذَا اسْتِضْحَاطٌ لِمَا طُلِبَ فَعَلَهُ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ الْخ) أَيِ لِلْيَدَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ كَشْفُهَا الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَيَتَّبَعِي كَرَاهَةَ السَّتْرِ فِي الْكَفَّيْنِ لِلْخِلَافِ فِي امْتِنَاعِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ وَبَيَانَهَا مِنَ الْجِلْدَةِ الَّتِي يَجْرُ بِهَا وَتَرِ الْقَوْسِ، بَلْ قَضَيْتُهُ كَرَاهَةَ الصَّلَاةِ وَبِيَدِهِ خَاتَمٌ أَوْ نَحْوُهُ انْتَهَى وَقَدْ يُسْتَشْنَى الْخَاتَمُ نَظَرًا لِسِتِّيَّةِ لُبْسِهِ وَانْظُرِ السَّتْرَ فِي الْقَدَمَيْنِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (فَيُكْرَهُ) أَيِ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ مُغْنِي عِبَارَةَ شَيْخِنَا وَيُسَنُّ كَشْفُ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ، وَيُكْرَهُ كَشْفُ الرُّكْبَتَيْنِ مَا عَدَا مَا يَجِبُ سَتْرُهُ مِنْهُمَا مَعَ الْعَوْرَةِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ التَّحَامُلُ عَلَيْهَا) خِلَافًا لِلشَّيْخِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ نَهَابَةً وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا تُصَرِّحُ بِهِ) أَيِ بِالسَّنِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ وَضْعُ الْأَنْفِ الْخ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالثَّهَابِيِّ وَالْمُغْنِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (لِتَصْرِيحِ الْحَدِيثِ بِهِ) إِنْ رَجَعَ الضَّمِيرُ لِلْوُجُوبِ مَنَعَ التَّصْرِيحُ سَم. أَيِ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَهُ عَلَى (وَمِنْ ثَمَّ الْخ). ☐ قَوْلُهُ: (تَنْبِيْهٌ) إِلَى الْمَثْنِ أَقْرَعُ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ عَلَى مَا يَأْتِي. ☐ قَوْلُهُ: (فَكَأَنَّهُمْ) أَيِ الْفُقَهَاءُ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي تَحْدِيدِ الرُّكْبَةِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَمِنْ بَطْنِي أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ) شَامِلٌ لِغَيْرِ أَطْرَافِ الْبَطْنَيْنِ مِنْهُمَا كَوَسَطِهِمَا بِخِلَافِ قَوْلِهِ السَّابِقِ أَيِ أَطْرَافِ بَطْنِي أَصَابِعِهِمَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ كَشْفُهَا إِلَّا الرُّكْبَتَيْنِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيَتَّبَعِي كَرَاهَةَ السَّتْرِ فِي الْكَفَّيْنِ لِلْخِلَافِ فِي امْتِنَاعِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّافِعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ وَبَيَانَهَا مِنَ الْجِلْدَةِ الَّتِي يَجْرُ بِهَا وَتَرِ الْقَوْسِ، قَالَ لِأَنِّي أَمَرُهُ أَنْ يُفْضَى بِطُونِ أَصَابِعِهِ إِلَى الْأَرْضِ بَلْ قَضَيْتُهُ كَرَاهَةَ الصَّلَاةِ وَبِيَدِهِ خَاتَمٌ أَوْ نَحْوُهُ اهـ. وَقَدْ يُسْتَشْنَى الْخَاتَمُ نَظَرًا لِسِتِّيَّةِ لُبْسِهِ، وَانْظُرِ السَّتْرَ فِي الْقَدَمَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِتَصْرِيحِ الْحَدِيثِ بِهِ) إِنْ رَجَعَ الضَّمِيرُ لِلْوُجُوبِ مَنَعَ التَّصْرِيحُ.

الأحكام بِحَدِّهَا اللَّغَوِيُّ لِقَلَّتِهِ جَدًّا إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَرَادُوا بِالْمَوْضَلِ مَا قَرَرْنَاهُ وَهُوَ قَرِيبٌ ثُمَّ رَأَيْتُ الصَّحَاحَ قَالَ وَالرُّكْبَةُ مَعْرُوفَةٌ فَبَيَّنَ أَنَّ الْمَدَارَ فِيهَا عَلَى الْغُرْبِ وَالْكَلَامُ فِي الشَّرْعِ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَامُوسَ إِنْ لَمْ تُحْمَلْ عِبَارَتُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ اعْتَمَدَ فِي حَدِّهِ لَهَا بِذَلِكَ عَلَيْهِ وَكَثِيرًا مَا يَقَعُ لَهُ الْخُرُوجُ عَنِ اللَّغَةِ إِلَى غَيْرِهَا كَمَا يَأْتِي أَوَّلُ التَّعْزِيرِ. (وَيَجِبُ أَنْ يَطْمَئِنَّ فِيهِ لِلْأَمْرِ بِذَلِكَ فِي خَيْرِ الْمُسَيِّءِ صَلَاتِهِ (و) أَنَّ (يُنَالُ مَسْجِدَهُ) يَفْتَحُ جِيَمِهِ وَكَسْرُهَا أَيْ مَحَلُّ سُجُودِهِ (ثَقُلُ) فَاعِلٌ (رَأْسِهِ) بِأَنْ يَتَحَامَلَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَوْ كَانَ تَحْتَهُ نَحْوُ قُطْنٍ لَانْكَبَسَ وَظَهَرَ أَثَرُهُ عَلَى يَدِهِ لَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ لِخَيْرٍ: (إِذَا سَجَدْتَ) السَّابِقِ وَتَخْصِيصُ هَذَا بِالْجَنَةِ ظَاهِرٌ فِيمَا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَمْكِينُ غَيْرِهَا. (و) يَجِبُ (أَنْ لَا يَهْوِيَ لِغَيْرِهِ) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الرُّكُوعِ (فَلَوْ سَقَطَ) مِنَ الْإِعْتِدَالِ (لَوْجِهِ) أَيْ عَلَيْهِ قَهْرًا لَمْ يُحْسَبْ لَهُ.....

☐ قَوْلُهُ: (لِقَلَّتِهِ) أَيْ الْحَدُّ اللَّغَوِيُّ أَيْ مَا صَدَّقَهُ. ☐ وَقَوْلُهُ: (أَرَادُوا) أَيْ اللَّغَوِيُّونَ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا قَرَرْنَاهُ) أَيْ مِنْ أَتَمِّهَا مِنْ أَوَّلِ الْمُتَحَدِّرِ إلَخ. ☐ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيْ فِي تَفْسِيرِ الرُّكْبَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْكَلَامُ فِي الشَّرْعِ) أَيْ الْبَحْثُ عَنْ حَقِيقَةِ الرُّكْبَةِ فِي عِلْمِ الشَّرْعِ وَمِنْ مَسَائِلِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ كَلَامُ الصَّحَاحِ. ☐ وَقَوْلُهُ: (عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ) أَيْ مِنْ أَتَمِّهَا مِنْ أَوَّلِ الْمُتَحَدِّرِ إلَخ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى عِلْمِ الشَّرْعِ. ☐ قَوْلُهُ: (يَقَعُ لَهُ) أَيْ لِلْقَامُوسِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِلْأَمْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: قَهْرًا فِي الْمَغْنَى، وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَظَهَرَ إِلَى الْخَبَرِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيْ مَحَلُّ سُجُودِهِ) وَلَوْ سَجَدَ عَلَى شَيْءٍ خَشِنٍ يُؤْذِي جَبْهَتَهُ مَثَلًا فَإِنْ رَزَحَهَا مِنْ غَيْرِ رَفَعَ لَمْ يَضُرَّ وَإِنْ رَفَعَهَا ثُمَّ أَعَادَهَا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَطْمَأَنَّ لَمْ يَضُرَّ وَلَا ضَرَّ لِيَزَادَةَ سُجُودَ وَلَوْ رَفَعَ جَبْهَتَهُ مِنْ غَيْرِ غُذِرَ وَأَعَادَهَا ضَرَّ مُطْلَقًا شَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَتَحَامَلَ عَلَيْهِ إلَخ) وَلَا يَكْتَفِي بِإِزْخَاءِ رَأْسِهِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَوْ كَانَ لَوْ أُعِينَ لَا مَنَكْنَهَ وَضَعُ الْجَنَةِ عَلَى الْأَرْضِ وَنَحْوِهَا هَلْ يَجِيءُ مَا سَبَقَ فِي إِعَانَتِهِ عَلَى الْقِيَامِ لَمْ أَرْ لَهُ ذِكْرًا وَالظَّاهِرُ مَجِيئُهُ أَه. نِهَائِيَّةٌ. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ مَجِيئُهُ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِسْتِعَانَةُ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (نَحْوُ قُطْنٍ) أَيْ كَحَشِيشٍ وَتِبْنٍ. ☐ قَوْلُهُ: (لَانْكَبَسَ) أَيْ انْدَكَ وَهَذَا ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ تَحْتَهُ قُطْنٌ أَوْ نَحْوَهُ قَلِيلٌ وَلَا كَفَى انْكِبَاسُ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا مِنْهُ فَقَطْ وَهِيَ الَّتِي تَلِي جَبْهَتَهُ بِخِلَافِ الَّتِي تَلِي الْأَرْضَ فَلَا يُشْتَرَطُ انْكِبَاسُهَا شَيْخُنَا وَع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَظَهَرَ أَثَرُهُ) أَيْ أَثَرُ التَّحَامُلِ وَالْمُرَادُ بِأَثَرِهِ الثَّقُلُ وَ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى يَدِهِ) عَلَى بَمَعْنَى اللَّامِ فَالْمَعْنَى وَظَهَرَ الثَّقُلُ الَّذِي هُوَ أَثَرُ التَّحَامُلِ لِيَدِهِ كَأَنْ تُحَسَّ يَدُهُ بِالثَّقَلِ وَتَشْعُرُ بِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَوْ كَانَتْ تَحْتَهُ) أَيْ تَحْتَ ذَلِكَ الْقُطْنِ مَثَلًا إِنْ كَانَ قَلِيلًا أَوْ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُ إِنْ كَانَ كَثِيرًا شَيْخُنَا، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ (وَظَهَرَ أَثَرُهُ إلَخ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (لَانْكَبَسَ) وَيُمْكِنُ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ: لَوْ كَانَ تَحْتَهُ إلَخ. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَخْصِيصُ هَذَا) أَيْ تَبِيلِ الثَّقَلِ.

☐ وَقَوْلُهُ: (تَمْكِينُ غَيْرِهَا) أَيْ غَيْرِ الْجَنَةِ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ.

قَوْلُ (لَا يَهْوِيَ لِغَيْرِهِ) أَيْ وَخَدَهُ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ إلَخ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ بِأَنْ يَهْوِيَ بِقَصْدِهِ أَوْ لَا بِقَصْدٍ

☐ قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَهْوِيَ لِغَيْرِهِ) أَيْ وَخَدَهُ.

لأنه لا بُدَّ من نيةٍ أو فعلٍ أي اختياريٍّ ولم يوجد واحدٌ منهما (وجِبَ العودُ إلى الاعتدالِ) مع الطمأنينةِ إن سَقَطَ قبلها لِهَوِيٍّ منه فإن قُلْتُ ما وجه هذا التفرُّيع مع أنَّ ما قبله يُفهِمُ عَدَمَ وجوبِ العودِ لأنه مع السَّقُوطِ قَهْرًا يَصْدُقُ عليه أنه لم يهوَ لغيره قُلْتُ يُوَجِّهُ بأنَّ الهَوِيَّ للغيرِ المفهومُ من المثني أنه لا يُعْتَدُّ به صادقٌ بِمَسْأَلَةِ السَّقُوطِ لأنه يَصْدُقُ عليها أنه وَقَعَ هَوِيُّه للغيرِ وهو الإلجاءُ وخَرَجَ بِسَقُوطِهِ من الاعتدالِ ما لو سَقَطَ من الهَوِيِّ بأنَّ هَوَى لِيَسْجُدَ فَسَقَطَ فَإِنَّهُ لا يَضُرُّ لأنه لم يَصْرِفْهُ عن مقصوده نعم إن سَقَطَ على جِهَتِهِ بِقَصْدِ الاعتمادِ عليها أو لِجَنبِهِ فانقَلَبَ بِنِيَّةِ الاستقامةِ فقط ولم يقصدْ صرفه عن السُّجودِ وإلا بَطَلَتْ لم يُجْزِئهُ السُّجودُ.....

شَيْءٌ اهـ. قال ع ش : أي أو بِقَصْدِهِمَا ثم رأيتُ في نُسخةٍ بَعْدَ قوله م ر بِقَصْدِهِ : ولو مع غيره اهـ.
 فَوُدَّ : (لأنه لا بُدَّ من نيةٍ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ ما نَقَلَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ البُرْلُوسِيُّ عن شَرْحِ البَذْرِ بنِ شُهْبَةَ ثم نَظَرَ فِيهِ مِنْ أَنَّهُ لو قَصَدَ الهَوِيَّ ثم عَرَضَ لَهُ السَّقُوطُ قَبْلَ فِعْلِ الهَوِيِّ على جِهَتِهِ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ اهـ سم .
 واعْتَمَدَ الكُرْدِيُّ ما قاله البَذْرُ بلا عَزْوٍ وقال ع ش وظاهرُ كَلَامِ الشَّارِحِ م ر يَعْني قوله وخَرَجَ بِسَقُوطِهِ مِنَ الْإِعْتِدَالِ إلخ موافقٌ لِلنَّظَرِ ثم وَجَّهَ راجعُهُ . فَوُدَّ : (قُلْتُ يُوَجِّهُ إلخ) أَقْرَهُ ع ش . فَوُدَّ : (أنه وَقَعَ هَوِيُّه لِلْغَيْرِ إلخ) تَقَدَّمَ لَهُ فِي الرُّكُوعِ فِي شَرْحِ قَلْو رَفَعَ فَرَعًا إلخ ما يَرُدُّ هَذَا فَرَاغُهُ بِصُرِّي . فَوُدَّ : (وَخَرَجَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى إلَّا قَوْلُهُ بِأَنَّ هَوَى لِيَسْجُدَ وَقَوْلُهُ أَذْنَى رَفَعَ إِلَى الْجُلُوسِ . فَوُدَّ : (بأنَّ هَوَى لِيَسْجُدَ) قَدْ يَوْهَمُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ مُصَوَّرَةٌ بِمَا إِذَا قَصَدَ بِهِوَ السُّجُودِ وَكَلَامُ الرُّؤُوسِ وَغَيْرِهِ مُطْلَقٌ فَيَصْدُقُ بِصُورَةِ الْإِطْلَاقِ فَلْيَحَرِّزْ بِصُرِّي وَقَوْلُهُ : وَغَيْرُهُ مِنَ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ . فَوُدَّ : (فَإِنَّهُ لا يَضُرُّ) بَلْ يُحْسَبُ لَهُ ذَلِكَ سُجُودًا نَهْيًا وَمُعْنَى . فَوُدَّ : (بِقَصْدِ الْإِعْتِمَادِ عَلَيْهَا) أَي قَطَطُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَخَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا أَوْ قَصَدَهُمَا أَوْ السُّجُودَ فَقَطُ سَمَ وَبَصُرِّي . فَوُدَّ : (أَوْ لِجَنبِهِ) لَعَلَّهُ مِثَالُ فَالسَّقُوطُ عَلَى الظَّهْرِ وَالْقِفَا كَذَلِكَ فَيَجْرِي فِيهِ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ وَيُعْتَمَرُ عَدَمُ الْإِسْتِقْبَالِ لِلضَّرُورَةِ مَعَ قَصْرِ الزَّمَنِ كَمَا هُوَ مُعْتَمَرٌ فِي السَّقُوطِ عَلَى الْجَنْبِ لِاسْتِزَامِهِ عَدَمَ الْإِسْتِقْبَالِ سَمَ عَلَى حَاجِ اهـ ع ش . فَوُدَّ : (وَلَمْ يَقْصِدْ صَرْفَهُ عَنِ السُّجُودِ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ قَيَّدَ فِي مَسْأَلَتِي الْجَنَبَةِ وَالْجَنْبِ وَإِنْ كَانَ الْمَوْجُودُ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ تَصْوِيرُهُ فِي الثَّانِيَةِ فَقَطُ إِذْ لَا فَارِقَ بَيْنَهُمَا بِصُرِّي . وَقَوْلُهُ : (فِي كَلَامِ) غَيْرِهِ مِنْهُ الْمُعْنَى وَالنَّهْيَةِ . وَقَالَ ع ش : قَوْلُهُ م ر صَرْفَهُ أَي الْإِنْقِلَابُ اهـ . فَوُدَّ : (وَالَا بَطَلَتْ) أَي وَإِنْ قَصَدَ صَرْفَهُ عَنِ السُّجُودِ بِصُرِّي .

فَوُدَّ : (لأنه لا بُدَّ من نيةٍ أو فعلٍ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ ما نَقَلَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ عن شَرْحِ البَذْرِ بنِ شُهْبَةَ ثم نَظَرَ فِيهِ مِنْ أَنَّهُ لو قَصَدَ الهَوِيَّ ثم عَرَضَ لَهُ السَّقُوطُ قَبْلَ فِعْلِ الهَوِيِّ كَانَ كَمَا لَوْ هَوَى لِيَسْجُدَ فَسَقَطَ مِنَ الهَوِيِّ عَلَى جِهَتِهِ فَفِيهِ تَفْصِيلٌ اهـ . فَوُدَّ : (بِقَصْدِ الْإِعْتِمَادِ عَلَيْهَا) أَي قَطَطُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَخَرَجَ مَا لَوْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا أَوْ قَصَدَهُمَا أَوْ السُّجُودَ فَقَطُ . فَوُدَّ : (أَوْ لِجَنبِهِ) لَعَلَّهُ مِثَالُ فَالسَّقُوطُ عَلَى الظَّهْرِ وَالْقِفَا كَذَلِكَ فَيَجْرِي فِيهِ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ، وَيُعْتَمَرُ عَدَمُ الْإِسْتِقْبَالِ قَبْلَ الْإِسْتِقَامَةِ لِلضَّرُورَةِ مَعَ قَصْرِ الزَّمَنِ كَمَا هُوَ مُعْتَمَرٌ فِي السَّقُوطِ عَلَى الْجَنْبِ لِاسْتِزَامِهِ عَدَمَ الْإِسْتِقْبَالِ . فَوُدَّ : (وَالَا بَطَلَتْ) لَا يَقَالُ قَصَدَ صَرْفَهُ هُوَ

فِيهِمَا لِلصَّارِفِ فَيُعِيدُهُ لَكِنْ بَعْدَ أَذْنَى رَفَعٍ فِي الْأُولَى كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. وَالْجُلُوسِ فِي الثَّانِيَةِ وَلَا يَقُمْ وَلَا يَبْطُلُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ أَمَّا إِذَا انْقَلَبَ بِنِيَّةِ السُّجُودِ أَوَّلًا لَا بِنِيَّةِ شَيْءٍ أَوْ بِنِيَّةِهِ وَنِيَّةِ الْإِسْتِقَامَةِ فَيُجْزِئُهُ (وَأَنْ تَرْتَفِعَ أَسْفِلَهُ) أَيِ عَجِيزَتُهُ وَمَا حَوْلَهَا.....

قوله: (فِيهِمَا) أَيِ فِي صَوَرَتَيِ السُّقُوطِ عَلَى الْجَنِبَةِ وَالسُّقُوطِ لِلْجَنْبِ. قوله: (لَكِنْ بَعْدَ أَذْنَى الْخ) اعْتَمَدَ ع ش وَالرَّشِيدِي. قوله: (فِي الْأُولَى) أَيِ لَوْجُودِ الْهُوِيِّ الْمُجْزِئِ فِيهَا إِلَى وَضْعِ الْجَنِبَةِ وَلَمْ يَخْتَلْ إِلَّا مُجَرَّدٌ وَضَعُهَا بِقَصْدِ الْإِعْتِمَادِ فَالْغَيِّ دُونَ الْهُوِيِّ إِلَيْهِ سَم. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ مَا قَالَ الْقَلُوبِيُّ أَنَّهُ لَوْ نَوَى الْإِعْتِمَادَ فِي أَثْنَاءِ الْهُوِيِّ يَجِبُ الْعَوْدُ إِلَى الْمَحَلِّ الَّذِي نَوَى الْإِعْتِمَادَ فِيهِ اه. قوله: (وَالْجُلُوسُ فِي الثَّانِيَةِ) أَيِ لِأَنَّهُ لِسُقُوطِهِ عَلَى جَنْبِهِ فَاتَ الْهُوِيُّ الْمُعْتَبَرُ لِعَدَمِ الْإِسْتِقَامَةِ فِيهِ. وَعِبَارَةُ الرَّوْضِ: بَلْ يَجْلِسُ ثُمَّ يَسْجُدُ اه. وَإِنَّمَا وَجِبَ الْجُلُوسُ لِاخْتِلَالِ الْهُوِيِّ قَبْلَ السُّجُودِ سَم. قوله: (فَيُجْزِئُهُ) أَيِ السُّجُودُ مِنْ غَيْرِ جُلُوسٍ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ صَنِيعِ الْمُغْنِي وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ عَنْ بَاقِيٍّ مِمَّا نَصَّهُ: قَوْلُهُ: (فَيُجْزِئُهُ) أَيِ بَعْدَ جُلُوسِهِ كَمَا مَرَّ اه. بَلْ قَضِيَّةٌ مَرَّةً أُفًا أَنَّهُ لَوْ جَلَسَ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ.

قوله (السَّيِّ): (وَأَنْ تَرْتَفِعَ أَسْفِلَهُ الْخ) فَلَوْ صَلَّى فِي سَفِينَةٍ مَثَلًا وَلَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْ ارْتِفَاعِ ذَلِكَ لِمِثْلَانِهَا أَيِ مَثَلًا صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَلَزِمَهُ الْإِعَادَةُ؛ لِأَنَّ هَذَا عُدُّ نَادِرٍ. مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَشَيْخُنَا. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ يَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ أَوْ لَمْ يَضِقْ وَلَكِنْ لَمْ يَزِجْ التَّمَكُّنُ مِنَ السُّجُودِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُجْزِئِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ كَمَا لَوْ فَقَدَ الْمَاءَ وَالثَّرَابَ اه. قوله: (أَيِ عَجِيزَتُهُ وَمَا حَوْلَهَا) كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. وَقَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر أَيِ عَجِيزَتُهُ الْخ فِيهِ تَغْلِيْبٌ فِي الْمُخْتَارِ الْعَجْزُ بِضَمِّ الْجِيمِ: مُؤَخَّرُ الشَّيْءِ يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، فيقال: عَجْزٌ كَبِيرٌ وَكَبِيرَةٌ وَهُوَ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جَمِيعًا، وَالْعَجِيزَةُ لِلْمَرْأَةِ خَاصَّةً اه. ثُمَّ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْإِرْتِفَاعُ الْمَذْكُورُ يَقِينًا فَلَوْ شَكَّ فِي ارْتِفَاعِهَا وَعَدَمِهِ لَمْ يَكْفِ حَتَّى لَوْ كَانَ بَعْدَ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ وَجِبَتْ إِعَادَتُهُ.

قَصْدُ قَطْعِهِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ نِيَّةَ قَطْعِ الرُّكْنِ لَا تَضُرُّ لِأَنَّا نَقُولُ صَوْرَةً مَا هُنَا أَنَّهُ صَرَفُ الْفِعْلِ مِنْ أَوَّلِهِ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ لَمْ يَضُرْفِهِ مِنْ أَوَّلِهِ بَلْ قَصْدُ حَالٍ تَلَبُّسِهِ بِهِ قَطْعُهُ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ وَاضِحٌ. قوله: (لِلصَّارِفِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا يَفْتَضِي أَنَّهُ صَرَفَهُ عَنِ السُّجُودِ فَبِمَ يُقَارِقُ هَذَا قَوْلُهُ السَّابِقُ: (وَلَمْ يَقْصِدْ صَرَفَهُ عَنِ السُّجُودِ وَلَا يَبْطُلُ) إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنْ فِي قَصْدِ صَرَفِهِ عَنِ السُّجُودِ تَلَاْعُبًا بِخِلَافِ مُجَرَّدِ قَصْدِ الْإِسْتِقَامَةِ مَثَلًا لَا تَلَاْعَبَ فِيهِ مَعَ عُدْرِهِ وَاحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ فَلَمْ تَبْطُلِ الصَّلَاةُ، وَالْحَاصِلُ الْفَرْقُ بَيْنَ حُصُولِ الصَّرْفِ بِلَا قَضِيْدِهِ وَبَيْنَ قَضِيْدِهِ مَعَ الْإِثْنَانِ بِهِ. قوله: (رَفَعَ فِي الْأُولَى) أَيِ لَوْجُودِ الْهُوِيِّ الْمُجْزِئِ فِيهَا إِلَى وَضْعِ الْجَنِبَةِ وَلَمْ يَخْتَلْ إِلَّا مُجَرَّدٌ وَضَعُهَا بِقَصْدِ الْإِعْتِمَادِ فَالْغَيِّ دُونَ الْهُوِيِّ إِلَيْهِ. قوله: (وَالْجُلُوسُ) أَيِ لِأَنَّهُ لِسُقُوطِهِ عَلَى جَنْبِهِ فَاتَ الْهُوِيُّ الْمُعْتَبَرُ لِعَدَمِ الْإِسْتِقَامَةِ فِيهِ، وَعِبَارَةُ الرَّوْضِ: بَلْ يَجْلِسُ ثُمَّ يَسْجُدُ اه. وَإِنَّمَا وَجِبَ الْجُلُوسُ لِاخْتِلَالِ الْهُوِيِّ قَبْلَ السُّجُودِ. قوله: (وَأَنْ تَرْتَفِعَ أَسْفِلَهُ الْخ) فَلَوْ انْعَكَسَ أَوْ تَسَاوَا لَمْ يُجْزِئُهُ، نَعَمْ لَوْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ وَلَمْ يَتِمَّكُنْ مِنْ ارْتِفَاعِ ذَلِكَ لِمِثْلِهَا صَلَّى عَلَى حَسَبِ حَالِهِ وَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ لِنُدْرَتِهِ م ر.

(على أعالیه) إِنْ ارْتَفَعَ مَوْضِعُ الْجَبْهَةِ وَلَا فِيهِ مُرْتَفَعَةٌ، كَذَا قِيلَ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْتَوِي وَلَا تَرْتَفِعُ لِانْخِنَاسٍ أَوْ نَحْوِهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِلاتِّبَاعِ وَسُنْدُهُ صَحِيحٌ، نَعَمْ مَنْ بِهِ عِلَّةٌ لَا يُمَكِّنُهُ مَعَهَا ارْتِفَاعُ أَسَافِلِهِ يَسْجُدُ إِمَّاكَانَهُ إِلَّا أَنَّ يُمَكِّنَهُ وَضْعُ نَحْوٍ وَسَادَةٍ وَيَحْصُلُ التَّنْكِيسُ فَيَجِبُ.....

(فَرَعَ): لَوْ تَعَارَضَ عَلَيْهِ التَّنْكِيسُ وَوَضِعُ الْأَعْضَاءِ فَلَا اقْرَبُ أَنَّهُ يُرَاعَى التَّنْكِيسُ لِلاتِّفَاقِ عَلَيْهِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ بِخِلَافِ وَضْعِ الْأَعْضَاءِ فَإِنَّ فِيهِ خِلَافًا هـ.

قَوْلُ (سَيِّ): (عَلَى أَعَالِيهِ) وَهِيَ رَأْسُهُ وَمَنْكِبَاهُ شَيْخُنَا. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنِ الشَّارِحِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَالْإِزْشَادِ مَا نَصَّهُ: وَقَضِيَّتُهُ إِخْرَاجُ الْكَفَّيْنِ وَيُظْهَرُ أَنَّ إِخْرَاجَهُمَا غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ السُّكُوتَ عَنْهُمَا لِلزُّومِ الْإِزْتِفَاعِ عَلَيْهِمَا بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَإِنْ أُمَكَّنَ خِلَافَهُ بَأَن يَضَعَهُمَا عَلَى ذِكْوَةِ مُرْتَفَعَةٍ أَمَامَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّثْبِيَةَ الْآتِيَةَ هـ. قَوْلُهُ: (وَالَا فِيهِ) أَيِ الْأَسَافِلِ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَا يَزْتَفِعُ) الظَّاهِرُ التَّائِيْتُ إِذَا الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ ضَمِيرُ الْأَسَافِلِ لَا مَوْضِعُ الْجَبْهَةِ. هـ قَوْلُهُ: (لِلاتِّبَاعِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَا يُنَافِي) فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى.

هـ قَوْلُهُ: (نَعَمْ مَنْ بِهِ عِلَّةٌ الْخ) هَذَا الْاسْتِدْرَاكُ يُفِيدُ تَقْيِيدَ الْمَثَنِ بِالْقَادِرِ ش. هـ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنَّ يُمَكِّنُهُ الْخ) قَدْ يُقَالُ الْعِلَّةُ الْمَانِعَةُ مِنَ الْإِزْتِفَاعِ لَا يَزُولُ مَنَعُهَا مِنْهُ بِوَضْعِ الْوَسَادَةِ سَم. أَيِ فَالْمُنَاسِبُ فَإِنْ أُمَكِّنَهُ الْخَ كَمَا عَبَّرَ بِهِ غَيْرُهُ بِعِبَارَةِ الْمُعْنَى وَالتَّهْيِئَةِ وَالْأَسْنَى: إِنْ كَانَ بِهِ عِلَّةٌ لَا يُمَكِّنُهُ مَعَهَا السُّجُودُ إِلَّا كَذَلِكَ صَحَّ، فَإِنْ أُمَكِّنَهُ - أَيِ الْعَاجِزِ عَنْ وَضْعِ جَبْهَتِهِ - السُّجُودُ عَلَى وَسَادَةٍ بِتَّنْكِيسٍ لَزِمَهُ قَطْعًا لِحُصُولِ هَيْئَةِ السُّجُودِ بِذَلِكَ، أَوْ بَلَا تَّنْكِيسٍ لَمْ يَلْزَمَهُ السُّجُودُ عَلَيْهَا خِلَافًا لِمَا فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ لِقَوَاتِ هَيْئَةِ السُّجُودِ بَلْ يَكْفِيهِ الْإِنْحِنَاءُ الْمُمَكِّنُ هـ. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر إِلَّا كَذَلِكَ صَحَّ أَيِ وَلَا إِعَادَةً عَلَيْهِ وَإِنْ شَفِيَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَيَنْبَغِي أَنْ مُرَادَهُ م ر بِقَوْلِهِ: لَا يُمَكِّنُهُ مَعَهَا الْخ. أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ وَإِنْ لَمْ تُجِبِ التَّيْمُّمُ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْعِصَابَةِ هـ. قَوْلُهُ: (وَضَعُ نَحْوٍ وَسَادَةٍ) أَيِ لَيْسْجُدَ عَلَيْهَا وَيَبْقَى مَا لَوْ كَانَ لَوْ وَضَعَ الْوَسَادَةَ تَحْتَ أَسَافِلِهِ ارْتَفَعَتْ عَلَى أَعَالِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَضَعَهَا لَمْ تَرْتَفِعْ فَهَلْ يَجِبُ م ر الْوَضْعُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا ظَاهِرٌ مِمَّا ذَكَرَ سَم أَيِ فَيَجِبُ. هـ قَوْلُهُ: (نَحْوٍ وَسَادَةٍ) الْوَسَادُ وَالْوَسَادَةُ بِكَسْرِ الْوَاوِ فِيهِمَا: الْمَخْدَةُ، وَالْجَمْعُ وَسَائِدٌ وَوُسْدٌ. مُخْتَارٌ هـ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَيَحْصُلُ التَّنْكِيسُ فَيَجِبُ) أَيِ وَلَا سُنَّ نِهَآيَةً.

هـ قَوْلُهُ: (عَلَى أَعَالِيهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَشَرْحِ الْإِزْشَادِ: وَهِيَ رَأْسُهُ وَمَنْكِبَاهُ هـ. وَقَضِيَّتُهُ إِخْرَاجُ الْكَفَّيْنِ، وَيُظْهَرُ أَنَّ إِخْرَاجَهُمَا غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ السُّكُوتَ عَنْهُمَا لِلزُّومِ الْإِزْتِفَاعِ عَلَيْهِمَا بِحَسَبِ الْعَادَةِ وَإِنْ أُمَكَّنَ خِلَافَهُ بَأَن يَزْفَعُهُمَا عَلَى أَسَافِلِهِ أَوْ يُسَاوِيَهُمَا وَيَضَعُهُمَا عَلَى ذِكْوَةِ مُرْتَفَعَةٍ أَمَامَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ التَّثْبِيَةَ الْآتِيَةَ. هـ قَوْلُهُ: (لَا يُمَكِّنُهُ مَعَهَا) قَدْ يُقَالُ: الْعِلَّةُ الْمَانِعَةُ مِنَ الْإِزْتِفَاعِ لَا يَزُولُ مَنَعُهَا مِنْهُ بِوَضْعِ الْوَسَادَةِ.

هـ قَوْلُهُ: (نَحْوٍ وَسَادَةٍ) أَيِ لَيْسْجُدَ عَلَيْهَا كَمَا وَقَعَ التَّصْوِيرُ بِذَلِكَ فِي عِبَارَتِهِمْ كَقَوْلِ الرُّوضِ: قَلَّوْ أُمَكَّنَ الْعَاجِزُ السُّجُودَ عَلَى وَسَادَةٍ بَلَا تَّنْكِيسٍ لَمْ يَلْزَمَهُ أَوْ بِتَّنْكِيسٍ لَزِمَهُ هـ. وَيَبْقَى مَا لَوْ كَانَ لَوْ وَضَعَ الْوَسَادَةَ تَحْتَ أَسَافِلِهِ ارْتَفَعَتْ عَلَى أَعَالِيهِ وَلَوْ لَمْ يَضَعَهَا لَمْ تَرْتَفِعْ فَهَلْ يَجِبُ الْوَضْعُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذَا ظَاهِرٌ مِمَّا ذَكَرَ. هـ قَوْلُهُ: (فَيَجِبُ) انْظُرْ صُورَةَ حُصُولِ التَّنْكِيسِ بِوَضْعِ الْوَسَادَةِ إِنْ أُريدَ السُّجُودُ عَلَيْهَا.

ولا ينافي هذا قولهم لو عجزَ إلا أن يسجدَ بِمُقَدَّمِ رأسه أو صُدْغِه وكان به أقربَ به للأرض وجبَ لأنَّه ميسوره اهـ لأنَّه هنا قدر على زيادة القربِ وثُمَّ المقدورُ عليه وضعُ الوسادة لا القربُ فلم يلزمه إلا مع حصولِ التنكيسِ لوجودِ حقيقة السجود حينئذٍ، نعم قد يؤخذُ من قولهم المذكور أنه لو لم يمكنه زيادة الانحناء إلا بوضع الوسادة لزمه وضعها وهو مُحْتَمَلٌ (تنبيه) اليدين من الأعالي كما عَلِمَ من حدِّ الأسافلِ وحينئذٍ فيجبُ رفعها على اليدين أيضًا (واكملْهُ) أنه (يُكَبِّرُ) للهويَّه) للاتباع (بلا رفع) ليذيه رواه البخاري (ويضعُ رُكْبَتَيْهِ) وقَدَمَيْهِ (ثُمَّ يَدَيْهِ) كما صَحَّ عنه ﷺ (ثُمَّ جِهَتَهُ وَأَنْفَهُ) للاتباع أيضًا وَيُسِّنُّ وَضَعَهُمَا معًا وكَشَفُ الأنفِ

□ قوله: (ولا ينافي هذا) أي عَدَمُ الوجوبِ إن لم يحصلِ التَّنْكِيسُ. □ قوله: (وكان به) أي بِمُقَدَّمِ رأسه أو صُدْغِه. □ قوله: (إنه لو لم يمكنه زيادة الانحناء) فيه ما مرَّ عن سم أنفاً. □ قوله: (وهو مُحْتَمَلٌ) لَعَلَّه بفتح التاء أي قَرِيبٌ. □ قوله: (تنبيه: اليدين إلخ) لَعَلَّ المرادَ بهما الكفَّانِ سم. □ قوله: (اليدين من الأعالي) وفيه ش عن الزياديِّ مثله. □ قوله: (رواه البخاري) أي عَدَمُ رَفْعِهِ ﷺ.

قول (لسن): (يُكَبِّرُ للهويَّه) أي يَبْتَدِئُ التَّكْبِيرَ مِنْ ابْتِدَاءِ الهويِّ وَيَمُدُّهُ إِلَى انْتِهَائِهِ فَلَوْ أَخْرَهَ عَنِ الهويِّ أو كَبَّرَ مُعْتَدِلًا أو تَرَكَ التَّكْبِيرَ كُرَّةً، نَصَّ عليه في الأمِّ رَوْضٌ وَشَرْحُهُ اهـ سم. □ قوله: (وقدَمَيْهِ) أي أطرافَهُمَا ع ش وَكَتَبَ السَّيِّدُ البصريُّ أيضًا ما نَصَّه: قد يوهُم أنَّ وَضَعَهُمَا مع وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ مُتَقَدِّمٌ اهـ أي على وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ.

قول (لسن): (ثُمَّ جِهَتَهُ إلخ) ويُكْرَهُ مُخَالَفَةُ التَّرْتِيبِ المذكورِ وَعَدَمُ وَضْعِ الأنفِ نِهَايَةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى. قول (لسن): (وَأَنْفُهُ) وإنما لم يَجِبْ وَضْعُ الأنفِ مع أنَّ خَبَرَ: «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمَ» ظَاهِرُهُ الْوُجُوبُ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الْمُفْتَصِّرَةِ عَلَى الْجَبْهَةِ قَالُوا وَتُحْمَلُ أَخْبَارُ الأنفِ عَلَى التَّدْبِ قَالِ فِي الْمَجْمُوعِ وَفِيهِ ضَعْفٌ لِأَنَّ رِوَايَاتِ الأنفِ زِيَادَةُ ثِقَةٍ وَلَا مُنَافَاةً بَيْنَهُمَا أَسْنَى وَمُعْنَى زَادَ النِّهَايَةَ وَيُجَابُ عَنْهُ بِمَنْعِ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ إِذْ لَوْ وَجَبَ وَضْعُهُ لَكَانَتْ الْأَعْظَمُ ثَمَانِيَةً فَيَنَافِي تَفْصِيلُ الْعَدَدِ مُجْمَلُهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: سَبْعَةُ أَعْظَمَ اهـ. وَقَدْ يَمْنَعُ الْمُنَافَاةَ بَعْدَ مَجْمُوعِ الْجَبْهَةِ وَالْأَنفِ -لِلْإِتِّصَالِ بَيْنَهُمَا- وَاحِدًا. □ قوله: (لِلْإِتِّبَاعِ) إِلَى الْمَثَنِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

□ قوله: (تنبيه: اليدين) لَعَلَّ المرادَ بهما الكفَّانِ. □ قوله: (أنه يُكَبِّرُ للهويَّه) عبارة الرُّوضِ وَشَرْحُهُ: مُكَبَّرًا أي يَبْتَدِئُ التَّكْبِيرَ مِنْ ابْتِدَاءِ الهويِّ كَمَا سَبَقَ فِي تَكْبِيرِ الرُّكُوعِ بِأَنْ يَمُدَّهُ إِلَى انْتِهَاءِ الهويِّ فَلَوْ أَخْرَهَ عَنِ الهويِّ أو كَبَّرَ مُعْتَدِلًا أو تَرَكَ التَّكْبِيرَ كُرَّةً وَنَصَّ عليه في الأمِّ اهـ. فَقَدْ صَرَّحَ بِأَنْ ابْتِدَاءَ التَّكْبِيرِ مع ابْتِدَاءِ الهويِّ وَقَدَّمَ فِي التَّكْبِيرِ لِلرُّكُوعِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُنَاكَ فِيهِ مِمَّا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَبْتَدِئُهُ قَائِمًا فَقَدْ يَسْتَشْكِلُ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَقَدْ يُفَرِّقُ بَاتَهُ ثُمَّ يُسِّنُّ رَفْعَ يَدَيْهِ مع ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ وَالرَّفْعُ حَالُ الْإِنْحِنَاءِ مُتَعَدِّلٌ أو مُتَعَسِّرٌ فَطَلَبَ كَوْنَ الْإِبْتِدَاءِ قَائِمًا لَيْسَهُلَّ الرَّفْعُ، وَهُنَاكَ يُسِّنُّ الرَّفْعَ فَلَا حَاجَةَ لِابْتِدَائِهِ قَائِمًا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قوله: (ثُمَّ جِهَتَهُ وَأَنْفَهُ) قال في شَرْحِ الرُّوضِ: فَلَوْ خَالَفَ التَّرْتِيبَ أو اقْتَصَرَ عَلَى الْجَبْهَةِ كُرَّةً كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الأمِّ اهـ.

(وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) وَيَحْمِدُهُ (ثَلَاثًا) كَمَا مَرَّ بِمَا فِيهِ فِي الرُّكُوعِ (وَيَزِيدُ) عَلَيْهِ (الْمُنْفَرِدُ) وَإِمَامٌ مِنْ مَرَّةٍ (اللَّهُمَّ لَكَ) قَدَّمَ الاختصاصَ (سَجَدْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسَلَمْتُ سَجَدَ وَجْهِي) أَيِ كُلِّ بَدَنِي وَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْوَجْهِ لِتَنْظِيرِ مَا قَدَّمْتَهُ فِي الْاِفْتِتَاحِ (لِلَّذِي خَلَقَهُ) أَيِ أَوْجَدَهُ مِنَ الْعَدَمِ (وَصَوْرَهُ) عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ الْبَدِيعَةِ الْعَجِيبَةِ (وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ) أَيِ مَنْفَذَهُمَا بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ (تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) أَيِ فِي الصُّورَةِ وَأَمَّا الْخَلْقُ الْحَقِيقِيُّ فَلَيْسَ إِلَّا لَهُ تَعَالَى.

قَوْلُ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) (وَيَقُولُ لَكَ اللَّهُمَّ لَكَ) أَيِ بَعْدَ ذَلِكَ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ نَهَايَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (بِمَا فِيهِ) أَيِ مِنْ أَنَّهَا أَذْنَى الْكَمَالِ وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهَا الْإِمَامُ.

قَوْلُ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) (وَيَقُولُ لَكَ اللَّهُمَّ لَكَ) سَجَدْتُ لَكَ فِي طَاعَةِ اللَّهِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ نَهَايَةً قَالَ ع ش: ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الدُّعَاءَ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا قَصَدَ بِهِ الدُّعَاءَ فَلْيُرَاجِعْ وَنَقَلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ بِالذَّنْسِ أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ سَجَدَ الْفَانِي لِلْبَاقِي أَقُولُ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بَأَنَّ هَذَا اللَّفْظَ إِخْبَارٌ مَحْضٌ أَه.

قَوْلُهُ: (وَإِمَامٌ مِنْ مَرَّةٍ) أَيِ وَمَأْمُومٌ أَطَالَ إِمَامَتَهُ سُجُودَهُ نَهَايَةً. قَالَ ع ش: تَقَدَّمَ عَنْ حَجَّ فِي أَذْكَارِ الرُّكُوعِ أَنَّهُ يَزِيدُ فِيهِ كَالسُّجُودِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي. وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ قَبْلَ اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ أَه. قَوْلُهُ: (قَدَّمَ لِلِاخْتِصَاصِ) وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ سَم. قَوْلُهُ: (أَيِ كُلِّ بَدَنِي) (وَلَوْ قِيلَ الْمُرَادُ بِالْوَجْهِ هُنَا الْعَضْوُ الْمَخْصُوصُ لَكَانَ وَجْهًا وَيَلْزَمُ مِنْهُ سُجُودٌ مَا عَدَاهُ بِالْأُولَى إِذْ هُوَ أَشْرَفُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي النَّهَايَةِ مَا لَفْظُهُ: وَخَصَّ الْوَجْهَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ أَكْرَمُ جَوَارِحِ الْإِنْسَانِ وَفِيهِ بَهَاوُهُ وَعَظَمَتُهُ فَلِذَا خَضَعَ وَجْهَهُ لِشَيْءٍ خَضَعَ لَهُ سَائِرُ جَوَارِحِهِ بِضَرِي. قَوْلُهُ: (بِحَوْلِهِ) (إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهَايَةُ زَادَ فِي الرُّوضَةِ قَبْلَ تَبَارَكَ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ قَالَ فِيهَا: وَيُسْتَحَبُّ فِيهِ سُتُوحٌ قُدُوسٌ رَبِّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ، وَيُسَنُّ لِلْمُنْفَرِدِ وَالْإِمَامِ مَخْصُورِينَ رَاضِينَ بِالتَّطَوُّلِ الدُّعَاءَ فِيهِ، وَعَلَى ذَلِكَ حُجْلٌ خَبِرَ مُسْلِمٌ «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ فَأَكْثَرُوا فِيهِ الدُّعَاءَ» وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِيهِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ دِقَّةً وَجِلَّةً وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَبِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَخْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» وَيَأْتِي الْمَأْمُومُ بِمَا أَمَكَّنَهُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّفٍ أَه.

قَالَ ع ش قَوْلُهُ م وَيُسْتَحَبُّ فِيهِ سُتُوحٌ إِلَخ. لَعَلَّهُ يَأْتِي بِهِ قَبْلَ الدُّعَاءِ؛ لِأَنَّهُ أَنْسَبُ بِالتَّسْبِيحِ بَلْ هُوَ مِنْهُ وَالْمُرَادُ بِالرُّوحِ جَبْرِيلُ وَقِيلَ مَلَكٌ لَهُ أَلْفُ رَأْسٍ لِكُلِّ رَأْسٍ مِائَةُ أَلْفٍ وَجَوْهُ فِي كُلِّ وَجْهِ مِائَةُ أَلْفٍ فَمَ وَفِي كُلِّ فَمٍ مِائَةُ أَلْفٍ لِسَانٌ تُسَبِّحُ اللَّهَ تَعَالَى بِلُغَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ وَقِيلَ خَلَقَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ يَرْوُنَ الْمَلَائِكَةَ وَلَا تَرَاهُمْ الْمَلَائِكَةُ فَهَمَّ لِلْمَلَائِكَةِ كَالْمَلَائِكَةِ لِيَنِي أَدَمَ دَمِيرِي وَقَوْلُهُ م اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِلَخ يَقُولُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ وَقَوْلُهُ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ كَالْتَأَكِيدِ لِمَا قَبْلَهُ وَالْأَفْقُولُهُ كُلُّهُ يَشْمَلُ جَمِيعَ الْأَجْزَاءِ وَقَوْلُهُ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ مَعْنَاهُ اسْتَعِينَ بِكَ عَلَى دَفْعِ غَضَبِكَ وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ تَخَلُّفٍ أَيِ بِقَدْرِ رُكْنٍ فِيمَا يَظْهَرُ أَه ع ش. قَوْلُ الْمُشْرِئِ (وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ) وَيُسَنُّ رَفْعَ ذِرَاعَيْهِ عَنِ الْأَرْضِ مُعْتَمِدًا عَلَى رَاحَتَيْهِ لِلْأَمْرِ بِهِ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ

قَوْلُهُ: (قَدَّمَ لِلِاخْتِصَاصِ) وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا بَعْدَهُ.

(وَيَضَعُ يَدَيْهِ حَذْوَهُ أَي مُقَابِلَ (مُنْكِبَيْهِ) وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى مَوْضِعَيْهِمَا فِي رَفْعِهِمَا انْتَهَتْ وَفِي حَدِيثِ التَّصْرِيحِ بِذَلِكَ (وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً لِلْقِبْلَةِ وَيُفَرِّقُ رُكْبَتَيْهِ) وَقَدَمَيْهِ قَدَرُ شِبْرِ مُوَجَّهًا أَصَابِعَهُمَا لِلْقِبْلَةِ وَيُيَرِّزُهُمَا مِنْ ذَيْلِهِ مَكْشُوفَتَيْنِ حَيْثُ لَا خُفٌّ (وَيَرْفَعُ بَطْنَهُ عَنْ فَخِذَيْهِ وَمِرْفَقَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِي) مُتَعَلِّقٌ بِفُفْرُقٍ وَمَا بَعْدَهُ (زُكُوعُهُ وَشُجُودُهُ) لِلاتِّبَاعِ الْمَعْلُومِ مِنْ أَحَادِيثٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي كُلِّ ذَلِكَ إِلَّا تَفْرِيقَ الرُّكْبَتَيْنِ وَرَفَعَ الْبَطْنَ عَنْ الْفَخِذَيْنِ فِي الرُّكُوعِ فِقْيَاسًا عَلَى السُّجُودِ (وَتَضُمُّ الْمَرْأَةُ) نَدْبًا بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ.....

وَيُكْرَهُ بَسْطُهُمَا لِلنَّهْيِ عَنْهُ، نَعَمْ لَوْ طَالَ سُجُودُهُ وَشَقَّ عَلَيْهِ الْإِعْتِمَادُ عَلَى كَفَيْهِ وَضَعَ سَاعِدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ أَسْنَى وَنِهَايَةً وَمُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ) أَي لِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَيَنْشُرُ الْإِخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ: فِيهِ أَي السُّجُودِ وَفِي الْجُلُوسِ وَيُفَرِّجُهَا قَصْدًا أَيْ وَسَطًا فِي بَاقِي الصَّلَاةِ. وَقَالَ فِي شَرْحِهِ: كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ لَا يُفَرِّجُهَا حَالَةَ الْقِيَامِ وَالْإِعْتِدَالِ مِنَ الرُّكُوعِ فَيَسْتَتِيانِ مِنْ ذَلِكَ أَهْ سَم.

قَوْلُ (سَيِّ): (مَضْمُومَةً) أَي وَمَكْشُوفَةً نِهَايَةً وَمُعْنَى. قَالَ سَم: وَتَقَدَّمَ فِي الرُّكُوعِ تَفْرِيقُهَا وَسَطًا وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ أَه. قَوْلُ الْمَشْنِ (وَيُفَرِّقُ) أَي الذِّكْرُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (قَدَرُ شِبْرِ) رَاجِعٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ رُكْبَتَيْهِ أَيْضًا فَلَوْ قَدَّمَهُ عَلَيْهِ كَانَ أَوْلَى. هـ قَوْلُهُ: (مَوْجَّهًا أَصَابِعُهُمَا الْإِخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ: وَيَنْصِبُهُمَا مُوَجَّهًا أَصَابِعُهُمَا إِلَى الْقِبْلَةِ أَه. هـ قَوْلُهُ: (وَيُيَرِّزُهُمَا مِنْ ذَيْلِهِ) أَي وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا خُفٌّ كُرْدِيٌّ. هـ قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا خُفٌّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: فَلَا يَسُنُّ نَزْعُهُمَا مِنْهُ لِأَجْلِ ذَلِكَ بِخِلَافِ التَّغْلِ، وَيُظْهَرُ أَنَّ الْخُفَّ الَّذِي لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَيْهِ كَالْتَّغْلِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ أَه كُرْدِيٌّ. هـ قَوْلُهُ: (بِیْفَرُقُ الْإِخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ: بِالْجَمْعِ، وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى بِالثَّلَاثِ.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَتَضُمُّ الْإِخ) قَالَ السُّبْكِيُّ: وَكَانَ الْأَلْفُ ذَكَرَ هَذِهِ الصِّفَاتِ قَبْلَ قَوْلِهِ: (وَيَقُولُ سُبْحَانَ الْإِخ) مُعْنَى.

قَوْلُ (سَيِّ): (الْمَرْأَةُ) أَي الْأُنْثَى وَلَوْ صَغِيرَةً نِهَايَةً. هـ قَوْلُهُ: (بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ الْإِخ) هَذَا قَدْ يَشْمَلُ أَيْضًا ضَمَّ إِحْدَى الرُّكْبَتَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى وَإِحْدَى الْقَدَمَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى، وَيَكَادُ أَنْ يُصَرِّحَ بِذَلِكَ تَغْيِيرُهُ فِي شَرْحِ

هـ قَوْلُهُ: (حَذْوَهُ مُنْكِبَيْهِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ رَافِعًا ذِرَاعَيْهِ أَي عَنْ الْأَرْضِ وَيُكْرَهُ بَسْطُهُمَا أَه. هـ قَوْلُهُ: (وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً) قَالَ فِي الرُّوْضِ: فِيهِ أَي السُّجُودِ وَفِي الْجُلُوسِ وَيُفَرِّجُهَا قَصْدًا أَيْ وَسَطًا فِي بَاقِي الصَّلَوَاتِ. قَالَ فِي شَرْحِهِ: كَذَا فِي الْأَصْلِ وَالَّذِي فِي الْمَجْمُوعِ، لَا يُفَرِّجُهَا حَالَةَ الْقِيَامِ وَالْإِعْتِدَالِ مِنَ الرُّكُوعِ فَيَسْتَتِيانِ مِنْ ذَلِكَ أَه. ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ: وَيُفَرِّقُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ بِشِبْرِ وَيَنْصِبُهُمَا مُوَجَّهًا أَصَابِعُهُمَا إِلَى الْقِبْلَةِ وَيُخْرِجُهُمَا عَنْ ذَيْلِهِ مَكْشُوفَتَيْنِ حَيْثُ لَا خُفٌّ مُعْتَمِدًا عَلَى بَطْنِهِمَا. قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ وَيَزْفَعُ ظَهْرَهُ وَلَا يَحْدُودِبُ أَه. هـ قَوْلُهُ: (مَضْمُومَةً) وَتَقَدَّمَ فِي الرُّكُوعِ تَفْرِيقُهَا وَسَطًا وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ. هـ قَوْلُهُ: (بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ الْإِخ) هَذَا قَدْ يَشْمَلُ أَيْضًا ضَمَّ إِحْدَى الرُّكْبَتَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى وَإِحْدَى الْقَدَمَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى وَيَكَادُ أَنْ يُصَرِّحَ بِذَلِكَ تَغْيِيرُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ بِقَوْلِهِ: وَسُنَّ لِذَكَرٍ لَوْ صَبَّأَ تَخْوِيَةً

وَتُلْصِقُ بَطْنَهَا بِفَخْذَيْهَا فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا وَلِحَدِيثٍ فِيهِ لَكِنَّهُ مُنْقَطِعٌ (و) مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ (الْخُنْثَى) احتياطاً، وكذا الذَّكْرُ العاري ولو يَخْلُوهُ عَلَى مَا يَحْتَهُ الْأَذْرَعِيُّ.
(الثَّامِنُ الْجُلُوسُ بَيْنَ سَجْدَتَيْهِ مُطْمَئِنًّا) ولو فِي النَّفْلِ كَمَا مَرُّ لِلخَبِيرِ الصَّحِيحِ فِيهِ «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا» (وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بَرْفَعَهُ غَيْرَهُ) فَلَوْ رَفَعَ لِنَحْوِ شَوْكَةِ أَصَابَتِهِ أَعَادَ (و) يَجِبُ (أَنْ

الْإِزْشَادُ سَمِ أَوَّلُ وَكَذَا صَنِيعُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى كَالصَّرِيحِ فِيهِ لَكِنْ صَرَّحَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ بَافْضَلٍ بِخِلَافِ عِبَارَتِهِ وَيُسَنُّ فِيهِ أَيْضًا (مُجَافَاةُ الرَّجُلِ) أَيِ الذَّكْرِ وَلَوْ صَبِيًّا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مُسْتَوْرًا (مِرْقَفَتِهِ عَنْ جَنْبَيْهِ وَيَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ وَيُجَافِي فِي الرُّكُوعِ كَذَلِكَ وَتَضُمُّ الْمَرْأَةُ) أَيِ الْأُنْثَى وَلَوْ صَغِيرَةً وَمِثْلُهَا الْخُنْثَى (بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ) فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ كَغَيْرِهِمَا، ثُمَّ قَالَ وَيُسَنُّ فِيهِ أَيْضًا لِكُلِّ مُصَلٍّ التَّفَرُّقَةُ بِقَدَرِ شِبْرِ بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ وَالْفَخْذَيْنِ وَوَضْعُ الْكَفَّيْنِ حَذْوِ الْمَنْكِبَيْنِ اهـ وَهُوَ مُقْتَضَى صَنِيعِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَظَاهِرُ مَا يَأْتِي عَنِ الْمُغْنَى وَلَكِنَّ التَّفَرُّقَةَ بِقَدَرِ الشِّبْرِ بَيْنَ الرُّكْبَتَيْنِ وَالْفَخْذَيْنِ فِيهَا حَرَجٌ وَمَشَقَّةٌ. هـ قَوْلُهُ: (وَتُلْصِقُ الْإِنْفُ) أَيِ فِيمَا يَتَأْتَى فِيهِ الْإِنْفَاقُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِصُرْطِي عِبَارَةِ الْمُغْنَى (وَتَضُمُّ الْمَرْأَةُ وَالْخُنْثَى) بَعْضُهُمَا إِلَى بَعْضٍ فِي رُكُوعِهِمَا وَسُجُودِهِمَا بِأَنْ يُلْصِقَا بَطْنَهُمَا بِفَخْذَيْهِمَا لِأَنَّهُ أَسْتَرُ لَهَا وَأَحْوَطُ لَهُ وَفِي الْمَجْمُوعِ عَنْ نَصِّ الْأَمِّ: أَنَّ الْمَرْأَةَ تَضُمُّ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ أَيِ الْجِزْفَتَيْنِ عَلَى الْجَنْبَيْنِ لِمَا تَقَدَّمَ وَالْخُنْثَى مِثْلُهَا اهـ.
هـ قَوْلُهُ: (فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ) وَلَوْ فِي خَلْوَةٍ نَهَايَةً. هـ قَوْلُهُ: (وَكَذَا الذَّكْرُ الْعَارِي الْإِنْفُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَشَرْحِ بَافْضَلٍ عِبَارَتُهُمَا: وَيُظْهَرُ أَنَّ الْأَفْضَلَ لِلْعُرَاةِ الضَّمُّ وَعَدَمُ التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَإِنْ كَانَ خَالِيًا. وَمُقْتَضَى كَلَامِهِمْ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي الْقِيَامِ وَجُوبُ الضَّمِّ عَلَى سَلْسِ نَحْوِ الْبَوْلِ إِذَا اسْتَمْسَكَ حَدَثُهُ بِالضَّمِّ وَإِنْ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ تَرْكِه اهـ. وَفِي سَمٍ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ مِثْلُهَا.
هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي النَّفْلِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَالْمَشْهُورُ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَنَوَزَعَ إِلَى الْمُتَنِّ وَمَا أُتْبِعَ عَلَيْهِ، وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ الْمَذْكُورَ وَقَوْلَهُ نَذْبًا إِلَى الْمُتَنِّ.

قَوْلُ (السِّي): (غَيْرُهُ) أَيِ فَقَطْ فَلَوْ قَصَدَهُ وَغَيْرَهُ فَيَنْبَغِي الْإِجْزَاءُ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْإِنْقِلَابِ بَنِيَّةِ السُّجُودِ وَالِاسْتِقَامَةِ سَمِ. هـ قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ شَوْكَةٍ) أَيِ فَقَطْ لِمَا تَقَدَّمَ غَيْرَ مَرَّةٍ أَنَّ الْإِشْرَاكَ لَا يَضُرُّ.

-بِمُعْجَمَةٍ- وَهِيَ التَّفَرُّيقُ بِأَنْ يُفَرِّقَ رُكْبَتَيْهِ وَيَرْفَعَ يَطْنَهُ عَنْ فَخْذَيْهِ وَمِرْقَفَتِهِ عَنْ جَنْبَيْهِ فِيهِ أَيِ فِي الرُّكُوعِ وَفِي السُّجُودِ أَمَّا غَيْرُ الذَّكْرِ مِنَ الْأُنْثَى وَالْخُنْثَى وَلَوْ صَبِيًّا فَيَضُمُّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَلَوْ فِي خَلْوَةٍ عَلَى الْأَوْجِهِ، وَيَبْحَثُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْأَفْضَلَ لِلْعُرَاةِ الضَّمُّ وَعَدَمُ تَفَرُّقِ الْقَدَمَيْنِ فِي الْقِيَامِ وَالسُّجُودِ وَلَوْ فِي الْخَلْوَةِ، وَكَذَا السَّلْسُ إِذَا اسْتَمْسَكَ حَدَثُهُ بِالضَّمِّ وَفِي الْآخِرِ نَظَرٌ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ فِي بَابِهِ وَجُوبُ الضَّمِّ الَّذِي يَحْصُلُ بِهِ اسْتِمْسَاكُ أَنْتَهَى بِاخْتِصَارِ الْأَدْلَةِ. لَكِنَّ عِبَارَةَ الرُّؤُوسِ قَدْ تَفْهَمُ عَدَمَ الضَّمِّ فِي الرُّكْبَتَيْنِ وَمِثْلُهُمَا الْقَدَمَانِ، وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْعُرَاةِ أَفْضَلِيَّةَ عَدَمِ تَفَرُّقِ الْمَرْأَةِ قَدَمَيْهَا فِي الْقِيَامِ أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُفَرِّقَهُ. هـ قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بَرْفَعَهُ غَيْرَهُ) أَيِ فَقَطْ فَلَوْ قَصَدَهُ وَغَيْرَهُ فَيَنْبَغِي الْإِجْزَاءُ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْإِنْقِلَابِ بَنِيَّةِ السُّجُودِ وَالِاسْتِقَامَةِ.

لَا يَطْوُلُهُ وَلَا الْاعْتِدَالُ) لَأَنَّهُمَا شَرْعًا لِلْفَصْلِ لَا لِذَاتَيْهِمَا فَكَانَا قَصِيرَيْنِ فَإِنْ طَوَّلَ أَحَدَهُمَا فَوْقَ ذِكْرِهِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ قَدَرُ الْفَاتِحَةِ فِي الْاعْتِدَالِ وَأَقْلُ التَّشَهُّدِ فِي الْجُلُوسِ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (وَأَكْمَلَهُ) أَنَّهُ (يَكْبُرُ) يَلَا رَفْعَ لِيَدَيْهِ مَعَ رَفْعِ رَأْسِهِ لِلاتِّبَاعِ (وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا) لِلاتِّبَاعِ (وَاضِعًا يَدَيْهِ) عَلَى فِخْذَيْهِ نَدْبًا فَلَا يَضُرُّ إِدَامَةُ وَضْعِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ إِلَى السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ اتِّفَاقًا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ (قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ) بِحَيْثُ تُسَامِتُ أَوَّلُهُمَا رُءُوسَ الْأَصَابِعِ وَلَا يَضُرُّ أَيُّ فِي أَصْلِ الشَّنَّةِ انْعِطَافُ رُءُوسِهِمَا عَلَى الرُّكْبَةِ وَتَوَزُّعٌ فِيهِ بِأَنَّهُ يُخَلُّ بِتَوَجِّهِهَا لِلْقِبْلَةِ وَيُجَابُ بِمَنْعِ إِخْلَالِهِ بِذَلِكَ مِنْ أَصْلِهِ وَإِنَّمَا يُخَلُّ بِكَمَالِهِ فَلِذَا لَمْ يَضُرَّ فِي أَصْلِ الشَّنَّةِ كَمَا ذَكَرْتَهُ (وَيَنْشُرُ أَصَابِعَهُ) مَضْمُومَةً لِلْقِبْلَةِ كَمَا فِي السُّجُودِ (قَائِلًا رَبِّ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي وَاجْبُرْنِي وَارْقِنِي وَارْزُقْنِي وَاهْدِنِي وَعَافِنِي) لِلاتِّبَاعِ فِي الْكُلِّ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ زَادَ فِي الْإِحْيَاءِ وَاعْفُ عَنِّي (ثُمَّ يَسْجُدُ) السَّجْدَةَ

فُؤَدُ: (فَإِنْ طَوَّلَ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَسَيَاتِي حُكْمُ تَطْوِيلِهِمَا فِي سُجُودِ السَّهْوِ اهـ. وَذَكَرَ عَشْرُ قَوْلِ الشَّارِحِ: فَإِنْ طَوَّلَ إِلَى الْمُتْنِ وَأَقْرَهُ. فُؤَدُ: (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) تَقَدَّمَ اسْتِثْنَاءُ تَطْوِيلِ اغْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ مُطْلَقًا.

قَوْلُ (سُيِّ): (مُفْتَرِشًا) سَيَاتِي بَيَانُهُ. فُؤَدُ: (لِلاتِّبَاعِ) وَلَاتُهُ جُلُوسٌ يَغْفُهُ حَرَكَةُ فَكَانَ الْإِفْتِرَاشُ فِيهِ أَوَّلِي، وَرَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ يَجْلِسُ عَلَى عَقَبَتَيْهِ وَيَكُونُ صُدُورُ قَدَمَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الْإِقْعَاءِ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ هُنَا، وَالْإِفْتِرَاشُ أَكْمَلُ مِنْهُ نِهَآةً وَمُعْنَى.

قَوْلُ (سُيِّ): (وَاضِعًا يَدَيْهِ عَلَى فِخْذَيْهِ الْخُ) وَالْحُكْمَةُ فِي ذَلِكَ مَنَعُ يَدَيْهِ مِنَ الْعَبَثِ وَأَنَّ هَذِهِ الْهَيْئَةَ أَقْرَبُ إِلَى التَّوَاضُعِ نِهَآةً. فُؤَدُ: (فَلَا يَضُرُّ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالرَّوْضِ: وَتَرْكُ الْيَدَيْنِ حَوَالِيَهُ عَلَى الْأَرْضِ كَلِزْسَالِهِمَا فِي الْقِيَامِ وَسَيَاتِي حُكْمُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. فُؤَدُ: (خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ) أَيِ قَالٍ: إِنْ إِدَامَتُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ تَبَطَّلَ عَشْرُ. فُؤَدُ: (وَتَوَزُّعُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى كَمَا قَالَ الشَّيْخَانِ وَإِنْ أَنْكَرَهُ ابْنُ يُونُسَ وَقَالَ يَنْبَغِي تَرْكُهُ لِأَنَّهُ يُخَلُّ الْخُ. فُؤَدُ: (وَيُجَابُ بِمَنْعِ الْخُ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْمَنْعِ إِذِ الْمُرَادُ اسْتِقْبَالُ رُءُوسِ الْأَصَابِعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَهُوَ يَقُوتُ بِمَا ذَكَرَ، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُجَابَ بِأَنْ إِخْلَالَهُ بِسُنَّةِ الْاسْتِقْبَالِ لَا يُنَافِي عَدَمَ إِخْلَالِهِ بِأَصْلِ سُنَّةِ وَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا سُنَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ غَيْرُ مُرْتَبِطَةٍ بِالْأُخْرَى بَضْرِيٍّ. وَقَدْ يَمْنَعُ قَوْلُهُ: (إِذِ الْمُرَادُ اسْتِقْبَالُ الْخُ) وَيَدْعِي أَنَّ الْمُرَادَ اسْتِقْبَالُ الْأَصَابِعِ بِتَمَامِهَا بِإِزْجَاعِ ضَمِيرِ (بِتَوَجِّهِهَا) لِلْأَصَابِعِ لَا رُءُوسِهَا.

قَوْلُ (سُيِّ): (وَيَنْشُرُ الْخُ) وَعِلْمٌ مِنْ ذِكْرِ الْوَاوِ أَنَّ كُلَّ سُنَّةٍ مُسْتَقِلَّةٌ نِهَآةً. فُؤَدُ: (زَادَ فِي الْإِحْيَاءِ الْخُ) وَقَالَ الْمُتَوَلَّى يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَفَرِّدِ أَيِ وَإِمَامٍ مَنْ مَرَّ أَنْ يَزِيدَ عَلَى ذَلِكَ رَبُّ هَبْ لِي قَلْبًا نَقِيًّا مِنَ الشُّرُكِ بَرِّيًا لَا كَافِرًا وَلَا شَقِيًّا. وَفِي تَخْرِيرِ الْجُزْأَيْنِ يَقُولُ رَبُّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَتَجَاوَزْ عَمَّا تَعْلَمُ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعَزُّ الْأَكْرَمُ نِهَآةً قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُ يَقُولُ رَبُّ اغْفِرْ الْخُ أَيِ زِيَادَةً عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَقْدِيمِهِ

فُؤَدُ: (فَلَا يَضُرُّ إِدَامَةُ وَضْعِهِمَا) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَتَرْكِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ حَوَالِيَهُ كَلِزْسَالِهِمَا فِي الْقِيَامِ اهـ.

(الثانية كالأولى) في الأقل والأكمل (والمشهور سنُّ جلسة خفيفة) ولو في نفل وإن كان قوياً (بعد السجدة الثانية في كل ركعة يقوم عنها) بأن لا يعقبها تشهد باعتبار إرادته وإن خالف المشروع كما أفتى به البقوي وذلك للتابع رواه البخاري وكونها لم ترد في أكثر الأحاديث لا حجة فيه لعدم نديها وورود ما يخالف ذلك غريب وتسمى جلسة الاستراحة وهي فاصلة ليست من الأولى ولا من الثانية وأفهم قوله خفيفة أنه لا يجوز تطويلها كالجلوس بين

على قوله: رَبِّ هَبْ لِي الْخَيْرَ وَبَيْنَ تَأخيرِهِ عنه، وكُلُّ مِنْهُمَا مؤخَّرٌ عن قوله واغف عني اهـ.
قول (سن): (سنُّ جلسة الخ) لم يبين الشارح م ر كabin حَجَّ ماذا يفعلُه في يَدِيهِ حالة الإتيان بها ويتبني أن يضعهما قريباً من رُكْبَتَيْهِ وَيُنْشُرُ أَصَابِعَهُ مضمومة للقبيلة فليراجع ش. هـ قوله: (ولو في نفل) إلى قول المتن التاسع في النهاية والمُعْنَى إلّا قوله: (وكونها) إلى (وورود الخ) وقوله: خفيفة إلى يقوم.
قول (سن): (في كل ركعة) خَرَجَ به سجدة التلاوة إذا قام عنها كما سيأتي في بابها معني ونهاية. عبارة شينخنا ولا يستحب عقب سجود التلاوة في الصلاة اهـ. هـ قوله: (كما أفتى به البقوي) فقال إذا صلى أربع ركعات بشهد فإنه يجلس للإستراحة في كل ركعة منها لأنها إذا ثبتت في الأوتار ففي محلّ التشهد أولى معني. هـ قوله: (رواه البخاري) زاد النهاية والتزمذي عن أبي حنيد الساعدي في عشرة من الصحابة اهـ. هـ قوله: (وتسمى جلسة الإستراحة) ولو تركها الإمام فأتى بها المأموم لم يضرّ تخلفه لأنه يسير وبه فارق ما لو ترك التشهد الأول معني وأسنى زاد النهاية بل إتيانه بها حينئذ سنة كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن التقي وغيره اهـ. وفي سم بعد ذكره وإقراره لكن لو تخلف برُكْنَيْنِ فغليتين عمداً بطلت صلاته م ر قال الأذرع والظاهر أن التخلف لها لا يستحب ويتبني أن يكره أو لا يجوز ويتعين الجزم بالمنع إذا كان بطيء التهضة والإمام سريعا وسريع القراءة بحيث يفته بعض الفاتحة لو تأخر لها انتهى قال في شرح العباب والنهاية وفيه نظر بل الأوجه عدم المنع مطلقاً وأنه يأتي في التخلف لها ما يأتي في التخلف للإفتتاح اهـ قلت وقد قدّم الشارح أنه لا يأتي بدعاء الإفتتاح إذا خاف فوت بعض الفاتحة فينبغي أن يجري نظير ذلك هنا فليتامل سم. هـ قوله: (لعدم نديها) متعلق بقوله حجة فيه.

هـ قوله: (ولا من الثانية) وتظهر فائدة الخلاف في التعاليق ع ش. هـ قوله: (أنه لا يجوز الخ) خلافاً للنهاية والمعني حيث قالوا واللفظ للأول ويكره تطويلها على الجلوس بين السجدين كما في التيممة ويؤخذ منه عدم بطلان الصلاة به وهو المعتمد كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اهـ وزاد الثاني وإن خالفه بعض العصريين اهـ وأقر سم إفتاء الشهاب الزملي. هـ قوله: (لا يجوز تطويلها الخ) وظاهر أن تطويلها يحصل

هـ قوله: (والمشهور سنُّ جلسة خفيفة) قال في شرح الرّوض: قلوا تركها أي جلسة الإستراحة الإمام فأتى بها المأموم لم يضرّ تخلفه لأنه يسير وبه فارق ما لو ترك التشهد الأول اهـ. وقوله لم يضر بل يسن كما قاله ابن التقي وغيره ع ش، م ر. هـ قوله: (لا يجوز تطويلها) اعتمد شينخنا الشهاب الزملي أنه لا يضرّ تطويلها اهـ. ولو تركها الإمام تخلف لها المأموم لكن لو تخلف برُكْنَيْنِ فغليتين عمداً بطلت صلاته

السجدةَينِ بضابطه السابق وهو كذلك على المنقولِ المُعتمدِ كما بيّنته في شرحي العُباب والإرشادِ وقوله يَقُومُ عنها أَنّْها لا تُسَنَّ لِقَاعِدِ.

(التاسعُ والعاشرُ والحادي عَشَرَ التَّشَهُّدُ) سُمِّيَ به من بابِ إطلاقِ الجزء وهو الشهادتانِ على الكلِّ (وقُعودُهُ والصلاةُ على النبي ﷺ) بعده كما يأتي وقُعودُها وسيأتي أنّ قُعودَ التسليمَةِ الأولى رُكْنٌ أيضًا (فالتَّشَهُّدُ وقُعودُهُ إنّ عَقِبَهُما سَلامٌ رُكنانِ) للخبرِ الصحيحِ المُصرَّحِ بالأمرِ به.....

بقدرِ مَنْ يَسَعُ أَقْلُ التَّشَهُّدِ فَقَطْ إِذْ لا ذِكْرَ هُنَا وَيَحْتَمِلُ إِيثاءُ الكلامِ على ظاهرِهِ لقولِهِمْ يُسَنَّ كَوْنُها بقدرِ الجُلوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وتُكرَهُ الزَّيادَةُ على ذلك لاحتِمالي أنّ يَكُونُ مُرادُهُم بقدرِ الجُلوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ على الوجهِ الأكملِ وإنْ لم يُشرَعْ الذِّكْرُ فيما نَحْنُ فيه وَلَعَلَّ الحِكمةَ في عَدَمِ مَشروعِيَةِ الذِّكْرِ فيها كَوْنُ القصدِ بها الإِسْتِراحَةَ فَخُفَّفَ على المُصَلِّي بَعْدَ أمرِهِ بِتَحريكِ شَيْءٍ مِنَ الأَعْضاءِ أو يُقالُ مَشروعِيَةُ مَدِّ التَّكْبِيرِ اسْقَطَ الذِّكْرَ بَصْرِيٌّ أَقولُ قولُ الشَّارِحِ بضابطه السابقِ كالصَّريحِ في الإحتِمالي الثاني وَيُصرَّحُ به أيضًا قولُ الكُرْدِيِّ ما نُصِّه حاصلُ ما اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ أَنّْها كالجُلوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فإذا طَوَّلَها زائدًا على الذِّكْرِ المَطْلُوبِ في الجُلوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بقدرِ أَقْلِ التَّشَهُّدِ بَطَلَتْ صَلاتُهُ وأَقْرَأَ شَيْخُ الإسلامِ المَتَوَلَّى على كراهَةِ تَطويلِها على الجُلوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ في شَرْحِي البهجةِ والرُّوضِ وأُفتي الشَّهابُ الرَّمْلِيُّ بَعْدَ الإِبْطالِ أيضًا وَتَبِعَهُ الخُطِيبُ في شَرْحِي التَّثْبِيهِ والمِنْهَاجِ والجمالِ الرَّمْلِيُّ في النِّهايةِ وغيرُهُم اهـ. □ فَوَدَّ: (بِضابطةِ السابقِ) وهو تَطويلُهُ فَوْقَ ذِكْرِهِ المَشروعِ فيه قدرَ أَقْلِ التَّشَهُّدِ.

□ فَوَدَّ: (سُمِّيَ بِهِ) إلى قولِهِ كما بَسَطْنَاهُ في النِّهايةِ والمُعْنى إلّا قولُهُ وسيأتي إلى المثنى وقولُهُ إجماعًا وقولُهُ وَمِنهُ يُؤْخَذُ إلى المثنى وقولُهُ يَعْنِي إلى المثنى، وكذا في المُعْنى إلّا قولُهُ: وخولِفَ إلى وَلَمّا.

□ فَوَدَّ: (إِطْلَاقِ الجُزْءِ إلَخ) أي اسْمِهِ. □ فَوَدَّ: (كما يأتي) أي دَلِيلُ فَرَضِيَةِ الصَّلَاةِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَيَحْتَمِلُ دَلِيلُ التَّقْيِيدِ بِالْبَعْدِيَةِ. □ فَوَدَّ: (وقُعودُها) وَلَمْ يَجْعَلِ المُصَنِّفُ لِجُلوسِ الصَّلَاةِ حُكْمًا مُسْتَقِلًّا فَلَعَلَّهُ أَدْرَجَهُ في قُعودِ التَّشَهُّدِ لِعَدَمِ تَمَيُّزِهِ عَنْه خَارِجًا ولِإِتْصَالِهِ بِهِ ع ش.

فَوَدَّ (سُي): (عَقِبَهُما) بِأَبْه قَتَلَ ع ش.

فَوَدَّ (سُي): (رُكنانِ) أي فَهُما رُكنانِ نِهايةٍ وَمُعْنى قال ع ش أَشارَ بِهِ إلى أنّ في كَلامِ المُصَنِّفِ حَذَفَ الفاءَ مِنْ جَوَابِ الشَّرْطِ الإِسْمِيِّ وهو قَلِيلٌ كما في الأَشْمُونِيِّ وقد يُقالُ إنّ فِيهِ تَقْدِيمًا وَتَأخِيرًا والأَصْلُ فَالتَّشَهُّدُ وقُعودُهُ رُكنانِ إنّ عَقِبَهُما سَلامٌ وعلى هذا لا يَجوزُ الفاءُ في بَعْضِ النُّسخِ فَرُكنانِ وهي

م ر قال الأذَرَعي: والظَّاهِرُ أنّ التَّخْلُفَ لَهَا لا يُسْتَحَبُّ وَيَتَبَغى أَنْ يُكرَهُ أو لا يَجوزُ، وَيَتَعَيَّنُ الجُزْمُ بالْمَنْعِ إذا كانَ بَطِيءَ التَّهَضُّبِ والإمامُ سَرِيعُها وسَرِيعُ القِراءَةِ بِحَيْثُ يَقُوتُهُ بَعْضُ الفاتِحَةِ لو تَأَخَّرَ لَهَا انْتَهَى. قال في شَرْحِ العُبابِ وفيهِ نَظَرٌ بَلِ الأوجُهُ عَدَمُ المَنْعِ مُطْلَقًا، وَأَنَّهُ يَأْتِي في التَّخْلُفِ لَهَا ما يَأْتِي في التَّخْلُفِ لِلإِفْتِتاحِ أو التَّعَوُّذِ اهـ. قُلْتُ: وقد قَدَّمَ الشَّارِحُ أَنَّهُ لا يَأْتِي بِدُعاءِ الإِفْتِتاحِ إذا خافَ فَوَدَّ بَعْضَ الفاتِحَةِ فَيَتَبَغى أَنْ يَجْري نَظِيرُ ذلك هُنَا قَلْبًا مُتَمَلِّ.

يقوله «قولوا التحيَّات لله» إلخ وبأنه فرض بعد أن لم يكن وإذا ثبت وجوبه وجب قعوده باتفاق من أوجبته (والا) يعقبهما سلام (فشتان) لجبرهما بالسجود في خبر الصحيحين والركن لا يجبر به (وكيف قعد) في التشهدين وغيرهما كجلسة الاستراحة وبين السجدةين وللمتابعة الإمام (جاء) إجماعاً.

(ويُسَنُّ في) التشهيد (الأول) الإفتراش فيجلس على كعب يسراه) بعد أن يرضعها بحيث يلي ظهرها الأرض (وينصب يمينه) أي قدمه اليمنى (ويضع أطراف) يطلون (أصابعه) منها على الأرض متوجهة للقبلة (وفي) التشهيد (الآخر) بالمعنى الآتي (التورك) وهو كالإفتراش في كيفية المذكورة (لكن يخرج يسراه من جهة يمينه ويلصق وركه بالأرض) للتباع رواه البخاري وخولف بينهما ليتذكر به أي ركعة هو فيها وليعلم المسبوق.....

ظاهرة اه. عبارة الرشيدي لا يخفى أن تقدير فهمها في كلام المصنف يفيد أن ركنان خبر مَحذوف والجُملة جواب الشرط وهما خبر فالتشهد وقعوده وظاهر أنه غير متعين بل المتبادر أن ركنان خبر فالتشهد وقعوده وجواب الشرط مَحذوف دل عليه الخبر اه. □ قُود: (يقوله إلخ) نصير للأمر.

□ قُود: (وبأنه فرض إلخ) أي والأمر والتغيير بالفرض ظاهر أنه في الوجوب نهاية. □ قُود: (وإذا ثبت وجوبه) أي في الجلوس آخر الصلاة وهو محلّه. □ قُود: (وجب قعوده إلخ) أي ثبت وجوب قعوده لأنه محلّه فيتبعه في الوجوب كذا في شرح المنهج، وبه يندفع اغتراض السيّد البصري بما نصّه تأمل في هذا الدليل من أي الأقسام هو اه. لكن بقي إشكال آخر ذكره الجبرمي بما نصّه: قال ع ش، هذا لا يثبت كونه ركنًا لجواز أن يسرع للاعتداد بمشبوعه، ومن أدلة وجوبه استقلالاً وجوب الجلوس بقدر التشهد عند العجز عنه إذ لو كان وجوبه له لسقط بسقوطه اه. □ قُود: (باتفاق من أوجبته) إذ كل من أوجبته أي التشهد أوجب القعود له نهاية. □ قُود: (يعقبهما) من باب نصر حَلَبِي. □ قُود: (وبين السجدةين إلخ) أي والجلوس بين السجدةين إلخ. □ قُود: (في التشهد) أي في جلوسه.

قُول (سني): (الإفتراش إلخ) سمي بذلك لأنه يفتَرش فيه رجله شيخنا.

قُول (سني): (فيجلس إلخ) الفاء تفسيرية.

قُول (سني): (وفي الآخر) أي وما معه مُغني ونهاية. □ قُود: (بالمعنى الآتي) أي في شرح التشهد الأخير.

قُول (سني): (التورك) سمي بذلك لأنه يُلصق فيه وركه بالأرض شيخنا. □ قُود: (بينهما) أي الأول والآخر نهاية. □ قُود: (وليُعلم المسبوق إلخ) عبارة النهاية: ولأن المسبوق إذا رآه عليم في أي التشهدين هو اه. وظاهره أن الضميرين البارزين للإمام وعبارة شيخنا ليُعلم المسبوق حال الإمام اه.

□ قُود: (الإفتراش) قال في الكثير: والجلوس بين السجدةين والاستراحة كجلوس التشهد الأول كما مرّ لأنه يعقبه حركة. □ قُود: (الآتي) أي في شرح قوله: (والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأخير).

أَيَّ تَشَهُدٍ هُوَ فِيهِ وَلَمَّا كَانَ الْأَوَّلُ هُوَ هَيْئَةُ الْمُسْتَوْفِزِ سُئِلَ فِيمَا عَدَا الْأَخِيرَ لِأَنَّهُ يَعْقِبُهُ حَرَكَةٌ وَهِيَ عَنْهُ أَسْهَلُ وَالثَّانِي هَيْئَةُ الْمُسْتَقَرِّ سُئِلَ فِي الْأَخِيرِ إِذْ لَا يَعْقِبُهُ شَيْءٌ (وَالْأَصَحُّ) أَنَّهُ (يَفْتَرِشُ الْمَسْبُوقَ) فِي تَشَهُدِ إِمَامِهِ الْأَخِيرِ (وَالسَّاهِي) فِي تَشَهُدِهِ الْأَخِيرِ قَبْلَ سُجُودِ السَّهْوِ لِأَنَّهُ لَيْسَ آخِرَ صَلَاتَيْهِمَا وَمَحَلُّهُ إِنْ نَوَى السَّاهِي السُّجُودَ أَوْ أَطْلَقَ عَلَى الْأُجُوهِ وَالْأَسَنُ لَهُ التَّوَرُّكُ (وَيَضَعُ فِيهِمَا) أَيِ التَّشَهُدَيْنِ (يُسْرَاهُ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتِهِ) الْيُسْرَى.....

قوله: (أَيَّ تَشَهُدٍ الْخ) أَيِ هَلِ التَّشَهُدُ الْأَخِيرُ أَوْ غَيْرُهُ، وَأَمَّا إِفْرَادُ الْغَيْرِ فَلَا تَمَيُّزٌ لِأَنَّ هَيْئَاتِهَا وَاحِدَةٌ فَلَوْ قَالَ وَلَيَتَذَكَّرُ بِهِ الْمَسْبُوقُ أَنَّهُ مَسْبُوقٌ، أَيِ عِنْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ لَكَانَ حَسَنًا بَصْرِيًّا. قوله: (وَلَمَّا كَانَ الْخ) هَذَا بَيَانٌ لِحُكْمَةِ تَخْصِيصِ الْأَوَّلِ بِالْإِفْتِرَاشِ وَالْأَخِيرِ بِالتَّوَرُّكِ. قوله: (هَيْئَةُ الْمُسْتَوْفِزِ) أَيِ الْمُتَهَيِّئِ لِلْحَرَكَةِ كُرْدِيًّا.

قول (الشي): (يَفْتَرِشُ الْمَسْبُوقَ) يُسْتَنَى مِنَ الْمَسْبُوقِ مَا لَوْ كَانَ خَلِيفَةً فَإِنَّهُ يَتَوَرَّكُ مُحَاكَاةً لِصَلَاةِ إِمَامِهِ شَيْخُنَا، وَكَذَا فِي سَمْعِ مَنْ رَمَى وَذَكَرَ عَنْ عَنِ الْعُبَابِ مَا يُوَافِقُهُ وَعَنِ الشَّارِحِ قُبِيلَ بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ مَا يُخَالِفُهُ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا أَيِ عَدَمِ الْإِسْتِثْنَاءِ ظَاهِرُ الْمَثْنِ. قوله: (وَالْإِلَّا) أَيِ بَأَنَّ نَوَى تَرْكَهُ (سُنَّ لَهُ التَّوَرُّكُ) فَإِنْ عَنِ لَهُ السُّجُودَ بَعْدَ ذَلِكَ افْتَرَشَ وَعَكَّسَهُ بِعَكْسِهِ عَلَى الْأُجُوهِ الْمُعْتَمَدِ شَيْخُنَا. وَفِي سَمْعٍ بَعْدَ ذِكْرِ مَا يُوَافِقُهُ: فَلَوْ تَوَقَّفَ افْتِرَاشُهُ عَلَى انْحِنَاءٍ بِقَدْرِ رُكُوعِ الْقَاعِدِ فَهَلْ تَبَطَّلَ بِهِ صَلَاتُهُ لِزِيَادَةِ رُكُوعٍ أَوْ لَا لِتَوَلُّدِهِ مِنْ مَأْمُورٍ بِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ الْأَوَّلِ وَالْأُجُوهِ وَفَاقًا لِمَنْ (ر) الثَّانِي وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ انْحِنَاءَ الْقَائِمِ إِلَى حَدِّ الرُّكُوعِ لِنَحْوِ قَتْلِ حَيَّةٍ لَا يَضُرُّهُ. وَجَزَمَ عَنْ شِ بِالْثَّانِي.

قول (الشي): (وَيَضَعُ فِيهِمَا يُسْرَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَظْهَرُ ضَمُّ الْإِنْهَامِ الْخَ هَلْ يُطْلَبُ مَا يُمَكِّنُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي حَقِّ مَنْ صَلَّى مُضْطَجِعًا أَوْ مُسْتَلْقِيًا أَوْ أُجْرَى الْأَرْكَانَ عَلَى قَلْبِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْمُتَّجِهَ طَلَبُ ذَلِكَ وَالْمُتَّجِهَ أَيْضًا وَضَعُ يَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ تَحْتَ صَدْرِهِ حَالِ قِرَاءَتِهِ فِي حَالَتِي الْإِضْطِجَاعِ وَالْإِسْتِلْقَاءِ أَيْضًا سَمْعٌ عَلَى حَجِّهِ عَنْ شِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَكَذَا يُسْنُّ لِمَنْ لَا يُحْسِنُ التَّشَهُدَ وَجَلَسَ لَهُ فَإِنَّهُ يُسْنُّ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ أَيِ

قوله: (يَفْتَرِشُ الْمَسْبُوقَ) هَلْ يَشْمَلُ الْخَلِيفَةُ وَإِنْ طُلِبَ مِنْهُ الْجَزْئِيُّ عَلَى نَظْمِ الْإِمَامِ فَيُسْتَنَى هَذَا لاحتياجه إِلَى الْحَرَكَةِ بَعْدَهُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ أَنَّهُ كَذَلِكَ مَنْ رَمَى. قوله: (وَالْإِلَّا) أَيِ بَأَنَّ نَوَى تَرْكَهُ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ بَعْدَ نِيَّةِ تَرْكِهِ تَوَرَّكُهُ لَوْ نَوَى الْإِنْتِيَانُ بِهِ افْتَرَشَ. قوله: (وَالْإِلَّا سُنَّ لَهُ التَّوَرُّكُ) فَلَوْ قَصَدَ بَعْدَ إِرَادَةِ تَرْكِهِ وَتَوَرَّكُهُ الْإِنْتِيَانُ بِهِ افْتَرَشَ فَلَوْ تَوَقَّفَ افْتِرَاشُهُ عَلَى انْحِنَاءٍ بِقَدْرِ رُكُوعِ الْقَاعِدِ فَهَلْ تَبَطَّلَ بِهِ صَلَاتُهُ بِزِيَادَةِ رُكُوعٍ أَوْ لَا لِتَوَلُّدِهِ مِنْ مَأْمُورٍ بِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ الْأَوَّلِ وَالْأُجُوهِ وَفَاقًا لِمَنْ (ر)، الثَّانِي وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ انْحِنَاءَ الْقَائِمِ إِلَى حَدِّ الرُّكُوعِ لِنَحْوِ قَتْلِ حَيَّةٍ لَا يَضُرُّهُ. قوله: (وَيَضَعُ فِيهِمَا يُسْرَاهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَظْهَرُ ضَمُّ الْإِنْهَامِ إِلَيْهَا كَمَا قَدْ ثَلَاثَةٌ وَخَمْسِينَ) هَلْ يُطْلَبُ مَا يُمَكِّنُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي حَقِّ مَنْ صَلَّى مُضْطَجِعًا أَوْ مُسْتَلْقِيًا أَوْ أُجْرَى الْأَرْكَانَ عَلَى قَلْبِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْمُتَّجِهَ طَلَبُ ذَلِكَ، وَالْمُتَّجِهَ أَيْضًا وَضَعُ يَمِينِهِ عَلَى يَسَارِهِ تَحْتَ صَدْرِهِ حَالِ قِرَاءَتِهِ فِي حَالَتِي الْإِضْطِجَاعِ وَالْإِسْتِلْقَاءِ أَيْضًا.

بحيث تُسامت رُؤوسها أَوَّلُ الرُّكْبَةِ (مَشُورَةُ الْأَصَابِعِ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (بِلَا ضَمٍّ) بَلْ يُفَرِّجُهَا تَفْرِيجًا وَسَطًا (قُلْتُ: الْأَصْحُ الضَّمُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَن تَفْرِيجَهَا يُزِيلُ بَعْضَهَا كَالِإِبْهَامِ عَنِ الْقِبْلَةِ (وَيَقْبِضُ مِنْ يُمَانِهِ) بَعْدَ وَضْعِهَا عَلَى فَخِذِهِ الْأَيْمَنِ عِنْدَ الرُّكْبَةِ (الْخَنْصِرِ وَالْبَنْصِرِ) بِكَسْرِ أَوَّلِهِمَا وَثَالِثِهِمَا (وَكَذَا الْوُسْطَى فِي الْأَظْهَرِ) لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَقِيلَ يُحَلِّقُ بَيْنَ الْوُسْطَى وَالِإِبْهَامِ بِالتَّحْلِيقِ بَيْنَ رَأْسَيْهِمَا، وَقِيلَ يَوْضِعُ أَنْمُلَةَ الْوُسْطَى بَيْنَ عُقْدَتَيْ الإِبْهَامِ وَالْخِلَافِ فِي الْأَفْضَلِ وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ لِأَنَّهُ أَصَحُّ وَزَوَاتُهُ أَفْقَهُ (وَيُورِثُ الْمُسَبِّحَةَ) فِي كُلِّ التَّشَهُّدِ لِلاتِّبَاعِ وَهِيَ بِكَسْرِ الْبَاءِ الَّتِي تَلِي الإِبْهَامَ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُا يُشَارُ بِهَا لِلتَّوْحِيدِ وَتُسَمَّى أَيْضًا السَّبَابَةُ لِأَنَّهُا يُشَارُ بِهَا عِنْدَ الْمُخَاصَمَةِ وَالسَّبِّ (وَيُرْفَقُهَا) مَعَ إِمَالَتِهَا قَلِيلًا لِقَلَّا تَخْرُجُ عَنْ سَمَتِ الْقِبْلَةِ (عِنْدَ) هَمْزَةٍ (قَوْلُهُ إِلَّا لِلَّهِ) لِلاتِّبَاعِ وَلَا يَضَعُهَا إِلَى آخِرِ التَّشَهُّدِ قَاصِدًا بِذَلِكَ الْإِشَارَةَ لِكُونِ الْمَعْبُودِ وَاحِدًا فِي ذَاتِهِ

وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْكَيْفِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَكَذَا لَوْ صَلَّى مِنَ الْإِضْطِجَاعِ أَوْ الْإِسْتِقْلَاءِ عِنْدَ جَوَازِ ذَلِكَ وَلَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لِهَذَا أَه. وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّهُ قَالَ بَدَلْ وَلَمْ أَرِ الْخَ فِيمَا يَظْهَرُ. هـ فَوَدَّ: (بِحَيْثُ تَسَامَتْ الْخُ) وَلَا يَضُرُّ فِي أَصْلِ السُّنَّةِ فِيمَا يَظْهَرُ انْعِطَافُ رُءُوسِ الْأَصَابِعِ عَنِ الرُّكْبَتَيْنِ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ الْوَضْعِ مَنْعُ يَدَيْهِ عَنِ الْعَبَثِ مَعَ كَوْنِ هَذِهِ الْهَيْئَةِ أَقْرَبَ إِلَى التَّوَاضُعِ نِهَايَةً. هـ فَوَدَّ: (لِأَن تَفْرِيجَهَا يُزِيلُ الْخُ) هَذَا جَزِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ حَتَّى لَوْ صَلَّى دَاخِلَ الْبَيْتِ ضَمَّ جَمِيعَهَا مَعَ تَوَجُّهِ الْكُلِّ لِلْقِبْلَةِ لَوْ فَرَّجَهَا نِهَايَةً وَمُعْنَى. هـ فَوَدَّ: (بَعْدَ وَضْعِهَا الْخُ) أَي مَشُورَةُ الْأَصَابِعِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (الْأَيْمَنِ) نَعَتْ فَخِذِهِ. هـ فَوَدَّ: (لِلتَّوْحِيدِ) لَا يَظْهَرُ مِنْ مُجَرَّدِهِ وَجْهَ الْمُنَاسَبَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ عَلَيْهِ اللَّازِمُ لَهُ التَّنْزِيهِ إِذِ الْمُرَادُ التَّوْحِيدُ الْكَامِلُ الشَّامِلُ لِلتَّوْحِيدِ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ أَه بَصْرِيٌّ. عِبَارَةٌ سَم: قَوْلُهُ لِلتَّوْحِيدِ أَي وَالتَّوْحِيدُ تَنْسِيخٌ لِأَنَّهُ تَنْزِيهِ لِلَّهِ تَعَالَى عَنِ الشَّرِيكِ وَالتَّنْسِيخُ التَّنْزِيهِ أَه. وَعِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى: إِلَى التَّوْحِيدِ وَالتَّنْزِيهِ أَه. قَالَ ع ش: قَضَيْتُهُ أَنَّهُ يُطَلَّبُ لِإِشَارَةِ بِهَا عِنْدَ التَّنْسِيخِ وَعِنْدَ التَّوْحِيدِ الْمَآتِي بِهِ فِي غَيْرِ التَّشَهُّدِ فَلْيُرَاجِعْ أَه.

فَوَدَّ (لِشَيْءٍ): (وَيُزَفَعُهَا) وَلَوْ كَانَ لَهُ سَبَابَتَانِ أَصْلِيَّتَانِ كَفَى رَفْعُ إِحْدَاهُمَا شَيْخُنَا. وَقَالَ ع ش: سُئِلَ الْمُؤَلَّفُ م رَعَمَنْ لَهُ سَبَابَتَانِ اشْتَبَهَتِ الزَّائِدَةُ مِنْهُمَا بِالْأَصْلِيَّةِ، فَأَجَابَ: الْقِيَاسُ الْإِشَارَةُ بِهِمَا، كَذَا بِهَامِشٍ وَهُوَ قَرِيبٌ. أَقُولُ: وَبَيِّنِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَتَا أَصْلِيَّتَيْنِ فَيُشِيرُ بِهِمَا أَه. هـ فَوَدَّ: (مَعَ إِمَالَتِهَا) أَي إِزْحَافِ رَأْسِهَا إِلَى جِهَةِ الْكَعْبَةِ كُرْدِيٍّ وَع ش.

فَوَدَّ (لِشَيْءٍ): (عِنْدَ قَوْلِهِ: إِلَّا اللَّهُ) وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ انْتِهَاءَ الرَّفْعِ لَا يَتَّقَدُّ بِحَرْفٍ دُونَ حَرْفِ نَعَمْ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُتَنِّ أَنْ انْتِهَاءَهُ مَعَ الْهَاءِ، وَفِيهِ مَعْنَى دَقِيقٌ يَدُوقُهُ مَنْ ثَمَلَ مِنْ رَحِيقِ التَّحْقِيقِ بَصْرِيٌّ.

هـ فَوَدَّ: (إِلَى آخِرِ التَّشَهُّدِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بَاقِضٍ: إِلَى السَّلَامِ أَه وَعِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَالنَّهَايَةُ إِلَى الْقِيَامِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَإِلَى السَّلَامِ فِي التَّشَهُّدِ الثَّانِي أَه وَقَالَ ع ش هَلِ الْمُرَادُ بِالسَّلَامِ تَمَامُ التَّسْلِيمَتَيْنِ أَوْ تَمَامُ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى لِأَنَّهُ يَخْرُجُ بِهَا مِنَ الصَّلَاةِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ مِنْ تَوَابِعِ الصَّلَاةِ لَكِنَّ

وصفاته وأفعاله ليجمع في توحيده بين اعتقاده وقوله وفعله وخصت بذلك لا اتصالها بنياط القلب فكانها سبب لحضوره وتكره الإشارة بسبابة اليسار. وتكره الإشارة بسبابة اليسار وإن قطعت يمينه لفوات سنة وضعها السابق ومنه يؤخذ أنه لا يسر رفع غير السبابة لو فقدت لفوات سنة قبضها السابق ويظهر فيما لو وضع اليمين على غير الركبة أن يشير بسبابتها حينئذ لما هو واضح أن كلاً من الوضع على الفخذ والرفع وغيرهما مما ذكر سنة مستقلة (ولا يحركها) عند رفعها للاتباع وصح تحريكها فيحمل للجمع بينهما على أن المراد به الرفع لا سيما وفي التحريك قول بأنه حرام مبطل للصلاة فمن ثم قلنا بكرهاته (والأظهر ضم الإبهام إليها) أي المسبحة (كما في ثلاثة وخمسين) عند متقدمي الحساب بأن يجعل رأس الإبهام عند أسفلها على طرف راحتها للاتباع رواه مسلم، وقيل بأن يجعلها مقبوضة تحت المسبحة،

ظاهر عبارة حج أنه يضعها حيث تم الشاهد قبل شروعه في التسليم الأولى، ويمكن رد ما قاله الشارح م إلى ما قاله حج يجعل الغاية في كلام الشارح م خارجة عن المغيا كما هو الراجح اه.

☐ فؤد: (ليجمع إلخ) علة لقوله: (فاصداً بذلك إلخ). ☐ فؤد: (وخصت بذلك) أي المسبحة بالرفع.

☐ فؤد: (لا اتصالها إلخ) نوزع فيه بأن أصحاب التشريع لم يذكروه كزدي. ☐ فؤد: (بنياط القلب) أي عزقه وفي المضباح والنياط بالكسر عرق متصل بالقلب اه ع ش. ☐ فؤد: (فكانها) أي رفع المسبحة على حذف المضاف ويحتمل أن الضمير للإشارة بالمسبحة. ☐ فؤد: (على أن المراد به إلخ) على أنه يمكن أنه ليان الجواز نهاية وشيخنا. ☐ فؤد: (مبطل للصلاة) أي إن حركها ثلاثاً متوالية وظاهر أن محل الخلاف ما لم يحرك الكف كذلك ولا بطلت الصلاة جزماً شيخنا. عبارة سم. والكلام كما هو ظاهر ما لم يحرك الكف ولا بطلت صلاته بثلاث حركات متوالية عايداً وإن قطعت أصابعه مع الكف بطلت بتحريك الزند كذلك اه. ☐ فؤد: (عند متقدمي الحساب) وأكثرهم يسمون هذه الكيفية تسعة وخمسين، وأثر الفقهاء الأول تبعاً للفظ الخبر نهاية وشرح بأفضل. ☐ فؤد: (بأن يجعل رأس الإبهام إلخ) عبارة شيخنا والأفضل قبض الإبهام بجنيها أي المسبحة بأن يجعلها تحتها على طرف راحته اه. ☐ فؤد: (على طرف راحتها) عبارة غيره (راحتة) بالتذكير. ☐ فؤد: (وقيل إلخ) لا يتضح الفرق بينها وبين الأولى لا سيما على ما مر عن شيخنا. ☐ فؤد: (وأن يجعلها) أي الإبهام

(فائدة): الإبهام من الأصابع مؤنث ولم يحك الجوهرى غيره، وحكى في شرح الجمل التذكير والتأنيث وجعلها أباهم على وزن أكابر وقال الجوهرى أباهم بزيادة ياء وقيل كانت سبابة قدم

☐ فؤد: (لفوات سنة وضعها السابق) قد يؤخذ منه أنه لو قطعت مسبحته لا يشير بغيرها من بقية أصابع اليمنى لفوات سنة وضع البقية المعروفة. ☐ فؤد: (ولا يحركها) والكلام كما هو ظاهر ما لم تحرك الكف ولا بطلت صلاته بثلاث حركات متوالية عايداً عالماً، وإن قطعت أصابعه مع الكف بطلت بتحريك الزند كذلك.

وقيل يُرسل الإبهام أيضًا مع طول المُسَبِّحة، وقيل يضَعُها على أصبعه الوسطى كعاقِد ثلاثة وعشرين والخلاف في الأفضل وَرَجَحَتْ الأولى لِتَطْيِيرِ ما مرَّ (والصلاة على النبي ﷺ) مع قُعودها (فرض في التَّشَهُّد) يعني بعده فلا يُجزئُ قبله خلافاً لِجَمْع (الأخير) يعني الواقع آخر الصلاة وإن لم يسبقه تَشَهُّد آخرُ كَتَشَهُّد ضُبِح وجمُعة ومَقْصُورة وذلك للأخبار الصحيحة الدالة على ذلك بل بعضها مُصرِّح به كما بَسَطَته في عِدَّة كُتِبَ لا سيَّما شرح العُباب والدَّر المنضود في الصلاة والسلام على صاحبِ المقام المحمود مع الرّدّ الواضح على من زعم شدوذ الشافعي بإيجابها (والأظهر سنّها في الأوّل) لأنّها رُكْنٌ في الأخير فُسِّتْ كالِتَشَهُّد. (ولا تُسنُّ) الصلاة (على الآل في) التَّشَهُّد (الأوّل على الصحيح) لِبنائه على التَّخْفِيفِ ولأنّ فيها نقلُ رُكنٍ قوليّ على قولٍ وهو مُبطلٌ على قولٍ، واختيرَ مُقابِلُهُ لِصِحَّةِ حديثٍ فيه وآله مرّ أوّل

النبي ﷺ أطولُ من الوسطى والوسطى، وأطولُ من البَصْرِ، والبَصْرُ أطولُ من الخَنْصَرِ. وعبارة الدَمِيرِيِّ توهمُ أنّ ذلك في يده مُعْنَى. □ فُود: (يعني بعده) هل يَشْتَرِطُ المِوَالَةُ بَيْنَهُمَا؟ فيه نَظَرٌ ولا يَبْعُدُ عَدَمُ الإِشْتِرَاطِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ رُكْنٌ مُسْتَقِلٌّ ولا تَجِبُ مِوَالَةُ الأَرْكَانِ حَيْثُ لا مَحْذُورَ يَلْزَمُ من تَرْكِ المِوَالَةِ كَتَطْوِيلِ رُكْنٍ قَصِيرٍ سم. □ فُود: (كما بَسَطَته إلخ) وفي النِّهَايَةِ والمُعْنَى هُنَا نَوْعٌ بَسِطَ في ذلك أَيْضًا. □ فُود: (على من زعم شدوذ الشافعي إلخ) بل وافقه على قوله بذاك عِدَّةٌ من أكابرِ الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُم كَعُمَرَ وابنه عبد الله وابنِ مَسْعُودٍ وأبي مَسْعُودٍ البَدْرِيِّ وجابر بن عبد الله من الصَّحَابَةِ، وَكَمَحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرْظِيِّ والشَّعْبِيِّ ومُقاتِلٍ من التَّابِعِينَ، وهو قولُ أَحْمَدَ الأخير وإِسْحاقَ وقولُ لِمَالِكٍ واعْتَمَدَهُ ابنُ المِوَالِ من أَصْحَابِهِ، وَصَحَّحَهُ ابنُ الحَاجِبِ في مُخْتَصَرِهِ وابنُ العَرَبِيِّ في سِرَاجِ المُرِيدِينَ فَهُؤُلَاءِ كُلُّهُمْ يَوجِبُونَهَا في التَّشَهُّدِ حَتَّى قال بعضُ المُحَقِّقِينَ: لو سَلِمَ تَقَرُّدُهُ بِذلك لَكَانَ حَبْذاً التَّقَرُّدُ نِهَايَةً. وقال الزِّيَادِيُّ: بل لم يُحْفَظْ عن أَحَدٍ من الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ غَيْرِ التَّخَعِّي تَصْرِيحٌ بِعَدَمِ وَجُوبِهَا ع ش. □ فُود: (إيجابها) أي إيجاب الصَّلَاةِ في التَّشَهُّد. □ فُود: (لأنّها رُكْنٌ) إلى قوله: (وآله) في المُعْنَى. فُود (لَسْنِي): (ولا تُسنُّ على الآل إلخ) لو قَرَعَ المَأْمُومُ من التَّشَهُّدِ الأوّلِ والصَّلَاةَ على النبي ﷺ قَبْلَ قَرَاغِ الإمامِ سَنَّ له الإِثْنَانُ بالصَّلَاةِ على الآلِ وتَوَابَعِها كما أَفْتَى به شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سم. وتَقَدَّمَ في الشَّارِحِ قُبَيْلَ الخَامِسِ الرُّكُوعُ خِلَافُهُ.

فُود (لَسْنِي): (على الصحيح) والخلافُ كما في الرُّوزَةِ وأصلها مَبْنِيٌّ على وَجُوبِهَا في الآخِرِ فَإِنْ لم تَجِبْ فيه وهو الرَّاجِحُ كما سَيَأْتِي لم تُسَنَّ في الأوّلِ جَزْماً مُعْنَى. □ فُود: (لِصِحَّةِ أَحَادِيثٍ فيه) أي ولا

□ فُود: (يعني بعده) هل يَشْتَرِطُ المِوَالَةُ بَيْنَهُمَا؟ فيه نَظَرٌ، ولا يَبْعُدُ عَدَمُ الإِشْتِرَاطِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ رُكْنٌ مُسْتَقِلٌّ، ولا تَجِبُ مِوَالَةُ الأَرْكَانِ حَيْثُ لا مَحْذُورَ يَلْزَمُ من تَرْكِه المِوَالَةُ كَتَطْوِيلِ رُكْنٍ قَصِيرٍ. □ فُود: (ولا تُسنُّ الصَّلَاةُ على الآل في الأوّل) لو قَرَعَ المَأْمُومُ من التَّشَهُّدِ الأوّلِ والصَّلَاةَ على النبي ﷺ قَبْلَ قَرَاغِ الإمامِ سَنَّ له الإِثْنَانُ بالصَّلَاةِ على الآلِ وتَوَابَعِها كما أَفْتَى به شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ.

الكتاب، وقيل كلُّ مسلمٍ أي في مقام الدعاء ونحوه واختاره في شرح مسلم (فرغ) وقَعَ هنا للقاضي ومن تبعه أنه لو شك أثناء الصلاة في مبطِل لَطَهَارَتِهِ أَثَّرَ كَالشَّكِّ فِي النِّيَّةِ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ كَمَا يَأْتِي فِي سُجُودِ السَّهْوِ (وَتُسَنُّ) الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ (فِي) التَّشَهُّدِ (الْأَخِيرِ وَقِيلَ يَجِبُ) لِلأَمْرِ بِهَا أَيْضًا بَلْ قِيلَ تَجِبُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ لَذَلِكَ أَيْضًا.

(وَأَكْمَلَ التَّشَهُّدَ مَشْهُورٌ) وَفِيهِ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ بِالْأَفَاضِ مُخْتَلِفَةٌ اخْتَارَ الشَّافِعِيُّ مِنْهَا تَشَهُّدَ ابْنِ عَبَّاسٍ لِتَأْخِرِهِ وَقَوْلُهُ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ إِيَّاهُ كَمَا يُعَلِّمُهُمُ الشُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ» وَلِزِيَادَةِ الْمُبَارَكَاتِ فِيهِ فَهُوَ أَوْفَقُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿تَحِيَّاتٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُبَرَكَاتٌ طَيِّبَةٌ﴾ [النور: ٦١] وَهُوَ التَّحِيَّاتُ أَيْ كُلُّ مَا يَحْيَا بِهِ مِنَ الثَّنَاءِ وَالْمَدْحِ بِالْمُلْكِ وَالْعِظَمَةِ وَجَمِيعَتِ لَأَنَّ كُلَّ مَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا كَانَ لَهُ تَحِيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ فَجُعِلَ ذَلِكَ كُلُّهُ لِلَّهِ تَعَالَى بِطَرِيقِ الْإِسْتِحْقَاقِ الذَّاتِيِّ دُونَ

تَطْوِيلِ بِزِيَادَةِ وَآلِهِ أَوْ آلِ مُحَمَّدٍ وَنَقَلَ الرُّكْنَ مَوْجُودٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا. ۞ فَوُدَّ: (فِي التَّحِيَّةِ) أَيْ نِيَّةِ الصَّلَاةِ. ۞ فَوُدَّ: (لِذَلِكَ) أَيْ لِلأَمْرِ بِهَا. ۞ فَوُدَّ: (وَفِيهِ أَحَادِيثٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهُوَ التَّحِيَّاتُ) فِي الْمَعْنَى. ۞ فَوُدَّ: (وَفِيهِ الْإِنْخ) أَيْ فِي التَّشَهُّدِ. ۞ فَوُدَّ: (اخْتَارَ الشَّافِعِيُّ تَشَهُّدَ ابْنِ عَبَّاسٍ الْإِنْخ) أَيْ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَهُوَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ الْإِنْخ. وَعَلَى رِوَايَةِ عُمَرَ وَهِيَ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكَ الْإِنْخ. إِلَّا أَنَّهُمَا قَالَا: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ قَالَ الْمُصَنِّفُ وَكُلُّهَا مُجَزَّةٌ يَتَأَدَّى بِهَا الْكَمَالُ وَأَصْحَاهَا خَيْرٌ ابْنِ مَسْعُودٍ ثُمَّ خَيْرٌ ابْنِ عَبَّاسٍ لَكِنَّ الْأَفْضَلَ تَشَهُّدُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَلَّلَ بِمَا ذَكَرَ أَيْ فَالِاخْتِيَارُ مِنْ حَيْثُ الْأَفْضَلِيَّةُ مُعْنَى وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ. ۞ فَوُدَّ: (لِتَأْخِرِهِ) أَيْ عَنْ تَشَهُّدِ ابْنِ مَسْعُودٍ مُعْنَى وَأَسْنَى. أَيْ لِأَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ مِنْ مُتَقَدِّمِي الصَّحَابَةِ وَابْنُ عَبَّاسٍ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ وَالتَّأْخِرُ يَقْضِي عَلَى الْمُتَقَدِّمِ ع. ش. ۞ فَوُدَّ: (وَهُوَ) أَيْ تَشَهُّدُ ابْنِ عَبَّاسٍ. ۞ فَوُدَّ: (مِنْ) الثَّنَاءِ) أَيْ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ. ۞ فَوُدَّ: (لِأَنَّ كُلَّ مَلِكٍ الْإِنْخ) كَذَا قَالَ غَيْرٌ وَاحِدٍ، وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ إِيهَامُ التَّخْصِصِ فِي الْإِخْتِصَاصِ فَلَعَلَّ تَكُنَّةَ الْجَمْعِ التَّخْصِصُ عَلَى التَّعَدُّدِ سَيِّمًا وَفَهْمُهُ بِطَرِيقِ اللَّزُومِ لِلشُّمُولِ الْمَذْلُولِ لِلَّامِ مِمَّا لَا يَخْفَى عَلَى أَفْهَامِ الْعَوَامِّ بَصْرِيٍّ. ۞ فَوُدَّ: (كَانَ لَهُ تَحِيَّةٌ مَخْصُوصَةٌ) فَكَانَتْ تَحِيَّةُ مَلِكِ الْعَرَبِ بَأَنْجَمٍ صَبَاحًا وَمَلِكِ الْأَكَاسِرَةِ بِالسُّجُودِ لَهُ وَتَقْبِيلِ الْأَرْضِ وَمَلِكِ الْفُرْسِ بِطَرْحِ الْيَدِ عَلَى الْأَرْضِ قُدَّامَهُ ثُمَّ تَقْبِيلِهَا وَمَلِكِ الْحَبَشَةِ بِوَضْعِ الْيَدَيْنِ عَلَى الصَّدْرِ مَعَ سَكِينَةٍ وَمَلِكِ الرُّومِ بِكَشْفِ الرَّأْسِ وَتَنْكِيسِهِ وَمَلِكِ التُّوْبَةِ بِجَعْلِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْوَجْهِ وَمَلِكِ حِمَيْرٍ بِالْإِيْمَاءِ بِالدُّعَاءِ بِالأَصَابِعِ وَمَلِكِ الْيَمَامَةِ بِوَضْعِ الْيَدِ عَلَى كَتِفِهِ فَإِنْ بَالَعَ رَقَعَهَا وَوَضَعَهَا مِرَازًا شَيْخُنَا. ۞ فَوُدَّ: (فَجُعِلَ ذَلِكَ كُلُّهُ الْإِنْخ) أَيْ مِمَّا فِيهِ تَعْظِيمٌ شَرْعًا لِيُخْرِجَ مَا لَوْ اِعْتَادُوا نَوْعًا مَتَهِيًّا عَنْهُ فِي الشَّرْعِ كَكَشْفِ الْعُورَةِ وَالطَّوَافِ بِالْبَيْتِ غُرَبَانًا ع. ش. وَلَكِنْ أَنْ تَسْتَغْنَى عَنْ ذَلِكَ الْقَيْدِ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ التَّعْظِيمُ. ۞ فَوُدَّ: (لِلَّهِ) قَدْ يُوْهَمُ ثُبُوتُهَا هُنَا أَيْضًا وَلَمْ نَرَهُ لِغَيْرِهِ فَلَعَلَّهُ لِحُلِّ الْمَعْنَى لَا لِلرَّوَايَةِ بَصْرِيٍّ. أَقُولُ: وَيَذْفَعُ الْإِيهَامَ شَهْرَةُ الْأَكْمَلِ. ۞ فَوُدَّ: (بِطَرِيقِ الْإِسْتِحْقَاقِ الذَّاتِيِّ) كَانَ وَجْهُ الْإِشْهَارِ بِهَذَا الْعُدُولِ عَنِ التَّعْبِيرِ عَنْهُ تَعَالَى بِاسْمِ الصِّفَةِ إِلَى التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِاسْمِ الذَّاتِ بَصْرِيٍّ.

غيره المَبَارَكَاتُ أي الناميات الصلوات أي الخمس، وقيل أَعْمُ الطَّيِّبَاتِ أي الصَّالِحَاتِ لِلشَّاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَحِكْمَةُ تَرْكِ الْعَاطِفِ هُنَا مَرَّتْ أَوَّلُ الْكِتَابِ لِلَّهِ السَّلَامُ أي السَّلَامَةُ مِنَ الْآفَاتِ عَلَيْكَ خَوِطِبَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ الْوَاسِطَةُ الْعُظْمَى الَّذِي لَا يُمَكِّنُ دُخُولَ حَضْرَةِ الْقُرْبِ إِلَّا بِدَلَالَتِهِ وَخُضُورِهِ وَإِلَى أَنَّهُ أَكْبَرُ الْخُلَفَاءِ عَنِ اللَّهِ فَكَانَ خِطَابُهُ كَخِطَابِهِ أَتْيَها النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَي جَمْعٍ صَالِحٍ وَهُوَ الْقَائِمُ بِحُقُوقِ اللَّهِ وَحُقُوقِ عِبَادِهِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَمُؤْمِنِي الْإِنْسِ وَالْجِنِّ.....

☐ فَوَدَّ: (أَيِ النَّامِيَّاتِ) أَيِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَنُمُو وَتَزِيدُ شَيْخُنَا. ☐ فَوَدَّ: (أَيِ الْخَمْسِ) هَذَا التَّفْسِيرُ ظَاهِرٌ عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ الَّتِي فِيهَا الْعُطْفُ، أَمَّا عَلَى رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَلَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ الْعَاطِفِ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ وَضْفًا لِلتَّحِيَّاتِ لِكَوْنِهِ أَخَصَّ وَلَا يَدُلُّ بَعْضُ لَاتِهِ عَلَى نِيَّةِ طَرَحِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ رَشِيدِي.

☐ فَوَدَّ: (وَقِيلَ أَعْمُ) أَيِ كُلِّ الصَّلَوَاتِ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ شُهَبَةَ أَيِ وَالْمُغْنِي وَظَاهِرٌ أَنَّهُ أَبْلَغُ مِنَ الْأَوَّلِ فَمَا وَجْهَ تَرْجِيحِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِي. ☐ فَوَدَّ: (أَيِ الصَّالِحَاتِ الْإِلَخْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ، وَقِيلَ الشَّاءُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَقِيلَ مَا طَابَ مِنَ الْكَلَامِ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (لِلشَّاءِ الْإِلَخْ) مَا وَجَّهَهُ بَعْدَ تَفْسِيرِ الصَّلَوَاتِ بِمَا مَرَّ بِبَصْرِي وَلَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الطَّيِّبَاتِ وَضْفٌ لِلصَّلَوَاتِ فَإِنْ جُعِلَ كَمَا قَبْلَهُ نَعْنًا لِلتَّحِيَّاتِ كَمَا يَأْتِي عَنِ الرَّافِعِيِّ مِنْ حَذْفِ الْعَاطِفِ كَمَا يَأْتِي عَنْ شَيْخِنَا فَلَا إِشْكَالَ. ☐ فَوَدَّ: (وَحِكْمَةُ تَرْكِ الْعَاطِفِ الْإِلَخْ) ظَاهِرُهُ أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ نُعُوْتُ لِلتَّحِيَّاتِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا يَأْتِي عَنِ الرَّافِعِيِّ. وَقَالَ شَيْخُنَا: إِنَّهَا عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعُطْفِ أَيِ وَالْمَبَارَكَاتِ وَالصَّلَوَاتِ وَالطَّيِّبَاتِ اهـ. ☐ فَوَدَّ: (أَوَّلُ الْكِتَابِ) أَيِ فِي الْخُطْبَةِ. ☐ فَوَدَّ: (السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ) أَنْظُرْ هَلْ كَانَ ﷺ يَقُولُ فِي تَشْهِيدِهِ هَكَذَا أَوْ كَانَ يَقُولُ السَّلَامُ عَلَيَّ؟ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَهُوَ الظَّاهِرُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ جَرَّدَ مِنْ نَفْسِهِ شَخْصًا وَخَاطَبَهُ بِذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ عَنِ الْحَقِّ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى فَيَكُونُ الْمُؤَلَّى عَزَّ وَجَلَّ هُوَ الْمُخَاطَبُ لَهُ بِذَلِكَ، شَيْخُنَا. ☐ فَوَدَّ: (خَوِطِبَ) أَيِ مَنَّا.

☐ فَوَدَّ: (السَّلَامُ عَلَيْنَا) أَيِ الْحَاضِرِينَ مِنْ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ وَمَلَائِكَةٍ وَغَيْرِهِمْ مُغْنِي وَنَهَايَةُ أَيِ مِنْ إِنْسٍ وَجِنٍّ وَيَحْتَمِلُ أَنْ ضَمِيرَ عَلَيْنَا لَجَمِيعِ الْأُمَّةِ شَيْخُنَا. ☐ فَوَدَّ: (أَيِ جَمْعِ صَالِحٍ) تَأَمَّلْ مَا فِي هَذَا التَّفْسِيرِ بِبَصْرِي أَيِ وَكَانَ يَتَّبِعِي إِسْفَاطُ أَيْ. ☐ فَوَدَّ: (وَمُؤْمِنِي الْإِنْسِ الْإِلَخْ) قَدْ يُقَالُ مَا وَجْهَ التَّخْصِصِ مَعَ أَنَّ الدُّمِّيَّ لَهُ حَقٌّ يَكُونُ الْإِخْلَالُ بِهِ مُخْلًا بِالْإِنْصَافِ بِالصَّلَاحِ بَلِ وَالْحَيَوَانَاتِ كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ بِبَصْرِي وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْإِلَخْ بَيَانٌ لِعِبَادِهِ وَإِذَا جُعِلَ بَيَانًا لِلْقَائِمِ الْإِلَخْ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْقِيَامُ فِي الْجُمْلَةِ كَمَا قِيلَ بِهِ فَلَا إِشْكَالَ ثُمَّ رَأَيْتُ عَقْبَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِمَا نَصَّهُ: أَقُولُ قَوْلُهُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْإِلَخْ بَيَانٌ لِلْقَائِمِ لَا لِحُقُوقِ الْإِلَخْ فَلَا يَرُدُّ مَا أوردَهُ اهـ. عِبَارَةُ ع ش: قَوْلُهُ م وَحُقُوقُ عِبَادِهِ أَيِ فَمَنْ تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً فَقَدْ ظَلَمَ النَّبِيَّ ﷺ وَجَمِيعَ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ بِمَنْعِهِ مَا وَجَبَ لَهُمْ مِنَ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ، وَبِعضُ الْهَوَامِشِ: أَنَّ هَذَا مَعْنَى خَاصٌّ لَهُ أَيِ لِلصَّالِحِ وَمَعْنَاهُ الْعَامُّ الْمُسْلِمُ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا اهـ وَقَدْ يُقَالُ بَلِ الظَّاهِرُ مَا فِي الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أُريدَ عُمُومُ الْمُسْلِمِينَ يَفْتَضِي طَلَبُ الدُّعَاءِ لِلْمُعَاوَةِ وَهُوَ غَيْرُ لَايِقٍ فِي مَقَامِ طَلَبِ الدُّعَاءِ اهـ. وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ غَيْرُ لَايِقٍ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ هُمْ أَحْوَجُ لِلدُّعَاءِ مِنْ غَيْرِهِمْ.

أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَلَا يُسَنُّ أَوَّلُهُ بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ قِيلَ وَالْخَبَرُ فِيهِ ضَعِيفٌ وَاعْتَرِضَ وَلَا يَجِبُ تَرْتِيبُهُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ مَعْنَاهُ وَلَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَهُ وَصَرَّخَ فِي التَّيَمُّةِ بِوُجُوبِ مَوَالِيهِ وَسَكَتُوا عَلَيْهِ وَفِيهِ مَا فِيهِ (وَأَقْلَهُ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ) لِيُزَوِّدَ إِسْقَاطِ الْمُبَارَكَاتِ بِلِصِّحَّتِهِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ: وَلَوْ وَرَدَ إِسْقَاطُ

﴿قَوْلُهُ: (أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أَيُ أَقَرُّ وَأُذِنُ بَأَنَّهُ لَا مَعْبُودَ بَحَقٍّ مُمَكِّنٍ إِلَّا اللَّهُ وَيَتَعَيَّنُ لَفْظُ أَشْهَدُ فَلَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَقَامَهُ لِأَنَّ الشَّارِعَ تَعَبَّدَنَا بِهِ شَيْخُنَا. ﴿قَوْلُهُ: (وَلَا يُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَكَتُوا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ (وَاعْتَرِضَ)، وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَبِاللَّهِ. ﴿قَوْلُهُ: (وَالْخَبَرُ فِيهِ ضَعِيفٌ) مُجَرَّدُ الضَّعْفِ لَا يُنَافِي الْإِسْتِحْبَابَ سَم. زَادَ الرَّشِيدِيُّ: كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فَلَعَلَّهُ شَدِيدُ الضَّعْفِ أَه. ﴿قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ تَرْتِيبُهُ) أَيُ وَلَكِنْ يُسَنُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلَوْ عَجَزَ عَنِ التَّشْهَدِ أَتَى بِبَدَلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيَتَّبِعِي اعْتِبَارَ وَجُوبِ اسْتِمَالِ بَدَلِهِ عَلَى الثَّنَاءِ حَيْثُ امْتَكَنَ. وَهَلْ يُعْتَبَرُ اسْتِمَالُهُ عَلَى التَّوْحِيدِ مَعَ الْإِمْكَانِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ حَفِظَ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ دُونَ وَسَطِهِ سُنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ التَّرْتِيبِ بَأَنَّهُ يَأْتِي بِأَوَّلِهِ ثُمَّ يَبْدَلُهُ وَسَطَهُ ثُمَّ بِآخِرِهِ سَم. وَقَوْلُهُ: (وَهَلْ يُعْتَبَرُ الْإِنْخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ بَلْ هُوَ أَوَّلَى بِالْإِعْتِبَارِ مِنَ الْإِسْتِمَالِ عَلَى الثَّنَاءِ. ﴿قَوْلُهُ: (بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ الْإِنْخ) كَانَ قَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ السَّلَامُ عَلَيْنَا الْإِنْخ. ﴿قَوْلُهُ: (وَالْإِنْخ) أَيُ وَإِنْ غَيَّرَ الْمَغْنِيُّ كَانَ قَالَ التَّحِيَّاتُ عَلَيْكَ السَّلَامُ لِلَّهِ شَيْخُنَا. ﴿قَوْلُهُ: (إِنْ تَعَمَّدَهُ) أَيُ وَعَلِمَ أَنَّهُ خِلَافُ الْوَارِدِ وَالْأَقْيَنُ تَشَهُدُهُ. عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ: وَالْأَلَمْ يُعْتَدَ بِمَا أَتَى بِهِ كَذَلِكَ فَيُعِيدُهُ أَيُ وَيَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّهُ تَعَمَّدَهُ مُبْطِلٌ أَه. ﴿قَوْلُهُ: (وَصَرَّخَ فِي التَّيَمُّةِ بِوُجُوبِ مَوَالِيهِ الْإِنْخ) اعْتَمَدَهُ الْأَنْوَارُ كَمَا يَأْتِي، وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ وَالْمَغْنِيُّ وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَأَقْرَهُ سَم. قَوْلُ (السُّنَنِ): (أَيُّهَا النَّبِيُّ) وَلَا يَقْصُرُ زِيَادَةُ (يَا) قَبْلَهُ كَمَا ذَكَرَهُ حَجَّ فِي فَضْلِ تَبْطُلُ بِالْطَّنْ فِي ثُمَّ نَقَلَهُ عَنْ إِفْتَاءِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَأَقْرَهُ سَم أَه ع ش عِبَارَةُ شَيْخُنَا: وَلَا يَقْصُرُ زِيَادَةُ يَاءِ الثَّنَاءِ قَبْلَ (أَيُّهَا النَّبِيُّ) وَلَا الْمِيمَ فِي (عَلَيْكَ) أَه.

قَوْلُ (السُّنَنِ): (وَأَشْهَدُ الْإِنْخ) وَلَا بُدَّ مِنَ الْوَاوِ فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ الثَّلَاثِ وَذَكَرُ أَشْهَدُ مَعَهَا مِنَ الْأَكْمَلِ وَقَوْلُهُ: (أَنَّ مُحَمَّدًا) الْأَوَّلَى ذَكَرُ السِّيَادَةِ شَيْخُنَا. ﴿قَوْلُهُ: (بَلْ صِحَّتُهُ) أَيُ لِبُتُوتِ إِسْقَاطِهِ فِي الصَّحِيحَيْنِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. قَالَ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ: وَجْهُ التَّرْقِي أَنْ الْحَسَنَ كَافٍ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ أَه. ﴿قَوْلُهُ: (وَرَدًا) أَيُ قَوْلُ

﴿قَوْلُهُ: (وَالْخَبَرُ فِيهِ ضَعِيفٌ) مُجَرَّدُ الضَّعْفِ لَا يُنَافِي الْإِسْتِحْبَابَ. ﴿قَوْلُهُ: (وَلَا يَجِبُ تَرْتِيبُهُ) أَيُ وَلَكِنْ يُسَنُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَوْ عَجَزَ عَنْهُ أَتَى بِبَدَلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَيَتَّبِعِي اعْتِبَارَ اسْتِمَالِ بَدَلِهِ عَلَى الثَّنَاءِ حَيْثُ امْتَكَنَ وَهَلْ يُعْتَبَرُ اسْتِمَالُهُ عَلَى التَّوْحِيدِ مَعَ الْإِمْكَانِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ حَفِظَ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ دُونَ وَسَطِهِ سُنَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ التَّرْتِيبِ أَيُ بَأَنَّهُ يَأْتِي بِأَوَّلِهِ ثُمَّ يَبْدَلُهُ وَسَطَهُ ثُمَّ بِآخِرِهِ. ﴿قَوْلُهُ: (بِوُجُوبِ مَوَالِيهِ) أَيُ وَأَفْتَى بِالْوُجُوبِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. ﴿قَوْلُهُ: (أَيُّهَا النَّبِيُّ) لَوْ صَرَّخَ بِحَرْفِ الثَّنَاءِ فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ، فَنَفِي

الصلوات قال غيره: والطَّيِّبَاتُ. وَرَدًّا بَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِسْقَاطُهُمَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُمَا تَابِعَانِ لِلتَّحِيَّاتِ وَاسْتَفِيدَ مِنَ الْمَثْنِ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَعْرِيفُ السَّلَامِ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِبْدَالُ لَفْظٍ مِنْ هَذَا الْأَقْلُ وَلَوْ بِمُرَادِفِهِ كَالنَّبِيِّ بِالرُّسُولِ وَعَكْسِهِ وَمُحَمَّدٌ بِأَحْمَدَ أَوْ غَيْرِهِ، وَكَذَا فِي سَلَامِ التَّحْلِيلِ. وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي مُحَمَّدٍ فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ بِأَنَّ أَلْفَاظَهَا الْوَارِدَةَ كَثُرَ اخْتِلَافُ الرِّوَايَاتِ فِيهَا فَدَلَّ عَلَى عَدَمِ التَّعَبُّدِ بِلَفْظِ مُحَمَّدٍ فِيهَا لَا يُقَالُ قِيَّاسُهُ أَنَّ لَفْظَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ لَا يَتَعَيَّنُ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا تَتَعَيَّنُ لِمَا فِيهَا مِنَ الْخُصُوصِيَّةِ الَّتِي لَا تَوْجَدُ فِي مُرَادِفِهَا وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ بِهَا الْأَنْبِيَاءُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْأَنْوَارِ أَنَّهُ يُرَاعَى هُنَا التَّشْدِيدُ وَعَدَمُ الْإِبْدَالِ

المجموع وقول غيره كُزْدِيَّ. □ فَوَدَّ: (بَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِسْقَاطُهُمَا إِلَخ) أَجَبَ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي بِأَنَّ الْمُثَبِّتَ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّانِي وَهُوَ وَجِيهٌ، إِذْ شَأْنُ الْمُصَنَّفِ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يُسَيِّدَ الْإِسْقَاطَ لِغَيْرِ رِوَايَةٍ لَهُ بِهِ، وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ: وَأَقْلَهُ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ فِيهِ حَسَنٌ صَحِيحٌ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ إِلَخِ انْتَهَتْ. وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي وُرُودِ الْإِسْقَاطِ فِي رِوَايَةِ الشَّافِعِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ فَلْيُحَرِّزْ. فَإِنِّي رَاجَعْتُ تَيْسِيرَ الرَّبِيعِ الْيَمْنِيِّ فَلَمْ أَجِدْهُ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ مُلْتَزِمٌ لِلتِّرْمِذِيِّ، وَرَاجَعْتُ تَرْتِيبَ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ لِلْحَافِظِ الشَّيْطَوِيِّ لِلشَّيْخِ الْمُتَّقِيِّ فَلَمْ أَجِدْهُ فِيهِ أَيْضًا بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَعَلَّلَهُ إِلَخ) يُتَأَمَّلُ تَطْبِيقُهُ. □ فَوَدَّ: (بَأَنَّهُمَا تَابِعَانِ إِلَخ) لَعَلَّهُ بِالتَّعْنِيَةِ. □ فَوَدَّ: (وَاسْتَفِيدَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِأَنَّ فِيهِ إِلَى وَيَأْخُذُ. □ فَوَدَّ: (وَاسْتَفِيدَ مِنْ الْمَثْنِ أَنَّ الْأَفْضَلَ إِلَخ) أَيِ حَيْثُ جُعِلَ سَلَامٌ مِنَ الْأَقْلِّ ع ش. □ فَوَدَّ: (إِنَّ الْأَفْضَلَ تَعْرِيفُ السَّلَامِ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَخ) فِي اسْتِفَادَتِهِ مِنَ الْمَثْنِ تَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ التَّشْهَدِ وَسَلَامِ التَّحْلِيلِ ع ش. □ فَوَدَّ: (فَدَلَّ) أَيِ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ بِكَثْرَةٍ. □ فَوَدَّ: (عَلَى عَدَمِ التَّعَبُّدِ بِلَفْظِ مُحَمَّدٍ) بَلْ يَجُوزُ غَيْرُهُ مِمَّا سَيَأْتِي مِنْ رَسُولِهِ أَوْ النَّبِيِّ لَا مُطْلَقًا خِلَافًا لِمَا قَدْ تَوَهَّمَهُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ ع ش. □ فَوَدَّ: (قِيَاسًا) أَيِ عَدَمِ تَعَيَّنِ لَفْظِ مُحَمَّدٍ. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْأَنْوَارِ إِلَخ) عِبَارَتُهُ وَشَرْطُ التَّشْهَدِ رِعَايَةُ الْكَلِمَاتِ وَالْحُرُوفِ وَالتَّشْدِيدَاتِ وَالْإِعْرَابِ الْمُحْلِّ أَيِ تَرْكُهُ وَالْمَوَالَاةُ وَالْأَلْفَاظُ الْمَخْصُوصَةُ وَإِسْمَاعُ النَّفْسِ كَالْفَاتِحَةِ وَالْقِرَاءَةِ قَاعِدًا، وَلَوْ قَرَأْتَ تَرْجَمَتَهُ بَلُغَةً مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ أَوْ بِالْعَجَمِيَّةِ قَادِرًا عَلَى

فَتَاوَى الشَّارِحَ: تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِتَعَمُّدِ ذَلِكَ وَعِلْمِ عَدَمِ وُرُودِهِ لِأَنَّهُ زَادَ حَرْفَيْنِ اه. قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ لَا تُغَيِّرُ الْمَعْنَى بَلْ هِيَ تَضْرِيحٌ بِالْمَعْنَى وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ أَنَّ مَحَلَّ الْبُطْلَانِ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ فِيهَا أَنْ يُغَيَّرَ الْمَعْنَى وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْحَرْفِ وَالْحَرْفَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ فِي فَضْلِ تَبْطُلَ بِالطُّقِ نَقَلَ مَا أَفْتَى بِهِ عَنْ إِفْتَاءِ بَعْضِهِمْ ثُمَّ رَدَّهُ فَرَاغَ مَا يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْأَنْوَارِ إِلَخ) عِبَارَتُهُ وَشَرْطُ التَّشْهَدِ رِعَايَةُ الْكَلِمَاتِ وَالْحُرُوفِ وَالتَّشْدِيدَاتِ وَالْإِعْرَابِ الْمُحْلِّ - أَيِ تَرْكُهُ - وَالْمَوَالَاةُ وَالْأَلْفَاظُ الْمَخْصُوصَةُ وَإِسْمَاعُ النَّفْسِ كَالْفَاتِحَةِ وَالْقِرَاءَةِ قَاعِدًا وَلَوْ قَرَأْتَ تَرْجَمَتَهُ بَلُغَةً مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ أَوْ بِالْعَجَمِيَّةِ قَادِرًا عَلَى التَّعْلُمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ اه. وَقَوْلُهُ: (وَالْإِعْرَابُ الْمُحْلِّ) يَتَّبَعِي أَنَّهُ إِنْ غَيَّرَ الْمَعْنَى أَبْطُلَ الصَّلَاةُ مَعَ التَّعَمُّدِ، وَالتَّشْهَدُ مَعَ عَدَمِ التَّعَمُّدِ، وَالْعِلْمُ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْوَارِدِ مَعَ إِرَادَةِ

وغيرهما نظير ما مر في الفاتحة نعم النبي فيه لغتان الهمز والتشديد فيجوز كل منهما لا تركهما معاً لأن فيه إسقاط حرف بخلاف حذف تنوين سلام فإنه مجرد لحن غير مُعَيَّر للمعنى ويُؤخذ مما تقرر في التشديد أنه لو أظهر التَّوْنُ المُدْغَمَ في اللازم في أن لا إله أبطل لتركه شدة منه نظير ما مر في الرحمن بإظهار (أل) فزعم عدم إبطاله لأنه لحن لا يُعَيَّر المعنى

التَّعْلُمُ بطلت صلاته كالصلاة على النبي ﷺ انتهت. وقوله والإغرابُ المُخِلُّ يتبغى أنه إن عَيَّر المعنى أبطل الصلاة مع التَّعْمُدِ والشَّهْدِ مع عدم التَّعْمُدِ والعِلْمُ بأنه خلاف الوارد مع إرادة الوارد فليُتَأَمَّلْ وقوله والمواولة يتبغى أن يجري فيها ما تقدّم في مواولة الفاتحة من أنه إن تخلل ذكر قطع المواولة إلا إن تعلّق بالصلاة كفّته على الإمام إذا توقّف في الشَّهْدِ بأن جهر به فيما يظهر وإن سكّت وأطال عنداً وقصد القطع انقطع ويتبغى أن يُتَمَرَّزَ تخلل ما يتعلّق بكلمات الشَّهْدِ نحو لفظ الكريم في قوله أيها النبي الكريم وخذ لا شريك له في قوله أشهد أن لا إله إلا الله وخذ لا شريك له سم. هـ قوله: (وغيرهما إلخ) كعدم الصارف شئخنا. هـ قوله: (لا تركهما معاً) أي وضلاً ووفقاً ش زاد شئخنا على المُتَمَدِّدِ خلافاً للزيادي القائل بجوازه وفقاً اه. هـ قوله: (بخلاف حذف تنوين سلام إلخ) يقتضي أنه ليس فيه حذف حرف وليس كذلك إذ المدائر على اللفظ لا الرسم كما سبق تحريره في كلامه رحمته الله تعالى والتَّوْنِ حَرْفٌ باغياره بل كلمة فحذفه أبلغ من حذف حرف من النبي لأن ذاك لا يخل بالمعنى بخلاف هذا إذ مدلول التَّوْنِ الذي هو التَّخْمِيمُ في هذا المحل يقو بتخفيفه بصري وفي ع ش عن سم في شرح الغاية مثله وعن الزيادي الجزم بالطلان في هذه الصورة، وكذا جزم بذلك أيضاً القليوبي وشئخنا ثم قالوا ولا يضر الجمع بين أن والتَّوْنِ وإن كان لحنًا اه. هـ قوله: (أنه لو أظهر التَّوْنُ المُدْغَمَ في اللازم إلخ) قياسه أنه لو أظهر التَّوْنِ المُدْغَمَ في الرّاء في وأن محمداً رسول الله أبطل فإن الإدغام في كل منهما في كلمتين هذا وفي كل ذلك نظر لأن الإظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يُعَيَّر المعنى خصوصاً وقد جَوَزَ بعضُ القراء الإظهار في مثل ذلك سم على حجة اه ع ش ورشيدتي ونقل الكردي عن فتاوى م ر أنه يضر الإظهار في كل من الموضعين ورَّجَّحه، وكذا اعتَّمَدَ شئخنا عبارته ويضر إسقاط شدة أن لا إله إلا الله وكذلك إسقاط شدة الرّاء من محمداً رسول الله على المُتَمَدِّدِ وقال شئخنا إنه يُتَمَرَّزُ في

الوارد فليُتَأَمَّلْ وقوله والمواولة يتبغى أن يجري فيها ما تقدّم في مواولة الفاتحة من أنه إن تخلل ذكر قطع المواولة إلا إن تعلّق بالصلاة كفّته على الإمام إذا توقّف في الشَّهْدِ بأن جهر به فيما يظهر وإن سكّت وأطال عنداً أو قصداً لقطع انقطع ويتبغى أن يُتَمَرَّزَ تخلل ما يتعلّق بكلمات الشَّهْدِ نحو لفظ الكريم في قوله السلام عليك أيها النبي الكريم وخذ لا شريك له في قوله أشهد أن لا إله إلا الله وخذ لا شريك له ولا يجب ترتيب الشَّهْدِ لكن لو أحل تركه بالمعنى بطلت الصلاة إن عِلِمَ وتعمد. هـ قوله: (فإنه مجرد لحن) لعل هذا في الوصل. هـ قوله: (أنه لو أظهر التَّوْنُ المُدْغَمَ في اللام في (أن لا إله) أبطل) قياسه أنه لو أظهر التَّوْنِ المُدْغَمَ في الرّاء في وأن محمداً رسول الله أبطل فإن الإدغام في كل منهما في كلمتين هذا وفي كل ذلك نظر لأن الإظهار لا يزيد على اللحن الذي لا يُعَيَّر المعنى خصوصاً وقد

مَنْعُ لَأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَرْكُ حَرْفٍ وَالشَّدَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ نَعَمْ لَا يَبْعُدُ عُدْرُ الْجَاهِلِ بِذَلِكَ لِمَزِيدِ خَفَائِهِ وَوَقَعَ لِابْنِ كَبَّانٍ أَنَّ فَتْحَهُ لَا مَرْسُولَ اللَّهِ مِنْ عَارِفٍ مُتَعَمِّدٍ حَرَامٌ مُبْطِلٌ وَمِنْ جَاهِلٍ حَرَامٌ غَيْرُ مُبْطِلٍ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّعَلُّمُ وَلَا أَبْطَلَ أَه. وليس في محله لأنه ليس فيه تَغْيِيرٌ لِلْمَعْنَى فَلَا حُرْمَةَ وَلَوْ مَعَ الْعِلْمِ وَالتَّعَمُّدِ فَضْلًا عَنِ الْبُطْلَانِ، نَعَمْ إِنْ نَوَى الْعَالِمُ الْوَصْفِيَّةَ وَلَمْ يُضْمِرْ خَبْرًا أَبْطَلَ لِفَسَادِ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ (وَقِيلَ يَحْذِفُ وَبَرَكَاتُهُ)

الثَّانِيَةُ لِلْعَوَامِّ أَه. ۞ قَوْلُهُ: (لَأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ الْخ) فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ هُنَا حَرْفًا، فَإِنْ قُلْتَ: فَاتَتْ صِفَةً قُلْنَا وَفَاتَتْ فِي اللَّحْنِ الَّذِي لَا يُغَيِّرُ مَعَ أَنَّ هُنَا رُجُوعًا لِلْأَصْلِ فِيهِ اسْتِقْلَالُ الْحَرْفَيْنِ فَهُوَ مُقَابِلُ قَوَاتِ تِلْكَ الصِّفَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حَجِّ أَه ش. ۞ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا يَبْعُدُ الْخ) مُتَعَمِّدٌ ش وَقُلُوبِي. ۞ قَوْلُهُ: (لَا يَنْ كَبَّانٍ) يَفْتَحُ الْكَافَ وَكَسَرَ الْمَوْحِدَةَ الْمُسَدَّدَةَ ثُمَّ نَوَى بَصْرِي. ۞ قَوْلُهُ: (وَمِنْ جَاهِلٍ حَرَامٌ) فِي التَّحْرِيمِ مَعَ الْجَهْلِ نَظَرٌ سَم. عبارة البصري وقول ابن كَبَّانٍ: وَمِنْ جَاهِلٍ حَرَامٌ عَجِيبٌ إِلَّا أَنَّ يُفْرَضَ فِي جَاهِلٍ غَيْرِ مَعْدُورٍ لِمُخَالَطَةِ الْعُلَمَاءِ إِذْ هَذَا مِنَ الْفُرُوعِ الدَّقِيقَةِ الَّتِي لَا يَنْتَفِي فِيهَا الْعُدْرُ إِلَّا بِهَا وَقَوْلُهُ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّعَلُّمُ يَقْتَضِي الْحُرْمَةَ عَلَى جَاهِلٍ لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّعَلُّمُ وَهُوَ أَعْجَبُ وَعَلَى الْقَوْلِ بِهَا فَهَلْ يُؤْمَرُ بِالْتَّرْكِ وَيَأْتِي بِالْبَدْلِ أَوْ بِالِاثْنَيْنِ وَيَأْتِي مَحَلَّ تَأَمُّلٍ أَه. ۞ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَغْيِيرٌ لِلْمَعْنَى) أَيِ وَلَا يَحْرُمُ إِلَّا مَا يُغَيِّرُهُ وَعَلَيْهِ فَلَوْ أَتَى بِبَاءٍ فِي اللَّهُمَّ صَلَّ بِسَبَبِ الْإِشْبَاعِ لِلْحَرَكَةِ لَمْ يَحْرُمُ وَلَمْ يُبْطَلْ لِعَدَمِ تَغْيِيرِهِ الْمَعْنَى وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقُرْآنِ حَيْثُ حُرِّمَ فِيهِ اللَّحْنُ مُطْلَقًا بَأَنَّا تَعَبَّدْنَا بِالْفَاظِ خَارِجَ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ هَذَا ش.

۞ قَوْلُهُ: (فَلَا حُرْمَةَ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ، بَلْ تَنْجِزُ الْحُرْمَةُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ فِي كُلِّ مَا وَرَدَ عَنِ الشَّارِعِ وَوُجُوبُ الْمُحَافَظَةِ عَلَى صِيغَتِهِ الْوَارِدَةِ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يُرَوَى بِالْمَعْنَى بِشَرْطِهِ سَم. ۞ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يُضْمِرْ خَبْرًا الْخ) إِطْلَاقُ الْخَبَرِ وَتَغْلِيلُ عَدَمِ التَّقْدِيرِ بِالْفَسَادِ يَقْتَضِي عَدَمَ الْبُطْلَانِ مَعَ التَّقْدِيرِ وَلَوْ كَانَ الْمُقَدَّرُ غَيْرَ لَفِظِ الرَّسُولِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحَرِّزْ بَصْرِي فِيهِ وَفَقَّةً ظَاهِرَةً. ۞ قَوْلُهُ: (لِفَسَادِ الْمَعْنَى) قَضِيَّةٌ هَذَا عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِهِ مِنَ الْجَاهِلِ أَيْضًا فَقَوْلُهُ: (بَطْلٌ) إِنْ أَرَادَ بَطْلَ التَّشْهَدِ لَمْ يَنْجِزْهُ التَّقْيِيدُ بِالْعَالِمِ سَم.

جَوَزَ بَعْضُ الْقُرَّاءِ الْإِظْهَارَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ. قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ فِي بَابِ أَحْكَامِ التَّوْنِ السَّائِكَةِ وَالتَّوْنَيْنِ مَا نَصَّهُ: وَخَيْرُ الْبَزْيِ بَيْنَ الْإِذْغَامِ وَالْإِظْهَارِ فِيهِمَا أَيِ التَّوْنِ وَالتَّوْنَيْنِ عِنْدَهُمَا أَيِ عِنْدَ اللَّامِ وَالرَّاءِ الْخ أَه. وَأَمَّا قَوْلُهُ: (لَأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ الْخ) فَجَوَابُهُ أَنَّهُ لَمْ يَتْرَكْ هُنَا حَرْفًا، فَإِنْ قُلْتَ: فَاتَتْ صِفَةً قُلْنَا وَفَاتَتْ فِي اللَّحْنِ الَّذِي لَا يُغَيِّرُ مَعَ أَنَّ هُنَا رُجُوعًا لِلْأَصْلِ فِيهِ اسْتِقْلَالُ الْحَرْفَيْنِ فَهُوَ مُقَابِلُ قَوَاتِ تِلْكَ الصِّفَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ۞ قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَرْكُ حَرْفٍ) لَكَ أَنْ تَقُولَ: لَيْسَ فِي إِظْهَارِ التَّوْنِ تَرْكُ حَرْفٍ لِأَنَّهُ عِنْدَ التَّشْدِيدِ لَيْسَ هُنَاكَ إِلَّا لَا مُمْسَدَّةً وَهِيَ بِحَرْفَيْنِ، وَعِنْدَ تَرْكِ التَّشْدِيدِ وَإِظْهَارِ التَّوْنِ هُنَاكَ حَرْفَانِ التَّوْنُ وَاللَّامُ الْمُخَفَّفَةُ فَتَأَمَّلْ. ۞ قَوْلُهُ: (وَمِنْ جَاهِلٍ حَرَامٌ) فِي التَّحْرِيمِ مَعَ الْجَهْلِ نَظَرٌ. ۞ قَوْلُهُ: (فَلَا حُرْمَةَ الْخ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ تَنْجِزُ الْحُرْمَةُ عِنْدَ الْقُدْرَةِ فِي كُلِّ مَا وَرَدَ عَنِ الشَّارِعِ وَوُجُوبُ الْمُحَافَظَةِ عَلَى صِيغَتِهِ الْوَارِدَةِ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يُرَوَى بِالْمَعْنَى بِشَرْطِهِ. ۞ قَوْلُهُ: (لِفَسَادِ الْمَعْنَى) قَضِيَّةٌ هَذَا عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِهِ مِنَ الْجَاهِلِ أَيْضًا. فَقَوْلُهُ: (أَبْطَلٌ) إِنْ أَرَادَ بِهِ أَبْطَلَ التَّشْهَدِ لَمْ يَنْجِزْهُ التَّقْيِيدُ بِالْعَالِمِ.

لِإِغْنَاءِ السَّلَامِ عَنْهُ (و) قِيلَ يَحْدِثُ (الصَّالِحِينَ) لِإِغْنَاءِ إِضَافَةِ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ عَنْهُ وَيُرَدُّ بِصَحَّةِ الْخَبَرِ بِهِ مَعَ أَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ إِطْنَابٍ فَلَا يُنْظَرُ لِمَا ذَكَرَ (وَيَقُولُ) جَوَازًا (وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ قُلْتُ الْأَصْحَ) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ لَفْظِ أَشْهَدُ فَيَقُولَ (وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَتَبَتْ) ذَلِكَ (فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لَكِنْ يَلْفِظُ «مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» فَالْمُرَادُ إِسْقَاطُ لَفْظَةِ أَشْهَدُ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَكْفِي «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ وَيَكْفِي أَيْضًا وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ لِأَنَّهُ وَرَدَ إِسْقَاطُ لَفْظِ أَشْهَدُ وَالْإِضَافَةُ لِلظَّاهِرِ تَقُومُ مَقَامَ زِيَادَةِ عَبْدٍ لَا وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ خِلَافًا لِمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ أَيْضًا عَلَى مَا يَأْتِي لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ وَلَيْسَ فِيهِ مَا يَقُومُ مَقَامَ زِيَادَةِ الْعَبْدِ وَزَعَمَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الصَّوَابَ إِجْزَاؤُهُ لِثُبُوتِهِ فِي خَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ يَلْفِظُ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ يُرَدُّ بِأَنَّ هُنَا مَا قَامَ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ.....

□ فَوَدَّ: (لِإِغْنَاءِ السَّلَامِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى رَحِمَهُ اللَّهُ اه. □ فَوَدَّ: (لِإِغْنَاءِ إِضَافَةِ الْعِبَادِ إِلَيْهِ) أَيْ لَانْصِرَافِهِ إِلَى الصَّالِحِينَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَيْنًا يَتَرَبَّحُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الْإِنْسَانُ: ٦] مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَيَقُولُ) (إِلَيْهِ) أَيْ وَقِيلَ يَقُولُ سَمَ وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ) (إِلَيْهِ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (وَلَا يَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيْ إِسْقَاطُ أَشْهَدُ نِهَايَةَ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَالْمُرَادُ) أَيْ بِمَا تَبَتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ سَم. □ فَوَدَّ: (لِمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ سَم، وَكَذَا اعْتَمَدَ النَّهْيَةَ وَالْمُعْنَى تَبَعًا لِلْأَذْرَعِيِّ فَقَالَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ وَأَفَادَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الصَّوَابَ إِجْزَاءُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ لِثُبُوتِهِ فِي تَشْهِيدِ ابْنِ مَسْعُودٍ يَلْفِظُ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَقَدْ حَكَوْا الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِ التَّشْهِيدِ بِالرُّوَايَاتِ كُلِّهَا وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا اشْتَرَطَ لَفْظَ عَبْدُهُ اه. وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِمَا ذَكَرَ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَهَذَا أَيْ مَا أَفَادَهُ الْأَذْرَعِيُّ مِنْ أَنَّ الصَّوَابَ إِجْزَاءُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الصَّيِّغَ الْمُجْزِئَةَ بَدُونِ أَشْهَدُ ثَلَاثٌ وَيُسْتَفَادُ إِجْزَاؤُهَا مَعَ أَشْهَدُ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلَى فَتَصِيرُ الصُّورُ الْمُجْزِئَةُ سِتًّا وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا الزِّيَادِيُّ. وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَكْفِي وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ عَلَى مَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَذَكَرَ الْوَاوِ بَيْنَ الشَّهَادَتَيْنِ لَا بُدَّ مِنْهُ اه. وَجَزَمَ شَيْخُنَا بِلَا عَزْوٍ بِإِجْزَاءِ السُّنَّةِ الْمَذْكُورَةِ مَعَ لُزُومِ الْوَاوِ فِي جَمِيعِهَا. □ فَوَدَّ: (أَيْضًا) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ هُنَا) أَيْ فِي أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ و. □ فَوَدَّ: (مَا قَامَ) (إِلَيْهِ) أَيْ شَيْءٌ قَامَ وَهُوَ الْإِضَافَةُ لِلظَّاهِرِ. □ فَوَدَّ: (يُرَدُّ) (إِلَيْهِ) خَبَرٌ وَزَعَمَ الْأَذْرَعِيُّ. □ فَوَدَّ: (بِأَنَّ هُنَا) أَيْ فِي وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ (مَا قَامَ) (إِلَيْهِ) وَهُوَ الْإِضَافَةُ لِلظَّاهِرِ.

□ فَوَدَّ: (وَيَقُولُ) (أَيْ)، وَقِيلَ يَقُولُ. □ فَوَدَّ: (فَالْمُرَادُ) أَيْ بِمَا تَبَتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ. □ فَوَدَّ: (خِلَافًا لِمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ) قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ مَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ هُوَ الْمُعْتَمَدُ.

وهو لفظ عبد ولا كذلك في ذاك ولا يُنافيه أن التعبد غالب على ألفاظ التشهد ومن ثم لم يجر إبدال لفظ من ألفاظه السابقة بمُرادفه كما مر لأن تغايّر الصيغ الواردة هنا اقتضى أن يُقاس بها ما في معناها لا غيره فلا يُقاس وأن مُحَمَّداً رسولُه على الثابت وهو وأن مُحَمَّداً عبده ورسولُه ويتَرَدَّدُ النظرُ في وأشهد أن مُحَمَّداً رسولُه وظاهرُ المتن وغيره إجزاؤه ووقع في الراجعي «أنه ﷺ كان يقول في تشهده وأشهد أني رسولُ الله» وزدوه بأن الأصحّ خلافه، نعم إن أراد تشهد الأذان صحّ لأنه ﷺ أذن مرة في سفرٍ فقال ذلك.

(تنبيه) علِمَ ممّا قرّره أن الراجعي في المُحرَّر وأصلُ الروضة على ما تقتضيه عبارته قائلٌ بجواز: وأن مُحَمَّداً رسولُه فلذا استدرك عليه المُصنّف بما أفهم منه ووقع للشارح خلاف هذا التقرير وهو صحيح في نفسه لكن يلزم عليه أن قوله قلت إلخ زيادة محضة وكان سببه أنه ثبت عنده أن الراجعي لا يقول بجواز ذلك وهو المنقول عن الشرحين والمحرر.

(وأقل الصلاة على النبي ﷺ) الواجبة (و) أقل الصلاة على (آله) الواجبة على قولٍ والمسنونة على الأصحّ (اللهم صل على مُحَمَّد وآله).....

□ قوله: (وهو) أي المَخْدُوف (لفظ عبد) الأولى عبده بالضميم. □ قوله: (ولا كذلك في ذاك) أي وليس في وأن مُحَمَّداً رسولُ الله ما يقوم مقام المَخْدُوف. □ قوله: (ولا يُنافيه) أي الرّد المذكور أو قوله ويكفي أيضاً إلخ أو قول المُصنّف الأصح وأن مُحَمَّداً إلخ والمألّ واحد. □ قوله: (كما مر) أي في شرح أقلّ التشهد. □ قوله: (هنا) أي في التشهد. □ قوله: (لا غيره) أي غير ما في معناها. □ قوله: (وهو) أي الثابت. □ قوله: (وزدوه إلخ) عبارة الحافظ العسقلاني في تخرّيج العزيز: قوله أي العزيز أن النبي ﷺ كان يقول في تشهده إلخ. لا أصل لذلك بل ألفاظ التشهد متواترة عنه أنه كان يقول وأشهد أن مُحَمَّداً رسولُ الله أو عبده ورسولُه انتهت. ويُعلم من كلام ابن حَجّ هنا أنه صحّح خلاف ما نقله في الأذان بل أشار إلى التوقّف فيما نقله في الأذان بقوله على ما يأتي تمع ش. □ قوله: (أذن مرة إلخ) تقدّم في الأذان ما فيه. □ قوله: (عبارته) أي الراجعي. □ قوله: (ووقع للشارح إلخ) وتبعه النهاية والمُعني ولذا قال الرشيدي جعل الشارح م استدراك المُصنّف راجعاً لما مرّ في أقلّ التشهد تبعاً للشارح الجلال بخلاف الشهاب ابن حَجّر فإنه جعله راجعاً إلى القيل قبله اه. □ قوله: (خلاف هذا إلخ) عبارة النهاية والمُعني وقول الشارح لكن بلفظ: وأن مُحَمَّداً عبده ورسولُه، فالمراد إسقاط (أشهد) أشار به إلى ردّ اغتراض الإسنوي من أن الثابت في ذلك ثلاث كِنَفَيَاتٍ فليْسَ ما قاله واحداً من الثلاثة لأن الإسقاط إنما ورد مع زيادة العبد اه. □ قوله: (وهو) أي تقرير الشارح المُخالف لهذا التقرير. □ قوله: (وكان سببه) أي تقرير الشارح المذكور. □ قوله: (عنده) أي الشارح المُحقّق. □ قوله: (بجواز ذلك) أي وأن مُحَمَّداً رسولُه. □ قوله: (وهو) أي عدّم قوله بجواز ذلك. □ قوله: (الواجبة) الأولى إسقاطه لإيهامه أن أقلّ المسنونة وهي صلاة التشهد الأول ليس كذلك بضرّي. □ قوله: (الواجبة على قول إلخ) أي في التشهد الأخير.

لِحُصُولِ اسْمِهَا بِذَلِكَ وَيَكْفِي الصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ إِنْ نَوَى بِهَا الدُّعَاءَ فِيمَا يَظْهَرُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ أَوْ رَسُولِهِ أَوْ النَّبِيِّ دُونَ أَحْمَدَ وَنَحْوِ الْحَاشِرِ وَيُفَارِقُ مَا يَأْتِي فِي الْخُطْبَةِ بِأَنَّ الصَّلَاةَ يُحْتَاطُ لَهَا أَكْثَرُ فَصِينَتْ عَنْ أَدْنَى إِيهَامٍ وَلَا يُجْزَى عَلَيْهِ هُنَا وَلَا ثَمَّ (وَالزِّيَادَةُ) عَلَى ذَلِكَ (إِلَى) قَوْلِهِ (حَمِيدٌ) أَيِ حَامِدٌ لِأَفْعَالِ خَلْقِهِ بِإِثْنَاتِهِمْ عَلَيْهَا أَوْ مُحْمُودٌ بِأَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ (مَجِيدٌ) أَيِ مَاجِدٌ وَهُوَ الْكَامِلُ شَرْفًا وَكَرَمًا (سُنَّةٌ فِي) فِي التَّشَهُّدِ (الْأَخِيرِ) وَلَوْ لِلْإِمَامِ لِلأَمْرِ بِهَا فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فَيَقُولُ «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ.....»

☐ قَوْلُهُ: (لِحُصُولِ اسْمِهَا) أَيِ اسْمِ الصَّلَاةِ الْمَأْمُورِ بِهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الاحزاب: ٥٦] فَإِنْ قِيلَ لَمْ يَأْتِ بِمَا فِي الْآيَةِ لِأَنَّ فِيهَا السَّلَامَ وَلَمْ يَأْتِ بِهِ، أُجِيبَ بِأَنَّهُ حَصَلَ بِقَوْلِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكَ إلخ. وَأَكْمَلَ مِنْ هَذَا أَنْ يَقُولَ: وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ نَوَى بِهَا الدُّعَاءَ إلخ) هَلَا ذَكَرَهُ أَيْضًا فِيمَا يَأْتِي سَمَ عِبَارَةِ السَّيِّدِ الْبَصْرِيِّ: قَوْلُهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ مُقْتَضَى صَنْبِغِهِ أَنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ يَكْفِي وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الدُّعَاءَ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ بِسَابِقِهِ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَفْظُ الْخَبَرِ وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْإِنْشَاءِ مَجَازًا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الثَّانِيَةَ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي لِسَانِ الشَّارِعِ ﷺ فِي ذَلِكَ كَمَا مَرَّ فِي الْقُنُوتِ مِنْ رَوَايَةِ الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَهِيَ مَوْضُوعَةٌ شَرْعًا لِذَلِكَ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي جُمْلَةِ الْحَمْدِ لِلَّهِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ زَادَ ش: وَقِيَاسُهُ إِجْزَاءُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ أَوْ عَلَى رَسُولِهِ حَيْثُ قَصِدَ بِهِمَا الدُّعَاءُ وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ مَا رَأَى أَنَّهُ لَا يَكْفِي أَصْلِي عَلَى مُحَمَّدٍ وَلَوْ قِيلَ بِالْإِكْتِفَاءِ بِهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا فَلْيَرْاجِعْ أَهْ و. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَكْفِي إلخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِلا قَصْدِ الدُّعَاءِ وَلَا فَلَا يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ رَسُولِهِ) أَيِ أَوْ الرَّسُولِ شَيْخُنَا وَهْ ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَصَلَّى اللَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَارِقُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا يَأْتِي فِي الْخُطْبَةِ) مِنْ أَنَّهُ يُجْزَى فِيهَا الْمَاحِي أَوْ الْحَاشِرُ أَوْ الْعَاقِبُ أَوْ الْبَشِيرُ أَوْ التَّنْذِيرُ نَهَايَةً. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْزَى عَلَيْهِ) أَيِ كَأَن يَقُولَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ سَمَ وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (لِلْأَفْعَالِ خَلْقِهِ) أَيِ الْقَلْبِيَّةِ وَالْقَالِبِيَّةِ وَبِهِ يُجَابُ عَنْ قَوْلِ سَمَ لِمَ لَمْ يَقُلْ وَأَقْوَالِهِمْ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَقْوَالِهِمْ إلخ) هَلَا زَادَ وَاعْتِقَادَاتِهِمْ فَإِنَّهَا أَكْمَلَ الثَّلَاثَةِ وَعِمَادُهَا بَصْرِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِلْإِمَامِ) أَيِ لِغَيْرِ مَحْصُورِينَ رَاضِينَ بِالتَّطْوِيلِ نَهَايَةً وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَقُولُ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي رَوَايَاتٍ فِي الْأَسْنَى وَالْمُغْنِي وَفِيهِمَا أَيْضًا وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ النَّهَايَةُ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ مَا ذَكَرَ بِإِسْقَاطِ عَبْدِكَ إِلَى وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَإِسْقَاطِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى مُحَمَّدٍ) وَالْأَفْضَلُ الْإِثْنَانِ بِلَفْظِ السِّيَادَةِ كَمَا قَالَ ابْنُ ظَهْرَةَ

☐ قَوْلُهُ: (إِنْ نَوَى بِهِ الدُّعَاءَ) هَلَا ذَكَرَهُ أَيْضًا فِيمَا يَأْتِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُجْزَى عَلَيْهِ) أَيِ كَأَن يَقُولَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِلْأَفْعَالِ خَلْقِهِ) لِمَ لَمْ يَقُلْ وَأَقْوَالِهِمْ. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى مُحَمَّدٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الْمُهَمَّاتِ: وَاشْتَهَرَ زِيَادَةُ سَيِّدِنَا قَبْلَ مُحَمَّدٍ وَفِي كَوْنِهِ أَفْضَلُ نَظَرٌ فِي حِفْظِي أَنَّ الشَّيْخَ عَزَّ الدِّينَ بَنَاهُ عَلَى أَنَّ الْأَفْضَلَ سُلُوكُ الْأَدَبِ أَمْ امْتِثَالُ الْأَمْرِ؟ فَعَلَى الْأَوَّلِ يَسْتَحَبُّ دُونَ الثَّانِي أَهْ. مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَاعْتَمَدَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ أَيِ فِي غَيْرِ شَرْحِهِ أَنَّ الْأَفْضَلَ زِيَادَتُهَا وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّ

وعلى آلِ مُحَمَّدٍ وأزواجه وذُرِّيَّته كما صَلَّيْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ في العالمين إنَّكَ حميدٌ مجيدٌ وبارك على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ وأزواجه وذُرِّيَّته كما بَارَكْتَ على إبراهيمَ وعلى آلِ إبراهيمَ في العالمين إنَّكَ حميدٌ مجيدٌ» وفي رواياتٍ زياداتٌ أُخَرُ يَتَعَلَّقُ بهذه الألفاظِ وما قاله العلماءُ في هذا التشبيه.....

وَصَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ وَبِهِ أَفْتَى الشَّارِحُ لِأَنَّهُ فِيهِ الْإِثْنَانُ بِمَا أَمْرُنَا بِهِ وَزِيَادَةُ الْإِخْبَارِ بِالْوَاقِعِ الَّذِي هُوَ أَدَبٌ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ تَرْكِهِ وَإِنْ تَرَدَّدَ فِي أَفْضَلِيَّتِهِ الْإِسْتَوْثِي، وَأَمَّا حَدِيثُ «لَا تُسَيِّدُونِي فِي الصَّلَاةِ» فَبَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ كَمَا قَالَ بَعْضُ مُتَأَخَّرِي الْحِفَاطِ، وَقَوْلُ الطُّوسِيِّ: إِنَّهَا مُبْطَلَةٌ غَلَطَ شَرْحُ م ر ه س م. عبارةٌ شَرَحَ بِأَفْضَلٍ: وَلَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ سَيِّدِنَا قَبْلَ مُحَمَّدٍ ه. وقال المُغْنِي: ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ اغْتِمَادُ عَدَمِ اسْتِحْبَابِهَا ه. وَتَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا أَنَّ الْمُعْتَمَدَ طَلَبُ زِيَادَةِ السِّيَادَةِ، وَعبارةُ الْكُرْدِيِّ: وَاعْتَمَدَ النَّهَايَةَ اسْتِحْبَابَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ اغْتِمَادَهُ الزِّيَادِيُّ وَالْحَلَبِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَفِي الْإِيْعَابِ: الْأُولَى سُلُوكُ الْأَدَبِ أَيُّ قِيَانِي بِسَيِّدِنَا وَهُوَ مُتَّجِهٌ ه. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر لِأَنَّ فِيهِ الْإِثْنَانِ الْخُ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا مِنْ سَنِّ الْإِثْنَانِ بِلَفْظِ السِّيَادَةِ فِي الْأَذَانِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَغْطِيْمُهُ ﷺ بِوَصْفِ السِّيَادَةِ حَيْثُ ذُكِرَ ه. قَوْلُهُ: (وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ) وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْخِنَا. قَوْلُهُ: (وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ) وَهُمْ كَمَا قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِسْمَاعِيلُ وَإِسْحَاقُ وَأَوَّلَاذُهُمَا وَإِنَّمَا خَصَّ إِبْرَاهِيمَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنَ اللَّهِ هِيَ الرَّحْمَةُ وَلَمْ تَجْتَمِعْ أَيُّ فِي الْقُرْآنِ الرَّحْمَةُ وَالْبَرَكَةُ لِنَبِيِّ غَيْرِهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿رَحِمْتُ اللَّهَ وَبَرَكَتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّكُمْ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾ (هود: ٧٣) فَسَأَلَ ﷺ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِعْطَاءَ مَا تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَةُ مِمَّا سَبَقَ إِعْطَاؤُهُ لِإِبْرَاهِيمَ فَإِنْ قِيلَ نَبِيْنَا ﷺ أَفْضَلُ الْأَنْبِيَاءِ كَيْفَ يَسْأَلُ أَنْ يُصَلَّى عَلَيْهِ كَمَا صَلَّى عَلَى إِبْرَاهِيمَ أُجِيبَ بِأَنَّ الْكَلَامَ قَدْ تَمَّ عِنْدَ قَوْلِهِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَاسْتَأْنَفَ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ مُغْنِي زَادَ النَّهَايَةَ وَلَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ أَنَّ غَيْرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا تُسَاوِيهِمْ مُطْلَقًا لِأَنَّا نَقُولُ مُرَادُنَا بِالْمُسَاوَاةِ عَلَى الْقَوْلِ بِحُصُولِهَا بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْفَرْدِ بِخُصُوصِهِ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ لَهُ ﷺ وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ ه. قَوْلُهُ: (فِي الْعَالَمِينَ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ وَأَدِمَ ذَلِكَ فِي الْعَالَمِينَ وَ. قَوْلُهُ: (إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ) تَغْلِيلٌ لِذَلِكَ الْمَحْذُوفِ أَوْ لِقَوْلِهِ صَلَّى الْخُ شَيْخِنَا. قَوْلُهُ: (وَفِي رِوَايَاتِ الْخُ) قَالَ فِي الْأَذْكَارِ تَبَعًا لِلصَّيْدَلَانِيِّ وَزِيَادَةُ وَارْحَمَ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ كَمَا رَجَحْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بِذَعَةٍ وَاعْتَرَضَ بِوُرُودِهَا فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ صَحَّحَ الْحَاكِمُ بَعْضُهَا مِنْهَا وَتَرَخَّمَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَرَدَّهُ بَعْضُ مُحَقِّقِي أَهْلِ الْحَدِيثِ بِأَنَّ مَا وَقَعَ لِلْحَاكِمِ وَهُمْ وَإِتَائُهَا وَإِنْ كَانَتْ ضَعِيفَةً لَكِنَّهَا شَدِيدَةُ الضَّعْفِ فَلَا يُعْمَلُ بِهَا وَيُؤَيَّدُ قَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ بَعْدَ أَنْ سَأَلَ تِلْكَ الْأَحَادِيثَ وَبَيَّنَّ ضَعْفُهَا وَلَعَلَّ الْمَنْعَ أَرْجَحُ لِضَعْفِ الْأَحَادِيثِ فِي ذَلِكَ أَيُّ لَشِدَّةِ ضَعْفِهَا نِهَائِيَّةً وَفِي الْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (وَمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا التَّشْبِيهِ) عبارةٌ شَيْخِنَا وَأُجِيبَ عَنْ ذَلِكَ أَيُّ اسْتِشْكَالِ التَّشْبِيهِ بِأَجْوِبَةٍ مِنْهَا أَنَّ التَّشْبِيهَ مِنْ حَيْثُ الْكَمِّيَّةُ أَيُّ الْعَدَدِ دُونَ الْكَيْفِيَّةِ أَيُّ الْقَدْرِ وَمِنْهَا أَنَّ التَّشْبِيهَ رَاجِعٌ لِلَّالِ فَقَطُّ وَلَا يُشْكِلُ بِأَنَّ آلَ النَّبِيِّ لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءٍ فَكَيْفَ يُسَاوُونَ بِآلِ إِبْرَاهِيمَ

حَدِيثٌ: «لَا تُسَيِّدُونِي فِي الصَّلَاةِ» بِاطِلَ م ر.

وَأَنَّهُ لَا دَلَالَه فِيهِ بِوَجْهِهِ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَى نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ فِي الدُّرِّ السَّابِقِ
 آيْنًا وَنَارَ الْأَذْرَعِي فِي نَدْبِ هَذَا الْإِمَامِ غَيْرَ مَنْ مَرَّ لَطُولُهُ ثُمَّ بَحَثَ امْتِنَاعَهُ لَوْ خَرَجَ بِهِ وَقْتُ
 الْجُمُعَةِ وَنَظَرَ فِي غَيْرِهَا وَالْأَوْجَهُ كَمَا عَلِمَ مِنْهَا قَدَمَتُهُ فِي الْمَدِّ أَنَّهُ مَتَى شَرَعَ فِيهَا وَقَدْ بَقِيَ
 وَقْتُ يَسْمَعُهَا جَازَ الْإِثْنَانُ بِذَلِكَ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ.

(وَكَذَا الدُّعَاءُ بَعْدَهُ) أَيِ بَعْدَمَا ذَكَرَ كُلَّهُ سُنَّةٌ وَلَوْ لِلْإِمَامِ لِلأَمْرِ بِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بَلْ
 يُكْرَهُ تَرْكُهُ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِ بَعْضِهِ الْآتِي وَأَمَّا التَّشَهُدُ الْأَوَّلُ فَيُكْرَهُ فِيهِ لِينَائِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ
 إِلَّا إِنْ فَرَّغَهُ قَبْلَ إِمَامِهِ فَيَدْعُو حِينَئِذٍ كَمَا مَرَّ وَيَلْحَقُ بِهِ كُلُّ تَشَهُدٍ غَيْرُ مُحْشُوبٍ لِلْمَأْمُومِ، بَلْ

وَهُمْ أَتْبَاءٌ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ مُسَاوَاةِ آلِ النَّبِيِّ وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ أَتْبَاءٍ لِآلِ إِبْرَاهِيمَ وَإِنْ كَانُوا أَتْبَاءَ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ
 لَهُ ﷺ اهـ. وَقَوْلُهُ: (وَمِنْهَا أَنَّ التَّشْبِيهَ الْخ) تَقَدَّمَ هَذَا الْجَوَابُ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ لَا دَلَالَه
 الْخ) لَعَلَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: (هَذَا التَّشْبِيهُ). □ فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. □
 فَوَدَّ: (جَازَ الْإِثْنَانُ الْخ) بَلْ الْقِيَاسُ الْإِثْنَانُ بِذَلِكَ حَيْثُ كَانَ مُسْتَحَبًّا أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْمَدِّ عَنِ الْأَنْوَارِ
 سَم. □ فَوَدَّ: (الْإِثْنَانُ بِذَلِكَ الْخ) أَيِ بِالزِّيَادَةِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ ش. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ) أَيِ فِي
 غَيْرِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَ. □ فَوَدَّ: (وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ
 بِذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ سَم. □ فَوَدَّ: (أَيِ بَعْدَمَا ذَكَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَذَبُّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ إِلَّا إِنْ فَرَّغَهُ إِلَى وَقْضِيَّةٍ
 وَقَوْلُهُ أَيِ وَلَوْ إِلَى أَمَّا الدُّعَاءُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ لِلْإِمَامِ) أَيِ لِغَيْرِ الْمُحْصُورِينَ. □ فَوَدَّ: (إِلَّا إِنْ فَرَّغَهُ الْخ) عِبَارَةٌ
 النَّهْيَةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ أَمَّا الْمُسْبُوقُ إِذَا أَذْرَكَ رَكْعَتَيْنِ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ فَإِنَّهُ يَتَشَهُدُ مَعَ الْإِمَامِ
 تَشَهُدَهُ الْآخِرَ وَهُوَ أَوَّلُ لِلْمَأْمُومِ فَلَا يُكْرَهُ الدُّعَاءُ لَهُ فِيهِ بَلْ يُسْتَحَبُّ وَالْأَشْبَهُ فِي الْمَوَاقِفِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْإِمَامُ
 يُطِيلُ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ إِمَّا لِيَقْلِلَ لِسَانَهُ أَوْ غَيْرَهُ وَأَتَمَّهُ الْمَأْمُومُ سَرِيعًا أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ لَهُ الدُّعَاءُ أَيْضًا بَلْ يُسْتَحَبُّ إِلَى
 أَنْ يَقُومَ إِمَامُهُ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَلَا يُكْرَهُ الدُّعَاءُ لَهُ فِيهِ الْخ وَالْمُرَادُ بِالدُّعَاءِ الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ وَمَا بَعْدَهُ كَمَا
 يُصَرِّحُ بِهِ مَا يَأْتِي عَنْ سَم وَقَوْلُهُ م ر أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ لَهُ الدُّعَاءُ الْخ وَمِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ كَمَا تَقْلَهُ سَم عَلَى حَجٍّ
 عَنْ إِفْتَاءِ الشَّهَابِ الرِّمْلِيِّ اهـ. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَالْأَشْبَهُ فِي الْمَوَاقِفِ الْخ صَرِيحٌ هَذَا الصَّنِيعُ أَنَّ
 الْمَوَاقِفَ الَّذِي أَطَالَ إِمَامَهُ التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ لَا يَأْتِي بِبَقِيَّةِ التَّشَهُدِ الْأَكْمَلِ بَلْ يَشْتَغِلُ بِالدُّعَاءِ وَإِلَّا لَمْ يُحْسِنِ
 التَّفْرِيقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ فِي الْعِبَارَةِ لَكِنْ فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش تَقْلًا عَنْ قَتَاوَى وَابْنِ الشَّارِحِ م ر أَنَّهُ مِثْلُهُ
 فَلْيُرَاجَعْ وَلْيُحَرِّزْ مَذْهَبَ الشَّارِحِ م ر اهـ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ قُبِيلَ الرَّحْنِ الْخَامِسِ.

□ فَوَدَّ: (جَازَ الْإِثْنَانُ) بَلْ الْقِيَاسُ سَنُ الْإِثْنَانِ بِذَلِكَ حَيْثُ كَانَ مُسْتَحَبًّا أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْمَدِّ عَنِ
 الْأَنْوَارِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ) أَيِ فِي غَيْرِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ فَوَدَّ: (وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ
 لَا يُدْرِكُ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) تَقَدَّمَ عَنْ قَتَاوَى شَيْخِنَا الرِّمْلِيِّ مَا
 يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ.

هذا داخل في الأول لأن المراد به غير الأخير نظير ما مر في الآخر وقضية المتن وغيره أنه لا فرق بين الدعاء الأخرى والدنيوي وقال جمع أنه بالأول سنة وبالثاني مباح أي ولو ينحو أرزقني أمة صفتها كذا خلافا لمن منعه أما الدعاء بمحرم فمبطل لها (ومأثوره). أي المنقول منه هنا عنه عليه السلام (أفضل) من غيره لأنه عليه السلام المحيط باللائي بكل محل بخلاف غيره (ومنه اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت) لا استحالة فيه لأنه طلب قبل الوقوع أن يغفر إذا وقع وإنما المستحيل طلب المغفرة الآن لما سيقع (إلى آخره) «وهو ما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت» رواه مسلم وروي أيضا «إذا

قوله: (نظير ما مر في الآخر) أي في شرح فرض في التشهد الأخير. قوله: (أنه لا فرق إلخ) اغتمده النهاية. قوله: (والدنيوي) كاللهم ارزقني جارية حسنة نهاية. قوله: (وقال جمع إلخ) مال إليه المغني. قوله: (بمحرم) يتبني بخلاف المكروه سم على حج، وليس من الدعاء بمحرم ما يقع من الأئمة في القنوت من قولهم أهلك اللهم من بغى علينا واعتدى ونحو ذلك أما أولا: فلعدم تعيين المدعو عليه فاشبه لعن الفاسقين والظالمين وقد صرحوا بجوازه فهذا أولى منه وأما ثانيا فلأن الظالم المعتدي يجوز الدعاء عليه ولو بسوء الخاتمة. وفي سم على أبي شجاع وتوقف بعضهم في جواز الدعاء على الظالم بالفئة في دينه وسوء الخاتمة. ونص بعضهم على أن محل المنع من ذلك في غير الظالم المتمرد أما هو فيجوز. واختلفوا في جواز سؤال العصية، والوجه كما قال بعضهم أنه إن قصد التوقي عن جميع المعاصي والزنا في جميع الأحوال امتنع؛ لأنه سؤال مقام الثبوت أو التحفظ من الشيطان أو التخلص من أفعال السوء فهذا لا بأس به ويتقى الكلام في حال الإطلاق، والمتمنجه عندي الجواز لعدم تعيينه للمحذور واحتماله الوجه الجائز انتهى اه. ع ش وقوله والوجه كما قال بعضهم إلخ فيه توقف لأنه يمنع عن كونه سؤال مقام الثبوت ما سبق منه قبل هذا الدعاء من المعصية والزنا. قوله: (المنقول منه) أي من الدعاء. قوله: (وما أسرفت) كان وجه التعبير عن الاشتغال بما لا يعني من المعصية فما دونها إلى الله والغفلة بما ذكر هو تشبيه صرف أوقات العمر فيها بصرف المال في غير محله المسمى بالإسراف، وهذا معنى دقيق لم أر من نبه عليه فليتأمل وليحترز. وقوله: (وما أنت أعلم به مني) كأن النكتة في ذكر مني مع أنه سبحانه وتعالى أعلم به من كل أحد هو أن الشخص أدرى بحال نفسه من غيره فيلزمه أعلميته تعالى من الغير بالأولى، وهذا أبلغ من التصريح لأنه كالاستدلال على المقصود. وقوله: (أنت المقدم وأنت المؤخر) أي الموجد بالحقيقة لما تقدم وما تأخر مني بحسب الصورة. قوله: (لا إله إلا أنت) عقيب الاستدلال عليه فتأمل حقه تأمله بصري. قوله: (أي الموجد بالحقيقة إلخ) وأولى منه أي الموصّل للمقامات العالية الدينية والدنيوية بالتوفيق، والمانع والمنزل عنها بالخذلان. قوله: (وروي أيضا إلخ) عبارة النهاية ومنه أيضا - اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر

فَرَعَ أَحَدُكُمْ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَخِيرِ فَلْيَتَعَوَّذْ مِنْ أَرْبَعٍ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ أَيَّ بِالْحَاءِ لِأَنَّهُ يَمَسُّحُ الْأَرْضَ كُلَّهَا إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ وَبِالْحَاءِ لِأَنَّهُ مَمْسُوحُ الْعَيْنِ الدَّجَالِ أَيُّ الْكَذَّابِ وَأَوْجَبَ هَذَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَيُنْذِبُ التَّعْمِيمُ فِي الدُّعَاءِ لِخَبَرِ الْمُسْتَغْفِرِيِّ مَا مِنْ دُعَاءٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ قَوْلِ الْعَبْدِ لِلَّهِمَّ اغْفِرْ لَأُمَّةٍ مُحَمَّدٍ مُغْفِرَةً عَامَّةً وَفِي رِوَايَةٍ «أَنَّهُ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي فَقَالَ وَيْحَكَ لَوْ عَمَّمْتَ لَأَسْتَجِيبَ لَكَ وَفِي أُخْرَى أَنَّهُ ضَرَبَ مَنَكِبَ مَنْ قَالَ اغْفِرْ لِي وَارْحَمْنِي ثُمَّ قَالَ لَهُ عَمَّمْ فِي دُعَايِكَ فَإِنَّ بَيْنَ الدُّعَاءِ الْخَاصِّ وَالْعَامِّ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ» وَفِي ذَلِكَ رَدٌّ عَلَى مَنْ مَنَعَ الدُّعَاءَ

وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ - اهـ . قَالَ ع ش قَالَ الشَّيْخُ عَمِيرَةُ قَالَ فِي الْقَوْتِ هَذَا مُتَأَكَّدٌ فَقَدْ صَحَّ الْأَمْرُ بِهِ وَأَوْجَبَهُ قَوْلُ وَامْرَ طَاوُسُ ابْنِهِ بِالْإِعَادَةِ لِتَرْكِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَخْتِمَ بِهِ دُعَاءَهُ لِقَوْلِهِ ﷺ وَاجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَقُولُ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ وَقَوْلُهُ وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ يَخْتِمُ أَنْ الْمُرَادُ بِفِتْنَةِ الْمَمَاتِ الَّتِي تَحْصُلُ عِنْدَ الْإِحْتِسَارِ وَأَضَافَهَا لِلْمَمَاتِ لِاتِّصَالِهَا بِهِ وَأَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مَا يَحْصُلُ عِنْدَ الْمَوْتِ كَالْفِتْنَةِ الَّتِي تَحْصُلُ عِنْدَ سُؤَالِ الْمَلَائِكِينَ وَهَذَا أَظْهَرُ لِأَنَّ مَا يَحْصُلُ عِنْدَ الْمَوْتِ شِمْلَتُهُ فِتْنَةُ الْمَحْيَا اهـ عَلَقَمِي اهـ ع ش . □ فَوُدَّ: (وَأَوْجَبَ هَذَا الْإِنْج) فَكَانَ أَفْضَلَ مِمَّا فِي الْمَثَنِ شَرْحُ بِأَفْضَلِ . □ فَوُدَّ: (وَفِي ذَلِكَ) أَيِ فِي خَبَرِ الْمُسْتَغْفِرِيِّ وَمَا ذَكَرَ بَعْدَهُ . □ فَوُدَّ: (رَدُّ عَلَى مَنْ مَنَعَ الْإِنْج) وَفِي سَمِ عَلَى أَبِي شُجَاعٍ وَقَدْ يَكُونُ الدُّعَاءُ حَرَامًا وَمِنْهُ طَلَبُ مُسْتَحِيلٍ عَقْلًا أَوْ عَادَةً إِلَّا لِنَحْوِ وَلِيٍّ وَطَلَبُ نَفْسٍ مَا دَلَّ الشَّرْعُ عَلَى ثُبُوتِهِ أَوْ ثُبُوتِ مَا دَلَّ عَلَى نَفْيِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعَ ذُنُوبِهِمْ لِدَلَالَةِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَعَذُّبٍ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ بِخِلَافِ نَحْوِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُسْلِمِينَ أَوْ لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ ذُنُوبَهُمْ عَلَى الْأَوْجَهِ لِصِدْقِهِ بِغُفْرَانِ بَعْضِ الذُّنُوبِ لِلْكُلِّ فَلَا مُنَافَاةَ لِلتَّصَوُّصِ وَقَدْ يَكُونُ كُفْرًا كَالدُّعَاءِ بِالْمَغْفِرَةِ لِمَنْ مَاتَ كَافِرًا وَقَدْ يَكُونُ مَكْرُوهًا وَمِنْهُ كَمَا قَالَ الزَّكَاكِيُّ الدُّعَاءُ فِي كَنِيسَةٍ وَحَمَامٍ وَمَحَلٍّ نَجَاسَةٍ وَقَذَرٍ وَلَعِبٍ وَمَغْصِيَةٍ كَالْأَسْوَاقِ الَّتِي يَغْلِبُ وَقُوعُ الْعُقُودِ وَالْإِيمَانِ الْفَاسِدَةِ فِيهَا وَالدُّعَاءُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ خَادِمِهِ وَفِي إِطْلَاقِ عَدَمِ جَوَازِ الدُّعَاءِ عَلَى الْوَلَدِ وَالْخَادِمِ نَظَرٌ، وَيَجُوزُ الدُّعَاءُ لِلْكَافِرِ بِنَحْوِ صِحَّةِ الْبَدَنِ وَالْهِدَايَةِ وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ التَّائِمِينَ عَلَى دُعَائِهِ وَيَحْرُمُ لِعَنْ الْمُسْلِمِ الْمُتَّصِلِ وَيَجُوزُ لِعَنْ أَصْحَابِ الْأَوْصَافِ الْمَذْمُومَةِ كَالْفَاسِقِينَ وَالْمُصَوِّرِينَ غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِشَخْصٍ وَكَالْإِنْسَانِ فِي تَحْرِيمِ لِعْنِهِ بِقِيَّةِ الْحَيَوَانَاتِ اهـ سَمِ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يَكُونُ كُفْرًا لَإِنْجَ لَعَلَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى طَلَبِ مَغْفِرَةِ الشَّرِكِ الْمَمْنُوعَةِ بِنَصِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨] وَمَعَ ذَلِكَ فِي كَوْنِ ذَلِكَ كُفْرًا شَيْئًا وَقَوْلُهُ وَحَمَامٍ لَإِنْجَ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَوَضَّأَ أَوْ اغْتَسَلَ فِي ذَلِكَ كُرْهًا لَمْ أَدْعِيَةُ الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ هَذِهِ وَنَحْوَهَا مُسْتَثْنَاءٌ وَقَوْلُهُ وَفِي إِطْلَاقِ عَدَمِ جَوَازِ الدُّعَاءِ لَإِنْجَ الْمُرَادُ جَوَازًا مُنْتَوِي الطَّرَفَيْنِ وَهُوَ الْإِبَاحَةُ فَلَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ لَا حَرَامٌ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ تَأْدِيبَهُ وَفَلَّيَ عَلَى ظَنِّهِ إِفَادَتَهُ جَازَ كَضَرْبِهِ بِلِ أَوَّلَى وَقَوْلُهُ: وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ التَّائِمِينَ لَإِنْجَ وَيَتَّبِعِي حُرْمَتَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْظِيمِهِ وَتَخْيِيلِ أَنَّ دُعَاءَهُ مُسْتَجَابٌ اهـ ع ش وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ عَدَمِ الْخَوْفِ وَالضَّرُورَةِ .

بالمغفرة للمسلمين إذ لا يلزم منها ولو عامة عدم دخول بعض النار لصديقها بأن تعم أفراد المسلمين دون ما عليهم فإن نوى بعمومها هذا أيضًا لو امتنع بل رُبما يكون كفراً لمخالفته ما علم قطعاً ضرورة أنه لا بُد من دخول جمع منهم النار.

(وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَزِيدَ) الإمام في الدعاء (على قدر) أَقْلُ (التَّشَهُدِ وَ) أَقْلُ (الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) بل الأفضل أَنْ يَنْقُصَ عن ذلك كما في الروضة وغيرها لأنه تبع لهما فإن ساواهما كرهه أئمة المأموم فهو تابع لإمامه، وأما المنفرد فقصية كلام الشيخين أنه كالإمام لكن أطال المتأخرون في أن المذهب أنه يطيل ما شاء ما لم يخف وقوعه في سهو ومثله إمام من مر وظاهر أن محل الخلاف فيمن لم يسن له انتظار نحو داخل. (وَمَنْ عَجَزَ عَنْهُمَا).....

☐ قوله: (فإن نوى بعمومها إلخ) يؤخذ منه أن الإطلاق لا يضُرُّ وهو واضح إذ ليس في اللفظ ما يؤذن بعموم الأحوال بصري. ☐ قوله: (الإمام) إلى قوله ومثله في النهاية والمغني إلا قوله: (فإن ساواه كرهه). قول (سني): (على قدر التشهد) الوجه كما لا يخفى أن المراد بقدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ قدر ما يأتي به منهما من أقلهما أو أكملهما أو غير ذلك أخذًا من التعليل بالتبعية سم ونهاية. ☐ قوله: (فإن ساواهما إلخ) قضية صنيع النهاية والمغني أن المكروه إنما هو الزيادة وأن المساواة خلاف السنة فقط. ☐ قوله: (كرهه) أي وبالأولى إذا زاد كما هو ظاهر سم. ☐ قوله: (أنه يطيل ما شاء إلخ) جزم به جمع ونص عليه في الأم وقال فإن لم يزد على ذلك كرهته وممن جزم بذلك المصنف في مجموعه أسنى ومغني. ☐ قوله: (إمام من مر) أي المخصوصين الراضين بالتطويل قول (سني): (وَمَنْ عَجَزَ عَنْهُمَا إلخ)

(فرغ): لو عجز عن التشهد إلا إذا كان قائماً كأن كان مكتوباً بنحو جدار إذا قام يراه وأمكنه قراءته وإذا جلس لم يره فهل يسقط في هذه الحالة ويجلس في موضعه من غير تشهد أو يجب القيام وقراءته قائماً ثم يجلس للسلام فيسقط جلوس التشهد محافظة على الإتيان بالتشهد لأنه أكد من الجلوس له كما قلنا بحثاً فيما سبق أن من عجز في الفريضة عن قراءة الفاتحة إلا من جلوس لكونها منقوشة بمكان لا يراه إلا جالساً أنه يجلس لقراءتها ويسقط القيام عنه فيه نظر ولا يتعد الاحتمال الثاني قياساً على ما

☐ قوله: (على قدر التشهد إلخ) الوجه كما لا يخفى أن المراد بقدر التشهد والصلاة على النبي ﷺ قدر ما يأتي به منهما من أقلهما أو أكملهما أو غير ذلك أخذًا من التعليل بالتبعية. ☐ قوله: (فإن ساواهما كرهه) أي بالأولى إذا زاد كما هو ظاهر قال في الروض: ويكره أن يزداد في التشهد الأول على الصلاة على النبي ﷺ فإن طوله لم تبطل ولم يسجد للسهو اه. ثم قال: (فإن فرغ من التشهد الأول قام مكبراً ولا يرفع يديه وصحح التووي استجابته اه. ☐ قوله: (ما لم يخف وقوعه في سهو) قال في شرح الروض عن المهمات: جزم به خلائق لا يخصون ونص عليه في الأم، وقال: (فإن لم يزد على التشهد والصلاة على النبي ﷺ كرهته ذلك، وقد جزم بذلك التووي في مجموعه فإنه ذكر التص ولم يخالفه اه.

أَيِ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ (تَرْجَمَ) وَجُوبًا فِي الْوَاجِبِ وَنَدْبًا فِي الْمُنْدُوبِ لِمَا مَرَّ فِي التَّحَرُّمِ (وَيُتْرَجَمُ لِلدُّعَاءِ) الْمَأْثُورِ عَنْهُ ﷺ فِي مَحَلٍّ مِنَ الصَّلَاةِ (وَالذِّكْرُ الْمُنْدُوبُ) أَيِ الْمَأْثُورُ كَذَلِكَ (الْعَاجِزُ) عَنِ النَّطْقِ بِهِمَا بِالْعَرَبِيَّةِ كَمَا يُتْرَجَمُ عَنِ الْوَاجِبِ لِحِيَاظَةِ الْفَضِيلَةِ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي عَاجِزٍ قَصَرَ بِالتَّعَلُّمِ هَلْ يُتْرَجَمُ عَنِ الْمُنْدُوبِ الْمَأْثُورِ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ هُنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَفِيهِ مَا فِيهِ (لَا) الْعَاجِزُ عَنِ غَيْرِ الْمَأْثُورِ مِنْهُمَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَخْتَرَعَ غَيْرَهُمَا وَيُتْرَجَمُ عَنْهُ جُزْمًا فَتَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ وَلَا (الْقَادِرُ) عَلَى مَأْثُورِهِمَا فَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّرْجِمَةُ عَنْهُمَا وَتَبْطُلُ بِهَا صَلَاتُهُ (فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهَا حِينَئِذٍ.

(فَرَعَ) ظَنَّ مُصَلِّيَ فَرَضِ أَنَّهُ فِي نَفْلِ فَكَمَّلَ عَلَيْهِ لَمْ يُؤَثِّرْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي وُضُوءِ الْإِحْتِيَاطِ بِأَنَّ النِّيَّةَ هُنَا بُنِيَتْ ابْتِدَاءً عَلَى يَقِينٍ بِخِلَافِهَا ثُمَّ وَلَيْسَ قِيَامُ النَّفْلِ مَقَامَ الْفَرَضِ مُنْخَصِرًا فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَجُلُوسَةِ الْاسْتِرَاحَةِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُ التَّنْقِيحِ ضَابِطُ مَا يَتَأَدَّى بِهِ الْفَرَضُ

ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ اه سم على المنهج . وقوله : ولا يتعدّد الاحتمال الثاني . أي فيأتي بالتشهُد وما يتبعه من الألفاظ المطلوبة بعده ، ولا يقتصر على الواجب فقط فيما يظهر بل لو قدر على التشهُد جالساً ولم يقدر على الأدعية المندوبة إلا قائماً فقياس ما مرّ عن ابن الرُّفْعَةِ فيما لو عجزَ عن السُّورَةِ مِنْ أَنَّهُ يَجْلِسُ لِقِرَائَتِهَا ثُمَّ يَقُومُ لِلرُّكُوعِ أَنَّهُ يَقُومُ هُنَا بَعْدَ التَّشَهُّدِ لِلأَدْعِيَةِ الْمَطْلُوبَةِ ثُمَّ يَجْلِسُ لِلسَّلَامِ وَبَقِيَ مَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْقُعُودِ وَقَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ وَالِاضْطِجَاعِ فَهَلْ يُقَدِّمُ الْأَوَّلَ أَوِ الثَّانِي؟ فِيهِ نَظَرٌ ، وَالْأَقْرَبُ تَقْدِيمُ الْقِيَامِ لِأَنَّهُ فِيهِ قُعُودًا وَزِيَادَةٌ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ عَجَزَ عَنِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَقَدَرَ عَلَى مَا ذَكَرَ ش .

☐ فَوُدَّ : (أَيِ التَّشَهُّدِ) إِلَى (الْفَرَعِ) : فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ : وَيَتَرَدَّدُ إِلَى الْمُثْنِ . ☐ فَوُدَّ : (أَيِ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ) أَيِ عَنِ النَّطْقِ بِهِمَا بِالْعَرَبِيَّةِ نِهَايَةً . ☐ فَوُدَّ : (تَرْجَمَ وَجُوبًا إِلَخ) أَيِ بَأْيٍ لُغَةً شَاءَ وَعَلَيْهِ التَّعَلُّمُ كَمَا مَرَّ لَكِنْ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ تَعَلُّمِ التَّشَهُّدِ وَأَحْسَنَ ذِكْرًا آخَرَ أَتَى بِهِ وَالْأَقْرَبُ تَرْجِمَهُ ، أَمَّا الْقَادِرُ فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ التَّرْجِمَةُ وَتَبْطُلُ بِهَا صَلَاتُهُ نِهَايَةً . قَالَ الرَّشِيدِيُّ : قَوْلُهُ : لَكِنْ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْ تَعَلُّمِ التَّشَهُّدِ إِلَخ . صَرِيحٌ فِي تَأْخِيرِ التَّرْجِمَةِ عَنِ الذِّكْرِ الَّذِي يَأْتِي بِهِ بَدَلًا عَنِ التَّشَهُّدِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَلَيَنْظُرُ مَا مَوْقِعُ هَذَا الْاسْتِدْرَاكِ بَعْدَ الْمُثْنِ اه . ☐ فَوُدَّ : (لِمَا مَرَّ إِلَخ) مِنْ أَنَّهُ لَا إِعْجَازَ فِيهِمَا نِهَايَةً وَمُعْنَى .

فَوُدَّ (سُنِّي) : (وَيُتْرَجَمُ لِلدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ الْمُنْدُوبِ) أَيِ بِالْفُنُونِ وَتَكْثِيرِ انْتِقَالِ وَتَسْيِيحِ رُكُوعِ وَسُجُودِ نِهَايَةً وَمُعْنَى . ☐ فَوُدَّ : (أَيِ الْمَأْثُورِ كَذَلِكَ) أَيِ فِي مَحَلٍّ مِنَ الصَّلَاةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْدُوبًا لِيُخْصِصَ هَذَا الْمُصَلِّي كَأَدْعِيَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ لِإِمَامٍ غَيْرِ الْمُخْصُورِينَ فَإِنَّهَا مَأْثُورَةٌ فِي الْجُمْلَةِ وَلَيْسَتْ مَنْدُوبَةً عَ ش . وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَنْدُوبًا لَهُ فَكَيْفَ يُنْدَبُ فِي حَقِّهِ تَرْجِمَتُهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ فَائِدَتُهُ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي لَا الْعَاجِزِ عَنِ غَيْرِ الْمَأْثُورِ إِلَخ . أَيِ فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِتَرْجِمَتِهِ نَظَرًا لِكُونِهِ مَأْثُورًا فِي الْجُمْلَةِ . ☐ فَوُدَّ : (أَنَّهُ لَا فَرْقَ) أَيِ بَيْنَ الْمُقْصَرِّ وَغَيْرِهِ . ☐ فَوُدَّ : (فَرَعَ) إِلَى الْمُثْنِ أَقْرَبَ عَ ش . ☐ فَوُدَّ : (لَمْ يُؤَثِّرْ) أَيِ فِي الْإِعْتِدَادِ بِمَا فَعَلَهُ عَ ش . ☐ فَوُدَّ : (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى . ☐ فَوُدَّ : (بِخِلَافِهَا) ثُمَّ أَيِ بِخِلَافِ النِّيَّةِ فِي وُضُوءِ الْإِحْتِيَاطِ . ☐ فَوُدَّ : (وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ عَدَمُ تَأْثِيرِ الظَّنِّ الْمَذْكُورِ .

بِنَيَّْةِ النِّفْلِ أَنْ تَسْبِقَ نِيَّةَ تَشْمَلُهُمَا ثُمَّ يَأْتِي بِشَيْءٍ مِنْ تِلْكَ الْعِبَادَةِ يَنْوِي بِهِ النِّفْلَ وَيُصَادِفُ بَقَاءَ الْفَرْضِ عَلَيْهِ لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ الشُّمُولِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ النِّفْلُ دَاخِلًا كَالْفَرْضِ فِي مُسَمًى مُطْلَقٍ الصَّلَاةِ بِخِلَافِ سُجُودِ الثَّلَاوَةِ وَالسَّهْوِ كَمَا يَأْتِي.

(الثَّانِي عَشَرَ السَّلَامُ) لِلخَّبَرِ السَّابِقِ وَتَحْلِيلِهَا التَّسْلِيمَ وَيَجِبُ إِيقَاعُهُ إِلَى انْتِهَاءِ مِيمٍ عَلَيْكُمْ حَالِ الْقُعُودِ أَوْ بَدَلِهِ وَصَدْرُهُ لِلْقِبْلَةِ وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ كَانَ مَشْغُولًا عَنِ النَّاسِ ثُمَّ أُقْبِلَ عَلَيْهِمْ كَغَائِبٍ حَضَرَ (وَأَقْلَهُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ) لِأَنَّهُ الثَّابِتُ عَنْهُ ﷺ فَإِنْ قَالَ عَلَيْكَ أَوْ السَّلَامُ عَلَيْكُمَا أَوْ سَلَامِي عَلَيْكُمْ مُتَعَمِّدًا عَالِمًا بَطَلَتْ أَوْ عَلَيْهِمْ فَلَا لِأَنَّهُ دُعَاءٌ.....

□ فَوَدَّ: (تَشْمَلُهُمَا) أَيِ الْفَرْضِ وَالتَّقْل. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الْمُنَافَاةِ. □ فَوَدَّ: (لِلخَّبَرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ فَارَقَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْمَعْنَى إِلَى الْمُتْنِ وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ عَدَمِ التَّفَاتِ) إِلَى (وَيَنْتَهِجُهُ). □ فَوَدَّ: (وَتَحْلِيلُهَا) أَيِ تَحْلِيلُ مَا حُرِّمَ بِهَا وَيُبَاحُ فِي غَيْرِهَا ع. ش. □ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ إِيقَاعُهُ الْخُ) حَاصِلُ مَا فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا أَنَّ شُرُوطَ السَّلَامِ تِسْعَةٌ الْأَوَّلُ التَّغْرِيفُ بِأَلَّا فَلَا يَكْفِي سَلَامٌ أَوْ سَلَامِي أَوْ سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَالثَّانِي ضَمِيرُ كَمْ فَلَا يَكْفِي نَحْوُ السَّلَامِ عَلَيْكَ أَوْ عَلَيْهِ بَلْ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِجَمِيعِ مَا ذُكِرَ إِنْ تَعَمَّدَ وَعُلِمَ فِي ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ وَالثَّالِثُ وَضَلْ إِنْ أَخَذَ كَلِمَتَيْهِ بِالْأُخْرَى فَلَوْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا بِكَلَامٍ لَمْ يَصِحَّ نَعَمْ يَصِحُّ السَّلَامُ الْحَسَنُ أَوْ التَّامُّ عَلَيْكُمْ وَالرَّابِعُ الْمَوَالَاةُ فَلَوْ سَكَتَ بَيْنَهُمَا سَكُونًا طَوِيلًا - أَيْ عَمْدًا أَوْ قَصِيرًا أَقْصَدَ بِهِ الْقَطْعَ ضَرًّا كَمَا فِي الْفَاتِحَةِ وَالخَامِسُ كَوْنُهُ مُسْتَقْبِلًا لِلْقِبْلَةِ بِصَدْرِهِ فَلَوْ تَحَوَّلَ بِهِ عَنْهَا ضَرًّا وَالسَّادِسُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِهِ الْخَبَرَ فَقَطُّ بَلْ يَقْصِدَ بِهِ التَّحْلُلَ فَقَطُّ أَوْ مَعَ الْخَبَرِ أَوْ يُطْلَقَ فَلَوْ قَصَدَ بِهِ الْخَبَرَ فَقَطُّ لَمْ يَصِحَّ وَالسَّابِقُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ بِتَمَامِهِ مِنْ جُلُوسٍ فَلَا يَصِحُّ الْإِثْنَانُ بِهِ مِنْ قِيَامٍ مَثَلًا وَالثَّامِنُ أَنْ يُسْمِعَ بِهِ نَفْسَهُ حَيْثُ لَا مَانِعَ مِنَ السَّمْعِ فَلَوْ لَمْ يُسْمِعْ بِهِ نَفْسَهُ لَمْ يَكْفِ وَالتَّاسِعُ أَنْ يَكُونَ بِالْعَرَبِيَّةِ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهَا وَإِلَّا تَرَجَّمَ عَنْهَا اه. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَدَلُهُ) يَشْمَلُ الْإِسْتِيفَاءَ وَقَوْلُهُ وَصَدْرُهُ لِلْقِبْلَةِ لَا يَأْتِي فِيهِ لِأَنَّ اسْتِقْبَالَهُ إِنَّمَا هُوَ بِوَجْهِهِ رَشِيدِي وَيَأْتِي مَا فِيهِ. □ فَوَدَّ: (وَصَدْرُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَشْتَرِطُ فِي الْمَغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَصَدْرُهُ لِلْقِبْلَةِ) فَلَوْ انْحَرَفَ بِهِ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ أَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا وَهَلْ يُعْتَدُّ بِسَلَامِهِ حَيْثُ يُعْذِرُهُ أَوْ لَا وَتَجِبُ إِعَادَتُهُ لِإِثْنَانِهِ بِهِ بَعْدَ الْإِنْجِرَافِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَعَلَيْهِ لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ لَانْتِهَاءَ صَلَاتِهِ ع. ش. أَقُولُ بَلْ قِيَاسُ نَظَائِرِهِ الثَّانِي فَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ ثُمَّ يُعِيدُ سَلَامَهُ. □ فَوَدَّ: (وَالْمَعْنَى فِيهِ) أَيِ فِي السَّلَامِ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ. فَوَدَّ (لِشَيْءٍ) (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ) أَيِ وَلَوْ سَكَتَ الْمِيمُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (أَوْ السَّلَامُ) الْأَوَّلَى تَرْكُهُ أَوْ ذِكْرُهُ قَبْلَ عَلَيْكَ أَوْ عَلَيْهِمْ. □ فَوَدَّ: (أَوْ سَلَامِي) أَيِ أَوْ سَلَامُ اللَّهِ نِهَائِيَّةٌ وَمَغْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ عَلَيْهِمْ الْخُ) أَيِ وَإِنْ قَالَ (السَّلَامُ عَلَيْهِمْ) أَوْ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِمَا أَوْ عَلَيْهِنَ فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ لِكَيْتَهُ لَا يُجْزِي مَغْنَى وَنِهَائِيَّةً. □ فَوَدَّ: (فَلَا لِأَنَّهُ الْخُ) يَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ التَّحْلُلَ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ دُعَاءٌ) أَيِ وَالْدُعَاءُ حَيْثُ لَا

□ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ دُعَاءٌ) أَيِ وَالْدُعَاءُ حَيْثُ لَا خِطَابَ فِيهِ لَا يَضُرُّ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الدُّعَاءَ نَعَمْ إِنْ قَصَدَ الْإِنْجَارَ فَقِيَاسُ التَّغْلِيلِ بَأَنَّهُ دُعَاءٌ أَنَّهُ يَضُرُّ.

وَمَرَّ إِجْزَاءُ عَلَيْكُمْ السَّلَامُ مَعَ كَرَاهِيَتِهِ وَتَشْتَرِطُ الْمَوَالَاةُ بَيْنَ السَّلَامِ وَعَلَيْكُمْ وَأَنْ لَا يَزِيدَ أَوْ يُنْقِصَ مَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي تَكْبِيرِ التَّحَرُّمِ (وَالْأَصْحَحُ جَوَازُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) كَمَا يَجُوزُ فِي التَّشَهُّدِ وَلِقِيَامِ التَّنَوُّينِ مَقَامَ أَلْ (قُلْتُ الْأَصْحَحُ الْمَنْصُوصُ لَا يُجْزِئُهُ) بَلْ تَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ أَيِ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّهُ لَمْ يُثَقَّلْ بِخِلَافِ سَلَامِ التَّشَهُّدِ وَالتَّنَوُّينِ لَا يَقُومُ مَقَامَ أَلْ فِي التَّعْرِيفِ

خُطَابٍ فِيهِ لَا يَضُرُّ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الدُّعَاءَ نَعَمْ إِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِخْبَارَ فِقِيَاسُ التَّغْلِيلِ بِأَنَّهُ دُعَاءٌ أَنَّهُ يَضُرُّ سَم. هـ فَوَدُ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي مَبْحَثِ تَكْبِيرِ التَّحَرُّمِ. هـ فَوَدُ: (إِجْزَاءُ عَلَيْكُمْ السَّلَامُ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يُرَدِّ لِتَأْدِيَتِهِ مَعْنَى الْوَارِدِ وَلَوْ جُودَ صِيغَتِهِ فِيهِ وَإِنَّمَا هِيَ مَقْلُوبَةٌ وَلِذَا كُرِهَ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. هـ فَوَدُ: (وَتَشْتَرِطُ الْمَوَالَاةُ) الْإِخْ أَيِ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ نَفْسَهُ وَسَيَاتِي فِي سُجُودِ السَّهْوِ أَنَّهُ لَوْ قَامَ لِخَامِسَةٍ بَعْدَ تَشَهُّدِهِ فِي الرَّابِعَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ عَادَ وَأَجْزَاءُ تَشَهُّدُهُ فَيَأْتِي بِالسَّلَامِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَتِهِ - أَيِ التَّشَهُّدِ - خِلَافًا لِلْقَاضِي حَيْثُ اشْتَرَطَ إِعَادَتَهُ فِي نَظِيرِ ذَلِكَ لِيَكُونَ السَّلَامُ عَقِبَ التَّشَهُّدِ الَّذِي هُوَ رُكْنٌ شَرْحُ م ر وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِي الرُّوْضَةِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ بِمَا يُرَدُّ مَا قَالَهُ الْقَاضِي مِنْ اشْتِرَاطِ أَنْ يَكُونَ السَّلَامُ عَقِبَ التَّشَهُّدِ الَّذِي هُوَ رُكْنٌ سَم قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر الْمَوَالَاةُ يَنْتَغِي اعْتِبَارُهَا بِمَا سَبَقَ فِي الْفَاتِحَةِ وَقَوْلُهُ م ر وَأَنْ يُسْمَعَ نَفْسَهُ أَيِ قَلْبُهُ هَمَسَ بِهِ بِحَيْثُ لَمْ يَسْمَعْهُ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ فَتَجِبَ إِعَادَتُهُ وَإِنْ نَوَى الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ بِمَا فَعَلَهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِأَنَّهُ نَوَى الْخُرُوجَ قَبْلَ السَّلَامِ أَه. وَيَنْبَغِي اسْتِثْنَاءُ مَا لَوْ قَصَدَ إِخْرَاجَ صَوْتِهِ بِالسَّلَامِ وَمَنْعَهُ طُرُوءَ نَحْوِ سُعَالٍ فَلَا تَبْطُلُ حَيْثُ لِكُونِهِ مَعْدُورًا وَلِإِرْجَاعِهِ. هـ فَوَدُ: (وَأَنْ لَا يَزِيدَ) الْإِخْ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ جَمَعَ بَيْنَ أَلْ وَالتَّنَوُّينِ أَوْ زَادَ الْوَاوَ فِي أَوَّلِ السَّلَامِ لَمْ يَضُرَّ لِأَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ لَا تُغَيِّرُ الْمَعْنَى وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَفَاقًا لَم ر سَم عَلَى الْمَنْهَجِ أَه ع ش. هـ فَوَدُ: (مَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى) رَاجِعٌ لِلزِّيَادَةِ وَالتَّقْصِصِ وَخَرَجَ بِهِ مَا إِذَا لَمْ يُغَيِّرِ الْمَعْنَى وَمِثَالُهُ فِي التَّقْصِصِ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ الْآتِي رَشِيدِيَّ وَسَم وَكَتَبَ عَلَيْهِ الْبُضْرِيُّ أَيْضًا مَا نُصِّهَ يَقْتَضِي إِنْ نَقَصَ مَا لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى لَا يَضُرُّ وَيُضَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُ الْآتِي فِي السَّلَامِ وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ مِمَّا مَرَّ فِي الْفَاتِحَةِ وَالتَّشَهُّدِ أَنَّ التَّقْصِصَ يَضُرُّ أَه. هـ فَوَدُ: (وَلِقِيَامِ التَّنَوُّينِ) الْإِخْ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ التَّنَوُّينَ عَلَى هَذَا لَمْ يَجْزُ سَم.

هـ فَوَدُ: (وَتَشْتَرِطُ الْمَوَالَاةُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْمُبَابِ قَالَ الْقَاضِي وَأَنْ يَصْدُرَ عَقِبَ التَّشَهُّدِ الَّذِي هُوَ رُكْنٌ فَلَوْ صَلَّى الظُّهْرَ أَرْبَعًا ثُمَّ تَشَهُّدَ ثُمَّ شَرَعَ فِي السُّتَةِ سَهْوًا ثُمَّ تَذَكَّرَ بَعْدَ فِرَاقِهَا تَشَهُّدَ ثُمَّ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ ثُمَّ سَلَّمَ، وَكَذَا لَوْ شَكَّ فِي سَجْدَتِي الْأَخِيرَةِ فَاتَى بِهِمَا ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ كَانَ فَعَلَهُمَا فَيَسْتَأْنِفُ التَّشَهُّدَ وَأَنَّهُ لَوْ قَامَ لِخَامِسَةٍ بَعْدَ تَشَهُّدِهِ فِي الرَّابِعَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ عَادَ وَأَجْزَاءُ تَشَهُّدُهُ أَه. مِنْ تُسَخِّةٍ سَقِيمَةٍ فَلْيُحَرِّزْ وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِي الرُّوْضَةِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ بِمَا يُرَدُّ مَا قَالَهُ الْقَاضِي وَفِي شَرْحِ م ر وَتَشْتَرِطُ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسَهُ وَسَيَاتِي فِي سُجُودِ السَّهْوِ أَنَّهُ قَامَ لِخَامِسَةٍ بَعْدَ تَشَهُّدِهِ مِنَ الرَّابِعَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ عَادَ وَأَجْزَاءُ تَشَهُّدُهُ أَه فَيَأْتِي بِالسَّلَامِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَتِهِ خِلَافًا لِلْقَاضِي حَيْثُ اشْتَرَطَ إِعَادَتَهُ فِي نَظِيرِ ذَلِكَ لِيَكُونَ السَّلَامُ عَقِبَ التَّشَهُّدِ الَّذِي هُوَ رُكْنٌ أَه. هـ فَوَدُ: (مَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ فِيهِ تَقْصِصٌ وَلَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى وَأَنَّهُ لَا يُؤَثِّرُ وَلَعَلَّ مِثَالَهُ السَّلَامُ الْآتِي. هـ فَوَدُ: (وَلِقِيَامِ التَّنَوُّينِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ التَّنَوُّينَ عَلَى هَذَا لَمْ يَجْزُ.

وَالْعُمُومُ وَغَيْرُهُمَا، وَالوَاجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَوْ مَعَ عَدَمِ التَّيَافِ فَقَدْ صَحَّ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ مَرَّةً وَاحِدَةً تَلْقَاءُ وَجْهَهُ» وَيُتَّجِهُ جَوَازُ السَّلَامِ بِكَسْرِ فُشْكُونٍ وَبِفَتْحَتَيْنِ عَلَيْكُمُ إِنْ نَوَى بِهِ السَّلَامَ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِمَعْنَاهُ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي سَلَامِي. (وَالْأَصَحُّ) أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ وَلِأَنَّ النِّيَّةَ تَلِيْقُ بِالْفِعْلِ دُونَ التَّرْكِ فَاذْفَعْ قِيَاسَ الْمُقَابِلِ وَعَلَيْهِ يَجِبُ قَرْنُهَا بِأَوَّلِ السَّلَامِ كَمَا يُسَنُّ عَلَى الْآلِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَغَيْرُهُمَا) يُتَأَمَّلُ مِثَالُهُ وَأَمَّا تَسْوِيقُ نَحْوِ الْإِنْتِدَاءِ وَمَجِيءِ الْحَالِ فَمِنْ فُرُوعِ التَّعْرِيفِ سَمِ أَيُّ وَكَذَا الْعَهْدُ وَالْجِنْسُ ع ش وَقَدْ يُقَالُ إِنْ مِنَ الْغَيْرِ الْمُحْسَنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَعَ عَدَمِ التَّيَافِ) (إِلَخ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَيَجْعَلُهَا أَيُّ الْمَرَّةِ تَلْقَاءُ وَجْهَهُ حَيْثُ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا وَلَا يَلْتَمِزُ مُحَافَظَةُ عَلَى الْعَدْلِ بَيْنَ مَلَكَتَيْهِ أَهْ وَهُوَ الظَّاهِرُ الْمَوَافِقُ لِلْحَدِيثِ الْآتِي خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ وَصَرَّحَ بِهِ ع ش فَيُنْدَبُ الْإِلْتِفَاتُ مُطْلَقًا ثُمَّ رَأَيْتُ قَالَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ مَا نَعَصُّ قَوْلُهُ كَانَ يُسَلِّمُ مَرَّةً وَاحِدَةً (إِلَخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْمَرَّةِ قَالَهَا، كَذَلِكَ وَلَا يَلْتَمِزُ فَلْيُحَرِّزْ وَلْيُرَاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُهُ مُصَرِّحًا بِهِ فِي الرُّوضَةِ أَهْ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُتَّجِهُ) (إِلَخ) قَدْ يُقَالُ يُنَاقِضُهُ مَا مَرَّ لَهُ فِي التَّشْهِيدِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِذْ بَالُ لَفْظِ مُرَادِفِهِ فِي سَلَامِ التَّحْلِيلِ فَتَذَكَّرْ وَتَدَبَّرْ بَصْرِيُّ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ الْمُتَأَخَّرَ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفَيْنِ مُسْتَنَتَى مِنَ الْمُتَقَدِّمِ الْمُخَالِفِ لَهُ عِنْدَ الْإِمْكَانِ كَمَا هُنَا، وَتَقَدَّمَ مَوَافَقَةُ النِّهَايَةِ وَشَيْخُنَا لِلشَّارِحِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِكَسْرِ) أَيُّ أَوْ فَتَحَ ع ش وَشَيْخُنَا فِيهِ السَّلَامُ ثَلَاثُ لُغَاتٍ.

☐ قَوْلُهُ: (إِنْ نَوَى بِهِ السَّلَامَ) أَخْرَجَ الْإِطْلَاقَ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِهِ فَارَقَ) (إِلَخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الْقَدْرُ لَا يَكْفِي فِي الْفَرْقِ إِذْ هُوَ فِي سَلَامِي بِمَعْنَى السَّلَامِ فَلَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ مِنْ زِيَادَةٍ مَعَ إِفَادَتِهِ مَا يُقِيدُهُ ذَلِكَ مِنَ الْعُمُومِ بِخِلَافِ سَلَامِي وَإِنْ جُعِلَتْ الْإِضَافَةُ لِلِاسْتِغْرَاقِ إِذْ هُوَ مَعَ ذَلِكَ أَحْصَى بِكَثِيرٍ فَلْيُتَأَمَّلْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مُرَادُهُ بِمَعْنَاهُ مُجْمُوعُ مُفَادِهِ لَا خُصُوصُ السَّلَامِ بَصْرِيُّ وَقَوْلُهُ إِذْ هُوَ فِي سَلَامِي الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ هُوَ فِي. ☐ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ فِي سَلَامِي) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ مَا مَرَّ فِي.

☐ قَوْلُهُ (لِسَيِّ): (وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْخُرُوجِ) وَلَا يَضُرُّ تَعْيِينُ غَيْرِ صَلَاتِهِ خَطَأً بِخِلَافِهِ عَمْدًا خِلَافًا لِمَا فِي الْمُهْمَاتِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ مَا هُوَ فِيهِ بِنِيَّةِ الْخُرُوجِ عَنْ غَيْرِهِ شَرْحُ م ر وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ مَا يُوَافِقُهُ سَمِ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ يَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ أَهْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. ☐ قَوْلُهُ: (يَجِبُ قَرْنُهَا بِأَوَّلِ السَّلَامِ) (إِلَخ) أَيُّ وَإِنْ عَزَبَتْ بَعْدَ ذَلِكَ ع ش.

☐ قَوْلُهُ: (وَغَيْرُهُمَا) يُتَأَمَّلُ مِثَالُهُ وَأَمَّا تَسْوِيقُ نَحْوِ الْإِنْتِدَاءِ وَمَجِيءِ الْحَالِ فَمِنْ فُرُوعِ التَّعْرِيفِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ نَوَى بِهِ السَّلَامَ) أَخْرَجَ الْإِطْلَاقَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْخُرُوجِ) قَالَ فِي الرُّوضِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَيَّ بِالسَّلَامِ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ فَلَا يَضُرُّ تَعْيِينُ غَيْرِ صَلَاتِهِ أَهْ. وَقَوْلُهُ فَلَا يَضُرُّ تَعْيِينُ غَيْرِ صَلَاتِهِ أَيُّ خَطَأً كَمَا قِيلَ بِهِ فِي شَرْحِهِ ثُمَّ قَالَ وَتَبِعْتُ فِي تَقْيِيدِي بِالْخَطِ الْأَضْلِ وَحَذَفَهُ الْمُصَنِّفُ لِقَوْلِ الْمُهْمَاتِ الْمُرَادُ بِذَلِكَ تَعْيِينُ خِلَافٍ مَا هُوَ عَلَيْهِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ مِمَّنْ تَكَلَّمَ عَلَى الْمَسْأَلَةِ قَدْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ ثُمَّ نَازَعَهُ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُمْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ وَفِي شَرْحِ م ر وَلَا يَضُرُّ تَعْيِينُ غَيْرِ صَلَاتِهِ خَطَأً بِخِلَافِهِ عَمْدًا خِلَافًا لِمَا فِي الْمُهْمَاتِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ مَا هُوَ فِيهِ بِنِيَّةِ الْخُرُوجِ عَنْ غَيْرِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (دُونَ التَّرْكِ) قَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَى

فَإِنْ قَدَّمَهَا عَلَيْهِ بَطَلَتْ عَلَيْهِمَا كَمَا لَوْ أَخَّرَهَا عَنْ أَوَّلِهِ عَلَى الضَّعِيفِ قِيلَ يُسْتَنَى عَلَى الْأَصَحِّ
مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ تَجِبُ فِيهَا نِيَّةُ التَّحَلُّلِ وَهِيَ مَا لَوْ أَرَادَ مُتَتَّقِلٌ نَوَى عَدَدًا النِّقْصَ عَنْهُ لِإِثْبَانِهِ فِي
صَلَاتِهِ بِمَا لَمْ تَشْتَمِلْ عَلَيْهِ نِيَّتُهُ فَوَجِبَ قَصْدُهُ لِلتَّحَلُّلِ قَالَهُ الْإِمَامُ أَهـ.

□ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قَدَّمَهَا عَلَيْهِ الْخ) أَي عَلَى الشُّرُوعِ فِيهِ وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ قَصَدَ فِي أَثْنَاءِ التَّشَهُّدِ أَوْ ابْتِدَائِهِ
مَثَلًا أَنْ يَتَوَيَّخُ الْخُرُوجَ عِنْدَ ابْتِدَاءِ السَّلَامِ لِأَنَّهُ نَوَى فِعْلًا مَا يُطْلَبُ مِنْهُ ع ش. □ قَوْلُهُ: (يُسْتَنَى) أَي مِنْ قَوْلِ
الْمُصَنِّفِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْخ ع ش. □ قَوْلُهُ: (مَا لَوْ أَرَادَ مُتَتَّقِلٌ نَوَى عَدَدًا الْخ) أَي كَانَ نَوَى عَشْرًا
وَأَرَادَ السَّلَامَ قَبْلَ الْعَاشِرَةِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِإِثْبَانِهِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَجِبُ الْخ وَعِلَّةُ لَهُ. □ قَوْلُهُ: (قَالَ)
الْإِمَامُ (اغْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ وَالْمُعْنَى، وَكَذَا سَمِ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ قَالَ الْإِمَامُ أَقُولُ عِبَارَةً الْخَادِمَ عَنِ الْإِمَامِ مَنْ سَلَّمَ
فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ قَصْدًا فَإِنْ قَصَدَ التَّحَلُّلَ فَقَدْ قَصَدَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى بَعْضِ مَا نَوَى وَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا وَلَمْ
يَقْصِدِ التَّحَلُّلَ فَقَدْ حَمَلَهُ الْأَيْمَةُ عَلَى كَلَامٍ عَمْدٍ مُبْطِلٍ وَكَانَهُمْ يَقُولُونَ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ التَّحَلُّلِ فِي حَقِّ
الْمُتَتَّقِلِ الَّذِي يُرِيدُ الْإِقْتِصَارَ أَهـ مَا فِي الْخَادِمِ عَنِ الْإِمَامِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ فَقَدْ قَصَدَ الْإِقْتِصَارَ الْخ دَالٌّ
عَلَى أَنَّ قَصْدَ التَّحَلُّلِ مَعَ التَّعَمُّدِ مُتَضَمِّنٌ لِنِيَّةِ الْإِقْتِصَارِ وَأَنَّ قُوَّةَ الْكَلَامِ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ
أَرَادَ السَّلَامَ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ أَي بَأَن نَوَى أَرْبَعًا مَثَلًا ثُمَّ تَشَهَّدَ مِنْ رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ أَرَادَ السَّلَامَ بِدُونِ تَقْدِيمِ نِيَّةِ
الْإِقْتِصَارِ فَإِنْ قَصَدَ التَّحَلُّلَ كَانَ قَصْدُ التَّحَلُّلِ مُتَضَمِّنًا لِقَصْدِ الْإِقْتِصَارِ وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ وَلَا فَلَ، وَحَيْثُ
يُظْهَرُ انْدِفَاعُ مَا دَفَعَ بِهِ الشَّارِحُ فَقَوْلُهُ إِلَّا بِنِيَّتِهِ إِيَّاهُ قَبْلَ فِعْلِهِ الْخ. قُلْنَا: الْإِمَامُ يَقُولُ السَّلَامَ عَلَى الْوَجْهِ
الْمَذْكُورِ مُتَضَمِّنٌ لِنِيَّتِهِ إِيَّاهُ وَهُوَ وَاقِعٌ قَبْلَ فِعْلِهِ وَلَا يَضُرُّ تَقْدِيمُ التَّشَهُّدِ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ فِي الثَّقَلِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْهُ
ابْتِدَاءً لَا يُؤَثِّرُ فَاذْفَعُ قَوْلُهُ: وَحَيْثُ يُدْفَعُ قَوْلُهُ الْخ. غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ مَحَلَّ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى نِيَّةِ التَّحَلُّلِ إِذَا لَمْ يَسْفِهَا
نِيَّةُ النِّقْصِ، وَكَلَامُ الْإِمَامِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ لِكَيْتَهُ مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا لَمْ يَسْفِ تِلْكَ النِّيَّةَ السَّلَامَ، نَعَمْ لِلشَّارِحِ
أَنْ يُنَازِعَ الْإِمَامَ فِي كِفَايَةِ نِيَّةِ التَّحَلُّلِ عَنْ نِيَّةِ النِّقْصِ وَهَذَا أَمْرٌ آخَرُ فَلْيَتَأَمَّلْ انْتَهَتْ عِبَارَةٌ سَم.

لِيَأْفِقَهَا بِهِ بِاسْتِحْبَابِهَا الْآتِي إِذْ لَوْ لَمْ تَلْقَ بِهِ لَمْ تُسْتَحَبَّ فِيهِ فَتَأَمَّلْهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنْ وَجُوبَ النِّيَّةِ يَلِيقُ بِالْفِعْلِ
دُونَ التَّرْكِ وَفِيهِ مَا فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ أَخَّرَهَا عَنْ أَوَّلِهِ) قَضَيْتُهُ أَنَّهَا شَرْطٌ عَلَى الضَّعِيفِ. □ قَوْلُهُ: (قَالَ)
الْإِمَامُ (أَقُولُ عِبَارَةً الْخَادِمَ عَنِ الْإِمَامِ قَالَ وَهَذَا دَقِيقَةٌ وَهِيَ أَنَّ مَنْ سَلَّمَ فِي خِلَالِ صَلَاتِهِ قَصْدًا فَإِنْ قَصَدَ
التَّحَلُّلَ فَقَدْ قَصَدَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى بَعْضِ مَا نَوَى وَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا وَلَمْ يَقْصِدِ التَّحَلُّلَ فَقَدْ حَمَلَهُ الْأَيْمَةُ عَلَى
كَلَامٍ عَمْدٍ مُبْطِلٍ، وَكَانَهُمْ يَقُولُونَ لَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ التَّحَلُّلِ فِي حَقِّ الْمُتَتَّقِلِ الَّذِي يُرِيدُ الْإِقْتِصَارَ أَهـ مَا فِي
الْخَادِمِ عَنِ الْإِمَامِ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: فَقَدْ قَصَدَ الْإِقْتِصَارَ الْخ، دَالٌّ عَلَى أَنَّ قَصْدَ التَّحَلُّلِ مَعَ التَّعَمُّدِ
مُتَضَمِّنٌ لِنِيَّةِ الْإِقْتِصَارِ وَأَنَّ قُوَّةَ الْكَلَامِ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّهُ أَرَادَ السَّلَامَ فِي خِلَالِ الصَّلَاةِ أَي
بَأَن نَوَى أَرْبَعًا مَثَلًا ثُمَّ تَشَهَّدَ مِنْ رُكْعَتَيْنِ، ثُمَّ أَرَادَ السَّلَامَ بِدُونِ تَقْدِيمِ نِيَّةِ الْإِقْتِصَارِ فَإِنْ قَصَدَ التَّحَلُّلَ كَانَ
قَصْدُ التَّحَلُّلِ مُتَضَمِّنًا لِقَصْدِ الْإِقْتِصَارِ وَصَحَّتْ صَلَاتُهُ وَلَا فَلَ، وَحَيْثُ يُظْهَرُ انْدِفَاعُ مَا دَفَعَ بِهِ الشَّارِحُ
فَقَوْلُهُ إِلَّا بِنِيَّتِهِ إِيَّاهُ قَبْلَ فِعْلِهِ الْخ، قُلْنَا: الْإِمَامُ يَقُولُ السَّلَامَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ مُتَضَمِّنٌ لِنِيَّتِهِ إِيَّاهُ وَهُوَ

وفيه نظرٌ ومِمَّا يَدْفَعُهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ النَقْصُ إِلَّا بِنِيَّةٍ إِثَّاهُ قَبْلَ فِعْلِهِ وَحِينَئِذٍ تَبْطُلُ عَلَيْهِ الْمَذْكُورَةُ لِأَنَّ نِيَّتَهُ لِلتَّقْصِ مُتَضَمِّنَةٌ لِسَلَامِهِ الَّذِي أَرَادَهُ فَلَمْ يَحْتَجْ لِنِيَّةٍ أُخْرَى وَلَعَلَّ مَقَالََةَ الْإِمَامِ هَذِهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ النَقْصِ قَبْلَ فِعْلِهِ.

(وَأَكْمَلَهُ السَّلَامُ) وَيُسَنُّ أَنْ لَا يُمْدُّ لَفْظُهُ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهِ (عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ) لِأَنَّهُ الْمَأْثُورُ دُونَ وَبَرَكَاتِهِ إِلَّا فِي الْجِنَازَةِ وَاعْتَرِضَ بِأَنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ صَحِيحَةً (مَرَّتَيْنِ يَمِينًا) مَرَّةً (وَشِمَالًا) مَرَّةً وَيُسَنُّ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا.....

قوله: (وفيه نظرٌ ومِمَّا يَدْفَعُهُ) أي ما قاله الإمام . قوله: (للخبر الصحيح فيه) أي في عدم المد.

قوله: (لأنه) إلى قول المتن ويتوي في المغني إلا قوله إلا في الجنائز إلى المتن، وكذا في النهاية إلا قوله إلا في الجنائز وقوله وشك في مدة مسح وقوله وجود عارٍ للشرعة وقوله والأولى أولى.

قوله: (إلا في الجنائز) كذا قيل ويؤخذ من قول المصنف في الجنائز كغيرها عدم زيادة وبركاته فيها أيضًا سم على حجاج اهـ ع ش . عبارة البصري قوله: دون وبركاته كذا في النهاية والمغني ولم يستشبا صلاة الجنائز بل صرحا في بابها بعدم الاستثناء اهـ . قوله: (بأن فيه) أي في نقل وبركاته . قوله: (أحاديث صحيحة) ومن ثم اختار كثير نذرها نهاية ومغني .

قوله (لشي): (مرتين يمينًا وشمالًا) قال في العباب ويسن أن يجعل الأول عن يمينه والثاني عن يساره وكرة عكسه انتهى . قال في شرحه: بخلاف ما لو سلمها عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه فإنه يكون تاركًا للسنّة ولا يكره اهـ . بقي ما لو سلم الأول عن اليسار فهل يسن حينئذ جعل الثاني عن اليمين يتبعي نعم على حجاج . أقول والأولى خلافه يأتي بالثانية عن يساره أيضًا لأنها هيئتها المشروعة لها ففعلها عن يمينه تغيير للسنّة المطلوبة فيها كما لو قطعت سبابتها اليمنى لا يشير بغيرها لذلك اهـ ع ش ووافق شيخنا . قوله: (ويسن الفضل إلخ) أي بسكتة شيخنا .

واقع قبل فعله ولا يضرب تقدّم التّشهُد لأن زيادته في التّقل وإن لم يقصده ابتداء لا تؤثر فاندفع قوله وحينئذ إلخ ما ذكره غاية الأمر أن محلّ الاحتياج إلى نية التّحلّل إذا لم يسبقها نية التقص وكلام الإمام لا ينافي ذلك لكونه مفروض فيما إذا لم يسبق تلك النية السّلام نعم للشارح أن يناع الإمام في كفاية نية التّحلّل عن نية التقص ، وهذا أمر آخر فليتمل لا يقال قول الإمام الذي يريد الإقتصار يقتضي وجود نية الإقتصار فيشكل لأنه لا حاجة معها لنية التّحلّل لأن معنى كلام الإمام أنه لا بد من تحقّق إرادة الإقتصار أي حيث لم يتو خصوصه من نية التّحلّل فتدبره فإنه أمر دقيق أو مراده بالذي يريد الإقتصار الذي لا يكمل صلاته . قوله: (إلا في الجنائز) كذا قيل ويؤخذ من قول المصنف في الجنائز كغيرها عدم زيادة وبركاته فيها أيضًا . قوله: (مرتين يمينًا وشمالًا) قال في العباب وأن أي ويسن أن يفصل بينهما وأن يجعل الأول عن يمينه والثاني عن يساره وكرة عكسه اهـ . قال في شرحه بخلاف ما لو سلمهما عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه فإنه يكون تاركًا للسنّة ولا يكره إلا على ما يأتي عن المجموع اهـ . بقي

(مُلْتَفِتًا فِي) الْمَرَّةِ (الْأُولَى حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الْأَيْمَنُ) لَا خَدَّاهُ (وَفِي) الْمَرَّةِ (الثَّانِيَةِ) حَتَّى يُرَى خَدُّهُ (الْأَيْسَرُ) لَا خَدَّاهُ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ وَتَحْرُمُ الثَّانِيَةُ إِنْ وُجِدَ مَعَهَا أَوْ قَبْلَهَا مُبْطِلٌ كَحَدَثٍ وَشَكٍّ فِي مُدَّةِ مَسْحٍ وَنِيَّةِ إِقَامَةٍ وَوُجُودِ عَارٍ لِلشُّرَةِ وَخُرُوجِ وَقْتِ جُمُعَةٍ وَيُسْرُ ابْتِدَاؤُهُ فِي كُلِّ مُسْتَقْبَلٍ وَإِنِّهَاؤُهُ مَعَ تَمَامِ التَّيْفَاتِهِ (نَاوِيَا الْمُصَلِّي) إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا أَوْ مُتَفَرِّدًا (السَّلَامُ عَلَى مَنْ) التَّفَتُّ إِلَيْهِ مِمَّنْ (عَنْ يَمِينِهِ) بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى (و) عَنْ (يساره) بِالتَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ (مَنْ مَلَائِكَةٌ وَ)

قَوْلُ (لَسِي): (مُلْتَفِتًا إِلَخ) يُسْتَنَى مِنْهُ الْمُسْتَلْقَى فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْإِلْفَاتُ لِأَنَّهُ مَتَى التَّفَتُّ خَرَجَ عَنِ الْإِسْتِقْبَالِ الْمُشْتَرَطِ حَيْثُ هَكَذَا ظَهَرَ بِهِ يُلْغَزُ قِيَالُ لَنَا مُصَلٍّ مَتَى التَّفَتُّ لِلسَّلَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ رَشِيدِي. وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَا يَتَأْتِي عَلَى مَا بَحَثَهُ الشَّارِحُ فِي السَّابِقِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَوَجَّهَ بِصَدْرِهِ بِأَنْ يَرْفَعَ صَدْرَهُ بِنَحْوِ مَخْدَةٍ لَا يُشْتَرَطُ تَوَجُّهُهُ بِوَجْهِهِ.

قَوْلُ (لَسِي): (حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الْأَيْمَنُ إِلَخ) أَي لِمَنْ خَلْفَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَتَحْرُمُ الثَّانِيَةُ) أَي مَعَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ وَ. □ قَوْلُهُ: (مُبْطِلٌ) أَي لِلصَّلَاةِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (كَحَدَثٍ) أَي وَتَحْوِيلِ صَدْرِهِ بَيْنَ التَّسْلِيمَتَيْنِ. وَفِي سَمِ عَلَى حَجٍّ: وَجْهَ الْحُرْمَةِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّهُ صَارَ إِلَى حَالَةٍ لَا تُقْبَلُ هَذِهِ الصَّلَاةُ الْمَخْصُوصَةُ فَلَا تُقْبَلُ تَوَابِعُهَا ه. ش. □ قَوْلُهُ: (وَشَكٍّ إِلَخ) أَي وَتَخَرُّقٍ خُفٍّ وَانْكِشَافٍ عَوْرَةٍ وَسُقُوطِ نَجَاسَةٍ غَيْرِ مَغْفُورٍ عَنْهَا عَلَيْهِ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي. قَالَ ع. ش.: أَي انْكِشَافًا مُبْطِلًا لِلصَّلَاةِ بِأَنْ طَالَ الزَّمَنُ مَثَلًا ه. وَيُقَالُ نَظِيرُهُ فِي سُقُوطِ النَجَاسَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَنِيَّةُ إِقَامَةٍ) أَي وَنِيَّةُ الْقَاصِرِ الْإِقَامَةَ. □ قَوْلُهُ: (وَوُجُودِ عَارٍ لِلشُّرَةِ) إِنْ أُريدَ أَنَّ تَحْرُمَ الثَّانِيَةُ مَعَ الْعُرْيِ قَوَاضٍ أَوْ مُطْلَقًا فَفِيهِ نَظَرٌ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَخُرُوجِ وَقْتِ جُمُعَةٍ) أَي وَتَبَيُّنِ خَطِيئَةٍ فِي الْاجْتِهَادِ وَعِثْقِ أَمَةٍ مَكْشُوفَةِ الرَّأْسِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مَعَ تَمَامِ التَّيْفَاتِهِ) قُلُو تَمَّ السَّلَامُ قَبْلَهُ فَهَلْ يَتِمُّ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ مُسْتَقِيلَةٌ، وَالظَّاهِرُ نَعَمْ وَفِي عَكْسِهِ يَسْتَمِرُّ حَتَّى يُتِمَّ السَّلَامَ وَلَا يَزِيدُ فِي الْإِلْفَاتِ فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضًا ه. بَصْرِيٌّ.

قَوْلُ (لَسِي): (نَاوِيَا السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ إِلَخ) بَحَثَ الْفَاضِلُ الْمُحَشِّي سَم أَنَّهُ يُشْتَرَطُ مَعَ نِيَّةِ السَّلَامِ أَوْ الرَّدِّ عَلَى مَنْ ذَكَرَ نِيَّةَ سَلَامِ الصَّلَاةِ أَيْضًا حَتَّى لَوْ نَوَى مُجَرَّدَ السَّلَامِ أَوْ الرَّدَّ ضَرَّ وَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا بِهِ لَوْجُودِ الصَّارِفِ حَيْثُ كَالْتَّسْبِيحِ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ وَالْفَتْحُ عَلَى الْإِمَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْفَرْقَ لَا يَتَّعٍ مِنْ حَيْثُ

مَا لَوْ سَلَّمَ الْأَوَّلَ عَنِ الْيَسَارِ فَهَلْ يُسْنُّ لَهُ حَيْثُ جَعَلَ الثَّانِي عَنْ الْيَمِينِ؟ يَنْبَغِي نَعَمْ. □ قَوْلُهُ: (وَتَحْرُمُ الثَّانِيَةُ) أَقُولُ وَجْهَ الْحُرْمَةِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّهُ صَارَ إِلَى حَالَةٍ لَا تُقْبَلُ هَذِهِ الصَّلَاةُ الْمَخْصُوصَةُ فَلَا تُقْبَلُ تَوَابِعُهَا إِلَّا أَنَّهُ يُشْكَلُ وَجُودُ الشُّرَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَنِيَّةُ إِقَامَةٍ) أَي نِيَّةُ الْقَاصِرِ. □ قَوْلُهُ: (وَوُجُودِ عَارٍ لِلشُّرَةِ) إِنْ أُريدَ أَنَّهُ تَحْرُمُ الثَّانِيَةُ مَعَ الْعُرْيِ قَوَاضٍ أَوْ مُطْلَقًا فَفِيهِ نَظَرٌ. □ قَوْلُهُ: (نَاوِيَا السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ إِلَخ) شَامِلٌ لِغَيْرِ الْمُصَلِّي ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي. (تَنْبِيْهُ): هَلْ يُشْتَرَطُ مَعَ نِيَّةِ السَّلَامِ أَوْ الرَّدِّ فِيمَا ذَكَرَ عَلَى مَنْ ذَكَرَ نِيَّةَ سَلَامِ الصَّلَاةِ حَتَّى لَوْ نَوَى مُجَرَّدَ السَّلَامِ أَوْ الرَّدَّ ضَرَّ لِلصَّارِفِ، وَقَدْ قَالُوا يُشْتَرَطُ فَقَدْ الصَّارِفُ أَوْ لَا يُشْتَرَطُ، فَيَكُونُ هَذَا مُسْتَسْتَقًى مِنْ اشْتِرَاطِ قَصْدِ الصَّارِفِ لَوُورُودِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ وَلَا يُقَالُ هَذَا مَأْمُورٌ بِهِ فَلَا يَخْتَاجُ لِفَقْدِ الصَّارِفِ لِأَنَّ نَحْوَ التَّسْبِيحِ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ، وَالْفَتْحُ عَلَى الْإِمَامِ مَأْمُورٌ بِهِ مَعَ

مُؤْمِنِي (إِنْسٍ وَجَنٍّ) لِلْحَدِيثِ الْحَسَنِ بِذَلِكَ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَلَا شَكَّ فِي نَدْبِ السَّلَامِ عَلَى الْمُحَاذِي أَيْضًا فَيَنْوِيهِ عَلَى مَنْ خَلَفَهُ أَوْ وَإِمَامِهِ فِي الْمَأْمُومِ بِأَيُّهَا شَاءَ وَالْأُولَى أُولَى. (وَيَنْوِيهِ الْإِمَامُ) وَالْمَأْمُومُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ وَاحْتِاجَ لَهُ لِقَلًّا يَفْعُلُ عَنْ الْمُقْتَدِينَ (السَّلَامُ) أَيِ ابْتِدَاءِهِ (عَلَى الْمُقْتَدِينَ) فَيَنْوِيهِ كُلُّ عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ بِالْأُولَى وَعَلَى مَنْ عَنْ يَسَارِهِ بِالثَّانِيَةِ وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ أَوْ وَإِمَامِهِ فِي الْمَأْمُومِ بِأَيُّهَا شَاءَ وَالْأُولَى أَفْضَلُ (وَهُمْ) أَيِ الْمُقْتَدُونَ يُسْتَنُّ لَهُمْ أَنْ يَنْوُوا (الرَّدَّ) عَلَى بَعْضِهِمْ مِمَّنْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ وَ (عَلَيْهِ) أَيِ الْإِمَامِ فَمَنْ عَلَى يَمِينِ الْمُسَلِّمِ يَنْوِيهِ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ وَمَنْ عَلَى يَسَارِهِ يَنْوِيهِ بِالْأُولَى.....

اِغْتِيَارُ الْأُيْمَةِ لِهَذِهِ النَّيَّةِ مِنْ مُتَمَمَّاتِ الرُّكْنِ وَمُكَمَّلَاتِهِ وَهُوَ لَا يَلَايُكُمْ كَوْنُهُ صَارِفًا لَهُ مُخْرِجًا لَهُ عَنْ الْإِعْتِدَادِ بِهِ بِخِلَافِ قَصْدِ الْإِعْلَامِ بِالتَّلَاوَةِ وَالذِّكْرِ فَإِنَّهُ مُنَافٍ لِتَمَامِيَّتِهِمَا مِنْ تَحْضِيزِ الْقَصْدِ لَهَا قَلْبًا مَلُّ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْمَنْهَجِ نَقَلَ عَنْ م ر أَنَّهُ ذَاكَرَهُ فِي هَذَا الْبَحْثِ فَمَالَ إِلَى عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ وَقَالَ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ ثُمَّ تَعَقَّبَهُ بِإِيرَادِ نَحْوِ التَّنْسِيحِ إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ وَقَدْ عَلِمْتُ وَجْهَ الْفَرْقِ بَصْرِيٍّ وَوَأَفْقَهُ ش فَقَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرَ مَا فِي حَاشِيَةِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ مَا نَصَّه وَقَوْلُهُ وَهُوَ الْوَجْهَ أَيِ الْإِشْتِرَاطِ ذَكَرَ مِثْلَهُ فِي حَاشِيَّتِهِ عَلَى حَجٍّ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَالْأَقْرَبُ مَا مَالَ إِلَيْهِ م ر مِنْ عَدَمِ الْإِشْتِرَاطِ وَيُوجَّهُ بِمَا قَالَهُ ابْنُ حَجٍّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ مَنْ عَنْ يَمِينِهِ بِسَلَامِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الرَّدُّ لِأَنَّهُ لِكُونِهِ مَشْرُوعًا لِلتَّحَلُّلِ لَمْ يَصْلُحْ لِلْأَمَانِ فَكَانَتْ لَمْ يَوْجَدَ مِنْهُ سَلَامٌ عَلَى غَيْرِهِ وَحَيْثُ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَصْلُحْ صَارِفًا لَهُ وَأَقْرَهُ الْبُجَيْرِيُّ. □ قَوْلُهُ: (وَمُؤْمِنِي إِنْسٍ وَجَنٍّ) الْأَحْيَاءُ وَالْأَمْوَاتُ بُجَيْرِيٌّ عَنِ الْحَفْظِيِّ أَيِ إِلَى مُنْقَطِعِ الدُّنْيَا شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (لِقَلًّا يَفْعُلُ عَنْ الْمُقْتَدِينَ) قَدْ يُقَالُ هُوَ مَحَلٌّ تَأْمُلُ لِأَنَّ غَيْرَ الْمُقْتَدِينَ مَظَنَّةُ الْغَفْلَةِ لَا الْمُقْتَدِينَ فَالْأُولَى تَوَجُّيْهُهُ بِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ الْمُحَقِّقُ مِنْ أَنَّ فِي هَذَا عُمُومًا بِالنَّسْبَةِ لِمَا قَبْلَهُ بِاِغْتِيَارِ شُمُولِهِ الْمُقْتَدِينَ مِنْ خَلْفِهِ بَصْرِيٍّ.

□ قَوْلُهُ: (فَيَنْوِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَلْحِقَتْ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَأْمُومِ. □ قَوْلُهُ: (فَيَنْوِيهِ) الْفَاءُ تَفْسِيرِيَّةٌ. □ قَوْلُهُ: (كُلُّ) أَيِ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ الْخُ) أَيِ وَلَوْ غَيْرَ مُصَلٍّ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ الْمُصَلِّي الرَّدُّ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ قَصَدَهُ بِالسَّلَامِ ثُمَّ رَأَيْتُ حَجَّ بَنَّهُ عَلَيْهِ ش.

□ قَوْلُهُ: (بِالْأُولَى الْخُ) هَذَا لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَأْمُومِينَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي عَنْ سَمِ فِي الرَّدِّ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ) أَيِ فِي الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْمَأْمُومِ) وَكَذَا فِي الْإِمَامِ فِي الْكُفْبَةِ إِذَا اسْتَقْبَلَهُ بَعْضُ الْمَأْمُومِ، وَكَذَا فِي الْخَوْفِ سَمِ عِبَارَةٌ الْبَصْرِيُّ كَانَ التَّقْيِيدُ بِهِ أَيِ بِالْمَأْمُومِ لِلْغَالِبِ وَإِلَّا فَقَدْ يَتَصَوَّرُ فِي الْإِمَامِ كَأَنَّ كَانَا فِي الْكُفْبَةِ أَوْ حَوْلَهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه. □ قَوْلُهُ: (بِالْأُولَى) هَذَا فِي الْمَأْمُومِ

أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ فِيهِ مُجَرَّدَ التَّهْمِيمِ ضَرَّ وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ قَلْبًا مَلُّ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ) أَيِ فِيهِمَا.

□ قَوْلُهُ: (فِي الْمَأْمُومِ)، وَكَذَا فِي الْإِمَامِ فِي الْكُفْبَةِ إِذَا اسْتَقْبَلَهُ بَعْضُ الْمَأْمُومِينَ، وَكَذَا فِي الْخَوْفِ.

□ قَوْلُهُ: (بِالْأُولَى) هَذَا فِي الْمَأْمُومِ مَحَلَّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا أَخَّرَ تَسْلِيمَتَيْهِ عَنْ تَسْلِيمَتِي الْمُسَلِّمِ وَإِلَّا فَإِنَّمَا يَنْوِي بِالْأُولَى وَالْآخَرُ يُرَدُّ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ إِنْ تَأَخَّرَتْ عَنْ أَوَّلِهِ.

وَمَنْ خَلَفَهُ وَإِمَامُهُ بَأْيُهُمَا شَاءَ وَالْأُولَى أَفْضَلُ لِيَخْبِرَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ بِذَلِكَ وَاسْتَشْكَلَ مَا ذَكَرَ فَيَمْنُ عَلَى يَسَارِهِ بِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يَنْوِيهِ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ فَكَيْفَ يَرُدُّ قَبْلَ السَّلَامِ عَلَيْهِ وَرَدُّ بَأْنِ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْأُولَى لِلْمَأْمُومِ أَنْ يُؤَخَّرَ تَسْلِيمَتُهُ إِلَى فَرَاغِ تَسْلِيمَتَيِ الْإِمَامِ، وَاحْتِيَاجُ السَّلَامِ لِنِيَّةٍ بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهَا فَإِنَّ الْخِطَابَ كَافٍ فِي الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ فَأَيُّ مَعْنَى لَهَا وَالصَّرِيحُ لَا يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ، وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَحْتَاجْ لَهَا الْمُسَلِّمُ خَارِجَ الصَّلَاةِ فِي آدَاءِ الشُّنَّةِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُسَلِّمَ خَارِجَهَا لَمْ يُوجَدْ لِسَلَامِهِ صَارِفٌ عَنْ مَوْضُوعِهِ فَلَمْ يَحْتَاجْ لَهَا وَأَمَّا فِيهَا فَكَوْنُهُ وَاجِبًا فِي الْخُرُوجِ مِنْهَا صَارِفٌ عَنْ انْصِرَافِهِ لِلْمُقْتَدِينَ بِالنَّسْبَةِ لِلشُّنَّةِ فَاحْتَاجَ لَهَا لِهَذَا الصَّارِفِ وَإِنْ كَانَ صَرِيحًا إِذْ هُوَ عِنْدَ الصَّارِفِ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْقَصْدُ وَالْحَقِّقَةُ الثَّانِيَةُ بِالْأُولَى فِي ذَلِكَ لِأَنَّ تَبَعِيَّتَهَا لَهَا صَارِفٌ عَنْ ذَلِكَ أَيْضًا وَلَوْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ غَيْرُ مُصَلٍّ لَمْ يَلْزَمَهُ الرَّدُّ لِانْصِرَافِهِ لِلتَّحَلُّلِ دُونَ التَّأْمِينِ الْمَقْصُودِ مِنَ السَّلَامِ الْوَاجِبِ رَدُّهُ وَلِأَنَّ الْمُصَلِّيَ غَيْرُ مُتَأَهِّلٍ لِلْخِطَابِ وَمَنْ تَمَّ....

مَحَلَّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذَا أَخَّرَ تَسْلِيمَتَيْهِ عَنْ تَسْلِيمَتَيِ الْمُسَلِّمِ وَالْأَوَّلَى يَنْوِي بِالْأُولَى الْإِبْتِدَاءَ وَالْآخِرَ يَرُدُّ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ إِنْ تَأَخَّرَتْ عَنْ أَوَّلِهِ سَمَّ وَيَجْرِي مِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ بِالثَّانِيَةِ فَكَانَ الْأَنْسَبُ ذِكْرُهُ هُنَاكَ .

☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ) أَيِ خَلَفَ الْمُسَلِّمَ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا وَ . ☐ قَوْلُهُ: (وَإِمَامُهُ) أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُسَلِّمُ مَأْمُومًا نَظَرًا لِلْغَالِبِ كَمَا مَرَّ . ☐ قَوْلُهُ: (بِأْيُهُمَا) هَذَا لَا يَأْتِي إِذَا تَوَسَّطَتْ تَسْلِيمَتَاهُ بَيْنَ تَسْلِيمَتَيِ الْمُسَلِّمِ وَقَدْ سَلَّمَ عَلَيْهِ الْمُسَلِّمُ بِثَانِيَةٍ مَثَلًا سَمَّ عَلَى حَجٍّ أَيْ قَيْنَوِي حِينَئِذٍ الرَّدُّ لَا السَّلَامَ عَشْرًا وَقَوْلُهُ الرَّدُّ لَا السَّلَامَ صَوَابُهُ الْعَكْسُ . ☐ قَوْلُهُ: (لِيَخْبِرَ أَبِي دَاوُدَ الْإِنْفَ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ نَاوِيًا السَّلَامَ الْإِنْفَ .

☐ قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرَهُ الْإِنْفَ) أَيِ كَوْنُ الَّذِي عَنْ يَسَارِ الْإِمَامِ يَنْوِي الرَّدُّ عَلَيْهِ بِالْأُولَى نِهَابَةً . ☐ قَوْلُهُ: (وَاحْتِيَاجُ السَّلَامِ الْإِنْفَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَا ذَكَرَ عِبَارَةَ النِّهَابَةِ وَاسْتَشْكَلَ أَيْضًا قَوْلَهُمْ يَنْوِي السَّلَامَ عَلَى الْمُقْتَدِينَ بِأَنَّهُ الْإِنْفَ . ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهَا) أَيِ لِلنِّيَّةِ نِهَابَةً . ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الْخِطَابَ الْإِنْفَ) الْأَخْصَرُ الْوَاضِحُ فَإِنَّ الْخِطَابَ صَرِيحٌ فِي الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ، وَالصَّرِيحُ لَا يَحْتَاجُ لِنِيَّةٍ . ☐ قَوْلُهُ: (فَأَيُّ مَعْنَى لَهَا) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ لَا مَعْنَى لَهَا . ☐ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا فِيهَا) أَيِ وَأَمَّا السَّلَامُ فِي الصَّلَاةِ . ☐ قَوْلُهُ: (إِذْ هُوَ) أَيِ الصَّرِيحُ . ☐ قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي الْإِحْتِيَاجِ لِلنِّيَّةِ بِالنَّسْبَةِ لِلشُّنَّةِ . ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ تَعَيُّنَهَا لَهَا) أَيِ تَعَيُّنُ الثَّانِيَةِ لِلصَّلَاةِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً وَيَتَذَفُّ بِذَلِكَ مَا كَتَبَ بَعْضُهُمْ هُنَا مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ لِأَنَّ تَعَيُّنَهَا كَذَا فِي أَصْلِ الشَّارِحِ مَكْشُوطَةٌ وَمَضْبُوطَةٌ بِهَذَا الضَّبْطِ بِخَطِّهِ وَفِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأُصُولِ الصَّحِيحَةِ لِأَنَّ تَبَعِيَّتَهَا وَهِيَ ظَاهِرَةٌ أَوْ مُتَعَيِّنَةٌ انْتَهَى . فَإِنَّ مَعْنَاهُ تَوَهُُّمُ رُجُوعِ ضَمِيرِ لَهَا لِلْأُولَى نَعَمْ كَانَ الْأُولَى الْعَطْفَ لِيُفِيدَ أَنَّهُ عِلَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ كَالْإِلْحَاقِ . ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ) أَيِ الْمُصَلِّي مُطْلَقًا . ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ يَسَارِهِ) أَيِ أَوْ خَلْفَهُ أَوْ يَسَارَهُ .

☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَلْزَمْ) أَيِ الْغَيْرِ . ☐ قَوْلُهُ: (الْوَاجِبُ رَدُّهُ) صِفَةُ السَّلَامِ . ☐ قَوْلُهُ: (لِلْخِطَابِ) أَيِ لِأَنَّ يُخَاطَبُهُ غَيْرُهُ بِالرَّدِّ كَذَا ظَاهِرٌ سِيَاقِهِ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُصَلِّيَ بِسَلَامِهِ لَا سِيمَا الثَّانِي فَرَعَ مِنَ الصَّلَاةِ وَصَارَ أَهْلًا

☐ قَوْلُهُ: (بِأْيُهُمَا) لَا يَأْتِي إِذَا تَوَسَّطَتْ تَسْلِيمَتَاهُ بَيْنَ تَسْلِيمَتَيِ الْمُسَلِّمِ وَقَدْ سَلَّمَ عَلَيْهِ الْمُسَلِّمُ بِثَانِيَةٍ مَثَلًا .

لو سَلَّمَ عليه لم يَلْزَمه الرُّدُّ بل يُسَنُّ كما يأتي وقياسه ندبه هنا أيضًا.
(الثالث عشر ترتيب الأركان إجمالاً) لكن لا مُطلقاً بل (كما ذكرنا) في عَدِّها المُشْتَمِلِ على
قَرْنِ النِّيَّةِ بالتكبير.....

لِلْخُطَابِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ خِطَابُهُ لِغَيْرِهِ بِالسَّلَامِ وَوُيُودُهُ مَا بَعْدَهُ فَلَا إِشْكَالَ حَيْثُ ذِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ سَلَّمَ)
أَيِ غَيْرِ الْمُصَلِّي . ٥ قَوْلُهُ: (بَلْ يُسَنُّ) أَيِ بَعْدَ فَرَاغِ الصَّلَاةِ كَمَا يَأْتِي ع ش . ٥ قَوْلُهُ: (وَقِيَاسُهُ نَذْبُهُ هُنَا الْخُ)
أَيِ قِيَاسُهُ أَنْ يَنْذُبَ لِغَيْرِ الْمُصَلِّي أَنْ يَرُدَّ السَّلَامَ عَلَى الْمُصَلِّي وَقَدْ يُفَرِّقُ بَأَنَ سَلَامٍ غَيْرِ الْمُصَلِّي عَلَى
الْمُصَلِّي يَتَعَيَّنُ لِسَلَامِ الْأَمَانِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ الرُّدُّ غَيْرَ أَنَّ الْمُصَلِّيَ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُتَاهِلاً لِلْخُطَابِ كَانَتْ
مَشْرُوعِيَّةُ الرُّدِّ فِي حَقِّهِ عَلَى وَجْهِ النَّذْبِ وَلَا كَذَلِكَ سَلَامُ الْمُصَلِّي عَلَى غَيْرِهِ نَعَمَ إِنْ ذَلَّتِ الْقَرَائِنُ عَلَى
أَنَّهُ قَصَدَ بِهِ أَيْضًا ابْتِدَاءَ السَّلَامِ عَلَيْهِ لَمْ يَتَعَدَّ فَلْيَتَأَمَّلْ بِضُرِّي . عِبَارَةٌ ع ش قَوْلُهُ: وَقِيَاسُهُ نَذْبُهُ الْخُ . أَيِ
حَيْثُ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ذَلِكَ كَأَنَّهُ عِلْمُهُ مِنْ عَادَتِهِ بِإِخْبَارِهِ لَهُ سَابِقًا وَلَا يَخْتَصُّ السَّلَامُ بِالْحَاضِرِينَ بَلْ يَغُمُّ
كُلُّ مَنْ فِي جِهَةِ يَمِينِهِ مَثَلًا وَإِنْ بَعُدُوا إِلَى آخِرِ الدُّنْيَا وَإِنْ اقْتَضَى قَوْلُ الْبَهْجَةِ: وَنِيَّةُ الْحُضَارِ بِالسَّلَامِ
تَخْصِيصُهُ بِهِمْ (فَرَعَ اسْتَطْرَادِي): وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْ شَخْصَيْنِ تَلَاقِيَا مَعَ شَخْصٍ وَاحِدٍ فَسَلَّمَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِ
فَرَدَّ عَلَيْهِ نَاوِيَا الرُّدَّ عَلَى مَنْ سَلَّمَ وَالْإِبْتِدَاءُ؟ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ فَهَلْ تَكْفِي هَذِهِ الصَّيْغَةُ عَنْهُمَا أَوْ لَا لِأَنَّ
فِيهَا تَشْرِيكًَا بَيْنَ فَرَضٍ وَهُوَ الرُّدُّ وَسَنَةٍ وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ؟ فِيهِ نَظَرٌ أَقُولُ: وَالْأَقْرَبُ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ وَلَا يَضُرُّ
التَّشْرِيكَ الْمَذْكُورُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ فِي الْمَأْمُومِينَ إِذَا تَأَخَّرَ سَلَامُ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضٍ فَكُلُّ يَنْوِي بِكُلِّ
تَسْلِيمَةِ السَّلَامِ عَلَى مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ عَلَيْهِ وَالرُّدُّ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ اهـ . ٥ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) وَقِيَاسُهُ أَيْضًا نَذْبُ رَدِّ
بَعْضِ الْمَأْمُومِينَ بَعْدَ تَسْلِيمَتِهِ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ إِذَا لَمْ يَتَأَتَّ الرُّدُّ بِأَخْذَاهُمَا كَمَا لَوْ قَارَنَ فِي
تَسْلِيمَتِهِ تَسْلِيمَتِي مَنْ عَلَى يَمِينِهِ وَقَدْ نَوَى مَنْ عَلَى يَمِينِهِ السَّلَامَ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ فَإِنْ ثَانِيَتَهُ لَا تَصْلُحُ لِرَدِّ
سَلَامٍ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ لِمُقَارَنَتِهِ إِيَّاهَا وَقَدْ خَرَجَ بِهَا قِيَّتِي رَدًّا بَعْدَ الْخُرُوجِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم .
قَوْلُ (السُّ): (الثالث عشر) بَفَتْحِ الْجُزْأَيْنِ لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ تَرْكِيبًا عَدَدِيًّا، وَكَذَا الرَّابِعُ عَشَرَ وَنَحْوَهُ شَيْخُنَا
وَسَم . ٥ قَوْلُهُ: (كَمَا ذَكَرْنَا فِي عَدِّهَا) أَيِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ فِي عَدِّ الْأَرْكَانِ شَيْخُنَا . ٥ قَوْلُهُ: (فِي)
عَدِّهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُتَنِّ فِي الْنَهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ عَدَمُ مُضِيِّ رُكْنٍ . ٥ قَوْلُهُ: (الْمُشْتَمِلُ)
عَلَى قَرْنِ النِّيَّةِ الْخُ) أَيِ فَالْتَرْتِيبُ عِنْدَ مَنْ أَطْلَقَهُ مُرَادًا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ وَمِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهَا بَعْدَ

٥ قَوْلُهُ: (وَقِيَاسُهُ نَذْبُهُ هُنَا أَيْضًا) قِيَاسُهُ أَيْضًا نَذْبُ رَدِّ بَعْضِ الْمَأْمُومِينَ بَعْدَ تَسْلِيمَتِهِ عَلَى مَنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ
مِنْهُمْ إِذَا لَمْ يَتَأَتَّ الرُّدُّ بِأَخْذَاهُمَا كَمَا لَوْ قَارَنَ فِي تَسْلِيمَتِهِ تَسْلِيمَتِي مَنْ عَلَى يَمِينِهِ، وَقَدْ نَوَى مَنْ عَلَى
يَمِينِهِ السَّلَامَ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ فَإِنْ ثَانِيَتَهُ لَا تَصْلُحُ لِرَدِّ سَلَامٍ مَنْ عَلَى يَمِينِهِ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ لِمُقَارَنَتِهَا إِيَّاهَا وَقَدْ
خَرَجَ بِهَا قِيَّتِي رَدًّا بَعْدَ الْخُرُوجِ فَلْيَتَأَمَّلْ . ٥ قَوْلُهُ: (الثالث عشر) قَالَ الدَّمَامِينِيُّ فِي مِثْلِهِ فِي عِبَارَةِ
الْمُغْنِي: هُوَ بَفَتْحِ الثَّاءِ عَلَى أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مَعَ عَشَرَ، وَكَذَا الرَّابِعُ عَشَرَ وَنَحْوَهُ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الضَّمُّ عَلَى
الْإِعْرَابِ وَأَطَالَ فِي بَيَانِهِ .

في القيام والقراءة به والتشهد والصلاة والسلام بقعودها فَعَدَّه رُكْنًا بِمَعْنَى الجزء فيه تغليب
وَبِمَعْنَى الفرض صحيح ومن ثَمَّ صَحَّحَ في التنقيح أَنَّهُ شرطٌ ودَعَوَى أَن بَيْنَ ما ذَكَرَ ترتيبه
باعتبارِ الابتداءِ إِذْ لا بُدَّ من تقدُّمِ القيامِ على النيَّةِ والتكبيرِ والقراءةِ والجلوسِ على التشهُّدِ
واستحضارِ النيَّةِ على التكبيرِ وهو ترتيبٌ حِسِّيٌّ وسَرْعِيٌّ لا تُفِيدُ لِمَا مرَّ مِمَّا يُعَلِّمُ منه أَنَّ ذلكَ
التقديمَ شرطٌ لِحُسْبَانِ ذلكَ لا رُكْنٌ على أَنَّ في بعضِ ما ذَكَرَهُ نَظَرًا وَيَتَعَيَّنُ الترتيبُ لِحُسْبَانِ
كثيرٍ من السُّنَنِ كالافتتاحِ ثُمَّ التَّعَوُّذِ والتَّشَهُدِ الأوَّلِ ثُمَّ الصلاةِ فيه وكونِ السُّورَةِ بعدَ الفاتحةِ

التَّشَهُدُ مُعْنَى ونهايةً. □ فَوَدَّ: (في القيام والقراءة به) عبارةُ النِّهايةِ والمُعْنَى: وجَعَلَهُما مِن القراءةِ في
القيامِ اه. □ فَوَدَّ: (فَعَدَّه إلخ) لا يَظْهَرُ وَجْهُ التَّفْرِيعِ ولِذا عَبَّرَ النِّهايةَ والمُعْنَى وشرحَ المَنهَجَ بالواوِ ثم كانَ
المُناسِبُ تأخيرَهُ عَنِ الدَّعْوَى ورَدُّها الِاتِّبَاعَ كما في النِّهايةِ. □ فَوَدَّ: (فيه تَغْلِيْب) أَي لِأَنَّ التَّرْتِيبَ لَيْسَ
جُزْءًا إِذِ الْجُزْءُ أَمْرٌ وَجُودِيٌّ وَالتَّرْتِيبُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَبَحْثٌ فِيهِ سَمَ بِما نَصَّه: أَقولُ في كَلامِ الأيْمَةِ أَنَّ
صُورَةَ المُركَّبِ جُزْءٌ مِنْهُ فَمَا المَانِعُ أَنْ يَكُونَ التَّرْتِيبُ بِمَعْنَى الحَاصِلِ بِالمُضَدَّرِ إِشارةً إِلَى صُورَةِ الصَّلَاةِ
وَأَنَّها جُزْءٌ لَهَا حَقِيقَةٌ فلا تَغْلِيْبَ فَتَأَمَّلْ انْتَهَى. وَزَادَ عَلَيْهِ البُصْرِيُّ ما لَفَظَهُ: ولا حَاجةً إِلَى اغْتِبارِ
الحَاصِلِ بِالمُضَدَّرِ لِأَنَّ النِّتَّةَ مِنَ الأَرْكانِ مَعَ أَنَّها لا وَجُودَ لَهَا فِي الحِسِّ وإِنَّمَا هِيَ عَمَلٌ قَلْبِيٌّ اه. وَبِهَذِهِ
الزِّيَادَةِ يَنْدَفِعُ جَوَابُ ع ش عَن بَحْثِ سَمَ بِما نَصَّه: أَقولُ لَكِنَّ حَاجَةَ كَشْفِخِهِ والمَحَلِّيَّ إِنَّمَا بَنَوْا ذلكَ على
الظَّاهِرِ مِنْ كَوْنِهِ أَي الرُّكْنِ جُزْءًا مَحْسُوسًا فِي الظَّاهِرِ فَاحتاجوا لِلجَوَابِ بِما ذَكَرَ اه. □ فَوَدَّ: (وَبِمَعْنَى
الفَرَضِ صَحِيحٌ) أَي على وَجْهِ الحَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ احتِياجٍ إِلَى تَغْلِيْبٍ وإِلَّا فَالصَّحَّةُ ثابِتَةٌ على تَقْدِيرِ كَوْنِهِ
بِمَعْنَى الجُزْءِ أَيضًا ع ش وَرَشِيْدِي. □ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ الإحتِياجِ إِلَى التَّغْلِيْبِ على الأوَّلِ.
□ فَوَدَّ: (صَحَّحَ فِي التَّنْقِيحِ أَنَّهُ شَرَطٌ) وَالمَشْهُورُ عِنْدَ التَّرْتِيبِ رُكْنًا مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَالجُلُوسُ إلخ).
□ فَوَدَّ: (وَاسْتِخْضَارُ النِّتَّةِ إلخ) أَي لا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِها على ما ذَكَرَ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي التَّقْدِيمُ المَذْكُورُ.
□ فَوَدَّ: (لا تُفِيدُ إلخ) خَبَرٌ قَوْلُهُ: (وَدَعَوَى إلخ). □ فَوَدَّ: (لِما مرَّ) أَي فِي مَبَاحِثِ ما ذَكَرَ. □ فَوَدَّ: (على
أَنَّ فِي بَعْضِ ما ذَكَرَهُ نَظَرٌ) لَعَلَّ مِنْهُ مَنَعَ اشْتِراطِ تَقْدِيمِ القيامِ على النِّتَّةِ وَالتَّكْبِيرِ بِلِ يَكْفِي مُقارَنَتَهُ لهُما،
وَكَذا يُقالُ فِي الجُلُوسِ وَالتَّشَهُدِ وَفِي اسْتِخْضَارِ النِّتَّةِ وَالتَّكْبِيرِ فَلْيُتَأَمَّلْ قالَهُ سَمَ. وَعليه يَكُونُ لَفْظُ بَعْضِ
مُسْتَدْرَكًا فَالظَّاهِرُ ما قالَهُ البُصْرِيُّ مِمَّا نَصَّه: كَأَنَّهُ تَقْدِيمُ اسْتِخْضَارِ النِّتَّةِ على التَّكْبِيرِ لِما تَقَدَّمَ أَنَّ ذلكَ
مَقالَةٌ ضَعِيفَةٌ وَالمُعْتَمَدُ أَنَّ التَّقْدِيمَ المَذْكُورَ مَنْدُوبٌ لا غَيْرُ اه. □ فَوَدَّ: (وَيَتَعَيَّنُ) إِلَى المَثْنِ فِي المُعْنَى.
□ فَوَدَّ: (الحُسْبَانُ كَثِيرٌ إلخ) لَكِنَّ الحُسْبَانَ مُخْتَلِفٌ فَإِنَّ تَقْدِيمَ التَّعَوُّذِ على الإِفْتِتاحِ مُعْتَبَرٌ لِلإِعْتِدَادِ بِهِما

□ فَوَدَّ: (فيه تَغْلِيْب) أَقولُ في كَلامِ الأيْمَةِ أَنَّ صُورَةَ المُركَّبِ جُزْءٌ مِنْهُ فَمَا المَانِعُ أَنْ يَكُونَ التَّرْتِيبُ
بِمَعْنَى الحَاصِلِ بِالمُضَدَّرِ إِشارةً إِلَى صُورَةِ الصَّلَاةِ وَأَنَّها جُزْءٌ لَهَا حَقِيقَةٌ فلا تَغْلِيْبَ فَتَأَمَّلْ.
□ فَوَدَّ: (نَظَرًا) لَعَلَّ مِنْهُ مَنَعَ اشْتِراطِ تَقْدِيمِ القيامِ على النِّتَّةِ وَالتَّكْبِيرِ بِلِ يَكْفِي مُقارَنَتَهُ لهُما، وَكَذا يُقالُ
فِي الجُلُوسِ وَالتَّشَهُدِ وَفِي اسْتِخْضَارِ النِّتَّةِ وَالتَّكْبِيرِ فَلْيُتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (لِحُسْبَانِ كَثِيرٍ مِنَ السُّنَنِ) لَكِنَّ

وكون الدعاء آخِر الصلاة بعد التشهيد والصلاة وفي الروضة وأصلها أن الموالاة رُكْن وفي التنقيح أنها شرط وهو المشهور وهي عَدَم تطويل الرُكْن القصير أو عَدَم طُول الفصل إذا سَلِمَ في غير محلّه ناسيًا أو عَدَم طُوله أو عَدَم مُضَيِّ رُكْن إذا شَكَّ في النيّة وإلا وجب الاستئناف (فإن تركه) أي الترتيب (عمدًا) بتقديم رُكْن قولِي هو السلام أو فعلي (بأن سجد قبل ركوعه) مثلاً (بطلت صلاته) إجماعًا لتلاعبه أتمًا تقديم القولِي غير السلام على فعلي كتشهيد على سجود أو قولِي كصلاة على تشهيد أخير فلا تبطل الصلاة لِكُنْه يمنع حُساباً ما قدّمه (وإن سها) يتركه الترتيب (فما) أتى به (بعد المثلوك لَفَن) لَوْقُوعه في غير محلّه.

حتى لو قدّم المؤخّر وهو التَّعَوُّذُ اعتدّ به وفات الإفتتاح بخلاف بقية المسائل المذكورة فإنه إذا قدّم فيها المؤخّر لم يُعتدّ به ولم يفتّ المُقدّم بل يأتي بما بعده مثلاً إذا قدّم الصلاة على التشهيد الأوّل لم يُعتدّ بها ولم يفتّ التشهيد بل يأتي بالتشهيد ثمّ بها بعده فليُتأمل سم. ☐ فُود: (وهو المشهور) إذ هو بالترك أشبه نهاية. ☐ فُود: (وهي عَدَم إلخ) ويصدق على هذا العَدَم حدّ الشُرْطِ بأنّه ما قارَنَ كُلَّ مُعْتَبَرٍ سِوَاهُ لِأَنَّ هذا العَدَمَ مُتَحَقِّقٌ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ إلخ. فتأملهُ بلطفٍ ففیه دَقَّةٌ دَقِيقَةٌ سم. ☐ فُود: (أو عَدَم طُوله إلخ) كان يَتَّبِعِي التَّعْبِيرُ بِالْوَاوِ فِي هَذَا وَمَا بَعْدَهُ سَمَ وَيَضْرِي. وقد يُقال: إن (أو) هُنَا لِاخْتِلَافِ الْأَقْوَالِ كَمَا نَسَبَ النَّهَايَةَ وَالْمُعْنَى التَّصْوِيرُ الْأَوَّلُ لِلرَّافِعِي تَبَعًا لِلْإِمَامِ وَالثَّانِي لِابْنِ الصَّلَاحِ وَالثَّالِثُ لِبَعْضِهِمْ. ☐ فُود: (أو) عَدَمُ مُضَيِّ رُكْنٍ) أي قولِي ولا فعلي مُعْنَى وَكَانَ الْأَوَّلَى إِنْدَالٌ أَوْ بِالْوَاوِ. ☐ فُود: (أي الترتيب) إلى قولِ المثنى فَلَوْ تَيَقَّنَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (غير المأموم) وقوله: كما مرّ وقوله: (ولم يَشْتَرِطْ) إلى (وفي تلك الأحوال، وكذا) في النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (إن كان آخِرَهَا) إلى المثنى. ☐ فُود: (مثلاً) أشارَ به إلى أَنَّ (الباء) فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِمَعْنَى الْكَافِ ع ش.

قَوْلُ (سَي): (بأن سجد قبل ركوعه) أو رَكَعَ قَبْلَ قِرَاءَتِهِ وَكَثِيرًا يُعَبَّرُ الْمُصَنِّفُ بِ(بأن) غَيْرَ مَرِيدٍ بِهَا الْحَضَرَ بل بِمَعْنَى كَانَ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. ☐ فُود: (كتشهيد إلخ) يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يُطَوَّلَ سَمَ أَيْ التَّشَهُّدُ فِي الْإِعْتِدَالِ أَوْ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. ☐ فُود: (لِكُنْه يَمْنَعُ إلخ) فَعَلِيهِ إِعَادَتُهُ فِي مَحَلِّهِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى.

الحُسابان مُخْتَلِفٌ فَإِنَّ تَقْدِيمَ التَّعَوُّذِ عَلَى الْإِفْتِتَاحِ مُعْتَبَرٌ لِلْإِعْتِدَادِ بِهِمَا حَتَّى لَوْ قَدَّمَ الْمُؤَخَّرَ وَهُوَ التَّعَوُّذُ اعْتَدَّ بِهِ وَفَاتِ الْإِفْتِتَاحِ بِخِلَافِ بَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا قَدَّمَ فِيهَا الْمُؤَخَّرَ لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ وَلَمْ يَفْتَّ الْمُقَدَّمُ بَلْ يَأْتِي بِهِ ثُمَّ يَأْتِي بِمَا بَعْدَهُ، مَثَلًا إِذَا قَدَّمَ الصَّلَاةَ عَلَى التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا وَلَمْ يَفْتَّ التَّشَهُّدُ بَلْ يَأْتِي بِالتَّشَهُّدِ ثُمَّ بِهَا بَعْدَهُ فَلْيُتَأَمَّلْ. ☐ فُود: (وهي عَدَم إلخ) فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا الْعَدَمِ حَدُّ الشَّرْطِ بِأَنَّهُ مَا قَارَنَ كُلَّ مُعْتَبَرٍ، سِوَاءَ قُلْتَ نَعَمْ لِأَنَّ هَذَا الْعَدَمَ مُتَحَقِّقٌ مِنْ أَوَّلِ الصَّلَاةِ إلخ. فتأملهُ بلطفٍ ففیه دَقَّةٌ دَقِيقَةٌ. ☐ فُود: (أو عَدَم) كَانَ يَتَّبِعِي التَّعْبِيرُ بِالْوَاوِ فِي هَذَا وَمَا بَعْدَهُ. ☐ فُود: (أما تقديم القولِي غير السلام إلخ) هذا وَقَدْ يَرُدُّ عَلَى الْمُصَنِّفِ لِأَنَّ عِبَارَتَهُ شَامِلَةٌ لِذَلِكَ. ☐ فُود: (كتشهيد إلخ) يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يُطَوَّلَ.

(إِنْ تَذَكَّرَ) غَيْرُ الْمَأْمُومِ الْمُتْرُوكِ (قَبْلَ بُلُوغِ) فِعْلٍ (مِثْلِهِ) مِنْ رُكْعَةٍ أُخْرَى (فَعَلَهُ) بِمَجَرَّدِ التَّذَكُّرِ وَلَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَالشُّكُّ كَالْتَّذَكُّرِ فَلَوْ شُكَّ رَاكِعًا هَلْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ أَوْ سَاجِدًا هَلْ رَكَعَ أَوْ اعْتَدَلَ قَامَ فَوْزًا وَجُوبًا وَلَا يَكْفِيهِ فِي الثَّانِيَةِ أَنْ يَقُومَ رَاكِعًا، وَكَذَا فِي التَّذَكُّرِ كَمَا مَرَّ فَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ مِنَ الْإِقْصَارِ عَلَى فِعْلِ الْمُتْرُوكِ مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ أَوْ قَائِمًا هَلْ قَرَأَ لَمْ تَلْزَمِهِ

☐ قَوْلُهُ: (غَيْرُ الْمَأْمُومِ) هَذَا الْقَيْدُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي كِتَابِ الْجَمَاعَةِ، وَلَوْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ فِي رُكُوعِهِ أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ أَوْ شُكَّ لَمْ يُعَدَّ إِلَيْهَا الْإِلْخُ. فَذَلِكَ مُخَصَّصٌ لِمَا هُنَا سَمِعَ. ☐ قَوْلُهُ: (غَيْرُ الْمَأْمُومِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ مَتَى انْتَقَلَ عَنْهُ إِلَى رُكْنٍ آخَرَ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْعُودُ لِمَا فِيهِ مِنْ مُخَالَفَةِ الْإِمَامِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَذَكَّرَ فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ أَنَّهُ تَرَكَ الطُّمَانِيَّةَ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لَمْ يُعَدَّ لَهُ بَلْ يَأْتِي بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ انْتَقَلَ مَعَهُ إِلَى الشَّهَادَةِ قَبْلَ الطُّمَانِيَّةِ فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ لَمْ يُعَدَّ لَهَا لَكِنْ سَيَأْتِي مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَسْجُدُ وَيَلْحَقُ إِمَامَهُ وَأَيْضًا قَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ أَنَّ مَحَلَّ امْتِنَاعِ الْعُودِ إِذَا فَحُشَتِ الْمُخَالَفَةُ أَنَّهُ يَعُودُ لِلْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ إِذَا تَذَكَّرَ فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ تَرَكَ الطُّمَانِيَّةَ فِيهِ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْإِلْخُ) أَيُّ بَانَ مَكَتٌ قَلِيلًا لِيَتَذَكَّرَ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) ظَاهِرُهُ مَرُّهُ وَإِنْ قَلَّ التَّأَخُّرُ وَسَيَأْتِي فِي فَضْلِ الْمُتَابَعَةِ مَا يُوَافِقُهُ ع ش أَقُولُ بَلْ هُوَ صَرِيحٌ مَا مَرَّ إِنْفَاءً عَنِ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِيهِ الْإِلْخُ) أَيُّ لِمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي شَرْحِ فَلَوْ هَوَى لِتِلَاوَةِ فَجَعَلَهُ رُكُوعًا لَمْ يَكْفِ سَمِعَ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَيُّ فِيمَا لَوْ شُكَّ سَاجِدًا هَلْ رَكَعَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَذَا فِي التَّذَكُّرِ الْإِلْخُ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنِي: وَيُسْتَشْنَى مِنْ قَوْلِهِ فَعَلَهُ مَا لَوْ تَذَكَّرَ فِي سُجُودِهِ أَنَّهُ تَرَكَ الرُّكُوعَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْقِيَامِ لِيَرْكَعَ مِنْهُ وَلَا يَكْفِيهِ أَنْ يَقُومَ رَاكِعًا لِأَنَّ الْإِنْجِنَاءَ أَيُّ الْهَوَى غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ فَنَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ زِيَادَةٌ عَلَى الْمُتْرُوكِ أَه. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ مَرُّهُ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى الْقِيَامِ الْإِلْخُ. أَيُّ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الرُّكُوعُ فَوْزًا وَمِثْلُهُ مَا لَوْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ هَوَى لِيَسْجُدَ فَتَذَكَّرَ تَرَكَ الرُّكُوعَ فَعَادَ لِلْقِيَامِ فَلَا يَجِبُ الرُّكُوعُ فَوْزًا لِأَنَّهُ بِتَذَكُّرِهِ عَادَ لِمَا كَانَ فِيهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ وَإِنْ أَوْهَمَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ فَإِنْ تَذَكَّرَهُ قَبْلَ بُلُوغِ الْإِلْخُ. خِلَافُهُ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ فَلَوْ هَوَى لِتِلَاوَةِ الْإِلْخُ) سَمِعَ. ☐ قَوْلُهُ: (مَحَلَّهُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْإِلْخُ) يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَعْنَى عَنْ ذَلِكَ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمُتْرُوكِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْهَوَى لِلرُّكُوعِ لِأَنَّ الْهَوَى السَّابِقَ صَرَفَهُ لِلْسُّجُودِ فَلَمْ يُعْتَدَّ بِهِ وَمِنْ لَازِمِ الْإِثْنَانِ بِالْهَوَى الْقِيَامُ ابْنُ قَاسِمٍ. أَيُّ فَلَوْ فُرِضَ أَنَّهُ لَمْ يَشُكَّ فِي الْهَوَى لِتَذَكُّرِهِ أَنَّهُ قَصَدَ بِهِوَ الرُّكُوعَ وَإِنَّمَا شُكُّهُ فِي الرُّكُوعِ لِلشُّكِّ فِي نَحْوِ طُمَانِيَّتِهِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِسْتِنَاءِ أَيْضًا لِأَنَّهُ فِي هَذِهِ يَكْفِيهِ الْعُودُ إِلَى الرُّكُوعِ فَقَطُّ بِضَرِيٍّ.

☐ قَوْلُهُ: (غَيْرُ الْمَأْمُومِ) هَذَا الْقَيْدُ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي كِتَابِ الْجَمَاعَةِ: وَلَوْ عَلِمَ الْمَأْمُومُ فِي رُكُوعِهِ أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ لَمْ يُعَدَّ إِلَيْهَا الْإِلْخُ. فَذَلِكَ مُخَصَّصٌ لِمَا هُنَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْفِيهِ فِي الثَّانِيَةِ الْإِلْخُ) أَيُّ لِمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلَوْ هَوَى لِتِلَاوَةِ فَجَعَلَهُ رُكُوعًا لَمْ يَكْفِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ فَلَوْ هَوَى لِتِلَاوَةِ الْإِلْخُ. ☐ قَوْلُهُ: (مَحَلَّهُ) يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَعْنَى عَنْ ذَلِكَ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمُتْرُوكِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ الْهَوَى لِلرُّكُوعِ لِأَنَّ الْهَوَى السَّابِقَ صَرَفَهُ لِلْسُّجُودِ فَلَمْ يُعْتَدَّ بِهِ وَمِنْ لَازِمِ الْإِثْنَانِ بِالْهَوَى الْقِيَامُ.

القراءة فوراً لأنه لم يتَّقِلْ عن محلِّها (ولا) يتَذَكَّرُ حتى بَلَغَ مثله في ركعة أخرى (تمت به) أي بالمثل المفعول (ركعته) إن كان آخرها كسجدة الثانية فإن كان وسطها أو أولها كالقيام أو القراءة أو الركوع حُسِبَ له عن المَثْرُوكِ وأتى بما بعده (وتدارك الباقي) من صلاته لأنه أُلغِيَ ما بينهما هذا إن كان المِثْلُ من الصلاة وإلا كسجدة تلاوة لم تُجْزِئْهُ وعرفَ عَيْنَ المَثْرُوكِ ومَحَلُّهُ وإلا أَخَذَ باليقين وأتى بالباقي نعم متى جَوَّزَ أَنَّ المَثْرُوكَ النِّيةَ أو تكبيرة الإحرام بطلت صلاته ولم يُشْتَرَطْ هنا طول ولا مُضَيُّ رُكْنٍ لَأَنَّ هنا تَيَقُّنُ ترك الضمِّ لِتَجْوِيزِ ما ذَكَرَ وهو أقوى من مُجَرَّدِ الشكِّ في ذلك وفي تلك الأحوال كُلِّها ما عَدَا المُبْطِلَ منها يسجدُ للشَّهْوِ نعم إن كان المَثْرُوكُ السلام أتى به ولو بعد طول الفصل ولا سُجُودَ للشَّهْوِ لِقَوَاتِ مَحَلِّهِ بِالسَّلامِ المأتي به.

☐ فَوَدَّ: (حَتَّى بَلَغَ مِثْلَهُ) أي ولو لِمَحْضِ المُتَابَعَةِ كما لو أَحْرَمَ مُنْفَرِداً وَصَلَّى رَكْعَةً وَنَسِيَ مِنْهَا سَجْدَةً ثُمَّ قَامَ فَوَجَدَ مُصَلِّياً فِي السُّجُودِ أَوْ الْإِعْتِدَالِ فَاقْتَدَى بِهِ وَسَجَدَ مَعَهُ لِلْمُتَابَعَةِ فَيُجْزِئُهُ ذَلِكَ وَتُكْمَلُ بِهِ رَكْعَتُهُ كَمَا تُقْلَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّمْسِ الشُّوَبَرِيِّ وَمُنَازَعَةُ شَيْخِنَا الشُّبْرَامَلِسِيِّ فِيهِ بَأَنَّ نِيَّةَ الصَّلَاةِ لَمْ تَشْمَلْهُ مَذْفُوعَةٌ بِمَا نَقَلَهُ هُوَ قَبْلَ هَذَا عَنْ الشَّهَابِ بْنِ حَجَرٍ مِنْ قَوْلِهِ: وَمَعْنَى الشُّمُولِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّغْلُ أَي وَمِثْلُهُ الْفَرْضُ بِالْأُولَى دَاخِلاً كَالْفَرْضِ فِي مُسَمًّى مُطْلَقٍ الصَّلَاةُ بِخِلَافِ السُّجُودِ وَالتَّلَاوَةِ انْتَهَى. إِذَا لَا خَفَاءَ فِي شُمُولِ نِيَّةِ الصَّلَاةِ لِمَا ذَكَرَ بِهَذَا الْمَعْنَى رَشِيدِي. ☐ فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ الْإِلْخُ) أَي الْمِثْلُ. ☐ فَوَدَّ: (كَالْقِيَامِ الْإِلْخُ) نَشْرُ مُشَوِّشٌ. ☐ فَوَدَّ: (حُسِبَ لَهُ الْإِلْخُ) قَدْ يَكُونُ هَذَا مَعْنَى التَّمَامِ فَلَا حَاجَةَ لِلتَّقْيِيدِ سَم. ☐ فَوَدَّ: (هَذَا الْإِلْخُ) أَي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ تَمَّتْ بِهِ رَكْعَتُهُ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (كَسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ) أَي وَلَوْ لِقِرَاءَةِ آيَةٍ بَدَلًا عَنْ الْفَاتِحَةِ فِيمَا يَظْهَرُ خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ سَم عَنْ الْمَنْهَجِ عَنْ حَجِّ اِهْ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (لَمْ تُجْزِئْهُ) الْأُولَى التَّذْكِيرُ. ☐ فَوَدَّ: (وَعُرِفَ الْإِلْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَانَ الْمِثْلُ الْإِلْخُ. ☐ فَوَدَّ: (وَالْأَخْذُ بِالْيَقِينِ الْإِلْخُ) أَي كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِيهَا وَقَوْلُهُ وَإِنْ عَلِمَ فِي آخِرِ رُبَاعِيَةِ الْإِلْخُ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُشْتَرَطْ هُنَا طَوْلُ الْإِلْخُ) هَذَا يُفِيدُ الْبُطْلَانَ وَإِنْ تَذَكَّرَ فِي الْحَالِ أَنَّ الْمَثْرُوكَ غَيْرُهُمَا فَلْتَرَجَعَ الْمَسْأَلَةُ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا مَمْنُوعٌ بَلْ يُشْتَرَطُ هُنَا الطَّوْلُ أَوْ مُضَيُّ رُكْنٍ أَيْضًا وَقَدْ ذَكَرْتَ مَا قَالَهُ ل (م ر) فَانْكَرْهُ سَم عَلَى حَجِّ. أَقُولُ وَمَا قَالَهُ م ر هُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ ع ش. ☐ فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَي فِي النَّيَّةِ أَوْ تَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ. ☐ فَوَدَّ: (أَتَى بِهِ وَلَوْ بَعْدَ طَوْلِ الْفَضْلِ) أَي حَيْثُ لَمْ يَأْتِ بِمَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ كَفَعَلِ كَثِيرٌ ع ش.

☐ فَوَدَّ: (حُسِبَ لَهُ) قَدْ يَكُونُ هَذَا مَعْنَى التَّمَامِ فَلَا حَاجَةَ لِلتَّقْيِيدِ. ☐ فَوَدَّ: (وَالْأَخْذُ بِالْيَقِينِ وَأَتَى بِالْبَاقِي) أَي كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِيهَا وَقَوْلُهُ: وَإِنْ عَلِمَ فِي آخِرِ رُبَاعِيَةِ الْإِلْخُ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَمْ يُشْتَرَطْ هُنَا طَوْلُ) هَذَا يُفِيدُ الْبُطْلَانَ وَإِنْ تَذَكَّرَ فِي الْحَالِ أَنَّ الْمَثْرُوكَ غَيْرُهُمَا فَلْتَرَجَعَ الْمَسْأَلَةُ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ هَذَا مَمْنُوعٌ بَلْ يُشْتَرَطُ هُنَا الطَّوْلُ أَوْ مُضَيُّ رُكْنٍ أَيْضًا وَقَدْ ذَكَرْتَ مَا قَالَهُ ل (م ر) فَانْكَرْهُ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَوْ بَعْدَ طَوْلِ الْفَضْلِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوَضِ فِيمَا يَظْهَرُ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ سُكُوتٌ طَوِيلٌ وَتَعَمُّدٌ طَوِيلٌ السُّكُوتِ لَا

(فَلَوْ تَيَقَّنَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ) أَوْ بَعْدَ سَلَامِهِ قَبْلَ طُولِ الْفَصْلِ وَتَنَجَّسَهُ بِغَيْرٍ مَعْقُوفٍ عَنْهُ وَإِنْ مَشَى قَلِيلًا وَتَحَوَّلَ عَنِ الْقِبْلَةِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي (تَرَكْتُ سَجْدَةً مِنْ) الرُّكْعَةِ (الْأَخِيرَةِ سَجْدَهَا) وَأَعَادَ تَشَهُدَهُ) لِمَا مَرَّ (أَوْ مِنْ غَيْرِهَا) أَيِ الْأَخِيرَةِ (لَزِمَهُ رُكْعَةٌ) لِكَمَالِ النَّاقِصَةِ بِسَجْدَةٍ مِمَّا بَعْدَهَا وَالْغَاءِ بَاقِيهَا (وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِيهَا) أَيِ فِي كَوْنِهَا مِنَ الْأَخِيرَةِ أَوْ غَيْرِهَا فَيَجْعَلُهَا مِنْ غَيْرِهَا لِتَلَزَمَهُ رُكْعَةٌ لِأَنَّهُ الْأَسْوَأُ فَهُوَ أَحْوْطُ.

(وَإِنْ عَلِمَ فِي قِيَامٍ ثَانِيَةٍ تَرَكَ سَجْدَةً) مِنَ الْأُولَى مَثَلًا أَوْ شَكَّ فِيهَا نَظَرَ (فَإِنْ كَانَ جَلَسَ بَعْدَ سَجْدَتِهِ) الَّتِي فَعَلَهَا مِنَ الْأُولَى (سَجَدَ) فَوَرَا مِنْ قِيَامٍ وَاکْتَفَى بِذَلِكَ الْجُلُوسِ وَإِنْ ظَنَّهُ لِلِاسْتِرَاحَةِ (وَقِيلَ إِنْ جَلَسَ بِنِيَّةِ الْإِسْتِرَاحَةِ) لِظَنِّهِ أَنَّهُ أَتَى بِالسَّجْدَتَيْنِ جَمِيعًا (لَمْ يَكْفِهِ) الشُّجُودُ عَنْ قِيَامٍ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ جُلُوسِهِ مُطْمَئِنًّا ثُمَّ سُجُودِهِ لِقَصْدِهِ النِّقْلَ فَلَمْ يُنْبِ عَنْ الْفَرْضِ كَمَا لَا تَقُومُ سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ عَنْ سَجْدَةِ الْفَرْضِ وَرَدُّهُ بِأَنَّ تِلْكَ مِنَ الصَّلَاةِ لِشُمُولِ نِيَّتِهَا لَهَا بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ لَا التَّبَعِ فَأَجْزَأَتْ عَنِ الْفَرْضِ كَمَا يُجْزِئُ التَّشَهُدُ الْآخِرُ وَإِنْ ظَنَّهُ الْأَوَّلَ وَهَذَا لَيْسَتْ مِثْلُهَا فَلَمْ تَشْمَلْهَا نِيَّتُهَا أَيِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْحُسْبَانِ عَنْ بَعْضِ أَجْزَائِهَا فَلَا يُنَافِي شُمُولُهَا لَهَا بِطَرِيقِ تَبَعِيَّتِهَا لِلْقِرَاءَةِ الْمُنْدُوبَةِ فِيهَا حَتَّى لَا يَجِبُ لَهَا نِيَّةٌ اكْتِفَاءً بِنِيَّةِ الصَّلَاةِ.....

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ بَعْدَ سَلَامِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ: وَقِيلَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَإِنْ مَشَى) إِلَى الْمُتَنِّ.

قَوْلُهُ (سَمِيَ): (فَلَوْ تَيَقَّنَ) أَيِ إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا أَوْ مُتَفَرِّدًا ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (قِيلَ طُولُ الْفَضْلِ) أَيِ فَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ وَجِبَ الْإِسْتِثْنَاءُ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَنَجَّسَهُ الْخُ) وَأَنْظَرَ هَلْ كَشَفَ الْعَوْرَةَ كَذَلِكَ رَشِيدِي وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ إِنْ تَذَكَّرَ فَوَرَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ مَشَى الْخُ) أَيِ وَتَكَلَّمَ قَلِيلًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ سَمِ وَع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَحَوَّلَ عَنِ الْقِبْلَةِ) أَيِ وَتَذَكَّرَ فَوَرَا ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ لِيُوقِعَ تَشَهُدَهُ قَبْلَ مَحَلِّهِ نِيَّاهُ. ☐ قَوْلُهُ: (مِمَّا بَعْدَهَا) الْأُولَى مِنْهَا. ☐ قَوْلُهُ: (مَثَلًا) ذَكَرَهُ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى عَقَبَ ثَانِيَةٍ ثُمَّ قَالَ الْأَوَّلُ: وَلَوْ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا فَجَلَسَ بِقَصْدِ الْقِيَامِ ثُمَّ تَذَكَّرَ فَالْقِيَاسُ أَنَّ هَذَا الْجُلُوسَ يُجْزِئُهُ أَه. قَالَ ع. ش.: بَلِ الْإِكْتِفَاءُ بِهِ أَوَّلَى مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِجُلُوسِ الْإِسْتِرَاحَةِ لِقَصْدِهِ الْفَرْضَ بِهِ أَه. وَيُعْلَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ (مَثَلًا) رَاجِعٌ لِلثَّانِيَةِ فَقَطْ دُونَ الْقِيَامِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ شَكَّ فِيهَا) الْأُولَى التَّذَكُّيرُ.

قَوْلُهُ (سَمِيَ): (فَإِنْ كَانَ جَلَسَ) أَيِ جُلُوسًا مُعْتَدًّا بِهِ بِأَنَّهُ أَطْمَأَنَّ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَرَدَّوهُ الْخُ) أَيِ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ وَ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ تِلْكَ) أَيِ جُلُوسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ وَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهَذِهِ) أَيِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَيِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ الْخُ) هَذَا كَقَوْلِهِ السَّابِقِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ زِيَادَةً عَلَى عِبَارَةِ الْأَصْحَابِ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (حَتَّى لَا يَجِبَ لَهَا نِيَّةٌ الْخُ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَجُوبَ النَّيَّةِ لَهَا وَعَلَيْهِ لَا يَخْتَاجُ لِلتَّأْوِيلِ بِقَوْلِهِ: أَيِ

يَضُرُّ كَمَا مَرَّ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَحَوَّلَ عَنِ الْقِبْلَةِ) أَيِ وَتَكَلَّمَ قَلِيلًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ.

☐ قَوْلُهُ: (أَيِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ) هَذَا كَقَوْلِهِ السَّابِقِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ زِيَادَةً عَلَى عِبَارَةِ الْأَصْحَابِ.

☐ قَوْلُهُ: (حَتَّى لَا تَجِبَ لَهَا نِيَّةٌ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَجُوبَ النَّيَّةِ لَهَا وَعَلَيْهِ لَا يَخْتَاجُ لِلتَّأْوِيلِ

وبذلك يظهر اتجاه قول البغوي لو سلم الثانية على اعتقاد أنه سلم الأولى ثم شك في الأولى أو بان أنه لم يسلمها لم يحسب سلامه عن فرضه لأنه أتى به على اعتقاد النفل فليسجد للشهو ثم يسلم اهـ. فوجه عدم حُساب الثانية أن نية الصلاة لم تشملها بطريق الأصالة لوقوعها بعد الخروج منها واختلافهم في أنها من الصلاة أو لا وفي فروع ما يقتضي كلاً منهما وجمع بأنها بطريق التبعية لا الأصالة وحينئذ فهي كسجدة التلاوة وليست كجلسة الاستراحة، وبذلك يتجه أيضاً ما بحث أنه لو نوى نفلاً مطلقاً فتشهد أثناءه بنية أن يقوم بعده إلى ركعة أو أكثر ثم بدا له أن لا يقوم لم يجزئه ذلك التشهد لأنه لم يفعل في محله المتعين له بطريق الأصالة (والا) يكن قد جلس (فليجلس مطمئناً ثم يسجد) لأن الجلوس ركن لا رخصة في تركه (وقيل يسجد فقط) لأن الغرض الفصل وقد حصل بالقيام وردوه بأن الغرض الفصل بهيئة الجلوس كما لا يقوم القيام مقام جلوس التشهد.

(وإن علم) أو شك (في آخر رباعية ترك سجدة) جهل موضعها وجب ركعتان لأن الأسوأ تقدير ترك سجدة من الأولى وسجدة من الثالثة فتنجبر الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة ويلغو باقيهما (أو ترك ثلاث جهل موضعها وجب ركعتان).....

بطريق الأصالة سم. □ فؤد: (وبذلك) أي بالرد المذكور (يظهر اتجاه قول البغوي إلخ) اعتمده النهاية والمغني أيضاً إلا أنهم أسقطوا قوله: (شك في الأولى). □ فؤد: (أو لا) وهو المغمض مغني. □ فؤد: (بذلك إلخ) أي بالرد المتقدم. □ فؤد: (لم يجزئه ذلك التشهد) أي فلا بد من صحة صلاته وتحلله منها من إعادة التشهد.

قول (لشي): (فليجلس مطمئناً ثم يسجد) ومثل ذلك يأتي في ترك سجدة فأكثرت تذكر مكانها أو مكانها فإن سبق له الجلوس فيما فعله من الركعات تمت ركعته السابقة بالسجدة الأولى وإلا فبالثانية نهاية.

قول (لشي): (في آخر رباعية) قال الشيخ عميرة: نسبة إلى رُباع المجدول عن أربع سم على المنهج. وقدم الرباعية ليتأتى جميع ما ذكره، أما غير الرباعية فلا يتأتى جميع ذلك فيه وطريقه أن يفعل في كل متروك تحققه أو شك فيه ما هو الأسوأ ش. □ فؤد: (جهل) إلى قوله: (وانتأقهم) في النهاية والمغني ما يوافقه إلا ما أبته عليه. □ فؤد: (ويلغو باقيهما) أي الثانية والرابعة ع ش.

قول (لشي): (جهل موضعها) أي الخمس في الموضعين كذا قاله الشارح المحقق وصاحب النهاية

بقوله: أي بطريق الأصالة. □ فؤد: (جلوس التشهد) أي أو جلوس الاستراحة إن كان ترك التشهد الأول وأتى بجلوس الاستراحة أو جلوس الركعة الثانية قبل سجدة الثانية كما هو قضية أن المتروك منها السجدة الثانية فقط.

كما عَلِمَ بالأولى مِمَّا قَبْلَهُ وَصَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي هَذِهِ أَنَّ الْأَسْوَأَ لِرُؤُوسِهِمَا مَعَ سَجْدَةٍ وَأَنَّ الْأَوَّلَ خِيَالٌ بَاطِلٌ لِأَنَّ الْأَسْوَأَ تَقْدِيرُ الْمَثْرُوكِ أَوَّلَى الْأَوَّلَى وَثَانِيَةُ الثَّانِيَةِ وَوَاحِدَةٌ مِنَ الرَّابِعَةِ فَتَرَكُ أَوَّلَى الْأَوَّلَى يُلْغِي الْجُلُوسَ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ سُجُودٌ فَيَبْقَى عَلَيْهِ مِنْهَا الْجُلُوسُ وَالسَّجْدَةُ الثَّانِيَةُ وَحِينَئِذٍ فَيَتَعَذَّرُ قِيَامُ أَوَّلَى الثَّانِيَةِ مَقَامَ ثَانِيَةِ الْأَوَّلَى لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَا جُلُوسَ قَبْلَهَا يُعْتَدُّ بِهِ نَعَمْ بَعْدَهَا جُلُوسُ التَّشَهُّدِ وَهُوَ يَقُومُ مَقَامَ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَحَصَلَ لَهُ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ رُكْعَةٌ إِلَّا سَجْدَةٌ فَتَكْمُلُ بِوَاحِدَةٍ مِنَ الثَّالِثَةِ وَيُلْغَوُ بَاقِيهَا وَالرَّابِعَةُ تَرَكُ مِنْهَا سَجْدَةٌ فَيَسْجُدُهَا لِتَصِيرَ هِيَ الثَّانِيَةُ وَيَأْتِي بِرُكْعَتَيْنِ اهـ. وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ الْخِيَالُ الْبَاطِلُ كَمَا بَيَّنَّاهُ النِّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ كَالشُّبْكِيِّ إِذَا مَا ذَكَرَهُ خِلَافَ تَصْوِيرِهِمْ لِحَصْرِهِمُ الْمَثْرُوكَ حِسًّا وَشَرْعًا فِي ثَلَاثٍ

وَالْمُعْنَى وَيُؤْخَذُ مِنْ صَنِيعِ الشَّارِحِ تَوْجِيهَ آخِرِهِ وَهُوَ حَذْفُ الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ صِفَةُ الْأَوَّلَى لِإِدْلَالِهِ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا بِصُرِّي. هـ فَوَدَّ: (كَمَا عَلِمَ بِالْأَوَّلَى إِلَخ) أَي بَأَن يُقَدَّرُ مَعَ مَا ذَكَرَ فِي سَجْدَتَيْنِ تَرَكُ سَجْدَةٌ مِنَ الثَّانِيَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ. هـ فَوَدَّ: (وَصَوَّبَ الْإِسْنَوِيُّ إِلَخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى فِي شَرْحِ: أَوْ سَبْعَ فَسَجْدَةٌ ثُمَّ ثَلَاثٌ ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ تَبَعًا لِلْجَنُودِ قَدْ اعْتَرَضَهُ جَمْعٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ كَالْأَصْفُونِيِّ وَالْإِسْنَوِيِّ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ بِتَرَكِ ثَلَاثِ سَجَدَاتٍ سَجْدَةٌ وَرُكْعَتَانِ لِأَنَّ الْأَسْوَأَ الْأَخْوَالَ أَنْ يَكُونَ الْمَثْرُوكُ السَّجْدَةُ الْأَوَّلَى مِنَ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ مِنَ الثَّانِيَةِ فَيَحْصُلُ لَهُ مِنْهُمَا رُكْعَةٌ إِلَّا سَجْدَةٌ، وَأَنَّهُ تَرَكُ ثَنَتَيْنِ مِنَ الثَّالِثَةِ فَلَا تَبَيُّمَ الرُّكْعَةَ إِلَّا بِسَجْدَةٍ مِنَ الرَّابِعَةِ وَيُلْغَوُ مَا سِوَاهَا وَيَلْزَمُهُ فِي تَرَكِ السَّتِّ ثَلَاثَ رُكْعَاتٍ وَسَجْدَةٌ لِحْتِمَالِ أَنَّهُ تَرَكُ السَّجْدَةَ الْأَوَّلَى مِنَ الرُّكْعَةِ الْأَوَّلَى إِلَخ وَيَلْزَمُهُ بِتَرَكِ أَرْبَعِ سَجَدَاتٍ ثَلَاثَ رُكْعَاتٍ لِحْتِمَالِ أَنَّهُ تَرَكُ السَّجْدَةَ الْأَوَّلَى مِنَ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَةِ مِنَ الثَّانِيَةِ وَثَنَتَيْنِ مِنَ الثَّالِثَةِ وَثَنَتَيْنِ مِنَ الرَّابِعَةِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (فِي هَذِهِ) أَي فِي تَرَكِ الثَّلَاثِ سَجَدَاتٍ. هـ فَوَدَّ: (وَأَنَّ الْأَوَّلَ) أَي وَجُوبَ الرُّكْعَتَيْنِ فَقَطْ. هـ فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَي الْأَوَّلَى. هـ فَوَدَّ: (الْجُلُوسُ) أَي بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. هـ فَوَدَّ: (نَعَمْ بَعْدَهَا جُلُوسُ التَّشَهُّدِ) أَي أَوْ جُلُوسُ الْإِسْتِرَاحَةِ إِنْ كَانَ تَرَكُ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلَ وَأَتَى بِجُلُوسِ الْإِسْتِرَاحَةِ أَوْ جُلُوسِ الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ قَبْلَ سَجْدَتِهَا الثَّانِيَةِ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ أَنَّ الْمَثْرُوكَ مِنْهَا السَّجْدَةُ الثَّانِيَةُ فَقَطْ سَم. هـ فَوَدَّ: (بِوَاحِدَةٍ مِنَ الثَّالِثَةِ) أَي بِالسَّجْدَةِ الْأَوَّلَى مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ نِهَايَةً.

هـ فَوَدَّ: (وَيُلْغَوُ بَاقِيهَا) أَي الثَّالِثَةُ. هـ فَوَدَّ: (لِتَصِيرَ هِيَ) أَي الرَّابِعَةُ. هـ فَوَدَّ: (وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ الْخِيَالُ إِلَخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَأَجِيبَ بِأَن ذَلِكَ خِلَافُ فَرْضِ الْأَصْحَابِ فَإِنَّهُمْ فَرَضُوا ذَلِكَ فِيمَا إِذَا أَتَى بِالْجُلُوسِ الْمَحْسُوبَاتِ بَلْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: إِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا الْإِعْتِرَاضَ وَإِنْ كَانَ وَاضِحَ الْبُطْلَانِ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْتَلِجُ فِي صَدْرِهِ مَنْ لَا حَاصِلَ لَهُ وَإِلَّا فَمَنْ حَقَّ هَذَا السُّؤَالُ السَّخِيفُ أَنْ لَا يُدَوَّنَ فِي تَضَنُّفِ اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَبَلْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِلَخ هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْإِسْنَوِيَّ كَرَّرَ عَلَى اعْتِرَاضِهِ بِالْإِبْطَالِ، وَالْوَاقِعُ

هـ فَوَدَّ: (حِسًّا وَشَرْعًا) فَإِنْ قُلْتُ: لَا يَصِحُّ إِرَادَةُ التَّرَكِ حِسًّا وَشَرْعًا وَإِلَّا فَالْمَثْرُوكُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثِ سَجَدَاتٍ إِذِ الرُّكْعَةُ الثَّانِيَةُ أَيْضًا مَثَلًا مَثْرُوكَةٌ شَرْعًا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ. (قُلْتُ): الْمُرَادُ التَّرَكُ مِنْ كُلِّ رُكْعَةٍ فِي حَدِّ نَفْسِهَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ لُزُومِ الْغَايَةِ لِمَعْنَى آخِرِ قَتَائِمُهُ.

وهذا فيه ترك رابع هو الجلوس واتفاقهم على أن المترك من الثالثة واجدة يُحيل ما تحيله فإنه عليه لم يأت منها بشيء على أنهم لم يغفلوا ما ذكره من فرض ترك الجلوس بل ذكره في بعض المثل على طبق ما ذكره بناءً على الأصح السابق أن القيام لا يقوم مقام الجلوس وعلى مقابلته فلا اعتراض عليهم غفلة عن كلامهم الذي استفيد منه أن ما في المتن مفروض في ترك السجود فقط وما ذكره المعتضون مفروض فيمن ترك معه الجلوس شرعاً وإن أتى به حشاً.

(أو ترك أربع) جهل موضعها (فسجدة ثم ركعتان) يلزمه الإتيان بهما لاحتimal تركه واجدة من الأولى وواحدة من الرابعة وثنتي الثالثة فتتم الأولى بالثانية وتبقى عليه سجدة من الرابعة فيأتي بها ثم يركعتين أو ترك سجدتي الأولى وواحدة من الثانية وواحدة من الرابعة فالحاصل له أيضاً ركعتان إلا سجدة فإن فرض ترك الجلوس أيضاً وجب سجدتان ثم ركعتان بتقدير ترك

في كلامه وكلام الناقلين عنه كالشهاب بن حنبل وغيره خلافه وأنه إنما قال هذا في جواب سؤال أورده من جانب الأصحاب على اعتراضه ثم ساق الرشيدي عبارة المهمات راجعاً. □ فؤد: (وهذا) أي ما ذكره الإسئوي. □ فؤد: (واتفاقهم) مبتدأ خبره قوله يُحيل إلخ. □ فؤد: (لم يأت منها بشيء) إن أراد شرعاً لإلغائها بسبب عدم كمال ما قبلها بدونها فهذا لا يرد عليه بدليل أنه يرد عليهم نظيره؛ لأن الثانية باتفاقهم غير متروكة منها شيء أو المتروكة منها واحدة مع أنها لاغية لعدم تمام الأولى، وإن أراد لم يأت منها بشيء حشاً فهو ممنوع قلبيأمل سم. □ فؤد: (وعلى مقابلته) عطف على قوله: على الأصح، والضمير راجع إليه و. □ فؤد: (فلا اعتراض إلخ) مقرر على قوله: (على أنهم لم يغفلوا إلخ).

□ فؤد: (فلا اعتراض عليهم) إلى المتن في النهاية. □ فؤد: (فيمن ترك معه الجلوس) ينبغي: أو في الشك أنه ترك السجود فقط أو مع الجلوس سم. □ فؤد: (لاحتimal إلخ) عبارة النهاية والمغني لاحتimal أنه ترك سجدتين من ركعة وثنتين من ركعتين غير متواليتين لم تتصلا بها كترك واحدة من الأولى وثنتين من الثانية وواحدة من الرابعة فالحاصل ركعتان إلا سجدة إذ الأولى تمت بالثالثة والرابعة ناقصة سجدة فيتمها ويأتي بركعتين، بخلاف ما إذا اتصلت بها كترك واحدة من الأولى وثنتين من الثانية وواحدة من الثالثة فلا يلزم فيها سوى ركعتين اه. □ فؤد: (فإن فرض ترك إلخ) هذا يقتضي تصويب الإسئوي ومن تبعه سم. وفيه أن الشارح ومن وافقه كالتحفة والمغني لم يذكروا ما قاله الإسئوي من كل وجه بل قالوا كما تقدم أن كلام الإسئوي في حد ذاته صحيح لكن اعتراضه غير متوجه على كلام الأصحاب لأن

□ فؤد: (لم يأت منها بشيء) إن أراد لم يأت منها بشيء شرعاً لإلغائها بسبب عدم كمال ما قبلها بدونها فهذا لا يرد عليه بدليل أنه يرد عليهم نظيره لأن الثانية باتفاقهم غير متروكة منها شيء أو المتروكة منها واحدة مع أنها لاغية لعدم تمام الأولى، وإن أراد لم يأت منها بشيء حشاً فهو ممنوع قلبيأمل.

□ فؤد: (الجلوس) الذي ينبغي أو في الشك أنه ترك السجود فقط أو مع الجلوس. □ فؤد: (فإن فرض ترك إلخ) هذا يقتضي تصويب الإسئوي ومن تبعه.

أولى الأولى وثانية الثانية وثنتي الرابعة فَحَصَلَ له من الثلاث ركعة ولا سُجُودَ في الرابعة وأَسْوَ منه تقدِيرُ تركِ ثُنْتَيِ الثَّالِثَةِ بَدَلِ ثُنْتَيِ الرَّابِعَةِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَلْزُمُهُ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ إِذِ الْأُولَى تَنْجَبِرُ بِجُلُوسَةٍ مِنَ الثَّانِيَةِ وَسَجْدَةٍ مِنَ الرَّابِعَةِ وَيَبْطُلُ مَا عَدَا ذَلِكَ (أَوْ) تَرَكَ (خَمْسَ أَوْ سِتٍّ) جَهْلُ مَوْضِعِهَا (فَثَلَاثٌ) مِنَ الرُّكُوعَاتِ يَلْزُمُهُ الْإِثْنَانُ بِهِنَّ لِحَاجَةِ تَرَكَ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأُولَى وَثُنْتَيِ الثَّانِيَةِ وَثُنْتَيِ الثَّالِثَةِ وَالسَّادِسَةِ مِنَ الْأُولَى أَوِ الرَّابِعَةِ فَتَكْمُلُ الْأُولَى بِالرَّابِعَةِ وَيَقَى عَلَيْهِ ثَلَاثُ (أَوْ) تَرَكَ (سَبْعَ فَسَجْدَةٍ ثُمَّ ثَلَاثٌ) أَوْ ثَمَانٍ فَسَجْدَتَانِ ثُمَّ ثَلَاثٌ وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ.....

المفروض في كلامهم غير المفروض في كلامه. □ فَوَدَّ: (وَأَسْأَلُ مِنْهُ الْخ) صَوَّرَ بِهَذَا الرُّوضِ سَم. عبارة البصري: أقول وتقدِيرُ الْأَسْوَ مُتَعَيَّنٌ فَيَجِبُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ، فلا حاجة لقوله السابق: وَجَبَ سَجْدَتَانِ ثُمَّ رَكَعَتَانِ اه. وقوله: (فلا حاجة لقوله الْخ) حَقُّ التَّفْرِيعِ فلا صِحَّةَ لِقَوْلِهِ الْخ، وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى عَلَى تَصْوِيبِ الْإِسْنَوِيِّ وَالْإِقْصَارِ عَلَيْهِ أَيِ الْأَسْوَ.

فَوَدَّ (سَم): (أَوْ سِتٍّ الْخ) عَلَى تَصْوِيبِ الْإِسْنَوِيِّ الَّذِي اعْتَمَدَهُ فِي الرُّوضِ يَلْزُمُهُ ثَلَاثُ وَسَجْدَةٍ. قال في الرُّوضِ: لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّهُ تَرَكَ السَّجْدَةَ الْأُولَى مِنَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ مِنَ الثَّانِيَةِ وَثُنْتَيْنِ مِنَ الثَّالِثَةِ وَثُنْتَيْنِ مِنَ الرَّابِعَةِ انْتَهَى اه سَم. وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى مِثْلُ مَا فِي الرُّوضِ.

فَوَدَّ (سَم): (أَوْ سَبْعٍ الْخ) لَمْ يَقَيَّدِ السَّبْعَ وَالثَّمَانِ بِجَهْلٍ مَوْضِعِهَا لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بَلْ لَا يَتَصَوَّرُ جَهْلُ الْمَوْضِعِ لَكِنْ الْأُسْتَاذُ الْبَكْرِيُّ قَيَّدَ بِجَهْلٍ الْمَوْضِعِ فِي كَثَرِهِ فَلْيَنْظُرْ مَقْصُودَهُ سَم. أقول: وَكَذَلِكَ قَيَّدَ بِذَلِكَ الْمُعْنَى فِيهِمَا وَالثَّمَانِ وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ فِي السَّبْعِ فَقَطَّ وَقَالَ ع ش: لَمْ يَقُلْ م ر هُنَا أَيِ فِي الثَّمَانِ جَهْلُ مَوْضِعِهَا كَأَنَّهُ لِأَنَّ الثَّمَانِ مِنَ الرَّابِعَةِ مَحَلُّهَا مَعْلُومٌ الْمُرَادُ غَالِيًا وَلَا فَقَدْ لَا يُعْلَمُ كَانَ اقْتَدَى مَسْبُوقٌ فِي الْإِعْتِدَالِ فَاتَى مَعَ الْإِمَامِ بِسَجْدَتَيْنِ وَسَجَدَ إِمَامُهُ لِلْسَّهْوِ سَجْدَتَيْنِ وَقَرَأَ إِمَامُهُ آيَةَ سَجْدَةٍ فِي ثَانِيَّتِهِ مَثَلًا وَسَجَدَ هُوَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ لِسَّهْوِ إِمَامِهِ وَقَرَأَ فِي رَكَعَتِهِ الَّتِي انْفَرَدَ بِهَا آيَةَ سَجْدَةٍ ثُمَّ شَكَّ بَعْدَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ تَرَكَ ثَمَانِ سَجَدَاتٍ لِكَوْنِهَا عَلَى عِمَامَتِهِ فِي أَنَّهَا سَجَدَاتُ صَلَاتِهِ، أَوْ مَا أَتَى بِهِ لِلْسَّهْوِ وَالثَّلَاوَةِ وَالْمُتَابَعَةِ أَوْ أَنَّ بَعْضَهُ مِنْ أَرْكَانِ صَلَاتِهِ وَبَعْضُهُ مِنْ غَيْرِهَا فَتَحْمَلُ الْمُشْرُوكَةُ عَلَى أَنَّهَا سَجَدَاتُ صَلَاتِهِ وَغَيْرُهَا بِتَقْدِيرِ الْإِثْنَانِ بِهِ لَا يَقُومُ مَقَامُ سُجُودِ صَلَاتِهِ لِعَدَمِ شُمُولِ النَّيَّةِ لَهُ اه. عبارة البُجَيْرِمِيِّ وَيُمْكِنُ الْجَهْلُ فِي الثَّمَانِ أَيْضًا كَانَ اقْتَدَى بِالْإِمَامِ وَهُوَ فِي الْإِعْتِدَالِ فَإِنَّهُ يَسْجُدُ مَعَهُ سَجْدَتَيْنِ وَلَا تُحْسَبَانِ لَهُ فَيُمْكِنُ أَنْ تَنْبَهَهُ الثَّمَانِيَةُ فِي عَشْرَةِ شَيْخِنَا وَكَذَلِكَ يَحْصُلُ الْجَهْلُ إِذَا سَجَدَ لِلْسَّهْوِ اه.

فَوَدَّ (سَم): (فَسَجْدَةٍ ثُمَّ ثَلَاثٌ) أَيِ ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ لِأَنَّ الْحَاصِلَ لَهُ رَكَعَةٌ إِلَّا سَجْدَةً نِهَابَةً. □ فَوَدَّ: (أَوْ) ثَمَانٍ إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ تَذَكَّرَ فِي الثَّانِيَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَيَتَصَوَّرُ الْخ) نَبَّهَ عَلَيْهِ لِكَوْنِهِ خَفِيًّا وَقَالَ

□ فَوَدَّ: (وَأَسْأَلُ مِنْهُ تَقْدِيرُ الْخ) صَوَّرَ بِهَذَا الرُّوضِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ سِتٍّ) عَلَى تَصْوِيبِ الْإِسْنَوِيِّ الَّذِي اعْتَمَدَهُ فِي الرُّوضِ يَلْزُمُهُ ثَلَاثُ وَسَجْدَةٌ قَالَ فِي الرُّوضِ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّهُ تَرَكَ السَّجْدَةَ الْأُولَى مِنَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَثُنْتَيْنِ مِنَ الثَّالِثَةِ، وَثُنْتَيْنِ مِنَ الرَّابِعَةِ اه. □ فَوَدَّ: (أَوْ سَبْعٍ الْخ) لَمْ يَقَيَّدِ السَّبْعَ وَالثَّمَانِ

بِتَرْكِ طُمَأْنِينَةٍ أَوْ سُجُودٍ عَلَى نَحْوِ عِمَامَةٍ وَفِي كُلِّ ذَلِكَ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ وَلَوْ تَذَكَّرَ تَرَكَ شَيْئًا أَتَى بِهَا مَا بَقِيَ مَحَلُّهَا بِخِلَافِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ بَعْدَ التَّكْبِيرِ وَالْإِفْتِيحِ بَعْدَ التَّعَوُّذِ لِقَوَاتِ اسْمِهِ بِهِ وَفَارَقَ الْإِثْنَانِ بِتَكْبِيرِ الْعِيدِ بَعْدَهُ بِبَقَاءِ اسْمِهِنَّ فَكَانَ تَقْدِيمُهُنَّ عَلَيْهِ سُنَّةً لَا شَرْطًا.

(قُلْتُ يُسَنُّ إِدَامَةُ نَظَرِهِ) أَيِ الْمُصَلِّيِّ وَلَوْ أَعْمَى وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ أَوْ فِيهَا (إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ) فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ وَمَوْضِعُ سُجُودِهِ أَشْرَفُ وَأَسْهَلُ، نَعَمْ السُّنَّةُ أَنْ يُقْصِرَ نَظَرَهُ عَلَى مُسَبِّحَتِهِ عِنْدَ رَفْعِهَا وَلَوْ مُسْتَوْرَةً فِي التَّشَهُّدِ لِيَخْبِرَ صَاحِبُهَا فِيهِ وَقَوْلُ الْمَاوَرِدِيِّ وَالزُّوْيَانِيِّ يَسَنُّ نَظَرَ الْكَعْبَةِ وَجَهٌ ضَعِيفٌ كَمَا ذَكَرُوهُ لَا سَيِّمًا الْبُلْقَيْنِيَّ فَإِنَّهُ بَالِغٌ فِي تَرْيِيفِهِ وَرَدَّهُ

الْقَلْبِيُّ دَفَعَ لِمَا يُتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ لَمْ يَتَصَوَّرَ الشُّكَّ أَوْ الْجَهْلَ فَتَأَمَّلْ بُجَيْرِي. □ فَوَدَّ: (بِتَرْكِ طُمَأْنِينَتِهِ) أَيِ فِي السَّجَدَاتِ. □ فَوَدَّ: (بَعْدَ التَّكْبِيرِ) شَامِلٌ لِتَكْبِيرِ انْتِقَالِ يَسَنُّ مَعَهُ الرَّفْعُ. □ فَوَدَّ: (لِقَوَاتِ اسْمِهِ بِهِ) أَيِ اسْمِ الْإِفْتِيحِ بِالتَّعَوُّذِ. □ فَوَدَّ: (بَعْدَهُ) أَيِ التَّعَوُّذِ. □ فَوَدَّ: (بِقَاءِ اسْمِهِنَّ) أَيِ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمُصَلِّيِّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ مُسْتَوْرَةً فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَلَوْ أَعْمَى وَإِلَى قَوْلِهِ: أَمَّا إِذَا خَشِيَ فِي الثَّهَابَةِ مَا يُوَافِقُهُ فِي الْأَحْكَامِ.

فَوَدَّ (السُّنَّةُ): (إِدَامَةُ نَظَرِهِ) أَيِ بَأْنِ يَتَدَيَّ النَّظَرَ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ مِنْ ابْتِدَاءِ التَّحَرُّمِ وَيُدِيمُهُ إِلَى آخِرِ صَلَاتِهِ إِلَّا فِيمَا يُسْتَنَّى وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ النَّظَرُ عَلَى ابْتِدَاءِ التَّحَرُّمِ لِيَتَأْتِيَ لَهُ تَحَقُّقُ النَّظَرِ مِنْ ابْتِدَاءِ التَّحَرُّمِ عِ ش. □ فَوَدَّ: (أَيِ الْمُصَلِّيِّ) إِشَارَةٌ إِلَى عَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَى مَذْكَورٍ بِالْقُوَّةِ بِكَرِّيٍّ اه ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَعْمَى) أَيِ أَوْ فِي ظُلْمَةٍ بَأْنِ تَكُونُ حَالَتُهُ حَالَةُ النَّازِلِ لِمَحَلِّ سُجُودِهِ نِهَابَةً وَشَرْحٌ بِأَفْضَلِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْكَعْبَةِ) أَيِ وَإِنْ صَلَّى خَلْفَ نَبِيِّ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ يَنْظُرُ إِلَى ظَهَرِهِ نِهَابَةً وَمَغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ فِيهَا) أَيِ وَلَا يَنْظُرُ جُزْءًا آخَرَ مِنَ الْكَعْبَةِ إِلَّا فَمَحَلُّ سُجُودِهِ جُزْءٌ مِنَ الْكَعْبَةِ. □ فَوَدَّ: (فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ) وَقِيلَ يَنْظُرُ فِي الْقِيَامِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَفِي الرُّكُوعِ إِلَى مَوْضِعِ قَدَمَيْهِ وَفِي السُّجُودِ إِلَى آتِفِهِ وَفِي الْقُعُودِ إِلَى جَنْبِهِ لِأَنَّ امْتِدَادَ الْبَصَرِ يُلْهِي فَإِذَا قَصُرَ كَانَ أَوَّلَى وَبِهَذَا جَزَمَ الْبَغَوِيُّ وَالْمُتَوَلَّى مُغْنِي، وَكَذَا جَزَمَ بِذَلِكَ صَاحِبُ الْعَوَارِفِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ جَمَعَ النَّظَرَ فِي مَوْضِعٍ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ السُّنَّةُ الْخُ) وَيُسَنُّ أَيْضًا لِمَنْ فِي صَلَاةِ الْخُزُوفِ وَالْعَدُوِّ أَمَامَهُ نَظَرُهُ إِلَى جِهَتِهِ لِئَلَّا يَنْعَتَهُمْ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ زَادَ الثَّهَابَةُ وَلِمَنْ صَلَّى عَلَى نَحْوِ بَسَاطٍ مُصَوَّرٍ عَمَّ التَّصَوُّيرُ مَكَانَ سُجُودِهِ أَنْ لَا يَنْظُرَ إِلَيْهِ اه. □ فَوَدَّ: (عِنْدَ رَفْعِهَا) أَيِ مَا دَامَتْ

بِجَهْلِ مَوْضِعِهَا لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ بَلْ لَا يَتَصَوَّرُ جَهْلَ الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّ الصَّلَاةَ رُبَاعِيَّةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ وَمِنْ لَازِمِ تَرْكِ الثَّمَانِ مِنْ رُبَاعِيَّةِ الْعِلْمِ بَأْنِ كُلِّ رَكْعَةٍ تَرَكَ مِنْهَا سَجْدَتَانِ، وَمِنْ لَازِمِ تَرْكِ السَّبْعِ مِنْهَا الْعِلْمُ بِتَرْكِ سَجْدَتَيْنِ مِنْ كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْ ثَلَاثٍ وَوَاحِدَةٍ مِنَ الْبَاقِيَةِ، وَجَهْلُ مَوْضِعِ السَّابِعَةِ لَا يَتَفَاوَتْ بِهِ الْحَالُ هُنَا فَتَأَمَّلْهُ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْأُسْتَاذَ الْبُكْرِيَّ قَيَّدَ بِجَهْلِ الْمَوْضِعِ فِي كَثَرِهِ فَلْيَنْظُرْ مَقْصُودَهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ أَعْمَى) أَيِ وَإِنْ صَلَّى خَلْفَ نَبِيِّ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ يَنْظُرُ إِلَى ظَهَرِهِ م ر. □ فَوَدَّ: (عِنْدَ رَفْعِهَا) أَخْرَجَ غَيْرَ حَالَةٍ رَفْعِهَا وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُسَنُّ لَهُ نَظَرُهَا مَا دَامَتْ مُرْتَفِعَةً وَإِلَّا فَالسُّنَّةُ نَظَرُ مَحَلِّ

وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْمُصَلِّيَّ عَلَى الْجِنَازَةِ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الْمَآوِرِدِيِّ هَذَا وَقَدْ عَلِمْتَ ضَعْفَهُ فَلْيَنْظُرْ لِمَحَلِّ سُجُودِهِ لَوْ سَجَدَ (قِيلَ) أَي قَالَ الْعَبْدِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا كِبَعْضِ التَّابِعِينَ.

(يُكْرَهُ تَغْمِيزُ عَيْنَيْهِ) لِأَنَّهُ فَعَلَ الْيَهُودَ وَجَاءَ النَّهْيُ عَنْهُ لِكُنْهٍ مِنْ طَرِيقِ ضَعِيفٍ (و) الْأَفْقَهُ (عِنْدِي) أَنَّهُ (لَا يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا) يَلْحَقُهُ بِسَبَبِهِ إِذْ لَمْ يَصِحَّ فِيهِ نَهْيٌ وَفِيهِ مَنَعٌ لِتَفْرِيقِ الذَّهْنِ فَيَكُونُ سَبَبًا لِحُضُورِ الْقَلْبِ وَوُجُودِ الْخُشُوعِ الَّذِي هُوَ سِرُّ الصَّلَاةِ وَرُوحُهَا وَمَنْ ثُمَّ أَفْتَى ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ أَوْلَى إِذَا شَوَّشَ عَدَمُهُ خُشُوعَهُ أَوْ حُضُورَ قَلْبِهِ مَعَ رَبِّهِ أَمَّا إِذَا خَشِيَ مِنْهُ ضَرَرٌ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَيُكْرَهُ بَلْ يَحْرُمُ إِنْ ظَنَّ تَرْتُّبَ حُضُورِ ضَرَرٍ عَلَيْهِ لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُ

مُرْتَبَعَةٌ وَإِلَّا تُدَبَّ نَظَرُ مَحَلِّ السُّجُودِ نِهَآيَةً وَإِعَابٌ وَسَم. قَالَ ع ش: وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قُطِعَتْ سَبَابَتُهُ لَا يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِهَا بَلْ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الشَّارِحُ م ر اه. □ فَوُدَّ: (وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ إِلَخ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (فَلْيَنْظُرْ مَحَلَّ سُجُودِهِ إِلَخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. □ فَوُدَّ: (أَي قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ (لَا يُحْتَمَلُ عَادَةً) فِي الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَالْأَفْقَهُ إِلَخ) عَبَّرَ فِي الرُّوضَةِ بِالْمُخْتَارِ مُغْنِي وَنِهَآيَةً. فَوُدَّ (لَشَيْ: (لَا يُكْرَهُ) أَي وَلَكِنَّهُ خِلَافُ الْأُولَى ع ش.

فَوُدَّ (لَشَيْ: (إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا) أَي عَلَى نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (يَلْحَقُهُ) أَي أَوْ غَيْرِهِ كَمَا يَأْتِي فِي الشَّارِحِ وَقَدْ دَمَّ عَنْ الْمُغْنِي. □ فَوُدَّ: (وَفِيهِ مَنَعٌ إِلَخ) جُمْلَةً حَالِيَةً. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ أَنَّ فِيهِ الْمَنَعُ الْمَذْكُورُ. □ فَوُدَّ: (إِذَا شَوَّشَ عَدَمُهُ إِلَخ) أَي كَأَنَّهُ صَلَّى لِحَاطِيطِ مَرْوَقٍ وَنَحْوِهِ مِمَّا يُشَوِّشُ فِكْرَهُ وَيُسَبِّحُ فَتَحَّ عَيْنَيْهِ فِي السُّجُودِ لِيَسْجُدَ الْبَصَرُ. قَالَه صَاحِبُ الْعَوَارِفِ وَأَقْرَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ نِهَآيَةً. قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَنَحْوَهُ إِلَخ أَي كَالْبَسَاطِ الَّذِي فِيهِ صَوْرٌ اه أَي وَهَامِشُ الْمَطَافِ عِنْدَ طَوَافِ الطَّائِفِينَ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ لِيَسْجُدَ الْبَصَرُ لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالْبَصَرِ مَحَلَّهُ أَي لَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السُّجُودِ حِيلُولَةٌ بِالْجَفْنِ وَإِلَّا فَالْبَصَرُ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي لَا يَتَّصِفُ بِالسُّجُودِ فَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ بَلْ إِلْحَاقُ الْأَعْمَى بِالْبَصِيرِ هُنَا أَوْلَى مِنَ إِلْحَاقِهِ بِهِ فِي النَّظَرِ إِلَى مَحَلِّ السُّجُودِ فِي الْقِيَامِ وَنَحْوِهِ فَمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش مِنْ نَفْيِ إِلْحَاقِهِ بِهِ هُنَا وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ اه. □ فَوُدَّ: (بَلْ يَحْرُمُ إِلَخ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ التَّغْمِيزُ فِيمَا إِذَا لَزِمَ مِنْ تَرْكِهِ فَعَلَّ مُحَرَّمٌ كَنَظَرٍ مُحَرَّمٌ لَا طَرِيقَ إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ إِلَّا التَّغْمِيزُ سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيِ وَقَدْ يَجِبُ إِذَا كَانَ الْعَرَايَا صُفُوفًا اه. □ فَوُدَّ: (حُضُورِ ضَرَرٍ عَلَيْهِ) أَي أَوْ عَلَى غَيْرِهِ فِيمَا يَظْهَرُ بِالْأُولَى نَعَمْ يَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَقْبَدُ حِينَئِذٍ بِقَوْلِهِ لَا يُحْتَمَلُ إِلَخ إِذْ يُخْتَاطُ لِلْغَيْرِ مَا لَا يُخْتَاطُ لِلنَّفْسِ بَصْرِيٌّ أَقُولُ وَنُسْتَفَادُ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ بِإِزْجَاعِ ضَمِيرٍ عَلَيْهِ إِلَى التَّغْمِيزِ وَجَعَلَهُ مُتَعَلِّقًا بِالتَّرْتُّبِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ. □ فَوُدَّ: (كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) أَي التَّقْيِيدُ بـ (لَا) يُحْتَمَلُ عَادَةً.

السُّجُودِ اه. □ فَوُدَّ: (بَلْ يَحْرُمُ إِلَخ) وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجِبَ التَّغْمِيزُ فِيمَا إِذَا لَزِمَ مِنْ تَرْكِهِ فَعَلَّ مُحَرَّمٌ كَنَظَرٍ مُحَرَّمٌ لَا طَرِيقَ إِلَى الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ إِلَّا التَّغْمِيزُ.

الأذرعِي كَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ مَصْلَحَةٌ مَمْنُوعٌ.
(تنبيه) قد يُنافي سَلْبُهُ الْكَرَاهَةَ مَا نُقِلَ عَنْ مَجْمُوعِهِ أَنَّهُ يُكْرَهُ تَرْكُ سُتَّةٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ بِأَنَّهُ أَطْلُقَ الْكَرَاهَةَ عَلَى خِلَافِ الْأَوَّلَى أَوْ مُرَادُهُ الشُّنُّ الْمَتَأَكَّدَةُ لِتَحْوِجِ جَرَيَانٍ خِلَافٍ فِي وُجُوبِهَا كَمَا يَأْتِي أَوَاخِرَ الْمُبْطِلَاتِ بِزِيَادَةٍ.
(و) يَسُنُّ (الْحُشُوعُ) فِي كُلِّ صَلَاتِهِ بِقَلْبِهِ بِأَنْ لَا يَحْضُرَ فِيهِ غَيْرُ مَا هُوَ فِيهِ.....

☐ قَوْلُهُ: (كَانَ الْأَحْسَنُ أَنْ يَقُولَ) أَي بَدَلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا. ☐ قَوْلُهُ: (مَمْنُوعٌ) كَيْفَ وَهَذَا الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ الْأَحْسَنُ صَادِقٌ بِمَا إِذَا خَافَ ضَرَرًا فَتَدُلُّ الْعِبَارَةُ حَيْثُذُ بِالْمَنْطُوقِ عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ عِنْدَ خَوْفِ الضَّرَرِ وَبِالْمَفْهُومِ عَلَى الْكَرَاهَةِ عِنْدَ الْمَصْلَحَةِ وَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ إِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ فَسَبَقَ قَلَمُهُ لِمَا ذَكَرَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ الظَّاهِرُ يَلِ الْمُتَعَيَّنُ مِنْ إِمَامَةِ الْأَذْرَعِيِّ لِزَجَاعِ ضَمِيرٍ فِيهِ فِي كَلَامِهِ إِلَى النَّظَرِ وَعَدَمِ التَّغْمِيزِ فَيَنْدَفِعُ حَيْثُذُ الْإِشْكَالُ وَيُقَيَّدُ كَرَاهَةُ التَّغْمِيزِ إِنْ ظَنَّ تَرْتَبَ قُوَّةِ مَصْلَحَةٍ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا بِخِلَافِ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فَيُظْهِرُ حَيْثُذُ وَجْهَ دَعْوَى الْأَخْسَنِيَّةِ. ☐ قَوْلُهُ: (سَلْبُهُ الْكَرَاهَةَ) أَي بِقَوْلِهِ وَعِنْدِي لَا يُكْرَهُ الْخُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُكْرَهُ تَرْكُ سُتَّةٍ الْخُ) أَي فِي التَّغْمِيزِ تَرْكُ سُتَّةٍ هِيَ إِدَامَةُ نَظَرِهِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ، وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ كَوْنُهُ بَحِيْثٌ يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ وَهَذَا صَادِقٌ مَعَ التَّغْمِيزِ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ بِأَنَّهُ الْخُ) وَيُجْمَعُ أَيْضًا بِأَنْ مَحَلَّ كَرَاهَةِ تَرْكِ السُّتَّةِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِطَرِيقِ مُحْصِلٍ لِلْمَقْصُودِ بِتِلْكَ السُّتَّةِ كَمَا هُنَا فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِإِدَامَةِ النَّظَرِ لِمَوْضِعِ السُّجُودِ الْحُشُوعُ وَالتَّغْمِيزُ يُحْصَلُهُ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ أَطْلُقَ الْكَرَاهَةَ الْخُ) أَي عَلَى اضْطِلَاحِ الْمُتَقَدِّمِينَ كُرْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (لِتَحْوِجِ جَرَيَانِ الْخِلَافِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَتَأَكَّدَةِ.
☐ قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ صَلَاتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ مِنْ تَخْصِيلِ سُتَّةٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ إِلَى فِي الْآيَةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَظَاهِرٌ إِلَى فِي الْآيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مَا هُوَ فِيهِ) وَهُوَ الصَّلَاةُ ع ش فُلُو اشْتَعَلَ بِذِكْرِ

☐ قَوْلُهُ: (مَمْنُوعٌ) كَيْفَ وَهَذَا الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ الْأَحْسَنُ صَادِقٌ بِمَا إِذَا خَافَ ضَرَرًا فَتَدُلُّ الْعِبَارَةُ حَيْثُذُ بِالْمَنْطُوقِ عَلَى عَدَمِ الْكَرَاهَةِ عِنْدَ خَوْفِ الضَّرَرِ وَبِالْمَفْهُومِ عَلَى الْكَرَاهَةِ عِنْدَ الْمَصْلَحَةِ وَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ إِنْ كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ فَسَبَقَ قَلَمُهُ لِمَا ذَكَرَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُكْرَهُ تَرْكُ سُتَّةٍ الْخُ) أَي فِي التَّغْمِيزِ تَرْكُ سُتَّةٍ هِيَ إِدَامَةُ نَظَرِهِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَقَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ الْخُ يُجْمَعُ أَيْضًا بِأَنْ مَحَلَّ كَرَاهَةِ تَرْكِ السُّتَّةِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ التَّرْكِ بِطَرِيقِ مُحْصِلٍ لِلْمَقْصُودِ بِتِلْكَ السُّتَّةِ كَمَا هُنَا فَإِنَّ الْمَقْصُودَ بِإِدَامَةِ النَّظَرِ لِمَوْضِعِ السُّجُودِ الْحُشُوعُ وَالتَّغْمِيزُ يُحْصَلُهُ فَإِنْ قُلْتَ فَلَتَكُنِ السُّتَّةُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ قُلْتَ: قَدْ يَلْتَزِمُ بِشَرْطِهِ وَقَدْ يُقَالُ لَمَّا كَانَ قَدْ يَضُرُّ وَفَعَلَ الْيَهُودُ لَمْ يَكُنْ أَحَدًا مَاصِدَقِي الْمَسْنُونِ فَلْيَتَأَمَّلْ.
☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يُكْرَهُ تَرْكُ سُتَّةٍ) أَي فِي التَّغْمِيزِ تَرْكُ سُتَّةٍ هِيَ إِدَامَةُ نَظَرِهِ إِلَى مَوْضِعِ سُجُودِهِ وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ بِالنَّظَرِ إِلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ كَوْنُهُ بَحِيْثٌ يَنْظُرُ إِلَى مَوْضِعِ السُّجُودِ وَهَذَا صَادِقٌ مَعَ التَّغْمِيزِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَأَنَّ تَعَلُّقَ بِالْآخِرَةِ وَبِجَوَارِحِهِ بِأَنْ لَا يَعْثَبَ بِأَحَدِيهَا وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا هُوَ مُرَادُهُ لِأَنَّهُ سَيَذْكُرُ الْأَوَّلَ بِقَوْلِهِ وَفَرَعَ قَلْبَ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَ ذَاكَ سَبَبًا لَهُ وَلِذَا خَصَّهُ بِحَالَةِ الدُّخُولِ وَفِي آيَةِ الْمُرَادِ كُلِّ مِنْهُمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَيْضًا وَذَلِكَ لِثَنَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ عَلَى فَاعِلِيهِ وَلِانْتِفَاءِ ثَوَابِ الصَّلَاةِ بِانْتِفَائِهِ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ وَلَأَنَّ لَنَا وَجْهًا اخْتَارَهُ جَمْعُ أَنَّهُ شَرْطُ الصَّحَّةِ لَكِنْ فِي الْبَعْضِ فَيُفَكِّرُهُ الْإِسْتِزْسَالُ مَعَ حَدِيثِ النَّفْسِ وَالْعَيْثِ كَتَسْوِيَةِ رِدَائِهِ أَوْ عِمَامَتِهِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ مِنْ تَحْصِيلِ سُنَّةٍ أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ، وَقِيلَ يَحْرُمُ وَمِمَّا يُحْصَلُ الْخُشُوعُ اسْتِحْضَارُهُ أَنَّهُ بَيْنَ يَدَيِ مَلِكٍ الْمُلُوكِ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى يُنَاجِيهِ وَأَنَّهُ رُبَّمَا تَجَلَّى عَلَيْهِ بِالْقَهْرِ لِعَدَمِ قِيَامِهِ بِحَقِّ رُبُوبِيَّتِهِ فَرَدُّ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ.

الْجَنَّةِ وَالتَّارِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَحْوَالِ السَّنِيَّةِ الَّتِي لَا تَعَلَّقُ بِهَا بِذَلِكَ الْمَقَامِ كَانَ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ نِهَايَةً.
 □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّ تَعَلُّقَ بِالْآخِرَةِ) قَدْ يُشْكِلُ اسْتِحْبَابُ إِكْثَارِ الدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ وَالرُّكُوعِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَطَلَبِ الرَّحْمَةِ إِذَا مَرَّ بِآيَةِ اسْتِغْفَارٍ أَوْ رَحْمَةٍ، وَالِاسْتِجَارَةِ مِنَ الْعَذَابِ إِذَا مَرَّ بِآيَةِ عَذَابٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُحْمَلُ عَلَى طَلَبِ الدُّعَاءِ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ فَرْعٌ مِنَ التَّفَكُّرِ فِي غَيْرِ مَا هُوَ فِيهِ وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَ بِطَلَبِ أَمْرِ دُنْيَوِيٍّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا نَشَأٌ مِنَ الْمَطْلُوبِ فِي صَلَاتِهِ فَلَيْسَ أَجَنَّبِيًّا عَمَّا هُوَ فِيهِ ع ش.

□ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ أَنَّ هَذَا) أَيِ خُشُوعِ الْجَوَارِحِ رَشِيدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَيِ خُشُوعِ الْقَلْبِ.
 □ وَقَوْلُهُ: (ذَاكَ) أَيِ فَرَاغِ الْقَلْبِ (سَبَبًا لَهُ) أَيِ لِلْأَوَّلِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِذَا خَصَّهُ بِحَالَةِ الدُّخُولِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ إِغْنَاءِ مَا يَأْتِي عَنْ تَعْمِيمِ مَا هُنَا لِلْقَلْبِ وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ ذَاكَ سَبَبًا لِأَنَّ الْخُشُوعَ بِالْقَلْبِ مَطْلُوبٌ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ سَمٍ، وَجَرَى الْمُغْنِي عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُرَادٌ هُنَا. □ قَوْلُهُ: (وَفِي آيَةِ الْإِنْخِ) أَيِ وَالْخُشُوعُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ١ ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢-١].

□ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ لِثَنَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَيِ سَنِّ الْخُشُوعِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ١ ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢-١] فَسَّرَهُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلَيْنَ الْقَلْبِ وَكَفَّ الْجَوَارِحَ اه. □ قَوْلُهُ: (عَلَى فَاعِلِيهِ) أَيِ الْخُشُوعِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَلِانْتِفَاءِ ثَوَابِ الصَّلَاةِ بِانْتِفَائِهِ) أَيِ أَنَّ فَقْدَهُ يَوْجِبُ عَدَمَ ثَوَابٍ مَا فَقَدَ فِيهِ مِنْ كُلِّ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْضِهَا شَرْحٌ بِأَفْضَلِ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ فِي الْبُغْضِ) أَيِ بَعْضِ الصَّلَاةِ فَيُشْتَرَطُ فِي هَذَا الْوَجْهِ حُصُولُهُ فِي بَعْضِهَا فَقَطْ وَإِنْ انْتَهَى فِي الْبَاقِي رَشِيدِيٍّ.

□ قَوْلُهُ: (وَالْعَيْثُ) عَطْفٌ عَلَى الْإِسْتِزْسَالِ. □ قَوْلُهُ: (كَتَسْوِيَةِ رِدَائِهِ الْإِنْخِ) فَلَوْ سَقَطَ نَحْوُ رِدَائِهِ أَوْ طَرَفُ عِمَامَتِهِ كَرِهَ لَهُ تَسْوِيَتَهُ إِلَّا لِضَرُورَةٍ كَمَا فِي الْإِحْيَاءِ مُغْنِي زَادَ النِّهَايَةَ وَقَدْ اخْتَلَفُوا هَلِ الْخُشُوعُ مِنْ أَعْمَالِ الْجَوَارِحِ كَالسُّكُونِ أَوْ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ كَالْخَوْفِ أَوْ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمَجْمُوعِ؟ عَلَى أَقْوَالِ اه. قَالَ ع ش وَالثَّالِثُ هُوَ الرَّاجِعُ اه. □ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ) وَمِنْهَا خَوْفُ الْإِسْتِزْسَالِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ دَفْعِ مَضَرَّةٍ) أَيِ كَحَرِّ أَوْ بَرْدٍ. □ قَوْلُهُ: (وَمِمَّا يُحْصَلُ) إِلَى الْمَثَنِ فِي الْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ يَحْرُمُ) ظَاهِرُهُ كُلُّ مَنْ

□ قَوْلُهُ: (وَلِذَا خَصَّهُ بِحَالَةِ الدُّخُولِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ إِغْنَاءِ مَا يَأْتِي عَنْ تَعْمِيمِ مَا هُنَا لِلْقَلْبِ وَإِنْ لَمْ يَجْعَلْ ذَاكَ سَبَبًا لِأَنَّ الْخُشُوعَ بِالْقَلْبِ مَطْلُوبٌ فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ.

(و) يُسَنُّ (تَدْبِيرُ الْقِرَاءَةِ) أَي تَأْمُلُ مَعَانِيهَا أَيْ إِجْمَالًا لَا تَفْصِيلًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ يَشْغَلُهُ عَمَّا هُوَ بِصَدِّدِهِ قَالَ تَعَالَى ﴿لِيَذَّبَرُواْ ذُرِّيَّتَهُ﴾ [ص: ٢٩] ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ أَعْلَمُ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ [النساء: ٨٢] وَلَئِنْ بِهِ يَكْمُلُ مَقْصُودُ الْخُشُوعِ وَالْأَدَبِ وَتَرْتِيلُهَا وَسُؤَالُ أَوْ ذِكْرُ مَا يُنَاسِبُ الْمُتْلُونَ مِنْ رَحْمَةٍ أَوْ رَهْبَةٍ أَوْ تَنْزِيهِ أَوْ اسْتِغْفَارٍ (و) يُسَنُّ تَدْبِيرُ (الدُّكْرِ) كَالْقِرَاءَةِ وَقَضِيَّتُهُ حُصُولُ ثَوَابِهِ وَإِنْ جَهَلَ مَعْنَاهُ وَنَظَرَ فِيهِ الْإِسْتَوْيُّ وَلَا يَأْتِي هَذَا فِي الْقُرْآنِ لِلتَّعَبُّدِ يَلْفِظُ فَأُثْبِتَ قَارِئُهُ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ بِخِلَافِ الذِّكْرِ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَهُ وَلَوْ بِوَجْهِهِ.

(و) يُسَنُّ (دُخُولُ الصَّلَاةِ بِنَشَاطٍ) لِأَنَّهُ تَعَالَى ذَمَّ تَارِكِهِ بِقَوْلِهِ عَزَّ قَائِلًا ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالًا﴾ [النساء: ١١٢] وَالْكَسَلُ الْفُتُورُ وَالتَّوَانِي (وَفَرَاغِ قَلْبٍ) عَنِ الشَّوَاغِلِ لِأَنَّهُ أَعْوَنُ عَلَى

الِاسْتِزْسَالِ وَالْعَبَثِ . □ فُودُ: (أَي تَأْمُلُ) إِلَى الْمُتْنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ إِجْمَالًا إِلَى قَالَ . □ فُودُ: (لِأَنَّهُ) أَيْ التَّأْمُلُ التَّفْصِيلِيُّ . □ فُودُ: (وَلَا يَنْبَغِي بِهِ الْإِنْخ) مَعْطُوفٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ قَالَ تَعَالَى الْإِنْخ . □ فُودُ: (مَقْصُودُ الْخُشُوعِ الْإِنْخ) الْإِضَافَةُ لِلْيَبَانِ . □ فُودُ: (وَتَرْتِيلُهَا الْإِنْخ) عَطْفٌ عَلَى تَدْبِيرِ الْقِرَاءَةِ عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ وَيُسَنُّ تَرْتِيلُهَا وَهُوَ التَّاتِي فِيهَا فِإِفْرَاطُ الْإِسْرَاعِ مَكْرُوهٌ وَحَرْفُ التَّرْتِيلِ أَفْضَلُ مِنْ حَرْفِي غَيْرِهِ . وَيُسَنُّ لِلْقَارِئِ مُصَلِّيًا أَمْ غَيْرِهِ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ الرَّحْمَةَ إِذَا مَرَّ بِآيَةِ رَحْمَةٍ وَيَسْتَعِذُّ مِنَ الْعَذَابِ إِذَا مَرَّ بِآيَةِ عَذَابٍ فَإِنْ مَرَّ بِآيَةِ تَسْبِيحٍ سَبَّحَ أَوْ بِآيَةِ تَفَكُّرٍ وَإِذَا قَرَأَ: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعَزَّ مِنْ كُلِّ الْمَكِيدِينَ﴾ [الزمر: ٨] سُنَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ: بَلَى وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ . وَإِذَا قَرَأَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا﴾ [البقرة: ١٥٠] يَقُولُ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَإِذَا قَرَأَ: ﴿فَمَنْ يَأْتِكُمْ بِمِلَّةٍ مَعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠] يَقُولُ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ اهـ . وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَحَرْفٌ إِلَى وَيُسَنُّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَيُسَنُّ تَرْتِيلُهَا أَيْ الْقِرَاءَةُ وَمَحَلُّهُ حَيْثُ أُحْرِمَ بِهَا فِي وَثَبَ يَسْعُهَا كَامِلَةٌ وَالْأَوْجَبُ الْإِسْرَاعُ وَالْإِقْصَارُ عَلَى أَحْفَ مَا يُمَكِّنُ وَقَوْلُهُ م ر وَحَرْفُ التَّرْتِيلِ أَيْ التَّاتِي فِي إِخْرَاجِ الْحُرُوفِ وَقَوْلُهُ أَفْضَلُ مِنْ حَرْفِي غَيْرِهِ أَيْ فَيُصَفُّ السُّورَةُ مَثَلًا مَعَ التَّرْتِيلِ أَفْضَلُ مِنْ تَمَامِهَا بِدُونِهِ وَلَعَلَّ هَذَا فِي غَيْرِ مَا طُلِبَ بِخُصُوصِهِ كَقِرَاءَةِ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنْ إِنْتَمَاهَا مَعَ الْإِسْرَاعِ لِتَحْصِيلِ سُنَّةٍ قِرَاءَتِهَا فِيهِ أَفْضَلُ مِنْ أَكْثَرِهَا مَعَ التَّاتِي وَقَوْلُهُ م ر إِذَا مَرَّ بِآيَةِ رَحْمَةٍ الْإِنْخ يَنْبَغِي أَنْ مَحَلُّ اسْتِحْبَابِ الدُّعَاءِ إِذَا لَمْ يَكُنْ آيَةُ الرَّحْمَةِ أَوْ الْعَذَابِ فِيمَا قَرَأَ بَدَلَ الْفَاتِحَةِ وَالْأَفْلَا يَأْتِي بِهِ لِثَلَا يَقْطَعُ الْمَوَالَاةَ وَقَوْلُهُ م ر سُنَّ لَهُ أَنْ يَقُولَ بَلَى الْإِنْخ أَيْ يَقُولُهَا الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ سِرًّا كَالْتَسْبِيحِ وَأَذْعِيَةِ الصَّلَاةِ الْآتِيَةِ؛ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ مَرَّ بِآيَةِ رَحْمَةٍ أَوْ عَذَابٍ فَإِنَّهُ يَجْهَرُ بِالسُّؤَالِ وَيُؤَافِقُهُ الْمَأْمُومُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ يَقُولُ الثَّنَاءِ مِمَّا ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يُؤْمِنُ فِيمَا ذَكَرَ عَلَى دُعَائِهِ وَإِنْ أَتَى بِهِ بَلْفَظِ الْجَمْعِ اهـ ع ش . □ فُودُ: (كَالْقِرَاءَةِ الْإِنْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قِيَاسًا عَلَى الْقِرَاءَةِ، وَقَدْ يُفْهَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ مَثَلًا غَافِلًا عَنْ مَذْلُوقِهِ وَهُوَ التَّنْزِيهِ يَحْصُلُ لَهُ ثَوَابٌ مَا يَقُولُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قَالَ الْإِسْتَوْيُّ: فِيهِ نَظَرٌ اهـ . □ فُودُ: (وَلَوْ بَوَجْهِهِ) وَمِنْ الْوَجْهِ الْكَافِي أَنْ يَتَصَوَّرَ أَنَّ فِي التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَنَحْوِهِمَا تَعْظِيمًا لِلَّهِ وَثَنَاءٌ عَلَيْهِ ع ش . □ فُودُ: (لِأَنَّهُ تَعَالَى) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْخَبَرِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي . □ فُودُ: (وَالْكَسَلُ الْفُتُورُ الْإِنْخ) أَيْ وَضِئُهُ التَّشَاطُّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ . □ فُودُ: (عَنِ الشَّوَاغِلِ) قَبْدُهَا النَّهَايَةُ وَالْمُغْنِي بِالدُّثِّيَّةِ، وَقَضِيَّتُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ كَشَرْحِ الْمَنْهَجِ الْإِطْلَاقُ

الخُشُوعُ وفي الخبر «ليس للمؤمن من صلاته إلا ما عَقَلَ» وبه يتأيد قول من قال أن حديث النفس أي الاختياري أو الاسترسال مع الاضطراب منه يُبطل الثواب وقول القاضي يُكره أن يتفكر في أمر دُنْيَوِيٍّ أو مسألة فقهية ولا يُنافيه أن عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يُجهز الجيش في صلاته لأنه مذهب له أو اضطره الأمر إلى ذلك على أن ابن الرفعة اختار أن التفكير في أمور الآخرة لا بأس به إلا أن يُريد بلا بأس عَدَمُ الحرمة فيوافق ما مرَّ أولاً.
(وجعل يديه تحت صدره) وفوق شِرتِه (أخذًا يمينه يساره) للاتباع الثابت من مجموع رواية الشيخين وغيرهما والسنة في كيفية الأخذ كما دلَّ عليه الخبر.....

واغتمده الحلبي وفي النهاية قبل هذا ما يُفیده. □ فود: (وبه يتأيد) أي بالخبر. □ فود: (ينبطل الثواب) لكن قضية إلا ما عَقَلَ أن بطلان الثواب فيما وقع فيه الخلل فيه فقط سم وتقدم عن شرح بأفضل التصريح بذلك. □ فود: (وقول القاضي إلخ) أقره المصنف وجزم به النهاية، وهو عطف على قول من قال إلخ. □ فود: (ولا يُنافيه) أي إطلاق قوله وفراغ قلب عن الشواغل الشامل للأخرية، ويحتمل أن مرجع الضمير قول القاضي يُكره إلخ. □ فود: (كان يُجهز الجيش) أي يُدبر أمر الجيش. □ فود: (لأنه مذهب إلخ) أو ما كان التجهيز يشغله عما هو فيه كما هو اللائق بعلو مقامه. □ فود: (على أن ابن الرفعة اختار إلخ) أي وفعل عَمَرَ رضي الله عنه من أمور الآخرة فاخيار ابن الرفعة يوافق ويخالف ما مرَّ أولاً فقوله إلا أن يُريد إلخ. استثناء من هذا كُردي. □ فود: (لا بأس به) أي وأما فيما يقرؤه فمستحب.
(فائدة): فيها بُشِّرَى روى ابن جبان في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً «أن العبد إذا قام يصلي أتى بذنوبه فوضعت على رأسه أو على عاتقه فكلما ركع أو سجد تساقطت عنه أي حتى لا يبقى منه شيء إن شاء الله تعالى» اهـ مُعْنِي. □ فود: (ما مرَّ أولاً) إشارة إلى قوله: (وإن تعلق بالآخرة) كُردي. ويظهر أنه إشارة إلى ما ذكره عن القاضي من الكراهة ويحتمل أنه إشارة إلى قوله: (وفراغ قلب عن الشواغل) الشامل لأمور الآخرة.

فود (س): (وجعل يديه إلخ) أي في قيامه أو بدله نهايةً ومُعْنِي.
فود (س): (أخذ يمينه يساره) لا يتعد فيمن قطع كف يمينه مثلاً وضع طرف الزند على يساره وفيمن قطع كفاه وضع طرف أحد الزندان عند طرف الآخر تحت صدره سم. □ فود: (والسنة إلخ) والأصح كما في الروضة أنه يحط يديه بعد التكبير تحت صدره وقيل يُرسلهما ثم يستأنف نقلهما إلى تحت صدره قال الإمام والقصد من القبض المذكور تسكين اليدين فإن أرسلهما ولم يعبث بهما فلا بأس كما

□ فود: (ينبطل الثواب) أي فيما وقع فيه الخلل فقط. □ فود: (أخذًا يمينه يساره) لا يتعد فيمن قطع كف يمينه مثلاً وضع طرف الزند على يساره، وفيمن قطع كفاه وضع طرف أحد الزندان عند طرف الآخر تحت صدره، ولا يُنافي ذلك سقوط السجود على اليد إذا قطع الكف لاحتمال أن المراد هناك سقوط الوجوب بسقوط محله دون الاستحباب وأيضاً فيمكن الفرق.

أَنْ يَقْبِضَ بِكَفِّ يَمِينِهِ كَوْعَ يَسَارِهِ وَبَعْضَ رُسُغِهَا وَسَاعِدِهَا وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ بَسْطِ أَصَابِعِ يَمِينِهِ فِي عَرْضِ الْمَفْصِلِ وَبَيْنَ نَشْرِهَا صَوْبَ السَّاعِدِ، وَقِيلَ يَقْبِضُ كَوْعَهُ بِإِبْهَامِهِ وَكُرْسُوْعَهُ بِخَنْصَرِهِ وَيُرْسِلُ الْبَاقِيَّ صَوْبَ السَّاعِدِ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْأَفْضَلِ وَأَنَّ أَصْلَ الشَّنَّةِ يَحْصُلُ بِكُلِّ الرُّسْغِ الْمَفْصِلُ بَيْنَ الْكَفِّ وَالسَّاعِدِ وَالْكَوْعِ الْعَظْمُ الَّذِي يَلِي إِبْهَامَ الْيَدِ وَالْكُرْسُوْعُ الْعَظْمُ الَّذِي يَلِي خَنْصَرَهَا وَحِكْمَةُ ذَلِكَ إِرْشَادُ الْمُصَلِّي إِلَى حِفْظِ قَلْبِهِ عَنِ الْخَوَاطِرِ لِأَنَّ وَضْعَ الْيَدِ كَذَلِكَ يُحَازِيهِ، وَالْعَادَةُ أَنَّ مَنْ احْتَفَظَ بِشَيْءٍ أَمْسَكَهُ بِيَدِهِ فَأَمَرَ الْمُصَلِّي بِوَضْعِ يَدَيْهِ كَذَلِكَ عَلَى مَا يُحَازِي قَلْبَهُ لِيَتَذَكَّرَ بِهِ مَا قُلْنَاهُ. (و) يُسَنُّ (الدُّعَاءُ فِي سُجُودِهِ) لِيَحْتَبِرَ مُسْلِمٌ «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ إِذَا كَانَ سَاجِدًا فَاجْتَهَدُوا فِي الدُّعَاءِ» أَيِ فِيهِ وَمَأْتَوْرُهُ أَفْضَلُ وَهُوَ مَشْهُورٌ وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ خَيْرَ «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ» (وَأَنْ يَتَعَمَّدَ فِي قِيَامِهِ مِنَ السُّجُودِ وَالْقُفُودِ) لِلْإِسْتِرَاحَةِ أَوْ التَّشْهِيدِ (عَلَى) بَطْنِ رَاحَةٍ وَأَصَابِعِ (يَدَيْهِ) مَوْضُوعَتَيْنِ بِالْأَرْضِ لِأَنَّهُ أَعْوَنُ وَأَشْبَهُ بِالتَّوَاضُّعِ مَعَ ثُبُوتِهِ عَنْهُ ﷺ وَمَنْ قَالَ: يَقُومُ كَالْعَاجِزِ بِالثُّونِ أَرَادَ فِي أَصْلِهِ الْإِعْتِمَادَ لَا صِفَتَهُ

نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ مُغْنِي وَنَهَايَةً. قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِمْ رَفْلًا بِأَسْ أَيْ لَا اغْتِرَاضَ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَالْشَّنَّةُ مَا تَقَدَّمَ اهـ.
 □ فَوَدَّ: (أَنْ يَقْبِضَ بِكَفِّ يَمِينِهِ إِلَخ) أَيْ وَيُفَرِّجُ أَصَابِعَ يُسْرَاهُ وَسَطًا كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ نَهَايَةً قَالَ عَشْرٌ: قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَضُمُّ أَصَابِعَ الْيَمَنِ حَالَةً قَبْضِهِ بِهَا الْيُسْرَى اهـ. □ فَوَدَّ: (وَقِيلَ يَتَخَيَّرُ إِلَخ) وَكَلَامُ الرُّوضَةِ قَدْ يُوْهِمُ اعْتِمَادَهُ وَمِنْ ثَمَّ اغْتَرَّ بِهِ الشَّارِحُ تَبَعًا لِغَيْرِهِ وَالْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ نَهَايَةً. □ فَوَدَّ: (وَالرُّسْغُ) إِلَى قَوْلِهِ وَحِكْمَةُ ذَلِكَ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ فَأَمَرَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْكُرْسُوْعُ إِلَى وَحِكْمَةِ.

□ فَوَدَّ: (وَالْكَوْعُ إِلَخ) أَيْ وَأَمَّا الْبُوعُ فَهُوَ الْعَظْمُ الَّذِي يَلِي إِبْهَامَ الرَّجْلِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَحِكْمَةُ ذَلِكَ) أَيْ جَعَلَهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ نَهَايَةً. □ فَوَدَّ: (يُحَازِيهِ) أَيْ الْقَلْبُ فَإِنَّهُ تَحْتَ الصَّدْرِ وَمَا يَلِي جَانِبَ الْأَيْسَرِ نَهَايَةً أَيْ فَالْمُرَادُ بِالْمُحَازَاةِ التَّثَرُّبِيَّةِ لَا الْحَقِيقِيَّةِ خِلَافًا لِمَا يَقَعْلُهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِنْ جَعْلِ الْكَفَّيْنِ فِي الْجَنْبِ الْأَيْسَرِ مُحَازِيَتَيْنِ لِلْقَلْبِ حَقِيقَةً فَإِنَّهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ يُخَالِفُ قَوْلَهُمْ وَجَعَلَ يَدَيْهِ تَحْتَ صَدْرِهِ فَإِنَّ الْيُسْرَى حِينَئِذٍ يُجْعَلُ جَمِيعُهَا تَحْتَ الثَّنْدِيِّ الْأَيْسَرِ بَلْ فِي الْجَنْبِ الْأَيْسَرِ لَا تَحْتَ الصَّدْرِ. □ فَوَدَّ: مَا قُلْنَاهُ) أَيْ مِنْ حِفْظِ قَلْبِهِ عَنِ الْخَوَاطِرِ. □ فَوَدَّ: (لِيَحْتَبِرَ مُسْلِمٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَقْدُمُ فِي النَّهْيَةِ وَالْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَإِلَّا فَهُوَ شَاذٌ. □ فَوَدَّ: (لِيَحْتَبِرَ مُسْلِمٌ إِلَخ) وَرَوَى الْحَاكِمُ عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الدُّعَاءُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ وَعِمَادُ الدِّينِ وَنُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ» وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْبَلَاءَ لَيَنْزِلُ فَيَتَلَقَّاهُ الدُّعَاءُ فَيَعْتَلِجَانِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» نَهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَشْهُورٌ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمَغْنِيِّ وَمِنْهُ أَيْ الْمَأْتَوْرُ «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ دِقَّهُ وَجُلَّهُ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ سِرَّهُ وَعَلَانِيَتَهُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ اهـ.

قَوْلُ (سَنِي): (وَأَنْ يَتَعَمَّدَ فِي قِيَامِهِ إِلَخ) أَيْ ذَكَرًا كَانَ أَوْ قَوِيًّا أَوْ ضِدَّهُمَا نَهَايَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (كَالْعَاجِزِ) الْمُرَادُ بِهِ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ لِأَنَّهُ يُسَمَّى بِذَلِكَ لُغَةً لَكِنْ كَلَامُ الشَّارِحِ الْآتِي كَالصَّرِيحِ فِي إِرَادَةِ عَاجِزِ الْعَجِيزِ

ولا فهو شاذٌ ولا يُقدَّم إحدى رجليه إذا نهَضَ للنَّهْيِ عنه.
(وتطويلُ قراءةِ الأولى على الثانيةِ في الأصح) لأنَّ الثَّابِتَ من فعله ﷺ بلفظ كان يُطوِّلُ في الركعةِ الأولى ما لا يُطوِّلُ في الثانيةِ وتأويلُه بأنَّه أحسَّ بداخلِ يَرُدُّه كأَنَّ الظَّاهِرَةَ في التكرارِ عُرِفَ نَعَمَ ما وَرَدَ فيه تطويلُ الثانيةِ يُتَّبَعُ كَهَلِ أُنَاكَ في الجُمُعَةِ أو العِيدِ ويُسنُّ للإمامِ تطويلُ الثانيةِ في مسألةِ الرُّحَامِ وصلاةِ ذاتِ الرِّقَاعِ الآتِيَةِ (والذِّكْرُ) والدُّعَاءُ (بعدها) وَثَبَّتَ فيها أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ يَشْتَبُهَها مع فُرُوعٍ كَثِيرَةٍ تَتَعَلَّقُ بهما.....

فَلْيَتَأَمَّلْ . وَمِنْ إِطْلَاقِهِ عَلَى الشَّيْخِ الْكَبِيرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

فَأَصْبَحْتُ كُنْتِيَا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنَا وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ
رَشِيدِي وَكَذَا فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنَّ إِلَى وَمِنْ إِطْلَاقِهِ فَقَالَ بِذَلِكَ لَا عَاجِنَ الْعَجِينَ كَمَا قِيلَ أَه . وَفِي الْقَامُوسِ وَالْكُنْتِي كَكَرْسِي الشَّدِيدِ وَالْكَبِيرُ عَجْنُهُ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ بِجَمْعِ كَفَّهُ ، وَقُلَانُ نَهَضَ مُعْتَمِدًا عَلَى الْأَرْضِ كَبَرًا أَه .

قَوْلُ (السِّي) : (وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الْأُولَى الْخ) وَكَذَا يُطَوِّلُ الثَّالِثَةُ عَلَى الرَّابِعَةِ إِذَا قَرَأَ السُّورَةَ فِيهِمَا مُنْعَى .
قَوْلُهُ : (وَتَأْوِيلُهُ) أَيِ الْحَدِيثِ مُنْعَى . قَوْلُهُ : (نَعَمْ مَا وَرَدَ الْخ) عِبَارَةُ التَّهْلِيَةِ وَالْمُنْعَى وَالثَّانِي أَنَّهُمَا سَوَاءٌ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَا لَمْ يَرَدْ فِيهِ نَصٌّ أَوْ لَمْ تَقْتَضِ الْمَضْلَحَةُ خِلَافَهُ ، أَمَّا مَا فِيهِ نَصٌّ بِتَطْوِيلِ الْأُولَى كَصَلَاةِ الْكُسُوفِ وَالْقِرَاءَةِ بِالسَّجْدَةِ وَهَلْ أَتَى فِي صُبْحِ الْجُمُعَةِ أَوْ بِتَطْوِيلِ الثَّانِيَةِ كَسُبْحِ ، وَ «هَلْ أُنْكَ» [الغاشية: ١] فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ أَوْ الْمَضْلَحَةُ فِي خِلَافِهِ كَصَلَاةِ ذَاتِ الرِّقَاعِ لِلْإِمَامِ فَيُسْتَحَبُّ لَهُ التَّخْفِيفُ فِي الْأُولَى وَالتَّطْوِيلُ فِي الثَّانِيَةِ حَتَّى تَأْتِيَ الْفِرْقَةُ الثَّانِيَةُ ، وَيُسْتَحَبُّ لِلطَّائِفَتَيْنِ التَّخْفِيفُ فِي الثَّانِيَةِ لِئَلَّا تَطُولَ بِالْإِنْتِظَارِ أَه . قَوْلُهُ : (فِي مَسْأَلَةِ الرُّحَامِ) أَيِ لِيَلْحَقَهُ مُنْتَظَرُ السُّجُودِ مُنْعَى .

قَوْلُ (السِّي) : (وَالذِّكْرُ بَعْدَهَا) قُوَّةُ عِبَارَاتِهِمْ وَظَاهِرُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ اخْتِصَاصُ طَلَبِ ذَلِكَ بِالْفَرِيضَةِ وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَيَنْجِيهِ أَنْ لَا يَقَعِدَ طَلَبُهُ بِهَا بَلْ يُطَلَّبُ بَعْدَ التَّافِلَةِ أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ سَم . قَوْلُهُ : (وَوُثِّبَتْ فِيهِمَا أَحَادِيثُ) فَقَدْ كَانَ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْهَا قَالَ : «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ» رَوَاهُ الشَّيْخَانِ وَقَالَ ﷺ : «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ ثُمَّ قَالَ تَمَامَ الْمِائَةِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ إِلَى قَوْلِهِ : قَدِيرٌ غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»-وَكَانَ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ ثَلَاثًا أَيْ يَقُولُ : «اسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ» وَقَالَ «اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ تَبَارَكْتَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» نِهَآيَةُ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ زَادَ شَرْحُ بِأَفْضَلِ مَا نَصَّه وَمِنْ ذَلِكَ أَيِ الْمَأْثُورِ عَقِبَ الصَّلَاةِ : اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ ، وَقِرَاءَةِ

قَوْلُهُ : (وَالذِّكْرُ بَعْدَهَا) قُوَّةُ عِبَارَاتِهِمْ وَظَاهِرُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ اخْتِصَاصُ طَلَبِ ذَلِكَ بِالْفَرِيضَةِ ، وَأَمَّا الدُّعَاءُ فَيَنْجِيهِ أَنْ لَا يَقَعِدَ طَلَبُهُ بِهَا بَلْ يُطَلَّبُ بَعْدَ التَّافِلَةِ أَيْضًا فَلْيُرَاجَعْ .

في شرح الغُبابِ بما لم يُوجد مثله في كُتُبِ الفِقه ويُسَنُّ الإسْرارُ بهما إلا لإمامٍ يُريدُ التعلِيمَ والأفضَلَ للإمامِ إذا سَلَّمَ.....

الإخلاصَ والمُعَوَّدَتَيْنِ وآيةَ الكرسيِّ والفايحةِ ومنه لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وخَدَه لا شَرِيكَ لَهُ إلخُ بزيادةِ يُحْيِي وَيُمِيتُ عَشْرًا بَعْدَ الصُّبْحِ والعَصْرِ والمَغْرِبِ وَسُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ آيَةً شَهِدَ اللَّهُ وَقُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ إِلَى بَغِيرِ حِسَابٍ اهـ. قال ع ش قال البُكْرِيُّ في الكَنْزِ وَيَتَذَبُّ عَقِبَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ أَنْ يَبْدَأَ بِالِاسْتِغْفَارِ ثَلَاثًا ثُمَّ قَوْلُهُ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ إلخُ وَيَخْتِمُ بَعْدَ ذَلِكَ بِمَا وَرَدَ مِنَ التَّسْبِيحِ والتَّحْمِيدِ والتَّكْبِيرِ المُشَارِ إِلَيْهِ ثُمَّ يَدْعُو فَهُمْ ذَلِكَ كُلُّهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ اهـ. وَيَتَّبِعِي إِذَا تَعَارَضَ التَّسْبِيحُ أَيْ وَمَا مَعَهُ وَصَلَاةُ الظُّهْرِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي جَمَاعَةٍ تَقْدِمْ الظُّهْرَ وَإِنْ فَاتَهُ التَّسْبِيحُ وَيَتَّبِعِي أَيْضًا تَقْدِمْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ عَلَى التَّسْبِيحِ فَيَقْرُؤُهَا بَعْدَ قَوْلِهِ مِنْكَ الْجَدُّ وَيَتَّبِعِي أَيْضًا أَنْ يَقْدَّمَ السَّبْعِيَّاتِ وَهِيَ الْقَلَائِلُ لِحَثِّ الشَّارِعِ عَلَى طَلَبِ الْفَوْرِ فِيهَا وَلَكِنْ فِي ظَنِّي أَنْ فِي شَرْحِ الْمَنَاوِي عَلَى الْأَرْبَعِينَ أَنَّهُ يَقْدَّمُ التَّسْبِيحُ وَمَا مَعَهُ عَلَيْهَا وَيَتَّبِعِي أَنْ يَقْدَّمَ أَيْضًا السَّبْعِيَّاتِ عَلَى تَكْبِيرِ الْعِيدِ لِمَا مَرَّ مِنَ الْحَثِّ عَلَى فَوْرِيَّتِهَا وَالتَّكْبِيرِ لَا يَقُوتُ بِطَوِيلِ الزَّمَنِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (فِي شَرْحِ الْغُبَابِ إلخُ) عِبَارَتُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ رَتَّبَ شَيْئًا مِمَّا مَرَّ فَقَالَ يَسْتَفْغِرُ ثَلَاثًا ثُمَّ اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ إِلَى الْإِكْرَامِ ثُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَه إِلَى قَدِيرِ اللَّهُ لَا مَانِعَ إِلَى الْجَدِّ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تَعْبُدُ إِلَّا إِيَّاهُ لَهُ النُّعْمَةُ وَلَهُ الْفَضْلُ وَلَهُ الثَّنَاءُ الْحَسَنُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ، ثُمَّ يَقْرَأُ آيَةَ الْكُرْسِيِّ وَالْإِخْلَاصَ وَالْمُعَوَّدَتَيْنِ وَيُسَبِّحُ وَيَحْمَدُ وَيُكَبِّرُ الْعِدَّةَ السَّابِقَ وَيَدْعُو اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمُرِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ اللَّهُمَّ أَذْهَبْ عَنِّي الْهَمَّ وَالْحَزْنَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَخَطَايَايَ كُلَّهَا اللَّهُمَّ أَنْعِشْنِي وَاجْبُرْنِي وَاهْدِنِي لِصَالِحِ الْأَعْمَالِ وَالْأَخْلَاقِ إِنَّهُ لَا يَهْدِي لِصَالِحِهَا وَلَا يَضُرُّ عَنِّي سَيِّئُهَا إِلَّا أَنْتَ، اللَّهُمَّ اجْعَلْ خَيْرَ عُمْرِي آخِرَهُ وَخَيْرَ عَمَلِي خَوَاتِمَهُ وَخَيْرَ أَيَّامِي يَوْمَ لِقَائِكَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكُفْرِ وَالْفَقْرِ. سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. وَيَزِيدُ بَعْدَ الصُّبْحِ اللَّهُمَّ بِكَ أَحَاوِلُ وَبِكَ أَصَاوِلُ وَبِكَ أَقَاتِلُ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ عِلْمًا نَافِعًا وَعَمَلًا مُتَقَبَّلًا وَرِزْقًا طَيِّبًا وَبَعْدَهُ وَبَعْدَ الْمَغْرِبِ اللَّهُمَّ أَجْزِنِي مِنَ النَّارِ سَبْعًا وَبَعْدَهُمَا وَبَعْدَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ يَفْنِيَ الرَّجُلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَه لا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرًا اهـ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ مُرَتَّبًا كَذَلِكَ إِلَّا بِتَوْقِيفٍ أَوْ عَمَلًا بِمَا قَدَّمْتَهُ انْتَهَتْ وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي الْأَصْلِ مُخَرَّجَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا مِنَ الْأَذْكَارِ مِنَ الْمُحَدَّثِينَ فَرَأِجُهُ مِنْهُ إِنْ أَرَدْتَهُ كُرْدِي عَلَى بِأَفْضَلِ.

□ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَانْصِرَافُهُ فِي الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ إِلَى يَمِينِهِ.

□ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِإِمَامٍ يُرِيدُ التَّعْلِيمَ) أَيْ تَعْلِيمَ الْمَأْمُومِينَ فَيَجْهَرُ بِهِمَا فَإِذَا تَعَلَّمُوا أَسْرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَمُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ بِهِمَا أَيْ بِالذِّكْرِ والدُّعَاءِ الْوَارِدَيْنِ هُنَا وَيَتَّبِعِي جَرِيَانُ ذَلِكَ فِي كُلِّ دُعَاءٍ وَذِكْرِ فَهُمْ مِنْ غَيْرِهِ أَنَّهُ يُرِيدُ تَعَلُّمَهُ مَأْمُومًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ مِنَ الْأَدْعِيَةِ الْوَارِدَةِ أَوْ غَيْرِهَا وَلَوْ دُنْيَوِيًّا اهـ.

أَنْ يَقُومَ مِنْ مُصَلَّاهُ عَقِبَ سَلَامِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَلْفَهُ نِسَاءٌ فَإِنْ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ فَالسُّنَّةُ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ وَلَوْ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ عَلَى مُشْرِفِهِ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ.....

☞ قوله: (أَنْ يَقُومَ مِنْ مُصَلَّاهُ الْخ) يَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ الْأَذْكَارُ الَّتِي طَلِبَ الْإِثْنَانُ بِهَا قَبْلَ تَحَوُّلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ: نَعَمْ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ أَغْنَى قِيَامَهُ بَعْدَ سَلَامِهِ الصُّبْحِ لِمَا صَحَّ (كَانَ ﷺ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ جَلَسَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) وَاسْتَدَلَّ فِي الْخَادِمِ بِخَيْرٍ: «مَنْ قَالَ فِي ذُبُرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَهُوَ ثَانٍ رَجُلَهُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَذَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ» الْحَدِيثُ السَّابِقُ. قَالَ: فَفِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّهُ يَأْتِي بِهَذَا الذَّكْرِ قَبْلَ أَنْ يُحَوَّلَ رَجُلَيْهِ وَيَأْتِي مِثْلَهُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعَصْرِ بِوُرُودِ ذَلِكَ فِيهِمَا اه سم على حَجَّ. وَفِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ صَلَاةَ الْفَرَضِ فَقُولُوا عَقِبَ كُلِّ صَلَاةٍ عَشْرَ مَرَّاتٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ. وَأَقْرَهُ الْمَنَاوِيَّ وَعَلَيْهِ فَيَتَّبِعِي تَقْدِيمُهَا عَلَى التَّسْبِيحَاتِ لِحَثِّ الشَّارِعِ عَلَيْهَا بِقَوْلِهِ: وَهُوَ ثَانٍ رَجُلَهُ الْخ وَوَرَدَ أَيْضًا أَنْ مَنْ قَرَأَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ مِائَةَ مَرَّةٍ عَقِبَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ غُفِرَ لَهُ وَأُورِدَ عَلَيْهِ سَمٌ فِي بَابِ الْجِهَادِ سُؤلاً حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ شَخْصٌ وَهُوَ مَشْغُولٌ بِقِرَاءَتِهَا هَلْ يَرُدُّ عَلَيْهِ السَّلَامَ وَلَا يَكُونُ مُقَوِّمًا لِلتَّوَابِ الْمُعْوَدِ بِهِ أَوْ يُؤَخِّرُهُ إِلَى الْفَرَاغِ وَيَكُونُ ذَلِكَ عُذْرًا؟ فِيهِ نَظَرٌ اه. أَقُولُ: وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَحَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى أَجَنَّبِي لَا عُذْرَ لَهُ فِي الْإِثْنَانِ بِهِ وَعَلَى مَا ذَكَرَ فَهَلْ يُقَدِّمُ الذَّكْرَ الَّذِي هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْخ أَوْ سُورَةَ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَتَّعَدُّ تَقْدِيمُ الذَّكْرِ لِحَثِّ الشَّارِعِ عَلَى الْمُبَادَرَةِ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَهُوَ ثَانٍ رَجُلَهُ وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَجَنَّبِيًّا عَمَّا يُطَلَّبُ بَعْدَ الصَّلَاةِ ع ش. ☞ قوله: (عَقِبَ سَلَامِهِ الْخ) قَالَهُ الْأَصْحَابُ لِئَلَّا يَشْكُ هُوَ أَوْ مَنْ خَلْفَهُ هَلْ سَلَّمَ أَوْ لَا وَلِئَلَّا يَدْخُلَ غَرِيبٌ فَيُظَنُّهُ بَعْدَ فِي صَلَاتِهِ فَيَقْتَدِي بِهِ اه قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْعِلَّانِ تَنْتَهِيَانِ إِذَا حَوَّلَ وَجْهَهُ إِلَيْهِمْ أَوْ انْحَرَفَ عَنِ الْقِبْلَةِ اه وَيَتَّبِعِي كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ أَنْ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا قَعَدَ مَكَانَهُ يَذْكُرُ اللَّهُ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ لِأَنَّ ذَلِكَ كَحَاجَةٍ وَعُمْرَةٌ تَامَةٌ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَنَسٍ مُعْنِي. ☞ قوله: (وَيَتَّبِعِي الْخ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمٍّ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ مِثْلُهُ مَعَ زِيَادَةِ وَعِبَارَةٍ شَرْحَ بِأَفْضَلٍ وَيَتَذَبُّ أَنْ يَتَصَرَّفَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ وَالْمُتَفَرِّدُ عَقِبَ سَلَامِهِ وَفَرَاغِهِ مِنَ الذَّكْرِ وَالِدُعَاءِ بَعْدَهُ اه. ☞ قوله: (إِذَا لَمْ يَكُنْ خَلْفَهُ نِسَاءٌ) فَسَيَأْتِي نَهَايَةً. ☞ قوله: (وَلَوْ بِالْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ الْخ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ إِطْلَاقِ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلنَّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَلَوْ مَكَثَ الْإِمَامُ بَعْدَ الصَّلَاةِ لِذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ فَلَا أَفْضَلَ جَعَلَ يَمِينَهُ إِلَيْهِمْ وَيَسَارِهِ إِلَى الْمِخْرَابِ لِلِاتِّبَاعِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَقِيلَ عَكْسُهُ وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ تَرْجِيحُهُ فِي مِخْرَابِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَنَّهُ إِنْ فَعَلَ الصَّفَّةَ

☞ قوله: (أَنْ يَقُومَ مِنْ مُصَلَّاهُ عَقِبَ سَلَامِهِ) يَتَّبِعِي أَنْ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ الْأَذْكَارُ الَّتِي طَلِبَ الْإِثْنَانُ بِهَا قَبْلَ تَحَوُّلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ: نَعَمْ يُسْتَنَى مِنْ ذَلِكَ أَغْنَى قِيَامَهُ بَعْدَ سَلَامِهِ مِنَ الصُّبْحِ لِمَا صَحَّ: (كَانَ ﷺ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ جَلَسَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ) وَاسْتَدَلَّ فِي الْخَادِمِ بِخَيْرٍ: مَنْ قَالَ ذُبُرَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَهُوَ ثَانٍ رَجُلَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَذَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْحَدِيثُ السَّابِقُ. قَالَ: فَفِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّهُ يَأْتِي بِهَذَا الذَّكْرِ قَبْلَ أَنْ يُحَوَّلَ رَجُلَيْهِ وَيَأْتِي مِثْلَهُ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعَصْرِ لِوُرُودِ ذَلِكَ فِيهِمَا اه.

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْخُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَانُوا يُصَلُّونَ بِمَحْرَابِهِ ﷺ وَلَمْ يُعْرِفْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافَ مَا عُرِفَ مِنْهُ فَبَحِثُ اسْتِثْنَائِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَجْهٌ وَجِيهٌ لَا سِيَّمَا مَعَ رِعَايَةِ أَنَّ سُلُوكَ الْأَدَبِ أَوْلَى مِنْ امْتِثَالِ الْأَمْرِ يَمِينُهُ لِلْمَأْمُومِينَ وَيَسَارُهُ لِلْمَحْرَابِ وَلَوْ فِي الدُّعَاءِ وَانْصِرَافِهِ لَا يُنَافِي نَدَبَ الذِّكْرِ لَهُ عَقِبَتُهَا لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِ فِي مَحَلِّهِ الَّذِي يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَهَا أَنَّهُ لَا يَفُوتُ بِفِعْلِ الرَّائِيَةِ وَإِنَّمَا الْفَائِثُ بِهَا كَمَالُهُ لَا غَيْرُ.

الأولى يَصِيرُ مُسْتَذِيرًا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ قِبْلَةُ آدَمَ فَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ اهـ. أَي كُلِّ مِنْهُمْ يُتَوَسَّلُ بِهِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَي التَّغْيِيمُ الْمَذْكُورُ. □ قَوْلُهُ: (بِمَحْرَابِهِ) أَي بِمُصَلَّاهُ فَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمَحْرَابَ الْمَعْرُوفَ مُحَدَّثٌ. □ قَوْلُهُ: (فَبَحِثُ اسْتِثْنَائِهِ) الْخُ أَي مَحْرَابِهِ ﷺ بِجَعْلِ يَمِينِهِ فِيهِ إِلَى الْمَحْرَابِ اعْتَمَدَ الْجَمَالَ الرَّمْلِيَّ وَأَتْبَاعُهُ وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْأَئِمَّةِ بِالْمَدِينَةِ الْيَوْمَ وَلِلدَّامِيرِيِّ:

وَسُنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَلْتَفِتَا	بَعْدَ الصَّلَاةِ لِدُعَاءِ ثَبَاتَا
وَيَجْعَلَ الْمَحْرَابَ عَنْ يَسَارِهِ	إِلَّا تَجَاةَ الْبَيْتِ فِي أَسْتَارِهِ
فَفِي دُعَائِهِ لَهُ يَسْتَقْبِلُ	وَعَنْهُ لِلْمَأْمُومِ لَا يَنْتَقِلُ
وَأَنْ يَكُنْ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ	فَلْيَجْعَلَنَّ مَحْرَابَهُ يَمِينَهُ
لِكَيْ يَكُونَ فِي الدُّعَاءِ مُسْتَقْبِلًا	خَيْرَ شَفِيعٍ وَنَبِيٍّ أَرْسَلَا

اهـ. كُرْدِي وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ فِي النَّهَايَةِ مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ مَحْرَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَدَمَ اعْتِمَادِ مَا بَحَثَهُ الدَّامِيرِيُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَجَاةِ الْبَيْتِ الشَّرِيفِ فَلْيُرَاجِعْ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي الدُّعَاءِ) وَقَالَ الصَّنَمِيرِيُّ وَغَيْرُهُ يَسْتَقْبِلُهُمْ بِوَجْهِهِ فِي الدُّعَاءِ وَقَوْلُهُمْ مِنْ أَدَبِ الدُّعَاءِ اسْتِثْنَاءُ الْقِبْلَةِ مُرَادُهُمْ غَالِبًا لَا دَائِمًا وَيُسْنُ الْإِكْتَارُ مِنَ الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ وَقَيَّدَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتِحْبَابَ إِكْتَارِ الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ بِالْمُنْفَرِدِ وَالْمَأْمُومِ وَنَقَلَ عَنْهُ فِي الْمَجْمُوعِ لَكِنْ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ يُسْنُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَخْتَصِرَ فِيهِمَا بِحَضْرَةِ الْمَأْمُومِينَ فَإِذَا انْصَرَفُوا طَوَّلَ وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ أَنْتَهَى وَهُمْ لَا يَمْنَعُونَ ذَلِكَ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدَهَا أَنَّهُ الْخُ) قَالَ ع ش ظَاهِرُهُمْ رَأَاهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِثْنَانِ بِهَا أَيِ التَّسْبِيحَاتِ عَلَى الْفُورِ وَعَلَى الثَّرَاحِي وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُمَا تَفُوتُ بِفِعْلِ الرَّائِيَةِ قَبْلَهَا لِطَوْلِ الْفَضْلِ لَكِنْ قَالَ حَجَّ أَنَّهُ لَا يَقْضَى الْفَضْلُ الْيَسِيرُ كَالِاشْتِغَالِ بِالرَّائِيَةِ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ وَقَالَ سَمِ عَلَيْهِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَنْبَغِي فِي اعْتِقَادِ الرَّائِيَةِ أَنْ لَا يَقْضَى الطَّوْلُ بِحَيْثُ لَا يُعَدُّ التَّسْبِيحُ مِنْ تَوَابِعِ الصَّلَاةِ عُرْفًا اهـ. ثُمَّ عَلَى هَذَا لَوْ وَالِي بَيْنَ صَلَاتِي الْجَمْعِ آخِرَ التَّسْبِيحِ عَنِ الثَّانِيَةِ وَهَلْ يَسْقُطُ تَسْبِيحُ الْأُولَى حَيْثُ يُذَكِّرُ لَهَا وَاحِدًا أَوْ لَا يَذَكِّرُ مِنْ ذِكْرِ لِكُلِّ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّ الْأُولَى إِفْرَادُ كُلِّ وَاحِدَةٍ بِالْعَدَدِ الْمَطْلُوبِ لَهَا فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِ الْعَدَدَيْنِ كَفَى فِي أَصْلِ السُّتَةِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا الْفَائِثُ بِهَا كَمَالُهُ) الْخُ يُفِيدُ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَقْدِيمُ الذِّكْرِ

□ قَوْلُهُ: (بِفِعْلِ الرَّائِيَةِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ طَوَّلَهَا وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا فَحُشَ التَّطْوِيلُ بِحَيْثُ صَارَ لَا يَصْدُقُ عَلَى الذِّكْرِ أَنَّهُ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَقَدْ يُقَالُ وَقُوعُهُ بَعْدَ تَوَابِعِهَا وَإِنْ طَالَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ بَعْدَهَا فَلْيُتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا الْفَائِثُ) يُفِيدُ أَنَّ الْأَفْضَلَ تَقْدِيمُ الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ عَلَى الرَّائِيَةِ.

(تنبيه) كثر الاختلاف بين المتأخرين فيمن زاد على الوارد كأن سبَّح أربعاً وثلاثين فقال القرافي يُكره لأنه شؤء أذٍ وأيد بأنه دواء وهو إذا زيد فيه على قانُونِه يصير داءً وبأنه مفتاح وهو إذا زيد على أسنانه لا يفتح وقال غيره يحصل له الثواب المخصوص مع الزيادة ومقتضى كلام الزين العراقي ترجيحه لأنه بالإتيان بالأصل حصل له ثوابه فكيف يُطلبه زيادةً من جنسه. واعتَمَدَه ابنُ العِمادِ بل بالغ فقال لا يحلُّ اعتقادُ عَدَمِ حُصُولِ الثوابِ لأنه قولٌ بلا دليلٍ يروِّدُه عُموماً ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَلِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] ولم يعثر القرافي على سرِّ هذا العدد المخصوص وهو تسبيح ثلاثٍ وثلاثين والحمدُ كذلك والتكبيرُ كذلك بزيادةٍ واحدةٍ تكملةُ المائة وهو أنَّ أسماءَ تعالى تسعةٌ وتسعون وهي إما ذاتيةٌ كالله أو جلائيةٌ كالكبير أو جماليةٌ كالمُحسينِ فجعلَ للأوَّلِ التسبيحَ لأنه تنزيهٌ للذاتِ وللثاني التكبيرَ وللثالثِ التَّحْمِيدَ لأنه يستدعي النعمَ وزيدَ في الثالثة التكبيرَ أو لا إلهَ إلا الله وحده لا شريكَ له إلخ لأنه قيل إنَّ تمامَ المائة في الأسماءِ الاسمُ الأعظمُ وهو داخلٌ في أسماءِ الجلالِ وقال بعضهم هذا الثاني أوجهُ نقلاً ونظراً ثم استشكله بما لا إشكالَ فيه بل فيه الدلالةُ للمُدَّعي وهو أنه وردَ في رواياتِ النقصِ عن ذلك العددِ والزيادةِ عليه خمسٌ وعشرين وإحدى عشرة وعشرة وثلاثٍ ومرةٍ وسبعين ومائة في التسبيح وخمسٌ وعشرين وإحدى عشرة وعشرة ومائة في التَّحْمِيدَ وخمسٌ وعشرين وإحدى عشرة وعشرة ومائة في التكبيرَ ومائة وخمسٌ وعشرين وعشرة في التهليلِ وذلك يستلزمُ عَدَمَ التَّعَبُّدِ به إلا أنَّ يُقالَ التَّعَبُّدُ به واقعٌ مع ذلك بأن يأتي بإحدى الرواياتِ الواردة والكلامُ إنما هو فيما إذا أتى بغيرِ الواردِ.....

والدُّعاءُ على الرَّاتِبَةِ سَم. □ فَوَدَّ: (وأيد) أي ما قاله القرافي (بأنه) أي الوارد. □ فَوَدَّ: (مع الزيادة) أي على العددِ الوارد. □ فَوَدَّ: (واغتمَدَه ابنُ العِمادِ) الوجه الذي اغتمَدَه جَمَعَ مِنْ شَيْوَحِنَا كَشَيْخِنَا الإمامِ البُرُوسِيِّ وشيخنا الإمامِ الطَّبَّلَاوِيِّ حُصُولُ هذا الثوابِ إذا زادَ على الثلاثِ والثلاثينِ في المواضعِ الثلاثةِ فَيَكُونُ الشَّرْطُ في حُصُولِهِ عَدَمُ النِّقْصِ عن ذلك خِلافًا لِمَنْ خَالَفَ سَمَ على المُنْهَجِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وهو) أي الدليلُ. □ فَوَدَّ: (تَكْمِلَةُ المائةِ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ لِوَاحِدَةٍ. □ فَوَدَّ: (وهو أن إلخ) قد يُقالُ إنَّ هذا السَّرَّ لا يَصُرُّ القرافيُّ بل يُؤَيِّدُ كَلَامَهُ. □ فَوَدَّ: (إنَّ أسماءَ تعالى) أي الحُسْنَى. □ فَوَدَّ: (وللثاني التَّكْبِيرُ) سَكَتَ عَنْ وَجْهِهِ لِظُهُورِهِ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ جَلَالِيَّةٌ كَالْكَبِيرِ. □ فَوَدَّ: (أو لا إلهَ إلا الله) أي إلى قَدِيرٍ. □ فَوَدَّ: (هذا الثاني) أي الذي قاله غيرُ القرافيِّ وهو حُصُولُ الثَّوَابِ المَخْصُوصِ مع الزيادة. □ فَوَدَّ: (بل فيه الدلالةُ للمُدَّعي) وهو حُصُولُ الثَّوَابِ المَخْصُوصِ مع الزيادة على العددِ المَخْصُوصِ، وقد يُقالُ: إنَّ قولَ المُسْتَشْكِلِ: إلَّا أنَّ يُقالَ إلخ يُؤَيِّدُ نَقِيضَ المُدَّعي فَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وذلك) أي اِخْتِلَافُ الرِّوَايَاتِ بِالنِّقْصِ وَالزِّيَادَةِ. □ فَوَدَّ: (عَدَمُ التَّعَبُّدِ به) أي بِالثَّلَاثِ وَالثَّلَاثِينَ. □ فَوَدَّ: (التَّعَبُّدُ به واقعٌ) أي بِالْوَارِدِ. □ فَوَدَّ: (والكلامُ) أي الْخِلَافُ وَ. □ فَوَدَّ: (بغيرِ الواردِ) أي لَمْ يَرِدْ

نعم يُؤخَذُ من كلام شرح مُسلم أنه إذا تعارضَت رَوَايتَانِ سُنَّ له الجمعُ بينهما كَحَثْمِ المِائَةِ بِتَكْبِيرَةٍ أو بلا إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وحده إلخ فيُنْدَبُ أَنْ يَخْتِمَها بهما احتياطاً وَعَمَلًا بالواردِ وَمَا أَمَكْنَ ونَظِيرُهُ قوله في ظَلَمْتُ نفسي ظُلْمًا كَثِيرًا في دُعَاءِ التَّشَهُّدِ رُويَ بالْمَوْحِدَةِ والمُثَلَّثَةِ والأولى الجمعُ بينهما لذلك ورَدَّهُ العِزُّ بْنُ جَمَاعَةَ بما رَدَدْتَهُ عليه في حاشِيَةِ الإيضاح في بَحْثِ دُعَاءِ يومِ عَرَفَةَ وَرَجَّحَ بعضُهُم أنه إِنْ نَوَى عند انتهائِ العَدَدِ الواردِ امْتِثَالَ أمرٍ ثُمَّ زادَ أَثْبَتَ عليهما وإلا فلا وأوجهُ منه تفصيلٌ آخَرُ وهو أنه إِنْ زادَ لِنَحْوِ شَكِّ عُذْرٍ أو لَتَعْبُدٍ فلا لَأنَّهُ حينئِذٍ مُسْتَدْرِكٌ على الشارِعِ وهو مُمْتَنِعٌ.

(وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلتَّغْلِيلِ) الرَّابِعُ وَغَيْرُهُ (من مَوْضِعٍ فَرَضِهِ) لِيَتَشَهَّدَ له مواضِعُ السُّجُودِ وَقَضِيَّتُهُ نَدَبُ الانتقالِ لِلْفَرَضِ من مَوْضِعٍ نَفَلِهِ الْمُتَقَدِّمُ وَأَنَّهُ يَنْتَقِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ يَفْتَحُهَا من المَقْضِيَّاتِ والتَّوَافِلِ وهو مُتَّجَةٌ حيثُ لم يُعَارِضْهُ نحوُ فَضِيلَةٍ صَفٍّ أَوَّلٍ أو مَشَقَّةٍ خَرَقٍ صَفٍّ آخَرٍ مَثَلًا فَإِنْ لم يَنْتَقِلْ فَصَلَ بِنَحْوِ كَلَامِ إِنْسَانٍ لِلنَّهْيِ في مُسْلِمٍ عن وَصَلِ صَلَاةٍ بِصَلَاةٍ إِلَّا بَعْدَ كَلَامٍ.....

أَصْلًا. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ يُؤْخَذُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ الْمُصَنِّفُ: الأولى الجمعُ بَيْنَ الرُّوَايَتَيْنِ فَيَكْبُرُ أَرْبَعًا وثَلَاثِينَ، وَيَقُولُ: لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ له الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وهو على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ اهـ.

□ فَوَدَّ: (أَنْ يَخْتِمَها) أي أَنْ يَجْعَلَ خَاتِمَةَ المِائَةِ وَآخِرَهَا. □ فَوَدَّ: (وَرَدَّةً) أي نُذِبَ الجمعُ بَيْنَ كَبِيرٍ وكَثِيرٍ وَيَخْتِمِلُ أَنْ مَرَجَعَ الضَّمِيرُ قولَ الشارِحِ فَيُنْدَبُ أَنْ يَخْتِمَها بهما. □ فَوَدَّ: (وَرَجَّحَ بعضُهُم) عَطَفَ أيضًا على قال القرافي، وكذا قوله: وأوجهُ منه إلخ. □ فَوَدَّ: (أو لَتَعْبُدٍ) أي على وجهِ أَنَّهُ مَطْلُوبٌ مِنَّا في هذا الوقتِ ع ش. وَلَعَلَّ الأولى أي على أَنَّهُ هو الْأَنْسَبُ هُنا.

فَوَدَّ (لَشَيْءٍ) (لِلتَّغْلِيلِ) أي أو الفَرَضِ مِنْ مَوْضِعٍ فَرَضِهِ أي أو نَفَلِهِ. ولو قال: وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِصَلَاةٍ أو مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ لَكَانَ أَشْمَلَ وَأَخْصَرَ واسْتَغْنَى عَنِ التَّقْدِيرِ المذكورِ مُغْنِي.

فَوَدَّ (لَشَيْءٍ): (وَأَنْ يَنْتَقِلَ لِلتَّغْلِيلِ إلخ) أي إِمَامًا كان أو غَيْرَهُ، ولو خَالَفَ ذَلِكَ فَأَخْرَجَ بِالثَّانِيَةِ في مَحَلٍّ الأولى فَهَلْ يُطْلَبُ مِنْهُ الْإِنْتِقَالُ بِفِعْلِ غَيْرِ مُبْطِلٍ في أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ يَتَجَهَّ أَنْ يُطْلَبَ سِوَا خَالَفَ عَمْدًا أو سَهْوًا أو جَهْلًا سم على المَنْهَجِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمُقْتَضَى إِبْطَالِ الْمُصَنِّفِ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ النَّافِلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالتَّأَخُّرَةِ لَكِنْ الْمُتَّجَّةُ في الْمُهَمَّاتِ في النَّافِلَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ما أَشْعَرَ به كَلَامُهُم مِنْ عَدَمِ الْإِنْتِقَالِ لِأَنَّ الْمُصَلِّيَ مَامُورٌ بِالمُبَادَرَةِ في الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وفي الْإِنْتِقَالِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الصُّفُوفِ مَشَقَّةٌ خُصُوصًا مع كَثْرَةِ الْمُصَلِّينَ كَالْجُمُعَةِ اهـ. فَعُلِمَ أَنَّ مَحَلَّ اسْتِخْبَابِ الْإِنْتِقَالِ ما لم يُعَارِضْهُ شَيْءٌ آخَرُ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ يَنْتَقِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ إلخ) قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ اسْتِخْبَابُ الْإِنْتِقَالِ أو الْفَضْلِ بِالْكَلامِ لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنَ التَّوَافِلِ يَفْتَحُهُمَا ولو كَثُرَتْ جِدًّا سم. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ لم يَنْتَقِلْ فَصَلَ بِنَحْوِ كَلَامِ إِنْسَانٍ) كَذَا في

□ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ يَنْتَقِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ) قَضِيَّةُ هَذَا الصَّنِيعِ اسْتِخْبَابُ الْإِنْتِقَالِ أو الْفَضْلِ بِالْكَلامِ لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ مِنَ التَّوَافِلِ يَفْتَحُهُمَا ولو كَثُرَتْ جِدًّا.

أَوْ خُرُوجٍ (وَأَفْضَلُهُ) أَيِ الْإِنْتِقَالِ لِلنَّفْلِ يَعْنِي الَّذِي لَا تُسَنَّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ وَلَوْ لِمَنْ بِالْكَعْبَةِ وَالْمَسْجِدِ حَوْلَهَا (إِلَى بَيْتِهِ) لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «صَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ فَإِنْ أَفْضَلَ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» وَلَآنَ فِيهِ الْبُعْدُ عَنِ الرِّيَاءِ وَعَوْدَ بَرَكَاتِ الصَّلَاةِ عَلَى الْبَيْتِ وَأَهْلِهِ كَمَا فِي حَدِيثٍ وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَكِفًا وَلَمْ يَخَفْ بِتَأْخِيرِهِ لِلْبَيْتِ فُوتَ وَقَبْتُ أَوْ تَهَاوُنًا وَفِي غَيْرِ الضُّحَى وَرَكَعَتَيِ الطَّوَاغِ وَالْإِحْرَامِ بِمِيقَاتٍ بِهِ مَسْجِدٌ وَنَافِلَةٌ الْمُبَكَّرُ لِلْجُمُعَةِ.

(وَإِذَا صَلَّى وَرَاءَهُمْ نِسَاءً مَكْثُوا) نَدَبًا (حَتَّى يَنْصَرِفَ) لِلاتِّبَاعِ وَلَآنَ الْإِخْتِلَاطَ بِهِمْ مِظَنَّةُ الْفَسَادِ وَتَنْصَرِفُ الْخَنَائِي فَرَادَى بَعْدَهُمْ وَقَبْلَ الرِّجَالِ (وَأَنْ يَنْصَرِفَ فِي جِهَةٍ حَاجَتِهِ) أَيِ إِنْ كَانَ لَهُ حَاجَةٌ أَيْ جِهَةٌ كَانَتْ (وَالَا) يَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ فِي جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ (فَلْيَنْصَرِفْ يَمِينَهُ) لِنَدَبِ التِّيَامُنِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَيُنَافِيهِ أَنَّهُ يُسَنَّ فِي كُلِّ عِبَادَةِ الذَّهَابِ فِي طَرِيقِ الرَّجُوعِ فِي أُخْرَى أَهـ وَيُجَابُ

النَّهْيَةُ وَالْمُغْنَى وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ ، لَكِنْ بَدَوْنَ لَفْظِ نَحْوٍ وَلَعَلَّ الشَّارِحَ أَذْخَلَ بِهَا تَحْوِيلَ صَدْرِهِ عَنِ الْقِبْلَةِ .

☐ فَوَدَّ : (أَوْ خُرُوجٍ) أَيِ مِنْ مَحَلِّ صَلَاتِهِ الْأُولَى ع ش . ☐ فَوَدَّ : (أَيِ الْإِنْتِقَالِ) إِلَى قَوْلِهِ : وَيُسَنَّ لَهُ هُنَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ ، وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ يَغْنِي الَّذِي لَا يُسَنَّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ وَقَوْلُهُ وَظَاهِرٌ إِلَى أَوْ فِيهِ . ☐ فَوَدَّ : (وَلَوْ لِمَنْ بِالْكَعْبَةِ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ وَالْأَنْصَى وَالْمَهْجُورِ وَغَيْرِهَا وَلَا بَيْنَ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ كَثْرَةِ الثَّرَائِفِ التَّفْضِيلُ أَهـ .

فَوَدَّ (سُئِلَ) : (إِلَى بَيْتِهِ) أَيِ مَا لَمْ يَحْضُرْ لَهُ شَكٌّ فِي الْقِبْلَةِ فِيهِ فَيَكُونُ حَاضِرًا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ ع ش .

☐ فَوَدَّ : (وَلَآنَ فِيهِ الْبُعْدُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالْحِكْمَةُ بَعْدَهُ مِنَ الرِّيَاءِ أَهـ . ☐ فَوَدَّ : (وَمَحَلُّهُ) أَيِ مَحَلُّ كَوْنِ الثَّقَلِ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ . ☐ فَوَدَّ : (إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَكِفًا) أَيِ وَلَا مَآكِنًا بَعْدَ الصَّلَاةِ لَتَعْلَمَ أَوْ تَعْلِمَ وَلَوْ ذَهَبَ إِلَى بَيْتِهِ لَفَاتَهُ ذَلِكَ نَهْيَةً . ☐ فَوَدَّ : (فَوَتْ وَقَبْتُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى فَوَتْ الرَّاْيَةِ لِضَيْقِ وَقَبْتُ أَوْ بُعْدَ مَنْزِلِهِ أَهـ .

☐ فَوَدَّ : (وَنَافِلَةُ الْمُبَكَّرِ الْإِنْفِ) أَيِ الْقِبْلِيَّةُ وَقَدْ نَظَّمَ ذَلِكَ الشَّيْخُ مَنْصُورُ الطَّبْلَاوِيِّ فَقَالَ :

وَسَنَةُ الْإِحْرَامِ وَالطَّوَاغِ وَنَفْلُ جَالِسٍ لِإِلَاحْتِكَافٍ
وَخَائِفُ الْفَوَاتِ بِالتَّأَخِيرِ وَقَادِمٌ وَمُنْشِئٌ لِلْسَّفَرِ
وَالِاسْتِخَارَةُ لِلْقَبْلِيَّةِ لِمَغْرِبٍ وَلَا كَذَا الْبُعْدِيَّةِ

أهـ ع ش وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الْقَلْبُوبِيِّ أَنَّ مِثْلَ قِبْلِيَّةِ الْجُمُعَةِ كُلِّ رَاتِيَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ دَخَلَ وَقْتُهَا وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ أَهـ وَقَدْ مَرَّ عَنِ النَّهْيَةِ مَا يُقِيدُهُ .

فَوَدَّ (سُئِلَ) : (مَكْثُوا) أَيِ مَكَثَ الْإِمَامُ بَعْدَ سَلَامِهِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الرِّجَالِ يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى نَهْيَةً وَمُغْنَى .

فَوَدَّ (سُئِلَ) : (وَأَنْ يَنْصَرِفَ الْإِنْفِ) وَأَنْ يَمَكُثَ الْمَامُومُ فِي مُصَلَّاهُ حَتَّى يَقُومَ الْإِمَامُ مِنْ مُصَلَّاهُ إِنْ أَرَادَهُ عَقِبَ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ إِذْ يُكْرَهُ لِلْمَامُومِ الْإِنْصِرَافُ قَبْلَ ذَلِكَ حَيْثُ لَا عُدْرَ لَهُ بِأَفْضَلٍ مَعَ شَرْحِهِ . قَالَ الْكَزْدِيُّ عَلَيْهِ : وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي الْإِبْعَابِ أَنَّ أَنْصَرَفَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ خِلَافَ الْأُولَى لَا لِلْكَرَاهَةِ أَهـ .

☐ فَوَدَّ : (تَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى أَيِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ حَاجَةٌ أَوْ كَانَتْ لَا فِي جِهَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَهـ . ☐ فَوَدَّ : (فَلْيَنْصَرِفْ يَمِينَهُ) وَلَا يُكْرَهُ أَنْ يُقَالَ : أَنْصَرَفْنَا مِنَ الصَّلَاةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ نَهْيَةً زَادَ

يَحْمِلُهُ عَلَى مَا إِذَا أَمَكَّنَهُ مَعَ التَّيَاضُنِ أَنْ يَرْجِعَ فِي طَرِيقِ غَيْرِ الْأُولَى وَإِلَّا رَاعَى مَصْلَحَةَ الْعُودِ فِي أُخْرَى لِأَنَّ الْفَائِدَةَ فِيهِ بِشَهَادَةِ الطَّرِيقَيْنِ لَهُ أَكْثَرُ (وَتَنْقُضِي الْقُدُورَةَ بِسَلَامِ الْإِمَامِ) التَّسْلِيمَةُ الْأُولَى لِخُرُوجِهِ بِهَا نَعَمْ يُسَنُّ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يُؤَخَّرَهَا إِلَى فَرَاغِ إِمَامِهِ مِنْ تَسْلِيمَتِهِ وَإِذَا انْقَضَتْ بِالْأُولَى صَارَ الْمَأْمُومُ كَالْمُنْفَرِدِ. (فَلِلْمَأْمُومِ أَنْ يَشْتَغِلَ بِدُعَاءٍ وَنَحْوِهِ ثُمَّ يَسْلَمَ) نَعَمْ إِنْ سَبَقَ وَكَانَ جُلُوسُهُ مَعَ إِمَامِهِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ تَشْهَدُهُ الْأَوَّلُ لَزِمَهُ الْقِيَامُ عَقِبَ تَسْلِيمِهِ فَوْرًا وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا يَأْتِي إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ طَوَّلَهُ كَجُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ أَوْ فِيهِ كُرَّةٌ لَهُ التَّطَوُّيلُ وَيُسَنُّ لَهُ هُنَا الْقِيَامُ مُكَبِّرًا مَعَ رَفْعِ يَدَيْهِ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ فِي الْقِيَامِ مِنَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ نَعَمْ لَوْ قَامَ الْإِمَامُ مِنْهُ وَخَلَفَهُ مَسْبُوقٌ لَيْسَ فِي مَحَلٍّ تَشْهَدُهُ الْأَوَّلُ فَلَا أَوْجَهَ أَنَّهُ يَرْفَعُ تَبَعًا لَهُ وَفَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِ مُتَابَعَتِهِ فِي التَّوَرُكِ يَأْنِ حِكْمَةُ الْإِفْتِرَاشِ مِنْ شُهُولَةِ الْقِيَامِ عَنْهُ مَوْجُودَةٌ فِيهِ فَقَدَّمَتْ رِعَايَتُهَا عَلَى الْمُتَابَعَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا (وَلَوْ اقْتَصَرَ إِمَامُهُ عَلَى تَسْلِيمَةٍ سَلَّمَ تَنْتَيْنِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) تَخْصِيلًا لِفَضِيلَتَيْهِمَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ صَارَ مُنْفَرِدًا.

المُعْنَى: وَإِنْ أَسْنَدَ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ يُكْرَهُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٧] اهـ. قَالَ ع ش: وَكَذَا لَا يُكْرَهُ أَنْ يُقَالَ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: أَصَلَّيْتُ؟ صَلَّيْتُ اهـ.

□ قُود: (بِحَمْلِهِ) أَي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ. □ قُود: (مَصْلَحَةُ الْعُودِ) لَعَلَّ الْأَنْسَبَ حَذْفُ الْمَصْلَحَةِ.

□ قُود: (لِخُرُوجِهِ بِهَا) فَلَوْ سَلَّمَ الْمَأْمُومُ قَبْلَهَا عَامِدًا عَالِمًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ مُفَارِقَةٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَلَوْ قَارَنَهُ فِيهِ لَمْ يَضُرَّ كَبَقِيَّةُ الْأَذْكَارِ بِخِلَافِ مُقَارَنَتِهِ لَهُ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ كَمَا سَيَأْتِي لِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُصَلِّيًّا حَتَّى يَتِمَّهَا فَلَا يَزِيغُ صَلَاتُهُ بِمَنْ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنَى.

قُود (سَي): (فَلِلْمَأْمُومِ) أَي الْمَوَاقِفِ مُعْنَى وَنِهَائِيَّةً.

قُود (سَي): (ثُمَّ يَسْلَمُ) وَيَتَّبِعِي أَنْ تَسْلِيمَتِهِ عَقِبَهُ أُولَى حَيْثُ أَتَى بِالذِّكْرِ الْمَطْلُوبِ وَإِلَّا بَانَ أَسْرَعَ الْإِمَامُ سُنَّ لِلْمَأْمُومِ الْإِثْنَانُ بِهِ ع ش. □ قُود: (وَالْأَوَّلُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ فَإِنْ مَكَثَ عَامِدًا عَالِمًا بِالتَّخْرِيمِ قَدَرًا زَائِدًا عَلَى طُمَآنِينَةِ الصَّلَاةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ أَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا اهـ. وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ قَدَرًا إِلَى بَطَلَتْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا أَي وَلَكِنْ يَسْجُدُ لِلسُّهُورِ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَبْتَغِي عَمْدَهُ اهـ.

□ قُود: (أَنْ مَحَلَّهُ) أَي الْبُطْلَانِ. □ قُود: (إِنْ طَوَّلَهُ كَجُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ) وَالْمُعْتَمَدُ إِنْ طَوَّلَهُ زِيَادَةً عَلَى قَدْرِ طُمَآنِينَةِ الصَّلَاةِ سَمِ عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ م ر كَجُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ، وَفِي نُسْخَةٍ يَعْنِي لِلنَّهْيَةِ طُمَآنِينَةُ الصَّلَاةِ وَهَذِهِ هِيَ الْمُعْتَمَدَةُ يُمَكِّنُ حَمْلُ النُّسْخَةِ الْأُخْرَى عَلَيْهَا بَأْنَ يُرَادُ بِجُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ أَقْلُ مَا يُجْزَى فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. □ قُود: (أَوْ فِيهِ الْخ) مَغْطُوفٌ عَلَى (فِي غَيْرِ مَحَلٍّ) وَالضَّمِيرُ لِمَحَلِّ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ لِلْمَسْبُوقِ. □ قُود: (وَيُسَنُّ لَهُ) أَي لِلْمَسْبُوقِ (هُنَا) أَي فِيمَا إِذَا كَانَ جُلُوسُهُ مَعَ إِمَامِهِ فِي مَحَلٍّ تَشْهَدُهُ الْأَوَّلِ. □ قُود: (مِنْهُ) أَي مِنْ تَشْهِيدِهِ الْأَوَّلِ (أَنَّهُ يَرْفَعُ) أَي الْمَسْبُوقِ. □ قُود: (بِخِلَافِهِ هُنَا)

□ قُود: (إِنْ طَوَّلَهُ كَجُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ) وَالْمُعْتَمَدُ أَنْ طَوَّلَهُ زِيَادَةً عَلَى قَدْرِ طُمَآنِينَةِ الصَّلَاةِ.

باب شروط الصلاة

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (شُرُوطُ الصَّلَاةِ) جَمْعُ شَرِطٍ بِسُكُونِ الرَّاءِ وَهُوَ لُغَةٌ تَعْلِيْقُ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ بِمِثْلِهِ أَوْ إِلْزَامُ الشَّيْءِ وَالتَّزَامُهُ وَبِفَتْحِهَا الْعَلَامَةُ وَاصْطِلَاحًا مَا يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ وُجُودٌ.....

(خَاتِمَةٌ): سُئِلَ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينَ هَلْ يُكْرَهُ أَنْ يَسْأَلَ اللَّهَ بِعَظِيمٍ مِنْ خَلْقِهِ كَالْتَّبِيِّ وَالْمَلِكِ وَالْوَلِيِّ؟ فَجَابَ بِأَنَّهُ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ عَلَّمَ بَعْضَ النَّاسِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْسِمُ عَلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ إِلَهِ. فَإِنْ صَحَّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَقْصُورًا عَلَيْهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِأَنَّهُ سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا يُقْسَمُ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا فِي دَرَجَتِهِ وَيَكُونُ هَذَا مِنْ خَوَاصِهِ اهـ. وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُعْنِي. وَفِي عَشْرٍ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الشَّيْخِ عَزَّ الدِّينَ مَا نَصَّهُ: فَإِنْ قُلْتَ هَذَا قَدْ يُعَارِضُ مَا فِي الْبَهْجَةِ وَشَرْحِهَا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْأَفْضَلُ اسْتِسْقَاؤُهُمْ بِالْأَنْفِيَاءِ لِأَنَّ دُعَاءَهُمْ أَرْجَى لِلْإِجَابَةِ إِلَهِ. قُلْتُ: لَا تَعَارِضُ لِجَوَازِ أَنْ مَا ذَكَرَهُ الْعِزُّ مَفْرُوضٌ فِيمَا لَوْ سَأَلَ بِذَلِكَ عَلَى صُورَةِ الْإِلْزَامِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَقْسِمُ عَلَيْكَ إِلَهِ وَمَا فِي الْبَهْجَةِ وَشَرْحِهَا مَقْصُورٌ بِمَا إِذَا وَرَدَ عَلَى صُورَةِ الْاسْتِشْفَاعِ وَالسُّؤَالِ مِثْلُ أَسْأَلُكَ بِرُكْنِ فُلَانٍ أَوْ بِحُرْمَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ اهـ.

باب شروط الصلاة

□ قَوْلُهُ: (تَعْلِيْقُ أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ إِلَهِ) انْظُرِ التَّعْلِيْقَ بِلَوْ سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ: وَقَضِيَّةُ هَذَا أَيِ التَّقْيِيدِ بِمُسْتَقْبَلٍ أَنَّ التَّعْلِيْقَ بِلَوْ لَا يُسَمَّى شَرْطًا وَفِي الْعَرَبِيَّةِ خِلَافٌ شَوَبَرِيٍّ أَيِ لِأَنَّهَُا حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيِّ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (بِمِثْلِهِ) أَيِ بِأَمْرِ مُسْتَقْبَلٍ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ إِلْزَامُ الشَّيْءِ إِلَهِ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَيُعْبَرُ عَنْهُ أَيِ التَّعْلِيْقِ بِالْإِلْزَامِ إِلَهِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِفَتْحِهَا الْعَلَامَةُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ بِالسُّكُونِ لَيْسَ بِمَعْنَى الْعَلَامَةِ وَرَدَّهُ النَّهْيُ وَالْمُعْنِي فَقَالَا الشُّرُوطُ جَمْعُ شَرِطٍ بِسُكُونِ الرَّاءِ وَهُوَ لُغَةٌ الْعَلَامَةُ وَمِنْهُ أَشْرَاطُ السَّاعَةِ أَيِ عَلَامَاتُهَا، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَإِنْ قَالَ الشَّيْخُ الشَّرْطُ بِالسُّكُونِ إِلْزَامُ الشَّيْءِ وَالتَّزَامُهُ لَا الْعَلَامَةُ وَإِنْ عَبَّرَ بِهِ بَعْضُهُمْ فَإِنَّهَا مَعْنَى الشَّرْطِ بِالْفَتْحِ اهـ. قَالَ عَشْرٌ قَوْلُهُ مَرَرْنَا قَالَ الشَّيْخُ إِلَهِ فِي غَيْرِ شَرْحِ مَنْهَجِهِ تَبَعًا لِلْإِنْسُونِيِّ عَمِيرَةً وَمِنْ الْغَيْرِ شَرْحُ الرُّوضِ وَشَرْحُ الْبَهْجَةِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَاصْطِلَاحًا) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ فِي النَّهْيِ وَالْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَيُعْبَرُ إِلَى وَيَرُدُّ وَقَوْلُهُ بِأَنَّهُ إِلَى بَأَنَّهُ وَقَوْلُهُ إِشَارَةٌ إِلَى حَسَنِ. □ قَوْلُهُ: (مَا يُلْزَمُ إِلَهِ) فَإِنْ قُلْتَ هَذَا التَّعْرِيفُ غَيْرُ مَا نَبِغَ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ الرُّكْنَ قُلْتُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَسْمًا الْمَقْصُودُ بِهِ تَمْيِيزُ الشَّرْطِ عَنْ بَعْضِ مَا

باب

□ قَوْلُهُ: (أَمْرٍ مُسْتَقْبَلٍ) بِالنَّظَرِ لِلتَّعْلِيْقِ. □ قَوْلُهُ: (مَا يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ إِلَهِ) فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا التَّعْرِيفُ غَيْرُ مَا نَبِغَ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ الرُّكْنَ. قُلْتُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَسْمًا الْمَقْصُودُ بِهِ تَمْيِيزُ الشَّرْطِ عَنْ بَعْضِ مَا عَدَاهُ كَالسَّبَبِ وَالْمَانِعِ وَمِثْلُ ذَلِكَ جَائِزٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَيْمَةُ كَالسَّيِّدِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُفَسَّرَ (مَا) بِالْخَارِجِ بِقَرِينَةٍ اسْتِهَارِ أَنْ الشَّرْطَ خَارِجٌ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَدْ يُقَالُ: الرُّكْنُ يُلْزَمُ مِنْ وُجُودِهِ الْوُجُودُ مَا لَمْ يَنْطَلِقْ فَلْيَتَأَمَّلْ.

ولا عَدَمَ لِدَاثِهِ قِيلَ كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَ هَذَا عَلَى بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ إِذِ الشَّرْطُ مَا يَجِبُ تَقْدُمُهُ عَلَى الصَّلَاةِ وَاسْتِمْرَارُهُ فِيهَا وَيُعْبَرُ عَنْهُ بِأَنَّهُ مَا قَارَنَ كُلَّ مُعْتَبَرٍ سِوَاهُ بِخِلَافِ الرُّكْنِ اهـ. وَيُزَادُ بِأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَهَمِّيَّةِ الْمَقْصُودِ بِالذَّاتِ عَلَى الْمَقْصُودِ بِطَرِيقِ الْوَسِيلَةِ وَبِأَنَّهُ لَمَّا جَعَلَ الْبُطْلَانَ الْمُشْتَمِلَ عَلَيْهَا الْفَصْلَ الْآتِي دَاخِلَةً فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِشَارَةً إِلَى اتِّحَادِ الشَّرْطِ. وَالْمَانِعِ هُنَا وَهُوَ الْوَصْفُ الْوُجُودِيُّ الظَّاهِرُ الْمُتَضَيِّطُ الْمُعْرِفُ نَقِیْضُ الْحُكْمِ.....

عَدَاهُ كَالسَّبَبِ وَالْمَانِعِ وَمِثْلُ ذَلِكَ جَائِزٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَيْمَةُ كَالسَّيِّدِ وَيَجُوزُ أَنْ يُفَسَّرَ (مَا) بِالْخَارِجِ بِقَرِينَةٍ اشْتِهَارِ أَنَّ الشَّرْطَ خَارِجٌ أَيْ عَنِ الْمَاهِيَةِ وَقَدْ يُقَالُ الرُّكْنُ يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ الْوُجُودُ مَا لَمْ يَبْطُلْ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ أَقُولُ: وَيَمْتَنِعُ الْجَوَابُ الْأَخِيرُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَدَرِ أَنَّ اللَّزُومَ فِي الرُّكْنِ لَيْسَ لِدَاثِهِ بَلْ عِنْدَ اسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ وَبَقِيَّةِ الْأَرْكَانِ وَانْتِفَاءِ الْمَوَانِعِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا عَدَمَ لِدَاثِهِ) فَخَرَجَ بِالْفَيْدِ الْأَوَّلِ أَيْ مَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْإِنْخِ الْمَانِعِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ شَيْءٌ وَبِالثَّانِي أَيْ وَلَا يَلْزَمُ الْإِنْخِ السَّبَبُ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ الْوُجُودُ أَيْ وَمِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ وَبِالثَّلَاثِ أَيْ لِدَاثِهِ أَفْتَرَأَنَّ الشَّرْطَ بِالسَّبَبِ كَوُجُودِ الْحَوْلِ الَّذِي هُوَ الشَّرْطُ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ مَعَ النَّصَابِ الَّذِي هُوَ سَبَبٌ لِلْوُجُوبِ أَوْ بِالْمَانِعِ كَالَّذِينَ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مَانِعٌ لَوْجُوبِهَا أَيْ الْمَرْجُوحِ وَإِنْ لَزِمَ الْوُجُودُ فِي الْأَوَّلِ وَالْعَدَمُ فِي الثَّانِي لَكِنْ لَوْجُودِ السَّبَبِ وَالْمَانِعِ لَا لِدَاثِ الشَّرْطِ نِهَآيَةً وَعَ ش. □ قَوْلُهُ: (تَقْدِيمَ هَذَا) أَيْ بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُزَادُ بِأَنَّهُ) أَيْ الْمُصَنَّفُ (أَشَارَ) أَيْ بِتَأْخِيرِ هَذَا الْبَابِ عَنِ صِفَةِ الصَّلَاةِ. □ قَوْلُهُ: (مَا يَجِبُ تَقْدُمُهُ الْإِنْخِ) وَجُوبُ تَقْدُمِهِ مَمْنُوعٌ بَلِ الْوَجْهَ أَنَّهُ يَكْفِي مُقَارَنَتَهُ فَالِاسْتِقْبَالَ مَثَلًا يَكْفِي لِمُقَارَنَتِهِ لِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَمَا بَعْدَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ وَتَقَدَّمَ نَحْوُ الطَّهَارَةِ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ عَادَةً حُصُولُهَا مُقَارَنًا لِلتَّكْبِيرَةِ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ عَلَيْهَا سَمِ. □ قَوْلُهُ: (لَمَّا جَعَلَ الْمُبْطِلَاتِ الْإِنْخِ) عِبَارَةٌ النَّهَآيَةِ وَالْمَعْنَى لَمَّا اشْتَمَلَ عَلَى مَوَانِعِهَا وَهِيَ لَا تَكُونُ إِلَّا بَعْدَ انْعِقَادِهَا حَسَنٌ تَأْخِيرُهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ الْوَصْفُ الْإِنْخِ) عِبَارَةٌ الْأَسْنَى وَالْمَعْنَى: وَالْمَانِعُ لُغَةً الْحَائِلُ وَاصْطِلَاحًا مَا يَلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ

□ قَوْلُهُ: (مَا يَجِبُ تَقْدُمُهُ عَلَى الصَّلَاةِ) وَجُوبُ تَقْدُمِهِ مَمْنُوعٌ بَلِ الْوَجْهَ أَنَّهُ يَكْفِي مُقَارَنَتَهُ فَالِاسْتِقْبَالَ مَثَلًا يَكْفِي مُقَارَنَتَهُ لِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَمَا بَعْدَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا وَتَقَدَّمَ نَحْوُ الطَّهَارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ عَادَةً حُصُولُهَا مُقَارَنًا لِلتَّكْبِيرَةِ مِنْ غَيْرِ تَقَدُّمِ عَلَيْهَا. فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ فِي بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ مَسْأَلَةٌ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي أَوَّلِ بَابِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ: احْتَرَزَ الْمُصَنَّفُ بِالْفَرَائِضِ عَنِ التَّوَافُلِ فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ تُسَنُّ فِي بَعْضِهَا، ثُمَّ قَالَ: وَعَنِ الصَّلَاةِ الَّتِي تُسْتَحَبُّ إِعَادَتُهَا بِسَبَبٍ مَا كَالشَّكِّ فِي الطَّهَارَةِ فَقَوْلُهُ كَالشَّكِّ فِي الطَّهَارَةِ مُخَالِفٌ لِلْمُتَقَدِّمِ لَهُ مِنْ أَنَّ الشَّكَّ فِي الطَّهَارَةِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مُبْطِلٌ كَالشَّكِّ فِي النَّيَّةِ. (الْجَوَابُ): يُجَابُ عَنْ ذَلِكَ بِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْقَائِلِ بِعَدَمِ الْإِبْطَالِ. وَالثَّانِي: أَنَّ يُحْمَلَ عَلَى اخْتِلَافِ الصُّورَةِ فَالْإِبْطَالُ فِيمَا إِذَا شَكَّ هَلْ كَانَ مُتَطَهِّرًا أَمْ لَا، وَالصَّحَّةُ اسْتِخْبَابُ الْإِعَادَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ مُتَطَهِّرًا وَشَكَّ فِي نَقْضِ الطَّهَارَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَبَيَّنَ الطَّهَارَةُ وَالشَّكُّ فِي الْحَدِيثِ اهـ. وَسَيَأْتِي فِي سُجُودِ السَّهْرِ تَخْرِيرُ الْمُعْتَمِدِ فِي الشَّكِّ فِي الطَّهَارَةِ بَعْدَ الْفَرَاغِ وَتَخْرِيرُ تَصْوِيرِهَا.

في أنه لا بُدَّ من فقدِ هذا ووجودِ ذاكَ ومن ثمَّ لجعلِ انتفاؤه شرطًا حقيقةً عند الرافعي وتَجَوُّزًا عند المصنِّفِ ويُؤَيِّدُهُ ما يأتي أنَّ الشُّرُوطَ من خِطَابِ الوُضْعِ من جميعِ حَيثِيَّاتِهَا بخلافِ الموانعِ لافْتِرَاقِ نَحْوِ النَّاسِي وَغَيْرِهِ هُنَا لِإِثْمِ حَسَنَ تَأْخِيرِهِ فَإِنْ قُلْتَ لِمَ قَدَّمُوا بَحْثَ مَا عَدَا السُّتْرَ وَلَمْ يَنْصُبُوا عَلَى شَرْطِيَّتِهِ إِلَّا هُنَا مَا عَدَا الِاسْتِقْبَالَ قُلْتَ نَظَرُوا فِي الْبَحْثِ عَنْ حَقَائِقِهَا إِلَى كَوْنِهَا وَسَائِلَ مُقَدِّمَةِ أَمَامَ الْمَقْصُودِ وَعَنْ شَرْطِيَّتِهَا إِلَى كَوْنِهَا تَابِعَةً لِلْمَقْصُودِ وَأَمَّا نَصُّهُمْ أَوَّلًا عَلَى شَرْطِيَّةِ الِاسْتِقْبَالِ فَوَقَعَ اسْتِطْرَافًا وَأَمَّا تَأْخِيرُهُمُ الْبَحْثَ عَنِ السُّتْرِ فإِشَارَةٌ إِلَى وَجُوبِهِ لِذَاتِهِ تَارَةً وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ شَرْطًا أُخْرَى فَلِعَدَمِ اخْتِصَاصِهِ بِالصَّلَاةِ لَمْ يُبَحِّثْ عَنْهُ مَعَ الْبَقِيَّةِ أَوَّلًا

الْعَدَمُ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ وَجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لِذَاتِهِ؛ كَالْكَلَامِ فِيهَا عَمْدًا اهـ. □ فَوَدَّ: (فِي أَنَّهُ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِالِاتِّحَادِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ فَقْدِ هَذَا) أَيِ الْمَانِعِ (وَوُجُودِ ذَاكَ) أَيِ الشَّرْطِ. □ فَوَدَّ: (حَقِيقَةً عِنْدَ الرَّافِعِيِّ) أَيِ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ كَوْنَ الشَّرْطِ وَجُودِيًّا بُحْثِيًّا. □ فَوَدَّ: (وَتَجَوُّزًا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ) أَيِ لِأَنَّ مَفْهُومَ الشَّرْطِ وَجُودِيٍّ وَمَفْهُومَ الْمَانِعِ عَدَمِيٌّ زِيَادِيٌّ وَقَوْلُهُ: وَمَفْهُومُ الْمَانِعِ أَيِ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي انْتِفَائِهِ وَإِلَّا فَالْمَانِعِ وَجُودِيٌّ وَقَوْلُ الشَّارِحِ تَجَوُّزًا أَيِ بِالِاسْتِعَارَةِ الْمُصْرَحَةِ بِتَشْبِيهِ انْتِفَاءِ الْمَانِعِ بِالشَّرْطِ فِي تَوَقُّفِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا وَاسْتِعَارَةُ لَفْظِ الشَّرْطِ لِانْتِفَاءِ الْمَانِعِ اهـ. بُحْثِيًّا. □ فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ التَّجَوُّزَ. □ فَوَدَّ: (مَا يَأْتِي) أَيِ عَنْ قَرِيبٍ فِي شَرْحِ وَطَهَارَةِ الْحَدِّثِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ جَمِيعِ حَيثِيَّاتِهَا) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ حَيثِيَّاتِهَا فَعَلَهَا، وَهِيَ مِنْ جِهَةٍ مِنْ قَبِيلِ خِطَابِ التَّكْلِيفِ ضَرُورَةٌ أَنَّ فَعْلَهَا وَاجِبٌ يُثَابُ عَلَيْهِ وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّ الشُّرُوطَ مِنْ جِهَةٍ تَرْكِهَا مِنْ خِطَابِ الْوُضْعِ مِنْ جَمِيعِ حَيثِيَّاتِهَا، وَيَخْتَاجُ عَلَى هَذَا إِلَى بَيَانِ تَعَدُّدِ حَيثِيَّاتِ التَّرْكِ وَيَبَيِّنُهُ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا سَم. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمَوَانِعِ الْخُ) قَدْ يُدْفَعُ هَذَا بِأَنَّ الْمَوَانِعَ الْمَذْكُورَةَ هُنَا لَيْسَتْ مَوَانِعَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلْ عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي بَيَانُهُ؛ كَكَوْنِ الْكَلَامِ عَمْدًا مَعَ الْعِلْمِ بِالتَّخْرِيمِ لَا مُطْلَقًا، فَجَعَلَ انْتِفَائِهَا شَرْطًا حَيْثُ لَا إِشْكَالَ فِيهِ إِذْ لَيْسَ لَهَا حَالَةٌ يَخْرُجُ بِهَا مِنْ خِطَابِ الْوُضْعِ سَم. □ فَوَدَّ: (نَحْوِ النَّاسِي) أَيِ الْجَاهِلِ (وُغَيْرِهِ) أَيِ الْعَامِدِ الْعَالِمِ (هُنَا لِإِثْمِ) أَيِ فِي الْمَانِعِ دُونَ الشَّرْطِ. □ فَوَدَّ: (حَسَنَ الْخُ) جَوَابُ (لَمَّا جَعَلَ الْخُ). □ فَوَدَّ: (عَنْ حَقَائِقِهَا) أَيِ مَا عَدَا السُّتْرَ، وَالتَّائِيثُ بِاعْتِبَارِ مَعْنَى (مَا) وَالتَّذْكِيرُ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ (عَلَى شَرْطِيَّتِهِ) بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ. □ فَوَدَّ: (لِذَاتِهِ) أَيِ بَقْطَعِ النَّظَرِ عَنْ نَحْوِ الصَّلَاةِ.

□ فَوَدَّ: (مِنْ جَمِيعِ حَيثِيَّاتِهَا) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ حَيثِيَّاتِهَا فَعَلَهَا وَهِيَ مِنْ جِهَةٍ مِنْ قَبِيلِ خِطَابِ التَّكْلِيفِ ضَرُورَةٌ أَنَّ فَعْلَهَا وَاجِبٌ يُثَابُ عَلَيْهِ وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّ الشُّرُوطَ مِنْ جِهَةٍ تَرْكِهَا مِنْ خِطَابِ الْوُضْعِ مِنْ جَمِيعِ حَيثِيَّاتِهَا وَيَخْتَاجُ عَلَى هَذَا إِلَى بَيَانِهِ تَعَدُّدِ حَيثِيَّاتِ التَّرْكِ، وَيَبَيِّنُهُ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الْمَوَانِعِ لِفَتْرَاقِ الْخُ) قَدْ يُدْفَعُ هَذَا بِأَنَّ الْمَوَانِعَ الْمَذْكُورَةَ هُنَا لَيْسَتْ مَوَانِعَ عَلَى الْإِطْلَاقِ بَلْ عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي بَيَانُهُ كَكَوْنِ الْكَلَامِ عَمْدًا مَعَ الْعِلْمِ بِالتَّخْرِيمِ لَا مُطْلَقًا فَجَعَلَ انْتِفَائِهَا شَرْطًا حَيْثُ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، إِذْ لَيْسَ لَهَا حَالَةٌ تَخْرُجُ بِهَا مِنْ خِطَابِ الْوُضْعِ.

ولكونه فيها شرطاً أدرجوه مع بَقِيَّةِ شُرُوطِهَا الْمُتَكَلِّمِ عَلَيْهَا هُنَا إجمالاً من حيثِ الشرطيَّةِ مع ذكرِ تَوَابِعِهَا فتَأَمَّلْهُ (خَمْسَةٌ) ولا يَرُدُّ الإسلامُ لَأَن طَهَارَةَ الْحَدِيثِ تَسْتَلْزِمُهُ وَلَا الْعِلْمُ بِالْفَرْضِيَّةِ وَبِالْكَيْفِيَّةِ بَأَن يَعْلَمَ فَرْضِيَّتُهَا مَعَ تَمْيِيزِ فُرُوضِهَا مِنْ سُنَنِهَا لِأَنَّهُ شَرْطٌ لِسَائِرِ الْعِبَادَاتِ، نَعَمْ إِنْ اعْتَقَدَ الْعَامِّيُّ أَوْ الْعَالِمُ عَلَى الْأَوْجِهِ الْكُلِّ فَرَضًا صَحَّحَ أَوْ سُنَّةً فَلَا أَوْ الْبَعْضَ وَالْبَعْضَ صَحَّحَ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِفَرْضٍ مُعَيَّنٍ الْغَلَايَةَ وَلَا التَّمْيِيزَ لِأَن مَعْرِفَةَ دُخُولِ الْوَقْتِ تَسْتَلْزِمُهُ أَحَدُهَا (مَعْرِفَةُ) دُخُولِ (الْوَقْتِ) وَلَوْ ظَنًّا مَعَ دُخُولِهِ بَاطِنًا فَلَوْ صَلَّى غَيْرَ ظَانَ وَإِنْ وَقَعَتْ فِيهِ أَوْ ظَانًّا وَلَمْ تَقَعْ فِيهِ لَمْ تَنْعَقِدْ.

❑ قَوْلُهُ: (مَعَ ذِكْرِ تَوَابِعِهِ) أَي تَوَابِعِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ الْإِنْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يُعَدَّ مِنْ شُرُوطِهَا أَيْضًا الْإِسْلَامُ وَالتَّمْيِيزُ وَالْعِلْمُ بِفَرْضِيَّتِهَا وَبِكَيْفِيَّتِهَا وَتَمْيِيزِ فَرَائِضِهَا مِنْ سُنَنِهَا لِأَنَّهَا غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِالصَّلَاةِ فَلَوْ جَهَلَ كَوْنَ أَصْلِ الصَّلَاةِ أَوْ صَلَاتِهِ الَّتِي شَرَعَ فِيهَا أَوْ الْوُضُوءِ أَوْ الطَّوَافِ أَوْ الصَّوْمِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَرَضًا أَوْ عَلِمَ أَنَّ فِيهَا فَرَائِضَ وَسُنَنًا وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَهُمَا لَمْ يَصِحَّ مَا فَعَلَهُ لِتَرْكِهِ مَعْرِفَةَ التَّمْيِيزِ الْمُخَاطَبِ بِهِ وَأَفْتَى حُجَّةُ الْإِسْلَامِ الْغَزَالِيُّ بِأَن مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ مِنَ الْعَامَّةِ فَرَضَ الصَّلَاةِ مِنْ سُنَنِهَا صَحَّحَتْ صَلَاتُهُ أَي وَسَائِرُ عِبَادَاتِهِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِفَرْضٍ تَفْلًا وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ فِي مَجْمُوعِهِ يُشْعِرُ بِرُجْحَانِهِ. وَالْمُرَادُ بِالْعَامِّيِّ مَنْ لَمْ يُحْصِلْ مِنَ الْفَقْهِ شَيْئًا يَهْتَدِي بِهِ إِلَى الْبَاقِي وَيُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِهِ أَيِ الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا مَنْ لَمْ يُمَيِّزْ فَرَائِضَ صَلَاتِهِ مِنْ سُنَنِهَا وَأَنَّ الْعَالِمَ مَنْ يُمَيِّزُ ذَلِكَ وَأَنَّهُ لَا يُعْتَزَّرُ فِي حَقِّهِ مَا يُعْتَزَّرُ فِي حَقِّ الْعَامِّيِّ أَه. وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْمُرَادُ الْإِنْخ. ❑ قَوْلُهُ: (تَسْتَلْزِمُهُ) أَي لِتَوْقُفِ الْجُزْمِ بِنَيْتِ الطَّهَارَةِ عَلَى الْإِسْلَامِ. ❑ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا التَّمْيِيزَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ الْعَالِمُ عَلَى الْأَوْجِهِ بِالنَّسْبَةِ لِقَوْلِهِ أَوْ الْبَعْضُ الْإِنْخ. ❑ قَوْلُهُ: (أَوْ الْبَعْضُ وَالْبَعْضُ الْإِنْخ) صَنِيعُهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الْعَامِّيِّ وَالْعَالِمِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هَذَا خَاصٌّ بِالْعَامِّيِّ كَمَا يُعْلَمُ فِي الْمُرَاجَعَةِ سَم وَكَلَامُ الْمُغْنِيِّ صَرِيحٌ فِي اخْتِصَاصِهِ بِالْعَامِّيِّ وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. ❑ قَوْلُهُ: (تَسْتَلْزِمُهُ) قَدْ يُمْنَعُ بِأَنَّهُ قَدْ يَغْرُضُ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ دُخُولَ الْوَقْتِ مَا يُزِيلُ التَّمْيِيزَ سَم. ❑ قَوْلُهُ: (وَلَوْ ظَنًّا) أَي بِالِاجْتِهَادِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ كَلِإِخْبَارِ الثَّقَةِ وَالْمُرَادُ بِالْمَعْرِفَةِ هُنَا مُطْلَقُ الْإِدْرَاكِ مَجَازًا وَإِلَّا فَحَقِيقَةُ الْمَعْرِفَةِ لَا تَشْمَلُ الظَّنَّ لِأَنَّهَا حُكْمُ الدَّهْنِ الْجَازِمِ الْمُطَابِقُ لِمَوْجِبِ بَكْسِرِ الْجِيمِ أَي لِدَلِيلِ قَطْعِيٍّ ع ش. ❑ قَوْلُهُ: (مَعَ دُخُولِهِ بَاطِنًا) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مَا يَشْمَلُ عَدَمَ تَبَيُّنِ الْحَالِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَلَمْ تَقَعْ فِيهِ) أَي ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا وَقَعَتْ قَبْلَ الْوَقْتِ. ❑ قَوْلُهُ: (لَمْ تَنْعَقِدْ) أَي لَا فَرَضًا وَلَا تَفْلًا ع ش أَي فِي الْأَوَّلَى بِخِلَافِ مَا لَوْ صَلَّى بِالِاجْتِهَادِ ثُمَّ

❑ قَوْلُهُ: (أَوْ الْبَعْضُ وَالْبَعْضُ الْإِنْخ) صَنِيعُهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي هَذَا بَيْنَ الْعَامِّيِّ وَالْعَالِمِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هَذَا خَاصٌّ بِالْعَامِّيِّ كَمَا يُعْلَمُ بِالْمُرَاجَعَةِ. ❑ قَوْلُهُ: (تَسْتَلْزِمُهُ) قَدْ يُمْنَعُ بِأَنَّهُ قَدْ يَغْرُضُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ دُخُولِ الْوَقْتِ مَا يُزِيلُ التَّمْيِيزَ. (فَإِنْ قِيلَ): إِذَا زَادَ التَّمْيِيزُ بَطَلَتْ الطَّهَارَةُ مَعَ أَنَّهَا شَرْطٌ أَيْضًا (قُلْتُ) فَالْمُسْتَلْزَمُ هِيَ لَا هُوَ عَلَى أَنَّ هَذَا قَدْ يُمْنَعُ فَإِنَّ غَيْرَ التَّمْيِيزِ يَوْضَعُهُ وَلِيَهُ لِلطَّوَافِ فَقَدْ وَجِدَتْ الطَّهَارَةُ وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ لِعَدَمِ التَّمْيِيزِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(و) ثانيها (الاستقبال) كما مرَّ بيانه مع ما يُستثنى منه (و) ثالثها (سترُ العورة) عند القدرة وإن كان خالياً في ظلمة للخبر الصحيح «لا يقبل الله صلاةً حائضٍ أي بالغٍ إلا بخمارٍ» فإن عَجَزَ بالطريق السابق في التيمُّم ومن ثمَّ لزمه هنا سؤال نحو العارية وقبول هبة تافهة كطينٍ صُلِّيَ عاريًا وأتمَّ ركوعه وسجوده وجوبًا ولا إعادة عليه فإن وجدَّه فيها استترَّ به فورًا وبني حيث لا تبطل كالاستدبار ويلزمه أيضًا سترُها خارج الصلاة.....

تبيَّن أنَّ صلاته كانت قبل الوقت فإنه إن كان عليه فائتة من جنسها وقعت عنها وإلا وقعت ثقلًا مطلقًا شئخنا. وتقدَّم في الشارح ما يوافقه وقيد الحلبي وقوعها عن الفائتة بما إذا لم يلاحظ في التية صاحبة الوقت. □ قوله: (كما مرَّ بيانه) أي في كتاب الصلاة. □ قوله: (مع ما يُستثنى منه) أي من صلاة الخوف وتقل السقر وغيرهما.

قول (س): (وسترُ العورة) والعورة لغة: النقصان والشيء المستنبح وسُمِّي المقدار الآتي بيانه بذلك لفتح ظهوره وتطلق أيضًا أي شرعًا على ما يجب سترُها في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر إليه وسباني في التكاثر إن شاء الله تعالى نهايةً ومُعني. □ قوله: (عند القدرة) إلى قوله: (لكن الواجب) في المعني إلا قوله: (بالطريق) إلى: (صلى). □ وقوله: (فإن وجدَّه) إلى (ويلزمه) وإلى المتن في النهاية إلا (ما ذكر) وقوله: (والأمة) وقوله: (يُجمَله). □ قوله: (وإن كان خالياً في ظلمة) أي وبالأولى إذا كان خالياً فقط أو في ظلمة فقط شئخنا. □ قوله: (عند القدرة) وظاهر كلام الروضة أنه لا يجب سترُها عن نفسه في الصلاة لكن المُعتمد كما قاله شئخنا الرَّملي وجوب سترُها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورته لم تصحَّ صلاته سم ويأتي عن النهاية والمعني ما يوافقه.

□ قوله: (للخبر الصحيح إلخ) ولقوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١] قال ابن عباس المراد به الثياب في الصلاة نهايةً ومُعني. □ قوله: (أي بالغ إلخ) عبارة النهاية أي بالغه إذ الحائض زمن حَيْضها لا تصحَّ صلاتها بخمارٍ ولا غيره وظاهر أنَّ غير البالغة كالبالغة لكنه قيد بها جزيًا على الغالب اه. أي من غلبته الصلاة من البالغات دون الصغيرات. □ قوله: (ومن ثمَّ) الإشارة إلى قوله: (بالطريق إلخ). □ قوله: (سؤال نحو العارية) أي ممن ظنَّ منه الرضا بها شئخنا. □ قوله: (وقبول هبة نافعة إلخ) فإن لم يقبل لم تصحَّ صلاته لقدرته على الستر ولا يلزم قبول هبة الثوب للتمتع على الأصحَّ شئخنا ونهايةً ومُعني. □ قوله: (وجوبًا) راجع لكل من صلى وأتمَّ. □ قوله: (صلى عاريًا) أي الفرائض والسُنن على ما مرَّ له م في التيمُّم من اعتماده ولا يحرم عليه رؤية عورته في هذه الحالة فلا يُكلف غَضَّ البصر ع ش. □ قوله: (ويلزمه أيضًا سترُها خارج الصلاة إلخ) لإطلاق الأمر بالستر وإنَّ الله تعالى أحقُّ أن يُستحى

□ قوله: (وسترُ العورة) قال في الروضة: ويجب أي سترُها مطلقًا أي في الصلاة وغيرها، ولو في خلوة لا عن نفسه اه. وظاهره أنه لا يجب سترُها عن نفسه في الصلاة لكن المُعتمد كما قاله شئخنا الرَّملي: وجوب سترُها عن نفسه في الصلاة حتى لو لبس غرارة وصار بحيث يمكنه رؤية عورته لم تصحَّ صلاته.

ولو في الخلوة لَكِنَّ الواجب فيها سَتْرُ سَوَاتِنِ الرَّجُلِ وَالْأَمَةِ وما بين سُرَّةِ وَرُكْبَةِ الْخُرَّةِ فَقَطْ إِلَّا لَأَدْنَى غَرَضٍ كَتَبْرِيدٍ وَخَشْيَةِ غُبَارٍ عَلَى ثَوْبٍ يُجَمِّلُهُ وَيُكْرَهُ لَهُ نَظَرُ سَوَاءٍ نَفْسِهِ بِلَا حَاجَةٍ (وَعَوْرَةُ الرَّجُلِ) وَلَوْ قَتْنَا وَصَبِيًّا غَيْرَ مُمَيِّزٍ (ما بين سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ) لِيَحْتَبِرَ بِهِ لَهُ شَوَاهِدُ مِنْهَا الْحَدِيثُ الْحَسَنُ «عَطَّ فِخْذَكَ فَإِنَّ الْفِخْذَ عَوْرَةٌ» نَعَمْ يَجِبُ سَتْرُ جِزْيَةٍ مِنْهُمَا لِيَتَحَقَّقَ بِهِ سَتْرُ الْعَوْرَةِ (وَكَذَا الْأَمَةِ) وَلَوْ مُبْعُضَةٌ وَمُكَاتَبَةٌ وَأُمٌّ وَلَدٍ عَوْرَتُهَا مَا ذَكَرَ.....

مِنْهُ مُغْنِي وَنَهَايَةٌ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي الْخُلُوءِ) وَفَائِدَةُ السَّتْرِ فِي الْخُلُوءِ مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَخْجُبُهُ شَيْءٌ فَيَرَى الْمُسْتَوْرَ كَمَا يَرَى الْمَكْشُوفَ أَنَّهُ يَرَى الْأَوَّلَ مُتَادِّبًا وَالثَّانِي تَارِكًا لِلْأَدَبِ نَهَايَةٌ وَمُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (وَالْأَمَةِ) الْمُتَّجِهَةُ أَتَاهَا كَالْخُرَّةِ م ر هـ. سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْعَوْرَةُ الَّتِي يَجِبُ سَتْرُهَا فِي الْخُلُوءِ السَّوَاتِنِ فَقَطْ مِنَ الرَّجُلِ، وَمَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ مِنَ الْمَرْأَةِ وَظَاهِرُ أَنَّ الْخُنْثَى كَالْمَرْأَةِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِأَدْنَى) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (يُجَمِّلُهُ). □ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِأَدْنَى غَرَضٍ الْخ) فَيَجُوزُ الْكَشْفُ لَهُ أَيْ بِلَا كَرَاهَةٍ وَلَيْسَ مِنَ الْغَرَضِ حَاجَةُ الْجَمَاعِ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِيهِ أَنْ يَكُونَا مُسْتَتَرِّينَ عِشْرَ وَرَدَّهُ الرَّشِيدِيُّ فَقَالَ وَمِنَ الْغَرَضِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ غَرَضُ الْجَمَاعِ وَسُنُّ السَّتْرِ عِنْدَهُ لَا يَقْتَضِي حُزْمَةَ الْكَشْفِ كَمَا لَا يَخْفَى خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ وَالْأَلْكَانُ السَّتْرُ عِنْدَهُ وَاجِبًا لَا مَسْنُونًا اهـ. بِحَذْفٍ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ قَوْلَ عِشْرَ وَلَيْسَ الْخُ رَاجِعٌ لِنَفْيِ الْكَرَاهَةِ لَا لِحُجُوزِ الْكَشْفِ. □ قَوْلُهُ: (كَتَبْرِيدٍ) أَيْ وَاغْتِسَالِ نَهَايَةٌ وَمُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (عَلَى ثَوْبٍ يُجَمِّلُهُ) قَضِيَّةٌ قَوْلِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي: وَصِيَانَةُ الثَّوْبِ عَنِ الْأَدْنَسِ وَالْغُبَارِ عِنْدَ كُنْهِ الْبَيْتِ وَنَحْوِهِ اهـ. بِإِطْلَاقِ الثَّوْبِ أَنَّ التَّجَمُّلَ لَيْسَ بِقَيِّدٍ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ لَهُ نَظَرُهُ الْخ) أَيْ فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ وَأَمَّا فِيهَا فَمُمْتَنِعٌ فَلَوْ رَأَى عَوْرَةَ نَفْسِهِ فِي صَلَاتِهِ بَطَلَتْ كَمَا فِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ الْغَرِيبَةِ، وَافْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى نَهَايَةٌ. قَالَ عِشْرَ: ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ طَوْفُهُ ضَيْقًا جِدًّا وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (وَصَبِيًّا غَيْرَ مُمَيِّزٍ) وَيُظْهَرُ فَائِدَتُهُ فِي طَوَائِفِهِ إِذَا أُحْرِمَ عَنْهُ وَلِيَهُ نَهَايَةٌ وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَجِبُ الْخُ) اسْتِذْرَاكَ عَلَى مَا أَفَادَهُ لَفْظُهُ (بَيِّنَ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ: أَمَّا نَفْسُ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ فَلَيْسَتْ مِنْهَا لَكِنْ يَجِبُ الْخُ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي: وَخَرَجَ بِذَلِكَ السُّرَّةُ وَالرُّكْبَةُ فَلَيْسَتْ مِنَ الْعَوْرَةِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَقِيلَ الرُّكْبَةُ مِنْهَا دُونَ السُّرَّةِ وَقِيلَ عَكْسُهُ، وَقِيلَ السَّوَاتِنِ فَقَطْ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَجَمَاعَةٌ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مُبْعُضَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلِلْحَاجَةِ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرَ) أَيْ مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ

(فَرَعَ): تَعَلَّقَتْ جِلْدَةً مِنْ فَوْقِ الْعَوْرَةِ إِلَيْهَا أَوْ بِالْعَكْسِ مَعَ التَّصَاقِ أَوْ دُونَهُ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَجْرِيَ فِي وُجُوبِ سَتْرِهَا وَعَدَمِهِ مَا ذَكَرُوهُ فِي وُجُوبِ الْغَسْلِ وَعَدَمِهِ فِيمَا لَوْ تَعَلَّقَتْ جِلْدَةً مِنْ مَحَلِّ الْفَرَضِ فِي الْيَدَيْنِ إِلَى غَيْرِهِ أَوْ بِالْعَكْسِ.

(فَرَعَ آخَرَ): لَوْ طَالَ ذَكَرُهُ بِحَيْثُ جَاوَزَ نُزُولَهُ الرُّكْبَتَيْنِ فَالْوَجْهَ وَجُوبُ سَتْرِ جَمِيعِهِ وَلَا يَجِبُ سَتْرُ مَا

□ قَوْلُهُ: (وَالْأَمَةِ) الْمُتَّجِهَةُ أَتَاهَا كَالْخُرَّةِ م ر.

(فَرَعَ): تَعَلَّقَتْ جِلْدَةً مِنْ غَيْرِ الْعَوْرَةِ إِلَيْهَا أَوْ بِالْعَكْسِ مَعَ التَّصَاقِ أَوْ دُونَهُ فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَجْرِيَ فِي

(في الأصح) كالرجل يجمع أن رأس كل غير عورة إجماعاً (و) عورة (العورة) ولو غير مُمَيَّزَة والخُنْثَى الحُرُّ.....

يُحَاضِيهِ مِنَ الرُّكْبَتَيْنِ وَمَا نَزَلَ عَنْهُمَا مِنَ السَّاقَيْنِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي سَلْعَةِ أَضْلُهَا فِي الْعَوْرَةِ وَتَدَلَّتْ حَتَّى جَاوَزَتِ الرُّكْبَتَيْنِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي شَعْرِ الْعَانَةِ إِذَا طَالَ وَتَدَلَّى حَتَّى جَاوَزَ الرُّكْبَتَيْنِ.
(فَرَعَ آخَرُ): فَقَدْ الْمُحْرَمُ الشُّرَّةَ إِلَّا عَلَى وَجْهِهِ يَجِبُ الْفِدْيَةُ بَأَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا قَمِيصًا لَا يَتَأْتِي الْإِثْرَ بِهِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَيَقْدِي أَوْ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَلَكِنْ يَجُوزُ لَهُ أَوْ يُفْضَلُ فَإِنْ زَادَتْ الْفِدْيَةُ عَلَى أُجْرَةٍ مِثْلِ ثَوْبٍ يُسْتَأْجَرُ أَوْ ثَمَنٍ مِثْلِ ثَوْبٍ يُبَاعُ لَمْ يَلْزَمْهُ كَمَا لَا يَلْزَمُهُ الْإِسْتِجَارُ وَالشِّرَاءُ حَيْثُ لَا لَزِمَهُ فِيهِ نَظَرُ وَالثَّلَاثُ قَرِيبٌ سَمٍ عَلَى حَجٍّ. وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الشُّوْبَرِيِّ عَلَى التَّخْرِيرِ بَعْدَ قَوْلِ سَمٍ - فِي آخِرِ الْفَرْعِ الْأَوَّلِ - أَوْ بِالْعَكْسِ مَا نَصَّهُ: قُلْتُ وَيَحْتَمِلُ وَهُوَ الْوَجْهَ عَدَمُ وَجُوبِ السَّتْرِ فِي الْأَوَّلَى لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَجْزَاءِ الْعَوْرَةِ وَوُجُوبُهُ فِي الثَّانِيَةِ اغْتِيَارًا بِالْأَضْلِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ أَجْزَاءَ الْعَوْرَةِ لَهَا حُكْمُهَا مِنْ حُرْمَةِ نَظَرِهِ وَإِنْ انْفَصَلَ مِنَ الْبَدَنِ بِالْكَلْبَةِ وَلَا كَذَلِكَ الْمُتَفَصِّلُ مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَالْخُنْثَى الْحُرُّ الْإِنْسَانُ) فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى سَتْرِ مَا بَيْنَ سُرَّتِهِ وَرُكْبَتَيْهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ عَلَى الْأَصَحِّ وَصَحَّحَ فِي التَّحْقِيقِ الصَّحَّاحُ وَاعْتَمَدَ الرَّمْلِيُّ الْأَوَّلَ أَيِ فِي النَّهَايَةِ. وَجَمَعَ الْخَطِيبُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ فَحَمَلَ الْأَوَّلَ عَلَى مَا إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ مُقْتَصِرًا عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ حَيْثُ لَيْسَ الشُّكُّ فِي الْإِنْعِقَادِ وَالْأَضْلُ عَدَمُهُ، وَحَمَلَ الثَّانِي عَلَى مَا إِذَا دَخَلَ مَسْتَوْرًا كَالْمَرْأَةِ ثُمَّ طَرَأَ كَشْفُ شَيْءٍ مِمَّا عَدَا مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَتَيْنِ فَإِنَّهُ حَيْثُ لَا يَضُرُّ لِلْجُزْمِ بِالْإِنْعِقَادِ وَالشُّكُّ فِي الْبُطْلَانِ وَالْأَضْلُ عَدَمُهُ وَاعْتَمَدَ هَذَا الْجَمْعُ سَمٍ وَالزِّيَادَةُ وَالسَّبْدُ الْبُصْرِيُّ وَشَيْخُنَا.

قَوْلُ (السِّي): (فِي الْأَصَحِّ) وَالثَّانِي عَوْرَتُهَا كَالْحُرَّةِ إِلَّا رَأْسُهَا أَيْ عَوْرَتُهَا مَا عَدَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ وَالرَّأْسَ

وَجُوبِ سَتْرِهَا وَعَدَمِهِ مَا ذَكَرُوهُ فِي وَجُوبِ الْغُسْلِ وَعَدَمِهِ فِيمَا لَوْ تَعَلَّقَتْ جِلْدَةً مِنْ مَحَلِّ الْفَرْضِ فِي الْيَدَيْنِ إِلَى غَيْرِهِ أَوْ بِالْعَكْسِ

(فَرَعَ آخَرُ): لَوْ طَالَ ذَكَرُهُ بَحِثُ جَاوَزَ فِي نُزُولِهِ الرُّكْبَتَيْنِ فَالْوَجْهَ وَجُوبُ شُرَّةِ جَمِيعِهِ، وَلَا يَجِبُ سَتْرُ مَا يُحَاضِيهِ مِنَ الرُّكْبَتَيْنِ وَمَا نَزَلَ عَنْهُمَا مِنَ السَّاقَيْنِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي سَلْعَةِ أَضْلُهَا فِي الْعَوْرَةِ وَتَدَلَّتْ حَتَّى جَاوَزَتِ الرُّكْبَتَيْنِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي شَعْرِ الْعَانَةِ إِذَا طَالَ وَتَدَلَّى وَجَاوَزَ الرُّكْبَتَيْنِ.

(فَرَعَ آخَرُ): فَقَدْ الْمُحْرَمُ الشُّرَّةَ إِلَّا عَلَى وَجْهِهِ يَجِبُ الْفِدْيَةُ بَأَنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا قَمِيصًا لَا يَتَأْتِي الْإِثْرَ بِهِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ الصَّلَاةُ فِيهِ وَيَقْدِي أَوْ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَلَكِنْ يَجُوزُ لَهُ أَوْ يُفْضَلُ فَإِنْ زَادَتْ الْفِدْيَةُ عَلَى أُجْرَةٍ مِثْلِ ثَوْبٍ يُسْتَأْجَرُ أَوْ ثَمَنٍ مِثْلِ ثَوْبٍ يُبَاعُ لَمْ يَلْزَمْهُ كَمَا لَا يَلْزَمُهُ الْإِسْتِجَارُ وَالشِّرَاءُ حَيْثُ لَا لَزِمَهُ فِيهِ نَظَرُ، وَالثَّلَاثُ قَرِيبٌ.

□ قَوْلُهُ: (وَالْخُنْثَى الْحُرُّ) فَلَوْ انْكَشَفَ مِنْهُ شَيْءٌ مِمَّا عَدَا الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ سَوَاءً وَجَدَ انْكِشَافَ ذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْإِنْتِائِ وَفَارَقَ مَا لَوْ أَحْرَمَ بِالْجُمُعَةِ أَرْبَعُونَ وَخُنْثَى ثُمَّ بَطَلَتْ صَلَاةُ وَاحِدٍ مِنْ

(ما سوى الوجه والكفين) ظهرهما وبطنهما إلى الكوعين لقوله تعالى ﴿وَلَا يَبْدِيكَ زَيْنَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾ [النور: ٣١] أي إلا الوجه والكفين وللحاجة لكشفيهما وإنما حُرِّمَ نظرهما كالزائد على غورة الأمة لأن ذلك مظنة للفتنه وعورتها خارجها في الخلوة كما مرَّ وعند نحو مُحَرِّم ما بين السرة والركبة وصوتها غير غورة.

والثالث عورتها ما لا يبدو منها في حال خدمتها بخلاف ما يبدو كالرأس والرقبة والساعد وطرف الساق مُعْنِي.

قول (السري): (ما سوى الوجه والكفين) أي حتى شغل رأسها وباطن قدميها ويكفي ستره بالأرض في حال الوقوف فإن ظهر منه شيء عند سجودها أو ظهر عقيبها عند ركوعها أو سجودها بطلت صلاحها شَيْخُنَا. عبارة ع ش: ولو كان الثوب ساتراً لجميع القدمين وليس مماساً لباطن القدم كفى الستر به لكونه يمنع إذراك باطن القدم فلا تكلف لبس نحو خف خلافاً لما توهمه بعض ضعفة الطلبة، لكن يجب تحرُّرها في سجودها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فإنه مبطل فتنبه له اهـ. □ فوه: (إلى الكوعين) بإدخال الغاية فالأولى إلى الرُسَغَيْنِ بصري. □ فوه: (لقوله تعالى إلخ) الاستدلال به يتوقف على أنه وارد في الصلاة سم. □ فوه: (أي إلا الوجه والكفين) قاله ابن عباس وعائشة نهاية ومُعْنِي.

□ فوه: (وإنما حُرِّمَ نظرهما إلخ) أي الوجه والكفين من الحرّة ولو بلا شهوة. قال الزیادي في شرح المُحرَّر بعد كلام: وعرف بهذا التقرير أن لها ثلاث عورات غورة في الصلاة وهو ما تقدّم، وغورة بالنسبة لتَظَرُّ الأجانب إليها جميع بدنِها حتى الوجه والكفين على المُعْتَمِد، وغورة في الخلوة وعند المحارم كغورة الرُّجُل اهـ. ويُزاد رابعة هي غورة المُسْلِمَةِ بالنسبة لتَظَرُّ الكافرة غير سيّدتها ومَحَرِّمِها وهي ما لا يبدو عند المهنة، ويَحُرِّمُ أيضاً على المُعْتَمِدِ على المرأة نظر شيء من بدنِ الأجنبي ولو بغير شهوة ولم تخش فتنة كُردِي. □ فوه: (في الخلوة كما مرَّ أو عند نحو محرم إلخ) الأخصر في الخلوة ومثلها عند نحو المحارم ما مرَّ وأدخل بالنحو مثلها والمُسَوِّح ومملوكها. عبارة بأفضل مع شرحه: وغورة الحرّة عند مثلها ومملوكها العفيف إذا كانت عفيفة أيضاً من الزنا وغيره وعند المُسَوِّح للذي لم يبق فيه شيء من الشهوة وعند محارمها الذكور ما بين السرة والركبة فيَجُوزُ لِمَنْ ذَكَرَ النَّظَرُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ لِمَا عَدَا مَا بَيْنَ السَّرَةِ وَالرَّكْبَةِ بِشَرْطِ أَمْنِ الْفِتْنَةِ وَعَدَمِ الشَّهْوَةِ اهـ.

الأربعين حيث لا تبطل الجماعة ليتحقق انبعاثها، والأصل عدم المبطل لاحتمال ذكورة الخنثى ولا تبطل بالشك بأن الشك هنا في أمر يتعلق به وهو ستر عورته وهناك في أمر خارج عنه وهو تمام العدد ويُعْتَقَرُ في الخارج ما لا يُعْتَقَرُ في غيره كذا اعتمدته م ر. ويَحْتَمِلُ صحّة صلاته إذا طرأ الإنكشاف في الأثناء للشك في المبطل بعد تحقّق الانبعاث، وهذا في غاية الإتيان، وقد يقتضي جعله كالأثنى احتياطاً للبطلان أيضاً عند طرؤ الإنكشاف. □ فوه: (لقوله تعالى إلخ) الاستدلال به يتوقف على أنه وارد في الصلاة.

(تنبيه) عَبَّرَ شَيْخُنَا بِقَوْلِهِ وَالْخُنْثَى رِقًا وَحُرِّيَّةً كَالْأُنْثَى وَقَوْلُهُ رِقًا غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ لِأَنَّ عَوْرَةَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى الْقَتْنَيْنِ لَا تَخْتَلِفُ إِلَّا عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ عَوْرَةَ الْأُنْثَى أَوْسَعُ مِنْ عَوْرَةِ الذَّكَرِ.
(وشرطه) أي الساتر (ما) الأحسن كونها مصدرية (منع إدراك لون البشرة) وإن لم يمنع حجمها وشرطه أيضًا أن يشتمل على المستور لبسًا أو نحوه فلا يكفي زجاج وماء صافٍ وثوب رقيق لأن مقصود الستر لا يحصل به ولا الظلمة لأنها لا تسمى ساترًا عرفًا وبهذا يندفع إيراد أصباغ لا جرم لها فإنها وإن منعت اللون لا تسمى ساترًا عرفًا نظرًا ليعفيتها الناشئة من عدم وجود جرم لها. (ولو) وهو حرير.....

قوله: (والخُنْثَى رِقًا وَحُرِّيَّةً كَالْأُنْثَى) عبارة شنيخ الإسلام والتهاية والمغني: والخُنْثَى كالأُنْثَى رِقًا وَحُرِّيَّةً اهـ. قوله: (عَوْرَةُ الذَّكَرِ إلخ) أي والخُنْثَى الرقيق. قوله: (على الضعيف أن عَوْرَةَ الْأُنْثَى أَوْسَعُ إلخ) تقدّم عن المغني أيضًا. قوله: (الأحسن كونها مصدرية) أي لأن الشرط المنع لا المانع الذي هو الساتر وجعله شرطًا من حيث ما يعينه فيه استدراك وتكرار سم. وحملها التهاية والمغني على الموصوفة فقالا أي جزم اهـ.

قول (سنن): (منع إدراك لون البشرة) أي المعتدل البصر عادة كما في نظائره كذا نقل عن فتاوى الشارح م ر. وفي سم على المنهج أي في مجلس التخاطب كذا ضبطه به ابن عجيل ناشري اهـ. وهو يقتضي أن ما يمنع في مجلس التخاطب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع زيادة القرب للمصلي جدًا لأدرك لون بشرته لا يضُرُّ وهو ظاهر ويتبني أن مثل ذلك في عدم الضرر ما لو كانت ترى البشرة بواسطة شمس أو نار ولا ترى عند عدمها اهـ. ع ش وأقره البجيرمي. قوله: (وإن لم يمنع حجمها) أي كسر أو ل ضيق لكنه مكروه للمرأة ومثلها الخُنْثَى فيما يظهر، وخلاف الأولى للرجل نهاية ومغني. قوله: (لأن مقصود الستر لا يحصل بذلك) أقول ينبغي تعين ذلك عند فقد غيره لأنه يستتر بعض العورة سم على المنهج وهو ظاهر بالنسبة للثوب الرقيق لستره بعض أجزائه أما الزجاج أي أو الماء الصافي فإن حصل به ستر شيء منها فكذلك ولا فلا عبرة به ع ش. قوله: (ولا الظلمة إلخ) محترز قوله وشرطه أيضًا إلخ. قوله: (وبهذا) أي التعليل. قوله: (إيراد أصباغ إلخ) أي على تغييرهم بما يستتر اللون سم. قوله: (لا جزم لها) أي كالجبر والجناء مغني. قال ع ش ومنها التيلة إذا زال جزمها وبقي مجرد اللون اهـ.

قول (سنن): (ولو طين) قد يوجه الرفع بعد لو كما هو عادة المصنف بأن لو بمعنى (إن) و (إن) يجوز دخولها على الجملة الاسمية عند الكوفيين سم. قوله: (ولو هو حرير) إلى قوله: وفارق في التهاية

قوله: (الأحسن كونها مصدرية) أي؛ لأن الشرط المنع لا المانع الذي هو الساتر، وجعله شرطًا من حيث ما يعينه فيه استدراك وتكرار. قوله: (إيراد أصباغ إلخ) أي على تغييرهم بما يستتر اللون لكن الإندفاع إنما يظهر بالنسبة لمن صرح بأن اللون يسمى ساترًا عرفًا دون من سكّته عنه. قوله: (ولو هو حرير) قد يوجه الرفع بعد (لو) كما هو عادة المصنف بأن (لو) بمعنى إن وإن يجوز دخولها على

والأوجه أنه لا يلزمه قطع زائد على العورة إن نقص به المقطوع ولو سيرا لأن الحرير يجوز لبسه لحاجة والنقص حاجة أي حاجة ونجس تغذر غسله كالعدم وفارق الحرير بأن اجتناب النجس شرط لصحة الصلاة ولا كذلك الحرير وأيضاً فهو عند عدم غيره مباح والنجس مبطل ولو عند عدم غيره (طين) وحُب وحفرة رأسهما ضيق بحيث لا يمكن رؤية العورة منه بخلاف نحو خيمة ضيقة ومثلها فيما يظهر قميص جعل جيبه بأعلى رأسه وزره عليه لأنه حينئذٍ مثلها في أنه لا يسمى ساتراً ويحتمل الفرق بأنها لا تعد مشتجلة على المستور بخلافه،

والمعني . □ فؤد: (ولو هو حرير) قيده العباب بما إذا لم يجد نحو الطين ويفهم منه أنه لو وجد لم يصل في الحرير ويتبني كما وافق عليه م ر جواز الصلاة في الحرير إذا أحل بمروءته وحشمته سم على المنهج . أقول: ويتبني أن مثل نحو الطين الحشيش والورق حيث أحل بمروءته فيجوز له حينئذٍ لبس الحرير أما لو لم يجد ما يستبر به إلا نحو الطين وكان يخل بمروءته فهل يجب عليه ذلك أو لا؟ فيه نظر والظاهر الأول وأنه في هذه الحالة لا يخل بالمروءة اهـ . ع ش واعتمده شيخنا . □ فؤد: (والأوجه إلخ) اعتمده م ر . □ فؤد: (وإن نقص به المقطوع) قد يقال: وكذا إن لم ينقص مطلقاً إذا أحل الإقتصار على ستر العورة بمروءته اهـ . سم واعتمده شيخنا . □ فؤد: (إن نقص به المقطوع إلخ) مفهوماً أنه لو لم ينقص بالقطع لزمه ، وهو قضية قول الشارح م ر ولما في قطعه من إضاعة المال ع ش . □ فؤد: (كالعدم) أي فيقدم عليه الحرير في الصلاة وبالعكس في غيرها مما لا يحتاج إلى طهارة الثوب شيخنا أي ولم يكن رطوبة في المتنجس ولا في البدن . □ فؤد: (والنجس مبطل إلخ) في مقابلة هذا إما قبله ما لا يخفى سم . □ فؤد: (وطين إلخ) ولو مع وجود الثوب ع ش . □ فؤد: (وحب) بضم الحاء وكسرها وشد الباء: الجرّة أو الضخمة منها قاموس عبارة ع ش وفي المضباح والحُب بالضم الخاية فارسي معرب انتهى ، وهو هنا الزير الكبير اهـ . □ فؤد: (نحو خيمة ضيقة) يتبني تصوير ذلك بما إذا وقف داخلها بحيث صارت محيطة بأغلاه وجوانبه ، أما لو خرق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطة ببقية بدنه فهي أولى من الحب والحفرة فتأمل سم . □ فؤد: (ومثلها فيما يظهر قميص إلخ) نقله سم على المنهج عن الطباوي والشهاب الزملي ولده ع ش . □ فؤد: (ويحتمل الفرق إلخ) على هذا لا بد أن يكون بحيث

الجملة الاسمية عند الكوفيين . □ فؤد: (والأوجه إلخ) اعتمده م ر . وقوله (إن نقص به المقطوع) وقد يقال وكذا إن لم ينقص مطلقاً إذا أحل الإقتصار على ستر العورة بمروءته إلا أن يقال ما يفعل لأجل العبادة لا يكون مخالفاً بالمروءة لكن قد يراد هذا أنهم أسقطوا الجمعة على من لم يجد إلا لباساً لا يليق به . □ فؤد: (والنجس مبطل إلخ) في مقابلة هذا إما قبله ما لا يخفى . □ فؤد: (نحو خيمة ضيقة) يتبني تصوير ذلك بما إذا وقف داخلها بحيث صارت محيطة بأغلاه وجوانبه ، أما لو خرق رأسها وأخرج رأسه منها وصارت محيطة ببقية بدنه فهي أولى من الحب والحفرة فتأمل . □ فؤد: (ويحتمل الفرق إلخ) على هذا لا بد أن يكون بحيث لا يرى عورة نفسه على ما تقدم عن اعتماد شيخنا الزملي .

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ مَا يَدُلُّ لِهَذَا (وَمَاءٌ كَدِيرٌ) أَوْ غَلَبَتْ حُضْرَتُهُ كَأَنِّ صَلَّيَ فِيهِ عَلَى جِنَازَةٍ أَوْ بِالْإِيمَاءِ أَوْ كَأَنِّ يُطَبِّقُ طَوْلَ الْإِنْعِمَاسِ فِيهِ (وَالْأَصْحُ وَجُوبُ التَّطْيِينِ) وَمِثْلُ ذَلِكَ الْمَاءُ فِيمَا ذَكَرْتُ، وَكَذَا لَوْ أَمَكَّنَهُ السُّجُودُ عَلَى الشَّطِّ مَعَ بَقَاءِ سَتْرِ عَوْرَتِهِ بِهِ وَلَا يَلْزُمُهُ أَنْ يَقُومَ فِيهِ ثُمَّ يَسْجُدَ عَلَى الشَّطِّ إِنْ شَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مَيُشُورًا حِينَئِذٍ فَيُصَلِّي عَلَى الشَّطِّ عَارِيًّا وَلَا يُعِيدُ. هَذَا هُوَ الَّذِي يَتَّجِهُ فِي ذَلِكَ وَبِهِ يُجْمَعُ بَيْنَ إِطْلَاقِ الدَّارِمِيِّ عَدَمِ الزُّرُومِ وَبَيِّحِ بَعْضِهِمُ الزُّرُومَ (عَلَى).....

لَا يَرَى عَوْرَةَ نَفْسِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنْ اعْتِمَادِ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ سَم. □ فَوَدَّ: (أَوْ غَلَبَتْ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَائَةِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ (أَوْ بِالْمَاءِ). □ فَوَدَّ: (أَوْ غَلَبَتْ الْإِنِّج) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهَائَةِ: أَيِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَمَا صَافٍ مُتَرَاكِمٍ بِخُضْرَةٍ مَعَ الْإِدْرَاكِ وَصُورَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَاءِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جِنَازَةٍ الْخ. □
فَوَدَّ (لَا سِي): (وَالْأَصْحُ وَجُوبُ التَّطْيِينِ الْخ) وَيَكْفِي السَّتْرُ بِلِحَافٍ التَّحَفَ بِهِ أَمْرَانِ أَوْ رَجُلَانِ وَإِنْ حَصَلَتْ مُمَاسَّةٌ مُحَرَّمَةٌ فِي الْأَوْجِهَةِ، كَمَا لَوْ كَانَ بِإِزَارِهِ ثُبَّةٌ قَوْضَعٌ غَيْرُهُ يَدُهُ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَالْخَوَارِزْمِيُّ وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ نَهَائَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر التَّحَفَ بِهِ أَمْرَانِ الْخ أَيِ وَإِنْ صَارَ عَلَى صُورَةِ الْقَمِيصِ لَهُمَا وَقَوْلُهُ أَوْ رَجُلَانِ أَيِ أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ بَيْنَهُمَا مُحَرَّمَةٌ هـ. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا إِلَى وَلَا يَلْزُمُهُ. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ الْمَاءُ فِيمَا ذَكَرْتُ) أَيِ وَمِثْلُ الطَّيْنِ الْمَاءِ الْكَدِيرِ فِي وَجُوبِ السَّتْرِ بِهِ. □ فَوَدَّ: (مَعَ بَقَاءِ سَتْرِ عَوْرَتِهِ بِهِ) تَصَوُّرُهُ لَا يَخْلُو مِنْ إِشْكَالٍ بَصْرِيٍّ. □
فَوَدَّ: (وَلَا يَلْزُمُهُ أَنْ يَقُومَ فِيهِ الْخ) فِي نَفْيِ الزُّرُومِ إِشْعَارًا بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَاعْلَمْ أَنَّ حَاصِلَ مَا يَتَّجِهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْمَاءِ مَعَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِيهِ بِلَا مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ وَجَبَ ذَلِكَ أَوْ عَلَى الْقِيَامِ فِيهِ ثُمَّ الْخُرُوجُ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ إِلَى الشَّطِّ بِلَا مَشَقَّةٍ، كَذَلِكَ وَجَبَ أَيْضًا وَإِنْ نَالَ بِالْخُرُوجِ لَهُمَا فِي الشَّطِّ مَشَقَّةٌ كَذَلِكَ كَانَ بِالْخِيَارِ بَيِّنٌ أَنْ يُصَلِّيَ عَارِيًّا فِي الشَّطِّ بِلَا إِعَادَةٍ وَبَيِّنٌ أَنْ يَقُومَ فِي الْمَاءِ ثُمَّ يَخْرُجَ إِلَى الشَّطِّ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَلَا إِعَادَةَ أَيْضًا سَم عَلَى حَجٍّ وَالْمَنْهَجِ وَوَافَقَهُ م ر وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ صَلَاتِهِ أَنْ لَا يَأْتِيَ فِي خُرُوجِهِ مِنَ الْمَاءِ وَعَوْدُهُ بِأَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ هـ. □ ع ش وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (إِنْ شَقَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْخ) أَيِ فَإِنْ لَمْ يَشَقَّ عَلَيْهِ الْمَشَقَّةُ الْمَذْكُورَةُ لَزِمَهُ وَهَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَإِنْ أَذَى إِلَى اسْتِذْبَارٍ أَوْ فِعْلٍ كَثِيرٍ أَوْ لَا بَصْرِيٍّ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش اسْتِغْرَابُ الثَّانِي وَجَزَمَ بِهِ الرَّشِيدِيُّ وَشَيْخُنَا فَقَيَّدَ الزُّرُومَ بِأَنْ لَا يَتَرْتَّبَ عَلَى الْخُرُوجِ وَالْعَوْدِ أَفْعَالٌ مُبْطِلَةٌ لِلصَّلَاةِ.

□ فَوَدَّ: (وَلَا يَلْزُمُهُ أَنْ يَقُومَ فِيهِ ثُمَّ يَسْجُدَ عَلَى الشَّطِّ الْخ) فِي نَفْيِ الزُّرُومِ إِشْعَارًا بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَاعْلَمْ أَنَّ حَاصِلَ مَا يَتَّجِهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْمَاءِ مَعَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِيهِ بِلَا مَشَقَّةٍ شَدِيدَةٍ وَجَبَ ذَلِكَ أَوْ عَلَى الْقِيَامِ فِيهِ ثُمَّ الْخُرُوجُ إِلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ فِي الشَّطِّ بِلَا مَشَقَّةٍ كَذَلِكَ وَجَبَ أَيْضًا وَإِنْ نَالَ بِالْخُرُوجِ إِلَيْهِمَا فِي الشَّطِّ مَشَقَّةٌ كَذَلِكَ كَانَ بِالْخِيَارِ بَيِّنٌ أَنْ يُصَلِّيَ عَارِيًّا فِي الشَّطِّ بِلَا إِعَادَةٍ وَبَيِّنٌ أَنْ يَقُومَ فِي الْمَاءِ ثُمَّ يَخْرُجَ إِلَى الشَّطِّ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَلَا إِعَادَةَ أَيْضًا.

مُرِيدَ صَلَاةٍ وَغَيْرِهِ خَلَاْفًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ (فَاقِدٌ) سَاتِرٍ غَيْرِهِ مِنْ (الثَّوْبِ وَغَيْرِهِ) لِقُدْرَتِهِ بِهِ عَلَى السَّتْرِ وَمِنْ ثَمَّ كَفَى بِهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الثَّوْبِ (وَيَجِبُ سَتْرُ أَعْلَاهُ) أَيِ السَّاتِرِ أَوِ الْمُصَلِّي بِدَلِيلِ قَوْلِهِ عَوْرَتِهِ الْآتِي (وَجَوَانِبِهِ) أَيِ السَّاتِرِ لِلْعَوْرَةِ عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ فَهُوَ عَلَيْهِ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ وَعَلَى الثَّانِي لِمَفْعُولِهِ لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَحْسَنُ لِأَنَّهُ الْأَنْسَبُ بِسِيَاقِ الْمُتَنِّ وَلاَحْتِيَاجِ الثَّانِي إِلَى تَقْدِيرِ أَعْلَى عَوْرَتِهِ أَيِ سَاتِرِهَا فَيَرْجِعُ لِلأَوَّلِ وَلا مُبَالَاةَ بِتَوْزِيعِ الضَّمِيرِ فِي أَعْلَاهُ وَعَوْرَتِهِ لِوُضُوحِ الْمُرَادِ (لَا أَسْفَلَهُ) لِعُسْرِهِ وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ اتَّسَعَ الْكُمُ فَأَرْسَلَهُ بِحَيْثُ تُرَى مِنْهُ عَوْرَتُهُ لَمْ يَصِحَّ إِذْ لَا عُسْرَ فِي السَّتْرِ مِنْهُ وَأَيْضًا فَهَذِهِ رُؤْيَةٌ مِنَ الْجَانِبِ وَهِيَ تَضُرُّ مُطْلَقًا (فَلَوْ) صَلَّيَ عَلَى عَالٍ أَوْ سَجَدَ مِثْلًا لَمْ تَضُرَّ رُؤْيَةُ عَوْرَتِهِ مِنْ ذَيْلِهِ أَوْ صَلَّيَ وَقَدْ (رُئِيتُ عَوْرَتُهُ) أَيِ كَانَتْ بِحَيْثُ تُرَى

فَوُدَّ: (مُرِيدَ صَلَاةٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمَعْنَى. فَوُدَّ: (وَهَمَ فِيهِ) أَيِ وَفِي غَيْرِهِ. فَوُدَّ: (مِنْ الثَّوْبِ وَغَيْرِهِ) لَوْ قَدَّرَ عَلَى ثَوْبٍ حَرِيرٍ فَهَلْ يَجِبُ تَقْدِيمُ التَّطْيِينِ عَلَيْهِ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ أَزْرَى بِهِ التَّطْيِينُ أَوْ لَمْ يَذْفَعْ عَنْهُ أَدَى نَحْوِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لَمْ يَجِبْ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَإِلَّا وَجَبَ سَم. وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ.
فَوُدَّ: (بِدَلِيلِ الْإِنْخِ) رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطُ. فَوُدَّ: (أَيِ السَّاتِرِ) أَيِ أَوِ الْمُصَلِّي. فَوُدَّ: (لِلْعَوْرَةِ الْإِنْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِسَتْرِ أَعْلَاهُ. فَوُدَّ: (عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ رُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى السَّاتِرِ وَاقْتَصَرُ النَّهَايَةُ وَالْمَعْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: وَسَتْرٌ مُضَافٌ لِفَاعِلِهِ لِدَلَالَةِ تَذَكِيرِ الضَّمِيرِ فِي أَعْلَاهُ وَجَوَانِبِهِ وَأَسْفَلِهِ وَلَوْ كَانَ مُضَافًا لِمَفْعُولِهِ لَقَالَ: سَتْرُ أَعْلَاهَا الْإِنْخِ مُؤَنَّثًا هـ. فَوُدَّ: (لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَحْسَنُ) أَقُولُ: وَمِنْ مُرْجَحَاتِ التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ سَلَامَتُهُ مِمَّا يَوْهَمُهُ الثَّانِي مِنْ وَجُوبِ سَتْرِ أَعْلَى الْمُصَلِّي الزَّائِدِ عَلَى الْعَوْرَةِ سَم. فَوُدَّ: (إِلَى تَقْدِيرِ أَعْلَى عَوْرَتِهِ أَيِ سَاتِرِهَا) أَيِ إِلَى تَقْدِيرِ الْمُضَافَيْنِ. فَوُدَّ: (أَيِ سَاتِرِهَا) قَدْ يَمْنَعُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى هَذَا لِلْإِكْتِفَاءِ بِمَا قَبْلَهُ وَالْمَعْنَى حَيْثُ: وَيَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يَسْتُرَ أَعْلَى عَوْرَتِهِ، أَوِ الْمَعْنَى: وَيَجِبُ أَيِ يُشْتَرَطُ أَنْ يَسْتُرَ الْمُصَلِّي أَعْلَى عَوْرَتِهِ فَلَمْ يَزِجْ لِلأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. فَوُدَّ: (وَعَوْرَتِهِ) أَيِ الْآتِي.
فَوُدَّ (سَيِّئًا): (لَا أَسْفَلَهُ) أَيِ وَلَوْ كَانَ الْمُصَلِّي أَمْرًا وَخُشْيَ نِهَايَةٍ وَمَعْنَى. فَوُدَّ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّعْلِيلِ. فَوُدَّ: (لَمْ يَصِحَّ) اعْتَمَدَ ع ش وَشَيْخُنَا. فَوُدَّ: (فَلَوْ صَلَّيَ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (عَلَى مَا يَأْتِي) إِلَى (حَتَّى تَكُونَ) وَقَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) إِلَى (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ). فَوُدَّ: (فَلَوْ صَلَّيَ عَلَى عَالٍ الْإِنْخِ) أَيِ كَأَن يُصَلِّي عَلَى دَكَّةٍ فِيهَا خُرُوقٌ فَرُئِيتُ مِنْهَا شَيْخُنَا. فَوُدَّ: (رُؤْيَةُ عَوْرَتِهِ الْإِنْخِ) أَيِ بِالْفِعْلِ شَيْخُنَا. فَوُدَّ: (أَيِ كَانَتْ بِحَيْثُ تُرَى الْإِنْخِ) أَيِ وَإِنْ لَمْ تُرَ بِالْفِعْلِ نِهَايَةً.

فَوُدَّ: (مِنْ الثَّوْبِ وَغَيْرِهِ) لَوْ قَدَّرَ عَلَى ثَوْبٍ حَرِيرٍ فَهَلْ يَجِبُ تَقْدِيمُ التَّطْيِينِ عَلَيْهِ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يُقَالُ: إِنْ أَزْرَى بِهِ التَّطْيِينُ أَوْ لَمْ يَذْفَعْ عَنْهُ أَدَى نَحْوِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ لَمْ يَجِبْ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَإِلَّا وَجَبَ.
فَوُدَّ: (لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَحْسَنُ) أَقُولُ مِنْ مُرْجَحَاتِ التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ سَلَامَتُهُ مِمَّا يَوْهَمُهُ الثَّانِي مِنْ وَجُوبِ سَتْرِ أَعْلَى الْمُصَلِّي الزَّائِدِ عَلَى الْعَوْرَةِ. فَوُدَّ: (أَيِ سَاتِرِهَا) قَدْ يَمْنَعُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى هَذَا لِلْإِكْتِفَاءِ بِمَا قَبْلَهُ وَالْمَعْنَى حَيْثُ: وَيَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي أَنْ يَسْتُرَ أَعْلَى عَوْرَتِهِ فَلَمْ يَزِجْ لِلأَوَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

عادةً (من جبينه) أي طوق قميصه لِسَعَتِهِ (في زكوع أو غيره لم يكف) هذا القميصُ للسَّترِ به (فَلْيَزُزْهُ أو يَشُدُّ وَسَطَهُ) يَفْتَحِ السَّيْنِ على ما يأتي في فصلٍ لا يَتَقَدَّمُ على إمامه حتى تكونَ عَوْرَتُهُ بحيث لا تُرى منه ويكفي سَتْرُ لِحْيَتِهِ إِنْ مَنَعَتْ رُؤْيَئِهَا منه وذلك للخبر الصحيح «إِنَّا نَهَيْدُ أَفْتَصَلِّي فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ؟ قال: نعم، وازْرُرْهُ ولو بِشَوْكَةٍ». فَإِنْ لم يَفْعَلْ ذَلِكَ انْعَقَدَتْ صَلَاتُهُ ثُمَّ تَبَطَّلَ عِنْدَ انْحِنَائِهِ بحيث تُرى عَوْرَتُهُ وفائدة انْعِقَادِهَا دَوَامُهَا لو سَتَرَهُ وَصِيحَةُ الْقُدُورَةِ به قبل يُطْلَانِهَا.

(تَبِيَّةٌ) يَجِبُ فِي يَزُزْهُ ضَمُّ الرَاءِ عَلَى الْأَفْصَحِ لِئِنَّا سَبَّ الْوَاوُ الْمُتَوَلِّدَةَ لَفْظًا مِنْ إِشْبَاعِ ضَمَّةِ الْهَاءِ الْمُقَدَّرَةِ الْحَذْفِ لِحَفَائِهَا فَكَأَنَّ الْوَاوَ وَلِيَتْ الرَاءَ وَقِيلَ لَا يَجِبُ لِأَنَّ الْوَاوَ قَدْ يَكُونُ قَبْلَهَا مَا لَا يُنَاسِبُهَا وَيَجُوزُ فِي دَالٍ يَشُدُّ الضَّمُّ اتِّبَاعًا لِعَيْنَيْهِ وَالْفَتْحُ لِلخَفَةِ قِيلَ وَالْكَسْرُ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْجَارِ ثُرَيْدِي كَابِنِ الْحَاجِبِ اسْتِوَاءُ الْأَوَّلَيْنِ وَقَوْلُ شَارِحٍ إِنْ الْفَتْحُ أَفْصَحُ لَعَلَّهُ لِأَنَّ نَظَرَهُمْ إِلَى إِثَارِ الْأَخْفِيَّةِ أَكْثَرُ مِنْ نَظَرِهِمْ إِلَى الْإِتْبَاعِ لِأَنَّهَا أُنْسَبُ بِالْفَصَاحَةِ وَالصَّقُّ بِالْبَلَاغَةِ.....

قَوْلُ (سَيِّ): (مِنْ جَبِينِهِ) وَهُوَ الْمُتَقَدِّمُ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ الرَّأْسُ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَيُّ طَوَّقٍ قَمِيصِهِ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ رُئِيَ عَوْرَتُهُ مِنْ كُمٍّ عَشْرٍ وَشَيْخُنَا. وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ.

قَوْلُ (سَيِّ): (رُئِيَ عَوْرَتُهُ) أَيُّ الْمُصَلِّي ذَكَرَا كَانَ أَوْ أَتَى أَوْ خَشِيَ سَوَاءً كَانَ الرَّائِي لَهَا أَوْ غَيْرُهُ كَمَا فِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ الْغَيْرِ الْمَشْهُورَةِ مُعْنَى وَنَهَايَةً.

قَوْلُ (سَيِّ): (فَلْيَزُزْهُ) بِاسْكَانِ اللَّامِ وَكُسْرُهَا نَهَايَةً. زَادَ الْمُعْنَى: وَضَمُّ الرَاءِ عَلَى الْأَخْسَنِ وَيَجُوزُ فَتَحُهَا وَكُسْرُهَا هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَأْتِي الْخُ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى: عَلَى الْأَفْصَحِ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا هـ. قَوْلُهُ: (سَتْرُ لِحْيَتِهِ) أَيُّ أَوْ شَعْرِ رَأْسِهِ مُعْنَى وَنَهَايَةً. قَوْلُهُ: (لَوْ سَتَرَهُ) أَيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ نَهَايَةً وَمُعْنَى.

قَوْلُهُ: (يَجِبُ) إِلَى الْمَثَرِ فِي النَّهْيَةِ. قَوْلُهُ: (الْمُقَدَّرَةُ الْحَذْفِ الْخُ) يَغْنِي الَّتِي هِيَ كَالْمَحذُوفَةِ لِحَفَائِهَا لِأَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمَهْمُوسَةِ فَلَمْ تَعُدْ فَاصِلًا رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (ضَمُّ الرَاءِ) أَيُّ بِنَاءٍ عَلَى الْإِذْغَامِ. قَالَ السَّعْدُ: قَالُوا إِذَا اتَّصَلَ بِالْمَجْزُومِ أَوْ مِثْلُهُ الْأَمْرُ حَالُ الْإِذْغَامِ هَاءُ الضَّمِيرِ لَزِمَهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ نَحْوُ رَدَّهَا بِالْفَتْحِ وَرَدَّهُ بِالضَّمِّ عَلَى الْأَصَحِّ وَرَوَى رَدَّهُ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ هـ. سَم. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: لَا يَجِبُ) أَيُّ عَلَى الْأَفْصَحِ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (مَا لَا يُنَاسِبُهَا) أَيُّ كَالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ. قَوْلُهُ: (قِيلَ: وَالْكَسْرُ الْخُ) وَفِي الْغَزِّيِّ وَشَرْحِهِ لِلْسَّعْدِ الْجَزْمُ بِجَوَازِ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ سَم. عِبَارَةُ الْمُعْنَى: وَيَشُدُّ بِفَتْحِ الدَّالِ فِي الْأَخْسَنِ وَيَجُوزُ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ هـ.

قَوْلُهُ: (ضَمُّ الرَاءِ) أَيُّ بِنَاءٍ عَلَى الْإِذْغَامِ قَالِ السَّعْدُ قَالُوا وَإِذَا اتَّصَلَ بِالْمَجْزُومِ أَوْ مِثْلُهُ الْأَمْرُ حَالُ الْإِذْغَامِ هَاءُ الضَّمِيرِ لَزِمَ وَجْهٌ وَاحِدٌ نَحْوُ رَدَّهَا بِالْفَتْحِ وَرَدَّهُ بِالضَّمِّ عَلَى الْأَفْصَحِ وَرَوَى رَدَّهُ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ هـ. قَوْلُهُ: (قِيلَ: وَالْكَسْرُ) فِي الْغَزِّيِّ وَشَرْحِهِ لِلْسَّعْدِ الْجَزْمُ بِجَوَازِ الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ.

(وله) بل عليه إذا كان في سائر عَوْرَتِهِ خَرَقَ لم يجد ما يَشُدُّهُ غير يَدِهِ كما هو ظاهرٌ وفي هذه هل يُقْبِحُها في حالة السُّجُودِ إذا لم يُمكن وضعها مع السَّترِ بها لِعُدْرِهِ أو يَضَعُها لِتَوْقُفِ صَحَّةِ السُّجُودِ عليها تُجَوِّزُ كُلًّا من الكَشْفِ وَعَدَمِ وضع بعض الأعضاء كالجبهة مع عَدَمِ الإعادة فيهما. وحينئذٍ فالذي يَتَّبِعُهُ تَخْيِيرُهُ إِذْ لَا مُرْجَحَ، وليس هذا كما مرَّ قَرِينًا في قولنا فَيُصَلِّي على الشَّطِّ المَعْلُومِ منه أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ السُّجُودُ والسَّترُ قُدِّمَ السُّجُودُ لأنَّ ذاك فيه تَعَارُضُ أَصْلِي السُّجُودِ والسَّترِ، وأصلُ السُّجُودِ أَكْثَرُ لأنَّهُ رُكْنٌ وما هنا تَعَارُضٌ فيه وضعُ عُضْوٍ مُخْتَلَفٍ في وُجُوبِهِ وسَّترُ بعضِ عُضْوٍ مُخْتَلَفٍ في إِجْزَاءِ السَّترِ به فَتَعَيَّنَ (سَترُ بعضِها).....

قَوْلُ (لَسِي): (وَلَهُ سَترُ بعضِها إلخ) أي مع القُدْرَةِ على السَّاتِرِ سم. □ قَوْلُهُ: (بل عليه) قد يُقالُ لو صَحَّ هذا لَوَجِبَ على العاري العاجِزِ عَنِ السَّترِ مُطْلَقًا وَضَعُ يَدَيْهِ على بعضِ عَوْرَتِهِ لأنَّ القُدْرَةَ على بعضِ السَّترَةِ كَالقُدْرَةِ على كُلِّها في الوُجُوبِ كما هو ظاهرٌ وإِطْلَاقُهُم كَالصَّرِيحِ في خِلَافِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ومن هُنَا يَظْهَرُ ضَعْفُ التَّخْيِيرِ الذي بَحَثَهُ وَيَظْهَرُ تَعَيُّنُ مُرَاعَاةِ السُّجُودِ لِأَنَّهُ رُكْنٌ فلا يَجُوزُ تَقْوِيَتُهُ لِمُرَاعَاةِ أَمْرٍ غَيْرِ وَاجِبٍ سم. وإطالَ الكُرْدِيُّ في تَأْيِيدِ كَلَامِ الشَّارِحِ وَتَضَحِيحِهِ وَرَدَّ قولِ سم وإِطْلَاقُهُم كَالصَّرِيحِ في خِلَافِهِ رَاجِعُهُ. □ قَوْلُهُ: (وفي هَذِهِ) أي صورةُ الوُجُوبِ. □ قَوْلُهُ: (عليها) أي على وَضَعِ اليَدِ على حَذْفِ المُضَافِ. □ قَوْلُهُ: (كُلُّ مُخْتَمِلٍ) قال القَلْبِيُّ: وبِالْأَوَّلِ أي بِتَقْدِيمِ السَّترِ على الوَضْعِ، قال البُلْقِينِيُّ: وَتَبِعَهُ الخَطِيبُ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ، وقال شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ بِوُجُوبِ الوَضْعِ تَبَعًا لِلزَّوْيَانِيِّ وَاعْتَمَدَهُ سم اه. كُرْدِيُّ. عِبَارَةُ شَيْخِنَا: وَعِنْدَ السُّجُودِ هَلْ يُرَاعَى السُّجُودُ أَوِ السَّترُ؟ رَجَحَ الرَّمْلِيُّ تَبَعًا لِوَالِدِهِ تَقْدِيمَ السُّجُودِ لِأَنَّ الشَّارِعَ أَوْجَبَ عَلَيْهِ وَضَعُ الأَغْضَاءِ السَّبْعَةِ فِيهِ فَصَارَ عَاجِزًا عَنِ السَّترِ وَرَجَحَ البُلْقِينِيُّ تَقْدِيمَ السَّترِ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ وَوَضَعُ اليَدِ فِي السُّجُودِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ وَمُرَاعَاةُ المُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَوَّلَى مِنْ مُرَاعَاةِ المُخْتَلَفِ فِيهِ وَهُنَاكَ قولٌ بَأَنَّهُ يُخَيَّرُ بَيْنَهُمَا اه. واستَقَرَّبَ ع ش ما قاله البُلْقِينِيُّ مِنْ تَقْدِيمِ السَّترِ على الوَضْعِ وَفِي البُحَيْرِ مِيِّ عَنِ البِرْماوِيِّ قال العلامةُ ابْنُ حَجٍّ والخَطِيبُ يَتَخَيَّرُ بَيْنَهُمَا اه. وهو يُخَالِفُ ما مرَّ عَنِ الكُرْدِيِّ عَنِ الخَطِيبِ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (ولَيْسَ هذا) أي تَعَارُضُ الوَضْعِ والسَّترِ هُنَا. □ قَوْلُهُ: (فَتَعَيَّنَ التَّخْيِيرُ)

□ قَوْلُهُ: (وَلَهُ سَترُ بعضِها بَيْنَهُ فِي الْأَصَحِّ) أي مع القُدْرَةِ على السَّاتِرِ وَإِلَّا فَمَعَ العَجْزُ لَا مَعْنَى لِمَنْعِ المُقَابِلِ وَحِينَئِذٍ فَلَا مَعْنَى لِإِذْخَالِ قَوْلِهِ: (بل عليه) تَحْتَ مُرَادِ المَثْنِ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ تَرْقِيًا زَائِدًا عَلَى المَثْنِ لِإِفَادَةِ حُكْمِ زَائِدٍ. □ قَوْلُهُ: (بل عليه) قد يُقالُ لو صَحَّحَ هذا لَوَجِبَ على العاري العاجِزِ عَنِ السَّترِ مُطْلَقًا وَضَعُ يَدَيْهِ على بعضِ عَوْرَتِهِ؛ لِأَنَّ القُدْرَةَ على بعضِ السَّترَةِ كَالقُدْرَةِ على كُلِّها في الوُجُوبِ كما هو ظاهرٌ وإِطْلَاقُهُم كَالصَّرِيحِ في خِلَافِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ومن هُنَا يَظْهَرُ ضَعْفُ التَّخْيِيرِ الذي بَحَثَهُ فِي قَوْلِهِ: وَفِي هَذِهِ هَلْ يُقْبِحُهَا إلخ. وَيَظْهَرُ تَعَيُّنُ مُرَاعَاةِ السُّجُودِ؛ لِأَنَّهُ رُكْنٌ فلا يَجُوزُ تَقْوِيَتُهُ لِمُرَاعَاةِ أَمْرٍ غَيْرِ وَاجِبٍ على أَنَّهُ لو سَلَّمَ الوُجُوبَ لَمْ يَتِمَّ التَّخْيِيرُ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ عَاجِزًا عَنِ السَّترَةِ دُونَ السُّجُودِ.

أي العورة (بيده) حيث لا نقض (في الأصح) لحصول المقصود ودعوى أن بعضه لا يستتر ممنوعة وقارب الاستنجاء بيده لاحترامها والاستيالك بأصبعه لأنه لا يسمى استيالكاً عرفاً ويكفي بيده غيره قطعاً وإن جرّه كما لو سترها بحريز ويلزم المصلي ستر بعض عورته.....

(فرغ): لو تعارض عليه القيام والستر هل يُقدّم الأول أو الثاني؟ فيه نظر، والظاهر مراعاة الستر ونقل عن فتاوى الشارح ذلك فراجعه ع ش. □ فؤد: (أي العورة) إلى قوله: (ورابعها) في النهاية والمغني إلا قوله: وفارق إلى ويكفي وقوله: فقلّم إلى وآنه يلزم. □ فؤد: (حيث لا ناقض) أي بأن يكون ذلك البغض من غير السواة أو منها بلا مسّ ناقض نهايةً ومغني. □ فؤد: (لا يستره) أي لا يعدّ ساتراً له مغني. □ فؤد: (لاحترامها) الأولى باحترامها بالباء. □ فؤد: (ويكفي بيده غيره إلخ) وكذا لو جمع المخرق من سترته وأمسكه بيده نهايةً ومغني. □ فؤد: (وإن حرم) قضية جعل هذه الواو للمبالغة أنه قد لا يحرم، وهو كذلك؛ لأنّ الستر لا يستلزم المسّ لإمكان وضع يده على حرف الثوب بحيث تستر ما يحاذيها من البدن من غير مسّ له ولا حُرمة حيثيذ كما هو معلوم سم. □ فؤد: (كما لو سترها بحريز) أي مع القدرة على غيره سم أي وإلا فلا حُرمة بل يجب كما يأتي عن النهاية والمغني. □ فؤد: (ويلزم المصلي إلخ) ولو وجد المصلي ستره نجسة ولم يجد ماء يطهرها به أو وجدّه وفقد من يطهرها، وهو عاجز عن فعل ذلك بنفسه أو وجدّه ولم يرض إلا بالأجرة ولم يجدّها، أو وجدّها ولم يرض إلا بأكثر من أجرة مثله أو خيس على نجاسة واحتاج إلى قرش الشتره عليها صلى عارياً وأتم الأركان كما مرّ نهايةً زاد المغني ولو أدى غسل الشتره إلى خروج الوقت غسلها وصلى خارجاً ولا يصلي في الوقت عارياً كما نقل القاضي

□ فؤد: (وإن حرم) قضية جعل هذه الواو للمبالغة أنه قد لا يحرم، وهو كذلك أما أولاً: فلأنّ الستر لا يستلزم المسّ لإمكان وضع يده على حرف الثوب بحيث يستتر ما يحاذيها من البدن من غير مسّ له ولا حُرمة حيثيذ كما هو معلوم، وأما ثانياً: فلعدم تحريم المسّ في صور منها: ما لو وضع طيب يده على المحل المكشوف من العورة بقصد معرفة العلة لداويها فإن ذلك الوضع جائز مع حصول الستر به. ومنها: أن يضع رجل يده على ذلك المحل من رجل آخر لظنه أنه زوجته أو أمته مع علم الموضوع عليه أن الواضع رجل أو شكّه في أنه رجل فإن ذلك الوضع ليس بحرام للظن المذكور ولا ناقض؛ لأنّ لمس الرجل والمرأة المشكوك في أنه رجل غير ناقض مع حصول الستر به كما هو ظاهر. فإن قلت: يلزم الموضوع عليه رفع يد الواضع؛ لأنّ وضعها حرام في الواقع فليس له الشكوت عليه. قلت: هذا لا ينافي عدم حُرمة الوضع على الواضع وحصول الستر وإن أتم الموضوع عليه بإقراره ذلك على أنه قد لا يأنم لظنه جواز ذلك ليتخوّر عهده بالإسلام. ومنها: ما لو اختلطت محرّمه بأجنبيات غير مخصورات فتزوج واحدة منهنّ فسُترت بيدها بعض عورته فإنه لا تنتقض طهارته بذلك على المتّجه للشك ولا يحرم وضع يدها؛ لأنّ لها حكم الزوجة في جواز الاستمتاع بها فليأتمل. □ فؤد: (بحريز) أي مع القدرة على غيره.

بما وجدّه وتحصيله قطعاً وإنما اختلفوا في تحصيل واستعمال ماء لا يكفيهِ لإطهره لأنّ القصد منه رفع الحدث وفي تجزيه خلاف وهنا المقصود الستر، وهو يتجزئ (فإن وجد كافي سواتيه) أي قبله وذُبُرهُ سُمياً بذلك لأنّ كشفهما يشوّه صاحبهما (تعيّن لهما) لإفحشيهما وللإتفاق على أنّهما عورة (أو) كافي (أحدهما فقبله) أي الشخص الذكّر والأنثى والخُنثى يتعيّن ستره لأنّه بارزٌ للقبلة والذُبُرُ مستورٌ بالأتين غالباً فعلم أنّه يجب ذلك في غير الصلاة أيضاً نظراً ليُوزره

الإتفاق عليه اه. قال ع ش: قوله م ر بنقسه أي ولو شريعاً. وقوله م ر: وآتم الأركان. قال الشيخ عميرة: ولا إعادة في أظهر القولين أي في الصور كلّها اه. ع ش. □ قوله: (بما وجدّه) هل وإن لم يكن له وقع كقدر العدسة من نحو شمع أو طين يلصقه بيده سم. □ قوله: (لأنّ القصد منه) أي من الماء. □ قوله: (وفي تجزيه) أي رفع الحدث. □ قوله: (وهو يتجزئ) أي بلا خلاف سم.

قول (س): (فإن وجد الخ) تفرّع على وجوب ستر البغض، ولو عبّر بالواو كان أولى لأنّ الحكم المذكور لا يعلم ممّا قبله ع ش. □ قوله: (أي قبله وذُبُرهُ) المراد بهما كما هو ظاهر ما نقض مسّه وظاهر كلامهم أنّ بقية العورة سواء وإن كان ما قرب إليها أفحش لكنّ تقديمه أولى نهاية. وفي الكردي عن الإمداد مثله.

قول (س): (أو أحدهما) فيه إشعار بأنّ فرض المسألة أنّه يكفي جميع أحدهما، حتّى لو فرض أنّه يكفي جميع أحدهما وبعض الآخر تعيّن للجميع بصريّ. وعبارة ع ش عن سم على المنهج: قول المصنّف (فقبله) ظاهره وإن كان لا يكفيهِ ويكفي الذُبُرُ فليُتأمل اه. أقول: ويؤيد الأول ما في الأسنى والمُعني من أنّه لو كفى الثوب الموصى به أو الموقف لأولى الناس به للمؤخّر رتبة كالرجل دون المُقدّم كالمرأة قدّم المؤخّر اه. ثم رأيت في الكردي عن الشوبري ما نصّه: أنّه رأى في شرح الرّوض فيما لو أوصى بثوب لأولى الناس به ما هو صريح في تقديم الذُبُرِ أي حيث كفاه دون القبلي اه. □ قوله: (لأنّه بارزٌ للقبلة) أي أو بدليها مُعني وسمّ وشيخنا. □ قوله: (إنّه يجب ذلك في غير الصلاة) أقرّه ع ش ونقل البجيرمي عن الزيّادي والشوبري اعتماده.

□ قوله: (بما وجدّه) هل وإن لم يكن له وقع كقدر العدسة من نحو شمع أو طين يلصقه بيده. □ قوله: (وهو يتجزئ) أي بلا خلاف. □ قوله: (لأنّه بارزٌ للقبلة الخ) عبارة شرح الرّوض؛ لأنّه يتوجّه بالقبلي للقبلة فستره أهمّ تعطيماً لها ولأنّ الذُبُرُ مستورٌ غالباً بالأتين بخلاف القبلي اه. وقضية التعليل الثاني أنّه لو صلى لغير القبلة في نحو ثقل السفر أنّه يستر القبلي أيضاً ولا ينافيه التعليل الأول؛ لأنّ الأصل أنّ كلّ علة مستقلة فليُتأمل.

(فزع): له قبلان أصليّ وزائد واشتبه أحدهما بالآخر ووجد ما يستر واحداً فقط من أحد القبليين والذُبُرُ فيختل أن يتخبر بين القبليين ويدلّ عليه مسألة الخُنثى المذكورة بجامع اجتماع مطلق أصليّ وزائد مع الإشتباه.

وَأَنَّهُ يَلْزَمُ الْخُنْثَى سِتْرُ قُبْلِهِ فَإِنْ كَفَى أَحَدُهُمَا فَقَطْ فَالْأُولَى سِتْرُ آلَةٍ ذَكَرَ بِحَضْرَةِ امْرَأَةٍ وَعَكْشِهِ وَعِنْدَ مِثْلِهِ يَتَحَيَّرُ كَمَا لَوْ كَانَ وَحْدَهُ (وَقِيلَ دُبُرُهُ) لِأَنَّهُ أَفْحَشُ عِنْدَ نَحْوِ السُّجُودِ (وَقِيلَ يَتَحَيَّرُ) لِتَعَارُضِ الْمَعْنَيْنِ.

قوله: (وَعِنْدَ مِثْلِهِ) أي أو الفريقيْنِ نِهَآيَةً. قوله: (لِتَعَارُضِ الْمَعْنَيْنِ).

(فروغ): (لَيْسَ لِلْعَارِي غَضَبُ الثَّوْبِ مِنْ مُسْتَحَقِّهِ بِخِلَافِ الطَّعَامِ فِي الْمَخْمَصَةِ؛ لِأَنَّهُ يُنْكِبُهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَارِيًّا وَلَا تَلْزَمُ الْإِعَادَةُ إِلَّا إِنْ احتَاجَ إِلَيْهِ لِتَخَوُّ دَفْعِ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ قَبُولُ عَارِيَّتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْعَمِيرِ غَيْرُهُ، وَقَبُولُ هَبَةِ نَحْوِ الطِّينِ لَا قَبُولُ هَبَةِ الثَّوْبِ وَلَا اقْتِرَاضُهُ لِثِقَلِ الْمَتِّ، وَيَجِبُ شِرَاؤُهُ وَاسْتِجَارُهُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَأُجْرَةِ الْمِثْلِ، وَلَوْ أَوْصَى بِصَرْفِ ثَوْبٍ لِأُولَى النَّاسِ بِهِ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ أَوْ وَقَفَهُ عَلَيْهِ أَوْ وَكَّلَ فِي إعْطَائِهِ وَجَبَ تَقْدِيمُ الْمَرْأَةِ ثَمَ الْخُنْثَى ثَمَ الرَّجُلِ، وَلَوْ صَلَّتْ أُمَةٌ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ فَعَتَقَتْ فِي صَلَاتِهَا وَوَجَدَتْ شُرَّةً بَعِيدَةً بِحَيْثُ إِنْ مَضَتْ إِلَيْهَا احتَاجَتْ إِلَى أَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ وَإِنْ انتَظَرَتْ مَنْ يُلْقِيهَا إِلَيْهَا مَضَتْ مُدَّةً فِي التَّكْشُفِ بَطَلَتْ صَلَاتُهَا فَإِنْ لَمْ تَجِدِ الشُّرَّةَ بَنَتْ عَلَى صَلَاتِهَا، وَكَذَا إِنْ وَجَدَتْهَا قَرِيبًا مِنْهَا فَتَنَاولَتْهَا وَلَمْ تَسْتَذِبرْ قِبْلَتَهَا وَسَتَرَتْ بِهَا رَأْسَهَا قَوْرًا، وَلَوْ وَجَدَ عَارٍ سَتَرَتْهُ فِي صَلَاتِهِ فَحُكْمُهُ حُكْمُهَا فِيمَا ذَكَرَ. وَلَوْ قَالَ شَخْصٌ لِأُمَّتِهِ: إِنْ صَلَّيْتُ صَلَاةً صَاحِبَةً فَانْتِ حُرَّةٌ قَبْلُهَا فَصَلَّتْ بِلَا سِتْرِ رَأْسِهَا عَاجِزَةٌ عَنْ سِتْرِهَا عَتَقَتْ وَصَحَّتْ صَلَاتُهَا، أَوْ قَادِرَةٌ عَلَيْهِ صَحَّتْ صَلَاتُهَا وَلَمْ تُعْتَقْ لِلدَّوْرِ إِذْ لَوْ عَتَقَتْ بَطَلَتْ صَلَاتُهَا وَإِذَا بَطَلَتْ صَلَاتُهَا لَا تُعْتَقُ فَائِبَاتُ الْعِنَقِ يُؤَدِّي إِلَى بُطْلَانِهِ وَبُطْلَانِ الصَّلَاةِ قَبْلُ وَصَحَّتْ.

وَيُسْنُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَلْبَسَ لِلصَّلَاةِ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ وَيَتَقَمِّصَ وَيَتَطَيَّلَسَ وَيَتَرَدَّى وَيَتَرَزَّلَ أَوْ يَتَسَرَّوَلْ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى ثَوْبَيْنِ فَقَمِيصٍ مَعَ رِدَاءٍ أَوْ إِزَارٍ أَوْ سَرَاوِيلَ أُولَى مِنْ رِدَاءٍ مَعَ إِزَارٍ وَسَرَاوِيلَ وَمِنْ إِزَارٍ مَعَ سَرَاوِيلَ، وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ثَوْبَيْنِ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى وَاحِدٍ فَقَمِيصٌ فَلِإِزَارٍ فَسَرَاوِيلُ، وَيَلْتَحِفُ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ إِنْ اتَّسَعَ وَيُخَالِفُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ إِنْ ضَاقَ اتَّزَرَ بِهِ وَجَعَلَ شَيْئًا مِنْهُ عَلَى عَاتِقِهِ، وَيُسْنُ لِلْمَرْأَةِ وَمِثْلِهَا الْخُنْثَى فِي الصَّلَاةِ ثَوْبٌ سَابِغٌ لِجَمِيعِ بَدَنِهَا وَخِمَارٌ وَمِلْحَفَةٌ كَثِيفَةٌ. وَإِتْلَافُ الثَّوْبِ وَيَبِغُهُ فِي الْوَقْتِ كَالْمَاءِ وَلَا يُبَاغُ لَهُ مَسْكَنٌ وَلَا خَادِمٌ كَمَا فِي الْكُفَّارَةِ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي ثَوْبٍ فِيهِ صُورَةٌ وَأَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَإِلَيْهِ وَأَنْ يُصَلِّيَ بِالْإِضْطِبَاعِ وَأَنْ يُعْطِيَ فَاهُ، فَإِنْ تَنَاءَبَ غَطَّاهُ بِيَدِهِ أَيْ الْيُسْرَى نَذْبًا، وَأَنْ يَشْتِمَلَ اشْتِمَالَ الصَّمَاءِ بِأَنْ يُجَلَّلَ بَدَنُهُ بِالثَّوْبِ ثُمَّ يَرْفَعَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ وَأَنْ يَشْتِمَلَ اشْتِمَالَ الْيَهُودِ بِأَنْ يُجَلَّلَ بَدَنُهُ بِالثَّوْبِ بِدُونِ رَفْعِ طَرَفَيْهِ، وَأَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُتَكَلِّمًا وَالْمَرْأَةُ مُتَنَبِّهَةٌ مُعْنَى.

قال ع ش: قوله م ر أَوْ يَتَسَرَّوَلْ فِي تَارِيخِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَتَاهِيَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنْ الْأَرْضُ تَسْتَغْفِرُ لِلْمُصَلِّيِ بِالسَّرَاوِيلِ» اهـ. دَمِيرِي. وَقَوْلُهُ م ر قَمِيصٌ مَعَ رِدَاءٍ أَوْ إِزَارٍ أَوْ سَرَاوِيلَ لَعَلَّ أُولَى هَذِهِ الثَّلَاثِ الْقَمِيصُ مَعَ السَّرَاوِيلِ ثُمَّ الْقَمِيصُ مَعَ الْإِزَارِ ثُمَّ مَعَ الرِّدَاءِ. وَقَوْلُهُ م ر فِي ثَوْبٍ فِيهِ صُورَةٌ ظَاهِرَةٌ لَوْ أَعْمَى أَوْ فِي ظُلْمَةٍ أَوْ كَانَتْ الصُّورَةُ خَلْفَ ظَهْرِهِ أَوْ مُلَاقِيَةً لِلْأَرْضِ بِحَيْثُ لَا يَرَاهَا إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ تَبَاعُدًا عَمَّا فِيهِ الصُّورَةُ الْمَنْهِي عَنْهَا ع ش.

(و) رابعها (طهارة الحديث) بأقسامه السابقة بماءٍ أو تُرابٍ وجده وإلا لم تكن شرطاً لما مرَّ من صحة صلاة فاقد الطهورين فإن نسيه وصلى أثيب على قصده لا على فعله إلا ما لا يتوقف على طهره كالذكر، وكذا القراءة إلا من نحو جُنبٍ على الأوجه وإنما لم يؤثر النسيان هنا فيما يأتي لأنَّ الشرط من باب خطاب الوضع، وهو لا يؤثر فيه.....

☐ قوله: (بأقسامه) إلى قوله: (ولا يقاس) في النهاية والمُعني إلّا قوله: (وإنما لم يؤثر) إلى المثنى وقوله: (أو أكره عليه) وقوله: (وخرج) إلى المثنى. ☐ قوله: (لم يكن) الأولى التانيث. ☐ قوله: (لما مرَّ) أي في باب التيمم. ☐ قوله: (إلا من نحو جُنبٍ) يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط ونُقِلَ عن شيخنا الشهاب الرملي أن قراءة الجُنب لا بقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكر، وهو لا ينافي ذلك؛ لأنه هنا لم يضرها عن القرآنية لنسيانه الجنابة ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصدها فصارت ذكراً فائيب على الذكر، وقد يقال نسيانه الجنابة لا يقتضي قصد القرآنية فينبغي حينئذ أن يثاب عليها ثواب الذكر لانصرافها عن القرآنية بسبب الجنابة بل ينبغي أن يثاب كذلك، وإن قصدها إلغاء لقصدها لعدم مناسبه سم على حج اه. ع ش. عبارة البصري: قوله: (إلا من نحو جُنبٍ). قد يقال: القراءة من الجُنب عبادة صحيحة وإن كانت مُحَرَّمة كالصلاة في المغصوب؛ لأنهم لم يجعلوا انتفاء الجنابة شرطاً لصحة القراءة بل جعلوا حرمة القراءة حُكماً من أحكام الجنابة وحينئذ فينبغي أن يثاب عليها من حيث ذاتها وإن حرمت لإخراجها كالمنظر به، ويترتب على وصفها بالصحة إجزاؤها عن القراءة المندورة فليتأمل وليراجع على أن لك أن تقول إثبات الثواب فيما نحن فيه بالأولى من مسألة المغصوب؛ لأنَّ الفرض هنا أنه ناسٍ للجنابة وحينئذ فلا إثم بالكلفة اه. ☐ قوله: (وإنما لم يؤثر النسيان) أي وإنما لم يُعْتَفَر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة نسياناً سم. ☐ قوله: (هنا) أي في طهارة الحديث (وفيما يأتي) أي في طهارة التجسس. ☐ قوله: (من باب خطاب الوضع) يرد عليه أن الموانع أيضاً من باب خطاب الوضع ويؤثر فيه النسيان كما في يسير الكلام أو الأكل نسياناً فإنه لا يضر واللائق أن يقال من باب المأمورات فلا يؤثر فيها النسيان وحينئذ فلا ترد الموانع؛ لأنها من باب المنهيات

☐ قوله: (إلا من نحو جُنبٍ) يفيد أنه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط، ونُقِلَ عن شيخنا الشهاب الرملي أن قراءة الجُنب لا بقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكر، وهو لا ينافي ذلك؛ لأنه هنا لم يضرها عن القرآنية لنسيانه الجنابة ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرفت عن القرآنية لعدم قصدها فصارت ذكراً فائيب على الذكر، وقد يقال: نسيانه الجنابة لا يقتضي قصد القرآنية فينبغي حينئذ أن يثاب عليها ثواب الذكر لانصرافها عن القرآنية بسبب الجنابة بل ينبغي أن يثاب كذلك وإن قصدها إلغاء لقصدها لعدم مناسبه. ☐ قوله: (على الأوجه) اعتمدته م. ر. ☐ قوله: (وإنما لم يؤثر النسيان) أي وإنما لم يُعْتَفَر فتصح الصلاة مع ترك الطهارة نسياناً. ☐ قوله: (لأنَّ الشرط من باب خطاب الوضع إلخ) يرد أن الموانع أيضاً من باب خطاب الوضع ويؤثر فيها النسيان كما في يسير الكلام أو الأكل نسياناً فإنه لا

ذلك ومن ثمَّ بطلتْ بِتَحْوِ سَبْقِهِ كما قال (فإنَّ سَبْقَهُ) أي المُصَلِّي غيرُ السَّليْسِ ولو فاقَدَ الطُّهُورَيْنِ على المُعْتَمِدِ الحَدَثُ أو أَكْرَهَ عليه (بطلتْ) صلاتُهُ لِإِطْلَاقِ طَهْرِهِ إجماعاً ولأنَّ صلاةَ فاقِدِهِما مُتَعَقِدَةٌ (وفي القديم) وقولُ في الجديد أَيْضاً أَنَّهُ يَتَطَهَّرُ و (يُني) وإنَّ كان حَدَثُهُ أَكْبَرَ لِيَحْبَرَ فِيهِ لِكِنَّهُ ضَعِيفٌ اتِّفَاقاً وَخَرَجَ بِسَبْقِهِ ما لو نَسِيَهِ فلا تَنَعَّقِدُ اتِّفَاقاً (ويجزيان) أي القولانِ (في كُلِّ مُناقِضٍ) أي مُنافٍ لِلصَّلَاةِ (عرض) لِلْمُصَلِّي فيها (بلا تَقْصِيرٍ) منه (وتَعَدَّرَ) دَفَعَهُ عنه (في الحالِ) كَتَنَجَّسَ ثوبُهُ الذي لا يُمَكِّنُهُ إِلقاؤُهُ فوراً بِرُطْبٍ وَكَأَنَّ طَيَّزَ الرِّيحُ ثوبَهُ لِمَحَلِّ بَعِيدٍ أَي لا يَصِلُهُ إلا بِفِعْلِ كَثِيرٍ أَخْذاً مِمَّا قالوه في عَتَقِ أُمَةٍ بَعْدَ سَاتِرِها عنها (فإنَّ أَمَكْنَ) دَفَعَهُ حالاً (بأنَّ كَشَفَهُ رِيحٌ فَسَتَرَ في الحالِ) أو تَنَجَّسَ رِداؤُهُ.....

والتَّسْيَانُ يُؤَثِّرُ فيها سَم. □ فَوَدَّ: (ذلك) أي وَنَحْوُهُ وَكانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَزِيدَ هذا لِيُظْهَرَ قَوْلُهُ: ومن ثَمَّ إلخ.
 □ فَوَدَّ: (لِكِنَّهُ ضَعِيفٌ اتِّفَاقاً) أي باتِّفَاقِ المُخَدِّثِينَ كما في المَجْمُوع مُعْنِي وَنِهايَةٍ. □ فَوَدَّ: (ما لو نَسِيَهِ فلا تَنَعَّقِدُ إلخ) هذا يَقْتَضِي أَنَّ الكلامَ في نِسْيَانِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ في الصَّلَاةِ إِذْ نِسْيَانُهُ فيها لا يُنَاسِبُهُ نَفْيُ الإِنْعِقَادِ بَلِ الَّذِي يُنَاسِبُهُ البُطْلانُ وَحَيْثُ يَدُ كَيْفَ يَكُونُ التَّسْيَانُ مُحْتَزَّزَ قَوْلُهُ: فإنَّ سَبْقَهُ إلخ. المفروضُ في حالِ الصَّلَاةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. فالتَّسْيَانُ كما في المُعْنِي أَنْ يَقُولَ: ما لو أَخَذْتَ مُخْتاراً فَتَبْطُلُ صلاتُهُ قَطْعاً. □ فَوَدَّ: (كَتَنَجَّسَ ثوبَهُ إلخ) أَي أو بَدُونِهِ بما لا يُغْنِي عَنْهُ وَاحتِياجِهِ إلى غَسْلِهِ نِهايَةً وَمُعْنِي.
 □ فَوَدَّ: (بِرُطْبٍ) أَي يَبْقَى بَعْدَ إِلقائِهِ ما يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ فيما يَظْهَرُ بِصُرِّي. □ فَوَدَّ: (إلا بِفِعْلِ كَثِيرٍ إلخ) لو أَمَكَّنَهُ الوُصُولُ بِفِعْلِ غَيْرِ مُتَوَالٍ وَفَعَلَ فَهَلْ تَصِحُّ مُطْلَقاً أو إنَّ لَمْ يَطُلِ الزَّمَنُ وَيَتَّبِعِي الثَّانِي سَم. أَي كما يُفِيدُهُ المَأْخَذُ المَذْكُورُ. □ فَوَدَّ: (مِمَّا قالوه إلخ) تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ اتِّفَاقاً عَنِ المُعْنِي وَالتَّهْيِيةِ راجِعُهُ.
 قولُ (سني): (بأنَّ كَشَفَهُ رِيحٌ) أَي أو كَشَفَهُ أَدَمِيٌّ أو حَيوانٌ آخَرُ سَم. وَعبارةُ ع ش: وَرَأَيْتُ بِها مِشَّ عَنْ سَم ما نَصَّهُ: وَيَتَّبِعِي أَنْ يَمِثِلَ الرِّيحُ الأَدَمِيَّ الغَيْرَ المُمَيِّزَ وَالبَهِيمَةَ وَلَوْ مُعْلَمَةً اه. وَمفهومُ قَوْلِهِ: الغَيْرُ المُمَيِّزُ. أَنَّ المُمَيِّزَ يَضُرُّ، وَيُوجِبُهُ ذلكَ بَأَنَّ لَهُ قَصْداً قَبْعَدَ إلحافِهِ بِالرِّيحِ، وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيادِيِّ الضَّرَرُ في غَيْرِ المُمَيِّزِ أَيْضاً وَعَلَّلَ بِتَدَرُّجِهِ في الصَّلَاةِ اه. أَقولُ: وَهو قِياسُ ما قالوه في الانْحِرَافِ عَنِ القِبْلَةِ مُكْرَهاً فَإِنَّهُ يَضُرُّ وَإِنْ عادَ حالاً وَعَلَّلُوهُ بِثَدْرَةِ الإِكْرَاهِ في الصَّلَاةِ فَاعْتَمَدَهُ أَي ما نَقَلَهُ عَنْهُ اه..
 قولُ (سني): (فَسَتَرَ في الحالِ) لو تَكَرَّرَ كَشْفُ الرِّيحِ وَتَوَالى بِحَيْثُ احتِجَّاجٌ في السَّتْرِ إلى حَرَكَاتٍ كَثِيرَةٍ

يَضُرُّ، وَاللاتِّقُ أَنْ يُقالَ: مِنْ بابِ المأمُورَاتِ فلا يُؤَثِّرُ فيها التَّسْيَانُ وَحَيْثُ يَدُ لا تَرُدُّ المَوَاضِعَ؛ لِأَنَّها مِنْ بابِ المُنْهَيَاتِ وَالتَّسْيَانُ يُؤَثِّرُ فيها. □ فَوَدَّ: (فَلا تَنَعَّقِدُ) هذا يَقْتَضِي أَنَّ الكلامَ في نِسْيَانِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ في الصَّلَاةِ إِذْ نِسْيَانُهُ فيها لا يُنَاسِبُهُ نَفْيُ الإِنْعِقَادِ بَلِ الَّذِي يُنَاسِبُهُ البُطْلانُ وَحَيْثُ يَدُ كَيْفَ يَكُونُ التَّسْيَانُ مُحْتَزَّزَ قَوْلُهُ: فإنَّ سَبْقَهُ المفروضُ في حالِ الصَّلَاةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (إلا بِفِعْلِ كَثِيرٍ) لو أَمَكَّنَهُ الوُصُولُ بِفِعْلِ كَثِيرٍ غَيْرِ مُتَوَالٍ وَفَعَلَ فَهَلْ تَصِحُّ مُطْلَقاً أو إنَّ لَمْ يَطُلِ الزَّمَنُ؟ يَتَّبِعِي الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (بأنَّ كَشَفَهُ رِيحٌ فَسَتَرَ في الحالِ) لو تَكَرَّرَ كَشْفُ الرِّيحِ وَتَوَالى بِحَيْثُ احتِجَّاجٌ في السَّتْرِ إلى حَرَكَاتٍ كَثِيرَةٍ مُتَوَالِيَةٍ فَالْمُتَّجِةِ

فَالْقَاهُ أَوْ نَفَضَهَا عَنْهُ حَالاً (لَمْ تَبْطُلْ) صَلَاتُهُ وَيُغْتَفَرُ هَذَا الْعَارِضُ لِقِلَّتِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ نَحَاها
بِنَحْوِ كُفِّهِ.....

مُتَوَالِيَةً فَالْمُتَّجِهِ الْبُطْلَانُ بِفَعْلٍ ذَلِكَ ؛ لِأَنَ ذَلِكَ نَادِرٌ وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَالُوهُ فِي عِنَقِ أُمَّةٍ بَعْدَ سَائِرِهَا عَنْهَا سَمَ
عَلَى حَجِّ أَه. ع ش. ه قَوْلُهُ: (فَالْقَاهُ الْإِنْح) يَتَّبِعِي: أَوْ غَسَلَهَا حَالاً، كَأَنَ وَقَعَ عَلَيْهِ نَقْطَةٌ مِنْ بَوْلٍ وَصَبَّ
حَالاً الْمَاءَ عَلَيْهِ بَحِيثٌ طَهَّرَ مُحَلَّهَا بِمَجَرَّدِ صَبِّهِ حَالاً. وَالْمُتَّجِهُ أَنَّ الْبَدَنَ كَالثُّوبِ ثُمَّ رَأَيْتَ عَنِ الْفَتَى
فِيمَا لَوْ أَصَابَهُ فِي الصَّلَاةِ نَجَاسَةٌ حُكْمِيَّةٌ فَغَسَلَهَا قَوْراً أَنْ أَوَّلَ كَلَامِ الرُّوضَةِ يُفْهَمُ صِحَّةُ صَلَاتِهِ وَأَجْزَهُ
يُفْهَمُ خِلَافُهُ.

(نَتَبِيهٌ): لَوْ دَارَ الْأُمُورُ بَيْنَ إِنْقَاءِ النِّجَاسَةِ حَالاً لِتَصِحِّحِ صَلَاتِهِ لَكِنَ يَلْزَمُ إِنْقَاؤها فِي الْمَسْجِدِ لِكَوْنِهِ فِيهِ
وَبَيْنَ عَدَمِ إِنْقَائِهَا صَوْنًا لِلْمَسْجِدِ عَنِ التَّنَجُّسِ لَكِنَ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ فَالْمُتَّجِهُ عِنْدِي مُرَاعَاةُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ
وَالْقَاءِ النِّجَاسَةِ حَالاً فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ إِزَالَتُهَا قَوْراً بَعْدَ الصَّلَاةِ. وَقَوْلِي: فَالْمُتَّجِهُ الْإِنْح. وَافَقَ عَلَيْهِ م ر فِي
الْجَافَةِ وَمَنْعَهُ فِي الرُّطْبَةِ، وَهُوَ مُتَّجِهُ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ سَمَ عَلَى حَجِّ. وَقَوْلُهُ: يُفْهَمُ خِلَافُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ
يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَامِلٌ لِلنِّجَاسَةِ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ حَمَلَ الثُّوبَ الَّذِي وَقَعَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ. وَفِي كَلَامِ شَيْخِنَا
السُّوَبَرِيِّ وَأَمَّا إِنْقَاؤها عَلَى نَحْوِ مُضْخَفٍ أَوْ فِي جُوفِ الْكُعْبَةِ أَوْ كَالْحَجَرِ فَالْوَجْهُ مُرَاعَاتُهُمَا وَلَوْ جَافَةً
لِعَظَمِ حُرْمَتِهَا أَه. ع ش. ه قَوْلُهُ: (أَوْ نَفَضَهَا عَنْهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. بِتَحْرِيكِ مَا هِيَ عَلَيْهِ حَتَّى
وَقَعَتْ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي: لَوْ أَخَذَ طَرَفًا مِنْ مَسْجِدِهِ الَّذِي وَقَعَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ وَزَخَرَخَهُ حَتَّى
سَقَطَتْ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ، أَوْ بِتَحْرِيقِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ حَرْفَانِ وَهِيَ يَابِسَةٌ لَمْ يَضُرَّ أَه، وَظَاهِرٌ مَا
أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ الْبُطْلَانِ بَيْنَ قَبْضِ طَرَفٍ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ وَتَحْرِيكِه
بِلا قَبْضٍ وَقَدْ يُشْكِلُ الْأَوَّلُ بِمَسْأَلَةِ الْعَوْدِ. وَفِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ: فِيمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى نَحْوِ
ثُوبٍ مُتَّنَجِّسٍ الْأَسْفَلَ وَرَجَلَهُ مُبْتَلَّةً ثُمَّ رُفِعَتْ فَارْتَفَعَ مَعَهَا الثُّوبُ لَا لِتَصَاقِهِ بِهَا أَنَّهُ إِنْ انْفَصَلَ عَنْ رِجْلِهِ
قَوْراً وَلَوْ بِتَحْرِيكِهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا بَطَلَتْ سَم. ه قَوْلُهُ: (حَالاً) عِبَارَةٌ الرُّوضِ وَشَرْحِهِ. فَإِنْ نَحَى

الْبُطْلَانُ بِفَعْلٍ ذَلِكَ ؛ لِأَنَ ذَلِكَ نَادِرٌ وَيُؤَيِّدُهُ الْبُطْلَانُ مَا قَالُوهُ فِيمَا لَوْ صَلَّتْ أُمَّةٌ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ فَعُتِقَتْ فِي
الصَّلَاةِ وَوَجَدَتْ خِمَارًا تَحْتَاجُ فِي مُضِيِّهَا إِلَيْهِ إِلَى أَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ، أَوْ طَالَتْ مَدَّةُ الْكَشْفِ مِنْ أَنَّ صَلَاتِهَا
تَبْطُلُ وَمَا قَالُوهُ فِي دَفْعِ الْمَارِّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَذْفَعُهُ بِفَعْلٍ كَثِيرٍ مُتَوَالٍ وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَأَمَّا التَّصْفِيقُ الْمُحْتَاجُ
إِلَيْهِ فِي الْإِعْلَامِ إِذَا كَثُرَ وَتَوَالَى فَسَيَأْتِي أَنَّهُ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ عِنْدَ الشَّارِحِ كَمَا فِي دَفْعِ الْمَارِّ لَكِنَ اعْتَمَدَ شَيْخِنَا
الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ لَا تَبْطُلُ وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبُطْلَانِ فِي دَفْعِ الْمَارِّ. ه قَوْلُهُ: (رِيحٌ) أَوْ كَشَفَهُ أَدَمِيٍّ أَوْ حَيَوَانَ آخَرَ. ه
قَوْلُهُ: (أَوْ نَفَضَهَا عَنْهُ حَالاً) يَتَّبِعِي أَوْ غَسَلَهَا حَالاً كَأَنَ وَقَعَ عَلَيْهِ نَقْطَةٌ بَوْلٍ فَصَبَّ عَلَيْهَا حَالاً الْمَاءَ بَحِيثٌ
طَهَّرَ الْمَحَلَّ بِمَجَرَّدِ صَبِّهِ حَالاً، وَالْمُتَّجِهُ أَنَّ الْبَدَنَ كَالثُّوبِ فِي ذَلِكَ بِجَمَاعٍ اشْتِرَاطِ طَهَارَةِ كُلِّ مِنْهُمَا فَإِذَا
وَقَعَ عَلَيْهِ نَقْطَةٌ بَوْلٍ مَثَلًا فَصَبَّ قَوْراً الْمَاءَ عَلَيْهَا بَحِيثٌ طَهَّرَ الْمَحَلَّ بِمَجَرَّدِ الصَّبِّ حَالاً لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ
كَمَا لَوْ وَقَعَ عَلَيْهِ نَجَسٌ جَافٌ فَالْقَاهُ عَنْهُ حَالاً بِنَحْوِ إِمَالَتِهِ قَوْراً حَتَّى سَقَطَ عَنْهُ التَّنَجُّسُ إِذْ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى

أَوْ عُوْدَ بِيَدِهِ لِأَنَّهُ حَامِلٌ لَهَا حِينَئِذٍ وَلَا يُقَاسُ الْحَمْلُ هُنَا بِحَمْلِ الْوَرَقَةِ السَّابِقِ قُبَيْلَ فَصْلِ قَضَائِهِ الْحَاجَةِ لِأَنَّ الْحَمْلَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يُنَاسِبُهُ إِذْ مَا هُنَا أَضْيَقُ فَأَثَرُ فِيهِ مَا لَا يُؤَثِّرُ ثُمَّ أَلَا تَرَى أَنَّ حَمْلَ الْمُمَاسِّ هُنَا مُبْطِلٌ وَثُمَّ لَا يَحْزُمُ وَقَدْ مَرَّ سِرُّ ذَلِكَ فِي مَبْحَثِ الشُّجُودِ عَلَى مَا لَا يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ (وَإِنْ قَصُرَ بَأَنٍ فَرَعَتْ مُدَّةٌ خَفُفَ فِيهَا) فَاحْتَاجَ لِعَسَلِ رِجْلَيْهِ (بَطَلَتْ) قَطْعًا

التَّجَاسَةُ وَلَوْ رَطْبَةً بِأَن نَحَى مَحَلَّهَا قَوْرًا لَمْ يَضُرَّ انْتَهَتْ . سَم . هـ قَوْلُهُ : (أَوْ عُوْدَ بِيَدِهِ) عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ فِي الرُّوضِ بَلَا تَرْجِيحٍ وَفِي شَرْحِهِ أَنَّهُ الْأَوْجَهُ سَم .

قَوْلُ (سَمِ) : (بِأَنٍ فَرَعَتْ الْخُ) أَيِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ تَعَمَّدَ كَشَفَ عَوْرَتَهُ أَوْ مُلَابَسَةَ التَّجَاسَةِ سَم .
قَوْلُ (سَمِ) : (بَطَلَتْ) وَلَوْ اقْتَصَدَ مَثَلًا فَخَرَجَ الدَّمُ وَلَمْ يَلُوثْ بِشَرَّتِهِ أَوْ لَوَّثَهَا قَلِيلًا لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ الْمُتَفَصِّلَ فِي الْأَوَّلَى غَيْرُ مُضَافٍ إِلَيْهِ وَفِي الثَّانِيَةِ مُعْتَفَرٌ ، وَيُسْنُ لِمَنْ أَخَذَتْ فِي صَلَاتِهِ أَنْ يَأْخُذَ بِأَنَفِهِ ثُمَّ يَنْصَرِفَ لِيُوْهِمَ أَنَّهُ رَعَفَ سَنَرًا عَلَى نَفْسِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَفْعَلَ كَذَلِكَ إِذَا أَخَذَتْ ، وَهُوَ مُتَنَتِّظٌ لِلصَّلَاةِ خُصُوصًا إِذَا قُرِبَ إِقَامَتُهَا أَوْ أُقِيمَتْ مُغْنِي . زَادَ التَّهَائِي : وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِكُلِّ مَنْ ارْتَكَبَ مَا يَدْعُو النَّاسَ إِلَى الْوَقِيعَةِ فِيهِ أَنْ يَسْتَرَهُ لِذَلِكَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْعِمَادِ لِحَدِيثٍ فِيهِ أَه . قَالَ ع ش : قَوْلُهُ م ر أَوْ لَوَّثَهَا قَلِيلًا أَفْهَمُ أَنَّهُ إِنْ لَوَّثَهَا كَثِيرًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْكَثِيرَ إِذَا كَانَ بِفِعْلِهِ لَا يُغْفَى عَنْهُ

بَيَّنَ الْإِقَاءَ التَّجَسُّسَ الْجَافَّ قَوْرًا وَصَبَّ الْمَاءَ عَلَى التَّجَسُّسِ الرُّطْبَ قَوْرًا فِي كُلِّ مِنْهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ . ثُمَّ رَأَيْتَ عَنِ الْفَتَى فِيمَا لَوْ أَصَابَهُ فِي الصَّلَاةِ نَجَاسَةٌ حُكْمِيَّةٌ فَعَسَلَهَا قَوْرًا أَنَّ أَوَّلَ كَلَامِ الرُّوضَةِ يُفْهَمُ صِحَّةُ صَلَاتِهِ وَآخِرُهُ يُفْهَمُ خِلَافُهُ . (تَنْبِيْهُ) : لَوْ دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ الْإِقَاءِ التَّجَاسَةِ حَالًا لِتَصِحِّحِ صَلَاتِهِ لَكِنْ يَلْزَمُ الْإِقَاؤُهَا فِي الْمَسْجِدِ لِكَوْنِهِ فِيهِ وَبَيَّنَ عَدَمَ الْإِقَائِهَا صَوْنًا لِلْمَسْجِدِ عَنِ التَّجَسُّسِ لَكِنْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ فَالْمُتَّجِعُ عِنْدِي مُرَاعَاةَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَالْإِقَاءِ التَّجَاسَةِ حَالًا فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ إِزَالَتُهَا قَوْرًا بَعْدَ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ الْجَمْعَ بَيْنَ صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَتَطْهِيرِ الْمَسْجِدِ لَكِنْ يُعْتَفَرُ الْإِقَاؤُهَا فِيهِ وَتَأْخِيرُ التَّطْهِيرِ إِلَى فَرَاغِ الصَّلَاةِ لِلضَّرُورَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ . وَقَوْلُنَا : فَالْمُتَّجِعُ الْخُ . وَافَقَ عَلَيْهِ م ر فِي الْجَافَّةِ وَمَتَّعَهُ فِي الرُّطْبَةِ ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ . هـ قَوْلُهُ : (أَوْ نَقَضَهَا عَنْهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ : أَوْ بِتَخْرِيكِ مَا هِيَ عَلَيْهِ حَتَّى وَقَعَتْ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي : لَوْ أَخَذَ طَرَفًا مِنْ مَسْجِدِهِ الَّذِي وَقَعَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ وَخَرَجَهُ حَتَّى سَقَطَتْ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تُبْطِلُ ، أَوْ يَتَّقُهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ خَرْفَانٍ وَهِيَ يَابِسَةٌ لَمْ يَضُرَّ أَه . وَظَاهِرٌ مَا أَخَذَهُ مِنْ كَلَامِ الْقَاضِي وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ الْبُطْلَانِ بَيْنَ قَبْضِ طَرَفٍ مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ وَتَخْرِيكِه بَلَا قَبْضٍ ، وَقَدْ يَشْكَلُ الْأَوَّلُ بِمَسْأَلَةِ الْعُوْدِ دُونَ مَسْأَلَةِ الْقَاضِي فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ بَلِ الْمُتَبَادَرُ خِلَافُهُ وَفِي فِتَاوَى شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ فِيمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى نَحْوِ ثَوْبٍ مُتَنَجِّسٍ الْأَسْفَلَ وَرِجْلُهُ مُبْتَلَّةٌ ثُمَّ رُفِعَتْ فَازْتَفَعَ مَعَهَا الثَّوْبَ لِاتِّصَاقِهِ بِهَا أَنَّهُ إِنْ انْفَصَلَ عَنْ رِجْلِهِ قَوْرًا وَلَوْ بِتَخْرِيكِهَا صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا بَطَلَتْ . هـ قَوْلُهُ : (حَالًا) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَشَرْحُهُ : فَإِنْ نَحَى التَّجَاسَةَ وَلَوْ رَطْبَةً بِأَن نَحَى مَحَلَّهَا قَوْرًا لَمْ يَضُرَّ أَه . هـ قَوْلُهُ : (أَوْ عُوْدَ بِيَدِهِ) عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ فِي الرُّوضِ بَلَا تَرْجِيحٍ وَفِي شَرْحِهِ أَنَّهُ الْأَوْجَهُ . هـ قَوْلُهُ : (بِأَنٍ فَرَعَتْ مُدَّةٌ خَفُفَ) أَيِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ تَعَمَّدَ كَشَفَ

كحَدِّثِهِ مُخْتَارًا وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ أَنَّ هَذَا إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ الْمُدَّةِ إِلَى فَرَاغِهَا وَإِلَّا لَمْ تَتَعَقَّدْ فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ إِذَا ظَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَقْصُرْ فَلَا يَتَأْتَى الْقَطْعُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ غَفْلَتَهُ عَنْهَا حَتَّى ظَنَّ ذَلِكَ تَقْصِيرًا وَلِأَنَّهُ إِذَا افْتَتَحَهَا مَعَ عِلْمِهِ بِانْقِضَاءِ الْمُدَّةِ فِيهَا يَكُونُ الْمُبْطِلُ مُنْتَظِرًا، وَهُوَ لَا يُنَافِي الْإِنْعِقَادَ حَالًا كَمَا مَرَّ فَيَمْنُ أَحْرَمَ مَفْتُوحَ الْجَيْبِ فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ انْعِقَادُهَا حَتَّى تَصِحَّ الْقُدُورَةُ بِهِ. وَخَامِسُهَا (طَهَارَةُ النَجَسِ) الَّذِي لَا يُعْفَى عَنْهُ (فِي الثَّوْبِ) وَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ مُحْمُولٍ لَهُ وَمُلَاقٍ

وافتصاده من فعله وقياسه أنه إن فتح دُمْلَه فخرَج منه دَمٌ وَلَوْ كَثِيرًا لَا يُعْفَى عَنْهُ، وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا خَرَجَ الدَّمُ مُتَّصِلًا بِالْفَتْحِ فَلَوْ خَرَجَ بَعْدَهُ بِمُدَّةٍ بَحِيْثٍ لَا يُنْسَبُ خُرُوجُهُ لِلْفَتْحِ لَمْ يَضُرَّ. وَقَوْلُهُ م ر: لِكُلِّ مَنْ أَزْكَبَ الْإِنْخ. أَي وَمَعَ ذَلِكَ عُقُوبَةُ الْمُذْنِبِ بَاقِيَةٌ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ. وَقَوْلُهُ م ر: لِذَلِكَ. أَي لِئَلَّا يَخْرُضَ النَّاسُ فِيهِ اه ع ش. □ قَوْلُهُ: (كَحَدِّثِهِ مُخْتَارًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِي: لِتَقْصِيرِهِ حَيْثُ افْتَتَحَهَا فِي وَقْتٍ لَا يَسَعُهَا؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ يَحْتَاجُ إِلَى غَسْلِ رِجْلَيْهِ فَلَوْ غَسَلَهُمَا فِي الْخُفِّ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ لَمْ يُؤْثَرْ؛ لِأَنَّ مَسْحَ الْخُفِّ يَرْفَعُ الْحَدَّثَ فَلَا تَأْثِيرَ لِلْغَسْلِ، وَكَذَا لَوْ غَسَلَهُمَا بَعْدَهَا لِمُضِيِّ مُدَّةٍ، وَهُوَ مُحْدَثٌ حَتَّى لَوْ وَضَعَ رِجْلَيْهِ فِي الْمَاءِ قَبْلَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ وَاسْتَمَرَّ إِلَى انْقِضَائِهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ حَدَثٍ ثُمَّ يَرْتَفِعُ وَأَيْضًا لَا بُدَّ مِنْ تَجْدِيدِ نِيَّةٍ لِأَنَّهُ حَدَّثَ لَمْ تَشْمَلْهُ نِيَّةُ الْوُضُوءِ الْأَوَّلِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ الْإِنْخ) اعْتَمَدَ النَّهَائِي وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (إِذَا ظَنَّ الْإِنْخ) يَتَّبِعِي: أَوْ شَكَّ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِي: فَإِنْ عَلِمَ بَأَنَّ الْمُدَّةَ تَنْقُضِي فِيهَا فَيَتَّبِعِي عَدَمَ انْعِقَادِهَا نَعَمْ إِنْ كَانَ فِي نَفْلِ مُطْلَقٍ يُذْرِكُ مِنْهُ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ انْعَقَدَتْ اه. أَي وَيَقْصِرُ عَلَى مَا أَمَكَّهُ فَعَلَهُ مِنْهُ ع ش. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ م ر فِي نَفْلِ مُطْلَقٍ أَيْ وَلَمْ يَنْوَ عَدَدًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اه. □ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا لَمْ تَتَعَقَّدْ) صَادِقٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَخْطُرْ بِيَالِهِ شَيْءٌ مِنَ الْفَرَاغِ وَعَدَمِهِ وَفِي عَدَمِ الْإِنْعِقَادِ حَيْثُ نَظَرَ ظَاهِرٌ. وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِي تَقْلًا عَنِ السُّبْكِيِّ سَالِمَةٌ مِنْ هَذَا الْإِيهَامِ بَصْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يَتَأْتَى الْقَطْعُ) أَي بِالْبُطْلَانِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهُ الْإِنْخ) عَطْفٌ عَلَى (لِأَنَّهُ إِذَا ظَنَّ الْإِنْخ). □ قَوْلُهُ: (فَيَمْنُ أَحْرَمَ مَفْتُوحَ الْجَيْبِ) الْفَرْقُ بَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ وَمَسْأَلَةِ الْجَيْبِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِي هُنَا لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ بِخِلَافِهِ ثُمَّ. سَم وَنَهَائِي. □ قَوْلُهُ: (فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْإِنْخ) خِلَافًا لِلنَّهَائِي وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. وَقَالَ ع ش: وَفِي الرُّوضِ وَشَرْحِهِ مَا يُوَافِقُ مَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ حَجَّجٍ مِنَ الْإِنْعِقَادِ اه.

قَوْلُ (سَمِي): (فِي الثَّوْبِ الْإِنْخ) وَلَوْ رَأَيْنَا نَجَسًا فِي ثَوْبٍ مَنْ يُصَلِّي أَوْ فِي بَدَنِهِ أَوْ مَكَانِهِ لَمْ يَفْلَحْهُ وَجِبَ عَلَيْنَا إِعْلَامُهُ إِنْ عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ مُبْطِلٌ فِي مَذْهَبِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِثْمٌ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْنِي عَنْ الْمُنْكَرِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِثْمِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ رَأَيْنَا صَبِيًّا يَزْنِي بِصَبِيَّةٍ وَجِبَ عَلَيْنَا مِنْهُمَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا إِثْمٌ إِزَالَةٌ لِلْمُنْكَرِ صَوْرَةٌ اه. شَيْخُنَا وَفِي النَّهَائِي وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ. □ قَوْلُهُ: (الَّذِي لَا يُعْفَى) إِلَى

عَوْرَتِهِ أَوْ مُلَابَسَتِهِ التَّجَاسَّة. □ قَوْلُهُ: (إِذَا ظَنَّ) يَتَّبِعِي: أَوْ شَكَّ، وَإِلَّا لَمْ تَتَعَقَّدْ.

□ قَوْلُهُ: (فَيَمْنُ أَحْرَمَ مَفْتُوحَ الْجَيْبِ) الْفَرْقُ بَيْنَ مَا نَحْنُ فِيهِ وَمَسْأَلَةِ الْجَيْبِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِي هُنَا لَا يُمَكِّنُ دَفْعَهُ بِخِلَافِهِ ثُمَّ.

لذلك المحمُول (والبدن) ومنه داخل الفم والأنف والعين وإنما لم يجب غسل ذلك في الجنابة لأن النجاسة أغلظ (والمكان) الذي يُصلي فيه للخبر الصحيح «فاغسل عنيك الدم وصلي» وصح خبر «تنزهوا من البول» ثبت الأمر باجتنب النجس، وهو لا يجب في غير الصلاة فتعين فيها الأمر بالشيء نهى عن ضده والنهي في العبادة يقتضي فسادها وقولهم وهو لا يجب في غير الصلاة محله في غير التضمخ به في البدن فإنه حرام، وكذا في الثوب على تناقض فيه ويستثنى من المكان ذرق الطيور فيعفى عنه فيه أرضه، وكذا فراشه على الأوجه إن كان جافاً ولم يتعمد ملاسته ومع ذلك لا يكلف تحرري غير محله لا في الثوب مطلقاً على المعتمد (ولو اشتبه طاهر ونجس) كثوبين ومحلين (اجتهد) لما مرّ بتفصيله في الأواني قول

قوله: (ومع ذلك) في المعنى إلا قوله: وصح إلى ثبت وقوله في البدن إلى ويستثنى وقوله فيه أرضه إلى إن كان وإلى قوله ومنه أنه يجوز في النهاية إلا قوله وصح إلى ثبت. □ قوله: (داخل الفم) هل ضابطه حد الظاهر سم. □ قوله: (والعين) أي والأذن نهاية ومعني سم. □ قوله: (نهى عن ضده) أي يفيدُه وإلا فليس الأمر بالشيء عين النهي ولا يستلزمه على الصحيح ع ش. □ قوله: (محله في غير التضمخ) من هنا يشكّل الاستدلال ويجاب بأن الأمر باجتنبه شامل لغير التضمخ أيضاً سم. □ قوله: (فإنه حرام) أي إذا كان لغير حاجة نهاية. □ قوله: (وكذا في الثوب) هو الصحيح م ر ه. سم. □ قوله: (فيه أرضه إلخ) كذا في أصله رحمته تعالى والأنسب الأغذب في أرضه أو ترك كذا بصري. □ قوله: (إن كان جافاً) أي وكان هو أيضاً جافاً كما قاله شيخنا الشهاب الرملي سم أي ولده في النهاية قال ع ش أي فمع الرطوبة من أحد الجانبين لا يغني عنه وظاهره وإن تعدد المشي في غير ذلك المحل من موضع طهارته كأن توضع من مطهرة عم ذرق الطير المذكور سائر أجزاء المحل المتصل بها ونقل عن ابن عبد الحق العفو حينئذ، أقول: وهو قريب ه. □ قوله: (ومع ذلك) أي مع اجتماع الشروط المذكورة ع ش. □ قوله: (لا يكلف تحرري غير محله) أي فحيث كثر في المسجد أو غيره بحيث يشق الاحتراز عنه لا يكلف غيره حتى لو كان بعض أجزاء المسجد خالياً منه ويمكنه الصلاة فيه لا يكلفه بل يصلي كيف اتفق وإن صادف محل ذرق الطير وهذا ظاهر حيث عم الذرق المحل فلو اشتمل المسجد مثلاً على جهتين إحداهما خالية من الذرق والأخرى مشتملة عليه، وجب قصد الخالية ليصلي فيها إذ لا مشقة كما يعلم مما ذكره في الاستقبال ع ش. □ قوله: (لا في الثوب إلخ) عطف على قوله: (فيه). □ وقوله: (مطلقاً) أي عن الشرطين المذكورين. □ قوله: (لما مر إلخ) الأولى (كما) بالكاف كما في النهاية والمعنى.

□ قوله: (داخل الفم) هل ضابطه حد الظاهر. □ قوله: (والعين) يتبعني والأذن. □ قوله: (محله في غير التضمخ) من هنا يشكّل الاستدلال ويجاب بأن الأمر باجتنبه شامل لغير التضمخ أيضاً. □ قوله: (وكذا في الثوب) هو الصحيح م ر. □ قوله: (إن كان جافاً) أي وكان هو أيضاً جافاً كما قاله شيخنا الشهاب الرملي.

المُحْشِي قَوْلُهُ: بَأَنَّ مَا تَطَهَّرُ بِهِ إِلَخَ وَقَوْلُهُ إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ إِلَخَ هَاتَانِ الْقَوْلَانِ لَيْسَتْ فِي نُسْخِ الشَّرْحِ الَّتِي بَأَيْدِينَا وَفِي هَامِشِ نُسْخَةٍ مِنْهَا عِبَارَةُ نُسْخِ الشَّيْخِ ابْنِ قَاسِمٍ ثُمَّ مُخَالِفَةٌ لِمَا فِي هَذِهِ وَنُصُّهَا عَقَبَ قَوْلِهِ كَذَا أَطْلَقُوا هُنَا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي الْمِيَاهِ بَأَنَّ مَا تَطَهَّرُ بِهِ ثُمَّ اتَّعَدَمَ فَصَارَ عِنْدَ إِرَادَةِ التَّطَهُّرِ ثَانِيًا كَأَنَّهُ مُبْتَدِئٌ طَهَارَةً جَدِيدَةً فَلَزِمَهُ الْجَاهِدُ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ مَا سَتَرَ بِهِ بَاقِي يَحَالِهِ فَلَا مُحَوِّجَ لِإِعَادَةِ الْجَاهِدِ بِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْقِبْلَةِ إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ وَأَمَّا قَوْلُ شَيْخِنَا الظَّاهِرِ حَمْلُهُ عَلَى الْغَالِبِ إِلَخَ. ١ هـ. مَا فِي الْهَامِشِ وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ اتَّعَدَمَ وَقَوْلُهُ وَإِذَا اجْتَهَدَ. ١ هـ.

وَمِنْهُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِنْ قَدَّرَ عَلَى الظَّاهِرِ يَتَّقِينَ كَأَن يَجِدَ مَا يَغْسِلُ بِهِ أَحَدَهُمَا وَيَجِبُ مُوسَعًا بِسَعَةِ الْوَقْتِ وَمُضَيِّقًا بِضَيْقِهِ نَعَمْ لَوْ صَلَّى فِيمَا ظَنَّهُ الظَّاهِرَ مِنْهُمَا ثُمَّ حَضَرَ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى لَمْ يَجِبَ تَجْدِيدُهُ كَذَا أَطْلَقُوهُ هُنَا مَعَ تَصْرِيحِهِمْ فِي الْمَاءَيْنِ أَنَّهُ إِذَا بَقِيَ مِنَ الْأَوَّلِ بَقِيَّةٌ لَزِمَهُ إِعَادَةُ

□ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِمَّا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ مُوسَعًا إِلَخَ) كَذَا فِي أَصْلِهِ وَكَانَ الْأَنْسَبُ أَنْ يَقْيِّدَهُ بِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى غَيْرِهِ لِيَصِحَّ إِطْلَاقُهُ وَتَخَسُّنُ مُقَابَلَتَهُ بِضَرِي. □ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَذَا أَطْلَقُوهُ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَجِبْ تَجْدِيدُهُ إِلَخَ) وَلَوْ غَسَلَ أَحَدُ تَوَيْتَيْنِ بِاجْتِهَادٍ صَحَّتْ صَلَاتُهُ فِيهِمَا وَلَوْ مَعَ جَمْعِهِمَا عَلَيْهِ، وَلَوْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ اثْنَانِ تَنَجَّسَ بَدَنُ أَحَدِهِمَا وَأَرَادَ أَنْ يَقْتَدِيَ بِأَحَدِهِمَا اجْتَهَادَ بَيْنَهُمَا وَعَمِلَ بِمَا ظَهَرَ لَهُ فَإِنْ صَلَّى خَلْفَ أَحَدِهِمَا ثُمَّ تَغَيَّرَ ظَنُّهُ إِلَى الْآخَرِ جَازَ لَهُ الْإِفْتِدَاءُ بِالْآخَرِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ كَمَا لَوْ صَلَّى لِلْقِبْلَةِ بِاجْتِهَادٍ ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ لِحِجَّةٍ أُخْرَى فَإِنْ تَحَيَّرَ صَلَّى مُتَّفِرِدًا نِهَآيَةً وَمُغْنَى وَأَقْرَهُ سَم. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بِاجْتِهَادٍ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ هَجَمَ وَغَسَلَ أَحَدَهُمَا فَلَيْسَ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَقَوْلُهُ م ر ثُمَّ تَغَيَّرَ ظَنُّهُ أَيِ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ وَقَوْلُهُ جَازَ لَهُ الْإِفْتِدَاءُ بِالْآخَرِ أَيِ بَأَن يَدْخُلَ نَفْسُهُ فِي الْقُدْوَةِ بِهِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ مَعَ بَقَائِهَا عَلَى الصَّحَّةِ؛ لِأَنَّهُ بَتَغَيَّرَ ظَنُّهُ صَارَ مُتَّفِرِدًا وَقَوْلُهُ: فَإِنْ تَحَيَّرَ إِلَخَ أَيِ سَوَاءٌ حَصَلَ التَّحَيُّرُ ابْتِدَاءً أَوْ بَعْدَ حُصُولِ الْقُدْوَةِ بِأَحَدِهِمَا بِالْإِجْتِهَادِ ثُمَّ طَرَأَ التَّحَيُّرُ بَأَن شَكَّ فِي إِمَامِهِ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ وَحِينَئِذٍ يُكْمَلُ صَلَاتُهُ مُتَّفِرِدًا هـ. ع ش. □ قَوْلُهُ: (كَذَا أَطْلَقُوهُ إِلَخَ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالنَّهَايَةِ: وَلَا يُشْكِلُ ذَلِكَ بِمَا تَقَدَّمَ فِي الْمِيَاهِ أَنَّهُ يَجْتَهَدُ فِيهَا لِكُلِّ فَرَضٍ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ التُّوبِ أَوْ الْمَكَانِ كِبَاءَ الطَّهَارَةِ فَلَوْ اجْتَهَدَ فَتَغَيَّرَ ظَنُّهُ عَمِلَ بِالْإِجْتِهَادِ الثَّانِي فِي الْأَصَحِّ فَيَصَلِّي فِي الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ كَمَا لَا تَجِبُ إِعَادَةُ الْأُولَى إِذْ لَا يَلْزَمُ

□ قَوْلُهُ: (بَأَنَّ مَا تَطَهَّرُ بِهِ) هَذَا لَا يَظْهَرُ مَعَ بَقَاءِ طَهَارَتِهِ أَيِ بَقِيَّةٍ مَا تَطَهَّرَ مِنْهُ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ) قَضَيْتُهُ تَقْيِيدًا مَا هُنَا بِمَا إِذَا كَانَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ وَنَظِيرُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ فِي مَسْأَلَةِ الْمِيَاهِ قَدْ بَقِيَ مِمَّا تَطَهَّرَ مِنْهُ بَقِيَّةً أَوْ يَكُونَ ذَاكِرًا لِلدَّلِيلِ الْأَوَّلِ فَانْظُرِ الْفَرْقَ حِينَئِذٍ.

(فَرَعُ): فِي شَرْحِ م ر: وَلَوْ غَسَلَ أَحَدُ تَوَيْتَيْنِ بِاجْتِهَادٍ صَحَّتْ صَلَاتُهُ فِيهِمَا وَلَوْ مَعَ جَمْعِهِمَا، وَلَوْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ اثْنَانِ تَنَجَّسَ بَدَنُ أَحَدِهِمَا ثُمَّ تَغَيَّرَ ظَنُّهُ إِلَى الْآخَرِ جَازَ لَهُ الْإِفْتِدَاءُ بِالْآخَرِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ كَمَا لَوْ صَلَّى لِلْقِبْلَةِ بِاجْتِهَادٍ ثُمَّ تَغَيَّرَ اجْتِهَادُهُ لِحِجَّةٍ أُخْرَى فَإِنْ تَحَيَّرَ صَلَّى مُتَّفِرِدًا هـ.

الاجتهاد وكأنهم لمحووا في الفرق أن الإعادة ثم فيها احتياط تام بتقدير مخالفته للأول لما يلزم عليه من الفساد السابق ثم بخلاف ما هنا إذ لا احتياط في الإعادة فلم تجب ولا فساد لو خالف الاجتهاد الثاني الأول فجاز الاجتهاد ووجب العمل بالثاني. وأما قول شيخنا الظاهر حمل ما هنا على الغالب من أنه يستتبر بجمع الثوب فإن ستره بعضه كأن ظن طهارته بالاجتهاد فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج للستر لتلف ما استتر به أولاً لزمه إعادة الاجتهاد نظير ما مر في المائتين وعليه فلا فرق بين المائتين والثوبين إذ هما كإنائين والحاجة للستر كهي للتطهر وسائر العورة كالماء الذي استعمله انتهى. ففيه نظر ظاهر لما علمت من اختلاف ملحظ البائتين على أنه يلزم الشيخ أنه لو أكل من بعض الطعام الذي ظهر له حله بالاجتهاد ثم عاد لأكل باقيه لزمه إعادة الاجتهاد، وهو بعيد جداً فتأمل. وظاهر أن محل العمل بالثاني هنا ما إذا لم يحس الأول رطباً البدن وإلا فلا نظير ما مر في المائتين ولا إعادة

نقص اجتهاد باجتهاد بخلاف المياه اهـ. أي لأن الثوب منفصل عنه فيترك الأول ويصلي بالثاني سم.
 □ فؤد: (إن الإعادة إلخ) أي بأن إعادة الاجتهاد إلخ. □ فؤد: (بجميع الثوب) أي الذي ظنه طاهراً بالاجتهاد. □ فؤد: (ففيه نظر) وافق عليه م ر اهـ. سم أي والمعنى كما مر. □ فؤد: (من بعض الطعام) لا حاجة ل(من). □ فؤد: (ولاً فلا) أي؛ لأن صلاته ثقار نجاسة مُحَقَّقة، ويؤخذ منه أنه لو غسل بدنه قبل لبسه الثاني كان له ذلك، وهو واضح بصرى. □ فؤد: (نظير ما مر في المائتين) لكن تقدّم في المائتين أنه حيثيذ يتيمم بلا إعادة إن لم يبق من الأول بقيّة ومع الإعادة إن بقي منه بقيّة فهل يُقال هنا على نظيره أنه يصلي عارياً بلا إعادة إن تلف أحد الثوبين والّا فمعهما. أو يُقال: يصلي في الثوب الأول ويُفرّق بعدم

□ فؤد: (ففيه نظر) وافق عليه م ر. □ فؤد: (انعدم ما فعله) فيه نظر. □ فؤد: (وإذا اجتهد) أي وإن لم يلزمه إعادة الاجتهاد كما تقرر. □ فؤد: (وإذا اجتهد وتغيّر ظنه إلخ) تقدّم في الاجتهاد في المياه أنه إذا تغيّر ظنه، وهو بطهارة الاجتهاد الأول صلى بها وعن ابن العباد أنه لا يصلي بها وقياسه هنا أنه إذا تغيّر اجتهد، وهو لا يسّ الثوب الأول أنه لا يصلي فيه بل يترعه وهذا على كلام ابن العباد، وأما على كلام الشارح فالظاهر أنه يُفرّق بينهما؛ لأن الثوب منفصل عنه فيترك الأول ويصلي في الثاني. □ فؤد: (ولاً فلا) أي فلا يعمل بالثاني وهل له أن يعود إلى العمل بالأول أو لا؟ فيه نظر ويحتمل أن يكون حكمه كما لو تغيّر اجتهد في المياه مع بقاء وضوئه بالاجتهاد الأول، وقد قال الشارح هناك: وظاهر كلامهم الإغراض عن الظن الثاني وما يترتب عليه وحيثيذ فلو تغيّر اجتهد وضوؤه الأول باقٍ صلى به إلخ. والثوب الذي ظن طهارته بالاجتهاد الأول نظير الوضوء بالاجتهاد الأول بدليل أن له أن يصلي فيه ما شاء من الفروض كالوضوء. وقد قدّمنا هناك خلاف ما قاله عن ابن العباد وقياسه أنه إذا تغيّر اجتهد هنا نزع الثوب الأول وصلى في الثاني. □ فؤد: (في المائتين) لكن تقدّم في المائتين أنه حيثيذ يتيمم بلا إعادة إن لم يبق من الأول بقيّة ومع الإعادة إن بقي منه بقيّة فهل يُقال هنا على نظيره إنه يصلي عارياً بلا

مُطْلَقًا وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ صَلَّى عَارِيًّا وَأَعَادَ (وَلَوْ نَجَسَ) يَفْتَضِي عَدَمَ الإِعَادَةِ سَوَاءً تَلَفَ أَحَدُ التَّوْبَتَيْنِ أَوْ
وَيَدْنِ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ (وَجْهَلُ) ذَلِكَ الْبَعْضُ فِي جَمِيعِهِ (وَجَبَ غَسْلُ كُلِّهِ) لِتَصِحَّ الصَّلَاةُ مَعَهُ

وُجُوبِ الْاجْتِهَادِ هُنَا. وَقَوْلُ الشَّارِحِ: وَلَا إِعَادَةَ مُطْلَقًا. يَفْتَضِي عَدَمَ الإِعَادَةِ سَوَاءً تَلَفَ أَحَدُ التَّوْبَتَيْنِ أَوْ لَا. لَكِنْ هَلْ هُوَ مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ أَوْ عَارِيًّا فَلْيُحَرِّزْ ذَلِكَ فَإِنَّ الْوَجْهَ مَرُّ وَجُوبِ الإِعَادَةِ حَيْثُ صَلَّى عَارِيًّا مَعَ بَقَاءِ التَّوْبَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى مَعَ وَجُوبِ تَوْبٍ طَاهِرٍ بَيِّقِينَ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ: وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ إِلَّاخ. سَمِ وَقَوْلُ الشَّارِحِ: وَلَا إِعَادَةَ مُطْلَقًا يَفْتَضِي إِلَّاخ. لَكَ مَنَعُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِطْلَاقِ سَوَاءً عَمِلَ بِالثَّانِي عِنْدَ عَدَمِ الْمَسِّ الْمَذْكُورِ أَوْ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ عِنْدَ وَجُودِهِ وَصَلَّى عَارِيًّا أَيْ مَعَ تَلَفِ أَحَدِ التَّوْبَتَيْنِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ: نَظِيرًا مَا مَرَّ إِلَّاخ. وَقَوْلُهُ: فَإِنَّ الْوَجْهَ إِلَّاخ. قَدْ يُصْرَحُ بِذَلِكَ قَوْلُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي: وَلَوْ اجْتَهَدَ فِي التَّوْبَتَيْنِ أَوْ الْبَيِّنَتَيْنِ فَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ صَلَّى عَارِيًّا وَفِي أَحَدِ الْبَيِّنَتَيْنِ لِحُزْمَةِ الْوَقْتِ وَأَعَادَ لِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ إِذْ رَأَى الْعَلَامَةَ، وَإِلَّا مَعَهُ تَوْبًا فِي الْأَوَّلِ وَمَكَانًا فِي الثَّانِي طَاهِرًا بَيِّقِينَ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ إِلَّاخ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (لَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ إِلَّاخ) أَيْ مِنْ أَحَدِ التَّوْبَتَيْنِ أَوْ الْبَيِّنَتَيْنِ. □ وَقَوْلُهُ: (صَلَّى عَارِيًّا) أَيْ وَفِي أَحَدِ الْبَيِّنَتَيْنِ. □ وَقَوْلُهُ: (وَأَعَادَ) لَعَلَّ مَحَلَّ الإِعَادَةِ أَنْ بَقِيَ التَّوْبَانِ جَمِيعًا سَمِ. وَتَقَدَّمَ عَنْ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُصْرَحُ بِذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَكَسَرَهَا) اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْمُخْتَارِ ش.

قَوْلُ (لَسِي): (بَعْضُ تَوْبٍ إِلَّاخ) أَيْ أَوْ مَكَانَ ضَبِّي نِهَايَةً وَمُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى أَوْ) أَيْ الَّتِي لِمَنْعِ الْخُلُوءِ. □ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ الْبَعْضُ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ: (وَلَوْ غَسَلَ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَقَدْ مَرَّ) إِلَى (أَمَّا إِذَا) وَقَوْلُهُ: (وَيُقْبَلُ) إِلَى (وَلَوْ اشْتَبَهَ)، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا مَا أَثَبَهُ عَلَيْهِ.

قَوْلُ (لَسِي): (وَجَبَ غَسْلُ كُلِّهِ) وَلَوْ شَقَّ التَّوْبُ الْمَذْكُورَ نِصْفَيْنِ لَمْ يَجُزِ الْاجْتِهَادُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ الشَّقُّ فِي مَحَلِّ التَّجَاسَةِ فَيَكُونَانِ نَجَسَيْنِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ: أَيْ فَيُصَلِّي عَارِيًّا إِنْ عَجَزَ عَنْ غَسْلِهِ وَهَلْ تَلَزَمَتِ الإِعَادَةُ لِاحْتِمَالِ أَنْ أَحَدَ النَّصْفَيْنِ طَاهِرٌ لِانْحِصَارِ

إِعَادَةِ إِنْ تَلَفَ أَحَدُ التَّوْبَتَيْنِ وَلَا قَمْعُهَا أَوْ يُقَالُ: يُصَلِّي فِي التَّوْبِ الْأَوَّلِ وَيُفَرِّقُ بَعْدَهُ وَجُوبُ إِعَادَةِ الْاجْتِهَادِ هُنَا وَقَوْلُ الشَّارِحِ: وَلَا إِعَادَةَ مُطْلَقًا يَفْتَضِي عَدَمَ الإِعَادَةِ سَوَاءً تَلَفَ أَحَدُ التَّوْبَتَيْنِ أَوْ لَا، لَكِنْ هَلْ هُوَ مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا صَلَّى بِالْأَوَّلِ أَوْ عَارِيًّا فَلْيُحَرِّزْ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْوَجْهَ وَجُوبُ الإِعَادَةِ حَيْثُ صَلَّى عَارِيًّا مَعَ بَقَاءِ التَّوْبَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى مَعَ وَجُودِ تَوْبٍ طَاهِرٍ بَيِّقِينَ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ إِلَّاخ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ) أَيْ مِنْ أَحَدِ التَّوْبَتَيْنِ أَوْ الْبَيِّنَتَيْنِ وَقَوْلُهُ صَلَّى عَارِيًّا أَيْ وَفِي أَحَدِ الْبَيِّنَتَيْنِ وَقَوْلُهُ: أَعَادَ لَعَلَّ مَحَلَّ الإِعَادَةِ أَنْ بَقِيَ التَّوْبَانِ جَمِيعًا. □ قَوْلُهُ: (بِمَعْنَى أَوْ) فِي الْإِحْتِيَاجِ إِلَى كَوْنِهَا بِمَعْنَى (أَوْ) فِي الْحُكْمِ فِي نَفْسِهِ نَظَرٌ فَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَجَبَ غَسْلُ كُلِّهِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ، وَلَوْ شَقَّ التَّوْبُ نِصْفَيْنِ لَمْ يَجُزِ التَّحَرِّيُّ اهـ. أَيْ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَكُونُ الشَّقُّ فِي مَحَلِّ التَّجَاسَةِ فَيَكُونَانِ نَجَسَيْنِ أَيْ فَيُصَلِّي عَارِيًّا إِنْ عَجَزَ عَنْ غَسْلِهِ وَهَلْ تَلَزَمَتِ الإِعَادَةُ لِاحْتِمَالِ أَنْ أَحَدَ النَّصْفَيْنِ طَاهِرٌ لِانْحِصَارِ التَّجَاسَةِ فِي الْآخِرِ فَهُوَ كَمَا فِي قَوْلِهِ: وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ إِلَّاخ أَوْ لَا يَلْزَمُهُ وَيُفَرِّقُ بَعْدَهُ تَحَقُّقِ طَاهِرٍ مُتَفَصِّلٍ عَنْ غَيْرِهِ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يَتَجَهَّ الثَّانِي إِذْ

لأن الأصل بقاء النجاسة ما بقي جزء منه بلا غسل وإنما لم ينجس ما مسه لعدم تيقن محل الإصابة وقد مر في مسألة الهرّة ما يعلم منه أن الشك في النجاسة المعتضد بأصل بقائها يقتضي بقاءه على نجاسته لا تنجيسه لمماسه عملاً بأصل بقاء طهره أما إذا انحصر في بعضه كمقدمه فلا يلزمه إلا غسل المقدم فقط. (فلو ظن) بالاجتهاد أن (طرفاً) متميزاً منه هو النجس كيد وكُم (لم يكف غسله على الصحيح) لتعذر الاجتهاد في العين الواحدة وإن اشتملت على أجزاء، ومن ثم لو فصل الكُم عنها جاز له الاجتهاد فيهما.....

النجاسة في الآخر أو لا تلزمه؟ فيه نظر، وقد يتجه الثاني إذ ليس معه طاهر يتيقن اه. □ فؤد: (وإنما لم ينجس الخ) قضية ذلك صحة الصلاة بعده بدون غسل ما مسه سم. □ فؤد: (ما مسه الخ) أي ربطاً نهاية عبارة المغني ولو أصاب شيء رطب بعض ما ذكر لم يحكم بنجاسته؛ لأننا لم نتيقن نجاسة موضع الإصابة ويفارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة اه. وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض وقضيته أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيه بطلت أيضاً، وقد يوجه بأنه كما أعطي حكم المتنجس جميعه وجب اجتنابه في الصلاة وإن لم ينجس ما مسه إلا أنه يشكّل م ر بصحة الصلاة بعد مسه كما هو قضية قولهم إنه لا ينجس ما مسه وحيثيذ فينبغي أن يفرق م ر بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في اثناها مع مفارقتها وفيه ما فيه. وأما الوقوف عليه في اثناها مع الاستمرار فموضع نظر والمتجه معنى أنه حيث أحرّم خارجته ثم مسه أو أكمل الصلاة عليه صححتها للشك في المبطل بعد الإيقاد اه. وأقره ع ش. □ فؤد: (محل الإصابة) أي نجاسة محل الإصابة نهاية ومغني وبصري. □ فؤد: (بأصل بقاء طهره) أي المماس. □ فؤد: (وأما إذا انحصر الخ) مختار قوله: في جميعه. □ فؤد: (ومن ثم لو فصل الكُم الخ) ينبغي أن محله لئلا يخالف ما مر عن الروض من أنه لو

ليس معه طاهر يتيقن. □ فؤد: (وإنما لم ينجس ما مسه) قضية ذلك صحة الصلاة بعد مسه بدون غسل ما مسه. □ فؤد: (لعدم تيقن محل الإصابة) قال في شرح الروض: ويفارق ما لو صلى عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة اه. وقضية قوله: بأن الشك في النجاسة مبطل، أنه لو وقف عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيها بطلت أيضاً، وقد يوجه بأنه لما أعطي حكم المتنجس جميعه وجب اجتنابه في الصلاة وإن لم يتنجس ما مسه ولا يلزم من الاجتناب التنجيس كما في التجس الجاف إلا أن ذلك يشكك بصحة الصلاة بعد مسه كما هو قضية قولهم إنه لا ينجس ما مسه، وحيثيذ فينبغي أن يفرق بأن الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في اثناها مع مفارقتها وفيه ما فيه. وأما الوقوف عليه في اثناها مع الاستمرار فموضع نظر والمتجه معنى أنه حيث أحرّم خارجته ثم مسه أو أكمل الصلاة عليه صححتها للشك في المبطل بعد الإيقاد. □ فؤد: (ومن ثم لو فصل الكُم عنها جاز له الاجتهاد فيهما) سياقه كالصريح في

فَإِذَا ظَنَّ أَنَّ أَحَدَهُمَا هُوَ النِّجْسُ غَسَلَهُ فَقَطْ وَيَقْبَلُ خَبَرُ عَدَلِ الرَّوَاةِ بِالتَّنَجُّسِ لِثَوْبٍ أَوْ بَعْضِهِ إِنْ يَكُنَّ أَوْ كَانَ فَقِيهًا مُوَافِقًا نَظِيرَ مَا مَرَّ وَلَوْ اشْتَبَهَ مَكَانٌ مِنْ نَحْوِ يَتِّبِ أَوْ بِسَاطٍ فَلَا اجْتِهَادَ بَلْ إِنْ ضَاقَ غُرْفًا وَجِبَ غَسْلُ كُلِّهِ وَإِلَّا نُدِبَ الْاجْتِهَادُ وَلَهُ الصَّلَاةُ بِدُونِهِ لَكِنْ إِلَى أَنْ يَبْقَى قَدْرُ النِّجْسِ وَلَوْ تَعَذَّرَ غَسْلُ بَعْضِ ثَوْبِهِ الْمُتَنَجِّسِ وَأَمَكَّنَهُ لَوْ قَطَعَ الْمُتَنَجِّسُ لَسَتَرَ بِبَاقِيهِ وَلَوْ لِبَعْضِ الْعَوْرَةِ عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ لِزِمِّهِ قَطْعُهُ إِنْ لَمْ يَنْقُصْهُ أَكْثَرُ مِنْ أُجْرَةِ ثَوْبٍ مِثْلُهُ يُصَلِّي فِيهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ (وَلَوْ غَسَلَ نِصْفَ) هُوَ مِثَالُ (نَجِسٍ) كَثُوبٍ (ثُمَّ بَاقِيَهُ) بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهِ لَا فِي نَحْوِ

شَقِّ الثَّوْبِ الْمَذْكُورِ نِصْفَيْنِ لَمْ يَجْزِ التَّحَرِّيُ الْإِلْخَ . مَا لَوْ تَنَجَّسَ أَحَدُ كُمَيِّ الْقَمِيصِ مَثَلًا وَأَشْكَلَ سَمَ . أَقُولُ : وَهُوَ صَرِيحُ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ . □ فَوَدَّ : (فَإِذَا ظَنَّ الْإِلْخَ) أَيِ بِالْاجْتِهَادِ مُغْنِي . □ فَوَدَّ : (غَسَلَهُ فَقَطْ) أَيِ فَلَوْ غَسَلَهُ جَازَ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِيهِمَا وَلَوْ جَمَعَهُمَا كَالثَّوْبَيْنِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ . □ فَوَدَّ : (نَظِيرَ مَا مَرَّ) أَيِ فِي فَضْلِ الْاجْتِهَادِ كُرْدِي . □ فَوَدَّ : (وَلَوْ اشْتَبَهَ مَكَانٌ الْإِلْخَ) أَيِ بَعْضُهُ الْمُتَنَجِّسُ فِي جَمِيعِهِ نَهَايَةُ وَمُغْنِي . □ فَوَدَّ : (وَإِلَّا) أَيِ بِأَنْ كَانَ وَاسِعًا غُرْفًا نَهَايَةُ وَمُغْنِي . □ فَوَدَّ : (نُدِبَ الْاجْتِهَادُ) لَكَ أَنْ تَقُولَ هَذَا وَمِمَّا يُلْغَزُ بِهِ فَيُقَالُ لَنَا اجْتِهَادٌ فِي مُتَّحِدٍ بِاتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ بَصْرِيِّ . □ فَوَدَّ : (وَلَوْ تَعَذَّرَ غَسْلُ الْإِلْخَ) أَيِ كَانَ لَمْ يَجِدْ مَاءً يُغْسِلُهُ بِهِ نَهَايَةُ وَمُغْنِي . □ فَوَدَّ : (عَلَى مَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ وَالْمُغْنِي . □ فَوَدَّ : (مِنْ أُجْرَةِ ثَوْبٍ مِثْلُهُ يُصَلِّي فِيهِ) أَيِ لَوْ أَكْثَرَاهُ ، هَذَا مَا قَالَاهُ تَبَعًا لِلْمَتَوَلَّى ، وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ : يُعْتَبَرُ أَكْثَرُ الْأُمُورِ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ ثَمَنِ الْمَاءِ لَوْ اشْتَرَاهُ مَعَ أُجْرَةِ غَسْلِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَوْ انْفَرَدَ وَجِبَ تَخْصِيصُهُ انْتَهَى . وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مُغْنِي . □ فَوَدَّ : (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ كَمَا مَرَّ آنِفًا . □ فَوَدَّ : (هُوَ مِثَالُ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَفِيهِ الْخِلَافُ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ : (كَمَا بَيَّنَّتْهُ) إِلَى الْمَثْنِ ، وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ شَادَهُ بِنَحْوِ يَدِهِ . □ فَوَدَّ : (بِصَبِّ الْمَاءِ الْإِلْخَ) أَيِ أَوْ بِإِيرَادِهِ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ بَصْرِيِّ . □ فَوَدَّ : (وَإِلَّا) أَيِ بِأَنْ غَسَلَهُ فِي إِنَاءٍ كَجَفْنَةٍ وَنَحْوِهَا بِأَنْ وَضَعَ نِصْفَهُ ثُمَّ صَبَّ عَلَيْهِ مَاءً يُغْمَرُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ .

التَّصْوِيرُ بِجَهْلِ التَّجَاسَةِ فِي جَمِيعِ أَجْزَاءِ الثَّوْبِ وَحَيْثُ يُخَالِفُهُ مَا مَرَّ عَنِ الرُّوضِ مِنْ قَوْلِهِ : وَلَوْ شَقَّ الثَّوْبُ نِصْفَيْنِ لَمْ يَجْزِ التَّحَرِّيُ ؛ لِأَنَّ التَّصْوِيرَ بِكَوْنِ الشَّقِّ نِصْفَيْنِ مِثَالًا لَا قَيْدَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَالْوَجْهُ تَقْرِيرُ مَسْأَلَةِ الْكُمِّ بِمَا فِي الرُّوضِ حَيْثُ قَالَ : وَلَوْ تَنَجَّسَ أَحَدُ كُمَيِّ الْقَمِيصِ وَأَشْكَلَ فَعَسَلَ أَحَدَهُمَا بِالْاجْتِهَادِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ إِلَّا إِنْ فَصَّلَهُ قَبْلَ التَّحَرِّيِ أَه . □ فَوَدَّ : (وَلَوْ غَسَلَ نِصْفَ نَجِسٍ ثُمَّ بَاقِيَهُ الْإِلْخَ) هَذَا الْحُكْمُ جَارٍ فِيمَا لَوْ أُرِيدَ غَسْلُ ثَوْبٍ تَنَجَّسَ بَعْضُهُ وَجُهِلَ ، وَلِهَذَا عَبَّرَ فِي الرُّوضِ بِقَوْلِهِ : وَإِنْ غَسَلَ نِصْفَهُ أَيِ مَا جُهِلَ مَكَانُ التَّجَاسَةِ مِنْهُ ، أَوْ نِصْفَ ثَوْبٍ نَجِسٍ ثُمَّ النِّصْفَ الثَّانِي بِمَا جَاوَرَهُ طَهَّرَ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ أَيِ الثَّانِي دُونَ الْمُجَاوِرِ فَالْمُتَّصِفُ مُتَنَجِّسٌ مِنَ التَّجَسُّسِ الْمُكْتَسَبِ مِنَ الْمُتَنَجِّسِ أَه . وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي الْغَسْلِ بِالصَّبِّ لَا فِي نَحْوِ جَفْنَةٍ ، وَأَمَّا فِي الْغَسْلِ بِالصَّبِّ فِي نَحْوِ جَفْنَةٍ فَإِذَا وَضَعَ نِصْفَ الْمُشْتَبَهِ فِيهَا وَصَبَّ عَلَيْهِ الْمَاءَ فَالْوَجْهُ طَهَارَةُ الْمَاءِ الْمَضْبُوبِ الْمُجْتَمِعِ فِي الْجَفْنَةِ ؛ لِأَنَّا لَا نُنَجِّسُ بِالشَّكِّ وَهَلْ يَطْهَرُ النِّصْفُ الْمَوْضُوعُ الْمَضْبُوبُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الطَّرْفَ الْمُمَاسَّ لِلْمَاءِ الَّذِي فِي الْجَفْنَةِ لَمْ تَحَقِّقْ نَجَاسَتَهُ حَتَّى يُؤَثَّرَ فِي

جفنة وإلا لم يطهر منه شيء على الْمُعْتَمِدِ لِأَن طَرَفَهُ الْآخَرَ نَجَسَ مُمَاسٌ لِمَاءٍ قَلِيلٍ وَإِذَا هُوَ عَلَيْهِ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِنْ غَسَلَ مَعَ بَاقِيهِ مُجَاوِرَهُ) مِنَ النِّصْفِ الْمَغْسُولِ أَوْ لَا (طَهَّرَ كُلَّهُ وَإِلَّا) يَغْسِلُ مَعَهُ مُجَاوِرَهُ أَيْ وَلَا انْغَسَلَ (فَغَيْرُ الْمُتَنَصِّفِ) بِفَتْحِ الصَّادِ هُوَ الَّذِي يَطْهَرُ بِخِلَافِ الْمُتَنَصِّفِ لِأَنَّهُ رَطَّبَ مُلَاقٍ لِنَجَسٍ فَيَغْسِلُهُ وَحْدَهُ وَلَا تَسْرِي نَجَاسَةُ الْمُلَاقِي لِمُلَاقِيهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَإِلَّا لَتَنَجَّسَ السَّمْنُ الْجَامِدُ كُلُّهُ بِالْفَأْرَةِ الْمَيْتَةِ فِيهِ، وَهُوَ خِلَافُ النَّصِّ. (وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ مُلَاقٍ) أَيْ مُمَاسٌ (بَعْضُ) بَدَنِهِ أَوْ (لِبَاسِهِ) كِعِمَامَتِهِ (نَجَاسَةً) فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ (وَأِنْ لَمْ يَتَحَوَّكْ بِحَرَكَتِهِ) لِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ وَخَرَجَ بِلِبَاسِهِ وَمَا مَعَهُ نَحْوُ سَرِيرٍ عَلَى نَجَسٍ فَتَصِحُّ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ (وَلَا) صَلَاةُ نَحْوِ (قَابِضٍ طَرَفٍ شَيْءٍ) كَحَبْلِ.....

قوله: (لَمْ يَطْهَرْ مِنْهُ شَيْءٌ) مَحَلُّهُ أَخْذًا مِنَ التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ إِذَا أَصَابَ الطَّرْفُ التَّجَسُّ مُمَاسًا لِلْمَاءِ وَإِلَّا كَانَ صَبَّ عَلَى أَعْلَى الطَّرَفِ الْمُدَلِّي فِي الْجَفْنَةِ وَنَزَلَ الْمَاءُ عَلَى مَا فِي الْجَفْنَةِ مِنْ بَاقِيهِ وَاجْتَمَعَ فِيهَا وَلَمْ يَصِلْ إِلَى أَوَّلِ الْمَغْسُولِ طَهَّرَ كَالْمَغْسُولِ فِي غَيْرِ الْجَفْنَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمْعُ ش. قوله: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) أَيْ خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِي الرُّوضِ وَابْتِهَاجِ ش. قوله: (لِأَن طَرَفَهُ الْآخَرَ الْإِنْحِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي؛ لِأَن مَا فِي نَحْوِ الْجَفْنَةِ يُلَاقِيهِ الثُّوبُ الْمُتَجَسِّسُ، وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى مَاءٍ قَلِيلٍ فَيَنْجَسُهُ وَإِذَا تَنَجَّسَ الْمَاءُ لَمْ يَطْهَرِ الثُّوبُ اه. قوله: (هُوَ الَّذِي يَطْهَرُ) وَهُوَ الطَّرَفَانِ مُغْنِي. قوله: (بِخِلَافِ الْمُتَنَصِّفِ) أَيْ فَيَبْقَى الْمُتَنَصِّفُ نَجَسًا حَيْثُ كَانَتِ النَّجَاسَةُ مُحَقَّقَةً نِهَايَةً وَمُغْنِي. أَيْ فِي مَحَلِّ الْمُتَنَصِّفِ وَخَرَجَ بِهِ مَا إِذَا جُهِلَتْ فَلَا يَكُونُ الْمُتَنَصِّفُ نَجَسًا لَكِنَّهُ يُجْتَنَّبُ. وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّضْفِينِ فَقَطَّ طَهَّرَ الطَّرَفَانِ وَبَقِيَ الْمُتَنَصِّفُ نَجَسًا فِي صُورَةِ الْيَقِينِ وَمُجْتَنَّبًا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى يَغْنِي صُورَةُ الْإِشْتِيَاءِ فَمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش مِمَّا يَخَالِفُ هَذَا لَيْسَ فِي مَحَلِّ رَشِيدِي عِبَارَتُهُ أَيْ الشَّيْخُ ع ش: قَوْلُهُ حَيْثُ كَانَتِ النَّجَاسَةُ الْإِنْحِ. أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ تَنَجَّسَ بَعْضُ الثُّوبِ وَاشْتَبَهَ فَعَسَلَ نِصْفَهُ ثُمَّ بَاقِيَهُ طَهَّرَ كُلَّهُ وَإِنْ لَمْ يَغْسِلِ الْمُتَنَصِّفَ لَعَدِمَ تَحَقُّقُ نَجَاسَةِ مُجَاوِرِ الْمَغْسُولِ اه. قوله (إِسْنِي): (وَلَا تَصِحُّ صَلَاةُ مُلَاقٍ الْإِنْحِ) وَكَذَا لَوْ فَرَشَ ثَوْبًا مَهْلَهْلًا عَلَيْهِ وَمَاسَهُ مِنَ الْفَرْجِ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ فَرَشَهُ عَلَى الْحَرِيرِ أَتَجَّهَ بَقَاءُ التَّحْرِيمِ نِهَايَةً. وَقَوْلُهُ: (وَكَذَا الْإِنْحِ) الْأُولَى مِنْهُ مَا لَوْ فَرَشَ الْإِنْحِ؛ لِأَن هَذَا مِنْ إِفْرَادٍ مَا فِي الْمُثْنِ. قوله: (نَحْوُ سَرِيرٍ عَلَى نَجَسٍ) أَيْ قَوَائِمُهُ فِي نَجَسٍ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ حُسِبَ بِمَحَلِّ نَجَسٍ صَلَّى وَتَجَافَى عَنِ التَّجَسُّ قَدَرًا مَا يُمَكِّنُهُ وَلَا يَجُوزُ لَهُ وَضْعُ جَبْهَتِهِ بَلْ يَتَحَنَّى لِلْسُّجُودِ إِلَى قَدَرٍ لَوْ زَادَ عَلَيْهِ لَاقَى التَّجَسُّ ثُمَّ يُعِيدُ مُغْنِي

الماءِ أَوْ لَا يَطْهَرُ؛ لِأَنَّا أَعْطَيْنَاهُ حُكْمَ مَا تَنَجَّسَ جَمِيعُهُ فِي وُجُوبِ غَسْلِ الْجَمِيعِ فَلْيَكُنْ مِثْلَهُ فِي كُلِّ مَا يُعْتَبَرُ تَطْهِيرُهُ فَلَا يَطْهَرُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ؛ لِأَنَّا لَا نَطْهَرُ بِالشَّكِّ، وَقَدْ أَعْطَيْنَا الْجُزْءَ الْمُمَاسَ لِلْمَاءِ حُكْمَ مُحَقِّقِ النَّجَاسَةِ وَإِنْ حَكَمْنَا بِطَهَارَةِ الْمَاءِ؛ لِأَنَّا لَا نَتَجَسُّ بِالشَّكِّ فِيهِ نَظَرًا. قوله: (وَالْإِنْحِ) لَمْ يَطْهَرْ مِنْهُ شَيْءٌ) مَحَلُّهُ أَخْذًا مِنَ التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ إِذَا صَارَ الطَّرْفُ التَّجَسُّ مُمَاسًا لِلْمَاءِ وَإِلَّا كَانَ صَبَّ عَلَى أَعْلَى الطَّرَفِ الْمُدَلِّي فِي الْجَفْنَةِ وَنَزَلَ الْمَاءُ عَلَى مَا فِي الْجَفْنَةِ مِنْ بَاقِيهِ وَاجْتَمَعَ فِيهَا وَلَمْ يَصِلْ إِلَى أَوَّلِ الْمَغْسُولِ طَهَّرَ كَالْمَغْسُولِ فِي غَيْرِ الْجَفْنَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

أَوْ شَادَهُ يَنْحَوِي يَدَهُ (عَلَى نَجِسٍ) وَإِنْ لَمْ يَشُدَّ بِهِ (إِنْ تَحَوَّكَ) هَذَا الشَّيْءُ الَّذِي عَلَى النَّجَسِ (يَحَوِّكِيهِ) لِحَمَلِهِ مُتَّصِلًا بِنَجَسٍ وَفِيهِ الْخِلَافُ الْآتِي أَيْضًا وَإِنْ أَوْهَمَ خِلَافَهُ قَوْلُهُ (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَوَّكَ) بِهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِنِسْبَتِهِ إِلَيْهِ كَالْعِمَامَةِ وَفَرَّقَ الْمُقَابِلَ بَيْنَهُمَا مَمْنُوعٌ وَإِنْ رَجَّحَهُ فِي الصَّغِيرِ وَاخْتَارَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَمَرَّ أَنَّهُ لَوْ أَمْسَكَ لِجَامِ دَابَّةٍ وَبِهَا نَجَاسَةٌ ضَرَّ فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ وَخَرَجَ بِعَلَى نَجَسٍ الْحَبْلُ الْمَشْدُودُ بِطَاهِرٍ مُتَّصِلٍ بِنَجَسٍ فَلَا يَضُرُّ إِلَّا إِنْ كَانَ ذَلِكَ الطَّاهِرُ يَنْجَرُ، وَهُوَ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ مِنَ النَّجَسِ بِجَرِّهِ كَسَفِينَةٍ صَغِيرَةٍ فِي الْبَرِّ، وَالَّذِي يَظْهَرُ اعْتِبَارُ انْجِرَارِهِ بِالْفِعْلِ لَوْ أَرَادَهُ لَا بِالْقُوَّةِ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى حَامِلًا لَهُ إِلَّا حِينَئِذٍ وَعَبَّرُوا فِي النَّجَسِ بِالْمُتَّصِلِ وَفِي الطَّاهِرِ بِالْمَشْدُودِ

وَنَهَايَةُ قَالِ ع ش قَوْلُهُ م ر صَلَّى أَيِ الْفَرْضِ فَقَطْ . وَقَوْلُهُ م ر لَوْ زَادَ عَلَيْهِ الْخُ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ وَلَا كَفَيْهِ بِالْأَرْضِ وَيُقَلَّ عَنْ قِتَاوَى الشَّارِحِ م ر التَّضْرِيحُ بِذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْ اه. ع ش. قُود: (أَوْ شَادَهُ الْخُ) عَطَفَ عَلَى قَابِضٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ نَحْوَ قَابِضٍ كَشَادَ يَنْحَوِي يَدَهُ (طَرَفَ شَيْءٍ) كَحَبْلِ طَرَفُهُ الْآخَرُ نَجَسٌ أَوْ مَوْضُوعٌ (عَلَى نَجَسٍ الْخُ) وَهَذَا الْمَزْجُ أَحْسَنُ. قُود: (قَوْلُهُ وَكَذَا الْخُ) أَيِ الْفَضْلُ بِكَذَا. قُود: (وَمَرَّ) أَيِ فِي فَضْلِ الْإِسْتِثْبَالِ. قُود: (وَبِهَا نَجَاسَةٌ) أَيِ وَلَوْ فِي غَيْرِ فَمِهَا. قُود: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ فِي الْبَرِّ زَادَ النَّهْيَةَ عَقِبَهُ أَمْ فِي الْبَحْرِ كَمَا أَفَادَهُ الشَّيْخُ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ اه. قُود: (وَخَرَجَ بِعَلَى نَجَسٍ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى وَلَوْ كَانَ طَرَفُ الْحَبْلِ مُلْقَى عَلَى سَاجٍ نَحْوِ كَلْبٍ، وَهُوَ مَا يُجْعَلُ فِي عُتْقِهِ أَوْ مَشْدُودًا بِدَابَّةٍ أَوْ بِسَفِينَةٍ صَغِيرَةٍ بَحِيثٌ تَنْجَرُ بِجَرِّ الْحَبْلِ أَوْ قَابِضِهِ يَحْمِلَانِ نَجَسًا أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ بِخِلَافِ سَفِينَةٍ كَبِيرَةٍ لَا تَنْجَرُ بِجَرِّهِ فَإِنَّهُ كَالدَّارِ وَلَا فَرْقَ فِي السَّفِينَةِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ فِي الْبَحْرِ أَوْ فِي الْبَرِّ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي الْبَرِّ لَمْ تَبْطُلْ قَطْعًا صَغِيرَةً كَانَتْ أَوْ كَبِيرَةً. اه. وَقَوْلُهُ أَوْ مُتَّصِلًا بِهِ الْخُ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الْأَسْنَى: وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى السَّفِينَةِ أَوْ الدَّابَّةِ طَرَفُ حَبْلِ طَاهِرٍ وَطَرَفُهُ الْآخَرُ مَوْضُوعٌ عَلَى نَجَاسَةٍ بِالْأَرْضِ مَثَلًا وَقَبْضُ الْمُصَلِّي حَبْلًا آخَرَ طَاهِرًا مَشْدُودًا بِهَا أَيِ عِنْدَ النَّهْيَةِ وَالتَّخْفَةِ بَلْ أَوْ مَوْضُوعًا عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ شَدَّ عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ أَنَّهُ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ فَلْيُرَاجِعْ اه. قُود: (الْمَشْدُودُ) قَيَّدَ عِنْدَ النَّهْيَةِ أَيْضًا وَاعْتَمَدَهُ ع ش وَالشَّوَبَرِيُّ وَشَيْخُنَا دُونَ الْأَسْنَى وَالْمُغْنِيِّ. قَالَ الْكُرْدِيُّ: وَحَاصِلُ مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ فِي كُتُبِهِ وَوَأَقَّ عَلَيْهِ الْخَطِيبُ وَالْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ فِي النَّهْيَةِ وَوَالِدُهُ فِي شَرْحِ نَظْمِ الزُّبَيْدِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّهُ إِنْ وَضَعَ طَرَفَ الْحَبْلِ بِغَيْرِ نَحْوٍ شَدَّ عَلَى جُزْءٍ طَاهِرٍ مِنْ شَيْءٍ مُتَّجِسٍ كَسَفِينَةٍ أَوْ عَلَى شَيْءٍ طَاهِرٍ مُتَّصِلٍ بِنَجَسٍ كَسَاجٍ كَلْبٍ لَمْ يَضُرَّ مُطْلَقًا أَوْ وَضَعَهُ عَلَى نَفْسِ النَّجَسِ وَلَوْ بَلَا نَحْوٍ شَدَّ ضَرَّ مُطْلَقًا. وَإِنْ شَدَّ عَلَى الطَّاهِرِ الْمُتَّصِلِ بِالنَّجَسِ نَظَرُ إِنْ انْجَرَّ بِجَرِّهِ ضَرَّ وَلَا فَلَ اه. وَقَوْلُهُ: وَوَأَقَّهِ الْخَطِيبُ. لَعَلَّهُ فِي غَيْرِ الْمُغْنِيِّ وَالْإِقْنَاعِ فَلْيُرَاجِعْ وَلَا فَهُوَ فِيهِمَا مُوَافِقٌ لِمَا فِي الْأَسْنَى كَمَا مَرَّ وَيَأْتِي. قُود: (فِي الْبَرِّ) لَيْسَ بِقَيَّدٍ عِنْدَ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيُّ وَغَيْرُهُمَا كَمَا مَرَّ. قُود: (لَا بِالْقُوَّةِ) يُنْظَرُ مَا الْمُرَادُ بِالْقُوَّةِ الَّتِي تَفَاهَا فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهَا أَنَّهُ لَمْ يَجَرِّهِ بِالْفِعْلِ لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَجَرِّهِ

قُود: (لَا بِالْقُوَّةِ) يُنْظَرُ مَا الْمُرَادُ بِالْقُوَّةِ الَّتِي تَفَاهَا فَإِنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِهَا إِنْ لَمْ يَجَرِّهِ بِالْفِعْلِ لَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ يَجَرِّهِ بِالْفِعْلِ فَهَذَا مَعْنَى مَا قَبْلَهُ وَإِنْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلْيُبَيِّنْ.

أَي نَحْوِهِ لِيُضَوِّحَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا مِمَّا تَقَرَّرَ، وَهُوَ أَنَّ مُحْمُولَهُ مُمَاسٌ لِنَجَسٍ فِي الْأَوَّلِ فَلَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ نَحْوُ شُدِّهِ بِهِ بِخِلَافِهِ فِي الثَّانِي فَإِنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّجَاسَةِ وَاسِطَةً فَاشْتَرَطَ ارْتِبَاطُ بَيْنِ مُحْمُولِهِ وَالنَّجَسِ وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِنَحْوِ شُدِّ طَرَفِ الْحَبْلِ بِذَلِكَ الطَّاهِرِ الْمُتَّصِلِ بِالنَّجَسِ (فَلَوْ جَعَلَهُ) أَي طَرَفَ مَا ذَكَرَ (تَحْتَ رِجْلِهِ) وَصَلَّى (صَحَّحْتَ) صَلَاتَهُ (مُطْلَقًا) تَحْرُكٌ أَمْ لَا لِأَنَّهُ لَيْسَ حَامِلًا فَأَشْبَهَ صَلَاتَهُ عَلَى نَحْوِ بِسَاطٍ مَفْرُوشٍ عَلَى نَجَسٍ أَوْ بَعْضِهِ الَّذِي لَا يُمَاسُّهُ نَجَسٌ.

(وَلَا يَضُرُّ نَجَسٌ) يُجَاوِزُ مَحَلَّ صَلَاتِهِ وَإِنْ كَانَ (يُحَاذِي صَدْرَهُ) أَوْ غَيْرَهُ (فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) أَوْ غَيْرِهِمَا (عَلَى الصَّحِيحِ) لِعَدَمِ مُلَاقَاتِهِ لَهُ نَعَمْ تُكْرَهُ صَلَاتُهُ بِإِزَاءِ مُتَنَجِّسٍ فِي إِحْدَى جِهَاتِهِ إِنْ قَرَّبَ مِنْهُ بَحِثٌ يُنْسَبُ إِلَيْهِ لَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(وَلَوْ وَصَلَ) مَعْصُومٌ إِذْ غَيْرُهُ لَا يَأْتِي فِيهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِأَنَّهُ لَمَّا أَهْدَرَ لَمْ يُبَالِ بِضَرَرِهِ فِي جَنْبِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ خَشِيَ مِنْهُ فَوَاتَ نَفْسِهِ (عَظْمُهُ) لِاخْتِلَالِهِ وَخَشْيَةِ مُبِيحٍ تَيْتَمُّ إِنْ لَمْ يَصِلْهُ (بِنَجَسٍ).....

بِالْفِعْلِ فَهَذَا مَعْنَى مَا قَبْلَهُ وَإِنْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلْيُبَيِّنْ سَم. أَقُولُ: وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ لِيَطْرُقَ نَحْوُ مَرَضٍ وَلَوْ كَانَ صَحِيحًا مُعْتَدِلَ الْقُوَّةِ أَمْكَنَتْ جَرُّهُ بِالْفِعْلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ نَحْوِهِ) أَي كَاللَّصَنِ. □ فَوَدَّ: (فَاشْتَرَطَ الْإِنْفَ) خِلَافًا لِلْأَسْنَى وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُ.

(تَنْبِيهُ): لَا يُشْتَرَطُ فِي اتِّصَالِ بِسَاجِرِ الْكَلْبِ وَلَا بِمَا ذَكَرَ مَعَهُ أَي مِنَ الدَّابَّةِ وَالسَّفِينَةِ الصَّغِيرَةِ أَنْ يَكُونَ مَشْدُودًا بِهِ بَلْ الْإِلْقَاءُ عَلَيْهِ كَافٍ كَمَا عَبَّرَتْ بِهِ فِي السَّاجِرِ قَالَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَا حَاجَةَ لِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ مَشْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ يَوْمُهُمْ خِلَافَ الْمُرَادِ اه. □ فَوَدَّ: (أَي طَرَفَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلَوْ وَصَلَ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَي طَرَفَ مَا ذَكَرَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى: أَي طَرَفَ مَا طَرَفُهُ الْآخَرُ نَجَسٌ أَوْ الْكَائِنُ عَلَى نَجَسٍ اه. □ فَوَدَّ: (تَحْرُكٌ) أَي بِحَرَكَتِهِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَيْسَ حَامِلًا) أَي لَهُ وَلَا لِإِسَاءَةِ نِهَايَةٍ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَعْضُهُ الْإِنْفَ) عَظْفٌ عَلَى مَفْرُوشٍ. قَوْلُ الْمُتَنِ (وَلَا يَضُرُّ الْإِنْفَ) أَي فِي صِحَّةِ صَلَاتِهِ نِهَايَةٍ. □ فَوَدَّ: (مَحَلَّ صَلَاتِهِ) وَهُوَ مُمَاسٌ بَدَنَهُ وَثَوْبَهُ سَم. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ يُحَاذِي صَدْرَهُ أَوْ غَيْرَهُ الْإِنْفَ) شَمِلَ مَا ذَكَرَ مَا لَوْ صَلَّى مَاشِيًا وَبَيْنَ خُطَوَاتِهِ نَجَاسَةٌ مُعْنَى وَنِهَايَةٍ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ تُكْرَهُ الْإِنْفَ) قَالَ بَعْضُهُمْ وَعُمُومُ كَلَامِهِمْ يَتَنَاوَلُ السَّفَفَ وَلَا قَائِلَ بِهِ وَيَرِدُ بَأَنَّهُ تَارَةٌ يَقْرُبُ مِنْهُ بَحِثٌ يَمُدُّ مُحَاذِيًا لَهُ عُرْفًا وَالْكَرَاهَةُ حَبِيتُ ظَاهِرَةٌ، وَتَارَةٌ لَا فَلَ كَرَاهَةُ نِهَايَةٍ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ (سَمِ): (وَلَوْ وَصَلَ عَظْمُهُ الْإِنْفَ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ الْوَاصِلُ غَيْرَ مَعْصُومٍ لَكِنْ قَبْدَهُ حَجَّ بِالْمَعْصُومِ وَلَعَلَّ عَدَمَ تَقْيِيدِ الشَّارِحِ مَرَّيْنِ وَالْمُعْنَى بِالْمَعْصُومِ جَرَى عَلَى مَا قَدَّمَهُ فِي التَّيْمُنِ مِنْ أَنَّ الزَّانِي الْمُحَصَّنَ وَنَحْوَهُ مَعْصُومٌ عَلَى نَفْسِهِ وَتَقْيِيدُ حَجَّ جَرَى عَلَى مَا قَدَّمَهُ ثُمَّ مِنْ أَنَّهُ هَذَرَعٌ ش. □ فَوَدَّ: (لِاخْتِلَالِهِ) أَي بِكُسْرِ وَنَحْوِهِ نِهَايَةٍ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَخَشْيَةِ مُبِيحٍ تَيْتَمُّ الْإِنْفَ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ التَّجَسُّصُ صَالِحًا وَطَّاهِرًا كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ يُعِيدُ الْعُضْوَ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ

□ فَوَدَّ: (مَحَلَّ صَلَاتِهِ) وَهُوَ مُمَاسٌ بَدَنَهُ وَثَوْبَهُ.

من العظم ولو مُغَلَّظًا ومِثْلُ ذلك بالأولى دَهْنُهُ بِمُغَلَّظٍ أو رِبْطُهُ بِهِ (لِفَقْدِ الطَّاهِرِ) الصَّالِحِ لِلْوَصْلِ
كَأَنَّ قَالَ خَبِيرٌ ثِقَةً إِنَّ النَجَسَ أو المُغَلَّظَ أَسْرَعَ فِي الْجَبْرِ أو مع وجوده، وهو من آدَمِيٍّ.....

غير شَيْنٍ فَاحِشٍ، والثَّانِي مع الشَّيْنِ الْفَاحِشِ فَيَنْبَغِي تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (مِنْ الْعِظَمِ) إِلَى قَوْلِهِ:
(كَمَا أَطْلَقَاهُ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (مُحْتَرَمٌ)، وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (كَأَنَّ قَالَ خَبِيرٌ) إِلَى (أَوْ مع
وُجُودِهِ). هـ قَوْلُهُ: (مِنْ الْعِظَمِ الْإِنْخ) وَلَوْ وَجَدَ عِظَمٌ مَيْتَةً لَا يُؤْكَلُ لَحُمُهَا وَعِظَمٌ مُغَلَّظٌ وَكُلُّ مِنْهُمَا صَالِحٌ
وَجِبَ تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ، وَلَوْ وَجَدَ عِظَمٌ مَيْتَةً مَا يُؤْكَلُ وَعِظَمٌ مَيْتَةً مَا لَا يُؤْكَلُ مِنْ غَيْرِ مُغَلَّظٍ وَكُلُّ مِنْهُمَا
صَالِحٌ تَخَيَّرَ فِي التَّقْدِيمِ؛ لِأَنَّهُمَا مُسْتَوِيَانِ فِي التَّجَاسُّعِ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا، وَكَذَا يَجِبُ تَقْدِيمُ عِظَمِ الْخِزِيرِ
عَلَى الْكَلْبِ لِلْخِلَافِ عِنْدَنَا فِي الْخِزِيرِ دُونَ الْكَلْبِ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ بِالْأَوَّلَى الْإِنْخ) لَعَلَّ وَجْهَهَا
أَنَّ الْعِظَمَ يَدُومُ وَمَعَ ذَلِكَ غُفِيَ عَنْهُ، وَالذَّهْنُ وَنَحْوُهُ وَمَا لَا يَدُومُ فَهُوَ أَوَّلَى بِالْعُقُوعِ ش.

قَوْلُ (سَيِّئِ): (لِفَقْدِ الطَّاهِرِ) أَي بِمَحَلٍّ يَصِلُ إِلَيْهِ قَبْلَ تَلَفِ الْعُضْوِ أو زِيَادَةِ ضَرَرِهِ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فَمِنْ
عَجَزَ عَنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ أو نَحْوِهَا حَيْثُ قَالُوا يَجِبُ عَلَيْهِ السَّمْعُ لِلْعِلْمِ وَإِنْ طَالَ، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا
يُطْلَبُ مِنْهُ الْمَاءُ فِي التَّيْمُمِ بِمَشَقَّةٍ تَكَرَّرَ الطَّلَبُ لِلْمَاءِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَعِبَارَةُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ لَمْ يُبَيِّنْ ضَابِطَ
الْفَقْدِ وَلَا يَبْعُدُ ضَبْطُهُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ بَلَا مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَيَنْبَغِي وَجُوبُ الطَّلَبِ عِنْدَ احْتِمَالِ
وُجُودِهِ لَكِنْ أَيُّ حَدٍّ يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْهُ انْتَهَى. أَقُولُ: وَلَا نَظَرَ لِهَذَا التَّوَقُّفِ ع ش، وَهُوَ الظَّاهِرُ وَمَا نَقَلَهُ
عَنْ سَمٍ هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا فِي أَيْدِينَا مِنْ نُسخَةٍ، وَفِي الْبَصْرِيِّ بَعْدَ نَقْلِهِ عِبَارَةُ سَمٍ مِنْ نُسخَةٍ سَقِيمَةٍ مَا نَصَّهُ:
وَكَانَ فِي آخِرِ عِبَارَةِ سَمٍ سَقَطًا وَأَضْلَهُ: إِنَّ وَجَدَ بِمَحَلٍّ يَجِبُ الطَّلَبُ لِلْمَاءِ مِنْهُ، كَأَنَّهُ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى
مَجِيءِ التَّفْصِيلِ الْمَارِّ فِي التَّيْمُمِ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ اه. هـ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ قَالَ خَبِيرٌ ثِقَةً الْإِنْخ) وَفَاقًا لِلْمَعْنَى وَخِلَافًا

هـ قَوْلُهُ: (لِفَقْدِ الطَّاهِرِ) لَمْ يُبَيِّنْ ضَابِطَ الْفَقْدِ وَلَا يَبْعُدُ ضَبْطُهُ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ بَلَا مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً
وَيَنْبَغِي وَجُوبُ الطَّلَبِ عِنْدَ احْتِمَالِ وُجُودِهِ لَكِنْ أَيُّ حَدٍّ يَجِبُ الطَّلَبُ مِنْهُ. هـ قَوْلُهُ: (كَأَنَّ قَالَ خَبِيرٌ ثِقَةً
الْإِنْخ) فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ قَالَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ إِنَّ لَحْمَ الْآدَمِيِّ لَا يَتَجَبَّرُ سَرِيعًا إِلَّا بِعِظَمِ نَحْوِ كَلْبٍ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ
فَيَتَبَجَّهُ أَنَّهُ عُذْرٌ، وَهُوَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي التَّيْمُمِ فِي بَطْءِ الْبُرْءِ اه. وَمَا تَفَقَّهَ مَزْدُودٌ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ وَعِظَمُ
غَيْرِهِ مِنَ الْآدَمِيِّينَ فِي تَحْرِيمِ الْوَصْلِ بِهِ وَوُجُوبِ نَزْعِهِ كَالْعِظَمِ النَّجَسِ وَلَا فَرْقَ فِي الْآدَمِيِّ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ
مُحْتَرَمًا أَوْ لَا كَمُرْتَدٍّ وَحَرْبِيٍّ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ فَقَدْ نَصَّ فِي الْمُخْتَصَرِ بِقَوْلِهِ وَلَا يَصِلُ مَا انْكَسَرَ
مِنْ عِظَمِهِ إِلَّا بِعِظَمٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ذَكَاً وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَبْرِ بِعِظَمِ الْآدَمِيِّ مُطْلَقًا فَلَوْ وَجَدَ نَجَسًا
يَصْلُحُ وَعِظَمٌ آدَمِيٌّ كَذَلِكَ وَجِبَ تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ اه وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِدْ نَجَسًا يَصْلُحُ جَازَ الْوَصْلِ بِعِظَمِ
الْآدَمِيِّ. وَقَوْلُهُ: كَالْعِظَمِ النَّجَسِ. قَضَيْتُهُ جَوَازَ الْوَصْلِ بِهِ إِذَا فَقَدَ غَيْرَهُ وَامْتِنَاعَهُ إِذَا وَجَدَ غَيْرَهُ. هـ قَوْلُهُ:

(أَوْ مع وجوده، وهو من آدَمِيٍّ) هَذَا إِنَّمَا يَقْيِدُ امْتِنَاعَ الْجَبْرِ بِعِظَمِ الْآدَمِيِّ مَعَ وُجُودِ الصَّالِحِ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ
نَجَسًا وَبَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَجِدْ صَالِحًا غَيْرَهُ فَيَحْتَمِلُ حَيْثُ جَوَازُ الْجَبْرِ بِعِظَمِ الْآدَمِيِّ الْمَيْتِ كَمَا يَجُوزُ
لِلْمُضْطَرِّ أَكْلَ الْآدَمِيِّ الْمَيْتِ إِذَا فَقَدَ غَيْرَهُ وَإِنْ لَمْ يَخْشَ إِلَّا مُبِيحَ التَّيْمُمِ فَقَطَّ كَمَا يَقْيِدُهُ كَلَامُ الشَّارِحِ

مُحْتَرَمٌ (فَمَعْدُورٌ) فِي ذَلِكَ فَتَصِحَّ صَلَاتُهُ لِلضَّرُورَةِ وَلَا يَلْزُمُهُ نَزْعُهُ وَإِنْ وَجَدَ طَاهِرًا صَالِحًا كَمَا أَطْلَقَاهُ وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ فِيهِ مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً وَإِنْ لَمْ تُبَحِّ التَّيْتُمُ وَلَا يُقَاسُ بِمَا

لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ: وَلَوْ قَالَ أَهْلُ الْخَبَرَةِ إِنَّ لَحْمَ الْآدَمِيِّ لَا يَنْجَبِرُ سَرِيعًا إِلَّا بِعَظْمٍ نَحْوِ كَلْبٍ، قَالَ الْإِسْنَوِيُّ: فَيَنْبَغِي أَنَّهُ عُدْرٌ، وَهُوَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي التَّيْتُمِ فِي بَطْنِ الْبُرْءِ اهـ. وَمَا تَفَقَّهَ مَرْدُودٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ وَعَظْمٌ غَيْرُهُ مِنَ الْآدَمِيِّينَ فِي تَحْرِيمِ الْوَضَلِ بِهِ وَوُجُوبِ نَزْعِهِ كَالْعَظْمِ النَّجِسِ وَلَا فَرْقٌ فِي الْآدَمِيِّ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُحْتَرَمًا أَوْ لَا كَمُزِنْدٍ وَخَرْبِيٍّ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَقَدْ نَصَّ فِي الْمُخْتَصَرِ بِقَوْلِهِ: وَلَا يَصِلُ إِلَى مَا انْكَسَرَ مِنْ عَظْمِهِ إِلَّا بِعَظْمٍ مَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ ذَكِيًّا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَبْرِ بِعَظْمِ الْآدَمِيِّ مُطْلَقًا فَلَوْ وَجَدَ نَجَسًا يَصْلُحُ وَعَظْمٌ آدَمِيٌّ كَذَلِكَ وَجِبَ تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ اهـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِهِمَا وَوَأَفَقَهُ ع ش وَالرَّشِيدِيُّ مَا نَفَسَهُ وَقَضَيْتُهُ أَيِ قَوْلِ م ر وَجِبَ تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِدْ نَجَسًا يَصْلُحُ جَازَ بِعَظْمِ الْآدَمِيِّ اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ هُوَ السُّبْكِيُّ تَبَعًا لِلْإِمَامِ وَغَيْرُهُ مَنَهِجٌ وَنَقَلَ الْمَحَلِّيُّ عَنْ قَضِيَّةِ كَلَامِ التَّيْمَةِ وَقَوْلُهُ م ر، وَهُوَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرُوهُ الْخَجَرِيُّ عَلَيْهِ حَجٌّ وَقَوْلُهُ وَعَظْمٌ غَيْرُهُ الْخَجَرِيُّ أَيِ غَيْرِهِ الْوَاصِلِ مِنَ الْآدَمِيِّينَ وَمَفْهُومُهُ أَنَّ عَظْمَ نَفْسِهِ لَا يَمْتَنِعُ وَضْلُهُ بِهِ وَنُقِلَ عَنْ حَجٍّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ جَوَازُ ذَلِكَ تَفْلًا عَنِ الْبُلْقِينِي وَغَيْرِهِ لَكِنَّ عِبَارَةَ ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ. وَعَظْمُ الْآدَمِيِّ وَلَوْ مِنْ نَفْسِهِ فِي تَحْرِيمِ الْوَضَلِ بِهِ وَوُجُوبِ نَزْعِهِ كَالنَّجَسِ اهـ. صَرِيحَةٌ فِي الْإِمْتِنَاعِ وَيَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّ الْإِمْتِنَاعِ بِعَظْمِ نَفْسِهِ إِذَا أَرَادَ نَقْلَهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ أَمَا إِذَا وَضَلَ عَظْمٌ يَدَهُ بِيَدِهِ مَثَلًا فِي الْمَحَلِّ الَّذِي أُبَيِّنَ مِنْهُ فَالظَّاهِرُ الْجَوَازُ؛ لِأَنَّهُ إِضْلَاحٌ لِلْمُتَفَصِّلِ مِنْهُ ثُمَّ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْوَضَلِ بِعَظْمِ الْآدَمِيِّ أَيِ إِذَا فَقَدْ غَيْرَهُ مُطْلَقًا أَنَّهُ لَا فَرْقٌ بَيْنَ كَوْنِهِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى فَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ الْوَضَلُ بِعَظْمِ الْأُنْثَى وَعَكْسُهُ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ وَضُوءُهُ وَوُضُوءُ غَيْرِهِ بِمَسِّهِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا مَكْشُوفًا وَلَمْ تُحْلَلِ الْحَيَاةُ؛ لِأَنَّ الْعَضْوَةَ الْمُبَانَ لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَسِّهِ إِلَّا إِذَا كَانَ مِنَ الْفَرْجِ وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ اسْمُهُ. وَقَوْلُهُ م ر: مُطْلَقًا أَيِ حَيْثُ وَجَدَ مَا يَصْلُحُ لِلْجَبْرِ وَلَوْ نَجَسًا. وَقَوْلُهُ م ر: فَلَوْ وَجَدَ نَجَسًا أَيِ وَلَوْ مُغْلَطًا اهـ. ع ش. ٥ قَوْلُهُ: (مُخْرِمٌ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ عِنْدَ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ. ٥ قَوْلُهُ: (فَتَصِحَّ صَلَاتُهُ الْخَجَرِيُّ) قَالَ م ر: وَحَيْثُ عُدْرٌ وَلَمْ يَجِبِ التَّرْعُ صَارَ لِذَلِكَ الْعَظْمِ النَّجِسِ، وَلَوْ قَبْلَ اسْتِبَارِهِ بِاللَّحْمِ حُكْمُ جُزْئِهِ الظَّاهِرِ حَتَّى لَا يَضُرَّ مَسُّ غَيْرِهِ لَهُ مَعَ الرُّطُوبَةِ وَحَمْلُهُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يُنَجَسُ مَاءٌ قَلِيلًا لَأَقَاهُ اهـ. س م. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَجَدَ الْخَجَرِيُّ) وَلَمْ يَخَفْ مِنْ نَزْعِهِ ضَرَرًا خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ٥ قَوْلُهُ: (وَيَنْبَغِي الْخَجَرِيُّ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى أَيْضًا خِلَافَهُ. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تُبَحِّ التَّيْتُمُ) فَرَّ بِذَلِكَ مِنْ لُزُومِ اتِّحَادِ الشَّقَيْنِ س م.

الْآتِي فِي مَبْنَحِ الْإِضْطِرَارِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيَقَاءِ الْعَظْمِ هُنَا فَالْإِمْتِنَاعُ دَائِمٌ بِخِلَافِ ذَاكَ وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ قَوْلُهُ الْآتِي: وَمِثْلُهُ الْخَجَرِيُّ. ٥ قَوْلُهُ: (فَمَعْدُورٌ) قَالَ م ر: حَيْثُ عُدْرٌ وَلَمْ يَجِبِ التَّرْعُ صَارَ لِذَلِكَ الْعَظْمِ النَّجِسِ وَلَوْ قَبْلَ اسْتِبَارِهِ بِاللَّحْمِ حُكْمُ جُزْئِهِ الظَّاهِرِ حَتَّى لَا يَضُرَّ مَسُّ غَيْرِهِ لَهُ مَعَ الرُّطُوبَةِ أَوْ حَمْلُهُ بِهِ فِي الصَّلَاةِ وَلَا يُنَجَسُ مَاءٌ قَلِيلًا لَأَقَاهُ اهـ. ٥ قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ تُبَحِّ التَّيْتُمُ) فَرَّ بِذَلِكَ مِنْ لُزُومِ اتِّحَادِ الشَّقَيْنِ.

يَأْتِي لِعُذْرِهِ هَذَا لَا تَمَّ (وَالَا) بِأَنْ وَصَلَهُ يَنْجِسَ مَعَ وُجُودِ طَاهِرٍ صَالِحٍ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ وَصَلَهُ يَعْظُمُ
 آدَمِيُّ مُحْتَرَمٌ مَعَ وُجُودِ نَجِسٍ أَوْ طَاهِرٍ صَالِحٍ (وَجَبَّ نَزْعُهُ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا ظَاهِرًا)، وَهُوَ مَا
 يُبِيحُ التَّيَمُّمَ وَإِنْ تَأَلَّمَ وَاسْتَرَّ بِاللَّحْمِ فَإِنْ امْتَنَعَ أَجْبَرَهُ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ وَجُوبًا كَرَدُ الْمَغْضُوبِ
 وَلَا تَصِيحُ صَلَاتُهُ قَبْلَ نَزْعِ النَجَسِ لِتَعَدِّيهِ بِحَمْلِهِ مَعَ سَهْوَةِ إِزَالَتِهِ. فَإِنْ خَافَ ذَلِكَ.....

□ قَوْلُهُ: (مَعَ وُجُودِ طَاهِرٍ الْخ) أَي أَوْ لَمْ يَخْتَجِ لِلْوُضَلِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مُخْتَرَمٌ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ عِنْدَ
 التَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. □ قَوْلُهُ: (مَعَ وُجُودِ نَجِسٍ الْخ) يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا عَظْمَ آدَمِيٍّ وَصَلَّ بِهِ، وَهُوَ
 ظَاهِرٌ وَيَتَّبَعِي تَقْدُّمَ عَظْمِ الْكَافِرِ عَلَى غَيْرِهِ، وَأَنَّ الْعَالَمَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ فِي غَيْرِ التَّبَيُّعِ ش. وَفِي
 سَمِ وَالرَّشِيدِيٍّ مِثْلُهُ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيَتَّبَعِي الْخ).

قَوْلُ (السِّي): (وَجَبَّ نَزْعُهُ الْخ) أَي وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوَاصِلُ مُكَلَّفًا مُخْتَارًا عِنْدَ الشَّارِحِ كَمَا يَأْتِي فِي الْوُشْمِ
 وَيَشْرُطُ أَنْ يَكُونَ مُكَلَّفًا مُخْتَارًا عِنْدَ التَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي.

قَوْلُ (السِّي): (إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا الْخ) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُهُ إِذَا كَانَ الْمَقْلُوعُ مِنْهُ مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ
 الصَّلَاةُ فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ كَمَا لَوْ وَصَلَهُ ثُمَّ جُنَّ فَلَا يُجْبَرُ عَلَى قَلْعِهِ إِلَّا إِذَا أَفَاقَ، أَوْ
 حَاضَتْ لَمْ تُجْبَرْ إِلَّا بَعْدَ الطَّهْرِ وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ مَا سَيَأْتِي فِي عَدَمِ التَّنَزُّعِ إِذَا مَاتَ لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِ اه. حَاشِيَةُ
 الشَّهَابِ الرَّفْعِيُّ عَلَى شَرْحِ الرَّوْضِ أَي وَمَعَ ذَلِكَ فَيَتَّبَعِي أَنَّهُ إِذَا لَاقَى مَا نَعَا أَوْ مَاءً قَلِيلًا نَجَّسَهُ، وَلَوْ قِيلَ
 بِوُجُوبِ التَّنَزُّعِ عَلَى وَلِيِّهِ مُرَاعَاةً لِلْأَصْلَحِ فِي حَقِّهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا وَقَدْ يَتَوَقَّفُ أَيْضًا فِي عَدَمِ وُجُوبِ التَّنَزُّعِ
 عَلَى الْحَائِضِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي وُجُوبِ التَّنَزُّعِ حَمْلُهُ لِنَجَاسَةٍ تَعْدِي بِهَا وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ مِنْهُ الصَّلَاةُ لِمَانِعٍ قَامَ بِهِ
 ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ ضَاقَ) فِي الْمُغْنِي، وَإِلَى الْمُتَنِّ فِي التَّهَآيَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا تَصِيحُ
 صَلَاتُهُ الْخ) وَيَتَّبَعِي عَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ نَجَاسَةُ الْمَاءِ الْقَلِيلِ وَالْمَانِعِ بِمُلَاقَاةِ غُضْوِهِ الْمُوصُولِ بِالنَّجَسِ قَبْلَ
 اسْتِثَارِهِ بِالْجِلْدِ وَعَدَمُ صِحَّةِ غَسْلِ غُضْوِهِ الْمَذْكُورِ عَنِ الطَّهَارَةِ لِنَجَاسَةِ الْمَاءِ الْمُحَاسِّ لِلنَّجَسِ الْمُتَّصِلِ بِهِ
 بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَجِبِ التَّنَزُّعُ فَيَتَّبَعِي م ر عَدَمُ نَجَاسَةِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ بِمُلَاقَاتِهِ وَصِحَّةُ غَسْلِهِ عَنِ الطَّهَارَةِ
 لِلْعَفْوِ عَنِ النَّجَسِ حِينَئِذٍ وَتَنْزِيلُهُ مَنْزِلَةَ جُزْئِهِ الطَّاهِرِ سَم. □ قَوْلُهُ: (لِتَعَدِّيهِ بِحَمْلِهِ الْخ) أَي فِي غَيْرِ مَعْدِنِهِ

□ قَوْلُهُ: (مَعَ وُجُودِ طَاهِرٍ) فَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْوُجُوبِ مَعَ فَقْدِ مَا ذَكَرَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا تَصِيحُ صَلَاتُهُ) وَيَتَّبَعِي عَلَى
 قِيَاسِ ذَلِكَ نَجَاسَةُ الْمَاءِ الْقَلِيلِ وَالْمَانِعِ بِمُلَاقَاةِ غُضْوِهِ الْمُوصُولِ بِالنَّجَسِ قَبْلَ اسْتِثَارِهِ بِالْجِلْدِ لِمُلَاقَاتِهِ
 نَجَاسَةً غَيْرَ مَقْفُوءٍ عَنْهَا لُؤُجُوبُ إِزَالَتِهَا وَعَدَمُ صِحَّةِ غَسْلِ غُضْوِهِ الْمَذْكُورِ عَنِ الطَّهَارَةِ لِنَجَاسَةِ الْمَاءِ
 الْمُحَاسِّ لِلنَّجَسِ الْمُتَّصِلِ بِهِ لِعَدَمِ الْعَفْوِ عَنْهُ لُؤُجُوبُ إِزَالَتِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَجِبِ التَّنَزُّعُ فَيَتَّبَعِي عَدَمُ
 نَجَاسَةِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ بِمُلَاقَاتِهِ وَصِحَّةُ غَسْلِهِ عَنِ الطَّهَارَةِ فَإِنْ قُلْتُ: فَضِيَّةٌ مَا ذَكَرْتُ أَنَّهُ إِذَا مَاتَ الْمُتَّعَدِّي
 بِالْجَبْرِ قَبْلَ اسْتِثَارِ النَّجَسِ بِالْجِلْدِ لَا يَصِحُّ غَسْلُهُ، وَهُوَ خِلَافُ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ. قُلْتُ: لَعَلَّهُمْ جَعَلُوهُ
 بَعْدَ الْمَوْتِ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُتَّعَدِّي لِسُقُوطِ وُجُوبِ التَّنَزُّعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي: وَيَنْجَسُ
 بِهِ مَا لَاقَاهُ.

ولو نحو شين وبُطءٍ بُرءٍ لم يلزمه نزعه لِعُذْرِهِ بل يحُرِّمُ كما في الأنوار وتصحُّ صلاته معه بلا إعادة (قيل) يلزمه نزعه (وإن خاف) مبيح تيمُّم لِعُذْرِهِ (فإن مات) من لزمه النزح قبله (لم يُنزَّح) أي لم يجب نزعه (على الصحيح) لأن فيه هتكاً لِحُرْمَتِهِ أو لِسُقُوطِ الصَّلَاةِ الْمَأْمُورِ بِالنَّزْحِ لِأَجْلِهَا قال الرافعي فيحُرِّمُ على الأول دون الثاني وقضية اقتصار المجموع وغيره عليه اعتمادُ عَدَمِ الْحُرْمَةِ بل قال بعضهم إنَّه الأولى من الإبقاء لِكِنَّ الذي صرَّح به جمعٌ ونقله في البيان عن الأصحاب حُرْمَتُهُ مع تعليلهم بالثاني وقيل يجب نزعه لِقَلَّا يَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى حَامِلاً نَجَاسَةً أَيْ فِي الْقَبْرِ أَوْ مُطْلَقاً بِنَاءً عَلَى مَا قِيلَ إِنَّ الْعَائِدَ أَجْزَاءَ الْمَيِّتِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ جَمِيعُ أَجْزَائِهِ الْأَصْلِيَّةِ فَتَعَيَّنَ أَنَّ مُرَادَهُ الْأَوَّلَ وَيَجْرِي ذَلِكَ كُلُّهُ فَيَمْنُ دَاوَى جُرْحِهِ أَوْ حَشَاةٍ يَنْجَسُ أَوْ خَاطَهُ بِهِ أَوْ شَقَّ جِلْدَهُ فَخَرَجَ مِنْهُ دَمٌ كَثِيرٌ ثُمَّ بُنِيَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ لِأَنَّ الدَّمَ صَارَ ظَاهِراً فَلَمْ يَكْفِ اسْتِثَارُهُ كَمَا لَوْ قُطِعَتْ أُذُنُهُ ثُمَّ لَصِقَتْ بِحَرَارَةِ الدَّمِ.....

بِخِلَافِ شَارِبِ الْخَمْرِ فَإِنَّهُ تَصِحُّ صَلَاتُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَقَيَّأْ مَا شَرِبَهُ تَعَدِّيًا لِحُصُولِهِ فِي مَعْدِنِ التَّجَاسَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ نَحَوْ شَيْنٍ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ فِي غُضُو بِاطْنٍ ع ش. □ فَوُدَّ: (قَبْلَهُ) ظَرَفٌ لَا (مَاتَ) وَالضَّمِيرُ لِلنَّزْحِ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّ فِيهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ فَعَلَ بِهِ صَغِيرًا) فِي الْمَغْنِيِّ وَالنَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (قَالَ الرَّافِعِيُّ) إِلَى لَكِنَّ الَّذِي وَقَوْلَهُ أَوْ شَقَّ إِلَى وَفِي الْوُشْمِ. □ فَوُدَّ: (عَلَى الْأَوَّلِ) هُوَ قَوْلُهُ: لِأَنَّ فِيهِ الْإِنْخ. □ وَفَوُدَّ: (دُونَ الثَّانِي) هُوَ قَوْلُهُ: أَوْ لِسُقُوطِ الْإِنْخ. □ فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ الثَّانِي. □ فَوُدَّ: (وَالْمَشْهُورُ) أَيِ الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ فَوُدَّ: (لَكِنَّ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ جُمْلَةً وَنَقَلَهُ الْإِنْخ) وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ وَقَضِيَّةُ صِحَّةِ غَسَلِهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَرِ الْعَظْمُ التَّجَسُّمَ بِاللَّحْمِ مَعَ أَنَّهُ فِي حَالِ الْحَيَاةِ لَا يَصِحُّ غَسَلُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَكَأَنَّهُمْ اغْتَفَرُوا ذَلِكَ لِمُضْرُورَةِ هَتَكِ حُرْمَتِهِ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ اه. ع ش. □ فَوُدَّ: (الْأَوَّلِ) أَيِ فِي الْقَبْرِ. □ فَوُدَّ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ التَّقْصِيلِ الْمَذْكُورُ فِي الْوَضَلِ بِعَظْمِ نَجَسٍ (فَرَحَ): لَوْ غَسَلَ شَارِبُ الْخَمْرِ أَوْ نَجَسَ آخَرُ فَمَهْ وَصَلَّى صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَقَيَّأَ إِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ بَلَا ضَرَرٍ يُبِيحُ التَّيَمُّمَ وَإِنْ شَرِبَهُ لِعُذْرٍ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (فَيَمْنُ دَاوَى جُرْحِهِ الْإِنْخ) وَأَمَّا حُكْمُ الْحِمَصَةِ فِي مَحَلِّ الْكَيِّ الْمَعْرُوفَةِ فَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِنْ قَامَ غَيْرُهَا مَقَامَهَا فِي مُدَاوَاةِ الْجُرْحِ لَمْ يُغْفَرَ عَنْهَا وَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ مَعَ حَمْلِهَا، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ غَيْرُهَا مَقَامَهَا صَحَّتْ الصَّلَاةُ مَعَهَا وَلَا يَضُرُّ انْتِفَاحُهَا وَعَظْمُهَا فِي الْمَحَلِّ مَا دَامَتِ الْحَاجَةُ قَائِمَةً وَبَعْدَ انْتِهَاءِ الْحَاجَةِ يَجِبُ نَزْعُهَا فَإِنْ تَرَكَهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ضَرَّ وَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ ع ش وَبِرِمَاوِيِّ. □ فَوُدَّ: (أَوْ حَشَاةٍ الْإِنْخ) كَأَنَّ شَقَّ مَوْضِعًا مِنْ بَدَنِهِ وَجَعَلَ فِيهِ دَمًا مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (أَوْ خَاطَهُ بِهِ) أَيِ بِخَيْطٍ نَجَسٍ مُغْنِي. □ فَوُدَّ: (دَمٌ كَثِيرٌ) أَيِ؛ لِأَنَّهُ بِفِعْلِهِ فَلَمْ يُغْفَرَ عَنْهُ مَعَ كَثْرَتِهِ سَم. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ بُنِيَ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الدَّمِ الْكَثِيرِ. □ فَوُدَّ: (كَمَا لَوْ قُطِعَتْ أُذُنُهُ الْإِنْخ) أَيِ وَانْفَصَلَتْ بِالْكُلِّيَّةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَقِيَ لَهَا

□ فَوُدَّ: (بَلْ يَحْرُمُ) قَدْ تُشْكِلُ الْحُرْمَةُ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُبَالِغَةِ الْمَذْكُورَةِ. □ فَوُدَّ: (حُرْمَتُهُ) اعْتَمَدَهُ م ر.

□ فَوُدَّ: (دَمٌ كَثِيرٌ) أَيِ؛ لِأَنَّهُ بِفِعْلِهِ فَلَمْ يُغْفَرَ عَنْهُ مَعَ كَثْرَتِهِ.

وفي الوشم وإن فُعلَ به صَغِيرًا على الأوجه وتَوَهُمُ فَرَقِ إِنَّمَا يَتَأْتَى مِنْ حَيْثُ الْإِثْمُ وَعَدَمُهُ فَمَتَى أَمَكْنَهُ إِزَالَتُهُ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ فِيمَا لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ وَخَوْفٍ مُبِيحٍ تَيْتَمُّ فِيمَا تَعَدَّى بِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْوَصْلِ لَزِمَتْهُ وَلَمْ تَصِبْ صَلَاتُهُ وَتَنْجَسَ بِهِ مَا لاقاه وَإِلَّا فَلَا فَتَصِبْ إِمَامَتُهُ وَمَحَلُّ تَنْجِيسِهِ لِمَا لاقاه فِي الْحَالَةِ الْأُولَى مَا لَمْ يُكَسَّ اللَّحْمُ جِلْدًا رَقِيقًا لِمَنْعِهِ حِينَئِذٍ مِنْ مُمَاسَّةِ النَّجَسِ وَهُوَ الدَّمُ الْمُخْتَلِطُ بِنَحْوِ النِّيلَةِ وَلَوْ عَزَزَ إِبْرَةً مِثْلًا يَبْدِيهِ أَوْ انْفَرَزَتْ فَعَابَتْ أَوْ وَصَلَتْ لِدَمٍ قَلِيلٍ لَمْ يَضُرَّ...

تَعَلَّقَ بِجِلْدٍ ثُمَّ لُصِقَتْ بِحَرَارَةِ الدَّمِ فَلَا تَلَزُمُهُ إِزَالَتُهَا مُطْلَقًا وَتَصِبْ صَلَاتُهُ وَإِمَامَتُهُ. □ فَوُدَّ: (وَفِي الْوَشْمِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِيمَنْ دَاوَى الْخ. □ فَوُدَّ: (وَأَنْ فُعِلَ بِهِ صَغِيرًا الْخ) هَذَا مَمْنُوعٌ بَلْ لَا لَزُومَ هُنَا وَفِيمَا لَوْ أُكْرِهَ مُطْلَقًا مَرَاهِمَ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ: فَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَيِّ مِنْ أَنَّ الْوَشْمَ كَالْجَبْرِ فِي تَفْصِيلِهِ الْمَذْكُورِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ الْوَشْمَ بِرِضَاهُ فِي حَالِ تَكْلِيفِهِ وَلَمْ يَخَفْ مِنْ إِزَالَتِهِ ضَرَرًا يُبِيحُ التَّيَمُّمَ مَنَعَ ازْتِفَاعُ الْحَدِيثِ عَنْ مَحَلِّهِ لِتَنْجِيسِهِ وَإِلَّا عُذِرَ فِي بَقَائِهِ وَعُفِيَ عَنْهُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ وَصَحَّتْ طَهَارَتُهُ وَإِمَامَتُهُ، وَحَيْثُ لَمْ يُغْدَرْ فِيهِ وَلَا قَى مَاءٌ قَلِيلًا أَوْ مَائِعًا أَوْ رَطْبًا نَجَسَهُ كَذَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ. وَفِي الْمُغْنِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَعِبَارَةُ عَشٍ قَالَ فِي الذَّخَائِرِ فِي الْعَظَمِ: قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا هَذَا الْكَلَامُ فِيهِ إِذْ فَعَلَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ فُعِلَ بِهِ بِاخْتِيَارِهِ فَإِنْ فُعِلَ بِهِ مُكْرَهًا لَمْ تَلَزُمُهُ إِزَالَتُهُ قَوْلًا وَاحِدًا قُلْتُ وَفِي مَعْنَاهُ الصَّبِيُّ إِذَا وَشَّمْتَهُ أُمُّهُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ قَبْلَ الْبَلْغِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ إِذَا وَشَّمَّ نَفْسَهُ أَوْ وَشِمَّ بِاخْتِيَارِهِ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ اسْلَمَ فَالْمُتَّجِهَ وَجُوبُ الْكُشْطِ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ لِيَتَعَدَّ بِهِ؛ وَلَآئِهِ كَانَ عَاصِيًا بِالْفِعْلِ بِخِلَافِ الْمُكْرَهِ وَالصَّبِيِّ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ اهـ. □ فَوُدَّ: (فِيمَا لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ) أَيِ عَلَى بَحْثِهِ السَّابِقِ فِي سَمِ أَيِ بِقَوْلِهِ وَيَتَّبِعِي حَمْلُهُ الْخَ الَّذِي خَالَفَهُ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِيُّ كَمَا مَرَّ.

□ فَوُدَّ: (وَالْأَفْلَا) مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَنْجَسُ مَا لَقَاه فَهَلْ نَقُولُ بِذَلِكَ إِذَا مَسَّهُ إِنْسَانٌ مَعَ الرُّطُوبَةِ بَلَا حَاجَةَ فَلَا يَنْجَسُ أَوْ لَا فَيَتَنَجَّسُ؟ فِيهِ نَظَرٌ، سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَضِيَّةٍ قَوْلِ الشَّارِحِ مَرَّ فِيمَا مَرَّ وَعُفِيَ عَنْهُ بِالنِّسْبَةِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ أَنْ غَيْرَهُ مِثْلُهُ عَشٍ أَيِ فَلَا يَتَنَجَّسُ فِيمَا ذَكَرَ. □ فَوُدَّ: (فِي الْحَالَةِ الْأُولَى) أَيِ فِيمَا إِذَا أَمَكْنَهُ الْإِزَالَةُ بَلَا مَشَقَّةٍ فِيمَا لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ وَخَوْفٍ مُبِيحٍ تَيْتَمُّ الْخ. □ فَوُدَّ: (مَا لَمْ يُكَسَّ اللَّحْمُ جِلْدًا الْخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجِلْدَةَ بَفَرَضِ تَصَوُّرِهَا لَا مَادَّةً لِتَكْوُنَ إِلَّا الرُّطُوبَةُ الْغِذَائِيَّةُ الْمُتَرَسِّخَةُ مِنَ الْبَدَنِ وَلَا مَمَرٌ لَهَا إِلَى سَطْحِ الْبَدَنِ إِلَّا مَحَلُّ الْوَشْمِ فَتَتَنَجَّسُ بِمُلَاقَاتِهِ إِنْ سَلِمَ خُلُوعًا مِنْ شَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ، وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ الرُّطُوبَةَ مَا دَامَتْ فِي الْبَاطِنِ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهَا بِالتَّنَجُّسِ بِضَرِيٍّ. □ فَوُدَّ: (وَهُوَ الدَّمُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ: وَهُوَ عَزَزَ الْجِلْدَ بِالْإِبْرَةِ حَتَّى يَخْرُجَ الدَّمُ ثُمَّ يَذُرُّ عَلَيْهِ نَحْوُ نِيلَةٍ لِيُزَرَّقَ بِهِ أَوْ يَخْضَرَ اهـ.

□ فَوُدَّ: (وَأَنْ فُعِلَ بِهِ صَغِيرًا عَلَى الْأَوْجِه) هَذَا مَمْنُوعٌ بَلْ لَا لَزُومَ هُنَا وَفِيمَا لَوْ أُكْرِهَ مُطْلَقًا مَرَّ.

□ فَوُدَّ: (فِيمَا لَمْ يُتَعَدَّ بِهِ) أَيِ عَلَى بَحْثِهِ السَّابِقِ. □ فَوُدَّ: (وَالْأَفْلَا) مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَنْجَسُ مَا لَقَاه فَهَلْ نَقُولُ بِذَلِكَ إِذَا مَسَّهُ إِنْسَانٌ مَعَ الرُّطُوبَةِ بَلَا حَاجَةَ فَلَا يَتَنَجَّسُ أَوْ لَا فَيَتَنَجَّسُ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ يُؤَيَّدُ الثَّانِي أَنَّ مِنَ الظَّاهِرِ أَنَّهُ لَوْ مَسَّ مَعَ الرُّطُوبَةِ نَجَاسَةً مَغْفُورَةً عَلَى غَيْرِهِ تَنْجَسَ، وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْإِحْتِيَاجَ إِلَى الْبَقَاءِ هُنَا أَتَمُّ بَلْ هُنَا قَدْ تَتَعَدَّرُ الْإِزَالَةُ وَتَمْتَنِعُ فَلْيُتَأَمَّلْ.

أَوْ لَدِمَ كَثِيرٍ أَوْ لِحَافٍ لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ لِاتِّصَالِهَا بِنَجَسٍ.

قوله: (أَوْ لَدِمَ كَثِيرٍ أَوْ لِحَافٍ) أي وطرفها بارز ظاهر سم على حج. أقول وهذا القيد مأخوذ من قوله: فَغَابَتْ عَ ش. قوله: (لَمْ تَصِحَّ الصَّلَاةُ) يتبني أن محله إذا لم يحف ضرراً من نزاعها يبيح التيمم وأن محله أيضاً إذا غرّزها لغرض أما إذا غرّزه عبثاً فبطل؛ لأنه بمنزلة التضمخ بالتجاسة عمدًا، وهو يضرع ش. قوله: (لِاتِّصَالِهَا بِنَجَسٍ).

(فروع): وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَضْلُ شَعْرِهَا بِشَعْرِ طَاهِرٍ مِنْ غَيْرِ آدَمِيٍّ وَلَمْ يَأْذَنْهَا فِيهِ زَوْجٌ أَوْ سَيِّدٌ، وَيَجُوزُ زَيْطُ الشَّعْرِ بِخُيُوطِ الْحَرِيرِ الْمُلَوَّنَةِ وَنَحْوِهَا وَمَا لَا يُشَبِّهُ الشَّعْرَ، وَيَحْرُمُ أَيْضًا تَجْعِيدُ شَعْرِهَا وَوَشْرُ أَسْنَانِهَا، وَهُوَ تَحْدِيدُهَا وَتَرْقِيقُهَا، وَالْخِضَابُ بِالسَّوَادِ وَتَحْمِيرُ الْوَجْهِ بِالْحِنَاءِ وَنَحْوِهِ وَتَطْرِيفُ الْأَصَابِعِ مَعَ السَّوَادِ وَالتَّامِصِ، وَهُوَ الْأَخْذُ مِنْ شَعْرِ الْوَجْهِ وَالْحَاجِبِ الْمُحَسَّنِ فَإِنْ أَذِنَ لَهَا زَوْجُهَا أَوْ سَيِّدُهَا فِي ذَلِكَ جَازٌ؛ لِأَنَّهُ لَهَا غَرَضٌ فِي تَزَيُّنِهَا لَهَا كَمَا فِي الرِّوَضَةِ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَإِنْ جَرَى فِي التَّحْقِيقِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فِي الْوَضِلِ وَالْوَشْرِ فَالْحَقُّهُمَا بِالْوَشْمِ فِي الْمَنَعِ مُطْلَقًا. وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَنَفَّسَ الشَّيْبُ مِنَ الْمَحَلِّ الَّذِي لَا يُطْلَبُ مِنْهُ إِزَالَةُ شَعْرِهِ وَيُسْنُ خَضْبُهُ بِالْحِنَاءِ وَنَحْوِهِ، وَيُسْنُ لِلْمَرْأَةِ الْمُزَوَّجَةِ وَالْمَمْلُوكَةِ خَضْبُ كَفِّهَا وَقَدَمَيْهَا بِذَلِكَ تَعْمِيمًا؛ لِأَنَّهُ زِينَةٌ وَهِيَ مَطْلُوبَةٌ مِنْهَا لِحَلِيلِهَا أَمَّا التَّقَشُّ وَالتَّطْرِيفُ فَلَا يُسْنُ وَخَرَجَ بِالْمُزَوَّجَةِ وَالْمَمْلُوكَةِ غَيْرُهُمَا فَيُكْرَهُ لَهُ وَبِالْمَرْأَةِ الرَّجُلِ وَالْحَتَّى فَيَحْرُمُ الْخِضَابُ عَلَيْهِمَا إِلَّا لِعُذْرٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُغْنِي. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ. خَرَجَ بِالْمَرْأَةِ غَيْرُهَا مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى صَغِيرَيْنِ فَيَجُوزُ حَيْثُ كَانَ مِنْ طَاهِرٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ نَجَسٍ أَوْ آدَمِيٍّ فَيَحْرُمُ مُطْلَقًا. وَقَوْلُهُ م ر بِشَعْرِ طَاهِرٍ إلخ. ظاهره ولو كان من شعر نفسها الذي انفصل منها أولاً، ويُقَلَّ عَنِ الشَّارِحِ م ر أَنَّهُ يَحْرُمُ ذَلِكَ وَلَوْ مِنْ نَفْسِهِ لِنَفْسِهِ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ صَارَ مُخْتَرَمًا وَتُطْلَبُ مَوَارِئُهُ بِاتِّصَالِهِ وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ كَبَقِيَّةِ شُعُورِ الْبَدَنِ.

وقوله م ر. وَلَمْ يَأْذَنْهَا فِيهِ زَوْجٌ إلخ. أي وَلَمْ تَذَلَّ قَرِينَةً عَلَى الْإِذْنِ. وقوله: وَمَا يُشَبِّهِ الشَّعْرَ. مفهومة أنه إذا أشبه الشعر لا يجوز إلا بالإذن. وقوله: السَّوَادُ. ظاهره أن التطريف بنحو الحناء لا يتوقف على الإذن. وقوله م ر: فِي ذَلِكَ. أي مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ: وَيَحْرُمُ تَجْعِيدُ شَعْرِهَا وَوَشْرُ إلخ. وقوله: وَيُسْنُ لِلْمَرْأَةِ الْمُزَوَّجَةِ إلخ. أي بغير الإذن. وقوله: فَيُكْرَهُ لَهُ. أي خَضْبُ كَفِّهَا وَقَدَمَيْهَا وَبَقِيَ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْوَضِلِ وَالتَّجْعِيدِ وَغَيْرِهِمَا هَلْ يُكْرَهُ فِي غَيْرِ الْمُزَوَّجَةِ أَوْ يَحْرُمُ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر: فَإِنْ أَذِنَ لَهَا زَوْجُهَا أَوْ سَيِّدُهَا فِي ذَلِكَ جَازَ الثَّانِي وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهَا تَجَرُّهُ الرِّبَاةَ عَلَى نَفْسِهَا. وقوله م ر: وَبِالْمَرْأَةِ الرَّجُلِ إلخ. أي الْبَالِغُ أَمَّا الصَّبِيُّ وَلَوْ مُرَاهِقًا فَلَا يَحْرُمُ عَلَى وَلِيِّهِ فَعَلُ ذَلِكَ بِهِ، وَلَا تَمْكِيئُهُ مِنْهُ كَالْبَاسِ الْحَرِيرِ، نَعَمْ إِنْ خِيفَ مِنْ ذَلِكَ رِبَاةٌ فِي حَقِّ الصَّبِيِّ فَلَا تَبْعُدُ الْحُرْمَةُ عَلَى الْوَلِيِّ. وقوله: فَيَحْرُمُ الْخِضَابُ عَلَيْهِمَا. أي بِالْحِنَاءِ تَعْمِيمًا. وقوله م ر: لِعُذْرِ أَيِّ وَإِنْ لَمْ يُبَيِّحِ التَّيْمُمَ اه. ع ش.

قوله: (أَوْ لَدِمَ كَثِيرٍ أَوْ لِحَافٍ) أي وطرفها بارز ظاهر.

(وَيُغْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ) بِالْحَجَرِ وَنَحْوِهِ الْمُجْزِي فِي الاسْتِنْجَاءِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَإِنْ انْتَشَرَ بِعَرَقٍ مَا لَمْ يُجَاوِزِ الصَّفْحَةَ أَوْ الْحَشْفَةَ وَأَخَذَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَوْ مَسَّ رَأْسُ الذَّكَرِ مَوْضِعًا مُبْتَلًا مِنْ بَدَنِهِ لَمْ يُتَجَسَّسْ فِيهِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّ النَجْوِ مَتَى طَرَأَ عَلَيْهِ رَطْبٌ أَوْ جَافٌ، وَهُوَ رَطْبٌ تَعَيَّنَ الْمَاءُ (وَلَوْ حَمَلَ) مِثْقَلَهُ لَا دَمَ لَهَا سَائِلٌ فِي بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ كَقَمَلٍ قَتْلَهُ فَتَعَلَّقَ جِلْدُهُ بِظُفْرِهِ أَوْ ثَوْبِهِ فَمَنْ أَطْلَقَ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِقَتْلِهِ فِي الصَّلَاةِ يَتَعَيَّنُ أَنَّ مُرَادَهُ مَا لَمْ يَحْمِلْ جِلْدَهُ وَكَالذَّبَابِ وَلَوْ بِمَكَّةَ زَمَنَ الْإِبْتِلَاءَ بِهِ عَقِبَ الْمَوْسِمِ كَمَا شَجَلَهُ كَلَامُهُمْ وَصَرَّخَ بِهِ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ وَإِنْ أَشَارَ بَعْضُهُمْ لِلْعَفْوِ لِأَنَّ مَا يَخْتَصُّ الْإِبْتِلَاءَ بِهِ بِزَمَنٍ قَلِيلٍ مَعَ إِمْكَانِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى مَا سَامَحُوا بِهِ وَالْعَفْوُ عَنْ نَجَاسَةِ الْمَطَافِ أَيَّامَ الْمَوْسِمِ لِأَنَّ صِحَّتَهُ مَقْصُورَةٌ عَلَى مَحَلٍّ وَاجِدٍ فَلَا ضَيْطَارُ إِلَى أَكْثَرِ أَوْ (مُسْتَجْمَرًا).....

قَوْلُ (لَيْسَ): (وَيُغْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ) أَيُّ عَنْ أَثَرِهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى . أَيُّ وَلَوْ كَانَ الْإِسْتِنْجَاءُ فِي شَاطِئِ الْبَحْرِ ش . قَوْلُهُ: (بِالْحَجَرِ) إِلَى قَوْلِهِ (وَأَخَذَ) فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُعْنَى . قَوْلُهُ: (فِي حَقِّ نَفْسِهِ) أَيُّ لِعُسْرِ تَجَنُّبِهِ نِهَائِيَّةٌ . قَضِيَّةُ التَّلْعِيلِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَغْسُرْ تَجَنُّبُهُ كَالْكُمِّ وَالذَّبِيلِ مَثَلًا لَا يُغْفَى عَمَّا لَقَاهُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ش . قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُجَاوِزِ الْإِنْفَ) فَإِنْ جَاوَزَهُ وَجَبَ غَسْلُهُ قَطْعًا مُعْنَى وَنِهَائِيَّةٌ . قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُجَاوِزِ الصَّفْحَةَ الْإِنْفَ) يَتَّبِعُهُ اسْتِثْنَاءُ الْمَحَلِّ الْمُحَازِي بِمَحَلِّ الْإِسْتِنْجَاءِ مِنَ الثَّوْبِ لِعُسْرِ الْإِحْتِرَازِ عَنْ ذَلِكَ سَمٍ وَرَشِيدِيٍّ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَ مَا يُفِيدُهُ . قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ الْإِنْفَ) قَدْ يُخَالِفُ هَذَا الْمَأْخُودُ قَوْلَ الرُّوضِ أَيُّ وَالْمُعْنَى: لَا إِنْ لَاقَى أَيُّ أَثَرُ الْإِسْتِنْجَاءِ رَطْبًا آخَرَ أَيُّ فَلَا يُغْفَى عَنْهُ سَمٍ . قَوْلُهُ: (لِذَا مَرَّ) أَيُّ فِي فَضْلِ الْإِسْتِنْجَاءِ كَرْدِيٍّ . قَوْلُهُ: (فِي بَدَنِهِ أَوْ ثَوْبِهِ الْإِنْفَ) وَالْقِيَاسُ يُطْلَقُهَا أَيُّ أَيْضًا بِحَمْلِهِ مَاءً قَلِيلًا أَوْ مَا عَافِيهِ مِثْقَلُهُ لَا نَفْسَ لَهَا سَائِلَةٌ، وَقُلْنَا لَا يُتَجَسَّسُ كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِهِ نِهَائِيَّةٌ . قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَحْمِلْ جِلْدَهُ) أَيُّ أَوْ تَطَّلَ مُمَاسَّتُهُ لَهُ سَمٍ . قَوْلُهُ: (وَكَالذَّبَابِ الْإِنْفَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ كَقَمَلٍ الْإِنْفَ . قَوْلُهُ: (مَعَ إِمْكَانِ الْإِحْتِرَازِ الْإِنْفَ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ إِذَا الْفَرَضُ عُسْرُ الْإِحْتِرَازِ بِضَرِيٍّ . قَوْلُهُ: (لِذَا صِحَّتْهُ مَقْصُورَةٌ الْإِنْفَ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ بَلْ يَصِحُّ بِيَاقِي الْمَسْجِدِ وَمَعَ ذَلِكَ فَكَلَامُهُمْ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَكْلَفُ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقَوْلَ بِالْعَفْوِ أَيُّ عَنِ الذَّبَابِ الْمَذْكُورِ وَجِيهٌ بِضَرِيٍّ . قَوْلُهُ: (أَوْ مُسْتَجْمَرًا) أَيُّ أَوْ مَنْ

قَوْلُهُ: (وَيُغْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ) فِي الرُّوضِ فَضْلٌ، يُغْفَى عَنْ أَثَرِ الْإِسْتِنْجَاءِ وَلَوْ عَرَقَ لَا إِنْ لَاقَى رَطْبًا آخَرَ اهـ . قَالَ فِي شَرْحِهِ لِنُدْرَةِ الْحَاجَةِ إِلَى مُلَاقَاةِ ذَلِكَ اهـ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ اسْتِثْنَاءُ مَا يُحَازِي الْمَحَلَّ مِنَ الثَّوْبِ لِعُمُومِ الْإِبْتِلَاءِ بِالْمُلَاقَاةِ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ الْعُمُومُ لِمُلَاقَاةِ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ لَا مَعَ الرُّطُوبَةِ . قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُجَاوِزِ الْإِنْفَ) يَتَّبِعُهُ اسْتِثْنَاءُ الْمُحَازِي لِمَحَلِّ الْإِسْتِنْجَاءِ مِنَ الثَّوْبِ لِعُسْرِ الْإِحْتِرَازِ عَنْ ذَلِكَ . قَوْلُهُ: (وَأَخَذَ مِنْ هَذَا الْإِنْفَ) قَدْ يُخَالِفُ هَذَا الْمَأْخُودُ قَوْلَ الرُّوضِ: لَا إِنْ لَاقَى أَيُّ أَثَرُ الْإِسْتِنْجَاءِ رَطْبًا آخَرَ أَيُّ فَلَا يُغْفَى عَنْهُ اهـ . قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَحْمِلْ جِلْدَهُ) أَيُّ أَوْ تَطَّلَ مُمَاسَّتُهُ لَهُ . قَوْلُهُ: (مُسْتَجْمَرًا) قَالَ فِي الرُّوضِ: أَوْ مَنْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ مَغْفُورٌ عَنْهَا . قَالَ فِي شَرْحِهِ: كَثُوبٌ فِيهِ دَمٌ بَرَاغِيثٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ، وَقَدْ

أَوْ حَامِلُهُ أَوْ يَبْضًا مَذْرًا بِأَنْ أَيْسَ مِنْ مَجِيءِ فَرِيخٍ مِنْهُ أَوْ حَيَوَانًا يَمْتَقِذُهُ نَجِسٌ وَلَوْ مَغْفُورًا عَنْهُ وَإِنْ خُتِمَتْ عَلَيْهِ بِنَحْوِ رِصَاصٍ فِي جِزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ.....

عليه نجاسة مغفورة عنها ككُوبٍ به دَمٌ براغيثٌ على تفصيل يأتي . ويُؤخذ مما مرَّ في قبض طرف شيءٍ مُتَنَجِّسٍ فيها أي الصلاة أنه لو أَمْسَكَ الْمُصَلِّي بَدَنَ مُسْتَجِيرٍ أَوْ ثَوْبَهُ أَوْ أَمْسَكَ الْمُسْتَجِيرُ الْمُصَلِّي أَوْ مَلْبُوسَهُ أَنَّهُ يَضُرُّ ، وهو ظاهرٌ ولو سَقَطَ طَائِرٌ عَلَى مَنَفَذِهِ نَجَاسَةً فِي نَحْوِ مَانِعٍ لَمْ يُنَجِّسْهُ لِعُسْرِ صَوْنِهِ عَنْهُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْمُسْتَجِيرِ فَإِنَّهُ يُنَجِّسُهُ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِتَضَمُّنِهِ بِالنَّجَاسَةِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَةُ مُجَامَعَةِ زَوْجَتِهِ قَبْلَ اسْتِنْجَائِهِ بِالْمَاءِ وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا حَيْثُ تَمَكَّنَتْ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ (رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى) نَهَايَةً ، وَكَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ : (كَمَا أَفْتَى إِنْخ) وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ : قَوْلُهُ مَرَّ إِنَّهُ لَوْ أَمْسَكَ الْمُصَلِّي إِنْخَ وَفِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش أَنَّ مِثْلَهُ مَا لَوْ أَمْسَكَ الْمُسْتَجِيرُ بِالْمَاءِ مُصَلِّيًا مُسْتَجِيرًا بِالْأَحْجَارِ قَبْضًا صَلَاةَ الْمُصَلِّي الْمُسْتَجِيرِ بِالْأَحْجَارِ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَنْ اتَّصَلَ بِطَاهِرٍ مُتَّصِلٍ بِنَجَسٍ غَيْرِ مَغْفُورٍ عَنْهُ تَبَطَّلَ صَلَاتُهُ أَيَّ وَقَدْ صَدَّقَ عَلَى هَذَا الْمُسْتَجِيرُ بِالْمَاءِ الْمُطْمَئِنِّ لِلْمُصَلِّي أَنَّهُ طَاهِرٌ مُتَّصِلٌ بِنَجَسٍ غَيْرِ مَغْفُورٍ عَنْهُ ، وَهُوَ بَدَنُ الْمُصَلِّي الْمَذْكُورِ ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ وَقَدْ اتَّصَلَ بِالْمُصَلِّي ، وَهُوَ فِي غَايَةِ السُّقُوطِ كَمَا لَا يَخْفَى إِذْ هُوَ مُغَالَطَةٌ إِذْ لَا خَفَاءَ أَنَّ مَعْنَى كَوْنِ الطَّاهِرِ الْمُتَّصِلِ بِالْمُصَلِّي مُتَّصِلًا بِنَجَسٍ غَيْرِ مَغْفُورٍ عَنْهُ أَنَّهُ غَيْرُ مَغْفُورٍ عَنْهُ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُصَلِّي وَهَذَا التَّجَسُّسُ مَغْفُورٌ عَنْهُ بِالنَّسْبَةِ إِلَيْهِ فَلَا نَظَرَ لِكَوْنِهِ غَيْرِ مَغْفُورٍ عَنْهُ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُطْمَئِنِّ الَّذِي هُوَ مَشَأُ التَّوَهُُّمِ وَإِنَّمَا إِذَا عَفَوْنَا عَنْ مَحَلِّ الْإِسْتِجْمَارِ بِالنَّسْبَةِ لِهَذَا الْمُصَلِّي فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَتَّصَلَ بِهِ بِالْوَاسِطَةِ أَوْ بِغَيْرِ الْوَاسِطَةِ وَعَدَمُ الْعَفْوِ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّسْبَةِ لِمُخْصُوصِ الْغَيْرِ بَلْ هُوَ بِالْوَاسِطَةِ أَوْلَى بِالْعَفْوِ مِنْهُ بَعْدَ مَا الَّذِي هُوَ مَحَلٌّ وَفَاقٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيَلْزَمُ عَلَى مَا قَالَهُ أَنْ تَبْطُلَ صَلَاتُهُ بِحَمْلِهِ لِشَيْءٍ لَا يَخْتِاجُ إِلَى حَمْلِهِ لِصِدْقِ مَا مَرَّ عَلَيْهَا وَلَا أَحْسِبُ أَحَدًا يُوَافِقُ عَلَيْهِ اهـ . وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ أَوْ أَمْسَكَ الْمُسْتَجِيرُ إِنْخَ أَي وَلَمْ يَنْتَحِ حَالًا وَقَوْلُهُ طَائِرٌ أَيَّ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ . وَقَوْلُهُ : عَلَى مَنَفَذِهِ أَيَّ أَوْ مِيقَارِهِ أَوْ رَجُلِهِ وَقَوْلُهُ نَجَاسَةً أَيَّ مُحَقَّقَةً وَقَوْلُهُ قَبْلَ اسْتِنْجَائِهِ أَيَّ أَوْ اسْتِنْجَائِهَا . وَقَوْلُهُ : وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا إِنْخَ أَيَّ بَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهَا ذَلِكَ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا مَا لَمْ يَخْشَ الزُّنَا وَالْأَقْبُورُ كَمَا فِي وَطْءِ الْحَائِضِ اهـ . قَوْلُهُ : (أَوْ حَامِلُهُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ وَالْمَغْنِيِّ . قَوْلُهُ : (أَوْ حَامِلُهُ إِنْخَ) هَلْ يَلْحَقُ بِذَلِكَ مَنْ وَصَلَ عَظْمَهُ بِنَجَسٍ مَغْدُورٍ فِيهِ أَمْ لَا ؟ فِيهِ نَظَرٌ ، وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الضَّرَرِ سَمَ عَلَى حَجِّ ع ش . قَوْلُهُ : (بِمَنَفَذِهِ إِنْخَ) أَيَّ مَثَلًا ع ش . قَوْلُهُ : (أَوْ مِيتًا طَاهِرًا إِنْخَ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَالنَّهْيَةِ أَوْ حَيَوَانًا مَذْبُوحًا وَإِنْ غَسَلَ الدَّمَ عَنْ مَذْبَحِهِ أَوْ

يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ حَمْلَ مَنْ جَبَرَ عَظْمَهُ بِنَجَسٍ حَيْثُ لَمْ يَجِبْ نَزْعُهُ وَلَمْ يَسْتَتِرْ بِلَحْمٍ وَجِلْدٍ طَاهِرٍ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ نَجِسٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بِأَنَّ هَذَا صَارَ فِي حُكْمِ الْجُزْءِ فَلَا يَضُرُّ الْحَمْلُ مَعَهُ وَيُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ فِي قَبْضِ طَرَفِ شَيْءٍ مُتَنَجِّسٍ فِيهَا أَنَّهُ لَوْ أَمْسَكَ الْمُسْتَجِيرُ الْمُصَلِّي أَوْ مَلْبُوسَهُ أَنَّهُ يَضُرُّ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ سَقَطَ طَائِرٌ عَلَى مَنَفَذِهِ نَجَاسَةً فِي نَحْوِ مَانِعٍ لَمْ يُنَجِّسْهُ لِعُسْرِ صَوْنِهِ عَنْهُ بِخِلَافِ نَحْوِ الْمُسْتَجِيرِ فَإِنَّهُ يُنَجِّسُهُ وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِتَضَمُّنِهِ بِالنَّجَاسَةِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَةُ مُجَامَعَةِ زَوْجَتِهِ قَبْلَ اسْتِنْجَائِهِ بِالْمَاءِ وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا حَيْثُ تَمَكَّنَتْ وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ .

(بَطَلْتُ فِي الْأَصْح) إِذْ لَا حَاجَةَ لِحَمَلِ ذَلِكَ فِيهَا وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ مَا يَتَخَلَّلُ خِيَاطَةَ الثَّوْبِ مِنْ نَحْوِ الصُّبَّانِ، وَهُوَ يَبْضُ الْقَمَلِ يُعْفَى عَنْهُ وَإِنْ فُرِضَتْ حَيَاتُهُ ثُمَّ مَوْتُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِعُمُومِ الْإِتِلَاءِ بِهِ مَعَ مَشَقَّةِ فَتَقِ الْخِيَاطَةِ لِإِخْرَاجِهِ.

(وَطِينُ الشَّارِعِ) يَعْنِي مَحَلَّ الْمُرُورِ وَلَوْ غَيْرَ شَارِعٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (الْمُتَيَقِّنُ نَجَاسَتَهُ) وَلَوْ بِمُغْلَظٍ مَا لَمْ تَبْقَ عَيْنُهُ مُتَمَيِّزَةٌ وَإِنْ عَمَّتِ الطَّرِيقَ عَلَى الْأَوَجِّهِ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ.....

أَدَمِيًّا أَوْ سَمَكًا أَوْ جَرَادًا مَيِّتًا هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ قَارُورَةً إلَخ) أَي أَوْ عِنَبًا اسْتَحَالَ خَمْرًا مُغْنِي وَنَهَايَةً. قَوْلُهُ: (فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ) طَرَفٌ وَلَوْ حَمَلَ إلَخ.

قَوْلُ (لَسِي): (بَطَلْتُ) أَي حَالًا فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ ع ش.

قَوْلُ (لَسِي): (وَطِينُ الشَّارِعِ إلَخ) خَرَجَ بِهِ عَيْنُ النَّجَاسَةِ كَالْبَوْلِ الَّذِي بِالشَّارِعِ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ بِطِينِهِ فَلَا يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ نَزَلَ كُلُّبٌ فِي حَوْضٍ مَثَلًا أَوْ نَزَلَ عَلَيْهِ مَطَرٌ أَوْ مَاءٌ رَشَهُ السَّقَاءُ وَانْتَضَصَ وَأَصَابَ الْمَازِينَ مِنْهُ شَيْءٌ فَلَا يُعْفَى عَنْهُ، وَثِقَلُ عَنْ شَيْخِنَا الشَّيْخِ سَالِمِ الشَّيْبِيرِيِّ الْعَفْوُ عَمَّا تَطَايَرَ مِنْ طِينِ الشَّوَارِعِ عَنْ ظَهْرِ الْكَلْبِ لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ وَفِيهِ وَفَقَّةٌ، وَمِثْلُهُ أَيْضًا مَا جَرَتْ عَادَةُ الْكَلَابِ بِهِ مِنْ طُلُوعِهِمْ عَلَى الْأَسْبَلَةِ وَرُقُودِهِمْ فِي مَحَلٍّ وَضَعُ الْكِيزَانِ وَهُنَاكَ رُطُوبَةٌ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ فَلَا يُعْفَى عَنْهُ. وَمِمَّا يَشْمَلُهُ طِينُ الشَّارِعِ مَا يَقَعُ مِنَ الْمَطَرِ أَوْ الرَّشِّ فِي الشَّوَارِعِ وَتَمَرُّ فِيهِ الْكَلَابُ وَتَرْقُدُ فِيهِ بِحَيْثُ يَتَيَقَّنُ نَجَاسَتَهُ، بَلْ وَكَذَا لَوْ بَالَتْ فِيهِ وَاخْتَلَطَ بَوْلُهَا بِطِينِهِ أَوْ مَائِهِ بِحَيْثُ لَمْ يَتَّقِ لِلنَّجَاسَةِ عَيْنٌ مُتَمَيِّزَةٌ فَيُعْفَى مِنْهُ عَمَّا يَغْسُرُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ فَلَا يُكَلِّفُ غَسْلَ رِجْلَيْهِ مِنْهُ، وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْعَفْوِ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ مِنْ مَمْشَاءٍ لِمَسْجِدٍ بِرَشِيدٍ مُتَّصِلَةٍ بِالْبَحْرِ وَطُولُهَا نَحْوُ مِائَةِ ذِرَاعٍ تَرْقُدُ عَلَيْهَا الْكَلَابُ وَهِيَ رَطْبَةٌ لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ عَدَمُ الْعَفْوِ فِيمَا لَوْ مَشَى عَلَى مَحَلٍّ يَتَقَنَّ نَجَاسَتَهُ مِنْهَا، وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طِينِ الشَّارِعِ بِعُمُومِ الْبَلْوَى فِي طِينِ الشَّارِعِ دُونَ هَذَا إِذْ يُمَكِّنُ الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْمَشْيِ عَلَيْهَا دُونَ الشَّارِعِ ع ش وَفِي الْكُرْدِيِّ وَالْبُجَيْرِيِّ وَمِثْلُ طِينِهِ مَاؤُهُ هـ. وَفِيمَا مَرَّ عَنْ ع ش مَا يُفِيدُهُ. هـ قَوْلُهُ: (يَعْنِي) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ عَمَّتْ فِي النَّهَائِيَةِ. هـ قَوْلُهُ: (يَعْنِي مَحَلَّ الْمُرُورِ إلَخ) أَي الْمُعَدُّ لِذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي وَعِبَارَةٌ ع ش أَي الْمَحَلُّ الَّذِي عَمَّتِ الْبَلْوَى بِاخْتِلَاطِهِ بِالنَّجَاسَةِ كِدَهْلِيزِ الْحَمَامِ وَمَا حَوْلَ الْفَسَاقِي وَمِمَّا لَا يُعْتَادُ تَطْهِيرُهُ إِذَا تَنَجَّسَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ عَمَّا يَتَعَدَّرُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ غَالِيًا، وَأَمَّا مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِحِفْظِهِ وَتَطْهِيرِهِ إِذَا أَصَابَتْهُ نَجَاسَةٌ فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مُرَادًا مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ بَلْ مَتَى تَيَقَّنَتْ نَجَاسَتَهُ وَجَبَ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ وَلَا يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ وَمِنْهُ مَمْشَاءُ الْفَسَاقِي فَتَنَبَّهْ لَهُ وَلَا تَغْتَرَّ بِمَا يُخَالِفُهُ هـ. وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ مَا كَتَبَهُ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ هُنَا مِنَ الْإِشْكَالِ. هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِمُغْلَظٍ) أَي وَلَوْ دَمَ كُلُّبٌ وَإِنْ لَمْ يُعْفَ عَنْ الْمَخْضِ مِنْهُ وَإِنْ قَلَّ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَمَّتْ إلَخ) أَي النَّجَاسَةُ الْمُتَمَيِّزَةُ الْعَيْنِ بِحَيْثُ يَشُقُّ الْمَشْيُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا وَمِنْهَا تُرَابُ الْمَقَابِرِ الْمَبْشُوشَةِ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ) مَالٌ إِلَيْهِ النَّهَائِيَةُ عِبَارَتُهُ، نَعَمْ إِنْ عَمَّتْهَا فَلِلزَّرْكَشِيِّ احْتِمَالٌ بِالْعَفْوِ وَمِثْلُ كَلَامِهِ إِلَى اعْتِمَادِهِ كَمَا لَوْ عَمَّ الْجَرَادُ أَرْضَ الْحَرَمِ هـ. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر وَمِثْلُ كَلَامِهِ اعْتِمَادُهُ مُعْتَمَدٌ وَعِبَارَتُهُ م ر عَلَى الْعُبَابِ: أَمَّا لَوْ عَمَّتْ جَمِيعَ الطَّرِيقِ فَلَا وَجْهَ

لِئْدْرَةِ ذَلِكَ فَلَا يَغُمُّ الْإِبْتِلَاءُ بِهِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ نَحْوُ مَا لَا يُدْرِكُهُ طَرَفٌ وَمَا يَأْتِي فِي دَمِ الْأَجَنَبِيِّ
بِأَنْ غُمُّومَ الْإِبْتِلَاءِ بِهِ هُنَا أَكْثَرُ بَلْ يَسْتَحِيلُ عَادَةُ الْخُلُوءِ هُنَا عَنْهُ بِخِلَافِهِ فِي تِلْكَ الصُّورِ
وَكَالتَيَقُّنِ إِنْخِبَارُ عَدَلٍ رَوَايَةً بِهِ (يُعْفَى عَنْهُ) أَيِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَإِنْ انْتَشَرَ بِعَرَقٍ أَوْ نَحْوِهِ مِمَّا
يَحْتَاجُ إِلَيْهِ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي دُونَ الْمَكَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِذْ لَا يَغُمُّ الْإِبْتِلَاءُ بِهِ فِيهِ (عَمَّا يَتَعَدَّرُ الْإِحْتِرَازُ
عَنْهُ غَالِبًا) بِأَنْ لَا يُنْسَبُ صَاحِبُهُ لِمَقْطَعَةٍ أَوْ قِلَّةٍ تَحْفِظُ وَإِنْ كَثُرَ كَمَا اقْتَضَاهُ قَوْلُ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ
لَا يَبْعُدُ أَنْ يُعَدَّ اللَّوْثُ فِي جَمِيعِ أَسْفَلِ الْخُفِّ وَأَطْرَافِهِ قَلِيلًا بِخِلَافِ مِثْلِهِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ
ه. أَيِ أَنَّ زِيَادَةَ الْمَشَقَّةِ تَوْجِبُ عَدَّ ذَلِكَ قَلِيلًا وَإِنْ كَثُرَ عُرفًا فَمَا زَادَ عَلَى الْحَاجَةِ هُنَا هُوَ
الضَّارُّ وَمَا لَا فَلَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِكَثْرَةِ وَلَا قِلَّةٍ وَلَا لِعَظَمَةِ الْمَشَقَّةِ جِدًّا فَمَنْ عَبَّرَ بِالْقَلِيلِ
كَالرَّوْضَةِ أَرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ (وَيُخْتَلَفُ) ذَلِكَ (بِالْوَقْتِ وَمَوْضِعِهِ مِنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ) فَيُعْفَى فِي زَمَنِ
الشِّتَاءِ وَفِي الذَّيْلِ وَالرَّجْلِ عَمَّا لَا يُعْفَى عَنْهُ فِي زَمَنِ الصَّيْفِ وَفِي الْيَدِ وَالْكَفِّ سِوَاهُ فِي ذَلِكَ

الْعَفْوُ عَنْهَا وَقَدْ خَالَفَ فِيهِ حَجَّ اهـ. قَالَ الْكَرْدِيُّ: وَكَذَا الشَّارِحُ وَاقَفَهُ أَيِ الزَّرْكَشِيُّ فِي فَتَاوِيهِ فَقَالَ
بِالْعَفْوِ فِيمَا إِذَا عَمَّتْ عَيْنُ التَّجَاسَةِ جَمِيعَ الطَّرِيقِ وَلَمْ يُنْسَبْ صَاحِبُهُ إِلَى سَقَطَةٍ وَلَا إِلَى كِبَرَةٍ وَقِلَّةٍ تَحْفِظُ
اهـ. قَوْلُهُ: (لِئْدْرَةِ ذَلِكَ) أَيِ غُمُّومِ الطَّرِيقِ. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ) أَيِ
الْمُعَلَّطِ الْمُخْتَلِطِ بِالطَّيْنِ حَيْثُ عُفِيَ عَنْهُ. قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْ دَمِ الْمُعَلَّطَةِ.
قَوْلُهُ: (بَلْ يَسْتَحِيلُ الْإِنْخِ) لَا سِيَّمَا فِي مَوْضِعٍ تَكَثَّرَ فِيهِ الْكِلَابُ مُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَكَالتَيَقُّنِ الْإِنْخِ) إِنَّمَا
احتَاجَ إِلَى هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِمَفْهُومِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: يُعْفَى عَنْهُ الْإِنْخِ. لَا لِمَنْطَوِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عُفِيَ عَنْ مُتَيَقِّنٍ
التَّجَاسَةِ مِنْ ذَلِكَ فَمَطَّنَتْهَا أَوَّلَى رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (أَيِ فِي الثَّوْبِ الْإِنْخِ) وَيَحْتَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ الْعَفْوُ
عَنْ قَلِيلٍ مِنْهُ تَعَلَّقَ بِالْخُفِّ وَإِنْ مَشَى فِيهِ بِلَا نَعْلِ شَرَحَ م ر. أَقُولُ: قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ هَذَا الْبَحْثِ الْعَفْوُ عَنْ
قَلِيلٍ تَعَلَّقَ بِالْقَدَمِ إِذَا مَشَى فِيهِ حَافِيًا سَمِعَ وَه. قَوْلُهُ: (نَظِيرٌ مَا يَأْتِي) أَيِ آيَفَا. قَوْلُهُ: (دُونَ الْمَكَانِ
الْإِنْخِ) فَإِنْ صَلَّى فِي الشَّارِعِ الْمَذْكُورِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ حَيْثُ لَا حَائِلَ لِمُلَاقَاتِهِ التَّجَسُّسَ وَلَا ضَرُورَةَ لِلصَّلَاةِ
فِيهِ حَتَّى يُعَذَّرَ ه. قَوْلُهُ: (إِذْ لَا يَغُمُّ الْإِنْخِ) قَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ أَطْرَدَتْ عَادَتُهُمْ بِحَمْلِ ثَوْبٍ
لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَاسْتِصْحَابِهِ دَائِمًا فِي الطَّرِيقَاتِ كَالْمَكِّيِّينَ بَصْرِيٍّ.

قَوْلُ (سَيِّ): (عَمَّا يَتَعَدَّرُ) أَيِ يَتَعَسَّرُ نَهَايَةً وَمُعْنَى، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ لِبَاسُ الشِّتَاءِ فِي زَمَنِهِ
أَوْ زَمَنِ الصَّيْفِ ه. قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَا يُنْسَبُ الْإِنْخِ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (لِسَقَطَةٍ) أَيِ وَلَوْ
بَسْقُوطٍ مَرْكُوبِهِ ه. قَوْلُهُ: (أَرَادَ مَا ذَكَرْنَاهُ) أَيِ مَا لَا يَزِيدُ عَلَى الْحَاجَةِ. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْمَغْفُورِ عَنْهُ
نَهَايَةً وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (فَيُعْفَى) إِلَى قَوْلِهِ: (سِوَاهُ) فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (وَالرَّجُلِ) أَيِ وَإِنْ مَشَى حَافِيًا كَمَا مَرَّ

قَوْلُهُ: (أَيِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ) وَيَحْتَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلٍ مِنْهُ تَعَلَّقَ بِالْخُفِّ وَإِنْ مَشَى فِيهِ
بِلَا نَعْلِ شَرَحَ م ر. أَقُولُ: قَدْ يُقَالُ قِيَاسُ هَذَا الْبَحْثِ الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلٍ تَعَلَّقَ بِالرَّجْلِ إِذَا مَشَى فِيهِ حَافِيًا.
قَوْلُهُ: (وَالرَّجُلِ) هَلْ وَإِنْ مَشَى حَافِيًا؟

الأعْمَى وَغَيْرُهُ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ إِطْلَافُهُمْ نَظَرًا لِمَا مِنْ شَأْنِهِ مِنْ غَيْرِ خُصُوصٍ شَخْصٍ بِعَيْنِهِ وَمَعَ الْعَفْوِ عَنْهُ لَا يَجُوزُ تَلْوِيْثُ نَحْوِ الْمَسْجِدِ بِشَيْءٍ مِنْهُ وَخَرَجَ بِالْمُتَّقِنِ نَجَاسَتَهُ مَظْنُونُهَا مِنْهُ وَمِنْ نَحْوِ ثِيَابِ خَمَارٍ وَقَصَابٍ وَكَافِرٍ مُتَدَبِّينَ بِاسْتِعْمَالِ النِّجَاسَةِ وَسَائِرٍ مَا تَغْلِبُ النِّجَاسَةُ فِي نَوْعِهِ فَكَأَنَّهُ طَاهِرٌ لِلْأَصْلِ نَعَمْ يُنْدَبُ غَسْلُ مَا قُرِبَ احْتِمَالُ نَجَاسَتِهِ وَقَوْلُهُمْ مِنَ الْبَدْعِ الْمَذْمُومَةِ غَسْلُ الثَّوْبِ الْجَدِيدِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

عَنْ سَمِيعٍ وَش. هـ. قَوْلُهُ: (لَا يَجُوزُ تَلْوِيْثُ نَحْوِ الْمَسْجِدِ الْإِنِّحَ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ ضَرُورَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ سَم. هـ. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: (نَعَمْ) فِي الْمَغْنِيِّ وَالتَّهْنِئَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (مَظْنُونُهَا الْإِنِّحَ). (فُرُوعُ): مَاءُ الْمِيزَابِ الَّذِي تُنْظَرُ نَجَاسَتُهُ وَلَمْ تُتَيَقَّنْ طَهَارَتُهُ فِيهِ الْخِلَافُ فِي طِينِ الشَّوَارِعِ وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ الْجَزْمَ بِطَهَارَتِهِ، وَسُئِلَ ابْنُ الصَّلَاحِ عَنِ الْجَوْخِ الَّذِي اشْتَهَرَ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّاسِ أَنَّ فِيهِ شَحْمَ الْخَنْزِيرِ فَقَالَ: لَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهِ إِلَّا بِتَحَقُّقِ النِّجَاسَةِ، وَسُئِلَ عَنِ الْأَوْرَاقِ الَّتِي تُعْمَلُ وَتُبَسِّطُ وَهِيَ رَطْبَةٌ عَلَى الْحَيَاطَانِ الْمَعْمُولَةِ بِرَمَادِ نَجَسٍ فَقَالَ: لَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهَا أَيْ عَمَلًا بِالْأَصْلِ، وَمَحَلُّ الْعَمَلِ بِهِ إِذَا كَانَ مُسْتَنَدًا لِلنِّجَاسَةِ إِلَى غَلَبَتِهَا وَإِلَّا أَيْ بِأَنْ وَجِدَ سَبَبٌ يُحَالُ عَلَيْهِ عَمَلٌ بِالظَّنِّ، فَلَوْ بَالُ حَيَوَانٍ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ وَتَغَيَّرَ وَشَكَّ فِي سَبَبِ تَغْيِيرِهِ أَهْوَى الْبُؤْلُ أَوْ نَحْوُ طَوْلِ الْمُكْتَبِ؟ حُكِمَ بِتَنْجِيسِهِ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ لِاسْتِنَادِهِ إِلَى سَبَبٍ مُعَيَّنٍ مُغْنِيٍّ، وَكَذَا فِي التَّهْنِئَةِ إِلَّا مَسْأَلَةَ الْجَوْخِ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. الْمَعْمُولَةُ الْإِنِّحَ. أَيْ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ أَنْ تُعْمَلَ بِالرَّمَادِ أَمَّا مَا شُوْهِدَ بِنَاوِهِ بِالرَّمَادِ التَّجَسُّسِ فَإِنَّهُ يُنَجِّسُ مَا أَصَابَهُ إِذْ لَا أَصْلَ لِلطَّهَارَةِ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ حَيْثُ يُنْزِلُ. وَقَوْلُهُ م. ر. أَيْ عَمَلًا بِالْأَصْلِ، وَعَلَيْهِ فَلَا تُنَجِّسُ الثِّيَابُ الرَّطْبَةُ الَّتِي تُنْشَرُّ عَلَى الْحَيَاطَانِ الْمَعْمُولَةِ بِالرَّمَادِ عَادَةً لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَكَذَا الْيَدُ الرَّطْبَةُ إِذَا مَسَّ بِهَا الْحَيَاطَانُ الْمَذْكُورَةُ أَعْرَ ش. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م. ر. لَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَتِهَا أَيْ الْأَوْرَاقِ إِذَا لَمْ تَتَحَقَّقْ نَجَاسَةُ الرَّمَادِ وَلَكِنَّ الْغَالِبَ فِيهِ التَّجَاسُّ أَخْذًا مِمَّا عَلَّلَ بِهِ أَمَّا إِذَا تَحَقَّقَتْ فِيهِ التَّجَاسُّ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ لَكِنْ يُغْفَى عَنِ الْأَوْرَاقِ الْمَوْضُوعَةِ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ فِي مَغْفَوَاتِهِ:

وَالنَّسْخُ فِي وَرَقٍ آجَرَهُ عَجَنُوا بِهِ التَّجَاسُّ عَفْوٌ حَالٌ كِثْبَتِهِ
مَا نَجَّسَا قَلَمًا مِنْهُ وَمَا مَنَعُوا مِنْ كَاتِبٍ مُضْخَفًا مِنْ جَبْرِ لَيْقَتِهِ

أ. ه. وَيُعْلَمُ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ بِنَجَاسَةِ السُّكَّرِ الْإِفْرَنْجِيِّ الَّذِي اشْتَهَرَ أَنَّ فِيهِ دَمَ الْخَنْزِيرِ مَا لَمْ يُشَاهَدْ خَلَطُ الدَّمِ بِهِ بِخُصُوصِهِ، وَلَا غَيْرُهُ بِمُجَرَّدِ جَزْيِ عَادَةِ الْكُفَّارِ بِعَمَلِ السُّكَّرِ بِخَلْطِهِ لَكِنَّ الْوَرَعَ لَا يَخْفَى.

هـ. قَوْلُهُ: (مِنْهُ) الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ حَالٌ مِنْ (مُضْمُونِهَا) وَالضَّمِيرُ لَطِينِ الشَّارِعِ وَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَمِنْ نَحْوِ ثِيَابِ خَمَارٍ الْإِنِّحَ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ مِنْهُ عَلَى طَرِيقِ التَّسَاهُلِ لِلِاخْتِصَارِ وَإِلَّا فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُقَالَ وَمِثْلُهُ مَظْنُونُهَا مِنْ نَحْوِ ثِيَابِ خَمَارٍ الْإِنِّحَ. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَصَابٍ الْإِنِّحَ) أَيْ وَأَطْفَالٍ مُغْنِيٍّ. هـ. قَوْلُهُ: (فَكُلُّهُ طَاهِرٌ الْإِنِّحَ) سُئِلَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ عَمَّا يَغْتَاذُهُ النَّاسُ مِنْ تَسْخِينِ الْخُبْزِ فِي الرَّمَادِ التَّجَسُّسِ ثُمَّ إِنَّهُمْ يَقْتُونَهُ فِي اللَّبَنِ وَنَحْوِهِ،

هـ. قَوْلُهُ: (تَلْوِيْثُ نَحْوِ الْمَسْجِدِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ ضَرُورَةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ.

(وَيُعْفَى فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ وَالْمَكَانِ) (عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْبَرَاغِيثِ) لَا جَلْدَ لَهَا كَمَا مَرَّ فِي مَعْنَاهَا فِي كُلِّ مَا يَأْتِي كُلُّ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ (وَوَنِيمِ الدُّبَابِ) أَيِ ذَرْقِهِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ وَيَوَلِ الْخُفَّاشِ وَمِثْلُهُ

فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يُعْفَى عَنْهُ حَتَّى مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى تَسْخِينِهِ فِي الطَّاهِرِ وَلَوْ أَصَابَهُ شَيْءٌ مِنْ نَحْوِ ذَلِكَ اللَّبَنِ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ كَذَا بِهَامِشٍ ، وَهُوَ وَجِيهٌ مُرْضِيٌّ بَلْ يُعْفَى عَنْ ذَلِكَ وَإِنْ تَعَلَّقَ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الرَّمَادِ وَصَارَ مُشَاهِدًا سَوَاءً ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ بَأَنِ انْتَفَحَ بَعْضُهُ وَدَخَلَ فِيهِ ذَلِكَ كَدَوْدِ الْفَاكِهَةِ وَالْجُبَنِ ، وَمِثْلُهُ الْفَطِيرُ الَّذِي يُذْفَنُ فِي النَّارِ الْمَأْخُوذَةِ مِنَ التَّجَسُّعِ ش . أَقُولُ : وَهَذَا صَرِيحٌ فِيهِمَا مَرَّةً عَنِ الرَّشِيدِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْأَوْرَاقِ الْمَبْسُوطَةِ عَلَى حِطَّانِ الرَّمَادِ التَّجَسُّعِ خِلَافًا لِلشُّرَايِصِ . □ قَوْلُهُ : (وَيُعْفَى) إِلَى قَوْلِهِ : (رَطْبُهَا) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ : (وَالْمَكَانِ) وَقَوْلُهُ : (كَمَا مَرَّ) .

قَوْلُ (السِّي) : (وَعَنْ قَلِيلِ دَمِ الْبَرَاغِيثِ) أَيِ الْقَمَلِ وَالْبَقِّ ، وَهُوَ الْبَعُوضُ قَالَ فِي الصَّحَاحِ . وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الشَّيْخُ شَمُولُهُ لِلْبَقِّ الْمَعْرُوفِ بِبِلَادِنَا نِهَايَةً . زَادَ الْمُعْنِي : وَالْبَرَاغِيثُ جَمْعُ بُرْغُوثٍ بِالضَّمِّ ، وَالْفَتْحُ قَلِيلٌ . وَدَمُ الْبَرَاغِيثِ رَشَحَاتُ تَمُصُّهَا مِنَ الْإِنْسَانِ ثُمَّ تَمُجُّهَا لَيْسَ لَهَا دَمٌ فِي نَفْسِهَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ . □ قَوْلُهُ : (وَالْمَكَانِ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ الْعَفْوُ عَنِ الْكَثِيرِ فِيهِ عَلَى تَصْحِيحِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَقَدْ يَخْتِاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَى ثَوْبِ الْبَرَاغِيثِ كَمَا يَأْتِي فَلْيَتَأَمَّلْ . وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِأَنِ الْإِحْتِرَازَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى ثَوْبِ الْبَرَاغِيثِ لَا عُسْرَ فِيهِ بِخِلَافِ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْمَكَانِ قَدْ يَعْسُرُ سَم . أَيِ فَيَكُونُ ثَوْبُ الْبَرَاغِيثِ مُسْتَتْنًى عَنْ قَوْلِهِ : وَالْمَكَانِ . □ قَوْلُهُ : (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ : وَلَوْ حَمَلَ الْخُ . □ قَوْلُهُ : (وَفِي مَعْنَاهَا) إِلَى قَوْلِهِ : (رَطْبُهَا) فِي الْمُعْنِي . □ قَوْلُهُ : (وَفِي مَعْنَاهَا) أَيِ الْبَرَاغِيثِ .

(فَرْعٌ) : قَرَّرَ مَرَّاتَهُ لَوْ غَسَلَ ثَوْبٌ فِيهِ دَمُ بَرَاغِيثٍ لِأَجْلِ تَنْظِيفِهِ مِنَ الْأَوْسَاجِ أَوْ لَوْ نَجَسَهُ لَمْ يَضُرَّ بَقَاءُ الدَّمِ فِيهِ وَيُعْفَى عَنْ إصَابَةِ هَذَا الْمَاءِ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ . أَيِ أَمَا لَوْ قَصَدَ غَسْلَ النَّجَاسَةِ الَّتِي هِيَ دَمُ الْبَرَاغِيثِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ أَثَرِ الدَّمِ مَا لَمْ يَغْسُرْ فَيُعْفَى عَنِ اللَّوْنِ عَلَى مَا مَرَّ ع . □ قَوْلُهُ : (رَطْبُهَا) إِلَى قَوْلِهِ : (وَذَلِكَ) أَقْرَهُ ع . □ قَوْلُهُ : (رَطْبُهَا وَبَابُهَا) ظَاهِرُ صَنِيعِهِ أَنَّهُ بِالرَّفْعِ بَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ : بَوْلُهُ ، وَمَا بَعْدَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ دَمِ الْبَرَاغِيثِ وَمَا بَعْدَهُ بِتَقْدِيرِ الْخَبَرِ أَيْ سَوَاءً . □ قَوْلُهُ : (وَيَوَلِ الْخُفَّاشِ وَمِثْلُهُ رَوْنُهُ) كَالصَّرِيحِ فِي الْعَفْوِ عَنْهُمَا فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ أَيْضًا فَيُخَالِفُ عَدَمَ الْعَفْوِ عَنِ ذَرْقِ

□ قَوْلُهُ : (وَالْمَكَانِ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ الْعَفْوُ عَنِ الْكَثِيرِ عَلَى تَصْحِيحِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي ، وَقَدْ يَخْتِاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ عَلَى ثَوْبِ الْبَرَاغِيثِ كَمَا يَأْتِي فَلْيَتَأَمَّلْ . وَيُمْكِنُ الْفَرْقُ بِأَنِ الْإِحْتِرَازَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى ثَوْبِ الْبَرَاغِيثِ لَا عُسْرَ فِيهِ بِخِلَافِ الْإِحْتِرَازِ عَنِ الْمَكَانِ قَدْ يَعْسُرُ . □ قَوْلُهُ : (وَيَوَلِ الْخُفَّاشِ وَمِثْلُهُ رَوْنُهُ) كَالصَّرِيحِ فِي الْعَفْوِ عَنْهُمَا فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ أَيْضًا . وَعَلَى هَذَا فَيُخَالِفُ عَدَمَ الْفَرْقِ عَنِ زَرْقِ الطَّيْرِ فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ مَعَ أَنَّ الْخُفَّاشَ مِنْ جُمْلَةِ الطَّيْرِ وَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ مَرَّ بَعْدَ الْبَحْثِ مَعَهُ فِيهِ فَيَكُونُ مُسْتَتْنًى مِنَ الطَّيْرِ لِعُسْرِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ وَيَكُونُ الْعَفْوُ عَنْ رَوْنِهِ فِي الْمَكَانِ مَعَ الرُّطُوبَةِ مُسْتَتْنًى مِنْ اشْتِرَاطِ الْجَفَافِ فِي الْعَفْوِ عَنِ زَرْقِ الطَّيْرِ فِي الْمَكَانِ .

روثه رطبها وياشها في الثوب والبدن والمكان على الأوجه خلافاً لِمَنْ خَصَّ المكان بالجاف وعَمَّ في الأولين ولو عَكَسَ لكان أولى لما مرَّ أَنَّ ذَرَقَ الطَّيْرِ يُعْفَى عنه فيه دونهما بل يَحْتَ العفو عن ونيم برأس كوزٍ يُمَرُّ عليه ماءٌ قليلٌ فلا يَتَنَجَّسُ به وذلك لأنَّ ذلك كُلَّهُ مِمَّا تَعُمُّ به البلوى ويشقُّ الاحتراز عنه، وهو مُفَرَّدٌ وقيل جمعٌ ذُبابيةً بالباء لا بالثون لأنه لم يُسَمَّعْ وجمعه ذَبَابٌ كغريبان وأذبةٌ كأغربة (والأصح) أنه (لا يُعْفَى عن كثيره) لِنُدْرَتِهِ (ولا عن قليل انتَشَرٍ يعرق) لِمُجَاوَزَتِهِ محلَّهُ (وتُعرفُ الكثرة) والقلَّةُ (بالعادة الغالبة) فيجتهدُ المُصَلِّي أي وجوباً إن تأهَّل والأرجحُ إلى عارِفٍ يجتهدُ له فيما يظهرُ نظيرَ ما مرَّ بِتَفْصِيلِهِ في القِبلة، نعم لا يُرْجَحُ هنا بِكَثْرَةٍ ولا أَعْلَمِيَّةٍ لأنَّ الأصلَ القِلَّةُ فليأخذ به بل ولو قيل يأخذ به ابتداءً لكان له مُعْتَبَرُ الزمان والمكان فما رأى أَنَّهُ مِمَّا يَغْلِبُ التَّلَطُّعُ به ويعسرُ الاحترازُ عنه فقليلٌ وإلا فكثيرٌ ولو شكَّ في شيءٍ أَقلُّ أو كثيرٌ فله حُكْمُ القليل هنا وفيما يأتي، ولو تَفَرَّقَ النَجَسُ في محالٍ ولو جُمِعَ لكثيرٍ كان له حُكْمُ القليل عند الإمام والكثير عند المُتَوَلِّي والغزالي وغيرهما ورجَّحه بعضهم (قلت)

الطَّيْرِ فِي الْبَدَنِ وَالثَّوْبِ مَعَ أَنَّ الْخُفَّاشَ مِنْ جُمْلَةِ الطَّيْرِ وَاسْتَحْسَنَ ذَلِكَ مَنْ رُبَعَدَ الْبَحْثَ مَعَهُ فِيهِ فَيَكُونُ مُسْتَثْنًى مِنَ الطَّيْرِ لِعُسْرِ الْإِحْتِزَازِ عَنْهُ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَمِثْلُهُ رَوْثُهُ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ مِثْلِهِ. □ قَوْلُهُ: (لِإِمَامٍ) أَيْ فِي شَرْحٍ وَطَهَارَةِ النَّجَسِ فِي الثَّوْبِ الْإِنْفِ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ الْمَكَانَ. □ قَوْلُهُ: (دُونَهُمَا) أَيْ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ. (فَرَعُ): فِي شَرْحِ مَنْ رَأَى النِّهَايَةَ: الْأَوْجَهُ أَنَّ دَمَ الْبِرَاغِيثِ الْحَاصِلَ عَلَى حُصَرٍ نَحْوِ الْمَسْجِدِ مِمَّنْ يَنَامُ عَلَيْهَا كَذَرَقِ الطَّيْرِ خِلَافًا لِابْنِ الْعِمَادِ. سَم. أَيْ قِيَعْفَى عَنْهُ أَيْضًا حَيْثُ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْمَشْيُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ رُطوبَةٌ وَعَمَّ الْمَحَلَّ كَمَا تَقَدَّمَ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْكَثِيرِ) فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَجَمْعُهُ) وَقَوْلُهُ: (أَيُّ وَجُوبًا) إِلَى (مُعْتَبَرًا). □ قَوْلُهُ: (إِبْتِدَاءً) أَيْ بِلَا اجْتِهَادٍ. □ قَوْلُهُ: (مُعْتَبَرًا) الزَّمَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْكَثِيرِ) فِي النِّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (مُعْتَبَرُ الزَّمَانِ الْإِنْفِ) وَلَا يَتَعَمَّدُ جَرِيَانُ ضَابِطِ طِينِ الشَّارِعِ هُنَا نِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (حُكْمُ الْقَلِيلِ عِنْدَ الْإِمَامِ) أَيْ، وَهُوَ الرَّاجِحُ نِهَايَةً وَمُعْنَى وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْكِتَابِ فِيمَا لَوْ تَفَرَّقَتِ النِّجَاسَةُ الَّتِي لَا يُذَرِّكُهَا الطَّرْفُ وَلَوْ جُمِعَتْ أَذَرَكُهَا أَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ فِي الدِّمِّ أَكْثَرُ وَالْعَفْوُ عَنْهُ أَوْسَعُ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ غَيْرِ الدِّمِّ مِنَ النِّجَاسَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلِهَذَا

□ قَوْلُهُ: (بِالْجَافِ) هُوَ قِيَاسُ زَرَقِ الطَّيْرِ لِكِنَّ الْفَرْقَ ظَاهِرٌ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُعْفَ عَنْ الزَّرَقِ فِي الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ. □ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيْ الْمَكَانِ وَقَوْلُهُ: (دُونَهُمَا) أَيْ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ (فَرَعُ): فِي شَرْحِ مَنْ رَأَى: وَالْأَوْجَهُ أَنَّ دَمَ الْبِرَاغِيثِ الْحَاصِلَ عَلَى حُصَرٍ نَحْوِ الْمَسْجِدِ مِمَّا يَنَامُ عَلَيْهَا كَزَرَقِ الطَّيْرِ خِلَافًا لِابْنِ الْعِمَادِ. □ قَوْلُهُ: (كَانَ لَهُ حُكْمُ الْقَلِيلِ عِنْدَ الْإِمَامِ) أَيْ وَهُوَ الرَّاجِحُ مَنْ رَأَى، وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ أَوَّلَ الْكِتَابِ فِيمَا لَوْ تَفَرَّقَتِ النِّجَاسَةُ الَّتِي لَا يُذَرِّكُهَا الطَّرْفُ وَلَوْ جُمِعَتْ أَذَرَكُهَا أَنَّهُ لَا يُعْفَى عَنْهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ فِي الدِّمِّ أَكْثَرُ وَالْعَفْوُ عَنْهُ أَوْسَعُ مِنَ الْعَفْوِ مِنْ غَيْرِ الدِّمِّ مِنَ النِّجَاسَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَلِهَذَا عُمِّي عَمَّا يُذَرِّكُهَا الطَّرْفُ هُنَا لَا ثَمَّ.

الأصْحَاحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ) بَلْ فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ الْأَصْحَاحُ بِاتِّفَاقِ الْأَصْحَابِ (الْعَفْوُ مُطْلَقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ).
وَأَنَّ كَثُرَ مُتَنَشِّرًا بِعَرَقٍ وَإِنْ جَاوَزَ الْبَدَنَ إِلَى الثَّوْبِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي
دَمِ نَحْوِ الْفَصْدِ لِأَنَّ الْإِبْتِلَاءَ هُنَا أَكْثَرُ بَلْ وَإِنْ تَفَاحَشَ وَطُبِقَ الثَّوْبُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ، نَعَمْ مَحَلُّ
الْعَفْوِ هُنَا وَفِيمَا مَرَّ وَيَأْتِي حَيْثُ لَمْ يَخْتَلِطْ بِأَجَنَّبِيٍّ وَلَا لَمْ يُعْفَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ كَذَا ذَكَرَهُ
كَثِيرُونَ وَمَحَلُّهُ فِي الْكَثِيرِ وَلَا نَافَاهُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الْأَصْحَابِ فِي اخْتِلَاطِ دَمِ الْحَيْضِ

عُفِيَ عَمَّا يُدْرِكُهُ الطَّرْفُ هُنَا لَا تَمَّ سَمْعُ ش. وفيه أَنَّ مَا هُنَا لَيْسَ مُخْتَصًّا بِالدَّمِ فَإِنَّهُ شَامِلٌ لِيُونَيْمِ الذُّبَابِ
وَمَا ذَكَرَ مَعَهُ. □ فَوُدَّ: (بَلْ فِي الْمَجْمُوعِ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا اقْتَضَاهُ) فِي الْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ كَثُرَ) إِلَى
الْمَتْنِ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَالْإِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى وَحَيْثُ كَانَ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ كَثُرَ مُتَنَشِّرًا) إِلَى
وَسَوَاءٍ أَقْصَرَ كُفَّهُ أَمْ زَادَ عَلَى الْأَصْلِ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ جَاوَزَ الْبَدَنَ) إِلَى
رَاجِعٍ لِمَا فِي الْمَتْنِ مِنْ دَمِ الْبِرَاغِيَّةِ وَنَحْوِهِ وَفِيمَا فِي الشَّرْحِ مِنْ بَوَلِّ الذُّبَابِ وَبَوَلِّ الْخَفَافِ وَرَوَيْهِ ع
ش. □ فَوُدَّ: (كَمَا اقْتَضَاهُ) إِلَى الْغَالِبِ فِي هَذَا الْجَنْسِ عُسْرُ الْإِحْتِرَازِ فَيَلْحَقُ غَيْرُ الْغَالِبِ مِنْهُ
بِالْغَالِبِ كَالْمُسَافِرِ يَتَرَخَّصُ وَإِنْ لَمْ تَنْلَهُ مَشَقَّةٌ لَا سِيَّمَا وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ مِمَّا يُوْجِبُ الْمَشَقَّةَ
لِكَثْرَةِ الْبُلُوِّ بِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (مَا يَأْتِي فِي دَمِ نَحْوِ الْفَصْدِ) أَيِ مِنْ اشْتِرَاطِ عَدَمِ تَجَاوُزِ الْمَحَلِّ.

□ فَوُدَّ: (وَطُبِقَ الثَّوْبُ) أَيِ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ نِهَايَةً أَيِ حَيْثُ قَيَّدَ بِمَا لَا يَعْمُ الثَّوْبُ عَ ش. □ فَوُدَّ: (نَعَمْ)
مَحَلُّ الْعَفْوِ إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَالْإِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ: وَتَنْشِيفٌ إِلَى وَلَا يُنَافِي وَقَوْلُهُ: بَلْ
أُطْلِقَ إِلَى وَحَيْثُ كَانَ. □ فَوُدَّ: (بِأَجَنَّبِيٍّ) شَامِلٌ لِلْجَامِدِ كَالثَّرَابِ. وَفِي شَرْحِ م ر: فَإِنْ اخْتَلَطَ بِهِ أَيِ
بِالْأَجَنَّبِيِّ لَمْ يُعْفَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ مَا لَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ فَخَرَجَ حَالُ حَلْقِهِ وَاخْتَلَطَ دَمُهُ بِبَلِّ الشَّعْرِ
أَوْ حَكَّ نَحْوَ دُمْلٍ حَتَّى أَذْمَاهُ لَيْسَتْ مَسْكٌ عَلَيْهِ الدَّوَاءُ ثُمَّ ذَرَّهَ عَلَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ سَم
وَيَأْتِي أَيْضًا عَنِ الشَّارِحِ خِلَافُهُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر مَا لَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ إِلَّا وَخَرَجَ عَنِ الْقُرْبِ الْعَفْوُ مُطْلَقًا
سَوَاءً كَانَ الدَّمُ مِنَ الْجُرْحِ الْحَاصِلِ بِالْحَلْقِ أَوْ مِنَ الْبِرَاغِيَّةِ وَنَحْوِهَا لِمَشَقَّةِ الْإِحْتِرَازِ عَنْهُ بَلِ الْعَفْوُ عَنْ
هَذَا أَوَّلَى مِنَ الْعَفْوِ عَنِ الْبَصَاقِ فِي كُفِّهِ الَّذِي فِيهِ دَمُ الْبِرَاغِيَّةِ وَقَوْلُهُ م ر حَتَّى أَذْمَاهُ خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ وَضَعَ
عَلَيْهِ لُصُوقًا مِنْ غَيْرِ حَكٍّ فَاخْتَلَطَ مَا عَلَى اللُّصُوقِ بِمَا يَخْرُجُ مِنَ الدُّمْلِ وَنَحْوِهِ وَيَنْبَغِي أَنَّهُ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ
اخْتِلَاطَهُ ضَرُورِيٌّ لِلْعِلَاجِ أَه ع ش. □ فَوُدَّ: (كَذَا ذَكَرَهُ كَثِيرُونَ) جَرَى عَلَى ظَاهِرِهِ التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى.

□ فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ فِي الْكَثِيرِ) إِلَى الْغَالِبِ فِي هَذَا الْجَنْسِ عُسْرُ الْإِحْتِرَازِ فَيَلْحَقُ غَيْرُ الْغَالِبِ مِنْهُ
بِالْغَالِبِ كَالْمُسَافِرِ يَتَرَخَّصُ وَإِنْ لَمْ تَنْلَهُ مَشَقَّةٌ لَا سِيَّمَا وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ مِمَّا يُوْجِبُ الْمَشَقَّةَ
لِكَثْرَةِ الْبُلُوِّ بِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (مَا يَأْتِي فِي دَمِ نَحْوِ الْفَصْدِ) أَيِ مِنْ اشْتِرَاطِ عَدَمِ تَجَاوُزِ الْمَحَلِّ.

□ فَوُدَّ: (بِأَجَنَّبِيٍّ) شَامِلٌ لِلْجَامِدِ كَالثَّرَابِ. وَفِي شَرْحِ م ر فَإِنْ اخْتَلَطَ بِهِ أَيِ بِالْأَجَنَّبِيِّ لَمْ يُعْفَ عَنْ شَيْءٍ
مِنْهُ وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ مَا لَوْ حَلَقَ رَأْسَهُ فَخَرَجَ حَالُ حَلْقِهِ وَاخْتَلَطَ دَمُهُ بِبَلِّ الشَّعْرِ أَوْ حَكَّ نَحْوَ دُمْلٍ حَتَّى أَذْمَاهُ
لَيْسَتْ مَسْكٌ عَلَيْهِ الدَّوَاءُ ثُمَّ ذَرَّهَ عَلَيْهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. □ فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ)
فِي الْكَثِيرِ) إِلَى الْغَالِبِ فِي هَذَا الْجَنْسِ عُسْرُ الْإِحْتِرَازِ فَيَلْحَقُ غَيْرُ الْغَالِبِ مِنْهُ بِالْغَالِبِ كَالْمُسَافِرِ يَتَرَخَّصُ وَإِنْ لَمْ تَنْلَهُ مَشَقَّةٌ لَا سِيَّمَا وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ مِمَّا يُوْجِبُ الْمَشَقَّةَ
لِكَثْرَةِ الْبُلُوِّ بِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (مَا يَأْتِي فِي دَمِ نَحْوِ الْفَصْدِ) أَيِ مِنْ اشْتِرَاطِ عَدَمِ تَجَاوُزِ الْمَحَلِّ.

بالريق في حديث عائشة أنه مع ذلك يُعفى عنه لِقَلَّتِهِ كما يأتي وَخَرَجَ بِالْأَجْنَبِيِّ، وهو ما لم يحتجَ لِمُمَاسَّةِ نحو ماءٍ طَهِيرٍ وَشُرْبٍ وَتَنْشُفٍ احتاجه وَبُصَاقٍ في ثوبه كذلك وماءٍ بَلَّلَ رَأْسَهُ من غُسْلٍ تَبَيُّدٍ أو تَنْظُفٍ وَمُمَاسٍ آلَةٍ نحو فِصَادٍ من ريقٍ أو دُهْنٍ وسائرٍ ما احتجَّ إليه كما صَرَّحَ به شَيْخُنَا في الْأَخِيرِ وَغَيْرُهُ في الباقي قال أعني شَيْخُنَا بخلافِ اخْتِلَاطِ دَمٍ جَرَحَ الرَّأْسَ عند حَلْقِهِ يَبْلُلُ شَعْرَهُ أو بدواءٍ وَضِعَ عليه لِنُدْرَتِهِ فلا مَشَقَّةَ في الاحتراز عنه اهـ. وفيه نَظَرٌ وما عُلِّلَ به مَمْنُوعٌ ولا يُنَافِي ما تَقَرَّرَ إطلاقُ أَبِي على تأثيرِ رُطُوبَةِ الْبَدَنِ لَأَنَّهُ مَحْمُولٌ على تَرَطُّبِهِ بِغَيْرِ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ بل أَطْلَقَ بَعْضُهُمُ الْمُسَامَحَةَ في الْاخْتِلَاطِ بِالْمَاءِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِنَقْلِ

☐ قَوْلُهُ: (نَحْوُ مَاءٍ طَهِيرٍ إلخ) وما يَتَسَاوَى مِنَ الْمَاءِ حَالُ شُرْبِهِ أَوْ مِنَ الطَّعَامِ حَالُ أَكْلِهِ نِهَايَةً. زَادَ الْمُعْنِي: أَوْ جَعَلَ عَلَى جُرْحِهِ دَوَاءً اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ احْتِاجِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ غُسْلٍ إلخ) أَيِ أَوْ حَلْقٍ نِهَايَةً وَصَوْرَتُهُ أَنَّ بَلَّلَ الرَّأْسَ نَزَلَ عَلَى دَمِ الْبَرَاغِيثِ فَلَا يُنَافِي عَدَمَ الْعَفْوِ فِي اخْتِلَاطِ دَمٍ جَرَحَ الرَّأْسَ يَبْلُلُ الْحَلْقَ عِنْدَ الشَّارِحِ م ر رَشِيدِيٍّ أَيِ خِلَافًا لِلتَّخْفَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَسَائِرٍ مَا احْتِجَّ إِلَيْهِ) وَمِنْهُ مَا لَوْ مَسَحَ وَجْهَهُ الْمُبْتَلَّ بِطَرَفِ ثَوْبِهِ وَلَوْ كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ وَمَا لَوْ عَرِقَ بَدَنُهُ فَمَسَحَهُ بِيَدِهِ الْمُبْتَلَّةِ، وَلَيْسَ مِنْهُ فِيمَا يَظْهَرُ مَاءُ الْوَرْدِ وَمَاءُ الزَّهْرِ فَلَا يُعْفَى عَنْهُ إِذَا رَشَّ عَلَيْهِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا مَا لَمْ يَخْتَجِ إِلَيْهِ لِمُدَاوَاةِ عَيْنِهِ مَثَلًا اهـ ع ش. وَخَالَفَهُ الرَّشِيدِيُّ فِي الْآخِرِ، فَقَالَ: وَمِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَاءُ الطَّيِّبِ كَمَا الْوَرْدُ؛ لِأَنَّ الطَّيِّبَ مَقْصُودٌ شَرْعًا خُصُوصًا فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي هُوَ مَطْلُوبٌ فِيهَا كَالْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ بَلْ هُوَ أَوْلَى بِالْعَفْوِ مِنْ كَثِيرٍ مِمَّا ذَكَرُوهُ هُنَا خِلَافًا لِمَا فِي الْحَاشِيَةِ اهـ. وَهُوَ الظَّاهِرُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَعْنِي شَيْخُنَا إلخ) وَوَاقَفَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ حَيْثُ أَقْنَى بِهِ.

(تَنْبِيْهُ): قَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ: أَنَّ مَنْ لَه ثَوْبَانِ فِي أَحَدِهِمَا دَمٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ دُونَ الْآخَرِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ لُبْسُ الْأَوَّلِ وَالصَّلَاةُ فِيهِ وَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْهُ بِالثَّانِي؛ لِأَنَّ مَنَعَهُ مِنْ لُبْسِ الْأَوَّلِ مِمَّا يَشُقُّ عَلَيْهِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (يَبْلُلُ شَعْرَهُ) تَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ وَ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ بِدَوَاءٍ وَضِعَ عَلَيْهِ) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنِي وَع ش مَا يُخَالِفُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (مَا تَقَرَّرَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ: وَخَرَجَ بِالْأَجْنَبِيِّ نَحْوُ مَاءٍ طَهِيرٍ إلخ. ☐ قَوْلُهُ: (تَأْتِيهِ رُطُوبَةُ الْبَدَنِ) أَيِ فِيمَا لَوْ لَيْسَ ثَوْبًا فِيهِ دَمٌ نَحْوِ بَرَاغِيثٍ وَبَدَنُهُ رَطْبٌ مُعْنِي.

بِأَجْنَبِيٍّ فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ فَقَطْ وَمُخْتَلِطٌ بِغَيْرِ أَجْنَبِيٍّ فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (نَحْوُ مَاءٍ طَهِيرٍ وَشُرْبٍ إلخ) وما يَتَسَاوَى مِنَ الْمَاءِ حَالُ شُرْبِهِ وَالطَّعَامِ حَالُ أَكْلِهِ م ر. ☐ قَوْلُهُ: (قَالَ أَعْنِي شَيْخُنَا إلخ) أَيِ وَوَاقَفَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ حَيْثُ أَقْنَى بِهِ. (تَنْبِيْهُ): قَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ: أَنَّ مَنْ لَه ثَوْبَانِ فِي أَحَدِهِمَا دَمٌ مَغْفُورٌ عَنْهُ دُونَ الْآخَرِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ لُبْسُ الْأَوَّلِ وَالصَّلَاةُ فِيهِ وَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْهُ بِالثَّانِي؛ لِأَنَّ مَنَعَهُ مِنْ لُبْسِ الْأَوَّلِ مِمَّا يَشُقُّ وَلِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي الْعَفْوِ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَحْوِ اللَّبْسِ وَإِلَّا لَمْ تَصِحَّ صَلَاةٌ مَنْ حَمَلَ ثَوْبَ بَرَاغِيثٍ وَإِنْ قَلَّ دَمُهَا وَلِأَنَّ كَلَامَهُمْ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ غَسْلُ الدَّمِ إِذَا قَدَّرَ عَلَيْهِ وَإِذَا صَحَّتِ الصَّلَاةُ فِي ثَوْبٍ الْبَرَاغِيثِ مَعَ إِمْكَانِ غَسْلِهَا فَلَتَصِحَّ فِيهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى ثَوْبٍ آخَرَ لَا دَمَ فِيهِ فَلْتَتِمَّلْ.

الأصْبَحِيَّ عَنْ الْمُتَوَلَّى وَالْمُتَأَخِّرِينَ مَا يُؤَيِّدُهُ وَحَيْثُ كَانَ فِي مَلْبُوسٍ لَمْ يَتَعَمَّدْ إِبَابَتَهُ لَهُ وَإِلَّا كَأَن قَتَلَ قَلَمًا فِي بَدَنِهِ أَوْ تَوْبَهُ فَأَصَابَهُ مِنْهُ دَمٌ أَوْ حَمَلٌ ثَوْبًا فِيهِ دَمٌ بَرَاغِيثٌ مَثَلًا أَوْ صَلَّى عَلَيْهِ لَمْ يُعْفَ إِلَّا عَنِ الْقَلِيلِ نَعَمْ لِمَا لَيْسَ زَائِدًا لِتَجْمُلَ أَوْ نَحْوِهِ حُكْمٌ بِقِيَّةِ مَلْبُوسِهِ عَلَى الْأَوْجِهِ خِلَافًا لِقَضِيَّةِ كَلَامِ الْقَاضِي بِالنَّسْبَةِ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ لَا لِنَحْوِ مَاءٍ قَلِيلٍ أَيْ لَمْ يَحْتَجْ لِمُمَاسَّتِهِ لَهُ فَيَنْجُسُ بِهِ وَإِنْ قَلَّ.
(وَدَمُ الْبُرَاتِ) بِفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ جَمْعُ بْتَرَةٍ بِشَكُونِهَا وَقَدْ تَفْتَحُ وَهِيَ خُرَاجٌ صَغِيرَةٌ (كَالْبَرَاغِيثِ) فَعْفَا عَنْهُ حَيْثُ لَمْ يُعْصَرْ.....

☐ فَوَدُ: (وَحَيْثُ كَانَ الْخُ) كَقَوْلِهِ الْآتِي: وَبِالنَّسْبَةِ الْخُ. عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: حَيْثُ لَمْ يَخْتَلِطْ الْخُ.
☐ فَوَدُ: (أَوْ حَمَلٌ ثَوْبًا الْخُ) أَيْ وَإِنْ كَانَ حَمَلَهُ لِعَرَضٍ كَالْخَوْفِ عَلَيْهِ ع. ش. ☐ فَوَدُ: (لَمْ يُعْفَ إِلَّا عَنْ قَلِيلٍ) وَلَوْ نَامَ فِي تَوْبِهِ فَكَثُرَ فِيهِ دَمُ الْبَرَاغِيثِ التَّحَقُّ بِمَا يَقْتُلُهُ مِنْهَا عَمْدًا لِمُخَالَفَةِ السَّتَةِ مِنَ الْعُرْيِ عِنْدَ التَّوْمِ ذَكَرَهُ ابْنُ الْعِمَادِ بَخْتًا، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ احتِجَاجِهِ لِلتَّوْمِ فِيهِ وَإِلَّا عَفِيَ عَنْهُ نِهَاطَةً. زَادَ الْإِمْدَادُ: وَمِنْ عِلَّتِهِ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَوْ احتِجَاجٌ إِلَيْهِ كَأَن لَمْ يَعْتَدِهِ عَفِيَ عَنْهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ عَلَى أَنَّ فِي أَصْلِ بَخْتِهِ وَفَقَةً أَهْ قَالَ ع. ش.: وَمِنْ الْحَاجَةِ أَنْ يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ الضَّرَرَ إِذَا نَامَ غُرْبَانًا وَلَا يَكْلَفُ إِعْدَادَ ثَوْبٍ لِنَامٍ فِيهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحَرَجِ أَهْ وَقَالَ السَّيِّدُ الْبُضْرِيُّ: أَقُولُ بَلْ لَوْ قِيلَ بِالْعَفْوِ أَيْ عَنْ ذَلِكَ الثَّوْبِ مُطْلَقًا لَكَانَ أَوْجَهُ أَه. ☐ فَوَدُ: (لِتَجْمُلَ الْخُ) أَيْ بِخِلَافِ زَائِدٍ لَيْسَ كَذَلِكَ فَلَا يُعْفَى إِلَّا عَنِ الْقَلِيلِ سَم. ☐ فَوَدُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ م ر سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ يَقْصَعُ الْقَمْلَ عَلَى ظَفَرِهِ فَهَلْ يُعْفَى عَنْ دَمِهِ لَوْ كَثُرَ كَخَمْسَةِ إِلَى عَشْرِينَ وَإِذَا خَالَطَ دَمُ الْقَلِيلِ الْجِلْدَ حَبْتِيذٌ هَلْ يُعْفَى عَنْهُ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِ دَمِهِ غُرْفًا فِي الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ لَا كَثِيرَةً؛ لِكَوْنِهِ بِفَعْلِهِ وَمُمَاسَّتِهِ الْجِلْدَ لَا تَوَثُّرُ أَه. وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا مَرَّتِ الْقَمْلَةُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ هَلْ يُعْفَى عَنْهُ أَوْ لَا؟ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الْعَفْوِ لِكَثْرَةِ مُخَالَطَةِ الدَّمِ لِلْجِلْدِ ع. ش. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِزْشَادِ: وَلَا تَبْطُلُ بَدَنُ نَحْوِ بُرْغُوثٍ وَبُثْرَتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ بِقَتْلٍ وَعَصْرٍ أَه. ☐ فَوَدُ: (أَيْ لَمْ يَحْتَجْ لِمُمَاسَّتِهِ لَهُ) أَخْرَجَ الْمُحْتَاجَ لِمُمَاسَّتِهِ فَيَقِيدُ أَنَّهُ لَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ إِنَاءً فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ أَوْ مَائِعٌ أَوْ رَطْبٌ لِإِخْرَاجِ مَا يَحْتَاجُ لِإِخْرَاجِهِ لَمْ يُنْجَسْ سَم عَلَى حَجِّ. وَمِنْ ذَلِكَ مَاءُ الْمَرَاحِيضِ وَإِخْرَاجُ الْمَاءِ مِنْ زِيرِ الْمَاءِ مَثَلًا فَتَنَّبَهُ لَهُ، وَفِيهِ سَمٌ عَلَى الْمَنْهَجِ مِنْ م ر أَنَّ مِنَ الْعَفْوِ أَنْ تَكُونَ بِأَصَابِعِهِ أَوْ كَفَّهُ نَجَاسَةً مَغْفُورٌ عَنْهَا فَيَاكُلُ بِذَلِكَ مِنْ إِنَاءٍ فِيهِ مَائِعٌ أَه ع. ش.

☐ فَوَدُ: (وَهِيَ خُرَاجٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَدَمٍ بُرْغُوثٍ) فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. ☐ فَوَدُ: (خُرَاجٌ) بِالتَّخْفِيفِ ع. ش.

☐ فَوَدُ: (لِتَجْمُلَ أَوْ نَحْوِهِ) أَيْ بِخِلَافِ زَائِدٍ لَيْسَ لِذَلِكَ فَلَا يَخْفَى إِلَّا عَنِ الْقَلِيلِ. ☐ فَوَدُ: (لَمْ يَحْتَجْ لِمُمَاسَّتِهِ لَهُ) أَخْرَجَ الْمُحْتَاجَ لِمُمَاسَّتِهِ فَيَقِيدُ أَنَّهُ لَوْ أَدْخَلَ يَدَهُ إِنَاءً فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ أَوْ مَائِعٌ أَوْ رَطْبٌ لِإِخْرَاجِ مَا يَحْتَاجُ لِإِخْرَاجِهِ لَمْ يُنْجَسْ

(فَرُغَ): فِي شَرْحِ م ر: وَلَوْ نَامَ فِي تَوْبِهِ فَكَثُرَ فِيهِ دَمُ الْبَرَاغِيثِ التَّحَقُّ بِمَا يَقْتُلُهُ مِنْهَا عَمْدًا لِمُخَالَفَتِهِ مِنَ الْعُرْيِ عِنْدَ التَّوْمِ ذَكَرَهُ ابْنُ الْعِمَادِ بَخْتًا، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ احتِجَاجِهِ لِلتَّوْمِ فِيهِ وَإِلَّا عَفِيَ عَنْهُ أَه.

مُطْلَقًا عَلَى الْأَصَحِّ لِعَلَّةِ الْإِبْتِلَاءِ بِهَا أَيْضًا (وَقِيلَ إِنْ عَصَرَهُ فَلَا يُعْفَى عَنْهُ) مُطْلَقًا لِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ فَقَطْ كَدَمٍ بَرُغُوثٍ قَتَلَهُ لِأَنَّ الْعَصَرَ قَدْ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَيُسْتَرْطُ هُنَا أَيْضًا أَنْ لَا يَنْتَقِلَ عَنْ مَحَلِّهِ وَإِلَّا لَمْ يُعْفَ إِلَّا عَنْ قَلِيلِهِ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ النَّوَوِيِّ وَغَيْرِهِ وَإِنَّمَا يَنْتَهِجُ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مُحَاذِي الْجُرْحِ مِنَ الثَّوْبِ أَمَّا مُحَاذِيهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ لِحُضُورَةُ الْإِبْتِلَاءِ بِكَثْرَةِ انْتِقَالِهِ إِلَيْهِ.

(وَالِدَمَامِيلُ وَالْقُرُوحُ وَمَوْضِعُ الْفَصْدِ وَالْحِجَامَةُ قِيلَ كَالْبَثَرَاتِ) فَيُعْفَى عَنْ دَمِهَا قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ مَا لَمْ يَكُنْ بِعَصَرِهِ فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ فَقَطْ (وَالْأَصَحُّ) أَنَّهُ (إِنْ كَانَ مِثْلُهُ) أَيَّ مَا ذَكَرَ (يَدُومُ غَالِبًا فَكَالِاسْتِحَاضَةِ) فَيَجِبُ الْحَشْوُ وَالْعَصْبُ كَمَا مَرَّ فِيهَا ثُمَّ مَا خَرَجَ بَعْدَ عُفْيٍ عَنْهُ (وَإِلَّا) بِدَمٍ مِثْلِهِ غَالِبًا (فَكَدَمُ الْأَجْنَبِيِّ) يُصِيبُهُ (فَلَا يُعْفَى) عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْمُسْبِئَةِ وَالْمُسْبِئَةِ بِهِ، وَهَذَا أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ لِلأَوَّلِ وَحْدَهُ أَوْ لِلثَّانِي وَحْدَهُ كَمَا قَالَ بِكُلِّ شَارِخٍ (وَقِيلَ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ قُلْتُ الْأَصَحُّ أَنَّهَا كَالْبَثَرَاتِ) فِيمَا مَرَّ لِأَنَّهَا غَيْرُ نَادِرَةٍ وَإِذَا وَجَدَتْ دَامَتْ وَتَعَذَّرَ الْإِحْتِرَازُ عَنْ لَطِخِهَا.....

قوله: (مطلقًا) أي عن قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

قول (لَمْ يَكُنْ): (وَالْقُرُوحُ) أَيِ الْجِرَاحَاتِ شَرَحَ بِإِفْضَالٍ. قوله: (فَيُعْفَى) إِلَى قَوْلِهِ: (فَلَا يُعْفَى) فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: (وَقِيلَ) فِي النَّهَايَةِ. قوله: (مِنْ الْمُسْبِئَةِ) وَهُوَ مَا لَا يَدُومُ مِثْلُهُ غَالِبًا. قوله: (وَالْمُسْبِئَةُ بِهِ) أَيِ دَمِ الْأَجْنَبِيِّ. قوله: (وَهَذَا أَوْلَى إِلَخٍ) وَفَاقًا لِلْنَّهَايَةِ. قوله: (مِنْ جَعْلِهِ لِلأَوَّلِ إِلَخٍ) هُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ وَالْمُغْنِي وَرَجَّحَهُ سَم ثَانِيًا. قوله: (أَوْ لِلثَّانِي إِلَخٍ) هُوَ مَا جَرَى عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ وَالشَّارِخُ الْمُحَقِّقُ وَرَجَّحَهُ سَم أَوَّلًا. قوله: (فِيمَا مَرَّ) أَيِ فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهَا وَكَثِيرِهَا مَا لَمْ يَكُنْ بِغُفْلَةٍ أَوْ يُجَاوِزُ

قوله: (وَالَا فَكَدَمُ الْأَجْنَبِيِّ فَلَا يُعْفَى). اعْلَمْ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ الْمُتَبَادِرُ أَنَّ نَائِبَ فَاعِلٍ يُعْفَى ضَمِيرُ الْمُسْبِئَةِ؛ لِأَنَّهُ الْمَوَافِقُ لِيَكُونَ الْمَقْصُودُ بِالتَّشْبِيهِ بَيَانُ حُكْمِ الْمُسْبِئَةِ لِيَكُونَ مَجْهُولًا، وَكَوْنِ حُكْمِ الْمُسْبِئَةِ بِهِ مَعْلُومًا مُسْتَقَرًّا إِلَّا إِذَا كَانَ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ مَانِعٌ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ فِي قَوْلِهِ: فَلَا يُعْفَى وَقِيلَ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ، إِنَّمَا هُوَ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ أَصَالَةٌ فِي دَمِ الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي هُوَ الْمُسْبِئَةُ بِهِ وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ اسْتِدْرَاكُ الْمُصَنِّفِ عَلَى تَرْجِيحِ الْمُحَرَّرِ لَهُ أَنَّهُ لَا يُعْفَى بِقَوْلِهِ: وَلَا ظَهَرَ الْعَفْوُ عَنْ قَلِيلِ الْأَجْنَبِيِّ فَإِنْ هَذَا رَدٌّ عَلَى قَوْلِ الْمُحَرَّرِ لَا يُعْفَى فَهُوَ مُصَرِّحٌ بِأَنَّ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي دَمِ الْأَجْنَبِيِّ فَتَعَيَّنَ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي يُعْفَى لِلْمُسْبِئَةِ بِهِ، وَهُوَ دَمُ الْأَجْنَبِيِّ وَامْتَنَعَ كَوْنُهُ لِلْمُسْبِئَةِ أَوْ لَهَا (فَإِنْ قُلْتُ) التَّشْبِيهِ لَا يَقْرَعُ عَلَيْهِ بَيَانُ حُكْمِ الْمُسْبِئَةِ بِهِ قُلْتُ: الْفَاءُ لِمُجَرَّدِ الْعَطْفِ لَا لِلتَّشْرِيحِ وَكَانَ الْمُصَنِّفُ قَالَ وَلَا فَكَدَمُ الْأَجْنَبِيِّ وَدَمُ الْأَجْنَبِيِّ لَا يُعْفَى عَنْهُ وَقِيلَ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ فَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا ذَكَرَ وَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ عَلِمْتَ أَنَّ الصَّوَابَ رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلْمُسْبِئَةِ بِهِ كَمَا فَعَلَهُ الْمُحَقِّقُ الْمَحَلِّيُّ فَلِلَّهِ دَرَهُ وَأَنَّ الشَّارِخَ لَمْ يُصِبْ فِيمَا فَعَلَ وَلَا فِي قَوْلِهِ: وَهَذَا أَوْلَى إِلَخٍ. وَأَنَّ ذَلِكَ نَشَأَ عَنْ عَدَمِ تَأَمُّلِ كَلَامِ الشَّارِخِ وَسِيَاقِهِ فَتَأَمَّلْ. قوله: (وَهَذَا أَوْلَى إِلَخٍ) فِيهِ بَحْثٌ بَلْ قَدْ يُقَالُ الْأَوَّلَى جَعْلُهُ لِلأَوَّلِ قَطُّ؛ لِأَنَّهُ الْمَوَافِقُ لِيَكُونَ الْمَقْصُودُ بِالتَّشْبِيهِ بَيَانُ حُكْمِ

وَتَنَاقَضَ الْمُصَنِّفُ فِي دَمِ الْفَصْدِ وَالْجِجَامَةِ. وَالْمُعْتَمِدُ حَمْلُ قَوْلِهِ بِعَدَمِ الْعَفْوِ عَلَى مَا إِذَا جَاوَزَ مَحَلَّهُ، وَهُوَ مَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَادَةً إِلَى الثَّوْبِ أَوْ مَحَلٍّ آخَرَ فَلَا يُعْفَى إِلَّا عَنْ قَلِيلِهِ لِأَنَّهُ بِفِعْلِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يُنْظَرْ لِكَوْنِهِ بِفِعْلِهِ عِنْدَ عَدَمِ الْمُجَاوِزَةِ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ هُنَا أَقْوَى مِنْهَا فِي قَتْلِ نَحْوِ الْبُرْغُوثِ وَعَصْرِ نَحْوِ الْبَشْرَةِ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الرُّوضَةِ لَوْ خَرَجَ مِنْ جُرْجِهِ دَمٌ مُتَدَفِّقٌ وَلَمْ يُلَوِّثْ بِشَرَّتِهِ لَمْ تَبْطُلْ صِلَاتُهُ أَنَّهُ إِذَا لَوِّثَ أَبْطُلَ أَيُّ إِنْ كَثُرَ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمُتَوَلِّيِّ وَفَارَقَ مَا تَقَرَّرَ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ كَثِيرِ دَمِ الْفَصْدِ فِي مَحَلِّهِ بِأَنَّ الْفَصْدَ نَعْمَ الْبُلُوى بِهِ بِخِلَافِ تَدَفِّقِ الْجُرْحِ أَوْ انْفِتَاحِهِ بَعْدَ رِبْطِهِ وَقَضِيَّةُ أَنَّ مِثْلَهُ حُلُّ رِبْطِ الْفَصْدِ فَلَا يُعْفَى حِينَئِذٍ إِلَّا عَنْ قَلِيلِهِ ثُمَّ رَأَيْتِ الرَّافِعِيَّ وَالْمُصَنِّفَ قَالَا لَوْ افْتَصَدَ فَخَرَجَ الدَّمُ وَلَمْ يُلَوِّثْ بِشَرَّتِهِ أَوْ لَوِّثَهَا.....

مَحَلَّهُ، وَحَاصِلُ مَا فِي الدِّمَاءِ أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ قَلِيلِهَا وَلَوْ مِنْ أَجَنِبِيٍّ غَيْرِ نَحْوِ كَلْبٍ وَكَثِيرِهَا مِنْ نَفْسِهِ مَا لَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِ أَوْ يُجَاوِزُ مَحَلَّهُ فَيُعْفَى حِينَئِذٍ عَنْ قَلِيلِهَا فَقَطَّ نِهَايَةً. قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ مَرَّ غَيْرِ نَحْوِ كَلْبٍ، أَيُّ مَا لَمْ يَخْتَلِطْ بِأَجَنِبِيٍّ لَمْ تَمَسَّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ عَلَى مَا مَرَّ فِي طَبِيبِ الشَّارِعِ أَه. زَادَ ع. ش. وَقَوْلُهُ مَرَّ مَا لَمْ يَكُنْ بِفِعْلِهِ وَمِنْهُ مَا يَقَعُ مِنْ وَضْعِ لُصُوقٍ عَلَى الدَّمْلِ لِيَفْتَحَهُ وَيُخْرِجَ مَا فِيهِ فَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِهِ دُونَ كَثِيرِهِ وَأَمَّا مَا يَقَعُ مِنْ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَفْتَحُ رَأْسَ الدَّمْلِ بَالَكَةٍ قَبْلَ انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ فِيهِ مَعَ صَلَابَةِ الْمَحَلِّ ثُمَّ تَنْتَهِي مُدَّتُهُ بَعْدَ فَيَخْرُجُ مِنَ الْمَحَلِّ الْمُتَفَتِّحِ دَمٌ كَثِيرٌ أَوْ نَحْوُ قَنَاجٍ فَهَلْ يُعْفَى عَنْ ذَلِكَ وَلَا يَكُونُ بِفِعْلِهِ لِتَأَخُّرِ خُرُوجِهِ عَنْ وَقْتِ الْفَتْحِ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ خُرُوجَهُ مُتَرَتِّبٌ عَلَى الْفَتْحِ السَّابِقِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِمَا ذَكَرَ أَه. ش.

«قَوْلُهُ: (وَتَنَاقَضَ الْمُصَنِّفُ فِي دَمِ الْفَصْدِ إلخ) عِبَارَةُ التَّنَاقُضِ وَالْمُعْنَى وَمَا وَقَعَ فِي التَّحْقِيقِ وَالْمَجْمُوعِ فِي دَمِ الْبَرَاتِ وَنَحْوِهَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا حَصَلَ بِفِعْلِهِ أَوْ انْتَقَلَ عَنْ مَحَلِّهِ أَه. «قَوْلُهُ: (مَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ إلخ) أَيُّ مَا يَغْلِبُ السَّيْلَانُ عَلَيْهِ عَادَةً وَمَا حَاذَاهُ مِنَ الثَّوْبِ فَإِنْ جَاوَزَهُ عُفِيَ عَنِ الْمُجَاوِزِ إِنْ قَلَّ شَوْبَرِيٌّ فَإِنْ كَثُرَ الْمُجَاوِزُ فَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ أَنَّهُ إِنْ اتَّصَلَ الْمُجَاوِزُ بِغَيْرِ الْمُجَاوِزِ وَجَبَ غَسْلُ الْجَمِيعِ وَإِنْ انْفَصَلَ عَنْهُ وَجَبَ غَسْلُ الْمُجَاوِزِ فَقَطَّ شَيْخُنَا الْعَشْمَاوِيُّ أَه بِجَوَابِ مِي. عِبَارَةُ الْكَزْزَادِيِّ عَنْ الشَّهَابِ عَمِيرَةَ الظَّاهِرِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَحَلِّ الْمَوْضِعَ الَّذِي أَصَابَهُ فِي وَقْتِ الْخُرُوجِ وَاسْتَقَرَّ فِيهِ كَنْظِيرُهُ مِنَ الْبَوْلِ وَالْغَائِطِ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ وَحِينَئِذٍ قَلَوُ بِالِ وَقْتِ الْخُرُوجِ مِنْ غَيْرِ انْفِصَالٍ لَمْ يَضُرَّ أَه. «قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الرُّوضَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ فِي التَّنَاقُضِ. «قَوْلُهُ: (إِنْ كَثُرَ إلخ) أَيُّ وَجَاوَزَ مَحَلَّهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ نِهَايَةً وَهَذَا يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي وَفَارَقَ إلخ أَيُّ كَثِيرِ الدَّمِ الْمُتَدَفِّقِ. «قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ) أَيُّ الْفَرْقِ. «قَوْلُهُ: (أَنَّ مِثْلَهُ) أَيُّ الْمُتَدَفِّقِ. «قَوْلُهُ: (فَخَرَجَ الدَّمُ إلخ) صَنِيعُ الشَّارِحِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ خَرَجَ بَعْدَ الزَّبْطِ فَلَا يُنَافِي مَا

الْمُشَبَّهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْمُشَبَّهِ بِهِ مُسْتَقَرٌّ مَعْلُومٌ لَا بَيَانَ حُكْمَيْهِمَا وَلِلتَّفَرِيعِ الْمَذْكُورِ إِذْ لَا يَفْهَمُ مِنَ التَّشْبِيهِ حُكْمُهُمَا حَتَّى يُفَرَّعَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ جُعِلَ لِلْأَوَّلِ فَقَطَّ لِنَاءِ ذَلِكَ عَلَى مَعْلُومِيَّةِ حُكْمِ الْمُشَبَّهِ بِهِ وَلَوْ ادَّعَاءُ فَالْتَّفَرِيعُ فِي غَايَةِ الظُّهْرِ فَلْيُتَأَمَّلْ. «قَوْلُهُ: (فَخَرَجَ الدَّمُ) صَنِيعُ الشَّارِحِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ خَرَجَ بَعْدَ الزَّبْطِ فَلَا يُنَافِي مَا قَرَّرَهُ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْفَصْدِ وَغَيْرِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِذَلِكَ فِي عَدَمِ الْمُنَافَاةِ

أي وهي خارجة عن محله قليلاً لم تبطل صلاته (والأظهر العفو عن قليل دم الأجنبي) غير المغلظ (والله أعلم) لأن جنس الدم يتطرق إليه العفو فيقع القليل منه في محل المسامحة وإنما لم يقولوا بالعفو عن قليل نحو البول أي لغير السلس كما مر مع أن الابتلاء به أكثر لأنه أقدر وله محل مخصوص فسئل الاحتراز عنه بخلاف الدم فيهما وبحت الأذرع عن العفو عن قليل ذلك ممن حصل له استرخاء لنحو مريض وإن لم يصير سلساً وقياس ما مر العفو عن القليل من الأجنبي وإن حصل بفعله وقيد بعضهم بما إذا لم يتعمد التلطيخ به لعصيانه حينئذ واستدل

قرره في الفرق بين الفصد وغيره على أن له حاجة لذلك في عدم المنافاة مع قوله: أي وهي خارجة عن محله سم. ☐ فوه: (أي وهي خارجة إلخ) أي أما إذا لم تخرج عنه فيعفى عن الكثير الملوث لها أيضاً فليتامل سم. ☐ فوه: (عن قليل دم الأجنبي) أي ولو من نفسه بأن عاد إليه بعد انفصاله عنه والقليل - كما في الأم - ما تعافاه الناس أي عدوه عفواً نهايةً ومغني. وفي الكردية عبارة الروض والقليل ما يغسُر الاحتراز عنه ويختلف باختلاف الأوقات والبلاد انتهت وقال الشارح في فتح الجواد والمرجع في القلة والكثرة العرف فما يغلب عادة التلطيخ به ويغسُر الاحتراز عنه قليل وما زاد عليه كثير ويختلف بالوقت والمحل وذكروا له تقريباً في طين الشارع لا يتعد جريانه في الكل وما شك في كثرت له حكم القليل اه. ونحوه في الإمداد وغيره اه. ☐ فوه: (غير المغلظ) إلى قوله: (وإنما لم يقولوا) في النهاية والمغني. ☐ فوه: (غير المغلظ) أي أما دم المغلظ من نحو كلب فلا يعفى عن شيء منه لإغظه، وكذا لو أخذ دماً أجنبياً ولطخ به بدنه أو ثوبه عبثاً فإنه لا يعفى عن شيء منه لاعتدیه بذلك فإن التضمخ بالتجاسة حرام نهايةً ومغني. قال ع ش: قوله فلا يعفى عن شيء منه إلخ. أي ما لم يتناه في القلة إلى حد لا يدركه البصر المعتدل بناء على ما اعتمدته الشارح م ر فيما مر من أن ما لا يدركه الطرف لا يجس وإن كان من مغلظ اه. ☐ فوه: (كما مر) أي في باب التجاسة. ☐ فوه: (فيهما) أي في الأقدرية وخصوص المحل. ☐ فوه: (عن قليل ذلك) أي نحو البول. ☐ فوه: (وقياس ما مر) أي قبيل قول المصنف ودم البثرات كردية. ☐ فوه: (عن القليل) أي قليل الدم. ☐ فوه: (وقيد بعضهم إلخ) هذا التقييد اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي بل لعله مراد الشارح بهذا البعض سم، وكذا اعتمدته النهاية والمغني كما مر آنفاً. ☐ فوه: (التلطيخ به) أي في بدنه أو ثوبه لحزمة التضمخ في كل منهما أي عبثاً كما قيد بذلك شيخنا

مع قوله: أي وهي خارجة عن محله. ☐ فوه: (أي وهي خارجة عن محله) أي أما إذا كان لم تخرج عنه فيعفى عن الكثير الملوث لها أيضاً فليتامل. ☐ فوه: (عن قليل دم الأجنبي) أي ولو من نفسه بأن عاد إليه بعد انفصاله عنه كما قاله الأذرع م ر. ☐ فوه: (وقيد بعضهم) هذا التقييد اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي بل لعله مراد الشارح بهذا البعض. ☐ فوه: (والتلطيخ به) أي في بدنه أو ثوبه لحزمة التضمخ به في كل منهما أي عبثاً كما قيد بذلك شيخنا الشهاب الرملي وإلا فمجرد تعمد التلطيخ لا يمنع العفو ولا يقتضي العصيان إذ قد يكون لحاجة.

يقولهم لو تَعَمَّدَ تَلَطَّيْخَ أَسْفَلَ الْخُفِّ بالنَجَسِ وَجِبَ غَسْلُهُ حَتَّى عَلَى الْقَدِيمِ الْقَائِلِ بِالْعَفْوِ عَنْهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَقَوْلُهُمْ لَوْ حَمَلَ مَا فِيهِ ذُبَابَةٌ مَثَلًا أَوْ مَنْ بِهِ نَجَسٌ مَعْفُوٌّ عَنْهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَا دَلِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ لِأَنَّ تَلَطَّيْخَ الْخُفِّ لَمْ يُصَرِّحُوا فِيهِ بِخُصُوصِ الدَّمِ الْمُتَمَيِّزِ عَلَى غَيْرِهِ بِالْمَعْفُوِّ عَنْ جَنْسِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَبِهِ فَارَقَ حَمْلَ الْمَيْتَةِ وَمَنْ بِهِ نَجَسٌ مَعْفُوٌّ عَنْهُ (وَالْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ) وَهُوَ مَاءٌ رَقِيقٌ أَوْ قَيْحٌ يُخَالِطُهُ دَمٌ (كَالدَّمِ) فِي جَمِيعٍ مَا مَرَّ فِيهِ لِأَنَّهُ أَصْلُهُمَا (وَكَذَا مَاءُ الْقُرُوحِ وَالْمُتَنَفِّطُ الَّذِي لَهُ رِيحٌ) أَوْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ (وَكَذَا بِلَا رِيحٍ) وَلَا تَغَيَّرَ لَوْنُهُ (فِي الْأَظْهَرِ) كَصَدِيدٍ لَا رِيحَ لَهُ (قُلْتُ الْمَذْهَبُ طَهَارَتُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ).

فَرَّخَ يُعْفَى أَيْضًا عَنْ دَمِ الْمَنَافِذِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ فِي رُعَايَةِ الْإِمَامِ الْمُسَافِرِ وَفِي أَوَائِلِ الطَّهَارَةِ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْحَيْضِ وَإِنْ مَصَعَتْهُ بِرِيقِهَا أَيْ أَذْهَبَتْهُ بِهِ لِقَبْحِ مَنْظَرِهِ وَقَدْ بَسَطْتُ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِمَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْ مُرَاجَعَتِهِ وَمِنَ قَوْلِهِ فَعَلِمَ أَنَّ الْعَفْوَ عَنْ قَلِيلِ دَمِ جَمِيعِ الْمَنَافِذِ هُوَ الْمُنْقُولُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ وَمَحَلُّ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْفَرْجَيْنِ إِذَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَعْدِنِ النِّجَاسَةِ كَالْمَثَانَةِ وَمَحَلُّ الْغَائِطِ وَلَا تَصُرُّ مُلَاقَاتُهُ لِمَجْرَاهَا فِي نَحْوِ الدَّمِ الْخَارِجِ مِنْ بَاطِنِ الذَّكَرِ لِأَنَّهَا ضَرُورَةٌ وَفِي كَلَامِ الْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ

الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَم. □ قَوْلُهُ: (بِالْعَفْوِ عَنْهُ) أَيْ عَنْ نَجَسِ أَسْفَلَ الْخُفِّ. □ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ ذَلِكَ) أَيْ غَيْرِ التَّلَطَّيْخِ عَمْدًا. □ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُمْ إِنْ عَطَفْتَ عَلَى قَوْلِهِمْ. □ قَوْلُهُ: (مَا فِيهِ إِنْخ) أَيْ مَاءٌ قَلِيلًا أَوْ مَائِعًا فِيهِ إِنْخ. □ قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَيْ أَوْ غَيْرَهَا وَمِمَّا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مَنْ بِهِ نَجَسٌ إِنْخ) أَيْ كَالْمُسْتَجْمِرِ بِحَجَرٍ نِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (وَلَا دَلِيلَ لَهُ) أَيْ لِذَلِكَ الْبَغْضِ الْمُسْتَدَلِّ بِمَا ذَكَرَ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيْ آتِفًا. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيْ بِتَمَيِّزِ الدَّمِ عَنْ غَيْرِهِ بِذَلِكَ.

قَوْلُ (السِّي): (الَّذِي لَهُ رِيحٌ) هُوَ صِفَةُ الْمَاءِ فِي قَوْلِهِ: مَاءُ الْقُرُوحِ إِنْخ. سَم. □ قَوْلُهُ: (أَوْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ) بِمَ يَعْرِفُ لَوْنَهُ لِيَعْرِفَ تَغَيَّرَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ بِالْغَالِبِ فِي مِثْلِهِ سَم. □ قَوْلُهُ: (كَصَدِيدٍ إِنْخ) أَيْ قِيَاسًا عَلَيْهِ. قَوْلُ (السِّي): (طَهَارَتُهُ) أَيْ مَا لَا رِيحَ لَهُ قِيَاسًا عَلَى الْعَرَقِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (يُعْفَى أَيْضًا عَنْ دَمِ الْمَنَافِذِ) خَالَفَهُ النَّهَائَةُ وَالْمُغْنِي فَقَالَا: وَاللَّفْظُ لِلْأُولَى ثُمَّ مَحَلُّ الْعَفْوِ عَنْ سَائِرِ مَا تَقَدَّمَ وَمِمَّا يُعْفَى عَنْهُ مَا لَمْ يَخْتَلِطْ بِأَجَنِّي فَإِنْ اخْتَلَطَ بِهِ وَلَوْ دَمٌ نَفْسِهِ كَالْخَارِجِ مِنْ عَيْنِهِ أَوْ لِسَانِهِ أَوْ أَنْفِهِ أَوْ ذُبُرِهِ لَمْ يُعْفَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ أَه. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الْعَفْوِ إِنْخ) بَيَانٌ لِكَلَامِ الْمَجْمُوعِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيْ الْعَفْوِ عَنْ دَمِ الْمَنَافِذِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيْ مِمَّا بَسَطْتُهُ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ (قَوْلُهُ) أَيْ قَوْلُ شَرْحِ الْعُبَابِ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي كَلَامِ الْمَجْمُوعِ إِنْخ) أَيْ قَوْلُهُ: وَإِنْ مَصَعَتْهُ بِرِيقِهَا.

□ قَوْلُهُ: (الَّذِي لَهُ رِيحٌ) هُوَ صِفَةُ الْمَاءِ فِي قَوْلِهِ: وَكَذَا مَاءُ الْقُرُوحِ إِنْخ، وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ: وَمَاءُ الْقُرُوحِ طَاهِرٌ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ كَالنَّقَاطَاتِ أَه. □ قَوْلُهُ: (أَوْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ) بِمَ يَعْرِفُ لَوْنَهُ لِيَعْرِفَ تَغَيَّرَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ بِالْغَالِبِ فِي مِثْلِهِ.

لَا أَثَرَ لِحَلِّطِ الدَّمِ بِالرِّيقِ قَصْدًا وَبِهِ يَتَأَيَّدُ قَوْلُ الْمُتَوَلَّى لَا يُؤَثِّرُ اخْتِلَاطُ الدَّمِ الْمَعْفُو عَنْهُ بِرُطُوبَةِ الْبَدَنِ وَأُفْتِيَ شَيْخُنَا بِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِلْبُصَاقِ عَلَى الدَّمِ الْمَعْفُو عَنْهُ إِذَا لَمْ يَنْتَشِرْ بِهِ وَكَالدَّمِ فِيمَا ذَكَرَ الْقَيْحُ وَالصَّدِيدُ وَلَوْ رَعَفَ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يُصِبهْ مِنْهُ إِلَّا الْقَلِيلُ لَمْ يَقْطَعْهَا وَإِنْ كَثُرَ نَزُولُهُ عَلَى مُنْفَصِلٍ عَنْهُ فَإِنْ كَثُرَ مَا أَصَابَهُ لَزِمَهُ قَطْعُهَا وَلَوْ جُمُعَةً خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَّ فِيهِ أَوْ قَبْلَهَا وَدَامَ فَإِنْ رَجَا انْقِطَاعَهُ وَالْوَقْتُ مُتَسَيِّعٌ انْتِظَرَهُ وَلَا تَحْفَظْ كَالسَّلْسِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ انْتِظَارَهُ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ كَمَا يُؤَخَّرُ لَغَسَلِ ثَوْبِهِ النَجَسِ وَإِنْ خَرَجَ وَتَفَرَّقَ بِقُدْرَةِ هَذَا عَلَى إِزَالَةِ النَجَسِ مِنْ أَصْلِهِ فَلَزِمَتْهُ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا.

(وَلَوْ صَلَّى بِنَجَسٍ) لَا يُعْنَى عَنْهُ بِثَوْبِهِ أَوْ بَدَنِهِ أَوْ مَكَانِهِ (لَمْ يَعْلَمْهُ) عِنْدَ تَحْرُمِهَا ثُمَّ بَعْدَ فِرَاقِهَا عِلْمٌ وَجُودُهُ فِيهَا (وَجَبَ) عَلَيْهِ (الْقَضَاءُ فِي الْجَدِيدِ) لِمَا مَرَّ أَنَّ الْخِطَابَ بِالشُّرُوطِ مِنْ بَابِ

«قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيَّ بِكَلَامِ الْمَجْمُوعِ الْإِنِّحَ أَوْ بِتَضَرُّجِهِ بِأَنَّهُ الْإِنِّحَ. «قَوْلُهُ: (وَكَالدَّمِ الْإِنِّحَ) الْمُتَبَادِرُ دَمُ الْمَنَافِذِ فَالْمُرَادُ مِنَ الْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ حَيْثُ تَبَيَّنَ الْقَيْحُ الْمَنَافِذِ وَصَدِيدُهَا. «قَوْلُهُ: (لَمْ يَقْطَعْهَا) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا قَرَّرَهُ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ دَمِ الْمَنَافِذِ سَم. «قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيَّ الْمُصَلِّي. «قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلَهَا الْإِنِّحَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: فِي الصَّلَاةِ قَالَ سَم قَوْلُهُ أَوْ قَبْلَهَا الْإِنِّحَ شَامِلٌ لِمَا إِذَا قَلَّ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ وَأَمَّا إِذَا كَثُرَ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّ قِيَاسَ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْمَنَافِذِ أَنْ لَا يَجِبَ الْإِنْتِظَارُ وَلَا التَّحْفُظُ إِذَا قَلَّ أَه. وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ دَوَامَ الرُّعَافِ يُلْزَمُ مِنْهُ كَثْرَةُ الْإِصَابَةِ عِنْدَ حَرَكَاتِ الصَّلَاةِ. «قَوْلُهُ: (عِنْدَ تَحْرُمِهَا) لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ التَّقْيِيدِ بِالتَّحْرُمِ وَهَلَّا أَبْدَلَهُ بِقَوْلِهِ فِيهَا أَوْ نَحْوِهِ لِيَصْدُقَ حُدُوثُهَا فِي الْأَثْنَاءِ. «قَوْلُهُ: (وَحَلَعَهُ الْإِنِّحَ) وَدَلِيلُ الْقَدِيمِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْقَدِيمُ لَا يَجِبُ الْقَضَاءُ لِعُدْوِهِ وَلِحَدِيثِ خَلْعِ التَّغْلِيَنِ فِي الصَّلَاةِ وَقَالَ ﷺ أَيُّ بَعْدَ فِرَاقِهِ مِنْهَا «إِنَّ جَبْرِيلَ أَتَانِي فَاخْبَرَنِي أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا». وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَأْنِفِ الصَّلَاةَ وَاخْتَارَ هَذَا فِي الْمَجْمُوعِ وَأَجَابَ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُ يَخْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ دَمًا يَسِيرًا وَأَنْ يَكُونَ مُسْتَقْدَرًا طَاهِرًا الْإِنِّحَ. «قَوْلُهُ: (لَيْسَ صَرِيحًا الْإِنِّحَ) وَقَدْ يُقَالُ الظُّهُورُ وَالتَّبَادُرُ كَافٍ فِي الْإِسْتِدْلَالِ. «قَوْلُهُ: (لِشُمُولِهِ لِلطَّاهِرِ الْإِنِّحَ) أَيَّ وَإِنَّمَا فَعَلَهُ ﷺ تَنْزُهُمَا نِهَآيَةً وَمُعْنَى. «قَوْلُهُ: (بَعْدَ وَضْعِ الْإِنِّحَ) وَهُوَ يُصَلِّي بِمَكَّةَ نِهَآيَةً وَكَانَ بِأَمْرِ أَبِي جَهْلٍ كُرْدِي. «قَوْلُهُ: (سَلَى الْجُزُورِ الْإِنِّحَ) وَهُوَ اسْمٌ لِمَا فِي الْكَرْشِ مِنَ الْقَدْرِ لَكِنْ فِي الصَّحَاحِ: السَّلَى بِالْفَتْحِ مَقْصُورًا، الْجِلْدَةُ الرَّقِيقَةُ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْوَلَدُ مِنَ الْمَوَاشِيِّ ع ش. «قَوْلُهُ: (لَمْ يَجِبْ أَوَّلُ الْإِسْلَامِ) أَيَّ وَمِنْ حَيْثُ تَبَيَّنَ أَيَّ الْخَلْعِ وَجَبَ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. «قَوْلُهُ: (بِهِ قَبْلَ الشَّرْعِ) إِلَى قَوْلِهِ: (مَا لَمْ يَكُنْ) فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى. قَوْلُ (لَسِي): (وَجَبَ الْقَضَاءُ) وَظَاهِرٌ أَنَّ الْقَضَاءَ فِي الصُّورَتَيْنِ عَلَى التَّرَاخِي سَم عَلَى حَاجٍ. وَيُؤَيِّدُهُ مَا

«قَوْلُهُ: (لَمْ يَقْطَعْهَا) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا قَرَّرَهُ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ دَمِ الْمَنَافِذِ. «قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلَهَا الْإِنِّحَ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا قَلَّ مَا أَصَابَهُ مِنْهُ وَمَا إِذَا كَثُرَ فَلْيُرَاجَعْ فَإِنَّ قِيَاسَ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ دَمِ الْمَنَافِذِ أَنْ لَا يَجِبَ الْإِنْتِظَارُ وَلَا التَّحْفُظُ إِذَا قَلَّ. «قَوْلُهُ: (وَجَبَ الْقَضَاءُ) وَظَاهِرٌ أَنَّ الْقَضَاءَ فِي الصُّورَتَيْنِ عَلَى التَّرَاخِي.

خِطَابِ الْوُضْعِ فَلَمْ يُؤْثَرِ فِيهِ الْجَهْلُ كَطَهَارَةِ الْحَدِيثِ «وَعَلَّمَهُ ﷺ لِتَعْلِيهِ لِإِخْبَارِ جَبْرِيلَ أَنَّ فِيهِمَا قَدْرًا» وَلَمْ يَسْتَأْنِفْ لَيْسَ صَرِيحًا فِي أَنَّ ذَلِكَ الْقَدْرَ نَجَسٌ لَا يُعْفَى عَنْهُ لِشُمُولِهِ لِلطَّاهِرِ وَلِلْمَعْفُوفِ عَنْهُ وَاسْتِمْرَارِهِ بَعْدَ وَضْعِ سَلَى الْجُزُورِ عَلَى ظَهْرِهِ حَتَّى جَاءَتْ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَنَحْتَهُ لَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّهُ سَلَّ جُزُورًا، وَهُوَ فِيهَا وَإِنَّمَا لَمْ يَسْتَأْنِفْهَا مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ بَعْدَ لَاحْتِمَالِ أَنَّهَا نَافِلَةٌ عَلَى أَنَّ جَمْعًا أَجَابُوا بِأَنَّ اجْتِنَابَ النَجَسِ لَمْ يَجِبْ أَوَّلَ الْإِسْلَامِ (وَإِنْ عَلِمَ) بِهِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِيهَا (ثُمَّ نَسِيَ) فَصَلَّى ثُمَّ تَذَكَّرَ (وَجَبَّ) الْقَضَاءُ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا وَفِيمَا مَرَّ مَا يَشْتَمِلُ الْإِعَادَةَ فِي الْوَقْتِ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِنِسْبَتِهِ بِنِسْيَانِهِ إِلَى نَوْعِ تَقْصِيرٍ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّذَكُّرِ فَالْمَرْجُوعُ مِنْ كَرَمِ اللَّهِ تَعَالَى كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبَغَوِيُّ وَتَبِعُوهُ أَنَّ لَا يُؤَاخِذُهُ لِرَفْعِهِ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْخَطَأُ وَالنِّسْيَانُ وَمَتَى احْتَمَلَ حَدُوثُ النَجَسِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَا قَضَاءَ مَا لَمْ يَكُنْ يَتَقَنَّ وَجُودَهُ قَبْلُهَا وَشَكُّ فِي زَوَالِهِ قَبْلُهَا عَلَى الْأَوْجَحِ كَمَا لَوْ تَيَقَّنَ الْحَدِيثَ وَشَكَّ فِي الطَّهْرِ وَلَوْ رَأَى مَنْ يُرِيدُ نَحْوَ صَلَاةٍ وَبَنُوهُ نَجَسٌ غَيْرُ مَعْفُوفٍ عَنْهُ لَزِمَهُ إِعْلَامُهُ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ لِزَوَالِ الْمَفْسَدَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِصْيَانًا كَمَا قَالَ الْعِزُّ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَكَذَا يُلْزَمُهُ تَعْلِيمُ مَنْ رَأَاهُ يُخْلُ بِوَجِبِ عِبَادَةٍ فِي رَأْيِ مُقْلَدِهِ كِفَايَةً إِنْ كَانَ ثُمَّ غَيَّرَهُ يَقُومُ بِهِ وَلَا فَعَيْنًا نَعَمْ إِنْ قُوبِلَ ذَلِكَ بِأَجْرَةٍ لَمْ

قَالُوهُ فِي الصَّوْمِ مِنْ أَنَّ مَنْ نَسِيَ النَّيَّةَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ قَوْرَاعُ ش. ٥ قَوْلُهُ: (قَبْلَ التَّذَكُّرِ) أَيِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَم. وَالْمُرَادُ بِالتَّذَكُّرِ مَا يَشْتَمِلُ الْعِلْمُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى عِبَارَةُ النَّهَايَةِ قَبْلَ الْقَضَاءِ أَهْ قَالَ ع ش أَيِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَقُلْنَا بِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى التَّرَاخِي كَمَا مَرَّ عَنْ سَم أَهْ وَفِيهِ نَظَرٌ. ٥ قَوْلُهُ: (وَحَتَّى احْتِمَالُ حَدُوثِ النَجَسِ الْخ) أَيِ وَإِنَّمَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ يَتَقَنَّ فِعْلَهَا مَعَ التَّجَاسَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قُلُو فَتَشَّ عِمَامَتَهُ فَوَجَدَ فِيهَا قَشْرَ قَمَلٍ وَجَبَّ عَلَيْهِ إِعَادَةُ مَا يَتَقَنَّ إصَابَتَهُ فِيهَا انْتَهَى الزِّيَادِيُّ أَقُولُ وَالْأَقْرَبُ مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ مِنَ الْعَفْوِ لِمَا صَرَّحُوا بِهِ مِنَ الْعَفْوِ عَنْ قَلِيلِ التَّجَاسَةِ الَّذِي يَشُقُّ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ كَيْسِيرُ دُخَانِ التَّجَاسَةِ وَغُبَارِ السَّرْجِينَ وَشَغَرِ نَحْوِ الْجِمَارِ فَقِيَاسُ ذَلِكَ الْعَفْوِ عَنْهُ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ الَّتِي عَلِمَ وَجُودَهُ فِيهَا بَلِ الْإِحْتِرَازُ عَنْ هَذَا أَشَقُّ مِنَ الْإِحْتِرَازِ عَنْ دُخَانِ التَّجَاسَةِ وَنَحْوِهِ أَه. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَأَى) إِلَى قَوْلِهِ: وَكَذَا فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ. ٥ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَأَى) أَيِ مُكَلَّفٍ، عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي رَأَيْنَا. ٥ قَوْلُهُ: (مَنْ يُرِيدُ نَحْوَ صَلَاةٍ وَبَنُوهُ الْخ) عِبَارَةُ شَيْخِنَا كَمَا مَرَّتْ: وَلَوْ رَأَيْنَا نَجَسًا فِي ثَوْبٍ مَنْ يُصَلِّي أَوْ فِي بَدَنِهِ أَوْ مَكَانِهِ لَمْ يَعْلَمَهُ وَجَبَ عَلَيْنَا إِعْلَامُهُ إِنْ عَلِمْنَا أَنَّ ذَلِكَ مُبْطِلٌ فِي مَذْهَبِهِ الْخ. ٥ قَوْلُهُ: (لِزَوَالِ الْمَفْسَدَةِ) خَبَرُ (أَنَّ). ٥ قَوْلُهُ: (وَكَذَا يُلْزَمُهُ) أَيِ الْمُكَلَّفِ. ٥ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ ثُمَّ غَيَّرَهُ) أَيِ وَرَأَاهُ ذَلِكَ الْغَيْرُ أَيْضًا فَلَا فَائِدَةَ فِي وَجُودِهِ بِصُرِّي. عِبَارَةُ ع ش: أَيِ وَلَمْ يَعْلَمَ أَيِ الرَّائِي مِنْهُ أَيِ مِنَ الْغَيْرِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ وَلَا يُرْشِدُهُ لِلصُّوَابِ وَلَا يَقْصِرُ فِي حَقِّهِ عَيْنًا؛ لِأَنَّ وَجُودَ مَنْ ذَكَرَ وَعَدَمَهُ سَوَاءٌ أَه.

٥ قَوْلُهُ: (قَبْلَ التَّذَكُّرِ) أَيِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ إِمْكَانِ الْقَضَاءِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

يُلْزَمُهُ إِلَّا بِهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ.

(فِرْعَ) أَخْبَرَهُ عَدْلٌ رِوَايَةً يَنْحَوِ نَجِسٍ أَوْ كَشَفَ غُورَةَ مُبْطِلٌ لَزِمَهُ قَبُولُهُ أَوْ يَنْحَوِ كَلَامٌ مُبْطِلٌ فَلَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ كَلَامُهُمْ، وَالْفَرْقُ أَنَّ فِعْلَ نَفْسِهِ لَا يَرْجِعُ فِيهِ لِغَيْرِهِ وَيَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّهُ فِيمَا لَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ لَا حَيْثُمَا أَنْ مَا وَقَعَ مِنْهُ سَهْوٌ أَمَّا هُوَ كَالْفِعْلِ أَوْ الْكَلَامِ الْكَثِيرِ فَيَنْبَغِي قَبُولُهُ فِيهِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَالنَّجَسِ..

(فصلٌ) فِي ذِكْرِ مُبْطِلَاتِ الصَّلَاةِ وَسُنَنِهَا وَمَكْرُوهَاتِهَا

(تَبْطُلُ) الصَّلَاةُ (بِالنُّطْقِ بِحَرْفَيْنِ) مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ وَلَوْ مِنْ مَنْسُوخٍ.....

☐ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ قَبُولُهُ) وَلَوْ تَعَارَضَ عَلَيْهِ عُذُولٌ فِي أَنَّهُ كُشِفَتْ غُورَتُهُ أَوْ وَقَعَتْ عَلَيْهِ نَجَاسَةٌ فَيَنْبَغِي تَقْدِيمُ الْمُخْبِرِ بِوُقُوعِ النِّجَاسَةِ أَوْ انْكِشَافِ الْعُورَةِ؛ لِأَنَّهُ مُثَبَّتٌ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى التَّافِي وَإِنْ كُتِرَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا هُوَ) أَيِ مَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنْ مَحَلَّهُ) أَيِ مَحَلٍّ أَنْ فِعْلَ نَفْسِهِ الْخ. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَنْبَغِي قَبُولُهُ الْخ) يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ فِي أَشْيَاءِ الْحَدِيثِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِخُرُوجِ شَيْءٍ مِنْهُ، وَهُوَ مُتَوَضِّعٌ لَا يَتَقَبَّضُ طَهْرُهُ؛ لِأَنَّ الْيَقِينَ لَا يُزْفَعُ بِالشَّكِّ ع. ش.

فَضْلٌ فِي مُبْطِلَاتِ الصَّلَاةِ

☐ قَوْلُهُ: (وَسُنَنِهَا) أَيِ مَا يُسَنُّ فِعْلُهُ فِيهَا أَوْ لَهَا وَلَيْسَ مِنْهَا ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَمَكْرُوهَاتِهَا) مَعْطُوفٌ كَالَّذِي قَبْلَهُ عَلَى مُبْطِلَاتِ الْخ. ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (تَبْطُلُ الصَّلَاةُ) أَيِ فَرَضًا كَانَتْ أَوْ نَفْلًا وَمِثْلُهَا سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ وَصَلَاةُ الْجَنَازَةِ شَيْخُنَا.

قَوْلُ (سُنِي)؛ (بِالنُّطْقِ) الْخ أَيِ مِنَ الْجَارِحَةِ الْمَخْصُوصَةِ دُونَ غَيْرِهَا كَالْيَدِ وَالرَّجْلِ مَثَلًا فِيمَا يَظْهَرُ وَتُقَلُّ عَنْ خَطِّ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ الْبُطْلَانُ بِذَلِكَ فَلْيُرَاجِعْ، وَكَذَا نُقِلَ عَنْ م. رَأَيْهِ إِذَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَعْضِ أَعْضَائِهِ قُوَّةَ النُّطْقِ وَصَارَ يَتِمَكَّنُ صَاحِبُهَا مِنَ النُّطْقِ بِهَا اخْتِيَارًا مَتَى أَرَادَ كَانَ ذَلِكَ كَنُطْقِ اللِّسَانِ فَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِنُطْقِهِ بِذَلِكَ بِحَرْفَيْنِ انْتَهَى وَقِيَاسُ مَا ذَكَرَ أَنْ يَثْبُتَ لِذَلِكَ الْعَضْوِ جَمِيعُ أَحْكَامِ اللِّسَانِ حَتَّى لَوْ قُرَأَ بِهِ الْفَاتِحَةُ فِي الصَّلَاةِ كَفَى، وَكَذَا لَوْ تَعَاطَى بِهِ عَقْدًا أَوْ صَلَّى صَحَّحَ ش. عِبَارَةُ الْمُجَبِّرِمِيِّ أَيِ عَلَى الْإِقْنَاعِ وَلَوْ مِنْ نَحْوِ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ إِنْ كَانَ نُطِقَ ذَلِكَ الْعَضْوُ اخْتِيَارًا وَإِلَّا فَلَا يَضُرُّ أ. ه. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَفْتَى) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (أَيِ غَالِيًا)، وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: لَكِنْ إِلَى ذَلِكَ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ) أَيِ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ الْآدَمِيُّونَ فِي مُحَاوَرَاتِهِمْ وَلَوْ خَاطَبَ بِهِ الْجِنُّ أَوْ الْمَلَكُ أَوْ غَيْرَ الْعَاقِلِ وَخَرَجَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ وَالذِّكْرُ وَالِدُعَاءُ شَيْخُنَا وَع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ مَنْسُوخٍ الْخ)

فَضْلٌ فِي ذِكْرِ مُبْطِلَاتِ الصَّلَاةِ وَسُنَنِهَا وَمَكْرُوهَاتِهَا

☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنْ مَنْسُوخٍ) أَيِ أَوْ مِنْ كُتِبَ اللَّهُ الْمُتَزَلَّةُ غَيْرِ الْقُرْآنِ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيِ وَالْكَلَامُ فِيمَا لَيْسَ ذِكْرًا وَلَا دُعَاءً.

لفظُهُ أو من حديث قُدسيٍّ وإن لم يُفِيدَا لكنَّ إن تَوَالِيَا فيما يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي وذلك لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «إنَّ هذه الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ» وَأَقْلُ مَا يُنْتَنَى عَلَيْهِ الْكَلَامُ لُغَةً أَوْ غَالِيًا حَرْفَانِ إِذْ هُوَ يَقَعُ عَلَى الْمَفْهِمِ وَغَيْرِهِ وَتَخْصِيصُهُ بِالْمَفْهِمِ اصْطِلَاحٌ حَادِثٌ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِإِبْطَالِ زِيَادَةِ يَاءٍ قَبْلَ أَثْنِهَا النَّبِيُّ فِي التَّشَهُّدِ أَخْذًا بِظَاهِرِ كَلَامِهِمْ هُنَا لَكِنَّهُ بَعِيدٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَجَنَبِيًّا عَنْ الذِّكْرِ بَلْ يُعَدُّ مِنْهُ وَمَنْ ثَمَّ أَفْتَى شَيْخُنَا بِأَنَّهُ لَا بُطْلَانَ بِهِ

(تَنْبِيْهٌ) كَانَ الْكَلَامُ جَائِزًا فِي الصَّلَاةِ ثُمَّ حُرِّمَ قِيلَ بِمَكَّةَ وَقِيلَ بِالْمَدِينَةِ وَبَيَّنْتُ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْاضْطِرَابِ مَعَ الرَّاجِحِ مِنْهُ فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ وَمِمَّنْ اعْتَمَدَ أَنَّهُ بِمَكَّةَ الشُّبْكِيُّ فَقَالَ أَجْمَعَ أَهْلُ السِّيَرِ وَالْمَغَازِي أَنَّهُ كَانَ بِمَكَّةَ حِينَ قَدِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ مِنَ الْحَبَشَةِ كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ هـ .

وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ صَحَّ مَا يُصْرَحُ بِكُلِّ مِنْهُمَا فِي الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ فَيَتَعَيَّنُ الْجَمْعُ وَالَّذِي يَتَّجِهُ فِيهِ أَنَّهُ حُرْمٌ مَرَّتَيْنِ فِي مَكَّةَ حُرْمٌ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَفِي الْمَدِينَةِ حُرْمٌ مُطْلَقًا وَفِي بَعْضِ طُرُقِ الْبُخَارِيِّ مَا يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ.....

أَوْ مِنْ كُتُبِ اللَّهِ الْمُتَزَلَّةِ غَيْرِ الْقُرْآنِ كَمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيْ وَالْكَلَامُ فِيهَا لَيْسَ ذِكْرًا وَلَا دُعَاءً سَم . عِبَارَةٌ ش : وَتَبْطُلُ أَيْضًا بِالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَإِنْ عَلِمَ عَدَمَ تَبَدُّلِهِمَا كَمَا شَمَلَهُ قَوْلُهُمْ : بِحَرْفَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرِ وَالِدُعَاءِ هـ . قَوْلُهُ : (لَفْظُهُ) أَيْ وَإِنْ بَقِيَ حُكْمُهُ ، كَالشَّيْخِ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَّا الْإِنْسَخ . بِخِلَافِ مَنْسُوخِ الْحُكْمِ مَعَ بَقَاءِ التَّلَاوَةِ كَأَيَّةِ : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة : ٢٤٠] الْإِنْسَخ . شَيْخُنَا وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى . قَوْلُهُ : (وَلَنْ لَمْ يُفِيدَا) أَيْ وَإِنْ كَانَ لِمَضْلَعَةِ الصَّلَاةِ كَقَوْلِهِ لِإِمَامِهِ ، إِذَا قَامَ لِرَكْعَةٍ زَائِدَةٍ : لَا تَقُمْ أَوْ اقْعُدْ أَوْ هَذِهِ خَامِسَةٌ . نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى وَشَيْخُنَا . قَوْلُهُ : (أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي) أَيْ فِي الْأَنْعَالِ نِهَائِيَّةٌ . فَلَوْ قَصَدَ أَنْ يَأْتِيَ بِحَرْفَيْنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِشُرُوعِهِ فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِحَرْفٍ كَامِلٍ أَهْ بِجَيْرِمِي عَنْ الْحَلْبِيِّ . قَوْلُهُ : (أَوْ غَالِيًا) احْتِرَازًا عَمَّا وُضِعَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَبَعْضِ الضَّمَائِرِ سَم وَرَشِيدِي .

قَوْلُهُ : (حَرْفَانِ) أَيْ عَلَى مَا اشْتَهَرَ فِي اللُّغَةِ وَالْأَفْقَى الرُّضَى مَا نَصَّهُ : الْكَلَامُ مُوَضَّعٌ لِحُجْسٍ مَا يُتَكَلَّمُ بِهِ سَوَاءً كَانَ كَلِمَةً عَلَى حَرْفٍ كَوَاوِ الْعُطْفِ أَوْ عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، أَوْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ كَلِمَةٍ وَسَوَاءً كَانَ مُهْمَلًا أَمْ لَا ثُمَّ قَالَ : وَاشْتَهَرَ الْكَلَامُ لُغَةً فِي الْمُرَكَّبِ مِنْ حَرْفَيْنِ فَصَاعِدًا هـ ش . قَوْلُهُ : (اضْطِلَاحٌ حَادِثٌ) أَيْ لِلْحَاجَةِ نِهَائِيَّةٌ .

قَوْلُهُ : (أَفْتَى شَيْخُنَا بِأَنَّهُ الْإِنْسَخ) وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي الْقِرَاءَةِ مِنْ أَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي لَا تُغَيِّرُ الْمَعْنَى لَا تَضُرُّ سَم . قَوْلُهُ : (لَا بُطْلَانَ بِهِ) أَيْ وَإِنْ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا ع ش . قَوْلُهُ : (إِلَى ذَلِكَ) أَيْ الْجَمْعُ الْمَذْكُورُ .

قَوْلُهُ : (أَوْ غَالِيًا) احْتِرَازًا عَمَّا وُضِعَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَبَعْضِ الضَّمَائِرِ .

قَوْلُهُ : (أَوْ غَالِيًا) خَرَجَ نَحْوُ (ق) . قَوْلُهُ : (لَا بُطْلَانَ بِهِ) وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمَهُ الشَّارِحُ فِي الْقِرَاءَةِ مِنْ أَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي لَا تُغَيِّرُ الْمَعْنَى لَا تَضُرُّ .

(أو حرف مفهم) ك ف و ق و ع و ل و ط لأنه كلام تام لغة وعرفاً وإن أخطأ بحذف هاء السكت وخرج بالتطرق بذلك الصوت الغير المشتمل على ذلك من أنف أو فم فلا بطلان به وإن افتزن به همهمة شفتي الأخرس ولو لغير حاجة وإن فهم الفطن كلامه أو قصد محاكاة أصوات بعض الحيوانات.....

قول (سني): (أو حرف مفهم) ظاهره، وإن أطلق قلتم يقصد المعنى الذي باختياره صار مفهماً ولا غيره وقد يقال: قصد ذلك المعنى لازم لشروط البطلان، وهو التعمد وعلم التحريم سم على حج وقد يوجه الإطلاق بأن القاف المفردة مثلاً وضعت للطلب، والألفاظ الموضوع إذا أطلقت حُمِلَتْ على معانيها ولا تُحْمَلُ على غيرها إلا بقرينة، والقاف من الفلق ونحوه جزء كلمة لا معنى لها فإذا نواها عمل بنيتها وإذا لم ينوها حُمِلَتْ على معناها الوضعي. ولو أتى بحرف لا يفهم قاصداً به معنى المفهم هل يضر؟ فيه نظر، سم على المنهج. أقول: لعل الأقرب أنه يضر؛ لأن قصد ما يفهم يتضمن قطع التبع ش قال البجيرمي: واعتمد الشوري الضرر في صورة الإطلاق وقرّر شيخنا الحفني ما استقر به ع ش من الضرر في صورتَي الإطلاق وقصد المعنى المفهم من حرف لا يفهم اه. أقول وما استقر به ع ش في الصورة الثانية مع كونه في غاية البعد يُناقضه قوله الآتي في فتح تحريف (ما) لم يؤد به ما لا يفهم فتأمل.

قول (سني): (مفهم) أي بخلاف حرف غير مفهم ما لم يكن قاصداً الإتيان بكلام مبطل وإلا بطلت صلاته؛ لأنه نوى المبطل وشرع فيه شيخنا وفي البجيرمي عن الشوري قولهم مفهم أي عند المتكلم وإن لم يفهم عند غيره، بخلاف ما إذا لم يفهم عنده وإن أفهم عند غيره؛ لأنه لم يوجد منه بحسب ظنه ما يقتضي قطع نظم الصلاة اه. ☐ قوله: (كاف، وق) إلخ أي من الوفاء والوقاية والوغي والولاية والوطء شرح بأفضل قال ع ش ولا فرق في ذلك بين كسر الفاء مثلاً وفتحها؛ لأن الفتح لحن، وهو لا يضر فتبطل الصلاة بكل منهما ما لم يؤد به ما لا يفهم اه. ☐ قوله: (بذلك) أي بحرفين أو حرف مفهم.

☐ قوله: (من أنف) أفهم ضرر الصوت المشتمل على ذلك من الأنف سم. ☐ قوله: (وإن افتزن إلخ) عبارة شيخنا: وخرج بالكلام الصوت الغفل أي الخالي عن الحروف كأن نهق نهيق الحمير أو صهل صهيل الخيل أو حاكى شيئاً من الطيور ولم يظهر من ذلك حرفان ولا حرف مفهم فلا تبطل به صلاته ما لم يقصد به اللجب، وكذا لو أشار الأخرس بشفتيه ولو إشارة مفهمة للفطن أو غيره اه. ☐ قوله: (ولو لغير حاجة) الأولى تقديمه على قوله: وإن افتزن به إلخ. أو تأخيره عن قوله: وإن فهم الفطن كلامه.

☐ قوله: (أو حرف مفهم) ظاهره وإن أطلق قلتم يقصد المعنى الذي باختياره صار مفهماً ولا غيره، وقد يقال: قصد ذلك المعنى لازم لشروط البطلان، وهو التعمد وعلم التحريم ولو قصد بالحرف المفهم الذي لا يفهم كأن نطق ب(ف) قاصداً به أول حرفي لفظة (في) فيحتمل أنه لا يضر. ☐ قوله: (من أنف) أفهم ضرر الصوت المشتمل على ذلك من الأنف.

كما أفنى به البلقيني لكن خالفه بعضهم قال لتلاعبه ويؤدُّ بآته إن قصَدَ بشيء من ذلك اللعب فلا تردَّد في البطْلان لما يأتي في الفعل القليل وإلا فلا وجه له وإن تكرر ذلك وفي الأنوار لا تبطل بالبصق إلا إن تكرر ثلاث مرَّات متوالية أي مع حركة عضو يُبطل تحركه به ثلاثاً كلياً لا شفة كما هو ظاهر.

(تنبيه) هل يُضبط النطق هنا بما مرَّ في نحو قراءة الجُنب والقراءة في الصلاة أو يُفترق بأن ما هنا أضيّق فيضُر سماع حديد السمع وإن لم يسمع المعتدل كلُّ مُحتمل والأوَّل أقرب (وكذا مدة بعد حرف) غير مُفهم تبطل بهما أيضاً (في الأصح) لأنها ألف أو واو أو ياء فهما حرفان نعم لا تبطل بإجابته ﷺ في حياته بقول أو فعل وإن كثر.....

☐ فؤد: (كما أفنى به البلقيني) لا يخفى إشكال ما أفنى به بالنسبة لصوت طال واشتدَّ ارتفاعه واغوجاهه ويَحتمل البطْلان حينئذ سم. أقول ويؤيد هذا الاحتمال قول الشارح الآتي؛ لآته أي كثير الكلام يقطع نظم الصلاة إلخ. وتقيدته الآتي لاغتفار نحو التثخُّع بالقلَّة. ☐ فؤد: (وإلا فلا وجه) قد يقول هذا البعض هذا بنفسه تلاعب سم أي كما هو الظاهر. ☐ فؤد: (وفي الأنوار) إلى التنبيه في النهاية. ☐ فؤد: (لا تبطل بالبصق) أي حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مُفهم كما هو ظاهر سم على حَجِّ اهرع ش. ☐ فؤد: (لا شفة) أي ولا لسان سم. ☐ فؤد: (بما مرَّ إلخ) أي من اعتبار اغتدال السمع. ☐ فؤد: (والأقرب الأوَّل) أقول: الأقرب الثاني؛ لأن المدار على النطق وقد وجدَّع ش. أقول: وقد يُعارض بمثله فيقال إن المدار فيما مرَّ على القراءة وقد وجدت فالظاهر عدم الفرق. ☐ فؤد: (غير مُفهم) إلى قوله: (والحق) في النهاية، وكذا في المغني لإقوله: (في حياته).

فؤد (لش): (وكذا مدة بعد حرف) أي كآ مغني. ☐ فؤد: (إجابته إلخ) أي بخلاف ما لو خاطبه ابتداءً كقوله: يا رسول الله فتبطل به الصلاة شيخنا. ☐ فؤد: (في حياته) كأن التقييد به جرى على الغالب سم فكذا بعد موته ع ش وشيخنا وبُجيري. ☐ فؤد: (بقول إلخ) ولا يبعد أن محلّه إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كأن سأل عن زيد أحضر أو غائب وأجاب بأحدهما

☐ فؤد: (كما أفنى به البلقيني) لا يخفى إشكال ما أفنى به بالنسبة لصوت طال واشتدَّ ارتفاعه واغوجاهه ويَحتمل البطْلان حينئذ. ☐ فؤد: (وإلا فلا وجه له) قد يقول هذا البعض هذا بنفسه تلاعب. ☐ فؤد: (لا تبطل بالبصق) أي حيث لم يظهر به حرفان أو حرف مُفهم كما هو ظاهر. ☐ فؤد: (لا شفة) أي ولا لسان. ☐ فؤد: (في حياته) كأن التقييد به جرى على الغالب. ☐ فؤد: (بقول أو فعل وإن كثر) لا يبعد أن محلّه إذا كان بقدر الحاجة في الجواب حتى لو زاد على القدر المحتاج إليه فيه كأن سأل عن زيد أحضر أو غائب؟ ولا غرض له في سوى معرفة حضوره أو غيبته، وأجاب بأحدهما، وزاد شرح أحوال زيد في حضوره أو غيبته وما اتفق له فيهما بطلت صلاته كذا بحث ذلك الأستاذ البكري، وهو وجه غير بعيد ولا يرد عليه أن الزائد على الحاجة لا يزيد على مخاطبته ﷺ ابتداءً من غير سؤال كما سيأتي إذ خطاب

وَأَلْحَقَ بِهِ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ إِذَا نَزَلَ وَلَعَلَّ قَائِلَهُ غَفَلَ عَنْ جَعْلِهِمْ هَذَا مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ أَوْ رَأَى أَنَّهُ مِنْ خَصَائِصِهِ عَلَى الْأُمَّةِ لَا عَلَى بَقِيَّةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ وَتَبْطُلُ بِإِجَابَةِ الْأَبَوَيْنِ وَلَا تَجِبُ فِي فَرْضٍ مُطْلَقًا بَلْ فِي نَفْلِ إِنْ تَأْذِيًا بِعَدَمِهَا تَأْذِيًا لَيْسَ بِالْهَيِّنِ وَلَا تَبْطُلُ بِتَلَفُظِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ لِقُرْبَةِ تَوَقُّفِ عَلَى اللَّفْظِ وَخَلَّتْ عَنْ تَعْلِيْقٍ وَخِطَابٍ مُضِرٍّ كَنَذَرٍ وَصَدَقَةٍ وَعِثْقٍ وَوَصِيَّةٍ.....

وَزَادَ شَرْحَ أَحْوَالِ زَيْدٍ فِي حُضُورِهِ أَوْ غَيْبِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَذَا بَحَثَ ذَلِكَ الْأُسْتَاذُ الشَّمْسُ الْبَكْرِيُّ، وَهُوَ وَجِيهٌ سَمِيعٌ ش. ﷻ قَوْلُهُ: (وَأَلْحَقَ بِهِ عِيسَى الْخ) وَمُقْتَضَى كَلَامِ الرَّافِعِيِّ أَنَّ خِطَابَ الْمَلَائِكَةِ وَبَاقِي الْأَنْبِيَاءِ تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ مُغْنِي. ﷻ قَوْلُهُ: (وَلَعَلَّ قَائِلَهُ) أَيِ الْإِلْحَاقِ. ﷻ قَوْلُهُ: (مِنْ خَصَائِصِهِ الْخ) فَتَبْطُلُ بِإِجَابَةِ عِيسَى ﷺ وَلَا تَجِبُ إِجَابَتُهُ لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنْ يُسَنَّ م ر ا ه سَم وَقَالَ شَيْخُنَا وَالْحَلَبِيُّ: الْمُعْتَمَدُ أَنَّ إِجَابَةَ عِيسَى تَلْحَقُ بِإِجَابَةِ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ فِي الْوُجُوبِ لَكِنْ تَبْطُلُ بِهَا الصَّلَاةُ ا ه. ﷻ قَوْلُهُ: (وَلَا تَجِبُ فِي فَرْضِ الْخ) بَلْ تَحْرُمُ فِيهِ نَهَايَةً وَمُغْنِي وَسَمَّ وَشَيْخُنَا. ﷻ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ تَأْذِيًا بِعَدَمِهَا أَمْ لَا. ﷻ قَوْلُهُ: (بَلْ فِي نَفْلِ الْخ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ جَوَازِ التَّرْكِ وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ وَجُوبِ إِجَابَةِ الْأَبَوَيْنِ فِي التَّفَلُّ أَيْضًا نَعَمْ يَتَّبِعِي أَنْ تُسَنَّ بِالْشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرَهُ م ر ا ه سَم وَشَيْخُنَا. وَفِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي مَا يُوَافِقُهُ.

ﷻ قَوْلُهُ: (وَلَا تَبْطُلُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَصَدَقَهُ) فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. ﷻ قَوْلُهُ: (وَخَلَّتْ عَنْ تَعْلِيْقِ الْخ) أَيِ بِخِلَافِ مَا عَلِقَ مِنْهُ كَاللَّهْمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ أَرَدْتَ، أَوْ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَلَيْ عِثْقٍ رَقِيَّةٍ، أَوْ إِنْ كَلَّمْتُ زَيْدًا فَعَلَيْ كَذَا فَتَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ نَهَايَةً وَمُغْنِي. ﷻ قَوْلُهُ: (كَتَنَزِيرٍ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّنْذِرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي قُرْبَةٍ فَتَنْذَرُ اللَّجَاجِ أَيِ كَقَوْلِهِ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ لَا أَكَلِّمَ زَيْدًا مُبْطِلٌ لِكِرَاهِيَةِ وَأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا اتَى بِهِ قَاصِدًا الْإِنْشَاءَ لَا الْإِخْبَارَ وَلَا كَانَ غَيْرَ قُرْبَةٍ فَتَبْطُلُ بِهِ شَرْحُ م ر ا ه سَم. وَاعْتَمَدَهُ ش وَشَيْخُنَا وَالْمَدَائِغِيُّ وَالْحَفْنِيُّ. ﷻ قَوْلُهُ: (وَخِطَابٍ مُضِرٍّ) أَيِ خِطَابٍ لِمَخْلُوقٍ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَنْسٍ وَجِنٍّ وَمَلَكٍ وَنَبِيٍّ غَيْرِ نَبِيِّنَا نَهَايَةً وَمُغْنِي وَشَرْحُ بَاقِضِل. ﷻ قَوْلُهُ: (وَصَدَقَهُ) بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَلَكِنْ رَدَّهُ جَمْعُ أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى لَفْظٍ فَالتَّلَفُّظُ بِهَا فِي الصَّلَاةِ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ بَلْ لَا تَحْصُلُ بِهِ إِذْ لَا بُدَّ مِنَ الْقَبْضِ نَهَايَةً. ﷻ قَوْلُهُ: (وَصَدَقَهُ وَعِثْقِ الْخ) وَفَاقًا لِشَيْخِ

النَّبِيِّ ﷺ لَا يُبْطِلُ كَمَا سَيَأْتِي، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَأَنَّ الْمُتَّجَةَ تَخْصِيصُهُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ مَعَ زِيَادَةِ الْأَذْرَعِيِّ فِيمَا لَمْ يَرِدْ مِنْ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. ﷻ قَوْلُهُ: (مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ) فَتَبْطُلُ بِإِجَابَةِ عِيسَى ﷺ وَلَا تَجِبُ إِجَابَتُهُ لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنْ تُسَنَّ م ر. ﷻ قَوْلُهُ: (وَلَا تَجِبُ) مَقْهُومُهُ الْجَوَازُ وَفِي شَرْحِ م ر بَلْ تَحْرُمُ فِيهِ. ﷻ قَوْلُهُ: (وَلَا تَجِبُ فِي فَرْضٍ) قَدْ يُفْهِمُ جَوَازًا قَوْلُ الشُّبْكِيِّ: الْمُخْتَارُ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ لَا يُجِيبُهُمَا فِي الْفَرْضِ وَإِنْ أَسْعَ وَقْتُهُ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ خِلَافًا لِلْإِمَامِ وَتَجِبُ فِي نَفْلِ إِنْ عَلِمَ تَأْذِيَهُمَا بَرَكِيهَا وَلَكِنْ تَبْطُلُ ا ه. وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْجَوَازِ وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ وَجُوبِ إِجَابَةِ الْأَبَوَيْنِ فِي التَّفَلُّ أَيْضًا. نَعَمْ يَتَّبِعِي أَنْ تُسَنَّ بِالْشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرَهُ م ر. ﷻ قَوْلُهُ: (كَتَنَزِيرٍ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ التَّنْذِرَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي قُرْبَةٍ فَتَنْذَرُ اللَّجَاجِ مُبْطِلٌ لِكِرَاهِيَةِ وَأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا اتَى بِهِ قَاصِدًا الْإِنْشَاءَ لَا الْإِخْبَارَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ قُرْبَةٍ فَتَبْطُلُ بِهِ شَرْحُ م ر.

لأنَّ ذلك حينئذٍ لكونِ القربةِ فيه أصليَّةٌ مُناجاةٌ لله تعالى فهو كالذِّكْرِ وتوزع فيه بما لا يصحُّ وزعم أنَّ النذرَ فيه مُناجاةٌ لله تعالى دونَ غيره وهم لأنَّه لا يُشترطُ فيه ذِكْرُ الله فنحوُ نذرتَ ليزيدَ بالفاءِ كأعنتقتَ فلانًا بلا فَرْقٍ وليس مثله التلقُّظُ بِنِيَّةٍ نحوِ الصومِ لأنها لا تتوقَّفُ على اللفظِ فلم يُحتجَّ إليه.

(والأصحُّ أنَّ التثنيَّ والضحكَ والبكاءَ والأنينَ والنفعَ والسعالَ والغطاسَ إنَّ ظَهَرَ به) أي يَكُلُّ مِمَّا ذَكَرَ (حرفانِ بطلتَ وإلا فلا) جزؤُما لِمَا مرَّ (ويُعذَّرُ في سبيلِ الكلامِ) عُرفًا كالكَلِمَتَيْنِ والثلاثِ

الإسلامَ والخطيبَ وخلافًا لِلنَّهْيَةِ والزَّيَادِيَّ والحَلْبِيَّ وغيرهم مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ. عبارةُ شَيْخِنَا والمدابغِيِّ: وَيُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ التَّلَقُّظُ بِنَذْرِ التَّبَرُّرِ قَطْعًا بِلا تَغْلِيظٍ وَلَا خِطَابٍ كَقَوْلِهِ لِلَّهِ عَلَيَّ صَلَاةٌ أَوْ صَوْمٌ أَوْ عِتْقٌ؛ لِأَنَّ نَذْرَ التَّبَرُّرِ مُنَاجَاةٌ لِلَّهِ تَعَالَى بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَلَوْ قُرْبَةً عَلَى الْمُعْتَمِدِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَلِكَ) أَي مَا ذَكَرَ مِنَ النَّذْرِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ (حِينَئِذٍ) أَي حِينَ أَنْ يَتَلَقَّظَ بِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ أَنَّ النَّذْرَ الْإِلْحَ) اعْتَمَدَ مِنْ هَذَا الزَّعَمِ سَم. عبارةُ النَّهْيَةِ: وَبَحَثَ الْإِسْتَوْيُّ الْإِحْقَاقَ الْوَصِيَّةَ وَالْعِتْقَ وَالصَّدَقَةَ وَسَائِرَ الْقُرْبِ الْمُتَجَزِّةِ بِالنَّذْرِ لَكِنْ رَدَّهُ جَمْعٌ بِأَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى لَفْظِ الْإِلْحِ. وَبِأَنَّ النَّذْرَ بِنَحْوِ اللَّهِ مُنَاجَاةٌ لَتَضَمُّنُهُ ذِكْرًا بِخِلَافِ الْإِعْتِقَاقِ بِنَحْوِ عَبْدِ حُرٍّ وَالْإِصْبَاءِ بِنَحْوِ لِفْلَانٍ كَذَا بَعْدَ مَوْتِي اهـ. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ لَكِنْ رَدَّهُ جَمْعُ الْإِلْحِ مُعْتَمَدٌ اهـ. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ مِنْ رِوَايَاتِ النَّذْرِ بِنَحْوِ اللَّهِ مُنَاجَاةٌ الْإِلْحُ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَذْكُرْ لَفْظَ اللَّهِ أَبْطَلَ وَأَنَّهُ لَوْ أَتَى بِالْفِظِّ لِلَّهِ فِي نَحْوِ الْعِتْقِ لَا يُبْطَلُ كَأَنَّ قَالَ: عَبْدِي حُرٌّ لِلَّهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْإِمْدَادِ عَقِبَ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ مِنْ رِوَايَاتِهِ هُنَا مَا لَفَّظَهُ: وَقَدْ يَرُدُّ بِأَنَّ قَوْلَهُ لِلَّهِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَ: عَلَيَّ كَذَا، وَنَحْوِ عَبْدِ حُرٍّ وَلِفْلَانٍ كَذَا بَعْدَ مَوْتِي اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ اللَّهِ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُهُ سَم. وَقَدْ يَرُدُّ بِأَنَّ نَحْوَ الْعِتْقِ يَتَضَمَّنُهُ كَذَلِكَ فَأَيُّ فَرْقٍ بَيْنَهُمَا. □ قَوْلُهُ: (فَتَنَحَوُ نَذَرْتُ لَزَيْدٍ الْإِلْحِ) أَي بِدُونِ لَفْظِ اللَّهِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ مِثْلُهُ) أَي مِثْلُ التَّلَقُّظِ بِالنَّذْرِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَالْبُكَاءُ) أَي وَإِنْ كَانَ مِنْ خَوْفِ الْآخِرَةِ نِهَايَةً وَمُعْنَى.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَالنَّفْعُ) أَي مِنْ أَتَفٍ أَوْ قَمٍ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قَوْلُ (سَيِّ): (إِنْ ظَهَرَ بِهِ حَرْفَانِ) أَي أَوْ حَرْفٌ مُفْهِمٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ: تَبْطُلُ بِحَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ سَم. عبارةُ الرَّشِيدِيِّ: أَي أَوْ حَرْفٌ مُفْهِمٌ أَوْ مَمْدُودٌ كَمَا يُفِيدُهُ صَنِيعُ غَيْرِهِ كَالْبَهْجَةِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُهُ: وَخَرَجَ بِالنُّطْقِ الصَّوْتُ الْإِلْحَ كَرْدِي. وَعبارةُ ع ش: أَي مِنْ أَنَّهُ لَا تَبْطُلُ بِدُونِ حَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ اهـ. □ قَوْلُهُ: (حَرْفًا) كَذَا فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (كَالْكَلِمَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ) وَسَيَذْكُرُ فِي الصَّوْمِ أَنَّهُمْ صَبَّطُوا الْقَلِيلَ بِثَلَاثِ كَلِمَاتٍ

□ قَوْلُهُ: (وَزَعَمَ الْإِلْحِ) اعْتَمَدَ مِنْ هَذَا الزَّعَمِ. وَقَوْلُهُ: لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ. قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُهُ.

□ قَوْلُهُ: (حَرْفَانِ) أَي أَوْ حَرْفٌ مُفْهِمٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ: تَبْطُلُ بِحَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ، فَسَوَى بَيْنَهُمَا فِي الْإِبْطَالِ وَلَا مَزِيَّةَ لِلتَّحْنُحِ وَنَحْوِهِ عَلَى عَدَمِهِ كَمَا لَا يَخْفَى. □ قَوْلُهُ: (وَالثَّلَاثِ) يَتَبَغَى أَنَّ مِمَّا يُعْتَمَرُ الْقَدْرَ الْوَاقِعَ فِي خَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ.

ويظهر ضبط الكلمة هنا بالغرف بدليل تعبيرهم ثم يحرف وهنا بكلمة ولا تضبط بالكلمة عند الثحاة ولا عند اللغويين (إن سبق لسانه) إليه كالتاسي بل أولى إذ لا قصد (أو نسي الصلاة) أي أنه فيها كأن سلم له لأنه ﷺ «تكلّم في قصّة ذي اليدين معتقداً أنه ليس في صلاة ثم بنى عليها» وخرج بالصلاة نسياناً تحريمه فيها فلا يُعذر به (أو جهل تحريمه) أي ما أتى به فيها وإن علم تحريم جنسيه. وقول أصل الروضة لو علم أن جنس الكلام مُحَرَّم ولم يعلم أن ما يأتي به

وأربع. وقال القليوبي: والمُعتمد عدم البطلان بالسنة ودونها والبطلان بما زاد عليها كُردي. عبارة شيوخنا: وضبط القليل عرفاً بسبب كلمات عرفية فأقل أخذاً من قصّة ذي اليدين والكثير عرفاً بأكثر منها اه. ويأتي عن سموع ش ما يوافقه. ☐ فود: (ثم) أي في المضّر (وقوله هنا) أي في غير المضّر.

☐ فود: (ولا يضبط) إلى قول المتن: (أو جهل) في النهاية والمغني. ☐ فود: (ولا يضبط) الأولى التانيث. ☐ فود: (بالكلمة عند الثحاة إلخ) أي من أنها لفظ وضع لمعنى مفرد وعلى عدم الضبط بما ذكر يدخل اللفظ المهمل إذا ترّكب من حرفين ع ش. ☐ فود: (كالتاسي) أي الآتي آتياً. ☐ فود: (كأن سلم فيها إلخ) ولو سلم إمامه فسلم معه ثم سلم الإمام ثانياً فقال له المأموم قد سلّمت قبل هذا. فقال الإمام: كنت ناسياً. لم تبطل صلاة واحد منهما، أما الإمام فلأن كلامه بعد فراغ صلاته، وأما المأموم فلأنه يظن أن الصلاة قد فرغت فهو غير عالم بآته في الصلاة، لكن يُسن له سجود السهو ثم يُسلم؛ لأنه تكلّم بعد انقطاع القدوة شيوخنا ومغني ونهاية. ☐ فود: (ثم تكلّم قليلاً إلخ) قال سم وقد اشتملت قصّة ذي اليدين على إثباته بسبب كلمات فيضبط بها الكلام اليسير انتهى. ولعله عدّ (أقصرّت الصلاة) كلمتين، و(أم نسيت) كذلك و(يا رسول الله) كذلك ع ش. ☐ فود: (في قصّة ذي اليدين) واسمه الخرباق بن عمرو السلميّ بكسر الخاء المعجّمة وسكون الراء المهملة فباء موحدة وألف وقاف لقّب بذلك لطول يديّ ع ش. ☐ فود: (فلا يُعذر به) أي فإنه كنسيان نجاسة نحو ثوبه ولو ظن بطلان صلاته بكلامه ساهياً ثم تكلّم يسيراً عنده لم تبطل نهاية ومغني. قال ع ش وهو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعهما كلام كثير متوالٍ ولا بطلت؛ لأنه لا يتقاعّد عن الكثير سهواً، وهو مبطل اه.

قول (لشي): (أو جهل تحريمه) خرج به ما لو علمه وجهل كونه مبطلاً فتبطل به كما لو علم تخريم شرب الخمر دون إيجابه الحد فإنه يُحدّ إذ حقه بعد العلم بالتخريم الكف نهاية ومغني. ☐ فود: (أي ما أتى) إلى قوله: (وقول أصل الروضة) في المغني واعتمده ع ش وشيوخنا. ☐ فود: (أي ما أتى به فيها وإن علم إلخ) يؤخذ من ذلك بالأولى صحّة صلاة نحو المبلّغ والفتاح بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وإن علم بامتناع جنس الكلام سم على حجّ وقوله نحو المبلّغ أي كالإمام الذي يرفع صوته بالتكبير لإغلام المأمومين فقط وقوله: بقصد التبليغ أي وإن لم يحتاج إليه بأن سمع المأمومون صوت

☐ فود: (أو جهل تحريمه أي ما أتى به فيها وإن علم تخريم جنسيه) يؤخذ من ذلك بالأولى صحّة صلاة نحو المبلّغ والفتاح بقصد التبليغ والفتح فقط الجاهل بامتناع ذلك وإن علم بامتناع جنس الكلام فتأمله.

مُحَرَّمٌ فَهُوَ مَعْذُورٌ بَعْدَ ذِكْرِهِ التَّفْصِيلَ بَيْنَ الْمَعْذُورِ وَغَيْرِهِ فِي الْجَهْلِ بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ يَقْتَضِي أَنَّ الْأَوَّلَ مَعْذُورٌ مُطْلَقًا، وَهُوَ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ نُسْخِ شَرْحِ الرُّوضِ لِكُنْهَ فِي بَعْضِهَا وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ مُصَرَّحٌ بِإِجْرَاءِ التَّفْصِيلِ فِيهِ أَيْضًا وَالَّذِي يَظْهَرُ الْجَمْعُ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّ يَكُونُ مَا أَتَى بِهِ مِنْهَا يَجْهَلُهُ أَكْثَرُ الْعَوَامِّ فَيَعْذُرُ مُطْلَقًا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ التَّنَحُّنِ الْمُصَرَّحِ بِهَا فِي الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا وَالثَّانِي عَلَى أَنَّ يَكُونُ مِنْهُ يَعْرِفُهُ أَكْثَرُهُمْ فَلَا يُعْذَرُ بِهِ إِلَّا (إِنْ قَرَّبَ عَهْدَهُ، بِالإِسْلَامِ) لِأَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ الْحَكَمِ تَكَلَّمَ جَاهِلًا بِذَلِكَ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ بِحَضْرَتِهِ ﷺ أَوْ نَشَأَ بِيَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعَالَمِيِّ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا عُلَمَاءَ وَيَظْهَرُ ضَبْطُ الْبُعْدِ.....

الإمام ع ش . وفي البُجَيْرِيِّ عَنِ الإِطْفِيحِيِّ : وَزَادَ سَمَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْغَايَةِ بَلْ يَتَّبِعِي صِحَّةَ صَلَاةٍ نَحْوِ الْمُبْلَغِ حَيْثُ وَإِنْ لَمْ يَقْرُبْ عَهْدَهُ بِالإِسْلَامِ وَلَا نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ لِمَزِيدِ خَفَاءِ ذَلِكَ اه .
 □ فَوَدَّ : (وَإِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ جَنْبِهِ) فَلَوْ قَالَ لِإِمَامِهِ : أَفْعُدْ أَوْ قُمْ وَجْهَلِ تَحْرِيمَ ذَلِكَ لِتَعَلُّقِهِ بِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ مَعَ عَلَيْهِ بِتَحْرِيمِ مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ فَهُوَ مَعْذُورٌ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُ ابْنِ الْمُقْرِي فِي رَوْضَةِ شَيْخِنَا . □ فَوَدَّ : (يَقْتَضِي الْإِنْخ) خَبَرٌ وَقَوْلُ أَصْلِ الرُّوضَةِ الْإِنْخ . □ فَوَدَّ : (بَيْنَ الْمَعْذُورِ الْإِنْخ) أَي يَقْرُبُ إِسْلَامِهِ وَيُعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ وَ . □ فَوَدَّ : (بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ) أَي جَنْبِهِ سَم . □ فَوَدَّ : (أَنَّ الْأَوَّلَ) أَي الْجَاهِلِ بِتَحْرِيمِ مَا أَتَى بِهِ مِنَ الْكَلَامِ مَعَ عَلَيْهِ بِتَحْرِيمِ جَنْسِ الْكَلَامِ الْمُتَحَقِّقِ فِي غَيْرِهِ شَيْخُنَا . □ فَوَدَّ : (مُطْلَقًا) أَي عَنْ ذَلِكَ التَّفْصِيلِ وَهَذَا اعْتَمَدَهُ م ر اه سَم . وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَشَيْخُنَا كَمَا مَرَّ . □ فَوَدَّ : (لِكُنْهَ) أَي شَيْخِ الإِسْلَامِ . □ فَوَدَّ : (أَيْضًا) أَي كَالْجَاهِلِ بِحُرْمَةِ جَنْسِ الْكَلَامِ . □ فَوَدَّ : (بِحَمْلِ الْأَوَّلِ) أَي مَا فِي بَعْضِ نُسْخِ شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ عَذْرِ الْجَاهِلِ الْمَذْكُورِ مُطْلَقًا وَ . □ فَوَدَّ : (وَالثَّانِي) أَي مَا فِي بَعْضِ نُسْخِ شَرْحِ الرُّوضِ وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ مِنْ إِجْرَاءِ التَّفْصِيلِ فِي ذَلِكَ الْجَاهِلِ أَيْضًا .

فَوَدَّ (السَّيْ) : (إِنْ قَرَّبَ عَهْدَهُ بِالإِسْلَامِ) أَي وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا يَظْهَرُ نَهَايَةً . قَالَ الْكُرْدِيُّ : وَكَذَا فِي شُرُوحِ الشَّارِحِ عَلَى الإِزْشَادِ وَالْعُبَابِ وَأَقَرَّ فِي التَّخْفَةِ أَنَّ الْمُخَالِطَ لَنَا إِذَا قَضَتْ الْعَادَةُ فِيهِ بَأَنَّهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ لَا يُعْذَرُ اه . □ فَوَدَّ : (لِأَنَّ مُعَاوِيَةَ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا) فِي الْمُغْنِي . □ فَوَدَّ : (أَوْ نَشَأَ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا) فِي النَّهْيَةِ . □ فَوَدَّ : (أَوْ نَشَأَ بِيَادِيَةٍ بَعِيدَةٍ الْإِنْخ) أَي بِخِلَافِ مَنْ يَمُدُّ إِسْلَامَهُ وَقَرَّبَ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ التَّعَلُّمِ مُغْنِي . □ فَوَدَّ : (وَيَظْهَرُ ضَبْطُ الْبُعْدِ الْإِنْخ) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُضْبَطَ بِمَا لَا حَرَجَ فِيهِ أَي مَشَقَّةٌ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً م ر اه عَلَى حَجِّ . وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْكَلَامَ فِيمَنْ عَلِمَ بِوُجُوبِ شَيْءٍ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ يُمْكِنُ تَحْصِيلُهُ بِالسَّفَرِ ، أَمَّا مَنْ نَشَأَ بِيَادِيَةٍ وَرَأَى أَهْلَهُ عَلَى حَالَةٍ يَظُنُّ مِنْهَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ إِلَّا مَا تَعَلَّمَهُ مِنْهُمْ وَكَانَ فِي الْوَاقِعِ مَا تَعَلَّمَهُ غَيْرَ كَافٍ فَمَعْذُورٌ وَإِنْ تَرَكَ السَّفَرَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ع ش .

□ فَوَدَّ : (الْمَعْذُورُ) أَي يَقْرُبُ إِسْلَامِهِ أَوْ يُعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ . وَقَوْلُهُ : بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ ، أَي جَنْبِهِ .
 □ فَوَدَّ : (مُطْلَقًا) أَي عَنْ ذَلِكَ التَّفْصِيلِ ، وَهَذَا اعْتَمَدَهُ م ر . □ فَوَدَّ : (وَيَظْهَرُ ضَبْطُ الْإِنْخ) وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُضْبَطَ بِمَا لَا حَرَجَ فِيهِ [أَي] لَا يَحْتَمِلُ عَادَةً م ر .

بما لا يجد مؤنة يجب بذلها في الحج توصُّله إليه ويحتَمِلُ أنَّ ما هنا أَصْبَحَ لآئه واجبٌ فوريٌّ أصالةً بخلافِ الحجِّ وعليه فلا يمنعُ الوجوبُ عليه إلا الأمرُ الضروريُّ لا غيرُ فيلزمُه مشيُّ أطاقه وإنْ بعدَ ولا يكونُ نحوَ ذَيْنِ مُؤَجَّلٍ عُذْرًا له وَيُكَلِّفُ بَيْعَ نحوِ قِنْتِهِ الذي لا يُضْطَرُّ إليه وَبَحَثَ الأذْرَعِيَّ أَنَّ مَنْ نَشَأَ بَيْنَنَا ثُمَّ أَسْلَمَ لَا يُعَذِّرُ وَإِنْ قَرَّبَ إِسْلَامُهُ لآئه لا يخفى عليه أمرُ ديننا اهـ وَيُؤْخَذُ مِنْ عِلَّتِهِ أَنَّ الكلامَ في مُخَالَطِ قَضَيْتِ العادةِ فيه بآئه لا يخفى عليه ذلك وجَهِلَ إِبْطَالُ التَّنَحُّجِ عُذْرَ فِي حَقِّ العَوَامِّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَا عُذِّرُوا بِجَهْلِهِ لِيَخْفَاهُ عَلَى غَالِيهِمْ لَا يُؤَاخَذُونَ بِهِ وَيُؤَيِّدُهُ تَصْرِيحُهُمْ بِأَنَّ الْوَاجِبَ عَيْنًا إِنَّمَا هُوَ تَعَلُّمُ الظَّوَاهِرِ لَا غَيْرُ (لا كثيرة) عُرْفًا فَلَا يُعَذِّرُ فِيهِ فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ.....

☐ قَوْلُهُ: (بِمَا لَا يَجِدُ مُؤَنَةً إلخ) قَدْ يُقَالُ يُؤَدِّي ضَبْطُهُ بِذَلِكَ إِلَى تَفَاوُتِهِ بِتَقَاوُتِ الْأَشْخَاصِ، وَهُوَ مُنَافٍ لِجَعْلِهِ أَيْ الْبُعْدِ صِفَةً لِلْبَادِيَةِ لَا بَمَنْ فِي الْبَادِيَةِ فَلَوْ ضَبِطَ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ أَوْ بِمَحَلِّ يَكْتَرُ قَضْدُ أَهْلِهِ لِمَحَلِّ عَالِمِي ذَلِكَ لَكَانَ أَتْسَبَ قَلْبًا تَأَمَّلَ بَصْرِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ الْإِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الأذْرَعِيَّ أَنَّ مَنْ نَشَأَ بَيْنَنَا إلخ) وَهَذَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ بَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ مُغْنِي. وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهَائِيَةِ وَشُرُوحِ الْإِرْشَادِ وَالْعُبَابِ لِلشَّارِحِ مَا يُوَافِقُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَجَهِلَ إِبْطَالُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُؤْخَذُ) فِي الْمُغْنِيِّ وَشَرْحِ بَافْضِلٍ وَإِلَى قَوْلِهِ: (نَظِيرُ إلخ) فِي النَّهَائِيَةِ إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَنَّ عُذْرَ). ☐ قَوْلُهُ: (وَجَهِلَ إِبْطَالُ التَّنَحُّجِ إلخ) أَيْ مَعَ عِلْمِهِ بِتَحْرِيمِ جَنْسِ الْكَلَامِ شَرْحُ بَافْضِلٍ وَنَهَائِيَةِ وَمُغْنِي. وَعِبَارَةٌ سَمَ: أَيْ مَعَ جَهْلِ تَحْرِيمِهِ كَذَا يَنْبَغِي تَأَمَّلُ. ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الْعُبَابِ: أَوْ عَالِمًا بِتَحْرِيمِ التَّنَحُّجِ دُونَ إِبْطَالِهِ بَطَلَتْ اهـ. وَأَقْرَهُ الشَّارِحُ اهـ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَلَامَ فِي التَّنَحُّجِ الْمُشْتَمِلَ عَلَى حَرْفَيْنِ أَوْ حَرْفٍ مُفْهِمٍ أَوْ حَرْفٍ وَمَدَّةٍ وَإِلَّا فَالْصُّوْتُ الْعُقْلُ أَيْ الْخَالِي عَنِ الْحَرْفِ لَا عِبْرَةَ بِهِ كَمَا مَرَّ وَيَأْتِي. ☐ قَوْلُهُ: (عُذْرُ إلخ) أَيْ إِنْ قُلَّ عُرْفًا أَخَذًا مِمَّا سَبَقَ سَمَ. أَيْ وَمَا يَأْتِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ إلخ) لَكِنَّ هَذَا الْمَأْخُودَ لَا يَتَّقِيْدُ بِكَوْنِهِ نَشَأً بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ أَوْ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُهُ إلخ) ع ش وَكُزْدِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي حَقِّ الْعَوَامِّ) أَيْ لِيَخْفَاهُ حُكْمُهُ عَلَيْهِمْ مُغْنِي وَنَهَائِيَةُ. ☐ قَوْلُهُ: (عُرْفًا) إِلَى قَوْلِهِ: (نَظِيرُ إلخ) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: (وَأَنَّ عُذْرَ). ☐ قَوْلُهُ: (فَلَا يُعَذِّرُ) ثُمَّ قَوْلُهُ: (وَأَنَّ عُذْرَ) لَعَلَّ الْأَوَّلَ مِنْ حَيْثُ الْإِبْطَالُ، وَالثَّانِي مِنْ حَيْثُ الْإِثْمُ بَصْرِيٌّ. وَقَوْلُهُ: مِنْ حَيْثُ الْإِثْمُ وَالْأَوَّلَى بِكَوْنِهِ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالإِسْلَامِ أَوْ نَشَأً بِبَادِيَةِ بَعِيدَةِ إلخ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الصُّورِ الثَّلَاثِ) أَيْ سَبْقِ اللِّسَانِ وَنَسْيَانِ الصَّلَاةِ وَجَهْلِ التَّحْرِيمِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَجَهِلَ إِبْطَالُ التَّنَحُّجِ) أَيْ مَعَ جَهْلِ تَحْرِيمِهِ كَذَا يَنْبَغِي تَأَمَّلُ. ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الْعُبَابِ: أَوْ عَالِمًا بِتَحْرِيمِ التَّنَحُّجِ دُونَ إِبْطَالِهِ بَطَلَتْ اهـ. وَأَقْرَهُ الشَّارِحُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ وَجَهِلَ الْإِبْطَالُ بَطَلَتْ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فَيَمَنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ الْكَلَامِ وَجَعَلَ الْإِبْطَالَ بِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَجَهِلَ إِبْطَالُ التَّنَحُّجِ) أَيْ إِنْ قُلَّ عُرْفًا أَخَذًا مِمَّا سَبَقَ.

(في الأصح) وإن غُذِرَ لآئه لا يقطعُ نظمَ الصلاة وهيئتها (و) يُعَذَّرُ (في التثنيح ونحوه) مما مرَّ معه (لِلْعَلْبَةِ) عليه. لكنَّ إن قُلَّ عُزْفًا على الْمُعْتَمِدِ ولو ابتلي شَخْصٌ بِنَحْوِ سُعالٍ دَائِمٍ بحيثُ لم يخلُ زَمَنٌ من الوقتِ يَسَعُ الصلاةَ بلا سُعالٍ مُبْطِلٍ فالذي يَظْهَرُ العَفْوُ عنه ولا قضاءٌ عليه لو شُفِيَ نظيرُ ما يَأْتِي فيَمَنْ به حِكْمَةٌ لا يَصْبِرُ معها على عَدَمِ الحَكِّ بل قَضِيَّةُ هذا العَفْوُ عنه وآئه لا

قَوْلُ (السِّي): (في الأصح) والثاني يُسَوِّي بَيْنَهُمَا في العُدْرِ كما سَوَّى بَيْنَهُمَا في العَمْدِ، ومَزَجُ القليل والكثير إلى العُزْفِ على الأصح، وَصَحَّ السُّبْكِيُّ تَبَعًا لِلْمُتَوَلَّى أَنَّ الكلامَ الكثيرَ نَاسِيًا لا يُبْطِلُ لِقِصَّةَ ذي اليَدَيْنِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (لكن إن قُلَّ) أي ما يَظْهَرُ مِنْهُ مِنَ الحُرُوفِ إِذْ مُجَرَّدُ الصَّوْتِ لا يَضُرُّ مُطْلَقًا كما تَقَدَّمَ فلا يَأْتِي تَقْيِيدُهُ بِالْقِلَّةِ سَمٍ وَشَرْحُ بَاقِضِل. عبارةُ المُغْنِي والنهاية: ويُعَذَّرُ في السَّيْرِ عُزْفًا مِنَ التَّثْنِيحِ وَنَحْوِهِ مِمَّا مَرَّ وَغَيْرِهِ كَالسُّعالِ وَالْعَطَاسِ وَإِنْ ظَهَرَ بِهِ حَرْفَانِ، ولو مِنْ كُلِّ نَفْخَةٍ وَنَحْوِهَا ثُمَّ قَالَا: فَإِنْ كَثُرَ التَّثْنِيحُ وَنَحْوُهُ لِلْعَلْبَةِ وَظَهَرَ بِهِ حَرْفَانِ فَأَكْثَرُ وَكَثُرَ عُزْفًا أَي ما ظَهَرَ مِنَ الحُرُوفِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ اهـ. وهي موافقةٌ لما قاله سَمٍ ومُبَيَّنٌ أَنَّ المَدَارَ في الحَقِيقَةِ على قِلَّةٍ أو كَثْرَةِ الحُرُوفِ الظَّاهِرَةِ بِنَحْوِ التَّثْنِيحِ لِلْعَلْبَةِ لا على قِلَّةٍ أو كَثْرَةِ نَحْوِ التَّثْنِيحِ لِلْعَلْبَةِ. □ فَوَدَّ: (هل الْمُعْتَمِدُ) أي خِلَافًا لِمَا صَوَّبَهُ الإِسْنَوِيُّ سَمٍ. أَي مِنْ عَدَمِ البُطْلَانِ فِي التَّثْنِيحِ وَالسُّعالِ وَالْعَطَاسِ لِلْعَلْبَةِ وَإِنْ كَثُرَتْ إِذْ لا يُمْكِنُ الإِحْتِرَازُ عَنْهَا مُغْنِي. وَحَمَلَ النِّهَايَةَ كَلَامَ الإِسْنَوِيِّ على الحَالَةِ الآتِيَةِ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ: وَلَوْ ابْتَلَى شَخْصٌ إلخ. □ فَوَدَّ: (فالذي يَظْهَرُ العَفْوُ عنه) أَي كَمَنْ بِهِ سَلَسٌ بَوَلٌ وَنَحْوُهُ بَلْ أَوْلَى مُغْنِي وَنِهَايَةُ قَالِ ع ش: فَإِنْ خَلَا مِنَ الوَقْتِ زَمَنًا يَسَعُهَا بَطَلَتْ بِعُرُوضِ السُّعالِ الكثيرِ فِيهَا وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ إِنْ خَلَا مِنَ السُّعالِ أَوَّلَ الوَقْتِ وَعَلَبَ على ظَنِّهِ حُصُولَهُ فِي بَقِيَّتِهِ بِحَيْثُ لا يَخْلُو مِنْهُ ما يَسَعُ الصَّلَاةَ وَجَبَتْ المُبَادَرَةُ لِلْفِعْلِ وَأَنَّهُ إِنْ غَلَبَ على ظَنِّهِ السَّلَامَةُ مِنْهُ فِي وَقْتِ يَسَعُ الصَّلَاةَ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهَا وَجَبَ انْتِظَارُهُ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَمِثْلَ السُّعالِ فِي التَّفْصِيلِ المَذْكُورِ ما لو حَصَلَ لَهُ سَبَبٌ كَسُّعالٍ أو نَحْوِهِ يَحْصُلُ مِنْهُ حَرَكَاتٌ مُتَوَالِيَةٌ كَاذَتَعَاشَ يَدٌ أو رَأْسٍ وَوَقَعَ السُّؤالُ عَمَّا لو كان السُّعالُ مُزِمًّا وَلَكِنْ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّ الحَمَامَ يُسَكِّنُ عَنْهُ السُّعالُ مُدَّةً تَسَعُ الصَّلَاةَ هَلْ يَكْلَفُ ذَلِكَ أَمْ لا؟ وَاجْتَبَتْ عَنْهُ بَأَنَّ الظَّاهِرَ الْأَوَّلَ حَيْثُ وَجَدَ أَجْرَةَ الحَمَامِ فَاضِلَةً عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ وَإِنْ تَرْتَّبَتْ على ذَلِكَ قَوَاتُ الْجَمَاعَةِ وَأَوَّلِ الوَقْتِ أَخْذًا مِمَّا قَالُوهُ مِنْ وُجُوبِ تَسْخِينِ الْمَاءِ حَيْثُ قَدَّرَ عَلَيْهِ إِذَا تَوَقَّفَ الْوُضُوءُ على تَسْخِينِهِ ع ش وَقَوْلُهُ وَاجْتَبَتْ عَنْهُ إلخ وَقَوْلُهُ أَخْذًا مِمَّا قَالُوهُ إلخ كُلُّ مِنْهُمَا مَحَلٌّ نَظَرٍ. □ فَوَدَّ: (بَلْ قَضِيَّةُ إلخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْكَلَامِ الْجَزْمُ فِي مَسْأَلَةِ الْحِكْمَةِ

□ فَوَدَّ: (إِنْ قُلَّ عُزْفًا) أَي ما يَظْهَرُ مِنْهُ مِنَ الحُرُوفِ إِذْ مُجَرَّدُ الصَّوْتِ لا يَضُرُّ مُطْلَقًا كما تَقَدَّمَ فلا يُنَافِي تَقْيِيدُهُ بِالْقِلَّةِ. وَقَوْلُهُ: على الْمُعْتَمِدِ أَي خِلَافًا لِمَا صَوَّبَهُ الإِسْنَوِيُّ. □ فَوَدَّ: (بَلْ قَضِيَّةُ إلخ) أَي قَضِيَّةُ هَذَا الْكَلَامِ الْجَزْمُ فِي مَسْأَلَةِ الْحِكْمَةِ بِعَدَمِ وُجُوبِ الْإِنْتِظَارِ فَإِنْ قِيلَ بِهِ أَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ السُّعالِ وَإِلَّا فلا بُدَّ مِنْ فَرْقٍ وَاضِحٍ لَكِنْ قَضِيَّةُ قَوْلِهِ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ، عَدَمُ الْجَزْمِ فِي مَسْأَلَةِ الْحِكْمَةِ بِمَا ذَكَرَ فَلْيُرَاجَعْ. وَقَالَ م ر: يَنْجِهْ انْتِظَارُ زَمَنِ الْخُلُوفِ هُنَا وَفِي الْحِكْمَةِ.

يُكَلِّفُ انتِظَارَ الزَّمَنِ الَّذِي يَخْلُو فِيهِ عَنْ ذَلِكَ لَيْكُنْ قَضِيَّةً مَا مَرَّ فِي السَّلْسِ أَنَّهُ يُكَلِّفُ ذَلِكَ فِيهِمَا، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقُ بِأَنَّهُ يَحْتَاطُ لِلتَّجَسُّسِ لِقُبْحِهِ مَا لَا يَحْتَاطُ لِغَيْرِهِ وَلَوْ تَنَحَّنَحْ إِمَامُهُ فَبِأَنِّ مِنْهُ حُرْفَانِ لَمْ تَجِبْ مُفَارَقَتُهُ لاحتِمَالِ عُذْرِهِ. نَعَمْ إِنْ دَلَّتْ قَرِينَةُ حَالِهِ عَلَى عَدَمِ الْعُذْرِ تَعَيَّنَتْ مُفَارَقَتُهُ عَلَى مَا بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ، وَلَوْ لَحَنَ إِمَامُهُ فِي الْفَاتِحَةِ لَحَنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى فَلَا وَجْهَ أَنَّهُ لَا تَجِبُ مُفَارَقَتُهُ حَالًا وَلَا عِنْدَ الرُّكُوعِ بَلْ لَهُ انتِظَارُهُ لِيَجُوزَ سَهْوُهُ كَمَا لَوْ قَامَ لِخَامِسَةٍ أَوْ سَجَدَ قَبْلَ رُكُوعِهِ (و) يُعَذَّرُ فِي التَّنَحُّنِ فَقَطْ أَيْ الْقَلِيلُ مِنْهُ كَمَا هُوَ.....

بَعْدَ وَجُوبِ الْإِنْتِظَارِ فَإِنَّ قِيلَ بِهِ أَيْضًا فِي مَسْأَلَةِ السُّعَالِ وَالْأَفْلَا بُدَّ مِنْ قَرْنٍ ظَاهِرٍ لَيْكُنْ قَضِيَّةً قَوْلُهُ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ عَدَمُ الْجُزْمِ فِي مَسْأَلَةِ الْحِكَّةِ بِمَا ذَكَرَهُ فَلْيُرَاجَعْ. وَقَالَ م ر: يَتَجَهَّ انتِظَارُ زَمَنِ الْخُلُوفِ هُنَاكَ وَفِي الْحِكَّةِ سَم. وَتَقَدَّمَ عَنْ ش تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ السَّلَامَةُ مِنَ السُّعَالِ فِي وَقْتِ يَسَعُ الصَّلَاةَ قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهَا. □ فَوَدَّ: (الَّذِي يَخْلُو فِيهِ الْخُ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يُنَاسِبُ فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ: بِحَيْثُ لَمْ يَخْلُ زَمَنُ الْخُ سَم. □ فَوَدَّ: (إِنَّهُ يُكَلِّفُ ذَلِكَ الْخُ) تَقَدَّمَ أَيْضًا عَنْ سَم عَنْ م ر اعْتِمَادُهُ وَيَقْتَضِيهِ أَيْضًا مَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْمُعْنَى وَالتَّهْيِئَةِ عَنْ قَرِيبٍ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَنَحَّنَحْ) إِلَى الْمُثْنِ فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَنَحَّنَحْ إِمَامُهُ الْخُ) أَيْ وَلَوْ مُخَالَفًا؛ لِأَنَّهُ إِمَامًا نَاسٍ، وَهُوَ مِنْهُ لَا يَضُرُّ أَوْ عَامِدٌ فَكَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْمُخَالَفَ الَّذِي لَا يُبْطِلُ فِي اعْتِقَادِهِ يَنْزِلُ مَنَزِلَةَ السَّهْوِ، وَلَوْ صَلَّى خَلْفَ إِمَامٍ فَوَجَدَهُ يُحَرِّكُ رَأْسَهُ مَثَلًا فِي صَلَاتِهِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنْ لَمْ تَوْجَدْ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لِمَرَضٍ مُزْمِنٍ صَحَّ صَلَاةُ الْمَأْمُومِ حَمَلًا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْمَرَضَ مُزْمِنٌ وَالْأَفْلَا بَطَلَتْ عَنْ ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ) اعْتَمَدَهُ الْمُعْنَى وَالتَّهْيِئَةُ. □ فَوَدَّ: (لَحَنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى) أَيْ كَضَمَّ تَاءٍ (أَنْعَمْتَ) أَوْ كَسَرَ هَاءَ ش.

□ فَوَدَّ: (وَلَا عِنْدَ الرُّكُوعِ الْخُ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ عَنْ ش. □ فَوَدَّ: (بَلْ لَهُ انتِظَارُهُ الْخُ) أَيْ فِي الْقِيَامِ فَإِذَا قَامَ مِنَ السُّجُودِ وَقَرَأَ عَلَى الصَّوَابِ وَأَفْقَهُ وَأَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَتَنَبَّهْ وَإِنْ لَمْ يَقْرَأْ عَلَى الصَّوَابِ اسْتَمَرَّ الْمَأْمُومُ فِي الْقِيَامِ وَيَفْعَلُ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ وَلَوْ إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ عَنْ ش زَادَ سَم مَا نَصَّهُ فَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يَتَذَكَّرْ الصَّوَابَ فَيُكْمِلُ هُوَ صَلَاتَهُ حَيْثُ لَا يُحْكَمُ بِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَتَحَقَّقْ أَمِّيَّةُ الْإِمَامِ لاحتِمَالِ أَنَّهُ سَهَا بَلَحْنَهُ هَكَذَا يَظْهَرُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ نَعَمْ إِنْ كَثُرَ لَحْنُهُ الْمُغَيِّرُ لِلْمَعْنَى فَيَنْبَغِي وَجُوبُ مُفَارَقَتِهِ حَالًا لِأَنَّهُ صَارَ كَلَامًا أَجْنَبِيًّا، وَهُوَ مُبْطِلٌ إِذَا كَثُرَ مُطْلَقًا حَتَّى مَعَ السَّهْوِ وَالْجَهْلِ اه. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ الْخُ) فِي الرَّشِيدِيِّ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (وَيُعَذَّرُ فِي التَّنَحُّنِ فَقَطْ) كَذَا فِي التَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَقَطْ) أَيْ دُونَ نَحْوِهِ مِمَّا مَرَّ مَعَهُ مِنَ الصَّحْحِ وَالْبُكَاءِ وَالْأَنِينِ وَالتَّفْنُخِ وَالسُّعَالِ وَالْعُطَاسِ. □ فَوَدَّ: (أَيْ الْقَلِيلُ مِنْهُ) وَفَاقًا لِظَاهِرِ الْمُعْنَى وَخِلَافًا لِلتَّهْيِئَةِ وَالشُّهَابِ الزَّمَلِيِّ وَشَرَحَ بِأَفْضَلٍ وَكَتَبَ عَلَيْهِ الْكَرْدِيُّ مَا نَصَّهُ: قَوْلُهُ وَقَدْ يُعَذَّرُ فِيهِ أَيْ فِي

□ فَوَدَّ: (الَّذِي يَخْلُو فِيهِ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يُنَاسِبُ فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ الْمَفْهُومَ مِنْ قَوْلِهِ: بِحَيْثُ لَمْ يَخْلُ زَمَنُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ قَامَ لِخَامِسَةٍ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَتَابَعُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَإِذَا وَصَلَ إِلَى قِرَاءَةِ الرُّكْعَةِ الْأُخْرَى فَإِنْ أَتَى بِهَا عَلَى الصَّوَابِ تَابَعَهُ حَيْثُ وَلَا أَنْتَظَرُ أَيْضًا وَهَكَذَا فَإِنْ سَلَّمَ وَلَمْ يَتَذَكَّرْ الصَّوَابَ

قياس ما قبله إلا أن يُفَرَّقَ ثُمَّ رَأَيْتَ صَنِيعَ شَيْخِنَا فِي مَثْنٍ مِنْهُجِهِ مُصَرِّحًا بِالْفَرْقِ وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بَأَنَ التَّقْيِيدِ هُنَا أَوَّلَى مِنْهُ ثُمَّ لَا فِعْلَ مِنْهُ ثُمَّ بِخِلَافِهِ هُنَا إِذَا قَيَّدَ مَا لَا اخْتِيَارَ لَهُ فِيهِ فَأَوَّلَى مَا لَهُ فِيهِ اخْتِيَارٌ وَإِنْ كَانَ إِنْمَاءً فَعَلَهُ لِضَرُورَةٍ تَوْقُفٍ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ الْآنَ إِذْ غَايَةُ هَذِهِ الضَّرُورَةُ أَنَّهَا كَضَرُورَةِ الْغَلْبَةِ بَلْ هَذِهِ أَقْوَى لِأَنَّهُ لَا مَحِيصَ لَهُ عَنْهَا وَتِلْكَ لَهُ عَنْهَا مَحِيصٌ بِشُكُوتِهِ حَتَّى تَزُولَ لِأَجْلِ (تَعَدُّرِ الْقِرَاءَةِ) الْوَاجِبَةِ أَوْ الذِّكْرِ الْوَاجِبِ بِدُونِهِ لِلضَّرُورَةِ (لَا) الذِّكْرَ الْمُنْدُوبَ وَلَا (الْجَهْرَ) بِالْوَاجِبِ أَوْ غَيْرِهِ إِذَا تَوَقَّفَ عَلَى التَّنَحُّجِ فَلَا يُعَدَّرُ لَهُ (فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لِيَكُونَهُ سُنَّةٌ لَا ضَرُورَةُ إِلَى احْتِمَالِ التَّنَحُّجِ لِأَجْلِهِ، نَعَمْ بَحْثُ الْإِسْنَوِيِّ.....

الكلام الكثير في التَّنَحُّجِ لَتَعَدُّرِ الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ شَرْحَ الْمُنْهَجِ أَوْ صَرِيحُهُ، وَصَرَّحَ بِهِ الْقَلُوبِيُّ وَالزِّيَادِيُّ وَالشُّوْبَرِيُّ وَنَقَلَهُ عَنِ النَّهَائِيِّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِي شَرْحَ الْبَهْجَةِ لِلْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ وَلَكِنَّ الَّذِي جَرَى الشَّرْحُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ وَالْخَطِيبِ فِي شَرْحِ التَّنْبِيهِ وَنَقَلَهُ سَمْعًا عَنْ مَرْمَرٍ أَنَّ مَحَلَّ الْعَفْوِ فِي الْقَلِيلِ عُرْفًا وَلَا ضَرًّا وَاعْتَمَدَ الشَّرْحُ فِي التَّخْفَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (قِيَاسٌ مَا قَبْلَهُ) أَوْ نَحْوُ التَّنَحُّجِ لِلْغَلْبَةِ. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي التَّنَحُّجِ لِأَجْلِ تَعَدُّرِ الْقِرَاءَةِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي التَّنَحُّجِ لِأَجْلِ تَعَدُّرِ الْقِرَاءَةِ. □ فَوَدَّ: (لَا فِعْلَ مِنْهُ) أَيِ بِاخْتِيَارِهِ بَلْ لِضَرُورَةِ الْغَلْبَةِ. □ فَوَدَّ: (إِنْمَاءً فَعْلُهُ) أَيِ الْإِخْتِيَارِيِّ. □ فَوَدَّ: (بَلْ هَذِهِ) أَيِ ضَرُورَةِ الْغَلْبَةِ. □ وَفَوَدَّ: (وَتِلْكَ) أَيِ ضَرُورَةِ تَوْقُفٍ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (حَتَّى يَزُولَ) أَيِ الْمَانِعِ مِنَ الْقِرَاءَةِ. □ فَوَدَّ: (لِأَجْلِ تَعَدُّرِ الْإِنِّ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ فِي التَّنَحُّجِ. □ فَوَدَّ: (الْوَاجِبَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: نَعَمْ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَائِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى الْأَوْجُه. □ فَوَدَّ: (أَوْ الذِّكْرَ الْوَاجِبَ) أَيِ مِنَ التَّشْهَدِ الْأَخِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَرْكَانِ الْقَوْلِيَّةِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرِهِ) أَيِ مِنَ السُّنَنِ كَقِرَاءَةِ سُورَةِ وَفُتُوتٍ وَتَكْبِيرٍ وَاتِّقَالٍ وَلَوْ مِنْ مُبْلَغٍ مُخْتِاجٍ لِإِسْمَاعِ الْمَأْمُومِينَ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ تَضَحِيحُ صَلَاةٍ غَيْرِهِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ) بَحْثُ الْإِسْنَوِيِّ (إِنِّ) لَمْ يَرْتَضِ بِهِ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِيُّ كَمَا مَرَّ أَنْفًا، وَكَذَا الزِّيَادِيُّ وَالشُّوْبَرِيُّ وَالْقَلُوبِيُّ

فَيُكْمَلُ هُوَ صَلَاتُهُ حِينَئِذٍ وَلَا يُحْكَمُ بِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَحَقَّقْ أَمِّيَّةَ الْإِمَامِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ سَهَا بِلَخْنِهِ هَكَذَا يَظْهَرُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، نَعَمْ إِنْ كَثُرَ لَخْنُهُ الْمُغَيَّرُ لِلْمَعْنَى فَيَتَّبِعِي وَجُوبٌ مُفَارَقَتُهُ حَالًا؛ لِأَنَّهُ صَارَ كَلَامًا أَجْنَبِيًّا، وَهُوَ يَبْطُلُ إِذَا كَثُرَ مُطْلَقًا حَتَّى السَّهْوُ وَالْجَهْلُ، هَذَا وَلَكِنْ سَيَأْتِي فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ أَنَّهُ إِذَا أَسَرَ الْإِمَامُ فِي الْجَهْرِيَّةِ وَاحْتَمَلَ أَنَّهُ أَمِّيٌّ وَلَمْ يُفَارِقْهُ حَتَّى سَلَّمَ لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ مَا لَمْ يَتَبَيَّنْ أَنَّهُ قَارِئٌ وَقِيَاسُهُ هُنَا كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَتَعَدُّرِ الْقِرَاءَةِ) أَيِ وَإِنْ كَثُرَ كَمَا كَتَبَهُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ بِخَطِّهِ بِهَامِشِ شَرْحِ الرُّوضِ. □ فَوَدَّ: (نَعَمْ بَحْثُ الْإِسْنَوِيِّ اسْتِثْنَاءَ الْجَهْرِ الْإِنِّ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَدَمَ اسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ يَتَّبِعِي اسْتِثْنَاءَ الْجُمُعَةِ إِذَا تَوَقَّفَتْ مُتَابِعَةُ الْأَرْبَعِينَ عَلَى الْجَهْرِ الْمَذْكُورِ وَكَانَ ذَلِكَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى لِتَوْقُفِ صِحَّةِ صَلَاتِهِ عَلَى مُتَابِعَتِهِمْ الْمُتَابِعَةِ الْوَاجِبَةِ لِاسْتِثْنَاءِ الْجَمَاعَةِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى لِصِحَّتِهَا لَكِنْ لَوْ كَانَ لَوْ اسْتَمَرَّوْا فِي الرُّكُوعِ إِلَى أَنْ يَبْقَى فِي الْوَقْتِ مَا يَسَعُ الْجُمُعَةُ زَالَ الْمَانِعُ وَاسْتَعْنَى عَنِ التَّنَحُّجِ فَهَلْ يَجِبُ ذَلِكَ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَكَذَا يَتَّبِعِي اسْتِثْنَاءَ غَيْرِ الْجُمُعَةِ إِذَا تَوَقَّفَ حُصُولُ فَرْضِ الْكِفَايَةِ

استثناء الجهر بأذكار الانتقالات عند الحاجة إلى إسماع المأمومين أي بأن تغذرت متابعتهم له إلا به والأوجه في صائهم نزلت نخامة لحد الظاهر من فيه واحتاج في إخراجها لتحوي حرفين اغتفار ذلك لأن قليل الكلام يغتفر فيها لأعذار لا يغتفر في نظيرها نزول المفطر للجوف وبه يتجه أنه لا فرق بين الفرض والنفل بل يجب في الفرض ولا بين الصائم والمفطر حدراً من بطلان صلاته بنزولها لجوفه. (ولو أكره على) نحو (الكلام).....

وشئنا لكتهم استثنوا ما توقف صحته على الجماعة كالجمعة والمعدة ومنذور الجماعة.

قوله: (استثناء الجهر إلخ) اعتمد شئنا الشهاب الرملي عدم استثناء ذلك وعليه ينبغي استثناء الجمعة إذا توقفت متابعه الأربعين على الجهر المذكور وكان ذلك في الركعة الأولى لتوقف صحة صلاته على متابعتهم المتابعة الواجبة لاشتراط الجماعة في الركعة الأولى لصحتها لكن لو كان لو استمروا في الركوع إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الجمعة زال المانع واستغنى عن التنخح فهل يجب ذلك؟ فيه نظر. وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة إذا توقف حصول فرض الكفاية بهذه الجماعة على ذلك سم على حج. وقوله: وكذا ينبغي استثناء غير الجمعة إلخ، وينبغي أن يلحق بها إمام المعادة والمجموعة جمع تقديم بالمطر والمنذور فعلها جماعة، ويكفي في الثلاث إسماع واحد فمتى أمكنه إسماعه وزاد في التنخح لأجل إسماع غيره بطلت صلاته؛ لأنه زيادة غير محتاج إليها بخلاف المبلغ؛ لأن صحة صلاته لا تتوقف على مشاركته لغير الإمام فلا يغدر في إسماعهم، وقوله: فيه نظر الأقرب وجوب الانتظار اهـ ع ش. ولا يخفى ما في الانتظار المذكور من الحرج الشديد. قوله: (والأوجه إلخ) عبارة النهاية: ولو نزلت نخامة من دماغه إلى ظاهر الفم، وهو في الصلاة فابتلها بطلت فلو تسعبت في حلقه ولم يمكنه إخراجها إلا بالتنخح وظهور حرفين ومتى تركها نزلت إلى باطنه وجب عليه أن يتنخح ويخرجها وإن ظهر حرفان قاله في رسالة التوراه. قال ع ش: قوله م ر وجب عليه إلخ، أي ولا تبطل صلاته. وقوله م ر وإن ظهر منه حرفان أي أو أكثر بل قياس ما تقدم من اغتفار التنخح الكثير لتعذر القراءة عدم الضرر هنا مطلقاً. وقوله: في رسالة التوراه. هي اسم كتاب للشافعي اهـ. قوله: (لتحوي حرفين) أي أو أكثر على ما مر عن ع ش. قوله: (وبه) أي بذلك التعليل.

قوله: (بين الفرض إلخ) أي من الصلاة. قوله: (ولا بين الصائم) أي نقلاً كان أو قرصاً نهاية.

قوله: (حدراً من بطلان صلاته إلخ) أي لأن تأثير المفطر في الصلاة فوق تأثير الكلام لاغتفار جنس الكلام في الصلاة في الجملة سم. قول (سني): (ولو أكره على الكلام إلخ)

(فرغ): لو جاءه كافر، وهو يصلي وطلب منه تلقين الشهادتين على وجه يؤدي إلى بطلان صلاته هل يجيبه أو لا؟ فيه نظر، والظاهر أنه إن خشي قوات إسلامه وجب عليه التلقين وتبطل به صلاته وإن لم

بهذه الجماعة على ذلك. قوله: (حدراً من بطلان صلاته) أي لأن تأثير المفطر في الصلاة فوق تأثير الكلام لاغتفار جنس الكلام في الصلاة في الجملة. قوله: (على نحو الكلام) يشمل استدبار القبلة

ولو حرفين فقط فيها (بَطَلَتْ فِي الْأَظْهَرِ) لِنُدْرَتِهِ فَكَانَ كَالْإِكْرَاهِ عَلَى عَدَمِ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ وَلَيْسَ مِنْهُ غَضَبُ الشُّرَةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ نَادِرٍ وَفِيهِ غَرَضٌ (وَلَوْ نَطَقَ بِنَظْمِ الْقُرْآنِ) أَوْ بِذِكْرِ آخَرٍ كَمَا شَمِلَهُ كَلَامُ أَصْلِهِ (بِقَصْدِ التَّفْهِيمِ ك) قَوْلُهُ لِمَنْ اسْتَأْذَنَهُ فِي أَخْذِ شَيْءٍ أَوْ دُخُولٍ (يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ) ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ وَكَتَنَّبِيهِ إِمَامِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَكَالْفَتْحِ عَلَيْهِ وَالتَّبْلِيغِ وَلَوْ مِنَ الْإِمَامِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ التَّبْلِيغَ بَدْعٌ مُنْكَرَةٌ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ حَيْثُ بَلَغَ الْمَأْمُومِينَ صَوْتُ الْإِمَامِ لِأَنَّ السُّنَّةَ فِي حَقِّهِ حَيْثُذِ أَنْ يَتَوَلَّاهُ بِنَفْسِهِ وَمُرَادُهُ بِكُونِهِ بَدْعٌ مُنْكَرَةٌ أَنَّهُ مَكْرُوءَةٌ

يَخْشَى قَوَاتَ ذَلِكَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ وَيُعْتَقَرُ التَّأخِيرُ لِلْعُذْرِ بِتَلْبِيسِهِ بِالْفَرَضِ، فَلَا يُقَالُ فِيهِ رِضَاهُ بِالْكَفْرِ. وَعَلَى هَذَا يَخْصُصُ قَوْلُ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ فِي الرَّدَّةِ: إِنَّ مِنْهَا مَا لَوْ قَالَ لِمَنْ طَلَبَ مِنْهُ تَلْفِينَ الْإِسْلَامَ اضْبِرْ سَاعَةً بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ فِي التَّأخِيرِ كَمَا هُنَا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (عَلَى نَحْوِ الْكَلَامِ) يَشْمَلُ اسْتِذْبَارَ الْقِبْلَةِ وَيَدْخُلُ فِيهِ أَيْضًا الْأَكْلُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِلتَّلْغِيلِ الْمَذْكُورِ سَمِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ حَرْفَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ: (بَلْ) قَالَ فِي النَّهَائَةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَيْسَ مِنْهُ) إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: (أَوْ بِذِكْرِ) إِلَى الْمَثْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ مِنْهُ) أَيِّ مِمَّا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (غَضَبُ الشُّرَةِ) أَيُّ بَلْ تَصِحُّ مَعَهُ سَمِ عَلَى حَجٍّ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَهَا الْغَاصِبُ بَلَا فِعْلٍ مِنَ الْمُصَلِّي كَانَ تَكُونُ الشُّرَةُ مَعْقُودَةً عَلَى الْمُصَلِّي فَيَقْبُحُهَا الْغَاصِبُ فَهَرَا عَلَيْهِ أَوْ يُكْرَهُهُ عَلَى أَنْ يَنْزِعَهَا وَيُسَلِّمَهَا لَهُ، وَيُوجَّهُ بِأَنَّ الْمَدَارَ هُنَا عَلَى كَثْرَةِ وَقُوعِ الْعُذْرِ. وَقَدْ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّهُ غَيْرُ نَادِرٍ إِلَى ذَلِكَ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ غَرَضٌ) أَيُّ لِلْغَاصِبِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (كَقَوْلِهِ لِمَنْ اسْتَأْذَنَهُ الْخُ) أَيُّ وَقَوْلُهُ لِمَنْ يَنْهَاهُ عَنْ فِعْلٍ شَيْءٍ: (يُؤَسِّفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا) مُغْنَى وَنَهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (ادْخُلُوهَا الْخُ) الْأُولَى: أَوْ ادْخُلُوهَا الْخُ. بِزِيَادَةِ أَوْ. □ قَوْلُهُ: (وَكَالْفَتْحِ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى الْإِمَامِ بِالْقُرْآنِ أَوْ الذِّكْرِ كَانَ أُزْتِجَ عَلَيْهِ كَلِمَةٌ فِي نَحْوِ التَّشْهِيدِ فَقَالَهَا الْمَأْمُومُ نَهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (وَكَالتَّبْلِيغِ الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي جَرَيَانِ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ فِي التَّبْلِيغِ بَيْنَ أَنْ يَتَعَيَّنَ التَّبْلِيغُ بِأَنْ تَوَقَّعْتَ عَلَيْهِ صِحَّةَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَا. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مِنَ الْإِمَامِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَرْفَعْ صَوْتَهُ عَلَى الْعَادَةِ وَالْمُتَّجِّهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ رَفْعِ زَائِدٍ عَلَى الْعَادَةِ وَإِلَّا لَمْ يُؤَثَّرْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لَكِنَّ قِيَاسَ قَوْلِهِ الْآتِي وَأَنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ الْخُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ الرَّفْعِ الْمَذْكُورِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ كَلَامُهُ شَامِلٌ لِتَّبْلِيغِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالسَّلَامِ فَيَجْرِي فِيهِمَا مِنَ الْإِمَامِ وَالْمُبَلِّغِ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ وَهَلْ يَجْرِي فِي الْمَأْمُومِ غَيْرِ الْمُتَنَصِّبِ إِذَا سَمِعَهُ غَيْرُهُ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَقَالَ م. ر.: لَا يَجْرِي فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ. وَقَوْلُهُ: وَقَالَ م. ر. لَا يَجْرِي فِي ظَاهِرِهِ بَطْلَانُ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ الْمَذْكُورِ وَإِنْ قَصَدَ مَعَ التَّبْلِيغِ الذِّكْرَ، وَفِيهِ وَفَقَةُ ظَاهِرَةٌ.

وَيُنَاسِبُهُ التَّلْغِيلُ وَيَدْخُلُ فِيهِ أَيْضًا الْأَكْلُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِلتَّلْغِيلِ الْمَذْكُورِ. □ قَوْلُهُ: (غَضَبُ الشُّرَةِ) أَيُّ بَلْ تَصِحُّ مَعَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَكَالتَّبْلِيغِ وَلَوْ مِنَ الْإِمَامِ) فِيهِ أُمُورٌ الْأَوَّلُ أَنَّهُ شَامِلٌ لِمَا إِذَا لَمْ يَرْفَعْ صَوْتَهُ زِيَادَةً عَلَى الْعَادَةِ بَلْ يَكْفِي أَنْ يَسْمِعَهُ غَيْرُهُ وَالثَّانِي أَنَّهُ شَامِلٌ لِتَّبْلِيغِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالسَّلَامِ فَيَجْرِي فِيهِمَا مِنَ الْإِمَامِ وَالْمُبَلِّغِ التَّفْصِيلُ الْمَذْكُورُ وَالثَّالِثُ أَنَّهُ هَلْ يَجْرِي فِي الْمَأْمُومِ غَيْرِ الْمُتَنَصِّبِ إِذَا سَمِعَهُ غَيْرُهُ فِيهِ نَظَرٌ وَقَالَ م. ر. لَا يَجْرِي فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَكَالتَّبْلِيغِ الْخُ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي جَرَيَانِ التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ فِي

خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ فَأُخِذَ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ. (إِنْ قَصَدَ مَعَهُ قِرَاءَةً لَمْ تَبْطُلْ) لِأَنَّهُ مَعَ قَصْدِهِ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْقِرَائَةِ بِضَمِّ غَيْرِهِ إِلَيْهِ فَهُوَ كَمَا لَوْ قَصَدَ الْقُرْآنَ وَحْدَهُ (وَالَا) يَقْصِدُ مَعَهُ قِرَاءَةً بِأَنَّ قَصْدَ التَّفْهِيمِ وَحْدَهُ أَوْ لَمْ يَقْصِدِ التَّفْهِيمَ وَلَا الْقِرَاءَةَ بِأَنَّ أَطْلَقَ وَاعْتِرَاضُ شُمُولِ الْمُثَنِّ لِهَذِهِ بِأَنَّ الْمُقْسِمَ قَصْدَ التَّفْهِيمِ فَلَا يَشْمَلُ قَصْدَ الْقِرَاءَةِ وَحْدَهَا وَلَا الْإِطْلَاقَ يُرَدُّ بِأَنَّهُ إِذَا عُرِفَ أَنَّ قَصْدَهُ مَعَ الْقِرَاءَةِ لَا يَضُرُّ فَقَصْدُهَا وَحْدَهَا أَوْلَى.....

قوله: (لا يجوز) أي يخرم.

قول (س): (إن قصد معه إلخ) الأولى فإن قصد إلخ بالفاء.

قول (س): (لم تبطل إلخ) لو شك في الحالة المبطلية كأن شك هل قصد بما أتى به تفهيمًا فقط أو أطلق أو لا؟ فالوجه عدم البطلان؛ لأن الصلاة انعقدت فلا تبطلها بالشك، ومجرد الإتيان بنظم القرآن ونحوه غير مبطل م ر ه س م. قوله: (لأنه) إلى قوله: (واغترض) في المغني وإلى (التثنية) في النهاية إلا قوله: (فلا يكون) إلى (وأن الأوجه). قوله: (لأنه إلخ) ولأن عليا رضي الله تعالى عنه كان يصلي فدخل رجل من الخوارج فقال لا حكم إلا لله ورسوله فتلا علي ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [الروم: ٦٠] مغني. قوله: (مع قصده إلخ) أي قوله: القرآن. قوله: (أو لم يقصد التفهيم إلخ) ينبغي أو قصد أحد الأمرين من التفهيم والقراءة ع ش. قوله: (شمول المثنى) أي وإلا (لهذه) أي صورة الإطلاق نهاية أي ولصورة قصد القراءة وحدها مغني. قوله: (فلا يشمل قصد القراءة إلخ) حتى العبارة فلا يشمل الإطلاق كما لا يشمل قصد القراءة إلخ رشدي أي أو يزيد عقب قوله لهذه ما قدمناه عن المغني وتكلف سم في التصحيح فقال قوله فلا يشمل أي ما قبل إلا وقوله ولا الإطلاق أي ولا يشمل وإلا الإطلاق اه. قوله: (يرد بأنه إلخ) والحاصل أن ما قبل وإلا في كلام المصنف يشمل صورتين إحداهما بالمنطوق وهي ما إذا قصد التفهيم والقراءة والأخرى بمفهوم الموافقة الأولى وهي ما إذا قصد القراءة فقط ولا تشمل صورتين باختيار شمولها لتفي المقسم والقسم رشدي. قوله: (أولى) أي

التبليغ بين أن يتعين التبليغ بأن توقفت عليه صحة الجمعة أو لا، ولا يقال حيث وجب لم يضر الإطلاق وذلك؛ لأنه لا ضرورة إليه. وقوله ولو من الإمام، ظاهره وإن لم يرفع صوته على العادة وفي الرخص وإن فتح على إمامه بالقرآن أو جهره بالتكبير بالإعلام لم تبطل اه قال في شرحه هذا من تصرفه، وهو يوهم عدم البطلان مع قصد الإعلام فقط وليس كذلك اه. والمصلحة أنه لا بد من رفع زائد على العادة وإلا لم يؤثر عند الإطلاق لكن قياس قوله الآتي وأن الأوجه أن لا فرق بين أن ينتهي إلخ أنه لا فرق هنا بين الرفع المذكور وغيره. قوله: (إن قصد معه إلخ) لو شك في الحالة المبطلية كأن شك هل قصد بما أتى به تفهيمًا فقط أو أطلق أو لا؟ فالوجه عدم البطلان؛ لأن الصلاة انعقدت فلا تبطلها بالشك ومجرد الإتيان بنظم القرآن أو نحوه غير مبطل م ر. قوله: (فلا يشمل) أي ما قبل (إلا) ولا الإطلاق أي ولا يشمل وإلا الإطلاق. قوله: (أولى) أي فالمراد بالشمول بالنسبة لهذه الشمول ولو بحسب مفهوم

وبأن ألا تشمل نفى كل من المُقسِم والقسم كما تَقَرَّرَ وكان هذا هو ملحظ المُصنِّف في تصريحه بِشُمُولِ المثنى للصُّورِ الأربع (بَطَلَتْ) أمَّا في الأولى فواضحٌ وأمَّا في الثانية التي شملها المثنى كما تَقَرَّرَ وصرَّح بها في الدقائق وغيرها وقال إنها نفيسة لا يُستغنى عن بيانها فلأن القرينة المُقارنة لِيسوق اللفظ تصريفه إليها فلا يكون المأتي به حينئذ قرآنًا ولا ذكرًا بل يكون بِمعنى ما دلَّت عليه تلك القرينة من الكلمات العادية كالله أكبر من المُبلغ فإنها حينئذ بِمعنى ركَع الإمام كما يدلُّ عليه تعليل المجموع بقوله لأنه يُشبهه كلام الآدمي فاتَّضح ردُّ ما لِغير واحد هنا وأن الأوجه أن لا فرق بين أن ينتهي الإمام في قراءته لتلك الآية وأن لا خلافًا لِمَا بَحَثَه في المجموع ولا بين ما يصلح للتخاطب وما لا يصلح له خلافًا لِجمع مُتَقَدِّمين وخَرَجَ بِنَظْمِ القرآن ما لو أتى بِكَلِمَاتٍ مُفْرَدَاتِهَا منه كـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ سلامٌ كُنْ فَإِنْ وَصَلَهَا بَطَلَتْ

فالمراد بالشُمُولِ بالنسبة لهذه الشُمُولِ ولو بحسب مفهوم الموافقة الأولى سم. ٥ فَوَدَّ: (وبالآ لا تشمل نفى كل إلخ) فالمعنى والآ يَكُنْ التُّطْقُ بِقَصْدِ التَّهْنِيعِ وَقَصْدِ القراءة معه فالأ مُتَعَلِّقَةٌ بقوله بِقَصْدِ التَّهْنِيعِ إلخ سم. ٥ فَوَدَّ: (وكان هذا إلخ) أي جميع ما ذَكَرَ لا خصوص قوله وبالآ إلخ رَشِيدِي وقال سم أقول إذا رَجَعَ التَّهْنِيعُ لِلْمُقَسِّمِ والقسم شَمِلَ الصُّورَ الثَّلاثَ لكن يُسْتَنَى منها قَصْدُ القراءة بِدَلِيلِ فَهْمِهَا بِالْأُولَى مِنَ الْمُقَسِّمِ مع قِيَدِهِ هـ. ٥ فَوَدَّ: (في تصريحه) أي في الدقائق مُعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (أمَّا في الأولى) إلى قوله ولا ذَكَرًا فِي الْمَعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (إليها) أي إلى القرينة أي مَذْلُولِهَا. ٥ فَوَدَّ: (حينئذ) أي حين وجود قرينة التَّهْنِيعِ. ٥ فَوَدَّ: (وأن الأوجه إلخ) عَطَفَ على قوله ردُّ إلخ. ٥ فَوَدَّ: (لا فرق بين أن ينتهي إلخ) لكن يَتَجَهَّ تَقْيِيدُهُ هُنا بما إذا أَحَسَّ الإمام بتلك القرينة فتأملهُ سم. ٥ فَوَدَّ: (الإمام) الْأَنْسَبُ الْمُصَلِّي بِضَرِيٍّ. ٥ فَوَدَّ: (لِمَا بَحَثَه المجموع) أي مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قد انتهى في قراءته إليها فلا يَضُرُّ وَلَا يَفْضُرُ نَهايةً. ٥ فَوَدَّ: (لتلك الآية) أي كان انتهى في قراءته إلى قوله تعالى ﴿يَبْيِخِي خِذِ الْكِتَابَ﴾ [مريم: ١٢] عند اسْتِثْنَائِهِ فِي أَخْذِ شَيْءٍ سم. ٥ فَوَدَّ: (خلافًا لِجَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ) أي فَإِنَّهُمْ يَخْصُونَ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ بما يَصْلُحُ لِلْمُخَاطَبَةِ ع ش. ٥ فَوَدَّ: (وخرَجَ) إلى التَّهْنِيعِ فِي الْمَعْنَى. ٥ فَوَدَّ: (كـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [مود: ٧٦] إلخ) وفي المجموع عَنِ الْعِبَادِيِّ لَوْ قَالَ: (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ) بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَلَا فَلَاحَ وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ، وَهُوَ مُعْتَمِدٌ فِي فَتَاوَى الْقِفَالِ إِنْ قَالَ ذَلِكَ مُعْتَمِدًا وَمُعْتَمِدًا كَفَّرَ وَيَأْتِي مِثْلُ مَا تَقَرَّرَ فِيمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى ﴿مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا﴾ [بقرة: ١٠٢] ثُمَّ سَكَتَ طَوِيلًا أَيْ زَائِدًا عَلَى

الموافقة الأولى. ٥ فَوَدَّ: (وبأن ألا تشمل نفى كل من المُقسِم والقسم) فالمعنى والآ يَكُنْ التُّطْقُ بِقَصْدِ التَّهْنِيعِ وَقَصْدِ القراءة معه فالأ مُتَعَلِّقَةٌ بقوله بِقَصْدِ التَّهْنِيعِ إلخ. ٥ فَوَدَّ: (وكان هذا هو ملحظ المُصنِّف) أقول إذا رَجَعَ التَّهْنِيعُ لِلْمُقَسِّمِ والقسم شَمِلَ الصُّورَ الثَّلاثَ لكن يُسْتَنَى منها قَصْدُ القراءة وخَذهَا بِدَلِيلِ فَهْمِهَا بِالْأُولَى مِنَ الْمُقَسِّمِ مع قِيَدِهِ. ٥ فَوَدَّ: (أن ينتهي) لكن يَتَجَهَّ تَقْيِيدُهُ هُنا بما إذا أَحَسَّ الإمام بتلك القرينة فتأملهُ. ٥ فَوَدَّ: (لتلك الآية) كان انتهى في قراءته إلى قوله تعالى ﴿يَبْيِخِي خِذِ الْكِتَابَ﴾ [مريم: ١٢] عند اسْتِثْنَائِهِ لِأَخْذِ شَيْءٍ. ٥ فَوَدَّ: (مُفْرَدَاتِهَا مِنْهُ إلخ) فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ قَالَ الْمُصَلِّي قَافٌ أَوْ صَادٌ أَوْ

مُطْلَقًا وَلَا فَلَا إِنْ قَصَدَ الْقُرْآنَ وَبَحَثَ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ مَعَ وَصْلِهَا بِكُلِّ كَلِمَةٍ عَلَى حِيَالِهَا أَنَّهَا قُرْآنٌ لَمْ تُبْطَلْ.

(تنبيه) ظاهر كلامهم أَنَّ نَحْوَ يَا يَحْيَى الْخَ فِيمَا تَقَرَّرَ كَالْكِنَايَةِ فِي احْتِمَالِهِ الْمُرَادَ وَغَيْرِهِ وَحِينَئِذٍ فَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْمُتَنِّ مَعَهُ إِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُقَارَنَةِ قَصْدِ الْقِرَاءَةِ مَثَلًا لِجَمِيعِ اللَّفْظِ لَكِنْ إِنَّمَا يَتَّبِعُهُ ذَلِكَ إِنْ قُلْنَا فِي الْكِنَايَةِ بِنَظِيرِهِ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا فِيهَا بِأَنَّهُ يَكْفِي قُرْنُهَا بِأَوَّلِهَا أَوْ بِأَيِّ جُزْءٍ مِنْهَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ بِهِ هُنَا وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ بَعْضَ اللَّفْظِ ثُمَّ الْخَالِي عَنْ مُقَارَنَةِ النَّيَّةِ لَهُ لَا يَقْتَضِي وَفَوْعًا وَلَا عَدَمَهُ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّهُ مُبْطِلٌ فَاشْتَرَطَ مُقَارَنَةَ الْمَانِعِ لِجَمِيعِهِ حَتَّى لَا يَقَعَ الْإِبْطَالُ بَعْضُهُ، وَهَذَا أَقْرَبُ وَبِهِ يَظْهَرُ اتِّجَاهُ مَا اقْتَضَاهُ قَوْلُ الْمُتَنِّ هُنَا مَعَهُ وَحِكَايَتُهُ الْخِلَافَ فِي الْكِنَايَةِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ.....

سَكَنَةُ نَفْسٍ وَعَى فِيمَا يَظْهَرُ وَابْتَدَأَ بِمَا بَعْدَهَا نِهَايَةً، وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (وَيَأْتِي الْخَ) قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر بَطَلَتْ صَلَاتُهُ أَيَّ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدْ بِأَوَّلِكَ الْخَ الْقِرَاءَةَ مِنْ آيَةٍ أُخْرَى، وَقَوْلُهُ م ر: وَفِي فِتَاوَى الْقَطَالِ الْخَ مُعْتَمَدٌ. وَقَوْلُهُ: وَمِثْلُ مَا تَقَرَّرَ. هُوَ قَوْلُهُ: إِنْ قَالَ ذَلِكَ الْخَ ا ه ع ش. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيَّ وَلَوْ قَصَدَ بِكُلِّ كَلِمَةٍ عَلَى انْفِرَادِهَا أَنَّهَا قُرْآنٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالْمُعْتَمَدُ الْبَحْثُ الْآتِي ع ش. □ قَوْلُهُ: (إِنْ قَصَدَ الْقُرْآنَ) أَيَّ بِكُلِّ كَلِمَةٍ عَلَى حَالِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْخَ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنَى وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّهُ لَوْ قَصَدَ الْخَ) وَلَوْ قَالَ الْمُصَلِّي: قَافٌ أَوْ صَادٌ أَوْ نُونٌ، وَقَصَدَ بِهِ كَلَامَ الْأَدَمِيِّينَ بَطَلَتْ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ أَوْ الْقُرْآنَ لَمْ تَبْطُلْ وَعِلْمٌ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَرْفِ غَيْرِ الْمَفْهُمِ الَّذِي لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ هُوَ مُسَمَّى الْحَرْفِ لَا اسْمُهُ مُغْنَى وَنِهَايَةً. وَيَجْرِي مَا ذَكَرَ فِي كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْقُرْآنِ بِنَفْسِهِ كَزَيْدٍ وَمُوسَى وَعِيسَى فَتَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْفَاطِ الْقُرْآنِ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِهِ الْقُرْآنَ سَم. □ قَوْلُهُ: (فِيمَا تَقَرَّرَ) أَيَّ فِيمَا إِذَا قَالَهُ الْمُصَلِّي لِنَحْوِ مَنْ اسْتَأْذَنَهُ فِي الدُّخُولِ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ أَيُّ جُزْءٍ مِنْهَا) وَيَأْتِي فِي الطَّلَاقِ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى أَنَّهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ. □ قَوْلُهُ: (مُقَارَنَةُ الْمَانِعِ) أَيَّ عَنِ الْإِبْطَالِ وَذَلِكَ الْمَانِعُ هُوَ قَصْدُ الْقِرَاءَةِ.

□ قَوْلُهُ: (لِجَمِيعِهِ) وَيَحْتَمِلُ الْإِكْتِفَاءُ بِالْمُقَارَنَةِ لِأَوَّلِهِ إِذَا قَصَدَ حِينَئِذٍ الْإِثْنَانِ بِالْجَمِيعِ سَم عَلَى حَجٍّ وَهَذَا مِنَ الْعَالِمِ لِمَا مَرَّ عَنْهُ مِنْ أَنَّ الْجَاهِلَ يُعَدُّ مُطْلَقًا ع ش. □ قَوْلُهُ: (بَعْضُهُ) أَيَّ الْخَالِي سَم. □ قَوْلُهُ: (وَهَذَا أَقْرَبُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ. وَقَالَ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ بَعْدَ سَوْقِ عِبَارَتِهِ أَيَّ النَّهَايَةِ: قَدْ يُقَالُ: لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا

نُونٌ وَقَصَدَ بِهِ كَلَامَ آدَمِيِّينَ بَطَلَتْ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا. تَظْهَرُ مَا مَرَّ، وَبَحَثَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ هُنَا أَوْ الْقُرْآنَ لَمْ تَبْطُلْ وَعِلْمٌ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَرْفِ غَيْرِ الْمَفْهُمِ الَّذِي لَا تَبْطُلُ بِهِ هُوَ مُسَمَّى الْحَرْفِ لَا اسْمُهُ ا ه. وَيَجْرِي مَا ذَكَرَ فِي كُلِّ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْقُرْآنِ بِنَفْسِهِ كَزَيْدٍ وَمُوسَى وَعِيسَى فَتَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْفَاطِ الْقُرْآنِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا أَوْ مُوسَى وَعِيسَى إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِهِ الْقُرْآنَ.

□ قَوْلُهُ: (لِجَمِيعِهِ) وَيَحْتَمِلُ الْإِكْتِفَاءُ بِالْمُقَارَنَةِ لِأَوَّلِهِ. □ قَوْلُهُ: (بَعْضُهُ) أَيَّ الْخَالِي، وَقَوْلُهُ وَهَذَا أَقْرَبُ

فإنَّهم أَغْفَلُوهُ مع كونه مُهِمًّا أَيُّ مُهِمٍّ. (ولا تبطلُ بالذِّكْرِ والدُّعَاءِ) الجائِزُ لِمَشْرُوعِيَّتِهِمَ فيها ومن ثَمَّ لو أتى بهما بالعجميَّة مع إحسانه العربيَّة أو لا مع إحسانه وقد اختَرَعَهُمَا أو بدُّعَاءٍ منظوم على ما قاله ابنُ عبدِ السلام أو مُحَرَّمٌ بَطَلَتْ وليس منهما قال الله كذا لأنَّه محضُ إخبارٍ لا ثناء فيه بخلافِ صَدَقَ الله ولو قرأ الإمام ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]

مِنَ الْحَرَجِ ولا دَلِيلَ فيما اسْتَدَّ إِلَيْهِ مِنْ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ عِنْدَ التَّأَمُّلِ وَقَصْدُ الْقِرَاءَةِ بِجَمِيعِ اللَّفْظِ ولو مع أَوَّلِ اللَّفْظِ لا يَنْتَهِجُ فِيهِ الْبُطْلَانُ وَإِنْ عَزَبَ الْقَصْدُ بَعْدَ ذَلِكَ فَالَّذِي يَنْتَهِجُ الْإِكْتِفَاءُ بِوُجُودِ الْقَصْدِ أَوَّلَ اللَّفْظِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَ الْفَاضِلِ الْمُحْشِي سَمَ قَوْلِهِ: وَهَذَا أَقْرَبُ لَا يَتَعَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكْفِي الْإِقْتِرَانُ بِأَوَّلِهِ إِذَا قَصَدَ حَيْثُذُ الْإِثْنَانِ بِالْجَمِيعِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. وَتَقَدَّمَ أَنَّ عَ شَ أَقْرَهُ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (فإنَّهم أَغْفَلُوهُ) قد يُقَالُ: لا إِغْفَالَ مع قولهم: معه، فَإِنَّ الْمُتَبَادِرَ مِنْهُ الْمَعْنَى لِجَمِيعِ الْمَاتِيِّ بِهِ سَم. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ إِنَّمَا نَسَبَ الْإِغْفَالَ إِلَى الْمُتَأَخِّرِينَ لَا الشَّيْخَيْنِ وَمَنْ عَاصَرَهُمَا أَوْ سَبَقَهُمَا. □ قَوْلُهُ: (الجائِزِ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْتَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: (أو بدُّعَاءٍ مَظْهُومٍ) إِلَى (أو مُحَرَّمٍ). □ قَوْلُهُ: (الجائِزِ) أَي وَإِنْ لَمْ يَنْدُبَا نِهَآيَةً وَمُغْنَى.

□ قَوْلُهُ: (وَقَدْ اخْتَرَعَهُمَا) أَي لَمْ يَكُونَا مَأْثُورَيْنِ كَرُدِّي. □ قَوْلُهُ: (على ما قاله ابنُ عبدِ السلام) الْمُتَّجِجُ خِلَافُهُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَبَضْرِي. أَي فَلَا تَبْطُلُ بِهِ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهَا لَا تَبْطُلُ بِالذُّعَاءِ وَالذِّكْرِ الْمَكْرُوهَيْنِ وَعَلَيْهِ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّنْذِيرِ الْمَكْرُوهِ حَيْثُ بَطَلَتْ بِهِ ثُمَّ ظَفِرَتْ لِلشَّيْخِ حَمْدَانِ فِي مُلْتَقَى الْبَحْرَيْنِ بَفَرْقٍ بَيْنَهُمَا لَا يَظْهَرُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ شَ أَقُولُ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الدُّعَاءَ وَالذِّكْرَ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ بِخِلَافِ التَّنْذِيرِ فَإِنْ كَانَ الشَّيْخُ حَمْدَانُ فَرَّقَ بِهِذَا فَهَذَا لَيْسَ بِبَعِيدٍ. □ قَوْلُهُ: (أو مُحَرَّمٍ) وَمِثْلُ الدُّعَاءِ الْمُحَرَّمِ الذِّكْرُ وَصَوْرَتُهُ أَنْ يَشْتَمِلَ الذِّكْرُ عَلَى الْفَاطِ لَا يَعْرِفُ مَذْلُولَهَا كَمَا يَأْتِي التَّضْرِيحُ بِهِ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (قال الله إلخ) أَي أَوْ قَالَ النَّبِيُّ كَذَا نِهَآيَةً وَمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ صَدَقَ اللَّهُ) وَمِثْلُهُ سَجَدَتْ لِلَّهِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ فِيهِ ثَنَاءً عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَيَنْتَهِجُ أَنْ مَحَلَّهُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَوْ قَصْدِ الثَّنَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ مُجَرَّدَ الْإِخْبَارِ فَيَنْتَهِجُ الْبُطْلَانُ حَيْثُذُ بَلْ قَدْ يَنْتَهِجُ الْبُطْلَانُ إِذَا مَحَضَ قَوْلُهُ فِي السُّجُودِ سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ إلخ لِلْإِخْبَارِ مَ رَاهُ سَم. قَالَ عَ شَ وَكَذَا لَا يَضُرُّ لَوْ قَالَ آمَنْتُ بِاللَّهِ عِنْدَ قِرَاءَةِ مَا يُنَاسِبُهُ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ أَه.

وَأَفْقَهُ مَ رَ لَا يَتَعَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَكْفِي الْإِقْتِرَانُ بِأَوَّلِهِ إِذَا قَصَدَ حَيْثُذُ الْإِثْنَانِ بِالْجَمِيعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (فإنَّهم أَغْفَلُوهُ) قد يُقَالُ: لا إِغْفَالَ مع قولهم (معه) الْمُتَبَادِرَ مِنْهُ الْمَعْنَى لِجَمِيعِ الْمَاتِيِّ بِهِ. □ قَوْلُهُ: (على ما قاله ابنُ عبدِ السلام) الْمُتَّجِجُ خِلَافُهُ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ صَدَقَ اللَّهُ) وَمِثْلُهُ سَجَدَتْ لِلَّهِ فِي طَاعَةِ اللَّهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ فِيهِ ثَنَاءً عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَيُفَارِقُ اسْتَعْنَا بِاللَّهِ الْآتِي بِوُجُودِ الْقَرِينَةِ الصَّارِفَةِ ثُمَّ هِيَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَضُرُّ صَدَقَ اللَّهُ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْإِمَامِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَيَنْتَهِجُ أَنْ مَحَلُّ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَوْ قَصْدِ الثَّنَاءِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ مُجَرَّدَ الْإِخْبَارِ فَيَنْتَهِجُ الْبُطْلَانُ حَيْثُذُ بَلْ قَدْ يَنْتَهِجُ الْبُطْلَانُ إِذَا مَحَضَ قَوْلُهُ فِي السُّجُودِ سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ فَصَوَّرَهُ إلخ لِلْإِخْبَارِ فَلْيَتَأَمَّلْ مَ ر.

فَقَالَهَا الْمَأْمُومُ أَوْ قَالَ اسْتَعْنًا بِاللَّهِ بَطَلَتْ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ تِلَاوَةً وَلَا دُعَاءً كَمَا قَالَ فِي التَّحْقِيقِ
وَالْفَتَاوَى وَاعْتَمَدَهُ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ.
وَلَا يُنَافِيهِ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ إِيَّاكَ نَعْبُدُ فِي قُنُوتِ الْوُثْرِ إِذْ لَا قَرِينَةَ ثُمَّ تَصَرَّفَهُ إِلَيْهَا بِخِلَافِهِ هُنَا
فَانْدَفَعَ مَا لِلِاسْتَوِيِّ هُنَا وَقَضِيَّةٌ مَا تَقَرَّرَ عَنِ التَّحْقِيقِ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِقَصْدِ الثَّنَاءِ هُنَا وَقَدْ يُوجِّهُ بِأَنَّهُ
خِلَافٌ مَوْضُوعِ اللَّفْظِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ بِتَسْلِيمِ ذَلِكَ لَا زِمَ لِمَوْضُوعِهِ.....

قُودُ: (إِنْ لَمْ يَقْصِدْ تِلَاوَةً) أَي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى. قُودُ: (وَلَا دُعَاءً) أَي فِي الصُّورَتَيْنِ كُودِيَّيْ عِبَارَةٌ ع
ش: قَوْلُهُ م ر إِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ تِلَاوَةً وَلَا دُعَاءً أَي بَانَ أَطْلَقَ أَوْ قَصَدَ الْإِخْبَارَ
(فَرَعَ): لَوْ قَالَ اللَّهُ فَقَطَّ فَهَلْ يَضُرُّ ذَلِكَ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ بِهِ التَّعَجُّبُ أَي فَقَطَّ ضَرَّ،
وَإِنْ قَصَدَ الثَّنَاءَ لَمْ يَضُرَّ وَإِنْ أَطْلَقَ فَإِنْ كَانَ ثُمَّ قَرِينَةُ التَّعَجُّبِ كَأَن سَمِعَ أَمْرًا غَرِيبًا فِي الْقُرْآنِ فَقَالَ ذَلِكَ
ضَرَّ وَإِلَّا لَمْ يَضُرَّ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ خَاصٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَسُئِلْتُ عَنْ شَخْصٍ يُصَلِّي فَوْضِعَ آخِرُ يَدِهِ عَلَيْهِ، وَهُوَ
غَافِلٌ فَانْزَعَجَ لِذَلِكَ، وَقَالَ: اللَّهُ. فَاجْتَبَتْ عَنْهُ بَانَ الْأَقْرَبُ فِيهِ الضَّرَرُ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الثَّنَاءَ عَلَى اللَّهِ
تَعَالَى، وَسَيَاتِي أَنَّهُ لَوْ قَالَ السَّلَامُ قَاصِدًا اسْمَ اللَّهِ أَوْ الْقُرْآنَ لَمْ تَبْطُلِ انْتَهَى. وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَطْلَقَ بَطَلَتْ
وَقِيَاسُهُ أَنَّ (اللَّهِ) مِثْلُهُ ع ش وَقَوْلُهُ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِنْ قَصَدَ بِهِ التَّعَجُّبُ الْخُ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ التَّعَجُّبُ مُتَضَمِّنٌ
لِلثَّنَاءِ وَقَوْلُهُ فَاجْتَبَتْ لِمَخِ هَذَا إِنَّمَا يَأْتِي إِذَا صَدَرَ عَنْ لَفْظَةِ اللَّهِ بِالِاخْتِيَارِ وَإِلَّا كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ الْغَفْلَةِ
وَالِإِنْزِعَاجِ فَلَا وَجْهَ لِلضَّرَرِ وَقَوْلُهُ وَسَيَاتِي لِمَخِ أَي فِي النِّهَايَةِ عِبَارَتُهُ وَأَفْتَى الْقَفَالُ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ السَّلَامُ
قَاصِدًا اسْمَ اللَّهِ أَوْ الْقُرْآنَ لَمْ تَبْطُلْ وَإِلَّا بَطَلَتْ وَمِثْلُهُ الْغَافِرُ، وَكَذَا النُّعْمَةُ وَالْعَافِيَةُ بِقَصْدِ الدُّعَاءِ اهـ.
قُودُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَي الْبُطْلَانُ بِمَا ذَكَرَ. قُودُ: (بِخِلَافِهِ هُنَا) إِنْ كَانَتِ الْقَرِينَةُ هُنَا كَوْنُهُ بَعْدَ الْإِمَامِ فَكَأَنَّهُ
جَوَابٌ لَهُ تَصَوُّرُ نَظِيرِهِ هُنَاكَ سَم. أَقُولُ: التَّصَوُّرُ هُنَاكَ لَا يَخْلُو عَنْ بَعْدٍ. قُودُ: (إِنَّهُ لَا أَثَرَ لِقَصْدِ الثَّنَاءِ
لِإِخِ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالنِّهَايَةُ وَشَيْخُنَا. عِبَارَةُ الْأَوَّلِينَ وَلَوْ قَرَأَ إِمَامُهُ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
[الْفَاتِحَةُ: ه] فَقَالَهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ تِلَاوَةً أَوْ دُعَاءً كَمَا فِي التَّحْقِيقِ فَإِنْ قَصَدَ ذَلِكَ لَمْ تَبْطُلْ. أَوْ
قَالَ اسْتَعْنَتْ بِاللَّهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ الثَّنَاءَ أَوْ الذِّكْرَ كَمَا فِي فَتَاوَى شَيْخِنَا قَالَ إِذْ لَا عِبْرَةَ
بِقَصْدٍ مَا لَمْ يُفْهَدْ اللَّفْظُ وَيُقَاسَ عَلَى ذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ اهـ. وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ مَا رَجَّحَهُ الشَّارِحُ مِنْ عَدَمِ الْبُطْلَانِ
عِنْدَ قَصْدِ الثَّنَاءِ. قُودُ: (هُنَا) أَي فِي اسْتَعْنَا بِاللَّهِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. قُودُ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي مِنْ عَدَمِ الْبُطْلَانِ
بِمِثْلِ كَمْ أَحْسَنْتَ وَأَسَاتَ لِإِفَادَتِهِ لِمَخِ.

قُودُ: (بِخِلَافِهِ هُنَا) إِنْ كَانَتِ الْقَرِينَةُ هُنَا كَوْنُهُ بَعْدَ الْإِمَامِ فَكَأَنَّهُ جَوَابٌ لَهُ تَصَوُّرُ نَظِيرِهِ هُنَاكَ.
قُودُ: (أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِقَصْدِ الثَّنَاءِ) ذَكَرَ الْمُزْجِدُ فِي تَجْرِيدِهِ فِيمَا لَوْ قَالَ: اسْتَعْنَا بِاللَّهِ أَوْ نَسْتَعِينُ أَنْ الَّذِي فِي
فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ وَتَحْقِيقِهِ تَبَعًا لِلْبَيَانِ الْبُطْلَانُ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ الذِّكْرَ أَوْ الدُّعَاءَ أَوْ الْقِرَاءَةَ ثُمَّ قَالَ: وَقَالَ
الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الْبَيَانِ: الظَّاهِرُ الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّهُ ثَنَاءٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى اهـ.
(فَرَعَ): فِي شَرْحِ م ر وَأَفْتَى الْقَفَالُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ السَّلَامُ قَاصِدًا اسْمَ اللَّهِ أَوْ الْقِرَاءَةَ لَمْ تَبْطُلْ وَإِلَّا بَطَلَتْ

فهو مثل كم أحسنت إليّ وأسأت فإنه غير مُبطلٍ لإفادته ما يستلزم الثناء أو الدعاء وحينئذ يُؤخذ من ذلك أن المراء بالذكر هنا ما قصد بلفظه أو لازمه القريب الثناء على الله تعالى أخذًا مما مر في نحو النذر والعنق ثم رأيت ما يُصرّح بذلك، وهو إفتاء الجلال البلقيني فيمن سمع ﴿فَبَرَأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾ [الاحزاب: ٦٩] فقال بريء والله من ذلك بعدم البطلان وتبعه غيره فأفتى به فيمن سمع ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾ [التكوير: ٢٢] فقال حاشاه. لكن الظاهر أن هذا إنما يأتي على الضعيف في استعنا بالله لأنه مثله بجامع أن في كل قرينة تصرفه إليها وليس منه إفتاء أبي زرعة بأن صدق الله العظيم عقب سماع قراءة الإمام ذكره لكونه بدعة أي لأنه لا يختص بأية فلا قرينة وفيه ما فيه (إلا أن يخاطب) غير الله تعالى وغير نبيه ﷺ ولو عند سماعه لذكره على

قوله: (فهو كمثل إلخ) فإن قلت قضية تشبيهه به عدم البطلان وإن لم يقصد ثناء ولا غيره؛ لأنه يفيد الثناء قلت لما وجدت هنا قرينة احتيج للقصد بخلاف ذاك سم. قوله: (فأفتى به) أي بعدم البطلان. قوله: (إن هذا) أي ما ذكره الجلال ومن تبعه سم. قوله: (على الضعيف إلخ) وهو عدم البطلان مع الإطلاق. قوله: (بجامع أن في كل قرينة إلخ) المتجه البطلان في هذا أي ما ذكره الجلال ومن تبعه مطلقًا إذ لا دعاء ولا ثناء على الله تعالى. قوله: (وليس منه) أي من قبل ما ذكره الجلال ومن تبعه في البناء على الضعيف. قوله: (إفتاء أبي زرعة إلخ) اعتمدته م راهع ش وشيخنا. قوله: (أي؛ لأنه إلخ) علة لليسية. قوله: (وفيه إلخ) أي في التعليل المذكور. قوله: (غير الله) إلى قوله: (وروعيا) في النهاية والمغني إلا قوله: (وقياس) إلى (سواء). قوله: (غير الله إلخ) أما خطاب الخالق كإياك نعبُد وخطاب النبي ﷺ ولو في غير التشهد خلافًا للأذرعى فلا تبطل به نهاية. عبارة المغني: قال الأذرعى وقضيته أنه لو سمع بذكره ﷺ فقال: السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحو ذلك لم تبطل ومثله الغافر، وكذا التهمة والعافية بقصد الدعاء. قوله: (فهو مثل إلخ) فإن قلت: قضية تشبيهه به عدم البطلان وإن لم يقصد ثناء ولا غيره؛ لأنه يفيد الثناء قلت: لما وجدت هنا قرينة احتيج للقصد بخلاف ذلك. قوله: (إن هذا) أي ما ذكره الجلال ومن تبعه. قوله: (إن في كل قرينة) المتجه البطلان في هذا مطلقًا إذ لا دعاء ولا ثناء على الله تعالى. قوله: (غير الله تعالى وغير نبيه ﷺ) عبارة الروض كأصله أو تضمن خطاب مخلوق غير النبي ﷺ قال في شرحه أما خطاب الخالق كإياك نعبُد، وخطاب النبي ﷺ كالسلام عليك في التشهد، فلا يبطلان. قال الأذرعى: وقضيته أنه لو سمع بذكره ﷺ فقال السلام عليك أو الصلاة عليك يا رسول الله أو نحوه لم تبطل صلاته ويشبه أن يكون الأرجح بطلانها من العالم لمنعه من ذلك وفي إلحاقه بما في التشهد نظر؛ لأنه خطاب غير مشروع اه. وفي قوله ويشبه إلخ وقفة اه. ما في شرح الروض وسباني تمثيله لخطاب النبي ﷺ بما ذكر وما نقله عن الأذرعى وتوقف فيه مشعر إشعارًا ظاهرًا بأن اغتفار خطاب النبي ﷺ على الإطلاق غير مسلم ولا معلوم، نعم ما يتعلق بنحو الصلاة والسلام عليه لا كلام في اغتفاره على ما فيه من بحث الأذرعى المذكور مع

الأوجه وقياس ما مرَّ بما فيه من إلحاق عيسى به إلحاقه به كسائر الأنبياء صَلَّى الله على نبينا وعليهم وسلَّم هنا سواء في الغير الملك والشیطان والميِّت والجماد على الْمُعْتَمِد لكن اعترض حمل «قوله ﷺ في صلاته لإبليس أَلَعَنْكَ بِعَنَةِ الله» على أنه كان قبل تحريم الكلام بأنه لا يأتي إلا على القول بأن تحريره كان بالمدينة لأن قوله له ذلك كان بها وأجيب بأنه يحتمل أنه خصوصية أو أن قوله ذلك كان نفسياً لا لفظياً كما أشار إليه في المجموع وزوعيا على خلاف الأصل لإطلاق أو غموم أدلة البطلان ويعدُّ تقييدها أو تخصيصها بِمَحْتَمَل (كقوله لعاطس رَحِمَكَ الله) لأنه من كلام الآدميين حينئذ كعليك السلام بخلاف رَحِمَهُ الله وعليه لأنه دعاء ويُسنُّ لمُصَلٍّ عَطَسَ أو سَلَّمَ عليه أن يحمده بحيث يسمَع نفسه وأن يرد السلام بالإشارة باليد أو بالرأس ثم بعد سلامه منها باللفظ وبَحَث ندب.....

صَلَاتُهُ وَيُشَبِّه أَنْ يَكُونَ الْأَرْجَحُ بَطْلَانُهَا مِنَ الْعَالِمِ لِمَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ وَفِي إِلْحَاقِهِ بِمَا فِي التَّشْهَدِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ خِطَابٌ غَيْرُ مَشْرُوعٍ انْتَهَى. وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ إِلْحَاقًا لَهُ بِمَا فِي التَّشْهَدِ اه. وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ نَحْوِهَا عَنِ الْأَسْنَى مَا نَصَّهُ وَذَلِكَ مُشِيرٌ إِشْعَارًا ظَاهِرًا بِأَنْ اغْتِفَارَ خِطَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْإِطْلَاقِ غَيْرُ مُسَلَّمٍ وَلَا مَغْلُومٌ، نَعَمْ مَا يَتَعَلَّقُ بِنَحْوِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ لَا كَلَامٌ فِي اغْتِفَارِهِ غَيْرَ بَحْثِ الْأَذْرَعِيِّ الْمَذْكُورِ وَأَمَّا مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ كَقَوْلِهِ جَاءَكَ فَلَانَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ قَدْ نَصَرَكَ اللَّهُ فِي وَقْعَةٍ كَذَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلَهُ ﷺ فَالْمُتَّجِهُ الْبُطْلَانُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ غَيْرُ مُخْتَاجٍ إِلَيْهِ وَلَا دُعَاءٌ فِيهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلَا جَوَابٌ فَلْيَتَأَمَّلْ اه.

☐ فَوَدَّ: (وَقِيَاسُ مَا مَرَّ إِلَيْهِ) وَالْمُعْتَمِدُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ مِنْ أَنَّ خِطَابَ الْمَلَائِكَةِ وَبَاقِي الْأَنْبِيَاءِ تَبَطَّلَ بِهِ الصَّلَاةُ مُغْنِيٌّ وَع ش. ☐ فَوَدَّ: (سِوَاءَ فِي الْغَيْرِ إِلَيْهِ) فِي الْبُطْلَانِ بِخِطَابِ غَيْرِ اللَّهِ وَغَيْرِ نَبِيِّهِ ﷺ.

☐ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّهُ إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ حَمَلُ إِلَيْهِ. ☐ فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ إِلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ اعْتَزَضَ. ☐ فَوَدَّ: (وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ إِلَيْهِ) وَيَجُوزُ أَنْ يُجَابَ بِنَاءٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْمُتَّجِهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ أَنَّهُ حَرَمَ مَرَّتَيْنِ أَوَّلَهُمَا بِمَكَّةَ إِلَّا لِحَاجَةٍ وَأَخْرَاهُمَا بِالْمَدِينَةِ مُطْلَقًا بِأَنْ قَوْلُهُ لَهُ كَانَ لِحَاجَةٍ ثُمَّ حَرَّمَ الْكَلَامَ مُطْلَقًا سَم.

☐ فَوَدَّ: (وَرُوعِيَا) أَيِ احْتِمَالَا الْخُصُوصِيَّةِ وَكَوْنُ الْقَوْلِ نَفْسِيًّا لَا لَفْظِيًّا وَ. ☐ فَوَدَّ: (لِلْإِطْلَاقِ إِلَيْهِ) عِلَّةٌ لِكَوْنِهِمَا خِلَافَ الْأَصْلِ. ☐ فَوَدَّ: (تَقْيِيدُهَا أَوْ تَخْصِيصُهَا) الْأَوَّلُ نَظَرًا لِلْإِطْلَاقِ الْأَدْلَى وَالثَّانِي نَظَرًا لِعُمُومِهَا. ☐ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُسَنُّ) فِي الْمَغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (ثُمَّ بَعْدَ إِلَيْهِ) فِي النَّهْيَةِ. ☐ فَوَدَّ: (وَأَنْ يَرُدَّ السَّلَامَ بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ) أَيِ وَلَوْ مِنْ نَاطِقٍ نَهْيَةً.

التَّوَقُّفُ فِيهِ، وَأَمَّا مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ كَقَوْلِهِ: جَاءَكَ فَلَانَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ نَصَرَكَ اللَّهُ فِي وَقْعَةٍ كَذَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْأَلَهُ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَالْمُتَّجِهُ الْبُطْلَانُ بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ غَيْرُ مُخْتَاجٍ إِلَيْهِ وَلَا دُعَاءٌ فِيهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلَا جَوَابٌ فَلْيَتَأَمَّلْ. ☐ فَوَدَّ: (كَانَ بِالْمَدِينَةِ) تَقَدَّمَ أَنَّ الْمُتَّجِهُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ أَنَّهُ حَرَمَ مَرَّتَيْنِ إِحْدَاهُمَا بِالْمَدِينَةِ مُطْلَقًا وَأَوَّلَاهُمَا بِمَكَّةَ إِلَّا لِحَاجَةٍ. ☐ فَوَدَّ: (وَأَجِيبُ) يَجُوزُ أَنْ يُجَابَ بِنَاءٍ عَلَى الْجَمْعِ السَّابِقِ بَيْنَ رِوَايَاتِ التَّحْرِيمِ بِأَنْ قَوْلُهُ لَهُ ذَلِكَ، كَانَ لِحَاجَةٍ ثُمَّ حَرَّمَ الْكَلَامَ مُطْلَقًا.

تَشْمِيتُ مُصَلٍّ عَطَسَ وَحَمِدَ جَهْرًا (وَلَوْ سَكَتَ) أَوْ نَامَ فِيهَا مُمَكِّنًا خِلَافًا لِمَنْ فِيهِ (طَوِيلًا) فِي غَيْرِ رُكْنٍ قَصِيرٍ فِي صُورَةِ السُّكُوتِ الْعَمِدِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنْ كَلَامِهِ (بَلَا غَرْضٍ لَمْ تَبْطُلْ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ هَيْئَتُهَا أَمَّا الْيَسِيرُ فَلَا يَضُرُّ جُزْمًا.

(وَيُسْنُ لِمَنْ نَابَهُ شَيْءٌ) فِي صَلَاتِهِ (كَتَنِيهِ إِمَامِهِ) إِذَا سَهَا (وَإِذْنُهُ لِدَاخِلِ) أَيُّ مُرِيدِ دُخُولِ اسْتِأْذَنَ فِيهِ (وَإِنْذَارُهُ أَعْمَى) أَوْ نَحْوَهُ كَغَافِلٍ أَوْ غَيْرِ مُمَيِّزٍ أَنْ يَقَعَ بِهِ مَهْلِكٌ أَوْ نَحْوُهُ (أَنْ يُسَبِّحَ) الذِّكْرَ الْمُحَقَّقَ أَيُّ يَقُولُ سُبْحَانَ اللَّهِ بِقَصْدِ الذِّكْرِ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ التَّنْبِيهِ (وَتُصَفَّقُ الْمَرَأَةُ) وَالْخُنْثَى لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ قِيلَ قَضِيَّةٌ عِبَارَتُهُ سُنُّ التَّنْبِيهِ مُطْلَقًا مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَجِبُ وَقَدْ يُسْنُ.....

□ فَوَدَّ: (تَشْمِيتُ مُصَلٍّ الْخُ) وَهَلْ يُسْنُ لَهُ أَيُّ لِلْمُصَلِّيِ إِبَاجَةُ هَذَا التَّشْمِيتِ بِلا خِطَابٍ سَم. أَقُولُ قَضِيَّةٌ قَوْلِ النَّهَايَةِ: وَيَجُوزُ الرَّدُّ بِقَوْلِهِ: وَعَلَيْهِ، وَالتَّشْمِيتُ بِقَوْلِهِ: يَرْحَمُهُ اللَّهُ، لَانْتِفَاءِ الْخِطَابِ أَه. حَيْثُ عَبَّرَ بِالْجَوَازِ عَدَمُ سُنِّ إِبَاجَةِ التَّشْمِيتِ.

قَوْلُ (لِسْنِي): (وَلَوْ سَكَتَ طَوِيلًا) أَيُّ عَمْدًا فِي غَيْرِ رُكْنٍ قَصِيرٍ مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ) نَامَ) إِلَى قَوْلِهِ: (قِيلَ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (فِي صُورَةِ) إِلَى الْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (فِي صُورَةِ السُّكُوتِ الْخُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بَطْلَانَ بِالتَّوَمِّ الطَّوِيلِ فِي رُكْنٍ قَصِيرٍ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُخْتَارٍ فِيهِ، وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِاخْتِيَارِهِ لِمُقَدَّمَاتِهِ غَالِبًا وَقَدْ يُدْفَعُ هَذَا بِأَنَّ النَّسْيَانَ لَا يَضُرُّ مَعَ اخْتِيَارِهِ لِمُقَدَّمَاتِهِ كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه.

قَوْلُ (لِسْنِي): (بَلَا غَرْضٍ) احْتَرَزَ بِهِ عَنِ السُّكُوتِ لِتَذَكُّرِ شَيْءٍ نَسِيَهِ فَالْأَصَحُّ فِيهِ الْقَطْعُ بِعَدَمِ الْبَطْلَانِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر نَسِيَهِ أَيُّ وَلَوْ كَانَ مِنْ أُمُورِ الدُّنْيَا أَه. □ فَوَدَّ: (فِي صَلَاتِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ (بِضَرْبِ الْخُ) فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (خِلَافًا) إِلَى (وَأَشَارَ). □ فَوَدَّ: (كَغَافِلٍ الْخُ) أَيُّ وَمَنْ قَصَدَهُ ظَالِمٌ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرِ مُمَيِّزٍ) هَذَا مَحَلُّ تَأَمُّلٍ إِذِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُفِيدُهُ التَّنْبِيحُ وَلَا التَّصْفِيقُ إِلَّا أَنْ يُرَادَ التَّنْمِيزُ النَّامُ.

قَوْلُ (لِسْنِي): (وَتُصَفَّقُ الْمَرَأَةُ) تَوَهَّمْ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَنَّ التَّصْفِيقَ بِقَصْدِ الْإِعْلَامِ فَقَطُّ مُبْطِلٌ كَالْتَّنْبِيحِ بِذَلِكَ الْقَصْدِ، وَهُوَ خَطَأٌ بَلْ لَا بَطْلَانَ بِالتَّصْفِيقِ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ مُجَرَّدَ الْإِعْلَامِ وَلَوْ مِنَ الذِّكْرِ م ر أَه سَم. □ فَوَدَّ: (بِقَصْدِ الذِّكْرِ وَحْدَهُ الْخُ) فَإِنَّ قَصْدَ التَّفْهِيمِ فَقَطُّ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِنْ قَالَ فِي الْمُهَذَّبِ إِنَّهَا لَا تَبْطُلُ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِهِ وَسَكَتَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (سُنُّ التَّنْبِيهِ الْخُ) أَرَادَ بِهِ مَا

□ فَوَدَّ: (تَشْمِيتُ مُصَلٍّ) هَلْ يُسْنُ لَهُ إِبَاجَةُ هَذَا التَّشْمِيتِ بِلا خِطَابٍ. □ فَوَدَّ: (فِي صُورَةِ السُّكُوتِ الْخُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا بَطْلَانَ بِالتَّوَمِّ الطَّوِيلِ فِي رُكْنٍ قَصِيرٍ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُخْتَارٍ فِيهِ، وَقَدْ يُنْظَرُ فِيهِ بِاخْتِيَارِهِ لِمُقَدَّمَاتِهِ غَالِبًا، وَقَدْ يُدْفَعُ هَذَا بِأَنَّ النَّسْيَانَ لَا يَضُرُّ مَعَ اخْتِيَارِهِ لِمُقَدَّمَاتِهِ كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَتُصَفَّقُ الْمَرَأَةُ) تَوَهَّمْ بَعْضُ الطَّلَبَةِ أَنَّ التَّصْفِيقَ بِقَصْدِ الْإِعْلَامِ فَقَطُّ مُبْطِلٌ كَالْتَّنْبِيحِ بِقَصْدِ الْإِعْلَامِ فَقَطُّ، وَهُوَ خَطَأٌ بَلْ لَا بَطْلَانَ بِالتَّصْفِيقِ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ مُجَرَّدَ الْإِعْلَامِ وَلَوْ مِنَ الذِّكْرِ م ر. □ فَوَدَّ: (سُنُّ التَّنْبِيهِ) أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْإِذْنَ وَالْإِنْذَارَ.

وقد يُباح اهـ. ويُردُّ بآئها لا تقتضي ذلك بل إنَّ السُّنَّةَ في سائرِ صُورِ التنبيهِ التسبيحُ للذكرِ والتصفيقُ لغيره، وهو كذلك فلو صَفَّقَ وَبَحَثَ فخلافاً لِمَنْ زَعَمَ حُصُولَ أَصْلِهَا وأشارَ بالأمثلةِ الثلاثةِ إلى أحكامِ التنبيهِ فالأوَّلُ لِنَدْبِهِ والثاني لِإِبَاحَتِهِ والثالثُ لِوُجوبِهِ فيلزمُه إنَّ توقُّفَ الإنقاذِ عليه بالقولِ أو الفعلِ ومع ذلك تبطلُ بكثيرهما وَبَحَثَ ندبُ التسبيحِ لها بِحُضْرَةِ نِسَاءٍ أو محارِمَ كالجهرِ بالقراءةِ وفيه نظَرٌ. لأنَّ أصلَ القراءةِ مندوبٌ لها بخلافِ التسبيحِ للتَّنبِيهِ وإذا صَفَّقْتَ فالسُّنَّةُ أَنْ يَكُونَ (بِضَرْبٍ) بَطْنٍ، وهو الأوَّلُ أو ظَهْرُ (اليَمِينِ) على ظَهْرِ اليسارِ وهذا نِ أَوَّلَى من عَكْسِهِمَا كما أفادَه المثنى، وهو ضَرْبُ بَطْنٍ أو ظَهْرُ اليسارِ على ظَهْرِ اليمينِ وبقيَ صُورَتَانِ ضَرْبُ ظَهْرِ اليمينِ على بَطْنِ اليسارِ وَعَكْسُهُ ولا يَبْغُذُ أَنَّهُمَا مَفْضُولَانِ بالنسبةِ لِتِلْكَ الأربعِ لأنَّ المفهُومَ من صَنيعِهِمْ أَنْ تَكُونَ اليمينُ هي العَامِلَةُ وَأَنْ كُونَ الْعَمَلُ بِبَطْنٍ كَفْهًا كما هو المألُوفُ أَوَّلَى ثُمَّ كُلُّ مَا كَانَ أَقْرَبَ إلى هذه وَأَبْعَدَ عن البَطْنِ على البَطْنِ الذي هو مكْرُوهٌ يَكُونُ أَوَّلَى مِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ وَمَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ تَقْصِدِ اللَّعِبَ.....

يَشْمَلُ الإِذْنَ والإِنْدَارَ سم. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُبَاحُ) أَي وَقَدْ يَحْرُمُ كَالْتَّنْبِيهِ لِشَخْصٍ يُرِيدُ قَتْلَ غَيْرِهِ عُدُوَانًا وَقَدْ يُكْرَهُ كَالْتَّنْبِيهِ لِلنَّظَرِ الْمَكْرُوهِ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ إِلَيْهِ) حَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْمُصَنِّفَ إِنَّمَا أَرَادَ التَّفَرُّقَ بَيْنَ حُكْمِ الرَّجُلِ وَغَيْرِهِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى التَّنْبِيهِ وَالتَّصْفِيكِ وَلَمْ يُرِدْ بَيَانُ حُكْمِ التَّنْبِيهِ وَعَلَى هَذَا يَقُوتهُ حُكْمُ التَّنْبِيهِ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مَدْنُوبٌ أَوْ مُبَاحٌ وَإِنْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِالْأَمْتِلَةِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (لِلذِّكْرِ) أَي الْمُحَقِّقِ. □ فَوَدَّ: (فَلَوْ صَفَّقَ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ: خِلَافًا إِلَى وَأَشَارَ. □ فَوَدَّ: (فَخِلَافُ السُّنَّةِ) أَي وَلَيْسَ مَكْرُوهًا ع ش. □ فَوَدَّ: (لِمَنْ زَعَمَ حُصُولَ أَصْلِهَا) يَتَّبِعِي حُصُولَ أَصْلِهَا وَأَنْ لَا تَبْطُلَ بِالتَّصْفِيكِ الْمُخْتِاجِ إِلَيْهِ فِي الإِعْلَامِ وَإِنْ كَثُرَ وَتَوَالَى وَلَوْ مِنَ الذِّكْرِ م ر اهـ سم. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ: وَأَنْ لَا تَبْطُلَ إِلَيْهِ فِي النَّهَايَةِ مَا يُفِيدُهُ. □ فَوَدَّ: (بِكَثِيرِهِمَا) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ بِقَلِيلِ الْقَوْلِ الْأَجْنَبِيِّ وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ التَّفْصِيلَ فِي الْمَفْهُومِ سم. □ فَوَدَّ: (عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهَايَةِ: وَإِذَا لَمْ يَخْصُلِ الإِنْدَارُ الْوَاجِبُ إِلَّا بِالْفِعْلِ الْمُبْطِلِ أَوْ بِالْكَلَامِ وَجَبَّ وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِالْأَوَّلِ، وَكَذَا بِالثَّانِي عَلَى الْأَصَحِّ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَيَبْحَثُ إِلَيْهِ) الْبَحْثُ لِلزَّرْكَشِيِّ وَوَافَقَهُ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَلَمْ يَغْزِهِ إِلَيْهِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَيْهِ) وَالْمُعْتَمَدُ إِطْلَاقُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَإِذَا صَفَّقْتَ إِلَيْهِ) يَظْهَرُ أَوْ صَفَّقَ الرَّجُلُ عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ فَلْيُرَاجَعْ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي عَكْسُهُمَا. □ فَوَدَّ: (وَبَقِيَ إِلَيْهِ) اقْتَصَرَ النَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى عَلَى الصُّورِ الْأَرْبَعِ الْمُتَقَدِّمَةِ. □ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَي جَوَازِ التَّصْفِيكِ مَعَ التَّدْبِ فِي غَيْرِ صُورَةٍ ضَرْبِ الْبَطْنِ عَلَى الْبَطْنِ وَمَعَ الْكَرَاهَةِ فِيهَا.

□ فَوَدَّ: (لِمَنْ زَعَمَ حُصُولَ أَصْلِهَا) يَتَّبِعِي حُصُولَ أَصْلِهَا وَأَنْ لَا يَبْطُلَ بِالتَّصْفِيكِ الْمُخْتِاجِ إِلَيْهِ فِي الإِعْلَامِ وَإِنْ كَثُرَ وَتَوَالَى وَلَوْ مِنَ الذِّكْرِ م ر. □ فَوَدَّ: (تَبْطُلُ بِكَثِيرِهِمَا) ظَاهِرُهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ بِقَلِيلِ الْقَوْلِ الْأَجْنَبِيِّ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ التَّفْصِيلَ فِي الْمَفْهُومِ. □ فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) وَافَقَهُ م ر.

وَالَا بَطَلَتْ مَا لَمْ تَجْهَلَ الْبُطْلَانَ بِذَلِكَ وَتُعَذِّرُ وَقَوْلُ جَمْعٍ فِي ضَرْبِ الْبَطْنِ عَلَى الْبَطْنِ لَا بُدَّ
مَعَ قَصْدِ اللَّعِبِ مِنْ عِلْمِ التَّحْرِيمِ يُنَافِيهِ تَصْرِيحُهُمُ الشَّامِلُ لِسَائِرِ صُورِ التَّصْفِيْقِ بِأَنْ مَحَلَّ عَدَمِ
بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِالْفِعْلِ الْقَلِيلِ وَإِنْ أُبَيِّحَ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ اللَّعِبُ وَفِي تَحْرِيمِ ضَرْبِ الْبَطْنِ خَارِجَ
الصَّلَاةِ وَجِهَانِ لِأَصْحَابِنَا.....

«قَوْلُهُ: (وَالَا بَطَلَتْ إلَخ) أَي لِأَنَّهُ مُنَافٍ لِلصَّلَاةِ وَلِهَذَا أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ يُبْطِلَانِ صَلَاةَ مَنْ
أَقَامَ لِشَخْصٍ أَضْبَعَهُ الْوُسْطَى لَا عِبَاً مَعَهُ نِهَآيَةً وَمُعْنِي وَسَمٌ. «قَوْلُهُ: (مَا لَمْ تَجْهَلَ الْبُطْلَانَ وَتُعَذِّرُ) أَي فَإِنْ
جَهِلْتَهُ وَعُذِرْتَ فَلَا بُطْلَانَ وَفِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْبُطْلَانِ حَيْثُذِ إِنْ قُيِّدَ بِعِلْمِ التَّحْرِيمِ أَوْ كَانَ أَعَمَّ مِنْهُ
أَشْكَلَ بَلِ الْقِيَاسُ الْبُطْلَانُ حَيْثُذِ كَمَا قَالُوا بِهِ فَيَمْنُ عِلْمُ حُرْمَةِ الْكَلَامِ وَجَهِلَ الْبُطْلَانُ بِهِ وَإِنْ قُيِّدَ بِجَهِلِ
التَّحْرِيمِ اقْتَضَى اغْتِيَارَ الْعِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ فِي الْبُطْلَانِ، وَهُوَ مُنَافٍ لِمُنَازَعَتِهِ فِيهِ بِقَوْلِهِ: وَقَوْلُ جَمْعِ إلَخ،
فَتَأَمَّلْهُ أَهْ سَم. «قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ جَمْعٍ) أَي مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَام. «قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ إلَخ) اعْتَمَدَهُ م رَاهِ سَم.
وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهَآيَةُ وَالْمُعْنِي. «قَوْلُهُ: (يُنَافِيهِ تَصْرِيحُهُمُ إلَخ) لَكَ مَنَعُ الْمُنَافَاةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَإِنْ أُبَيِّحَ، إِنْ
لَمْ يَكُونُوا صَرَّحُوا بِهِ فَظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانُوا صَرَّحُوا بِهِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ وَإِنْ أُبَيِّحَ فِي نَفْسِهِ فَلَا يُنَافِي
حُرْمَتَهُ عِنْدَ قَصْدِ اللَّعِبِ وَأَنْ يُشْتَرَطَ فِي الْبُطْلَانِ بِهِ حَيْثُذِ الْعِلْمُ بِحُرْمَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. «قَوْلُهُ: (وَجِهَانِ)
رَجَّحَ الزُّرْكَشِيُّ مِنْهُمَا التَّحْرِيمَ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَذَا بِهَامِشٍ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَيْهِ كَمَا يَقَعُ الْآنَ
مِمَّنْ يُرِيدُ أَنْ يُنَادِيَ إِنْسَانًا بَعِيدًا عَنْهُ وَتَقَلَّ عَنْ م ر مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ وَفِي فَتَاوَى م ر سُئِلَ عَنِ التَّصْفِيْقِ خَارِجَ
الصَّلَاةِ لِغَيْرِ حَاجَةٍ فَأَجَابَ إِنْ قَصَدَ الرَّجُلُ بِذَلِكَ اللَّهُوَ أَوْ التَّشَبُّهُ بِالنِّسَاءِ حَرَمٌ وَالْأَكْرَهُ انْتِهَى وَبِعِبَارَةِ
حَجٍّ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ: وَيُكْرَهُ عَلَى الْأَصَحِّ الضَّرْبُ بِالْقَضِيبِ عَلَى الْوَسَائِدِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ حُلُّ ضَرْبِ
إِحْدَى الرَّاحَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى وَلَوْ بِقَصْدِ اللَّعِبِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَوَعُّعٌ طَرَبٌ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْمَاوَزْدِيَّ وَالشَّاشِيَّ
وَصَاحِبِي الْإِسْتِغْصَاءِ وَالْكَافِي الْحَقَوَهُ بِمَا قَبْلَهُ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتَهُ وَأَنَّهُ يَجْرِي فِيهِ خِلَافُ الْقَضِيبِ

«قَوْلُهُ: (بَطَلَتْ) بَقِيَ مَا لَوْ ضَرَبْتَ بَطْنًا عَلَى بَطْنٍ لَا بِقَصْدِ اللَّعِبِ لَكِنَّهُ كَثُرَ وَتَوَالَى فَيَحْتَمِلُ الْبُطْلَانُ؛
لِأَنَّهُ فِعْلٌ كَثِيرٌ غَيْرُ مَطْلُوبٍ وَيَحْتَمِلُ عَدَمُهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْمَطْلُوبِ. «قَوْلُهُ: (بَطَلَتْ) وَكَذَا إِذَا أَقَامَ
الشَّخْصُ أَضْبَعَهُ الْوُسْطَى لَا عِبَاً مَعَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. «قَوْلُهُ: (مَا لَمْ تَجْهَلَ الْبُطْلَانَ بِذَلِكَ
وَتُعَذِّرُ) أَي فَإِنْ جَهِلْتَهُ وَعُذِرْتَ فَلَا بُطْلَانَ وَفِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْبُطْلَانِ حَيْثُذِ إِنْ قُيِّدَ بِعِلْمِ التَّحْرِيمِ أَوْ
كَانَ أَعَمَّ مِنْهُ أَشْكَلَ بَلِ الْقِيَاسُ الْبُطْلَانُ حَيْثُذِ كَمَا قَالُوا بِهِ فَيَمْنُ عِلْمُ حُرْمَةِ الْكَلَامِ وَجَهِلَ الْبُطْلَانُ بِهِ وَإِنْ
قُيِّدَ بِجَهِلِ التَّحْرِيمِ اقْتَضَى اغْتِيَارَ الْعِلْمِ بِالتَّحْرِيمِ فِي الْبُطْلَانِ، وَهُوَ مُنَافٍ لِمُنَازَعَتِهِ فِيهِ بِقَوْلِهِ وَقَوْلُ جَمْعِ
إِلَخ فَتَأَمَّلْ. «قَوْلُهُ: (وَقَوْلُ جَمْعٍ) أَي مِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَام وَقَوْلُهُ: لَا بُدَّ إلَخ اعْتَمَدَهُ م ر. «قَوْلُهُ: (يُنَافِيهِ
تَصْرِيحُهُمُ إلَخ) لَكَ مَنَعُ الْمُنَافَاةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: وَإِنْ أُبَيِّحَ إِنْ لَمْ يَكُونُوا صَرَّحُوا بِهِ فَظَاهِرٌ وَإِنْ صَرَّحُوا بِهِ
فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: وَإِنْ أُبَيِّحَ فِي نَفْسِهِ فَلَا يُنَافِي حُرْمَتَهُ عِنْدَ قَصْدِ اللَّعِبِ وَأَنْ يُشْتَرَطَ فِي الْبُطْلَانِ بِهِ
حَيْثُذِ الْعِلْمُ بِحُرْمَتِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. «قَوْلُهُ: (وَفِي تَحْرِيمِ إلَخ) صَرَّحَ الزُّرْكَشِيُّ بِالْحُرْمَةِ وَقَوْلُهُ: وَشَرْطُهُ أَنْ يَقِلَّ

وَشَرَطُهُ أَنْ يَقُلَ وَلَا يَتَوَالَى نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي دَفْعِ الْمَارِّ وَاقْتِضَاءِ بَعْضِ الْعِبَارَاتِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مُطْلَقًا أَشَارَ فِي الْكِفَايَةِ إِلَى حَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ الْيَدُ ثَابِتَةً وَالْمُتَحَرِّكُ إِنَّمَا هُوَ الْأَصَابِعُ فَقَطْ. (وَلَوْ فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ غَيْرَهَا) أَيِ غَيْرِ أَعْمَالِهَا (وَأِنْ كَانَ) الْمَفْعُولُ (مِنْ جِنْسِهَا) أَيِ جِنْسِ أَعْمَالِهَا الَّتِي هِيَ رُكْنٌ فِيهَا كَزِيَادَةِ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنَّ فِيهِ وَمِنْهُ أَنَّ يَنْحَنِي الْجَالِسُ إِلَى أَنَّ تُحَازِي جَبْهَتَهُ مَا أَمَامَ رُكْبَتَيْهِ وَلَوْ لِتَحْصِيلِ تَوَرُّكِهِ أَوْ افْتِرَاشِهِ الْمُنْدُوبِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ

وَالْأَصَحُّ مِنْهُ الْحِلُّ فَيَكُونُ هَذَا كَذَلِكَ انْتَهَتْ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَشَرَطُهُ) أَيِ شَرْطُ عَدَمِ الْبُطْلَانِ بِالتَّصْفِيْقِ. □ قَوْلُهُ: (أَنْ يَقُلَ) إِنْ أُرِيدَ بِالْقَلَّةِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ لَمْ يَحْتَجْ لِقَوْلِهِ: وَلَا يَتَوَالَى، بَلْ لَا يَصِحُّ أَوْ مَا يَشْمَلُ الثَّلَاثَ وَالْأَكْثَرَ فَلَا وَجْهَ لاشتراطِ الْقَلَّةِ مَعَ عَدَمِ التَّوَالِي فَتَأَمَّلْهُ سَم. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مُطْلَقًا) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَم وَاعْتَمَدَ النَّهْيَةَ وَالْمُعْنَى فَقَالَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ: وَشَمِلَ كَلَامُهُ أَيِ الْمُصَنَّفِ مَا لَوْ كَثُرَ مِنْهَا وَتَوَالَى وَزَادَ عَلَى الثَّلَاثِ عِنْدَ حَاجَتِهَا فَلَا تَبْطُلُ بِهِ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ دَفْعِ الْمَارِّ وَإِنْقَاذِ نَحْوِ الْغَرِيقِ بِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهَا خَفِيفٌ فَاشْبَهَ تَحْرِيكَ الْأَصَابِعِ فِي سُبْحَةٍ أَوْ حَكٍّ إِنْ كَانَتْ كَفَّهُ قَارَةً كَمَا سَيَأْتِي فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ قَارَةٌ أَشْبَهَ تَحْرِيكَهَا لِلْجَرْبِ بِخِلَافِهِ فِي ذَيْنِكَ وَقَدْ (أَكْثَرَ الصَّحَابَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - التَّصْفِيْقَ حِينَ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يُصَلِّي بِهِمْ وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْإِعَادَةِ) اهـ. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر مَا لَوْ كَثُرَ مِنْهَا، وَكَذَا مِنَ الرَّجُلِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اسْتِدْلَالُهُ الْآتِي بِسَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ، وَهُوَ قَوْلُهُ وَقَدْ أَكْثَرَ الصَّحَابَةُ الْإِنْخَ، وَقَوْلُهُ م ر: وَزَادَ عَلَى الثَّلَاثِ الْإِنْخَ، ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ بِضَرْبِ بَطْنٍ، عَلَى بَطْنٍ وَقَوْلُهُ م ر: فِيهَا أَيِ فِي مَسْأَلَةٍ التَّصْفِيْقِ اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَيِ غَيْرِ أَعْمَالِهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (بَلْ تَجِبُ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) إِلَى الْمُثْنِ، وَقَوْلُهُ: (لِاجْلِ تَدَارُكِ) إِلَى (الْمُتَابَعَةِ).

قَوْلُ (سَمِي): (إِنْ كَانَ الْإِنْخَ) الْأَوَّلَى فَإِنَّ الْإِنْخَ بِالْفَاءِ. □ قَوْلُهُ: (كَزِيَادَةِ رُكُوعٍ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ انْحَنَى إِلَى حَدٍّ لَا تُجْزِئُهُ فِيهِ الْقِرَاءَةُ بِأَنْ صَارَ إِلَى الرُّكُوعِ أَقْرَبَ مِنْهُ لِلْقِيَامِ عَدَمُ الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى رُكُوعًا وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّهُ مَتَى انْحَنَى حَتَّى خَرَجَ عَنْ حَدِّ الْقِيَامِ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَوْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدِّ الرُّكُوعِ لِتَلَاغِيهِ وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِي السُّجُودِ اهـ ع ش. أَقُولُ: وَمَا تَرَجَّاهُ يَأْتِي آتِفًا فِي الشَّرْحِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ أَنْ يَنْحَنِيَ الْإِنْخَ) فِيهِ نَظَرٌ سَم. عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ: وَرَأَيْتُ فِي فِتَاوَى الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ: لَا تَبْطُلُ

إِنْ أُرِيدَ بِالْقَلَّةِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ لَمْ يَحْتَجْ لِقَوْلِهِ: وَلَا يَتَوَالَى، بَلْ لَا يَصِحُّ أَوْ مَا يَشْمَلُ الثَّلَاثَ وَالْأَكْثَرَ فَلَا وَجْهَ لاشتراطِ الْقَلَّةِ مَعَ عَدَمِ التَّوَالِي فَتَأَمَّلْهُ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَضُرُّ مُطْلَقًا) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَم وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ دَفْعِ الْمَارِّ وَإِنْقَاذِ [نَحْوِ] الْغَرِيقِ بِأَنَّ الْفِعْلَ فِيهَا خَفِيفٌ فَاشْبَهَ تَحْرِيكَ الْأَصَابِعِ فِي مَسْبَحَةٍ أَوْ حَكٍّ إِنْ كَانَتْ كَفَّهُ قَارَةً كَمَا سَيَأْتِي فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَفَّهُ قَارَةً أَشْبَهَ تَحْرِيكَهَا لِلْجَرْبِ بِخِلَافِهِ فِي ذَيْنِكَ ع ش، م ر. وَيُمْكِنُ أَنْ يُفَرَّقَ بِأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْمَارِّ الْإِنْدِفَاعَ بِالْقَلِيلِ، فَإِنَّ مِنْ شَأْنِ الْعَاقِلِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الدَّافِعَ يُصَلِّي أَنْدَفَعَ عَنْهُ بِأَدْنَى إِشَارَةٍ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ أَنْ يَنْحَنِيَ) فِيهِ نَظَرٌ.

المُبْطِلُ لَا يُعْتَمَرُ لِلْمَنْدُوبِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي فِي الْإِنْجَاءِ لِقَتْلِ نَحْوِ الْحَيَّةِ لِأَنَّ ذَاكَ لِحَشْيَةِ
ضَرَرِهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الضَّرُورِيِّ وَسَيَأْتِي اغْتِفَارُ الْكَثِيرِ الضَّرُورِيِّ فَأَلْوَى هَذَا لَا الَّتِي هِيَ سُنَّةٌ
كَرَفَعَ الْيَدَيْنِ (بَطَلَتْ إِلَّا أَنْ يَنْسَى) أَوْ يَجْهَلَ بِأَنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ ذَلِكَ وَتَعَمُّدَهُ لِتَلَاغِيهِ بِهَا وَمَنْ ثُمَّ
لَمْ يَضُرَّ فَعَلَهُ وَإِنْ تَكَرَّرَ لِإِسْيَانٍ أَوْ لَجْهَلٍ إِنْ عُدِرَ بِمَا مَرَّ فِي الْكَلَامِ إِلَّا فِي زِيَادَةِ لِأَجْلِ تَدَارُكِ
فِيَعْدَرُ مُطْلَقًا لِأَنَّهَا تَخْفَى أَوْ لِمُتَابَعَةِ الْإِمَامِ بَلْ تَجِبُ حَتَّى تَبْطُلَ بِالتَّخْلُفِ عَنْهُ بِوَكَائِنٍ كَمَا
اِقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ فِيمَا إِذَا اقْتَدَى بِهِ فِي نَحْوِ الْاِعْتِدَالِ لَكِنْ لَوْ سَبَقَهُ حِينَئِذٍ بِرُكْنٍ كَأَنْ قَامَ مِنْ
سَجْدَتِهِ الثَّانِيَةِ وَالْمَأْمُومُ.....

صَلَاتُهُ بِذَلِكَ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ زِيَادَةَ رُكُوعٍ انْتَهَى . وَقَالَ الْقَلْيُوبِيُّ : لَا يَضُرُّ وَجُودُ صُورَةِ الرُّكُوعِ فِي تَوَرُّكِهِ
وَافْتِرَاشِهِ فِي التَّشَهُّدِ خِلَافًا لِابْنِ حُجْرٍ أَه . □ فَوُدَّ : (لَا الَّتِي هِيَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى الَّتِي هِيَ رُكْنٌ .
□ فَوُدَّ : (كَرَفَعَ الْيَدَيْنِ) يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ وَيَتَوَالَى سَم .

قَوْلُ (لَسِي) : (إِلَّا أَنْ يَنْسَى) وَمِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ سَمِعَ الْمَأْمُومُ ، وَهُوَ قَائِمٌ تَكْبِيرًا فَظَنَّ أَنَّهُ إِمَامُهُ فَرَفَعَ يَدَيْهِ
لِلْهَوِيِّ وَحَرَكَ رَأْسَهُ لِلرُّكُوعِ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ الصَّوَابُ فَكَفَّ عَنِ الرُّكُوعِ فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي
حُكْمِ التَّسْيَانِ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَا لَوْ تَعَدَّدَتِ الْأَيْمَةُ بِالْمَسْجِدِ فَسَمِعَ الْمَأْمُومُ تَكْبِيرًا فَظَنَّهُ تَكْبِيرَ إِمَامِهِ فَتَابَعَهُ
ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ خِلَافُهُ فَيَرْجِعُ إِلَى إِمَامِهِ وَلَا يَضُرُّهُ مَا فَعَلَهُ لِلْمُتَابَعَةِ لِعُدْرِهِ فِيهِ وَإِنْ كَثُرَ ش . □ فَوُدَّ : (بِأَنْ عَلِمَ
إِلْخ) تَفْسِيرٌ لِلْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ سَم . □ فَوُدَّ : (بِمَا مَرَّ الْخُ) أَيِ مِنْ قُرْبِ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ أَوِ الْبُعْدِ عَنْ
الْعُلَمَاءِ . وَقَالَ فِي الْأَنْوَارِ : لَوْ فَعَلَ مَا لَا يَقْتَضِي سُجُودَ سَهْوٍ فَظَنَّ أَنَّهُ يَقْتَضِيهِ وَسَجَدَ لَمْ تَبْطُلْ إِنْ كَانَ
جَاهِلًا لِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ لِيُعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ مُغْنِي . □ فَوُدَّ : (إِلَّا فِي زِيَادَةِ الْخُ) اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْلِ
الْمُتَنِ : بَطَلَتْ ، فَكَانَ حَقُّهُ الْعَطْفُ . □ فَوُدَّ : (لِأَجْلِ تَدَارُكِ) يُتَأَمَّلُ الْمُرَادُ بِهِ وَالتَّغْلِيلُ بِالْخَفَاءِ سَم . وَقِيلَ
الْمُرَادُ بِذَلِكَ رُكُوعُ الْمَسْبُوقِ إِذَا لَمْ يَطْمَئِنَّ يَقِينًا قَبْلَ رَفْعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِهِ أَهْ وَفِيهِ نَظَرٌ . □ فَوُدَّ : (مُطْلَقًا) أَيِ
وَلَوْ عَامِدًا عَالِمًا . □ فَوُدَّ : (فِيمَا إِذَا اقْتَدَى بِهِ الْخُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَجِبُ . □ فَوُدَّ : (سَبَقَهُ) أَيِ سَبَقَ الْإِمَامُ
مَأْمُومَهُ الْمَسْبُوقُ . □ فَوُدَّ : (كَأَنَّ قَامَ مِنْ سَجْدَتِهِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَيِ وَالنَّهَائِيَّةِ : وَلَوْ أَدْرَكَ
مَسْبُوقٌ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى مَعَ الْإِمَامِ فَأَخَذَتْ عَقِبَهَا لَمْ يَسْجُدِ الثَّانِيَةَ ؛ لِأَنَّهُ بِحَدِيثِ الْإِمَامِ صَارَ مُتَفَرِّدًا
فَهِ زِيَادَةُ مُحَضَّةٍ لِغَيْرِ مُتَابَعَةٍ فَيَبْطُلُ تَعَمُّدُهَا أَيِ مَعَ الْعِلْمِ بِمَنْعِهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ . كُرْدِيٌّ وَفِي سَمَ مَا يُوَافِقُهُ

□ فَوُدَّ : (لَا الَّتِي هِيَ سُنَّةٌ) عَطَفَ عَلَى الَّتِي هِيَ رُكْنٌ . □ فَوُدَّ : (كَرَفَعَ الْيَدَيْنِ) يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَكْثُرَ وَيَتَوَالَى .
□ فَوُدَّ : (بِأَنْ عَلِمَ الْخُ) تَفْسِيرٌ لِلْبَاقِي بَعْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ . □ فَوُدَّ : (لِأَجْلِ تَدَارُكِ) يُتَأَمَّلُ الْمُرَادُ بِهِ وَالتَّغْلِيلُ
بِالْخَفَاءِ . □ فَوُدَّ : (كَأَنَّ قَامَ مِنْ سَجْدَتِهِ الثَّانِيَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ : وَلَوْ أَدْرَكَ مَسْبُوقٌ السَّجْدَةَ الْأُولَى مَعَ
الْإِمَامِ فَأَخَذَتْ عَقِبَهَا لَمْ يَسْجُدِ الثَّانِيَةَ عَلَى الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّهُ بِحَدِيثِ الْإِمَامِ صَارَ مُتَفَرِّدًا فَهِ زِيَادَةُ مُحَضَّةٍ
لِغَيْرِ مُتَابَعَةٍ فَيَبْطُلُ تَعَمُّدُهَا أَيِ مَعَ الْعِلْمِ بِمَنْعِهَا فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ . □ فَوُدَّ : (كَأَنَّ قَامَ مِنْ سَجْدَتِهِ الثَّانِيَةِ) أَوْ
بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَهَا بَلْ هُوَ أَوْلَى مِنْ ذَلِكَ .

في الجلوس بينهما تابعه ولا يسجد لقوات المتابعة فيما فرغ منه الإمام وتُسَنُّ فيما إذا ركع قبله مثلاً مُتَعَمِّداً نَعَمْ لا يَضُرُّ تَعَمُّدُ مَجْلُوسِهِ قَلِيلاً بَأَنَّ كَانَ بِقَدْرِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وهو ما يَسَعُ ذِكْرَهُ وَدُونَ قَدْرِ التَّشَهُّدِ بَعْدَ هَوِيّهِ وَقَبْلَ سُجُودِهِ أَوْ عَقِبَ سُجُودِ تِلَاوَةِ أَوْ سَلَامِ إِمَامٍ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مَجْلُوسِهِ بِخِلَافِهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ مَثَلًا فَاتَهُ بِمُجَرَّدِهِ بَلْ بِمُجَرَّدِ خُرُوجِهِ عَنْ حُدِّ الْقِيَامِ فِي الْفَرَضِ تَبْطُلُ وَإِنْ لَمْ يَقُمْ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِهِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ سَجَدَ وَلَا يَضُرُّ انْحِنَاؤُهُ مِنْ قِيَامِ الْفَرَضِ وَإِنْ بَالَعَ فِيهِ لِقَتْلَ نَحْوِ حَيَّةٍ وَلَوْ سَجَدَ عَلَى شَيْءٍ كَخَشِيْنٍ أَوْ يَدِهِ فَانْتَقَلَ عَنْهُ لِغَيْرِهِ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مُخْتَارًا لَهُ فَالَّذِي يَنْجِيهِ تَرْجِيحُهُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمُ السَّابِقِ. وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنَّ بِطُلَانِ صَلَاتِهِ تَحَامَلَ بِثِقَلِ رَأْسِهِ أَمْ لَا لِوُجُودِ صُورَةِ سُجُودٍ فِي الْكُلِّ، وهو تَلَاَعُبٌ.....

عِبَارَتُهُ: قَوْلُهُ كَانَ قَامَ مِنْ سَجْدَتِهِ الْخُ، أَي أَوْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَهَا بَلْ هُوَ أَوَّلَى مِنْ ذَلِكَ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ تَأَخَّرَهُ عَنْهُ بِتَقْصِيرٍ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَتُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ: (أَوْ سَلَامِ إِمَامٍ) فِي الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (بَأَنَّ كَانَ) إِلَى (بَعْدَ هَوِيّهِ). ☐ قَوْلُهُ: (وَتُسَنُّ الْخُ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ تَجِبُ الْخُ. ☐ قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَي أَوْ سَجَدَ قَبْلَهُ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ عَقِبَ سُجُودِ تِلَاوَةِ الْخُ) هَذَا مُرَادٌ مِنْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ أَوْ بَعْدَ السُّجُودِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ سَلَامِ إِمَامِهِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مَجْلُوسِهِ) تَقَدَّمَ آخِرُ الْبَابِ السَّابِقِ عَنْ م ر أَنَّ الْمُتَعَمِّدَ الْبُطْلَانُ بِزِيَادَةِ هَذَا الْجُلُوسِ عَلَى قَدْرِ طَمَئِينَةِ الصَّلَاةِ سَم عَلَى حَاجِ اهـ ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَي تَعَمُّدِ الْجُلُوسِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يَضُرُّ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَوْ سَجَدَ فِي الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَائَةِ، وَزَادَ الثَّانِي وَلَا فَعْلُهُ الْكَثِيرَ لَوْ صَالَتْ عَلَيْهِ وَتَوَقَّفَ دَفْعُهَا عَلَيْهِ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (نَحْوِ حَيَّةٍ) كَالْعَقْرَبِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَانْتَقَلَ عَنْهُ الْخُ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْتَقِلْ بَلْ جَرَّ يَدَهُ حَتَّى وَصَلَتْ جَبْهَتُهُ لِلْأَرْضِ أَوْ انْتَقَلَ بِدُونِ رَفْعِ رَأْسِهِ لَمْ يَضُرَّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَظَاهِرٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ الضَّرَرِ بَيْنَ طَوْلِ زَمَنِ سُجُودِهِ عَلَى يَدِهِ قَبْلَ الْجَرِّ وَالْإِنْتِقَالِ وَبَيْنَ قُصْرِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا كَانَ بِقَدْرِ الْجُلُوسِ الْمُبْطِلِ قَبْلَ السُّجُودِ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَا يُوَافِقُ مَا اسْتَظْهَرْتَهُ أَوَّلًا سَم. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ قَوْلِهِمُ السَّابِقِ) أَي أَنْفًا فِي شَرْحِ إِنْ كَانَ مِنْ جَنْسِهَا. ☐ قَوْلُهُ: (أَمْ لَا) خِلَافًا لِلنَّهَائَةِ

☐ قَوْلُهُ: (فِي الْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ تَأَخَّرَهُ عَنْهُ بِتَقْصِيرٍ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ عَقِبَ سُجُودِ تِلَاوَةِ الْخُ) مُرَادٌ مِنْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ: أَوْ بَعْدَ السُّجُودِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ سَلَامِ إِمَامٍ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ مَجْلُوسِهِ) تَقَدَّمَ آخِرُ الْبَابِ السَّابِقِ عَنْ م ر أَنَّ الْمُتَعَمِّدَ الْبُطْلَانُ بِزِيَادَةِ هَذَا الْجُلُوسِ عَلَى قَدْرِ طَمَئِينَةِ الصَّلَاةِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَي تَعَمُّدِ الْجُلُوسِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَانْتَقَلَ عَنْهُ لِغَيْرِهِ الْخُ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَنْتَقِلْ بَلْ جَرَّ يَدَهُ حَتَّى وَصَلَتْ جَبْهَتُهُ لِلْأَرْضِ أَوْ انْتَقَلَ بِدُونِ رَفْعِ رَأْسِهِ لَمْ يَضُرَّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ وَظَاهِرٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ الضَّرَرِ بَيْنَ طَوْلِ زَمَنِ سُجُودِهِ عَلَى يَدِهِ قَبْلَ الْجَرِّ وَالْإِنْتِقَالِ وَبَيْنَ عَدَمِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذَا كَانَ بِقَدْرِ الْجُلُوسِ الْمُبْطِلِ قَبْلَ السُّجُودِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَا يُوَافِقُ مَا اسْتَظْهَرْتَهُ أَوَّلًا وَسَيَأْتِي. ☐ قَوْلُهُ: (تَحَامَلَ بِثِقَلِ رَأْسِهِ أَمْ لَا) فِي كَنْزِ الْأُسْتَاذِ الْبَكْرِيِّ مَا نَصَّهُ: وَلَوْ سَجَدَ عَلَى خَشِيْنٍ فَرَفَعَ رَأْسَهُ لَثَلَا يَنْجَرِحَ ثُمَّ سَجَدَ ثَانِيًا لَمْ تَبْطُلْ وَإِنْ تَحَامَلَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ تَكْرِيرُ السُّجُودِ، وَكَذَا لَوْ سَجَدَ عَلَى يَدِهِ ثُمَّ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْجَبْهَةَ عَلَى الْأَرْضِ.

وقول بعضهم لا تبطلُ بِسُجُودِهِ على يده لآنه كلاً سُجُودٍ فهو كما لو قَرَّبَ من الأرضِ ثُمَّ رَفَعَ رأسه قليلاً ثُمَّ سَجَدَ وذلك لا يضرُّ لآنه فَعَلَ خَفِيفٌ إِنَّمَا يَأْتِي على أَحَدِ احْتِمَالِي القاضي في المسألة أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَعْتَمِدَ على جِهَتِهِ بِثِقَلِ رَأْسِهِ وقد تَقَرَّرَ أَنَّ قولهم وإن لم يطمئنَّ يَرُدُّ هذا الاحتمالَ وَيُرْجِّحُ احتمالَه الآخرَ، وهو البُطْلَانُ مُطْلَقًا والقياسُ المذكورُ ليس في محله لوجودِ صورةِ سُجُودِهِ في مسألتنا بخلاف المُشَبَّه به وخَرَجَ بقولنا مُخْتَارًا ما لو أَصَابَ جِهَتَهُ نحوُ شَوْكَةٍ فَرَفَعَ فَإِنَّهُ لَا بُطْلَانَ بل يَلْزُمُهُ العودُ لوجودِ الصَّارِفِ كما عُرِفَ مِمَّا مَرَّ ولو هَوَى لِسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ فَلَهُ تَرْكُهُ والعودُ للقيامِ وَيَحْتَثُّ الإِسْتَوِيُّ أَنَّهُ لو نَسِيَ الرُّكُوعَ فَهَوَى لِيَسْجُدَ ثُمَّ تَذَكَّرَهُ فَعَادَ إِلَيْهِ سَجَدَ لِلشَّهْرِ إِنْ صَارَ لِلسُّجُودِ أَقْرَبَ.....

والمُعْنِي عِبَارَتُهُمَا: ولو سَجَدَ على خَشِينِ فَرَفَعَ رَأْسَهُ لَتَلَا تَنْجِرَحَ جِهَتُهُ ثم سَجَدَ ثَانِيًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ كَانَ قد تَحَامَلَ على الخَشِينِ بِثِقَلِ رَأْسِهِ في أَحَدِ احْتِمَالَيْنِ لِلْقَاضِي حُسْنٍ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ وَإِلَّا فَلَا تَبْطُلُ اهـ. □ فَوُدَّ: (وقول بعضهم إلخ) اعْتَمَدَ النَّهْيُ وَنَقَلَ سَمَ عَنْ الكَثَرِ اعْتِمَادُهُ. □ فَوُدَّ: (إنما يَأْتِي إلخ) في الحُصْرِ نَظَرٌ سَمَ. □ فَوُدَّ: (في المسألة) أَي مَسْأَلَةِ السَّجْدَةِ على الخَشِينِ. □ فَوُدَّ: (إنه يُشْتَرَطُ إلخ) اعْتَمَدَ النَّهْيُ والمُعْنِي كما مَرَّ أَيْضًا. □ فَوُدَّ: (يَرُدُّ هذا الإِحْتِمَالَ) في رَدِّهِ لَهُ نَظَرٌ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ تَحَقُّقُ الإِعْتِمَادِ المذكورِ بدونِ طُمَآنِينَةٍ ثم رَأَيْتُهُ في شَرْحِ العُبَابِ ذَكَرَ ما يوافقُ هذا النَّظَرَ سَمَ. □ فَوُدَّ: (لوجودِ صورةِ سُجُودٍ) قد يَدْفَعُهُ قَوْلُهُ أَي البَعْضُ: كلاً سُجُودٍ سَمَ. □ فَوُدَّ: (مِمَّا مَرَّ) أَي في الجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. □ فَوُدَّ: (فَرَفَعَ) أَي إِنْ كَانَ هذا الرَّفْعُ بَعْدَ سُجُودٍ مُجْزِيٍّ بِأَن تَحَامَلَ واطْمَأَنَّ فَقَدْ حَصَلَ السُّجُودُ وَوُجُوبُ العودِ حَيْثُ لَيْسَ لِتَحْصِيلِ السُّجُودِ بل لِتَحْصِيلِ الرَّفْعِ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ هذا الرَّفْعُ قَبْلَ سُجُودٍ مُجْزِيٍّ بِأَن رَفَعَ قَبْلَ التَّحَامُلِ أو الطُمَآنِينَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ الجَنْبَةِ مع التَّحَامُلِ والطُمَآنِينَةِ اهـ سَمَ بِحَذْفٍ. □ فَوُدَّ: (ولو هَوَى) إلى قَوْلِهِ: (وَيَحْتَثُّ) في النَّهْيِ والمُعْنِي. □ فَوُدَّ: (ولو هَوَى لِسَجْدَةٍ تِلَاوَةٍ) أَي حَتَّى وَصَلَ لِحَدِّ الرُّكُوعِ مُعْنِي وَنَهْيًا. □ فَوُدَّ: (والعودُ للقيامِ) بل عليه ذلك ثم يَرْكَعُ ثَانِيًا وَلَا يَقُومُ ما أَتَى بِهِ عن هَوَى الرُّكُوعِ ع ش.

وقوله: وَإِنْ تَحَامَلَ، أَي وَلَمْ يَطْمَئِنَّ وَإِلَّا حَصَلَ السُّجُودُ فَلَا يَعُودُ إِلَّا لِتَحْصِيلِ الرَّفْعِ الواجِبِ لِانْتِصَافِهِ بِقَصْدِ الْفِرَارِ عَنِ الْإِنْجِرَاجِ. وقوله: وكذا لو سَجَدَ على يده إلخ، قد عَلِمْتَ مُخَالَفَةَ الشَّارِحِ فِيهِ. □ فَوُدَّ: (إنما يَأْتِي) في الحُصْرِ نَظَرٌ وقوله أَنَّهُ يُشْتَرَطُ، اعْتَمَدَهُ م ر. □ فَوُدَّ: (يَرُدُّ هذا الإِحْتِمَالَ) في رَدِّهِ لَهُ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ تَحَقُّقُ الإِعْتِمَادِ المذكورِ بدونِ طُمَآنِينَةٍ ثم رَأَيْتُهُ في شَرْحِ العُبَابِ ذَكَرَ ما يوافقُ هذا النَّظَرَ فَقَالَ وَلِلْقَاضِي احْتِمَالَانِ فَيَمْنِ سَجَدَ على خَشِينِ فَرَفَعَ رَأْسَهُ ثم سَجَدَ ثَانِيًا وَيَتَّجِهَ مِنْهُمَا أَنَّهُ إِنْ تَحَامَلَ بِثِقَلِ رَأْسِهِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ زَادَ سُجُودًا غَيْرَ مُحْتَاجٍ إِلَيْهِ إِذْ يُمْكِنُهُ الزَّخْفُ بِجِهَتِهِ قَلِيلًا مِنْ غَيْرِ رَفْعِ رَأْسِهِ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ لَمْ يُمْكِنَهُ ذَلِكَ أَوْ رَفَعَ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ فَلَا بُطْلَانَ بل يَلْزُمُهُ العودُ حَيْثُ وَجَدَ صَارِفًا اهـ. □ فَوُدَّ: (لوجودِ إلخ) قد يَدْفَعُهُ قَوْلُهُ: كلاً سُجُودٍ. □ فَوُدَّ: (فَرَفَعَ) إِنْ كَانَ هذا الرَّفْعُ بَعْدَ سُجُودٍ مُجْزِيٍّ بِأَن تَحَامَلَ واطْمَأَنَّ

لأنه لو تعمَّده بطلت صلاته وظاهره أنه لا يضُرُّ تعمُّده لذلك حيث لم يصِرْ للسجود أقرب وإن بَلَغَ حدَّ الرُّكُوعِ وَوَجَّهَ بَأَن الرُّكُوعِ هنا واجِبُ المُصَلِّي وقد أوقَّعه في محله فلم يضُرُّ قصدُ غيره به ومَرَّ في مَبْحِثِ الرُّكُوعِ ما لم يعلم منه أنَّ هذا إنَّما يأتي على مُقَابِلِ ما في الرُّوضَةِ السابقِ اعْتِمَادُهُ وتوجيهه ثُمَّ بما يُعْلَمُ منه أنه لا نَظَرُ مع صَرْفه هَوِيَّ الرُّكُوعِ لِغَيْرِهِ إلى وَقُوعِهِ في محله وخَرَجَ بِفِعْلِ زِيَادَةِ قَوْلِي غير تكبيرة الإحرام والسلام. (والإِلا) يَكُنِ المَفْعُولُ من جِنْسِ أفعالها كضَرْبٍ ومَشْيٍ (فَتَبْطُلُ) الصلاةُ (بِكَثِيرِهِ) في غير صلاة شِدَّةِ الخوفِ ونَقْلِ السَّفَرِ وصِيَالٍ نحو حَيَّةٍ عليه كَأَنَّ حَرَكَ يَدِهِ أو رِجْلِهِ مَرَّاتٍ لِحَاجَةٍ وذلك لأنه يَقطَعُ نَظْمَهَا ولا تَدْعُو

فُود: (لأنه لو تعمَّده) لا يَخْفَى أَنَّ المُرَادَ هُنَا بِالتَّعَمُّدِ أَنَّ يَتَّعَمَّدَ الْإِنْيَانُ بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمُبْطَلُ فَقَوْلُهُ: وظاهره أنه لا يضُرُّ تعمُّده لذلك لا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا أَنَّ يَتَّعَمَّدَ الْإِنْيَانُ بِذَلِكَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ لَكِنَّ هَذَا لَا يُوَافِقُهُ قَوْلُهُ وَوَجَّهَ إِلَخَ، بَلْ ذَلِكَ التَّوْجِيهِ إِنَّمَا يُنَاسِبُ مَنْ قَصَدَ السُّجُودَ لِظَنِّهِ أَنَّهُ رَكَعَ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَزَكِّعْ فَلْيَحْزَرْ سَم. فُود: (إِنَّ هَذَا) أَي مَا بَحَثَهُ الْإِسْتَوِي. فُود: (عَلَى مُقَابِلِ مَا فِي الرُّوضَةِ) أَي فَعَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ إِذَا تَذَكَّرَ عَادَ إِلَى الْقِيَامِ؛ لِأَنَّ الْهَوِيَّ بِقَصْدِ السُّجُودِ لَا يَقُومُ مَقَامَ هَوِيَّ الرُّكُوعِ سَم وَع ش. فُود: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَبِثَلَاثَةِ أَغْضَاءٍ) فِي النِّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ: (أَوْ شَرَعَ فِيهَا). فُود: (زِيَادَةُ قَوْلِي إِلَخَ) أَي زِيَادَةُ رُكْنِ قَوْلِي إِلَخَ فَإِنَّهَا لَا تَضُرُّ عَلَى النَّصِّ كَمَا سَيَأْتِي فِي الْبَابِ الْآتِي مُغْنِي. فُود: (بِكَثِيرِهِ) أَي وَلَوْ سَهْوًا مُغْنِي. فُود: (وَصِيَالٍ نَحْوَ حَيَّةٍ) أَي تَوَقَّفَ دَفْعُهَا عَلَيْهِ م رَاه سَم. فُود: (كَانَ حَرَكَ إِلَخَ) أَي فِي صَلَاةِ شِدَّةِ الْخَوْفِ إِلَخَ، وَصِيَالٍ إِلَخَ، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ وَإِنْ كَثُرَ مُغْنِي. فُود: (وَذَلِكَ) أَي الْبُطْلَانُ بِالْكَثِيرِ الْمَذْكُورِ.

فَقَدْ حَصَلَ السُّجُودُ وَوُجُوبُ الْعُودِ حَيْثُ لَيْسَ لِتَخْصِيلِ السُّجُودِ بَلْ لِتَخْصِيلِ الرَّفْعِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ انْصَرَفَ عَنِ الْوَاجِبِ بِقَصْدِ الْفِرَارِ مِنْ أَذَى الشُّوْكَةِ وَإِنْ كَانَ هَذَا الرَّفْعُ قَبْلَ سُجُودٍ مُجْزِئٍ بِأَن رَفَعَ قَبْلَ التَّحَامُلِ أَوْ الطَّمَانِينَةِ فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَنْفَصِلُ عَنِ الْآخَرِ فَقَدْ تَوَجَّدَ الطَّمَانِينَةُ بِلَا تَحَامُلٍ وَالتَّحَامُلُ بِلَا طَّمَانِينَةٍ كَمَا أَنَّ السُّجُودَ بِمَعْنَى وَضْعِ الْجَنْبَةِ يَنْفَصِلُ عَنْهُمَا إِذْ يُمَكِّنُ حُصُولُهُ بَدَوْنَهُمَا كَانَ وَجُوبُ الْعُودِ حَيْثُ لِتَخْصِيلِ السُّجُودِ فَلَا بُدَّ مِنْ وَضْعِ الْجَنْبَةِ مَعَ التَّحَامُلِ وَالطَّمَانِينَةِ. فُود: (لأنه لو تعمَّده) لا يَخْفَى أَنَّ المُرَادَ هُنَا بِالتَّعَمُّدِ أَنَّ يَتَّعَمَّدَ الْإِنْيَانُ بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الْمُبْطَلُ، فَقَوْلُهُ: وظاهره أنه لا يضُرُّ تعمُّده لذلك، لا يُفْهَمُ مِنْهُ إِلَّا أَنَّ تَعَمُّدَ الْإِنْيَانِ بِذَلِكَ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ لَكِنَّ هَذَا لَا يُوَافِقُ قَوْلُهُ: وَوَجَّهَ إِلَخَ بَلْ ذَلِكَ التَّوْجِيهِ إِنَّمَا يُنَاسِبُ مَنْ قَصَدَ السُّجُودَ لِظَنِّهِ أَنَّهُ رَكَعَ ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَزَكِّعْ فَلْيَحْزَرْ. فُود: (عَلَى مُقَابِلِ مَا فِي الرُّوضَةِ) فَعَلَى مَا فِي الرُّوضَةِ إِذَا تَذَكَّرَ عَادَ إِلَى الْقِيَامِ؛ لِأَنَّ الْهَوِيَّ بِقَصْدِ السُّجُودِ لَا يَقُومُ مَقَامَ هَوِيَّ الرُّكُوعِ. فُود: (فَتَبْطُلُ بِكَثِيرِهِ) وَظَاهِرُ أَنَّهُ يَخْصُلُ الْبُطْلَانُ بِمُجَرَّدِ الشُّرُوعِ فِي الْفِعْلِ الْمُحَقَّقِ لِلْكَثْرَةِ كَتَحْرِيكِ الرَّجْلِ لِلْخُطْوَةِ الثَّالِثَةِ مَا لَمْ يَقْصِدِ الْكَثِيرَ ابْتِدَاءً فَتَبْطُلُ بِالشُّرُوعِ فِيهِ كَالشُّرُوعِ فِي الْخُطْوَةِ الْأُولَى مِنْ ثَلَاثِ خُطَوَاتٍ مُتَوَالِيَةٍ قَصَدَهَا ابْتِدَاءً. فُود: (نَحْوَ حَيَّةٍ) أَي تَوَقَّفَ دَفْعُهَا عَلَيْهِ م ر.

إليه حاجةٌ غالبيةٌ غالبًا (لا قليله) للأحاديث الصحيحة في ذلك «كحمله ﷺ أمانةً بنيت بنيتها زينب رضي الله تعالى عنهما عند قيامه ووضعها عند سجوده وخلعه نعليه وأمر بقتل الأسودين الحية والعقرب» وإنما أبطل قليل القول لأنه لا يتعسر الاحتراز عنه بخلاف الفعل فعني عنه عمًا لا يخل بالصلاة (والكثرة) والقلة يعرفان (بالعرف) المأخوذ مما ذكر. في الأحاديث ثم فصل العرف يذكر بعض الصور ليقاس به باقيها. فقال (فالمخطوتان) وإن اتسعتا حيث لا وثبة (أو الضربتان قليل) عرفًا لحديث خلع النعلين نعم لو قصد ثلاثًا متوالية ثم فعل واجدة أو شرع فيها بطلت كما يأتي (والثلاث كثير إن توالى) اتفاقًا وإن كانت بقدر خطوة معتبرة أو بثلاثة أعضاء كتحرريك يديه ورأسه معًا بخلاف ما إذا تفرقت بأن عُدَّ عرفًا انقطاع الثاني عن الأول

قول (سني): (لا قليله) أي إن لم يقصد به لعبًا أخذًا مما مرَّ ويستحب الفعل لقتل نحو عقرب ويكره لغير ذلك بلا حاجة. ولو فتح كتابًا وقهم ما فيه أو قرأ في مصحف وإن قلب أرواقه أحيانًا لم تبطل؛ لأن ذلك يسير أو غير متوالٍ لا يشعر بالإغراض نهايةً ومغني. □ قوله: (وخلعه نعليه) ووضعهما عن يساره نهايةً ومغني. □ قوله: (وأمره بقتل الأسودين) أي وكان قال خارج الصلاة: «اقتلوا الأسودين في صلاتكم» وليس المراد أنه قال ذلك، وهو يصلي ع ش. □ قوله: (يعرفان) الأولى التائيت. قول (سني): (بالعرف) فما يعدّه الناس قليلًا كنزع خف وتبس ثوب خفيف فغير ضارٍ نهايةً ومغني. □ قوله: (في الأحاديث) أي المارة آنفًا.

قول (سني): (أو الضربتان) أي المتوسطتان مغني. □ قوله: (نعم لو قصد إلخ) وقياسه البطلان بحرف واحد إذا أتى به على قصد إتيانه بحرفين نهايةً زاد المغني، وهو الظاهر اهـ واعتدله سم وع ش. □ قوله: (والثلاث) أي من ذلك أو من غيره نهايةً ومغني. □ قوله: (كتحريك يديه ورأسه معًا) ينبغي التنبيه لذلك عند رفع اليدين للتحرُّم أو الركوع أو الاعتدال فإن ظاهر هذا بطلان صلاته إذا حرك رأسه حينئذٍ ورأيت في فتاوى الشارح ما يصرح به وفيه من الحرج ما لا يخفى لكن اغتفر الجمال الرملي أي والخطيب توالي التصفيق والرفع في صلاة العيد وهذا يقتضي أن الحركة المطلوبة لا تعد في المبطل، ويُقِل عن أبي مخرمة ما يوافقه كُردّي. □ قوله: (بخلاف) إلى قوله: (وهو مختمل) في المغني والنهاية لإلا قوله وحد البغوي إلى ولو شك. □ قوله: (انقطاع الثاني) أي مثلاً و. □ قوله: (عن الأول) أي أو عن

□ قوله: (لا قليله) قال في الروض: والقليل مكروه لا في مندوب كقتل حية وعقرب اهـ. وقوله: والقليل، قال في شرحه: أي من الفعل الذي يبطل كثيره إذا تعمده بلا حاجة. □ قوله: (نعم لو قصد ثلاثًا متوالية إلخ) قال في شرح العباب: وتردد الزكشي فيما لو نطق بحرف غير مفهم ونوى التطق بأكثر قال إلا أن يفرق بأن الفعل أغلظ اهـ. والفرق أوجه اهـ ما في العباب. والأوجه عدم الفرق على أنه قد يرد على إطلاق دغوى أن الفعل أغلظ أن التطق أضيق في هذا الباب من وجه بدليل البطلان بتعمد قليله دون قليل الفعل فإن تعمّد الحزقين مبطل دون تعمّد الفعلين فليُتأمل.

وَحَدُّ الْبَغْوِيِّ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا قَدْرُ رَكْعَةٍ غَرِيبٌ ضَعِيفٌ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَلَوْ شَكَ فِي فِعْلٍ أَقْلِيلٌ هُوَ أَوْ كَثِيرٌ فَكَالْقَلِيلِ وَالْخُطْوَةُ يَفْتَحُ الْخَاءُ الْمَرْءَ وَبِضْمُهَا مَا بَيْنَ الْقَدَمَيْنِ وَقَضِيَّةُ تَفْسِيرِ الْفَتْحِ الْأَشْهُرُ هُنَا بِالْمَرْءِ وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الثَّانِي لَيْسَ مُرَادًا هُنَا حُصُولُهَا بِمَجْرَدِ نَقْلِ الرَّجْلِ لِأَمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ فَإِذَا نَقَلَ الْآخَرَى حُسِبَتْ أُخْرَى وَهَكَذَا، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ وَإِنْ جَرِيتْ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ وَغَيْرِهِ عَلَى خِلَافِهِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ جَعْلُهُمْ حَرَكَةَ الْيَدَيْنِ عَلَى التَّعَاقُبِ أَوِ الْمَعِيَّةِ مَرَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فَكَذَا الرِّجَالَانِ.

(وَتَبْطُلُ بِالْوُثْبَةِ الْفَاحِشَةُ) لِمُنَافَاتِهَا لِلصَّلَاةِ لِأَنَّ فِيهَا انْحِنَاءَ بِكُلِّ الْبَدَنِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ لَنَا وَثْبَةً غَيْرَ فَاحِشَةٍ وَهِيَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ الْانْحِنَاءُ فَلَا تَضُرُّ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ الْمُتَنُ.....

الثَّالِثُ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (الْأَشْهُرُ) أَيِ الْفَتْحِ. □ قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُمْ إِنَّ الثَّانِي) أَيِ وَقَضِيَّةِ قَوْلِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْخُطْوَةَ بِضَمِّ الْخَاءِ. □ قَوْلُهُ: (حُصُولُهَا الْإِنْحِ) خَبَرٌ وَقَضِيَّةُ الْإِنْحِ وَالضَّمِيرُ لِلْخُطْوَةِ يَفْتَحُ الْخَاءَ. □ قَوْلُهُ: (فَإِذَا نَقَلَ الْآخَرَى الْإِنْحِ) أَيِ سَوَاءً سَاوَى بِهَا الْأَوَّلَى أَوْ قَدَّمَهَا عَلَيْهَا أَمْ أَخَّرَهَا عَنْهَا إِذَا الْمُعْتَبَرُ تَعَدُّ الْفِعْلِ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (بِمَجْرَدِ نَقْلِ الرَّجْلِ الْإِنْحِ) وَيَتَّبِعِي فِيمَا لَوْ رَفَعَ رِجْلَهُ لِجِهَةِ الْعُلُومِ لِجِهَةِ السُّفْلِ أَنَّ يُعَدُّ ذَلِكَ خُطْوَتَيْنِ مَرَّةً سَم. أَقُولُ: وَفِي عَشْرٍ مَرَّةٍ خِلَافُهُ وَفِي التَّجْرِيمِ مِمَّا بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ مَا فِي سَمِ عَنِ الْحَلْبِيِّ مَا نَصَّهُ: وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ ذَلِكَ خُطْوَةٌ وَاحِدَةٌ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الزِّيَادِيِّ وَصَرَّحَ بِهِ عَشْرٌ وَقَرَّرَهُ الْحِفْنِيُّ أَهْوَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُحْتَمَلٌ) اِعْتَمَدَهُ النَّهَآيَةُ وَالْمُعْنَى وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى خِلَافِهِ) أَيِ أَنَّ الْمَجْمُوعَ خُطْوَةٌ وَاحِدَةٌ. □ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ إِنَّ نَقَلَ الْآخَرَى خُطْوَةً ثَانِيَةً.

قَوْلُ (السِّي): (بِالْوُثْبَةِ الْفَاحِشَةِ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِأَنَّ حَرَكَةَ جَمِيعِ الْبَدَنِ كَالْوُثْبَةِ الْفَاحِشَةِ فَتَبْطُلُ بِهَا سَمٌ عَلَى حَجٍّ. وَلَيْسَ مِنْ حَرَكَةِ جَمِيعِ الْبَدَنِ مَا لَوْ مَسَى خُطْوَتَيْنِ عَشْرًا. عِبَارَةٌ شَيْخُنَا، وَكَذَا تَحْرِيكُ كُلِّ الْبَدَنِ أَوْ مُعْظَمِهِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ قَدَمَيْهِ أَهْوَاعْتَمَدَهُ. وَيُعْلَمُ بِذَلِكَ أَنَّ الْمُرَادَ تَحْرِيكَ الْكُلِّ أَوْ الْمُعْظَمِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْإِنْحِ) أَيِ بِالتَّقْيِيدِ بِالْفَاحِشَةِ أَوْ بِالتَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ الْأَقْرَبُ. □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا الْإِنْحِ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ شَامِلَةٌ لِمَا مَعَهَا اِرْتِفَاعٌ عَنِ الْأَرْضِ فِي الْهَوَاءِ نَحْوُ خَمْسَةِ أَذْرُعٍ وَعَدَمُ الْبُطْلَانِ فِي ذَلِكَ بَعِيدٌ فَيَتَّبِعُهُ عَدَمُ تَوَقُّفِ الْبُطْلَانِ عَلَى الْإِنْجِنَاءِ الْمَذْكُورِ وَعَلَى هَذَا فَلَوْ حَمَلَهُ إِنْسَانٌ بَغِيرِ إِذْنِهِ وَرَفَعَهُ عَنِ الْأَرْضِ فَالْأَقْرَبُ عَدَمُ ضَرَرِ ذَلِكَ وَإِنْ زَادَ الِارْتِفَاعُ سَم. عِبَارَةٌ عَشْرٌ: قَالَ مَرَّةً فِي فِتَاوَاهِ

□ قَوْلُهُ: (بِمَجْرَدِ نَقْلِ الرَّجْلِ لِأَمَامٍ أَوْ غَيْرِهِ) يَتَّبِعِي فِيمَا لَوْ رَفَعَ رِجْلَهُ لِجِهَةِ الْعُلُومِ ثُمَّ لِجِهَةِ السُّفْلِ أَنَّ يُعَدُّ ذَلِكَ خُطْوَتَيْنِ مَرَّةً. □ قَوْلُهُ: (بِالْوُثْبَةِ الْفَاحِشَةِ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَنَّ حَرَكَةَ جَمِيعِ الْبَدَنِ كَالْوُثْبَةِ الْفَاحِشَةِ فَتَبْطُلُ بِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ) أَيِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ لَا يَخْفَى أَنَّ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا ذَلِكَ شَامِلَةٌ لِمَا مَعَهَا اِرْتِفَاعٌ عَنِ الْأَرْضِ فِي الْهَوَاءِ نَحْوُ خَمْسَةِ أَوْ عَشْرَةِ أَذْرُعٍ وَعَدَمُ الْبُطْلَانِ فِي ذَلِكَ بَعِيدٌ فَيَتَّبِعُهُ عَدَمُ تَوَقُّفِ الْبُطْلَانِ عَلَى الْإِنْجِنَاءِ الْمَذْكُورِ وَعَلَى هَذَا فَلَوْ حَمَلَهُ إِنْسَانٌ بَغِيرِ إِذْنِهِ وَرَفَعَهُ عَنِ الْأَرْضِ فَهَلْ يَضُرُّ ذَلِكَ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَلَا يَتَّبِعُهُ عَدَمُ الضَّرَرِ وَإِنْ زَادَ الِارْتِفَاعُ.

لكن قال غير واحد إنها لا تكون إلا فاحشة وإنها مبطلَةٌ مطلقاً وألحق بها نحوها كالضربة المفرطة. (لا) الفعل المُلْحَق بالقليل نحو (الحركات الخفيفة المتوالية كتحريك أصابعه) مع قرار كفه (في سبحة أو حَك في الأصح) ومثلها تحريك نحو جفنه أو شفته أو لسانه أو ذكره أو أذنه على الأوجه من اضطراب في ذلك لأنها تابعة لِمَحَالِّهَا المُسْتَوْرَةِ كالأصابع فيما ذَكَرَ ولذلك بحث أن حركة اللسان إن كانت مع تحويله عن محله أبطل ثلاث منها، وهو مُحْتَمَلٌ أمّا إذا

وليس من الوثبة ما لو حمله إنسان فلا تبطل صلاته بذلك اهـ. وظاهره وإن طال حمله، وهو ظاهر حيث استمرت الشروط من الاستقبال وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعلق بحبل فتبطل صلاته بذلك (فرغ): فعل مبطلٌ كوثبة قبل تمام تكبيرة الإحرام يتبعني البطلان بناء على الأصح أنه بتمام التكبيرة يتبين أنه دخل في الصلاة من أول التكبيرة وفاقال (م ر) اهـ. ٥ قوله: (لكن قال غير واحد إلخ) جرى عليه النهاية والمغني. ٥ قوله: (مطلقاً) أي وجد فيها انحنا بكل البدن أو لا. ٥ قوله: (والحق) إلى قوله ويؤخذ في المغني إلا قوله أو أذنه إلى أما إذا وإلى قوله وأما إلقاؤها في النهاية إلا ما ذكر. ٥ قوله: (لا) الفعل المُلْحَق بالقليل إلخ) كفته خلاف الأولى شَرَحَ بأفضل ونقل سم عن الأسنى ما يوافقه وأقره، وهو قضية صنيع النهاية والمغني قال الكزدي، وهو مراد من عبر بالكراهة اهـ. وقال ع ش بعد ذكر كلام سم المذكور والكراهة هي القياس خروجاً من خلاف مقابل الأصح اهـ. ٥ قوله: (نحو الحركات إلخ) ولو نهق نهيق الجمار أو سهل كالفرس أو حاكى شيئاً من الحيوان [أو] من الطير ولم يظهر من ذلك حرفٌ مفهمٌ أو حرفان لم تبطل ولا بطلت أفتى به البلقيني، وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بما فعله لعباً أخذاً مما مر نهاية واعتمده شيخنا وقال ع ش قوله م ر أفتى به البلقيني لا يخفى إشكال ما أفتى به بالنسبة لصوت طال واشتد ارتفاعه واغوجاه فانه يحتمل البطلان حينئذ سم على حج اهـ أقول الإشكال قوي واحتمال البطلان هو الظاهر لظهور منافاة الصوت المذكور للصلاة كالوثبة والضربة المفرطة. ٥ قوله: (ومثلها) أي مثل الأصابع أي تحريكها على حذف المضاف ويمكن رجوع الضمير للتحريك واكتسب الجمعية من المضاف إليه. ٥ قوله: (تحريك نحو جفنه إلخ) أي ونحو حل وعقيد وإن لم يكن لغرض نهاية ومغني. ٥ قوله: (أو لسانه) عبارة النهاية ولا بإخراج لسانه كذلك خلافاً للبلقيني؛ لأنه فعلٌ خفيف اهـ. ٥ قوله: (ولذلك) أي التعليل وبه يندفع قول البصري لتمامل ترتبه على ما قبله اهـ. ٥ قوله: (بحث إلخ) تقدم خلافه عن النهاية وفي الكزدي على شرح بأفضل قوله واللسان ظاهر

٥ قوله: (نحو الحركات الخفيفة إلخ) قال في الرّوض: والأولى تركه أي ترك ما ذكر من الفعلات الخفيفة. قال في شرحه: قال في المجموع، ولا يقال مكروه لكن جزم في التحقيق بكراهيته، وهو غريب اهـ. ولو نهق نهيق الجمار أو سهل كالفرس أو حاكى شيئاً من الحيوان أو من الطير ولم يظهر من ذلك حرفٌ مفهمٌ أو حرفان لم تبطل، وإلا بطلت أفتى به البلقيني، وهو ظاهر ومحل جميع ذلك ما لم يقصد بما فعله لعباً أخذاً مما مر م ر.

حَرَكَهَا مَعَ الْكَفِّ ثَلَاثًا مُتَوَالِيَةً فَإِنَّهَا مُبْطِلَةٌ إِلَّا لِنَحْوِ حِكْمَةٍ لَا يَصِيرُ مَعَهَا عَلَى عَدَمِهِ بَأْنُ يَحْضُلُ لَهُ مَا لَا يُطَاقُ الصَّبْرُ عَلَيْهِ عَادَةً وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مِنْ ابْتِلَائِي بِحَرَكَةٍ اضْطِرَّارِيَّةٍ يَنْشَأُ عَنْهَا عَمَلٌ كَثِيرٌ سُوِّمَ فِيهِ وَمَرٌّ فِيمَنْ ابْتُلِيَ بِشَعَالٍ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ وَذَهَابُ الْبَيْدِ وَعَوْدُهَا أَيْ عَلَى التَّوَالِي كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَكَذَا رَفْعُهَا ثُمَّ وَضْعُهَا لَكِنْ عَلَى مَحَلِّ الْحَكِّ وَمِنَ الْقَلِيلِ قَتْلُهُ لِنَحْوِ قَمَلَةٍ لَمْ يَحْمِلْ جِلْدَهَا وَلَا مَسَّهُ وَهِيَ مَيِّتَةٌ وَإِنْ أَصَابَهُ قَلِيلٌ مِنْ دِمِهَا وَيَحْرُمُ رَمِيْهَا فِي الْمَسْجِدِ مَيِّتَةً وَقَتْلُهَا فِي أَرْضِهِ وَإِنْ قُلَّ دَمُهَا لِأَنَّ فِيهِ قَصْدَهُ بِالْمُسْتَقْدَرِ وَأَمَّا إِنْقَاؤُهَا أَوْ دَفْنُهَا فِيهِ حَيَّةٌ فَظَاهِرٌ فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ جِلْدَهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا جَاءَ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَمُجَاهِدٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْقُلُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَيَدْفِنُونَ الْقَمَلَ فِي حِصَاةٍ وَظَاهِرٌ كَلَامِ الْجَوَاهِرِ تَحْرِيمُهُ بِهِ صَرَّحَ ابْنُ يُونُسَ وَيُؤَيِّدُهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ الْقَمَلَ فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَضْرِبْهَا فِي ثَوْبِهِ حَتَّى

إِطْلَاقِهِ كَفَتَحَ الْجَوَادِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ أَيْ فِي عَدَمِ الْبُطْلَانِ بَيْنَ أَنْ يُخْرِجَهُ إِلَى خَارِجِ الْفَمِ أَوْ يُحَرِّكَهُ فِي دَاخِلِهِ وَاعْتَمَدَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَوَلَدَهُ وَمَالُ الشَّارِحِ فِي الْإِيْعَابِ إِلَى الْبُطْلَانِ فِي الْأَوَّلِ، وَأَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ بَأْنِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ إِنْ حَرَّكَهُ بِلَا تَحْوِيلٍ لَمْ تَبْطُلْ أَه. وَقَوْلُهُ فِي الْإِيْعَابِ إِنْخِ أَيْ وَالتَّخْفَةُ. ه. قَوْلُهُ: (سُوِّمَ فِيهِ) أَيْ حَبِثَ لَمْ يَخُلْ مِنْهُ زَمَنٌ يَسَعُ الصَّلَاةَ قِيَاسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي السَّعَالِ ع ش وَسَم. ه. قَوْلُهُ: (وَمَرٌّ إِنْخِ) وَيُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّ مَا ذَكَرَ فِي نَحْوِ الْحِكْمَةِ مَا إِذَا لَمْ تَخْتَصَّ بِبَعْضِ الْوَقْتِ وَإِلَّا انْتَهَزَ الْخُلُوءَ سَمِ وَع ش. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى مَحَلِّ الْحَكِّ) ظَاهِرٌ صَنِيعِهِ أَنَّ هَذَا الْقَيْدَ خَاصٌّ بِمَا بَعْدُ، وَكَذَا وَعَلَيْهِ فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ فَلْيُتَأَمَّلْ بِصُرِّي. ه. قَوْلُهُ: (وَمِنَ الْقَلِيلِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَحْرُمُ) فِي الْمُخْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا مَسَّهُ. ه. قَوْلُهُ: (لِنَحْوِ قَمَلَةٍ) وَمِنَ النَّحْوِ الْبُرْغُوثُ. ه. قَوْلُهُ: (قَلِيلٌ مِنْ دِمِهَا) يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مِنْ بَيَانِيَّةٍ لَا تَبْعِيضِيَّةٍ إِذْ دَمُهَا كُلُّهَا قَلِيلٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي أَقُولُ وَيُعْنِي عَنْ ذَلِكَ حَمْلُ الْقَمَلَةِ عَلَى الْجَنَسِ الصَّادِقِ بِالْكَثِيرِ. ه. قَوْلُهُ: (تَحْرِيمُهُ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ عِبَارَتُهُ وَيَحْرُمُ إِنْقَاءُ نَحْوِ قَمَلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ وَإِنْ كَانَتْ حَيَّةً وَلَا يَحْرُمُ إِنْقَاؤُهَا خَارِجَهُ أَه. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر وَيَحْرُمُ إِنْقَاءُ نَحْوِ قَمَلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ تُرَابِيًّا وَمِنَ النَّحْوِ الْبُرْغُوثُ وَالْبَقُّ وَشِمْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ مُشْتَوًى مِنَ الْمَسْجِدِ فَيَحْرُمُ عَلَى مَنْ وَصَلَ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ هَوَامِّ الْمَسْجِدِ إِعَادَتُهُ إِلَيْهِ. وَقَوْلُهُ م ر وَإِنْ كَانَتْ حَيَّةً أَيْ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَمُوتَ فِيهِ أَوْ تُؤْذِي مَنْ بِهِ بِخِلَافِ إِنْقَائِهَا خَارِجَهُ بِلَا أَدَى لِعِيرِهَا، وَمِثْلُ إِنْقَائِهَا مَا لَوْ وَضَعَهَا فِي نَعْلِهِ مَثَلًا وَقَدْ عَلِمَ خُرُوجَهَا مِنْهُ

ه. قَوْلُهُ: (إِلَّا لِنَحْوِ حِكْمَةِ إِنْخِ) قَدْ يُشْكِلُ هَذَا الْمَقْرُوضُ مَعَ الْكَثْرَةِ وَالتَّوَالِي بِالْبُطْلَانِ فِي سَعَالِ الْمَغْلُوبِ إِذَا كَثُرَ وَتَوَالَى كَمَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْفِعْلُ أَوْسَعُ مِنَ اللَّفْظِ أَوْ يُقَالَ إِنَّمَا تَنْظِيرُ مَا هُنَا الْمُبْتَلَى بِالسَّعَالِ الْمَارِّ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُهُ، وَقَدْ مَنَّا هُنَاكَ اسْتِواءَ مَا هُنَا وَمَا هُنَاكَ فِي أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهُ حَالٌ يَخْلُو مِنْهَا عَنْ ذَلِكَ تَسَعُ الصَّلَاةَ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ أَنَّهُ يَنْبَغِي وَجُوبُ انْتِظَارِهَا. ه. قَوْلُهُ: (وَمَرٌّ إِنْخِ) يُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّ الْمُسَامَحَةِ إِذَا اسْتَعْرَفَتِ الْوَقْتِ وَإِلَّا انْتَهَزَ زَمَنَ الْخُلُوءِ عَنْهَا وَأَنَّ مَحَلَّ مَا ذَكَرَ فِي نَحْوِ الْحِكْمَةِ مَا إِذَا

يُخْرِجُ مِنَ الْمَسْجِدِ» وَالْأَوَّلُ أَوْجَهٌ مَدْرَكًا لِأَنَّهُ مَوْتَهَا فِيهِ وَإِذَا هِيَ غَيْرُ مُتَيَقِّنٍ بَلْ وَلَا غَالِبٍ وَلَا يُقَالُ رَمِيَهَا فِيهِ تَعْدِيبٌ لَهَا لِأَنَّهَا تَعِيشُ بِالثَّرَابِ مَعَ أَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً كَدَفْنِهَا وَهِيَ الْأَمْنُ مِنْ تَوَقُّعِ إِذَائِهَا لَوْ تَرَكْتَ بَلَا رَمِيٍّ أَوْ بَلَا دَفْنٍ.

(وَسَهْوُ الْفِعْلِ) أَوْ الْجَهْلُ بِحُرْمَتِهِ وَإِنْ غُذِرَ بِهِ (كَعَمْدِهِ) وَعَلَيْهِ (فِي الْأَصَحِّ) فَيُبْطِلُ مَعَ الْكَثْرَةِ أَوْ الْفَحْشِ لِنُدْرَتِهِ فِيهَا وَلِقَطْعِهِ النِّظَمَ بِخِلَافِ الْقَوْلِ وَمِنْ ثَمَّ فَرَّقَ بَيْنَ سَهْوِهِ وَعَمْدِهِ وَمَشِيئِهِ وَالْفِعْلُ فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ يَحْتَمِلُ التَّوَالِيَّ وَعَدَمَهُ فِيهِ وَاقِعَةٌ حَالٍ فَعَلِيَّةٌ.....

إِلَى الْمَسْجِدِ ش. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلُ) أَيِ الْجُلِّ. □ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُتَيَقِّنٍ) فِيهِ أَنَّ إِنْقَاءَهَا فِيهِ مَطْلَةٌ مَوْتَهَا فِيهِ مَرَاهِمٌ. □ قَوْلُهُ: (بَلْ وَلَا غَالِبٍ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ غَلَبَ إِذَاؤُهَا حَرَمَ إِنْقَاؤُهَا، وَهُوَ مُتَجَهٌّ خِلَافًا لِمَا صَمَّمَ عَلَيْهِ مَرَّاتٌ لَا يَحْرُمُ إِلَّا إِذَا قَصَدَ إِذَاءُ الْغَيْرِ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي التَّحْرِيمِ تَعَمُّدُ الْفِعْلِ الْمُؤْذِي مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُؤْذٍ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِذَاءَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي التَّصَرُّفِ فِي نَحْوِ الشَّارِعِ بِحَفْرِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَقْبَلُوا حُرْمَةَ التَّصَرُّفِ الْمُضِرِّ بِقَصْدِ الْإِضْرَارِ سَم. وَقَوْلُهُ: لَمَّا صَمَّمَ عَلَيْهِ مَرَّاتٍ فِي غَيْرِ النِّهَايَةِ لَمَّا تَقَدَّمَ عَنْهُ أَنْفَاءٌ مِنَ الْإِطْلَاقِ الْمَوَافِقِ لَمَّا رَجَحَهُ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ الْأَمْنُ مِنْ تَوَقُّعِ إِذَائِهَا إِنْخ) فِيهِ أَنَّ الزَّمَنِيَّ فِي الْمَسْجِدِ مَطْلَةٌ إِذَائِهَا مِنْ بِلَا تَقَدَّمَ عَنْ ش. قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (وَسَهْوُ الْفِعْلِ) أَيِ الْمُبْطِلِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ الْجَهْلُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى.

قَوْلُهُ (سَيِّئٌ): (فِي الْأَصَحِّ) وَالثَّانِي وَاخْتَارَهُ فِي التَّحْقِيقِ أَنَّهُ كَعَمْدٍ قَلِيلِهِ وَاخْتَارَهُ السُّبُكِّيُّ وَغَيْرُهُ نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (لِنُدْرَتِهِ) أَيِ السَّهْوِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْقَوْلِ إِنْخ) فِيهِ أَنَّ كَثِيرَ الْقَوْلِ مُبْطِلٌ مَعَ السَّهْوِ وَالْجَهْلِ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ كَثِيرُ الْقَوْلِ الْمُبْطِلِ مُطْلَقًا غَيْرُ كَثِيرِ الْفِعْلِ الْمُبْطِلِ كَذَلِكَ سَم. □ قَوْلُهُ: (فَهِيَ وَاقِعَةٌ حَالٍ فَعَلِيَّةٌ) أَيِ وَالْإِحْتِمَالُ يُبْطِلُهَا ش وَبِعِبَارَةِ الرَّشِيدِيِّ قَضَيْتُهُ أَنَّ التَّوَالِيَّ مُبْطِلٌ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، وَهُوَ خِلَافُ صَرِيحِ كَلَامِهِمْ فَإِنَّهُمْ نَصَّوْا عَلَى أَنَّ مَنْ تَيَقَّنَ بَعْدَ سَلَامِهِ تَرَكَ شَيْءًا مِنَ الصَّلَاةِ يَعُودُ إِلَيْهَا وَيَفْعَلُهُ مَا لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ وَإِنْ تَكَلَّمَ بَعْدَ السَّلَامِ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ فَقَوْلُهُمْ

لَمْ يَخْتَصَّ بِبَعْضِ الْوَقْتِ وَلَا انْتَهَرَ الْخُلُوءَ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مَوْتَهَا فِيهِ إِنْخ) إِنْقَاؤُهَا فِيهِ مَطْلَةٌ مَوْتَهَا مَر. □ قَوْلُهُ: (بَلْ وَلَا غَالِبٍ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَوْ غَلَبَ إِذَاؤُهَا حَرَمَ إِنْقَاؤُهَا، وَهُوَ مُتَجَهٌّ خِلَافًا لِمَا صَمَّمَ عَلَيْهِ مَرَّاتٌ لَا يَحْرُمُ إِلَّا إِذَا قَصَدَ إِذَاءُ الْغَيْرِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي فِي التَّحْرِيمِ تَعَمُّدُ الْفِعْلِ الْمُؤْذِي مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مُؤْذٍ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِذَاءَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي التَّصَرُّفِ فِي نَحْوِ الشَّارِعِ بِحَفْرِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُمْ لَمْ يَقْبَلُوا حُرْمَةَ التَّصَرُّفِ الْمُضِرِّ بِقَصْدِ الْإِضْرَارِ وَفِي الْعُبَابِ فِي أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ كَالرُّوضِ وَغَيْرِهِ وَيُبَاحُ التَّوَمُّ وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ فِيهَا إِنْ لَمْ يَتَأَذَّ بِهِ أَحَدٌ، وَكَذَا الْوُضُوءُ أَهْ وَقَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَتَأَذَّ بِهِ أَحَدٌ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَإِلَّا حَرَّمَ وَقَوْلُهُ، وَكَذَا الْوُضُوءُ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِهِ أَمَّا مَعَ التَّأَذِّي بِهِ فَيَحْرُمُ كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ أَهْ وَلَمْ يَقْبَلْ أَحَدُ الْحُرْمَةِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَنَحْوِهَا بِقَصْدِ الْإِذَاءِ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْقَوْلِ) فِيهِ أَنَّ كَثِيرَ الْقَوْلِ مُبْطِلٌ مَعَ السَّهْوِ وَالْجَهْلِ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ فَلْيَتَأَمَّلْ إِلَّا أَنَّ يُقَالُ كَثِيرُ الْقَوْلِ الْمُبْطِلِ

(وَبَطُلَ بَقِيلٍ الْأَكْلِ) أَيِ الْمَأْكُولِ أَيِ يُوْضُوْلُهُ لِلْجَوْفِ وَلَوْ مَعَ إِكْرَاهٍ لِشِدَّةِ مُنَافَاتِهِ لَهَا مَعَ نُدْرَتِهِ أَمَّا الْمَضْعُ نَفْسُهُ فَلَا يُبْطِلُ قَلِيلُهُ كِبَرِيَّةَ الْأَفْعَالِ.

(تَنْبِيْهٌ) مُقْتَضَى تَفْسِيرِ الْأَكْلِ بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَضُمُّ الهمزة فَلْيَتَنَبَّهْ لَهُ. (قُلْتُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا) لِلصَّلَاةِ (أَوْ جَاهِلًا تَحْرِيمَهُ) فِيهَا وَعُذِرَ بِمَا مَرَّ فَلَا يُبْطِلُ قَطْعًا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بِخِلَافِ كَثِيرِهِ عُرْفًا كَثِيرِ الْفِعْلِ وَإِنَّمَا لَمْ يُبْطِلِ الصَّوْمَ لِأَنَّهُ لَا هَيْئَةً تُذَكِّرُ ثُمَّ بِخِلَافِهِ هُنَا فَكَانَ التَّقْصِيرُ هُنَا أَتَمًّا وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ يَسِيرَ الْمَأْكُولِ يَضُرُّ تَعَمُّدُهُ لَا نَحْوَ نِسْيَانِهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فِعْلٌ قَلِيلٌ أَوْ لَا (فَلَوْ كَانَ بِفَمِهِ سُكْرَةٌ) فَذَابَتْ (فَبَلَعَ) بِكَسْرِ اللَّامِ (ذَوْبُهَا) أَوْ أَمَكْنَتْهُ مَجْهُ. فَقَصَّرَ فِي تَرْكِهِ كَمَا لَوْ

أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ صَادِقٌ بِمَا إِذَا كَانَ بِفِعْلِ كَثِيرٍ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ بَلِ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ لَا يَتَأْتِي بِدُونِ ذَلِكَ خُصُوصًا وَلَمْ يَقَيِّدُوا ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانَ بِقُرْبِ بَابِ الْمَسْجِدِ فَلْيُرَاجَعْ وَلْيُحَرَّرْ أَه. عِبَارَةُ التَّخْفَةِ فِي مَسْأَلَةِ تَيَقُّنِ تَرْكِ شَيْءٍ بَعْدَ سَلَامِهِ وَإِنْ مَشَى قَلِيلًا أَه. وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بِأَفْضَلٍ فِيهَا قَوْلُهُ إِنْ قَصَرَ زَمَنُهُ قَالَ الْخَطِيبُ فِي شَرْحِ التَّنْبِيْهِ: وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَه. قَالَ فِي الْإِعْيَابِ: أَيِ مِنْ غَيْرِ فِعْلِ كَثِيرٍ مُتَوَالٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَه. وَكُلُّ مِنْهُمَا صَرِيحٌ فِي عَدَمِ اغْتِفَارِ الْفِعْلِ الْكَثِيرِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُ (سَيِّ): (بَقِيلِ الْأَكْلِ) أَيِ عُرْفًا وَلَا يَقَيِّدُ بِنَحْوِ السَّنْسِمَةِ وَمِثْلِهِ مَا لَوْ وَصَلَ مُفْطِرٌ جَوْفَهُ كَبَاطِنِ أَذُنٍ وَإِنْ قَلَّ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (أَيِ الْمَأْكُولِ) أَيِ وَالْمَشْرُوبِ وَلَوْ مِنَ الرِّيقِ الْمُخْتَلِطِ بِغَيْرِهِ شَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (لِلصَّلَاةِ) إِلَى قَوْلِ الْمَنِّ: (ذَوْبُهَا) فِي الْمَغْنِيِّ إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النَّهَآيَةِ. □ قَوْلُهُ: (بِمَا مَرَّ) أَيِ بِقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ بَعْدِهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فَلَا تَبْطُلُ الْإِنِّ) أَيِ بِقَلِيلِهِ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ كَثِيرِهِ الْإِنِّ) أَيِ وَلَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا نِهَآيَةً. زَادَ الْمَغْنِيُّ وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ: وَلَوْ مُفَرَّقًا أَه. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا هَيْئَةَ الْإِنِّ) هَذَا إِنَّمَا يَضْلُحُ فَرْقًا لِلنَّاسِيِ دُونَ الْجَاهِلِ وَالْفَرْقُ الصَّالِحُ لِذَلِكَ أَنَّ الصَّلَاةَ ذَاتُ أَفْعَالٍ مَنْظُومَةٍ وَالْفِعْلُ الْكَثِيرُ يَقْطَعُ نَظْمَهَا بِخِلَافِ الصَّوْمِ فَإِنَّهُ كَفَّ مُغْنِي وَشَيْخُنَا. □ قَوْلُهُ: (لَا نَحْوُ نِسْيَانِهِ) أَدْخَلَ بِالتَّخْوِ الْجَهْلُ. □ قَوْلُهُ: (بِكَسْرِ اللَّامِ) وَحُكِيَ فَتَحُهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (أَوْ أَمَكْنَتْهُ الْإِنِّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: فَبَلَعَ الْإِنِّ، وَضَمِيرُ (مَجْهُ) لِذَوْبِهَا. □ قَوْلُهُ: (أَوْ أَمَكْنَتْهُ مَجْهُ فَقَصَّرَ الْإِنِّ) أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا جَرَى رَيْقُهُ بِبَاقِي الطَّعَامِ بَيْنَ أَشْنَانِهِ وَعَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ وَمَجْهُ أَوْ نَزَلَتْ نُخَامَةٌ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِمْسَاكُهَا نِهَآيَةً. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ مَرَّ وَعَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ الْإِنِّ، أَيِ أَمَّا مُجَرَّدُ الطَّعْمِ أَوِ اللَّوْنِ الْبَاقِي بَعْدَ شُرْبِ نَحْوِ الْقَهْوَةِ مِمَّا يَتَغَيَّرُ لَوْنُ رَيْقِهِ أَوْ طَعْمِهِ فَلَا اقْرَبَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ اللَّوْنِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اكْتِسَابُ الرِّيقِ مِنْ مُجَاوَزَتِهِ لِلْأَسْوَدِ أَخْذًا مِمَّا قَالُوهُ فِي طَهَارَةِ الْمَاءِ إِذَا تَغَيَّرَ بِمُجَاوِرٍ وَقَوْلُهُ مَرَّ: وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِمْسَاكُهَا، أَيِ أَوْ أَمَكْنَتْهُ وَنَسِيَ كَوْنَهُ فِي صَلَاةٍ أَوْ جَهْلَ تَحْرِيمِ ابْتِلَاعِهَا أَه. □ قَوْلُهُ: (فَقَصَّرَ فِي تَرْكِهِ) أَيِ فَتَرَلَّ بِنَفْسِهِ إِلَى جَوْفِهِ.

مُطْلَقًا غَيْرَ كَثِيرِ الْفِعْلِ الْمُبْطِلِ كَذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ كَثِيرِهِ) يَقِيدُ أَنَّ كَثِيرَ الْمَأْكُولِ يُبْطِلُ؛ لِأَنَّهُ فَسَّرَ الْأَكْلَ فِيمَا سَبَقَ بِالْمَأْكُولِ فَلَا يَتَوَقَّفُ الْبُطْلَانُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُبْطِلِ مَرَّ.

كانت نزلت نخامة من رأسه إلى حد الظاهر من فيه نظير ما يأتي في الصوم ومن ثم اشترط هنا أن يكون عايدًا عالمًا بالتحريم أو قصر في التعلم فتعيره يبلغ المشعر بالقصد والتعمد أولى من تعبير أصله يتسوع وتذوب أي تنزل لجوفه بلا فعل لإيهامه البطلان ولو مع نحو النسيان (بطلت) صلاته (في الأصح) لما مر.

(تنبيه) من المبطل أيضًا البقاء في ركن مثلاً شك في فعل ركن قبله لأنه يلزمه العود إليه فوراً كما مر وقصد مصلي فرض جالساً بعد سجدة الأولى الجلوس للقراءة مع التعمد وإلا حسب جلوسه عما بين السجدةين ولم يؤثر ذلك القصد كما هو ظاهر ممّا مر في مبحث الركوع وقلب الفرض نفلاً إلا لئلا يكثر كإدراك جماعة والشك في نية التحرم أو شرط لها مع مضي ركن أو طول زمن أو مع قصره ولم يعد ما قرأه فيه وخرج بالشك ظن أنه في غيرها كفرض آخر أو

☐ قوله: (نظير ما يأتي إلخ) يؤخذ منه أنه يأتي هنا نظير ما يأتي ثم فيما لو وضع نحو السكر في فمه بلا حاجة فذابت ونزلت إلى جوفه فراجع سم عبارة شيخنا بدل قول الشارح المذكور إذ القاعدة أن كل ما أبطل الصوم أبطل الصلاة غالباً وخرج بقولنا غالباً ما لو أكل قليلاً ناسياً فظن البطلان ثم أكل قليلاً عايداً فإن ذلك يبطل الصوم؛ لأنه كان من حقه الإمساك وإن ظن البطلان فلما أكل بطل صومه تغليظاً عليه ولا يبطل الصلاة؛ لأنه معذور بظنه البطلان ولا إمساك فيها وفي ع ش ما يوافقه ومعلوم أن محل ذلك ما إذا كان مجموع الأكلين قليلاً؛ لأن الأكل الكثير مبطل هنا مطلقاً. ☐ قوله: (أو قصر إلخ) أي مقصراً فهو من عطف الفعل على الاسم المتضمن بمغناه كما في ﴿قَالَ الْإِصْبَاحُ وَجَعَلَ آيِلَ سَكَا﴾ [الأنعام: ٩٦]. ☐ قوله: (لما مر) أي من منافاته للصلاة مع نذريته. ☐ قوله: (مثلاً) أي أو سته. ☐ قوله: (شك في فعل إلخ) أي إذا شك إلخ ويجوز كونه نعتاً لركن. ☐ قوله: (إليه) أي المثلوك. ☐ قوله: (كما مر) أي في الركن الثالث عشر كردي. ☐ قوله: (وقصد إلخ) كاقواله الآتية وقلب إلخ والشك إلخ ونية إلخ عطف على قوله البقاء إلخ. ☐ قوله: (مصلي فرض إلخ) يفهم عدم البطلان في الثقل مطلقاً وفي الفرض قائماً فليراجع. ☐ قوله: (بغد سجديته) طرّف للقصد وقوله الجلوس إلخ مفعول. ☐ قوله: (الجلوس للقراءة) أي مع الأخذ في الجلوس سم. ☐ قوله: (ولاً) أي بأن نسي بقاء السجدة الثانية. ☐ قوله: (والشك في نية التحرم إلخ) أي بأن تردد هل نوى أو أتم النية أو أتى ببعض أجزائها الواجبة أو بعض شروطها أو هل نوى ظهراً أو عسراً و. ☐ قوله: (مع مضي ركن) أي قبل انجلائه بأن قارنه من ابتدائه إلى تمامه و. ☐ قوله: (أو طول زمن) أي عرفاً شرح بأفضل قال الكرددي. والحاصل أن الصلاة تبطل بأحد ثلاثة أشياء بمضي ركن مطلقاً أو طول زمن وإن لم يتم معه ركن أو عدم إعادة ما قرأه في حالة الشك وإن لم يطل الزمن ولم يمت ركن اهـ. ☐ قوله: (وخرج بالشك) أي في صحة النية. ☐ قوله: (ظن أنه في غيرها) أي في صلاة

☐ قوله: (نظير ما يأتي في الصوم) يؤخذ منه أنه يأتي هنا نظير ما يأتي ثم فيما لو وضع نحو السكر في فمه بلا حاجة فذابت ونزلت إلى جوفه فراجع. ☐ قوله: (الجلوس للقراءة) أي مع الأخذ في الجلوس.

نفل وإن أتمها مع ذلك كما مرّ ونية قطعها، ولو مستقبلًا أو التردّد فيه أو تعليقها على شيء ولو محالاً عادياً كما هو ظاهر لمنافاة الجزم بالنية المُشترط دوائمه لاشتمالها على أفعال مُتغايرة مُتواليّة وهي لا تتنظّم إلا به وبه فارق الوضوء والصوم والاعتكاف والشك ولا يضرب نية مُبطل قبل الشروع فيه لأنّه لا ينافي الجزم بخلاف نحو تعليق القطع فمنافي النية مؤثّر حالاً ومنافي الصلاة إنّما يؤثّر عند وجوده. (ويُسَنُّ للمُصلّي) أن يتوجّه (إلى جدار.....)

أخرى والفرق أن الشك يُضعف النية بخلاف الظن كُرديّ. □ فوّد: (وإن أتمها مع ذلك) أي فإنه تصحّ صلاته وإن أتمها إلخ. □ فوّد: (كما مرّ) أي قبيل الركن الثاني عَسَر كُرديّ. □ فوّد: (كفرض آخر إلخ) أي سواء كان في فرض وظنّ أنه في نفل أو عكسه شرخ بأفضل. أي أو في فرض وظنّ أنه في فرض آخر أو في نفل وظنّ أنه في نفل آخر. □ فوّد: (ولو محالاً عادياً) زاد في شرّحي الإرشاد لا عقلياً فيما يظهر؛ لأنّ الأوّل قد ينافي الجزم لإمكان وقوعه بخلاف الثاني اه. وفي الإيعاب ما يوافقه كُرديّ.

□ فوّد: (لمنافاة) أي كلّ من هذه الثلاثة. □ فوّد: (المُشترط دوائمه) أي الجزم. □ فوّد: (لاشتمالها) مُتعلّق بقوله المُشترط إلخ والضمير للصلاة. □ فوّد: (إلا به) أي بدوام الجزم. □ فوّد: (وبه) أي بقوله المُشترط دوائمه إلخ (فارق) أي الصلاة فكان الأولى التانيث (الوضوء والصوم إلخ) أي فإنه لا يُشترط فيها دوام الجزم لعدم اشتمالها على ما ذكر فلا تبطل بنية القطع وما بعدها. □ فوّد: (قبل الشروع) أي ومُقطّعة حين الشروع وبه يندفع ما يأتي آنفاً عن سم. □ فوّد: (لأنّه) أي نية المُبطل. □ فوّد: (لا ينافي الجزم) يُتأمل سم. □ فوّد: (أن يتوجّه) إلى قول المتن دَفْع المارّ في النّهاية إلّا قوله أي عقبيهما إلى ثلاثة أذرع وقول: ابن جبان إلى الصلاة في المطاف وقوله: وإلّا فهو إلى ولو شرّع وقوله: الذي ليس في صلاة، وكذا في المُعني إلّا قوله: عَرَضاً وقوله: فَمَتى إلى وإذا وقوله: وألحق إلى ولو شرّع.

قول (لشيء) (ويُسَنُّ للمُصلّي) أي لمريد الصلاة ولو صلاة جنازة ويتبغى أن يُعَدّ التّغش سائراً إن قُرِب منه فإن بُعد عنه اعتُبر لحزمة المروء أمامه سُثرة بالشروط ويتبغى أيضاً أن في معنى الصلاة سجدة التلاوة والشكر ونُقِلَ عن شيخنا الزيّاديّ ذلك وأن مرّبة التّغش بعد العصا ش. □ فوّد: (أن يتوجّه) هذا التّقدير لا يوافق أن نائب فاعل يُسنّ قوله الآتي: دَفْع المارّ ثم تّقدير هذا يُشكّل مع قول المُصنّف: أو بَسَطَ بلفظ الفعل الماضي فتأملّه فالأولى تّقدير غيرّه إذا توجّه وحبيّذ فقوله: أو بَسَطَ عَطَفَ على مُصلّي أو توجّه فليُتأمل سم. وقال الرّشيديّ قوله م ر أن يتوجّه أراد أن يُفيد به قدراً زائداً على مُفاد المتن، وهو سنّ التّوجّه إلى ما يأتي اه. أي ويجوز للمازج ما لا يجوز للماتين.

□ فوّد: (عادياً) أخرَج العقليّ فراجعه. □ فوّد: (لأنّه لا ينافي) يُتأمل. □ فوّد: (أن يتوجّه) هذا التّقدير لا يوافق أن نائب فاعل يُسنّ قوله الآتي دَفْع المارّ ثم تّقدير هذا يُشكّل مع قول المُصنّف: (أو بَسَطَ) بلفظ الفعل الماضي فتأملّه، فالأولى تّقدير غيرّه إذا توجّه وحبيّذ ف(أو بَسَطَ) عَطَفَ على (مُصلّي أو توجّه) فليُتأمل.

أو سارية) أي عُمود (أو عصا مغزولة) أو هنا وفيما بعد للتّرتيب وفيما قبل للتّخيير لاستيواء الأولين وتراخي الثالث عنهما فلم يشغ العدول إليه إلا عند العجز عنهما، وكذا يُقال في المصلي مع العصا وفي الخط مع المصلي (أو بسط مصلي) بعد عجزه عما ذكر (أو خط) خطأ (قيلته) عرضاً أو طولاً، وهو الأولى عن يمينه أو يساره بحيث يُسامت بعض بدنه كما هو ظاهر بعد العجز عن المصلي فمتى عدل عن مُقدّم لمؤخر مع سهولته ولا يُشترط تعذُّره فيما يظهر كانت سُتْرته كالعدم وإذا استتر كما ذكرناه وإن أزالَتْ بِنَحْوِ رِيحٍ أو مُتَعَدَّ أَثْنَاءَ صَلَاتِهِ لَكِنْ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ عَلِمَ بِهَا وَقَرَّبَ مِنْ سُتْرَتِهِ وَلَوْ مُصَلِّي وَخَطَأَ لَكِنْ الْعِبْرَةُ بِأَعْلَاهُمَا بِأَنْ كَانَ

قول (سني): (أو سارية) أي ونحوها نهاية. زاد المُعْني: كَحَشْبَةِ مَبْنِيَّةٍ اه. قال ع ش: قوله ونحوها، أي ممّا له ثبأت وظهور كظهور السارية اه.

قول (سني): (أو عصا إلخ) أي ونحوها كمتاع مُعْني.

قول (سني): (أو بسط) من عطف الفعل على الاسم أغني المصلي أي للذي صلى إلى ما ذكر أو بسط إلخ كما في ﴿فَأَنْزَلَ بِهِ نَقْعًا﴾ [المائدة: ٤] سم.

قول (سني): (مصلي) أي كسجادة يفتح السنين مُعْني وشرح المنهج. قول: (بعد عجزه إلخ) وقوله بعد العجز عن المصلي تأكيد لما قدّمه أيّافاً. قول: (كما ذكرناه) أي من التّرتيب. قول: (لكن بالنسبة لمن علم بها) أي وأما غيره فلا يحرم عليه المرور لكن للمصلي دفعه؛ لأنه لا يتقاعد عن الصبي والبهيمة ع ش. أي على مرضي النهاية خلافاً لما يأتي في الشرح من قوله لكونه مكلفاً ثم قوله بدليل أنّ المراهق لا يُدفع إلخ. قول: (وقرب إلخ) وقوله وكان إلخ وقوله ولم يقصر إلخ عطف على قوله استتر إلخ.

قول: (بأعلاهما) وعلى هذا لو صلى على فزوة مثلاً طولها ثلثا ذراع وكان إذا سجّد يسجد على ما وراءها من الأرض لا يحرم المرور بين يديه على الأرض لتقصيره بعدم تقديم الفزوة المذكورة إلى موضع جبهته، ويحرم المرور على الفزوة فقط، ثم قضيته أنه لو طال المصلي أو الخط وكان بين قدم المصلي وأعلاهما أكثر من ثلاثة أذرع لم يكن سُتْرهُ مُغْتَبَرَةً ولا يُقال يُغْتَبَرُ مِنْهَا مِقْدَارُ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ إِلَى قَدَمِهِ وَيُجْعَلُ سُتْرُهُ وَيُلغى حُكْمُ الزَّائِدِ، وقد توقّف فيه م ر ومال بالفهم إلى أنه يُقال ما ذكر لكن ظاهر المنقول الأول فليحرز سم على المنهج. أقول ما ذكره من التّرديد ظاهر فيما لو بسط نحو بساط طويل للصلاة عليه أما ما جرّث به العادة من الحصر المفروضة في المساجد فينبغي القطع بآته لا يُعدّ شيئاً منها سُتْرَةً حَتَّى لو وقّف في وسط حصر وكان الذي أمامه منها ثلاثة أذرع لم يكف؛ لأنّ المقصود من السُتْرَةِ تنبيه المارّ على احترام المحلّ بوضعها وهذه لجريان العادة بدوام قرشها في المحلّ لم يحصل

قول: (أو بسط) من عطف الفعل على الاسم أغني المصلي أي للذي صلى إلى ما ذكر أو بسط إلخ كما في ﴿فَأَنْزَلَ بِهِ نَقْعًا﴾ [المائدة: ٤]. قول: (عرضاً أو طولاً) عبارة شرح الرّوض: طولاً لا عرضاً وفيه أيضاً قال في المهمات: وسكتوا عن قدرهما أي المصلي والخط والقياس أنّهما كالشّاحص انتهى.

بينها وبين قَدَمَيْهِ أَيَّ عَقِبَيْهِمَا أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا مِمَّا يَأْتِي فِي فَصْلِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى إِمَامِهِ فِيمَا يَظْهَرُ ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَأَقْلُ بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ الْمُعْتَدِلِ وَكَانَ ارْتِفَاعُ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ ثُلُثِي ذِرَاعٍ بِذَلِكَ فَأَكْثَرُ وَلَمْ يُقْصَرْ بِوُقُوفِهِ فِي نَحْوِ مَغْضُوبٍ أَوْ إِلَيْهِ أَوْ فِي طَرِيقٍ.....

بِهَا التَّنْبِيهُ الْمَذْكُورُ عَ ش . □ فَوَدَّ: (أَيَّ عَقِبَيْهِمَا) وَالْأَوَجَهُ رُءُوسِ أَصَابِعِهِمَا نِهَائَةً وَمُعْنَى . □ فَوَدَّ: (أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا) مِنَ الرَّأْسِ فِي الْمُسْتَقْلَفِي وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَقْرَبَ الشُّرَّةُ مِنْ رَأْسِهِ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ فَأَقْلُ وَإِنْ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ مَثَلًا عَنْ الشُّرَّةِ فَلَا يَحْرُمُ الْمُرُورُ وَرَاءَ شُرَّتِهِ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى بَقِيَّةِ بَدَنِهِ الْخَارِجِ عَنْ الشُّرَّةِ سَم . □ أَقُولُ: وَتَنَافِيهِ قَوْلُ الشَّارِحِ: مِمَّا يَأْتِي الْخُ، فَإِنَّ عِبَارَتَهُ هُنَاكَ وَالْإِغْتِيَاذُ فِي الْقِيَامِ بِالْعَقِبِ، وَفِي الْقُعُودِ بِالْأَلْيَةِ، وَفِي الْإِضْطِجَاعِ بِالْجَنْبِ أَيَّ جَمِيعِهِ، وَفِي الْإِسْتِقْلَاءِ بِالْعَقِبِ، وَمَحَلُّ مَا ذَكَرَ فِي الْعَقِبِ وَمَا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ وَإِنْ اعْتَمَدَ عَلَى غَيْرِهِ كَأَصَابِعِ الْقَائِمِ وَرُكْبَةِ الْقَاعِدِ اعْتَبَرُ مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ عَلَى الْأَوَجِهِ اهـ . □ فَوَدَّ: (وَكَانَ ارْتِفَاعُ أَحَدِ الثَّلَاثَةِ الْأَوَّلِ الْخُ) أَيَّ وَأَمْتِدَادُ الْآخِرَيْنِ أَيَّ الْمُصَلِّي وَالْخَطَّ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَأَسْنَى . □ فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ مَغْضُوبٍ الْخُ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى فِي مَكَانٍ مَغْضُوبٍ لَمْ يَحْرُمِ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَإِنْ اسْتَرَّ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ وَمَنْعُوعٌ مِنْ شُغْلِ الْمَكَانِ وَالْمُكْثِ فِيهِ فَلَا حُرْمَةَ لِشُرَّتِهِ وَبِذَلِكَ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَ . □ فَوَدَّ: (أَوْ إِلَيْهِ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَرَّ بِشُرَّةٍ مَغْضُوبَةٍ لَمْ يَحْرُمِ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّهُ لَا حُرْمَةَ لَهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ غَاصِبُهَا غَيْرَهُ حَيْثُ لَمْ يَطْنَ رِضًا مَالِكُهَا بِانْتِفَاعِهِ بِهَا إِذْ إِمْسَاكُهَا وَالْإِفْرَارُ عَلَيْهِ حَيْثُ يُدْرَأُ عَلَيْهِ، لَا يُقَالُ يَتَّبِعِي الْإِعْتِدَادُ بِالشُّرَّةِ فِي الْمَسَالِكَيْنِ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ لِخَارِجٍ؛ لِأَنَّهُ يَرُدُّهُ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِالشُّرَّةِ مَعَ الْوُقُوفِ فِي الطَّرِيقِ مَعَ أَنَّ الْمَنْعَ لِخَارِجٍ مَعَ أَنَّهُ لَا حُرْمَةَ بِالْوُقُوفِ فِيهَا وَمَعَ اسْتِحْقَاقِهِ الْإِنْتِفَاعَ بِهَا فِي الْجُمْلَةِ بَلْ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِمَا نَحْنُ فِيهِ أَوَّلَى سَم . □ فَوَدَّ: (أَوْ فِي طَرِيقٍ) أَيَّ أَوْ شَارِعٍ أَوْ دَرْبٍ ضَيِّقٍ أَوْ نَحْوِ بَابِ مَسْجِدٍ كَالْمَحَلِّ الَّذِي يَغْلِبُ مُرُورُ النَّاسِ بِهِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ كَالْمَطَافِ شَرْحُ م ر اهـ سَم . □ قَالَ الرَّشِيدِيُّ: قَوْلُهُ م ر أَوْ نَحْوِ بَابِ مَسْجِدٍ الْخُ، يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يُضْطَرَّ إِلَى الْوُقُوفِ فِيهِ بِأَنْ أَمْتَلَأَ الْمَسْجِدَ بِالْصُّفُوفِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّيْخَ عَ ش فِي الْحَاشِيَةِ ذَكَرَ ذَلِكَ احْتِمَالًا ثُمَّ قَالَ وَيَحْتَمِلُ عَدَمُ حُرْمَةِ الْمُرُورِ لِعُدْرِ كُلِّ مِنَ الْمَارِّ وَالْمُصَلِّي أَمَّا الْمُصَلِّي فَلِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ، وَأَمَّا الْمَارُّ فَلِاسْتِحْقَاقِهِ بِالْمُرُورِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ بِتَقْصِيرِ الْمُصَلِّي حَيْثُ

□ فَوَدَّ: (أَيَّ عَقِبَيْهِمَا) اعْتَمَدَ م ر أَصَابِعَهُمَا . □ فَوَدَّ: (أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا) مِنْهُ الرَّأْسُ فِي الْمُسْتَقْلَفِي وَقَضَيْتُهُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَقْرَبَ الشُّرَّةُ مِنْ رَأْسِهِ ثَلَاثَةَ أَذْرُعٍ فَأَقْلُ وَإِنْ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ مَثَلًا عَنْ الشُّرَّةِ فَلَا يَحْرُمُ الْمُرُورُ وَرَاءَ شُرَّتِهِ وَإِنْ وَقَعَ عَلَى بَقِيَّةِ بَدَنِهِ الْخَارِجِ عَنْ الشُّرَّةِ . □ فَوَدَّ: (أَحَدِ الثَّلَاثَةِ) انْظُرْ مَقْهُومَهُ . □ فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ مَغْضُوبٍ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى فِي مَكَانٍ مَغْضُوبٍ لَمْ يَحْرُمِ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَإِنْ اسْتَرَّ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَدٍّ وَمَنْعُوعٌ مِنْ شُغْلِ الْمَكَانِ وَالْمُكْثِ فِيهِ فَلَا حُرْمَةَ لِشُرَّتِهِ، وَبِذَلِكَ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ اسْتَرَّ فِي مَكَانٍ مَغْضُوبٍ لَمْ يَحْرُمِ الْمُرُورُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا وَلَمْ يَكْرَهُ . □ وَقَوْلُهُ: أَوْ فِي طَرِيقٍ، أَيَّ أَوْ شَارِعٍ أَوْ دَرْبٍ أَوْ نَحْوِ بَابِ مَسْجِدٍ م ر .

وَالْحَقُّ بِهَا ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ، وَهُوَ مَعْدُودٌ مِنْ أَصْحَابِنَا وَتَبِعَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ الصَّلَاةَ فِي الْمَطَافِ وَقَتِ مُزُورِ النَّاسِ بِهِ أَوْ بِوُقُوفِهِ فِي صَفٍّ مَعَ فُرْجَةٍ فِي صَفٍّ آخَرَ بَيْنَ يَدَيْهِ لِتَقْصِيرِ كُلِّ مَنْ وَرَاءَ تِلْكَ الْفُرْجَةِ يَعْدَمُ سَدُّهَا الْمُفَوِّتُ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ فَلِلدَّائِلِ خَرَقُ الصُّفُوفِ وَإِنْ كَثُرَتْ حَتَّى يَسُدُّهَا فَإِنْ لَمْ يُقْصَرُوا لِنَحْوِ جَذْبٍ مُتَّفَرِّدٍ لِمَنْ بِهَا لِيُصَفَّ مَعَهُ لَمْ يَتَخَطَّ لَهَا أَوْ بِسُتْرَتِهِ بِمُزَوِّقٍ يَنْظُرُ إِلَيْهِ أَوْ بِرَاحِلَةٍ تُفَوِّزُ أَوْ بِامْرَأَةٍ قَدْ يَشْتَغِلُ بِهَا أَوْ بِرَجُلٍ اسْتَقْبَلَهُ بِوَجْهِهِ. وَإِلَّا فَهُوَ سُتْرَةٌ.....

لَمْ يُبَادِرِ الْمَسْجِدَ بَحَيْثُ يَتَسَرَّ لَهُ الْجُلُوسُ فِي غَيْرِ الْمَمَرِّ وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ أَه. وَقَدْ يُقَالُ: عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الصُّورَةُ مَا ذَكَرَ فَلَا بُدَّ مِنْ وَقُوفٍ بَعْضِ الْمُصَلِّينَ بِالْبَابِ بِالضَّرُورَةِ فَلَا تَقْصِيرَ أَه. أَيِ فَلَا اقْرَبُ الْأَوَّلُ.

☐ قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّ بِهَا) أَيِ بِالصَّلَاةِ فِي الطَّرِيقِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَثُرَتْ) وَوَهَمَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ كَمَسْأَلَةِ التَّخَطِّي يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَيَّدَهَا بِصَفَّتَيْنِ نَهَايَةً. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يُقْصَرُوا لِنَحْوِ جَذْبٍ مُتَّفَرِّدٍ إِلَخ) أَيِ آتٍ بَعْدَ تَمَامِ الصَّفِّ بَحَيْثُ لَمْ يَبْقَ فُرْجَةٌ تَسَعُهُ فَإِنَّهُ يَجْذِبُ مِنَ الصَّفِّ وَاحِدًا لِيُصَفَّ مَعَهُ فَيَقْصِرُ مَحَلَّ الْمَجْذُوبِ فُرْجَةً بَصْرِيًّا. عِبَارَةٌ عَ ش: يُؤْخَذُ مِنَ التَّعْبِيرِ بِالتَّقْصِيرِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْمَأْمُومِينَ تَقْصِيرٌ كَانَ كَمَلَّتِ الصُّفُوفُ فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ ثُمَّ بَطَلَتْ صَلَاةُ بَعْضٍ مِنْ نَحْوِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُسْقِطًا لِحُرْمَةِ الْمُرُورِ وَلَا لِسُنِّ الدَّفْعِ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ تَحَقُّقِ غُرُوضِ الْفُرْجَةِ وَالشُّكِّ فِيهِ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ تَسْوِيَةُ الصُّفُوفِ وَسُنُّ الدَّفْعِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ مَا يَمْنَعُهُ أَه. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَخَطَّ لَهَا) هَلِ الْمُرَادُ لَمْ يَطْلُبِ التَّخَطِّيَ لَهَا أَوْ لَمْ يَجْزِ التَّخَطِّيَ لَهَا؟ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ اكْتَفَيْنَا فِي السُّتْرِ بِالصُّفُوفِ أَيِ كَمَا هُوَ مُخْتَارُ الشَّارِحِ حَرَمَ التَّخَطِّيَ لَهَا إِنْ لَزِمَ مِنْهُ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي وَإِنْ لَمْ نَكْتَفِ بِذَلِكَ أَيِ كَمَا هُوَ مُخْتَارُ النَّهَائِيَةِ وَالْمُعْنِي لَمْ يَحْرُمْ وَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ ذَلِكَ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (بِمُزَوِّقٍ إِلَخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ الشَّائِخُ الصُّفُوفَ مِنَ أَجْزَاءِ الْمَسْجِدِ وَخَلَا مِنْ أَسْفَلِ الشَّائِخِصِ عَنِ التَّزْوِيقِ مَا يُسَاوِي السُّتْرَةَ وَيَزِيدُ عَلَيْهَا فَيَنْتَقِلُ عَنْهُ وَلَوْ إِلَى الْخَطِّ حَيْثُ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ فَتَنَّبَهُ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا فِي مَسَاجِدِ مِصْرِنَا عَ ش.

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ بِامْرَأَةٍ إِلَخ) وَيُكْرَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنْ يُصَلِّيَ وَبَيْنَ يَدَيْهِ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ يَسْتَقْبِلُهُ وَيَرَاهُ نَهَايَةً وَمُعْنِي. أَيِ وَلَوْ بِحَائِلٍ وَلَوْ كَانَ مَيِّتًا أَيْضًا عَ ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَهُوَ سُتْرَةٌ) خِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ، عِبَارَتُهُ بَعْدَ حِكَايَةِ مَا فِي الشَّرْحِ وَالْأَوَّجِ عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ بِالسُّتْرَةِ بِالْأَدْمِيِّ وَنَحْوِهِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي أَنَّ بَعْضَ الصُّفُوفِ لَا يَكُونُ سُتْرَةً لِبَعْضِ آخَرِ أَه. قَالَ عَ ش: قَوْلُهُ بِالْأَدْمِيِّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي عَدَمِ الْإِكْتِفَاءِ بِالْأَدْمِيِّ بَيْنَ كَوْنِ ظَهْرِهِ لِلْمُصَلِّي أَوْ لَا كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ عَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ بِالصُّفُوفِ فَإِنَّ ظُهُورَهُمْ إِلَيْهِ خِلَافًا لِابْنِ حَجٍّ وَقَوْلِهِ

☐ قَوْلُهُ: (لَمْ يَتَخَطَّ لَهَا) هَلِ الْمُرَادُ لَمْ يَطْلُبِ التَّخَطِّيَ لَهَا أَوْ لَمْ يَجْزِ التَّخَطِّيَ لَهَا؟ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ اكْتَفَيْنَا فِي السُّتْرِ بِالصُّفُوفِ حَرَمَ التَّخَطِّيَ لَهَا إِنْ لَزِمَ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي وَإِنْ لَمْ نَكْتَفِ بِذَلِكَ لَمْ يَحْرُمْ وَإِنْ لَزِمَ مِنْهُ مَا ذَكَرَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِلَّا فَهُوَ سُتْرَةٌ) يَتَّبِعِي أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِهِ عَقِبَهُ: أَنَّ كُلَّ صَفٍّ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ، فَعَلَى أَنَّهُ لَيْسَ سُتْرَةً يَكُونُ هُنَا كَذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَلَا يَتَّعَدُ الْإِعْتِدَادُ بِسُتْرَتِهِ بِنَحْوِ مُزَوِّقٍ يَنْظُرُ

فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ صَفٍّ شُرْطٌ لِمَنْ خَلَفَهُ إِنْ قَرَّبَ مِنْهُ وَلَوْ شَرَعَ مَعَ عَدَمِ الشُّرْطِ فَوَضِعَتْ لَهُ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ حُرْمُ الْمُزُورِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا عَلَى مَا قَالَه ابْنُ الْأَسْتَاذِ نَظَرًا لِصُورَتِهَا لَا لِتَقْصِيرِهِ سُنَّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ الَّذِي لَيْسَ فِي الصَّلَاةِ وَلَمْ يَجِبْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ احْتِرَامًا لِلصَّلَاةِ لِأَنَّ وَضْعَهَا عَدَمَ الْعَبَثِ مَا أَمَكَّنَ وَتَوَفَّرَ الْخُشُوعَ وَالدَّفْعَ وَلَوْ مِنَ الْغَيْرِ قَدْ يُنَافِيهِ (دَفْعُ الْمَارِّ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ شُرْطِهِ الْمُسْتَوْفِيَةِ

أَوْ نَحْوَهُ أَيِ كَالدَّابَّةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (فَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ صَفٍّ شُرْطٌ لِمَنْ خَلَفَهُ الْخُ) وَالْأَوْجَهُ أَنَّ بَعْضَ الصُّفُوفِ لَا يَكُونُ شُرْطٌ لِبَعْضِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَوَضِعَتْ لَهُ الْخُ) أَيِ بَلَا إِذْنِهِ نِهَائَةً أَيِ قَبْلَ بَعْضِهَا لِلْغَيْرِ وَضَعَهَا حَيْثُ كَانَ لِلْمُصَلِّي عُدْرٌ فِي عَدَمِ الْوَضْعِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُسَنَّ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى خَيْرٍ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ ع ش. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا قَالَه ابْنُ الْأَسْتَاذِ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائَةُ وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (سُنَّ لَهُ الْخُ) جَوَابُ قَوْلِهِ السَّابِقِ إِذَا اسْتَرَّ كَمَا ذَكَرْنَاهُ الْخُ سَم. □ فَوَدَّ: (عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ) أَيِ فَإِنْ قَضِيَّةٌ كَوْنُهُ مِنْ بَابِ التَّنْهِى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى إِزَالَتِهِ وَجُوبُ الدَّفْعِ وَقَدْ بَحَثَهُ الْإِسْتَوْفِيُّ مُعْنَى.

□ فَوَدَّ: (احْتِرَامًا لِلصَّلَاةِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعِيَابِ: ثُمَّ رَأَيْتُ جَمْعًا أَجَابُوا عَنْهُ بِأَجْوِبَةٍ هَذَا أَحْسَنُهَا وَمِنْهَا إِنْ شَرِطَ الْوُجُوبَ تَحَقَّقَ الْإِثْمُ وَهُنَا يَحْتَمِلُ كَوْنُهُ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ غَافِلًا أَوْ أَعْمَى وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مَارٍّ آثِمٍ، وَلَا يَكُونُ آثِمًا إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ انْتِفَاءُ جَمِيعِ الْمَوَانِعِ عَنْهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الدَّفْعُ فَضْلًا عَنْ نَذْبِهِ إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ انْتِفَاءُ جَمِيعِهَا انْتَهَى. وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ فَلَا يَجُوزُ أَنَّ الْأَعْمَى لَا يُدْفَعُ مُطْلَقًا وَالْوَجْهَ أَنَّهُ يُدْفَعُ إِنْ عَلِمَ بِالشُّرْطِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يُدْفَعُ بَرَفْقٍ بِحَيْثُ لَا يَتَأَذَى وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْجَوَابِ الَّذِي حَكَاهُ بِقَوْلِهِ وَإِنْ شَرِطَ الْوُجُوبَ الْخُ نَذْبُ دَفْعِ الْجَاهِلِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَلَهُ اتِّجَاهٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَقَالَ فَخَرَجَ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالْمَعْدُورُ فَلَا يَجُوزُ دَفْعُهُمْ عَلَى الْأَوْجَهُ اهـ. سَم.

□ فَوَدَّ: (بَيِّنَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ: وَمَعَ ذَلِكَ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ: وَقَدْ تَعَدَّى إِلَى الْمُثَنِّ وَقَوْلَهُ: لِلِاتِّبَاعِ إِلَى خَيْرِ الْحَاكِمِ وَقَوْلَهُ: وَفِي رِوَايَةٍ إِلَى وَخَيْرُ أَبِي دَاوُدَ وَقَوْلَهُ: وَالْخَيْرُ الدَّالُّ إِلَى وَيُسَنَّ. وَكَذَا فِي النَّهَائَةِ إِلَّا

إِلَيْهِ وَإِنْ كُرِهَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَيَحْرُمُ الْمُرُورُ حَيْثُ ذَمَّ ر. □ فَوَدَّ: (حُرْمُ الْمُرُورِ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ فَوَدَّ: (سُنَّ لَهُ وَلِغَيْرِهِ) هُوَ جَوَابُ قَوْلِهِ السَّابِقِ: وَإِذَا اسْتَرَّ كَمَا ذَكَرْنَاهُ الْخُ. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَجِبْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ احْتِرَامًا لِلصَّلَاةِ الْخُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعِيَابِ: ثُمَّ رَأَيْتُ جَمْعًا أَجَابُوا عَنْهُ بِأَجْوِبَةٍ هَذَا أَحْسَنُهَا، وَمِنْهَا: أَنَّ الْمُرُورَ مُخْتَلَفٌ فِي تَحْرِيمِهِ وَلَا يَنْكَرُ إِلَّا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ مَا يَعْتَقَدُ الْفَاعِلُ تَحْرِيمَهُ كَالْمُجْمَعِ عَلَيْهِ، وَإِنْ شَرِطَ الْوُجُوبَ تَحَقَّقَ الْإِثْمُ وَهُنَا يَحْتَمِلُ كَوْنُهُ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا أَوْ غَافِلًا أَوْ أَعْمَى، وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مَارٍّ آثِمٍ وَلَا يَكُونُ آثِمًا إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ انْتِفَاءُ جَمِيعِ الْمَوَانِعِ عَنْهُ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الدَّفْعُ فَضْلًا عَنْ نَذْبِهِ إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَ انْتِفَاءُ جَمِيعِهَا اهـ. وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ الْخُ، فَلَا يَجُوزُ أَنَّ الْأَعْمَى لَا يُدْفَعُ مُطْلَقًا وَالْوَجْهَ أَنَّهُ يُدْفَعُ إِنْ عَلِمَ بِالشُّرْطِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يُدْفَعُ بَرَفْقٍ بِحَيْثُ لَا يَتَأَذَى وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنَ الْجَوَابِ الْأَخِيرِ الَّذِي حَكَاهُ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ شَرِطَ الْوُجُوبَ الْخُ نَذْبُ دَفْعِ الْجَاهِلِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ وَلَهُ اتِّجَاهٌ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْأَخْبَارِ وَإِنْ خَالَفَهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ فَقَالَ: فَخَرَجَ الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالْمَعْدُورُ فَلَا يَجُوزُ دَفْعُهُمْ عَلَى الْأَوْجَهُ اهـ.

للشروط وقد تعدى بمرووره لكونه مكلفاً (والصحيح تحريم المرور) بينه وبين شترته (حينئذ) أي حين إذ سن له الدفع وإن لم يجد المار سبيلاً أما سن الصلاة لما ذكر مع تعيين الترتيب السابق فيه للإتباع في الأسطوانة والعصا مع خبر الحاكم «استتروا في صلاتكم ولو يسهم» وفي رواية صحيحة أيضاً «ولو بدقة شعرة» وخبر أبي داود «إذا صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه شيئاً فإن لم يجد فليغصب عصاً فإن لم يكن معه عصاً فليخط خطاً ثم لا يضربه ما مر»

قوله: (وأما سن دفع) إلى (وأفاد). □ قوله: (لكونه مكلفاً) قد يقال: الدفع هنا من باب دفع الصائل؛ لأن المار صائل عليه في صلاته مفوت عليه كمالها، أو من باب إزالة المنكر وغير المكلف يمنع من كل من صياله وازتكابه المنكر وإن لم يأت فليأتمل. فالوجه أن الدفع منوط بوجود الشتره بشروطها وأن الحرمة منوطة بالتكليف والعلم م ر. وفي شرح العباب بعد كلام قرره ومنه أن ظاهر حديث ابن ماجه عن أم سلمة دفع غير المكلف ما نصه: فالذي يتجه نذب الدفع ولو لغير المكلف لكن بلطف بحيث لا يؤذيه انتهى. واعتمد م ر أنه لا فرق بين المكلف وغيره كما مر سم.

قول (سني): (والصحيح تحريم المرور إلخ) قال سم: ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومدّه رجليه واضطجاعه انتهى. ومثله مد يده لياخذ من خزائنه متاعاً؛ لأنه يشغله وربما يشوش عليه في صلاته ع ش. وقوله: لياخذ إلخ أي ونحوه كالمصافحة لمن في جنب المصلي.

قول (سني): (تحريم المرور) أي على المكلف العالم م ر اه سم. وفي البجيرمي عن العريزي: أنه من الكبار أخذاً من الحديث اه. □ قوله: (أي حين إذ سن له الدفع) أي وهو في صلاة صحيحة في اعتقاد المصلي فيما يظهر فرضاً كانت أو نقلاً شرح م ر اه سم. □ قوله: (وإن لم يجد المار سبيلاً) نعم قد يضطر المار إلى المرور بحيث تلزمه المبادرة لأسباب لا يخفى كإندار نحو مشرف على الهلاك تعين

□ قوله: (لكونه مكلفاً) قد يقال الدفع هنا من باب دفع الصائل؛ لأن المار صائل عليه في صلاته مفوت عليه كمالها أو من باب إزالة المنكر وغير المكلف يمنع من كل من صياله وازتكابه المنكر وإن لم يأت فليأتمل. فالوجه أن الدفع منوط بوجود الشتره بشروطها وأن الحرمة منوطة بالتكليف والعلم م ر وفي شرح العباب بعد كلام قرره: ومنه أن ظاهر حديث ابن ماجه عن أم سلمة دفع غير المكلف ما نصه: فالذي يتجه نذب الدفع ولو لغير المكلف لكن بلطف بحيث لا يؤذيه ثم نقل عن الأذري أن ظاهر إطلاقهم أنه لا فرق بين المكلف وغيره وأن فيه نظراً، ثم قال: وهو غير مسلم بل ظاهر تقييدهم سن الدفع بل جواز به حرمة المرور أن غير المكلف والجاهل غير المقصر لا يدفعان أي إلا بلطف على ما مر اه. واعتمد م ر أنه لا فرق بين المكلف وغيره كما مر. □ قوله: (تحريم المرور) أي على المكلف العالم، وقوله: (حينئذ)، أي إذا كان المصلي في صلاة صحيحة في اعتقاده فيما يظهر م ر. □ قوله: (وإن لم يجد المار سبيلاً) نعم قد يضطر المار بحيث تلزم المبادرة لأسباب تخفى كإندار نحو مشرف على الهلاك تعين المرور طريقاً لإيقاضه م ر.

أمامه» أي في كمال صلاحه إذ مذهبنا أنه لا يُبطل الصلاة مُرُورُ شيءٍ للأحاديث فيه وقاسوا المصلي بالخط بالأولى لأنه أظهر منه في المراد ولذا قُدِّمَ عليه كما مرَّ. وَجِدَتْ تلك الشروط وإلا حُرِّمَ دَفْعُهُ لَأنَّه لم يَرْتَكِبْ مُحَرَّمًا بل خِلافَ الأولى، وهو مُرَادٌ مِنْ عَبَّرَ بِالْكَرَاهَةِ وَلَوْ فِي مَحَلِّ السُّجُودِ خِلافًا لِلْخَوَارِزْمِيِّ بَلْ وَلَوْ قَصَّرَ الْمُصَلِّي بِمَا مَرَّ لَمْ يُكْرَهْ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلِلْخَبِيرِ الصَّحِيحِ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ فَإِنْ أَبَى فَلْيُقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» أَي مَعَهُ شَيْطَانٌ أَوْ هُوَ شَيْطَانُ الْإِنْسِ وَأَفَادَ قَوْلُهُ ﷺ «إِنْ

المرور لإنفاذه شَرَحَ م ر ا ه س م . قال ع ش : قوله م ر كإندازِ نحوِ مُشْرِفِ إلخ، أو خَطَفِ نَحْوِ عِمَامَتِهِ وَتَوَقَّفَ إِنْقَادُهَا مِنَ السَّارِقِ عَلَى الْمُرُورِ فَلَا يَحْرُمُ الْمُرُورُ بَلْ يَجِبُ فِي إِنْقَادِ نَحْوِ الْمُشْرِفِ وَيَحْرُمُ عَلَى الْمُصَلِّي الدَّفْعُ إِنْ عَلِمَ بِحَالِهِ اهـ . وعِبَارَةُ الْكُزْدِيِّ فِي الْإِيْعَابِ قَالَ الْأَدْرَعِيُّ : وَلَا شَكَّ فِي حِلِّ الْمُرُورِ إِذَا لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا سِوَاهُ عِنْدَ ضَرُورَةٍ خَوْفِ نَحْوِ بَوْلٍ أَوْ لِعُذْرِ يُقْبَلُ مِنْهُ، وَكُلُّ مَا رَجَحَتْ مَضْلَحَتُهُ عَلَى مَفْسَدَةِ الْمُرُورِ فَهُوَ فِي مَعْنَى ذَلِكَ انْتَهَى . وَمَا ذَكَرَهُ فِي الضَّرُورَةِ ظَاهِرٌ بِخِلَافِ مَا بَعْدَهُ عَلَى إِطْلَاقِهِ اهـ . كَلَامُ الْإِيْعَابِ . وَنَقَلَ الْإِمَامُ عَنِ الْأَيْمَةِ جَوَازَ الْمُرُورِ إِنْ لَمْ يَجِدْ طَرِيقًا وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَالْعُبَابُ وَغَيْرُهُمَا اهـ . □ فَوَدَّ : (إِذْ مَذْهَبُنَا أَنَّهُ لَا يُبْطَلُ الصَّلَاةُ مُرُورُ شَيْءٍ إلخ) أَي بَيَّنَّ يَدَيْهِ كَأَمْرًا وَكَلْبٌ وَحِمَارٌ وَأَمَّا خَبِيرٌ مُسْلِمٌ : «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ وَالْحِمَارُ» فَالْمُرَادُ مِنْهُ قَطْعُ الْخُشُوعِ لِلشُّغْلِ بِهَا نِهَايَةً وَمُعْنَى . وَقَالَ أَحْمَدُ : لَا شَكَّ فِي قَطْعِ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ، وَفِي قَلْبِي مِنَ الْحِمَارِ وَالْمَرْأَةِ شَيْءٌ كُزْدِي . □ فَوَدَّ : (وَالْأَحْرَمُ) يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ آذَى ذَلِكَ الدَّفْعُ وَإِلَّا بَانَ خَفٌّ وَسُويِحٌ بِهِ عَادَةً لَمْ يَحْرُمِ سَم . □ فَوَدَّ : (خِلَافًا لِلْخَوَارِزْمِيِّ) حَيْثُ قَالَ بِحُرْمَةِ الْمُرُورِ فِي مَحَلِّ السُّجُودِ مُطْلَقًا نِهَايَةً . □ فَوَدَّ : (بَلْ لَوْ قَصَّرَ إلخ) يُغْنِي عَنْهُ مَا قَبْلَهُ . □ فَوَدَّ : (فَلْيَدْفَعْهُ إلخ) .

(فَرَعَ) : حَيْثُ سَاعَ الدَّفْعُ فَتَلَفَ الْمَذْفُوعُ لَمْ يَضْمَنْهُ وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي يَدِهِ بِمُجَرَّدِ الدَّفْعِ فَلَوْ تَوَقَّفَ دَفْعُهُ عَلَى دُخُولِهِ فِي يَدِهِ بَانَ لَمْ يَتَدَفَّعْ إِلَّا بِقَبْضِهِ عَلَيْهِ ضَمِنَهُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْجَرِّ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ سَم عَلَى حَجٍّ . وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِي الضَّمَانِ حَيْثُ عُدَّ مِنْ دَفْعِ الصَّائِلِ فَإِنْ دَفَعَهُ يَكُونُ بِمَا يُمْكِنُهُ وَإِنْ آذَى إِلَى اسْتِيلَاءٍ عَلَيْهِ حَيْثُ تَعَيَّنَ طَرِيقًا فِي الدَّفْعِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ الْجَرِّ بَانَ الْجَرُّ لِنَقْعِ الْجَارِ لَا لِدَفْعِ ضَرَرِ الْمَجْرُورِ ع ش . وَلَعَلَّهُ هُوَ الظَّاهِرُ . □ فَوَدَّ : (أَوْ هُوَ شَيْطَانُ الْإِنْسِ) أَي يَقْعَلُ فِعْلٌ

(فَرَعَ) : حَيْثُ سَاعَ الدَّفْعُ فَتَلَفَ الْمَذْفُوعُ لَمْ يَضْمَنْهُ وَإِنْ كَانَ رَقِيقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي يَدِهِ بِمُجَرَّدِ الدَّفْعِ فَلَوْ تَوَقَّفَ دَفْعُهُ عَلَى دُخُولِهِ فِي يَدِهِ بَانَ لَمْ يَتَدَفَّعْ إِلَّا بِقَبْضِهِ عَلَيْهِ وَتَحْوِيلِهِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى آخَرَ فَهَلْ لَهُ الدَّفْعُ وَيَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ أَوْ لَا؟ وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ حَيْثُ عُدَّ مُسْتَوَلًّا عَلَيْهِ ضَمِنَهُ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْجَرِّ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ . □ فَوَدَّ : (وَالْأَحْرَمُ) يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ آذَى الدَّفْعُ وَإِلَّا بَانَ خَفٌّ وَسُويِحٌ بِهِ عَادَةً لَمْ يَحْرُمِ . □ فَوَدَّ : (بَلْ خِلَافَ الْأَوَّلَى) هَلَا جَازَ دَفْعُهُ أَوْ سَنَ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْ خِلَافِ الْأَوَّلَى مُشْرُوعٌ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ .

أَيُّ «أَنَّهُ يَلْزُمُ الدَّافِعُ تَحْرِيزُ الْأَسْهَلِ فَلَا أَسْهَلَ كَالصَّائِلِ وَلَا يَدْفَعُهُ بِفِعْلِ كَثِيرٍ مُتَوَالٍ وَلَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُهُمْ وَلَا يَجِلُّ الْمَشْيُ إِلَيْهِ لِدَفْعِهِ وَأَمَّا حُرْمَةُ الْمُرُورِ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ فَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي» أَيِ الْمُسْتَتِرِ بِشُتْرَةٍ يَعْتَدُّ بِهَا كَمَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ السَّابِقُ «مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا أَوْ سَنَةً» كَمَا فِي رِوَايَةِ «خَيْرِ آلِهِ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» وَالْخَبَرُ الدَّالُّ عَلَى عَدَمِ الْحُرْمَةِ ضَعِيفٌ وَثَسُّ وَضَعُ الشُّتْرَةِ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ وَلَا يَسْتَقْبِلُهَا بِوَجْهِهِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ وَمَعَ ذَلِكَ هِيَ شُتْرَةٌ مُحْتَرَمَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّ الْكَرَاهَةَ لِأَمْرِ خَارِجٍ لَا لِذَاتِ كَوْنِهَا شُتْرَةٌ.

(تَنْبِيْهٌ) هَلِ الْعِبْرَةُ هُنَا فِي حُرْمَةِ الْمُرُورِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلدَّفْعِ بِاعْتِقَادِ الْمُصَلِّي أَوْ الْمَارِّ أَوْ هُمَا كُلُّ

الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّهُ بَصَدَدٌ شَغَلَ الْمُسْلِمَ عَنِ الطَّاعَةِ حَلَبِيٍّ وَكُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (كَالصَّائِلِ) فَإِنْ أَذَى إِلَى مَوْتِهِ فَهَذَا مُعْنَى. عِبَارَةُ سَمِ قَضِيَّةٍ إِنْحَاقٍ مَا هُنَا بِالصَّائِلِ جَوَازُ دَفْعِهِ وَإِنْ جَهَلَ التَّحْرِيمَ أَه. وَعِبَارَةُ ع ش: قَالَ م ر لَا فَرْقَ بَيْنَ الْبَيْمَةِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ بَابِ دَفْعِ الصَّائِلِ، وَالصَّائِلُ يَذْفَعُ مُطْلَقًا سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ أَه. □ فَوُدَّ: (وَلَا يَذْفَعُهُ إِلَّا الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى: قَالَ الْأَصْحَابُ وَيَذْفَعُهُ بِيَدِهِ، وَهُوَ مُسْتَتِرٌ فِي مَكَانِهِ وَلَا يَجِلُّ الْمَشْيُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَفْسَدَةَ الْمَشْيِ أَشَدُّ مِنَ الْمُرُورِ، وَقَضِيَّةٌ هَذَا أَنَّ الْخُطُوَّةَ وَالْخُطُوَّتَيْنِ حَرَامٌ وَإِنْ لَمْ تَبْطُلْ بِهِمَا الصَّلَاةُ وَلَيْسَ مُرَادًا أَيْ لَا يَجِلُّ جَلًّا مُسْتَوِيَّ الطَّرَفَيْنِ فَيُكْرَهُ، وَلَوْ دَفَعَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا فِي الْأَنْوَارِ أَه. □ فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ إِلَّا الْخ) وَعَلَى الْكَثِيرِ الْمُتَوَالِي يُحْمَلُ إِلَّا الْخ، وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُعْنَى مَحْمَلٌ آخَرُ. □ فَوُدَّ: (وَضَعُ الشُّتْرَةَ عَنْ يَمِينِهِ إِلَّا الْخ) هَذَا لَا يَتَأْتِي فِي الْجِدَارِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ وَقَدْ يَتَأْتِي فِيهِ بِأَنْ يَنْفَصِلَ طَرَفُهُ عَنْ غَيْرِهِ وَحِينَئِذٍ فَهَلِ الشُّتْرَةُ وَضَعُهَا عَنْ يَمِينِهِ وَيَشْمَلُ الْمُصَلِّي فَهَلِ الشُّتْرَةُ وَضَعُهَا عَنْ يَمِينِهِ وَعَدَمُ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا فِيهِ نَظَرٌ. وَيَحْتَمِلُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكْفِيَ كَوْنُ بَعْضِهَا عَنْ يَمِينِهِ وَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهَا؟ سَمِ عَلَى حَاجِ أَه ع ش. وَفِي الْكُرْدِيٍّ قَالَ الْقَلْبُوبِيُّ خَرَجَ الْمُصَلِّي كَالسَّجَّادِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ لَا إِلَيْهِ انْتَهَى. أَيْ فَيَجْعَلُهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ أَه. □ فَوُدَّ: (عَنْ يَمِينِهِ إِلَّا الْخ) نَقَلَ عَنِ الْإِعَابِ لِحَاجِ أَنْ الْأُولَى جَعَلُهَا عَنْ يَسَارِهِ وَفِيهِ وَقْفَةٌ وَأَقُولُ يَتَّبَعِي أَنْ الْأُولَى أَنْ تَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ لِشَرْفِ الْيَمِينِ ع ش. □ فَوُدَّ: (وَلَا يَسْتَقْبِلُهَا إِلَّا الْخ) أَيْ بَلْ يَفْعَلُ إِمَالَةً قَلِيلَةً بِحَيْثُ تَسَامَتْ بَعْضُ بَدَنِهِ وَلَا يُبَالِغُ فِي الْإِمَالَةِ بِحَيْثُ تَخْرُجُ بِهَا عَنْ كَوْنِهَا شُتْرَةً لَهُ وَلَيْسَ مِنَ الشُّتْرَةِ الشَّرْعِيَّةِ مَا لَوْ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ وَاسْتَدَّ فِي وَقُوفِهِ إِلَى جِدَارٍ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ شُتْرَةً عُرْفَاعَ ش. □ فَوُدَّ: (هَلِ الْعِبْرَةُ هُنَا إِلَّا الْخ) الْمُتَّجِهَ

□ فَوُدَّ: (كَالصَّائِلِ) قَدْ يُقَالُ: قَضِيَّةٌ إِنْحَاقٍ مَا هُنَا بِالصَّائِلِ جَوَازُ دَفْعِهِ وَإِنْ جَهَلَ التَّحْرِيمَ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الصَّائِلَ يَذْفَعُ وَإِنْ جَهَلَ التَّحْرِيمَ. □ فَوُدَّ: (وَضَعُ الشُّتْرَةَ إِلَّا الْخ) لَا يَتَأْتِي فِي الْجِدَارِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَقَدْ يَتَأْتِي فِيهِ بِأَنْ يَنْفَصِلَ طَرَفُهُ عَنْ غَيْرِهِ وَحِينَئِذٍ فَهَلِ الشُّتْرَةُ وَقُوفُهُ عِنْدَ طَرَفِهِ بِحَيْثُ يَكُونُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَشْمَلُ الْمُصَلِّي فَهَلِ الشُّتْرَةُ وَضَعُهَا عَنْ يَمِينِهِ وَعَدَمُ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَيَحْتَمِلُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكْفِيَ كَوْنُ بَعْضِهَا عَنْ يَمِينِهِ وَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهَا. □ فَوُدَّ: (هَلِ الْعِبْرَةُ إِلَّا الْخ) الْمُتَّجِهَ اغْتِيَارُ اعْتِقَادِ الْمُصَلِّي فِي جَوَازِ الدَّفْعِ

مُحْتَمَلٌ إِذْ قَضَيْتُهُ جَعَلَهُمْ هَذَا مِنْ بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْمُتَنَكَّرِ الثَّانِي إِذْ لَا يُتَنَكَّرُ إِلَّا الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ أَوْ الَّذِي اعْتَقَدَ الْفَاعِلُ تَحْرِيمَهُ، وَقَوْلُهُمْ مَا مَرٌّ فِي ثَمٍّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرٌّ أَمَامَهُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ هَذَا حَقُّهُ لِيَصُونَ بِهِ عَنْ نَقْصِ صَلَاتِهِ فَلْيُعْتَبَرِ اعْتِقَادُهُ، وَقَوْلُهُمْ لَوْ لَمْ يَسْتَتِرْ بِشُتْرَةٍ مُعْتَبَرَةٌ حُرْمَ الدَّفْعِ الثَّالِثُ، وَهُوَ الَّذِي يَتَّجِهَ لِأَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ أَنَّ عِلَّةَ الدَّفْعِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ عَدَمِ تَقْصِيرِ الْمُصَلِّي وَحُرْمَةِ الْمُرُورِ بِدَلِيلِ أَنَّ الْمُرَاهِقَ لَا يُدْفَعُ وَإِنْ وَجِدَتِ الشُّتْرَةُ الْمُعْتَبَرَةُ فَإِذَا قَصَرَ الْمُصَلِّي بَأَنَّهُ لَمْ تَوْجَدْ شُتْرَةٌ مُعْتَبَرَةٌ فِي مَذْهَبِهِ لَمْ يَدْفَعْ الْمَارَّ وَإِنْ اعْتَقَدَ حُرْمَةَ الْمُرُورِ كَمَا لَوْ اسْتَتَرَ بِمَا لَمْ يَعْتَقِدِ الْمَارَّ الْحُرْمَةَ مَعَهَا نَعَمْ إِنْ ثَبَتَ أَنَّ مُقْلَدَهُ يَنْهَاهُ عَنْ إِدْخَالِهِ النِّقْصَ عَلَى صَلَاةٍ مُقْلَدٍ غَيْرِهِ رِعَايَةً لِاعْتِقَادِهِ دَفْعَهُ حِينَئِذٍ وَلَوْ تَعَارَضَتِ الشُّتْرَةُ وَالْقُرْبُ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ الصِّفِّ الْأَوَّلِ مِثْلًا فَمَا الَّذِي يُقَدِّمُ كُلُّ مُحْتَمَلٍ وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ يُقَدِّمُ الصِّفِّ الْأَوَّلَ فِي مَسْجِدِهِ ﷺ وَإِنْ كَانَ خَارِجَ مَسْجِدِهِ الْمُخْتَصَّ بِالْمُضَاعَفَةِ تَقْدِيمُ نَحْوِ الصِّفِّ الْأَوَّلِ.

(قُلْتُ يُكْرَهُ) لِلْمُصَلِّي الذِّكْرُ وَغَيْرِهِ تَرْكُ شَيْءٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ وَفِي عُمُومِهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَتَّجِهَ تَخْصِيصُهُ بِمَا وَرَدَ فِيهِ نَهْيٌ أَوْ خِلَافٌ فِي الْوُجُوبِ فَإِنَّهُ يُفِيدُ كِرَاهَةَ التَّركِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْكِرَاهَةَ إِنَّمَا هِيَ عِبَارَةٌ الْمُهَذَّبِ فَعَدَلَ الْمُصَنِّفُ عَنْهَا فِي شَرْحِهِ إِلَى التَّبْيِيرِ يَنْبَغِي أَنْ يُحَافِظَ عَلَى كُلِّ مَا تُدْبِإُ إِلَيْهِ الدَّلَالُ عَلَى أَنَّ مُرَادَ الْمُهَذَّبِ بِالْكَرَاهَةِ اصطلاح المتقدمين وحينئذ فلا إشكال و (الالتفات) في جزء من صلاته بوجهه يميناً أو شمالاً

اِغْتِبَارُ اعْتِقَادِ الْمُصَلِّي فِي جَوَازِ الدَّفْعِ وَاعْتِقَادِ الْمَارِّ فِي الْإِثْمِ وَعَدَمِهِ سَم. وَمَالَ إِلَيْهِ النَّهَايَةُ وَاعْتَمَدَهُ ع ش. قَوْلُهُ: (الثَّانِي) أَيِ اِغْتِبَارِ اعْتِقَادِ الْمَارِّ. قَوْلُهُ: (وَقَوْلُهُمْ إِنْخ) عَطَفَ عَلَى جَعْلِهِمْ إِنْخ. قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَيِ اِغْتِبَارِ اعْتِقَادِ الْمُصَلِّي. قَوْلُهُ: (إِنَّ الْمُرَاهِقَ لَا يُدْفَعُ إِنْخ) الْوَجْهُ أَنَّهُ يُدْفَعُ سَم. قَوْلُهُ: (وَلَنْ اِغْتَقَدَ) أَيِ الْمَارِّ. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ اسْتَتَرَ بِمَا إِنْخ) أَيِ بَشُتْرَةٍ مُعْتَبَرَةٍ فِي مَذْهَبِهِ. قَوْلُهُ: (إِنَّ مُقْلَدَهُ) بَفَتْحِ اللَّامِ وَ. قَوْلُهُ: (مُقْلَدٌ غَيْرُهُ) بِكَسْرِ اللَّامِ. قَوْلُهُ: (تَقْدِيمُ نَحْوِ الصِّفِّ) خَبَرُ قَوْلِهِ: وَظَاهِرُ إِنْخ. قَوْلُهُ: (وَفِي عُمُومِهِ إِنْخ) أَيِ فِي عُمُومِ الْقَوْلِ بِكَرَاهَةِ تَرْكِ شَيْءٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ. قَوْلُهُ: (أَوْ خِلَافٌ فِي الْوُجُوبِ) الْأَوَّلَى أَوْ قَبْلَ بُوْجُوبِهِ. قَوْلُهُ: (فَلِإِنَّ) أَيِ الْخِلَافِ فِي الْوُجُوبِ. قَوْلُهُ: (فِي شَرْحِهِ) أَيِ الْمُهَذَّبِ. قَوْلُهُ: (اصْطِلَاحُ الْمُتَقَدِّمِينَ) لَعَلَّ مُرَادَهُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي اصطلاح المتقدمين تَصَدَّقُ بِالْخَفِيفَةِ الَّتِي يُعْبَرُ عَنْهَا الْمُتَأَخَّرُونَ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى وَإِلَّا فَالْكَرَاهَةُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَعْمٌ كَمَا لَا يَخْفَى سَم. قَوْلُهُ: (فِي جُزْءٍ) إِلَى قَوْلِهِ: وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَزَعَمَ إِلَى فَقَدْ صَحَّ، وَكَذَا فِي

وَاعْتِقَادِ الْمَارِّ فِي الْإِثْمِ وَعَدَمِهِ. قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُرَاهِقَ لَا يُدْفَعُ) الْوَجْهُ أَنَّهُ يُدْفَعُ. قَوْلُهُ: (فَإِذَا قَصَرَ الْمُصَلِّي إِنْخ) لَوْ أُرْبِلَتْ شُتْرَتُهُ حُرْمَ عَلَى مَنْ عَلِمَ بِهَا الْمُرُورُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ م. قَوْلُهُ: (اصْطِلَاحُ الْمُتَقَدِّمِينَ) لَعَلَّ مُرَادَهُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي اصطلاح المتقدمين تَصَدَّقُ بِالْخَفِيفَةِ الَّتِي يُعْبَرُ عَنْهَا الْمُتَأَخَّرُونَ بِخِلَافِ الْأَوَّلَى وَإِلَّا فَالْكَرَاهَةُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ أَعْمٌ كَمَا لَا يَخْفَى.

وقيل يحرم واختير للخبر الصحيح «لا يزال الله مقبلاً على العبد في مُصلّاه» أي برحمته ورضاه «ما لم يلتفت فإذا التفت أعرض عنه» وصحّ أنه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد ولو تحوّل صدره عن القبلة بطلت كما لو قصّد به اللبّ (لا لحاجة) فلا يُكره كما لا يُكره مُجرّد لمح العين مطلقاً لأنه ﷺ فعل كلاً منهما كما صحّ عنه (ورفع بصره إلى السماء) لخبر البخاري «ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم فاشتدّ قوله في ذلك حتى قال لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم» وصحّ أنه ﷺ كان يرفعه فلما نزل أول سورة المؤمنين طأطأ رأسه «ومن ثم كرهت أيضاً في مخطّط أو إليه أو عليه لأنه يُخلّ بالخشوع أيضاً وزعم عدم التأثير به حماقة فقد صحّ أنه ﷺ مع كماله الذي لا يُداني لَمَّا صَلَّى في خميصية لها أعلام نزعها وقال ألّهني أعلام هذه» وفي رواية «كاذب أن تفتني أعلامها». (وكفّ شعره) ينحو عقصه أو رده تحت عمامته (أو ثوبه) ينحو تسمير لِكُمه أو ذيله

النهاية إلا قوله وقيل إلى الخبر وقوله: وصحّ إلى ومن ثم. □ قوله: (أنه اختلاس) أي سبب اختلاس قال الشوري: أي اختطاف بسرعة ولعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لا أنه يقطع منها شيئاً ويأخذه بجبرمي. □ وقوله: سبب اختلاس لعل الأولى مسبب اختلاس. □ قوله: (ولو تحوّل صدره إلخ) أي حوّل نهايته ومغني. □ قوله: (كما لو قصّد به) أي بالالتفات بوجهه سم وع ش.

قول (إس): (إلى السماء) ومنها ما علا كالسقف يعاب اه كُردي. □ قوله: (مُجرّد لمح العين) أي بدون الالتفات (مطلقاً) أي لحاجة أو لا. □ قوله: (كلاً منهما) أي الالتفات لحاجة ومُجرّد لمح العين لغير حاجة مغني. □ قوله: (ما بال أقوام) أي ما حالهم، وأبهم الرفع لئلا يتكسر خاطره؛ لأن التصحية على رؤوس الأشهاد فضيحة. □ قوله: (ليتنهن) جواب قسم محذوف و. □ قوله: (عن ذلك) أي عن رفع البصر إلى السماء في الصلاة. □ وقوله: (أو لتخطفن إلخ) بضّم الفوقية وفتح الفاء مبنياً للمفعول وأول للتخيير تهديداً أو هو خبر بمعنى الأمر والمعنى ليكون منهم الانتهاء عن الرفع أو خطف الأبصار عند رفعها من الله تعالى أما رفع البصر إلى السماء في غير الصلاة لدعاء ونحوه فجزّاه الأكثرون وكرهه آخرون انتهى زيادي. وفي عميرة عن الدميري عن الإخياء ويستحب أن يرمق ببصره إلى السماء في الدعاء بعد الوضوء ش وتقدّم أن السماء قليلة الدعاء. □ قوله: (ومن ثم) أي من أجل الثناء على الخشوع في أول السورة المذكورة. □ قوله: (في خميصية) هي كساء مربع فيه خطوط. □ قوله: (وقال ألّهني إلخ) إنما قال ذلك بياناً للغير وإلا فهو ﷺ لا يشغله شيء عن الله تعالى ع ش.

قول (إس): (وكفّ شعره أو ثوبه إلخ) ويتبني كراهة ذلك للطائف أيضاً نظراً لقوله الآتي: مع كونه هيئة تنافي الخشوع والتواضع، وإن تخلف فيه معنى السجود معه سم. □ قوله: (ينحو عقصه) إلى قوله

□ قوله: (كما لو قصّد به) أي بالالتفات بوجهه. □ قوله: (وكفّ شعره أو ثوبه إلخ) ويتبني كراهة ذلك للطائف أيضاً نظراً لقوله الآتي مع كونه هيئة تنافي الخشوع والتواضع وإن تخلف فيه معنى السجود معه

أَوْ شَدَّ وَسَطَهُ أَوْ غَرَزَ عَذَبَتِهِ أَوْ دُخِلَ فِيهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ إِتْمَا فَعَلَهُ لِشُغْلٍ أَوْ كَانَ يُصَلِّي عَلَى جِنَازَةٍ لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «أُمِرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظُمٍ وَلَا أَكْفُ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا» وَحِكْمَتُهُ مَنَعُ ذَلِكَ مِنَ السُّجُودِ مَعَهُ أَيَّ غَالِيًا فَلَا تَرُدُّ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ مَعَ كَوْنِهِ هَيْئَةً تُنَافِي الْخُشُوعَ وَالتَّوَاضُّعَ وَمَنْ ثَمَّ كُرْهٌ كَشْفُ الرَّأْسِ أَوْ الْمَنْكِبِ وَالْاضْطِبَاطُ وَلَوْ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ لِمَا يَأْتِي فِي الْحَجِّ وَيُسَنُّ لِمَنْ رَأَاهُ كَذَلِكَ وَلَوْ مُصَلِّيًا آخَرَ أَنْ يَحُلَّه حَيْثُ لَا فِتْنَةً، وَفِي الْإِحْيَاءِ لَا يَزُدُّ رِدَاةً إِذَا سَقَطَ أَيُّ إِلَّا لِعُذْرِ وَمِثْلِهِ الْعِمَامَةُ وَنَحْوُهَا (وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى

أَيِّ غَالِيًا فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ: وَفِي الْإِحْيَاءِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: مَعَ كَوْنِهِ إِلَى وَيُسَنُّ قَوْلَهُ (بَنَحُو عَقْصِهِ الْخُ) وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ: تَخْصِيصُهُ بِالرَّجُلِ أَمَّا الْمَرْأَةُ فَفِي الْأَمْرِ بِتَقْضِيهَا الضَّفَائِرَ مَشَقَّةً وَتَغْيِيرٌ لِهَيْئَتِهَا الْمُتَنَافِيَةِ لِلتَّجَمُّلِ وَبِذَلِكَ صَرَّحَ فِي الْإِحْيَاءِ وَيَتَّبِعِي إلْحَاقُ الْخُثْيِ بِهَا شَرْحُ م ر اه سم. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر كَمَا قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ الْخُ، مُعْتَمِدًا اه. وَقَالَ الْقَلْيُوبِيُّ بَلْ يَجِبُ كَفُّ شَعْرِ امْرَأَةٍ أَوْ خُثْيِ تَوَقَّفَتْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ اه. □ قَوْلُهُ: (أَوْ شَدَّ وَسَطَهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ عَلَى الْجِلْدِ وَلَا يُنَافِيهِ الْعِلَّةُ لِجَوَازِ أَنَّهَا بِالتَّظَرُّ لِلْغَالِبِ ع ش أَقُولُ وَيَأْتِي تَقْيِيدُ الْكِرَاهَةِ بِمَا ذَكَرَ بَعْدَ الْحَاجَةِ وَهَلْ يُعَدُّ مِنَ الْحَاجَةِ هُنَا اغْتِيَاذُهُ الشَّدُّ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقَضِيَّةٌ مَا مَرَّ عَنْ الْإِمْدَادِ فِي مَسْأَلَةِ كَثْرَةِ دَمِ الْبَرَاعِثِ فِي ثَوْبِهِ بِسَبَبِ ثَوْبِهِ فِيهِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ احتَاجَ إِلَى التَّوْمِ فِيهِ لِعَدَمِ اغْتِيَاذِهِ الْعُرْيِ عِنْدَ التَّوْمِ عَفَى عَنْهُ الْأَوَّلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ قَوْلُهُ: (وَحِكْمَتُهُ مَنَعُ ذَلِكَ مِنَ السُّجُودِ الْخُ) وَلِهَذَا نَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى كِرَاهَةِ الصَّلَاةِ وَفِي إِبْهَامِهِ الْجِلْدَةُ الَّتِي يَجْرُ بِهَا وَتَرَى الْقَوَسُ قَالَ لِأَتِي أَمْرُهُ أَنْ يُقْضَى بِطُوبَى كَفِّهِ إِلَى الْأَرْضِ نِهَايَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لِأَتِي أَمْرُهُ الْخُ هَذَا التَّغْلِيلُ يَقْتَضِي كِرَاهَةَ الصَّلَاةِ وَفِي يَدِهِ خَاتَمٌ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ مُبَاشَرَةِ جُزْءٍ مِنْ يَدِهِ لِلْأَرْضِ وَلَوْ قِيلَ بَعْدَ الْكِرَاهَةِ فِيهِ لَمْ يَتَّعَدْ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ فِي أَنْ مَنْ لَبَسَهُ لَا يَنْزِعُهُ ثَوْمًا وَلَا يَقْطَعُهُ فِي تَكْلِيْفِهِ قَلْعَهُ فِي كُلِّ صَلَاةٍ نَوْعٌ مَشَقَّةٌ وَلَا كَذَلِكَ الْجِلْدَةُ فَإِنَّمَا تُلَبَّسُ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهَا اه. وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ وَيُفَرَّقُ أَيْضًا بَأَنَّ التَّخْتُمَ مَطْلُوبٌ فِي الْجُمْلَةِ حَتَّى فِي حَالِ الصَّلَاةِ وَبِأَنَّ الَّذِي يَسْتُرُهُ الْخَاتَمُ مِنَ الْيَدِ قَلِيلٌ بِالنَّسْبَةِ لِمَا تَسْتُرُهُ الْجِلْدَةُ اه. □ قَوْلُهُ: (أَيَّ غَالِيًا) أَيُّ وَالْحِكْمَةُ الشَّامِلَةُ أَنْ فِي الْكَفِّ مُشَابَهَةً الْمُتَكَبِّرِ شَوْبَرِيَّ اه. بُجَيْرِي. □ قَوْلُهُ: (مَعَ كَوْنِهِ) أَيُّ الْكَفِّ. □ قَوْلُهُ: (أَنْ يَحُلَّه الْخُ) نَعَمْ لَوْ بَادَرَ شَخْصٌ وَحَلَّ كُمَّهُ الْمُشَمَّرَ وَكَانَ فِيهِ مَالٌ وَتَلَفَ كَانَ ضَامِنًا لَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَسَيَأْتِي نَظِيرُهُ فِي جَرِّهِ آخَرَ مِنَ الصَّفِّ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ رَقِيقٌ شَرْحُ م ر اه. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِعُذْرِ) كَحَرْ وَبَرِد. قَالَ ع ش: أَوْ اسْتَهْزَأَ اه.

عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حِكْمَةٌ لَا يَلْزَمُ اطِّرَاذُهَا وَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَخْرِجَ حِكْمَةً أُخْرَى تَطَرُّدُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا شَعْرًا) وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ تَخْصِيصُهُ فِي الشَّعْرِ بِالرَّجُلِ أَمَّا الْمَرْأَةُ فَفِي الْأَمْرِ بِتَقْضِيهَا الضَّفَائِرَ مَشَقَّةً وَتَغْيِيرٌ لِهَيْئَتِهَا الْمُتَنَافِيَةِ لِلتَّجَمُّلِ وَبِذَلِكَ صَرَّحَ فِي الْإِحْيَاءِ، وَيَتَّبِعِي إلْحَاقُ الْخُثْيِ بِهَا م ر. □ قَوْلُهُ: (أَنْ يَحُلَّه) قُلُو حَلَّهُ فَسَقَطَ مِنْهُ شَيْءٌ وَضَاعٌ أَوْ تَلَفَ ضَمِنَهُ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَسَيَأْتِي نَظِيرُهُ فِي جَرِّهِ آخَرَ مِنَ الصَّفِّ فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ رَقِيقٌ م ر.

فيه) لِيَصْحَحَ النَّهْيُ عَنْهُ وَلِمُنَافَاتِهِ لِهَيْئَةِ الْخُشُوعِ وَإِشَارَةِ مُفْهِمَةِ (بِلا حَاجَةٍ) يُؤْخَذُ مِنْ ذِكْرِهِ لَهُ هُنَا أَنَّ مَا فِي مَعْنَاهُ مِمَّا قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ مُقَيَّدٌ بِذَلِكَ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ وَأَيْضًا فَالرَّاجِعُ فِي الْقَيْدِ الْمُتَوَسِّطِ أَنَّهُ يُرْجَعُ لِلْكُلِّ وَإِلَّا كَتَاوُبُ شَنْ لَهُ وَضَعُهَا لِيَصْحَحَ الْخَبَرُ بِهِ قَالَ شَارِحُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَضَعُ الْيُسْرَى لِأَنَّهُ لِيَتَنَحَّيَةَ الْأَذَى وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الظَّاهِرُ مَا أَطْلَقُوهُ مِنْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ إِذْ لَيْسَ هُنَا أَذَى حِسِّيٌّ إِذِ الْمَدَارُ فِيمَا يَفْعَلُ بِالْيَمِينِ وَالْيَسَارِ عَلَيْهِ وَجُودًا وَعَدَمًا دُونَ الْمَعْنَوِيِّ عَلَى أَنَّهَا هُنَا لَيْسَتْ لِيَتَنَحَّيَةَ أَذَى مَعْنَوِيٍّ أَيْضًا بَلِ هِيَ لِيَرُدَّ الشَّيْطَانُ كَمَا فِي الْخَبَرِ إِذَا رَأَاهَا عَلَى الْفَمِ لَا يَقْرُبُهُ فَأَيُّ أَذَى نَحَاهُ بِهَا وَفِي الْحَدِيثِ «التَّثَاوُبُ فِي الصَّلَاةِ وَالْعُطَاسُ وَالْبُصَاقُ وَالْمُخَاطُ مِنْ

قَوْلِهِ: (يُؤْخَذُ الْإِلْحُ) فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ مَا يُوَافِقُهُ . وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ: هُوَ رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَهُ أَيْضًا فَعَنْدَهَا لَا كَرَاهَةَ كَأَن تَتَأَبَّ بَلْ يُسْتَحَبُّ لَهُ وَضْعُ يَدِهِ عَلَى فِيهِ وَيُسْنُ الْيُسْرَى وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ حَبْسَ الشَّيْطَانِ نَاسِبٌ أَنْ يَكُونَ بِهَا، نَعَمْ الْأَوْجَهُ حُصُولُ السُّتَةِ بِغَيْرِهَا أَيْضًا وَتَحْصُلُ السُّتَةُ بِوَضْعِ يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى ذَلِكَ سِوَاءٍ أَوْضَعَ ظَهْرَهَا أَمْ بَطْنَهَا وَيُكَرَهُ التَّثَاوُبُ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ: «إِذَا تَتَأَبَّ أَحَدُكُمْ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا قَالَ: هَاهُ هَاهُ ضَحِكَ الشَّيْطَانُ مِنْهُ» وَلَا تَخْتَصُّ الْكَرَاهَةُ بِالصَّلَاةِ بَلْ خَارِجُهَا كَذَلِكَ أ. ه. وَفِي الْمُغْنِيِّ نَحْوُهَا إِلَّا قَوْلُهُ هُوَ رَاجِعٌ لِمَا قَبْلَهُ أَيْضًا قَالَ ع ش: قَوْلُهُ م ر وَيُسْنُ الْيُسْرَى وَالْأُولَى أَنْ يَكُونَ بِظَهْرِهَا؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى فِي الدَّفْعِ عَادَةً كَذَا قِيلَ لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر وَتَحْصُلُ السُّتَةُ بِوَضْعِ يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى ذَلِكَ، سِوَاءٍ أَوْضَعَ ظَهْرَهَا أَمْ بَطْنَهَا قَدْ يَفْتَضِي التَّسْوِيَةَ بَيْنَ الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ وَسَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ فِي كَلَامِهِ وَيُوَافِقُ الْأَوَّلُ قَوْلُ الْمَنَاوِيِّ عَلَى الْجَامِعِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «إِذَا تَتَأَبَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ» نَصُّهُ أَي ظَهَرَ كَفَّ يُسْرَاهُ كَمَا ذَكَرَهُ جَمْعٌ وَيُتَّجَهُ أَنَّهُ الْأَكْمَلُ وَأَنْ أَضَلَّ السُّتَةَ تَحْصُلُ بِوَضْعِ الْيَمِينِ أ. ه. وَقَوْلُهُ م ر: وَيُكَرَهُ التَّثَاوُبُ أَي حَيْثُ امْتَكَنَهُ دَفْعُهُ، وَعِبَارَةُ الْمَنَاوِيِّ عَلَى الْجَامِعِ قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: وَالْمُرَادُ بِكَوْنِهِ مَكْرُوهًا أَنْ يَجْرِيَ مَعَهُ، وَإِلَّا فَدَفْعُهُ وَرَدُّهُ مَقْدُورٌ لَهُ أَنْتَهَتْ ع ش.

قَوْلُهُ: (بَلِ الظَّاهِرُ الْإِلْحُ) الْأَوْجَهُ حُصُولُ السُّتَةِ بِكُلِّ وَأَنَّ الْأُولَى الْيَسَارُ سَمٍ وَمُغْنِي وَنَهَايَةُ عِبَارَةِ الْبُجَيْرِيِّ وَالْأُولَى أَنْ يَكُونَ بِظَهْرِهَا إِنْ تَيَسَّرَ وَإِلَّا فَبَطْنِهَا إِنْ تَيَسَّرَ أَيْضًا وَإِلَّا فَالْيَمِينُ أ. ه. وَقَدْ دَمَّ عَنْ الْمَنَاوِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْحِسِيِّ. قَوْلُهُ: (دُونَ الْمَعْنَوِيِّ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ نَظِيرُهُ مِنَ الرَّجُلِ حَيْثُ طُلِبَ تَقْدِيمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ مَا لَهُ شَرَفٌ مَعْنَوِيٍّ كَالْمَسَاجِدِ، وَالْيَسَارِ فِي دُخُولِ مَا لَهُ حَبَتْ مَعْنَوِيٍّ كَالْأَسْوَاقِ وَمَحَالِّ الْمَعَاصِي سَم. قَوْلُهُ: (لَيْسَتْ لِيَتَنَحَّيَةَ أَذَى الْإِلْحُ) قَدْ يُقَالُ يَكْفِي فِي كَوْنِهَا لِيَتَنَحَّيَةَ أَذَى مَعْنَوِيٍّ أَنَّهُا لِدَفْعِ دُخُولِ الشَّيْطَانِ إِلَى الْفَمِ الَّذِي هُوَ أَغْنِي دُخُولَهُ أَذَى مَعْنَوِيٍّ سَم وَنَهَايَةُ.

قَوْلُهُ: (بَلِ الظَّاهِرُ الْإِلْحُ) الْأَوْجَهُ حُصُولُ السُّتَةِ بِكُلِّ وَأَنَّ الْأُولَى الْيَسَارُ. قَوْلُهُ: (دُونَ الْمَعْنَوِيِّ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ نَظِيرُهُ مِنَ الرَّجُلِ حَيْثُ طُلِبَ تَقْدِيمُ الْيَمِينِ فِي دُخُولِ مَا لَهُ شَرَفٌ مَعْنَوِيٍّ كَالْمَسَاجِدِ، وَالْيَسَارِ فِي دُخُولِ مَا لَهُ حَبَتْ مَعْنَوِيٍّ كَالْأَسْوَاقِ وَمَحَالِّ الْمَعَاصِي. قَوْلُهُ: (لَيْسَتْ لِيَتَنَحَّيَةَ أَذَى الْإِلْحُ) قَدْ يُقَالُ يَكْفِي فِي كَوْنِهَا لِيَتَنَحَّيَةَ أَذَى مَعْنَوِيٍّ أَنَّهُا لِدَفْعِ دُخُولِ الشَّيْطَانِ إِلَى الْفَمِ الَّذِي هُوَ أَغْنِي دُخُولَهُ أَذَى مَعْنَوِيٍّ.

الشَّيْطَانُ» قَالَ بَعْضُ الْحُقَاطِ «نَهَى ﷺ فِي الصَّلَاةِ عَنْ مَسْحِ الْحَصَى وَمَسْحِ الْجَبْهَةِ مِنْ أَثَرِ التُّرَابِ وَالنَّفْخِ وَتَفْقِيعِ الْأَصَابِعِ وَتَشْبِيكِهَا وَالسَّدْلِ وَتَغْطِيَةِ الْفَمِ وَالْأُذُنِ وَتَغْمِيزِ الْعَيْنِ وَالتَّمْطِي» اهـ. وَجَزَمَهُ بِالنَّهْيِ عَنْ تَغْمِيزِ الْعَيْنِ مَعَ كَوْنِهِ ضَعِيفًا كَمَا مَرَّ يَدُلُّ عَلَى تَسَاهُلِهِ فِي جَزَمِهِ بِقَوْلِهِ نَهَى إِلَى آخِرِهِ (وَالْقِيَامُ عَلَى رِجْلِ) بِأَنْ يَرْفَعَ الْأُخْرَى لِأَنَّهُ تَكَلَّفَ يُنَافِي الْخُشُوعَ نَعَمْ لَا يُكْرَهُ لِحَاجَةٍ وَلَا الْاعْتِمَادُ عَلَى إِحْدَاهُمَا مَعَ وَضْعِ الْأُخْرَى عَلَى الْأَرْضِ. (وَالصَّلَاةُ حَاقِنًا) بِالثُّونِ أَيْ بِالْبَوْلِ (أَوْ حَاقِنًا) بِالْبَاءِ أَيْ بِالْغَائِطِ أَوْ حَاقِنًا أَيْ بِالرَّيْحِ لِلْخَبَرِ الْآتِي لِأَنَّهُ يُخْلُ بِالْخُشُوعِ بَلْ قَالَ جَمَعَ إِنْ ذَهَبَ بِهِ بَطَلَتْ وَيُسَنُّ لَهُ تَفْرِغُ نَفْسِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَإِنْ فَاتَتْ الْجَمَاعَةُ وَلَيْسَ لَهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْفَرْضِ إِذَا طَرَأَ لَهُ فِيهِ وَلَا تَأْخِيرُهُ إِذَا ضَاقَ وَقْتُهُ إِلَّا إِنْ ظَنَّ بِكَثْمِهِ ضَرَرًا يُبَيِّحُ لَهُ التَّيَمُّمَ فَحِينَئِذٍ لَهُ حَتَّى الْإِخْرَاجُ عَنِ الْوَقْتِ وَجَوَزَ بَعْضُهُمْ قَطْعَهُ لِمُجَرَّدِ فَوْتِ الْخُشُوعِ بِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْعِبْرَةُ فِي كَرَاهَةِ ذَلِكَ بِوُجُودِهِ عِنْدَ التَّحَرُّمِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَلْحَقَ بِهِ.....

فَوَدَّ: (قَالَ بَعْضُ الْحُقَاطِ الْخُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى: وَيُكْرَهُ التَّفَنُّعُ فِيهَا لِأَنَّهُ عَبَثٌ وَمَسْحُ نَحْوِ الْحَصَى لِسُجُودِهِ عَلَيْهِ لِلتَّنْهِيِ عَنْ ذَلِكَ وَلِمُخَالَفَتِهِ التَّوَاضُّعَ وَالْخُشُوعَ اهـ. قَالَ ع ش: قَوْلُهُ وَمَسْحُ نَحْوِ الْحَصَى الْخُ، ظَاهِرُهُ وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلُّ كَرَاهَةِ ذَلِكَ مَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ تَشْوِيَةٌ كَأَن كَانَ يَغْلُقُ مِنَ الْمَوْضِعِ تُرَابٌ بِجَبْهَتِهِ أَوْ عِمَامَتِهِ اهـ. وَعِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ عَلَى شَرْحِ بِأَفْضَلِ: قَوْلُهُ وَمَسْحُ غُبَارِ جَبْهَتِهِ وَتَشْوِيَةِ الْحَصَى الْخُ، وَفِي الْإِيْعَابِ: لِغَيْرِ حَاجَةٍ وَلَا فَلَ كَرَاهَةِ لِعُدْرِهِ كَمَا لَوْ مَسَحَ نَحْوَ غُبَارِ جَبْهَتِهِ يَمْنَعُ السُّجُودَ أَوْ كَمَالَهُ اهـ. أَقُولُ وَيُقِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الشَّارِحِ السَّابِقِ يُؤْخَذُ مِنْ ذِكْرِهِ هُنَا الْخُ. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي زِيَادَةِ الْمُصَنَّفِ عَقِبَ الْأَرَاكِ كُرْدِي. فَوَدَّ: (يَدُلُّ عَلَى تَسَاهُلِهِ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ سَمَ.

فَوَدَّ (سَي): (وَالْقِيَامُ عَلَى رِجْلِ) أَيْ وَتَقْدِيمُهَا عَلَى الْأُخْرَى وَلَصُقُهَا بِالْأُخْرَى شَرْحٌ بِأَفْضَلِ.

فَوَدَّ: (بِأَنْ يَرْفَعَ) إِلَى قَوْلِهِ: وَلَيْسَ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَلَا الْاعْتِمَادُ إِلَى الْمَثْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ: وَحَدِيثُ إِذَا الْخُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ: بَلْ قَالَ إِلَى وَيُسَنُّ وَقَوْلُهُ: وَجَوَزَ إِلَى وَالْعِبْرَةُ وَقَوْلُهُ: إِلَّا نَحْوَ إِلَى لَكِنْ. فَوَدَّ: (لِحَاجَةٍ) أَيْ كَوَجَعِ الْأُخْرَى سَمَ وَنَهَايَةً وَمُغْنَى. فَوَدَّ: (أَيْ بِالْبَوْلِ) أَيْ مُدَافِعًا لَهُ مُغْنَى وَنَهَايَةً. فَوَدَّ: (أَوْ حَاقِنًا الْخُ) أَيْ أَوْ حَاقِمًا بِهِمَا نَهَايَةً وَمُغْنَى. فَوَدَّ: (إِنْ ذَهَبَ بِهِ) أَيْ بِالْبَوْلِ أَوْ بِالْغَائِطِ أَوْ بِالرَّيْحِ. فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ لَهُ الْخُ) أَيْ حَيْثُ كَانَ الْوَقْتُ مُتَسَبِّحًا نَهَايَةً وَمُغْنَى أَيْ وَلَا وَجَبَتِ الصَّلَاةُ مَعَ ذَلِكَ حَيْثُ لَا ضَرَرَ يُحْتَمَلُ عَادَةً إِلَّا أَنَّ قَوْلَهُ م ر الْآتِي يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ قَدْ يَقْتَضِي خِلَافَهُ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِيمَا يُؤَدِّي إِلَى خُرُوجِ الْوَقْتِ بَيْنَ حُصُولِهِ فِيهَا أَوْ لَا كَمَا يَقِيدُهُ قَوْلُهُ م ر، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْخُرُوجُ مِنَ الْفَرْضِ الْخُ ع ش. فَوَدَّ: (مِنَ الْفَرْضِ) خَرَجَ بِهِ التَّقْلُّ فَلَا يَحْرُمُ الْخُرُوجُ مِنْهُ وَإِنْ نَدَرَ إِيْتَامَ كُلِّ نَفْلٍ دَخَلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ وَجُوبُ الْإِيْتَامِ لَا يُلْحِقُهُ بِالْفَرْضِ وَيَتَّبِعِي كَرَاهَتَهُ عِنْدَ طَرُودِ ذَلِكَ عَلَيْهِ ع ش.

فَوَدَّ: (يَدُلُّ عَلَى تَسَاهُلِهِ) فِيهِ نَظَرٌ. فَوَدَّ: (لِحَاجَةٍ) أَيْ كَوَجَعِ الْأُخْرَى.

ما لو عرض له قبل التحريم وعلم من عادته أنه يعود إليه في الصلاة (أو بحضرة) بثلاث الحاء (طعام) مأكول أو مشروب (يتوق) بالمشقة أي يشاق (إليه) لخير مسلم «لا صلاة» أي كاملة «بحضرة طعام ولا، وهو يدافع الأخبتان» أي البول والغائط والحق جمع التوقان إليه في غيبته به في حضوره وقيدته ابن دقيق العيد بما إذا قرب حضوره لإزالة التوق حينئذ وقضية التعبير بالتوقان أنه لا يأكل إلا ما يكسره إلا نحو لبن يأتي عليه دفعة لكن الذي صوّبه المصنف أنه يأكل حاجته وحديث «إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدؤوا به قبل أن تصلوا صلاة المغرب» صريح فيه وحمله على نحو تمرات يسيرة فيه نظر فإنه بعد الإقامة وأدنى شيء يفوتها حينئذ (وأن يضيق) في صلاته، وكذا خارجها، وهو بالصاد والزاي والسين (قبل وجهه)

□ قوله: (ما لو عرض له قبل التحريم) أي فردّه وعلم إلخ ع ش . □ قوله: (بثلاث) إلى قوله: (وحيث إلخ) في المعنى إلا قوله: (إلا نحو) إلى (لكن).
 □ قوله: (بالمشقة) أي من تحت وفوق ع ش عبارة المعنى بالتاء المشقة من فوق اه . □ قوله: (أي يشاق) تفسير مراده من التوق وإلا فهو شدة الشوق رشيدتي عبارة ع ش قوله أي يشاق أي وإن لم يشتدّ جوعه ولا عطشه فيما يظهر أخذًا مما ذكره في الفاكهة ونقل عن بعض أهل العصر التشديد بالشديد فاحذره، وعبارة الشيخ عميرة قوله يتوق شامل لمن ليس به جوع وعطش، وهو كذلك فإن كثيرًا من الفواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس إليها من غير جوع ولا عطش بل لو لم يحضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك اه . □ قوله: (أي كاملة) يجوز نصبه صفة لصلاة ورفع صفة لها بالنظر للمحل.
 □ وقوله: (بحضرة طعام) خبر . □ قوله: (وهو يدافع الأخبتان) فيه أن الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة كما هو مقرر عندهم إلا أن تجعل جملة وهو يدافع الأخبتان حالاً ويقدر الخبر كاملة أي لا صلاة كاملة حال مدافعة الأخبتين ع ش . □ قوله: (به) متعلق بقوله: والحق إلخ و . □ قوله: (في حضوره) متعلق بضمير (به) الراجع بالتوقان . □ قوله: (وقيدته) أي الإلحاق . □ قوله: (بما إذا قرب حضوره) أي رجي حضوره عن قرب بحيث لا يفحش معه التأخير وإن كان تهيوه للأكل إنما يتأتى بعد مدة قليلة ع ش . □ قوله: (أنه يأكل حاجته)، وهو الأقرب ومحل ذلك حيث كان الوقت متسعاً نهايةً ومعنى . أي بأن يسعها كلها أداءً بعد فراغ الأكل ع ش . □ قوله: (صوّبه المصنف) أي في شرح مسلم نهايةً ومعنى . □ قوله: (صريح فيه) أي فيما صوّبه المصنف . □ قوله: (وحمله) أي العشاء في الحديث المذكور، وكذا ضمير فإنه إلخ . □ قوله: (في صلاته) إلى المتن في النهاية والمعنى .

□ قوله: (وكذا خارجها) في شرح البهجة لشيخ الإسلام ما نصّه: وظاهر أن محل كراهة ذلك أي البصق أمامه على قول التويي أي وهو الكراهة خارجها إذا كان متوجّهاً إلى القبلة اه . وقد خالفه الشارح بقوله الآتي: وإن لم يكن إلخ .

وإن لم يكن من هو خارجها مُستقبلاً كما أطلقه المُصنّف (أو عن يمينه) ولو في مسجده ﷺ على ما اقتضاه إطلاقهم لكن بحث بعضهم استثنائه وقد يؤيد الأول أن امثال الأمر خير من سلوك الأذب على قول فالنهي أولى لأنه يُشدّد فيه دون الأمر كما أرشد إليه حديث «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه» وذلك لصحة النهي عنهما بل عن يساره أو تحت قدمه اليسرى أو في ثوبه من جهة يساره، وهو أولى ولا بعد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار إظهاراً لشرف الأول وقضية كلامهم أن الطائفت يُراعي ملك اليمين دون الكعبة، وهو مُحتمل، نعم إن أمكنه أن يطأ طيء رأسه ويصق لا إلى اليمين ولا إلى اليسار فهو الأولى، وكذا في مسجده ﷺ ولو كان على يساره فقط إنسان بصق عن يمينه إذا لم يُمكنه ما ذكر كما هو ظاهر سواء من بالمسجد وغيره لأن البصاق إنما يحرم فيه إن بقي

□ فؤد: (وإن لم يكن إلخ) خلافاً للنهاية والمغني عبارتهما: لكن حيث كان من ليس في صلاة مُستقبلاً كما بحثه بعضهم إكراماً لها اهـ. ونقل سم عن شرح البهجة لشيخ الإسلام مثله وأقره. □ فؤد: (لكن بحث بعضهم استثنائه) اعتدله النهاية والمغني والإيعاب قال الكُردي، وكذا اعتدله الزياضي والشوبري وغيرهما اهـ. عبارة المغني: قال الدميري ويَبغني أن يُستثنى من البصاق عن يمينه ما إذا كان بمسجد النبي ﷺ فإن بُصاقه عن يمينه أولى لأن النبي ﷺ عن يساره اهـ. وهو ظاهر إذا كان القبر الشريف عن يساره اهـ. وفي النهاية نحوها وعبارة الإيعاب بعد حكاية ما مر عن الدميري، وهو مُتّجه كما لو كان على يساره جماعة ولم يتمكّن منه تحت قدمه فإن الظاهر أنه حينئذٍ عن اليمين أولى اهـ. قال الرشدي: قوله م؛ لأن النبي ﷺ عن يساره يؤخذ منه أن محله إذا كان عن يمين الحجرة الشريفة، وهو مُستقبل القبلة اهـ. □ فؤد: (وذلك) إلى قوله: كالفضد في المغني إلا قوله: وقضية كلامهم إلى سواء وإلى المتن في النهاية إلا ما ذكر وقوله: وإن أُرصد إلى ودون ثراب وقوله وعلى من ذلكها إلى وفي الرياض. □ فؤد: (نعم إن أمكنه) أي الطائفت. □ فؤد: (دون الكعبة) يؤيد ذلك قوله السابق ولو في مسجده ﷺ بل مراعاته عليه أفضل الصلاة والسلام فوق مراعاة الكعبة سم. □ فؤد: (ولو كان على يساره فقط إنسان إلخ) قد يقال فكيف جزم هنا باليمين وتردّد في سيّد النوع الإنساني وحُرْمته ﷺ بعد وفاته كحُرْمته في حياته؛ لأنه حيّ في قبره ﷺ كُردي. □ فؤد: (ما ذكر) أي أن يطأ طيء رأسه إلخ. □ فؤد: (سواء من في المسجد إلخ) راجع إلى قوله: (بل عن يساره أو تحت قدمه اليسرى إلخ) عبارة

□ فؤد: (لكن بحث بعضهم) عبارته في شرح العباب قال الدميري ويَبغني أن يُستثنى من كراهة البصاق على اليمين من بالمسجد النبوي مُستقبل القبلة فإن بُصاقه عن يمينه أولى؛ لأنه ﷺ عن يساره اهـ. وهو مُتّجه كما لو كان على يساره جماعة ولم يتمكّن منه تحت قدمه فإن الظاهر أنه حينئذٍ عن اليمين أولى اهـ. □ فؤد: (دون الكعبة) يؤيد ذلك قوله السابق: ولو في مسجده ﷺ بل مراعاته عليه أفضل الصلاة والسلام فوق مراعاة الكعبة.

جرمه لا إن استهلَكَ في نحو ماءٍ مضمضةٍ وأصابَ جزءًا من أجزائه دونَ هوائه سواءً من به وخارجِه إذ المَلْحَظُ التقدير، وهو مُتَنَفٍّ فيه كالقصد في إناءٍ أو على قُمَامَةٍ ولو لغير حاجةٍ كما اقتضاه إطلاقهم وزعمَ حرْمَتِه في هوائه وإن لم يصبْ شيئًا من أجزائه وأنَّ القصدَ مُقَيَّدٌ بالحاجةِ إليه فيه بعيدٌ غيرُ مُعَوَّلٍ عليه ويجبُ إخراجُ نجسٍ منه فورًا عَيْنًا على من عَلِمَ به وإن لم يتقدَّر به واضعه وإن أَرَصَدَ لإزالته من يقومُ بها بِمَعْلُومٍ كما اقتضاه إطلاقهم ودونَ تُرابٍ لم يدخل في وقفه قيل ودونَ حُضْرِهِ أي لكنَّ يحْرُمُ عليها من جهةٍ تقذيرِها كما هو ظاهرٌ وإذا حُرِّمَ فيه ثُمَّ دَفَنَهُ.....

التهاية: ومحلُّ ما تَقَرَّرَ أي قولها بل عن يساره أو تَحْتَ قَدَمِهِ في غيرِ المسجدِ فإن كان فيه بَصَقَ في ثوبه في الجانبِ الأيسرِ وحكَّ بعضه ببعضٍ ولا يَصُقُّ فيه فإنه حَرَامٌ كما صَرَّحَ به في المجموع والتَّحْقِيقُ، وإنما يَحْرُمُ فيه إن بقيَ جِزْمُهُ إلخ. □ فَوَدَّ: (وأصابَ إلخ) عَطَفَ على بَقِيَ ع ش. □ فَوَدَّ: (دونَ هوائه) حالٌ من (جزءِ إلخ) مَفْعُولُ (أصابَ). □ فَوَدَّ: (سواءً من به إلخ) أي في عَدَمِ حُرْمَةِ البُصَاقِ في هواءِ المسجدِ عبارةُ التهاية: سواءً أكان الفاعِلُ داخِلَه أم خارِجَه؛ لِأَنَّ المَلْحَظَ إلخ. □ فَوَدَّ: (ولو لغير حاجةٍ) وَيَتَّبِعِي المُبَادَرَةَ إلى إخراجِ الدَّمِ أَخَذًا من قوله الآتي: وَيَجِبُ إخراجُ نَجَسٍ إلخ سم. □ فَوَدَّ: (وزعمَ حُرْمَتِه إلخ) أي رَمَى البُصَاقِ و. □ فَوَدَّ: (وأنَّ القصدَ إلخ) مَعْطُوفٌ على حُرْمَتِه. □ فَوَدَّ: (إليه فيه) أي إلى القصدِ في المسجدِ. □ فَوَدَّ: (بعيدٌ إلخ) خَبَرٌ (وزعمَ إلخ). □ فَوَدَّ: (فورًا عَيْنًا على من عَلِمَ به) أي فإنَّ آخَرَ حَرْمٍ عليه فلو عَلِمَ به غيرُه بَعْدَ صَارَتْ الإزالةُ فَرَضَ كِفَايَةٍ عليهما، ثم إن أزالها الأوَّلُ سَقَطَ الحَرَجُ وَيَتَّبِعِي دَفْعُ الإثمِ عنه من أضله على تَظْهِيرِ ما يَأْتِي في البُصَاقِ أو الثاني سَقَطَ الحَرَجُ وَلَمْ تَنْقَطِعْ حُرْمَةُ التَّأخِيرِ عَنِ الأوَّلِ إِذْ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ ما يَكْفُرُها ع ش. □ فَوَدَّ: (وإن أَرَصَدَ إلخ) أَقْرَهَ سَمِ وع ش. □ فَوَدَّ: (ودونَ تُرابٍ إلخ) يَتَّبِعِي إلَّا إِذَا كَانَ يَتَّقِي هو أو أثرُه وَيَتَّأَذَى به الْمُصَلِّونَ أو الْمُعْتَكِفُونَ ولو بَنَحُوا إصَابَةَ أَثْوَابِهِمْ أو أَبْدَانِهِمْ أو اسْتِغْذَارِ ذَلِكَ سم. □ فَوَدَّ: (قيل إلخ) عبارةُ التهاية ولا يَحْرُمُ البُصْقُ على حُضْرِ المسجدِ إنْ أَمِنَ وَصُولُ شَيْءٍ مِنْهُ لَهُ مِنْ حَيْثُ البُصَاقُ فِي المسجدِ اه. أي وإن حَرُمَ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ تَقْذِيرَ حَقِّ الْغَيْرِ، وهو المَالِكُ إنْ وَضَعَهَا فِي المسجدِ لِمَنْ يَصَلِّي عليها مِنْ غَيْرِ وَقَفٍ وَمَنْ يَتَّبِعُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهَا إِنَّ كَانَتْ مَوْقُوفَةً لِلصَّلَاةِ ع ش وَرَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ دَفَنَهُ إلخ) فَلَوْ اتَّصَلَ الدَّفْنُ

□ فَوَدَّ: (ولو لغير حاجةٍ) وَيَتَّبِعِي المُبَادَرَةَ إلى إخراجِ الدَّمِ أَخَذًا من قوله الآتي: وَيَجِبُ إخراجُ نَجَسٍ مِنْهُ فَوَرَا. □ فَوَدَّ: (ودونَ تُرابٍ إلخ) يَتَّبِعِي إلَّا إِذَا كَانَ يَتَّقِي هو أو أثرُه وَيَتَّأَذَى به الْمُصَلِّونَ وَالْمُعْتَكِفُونَ ولو بَنَحُوا إصَابَةَ أَثْوَابِهِمْ أو أَبْدَانِهِمْ واستِغْذَارِ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (لكن يَحْرُمُ عليها) فِي شَرْحِ م ر: ولا يَحْرُمُ البُصْقُ على حُضْرِ المسجدِ إنْ أَمِنَ وَصُولُ شَيْءٍ مِنْهُ لَهُ مِنْ حَيْثُ البُصَاقِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ دَفَنَهُ) فَلَوْ اتَّصَلَ الدَّفْنُ بِالْبُصْقِ مَعَ قَصْدِهِ ائْتِدَاءً بِأَنْ حَفَرَ فِي تُرابِهِ على قَصْدِ البُصْقِ فِي الحُفْرَةِ وَرَدَّ التُّرَابَ عَلَيْهِ حَالًا فَهَلْ تَنْتَفِي الحُرْمَةُ رَأْسًا؟ فِيهِ نَظَرٌ.

انْقَطَعَتِ الْحُرْمَةُ مِنْ حَيْثُذٍ وَمَنْ ثُمَّ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ وَجُوبَ الْإِنْكَارِ عَلَى فَاعِلِهِ فِيهِ وَعَلَى مَنْ ذَلَكُهَا بِأَسْفَلِ نَعْلِهِ الْمُتَنَجِّسِ أَوْ الْقَذِيرِ إِنْ خَشِيَ تَجَنُّسَ الْمَسْجِدِ أَوْ تَقْذِيرَهُ فِي الرِّيَاضِ الْمُرَادِ دَفْنُهَا فِي ثَرَابِهِ أَوْ رَمَلِهِ بِخِلَافِ الْمُبْلَطِ فَذَلَكُهَا فِيهِ لَيْسَ بِدَفْنٍ بَلْ زِيَادَةٌ فِي التَّقْذِيرِ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ جَوَازَ الدَّلِيلِ إِذَا لَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرُ الثَّبَتِ وَالْمُرَادُ أَنَّ ذَلِكَ يَقْطَعُ الْحُرْمَةَ مِنْ حَيْثُذِهِ. (وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ) لِغَيْرِ حَاجَةٍ لِلتَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنِ الْإِحْتِصَارِ وَأَصْحَحَ تَفَاسِيرَهُ مَا ذَكَرَ

بِالْبَضِيٍّ مَعَ قَضَائِهِ ابْتِدَاءً بِأَنْ حَفَرَ فِي ثَرَابِهِ عَلَى قَضْدِ الْبَضِيٍّ فِي الْحُفْرَةِ وَرَدَّ الثَّرَابَ عَلَيْهِ حَالًا فَهَلْ تَنْتَفِيهِ الْحُرْمَةُ رَأْسًا؟ فِيهِ نَظَرٌ سَم. وَاعْتَمَدَ الْحَلَبِيُّ وَأَقَرَّهُ الْبُجَيْرِيُّ. □ قَوْلُهُ: (انْقَطَعَتِ الْحُرْمَةُ مِنْ حَيْثُذٍ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ. وَفِي سَمٍ مَا نَصَّهُ: وَيَحْتَمِلُ مَرَّ انْقِطَاعِهَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ حَكَّمَ بِالْخَطِيئَةِ عَلَى نَفْسِ الْفِعْلِ فَقَوْلُهُ فِيهِ وَكَفَّارَتُهَا أَيْ الْخَطِيئَةُ دَفْنُهَا صَرِيحٌ فِي تَكْفِيرِ الْخَطِيئَةِ عَلَى الْفِعْلِ فَتَرْتَفِعُ الْحُرْمَةُ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. أَيْ ابْتِدَاءً وَدَوَامًا وَأَقَرَّهُ ع ش وَنُقِلَ عَنِ الزِّيَادِيِّ الْجَزْمُ بِذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ الْإِنْكَارِ) أَيْ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الدَّفْنَ إِنَّمَا يَقْطَعُ دَوَامَ الْحُرْمَةِ وَلَا يَرْفَعُهَا مِنْ أَصْلِهَا. □ قَوْلُهُ: (وَجُوبُ الْإِنْكَارِ عَلَى فَاعِلِهِ الْإِنْكَارِ) أَيْ بِشَرْطِ كَوْنِ الْفَاعِلِ يَرَى حُرْمَتَهُ وَيَحْتَمِلُ وَجُوبَهُ هُنَا مُطْلَقًا لِيَتَعَدَّى ضَرَرَهُ إِلَى الْغَيْرِ رَشِيدِيٍّ وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ هُوَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ بَلْ هُوَ الْأَقْرَبُ لِمَا ذَكَرَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى مَنْ ذَلَكُهَا الْإِنْكَارِ) أَيْ الْبُصَاقِ، وَالتَّائِبُ بِإِغْتِبَارِ الْخَطِيئَةِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ خَشِيَ الْإِنْكَارَ) وَمَنْ رَأَى بُصَاقًا أَوْ نَحْوَهُ فِي الْمَسْجِدِ فَالْسُّتَةُ أَنْ يُزِيلَهُ وَأَنْ يُطَيِّبَ مَحَلَّهُ قَالَهُ فِي الْمَجْمُوعِ. فَإِنْ قِيلَ: لِمَاذَا لَمْ تَجِبِ الْإِزَالَةُ؛ لِأَنَّ الْبُصَاقَ فِيهِ حَرَامٌ كَمَا مَرَّ؟ أَجِيبَ بَأَنَّهُ مُخْتَلَفٌ فِي تَحْرِيمِهِ كَمَا قَالُوهُ فِي دَفْنِ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ كَمَا مَرَّ مُعْنِي وَنَهْيَهُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّ وَيُسْنُ تَطْيِيبَ مَحَلِّهِ الْإِنْكَارِ أَيْ بَنَاحٍ مَسْلُوكٍ أَوْ زِيَادٍ أَوْ بَخُورٍ، وَمَحَلُّ عَدَمِ الرُّجُوبِ حَيْثُ لَمْ يَحْصُلْ بَيَقَانُهُ تَقْذِيرٌ لِلْمَسْجِدِ وَبَعْدَهُ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ: وَلَكِنْ تَجِبُ إِزَالَتُهُ أَيْ الْبُصَاقِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ مَرَّ أَه. □ قَوْلُهُ: (وَفِي الرِّيَاضِ) أَيْ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ لِلْمُصَنِّفِ كُزْدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ بَعْضُهُم الْإِنْكَارَ) مُعْتَمَدٌ ع ش. □ قَوْلُهُ: (جَوَازُ الدَّلِيلِ) أَيْ ذَلِكَ الْبُصَاقِ فِي الْمُبْلَطِ. □ قَوْلُهُ: (يَقْطَعُ الْحُرْمَةَ حَيْثُذٍ) تَقَدَّمَ مَا فِيهِ.

قَوْلُ (سَمٍ): (وَوَضَعَ يَدَهُ الْإِنْكَارَ) وَيُكْرَهُ أَنْ يُرَوِّحَ عَلَى نَفْسِهِ فِي الصَّلَاةِ وَأَنْ يُفَرِّقَ أَصَابِعَهُ أَوْ يُشَبِّكَهَا؛ لِأَنَّهُ عَبَثٌ وَأَنْ يَمْسَحَ وَجْهَهُ فِيهَا وَقَبْلَ انْصِرَافِهِ مِمَّا يَغْلُقُ بِهِ مِنْ نَحْوِ غُبَارٍ نَهْيُهُ وَمُعْنِي. قَالَ الْبُصْرِيُّ: وَيُظْهِرُ أَنَّ تَرْوِيجَ الْغَيْرِ عَلَيْهِ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَفْعَالِ الْمُتَكَبِّرِينَ بِالصَّلَاةِ وَيُظْهِرُ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَا حَاجَةَ أَه. وَقَالَ ع ش: قَوْلُهُ مَرَّ أَوْ يُشَبِّكَهَا، أَيْ فِي الصَّلَاةِ، وَكَذَا خَارِجُهَا إِنْ كَانَ مُتَنَظِّرًا لَهَا، وَقَوْلُهُ: وَقَبْلَ انْصِرَافِهِ، أَيْ مِنْ مَحَلِّ صَلَاتِهِ أَه. □ قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ حَاجَةٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَالْخَبَرُ) فِي النَّهْيَةِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: وَالصَّلَاةُ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: وَكَذَا خَفَضَهُ عَنْ أَكْمَلِ الرُّكُوعِ. □ قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرَ) أَيْ فِي الْمُتَنِ.

□ قَوْلُهُ: (انْقَطَعَتِ الْحُرْمَةُ) وَيَحْتَمِلُ انْقِطَاعُهَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ حَكَّمَ بِالْخَطِيئَةِ عَلَى نَفْسِ الْفِعْلِ فَقَوْلُهُ: فِيهِ وَكَفَّارَتُهَا -أَيْ الْخَطِيئَةُ- دَفْنُهَا صَرِيحٌ فِي تَكْفِيرِ الْخَطِيئَةِ عَلَى الْفِعْلِ فَتَرْتَفِعُ الْحُرْمَةُ مُطْلَقًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

وعِلَّتُهُ أَنَّهُ فَعَلَ الْكُفَّارِ أَوْ الْمُتَكَبِّرِينَ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ رَاحَةُ أَهْلِ النَّارِ أَوْ الشَّيْطَانِ لِمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ «أَنَّ إِبْلِيسَ هَبَطَ مِنَ الْجَنَّةِ كَذَلِكَ» وَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَالْخُنْثَى وَذَكَرَ الرَّجُلَ فِي الْخَبَرِ لِلْغَالِبِ (وَالْمُبَالِغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ) عَنِ الظَّهْرِ فِي رُكُوعِهِ وَكَذَا خَفْضُهُ عَنِ أَكْمَلِ الرُّكُوعِ وَإِنْ لَمْ يُبَالِغْ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ «كَانَ ﷺ إِذَا رَكَعَ لَمْ يَشْخَصْ رَأْسَهُ - أَيْ لَمْ يَرْفَعْهُ - وَلَمْ يُصَوِّبْهُ» أَيْ يَخْفِضُهُ.

(و) يُكْرَهُ تَنْزِيهَا أَيْضًا (الصَّلَاةُ فِي الْحَمَّامِ) الْجَدِيدِ وَغَيْرِهِ وَلَوْ بِمَسْلُخِهِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحَمَّامَ» وَلَأنَّهُ مَحَلُّ الشَّيَاطِينِ لِكَشْفِ الْعَوْرَاتِ بِهِ وَمِثْلُهُ كُلُّ مَحَلٍّ مَعْصِيَةٍ أَوْ غَضَبٍ كَأَرْضِ ثُمُودَ أَوْ مُحَسِّرٍ فِيمَا يَظْهَرُ (وَالطَّرِيقُ) فِي صَحْرَاءَ أَوْ بُيُنْيَانٍ.....

¶ فَوُدَّ: (أَوْ الْمُتَكَبِّرِينَ) أَوْ لِتَنْوِيعِ الْخِلَافِ. ¶ فَوُدَّ: (لَمَّا صَحَّ الْخُ) تَغْلِيلٌ لِكُلِّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. ¶ فَوُدَّ: (أَوْ الشَّيْطَانِ) عَطْفٌ عَلَى (أَوْ الْمُتَكَبِّرِينَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي: وَاخْتَلَفَ فِي عِلَّةِ التَّنْهِيِ فَقِيلَ: لِأَنَّهُ فَعَلَ الْكُفَّارِ وَقِيلَ فَعَلَ الْمُتَكَبِّرِينَ وَقِيلَ فَعَلَ الشَّيْطَانِ وَحُكِيَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: «أَنَّ إِبْلِيسَ هَبَطَ مِنَ الْجَنَّةِ كَذَلِكَ» اهـ. ¶ فَوُدَّ: (وَلَا فَرْقَ فِيهِ) أَيْ فِي كَرَاهَةِ ذَلِكَ الْوَضْعِ. ¶ فَوُدَّ: (وَكَذَا خَفْضُهُ) أَيْ الرَّأْسِ.

¶ فَوُدَّ: (عَنِ أَكْمَلِ الرُّكُوعِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِالْخَفْضِ فِي أَقْلِ الرُّكُوعِ لَا يُكْرَهُ وَكَانَتْ بِحَسَبِ مَا فَهَمَهُ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ وَإِلَّا فَكَلَامُ الشَّافِعِيِّ الَّذِي نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ مُعْتَرِضًا بِهِ تَقْيِيدَ الْمُصَنِّفِ بِالْمُبَالِغَةِ بَلْ وَكَلَامُ الْأَصْحَابِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقُهُ لَيْسَ فِيهِ تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِأَكْمَلِ الرُّكُوعِ رَشِيدِي. عِبَارَةٌ الْمُغْنِي: وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ خَفْضَ الرَّأْسِ مِنْ غَيْرِ مُبَالِغَةٍ لَا كَرَاهَةٍ فِيهِ وَالَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ كَمَا قَالَهُ السَّبْكِيُّ وَجَرَى عَلَيْهِ شَيْخُنَا فِي مَنَهِجِهِ الْكَرَاهَةُ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ.

فَوُدَّ (لَشَيْ: (وَالصَّلَاةُ فِي الْحَمَّامِ) وَتُنَادَبُ إِعَادَتُهَا وَلَوْ مُتَّفَرِّدًا لِلْخُرُوجِ مِنْ خِلَافِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَكَذَا كُلُّ صَلَاةٍ اخْتَلَفَ فِي صِحَّتِهَا يُسْتَحَبُّ إِعَادَتُهَا عَلَى وَجْهِ يَخْرُجُ بِهِ مِنَ الْخِلَافِ وَلَوْ مُتَّفَرِّدًا وَخَارَجَ الْوَقْتُ وَمِرَازَاعُ ش. ¶ فَوُدَّ: (الْجَدِيدُ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ، عِبَارَتُهُ: وَخَرَجَ بِالْحَمَّامِ سَطْحُهَا فَلَا تُكْرَهُ فِيهِ كَمَا فِي الْحَمَّامِ الْجَدِيدِ كَمَا ذَكَرَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي شَرْحِهِ عَلَى الزُّبَيْدِ وَأَفْتَى بِهِ اهـ. وَأَقْرَأَهُ سَمِ وَعُ شَ وَالرَّشِيدِي. ¶ فَوُدَّ: (وَلَوْ بِمَسْلُخِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَمِنْ ثَمَّ) فِي النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ: (بَلْ أَوْ غَضَبٍ) إِلَى الْمَثْنِ. ¶ فَوُدَّ: (وَلَوْ بِمَسْلُخِهِ) وَفِي الْإِمْدَادِ: هُوَ مَحَلُّ سَلْخِ الثِّيَابِ أَيْ طَرَحِهَا كَزَيْدِي.

¶ فَوُدَّ: (وَمِثْلُهُ كُلُّ مَحَلٍّ مَعْصِيَةٍ) أَيْ كَالصَّاعَةِ وَمَحَلُّ الْمَكْسِ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْمَعْصِيَةُ مُوجُودَةً حِينَ صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ مَا هُوَ كَذَلِكَ مَاوَى لِلشَّيَاطِينِ عَ شَ.

فَوُدَّ (لَشَيْ: (وَالطَّرِيقُ الْخُ) وَتُكْرَهُ فِي الْأَسْوَاقِ وَالرُّحَابِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْمَسْجِدِ كَمَا فِي الْإِحْيَاءِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. وَيَنْبَغِي أَنَّ مَحَلَّ الْكَرَاهَةِ فِي الرُّحَابِ حَيْثُ كَانَ ثَمَّ مَنْ يَشْغَلُهُ وَلَوْ احْتِمَالًا أَمَا إِذَا قَطَعَ بِانْتِفَاءٍ

¶ فَوُدَّ: (الْجَدِيدُ وَغَيْرِهِ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بَعْدَ الْكَرَاهَةِ فِي الْحَمَّامِ الْجَدِيدِ لِانْتِفَاءِ الْعِلَلِ، وَخَرَجَ بِالْحَمَّامِ سَطْحُهَا فَلَا يُكْرَهُ فِيهِ كَمَا ذَكَرَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الزُّبَيْدِ.

وقت مُرُورِ النَّاسِ بِهِ كَالْمَطَافِ لِأَنَّهُ يَشْغَلُهُ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ اسْتِيقْبَالُهُ كَالْوُقُوفِ بِهِ وَالتَّعْلِيلُ بِغَلَبَةِ النِّجَاسَةِ فِيهِ مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْمُقْتَضِيَ لِلْكَرَاهَةِ تَحَقُّقُهَا فَقَطْ. (وَالْمُزِيلَةُ) أَي مَحَلُّ الزُّبْلِ وَمِثْلُهُ كُلُّ نِجَاسَةٍ مُتَيَقِّنَةٌ لِأَنَّهُ يَفْرِشُهُ طَاهِرًا عَلَيْهَا يُحَازِيهَا وَمَرَّ كَرَاهَةً مُحَازَاتِيهَا (وَالْكَنِيسَةُ) وَهِيَ يَفْتَحُ الْكَافِ مُتَعَبِّدُ الْيَهُودِ وَقِيلَ النَّصَارَى وَالبَيْعَةُ وَهِيَ بِكُسْرِ الْبَاءِ مُتَعَبِّدُ النَّصَارَى وَقِيلَ الْيَهُودِ وَنَحْوُهُمَا مِنْ أَمَاكِنِ الْكُفْرِ لِأَنَّهُمَا مَأْوَى الشَّيَاطِينِ وَيَحْرُمُ دُخُولُهَا عَلَى مَنْ مَنَعُوهُ، وَكَذَا إِنْ كَانَ فِيهَا صُورَةٌ مُعْظَمَةٌ كَمَا سَيَأْتِي (وَعَطَنَ الْإِبِلَ) وَلَوْ طَاهِرًا، وَهُوَ مَا تَنَحَّى إِلَيْهِ إِذَا شَرِبَتْ لِيَشْرَبَ غَيْرُهَا فَإِذَا اجْتَمَعَتْ سَقَتْ مِنْهُ لِلْمَرْعَى لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «صَلُّوا فِي مَرَايِضِ الْغَنَمِ» أَي مَرَايِدِهَا وَالْمُرَادُ جَمِيعُ مُحَالِّهَا «وَلَا تُصَلُّوا فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ» وَفِي رِوَايَةٍ «لِأَنَّهَا

ذَلِكَ كَكُونِهِ فِي رَحْبَةٍ خَالِيَةٍ لَيْلًا فَلَا كَرَاهَةَ، وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِي الْأَسْوَاقِ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ مَحَلًّا مَغْصِقًا ش.

قوله: (وَقْتُ مُرُورِ النَّاسِ) وَفِي الرَّشِيدِيِّ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّهُ: فَتَلَخَّصَ أَنَّ الْمَدَارَ فِي الْكَرَاهَةِ عَلَى كَثَرَةِ مُرُورِ النَّاسِ وَفِي عَدَمِهَا عَلَى عَدَمِهِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى خُصُوصِ الْبَنِيَانِ وَالصَّخْرَاءِ اه. قوله: (كَانَ اسْتِيقْبَالُهُ) أَي الطَّرِيقُ ع ش. قوله: (كَالْوُقُوفِ بِهِ) يَتَّبِعِي حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَّعِذْ عَنِ الطَّرِيقِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فِي الْإِيْعَابِ عِبَارَتُهُ: لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نَوْعٍ يُعْذِرُ عَنْهَا بَحِثُ لَوْ نَظَرُ لِمَحَلِّ سُجُودِهِ فَقَطَّ لَمْ يَشْتَغَلْ بِمُرُورِ النَّاسِ انْتَهَتْ. وَفِي سَمِ الْمُنْهَجِ عَنْ م ر: أَنَّهُ لَوْ صَلَّى حَيْثُ يَقَعُ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنْ كَانَ بَحِثُ يَذْهَبُ الْخُشُوعَ كَرِهَةً، وَإِلَّا كَانَ غَمَضَ عَيْنَيْهِ وَلَمْ يَذْهَبْ خُشُوعُهُ فَلَا كُرْدِيٌّ.

قول (الشي): (وَالْمُزِيلَةُ) بِفَتْحِ الْبَاءِ وَضَمِّهَا وَنَحْوِهَا كَالْمَجْزَرَةِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. قوله: (أَي مَحَلُّ الزُّبْلِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ: وَالْمَقْبَرَةِ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: وَقِيلَ النَّصَارَى وَقَوْلُهُ: وَقِيلَ الْيَهُودُ وَقَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ جَمِيعُ مُحَالِّهَا وَقَوْلُهُ: وَفِي رِوَايَةٍ إِلَى قَوْلِهِ: وَأَيْضًا وَقَوْلُهُ: وَذَلَّتْ إِلَى إِنْ نَحْوَ الْبَقَرِ، وَكَذَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: وَكَذَا إِلَى الْمُثَنِّ. قوله: (مُتَيَقِّنَةٌ) خَرَجَ بِهِ غَيْرُ الْمُتَيَقِّنَةِ مِمَّا غَلَبَتْ فِيهِ النَّجَاسَةُ فَلَا كَرَاهَةَ مَعَ بَسْطِ الطَّاهِرِ عَلَيْهَا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ لِضَعْفِ ذَلِكَ بِالْحَائِلِ سَمِ وَنِهَآيَةً وَمُعْنَى. قوله: (بِقَرَشِهِ طَاهِرًا لِخ) إِذْ بَدُونِ قَرَشِهِ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ سَمِ وَنِهَآيَةً وَمُعْنَى.

قول (الشي): (وَالْكَنِيسَةُ) وَلَوْ جَدِيدَةً فِيمَا يَظْهَرُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَمَامِ أَي عَلَى مُخْتَارِ النَّهَآيَةِ بِغَلْظِ أَمْرِهَا بِكُونِهَا مُدَّةً لِلْعِبَادَةِ الْفَاسِدَةِ فَاشْبَهَتْ الْخَلَاءَ الْجَدِيدَ بَلْ أَوْلَى مِنْهُ ع ش. قوله: (وَنَحْوُهُمَا) أَي مِنْ كُلِّ مَا يُعْظَمُونَهُ ع ش. قوله: (مَنْ مَنَعُوهُ) أَي عَلَى مُسْلِمٍ مَنَعَهُ أَهْلُ الذِّمَّةِ مِنَ الدُّخُولِ مُعْنَى. قوله: (وَيَحْرُمُ دُخُولُهَا لِخ) عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ: وَمَحَلُّ الْكَرَاهَةِ كَمَا فِي الْإِيْعَابِ إِنْ دَخَلَهَا بِأَذْنِهِمْ وَإِلَّا حَرُمَتْ صَلَاتُهُ فِيهَا؛ لِأَنَّ لَهُمْ مَنَعًا مِنْ دُخُولِهَا هَذَا إِنْ كَانُوا يَقْرُونَ عَلَيْهَا وَإِلَّا فَلَا لِخ اه. قوله: (صُورَةٌ مُعْظَمَةٌ) أَي لَهُمْ ع ش.

قوله: (مُتَيَقِّنَةٌ) خَرَجَ غَيْرُ الْمُتَيَقِّنَةِ فَلَا كَرَاهَةَ مَعَ بَسْطِ الطَّاهِرِ عَلَيْهَا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ لِضَعْفِ ذَلِكَ بِالْحَائِلِ م ر. قوله: (طَاهِرًا) إِذْ بَدُونِ قَرَشِ طَاهِرٍ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ.

جَنَّ خُلِقْتُ» وبه عَلِمَ أَنَّ الْفَرْقَ أَنَّ الْإِبِلَ خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ بَلْ فِي حَدِيثٍ أَنَّ عَلَى سَنَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا شَيْطَانَيْنِ وَالصَّلَاةُ تُكْرَهُ فِي مَأْوَى الشَّيَاطِينِ، وَالْغَنَمُ بَرَكَةٌ لِيَحْبِرَ أَبِي دَاوُدَ وَالْبَيْهَقِيُّ «أَنَّهَا مِنْ دَوَابِّ الْجَنَّةِ» وَأَيْضًا فَالْإِبِلُ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يَشْتَدَّ نِفَارُهَا فَتَشْوَشَ الْخُشُوعَ وَعَلَيْهِمَا فَلَا وَجْهَ مَا قَالَهُ جَمْعٌ وَذَلِكَ لَهُ رِوَايَةٌ لَكِنْ فِي سَنَدِهَا مَجْهُولٌ إِنَّ نَحْوَ الْبَقَرِ كَالْغَنَمِ لَكِنْ نَظَرَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ وَأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي عَطَنِ الْإِبِلِ الطَّاهِرِ حَالَ غِيَبَتِهَا عَنْهُ وَجَمِيعُ مَبَارِكِهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا كَالْعَطَنِ لَكِنَّهُ أَشَدُّ لِأَنَّ نِفَارَهَا فِيهِ أَكْثَرُ وَمَتَى كَانَ بِمَحَلِّ الْحَيَوَانِ نَجَاسَةٌ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا لَكِنَّ الْكِرَاهَةَ فِيهَا حِينَئِذٍ لِإِعْلَتَيْنِ وَفِي غَيْرِهَا لِإِعْلَةٍ وَاحِدَةٍ (وَالْمَقْبَرَةُ) بِتَثْلِيثِ الْبَاءِ (الطَّاهِرَةُ) لِغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ بِأَنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ نَبُوءُهَا أَوْ تَحَقَّقَ وَفُرِشَ عَلَيْهَا حَائِلٌ. (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلْحَبِيرِ السَّابِقِ مَعَ خَبَرِ مُسْلِمٍ «لَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ» أَيِ أَنَّهَا كَمَ عَنْ ذَلِكَ وَصَحَّ خَبَرُ «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تَصَلُّوا إِلَيْهَا» وَعِلَّتُهُ مُحَازَاةُ لِلنَّجَاسَةِ سَوَاءً مَا تَحْتَهُ أَوْ أَمَامَهُ أَوْ بِجَانِبِهِ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ وَمَنْ ثَمَّ لَمْ تَفْتَرِقِ الْكِرَاهَةُ بَيْنَ الْمُنْبُوشَةِ بِحَائِلٍ وَغَيْرِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَقْبَرَةِ الْقَدِيمَةِ وَالْجَدِيدَةِ بِأَنْ دُفِنَ فِيهَا أَوَّلُ مَيِّتٍ بَلْ لَوْ دُفِنَ مَيِّتٌ بِمَسْجِدٍ كَانَ كَذَلِكَ

قوله: (وبه) أي بما ورد في حق الإبل. قوله: (والغنم بركة) مبتدأ وخبر أو معطوفان على قوله الإبل خُلِقَتْ إلخ أي على الفرقين. قوله: (فالأوجه ما قاله جمع) هو الْمُعْتَمَدُ م ر ا ه سم. قوله: (إن نحو البقر كالغنم إلخ) وهو الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ الزَّرْكَشِيُّ نِهَائَةً وَمُعْنَى. قوله: (كالعطن) أي وإن كانت مَرْبُوطَةٌ رَبْطًا وَثِيقًا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَخْصُلَ مِنْهَا وَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ مَا يَذْهَبُ الْخُشُوعُ ع ش. قوله: (لِعِلَّتَيْنِ) أي التَّنَافُرِ وَمُحَازَاةِ النَّجَاسَةِ. قوله: (لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ) أي مُحَازَاةِ النَّجَاسَةِ. قوله: (بتثليث الباء) إلى قوله: لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ سَوَاءً إِلَى أَمَّا مَقْبَرَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَإِلَى الْبَابِ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَذَا إِلَى وَإِنَّمَا. قوله: (سواء ما تخته إلخ) سَكَتَ عَمَّا خَلْفَهُ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ أَنَّ الْعِلَّةَ الْمُحَازَاةُ لِلنَّجَاسَةِ إِنَّهُ كَذَلِكَ، وَكَذَا مَا قَوْفَهُ فَلْيُرَاجَعْ سَم. أقول: تَقَدَّمَ فِي خَامِسِ الشُّرُوطِ فِي الشَّرْحِ وَعَنْ النَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُعْمُ الْخَلْفَ وَالْفَوْقَ وَعَنْ تَضْرِيحِ الْأَخِيرَيْنِ كِرَاهَةُ مُحَازَاةِ السَّقْفِ الْمُتَجَسِّسِ الْقَرِيبِ عُرْفًا. قوله: (وفُرش عليها حائل) أي أَوْ نَبَتْ عَلَيْهَا حَشِيشٌ غَطَّاهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِطَهَارَتِهِ ع ش. قوله: (وعِلَّتُهُ) أي التَّهْيِ أَوْ كَوْنِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقْبَرَةِ الطَّاهِرَةِ مَكْرُوهَةً. قوله: (والجديدة) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ خُرُوجُ النَّجَاسَةِ مِنْهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ خُرُوجُ النَّجَاسَةِ مِنْهُ كَانَ صَلَّى عَقِبَ دَفْنِ صَحِيحِ الْبَدَنِ فَلَا

قوله: (فالأوجه ما قاله جمع) هو الْمُعْتَمَدُ م ر. قوله: (سواء ما تخته إلخ) سَكَتَ عَمَّا خَلْفَهُ، وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ أَنَّ الْعِلَّةَ الْمُحَازَاةُ لِلنَّجَاسَةِ أَتَى كَذَلِكَ، وَكَذَا مَا قَوْفَهُ فَلْيُرَاجَعْ. قوله: (والجديدة) هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا مَضَى زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ خُرُوجُ النَّجَاسَةِ مِنْهُ أَمَّا لَوْ لَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يُمَكِّنُ فِيهِ خُرُوجُ النَّجَاسَةِ مِنْهُ كَانَ صَلَّى عَقِبَ دَفْنِ صَحِيحِ الْبَدَنِ فَلَا يَتَّجِهُ الْكِرَاهَةُ حِينَئِذٍ إِذْ لَا مُحَازَاةَ لِلنَّجَاسَةِ إِلَّا أَنْ يُنْظَرَ لِلنَّجَاسَةِ بَاطِنُهُ مَعَ انْتِفَاءِ الْحَيَاةِ الدَّافِعَةِ لِاغْتِيَابِهَا ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ: وَمِنْهُ أَيِ مِنَ التَّغْلِيلِ بِمُحَازَاةِ النَّجَاسَةِ

وتنتفي الكراهة حيث لا مُحَاذَاة وَإِنْ كَانَ فِيهَا لِيُعَدِّ الْمَوْتَى عَنْهُ عُرْفًا أَمَّا مَقْبَرَةُ الْأَنْبِيَاءِ فَلَا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا لِأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ فَلَا نَجَاسَةً وَالنَّهْيُ عَنْ اتِّخَاذِ قُبُورِهِمْ مَسَاجِدَ فَتَحْرُمُ الصَّلَاةُ إِلَيْهَا لَا يُنَافِي ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ هُنَا قَصْدُ اسْتِقْبَالِهَا لِتَبَرُّكِ أَوْ نَحْوِهِ

يَنْجَحُ الْكَرَاهَةُ حَيْثُ إِذْ لَا مُحَاذَاةَ لِلتَّجَاسَةِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَيَّنَّ عَلَيْهِ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ) أَيِ الْمُصَلِّي أَوْ انْتِفَاءُ الْمُحَاذَاةِ (فِيهَا) أَيِ الْمَقْبَرَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَمَّا مَقْبَرَةُ الْأَنْبِيَاءِ) أَيِ أَرْضٍ لَيْسَ فِيهَا مَذْفُونٌ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ أَنْبِيَاءُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. أَيِ وَأَمَّا إِذَا دُفِنَ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ فِيهَا غَيْرُهُمْ فَإِنْ حَادَى فِيهَا غَيْرَ الْأَنْبِيَاءِ فِي صَلَاتِهِ كَرِهَ وَالْأَفْلَاحُ ش. أَيِ مِنْ حَيْثُ مُحَاذَاةُ التَّجَاسَةِ بَلْ مِنْ حَيْثُ اسْتِقْبَالُ الْقَبْرِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي.

□ قَوْلُهُ: (فَلَا تُكْرَهُ الْإِنْحِ) مُعْتَمَدٌ ش. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ الْإِنْحِ) وَيَلْحَقُ بِذَلِكَ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مَقَابِرُ شُهَدَاءِ الْمَغْرِبَةِ؛ لِأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ نِهَائَةً وَمُعْنَى. وَاعْتَمَدَ ع ش، وَكَذَا سَمِ عِبَارَتُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَإِنْ قُلْتُ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ بِحَيَاتِهِمْ أَنَّ الشُّهَدَاءَ مِثْلَهُمْ قُلْتُ: مَمْنُوعٌ لظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَيَاتَيْنِ فَإِنَّ حَيَاةَ الْأَنْبِيَاءِ أَتَمَّ وَأَكْمَلَ انْتَهَى. وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ اعْتَمَدَ رَأْيَهُمْ كَالْأَنْبِيَاءِ فِي ذَلِكَ اه. أَقُولُ وَيُؤَيِّدُ مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ أَنَّ حَيَاةَ الشُّهَدَاءِ الثَّابِتَةَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ مَخْصُوصَةٌ بِمَنْ يُجَاهِدُ لِلَّهِ لَا لِعَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ وَمِنْ أَيْنَ لَنَا عِلْمٌ بِذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (لَا يُنَافِي ذَلِكَ) أَيِ اسْتِثْنَاءِ مَقْبَرَةِ الْأَنْبِيَاءِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ يُعْتَبَرُ هُنَا) أَيِ يُشْتَرَطُ فِي تَحَقُّقِ الْحُرْمَةِ رَشِيدِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ) هُوَ الزَّرْكَشِيُّ وَجَعَلَ الْمَدَارَ فِي حُرْمَةِ اسْتِقْبَالِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى رُؤْيَيْهَا حَيْثُ قَالَ فِي تَقْرِيرِ اعْتِرَاضِهِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ قُبُورِهِمْ: لَا سِيَّمَا مَعَ تَحْرِيمِ اسْتِقْبَالِ رَأْسِ قُبُورِهِمْ سَم. □ قَوْلُهُ: (لِتَبَرُّكِ أَوْ نَحْوِهِ) زَادَ النَّهَائَةَ عَقِبَهُ وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَيْهَا اسْتِقْبَالُ رَأْسِهِ وَلَا اتِّخَاذَهُ مَسْجِدًا اه. وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْمُعْنَى أَنَّهُ أَيِ قَصْدُ نَحْوِ التَّبَرُّكِ لَيْسَ بِقَيْدٍ عِبَارَتُهُ: وَيُكْرَهُ اسْتِقْبَالُ الْقَبْرِ فِي الصَّلَاةِ، نَعَمْ يَحْرُمُ اسْتِقْبَالُ قَبْرِهِ ﷺ كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي التَّحْقِيقِ وَيُقَاسُ بِهِ سَائِرُ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمْ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ.

(فَائِدَةٌ): أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ إِلَّا الشَّيْعَةَ عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ عَلَى الصُّوفِ وَفِيهِ وَلَا كَرَاهَةَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ مَالِكٍ فَإِنَّهُ كَرِهَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ تَنْزِيهَا. وَقَالَتِ الشَّيْعَةُ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ اه.

يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ فِي مَقْبَرَةٍ جَدِيدَةٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ، وَالتَّغْلِيلُ بِأَن سَبَبَ الْكَرَاهَةِ فِي الْمَقْبَرَةِ احْتِرَامُ الْمَوْتَى ضَعِيفٌ اه. □ قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُمْ أَحْيَاءُ فِي قُبُورِهِمْ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ: فَإِنْ قُلْتُ: قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ بِحَيَاتِهِمْ أَنَّ الشُّهَدَاءَ مِثْلَهُمْ قُلْتُ: مَمْنُوعٌ لظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَيَاتَيْنِ فَإِنَّ حَيَاةَ الْأَنْبِيَاءِ أَتَمَّ وَأَكْمَلَ كَمَا يُؤَيِّدُهُ مَا صَحَّ مِنْ رُؤْيَيْهِ ﷺ لَهُمْ عَلَى كَيْفِيَّاتٍ مُتَبَايِنَةٍ كَالصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَكَوْنِ بَعْضِهِمْ فِي الْأَرْضِ وَبَعْضُهُمْ فِي السَّمَاءِ اه. وَفِيهِ نَظَرٌ، وَقَدْ اعْتَمَدَ رَأْيَهُمْ كَالْأَنْبِيَاءِ فِي ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ) هُوَ الزَّرْكَشِيُّ وَجَعَلَ الْمَدَارَ فِي حُرْمَةِ اسْتِقْبَالِ قُبُورِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى رُءُوسِهَا حَيْثُ قَالَ فِي تَقْرِيرِ اعْتِرَاضِهِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ قُبُورِهِمْ: لَا سِيَّمَا مَعَ تَحْرِيمِ اسْتِقْبَالِ رَأْسِ قُبُورِهِمْ.

على أن استقبال قبر غيرهم مكروه أيضا كما أفاده خبر «ولا تُصلُّوا إليها» فحينئذ الكراهة لشيئين استقبال القبر ومحاذاة النجاسة، وهذا الثاني مُتَّفٍ عن الأنبياء والأول يقتضي الحرمة فيهم بالقييد الذي ذكرناه لأنه يُؤدِّي إلى الشرك وتكره أيضا على ظهر الكعبة لأنه خلاف الأدب وفي الوادي الذي نام فيه ﷺ عن صلاة الصبح لِنَصِّهِ على أن فيه شيطانا دون غيره من الأودية ومحل الكراهة في الكل ما لم يُعارضها خشية خروج وقت، وكذا فوات جماعة على الأوجه وإنما لم تقتض الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لأن تعلُّق الصلاة بالأوقات أشدُّ لأن الشارع جعل لها أوقاتا مخصوصة لا تصح في غيرها فكان الخلل فيها أعظم بخلاف الأمكنة تصح في كلها ولو مغضوبا لأن النهي فيها كالحرير لأمر خارج ينفك عن العبادة فلم يقتض فسادها.

☐ قوله: (على أن استقبالهم قبر غيرهم إلخ) صادق بما إذا كان مع قصد التبرُّك أو نحوه، وهو محل تأمل والذي يظهر أنه أولى بالحرمة حينئذ مما ذكره في الأنبياء وتَرَدَّدُ النظر أيضا في استقبال قبور الأنبياء إذا خلا عن قصد نحو تبرُّك فإن مقتضى كلامه عدم الحرمة حينئذ وعليه فهل هو مكروه أو لا؟ محل تأمل بصري. أقول: ويمكن أن يراى بقوله: مكروه، ما يشمل الحرمة كما يفيد قوله: أيضا، فما استظهره أولا يشمل كلام الشارح. وأما قوله: فهل هو مكروه أو لا إلخ. فقول الشارح: فحينئذ الكراهة لشيئين إلخ، كالصريح في الأول. ☐ قوله: (أي كمنع استقبال قبور الأنبياء. ☐ قوله: (وهذا الثاني) أي محاذاة النجاسة و. ☐ قوله: (والأول) أي الاستقبال. ☐ قوله: (يقتضي الحرمة) أي فقوله: أما مقبرة الأنبياء فلا تكره إلخ أي إذا انتفى القيد المذكور أو من حيث النجاسة وإن حرمت من جهة أخرى فليُتأمل سم. ☐ قوله: (بالقيد الذي ذكرناه) أي قصد استقبالها لتبرُّك أو نحوه رشدي وع ش. زاد الكردي: وأما إذا لم يوجد ذلك القيد فلا حرمة ولا كراهة لعدم علتها ه. وفيه نظر ظاهر لما مرَّ آنفا.

☐ قوله: (وتكره) إلى قوله: (ومحل الكراهة) في المغني. ☐ قوله: (دون غيره من الأودية) أي وإن أطلق الرافعي تبعا للإمام الغزالي الكراهة في بطون الأودية مطلقا وعلَّوه باحتمال السبيل المذهب للخشوع مغني. ولا ينافيه قول مختصر بأفضل مع شرحه للشارح: وفي بطن الوادي أي كل وإد مع توقع السبيل لخشية الضرر وانتفاء الخشوع ه؛ لأن الأول يقتضي الكراهة وإن لم يتوقع السبيل. ☐ قوله: (وكذا فوات جماعة إلخ) لعل المراد في غير الصلاة حاقنا أو نحوه لما مرَّ من كراهة ذلك وإن خاف فوت الجماعة ع ش. ☐ قوله: (فلَم يقتض فسادها).

(خاتمة): في أحكام المسجد يحرُم تمكين الصبيان غير المميزين والمجانين والبهائم والحيض ونحوهن والسكران من دخوله إن غلب تنجيسهم ولا كراهة كما يعلم مما سيأتي في الشهادات، وكذا

☐ قوله: (يقتضي الحرمة) فقوله: أما مقبرة الأنبياء فلا تكره الصلاة فيها أي إذا انتفى القيد المذكور أو من حيث النجاسة وإن حرمت من جهة أخرى فليُتأمل.

بَابُ فِي بَيَانِ سَبَبِ سُجُودِ السَّهْوِ وَأَحْكَامِهِ

يَحْرُمُ دُخُولُ الْكَافِرِ لَهُ إِلَّا بِإِذْنِ مُسْلِمٍ . قَالَ الْجَوْنِيُّ : مُكَلَّفٌ . قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَلَمْ يُشْتَرَطْ عَلَى الْكَافِرِ فِي عَهْدِهِ عَدَمُ الدُّخُولِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْمَاوَرَدِيُّ وَغَيْرُهُ وَإِنْ أُذِنَ لَهُ أَوْ قَعَدَ قَاضٍ لِلْحُكْمِ فِيهِ وَكَانَ لَهُ حُكُومَةٌ جَازَ لَهُ الدُّخُولُ وَلَوْ كَانَ جُنُبًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَقَدُ حُرْمَةَ ذَلِكَ ، وَيُسْتَحَبُّ الْإِذْنُ لَهُ فِيهِ لِسَمَاعِ قُرْآنٍ وَنَحْوِهِ كَقِفْهُ وَحَدِيثِ رَجَاءِ إِسْلَامِهِ لَا لِأَكْلِ وَنَوْمٍ فِيهِ ، فَلَا يُسْتَحَبُّ الْإِذْنُ لَهُ بَلْ يُسْتَحَبُّ عَدَمُهُ ، وَهُوَ الظَّاهِرُ ، بَلْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : يَنْبَغِي تَحْرِيمُهُ وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لِأَنَّ فِي دُخُولِ حَرَمِ مَكَّةَ تَقْصِيلًا يَأْتِي فِي الْجِزْيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَيُكْرَهُ نَفْسُ الْمَسْجِدِ وَاتِّخَاذُ الشُّرَفَاتِ لَهُ بَلْ إِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ رِيحٍ مَا وَقَفَ عَلَى عِمَارَتِهِ فَحَرَامٌ وَيُكْرَهُ دُخُولُهُ بِلاَ ضَرُورَةٍ لِمَنْ أَكَلَ مَا لَهُ رِيحٌ كَرِيهَةٌ كَثُومٌ بِضَمِّ الْمُثَلَّثَةِ وَبَقِيَ رِيحُهُ ، وَحَفَرُ بئرٍ وَغَرْسُ شَجَرَةٍ فِيهِ بَلْ إِنْ حَصَلَ بِذَلِكَ ضَرَرٌ حَرَمٌ ، وَعَمَلُ صِنَاعَةٍ فِيهِ إِنْ كَثُرَ هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ خَاسِيسَةً تُزْرَى بِالْمَسْجِدِ وَلَمْ يَتَّخِذْهُ حَانُوتًا يَقْصِدُ فِيهِ بِالْعَمَلِ وَالْإِقْبَرُومُ ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي فِتَاوِهِ . وَلَا بَأْسَ بِإِعْلَاقِهِ فِي غَيْرِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ صِيَانَةً لَهُ وَحِفْظًا لِمَا فِيهِ وَمَحَلَّهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ إِذَا خِيفَ امْتِنَانُهُ وَضِيَاعُ مَا فِيهِ وَلَمْ تَدْعُ حَاجَةً إِلَى فَتْحِهِ وَإِلَّا فَالْسُّنَّةُ عَدَمُ إِعْلَاقِهِ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ مَاءٌ مُسَبَّلٌ لِلشُّرْبِ لَمْ يَجُزْ غَلْقُهُ وَمَنْعُ النَّاسِ مِنَ الشُّرْبِ . وَلَا بَأْسَ بِالتَّوَمُّ وَالْوَضُوءِ وَالْأَكْلِ فِيهِ إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ النَّاسُ ، وَلِحَاطِطِهِ وَلَوْ مِنْ خَارِجِهِ مِثْلَ حُرْمَتِهِ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ بُصَاقٍ وَغَيْرِهِ . وَيُسْنُ أَنْ يُقَدَّمَ رِجْلُهُ الْيُمْنَى دُخُولًا وَالْيُسْرَى خُرُوجًا ، وَأَنْ يَقُولَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَسُلْطَانِهِ الْقَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، الْحَمْدُ لِلَّهِ اللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي وَافْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ ثُمَّ يَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَيَدْخُلُ ، وَكَذَا يَقُولُ عِنْدَ الْخُرُوجِ إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ أَبْوَابَ فَضْلِكَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ فَإِنْ طَالَ عَلَيْهِ هَذَا فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى مَا فِي مُسْلِمٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ وَإِذَا خَرَجَ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ» وَتُكْرَهُ الْخُصُومَةُ وَرَفْعُ الصَّوْتِ وَتَشْدُ الضَّالَّةُ فِيهِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يُعْطَى السَّائِلُ فِيهِ شَيْئًا وَلَا بِإِنْشَادِ الشُّعْرِ فِيهِ إِذَا كَانَ مَذْحًا لِلنَّبِوَةِ أَوْ لِلْإِسْلَامِ أَوْ كَانَ حِكْمَةً أَوْ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ أَوْ الزُّهْدِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مُعْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ .

بَابُ سُجُودِ السَّهْوِ

هـ قوله: (بِالتَّنْوِينِ) إِلَى قَوْلِهِ: (مَا عَدَا صَلَاةَ الْجَنَازَةِ) فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (أَوْ بَعْضًا) فِي النَّهْيَةِ .

هـ قوله: (فِي بَيَانِ سَبَبِ سُجُودِ السَّهْوِ) أَيِ السُّجُودِ الَّذِي سَبَبُهُ سَهْوٌ فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُسَبَّبِ لِلْسَّبَبِ وَالسَّهْوُ لُغَةٌ نِسْيَانُ الشَّيْءِ وَالْغَفْلَةُ عَنْهُ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مُطْلَقُ الْخَلَلِ الْوَاقِعِ فِي الصَّلَاةِ سَوَاءً كَانَ عَمْدًا أَوْ نِسْيَانًا فَصَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً فِي ذَلِكَ وَأَسْبَابُهُ خَمْسَةٌ تَقْصِيلًا الْأَوَّلُ تَيَقُّنُ تَرْكِ بَعْضٍ مِنَ الْأَبْعَاضِ ، الثَّانِي الشَّكُّ فِي تَرْكِ بَعْضٍ مُعَيَّنٍ ، الثَّالِثُ تَيَقُّنُ فَعَلٍ مَنَهِيٍّ عَنْهُ سَهْوًا مِمَّا يُبْطِلُ عَمْدَهُ فَقَطْ ، الرَّابِعُ الشَّكُّ فِي فَعَلٍ مَنَهِيٍّ عَنْهُ مَعَ احْتِمَالِ الزِّيَادَةِ الْخَامِسُ نَقْلُ مَطْلُوبٍ قَوْلِيٍّ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ بَنِيَّةً شَيْخُنَا وَبُجَيْرِيٍّ .

هـ قوله: (وَأَحْكَامِهِ) وَالْمُرَادُ بِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ إِثْبَاتًا وَنَفْيًا عَشْرًا .

(سجود السهو) الآتي (سنة) مؤكدة ولو في النافلة ما عدا صلاة الجنازة كذا قالوه وظاهره أن سجدة التلاوة والشكر كالنافلة فإن قلت كيف يجزئ الشيء بأكثر منه قلت إن أريد به أنه جائز للمتزول أو المفعول بمعنى أنه نائب حتى يصير الأول كالمفعول والثاني كالعدم فهو قد يكون أكثر كسهو لترك كلمة من الفثوت أو زيادة سجدة أو جلسة أو أنه جائز لنفس الصلاة أي دافع لتقصيها وهو لا يكون إلا أقل منها فممتنع إذ الجائز لا ينحصر في ذلك ألا ترى أن الجامع في يوم من رمضان إذا لم يقدر على العتق يصوم شهرين وهما أكثر من المجهور سواء أجعلناه اليوم أو الشهر لا يقال الصوم بدل عن العتق؛ لأن هذا رأيي، والأصح أن كلاً من خصلتي الكفارة الأخيرتين مستقل لا بدل عما قبله.....

قول (سب): (سجود السهو إلخ) قدّمه لكونه لا يفعل إلا في الصلاة أي وما يلحق بها ثم سجود التلاوة لكونه يفعل فيها وفي خارجها ثم سجود الشكر؛ لأنه لا يفعل إلا خارجها نهاية ومغني السهو جائز على الأنبياء بخلاف النسيان؛ لأنه نقص وما في الأخبار من نسبة النسيان إليه ﷺ فالمراد بالنسيان فيه السهو وفي شرح المواقيف الفرق بين السهو والنسيان بأن الأول زوال الصورة عن المذكرة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنهما معاً فيحتاج في حصولهما إلى كسب جديد سم على حجة اه ع ش .

☐ قوله: (سنة مؤكدة) أي إلا لإمام جمع كثير يخشى منه التشويش عليهم بعدم سجودهم معه ويفرق بينه وبين ما يأتي في سجدة التلاوة بأنه أكد منه حليّ اه بجبرمي وكزدي . ☐ قوله: (ما عدا صلاة الجنازة) فإنه لا يسن فيها بل إن فعله فيها عامداً عالماً بطلت صلاته ع ش . ☐ قوله: (وظاهره أن سجود التلاوة إلخ) قد يقال في هذا الأخذ بنظر؛ لأن المراد الصلاة وهما ليسا منها واستثناء صلاة الجنازة لا يشكل؛ لأنها تسمى صلاة عند البغض والحاصل أنه إن ثبت نقل صريح عن الأصحاب بتدب سجود السهو فيهما فلا محيد عنه وإلا فمحل تأمل لعدم ما يدل عليه من كلامهم ومن الأحاديث؛ لأن مودها الصلاة ثم رأيت في سم على المنهج قوله في الصلاة خرج به نحو سجدة التلاوة خارج الصلاة بصري عبارة ع ش وفي دعوى الظهور مسامحة؛ لأن سجود التلاوة ليس من الصلاة لكنه ملحق بها اه أقول والنظر قوي جداً، وإن وافق النهاية للشارح هنا واعتمده الزيادي والحليّ والرشيدّي وشيخنا .

☐ قوله: (بمعنى أنه نائب) ليتأمل بالنسبة للمفعول بصري . ☐ قوله: (كسهو) أي كسجود السهو .

☐ قوله: (في ذلك) أي في الأقل .

باب

☐ قوله: (سجود السهو) هو أغني السهو جائز على الأنبياء بخلاف النسيان لأنه نقص، وما في الأخبار من نسبة النسيان إليه عليه أفضل الصلاة والسلام، فالمراد بالنسيان فيه السهو، وفي شرح المواقيف الفرق بين السهو والنسيان بأن الأول زوال الصورة عن المذكرة مع بقائها في الحافظة، والنسيان زوالها عنهما معاً فيحتاج في حصولها إلى سبب جديد اه .

وذلك للأحاديث الآتية ولم يجب؛ لأنه لم يثبت عن واجب بخلاف جبران الحج وإنما يُسنُّ (عند ترك مأمور به) من الصلاة ولو احتمالاً بأن شك هل فعله أو لا (أو) عند (فعل) شيء (منهي عنه) فيها ولو احتمالاً فلا يرد عليه خلافاً لمن زعمه ما لو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً فإن سجوده يفرض عدم الزيادة لتركه التحفظ المأمور به ويفرضها ليفعله المنهي عنه فيها فهو لم يخرج

قوله: (وذلك) إلى قوله وفيه نظر في المغني إلا ما أنبه عليه. قوله: (وذلك) أي سنُّ سجود السهو. قوله: (لأنه لم يثبت عن واجب) أي والبدل إما كالمبدل أو أخف منه مغني ونهاية. قوله: (وإنما يسنُّ سقط بذلك ما قيل إنه لا يسنُّ السجود لكل ترك مأمور به ولا لكل فعل منهي عنه. قول (الشي): (عند ترك مأمور به) أي سواء تركه عمدًا ليسجد أم لا كما شمله كلامهم شيخنا الزياتي اه ع ش وحلي قال سم ونقل أن شيخنا الشهاب الرملي أفتى بذلك اه. قوله: (بأن شك هل فعله إلخ) أي المأمور به المعين كالقنوت بخلاف الشك في ترك مندوب في الجملة كأن يقول هل أتيت بجميع المندوبات أو تركت شيئاً منها وبخلاف الشك في ترك بعض منهم كأن ترك مندوباً وشك هل هو بعض أو لا وكان شك هل ترك بعضاً أو لا فلا يسجد في هذه الصور شيخنا. قوله: (ولو احتمالاً) هذا التعميم يشكل بقول المصنف الآتي أو ارتكاب منهي فلا اللهم إلا أن يريد ولو احتمالاً في الجملة فليتامل فإنه مشكل فإن مجرد احتمال فعل المنهي ليس هو المقتضي لسجود السهو فيما ذكره وإنما المقتضي له انحصار الأمر في أحد الأمرين منه ومن ترك التحفظ سم وعبارة المغني سالمة عن هذا الإشكال والإشكال الآتي حيث قال ما نصه ولو بالشك كما سيأتي بيانه فيما لو شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً وغير ذلك فسقط بذلك ما قيل إنه أهمل سبباً ثالثاً وهو إيقاع بعض الفرض مع التردد في وجوبه كما إذا شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً فإنه يقوم إلى الرابعة ويسجد كما سيأتي قاله الإسنوي وغيره وردّه في الخادم أيضاً بأن سبب السجود التردد في أن الركعة المفعولة زائدة وهو راجع لارتكاب المنهي عنه اه. قوله: (لترك التحفظ المأمور به) قد يقال التحفظ الذي هو عبارة عن الإحراز عن الخلل، وإن كان مأموراً به لكانه ليس من الصلاة بل هو شرط أو أدب خارج عنها كالأحراز عن نحو الكلام، وقد قيد المأمور به بكونه من الصلاة ففي قوله فهو لم يخرج عنهما نظر سم ورشيد.

قوله: (ولو احتمالاً) هذا التعميم مشكل بقول المصنف الآتي، أو ارتكاب منهي فلا، اللهم إلا أن يريد ولو احتمالاً في الجملة فليتامل فإنه أيضاً مشكل فإن مجرد احتمال فعل المنهي عنه ليس هو المقتضي لسجود السهو فيما ذكره وإنما المقتضي له انحصار الأمر في أحد الأمرين منه ومن ترك التحفظ فتأمل. قوله: (لترك التحفظ المأمور به) قد يقال التحفظ وإن كان مأموراً به لكانه ليس من الصلاة وقد قيد المأمور به بكونه من الصلاة ففي قوله فهو لم يخرج عنهما نظر لا يقال يمنع أنه ليس منها فإنه عبارة عن الإحراز عن الخلل، وذلك شرط، أو أدب خارج عنها كما أن الإحراز عن نحو الكلام والإلتفات شرط، أو أدب وليس جزءاً منها فليتامل.

عنهما (فالأول) وهو المأمور به المثلث من حيث هو (إن كان زكناً وجب تداركه) ولا يُغني عنه سجود السهو ليقف وجود الماهية عليه (وقد يُشرع السجود) للسهو مع تداركه (كزيادة بالكاف) حصلت بتدارك ركني كما سبق بيان تلك الزيادة (في) آخر مبحث (الترتيب) وقد لا يُشرع كما إذا كان المثلث السلام فإذا ذكره أو شك فيه ولم يأت بمبطل أتى به، وإن طال الفصل ولا يسجد لقوات محل السجود أو النية أو التحريم فإذا ذكره استأنف الصلاة وكذا إن شك فيه بشرطه قيل قوله كزيادة إلخ غير محتاج إليه؛

☐ قوله: (من حيث هو) أي بقطع النظر عن السجود لتركيه سم. ☐ قوله: (بالكاف) احتراز عما لو قرئ باللام فإنه يقتضي أن الزيادة تارة يُشرع معها السجود وتارة لا مع أنه ليس بمراد بل الزيادة مُقتضية للسجود أبدع ش زاد سم ومع أنه لا ربط مع اللازم بما قبله فتأمل اه. ☐ قوله: (ولم يأت بمبطل إلخ) أي أما لو أتى به فإن كان يُبطل عنده وسهوه كالفعل الكثير والكلام الكثير استأنف الصلاة، وإن كان مما يُبطل عنده دون سهوه ككلام قليل أتى به لظن خروجه من الصلاة سجد للسهو ثم سلم وسجوده ليس للتدارك بل لفعل ما يُبطل عنده ع ش. ☐ قوله: (وإن طال الفصل) هذا كالصريح في ضرر المبطل مع قصر الفصل أيضاً لكن في شرح العباب عن الفتى ما نصه لا فرق بين طول الفصل وقصره نعم يختلفان إن صدر منه مبطل كالكلام أي القليل والاستدبار فحيث إن طال الفصل بطلت وإلا فلا ويسجد للسهو انتهى وسأني عقب قول المصنف أو سهواً وطال الفصل فات في الجديد قول الشارح ما نصه كالمشي على نجاسة وكفعل أو كلام كثير بخلاف استدبار القبلة انتهى وهو صريح في اغتفار السير مع قصر الفصل سم وقد يجاب بأن في المفهوم هنا تفصيلاً وهذا لا يعد عيباً. ☐ قوله: (وإذا ذكره) أي أحد الأمرين من النية أو التحريم. ☐ قوله: (استأنف الصلاة) أي ويصدق حيث إن لا يُشرع وكذا في الشك سم. ☐ قوله: (بشرطه) أي من مضي ركني أو طول زمن التردد.

☐ قوله: (من حيث هو) أي: بقطع النظر عن السجود لتركيه. ☐ قوله: (بالكاف) أي: لا باللام لئلا يقتضي قدح أنه يُشرع السجود للزيادة ولا يُشرع لها أخرى مع أنه يُشرع لها أبداً في الجملة بل مطلقاً في السابقة وفي ركني الترتيب ومع أنه لا ربط مع اللازم بما قبله فليُتأمل. ☐ قوله: (ولم يأت بمبطل أتى به وإن طال الفصل) كالصريح في ضرر المبطل مع قصر الفصل أيضاً لكن في شرح العباب عن الفتى ما نصه لا فرق بين طول الفصل وقصره خلافاً لما يقتضيه تقييد الروضة وغيرها بقصره لأن ترك السلام بالسكوت نعم يختلفان إن صدر منه مبطل كالكلام أي القليل، والاستدبار فحيث إن طال الفصل بطلت، ويسجد للسهو اه وسأني عقب قول المصنف، أو سهواً وطال الفصل فات في الجديد قول الشارح ما نصه كالمشي على نجاسة وكفعل، أو كلام كثير بخلاف استدبار القبلة اه وهو صريح في اغتفار السير مع قصر الفصل وكان يمكن أن يفرق بين ما قبل السلام، وما بعده بأنه بعده أخف. ☐ قوله: (استأنف الصلاة) أي: ويصدق حيث إن لا يُشرع وكذا في الشك.

لأنه معلوم من قوله أو فعل منهى عنه وأجيب بأن المراد بالمنهى عنه ما ليس من أفعال الصلاة وهذه الزيادة من أفعالها لكن لم يعتد بها لعدم الترتيب اهـ، وفيه نظر لما مر من شمول كلامه لمسألة الشك فالوجه أنه إنما ذكره إيضاحاً. (أو) كان المثروك (بعضاً) مرة أول صفة الصلاة وجه تسميته بذلك (وهو القنوت) السابق في الصبح أو وتر نصف رمضان الثاني دون قنوت النازلة أو كلمة منه ومحل عدم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه.....

قوله: (لأنه معلوم من قوله أو فعل منهى عنه) أي فهو من القسم الثاني لا الأول، وحيث كان اللان في الإيراد أن يقال السجود في هذه ليس لترك الأمور بل لفعل المنهى عنه فذكره في الأول في غير محله رشدياً. قوله: (وفيه نظر) قد يجاب بأنه يكفي في الحاجة إليه دفعه توهم اختصاص المنهى عنه بما ليس من أفعال الصلاة فليأمل س م. قوله: (وجه تسميته بذلك) عبارته هناك؛ لأنها لما تأكدت بالجبر أشبهت البعض الحقيقي وهو الأول اهـ أي الأركان. قوله: (السابق) إلى قوله ومحل إلخ في المغني وإلى قوله ولو اقتدى في النهاية. قوله: (السابق في الصبح إلخ) حتى لو جمع بين قنوت النبي ﷺ وقنوت عمر وترك شيئاً من قنوت عمر فالمتجه السجود ولا يقال بل المتجه عدم السجود؛ لأن ترك بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه بجمليته وهو لا سجود له؛ لأننا نقول لما وردا بخصوصيهما مع جمعه لهما صارا كالقنوت الواحد والقنوت الواحد يطلب السجود لترك بعضه بخلاف ما لو عزم على الإثنين بهما ثم ترك أحدهما فالأقرب عدم السجود لأنه لا يتعين إلا بالشروع فيه ع ش وشيخنا.

قوله: (أو كلمة منها) قاله الغزالي والمراد ما لا بد منه في حصوله بخلاف ما لو ترك أحد القنوتين كأن ترك قنوت سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه؛ لأنه أتى بقنوت تام وكذا لو وقف وقفة لا تسع القنوت إذا كان لا يحسنه؛ لأنه أتى بأصل القيام أفاده شيعي رحمهم الله تعالى وسباني أن ذلك لا يكفي كذا في المغني وما أشار إليه بقوله وسباني إلخ هو ما ذكره بعده بقوله ويتصور ترك قعود التشهد وقيام القنوت بأن لا يحسنهما فإنه يسئل له أن يقف أو يجلس بقدره فإن لم يفعل سجد للسهو انتهى. وقوله قاله الغزالي إلى قوله أفاده إلخ في النهاية ثم قال على ما نقل عن الوالد رحمهم الله تعالى نعم يمكن حمل ذلك على ما إذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المفهود وتسع قنوتاً مجزياً أما لو كانت لا تسع قنوتاً مجزياً أصلاً فالوجه السجود انتهى اهـ بصري. قوله: (أو كلمة منه) ومنها الفاء في فإنك والواو في وإنه وإن أتى بذلك المثروك بما يرادفه كجمع بدل فيمن هديت والقياس أنه مثل ذلك ما لو ترك قوله فلك الحمد على ما قضيت استغفررك وأتوب إليك أو شيئاً منه لما مر عن الروضة من استحباب ذلك في القنوت ع ش.

قوله: (ومحل عدم إلخ) عبارة النهاية وإن قلنا بعدم تعيين كلماته؛ لأنه بشروعه يتعين لإداء السنة ما

قوله: (وفيه نظر) يمكن أن يجاب بأن شمول كلامه لما ذكر يمنع زيادة هذا على قوله، أو فعل منهى عنه حتى يستغنى عنه على أنه يكفي في الحاجة إليه دفعه توهم اختصاص المنهى عنه بما ليس من أفعال الصلاة فليأمل. قوله: (ومحل عدم تعيين كلماته إذا لم يشرع فيه) هو جواب إشكال وعبارة شرح

وفارق بدله بأنه لا حد له (أو قيامه) بأن لم يحسنه فإنه يُسنُّ له القيام بقدره زيادةً على ذكر الاعتدال فإذا تركه سجّد له ويقول زيادةً إلخ اندفع ما قيل قيامه مشرّوعٌ لغيره وهو ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه، ولو اقتدى شافعيّ بحنفيّ في الصبح وأمكّنهُ أن يأتي به ويلحقه في السجدة الأولى فعلً وإلا فلا وعلى كلٍّ يسجد للسهو على المنقول المُعتمد بعد سلام إمامه؛ لأنه يتركه له لحقه سهوه في اعتقاده.....

لم يعدل إلى بدله اه قال ع ش أي ما لم يقطعهُ ويعدل إلى آية تتضمّن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطعهُ واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداءً على قنوت عمر فلا سجود لإثباته بقنوت كامل أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم إثباته بواجب كامل منهما سم على حجة اه عبارة الرشيدي قوله م ر ما لم يعدل إلى بدله صادق بما إذا كان البدل وإدرا وبما إذا كان من غير الوارد وهو ما اقتضاه كلام الشهاب سم على التخصة لكنه صرح بخلافه في حواشي المنهج وذكر أن الشارح م ر وافقه عليه فليراجع اه. □ قوله: (وفارق بدله) أي بدل القنوت الوارد كآية تتضمّن ثناء ودعاء. □ قوله: (زيادة على ذكر الاعتدال إلخ) وعليه فلو وقف وقفة تسع القنوت، وقد ترك ذكر الاعتدال فالظاهر صرف تلك الوقفة للقنوت فإن تركه ذكر الاعتدال قرينة على أنه لم يرده فلا تكون الوقفة عند عدم ذكر الاعتدال إلا للقنوت ع ش. □ قوله: (فإذا تركه) أي القيام المذكور فيشمل ترك بعضه ومز عن النهاية والمعني ما يوافقه. □ قوله: (ويقولي زيادة إلخ) أي المفيد أن القيام بعض مستقل. □ قوله: (قيامه) أي القنوت. □ قوله: (لتركه) أي القيام. □ قوله: (فعل) أي ندباً. □ وقوله: (والأفلا) أي فلا يندب ويطلب إن تخلف بركتين سم. □ قوله: (لأنه يتركه إلخ) قضيته أنه لو أتى به إمامه الحنفي لم يسجد وهو أيضاً قضيه قول المعني والنهاية ولو ترك القنوت تبعاً للإمام الحنفي سجّد للسهو؛ لأن العبرة بعقيدة المأموم على الأصح خلافاً للقول في عدم السجود فإنه بناء على طريقتيه المزجوجة من أن العبرة بعقيدة الإمام اه. واعتدع ش تلك القضية عبارته ومحل السجود ما لم يأت به إمامه الحنفي فإن أتى به فلا سجود؛ لأن العبرة بعقيدة المأموم ويصرّح بذلك ما قالوه فيما لو اقتصد إمامه الحنفي من صحة صلاته خلفه اختياراً بعقيدة المأموم لا بعقيدة الإمام اه وفي البجيرمي بعد سوقي عبارة ع ش المذكورة

الروض ويجاب بأنه إذا شرع في قنوت تعيّن في أداء السنّة ما لم يعدل إلى بدله اه وقضيته أنه إذا شرع في القنوت الوارد ثم قطعهُ وعدل إلى آية تتضمّن ثناء ودعاء فلا سجود من جهة ترك القنوت بخلاف ما إذا قطعهُ واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداءً على قنوت عمر فلا سجود لإثباته بقنوت كامل، أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم إثباته بواجب كامل منهما. □ قوله: (زيادة على ذكر الاعتدال) تقدّم أن آخره ذكر المطلوب قبل القنوت من شيء بعد، □ وقوله: (فإذا تركه) هذا الترك يصدق بما إذا قام بقدره، لا بقدره مع ذكر الاعتدال، قضيته طلب السجود حينئذ فليراجع. □ قوله: (فعل) أي: ندباً، □ وقوله: (والأفلا) أي فلا يندب ويطلب إن تخلف بركتين.

بخلافه في نحو سُنَّة الصُّبْحِ إِذْ لَا قُنُوتَ يَتَوَجَّهُ عَلَى الْإِمَامِ فِي اعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ.....

وقال القليوبي يَسْجُدُ الشَّافِعِيُّ الْمَأْمُومُ، وَإِنْ قَتَّتْ كُلُّ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ لِلْإِمَامِ فَعَمَلُهُ كَالْعَدَمِ اهـ وَالْمُعْتَمِدُ الْأَوَّلُ اهـ أَيُّ مَا قَالَهُ ع ش. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ فِي سُنَّةِ الصُّبْحِ) الْمُتَبَادِرُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا سُجُودَ هُنَا مُطْلَقًا وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ إِنْ أَتَى بِهِ بِأَنْ أَمَكَّتَهُ مَعَ الْإِثْنَانِ بِهِ إِذْرَاكَ الْإِمَامِ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى فَوَاضِحٌ وَإِلَّا فَالْإِمَامُ يَتَحَمَّلُهُ وَلَا خَلَلَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ الْقُنُوتِ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْعُبَابِ مَا نَصَّه لَوْ افْتَدَى فِي فَرْضِ الصُّبْحِ بِمَنْ يُصَلِّي سُنَّتَهُ لَمْ يَقْنُتْ وَاحِدًا مِنْهُمَا وَلَا يَسْجُدُ الْمَأْمُومُ لِلْسَّهْوِ وَقَالَ فِي شَرْحِهِ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّه: وَقَدْ يُقَالُ الْمُتَّجِهَ عَدَمُ السُّجُودِ مُطْلَقًا إِذْ لَا خَلَلَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ وَعَدَمُ مَشْرُوعِيَّةِ الْقُنُوتِ لَهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ تَحْمِلِهِ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الْإِمَامِ تَحْمِلُ الْخَلَلَ وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مَشْرُوعِيَّةَ فِيهِ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا سَيَأْتِي فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي اقْتِدَاءِ مُصَلِّي الصُّبْحِ بِمُصَلِّي الظُّهْرِ إِذَا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْقُنُوتِ وَقَوْلُ الرُّوضَةِ كَأُضْلِلَهَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ قَالَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ أَيُّ لَا يَجْبُرُهُ بِالسُّجُودِ؛

□ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ فِي نَحْوِ سُنَّةِ الصُّبْحِ) يُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا سُجُودَ هُنَا مُطْلَقًا وَهُوَ الْمُتَبَادِرُ مِنْ عِبَارَتِهِ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِهِ بِأَنْ أَمَكَّتَهُ مَعَ الْإِثْنَانِ بِهِ إِذْرَاكَ الْإِمَامِ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى فَوَاضِحٌ وَإِلَّا فَالْإِمَامُ يَتَحَمَّلُهُ، وَلَا خَلَلَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ الْقُنُوتِ لَهُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِهِ فَلَا سُجُودَ لِعَدَمِ الْخَلَلِ فِي صَلَاتِهِ بِالْإِثْنَانِ بِهِ، وَفِي صَلَاةِ الْإِمَامِ بَعْدَ مَشْرُوعِيَّتِهِ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّه: لَوْ افْتَدَى فِي فَرْضِ الصُّبْحِ بِمَنْ يُصَلِّي سُنَّتَهُ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ يُصَلِّي الصُّبْحَ وَحَدَّثَهُ الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ لَمْ يَقْنُتْ وَاحِدًا مِنْهُمَا وَلَا يَسْجُدُ الْمَأْمُومُ لِلْسَّهْوِ وَفَرَّقَ أَغْنَى الزَّرْكَشِيُّ بِأَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْقِفَالِ رَبَطَ صَلَاتَهُ بِصَلَاةِ نَاقِصَةٍ فَشَرَعَ لَهُ بِخِلَافِهِ هُنَا اهـ وَيُرَدُّ بِأَنَّ السُّجُودَ لَيْسَ لِدَلِّكَ، بَلْ لِتَرْكِ الْبَغْضِ أَيْضًا فَالَّذِي يَتَّجِهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فَيَسْجُدُ الْمَأْمُومُ هُنَا أَيْضًا اهـ، وَمَا قَبْلَ الرَّدِّ الْمَذْكُورِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ لَا سُجُودَ هُنَا مُطْلَقًا وَأَنَّهُ لَا يَقْنُتُ الْمَأْمُومُ أَيْضًا لَكِنْ لَعَلَّ مَحَلَّ هَذَا إِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ الْقُنُوتُ بِأَنْ يُمْكِنَهُ مَعَ الْإِثْنَانِ بِهِ لُحُوقُهُ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى وَإِلَّا فَيَأْتِي بِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ فِي الْاِقْتِدَاءِ فِي الصُّبْحِ، بِمُصَلِّي الظُّهْرِ وَأَمَّا السُّجُودُ الَّذِي يَحْتَجُّ فِي الرَّدِّ الْمَذْكُورِ فَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَخْضُلْ خَلَلَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ لِكَيْتَهُ لَا يَضْلُحُ لِتَحْمِلِ تَرْكِ الْقُنُوتِ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّتِهِ لَهُ، فَلْيُرَاجَعْ. وَقَدْ يُقَالُ: الْمُتَّجِهَ عَدَمُ السُّجُودِ مُطْلَقًا إِذْ لَا خَلَلَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ، وَعَدَمُ مَشْرُوعِيَّةِ الْقُنُوتِ لَهُ لَا تَمْنَعُ مِنْ تَحْمِلِهِ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الْإِمَامِ تَحْمِلُ الْخَلَلَ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مَشْرُوعِيَّةَ فِيهِ لَهُ، فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ مَا سَيَأْتِي فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فِي اقْتِدَاءِ الصُّبْحِ بِمُصَلِّي الظُّهْرِ إِذَا لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْقُنُوتِ وَقَوْلُ الرُّوضَةِ كَأُضْلِلَهَا لَا شَيْءَ عَلَيْهِ قَالَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ أَيُّ لَا يَجْبُرُهُ بِالسُّجُودِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ تَحْمِلُ عَنْهُ اهـ وَهُوَ يُعَيِّنُ عَدَمَ السُّجُودِ هُنَا وَمَشَى م ر أَنَّهُ يَسْجُدُ الْمَأْمُومُ إِنْ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْهُ فَإِنْ قَعَلَهُ فَلَا سُجُودَ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ فِي نَحْوِ سُنَّةِ الصُّبْحِ) فِي الرُّوضَةِ كَأُضْلِلَهَا فِي بَابِ الْجَمَاعَةِ فِي مُصَلِّي الصُّبْحِ خَلْفَ الظُّهْرِ أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّتَهُ الْقُنُوتُ بِأَنْ وَقَفَ الْإِمَامُ يَسِيرًا أَتَى بِهِ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ قَالَ الْمَحَلِّيُّ أَيُّ لَا يَجْبُرُهُ بِالسُّجُودِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ تَحْمِلُهُ عَنْهُ اهـ وَقِيَاسُ

فلم يحصل منه ما ينزل منزلة السهو (أو التشهد الأول) أي الواجب منه في التشهد الأخير أو بعضه (أو قفوده) بأن لم يحسنه نظير ما مر في القنوت وقياس ما مر فيه من اشتراط كونه راتياً اشتراط ذلك هنا أيضاً فيسجد إذا أتى بصلاة التسييح أو راتية الظهر أربعاً وترك التشهد الأول إن قلنا بتدبه حينئذ دون ما إذا صلى أربعاً نفلاً مطلقاً بقصد أن يتشهد تشهدين فاقصر على الأخير ولو سهواً على الأوجه. (وكذا الصلاة على النبي ﷺ فيه) أي القنوت أو التشهد الأول وقصر رجوعه على الثاني وزعم فرقي بينهما غير حسن؛ لأن العطف بأو فإفراؤه لذلك لا اختصاصه بالتشهد وجوبها في التشهد في الجملة لا يصلح مانعاً لإلحاقها.....

لأن الإمام تحمله عنه انتهى وهو يعين عدم السجود هنا، وقد يقاس تحمّل الإمام عنه أنه لا سجود وإن أمكنه بأن وقف الإمام يسيراً فلم يأت به ومضى م ر على أنه يسجد المأموم إن لم يتمكّن منه فإن فعله فلا سجود سم واعتداه أي عدم السجود مطلقاً الشيخ سلطان وكذا ع ش كما يأتي آنفاً. □ فوه: (فلم يحصل منه إلخ) أي فلا يطلب من المأموم سجود لترك إمامه القنوت لعدم طلبه من الإمام بل هو منهى عنه، ومثل سنة الصبح كل صلاة لا قنوت فيها على الراجح ع ش. □ فوه: (أي الواجب) إلى قوله وقياس إلخ في النهاية والمغني. □ فوه: (أو بعضه) ومنه الواو في وأشهد ع ش. □ فوه: (إن قلنا بتدبه إلخ) عبارة شيخنا البكري في كثره ولو في التفل إذا كان التشهد راتياً فيه كصلاة التسييح وسنة الظهر إذا صلاها أربعاً ولو صلى أربع ركعات نفلاً وأطلق أو قصد تشهدين وترك الأول منهما عمداً أو سهواً لم يسجد انتهت اه سم. □ فوه: (على الأوجه) قاله جمع متأخرون لكن الذي قاله القاضي والبعوي أنه يسجد في صورة القصد إن تركه سهواً أي أو عمداً وهو المعتد بهاية ومغني. □ فوه: (أي القنوت) إلى قوله بل أربعة عشر في النهاية وكذا في المغني إلا قوله وقصر إلى المتن. □ فوه: (أي القنوت إلخ) يمنع من رجوع الضمير لكل منهما أن الخلاف المذكور هنا مبني على الخلاف في سن الصلاة عليه ﷺ في التشهد الأول وهو أقوال، وأما الخلاف في سنّها في القنوت فهو أوجه ولا يتأتى ترتيب الأقوال على الأوجه فتعين رجوع الضمير إلى التشهد فقط رشدي. □ فوه: (بينهما) أي بين التشهد والقنوت

تحمل الإمام عنه أنه لا سجود وإن أمكنه بأن وقف الإمام يسيراً فلم يأت به. □ فوه: (إن قلنا بتدبه حينئذ) عبارة شيخنا الإمام أبي الحسن البكري في كثره، ولو في التفل إذا كان التشهد راتياً فيه كصلاة التسييح وسنة الظهر إذا صلاها أربعاً، ولو صلى أربع ركعات نفلاً وأطلق، أو قصد تشهدين وترك الأول منهما عمداً، أو سهواً لم يسجد اه. □ فوه: (على الأوجه) أي: الذي قاله جمع متأخرون لكن الذي قاله القاضي والبعوي: إنه يسجد في صورة القصد إن تركه سهواً أي أو عمداً وهو المعتد م ر.

□ فوه: (أي القنوت) تقدّم في باب صفة الصلاة في الكلام على القنوت أنه يسن أيضاً السلام وذكر الآل وأنه يظهر أن يقاس بهم الصخب فلو ترك السلام أو ذكر الآل، أو الصخب فهل يسن السجود فيه نظر ولا يبعد أن يسن أيضاً، ثم رأيت قول الشارح إن قلنا: بتدب الصلاة على الأصحاب، ومعلوم أنه

من القنوت بها من التشهد؛ لأنَّ المُقتَضِيَ للِسجود ليس هو الوجوب في الجملة لِقصوره وَلِئَلَّا يُلْزَمَ عليه إِخراج القنوت من أصله بل كَوْنُ المَثْرُوكِ من الشُّعار الظَّاهِرةِ المَخْصُوصَةِ بِمَحَلٍّ منها اسْتِقْلَالًا لَا تَبَعًا كما يَأْتِي وهما مُسْتَوِيَانِ فِي ذلك (فِي الْأَظْهَرِ) وَيُضَمُّ لذلك الْقِيَامُ لَهَا فِي الْأَوَّلِ وَالْقَعُودُ لَهَا فِي الثَّانِي إِذَا لَمْ يُحْسِنْهَا فَالْأَبْعَاضُ الْمَذْكُورَةُ وَالْآتِيَةُ اثْنَا عَشَرَ بِلِ أَرْبَعَةِ عَشَرَ إِنْ قُلْنَا يَنْدُبُ الصَّلَاةَ عَلَى الْأَصْحَابِ فِي الْقُنُوتِ (سَجَدَ) أَتْبَاعًا فِي تَرْكِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ وَقِيَّاسًا فِي الْبَاقِي وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا فِي الْقُنُوتِ وَتَوَابِعِهِ فَوَجْهُهُ أَنَّهُ ذَكَرَ لَمْ يُشْرَعْ خَارِجَ الصَّلَاةِ بَلْ فِيهَا مُسْتَقِلًّا بِمَحَلٍّ مِنْهَا غَيْرِ مُقَدَّمَةٍ وَلَا تَابِعٍ لِغَيْرِهِ فَخَرَجَ نَحْوُ دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ وَالشُّورَةِ وَتَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ وَالتَّسْبِيحَاتِ وَالْأَدْعِيَةِ وَلَوْ نَحَوَ: سَجَدَ لَكَ وَجْهِي لِنَدْبِهِ فِي سُجُودِ الثَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ أَيْضًا وَهَما لَيْسا مِنَ الصَّلَاةِ. (وَقِيلَ إِنْ تَرَكَ) بَعْضًا مِنْ هَذِهِ الْأَبْعَاضِ تَرَكَهَا

رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (مِنْ الْقُنُوتِ) حَالٌ. □ وَفَوَدَّ: (مِنْ التَّشْهِيدِ) حَالٌ أَيْضًا أَي بَعْدَهُ ع ش. □ فَوَدَّ: (مُسْتَوِيَانِ) الْأَوَّلَى الثَّانِي إِذِ الصَّمِيمُ لِلصَّلَاةِ فِي التَّشْهِيدِ وَفِي الْقُنُوتِ. □ فَوَدَّ: (بَلْ أَرْبَعَةَ عَشَرَ) بِلِ خَمْسَةِ عَشَرَ بِزِيَادَةِ التَّحْفِظِ كَمَا مَرَّ بِصُرِّي وَقَالَ سَمِ قَدْ يُقَالُ بِلِ سِتَّةَ عَشَرَ إِنْ قُلْنَا يَنْدُبُ السَّلَامَ وَالْقِيَامَ لَهُ كَمَا قَدَّمَ فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْقُنُوتِ اهـ وَعِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَبِالْجُمْلَةِ فَالْأَبْعَاضُ عَشْرُونَ التَّشْهِيدُ الْأَوَّلُ وَالْقَعُودُ لَهُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ وَالْقِيَامُ لَهَا وَالصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ بَعْدَ الْآخِرِ وَالْقَعُودُ لَهَا وَالْقُنُوتُ وَالْقِيَامُ لَهُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ وَالْقِيَامُ لَهَا وَالصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ وَالْقِيَامُ لَهَا وَالصَّلَاةُ عَلَى الصَّحْبِ وَالْقِيَامُ لَهَا وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْقِيَامُ لَهُ وَالسَّلَامُ عَلَى الْآلِ وَالْقِيَامُ لَهُ وَالسَّلَامُ عَلَى الصَّحْبِ وَالْقِيَامُ لَهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (إِنْ قُلْنَا الْخُ) أَي إِذَا الصَّلَاةُ حَبِطَتْ وَالْقِيَامُ لَهَا تُضْمَانِ إِلَى الْإِثْنِي عَشَرَ سَمِ.

قَوْلُ (سَجَدَ) رَاجِعٌ لِلصُّورِ كُلِّهَا نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَوَجْهَهُ) أَي وَجْهَ الْقِيَّاسِ فِي الْقُنُوتِ وَتَوَابِعِهِ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يُشْرَعْ خَارِجَ الصَّلَاةِ) قَدْ تَرَدَّدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّهَا تُشْرَعُ خَارِجَ الصَّلَاةِ شَوْبَرِي. □ فَوَدَّ: (فَخَرَجَ نَحْوُ دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ الْخُ) أَي خَرَجَ بِقَوْلِهِ لَمْ يُشْرَعْ الْخُ تَكْبِيرَاتِ الْعِيدِ الْخُ وَيَقُولُهُ غَيْرُ مُقَدَّمَةٍ دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ الْخُ وَالتَّعَوُّدُ وَبِمَا بَعْدَهُ السُّورَةُ بُجَيْرِمِي. □ فَوَدَّ: (لِنَدْبِهِ الْخُ) قَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَدْنُوبَةٌ خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيْضًا سَمِ. □ فَوَدَّ: (بَعْضًا) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَشْكَلَ فِي الْمُعْنَى

إِذَا سَنَّ السَّلَامَ سَنَّ الْقِيَامَ بِقَدَرِهِ أَيْضًا.

(فَرَعَ): لَوْ تَعَمَّدَ مَا يَقْتَضِي السُّجُودَ لَيْسَجُدَ فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ تَعَمَّدَ قِرَاءَةَ آيَةِ سَجْدَةٍ لَيْسَجُدَ حَتَّى تَبْطُلَ صَلَاتُهُ بِالسُّجُودِ، الْقِيَّاسُ: أَنَّهُ كَذَلِكَ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ، ثُمَّ نُقِلَ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الزَّمَلِيَّ أَفْتَى بِعَدَمِ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ وَفَرَّقَ بَأَنَّ سَبَبَ السُّجُودِ ثُمَّ مُتَتَّبِعٌ بِخِلَافِهِ هُنَا فَلْيُحَرِّزْ. □ فَوَدَّ: (بَلْ أَرْبَعَةَ عَشَرَ الْخُ) قَدْ يُقَالُ: بِلِ سِتَّةَ عَشَرَ إِنْ قُلْنَا يَنْدُبُ السَّلَامَ، وَالْقِيَامُ لَهُ كَمَا نَقَلْنَا عَنْهُ مَا يُقِيدُ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (إِنْ قُلْنَا الْخُ) أَي إِذَا الصَّلَاةُ حَبِطَتْ، وَالْقِيَامُ لَهَا يُضْمَانِ إِلَى الْإِثْنِي عَشَرَ. □ فَوَدَّ: (لِنَدْبِهِ) قَدْ يَرُدُّ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

(عَمْدًا فَلَا) يَسْجُدُ لِتَقْصِيرِهِ بِتَفْرِيطِ الشُّنَّةِ عَلَى نَفْسِهِ وَرَدُّهُ بِأَنْ خَلَلَ الْعَمِدَ أَكْثَرَ فَكَانَ إِلَى الْجَبْرِ أَحْوَجَ كَالْقَتْلِ الْعَمِدَ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْكُفَّارَةِ (قُلْتُ وَكَذَا الصَّلَاةُ عَلَى الْآلِ حَيْثُ سَنَّاها وَاللهُ أَعْلَمُ) وَذَلِكَ فِي الْقُنُوتِ وَمِثْلُهَا قِيَامُهَا وَفِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ وَمِثْلُهَا قُعُودُهَا وَصُورَةُ السُّجُودِ لَهَا إِنْ تَيَقَّنَ قَبْلَ سَلَامِهِ وَبَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ أَوْ بَعْدَ سَلَامِهِ وَقَبْلَ طُولِ الْفَصْلِ تَرَكَ إِمَامَهُ لَهَا فَاذْنَقَعَ اسْتِشْكَالُهُ بِأَنَّهُ إِنْ عَلِمَ تَرَكَهَا قَبْلَ سَلَامِهِ أَتَى بِهَا أَوْ بَعْدَهُ فَاتَّ مَحَلُّ السُّجُودِ.
(وَلَا تُجَبِّرُ سَائِرُ الشُّنَنِ) أَيِ بَاقِيهَا بِالسُّجُودِ عَلَى الْأَصْلِ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي مَعْنَى الْوَارِدِ فَإِنْ سَجَدَ لِشَيْءٍ مِنْهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِلَّا أَنْ يَسْهُوَ أَوْ يُعْذَرَ بِجَهْلِهِ وَاسْتِشْكَالٍ بِأَنَّ الْجَاهِلَ لَا يَعْرِفُ

وَالِى قَوْلِهِ وَأَوَّلْتُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَيِ مُقْتَضِيَةً. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ فِي الْقُنُوتِ الْخ) فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ وَمَا تَقَدَّمَ ثَمَانِيَةٌ سَمِىَ أَيِ بِلْ عَشْرَةٍ إِنْ قُلْنَا بِتَذْبِ الصَّلَاةِ عَلَى الْأَصْحَابِ فِي الْقُنُوتِ. □ فَوَدَّ: (لَهَا) يَغْنِي لِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ. □ فَوَدَّ: (إِنْ تَيَقَّنَ قَبْلَ سَلَامِهِ الْخ) أَيِ بِأَنْ أَخْبَرَهُ إِمَامُهُ بَعْدَ سَلَامِهِ بِأَنَّهُ تَرَكَهَا أَوْ كَتَبَ لَهُ إِنِّي تَرَكَتُهَا أَوْ سَمِعَهُ يَقُولُ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ السَّلَامِ عَلَيْكُمْ شَيْخُنَا. □ فَوَدَّ: (وَقَبْلَ طُولِ فَضْلِ) أَيِ وَإِثْنَانِ مَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ وَسَهْوَهُ. □ فَوَدَّ: (أَوْ بَعْدَهُ الْخ) عِبَارَةٌ شَيْخُنَا أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ طُولِ الْفَضْلِ فَكَذَلِكَ أَوْ بَعْدَ طُولِ الْفَضْلِ فَاتَتْ وَلَا سُجُودَ وَكَذَا لَوْ تَرَكَهَا عَمْدًا أَوْ سَلَّمَ أَدَّى أَوْ اتَى بِمُبْطِلٍ بُجَيْرِيٍّ.

□ فَوَدَّ: (فَاتَ مَحَلُّ السُّجُودِ الْخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ السُّجُودُ لَا يَقُوتُ بِالسَّلَامِ سَهْوًا كَمَا يَأْتِي إِلَّا أَنْ يَوْجَهَ الْفَوَاتُ بِأَنَّ الْعُودَ بَعْدَ السَّلَامِ بِقَصْدِ السُّجُودِ يَسْتَلْزِمُ الدَّوْرَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَادَ لِأَجْلِ السُّجُودِ صَارَ فِي الصَّلَاةِ قَيْطَلْبُ الْإِثْنَانِ بِالْمَثْرُوكِ لِوُجُودِ مَحَلِّهِ فَإِذَا أَتَى بِهِ لَمْ يُتَصَوَّرْ بَعْدَ ذَلِكَ السُّجُودُ لِتَرْكِهِ وَمَا أَدَّى وَجُودُهُ إِلَى الْعَدَمِ يَتَّبِعِي انْتِفَاؤُهُ مِنْ أَصْلِهِ سَمِىَ وَعَ شَ وَجَفَنِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي مَعْنَى الْوَارِدِ) أَيِ حَتَّى تَقَاسَ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ يُعْذَرُ بِجَهْلِهِ) أَيِ بِأَنْ يَكُونَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ أَوْ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ فِي فِتَاوَيْهِ مُغْنِي وَنَقَلَ سَمِىَ عَنِ الْأَسْنَى مِثْلَهُ وَأَقْرَهَ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ بِأَنْ كَانَ قَرِيبَ الْعَهْدِ بِالإِسْلَامِ أَوْ نَشَأَ بِيَادِيَّةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ؛ لِأَنَّ هَذَا مُرَادُهُمُ بِالْجَاهِلِ الْمَعْذُورِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ عَ شَ هَ عِبَارَتُهُ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِ الْجَهْلِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَرِيبِ الْعَهْدِ بِالإِسْلَامِ وَغَيْرِهِ وَقَيْدَهُ الْبِرْمَاوِيُّ نَقْلًا عَنِ الْبَغَوِيِّ بِقَرِيبِ الْعَهْدِ بِالإِسْلَامِ وَعَبَّرَ بِهِ فِي الْعُبَابِ أَيْضًا لَكِنْ لَمْ يُنْقَلْهُ عَنْ أَحَدٍ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ مَا اقْتَضَاهُ

مَنْدُوبَةٌ خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (وَذَلِكَ فِي الْقُنُوتِ الْخ) فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ، وَمَا تَقَدَّمَ ثَمَانِيَةٌ. □ فَوَدَّ: (فَاتَ مَحَلُّ السُّجُودِ) لَكَ أَنْ تَقُولَ السُّجُودُ لَا يَقُوتُ بِالسَّلَامِ سَهْوًا كَمَا يَأْتِي إِلَّا أَنْ يَوْجَهَ الْفَوَاتُ بِأَنَّ الْعُودَ إِلَى السُّجُودِ لِتَرْكِهِ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَادَ إِلَى السُّجُودِ صَارَ فِي الصَّلَاةِ قَيْطَلْبُ الْإِثْنَانِ بِالْمَثْرُوكِ لِوُجُودِ مَحَلِّهِ فَإِذَا أَتَى بِهِ لَمْ يُتَصَوَّرْ بَعْدَ ذَلِكَ السُّجُودُ لِتَرْكِهِ، وَمَا أَدَّى وَجُودُهُ إِلَى الْعَدَمِ يَتَّبِعِي انْتِفَاؤُهُ مِنْ أَصْلِهِ، فَلْيَتَأَمَّلْ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعُودَ لِأَجْلِ السُّجُودِ لِتَرْكِهِ يَقْتَضِي أَنْ لَا يُتَصَوَّرَ السُّجُودُ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي مَنَعَ الْعُودِ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ سَجَدَ لِشَيْءٍ مِنْهَا الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ فَإِنْ سَجَدَ لِشَيْءٍ مِنْهَا ظَانًّا جَوَازَهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِلَّا لِمَنْ قُرِبَ عَهْدُهُ بِالإِسْلَامِ، أَوْ نَشَأَ بِيَادِيَّةٍ بَعِيدَةٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ قَالَهُ الْبَغَوِيُّ فِي فِتَاوَيْهِ.

مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف محله أي يقتضيه ويُرَدُّ بمنع هذا التلازم؛ لأنَّ الجاهل قد يسمع مشروعية سجود السهو فيقبل السلام لا غير فيظنُّ عمومته لكلِّ سنةٍ وأولَّت محله بما ذكر؛ لأنَّه الذي نحن فيه وإلا لم يبق للإشكال وجه أصلاً ثم رأيت شارحاً فهمه على ظاهره وأجاب عنه بما لا يلاقي ما نحن فيه إذ الكلام ليس في سجوده في غير محله وهو قبيل السلام بل في سجوده في محله لكنَّ لتحو تسبيح الركوع فتعَيَّن ما ذكرته (والثاني) أي فعل المنهي عنه من حيث هو (إن لم يُطلَّ عمده) الصلاة (كالتفات والخطوتين لم يسجد لسهوه) ولا لعمده غالباً ما يأتي من المستثنيات (والا) بأنَّ أبطلَّ عمده ركعة زائدة (سجد) لسهوه «لأنَّه ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ هَذَا (إن لم تبطل) الصلاة (بسهوه) فإنَّ بطلت بسهوه (ككلام كثير) فإنَّه يُبطلُها (في الأصح) كما مرَّ لم يسجد؛ لأنَّه ليس في صلاة في الأصح راجع للمثال لا للحكم. واستثنى من هذه القاعدة ما لو حوَّل المُتَنَبِّلُ دَابَّتَهُ عَنْ صَوِّبٍ مَقْصِدِهِ سَهْوًا ثُمَّ عَادَ فَوَرًا فَإِنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ مَعَ أَنَّ عَمْدَهُ مُبْطِلٌ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَجْدِهِ لِجُمُوحِهَا وَعَوْدِهَا فَوَرًا بَأَنَّهُ هُنَا مُقْصَرٌ بِرُكُوبِهِ الْجُمُوحَ أَوْ يَعْدَمُ ضَبْطُهَا بِخِلَافِ النَّاسِي فَخَفَّفَ عَنْهُ لِمَشَقَّةِ السَّفَرِ، وَإِنْ قَصَرَ وَمَا لَوْ سَهَا بِتَرْكِ السَّلَامِ فَإِنَّهُ لَا

كَلَامُ الشَّارِحِ مَرَّ فَإِنْ مِثْلَ هَذَا مِمَّا لَا يَخْفَى فَلَا يَفَرَّقُ فِيهِ بَيْنَ قَرِيبِ الْعَهْدِ بِالْإِسْلَامِ وَغَيْرِهِ اهـ.

قوله: (من حيث هو) أي لا بقيد السجود له س م. قوله: (ولا لعمده) إلى قول المتن وتطويل إلخ في النهاية والمغني إلا قوله ما لو حوَّل إلى وما لو سَهَا بَعْدَ سَجُودٍ. قوله: (لما يأتي) أي من قول المتن ولو نَقَلَ رُكْنًا قَوْلِيًا إلخ وما زاده الشارح هناك. قوله: (ركعة زائدة) أي أو ركوع أو سجود أو قليل أكل أو كلام مغني. قوله: (لأنَّه ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ إلخ) أي ويقاس غير ذلك عليه مغني. قوله: (هذا إن لم تبطل الصلاة بسهوه) أي كالأمثلة المذكورة مغني. قوله: (ففي الأصح) أي قول المصنف في الأصح.

قوله: (راجع للمثال) أي لبطان الصلاة بكثير الكلام سهواً. وقوله: (لا الحكم) أي عدم السجود سم وعبرة النهاية والمغني ففي الأصح راجع للمثال وهو الكلام الكثير لا الحكم وهو قوله سجد ولو سكَّت عن المثال لكان أخصر وأبعد عن الإيهام إذ لا موجود مع الحكم بالبطان أه أي بالاتفاق.

قوله: (من هذه القاعدة) أي المأخوذة من قوله وإلا سجد إلخ وهي ما يُبطلُ عَمْدَهُ دُونَ سَهْوِهِ يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ. قوله: (فإنَّه لا يسجد إلخ) هذا ما صحَّحه في المجموع وغيره والمُعْتَمِدُ كما مرَّ في فصل الاستقبال أنه يسجد له وصحَّحه الزافعي في شرحه الصغير وجزم به ابن المقرئ في روضه وقال الإسنوي إنه القياس وأفتى به شيخنا الشهاب الرملي نهايةً ومغني وسم واعتمده شرح المنهج أيضًا.

قوله: (على المُعْتَمِدِ) خلافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمَغْنِيِّ وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا.

قوله: (من حيث هو) أي لا بقيد السجود له. قوله: (راجع للمثال) أي: لبطان الصلاة بكثير الكلام سهواً، وقوله: لا الحكم أي عدم السجود. قوله: (على المُعْتَمِدِ) وهو ما صحَّحه في المجموع لكنَّ

يسجدُ لِسهوه مع إبطالِ تعمّده ورُدُّ بآئه إن تركه وفعلَ مُنافيًا فهو المُبطلُ ولا فهو سُكوتٌ وهو غيرُ مُبطلٍ، وإن طالَ وما لو سها بعدَ سُجودِ السهو فسجدَ لِلسهو ساهيًا فإنّه لا يسجدُ لهذا السجودِ مع إبطالِ عمّده (وتطويلِ الركنِ القصيرِ) بأن يزيدَ على قدرِ ذكرِ الاعتدالِ المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسطِ المُعتدلِ لا لِحالِ المُصلي فيما يظهَرُ قدرَ الفاتحةِ ذاكرًا كان أو ساكنًا وعلى قدرِ ذكرِ الجلوسِ بين السجدةَينِ المشروعِ فيه كذلك قدرَ التشهُّدِ الواجبِ وقولي في تلك الصلاة ليس المرادُ به من حيثُ ذاتها بل من حيثُ الحالةِ الراهنةُ فلو كان إمامًا لا تُسنُّ له الأذكارُ التي تُسنُّ للمُنفرِدِ اعتُبرَ التطويلُ في حقِّه بِتقديرِ كونه مُنفردًا على الأولِ وبالنظرِ لما يُشرعُ له الآن من الذِّكرِ على الثاني وهو الأقربُ لِكلامِهِم (يُطِلُّ عمّده) الصلاة (في الأصح) لأنّه مُغيَّرٌ لِمَوْضوعِهِ إذ هو غيرُ مقصودٍ في نفسه وإنما شُرِعَ لِلْفَصْلِ أي بين المُقدِّمة والركوع أو شبيهها وهو السجودُ الثاني لما مرَّ أنّه شُكِرَ لِمَا أَهْلُ له من القُربِ بالسجودِ الأولِ وبين المقصودِ بالذاتِ وهو السجودُ الأولُ فيهما وخَرَجَ بقولي المشروعِ فيه إلخ تطويلُهُ بِقدرِ القُنوتِ.....

□ فَوَدَّ: أي قوله مع إلخ سم. □ فَوَدَّ: (وما لو سها بعدَ سُجودِ السهو) أي بأن تكلّمَ ناسيًا مَلّا ع ش. □ فَوَدَّ: (لهذا السجود) أي الذي فعله ساهيًا. □ فَوَدَّ: (بأن يزيد) إلى قوله وقولي في المُعني إلّا قوله في تلك الصلاة إلى قدرِ الفاتحةِ وإلى قولِ المثنى فيسجدُ في النهايةِ إلّا قوله أي بين المُقدِّمة إلى وخَرَجَ. □ فَوَدَّ: (ذاكرًا كان إلخ) أي أو قارئًا نهاية. □ فَوَدَّ: (كذلك) أي في تلك الصلاة بالنسبة إلخ. □ فَوَدَّ: (ليس المرادُ إلخ) الأنسبُ لقوله الآتي وهو الأقربُ إلخ أن يقولَ كما في النهايةِ يُحتمَلُ أن يُرادَ به من حيثُ ذاتها أو من حيثُ إلخ. □ فَوَدَّ: (على الأولِ) أي من حيثُ ذاتها و. □ فَوَدَّ: (على الثاني) أي من حيثُ الحالةِ الراهنة. □ فَوَدَّ: (لما مرَّ) أي في أركانِ الصلاة كُردي. □ فَوَدَّ: (أنه إلخ) أي السجودُ الثاني. □ فَوَدَّ: (وبين المقصودِ إلخ) عطفٌ على قوله بين المُقدِّمة. □ فَوَدَّ: (وخرَجَ) إلى قولِ المثنى فالاعتدالُ في المُعني إلّا قوله وقد يتمحلُّ إلى المثنى. □ فَوَدَّ: (وخرَجَ إلخ) ما طريقُ الخُروجِ؟ سم وأشارَ الكُرديُّ إلى الجوابِ عنه بما نصّه أي وخَرَجَ عَن التَّطْوِيلِ المُبطلِ بِسببِ قولي إلخ اه. □ فَوَدَّ: (تطويلُهُ إلخ) بل له أن يُطيلَهُ بما شاء من الذِّكرِ والدُّعاءِ وكذا بالسُّكوتِ سم أي لما قدّمه الشارحُ في صِفَةِ الصلاة أن تطويلَ اعتدالِ الرُّكعةِ الأخيرةِ بِذِكرٍ أو دُعاءٍ غيرِ مُبطلٍ مُطلقًا وإنّه مُستثنى من البُطلانِ بِتطويلِ القصيرِ زائدًا على قدرِ المشروعِ فيه بِقدرِ الفاتحةِ اه. □ فَوَدَّ: (بِقَدْرِ القُنوتِ) أي

الذي صحّحه الرافعيُّ في الشرح الصغيرِ أنّه يسجدُ وقال شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ إنّه المُعتمدُ م ر.

□ فَوَدَّ: (ورُدَّ) أي: قوله مع إلخ. □ فَوَدَّ: (وهو الأقربُ) مثله في شرح م ر. □ فَوَدَّ: (وخرَجَ بقولي إلخ) ما طريقُ الخُروجِ؟ □ فَوَدَّ: (بِقَدْرِ القُنوتِ) قد يدلُّ على ضَرَرِ الزيادةِ على قدرِ القُنوتِ الواردِ ويتَّجهُ خلافُه؛ لأنّه لا يَتَعَيَّنُ لِلْقُنوتِ ذِكْرٌ ولا دُعاءٌ مَخْصُوصٌ ولا حَدٌّ لِلذِّكْرِ، والدُّعاءُ فَلَهُ أن يُطيلَ بما شاء

في محله أو التسبيح في صلاته أو القراءة في الكُشوف فلا يُؤْثِرُ واختيرَ جوازُ تطويلهما لصحة الأحاديث فيه ومن ثمَّ كان الأكثرُونَ عليه وصَحَّحَه في التحقيق في موضع وقد يُتمَحَلُّ للمُعتمدِ بآنها وقائعٌ فعليةٌ مُحتمَلةٌ (فيسجدُ لسهوه) وإن قلنا لا يُبطلُ عَمْدُه لِتَرْكِه التَحْفُظَ المأمورَ به على التأكيد.

(فالاعتدالُ قصيرٌ) لما مرَّ أنه للفصلِ دليلٌ أنه لم يجب فيه ذِكْرٌ مع أنه عاديٌّ ومن ثمَّ لما كان القيامُ وجُلوسُ التشهيدِ الأخيرِ عاديتينِ وجبَ لهما ذِكْرٌ صرفًا لهما عن العادة بخلافِ نحو الركوعِ ووجوبِ الطمأنينةِ فيه ليحصلَ الحُشوعُ والسكينةُ المطلوبانِ في الصلاة (وكذا الجلوسُ بين السجدةَينِ في الأصحِّ) لما ذُكِرَ في الاعتدالِ حرفًا يحرفُ بل هو أولى؛ لأنَّ ذِكْرَه أقصرُ فإن قلنا ما وجه اختصاصِ الخلافِ بهذا قلنا لأنَّ بعده جلوسٌ طويلٌ في نفسه يُشبهُه

المشروع فيه ولعلَّ المرادُ القنوتُ مع ما يتقدَّمُ عليه من الأذكارِ المشروعةِ رشيديٍّ أقولُ بل يُصرَّحُ بذلك المرادُ قولُ الشارحِ المتقدَّمُ بأنَّ يزيدَ إلخ. □ فوه: (في محله) أي المشروع هو فيه بالأصالة وهو ثانية الصبحِ وأخيرةُ الوترِ في النصفِ الثاني من رَمَضانَ وأخيرةُ سائرِ المكتوباتِ في النَّازِلَةِ كما في حاشية الشيخ ع ش ويدلُّ له قولُ الشارحِ م ر الآتي في شرح وعلى هذا تُستثنى هذه الصورةُ من قولنا إلخ ويُمكنُ حملُه إلخ فالشارحُ مخالفٌ لما أفتى به الشَّهابُ ابنُ حجرٍ من أنَّ المرادُ بِمَحَلِّهِ اغتِدالُ أخيرةِ سائرِ المكتوباتِ رشيديٍّ وتقدَّمُ عن الشارحِ أنفا ما يُفيدُ أنَّ محله اغتِدالُ الأخيرةِ مُطلقًا ولو في التَّغْلِيلِ.

□ فوه: (واختيرَ إلخ) كان ينبغي تأخيرُه عن قولِ المثنى فالاعتدالُ قصيرٌ إلخ رشيديٍّ. □ فوه: (لصحة الأحاديثِ إلخ) كخبرِ مُسلمٍ عن أنسٍ قال -كان ﷺ إذا قال سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ قامَ حَتَّى يَقُولَ القائلُ قد نسي- مُعْنَى عبارة ع ش وفي سَمِ على المنهجِ أنَّ حديثَ أنسٍ وردَ في مُسلمٍ بِطَوِيلِ الجُلوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ أيضًا اه أي كما وردَ بِطَوِيلِ الإغْتِدالِ اه. □ فوه: (لتركة التَحْفُظِ إلخ) تَغْلِيلٌ لِلْمَثْنِ فَقَطْ وَالْأَفْلا تَرَكَ بِالنَّسْبَةِ لِمُقَابِلِ الْأَصَحِّ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِالْغَايَةِ. □ فوه: (ووجوبُ الطمأنينةِ إلخ) أي فلا يَرُدُّ أنَّ وجوبَ الطمأنينةِ يُنافي ذلك أي كونه لِلْفَضْلِ ع ش. □ فوه: (فيه) أي في الإغْتِدالِ ع ش. □ فوه: (بهذا) أي بِالْجُلوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. □ فوه: (لأنَّ بعده جلوسٌ) كذا في أَصْلِهِ بِخَطِّهِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى واسمُ أَنْ ضَمِيرُ الشَّانِ، وقد يُقالُ وَالْإِغْتِدالُ قَبْلَهُ بل هو أولى بهذا القياسِ؛ لِأَنَّ الشَّيْبَةَ الطَّوِيلَ قَبْلَهُ مُطَرِّدٌ بِخِلَافِ الْجُلوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَتَأْتَى إِذَا عَقِبَهُ جُلوسٌ تَشْهَدُ وَلَيْسَ بِمُطَرِّدٍ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ التَّعَاوُتَ

مِنْهُمَا، بَلْ يَتَجَهَّ وَكَذَا بِالسَّكُوتِ، فَلْتَيَأَمَّلْ. □ فوه: (لا يُبطلُ) زيادةُ هذا القيدِ توجبُ سَمَاجَةً وَرَكَّةً فِي الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَنْ يُرِيدَ بِهِ لَا يُبطلُ عَمْدُه، أَوْ لَا يُبطلُ عَمْدُه وَلَا سَهْوُه، فَإِنْ أَرَادَ الْأَوَّلَ صَارَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ، وَلَوْ نَقَلَ رُكْنًا قَوْلًا لَا يُبطلُ عَمْدُه لَمْ يُبطلُ عَمْدُه وَإِنْ أَرَادَ الثَّانِي صَارَ التَّقْدِيرُ: وَلَوْ نَقَلَ رُكْنًا قَوْلًا لَا يُبطلُ عَمْدُه وَلَا سَهْوُه لَمْ يُبطلُ عَمْدُه وَلَا يَخْفَى مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الضَّعْفِ وَالْفَسَادِ فَكَانَ الصَّوَابُ الْإِطْلَاقَ، ثُمَّ اسْتِثْنَاءُ السَّلَامِ وَالتَّكْبِيرِ مِنْ عَدَمِ الْبُطْلَانِ مَعَ الْعَمْدِ فَتَأَمَّلْ.

وهو جلوس التشهد أو الاستراحة بناءً على أنه طويل فأمكن قياسه عليه والاعتدال ليس بعده طويل يُشبهه، هذا وظاهر ما مرّ عن الأكثرين أن الخلاف فيهما فينافي المتن مع كونه على طبق عبارة المجموع إلا أن يُجاب بأن جزيائهما لا يقتضي أنه في الجلوس أقوى فذاك من حيث أصل جزيائهما فيعُثمهما، وهذا من حيث قوة الخلاف وهو مُختصّ بالثاني ووجهه ما تقرّر أن بعده طويل يُشبهه بخلاف الاعتدال ولا ينافي ما تقرّر من أنهما غير مقصودين فلا يطولان لما وقع في عبارات أنهما مقصودان؛ لأنّ معناه أنه لا بُدّ من وجود صورتهما مع عدم الصارف لهما كما مرّ. (ولو نقل رُكناً قولياً) لا يُبطل فخرَج السلام عليكم وتكبير التحريم.....

بالقبليّة والبعدية لا يؤثّر وبَسْليم ذلك كلّ لا يخفى ضَعْفُهُ بِصُرِّي. □ فُود: (بناءً على أنه) أي جلوس الاستراحة (طويل) أي والأصحّ خلافه كُرْدِي أي عند الشارح خلافاً لِلنَّهْيَةِ والمُعْنَى والشَّهَابِ الرَّمْلِي كما مرّ. □ فُود: (وظاهر ما مرّ إلخ) بل صريحه. □ فُود: (أن الخلاف إلخ) خبر قوله وظاهر إلخ.

□ فُود: (فينا في) أي ما مرّ. □ فُود: (مع كونه) أي المتن. □ فُود: (فذاك) أي ما مرّ. □ فُود: (وهذا) أي ما في المتن. □ فُود: (ما تقرّر إلخ) قد تقدّم ما فيه. □ فُود: (أن بعده طويل) كذا في أصله أيضاً بخطه رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ويوجّه بتظير ما تقدّم بِصُرِّي. □ فُود: (كما مرّ) في أركان الصلاة كُرْدِي.

قوله (لشي): (ولو نقل إلخ) قضيته أنه لا يسجد لتكرير الفاتحة أو التشهد لآته لم يُنقله إلى غير محله لكن عبارة حجّ في شرح الإرشاد ويضمّ إلى هذا أي نقل الرُكن القولي تكرير الفاتحة خلافاً لبعضهم انتهت وخرَج بتكرير الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد له وقياس ما ذكره في تكرير الفاتحة أنه يسجد بتكرير التشهد إلا أن قضية قول الشارح لو قدّم الصلاة على التبي لا يسجد؛ لأنّ القعود إلخ عدم السجود بتكرير الرُكن القولي ع ش.

قوله (لشي): (رُكناً قولياً) أي غير سلام وتكبير إخراج أو بعضه إلى رُكن طويل، وأما نقل ذلك إلى رُكن قصير فإن طوّله فمُبطل كما مرّ وإلا فبِهِ الخلاف أي الآتي مُعْنَى. □ فُود: (لا يُبطل) إلى قول المتن ولو نسي في النهاية إلا قوله وحينئذٍ إلى المتن وقوله إلا إذا إلى المتن وقوله وما لو نقل إلى وما لو قرأهم وقوله ونظر إلى وليس. □ فُود: (لا يُبطل) زيادة هذا القيد توجب سماجة وركّة في الكلام؛ لآته يصير تقدير الكلام ولو نقل رُكناً قولياً لا يُبطل عنده لم يُبطل عنده ولا يخفى ما في ذلك من الضعف والفساد فكان الصواب الإطلاق ثم استثناء السلام والتكبير من غير البطلان مع العمد سم.

□ فُود: (فخرَج السلام عليكم) نعم لو أتى به سهواً سجد للسهو كما هو ظاهر ومثله ما لو أتى بتكبير الإحرام بنيت إذ عمدًا مُبطل فيسجد لسهوها على القاعدة فالتقيّد بقوله لا يُبطل لأجل قول المُصنّف

□ فُود: (فخرَج السلام عليكم) نعم لو أتى به سهواً سجد للسهو كما هو ظاهر مأخوذاً مما يأتي فيما لو سلّم الإمام فسَلَّم معه المسبوق سهواً ومثله ما لو أتى بتكبير الإحرام بنيت إذ عمدًا مُبطل فيسجد لسهوها على القاعدة فالتقيّد بقوله لا يُبطل لأجل قول المُصنّف لم يُبطل عنده.

بأن كَبُرَ يَقْصِدُهُ وَحِينَئِذٍ لَا نَظَرَ فِيهِ خِلَافًا لِلْإِسْنَوِيِّ (كَفَايَةِ فِي زُكُوعِ أَوْ جُلُوسِ) (تَشْهِيدِ) آخِرِ
أَوَّلٍ وَتَقْيِيدِ شَارِحِ بِالْآخِرِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَكَتَشْهِيدِ فِي قِيَامٍ أَوْ سُجُودٍ (لَمْ يُبْطِلْ عَمْدَهُ فِي
الْأَصْحِ) لِأَنَّهُ غَيْرُ مُخِلٍّ بِصُورَتِهَا بِخِلَافِ الْفِعْلِيِّ (وَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ فِي الْأَصْحِ) لِتَرْكِهِ التَّحْفُظَ
نَظِيرَ مَا مَرَّ وَكَذَا الْعَمْدَةُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَنَقَلَ بَعْضُهُ كَكُلِّهِ إِلَّا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ السَّلَامِ
فَإِنَّهُ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَتَوَّعَ مَعَهُ أَنَّهُ بَعْضُ سَلَامِ التَّحَلُّلِ أَوْ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ سَهْوًا لَكِنْ
هَذَا مِنَ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ مُبْطِلٌ حِينَئِذٍ (وَعَلَى هَذَا) الْأَصْحِ (تُسْتَنْتَى هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ قَوْلِنَا)

لَمْ يُبْطِلْ عَمْدَهُ سَمِ أَيٍ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ مَا مَرَّ مِنَ السَّمَاجَةِ وَالرَّكَّةِ . ٥ فَوُدَّ: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ) أَيٍ وَإِنْ لَمْ
يَقْصِدْ سَلَامَ التَّحَلُّلِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخِطَابِ ع ش . ٥ فَوُدَّ: (بِأَنَّ كَبُرَ بِقَصْدِهِ) أَيِ الْإِحْرَامِ صَرِيحٌ فِي أَنْ تَعْمَدَ
التَّكْبِيرَ بِقَصْدِ الْإِحْرَامِ مُبْطِلٌ وَهُوَ صَرِيحٌ مَا قَرَّرَهُ فِي مَسْأَلَةِ الدُّخُولِ بِالْأَوْتَارِ وَالْخُرُوجِ بِالْأَشْفَاعِ وَإِنْ
تَوَقَّفَ فِيهِ السُّيُوطِيُّ فِي فَتَاوِيهِ سَم . ٥ فَوُدَّ: (وَحِينَئِذٍ) أَيٍ أَوْ بَعْضُهُ نِهَائِيَّةٌ زَادَ الْإِعَابَ وَلَوْ لَفْظُ التَّحِيَّاتِ
أهـ . ٥ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ الْفِعْلِيِّ) أَشَارَ بِهِ إِلَى رَدِّ تَوْجِيهِ مُقَابِلِ الْأَصْحِ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ الْمَحَلِّيُّ بِقَوْلِهِ الثَّانِي
يُبْطِلُ كَنْقَلِ الرُّكْنِ الْفِعْلِيِّ ع ش . ٥ فَوُدَّ: (نَظِيرَ مَا مَرَّ) أَيِ قَبِيلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَالِإِعْتِدَالُ قَصِيرٌ كُرْدِيٌّ .
٥ فَوُدَّ: (وَكَذَا لِعَمْدِهِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمَعْنَى . ٥ فَوُدَّ: (وَنَقَلَ بَعْضُهُ كَكُلِّهِ) يَدْخُلُ فِيهِ التَّسْمِيَةُ أَوَّلُ التَّشْهِيدِ
كَمَا يَأْتِي سَم . ٥ فَوُدَّ: (إِلَّا إِذَا اقْتَصَرَ الْخُ) هَذَا لَا يُنَاسِبُ تَقْيِيدَ الْقَوْلِيِّ بِقَوْلِهِ لَا يُبْطِلُ الْخُ إِذَا السَّلَامُ لَيْسَ
مِنْهُ سَم . ٥ فَوُدَّ: (مَا لَمْ يَتَوَّعَ مَعَهُ أَنَّهُ بَعْضُ سَلَامِ التَّحَلُّلِ) إِنْ فُرِضَ هَذَا فِيمَا إِذَا عَزَمَ عَلَى الْإِثْنَانِ بِجَمِيعِ
السَّلَامِ ثُمَّ اقْتَصَرَ عَلَى الْبَعْضِ فَمُخْتَمَلٌ كَمَا لَوْ تَوَى الْإِثْنَانِ بِالْفِعْلِ الْمُبْطِلِ وَشَرَعَ فِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يُعْمَهُ أَمَّا
إِذَا تَوَى الْإِقْتِصَارَ ابْتِدَاءً عَلَى بَعْضِ السَّلَامِ فَمَا وَجْهُ الْبُطْلَانِ؟ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْبُطْلَانَ فِي الْإِثْنَانِ
بِالسَّلَامِ اشْتِمَالُهُ عَلَى خِطَابِ الْآدَمِيِّينَ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٌّ أَقُولُ وَقَدْ يَوْجَهُ الْبُطْلَانُ بِأَنَّ نِيَّةَ كَوْنِهِ بَعْضُ سَلَامِ
التَّحَلُّلِ كَنِيَّةِ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ وَمُسْتَلَزِمَةٌ لَهَا .
فَوُدَّ (سَمِي): (هَذِهِ الصُّورَةُ) هِيَ قَوْلُهُ وَلَوْ نَقَلَ رُكْنَا قَوْلِيَا الْخُ ع ش .

٥ فَوُدَّ: (بِأَنَّ كَبُرَ بِقَصْدِهِ) أَيٍ: الْإِحْرَامُ صَرِيحٌ فِي أَنْ تَعْمَدَ التَّكْبِيرَ بِقَصْدِ الْإِحْرَامِ مُبْطِلٌ وَهُوَ صَرِيحٌ مَا
قَرَّرَهُ فِي مَسْأَلَةِ الدُّخُولِ بِالْأَوْتَارِ ، وَالْخُرُوجِ بِالْأَشْفَاعِ لَكِنْ فِي فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ بَعْدَ تَكْلُمِهِ عَلَى تَنْظِيرِ
الْإِسْنَوِيِّ فِي أَنْ تَعْمَدَ التَّكْبِيرَ مُبْطِلٌ مَا نَصَّهُ : وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ أَيٍ بِالتَّكْبِيرِ الذِّكْرَ الْمَخْصُصَ لَمْ تَبْطُلْ
قَطْعًا ، وَلَوْ قَصَدَ قَطْعَ الْإِحْرَامِ الْأَوَّلِ وَتَجْدِيدَ إِحْرَامٍ جَدِيدٍ بَطَلَتْ قَطْعًا ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَصْدِ
التَّجْدِيدِ ، وَالتَّقْلُّ دُونَ الْقَطْعِ فَهِيَ الْمَسْأَلَةُ أَيِ مَسْأَلَةِ تَنْظِيرِ الْإِسْنَوِيِّ وَهِيَ رُتْبَةٌ وَسَطِيٌّ فَيُخْتَمَلُ الْبُطْلَانُ
وَعَدَمُهُ وَهُوَ مَحَلٌّ تَوَقَّفَ أَهـ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، وَالْوَجْهُ أَنَّ لَا تَوَقَّفَ ؛ لِأَنَّ الْفُرْضَ أَنَّهُ قَصَدَ تَجْدِيدَ الْإِحْرَامِ كَمَا
قَالَ ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَصْدِ التَّجْدِيدِ وَهَذَا يَقْتَضِي الْبُطْلَانَ كَمَا هُوَ صَرِيحٌ مَسْأَلَةِ الدُّخُولِ بِالْأَوْتَارِ
وَالْخُرُوجِ بِالْأَشْفَاعِ . ٥ فَوُدَّ: (وَنَقَلَ بَعْضُهُ) يَدْخُلُ فِيهِ التَّسْمِيَةُ أَوَّلُ التَّشْهِيدِ كَمَا يَأْتِي . ٥ فَوُدَّ: (إِلَّا إِذَا
اقْتَصَرَ عَلَى لَفْظِ السَّلَامِ الْخُ) هَذَا لَا يُنَاسِبُ تَقْيِيدَ الْقَوْلِيِّ بِقَوْلِهِ لَا يُبْطِلُ الْخُ إِذَا السَّلَامُ لَيْسَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ

السابق (ما لا يُطْلَعُ عَمْدُهُ لَا سَجُودَ لِسَهْوِهِ وَاسْتَنْتَنِي مَعَهَا) أَيْضًا مَا لَوْ أَتَى بِالْقُنُوتِ أَوْ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ بِنَيْتِهِ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْوُتْرِ فِي الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْوُتْرِ فِي غَيْرِ نَيْصِفِ رَمَضَانَ الثَّانِي فَإِنَّهُ يَسْجُدُ وَمَا لَوْ قَرَأَ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ بِخِلَافِهِ قَبْلُهَا؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّهَا فِي الْجُمْلَةِ، وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ التَّشَهُّدِ لَمْ يَسْجُدْ؛ لِأَنَّ الْقُعُودَ مَحَلُّهَا فِي الْجُمْلَةِ وَمَا لَوْ نَقَلَ ذِكْرًا مُخْتَصًّا بِمَحَلٍّ لِغَيْرِهِ بِنَيْتِهِ أَنَّهُ ذَلِكَ الذِّكْرُ.....

قوله: (وَاسْتَنْتَنِي) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيَاسُهُ إِلَى وَمَا لَوْ قَرَأَهُمْ قَوْلَهُ وَنُظِرَ إِلَى وَلَيْسَ وَقَوْلُهُ أَوْ مُصَلٍّ نَفْلًا مُطْلَقًا. قوله: (أَيْضًا) يُغْنِي عَنْهُ مَا قِيلَ. قوله: (مَا لَوْ أَتَى بِالْقُنُوتِ إلخ) أَي عَمْدًا أَوْ سَهْوًا مُعْنِي. قوله: (بِنَيْتِهِ إلخ) فَإِنْ أَتَى بِهِ لَا بَنِيَّةَ الْقُنُوتِ لَمْ يَسْجُدْ قَالَهُ الْخَوَارِزْمِيُّ مُعْنِي. قوله: (قَبْلَ الرُّكُوعِ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ فَعَلَهُ إِمَامُهُ الْمُخَالِفُ قَبْلَ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ عَنِ اعْتِقَادِ يَنْزِلُ عِنْدَنَا مَنْزِلَةُ السَّهْوِ ع ش. قوله: (فِي الْوُتْرِ) يَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ بَقِيَّةُ الصَّلَوَاتِ كَالظُّهْرِ سَمِ وَرَشِيدِي. قوله: (فَإِنَّهُ يَسْجُدُ) وَلَوْ تَعَمَّدَهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ ذَكَرَهُ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَطْلُبْ بِهِ الْإِعْتِدَالَ وَالْأَبْطَلُ نَهَايَةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَالْأَبْطَلُ هَذَا يُخَالِفُ مِنْ حَيْثُ شُمُولُهُ لِلرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ حَجٌّ مِنْ عَدَمِ الْبُطْلَانِ بِتَطْوِيلِ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ أَوْ أَيُّ مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ نَقْلُهُ عَنْهُ فِي بَحْثِ تَطْوِيلِ الرُّكْنِ الْقَصِيرِ. قوله: (وَمَا لَوْ قَرَأَ إلخ) أَي بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ سَمِ لَكِنْ ظَاهِرٌ صَنِيعِ الشَّارِحِ كَشْرَحِ الْمُنْهَجِ وَالنَّهْيَةِ وَالْمُعْنِي وَصَرِيحُ فَتْحِ الْجَوَادِ أَنَّ الْفَاتِحَةَ وَالسُّورَةَ وَالتَّشَهُّدَ لَا يُشْتَرَطُ فِي نَقْلِهَا النَّيَّةُ وَاسْتَظْهَرَهُ ع ش وَالْحَلَبِيُّ عِبَارَتُهُمَا وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ قَوْلُهُ م ر غَيْرَ الْفَاتِحَةِ أَوْ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ إلخ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا قَرَأَ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ لَا يُشْتَرَطُ لِلْسُّجُودِ نِيَّةُ الْقِرَاءَةِ لَكِنْ فِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ خِلَافُهُ حَيْثُ قَالَ قَوْلُهُ وَقُنُوتٌ بِنَيْتِهِ وَكَذَلِكَ التَّشَهُّدُ وَالْقِرَاءَةُ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّتَيْهِمَا قِيَاسًا عَلَى الْقُنُوتِ انْتَهَى وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّارِحِ م ر مِنْ أَنَّ التَّشَهُّدَ وَالْقِرَاءَةَ لَا يُشْتَرَطُ لِهَمَا نِيَّةٌ فِي اقْتِضَاءِ السُّجُودِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ وَالْفَاطَةَ التَّشَهُّدَ كِلَاهُمَا مُتَعَيَّنٌ مَطْلُوبٌ فِي مَحَلٍّ مَخْصُوصٍ بِخِلَافِ الْقُنُوتِ فَإِنَّ الْفَاطَةَ تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ وَيَقُومُ غَيْرُهَا مِنْ كُلِّ مَا يَتَضَمَّنُ دُعَاءً وَتَنَاءً مَقَامَهَا فَاجْتِنَاجٌ فِي اقْتِضَاءِ السُّجُودِ لِلنِّيَّةِ اه. قوله: (وَمَا لَوْ نَقَلَ ذِكْرًا إلخ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ وَالْمُعْنِي عِبَارَةُ الْآخِرِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَقِيَاسُهُ أَيْ نَقَلَ السُّورَةَ السُّجُودَ لِلتَّنْسِيحِ فِي الْقِيَامِ وَهُوَ مُفْتَضَى مَا فِي شَرَائِطِ الْأَحْكَامِ لِابْنِ عَبْدِانٍ انْتَهَى وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ السُّجُودِ اه وَوَجَّهَهُ سَمِ بِأَنَّ جَمِيعَ الصَّلَاةِ قَابِلَةٌ لِلتَّنْسِيحِ غَيْرُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهَا فَإِنَّهَا مَنْهِيٌّ عَنْهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا اه.

يَكُونُ فِي هَذِهِ التَّنْصِيحَةِ سَقَمٌ، ثُمَّ رَأَيْتُ فِي غَيْرِ هَذِهِ التَّنْصِيحَةِ كَذَلِكَ. قوله: (فِي الْوُتْرِ) يَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَهُ فِي ذَلِكَ بَقِيَّةُ الصَّلَوَاتِ كَالظُّهْرِ. قوله: (فَإِنَّهُ يَسْجُدُ)، وَلَوْ تَعَمَّدَهُ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَطْلُبْ بِهِ الْإِعْتِدَالَ وَالْأَبْطَلُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ م ر. قوله: (وَمَا لَوْ قَرَأَ) أَيْ: بِقَصْدِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ. قوله: (وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر قَالَ

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ بَسَمَلَ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ أَوْ صَلَّى عَلَى الْآلِ بِنِيَّةٍ أَنَّهُ ذِكْرُ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ سَجَدَ لِلسَّهْوِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ شَيْخِنَا فِي فِتَاوَيْهِ وَغَيْرِهَا وَمِنْ اعْتَرَضَهُ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ أَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ رُكْنٌ فِي الْأَخِيرَةِ فَقَدْ أَبْعَدَ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ نَقْلَ الْمُنْدُوبِ كَذَلِكَ بِشَرْطِهِ.....

هـ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهَا الْخ) يَتَّبِعُهُ السُّجُودُ لِلْبَسْمَلَةِ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ إِذَا قَصَدَ بِهَا الْقُرْآنَ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ قَطْعًا وَلِلصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ فِي غَيْرِ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ بِقَصْدِ أَنَّهَا ذِكْرُ الْأَخِيرِ؛ لِأَنَّهَا نُقِلَ بَعْضُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ لَكِنْ خَالَفَ م ر فَنِي شَرْحِهِ وَلَوْ صَلَّى عَلَى الْآلِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ أَوْ بَسَمَلَ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ لَمْ يُسَنِّ لَهُ سُجُودَ السَّهْوِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْأَصْحَابِ وَهُوَ ظَاهِرٌ عَمَلًا بِقَاعِدَتِهِمْ مَا لَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ لَا سُجُودَ لِسَهْوِهِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى وَالِاسْتِثْنَاءُ مَعْيَارُ الْعُمُومِ انْتَهَى وَأَقُولُ قَدْ يُسْتَشْكَلُ عَدَمُ السُّجُودِ فِيمَا لَوْ بَسَمَلَ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ؛ لِأَنَّ الْبَسْمَلَةَ آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَفِيهِ نُقِلَ بَعْضُ الْفَاتِحَةِ سَمِ عِبَارَةٌ عَنْ ش قَوْلُهُ م ر أَوْ بَسَمَلَ الْخَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ وَإِنْ قَصَدَ أَنَّهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ لَكِنْ عِبَارَةٌ حَجَّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ بَسَمَلَ الْخَ وَالْأَقْرَبُ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الشَّارِحِ م ر لِمَا عَلَّلَ بِهِ سَيِّمًا وَالتَّشَهُّدُ مَحَلُّ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ فِي الْجُمْلَةِ لَكِنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْبَسْمَلَةَ مَطْلُوبٌ قَوْلِي نُقَلَّه إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ اهـ. هـ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْخ) أَيِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ نِهَاجُهُ أَيِ مَثَلًا. هـ فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الْخ) أَيِ عَلَى الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ بِنِيَّةٍ أَنَّهُ ذِكْرُ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ. هـ فَوَدَّ: (وَغَيْرِهَا) أَيِ كَشَرْحِ مَنْهَجِهِ. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْ اعْتَرَضَهُ الْخ) الْمُعْتَرِضُ هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي فِتَاوَيْهِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ عَدَمَ السُّجُودِ هُوَ مُقْتَضَى قَاعِدَتِهِمْ أَنَّ مَا لَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ لَا سُجُودَ لِسَهْوِهِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى وَالِاسْتِثْنَاءُ مَعْيَارُ الْعُمُومِ كَمَا تَقَدَّمَ س م أَيِ عَنْ شَرْحِ م ر.

الْإِسْنَوِيُّ وَقِيَّاسُهُ السُّجُودُ لِلتَّنْسِيحِ فِي الْقِيَامِ لَكِنْ أَفَادَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمُ السُّجُودِ ر وَقَدْ يَوْجَهُ بِأَنَّ جَمِيعَ الصَّلَاةِ قَابِلَةٌ لِلتَّنْسِيحِ غَيْرَ مَنْهِيٍّ عَنْهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهَا فَإِنَّهَا مَنْهِيٌّ عَنْهَا فِي غَيْرِ مَحَلِّهَا. هـ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْخ) يَتَّبِعُهُ السُّجُودُ لِلْبَسْمَلَةِ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ إِذَا قَصَدَ بِهَا الْقُرْآنَ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ قَطْعًا؛ لِأَنَّهَا آيَةٌ مِنَ التَّمْلِ قَطْعًا وَمِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ عِنْدَنَا آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ غَيْرِ التَّمْلِ عِنْدَ كُلِّ سُورَةٍ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ آيَةٌ مِنَ نَفْسِ السُّورَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَيَتَّبِعُهُ أَيْضًا السُّجُودُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ فِي غَيْرِ التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ بِقَصْدِ أَنَّهَا ذِكْرُ الْأَخِيرِ؛ لِأَنَّهَا نُقِلَ بَعْضُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ لَكِنْ خَالَفَ م ر فَنِي شَرْحِهِ، وَلَوْ صَلَّى عَلَى الْآلِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ، أَوْ بَسَمَلَ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ لَمْ يُسَنِّ لَهُ سُجُودَ السَّهْوِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْأَصْحَابِ وَهُوَ ظَاهِرٌ عَمَلًا بِقَاعِدَتِهِمْ مَا لَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ لَا سُجُودَ لِسَهْوِهِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى، وَالِاسْتِثْنَاءُ مَعْيَارُ الْعُمُومِ، بَلْ قِيلَ إِنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْآلِ فِي الْأَوَّلِ سُنَّةٌ وَكَذَا الْإِنْيَاءُ بِسَمِ اللَّهِ قَبْلَ التَّشَهُّدِ اهـ أَقُولُ قَدْ يُسْتَشْكَلُ عَدَمُ السُّجُودِ فِيمَا لَوْ بَسَمَلَ أَوَّلَ التَّشَهُّدِ؛ لِأَنَّ الْبَسْمَلَةَ آيَةٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ فَفِيهِ نُقِلَ بَعْضُ الْفَاتِحَةِ. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْ اعْتَرَضَهُ الْخ) الْمُعْتَرِضُ هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي فِتَاوَيْهِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ عَدَمَ السُّجُودِ هُوَ مُقْتَضَى قَاعِدَتِهِمْ أَنَّ مَا لَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ لَا سُجُودَ لِسَهْوِهِ إِلَّا مَا اسْتَشْنَى، وَالِاسْتِثْنَاءُ مَعْيَارُ الْعُمُومِ م ر كَمَا تَقَدَّمَ.

وما لو فرَّقهم في الخوف أربع فِرَقٍ وصَلَّى بِكُلِّ فِرْقَةٍ رَكْعَةً أَوْ فِرْقَتَيْنِ وَصَلَّى بِوَاحِدَةٍ ثَلَاثًا فَإِنَّهُ يَسْجُدُ لِمُخَالَفَتِهِ بِالْإِنْتِظَارِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ الْوَاقِعِ فِيهِ وَنُظِرَ فِيهَا بِأَنَّهُ يَسْجُدُ لِعَمْدٍ ذَلِكَ أَيْضًا وَرُذِّ بِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَ كُلَّهَا يَسْجُدُ لِعَمْدِهَا أَيْضًا كَصُورَةِ الْمُتَنِّ وَلَيْسَ مِنْهَا زِيَادَةُ الْقَاصِرِ أَوْ مُصَلِّ نَفْلًا مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ سَهْوًا لِأَنَّ عَمْدَ ذَلِكَ مُبْطِلٌ فَهُوَ مِنَ الْقَاعِدَةِ. (وَلَوْ نَسِيَ) الْإِمَامُ أَوْ الْمُتَفَرِّدُ (التَّشَهُدَ الْأَوَّلَ) وَحَدَّهُ أَوْ مَعَ قَعُودِهِ (فَذَكَرَهُ بَعْدَ انْتِصَابِهِ) أَيْ وَصُولِهِ لِحَدِّ يُجْزِئُ فِي الْقِيَامِ (لَمْ يَغْدُ لَهُ) أَيْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْعُودُ لِأَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ فِيهِ وَلِتَلْبِيسِهِ بِفَرْضٍ فَعَلِيٍّ فَلَا يَقْطَعُهُ لِسُنَّةٍ. (فَلَنْ عَادَ) عَامِدًا (عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ بَطَلَتْ) صَلَاتُهُ لِزِيَادَتِهِ قَعُودًا بِلَا عُذْرِ وَهُوَ مُعَيَّرٌ لِهَيْئَةٍ

فَوُدَّ: (وَمَا لَوْ فَرَّقَهُمْ فِي الْخَوْفِ الْإِنْفِخَ) وَكَذَا فِي الْأَمْنِ بَلْ أَوَّلَى، وَأَمَّا لَوْ وَقَعَ انْتِظَارٌ مَكْرُوهٌ بِأَنَّ طَوْلَ لِيَلْحَقَ آخَرُونَ فَكَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ سَنِّ السُّجُودِ لِهَذَا التَّطْوِيلِ اهـ سَمَ بِحَذْفٍ. فَوُدَّ: (فَإِنَّهُ يَسْجُدُ الْإِنْفِخَ) وَيَتَّبِعِي أَنْ غَيْرَ الْفِرْقَةِ الْأَوَّلَى مِثْلَهُ لَا قِيَادَتَهُمْ بَمَنْ حَصَلَ مِنْهُ مُقْتَضَى السُّجُودِ وَمُفَارَقَةُ الْأَوَّلَى قَبْلَ الْإِنْتِظَارِ الْمُقْتَضَى لَهُ سَمَ وَعَ ش. فَوُدَّ: (فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ الْإِنْفِخَ) أَيْ وَمَحَلِّهِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ التَّشَهُدُ أَوْ الْقِيَامُ فِي الثَّالِثَةِ وَفِي غَيْرِهَا التَّشَهُدُ أَوْ الرُّكُوعُ كُرْدِيٌّ وَبُجَيْرِيٌّ. فَوُدَّ: (وَنُظِرَ فِيهَا) أَيْ فِي صُورَةِ التَّفْرِيقِ. فَوُدَّ: (بِأَنَّ هَذِهِ الصُّورَ) أَيْ الْمَزِيدَةَ فِي الشَّرْحِ. فَوُدَّ: (وَلَيْسَ مِنْهَا) أَيْ مِنَ الْمُسْتَنْبِاتِ. فَوُدَّ: (مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالزِّيَادَةِ. فَوُدَّ: (سَهْوًا) مَعْمُولٌ لَهُ أَيْضًا. فَوُدَّ: (فَهُوَ الْإِنْفِخَ) أَيْ السُّجُودُ لِتِلْكَ الزِّيَادَةِ مِنْ قَاعِدَةٍ مَا يَبْطُلُ عَنْدَهُ فَقَطُّ يُسْجَدُ لِسَهْوِهِ. فَوُدَّ: (الْإِمَامُ) إِلَى قَوْلِهِ لَوْ قُوعِ الْخِلَافِ فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَلَمْ يَجْلِسْ لِلِاسْتِرَاحَةِ وَقَوْلُهُ إِنْ عَلِمَ إِلَى وَلَوْ انْتَصَبَ وَقَوْلُهُ وَكَذَا إِلَى وَلَوْ قَعَدَ. فَوُدَّ: (وَوَحْدَهُ) أَيْ بِأَنَّ جَلَسَ لِلتَّشَهُدِ وَنَسِيَهُ. فَوُدَّ: (أَوْ مَعَ قَعُودِهِ) أَيْ أَوْ قَعُودِهِ وَحْدَهُ فِيمَا إِذَا لَمْ يُحْسِنِ التَّشَهُدَ مُغْنِي وَعَ ش. فَوُدَّ: (أَيْ وَصُولِهِ لِحَدِّ يُجْزِئُ فِي الْقِيَامِ) أَيْ بِأَنَّ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى الرُّكُوعِ أَوْ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ عَ ش.

فَوُدَّ (سَمَ): (لَمْ يَغْدُ لَهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ نَذَرَهُ وَيُوجِّهُ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْفَرْضِ الْأَصْلِيِّ وَهَذَا فَرْضِيَّتُهُ عَارِضَةٌ وَلِهَذَا لَوْ تَرَكَهُ عَمْدًا بَعْدَ نَذَرِهِ لَمْ يَبْطُلْ صَلَاتُهُ عَ ش. فَوُدَّ: (أَيْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْعُودُ) كَذَا فِي الْمُغْنِيِّ.

فَوُدَّ: (بِفَرْضٍ فَعَلِيٍّ) أَيْ أَمَّا الْقَوْلِيُّ فَسَيَأْتِي عَ ش.

فَوُدَّ (سَمَ): (عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ) أَيْ ذَاكِرًا لَهُ سَمَ. فَوُدَّ: (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ

فَوُدَّ: (لَوْ فَرَّقَهُمْ فِي الْخَوْفِ أَرْبَعَ فِرَقٍ الْإِنْفِخَ) لَوْ وَقَعَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْأَمْنِ بِأَنَّ فَارَقَهُ الْمَأْمُومُونَ بَعْدَ الرُّكْعَةِ الْأَوَّلَى وَاتَّمَوْا لِأَنفُسِهِمْ وَاسْتَمَرَّ؛ فِي قِيَامِ الثَّانِيَةِ إِلَى أَنْ أَتَمُّوا وَجَاءَ غَيْرُهُمْ فَاقْتَدَى بِهِ، ثُمَّ فَارَقَهُ بَعْدَ قِيَامِهِ لِلثَّالِثَةِ وَهَكَذَا فَيَتَّبِعِي السُّجُودَ لِهَذَا الْإِنْتِظَارِ كَمَا فِي الْخَوْفِ، بَلْ أَوَّلَى وَأَمَّا لَوْ وَقَعَ انْتِظَارٌ مَكْرُوهٌ بِأَنَّ طَوْلَ لِيَلْحَقَ آخَرُونَ فَكَلَامُهُمْ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ سَنِّ السُّجُودِ لِهَذَا التَّطْوِيلِ. فَوُدَّ: (فَإِنَّهُ يَسْجُدُ) سَكَتَ عَنِ الْمَأْمُومِينَ وَيَتَّبِعِي سَجُودَ مَنْ عَدَا الْأَوَّلَى لِمُفَارَقَتِهَا لَهُ قَبْلَ الْإِنْتِظَارِ الْمُقْتَضَى لِلْسُّجُودِ فَرَاغَ مَا يَأْتِي فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ. فَوُدَّ: (عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ) أَيْ: ذَاكِرًا لَهُ.

الصلاة بخلاف قطع القولي لنفل كالفاتحة للتعوذ أو الافتتاح فإنه غير مُحَرَّم نعم لا تبعد كراهته (أو) عاد له (ناسياً) أنه في صلاة أو حرمة عوده ويُفَرَّقُ بينه وبين ما مر من إبطال الكلام إذا نسي تحريمه بأن ذاك أشهر فنيضان حرمة نادر فأبطل كالإكراه عليه ولا كذلك هذا (فلا) تبطل لرفع القلم عنه نعم يلزمه القيام فوراً عند التذكير (ويسجد للشهو) لإبطال تعمّد ذلك (أو) عاد له (جاهلاً) تحريمه وإن كان مخالطاً لنا؛ لأن هذا مما يخفى على العوام (فكذا) لا تبطل صلاته (في الأصح) لما ذكر ويلزمه القيام فوراً عند تعلّمه ويسجد للشهو وفيما إذا تركه الإمام ولم يجلس للاستراحة لا يجوز للمأموم التخلف له ولا لبعضه بل ولا الجلوس من غير تشهد؛ لأن المدار على فحش المخالفة من غير عذر وهي موجودة فيما ذكر وإلا بطلت صلاته إن

الفرض والتقل كان آخرم أربع ركعات نفلاً بتشهدين وترك التشهد الأول وتلبس بالقيام فلا يجوز له العوذ وهو ظاهر لتلبسه بالقيام الذي هو فرض. وأما إذا تذكر في هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض فالأقرب أنه يتبني على أنه إذا قصد الإتيان به ثم تركه هل يسجد أو لا؟ فإن قلنا بما قاله القاضي والبعوثي من السجود واعتدله الشارح م عاد له لإثباته صار في حكم البعض بقضيه، وإن قلنا بكلام غيرهما من عدم السجود أي واعتدله الثخفة لم يعد له ع ش. □ فؤد: (أنه في صلاة) قد يقال لا يتصور عوده لأجل التشهد مع نسيانه أنه في صلاة إذ التشهد ليس إلا فيها فلعل اللام في له بمعنى إلى أي عاد إلى التشهد بمعنى محله رشدي. □ فؤد: (أو حرمة عوده) أي أو ناسياً حرمة عوده ع ش.

□ فؤد: (ويُفَرَّقُ بينه) أي بين عدم بطلانها بعوده ناسياً حرمة نهيته. □ فؤد: (بأن ذلك) أي إبطال الكلام. □ وفؤد: (هذا) أي إبطال العوذ. □ فؤد: (نعم) إلى قوله إن علم في المعنى إلا قوله ولم يجلس للاستراحة. □ فؤد: (فوراً عند التذكير) أي فإن خالف بطلت إن علم وتعمّد سم. □ فؤد: (أو جاهلاً) تحريمه) أما إذا علم التحريم وجهل الإبطال فتبطل نظير ما مر في الكلام ولو تردّد في جواز العوذ وعاد مع التردّد فمقتضى كلام الجواهر أنه لا يضّر وهو ظاهر بل هو داخل في كلامهم؛ لأنه جاهل شرخ العباب اه سم. □ فؤد: (لما ذكر) أي من أن هذا مما يخفى على العوام مغني. □ فؤد: (فوراً عند تعلّمه) أي فإن خالف بطلت سم أي إن علم وتعمّد أخذاً مما مر ويأتي. □ فؤد: (ولم يجلس إلخ) ليس بقيد عند النهاية والمغني كما يأتي. □ فؤد: (وهي موجودة) أي المخالفة الفاحشة من غير عذر. □ فؤد: (وإلا بطلت صلاته) أي وإن قل التخلف حيث قصد ع ش ويأتي في التبيين خلافة.

□ فؤد: (فوراً عند التذكير) أي: فإن خالف بطلت إن علم وتعمّد. □ فؤد: (أو جاهلاً) قال في شرح العباب أما إذا علم التحريم وجهل الإبطال فتبطل نظير ما مر من الكلام، ولو تردّد في جواز العوذ وعاد مع التردّد فمقتضى ما في الجواهر عن الروائي أنه لا يضّر كما لو عمل عملاً في الصلاة وشك أقلي هو، أو كثير؟ وهو ظاهر، بل هو داخل في كلامهم؛ لأنه جاهل اه. □ فؤد: (فوراً عند تعلّمه) أي: فإن خالف بطلت. □ فؤد: (ولا الجلوس) يتبني إلا الجلوس للاستراحة، ثم رأيت ما يأتي.

عَلِمَ وَتَعَمَّدَ مَا لَمْ يَنْوِ مُفَارَقَتَهُ وَهُوَ فِرَاقٌ بِغَيْرِ فَيَكُونُ أَوَّلَى فَإِنْ جَلَسَ لَهَا جَازَ لَهُ التَّخَلُّفُ؛ لِأَنَّ الضَّارَّ إِنَّمَا هُوَ إِحْدَاثُ جُلُوسٍ لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ عَلَى مَا يَأْتِي قُبَيْلَ فَصْلِ الْمُتَابَعَةِ.
(تَنْبِيْهٌ) ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ هُنَا أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَجْلِسِ الْإِمَامُ لِلِاسْتِرَاحَةِ أَبْطَلَ جُلُوسَ الْمَأْمُومِ، وَإِنْ قُلَّ فِيهِ نَظَرٌ وَقَوْلُهُمْ لَا يَضُرُّ تَخَلُّفَ الْمَأْمُومِ بِقَدْرِ جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فُحْشٌ مُخَالَفَةٍ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَضُرُّ جُلُوسُهُ هُنَا بِقَدْرِهَا، وَإِنْ أَتَى فِيهِ بِبَعْضِ التَّشْهِيدِ لَعَدَمِ فُحْشِ الْمُخَالَفَةِ؛ وَلَوْ انْتَصَبَ مَعَهُ فَعَادِلُهُ لَمْ يْعُدْ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا مُتَعَمَّدٌ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ أَوْ سَاهٍ أَوْ جَاهِلٌ وَهُوَ لَا تَجُوزُ مُوَافَقَتُهُ بَلْ يَنْتَظِرُهُ قَائِمًا حَمَلًا لِعَوْدِهِ عَلَى السَّهْوِ أَوْ يَنْوِي مُفَارَقَتَهُ وَهُوَ الْأَوَّلَى وَكَذَا لَوْ قَامَ مِنْ جُلُوسِهِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ فَيَنْتَظِرُهُ فِي سُجُودِهِ أَوْ يُفَارِقُهُ وَلَا يَجُوزُ لَهُ مُتَابَعَتُهُ، وَلَوْ قَعَدَ فَانْتَصَبَ إِمَامُهُ ثُمَّ

قُودَ: (فَإِنْ جَلَسَ لَهَا) أَيِ جَلَسَ الْإِمَامُ لِلِاسْتِرَاحَةِ. قُودَ: (جَازَ لَهُ التَّخَلُّفُ لِأَنَّهُ الضَّارُّ الْخ) هَذَا مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ جُلُوسَ الْإِسْتِرَاحَةِ هُنَا غَيْرُ مَطْلُوبٍ مُغْنِي زَادَ النَّهَايَةَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اه وَلَكَ أَنْ تَقُولَ وَإِنْ كَانَ جُلُوسُ الْإِسْتِرَاحَةِ لَيْسَ بِمَطْلُوبٍ وَأَصْلُ الْجُلُوسِ مَطْلُوبٌ، وَقَدْ أَتَى بِهِ وَإِنْ أَخْطَأَ فِي اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ لِلِاسْتِرَاحَةِ وَبَعْدَ اسْتِمْرَارِهِ بِضَرْبٍ عِبَارَةٌ عَنِ شَيْءٍ قَوْلُهُ م ر لَيْسَ بِمَطْلُوبٍ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ وَالْأَفْجُلُوسِ الْإِسْتِرَاحَةَ سُنَّةً فِي حَقِّهِ إِذَا تَرَكَ التَّشْهِيدَ الْأَوَّلَ اه وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ م ر لَيْسَ بِمَطْلُوبٍ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ جَلَسَ لِلتَّشْهِيدِ فَقَعَنَ لَهُ الْقِيَامُ أَنْ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَجْلِسَ وَيَأْتِيَ بِالتَّشْهِيدِ فَلْيُرَاجَعْ اه وَاغْتَمَدَ شَيْخُنَا وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَمَالَ إِلَيْهِ سَم. قُودَ: (عَلَى مَا يَأْتِي قُبَيْلَ فَصْلِ الْمُتَابَعَةِ) وَكَلَامُهُ هُنَاكَ كَالْمُرَدِّدِ فِي ذَلِكَ لَكِنْ مِثْلَهُ إِلَى أَنَّ جُلُوسَهُ لِلِاسْتِرَاحَةِ كَعَدَمِ جُلُوسِهِ وَمَالَ إِلَيْهِ أَيْضًا فِي الْإِعْيَابِ وَنَقَلَ عَنْ اقْتِضَاءِ كَلَامِهِمْ وَاعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالنَّهَايَةَ خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كُرْدِي. قُودَ: (أَنَّهُ لَا يَضُرُّ جُلُوسُهُ هُنَا الْخ) وَقِيَاسٌ مَا فِي فَنَاوِي شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ يَضُرُّ الْجُلُوسُ لِلتَّشْهِيدِ أَوْ بَعْضُهُ وَإِنْ كَانَ بِقَدْرِ جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ سَم وَتَقَدَّمَ عَنْ ع ش مَا يُوَافِقُهُ.

قُودَ: (بِقَدْرِهَا) وَهُوَ دُونَ بِقَدْرِ ذِكْرِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَأَقْلَ التَّشْهِيدِ الْوَاجِبِ عِنْدَ الشَّارِحِ كُرْدِي. قُودَ: (وَلَوْ انْتَصَبَ مَعَهُ) أَيِ انْتَصَبَ الْمَأْمُومُ مَعَ إِمَامِهِ (فَعَادَ) أَيِ الْإِمَامُ. قُودَ: (وَهُوَ) أَيِ السَّاهِي أَوْ الْجَاهِلُ. قُودَ: (لَمْ يْعُدْ الْخ) فَإِنْ عَادَ مَعَهُ عَامِدًا عَالِمًا بِالتَّخْرِيمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ أَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا مُغْنِي وَشَرَحَ بِأَفْضَل. قُودَ: (وَكَذَا لَوْ قَامَ) أَيِ الْإِمَامُ. قُودَ: (فَيَنْتَظِرُهُ فِي سُجُودِهِ) صَادِقٌ بِالْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَيَتَّبِعِي أَنْ الْحُكْمَ فِيهِمَا وَاحِدٌ سَم. قُودَ: (وَلَوْ قَعَدَ) أَيِ الْمَأْمُومِ لِلتَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ.

قُودَ: (جَازَ لَهُ التَّخَلُّفُ) أَفْتَى بِامْتِنَاعِ هَذَا التَّخَلُّفِ شَيْخِنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَتْ جُلُوسَ تَشْهِيدٍ لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ وَجُلُوسَهُ لِلِاسْتِرَاحَةِ هُنَا لَيْسَ بِمَطْلُوبٍ م ر. قُودَ: (أَنَّهُ لَا يَضُرُّ جُلُوسُهُ هُنَا) قِيَاسٌ مَا فِي فَنَاوِي شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ يَضُرُّ الْجُلُوسُ لِلتَّشْهِيدِ، أَوْ بَعْضُهُ وَإِنْ كَانَ بِقَدْرِ جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ. قُودَ: (وَهُوَ الْأَوَّلَى) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَاعْتَمَدَهُ م ر. قُودَ: (فَيَنْتَظِرُهُ فِي سُجُودِهِ) صَادِقٌ بِالْأَوَّلِ، وَالثَّانِي وَيَتَّبِعِي أَنْ الْحُكْمَ فِيهِمَا وَاحِدٌ.

عَادَ لَزِمَ الْمَأْمُومَ الْقِيَامَ فَوْرًا؛ لِأَنَّهُ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ بِانْتِصَابِ إِمَامِهِ وَفِرَاقُهُ هُنَا أَوْلَى أَيْضًا لِقُوعِ
الْخِلَافِ الْقَوِيِّ فِي جَوَازِ الْإِنْتِظَارِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِيمَا لَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِخَامِسَةِ.
(وَلِلْمَأْمُومِ) إِذَا انْتَصَبَ وَحْدَهُ سَهْوًا (الْعُودُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ فِي الْأَصَحِّ) لِعُذْرِهِ (قُلْتُ الْأَصَحُّ وَجُوبُهُ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِيُجُوبَ مُتَابَعَةَ الْإِمَامِ أَمَّا إِذَا تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَلَا يَلْزُمُهُ الْعُودُ بَلْ يُسَنُّ لَهُ كَمَا إِذَا رَكَعَ
مَثَلًا قَبْلَ إِمَامِهِ؛ لِأَنَّ لَهُ قَصْدًا صَحِيحًا بِانْتِقَالِهِ.....

☐ فَوَدَّ: (وَفِرَاقُهُ هُنَا أَوْلَى الْخ) أَي فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْإِنْتِظَارِ فِي الْقِيَامِ وَالْمُفَارَقَةِ وَهِيَ أَوْلَى كَالْتِي قَبْلَهَا ع
ش. ☐ فَوَدَّ: (إِذَا انْتَصَبَ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالُوهُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ مَثَلًا وَإِلَى قَوْلِهِ لِقُوعِهِ الْخ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا
قَوْلَهُ كَذَا قَالُوهُ إِلَى وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ وَقَوْلَهُ قَالَ الْبَغَوِيُّ. ☐ فَوَدَّ: (إِذَا انْتَصَبَ وَحْدَهُ) أَي أَوْ نَهَضَا سَهْوًا مِمَّا
وَلَكِنْ تَذَكَّرَ الْإِمَامُ فَعَادَ قَبْلَ انْتِصَابِهِ وَانْتَصَبَ الْمَأْمُومُ مُغْنِي. ☐ فَوَدَّ: (سَهْوًا) يَتَّبِعِي أَوْ جَهْلًا ثُمَّ عَلِمَ
سَم.

فَوَدَّ (سَمِي): (قُلْتُ: الْأَصَحُّ وَجُوبُهُ) فَإِنْ لَمْ يَعْدُ أَي فَوْرًا وَلَمْ يَتَوَّ الْمُفَارَقَةَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَي
إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ شَرْحُ بِأَفْضَلٍ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَلَمْ يَتَوَّ الْمُفَارَقَةَ قَضَيْتُهُ أَنَّ لَهُ نِيَّةَ الْمُفَارَقَةِ وَعَدَمَ الْعُودِ
وَسَيَاتِي مَا يُصَرِّحُ بِهِ أَهْ أَي فِي النِّهَايَةِ وَالْمَغْنِيِّ وَكَذَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي بَلْ يَوْقِفُ حُسْبَانَهُ
عَلَى نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ أَه. ☐ فَوَدَّ: (بَلْ يُسَنُّ الْخ) وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالسَّهْوِ يَجْرِي فِيمَا لَوْ
سَبَقَ إِمَامُهُ إِلَى السُّجُودِ وَتَرَكَ الْقُنُوتَ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلُو تَرَكَ الْمَأْمُومُ الْقُنُوتَ نَاسِيًا
وَجَبَّ عَلَيْهِ الْعُودُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ أَوْ عَامِدًا تُدْبِ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَجَبَ عَلَيْهِ الْعُودُ مَا أَفَادَهُ مِنْ
التَّقْيِيدِ بِتَرْكِ الْإِمَامِ فِي الْقُنُوتِ لَا يَقْتَضِي بِذَلِكَ بَلْ يَجْرِي فِيمَا إِذَا تَرَكَهُ فِي اغْتِدَالٍ لَا قُنُوتَ فِيهِ وَخَرَّ سَاجِدًا
سَهْوًا كَمَا وَافَقَ عَلَى ذَلِكَ الطَّبْلَاوِيُّ وَم ر وَهُوَ ظَاهِرُ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ وَفِي حَجِّ الْجُزْمِ بِذَلِكَ وَعِبَارَةُ سَم
بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ النِّهَايَةِ الْمُتَقَدِّمِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ السَّاهِي لَوْ سَجَدَ الْإِمَامُ قَبْلَ تَذَكُّرِهِ لَمْ يَجِبِ الْعُودُ لِلْإِغْتِدَالِ
بَلْ لَمْ يَجْزِ أَهْ أَي خِلَافًا لِمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ. ☐ فَوَدَّ: (كَمَا إِذَا رَكَعَ الْخ) أَي عَامِدًا فَيُسَنُّ لَهُ الْعُودُ.

☐ فَوَدَّ: (وَفِرَاقُهُ هُنَا أَوْلَى) وَاعْتَمَدَهُ م ر. ☐ فَوَدَّ: (وَلِلْمَأْمُومِ إِذَا انْتَصَبَ وَحْدَهُ سَهْوًا الْخ) فِي شَرْحِ م ر،
وَمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْعَمْدِ، وَالسَّهْوِ يَجْرِي فِيمَا لَوْ سَبَقَ إِمَامُهُ إِلَى السُّجُودِ وَتَرَكَ الْقُنُوتَ كَمَا
أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فَقَدْ قَالَ فِي الرُّوضَةِ كَاصِلِيهَا: وَتَرَكَ الْقُنُوتَ يُقَاسُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي
التَّشْهُدِ، وَفِي التَّحْقِيقِ، وَالْأَنْوَارِ، وَالْجَوَاهِرِ نَحْوُهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمَأْمُومَ إِنْ تَرَكَ الْقُنُوتَ نَاسِيًا وَجَبَ
عَلَيْهِ الْعُودُ لِمُتَابَعَةِ الْإِمَامِ، أَوْ عَامِدًا تُدْبِ أَهْ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَيْضًا أَنَّ السَّاهِي لَوْ سَجَدَ الْإِمَامُ قَبْلَ تَذَكُّرِهِ لَمْ
يَجِبِ الْعُودُ لِلْإِغْتِدَالِ، بَلْ لَمْ يَجْزِ. ☐ فَوَدَّ: (سَهْوًا) يَتَّبِعِي، أَوْ جَهْلًا، ثُمَّ عَلِمَ. ☐ فَوَدَّ: (قُلْتُ الْأَصَحُّ
وَجُوبُهُ) أَي: إِلَّا أَنْ يَتَوَّ الْمُفَارَقَةَ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فِي الْفَرْقِ، بَلْ يَوْقِفُ حُسْبَانَهُ عَلَى نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ.
☐ فَوَدَّ: (وَجُوبُهُ) يَتَّبِعِي إِلَّا أَنْ يَتَوَّ مُفَارَقَتَهُ بِخِلَافِ مَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ ظَنَّ الْمُسْبِقُ سَلَامَ إِمَامِهِ إِذْ يَجِبُ
الْعُودُ وَلَا اغْتِيَارَ بِنِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ، وَالْفَرْقُ لَا يُمِخُّ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الْفَرْقَ أَنَّ تَعَمَّدَ الْقِيَامَ هُنَا غَيْرُ مُبْطِلٍ بِخِلَافِ تَعَمَّدِ

من واجبٍ لِمِثْلِهِ فاعْتَدُ بِفِعْلِهِ وَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ السَّاهِي فَكَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا وَإِنَّمَا تَخَيَّرَ مَنْ رَكَعَ مَثَلًا قَبْلَ إِمَامِهِ سَهْوًا لِعَدَمِ فُحْشِ الْمُخَالَفَةِ فِيهِ بِخِلَافِهِ هُنَا كَذَا قَالُوهُ وَيُرَدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ سَجَدَ وَإِمَامُهُ فِي الْاِعْتِدَالِ أَوْ قَامَ وَإِمَامُهُ فِي السَّجُودِ فَإِنْ جَرَيَانُ ذَلِكَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا الَّذِي رَعَمَهُ شَارِحٌ مُشْكِلٌ إِذِ الْمُخَالَفَةُ هُنَا أَفْحَشُ مِنْهَا فِي التَّشَهُّدِ فَالَّذِي يَتَّبِعُهُ تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِرُكُوعِهِ قَبْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ بِسُجُودِهِ قَبْلَهُ وَهُوَ جَالِسٌ وَأَنْ تَبَيَّنَ الصُّورَتَيْنِ يَأْتِي فِيهِمَا مَا مَرَّ فِي التَّشَهُّدِ كَمَا اقْتَضَاهُ فَرَقُهُمُ الْمَذْكُورُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ أَيْضًا ثُمَّ فَرَّقَ بِطُولِ الْاِنْتِظَارِ قَائِمًا هُنَا إِلَى فِرَاقِ التَّشَهُّدِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ أَمَّا بَطْلُهُ بِمَا لَوْ سَجَدَ قَبْلَهُ وَهُوَ فِي الْقُنُوتِ وَبِهِ يَتَّبِعُهُ مَا ذَكَرْتُهُ وَكَأَنَّ وَجْهَ عَدَمِ نَدْبِهِمُ الْعُودَ لِلْسَّاهِي ثُمَّ إِنَّ عَدَمَ الْفُحْشِ لَمَّا أَسْقَطَ عَنْهُ الْوُجُوبَ أَسْقَطَ عَنْهُ

□ فَوَدَّ: (مِنْ وَاجِبٍ) هُوَ الْمُتَابَعَةُ. □ وَفَوَدَّ: (لِمِثْلِهِ) هُوَ الْقِيَامُ سَم. □ فَوَدَّ: (وَخَيَّرَ بَيْنَهُمَا) أَي لَمْ يَجِبِ الْعُودُ إِلَّا فَالْعُودُ سُنَّةٌ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (فَكَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا) أَي فَكَأَنَّهُ لَمْ يَتَّقِلْ مِنْ وَاجِبِ الْمُتَابَعَةِ سَم أَي فَتَلَزَمَهُ الْمُتَابَعَةُ كَمَا لَوْ لَمْ يَقُمْ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ هُنَا) أَي فِي مَسْأَلَةِ الْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ عَلَيْهِ) أَي عَلَى قَوْلِهِمْ وَإِنَّمَا تَخَيَّرَ مَنْ رَكَعَ مَثَلًا إلَخَ الشَّامِلِ لِلصُّورَتَيْنِ الْآتِيَتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ جَرَيَانُ ذَلِكَ) أَي التَّخْيِيرِ سَم. □ فَوَدَّ: (هُنَا) أَي فِي كُلِّ مِنَ الصُّورَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (تَخْصِيصُ ذَلِكَ) أَي التَّخْيِيرِ سَم. □ فَوَدَّ: (مَا مَرَّ فِي التَّشَهُّدِ) أَي مِنْ وَجُوبِ الْعُودِ فِي السَّهْوِ وَنَدْبِهِ فِي الْعَمْدِ. □ فَوَدَّ: (فَرَقَهُمُ الْمَذْكُورُ) أَي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ لِعَدَمِ فُحْشِ الْمُخَالَفَةِ فِيهِ بِخِلَافِهِ هُنَا. □ فَوَدَّ: (اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ) أَي جَرَيَانُ تَفْصِيلِ التَّشَهُّدِ فِي تَبَيَّنِ الصُّورَتَيْنِ. □ وَفَوَدَّ: (ثُمَّ فَرَّقَ) أَي ثُمَّ أَجَابَ عَنْ اسْتِشْكَالِهِ بِالْفَرْقِ بَيْنَ التَّشَهُّدِ وَبَيْنَ تَبَيَّنِ الصُّورَتَيْنِ بِمَا يَأْتِي. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهِ ثُمَّ) أَي فِي الصُّورَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ اِبْطَلَهُ) أَي الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ. □ فَوَدَّ: (بِمَا لَوْ سَجَدَ قَبْلَهُ إلَخَ) أَي الْآتِي تَفْصِيلُهُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَبِمَا تَقَرَّرَ يَعْلَمُ إلَخَ لَا يَظْهَرُ وَجْهُ الْإِبْطَالِ بِذَلِكَ إِذْ فِيمَا يَأْتِي طَوْلُ الْاِنْتِظَارِ قَائِمًا إِلَى فِرَاقِ الْقُنُوتِ نَظِيرُ مَا فِي التَّشَهُّدِ بِخِلَافِ الصُّورَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فَلْيُتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَي بِإِبْطَالِ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ (يَتَّبِعُهُ مَا ذَكَرْتُهُ) أَي إِثْبَاتُ تَفْصِيلِ التَّشَهُّدِ فِي الصُّورَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ. □ فَوَدَّ: (لِلْسَّاهِي ثُمَّ) أَي فِيمَا إِذَا رَكَعَ قَبْلَ الْإِمَامِ سَم.

المسبوقِ القيامَ قَبْلَ سَلامِ الْإِمَامِ وَأَنَّهُ لَوْ قَامَ الْإِمَامُ قَبْلَ عَوْدِهِ ائْتَمَعَ عَلَيْهِ الْعُودُ، وَلَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ قَبْلَ عَوْدِ الْمَسْبُوقِ لَمْ يَسْقُطْ وَجُوبُ عَوْدِهِ لِلْجُلُوسِ، وَلَوْ قَامَ الْإِمَامُ سَهْوًا فَتَذَكَّرَ حِينَ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ اتَّجَعَتْ وَجُوبُ الْعُودِ، بَلْ هُوَ أَوْلَى وَمِمَّا لَوْ ائْتَصَبَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، أَوْ حِينَ صَارَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبَ، أَوْ حِينَ صَارَ بَيْنَهُمَا عَلَى السَّوَاءِ فَهَلْ يَجِبُ الْعُودُ، أَوْ لَا يَجِبُ لِعَدَمِ الْفُحْشِ فَيَكُونُ كَمَا لَوْ رَكَعَ قَبْلَهُ سَهْوًا، أَوْ يَجِبُ فِي الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، فِيهِ نَظَرٌ، وَحَيْثُ قُلْنَا لَا يَجِبُ الْعُودُ فَانْتَصَبَ اتَّجَعَتْ أَنَّهُ كَتَعَمُّدِ الْاِئْتِصَابِ مِنَ الْاِبْتِدَاءِ حَتَّى لَا يَجِبَ الْعُودُ، بَلْ يُسَنُّ، فَلْيُتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (مِنْ وَاجِبٍ) هُوَ الْمُتَابَعَةُ، وَقَوْلُهُ: لِمِثْلِهِ هُوَ الْقِيَامُ. □ فَوَدَّ: (فَكَأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا) أَيْ: فَكَأَنَّهُ لَمْ يَتَّقِلْ عَنْ وَاجِبِ الْمُتَابَعَةِ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ جَرَيَانُ ذَلِكَ) أَيْ: التَّخْيِيرِ. □ فَوَدَّ: (تَخْصِيصُ ذَلِكَ) أَي التَّخْيِيرِ. □ فَوَدَّ: (لِلْسَّاهِي، ثُمَّ) أَيْ: فِيمَا إِذَا رَكَعَ قَبْلَ

أَصْلَ الطَّلَبِ لِعُذْرِهِ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ السَاهِي حَتَّى قَامَ إِمَامُهُ لَمْ يُعَدِّ قَالِ الْبَغَوِيُّ وَلَمْ يُحْسَبْ مَا قَرَأَهُ قَبْلَ قِيَامِهِ كَمَا لَوْ ظَنَّ مَسْبُوقٌ سَلَامَتَهُ فَقَامَ لِمَا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُلْغَوُ كُلُّ مَا فَعَلَهُ قَبْلَ سَلَامِهِ لِوُقُوعِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ مَعَ مُقَارَنَةِ قَطْعِ الْقُدُورَةِ لَهُ فَكَانَ أَفَحَشَ مِنْ مُجَرَّدِ الْقِيَامِ فِي مَسْأَلَتِنَا وَيُفَرَّقُ بَيْنَ حُسْبَانِ قِيَامِ السَاهِي إِذَا وَافَقَهُ الْإِمَامُ فِيهِ وَعَدَمَ حُسْبَانِ قِرَائَتِهِ بِأَنَّ الْقِيَامَ لَمْ يَقَعْ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ إِذْ لَوْ تَعَمَّدَهُ جَازَ فَلَمْ يُلْغُ مِنْ أَصْلِهِ بَلْ تَوَقَّفَ حُسْبَانُهُ عَلَى نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ أَوْ مُوَافَقَةِ الْإِمَامِ لَهُ فِيهِ وَأَمَّا الْقِرَاءَةُ فَشَرَطُ حُسْبَانِهَا وَقُوعُهَا فِي قِيَامٍ مُحْسُوبٍ لِلْقَارِئِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ قِيَامَهُ لَا يُحْسَبُ لَهُ إِلَّا.....

□ فَوُدَّ: (حَتَّى قَامَ إِمَامُهُ) أَوْ سَجَدَ مِنَ الْقُنُوتِ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى سَجَدَ إِمَامُهُ لَا يُعْتَدُّ بِطُمَأْنِينَتِهِ قَبْلَ سُجُودِ الْإِمَامِ كَمَا لَا يُعْتَدُّ بِقِرَائَتِهِ وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بِأَنَّ الطُّمَأْنِينَ هِنَتٌ لِلْسُّجُودِ بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ فَإِنَّهَا رُكْنٌ عَشْرٌ وَقَوْلُهُ أَوْ سَجَدَ مِنَ الْقُنُوتِ تَقَدَّمَ عَنْ سَمٍ مِثْلُهُ وَبَاتِي فِي الشَّرْحِ خِلَافَهُ. □ فَوُدَّ: (لَمْ يُعَدِّ) أَيِ فَإِنْ عَادَ عَامِدًا عَالِمًا بِالتَّخْرِيمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَوْ سَاهِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَيْضًا وَهَلْ يَصِيرُ مُتَخَلِّفًا بَعْدُ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ سَمٍ. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يُحْسَبْ مَا قَرَأَهُ) جَزَمَ بِهِ شَرْحُ الرُّوضِ وَاعْتَمَدَهُ مَرْوَرٌ وَخَرَجَ مَنْ تَعَمَّدَ الْقِيَامَ فظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُحْسَبُ لَهُ مَا قَرَأَهُ قَبْلَ قِيَامِ إِمَامِهِ سَمٍ. □ فَوُدَّ: (سَلَامَةً) أَيِ الْإِمَامِ سَمٍ. □ فَوُدَّ: (مَعَ مُقَارَنَةِ نِيَّةِ الْخُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مَعَ مُقَارَنَةِ اغْتِنَادِ انْقِطَاعِ الْقُدُورَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمٍ.

□ فَوُدَّ: (فَكَانَ أَفَحَشَ الْخُ) أَيِ وَلِهَذَا كَانَ غَيْرَ الْمُحْسُوبِ فِي مَسْأَلَتِنَا الْقِرَاءَةُ وَخِذَهَا فِي الْمَسْبُوقِ جَمِيعٌ مَا فَعَلَهُ قَبْلَ سَلَامِ إِمَامِهِ مِنَ الْقِيَامِ وَالْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهِمَا كَزِدِّي. □ فَوُدَّ: (فِي مَسْأَلَتِنَا) أَيِ قِيَامِ الْمَأْمُومِ عَنِ التَّشْهِيدِ دُونَ إِمَامِهِ. □ فَوُدَّ: (إِذَا وَافَقَهُ الْإِمَامُ الْخُ) أَيِ كَأَن قَامَ بَعْدَ تَشْهِيدِهِ. □ فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي الْقِيَامِ. □ فَوُدَّ: (وَعَدَمَ حُسْبَانِ قِرَائَتِهِ) أَيِ السَاهِي. □ فَوُدَّ: (عَلَى نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ) هَذَا يُقَيِّدُ تَقْيِيدَ الْوُجُوبِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَثْنِ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَوَّ الْمُفَارَقَةَ سَمٍ وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (فَشَرَطُ حُسْبَانِهَا الْخُ). □ فَوُدَّ: (وَقَدْ تَقَرَّرَ الْخُ) يَتَلَخَّصُ مِنْهُمَا مَعَ التَّأَمُّلِ اسْتِثْنَاءُ الْقِيَامِ وَالْقِرَاءَةِ فِي عَدَمِ حُسْبَانِهَا قَبْلَ مُوَافَقَةِ الْإِمَامِ أَوْ نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ وَفِي الْإِعْتِدَادِ بِهِمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَمَا مَعْنَى قَصْدِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا؟

□ الْإِمَامُ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ السَاهِي حَتَّى قَامَ إِمَامُهُ لَمْ يُعَدِّ) أَيِ: فَإِنْ عَادَ عَامِدًا عَالِمًا بِالتَّخْرِيمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَيْضًا وَهَلْ يَصِيرُ مُتَخَلِّفًا بَعْدُ، أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يُحْسَبْ مَا قَرَأَهُ) جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَاعْتَمَدَهُ مَرْوَرٌ وَخَرَجَ مَنْ تَعَمَّدَ الْقِيَامَ فظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُحْسَبُ لَهُ مَا قَرَأَهُ قَبْلَ إِمَامِهِ.

□ فَوُدَّ: (سَلَامَةً) أَيِ: الْإِمَامِ. □ فَوُدَّ: (مَعَ مُقَارَنَةِ الْخُ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مَعَ مُقَارَنَةِ اغْتِنَادِ انْقِطَاعِ الْقُدُورَةِ، فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (عَلَى نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ) هَذَا يُقَيِّدُ تَقْيِيدَ الْوُجُوبِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَثْنِ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَوَّ الْمُفَارَقَةَ.

□ فَوُدَّ: (فَشَرَطُ حُسْبَانِهَا) اَعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: فَشَرَطُ حُسْبَانِهَا الْخُ، وَقَوْلُهُ: وَقَدْ تَقَرَّرَ الْخُ يَتَلَخَّصُ مِنْهَا مَعَ التَّأَمُّلِ الصَّادِقِ اسْتِثْنَاءُ الْقِيَامِ، وَالْقِرَاءَةِ فِي عَدَمِ حُسْبَانِهَا قَبْلَ مُوَافَقَةِ الْإِمَامِ أَوْ نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ، وَفِي الْإِعْتِدَادِ بِهِمَا بَعْدَ ذَلِكَ فَمَا مَعْنَى قَصْدِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَإِنْ قُلْتُ أَرَادَ بِالْقِيَامِ التَّهَوُّضَ قُلْتُ هَذَا لَا يُوَافِقُ قَوْلَهُ وَقُوعُهَا فِي قِيَامٍ مُحْسُوبٍ الْخُ فَتَأَمَّلْهُ بِلُطْفِ تَذَرُّكِهِ.

بعد موافقة الإمام فيه وبما تقرّر يعلم أنّ من سجّد سهواً أو جهلاً وإمامه في القنوت لا يعتدّ له بما فعله؛ لأنّه لم يقع عن رؤية فيلزمه العود للاعتدال، وإن فارق الإمام أخذاً من قولهم لو ظنّ سلام إمامه فقام ثمّ علم في قيامه أنّه لم يسلم لزمه الجلوس ليقيم منه ولا يسقط عنه بنية المفارقة إن جازت؛ لأنّ قيامه وقع لغواً ومن ثمّ لو أتت جاهلاً لغا ما أتى به فيعيده ويسجّد للسهو وفيما إذا لم يفارقه إن تذكر أو علم وإمامه في القنوت فواضح أنّه يعود إليه أو وهو في السجدة الأولى عاد للاعتدال أخذاً ممّا تقرّر في مسألة المسبوق وسجّد مع الإمام لما تقرّر من إلغاء ما فعله ناسياً أو جاهلاً أو فيما بعدها فالذي يظهر أنّه يتابعه ويأتي بركعة بعد سلام الإمام كما لو علم ترك الفاتحة وقد ركع مع الإمام ولا يمكن هنا من العود للاعتدال لفحش المخالفة حينئذ. فإن قلت ما ذكرته آخرًا من عوده للاعتدال يخالفه قولهم حتى قام إمامه لم يعد قلت يفرق بأن ما نحن فيه المخالفة فيه أفحش فلم يعتدّ بفعله.....

سم أقول كلام الأسنى والنهاية تقول الشارح السابق قال البغوي ولم يحسب إلخ صريح في أنّ ما قرأه المأموم قبل قيام إمامه لا يحسب مطلقاً فيحمل كلام الشارح هنا عليه بأن يرد بقوله في قيام محسوب إلخ المحسوب حال القراءة تنجيّاً كما هو المتبادر لا ما يعمّ الموقوف على موافقة الإمام أو بنية المفارقة يندفع الإشكال والله أعلم. □ فوه: (وبما تقرّر) أي بما مرّ عن البغوي. □ فوه: (وإن فارق الإمام) يتبعني أو بطلت صلاة الإمام ثم في تلك الغاية نظر كما سيأتي بيانه سم. □ فوه: (لو ظن) إلى قوله وفيما إذا في النهاية والمغني. □ فوه: (لو ظن إلخ) أي المسبوق. □ فوه: (أو هو إلخ) أي إمامه.

□ فوه: (عاد إلخ) يأتي ما فيه من السؤال والجواب. □ فوه: (أو فيما بعدها إلخ) عطف على قوله في السجدة الأولى. □ فوه: (كما لو علم إلخ) قد يقال قياسه عدم جواز العود فيما لو تذكر في السجدة الأولى أيضاً. □ فوه: (هنا) أي في قوله أو فيما بعدها. □ فوه: (ما ذكرت آخرًا) وهو قوله أو وهو في السجدة الأولى إلخ. □ فوه: (يخالفه قولهم إلخ) أي السابق أنفاً في قوله ولو لم يعلم الساهي حتى قام إلخ. □ فوه: (حتى لو قام إمامه) أي من التشهد. □ فوه: (قلت: يفرق إلخ) قد يقال لا يعتد أن يسوى بينهما في عدم وجوب العود إذا لحقه الإمام أو نوى المفارقة ويفرق بينهما وبين مسألة المسبوق بموافقة الإمام فيه بعد لحوقه له وصيرورته بعده لذلك الفعل مع عدم ظنه انقطاع القدوة بسلام الإمام

□ فوه: (وإن فارق الإمام) يتبعني، أو بطلت صلاة الإمام. □ فوه: (وإن فارق الإمام) فيه نظر كما سيأتي بيانه. □ فوه: (قلت: يفرق إلخ) قد يقال: لا يعتد أن يسوى بينهما في عدم وجوب العود إذا لحقه الإمام، أو نوى المفارقة ويفرق بينهما وبين مسألة المسبوق بموافقة الإمام فيه بعد لحوقه له، أو صيرورته بعده لذلك الفعل مع عدم ظنه انقطاع القدوة بسلام الإمام ولا كذلك في مسألة المسبوق تأمل، والحاصل أنّ التسوية بينهما هي التي تظهر الآن، والله تعالى أعلم. ثم بحثت مع م ر فوافقني لكن قد تقتضي التسوية بينهما أن لا يحسب السجود إلا بعد لحوق الإمام.

مُطْلَقًا بخلاف قيامه قبله وهو في التشهد فلم يلزمه العود إلا حيث لم يقم الإمام ويؤيد ذلك قول الجواهر عن القاضي عن العبّادي لو ظن أن إمامه رفع من السجود فرفع فوجده فيه تحخير ويوافقه ما ذكره فيمن ركع قبل إمامه سهواً أنه مُحَيَّر وفرّقوا بينه وبين ما مرّ في مسألة التشهد بفحش المخالفة، فالحاصل أن هاتين لِقْلَةَ المُخَالَفَةِ فيهما إذ ليس فيهما إلا مُجَرَّدُ تَقَدُّمِ مع الاستواء في القيام أو القعود فُحَيَّرَ ومَسْأَلَةُ التَّشَهُّدِ لَمَّا كَانَ فِيهَا مَا هُوَ أَفْحَشُ مِنْ هَذَيْنِ وَجِبَ العود للإمام ما لم يقم ومَسْأَلَةُ الْقُنُوتِ لَمَّا كَانَ فِيهَا مَا هُوَ أَفْحَشُ مِنَ الْكُلِّ وَجِبَ العود للاعتدال مُطْلَقًا وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْأَفْحَاشِيَةِ تَأْثِيرًا أَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ التَّشَهُّدِ يَسْقُطُ عَنْهُ العودُ بِنَيْتِ المُفَارَقَةِ. فَكَذَا بِقِيَامِ الإِمَامِ وَلَا كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَسْبُوقِ قَالَ الْقَاضِي وَمِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ

وَلَا كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَسْبُوقِ تَأْمَلْ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا هِيَ الَّتِي تَظْهَرُ الْآنَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ م ر فَوَافَقَنِي لَكِنْ قَدْ تَقْتَضِي التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمَا أَنْ لَا يُحْسَبَ السُّجُودُ إِلَّا بَعْدَ لُحُوقِ الإِمَامِ أَيْ أَوْ نَيْتِ الْمُفَارَقَةِ سَمِ عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأُمّهَاتِ كَالصَّرِيحِ فِي رَدِّ مَا أَفَادَهُ الشَّارِحُ فَلَا قَرَبَ إِلَى الْمَنْقُولِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى سَجَدَ إِمَامُهُ سَقَطَ عَنْهُ الْعُودُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي فَتَاوَى الشُّهَابِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ مَأْمُومٍ تَرَكَ الْقُنُوتَ مَعَ إِمَامِهِ وَسَجَدَ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَأْتِي فِيهِ التَّفْصِيلُ فَيَمْنُ جَلَسَ إِمَامُهُ لِلتَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ فَقَامَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا اهْ وَتَقَدَّمَ عَنْ النِّهَايَةِ اعْتِمَادُ الْإِفْتَاءِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا وَفَرَّقَ هُوَ وَالْمُغْنِي بَيْنَ مَسْأَلَتِي التَّشَهُّدِ وَالْمَسْبُوقِ بِالْفَرْقِ الْمُتَقَدِّمِ عَنْ سَم. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ وَإِنْ نَوَى الْمُفَارَقَةَ أَوْ لَحِقَهُ الْإِمَامُ فِي السُّجُودِ. □ فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُ الْجَوَاهِرِ إلخ) لَا يَظْهَرُ وَجْهَ تَأْيِيدِهِ لِلْفَرْقِ الْمُتَقَدِّمِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّأْيِيدُ بِمَجْمُوعِ قَوْلِ الْجَوَاهِرِ إلخ وَقَوْلُهُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْإِمَامِ لَا يَكُونُ مَحْطَ التَّأْيِيدِ قَوْلُهُ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمَا إلخ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ هَاتَيْنِ) أَيْ مَسْأَلَتِي التَّقَدُّمِ سَهْوًا عَلَى الْإِمَامِ فِي الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ وَفِي الرُّكُوعِ. □ فَوَدَّ: (فِي الْقِيَامِ) أَيْ فِي مَسْأَلَةِ الرُّكُوعِ وَ. □ فَوَدَّ: (وَالْقُعُودِ) أَيْ فِي مَسْأَلَةِ الرَّفْعِ مِنَ السُّجُودِ. □ فَوَدَّ: (فُحَيَّرَ) خَبَرٌ أَنَّ وَكَانَ الْمُنَاسِبُ إِسْقَاطُ الْفَاءِ. □ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَقُمْ) أَيْ أَوْ لَمْ يَنْوِ الْمَأْمُومُ الْمُفَارَقَةَ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ وَإِنْ لَحِقَهُ إِمَامُهُ قَبْلَ التَّذَكُّرِ وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ. □ فَوَدَّ: (قَالَ الْقَاضِي وَمِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ إلخ) اعْلَمْ أَنَّهُ سَيَأْتِي فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَقَبَ قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَوْ تَقَدَّمَ بِفِعْلِ كَرْكُوعٍ وَسُجُودٍ إِنْ كَانَ بَرُكْتَيْنِ بَطَلَتْ أَيْ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ قَوْلَ الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ: فَإِنْ سَهَا، أَوْ جَهَلَ لَمْ يَضُرَّ لَكِنْ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِمَا فَإِذَا لَمْ يَعُدَّ لِلْإِتْيَانِ بِهِمَا مَعَ الْإِمَامِ سَهْوًا، أَوْ جَهْلًا أُنِيَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بِرُكْعَةٍ وَإِلَّا أَعَادَهُمَا اهْ وَسَيَأْتِي أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ التَّقَدُّمَ بِرُكْتَيْنِ هُوَ أَنْ يَتَفَصَّلَ عَنْهُمَا، وَالْإِمَامُ فِيمَا قَبْلَهُمَا وَحَيْثُ يَزِيدُ فَمَقْهُومُ الْكَلَامِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَفَصَّلَ عَنْهُمَا بِأَنْ تَلْبَسَ بِالثَّانِي مِنْهُمَا، وَالْإِمَامُ فِيمَا قَبْلَ الْأَوَّلِ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ عِنْدَ التَّعَمُّدِ وَيُعْتَدُّ لَهُ بِهِمَا وَإِنْ لَمْ يُعِدْهُمَا فَالْمُوَافِقُ لِذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْقَاضِي

□ فَوَدَّ: (قَالَ الْقَاضِي: وَمِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ إلخ) اعْلَمْ أَنَّهُ سَيَأْتِي فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ عَقَبَ قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَوْ تَقَدَّمَ بِفِعْلِ كَرْكُوعٍ وَسُجُودٍ إِنْ كَانَ بَرُكْتَيْنِ بَطَلَتْ أَيْ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ قَوْلَ الشَّارِحِ مَا نَصَّهُ: فَإِنْ سَهَا، أَوْ جَهَلَ لَمْ يَضُرَّ لَكِنْ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِمَا فَإِذَا لَمْ يَعُدَّ لِلْإِتْيَانِ بِهِمَا مَعَ الْإِمَامِ سَهْوًا، أَوْ جَهْلًا أُنِيَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بِرُكْعَةٍ وَإِلَّا أَعَادَهُمَا اهْ وَسَيَأْتِي أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ التَّقَدُّمَ بِرُكْتَيْنِ هُوَ أَنْ يَتَفَصَّلَ عَنْهُمَا، وَالْإِمَامُ فِيمَا قَبْلَهُمَا وَحَيْثُ يَزِيدُ فَمَقْهُومُ الْكَلَامِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَفَصَّلَ عَنْهُمَا بِأَنْ تَلْبَسَ بِالثَّانِي مِنْهُمَا، وَالْإِمَامُ فِيمَا قَبْلَ الْأَوَّلِ لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ عِنْدَ التَّعَمُّدِ وَيُعْتَدُّ لَهُ بِهِمَا وَإِنْ لَمْ يُعِدْهُمَا فَالْمُوَافِقُ لِذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْقَاضِي

قولهم لو رَفَعَ رأسه من السجدة الأولى قبل إمامه ظاناً أنه رَفَعَ وأتى بالثانية ظاناً أن الإمام فيها ثمَّ بأنَّه في الأولى لم يُحسب له جلوسه ولا سجدة الثانية. ويُتابع الإمام أي فإن لم يعلم بذلك إلا والإمام قائم أو جالس أتى بركعة بعد سلام الإمام اهـ، ويؤجَّه إلغاء ما أتى به هنا مع

بهما فإذا لم يُعَدَّ لِلْإِثْنَيْنِ بهما مع الإمام سهواً أو جهلاً أتى بعد سلام إمامه بركعة وإلا أعادتهما انتهى وسيأتي أن الصحيح أن التقدُّم بركعتين هو أن يتفصل عنهما والإمام فيما قبلهما وحينئذٍ فمفهوم الكلام أنه إذا لم يتفصل عنهما بأن تلبَّس بالثاني منهما والإمام فيما قبل الأول لا تبطل صلاته عند التعمُّد ويُعَدُّ له بهما وإن لم يُعَدَّها فالموافق لذلك في مسألة القاضي المذكورة؛ لأنَّ المأموم بمنزلة الساهي والجاهل نظرًا لظنه المذكور أنه إن بان الحال له بعد رفع رأسه من السجدة الثانية والإمام في الأولى فإن عاد إلى الإمام أذرك الركعة وإن لم يُعَدَّ سهواً أو جهلاً أتى بعد سلام الإمام بركعة، وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الإمام أو استمرَّ في الثانية إلى أن أذركه الإمام فيها أو رَفَعَ رأسه منها بعد رفع الإمام من الأولى بحيث لم يحصل سبقه بركعتين فقد أذرك هذه الركعة ويمكن حمل كلام القاضي على ذلك بأن أريد أنه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية ولم يُعَدَّ الإمام في الأولى إلى أن وصل إليه بخلاف كلام الشارح لتضريجه بالإلغاء في التقدُّم بركعتين وبعض ركنين فليُتأمل سم. هـ قوله: (إلا والإمام إلخ) مفهومه أنه إذا علِمَ قبل ذلك كفى السجود وجاز له المشي على نظم صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدَّمه بركعتين ولم يُعَدَّهما معه سم وقوله ولم يُعَدَّهما إلخ لعلَّ الواو فيه بمعنى أو. هـ قوله: (أو جالس) قد يقال ينبغي هنا أن يجوز له أن يسجد الثانية ثم يجلس مع الإمام حيث لم يتحقَّق تقدُّمه عليه

المذكورة؛ لأنَّ المأموم فيها بمنزلة التاسي والجاهل نظرًا لظنه المذكور أنه إن بان الحال له بعد رفع رأسه من السجدة الثانية، والإمام في الأولى فإن عاد إلى الإمام أذرك الركعة وإن لم يُعَدَّ سهواً، أو جهلاً أتى بعد سلام الإمام بركعة وإن بان له الحال قبل رفعه من السجدة الثانية وعاد إلى الإمام، أو استمرَّ في الثانية إلى أن أذركه الإمام فيها، أو رَفَعَ رأسه منها بعد رفع الإمام من الأولى بحيث سبقه بركعتين فقد أذرك هذه الركعة ويمكن حمل كلام القاضي على ذلك بأن يُريد أنه بان له ذلك بعد رفعه من الثانية ولم يُعَدَّ للإمام في الأولى إلى أن وصل إليه بخلاف كلام الشارح لتضريجه بالإلغاء في التقدُّم بركعتين وبعض ركنين، فليُتأمل. هـ قوله: (إلا والإمام إلخ) مفهومه أنه إذا علِمَ قبل ذلك كفى السجود وجاز له المشي على نظم صلاته وهو ظاهر حيث لم يتقدَّمه بركعتين ولم يُعَدَّهما معه. هـ قوله: (أو جالس) قد يقال: ينبغي هنا أن يجوز له أن يسجد الثانية، ثم يجلس مع الإمام حيث لم يتحقَّق تقدُّمه عليه بركعتين إن خالفه ظاهر قول القاضي ويُتابع الإمام كما لو شك في الجلوس الأخير مع الإمام في أنه سجد الثانية فإنه يأتي بها، ثم يوافق الإمام في الجلوس بجامع أن كلاً منهما وجب عليه السجدة الثانية فتأمل وأما لو تحقَّق تقدُّمه عليه بركعتين، ثم علِمَ وأعادهما معه أذرك الركعة وإلا فلا تأمل. هـ قوله: (أتى بركعة بعد سلام الإمام) فإن قلت هلاً جاز له المشي على نظم صلاته؛ لأنه معذور بظنه المذكور وقد تخلف

أنه ليس فيه فُحْشٌ مُخَالَفَةٌ بَأَنَّ فِيهِ فُحْشًا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَهِيَ تَقْدُّمُهُ بِرُكْنٍ وَبَعْضٍ آخَرَ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّكُوعِ وَمَا قَبْلَهَا. (وَلَوْ تَذَكَّرَ) الْإِمَامُ أَوْ الْمُتَقَرِّدُ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ الَّذِي نَسِيَهُ أَوْ عَلِمَ بِهِ وَقَدْ تَرَكَهَ جَهْلًا (قَبْلَ انْتِصَابِهِ) بِالْمَعْنَى السَّابِقِ (عَادَ) نَدَبًا (لِلتَّشَهُّدِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِفَرْضِ (وَيَسْجُدُ) لِلسَّهْوِ (إِنْ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ) مِنْهُ إِلَى الْقُعُودِ لِأَنَّ مَا فَعَلَهُ مُبْطِلٌ مَعَ تَعَمُّدِهِ وَعِلْمِ تَحْرِيمِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبَ أَوْ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ لِعَدَمِ بُطْلَانِ تَعَمُّدِهِ بِقِيَدِهِ الْآتِي وَجَرَى فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ مُطْلَقًا وَاعْتَمَدَهُ الْإِسْتَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَمَعَ ذَلِكَ.....

بِرُكْنَيْنِ وَإِنْ خَالَفَهُ ظَاهِرُ قَوْلِ الْقَاضِي وَيَتَابَعُ الْإِمَامَ كَمَا لَوْ شَكَّ فِي الْجُلُوسِ الْأَخِيرِ مَعَ الْإِمَامِ فِي أَنَّهُ سَجَدَ الثَّانِيَةَ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهَا ثُمَّ يوافقُ الْإِمَامَ فِي الْجُلُوسِ بِجَمِيعِ أَنْ كَلَّا مِنْهُمَا وَجَبَ عَلَيْهِ السَّجْدَةُ الثَّانِيَةُ فَتَأَمَّلْهُ، وَأَمَّا لَوْ تَحَقَّقَ تَقْدُّمُهُ عَلَيْهِ بِرُكْنَيْنِ ثُمَّ عَلِمَ وَأَعَادَهُمَا مَعَهُ أَذَرَكَ الرُّكْعَةَ وَالْأَفْلَا تَأَمَّلْ سَمِ .
 □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ تَقْدُّمُهُ بِرُكْنٍ وَبَعْضٍ آخَرَ إلَخ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ قُوَّةُ كَلَامِهِمْ فِي بَابِ الْجَمَاعَةِ تَذَلُّ عَلَى أَنَّ التَّقْدُّمَ بِرُكْنٍ وَبَعْضٍ رُكْنٍ لَا يَقْتَضِي الْإِلْغَاءَ؛ لِأَنَّهُمْ اقْتَصَرُوا فِي الرُّكْنِ وَبَعْضِهِ عَلَى عَدَمِ الْبُطْلَانِ وَخَصَّوهُ التَّفْصِيلَ بَيْنَ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ وَبُطْلَانِ الرُّكْعَةِ بِالرُّكْنَيْنِ فَهَذَا الصَّنِيعُ مِنْهُمْ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ ر م فِي ذَلِكَ فَتَوَقَّفَ فِيمَا قَالَهُ الْقَاضِي وَمَالَ جِدًّا إِلَى خِلَافِهِ وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ كَلَامِ الْقَاضِي دُونَ كَلَامِ الشَّارِحِ فَرَأَيْتُ مَا تَقَدَّمَ، وَيَتَّجِهَ أَنَّهُ لَوْ تَذَكَّرَ الْإِمَامُ فِيمَا قَبْلَ الرُّكْنَيْنِ فَعَادَ إِلَيْهِ وَأَذَرَكَهُمَا مَعَهُ أَنْ يُذَرِكَ الرُّكْعَةَ اهـ سَمِ بِحَذْفٍ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا قَبْلَهَا) يَنْعِي مَسْأَلَةَ الرِّفْعِ مِنَ السُّجُودِ. □ قَوْلُهُ: (الْإِمَامُ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ بِقِيَدِهِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِالْمَعْنَى السَّابِقِ) أَيُّ بَأَنَّ لَمْ يَصِلْ لِحَدِّ تَجَرُّدِهِ فِيهِ الْقِرَاءَةُ ع ش. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ إِلَى الْقُعُودِ أَقْرَبَ أَوْ إِلَيْهِمَا إلَخ) أَيُّ فَلَا يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ لِقِلَّةِ مَا فَعَلَهُ وَهَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الْمُصَحِّحُ فِي الشَّرْحَيْنِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ صَحَّحَ فِي التَّحْقِيقِ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ مُطْلَقًا وَقَالَ فِي الْمَجْمُوعِ إِنَّهُ الْأَصَحُّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَمُعْنَى وَنَهَايَةٍ وَمَنْهَجٍ. □ قَوْلُهُ: (بِقِيَدِهِ الْآتِي) أَيُّ فِي التَّثْبِيهِ عَنِ الْمَجْمُوعِ. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ وَإِنْ كَانَ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ.

بِرُكْنَيْنِ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِمَا فَعَلَهُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمُتَخَلِّفِ نِسِيَانًا بِرُكْنَيْنِ وَحُكْمُهُ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ لَهُ بِهِمَا لَكِنْ رَاجِعٌ مَا تَقَدَّمَ. □ قَوْلُهُ: (وَهِيَ تَقْدُّمُهُ بِرُكْنٍ وَبَعْضٍ آخَرَ) لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ قُوَّةُ قَوْلِهِمْ فِي بَابِ الْجَمَاعَةِ، وَاللَّفْظُ لِلرُّؤُوسِ وَشَرْحُهُ فَلَوْ سَبَقَهُ بِرُكْنٍ كَانَ رُكْعٌ وَرَفَعَ، وَالْإِمَامُ قَائِمٌ وَوَقَّفَ يَنْتَظِرُهُ حَتَّى رَفَعَ وَاجْتَمَعَا فِي الْإِعْتِدَالِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَإِنْ حَرَّمَ، أَوْ سَبَقَهُ بِرُكْنَيْنِ فَإِنْ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ وَالْأَفْلَا بَأَنَّ كَانَ نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا فَالرُّكْعَةُ وَخَذَهَا تَبْطُلُ قِيَاتِي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ بِرُكْعَةِ اهـ يَذَلُّ عَلَى أَنَّ التَّقْدُّمَ بِرُكْنٍ وَبَعْضٍ رُكْنٍ لَا يَقْتَضِي الْإِلْغَاءَ؛ لِأَنَّهُمْ اقْتَصَرُوا فِي الرُّكْنِ وَبَعْضِهِ عَلَى عَدَمِ الْبُطْلَانِ وَخَصَّوهُ التَّفْصِيلَ بَيْنَ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ وَبُطْلَانِ الرُّكْعَةِ بِالرُّكْنَيْنِ فَهَذَا الصَّنِيعُ مِنْهُمْ مُخَالَفٌ لِمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي، ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ ر م فِي ذَلِكَ فَتَوَقَّفَ فِيمَا قَالَهُ الْقَاضِي، وَمَالَ جِدًّا إِلَى خِلَافِهِ وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ

الأوجه الأول وعليه فالسجود للتهوض مع العود؛ لأنَّ تعمُّدَهُما مُبْطِلٌ كما قال (ولو نهَضَ) مَنْ ذَكَرَ عن التَّشَهُّدِ الأوَّلِ (عَمَدًا) أي قاصِدًا تَرَكَه، وهذا قَسِيمٌ لِقَوْلِهِ ولو نَسِيَ (فَعَادًا) له عَمَدًا (بَطَلَتْ) صلاتُهُ بِتَعَمُّدِهِ ذلك (إِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ) لِزِيَادَةِ مَا غَيَّرَ نَظْمَهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لِلْقُعُودِ أَقْرَبَ أَوْ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ. وهذا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا قَبْلَهُ فَعَلَى مُقَابِلِهِ الْمَذْكُورِ عَنِ الْأَكْثَرِينَ لَا يُطْلَانُ، وَإِنْ كَانَ لِلْقِيَامِ أَقْرَبَ لَكِنْ بِقِيَدِهِ الْآتِي وَيُوجِبُهُ مَعَ مَا فِيهِ بَأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَبْلُغِ الْقِيَامَ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِالْفَرْضِ فَجَازَ لَهُ الْعَوْدُ لِلتَّشَهُّدِ، وَإِنْ كَانَ قَدْ نَوَى تَرَكَه.

(تَنْبِيْهٌ) فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا التَّفْصِيلِ فِي الْبُطْلَانِ إِنْ قَصَدَ بِالْتَّهْوُضِ تَرَكَ التَّشَهُّدَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْعَوْدُ إِلَيْهِ فَعَادَ لَهُ؛ لِأَنَّ تَهْوُضَهُ حِينَئِذٍ جَائِزٌ أَمَّا لَوْ زَادَ هَذَا التَّهْوُضَ عَمَدًا لَا لِمَعْنَى فَإِنَّ صَلَاتَهُ

قَوْلُهُ: (الْأَوَّجَهُ الْإِلْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى وَالْمُنْتَهَج. قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَيِ التَّفْصِيلِ بَيِّنَ أَنْ يَصِيرَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ وَبَيِّنَ خِلَافَهُ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْأَوَّلِ الْمُعْتَمَدِ. قَوْلُهُ: (لِلْتَّهْوُضِ مَعَ الْعَوْدِ الْإِلْخ) أَيِ لَا لِلْتَّهْوُضِ وَخَدَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُبْطِلٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَامَ إِمَامُهُ إِلَى خَاسِئَةٍ نَاسِيًا وَفَارَقَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ حَدَّ الرَّائِعِينَ حَيْثُ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ؛ لِأَنَّ تَعَمُّدَ تَهْوُضِ الْإِمَامِ هَذَا مُبْطِلٌ سَمٍ وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَيِ قَاصِدًا تَرَكَه) احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا تَعَمَّدَ زِيَادَةَ التَّهْوُضِ كَأَنَّهُ أَتَى بِهِ قَاصِدًا الرُّجُوعَ عَنْهُ إِلَى الْجُلُوسِ ثُمَّ الْقِيَامَ بَعْدَهُ فَإِنَّهُ تَبَطَّلَ صَلَاتُهُ بِمُجَرَّدِ انْفِصَالِهِ عَنْ اسْمِ الْقُعُودِ لِشُرُوعِهِ فِي مُبْطِلٍ رَشِيدِيٍّ وَع. ش. قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِ الْإِلْخ) أَيِ الْمُصَنَّفِ أَوَّلًا مُعْنَى. قَوْلُهُ: (فَعَادَ لَهُ عَمَدًا) أَيِ وَعَلِمَ تَحْرِيمَهُ. قَوْلُهُ: (أَوْ إِلَيْهِمَا عَلَى السَّوَاءِ) وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ غَلْبَةُ الظَّنِّ وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ لِقَلَّةِ مَا فَعَلَهُ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى مَا قَبْلَهُ الْإِلْخ) أَيِ وَهَذَا التَّفْصِيلُ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَقَدِّمِ أَيْضًا مُعْنَى وَنَهَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر مَبْنِيٌّ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ مَاخُذٌ مِنْهُ وَمُسْتَخْرَجٌ مِنْ حُكْمِهِ وَلَا أَقْفَى الْحَقِيقَةِ أَنَّ ذَلِكَ يَتَّبِعِي عَلَى هَذَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ الْمُرَادَ هُنَا بِالْبِنَاءِ مَا مَرَّ؛ لِأَنَّ حُكْمَ السُّجُودِ وَعَدَمَهُ الْمَذْكُورَ فِي الْمَثْنِ طَرِيقَةُ الْقِفَالِ وَاتِّبَاعُهُ تَوْسُطًا بَيِّنَ وَجْهَيْنِ مُطْلَقَيْنِ أَحَدُهُمَا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحَ عَقِبَهُ وَلَمْ يَتَّعِزْ الْقِفَالُ لِحُكْمِ الْعَمْدِ عَلَى طَرِيقَتِهِ فَآخِذَهُ تَلْمِيزُهُ الْبَعْوَى مِنْ كَلَامِهِ عَمَلًا بِقَاعِدَةٍ أَنَّ مَا أَبْطَلَ عَمْدَهُ يُسْجَدُ لِسَهْوِهِ اهـ. قَوْلُهُ: (بِقِيَدِهِ الْآتِي) أَيِ فِي التَّنْبِيْهِ عَنِ الْمَجْمُوعِ.

قَوْلُهُ: (وَيُوجِبُهُ) أَيِ عَدَمُ الْبُطْلَانِ. قَوْلُهُ: (وَمَعَ مَا فِيهِ) أَيِ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَهُ نَهَايَةُ وَمُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَنَّ) مَحَلَّ التَّفْصِيلِ الْإِلْخ) أَيِ بَيِّنَ أَنْ يَصِيرَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ وَخِلَافِهِ. قَوْلُهُ: (عَمَدًا لَا لِمَعْنَى) أَيِ كَأَنَّهُ أَتَى بِهِ قَاصِدًا الرُّجُوعَ عَنْهُ إِلَى الْجُلُوسِ ثُمَّ الْقِيَامَ بَعْدَهُ سَمٍ وَرَشِيدِيٍّ وَع. ش.

كَلَامُ الْقَاضِي دُونَ كَلَامِ الشَّارِحِ فَرَأَجَعَ مَا تَقَدَّمَ وَيَتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَوْ تَذَكَّرَ فِيمَا قَبْلَ الرُّكُوتَيْنِ فَعَادَ إِلَيْهِ وَأَذْرَكَهُمَا مَعَهُ أَنْ يُذْرِكَ الرُّكْعَةَ. قَوْلُهُ: (الْأَوَّجَهُ الْأَوَّلُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ م. ر. قَوْلُهُ: (لِلْتَّهْوُضِ مَعَ الْعَوْدِ) أَيِ: لَا لِلْتَّهْوُضِ وَخَدَهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُبْطِلٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَامَ إِمَامُهُ إِلَى خَاسِئَةٍ نَاسِيًا فَفَارَقَهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ حَدَّ الرَّائِعِينَ حَيْثُ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ؛ لِأَنَّ تَعَمُّدَ تَهْوُضِ الْإِمَامِ هَذَا مُبْطِلٌ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْإِلْخ) سَكَتَ هُنَا عَنِ السُّجُودِ وَقِيَاسُ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي نَظِيرِهِ فِي السَّهْوِ بِخِلَافِ الْإِلْخ عَدَمُهُ. قَوْلُهُ: (عَمَدًا لَا لِمَعْنَى) أَيِ:

تَبْطُلُ بِذَلِكَ لِإِخْلَالِهِ بِنَظْمِهَا اهـ. وبه يُعَلَّمُ ما في قول غير واحدٍ السابق؛ لَأَن تَعْمَدَهُمَا مُبْطِلٌ؛ لَأَنَّهُمْ إِنْ أَرَادُوا الْقِسْمَ الْأَوَّلَ أَعْنِي مَا إِذَا قَامَ تَارِكًا لِلتَّشَهُّدِ فَالْمُبْطِلُ الْعُودُ لَا غَيْرُ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ التَّهْوِضَ جَائِزٌ أَوْ الثَّانِي أَعْنِي مَا إِذَا تَعَمَّدَ زِيَادَةَ التَّهْوِضِ لَا لِمَعْنَى أَبْطَلَ مُجَرَّدَ خُرُوجِهِ عَنْ اسْمِ الْقُعودِ، وَإِنْ كَانَ إِلَيْهِ أَقْرَبُ لِإِخْلَالِهِ بِالنَّظْمِ حِينَئِذٍ فَإِنْ قُلْتَ يُمَكِّنُ حَمْلُ عِبَارَةِ أَوْلَيْكَ عَلَى مَا إِذَا نَهَضَ بِنِيَّةٍ أَنَّهُ إِذَا وَصَلَ لِلْقُرْبِ مِنَ الْقِيَامِ عَادَ قُلْتَ بَعِيدٌ بَلِ الَّذِي يَنْبَغِي فِي هَذِهِ أَنَّهُ كَتَعَمَّدَ التَّهْوِضَ لَا لِمَعْنَى فَيُبْطِلُ بِمُجَرَّدِ خُرُوجِهِ عَنْ اسْمِ الْقُعودِ، وَلَوْ ظَنَّ مُصَلِّي فَرَضَ جَالِسًا أَنَّهُ تَشَهُّدٌ فَقَرَأَ فِي الثَّالِثَةِ لَمْ يَعُدْ لِلتَّشَهُّدِ؛ لَأَنَّ الْقُعودَ بَدَلٌ عَنِ الْقِيَامِ فَهُوَ كَمَا لَوْ قَامَ وَتَرَكَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ لَا يَغُودُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا سَبَقَهُ لِسَانُهُ بِالْقِرَاءَةِ وَهُوَ ذَاكِرٌ لَأَن تَعْمَدَهَا كَتَعَمَّدَ الْقِيَامَ.....

☐ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي بِمُجَرَّدِ التَّهْوِضِ سَمِ وَرَشِيدِي وَع ش. ☐ قَوْلُهُ: (السَّابِقُ) أَي قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ نَهَضَ الْخُ. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَن تَعْمَدَهُمَا مُبْطِلٌ) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِ غَيْرِ وَاحِدٍ. ☐ قَوْلُهُ: (تَارِكًا لِلتَّشَهُّدِ) أَي قَاصِدًا تَرَكَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (فَالْمُبْطِلُ الْعُودُ الْخُ) قَدْ يُجَابُ بِأَن هَذَا لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ نِسْبَةِ الْإِبْطَالِ إِلَى الْمَجْمُوعِ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (مُجَرَّدُ خُرُوجِهِ عَنْ اسْمِ الْقُعودِ) بَلِ يَتَّبِعِي الْبُطْلَانُ بِمُجَرَّدِ الشُّرُوعِ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ اسْمِ الْقُعودِ؛ لِأَنَّ الشُّرُوعَ فِي الْمُبْطِلِ مُبْطِلٌ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْلَيْكَ) أَي غَيْرُ الْوَاحِدِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَتَعَمَّدَ التَّهْوِضَ) بَلِ هَذَا مِنْ تَعْمُدِ التَّهْوِضِ لَا لِمَعْنَى بَلَا تَرَدُّدٍ سَمِ وَع ش. ☐ قَوْلُهُ: (فَيُبْطِلُ) أَي التَّهْوِضَ بِتِلْكَ التِّيَّةِ وَبَاءً بِمُجَرَّدِهِ لِلْمُلَابَسَةِ وَفِي نُسْخَةٍ مُصَحَّحَةٍ فَيُبْطِلُ بِالتَّاءِ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ الْمُغْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ ظَنَّ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قَالَهُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ فَرَضَ. ☐ قَوْلُهُ: (جَالِسًا) أَي أَوْ مُضْطَجِعًا ش. ☐ قَوْلُهُ: (إِنْ تَشَهُّدَ) أَي التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ نِهَآيَةً. ☐ قَوْلُهُ: (فَقَرَأَ فِي الثَّالِثَةِ) أَي افْتَتَحَ الْقِرَاءَةَ فِي الثَّالِثَةِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى أَي وَإِنْ قُلْتَ كَانَ نَطَقَ بِسَمِ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؛ لِأَن افْتِتَاحَ الْقِرَاءَةِ يَنْزِلُ مَتَرَلَةَ الْقِيَامِ وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ أَتَى بِالتَّعْوِذِ مُرِيدًا الْقِرَاءَةَ لَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الْعُودُ ش. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافٍ مَا إِذَا سَبَقَهُ الْخُ) أَي فَيَجُوزُ لَهُ الْعُودُ إِلَى قِرَاءَةِ التَّشَهُّدِ نِهَآيَةً وَمُغْنَى أَي وَيَجُوزُ عَدَمُهُ وَعَلَيْهِ فَيَتَّبِعِي إِعَادَةً مَا قَرَأَ لِسَبْقِ اللَّسَانِ وَأَنَّهُ لَا يُطْلَبُ مِنْهُ سُجُودُ السَّهْوِ ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ ذَاكِرٌ) أَي أَنَّهُ لَمْ يَتَشَهُّدْ نِهَآيَةً وَمُغْنَى قَالَ سَمِ قَوْلُهُ وَهُوَ ذَاكِرٌ كَذَا فِي الرُّوضِ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْعُودِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (لَأَن تَعْمَدَهَا الْخُ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ لَمْ يَعُدْ.

كَأَن أَتَى بِهِ قَاصِدًا الرَّجُوعَ عَنْهُ إِلَى الْجُلُوسِ، ثُمَّ الْقِيَامَ بَعْدَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَي: مُجَرَّدِ التَّهْوِضِ.

☐ قَوْلُهُ: (فَالْمُبْطِلُ الْعُودُ لَا غَيْرُ) قَدْ يُجَابُ بِأَن هَذَا لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ نِسْبَةِ الْإِبْطَالِ إِلَى الْمَجْمُوعِ.

☐ قَوْلُهُ: (عَنْ اسْمِ الْقُعودِ) بَلِ يَتَّبِعِي الْبُطْلَانُ بِمُجَرَّدِ الشُّرُوعِ وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ عَنْ اسْمِ الْقُعودِ؛ لِأَنَّ الشُّرُوعَ فِي الْمُبْطِلِ مُبْطِلٌ، وَالتَّهْوِضُ مُبْطِلٌ فَالشُّرُوعُ فِيهِ شُرُوعٌ فِي الْمُبْطِلِ. ☐ قَوْلُهُ: (كَتَعَمَّدَ التَّهْوِضَ) بَلِ هَذَا مِنْ تَعْمُدِ التَّهْوِضِ لَا لِمَعْنَى بَلَا تَرَدُّدٍ. ☐ قَوْلُهُ: (وَهُوَ ذَاكِرٌ) كَذَا فِي الرُّوضِ وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْعُودِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَاكِرًا.

وَسَبَقُ اللِّسَانِ إِلَيْهَا غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ كَذَا قَالُوهُ. وَقَضَيْتُهُ بِلِ صَرِيحِهِ الْبُطْلَانُ هُنَا فِي الْأَوَّلِ وَوَجْهُهُ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَا الْقُعُودَ بَعْدَ تَعَمُّدِ الْقِرَاءَةِ بَدَلٌ عَنِ الْقِيَامِ فَصَارَ عَوْدُهُ بَعْدَهَا لِلتَّشَهُدِ كَعَوْدِهِ لِلتَّشَهُدِ بَعْدَ قِيَامِهِ عَنْهُ فَلَا يُشْكِلُ ذَلِكَ بَعْدَمِ الْبُطْلَانِ بِقَطْعِهِ الْفَاتِحَةَ لِلإِفْتِتَاحِ أَوْ لِلتَّشَهُدِ فِي الْقِيَامِ. (وَلَوْ نَسِيَ) إِمَامًا أَوْ مُتَنَفِّرًا (قُنُوتًا فَذَكَرَهُ فِي سُجُودِهِ لَمْ يَعُدْ لَهُ) لِتَلَبُّسِهِ بِفَرْضٍ فَإِنْ عَادَ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ (أَوْ) ذَكَرَهُ (قَبْلَهُ) أَيِ قَبْلَ تِمَامِ سُجُودِهِ.....

❏ قَوْلُهُ: (وَمَبْنِي اللِّسَانِ الْإِنْخ) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا سَبَقَهُ فَقِي كَلَامِهِ لَفٌ وَنَشْرٌ مُرْتَبٌّ وَالْعِبَارَةُ لِلرُّوْضِ وَشَرْحُهُ رَشِيدِي. ❏ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ لِلتَّعَوُّذِ مَعَ تَذَكُّرِهِ الْإِفْتِتَاحِ يَعُودُ إِلَيْهِ سَم. ❏ قَوْلُهُ: (وَقَضَيْتُهُ الْإِنْخ) الْعَمَلُ بِمُقْتَضَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ لَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ فَلْيُرَاجِعْ بَصْرِي أَيِ فَإِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَبَدَلِهِ. ❏ قَوْلُهُ: (فَلَا يُشْكِلُ ذَلِكَ الْإِنْخ) أَيِ فَإِنْ قَطَعَ الْقَوْلِي لِتَقْلِيلِ لَا يُغَيِّرُ هَيْئَةَ الصَّلَاةِ كَمَا مَرَّ أَقُولُ بَعْدَ تَسْلِيمِ الصَّرَاحَةِ مَعَ مَوَاقِفَةِ الْأُنْسَى وَالنَّهَائَةِ وَالْمُغْنِي لِلشَّارِحِ فِيمَا حَكَاهُ وَجَزْمُهُمْ بِذَلِكَ لَا وَجْهَ لِلتَّوَقُّفِ. ❏ قَوْلُهُ: (فِي الْقِيَامِ) يَظْهَرُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطُّ وَاحْتَرَزَ بِهِ عَنْ مَوْضُوعِ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ مُصَلِّي الْفَرْضِ جَالِسًا.

قَوْلُ (النَّسِي): (وَلَوْ نَسِيَ قُنُوتًا الْإِنْخ) أَيِ وَإِنْ تَعَمَّدَ التَّرْكَ لَمْ يَعُدْ وَإِنْ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِالْفَرْضِ فَإِنْ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا بِالتَّخْرِيمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ شَيْخُنَا وَمُغْنِي. ❏ قَوْلُهُ: (إِمَامًا) إِلَى قَوْلِهِ تَطْيِيرٌ مَا إِذَا جَلَسَ فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِشُرُوطِهَا وَقَوْلُهُ وَبِهِ يُعْلَمُ إِلَى وَيَجْرِي..

قَوْلُ (النَّسِي): (فَذَكَرَهُ فِي سُجُودِهِ) أَيِ بَعْدَ أَنْ يَضَعَ أَعْضَاءَ السُّجُودِ كُلِّهَا مَعَ التَّنْكِيسِ وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنَّ شَيْخُنَا.

❏ قَوْلُهُ: (غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ لِلتَّعَوُّذِ مَعَ تَذَكُّرِهِ الْإِفْتِتَاحِ يَعُودُ إِلَيْهِ. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَوْ نَسِيَ قُنُوتًا) عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ فِي هَذِهِ وَمَسْأَلَةِ التَّشَهُدِ مَا نَصَّهُ: وَلَوْ نَسِيَ تَشَهُدًا أَوَّلًا، أَوْ قُنُوتًا وَتَلَبَّسَ بِفَرْضٍ فَإِنْ عَادَ بَطَلَتْ لَا نَاسِيًا، أَوْ جَاهِلًا لِكَيْتِهِ يَسْجُدُ وَلَا مَأْمُومًا، بَلِ عَلَيْهِ عَوْدٌ وَإِنْ لَمْ يَتَلَبَّسْ بِهِ عَادَ وَهَسَجَدَ إِنْ قَارَبَ الْقِيَامَ، أَوْ بَلَغَ حَدَّ الرَّايِعِ، وَلَوْ تَعَمَّدَ غَيْرُ مَأْمُومٍ تَرْكَهَ فَعَادَ بَطَلَتْ إِنْ قَارَبَ، أَوْ بَلَغَ مَا مَرَّ أَهْ، وَقَوْلُهُ: إِنْ قَارَبَ أَوْ بَلَغَ مَا مَرَّ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْتُسِيُّ مُرَادُهُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ إِنْ قَارَبَ الْقِيَامَ أَوْ بَلَغَ حَدَّ الرَّايِعِ وَالْأَقْضِيَّةُ تَنَازُعُ الْفِعْلَيْنِ فِي الْمَوْصُولِ الْمَذْكُورِ أَنَّ مَنْ عَادَ إِلَى الْقُنُوتِ بَعْدَ مُقَارَبَتِهِ حَدَّ الرَّايِعِ بَطُلَ صَلَاتُهُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ عِنْدِي تَوَقُّفٌ فِي الْبُطْلَانِ إِذَا بَلَغَ حَدَّ الرَّايِعِ فَإِنِّي لَمْ أَرِ التَّضَرِّيحَ بِهِ لِغَيْرِهِ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ تَرَكَ الْقُنُوتِ يُقَاسُ بِتَرَكَ التَّشَهُدِ اخْتِصَاصُ الْبُطْلَانِ بِمَا لَوْ صَاوً إِلَى السُّجُودِ أَقْرَبَ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْقُنُوتِ أَغْنَى بَعْدَ تَرْكِهَ عَمْدًا، ثُمَّ رَأَيْتُ الْجَوْجَرِيَّ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ صَرَّحَ بِمَا قُلْتُهُ وَهُوَ الْحَقُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْ وَبِهِ تَعْلَمُ مَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَقَوْلُهُ: عَلَى أَنْ يَصِيرَ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ وَإِنْ ادَّعَى أَنَّ ابْنَ الرُّفْعَةِ صَرَّحَ بِهِ، فَلْيُنَاقِلْ. ❏ قَوْلُهُ: (أَوْ قَبْلَهُ) عَادَ الْإِنْخ) قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَبَحَثِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّا حَيْثُ قُلْنَا هُنَا أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْقُنُوتِ، وَفِيمَا

بأن لم يُكْمَلْ وَضَعَ الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةِ بِشُرُوطِهَا (عَادَ) لِعَدَمِ تَلَبُّسِهِ بِفَرَضٍ (وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ إِنْ بَلَغَ) هَوِيَّهِ (حَدَّ الزَّائِعِ) لِأَنَّهُ يُغَيِّرُ النِّظْمَ حِينَئِذٍ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ تَعَمَّدَ الْوُضُوءَ إِلَيْهِ ثُمَّ الْعُودَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَبْلُغْهُ نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي التَّشَهُّدِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَدَارَ هُنَا فِي السُّجُودِ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْمُنَهَاجِ لَا عَلَى مُقَابِلِهِ كَمَا قَالَه شَارِحٌ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ، وَإِنْ أُمِكنَ الْفَرْقُ عَلَى أَنْ يَصِيرَ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ نَظِيرُ صَيُورَةِ الْجَالِسِ إِلَى الْقُرْبِ مِنَ الْقِيَامِ بِجَمَاعِ الْقُرْبِ

قوله: (بأن لم يُكْمَلْ) إلى قوله وبه يُعْلَمُ في الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بِشُرُوطِهَا. □ قوله: (بأن لم يُكْمَلْ إلخ) أي وإن كان ظاهراً كلام ابن المقرئ أنه لو وَضَعَ الْجَنْبَةَ فَقَطْ لَا يَعُودُ مُغْنِي وَنِهَائِيَّة. □ قوله: (وَضَعَ الْأَعْضَاءِ السَّبْعَةَ إلخ) أي مع التَّحَامُلِ وَالتَّنَكُّسِ شَيْخُنَا.

قوله (سني): (عَادَ) أي نَدَبًا شَرْحُ بِأَفْضَلِ وَع ش وفي سم والكُرْدِي عَنِ الْإِعَابِ مَا نَصَّهُ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَا حَيْثُ قُلْنَا فِي مَسْأَلَةِ الْقُنُوتِ أَوِ التَّشَهُّدِ بِجَوَازِ الْعُودِ كَانَ أَوْلَى لِلْمُنْفَرِدِ وَإِمَامِ الْقَلِيلِينَ دُونَ إِمَامِ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ لِثَلَا يَحْضُلَ لَهُمُ اللَّبَسُ لَا سِيَّما فِي الْمَسَاجِدِ الْعِظَامِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي سُجُودِ الثَّلَاوَةِ أَنَّهُ حَيْثُ خَشِيَ بِهِ التَّشْوِيشَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ لِجَهْلِهِمْ أَوْ نَحْوِهِ سُنَّ لَهُ تَرْكُهُ، وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا تَقْيِيدُ نَذْبِ سُجُودِ السَّهْوِ لِلْإِمَامِ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّهُ أَكَّدَ مِنْ سُجُودِ الثَّلَاوَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُفْعَلْ وَإِنْ خَشِيَ مِنْهُ تَشْوِيشٌ انْتَهَى وَقَدَّمَ عَنِ الْحَلَبِيِّ تَرْجِيحُ التَّقْيِيدِ الْمَذْكُورِ.

قوله (سني): (إِنْ بَلَغَ إلخ) قَيَّدَ فِي السُّجُودِ لِلسَّهْوِ خَاصَّةً لَا فِي الْعُودِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي وَسَم. □ قوله (سني): (حَدَّ الزَّائِعِ) أي أَقْلَ الرُّكُوعِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي وَشَيْخُنَا وَيَأْتِي عَنْ عَمِيرَةَ وَسَمَّ وَع ش اعْتِمَادُهُ خِلَافًا لِمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ. □ قوله: (بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَبْلُغْهُ إلخ) أي بَأَنِ انْحَنَى إِلَى حَدٍّ لَا تَنَالُ رَاحَتَهُ رُكْبَتَيْهِ وَإِنْ كَانَ إِلَى الرُّكُوعِ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى الْقِيَامِ فَلَا يَسْجُدُ لِقَلَّةِ مَا فَعَلَهُ وَإِنْ خَرَجَ بِهِ عَنْ مُسَمَى الْقِيَامِ الَّذِي تُجْزِئُهُ فِيهِ الْقِرَاءَةُ ع ش وَحِفْنِي. □ قوله: (نَظِيرٌ مَا مَرَّ إلخ) أي فَلَا يَسْجُدُ مُغْنِي. □ قوله: (فِي السُّجُودِ إلخ) أي فِي طَلَبِ سُجُودِ السَّهْوِ سَم. □ قوله: (عَلَى مَا مَرَّ إلخ) أي فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَسَجَدَ إِنْ كَانَ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ. □ قوله: (لَا عَلَى مُقَابِلِهِ إلخ) أي الْمَذْكُورِ هُنَاكَ عَنِ الْأَكْثَرِينَ. □ قوله: (عَلَى أَنْ يَصِيرَ أَقْرَبَ إلخ) خِلَافًا لِلنِّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي وَغَيْرِهِمَا كَمَا مَرَّ آنِفًا. □ قوله: (نَظِيرُ صَيُورَةِ إلخ) وَقَدْ يُفَرَّقُ بِقَلَّةِ

مَرَّ أَي فِي مَسْأَلَةِ التَّشَهُّدِ بِجَوَازِ الْعُودِ كَانَ أَوْلَى لِلْمُنْفَرِدِ وَإِمَامِ الْقَلِيلِينَ دُونَ إِمَامِ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ لِثَلَا يَحْضُلَ لَهُمُ اللَّبَسُ لَا سِيَّما فِي الْمَسَاجِدِ الْعِظَامِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي سُجُودِ الثَّلَاوَةِ أَنَّهُ حَيْثُ خَشِيَ بِهِ التَّشْوِيشَ عَلَى الْمَأْمُومِينَ لِجَهْلِهِمْ، أَوْ نَحْوِهِ سُنَّ لَهُ تَرْكُهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا تَقْيِيدُ نَذْبِ سُجُودِ السَّهْوِ لِلْإِمَامِ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّهُ أَكَّدَ مِنْ سُجُودِ الثَّلَاوَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُفْعَلْ وَإِنْ خَشِيَ مِنْهُ تَشْوِيشٌ اهـ.

قوله: (بأن لم يُكْمَلْ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ قوله: (إِنْ بَلَغَ هَوِيَّهِ) قَيَّدَ فِي السُّجُودِ خَاصَّةً م ر. □ قوله: (فِي السُّجُودِ) أي فِي طَلَبِ السُّجُودِ لِلسَّهْوِ. □ قوله: (نَظِيرُ صَيُورَةِ إلخ) قَدْ يُفَرَّقُ بِقَلَّةِ الْقُرْبِ إِلَى حَدٍّ أَقْلَ الرُّكُوعِ بِخِلَافِ الْقُرْبِ إِلَى حَدِّ الْقِيَامِ.

من الركن الذي يلي ما هو فيه في كُلِّ ثُمَّ رَأَيْتُ ابْنَ الرِّفْعَةِ صَرَّحَ بِذَلِكَ وَوَضَّحَ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ فِي الْهُوِيِّ تَارِكًا لِلْقُنُوتِ وَلَا لِمَعْنَى وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا وَيَجْرِي فِي الْمَأْمُومِ هُنَا جَمِيعُ مَا مَرَّ ثُمَّ يَتَفَصِّلُهُ حَرْفًا بِحَرْفٍ. وَكَذَا فِي غَيْرِهِ الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي مَا مَرَّ ثُمَّ أَيْضًا نَعَمْ لِلْمَأْمُومِ هُنَا التَّخَلُّفُ لِلْقُنُوتِ مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِرُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ كَمَا سَيَأْتِي قُبَيْلَ فَصْلِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ أَدَامَ مَا كَانَ فِيهِ الْإِمَامُ نَظِيرُ مَا إِذَا جَلَسَ ثُمَّ لِلِاسْتِرَاحَةِ عَلَى مَا فِيهِ بَلْ وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ اسْتِوَاءَهُمَا هُنَا فِي الْاِعْتِدَالِ أَصْلِيٌّ لَا عَارِضٌ بِخِلَافِهِ ثُمَّ (وَلَوْ شَكَّ) مُصَلٍّ (فِي تَرْكِ بَعْضٍ) مِنَ الْأَبْعَاضِ السَّابِقَةِ مُعَيَّنٍ كَقُنُوتٍ (سَجَدَ) لِأَنَّ الْأَصْلَ

الْقُرْبُ إِلَى حَدِّ أَقْلِ الرُّكُوعِ بِخِلَافِ الْقُرْبِ إِلَى حَدِّ الْقِيَامِ سَم. □ قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ الْخ) أَيِ فِي التَّنْبِيهِ. □ قَوْلُهُ: (فِي الْهُوِيِّ) بِدَلٍّ مِنْ قَوْلِهِ هُنَا وَيَحْتَمِلُ أَنَّ فِيهِ بَعْضُ مِنْ بَيَانٍ لِلنَّظِيرِ وَكَانَ حَقُّ الْمَقَامِ أَنْ يَقُولَ يَأْتِي هُنَا فِي الْهُوِيِّ تَرْكًا لِلْقُنُوتِ أَوْ لَا لِمَعْنَى نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعِ فِي الشَّهْدِ مِنَ التَّهْوِصِ تَرْكًا لِلشَّهْدِ أَوْ لَا لِمَعْنَى وَمَا يَتَرْتَّبُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (تَرْكًا لِلْقُنُوتِ) حَالٌ مِنْ فَاعِلِ الْهُوِيِّ أَيِ فِيمَا لَوْ هَوَى عَنْ الْاِعْتِدَالِ قَاصِدًا تَرَكَ الْقُنُوتَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا لِمَعْنَى الْخ) عَطَفَ عَلَى الْحَالِ الْمَذْكُورِ أَيِ أَوْ عَامِدًا الْهُوِيِّ لَا لِمَعْنَى أَيِ كَأَنَّهُ أَتَى بِهِ قَاصِدًا الرُّجُوعَ عَنْهُ إِلَى الْاِعْتِدَالِ ثُمَّ الْهُوِيُّ بَعْدُ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا) أَيِ مِنْ قِسْمِي الْهُوِيِّ. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْقُنُوتِ. □ قَوْلُهُ: (جَمِيعُ مَا مَرَّ ثُمَّ) أَيِ فِي الشَّهْدِ. □ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الْمَأْمُومِ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ. □ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ ثُمَّ الْخ) فَاعِلٌ يَجْرِي الْمُقَدَّرُ بَعْدُ وَكَذَا لَوْ أُخِّرَ قَوْلُهُ جَمِيعُ مَا مَرَّ الْخ عَنْ قَوْلِهِ وَكَذَا فِي غَيْرِهِ الْجَاهِلِ وَالنَّاسِي لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَسْبَكَ وَأَوْضَحَ. □ قَوْلُهُ: (بِذَلِكَ) أَيِ بِجَوَازِ تَخَلُّفِ الْمَأْمُومِ لِلشَّهْدِ فِيمَا إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ لِلِاسْتِرَاحَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ اسْتِوَاءَهُمَا) أَيِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ هُنَا أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْقُنُوتِ.

(فَرُوعُ): لَوْ تَشَهَّدَ سَهْوًا فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى أَوْ ثَالِثَةِ الرَّبَاعِيَةِ أَوْ قَعَدَ سَهْوًا بَعْدَ اِعْتِدَالِهِ مِنْ أُولَى أَوْ غَيْرِهَا وَأَتَى بِشَّهْدٍ أَوْ بَعْضِهِ أَوْ جَلَسَ لِاسْتِرَاحَةٍ أَوْ بَعْدَ اِعْتِدَالِ سَهْوًا بِلَا تَشَهْدٍ فَوْقَ جُلُوسَةِ الْاِسْتِرَاحَةِ ثُمَّ تَذَكَّرَ تَذَارَكَ مَا عَلَيْهِ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ أَمَّا فِي الْأَخِيرَةِ فَلِزِيَادَةِ قُعُودٍ طَوِيلٍ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَلِذَلِكَ أَوْ لِتَقْلٍ رُكْنٍ قَوْلِي أَوْ بَعْضِهِ فَإِنْ كَانَتِ الْجُلُوسَةُ فِي الْأَخِيرَةِ كَجُلُوسَةِ الْاِسْتِرَاحَةِ فَلَا سُجُودَ؛ لِأَنَّ عَمْدَهَا مَطْلُوبٌ أَوْ مُغْتَفَرٌ فَلَوْ مَكَتْ فِي السُّجُودِ يَتَذَكَّرُ هَلْ رَكَعَ أَوْ لَا وَأَطَالَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ أَوْ هَلْ سَجَدَ السَّجْدَةُ الْأُولَى أَوْ لَا لَمْ تَبْطُلْ وَإِنْ طَالَ إِذْ لَا يَلْزَمُهُ تَرْكُ السُّجُودِ فِي هَذِهِ بِخِلَافِهِ فِي تِلْكَ فَلَوْ قَعَدَ فِي هَذِهِ مِنْ سَجْدَتِهِ وَتَذَكَّرَ أَتَاهَا الثَّانِيَّةُ وَكَانَ فِي الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ فَتَشَهَّدَ قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوِيهِ إِنْ كَانَ قُعُودُهُ عَلَى الشَّكِّ فَوْقَ الْقُعُودِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَعُودَ إِلَى السُّجُودِ وَإِلَّا فَلَا تَبْطُلُ وَلَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ وَلَوْ سَجَدَ ثُمَّ ذَكَرَ فِي سُجُودِهِ أَنَّهُ لَمْ يَزَكِّ لَزِمَهُ أَنْ يَقُومَ ثُمَّ يَزَكِّعُ وَلَا يَكْفِيهِ أَنْ يَقُومَ رَاكِعًا؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ بِالرُّكُوعِ غَيْرَهُ مُعْنِي. □ قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَبْعَاضِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ نَازَعَ فِي بَعْضِ نُسْخِ الثَّاهِيَةِ وَفِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ عَلِمَ إِلَى لِأَنَّهُ. □ قَوْلُهُ: (كَقُنُوتٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الشَّكَّ فِي بَعْضِهِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ لَا يَضُرُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ قِيَاسًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ فِيهَا وَجَبَ إِعَادَتُهَا أَوْ فِي بَعْضِهَا بَعْدَ فَرَاغِهَا لَمْ تَجِبْ لِكثْرَةِ كَلِمَاتِهَا ع

عَدَمَ فِعْلِهِ (أَوْ) فِي (ارْتِكَابِ مَنْهِيٍّ) أَيِ مَنْهِيٍّ عَنْهُ يُجْبَرُ بِالسُّجُودِ (فَلَا) يَسْجُدُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ ارْتِكَابِهِ، وَلَوْ عَلِمَ سَهْوًا وَشَكَّ أَنَّهُ بِالْأَوَّلِ أَوْ بِالثَّانِي سَجَدَ كَمَا لَوْ عَلِمَهُ وَشَكَّ أَمْتَرُوهُ الْقُنُوتَ أَوْ التَّشَهُّدَ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضِ مُبْهَمٍ أَوْ فِي أَنَّهُ سَهَا أَوْ لَا أَوْ عَلِمَ تَرَكَ مَسْنُونٍ وَاحْتِمَلْ كَوْنُهُ بَعْضًا؛.....:.....

ش . □ قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ عَلِمَهُ الْخ) التَّأَوُّتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ فِي تَرْكِ بَعْضِ مُبْهَمٍ ظَاهِرٌ فَإِنَّ هُنَا يَتَقَنَّ تَرْكَ بَعْضِ مُبْهَمٍ وَشَكَّ فِي عَيْنِهِ وَفِيمَا يَأْتِي شَكَّ فِي تَرْكِ الْبَعْضِ الْمُبْهَمِ بَصْرِيٌّ وَيَأْتِي مِثْلُهُ عَنْ سَمٍ وَغَيْرِهِ . □ قَوْلُهُ: (وَشَكَّ أَمْتَرُوهُ الْقُنُوتَ الْخ) كَانَ نَوَى قُنُوتِ النُّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ بِتَشَهُّدَيْنِ فَشَكَّ هَلْ تَرَكَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ أَوْ الْقُنُوتَ سَمٍ وَرَشِيدِيٍّ وَع ش . □ قَوْلُهُ: (أَوْ التَّشَهُّدَ) أَيِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَبْعَاضِ فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ يَسْجُدُ لِعِلْمِهِ بِمُقْتَضَى السُّجُودِ مُغْنِي . □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضِ مُبْهَمٍ) كَانَ شَكَّ فِي الْمَثْرُوكِ هَلْ هُوَ بَعْضٌ أَوْ لَا لِضَعْفِهِ بِالْإِنْهَامِ وَبِهَذَا عَلِمَ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْمُعَيَّنِ مَعْنَى خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ خِلَافَهُ فَجَعَلَ الْمُبْهَمَ كَالْمُعَيَّنِ وَإِنَّمَا يَكُونُ كَالْمُعَيَّنِ فِيمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ تَرَكَ بَعْضًا وَشَكَّ هَلْ هُوَ قُنُوتٌ مَثَلًا أَوْ تَشَهُّدٌ أَوَّلٌ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ الْأَبْعَاضِ فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ يَسْجُدُ لِعِلْمِهِ بِمُقْتَضَى السُّجُودِ مُغْنِي وَنِهَائِهِ عِبَارَةٌ سَمٍ صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ شَكَّ أَتَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْأَبْعَاضِ أَوْ أَمَى بِجَمِيعِهَا وَبِذَلِكَ يَتَضَحُّ مُغَايِرَةُ هَذِهِ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ كَمَا لَوْ عَلِمَهُ وَشَكَّ أَمْتَرُوهُ الْقُنُوتَ أَوْ التَّشَهُّدَ خِلَافًا لِمَا يَتَوَهَّمُ ؛ لِأَنَّهُ فِي تِلْكَ تَحَقَّقَ تَرْكَ بَعْضٍ وَشَكَّ أَهْوِ الْقُنُوتَ أَوْ التَّشَهُّدَ وَفِي هَذِهِ لَمْ يَتَحَقَّقْ تَرْكَ شَيْءٍ وَإِنَّمَا شَكَّ أَتَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا أَوْ لَا فَلْيَتَأَمَّلْ أَه . وَفِي الرَّشِيدِيٍّ مَا يُوَافِقُهُ أَقُولُ لَكِنْ لَا تَطْهَرُ مُغَايِرَةُ هَذِهِ لِقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ عَلِمَ تَرَكَ مَسْنُونٍ الْخ وَلَعَلَّ لِهَذَا تَرَكَ الْمُغْنِي الْقَوْلَ الْآتِي ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ ع ش نَبَّ عَلَيْهِ . □ قَوْلُهُ: (أَوْ فِي أَنَّهُ سَهَا أَوْ لَا) أَيِ كَانَ يَقُولُ هَلْ أَتَيْتُ بِجَمِيعِ الْمَدْنُوبَاتِ أَوْ تَرَكَتُ مَدْنُوبًا مِنْهَا شَيْئًا . □ قَوْلُهُ: (وَاحْتِمَلْ كَوْنُهُ بَعْضًا) أَيِ وَكَوْنُهُ

□ قَوْلُهُ: (وَشَكَّ أَمْتَرُوهُ الْقُنُوتَ أَوْ التَّشَهُّدَ) انْظُرْ صَوْرَةَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ الْقُنُوتُ وَالتَّشَهُّدُ أَيِ الْأَوَّلُ إِذْ هُوَ الَّذِي يُجْبَرُ بِالسُّجُودِ فِي غَيْرِ الرُّبَاعِيَّةِ وَلَا قُنُوتٌ فِي الرُّبَاعِيَّةِ إِلَّا لِلتَّأَزُّلِ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا سُجُودَ بِتَرْكِ قُنُوتِ التَّأَزُّلِ إِلَّا أَنْ يَصَوَّرَ ذَلِكَ فِي الْوُثْرِ فِي النُّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ إِذَا وَصَلْتَ وَقَصَدَ الْإِثْنَانِ فِيهِ بِتَشَهُّدَيْنِ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ تَرَكَ أَوَّلَهُمَا حَتَّى يَقْضِيَ السُّجُودَ وَقَدْ اعْتَمَدَ الشَّارِحُ فِيمَا تَقَدَّمَ، وَفِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ فِيمَا لَوْ نَوَى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ تَطَوُّعًا عَازِمًا عَلَى الْإِثْنَانِ بِتَشَهُّدَيْنِ أَنَّهُ لَا سُجُودَ بِتَرْكِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا وَهَذَا لَا يُشْكِلُ عَلَى هَذَا التَّصْوِيرِ لِظُهُورِ الْفَرْقِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَدَّمَهُ فِيمَنْ صَلَّى رَاتِبَةَ الظُّهْرِ أَرْبَعًا وَتَرَكَ التَّشَهُّدَ الْأَوَّلَ وَأَمَّا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ غَيْرُهُ مِنَ السُّجُودِ فَهُوَ مُوَافِقٌ لِهَذَا التَّصْوِيرِ، بَلْ يُؤْخَذُ مِنْهُ السُّجُودُ فِيهِ بِالْأَوَّلَى . □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ بَعْضِ مُبْهَمٍ) صَوْرَةُ الْمَسْأَلَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّهُ شَكَّ أَتَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْأَبْعَاضِ، أَوْ أَمَى بِجَمِيعِهَا وَبِذَلِكَ يَتَضَحُّ مُغَايِرَةُ هَذِهِ لِقَوْلِهِ السَّابِقِ كَمَا لَوْ عَلِمَهُ وَشَكَّ أَمْتَرُوهُ الْقُنُوتَ، أَوْ التَّشَهُّدَ خِلَافًا لِمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ ؛ لِأَنَّهُ فِي تِلْكَ تَحَقَّقَ تَرْكَ بَعْضٍ وَشَكَّ أَهْوِ الْقُنُوتَ، أَوْ التَّشَهُّدَ، وَفِي هَذِهِ لَمْ يَتَحَقَّقْ تَرْكَ شَيْءٍ وَإِنَّمَا شَكَّ أَتَرَكَ شَيْئًا مِنْهَا أَمْ لَا، فَلْيَتَأَمَّلْ . فَإِنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ

لأنه لم يَنْقُضْ مُقْتَضِيَهُ مع ضَعْفِ الْبَعْضِ الْمُبْهَمِ بِالْإِبْهَامِ. (ولو سَهَا) يَمَا يَقْتَضِي السُّجُودَ (وَشَكَ هَلْ سَجَدَ) أَوْ لَا أَوْ هَلْ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةً (فَلْيَسْجُدْ) يُنْتَبِهُ فِي الْأَوَّلَى وَوَاحِدَةً فِي الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ سُجُودِهِ، وَهَذَا كُلُّهُ جَرَى عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَشْهُورَةِ أَنَّ الْمَشْكُوكَ فِيهِ كَالْمَعْدُومِ وَالْمُرَادُ بِالشَّكِّ هُنَا وَفِي مُعْظَمِ الْأَبْوَابِ مُطْلَقُ التَّرَدُّدِ.
(ولو شَكَ أَصْلَى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا أَتَى بِرُكْعَةٍ) لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ فِعْلِهَا وَلَا يَرْجِعُ لِظَنِّهِ وَلَا يَقُولُ غَيْرَهُ أَوْ فِعْلَهُ، وَإِنْ كَثُرَ وَإِنَّمَا لَمْ يَلْعَنُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ بِحَيْثُ يَحْصُلُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ بِأَنَّهُ فَعَلَهَا؛

هَيْئَةً. □ فَوَدَّ: (لأنه إلخ) تَغْلِيلٌ لِقَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَ إِنْخ. □ فَوَدَّ: (مع ضَعْفِ الْبَعْضِ الْمُبْهَمِ إلخ) وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِيمٌ أَنَّ لِلتَّقْيِيدِ بِالْمُعَيَّنِ مَعْنَى خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ خِلَافَهُ كَالزَّرْكَشِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ فَجَعَلَ الْمُبْهَمَ كَالْمُعَيَّنِ نِهَايَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ خِلَافَهُ، هَذَا الزَّعْمُ هُوَ الْحَقُّ لِمَنْ أَحْسَنَ التَّأَمُّلَ وَرَاجَعَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ وَوَجْهَهُ مَا ذَكَرَهُ قَبْلُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ شَكَ فِي أَنَّهُ هَلْ أَتَى بِجَمِيعِ الْأَبْعَاضِ أَوْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا سَجَدَ وَأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ تَرَكَ بَعْضًا وَشَكَ أَنَّهُ قُتِلَ أَوْ غَيْرُهُ سَجَدَ اهـ.

□ فَوَدَّ: (مُطْلَقُ التَّرَدُّدِ) أَيِ الشَّامِلِ لِلزَّوْهِمِ وَالظَّنِّ وَلَوْ مَعَ الْعَلْبَةِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصُ الشَّكِّ الْمُضْطَلَّحِ عَلَيْهِ وَهُوَ التَّرَدُّدُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ عَلَى السَّوَاءِ وَمِنْ الشَّكِّ فِي عَدَدِ الرُّكْعَاتِ مَا لَوْ أَذْرَكَ الْإِمَامُ رَاكِعًا وَشَكَ هَلْ أَذْرَكَ الرُّكُوعَ مَعَهُ أَوْ لَا فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا تُحْسَبُ لَهُ الرُّكْعَةُ فَيَتَذَرُكَ تِلْكَ الرُّكْعَةُ وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِرُكْعَةٍ مَعَ احْتِمَالِهَا الزِّيَادَةِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يَغْفُلُ عَنْهَا أَكْثَرُ النَّاسِ فَلْيَنْتَبِهْ لَهَا شَيْخُنَا.

قَوْلُ (لَسِي): (وَلَوْ شَكَ إلخ) أَيِ تَرَدَّدَ فِي رُبَاعِيَةٍ نِهَايَةً وَمُعْنَى أَيِ فَرْضًا كَانَتْ أَوْ تَفْلَاحَ ش. □ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَلْعَنُوا إلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَرْجِعُ لِفِعْلِهِ غَيْرِهِ إِذَا بَلَّغُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ لَكِنْ الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ آخِرًا أَنَّهُ لَيْسَ الْفِعْلُ كَالْقَوْلِ فَلَا يَرْجِعُ لِفِعْلِهِمْ وَإِنْ بَلَّغُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ سَمِ وَفِي الْمُعْنَى مَا يُوَافِقُ كَلَامَ الشَّارِحِ عِبَارَتُهُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَيَتَّبِعِي تَخْصِيصُ ذَلِكَ أَيِ عَدَمِ جَوَازِ اخْتِذِ قَوْلِ الْغَيْرِ بِمَا إِذَا لَمْ يَلْعَنُوا حَدَّ التَّوَاتُرِ وَهُوَ بَحْثٌ حَسَنٌ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِذَا صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ وَصَلُّوا إِلَى هَذَا الْحَدِّ أَنَّهُ يُكْتَفَى بِفِعْلِهِمْ اهـ.
وَفِي نُسْخِ النَّهَايَةِ اخْتِلَافٌ عِبَارَتُهُ فِي نُسْخَةِ بَعْدِ اسْتِثْنَائِهِ التَّوَاتُرِ الْقَوْلِي نَصُّهَا وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَلْحَقَ بِمَا ذَكَرَ مَا لَوْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ وَصَلُّوا إِلَى هَذَا الْحَدِّ فَيُكْتَفَى بِفِعْلِهِمْ فِيمَا يَظْهَرُ لَكِنْ أَفْتَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافِهِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ بَوَضْعِهِ اهـ قَالَ الرِّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَلْحَقَ إِنْخ لَفْظُ يُحْتَمَلُ أَنْ سَاقِطٌ فِي بَعْضِ النُّسَخِ مَعَ زِيَادَةِ لَفْظِ فِيمَا يَظْهَرُ قَبْلُ قَوْلِهِ لَكِنْ أَفْتَى الْوَالِدُ إِنْخ وَظَاهِرُهُ اعْتِمَادُ خِلَافِ إِفْتَاءِ الْوَالِدِ وَفِي بَعْضِ النُّسَخِ الْجَمْعُ بَيْنَ يُحْتَمَلُ وَفِيمَا يَظْهَرُ وَفِيهِ تَدَانُعٌ اهـ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فَيُكْتَفَى

وَجِيهًا فِي الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ، وَقَوْلُهُ: مَعَ ضَعْفِ الْبَعْضِ الْمُبْهَمِ بِالْإِبْهَامِ وَقَدْ يُمْنَعُ أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ. □ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَلْعَنُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يَرْجِعُ لِفِعْلِهِ غَيْرِهِ إِذَا بَلَّغُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ لَكِنْ الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ آخِرًا أَنَّهُ لَيْسَ الْفِعْلُ كَالْقَوْلِ فَلَا يَرْجِعُ لِفِعْلِهِمْ وَإِنْ بَلَّغُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ.

لأنَّ العملَ بخلافِ هذا العِلْمِ تلاعبٌ ومنَ نازَعٍ فيه يُحملُ كلامُه على أَنَّهُ وُجِدَتْ صورةُ تواترٍ لا غايتهُ وإلا لم يبقَ ليزاوعه وَجَهٌ (وسجّد) للسُّهُوِ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَدْرِ أَصَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ فَإِنْ كَانَ صَلَّي خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّي إِثْمَانًا لأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ» وَمَعْنَى شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ رُدُّ السَّجْدَتَيْنِ مَعَ الْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا صَلَاتَهُ لِلأَرْبَعِ لِجَبْرِهِمَا خَلَلَ الزِّيَادَةَ كَالنَّقْصِ لَا أَنَّهُنَّ صَيَّرْنَهَا سِتًّا وَخَبَرُ ذِي الْيَدَيْنِ لَمْ يَرْجِعْ فِيهِ ﷺ لِخَبَرِ غَيْرِهِ بَلْ لِعِلْمِهِ كَمَا فِي رِوَايَةٍ عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ وَقَدْ قَدَّمْنَا الرُّجُوعَ إِلَيْهِ وَأَشَارَ الْخَبَرُ إِلَى أَنَّ سَبَبَ السُّجُودِ هُنَا التَّرَدُّدُ فِي الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهَا إِنْ كَانَتْ وَاقِعَةً فَوَاضِحٌ وَإِلَّا فَوُجُودُ التَّرَدُّدِ يُضْعِفُ النِّقَّةَ وَيُحَوِّجُ لِلْجَبْرِ وَمَنْ ثُمَّ سَجَدَ، وَإِنْ زَالَ تَرَدُّدُهُ قَبْلَ سَلَامِهِ كَمَا قَالَ. (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَسْجُدُ وَإِنْ زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ سَلَامِهِ).....

بِفَعْلِهِمْ فِيمَا يَظْهَرُ جَزَمَ بِهِ ابْنُ حَجَّجٍ فِي شَرْحِهِ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَنَقَلَهُ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ م ر وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْوَالِدِ لَا يُنَافِي اعْتِمَادَهُ لِتَقْدِيمِهِ وَاسْتَظْهَارِهِ لَهُ أَهْ وَقَالَ الْبَصْرِيُّ وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ بِحَمْلِ الْإِكْتِفَاءِ بِالتَّوَاتُرِ الْفِعْلِيِّ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَتَخَلَّفْ عَنْهُمْ وَإِنَّمَا تَرَدَّدَ فِي مَفْعُولِهِمْ هَلْ هُوَ ثَلَاثٌ أَوْ أَرْبَعٌ فَإِنَّ هَذَا التَّرَدُّدَ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ خِيَالٌ بَاطِلٌ يَبْعُدُ التَّعْوِيلُ عَلَيْهِ وَعَدَمُ الْإِكْتِفَاءِ بِهِ الَّذِي أَتَى بِهِ الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَلَى مَا إِذَا تَرَدَّدَ فِي مَوَاقِفِهِ لَهُمْ فِي جَمِيعِ مَا فَعَلُوهُ وَتَخَلَّفَ عَنْهُمْ فِي بَعْضِهِ أَهْ.

☞ قَوْلُهُ: (لِإِنَّ الْعَمَلَ بِخِلَافِ هَذَا الْعِلْمِ الْإِنِّ) عِلَّةٌ لِمَا يُفْهَمُ قَوْلُهُ مَا لَمْ يَتْلَعُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ الْإِنِّ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَإِنْ بَلَّغُوا عَدَدَهُ بِحَيْثُ يَحْصُلُ الْعِلْمُ الضَّرُورِيُّ بِأَنَّهُ فَعَلَهَا رَجَعَ لِقَوْلِهِمْ لِحُصُولِ الْيَقِينِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ الْإِنِّ. ☞ قَوْلُهُ: (لَا غَايَتَهُ) وَهِيَ حُصُولُ الْعِلْمِ الضَّرُورِيِّ كُرْدِي. ☞ قَوْلُهُ: (لِلسُّهُوِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِمَّا فِي رِوَايَةٍ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ مَعَ الْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا وَإِلَى الْمُتْنِ فِي النِّهَايَةِ. ☞ قَوْلُهُ: (شَفَعْنَ لَهُ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ مَا الْحِكْمَةُ فِي جَمْعِ ضَمِيرِ شَفَعْنَ وَتَثْنِيَةِ ضَمِيرِ كَانَتْ وَلَعَلَّهَا أَنَّ الْإِزْغَامَ فِي السَّجْدَتَيْنِ أَظْهَرَ فَلِذَا خُصَّ بِهَا بِهِمَا بِخِلَافِ الْجَبْرِ فَسَاوَاهُمَا فِيهِ الْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ الْجَمْعُ حَيْثُ نَظَرًا لِلرُّكْعَةِ الزَّائِدَةِ بِصُرِّي.

☞ قَوْلُهُ: (تَرْغِيمًا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ رَغْمًا أَهْ وَلَعَلَّ الرُّوَايَةَ مُتَعَدِّدَةٌ. ☞ قَوْلُهُ: (وَمَعْنَى شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ الْإِنِّ) أَشَارَ بِهِ إِلَى دَفْعِ سُؤَالِ تَقْدِيرِهِ كَانَ الظَّاهِرُ أَنْ يُقَالَ شَفَعْنَا لَهُ صَلَاتَهُ؛ لِأَنَّ الْمُحَدَّثَ عَنْهُ السَّجْدَتَانِ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْسَّجْدَتَيْنِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا وَهِيَ جَمْعٌ ع ش وَرَشِيدِي. ☞ قَوْلُهُ: (لِجَبْرِهِمَا) الْأَنْسَبُ لِمَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ جَمْعُ الضَّمِيرِ. ☞ قَوْلُهُ: (وَخَبَرُ ذِي الْيَدَيْنِ الْإِنِّ) جَوَابُ سُؤَالِ مَنْشُؤِهِ قَوْلُهُ وَلَا يَقُولُ غَيْرَهُ الْإِنِّ فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ هُنَاكَ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ. ☞ قَوْلُهُ: (بَلْ لِعِلْمِهِ) أَيِ لِتَذَكُّرِهِ بَعْدَ مُرَاجَعَتِهِ مُغْنِي. ☞ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ) يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْمُجِيبَ لَهُ ﷺ سَيِّدُنَا أَبُو بَكْرٍ وَسَيِّدُنَا عُمَرُ وَأَقْلُ مَا قِيلَ فِيهِ أَنْ يَزِيدَ عَلَى الْأَرْبَعِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا سَكَتَ بَقِيَّةُ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ نُسِبَ إِلَيْهِمْ كُلُّهُمْ ع ش.

قَوْلُ (سَنِي): (وَإِنْ زَالَ شَكُّهُ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ زَوَّالُهُ بَيِّقِينَ أَحَدَ طَرَفَيْهِ فَمَا وَجْهَ اقْتِصَارِ الشَّارِحِ عَلَى أَحَدِهِمَا

بأن تذكر أنها رابعة (وكذا حكمك) كل (ما يصليته متردداً واحتمال كونه زائداً) فيسجد لتردده في زيادته، وإن زال شكك قبل سلامه.

(ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شك مثاله شك) مُصَلِّي رُبَاعِيَّة (في الثالثة) منها باعتبار ما في نفس الأمر إذ الفرض أنه عند الشك جاهل بالثالثة (أثالثة هي أم رابعة فتذكر فيها) أي قبل القيام للرباعية أنها ثالثة (لم يسجد) إذ ما أتى به مع الشك واجب بكل تقدير (أو) تذكر بعد تمام القيام بخلافه قبله، وإن صار إليه أقرب على ما جرى عليه ابن العباد وغيره مخالفين للإسنوي في اعتماده هذا التفصيل؛ لأنَّ تعمُّدَ صَيَّرَ رتبه إليه ليس مُبْطِلًا وحده بل مع عوده كذا قالوه وفيه نظرٌ بل لا يصح؛ لأنَّ الذي يثبت في شرح الغباب أنَّ الهويَّ المُخْرِجَ عن حدِّ القيام في الفرض والثُّهُوضَ إليه من نحو التشهد الأخير مُبْطِلٌ بِمُجَرَّدِهِ وإن لم يغد لا لكونه زيادةً من جنسها فإن شرطها أن تكون على صورة الركن بل لإبطالها الركن ومن ثمَّ صرَّحوا في الفعلة الفاحشة بأنها أبطلت مع قلتها لما فيها من الانحياز المُخْرِجَ عن حدِّ القيام. ومروا أنفاً عن المجموع التصريح بذلك بقوله أما لو زاد هذا الثُّهُوضَ عمداً لا لِمَعْنَى فإنَّ صلاته تبطل بذلك لإخلاله بنظيها فهو صريح في أنَّ تعمُّدَ نُهُوضٍ عن جلوسٍ في محله مُخْرِجٌ عن

بعينه في قوله بأن تذكر الخ ويُمكن أن يجاب بأن التقييد به للخلاف بصري أقول بل ذكر الشارح في شرح أو في الرابعة سجد ما يعلم منه حكم الطرف الآخر. قود: (بأن تذكر) إلى قوله أو تذكر في النهاية وإلى قوله كذا قالوه في المغني. قود: (إذ الفرض الخ) تعليل للتقييد بقوله باعتبار ما في نفس الأمر. قود: (على ما جرى عليه الخ) اعتمده شيخ الإسلام والمغني وع ش عبارة المغني وقضية تغييرهم بقيل القيام أنه لو زال تردده بعد نُهُوضِهِ وقيل انتصابه لم يسجد إذ حقيقة القيام الانتصاب وما قبله انتقال لا قيام قال شيخنا فقول الإسنوي إنهم أهملوه مزدود وكذا قوله والقياس أنه إن صار إلى القيام أقرب سجد وإلا فلا؛ لأنَّ صَيَّرَ رتبه إلى ما ذكر لا تقتضي السجود لأنَّ عمدته لا يبطل وإنما يبطل عمدته مع عوده كما مرَّ ثبته على ذلك ابن العباد ومال النهاية كالشارح إلى ما قاله الإسنوي حيث عَقَّبَ كلام شيخ الإسلام المارَّ أنفاً عن المغني بما نصه وما ذكره في الروضة من أن الإمام لو قام لخاصية إلى آخر ما يأتي في الشرح صريح أو كالصريح فيما قاله الإسنوي اه وأقره سم. قود: (في اعتماده هذا التفصيل) وهو أنه إن صار إلى القيام أقرب سجد وإلا فلا سم. قود: (لأنَّ تعمُّدَ الخ) علته لما جرى عليه ابن العباد وغيره. قود: (بل مع عوده) أي ولا عود هنا. قود: (وفيه نظر) أي فيما قالوه من عدم السجود في التذكر قبل تمام القيام وإن صار إلى القيام أقرب. قود: (والثُّهُوضُ إليه) أي إلى القيام. قود: (بل لإبطالها) أي تلك الزيادة من الهوي أو الثُّهُوض. قود: (بذلك) أي بإبطال ذلك الثُّهُوض. قود: (فهو) أي قول المجموع.

قود: (في اعتماده هذا التفصيل) أي: وهو أنه إن صار إلى القيام أقرب سجد وإلا فلا.

حَدَّهُ مُبْطِلٌ فَيَنْبَغِي السُّجُودُ لِسَهْوِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْرُبْ مِنَ الْقِيَامِ لِمَا مَرَّ أَنْ مَا أَبْطَلَ عَمْدَهُ يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ وَيَفْرَضُ التَّنْزِيلُ وَعَدَمُ الْقَوْلِ بِهَذَا فَلَا أَقْلَ مِنَ السُّجُودِ إِذَا صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ، وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِذَلِكَ فِيمَا مَرَّ مِنَ التَّهَوُّضِ عَنِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ لِمَا مَرَّ فِيهِ عَنِ الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْفَرْضَ أَنَّ تَهَوُّضَهُ جَائِزٌ وَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُ جَوَازَ تَعَمُّدِ تَهَوُّضِهِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ تَفْصِيلَ الْإِسْتَوِيَّ قَوْلُ الرُّضِيَّةِ وَإِنْ قَامَ الْإِمَامُ إِلَى خَامِسَةٍ سَاهِيًا فَتَوَى الْمَأْمُومُ مُفَارَقَتَهُ بَعْدَ بُلُوغِ الْإِمَامِ فِي ارْتِفَاعِهِ حَدَّ الرَّائِعِينَ سَجَدَ الْمَأْمُومُ لِلْسَهْوِ، وَإِنْ نَوَاهَا قَبْلَهُ فَلَا سُجُودَ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا يُخَالِفُهُ مَا تَقَرَّرَ الْمُوَافِقُ لِصَرِيحِ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى مُجَاوِزَةِ اسْمِ الْقُعُودِ وَعَدَمِهَا لَا عَلَى الْقُرْبِ مِنْ أَقْلِ الْوُكُوعِ وَالْمُرَادِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِلْقُرْبِ مِنَ الْقِيَامِ فَمَا الْجَمْعُ؟ قُلْتَ لَا جَمْعَ بَلْ هُوَ تَخَالُفٌ حَقِيقِيٌّ إِلَّا أَنْ يُجَابَ عَلَى بُعْدِ بَأْتِهِمْ سَامَحُوا فِي حَالِ السَّهْوِ فَلَمْ يَجْعَلُوا ذَلِكَ التَّهَوُّضَ مُقْتَضِيًا لِلْسُّجُودِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ نَظِيرُهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي التَّشَهُّدِ مَعَ عَدَمِ الْفَحْشِ فِيهِ لَا فِي حَالِ الْعَمْدِ لِفَحْشِهِ (فِي الرَّابِعَةِ) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ الْمَأْنِيِّ بِهَا أَنْ مَا قَبْلَهَا ثَالِثَةٌ (سَجَدَ) لِيَتَرَدَّدَ حَالُ الْقِيَامِ إِلَيْهَا فِي زِيَادَتِهَا الْمُحْتَمَلَةِ فَقَدْ أَتَى بِزَائِدٍ بِتَقْدِيرٍ فَإِنْ تَذَكَّرَ أَنَّهَا خَامِسَةٌ لَزِمَهُ الْجُلُوسُ فَوَرَأَ

□ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَقْرُبْ مِنَ الْقِيَامِ) أَيِ حَيْثُ خَرَجَ عَنْ مُسَمًى الْقُعُودِ لَكِنْ قَضِيَّتْ مَا يَأْتِي عَنِ الرُّضِيَّةِ أَنَّ مُجَرَّدَ الْخُرُوجِ عَنْ مُسَمًى الْقُعُودِ لَا أَثَرَ لَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ سُؤَالَ الشَّارِحِ وَجَوَابَهُ الْآتِيَيْنِ سَم. □ فَوَدَّ: (بِهَذَا) أَيِ بَأْنِ تَعَمُّدِ تَهَوُّضٍ عَنْ جُلُوسٍ فِي مَحَلِّهِ الْإِنْخ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِذَلِكَ) أَيِ بِالسُّجُودِ إِذَا صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ. □ فَوَدَّ: (وَهُنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الشَّكِّ فِي رَكْعَةٍ ثَالِثَةٍ الْإِنْخ. □ فَوَدَّ: (لَا يَتَصَوَّرُ الْإِنْخَ) لَعَلَّ الْمُرَادَ عَلَى فَرْضِ أَنَّ الْمَشْكُوكَ فِيهَا رَابِعَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. □ فَوَدَّ: (وَمِمَّا يُؤَيِّدُ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ قُلْتَ) فِي الْتَهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (تَفْصِيلَ الْإِسْتَوِيَّ) أَيِ أَنَّهُ إِنْ صَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ وَسَجَدَ وَلَا فَلَا وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَيِ الْتَهَايَةِ اِعْتِمَادُهُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ قُلْتَ هَذَا) أَيِ تَفْصِيلِ الْإِسْتَوِيَّ. □ فَوَدَّ: (مَا تَقَرَّرَ) أَيِ مَا نَقَلَهُ عَنْ شَرْحِ الْمُبَابِ. □ فَوَدَّ: (أَنَّ الْمَدَارَ الْإِنْخَ) بَيَانٌ لِمَا تَقَرَّرَ. □ فَوَدَّ: (الْمُرَادِ الْإِنْخَ) صِفَةُ الْقُرْبِ. □ فَوَدَّ: (لِلْقُرْبِ الْإِنْخَ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُرَادِ. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ التَّهَوُّضِ) أَيِ الْمُخْرِجِ عَنْ حَدِّ الْجُلُوسِ. □ فَوَدَّ: (لَا فِي حَالِ الْعَمْدِ الْإِنْخَ) أَيِ فَاِبْطُلُوا بِهِ الصَّلَاةَ. □ فَوَدَّ: (فِي نَفْسِ الْأَمْرِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَلَوْ شَكَّ فِي تَشَهُّدِهِ) فِي الْمَغْنِيِّ، وَإِلَى قَوْلِهِ: (فَتَعَيَّنَ) فِي الْتَهَايَةِ. □ فَوَدَّ: (فَقَدْ أَتَى بِزَائِدٍ بِتَقْدِيرٍ) وَإِنَّمَا كَانَ التَّرَدُّدُ فِي زِيَادَتِهَا مُقْتَضِيًا لِلْسُّجُودِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ زَائِدَةٌ فَظَاهِرٌ وَلَا فَتَرَدُّهُ أَضْعَفُ النَّبَةِ وَأَحْوَجُ إِلَى الْجَبْرِ نِهَايَةً وَمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (مِنَ الْقِيَامِ) أَيِ: حَيْثُ خَرَجَ عَنْ مُسَمًى الْقُعُودِ لَكِنْ قَضِيَّتْ مَا يَأْتِي عَنِ الرُّضِيَّةِ أَنَّ مُجَرَّدَ الْخُرُوجِ عَنْ مُسَمًى الْقُعُودِ لَا أَثَرَ لَهُ، ثُمَّ رَأَيْتُ سُؤَالَ الشَّارِحِ وَجَوَابَهُ الْآتِيَيْنِ. □ فَوَدَّ: (قَوْلُ الرُّضِيَّةِ) هَذَا الَّذِي قَالَ فِي الرُّضِيَّةِ صَرِيحٌ، أَوْ كَالصَّرِيحِ فِيمَا قَالَهُ الْإِسْتَوِيُّ هُنَا، وَفِيمَا مَرَّ فِي الْقِيَامِ عَنِ التَّشَهُّدِ وَعِبَارَةُ الرُّضِيَّةِ وَإِنْ قَامَ أَيِ الْإِمَامُ لِخَامِسَةٍ أَيِ نَاسِيًا فَفَارَقَهُ بَعْدَ بُلُوغِ حَدِّ الرَّائِعِينَ لَا قَبْلَهُ سَجَدَ اهـ.

وَيَشْهَدُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَشْهَدْ وَلَا لَمْ تَلْزَمْ إِعَادَتَهُ ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ، وَلَوْ شَكَّ فِي تَشْهِيدِهِ أَمُّهُ
الْأَوَّلُ أَوْ الْآخِرُ فَإِنْ زَالَ شَكُّهُ فِيهِ لَمْ يَسْجُدْ؛ لِأَنَّهُ مُطْلُوبٌ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ وَلَا نَظَرٌ إِلَى تَرْدُّدِهِ فِي
كُونِهِ وَاجِبًا أَوْ نَفْلًا أَوْ بَعْدَهُ وَقَدْ قَامَ سَجْدٌ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ زَائِدٌ بِتَقْدِيرٍ. (وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ) الَّذِي
لَا يَحْصُلُ بَعْدَهُ عَوْدٌ لِلصَّلَاةِ (فِي تَرْكِ فَرْضٍ) غَيْرِ النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ (لَمْ يُؤْثَرْ عَلَى الْمَشْهُورِ)

☐ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَسْجُدُ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْجُلُوسِ قَبْلَ هَوْيِهِ لِلْسُّجُودِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكْفِيهِ نَزُولُهُ مِنَ الْقِيَامِ
سَاجِدًا؛ لِأَنَّ التَّشْهَدَ بِجُلُوسِهِ تَقَدَّمَ وَجُلُوسُهُ لِلسَّلَامِ يَأْتِي بِهِ بَعْدَ سُجُودِ السَّهْوِ فَلَا مَعْنَى لِتَعَيُّنِ جُلُوسِهِ
قَبْلَ السُّجُودِ ش وَلَعَلَّ هَذَا الْإِحْتِمَالُ هُوَ الظَّاهِرُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا) أَيِ وَإِنْ كَانَ قَدْ تَشْهَدَ فِي الرَّابِعَةِ وَكَذَا
إِذَا لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى قَرَأَهُ فِي الْخَامِسَةِ مُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَقَدْ قَامَ الْخُ) وَلَوْ زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ قِيَامِهِ يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ
فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ وَغَيْرِهِ سَمَ.

قَوْلُ (سَمَ): (بَعْدَ السَّلَامِ) سَيَذْكُرُ الشَّارِحُ مُحْتَزَرَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (الَّذِي) إِلَى قَوْلِهِ فَتَعَيَّنَ فِي الْمَعْنَى.
☐ قَوْلُهُ: (الَّذِي لَا يَحْصُلُ الْخُ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَهُ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي تَرْكِ فَرْضٍ غَيْرِ النِّيَّةِ الْخُ) بَقِيَ الشَّكُّ فِي النِّيَّةِ
وَالْتَّكْبِيرِ وَالشَّرْطِ قَبْلَ السَّلَامِ قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الشَّكَّ فِي النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ
وَالطُّهْرِ مُبْطِلٌ أَيْ بِشَرْطِهِ فَقَوْلُهُ الْآتِي وَقَبْلَهُ أَيِ السَّلَامِ يَأْتِي بِهِ ثُمَّ يَسْجُدُ يَقْبِذُ بِغَيْرِ ذَلِكَ أَنْتَهَى وَلَا يَخْفَى
صَرَاحُهُ هَذَا الْكَلَامِ فِي تَصْوِيرِ الشَّكِّ فِي الطُّهْرِ بِالشَّكِّ فِي أَضْلِهِ إِذَا الشَّكُّ فِي بَقَائِهِ بَعْدَ تَيَقُّنِ وُجُودِهِ غَيْرِ
مُبْطِلٍ وَهَذَا قَرِينَةٌ عَلَى تَصْوِيرِ مُقَابِلِهِ وَهُوَ الشَّكُّ فِي الطُّهْرِ بَعْدَ السَّلَامِ بِالشَّكِّ فِي أَضْلِهِ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ.
(فَرَعَ): مِنَ الشَّكِّ فِي الطَّهَارَةِ بَعْدَ السَّلَامِ الشَّكُّ فِي نِيَّتِهَا فَلَا يُؤْثَرُ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَإِنْ أَثَرُ الشَّكِّ بَعْدَ
الطَّهَارَةِ فِي نِيَّتِهَا بِالنَّسْبَةِ لَهَا حَتَّى لَا يَجُوزَ افْتِتَاحُ صَلَاةٍ بِهَذِهِ الطَّهَارَةِ فَعَلِمَ أَنَّ لِلشَّكِّ فِي نِيَّةِ الطَّهَارَةِ بَعْدَ
الطَّهَارَةِ حَالَيْنِ وَأَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي نِيَّتِهَا بَعْدَ السَّلَامِ لَمْ يُؤْثَرُ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ الَّتِي سَلَّمَ مِنْهَا وَيُؤْثَرُ الشَّكُّ
فِي أَضْلِ الطَّهَارَةِ وَلَا كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ الشَّارِحِ فَلَا وَحَاصِلُ كَلَامِ الشَّارِحِ تَصْوِيرُ مَسْأَلَةِ الشَّكِّ بَعْدَ
السَّلَامِ فِي الطَّهَارَةِ مَثَلًا بِمَا إِذَا تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي طُرُوعِ الْحَدَثِ، وَقَدْ يَسْتَبَعِدُ هَذَا الظُّهْرُ عَدَمَ

☐ قَوْلُهُ: (وَقَدْ قَامَ) لَوْ زَالَ شَكُّهُ قَبْلَ قِيَامِهِ يَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ وَغَيْرِهِ.
☐ قَوْلُهُ: (فِي تَرْكِ فَرْضٍ غَيْرِ النِّيَّةِ الْخُ) بَقِيَ الشَّكُّ فِي النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرِ، وَالشَّرْطِ قَبْلَ السَّلَامِ قَالَ فِي شَرْحِ
الْبَهْجَةِ وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الشَّكَّ فِي النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ وَالطُّهْرِ مُبْطِلٌ أَيْ بِشَرْطِهِ فَقَوْلُهُ الْآتِي وَقَبْلَهُ أَيِ
السَّلَامِ يَأْتِي بِهِ، ثُمَّ يَسْجُدُ يَقْبِذُ بِغَيْرِ ذَلِكَ أَمْ لَا يَخْفَى صَرَاحُهُ هَذَا الْكَلَامِ فِي تَصْوِيرِ الشَّكِّ فِي الطُّهْرِ
بِالشَّكِّ فِي أَضْلِهِ إِذَا الشَّكُّ فِي بَقَائِهِ بَعْدَ تَيَقُّنِ وُجُودِهِ غَيْرِ مُبْطِلٍ وَهَذَا قَرِينَةٌ عَلَى تَصْوِيرِ مُقَابِلِهِ وَهُوَ الشَّكُّ
فِي الطُّهْرِ بَعْدَ السَّلَامِ بِالشَّكِّ فِي أَضْلِهِ أَيْضًا، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(فَرَعَ): مِنَ الشَّكِّ فِي الطَّهَارَةِ بَعْدَ السَّلَامِ الشَّكُّ فِي نِيَّةِ الطَّهَارَةِ بَعْدَ السَّلَامِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى الشَّكِّ
بَعْدَهُ فِي نَفْسِهَا أَغْنَى الطَّهَارَةَ فَلَا يُؤْثَرُ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ وَإِنْ أَثَرُ الشَّكِّ بَعْدَ الطَّهَارَةِ فِي نِيَّةِ الطَّهَارَةِ بِالنَّسْبَةِ
لَهَا أَغْنَى الطَّهَارَةَ حَتَّى لَا يَجُوزَ افْتِتَاحُ صَلَاةٍ بِهَذِهِ الطَّهَارَةِ فَعَلِمَ أَنَّ لِلشَّكِّ فِي نِيَّةِ الطَّهَارَةِ بَعْدَ الطَّهَارَةِ

وَالْأَمْرُ وَشَقٌّ وَلَأَنَّ الظَّاهِرَ مُضْمِيهَا عَلَى الصُّحَّةِ وَبِهِ يَتَّجِهْ أَنَّ الشَّرْطَ كَالرُّكْنِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي الْمَجْمُوعِ فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الشَّكَّ فِي الطَّهَارَةِ بَعْدَ طَوَافِ الْفَرْضِ لَا يُؤَثِّرُ وَبِجَوَازِ الدُّخُولِ الصَّلَاةَ بِطَهَرٍ مَشْكُوكٍ فِيهِ فِيمَا إِذَا تَيَقَّنَ الطَّهَرُ وَشَكَّ هَلْ أَحْدَثَ فَتَعَيَّنَ حَمْلُ قَوْلِ الْمَجْمُوعِ لَوْ شَكَّ بَعْدَ صَلَاتِهِ هَلْ كَانَ مُتَطَهِّرًا أَمْ لَا أَثَّرَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنِ الطَّهَرُ قَبْلَ وَدَعَا أَنَّ الشَّكَّ فِي الشَّرْطِ يَسْتَلْزِمُ الشَّكَّ فِي الْإِنْعِقَادِ يَرْدُّهَا كَلَامُهُمُ الْمَذْكُورُ؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا جَوَّزُوا لَهُ الدُّخُولَ فِيهَا

تَأْثِيرِ الشَّكِّ فِي طُرُوءِ الْحَدَثِ بَعْدَ تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ فَلَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ مَحَلًّا هَذَا التَّرَاوُعِ الْكَبِيرِ وَلَا مَانِعٍ مِنْ تَصْوِيرِهَا بِالشَّكِّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ كَمَا أَنَّهَا مُصَوَّرَةٌ فِي الْأَرْكَانِ بِالشَّكِّ فِي أَصْلِ وَجُودِهَا نَعَمْ هَذَا قَرِيبٌ فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ سَبَقَ حَدَثٍ وَلَا طَهَارَةٍ أَوْ يَتَيَقَّنْ سَبَقُهَا وَجْهَلِ السَّابِقِ مِنْهُمَا أَمَّا لَوْ تَيَقَّنَ سَبَقَ الْحَدَثِ ثُمَّ شَكَّ فِي وَجُودِ الطَّهَارَةِ فَقَدْ عَدِمَ التَّأْثِيرُ هُنَا بَعِيدٌ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ . قَوْلُهُ : (وَقَدْ يَسْتَبْعِدُ الْإِلْخُ) حَكَاهُ الرَّشِيدِيُّ عَنْهُ ثُمَّ جَزَمَ بِتَصْوِيرِ الْمَسْأَلَةِ بِالشَّكِّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ وَكَذَا جَزَمَ بِذَلِكَ الْحُفْنِيِّ . هـ قَوْلُهُ : (غَيْرِ النَّيَةِ الْإِلْخُ) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَرَهُ . هـ قَوْلُهُ : (وَالْأَمْرُ الْإِلْخُ) أَيِ خُصُوصًا عَلَى ذَوِي الْوَسْوَاسِ نِهَائِيَّةً وَمُعْنِي . هـ قَوْلُهُ : (وَبِهِ) أَيِ بِالْتَّعْلِيلِ الثَّانِي وَقَالَ الْكُرْدِيُّ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي تَرْكِ فَرْضِ اهـ . هـ قَوْلُهُ : (وَيَتَّجِهْ أَنَّ الشَّرْطَ كَالرُّكْنِ الْإِلْخُ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَنِهَائِيَّةً وَمُعْنِي وَزِيَادِيَّةً عِبَارَةً شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَلَا الشَّكَّ فِي الطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ عَلَى مَا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَجْمُوعِ لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ مَا فِيهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَفِي غَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ الشَّكَّ فِيهِ بَعْدَ تَيَقُّنِ وَجُودِهِ عِنْدَ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا فِي الطَّهَارَةِ فَإِنَّهُ يَكْفِي تَيَقُّنَ وَجُودِهَا وَلَوْ قَبْلَ الصَّلَاةِ اهـ . قَالَ الْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ إِلَّا فِي الطَّهَارَةِ هَكَذَا فَرَّقَ الشَّارِحُ بَيْنَ الطَّهَارَةِ وَغَيْرِهَا مِنْ بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ هُنَا وَفِي شَرْحِي الْإِرْشَادِ وَأُطْلِقَ فِي التَّخْفَةِ عَدَمَ ضَرَرِ الشَّكِّ فِي الشَّرْطِ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الطَّهَرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الشُّرُوطِ وَكَذَلِكَ النَّهَائِيَّةُ وَالزِّيَادِيَّةُ وَغَيْرُهُمَا اهـ . هـ قَوْلُهُ : (وَبِجَوَازِ الْإِلْخُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِأَنَّ الشَّكَّ الْإِلْخُ . هـ قَوْلُهُ : (وَدَعَا) إِلَى قَوْلِهِ وَإِذَا بَنَى فِي النَّهَائِيَّةِ إِلَّا قَوْلَهُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ إِلَى وَإِنَّمَا وَجَبَتْ وَقَوْلُهُ أَمَّا سَلَامٌ إِلَى وَأَمَّا الشَّكُّ الْإِلْخُ . هـ قَوْلُهُ : (لِأَنَّهُمْ إِذَا جَوَّزُوا لَهُ الدُّخُولَ فِيهَا مَعَ الشَّكِّ الْإِلْخُ) فِيهِ أَنَّ هَذَا الشَّكَّ لَا عِبْرَةَ بِهِ مَعَ تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ بِخِلَافِ الشَّكِّ الَّذِي

حَالِينَ وَأَنَّهُ إِذَا شَكَّ فِي نِيَّتِهَا بَعْدَ السَّلَامِ لَمْ يُؤَثِّرْ فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ الَّتِي سَلَّمَ مِنْهَا وَيُؤَثِّرُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ افْتِتَاحُ صَلَاةٍ أُخْرَى مَعَ ذَلِكَ الشَّكِّ وَجَمِيعُ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي هَذَا الْفَرْعِ إِنَّمَا يَظْهَرُ إِنَّ لَمْ يُؤَثِّرِ الشَّكُّ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ وَلَا كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِ الشَّارِحِ فَلَا وَحَاصِلُ كَلَامِ الشَّارِحِ تَصْوِيرُ مَسْأَلَةِ الشَّكِّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي الطَّهَارَةِ مَثَلًا بِمَا إِذَا تَيَقَّنَ الطَّهَارَةَ وَشَكَّ فِي طُرُوءِ الْحَدَثِ وَقَدْ يَسْتَبْعِدُ هَذَا لِظُهُورِ عَدَمِ تَأْثِيرِ الشَّكِّ فِي طُرُوءِ الْحَدَثِ بَعْدَ تَيَقُّنِ الطَّهَارَةِ فَلَا يَظْهَرُ كَوْنُهُ مَحَلًّا هَذَا التَّرَاوُعِ الْكَبِيرِ ، وَلَا مَانِعٍ مِنْ تَصْوِيرِهَا بِالشَّكِّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ كَمَا أَنَّهَا مُصَوَّرَةٌ فِي الْأَرْكَانِ بِالشَّكِّ فِي أَصْلِ وَجُودِهَا نَعَمْ هَذَا قَرِيبٌ فِيمَا إِذَا لَمْ يَتَيَقَّنْ سَبَقَ حَدَثٍ وَلَا طَهَارَةٍ ، أَوْ يَتَيَقَّنْ سَبَقُهَا وَجْهَلِ السَّابِقِ مِنْهُمَا أَمَّا لَوْ تَيَقَّنَ سَبَقَ الْحَدَثِ ، ثُمَّ شَكَّ فِي وَجُودِ الطَّهَارَةِ فَقَدْ عَدِمَ التَّأْثِيرُ هُنَا بَعِيدٌ ، فَلْيَتَأَمَّلْ .

مع الشك كما عِلِمَتْ فأولى أن لا يُؤْتَرَ طُرُوه على فراغها فَعَلِمَ أَنَّهُمْ لا يَلْتَفِتُونَ لِهَذَا الشكِّ عَمَلًا بِأَصْلِ الاستِصْحَابِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ إِنَّ الشكَّ بَعْدَ السَّلامِ فِي كَوْنِ إِمَامِهِ مَأْمُومًا يُوجِبُ الإِعَادَةَ فَهُوَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ هُنَا يُسْتَصْحَبُ فَهُوَ كَمَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلامِ فِي أَصْلِ الطَّهَارَةِ أَوْ الاسْتِيقْبَالِ أَوْ السُّتْرِ وَإِنَّمَا وَجَبَتِ الإِعَادَةُ فِيمَا لَوْ تَوَضَّأْتُ ثُمَّ جَدَّدْتُ ثُمَّ صَلَّى ثُمَّ تَيَقَّنَ تَرَكَ مَسْحَ مِنْ أَحَدِ الْوُضُوءَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ صِحَّةَ وَضُوءِهِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَسْتَصْحِبَ فَالِإِعَادَةُ هُنَا مُسْتَبَدَّةٌ لِتَيَقُّنِ تَرَكَ لَا لِشَكِّ فَلَيْسَتْ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ أَمَّا سَلَامٌ حَصَلَ بَعْدَهُ عَوْدًا لِلصَّلَاةِ كَمَا يَأْتِي فَيُؤْتَرُ الشكُّ بَعْدَهُ لِتَبَيُّنِ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الصَّلَاةِ وَالشكُّ فِي السَّلامِ نَفْسِهِ يُوجِبُ الْإِثْنَانِ بِهِ مِنْ غَيْرِ سُجُودٍ لِقَوَاتٍ مَحَلَّهُ بِالسَّلامِ كَمَا مَرَّ وَفِي أَنَّهُ سَلَّمَ الْأَوَّلَى مَرًّا فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ وَأَمَّا الشكُّ فِي النِّيَّةِ وَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ فَيُؤْتَرُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِمَنْ أَطَالَ فِي عَدَمِ الْفَرْقِ لِشَكِّهِ فِي أَصْلِ الْإِنْعِقَادِ مِنْ غَيْرِ أَصْلٍ يَعْتَمِدُهُ وَمِنْهُ مَا لَوْ شَكَّ أَنْوَى فَرْضًا أَمْ نَفْلًا لَا الشكُّ فِي نِيَّةِ الْقُدُورَةِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ وَإِنَّمَا لَمْ يَضُرَّ الشكُّ بَعْدَ فَرَاغِ الصَّوْمِ فِي نِيَّتِهِ لِمَشَقَّةِ الإِعَادَةِ فِيهِ وَلِأَنَّهُ اغْتَفِرَ

الكَلَامُ فِيهِ كَمَا عِلِمَتْ فَالْأَوَّلِيَّةُ بَلْ الْمُسَاوَاةُ مَنُوعَةٌ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا قَوْلُهُ) أَيِ الْمَجْمُوعِ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (فَهُوَ كَمَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلامِ الْخ) قَدْ مَرَّ عَنْ سَمٍ وَغَيْرِهِ مَا فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَا أَصْلَ لَهُ الْخ) أَيِ لِأَجْلِ هَذَا وَجَبَتِ الإِعَادَةُ لَا لِلشكِّ فِي الشَّرْطِ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (كَلَامُهُمُ الْمَذْكُورُ) وَهُوَ تَضَرُّيْحُهُمْ بِجَوَازِ دُخُولِ الصَّلَاةِ الْخ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي آخِرِ الْبَابِ. □ قَوْلُهُ: (بِوَجِبِ الْإِثْنَانِ بِهِ) أَيِ مَا لَمْ يَأْتِ بِمُبْطِلٍ وَلَوْ بَعْدَ طَوْلِ الْفَضْلِ كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ لَوْ سَلَّمَ الثَّانِيَةَ عَلَى اغْتِقَادِ أَنَّهُ سَلَّمَ الْأَوَّلَى ثُمَّ شَكَّ فِي الْأَوَّلَى أَوْ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْهَا لَمْ يُحْسَبْ سَلَامُهُ عَنْ فَرْضِهِ انْتَهَتْ أَدَسَم. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الشكُّ) إِلَى قَوْلِهِ لَا الشكُّ فِي الْمَغْنِيِّ. □ قَوْلُهُ: (فَيُؤْتَرُ الْخ) أَيِ فَتَلَزَمَهُ الإِعَادَةُ مُغْنِي وَشَرَحَ بِأَفْضَل. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ) أَيِ وَلَوْ كَانَ طُرُوه الشكِّ بَعْدَ طَوْلِ الْفَضْلِ مِنْ السَّلامِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِشَكِّهِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِيُؤْتَرُ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ) أَيِ مِنَ الشكِّ فِي النِّيَّةِ. □ قَوْلُهُ: (أَنْوَى فَرْضًا الْخ) قَالَ الْبَغَوِيُّ وَلَوْ شَكَّ أَنْ مَا أَذَاه ظَهَرَ أَوْ عَصَرَ، وَقَدْ فَاتَتْهُ لَزَمَهُ إِعَادَتُهُمَا جَمِيعًا مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ) يَنْبَغِي وَالْمُعَادَةُ بَضْرِيَّ عِبَارَةٌ ش يَنْبَغِي أَنْ يَلْحَقَ بِهَا مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ كَالْمُعَادَةِ وَالْمَجْمُوعَةُ جَمْعٌ تَقْدِيمٌ بِالْمَطَرِ بِخِلَافِ الْمُنْدُورِ فَعَلُّهَا جَمَاعَةً؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا لِصِحَّتِهَا بَلْ وَاجِبَةٌ لِلَوْفَاءِ بِالتَّذَرُّهِ. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ فَرَاغِ الصَّوْمِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا شَكَّ قَبْلَ فَرَاغِهِ ضَرَّ فَيَجِبُ الْإِنْسَاكُ وَقَضَاؤُهُ إِنْ كَانَ فَرْضًا ع ش. □ قَوْلُهُ: (لِمَشَقَّةِ الإِعَادَةِ فِيهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ لِأَنَّ تَعَلُّقَ النِّيَّةِ

□ قَوْلُهُ: (مَرَّ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ) قَالَ هُنَاكَ بَعْدَ كَلَامِ قَرَرَهُ وَبِهِ يَظْهَرُ اتِّجَاهُ قَوْلِ الْبَغَوِيِّ لَوْ سَلَّمَ الثَّانِيَةَ عَلَى اغْتِقَادِهِ أَنَّهُ سَلَّمَ الْأَوَّلَى، ثُمَّ شَكَّ فِي الْأَوَّلَى، أَوْ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْهَا لَمْ يُحْسَبْ سَلَامُهُ عَنْ فَرْضِهِ أَد. □ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الشكُّ الْخ) أَيِ: بَعْدَ السَّلامِ فِي تَرَكَ رُكْنٍ أَوْ وَإِنْ كَانَ فِي شَرْطِ أَبْطَلٍ بِشَرْطِهِ كَمَا تَقَدَّمَ

فيها فيه ما لم يُعْتَقَر فيها هنا وأما هو قبل السلام فقد عَلِمَ مِمَّا قَبْلَهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي تَرْكِ رُكْنٍ أُنِيَ بِهِ إِنْ بَقِيَ مَحَلُّهُ وَلَا فَيْرَ كَعَةِ وَسَجْدَ لِلشَّهْوِ فِيهِمَا لاحتِمَالِ الزِّيَادَةِ أَوْ لِيُضْعِفَ النِّيَّةَ بِالتَّرَدُّدِ فِي مُبْطِلٍ وَبِهِ فَارَقَ مَا لَوْ شَكَّ فِي قَضَاءِ فَائِتَةٍ فَإِنَّهُ يُعِيدُهَا وَلَا يَسْجُدُ إِذْ لَمْ يَقَعْ فِيهَا تَرَدُّدٌ فِي مُبْطِلٍ. وَلَوْ سَلَّمَ وَقَدْ نَسِيَ رُكْنَ فَأَحْرَمَ فَوْراً بِأُخْرَى لَمْ تَتَعَقَّدْ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى ثُمَّ إِنْ ذَكَرَ قَبْلَ طَوِيلٍ فَفَصَلَ بَيْنَ السَّلَامِ وَتَيَقَّنَ التَّرْكَ وَلَا نَظَرَ هُنَا لِتَحْرُمِهِ بِالثَّانِيَةِ خِلَافاً لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ بَنَى عَلَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ تَخَلَّلَ كَلَامٌ يَسِيرٌ أَوْ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ أَوْ بَعْدَ طَوِيلِهِ اسْتَأْنَفَهَا لِبُطْلَانِهَا بِهِ مَعَ السَّلَامِ

بِالصَّلَاةِ أَشَدُّ مِنْ تَعَلُّقِهَا بِالصَّوْمِ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ فِيهَا فِي الصَّلَاةِ وَطَالَ الزَّمَنُ بَطَلَتْ وَلَا كَذَلِكَ الصَّوْمُ اهـ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ إِنْ كَانَ) أَيِ الشَّكِّ قَبْلَ السَّلَامِ وَ. □ فَوَدَّ: (فِي تَرْكِ رُكْنٍ الْخ) أَيِ إِنْ كَانَ فِي شَرْطِ أَنْبَطَلْ بِشَرْطِهِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ سَم. □ فَوَدَّ: (إِنْ بَقِيَ مَحَلُّهُ) يَعْنِي بَأَنَّهُ لَمْ يَتَلَفُ مِثْلَهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا قَدَّمَ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ وَ. □ فَوَدَّ: (وَلَا فَيْرَ كَعَةٍ) أَيِ لِأَنَّهُ نَظِيرُهُ يَقُومُ مَقَامَهُ وَيُلْغُو مَا بَيْنَهُمَا فَيُنَقِي عَلَيْهِ رُكْعَةً رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِ الزِّيَادَةِ) هَذَا ظَاهِرٌ فِيمَا لَوْ شَكَّ عَقِبَ الرُّكْنِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِرُكْنٍ غَيْرِهِ وَلَا فَالزِّيَادَةُ مُحَقَّقَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَكَانَ الْأَوَّلَى حَذْفُ الْإِحْتِمَالِ لِإِغْنَاءِ قَوْلِهِ أَوْ لِيُضْعِفَ الْخ عَنْهُ رَشِيدِي.

□ فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بِالتَّغْلِيلِ الثَّانِي. □ فَوَدَّ: (فَأَحْرَمَ الْخ) وَلَا يُشْكِلُ مَا هُنَا بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ إِذَا أُنِيَ بِتَكْبِيرَةِ التَّحْرُمِ بِقَضْدِ التَّحْرُمِ تَبَطَّلَ الصَّلَاةُ الَّتِي هُوَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْمُبْطِلَ هُنَاكَ مَا يَلْزُمُ التَّحْرُمُ مِنْ قَطْعِ الصَّلَاةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَهَذَا لَا يَتَأْتَى هُنَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُنِيَ هُنَا بِهَذَا التَّحْرُمِ لَظَنَ أَنَّ الْأَوَّلَى قَدْ انْقَضَتْ وَلَمْ يَتَصَوَّرْ مِنْهُ قَضْدٌ قَطْعُهَا بِخِلَافِ مَا مَضَى بِضَرِي. □ فَوَدَّ: (فَوَرَا) أَيِ مِنْ غَيْرِ طَوِيلٍ فَضِلَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا بَعْدَهُ وَمِنْ مُحْتَزِّهِ الْآتِي فَلَيْسَ الْمُرَادُ الْفَوْرِيَّةُ الْحَقِيقِيَّةُ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (لَمْ تَتَعَقَّدْ) أَيِ الْآخَرَى. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ ذَكَرَ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَخَرَجَ بِالشَّكِّ الْعِلْمُ فَلَوْ تَذَكَّرَ بَعْدَهُ أَنَّهُ تَرَكَ رُكْنَ بَنَى عَلَى مَا فَعَلَهُ إِنْ لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ وَلَمْ يَطَأْ نَجَاسَةً وَإِنْ تَكَلَّمَ قَلِيلاً وَاسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ وَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَفَارَقَ هَذِهِ الْأُمُورَ وَطَأَ النَّجَاسَةَ بِاحْتِمَالِهَا فِي الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ وَالْمَرْجِعُ فِي طَوِيلِهِ وَقَصْرِهِ إِلَى الْعُرْفِ اهـ. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ طَوِيلٍ فَضِلَ) أَيِ عُرْفًا وَ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَخَلَّلَ الْخ) غَايَةُ ع ش. □ فَوَدَّ: (يَسِيرٌ) أَخْرَجَ الْكَثِيرَ سَم. □ فَوَدَّ: (أَوْ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَفَارَقَ مُصَلَّاهُ وَقَالَ فِي شَرْحِهِ كَشَّرَحَ الرُّوْضِ وَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَيِ مِنْ

عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ تَخَلَّلَ الْخ) أَيِ: بِخِلَافِ مَا لَوْ وَطِئَ نَجَاسَةً أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فَلَوْ تَذَكَّرَ بَعْدَهُ أَيِ السَّلَامِ أَنَّهُ تَرَكَ رُكْنَ بَنَى عَلَى مَا فَعَلَهُ إِنْ لَمْ يَطْلُ الْفَضْلُ وَلَمْ يَطَأْ نَجَاسَةً وَإِنْ تَكَلَّمَ قَلِيلاً وَاسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ وَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَفَارَقَ هَذِهِ الْأُمُورَ وَطَأَ النَّجَاسَةَ بِاحْتِمَالِهَا فِي الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ اهـ. □ فَوَدَّ: (يَسِيرٌ) خَرَجَ الْكَثِيرُ وَقِيَاسُهُ الْفِعْلُ الْكَثِيرُ الْمُتَوَالِي، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا تَقَدَّمَ وَيَأْتِي. □ فَوَدَّ: (أَوْ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَفَارَقَ مُصَلَّاهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ كَشَّرَحَ الرُّوْضِ وَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ أَيِ مِنْ غَيْرِ فِعْلٍ كَثِيرٍ مُتَوَالٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ اهـ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْكَثِيرَ الْمُتَوَالِي يُبْطِلُ حَتَّى مَعَ السَّهْوِ، وَالْجَهْلِ.

بينهما وإذا بنى حُسِبَ له ما قرأه، وإن كانت الثانية نفلًا في اعتقاده ولا أثر لكونه قرأ بطلن النفل على الأوجه كما مر ومن ثم لو ظن أنه في صلاة أخرى فرض أو نفل فأتى عليه لم يؤثر ولا يأتي فيه تفصيل الشك في النية لأنه يُضعفها.....

غير فعل كثير متوالي كما هو ظاهر اه وهو ظاهر؛ لأن الفعل الكثير المتوالي يبطل حتى مع السهو والجهل سم وفي ع ش ما يوافقه. ه قوله: (حُسِبَ له إلخ) خلافًا للنهاية عبارته ومتى بنى لم تحسب قراءته إن كان قد شرع في نفل فإن شرع في فرض حُسِبَتْ لا اعتقاده فرضيتها قاله البغوي ثم قال وهذا إذا قلنا إنه إذا تذكر لا يجب القعود ولا فلا تحسب وعندي لا تحسب انتهى وهو الوجه اه قال ع ش قوله وعندي لا تحسب إلخ أي بل يجب العود للقعود وإنعائه قيامه اه وقال س م بعد ثقله عن الإيعاب وشرح البهجة مقالة البغوي المذكورة بتمامها وقوله وعندي لا تحسب هو الوجه م ر وقضيته وجوب القعود عند التذكر وبذلك كله يعلم مخالفة الشارح هنا لما ذكره وي وسيأتي في صلاة المسافر في شرح: ولو جمع ثم علم ترك ركن من الأولى إلخ قول الشارح أما إذا لم يبطل فيلغو ما أتى به من الثانية وينبغي على الأولى انتهى وهو مخالف لما هنا وموافق لما قاله البغوي من عدم الحسبان مطلقًا اه وعبارة الرشيد قوله م ر وعندي لا تحسب أي لوجوب القعود عليه كما هو ظاهر السياق وانظر ما وجهه فيما لو كان الركن المشكوك فيه من الأركان التي لا تتعلق بالقعود كالركوع مثلاً وهلا كان العود للقعود في هذه الحالة مبطلًا؛ لأنه حينئذ زيادة ركن في غير محله فكان المتبادر عوده إلى ما شك فيه وانظر ما صورة حسبان القراءة أو عدم حسبانها فإنه لم يظهر لي اه. أقول كلام البغوي كما في سم عن شرح البهجة مفروض فيما إذا سلم ناسيًا من ركعتين فشرع في أخرى وقرأ ثم تذكر أنه لم يتم الأولى فما يقتضيه السياق من وجوب القعود إنما هو لذلك الفرض فلو كان المترك نحو ركوع فيجب العود إليه كما هو معلوم مما مر في صفة الصلاة وبذلك الفرض تظهر أيضًا صورة الحسبان أو عدمه. ه قوله: (كما مر) أي قبيل الركن الثاني عشر. ه قوله: (تفصيل الشك إلخ) أي قبل السلام الآتي قبيل قول المصنف وسهوه بعد سلامه والمار قبيل بيان الشرة. ه قوله: (لأنه) أي الشك في النية (يضعفها) أي النية.

ه قوله: (وإذا بنى حُسِبَ له ما قرأه وإن كانت الثانية نفلًا إلخ) قال في شرح البهجة، ولو سلم ناسيًا من ركعتين فشرع في صلاة أخرى وقرأ، ثم تذكر أنه لم يتم الأولى فإن كان قد شرع في نفل لم تحسب قراءته، أو فرض حُسِبَتْ لا اعتقاده فرضيتها قاله البغوي في فتاويه، ثم قال: وهذا إذا قلنا إنه إذا تذكر لا يجب القعود ولا فلا يحسب وعندي لا يحسب انتهى اه ما في شرح البهجة، وقوله: وهذا أي حسبان القراءة إذا شرع في فرض كما هو صريح السياق؛ لأنها التي ذكر حسبانها بخلاف القراءة إذا شرع في نفل لجزمه بعدم حسبانها فلا يمكن تقييدها بما ذكر، ثم يقابله بعدم الحسبان، وقوله: وعندي لا يحسب هو الوجه وقضيته وجوب القعود عند التذكر، ثم رأيت في شرح العباب للشارح ما نصه: وقال البغوي إن شرع في نافلة لم يحسب ما أتى به أي من قول، أو فعل، أو في فرض حُسِبَ بناء على

بخلاف الظنِّ ولذلك لا يُعْتَدُّ بما يقرؤه مع الشكِّ فيها لِغَيْرِ المُبْطِلِ لها وَخَرَجَ بِقَوْرِ أَمَّا لو طَالَ الفصلُ بين السلامِ وتحَرُّمِ الثَّانِيَةِ فَيَصِحُّ التحَرُّمُ بها وَمَنْ قال هنا بين السلامِ وَتَيَقَّنَ التَّركَ فقد وَهَمَ ولا يُشْكِلُ على ما تَقَرَّرَ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ لو تَشَهَّدَ في الرَّابِعَةِ ثُمَّ قامَ لِخَامِسَةٍ سَهَوَا كفاه بعدَ فراغِها أَنْ يُسَلَّمَ وإن طَالَ الفصلُ؛ لأنَّه هنا في الصَّلَاةِ فلم يَضُرَّ زيادَةُ ما هو من أفعالِها سَهَوَا وَتَمَّ خَرَجَ منها بِالسلامِ في ظَنِّه فإذا انضَمَّ إليه طَوَّلُ الفصلِ صار قاطِعًا لها عَمَّا يُريدُ إكمالَها به.

(وسهوه) أي المأموم أي مُقْتَضاه من سَنِّ السُّجُودِ له (حال قُدُوتِهِ) ولو حُكِمَتْهُ كما يَأْتِي أَوَّلُ صَلاةِ الخوفِ وكما في المَرْحُومِ (يَحْمِلُهُ إمامُهُ) الْمُتَطَهِّرُ كما يَتَحَمَّلُ عنه الْفَاحِشَةُ وَغَيْرُها ومن

قوله: (بخلاف الظنِّ) فَفِيهِ التَّفَرُّقُ بَيْنَ الظَّنِّ وَالشَّكِّ سم وع ش. قوله: (ولذلك) أي لِأَجْلِ أَنَّ الشَّكَّ فِي التَّيَّةِ يُضَعِّفُهَا. قوله: (وخرج) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ. قوله: (ما لو طَالَ الفصلُ إلخ) وَأَفْتَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَنْ سَلَّمَ مِنْ رُكْعَتَيْنِ مِنْ رُبَاعِيَةٍ نَاسِيًا وَصَلَّى رُكْعَتَيْنِ نَفْلًا ثُمَّ تَذَكَّرَ بِوُجُوبِ اسْتِثْنَائِهَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُخْرِمَ بِالْقُلِّ قَبْلَ طَوْلِ الْفَصْلِ فَتَحَرُّمُهُ بِهِ لَمْ يَتَعَدَّ وَلَا يَبْنِي عَلَى الْأَوَّلَى لِطَوْلِ الْفَصْلِ بِالرُّكْعَتَيْنِ أَوْ بَعْدَ طَوْلِهِ بَطَلَتْ نِهَايَةُ قَالَ ع ش قوله م ر لِطَوْلِ الْفَصْلِ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ يَخْصُلُ بِهِمَا طَوْلُ الْفَصْلِ وَيَبْنِي أَنْ يُعْتَبَرَ ذَلِكَ بِالْوَسْطِ الْمُعْتَدِلِ؛ لِأَنَّهُ الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ غَالِبًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ اهـ.

قوله: (على ما تَقَرَّرَ) وهو قوله أَمَّا لو طَالَ الفصلُ إلخ. قوله: (انضمَّ إِلَيْهِ) أي إِلَى الْخُرُوجِ ع ش.

قوله: (أي المأموم) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَسَهْوُهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَذُو الْخَبِيثِ الْخَفِيِّ وَقَوْلُهُ وَغَيْرِ السَّلَامِ إِلَى الْمَثْنِ. قوله: (أي مُقْتَضَاهُ إلخ) هَذَا التَّفْسِيرُ لَا يَلْتَمِمْ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ حَالُ قُدُوتِهِ إلخ.

قوله: (ولو حُكِمَتْهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ الْحَسَنِيَّةُ كَأَنَّ سَهَا عَنْ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ أَوْ الْحُكْمِيَّةُ كَأَنَّ سَهَتْ الْفِرْقَةُ الثَّانِيَةِ فِي ثَانِيَّتِهَا مِنْ صَلاةِ ذَاتِ الرَّقَاعِ اهـ.

قول (لشيء) (يَحْمِلُهُ إمامُهُ) أي وَإِنْ بَطَلَتْ صَلاةُ الْإِمَامِ بَعْدَ سَهْوِ الْمَأْمُومِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَيِّ قَيْصِيرِ الْمَأْمُومِ كَأَنَّهُ فَعَلَهُ حَتَّى لَا يَنْقُصَ شَيْءٌ مِنْ ثَوَابِهِ ع ش. قوله: (وَغَيْرُهَا) كَالسُّورَةِ وَالْجَهْرِ مُغْنِي.

أَنَّهُ إِذَا تَذَكَّرَ لَا يَلْزَمُهُ الْقُعُودُ فَإِنْ أَوْجَبْنَاهُ أَيَّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ السَّابِقِ لَمْ يُحْسَبْ اهـ وَبِذَلِكَ كُلُّهُ يَعْلَمُ مُخَالَفَةُ الشَّارِحِ هُنَا لِمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ وَسَيَأْتِي فِي بَابِ صَلاةِ الْمُسَافِرِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَلَوْ جَمَعَ، ثُمَّ عَلِمَ تَرْكَ رُكْنٍ مِنَ الْأَوَّلَى بَطَلْنَا قَوْلَ الشَّارِحِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَطَّلْ فَيَلْغُوا مَا أَتَى بِهِ مِنَ الثَّانِيَةِ وَيَبْنِي عَلَى الْأَوَّلَى اهـ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا هُنَا مُوَافِقٌ لِمَا قَالَهُ الْبَغَوِيُّ مِنْ عَدَمِ الْحُسْبَانِ مُطْلَقًا، فَلْيَتَأَمَّلْ. قوله: (بخلاف الظنِّ) فَفِيهِ التَّفَرُّقُ بَيْنَ الظَّنِّ، وَالشَّكِّ. قوله: (يَحْمِلُهُ إمامُهُ) أَي: وَإِنْ بَطَلَتْ صَلاةُ الْإِمَامِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الرُّوَضِ وَشَرْحِهِ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ فِي بَحْثِ الْإِسْتِخْلَافِ مَا نَصَّهُ: وَيَسْجُدُونَ لِسَهْوِهِ أَيَّ سَهْوِ الْخَلِيفَةِ الْحَاصِلِ بَعْدَ الْإِسْتِخْلَافِ بَلْ بَعْدَ الْبُطْلَانِ لَا قَبْلَهُ تَبَعًا لَهُ فِيهِمَا وَإِنَّمَا لَمْ يَسْجُدْ هُوَ لِسَهْوِهِ قَبْلَهُ لِتَحَمُّلِ إِمَامِهِ لَهُ اهـ وَشَمِلَ قَوْلُهُ إِمَامُهُ الْإِمَامَ الْمُخَالَفَ وَإِنْ اعْتَقَدَ أَنَّ مَا جَرَى لَيْسَ بِسَهْوٍ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا

ثُمَّ لَمْ يَحْمِلْهُ الْمُحَدِّثُ وَذُو الْخَبِيثِ الْخَفِيِّ لِعَدَمِ صِلَاحِيَّتِهِ لِلتَّحْمِيلِ وَلِذَلِكَ لَوْ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا لَمْ يُدْرِكِ الرُّكْعَةَ وَإِنَّمَا أَثْبَتَ الْمُصَلِّيُ خَلْفَهُ عَلَى الْجَمَاعَةِ لُجُودَ صُورَتِهَا إِذْ يُغْتَفَرُ فِي الْفَضَائِلِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا كَالْتَحْمِيلِ هُنَا الْمُسْتَدْعَى لِقُوَّةِ الرَّابِطَةِ وَخَرَجَ بِحَالِ الْقُدُوةِ بَعْدَهَا وَسَيَاتِي قَبْلَهَا فَلَا يَتَحَمَّلُهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَإِنَّمَا لِحَقِّهِ سَهْوُ إِمَامِهِ قَبْلَ اقْتِدَائِهِ بِهِ؛ لِأَنَّهُ عُهِدَ تَعْدِي الْخَلْلِ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ لِصَلَاةِ الْمَأْمُومِ دُونَ عَكْسِهِ (فَلَوْ ظَنَّ سَلَامَتَهُ فَسَلَّمَ فَبَانَ خِلَافُهُ) أَيِ خِلَافِ مَا ظَنَّهُ (سَلَّمَ مَعَهُ) أَيِ بَعْدَهُ (وَلَا سَجُودَ) لِأَنَّهُ سَهَوَ فِي حَالِ الْقُدُوةِ

(وَلَوْ ذَكَرَ الْمَأْمُومُ (فِي) جُلُوسٍ (تَشْهَدُهُ تَرْكُ رُكْنٍ غَيْرٍ) سَجْدَةً مِنَ الْأَخِيرَةِ لِمَا مَرَّ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ وَغَيْرِ السَّلَامِ لِمَا مَرَّ فِيهِ وَغَيْرِ (النِّيَّةِ وَالتَّكْبِيرِ) لِلتَّحَرُّمِ أَوْ شَكٍّ فِيهِ (قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ إِلَى رُكْعَتِهِ) الْفَائِتَةِ بِقَوَاتِ الرُّكْنِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ ثُمَّ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْعَوْدُ لِتَدَاوُرِكِهِ.....

☐ فَوُدَّ: (لِعَدَمِ صِلَاحِيَّتِهِ) أَيِ غَيْرِ الْمُتَطَهَّرِ مِنَ الْمُحَدِّثِ أَوْ ذِي الْخَبِيثِ وَكَذَا ضَمِيرُ أَذْرَكَهُ وَضَمِيرُ خَلْفَهُ. ☐ فَوُدَّ: (وَلِذَلِكَ) أَيِ لِعَدَمِ الصِّلَاحِيَّةِ. ☐ فَوُدَّ: (خَلْفَهُ) أَيِ خَلْفَ الْمُحَدِّثِ أَوْ ذِي الْخَبِيثِ الْخَفِيِّ الَّذِي لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ وَقَدْ تَبَيَّنَ ش. ☐ فَوُدَّ: (وَخَرَجَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّقِلِ وَسَهْوُهُ فِي الْمُغْنِي لِأَقُولِهِ سَجْدَةً إِلَى الْمُتَنِّقِلِ وَقَوْلُهُ أَوْ فِي أَنَّهُ إِلَى أَتَى وَقَوْلُهُ أَوْ الشَّكُّ إِلَى يُنْطَلُ. ☐ فَوُدَّ: (وَسَيَاتِي) أَيِ آفَا فِي الْمُتَنِّقِلِ.

☐ فَوُدَّ: (أَيِ بَعْدَهُ) أَيِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ الْأُولَى نِهَائَةً عِبَارَةً الْمُغْنِي أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ الْأُولَى اهـ.

☐ فَوُدَّ: (فِي) جُلُوسٍ تَشْهَدُهُ أَيِ فِي أَثْنَاءِ تَشْهَدِهِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ نِهَائَةً وَمُغْنِي. ☐ فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ: فَلَوْ تَبَيَّنَ أَيِ الْمُصَلِّيُ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْأَخِيرَةِ سَجْدَتَهَا وَأَعَادَ تَشْهَدَهَا انْتَهَى وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْمَأْمُومَ فِي ذَلِكَ كَغَيْرِهِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَّقِلْ مَعَ الْإِمَامِ لِمَا بَعْدَ الْمُتْرُوكِ بَلْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَ. ☐ فَوُدَّ: (وَغَيْرِ السَّلَامِ الْخ) لَا حَاجَةَ لِهَذَا بَلْ لَا مَعْنَى لَهُ هُنَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ سَم. ☐ فَوُدَّ: (أَوْ شَكٍّ فِيهِ) أَيِ فِي تَرَكَ الرُّكْنِ الْمَذْكُورِ مُغْنِي. ☐ فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ فِيهِ) أَيِ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ. ☐ فَوُدَّ: (مِمَّا مَرَّ ثُمَّ) أَيِ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ. ☐ فَوُدَّ: (وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْعَوْدُ الْخ) أَيِ مَعَ بَقَاءِ الْقُدُوةِ نِهَائَةً قَالَ ع ش احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا لَوْ نَوَى

يَأْتِي فِي الْبَابِ الْآتِي فِيمَا لَوْ سَجَدَ إِمَامُهُ الْمُخَالِفُ لِسَجْدَةِ ﴿ص﴾ (ص: ٢١)، وَقَوْلُهُمْ فِي ذَلِكَ إِنَّ الْمَأْمُومَ إِذَا انْتَهَرَ لَا يَسْجُدُ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ فَتَأَمَّلْهُ. ☐ فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ فِي رُكْنِ التَّرْتِيبِ) كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ، ثُمَّ: فَلَوْ تَبَيَّنَ أَيِ الْمُصَلِّيُ تَرَكَ سَجْدَةً مِنَ الْأَخِيرَةِ سَجْدَتَهَا وَأَعَادَ تَشْهَدَهُ وَهَذَا يُفِيدُ أَنَّ الْمَأْمُومَ فِي ذَلِكَ كَغَيْرِهِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَمْ يَتَّقِلْ مَعَ الْإِمَامِ لِمَا بَعْدَ الْمُتْرُوكِ، بَلْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ. ☐ فَوُدَّ: (وَغَيْرِ السَّلَامِ لِمَا مَرَّ فِيهِ) أَقُولُ: لَا حَاجَةَ لِهَذَا، بَلْ لَا مَعْنَى لَهُ هُنَا؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِيمَا قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ قَامَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ وَيُصْرِّحُ بِهِ تَعْلِيلُ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَا يَسْجُدُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ سَلَامَ الْمَأْمُومِ مَا دَامَ مَأْمُومًا لَا يَكُونُ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ حَتَّى يَتَأْتِيَ تَرَكَهُ، ثُمَّ تَذَكَّرَهُ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ فَتَأَمَّلْهُ.

لِما فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْمُتَابَعَةِ الْوَاجِبَةِ. (وَلَا يَسْجُدُ) فِي التَّذَكُّرِ لَوْ قُوعَ سَهْوِهِ حَالَ الْقُدْوَةِ بِخِلَافِ الشُّكِّ لِفَعْلِهِ بَعْدَهَا زَائِدًا بِتَقْدِيرِ مَنْ ثُمَّ لَوْ شُكَّ فِي إِدْرَاكِ رُكُوعِ الْإِمَامِ أَوْ فِي أَنَّهُ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ مَعَهُ كَامِلَةً أَوْ نَاقِصَةً رُكْعَةً أَتَى بِرُكْعَةٍ وَسَجَدَ فِيهَا لَوْجُودَ شُكِّهِ الْمُقْتَضِي لِلْسُّجُودِ بَعْدَ الْقُدْوَةِ أَيْضًا أَمَّا النِّيَّةُ وَتَكْبِيرَةُ التَّحَرُّمِ فَتَذَكُّرُ أَحَدِهِمَا أَوْ الشُّكُّ فِيهِ أَوْ فِي شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ إِذَا طَالَ أَوْ مَضَى مَعَهُ رُكْنٌ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ.....

مُفَارَقَتُهُ اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِما فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْمُتَابَعَةِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ اتَّفَقَ سَلَامُ الْإِمَامِ بِمُجَرَّدِ التَّذَكُّرِ وَكَانَ الْمُتْرُوكُ رُكُوعَ الْأَخِيرَةِ مَثَلًا جَازَ لَهُ الْعُودُ لِتَدَارِكِهِ فَلْيُرَاجِعْ سَمَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي عَنْهُ قُبِيلَ الْفَرْعِ وَمَا مَرَّ أَنْفًا عَنِ النَّهْيَةِ وَع ش. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الشُّكِّ) أَيِ يَسْجُدُ فِيهِ سَمَ وَنِهْيَةً عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَخَرَجَ بِذِكْرِ مَا لَوْ شُكَّ فِي تَرْكِ الرُّكْنِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ يَأْتِي بِهِ وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ وَإِنَّمَا لَمْ يَتَحَمَّلْهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ شَاكٌّ فِيهِمَا أَيْ بِهِ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَتَى بِرُكْعَةٍ) أَيِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ سَمَ عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ أَتَى بِرُكْعَةٍ أَيِ وَجُوبًا وَسَجَدَ أَيِ نَذْبًا اهـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ لِلتَّرَدُّدِ فِيهِ انْفَرَدَ بِهِ وَلَوْ تَذَكَّرَ بَعْدَ الْقِيَامِ أَنَّهُ أَدْرَكَ الرُّكُوعَ؛ لِأَنَّهُ مَا فَعَلَهُ مَعَ تَرَدُّدِهِ فِيهِمَا ذِكْرٌ مُحْتَمِلٌ لِلزِّيَادَةِ اهـ.

□ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْقُدْوَةِ) ظَرْفٌ لَوْجُودِ شُكِّهِ. □ قَوْلُهُ: (فَتَذَكَّرُ أَحَدَهُمَا) أَيِ تَرْكِ أَحَدِهِمَا نِهْيَةً عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا النَّيَّةُ وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ فَالْتَّارِكُ لِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لَيْسَ فِي صَلَاةِ اهـ وَهِيَ أَحْسَنُ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ فِي شَرْطٍ الْخ) خَرَجَ بِهِ الشُّكُّ فِي طَرَوِ الْمَانِعِ فَلَا يُؤْثَرُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ سَمَ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ شُرُوطِهِ) أَيِ شُرُوطِ أَحَدِهِمَا. □ قَوْلُهُ: (إِذَا طَالَ) هَذَا بِخِلَافِ الشُّكِّ بَعْدَ السَّلَامِ فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ بَعْدَ زَوَالِهِ لَهُ، وَإِنْ طَالَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لظُهُورِ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا قَبْلُ وَمَا بَعْدُ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ سَمَ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ مَضَى مَعَهُ رُكْنٌ) هُوَ صَادِقٌ بِأَقْلِ الْأَرْكَانِ نَحْوِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَكَالرُّكْنِ بَعْضُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَلْيُرَاجِعْ ع ش أَقُولُ تَقَدَّمَ قُبِيلَ بَحْثِ السُّتْرَةِ أَنَّ الْمُبْطِلَ أَحَدُ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ طَوْلُ الزَّمَنِ عُرْفًا وَإِنْ لَمْ يَنْصُرْ رُكْنٌ أَوْ مُضِي رُكْنٌ وَإِنْ لَمْ يَطُلْ الزَّمَنُ أَوْ عَدَمُ إِعَادَةِ مَا قَرَأَ فِي حَالَةِ الشُّكِّ وَإِنْ لَمْ يَطُلْ الزَّمَنُ وَلَمْ يَنْصُرْ رُكْنٌ

□ قَوْلُهُ: (لِما فِيهِ مِنْ تَرْكِ الْمُتَابَعَةِ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ اتَّفَقَ سَلَامُ الْإِمَامِ بِمُجَرَّدِ التَّذَكُّرِ وَكَانَ الْمُتْرُوكُ رُكُوعَ الْأَخِيرَةِ مَثَلًا جَازَ لَهُ الْعُودُ لِتَدَارِكِهِ، فَلْيُرَاجِعْ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الشُّكِّ) أَيِ: يَسْجُدُ فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (أَتَى بِرُكْعَةٍ) أَيِ: بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ. □ قَوْلُهُ: (لَوْجُودَ شُكِّهِ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ مَسْأَلَةٌ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَهِيَ مَا لَوْ رَكَعَ مُصَلِّي الْعِشَاءِ فِي أَوَّلِيهِ فَاقْتَدَى بِهِ مُصَلِّي الْمَغْرِبِ وَرَكَعَ مَعَهُ، ثُمَّ شُكَّ فِي إِدْرَاكِ حَدِّ الْإِجْزَاءِ فِي هَذَا الرُّكُوعِ فَلَا تُحْسَبُ لَهُ هَذِهِ الرُّكْعَةُ وَعَلَيْهِ أُخْرَى وَهِيَ رَابِعَةُ الْإِمَامِ وَلَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَةَ الَّتِي يَكْمُلُ بِهَا الَّتِي هِيَ رَابِعَةُ الْإِمَامِ وَإِنْ احْتَمَلَ زِيَادَتُهَا لَكِنَّهُ أَتَى بِهَا حَالَ الْقُدْوَةِ، فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ فِي شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ) ظَاهِرُهُ شُمُولُ الشَّرْطِ الَّذِي هُوَ انْتِفَاءُ مَانِعٍ كَانْتِفَاءً تَخْلُلُ ذِكْرَ مُؤَثِّرٍ بَيْنَ جُزْأَيْ التَّكْبِيرِ؛ لِأَنَّ الشُّكَّ فِي الْإِنْعِقَادِ حَاصِلٌ وَيُحْتَمَلُ اسْتِثْنَاءُ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْمَانِعِ وَهَذَا أَقْرَبُ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا طَالَ) هَذَا بِخِلَافِ الشُّكِّ بَعْدَ السَّلَامِ فَإِنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ بَعْدَ زَوَالِهِ وَإِنْ طَالَ

كما مرَّ (وسهوه) أي المأموم (بعد سلامه) أي الإمام (لا يحمله) الإمام لا يقضاه القدوة (فلو سلم المسبوق بسلام إمامه) أي بعده ثم تذكَّره (بني) إن قَصُرَ الفصل (وسجد) لأن سهوه وقَعَ بعد انقضاء القدوة ومَحَلُّه كما قال البغوي إن أتى بعلَيْكُمْ؛ لأنَّ السلام من أسمائه تعالى ومَحَلُّه إن لم ينو معه الخروج من الصلاة؛ لأنَّه يُبطل تعمُّده حينئذٍ. وعليه يُحمل قول الأنوار السلام في غير وقته مُبطل وإن لم يُتِمَّه أمَّا لو سلم معه فلا يسجد كما رجَّحه ابن الأستاذ لوقوع سهوه حال القدوة وله احتمال أنه يسجد لانقطاع قدوته بشروعه فيه وفيه نظر لما يأتي في الجماعة أنَّها تُدرك فيما لو نواها المأموم بعد شروع الإمام في السلام وقبل نُطقه بالميم من عليكم فحُضولها حينئذٍ صريح في بقاء القدوة فإن قلت لِمَ حكموا بأنَّه براء التحريم بتبيُّن دخوله في الصلاة من حين النُطق بالهمزة كما مرَّ ومع ذلك لا تصحُّ القدوة به قبل الرأ ولم يحكموا هنا

فعلِمَ بذلك أن قوله وكالركن بعضه ليس على إطلاقه. □ فؤد: (كما مرَّ) أي قَبِلَ بَيان الشُّرة كُرْدِي.

□ فؤد: (أي المأموم) إلى قوله وعليه يُحمل في النهاية وإلى قوله وله احتمال إلخ في المُعني إلَّا قوله وعليه إلى أمَّا لو سلم. □ فؤد: (أي بعده) أي بعد الفراغ منه بقرينة ما يأتي رشيدي. □ فؤد: (ومَحَلُّه) أي مَحَلُّ السُّجود. □ فؤد: (إن أتى بعلَيْكُمْ) قد يقال ينبغي أنه لو نوى الإتيان به كان الحُكم كذلك لِمَا مرَّ أنَّ نية المُبطل مع الشُّروع فيه مُبطلَةٌ بصرِّي. □ فؤد: (ومَحَلُّه) أي مَحَلُّ عَدَم السُّجود إذا لم يأت بعلَيْكُمْ بل اقتصر على السلام كما فهم من قوله الأوَّل ومَحَلُّه إلخ فالضمير عائِد على ما فهم مما تقدَّم أو مَحَلُّ أنَّ السلام من أسمائه تعالى فلا يؤثِّر سم. □ فؤد: (إن لم ينو معه إلخ) أي وإلَّا سجد وإن لم يأت بعلَيْكُمْ سم. □ فؤد: (الخروج إلخ) أي أو كونه بعض سلام التَّحليل كما سبق في أوائل الباب مع ما فيه.

□ فؤد: (وعليه يُحمل إلخ) أي ما لو نوى مع السلام الخروج من الصلاة. □ فؤد: (أمَّا لو سلم معه) أي مُقارنًا له سم. □ فؤد: (فلا يسجد إلخ) وفاقًا للمُعني وخلافًا للنهاية كما يأتي آنفًا. □ فؤد: (وله احتمال أنه يسجد إلخ) وهو الوجه لِضَعْفِ القدوة بالشُّروع فيه وإن لم تنقطع حقيقتها إلَّا بتمام السلام ويؤيِّد ذلك ما سيأتي أنه لو اقتدى بعد شروعه في السلام وقَبِلَ عَلَيْكُمْ لم تصحَّ القدوة على المُعتمدِ نِهائيةً وفي سم عن الشَّهاب الرَّملي ما يوافقه. □ فؤد: (وفيه نظر) أي في احتمال السُّجود. □ فؤد: (لما يأتي في الجماعة أنها إلخ) تقدَّم عن النهاية ووالدٍ صاحبه خلافه.

كما هو ظاهر يُظهِر الفرق بين ما قَبِل، وما بعد، ثم رأيت الشارح ذكره في شرح العباب.

□ فؤد: (ومَحَلُّه) أي: مَحَلُّ عَدَم السُّجود إذا لم يأت بعلَيْكُمْ، بل اقتصر على السلام كما فهم ذلك من قوله الأوَّل ومَحَلُّه إلخ فالضمير عائِد على ما فهم مما تقدَّمه أو مَحَلُّه أنَّ السلام من أسمائه تعالى فلا يؤثِّر. □ فؤد: (إن لم ينو معه) أي: وإلَّا سجد وإن لم يأت بعلَيْكُمْ. □ فؤد: (أمَّا لو سلم معه) أي: مُقارنًا له. □ فؤد: (وله احتمال أنه يسجد) هو الوجه م ر. □ فؤد: (بعد شروع الإمام إلخ) جَزَمَ شيخنا الشَّهاب الرَّملي في شروط الإمامة بعدم انعقاد الإقْداء حينئذٍ وقياسه ترجيح الاحتمال الثاني وإن لم يُسلم

بأنه بالميم يَنْبِئُ خُرُوجَهُ مِنْهَا بِالْأَلِفِ مِنَ السَّلَامِ حَتَّى لَا تَصِحَّ الْقُدُوءُ بِهِ قَبْلَ الْمِيمِ قُلْتُ يُفَرَّقُ
بِأَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّبْيِينِ هُنَا يُلْزَمُهُ فَسَادٌ وَهُوَ أَنَّ السَّلَامَ لَيْسَ مِنَ الصَّلَاةِ وَذَلِكَ مُخَالِفٌ لِصَرَاحِ
الْأَحَادِيثِ وَحِينَئِذٍ يَتَوَجَّهَ قَوْلُ الْمُخَالِفِ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهَا بِالْحَدِيثِ وَنَحْوِهِ وَأَمَّا الْقَوْلُ بِالتَّبْيِينِ ثُمَّ
فَلَا يُلْزَمُهُ شَيْءٌ وَكَانَ مُقْتَضَاهُ صِحَّةَ الْقُدُوءِ لَكِنْ تَرَكَوهُ احتياطاً لِلانْعِقَادِ.

(وَيَلْحَقُهُ) أَيِ الْمَأْمُومِ (سَهْوُ إِمَامِهِ) الْمُتَطَهِّرِ دُونَ غَيْرِهِ حَالِ وَقُوعِ السَّهْوِ مِنْهُ كَمَا يَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ
سَهْوَهُ. (فَإِنْ سَجَدَ) إِمَامُهُ (لَزِمَهُ مُتَابَعَتُهُ) وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ سَهَا وَإِلَّا بِأَنْ هُوَ لِلْسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ
كَمَا يُعْلَمُ مِنْهَا يَأْتِي فِي الْمُتَابَعَةِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ سَبَقَهُ بِرُكُوتَيْنِ بَطَلَتْ.....

قُودُ: (قُلْتُ: يُفَرَّقُ الْخُ) الْحَاصِلُ أَنَّ كُلًّا مِنَ التَّكْبِيرِ وَالسَّلَامِ جَزَاءٌ مِنَ الصَّلَاةِ وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ اغْتِيَارَ
تَبْيِينِ الدُّخُولِ فِي الْأَوَّلِ وَعَدَمَ تَبْيِينِ الْخُرُوجِ فِي الثَّانِي سَم. قُودُ: (وَذَلِكَ) أَيِ كَوْنِ السَّلَامِ خَارِجًا مِنَ
الصَّلَاةِ. قُودُ: (وَحِينَئِذٍ) أَيِ وَحِينَ يَكُونُ السَّلَامُ خَارِجًا مِنَ الصَّلَاةِ بَضْرِي. قُودُ: (أَنَّهُ يَخْرُجُ الْخُ)
أَيِ يَجُوزُ الْخُرُوجُ. قُودُ: (أَيِ الْمَأْمُومِ) إِلَى قَوْلِهِ بَلْ يُفَارِقُهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِي فِي النَّهَايَةِ.
قَوْلُ (لَسِي): (وَيَلْحَقُهُ سَهْوُ إِمَامِهِ) وَلَوْ كَانَ اقْتِدَاؤُهُ بَعْدَ سُجُودِ الْإِمَامِ لِلْسَّهْوِ وَقَبْلَ سَلَامِهِ فَهَلْ يَلْحَقُهُ
سَهْوُهُ فَيَسْجُدُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَلْحَقُهُ سَم وَقَالَ ع ش وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يَلْحَقُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ
يَبْقَ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ خَلَلٌ حِينَ اقْتِدَائِهِ إِيَّاهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ. قُودُ: (الْمُتَطَهِّرِ) أَيِ وَإِنْ أَحْدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ نِهَايَةً
وَمَغْنِي. قُودُ: (حَالِ الْخُ) ظَرَفُ الْمُتَطَهِّرِ. قُودُ: (حَالِ وَقُوعِ السَّهْوِ الْخُ) فَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ مُخْدِنًا فَلَا
يَلْحَقُهُ سَهْوُهُ وَلَا يَتَحَمَّلُ هُوَ عَنْهُ إِذْ لَا قُدُوءَ حَقِيقَةً حَالِ السَّهْوِ مُغْنِي وَسَم.

قَوْلُ (لَسِي): (لَزِمَهُ مُتَابَعَتُهُ) أَيِ مَسْبُوقًا كَانَ أَوْ مُوَافِقًا شَرَحَ بِأَفْضَلِ. قُودُ: (وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ سَهَا)
حَمَلًا لَهُ عَلَى السَّهْوِ حَتَّى لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ سَجَدَ الْمَأْمُومُ أُخْرَى لِاحْتِمَالِ تَرْكِ الْإِمَامِ لَهَا
سَهْوًا نِهَايَةً وَمَغْنِي. قُودُ: (بِأَنْ هُوَ لِلْسَّجْدَةِ الْخُ) مَحَلُّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَقْصِدْ اقْتِدَاءَ عَدَمِ السُّجُودِ أَصْلًا
وَلَا قَبْطُلُ بِمُجَرَّدِ هَوِيِّ الْإِمَامِ لِلْسُّجُودِ لِشُرُوعِ الْمَأْمُومِ فِي الْمُبْطَلِ ع ش. قُودُ: (لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ الْخُ)
عِبَارَةٌ نِهَايَةً وَالْمَغْنِي لِمُخَالَفَتِهِ حَالِ الْقُدُوءِ إِيَّاهُ. قُودُ: (بِرُكُوتَيْنِ) لَيْسَ الْمُرَادُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ بِرُكُوتَيْنِ
لِلصَّلَاةِ بَلِ الْمُرَادُ لِسُجُودِ السَّهْوِ وَكَانَ يَكْفِي أَنْ يُقَالَ بِفَعْلَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنَا رُكُوتَيْنِ لِلصَّلَاةِ سَم.

لَا نَقْطَعُ الْقُدُوءَ بِالشُّرُوعِ؛ لِأَنَّهُ يَكْفِي اخْتِلَالُهَا وَضَعْفُهَا بِذَلِكَ. قُودُ: (قُلْتُ: يُفَرَّقُ الْخُ) الْحَاصِلُ أَنَّ
كُلًّا مِنَ التَّكْبِيرِ وَالسَّلَامِ جَزَاءٌ مِنَ الصَّلَاةِ، وَذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ اغْتِيَارَ تَبْيِينِ الدُّخُولِ فِي الْأَوَّلِ وَعَدَمَ تَبْيِينِ
الْخُرُوجِ فِي الثَّانِي. قُودُ: (وَيَلْحَقُهُ سَهْوُ إِمَامِهِ) لَوْ كَانَ اقْتِدَاؤُهُ بَعْدَ سُجُودِ الْإِمَامِ لِلْسَّهْوِ قَبْلَ سَلَامِهِ فَهَلْ
يَلْحَقُهُ سَهْوُهُ فَيَسْجُدُ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَلْحَقُهُ وَجِبَرُهُ بِالسُّجُودِ قَبْلَ الْاِقْتِدَاءِ لَا يَمْنَعُ
الْحَقُوقَ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَوْ أَذْرَكَ قَبْلَ وَسَجَدَ مَعَهُ طَلِبَ مِنْهُ سُجُودٌ آخِرَ صَلَاتِهِ لَكِنْ يُمَكِّنُ الْفَرْقُ فَلَا تَأْيِيدَ.

قُودُ: (الْمُتَطَهِّرِ) أَيِ: بِخِلَافِ الْمُحْدِثِ حِينَئِذٍ. قُودُ: (حَالِ وَقُوعِ السَّهْوِ) فَلَوْ تَبَيَّنَ حَدُّهُ حِينَئِذٍ لَمْ
يَلْحَقُهُ سَهْوُهُ. قُودُ: (بِرُكُوتَيْنِ) لَيْسَ الْمُرَادُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ بِرُكُوتَيْنِ لِلصَّلَاةِ، بَلِ الْمُرَادُ لِسُجُودِ السَّهْوِ

إِنْ تَعَمَّدَ نَعَمْ إِنْ تَيَقَّنَ غَلَطَهُ فِي سُجُودِهِ لَمْ يُتَابِعْهُ كَأَنْ كَتَبَ أَوْ أَشَارَ أَوْ تَكَلَّمَ قَلِيلًا جَاهِلًا
وَعَذِرَ أَوْ سَلَّمَ عَقِبَ سُجُودِهِ فَرَأَى هَاوِيًا لِلْسُّجُودِ لِيُطْعَ حَرَكَتَهُ أَوْ لَمْ يَسْجُدْ لِجَهْلِهِ بِهِ فَأَخْبِرَهُ أَنَّ
سُجُودَهُ لِيَتْرِكَ الْجَهْرَ أَوْ الشُّورَةَ فَلَا إِشْكَالَ فِي تَصَوُّرِ ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ ظَنَّهُ وَاسْتِشْكَالَ حُكْمِهِ
بِأَنَّ مَنْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ فَبَانَ عَدَمُهُ سَجَدَ ثَانِيًا لِسَهْوِهِ بِالسُّجُودِ فَيَقْرُضُ أَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَسْهَ
فَسُجُودُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَضِ مُوَافَقَةُ الْمَأْمُومِ يَقْتَضِي سُجُودَهُ جَوَابُهُ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ فِي أَنَّهُ لَا
يُؤَافِقُهُ فِي هَذَا السُّجُودِ؛ لِأَنَّهُ غَلَطَ وَأَمَّا كَوْنُهُ يَقْتَضِي سُجُودَهُ لِلْسَّهْوِ بَعْدَ نَيَّْةِ الْمُفَارَقَةِ أَوْ سَلَامِ
الْإِمَامِ لِمُدْرِكَ آخَرَ فَتِلْكَ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى لَيْسَ الْكَلَامُ فِيهَا مَعَ وَضُوحِ حُكْمِهَا وَلَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِرِيزَادَةِ

قوله: (إِنْ تَعَمَّدَ) أَي وَعَلِمَ شَرْحُ بِأَفْضَلٍ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ. □ قوله: (إِنْ تَيَقَّنَ) أَي الْمَأْمُومُ
(غَلَطَهُ) أَي الْإِمَامُ ع ش. □ قوله: (كَانَ كَتَبَ الْخ) لَا يُقَالُ هَذِهِ الْأُمُورُ لَا تُفِيدُ الْيَقِينَ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّ
الْمُرَادَ بِهِ حَقِيقَتُهُ يُمَكِّنُ أَنْ تُفِيدَهُ بِوَاسِطَةِ الْقَرَائِنِ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ أَي اسْتِثْنَاءُ
مَا لَوْ تَيَقَّنَ غَلَطَ الْإِمَامُ فِي سُجُودِهِ مُشْكِلٌ تَصَوُّرًا وَحُكْمًا وَاسْتِثْنَاءُ قَتَامَلَهُ انْتَهَى وَجْهَ إِشْكَالِ تَصَوُّرِهِ
كَيْفَ يَعْلَمُ الْمَأْمُومُ أَنَّ الْإِمَامَ سَجَدَ لِذَلِكَ جَوَابُهُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ سَجَدَ لِذَلِكَ وَهُوَ كَافٍ وَوَجْهَ
إِشْكَالِ حُكْمِهِ أَنَّهُ إِذَا سَجَدَ الْإِمَامُ لِشَيْءٍ ظَنَّهُ سَهْوًا بِهِ وَتَبَيَّنَ خِلَافُهُ يَسْجُدُ لِذَلِكَ وَإِذَا سَجَدَ ثَانِيًا لَزِمَ
الْمَأْمُومُ مُتَابَعَتَهُ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ مَعَهُ أَوَّلًا وَإِنْ سَجَدَ مَعَهُ ثَانِيًا وَوَجْهَ إِشْكَالِ اسْتِثْنَائِهِ أَنَّ هَذَا الْإِمَامَ لَمْ
يَسْهَ فَكَيْفَ يُسْتثنَى مِنْ سَهْوِ الْإِمَامِ وَجَوَابُهُ أَنَّهُ اسْتِثْنَاءُ صَوْرَةٍ اهـ. □ قوله: (أَوْ أَشَارَ) أَي إِشَارَةٌ مُفْهِمَةٌ.

قوله: (لِجَهْلِهِ بِهِ) أَي بِوُجُوبِ الْمُتَابَعَةِ. □ قوله: (فِي تَصَوُّرِ ذَلِكَ) أَي تَيَقَّنَ غَلَطَ الْإِمَامُ ع ش.
قوله: (وَاسْتِشْكَالَ حُكْمِهِ) أَي حُكْمِ تَيَقُّنِ الْغَلَطِ مِنْ عَدَمِ جَوَازِ الْمُتَابَعَةِ. □ قوله: (يَقْتَضِي سُجُودَهُ) أَي
الْمَأْمُومُ أَخَذًا بِمَا يَأْتِي. □ قوله: (بَعْدَ نَيَّْةِ الْخ). □ قوله: (لِمُدْرِكَ الْخ) كُلُّ مِنْهُمَا مُتَعَلِّقٌ لِقَوْلِهِ سُجُودُهُ.
قوله: (فَتِلْكَ الْخ) جَوَابُ أَمَّا. □ قوله: (وَلَوْ قَامَ إِمَامُهُ الْخ)

(فَرَعَ): جَلَسَ الْإِمَامُ لِلتَّشَهُدِ فِي ثَالِثَةِ الرَّبَاعِيَّةِ سَهْوًا فَشَكَ الْمَأْمُومُ أَمِ ثَالِثَةً أَمْ رَابِعَةً فَقَضِيَّةٌ وَجُوبِ
الْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ أَنَّهُ يَجْعَلُهَا ثَالِثَةً وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مُوَافَقَةُ الْإِمَامِ فِي هَذَا الْجُلُوسِ وَهَذَا التَّشَهُدُ فَهَلْ تَتَعَيَّنُ
عَلَيْهِ الْمُفَارَقَةُ أَوْ يَجُوزُ لَهُ انْتِظَارُ الْإِمَامِ قَائِمًا فَلَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَشْكُ فَيَقُومُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي

فَقَدْ يُقَالُ: إِنَّمَا يَضُرُّ السَّبْقُ بُرْكَتَيْنِ لِلصَّلَاةِ، فَلْيُتَأَمَّلْ. □ قوله: (كَانَ كَتَبَ الْخ) لَا يُقَالُ: هَذِهِ الْأُمُورُ لَا
تُفِيدُ الْيَقِينَ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ تَسْلِيمِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ حَقِيقَتُهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُفِيدَهُ بِوَاسِطَةِ الْقَرَائِنِ. □ قوله: (وَلَوْ قَامَ إِمَامُهُ
لِرِيزَادَةِ الْخ).

(فَرَعَ): جَلَسَ الْإِمَامُ لِلتَّشَهُدِ فِي ثَالِثَةِ الرَّبَاعِيَّةِ سَهْوًا فَشَكَ الْمَأْمُومُ أَمِ ثَالِثَةً أَمْ رَابِعَةً فَقَضِيَّةٌ وَجُوبِ
الْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ أَنَّهُ يَجْعَلُهَا ثَالِثَةً وَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ مُوَافَقَةُ الْإِمَامِ فِي هَذَا الْجُلُوسِ وَهُوَ التَّشَهُدُ فَهَلْ يَتَعَيَّنُ
عَلَيْهِ مُفَارَقَةُ الْإِمَامِ، أَوْ يَجُوزُ لَهُ الْقِيَامُ وَانْتِظَارُ الْإِمَامِ قَائِمًا فَلَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ، أَوْ يَشْكُ فَيَقُومُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ
الْأَقْرَبَ الثَّانِي.

كخامسة سهوا لم يجز متابعتها ولو مسبوqa أو شاكًا في فعل ركعة ولا نظّر لاحتمال أنه ترك ركعة من ركعة لأنّ الفرض أنّه عليم الحال أو ظنّه بل يفارقه ويُسلم أو يتنظّره على المعتمد. (تنبيه) قضية كلامهم أنّ سجود السهو بفعل الإمام له.....

سم. هـ قوله: (لأنّ الفرض إلخ) عبارة المغني والتهاية؛ لأنّ قيامه أي المأموم لخامسة غير مفهوم بخلاف سجوده فإنه مفهوم لسهو إمامه ولا يردّ ما سيأتي في الجمعة أنّ المسبوق لو رأى الإمام يتشهد نوى الجمعة لاحتمال نسيانه بعض أركانها فيأتي بركعة؛ لأنّه إنّما يتابعه فيما يأتي إذا عليم ذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وهنا لم يعلم أحد عبارة سم قولاً في الفرض أنّه عليم الحال إلخ قضية أنّه لو لم يعلم ذلك ولم يظنّه جازت المتابعة لكن إنّما يظهر ذلك إن كان مسبوqa أو شاكًا في فعل ركعة بخلاف ما إذا لم يكن كذلك؛ لأنّه إذا أدرك مع الإمام جميع الصلاة من غير حصول خلل في فعل نفسه تمت صلاته وإن تبين اختلال بعض ركعات الإمام فحيث لا يس له متابعتها في تلك الركعة التي قام لها نعم يتبني إن شرط جواز المتابعة للمسبوق أو الشاك إن ظنّ أو عليم أنّه ترك ركعة بخلاف ما إذا شك فليتمل ثم رأيت الشارح في الجمعة صرح بذلك الشرط سم. هـ قوله: (بل يفارقه إلخ) وهي أولى قياساً على ما مرّ فيما لو عاد الإمام للقعود بعد اتصائه ع ش. هـ قوله: (قضية كلامهم إلخ) جزم بهذه القضية شيخ الإسلام في فتاويه وقضية قوله بفعل الإمام أنّه لا يستقرّ قبل فعله حتّى لو فارقه المأموم قبل فعله سقط عنه وهو الظاهر سم وقوله قبل فعله المتبادر منه قبل فراغه منه فيجوز المفارقة حيث قبل هويّه للسجدة الثانية أخذاً بما تقدّم أنفاً في شرح لزومه متابعتها فليراجع. هـ قوله: (أنّ سجود السهو إلخ) هل سجود التلاوة كذلك أو يفرق فيه نظّر ولعلّ الفرق أظهر كما يفيد ما يأتي في سجود التلاوة أنّه لو لم يعلم سجود إمامه إلّا بعد رفعه منه لا يسجد سم وع ش. هـ وقوله: (بفعل الإمام إلخ) هو مفروض فيما لو سجد الإمام قبل

هـ قوله: (لأنّ الفرض أنّه عليم الحال، أو ظنّه) قضية أنّه لو لم يعلم ذلك ولم يظنّه جازت المتابعة لكن إنّما يظهر ذلك إن كان مسبوqa، أو شاكًا في فعل ركعة بخلاف ما إذا لم يكن كذلك؛ لأنّه إن أدرك مع الإمام جميع الصلاة من غير حصول خلل في فعل نفسه تمت صلاته وإن تبين اختلال بعض ركعات الإمام كما لو تبين حدث الإمام فإنه لا يضّر في تمام صلاة المأموم فحيث لا يس له متابعتها في تلك الركعة التي قام بها نعم يتبني أن شرط جواز المتابعة للمسبوق، أو الشاك إن ظنّ، أو عليم أنّه ترك ركعة بخلاف ما إذا شك، فليتمل. ثم رأيت في شرح قول المصنّف في الجمعة وإن أدركه بعده فاتته إلى قوله، والأصح أنّه ينوي في اقتدائه الجمعة قول الشارح ولأنّ اليأس لا يحصل إلّا بالسلام إذ قد يتذكر الإمام ترك ركعتين فيأتي بركعة ويعلم المأموم ذلك فيذكر معه ركعة الجمعة وإنما قلنا ويعلم إلخ لقولهم لا يجوز متابعة الإمام في فعل السهو ولا في القيام لخامسة. هـ قوله: (تنبيه قضية كلامهم) جزم بهذه القضية شيخ الإسلام في فتاويه، وقوله: بفعل الإمام قضية أنّه لا يستقرّ قبل فعله حتّى لو فارقه المأموم قبل فعله سقط عنه وهو الظاهر.

يَسْتَقِرُّ عَلَى الْمَأْمُومِ وَيَصِيرُ كَالرُّكْنِ حَتَّى لَوْ سَلَّمَ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ سَاهِيًا عَنْ لَزْمِهِ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ إِنْ قَرَّبَ الْفَصْلَ وَإِلَّا أَعَادَ صَلَاتَهُ كَمَا لَوْ تَرَكَ مِنْهَا رُكْنًا وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا يَأْتِي أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِسُجُودِ إِمَامِهِ لِلتَّلَاوَةِ إِلَّا وَقَدْ فَرَّغَ مِنْهُ لَمْ يُتَابِعْهُ؛ لِأَنَّهُ ثُمَّ فَاتَ مَحَلَّهُ بِخِلَافِهِ هُنَا وَظَاهِرٌ أَنَّ الْبُطْلَانَ يَسْبِقُهُ لِإِمَامِهِ بِسُجُودِهِ وَهَوَى لِأُخْرَى كَالْتَحَلُّفِ بَلْ أَوْلَى لِأَنَّ التَّقَدُّمَ أَفْحَشُ (وَالْإِلَّا)

السَّلَامَ فَلَوْ كَانَ يَرَى السُّجُودَ بَعْدَ السَّلَامِ كَالْحَقِيقِيِّ فَسَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ فَهَلْ يَسْتَقِرُّ عَلَى الْمَأْمُومِ الْمُخَالِفُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ حَتَّى يَلْزِمَهُ السُّجُودُ قَبْلَ سَلَامِهِ أَمْ لَا اغْتِيَارًا بِاِغْتِيَادِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُظْهِرُ الثَّانِي ثُمَّ رَأَيْتُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَلَوْ سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ وَقَوْلُهُ هُنَا أَوْ اِغْتِيَادًا أَنَّهُ بَعْدَ السَّلَامِ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَكَتَبَ عَلَى سَمِ شَيْخُنَا الشُّوَبَرِيُّ لَا وَجْهَ لِهَذَا التَّرَدُّدِ؛ لِأَنَّهُ بِسَلَامِ الْإِمَامِ انْقَطَعَتِ الْقُدُوةُ فَهُوَ بَاقٍ عَلَى سُنَّتِهِ انْتَهَى اهـ ع ش. □ قَوْلُهُ: (عَلَى الْمَأْمُومِ الْإِنِّ) هَذَا فِي الْمَوَاقِفِ أَمَّا الْمَسْبُوقُ إِذَا تَخَلَّفَ عَنْ سُجُودِ الْإِمَامِ لِعُذْرٍ إِلَى أَنْ سَلَّمَ الْإِمَامُ فَلَا يَلْزِمُهُ السُّجُودُ لِقَوَائِهِ وَالْفَرْقُ أَنَّ سُجُودَ الْمَوَاقِفِ لَيْسَ لِمَخْضِ الْمُتَابِعَةِ بَلْ لِحَبْرِ خِلَالِ الصَّلَاةِ أَيْضًا بِخِلَافِ الْمَسْبُوقِ فَإِنَّ سُجُودَهُ الْآنَ لِمَخْضِ الْمُتَابِعَةِ وَقَدْ فَاتَتْهُ م ر اهـ سَمِ وَاعْتَمَدَهُ ع ش. □ قَوْلُهُ: (لَزِمَهُ أَنْ يَعُودَ إِلَيْهِ الْإِنِّ) لَعَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَوْجِدْ مَا يُنَافِي السُّجُودَ، فَإِنْ وَجَدَ كَحَدِيثِهِ فَلَا أَخْذًا بِمَا يَأْتِي آخِفًا عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى عِنْدَ قَوْلِ الْمُتَنِ عَلَى النَّصِّ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ الْإِنِّ) عَكْسُ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَالْأَبَانُ هَوَى لِلْسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِنِّ يَسْجُدُ الْإِمَامُ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَبَقِيَ فِي ذَلِكَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ لَا يَفْعَلُ إِلَى وَإِنَّمَا لَمْ يَأْتِ وَقَوْلُهُ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْإِنِّ فَقَالَ بَدَلَهُ وَقَدْ يَوْجَهُ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (وَالْإِنِّ يَسْجُدُ الْإِمَامُ الْإِنِّ) أَيِ أَوْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ كَأَنَّهُ أَخَذَتْ قَبْلَ تَمَامِهَا وَبَعْدَ وَقُوعِ السَّهْوِ مِنْهُ أَوْ فَارَقَهُ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ.

□ قَوْلُهُ: (يَسْتَقِرُّ عَلَى الْمَأْمُومِ) فِيهِ امْتِرَانُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ يَرَى السُّجُودَ بَعْدَ السَّلَامِ فَسَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ فَهَلْ يَسْتَقِرُّ عَلَى الْمَأْمُومِ الْمُخَالِفُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ حَتَّى يَلْزِمَهُ السُّجُودُ قَبْلَ سَلَامِهِ أَمْ لَا اغْتِيَارًا بِاِغْتِيَادِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُظْهِرُ الثَّانِي، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي، وَلَوْ سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ الْإِنِّ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: هُنَا، أَوْ اِغْتِيَادًا أَنَّهُ بَعْدَ السَّلَامِ وَالثَّانِي أَنَّ هَذَا فِي الْمَوَاقِفِ أَمَّا الْمَسْبُوقُ إِذَا تَخَلَّفَ عَنْ سُجُودِ الْإِمَامِ لِعُذْرٍ كَسَهْوٍ إِلَى أَنْ سَلَّمَ الْإِمَامُ فَلَا يَلْزِمُهُ السُّجُودُ لِقَوَائِهِ، وَالْفَرْقُ أَنَّ سُجُودَ الْمَوَاقِفِ لَيْسَ لِمَخْضِ الْمُتَابِعَةِ وَقَدْ فَاتَتْهُ م ر. □ قَوْلُهُ: (يَسْتَقِرُّ عَلَى الْمَأْمُومِ أَيْضًا) هَلْ سُجُودُ التَّلَاوَةِ كَذَلِكَ، أَوْ يَفْرُقُ فِيهِ نَظَرٌ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَظْهَرُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِسُجُودِ إِمَامِهِ إِلَّا بَعْدَ رَفْعِهِ مِنْهُ لَا يَسْجُدُ، بَلْ هَذَا بِمَا يَعْنِي الْفَرْقَ وَيُحِيلُ غَيْرَهُ وَلَا يَتَصَوَّرُ سُجُودَ الْإِمَامِ لِلْقِرَاءَةِ فِي الْجُلُوسِ قَبْلَ السَّلَامِ؛ لِأَنَّ الْجُلُوسَ لَيْسَ مَحَلًّا قِرَاءَةٍ فَلَا يُطَلَّبُ السُّجُودُ لِلْقِرَاءَةِ فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يُتَابِعْهُ) أَيِ: لَا يَأْتِي بِسُجُودِ التَّلَاوَةِ كَمَا لَا يَأْتِي بِالتَّشَهُدِ الْأَوَّلِ إِذَا تَرَكَهُ الْإِمَامُ، وَذَلِكَ لِوُقُوعِهَا خِلَالَ الصَّلَاةِ فَلَوْ انْفَرَدَ بِهِمَا لَخَالَفَ الْإِمَامَ وَاخْتَلَفَ الْمُتَابِعَةُ، وَمَا هُنَا إِنَّمَا يَأْتِي بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ م ر وَسَيَأْتِي هَذَا فِي الشَّرْحِ وَهُوَ، أَوْضَحُ مِمَّا ذَكَرَهُ هُنَا، وَقَوْلُهُ: وَمَا هُنَا إِنَّمَا يَأْتِي بِهِ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بَقِيَ مَا لَوْ أَخَّرَ الْإِمَامُ السَّلَامَ

يسجد الإمام عمداً أو سهواً أو اعتقاداً أنه بعد السلام (فيسجد) المأموم (على النص) جبراً للخلل الحاصل في صلاته من صلاة إمامه هذا في المواقف.

(و) أمّا لو اقتدى مسبوق بمن سها بعد اقتدائه وكذا لو اقتدى بمن سها (قبله في الأصح) وسجد الإمام لسهوه (فالصحيح) فيهما (أنه) أي المسبوق (يسجد معه) للمتابعة فلا نظر إلى أنّ موضعه إنما هو آخر بخلاف المواقف كما يأتي (ثم) يسجد أيضاً (في آخر صلاته) لأنه محل سجود السهو الذي لحقه فلا نظر إلى أنه لم يسه إذ صلاته إنما كملت بسبب اقتدائه بالإمام فتطرق نقص صلاته إليه كما مر.....

قوله: (أو اعتقاداً إلخ) أي كالحقّي.

قول (لشي): (فيسجد إلخ) أي ندباً كما هو ظاهر سم. قوله: (فيسجد المأموم) أي بعد سلام إمامه نهايةً ومغني وسيأتي هذا في الشرح بقي ما لو أخر الإمام السلام بعد سجوده، وقد سها المأموم عن سجوده ثم تذكر قبل سلام الإمام ويظهر أنه يسجد ولا ينتظر سلام الإمام كما لو سبقه الإمام بأقل من ثلاثة أركان طويلة لسهوه عن متابعتة فإنه يمشي على نظم صلاة نفسه سم على حجاج اهـ ش.

قول (لشي): (على النص) وعليه لو تخلف بعد سلام إمامه ليسجد فعاد الإمام إلى السجود لم يتابعه سواء أسجد قبل عود الإمام أم لا لقطعه القدوة بسجوده في الأولى وباستمراره في الصلاة بعد سلام إمامه في الثانية بل يسجد فيهما منفرداً بخلاف ما لو قام المسبوق ليأتي بما عليه فالقياس كما قاله الإسوي لزوم العود للمتابعة والفرق أن قيامه لذلك واجب وتخلّفه ليسجد مخير فيه، وقد اختاره فانقطعت القدوة فلو سلم المأموم معه ناسياً فعاد الإمام إلى السجود لزمه موافقته فيه لِمُوافَقَتِهِ له في السلام ناسياً فإن تخلف عنه بطلت صلاته أي عند عدم المنافي للسجود كما لو أخذت أو نوى الإقامة وهو قاصر أو بلغت سفينة دار إقامته أو نحو ذلك وإن سلم عابداً فعاد الإمام لم يوافق لقطعه القدوة بسلامه عمداً ومغني ونهاية ويأتي جميع ما ذكره في الشرح إلا قولهما أي عند عدم المنافي إلخ.

قول (لشي): (فالصحيح أنه يسجد معه) أي وجوباً (ثم في آخر صلاته) أي ندباً شرح بأفضل وسم.

قوله: (أن موضوعة) المناسِبَ موضعه بإسقاط الواو الثاني. قوله: (ومن ثم إلخ) إشارة إلى قوله للمتابعة. قوله: (كما يأتي) أي أتفا في شرح على النص. قوله: (كما مر) أي قبيل قول المصنّف فلو ظن إلخ.

بعد سجوده وقد سها المأموم عن سجوده، ثم تذكر قبل سلام الإمام ويظهر أنه يسجد ولا ينتظر سلام الإمام كما لو سبقه الإمام بأقل من ثلاثة أركان طويلة لسهوه عن متابعتة فإنه يمشي على نظم صلاة نفسه. قوله: (فيسجد على النص) أي: ندباً كما هو ظاهر. قوله: (ثم يسجد أيضاً) هل هو وجوباً كما تقدّم في التنبيه، أو يخص ذلك بغير المسبوق الظاهر الثاني؛ لأن الواجب المتابعة وقد وجدت بالسجود معه ويؤيده قوله فإن لم يسجد الإمام سجد ندباً إلخ.

(فإن لم يسجد الإمام سجد) ندباً المسبوق المقتدي به (آخر صلاة نفسه) في الصورتين (على النص) إما مرّ في الموافق ولو اقتصر إمامه على سجدة سجدتنتين لكن لا يفعل الثانية إلا بعد سلام إمامه لاحتمال سهوه وتداركه للثانية قبل سلامه ولا نظّر إلى احتمال عوده لها بعد السلام وقبل طول الفصل؛ لأن الأصل بعد سلامه عدم عوده أو تركه اعتقاداً أتى به بعد سلام

قول (س): (فإن لم يسجد الإمام) أي عمداً أو سهواً أو اعتقاداً أنه بعد السلام. قول: (في الصورتين) أي في السهو بعد الإقضاء والسهو قبله. قول: (لإمام) أي آتياً من قوله جبراً للخلل إلخ. قول: (ولو اقتصر إمامه) أي الموافق. قول: (سجدتنتين) هل تستقران على المأموم على ما تقدّم في التنبيه أو لا؛ لأن الإمام في معنى التارك له إذ لا يحصل بالسجدة الواحدة؟ فيه نظّر ولعلّ الأوجه الثاني سم أقول صنيع النهاية والمغني في شرح قول المصنّف المتقدّم فإن سجد لزمه متابعتة كالصريح في الاستقرار وبطلان الصلاة بالتزك فليراجع. قول: (أو تركه إلخ) عطف على قوله اقتصر إلخ. قول: (اعتقاداً إلخ) عبارة المغني ولو كان إمامه حنفياً فسلم قبل أن يسجد للسهو سجد المأموم قبل سلامه اعتباراً بعقيدته ولا ينتظره ليسجد معه؛ لأنه فازقه بسلامه هذا إذا كان موافقاً أما المسبوق فيخرج نفسه ويتم لنفسه ويسجد آخر صلاته وظاهر هذا أنه يتوي المفارقة إذا قام ليأتي بما عليه والظاهر أنه لا يحتاج إلى نية المفارقة لقولهم وتقتضي القدوة بسلام الإمام اه. قول: (اعتقاداً أتى به إلخ) منه أن يقتدي الشافعي بالحنفي في صلاة الصبح فيسن للشافعي السجود قبيل سلامه وبعد سلام إمامه سواء أتى المأموم بالقنوت أو لم يأت به؛ لأن سجوده لتزك إمامه القنوت لا لتزك نفسه لأن تركه يتحمّله الإمام ومن ثم لو اقتدى الشافعي في صلاة الصبح بمن يصلي الظهر أو سنة الصبح مثلاً لا يطلب منه سجود السهو سواء أفت المأموم أم لا؛ لأن ترك المأموم له يتحمّله عنه الإمام وصلاة الإمام لم يدخلها نقص يقتضي السجود في عقيدة المأموم إذ لا قنوت عند المأموم في الظهر وسنة الصبح حتى يسجد لتزك إمامه له واعلم أن سجود الشافعي للسهو خلف الحنفي لا يختص بصلاة الصبح بل الظاهر طلب السجود من الشافعي إذا صلى خلف الحنفي في الصلوات الخمس وإن لم أقف على من نبه عليه وذلك لأن الحنفي لا يصلي على النبي ﷺ في التشهد الأول بحيث لو صلى فيه عليه ﷺ سجد للسهو وبتركه للصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول يتوجه سجود السهو على المأموم فتنبه له، الكزدي أقول قد يمكن الفرق بين القنوت والصلاة على النبي ﷺ بكون الأول جهرياً والثاني سرّياً فلا يعلم المأموم ترك إمامه الحنفي لها لاحتمال تقليده لمن يرى الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول كالشافعي وفي الحاشية الشامية على الدر المختار من كتب الحنفية ما نصّه هذا كله أي وجوب سجود السهو في الصلاة على

قول: (سجدتنتين) هل تستقران على المأموم على ما تقدّم في التنبيه أو لا؛ لأن الإمام في معنى التارك له إذ لا يحصل بالسجدة الواحدة؟ فيه نظّر ولعلّ الأوجه الثاني. قول: (أتى به) أي: ندباً كما هو ظاهر.

إمامه وإنما لم يؤت بِنَحْوِ تَشْهِيدِ أَوَّلِ أَوْ سُجُودِ تِلَاوَةِ تَرْكِهِ إِمَامُهُ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ خِلَالِ الصَّلَاةِ فَتَخْتَلُ الْمُتَابَعَةُ بِخِلَافِ مَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي بِهِ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ كَمَا تَقَرَّرَ.
(فَرَعَ) سَجَدَ الْإِمَامُ بَعْدَ فَرَاغِ الْمَأْمُومِ الْمُوَافِقِ مِنْ أَقْلِ التَّشْهِيدِ وَافَقَهُ وَجُوبًا فِي السُّجُودِ فَإِنْ تَخَلَّفَ تَأْتَى فِيهِ مَا مَرَّ آنِفًا وَتَذَبُّبًا فِيمَا يَظْهَرُ فِي السَّلَامِ خِلَافًا لِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ بَعْضِهِمْ؛ لِأَنَّ لِلْمَأْمُومِ التَّخَلُّفَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ.....

التَّبَيُّ ﷺ فِي التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ لَا. فَقَيَّ التَّأَخُّطَ عَنِ الْحَاوِي أَنَّهُ عَلَى قَوْلِهِمَا لَا يَجِبُ السَّهْوُ مَا لَمْ يَبْلُغْ إِلَى قَوْلِهِ حَمِيدٌ مَجِيدٌ اهـ. وَيُؤَيِّدُ الْفَرْقَ الْمَذْكُورَ عَدَمُ نَقْلِ السُّجُودِ فِي غَيْرِ الصُّبْحِ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا سَلَفًا وَخَلَفًا مَعَ شُيُوعِ مَذْهَبِ الْحَنَفِيِّ فِي الصَّلَاةِ عَلَى التَّبَيُّ ﷺ فِي التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ فَالسُّجُودُ فِي غَيْرِ الصُّبْحِ فِي قُوَّةِ مُخَالَفَةِ الْإِجْمَاعِ الْمَذْهَبِيِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
❦ قَوْلُهُ: (أَتَى بِهِ) أَيِ تَذَبُّبًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ س م. ❦ قَوْلُهُ: (فَتَخْتَلُ الْمُتَابَعَةُ) قَدْ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَخْتَلُ بِأَنْ نَوَى الْمُفَارَقَةَ عَقِبَ تَرْكِ الْإِمَامِ التَّشْهِيدَ الْأَوَّلَ أَوْ سُجُودَ التِّلَاوَةِ أَتَى بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي تَرْكِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ دُونَ سُجُودِ التِّلَاوَةِ لِقَوْلِهِمْ إِنَّ الْمَأْمُومَ يَسْجُدُ لِسَجْدَةِ إِمَامِهِ لَا لِقِرَاءَتِهِ س م. ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا هُنَا) أَيِ سُجُودِ السَّهْوِ. ❦ قَوْلُهُ: (فَرَعَ) سَجَدَ الْإِمَامُ إِلَى قَوْلِهِ وَبَقِيَ فِي ذَلِكَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ فِيمَا يَأْتِي وَالَّذِي يُتَّخَذُ ذِكْرُ الْإِحْتِمَالَيْنِ وَتَوْجِيهِ كُلِّ مِنْهُمَا ثُمَّ قَالَ هَذَا وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِتِمَامُ كَلِمَاتِ التَّشْهِيدِ الْوَاحِيَةِ ثُمَّ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ انْتَهَى مَا فِي النِّهَايَةِ وَالْإِحْتِمَالَيْنِ مُفَرَّعَانِ عَلَى مُقْتَضَى كَلَامِ الْخَادِمِ وَالْبَحْرِ مِنْ وَجُوبِ الْمُتَابَعَةِ أَقُولُ الْقَلْبُ إِلَى مَا أَفْتَى بِهِ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَمِيلٌ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ يُيْتَمُّهُ وَإِنْ اسْتَمَرَّ فِيهِ حَتَّى شَرَعَ إِمَامُهُ فِي الْهُوِيِّ لِلْسَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ بَضْرِيٍّ وَقَوْلُهُ مَا أَفْتَى بِهِ الشَّهَابُ إِنْخَافٌ فِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيْعَابِ مَا يُوَافِقُهُ وَقَوْلُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِ إِنْخَافٌ يَأْتِي عَنْ سَمٍّ مَا يُوَافِقُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (الْمُوَافِقُ إِنْخَافٌ) أَيِ أَمَّا الْمُسَبِّقُ فَيُوَافِقُهُ وَجُوبًا مُطْلَقًا كَمَا مَرَّ. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ أَقْلِ التَّشْهِيدِ) أَيِ مَعَ الصَّلَاةِ عَلَى التَّبَيُّ ﷺ سَمٍّ وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيْعَابِ مِثْلُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (وَافَقَهُ وَجُوبًا) أَيِ فَتَخَلَّفَهُ تَخَلُّفٌ بَغَيْرِ عُذْرِ سَمٍّ. ❦ قَوْلُهُ: (مَا مَرَّ آنِفًا) أَيِ فِي شَرْحِ لَزِمِهِ مُتَابَعَتُهُ. ❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لِلْمَأْمُومِ التَّخَلُّفَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ حَيْثُ لَا يَأْتِي بِشَيْءٍ مِنْ أَذْكَارِ التَّشْهِيدِ وَلَا أَدْعِيَتِهِ؛ لِأَنَّ سُجُودَهُ وَقَعَ فِي مَحَلِّهِ وَلَيْسَ لِمَحْضِ الْمُتَابَعَةِ، وَسُجُودِ السَّهْوِ الْمَحْسُوبِ لَا يَنْفَعُهُ إِلَّا السَّلَامُ كَمَا سَيَأْتِي مَا يَبْصُرُ بِهِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ اغْتَنِيَ لَهُ التَّخَلُّفُ فَلَا تَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش رَشِيدِيَّ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ لِأَنَّ لِلْمَأْمُومِ التَّخَلُّفَ إِنْخَافٌ فَلَا يَكُونُ

❦ قَوْلُهُ: (فَتَخْتَلُ الْمُتَابَعَةُ) قَدْ يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَخْتَلُ بِأَنْ نَوَى الْمُفَارَقَةَ عَقِبَ تَرْكِ الْإِمَامِ التَّشْهِيدَ الْأَوَّلَ، أَوْ سُجُودَ التِّلَاوَةِ أَتَى بِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي تَرْكِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ دُونَ سُجُودِ التِّلَاوَةِ لِقَوْلِهِمْ إِنَّ الْمَأْمُومَ يَسْجُدُ لِسَجْدَةِ إِمَامِهِ لَا لِقِرَاءَتِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا شَرِطُ سُجُودِ الْإِمَامِ مَا دَامَتْ الْقُدُوةُ لِئَلَّا تَخْتَلُ الْمُتَابَعَةُ، وَفِيهِ نَظَرٌ. ❦ قَوْلُهُ: (أَقْلُ التَّشْهِيدِ) أَيِ: مَعَ الصَّلَاةِ عَلَى التَّبَيُّ ﷺ. ❦ قَوْلُهُ: (وَافَقَهُ وَجُوبًا) أَيِ: فَتَخَلَّفَهُ تَخَلُّفٌ بَغَيْرِ عُذْرِ.

أو قبل أقله تابعه وجوباً كما اقتضاه كلام الخادم كالبحر ثم يتم تشهده كما لو سجد للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه فهل يُعبد السجود رأيان قضية الخادم نعم ويؤجه بأنه قياس ما تقرر في المسبوق والذي يتجه أنه لا يُعبد ويفرق بينه وبين المسبوق بأن الجلوس الأخير محل سجود السهو في الجملة كما قالوا في الشورة قبل الفاتحة لا يسجد لنقلها؛ لأن القيام محلها في الجملة وبقي في ذلك مزيد يثبت في شرح العباب ثم رأيت في شرح المذهب قطع بما رجحته من عدم إعادته. وحاصل عبارته في صلاة الخوف من الفرقة الأخيرة، وإذا قلنا يقومون عقب

سجوده مع الإمام مانعاً له من الأذكار المأثورة أو غيرها اهـ. قوله: (أو قبل أقله تابعه إلخ) خالفه شيخنا الشهاب الرملي فأفتى بأنه لا يتابعه بل يتخلف لإتمام التشهد الواجب ثم يسجد عملاً بقاعدة أن سجود السهو بين التشهد والسلام انتهى وعلى هذا فلا يضّر تخلفه بالسجودين مع الجلوس بينهما؛ لأنه تخلف بعذر فصلاته صحيحة وإن سلم الإمام وهو في التشهد إذ لم يتأخر عنه بأكثر من ثلاثة طويلة فعلية سم. قوله: (تابعه وجوباً إلخ) وهو الأقرب؛ لأن الأصل وجوب متابعة الإمام في فعله فلا يتركها إلا لإعراض اللهم إلا أن يقال إن هذا كبطء القراءة فيعذر في تخلفه لإتمامه كما يعذر ذلك في إتمام الفاتحة ع ش. قوله: (وبقي في ذلك) أي في سجود الإمام قبل فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد. قوله: (ثم رأيت إلخ) أي المصنف. قوله: (وحاصل عبارته) أي شرح المذهب.

قوله: (أو قبل أقله تابعه وجوباً) خالف ذلك شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى فأفتى بأنه لا يتابعه بل يجب عليه إتمام التشهد قبل السجود، ثم يسجد وقد يستشكل وجوب ذلك بأن التشهد وإن وجبت موالاته لا يقطع السجود في أثنائه موالاته كما أن الفاتحة تجب موالاتها ولا يقطع السجود للتلاوة في أثنائها تبعاً للإمام موالاتها وقد يجب بأن هذا الوجوب ليس للموالات بل؛ لأن السجود إنما هو بعد التشهد، فلينأمل. قوله: (تابعه وجوباً) خالف هذا شيخنا الشهاب الرملي فأفتى بأنه لا يتابعه، بل يتخلف لإتمام التشهد الواجب، ثم يسجد عملاً بقاعدة أن سجود السهو بين التشهد والسلام اهـ وعلى هذا فلا يضّر تخلفه بالسجودين مع الجلوس بينهما؛ لأنه تخلف بعذر فصلاته صحيحة وإن سلم الإمام وهو في التشهد إذ لم يتأخر عنه بأكثر من ثلاثة طويلة فعلية. قوله: (كما لو سجد للتلاوة إلخ) لا يقال: يفرق بينهما بفحش التخلف عن سجود التلاوة بخلاف التخلف عن سجود السهو؛ لأننا نقول هذا ممنوع فإن التخلف عن سجود السهو فاحش أيضاً بدليل أن المأموم الغير المعذور إذا تخلف عن الإمام إلى أن هوى للسجدة الثانية منه بطلت صلاته كما تقدم، ولولا فحش التخلف به ما بطلت فلا بد من فرقي واضح على طريقة شيخنا الرملي، والظاهر أنه على طريقته لا تبطل صلاة المأموم وإن لم يتم التشهد إلا بعد سلام الإمام؛ لأنه متخلف بعذر ولم يلزم التخلف بأكثر من ثلاثة أفعال طويلة مع أن ما تخلف به ليس من أركان الصلاة وغايته أن ينزل منزلتها، فلينأمل. نعم يمكن أن يفرق على طريق شيخنا بأن سجود التلاوة مع كون التخلف عنه فاحشاً يقوت ولا كذلك سجود السهو.

السُّجُودِ وَيَنْتَظِرُهُم بِالتَّشَهُّدِ فَتَشَهُّدَ قَبْلَ فَرَاعِهِمْ فَأَدْرَكَوه فِي آخِرِ التَّشَهُّدِ فَسَجَدَ لِلسَّهْوِ قَبْلَ تَشَهُّدِهِمْ فَهَلْ يُتَابِعُونَهُ فِيهِ وَجْهَانِ أَحَدُهُمَا لَا بَلْ يَتَشَهُّدُونَ ثُمَّ يَسْجُدُونَ لِلسَّهْوِ ثُمَّ يُسَلِّمُ وَالثَّانِي يَسْجُدُونَ؛ لِأَنَّهُمْ تَابِعُونَ لَهُ فَعَلَى هَذَا هَلْ يُعِيدُونَهُ بَعْدَ تَشَهُّدِهِمْ قَالُوا فِيهِ الْقَوْلَانِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَقْطَعَ بِأَنَّهُمْ لَا يُعِيدُونَهُ انْتَهَتْ فِيهِ مُوَافَقَةٌ لِمَا رَجَّحْتُهُ أَنَّهُمْ لَا يُعِيدُونَهُ وَمُفِيدَةٌ أَنَّ فِي وَجُوبِ الْمَوَافَقَةِ لَهُ فِيهِ قَبْلَ فَرَاعِ الْمَأْمُومِ مِنْهُ وَجْهَيْنِ لَمْ يُرْجَحْ مِنْهُمَا شَيْئًا نَعَمْ مَا رَجَّحْتُهُ مِنَ الْوُجُوبِ ظَاهِرٌ كَمَا لَا يَخْفَى مِمَّا قَرَّرْتُهُ وَالْقَوْلَانِ فِي كَلَامِهِ هُمَا الْقَوْلَانِ فِي الْمَسْبُوقِ يَسْجُدُ مَعَهُ ثُمَّ آخِرَ صَلَاتِهِ وَإِنَّمَا قُطِعَ بَعْدَ الْإِعَادَةِ لِوُضُوحِ الْفَرْقِ بِأَنَّ الْمَسْبُوقَ لَمْ يَسْجُدْ أَوَّلًا آخِرَ صَلَاةِ نَفْسِهِ بِخِلَافِ هَذَا لِمَا قَرَّرْتُهُ أَنَّ التَّشَهُّدَ الْأَخِيرَ مُحَلٌّ سُجُودِ السَّهْوِ فِي الْجُمْلَةِ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ كُلَّهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ وَلَمْ يَرَهُ مِنْ نَقَلَ فِيهِمَا ذَكَرَ احْتِمَالَاتٍ لِلرُّوْيَانِيِّ وَغَيْرِهِ.

(وَسُجُودُ السَّهْوِ وَإِنْ كَثُرَ) السَّهْوُ (سَجْدَتَانِ) بَيْنَهُمَا جَلْسَةٌ لِاقْتِصَارِهِ ﷺ عَلَيْهِمَا فِي قِصَّةِ ذِي الْيَدَيْنِ مَعَ تَعَدُّدِهِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَ مِنْ ثِنْتَيْنِ وَتَكَلَّمَ وَمَشَى وَالْأَوَّلُ أَنَّهُ يَقَعُ جَابِرًا لِكُلِّ مَا سَهَا بِهِ مَا لَمْ يَخْصُهُ بِبَعْضِهِ وَاحْتِمَالِ الْبُطْلَانِ الَّذِي قَالَهُ الرُّوْيَانِيُّ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ.....

☐ قَوْلُهُ: (فَتَشَهُّدَ) أَيِ الْإِمَامِ. ☐ قَوْلُهُ: (قَبْلَ تَشَهُّدِهِمْ) أَيِ قَبْلَ فَرَاعِهِمْ عَنْهُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَحَدُهُمَا لَا إِلَخَ) قَدْ يُشِيرُ بِتَقْدِيمِهِ إِلَى رُجْحَانِهِ كَمَا اخْتَارَهُ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَالشَّارِحُ فِي الْإِبْعَابِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَنَّهُمْ لَا يُعِيدُونَهُ) الْمَوَافِقُ لِمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْفَرْعِ الْإِفْرَادُ بِإِزْجَاعِ الضَّمِيرِ لِلْمَأْمُومِ الْمَوَافِقِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَهُ فِيهِ) أَيِ لِلْإِمَامِ فِي السُّجُودِ وَ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ التَّشَهُّدِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي كَلَامِهِ) أَيِ شَرْحِ الْمُهَذَّبِ. ☐ قَوْلُهُ: (يَسْجُدُ مَعَهُ ثُمَّ آخِرَ صَلَاتِهِ) أَيِ وَمُقَابِلُهُ لَا يَسْجُدُ مَعَهُ نَظَرًا إِلَى أَنَّ مَوْضِعَ السُّجُودِ آخِرَ الصَّلَاةِ وَيُمْلَحُظُهُ هَذَا التَّقْدِيرُ يَصِحُّ كَوْنُهُ بَدَلًا مِنَ الْقَوْلَانِ فِي الْمَسْبُوقِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا قُطِعَ) أَيِ الْمُصَنَّفُ فِي مَسْأَلَةِ صَلَاةِ الْخَوْفِ.

☐ قَوْلُهُ: (فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ إِلَخَ) أَيِ الْحَاصِلِ الْمَذْكُورِ وَتَوْجِيهِ الشَّارِحِ لِقَطْعِ الْمُصَنَّفِ بَعْدَ الْإِعَادَةِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَرَهُ) أَيِ الْقَطْعَ بَعْدَ الْإِعَادَةِ كُرْدِيًّا. ☐ قَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا جَلْسَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَاحْتِمَالِ الْبُطْلَانِ إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا إِلَخَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَثُرَ السَّهْوُ) قَلُّوا أَوْ حَرَمَ مُتَّفَرِّدًا بِرُبَاعِيَّةٍ وَأَتَى مِنْهَا بِرُكْعَةٍ وَسَهَا فِيهَا ثُمَّ افْتَدَى بِمُسَافِرٍ قَاصِرٍ فَسَهَا إِمَامُهُ وَلَمْ يَسْجُدْ ثُمَّ أَتَى هُوَ بِالرَّابِعَةِ بَعْدَ سَلَامِهِ فَسَهَا فِيهَا كَفَى لِلْجَمِيعِ سَجْدَتَانِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (مَعَ تَعَدُّدِهِ) أَيِ السَّهْوِ.

☐ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَخْصُهُ بِبَعْضِهِ) أَيِ وَإِلَّا فَيَخْصُلُ وَيَكُونُ تَارِكًا لِلْبَاقِي فِي نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنَى أَيِ ثُمَّ لَوْ عَنْ لَهُ السُّجُودُ لِلْبَاقِي لَمْ يَجُزْ وَإِذَا فَعَلَهُ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ لِفَوَائِهِ بِتَخْصِيصِ السُّجُودِ الَّذِي فَعَلَهُ بِبَعْضِ الْمُفْتَضِيَّاتِ وَلَوْ نَوَى السُّجُودَ لِتَرْكِ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ مَثَلًا وَتَرْكِ السُّورَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ صَلَاتَهُ تَبْطُلُ؛ لِأَنَّ السُّجُودَ بِلَا سَبَبٍ مَمْنُوعٌ وَبَيْنَهُ مَا ذُكِرَ شَرْكٌ بَيْنَ مَانِعٍ وَمُقْتَضٍ فَيَغْلِبُ الْمَانِعُ وَبَقِيَ مَا لَوْ قَصَدَ أَحَدُهُمَا لَا بَعِيْنَهُ هَلْ يَضُرُّ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا صَادِقٌ بِمَا يُشْرَعُ لَهُ السُّجُودُ وَمَا لَا يُشْرَعُ لَهُ فَلَا يَصِحُّ تَرْيِدُهُ النَّيَّةَ بَيْنَهُمَا ع. ش. وَقَوْلُهُ: (وَلَوْ نَوَى إِلَخَ) أَيِ عَامِدًا عَالِمًا

الآن يُرَدُّ بِمَنْعٍ مَا غُلِّلَ بِهِ بَلْ هُوَ مَشْرُوعٌ لِكُلِّ عَلَى انْفِرَادِهِ وَإِنَّمَا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهَا تَدَاخَلَتْ فَإِذَا نَوَى بَعْضُهَا فَقَدْ أَتَى بِبَعْضِ الْمَشْرُوعِ بِخِلَافٍ مَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى سَجْدَةٍ وَمِنْ ثَمَّ أَبْطَلَتْ الصَّلَاةَ لَكِنْ مَحَلُّهُ إِنْ نَوَى الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهَا ابْتِدَاءً أَمَّا لَوْ عَرَضَ بَعْدَ فِعْلِهَا فَلَا يُؤْثَرُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهَا نَفْلٌ وَهُوَ لَا يَصِيرُ وَاجِبًا بِالشَّرُوعِ فِيهِ وَكَوْنُهُ يَصِيرُ زِيَادَةً مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ وَهِيَ مُبْطِلَةٌ مَحَلُّهُ كَمَا مَرَّ إِنْ تَعَمَّدَهَا وَهَنَا لَمْ يَتَعَمَّدَهَا كَمَا تَقَرَّرَ وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ يُحْمَلُ مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ مِنْ إِطْلَاقِ الْبُطْلَانِ وَعَنِ الْقَفَالِ مِنْ إِطْلَاقِ عَدَمِهِ وَهُمَا كَالْجِلْسَةِ بَيْنَهُمَا (كُسُجُودِ الصَّلَاةِ) وَالْجُلُوسِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهَا فِي وَاجِبَاتِ الثَّلَاثَةِ وَمَنْدُوبَاتِهَا السَّابِقَةِ كَالذِّكْرِ فِيهَا، وَقِيلَ يَقُولُ فِيهِمَا سُبحَانَ مَنْ لَا يَنَامُ وَلَا يَسْهُو وَهُوَ لَا يَتَّقُ بِالْحَالِ لَكِنْ إِنْ سَهَا لَا إِنْ تَعَمَّدَ؛ لِأَنَّ اللَّائِقَ حِينَئِذٍ الْاِسْتِغْفَارُ؛ وَلَوْ أَخْلَ بِشَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ السَّجْدَةِ أَوْ الْجُلُوسِ. فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَأْتِي مَا مَرَّ فِي السَّجْدَةِ مِنْ أَنَّهُ إِنْ نَوَى الْإِخْلَالَ بِهِ قَبْلَ فِعْلِهِ أَوْ مَعَهُ وَفَعَلَهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَإِنْ طَرَأَ لَهُ أَثْنَاءُ فِعْلِهِ الْإِخْلَالُ بِهِ فَأَخْلَ وَتَرَكَهُ فَوْرًا لَمْ تَبْطُلْ وَعَلَى هَذَا الْأَخِيرِ يُحْمَلُ إِطْلَاقُ الْإِسْتَوَائِيِّ عَدَمَ الْبُطْلَانِ وَتَوَزُّعَ فِيهِ بِمَا يُرَدُّه مَا قَرَّرْتُهُ وَقَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ سُجُودِ السَّهْوِ وَهُوَ قِيَاسٌ عَدَمٌ وَجُوبٌ نِيَّةٌ

أَخْذًا بِمَا قَدَّمَهُ وَنَظَائِرُهُ. □ فَوَدَّ: (الآن) أَيِ حِينَ تَعَدَّدِ السَّهْوُ. □ فَوَدَّ: (بَلْ هُوَ الْخُ) أَيِ السُّجُودِ.

□ فَوَدَّ: (أَنَّهَا تَدَاخَلَتْ) السَّجَدَاتُ الْمَطْلُوبَةُ لِأَسْبَابٍ مُتَعَدِّدَةٍ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ اقْتَصَرَ) أَيِ الْمُصَلِّي عَ ش.

□ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ. □ فَوَدَّ: (أَبْطَلَتْ) أَيِ السَّجْدَةِ

الْمُقْتَصَرِّ عَلَيْهَا. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ مَحَلُّهُ) أَيِ الْإِطْلَاقِ. □ فَوَدَّ: (وَكَوْنُهُ) أَيِ مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ مِنَ السَّجْدَةِ

الوَاحِدَةِ وَلَوْ أَنَّكَ لَا سَتَغْنَى عَنِ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي فَضْلِ مُبْطِلَاتِ الصَّلَاةِ.

□ فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيِ فِي قَوْلِهِ أَمَّا لَوْ عَرَضَ بَعْدَ فِعْلِهَا الْخُ عَ ش. □ فَوَدَّ: (يُحْمَلُ) مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ الرَّفْعَةِ

إِلْخُ) أَيِ فَيُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا لَوْ نَوَى الْاِقْتِصَارَ عَلَى سَجْدَةٍ ابْتِدَاءً وَالثَّانِي عَلَى مَا لَوْ عَرَضَ بَعْدَ فِعْلِهَا.

□ فَوَدَّ: (كَالْجِلْسَةِ) الْمُنَاسِبُ وَالْجِلْسَةُ بِالْعَطْفِ. □ فَوَدَّ: (فِي وَاجِبَاتِ الثَّلَاثَةِ وَمَنْدُوبَاتِهَا) الْخُ) كَوَضْعِ

الْجَنْبَةِ وَالطَّمَانِينَةِ وَالتَّحَامُلِ وَالتَّنَكُّيسِ وَالْاِفْتِرَاشِ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا وَالتَّوَرُّكِ بَعْدَهُمَا وَيَأْتِي بِذِكْرِ

سُجُودِ الصَّلَاةِ فِيهِمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَسَكَنُوا عَنِ الذِّكْرِ بَيْنَهُمَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَالذِّكْرِ بَيْنَ سَجْدَتَيْ صَلْبِ

الصَّلَاةِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ فَوَدَّ: (مَا مَرَّ فِي السَّجْدَةِ) أَيِ فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهَا. □ فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ بِالشَّرْطِ.

□ فَوَدَّ: (قِيلَ فِعْلُهُ) أَيِ فِعْلِ أَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ سَابِقًا مِنَ السَّجْدَةِ وَالْجُلُوسِ وَيَجُوزُ إِزْجَاؤُ الضَّمِيرِ

لِلْسَّجْدَةِ الْمَذْكُورَةِ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ مَا مَرَّ فِي السَّجْدَةِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ وَفَعَلَهُ وَقَوْلِهِ أَثْنَاءَ فِعْلِهِ وَقَوْلِهِ

وَتَرَكَهُ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ طَرَأَ لَهُ الْخُ) أَيِ كَانَ طَرَأَ لَهُ الرَّفْعُ مِنَ السَّجْدَةِ قَبْلَ الطَّمَانِينَةِ سَم. □ فَوَدَّ: (وَعَلَى هَذَا

الْأَخِيرِ) أَيِ الطَّرْوِ. □ فَوَدَّ: (مَا قَرَّرْتُهُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ أَمَّا لَوْ عَرَضَ بَعْدَ فِعْلِهَا الْخُ.

□ فَوَدَّ: (وَإِنْ طَرَأَ لَهُ) أَيِ: كَانَ طَرَأَ لَهُ الرَّفْعُ مِنَ السَّجْدَةِ قَبْلَ الطَّمَانِينَةِ. □ فَوَدَّ: (وَقَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ أَنَّهُ لَا

تَجِبُ الْخُ) الْوَجْهَ تَخْصِيصُ وَجُوبِ نِيَّةِ سُجُودِ السَّهْوِ بَغَيْرِ الْمَأْمُومِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْمُنَابَعَةِ

سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ لِكِنَّ الْوَجْهَ الْفَرْقُ فَإِنَّ سَبَبَهَا الْقِرَاءَةُ الْمَطْلُوبَةُ فِي الصَّلَاةِ فَشَمِلَتْهَا نَيْشُهَا ابْتِدَاءً مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ، وَإِنْ لَمْ تَشْمَلْهَا مِنْ حَيْثُ قِيَامُهَا مَقَامَ سَجْدَةِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ أَعْمَالِهَا الْمَطْلُوبَةِ فِيهَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا صَلَاةً بَلْ لِفَرُوضِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا الَّتِي قَدْ تَوَجَّدَ وَقَدْ لَا بِخِلَافِ جُلُوسِ الْاسْتِرَاحَةِ وَأَمَّا سُجُودُ السَّهْوِ فَلَيْسَ سَبَبُهُ مَطْلُوبًا فِيهَا وَإِنَّمَا هُوَ مِنْهُي عَنْهُ فَلَمْ تَشْمَلْهُ نَيْشُهَا ابْتِدَاءً فَوُجِبَتْ أَيُّ عَلَى الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ دُونَ الْمَأْمُومِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّ أَعْمَالَهُ تَنْصَرِفُ لِمَحْضِ الْمُتَابِعَةِ بِلَا نِيَّةٍ مِنْهُ وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ مُوَافَقَتُهُ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ سَهْوَهُ فَكَيْفَ تَتَصَوَّرُ نَيْشُهُ لَهُ حِينَئِذٍ.....

☞ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الْوَجْهَ الْفَرْقُ الْخ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَفِيهِ نِزَاعٌ كَسُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَجُوبُ النِّيَّةِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا أَيُّ عَلَى الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ فِيمَا يَظْهَرُ لَا عَلَى الْمَأْمُومِ وَهِيَ الْقَضَاءُ أَوْ أَيُّ قَضَاءِ خُصُوصِ السَّهْوِ وَخُصُوصِ التَّلَاوَةِ بِقَرِينَةٍ مَا يَأْتِي رَشِيدِيٍّ وَعِبَارَةُ سَمِ الْوَجْهَ تَخْصِيصُ وَجُوبِ نِيَّةِ سُجُودِ السَّهْوِ بِغَيْرِ الْمَأْمُومِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ وَجُوبَ الْمُتَابِعَةِ يُغْنِي عَنْهَا وَكَتَبَتْ سُجُودِ السَّهْوِ نِيَّةَ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِوُجُوبِهَا أَيْضًا كَشَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ فَيَخْتَصُّ وَجُوبُهَا بِغَيْرِ الْمَأْمُومِ لِمَا ذَكَرَ.

(فَرَعَ): هَلْ تَجُوزُ نِيَّةُ سُجُودِ السَّهْوِ وَإِنْ صَدَرَ السَّبَبُ عَمْدًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ صَارَ عَلَمًا فِي الشَّرْعِ عَلَى السُّجُودِ لِلْخَلَلِ مُطْلَقًا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الْجَوَازُ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِالسَّهْوِ حَقِيقَتَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَلَاَعُبٌ فَلْيُتَأَمَّلْ أَه. ☞ قَوْلُهُ: (فَإِنَّ سَبَبَهَا الْقِرَاءَةُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي فِي سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ نَعْضُهَا وَنَوَى وَجُوبًا؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصَّلَاةِ لَمْ تَشْمَلْهَا كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ فِي تَرْكِ السَّجَدَاتِ فَقَالُوا لَوْ تَرَكَ سَجْدَةً سَهْوًا ثُمَّ سَجَدَ لِلتَّلَاوَةِ لَا تَكْفِي عَنْهَا؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصَّلَاةِ لَمْ تَشْمَلْهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ تَرَكَ الْجُلُوسَ بَيْنَ السَّجَدَتَيْنِ وَجَلَسَ لِلْاسْتِرَاحَةِ فَإِنَّهُ يَكْفِي؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصَّلَاةِ شَمِلَتْهُ فَهِيَ كَسُجُودِ السَّهْوِ كَذَا قِيلَ وَالْأَوْجَهُ قَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَلَا تَجِبُ عَلَى الْمُصَلِّي نَيْشُهَا اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ نِيَّةَ الصَّلَاةِ تَنْسَحِبُ عَلَيْهَا بِوَاسِطَةٍ وَبِهَذَا يُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ سُجُودِ السَّهْوِ أَنْتَهَى وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِمْ إِنَّ نِيَّةَ الصَّلَاةِ لَمْ تَشْمَلْهَا أَيُّ بِلَا وَاسِطَةٍ وَالسُّنَّةُ الَّتِي تَقُومُ مَقَامَ الْوَاجِبِ مَا شَمِلَتْهُ النِّيَّةُ بِلَا وَاسِطَةٍ أَه. ☞ قَوْلُهُ: (مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ) أَيُّ مِنْ حَيْثُ إِنَّ سَبَبَهَا الْقِرَاءَةُ الْخ. ☞ قَوْلُهُ: (بَلْ لِفَرُوضِ الْقِرَاءَةِ) أَيُّ قِرَاءَةِ آيَةِ السَّجْدَةِ. ☞ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ أَعْمَالَهُ) أَيُّ الْمَأْمُومِ. ☞ قَوْلُهُ: (وَقَدْ مَرَّ)

يُغْنِي عَنْهَا وَكَتَبَتْ سُجُودِ السَّهْوِ نِيَّةَ سُجُودِ التَّلَاوَةِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِوُجُوبِهَا أَيْضًا كَشَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ فَيَخْتَصُّ وَجُوبُهَا بِغَيْرِ الْمَأْمُومِ لِمَا ذَكَرَ وَقَدْ يُؤَيِّدُ التَّخْصِيصَ قَوْلُهُمْ وَاللَّفْظُ لِلْعِبَابِ وَمَنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فِي السَّرِّيَّةِ مِنْ قِيَامٍ سَجَدَ مَعَهُ فَكَلَّمَهُ سَجَدَ لِلتَّلَاوَةِ فَإِنْ سَجَدَ ثَانِيَةً لَمْ يُتَابِعْهُ، بَلْ يَقُومُ أَهْ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي وَجُوبِ سُجُودِهِ مَعَهُ وَإِنْ جَهَلَ أَنَّهُ عَنِ التَّلَاوَةِ وَمَنْ جَهَلَ لَا تَتَأْتِي مِنَ النِّيَّةِ الَّتِي شَرَطَهَا الْعِزُّمُ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

(فَرَعَ): هَلْ تَجُوزُ نِيَّةُ سُجُودِ السَّهْوِ وَإِنْ صَدَرَ السَّبَبُ عَمْدًا بِنَاءً عَلَى أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ صَارَ عَلَمًا فِي الشَّرْعِ عَلَى السُّجُودِ لِلْخَلَلِ مُطْلَقًا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الْجَوَازُ مَا لَمْ يَقْصِدْ بِالسَّهْوِ حَقِيقَتَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَلَاَعُبٌ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

نَيْتُهُ بِأَنْ يَقْصِدَهُ عَنِ السَّهْوِ عِنْدَ شُرُوعِهِ فِيهِ وَيَقُولِي عَنِ السَّهْوِ عَلِمَ أَنَّ مَعْنَى النِّيَّةِ الْمُثَبَّتِ
وُجُوبُهَا هُنَا قَصْدُ السُّجُودِ عَنِ خُصُوصِ السَّهْوِ وَالْمُنْفِيِّ وَجُوبُهَا فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ قَصْدُهُ عَنْهَا
فَمُطْلَقُ قَصْدِهِ يَكْفِي فِي هَذِهِ دُونَ تِلْكَ وَبِهَذَا يُرَدُّ عَلَى مَنْ تَوَهَّمَ اتِّحَادَ النِّيَّةِ الَّتِي هِيَ مُطْلَقُ
الْقَصْدِ فِي الْبَاطِنِ فَاعْتَرَضَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الصَّوَابَ وَجُوبُهَا فِيهِمَا إِذَا لَا يُتَصَوَّرُ الْإِعْتِدَادُ
بِسُجُودٍ بِلَا قَصْدٍ قَالَ وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ لَا تَجِبُ نِيَّةُ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ ضَعِيفٌ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ لَا
يَجِبُ فِيهَا تَحَرُّمٌ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ بَلْ هُوَ صَحِيحٌ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ مَعْنَاهَا هُنَا الْمَفَارِقُ لِمَعْنَاهَا ثُمَّ
فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ، قِيلَ وَلَا تَبْطُلُ بِالتَّلَفُّظِ بِهَذِهِ النِّيَّةِ فِيهِ نَظَرٌ بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ
لِلذَلِكَ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي نِيَّةِ تَحْوِ الصَّوْمِ.

(وَالْجَدِيدُ أَنَّ مَحَلَّهُ) أَيِ سُجُودِ السَّهْوِ لِزِيَادَةِ أَوْ نَقْصِ أَوْ هُمَا (بَيْنَ تَشْهَدِهِ) وَمَا يَتَّبِعُهُ مِنَ الصَّلَاةِ
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَمَنِ الْأَذْكَارِ بَعْدَهُمَا (وَسَلَامِهِ) مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا لِمَا مَرَّ فِي خَبَرِ
مُسْلِمٍ «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِهِ قَبْلَ السَّلَامِ مَعَ الزِّيَادَةِ لِقَوْلِهِ عَقِبَهُ.....

أَيِ فِي الْمَثْنِ عَنْ قَرِيبٍ. □ فَوُدَّ: (نِيَّتُهُ) أَيِ الْمَامُومِ (لَهُ) أَيِ لِسُجُودِ السَّهْوِ (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ جَهْلِهِ بِسَهْوِ
الْإِمَامِ. □ فَوُدَّ: (نَيْتُهُ بِأَنْ إلخ) فَاعِلٌ فَوَجَبَتْ. □ فَوُدَّ: (وَيَقُولِي عَنِ السَّهْوِ عَلِمَ مَعْنَى النِّيَّةِ) إِلَى قَوْلِهِ قِيلَ
إِلْخَ أَتَكَرَّرَ النَّهَايَةُ فَقَالَ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّ مَعْنَى النِّيَّةِ الْمُثَبَّتِ إلخَ فَهُوَ خَطَأً فَاحِشٌ أَهْ قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ مَرَّ وَمَنْ
ادَّعَى إلْخَ مُرَادُهُ حَجٌّ وَقَوْلُهُ فَهُوَ خَطَأً إلْخَ أَيِ إِذَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لِخُصُوصِ السَّهْوِ وَالتَّلَاوَةِ وَلَا يَكْفِي
مُطْلَقُ السُّجُودِ فِيهِمَا ه. □ فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) أَيِ يَقُولُهُ وَيَقُولِي عَنِ السَّهْوِ عَلِمَ إلخ. □ فَوُدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ
سَجْدَتَيْ التَّلَاوَةِ وَالسَّهْوِ. □ فَوُدَّ: (قَالَ إلخ) أَيِ الْمُتَوَهَّمُ الْمَذْكُورُ. □ فَوُدَّ: (كَمَا زَعَمَ) أَيِ الْمُتَوَهَّمِ.
□ فَوُدَّ: (بَلْ هُوَ صَحِيحٌ) أَيِ قَوْلِ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنِي كَمَا مَرَّ. □ فَوُدَّ: (مِنْ
مَعْنَاهَا هُنَا) أَيِ مَعْنَى النِّيَّةِ فِي سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ. □ فَوُدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ. □ فَوُدَّ: (وَلَا تَبْطُلُ)
أَيِ الصَّلَاةِ (بِهَذِهِ النِّيَّةِ) أَيِ نِيَّةِ سُجُودِ السَّهْوِ أَوْ التَّلَاوَةِ. □ فَوُدَّ: (بَلْ لَا وَجْهَ إلخ) وَفَاقًا لِلنَّهَايَةِ. □ فَوُدَّ:
(أَيِ سُجُودِ السَّهْوِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَرَدُّ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَالْخِلَافُ إِلَى وَسَيَعْلَمُ وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ
إِلَّا قَوْلُهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ إِلَى وَأَخِذَ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ الْأَذْكَارِ) أَيِ وَالْأَدْعِيَةُ مُعْنِي. □ فَوُدَّ: (مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ إلخ)
أَيِ بَشْيءٍ مِنَ الصَّلَاةِ فَلَا يَضُرُّ طَوِيلُ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا أَيِ السُّجُودِ وَالسَّلَامِ بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ كَمَا أَفْتَى بِهِ
شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ نِهَايَةً وَسَمَّ وَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ. □ فَوُدَّ: (لِمَا مَرَّ إلخ) دَلِيلُ الْجَدِيدِ. □ فَوُدَّ: (مَعَ
الزِّيَادَةِ إلخ) الْمُفِيدَةُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ فِيهِ رَدٌّ عَلَى الْقَدِيمِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ إِنْ سَهَا بِنَقْصِ سَجْدَةٍ
قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بِزِيَادَةِ قَبْعَدَةٍ. □ فَوُدَّ: (لِقَوْلِهِ إلخ) صِلَةٌ لِلزِّيَادَةِ. □ فَوُدَّ: (عَقِبَهُ) أَيِ الْأَمْرِ طَرَفٌ لِلزِّيَادَةِ

□ فَوُدَّ: (مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ) أَيِ: بَشْيءٍ مِنَ الصَّلَاةِ فَلَا يَضُرُّ طَوِيلُ الْفَضْلِ بَيْنَهُمَا بِسُكُوتٍ طَوِيلٍ كَمَا أَفْتَى بِهِ
شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ.

فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا إِلَى آخِرِهِ» وَلِقَوْلِ الزُّهْرِيِّ إِنَّ السُّجُودَ قَبْلَ السَّلَامِ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ وَالْخِلَافُ فِي الْجَوَازِ وَقِيلَ فِي الْأَفْضَلِ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ جَرَى عَلَيْهِ الْمَازُودِيُّ بِلِ نَقَلَ أَتَّفَاقَ الْفُقَهَاءِ عَلَيْهِ وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ إِنَّهُ الطَّرِيقَةُ الْمَشْهُورَةُ وَسَيَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْجُمُعَةِ أَنَّ مِنْ اسْتِخْلَافِ عَمَّنْ عَلَيْهِ سُجُودُ سَهْوٍ سَجَدَ هُوَ وَالْمَأْمُومُونَ آخِرَ صَلَاةِ الْإِمَامِ ثُمَّ يَقُومُ هُوَ لِمَا عَلَيْهِ وَيَسْجُدُ آخِرَ صَلَاةٍ نَفْسِهِ أَيْضًا وَلَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّ سُجُودَهُ هُنَا لِمَحْضِ الْمُتَابَعَةِ كَمَا فِي الْمَسْبُوقِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ سَجَدَ لِلْسَهْوِ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ ثُمَّ أَتَى بِهَا وَبِالْمَأْثُورِ حَصَلَ أَصْلُ سُنَّةِ سُجُودِ السَهْوِ وَلَمْ تَجْزَلْهُ إِعَادَتُهُ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ بَيْنَ تَشْهِيدِهِ وَسَلَامِهِ أَنَّهُ لَا سُجُودَ لِلْسَهْوِ فِي نَحْوِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ لَكِنْ مَرَّ أَنْ الْأَوَجَّةَ خِلَافَهُ فَيَسْجُدُ بَعْدَهَا وَقَبْلَ السَّلَامِ سَجْدَتَيْنِ وَيُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى الْغَالِبِ وَأُخِذَ مِنْ قَوْلِهِمْ بَيْنَ الْمُفِيدِ أَنَّهُ لَا يَتَخَلَّلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّلَامِ شَيْءٌ أَنَّهُ لَوْ أَعَادَ التَّشْهِيدَ بَطَلَتْ لِإِحْدَاثِهِ مَجْلُوسًا لَا يَقْطَعُ مَجْلُوسٍ تَشْهِيدَهُ بِسُجُودِهِ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَمَا غُلِّلَ بِهِ مَمْنُوعٌ إِذْ عَدَمَ ذَلِكَ التَّخَلُّلُ إِنَّمَا هُوَ مُنْدُوبٌ لَا غَيْرُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ وَعَلَى الْجَدِيدِ. (فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا) بِأَنْ عَلِمَ حَالَ السَّلَامِ أَنَّ عَلَيْهِ سُجُودَ السَهْوِ (فَاتَّ) السُّجُودُ وَإِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ (فِي الْأَصَحِّ) لِقَطْعِهِ لَهُ بِسَلَامِهِ (أَوْ سَهْوًا) أَوْ جَهْلًا أَنَّهُ عَلَيْهِ ثُمَّ عَلِمَ

وَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَهُ عَلَى لِقَوْلِهِ. □ وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ الْخُ) مَقُولُ الْقَوْلِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِقَوْلِ الزُّهْرِيِّ الْخُ) وَلِأَنَّهُ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ فَكَانَ قَبْلَ السَّلَامِ كَمَا لَوْ نَسِيَ سَجْدَةً مِنْهَا وَأَجَابُوا عَنْ سُجُودِهِ بَعْدَهُ فِي خَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ بِحَمْلِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَنْ قَضَاءٍ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ لِيَايَانِ حُكْمُ سُجُودِ السَّهْوِ نِهَايَةً وَمُعْنَى أَيِّ بَلِّ لِيَايَانِ أَنَّ السَّلَامَ سَهْوًا لَا يَبْطُلُ عَنْ ش. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ ضَعِيفٌ) أَيُّ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْخِلَافَ فِي الْأَفْضَلِ وَكَذَا ضَمِيرُ أَنَّهُ الطَّرِيقَةُ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (وَقَالَ الْخُ) عَطَفَ عَلَى جَرَى. □ قَوْلُهُ: (مِنْ كَلَامِهِ) أَيُّ الْمُصَنِّفِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ) مَنْ اسْتِخْلَفَ) أَيُّ الْمَسْبُوقِ بِقَرِينَةٍ مَا بَعْدَهُ وَهُوَ بِكَسْرِ اللَّزِمِ وَ. □ قَوْلُهُ: (عَمَّنْ الْخُ) أَيُّ عَنْ إِمَامٍ. □ وَقَوْلُهُ: (سَجَدَ هُوَ) أَيُّ الْمُسْتَخْلَفُ بِفَتْحِ اللَّزِمِ وَ. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَقُومُ هُوَ) أَيُّ وَيُفَارِقُهُ الْمَأْمُومُونَ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ) أَيُّ مَا سَيَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْجُمُعَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ سُجُودَهُ هُنَا) أَيُّ سُجُودَ الْخَلِيفَةِ فِي آخِرِ صَلَاةِ الْإِمَامِ. □ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الْمَسْبُوقِ) أَيُّ الَّذِي تَقَدَّمَ حُكْمُهُ فِي الْمَثْنِ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَبِالْمَأْثُورِ) أَيُّ أَوْ غَيْرِهِ. □ قَوْلُهُ: (فِي نَحْوِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ) أَذْخَلَ بِالنَّحْوِ سَجْدَةَ الشُّكْرِ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ مَرَّ) أَيُّ فِي أَوَّلِ الْبَابِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْأَوَجَّةَ الْخُ) مَرَّ مَا فِيهِ فَلَا تَغْفُلُ بِصُرِّي. □ قَوْلُهُ: (وَأُخِذَ مِنْ قَوْلِهِمْ بَيْنَ الْمُفِيدِ الْخُ) لَا إِفَادَةَ فِي ذَلِكَ لِمَا أَدَّاهُ هَذَا الْمُدَّعِي فَتَأَمَّلْ بِصُرِّي. □ قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ الْخُ) أَيُّ الْأَخْذُ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْجَدِيدِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَإِذَا سَجَدَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِخِلَافِ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ إِلَى فَإِنَّ قُلْتَ إِذَا. □ قَوْلُهُ: (لِقَطْعِهِ لَهُ) أَيُّ لَطَلَبِ السُّجُودِ وَعِبَارَةُ الْأَسْنَى وَالْمُعْنَى لِأَنَّهُ قَطَعَ الصَّلَاةَ أَوْ هِيَ أَحْسَنُ.

□ قَوْلُهُ: (كَمَا فِي الْمَسْبُوقِ) أَيُّ: الَّذِي تَقَدَّمَ حُكْمُهُ فِي الْمَثْنِ.

فيما يظهر (وطال الفصل) عرفاً (فات في الجديد) لَتَعْدِرِ الْبِنَاءِ بِالطُّوْلِ كَالْمَشْيِ عَلَى نَجَاسَةٍ وَكَفَعِلٍ أَوْ كَلَامٍ كَثِيرٍ بِخِلَافِ اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ لِسُقُوطِهَا فِي نَفْلِ السَّفَرِ فُسُوحٌ فِيهَا أَكْثَرُ (وَالَا) بَطَلَ (فَلَا) يَفُوتُ عَلَى (النَّصِّ) لِعُدْرِهِ وَلِأَنَّهُ عَلَيْهِ «صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا، فَقِيلَ لَهُ فَسَجَدَ لِلشُّهُورِ بَعْدَ السَّلَامِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَمَحَلُّهُ حَيْثُ لَمْ يَطْرَأَ مَانِعٌ بَعْدَ السَّلَامِ وَلَا حَرْمٌ.....

قوله (سني): (وطال الفصل إلخ) وكذا لو لم يرد السجود وإن قرب الفصل فلا سجود لعدم الرغبة فيه فصار كالمسلم عمداً في أنه فوته على نفسه بالسلم مغني وغرر وأسنى وشرح بأفضل. قوله: (وطال الفصل عرفاً) أي بين السلام وتيقن الترك بأن مضى زمن يغلب على الظن أنه ترك السجود قصداً أو نسياناً شرح بأفضل. قوله: (كالمشي على نجاسة) لو كانت جافة مغفواً عنها ولم يتعمد المشي عليها وفارقها حالاً أتجه أنه لا أثر للمشي حينئذ عليها سم عبارة البجيرمي قوله ولم يطأ نجاسة أي رطوبة غير مغفواً عنها بأن لم يطأ نجاسة أصلاً أو وطئ نجاسة جافة وفارقها حالاً أو وطئ نجاسة مغفواً عنها اهـ. قوله: (والأبطال) أي وأرادته مغني وشرح بأفضل. قوله: (ومحله) إلى قوله قال جمع في المغني وفي شرحي الروض والمنهج. قوله: (فلا يفوت) أي ويؤنب العود إلى السجود شرح بأفضل. قوله: (والأحرم) أي فلو فعل ذلك لم يصير به عائداً إلى الصلوة ش وأسنى ومغني عبارة الكردني وإذا عاد لم يصير عائداً إلى الصلوة كما في الغار السنوي وخواشي المنهج للزيادي والحلي واستقر به الشارح في الإيعاب ورأيت في عدة مواضع من فتاوى م ر ونقل سم في خواشي المنهج عن م ر أنه يحرم العود وإذا عاد إليه أي في الجمعة صار عائداً ووجب إتمامها ظهراً إذا خرج الوقت اه أقول كلام السنوي كما في سم عن الإيعاب صريح في استثناء القاصر وفي البجيرمي عن عميرة ما يوافقه وعن الحلي الجزم بذلك عبارته فلو تعدى وسجد في الجميع ما عدا القاصر بقسميه لا يصير عائداً للصلوة قال السنوي لأنه ليس مأموراً به حلي اهـ. وقوله: (بقسميه) أي من نوى الإقامة ومن انتهى سفره.

قوله: (وطال الفصل) قال في شرح الروض، أو لم يطل لكن لم يرد السجود اه وقد يتوقف في قوائمه حينئذ إذ كيف يسقط المطلوب شرعاً بإرادة تركه. قوله: (كالمشي على نجاسة) لو كانت جافة مغفواً عنها ولم يتعمد المشي عليها وفارقها حالاً أتجه أنه لا أثر حينئذ للمشي عليها. قوله: (والأحرم) لو خالف في هذه المسائل وسجد هل يعود إلى الصلوة، أو لا؟ فيه نظر وصريح قول الروض فإن خرج وقت الجمعة، أو نوى الإقامة بعد السلام وقبل السجود فات اه أنه لا يعود، فليتأمل. ثم رأيت في شرح الغبار تردد في ذلك، وقال: إن مقتضى تغييرهم بفات أنه لا يعود، ثم رأيت السنوي في الغار ذكر في بعضها أنه لا يعود حيث قال في بيان الصور التي يسلم فيها ناسياً وتذكر على الفور ومع ذلك لا يسجد ما نصه: وصورة ثانية وهي ما إذا وقع ذلك في الجمعة وخرج الوقت عقب السلام فإنه لا يجوز له العود إذ لو عاد لعاد إلى الصلوة كما هو الصحيح المشهور في المذهب، ولو عاد إلى الصلوة بطلت الجمعة؛ لأن شرطها وقوع جميعها في الوقت ولا يجوز تقويت الجمعة مع إمكان فعلها وهذه المسألة

كَأَن خَرَجَ وَقْتُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ أَوْ عَرَضَ مُوجِبُ الْإِتِمَامِ أَوْ رَأَى مُتَمِّمُ الْمَاءِ أَوْ انْتَهَتْ مُدَّةُ الْمَسْحِ أَوْ أَحْدَثَ وَتَطَهَّرَ عَلَى قُرْبٍ أَوْ شَفِي دَائِمُ الْحَدَثِ أَوْ تَخَرَّقَ الْخُفَّ قَالَ جَمَعَ مُتَأَخِّرُونَ أَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَعَلَّلُوهُ بِإِخْرَاجِهِ بَعْضُهَا عَنْ وَقْتِهَا وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَوَافِقَ لِمَا مَرَّ فِي الْمَدِّ أَنَّهُ إِنْ شَرَعَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُهَا لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لِجَوَازِ الْمَدِّ لَهُ حِينَئِذٍ وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ

☐ فَوُدَّ: (كَأَن خَرَجَ الْإِلْخ) مِثَالُ لَطَرُوهُ الْمَانِعِ بَعْدَ السَّلَامِ. ☐ فَوُدَّ: (كَأَن خَرَجَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ) يَنْبَغِي أَوْ ضَاقَ عَنِ السَّلَامِ مَعَ السُّجُودِ وَهَلْ مَحَلُّهُ فِيمَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ أَوْ لَا فَرَقَ وَلَا يَتَعَدُّ الْأَوَّلُ فَغَيْرُهُ كَغَيْرِهِ سَم. ☐ فَوُدَّ: (وَتَطَهَّرَ عَنْ قُرْبٍ) قَيْدٌ بِهِ لِيَصِحَّ مِثَالًا لِعَدَمِ طَوْلِ الْفَضْلِ. ☐ فَوُدَّ: (قَالَ جَمَعَ الْإِلْخ) اعْتَمَدَهُ فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ. ☐ فَوُدَّ: (وَعَلَّلُوهُ) أَيِ التَّحْرِيمِ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ. ☐ فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْمَوَافِقَ الْإِلْخ) وَلِلْجَمْعِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَقُولُوا هَذَا حَصَلَ فِيهَا خُرُوجٌ بِالتَّحْلِيلِ صَوْرَةً وَلَا ضَرُورَةً مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ إِلَى الْعُودِ فِيهَا؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ إِنْشَاءَهَا وَلَا كَذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْمَدِّ لَمْ يَخْصُلْ فِيهَا صَوْرَةُ خُرُوجٍ بِحَالٍ نِهَائِيَّةٍ وَسَم. ☐ فَوُدَّ: (أَنَّهُ الْإِلْخ) بَيَانٌ لِلْمَوَافِقِ الْإِلْخ. ☐ فَوُدَّ: (إِنْ شَرَعَ) أَيِ مَنْ سَلَّمَ سَاهِيًا ثُمَّ تَذَكَّرَ قَبْلَ طَوْلِ الْفَضْلِ. ☐ فَوُدَّ: (لَمْ يَحْرُمَ عَلَيْهِ ذَلِكَ) أَيِ الْعُودِ. ☐ فَوُدَّ: (وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ) أَيِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ رَكْعَةً نِهَائِيَّةً. ☐ فَوُدَّ: (حِينَئِذٍ) أَيِ

ذَكَرَهَا الْبَغَوِيُّ فِي فِتَاوَاهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِلَّا أَنَّهُ ضَمَّ إِلَيْهَا الْقَاصِرَ أَيْضًا وَهُوَ مَزْدُودٌ وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ تَعَدَّى وَسَجَدَ لَمْ يَعُدَّ إِلَى الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَأْمُورٍ بِهِ أَهْ وَقَضِيَّةٌ تَعْلِيلُهُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَأْمُورٍ بِهِ أَنَّهُ لَوْ سَجَدَ فِي مَسْأَلَةِ الضَّيْقِ كَبَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ لَمْ يَعُدَّ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلْتَنَاقُلْ. وَأَمَّا قَوْلُهُ فِيمَا نَقَلَهُ عَنْ فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ وَهُوَ مَزْدُودٌ فَإِنَّ صَوْرَ بَعْرُوضِ مُوجِبِ الْإِتِمَامِ وَتَبَيَّنَ أَنَّ مَحَلَّ السُّجُودِ إِنَّمَا هُوَ آخِرُ الصَّلَاةِ فَالْإِتِمَامُ بِالسُّجُودِ يَقْتَضِي تَرْكَهُ فَلَا يَكُونُ مَطْلُوبًا وَقَدْ يُدْفَعُ هَذَا بِأَنَّ الْمُخْتَارَ عِنْدَ الْإِسْنَوِيِّ وَغَيْرِهِ حُصُولُ الْعُودِ بِإِرَادَةِ السُّجُودِ فَيُجَرِّدُ الْإِرَادَةَ يَعُودُ فَيَجِبُ الْإِتِمَامُ وَيُؤَخَّرُ السُّجُودُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّمَا يَخْصُلُ بِالْإِرَادَةِ إِذَا اتَّصَلَ الْفِعْلُ بِهَا، فَلْتَنَاقُلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْإِسْنَوِيَّ نَقَلَ عَنْ فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ أَنَّهُ قَالَ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ، أَوْ قَصَرَ الْمُسَافِرُ فَخَرَجَ الْوَقْتُ بَعْدَ أَنْ سَلَّمُوا نَاسِينَ لِمَا عَلَيْهِمْ مِنَ السُّجُودِ فَلَا سُّجُودَ أَهْ وَهُوَ تَصْرِيحٌ بِتَصْوِيرِ مَسْأَلَةِ الْقَاصِرِ بِمَا إِذَا لَمْ يَغْرَضْ مُوجِبُ الْإِتِمَامِ وَبِمَا إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ بَعْدَ السَّلَامِ نَاسِيًا وَحِينَئِذٍ فَيُوجِبُهُ كَلَامُهُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ إِخْرَاجُ بَعْضِهَا عَنِ الْوَقْتِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ عَلَّلَ الْفَوَاتِ إِذَا عَرَضَ مُوجِبُ الْإِتِمَامِ بَعْدَ سَلَامِ الْقَاصِرِ بِقَوْلِهِ وَلَاقَهُ فِي الثَّانِيَةِ بَيَّةُ الْإِتِمَامِ يَكُونُ سُّجُودُهُ آخِرَ صَلَاتِهِ، وَالتَّزَامُهُ الْإِتِمَامَ غَيْرُ مُمَكِّنٍ؛ لِأَنَّ نِيَّتَهُ بَعْدَ سَلَامِهِ فَهِيَ كَمَنْ نَسِيَ سُّجُودَ السُّهُرِ وَسَلَّمْ، ثُمَّ أَحْدَثَ، ثُمَّ قَالَ نَعَمْ قَوْلُهُ أَيِ ابْنِ الْعِمَادِ مَا قَالَه أَيِ الْبَغَوِيِّ فِي الْقَضْرِ مَبْنِيٍّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي تَهْذِيبِهِ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ الْوَقْتَ شَرَطٌ فِي صِحَّةِ الْقَضْرِ لَهُ وَجْهٌ ظَاهِرٌ أَهْ وَذَكَرَ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي الْمَقَامِ إِلَّا أَنَّ النُّسْخَةَ سَقِيمَةٌ. ☐ فَوُدَّ: (كَأَن خَرَجَ وَقْتُ الْجُمُعَةِ) يَنْبَغِي، أَوْ ضَاقَ عَنِ السَّلَامِ مَعَ السُّجُودِ وَهَلْ مَحَلُّهُ فِيمَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ، أَوْ لَا فَرَقَ وَلَا يَتَعَدُّ الْأَوَّلُ فَغَيْرُهُ كَغَيْرِهِ. ☐ فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) هَذَا النَّظَرُ لَا يَأْتِي فِي الْجُمُعَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: ؛ لِأَنَّ الْمَوَافِقَ الْإِلْخ لَّهُمْ أَنْ يَقُولُوا قَدْ حَصَلَ هُنَا خُرُوجٌ بِالتَّحْلِيلِ صَوْرَةً وَلَا

والعُودُ مَدٌّ وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ مَا يَسَعُهَا لَمْ يُتَصَوَّرْ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فَقَالَ زَعِمَ أَنَّ هَذَا إِخْرَاجُ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا فَيَحْرُمُ غَيْرُ صَحِيحٍ لِيَجَوزَ مَدُّهَا حِينَئِذٍ أَهـ .
وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ الِاعْتِرَاضُ إِنْ قُلْنَا الْمُرَادُ بِسَعِهَا يَسَعُ أَقْلُ مُجْزِيٍّ مِنْ أَرْكَانِهَا بِالنِّسْبَةِ لِحَالِهِ عِنْدَ فِعْلِهَا أَمَّا إِذَا قُلْنَا بِأَنَّ ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِّ الْوَسْطِ مِنْ فِعْلِ نَفْسِهِ وَهُوَ مَا جَرِئَتْ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْغُبَابِ فَيُتَصَوَّرُ أَنَّهُ يَسَعُهَا بِالنِّسْبَةِ لِأَقْلِ الْمُمَكِّنِ مِنْ فِعْلِهِ لَا لِلْحَدِّ الْوَسْطِ فَإِذَا شَرَعَ فِيهَا وَلَمْ يَبْقَ بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِي اتَّجَهَ مَا قَالُوهُ لِخُرْمَةِ مَدُّهَا حِينَئِذٍ فَإِنْ قُلْتَ إِذَا لَمْ يَحْرَمْ ذَلِكَ فَهَلْ هُوَ أَوْلَى ؟ قُلْتُ صَرَّحَ الْبَغَوِيُّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَرْكَانِ أَدْرَكَ، وَلَوْ أَتَى بِالسَّنَنِ خَرَجَ بَعْضُهَا أَوْ أَتَى بِالسَّنَنِ وَإِنْ لَمْ تُجَبَّرْ بِالسُّجُودِ قَالَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِمَا لَا يُجَبَّرُ إِنْ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَتَنْظِيرُ الْإِسْنَوِيِّ فِيهِ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَأْتِيَ بِهَا لِخُرْمَةِ إِخْرَاجِ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا مَرْدُودٌ وَالَّذِي يَتَّجِهُ أَنَّهُ إِنْ شَرَعَ وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسَعُهَا فَلَهُ ذَلِكَ مُطْلَقًا وَإِلَّا فَلَا أَخْذًا وَمَا تَقَرَّرَ فِي الْمَدِّ فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ يُسَنُّ هَذَا مَعَ قَوْلِهِمُ الْمَدُّ خِلَافُ الْأَوْلَى ؟ قُلْتُ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ

حِينَ إِذْ شَرَعَ وَقَدْ بَقِيَ الْإِنْخَ . □ قَوْلُهُ : (وَإِنْ لَمْ يَبْقَ) أَيِ حِينَ الشَّرْعِ فِي الصَّلَاةِ . □ قَوْلُهُ : (لَمْ يُتَصَوَّرْ ذَلِكَ) أَيِ ضَيْقِ الْوَقْتِ بَعْدَ السَّلَامِ لِخُرُوجِهِ قَبْلَهُ . □ قَوْلُهُ : (بِذَلِكَ) أَيِ التَّنْظِيرِ الْمَذْكُورِ . □ وَقَوْلُهُ : (أَنَّ هَذَا) أَيِ الْعُودِ عِنْدَ ضَيْقِ الْوَقْتِ . □ وَقَوْلُهُ : (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذْ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ ، وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُهَا . □ قَوْلُهُ : (وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ الْإِنْخَ) جَوَابٌ بِاخْتِيَارِ الشُّقِّ الثَّانِي وَمَنْعِ عَدَمِ التَّصَوُّرِ . □ قَوْلُهُ : (بِأَنَّ ذَلِكَ) أَيِ الْمُرَادِ بِسَعِهَا . □ قَوْلُهُ : (بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِّ الْوَسْطِ) أَيِ يَسَعُهَا بِالنِّسْبَةِ لِلْحَدِّ الْإِنْخَ . □ قَوْلُهُ : (بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِي) أَيِ لِلْحَدِّ الْوَسْطِ . □ قَوْلُهُ : (مَا قَالُوهُ) أَيِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ . □ قَوْلُهُ : (إِذَا لَمْ يَحْرَمْ ذَلِكَ) أَيِ الْعُودِ إِذَا شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يَسَعُهَا بِالنِّسْبَةِ لِلثَّانِي . □ قَوْلُهُ : (قُلْتُ صَرَّحَ الْبَغَوِيُّ الْإِنْخَ) أَيِ فَمَقْتَضَاهُ سَنُّ الْعُودِ . □ قَوْلُهُ : (أَتَى بِالسَّنَنِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَيُؤَيِّدُهُ أَوْ يُعَيِّنُهُ قَوْلُهُ قَالَ وَيُحْتَمَلُ الْإِنْخَ فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ قَرَّرَ م ر خِلَافَ ذَلِكَ فَشَرَطَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ س م أَيِ فِي سَنِّ الْمَدِّ . □ قَوْلُهُ : (قَالَ) أَيِ الْبَغَوِيِّ . □ قَوْلُهُ : (وَتَنْظِيرُ الْإِسْنَوِيِّ فِيهِ) أَيِ فِيمَا صَرَّحَ بِهِ الْبَغَوِيُّ مِنْ سَنِّ الْإِثْنَيْنِ بِالسَّنَنِ . □ قَوْلُهُ : (بِهَا) أَيِ بِالسَّنَنِ . □ قَوْلُهُ : (مَرْدُودٌ وَالَّذِي يَتَّجِهُ الْإِنْخَ) عِبَارَةٌ لِلْهَيْئَةِ مَرْدُودٌ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَازِ الْمَدِّ حَيْثُ شَرَعَ فِيهَا وَفِي الْوَقْتِ مَا يَسَعُ جَمِيعَهَا وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ فِيهِ رَكْعَةً أَهـ . □ قَوْلُهُ : (فَلَهُ ذَلِكَ مُطْلَقًا) أَيِ الْإِثْنَيْنِ بِالسَّنَنِ وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ فِي الْوَقْتِ رَكْعَةً . □ قَوْلُهُ : (كَيْفَ يُسَنُّ هَذَا) أَيِ الْإِثْنَيْنِ بِالسَّنَنِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ الْعُودُ . □ قَوْلُهُ : (يُمَكِّنُ الْجَمْعُ الْإِنْخَ) وَيُمَكِّنُ الْجَمْعُ أَيْضًا بِأَنَّ الْمَدَّ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَوْلَى الْمَدُّ بِتَطْوِيلِ نَحْوِ

ضَرُورَةٍ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ إِلَى الْعُودِ فِيهَا بِحَالٍ . □ قَوْلُهُ : (أَتَى بِالسَّنَنِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَيُؤَيِّدُهُ ، أَوْ يُعَيِّنُهُ قَوْلُهُ قَالَ وَيُحْتَمَلُ الْإِنْخَ فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ قَرَّرَ م ر خِلَافَ ذَلِكَ فَشَرَطَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ . □ قَوْلُهُ : (يُمَكِّنُ الْجَمْعُ) وَيُمَكِّنُ الْجَمْعُ أَيْضًا بِأَنَّ الْمَدَّ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَوْلَى الْمَدُّ بِتَطْوِيلِ نَحْوِ الْقِرَاءَةِ وَالَّذِي هُنَا هُوَ الْمَدُّ بِالْإِثْنَيْنِ بِالسَّنَنِ وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ وَأَوْفَقُ ، بَلْ هُوَ الْمُرَادُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

يَحْمِلُ هَذَا عَلَى مَا إِذَا أَوْقَعَ رَكْعَةً وَذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُوقِعْهَا.
(وَإِذَا سَجَدَ) أَيِ شَرَعَ فِي سُجُودِ السَّهْوِ بَأَنِّ وَصَلَتْ جِهَتُهُ لِلْأَرْضِ وَكَذَا إِنْ نَوَاهُ عَلَى مَا أَشْعَرَ
بِهِ قَوْلُ الْإِمَامِ وَالْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِمَا وَإِنْ عَنِ لَهْ أَنْ يَسْجُدَ تَبَيُّنًا أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الصَّلَاةِ (صَارَ عَائِدًا
إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْأَصَحِّ) أَيِ بَأَنِّ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهَا لِاسْتِحَالَةِ حَقِيقَةِ الْخُرُوجِ مِنْهَا ثُمَّ الْعُودُ إِلَيْهَا
وَأَنَّ سَلَامَتَهُ وَقَعَ لَعْفًا لِعُدُّهِ بِكَوْنِهِ لَمْ يَأْتِ بِهِ إِلَّا لِنِسْيَانِهِ مَا عَلَيْهِ مِنَ السَّهْوِ فَيُعِيدُهُ وَجُوبًا وَتَبْطُلُ
صَلَاتُهُ بِنَحْوِ حَدِيثٍ وَيَلْزِمُهُ الظُّهْرُ بِخُرُوجِ وَقْتِ الْجُمُعَةِ وَالْإِثْمَامُ بِحُدُوثِ مُوجِبِهِ، وَإِذَا عَادَ

الْقِرَاءَةُ وَالَّذِي هُنَا هُوَ الْمَدُّ بِالْإِثْنَيْنِ بِالسُّنَنِ وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ وَأَوْفَقُ بَلْ هُوَ الْمُرَادُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى سَمِ
وَفِيهِ تَأْمُلٌ . ٥ قَوْلُهُ: (يَحْمِلُ هَذَا الْإِنْخ) أَيِ مَا قَالَهُ الْبَغَوِيُّ مِنْ سَنِّ الْإِثْنَيْنِ بِالسُّنَنِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ كَانَ الْمُرَادُ
أَنَّ مَحَلَّ قَوْلِهِمْ إِنَّ الْمَدَّ خِلَافُ الْأَوَّلَى فِيمَا إِذَا لَمْ تَقَعْ رَكْعَةٌ فِي الْوَقْتِ وَهُنَا وَقَعَتْ رَكْعَةٌ بَلْ الصَّلَاةُ
بِجَمِيعِهَا فِيهِ اهْ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى تَفْسِيرِ اسْمِ الْإِشَارَةِ بِالْعُودِ لَكِنَّ الظَّاهِرَ تَفْسِيرُهُ بِالْإِثْنَيْنِ بِالسُّنَنِ كَمَا هُوَ
قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ قَوْلِهِمْ الْمَدُّ خِلَافُ الْأَوَّلَى .

قَوْلُ (السُّنِي): (وَإِذَا سَجَدَ) أَيِ أَرَادَ السُّجُودَ وَإِنْ لَمْ يَشْرَعْ فِيهِ بِالْفِعْلِ كَمَا أَشْعَرَ بِهِ كَلَامُ الْإِمَامِ الْغَزَالِيِّ
وْغَيْرِهِمَا وَأَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ نِهَائَةً وَمُعْنِي وَسَمِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ نَوَاهُ الْإِنْخ) اقْتَصَرَ عَلَى مَا
قَبْلَهُ فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ قَالَ الْكُرْدِيُّ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ فِي شُرُوحِهِ عَلَى الْإِزْشَادِ وَالْعُبَابِ وَزَادَ فِي التَّخْفَةِ وَكَذَا
إِنْ نَوَاهُ الْإِنْخ وَهَذَا مُتَمَمُّ الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ وَغَيْرِهِ اهْ وَتَقَدَّمَ فِي النَّهَائَةِ وَالْمُعْنِي وَسَمِ اعْتِمَادُهُ .

قَوْلُ (السُّنِي): (صَارَ عَائِدًا الْإِنْخ) ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ بِإِرَادَةِ السُّجُودِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الصَّلَاةِ حَتَّى
يَخْتِاجَ لِإِعَادَةِ السَّلَامِ وَتَبْطُلُ بِحَدَثِهِ قَبْلَهُ وَإِنْ أَعْرَضَ عَنِ السُّجُودِ وَلَوْ قَبْلَ الْهَوِيِّ لَهُ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ
التَّبَيُّنُ مُشْرُوطٌ بِالسُّجُودِ أَوْ الشُّرُوعِ فِيهِ أَوْ فِي الْهَوِيِّ لَهُ سَمِ وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ بَعِيدٌ بَلْ لَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ ثَمَرَةٌ
الْخِلَافِ الْمَارِّ عَنِ الْكُرْدِيِّ . ٥ قَوْلُهُ: (أَيِ بَأَنِّ) إِلَى الْبَابِ فِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ يَغْلُمُ خَطَاهُ إِلَى يَتَمَعَّدُ السَّلَامَ
وَكَذَا فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ سَلَّمَ إِلَى وَمَرَّ . ٥ قَوْلُهُ: (إِلَّا لِنِسْيَانِهِ الْإِنْخ) أَيِ أَوْ جَهْلِهِ أَنَّهُ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ .

٥ قَوْلُهُ: (فَيُعِيدُهُ الْإِنْخ) أَيِ يُعِيدُ السَّلَامَ وَلَا يُعِيدُ التَّشَهُّدَ مُعْنِي وَهَذَا مُفَرَّغٌ عَلَى الْمُثْنِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَيَلْزِمُهُ
الظُّهْرُ بِخُرُوجِ وَقْتِ الْجُمُعَةِ) أَيِ بَعْدَ الْعُودِ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ حُرْمَةِ السُّجُودِ عَدَمُ صَرُورَتِهِ عَائِدًا إِلَى
الصَّلَاةِ ش وَكُتِبَ عَلَيْهِ سَمِ أَيْضًا مَا نَصَّهُ هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ حِينَ الْعُودِ مَا يَسَعُ السُّجُودَ

٥ قَوْلُهُ: (وَإِذَا سَجَدَ) أَيِ: أَرَادَ السُّجُودَ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . ٥ قَوْلُهُ: (قَوْلُ
الْإِمَامِ الْإِنْخ) يُمَكِّنُ حَمْلُ الْمُثْنِ عَلَيْهِ بِجَعْلِ الْمَعْنَى وَإِذَا أَرَادَ السُّجُودَ كَمَا فِي ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ
بِاللَّهِ﴾ [النحل: ١٧٨] . ٥ قَوْلُهُ: (صَارَ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ) ظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ أَنَّهُ بِإِرَادَةِ السُّجُودِ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ
مِنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يَخْتِاجَ لِإِعَادَةِ السَّلَامِ وَيُطْلُ حَدَثُهُ قَبْلَهُ وَإِنْ أَعْرَضَ عَنِ السُّجُودِ، وَلَوْ قَبْلَ الْهَوِيِّ لَهُ
وَيُحْتَمَلُ أَنَّ ذَلِكَ التَّبَيُّنُ مُشْرُوطٌ بِالسُّجُودِ أَوْ الشُّرُوعِ فِيهِ، أَوْ فِي الْهَوِيِّ لَهُ . ٥ قَوْلُهُ: (وَيَلْزِمُهُ الظُّهْرُ
بَخُرُوجِ وَقْتِ الْجُمُعَةِ) هَذَا ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ بَقِيَ مِنَ الْوَقْتِ حِينَ الْعُودِ مَا يَسَعُ السُّجُودَ وَالسَّلَامَ فَاطَالَ حَتَّى

الإمام لَزِمَ المَأْمُومَ العُودَ وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ خَطَأَهُ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَحَدًا مِمَّا مَرَّ، أَوْ يَتَعَمَّدُ السَّلَامَ لِعَزْمِهِ عَلَى عَدَمِ فِعْلِ السُّجُودِ لَهُ أَوْ يَتَخَلَّفُ لَيْسُجُدَ سِوَاءَ أَسْجَدَ قَبْلَ عَوْدِ إِمَامِهِ أَمْ لَا لِقَطْعِهِ الْقُدُورَةَ بِتَعَمُّدِهِ وَبِتَخَلُّفِهِ لِسُجُودِهِ فَيَفْعَلُهُ مُتَفَرِّدًا وَفَارَقَ هَذَا مَا لَوْ قَامَ مَسْبُوقٌ بَعْدَ سَلَامِهِ فَإِنَّهُ بِعَوْدِهِ يَلْزِمُهُ الْعُودَ لِمُتَابَعَتِهِ؛ لِأَنَّ قِيَامَهُ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ فَلَمْ يَتَضَمَّنْ قَطْعَ الْقُدُورَةِ وَتَخَلُّفَهُ هُنَا لَيْسُجُدٌ مُخَيَّرٌ فِيهِ. فَإِذَا اخْتَارَهُ كَانَ اخْتِيَارُهُ لَهُ مُتَضَمِّنًا لِقَطْعِهَا، وَلَوْ سَلَّمَ إِمَامُهُ الْحَنْفِيُّ مِثْلًا قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ ثُمَّ سَجَدَ لَمْ يَتَّبِعْهُ بَلْ يَسْجُدُ مُتَفَرِّدًا لِإِفْرَاقِهِ لَهُ بِسَلَامِهِ فِي اعْتِقَادِهِ وَالْعِبْرَةُ بِهِ لَا

وَالسَّلَامُ فَاطَالَ حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ السَّلَامِ أَمَا إِذَا لَمْ يَتَّقَ مَا يَسَعُ ذَلِكَ فَهَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ أَوْ لَا بَلْ لَا يَصِيرُ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ كَمَا لَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ عَقِبَ السَّلَامِ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ فَلْيُرَاجَعْ وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الرُّوضِ كَغَيْرِهِ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ لَكِنَّ الْمُتَّجِهَ خِلَافَهُ، وَغَايَةُ مَا فِي الرُّوضِ وَغَيْرِهِ إِطْلَاقُ لَا يُنَافِيهِ التَّقْيِيدُ بَلِ الْقِيَاسُ بُطْلَانُ الصَّلَاةِ بِالسُّجُودِ حَيْثُ إِذَا تَعَمَّدَهُ وَعَلِمَ التَّحْرِيمَ؛ لِإِتِّهِاقِ زِيَادَةِ غَيْرِ مَطْلُوبَةٍ بَلْ مُحَرَّمَةٍ ثُمَّ بَحَثْتُ بِذَلِكَ مَعَ م ر فَخَالَفَ وَصَمَّمَ عَلَى حُرْمَةِ السُّجُودِ وَالْعُودِ بِهِ وَانْقِلَابِهَا ظُهُرًا أَوْ أَقْرَبُ الْمَوَاقِفِ لِمَا مَرَّ عَنْ ع ش وَالْأَسْنَى وَالْمُعْنَى الشُّقُّ الثَّانِي وَهُوَ قَوْلُهُ أَوْ لَا بَلْ لَا يَصِيرُ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ.

☐ قَوْلُهُ: (وَالْإِطْلَاقُ صَلَاتُهُ) أَيِ حَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ مَا يُنَافِي السُّجُودَ فَإِنْ وَجِدَ فَلَا كَحَدِيثِهِ أَوْ نِيَّةِ إِقَامَتِهِ وَهُوَ قَاصِرٌ أَوْ بُلُوغٌ سَفِيَّتِهِ دَارَ إِقَامَتِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَعْلَمْ خَطَأَهُ) أَيِ أَوْ يَتَوَقَّعُ مُفَارَقَتَهُ قَبْلَ تَخَلُّفِ مُبْطِلٍ فِيمَا يَظْهَرُ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (بِتَعَمُّدِهِ) أَيِ السَّلَامِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِسُجُودِهِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّخَلُّفِ. ☐ قَوْلُهُ: (قَبْلَ عَوْدِ إِمَامِهِ أَمْ لَا) صَادِقٌ بِمَا إِذَا سَجَدَ بَعْدَ عَوْدِ الْإِمَامِ وَبِمَا إِذَا لَمْ يَسْجُدْ بِالْكَلْبِيَّةِ وَكَانَ وَجْهُهُ فِي الثَّانِي انْقِطَاعُ الْقُدُورَةِ بَصْرِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (فَيَفْعَلُهُ مُتَفَرِّدًا) أَيِ نَذْبًا نَظِيرًا مَا يَأْتِي عَنْ سَم وَيُصَرِّحُ بِذَلِكَ مَا مَرَّ عَنِ الْبَصْرِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ هَذَا) أَيِ الْمُتَخَلَّفِ لِلْسُّجُودِ حَيْثُ لَمْ يَلْزِمَهُ الْعُودُ لِلْمُتَابَعَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ) أَيِ الْمَسْبُوقِ (بِعَوْدِهِ) أَيِ إِمَامِهِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ قِيَامَهُ) أَيِ الْمَسْبُوقِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَتَخَلُّفَهُ) أَيِ الْمَأْمُومِ الْمَوَافِقِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِذَا اخْتَارَهُ) أَيِ التَّخَلُّفِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ يَسْجُدُ مُتَفَرِّدًا) يَتَّبِعِي نَذْبًا فَلَا يَلْزِمُهُ السُّجُودُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَلْيُرَاجَعْ سَم. وَتَقَدَّمَ عَنِ الْبَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

خَرَجَ الْوَقْتُ قَبْلَ السَّلَامِ أَمَا إِذَا لَمْ يَتَّقَ مَا يَسَعُ ذَلِكَ فَهَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ، أَوْ لَا، بَلْ لَا يَصِيرُ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ كَمَا لَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ عَقِبَ السَّلَامِ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ كَمَا قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُورٍ بِهِ فِي ذَلِكَ نَظَرٌ، فَلْيُرَاجَعْ. وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الرُّوضِ كَغَيْرِهِ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمُتَّجِهُ خِلَافَهُ وَغَايَةُ مَا فِي الرُّوضِ وَغَيْرِهِ إِطْلَاقُ لَا يُنَافِيهِ التَّقْيِيدُ، بَلِ الْقِيَاسُ بُطْلَانُ الصَّلَاةِ بِالسُّجُودِ حَيْثُ إِذَا تَعَمَّدَهُ وَعَلِمَ التَّحْرِيمَ؛ لِإِتِّهِاقِ زِيَادَةِ غَيْرِ مَطْلُوبَةٍ بَلْ مُحَرَّمَةٍ، ثُمَّ بَحَثْتُ بِذَلِكَ مَعَ م ر فَخَالَفَ وَصَمَّمَ عَلَى حُرْمَةِ السُّجُودِ وَالْعُودِ بِهِ وَانْقِلَابِهَا ظُهُرًا. ☐ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَعْلَمْ خَطَأَهُ الْخ) أَيِ: أَوْ يَتَوَقَّعُ مُفَارَقَتَهُ قَبْلَ تَخَلُّفِ مُبْطِلٍ فِيمَا يَظْهَرُ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ بِعَوْدِهِ) أَيِ: الْإِمَامِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ يَسْجُدُ مُتَفَرِّدًا) يَتَّبِعِي نَذْبًا فَلَا يَلْزِمُهُ السُّجُودُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، فَلْيُرَاجَعْ.

باعْتِقَادِ الإمامِ كما يأتي (و) مرَّ أَنَّ سُجُودَ السَّهْوِ وَإِنْ تَعَدَّدَ سَجْدَتَانِ، لَكِنَّهُ قَدْ يَتَعَدَّدُ صُورَةٌ فَقَطْ فِي صُورٍ مِنْهَا الْمَسْبُوقُ وَخَلِيفَةُ السَّاهِي وَقَدْ مرَّ أَيْضًا وَمِنْهَا (لَوْ سَهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ) أَوْ الْمَقْصُورَةُ (وَسَجَدُوا) لِلْسَّهْوِ (قَبَانَ) بَعْدَ سُجُودِ السَّهْوِ (فَوْتُهَا) أَيِ الْجُمُعَةِ أَوْ مُوجِبِ إِثْمَامِ الْمَقْصُورَةِ (أَتَمُّوا ظَهْرًا وَسَجَدُوا) لِلْسَّهْوِ ثَانِيًا آخِرَ صَلَاتِهِمْ لِتَبَيَانِ أَنَّ الْأَوَّلَ لَيْسَ بِآخِرِ الصَّلَاةِ وَأَنَّهُ وَقَعَ لَعْنًا (وَلَوْ ظَنَّ سَهْوًا فَسَجَدَ قَبَانَ عَدَمَهُ) أَيِ السَّهْوِ (سَجَدَ فِي الْأَصَحِّ) لِيَزِيدَهُ الشُّجُودَ الْأَوَّلَ الْمُبْطِلَ تَعَمُّدَهُ، وَلَوْ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ ثُمَّ سَهَا بِنَحْوِ كَلَامٍ لَمْ يَسْجُدْ ثَانِيًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْتُرُ وَقُوعُ مِثْلِهِ فَوَيْلًا تَسْلُسَلُ أَوْ سَجَدَ لِمُقْتَضٍ فِي ظَنِّهِ فَيَانَ أَنَّ الْمُقْتَضِي غَيْرُهُ لَمْ يُعِدْهُ لَانْجِبَارِ الْخَلَالِ وَلَا عِبْرَةً بِالظَّنِّ الْبَيْنِ خَطْؤُهُ.

(بَابٌ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ)

وَقَدَّمَ سُجُودَ السَّهْوِ لِاخْتِصَاصِهِ بِالصَّلَاةِ ثُمَّ التَّلَاوَةِ؛ لِأَنَّهُ يُوجَدُ فِيهَا وَخَارِجُهَا وَأَخَّرَ الشُّكْرَ

قَوْلُ (سَيِّ): (قَبَانَ فَوْتُهَا) فِيهِ إِشْعَارٌ بِتَصْوِيرِ ذَلِكَ بِمَا إِذَا ظَنُّوا سَعَةَ الْوَقْتِ لِلْسُّجُودِ وَالسَّلَامِ فَلَوْ عَلِمُوا أَوْ ظَنُّوا ضِيقَهُ عَنْ ذَلِكَ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ إِنْ ظَنُّوا جَوَازَ السُّجُودِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَا فَيُحْتَمَلُ امْتِنَاعُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْوِيَةِ الْجُمُعَةِ بَلِ الْقِيَاسُ الْبُطْلَانُ إِنْ عَلِمُوا الْإِمْتِنَاعَ لَكِنْ ظَاهِرُ عِبَارَتِهِمْ خِلَافُ ذَلِكَ كُلُّهُ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ سَم. □ قَوْلُهُ: (لِيَبَانَ أَنَّ الْخُ) أَيِ لِيَتَبَيَّنَ أَنَّ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ كَلَامٍ) كَأَنَّ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ ثَلَاثًا مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَسْجُدْ ثَانِيًا إِلَّا الْخُ) وَضَابِطُ هَذَا أَنَّ السَّهْوَ فِي سُجُودِ السَّهْوِ لَا يَقْتَضِي السُّجُودَ وَالسَّهْوُ بِهِ يَقْتَضِيهِ نَهَائَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فَرُبَّمَا تَسْلُسَلُ) قَالَ الدِّمِيرِيُّ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي سَأَلَ عَنْهَا أَبُو يُونُسَ الْكِسَائِيُّ لَمَّا ادَّعَى أَنَّ مَنْ تَبَحَّرَ فِي عِلْمٍ اهْتَدَى بِهِ إِلَى سَائِرِ الْعُلُومِ فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ إِمَامٌ فِي التَّحْوِ وَالْأَدَبِ فَهَلْ تَهْتَدِي إِلَى الْفَقْهِ فَقَالَ: سَلْ مَا شِئْتَ فَقَالَ: لَوْ سَجَدَ سُجُودَ السَّهْوِ ثَلَاثًا هَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَسْجُدَ قَالَ لَا؛ لِأَنَّ الْمُصَغَّرَ لَا يُصَغَّرُ مُغْنِي وَشَيْخُنَا.

بَابٌ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ

□ قَوْلُهُ: (وَقَدَّمَ) إِلَى قَوْلِهِ وَصَحَّ فِي الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَقُومُ فِي النَّهَائَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِاخْتِصَاصِهِ بِالصَّلَاةِ) أَيِ وَمَا أَلْحَقَ بِهَا عَلَى مَا مرَّ مِنْ سَنِّ سُجُودِ السَّهْوِ فِي سَجْدَتَيْ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ مَعَ مَا فِيهِ.

□ قَوْلُهُ: (قَبَانَ فَوْتُهَا) فِيهِ إِشْعَارٌ بِتَصْوِيرِ ذَلِكَ بِمَا إِذَا ظَنُّوا سَعَةَ الْوَقْتِ لِلْسُّجُودِ، وَالسَّلَامِ فَلَوْ عَلِمُوا أَوْ ظَنُّوا ضِيقَهُ عَنْ ذَلِكَ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ إِنْ ظَنُّوا جَوَازَ السُّجُودِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَلَا فَيُحْتَمَلُ امْتِنَاعُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ تَقْوِيَةِ الْجُمُعَةِ، بَلِ الْقِيَاسُ الْبُطْلَانُ إِنْ عَلِمُوا الْإِمْتِنَاعَ لَكِنْ ظَاهِرُ عِبَارَتِهِمْ خِلَافُ ذَلِكَ كُلُّهُ كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

بَابٌ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ

فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَا نَصَّهُ: فَرَزَّ قَالَ فِي التَّوَسُّطِ ذَكَرَ فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ سُجُودَ التَّلَاوَةِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ صَحَّ أَوْ فِيهَا لَمْ يَصِحَّ الشَّرْطُ، وَفِي صِحَّةِ التَّنْذِيرِ وَجْهَانِ: الْأَقْرَبُ عَدَمُ الصَّحَّةِ كَتَنْذَرِهِ صَوْمَ يَوْمِ الْعِيدِ قَالَ

لِحُرْمَتِهِ فِيهَا (تُسَنُّ سَجَدَاتُ) يَفْتَحُ الْجِيمَ (التَّلَاوَةَ) لِلْإِجْمَاعِ عَلَى طَلَبِهَا وَلَمْ تَجِبْ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّهُ ﷺ «تَرَكَّهَا فِي سَجْدَةِ وَالنَّجْمِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا التَّصْرِيحُ بِعَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَى الْمَنْبَرِ وَلَا يَقُومُ الرُّكُوعُ مَقَامَهَا كَذَا عَبَّزُوا بِهِ وَظَاهِرُهُ جَوَازُهُ وَهُوَ بَعِيدٌ وَالْقِيَاسُ حُرْمَتُهُ وَقَوْلُ الْخَطَّابِيِّ يَقُومُ شَاذٌّ وَلَا اقْتِضَاءٌ فِيهِ لِلْجَوَازِ عِنْدَ غَيْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَهُنَّ فِي الْجَدِيدِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ) سَجْدَةٌ (مِنْهَا سَجْدَتَا) سُورَةِ (الْحَجِّ) لِمَا جَاءَ عَنْ عُمَرَوِ بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ بِسَنَدٍ حَسَنٍ وَإِسْلَامُهُ إِنَّمَا كَانَ بِالْمَدِينَةِ قُبَيْلَ فَتْحِ مَكَّةَ «أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمُفْصَّلِ وَفِي الْحَجِّ سَجْدَتَانِ» وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

قُودُ: (يَفْتَحُ الْجِيمَ) أَي لَأَنَّ السَّجْدَةَ اسْمٌ عَلَى وَزْنِ فَعْلَةٍ وَمَا كَانَ كَذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ يُجْمَعُ عَلَى فَعَلَاتٍ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَمِنْ الصِّفَاتِ عَلَى فَعَلَاتٍ بِالسُّكُونِ ع ش .

قَوْلُ (لَسِيْ): (تُسَنُّ سَجَدَاتُ التَّلَاوَةِ) قَالَ فِي التَّوَسُّطِ ذَكَرَ فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ لَوْ نَدَّرَ سُجُودَ التَّلَاوَةِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ صَحَّ وَفِيهَا فَأَقْرَبُ الْوَجْهَيْنِ عَدَمُ الصَّحَّةِ كَنَدَّرِ صَوْمِ يَوْمِ الْعِيدِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَلَمْ يَتَّصِحِ التَّشْبِيهُ أَنْتَهَى أَي لِحُرْمَةِ الصَّوْمِ دُونَ السُّجُودِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ سَجْدَةُ الشُّكْرِ بِدَلِيلِ التَّشْبِيهِ أَنْتَهَى شَرْحُ الْعُبَابِ أَهْ سَمَ وَلَعَلَّ هَذَا الْحَمْلَ مُتَعَيِّنٌ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا . قُودُ: (عَلَى طَلَبِهَا) إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ عَلَى سَنَاسِهَا وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُنَاسِبَ لِلِاسْتِزْلَالِ؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَوْجِبُهَا وَسَيَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَى رَدِّ دَلِيلِهِ رَشِيدِي .

قُودُ: (وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْأَسْنَى وَلِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ أَمَرْنَا بِالسُّجُودِ يَعْنِي لِلتَّلَاوَةِ فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَه زَادَ الْمُعْنِي وَفِي النَّهَايَةِ مِثْلُهُ، فَإِنْ قِيلَ قَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ لَمْ يَسْجُدْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْمُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢١] أَجِيبَ بِأَنَّ الْآيَةَ فِي الْكُفَّارِ بِدَلِيلِ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا . قُودُ: (التَّصْرِيحُ بِعَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَى الْمَنْبَرِ) أَي وَهَذَا مِنْهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الْعَظِيمِ مَعَ سُكُوتِ الصَّحَابَةِ دَلِيلٌ إِجْمَاعُهُمْ نِهَايَةً . قُودُ: (وَالْقِيَاسُ حُرْمَتُهُ) أَي لِأَنَّهُ تَقَرَّبَ بِرُكُوعٍ لَمْ يُشْرَعْ . قَوْلُ (لَسِيْ): (وَهُنَّ فِي الْجَدِيدِ الْإِنِّ) وَاسْتَقَطَ الْقَدِيمُ سَجَدَاتِ الْمُفْصَّلِ لِخَبَرِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْآتِيٍّ مَعَ جَوَابِهِ مُعْنِي وَنِهَايَةً .

قَوْلُ (لَسِيْ): (مِنْهَا سَجْدَتَا الْحَجِّ) أَيِ اثْنَتَا عَشْرَةَ فِي الْأَغْرَافِ وَالرَّغْدِ وَالتَّمَلُّ وَالْإِسْرَاءِ وَمَرْيَمَ وَالْفُرْقَانَ وَالتَّمَلُّ وَالْمَ تَنْزِيلُ وَحُمَّ السَّجْدَةِ وَالتَّجْمُ وَالْإِنْشِقَاقِ وَالْعَلَقِ وَصَرَّحَ الْمُصَنِّفُ كَأَصْلِهِ بِسَجْدَتَيِ الْحَجِّ لِخِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي الثَّانِيَةِ مُعْنِي . قُودُ: (لِمَا جَاءَ) إِلَى التَّشْبِيهِ فِي الْمَعْنَى وَكَذَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا الْأَقْوَالُ الضَّعِيفَةُ فِي أَوَاخِرِ الْآيَاتِ . قُودُ: (أَقْرَأَنِي) أَي عَدَّلِي أَوْ عَلَّمَنِي أَوْ تَلَا عَلَيَّ بِجُزْئِي . قُودُ: (خَمْسَ عَشْرَةَ الْإِنِّ) مِنْهَا سَجْدَةٌ صَ وَسَيَأْتِي حُكْمُهَا مُعْنِي . قُودُ: (مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمُفْصَّلِ وَفِي الْحَجِّ سَجْدَتَانِ) خَصَّصَهَا بِالِاسْتِزْلَالِ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ لَيْسَ فِي الْحَجِّ إِلَّا السَّجْدَةُ الْأُولَى وَأَنَّ مَا لِكَا وَقَوْلَا قَدِيمَا لَنَا يَرَى

الْأَذْرَعِيُّ وَلَمْ يَتَّصِحِ التَّشْبِيهُ أَه وَوَجْهَ عَدَمِ اتِّصَاحِهِ حُرْمَةُ الصَّوْمِ دُونَ السُّجُودِ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ مُرَادَهُ سَجْدَةُ الشُّكْرِ بِدَلِيلِ التَّشْبِيهِ أَه مَا فِي شَرْحِ الْعُبَابِ .

وإسلامه سنة سبع «أنه سجد مع النبي ﷺ في الانشقاق وقرأ بسم ربك» وخبر ابن عباس «لم يسجد رسول الله ﷺ في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة» ناف وضعيف على أن الترك إنما ينافي الوجوب ومحالها معروفة نعم الأصح أن آخر آيتها في النحل ﴿يُؤْمِرُونَ﴾ [٥٠] وقيل: ﴿يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [٤٩].....

أن لا سجدة في المفصل أصلاً بجزمي. □ فوه: (وخبر ابن عباس إلخ) ردّ لدليل القديم ومالك رضي الله تعالى عنه. □ فوه: (ناف وضعيف) أي وخبر غيره صحيح وثبت أسنى ومغني. □ فوه: (نعم الأصح إلخ) سئل الشيوطي رحمه الله تعالى عن سجّدات التلاوة التي اختلفت في محلّها كسجدة حم هل يستحبّ عند كلّ محلّ سجدة عملاً بالقولين فأجاب بقوله لم أقف على نقل في المسألة والذي يظهر المنع؛ لأنه حينئذ يكون أتياً بسجدة لم تُشرع والتقرّب بسجدة لم تُشرع لا يجوز بل يسجد مرة واحدة عند المحلّ الثاني ويجزئه على القولين أما القائل بأنّه محلّها قواضح، وأما القائل بأن محلّها الآية قبلها فقراءة آية لا تطيل الفضل، والسجود على قرب الفضل مجزئ سم عبارة ع ش والأولى تأخير السجود خروجاً من الخلاف وسئل الشيوطي إلخ.

□ فوه: (نعم الأصح إلخ) سئل الشيوطي رحمه الله تعالى عن سجّدات التلاوة التي اختلفت في محلّها كسجدة (حم) هل يستحبّ عند كلّ محلّ سجدة عملاً بالقولين فأجاب بقوله لم أقف على نقل في المسألة والذي يظهر المنع؛ لأنه حينئذ يكون أتياً بسجدة لم تُشرع، والتقرّب بسجدة لم تُشرع لا يجوز، بل يسجد مرة واحدة عند المحلّ الثاني ويجزئه على القولين أما القائل بأنّه محلّها قواضح وأما القائل بأن محلّها الآية قبلها فقراءة آية لا تطيل الفضل، والسجود على قرب الفضل مجزئ اه أقول إذا سجد عقب انتهائه للمحلّ الأوّل صحّ السجود عند القائل به ولم يصحّ عند القائل الثاني فلو قرأ بعد السجود المحلّ الثاني وأراد السجود عند القائل به فهل يصحّ السجود ولا يعدّ السجود الأوّل فاصلاً مانعاً، أو لا فيه نظر والظاهر أنّه لا يعدّ فاصلاً أخذاً من قولهم إنّه لو تعدّث قراءته لإيات السجّدات سجد حيث لم يطّل الفضل بين قراءة الأولى وسجّدتها وظاهره، أو صريحه أنّه لا يضّر الفضل بسجود الأولى بالنسبة للثانية، وقولهم لو تعارض السجود، والتحية يسجد ولا تفوت التحية ولأنّ الظاهر ضبطه بما يمنع الجمع من نظائره اه وسئل الجلال الشيوطي عمّا قاله العلماء أنّه إنّما يسنّ السجود إذا قرأ، أو سمع الآية كاملة فإن سمع، أو قرأ بعضها لم يسنّ له وقد جزم العلماء الذين عدّوا الآي بأنّ قوله تعالى في سورة النمل: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦] آية وكذا قوله في حم ﴿إِنِ اسْتَكْبَرُوا﴾ إلى ﴿يَسْتَمُوتُونَ﴾ [نمل: ٣٨] آية فهل إذا قرأ كلا من هاتين يسنّ له السجود أو لا حتّى يضمّ إليهما ما قبلهما وهو قوله ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥] إلى قوله ﴿وَمَا تَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٢٥]، وقوله ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْآيَةُ﴾ إلى قوله ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [نمل: ٣٧] فأجاب بقوله نعم يسنّ له السجود ولا يحتاج إلى ضمّ ما قبل اه وقد يستغرب ويتبني أن يرجع فإنّه يتبادر من كلامهم خلافه وأوردته على م ر

وفي النمل ﴿الْعَظِيمِ﴾ [٢٦] وقيل ﴿تَعْلُونُ﴾ [٢٥] وانتَصَرَ له الأذرعِي ورَدَّ قولَ المجموعِ إِنَّه باطلٌ وفي ص ﴿وَأَنَابَ﴾ [٢٤]، وقيل ﴿مَنَابٍ﴾ وفي فَصَّلَتْ ﴿يَسْتَمُونَ﴾ [٣٨] وقيل ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [٣٧] وفي الانشِقَاقِ ﴿يَسْجُدُونَ﴾ [٢١]، وقيل آخرُها.

(تنبيه) إن قيل لم اختصت هذه الأربع عشرة بالسجود عندها مع ذكر السجود والأمر به له ﷺ في آيات أخر كآخر الحجر وهل أتى قلنا لأن تلك فيها مدح الساجدين صريحاً وذم غيرهم تلويحاً أو عكسه فشرع لنا السجود حينئذ لغنم المدح تارة والسلامة من الذم أخرى، وأما ما عداها فليس فيه ذلك بل نحو أمره ﷺ مجرداً عن غيره، وهذا لا دخل لنا فيه فلم يطلب منا سجود عنده فتأمله سبراً وفهماً يتضح لك ذلك. وأما ﴿يَتْلُونَ ءَايَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [١١٣] فهو ليس مما نحن فيه؛ لأنه مجرد ذكر فضيلة لمن آمن من أهل الكتاب (لا) سجدة (ص) وقد تكتب ثلاثة حروف إلا في المصحف فإنها ليست سجدة تلاوة.....

☐ فوُد: (وفي النمل ﴿الْعَظِيمِ﴾ إلخ) سئل الجلال السيوطي أن العلماء الذين عدوا الآي جزموا بأن قوله تعالى في سورة النمل ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [٢٦] آية وكذا قوله تعالى ﴿إِنِ اسْتَكْبَرُوا﴾ إلى ﴿يَسْتَمُونَ﴾ [فصل: ٢٨] آية فهل إذا قرأ كلًا من هاتين يسن له السجود أو لا حتى يضم إليهما ما قبلهما وهو قوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ إلى قوله ﴿وَمَا تَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٢٥] وقوله ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَلَيْلٌ﴾ إلى قوله ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [فصل: ٣٧] فأجاب بقوله نعم يسن له السجود ولا يحتاج إلى ضم ما قبل انتهى. وقد يستغرب ويتبعي أن يرجع فإنه يتبادر من كلامهم خلافه وأوردته على م ر فتوقف ونارَعَ فيه سم. ☐ فوُد: (أو عكسه) وهو المدح تلويحاً والذم صريحاً ولفظه أو للتوزيع. ☐ فوُد: (لأنه مجرد ذكر فضيلة لمن آمن إلخ) أي فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلامنا في مدح عام ولكن يرد على الفرق المذكور ﴿كَلَّا لَا طِعْمَةَ لِسُجْدٍ وَأَقْرَبَ﴾ [العلق: ١٩] فإنه يسجد لها مع أن فيها أمره ﷺ تأمل بجبرمي.

☐ فوُد: (فتأمل) أي تأمل ما عداها. ☐ فوُد: (سبراً) أي إحاطة للجميع. ☐ فوُد: (ذلك) أي قوله فليسن إلخ كزدي. ☐ فوُد: (لا سجدة ص) يجوز قراءته بالإسكان وبالفتح وبالكسر بلا تنوين وبه مع التنوين.

☐ فوُد: (وقد تكتب إلخ) ومنهم من يكتبها حرفاً واحداً وهو الموجود في نسخ المتن. ☐ فوُد: (إلا في المصحف) أي فيكتب فيه حرفاً واحداً ش ومغني. ☐ فوُد: (فإنها ليست سجدة تلاوة) فلو نوى بها التلاوة لم تصح حلبي ويأتي عن ع ش ما يفيد.

فتوقف ونارَعَ فيه ويكاد يصرح بخلاف ما ذكره الشارح من الخلاف في آخر آياتها في هذه المواضع مثلاً الاختلاف في أن آخر آية النمل ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [٢٦] أو ﴿تَعْلُونُ﴾ [٢٥] لا يفهم منه إلا أن ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦] ليس هو آية السجدة وحده ولا لم يكن الاختلاف في آخر آية السجدة، بل في نفسها، فلي تأمل. ☐ فوُد: (فإنها ليست سجدة تلاوة) قد يقتضي هذا أنه لو نوى بها سجود التلاوة لم يصح لكن قوله الآتي وإن ضم لقصد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر إلخ قد

وإن كان خلاف ظاهر حديث عمرو (فإنها سجدة شكى) لله تعالى للخبر الصحيح سجدها داود توبة ونحن نسجدُها شكرًا أي على قبوله توبة نبيه داود صَلَّى الله على نبينا وعليه وسلّم من خلاف الأولى الذي ارتكبه غير لا يبي على كماله لعصمته كسائر الأنبياء صَلَّى الله عليهم وسلّم عن وصمة الذنب مطلقًا خلافًا لما وقع في كثير من التفاسير مما كان الواجب تركه لعدم صحته بل لو صح وجب تأويله لثبوت عصمته ووجوب اعتقاد نزاهتهم عن ذلك السفساف الذي لا يقع من أقل صالحٍ هذه الأمة فكيف بمن اصطفاهم الله لثبوتهم وأهلهم لرسالته وجعلهم الواسطة بينه وبين خلقه فإن قلنا ما وجه تخصيص داود بذلك مع وقوع نظيره لآدم وأيوب وغيرهما. قلنا وجهه والله أعلم أنه لم يحك عن غيره أنه لقي مما ارتكبه من الحزن والبكاء حتى نبت العشب من دموعه والقلبي المزعج ما لقيه إلا ما جاء عن آدم لكونه مشوب بالحزن على فراق الجنة فجوزي بأمر هذه الأمة بمعرفة قدره وعلى قربه وأنه أنعم الله عليه نعمة

□ فوه: (وإن كان إلخ) أي كونها ليست سجدة تلاوة. □ فوه: (خلاف حديث عمرو) أي المار آفا.
 □ فوه: (ونحن نسجدُها شكرًا) أي سجدنا بغير شكر فلا يشترط ملاحظته ولا العلم به قلوبنا واعتداه الحنفى بجبرمي ويأتي في الشرح خلافه وعن ش ما يتعلق بذلك وإليه ميل القلب.
 □ فوه: (أي على قبول توبة نبيه إلخ) قضيت أنه لا بد لإصحاحها من ملاحظة كونها على قبولها وليس مرادًا ثم رأيت في سم على المنهج ما نصه هل يتعرض لكونه شكرًا لقبول توبة داود - عليه الصلاة والسلام - أو يكفي مطلق نية الشكر ارتضى بالثاني الطبرلاوي وم ر انتهى بقي ما لو قال نويت السجود لقبول توبة داود هل يكفي أم لا فيه نظر والأقرب الأول وما لو نوى الشكر والتلاوة معًا خارج الصلاة ويتبغى فيه الضرر؛ لأنه نوى مطلقًا وغيره فيغلب المطلق ع ش. □ فوه: (أي على قبول) إلى قوله وأيضا في النهاية. □ فوه: (من خلاف الأولى) متعلق بتوبة ع ش. □ فوه: (الذي ارتكبه إلخ) أي من إضماره أن وزيره إن قتل تزوج بزوجه كما يأتي. □ فوه: (عن وصمة الذنب) أي عن عيبه. □ فوه: (مطلقًا) أي صغيرًا وكبيرًا قبل النبوة وبعدها كزدي أي عمدًا وسهوا. □ فوه: (مما كان الواجب إلخ) أي أنه ارتكب أمرًا محرّمًا أي وهو كما في قصص التعالي أمره حين أرسل وزيره للقتال بتقدمه أمام الجيش ليقتل ع ش. □ فوه: (عن ذلك السفساف) هو الرديء من كل شيء كزدي وع ش. □ فوه: (بذلك) أي بسجودنا شكرًا على قبول التوبة. □ فوه: (مع وقوع نظيره) أي من ارتكاب ما ينافي كمالهم فندامتهم وقبول الله تعالى توبتهم ع ش. □ فوه: (أنه لم يحك إلخ) وإلته وقع في قصته التخصيص على سجوده بخلاف قصص غيره من الأنبياء فإنه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم ع ش ورشيدني وبصري.
 □ فوه: (والقلبي) أي الاضطراب كزدي. □ فوه: (من الحزن والبكاء إلخ) الأولى تأخيرها عن قوله ما لقيه. □ فوه: (وأنه أنعم إلخ) عطف على معرفة إلخ.

يقتضي أنه لو اقتصر على نية سجود التلاوة صح قلبي حرز.

تَسْتَوْجِبُ دَوَامَ الشُّكْرِ مِنَ الْعَالَمِ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ وَأَيْضًا فَمَا وَقَعَ لَهُ أَنْ تَوْبَتَهُ مِنْ إِضْمَارِهِ أَنْ وَزِيرَهُ إِنَّ قِيلَ تَزَوُّجَ بَرُوْجِهِ الْمُقْتَضِي لِلْعَثَبِ عَلَيْهِ بِإِرْسَالِ الْمَلَائِكَةِ لَهُ يَخْتَصِمَانِ عِنْدَهُ حَتَّى ظَنَّ أَنَّهُ قَدْ فُتِنَ أَيْ لِعِظَمِ ذَلِكَ الْإِضْمَارِ الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْأَفْضَلِ فَتَابَ مِنْهُ مُشَابِهًا لِمَا وَقَعَ لِنَبِيِّنَا ﷺ فِي قِصَّةِ زَيْنَبَ الْمُقْتَضِي لِلْعَثَبِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى لَهُ ﴿وَتُخْفَى فِي نَفْسِكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] الْآيَةُ لَمَّا اسْتَوْبَا فِي سَبَبِ الْعَثَبِ ثُمَّ تَعَوَّضَ بِهِمَا عَنْهُ غَايَةَ الرِّضَا كَانَ ذِكْرُ قِصَّةِ دَاوُدَ وَمَا آلَتْ إِلَيْهِ مِنْ عَلِيٍّ النِّعْمَةِ مُذْكَرًا لِقِصَّةِ نَبِيِّنَا وَمَا آلَتْ إِلَيْهِ مِمَّا هُوَ أَرْفَعُ وَأَجْلُ فَاقْتَضَى ذَلِكَ دَوَامَ الشُّكْرِ بِإِظْهَارِ السُّجُودِ لَهُ فَتَأَمَّلْهُ وَاسْتَفِيدْ مِنْ قَوْلِهِ شُكْرًا أَنَّهُ يَنْوِيهِ بِهَا وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ سَبِّحُهَا التَّلَاوَةُ؛ لِأَنَّهَا سَبَّبَتْ لِذِكْرِ قَبُولِ تِلْكَ التَّوْبَةِ أَيْ وَلَا جُلَّ هَذَا لَمْ يَنْظُرْ هُنَا لِمَا يَأْتِي فِي سُجُودِ الشُّكْرِ مِنْ هُجُومِ النِّعْمَةِ وَغَيْرِهِ فَهِيَ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ سَجْدَةِ مُحَضِّ التَّلَاوَةِ وَسَجْدَةِ مُحَضِّ الشُّكْرِ (تُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَّهُ ﷺ قَرَأَهَا عَلَى الْمَنْبَرِ وَنَزَلَ فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ مَعَهُ». وَيَأْتِي فِي الْحَجِّ أَنَّهَا لَا تُفْعَلُ فِي الطَّوَافِ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الصَّلَاةَ الْمُحَرَّمَةَ هِيَ فِيهَا فَلَمْ تُطَلَّبْ فِيمَا يُشَبِّهُهَا وَإِنَّمَا لَمْ تَحْرُمْ فِيهِ مِثْلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مُلْحَقًا بِهَا فِي كُلِّ أَحْكَامِهَا (وَتَحْرُمُ فِيهَا).....

□ قَوْلُهُ: (تَسْتَوْجِبُ دَوَامَ الشُّكْرِ) أَيْ تَسْتَدْعِي ثُبُوتَ الشُّكْرِ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (فَمَا وَقَعَ الْخُ) مُبْتَدَأٌ.

□ قَوْلُهُ: (مُشَابِهَةُ الْخُ) خَبَرُهُ. □ قَوْلُهُ: (فَاقْتَضَى ذَلِكَ) أَيْ ذَكَرُ قِصَّةِ دَاوُدَ الْخُ الْمَذْكُورَ لِقِصَّةِ نَبِيِّنَا الْخُ.

□ قَوْلُهُ: (وَاسْتَفِيدَ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَأْتِي) فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَنْوِيهِ بِهَا) لَكِنْ هَلْ يَكْفِي نِيَّةُ الشُّكْرِ مُطْلَقًا أَوْ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ كَوْنِهِ عَلَى قَبُولِ تَوْبَةِ السَّيِّدِ دَاوُدَ فِيهِ نَظَرٌ مِمَّ وَتَقَدَّمَ عَنْ عَ ش وَغَيْرِهِ اعْتِمَادُ كِفَايَةِ الْإِطْلَاقِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ قَوْلُهُ: (يَنْوِي بِهَا سَجْدَةَ الشُّكْرِ) نِهَائِيَّةٌ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا) أَيْ التَّلَاوَةُ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَا جُلَّ هَذَا) أَيْ كَوْنِ التَّلَاوَةِ سَبَبًا لِلتَّذَكُّرِ.

□ قَوْلُهُ (سَبِّ) (تُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ) شَمِلَ ذَلِكَ قَارِئُهَا وَسَامِعُهَا وَمُسْتَمِعُهَا وَشَمِلَ إِطْلَاقُ الطَّوَافِ وَهُوَ مُتَّجَةٌ نِهَائِيَّةٌ أَيْ فَيَسْجُدُ فِيهِ شُكْرًا خِلَافًا لِحَجِّ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ الْخُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ السُّجُودِ لِمُسْتَمِعِ بِلِ وَسَامِعِ قِرَاءَةِ سَجْدَةٍ صَ وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْأَصْحَابُ بِهَذَا الْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ وَسَكَنُوا عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهَا لَا تُفْعَلُ فِي الطَّوَافِ) الَّذِي فِي الْعُبَابِ يُسَنُّ السُّجُودَ لِقَارِئِ آيَتِهَا وَلِمُسْتَمِعِهِ وَسَامِعِهِ وَلَوْ فِي الطَّوَافِ أَوْ كَانَ الْقَارِئُ مُخَدِّثًا أَنْتَهَى وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ م ر ه سَم. □ قَوْلُهُ: (فَلَمْ تُطَلَّبْ الْخُ) وَإِنَّمَا انْتَقَدَ مَعَ عَدَمِ الطَّلَبِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ لِخَارِجٍ فَأَشْبَهَ الصَّلَاةَ فِي نَحْوِ الْمَجْزَرَةِ بِضَرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (مِثْلُهَا) يَعْنِي مِثْلَ حُرْمَتِهَا فِي الصَّلَاةِ.

□ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَنْوِيهِ بِهَا) لَكِنْ هَلْ يَكْفِي نِيَّةُ الشُّكْرِ مُطْلَقًا أَوْ لَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ كَوْنِهِ عَلَى قَبُولِ تَوْبَةِ السَّيِّدِ دَاوُدَ فِيهِ نَظَرٌ. □ قَوْلُهُ: (فَسَجَدَ وَسَجَدَ النَّاسُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ السُّجُودِ لِمُسْتَمِعِ بِلِ وَسَامِعِ قِرَاءَةِ سَجْدَةٍ صَ وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْأَصْحَابُ بِهَذَا الْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ وَسَكَنُوا عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهَا لَا تُفْعَلُ فِي الطَّوَافِ) الَّذِي فِي الْعُبَابِ يُسَنُّ السُّجُودَ لِقَارِئِ آيَتِهَا وَلِمُسْتَمِعِهِ وَسَامِعِهِ، وَلَوْ فِي الطَّوَافِ، أَوْ كَانَ الْقَارِئُ مُخَدِّثًا هَ وَمِثْلُهُ شَرْحُ م ر.

وتَبَطَّلُ (في الأصح) كسائر سُجُودِ الشُّكْرِ وإنْ ضُمَّ لِقَصْدِ الشُّكْرِ قَصْدُ التَّلَاوَةِ كما هو ظاهرٌ لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْمُبْطِلُ وَغَيْرُهُ غَلَبَ الْمُبْطِلُ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَقَصْدِ التَّفْهِيمِ والقِرَاءَةِ أَوِ الذِّكْرِ بِأَنَّ قَصْدَ التَّفْهِيمِ ثُمَّ عَارِضٌ لِلْفِظِ فَلَمْ يَقَوْ عَلَى الْبُطْلَانِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَنْضَمَّ لَهُ مَا يُضَادُّهُ مِمَّا هُوَ مُوَافِقٌ لِمُقْتَضَى اللَّفْظِ بِخِلَافِ السَّجْدَةِ هُنَا فَإِنَّهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ لَا تَخْتَصُّ بِتِلَاوَةٍ وَلَا شُكْرٍ فَأَثَرُ قَصْدِ الْمُبْطِلِ بِهَا وَإِنَّمَا تُبْطِلُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ التَّحْرِيمَ وَالْإِفْلَا وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ، وَلَوْ سَجَدَهَا إِمَامُهُ الَّذِي يَرَاهَا لَمْ تَجْزِ لَهُ مُتَابَعَتُهُ بَلْ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَهُ وَأَنْ يُفَارِقَهُ فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِيهِ مَا يَأْتِي أَنَّ الْعِبْرَةَ بِاعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ قُلْتَ لَا مُنَافَاةَ

قوله: (وَتَبَطَّلُ) إلى قوله وَيُفَرَّقُ فِي النَّهَايَةِ. □ قوله: (وَتَبَطَّلُ) أي الصَّلَاةُ. □ قوله: (وإنْ ضُمَّ لِقَصْدِ الشُّكْرِ إلخ) الْحُكْمُ صَحِيحٌ بَلَا شَكٍّ وَتَوَجُّيْهِهُ أَنَّ قَصْدَ التَّلَاوَةِ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ هُنَا، وَأَمَّا تَوَجُّيْهِ الشَّارِحِ فَغَيْرُ مُخْتِاجٍ إِلَيْهِ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّكْلِيفِ وَالِإِيْهَامِ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَوْ قَصَدَ التَّلَاوَةَ فَقَطُّ لَمْ يَضُرَّ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَالْحَقُّ أَنَّ فِيمَا ذَكَرَهُ اجْتِمَاعَ مُبْطِلَيْنِ لَا مُبْطِلٍ وَغَيْرِ مُبْطِلٍ فَلْيَتَأَمَّلْ بَضْرِيٍّ وَعَ ش وَرَشِيدِيٍّ. □ قوله: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا إلخ) عِبَارَةٌ عَ ش وَإِنَّمَا لَمْ يَضُرَّ قَصْدُ التَّفْهِيمِ مَعَ الْقِرَاءَةِ مَعَ أَنَّ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَ الْمُبْطِلِ وَغَيْرِهِ، لِأَنَّ جِنْسَ الْقِرَاءَةِ مَطْلُوبٌ وَقَصْدُ التَّفْهِيمِ طَارِئٌ بِخِلَافِ السُّجُودِ بَلَا سَبَبٍ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَطْلُوبٍ أَصْلًا وَهَذِهِ السَّجْدَةُ لَمَّا لَمْ تُسْتَحَبَّ فِي الصَّلَاةِ كَانَتْ كَالَّتِي بَلَا سَبَبٍ أَه. وَفِي سَم نَحْوُهَا. □ قوله: (وَإِنَّمَا تُبْطِلُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا عَلِمَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. □ قوله: (وَالْإِفْلَا) أَي وَإِنْ كَانَ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا فَلَا تُبْطِلُ صَلَاتُهُ لِعُذْرِهِ مُعْنِي وَنَهَايَةُ قَالِ عَ ش قَوْلُهُ نَاسِيًا أَي أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ مَحَلِّيٍّ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ نَسِيَ حُرْمَةَ السُّجُودِ ضَرَّ وَهُوَ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ لِنِسْيَانِهِ حُرْمَةَ الْكَلَامِ فِيهَا بَطَلَتْ وَقِيَاسٌ عَدَمُ الضَّرَرِ فِيمَا لَوْ قَامَ عَنِ التَّشْهُدِ الْأَوَّلِ سَهْوًا وَعَادَ لِنِسْيَانِهِ الْحُكْمَ عَدَمُ الضَّرَرِ فَلْيَحْزَرْ عَ ش وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الثَّانِي لِشِدَّةِ خِفَاءِ الْحُرْمَةِ هُنَا كَمَسْأَلَةِ الْعُودِ بِخِلَافِ حُرْمَةِ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ.

قوله: (إِمَامُهُ الَّذِي يَرَاهَا) كَالْحَقَّقِيٍّ مُغْنِي. □ قوله: (بَلْ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَهُ وَأَنْ يُفَارِقَهُ) وَتَحْصُلُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَانْتِظَارُهُ أَفْضَلُ نِهَايَةٍ وَسَمَّ وَقَالَ السَّيِّدُ الْبَضْرِيُّ الْأَوْجَهُ أَنَّ الْمُفَارَقَةَ أَوْلَى أَه كَمَا هُوَ قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ عَادَ الْإِمَامُ لِلْعُودِ بَعْدَ انْتِصَابِهِ وَفِيمَا لَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِخَامِسَةٍ وَقَالَ عَ ش وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا زَمَنُهُ قَصِيرٌ وَذَلِكَ زَمَنُهُ طَوِيلٌ فَكَانَ انْتِظَارُهُ هُنَا أَوْلَى أَه. □ قوله: (يُنَافِيهِ) أَي

قوله: (قَصْدُ التَّلَاوَةِ) قَدْ يَكْفِي أَنْ يُقَالَ لَمَّا لَمْ يَكُنِ السُّجُودُ لِلتَّلَاوَةِ لَمْ يُفَدَّ قَصْدُهَا. □ قوله: (وَيُفَرَّقُ) بَيْنَ هَذَا وَقَصْدِ التَّفْهِيمِ) قَدْ يُقَالُ: يَكْفِي فِي الْفَرْقِ أَنَّ أَضْلَ السُّجُودِ الزَّائِدَ مُنَافَاةَ الصَّلَاةِ وَإِبْطَالُهَا وَأَضْلُ الْقِرَاءَةِ الزَّائِدَةَ مُنَاسِبَةَ الصَّلَاةِ وَعَدَمُ إِبْطَالِهَا فَبَقِيَ كُلُّ عَلَى أَضْلِهِ مَعَ التَّشْرِيكِ لِضَعْفِهِ عَنِ الْإِخْرَاجِ عَنِ الْأَضْلِ. □ قوله: (بَلْ لَهُ أَنْ يَنْتَظِرَهُ وَأَنْ يُفَارِقَهُ) أَي: وَيَحْصُلُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَانْتِظَارُهُ أَفْضَلُ.

قوله: (فَإِنْ قُلْتَ يُنَافِيهِ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّ سُجُودَ الْإِمَامِ هُنَا مِنْ بَابِ الْمُبْطِلِ وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ مَعَ الْجَهْلِ، وَالْإِمَامُ بِمَنْزِلَةِ الْجَاهِلِ لِخَطِيئِهِ فِي اعْتِقَادِهِ عِنْدَنَا بِخِلَافِ مَا يَأْتِي فَإِنَّهُ فِيمَا لَا يَتَأَثَّرُ بِالْجَهْلِ كَتَرَكِ الشَّرْطِ وَازْتِكَابِ نَوَاقِصِ الطَّهَارَةِ وَقَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ مَا هُنَا نَظِيرُ مَا لَوْ قَامَ الْإِمَامُ سَهْوًا، أَوْ جَهْلًا لِخَامِسَةٍ.

لأن محله فيما لا يرى المأموم جنسه في الصلاة ومن ثم قالوا يجوز الاقتداء بحنفي يرى القصر في إقامة لا تراها نحن؛ لأن جنس القصر جائز عندنا وبهذا أنضح ما في الروضة من عدم وجوب المفارقة وأما قولها إنه لا يسجد للسهو؛ لأن المأموم لا يسجد لسهو نفسه. فمعناه أنه لو سلم أن هذا سهو نظرًا إلى أنه انتظر من ليس في صلاة في عقيدته لولا ما قرأته كان غير مقتضى للسجود؛ لأن الإمام تحمله نعم يسجد لسجود إمامه كما علم مما قالوه في ترك إمامه الحنفي للقنوت؛ لأنه لما أتى بمبطل في اعتقاد المأموم واعتذر.....

التخيير (ما يأتي إلخ) أي المقتضي لوجوب المفارقة. □ فوه: (لأن محله) أي ما يأتي. □ فوه: (ومن ثم) أي لأجل تقييد ما يأتي بما ذكر. □ فوه: (في إقامة لا تراها) أي لا ترى القصر فيها رشيدًا أي كالزيادة على ثمانية عشر يومًا مع التردد. □ فوه: (وبهذا) أي بقوله لأن محله إلخ. □ فوه: (وأما قولها) إلى قوله كما علم عبارة النهاية وقولها إنه لا يسجد أي بسبب انتظار إمامه قائمًا وإن سجد للسهو لا عقيدته أن إمامه زاد في صلاته ما ليس منها اه قال ع ش قوله وإن سجد للسهو إلخ ما بقي ما لو نوى المفارقة قبل سجود إمامه ويتبعني أن يقال إن نوى المفارقة قبل خروجه عن مسمى القيام لم يسجد؛ لأن الإمام لم يفعل ما يبطل عنده في زمن القدوة وإن نواها بعد خروجه عن ذلك بأن كان إلى الركوع أقرب أو بلغ حد الزايعين مثلاً سجد ليفعل الإمام ما يبطل عنده قبل المفارقة اه. □ فوه: (أن هذا) أي الانتظار. □ فوه: (لولا ما قرأته) يعني أن كون الانتظار سهواً إنما هو بالنسبة إلى إطلاق ما يأتي وعدم تقييده بقولنا ومحله إلخ، وأما بالنسبة إلى التقييد بذلك فليس ذلك الانتظار سهواً. □ فوه: (كان غير مقتضى إلخ) جواب لو واسم كان ضمير الانتظار. □ فوه: (نعم يسجد إلخ) هذا لا محيص عنه وإن كان عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه وهي إذا انتظره قائماً فهل يسجد للسهو وجهان قلت الأصح لا يسجد؛ لأن المأموم لا سجود لسهوه ووجه السجود أنه يعتقد أن إمامه زاد في صلاته انتتت فانظر قوله ووجه السجود الذي هو مقابل الأصح أنه يعتقد إلخ فإنه صريح في أنه على الأصح لا يسجد لسجود إمامه وبهذا يظهر ما في قوله أي الشارح وتعليل الروضة إلخ إذ لو سلم إشارته لذلك عارضه صريح هذا الكلام الذي لا يقبل التأويل فليتأمل سم. □ فوه: (لما أتى بمبطل) وهو سجوده سجدة ص.

□ فوه: (نعم يسجد لسجود إمامه) هذا لا محيص عنه وإن كانت عبارة الروضة كالمصرحة بخلافه وهي ولو سجد إمامه في (ص) لكونه يعتقد ما لم يتابعه بل يفارقه، أو ينتظره قائماً وإذا انتظره قائماً فهل يسجد للسهو وجهان قلت الأصح لا يسجد؛ لأن المأموم لا سجود لسهوه ووجه السجود أنه يعتقد أن إمامه زاد في صلاته وحكى صاحب البحر وجهاً أنه يتابع الإمام في سجوده والله أعلم اه فانظر قوله ووجه السجود الذي هو مقابل الأصح أنه يعتقد إلخ فإنه صريح في أنه على الأصح لا يسجد لسجود إمامه وبهذا يظهر ما في قوله وتعليل الروضة إلخ إذ لو سلم إشارته لذلك عارضه صريح هذا الكلام الذي لا يقبل التأويل، فليتأمل.

لِإِمَامٍ كَانَ بِمَنْزِلَةِ السَّاهِي وتعليل الروضة المذكور مُشِيرٌ لِهَذَا فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهَا خِلَافًا لِلِاسْتَوِي
وغيره فتأملُه.

(وَيْسُنُ) السُّجُودُ (لِلْقَارِي) وَلَوْ صَبِيًا وَامْرَأَةً وَمُحَدِّثًا تَطَهَّرَ عَنْ قُرْبٍ وَخَطِيئًا أَمَكَنَهُ.....

هـ قوله: (لِإِمَامٍ) وهو قوله قُلْتُ لَا مُنَافَاةَ لِأَن مَحَلَّهُ الْخُ.

قَوْلُ (السَّاهِي) (لِلْقَارِي) شَمِلَ ذَلِكَ مَا لَوْ قَرَأَ آيَةً بَيْنَ يَدَيْ مُدْرَسٍ لِيُفَسِّرَ لَهُ مَعْنَاهَا فَيَسْجُدُ لِذَلِكَ كُلِّ مِنَ الْقَارِي وَمَنْ مَعَهُ؛ لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ مَشْرُوعَةٌ بَلْ هِيَ أَوْلَى مِنَ قِرَاءَةِ الْكَافِرِ شَرْحُ م ر وَلَوْ صَرَفَ الْقَارِي قِرَاءَتَهُ عَنِ الْقُرْآنِ كَانَ قَصْدُ الذِّكْرِ أَوْ مُجَرَّدُ التَّفْهِيمِ هَلْ يَنْتَقِي طَلَبُ السُّجُودِ عَنْهُ وَعَنْ سَامِعِهِ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ عَدَمُ الْإِنْتِفَاءِ وَأَنْكَرَ هَذَا التَّقْلِيدُ م ر هـ سَمَ وَمَا قَدَّمَهُ عَنِ النَّهَايَةِ يَأْتِي فِي الشَّرْحِ خِلَافُهُ.

هـ قوله: (وَلَوْ صَبِيًا) إِلَى قَوْلِهِ وَمَنْ بِخِلَافٍ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَي رَجُلٍ إِسْلَامُهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ قِيلَ وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُنَافِيهِ إِلَى دُونَ جُنُبٍ وَقَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَتَّعَدْ كَمَجْنُونٍ. هـ قوله: (وَلَوْ صَبِيًا) أَي مُمَيِّزًا نَهَايَةَ وَسَمِ أَي وَلَوْ جُنُبًا لِعَدَمِ نَهْيِهِ عَنِ الْقِرَاءَةِ ع ش وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الزِّيَادِيِّ وَسَمِ وَالْحَلْبِيِّ وَالشُّوَبَرِيِّ مِثْلُهُ. هـ قوله: (وَامْرَأَةً) أَي بِحَضْرَةِ رَجُلٍ أَجْنَبِيٍّ إِذْ حُرْمَةُ رَفْعِ صَوْتِهَا بِهَا عِنْدَ خَوْفِ الْفِتْنَةِ إِنَّمَا هُوَ لِعَارِضٍ لَا لِذَاتِ الْقِرَاءَةِ لِأَنَّ قِرَاءَتَهَا مَشْرُوعَةٌ فِي الْجُمْلَةِ شَرْحُ م ر هـ سَمَ. هـ قوله: (وَمُحَدِّثًا) الْخُ أَي أَوْ مُصَلِّيًا إِنْ قَرَأَ فِي قِيَامِ نَهَايَةَ أَي بِخِلَافٍ مَا لَوْ قَرَأَ فِي الرُّكُوعِ أَوْ نَحْوِهِ فَلَا يَسْجُدُ لِقِرَاءَتِهِ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّتِهَا ثُمَّ ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ قَرَأَ آيَةً سَجْدَةً فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْقِرَاءَةِ كَانَ قَرَأَهَا فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ لَمْ يَسْجُدْ بِخِلَافِ قِرَاءَتِهِ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ مَحَلَّ الْقِرَاءَةِ فِي الْجُمْلَةِ وَكَذَا إِنْ قَرَأَهَا فِي الرَّكْعَةِ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ لِأَنَّهُمَا مَحَلُّ الْقِرَاءَةِ هـ. هـ قوله: (وَخَطِيئًا) أَي وَلِسَامِعِهِ الْحَاضِرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَأْتِي فِيهِ حُرْمَةُ الصَّلَاةِ وَفَتْ الْخُطْبَةِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْحُرْمَةِ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْخُطْبَةِ بِالصَّلَاةِ وَلَا إِعْرَاضُ فِي السُّجُودِ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا سَجَدَ الْخُطِيبُ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَسْجُدْ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ سُجُودُهُ حَتِيئًا كَسُجُودِهِ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ الْخُطِيبِ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، وَقَدْ بَحَثَ الشَّارِحُ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ عَدَمَ حُرْمَتِهِ كَمَا يَأْتِي وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَلَا

هـ قوله: (لِلْقَارِي) وَشَمِلَ كَلَامُهُ مَا لَوْ قَرَأَ آيَةً بَيْنَ يَدَيْ مُدْرَسٍ لِيُفَسِّرَ لَهُ مَعْنَاهَا فَيَسْجُدُ لِذَلِكَ كُلِّ مِنَ الْقَارِي وَمَنْ سَمِعَهُ؛ لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ مَشْرُوعَةٌ بَلْ هِيَ أَوْلَى مِنَ قِرَاءَةِ الْكَافِرِ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ التَّلَاوَةَ فَلَا سُجُودَ لِأَنَّا نَقُولُ، بَلْ قَصْدُ تِلَاوَتِهَا لِتَقْرِيرِ مَعْنَاهَا شَرْحُ م ر وَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا سُجُودَ لِقِرَاءَةِ الْمُسْتَدِلِّ هـ، وَلَوْ صَرَفَ الْقَارِي قِرَاءَتَهُ عَنِ الْقُرْآنِ كَانَ قَصْدُ الذِّكْرِ، أَوْ مُجَرَّدُ التَّفْهِيمِ هَلْ يَنْتَقِي طَلَبُ السُّجُودِ عَنْهُ وَعَنْ سَامِعِهِ. هـ قوله: (وَلَوْ صَبِيًا) أَي: مُمَيِّزًا فِيمَا يَظْهَرُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي الْمَجْنُونِ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. هـ قوله: (وَامْرَأَةً)، وَلَوْ بَرَفَعَ صَوْتِهَا بِحَضْرَةِ أَجَانِبٍ، وَلَوْ مَعَ خَوْفِ فِتْنَةٍ، أَوْ شَهْرَةٍ؛ لِأَنَّ قِرَاءَتَهَا مَشْرُوعَةٌ فِي الْجُمْلَةِ م ر. هـ قوله: (وَخَطِيئًا) الْخُ بَحَثُ م ر اِمْتِنَاعِهَا عَلَى سَامِعِهِ وَإِنْ سَجَدَ هُوَ لِمَطْلَةِ الْإِعْرَاضِ وَقَدْ يَسْبِقُهُ الْخُطِيبُ، أَوْ يَقْطَعُ السُّجُودَ. هـ قوله: (وَخَطِيئًا) الْخُ أَي وَلِسَامِعِهِ الْحَاضِرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يَأْتِي فِيهِ حُرْمَةُ الصَّلَاةِ وَفَتْ الْخُطْبَةِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْحُرْمَةِ الْإِعْرَاضُ عَنِ الْخُطْبَةِ بِالصَّلَاةِ

بلا كُلفية على منبره وأسفله إن قُرِبَ الفصل (والمُسْتَمِع) لِجَمِيعِ آيَةِ السجدة من قراءة مشروعة كقراءة مُمَيِّزٍ وَمَلَكٍ وَجَنِّيٍّ ومُحَدِّثٍ وكافرٍ أي رُجِي إسلامه كما هو ظاهرٌ وامرأة كما في المجموع. قِيلَ لِأَنَّ اسْتِمَاعَ الْقُرْآنِ مَشْرُوعٌ لِذَاتِهِ وَاقْتِرَانُ الْحُرْمَةِ بِهِ لِأَنَّمَا هُوَ لِعُرْوِضِ الشَّهْوَةِ وَقَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ لَا سَجْدَ لِلْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ قِيَامِ الصَّلَاةِ لِكِرَاهَتِهَا وَلَا لِقِرَاءَةِ الْجُنُبِ لِحُرْمَتِهَا فَالْوَجْهُ التَّعْلِيلُ بِأَنَّ الْمَدَارَ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ عَلَى حِلِّ الْقِرَاءَةِ وَالسَّمَاعِ أَيْ عَدَمِ كِرَاهَتِهَا

يَبْعُدُ حِلَّ الثَّلَاثَةِ أَيْ الطَّوَافِ وَسَجْدَتَيِ التَّلَاوةِ وَالشُّكْرِ إِذْ لَيْسَ فِيهَا مِنَ الْإِعْرَاضِ عَنِ الْخُطْبِ مَا فِي الصَّلَاةِ وَلِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا لَا يُسَمَّى صَلَاةً حَقِيقَةً انْتَهَتْ وَبَحَثَ م ر ا مُتَنَاعَ سَجْدَتَيِ التَّلَاوةِ عَلَى سَامِعِ الْخُطْبِ وَإِنْ سَجَدَ هُوَ لِمَطْنَةِ الْإِعْرَاضِ ، وَقَدْ يَسْبِقُهُ الْخُطْبُ أَوْ يَقْطَعُ السُّجُودَ فِي فَتَاوَى الشَّارِحِ أَنَّ الْوَجْهَ تَحْرِيمَ سَجْدَةِ التَّلَاوةِ إِلْحَاقًا لَهَا بِالصَّلَاةِ سَمَ فِي الْبُجَيْرِ مِي عَنِ الْقَلْبِيِّ وَالْحِفْنِيِّ اعْتِمَادًا مَا بَحَثَهُ م ر ه فَوَدَّ: (بَلَا كُلفية) أَيْ وَالْأَسَنُ تَرْكُهُ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ ع ش .

قَوْلُ (لَسِي) (وَالْمُسْتَمِع) أَيْ وَلَوْ لِيَعْبُضِ الْآيَةِ كَأَن سَمِعَ بَعْضَهَا وَاشْتَغَلَ بِكَلَامٍ عَنِ اسْتِمَاعِ الْبَعْضِ الْآخَرِ وَلَكِنْ سَمِعَ الْبَاقِيَ مِنْ غَيْرِ قَضْدِ السَّمَاعِ وَبَقِيَ مَا لَوْ اخْتَلَفَ اعْتِقَادُ الْقَارِئِ وَالسَّامِعِ كَأَن قَرَأَ حَتْفِي جُنُبٌ اغْتَسَلَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ وَسَمِعَهَا شَافِعِي وَيَنْبَغِي أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا يَفْعَلَ بِاعْتِقَادِ نَفْسِهِ إِذْ لَا اِزْتِبَاطَ بَيْنَهُمَا ع ش وَقَوْلُهُ وَسَمِعَهَا شَافِعِي أَيْ أَخْبَرَهُ الْقَارِئُ بِذَلِكَ وَلَا يَفْسُدُ الشَّافِعِيُّ أَيْضًا تَحْسِينًا لِلظَّنِّ . ه فَوَدَّ: (إِنْ رُجِي إِسْلَامُهُ الْخ) وَاعْتَمَدَ الزِّيَادِيُّ الْإِطْلَاقَ وَأَفْتَى بِهِ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ كُرْدِيٌّ وَبُجَيْرِيٌّ عِبَارَةٌ سَمَ قَوْلُهُ وَكَافِرٍ أَيْ وَلَوْ جُنُبًا وَإِنْ لَمْ يُرْجَ إِسْلَامُهُ وَإِنْ كَانَ مُعَانِدًا ؛ لِأَنَّ قِرَاءَتَهُ مَشْرُوعَةً فِي الْجُمْلَةِ أَيْ حَيْثُ حَلَّتْ م ر ا ه وَأَقْرَهُ الرَّشِيدِيُّ . ه فَوَدَّ: (وَقَدْ يُنَافِيهِ) أَيْ تَغْلِيلُ الْقِيلِ كُرْدِيٌّ . ه فَوَدَّ: (أَيْ عَدَمُ كِرَاهَتِهَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يُنْدَبَا شَرْحٌ بِأَفْضَلِ .

وَلَا إِعْرَاضَ فِي السُّجُودِ لَكِنْ هَذَا ظَاهِرٌ إِذَا سَجَدَ الْخُطْبُ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَسْجُدْ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ سُجُودُهُ حَيْثُئِذْ كَسُجُودِهِ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ الْخُطْبِ مِنْ نَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ وَقَدْ بَحَثَ الشَّارِحُ فِي بَابِ الْجُمُعَةِ عَدَمَ حُرْمَتِهِ حَيْثُ قَالَ وَيَحْرُمُ بَعْدَ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمِنْبَرِ صَلَاةً قَرُضَ أَوْ نَفَلَ وَلَا تَتَعَقَّدُ لَا طَوَافٌ وَسَجْدَةٌ تِلَاوَةً ، أَوْ شُكْرٍ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا أَخْذًا مِنْ تَغْلِيلِهِمْ حُرْمَةَ الصَّلَاةِ بِأَنَّ فِيهَا إِعْرَاضًا عَنِ الْخُطْبِ بِالْكُلِّيَّةِ ا ه بِاخْتِصَارٍ وَعِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ، ثُمَّ مَا نَصَّهُ : وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الطَّوَافِ وَسَجْدَتَيِ التَّلَاوةِ وَالشُّكْرِ وَلَا يَبْعُدُ حِلُّ الثَّلَاثَةِ إِذْ لَيْسَ فِيهَا مِنَ الْإِعْرَاضِ عَنِ الْخُطْبِ مَا فِي الصَّلَاةِ وَلِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا لَا يُسَمَّى صَلَاةً حَقِيقَةً ا ه ، وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ أَنَّ الْوَجْهَ تَحْرِيمَ سَجْدَةِ التَّلَاوةِ إِلْحَاقًا لَهَا بِالصَّلَاةِ كَمَا أَلْحَقَهَا بِهَا فِي الْأَوْقَاتِ الْمَكْرُوهَةِ ، بَلْ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا أَضِيقُ بِذَلِيلِ عُمُومِ التَّحْرِيمِ هُنَا لِذَاتِ السَّبَبِ وَمَالِ م ر لِذَلِكَ وَتَقَدَّمَ بَحْثُهُ ا ه . ه فَوَدَّ: (وَكَافِرٍ) ، وَلَوْ جُنُبًا وَإِنْ لَمْ يُرْجَ إِسْلَامُهُ وَإِنْ كَانَ مُعَانِدًا ؛ لِأَنَّ قِرَاءَتَهُ مَشْرُوعَةً فِي الْجُمْلَةِ أَيْ حَيْثُ حَلَّتْ وَيُقَارَقُ الْمُسْلِمُ الْجُنُبُ بِأَنَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ حُرْمَةَ الْقِرَاءَةِ مَعَ الْجَنَابَةِ فَلَمْ تَكُنِ الْجَنَابَةُ صَارِفَةً عَنِ الْقِرَاءَتِيَّةِ كَمَا فِي الْمُسْلِمِ م ر .

بِخِلَافِهَا يَرْفَعُ صَوْتٌ بِخَضْرَاءِ أَجَانِبٍ وَبِخِلَافِهِ مَعَ خَشْيَةٍ فِتْنَةٍ أَوْ تَلَذُّذٍ بِهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْكَرَاهَةَ وَالْحَرَمَةَ فِي ذَيْنِكَ لِذَاكَ كَوْنُهَا قِرَاءَةً بِخِلَافِ مَا فِي الْمَرْأَةِ مُطْلَقًا فَإِنَّ حُرْمَتَهَا كَالسَّمَاعِ لِعَارِضِ دُونَ جُنُبٍ وَسَاءِ وَنَائِمٍ وَسَكَرَانَ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ كَمَجْنُونٍ وَطَيْرٍ وَمَنْ بِخِلَافٍ وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ مَنْ كُرِهَتْ قِرَاءَتُهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا قِرَاءَةً فِيمَا يَظْهَرُ وَمَا فِي التَّبَيُّانِ فِي السَّكَرَانِ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى سَكَرَانَ لَهُ نَوْعٌ تَمَيِّزٌ وَفِي الْجُنُبِ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ أَيْضًا عَلَى جُنُبٍ حَلَّتْ لَهُ الْقِرَاءَةُ لَكِنْ يَخْدِشُهُ مَا يَأْتِي فِي نَحْوِ الْمُفْسِّرِ؛ لِأَنَّ فِي كُلِّ صَارِفًا، وَلَوْ قَرَأَ آيَتَهَا فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ لَمْ يَسْجُدْ لَهَا عَقِبَ سَلَامِهِ لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ وَالْأَوْجَهُ فِي مُسْتَمِعٍ لَهَا قَبْلَ صَلَاتِهِ التَّحِيَّةَ أَنَّهُ يَسْجُدُ ثُمَّ يُصَلِّي التَّحِيَّةَ لِأَنَّهُ مُجْلِسٌ قَصِيرٌ لِعُذْرٍ وَهُوَ لَا يُفَوِّتُهَا.

(تَنْبِيْهُ) مُقْتَضَى قَوْلِهِمْ لِجَمِيعِ آيَةِ السَّجْدَةِ إِلَى آخِرِهِ أَنَّهُ لَوْ اسْتَمَعَ الْآيَةَ مِنْ قَارِئَيْنِ كُلٌّ لِيَنْصِفُهَا

□ فَوَدَّ: (بِخِلَافِهَا) أَيِ قِرَاءَةِ الْمَرْأَةِ. □ وَفَوَدَّ: (وَبِخِلَافِهِ) أَيِ السَّمَاعِ مِنَ الْمَرْأَةِ. □ فَوَدَّ: (وَقَدْ يُجَابُ بِالْخ) اعْتَمَدَهُ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ وَالزِّيَادِيُّ كَمَا مَرَّ آنفًا. □ فَوَدَّ: (فِي ذَيْنِكَ) أَيِ قِرَاءَةِ الْمُصَلِّي فِي غَيْرِ الْقِيَامِ وَقِرَاءَةِ الْجُنُبِ. □ فَوَدَّ: (وَسَاءِ وَنَائِمٍ) أَيِ لِعَدَمِ قَصْدِهِمَا التَّلَاوةَ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَسَكَرَانَ بِالْخ) أَيِ لَا تَمَيِّزَ لَهُ رَشِيدِي. □ فَوَدَّ: (وَطَيْرٍ) كَذَرَّةٍ وَنَحْوَهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَمَنْ بِخِلَافٍ) قَدْ يُمْنَعُ أَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي الْخِلَافِ مِنْ حَيْثُ الْقِرَاءَةُ سَم. □ فَوَدَّ: (حَلَّتْ لَهُ الْقِرَاءَةُ) وَفِي هَامِشٍ بَلَا عَزْوٍ بِأَنَّ نَسِيَ كَوْنَهُ جُنُبًا وَقَصَدَ الْقِرَاءَةَ اهـ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ يَخْدِشُهُ بِالْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِالْجُنُبِ الَّذِي حَلَّتْ لَهُ الْقِرَاءَةُ مَنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا الْقُرْآنَ أَوْ مَنْ أَطْلَقَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ صَارِفَةٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَإِلَّا لَمْ تَحِلَّ قِرَاءَتُهُ سَم أَقُولُ وَبِالْحَمْلِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْهَامِشِ يَنْدَفِعُ الْخَدَشُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَرَأَ) إِلَى التَّنْبِيْهِ فِي النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي.

□ فَوَدَّ: (مُسْتَمِعِ بِالْخ) أَيِ أَوْ سَامِعِ وَقَارِيٍّ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ يَسْجُدُ بِالْخ) هَلْ يُغْتَفَرُ تَقْدِيمُ سَجْدَةِ الشُّكْرِ أَيْضًا قَبْلَ التَّحِيَّةِ أَوْ يُفَرَّقُ مَرَّ بِأَنَّ سَجْدَةَ التَّلَاوةِ إِنَّمَا قُدِّمَتْ لِلْخِلَافِ فِي وُجُوْبِهَا سَم وَقَدْ يُرْجَحُ الْأَوَّلُ لِلتَّغْلِيلِ الْآتِي. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ مُجْلِسٌ قَصِيرٌ بِالْخ) وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَكَرَّرَ سَمَاعُهُ لِآيَةِ السَّجْدَةِ مِنْ قَارِيٍّ أَوْ أَكْثَرَ احْتِمَلُ أَنْ يَسْجُدَ لِمَا لَا تَفَوْتُ مَعَهُ التَّحِيَّةَ وَيَتْرُكُ لِمَا زَادَ وَيُحْتَمَلُ تَقْدِيمُ السُّجُودِ وَإِنْ فَاتَتْ بِهِ التَّحِيَّةُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ مَرَّ الْآتِي فَإِنْ أَرَادَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَيِ السُّجُودِ وَالتَّحِيَّةِ فَالسُّجُودُ أَفْضَلُ لِاخْتِلَافٍ فِي وُجُوْبِهِ اهـ ع ش. □ فَوَدَّ: (كُلُّ لِيَنْصِفُهَا) الْأَوَّلَى مِنْ كُلِّ نِصْفِهَا.

□ فَوَدَّ: (دُونَ جُنُبٍ وَسَاءِ بِالْخ) ظَاهِرُهُ عَدَمُ سُجُودِ مُسْتَمِعٍ وَسَامِعِ قِرَاءَةِ الْمَذْكُورَيْنِ وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ خِلَافَهُ فِي قِرَاءَةِ الْجُنُبِ وَمَنْ قَصَدَ بِهَا الذِّكْرَ فَقَطَّ وَأَنْكَرَ هَذَا الثَّقَلُ مَرَّ. □ فَوَدَّ: (وَمَنْ بِخِلَافٍ) قَدْ يُمْنَعُ بِأَنَّ الْكَرَاهَةَ فِي الْخِلَافِ فِي الْخِلَافِ مِنْ حَيْثُ الْقِرَاءَةُ. □ فَوَدَّ: (لَكِنْ يَخْدِشُهُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِالْجُنُبِ الَّذِي حَلَّتْ لَهُ الْقِرَاءَةُ مَنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا الْقُرْآنَ، أَوْ مَنْ أَطْلَقَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْجَنَابَةَ صَارِفَةٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَإِلَّا لَمْ تَحِلَّ قِرَاءَتُهُ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ غَيْرُ مَشْرُوعَةٍ) انْظُرْ لَوْ قَرَأَهَا فِيهَا بَدَلًا عَنْ فَاتِحَةٍ جَهَلَهَا هَلْ يَأْتِي فِيهِ مَا سَبَّأَنِي عَنِ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُصَلِّي التَّحِيَّةَ بِالْخ) هَلْ يُغْتَفَرُ

مثلاً سَجَدَ اعتيَارًا بالسمع دونَ المسموعِ منه ويَحْتَمَلُ المنعُ؛ لأنَّه بالنظرِ لِكُلِّ على انفرادِهِ لم يُوجد السببُ في حقِّه والأصلُ عَدَمُ التلْفِيْقِ وتصوِيرُ المجموعِ قد يقتضيه وهو الذي يَتَجَهَّه ثُمَّ رَأَيْتُ أصحابَنَا ذَكَرُوا فيما إذا تَرَكَبَ السببُ من مُتَعَدِّدٍ أَنَّ الحُكْمَ هَلْ يُضَافُ لِلْأَخِيرِ أو لِلْمَجْمُوعِ فُرُوعًا بَعْضُهَا يَقْتَضِي الْأَوَّلَ كما لو رَمَى إلى صَيِّدٍ فلم يُزْمَنْه وَرَمَى إليه آخَرُ فَأَزْمَنْه ففي مَنْ يَمْلِكُ الصَّيْدَ مِنْهُمَا وَجْهَانِ أَصْحُهُمَا أَنَّهُ لِلثَّانِي لِكَوْنِ الْإِزْمَانِ عَقِبَ فِعْلِهِ، وَقِيلَ لِهَما إِذْ لَوْلَا فِعْلُ الْأَوَّلِ لَمْ يَحْصُلِ الْإِزْمَانُ، وَلَوْ مَلَكَ عَلَيْهَا طَلْقَةً وَاحِدَةً فَقَالَتْ لَهُ إِنْ طَلَّقْتَنِي ثَلَاثًا فَلَنْ أَتَى فَطَلَّقَهَا تِلْكَ الطَّلْقَةُ اسْتَحَقَّ الْأَلْفَ لِإِسْنَادِ الْبَيِّنَةِ لَهَا، وَقِيلَ ثُلُثُهَا؛ لأنَّه لَوْلَا تَقَدُّمُ ثَلَاثَتَيْنِ قَبْلَهَا لَمْ يَحْصُلْ وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ الْفَرْعَيْنِ وَمَا شَابَهُمَا يُؤَيِّدُ أو يُصَرِّحُ بِمَا ذَكَرْتُهُ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذْ إِضَافَةُ الْحُكْمِ لِسَمَاعِ الثَّانِي الَّذِي هُوَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي هَذَيْنِ يَمْنَعُ اعْتِيَارَ السَّمَاعِ الْأَوَّلِ وَيُوجِبُ اشْتِرَاطَ سَمَاعِ جَمِيعِ الْآيَةِ مِنْ شَخْصٍ وَاحِدٍ. وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُمْ أَيْضًا عِلَّةُ الْحُكْمِ إِذَا زَالَتْ وَخَلَفَتْهَا عِلَّةٌ أُخْرَى أُضِيفَ لِلثَّانِيَةِ وَيَلْزَمُ مِنْ إِضَافَتِهِ هُنَا لِلْسَمَاعِ الثَّانِي وَحْدَهُ عَدَمُ السُّجُودِ كَمَا تَقَرَّرَ وَيَأْتِي أَوَّلُ الْبَيِّنِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذِكْرِ الْقَاعِدَةِ الْأُولَى وَغَيْرِهَا وَمُقْتَضَى تَعْلِيلِهِمْ

☐ قَوْلُهُ: (سَجَدَ اعْتِيَارًا بِالسَّمَاعِ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ الْمُتَّجَهَ بَصْرِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ الْمَنْعُ) اعْتَمَدَهُ م رَاهِ سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْحَفَنِيِّ قَوْلُهُ لِجَمِيعِ آيَةِ السَّجْدَةِ أَيْ مِنْ وَاحِدٍ فَقَطْ عَلَى الْأَوْجِهِ مِنْ احْتِمَالَيْنِ فِي حَاجٍ فَلَا يَسْجُدُ إِذَا سَمِعَهَا مِنْ قَارِئَيْنِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنَّ يَفْرَأَ بَعْضُهَا وَيَسْمَعُ الْآخَرَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَهَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَفْرَأَهَا فِي زَمَنِ وَاحِدٍ بَأَنْ يُوَالِي بَيْنَ كَلِمَاتِهَا وَأَنْ يَسْمَعَ السَّامِعُ كَذَلِكَ أَوْ لَا؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ فَلْيُحَرِّزْ شَوْبَرِيٍّ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي إِنْ قَصَرَ الْفَضْلُ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (قَدْ يَقْتَضِيهِ الْإِنْخ) أَيْ الْمَنْعُ. ☐ قَوْلُهُ: (فُرُوعًا) مَفْعُولٌ ذَكَرُوا. ☐ قَوْلُهُ: (الْأَوَّلُ) أَيْ الْإِضَافَةُ لِلْجُزْءِ الْآخِرِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَلَكَ الْإِنْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَوْ رَمَى الْإِنْخ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ هَذَيْنِ الْفَرْعَيْنِ) أَيْ تَصْحِيحُ أَنَّ الصَّيْدَ لِلثَّانِي فِي مَسْأَلَتِهِ وَتَصْحِيحُ اسْتِحْقَاقِ الْأَلْفِ فِي مَسْأَلَةِ الطَّلَاقِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِمَا ذَكَرْتُهُ الْإِنْخ) أَيْ مِنْ تَرْجِيحِ الْمَنْعِ. ☐ قَوْلُهُ: (يُؤَيِّدُ الْإِنْخ) فِيهِ تَأْمُلٌ. ☐ قَوْلُهُ: (إِذْ إِضَافَةُ الْحُكْمِ) وَهُوَ طَلَبُ السُّجُودِ. ☐ قَوْلُهُ: (الَّذِي الْإِنْخ) نَعَتْ الْإِضَافَةَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُوجِبُ الْإِنْخ) قَدْ يُنْمَعُ وَيُدْعَى أَخْذًا مِنَ الْفَرْعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَنَّهُ يَوْجِبُ إِنْ كَانَ الْكُلُّ سَمِعَ مِنَ الثَّانِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُؤَافِقُهُ) أَيْ مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَرْجِيحِ الْمَنْعِ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَيْ يُوَافِقُ قَوْلَهُ وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ الْإِنْخ. ☐ قَوْلُهُ: (قَوْلُهُمْ أَيْضًا عِلَّةُ الْحُكْمِ الْإِنْخ) قَدْ يُنْمَعُ كَوْنُ ذَاكَ مِنْ هَذَا بَلْ هُمَا جُزْأٌ عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ فَإِنَّ عِلَّةَ السُّجُودِ سَمَاعُ آيَةِ السَّجْدَةِ لَا بَعْضُهَا وَهَذَا وَاضِحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ بَلْ سَبَقَ فِي كَلَامِهِ أَنَّهُ مَا يُؤَيِّدُ هَذَا وَهُوَ قَوْلُهُ إِذَا تَرَكَبَ الْإِنْخُ فَتَأْمَلْهُ مَعَ هَذَا يَظْهَرُ مَا فِيهِ مِنَ التَّدَافُعِ بَصْرِيٌّ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيَلْزَمُ الْإِنْخ) فِيهِ مَا مَرَّ. ☐ قَوْلُهُ: (بِذِكْرِ الْقَاعِدَةِ الْأُولَى) أَيْ قَوْلُهُ إِذَا تَرَكَبَ السَّبَبُ الْإِنْخ.

تَقْدِيمُ سَجْدَةِ الشُّكْرِ أَيْضًا قَبْلَ التَّحِيَةِ، أَوْ يَفْرُقُ بَأَنَّ سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ إِنَّمَا قُدِّمَتْ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهَا. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُحْتَمَلُ الْمَنْعُ) اعْتَمَدَهُ م رَاهِ.

عَدَمَ السُّجُودِ فِي نَحْوِ السَّاهِي بِعَدَمِ الْقَصْدِ اشْتِرَاطُ قَصْدِ الْقِرَاءَةِ فِي الذَّاكِرِ وَلَيْسَ مُرَادًا فِيمَا يَظْهَرُ وَإِنَّمَا الشَّرْطُ عَدَمُ الصَّارِفِ وَقَوْلُهُمْ لَا يَكُونُ الْقِرَاءَانُ قِرَاءَتًا إِلَّا بِالْقَصْدِ مَحَلُّهُ عِنْدَ وُجُودِ قَرِينَةٍ صَارِفَةٍ لَهُ عَنْ مَوْضُوعِهِ وَتَوْيُّدُ ذَلِكَ مَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنْ عَدَمِ نَدْبِهَا لِلْمُفَسِّرِ أَيْ لِأَنَّهُ وَجَدَ مِنْهُ صَارِفٌ لِلْقِرَاءَةِ عَنْ مَوْضُوعِهَا وَمِثْلُهُ الْمُسْتَدِلُّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَالَ الشُّبْكِيُّ اتَّفَقَ الْقُرَّاءُ عَلَى أَنَّ التَّلْمِيذَ إِذَا قَرَأَ عَلَى الشَّيْخِ لَا يَسْجُدُ فَإِنْ صَحَّ مَا قَالُوهُ فَحَدِيثُ زَيْدٍ فِي الصَّحِيحَيْنِ «أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ سُورَةَ وَالنَّجْمِ فَلَمْ يَسْجُدْ» حُجَّةٌ لَهُمْ أَهـ، وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَلْ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ أَصْلًا؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي لَمْ يَسْجُدَ لِلنَّبِيِّ ﷺ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ «قَوْلُ زَيْدٍ قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَسْجُدْ» وَسَبَبُهُ بَيَانُ جَوَازِ تَرْكِ السُّجُودِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَتَمُّنَا فَتَرَكَ زَيْدٌ لِلْسُّجُودِ إِنَّمَا هُوَ لِتَرْكِهِ ﷺ لَهُ وَدَعَا عَنِ الْعَكْسِ الْمُنْقُولِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ عَجِيبَةٌ فَإِنْ قَالَ الْقُرَّاءُ إِنَّ التَّلْمِيذَ لَا يَسْجُدُ إِذَا لَمْ يَسْجُدِ الشَّيْخُ كَذَلِكَ قُلْنَا لَا حُجَّةَ فِيهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ تَرْكَ زَيْدٍ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِتَجْوِيزِهِ النِّسْخَ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِلتَّارِكِ مُطْلَقًا وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي ذَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ أَتَمُّنَا أَنَّهُ يُسَنُّ لِكُلِّ مَنْ الشَّيْخَ وَالتَّلْمِيذَ وَأَنَّ تَرْكَ أَحَدِهِمَا لَهُ لَا يَقْتَضِي تَرْكَ الْآخَرِ لَهُ (وَيَتَأَكَّدُ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ) لِلاتِّفَاقِ عَلَى طَلَبِهَا مِنْهُ حِينَئِذٍ وَجَزَائًا وَجِبَ بِعَدَمِهِ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ. وَإِذَا سَجَدَ مَعَهُ فَالْأُولَى أَنْ لَا يَقْتَدِيَ بِهِ (قُلْتُ وَيُسَنُّ لِلسَّامِعِ) لِجَمِيعِ الْآيَةِ مِنْ قِرَاءَةِ مَشْرُوعَةٍ كَمَا ذُكِرَ وَهُوَ غَيْرُ قَاصِدِ السَّمَاعِ وَيَتَأَكَّدُ لَهُ بِسُجُودِ الْقَارِئِ لَكِنْ دُونَ تَأَكُّدِهَا لِلْمُسْتَمِعِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِمَا صَحَّ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فَيَسْجُدُ وَيَسْجُدُونَ مَعَهُ حَتَّى مَا يَجِدُ بَعْضُهُمْ مَوْضِعًا لِحَبْثِهِ»، وَلَوْ قَرَأَ آيَةً سَجَدَ.....

□ فَوَدَّ: (فِي نَحْوِ السَّاهِي) أَيْ كَالتَّائِمِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مَحَلُّهُ الْخ) خَبَرٌ وَقَوْلُهُمْ الْخ. □ فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ) أَيْ تَقْيِيدُ قَوْلِهِمْ الْمَذْكُورَ بِوُجُودِ الْقَرِينَةِ الصَّارِفَةِ. □ فَوَدَّ: (مِنْ عَدَمِ نَدْبِهَا الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ كَمَا مَرَّ. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْمُسْتَدِلُّ الْخ) وَافَقَهُ م ر ه س م. □ فَوَدَّ: (لَا يَسْجُدُ) أَيْ التَّلْمِيذُ. □ فَوَدَّ: (مَا قَالُوهُ) أَيْ الْقُرَّاءُ. □ فَوَدَّ: (وَسَبَبُهُ) أَيْ عَدَمُ سُجُودِهِ ﷺ. □ فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَيْ لِحَدِيثِ زَيْدٍ وَكَذَا مَرْجِعُ ضَمِيرٍ فِيهِ. □ فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) يَعْنِي لَا لِلشَّيْخِ وَلَا لِلتَّلْمِيذِ كُرْدِي. □ فَوَدَّ: (لِلاتِّفَاقِ) إِلَى قَوْلِهِ فَاغْتِرَاضُ الْبُلْقَيْنِي فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ اقْتَدَى إِلَى حَرَمٍ وَقَوْلَهُ وَكَلَامُ التَّيَّانِ إِلَى لِأَنَّ الصَّلَاةَ وَإِلَى قَوْلِهِ وَيَتَّبِعِي فِي النَّهْيَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ. □ فَوَدَّ: (وَإِذَا سَجَدَ مَعَهُ) أَيْ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَالْأُولَى أَنْ لَا يَقْتَدِيَ بِهِ) فَلَوْ فَعَلَ كَانَ جَائِزًا نِهَآيَةً وَمُغْنِي وَيَتَّبِعِي جَوَازٌ عَكْسِهِ أَيْضًا بِأَنَّ يَقْتَدِيَ الْقَارِئُ بِالسَّمْعِ وَكَذَا بِالسَّمْعِ سَمِعَ وَش. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيْ السَّمَاعُ. □ فَوَدَّ: (لِمَا صَحَّ الْخ) دَلِيلٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ وَيُسَنُّ لِلْقَارِئِ إِلَى هُنَا. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَرَأَ آيَةً سَجَدَ الْخ) قَضِيَّةُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْبُطْلَانُ بِمُجَرَّدِ الْقِرَاءَةِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ سَمِ أَوَّلُ

□ فَوَدَّ: (مِنْ عَدَمِ نَدْبِهَا لِلْمُفَسِّرِ) خُولِفَ م ر. □ فَوَدَّ: (وَمِثْلُهُ الْمُسْتَدِلُّ) وَافَقَ م ر. □ فَوَدَّ: (فَالْأُولَى أَنْ لَا يَقْتَدِيَ بِهِ) فَعَلِمَ جَوَازَ اقْتِدَائِهِ بِهِ وَيَتَّبِعِي جَوَازٌ عَكْسِهِ أَيْضًا بِأَنَّ يَقْتَدِيَ الْقَارِئُ بِالسَّمْعِ وَكَذَا بِالسَّمْعِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَرَأَ آيَةَ السَّجْدَةِ الْخ) قَضِيَّةُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْبُطْلَانُ بِمُجَرَّدِ الْقِرَاءَةِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ لَهُ.

أَوْ سُورَتَهَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ بَيْنَهُمَا فَرْقًا فِي الصَّلَاةِ أَوْ الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ أَوْ اقْتَدَى بِالْإِمَامِ فِي صُبْحِ الْجُمُعَةِ لِعَرَضِ السُّجُودِ فَقَطُّ أَوْ سَجَدَ الْمُصَلِّي لِغَيْرِ سَجْدَةِ إِمَامِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ حَرْمٌ وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ، وَكَلَامُ التَّبَيَّانِ لَا يُخَالِفُ ذَلِكَ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْهَيٌّ عَنْ زِيَادَةِ سُجُودِ فِيهَا إِلَّا لِسَبَبٍ كَمَا أَنَّ الْوَقْتَ الْمَكْرُوهَ مِنْهَيٌّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ إِلَّا لِسَبَبٍ فَالْقِرَاءَةُ فِيهَا بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطُّ كَتَعَاطِي السَّبَبِ بِاخْتِيَارِهِ فِيهِ لِيَفْعَلَ الصَّلَاةَ كَدُخُولِ الْمَسْجِدِ بِقَصْدِ التَّحِيَّةِ فَقَطُّ.....

صَرَّحَ بِتَقْيِيدِ الْبُطْلَانِ بِفِعْلِ السُّجُودِ مَثْنً بِأَفْضَلٍ وَشَرْحَهُ وَالْمُغْنَى وَع ش وَأَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ كَالنَّهْيَةِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْهَيٌّ إِلَيْهِ كَالصَّرِيحِ فِيهِ بَلْ قَوْلُ الشَّارِحِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ الْحُزْمَةِ إِلَيْهِ صَرِيحٌ فِيهِ. هـ قَوْلُهُ: (أَوْ سُورَتَهَا إِلَيْهِ) أَيِ غَيْرِ ﴿آلَةِ ١١٠﴾ تَنْزِيلٍ ﴿[السجدة: ١-٢]﴾ فِي صُبْحِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ نِهَائَةً وَمُغْنَى وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا قَدْ يُفِيدُ خِلَافَهُ. هـ قَوْلُهُ: (لِعَرَضِ السُّجُودِ فَقَطُّ) رَاجِعٌ لِلْجَمِيعِ وَمَقْهُومُهُ الْجَوَازُ وَعَدَمُ الْبُطْلَانِ إِذَا قَصَدَهُ مَعَ غَيْرِهِ مِمَّا لَا يَضُرُّ سَمَ عِبَارَةُ الْمُغْنَى ثَقْلًا عَنِ الرِّوَايَةِ وَالْمَجْمُوعِ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَتَّعَلَّقْ بِالْقِرَاءَةِ غَرَضٌ سِوَى السُّجُودِ وَإِلَّا فَلَا كَرَاهَةَ مُطْلَقًا هـ وَعِبَارَةُ شَرْحِ بِأَفْضَلٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ ضَمَّ إِلَى قَصْدِ السُّجُودِ قَصْدًا صَحِيحًا مِنْ مَنَدَوِيَّاتِ الْقِرَاءَةِ أَوْ الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ لَا بُطْلَانَ لِمَشْرُوعِيَّةِ الْقِرَاءَةِ وَالسُّجُودِ حَيْثُ ذَا هـ.

هـ قَوْلُهُ: (وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِلَيْهِ) أَيِ بِالسُّجُودِ لَا بِمُجَرَّدِ الْقِرَاءَةِ ع ش وَمُغْنَى عِبَارَةُ سَمَ قَوْلُهُ وَبَطَلَتْ إِلَيْهِ يَتَّبِعِي حُصُولُ الْبُطْلَانِ بِمُجَرَّدِ الشُّرُوعِ فِي الْهَوِيِّ الْمُخْرِجِ عَنْ حَدِّ الْقِيَامِ لِشُرُوعِهِ فِي الْمُبْطَلِ حَيْثُ ذَا؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْهَوِيِّ لِلْسُّجُودِ زِيَادَةً يُبْطِلُ تَعَمُّدُهَا هـ. هـ قَوْلُهُ: (إِنْ عَلِمَ إِلَيْهِ).

(فَرَعُ): لَوْ قَصَدَ سَمَاعَ الْآيَةِ لِعَرَضِ السُّجُودِ فَقَطُّ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ كَقِرَاءَتِهَا لِعَرَضِ السُّجُودِ فَقَطُّ.

(فَرَعُ): لَوْ سَجَدَ مَعَ إِمَامِهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْإِمَامَ قَرَأَ بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطُّ فَهَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِمَّا يَخْفَى لَا يَتَّبَعُ نَعَمَ سَم. هـ قَوْلُهُ: (وَتَعَمَّدَ) أَيِ السُّجُودَ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ. هـ قَوْلُهُ: (فَالْقِرَاءَةُ فِيهَا) أَيِ فِي الصَّلَاةِ. هـ قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ. هـ قَوْلُهُ: (كَدُخُولِ الْمَسْجِدِ إِلَيْهِ) أَيِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ نِهَائَةً وَمُغْنَى.

هـ قَوْلُهُ: (لِعَرَضِ السُّجُودِ فَقَطُّ) رَاجِعٌ لِلْجَمِيعِ وَمَقْهُومُهُ الْجَوَازُ وَعَدَمُ الْبُطْلَانِ إِذَا قَصَدَهُ مَعَ غَيْرِهِ مِمَّا لَا يَضُرُّ قَصْدَهُ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ بِمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ ضَمَّ لِقَصْدِ الشُّكْرِ قَصْدَ التَّلَاوَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ إِلَيْهِ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ أَنَّ مُجَرَّدَ قَصْدِ التَّلَاوَةِ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِلْسُّجُودِ هُنَاكَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَلَمْ يُؤَثِّرْ قَصْدُهُمَا هُنَاكَ وَآثَرُهُمَا.

(فَرَعُ): لَوْ قَصَدَ سَمَاعَ الْآيَةِ لِعَرَضِ السُّجُودِ فَقَطُّ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ كَقِرَاءَتِهَا لِعَرَضِ السُّجُودِ فَقَطُّ.

(فَرَعُ): سَجَدَ مَعَ إِمَامِهِ، ثُمَّ تَبَيَّنَ مَعَ السَّلَامِ أَنَّ الْإِمَامَ قَرَأَ بِقَصْدِ السُّجُودِ حَيْثُ يُبْطِلُ ذَلِكَ فَهَلْ تَصِحُّ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِمَّا يَخْفَى لَا يَتَّبَعُ نَعَمَ هـ. هـ قَوْلُهُ: (وَبَطَلَتْ صَلَاتُهُ) يَتَّبِعِي حُصُولُ الْبُطْلَانِ بِمُجَرَّدِ الشُّرُوعِ فِي الْهَوِيِّ بِحَيْثُ يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ الْقِيَامِ الْمُجَزِّي لِشُرُوعِهِ فِي الْمُبْطَلِ حَيْثُ ذَا؛ لِأَنَّ نَفْسَ الْهَوِيِّ لِلْسُّجُودِ زِيَادَةً يُبْطِلُ تَعَمُّدُهَا. هـ قَوْلُهُ: (كَدُخُولِ الْمَسْجِدِ) أَيِ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ كَمَا صَوَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ

فاعترض البلقيني ذلك بأن السنة الثابتة قراءة ﴿الْحَمْدُ﴾ [السجدة: ١-٢] السجدة في أول صبح الجمعة وذلك يقتضي قراءة السجدة ليسجد مردود كما بسطه أبو زرعة وغيره بأن القصد هنا اتباع سنة القراءة المخصوصة والسجود لها وذلك غير ما مر من تجريد قصد السجود فقط وإنما لم يؤثر قصده فقط خارج الصلاة والوقت المكروه؛ لأنه قصد عبادة لا مانع منها هنا بخلافه ثم وينبغي أن محل الحرمة فيما مر في الفرض؛ لأن النقل يجوز قطعه إلا

قوله: (فاعترض البلقيني إلخ) وافق م رأي والخطيب البلقيني.

(فرغ): لو قرأ ﴿هَلْ أَتَى﴾ [الإنسان: ١] في أول صبح الجمعة سن له قراءة ﴿الْحَمْدُ﴾ [السجدة: ١-٢] في الثانية ويتجه سن السجود؛ لأنها قراءة مشروعة وأنه لا يضرب السجود وإن قرأها بقصد السجود؛ لأنها مطلوبة بخصوصها بخلاف ما لو قرأ في الأولى أو الثانية آية سجدة غير ﴿الْحَمْدُ﴾ [السجدة: ١-٢] بقصد السجود فيضرب وفاقا في ذلك لم ر ه سم أي وخلافا لما مر أيضا في رد اعتراض البلقيني المفيد أنه تبطل الصلاة بالسجود فيما إذا قرأ بقصد السجود فقط مطلقا حتى ب ﴿الْحَمْدُ﴾ [السجدة: ١-٢] في أول صبح يوم الجمعة عبارة الكزدي ولا فرق في الحرمة عند الشارح بين ﴿الْحَمْدُ﴾ [السجدة: ١-٢] وغيرها في صبح الجمعة وغيره واستثنى في النهاية ﴿الْحَمْدُ﴾ [السجدة: ١-٢] في صبح الجمعة اه وقوله في النهاية وكذا في المعني وسم كما مر. قوله: (وإنما لم يؤثر قصده إلخ) قد يدل على أنه يسجد حيث يذ لك الأقرب في شرح الروض أنه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة في صلاة

الروض. قوله: (فاعترض البلقيني إلخ) وافق م ر البلقيني واستثنى ما لو قرأ في الأولى ﴿هَلْ أَتَى﴾ [الإنسان: ١] فإنه يقرأ في الثانية ﴿الْحَمْدُ﴾ [السجدة: ١-٢] لكن لو قرأها بقصد السجود لم يجز أن يسجد فإن سجدة بطلت صلاته اه، وفيه نظر، ثم رأيت في مرة وافق على عدم البطلان كما في الحاشية الأخرى، ثم تكررت منه هذه الموافقة وزد أنه لو لم تطلب منه قراءتها في الثانية لكونه هو، أو إمامه قد قرأها في الأولى، ثم قرأها في الثانية بقصد السجود أبطل؛ لأنها حيث يذ غير مشروعة في الثانية.

(فرغ): لو قرأ ﴿هَلْ أَتَى﴾ [الإنسان: ١] في أول صبح الجمعة سن له قراءة ﴿الْحَمْدُ﴾ [السجدة: ١-٢] في الثانية ويتجه سن السجود؛ لأنها قراءة مشروعة وأنه لا يضرب السجود وإن قرأها بقصد السجود؛ لأنها مطلوبة بخصوصها بخلاف ما لو قرأ في الأولى، أو الثانية آية سجدة غير ﴿الْحَمْدُ﴾ [السجدة: ١-٢] بقصد السجود فيضرب وفاقا في ذلك لم ر. قوله: (وإنما لم يؤثر قصده فقط خارج الصلاة والوقت المكروه إلخ) قد يدل على أنه يسجد حيث يذ لك الأقرب في شرح الروض أنه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة كالقراءة في صلاة الجنابة اه وقضية تشبيهه بالجنابة عدم صحة السجود وقد يفرق بأن القراءة مشروعة في الجملة خارج الصلاة، والوقت المكروه بخلاف الجنابة لا يقال: بل هي مشروعة فيها أيضا في الجملة، وذلك إذا عجز عن الفاتحة وحفظ آيات السجود؛ لانا نقول هذا لعارض مع أن المعتد أن من قرأ آيات السجود بدل الفاتحة لا يسجد إعطاء للبذل حكم المبدل.

أَنْ يُقَالَ السُّجُودُ فِيهَا يَذَلُّكَ الْقَصْدُ تَلْبِثُ بِعِبَادَةِ فَاسِدَةٍ فَيَحْرُمُ حَتَّى فِي النَّفْلِ كَمَا أَنَّ يُبْطِلُهُ
وَيُخْرِجُ بِالسَّامِعِ غَيْرَهُ. وَإِنْ عَلِمَ بِرُؤْيَا السُّجُودِ وَزَعَمَ دُخُولَهُ فِي ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا
يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢١] يُرَدُّ بِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ قُرِئَ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ سَمِعَهُ وَصَحَّ عَنْ جَمْعِ
صَحَابَةِ ﷺ السُّجُودَ عَلَى مَنْ اسْتَمَعَ أَيَّ سَمِعَ.

(فَإِنْ قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ) أَيَّ قِيَامِهَا أَوْ بَدَلَهُ وَلَوْ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّهُ مُحَلَّلُهَا فِي الْجُمْلَةِ (سَجَدَ الْإِمَامُ
وَالْمُتَقَرِّدُ) الْوَائِ بِمَعْنَى أَوْ بِدَلِيلٍ لِإِفْرَادِهِ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ لِقِرَائَتِهِ وَآثَرُهَا لِأَنَّهَا فِي التَّقْسِيمِ كَمَا هُنَا
أَجُودٌ مِنْ أَوْ أَيَّ كُلِّ مِنْهُمَا فَحِينَئِذٍ تَنَازَعَهُ كُلُّ مَنْ قَرَأَ وَسَجَدَ وَجَارَ إِعْمَالُ أَحَدِهِمَا مِنْ غَيْرِ
مَحْذُورٍ فِيهِ وَجُوزٌ عَدَمُ التَّنَازُعِ بِجَعْلِ فَاعِلٍ قَرَأَ مُسْتَتِرًا فِيهِ عَلَى حَدِّ ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ﴾ [يوسف: ٢٥]

الْجِنَازَةُ انْتَهَى وَقَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ عَدَمُ صِحَّةِ السُّجُودِ وَقَدْ يُقَرَّقُ سَمِ عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ وَإِذَا قَرَأَهَا فِي غَيْرِ هَذَيْنِ
بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطُّ يَسْجُدُ لِذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ التَّخْفَةِ وَظَاهِرُ الْإِنْدَادِ عَدَمُ الصَّحَّةِ وَفِي الْإِيْعَابِ لَا يُسَنُّ
السُّجُودُ لِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ الْقِرَاءَةِ كَهَيِّ فِي صَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَمِثْلُهُ فِي الْأَسْنَى وَأَقَرَّهُ الزِّيَادِيُّ وَالْحَلْبِيُّ وَقَالَ
الْعَنَانِيُّ وَافَقَهُ م رَاهُ أَقُولُ وَيُؤَافِقُ مَا قَالَهُ الشَّارِحُ مِنْ عَدَمِ التَّأْثِيرِ قَوْلَ الْمُغْنِيِّ وَالنِّهَائِيِّ مَا نَصَّهُ وَفِي
الرَّوْضَةِ وَالْمَجْمُوعِ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ آيَةَ سَجْدَةٍ أَوْ آيَتَيْنِ فِيهِمَا سَجْدَةٌ لَيَسْجُدَ لَمْ أَرِ فِيهِ تَقْلًا عِنْدَنَا وَفِي
كِرَاهَتِهِ خِلَافٌ لِلْسَّلَفِ، وَمُقْتَضَى مَذْهَبِنَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْكِرَاهَةِ وَفِي غَيْرِ الصَّلَاةِ لَمْ يُكْرَهُ أَه
قَالَ ع ش قَوْلُهُمْ لَمْ يَكْرَهُ أَيُّ بَلْ هُوَ مُسْتَحَبٌّ أَه. □ قَوْلُهُ: (فَيَحْرُمُ الْإِلْخ) أَيُّ السُّجُودُ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي
قَوْلِهِ كَمَا أَنَّهُ الْإِلْخ. □ قَوْلُهُ: (وَيُخْرِجُ) إِلَى قَوْلِهِ وَزَعَمَ الْإِلْخُ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَصَحَّ فِي النَّهَائِيِّ.

□ قَوْلُهُ: (وَصَحَّ الْإِلْخ) لَعَلَّهُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِأَنَّهُ نَصَّ فِيهِمَا زَادَهُ الْمُصَنِّفُ. □ قَوْلُهُ: (عَنْ جَمْعِ صَحَابَةٍ) بِالْإِضَافَةِ
وَيَجُوزُ التَّوَصُّيفُ. □ قَوْلُهُ: (أَيَّ قِيَامِهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَجُوزٌ فِي الْمُغْنِيِّ لِأَنَّ قَوْلَهُ الْوَائِ إِلَى أَيِّ كُلِّ وَإِلَى قَوْلِ
الشَّارِحِ وَفِيهِمَا نَظَرٌ فِي النَّهَائِيِّ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَجُوزٌ إِلَى الْمُتَنِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَثَرُهَا الْإِلْخ) فِيهِ بَحْثٌ لِأَنَّ الْأَجُودِيَّةَ
إِنَّمَا هِيَ لِلْوَاوِ الْبَاقِيَةِ عَلَى مَعْنَاهَا كَمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ تَوْجِيهِهِمْ لِلْأَجُودِيَّةِ لِأَنَّ اللَّيْثِي بِمَعْنَى أَوْ أَيْضًا كَهَذِهِ كَمَا
قَالَ قَتَامُلُ سَم. □ قَوْلُهُ: (أَيُّ كُلِّ مِنْهُمَا) حُلٌّ مَعْنَى لَا إِغْرَابَ لِأَنَّهُ بَعْدَ جَعْلِ الْوَائِ بِمَعْنَى أَوْ لَا يُحْتَاجُ إِلَى
التَّأْوِيلِ بِكُلِّ ع ش. □ قَوْلُهُ: (فَحِينَئِذٍ) أَيَّ حِينَ التَّأْوِيلِ بِكُلِّ مِنْهُمَا نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِيٌّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ حِينَ
التَّأْوِيلِ بَاو. □ قَوْلُهُ: (تَنَازَعَهُ) أَيَّ تَنَازَعَ فِي الْإِمَامِ وَالْمُتَقَرِّدِ مُغْنِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (وَجَارَ الْإِلْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيِّ
وَالْمُغْنِيِّ فَالْقِرَاءَةُ يُعْمَلُهَا فِيهِ وَالْكِسَانِيُّ يَقُولُ حُدِّفَ فَاعِلُ الْأَوَّلِ وَالْبُضْرِيُّونَ يُبْرِزُونَهُ وَالْفَاعِلُ الْمُضْمَرُّ
عِنْدَهُمْ مُفْرَدٌ لَا مُتَنًى لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ضَمِيرٌ تَشْبِيهُ لَبَرَزَ عَلَى رَأْيِهِمْ فَيَصِيرُ وَإِنْ قَرَأَ ثَمَّ الْإِفْرَادُ مَعَ عَوْدِهِ عَلَى
اَثْنَيْنِ بِتَأْوِيلِ كُلِّ مِنْهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ فَالْتَّرَكِيبُ صَحِيحٌ عَلَى مَذْهَبِ الْبُضْرِيِّينَ كَغَيْرِهِ مِنَ الْمَذْهَبِينَ قَبْلَهُ أَه.
□ قَوْلُهُ: (عَلَى حَدِّ ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ﴾ [يوسف: ٢٥]) أَيُّ بَانَ يَكُونُ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ مَذْلُولًا عَلَيْهِ بِلَفْظِ

□ قَوْلُهُ: (وَأَثَرُهَا الْإِلْخ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْأَجُودِيَّةَ إِنَّمَا هِيَ لِلْوَاوِ الْبَاقِيَةِ عَلَى مَعْنَاهَا كَمَا يُعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ
تَوْجِيهِهِمُ الْأَجُودِيَّةَ لِأَنَّ اللَّيْثِي بِمَعْنَى أَوْ أَيْضًا كَهَذِهِ كَمَا قَالَهُ قَتَامُلُ.

أَيُّ بُدُوْهُ أَيُّ فَإِنْ قَرَأَ قَارِئٌ إِلَى آخِرِهِ (لِقِرَاءَتِهِ فَقَطْ) أَيُّ كُلِّ لِقِرَاءَةٍ نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ نَعَمْ اسْتَشْنَى
 الْإِمَامُ مَنْ قَرَأَ بَدَلًا عَنْ الْفَاتِحَةِ لِعَجْزِهِ عَنْهَا آيَةً سَجْدَةٍ. قَالَ فَلَا يُسْنُّ لَهُ السُّجُودَ إِلَّا بِقَطْعِ
 الْقِيَامِ الْمَفْرُوضِ وَعَتَمَدَةِ التَّاجِ السُّبْكِيِّ وَوَجْهَهُ بِأَنْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لَا يُتْرَكُ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ أَوْ
 فِيهِمَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَتَأْتِي فِي الْقَطْعِ لِأَجْنَبِيِّ أَمَّا هُوَ لِمَا هُوَ مِنْ مَصَالِحِ مَا هُوَ فِيهِ فَلَا
 مُحْذَرٌ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَذَلِكَ لَا يُسَمَّى قَطْعًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (و) سَجَدَ (الْمَأْمُومُ لِسَجْدَةِ إِمَامِهِ)
 فَقَطْ فَتَبْطُلُ بِسُجُودِهِ لِقِرَاءَةِ غَيْرِ إِمَامِهِ مُطْلَقًا وَلِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ.....

الفعل كما في قولهم:

لَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعِيرِ وَالتَّزْوَانِ

□ وَفُودُ: (أَيُّ بُدُوْهُ) فَاعِلٌ بَدَأَ الْمَذْلُولُ عَلَيْهِ بَلْفَظِهِ. □ وَفُودُ: (قَارِئٌ) فَاعِلٌ قَرَأَ الْمَذْلُولُ عَلَيْهِ بَلْفَظِهِ أَيْضًا
 قَالَ الْكَزْزِيُّ لَكِنَّ الْمَعْرُوفَ فِي كُتُبِ التَّحْوِيفِ تَفْسِيرُ حَدِّ «ثَدَّ بَدَأَ لَكُمْ» (يوسف: ٣٥) بِكَوْنِ الْفِعْلِ مُسْتَنَدًا إِلَى
 ضَمِيرٍ مَصْدَرِهِ وَجَعَلَ الْفِعْلَ بِمَعْنَى وَقَعَ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا قَوْلُهُ أَيُّ فَإِنْ قَرَأَ قَارِئٌ إِلَّاخَ وَلَعَلَّ هَذَا
 مِنْ جُمْلَةِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بِصِيغَةِ التَّمْرِيطِ. □ فُودُ: (دُونَ غَيْرِهِ) أَيُّ مِنْ مُصَلٍّ وَغَيْرِهِ وَإِلَّا بَطَلَتْ
 صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ شَرْحُ بِافْضَلٍ وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى. □ فُودُ: (نَعَمْ اسْتَشْنَى الْإِمَامُ إِلَّاخَ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيَةُ وَفَاقًا
 لِيَوَالِدِهِ. □ فُودُ: (وَوَجْهَهُ بِأَنْ مَا إِلَّاخَ) وَقَدْ يُوَجِّهُ مَا قَالَ الْإِمَامُ أَيْضًا بِأَنْ لِلْبَدَلِ حُكْمَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَالْفَاتِحَةُ لَا
 سُجُودَ لِقِرَاءَتِهَا فَكَذَا بَدَلُهَا وَلَوْ آيَةً سَجْدَةٍ نَعَمْ لَوْ لَمْ يُحْسِنِ إِلَّا قَدَرَ الْفَاتِحَةَ فَقَرَأَ عَنْهَا ثُمَّ عَنِ السُّورَةِ
 فَالْوَجْهَ أَنَّهُ يَسْجُدُ لِقِرَاءَتِهِ مَرَّاهُ سَمٍ عَلَى حَجِّ أَهْوَ ش. □ فُودُ: (لِئَلَّا يَقْطَعَ الْقِيَامَ الْمَفْرُوضَ) أَيُّ لِأَنَّهُ
 قِيَامٌ لِمَفْرُوضٍ وَهُوَ بَدَلُ الْفَاتِحَةِ وَخَرَجَ بِهِ الْقِيَامُ لِلْسُّورَةِ رَشِيدِي. □ فُودُ: (إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ) أَيُّ
 كَالسُّجُودِ لِمُتَابَعَةِ الْإِمَامِ رَشِيدِي. □ فُودُ: (وَفِيهِمَا إِلَّاخَ) أَيُّ فِي تَغْلِيلِي الْإِمَامِ وَالسُّبْكِيِّ. □ وَفُودُ: (لِأَنَّ
 ذَلِكَ) أَيُّ تَغْلِيلُ كُلِّ مِنْهُمَا. □ فُودُ: (أَمَّا هُوَ) أَيُّ الْقَطْعِ. □ فُودُ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيُّ الْقَطْعِ أَوْ السُّجُودِ (لِذَلِكَ)
 أَيُّ لِمَا هُوَ مِنْ مَصَالِحِ مَا هُوَ فِيهِ. □ فُودُ: (لِقِرَاءَةِ غَيْرِ إِمَامِهِ) شَمِلَ مَا لَوْ تَبَيَّنَ لَهُ حَدَثَ إِمَامِهِ عَقِبَ قِرَاءَتِهِ
 لَهَا نَهَايَةُ أَيُّ فَلَا يَسْجُدُ لِتَبَيُّنِ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِمَامٍ لَهُ وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَا لَوْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ عَقِبَ قِرَاءَةِ آيَةٍ
 سَجْدَةٍ وَقَبْلَ السُّجُودِ أَوْ فَرَاقِهِ الْمَأْمُومُ حِينَئِذٍ كَمَا يُفْهَمُ قَوْلُهُ لَوْجُودِ الْمُخَالَفَةِ الْفَاحِشَةِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا مَنَعْنَا
 انْتِفَاذَهُ بِالسُّجُودِ لِلْمُخَالَفَةِ، وَقَدْ زَالَتْ رَشِيدِي وَسَمٍ. □ فُودُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ نَهَايَةُ.
 □ فُودُ: (وَلِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ إِلَّاخَ) يُسْتَشْنَى مِنْهُ مَا لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَسْجُدْ وَقَصُرَ الْفَضْلُ فَيُسْنُّ لِلْمَأْمُومِ
 السُّجُودَ كَمَا يَأْتِي وَهَذَا سُجُودٌ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ سَمٍ.

□ فُودُ: (وَوَجْهَهُ بِأَنْ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ إِلَّاخَ) قَدْ يُوَجِّهُ مَا قَالَ الْإِمَامُ بِأَنْ لِلْبَدَلِ حُكْمَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَالْفَاتِحَةُ لَا
 سُجُودَ لِقِرَاءَتِهَا فَكَذَا بَدَلُهَا، وَلَوْ آيَةً سَجْدَةٍ نَعَمْ لَوْ لَمْ يُحْسِنِ الْفَاتِحَةَ فَقَرَأَ عَنْهَا، ثُمَّ عَنِ السُّورَةِ فَالْوَجْهَ
 أَنَّ يَسْجُدُ لِقِرَاءَتِهِ عَنِ السُّورَةِ مَرَّاهُ سَمٍ. □ فُودُ: (بِأَنَّ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ) يُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَا لَا بُدَّ مِنْهُ الْأَوَّلَ الْقِيَامَ.
 □ فُودُ: (وَلِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ إِذَا لَمْ يَسْجُدْ) يُسْتَشْنَى مَا لَوْ سَلَّمَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَسْجُدْ وَقَصُرَ الْفَضْلُ فَيُسْنُّ لِلْمَأْمُومِ

ومن ثم كره للمأموم قراءة آية سجدة ومنه يؤخذ أن المأموم في صبح الجمعة إذا لم يستمع لا يستل له قراءة شورتها وقراءته إما عدا آيتها يلزمه الإخلال بسنة الموالاة (فإن سجدة إمامه فتخلف) عنه (أو انعكس) الحال بأن سجدة هو دون إمامه (بطلت صلاته) إما فيه من المخالفة الفاحشة، ولو لم يعد إلا بعد رفعه رأسه من السجود.....

☐ قوله: (ومن ثم كره إلخ) أي ومن أجل عدم جواز سجود المأموم لقراءة غير إمامه عبارة المغني والروض مع شرحه ويكره للمأموم قراءة آية سجدة وإضغاء لقراءة غير إمامه لعدم تمكنه من السجود ويكره أيضاً للمنفرد والإمام الإضغاء لغير قراءتهما ولا يكره لهما قراءة آية سجدة ولو في السرية لكن يستحب للإمام تأخيرها فيها إلى فراغه منها ومحلّه عند قصر الفضل اهـ. ☐ قوله: (ومن ثم يؤخذ إلخ) قد يمنع الأخذ بأن محل الكراهة ما لم يطلب ما فيه آية سجدة بخصوصه في الصلاة كما في صبح الجمعة والآست قراءة وإن لم يتمكن من السجود فلو قرأ لا يسجد كما هو ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه وإن قصر الفضل؛ لأن المأموم لا يسجد إلا لسجود إمامه سم وفي الكندي عن الجمال الرملي والزيادي ما يوافقّه.

قول (سني): (فتخلف) انظر ما ضابطه ويتبني البطلان باستمراره في القيام قاصدا ترك السجود مع شروع الإمام في الهوي؛ لأن استمراره المذكور شروع في المبطل الذي هو ترك السجود مع الإمام سم.

قول (سني): (بطلت صلاته) أي إن علم وتعمد فيهما ولم ينو المفارقة شرح بأفضل ومغني. ☐ قوله: (لما فيه) إلى المشي في النهاية. ☐ قوله: (من المخالفة الفاحشة) أي من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف ما إذا نسي أو جهل وإن لم يكن قريب عهد بإسلام نظير ما مرّ والكلام حيث لم ينو مفارقتها انتهى فإن

السجود وهذا سجود لقراءة الإمام. ☐ قوله: (ومن ثم كره للمأموم قراءة إلخ) قال في شرح الرّوض لعدم تمكنه من السجود قوله: (ومن ثم يؤخذ إلخ) قد يمنع الأخذ بأن محل الكراهة ما لم يطلب ما فيه آية السجدة بخصوصه في الصلاة كما في صبح الجمعة والآست قراءة وإن لم يتمكن من السجود فلو قرأ لا يسجد كما هو ظاهر وظاهره ولو بعد سلامه كإمامه وإن قصر الفضل؛ لأن المأموم لا يسجد إلا لسجود إمامه.

☐ قوله في (سني): (فتخلف عنه) انظر ما ضابطه التّخلف المبطل ويتبني أنه إذا استمر في القيام قاصدا ترك السجود بطلت بتلبس الإمام بالسجود وإن لم يرفع عنه لفحش هذه المخالفة، بل يتبني البطلان قبل تلبس الإمام بالسجود أيضاً؛ لأن الشروع في المبطل مبطل واستمراره في القيام قاصدا الترك مع أن شروع الإمام في الهوي شروع في المبطل الذي هو ترك السجود مع الإمام. ☐ قوله: (بطلت صلاته) إما فيه من المخالفة الفاحشة من غير عذر قال في شرح العباب بخلاف ما إذا نسي، أو جهل وإن لم يكن قريب عهد بإسلام نظير ما مرّ والكلام حيث لم ينو مفارقتها، ثم هل ذلك فراق بعذر مقتضى كلام

انتظره أو قبله هوى فإذا رفع قبل سجوده رفع معه ولا يسجد إلا أن يفارقه وهو فراق بغدير ولا يذكره الإمام قراءة آية سجدة مطلقاً لكن يسئل له في السرية تأخير السجود إلى فراغه لئلا يشوش

قلت المأموم بعد فراقه غايته أنه منفرد والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينهما؛ لأن قراءة الإمام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب الإضغاء لها فتأمل سم وقوله فإن قلت إلخ في ع ش مثله. □ فؤد: (انتظره إلخ) ويجري هذا كما في العباب وشرحه فيما إذا هوى مع الإمام لكن تأخر لعذر كضعف أو بطء حركة أو نسيان كردي. □ فؤد: (أو قبله هوى) أي وإن ظهر له أنه لا يذكره فيه بأن رآه متميماً للرفع منه لاحتمال استمراره في السجود اه كردي عن الإيعاب. □ فؤد: (إلا أن يفارقه) إلى المثني في المعنى إلا قوله واغترض إلى ولو تركه. □ فؤد: (إلا أن يفارقه إلخ) راجع للمثني كما هو صريح صنيع المعني وشرحي العباب وبافضل. □ فؤد: (إلا أن يفارقه إلخ) ظاهره أنه بعد المفارقة يجوز سجوده بل يطلب ويؤيده قوله وهو فراق بغدير سم ورشيدتي عبارة البصري قوله إلا أن يفارقه أي فيسجد هذا مقتضى كلامه وهو ظاهر في مأموم سمع آية السجدة؛ لأنه مأمور بالسجود استقلالاً لولا ما ينفع القدوة فلما زال رجع إلى الأصل أما مأموم لم يسمع قراءتها فسجوده محل تأمل؛ لأنه لمحض المتابعة وقد انقطعت القدوة بنية المفارقة فليحذر اه. □ فؤد: (مطلقاً) أي في السرية والجهرية. □ فؤد: (لكن يسئل له في السرية إلخ) محله إذا قصر الفضل نهايةً ومغني وأسنى قال الرشيدتي ظاهر هذا التعبير أنه إذا لم يقصر الفضل لا يستحب له التأخير أي بل يسجد وإن شوش على المأمومين وصرح به الشيخ ع ش في الحاشية جازماً به من غير عزو لكن عبارة العباب ويؤيد للإمام تأخير سجوده في السرية عن السلام وفعلها بعده إن قرب الفضل انتهت اه أي وهي محتملة لأن يكون قوله إن قرب الفضل قيداً للمعطوف فقط فتفيد حينئذ نذب التأخير مطلقاً. □ فؤد: (لئلا يشوش إلخ) منه يؤخذ أنه لو أئنه لفقه المأمومين نذب له فعلها من

المجموع نعم ونقله ابن الرفعة في سجود السهو عن التهذيب لكتبه قال هنا إنها بغير عذر بخلاف تركه نحو التشهد؛ لأن الخلل بفعله أعظم اه ما في شرح العباب فإن قلت المأموم بعد فراقه غايته أنه منفرد، والمنفرد لا يسجد لقراءة غيره قلت فرق بينهما؛ لأن قراءة الإمام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب منه الإضغاء لها فتأمل سم. □ فؤد: (لما فيه من المخالفة الفاحشة) قد يؤخذ منه أنه لو بطلت صلاة الإمام عقب قراءة آية السجدة وقبل سجوده، أو فارقه المأموم حينئذ أنه يسجد لعدم المخالفة وقد سمع قراءة مشروعة تقتضي طلب السجود منه كإمامه وإنما منعتنا انفراداً بالسجود للمخالفة وقد زالت وهو محل نظر وعليه لا ينافيه قولهم فسجد المأموم لسجود إمامه لا لقراءته؛ لأن ذلك مع استمرار القدوة ولأن المنفرد لا يسجد لقراءة الإمام؛ لأنه لا علقه بينهما، والانفراد هنا عارض. □ فؤد: (إلا أن يفارقه) ظاهره أنه بعد المفارقة يجوز سجوده، بل يطلب ويؤيده قوله وهو فراق بغدير. □ فؤد: (وهو فراق بغدير) كذا شرح م ر. □ فؤد: (لكن يسئل له في السرية تأخير السجود إلى فراغه) قال في العباب كشرح الروض تبعاً للإسنوي وفعله أي ونذب له فعله أي السجود بعده أي بعد السلام إن قصر الفضل اه.

على المأمومين بل بُحِثَ نَدْبُ تأخيره في الجهرية أيضًا مع الجوامع العظام؛ لأنه يخلطُ على المأمومين واعتراض الأول بما صحَّ «أنه ﷺ سَجَدَ في الظُّهرِ للتلاوة» ويُجاب بأنه كان يُسمعهم الآية فيها أحيانًا فلعلَّه أسمعهم آيتها مع قَلَّتْهم فأَمِنَ عليهم التشويش أو قَصَدَ بَيَانَ جواز ذلك، ولو تركه الإمام سُنَّ للمأموم بعد السلام إن قَصُرَ الفصلُ لِمَا يَأْتِي من فواتها يطوله ولو لَعُذْرٍ؛ لأنها لا تُقْضَى على الْمُعْتَمِدِ.

(وَمَنْ سَجَدَ) أي أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ (خَارِجَ الصَّلَاةِ نَوَى) سُجُودَ التَّلاوةِ وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ آيَتَهَا لِحَدِيثِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَيُسْنَى لَهُ التَّلَفُّظُ بِالنِّيَّةِ (وَكَبَّرَ لِلإِحْرَامِ) بِهَا كَالصَّلَاةِ وَلِخَبَرٍ فِيهِ لِكُنْهَ ضَعِيفٌ (رَافِعًا يَدَيْهِ) كَرَفَعِهِ السَّابِقَ فِي تَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ وَلَا يُسْنَى لَهُ أَنْ يَقُومَ لِتَكْبِيرٍ مِنْ قِيَامٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ (ثُمَّ) كَبَّرَ (لِللَّهِوِي) لِللسُّجُودِ (بِلا رَفْعٍ) لِيَذِيهِ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى تَكْبِيرَةٍ بَطَلَتْ مَا لَمْ يَنْوِ التَّحَرُّمَ فَقَطْ نَظِيرُ مَا يَأْتِي (ثُمَّ سَجَدَ) وَاحِدَةً (كُسُجُودِ الصَّلَاةِ) فِي وَاجِبَاتِهِ وَمَنْدُوبَاتِهِ (وَرَفَعَ رَأْسَهُ) مِنَ السُّجُودِ (مُكَبِّرًا) جَلَسَ ثُمَّ (سَلَّمَ) كَسَلَامِ الصَّلَاةِ فِي وَاجِبَاتِهِ وَمَنْدُوبَاتِهِ (وَتَكْبِيرَةٍ الإِحْرَامِ شَرْطٌ) فِيهَا (عَلَى الصَّحِيحِ) أَي لَا بُدَّ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا كَالنِّيَّةِ رُكْنٌ (وَكَذَا السَّلَامُ) لَا بُدَّ مِنْهُ فِيهَا (فِي الْأَظْهَرِ) قِيَاسًا عَلَى التَّحَرُّمِ وَلَا يُسْنَى تَشَهُدٌ.....

غير تأخيرٍ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ إِبْعَادُ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ الْأَوَّلُ) أَي نَدْبُ التَّأخِيرِ فِي السَّرِيَّةِ.

□ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَرَكَ الْإِنِّ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثْنِ. □ فَوَدَّ: (أَي أَرَادَ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَنْ لَا يَطُولَ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيُسْنَى لَهُ فِي الْمَثْنِ، وَقَوْلُهُ فَإِنْ اقْتَصَرَ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَقَضَيْتُهُ إِلَى الْمَثْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ هَوَى فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلِخَبَرٍ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَيُسْنَى وَيُكْرَهُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ لِمَا صَحَّ إِلَى وَيَلْزَمُ.

فَوَدَّ (السُّنَى: (نَوَى) أَي وَجُوبًا نِهْيَةً وَمُغْنَى. □ فَوَدَّ: (سُجُودَ التَّلاوةِ) أَي قَلَوِ نَوَى السُّجُودَ وَأَطْلَقَ لَمْ يَصِحَّ ع ش. فَوَدَّ (السُّنَى: (وَكَبَّرَ لِلإِحْرَامِ) يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي السَّلَامِ أَنَّهُ لَوْ كَبَّرَ هَاوِيًا لَمْ يَضُرَّ وَهُوَ وَاضِحٌ بَضْرِيٍّ. فَوَدَّ (السُّنَى: (رَافِعًا الْإِنِّ) أَي نَدْبًا مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُسْنَى لَهُ أَنْ يَقُومَ) أَي إِذَا قَامَ كَانَ مُبَاحًا عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُهُ لَا يُسْنَى الْإِنِّ دُونَ يُسْنَى أَنْ لَا يَقُومَ ع ش. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ كَبَّرَ الْإِنِّ) أَي نَدْبًا نِهْيَةً وَمُغْنَى.

فَوَدَّ (السُّنَى: (وَرَفَعَ رَأْسَهُ) أَي بَلَا رَفْعٍ يَذِيهِ مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ سَلَّمَ كَسَلَامِ الصَّلَاةِ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ سَلَّمَ قَبْلَ رَفْعِ رَأْسِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْوُصُولِ لِحَدِّ الْجُلُوسِ بَضْرِيٍّ عِبَارَةٌ ع ش وَفِي سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ هَلْ يَجِبُ هَذَا الْجُلُوسُ لِأَجْلِ السَّلَامِ أَوْ لَا حَتَّى لَوْ سَلَّمَ بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ يَسِيرًا كَفَى مَا لَمْ يَرِ إِلَى الْوُجُوبِ وَالطَّبْلَاوِيُّ إِلَى خِلَافِهِ انْتَهَى وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ م رَاهِدِيًا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ.

فَوَدَّ (السُّنَى: (وَتَكْبِيرَةِ الإِحْرَامِ الْإِنِّ) أَي مَعَ النَّيَّةِ كَمَا مَرَّ مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (أَي لَا بُدَّ مِنْهَا الْإِنِّ) وَكَثِيرًا مَا يُعَبَّرُ الْمُصَنِّفُ بِالشَّرْطِ وَيُرِيدُ بِهِ مَا قُلْنَا مُغْنَى. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُسْنَى تَشَهُدٌ) أَي قَلَوِ أَتَى بِهِ لَمْ يَضُرَّ؛ لِأَنَّ غَايَتَهُ أَنَّهُ

□ فَوَدَّ: (وَجَلَسَ، ثُمَّ سَلَّمَ) يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي السَّلَامُ قَبْلَ الْجُلُوسِ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي وَقَضِيَّةُ كَلَامٍ بَعْضُهُم الْإِنِّ.

وَقَضِيَّةُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْجُلُوسَ لِلسَّلَامِ رُكْنٌ وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ لِتَشْهَدِ النَّافِلَةِ وَسَلَامُهَا بَلْ يَجُوزُ مَعَ اضْطِجَاعِ فَهَذِهِ أُولَى نَعَمْ هُوَ سُنَّةٌ (وَيُشْتَرَطُ) لَهَا (شُرُوطُ الصَّلَاةِ) وَالْكَفُّ عَنِ مُفْسِدَاتِهَا السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ صَلَاةً حَقِيقَةً مُلْحَقَةً بِهَا وَقِرَاءَةً أَوْ سَمَاعَ جَمِيعِ آيَاتِهَا فَإِنْ سَجَدَ قَبْلَ انْتِهَائِهَا بِخَرَفٍ فَسَدَتْ لِعَدَمِ دُخُولِ وَقْتِهَا وَأَنْ لَا يَطُولَ فَصْلٌ عُرْفًا بَيْنَ آخِرِ الْآيَةِ وَالسُّجُودِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي وَيُسَنُّ. وَيُكْرَهُ فِيهَا كُلُّ مَا يُسَنُّ وَيُكْرَهُ فِي غَيْرِهَا مِمَّا يُتَصَوَّرُ مَجِيئُهُ هُنَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(وَمَنْ سَجَدَ) أَيَّ أَرَادَ السُّجُودَ (فِيهَا) أَيَّ الصَّلَاةِ (كَبَّرَ لِلْهُوِيِّ) إِلَيْهَا (وَالرُّفْعِ) مِنْهَا لِمَا صَحَّ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفِضٍ وَرَفَعَ فِي الصَّلَاةِ» وَيَلْزُمُهُ أَنْ يَنْتَصِبَ مِنْهَا قَائِمًا ثُمَّ يَرْكَعُ؛ لِأَنَّ الْهُوِيَّ مِنَ الْقِيَامِ وَاجِبٌ وَلَوْ قَرَأَ آيَتَهَا فَرَكَعَ بِأَنْ يَبْلُغَ أَقْلَ الرُّكُوعِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ السُّجُودَ لَمْ يَجْزِ لِقَوَاتٍ مَحَلَّهُ أَوْ فَسَجَدَ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ الْعُودُ قَبْلَ إِكْمَالِهَا جَازًا؛ لِأَنَّهَا نَفَلَ فَلَمْ يَلْزَمْ بِالشَّرْعِ

طَوَلَ الْجُلُوسَ بَعْدَ الرُّفْعِ مِنَ السُّجُودِ وَمَا أَتَى بِهِ مِنَ التَّشْهَدِ مُجَرَّدٌ ذِكْرٌ وَهُوَ لَا يَضُرُّ بَلْ قَضِيَّةُ كَلَامِهِ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الْإِنِّج) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ مِنْ قِيَامٍ وَهُوَ الْأَوَّجَهُ نَعَمْ يَظْهَرُ جَوَازُ سَلَامِهِ مِنْ اضْطِجَاعٍ قِيَاسًا عَلَى النَّافِلَةِ أَهْ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. وَهُوَ الْأَوَّجَهُ أَيَّ قُلُو خَالَفَ وَقَامَ بَطَلَتْ وَقَوْلُهُ مِنْ اضْطِجَاعٍ لَا يُنَافِي هَذَا مَا مَرَّ عَنْهُ مِنْ وَجُوبِ الْجُلُوسِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَوْرَدَهُ فِي مُقَابَلَةِ الْإِكْتِفَاءِ بِمُجَرَّدِ الرُّفْعِ فَكَانَتْهَ قَالَ يَجِبُ الْجُلُوسُ أَوْ بَدَلَهُ مِمَّا يَجُوزُ فِي النَّافِلَةِ أَهْ وَهَذَا مُفَادُ كَلَامِ الشَّارِحِ أَيْضًا كَمَا تَبَيَّنَ سَمْعًا عَلَيْهِ. ه. قَوْلُهُ: (نَعَمْ هُوَ سُنَّةٌ) أَيَّ الْجُلُوسِ.

قَوْلُ (سُي): (شُرُوطُ الصَّلَاةِ) أَيَّ كَالِاسْتِقْبَالِ وَالسُّتْرِ وَالطَّهَارَةِ نَهَائَةً وَمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (عَنِ مُفْسِدَاتِهَا) كَأَكْلِ وَكَلَامٍ وَفِعْلٍ مُبْطِلٍ نَهَائَةً. ه. قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَا يَطُولَ فَضْلٌ عُرْفًا الْإِنِّج) قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِيمَنْ سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ نَاسِيًا وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ تَفْلًا ثُمَّ تَذَكَّرَ الْإِنِّجَ مِنْ أَنَّهُ يَخْصُلُ الطَّوْلُ بِقَدْرِ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الْوَسْطِ الْمُعْتَدِلِ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (مِمَّا يَأْتِي) أَيَّ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ وَطَالَ الْفَضْلُ لَمْ يَسْجُدْ. ه. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِهَا) أَيَّ مِنَ التَّوَاتُلِ.

قَوْلُ (سُي): (كَبَّرَ لِلْهُوِيِّ الْإِنِّج) أَيَّ نَذْبًا نَهَائَةً وَمُغْنِي. ه. قَوْلُهُ: (وَيَلْزُمُهُ أَنْ يَنْتَصِبَ مِنْهَا قَائِمًا الْإِنِّج) قُلُو قَامَ رَاكِعًا لَمْ يَصِحَّ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ قَبْلَ رُكُوعِهِ فِي قِيَامِهِ مِنْ سُجُودِهِ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ مُغْنِي وَنَهَائَةً أَيَّ لِلْفَضْلِ بَيْنَ السَّجْدَةِ وَالرُّكُوعِ ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَبْلُغَ أَقْلَ الرُّكُوعِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قُلُو لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ الرَّابِعِ جَازَ انْتَهَى فَانْظُرْ هَلْ يَسْجُدُ مِنْ ذَلِكَ الْحَدِّ أَوْ يَعُودُ لِلْقِيَامِ ثُمَّ يَسْجُدُ؟ وَالسَّابِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْهُ الْأَوَّلُ سَمْعًا وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ عَنِ الْبُضْرِيِّ مِنْ جَوَازِ تَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ هَاوِيًا. ه. قَوْلُهُ: (لِقَوَاتٍ مَحَلَّهُ) أَيَّ وَهُوَ هَوِيُّهُ مِنْ

ه. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ الْإِنِّج) قَدْ يَكُونُ مُرَادُ هَذَا الْبَعْضِ الْإِحْتِرَازُ عَمَّا لَوْ لَمْ يَوْجَدْ جُلُوسٌ وَلَا مَا فِي مَعْنَاهُ مِمَّا يُجْزَى فِي النَّافِلَةِ كَالِاضْطِجَاعِ بِأَنْ سَلَّمَ بِمُجَرَّدِ رَفْعِ جَبْهَتِهِ عَنِ الْأَرْضِ أَدْنَى رَفْعٍ إِلَّا أَنْ يَلْتَزِمَ اجْزَاءَ هَذَا السَّلَامِ أَيْضًا. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَبْلُغَ أَقْلَ الرُّكُوعِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قُلُو لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ الرَّابِعِ

ولو هوى للسجود فلما بلغ حد الركوع صرّفه له لم يكفه عنه كما مرّ والذي يتّجه أنّه لا يسجد منه لها؛ لأنّه بنية الركوع لزّمه القيام كما علّم مرّ في الركوع نعم إذا عاد للقيام له الهويّ منه للسجود كما هو ظاهر (ولا يرفع يديه) فيها لعدم ورويه (قلّت ولا يجلس) ندباً بعدها (للاستراحة والله أعلم) لعدم ورويه أيضاً ولا يجب لها نية كما حكى ابن الرفعة الاتفاق عليه ومرّ توجيهه في سجود السهو وأنّه لا ینافي قولهم لم تشملها نية الصلاة (ويقول) فيها في الصلاة وخارجها (سجد وجهي للذي خلقه وصوّره وشق سمعه وبصره بحوله وقوّته) فتبارك الله أحسن الخالقين رواه جمع بسند صحيح إلا وصوّره فزواها البيهقي، وهذا أفضل ما يقال فيها

قيام ش. □ فوّ: (ولو هوى للسجود إلخ) يتّردّد النظر في هذه الصورة هل يسجد للسهو نظراً لزيادة صورة الركوع المبطلة لولا العذر ولعلّ الاقرب نعم بصريّ، ولا يخفى أنّه لو سلّم مبنّي على قول الشارح: (والذي يتّجه إلخ) ويأتي عن سم ما فيه. □ فوّ: (كما مرّ) أي في الركوع. □ فوّ: (والذي يتّجه إلخ) قد يقال: قضية قوله الآتي: (نعم إلخ) أنّ له السجود منه لها؛ لأنّه إذا لم يلزّمه تقدّم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزّمه قبله ولزوم القيام بنية الركوع إنّما يظهر إذا أراد ترك السجود مطلقاً فليتامل سم.

□ فوّ: (لها) أي للتلاوة. □ فوّ: (فيهما) إلى قوله ومرّ في المغني. □ فوّ: (ندباً إلخ) بل يكره تنزيهاً ولا تبطل به صلاته مغني. □ فوّ: (ولا يجب إلخ) وفقاً لشيوخ الإسلام والمغني وخلافاً للنهاية عبارته ونوى سجود التلاوة حتماً من غير تلفظ ولا تكبير اه. □ فوّ: (ومرّ توجيهه في سجود السهو إلخ) تقدّم في الهامش ثم إنّ المعتّمّد عند شيخنا الشهاب الزمليّ وجوب التّية لها في حق غير المأموم وهو الموافق لقولهم لم تشملها نية الصلاة، وأما توجيه الشارح فلا يخفى أنّه تكلف سم. □ فوّ: (فيها في الصلاة) إلى قوله: (فإذا كرّرها) في النهاية لإلا قوله: (رواه) إلى (وهذا قوله) كذا أطلقه شارح. □ فوّ: (أحسن الخالقين) زاد الأسنى والمغني ويقول: (اللهم اكثب لي بها عندك أجراً واجعلها لي عندك ذخراً وضع عتي بها وزراً واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود) رواهما الحاكم وصحّحهما ويثدّب كما في المجموع عن الشافعي أن يقول ﴿سُبْحَنَ رَبِّنَا إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولاً﴾ [الإسراء: ١٠٨] قال في الروضة ولو قال: ما يقوله في سجود صلاته جاز أي كفى اه.

جاز اه فانظر هل يسجد من ذلك الحدّ، أو يعود للقيام، ثم يسجد، والسابق إلى الفهم منه الأوّل. □ فوّ: (والذي يتّجه أنّه لا يسجد منه لها) قد يقال: قضية قوله الآتي: (نعم إلخ) أنّ له السجود منه لها؛ لأنّه إذا لم يلزّمه تقدّم الركوع بعد العود للقيام فلا يلزّمه قبله ولزوم القيام بنية الركوع إنّما يظهر إذا أراد ترك السجود مطلقاً، فليتامل. □ فوّ: (ومرّ توجيهه في سجود السهو إلخ) تقدّم، ثم إنّ المعتّمّد عند شيخنا الشهاب الزمليّ وجوب التّية لها في حق غير المأموم وهو الموافق لقولهم: لم تشملها نية الصلاة وأما توجيه الشارح فلا يخفى أنّه تكلف.

وإن ورد غيره والدعاء فيها بمناسِبِ سياق آيتها حسن. (ولو كرر آية) فيها سجدة تلاوة خارج الصلاة أي أتى بها مرتين (في مجلسين سجدة لكل) عقبتها لتجدد السبب بعد توفية الأول مقتضاه فإن لم يسجد للمرة الأولى كفاه عنهما سجدة جزماً كذا أطلقه شارح ومحلّه إن قصر الفصل بين الأولى والسجود كما هو ظاهر وقضية تعبيرهم بكفاه أنه يجوز تعدُّها وهو نظير ما يأتي فيمن طاف أسبوع ثم كرر صلواتها إلا أن يفرق بأن سنة الطواف لما اعتقر فيها التأخير الكثير شومخ فيها بما لم يُسامح به هنا (وكذا المجلس في الأصح) لما ذكر (وركعة كمجلس) وإن طالت (وركعتان كمجلسين) وإن قصرتا نظرًا للاسم فإذا كررها في ركعة سجدة لكل في الأصح أو في ركعتين فذلك بلا خلاف على التعدد فظاهر أنه يأتي بالثانية عقب الأولى

قوله: (وإن ورد غيره) منه ما تقدّم آنفاً. قوله: (والدعاء) إلى قوله: (كذا أطلقه) في المغني.

قوله: (بمناسِبِ سياق آيتها إلخ) فيقول في سجدة الإسرائ: اللهم اجعلني من الباكين إليك والخاصين لك وفي سجدة ألم السجدة اللهم اجعلني من الساجدين لوجهك المسبحين بحمديك وأعوذ بك أن أكون من المستكبرين عن أمرك وعلى أوليائك أسنى ومغني. قوله: (أي أتى بها مرتين) أي أو أكثر وحكمته تفسيره بما ذكر أن حقيقة التكرار كما في المضاج إعادة الشيء مراراً وأقل ما يصدق عليه ذلك إعادة الشيء بعد المرة الأولى مرتين بناءً على أن أقل الجمع اثنان ع ش. قوله: (ومحلّه إن قصر الفضل إلخ) أي فإن طال فات سجود الأولى سم قال ع ش لم يبين ما يحصل به الطول هنا ويحتمل ضبطه بقدر ركعتين اهـ. قوله: (وهو نظير ما يأتي إلخ) قضيته أن الأفضل هنا التعدد لأنه أفضل هناك سم. قوله: (ثم كرر صلواتها) كذا في أصله رحمته تعلى بصيغة الجمع وحيث لا تسب فعل لا كرر فتأمل إن كنت من أهله بضري. قوله: (إلا أن يفرق إلخ) أي والأصل عدم الفرق فيقال بالسنية هنا ع ش.

قول (لشي): (في الأصح) وقد علم مما تقرر أن محل الخلاف إذا سجّد للأولى ثم كرر الآية فيسجد ثانياً أما لو كررها قبل السجود فإنه يقتصر على سجدة واحدة قطعاً مغني. قوله: (سجدة لكل في الأصح) وقياس ما تقدّم في تكريرها في مجلس أنه لو لم يسجد للمرة الأولى كفاه لهما سجدة وقضية التعبير بكفاه أنه يجوز تعدُّها وأنه لا يضّر الصلاة؛ لأنه سجود مطلوب فليتأمل سم أقول يصرح بذلك قول الشارح على التعدد إلخ. قوله: (على التعدد) أي جوازه فيما مرّ بضري.

قول (لشي): (كمجلسين) (فرع) لو قرأ آية خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في الصلاة أو عكس سجدة ثانياً نهاية. قوله: (فذلك) أي سجدة لكل.

قوله: (ومحلّه إن قصر الفضل) أي: فإن طال فات سجود الأول. قوله: (وهو نظير ما يأتي إلخ)، بل قضية تنظيره بما ذكر أن الأفضل التعدد؛ لأنه الأفضل هناك. قوله: (فإذا كررها في ركعة سجدة لكل في الأصح) وقياس ما تقدّم في تكريرها في مجلس أنه لو لم يسجد للمرة الأولى كفاه لهما سجدة وقضية التعبير بكفاه أنه يجوز تعدُّها وأن ذلك لا يضّر الصلاة؛ لأنه سجود مطلوب، فليتأمل.

وهكذا من غير قيام وإلا فيظهر البطْلان؛ لأنه زيادة ضرورة ركن من غير موجب (فإن) قرأ الآية أو سمعها و (لم يسجد وطال الفصل) عرفاً بين آخرها والسجود (لم يسجد) وإن عُذِرَ بالتأخير؛ لأنها من توابع القراءة مع أنه لا مدخل للقضاء فيها؛ لأنها ليست عارض كالكُشوف فإن لم يطل أتى بها، وإن كان محدثاً بأن تظهر عن قرب كما مر.

(وسجدة الشكر لا تدخل الصلاة) لأن سببها لا تعلق له بها فإن فعلها فيها عابداً عالماً بطلت صلاته (و) إنما (تُسَنُّ لهجوم نعمية) له أو لنحو ولده أو لعموم المسلمين ظاهرة من حيث لا يحتسب، وإن توقعها قبل كوكب أو وظيفة دينية إن تأهل لها وطلب منه قبولها فيما يظهر أو مال أو جاءه أو نصر على عدو أو قدوم غائب أو شفاء مريض بشرط حل المال وما بعده كما هو واضح وليس الهجوم مغنياً عن القيدتين بعده ولا تمثيلهم بالولد منافعاً للأخير خلافاً لإزاميتهما؛ لأن المراد بهجوم الشيء مفاجأة وتويعه الصادق بالظاهر وما لا يُنسب عادة لتسببه

قوله: (قرأ الآية) إلى قول المتن وسجدة الشكر في النهاية والمغني.

قوله (سجدة) (وطال الفصل) أي يقتضيه ش. قوله: (أتى بها إلخ) فإن لم يتمكّن من التطهر أو من فعلها لشغله قال: أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم قياساً على ما قاله بعضهم من سنّ ذلك لمن لم يتمكّن من تحية المسجد لحديث أو شغل ويتبني أن يقال مثل ذلك في سجدة الشكر أيضاً ش. قوله: (كما مر) أي في شرح: ويسن للفقاري. قوله: (لأن سببها) إلى المتن في المغني وإلى قوله وقول الخوارزمي في النهاية إلا قوله وإن توقعها قبل وقوله كذا قيل إلى وأما إخراج وقوله لفقير. قوله: (من حيث لا يحتسب) قضيته أنه لو كان يتوقعها وحصلت له في الوقت الذي يتوقعها فيه لم يسجد وفي الزيادي خلافه عبارته سواء أكان يتوقعها قبل ذلك أم لا ويصرّح بما اقتضاه كلامه قوله الآتي وبالأخير إلخ ش ولعل ما نقله عن الزيادي هو الأقرب الموافق لقول الشارح وإن توقعها قبل، وأما قوله ويصرّح إلخ ففي حيز المنع. قوله: (أو لنحو ولده) أي كاخيه وشيخه وتلميذه. قوله: (أو لعموم المسلمين) أي كالمطر عند القحط بجبرمي أي ونضرة عساكر الإسلام على الكفار. قوله: (لا يحتسب) أي لا يندري نهاية ومغني. قوله: (كوكب) أي ولو ميتاً قد نُفِخَتْ فيه الروح؛ لأنه يتفعّل في الآخرة شوّري اه كزدي وبجبرمي. قوله: (كوكب) أي أو نحو أخ شرح بأفضل وع ش. قوله: (أو مال) قد يقال قياسه الوظيفة الدنيوية سم. قوله: (وما بعده إلخ) وصورته في الجاه أن لا يكون منصب ظلم وفي الضر أن لا يكون العدو محققاً وفي قدوم الغائب أن لا يكون بحيث يترتب على قدومه مفسدة وفي شفاء المريض أن لا يكون نحو ظالم وكذا يُعتبر في الولد أن لا يكون فيه شبهة رشدي. قوله: (عن القيدتين إلخ) هما ظاهرة ومن حيث لا يحتسب ع ش. قوله: (مفاجأة وقوعه) أي حدوثه نهاية ومغني.

قوله: (أو مال) قد يقال: قياسه الوظيفة الدنيوية.

وَصِدْهُمَا بِالظُّهُورِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ غُرْفًا وَبِالْأَخِيرِ أَنْ لَا يُنْسَبَ وَقُوعُهُ فِي الْعَادَةِ لِتَسْبِيهِ
وَالْوَلَدِ، وَإِنْ تَسَبَّبَ فِيهِ لَكِنَّهُ كَذَلِكَ (أَوْ هُجُومٌ) (انْدِفَاعٌ بِقَمَةٍ) عَنْهُ أَوْ عَمَّنْ ذِكْرَ ظَاهِرَةٍ مِنْ
حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ كَذَلِكَ كَنَجَاةٍ مِمَّا الْغَالِبُ وَقُوعُ نَحْوِ الْهَلَاكِ فِيهِ كَهَدْمٍ وَغَرَقٍ لِلخَبِيرِ
الصَّحِيحِ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ يُسْرُّ بِهِ خَرَّ سَاجِدًا» وَرَوَاهُ فِي دَفْعِ النِّقْمَةِ ابْنُ حِبَّانَ وَخَرَجَ
بِالْهُجُومِ فِيهِمَا اسْتِمْرَارُهُمَا كَالْإِسْلَامِ وَالْعَافِيَةِ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اسْتِغْرَاقِ الْعُمْرِ فِي الشُّجُودِ.
كَذَا قِيلَ وَقَدْ يُعَكِّرُ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ فِي مَوَاضِعَ لَا نَظَرَ لَذَلِكَ؛ لِأَنَّا لَا نَأْمُرُهُ بِهِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُعَارِضْهُ مَا
هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ فَالْوَجْهَ التَّعْلِيلُ بِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ لَهُ نَظِيرٌ بِخِلَافِ الْهُجُومِ بِقَيْدِيهِ الْمَذْكُورَيْنِ
بِالظُّهُورِ مَا لَا وَقَعَ لَهُ كَحُدُوثِ دِرْهَمٍ لِفَقِيرٍ وَانْدِفَاعٍ وَمَا لَا وَقَعَ لِإِيذَائِهِ عَادَةً لَوْ أَصَابَهُ وَأَمَّا
إِخْرَاجُ الْبَاطِنَةِ كَالْمَعْرِفَةِ وَشَرِّ الْمَسَاوِي فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَجْلِ النِّعَمِ فَالَّذِي يَتَّجِعُ
الشُّجُودَ لِخُدُوعِهِمَا وَبِالْأَخِيرِ مَا يَحْصُلُ عَقِبَ أَسْبَابِهِ عَادَةً كَرِبْحٍ مُتَعَارِفٍ لِتَاجِرٍ وَيُسْنِ إِظْهَارُ
الشُّجُودِ لَذَلِكَ إِلَّا إِنْ تَجَدَّدَتْ لَهُ ثَرَوَةٌ أَوْ جَاءَ أَوْ وَلَدٌ مِثْلًا بِحَضْرَةِ مَنْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.....

قَوْلُهُ: (وَبِالظُّهُورِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ الْخ) يُوَافِقُهُ مَا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي النِّعْمَةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا بَالٌ
وَبَسْطُ الشَّارِحِ تَأْيِيدَ هَذَا وَرَدَّ مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَبَعًا لِابْنِ الْعِمَادِ مِمَّا حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ الظُّهُورُ لِلنَّاسِ
فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ثَقَلًا وَمَعْنَى سَم. قَوْلُهُ: (وَبِالْأَخِيرِ) وَهُوَ قَوْلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ
كَذَلِكَ) أَيِ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ عَادَةً أَيِ لُجُودِ الْوُطْءِ فِي كَثِيرٍ مَعَ عَدَمِ وُجُودِ الْوَلَدِ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ وَأَيْضًا
فَهُوَ وَإِنْ تَسَبَّبَ فِي أَصْلِ الْوَلَدِ فَلَا تَسَبُّبَ لَهُ فِي خَلْقِهِ وَنَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ وَسَلَامَتِهِ حَيًّا إِلَى الْوِلَادَةِ كَرَدِيٍّ.
قَوْلُهُ: (أَوْ عَمَّنْ ذِكْرَ) أَيِ عَنْ نَحْوِ وَلَدِهِ وَعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ. قَوْلُهُ: (ظَاهِرَةٌ) صِفَةُ نِقْمَةٍ. قَوْلُهُ: (مِنْ
حَيْثُ الْخ) الْمُنَاسِبُ تَعَلُّقُهُ بِانْدِفَاعٍ سَم. قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ وَإِنْ تَوَقَّعَهُ قَبْلَ. قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ فِي
حُدُوثِ النِّعْمَةِ وَانْدِفَاعِ النِّقْمَةِ. قَوْلُهُ: (كَالْإِسْلَامِ وَالْعَافِيَةِ) نَشْرُ مَرْتَبٍ. قَوْلُهُ: (وَالْعَافِيَةِ) أَيِ
لِلصَّحِيحِ ع ش. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْخ) أَيِ الشُّجُودَ لِاسْتِمْرَارِهِمَا. قَوْلُهُ: (بِقَيْدِيهِ الْخ) وَهُمَا الظُّهُورُ
وَالْكُونُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ. قَوْلُهُ: (بِالظُّهُورِ الْخ) وَقَوْلُهُ الْآتِي وَبِالْأَخِيرِ الْخ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ
بِالْهُجُومِ الْخ. قَوْلُهُ: (لِفَقِيرٍ) اسْقَطَهُ النِّهَايَةُ وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر كَحُدُوثِ دِرْهَمٍ أَيِ لِغَيْرِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ أَه
وَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا إِخْرَاجُ الْبَاطِنَةِ الْخ) وَمِمَّنْ أَخْرَجَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنِي.
قَوْلُهُ: (فَالَّذِي يَتَّجِعُ الْخ) مُتَعَمِّدٌ ع ش. قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَيِ لِكُلِّ مَنْ هُجِيَ النِّعْمَةُ وَهُجِيَ انْدِفَاعُ
النِّقْمَةِ.

قَوْلُهُ: (وَبِالظُّهُورِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ غُرْفًا) يُوَافِقُهُ مَا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي النِّعْمَةِ أَنْ يَكُونَ لَهَا
بَالٌ. قَوْلُهُ: (أَنْ يَكُونَ لَهُ وَقَعٌ الْخ) بَسْطُ تَأْيِيدَ هَذَا وَرَدَّ مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ تَبَعًا لِابْنِ الْعِمَادِ مِمَّا حَاصِلُهُ
أَنَّ الْمُرَادَ الظُّهُورُ لِلنَّاسِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ثَقَلًا وَمَعْنَى. قَوْلُهُ: (ظَاهِرَةٌ) صِفَةُ نِقْمَةٍ. قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ)
الْمُنَاسِبُ تَعَلُّقُهُ بِانْدِفَاعٍ.

وَعَلِمَ بِالْحَالِ لِقَلَّا يَنْكَسِرَ قَلْبُهُ. وَلَوْ ضَمُّ لِلسُّجُودِ صَدَقَةٌ أَوْ صَلَاةٌ كَانَ أَوْلَى أَوْ أَقَامَتُهُمَا مَقَامَهُ فَحَسَنَ وَقَوْلُ الْخَوَارِزْمِيِّ لَا يُغْنِيَانِ عَنْهُ أَيُّ لَا يُحْصِلَانِ الْأَكْمَلَ (أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلًى) فِي عَقْلِهِ أَوْ بَدَنِهِ شَكَرَ اللَّهُ شُحْرَانَهُ عَلَى سَلَامَتِهِ مِنْهُ لِيُخْبِرَ الْحَاكِمَ «أَنَّهُ ﷺ سَجَدَ لِرُؤْيَا زَمَنِ» وَفِي خَبَرٍ مُرْسَلٍ «أَنَّهُ سَجَدَ لِرُؤْيَا رَجُلٍ نَاقِصٍ خَلَقَ ضَعِيفَ حَرَكَةٍ بِالْغِ قَصِيرٍ»، وَقِيلَ مُبْتَلًى وَقِيلَ مُخْتَلِطٌ عَقْلٌ وَيُسَرُّ لِمَنْ رَأَى مُبْتَلًى أَنْ يَقُولَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَافَانِي وَمَا ابْتَلَانِي وَقَضَّيْنِي عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِهِ تَفْضِيلًا» لِيُخْبِرَ التِّرْمِذِيُّ «مَنْ قَالَ ذَلِكَ عُوفِيَ مِنْ ذَلِكَ الْبَلَاءِ مَا عَاشَ» (أَوْ رُؤْيَا عَاصِي) أَيُّ كَافِرٍ أَوْ فَاسِقٍ.....

فُود: (وَعَلِمَ) أَيُّ مَنْ لَيْسَ الْخ. فُود: (وَعَلِمَ بِالْحَالِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلَّهُ فِيمَنْ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يُؤْتَرُ عَنْهُ ذَلِكَ بِالْكَلِّيَّةِ لِمَزِيدٍ كَمَالِهِ بِضَرِي. فُود: (أَوْ صَلَاةٌ) الْأَتْسَبَ وَصَلَاةٌ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي الرُّوْضِ تَبَعًا لِلْمَجْمُوعِ بِضَرِي عِبَارَةً الْمُغْنِي (خَاتِمَةً) يُسَرُّ مَعَ سَجْدَةِ الشُّكْرِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ الصَّدَقَةُ وَالصَّلَاةُ لِلشُّكْرِ وَقَالَ الْخَوَارِزْمِيُّ لَوْ أَقَامَ التَّصَدُّقُ أَوْ صَلَاةٌ رَكَعَتَيْنِ مَقَامَ السُّجُودِ كَانَ حَسَنًا هُ وَقَوْلُهُ لِلشُّكْرِ قَدْ يُوْهِمُ أَنَّهُ يَتَوَيَّ بِالصَّلَاةِ الشُّكْرَ لَكِنْ فِي عِشْ خِلَافَهُ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ أَوْ صَلَاةٌ أَيُّ بَنِيَّةِ التَّطَوُّعِ لَا بَنِيَّةِ الشُّكْرِ أَخَذًا مِمَّا ذَكَرَهُ فِي الْإِسْتِشْقَاءِ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لَنَا صَلَاةٌ سَبَّيْهَا الشُّكْرُ هُ.

فُود (السِّي): (أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلًى) أَيُّ وَلَوْ غَيْرَ آدَمِيٍّ مُبْتَلًى بِمَا يَحْصُلُ لِلآدَمِيِّ فِي الْعَادَةِ فِيمَا يَظْهَرُ سَمْعٌ وَع ش. فُود: (فِي عَقْلِهِ أَوْ بَدَنِهِ) أَيُّ أَوْ نَحْوَهُمَا نِهَابَةً وَمُغْنِي. فُود: (لِيُخْبِرَ الْحَاكِمَ الْخ) وَالْأَوْلَى عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ شُكْرًا الْخ كَمَا فِي الْمُغْنِي. فُود: (وَفِي خَبَرٍ مُرْسَلٍ الْخ) أَيُّ وَاعْتَصَدَ بِشَرَاهُ أَكْذَنَّهُ نِهَابَةً. فُود: (أَنْ يَقُولَ الْخ) أَيُّ سِرًّا بَحِثُ أَنْ لَا يَسْمَعَ الْمُبْتَلَى كُرْدِيَّ عِبَارَةً الْبُضْرِي قَوْلُهُ أَنْ يَقُولَ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْخ يَتَّبِعِي أَنْ لَا يَسْمَعَهُ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي وَأَنْ يَقُولَهُ مَنْ رَأَى الْعَاصِي وَأَنْ يَقُولَهُ بَحِثُ يُسْمِعُهُ هُ.

فُود: (أَوْ رُؤْيَا عَاصِي) وَيَتَّبِعِي أَوْ رُؤْيَا مُرْتَكِبٍ خَارِمِ الثَّرْوَةِ ع ش. فُود: (أَيُّ كَافِرٍ) أَيُّ وَلَوْ تَكَرَّرَتْ رُؤْيَا أَمَّا لَوْ رَأَى جُمْلَةً مِنَ الْكُفَّارِ دَفْعَةً فَيَكْفِي لِرُؤْيَا سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ ع ش. فُود: (أَوْ فَاسِقٍ) أَيُّ فَلَا يَجُوزُ لِرُؤْيَا مُرْتَكِبِ الصَّغِيرَةِ حَيْثُ لَا إِضْرَارَ لِعَدَمِ فَسْقِهِ وَجَرَى عَلَى هَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَالشَّارْحُ

فُود فِي (السِّي): (أَوْ رُؤْيَا مُبْتَلًى) أَيُّ: وَلَوْ غَيْرَ آدَمِيٍّ فِيمَا يَظْهَرُ وَيُحْتَمَلُ تَقْيِيدُ بِلَاثَةٍ حَيْثُ بِمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحْصُلَ لِلآدَمِيِّ فِي الْعَادَةِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ لِإِمْكَانِ حُصُولِهِ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ. فُود فِي (السِّي): (أَوْ عَاصِي) هُوَ يَشْمَلُ مَا بَعْدَهُ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْمَغْصِيَةِ الَّتِي يُتَجَاهَرُ بِهَا كَوْنُهَا كَبِيرَةً كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى م ر، وَالْأَوَّلُ أَنَّ الْفَاسِقَ إِذَا رَأَى فَاسِقًا فَإِنْ قَصَدَ بِالسُّجُودِ زَجْرَهُ سَجَدَ مُطْلَقًا، أَوْ الشُّكْرَ عَلَى السَّلَامَةِ مِمَّا ابْتَلَى بِهِ لَمْ يَسْجُدْ إِنْ كَانَ مِثْلَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ، أَوْ كَانَ فَاسِقًا زَانِيًا أَفْبَحَ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا إِذَا شَارَكَهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَاءِ م ر، وَفِي الْعُبَابِ وَشَرْحِهِ، أَوْ فَاسِقًا أَيُّ، أَوْ لِمَنْ رَأَى فَاسِقًا قَالَ فِي الْكِفَايَةِ عَنْ الْأَصْحَابِ وَارْتِضَاءِ الْإِسْنَوِيِّ مُتَجَاهِرًا بِمَغْصِيَةٍ وَقَوْلُ الزُّكَنْشِيِّ كَالْأَذْرَعِيِّ الْمُتَجَهِّهِ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُتَجَاهِرِ وَغَيْرِهِ كَمَا أَطْلَقَهُ الرَّافِعِيُّ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّغْيِيرَ لِيُزِيدَ فَيَتَرَكَّهَا ظَاهِرًا مِنْ

مُتَجَاهِرٍ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَوْ مُسْتَبِيرٍ مُصِرٍّ وَلَوْ عَلَى صَغِيرَةٍ لِأَنَّ مُصِيبَةَ الدِّينِ أَشَدُّ وَإِنَّمَا يَسْجُدُ لِزُورِيَّةِ الْمُتَبَتَّلِي السَّلِيمِ مِنْ بَلَائِهِ وَإِنْ كَانَ مُتَبَتَّلِي بِلَاءٍ آخَرَ فِيمَا يَظْهَرُ وَكَذَا يُقَالُ فِي الْعَاصِي.....

فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ وَالْعُبَابِ أَيِ وَالْمُعْنِي وَجَرَى الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ عَلَى أَنَّهُ يَسْجُدُ لِزُورِيَّةِ مُرْتَكِبِ الصَّغِيرَةِ الْمُتَجَاهِرِ مُطْلَقًا وَتَقْلَهُ عَنْ وَالِدِهِ، وَوَافَقَهُ الزِّيَادِيُّ وَغَيْرُهُ كُرْدِيٍّ وَقَوْلُهُ وَجَرَى الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ الْخُ عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ وَلَا يَشْتَرِطُ فِي مَعْصِيَتِهِ الَّتِي يَتَجَاهَرُ بِهَا كَوْنُهَا كَبِيرَةً كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر كَوْنُهَا كَبِيرَةً أَيِ فَيَسْجُدُ لِلصَّغِيرَةِ وَإِنْ لَمْ يُصِرَّ عَلَيْهَا اه. □ قَوْلُهُ: (مُتَجَاهِرٍ) أَيِ بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يَتَجَاهَرِ بِمَعْصِيَتِهِ أَوْ لَمْ يَقْصُقْ بِهَا بِأَنَّ كَانَتْ صَغِيرَةً وَلَمْ يُصِرَّ عَلَيْهَا فَلَا يَسْجُدُ لِزُورِيَّتِهِ مُعْنِي قَالَ ع ش وَمِنْ التَّجَاهَرِ بِالْمَعْصِيَةِ لُبْسُ الْقَوَائِقِ الْقُطَيْفَةِ لِلرِّجَالِ لِحُرْمَةِ اسْتِعْمَالِهِمُ الْحَرِيرَ وَلِلنِّسَاءِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشَبُّهِ بِالرِّجَالِ.

(فَائِدَةٌ): يَتَّبِعِي فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَتْ عَقِيدَةُ الرَّائِي وَالْعَاصِي أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي اسْتِحْبَابِ السُّجُودِ بِعَقِيدَةِ الرَّائِي وَفِي إِظْهَارِ السُّجُودِ بِعَقِيدَةِ الْمَرْئِي فَإِنَّ الْغَرَضَ مِنْ إِظْهَارِهِ زَجْرُهُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَلَا يَنْزَجِرُ بِذَلِكَ إِلَّا حَيْثُ اعْتَقَدَ أَنَّ فِعْلَهُ مَعْصِيَةٌ ع ش. □ قَوْلُهُ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخُ) لَمْ يَرْتَضِ بِهِ النَّهَائِيَّةُ وَالْمُعْنِي وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ وَشَرَطُوا الْإِعْلَانَ وَالتَّجَاهَرَ وَكَذَا الشَّارِحُ فِي الْإِيْعَابِ عِبَارَةٌ سَمِ فِي الْعُبَابِ وَشَرْحُهُ أَوْ فَاسِقًا أَيِ لِمَنْ رَأَى فَاسِقًا قَالَ فِي الْكِفَايَةِ عَنْ الْأَصْحَابِ وَارْتِضَاءِ الْإِسْنَوِيِّ مُتَجَاهِرًا بِمَعْصِيَتِهِ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ كَالْأَذْرَعِيِّ الْمُتَّجِهَ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمُتَجَاهِرِ وَغَيْرِهِ كَمَا أَطْلَقَهُ الرَّافِعِيُّ ظَاهِرٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُنْقُولَ خِلَافُهُ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ الْإِخْفَاءَ أَفَادَهُ نَوْعَ احْتِرَامٍ لَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ غِيْبَةُ الْفَاسِقِ الْمُتَجَاهِرِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ ثُمَّ قَالَ وَعَدَلَ عَنْ تَغْيِيرِهِمُ بِالْعَاصِي إِلَى الْفَاسِقِ تَبَعًا لِكَثِيرِينَ. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ وَعَلَيْهِ فَلَا سُجُودَ لِمُرتَكِبِ صَغِيرَةٍ وَإِنْ أَصَرَ إِلَّا إِنْ غَلَبَتْ مَعَاصِيهِ الَّتِي تَجَاهَرُ بِهَا طَاعَاتِهِ خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ لِزُورِيَّةِ الْمُصِرِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصُقُ بِالْإِضْرَارِ بِلِ الْغَلْبَةِ الْمَذْكُورَةِ انْتَهَى. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ مُصِيبَةَ الدِّينِ الْخُ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ عَاصٍ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَسْجُدُ لِزُورِيَّةِ الْمُتَبَتَّلِي السَّلِيمِ الْخُ) وَكَذَا فِيمَا يَظْهَرُ غَيْرُ السَّلِيمِ مِنْهُ إِذَا تَفَاوَتَا فِي نَحْوِ الْقَدْرِ أَوْ الْمَحَلِّ أَوْ الْأَلَمِّ كَأَنَّهُ يَكُونُ مَا بِالْمَرْئِي أَكْثَرَ أَوْ فِي نَحْوِ الْوَجْهِ وَمَا بِالرَّائِي فِي نَحْوِ الرَّجْلِ أَوْ أَلَمِّ مَا بِالْمَرْئِي أَشَدَّ مِنْ أَلَمِّ مَا بِالرَّائِي، وَقَدْ يَشْمَلُ هَذَا قَوْلُهُ السَّلِيمِ مِنْ بَلَائِهِ وَكَذَا

حَيْثُ الْمَعْنَى لِمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُنْقُولَ خِلَافُهُ وَيُوجِبُهُ بَأَنَّ الْإِخْفَاءَ أَفَادَهُ نَوْعَ احْتِرَامٍ لَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ غِيْبَةُ الْفَاسِقِ الْمُتَجَاهِرِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ وَسَبَبُهُ حُرْمَةُ إِيْدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ وَعَدَلَ عَنْ تَغْيِيرِهِمُ بِالْعَاصِي إِلَى الْفَاسِقِ تَبَعًا لِكَثِيرِينَ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ وَهُوَ مُتَعَيِّنٌ عَلَيْهِ فَلَا سُجُودَ لِزُورِيَّةِ مُرْتَكِبِ صَغِيرَةٍ وَإِنْ أَصَرَ إِلَّا إِنْ غَلَبَتْ مَعَاصِيهِ الَّتِي تَجَاهَرُ بِهَا طَاعَاتِهِ خِلَافًا لِمَنْ أَطْلَقَ السُّجُودَ لِزُورِيَّةِ الْمُصِرِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْصُقُ بِالْإِضْرَارِ، بِلِ الْغَلْبَةِ الْمَذْكُورَةِ اه. □ قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا يَسْجُدُ لِزُورِيَّةِ الْمُتَبَتَّلِي السَّلِيمِ مِنْ بَلَائِهِ) وَكَذَا فِيمَا يَظْهَرُ غَيْرُ السَّلِيمِ مِنْهُ إِذَا تَفَاوَتَا فِي نَحْوِ الْقَدْرِ، أَوْ الْمَحَلِّ، أَوْ الْأَلَمِّ كَأَنَّهُ يَكُونُ مَا بِالْمَرْئِي أَكْثَرَ، أَوْ فِي نَحْوِ الْوَجْهِ، وَمَا بِالرَّائِي فِي نَحْوِ الرَّجْلِ، أَوْ أَلَمِّ مَا بِالْمَرْئِي أَشَدَّ مِنْ أَلَمِّ مَا بِالرَّائِي وَقَدْ يَشْمَلُ هَذَا قَوْلُهُ السَّلِيمِ مِنْ بَلَائِهِ وَكَذَا يُقَالُ: فِي الْعَاصِي إِذَا رَأَى عَاصِيًا فَإِنْ كَانَ مَا بِالْمَرْئِي أَقْبَحَ سَجَدَ وَإِلَّا فَلَا،

والمراد برؤية أحدهما العلم بوجوده أو ظنه ينحو سماع كلامه ولا يلزم تكرُّر السجود إلى ما لا نهاية فيمن هو ساكن بإزائه مثلاً؛ لأننا لا نأمره به كذلك إلا إذا لم يوجد ما هو أهم منه يُقدَّم عليه. (ويُظهِرها) أي سجدة الشكر ندباً لهجوم نعمة أو اندفاع نعمة ما لم يكن بخضرة من يتضرَّر بذلك كما مرَّ ويُظهِرها ندباً أيضاً (للعاصي) الذي لا يترتَّب على إظهارها له مفسدة تعبيراً له لعلَّه يتوب (لا للمبتلى) غير الفاسق لقلَّ ينكسر قلبه فإنَّ أسرَّ الأولى وأظهرَ هذه فالذي يظهر فواث الكمال ثمَّ والكراهة هنا؛ لأنَّ فيه نوع إيداء كما صرَّح به تعليلهم المذكور أمَّا فاسق كَمَقْطُوع في سِرِّية لم يثب يقيناً أو ظناً لقيام القرائن بذلك فيما يظهر فيُظهِرها له وصرَّحوا به مع أنَّ الإظهار في الحقيقة للفسق المُستمرِّ لقلَّ يتوهم أنَّ بليته دافعة لذلك ومن ثمَّ لو كانت بليته لم تنشأ عن فسقه أظهرها له أيضاً على الأوجه لكنَّ يُبين له أنَّها لفسقه لقلَّ يتوهم أنَّها لبليته فينكسر قلبه. (وهي) أي سجدة الشكر (كسجدة التلاوة) المفعولة خارج الصلاة في كيفيةها وواجباتها ومندوباتها (والأصح).....

يُقال في العاصي إذا رأى عاصياً فإنَّ كان ما بالمرئي أقبح سجدة وإلا فلا والكلام إذا قصد بالسجود السلامة ممَّا به فإنَّ قصد السجود لزجره فلا يبعد طلبه مطلقاً ونظيره أنَّ مُرتكب المُنكر ينهى عن المُنكر سم عبارة المُعني والأولى أنَّ يُقال إنَّ كان ذلك البلاء من غير نوع بلائه أو منه وهو أزيد أو كان ذلك الفسق من غير نوع فسقه أو منه وهو أزيد سجدة وإلا فلا اهـ ويأتي عن النهاية ما يوافقه أيضاً.

☐ قوله: (والمراد) إلى قوله ولا يلزم في المُعني وإلى المتن في النهاية. ☐ قوله: (بإزائه) أي إزاء أحدهما أي المبتلى والعاصي. ☐ قوله: (أي سجدة الشكر) إلى قول المتن وهي في النهاية والمُعني إلا قوله فإنَّ أسرَّ إلى أمَّا فاسق وقوله وصرَّحوا إلى ومن ثمَّ. ☐ قوله: (كما مرَّ) أي قبيل أو رؤية مبتلى.

قول (لش): (للعاصي) أي المتجاهر بمغصيته التي يفسق بها وفي معنى الفاسق الكافر وبه صرَّح الروياني في البحر بل هو أولى بذلك مُعني. ☐ قوله: (لا يترتَّب إلخ) أي وإلا فلا يُظهِرها له بل يُخفيها كما في المجموع نهاية ومُعني. ☐ قوله: (فإنَّ أسرَّ الأولى) أي السجدة للعاصي. ☐ قوله: (هذه) أي السجدة للمبتلى. ☐ قوله: (أمَّا فاسق إلخ) عبارة النهاية نعم إنَّ كان غير معذور كَمَقْطُوع في سِرِّية أو مجلود في زنا ولم يعلم نوبته أظهرها له وإلا فيسرها وقضيته أنَّ الفاسق لا يسجد لرؤية فاسق لكنَّ الأوجه أنَّه إنَّ قصد به زجره سجدة مطلقاً أي سواء كان مثله أو أعلى أو أدون أو الشكر على السلامة ممَّا ابتلي به لم يسجد إنَّ كان مثله من كلِّ وجه أو فسق الرائي أقبح ويجري هذا فيما لو شاركه في ذلك البلاء أو العُضيان اهـ. ☐ قوله: (يقينا إلخ) قيد التقي. ☐ قوله: (لكنَّ يُبين إلخ) كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي نهاية وسم. ☐ قوله: (أي سجدة الشكر) إلى الباب في النهاية والمُعني.

والكلام إذا قصد بالسجود السلامة ممَّا به فإنَّ قصد السجود لزجره فلا يبعد طلبه مطلقاً ونظيره أنَّ مُرتكب المُنكر ينهى عن المُنكر. ☐ قوله: (لكنَّ يُبين له أنَّها لفسقه) كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي.

جوازهما على الراحلة للمسافر بالإيماء؛ لأنهما نفل فشومح فيهما وإن أذهب الإيماء أظهر أركانهما من تمكين الجبهة بخلاف الجنائز وجوازهما للماشي المسافر لا خلاف فيه لقوات تعليل المقابل الذي أشرت لروده بقولي وإن أذهب الإيماء إلى آخره (فإن سجدة) متمكنة في مرقد أو (لتلاوة صلاة جاز عليها) بالإيماء (قطعا) تبعا للنافلة ولا يأتي هذا في سجدة الشكر لما مر أنها لا تدخل الصلاة. (تبيين) تفوت هذه بطول الفصل عرفا بينها وبين سببها نظير ما مر في سجدة التلاوة.

باب في صلاة النفل

(باب) بالتنوين في صلاة النفل هو، والسننة، والتطوع، والحسن، والموعظ فيه، والمستحب، والمندوب، والأولى ما رجح الشارع فعلة على تركه مع جوازه، فهي كلها مترادفة.....

قول (لشي): (جوازهما) أي السجدة خارج الصلاة نهاية ومغني. □ قوله: (بالإيماء إلخ) أي أما لو كان في مرقد وأتم سجوده فإنه يجوز بلا خلاف مغني ونهاية. □ قوله: (بخلاف الجنائز) أي لأنها تندرج فلا يشق التزول لها ولأن حرمة الميت تقتضي التزول مغني. □ قوله: (لقوات تعليل المقابل إلخ) أي لأنه يسجد على الأرض نهاية ومغني. □ قوله: (متمكنة في مرقد إلخ) صنيعة هذا يوم أن جوازه مقيد بقوله عليها بالإيماء وليس بمراد كما تقدم عن النهاية والمغني. □ قوله: (بينها وبين سببها) يتبني أن يكون المراد بالسبب فيما إذا بلغه النعمة أو اندفاع النعمة بالإخبار هو ذلك البلوغ سم. □ قوله: (نظير ما مر إلخ). (فرغ): يحرّم التقرب إلى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد الصلاة كما يحرّم بركوع مفرد ونحوه نهاية زاد المغني لأنه بذعة وكل بذعة ضلالة إلا ما استثنى ومما يحرّم ما يفعله كثير من الجهلة من السجود بين يدي المشايخ ولو إلى القبلة أو قصده لله تعالى وفي بعض صورته ما يقتضي الكفر عافانا الله تعالى من ذلك اهـ.

باب في صلاة النفل

□ قوله: (في صلاة النفل) إلى قوله وثواب الفرض في النهاية، والمغني لإا قوله: والأولى إلى كلها. □ قوله: (في صلاة النفل) هو لغة: الزيادة، واضطلاحا: ما عدا الفرائض، سمي بذلك؛ لأنه زائد على ما فرضه الله تعالى نهاية ومغني. □ قوله: (والأولى) زاد سم في شرح الوراق والإحسان ع ش. □ قوله: (مع جوازه) أي التزك احترازا عن الواجب. □ قوله: (مترادفة) فيه بحث بالنسبة للحسن؛ لأنه أعم لشموله الواجب والمباح أيضا كما في جمع الجوامع إلا أن يراد أنه مترادفة الحسن اصطلاح آخر

□ قوله: (بينها وبين سببها) يتبني أن يكون المراد بالسبب فيما إذا بلغته النعمة، أو اندفاع النعمة بالإخبار وهو ذلك البلوغ اهـ والله أعلم

باب في صلاة النفل

□ قوله: (فهي كلها مترادفة) فيه بحث بالنسبة للحسن؛ لأنه أعم لشموله الواجب والمباح أيضا كما في جمع الجوامع الحسن المأذون واجبا ومندوبا ومباحا اهـ إلا أن يراد أن الترادف بالنسبة إليه بالنسبة

خلافًا للقاضي وثواب الفرض يفضلُه بسبعين درجة كما في حديث صحَّحه ابنُ حُرَيْمَةَ قال الزركشي، والظاهر أنه لم يُرد بالسبعين الحصر وزعم أنَّ المندوب قد يفضلُه كإبراء المُعسير وانظاره وابتداء السلام ورَّده مردودٌ بأنَّ سببَ الفضل في هذين اشتِمَالُ المندوبِ على مصلحة الواجب وزيادة إذ بالإبراء زال الإنظار وبالإبتداء حصل أمنٌ أكثرُ ممَّا في الجواب، وشرع لتكميلِ نقصِ الفرائض بل وليقوم في الآخرة لا الدنيا أيضًا - خلافًا لبعض السلف - مقام ما ترك منها لغُذر كينسيان كما نصَّ عليه وعليه يُحملُ الخبرُ الصحيح «أنَّ فريضة الصلاة، والزكاة وغيرهما إذا لم تتمَّ تُكْمَلُ بالتطوُّع» وأوله البيهقي بأنَّ المُكْمَلُ بالتطوُّع هو ما نقص من سُنتها المطلوبة فيها أي فلا يقومُ التطوُّع مقامَ الفرض مطلقًا وجمع مرةً أخرى بينه وبين حديث «لا تُقبلُ نافلةُ المُصلِّي حتى يُؤدِّيَ الفريضة» بحملِ هذا إنَّ صحَّ على نافلة هي بعضُ الفرض؛ لأنَّ صحتها مشروطةٌ بصحتها، والأوَّل على نافلةٍ خارجةٍ عن الفرض وظاهره

للقهَّاء أو لغيرهم فليُتأمل سم على حَج. اه. ع ش. □ فوَد: (خلافًا للقاضي) ودَقَبَ القاضي وغيره إلى أنَّ غيرَ الفرض ثلاثة تطوُّع وهو ما لم يرد فيه نقلٌ بخصوصه بل يُشبهه الإنسانُ ابتداءً، وسُنَّةٌ وهو ما واظَبَ عليه النبي ﷺ ومُسْتَحَبٌّ وهو ما فعله أحيانًا أو أمر به ولم يفعلْهُ ولم يتعرَّضوا للبقية لعمومها الثلاثة مع أنَّه لا خلاف في المعنى، فإنَّ بعضَ المسنونات أكَّد من بعض قطعًا، وإنَّما الخلاف في الاسم نهايةً ومُعني. □ فوَد: (بأنَّ سببَ الفضل إلخ) هذا لا يمتنع أنَّ المندوب فضلُه سم وبصريَّ عبارة الكُرْدِي وأنت خيرٌ بأنَّه قد سلَّم ذلك وأوردَ وجهًا ما فضل به الثقلُ على الفرض بلَفْظِ الرَّدِّ فراجعه بإتصاف. اه. وأشار ع ش إلى جواب إشكالهم بما نصَّه أي ففضلُه عليه من حيث اشتِمَالُه على مصلحة الواجب لا من حيث ذاته ولا من حيث كونه مندوبًا. اه. □ فوَد: (إذ بالإبراء إلخ) لا يخفى ما في هذا التعبير ولعلَّ الأفتد أن يقال الإنظارُ عبارة عن عَدَمِ الطَّلَبِ إلى أمدٍ مُعيَّن أو غير مُعيَّن، والإبراءُ عبارة عن إسقاطِ الحقِّ اللازم له عَدَمِ الطَّلَبِ إلى الأبدِ فهو مُشْتَمِلٌ على الأوَّل بزيادةٍ بصريِّ.

□ فوَد: (خلافًا لبعض السلف) راجعُ لقوله لا الدنيا إلخ. □ فوَد: (مقام ما ترك إلخ) أي من أصلها.

□ فوَد: (وعليه إلخ) أي على تكميلِ نقصِ الفريضة. □ فوَد: (وأوله إلخ) أي الخبرُ المذكور.

□ فوَد: (بأنَّ المُكْمَلُ بالتطوُّع هو ما نقص من سُنتها إلخ) اعتمدَ النهاية، والمُعني. □ فوَد: (المطلوبة فيها) أي كالخشوع وتدبُّر القراءة نهايةً ومُعني. □ فوَد: (مطلقًا) أي سواءً ترك من أصله أو فعل غير صحيح. □ فوَد: (وَجَمْع) أي البيهقي. □ فوَد: (بينه) أي بين ذلك الخبر. □ فوَد: (بحملِ هذا) أي حديث «لا تُقبلُ» إلخ. □ فوَد: (والأوَّل) أي وحملِ الخبرِ السابق.

ليُعض ما صدقته فليُتأمل أو أنَّ مرادفةَ الحسَنِ اصطلاح آخرٌ للقَهَّاء أو لغيرهم فليُتأمل. □ فوَد: (بأنَّ سببَ الفضل إلخ) قد يمنع ورود هذا على هذا الزاعم ومنافاة زعمة له قوله (بأنَّ سبب إلخ) هذا لا يمتنع أنَّ المندوب فضلُه. □ فوَد: (وشرع لتكميلِ نقصِ الفرائض إلخ) عبارة العُباب، وإذا انتقص فرضه كُمل

حَسْبَابُ النَّفْلِ عَنْ فَرَضٍ لَا يَصِحُّ فَيُنَافِي فِيمَا مَا قَدَّمَهُ وَيُؤَيِّدُ تَأْوِيلَهُ الْأَوَّلَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ «صَلَاةٌ لَمْ يُتِمَّهَا زَيْدٌ عَلَيْهَا مِنْ سُبْحَتِهَا حَتَّى تَتِمَّ» فَجَعَلَ التَّحْمِيمَ مِنَ السُّبْحَةِ أَيْ النَّافِلَةِ لِفَرِيضَةٍ صُلِّيَتْ نَاقِصَةً لَا لِمَتْرُوكَةٍ مِنْ أَصْلِهَا وَظَاهِرُ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ الْإِحْتِسَابُ مُطْلَقًا أَوْ جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَغَيْرُهُ لِحَدِيثِ أَحْمَدَ الظَّاهِرِ فِي ذَلِكَ وَأَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ الصَّلَاةُ فَفَرَضُهَا أَفْضَلُ الْفُرُوضِ وَنَفَلُهَا أَفْضَلُ النَّوَافِلِ وَلَا يَرُدُّ طَلَبُ الْعِلْمِ وَحِفْظُ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ وَيَلِيهَا الصَّوْمُ فَالْحَجُّ فَالزَّكَاةُ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَقِيلَ أَفْضَلُهَا الزَّكَاةُ وَقِيلَ الصَّوْمُ وَقِيلَ الْحَجُّ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ، وَالْخِلَافُ فِي الْإِكْتَارِ مِنْ وَاحِدٍ أَيْ عُرْفًا.....

□ قَوْلُهُ: (فَيُنَافِي مَا قَدَّمَهُ) أَيْ يُنَافِي جَمْعُهُ الْمَذْكُورُ تَأْوِيلَهُ الْمُتَقَدِّمَ. □ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ تَأْوِيلَهُ الْخ) إِنْ كَانَتْ الْهَاءُ فِي تَأْوِيلِهِ لِلْيَبْهَقِيِّ فَفِي مَوَاقِفَةٍ تَأْوِيلَهُ الْأَوَّلَ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ سَمِىَ أَيْ فَلَا بُدَّ مِنْ إِزْجَاعِهِ إِلَى مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ الْخ. □ قَوْلُهُ: (زَيْدٌ عَلَيْهَا مِنْ سُبْحَتِهَا الْخ) يَتَّبَعِي أَنْ يُنْظَرَ هَلِ الْمُضَاعَفَةُ فِي نَحْوِ مَكَّةَ تُلْحَقُ بِالتَّطَوُّعِ فِي جَبْرِ الْفَرَائِضِ فِي الْآخِرَةِ بَصْرِيٌّ أَيْ، وَالظَّاهِرُ نَعَمْ. □ قَوْلُهُ: (الْإِحْتِسَابُ مُطْلَقًا) إِنْ أُريدَ بِالْإِطْلَاقِ مَا يَشْمَلُ تَعَمُّدَ التَّرَكِّ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ سَمِىَ. □ قَوْلُهُ: (وَأَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَلِيهَا فِي الْمُغْنِيِّ إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْحَلِيمِيُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ أَفْضَلُهَا الزَّكَاةُ وَقَوْلُهُ أَيْ عُرْفًا.

□ قَوْلُهُ: (عِبَادَاتِ الْبَدَنِ) احْتَرَزَ بِالْبَدَنِ عَنِ الْقَلْبِ كَمَا يَأْتِي فَتَشْمَلُ عِبَادَةُ الْبَدَنِ الْعِبَادَةُ اللَّسَانِيَّةُ وَالْعِبَادَةُ الْمَالِيَّةُ كَمَا يُفِيدُ قَوْلُهُ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ أَفْضَلُهَا الزَّكَاةُ. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ) أَيْ أَمَّا التُّطَنُّ بِهِمَا فَهِيَ أَفْضَلُ مُطْلَقًا ش. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَرُدُّ الْخ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا مِنَ الْمُنَافَاةِ لِمَا سَبَقَ لَهُ فِي شَرْحِ الْخُطْبَةِ مِنْ أَنَّ الْفَرَضَ الْعَيْنِيَّ مِنَ الْعِلْمِ أَفْضَلُ الْفُرُوضِ حَتَّى الصَّلَاةُ وَكَذَا الْكَلَامُ فِي فَرَضِ الْكِفَايَةِ وَنَفَلِهَا فَرَاغَهُ بَصْرِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ الْخ) يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ م ر أَيْ النَّهَايَةِ اعْتِمَادُهُ أَيْضًا وَهُوَ ظَاهِرٌ ش. □ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ الصَّوْمُ الْخ) وَقِيلَ إِنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَالصَّلَاةُ أَوْ بِالْمَدِينَةِ فَالصَّوْمُ مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ) وَقَالَ فِي الْإِحْيَاءِ الْعِبَادَاتُ تَخْتَلِفُ أَفْضَلِيَّتُهَا بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِهَا وَفَاعِلِهَا فَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَفْضَلِيَّةِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ كَمَا لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْخُبْزَ أَفْضَلُ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِالْجَائِعِ، وَالْمَاءُ أَفْضَلُ لِلْعَاطَشِ، فَإِنْ اجْتَمَعَا نُظِرَ لِلْأَغْلَبِ فَتَصَدَّقُ الْغَنَى الشَّدِيدُ الْبُخْلُ بِدَرْهَمٍ أَفْضَلُ مِنْ قِيَامٍ لَيْلَةٍ وَصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ حُبِّ الدُّنْيَا، وَالصَّوْمُ لِمَنْ اسْتَحْوَذَتْ عَلَيْهِ شَهْوَتُهُ مِنَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِهِ نَهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (وَالْخِلَافُ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْحَلِيمِيُّ فِي

مِنْ نَفْلِهِ وَكَذَا بَاقِي الْأَعْمَالِ اهْ وَقَوْلُهُ نَفْلُهُ قَدْ يَشْمَلُ غَيْرَ سَنَنِ ذَلِكَ الْفَرَضِ مِنَ التَّوَافِلِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْحَدِيثِ «إِنْ أَنْتَقَصَ مِنْ فَرِيضَتِهِ شَيْئًا قَالَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ انْظُرُوا هَلْ لِعِبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَيُكَمَّلُ بِهِ مَا أَنْتَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ» اهْ بَلْ قَدْ يَشْمَلُ هَذَا تَطَوُّعًا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْفَرِيضَةِ فَلْيُتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ: (وَيُؤَيِّدُ تَأْوِيلَهُ الْخ) إِنْ كَانَتْ الْهَاءُ فِي تَأْوِيلِهِ لِلْيَبْهَقِيِّ فَفِي مَوَاقِفَةٍ تَأْوِيلَهُ الْأَوَّلَ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ. □ قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ الْإِحْتِسَابُ مُطْلَقًا) إِنْ أُريدَ بِالْإِطْلَاقِ مَا يَشْمَلُ تَعَمُّدَ التَّرَكِّ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ.

مع الإقتصار على الأكيد من الآخر وإلا فصوم يوم أفضل من ركعتين وقس على ذلك، نعم العمل القلبي لعدم تصوّر الرياء فيه أفضل من غيره قال الحليمي ثبت بالكتاب والسنة أن كل عمل لم يعمل لمجرد التقرب به إلى الله تعالى لم يثب عليه وإن سقط بالفرض منه الوجوب ومراؤه السالم من الرياء، وأما ما صاحبه غيره كالحج بقصده وقصد التجارة فله ثواب بقدر قصده العبادة كما نص عليه؛ لأن ما قرنه بها غير منافي لها بخلاف الرياء كما أشرت لذلك في باب الوضوء وأطلت الكلام فيه في حاشية إيضاح المناسك.

(صلاة النفل قسمان قسم لا يسن جماعة) تمييز محوّل عن نائب الفاعل لا حال لفساد المعنى إذ مقتضاه نفى شبيّه حال الجماعة لا الانفراد وهو فاسد بل.....

المعنى. □ فوّد: (مع الإقتصار على الأكيد) ومنه الرواتب غير المؤكدة ومن ثم عبر بالأكيد دون المؤكّد فليُستأمل سم على حجّ وقوله ومنه أي من الأحيد المقابل للأكيد ع ش. □ فوّد: (نعم العمل القلبي إلخ) أي كالإيمان، والمعرفة، والتفكير أي في مضموعات الله تعالى، والتوكل، والصبر، والرضا، والخوف، والرجاء ومحبة الله تعالى ومحبة رسوله، والتوبة، والتطهر من الرذائل، وأفضلها الإيمان ولا يكون إلا واجباً وقد يكون تطوعاً بالتجديد نهاية ومعنى قال ع ش قوله وقد يكون إلخ ومثله يقال في التوبة اه.

□ فوّد: (أفضل من غيره) ظاهره، وإن قلّ كتفكير ساعة مع صلاة ألف ركعة سم على حجّ. اه. ع ش ورشيدى. □ فوّد: (كالحج) أي كسفر الحج. □ فوّد: (في باب الوضوء) حيث قال، والأوجه إن قصد العبادة يثاب عليه بقدره، وإن انضم له غيره ممّا عدا الرياء ونحوه مساوياً أو راجحاً سم. □ فوّد: (تمييز) إلى المثنى في المعنى وإلى قوله: ومبادرته في النهاية إلا قوله ويسنّ هذان إلى المثنى وقوله للخبر إلى وصح. □ فوّد: (تمييز محوّل عن نائب الفاعل) أي، والأصل لا تسنّ فيه الجماعة معني.

□ فوّد: (مع الإقتصار على الأكيد) ومنه الرواتب غير المؤكدة ومن ثم عبر بالأكيد دون المؤكّد فليُستأمل. □ فوّد: (نعم العمل القلبي إلخ) ظاهره، وإن قلّ كتفكير ساعة مع صلاة ألف ركعة. □ فوّد: (ومراؤه السالم من الرياء) في حاشية الإيضاح من جملة كلام طويل ما نصّه: ويجاب عن الخبر أي الذي استدللّ به ابن عبد السلام على أنه حيث اجتمع قصد دنيوي وأخروي فلا ثواب أصلاً وهو ما صحّ من قوله ﷺ عن الله -من عمل عملاً أشرك فيه غيري فأنا منه بريء هو للذي أشرك- بحمله ليوافق ما مرّ على ما إذا قصد بعمله الرياء ونحوه؛ لأنه قصد محرّم فلا يمكن مجامعة الثواب له اه. □ فوّد: (وأما ما صاحبه غيره إلخ) في مقابلته لما قاله الحليمي مع قوله ومراؤه إلخ نظر.

□ فوّد: (كالحج بقصده وقصد التجارة) وقد يقال الحج عبارة عن الإحرام والأعمال المخصوصة ولا يقصد بها التجارة نعم قد يقصد بوسيلتها من السفر ذلك فهل هذا هو المراد حتى يقتص ثواب من قصد بسفره الحج والتجارة وإن أتى بإحرامه وما بعده لمجرد التقرب. □ فوّد: (كما أشرت لذلك في باب الوضوء) عبارته هناك عقب مسألة نية التبرّد مع نية معتبرة فلا تشريك من حيث الصحة بخلافه من حيث

هو مسنونٌ فيهما، والجائزُ بلا كراهية هو وقوع الجماعة فيه (فمنه الروايتُ مع الفرائض) وهي السننُ التابعة لها (وهي ركعتان قبل الصبح) ويُسنُّ تخفيفُهما للاتباع وأن يقرأ فيهما بِآيَتِي البقرة وآل عمران أو بالكافرون والإخلاص وأن يضطجع، والأولى كونه على شِقِّهِ الأيمن بعدهما وكأن من حَكِمَهُ أَنَّهُ يَتَذَكَّرُ بِذَلِكَ ضَجْعَةَ القبرِ حتى يستفرغَ وَسَعَهُ في الأعمالِ الصالحة ويتَهَيَّأ لذلك، فإن لم يُرد ذلك فصلٌ بينهما.....

☐ فَوَدَّ: (هو مسنونٌ فيهما إلخ) أي وثابٌ على ذلك مُطْلَقًا لَكِنَّ الأولى تَرَكَ الجماعةَ ع ش .
 ☐ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ تَخْفِيفُهُمَا) وَلَهُ فِي نِيَّتِهِمَا عَشْرُ كَيْفِيَّاتٍ فَيُنَوِي بِهِمَا سُنَّةَ الفجرِ أو رَكْعَتَي الفجرِ أو سُنَّةَ الصُّبحِ أو رَكْعَتَي الصُّبحِ أو سُنَّةَ الغداةِ أو رَكْعَتَي الغداةِ أو سُنَّةَ البُردِ أو رَكْعَتَي البُردِ أو سُنَّةَ الوُسْطَى أو رَكْعَتَي الوُسْطَى بناءً على القولِ بِأَنَّهَا الصَّلَاةُ الوُسْطَى شَيْخُنَا وَنَهَايَةُ. ☐ فَوَدَّ: (بِآيَتِي البقرةِ وآلِ عمرانِ) وَهُمَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦] إِلَى قَوْلِهِ ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦] وَقَوْلُهُ - ﴿قُلْ يَتَاهُلُ آلِ كُتَيْبٍ﴾ [آل عمران: ٦٤] إِلَى قَوْلِهِ ﴿مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٦٤] أَيْضًا ع ش . ☐ فَوَدَّ: (أو بالكافرون والإخلاص) قَضِيَّةُ التَّعْيِيرِ بَأَنَّ هُوَ لَا يُطْلَبُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا وَيُوجَّهُ بَأَنَّ الْمَطْلُوبَ تَخْفِيفُ الرُّكْعَتَيْنِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فِيهِ تَطْوِيلٌ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ ثَبَتَ وَرُودُ كُلِّ فِي رِوَايَةٍ فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَهُمَا أَفْضَلُ لِيَتَحَقَّقَ الْعَمَلُ بِجَمِيعِ الرِّوَايَاتِ وَلَوْ أَرَادَ الْإِفْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهَا فَلَا اقْتِرَابَ تَقْدِيمُ الْكَافِرُونَ، وَالْإِخْلَاصَ لِمَا وَرَدَ فِيهِمَا ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حَجِّ عَلَى الشَّمَائِلِ مَا نَصَّهُ الْمُرَادُ بِتَخْفِيفِهِمَا عَدَمَ تَطْوِيلِهِمَا عَلَى الْوَارِدِ فِيهِمَا حَتَّى لَوْ قَرَأَ الشَّخْصُ فِي الْأَوَّلَى آيَةَ البقرةِ، وَ ﴿أَلَمْ تَنْخُجْ﴾ [الشرح: ١]، وَالْكَافِرُونَ وَفِي الثَّانِيَةِ آيَةَ آلِ عِمْرَانَ، وَ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ﴾ [النمل: ١]، وَالْإِخْلَاصَ لَمْ يَكُنْ مُطَوَّلًا لَهُمَا تَطْوِيلًا يَخْرُجُ بِهِ عَنْ حَدِّ السُّنَّةِ وَالْإِتِّبَاعِ اه. ع ش وَقَوْلُهُ فَلَا اقْتِرَابَ إلخ خَالَفَهُ شَيْخُنَا عِبَارَتُهُ وَيُسَنُّ تَخْفِيفُهُمَا وَأَنْ يقرأ فِيهِمَا بِآيَةِ البقرةِ وَآيَةِ آلِ عِمْرَانَ وَلَا فِيسُورَتَي ﴿أَلَمْ تَنْخُجْ﴾ [الشرح: ١]، وَ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ﴾ [النمل: ١] وَلَا فِيسُورَتَي الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصَ فَلَوْ جَمَعَ بَيْنَ مَا ذَكَرَ كَانَ أَوْلَى. اه. وَقَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي حَجِّ عَلَى الشَّمَائِلِ إلخ أَشَارَ بِأَفْشِيرٍ إِلَى رَدِّهِ بِمَا نَصَّهُ: وَقَضِيَّةٌ أَوْ أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا لِسُنَّةِ التَّخْفِيفِ، وَإِنْ قَالَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ يَجْمَعُ ككَثِيرًا أَوْ كَبِيرًا فِي التَّشْهِيدِ لِثُبُوتِ كُلِّ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ وَهَذَا ثَابِتٌ فِي صَلَاتَيْنِ فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ. اه. وَهَذَا أَظْهَرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ☐ فَوَدَّ: (وَأَنْ يَضْطَجَعَ إلخ) وَيَحْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بِأَيِّ كَيْفِيَّةٍ فَعِلْتُ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِوَجْهِهِ وَمُقَدِّمَ بَدَنِهِ؛ لِأَنَّهَا الْهَيْئَةُ الَّتِي تَكُونُ فِي الْقَبْرِ فَهِيَ أَقْرَبُ لِتَذَكِيرِ أَحْوَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرَ لَهُ تِلْكَ الْحَالَةُ فِي مَحَلِّهِ انْتَقَلَ إِلَى غَيْرِهِ مِمَّا يَسْهُلُ فَعَلَهَا فِيهِ ع ش .
 ☐ فَوَدَّ: (بَعْدَهُمَا) جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ تَقْدِيمِهِمَا عَلَى الْفَرْضِ بِدَلِيلٍ. ☐ فَوَدَّ: (فَإِنْ لَمْ يُرَدْ ذَلِكَ فَصَلَّ بَيْنَهُمَا إلخ)، فَإِذَا قَدَّمَ الْفَرْضَ فَعَلَّ الضَّجْعَةَ بَيْنَهُمَا فَلْيُرَاجِعْ رَشِيدِي وَيَأْتِي عَنْ شَيْخُنَا مَا يُوَافِقُهُ وَعَنْ ع

التَّوَابُ وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفُوا فِي حُصُولِهِ، وَالْأَوَجَهُ كَمَا بَيَّنَّتهُ بِأَدْلِيَّتِهِ الْوَاضِحَةِ فِي حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ وَغَيْرِهَا إِنْ قَصَدَ الْعِبَادَةُ يَثَابُ عَلَيْهِ بِقَدْرِهِ، وَإِنْ انْضَمَّ لَهُ غَيْرُهُ مِمَّا عَدَا الرِّبَاءَ وَتَحَوُّهُ مُسَاوِيًا أَوْ رَاجِحًا. اه.

أَوْ تَحْوِيلٍ وَيَأْتِي هَذَا فِي الْمَقْضِيَّةِ وَفِيمَا لَوْ أَخَّرَ سُتَّةَ الصُّبْحِ عَنْهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَكَذَا) رَكْعَتَانِ (بَعْدَهَا وَ) رَكْعَتَانِ (بَعْدَ الْمَغْرِبِ) وَفِي الْكِفَايَةِ يُسَنُّ تَطْوِيلُهُمَا حَتَّى يَنْصَرِفَ أَهْلُ الْمَسْجِدِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ لَكِنَّ قَضِيَّةَ مَا فِي الرُّوضَةِ مِنْ أَنَّهُ يُنْدَبُ فِيهِمَا الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ خِلَافُهُ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ بَيَانٌ لِأَصْلِ السُّنَّةِ وَذَلِكَ لِكَمَالِهَا وَيُسَنُّ هَذَانِ أَيْضًا

ش مَا يُخَالِفُهُ. قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ كَلَامِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ مِنَ الذِّكْرِ وَالْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ تَمْيِيزُ الصَّلَاةِ الَّتِي فَرَعَ مِنْهَا مِنَ الصَّلَاةِ الَّتِي شَرَعَ فِيهَا وَيَتَّبِعِي أَنْ اشْتِغَالَهُ بِنَحْوِ الْكَلَامِ لَا يُفَوِّتُ سَنَ الْإِضْطِجَاعِ حَتَّى لَوْ أَرَادَهُ بَعْدَ الْفَضْلِ الْمَذْكُورِ حَصَلَ بِهِ السُّتَّةُ ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ تَحْوِيلٌ) عِبَارَةٌ شَيْخِنَا، فَإِنْ لَمْ يَضْطَجِعْ أَتَى بِذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ غَيْرِ دُنْيَوِيٍّ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِذَلِكَ انْتَقَلَ مِنْ مَكَانِهِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَفِيمَا لَوْ أَخَّرَ سُتَّةَ الصُّبْحِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا أَخَّرَ سُتَّةَ الصُّبْحِ عَنْهَا تُدْبِ لَهُ الْإِضْطِجَاعُ بَعْدَ السُّتَّةِ لَا بَيْنَ الْفَرَضِ وَبَيْنَهَا، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْإِضْطِجَاعِ الْفَضْلُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ كَمَا يُشْعِرُ بِهِ قَوْلُهُ: فَإِنْ لَمْ يَرُدْ ذَلِكَ فَصَلَ بَيْنَهُمَا الْإِنْحَاءُ ع ش وَخَالَفَ شَيْخُنَا فَقَالَ مَا نَصَّهُ وَلَوْ أَخَّرَهُمَا عَنِ الْفَرَضِ اضْطَجَعَ بَعْدَ السُّتَّةِ كَمَا فِي حَوَاشِي الْخَطِيبِ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ الْمُحْسِنِيُّ وَغَيْرُهُ فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْإِضْطِجَاعَ بَعْدَ السُّتَّةِ سَوَاءٌ قَدَّمَهَا أَوْ أَخَّرَهَا. اهـ. وَتَقَدَّمَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ لَكِنَّ مِيلَ الْقَلْبِ إِلَى مَا قَالَهُ ع ش وَاللَّهُ أَعْلَمُ. □ قَوْلُهُ: (يُسَنُّ تَطْوِيلُهُمَا الْإِنْحَاءُ) لَا يَخْفَى أَنَّ تَطْوِيلَهُمَا سُتَّةً لِكُلِّ أَهْلِ الْمَسْجِدِ فَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُعَيَّا بِانْصِرَافِ أَهْلِ الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ سَنُّ ذَلِكَ لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى يَنْصَرِفَ مِنْ يَنْصَرِفُ عَادَةً أَوْ مَنْ دَعَاهُ إِلَى الْإِنْصِرَافِ أَمْرٌ عَرَضَ لَهُ سَمَ عَلَى حَجٍّ، وَالْكَلَامُ حَيْثُ فَعَلَهُمَا فِي الْمَسْجِدِ فَلَا يُنَافِي أَنَّ انْصِرَافَهُ لِيَفْعَلَهُمَا فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ وَيُلْحَقُ بِهِمَا فِي سَنِّ التَّطْوِيلِ الْمَذْكُورِ بِقِيَّةِ السُّنَنِ الْمُتَأَخَّرَةِ، وَإِنَّمَا نَصَّ عَلَيْهِمَا لِجَرَيَانِ الْعَادَةِ بِالْإِنْصِرَافِ عَقِبَ فِعْلِ الْمَغْرِبِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيِ مَا فِي الرُّوضَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ) أَيِ مَا فِي الْكِفَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (لِكَمَالِهَا) وَيَتَّبِعِي حَيْثُ أَرَادَ الْأَكْمَلُ أَنْ يَقْدَّمَ الْكَافِرُونَ لِيُورِدَهَا بِخُصُوصِهَا ثُمَّ يَضُمُّ إِلَيْهَا مَا شَاءَ وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ فَيَقْدَّمُ الْإِخْلَاصُ الْإِنْحَاءُ، وَالْأُولَى فِيمَا يَضُمُّهُ رِعَايَةُ تَرْتِيبِ الْمُضْحَفِ، فَإِنْ لَمْ يَتَّسِرْ لَهُ إِذَا رَاعَى ذَلِكَ تَطْوِيلَ ضَمٍّ إِلَى ذَلِكَ مَا شَاءَ، وَإِنْ خَالَفَ تَرْتِيبَ الْمُضْحَفِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ هَذَانِ الْإِنْحَاءُ) عِبَارَةٌ أُسْتَاذِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْبَكْرِيِّ فِي كَتَرِهِ وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى مِنْ جَمِيعِ الرُّوَائِبِ ﴿قُلْ يَتَّأْتِيهَا الْكُفْرُونَ﴾ [الكَافِرُونَ: ١] وَفِي الثَّانِيَةِ الْإِخْلَاصُ إِلَّا إِذَا وَرَدَتْ سُتَّةٌ بِخِلَافِهِ وَكَذَلِكَ الرَّكْعَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ وَبَقِيَّةُ السُّنَنِ اهـ. سَمَ.

□ قَوْلُهُ: (يُسَنُّ تَطْوِيلُهُمَا) لَا يَخْفَى أَنَّ تَطْوِيلَهُمَا سُتَّةً لِكُلِّ أَهْلِ الْمَسْجِدِ فَلَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُعَيَّا بِانْصِرَافِ أَهْلِ الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ سَنُّ ذَلِكَ لِكُلِّ أَحَدٍ حَتَّى يَنْصَرِفَ مَنْ يَنْصَرِفُ عَادَةً أَوْ مَنْ دَعَاهُ إِلَى الْإِنْصِرَافِ أَمْرٌ عَرَضَ لَهُ. □ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ هَذَانِ أَيْضًا فِي سَائِرِ السُّنَنِ الْإِنْحَاءُ) عِبَارَةٌ أُسْتَاذِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْبَكْرِيِّ فِي كَتَرِهِ وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى مِنْ جَمِيعِ الرُّوَائِبِ ﴿قُلْ يَتَّأْتِيهَا الْكُفْرُونَ﴾ [الكَافِرُونَ: ١] وَفِي الثَّانِيَةِ الْإِخْلَاصُ إِلَّا إِذَا وَرَدَتْ سُتَّةٌ بِخِلَافِهِ وَكَذَلِكَ الرَّكْعَتَانِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ وَبَقِيَّةُ السُّنَنِ اهـ.

في سائر الشَّئْنِ التي لم ترد لها قراءة مخصوصة كما بُحِثَ (و) ركعتان (بعد العشاء) ولو للحاج بمزدلفة، وإنما سُئِلَ له ترك النفل المطلق ليسَ رِخَ وَيَتَهَيَّأُ لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ يَوْمَ النَّحْرِ وذلك للتَّبَاعِ فِي الْكُلِّ (وَقِيلَ لَا رَاتِيَةَ لِلْعِشَاءِ)؛ لِأَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَا مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَيُرْوَدُ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُؤَخِّرُ صَلَاةَ اللَّيْلِ وَيَفْتَحُهَا بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ يُطَوِّلُهَا» فَذَلِكَ عَلَى أَنَّ تَيَنَّاكَ لَيْسَتْ مِنْهَا وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي، وَإِنَّمَا الْخِلَافُ إِلَى آخِرِهِ أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ إِنَّمَا يَنْفِي التَّأَكُّدَ لَا أَصْلَ الشُّنَّةِ وَمَعْنَى تَعْلِيلِهِ بِمَا ذُكِرَ أَنَّهُ إِذَا جَازَ كَوْنُهَا مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ انْتَفَتِ الْمَوَاطِبَةُ الْمُقْتَضِيَةُ لِلتَّأَكُّدِ (وَقِيلَ: «أَرْبَعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ»؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَذْعُهَا» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. (وَقِيلَ وَأَرْبَعٌ بَعْدَهَا) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ حَافَظَ عَلَى أَرْبَعِ رُكْعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى النَّارِ» (وَقِيلَ: وَأَرْبَعٌ قَبْلَ الْعَصْرِ) لِلخَبَرِ الْحَسَنِ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَهَا أَرْبَعًا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ بِالتَّسْلِيمِ» وَصَحَّ «رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعًا» (وَالْجَمِيعُ سُنَّةٌ)

قوله: (وَالْحَاجُّ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمَعْنَى. □ قوله: (لِأَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ الْخَفِيفَتَيْنِ يُؤَيِّدُهُ الْخَبَرُ الْآتِي فِي شَرْحِ وَهُوَ أَفْضَلُ. □ قوله: (أَنْ يَكُونَا) الْأُولَى الثَّانِيَّةُ. □ قوله: (بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ) وَحُكْمُهُ تَخْفِيفُهُمَا الْمُبَادَرَةُ إِلَى حَلِّ الْعُقْدَةِ الَّتِي تَبْقَى بَعْدَ حَلِّ الْعُقْدَتَيْنِ قَبْلَهَا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ «أَنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي لِلْإِنْسَانِ بَعْدَ نَوْمِهِ فَيَغْفِدُ عَلَيْهِ ثَلَاثَ عَقَدٍ وَيَقُولُ لَهُ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ فَارْقُدْ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ وَذَكَرَ اللَّهَ تَعَالَى انْحَلَّتْ وَاحِدَةٌ، وَإِذَا تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ الثَّانِيَّةُ، وَإِذَا صَلَّى رُكْعَتَيْنِ انْحَلَّتْ الثَّالِثَةُ» ع. ش. □ قوله: (ثُمَّ يُطَوِّلُهَا) أَيِ صَلَاةِ اللَّيْلِ ع. ش. □ قوله: (فَذَلِكَ الْخَبَرُ) مِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّهُ يُسَنُّ تَعْجِيلُ سُنَّةِ الْعِشَاءِ الْبُعْدِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ تَهَجُّدٌ وَوُثِقَ بِالْقِيَظَةِ ع. ش. □ قوله: (عَلَى أَنْ تَيَنَّاكَ) أَيِ الرُّكْعَتَيْنِ الْخَفِيفَتَيْنِ ع. ش.، وَالْأُولَى أَيِ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ. □ قوله: (وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ الْخَبَرُ) انْظُرْ هَلْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا قَوْلُ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا الْخَبَرُ ثُمَّ رَأَيْتَ سَمْعَ عَلَى حَجٍّ قَالَ بَعْدَ ذِكْرِهِ الْإِشْكَالَ فَالْوَجْهَ اسْتِثْنَاءُ هَذِهِ مِنَ الْقَطْعِ الْآتِي بِأَنَّ الْجَمِيعَ سُنَّةٌ انْتَهَى لَكِنْ قَوْلُ الشَّارِحِ مَرَكْحَجٌ وَمَعْنَى تَعْلِيلِهِ بِمَا ذُكِرَ أَنَّهُ الْخَبَرُ يَدُلُّ عَلَى جَرَيَانِ الْخِلَافِ فِيهَا كَغَيْرِهَا ع. ش. □ قوله: (إِنْ هَذَا الْوَجْهَ) أَيِ وَقِيلَ لَا رَاتِيَةَ لِلْعِشَاءِ. □ قوله: (بِمَا ذُكِرَ) أَيِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الرُّكْعَتَيْنِ الْخَفِيفَتَيْنِ الْخَبَرُ رَشِيدِيٌّ. □ قوله: (انْتَفَتِ الْمَوَاطِبَةُ) هَذَا اللَّزُومُ مَنْنُوعٌ سَمِ أَيْ؛ لِأَنَّ التَّرْكَ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ لَا سِيَّامَا لِعُدْرِ لَا يُنَافِي الْمَوَاطِبَةَ. □ قوله: (رَحِمَ اللَّهُ الْخَبَرَ) مُرَادُهُ الدُّعَاءُ ع. ش. □ قوله: (لِأَنَّهُ ﷺ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ لِلْخَبَرِ إِلَى وَصَحَّ.

قوله: (وَيُرْوَدُ أَنَّهُ الْخَبَرُ) يُتَأَمَّلُ. □ قوله: (أَنَّهُ إِذَا جَازَ كَوْنُهَا الْخَبَرُ) فِيهِ خَفَاءٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُهَا مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ فِي بَعْضِ الْأَخْيَانِ فَهُوَ خِلَافٌ مُرَادُ هَذَا الْقَائِلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ يَجُوزُ ذَلِكَ حَيْثُ فَعَلَهَا ﷺ فَهَذَا كَمَا يَنْفِي الْمَوَاطِبَةَ يَنْفِي الرَّائِيَّةَ مُطْلَقًا لظُهُورِ التَّنَافِي بَيْنَ الْكَوْنِ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَالرَّائِيَّةِ مُطْلَقًا فَلْيُتَأَمَّلْ فَالْوَجْهَ اسْتِثْنَاءُ هَذِهِ مِنَ الْقَطْعِ الْآتِي بِأَنَّ الْجَمِيعَ سُنَّةٌ. □ قوله: (انْتَفَتِ الْمَوَاطِبَةُ) هَذَا اللَّزُومُ مَنْنُوعٌ.

رَابِعَةً قَطْعًا لَوْزُودِ ذَلِكَ فِي الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ (وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الرَّائِبِ الْمُؤَكَّدِ) مِنْ حَيْثُ التَّأَكُّدُ فَعَلَى الْأَخِيرِ الْكُلُّ مُؤَكَّدٌ وَعَلَى الْأَوَّلِ الرَّاجِعُ الْمُؤَكَّدُ تِلْكَ الْعَشْرُ لَا غَيْرُ؛ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ وَاطَّبَ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مِنَ الثَّمَانِيَةِ الْبَاقِيَةِ وَكَانَ فِي الْخَبَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ فِي أَرْبَعِ الظُّهْرِ وَأَرْبَعِ الْعَصْرِ لَا تَقْتَضِي تَكَرُّارًا عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ مُحَقِّقِي الْأَصُولِيِّينَ وَمُبَادِرَتُهُ مِنْهَا أَمْرٌ غُرْفِيٌّ لَا وَضْعِيٌّ لَكِنَّ هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي الثَّانِيَةِ لَا الْأُولَى؛ لِأَنَّ التَّأَكُّدَ لَا يُؤْخَذُ فِيهَا مِنْ كَانَ بَلْ مِنْ لَا يَدْعُ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ لِلْأَغْلَبِ بِدَلِيلٍ «أَنَّهُ تَرَكَ بَعْدِيَّةَ الظُّهْرِ لَا شَيْغَالَهُ يَوْفِدُ قَدِيمَ عَلَيْهِ وَقَضَاهَا بَعْدَ الْعَصْرِ»، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ مَثَلًا وَلَمْ يَنْوِ الْمُؤَكَّدَ وَلَا غَيْرَهُ انْصَرَفَ لِلْمُؤَكَّدِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ، وَالطَّلَبُ فِيهِ أَقْوَى.

☐ قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ التَّأَكُّدُ) بَيَانٌ لِقَوْلِهِ فِي الرَّائِبِ شَارِحٌ. اه. سم. ☐ قَوْلُهُ: (وَاطَّبَ عَلَيْهَا أَكْثَرُ الْخ) فَلَا مَوَاطَبَةَ سَمَ وَعِبَارَةٌ الْمُغْنَى عَلَيْهَا دُونَ غَيْرِهَا. اه. ☐ قَوْلُهُ: (وَكَانَ الْخ) أَي لَفْظُهُ كَانَ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي أَرْبَعِ الظُّهْرِ) أَي الْقِبْلِيَّةِ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا تَقْتَضِي تَكَرُّارًا الْخ) فِيهِ تَأَمُّلٌ لِلْقَطْعِ بِتَحَقُّقِ التَّكَرُّارِ هُنَا وَعَدَمِ اسْتِلْزَامِهِ لِلْمَوَاطَبَةِ الْمَوْجِبَةِ إِنْ كَانَ لِلتَّأَكُّدِ وَأَيُّ وَجْهِ لِنَفْيِ اقْتِضَائِهَا التَّكَرُّارَ وَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَيْهِ فَلْيُتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ دَعْوَى أَنَّ عَدَمَ اقْتِضَائِهَا التَّكَرُّارَ هُوَ الْأَصَحُّ الْخَ مَنْعُوعٌ وَأَيْضًا يَكْفِي الْاسْتِنَادُ فِي بَيَانِ التَّكَرُّارِ مِنْهَا إِلَى الْعُرْفِ فَلْيُتَأَمَّلْ قَالَ الْمُحَلِّي فِي شَرْحِ جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ كَانَ مَعَ الْمُضَارِعِ لِلتَّكَرُّارِ وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى الْعُرْفُ. اه. وَقَوْلُهُ وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ أَي قَلِيلًا لُغَةً كَمَا فِي حَاشِيَتِهِ لِلْكَمَالِ وَقَوْلُهُ وَعَلَى ذَلِكَ الْخَ يُبَيِّنُهُ عَلَى كَثَرَةِ ذَلِكَ الْاسْتِعْمَالِ فِي الْعُرْفِ كَمَا فِي الْكَمَالِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ هَذَا) أَي قَوْلَهُ وَكَانَ لَا تَقْتَضِي تَكَرُّارًا. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الثَّانِيَةِ) أَي فِي أَرْبَعِ الْعَصْرِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) لَا يَدْعُ. ☐ قَوْلُهُ: (بِدَلِيلٍ أَنَّهُ تَرَكَ الْخ) فِيهِ أَنَّ الْكَلَامَ فِي قِبْلِيَّةِ الظُّهْرِ فَلَا تَقْرِيبَ وَنَظَرَ فِيهِ سَمَ أَيْضًا بِمَا نَصَّهُ فِي هَذَا الْاسْتِدْلَالِ نَظَرٌ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ لَوْ تَرَكَهَا مَطْلَقًا بِخِلَافِ مَا إِذَا تَرَكَهَا ثُمَّ قَضَاهَا. اه. أَي، فَإِنَّهُ يَقْوَى التَّأَكُّدُ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ اقْتَصَرَ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ عُدْرُهُ فِي الثَّاهِيَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ الْخ) أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى الْأَرْبَعَ الْقِبْلِيَّةَ مَثَلًا بَسَلَامَيْنِ لَا يَتَعَيَّنُ انْصِرَافُ الْأَوَّلَتَيْنِ لِلْمُؤَكَّدِ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ الْخَ انْصِرَافُهُمَا لَهُ مُطْلَقًا وَهَلِ الْقِبْلِيَّةُ أَفْضَلُ أَوِ الْبَعْدِيَّةُ أَوْ هُمَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ نُقِلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْبَعْدِيَّةَ أَفْضَلُ لِتَوَقُّفِهَا عَلَى فِعْلِ الْفَرِيضَةِ أَقُولُ، وَالْأَقْرَبُ التَّسَاوِي كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْبَهْجَةِ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَنْوِ الْمُؤَكَّدَ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ

☐ قَوْلُهُ: (مِنْ حَيْثُ) بَيَانٌ لِقَوْلِهِ فِي الرَّائِبِ ش. ☐ قَوْلُهُ: (وَاطَّبَ عَلَيْهَا أَكْثَرُ) فَلَا مَوَاطَبَةَ. ☐ قَوْلُهُ: (لَا يَقْتَضِي تَكَرُّارًا الْخ) فِيهِ تَأَمُّلٌ لِلْقَطْعِ بِتَحَقُّقِ التَّكَرُّارِ هُنَا وَعَدَمِ اسْتِلْزَامِهِ لِلْمَوَاطَبَةِ الْمَوْجِبَةِ إِنْ كَانَ لِلتَّأَكُّدِ وَأَيُّ وَجْهِ لِنَفْيِ اقْتِضَائِهَا التَّكَرُّارَ وَأَيُّ حَاجَةٍ إِلَيْهِ فَلْيُتَأَمَّلْ عَلَى أَنَّ دَعْوَى أَنَّ عَدَمَ اقْتِضَائِهَا التَّكَرُّارَ هُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ مُحَقِّقِي الْأَصُولِيِّينَ مَنْعُوعٌ وَأَيْضًا يَكْفِي الْاسْتِنَادُ فِي بَيَانِ التَّكَرُّارِ مِنْهَا إِلَى الْعُرْفِ فَلْيُتَأَمَّلْ. ☐ قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخ) لَكَ أَنَّ تُجِيبُ أَيْضًا بِمَنْعِ اخْتِذِ التَّأَكُّدِ مِنْ لَا يَدْعُ؛ لِأَنَّ لَا لَا تُنْفِي تَأْيِيدَ التَّنْفِي فَيَصْدُقُ بَوُجُودُهُ فِي بَعْضِ أَزْمِنَةِ الْمُسْتَقْبَلِ دُونَ بَعْضِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِدَلِيلٍ أَنَّهُ تَرَكَ الْخ) فِي هَذَا

(وقيل) من الشنن (ركعتان خفيفتان قبل المغرب) لما يأتي (قلت هما سنة) غير مؤكدة (على الصحيح ففي صحيح البخاري الأمر بهما) لكن بلفظ «صلوا قبل صلاة المغرب قال في الثالثة لمن شاء» كراهية أن يتخذها الناس سنة أي طريقة لازمة فليس المراد في سنتيهما بالمعنى الذي نحن فيه؛ لأن ثبوت ذلك مدلول صلوا أول الحديث لا سيما وقد صح أن كبار الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتدبرون السوراي لهما إذا أذن المغرب حتى أن الرجل الغريب ليدخل المسجد فيحسب أن الصلاة قد ضللت من كثرة من يصليهما، والمراد صلوا ركعتين كما صرح به رواية أبي داود «صلوا قبل المغرب ركعتين» وقول ابن عمر ما رأيت أحدا يصليهما على عهد رسول الله ﷺ نفى غير محصور وزعم أنه محصور عجيب إذ من المعلوم أن كثيرا من الأزمنة في عهده ﷺ لم يحضره ابن عمر ولا أحاط بما وقع فيه على أنه لو فرض الحصر

لو اقتصر في نيته على غير المؤكد اختص به وبقي ما لو أطلق سنة الظهر القبليّة أو البعدية بأن لم يتعرض لعدد هل يقتصر على اثنتين أو يتخير بينهما وبين أربع قال شيخنا الزبائدي بالأول ونقل سم عن م ر الثاني وأقره لكن في كلام م ر على البهجة لو أطلق السنة في تحية المسجد أو في الضحى حوّل على ركعتين فليراجع، فإنه يحتل الفرق بين الضحى وتحية المسجد وبين الرواتب ع ش أقول وقضية قول الشارح الآتي ولو أحرّم بالوتر ولم ينو عددا صح واقتصر على ما شاء منه إلخ الثاني أي التخيّر ثم رأيت السيّد البصريّ نبّه على ذلك في مبحث الوتر. □ فوه: (من الشنن) أي الرواتب الغير المؤكدة نهاية ومغني (لما يأتي) أي إنفا. □ فوه: (في الثالثة) أي من المراتب. □ فوه: (لمن شاء) مقلّ قال. □ فوه: (كراهية إلخ) مفعول له لقال. □ فوه: (فليس المراد) أي من قوله كراهية أن يتخذها الناس سنة. □ فوه: (بالمغني الذي نحن إلخ) أي المتقدم في أول الباب. □ فوه: (لأن ثبوت ذلك) أي كونهما سنة بذلك المعنى. □ فوه: (يتدبرون السوراي لهما) أي يستيقنون العمد للركعتين شيخنا. □ فوه: (والمراد) أي يصلوا في أول الحديث المتقدم. □ فوه: (صرحت به) أي بلفظ ركعتين. □ فوه: (نفى) بالتثوين. □ فوه: (غير محصور) يعني نفى مطلق لا مستغرق لجميع الأزمنة. □ فوه: (وزعم أنه إلخ) عبارة المغني؛ لأنه ادّعى عدم الرؤية ولا يلزم من عدم رؤيته أن لا يكون غيره رأى. اهـ.

الاستدلال نظر وإنما يظهر لو تركها مطلقا بخلاف ما إذا تركها ثم قضاها قال المحلّي في شرح جامع الجوامع وقد تستعمل كان مع المضارع للتكرار وعلى ذلك جرى العرف اه باختصار قوله وقد تستعمل أي قليلا لغة كما بيّنه الكمال في حاشيته وقوله وعلى ذلك جرى العرف ينبّه على كثرة ذلك الاستعمال في العرف كما قاله الكمال ثم قال: والتحقق كما قاله شيخنا في تحريره وفاقا للمولى سعد الدين في حواشيه أن المفيد للإستمرار هو لفظ المضارع وكان للدلالة على مضي ذلك المعنى اه وتعبيره بالإستمرار يقتضي أن المراد بالتكرار الإستمرار ويجاب بأن المراد الإستمرار التجددي وهو معنى التكرار قليلا مل.

فالمُثَبِّتُ معه زيادةٌ عِلْمٌ فليَقْدَمْ كما قَدَّمُوا روايةً مُثَبِّتِ صَلَاتِهِ ﷺ في الكعبةِ على روايةٍ نافيها مع اتِّفَاقِهما على أنَّهما كانا معه فيها وبِفَرَضِ التساقُطِ يَبْقَى معنا صَلَّوْا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ إِذْ لَا مُعَارَضَ لَهُ، وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ السَّابِقُ «بَيْنَ كُلِّ أَدَانَيْنِ أَيْ أَذَانٍ وَإِقَامَةٍ صَلَاةً» إِذْ هُوَ يَشْمَلُهَا نَصًّا وَمَنْ ثُمَّ أَخَذُوا مِنْهُ نَدَبَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْعِشَاءِ. وَيُسْنُ فِعْلُهُمَا بَعْدَ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ، فَإِنْ تَعَارَضَتْ هِيَ وَفَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ لِإِسْرَاعِ الْإِمَامِ بِالْفَرَضِ عَقِبَ الْأَذَانِ أَخْرَجَهُمَا إِلَى مَا بَعْدَهُ.....

☐ قَوْلُهُ: (فَالْمُثَبِّتُ مَعَهُ الْخُ) خُصُوصًا مَنْ أَثَبَّتْ أَكْثَرُ عَدَدًا مِمَّنْ نَفَى مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (مَعَ اتِّفَاقِهِمَا) أَيْ الْمُثَبِّتِ وَالتَّافِي ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (مَغْنَى صَلَّوْا الْخُ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَأَكْثَرُ نُسَخِ الشَّرْحِ بِالْيَاءِ وَفِي نُسَخَةٍ مِنْهُ مَعْنَى الْخُ بِالْأَلْفِ وَهِيَ الْأَوَّلَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْخَبَرُ الصَّحِيحُ) أَيْ وَيَبْقَى مَعْنَى الْخَبَرِ الصَّحِيحِ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (مَنْ ثُمَّ أَخَذُوا مِنْهُ الْخُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُهَذَّبُ.

(فَرَعَ): يُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ رَكَعَتَيْنِ فَصَاعِدًا لِحَدِيثِ -بَيْنَ كُلِّ أَدَانَيْنِ صَلَاةً بَيْنَ كُلِّ أَدَانَيْنِ صَلَاةً ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ لِمَنْ شَاءَ- رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. اهـ. وَقَضِيَّةٌ اسْتِدْلَالُهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَعَ قَوْلِهِ فَصَاعِدًا أَنَّ الْمَطْلُوبَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ أَيْضًا رَكَعَتَانِ فَصَاعِدًا لَكِنْ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ فِي الشَّرْحِ التَّقْيِيدُ بِالرَّكَعَتَيْنِ سَم. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَخَذُوا) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ عُدُّهُ فِي الْمَغْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ فِعْلُهُمَا) أَيْ اللَّتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ وَكَذَا سَائِرُ الرُّوَاثِ الْقَبْلِيَّةِ، وَإِنَّمَا خَصَّ هَاتَيْنِ بِالذِّكْرِ لِمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنَ الْمُبَادَرَةِ بِفِعْلِ الْمَغْرِبِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِهَا وَمِنْهُ يُعْلَمُ أَنَّ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ مِنَ الْمُبَادَرَةِ لِصَلَاةِ الْفَرَضِ عِنْدَ شُرُوعِ الْمُؤَذِّنِ فِي الْأَذَانِ الْمُفَوِّتِ لِإِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ وَلِفِعْلِ الرَّائِبَةِ قَبْلَ الْفَرَضِ مِمَّا لَا يَتَّبِعِي بَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ ع. ش. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ تَعَارَضَتْ الْخُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ أَيْ، وَالْمَغْنَى وَيُسْنُ أَنْ لَا يَسْتَفْعَلَ بِالْمُتَقَدِّمَةِ عَنْ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ بَلْ يَصْبِرُ لِفَرَاغِهِ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِقَامَةِ زَمَنٌ يَسَعُهَا وَإِلَّا فَلَا إِذْ مَحَلُّ نَدَبٍ تَقْدِيمِهَا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ مَا لَمْ يَشْرَعْ الْمُقِيمُ فِي الْإِقَامَةِ قَالَ: فَإِنَّهُ يُكْرَهُ الشُّرُوعُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ غَيْرِ الْمَكْتُوبَةِ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهَا فَلْيُؤَخِّرْهَا إِلَى مَا بَعْدَ الْمَغْرِبِ جِزْيًا عَلَى إِذْرَاكِ فَضِيلَةِ التَّحَرُّمِ مَا أُمِكِّنَ انْتَهَى. سَم. ☐ قَوْلُهُ: (أَخْرَجَهُمَا إِلَى مَا بَعْدَهُ) أَيْ وَيَكُونُ ذَلِكَ عُذْرًا فِي التَّأخِيرِ وَلَا مَانِعَ أَنْ يَخْصُلَ لَهُ مَعَ

☐ قَوْلُهُ: (وَمَنْ ثُمَّ أَخَذُوا مِنْهُ نَدَبَ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْعِشَاءِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُهَذَّبُ (فَرَعَ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَ الْعِشَاءِ الْآخِرَةِ رَكَعَتَيْنِ فَصَاعِدًا لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «بَيْنَ كُلِّ أَدَانَيْنِ صَلَاةً بَيْنَ كُلِّ أَدَانَيْنِ صَلَاةً بَيْنَ كُلِّ أَدَانَيْنِ صَلَاةً قَالَ فِي الثَّالِثَةِ لِمَنْ شَاءَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَالْمُرَادُ بِالْأَدَانَيْنِ الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ اهـ وَقَضِيَّةٌ اسْتِدْلَالُهُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَعَ قَوْلِهِ فَصَاعِدًا أَنَّ الْمَطْلُوبَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ أَيْضًا رَكَعَتَانِ فَصَاعِدًا لَكِنْ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ فِي الشَّرْحِ التَّقْيِيدُ بِالرَّكَعَتَيْنِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَيُسْنُ فِعْلُهُمَا بَعْدَ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ، فَإِنْ تَعَارَضَتْ الْخُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ وَيُسْنُ أَنْ لَا يَسْتَفْعَلَ بِالْمُتَقَدِّمَةِ عَنْ إِجَابَةِ الْمُؤَذِّنِ وَكَلَامُ الْمَجْمُوعِ لَا يُخَالِفُ ذَلِكَ خِلَافًا لِمَا فِيهِمَ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ بَلْ يَصْبِرُ لِفَرَاغِهِ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِقَامَةِ زَمَنٌ يَسَعُهَا فَعَلَهَا وَإِلَّا فَلَا إِذْ مَحَلُّ نَدَبٍ تَقْدِيمِهَا كَمَا فِي

ولا يُقَدِّمُهما على الإجابة على الأوجه. (وبعد الجمعة أربع) للأمر بها في الخبر الصحيح إثنان منها مُؤَكَّدَتان (وقبلها ما قبل الظهر والله أعلم) أي أربع منها إثنان مُؤَكَّدَتان فهي كالظهر في المؤكّد وغيره قبلها وبعدها كما صرّح به في التحقيق خلافاً لما قد يُتَوَهَّم من العبارة من مخالفتها الظهر في سُنَّتها المتأخّرة وكان عُذْرُهُ أَنَّهُ لم يرد النصّ الصحيح المُشْتَهَرُ إلا على هذه فقط ومن ثمّ قال جمع: إِنَّ ما يُصَلِّي قبلها بدعةً لِكُنْه غيرُ سديد للخبر السابق «بين كُلِّ أَذَانَيْنِ صلاة» ولخبر ابن ماجه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال لِسُلَيْكٍ لَمَّا جَاءَ وَهُوَ يَخْطُبُ أَصَلَيْتَ قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ قال لا قال فصل ركعتين وتجاوز فيهما» وقوله «أَصَلَيْتَ» إلى آخره يُمنَعُ حملُهُ على تحية المسجد أي وحدها حتى لا يُنافي الاستدلال به لتدبُّها للدّاخل حال الخطبة فيتَوَهَّمُ مع سُنَّةِ الجمعة القبليّة إنّ لم يكن صَلاًها قَبْلُ ويُنَوِّي بالقبليّة سُنَّةَ الجمعة كالبعدية.....

ذلك فَضْلُ كالحاصل مع تقدّمهما لكن يتبني أَنَّهُ لو عَلِمَ حُصولَ جماعةٍ أخرى يَتِمَكَّنُ معها مِن فِعْلِ الرّائيةِ القبليّةِ وإدراكِ فضيلةِ التَّحَرُّمِ مع إمامِ الثّانيةِ سُنَّ تقدّمِ الرّائيةِ وتركِ الجماعةِ الأولى ما لم يكن في الأولى زيادةٌ فَضْلُ ككثرة الجماعة أو فقه الإمام ع ش. □ فَوُدَّ: (ولا يُقَدِّمُهما على الإجابة إلخ) أي لِأَنها تَقَوُّتْ بالتأخير وللخلاف في وجوبها ع ش. □ فَوُدَّ: (أي أربع إلخ) لخبر الترمذي أَنَّ ابن مسعود كان يُصَلِّي قَبْلَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَهَا أَرْبَعًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ بِتَوْفِيقٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مُعْنَى وَشَيْخُنَا. □ فَوُدَّ: (في سُنَّتِهَا الْمُتَأَخَّرَةِ) أي بِأَن تَكُونَ الْأَرْبَعُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ مُؤَكَّدَةً. □ فَوُدَّ: (على هَذِهِ) أي السُّنَّةِ الْمُتَأَخَّرَةِ لِلْجُمُعَةِ. □ فَوُدَّ: (يُمنَعُ حَمْلُهُ إلخ) إِذْ صَلَاتُهُ قَبْلَ مَجِيئِهِ الْمَسْجِدَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّحِيَةِ سَم. □ فَوُدَّ: (أي وَحْدَهَا حَتَّى لَا يُنَافِيَ الْإِسْتِدْلَالُ إلخ) قَدْ يُقَالُ الْمُتَبَادِرُ بِقَرِينَةٍ - قَبْلُ أَنْ تَجِيءَ - أَنَّ الْمَطْلُوبَ تَدَارُكُهُ مَا كَانَ يَقَعُّهُ قَبْلُ أَنْ يَجِيءَ وَمَا عَدَاها خِلَافُ الظَّاهِرِ فَيُشْكِلُ الْإِسْتِدْلَالُ الْمَذْكُورُ سَم. □ فَوُدَّ: (ويُنَوِّي) إِلَى قَوْلِهِ إِذِ الْفَرْضُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ كَالْبُعْدِيَّةِ. □ فَوُدَّ: (كَالْبُعْدِيَّةِ) أَي كَمَا أَنَّهُ يَتَوَيَّ بِالسُّنَّةِ الْمُتَأَخَّرَةِ الْبُعْدِيَّةِ حَيْثُ عَلِمَ صِحَّةَ الْجُمُعَةِ أَوْ ظَنَّهَا كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ إِذِ الْفَرْضُ أَنَّهُ ظَنَّ إلخ وَإِلَّا صَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ نَوَّى بَعْدِيَّتَهُ ع ش عبارةً شَيْخُنَا وَمَحَلُّ سُنِّ الْبُعْدِيَّةِ لِلْجُمُعَةِ إِنْ لَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ مَعَهَا وَالْأَمَامَةُ قَبْلِيَّةُ الظُّهْرِ مَقَامُ بَعْدِيَّةِ الْجُمُعَةِ فَيُصَلِّي قَبْلِيَّةَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ قَبْلِيَّةَ الظُّهْرِ ثُمَّ بَعْدِيَّتَهُ وَلَا بَعْدِيَّةَ لِلْجُمُعَةِ حَيْثُئِذٍ. اهـ. وَيَأْتِي عَنِ النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ وَعَنِ الرَّشِيدِيَّ مَا يَقْبَلُهُ بِمَا إِذَا كَانَ فَعَلَ الظُّهْرَ عَلَى وَجْهِ الْوُجُوبِ:

المجموع ما لم يشرع المقيم في الإقامة قال: فَإِنَّهُ يُكْرَهُ الشَّرُوعُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ غَيْرِ الْمَكْتُوبَةِ بَعْدَ الشَّرُوعِ فِيهَا فَلْيُؤَخَّرْهُمَا خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ حَيْثُئِذٍ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَغْرِبِ جِزْأً عَلَى إِدْرَاكِ فَضِيلَةِ التَّحَرُّمِ مَا أُمَكَّنَ اهـ بِاخْتِصَارٍ. □ فَوُدَّ: (يُمنَعُ حَمْلُهُ عَلَى تَحِيَةِ الْمَسْجِدِ) إِذْ صَلَاتُهُ قَبْلَ مَجِيئِهِ الْمَسْجِدَ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّحِيَةِ. □ فَوُدَّ: (أي وَحْدَهَا حَتَّى لَا يُنَافِيَ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ إلخ) قَدْ يُقَالُ الْمُتَبَادِرُ بِقَرِينَةٍ - قَبْلُ أَنْ تَجِيءَ - أَنَّ الْمَطْلُوبَ تَدَارُكُهُ مَا كَانَ يَقَعُّهُ قَبْلُ أَنْ يَجِيءَ وَمَا عَدَاها خِلَافُ الظَّاهِرِ فَيُشْكِلُ الْإِسْتِدْلَالُ الْمَذْكُورُ.

ولا نظَرَ لاحْتِمَالِ أَنْ لَا تَقَعَ إِذِ الْفَرَضُ أَنَّهُ ظَنٌّ وَقُوعُهَا، فَإِنْ لَمْ تَقَعَ لَمْ تَكْفِ عَنْ سُنَّةِ الظُّهْرِ عَلَى الْأَوْجِه. وقال بعضهم تكفي كما يجوزُ بِنَاءِ الظُّهْرِ عَلَيْهَا وَزِدُّ بِأَنَّهُ وَجِدٌ ثُمَّ بَعْضُهَا فَأَمَكَنَ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ وَهَذَا لَمْ يُوْجَدْ شَيْءٌ مِنْهَا فَلَمْ يُمَكِّنِ الْبِنَاءُ وَخَرَجَ بِظَنٍّ وَقُوعُهَا الشَّكُّ فِيهِ فَلَا يَأْتِي بِشَيْءٍ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْحَالُ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ يَنْوِي سُنَّةَ الْوَقْتِ وَلِمَنْ قَالَ يَنْوِي سُنَّةَ الظُّهْرِ. (ومنه) أَي مَا لَا يُسَنُّ جَمَاعَةً (الوقت) يَفْتَحُ الْوَاوَ وَكَسَرَهَا.....

قوله: (وَلَا نَظَرَ لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا تَقَعَ) أَي الْجُمُعَةُ بِاخْتِلَافِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهَا رَشِيدِي. ٥. قوله: (إِذِ الْفَرَضُ أَنَّهُ ظَنٌّ وَقُوعُهَا الْخ) وفي نُسخةٍ أُخْرَى لِلنَّهَائَةِ إِذِ الْفَرَضُ أَنَّهُ كُتِفَ بِالْإِحْرَامِ بِهَا، وَإِنْ شَكَّ فِي عَدَمِ إِجْزَائِهَا أَمَّا الْبُعْدِيَّةُ فَيَنْوِي بِهَا بَعْدَ فِعْلِ الظُّهْرِ بَعْدِيَّةً لَا بَعْدِيَّةَ الْجُمُعَةِ وَمِنْهُ الْخ وَقَوْلُهُ فِي هَذِهِ النُّسخَةِ، وَإِنْ شَكَّ فِي عَدَمِ الْخ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ بَعْدَ وَخَرَجَ الْخ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ وَخَرَجَ الْخ مُضْرِبًا عَلَيْهِ أَيْضًا وَعَلَيْهِ فَلَا إِشْكَالَ وَمَا فِي الْأَصْلِ كَانَ تَبَعٌ فِيهِ حَجٌّ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ وَضُرِبَ عَلَيْهِ بِخَطِّهِ وَكُتِبَ بِذَلِكَ مَا فِي صَدْرِ الْقَوْلِ فَهُوَ الْمُعْتَمَدُ الْمُعَوَّلُ عَلَيْهِ ش. وقال الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّ أَمَّا الْبُعْدِيَّةُ فَيَنْوِي بِهَا بَعْدَ فِعْلِ الظُّهْرِ الْخ أَي إِنْ فَعَلَهُ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِحْبَابِ وَانْظُرْ وَجْهَهُ حَيْثُ ذِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ. اهـ. ٥. قوله: (فَإِنْ لَمْ تَقَعَ) أَي الْجُمُعَةُ سَم. ٥. قوله: (لَمْ تَكْفِ) أَي سُنَّةُ الْجُمُعَةِ الْقَبْلِيَّة. ٥. قوله: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ تَكْفِي) أَي سُنَّةُ الْجُمُعَةِ الْقَبْلِيَّةُ إِذَا لَمْ تَقَعَ صَلَاتُهُ جُمُعَةً عَنْ سُنَّةِ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ ش. ٥. قوله: (كَمَا يَجُوزُ بِنَاءُ الظُّهْرِ عَلَيْهَا) أَي إِذَا خَرَجَ الْوَقْتُ وَهُمْ فِيهَا أَوْ مَتَّعَ مَانِعٌ مِنْ إِكْمَالِهَا جُمُعَةً كَانْفِضَاضٍ بَعْضِ الْعَدَدِ ش. ٥. قوله: (وَزِيدَ الْخ) فِيهِ تَأْمُلٌ سَم. ٥. قوله: (بِأَنَّهُ وَجِدٌ ثُمَّ بَعْضُهَا فَأَمَكَنَ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ) لَعَلَّ الضَّمِيرَ فِي بَعْضِهَا لِلْجُمُعَةِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ وَجِدٌ ثُمَّ بَعْضُ الْجُمُعَةِ فَقَطُّ فَأَمَكَنَ بِنَاءُ الظُّهْرِ عَلَيْهِ وَهَذَا وَجِدٌ كُلُّ سُنَّةِ الْجُمُعَةِ الْقَبْلِيَّةِ بِقَصْدِهَا فَلَا يَتَصَوَّرُ بِنَاءً لَكِنْ قَوْلُهُ لَمْ يُوْجَدْ شَيْءٌ الْخ لَا يُنَاسِبُ ذَلِكَ فَلْيُحَرِّزْ سَم أَقُولُ بَلْ مَعْنَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَهَذَا لَمْ يُوْجَدْ الْخ وَفِيمَا إِذَا لَمْ تَقَعَ الْجُمُعَةُ صَحِيحَةً وَقَعَلَ الظُّهْرُ اسْتِثْنَاءً لَمْ يُحْسَبْ شَيْءٌ مِنَ الْجُمُعَةِ عَنْ فَرَضِ الْوَقْتِ فَلَمْ تُمَكِّنْ إِقَامَةُ سُنَّتِهَا الْقَبْلِيَّةِ مَقَامَ قَبْلِيَّةِ الظُّهْرِ وَهَذَا لَا غَبَارَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنَّهُ عَبَّرَ عَنْ هَذِهِ الْإِقَامَةِ بِالْبِنَاءِ لِلْمُشَاكَلَةِ. ٥. قوله: (فَلَمْ يُمَكِّنِ الْبِنَاءُ) أَي فَيَأْتِي بِسُنَنِ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ، وَالْبُعْدِيَّةِ ش. ٥. قوله: (أَي مَا لَا يُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَسْمِيَّتُهُ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا جَامِعَ فِي النَّهَائَةِ.

قوله: (لِاحْتِمَالِ أَنْ لَا تَقَعَ) أَي الْجُمُعَةُ. ٥. قوله: (إِذِ الْفَرَضُ أَنَّهُ ظَنٌّ الْخ) قَدْ يُقَالُ ظَنٌّ وَقُوعُهَا لَا يَكْفِي فِي وَقُوعِهَا فَلَا يُسَوِّغُ السُّنَّةُ الْبُعْدِيَّة. ٥. قوله: (عَلَى الْأَوْجِه وقال بعضهم الْخ) كَذَا م ر. ٥. قوله: (وَزِيدَ بِأَنَّهُ الْخ) فِيهِ تَأْمُلٌ. ٥. قوله: (وَزِيدَ بِأَنَّهُ وَجِدٌ ثُمَّ بَعْضُهَا فَأَمَكَنَ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ) لَا يُقَالُ لَيْسَ ثُمَّ بَعْضُ ظُهُرٍ سَابِقٍ حَتَّى يَتَأْتِيَ قَوْلُهُ الْبِنَاءُ عَلَيْهِ وَلَوْ أَسْقَطَ لَفْظَ عَلَيْهِ لَأَمَكَنَ أَنْ يَكُونَ حَاصِلُ الْفَرْقِ أَنَّهُ يَفْعَلُ بَعْضُ الظُّهْرِ بَعْدَ قَوَاتِ شَرْطِ الْجُمُعَةِ فَأَمَكَنَ أَنْ يَقَعَ الْمَجْمُوعُ ظُهُرًا وَفِي مَسْأَلَةِ السُّنَّةِ لَا يَأْتِي بِبَعْضِ سُنَّةِ الظُّهْرِ بَعْدَ قَوَاتِ الشَّرْطِ مُطْلَقًا بَلْ تَمَحَّضَ الْمَاتِي بِهِ لِسُنَّةِ الْجُمُعَةِ فَلَمْ يَقَعَ عَنِ الظُّهْرِ فَلْيَتَأْمَلْ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الضَّمِيرُ فِي بَعْضِهَا لِلْجُمُعَةِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ وَجِدٌ ثُمَّ بَعْضُ الْجُمُعَةِ فَقَطُّ فَأَمَكَنَ بِنَاءُ الظُّهْرِ عَلَيْهِ وَهَذَا وَجِدٌ كُلُّ سُنَّةِ الْجُمُعَةِ الْقَبْلِيَّةِ بِقَصْدِهَا فَلَا يَتَصَوَّرُ بِنَاءً لَكِنْ قَوْلُهُ لَمْ يُوْجَدْ شَيْءٌ لَا يُنَاسِبُ ذَلِكَ فَلْيُحَرِّزْ.

لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا قَالَ إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ» وَتَسْمِيَّتُهُ وَاجِبًا فِي حَدِيثٍ كَتَسْمِيَةِ غُسْلِ الْجُمُعَةِ كَذَلِكَ فَالْمُرَادُ بِهِ مَزِيدُ التَّأْكِيدِ وَلِذَا كَانَ أَفْضَلُ مَا لَا يُسَنُّ لَهُ جَمَاعَةٌ وَمَا اقْتَضَاهُ الْمَثْنُ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرُّوَايَةِ صَحِيحٌ خِلَافًا لِمَنْ اعْتَرَضَهُ؛ لِأَنَّهَا تُطْلَقُ تَارَةً عَلَى مَا يَتَّبِعُ الْفَرَايِضَ فَلَا يَدْخُلُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نَوَى بِهِ سُنَّةَ الْعِشَاءِ أَوْ رَأَيْتَهَا لَمْ يَصِحَّ وَتَارَةً عَلَى السُّنَنِ الْمُؤَقَّتَةِ فَيَدْخُلُ وَجَزِيًّا عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعَ، وَلَوْ صَلَّى مَا عَدَا رَكْعَةَ الْوُتْرِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُثَابُ عَلَى مَا أَتَى بِهِ ثَوَابٌ كَوْنَهُ مِنَ الْوُتْرِ؛ لِأَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى مَجْمُوعِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ وَكَذَا مِنْ أَتَى بِبَعْضِ التَّرَاوِيحِ وَلَيْسَ هَذَا كَمَنْ أَتَى بِبَعْضِ الْكُفَّارَةِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ؛ لِأَنَّ خَصْلَةً مِنْ خِصَالِهَا لَيْسَ لَهَا أَبْعَاضٌ مُتَمَازِةٌ بِنِيَّاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِهَا بِخِلَافِ مَا هُنَا عَلَى أَنَّهُ لَا جَامِعَ بَيْنَهُمَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ. (وَأَقْلَهُ رَكْعَةً).....

قوله: (لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ إلخ) أي، وإنما لم يجب كما قال بوجوبه أبو حنيفة لِلخَبَرِ إلخ ولقوله تعالى ﴿وَالصَّلَاةَ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨] إذ لو وجب لم يكن للصَّلَوَاتِ وَسْطَى وقد قال ابن المنذر لا أعلم أحدًا وافق أبا حنيفة على وجوبه حتى صاحبه نهاية. قوله: (لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ إلخ) وَلِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ فِي حَدِيثٍ مُعَاذٍ «إِنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» مُعْنَى. قوله: (وَتَسْمِيَّتُهُ وَاجِبًا إلخ) عبارة النّهاية، والمُعْنَى وَلَفْظُ الْأَمْرِ فِي خَبَرٍ «أُوتِرُوا، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَتُرِيحُ الْوُتْرِ» لِلتَّذَبُّبِ لِإِرَادَةِ مَزِيدِ التَّأْكِيدِ. اهـ. قوله: (كَذَلِكَ) أي بِالْوَاجِبِ. قوله: (فَالْمُرَادُ بِهِ) أي بِالتَّغْيِيرِ بِالْوُجُوبِ. قوله: (لِمَنْ اعْتَرَضَهُ إلخ) مِنْهُمْ الْمُعْنَى. قوله: (فِي مَوَاضِعَ) مِنْهَا الرُّوضَةُ نَهَايَةً. قوله: (فَالظَّاهِرُ أَنَّ يُثَابُ عَلَى مَا أَتَى بِهِ إلخ) أي، وَإِنْ قَصَدَ الْإِقْتِصَارَ عَلَيْهِ ابْتِدَاءً رَشِيدِيٍّ عِبَارَةً سَمَ ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصَدَ ابْتِدَاءَ الْإِقْتِصَارِ عَلَى مَا أَتَى بِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَمَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ مِمَّا يَوْمُهُمْ مُخَالَفَةً مَا ذَكَرَهُ أَيِ الشَّارِحِ وَمَا ذَكَرْنَاهُ لَيْسَ مُخَالَفًا لِذَلِكَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ الصَّحِيحِ فَتَأَمَّلْهُ اهـ. وَعِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ ظَاهِرُهُ إِطْلَاقُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ الْإِقْتِصَارَ ابْتِدَاءً عَلَى الشُّفْعِ وَيَبْنَ أَنْ يَعْنِ لَهُ بَعْدَ عَزْمِهِ عَلَى الْإِيتَارِ وَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ الْحَالَيْنِ كَانَ لَهُ وَجْهٌ فِي الْجُمْلَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحَرِّزْ. اهـ. وَتَقَدَّمَ عَنْ سَمِ وَالرَّشِيدِيَّ الْجَزْمُ بِعَدَمِ الْفَرْقِ. قوله: (ثَوَابٌ كَوْنَهُ مِنَ الْوُتْرِ) أي لَا ثَوَابَ الثَّقَلِ الْمُطْلَقِ. قوله: (عَلَى مَجْمُوعِ الْإِحْدَى عَشْرَةَ) الْأَتْسَبُ بِمَا هُوَ بِصَدِّهِ جَمِيعٌ لَا مَجْمُوعٌ فَلْيَتَأَمَّلْ بَصْرِيٍّ وَقَدْ يَمْنَعُ صِحَّةَ التَّغْيِيرِ بِالْجَمِيعِ هُنَا. قوله: (وَكَذَا مِنْ أَتَى بِبَعْضِ التَّرَاوِيحِ) أي كَالْإِقْتِصَارِ عَلَى الثَّمَانِيَةِ فَيُثَابُ عَلَيْهَا ثَوَابٌ كَوْنُهَا مِنَ التَّرَاوِيحِ، وَإِنْ قَصَدَ ابْتِدَاءَ الْإِقْتِصَارِ عَلَيْهَا كَمَا هُوَ الْمُعْتَادُ فِي بَعْضِ الْأَقْطَارِ. قوله: (وَلَيْسَ هَذَا كَمَنْ أَتَى بِبَعْضِ الْكُفَّارَةِ) أي حَيْثُ لَا يُثَابُ عَلَيْهِ ثَوَابٌ بَعْضُ الْكُفَّارَةِ بَلْ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ أَصْلًا، وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ لَكِنْ عَرَضَ لَهُ مَا يَمْنَعُ إِكْمَالَهُ وَقَعَ نَفْلًا مُطْلَقًا ع. ش. قوله: (يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِهَا) مَا عَدَا هَذَا الْقَيْدَ مِمَّا تَقَدَّمَ

قوله: (فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُثَابُ عَلَى مَا أَتَى بِهِ إلخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصَدَ ابْتِدَاءَ الْإِقْتِصَارِ عَلَى مَا أَتَى بِهِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَمَا فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ مِمَّا يَوْمُهُمْ مُخَالَفَةً مَا ذَكَرْنَاهُ وَيَسَّ مُخَالَفًا لِذَلِكَ عِنْدَ التَّأَمُّلِ الصَّحِيحِ فَتَأَمَّلْهُ. قوله: (يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى بَعْضِهَا) مَا عَدَا هَذَا الْقَيْدَ مِمَّا تَقَدَّمَ مَوْجُودٌ فِي الصَّوْمِ مِنْ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ،

للخبر الصحيح «من أحب أن يؤتَرَ بِرَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ» وَصَحَّ «أَنَّهُ ﷺ أَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ» وَبِهِ اعْتَرَضَ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ يُكْرَهُ الْإِيتَاءُ بِهَا وَيُجَابُ بِأَنْ مُرَادَهُ أَنَّ الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهَا خِلَافُ الْأَوَّلَى لِمُخَالَفَتِهِ لِأَكْثَرِ أَحْوَالِهِ ﷺ لَا أَنَّهَا فِي نَفْسِهَا مَكْرُوهَةٌ وَلَا خِلَافُ الْأَوَّلَى وَلَا يُنَافِيهِ الْخَبَرُ؛ لِأَنَّهُ لِيَبَانَ حُصُولُ أَصْلِ الشُّنَّةِ بِهَا (وَإِكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ) رَكْعَةً لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ عَنْ عَائِشَةَ وَهِيَ أَعْلَمُ بِحَالِهِ مِنْ غَيْرِهَا «مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً» وَأَدْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثٌ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «كَانَ ﷺ يُؤْتِرُ بِثَلَاثٍ» الْحَدِيثُ وَأَكْمَلُ مِنْهُ خَمْسٌ فَسَبْعٌ فَتِسْعٌ (وَقِيلَ ثَلَاثٌ عَشْرَةَ) لِمَا صَحَّ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ «كَانَ ﷺ يُؤْتِرُ بِثَلَاثٍ عَشْرَةَ»

مَوْجُودٌ فِي الصَّوْمِ مِنْ خِصَالِ الْكَفَّارَةِ، وَأَمَّا هَذَا فإِثْبَاتُهُ فِي الْوُتْرِ دُونَ الْكَفَّارَةِ هُوَ مَحَلُّ التَّرَاجُ فَكَيْفَ سَاعَ الْفَرْقُ بِهِ سَم. □ قَوْلُهُ: (لِلْخَبَرِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُجَابُ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَقِيلَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لِْمُخَالَفَتِهِ وَلَا يُنَافِيهِ. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ الْخُ) أَيُّ بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْخَبَرَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيُّ كَوْنُ الْاِقْتِصَارِ خِلَافَ الْأَوَّلَى. □ وَقَوْلُهُ: (الْخَبَرُ) أَلَّ فِيهِ لِلْجِنْسِ قَيْشَمَلُ الْخَبَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ. (قَوْلُهُ لِلْخَبَرِ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمَغْنِيِّ.

قَوْلُ (سَمِ): (وَإِكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ) شَمَلَ مَا لَوْ أَتَى بَعْضُ الْوُتْرِ ثُمَّ تَنَقَّلَ ثُمَّ أَتَى بِبَاقِيهِ نِهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (وَأَدْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثٌ) إِلَى قَوْلِهِ (وَأَكْمَلُ مِنْهُ خَمْسٌ الْخُ) لَوْ فَعَلَ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ كَثَلَاثٍ حَصَلَ الْوُتْرُ وَسَقَطَ الطَّلَبُ وَامْتَنَعَتِ الزِّيَادَةُ بَعْدَ ذَلِكَ أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَإِذَا أَتَى بِثَلَاثٍ بَنِيَّةِ الْوُتْرِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُشْفِعَهَا وَيَأْتِيَ بِأَكْمَلِ الْوُتْرِ مَثَلًا كَانَ مُمْتَنِعًا سَم وَيَأْتِي فِي شَرْحِ: فَإِنْ أَوْتَرَ ثُمَّ تَهَجَّدَ الْخُ فِي الشَّرْحِ كَالنَّهَايَةِ، وَالْمَغْنِيِّ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ فَمَا اسْتَقَرَّ بِهِ عَشْرًا بِمَا نَصَّهُ. (فَرَعَ): لَوْ صَلَّى وَاحِدَةً بَنِيَّةِ الْوُتْرِ حَصَلَ الْوُتْرُ وَلَا يَجُوزُ بَعْدَهَا أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا بَنِيَّةِ الْوُتْرِ لِحُصُولِهِ وَسُقُوطِهِ، فَإِنْ فَعَلَ عَمْدًا لَمْ تَتَعَقَّدْ وَلَا انْعَقَدَتْ تَفْلًا مُطْلَقًا وَكَذَا لَوْ صَلَّى ثَلَاثًا بَنِيَّةِ الْوُتْرِ وَسَلَّمْ كَذَا نَقَلَ م ر عَنْ شَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ وَرَأَيْتُ شَيْخَنَا حَجَّ أَفْتَى بِخِلَافِ ذَلِكَ سَم عَلَى الْمُنْهَجِ أَيُّ فَقَالَ إِذَا صَلَّى رَكْعَةً مِنَ الْوُتْرِ أَوْ ثَلَاثَةً مَثَلًا جَازَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ بَاقِيَهُ أَقُولُ: وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ حَجَّ. اهـ. ضَعِيفٌ مُخَالَفٌ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشُّرُوحُ الثَّلَاثَةُ. □ قَوْلُهُ: (فَسَبْعٌ فَتِسْعٌ) لَا يَخْفَى أَنَّ مَا تَفْهَمُهُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ أَنَّ أَكْمَلِيَّةَ السَّبْعِ فَالتَّسْعِ

وَأَمَّا هَذَا فإِثْبَاتُهُ فِي الْوُتْرِ دُونَ الْكَفَّارَةِ هُوَ مَحَلُّ التَّرَاجُ فَكَيْفَ سَاعَ الْفَرْقُ بِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ الْخَبَرُ) لَا يُنَافِي الْكَرَاهَةَ أَيْضًا لِجَوَازِ حَمْلِهِ عَلَى يَبَانَ الْجَوَازِ إِلَّا أَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا تَثْبُتُ بِغَيْرِ دَلِيلٍ إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ يُثْبِتُونَهَا بِخَوِ مُخَالَفَةِ تَأْكِدِ الطَّلَبِ هَذَا وَمُطْلَقِ الْكَرَاهَةِ لَا يَتَوَقَّفُ عِنْدَ الْأَقْدَمِينَ عَلَى نَهْيٍ مُخْصَصٍ.

□ قَوْلُهُ: (وَأَدْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثٌ) إِلَى قَوْلِهِ (وَأَكْمَلُ مِنْهُ خَمْسٌ فَسَبْعٌ الْخُ) لَوْ فَعَلَ وَاحِدَةً مِنْ هَذِهِ الْمَرَاتِبِ كَثَلَاثٍ حَصَلَ الْوُتْرُ وَسَقَطَ وَامْتَنَعَتِ الزِّيَادَةُ بَعْدَ ذَلِكَ أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَإِذَا أَتَى بِثَلَاثٍ بَنِيَّةِ الْوُتْرِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُشْفِعَهَا وَيَأْتِيَ بِأَكْمَلِ الْوُتْرِ مَثَلًا كَانَ مُمْتَنِعًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

□ قَوْلُهُ: (فَسَبْعٌ فَتِسْعٌ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ أَكْمَلِيَّةَ السَّبْعِ فَالتَّسْعِ عَلَى أَدْنَى الْكَمَالِ مُؤَخَّرَةُ الرُّتْبَةِ عَلَى أَكْمَلِيَّةِ الْخَمْسِ وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرَ الْمُرَادِ مَمْنُوعٌ فَتَأَمَّلْهُ سَم.

وأَوَّلُهُ الْأَوَّلُونَ عَلَى مَا فِيهِ بِحِمْلِهِ لِيُؤَافِقَ مَا مَرَّ الْأَصْحَحُ مِنْهُ عَلَى أَنَّهَا حَسَبَتْ مِنْهَا سُنَّةُ الْعِشَاءِ وَرِوَايَةُ خَمْسٍ عَشْرَةٍ حُسِبَتْ مِنْهَا ذَلِكَ وَافْتِتَاحُ الْوُثْرِ وَهُوَ رَكْعَتَانِ خَفِيفَتَانِ فَلَوْ زَادَ عَلَى الْإِحْدَى عَشْرَةَ بَنِيَّةَ الْوُثْرِ لَمْ يَصِحَّ الْكُلُّ فِي الْوَصْلِ وَلَا الْإِحْرَامُ الْأَخِيرُ فِي الْفَصْلِ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَلَا صَحَّتْ نَفْلًا مُطْلَقًا وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْوُثْرِ وَلَمْ يَنْوِ عَدَدًا صَحَّ وَاقْتَصَرَ عَلَى مَا شَاءَ مِنْهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَكَأَنَّ بَحْثَ بَعْضِهِمْ لِإِحْقَاقِهِ بِالنَّفْلِ الْمُطْلَقِ فِي أَنَّ لَهُ إِذَا نَوَى عَدَدًا أَنْ يَزِيدَ وَيُنْقِصَ تَوْهَمُهُ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ غَلَطٌ صَرِيحٌ. وَقَوْلُهُ: إِنَّ فِي كَلَامِ الْغَزَالِيِّ عَنِ الْفُورَانِيِّ مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ وَهُمْ أَيْضًا كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْبَسِيطِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَنْ أَحْرَمَ بِسُنَّةِ الظُّهْرِ الْأَرْبَعِ.....

مُؤَخَّرَةً عَنْ أَكْمَلِيَّةِ الْخَمْسِ غَيْرِ مُرَادٍ سَمِ وَعَبَّرَ النَّهَائِيَّةُ، وَالْمُعْنِي بِثَمَّ بَدَلَ الْفَاءِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا فِيهِ الْإِنْفِخ) قَالَ الْمُصَنِّفُ وَهُوَ تَأْوِيلٌ ضَعِيفٌ مُبَاعِدٌ لِلْأَخْبَارِ قَالَ الشُّبْكِيُّ وَأَنَا أَقْطَعُ بِجَلِّ الْإِتْيَارِ بِذَلِكَ وَصِحَّتِهِ وَلَكِنْ أُحِبُّ الْإِفْتِصَارَ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةٍ فَأَقْلُ؛ لِأَنَّهُ غَالِبُ أَحْوَالِهِ ﷺ مُعْنِي وَنَهَائِيَّةً. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّهَا حَسَبَتْ مِنْهَا سُنَّةُ الْعِشَاءِ) قَدْ يُقَالُ الْأَنْسَبُ أَنْ يُقَالَ حَسَبَتْ مِنْهَا افْتِتَاحُ الْوُثْرِ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ سُنَّةِ الْعِشَاءِ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (حَسَبَ) أَيِ رَاوَى هَذِهِ الرِّوَايَةَ. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ سُنَّةِ الْعِشَاءِ. □ فَوَدَّ: (فَلَوْ زَادَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَحْرَمَ فِي النَّهَائِيَّةِ، وَالْمُعْنِي. □ فَوَدَّ: (فَلَوْ زَادَ عَلَى الْإِحْدَى عَشْرَةَ الْإِنْفِخ) أَيِ كَأَنَّ أَحْرَمَ بِأَثْنَيْ عَشْرَ ش. □ فَوَدَّ: (وَلَا الْإِحْرَامُ الْأَخِيرُ) الْأَخْسَنُ أَنْ يُقَالَ وَلَا الْإِحْرَامُ السَّادِسُ وَمَا بَعْدَهُ لَا قِيَصَاءَ عِبَارَتِهِ صِحَّةُ السَّادِسِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُرَادًا لَهُ بِضَرِيٍّ عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ، وَإِنْ سَلِمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ صَحَّ مَا عَدَا الْإِحْرَامَ السَّادِسَ فَلَا يَصِحُّ وَثَرًا. اهـ. □ فَوَدَّ: (وَاقْتَصَرَ عَلَى مَا شَاءَ الْإِنْفِخ) الَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ إِحْرَامَهُ مَنْحَطٌ عَلَى ثَلَاثِ سَمِ عِبَارَةُ شَيْخِنَا وَلَوْ نَوَى الْوُثْرَ وَأَطْلَقَ فَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَى الثَّلَاثِ كَمَا قَالَ الرَّمْلِيُّ؛ لِأَنَّهُ أَذْنَى الْكَمَالِ وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ وَالْخَطِيبُ يَتَخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثِ وَغَيْرِهَا وَهُوَ ضَعِيفٌ. اهـ. وَعِبَارَةُ ع ش.

(فَرَعَ): نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ الْوُثْرَ لَزِمَهُ ثَلَاثُ رَكْعَاتٍ؛ لِأَنَّ أَقْلَ عَدَدٍ مِنْهُ مَطْلُوبٌ لَا كَرَاهَةَ فِي الْإِفْتِصَارِ عَلَيْهِ هُوَ الثَّلَاثُ فَيَنْحَطُّ التَّنْذِرُ عَلَيْهِ وَلِهَذَا قُلْنَا: إِذَا أَطْلَقَ نِيَّةَ الْوُثْرِ انْعَقَدَتْ عَلَى ثَلَاثٍ م ر قَوْلُهُ: لَزِمَهُ ثَلَاثُ رَكْعَاتٍ هَلْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ الزِّيَادَةُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي ثُمَّ إِنْ أَحْرَمَ بِالثَّلَاثِ ابْتِدَاءً حَصَلَ بِهَا الْوُثْرُ وَبَرِيءٌ مِنَ التَّنْذِرِ وَلَا يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ م ر، وَإِنْ أَحْرَمَ بِرَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ أَوْ بِالْإِحْدَى عَشْرَةَ دُفْعَةً وَاحِدَةً لَمْ يَمْتَنِعْ وَيَقَعُ بَعْضُ مَا أَتَى بِهِ وَاجِبًا وَبَعْضُهُ مَنُودِيًا. اهـ. □ فَوَدَّ: (لِإِحْقَاقِهِ) أَيِ الْوُثْرِ. □ فَوَدَّ: (تَوْهَمُهُ مِنْ ذَلِكَ) أَيِ تَوْهَمِ الْبَغْضِ ذَلِكَ الْبَحْثُ مِنَ التَّخْيِيرِ عِنْدَ إِطْلَاقِ النَّيَّةِ. □ فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَيِ ذَلِكَ الْبَغْضِ. □ فَوَدَّ: (مَا يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ) أَيِ الْإِلْحَاقِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ جَوَازِ التَّقْصِصِ. □ فَوَدَّ: (بِسُنَّةِ الظُّهْرِ الْأَرْبَعِ الْإِنْفِخ) أَيِ أَوْ بِرَكْعَتَيْنِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَهَلْ لَهُ أَنْ يَنْوِي بِغَيْرِ عَدَدٍ ثُمَّ يَقَعَلُ رَكْعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا مُقْتَضَى مَا مَرَّ فِي الْوُثْرِ نَعَمْ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُحَشِّيَّ قَالَ

□ فَوَدَّ: (وَاقْتَصَرَ عَلَى مَا شَاءَ مِنْهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) الَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ إِحْرَامَهُ يَنْحَطُّ عَلَى ثَلَاثٍ.

بِنِيَّةِ الْوَصْلِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْفَضْلُ بِأَنْ يُسَلِّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ، وَإِنْ نَوَاهُ قَبْلَ النِّقْصِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ أَيْضًا (وَلَمَنْ زَادَ عَلَى رَكَعَةِ الْفَضْلِ) بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ بِالسَّلَامِ لِلاتِّبَاعِ الْآتِي وَلِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «كَانَ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الشَّفْعِ وَالْوِثْرِ بِالتَّسْلِيمِ» (وَهُوَ أَفْضَلُ) مِنَ الْوَصْلِ الْآتِي إِنْ سَاوَاهُ عَدَدًا؛ لِأَنَّ أَحَادِيثَهُ أَكْثَرُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ مِنْهَا الْخَبَرُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ «كَانَ ﷺ يُصَلِّيُ فِيمَا بَيْنَ أَنْ يَفْرَغَ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ بَرَكَعَتَيْنِ وَيُؤْتِرُ بِوَاحِدَةٍ» وَلِأَنَّهُ أَكْثَرُ عَمَلًا، وَالْمَانِعُ لَهُ الْمُوجِبُ لِلْوَصْلِ مُخَالَفَ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فَلَا يُرَاعَى خِلَافُهُ وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا الْوَصْلَ وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: إِنَّهُ مُفْسِدٌ لِلصَّلَاةِ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ تَشْبِيهِ صَلَاةِ الْوِثْرِ بِالْمَغْرِبِ وَحِينَئِذٍ فَلَا يُمَكِّنُ وَقُوْعُ الْوِثْرِ مُتَّفَقًا عَلَى صِحَّتِهِ أَصْلًا (و) لَهُ

(فَرَعَ): يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ فِي سُنَّةِ الظُّهْرِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَثَلًا وَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعٍ مَرَّتَيْنِ. بِضْرِي.
 □ فَوْدُ: (بِنِيَّةِ الْوَصْلِ) مَا فَايَدْتَهُ بِضْرِي.

قَوْلُ (سُنِّي): (وَلَمَنْ زَادَ عَلَى رَكَعَةِ الْفَضْلِ) وَضَائِبُ الْفَضْلِ أَنْ يُفْصِلَ الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ عَمَّا قَبْلَهَا حَتَّى لَوْ صَلَّى عَشْرًا بِإِحْرَامٍ وَصَلَّى الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ بِإِحْرَامٍ كَانَ ذَلِكَ فَضْلًا وَضَائِبُ الْوَصْلِ أَنْ يُصَلِّىَ الرُّكْعَةَ الْآخِرَةَ بِمَا قَبْلَهَا شَيْخُنَا. □ فَوْدُ: (بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى. □ فَوْدُ: (بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ الْإِنْخِ) أَيِ مَثَلًا مُعْنَى عِبَارَةِ سَمِ، وَالنَّهَايَةُ هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَلَوْ صَلَّى أَرْبَعًا بِتَسْلِيمٍ وَاحِدٍ وَسِتًّا بِتَسْلِيمٍ وَاحِدٍ جَازَ كَمَا اعْتَمَدَهُ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ. قَوْلُ الْمُتَنِّ (وَهُوَ أَفْضَلُ) وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُصَلِّيَ مُتَفَرِّدًا أَوْ فِي جَمَاعَةٍ نِهَايَةً زَادَ الْمُعْنَى وَكُلُّ هَذَا أَيِ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْإِثْنَانِ بِثَلَاثٍ، فَإِنْ زَادَ فَالْفَضْلُ أَفْضَلُ قَطْعًا كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي التَّحْقِيقِ. اهـ. وَفِي عِشْرَةٍ عَنْ عَمِيرَةَ مِثْلُهُ. □ فَوْدُ: (مِنْهَا الْخَبَرُ الْإِنْخِ) خَبَرٌ قُبْتُدًا، وَالضَّمِيرُ لِأَحَادِيثِ الْفَضْلِ. □ فَوْدُ: (وَلِأَنَّهُ أَكْثَرُ عَمَلًا) أَيِ لِيَزِيدَ عَلَيْهِ بِالسَّلَامِ مُعْنَى. □ فَوْدُ: (وَالْمَانِعُ لَهُ الْإِنْخِ) وَهُوَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ نِهَايَةً.

□ فَوْدُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ لِأَجْلِ مُخَالَفَتِهِ لِلسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ. □ فَوْدُ: (لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ تَشْبِيهِ صَلَاةِ الْوِثْرِ الْإِنْخِ) ظَاهِرُ هَذَا السِّيَاقِ شَامِلٌ لِلْإِخْدَى عَشْرَةَ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَرَاتِبِ الْمُصَوَّلَةِ لَكِنْ فِي بَعْضِ الْعِبَارَاتِ مَا

□ فَوْدُ: (بَيْنَ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ) هَذَا هُوَ الْأَفْضَلُ وَلَوْ صَلَّى كُلُّ أَرْبَعٍ بِتَسْلِيمٍ وَاحِدٍ أَوْ سِتًّا بِتَسْلِيمٍ وَاحِدٍ جَازَ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. □ فَوْدُ: (لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنْ تَشْبِيهِ صَلَاةِ الْوِثْرِ بِالْمَغْرِبِ) ظَاهِرُ هَذَا السِّيَاقِ أَنَّ التَّشْبِيهَ الْمُنْهَى عَنْهُ شَامِلٌ لِلْإِخْدَى عَشْرَةَ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَرَاتِبِ الْمُصَوَّلَةِ لَكِنْ فِي بَعْضِ الْعِبَارَاتِ مَا يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي هَامِشِ النَّيَّةِ أَوَّلَ بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَبَّاسِ هُنَا، فَإِنْ وَصَلَ الثَّلَاثَ كُرَّةً اهـ. وَعِبَارَةُ أَسْتَاذِنَا أَبِي الْحَسَنِ الْبُكْرِيِّ فِي كُنْزِهِ وَيُكْرَهُ الْوَصْلُ عِنْدَ الْإِثْنَانِ بِثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، فَإِنْ زَادَ وَوَصَلَ فَخِلَافُ الْأَوَّلَى اهـ. وَفِي الْعَبَابِ بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ، وَإِذَا وَصَلَهُ فِي رَمَضَانَ أَسْرَفَ فِي الثَّالِثَةِ أَيْ دُونَ الْأَوَّلَيْنِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَيُوجَّهُ بَاتَهُ فِي رَمَضَانَ يُسَنُّ الْجَهْرُ فِيهِ وَعِنْدَ وَضَلِهِ هُوَ تَشْبِيهُ بِالْمَغْرِبِ فَيُسَنُّ لَهُ الْجَهْرُ فِي الْأَوَّلَيْنِ فَقَطَّ سِوَاهُ تَشْهَدُ تَشْهَدَانِ أَمْ

(الوصلُ بِتَشْهَدٍ أو تَشْهَدَيْنِ فِي) الرَكْعَتَيْنِ (الْأَخِيرَتَيْنِ) لِثُبُوتِ كُلِّ مَنْهُمَا فِي مُسْلِمٍ عَنْ فَعِيلِهِ.
وَالأَوَّلُ أَفْضَلُ وَيَمْتَنِعُ أَكْثَرُ مِنْ تَشْهَدَيْنِ وَفَعَلَ أَوَّلُهُمَا قَبْلَ الْآخِرَتَيْنِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَرِدْ وَيُظْهَرُ
أَنَّ مَحَلَّ إِبْطَالِهِ الْمُضَرَّحُ بِهِ فِي كَلَامِهِمْ إِنْ كَانَ فِيهِ تَطْوِيلُ جَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ كَمَا يَأْتِي آخِرَ
الْبَابِ، وَيُسَنُّ فِي الْأُولَى قِرَاءَةُ سَبَّحَ وَفِي الثَّانِيَةِ الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّالِثَةِ الْإِخْلَاصُ، وَالْمُعَوَّدَتَيْنِ
لِلتَّابِعِ وَقَضِيَّتُهُ.....

يَذُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَبَابِ، فَإِنْ وَصَلَ الثَّالِثَ كُرَّةً انْتَهَى وَقَوْلُ الْأُسْتَاذِ فِي كَنْزِهِ
وَيُكْرَهُ الْوَصْلُ عِنْدَ الْإِثْنَانِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، فَإِنْ زَادَ وَوَصَلَ فَخِلَافُ الْأُولَى انْتَهَى وَفِي الْعَبَابِ بَعْدَ مَا
تَقَدَّمَ، وَإِذَا وَصَلَهُ فِي رَمَضَانَ أَسْرَ فِي الثَّالِثَةِ أَيْ دُونَ الْأَوَّلَيْنِ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَيُوجَّهُ بَأَنَّهُ فِي رَمَضَانَ يُسَنُّ
الْجَهْرُ فِيهِ وَعِنْدَ وَصْلِهِ هُوَ تَشْبِيهُ بِالْمَغْرِبِ فَيُسَنُّ لَهُ الْجَهْرُ فِي الْأَوَّلَيْنِ فَقَطَّ سِوَاهُ تَشْهَدُ تَشْهَدَيْنِ أَمْ
تَشْهَدًا؛ لِأَنَّ الْمَغْرِبَ كَذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ الْخ. اهـ. سم.

قَوْلُ (سُ): (بِتَشْهَدٍ) أَيْ فِي الْآخِرَةِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلُ أَفْضَلُ) أَيْ، وَالْوَصْلُ بِتَشْهَدٍ أَفْضَلُ مِنْهُ
بِتَشْهَدَيْنِ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ وَلِلنَّهْيِ عَنْ تَشْبِيهِ الْوُثْرِ بِالْمَغْرِبِ نِهَآةً وَمُغْنِي قَالَ ع
ش قَوْلُهُ م ر: وَالْوَصْلُ بِتَشْهَدٍ أَفْضَلُ الْخ أَيْ، وَإِنْ أَخْرَمَ بِأَخْدَى عَشْرَةَ وَلَعَلَّ وَجْهَ التَّشْبِيهِ بِالْمَغْرِبِ فِيمَا
ذُكِرَ أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا بَعْدَ شُعْمٍ، وَالثَّانِي بَعْدَ فَرْدٍ ثُمَّ قَوْلُهُ أَفْضَلُ يُعِيدُ أَنَّ الْوَصْلَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ بِتَشْهَدَيْنِ
لَيْسَ مَكْرُوهًا، وَإِنَّمَا هُوَ خِلَافُ الْأَفْضَلِ وَقَوْلُهُ م ر وَلِلنَّهْيِ عَنْ تَشْبِيهِ الْوُثْرِ الْخ أَيْ بِجَعْلِهِ مُشْتَبِهًا عَلَى
تَشْهَدَيْنِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَيَمْتَنِعُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَشَهَّدَ فِي غَيْرِهِمَا
فَقَطَّ أَوْ مَعَهُمَا أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ الْخ) الْوَجْهُ أَنَّهُ حَيْثُ جَلَسَ بِقَصْدِ التَّشْهَدِ الْبُطْلَانُ؛
لِأَنَّهُ قَصَدَ الْمُبْطَلَ وَشَرَعَ فِيهِ سَم. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ مَحَلَّ إِبْطَالِهِ) أَيْ إِبْطَالُ مَا ذُكِرَ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى التَّشْهَدَيْنِ
وَفَعَلَ أَوَّلُهُمَا قَبْلَ الْآخِرَتَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ فِيهِ) أَيْ فِي التَّشْهَدِ الزَّائِدِ أَوْ الْمَفْعُولِ قَبْلَ الْآخِرَتَيْنِ.

□ قَوْلُهُ: (تَطْوِيلُ جَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ) أَيْ بِأَنْ يَجْلِسَ لِلتَّشْهَدِ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ جَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ.

□ قَوْلُهُ: (وَيُسَنُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي النَّهَآةِ، وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَفِي الثَّالِثَةِ الْإِخْلَاصُ، وَالْمُعَوَّدَتَيْنِ)
ظَاهِرُهُ، وَإِنْ وَصَلَ، وَإِنْ لَزِمَ تَطْوِيلُ الثَّالِثَةِ عَلَى الثَّانِيَةِ سَم عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يُقَالُ هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ
أَنَّهُ لَا تُسَنُّ سُورَةُ بَعْدَ التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا مُخَصَّصٌ لَهُ لِيَتَعَلَّقَ الطَّلَبُ بِهِ بِخُصُوصِهِ ع ش.

□ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَتَّبَعِي أَنَّ الثَّلَاثَةَ الْآخِرَةَ فِيمَا إِذَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَنْ يَفْرَأَ فِيهَا
ذَلِكَ. اهـ. زَادَ النَّهَآةُ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ. اهـ. وَظَاهِرُهُمَا كَمَا قَالَ ع ش سِوَاهُ وَصَلَهَا بِمَا قَبْلَهَا أَمْ لَا

تَشْهَدًا؛ لِأَنَّ الْمَغْرِبَ كَذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ الْخ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَالأَوَّلُ أَفْضَلُ) الْأَوَّلُ هُوَ الْوَصْلُ
بِتَشْهَدٍ. □ قَوْلُهُ: (وَيُظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ إِبْطَالِهِ الْخ) الْوَجْهُ أَنَّهُ حَيْثُ جَلَسَ بِقَصْدِ التَّشْهَدِ الْبُطْلَانُ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ
الْمُبْطَلَ وَشَرَعَ فِيهِ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي الثَّالِثَةِ الْإِخْلَاصُ وَالْمُعَوَّدَتَيْنِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ وَصَلَ، وَإِنْ لَزِمَ تَطْوِيلُ
الثَّالِثَةِ عَلَى الثَّانِيَةِ.

أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يُسَنُّ أَنْ أُوتَرَ بِثَلَاثٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا وَرَدَ فِيهِمْ وَلَوْ أُوتَرَ بِأَكْثَرٍ فَهَلْ يُسَنُّ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ
الْأَخِيرَةِ فَضَّلَ أَوْ وَصَلَ مَحَلَّ نَظَرٍ ثُمَّ رَأَيْتَ الْبُلْقَيْنِيَّ قَالَ: إِنَّهُ مَتَى أُوتَرَ بِثَلَاثٍ مَفْضُولَةٌ عَمَّا قَبْلُهَا
كَثْمَانٍ أَوْ سِتٍّ أَوْ أَرْبَعٍ قَرَأَ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ وَمَنْ أُوتَرَ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثٍ مَوْضُولَةٌ لَمْ يَقْرَأْ
ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ أَيْ لِقَلَّا يَلْزَمُ خُلُوهَا قَبْلُهَا عَنْ سُورَةٍ أَوْ تَطَوُّلُهَا عَلَى مَا قَبْلُهَا أَوْ الْقِرَاءَةُ عَلَى غَيْرِ
تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ أَوْ عَلَى غَيْرِ تَوَالِيهِ وَكُلُّ ذَلِكَ خِلَافُ السُّنَّةِ. اهـ. نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْرَأَ فِيمَا لَوْ
أُوتَرَ بِخَمْسٍ مَثَلًا الْمُطَفِّفِينَ وَالْانْشِقَاقَ فِي الْأُولَى، وَالْبُرُوجَ وَالطَّارِقَ فِي الثَّانِيَةِ وَحِينَئِذٍ لَا يَلْزَمُ
شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْوُثْرِ ثَلَاثًا سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ ثُمَّ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ
سَخَطِكَ وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ وَبِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى
نَفْسِكَ.

(تَنْبِيهُ) قَضِيَّةٌ كَلَامٌ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا تَحْضُلُ فَضِيلَةُ الْوُثْرِ إِلَّا إِنْ صَلَّى أَخِيرَتَهُ وَهُوَ مُتَّجِعٌ إِنْ أَرَادَ
كَمَالَ الْفَضِيلَةِ لَا أَصْلَها كَمَا قَدَّمْتُهُ آتِفًا (وَوَقْتَهُ) أَيْ الْوُثْرَ (بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ) وَلَوْ بَعْدَ الْمَغْرِبِ
فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ (وَطُلُوعِ الْفَجْرِ) لِلتَّخْبِيرِ الصَّحِيحِ بِذَلِكَ، وَوَقْتُ اخْتِيَارِهِ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ فِي حَقِّ
مَنْ لَا يُرِيدُ تَهَجُّدًا أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ الاسْتِيقَاطَ آخِرَ اللَّيْلِ وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ جَازًا لَهُ قَضَاؤُهُ قَبْلَ الْعِشَاءِ
كَالِرَوَاتِبِ الْبَعْدِيَّةِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ قَصْرًا لِلتَّبَعِيَّةِ عَلَى الْوَقْتِ وَهُوَ كَالْتَحَكُّمِ.....

فَيُخَالِفُ مَا سَيَنْقُلُهُ الشَّارِحُ عَنِ الْبُلْقَيْنِيَّ إِلَّا أَنْ يُخَصَّصَ كِلَاهُمَا بِالْفَضْلِ فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (إِنَّ ذَلِكَ) أَيْ
قِرَاءَةُ مَا ذُكِرَ. □ قَوْلُهُ: (فَضَّلَ الْإِلَخَ) أَيْ الثَّلَاثَةَ الْأَخِيرَةَ عَمَّا قَبْلُهَا. □ قَوْلُهُ: (كَثْمَانِ الْإِلَخَ) مِثَالٌ لِمَا قَبْلَ
الثَّلَاثِ. □ قَوْلُهُ: (قَرَأَ ذَلِكَ) أَيْ مَا ذُكِرَ مِنَ السُّورِ الثَّلَاثِ (وَفِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ) أَيْ، وَإِنْ وَصَلَ فِيهَا.
□ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَقُولَ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَقُولَ الْإِلَخَ) عَطَفَ عَلَى
قَوْلِهِ فِي الْأُولَى قِرَاءَةُ سَبْعِ الْإِلَخِ. □ قَوْلُهُ: (بَعْدَ الْوُثْرِ) أَيْ بَعْدَ فَرَاغِ الْوُثْرِ رَكْعَةً كَانَ أَوْ أَكْثَرَ ش.
□ قَوْلُهُ: (ثَلَاثًا سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ) وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالثَّلَاثَةِ مُغْنِي وَإِعَابٌ. اهـ. بَصْرِيٌّ.
□ قَوْلُهُ: (ثُمَّ اللَّهُمَّ إِنِّي الْإِلَخَ) أَيْ وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَهُ اللَّهُمَّ الْإِلَخَ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَبِكَ) عِبَارَةٌ مُغْنِي
وَأَعُوذُ بِكَ. اهـ. وَعِبَارَةٌ عَشْرُ قَوْلِهِ وَبِكَ مِنْكَ أَيْ اسْتَجِيرُ بِكَ مِنْ غَضَبِكَ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا قَدَّمْتُهُ
آتِفًا) أَيْ فِي قَوْلِهِ وَلَوْ صَلَّى مَا عَدَا رَكْعَةَ الْوُثْرِ الْإِلَخَ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بَعْدَ الْمَغْرِبِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي
الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ خَرَجَ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ صَارَ مُقِيمًا قَبْلَ
فِعْلِهِ وَبَعْدَ فِعْلِ الْعِشَاءِ كَأَنْ وَصَلَتْ سَفِيَّتُهُ دَارَ إِقَامَتِهِ بَعْدَ فِعْلِ الْعِشَاءِ أَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ لَكِنْ نُقِلَ عَنْ
الْعُبَابِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بَلْ يُؤَخِّرُهُ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُهُ الْحَقِيقِيُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ فِي
وَقْتِ الْعِشَاءِ انْتَهَى بِالْإِقَامَةِ عَشْرُ ش.

قَوْلُ (لَسِي): (وَطُلُوعِ الْفَجْرِ) أَيْ الصَّادِقِ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ الْإِلَخَ) وَفِي الْمُغْنِيِّ إِلَى نِصْفِ
اللَّيْلِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ الْإِلَخَ) لَعَلَّ أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ كَمَا عَبَّرَ بِهَا النَّهَايَةُ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيْ الْقَصْرُ.

بل هي موجودة خارجة أيضًا إذ القضاء يحكي الأداء فالأوجه أنه لا يجوز تقديم شيء من ذلك على الفرض في القضاء كالأداء ثم رأيت ابن عَجَّيل رجَّح هذا أيضًا، وبَحَث بعضهم أنه لو أَخَّرَ القِبْلِيَّةَ إلى ما بعد الفرض جازَ له جمعُها مع البعدِيَّة بِسَلامٍ واحدٍ وفَرَّقَ بين هذا وامْتِناعِ نظيره في العيدَيْنِ.....

☐ فَوَدَّ: (بَلْ هِيَ) أَي التَّبَعِيَّةُ شَارِحٌ. اهـ. سَم. ☐ فَوَدَّ: (فَالأَوْجَهُ الْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَوَالِدِهِ، وَالْمُغْنِي قَالَ الْبُضْرِيُّ قَوْلُهُ فَالأَوْجَهُ الْخُ قَدْ يُقَالُ الْاِتِّسَابُ التَّغْيِيرُ بِالْوَاوِ. اهـ. وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ تَفَرَّعَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ ظَاهِرٌ.

☐ فَوَدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَي مِنَ الْوِثْرِ، وَالرَّوَاتِبِ الْبُعْدِيَّةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِضَرِيٍّ. ☐ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ) هُوَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِضَرِيٍّ وَاعْتَمَدَ ذَلِكَ الْبَحْثُ النَّهْيَةَ، وَالْمُغْنِي عِبَارَةٌ سَمَ اعْتَمَدَ هَذَا الْبَحْثُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ عَلَيْهِ فَلَوْ أُخْرِمَ بِالْجَمْعِ وَأَذْرَكَ رَكْعَةً وَاحِدَةً فِي الْوَقْتِ فَهَلْ يَصِيرُ الْجَمْعُ أَدَاءً فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَصِيرَ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ صَلَاةً وَاحِدَةً مَرَّ وَاقْتَى أَيْضًا بِامْتِنَاعِ جَمْعِ سُنَّةِ الظُّهْرِ مَعَ سُنَّةِ الْعَصْرِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ بِإِحْرَامٍ وَاحِدٍ إِذْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً بَعْضُهَا أَدَاءً وَبَعْضُهَا قَضَاءً وَلَا نَظِيرَ لِدَلِكِ، وَقَضِيَّتُهُ جَوَازُ جَمْعِ سُنَّةِ الظُّهْرِ مَعَ سُنَّةِ الْعَصْرِ بَعْدَهُمَا فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ وَفِيمَا إِذَا قَضَاهُمَا أَغْنَى الظُّهْرُ، وَالْعَصْرُ إِذْ كُلُّ الصَّلَاةِ حَيْثُ أَدَاءٌ أَوْ قَضَاءٌ وَفِي الْغَايَةِ الْإِسْنَوِيُّ مَا يُؤَيِّدُهُ تَأْيِيدًا ظَاهِرًا لَكِنْ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ امْتِنَاعَ جَمْعِ الْوِثْرِ مَعَ غَيْرِهِ كَسُنَّةِ الْعِشَاءِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوِثْرِ وَغَيْرِهِ مُمَكِّنٌ. اهـ.

☐ فَوَدَّ: (بَلْ هِيَ) أَي التَّبَعِيَّةُ ش. ☐ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ الْخ) اعْتَمَدَ هَذَا الْبَحْثُ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ عَلَيْهِ فَلَوْ أُخْرِمَ بِالْجَمْعِ وَأَذْرَكَ رَكْعَةً وَاحِدَةً فِي الْوَقْتِ فَهَلْ يَصِيرُ الْجَمْعُ أَدَاءً فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَصِيرَ؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ صَلَاةً وَاحِدَةً مَرَّ وَاقْتَى أَيْضًا بِامْتِنَاعِ جَمْعِ سُنَّةِ الظُّهْرِ مَعَ سُنَّةِ الْعَصْرِ فِي وَقْتِ الْعَصْرِ بِإِحْرَامٍ وَاحِدٍ إِذْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ صَلَاةً بَعْضُهَا أَدَاءً وَبَعْضُهَا قَضَاءً وَلَا نَظِيرَ لِدَلِكِ وَقَضِيَّتُهُ جَوَازُ جَمْعِ سُنَّةِ الظُّهْرِ مَعَ سُنَّةِ الْعَصْرِ بَعْدَهُمَا فِي جَمْعِ التَّقْدِيمِ وَفِيمَا إِذَا قَضَاهُمَا أَغْنَى الظُّهْرُ، وَالْعَصْرُ إِذْ كُلُّ الصَّلَاةِ حَيْثُ أَدَاءٌ أَوْ قَضَاءٌ وَفِي الْغَايَةِ الْإِسْنَوِيُّ مَا نَصَّهُ مَسْأَلَةُ شَخْصٍ أَتَى بَعْدَ مِنَ الرُّكْعَاتِ بِإِحْرَامٍ وَاحِدٍ يَتَوَيَّ فِي إِحْرَامِهِ إِيقَاعَ بَعْضِ تِلْكَ الرُّكْعَاتِ عَنْ صَلَاةٍ وَبَعْضُهَا عَنْ صَلَاةٍ أُخْرَى وَصَوْرَتُهُ فِي الْوِثْرِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَأْتِيَ بِثَلَاثِ رُكْعَاتٍ يَتَوَيَّ بِبَعْضِهَا الْوِثْرَ وَبِبَعْضِهَا غَيْرَهُ كَذَا نَقَلَهُ صَاحِبُ الْبَيَانِ عَنِ الْقَفَالِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّهُ لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى الْأَفْضَلِ الْفَضْلُ أَوْ الْوَضْلُ حَكَى فِيهِ أَرْبَعَةً أَوْجُهُ فَقَالَ أَحَدُهَا الْأَفْضَلُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الشَّفْعِ وَالْوِثْرِ بِالتَّسْلِيمِ، وَالثَّانِي الْأَفْضَلُ أَنْ يَجْمَعَ ثُمَّ قَالَ، وَالثَّالِثُ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْقَفَالِ أَنْ الْأَفْضَلُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْجَمْعِ بِتَسْلِيمَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَكْعَتَانِ لِلصَّلَاةِ وَرَكْعَةً لِلْوِثْرِ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَفْصَلَ الرُّكْعَةَ هَذَا لَفْظُ صَاحِبِ الْبَيَانِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ مَا ذَكَرْنَاهُ. اهـ. كَلَامُ الْأَلْغَايَةِ وَهَذَا يُؤَيِّدُ الْبَحْثَ الْمَذْكُورَ تَأْيِيدًا ظَاهِرًا فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ امْتِنَاعَ جَمْعِ الْوِثْرِ مَعَ غَيْرِهِ كَسُنَّةِ الْعِشَاءِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوِثْرِ وَغَيْرِهِ مُمَكِّنٌ.

(فَرْعٌ): يَجُوزُ أَنْ يُطْلَقَ فِي نِيَّةِ سُنَّةِ الظُّهْرِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَثَلًا وَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ رَكْعَتَيْنِ وَأَرْبَعٍ مَرَّ.

بأن الصلاة ثُمَّ يصيرُ نصفُها قضاءً ونصفُها أداءً ولا نظيرَ له وبأنها أشبهتِ الفرضَ بِطَلَبِ الجماعةِ فيها فلا تُغَيَّرُ عَمَّا وَرَدَ فيها كالترَويحِ وما بَحَثَه أَوَّلًا فيه فَظَرُّ ظَاهِرٌ لِاخْتِلَافِ النِّيَّةِ فَلَعَلَّ بَحَثَه مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ نِيَّةُ الْقِبْلَةِ وَالْبَعْدِيَّةُ عَلَى أَنَّ الْوَصَلَ كَمَا يُفْهِمُهُ كَلَامُهُمْ يَخْتَصُّ بِأَبْعَاضِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ وَلَيْسَتْ الْقِبْلِيَّةُ، وَالْبَعْدِيَّةُ كَذَلِكَ لِاخْتِلَافِهِمَا وَقْتًا وَغَيْرِهِ.

(وقيل شرط) جواز (الإيتارِ بِرُكْعَةٍ سَبَقُ نَفْلِ بَعْدَ الْعِشَاءِ) ولو من غيرِ سُنَّتَيْهَا لَيَقَعَّ هِيَ مُؤْتَرَةٌ لَدَلِكِ النفلِ وَرُدُّوهُ بِأَنَّهُ يَكْفِي كَوْنُهَا وَثَرًا فِي نَفْسِهَا أَوْ مُؤْتَرَةٌ لِمَا قَبْلُهَا وَلَوْ فَرَضًا (وَيُسَنُّ) لِمَنْ وَثِقَ بِبِقَظَتِهِ وَأَرَادَ صَلَاةً بَعْدَ نَوْمِهِ (جَعَلَهُ) كُلُّهُ (آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ) الَّتِي يُصَلِّيُهَا بَعْدَ نَوْمِهِ.....

□ فَوُدَّ: (بِأَنَّ الصَّلَاةَ ثُمَّ يصيرُ إلخ) قَضِيَّةُ هَذَا التَّعْلِيلِ الْجَوَائِزُ بَعْدَ قَوَاتِ الْعِيدَيْنِ وَقَضِيَّةُ مَا بَعْدَهُ الْمَنْعُ سَمِ وَرَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ ش قَوْلُهُ وَبِأَنَّهُ أَشْبَهَتْ الْفَرَائِضَ إلخ وَعَلَى هَذَا لَوْ فَاتَهُ عِيدُ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِإِحْرَامٍ وَاحِدٍ مَعَ انْتِفَاءِ الْعِلَّةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ إِذَا كَانَ مُعَلَّلًا بِعِلَّتَيْنِ يَبْقَى مَا بَقِيََتْ إِحْدَاهُمَا وَكَذَا لَوْ نَوَى بِرُكْعَتَيْ الْعِيدِ وَالضُّحَى فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُمَا سُنَّتَانِ مَقْصُودَتَانِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَمَا بَحَثَه أَوَّلًا) أَيِ جَوَائِزِ جَمْعِ الْقِبْلِيَّةِ مَعَ الْبَعْدِيَّةِ بِإِحْرَامٍ وَلَعَلَّ ثَانِيَةَ امْتِنَاعِ نَظِيرِهِ فِي الْعِيدَيْنِ.

□ فَوُدَّ: (لِاخْتِلَافِ النِّيَّةِ) قَدْ يُقَالُ لَا يُؤْتَرُ. □ فَوُدَّ: (فَلَعَلَّ بَحَثَهُ مَبْنِيٌّ - إلخ) لَا يَلْزَمُ هَذَا الْبِنَاءُ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ يَتَعَرَّضُ فِي نِيَّتِهِ كَوْنُ رُكْعَتَيْنِ السُّنَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَرُكْعَتَيْنِ السُّنَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ م. ر. اهـ. سَمِ.

□ فَوُدَّ: (وَلَيْسَتْ الْقِبْلِيَّةُ وَالْبَعْدِيَّةُ إلخ) وَكَذَا سُنَّةُ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ بِالْأُولَى خِلَافًا لِمَا مَرَّ مِنْ بَحْثِ سَمِ.

□ فَوُدَّ: (وَلَوْ مِنْ غَيْرِ سُنَّتَيْهَا) إِلَى الْمَثَنِ فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ فَرَضًا) أَيِ كَالْعِشَاءِ.

□ فَوُدَّ: (لِمَنْ وَثِقَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَوْتَرَ فِي النَّهَايَةِ لِأَقُولُهُ الَّتِي لِلْأَمْرِ وَقَوْلُهُ عَلَى أَنَّ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ أَوْ عَكَسَ وَقَوْلُهُ وَلَا غَيْرَهُ إِلَى قَوْلِ الْمَثَنِ: (وَيُسَنُّ جَعْلُهُ إلخ) أَيِ وَلَوْ نَامَ قَبْلَهُ مُعْنَى وَشَرَحَ بِافْضَلٍ قَالَ ع ش يُؤْخَذُ مِنْ تَخْصِيصِ سَنِّ التَّأَخِيرِ بِالْوَثْرِ اسْتِحْبَابُ تَعْجِيلِ رَاتِيَةِ الْعِشَاءِ الْبَعْدِيَّةِ وَقَدْ قَدَّمْنَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَأَرَادَ صَلَاةً بَعْدَ نَوْمِهِ) قَدْ يُقَالُ الْجَعْلُ الْمَذْكُورُ مَسْنُونٌ، وَإِنْ لَمْ يُرَدْ صَلَاةً بَعْدَ النَّوْمِ؛ لِأَنَّ طَلَبَ الشَّيْءِ لَا يَنْقُطُ بِإِرَادَةِ الْخِلَافِ فَمَا وَجَهَ التَّشْيِيدِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ عَزَمَ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ بَعْدَ النَّوْمِ أَوْ؛ لِأَنَّهُ لِيَصْدُقَ قَوْلُهُ أَيِ الْمُصَنَّفِ جَعْلُهُ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ سَمِ عَلَى حَجِّ.

اهـ. رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ الْمُعْنَى، فَإِنْ كَانَ لَهُ تَهَجُّدٌ آخَرَ الْوَثْرِ إِلَى أَنْ يَتَهَجَّدَ وَلَا أَوْتَرَ بَعْدَ فَرِيضَةِ الْعِشَاءِ وَرَاتِيَّتِهَا هَذَا مَا فِي الرُّوضَةِ وَفَيْدِهِ فِي الْمَجْمُوعِ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَّقِ بِبِقَظَتِهِ وَلَا فَتَاحِيَرَهُ أَفْضَلَ مُطْلَقًا. اهـ.

وَيَأْتِي عَنْ شَرْحِ بَافْضَلٍ مَا يُوَافِقُ مَا نَقَلَهُ عَنِ الْمَجْمُوعِ. □ فَوُدَّ: (الَّتِي يُصَلِّيُهَا بَعْدَ نَوْمِهِ) قَدْ يُقَالُ بَقَاءُ

□ فَوُدَّ: (بِأَنَّ الصَّلَاةَ ثُمَّ يصيرُ نصفُها قضاءً ونصفُها أداءً) قَضِيَّةُ هَذَا التَّعْلِيلِ الْجَوَائِزُ بَعْدَ قَوَاتِ الْعِيدَيْنِ وَقَضِيَّةُ مَا بَعْدَهُ الْمَنْعُ. □ فَوُدَّ: (لِاخْتِلَافِ النِّيَّةِ) قَدْ يُقَالُ لَا يُؤْتَرُ. □ فَوُدَّ: (فَلَعَلَّ بَحَثَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ) لَا يَلْزَمُ هَذَا الْبِنَاءُ؛ لِأَنَّ فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَتَعَرَّضُ فِي نِيَّتِهِ لِرُكْعَتَيْ السُّنَّةِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَرُكْعَتَيْ السُّنَّةِ الْمُتَأَخِّرَةِ م. ر. □ فَوُدَّ: (وَأَرَادَ صَلَاةً بَعْدَ نَوْمِهِ) قَدْ يُقَالُ الْجَعْلُ الْمَذْكُورُ مَسْنُونٌ، وَإِنْ لَمْ يُرَدْ صَلَاةً بَعْدَ النَّوْمِ؛ لِأَنَّ

ولم يحتج إليه؛ لأنها حيث أُطْلِقَتْ انصَرَفَتْ لذلك من راتبة وتراويح أو تهجد للأمر به في الخبر الموثق عليه وذلك للتأبع وبه يحصل فضل التهجد لما بينهما من العموم والخصوص الوجهي إذ يجتمعان في صلاة بعد النوم بنية الوتر وينفرد الوتر بصلاته قبل النوم، والتهجد بصلاة بعده من غير نية الوتر فما وقع لهما هنا من صدقه عليه لا ينافي قولهما في النكاح إنه غيره على أن القصد هنا مجرّد التسمية وثم بيان أن التهجد الواجب عليه ﷺ أولاً لا يكفي عنه الوتر وأن الذي اختلف في نسخ وجوبه عنه ما عدا الوتر وخرج بكُله بعضه فلا يُصَلِّي جماعة إثر تراويح قبل النوم ثم باقيه بعده، فإن أراد الجماعة معهم فيه نوى نفلاً مُطلقاً. (فإن أوتر ثم تهجد) أو عكس لم يتهجد أصلاً (لم يعده) أي لم يندب أي يُشرع له إعادته، فإن

عبارة المُصنّف على إطلاقها أفضل لاقتضاء تقييده بذلك أن من ليس له صلاة بعد التوم لا يسُن له أن يجعله آخر صلاته قبل التوم وليس كذلك كما هو ظاهر بصرّي عبارة بأفضل مع شرحه للشرح وتأخيره بعد صلاة الليل من نحو راتبة أو تراويح أو تهجد وهو الصلاة بعد التوم أو صلاة تغل مُطلق قبل التوم أو فائتة أراد قضاءها ليلاً أفضل من تقديمه عليها سواء كان ذلك أي الوتر بعد التوم أو قبله وتأخيره إلى آخر الليل فيما إذا كان من عادته أن يستيقظ له آخره بنفسه أو غيره أفضل من تقديمه أولاً. اهـ. فوه: (ولم يحتج إليه) أي إلى قيد التي يُصَلِّيها بعد نومه (لأنها إلخ) أي صلاة الليل. فوه: (لذلك) أي لما بعد التوم. فوه: (للأمر) إلى قوله على أن القصد في المعنى. فوه: (وبه إلخ) أي بالوتر بعد التوم. فوه: (فما وقع لهما إلخ) أي في غير المنهاج. فوه: (من صدقه عليه) أي صدق التهجد على الوتر ويحتمل العكس. فوه: (أولاً) أي قبل النسخ. فوه: (وأن الذي اختلف إلخ) عبارة الرّوض في باب النكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر انتهى. سم. فوه: (فلا يُصَلِّي إلخ) أي فالأفضل تأخير كُله، وإن صَلَّى بعضه أول الليل في جماعة وكان لا يُدركها آخر الليل ولهذا أفتى الوالد رحمه الله تعالى فيمن صَلَّى بعض وتر رمضان جماعة ويكملُه بعد تهجده بأن الأفضل تأخير كُله نهاية قال ع ش قوله بأن الأفضل تأخير كُله أي ما لم يخف من تأخيره قوات بعضه، وإلا صَلَّى ما يخاف قوته وأخر باقيه ويكون ذلك عذراً في التقديم لما صلاه. اهـ. فوه: (نوى إلخ) أي وأوتر آخر الليل نهاية لكن لو كان إماماً صَلَّى وتر رمضان بنية التقل المطلق كره القنوت في حقه ع ش. فوه: (أو لم يتهجد) إلى قوله وقضيته في المعنى.

قول (سني: لم يعده) أي ولو في جماعة فيسنتني هذا مما سيأتي أن التقل الذي تُشرع فيه الجماعة يُسن إعادته جماعة ع ش.

طلب الشيء لا يسقط بإرادة الخلاف فما وجه التقييد وقد يجاب بأنه احتراز عما لو عزم على ترك الصلاة بعد التوم أو لأنه ليصدق قوله جعله آخر صلاة الليل. فوه: (وأن الذي اختلف في نسخ إلخ) عبارة الرّوض في باب النكاح ونسخ وجوب التهجد عليه لا الوتر اهـ.

أَعَادَهُ بِنِيَّةِ الْوُثْرِ فَالْقِيَاسُ بِطُلَاثِهِ مِنَ الْعَالِمِ بِالنَّهْيِ الْآتِي وَالْإِقْعَ لَهُ نَفْلًا مُطْلَقًا وَذَلِكَ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَا وَثْرَانِ فِي لَيْلَةٍ» وَلَا يُكْرَهُ تَهَجُّدٌ وَلَا غَيْرُهُ بَعْدَ وَثْرٍ لَكِنْ يَنْبَغِي تَأْخِيرُهُ عَنْهُ وَلَوْ أَوْتَرَ ثُمَّ أَرَادَ صَلَاةَ آخَرَهَا قَلِيلًا (وَقِيلَ يُشْفِعُهُ بِرُكْعَةٍ) أَيِ يُصَلِّي رُكْعَةً حَتَّى يَصِيرَ وَثْرُهُ شَفْعًا (ثُمَّ يُعِيدُهُ) لِيَقَعَ الْوُثْرُ آخَرَ صَلَاتِهِ كَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ.....

☐ قَوْلُهُ: (فَالْقِيَاسُ بِطُلَاثِهِ مِنَ الْعَالِمِ) جَزَمَ بِذَلِكَ أَيِ عَدَمِ الْإِنْعِقَادِ الْمُغْنِي وَكَذَا التَّهْيَأَةُ تَبَعًا لَوِ الدَّهْرِ .
 ☐ قَوْلُهُ: (وَالْإِلْخَ) أَيِ بَأْنِ أَعَادَهُ جَاهِلًا أَوْ نَاسِيًا نِهَآيَةً . ☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُكْرَهُ تَهَجُّدٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَا يُسْتَحَبُّ تَعَمُّدُهُ وَقَالَ فِي اللَّبَابِ يُسَنُّ أَنْ يُصَلِّيَ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُثْرِ قَاعِدًا مُتَرَبِّعًا يَفْرَأُ فِي الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ [الزلزلة: ١] وَفِي الثَّانِيَةِ - ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ [الكاغرون: ١] ، فَإِذَا رَكَعَ وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ وَيُسْنِي رِجْلَيْهِ وَجَزَمَ بِذَلِكَ الطَّبْرِيُّ أَيْضًا وَأَنْكَرَ فِي الْمَجْمُوعِ عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ سُنَّةَ ذَلِكَ وَقَالَ: إِنَّهُ مِنَ الْبِدْعِ الْمُتَكْرَرَةِ وَقَالَ فِي الْعُبابِ وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَتَنَقَّلَ بَعْدَ وَثْرِهِ (وَصَلَاتِهِ ﷺ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَهُ جَالِسًا) لِيَبَانَ الْجَوَازُ مُغْنِي عِبَارَةِ سَمِ قَوْلِهِ وَلَا يُكْرَهُ تَهَجُّدٌ وَلَا غَيْرُهُ الْإِخَ هَذَا لَا يُقِيدُ نَذْبَ تَرْكِ التَّنَقُّلِ بَعْدَ الْوُثْرِ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي الْعُبابِ تَبَعًا لِلْمَجْمُوعِ ، وَالتَّحْقِيقُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِهِ فَقَالَ وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَتَنَقَّلَ بَعْدَ وَثْرِهِ (وَصَلَاتِهِ ﷺ بَعْدَهُ جَالِسًا) لِيَبَانَ الْجَوَازُ وَقَدْ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ أَيِ نَذْبِ عَدَمِ التَّنَقُّلِ بَعْدَ الْوُثْرِ الْمُسَافِرُ فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ الْأَمْرَ بِالرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُثْرِ لِمُسَافِرٍ خَافَ أَنْ لَا يَسْتَقِيقَ لِلتَّهَجُّدِ وَلَوْ بَدَأَ لَهُ تَهَجُّدٌ بَعْدَ الْوُثْرِ فَالْأُولَى أَنْ يُؤَخَّرَهُ عَنْهُ قَلِيلًا نَصَّ عَلَيْهِ أَنْتَهَى وَفِي هَذَا الْكَلَامِ إِشْعَارٌ بِأَنْ فَعَلَ الْوُثْرُ لَا يَمْنَعُ التَّهَجُّدَ لَكِنْ إِنْ أَرَادَهُ فِي الْحَالِ فَالْأُولَى أَنْ يُؤَخَّرَهُ قَلِيلًا فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . ☐ قَوْلُهُ: (لَكِنْ يَنْبَغِي تَأْخِيرُهُ) أَيِ الْوُثْرِ (عَنْهُ) أَيِ عَمَّا ذُكِرَ مِنَ التَّهَجُّدِ وَغَيْرِهِ . ☐ قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَرَادَ) أَيِ حَالًا (صَلَاةً) أَيِ تَهَجُّدًا أَوْ غَيْرَهُ .
 ☐ قَوْلُهُ: (أَخَّرَهَا قَلِيلًا) لَعَلَّ حِكْمَتَهُ الْمُحَافَظَةَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ عَلَى جَعْلِ الْوُثْرِ آخَرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ صُورَةً ، فَإِنَّهُ لَمَّا فَصَلَ بَيْنَ الرُّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ وَمَا بَعْدَهَا كَانَ ذَلِكَ كَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ لِفَضْلِهِ وَبِتَقْدِيرِ أَنَّهُ مِنْهَا يَنْزِلُ ذَلِكَ مَنَزِلَةً مَنْ أَرَادَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى الْوُثْرِ ثُمَّ عَرَضَ لَهُ مَا يَقْتَضِي التَّهَجُّدَ بَعْدَهُ ع ش . ☐ قَوْلُهُ: (أَيِ يُصَلِّي) إِلَى قَوْلِ الْمُنْتَنِ وَمِنْهُ فِي النَّهْيِ الْآتِي قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى أَمَّا . ☐ قَوْلُهُ: (حَتَّى يَصِيرَ وَثْرُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَتَهَجَّدُ مَا شَاءَ مُغْنِي زَادَ الْجَمْلُ عَلَى النَّهْيِ ثُمَّ يُعِيدُهُ كَذَا فِي الرَّوْضَةِ أَمَّا لَوْ صَبَّرَهُ شَفْعًا ثُمَّ أَوْتَرَ بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ

☐ قَوْلُهُ: (وَلَا يُكْرَهُ تَهَجُّدٌ وَلَا غَيْرُهُ بَعْدَ وَثْرٍ) هَذَا لَا يُقِيدُ نَذْبَ تَرْكِ التَّنَقُّلِ بَعْدَ الْوُثْرِ ، وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ فِي الْعُبابِ تَبَعًا لِلْمَجْمُوعِ ، وَالتَّحْقِيقُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي شَرْحِهِ فَقَالَ وَيُنْدَبُ أَنْ لَا يَتَنَقَّلَ بَعْدَ وَثْرِهِ (وَصَلَاتِهِ ﷺ رُكْعَتَيْنِ بَعْدَهُ جَالِسًا) لِيَبَانَ الْجَوَازُ اهـ وَعِبَارَةُ التَّحْقِيقِ بَعْدَ أَنْ قَالَ وَلَوْ أَوْتَرَ ثُمَّ تَهَجَّدَ لَمْ يَقْتَضِهِ وَيُقَالُ نَقَضَهُ أَوَّلَ قِيَامِهِ بِرُكْعَةٍ ثُمَّ يَوْتِرُ بَعْدَهُ اهـ مَا نَصَّهُ وَلَوْ أَوْتَرَ ثُمَّ أَرَادَ نَفْلًا جَازَ بِلَا كِرَاهَةٍ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَتَعَمَّدَ صَلَاةَ بَعْدَهُ ، وَأَمَّا حَدِيثُ مُسْلِمٍ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُثْرِ جَالِسًا) فَقَعَلَهُ لِيَبَانَ الْجَوَازُ وَالَّذِي وَاطَّأَ عَلَيْهِ وَأَمَرَ بِهِ جَعَلَ آخِرَ صَلَاةِ اللَّيْلِ وَثْرًا اهـ . وَفِي شَرْحِ الْعُبابِ وَقَدْ يُسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ أَيِ نَذْبِ عَدَمِ التَّنَقُّلِ بَعْدَ الْوُثْرِ الْمُسَافِرُ فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ جَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ الْأَمْرَ بِالرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوُثْرِ لِمُسَافِرٍ خَافَ أَنْ لَا يَسْتَقِيقَ لِلتَّهَجُّدِ ثُمَّ رَوَى عَنْ قُتَيْبَةَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَقَالَ: «إِنْ هَذَا السَّفَرُ جَهْدٌ وَثِقَلُ،

جمع من الصحابة رضي الله عنهم ويُسمى نقض الوتر لكن في الإحياء أنه صَحَّ النهي عنه. (ويُنْدَبُ القُتُوبُ آخِرَ وَتْرِهِ) أي آخِرَ ما يَقَعُ وَتَرًا فَشَمَلَ الْإِتْيَارَ بِرُكْعَةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَنْ أَوْرَدَهَا عَلَيْهِ (فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ)؛ لِأَنَّ أَتْيَ بْنَ كَعْبٍ فَعَلَ ذَلِكَ لَمَّا جَمَعَ عُمَرُ النَّاسَ عَلَيْهِ فِي التَّرَاوِيحِ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (وَقِيلَ) يُسَنُّ فِي آخِرَةِ الْوَتْرِ (كُلُّ السَّنَةِ) وَاخْتِيارَ لِظَاهِرِ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنه «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي الْوَتْرِ أَي قُتُوبِهِ اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ» إِلَى آخِرِ مَا مَرَّ فِي قُتُوبِ الصُّبْحِ وَعَلَى الْأَوَّلِ يُكْرَهُ ذَلِكَ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ تَطْوِيلَهُ لَا يُبْطِلُ وَمَرَّ ثُمَّ مَا يُؤَافِقُهُ وَبِهِ.....

تَحْلُلُ تَهْجُدُ فَلَا يَجُوزُ جَزْمًا. اهـ. □ قَوْلُهُ: (جَمَعَ الْخُ) مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَي عَنْ نَقْضِ الْوَتْرِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَي الْمُصَنَّفُ.

قَوْلُ (لِسِي): (فِي النِّصْفِ الثَّانِي الْخُ) لَوْ فَاتَ وَتْرَ النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ فَقَضَاهُ نَهَارًا أَوْ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقْتُتْ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) هُوَ قَوْلُ الْمُصَنَّفِ فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ ع ش. □ قَوْلُهُ: (يُكْرَهُ ذَلِكَ) أَي الْقُتُوبُ فِي غَيْرِ النِّصْفِ مُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَي قَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ كَرَاهَةَ الْقُتُوبِ فِي غَيْرِ النِّصْفِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ ثُمَّ مَا يُؤَافِقُهُ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ فِي شَرْحٍ: وَيُنْدَبُ الْقُتُوبُ فِي سَائِرِ الْمَكْتُوبَاتِ لِلتَّارِزَةِ الْخُ أَمَّا غَيْرُ الْمَكْتُوبَاتِ كَالْجِنَازَةِ فَيُكْرَهُ فِيهَا مُطْلَقًا لِإِنَائِهَا عَلَى التَّخْفِيفِ، وَالْمُنْذُورَةُ وَالتَّائِلَةُ الَّتِي يُسَنُّ فِيهَا الْجَمَاعَةُ وَغَيْرُهُمَا لَا يُسَنُّ فِيهَا ثُمَّ إِنْ قَنَّتْ فِيهَا لِإِنَائَةٍ لَمْ يُكْرَهُ وَالْأَكْرَهُ وَقَوْلُ جَمْعٍ يَحْرُمُ وَيَبْطُلُ فِي التَّارِزَةِ ضَعِيفٌ وَكَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ يَبْطُلُ إِنْ طَالَ لِإِطْلَاقِهِمْ كَرَاهَةَ الْقُتُوبِ فِي الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا لِغَيْرِ التَّارِزَةِ لِمُقْتَضَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوِيلِهِ وَقَصِيرِهِ وَفِي الْأُمِّ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا سَأَلَهُ بَعْضُهُمْ قَالَ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الرَّيْمِيِّ وَغَيْرِهِ فِي قَوْلِهِمْ إِذَا طَالَ الْقُتُوبُ فِي التَّائِلَةِ بَطَلَتْ مُطْلَقًا انْتَهَتْ اهـ سَم. □ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَي بِقَوْلِهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ تَطْوِيلَهُ لَا يُبْطِلُ الْخُ.

فَإِذَا أَوْتَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ، فَإِنْ اسْتَيْقَظَ وَإِلَّا كَانَتْ لَهُ» وَلَوْ بَدَأَ لَهُ تَهْجُدُ بَعْدَ الْوَتْرِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُؤَخَّرَهُ عَنْ قَلِيلًا نَصَّ عَلَيْهِ. اهـ. وَفِي هَذَا الْكَلَامِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ فِعْلَ الْوَتْرِ لَا يَمْنَعُ التَّهْجُدَ لَكِنْ إِنْ أَرَادَهُ فِي الْحَالِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُؤَخَّرَهُ قَلِيلًا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ فِي (لِسِي): (فِي النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ) لَوْ فَاتَ وَتْرَ النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ رَمَضَانَ فَقَضَاهُ نَهَارًا أَوْ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقْتُتْ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ.

□ قَوْلُهُ: (وَمَرَّ ثُمَّ مَا يُؤَافِقُهُ) عِبَارَتُهُ هُنَاكَ بَعْدَ شَرْحِ قَوْلِ الْمِنَاجِ وَيُنْدَبُ الْقُتُوبُ فِي سَائِرِ الْمَكْتُوبَاتِ لِلتَّارِزَةِ لَا مُطْلَقًا عَلَى الْمَشْهُورِ أَمَّا غَيْرُ الْمَكْتُوبَاتِ كَالْجِنَازَةِ فَيُكْرَهُ فِيهَا مُطْلَقًا لِإِنَائِهَا عَلَى التَّخْفِيفِ، وَالْمُنْذُورَةُ وَالتَّائِلَةُ الَّتِي يُسَنُّ فِيهَا الْجَمَاعَةُ وَغَيْرُهُمَا لَا يُسَنُّ فِيهَا ثُمَّ إِنْ قَنَّتْ فِيهَا لِإِنَائَةٍ لَمْ يُكْرَهُ وَالْأَكْرَهُ وَقَوْلُ جَمْعٍ يَحْرُمُ وَيَبْطُلُ فِي التَّارِزَةِ ضَعِيفٌ، وَكَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ يَبْطُلُ إِنْ طَالَ لِإِطْلَاقِهِمْ كَرَاهَةَ الْقُتُوبِ فِي الْفَرَائِضِ وَغَيْرِهَا لِغَيْرِ التَّارِزَةِ لِمُقْتَضَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَوِيلِهِ وَقَصِيرِهِ وَفِي الْأُمِّ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا سَأَلَهُ بَعْضُهُمْ قَالَ وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى الرَّيْمِيِّ وَغَيْرِهِ فِي قَوْلِهِمْ إِنْ طَالَ الْقُتُوبُ فِي التَّائِلَةِ بَطَلَتْ مُطْلَقًا

يُرَدُّ قَوْلُ شَيْخِنَا هُنَا وَلَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يُطْلَبْ بِهِ الْإِعْتِدَالُ أَوْ كَانَ سَهْوًا نَعَمْ فِي الْأَنْوَارِ مَا قَدْ يُوَافِقُهُ (وَهُوَ كَقُنُوتِ الصُّبْحِ) فِي لَفْظِهِ وَمَحَلَّهُ، وَالْجَهْرُ بِهِ وَرَفَعَ الْيَدَيْنِ فِيهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا مَرَّ ثُمَّ (وَيَقُولُ) نَدْبًا (قَبْلَهُ اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ إِلَى آخِرِهِ) وَهُوَ مَشْهُورٌ قِيلَ وَبِزَيْدٍ فِيهِ آخِرُ الْبَقَرَةِ وَرَدُّهُ بِكَرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الْقِيَامِ (قُلْتُ الْأَصْحُ) أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ (بَعْدَهُ)؛ لِأَنَّ قُنُوتَ الصُّبْحِ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْوُثْرِ، وَالْآخِرُ لَمْ يَأْتِ عَنْهُ ﷺ فِيهِ شَيْءٌ، وَإِنَّمَا اخْتَرَعَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَتَبِعُوهُ فَكَانَ تَقْدِيمُهُ أَوْلَى، وَإِنَّمَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا إِمَامُ الْمُحَضَّرِينَ بِشَرْطِهِ السَّابِقَةِ وَإِلَّا اقْتَصَرَ عَلَى قُنُوتِ الصُّبْحِ.

(و) الْأَصْحُ (أَنَّ الْجَمَاعَةَ تُنْدَبُ فِي الْوُثْرِ) إِذَا فُعِلَ فِي رَمَضَانَ سَوَاءً أَفْعِلَ عَقِبَ التَّرَاوِيحِ أَمْ بَعْدَهَا أَمْ مِنْ غَيْرِ فَعِلِهَا وَسَوَاءً أَفْعِلْتَ التَّرَاوِيحَ (جَمَاعَةً) أَمْ لَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِتَقْلِ الْخَلْفِ ذَلِكَ عَنِ السَّلَفِ نَعَمْ مَنْ لَهُ تَهَجُّدٌ لَا يُؤْتِرُ مَعَهُمْ بَلْ يُؤَخِّرُ وَثَرَهُ لِمَا بَعْدَ تَهَجُّدِهِ أَمَّا وَثَرُ غَيْرِ رَمَضَانَ فَلَا يُسَنُّ لَهُ جَمَاعَةً كَغَيْرِهِ.

☐ قَوْلُهُ: (يُرَدُّ قَوْلُ شَيْخِنَا إِلَخَ) اعْتَمَدَ م ر قَوْلَ الشَّيْخِ سَم وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الْخَطِيبُ عِبَارَةً نَهَائِيَّةً، وَالْمُغْنِي وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ قُنْتُ فِيهِ فِي غَيْرِ النَّصْبِ الْمَذْكُورِ وَلَمْ يُطْلَبْ بِهِ الْإِعْتِدَالُ كَرِهَ وَسَجَدَ لِلْسَّهْوِ، وَإِنْ طَالَ بِهِ وَهُوَ عَامِدٌ عَالِمٌ بِالتَّخْرِيمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا فَلَا وَسُجُدَ لِلْسَّهْوِ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَوْ قُنْتُ فِيهِ إِلَخَ وَمِثْلُهُ لَوْ قُنْتُ فِي غَيْرِ الصُّبْحِ، فَإِنْ طَالَ بِهِ الْإِعْتِدَالُ وَلَوْ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ حَيْثُ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا وَإِلَّا فَلَا وَسُجُدَ لِلْسَّهْوِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ م ر وَأَتَتْ حَجَّ بَأَن تَطْوِيلَ الْإِعْتِدَالِ مِنَ الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ لَا يَضُرُّ مَطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ عَهْدَ تَطْوِيلِهِ بِقُنُوتِ النَّازِلَةِ عَلَيْهِ فَلَا سُجُودَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَعَلَّ مَحَلَّهُ) أَي عَدَمُ الْإِنْطِلَالِ. ☐ قَوْلُهُ: (قَدْ يُوَافِقُهُ) أَي قَوْلُ الشَّيْخِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي لَفْظِهِ) إِلَى قَوْلِهِ لِتَقْلِ الْخَلْفِ فِي الْمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَغَيْرَ ذَلِكَ إِلَخَ) أَي كَاقْتِضَاءِ السُّجُودِ بِتَرْكِهِ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (آخِرُ الْبَقَرَةِ) أَي ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] إِلَى آخِرِ السُّورَةِ نَهَائِيَّةً وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (يَقُولُ ذَلِكَ) أَي اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِلَخَ.

قَوْلُ (سَم): (بَعْدَهُ) أَي بَعْدَ قُنُوتِ الصُّبْحِ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْآخِرُ) أَي اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ إِلَخَ. ☐ قَوْلُهُ: (تَقْدِيمُهُ) أَي قُنُوتِ الصُّبْحِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهِ السَّابِقَةِ) أَي فِي دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ كُرْدِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَمْ بَعْدَهَا) هَلَا قَالَ أَمْ قَبْلَهَا سَم عِبَارَةً الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ أَمْ بَعْدَهَا لَعَلَّ الْأَصُوبَ قَبْلَهَا، وَوَقَعَ السُّؤَالُ فِي قَضَاءِ وَثَرِ رَمَضَانَ بَعْدَ خُرُوجِهِ هَلْ تُسَنُّ لَهُ الْجَمَاعَةُ، وَالْقُنُوتُ الظَّاهِرُ نَعَمْ. اهـ. وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ يُغْنِي عَنْ أَمْ قَبْلَهَا قَوْلُهُ نَعَمْ مَنْ لَهُ تَهَجُّدٌ إِلَخَ أَي كَمَا مَرَّ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُتَنِّ، فَإِنْ أَوْتَرَ إِلَخَ. ☐ قَوْلُهُ: (كَغَيْرِهِ) أَي مِنَ الْقِسْمِ

اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَبِهِ يُرَدُّ قَوْلُ شَيْخِنَا) اعْتَمَدَ م ر قَوْلَ الشَّيْخِ. ☐ قَوْلُهُ فِي (سَم): (وَنَسْتَغْفِرُكَ إِلَخَ) سُئِلَ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ عَنْ قَوْلِهِ فِيهِ وَنَحْفِدُ هَلْ هُوَ بِالْمُهْمَلَةِ أَوْ بِالْمُعْجَمَةِ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ هُوَ بِالْمُهْمَلَةِ وَأَلْفَتْ فِي ذَلِكَ كِتَابًا إِلَخَ اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (أَمْ بَعْدَهَا) هَلَا قَالَ أَمْ قَبْلَهَا.

(ومنه) أي ما لا يُسنُّ له جماعة (الضُّحَى) للأخبار الصحيحة الكثيرة فيها ومن نفاهها إنما أراد بحسبِ علمه (واقْلُها ركعتان) ليخبر البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه «أنه ﷺ أوصاه بهما وأنه لا يدعُهما» وأدنى كمالها أربع لما صَحَّ «كان ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أربعاً ويزيد ما شاء فبِست فَمَنا» قال بعضهم ويُسنُّ فيها قراءة ﴿وَالشَّمْسِ﴾ [النس: ١]، و﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١] لحديث

الأوَّل . □ قوله: (أي ما لا يُسنُّ) إلى قوله قال بعضهم في النهاية، والمُعني إلاً قوله: (لَمَّا صَحَّ) إلى (فبِست). □ قوله: (ومن نفاهها إلخ) إن أراد بالتأني عائشة رضي الله عنها كان ينبغي أن يقول: إنما أراد بحسبِ رؤيته بدلَ علمه؛ (لأن عائشة إنما قالت: ما رأيته يُصَلِّيها) رشيدِي.

□ قول (سني): (الضُّحَى) وهي صلاة الإشراف كما أفتى به الوالد رحمته الله تعالى، وإن وقع في العباب أنها غيرها وعلى ما فيه يندب قضاؤها إذا فاتت؛ لأنها ذات وقت نهاية ويأتي في الشرح خلاف ذلك الإفتاء عبارة عن قوله م وهي صلاة الإشراف عبارة سم على المنهج.

فرغ: المُعتمد أن صلاة الإشراف غير صلاة الضُّحَى م وفي حَج ما يوافقه. اهـ. وعبارة شيخنا وهل هي صلاة الإشراف أو غيرها الذي في شرح الزملي أنها هي وقال ابن حجر: إنها غيرها ونقله ابن قاسم عن الزملي أيضاً في غير الشرح وعليه فصلاة الإشراف ركعتان يُحرِّم بهما بنية ستة إشراف الشمس ويتأكد على الشخص قضاؤها إذا فاتت؛ لأنها ذات وقت وهو وقت طلوع الشمس ولا تُكره حينئذ كما علمت أنها ذات وقت. اهـ. وقوله: (وهو وقت إلخ) يأتي في الشرح خلافه وعن شرح الشمايل للشارح وفاقه. □ قوله: (ومن نفاهها إلخ) أي كابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - حُويل على م ر.

□ قول (سني): (واقْلُها ركعتان) ودعاء صلاة الضُّحَى: اللَّهُمَّ إِنَّ الضُّحَاءَ ضَحَاؤُكَ، والبهاءُ بهاؤُكَ، والجمالُ جمالُكَ، والقوةُ قوَّتُكَ، والقُدرةُ قُدْرَتُكَ، والعِظْمَةُ عِظْمَتُكَ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ رِزْقِي فِي السَّمَاءِ فَأَنْزِلْهُ، وَإِنْ كَانَ فِي الْأَرْضِ فَأَخْرِجْهُ، وَإِنْ كَانَ مُعَسَّراً فَيَسِّرْهُ، وَإِنْ كَانَ حَرَاماً فَطَهِّرْهُ، وَإِنْ كَانَ بَعِيداً فَقَرِّبْهُ بِحَقِّ ضَحَائِكَ وَبِهَائِكَ وَجَمَالِكَ وَقُوَّتِكَ وَقُدْرَتِكَ آتِنِي مَا آتَيْتَ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ. وما يُقال من أن صلاة الضُّحَى تَقْطَعُ الدَّرَجَةَ لا أَصْلَ لَهُ، وإنما هي نَزْغَةُ أَلْفَاها الشَّيْطَانُ فِي أَذْهَانِ الْعَوَامِ لِيُخْلِعَهُمْ عَلَى تَرْكِهَا شَيْخُنَا. □ قوله: (وأنه إلخ) أي وبأنه إلخ. □ قوله: (فبِست إلخ) عطف على قوله: أربع وكان الأولى العطفُ بئَمْ. □ قوله: (قال بعضهم إلخ) عبارة النهاية ويُسنُّ أن يقرأ فيهما - الكافرون والإخلاص وهما أفضل في ذلك من (الشمس والضُّحَى)، وإن وردتا أيضاً إذ الإخلاص تغدِلُ ثَلَاثُ الْقُرْآنِ، والكافرون

□ قوله: (قال بعضهم ويُسنُّ فيهما قراءة ﴿وَالشَّمْسِ﴾، و﴿وَالضُّحَى﴾ إلخ) عبارة شيخنا الإمام العارف أبي الحسن البكري في كثره يقرأ فيهما أي ركعتي الضُّحَى «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: ١]، والكافرون ليخبر ضعيف وفي آخر مثله في الأولى «وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا» وفي الثانية الضُّحَى وفيه مناسبة فهما سُتَانِ، والأوَّل أولى لِفَضْلِ السُّورَتَيْنِ إِذْ وَرَدَا أَنَّ «الإخلاص تغدِلُ ثَلَاثُ الْقُرْآنِ»، والأخرى تغدِلُ رُبْعَهُ اهـ.

فيه رواه البيهقي. اهـ. ولم يُبيِّن أنه يقرأها فيما إذا زاد على ركعتين في كُلِّ ركعتين من ركعاتها أو في الأولتين فقط وعليه فما عداها يقرأ فيه الكافرون والإخلاص كما عُلِمَ مِنَّا مرَّ. (وأكثرها ثنتا عشرة ركعة) لِحَبْرِ فِيهِ ضَعِيفٌ وَمِنْ ثَمَّ صَحِّحٌ فِي الْمَجْمُوعِ، وَالتَّحْقِيقُ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّ أَكْثَرَهَا ثَمَانٍ وَيَتَّبِعِي حَمْلَهُ لِيُوَافِقَ عِبَارَةَ الرُّوضَةِ عَلَى أَنَّهَا أَفْضَلُهَا؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ مَا صَحَّ عَنْهُ عليه السلام، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُهَا ذَلِكَ لَوُزُوْدِهِ، وَالضَّعِيفُ يُعْمَلُ بِهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ حَتَّى تَصِحَّ نِيَّةُ الضُّحَى بِالزَّائِدِ عَلَى الثَّمَانِ،.....

تَعْدِلُ رُبْعَهُ بِلَا مُضَاعَفَةٍ اهـ. وَفِي سَمٍ عَنْ كَثَرِ الْأُسْتَاذِ الْبَكْرِيِّ مِثْلَهُ وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصُ وَيَقْرَأُهَا أَيْضًا فِيمَا لَوْ صَلَّى أَكْثَرَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يُصَلِّ أَرْبَعًا أَوْ سِتًّا بِإِحْرَامٍ فَلَا تُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ سُورَةِ بَعْدَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ وَمِثْلُهُ كُلُّ سُنَّةٍ تَشْهَدُ فِيهَا بِتَشْهِيدَيْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَقْرَأُ السُّورَةَ فِيمَا بَعْدَ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ. اهـ. أَيْ إِلَّا فِي الْوُتْرِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر بِلَا مُضَاعَفَةٍ أَيْ فِي الْقُرْآنِ فَهَذَا الثَّوَابُ بِالنَّظَرِ لِأَصْلِ ثَوَابِ الْقُرْآنِ، وَالْمُرَادُ أَيْضًا ثَلَاثُ الْقُرْآنِ أَوْ رُبْعُهُ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ الْإِخْلَاصُ بِلِ الْكَافِرُونَ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيْ فِي سُنَّةِ الْمَغْرِبِ كُزْدِي. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيْ لِأَجْلِ ضَعْفِ الْخَبَرِ. □ قَوْلُهُ: (صَحِّحٌ فِي الْمَجْمُوعِ)، وَالتَّحْقِيقُ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ (إِلَخ) وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَقَالَ الْإِسْتَوِيُّ بَعْدَ ثَقُلِهِ مَا مَرَّ فَظَهَرَ أَنَّ مَا فِي الرُّوضَةِ، وَالْمِنْهَاجِ ضَعِيفٌ انْتَهَى. مُعْنَى عِبَارَةِ النِّهَايَةِ وَسَمٍ، وَالْمُعْتَمَدُ كَمَا ثَقُلَهُ الْمُصَنِّفُ عَنِ الْأَكْثَرِينَ وَصَحَّحَهُ فِي التَّحْقِيقِ، وَالْمَجْمُوعِ وَأَتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ أَكْثَرَهَا ثَمَانٍ، وَعَلَيْهِ فَلَوْ زَادَ عَلَيْهَا لَمْ يُجْزَ وَلَمْ يَصِحَّ ضُحَى إِنْ أُحْرِمَ بِالْجَمِيعِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، فَإِنْ سَلَّمَ مِنْ كُلِّ ثِنْتَيْنِ صَحَّ إِلَّا الْإِحْرَامُ الْخَامِسَ فَلَا يَصِحُّ ضُحَى ثُمَّ إِنْ عَلِمَ الْمَنَعُ وَتَعَمَّدَهُ لَمْ يَتَّعَقِدْ وَإِلَّا وَقَعَ تَفْلًا كَتَطْيِيرِهِ مِمَّا مَرَّ اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَيَتَّبِعِي حَمْلَهُ الْخ) وَفَاقًا لِلْمَنْهَجِ وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى وَفَاقًا لِلشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ. □ قَوْلُهُ: (وَيَتَّبِعِي حَمْلَهُ) أَيْ مَا فِي الْمَجْمُوعِ، وَالتَّحْقِيقِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهَا) أَيْ الثَّمَانِ. □ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيْ ثِنْتَا عَشْرَةَ. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى تَصِحَّ نِيَّةُ الضُّحَى بِالْخ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَوَالِدِهِ، وَالْمُعْنَى وَوَأَقْفَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ عِبَارَةً شَيْخُنَا وَأَفْضَلُهَا وَأَكْثَرُهَا ثَمَانٍ رَكَعَاتٍ عَلَى الصَّحِيحِ الْمُعْتَمَدِ فَلَوْ أُحْرِمَ بِأَكْثَرٍ مِنَ الثَّمَانِ لَمْ يَتَّعَقِدْ إِحْرَامُهُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى الزَّائِدِ إِنْ كَانَ عَامِدًا وَإِلَّا ائْتَقَدَ تَفْلًا مُطْلَقًا. اهـ. وَفِي سَمٍ مَا يُوَافِقُهُ وَعِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ قَوْلُهُ حَتَّى تَصِحَّ الْخ فِيهِ مُخَالَفَةٌ لِمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْإِمْدَادِ وَشَرْحِ الْعُبَابِ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ إِذَا تَوَى بِالزَّائِدِ عَلَى الثَّمَانِ الضُّحَى وَهُوَ مَا يُفْهَمُهُ كَلَامُ

□ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ صَحِّحٌ فِي الْمَجْمُوعِ، وَالتَّحْقِيقُ مَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّ أَكْثَرَهَا ثَمَانٍ) أَتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فَلَوْ زَادَ عَلَيْهَا لَمْ يُجْزَ وَلَمْ يَصِحَّ ضُحَى إِنْ أُحْرِمَ بِالْجَمِيعِ دُفْعَةً وَاحِدَةً، فَإِنْ سَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ صَحَّ إِلَّا الْإِحْرَامُ الْخَامِسَ فَلَا يَصِحُّ ضُحَى ثُمَّ إِنْ عَلِمَ الْمَنَعُ وَتَعَمَّدَ لَمْ يَتَّعَقِدْ وَإِلَّا وَقَعَ تَفْلًا م ر ش. □ قَوْلُهُ: (وَيَتَّبِعِي حَمْلَهُ الْخ) وَعَلَى إِجْرَائِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ إِذَا صَلَّى الْإِثْنِي عَشَرَ بِإِحْرَامٍ وَاحِدٍ لَمْ يَتَّعَقِدْ مَا عَدَا الْإِحْرَامَ الرَّابِعَ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ وَإِلَّا ائْتَقَدَ تَفْلًا مُطْلَقًا.

والأفضل السلام من كُلِّ رَكَعَتَيْنِ وَكَذَا فِي الرُّوَاتِبِ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ جَمْعُ أَرْبَعٍ فِي التَّرَاوِيحِ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْفَرَائِضَ بِطَلَبِ الْجَمَاعَةِ فِيهَا وَلَا يَرُدُّ الْوُتْرُ فَإِنَّهُ، وَإِنْ جَازَ جَمْعُ أَرْبَعٍ مِنْهُ مَثَلًا بِتَسْلِيمَةٍ مَعَ شَبَّهَةٍ كَذَلِكَ لَكِنَّهُ وَرَدَ الْوَصْلُ فِي جَنْبِهِ بِخِلَافِ التَّرَاوِيحِ وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ كَوُجُوحٍ كَمَا فِي التَّحْقِيقِ، وَالْمَجْمُوعِ كَالشَّرْحَيْنِ. وَقَوْلُ الرُّوضَةِ عَنْ الْأَصْحَابِ مِنَ الطُّلُوعِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ غَرِيبٌ أَوْ سَبَقَ قَلَمٌ إِلَى الزَّوَالِ وَهُوَ مُرَادٌ مِنْ عَبَّرَ بِالِاسْتِوَاءِ وَوَقْتُهَا الْمُخْتَارُ إِذَا مَضَى رُبُعُ النَّهَارِ لِيَكُونَ فِي كُلِّ رُبْعٍ مِنْهُ صَلَاةٌ وَلِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَرْمَضُ الْفِصَالُ» أَيِ بَفَتْحِ الْمِيمِ تَبْرُكٌ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي أَخْفَافِهَا.

(تَنْبِيهُ) مَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّ الثَّمَانِ أَفْضَلُ مِنَ الثُّنْتَيْنِ عَشْرَةً لَا يُنَافِي قَاعِدَةً أَنَّ كُلَّمَا كَثُرَ وَشَقُّ كَانَ أَفْضَلَ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَائِشَةَ أَجْرُكَ عَلَى قَدَرِ نَصَبِكَ» وَفِي رِوَايَةٍ «نَفَقْتُكَ»؛

الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ فَتَأَمَّلْ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا فِي الرُّوَاتِبِ إِلَى وَوَقْتُهَا مِنْ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلُ الْإِلْخ) وَيَجُوزُ فِعْلُ الثَّمَانِ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ وَيَتَّبِعِي جَوَازُ الْإِفْتِصَارِ عَلَى تَشْهِيدٍ وَاحِدٍ فِي الْأَخِيرَةِ وَجَوَازُ تَشْهِيدٍ فِي كُلِّ شَفْعٍ مِنْ رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعٍ وَهَلْ يَجُوزُ تَشْهِيدُ بَعْدَ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ ثُمَّ آخَرُ فِي الْأَخِيرَةِ أَوْ تَشْهِيدُ بَعْدَ الثَّالِثَةِ وَآخَرُ بَعْدَ السَّادِسَةِ وَآخَرُ بَعْدَ الْأَخِيرَةِ فِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَجٍّ. اهـ. شَوْبَرِيُّ أَقُولُ قِيَاسُ كَلَامِهِمُ الْآتِي فِي التَّقْلِيلِ الْمَطْلُوقِ الْجَوَازُ. □ قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ أَتَى بِالضُّحَى بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ هَلْ يَفْتَصِّرُ عَلَى تَشْهِيدٍ وَاحِدٍ الْأَقْرَبُ نَعَمْ، وَإِنَّمَا اغْتَمَرَ الثَّانِي فِي الْوُتْرِ لَوُرُودِهِ بِضَرْبٍ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبُ مَا مَرَّ عَنْ سَمِ آتِفًا مِنْ جَوَازِ الزِّيَادَةِ عَلَى تَشْهِيدٍ وَاحِدٍ. □ قَوْلُهُ: (مَثَلًا) أَيِ أَوْ سِتٍّ أَوْ ثَمَانٍ أَوْ عَشْرٍ. □ قَوْلُهُ: (فِي جَنْبِهِ) كَانَ الْمُرَادُ فِيهِ فَلَفْظُ جَنْبٍ مُقْحَمٌ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (غَرِيبٌ) أَيِ نَفْلًا حُجِلَ عَلَى م. ر. □ قَوْلُهُ: (أَوْ سَبَقَ قَلَمٌ) أَيِ وَلِهَذَا قَالَ الشَّارِحُ كَأَنَّهُ سَقَطَ مِنَ الْقَلَمِ لَفْظُهُ بَعْضُ قَبْلَ أَصْحَابِنَا وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ بِذَلِكَ حِكَايَةً وَجْهِ نِهَايَةٍ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا مَضَى رُبُعُ النَّهَارِ الْإِلْخ) أَيِ مِنْ وَقْتِ الْفَجْرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ النَّهَارِ شَرْعًا بِضَرْبٍ. □ قَوْلُهُ: (لِيَكُونَ الْإِلْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ تَقْرِيبًا سَمِ. □ قَوْلُهُ: (فِي كُلِّ رُبْعٍ مِنْهُ الْإِلْخ) أَيِ فِي الرُّبْعِ الْأَوَّلِ الصُّبْحِ وَفِي الثَّانِي الضُّحَى وَفِي الثَّالِثِ الظُّهْرِ وَفِي الرَّابِعِ الْعَصْرِ شَ وَلَعَلَّ الْأَنْسَبَ الْبَدْءَ بِالضُّحَى، وَالْخَتْمَ بِالْمَغْرِبِ. □ قَوْلُهُ: (صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ) أَيِ صَلَاةِ الضُّحَى ع. ش. □ قَوْلُهُ: (أَيِ بَفَتْحِ الْمِيمِ) فِيهِ قَلْبٌ مَكَانَ وَحَقٍّ لَفْظُهُ أَيِ أَنْ تُكْتَبَ قَبْلَ تَبْرُكٍ كَمَا فِي غَيْرِ الشَّارِحِ. □ قَوْلُهُ: (لِخَبَرِ مُسْلِمٍ الْإِلْخ) عِلَّةُ الْقَاعِدَةِ.

□ قَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلُ السَّلَامُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ) يَجُوزُ فِعْلُ الثَّمَانِ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ وَيَتَّبِعِي جَوَازُ الْإِفْتِصَارِ عَلَى تَشْهِيدٍ وَاحِدٍ فِي الْأَخِيرَةِ وَجَوَازُ تَشْهِيدٍ فِي كُلِّ شَفْعٍ مِنْ رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعٍ وَهَلْ يَجُوزُ تَشْهِيدُ بَعْدَ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ ثُمَّ آخَرُ فِي الْأَخِيرَةِ أَوْ تَشْهِيدُ بَعْدَ الثَّالِثَةِ وَآخَرُ بَعْدَ السَّادِسَةِ وَآخَرُ بَعْدَ الْأَخِيرَةِ فِيهِ نَظَرٌ. □ قَوْلُهُ: (لِيَكُونَ فِي كُلِّ رُبْعٍ) لَعَلَّ الْمُرَادَ تَقْرِيبًا.

لأنها أغلبيةٌ لتَصْرِيحِهِمْ بأنَّ العملَ القليلَ يَفْضَلُ العملَ الكثيرَ في صُورٍ، كَالْقَصْرِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِتْمَامِ بِشَرْطِهِ، وَكَالْوُثْرِ بِثَلَاثٍ أَفْضَلُ مِنْهُ بِخَمْسٍ أَوْ سَبْعٍ أَوْ تِسْعٍ عَلَى مَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ لَكِنَّهُ مَرْدُودٌ، وَكَالصَّلَاةَ مَرَّةً فِي جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْهَا خَمْسًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً وَحْدَهُ كَذَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِنْفِرَادِ لِغَيْرِ وَقُوعِ خَلَلٍ فِي صِحَّتِهَا لَا تَجُوزُ فَلَا تَنْعَقِدُ كَمَا يَأْتِي، وَكَرَّعَةِ الْوُثْرِ أَفْضَلُ مِنْ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَتَهَجُّدِ اللَّيْلِ وَإِنْ كَثُرَ ذَكَرُهُ فِي الْمَطْلَبِ قَالَ وَلَعَلَّ سَبَبَ ذَلِكَ انْسِحَابُ حُكْمِهَا عَلَى مَا تَقَدَّمَهَا أَيْ كَوْنُهَا تَصْمِيرٌ وَظَائِفٌ يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ وَتَوَارَا «وَاللَّهُ تَعَالَى وَتَوَارَى يُجِبُ الْوُثْرَ». وَتَخْفِيفُ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ أَفْضَلُ مِنْ تَطْوِيلِهِمَا بِغَيْرِ الْوَارِدِ، وَرَكَعَتَيِ الْعِيدِ أَفْضَلُ مِنْ رَكَعَتَيِ الْكُشُوفِ بِكَيْفِيَّتَيْهِمَا الْكَامِلَةِ؛ لِأَنَّ الْعِيدَ لَتَوْقِيَّتُهُ أَشْبَهُ الْفَرْضِ مَعَ شَرَفِ وَقْتِهِ، وَكَوَصِلِ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنشَاقِ أَفْضَلُ مِنْ فَصْلِهِمَا وَبَقِيَتْ صُورٌ أُخْرَى وَلَكِ أَنْ تَقُولَ لَا يَرِدُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ كُلُّهَا لَمْ تَحْصُلِ الْأَفْضَلِيَّةُ فِيهَا مِنْ حَيْثُ عَدَمُ أَشَقِّيَّتِهَا بَلْ مِنْ حَيْثِيَّةٍ أُخْرَى اقْتَرَنَتْ بِهَا كَالِاتِّبَاعِ الَّذِي يَرَبُّو ثَوَابَهُ عَلَى ثَوَابِ الْكَثْرَةِ وَالْمَشَقَّةِ فَتَأَمَّلْهُ لَتَعْلَمْ مَا فِي كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ وَأَنَّ الْمُجْتَهِدَ قَدْ يَرَى مِنَ الْمَصَالِحِ الْمُحْتَقَّةِ بِالْقَلِيلِ مَا يُفْضَلُ عَلَى الْكَثِيرِ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتِكْثَارُ قِيَمَةِ الْأُضْحِيَّةِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ اسْتِكْثَارِ عَدَدِهَا، وَالْعِنَقُ بِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ ثَمَّ طَيِّبَ اللَّحْمِ وَهَذَا تَخْلِيصُ الرِّقْبَةِ وَلَا يُنَافِيهِ

❑ وَفُودُ: (لأنها إلخ) عِلَّةُ عَدَمِ الْمُنَافَاةِ. ❑ فُودُ: (بشروطه) وهو كَوْنُ الْمَسَافَةِ ثَلَاثَ مَرَاجِلَ. ❑ فُودُ: (لكنه مردود) مِمَّا يَرُدُّهُ قَوْلُهُم السَّابِقُ وَأَكْمَلُ مِنْهُ خَمْسُ إِلَخْ سَم. ❑ فُودُ: (ولا يصح إلخ) أَيْ مَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ ضَمِيرَ مِنْهَا فِي كَلَامِهِ رَاجِعٌ لِلصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ جَنَسُهَا لَا شَخْصُهَا فَالْمَعْنَى أَنَّ الظُّهْرَ مَثَلًا فِي يَوْمٍ مَرَّةً جَمَاعَةً أَفْضَلُ مِنْهَا فِي أَيَّامٍ أُخَرَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً مُتَفَرِّدًا. ❑ فُودُ: (وإن كثر) أَيْ التَّهَجُّدُ. ❑ فُودُ: (قال) أَيْ ابْنُ الرَّفْعَةِ صَاحِبُ الْمَطْلَبِ. ❑ فُودُ: (أي كونها تصير وظائف يومه وليلته وتوارا) مَخْتُومَةٌ بِالْوُثْرِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا فِي سَم. ❑ فُودُ: (بل من حيثية أخرى) أَطَالَ الْبُصْرِي فِي اسْتِشْكَالِهِ وَكَتَبَ سَم مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ بَلْ مِنْ حَيْثِيَّةٍ إِلَخْ هَذَا لَا يُنَافِي أَنَّهَا أَغْلَبِيَّةٌ بَلْ يُحَقِّقُهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ خُرُوجُ بَعْضِ الصُّوَرِ عَنْهَا، وَقَدْ تَحَقَّقَ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَفْضَلِيَّةُ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ الْأُخْرَى. اهـ. ❑ فُودُ: (وأن المجتهد إلخ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ تَصْرِيحُهُمْ إِلَخْ وَيَحْتَمِلُ عَلَى قَوْلِهِ: أَنَّ الْعَمَلَ إِلَخْ. ❑ فُودُ: (ما يفضله) الضَّمِيرُ الْمُسْتَبْرَأُ لِمَا، وَالْبَارِزُ لِلْقَلِيلِ.

❑ فُودُ: (لكنه مردود) مِمَّا يَرُدُّهُ قَوْلُهُم السَّابِقُ وَأَكْمَلُ مِنْهُ خَمْسُ إِلَخْ. ❑ فُودُ: (أي كونها تصير وظائف يومه وليلته وتوارا) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ وَظَائِفَ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ سَوَاءٌ أَرِيدَ بِهَا مُجَرَّدُ الْفَرَائِضِ أَوْ مَجْمُوعُ الْفَرَائِضِ وَرَوَائِطِهَا وَتَوَارَا فِي نَفْسِهَا بِدُونِ انْضِمَامِ رَكَعَةِ الْوُثْرِ إِلَيْهَا بَلْ انْضِمَامُ رَكَعَةِ الْوُثْرِ إِلَيْهَا يُصَيِّرُهَا شَفْعًا فَاخْتَبِرْ ذَلِكَ يَظْهَرُ لَكَ. ❑ فُودُ: (من حيثية أخرى) هَذَا لَا يُنَافِي أَنَّهَا أَغْلَبِيَّةٌ بَلْ يُحَقِّقُهُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ خُرُوجُ بَعْضِ الصُّوَرِ عَنْهَا وَقَدْ تَحَقَّقَ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَفْضَلِيَّةُ فِيهَا مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ الْأُخْرَى.

حديث «خَيْرُ الرقابِ أَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا وَأَعْلَاهَا ثَمَنًا» لِإِمْكَانِ حَمْلِهِ بَلْ تَعْنِيهِ عَلَى مَنْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى وَاحِدَةٍ وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَاعِدَةٌ أَنَّ الْعَمَلَ الْمُتَعَدِّيَ أَفْضَلُ مِنَ الْقَاصِرِ فِيهِ أَغْلَبِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْقَاصِرَ قَدْ يَكُونُ أَفْضَلَ كَالْإِيمَانِ أَفْضَلُ مِنْ نَحْوِ الْجِهَادِ. وَاخْتَارَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ كَالْإِحْيَاءِ أَنَّ فَضْلَ الطَّاعَاتِ عَلَى قَدْرِ الْمَصَالِحِ النَّاشِئَةِ عَنْهَا كَتَصَدَّقَ بِخَيْلٍ بِدَرَاهِمَ، فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنْ قِيَامِهِ لَيْلَةً وَضُومِهِ أَيَّامًا. (و) مِنْهُ (وَحَيْثُ الْمَسْجِدِ) الْخَالِصِ غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لِدَاخِلِهِ عَلَى طَهْرِهِ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَنَظِيرُ ذَلِكَ) أَيِ الْقَاعِدَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَالتَّذَكُّيرُ بِتَأْوِيلِ الضَّابِطِ.

قَوْلُهُ (لَشَيْ): (وَحَيْثُ الْمَسْجِدِ) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ كَابِنِ الْعِمَادِ هَذِهِ الْإِضَافَةُ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ إِذِ الْمُرَادُ أَنَّهَا تَحْيَةُ لِرَبِّ الْمَسْجِدِ تَعْظِيمًا لَهُ لَا لِلْبُقْعَةِ فَلَوْ قَصِدَ سَنَةُ الْبُقْعَةِ لَمْ تَصِحَّ الْخُ شُورْبَرِيُّ قَالَ فِي الْإِعَابِ؛ لِأَنَّ الْبُقْعَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ بُقْعَةٌ لَا تُقْصَدُ بِالْعِبَادَةِ شَرْعًا، وَإِنَّمَا تُقْصَدُ لِإِبْقَاعِ الْعِبَادَةِ فِيهَا لِلَّهِ تَعَالَى أَنْتَهَى كُرْدِيُّ وَبُجَيْرَمِي. ☐ قَوْلُهُ (لَشَيْ): (وَحَيْثُ الْمَسْجِدِ) شَمَلَ ذَلِكَ الْمَسَاجِدَ الْمُتَلَاصِقَةَ وَالَّذِي بَعْضُهُ مَسْجِدٌ وَبَعْضُهُ غَيْرُهُ كَمَا بَحَثَهُ الْإِسْنَوِيُّ أَيِ عَلَى الْإِشَاعَةِ وَخَرَجَ بِالْمَسْجِدِ الرِّبَاطُ وَمُصَلَّى الْعِيدِ وَمَا بُنِيَ فِي أَرْضٍ مُسْتَأْجَرَةٍ عَلَى صُورَةِ الْمَسْجِدِ وَأَذِنَ بَانِيهِ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ نِهَآيَةً وَقَوْلُهُ م ر وَمَا بُنِيَ فِي أَرْضٍ الْخُ أَيِ، وَالصُّورَةُ أَنَّهُ لَمْ يَتَيْنِ فِي أَرْضِهِ نَحْوُ ذِكْرِهِ أَمَّا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ وَوَقَفَهُ مَسْجِدًا، فَإِنَّهُ تَصَحَّحَ فِيهِ التَّحْيَةُ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً ع ش وَمِثْلُهَا أَيِ الْأَرْضُ الْمُسْتَأْجَرَةُ الْمُحْتَكَرَةُ، وَالْأَرْضُ الَّتِي لَا تَجُوزُ عِمَارَتُهَا كَالَّتِي بِحَرِيمِ الْأَنْهَارِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ أَمَّا مَا فِيهَا مِنَ الْبِنَاءِ وَمِنَ الْبِلَاطِ وَنَحْوِهِ فَيَصِحُّ وَقَفُهُ مَسْجِدًا حَيْثُ اسْتَحَقَّ إِثْبَاتُهُ فِيهَا كَانَ اسْتَأْجَرَهَا لِمَنَافِعَ تَشْمَلُ الْبِنَاءَ وَنَحْوَهُ وَتَصِحُّ التَّحْيَةُ فِيهِ. اهـ. وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَجِيءُ مَا ذُكِرَ فِي الْإِعْتِكَافِ أَيْضًا. ☐ قَوْلُهُ: (الْخَالِصِ) خِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ كَمَا مَرَّ آنَفًا وَلِشَرْحِ الْعُبَابِ عِبَارَةً سَمَّ قَوْلُهُ الْخَالِصِ أَخْرَجَ الْمُشَاعَ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَرَّ فِي الْعُسْلِ أَنَّ مَا وَقَفَ بَعْضُهُ مُشَاعًا مَسْجِدًا يَخْرُمُ الْمُكُثُّ فِيهِ عَلَى الْجُنُبِ وَقِيَاسُهُ هُنَا أَنَّهُ يُسَنُّ لِدَاخِلِهِ التَّحْيَةَ لَكِنْ مَشَى جَمْعٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تُسَنُّ لَهُ وَهُوَ قِيَاسٌ عَدَمٌ صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ فِيهِ وَقَدْ يُقَالُ يُتَذَبُّ م ر التَّحْيَةُ لِدَاخِلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ الْإِعْتِكَافُ فِيهِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ ثُمَّ فَرَّقَ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ فِي التَّحْيَةِ اجْتِمَاعَ الْمُفْتَضِي وَغَيْرِهِ وَفِي الْإِعْتِكَافِ اجْتِمَاعُ الْمَانِعِ وَالْمُقْتَضِي.

☐ قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْمَسْجِدِ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَتَحْصُلُ فِي النَّهَآيَةِ لِأَقْوَلِهِ وَعِبَارَتُهُ إِلَى وَلَمْ يَسْتَحْضِرْهُ وَكَذَا فِي الْمُعْنَى لِأَقْوَلِهِ وَلَوْ مُدْرَسًا إِلَى أَوْ زَخْفًا وَقَوْلُهُ أَوْ حَبْرًا وَقَوْلُهُ وَأَيَّدَ إِلَى الْمُثَنِّ. ☐ قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) أَيِ أَمَّا هُوَ فَلَا تُسَنُّ لِدَاخِلِهِ بِالْقَيْدَيْنِ الْآتِيَيْنِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً ع ش، وَإِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ

☐ قَوْلُهُ فِي (لَشَيْ): (وَحَيْثُ الْمَسْجِدِ) لَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ قَبْلَ تَمَامِ التَّحْيَةِ كَانَ أَحْرَمَ بِالتَّحْيَةِ فِي سَفِينَةٍ فِيهِ ثُمَّ خَرَجَتْ بِهِ السَفِينَةُ قَبْلَ تَمَامِهَا فَالْمُتَّجِهَةُ أَنَّهُ إِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ بِأَنْ أَخْرَجَ السَفِينَةَ بِاخْتِيَارِهِ بَطَلَتْ؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا الْمَسْجِدِيَّةَ فَلَا بُدَّ مِنْ وَجُودِهَا فِي جَمِيعِهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدَ ذَلِكَ بِأَنْ خَرَجَتْ السَفِينَةُ قَهْرًا عَلَيْهِ انْقَلَبَتْ نَفْلًا مُطْلَقًا. ☐ قَوْلُهُ: (الْخَالِصِ) أَخْرَجَ الْمُشَاعَ وَفِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَرَّ فِي الْعُسْلِ أَنَّ مَا وَقَفَ بَعْضُهُ مُشَاعًا مَسْجِدًا يَخْرُمُ الْمُكُثُّ فِيهِ عَلَى الْجُنُبِ وَقِيَاسُهُ هُنَا أَنَّهُ يُسَنُّ لِدَاخِلِهِ التَّحْيَةَ لَكِنْ مَشَى جَمْعٌ عَلَى أَنَّهَا لَا تُسَنُّ لَهُ وَهُوَ قِيَاسٌ عَدَمٌ صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ فِيهِ إِلَى أَنْ قَالَ وَقَدْ يُقَالُ تُتَذَبُّ التَّحْيَةُ دَاخِلَهُ، وَإِنْ

أَوْ حَدَّثَ وَتَوَضَّأَ قَبْلَ جُلُوسِهِ وَلَوْ مُدْرَسًا يُنْتَظَرُ كَمَا فِي مُقَدِّمَةِ شَرْحِ الْمُهِذَّبِ وَعِبَارَتُهُ، وَإِذَا وَصَلَ مَجْلِسَ الدَّرْسِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ مَسْجِدًا تَأَكَّدَ الْحَثَّ عَلَى الصَّلَاةِ أَنْتَهَتْ وَلَمْ يَسْتَحْضِرْهُ الزَّرْكَشِيُّ فَتَقَلَّ عَنْ بَعْضِ مَشَائِخِهِ خِلَافَهُ أَوْ زَحْفًا أَوْ حَبْوًا، وَإِنْ لَمْ يُرِدِ الْجُلُوسَ خِلَافًا لِلشَّيْخِ نَصِرَ لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسَ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ» وَقَوْلُهُ «فَلَا يَجْلِسُ» لِلْغَالِبِ إِذِ الْعِلَّةُ تَعْظِيمُ الْمَسْجِدِ وَلِذَا كُرِيَ تَرْكُهَا مِنْ غَيْرِ غُذْرِ نَعَمٍ إِنْ قَرُبَ قِيَامُ مَكْتُوبَةٍ جُمُعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَقَدْ شَرَعَتْ جَمَاعَتُهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّىهَا جَمَاعَةً أَوْ فُرَادَى عَلَى الْأُوجِهِ وَخَشِيَ لَوْ اشْتَغَلَ بِالتَّحِيَّةِ فَوَاتَ فَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ انْتِظَرَهُ قَائِمًا وَدَخَلَتْ

مُرِيدُ الطَّوَافِ وَأَرَادَ رَكَعَتَيْنِ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ قَبْلَ الطَّوَافِ فَهَلْ تَنَعَّقِدُ قَالَ الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ يَنْبَغِي أَنَّهَا تَنَعَّقِدُ وَخَالَفَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَقَالَ بَعْدَ الْإِنْعِقَادِ وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فِي مَجْلِسٍ آخَرَ فَقَالَ بِالْإِنْعِقَادِ.
 (فَرْغَ): لَوْ وَقَفَ جُزْءًا شَائِعًا مَسْجِدًا اسْتَحَبَّ التَّحِيَّةَ وَلَمْ يَصِحَّ الْإِغْتِكَافُ سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ. اهـ.
 ١٠ فَوَدَّ: (أَوْ حَدَّثَ) أَيِ وَتَطَهَّرَ عَنْ قُرْبِ نِهَآيَةٍ. ١١ فَوَدَّ: (يُنْتَظَرُ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ أَيِ يُنْتَظَرُهُ الطَّلَبَةُ.
 ١٢ فَوَدَّ: (وَإِذَا وَصَلَ مَجْلِسَ الدَّرْسِ) قَضِيَّةٌ مَا بَعْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْمَسْجِدِ فَيُخَالِفُ اخْتِصَاصَ التَّحِيَّةِ بِالْمَسْجِدِ. ١٣ فَوَدَّ: (أَوْ زَحْفًا) عَطَفَ عَلَى مُدْرَسًا أَيِ وَلَوْ دَخَلَ زَحْفًا وَهُوَ الْمَشْيُ عَلَى الْأَلْيَتَيْنِ، وَالْحَبْوُ هُوَ الْمَشْيُ عَلَى الْبِذَيْنِ وَالرُّكْبَتَيْنِ. ١٤ فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ) أَيِ قَوْلِ الْخَبَرِ وَهَذَا رَدٌّ لِمُسْتَنَدِ الشَّيْخِ نَصِرٍ.
 ١٥ فَوَدَّ: (لِلْغَالِبِ) أَيِ مِنْ جُلُوسٍ دَاخِلِ الْمَسْجِدِ فِيهِ. ١٦ فَوَدَّ: (إِذِ الْعِلَّةُ الْخُ) تَغْلِيلُ لِقَوْلِهِ لِلْغَالِبِ.
 ١٧ فَوَدَّ: (كُرِيَ تَرْكُهَا) أَيِ التَّحِيَّةِ. ١٨ فَوَدَّ: (إِنْ قَرُبَ قِيَامُ مَكْتُوبَةٍ الْخُ) أَيِ أَوْ أَقِيمَتْ مُعْنَى. ١٩ فَوَدَّ: (انْتَظَرَهُ) أَيِ قِيَامِ الْمَكْتُوبَةِ. ٢٠ فَوَدَّ: (عَلَى الْأُوجِهِ) أَيِ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ بَحْثِ الْمُهِمَّاتِ مِنْ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ إِنْ كَانَ قَدْ صَلَّىهَا جَمَاعَةً سَمَ.

لَمْ يَصِحَّ الْإِغْتِكَافُ فِيهِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ قَدْ مَاسَّ جُزْءًا مِنَ الْمَسْجِدِ فَسُنَّتْ لَهُ تَحِيَّةُ ذَلِكَ الْجُزْءِ الَّذِي مَسَّهُ مُبَالِغَةً فِي تَعْظِيمِهِ وَإِشَارَةً إِلَى أَنَّ مُمَاسَّةَ غَيْرِهِ لَا تُؤَثِّرُ فِيمَا طُلِبَ لَهُ مِنْ مَزِيدِ التَّعْظِيمِ بِخِلَافِ صِحَّةِ الْإِغْتِكَافِ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مُعْتَكِفًا فِي جُزْءٍ غَيْرِ الْمَسْجِدِ وَفِيهِ إِخْلَالٌ بِالتَّعْظِيمِ إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَقَدْ يَرُدُّ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ أَيْضًا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُصَلِّيًا التَّحِيَّةَ فِي جُزْءٍ غَيْرِ مَسْجِدٍ إِلَّا أَنْ يُقَالَ هَذَا لَا يُخِلُّ بِالتَّعْظِيمِ لِانْعِقَادِ الصَّلَاةِ فِي الْجُمْلَةِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ الْإِغْتِكَافِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٢١ فَوَدَّ: (قَبْلَ جُلُوسِهِ) قَدْ يُقَالَ هَلَا اغْتَبِرَ الْجُلُوسُ الْبَسِيرُ لِلْوُضُوءِ كَمَا لَوْ جَلَسَ لِلْإِحْرَامِ بِالتَّحِيَّةِ مِنْ جُلُوسٍ أَوْ لِسُجُودِ التَّلَاوَةِ إِذَا سَمِعَ آيَةَ السَّجْدَةِ عِنْدَ دُخُولِهِ ثُمَّ أَتَى بِالتَّحِيَّةِ ثُمَّ رَأَيْتَ كَلَامَ الشَّارِحِ الْآتِي وَفِيهِ نَظَرٌ.
 (فَرْغَ): مَسْجِدَانِ مُتَلَاصِقَيْنِ دَخَلَ أَحَدُهُمَا وَصَلَّى التَّحِيَّةَ ثُمَّ دَخَلَ مِنْهُ لِالْآخَرِ فَهَلْ يُطَلَّبُ لَهُ تَحِيَّةٌ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُمَا فِي حُكْمِ مَسْجِدٍ وَاحِدٍ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ أَنْ تُطَلَّبَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَسْجِدٌ آخَرٌ حَقِيقَةٌ.
 ٢٢ فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّىهَا جَمَاعَةً أَوْ فُرَادَى عَلَى الْأُوجِهِ) أَيِ خِلَافًا لِمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ بَحْثِ الْمُهِمَّاتِ مِنْ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ إِنْ كَانَ قَدْ صَلَّىهَا جَمَاعَةً.

التَّحِيَّةُ، فَإِنْ صَلَّاهَا أَوْ جَلَسَ كُرَّةً وَكَذَا تُكْرَهُ لِخَطِيئِهِ دَخَلَ وَقَتِ الْخُطْبَةِ مُتَمَكِّنًا مِنْهَا خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ وَلِإِمْرِيدِ طَوَافٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ مُتَمَكِّنًا مِنْهُ لِحُصُولِهَا بِرُكْعَتَيْهِ، فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ مَنْ هَذَيْنِ سُنَّتْ لَهُ قَالَ الْمُحَامِلِيُّ وَلَمْ يَنْ خَشِيَ فَوْتَ سُنَّةٍ رَاتِيَةً وَأَيَّدَ بِأَنَّهُ يُؤَخَّرُ طَوَافُ الْقُدُومِ إِذَا خَشِيَ فَوْتَ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ (وَهِيَ رُكْعَتَانِ) لِلْحَدِيثِ أَيْ أَفْضَلُهَا ذَلِكَ فَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِمَا بِتَسْلِيمَةٍ وَإِلَّا لَمْ تَنْعَقِدِ الثَّانِيَةَ إِلَّا لِنَحْوِ جَاهِلٍ فَتَنْعَقِدُ نَفْلًا مُطْلَقًا (وَتَحْصُلُ بِفَرْضٍ أَوْ نَفْلِ آخَرَ)، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا مَعَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَهْتِكْ حُرْمَةَ الْمَسْجِدِ الْمَقْصُودَةَ أَيْ يَسْقُطُ طَلَبُهَا بِذَلِكَ أَمَّا حُصُولُ ثَوَابِهَا فَالْوَجْهُ تَوَقُّفُهُ عَلَى النِّيَّةِ لِحَدِيثِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَزَعَمَ أَنَّ الشَّارِعَ أَقَامَ فِعْلَ غَيْرِهَا

□ قَوْلُهُ: (كُرَّةً وَكَذَا تُكْرَهُ الْإِنْخ) ظَاهِرُهُ انْعِقَادُهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَعَ الْكَرَاهَةِ سَم. □ قَوْلُهُ: (لِخَطِيئِهِ الْإِنْخ) أَيْ وَلَمْ يَدْخُلْ وَالْإِمَامُ فِي مَكْتُوبَةٍ نِهَائِيَّةٍ زَادَ الْمُغْنِي أَوْ دَخَلَ بَعْدَ فَرَاغِ الْخُطْبَةِ مِنْ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ أَوْ وَهُوَ فِي آخِرِهَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَرُبَّمَا يَدْعِي دُخُولَ هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ فِي قَوْلِهِمْ أَوْ قُرْبَ إِقَامَتِهَا الْإِنْخ. اه. □ قَوْلُهُ: (دَخَلَ) أَيْ الْخُطْبُ. □ قَوْلُهُ: (وَقَتِ الْخُطْبَةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَدْ حَانَتْ الْخُطْبَةُ. اه. □ قَوْلُهُ: (مُتَمَكِّنًا مِنْهَا) أَيْ الْخُطْبَةِ وَكَأَنَّهُ احْتَرَزَ بِهِ عَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْهَا كَانَ لَمْ يَكْمُلِ الْعَدَدُ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (وَلِإِمْرِيدِ طَوَافٍ الْإِنْخ) لَوْ بَدَأَ بِالتَّحِيَّةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَيَنْبَغِي انْعِقَادُهَا؛ لِأَنَّهَا مَطْلُوبَةٌ فِي الْجُمْلَةِ وَلَوْ بَدَأَ بِالطَّوَافِ كَمَا هُوَ الْأَفْضَلُ ثُمَّ نَوَى بِالرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَهُ التَّحِيَّةَ فَيَنْبَغِي صِحَّةُ ذَلِكَ وَيَنْدَرُجُ فِيهَا سُنَّةُ الطَّوَافِ م. ر. اه. سَم. □ قَوْلُهُ: (مَنْ هَذَيْنِ) أَيْ إِرَادَةِ الطَّوَافِ وَالتَّمَكُّنِ مِنْهُ. □ قَوْلُهُ: (لِلْحَدِيثِ) أَيْ الْمَارِّ آتِفًا. □ قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَنْ خَشِيَ الْإِنْخ) وَيَحْرُمُ الْإِسْتِغَالُ بِهَا عَنْ فَرْضِ ضَاقٍ وَقَتُهُ نِهَائِيَّةٌ. □ قَوْلُهُ: (فَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ الْإِنْخ) فِي التَّعْبِيرِ بِالْجَوَازِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ طَلَبِ الزِّيَادَةِ، وَإِنْ أُثِيبَ عَلَيْهَا فَلْيُتَأَمَّلْ سَم. □ قَوْلُهُ (لَشَيْ): (وَتَحْصُلُ بِفَرْضٍ الْإِنْخ) يَنْبَغِي أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يَنْدَرُجْهَا، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْ فِعْلِهَا مُسْتَقِلَّةً؛ لِأَنَّهَا بِالتَّنْزِيلِ صَارَتْ مَقْصُودَةً فَلَا يُجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَرْضٍ وَلَا نَفْلٍ وَلَا تَحْصُلُ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (فَالْوَجْهُ تَوَقُّفُهُ الْإِنْخ) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَخِلَافًا لِلنِّهَائِيَّةِ، وَالْمُغْنِي وَالزِّيَادِيُّ وَوَأَقْفَهُمْ شَيْخُنَا.

□ قَوْلُهُ: (كُرَّةً وَكَذَا تُكْرَهُ الْإِنْخ) ظَاهِرُهُ انْعِقَادُهَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَعَ الْكَرَاهَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِإِمْرِيدِ طَوَافٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ مُتَمَكِّنًا فِيهِ) وَلَوْ بَدَأَ بِالتَّحِيَّةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَيَنْبَغِي انْعِقَادُهَا؛ لِأَنَّهَا مَطْلُوبَةٌ مِنْهُ فِي الْجُمْلَةِ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ طُلِبَ مِنْهُ تَقْدِيمُ الطَّوَافِ لِحُصُولِهَا بِسُنَّتِهِ وَلَوْ بَدَأَ بِالطَّوَافِ - كَمَا هُوَ الْأَفْضَلُ - ثُمَّ نَوَى بِالرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ التَّحِيَّةِ فَيَنْبَغِي صِحَّةُ ذَلِكَ وَيَنْدَرُجُ فِيهِمَا سُنَّةُ الطَّوَافِ؛ لِأَنَّ التَّحِيَّةَ لَمْ تَسْقُطْ بِالطَّوَافِ بَلْ انْدَرَجَتْ فِي رُكْعَتَيْهِ فَجَازَ أَنْ يَنْوِيَ خُصُوصَهَا وَيَنْدَرُجُ فِيهَا سُنَّةُ الطَّوَافِ م. ر. □ قَوْلُهُ: (فَتَجُوزُ الزِّيَادَةُ) فِي التَّعْبِيرِ بِالْجَوَازِ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ طَلَبِ الزِّيَادَةِ، وَإِنْ أُثِيبَ عَلَيْهَا فَلْيُتَأَمَّلْ. □ قَوْلُهُ (لَشَيْ): (وَتَحْصُلُ بِفَرْضٍ أَوْ نَفْلِ آخَرَ) فِي الْبَهْجَةِ. وَقَفَّضُهَا بِالْفَرْضِ وَالتَّنْفِيلِ حَصَلَ إِنْ نَوَيْتَ أَوْ لَا اه. □ قَوْلُهُ: (لِلْحَدِيثِ) «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» قَدْ يُقَالُ: هَذَا الْحَدِيثُ يُشْكِلُ عَلَى حُصُولِهَا بِغَيْرِهَا إِذَا لَمْ يَنْوِهَا وَيُجَابُ بِأَنَّهُ مُفَادَ

مَقَامٍ فَعَلِهَا فَيَحْصُلُ وَإِنْ لَمْ تُتَوَّعِدْ، وَإِنْ قِيلَ: إِنَّ كَلَامَ الْمُجْمُوعِ يَقْتَضِيهِ وَلَوْ نَوَى عَذَمَهَا لَمْ يَحْصُلْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَتِفَاقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَخْذًا مِمَّا يَحْتَجُّهُ بَعْضُهُمْ فِي سُنَّةِ الطَّوَافِ.
وَأِنَّمَا ضَرَّتْ نِيَّةُ ظَهْرِ وَسُنَّتُهُ مِثْلًا؛ لِأَنَّهَا مَقْصُودَةٌ لِذَاتِهَا بِخِلَافِ التَّحِيَّةِ (لَا رُكْعَةً) فَلَا تَحْصُلُ بِهَا (عَلَى الصَّحِيحِ) لِلْحَدِيثِ (قُلْتُ وَكَذَا الْجَنَازَةُ وَسَجْدَةُ التَّلَاوَةِ) سَجْدَةُ (الشُّكْرِ) فَلَا تَحْصُلُ بِهَذِهِ وَلَا بِبَعْضِهَا عَلَى الصَّحِيحِ لِلْحَدِيثِ أَيْضًا (وَتَتَكَوَّرُ) التَّحِيَّةُ أَيْ طَلَبُهَا (بِتَكَوُّرِ الدُّخُولِ عَلَى قُرْبٍ فِي الْأَصَحِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِيَتَجَدَّدَ السَّبَبُ وَيَسْقُطَ نَذْبُهَا بِتَعَمُّدِ الْجُلُوسِ وَلَوْ لِلْوُضُوءِ لِمَنْ دَخَلَ مُحَدِّثًا عَلَى الْأَوْجِهَ لِتَقْصِيرِهِ مَعَ عَدَمِ احْتِيَاجِهِ لِلْجُلُوسِ وَبِهِ فَارَقَ مَا يَأْتِي فِي الْعِطْشَانِ وَبَطُولِهِ مُطْلَقًا لَا يَقْصِرُهُ مَعَ نَحْوِ سَهْوٍ أَوْ جَهْلِ وَلَا يَقِيَامُ، وَإِنْ طَالَ أَوْ أَعْرَضَ عَنْهَا كَمَا هُوَ

فَوَدَّ: (فَيَحْصُلُ) أَي تَوَابُهَا سَم. □ فَوَدَّ: (بَعِيدٌ) قَدْ يَمْنَعُ الْبُعْدُ وَيُسْنَدُ الْمَنْعُ بَأَنَّ الشَّارِعَ كَمَا أَقَامَ فَعَلَ غَيْرَهَا مَقَامَ فَعَلِهَا فِي سُقُوطِ الطَّلَبِ فَكَذَا فِي التَّوَابِ سَم. □ فَوَدَّ: (شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ) أَي مِنْ سُقُوطِ الطَّلَبِ وَحُصُولِ الثَّوَابِ وَكَانَ الْمُنَاسِبُ بِشَيْءٍ إِلَخَ بِالْبَاءِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ نَوَى عَدَمَهَا إِلَخَ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ وَهُوَ جَوَابُ سُؤَالٍ مَنْشُؤُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَتَحْصُلُ إِلَخَ.
فَوَدَّ (لَشَيْءٍ): (وَكَذَا الْجَنَازَةُ) وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا تَفُوتَ بِهَا إِنْ لَمْ يَطُلْ بِهَا فَضَّلَ ع ش. □ فَوَدَّ: (بِهَذِهِ) أَي بِمَجْمُوعِ هَذِهِ الثَّلَاثِ.

فَوَدَّ (لَشَيْءٍ): (بِتَكَوُّرِ الدُّخُولِ إِلَخَ) أَي وَلَوْ دَخَلَ مِنْ مَسْجِدٍ إِلَى آخَرَ وَهُمَا مُتَلَاصِقَانِ مُغْنِي وَسَم.
□ فَوَدَّ: (لِيَتَجَدَّدَ السَّبَبُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ دَخَلَ فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ لِلْوُضُوءِ إِلَى وَبَطُولِهِ وَقَوْلُهُ وَلَا بَقِيَامٍ إِلَى وَلَهُ. □ فَوَدَّ: (بِتَعَمُّدِ الْجُلُوسِ) أَي مُتَمَكِّنًا بِخِلَافِهِ مُسْتَوْفِرًا كَعَلَى قَدَمَيْهِ م ر. اه.
سَم. □ فَوَدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَ) قَدْ يُقَالُ هَلَا اغْتَفِرَ الْجُلُوسُ الْيَسِيرَ لِلْوُضُوءِ كَمَا لَوْ جَلَسَ لِلْإِحْرَامِ بِالتَّحِيَّةِ مِنْ جُلُوسٍ أَوْ لِسُجُودِ التَّلَاوَةِ إِذَا سَمِعَ آيَةَ السَّجْدَةِ عِنْدَ دُخُولِهِ ثُمَّ أَتَى بِالتَّحِيَّةِ سَم. □ فَوَدَّ: (وَبِهِ إِلَخَ) أَي بِالتَّغْلِيلِ. □ فَوَدَّ: (وَبَطُولُهُ إِلَخَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ بِتَعَمُّدِ الْجُلُوسِ. □ فَوَدَّ: (مَعَ نَحْوِ سَهْوٍ إِلَخَ) انْظُرْ مَا أَذْخَلَهُ بِلَفْظَةٍ نَحْوِ وَقَدْ اسْقَطَهَا غَيْرُهُ. □ فَوَدَّ: (وَإِنْ طَالَ) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي وَمَنْ تَبِعَهُمَا،

الْحَدِيثِ تَوَقَّفُ الْعَمَلِ عَلَى النَّيَّةِ أَعَمُّ مِنْ نِيَّتِهِ بِخُصُوصِهِ وَقَدْ حَصَلَتِ النَّيَّةُ هَهُنَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُنَوِّىُّ خُصُوصَ التَّحِيَّةِ فَتَدَبَّرْ. □ فَوَدَّ: (فَيَحْصُلُ) أَي تَوَابُهَا، وَإِنْ لَمْ تُتَوَّعِدْ قَدْ يَمْنَعُ الْبُعْدُ وَسُنَدُ الْمَنْعِ أَنَّ الشَّارِعَ كَمَا أَقَامَ فَعَلَ غَيْرَهَا مَقَامَ فَعَلِهَا فِي سُقُوطِ الطَّلَبِ فَكَذَا فِي التَّوَابِ. □ فَوَدَّ: (وَيَسْقُطُ نَذْبُهَا بِتَعَمُّدِ الْجُلُوسِ) أَي مُتَمَكِّنًا بِخِلَافِهِ مُسْتَوْفِرًا كَعَلَى قَدَمَيْهِ م ر قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بَلْ كَلَامُ ابْنِ الْعِمَادِ صَرِيحٌ فِي جَوَازِ الْإِحْرَامِ بِهَا إِذَا جَلَسَ بِنِيَّةِ صَلَاتِهَا جَالِسًا. اه. وَسَيَأْتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَمِنْ ثُمَّ إِلَخَ اعْتِمَادُهُ وَاعْتِمَادُهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَيْضًا بِالْقَيْدِ الْمَذْكُورِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا بَقِيَامَ، وَإِنْ طَالَ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ الْفَوَاتِ إِذَا طَالَ الْقِيَامُ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ كَمَا لَوْ طَالَ الْفَضْلُ بَيْنَ قِرَاءَةِ آيَةِ سَجْدَةٍ وَسُجُودِهَا أَوْ بَيْنَ السَّلَامِ سَهْوًا عَنْ سُجُودِ السَّهْوِ وَتَذَكُّرِهِ.

ظَاهِرٌ فَيُصَلِّيْهَا وَلَهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ إِذَا نَوَاهَا قَائِمًا أَنْ يَجْلِسَ وَيُتِمَّهَا؛ لِأَنَّ الْمَحْذُورَ الْجُلُوسَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ. وَلَوْ دَخَلَ عَطَشَانَا لَمْ تَفُتْ بِشَرْبِهِ جَالِسًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ؛ لِأَنَّهُ لِعُدِّهِ وَمَرَّ نَدْبُ تَقْدِيمِ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا آكَدُ مِنْهَا لِلْخِلَافِ الشَّهِيرِ فِي وُجُوبِهَا وَأَنَّهَا لَا تَفُوتُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ جُلُوسٌ قَصِيرٌ لِعُدِّهِ وَمَنْ تَمَّ لَمْ يَتَّعِنِ الْإِحْرَامُ بِهَا مِنْ قِيَامٍ خِلَافًا لِلِاسْتَوِيِّ وَهَذَا آرَاءُ بَعِيدَةٌ غَيْرُ مَا ذَكَرَ فَاحْذَرَهَا، وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي أَنَّ فَوَاتَهَا فِي حَقِّ ذِي الْحَبْوَةِ أَوْ الزَّحْفِ بِمَاذَا وَلَوْ قِيلَ لَا تَفُوتُ إِلَّا بِالْاضْطِجَاعِ؛ لِأَنَّهُ رُتْبَةٌ أَدَوْنُ مِنَ الْجُلُوسِ كَمَا أَنَّ الْجُلُوسَ أَدَوْنُ مِنَ الْقِيَامِ فَكَمَا فَاتَتْ بِهَذَا فَاتَتْ بِذَلِكَ لَمْ يَبْعُدْ، وَكَذَا يَتَرَدَّدُ فِي حَقِّ الْمُضْطَجِعِ أَوْ الْمُسْتَلْقِي أَوْ الْمَحْثُولِ إِذَا دَخَلَ كَذَلِكَ.....

عِبَارَتُهُمَا: وَاللَّفْظُ لِلْأَوَّلِ وَيَطُولُ الْوُقُوفُ أَيْضًا كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَيَطُولُ الْوُقُوفُ أَيُّ قَدَرًا زَائِدًا عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَخَرَجَ بِطُولِ الْوُقُوفِ مَا لَوْ اتَّسَعَ الْمَسْجِدُ جِدًّا فَدَخَلَهُ وَلَمْ يَقِفْ فِيهِ بَلْ قَصَدَ الْمَحْرَابَ مَثَلًا وَزَادَ مَشْيُهُ إِلَيْهِ عَلَى مَقْدَارِ رَكْعَتَيْنِ فَلَا تَفُوتُ التَّحِيَّةُ بِذَلِكَ ع ش، وَالْمُوَافِقُ لِمَا قَدَّمَهُ غَيْرُ مَرَّةٍ أَنْ يَقُولَ قَدَرِ رَكْعَتَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (إِذَا نَوَاهَا قَائِمًا لَمْ يَخْرُجْ) وَلَوْ أَحْرَمَ بِهَا جَالِسًا فَلَا وَجْهَ كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى جَوَازُهُ حَيْثُ جَلَسَ لِيَأْتِيَ بِهَا إِذْ لَيْسَ لَنَا نَافِلَةٌ يَجِبُ التَّحَرُّمُ بِهَا قَائِمًا نِهَائِيَّةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر حَيْثُ جَلَسَ لِيَأْتِيَ بِهَا خَرَجَ صَوْرُهُ الْإِطْلَاقِ فَتَفُوتُ التَّحِيَّةُ بِالْجُلُوسِ وَشَمَلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ م ر السَّابِقَ وَتَفُوتُ بِجُلُوسِهِ قَبْلَ فِعْلِهَا، وَإِنْ قَصُرَ الْفَضْلُ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ تَفُتْ بِشَرْبِهِ جَالِسًا لَمْ يَخْرُجْ) خِلَافًا لِلنِّهَائِيَّةِ عِبَارَةً سَمَّ وَتَجَهَّ الْفَوَاتُ إِنْ جَلَسَ مُتَمَكِّنًا م ر. اهـ. وَقَالَ ع ش وَيَقْرُبُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ التَّخْفَةِ عَلَى مَا إِذَا اشْتَدَّ الْعَطَشُ وَكَلَامُ النِّهَائِيَّةِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَشْتَدَّ؛ لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنْ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ وَُقُوفٍ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهَا لَا تَفُوتُ بِهَا) يَنْبَغِي أَنْ لَا تَفُوتَ بِسُجُودِ الشُّكْرِ أَيْضًا سَم. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَخْرُجْ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْإِحْرَامَ بِهَا مِنْ قِيَامٍ أَفْضَلُ سَم. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَبْعُدْ) اعْتَمَدَهُ م ر. اهـ. سَم. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي حَقِّ الْمُضْطَجِعِ لَمْ يَخْرُجْ) وَعَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا تَفُوتُ فِي حَقِّ الْمُضْطَجِعِ بِالِاسْتِلْقَاءِ؛ لِأَنَّهُ رُتْبَةٌ أَدَوْنُ مِنَ الْاضْطِجَاعِ وَفِي الْإِمْدَادِ قِيَاسُ مَا سَبَقَ مِنْ عَدَمِ الْفَوْتِ بِالْقِيَامِ أَنَّهَا لَا تَفُوتُ فِي حَقِّ الْمُقْعَدِ إِلَّا بِاضْطِجَاعِهِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ نَعَمْ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الدَّخْلِ مُضْطَجِعًا أَوْ مُسْتَلْقِيًا وَلَا يَبْعُدُ فَوَاتُهَا عَلَيْهِ بِطُولِ الزَّمَنِ عُرْفًا انْتَهَى وَفِي النِّهَائِيَّةِ قِيَاسُ مَا مَرَّ أَنَّ مَنْ دَخَلَ غَيْرَ قَائِمٍ وَطَالَ الْفَضْلُ قَبْلَ فِعْلِهَا فَوَاتُهَا أَيْضًا. اهـ. كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (وَيُكْرَهُ) إِلَى الْمُثْنِ فِي النِّهَائِيَّةِ، وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ لِيَجْلِسَ فِيهِ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَوْ دَخَلَ عَطَشَانَا لَمْ تَفُتْ بِشَرْبِهِ جَالِسًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ) وَيَتَجَهَّ الْفَوَاتُ إِنْ جَلَسَ مُتَمَكِّنًا م ر.
 □ قَوْلُهُ: (لِلْخِلَافِ الشَّهِيرِ فِي وُجُوبِهَا) قَضِيَّةٌ هَذَا التَّعْلِيلُ أَنْ لَا تَلْحَقَ بِسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ سَجْدَةُ الشُّكْرِ فِي ذَلِكَ م ر. □ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهَا لَا تَفُوتُ بِهَا) يَنْبَغِي أَنْ لَا تَفُوتَ بِسُجُودِ الشُّكْرِ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَخْرُجْ) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْإِحْرَامَ بِهَا مِنْ قِيَامٍ أَفْضَلُ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَبْعُدْ) اعْتَمَدَهُ م ر.

وَيُكْرَهُ لِلْمُحَدِّثِ دُخُولُهُ لِيَجْلِسَ فِيهِ، فَإِنْ فَعَلَ أَوْ دَخَلَ غَيْرَهُ وَلَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْهَا قَالَ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ؛ لِأَنَّهَا الطَّلِبَاتُ الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ وَصَلَاةُ الْحَيَوَانَاتِ وَالْجِمَادَاتِ.

هـ فَوُدَّ: (وَيُكْرَهُ لِلْمُحَدِّثِ الْإِلْحَ) مَا جَزَمَ بِهِ هُنَا مِنْ كَرَاهَةِ دُخُولِ الْمُحَدِّثِ لِلْجُلُوسِ يُخَالِفُ مَا اعْتَمَدَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مِنْ عَدَمِ كَرَاهَةِ جُلُوسِ الْمُحَدِّثِ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا أَنْ يَفَرَّقَ بَيْنَ الدُّخُولِ لِلْجُلُوسِ وَبَيْنَ نَفْسِ الْجُلُوسِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. هـ فَوُدَّ: (لِيَجْلِسَ فِيهِ) زَادَ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ لَا لِيَتَخَوَّ مُرُورَ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَوَّلَى لِلْجُنُبِ إِلَّا لِمُذَرِّ. اهـ. كُرْدِيٌّ وَقَصِيَّةٌ لِإِطْلَاقِ النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنَى هُنَا كَرَاهَةُ دُخُولِ الْمُحَدِّثِ فِي الْمَسْجِدِ، وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الْجُلُوسُ. هـ فَوُدَّ: (وَلَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْهَا) أَيِ لِسُغْلٍ أَوْ نَحْوِهِ نِهْيَةً وَمُغْنَى. هـ فَوُدَّ: (قَالَ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ سُبْحَانَ اللَّهِ الْإِلْحَ)، فَإِنَّهَا تَعْدِلُ رَكْعَتَيْنِ فِي الْفَضْلِ نِهْيَةً وَمُغْنَى قَالَ سَم يَتَجَهَّ أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يُحْكَمْ بِقَوَاتِ التَّحِيَّةِ وَالْأَبْنَ مَضَى زَمَنٌ يَمُوتُهَا لَوْ كَانَ عَلَى طَهَارَةٍ فَلَا يُطَالَبُ مِنْهُ ذَلِكَ الْقَوْلُ وَلَا يَقَعُ جَابِرًا لِتَرْكِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. وَهُوَ قَرِيبٌ وَقَالَ ع ش وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْمُحَدِّثِ حَيْثُ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُ الْوُضُوءُ فِي قَبْلِ طَوْلِ الْفَضْلِ وَالْأَفْلَا يَحْضُلُ لِقُصْفِيهِ بِتَرْكِ الْوُضُوءِ مَعَ تَيَسُّرِهِ. اهـ. وَهُوَ بَعِيدٌ. هـ فَوُدَّ: (وَاللَّهُ أَكْبَرُ) زَادَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَغَيْرُهُ زَادَ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ نِهْيَةً وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. هـ فَوُدَّ: (لِأَنَّهَا الْإِلْحَ) عِبَارَةٌ الْمُغْنَى فَائِدَةٌ إِنَّمَا اسْتُحِبَّ الْإِثْنَانُ بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْأَرْبَعِ؛ لِأَنَّهَا صَلَاةُ سَائِرِ الْخَلْقِ مِنْ غَيْرِ الْآدَمِيِّ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ وَالْجِمَادَاتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْجُدَ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤] أَيِ بِهَذِهِ الْأَرْبَعِ وَهِيَ الْكَلِمَاتُ الطَّلِبَاتُ، وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ، وَالْقِرَاضُ الْحَسَنُ، وَالذِّكْرُ الْكَثِيرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالْبَقِيَّةُ الصَّالِحَاتُ﴾ [الكهف: ٤٦] وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥] وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١]. اهـ. هـ فَوُدَّ: (وَصَلَاةُ الْحَيَوَانَاتِ الْإِلْحَ)

(فَرَعَ): إِنَّ التَّحِيَّاتِ مُتَعَدِّدَةً فَتَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ بِالصَّلَاةِ، وَالْبَيْتِ بِالطَّوَّافِ، وَالْحَرَمِ بِالْإِحْرَامِ وَمِنَى بِالزَّمَنِ وَعَرَفَةَ بِالْوُقُوفِ وَلِقَاءِ الْمُسْلِمِ بِالسَّلَامِ وَتَحِيَّةُ الْخُطْبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالْخُطْبَةِ نِهْيَةً وَمُغْنَى.

هـ فَوُدَّ: (وَيُكْرَهُ لِلْمُحَدِّثِ دُخُولُهُ لِيَجْلِسَ فِيهِ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قُبِيلَ السَّجَدَاتِ مَا نَصَّهُ وَيُكْرَهُ دُخُولُهُ بِلَا حَاجَةٍ بِغَيْرِ وَضُوءٍ كَذَا فِي شَرْحِ م ر عَلَى مَا فِي الْإِخْيَاءِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ الرَّزْكَشِيُّ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمَجْمُوعِ مَا يَرُدُّهُ وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْجُلُوسُ فِيهِ لِلْمُحَدِّثِ إِنْجِمَاعًا وَلَوْ لِغَيْرِ غَرَضٍ وَلَا كَرَاهَةً فِيهِ وَقَوْلُ الْمُتَوَلَّى يُكْرَهُ لِغَيْرِ غَرَضٍ لَا أَغْلَمُ أَحَدًا وَافَقَهُ. وَاعْتَزَّضَهُ الرَّزْكَشِيُّ بِأَنَّ الزَّوْيَانِيَّ وَافَقَهُ لِحَدِيثِ «إِنَّمَا بُنِيَتِ الْمَسَاجِدُ لِذِكْرِ اللَّهِ» أَيِ مَعَ ذَلِكَ هُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ جَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ إِلَى أَنْ قَالَ وَبَحَثَ الرَّزْكَشِيُّ تَقْيِيدَ مَا ذُكِرَ فِي الْمُحَدِّثِ بِمَا إِذَا لَمْ يُضَيَّقْ عَلَى الْمُصَلِّينَ أَوْ الْمُعْتَكِفِينَ وَلَا حَرَمَ اهـ وَمَا اعْتَمَدَهُ مِنْ عَدَمِ كَرَاهَةِ جُلُوسِ الْمُحَدِّثِ يُخَالِفُ مَا جَزَمَ بِهِ هُنَا مِنْ كَرَاهَةِ الدُّخُولِ لِلْجُلُوسِ إِلَّا أَنْ يَفَرَّقَ بَيْنَ الدُّخُولِ لِلْجُلُوسِ وَبَيْنَ نَفْسِ الْجُلُوسِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوُدَّ: (وَاللَّهُ أَكْبَرُ) زَادَ ابْنُ الرَّفْعَةِ

(وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرُّوَاتِبِ) اللّاتِي (قَبْلَ الْفَرَضِ بِدُخُولِ وَقْتِ الْفَرَضِ وَ) يَدْخُلُ وَقْتُ اللّاتِي (بَعْدَهُ بِفِعْلِهِ) كَالْوُتْرِ (وَيَخْرُجُ النُّوعَانِ) اللَّذَانِ قَبْلَ الْفَرَضِ وَبَعْدَهُ (بِخُرُوجِ وَقْتِ الْفَرَضِ)؛ لِأَنَّهُمَا تَابِعَانِ لَهُ نَعَمْ يَفُوتُ وَقْتُ اخْتِيَارِ الْقِبْلَايَةِ بِفِعْلِهِ، وَإِذَا لَمْ يُصَلِّهُ تَكُونُ الْبَعْدِيَّةُ قَضَاءً لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ أَدَائِهِ وَيُظْهَرُ أَنَّ قَوْلَهُ الْفَرَضُ يَتَنَاوَلُ الْمَجْمُوعَةَ تَقْدِيمًا فَتَكُونُ رَاتِبَتُهَا أَدَاءً، وَإِنْ فَعَلَهَا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ صَمَرُ الْوَقْتَيْنِ كَالْوَقْتِ الْوَاحِدِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ فَوَتْ سُنَّةُ الْوُضُوءِ بِالْإِعْرَاضِ قَالَ بِخِلَافِ نَحْوِ الضُّحَى، وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعْضِهَا فِي الْوَقْتِ بِقَصْدِ الْإِعْرَاضِ عَنْ بَاقِيهَا فَيُسَنُّ لَهُ قِضَاؤُهُ وَبَعْضُهُمْ بِالْحَدِيثِ وَبَعْضُهُمْ بِطَوِيلِ الْفَصْلِ عُرْفًا.....

قَوْلُ (سَيِّ): (وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرُّوَاتِبِ الْخ) وَسُنُّ فِعْلِ السَّنَنِ الرَّائِيَةِ فِي السَّفَرِ سَوَاءً أَقَصَرَ أَوْ أَتَمَّ لِكَيْتَافِي الْحَضَرِ أَكَّدَ وَسَيَّاتِي فِي الشَّهَادَاتِ أَنَّ مَنْ وَاظَبَ عَلَى تَزَكِّي الرَّائِيَةِ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ عَلَى تَزَكِّي الرَّائِيَةِ أَيِ كُلِّهَا وَكَذَا بَعْضُهَا وَلَوْ غَيْرَ مُؤَكَّدٍ عَلَى الْأَقْرَبِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (اللَّذَانِ) إِلَى قَوْلِهِ، وَإِذَا لَمْ يُصَلِّهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى الْمُتَنِّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُظْهَرُ إِلَى وَبَحَثَ. □ قَوْلُهُ: (اللَّذَانِ) قَبْلَ الْفَرَضِ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ أَيِ وَقْتِ الَّذِي قَبْلَهُ وَالَّذِي بَعْدَهُ. اهـ. وَهِيَ أَحْسَنُ. □ قَوْلُهُ: (تَكُونُ الْبَعْدِيَّةُ قَضَاءً الْخ) وَمِثْلُهَا الْوُتْرُ، وَالتَّرَاوِيحُ م ر. اهـ. س م. □ قَوْلُهُ: (وَإِذَا لَمْ يُصَلِّهُ الْخ) وَلَوْ فَعَلَ الْبَعْدِيَّةَ قَبْلَهُ لَمْ تَتَعَقَّدْ - وَإِنْ كَانَ الْفَرَضُ قَضَاءً فِي أَرْجَحِ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَحْكِي الْأَدَاءَ وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ وَقَوْعُ الرَّائِيَةِ بِقُرْبِ فِعْلِ الْفَرَضِ وَهُوَ كَذَلِكَ خِلَافًا لِلشَّامِلِ نَهَايَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ فَعَلَهَا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ الْخ) يُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي هَامِشِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ فِي مَبْحَثِ الْجَمْعِ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ أَنَّهُ لَوْ جَمَعَ الْعَصْرَ تَقْدِيمًا مَعَ الظُّهْرِ فَخَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ قَبْلَ قَرَاغِ الْعَصْرِ لَمْ تَبْطُلْ وَلَمْ تَصِرْ قَضَاءً، وَإِنْ لَمْ يُذْرِكْ مِنْهَا رَكْعَةٌ فِي وَقْتِ الظُّهْرِ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَيْنِ فِي الْجَمْعِ وَقْتُ لَهَا س م. □ قَوْلُهُ: (كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ) أَيِ بِالْتَّضْيِيرِ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ الضُّحَى) أَيِ مِنَ التَّنْفِيلِ الْمُؤَقَّتِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى بَعْضِهَا) أَيِ بَعْضِ نَحْوِ الضُّحَى. □ قَوْلُهُ: (فَيُسَنُّ لَهُ قِضَاؤُهُ) لَعَلَّهُ تَسْمَحُ س م. □ قَوْلُهُ: (قِضَاؤُهُ) أَيِ الْبَاقِي.

□ قَوْلُهُ: (وَبَعْضُهُمْ بِالْحَدِيثِ) تَقَدَّمَ فِي الْوُضُوءِ أَنَّهُ الَّذِي أَفْتَى بِهِ السَّنْهُودِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَأَنَّهُ وَجِيهٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لِمَوَافَقَتِهِ الْحَدِيثِ الْمُسْتَدَلَّ بِهِ لِتَنْذِيرِهَا بِضَرِي. □ قَوْلُهُ: (وَبَعْضُهُمْ بِالْحَدِيثِ الْخ) مِنْ الْعَطْفِ عَلَى مَعْمُولٍ عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بِدُونِ تَقَدُّمِ الْمَجْرُورِ. □ قَوْلُهُ: (وَبَعْضُهُمْ بِطَوِيلِ الْفَصْلِ الْخ).

(فَرَعُ): لَوْ تَوَضَّأَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِنْ اقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ نَوَى بِهِمَا أَحَدَ السَّبْعِينَ أَوْ هُمَا اكْتَفَى بِهِ فِي أَضَلِّ السُّنَّةِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعًا وَيَتَنَبَّهَ أَنْ يُقَدَّمَ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ وَلَا تَقُوتَ بِهَا سُنَّةُ الْوُضُوءِ؛ لِأَنَّ سُنَّةَ الْوُضُوءِ فِيهَا الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ وَلَا كَذَلِكَ تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ ع ش.

بَعْدَ قَوْلِهِ اللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَغَيْرُهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ شَرَحُ م ر. □ قَوْلُهُ: (وَإِذَا لَمْ يُصَلِّهُ تَكُونُ الْبَعْدِيَّةُ قَضَاءً) مِثْلُهَا الْوُتْرُ، وَالتَّرَاوِيحُ م ر. □ قَوْلُهُ: (فَتَكُونُ رَاتِبَتُهَا أَدَاءً، وَإِنْ فَعَلَهَا فِي وَقْتِ الثَّانِيَةِ) يُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي هَامِشِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ فِي مَبْحَثِ الْجَمْعِ مِنْ شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِيِّ خِلَافًا

وهذا أوجه ويدل له قول الروضة ويستحب لمن تَوَضَّأَ أَنْ يُصَلِّيَ عَقِبَهُ وَقَوْلُهَا فِي بَحْثِ الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ وَمِنْهُ رَكْعَتَانِ عَقِبَ الْوُضُوءِ وَإِطْلَاقُ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا قَصُرَ الزَّمَنُ خِلَافًا لِمَنْ عَكَسَ فَحَمَلَ الْأَوَّلَ عَلَى نَدْبِ الْمُبَادَرَةِ وَهَذَا عَلَى امْتِدَادِ الْوَقْتِ مَا بَقِيَ الطَّهَارَةُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا صِبَاثُهَا عَنِ التَّعْطِيلِ.

(وَلَوْ فَاتَ النَّفْلَ الْمُؤَقَّتَ) كَالْعِيدِ، وَالضُّحَى، وَالرَّوَاتِبِ (نَدْبَ قَضَائِهِ) أَبَدًا (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ فِي ذَلِكَ «كَقَضَائِهِ ﷺ سُنَّةَ الصُّبْحِ فِي قِصَّةِ الْوَادِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَسُنَّةَ الظُّهْرِ الْبَعْدِيَّةِ بَعْدَ الْعَصْرِ لَمَّا اسْتَعْلَى عَنْهَا بِالْوَفْدِ» وَفِي خَبَرٍ حَسَنِ «مَنْ نَامَ عَنْ وَثْرِهِ أَوْ نَسِيَهُ فَلْيُصَلِّ إِذَا ذَكَرَهُ» وَخَرَجَ بِالْمُؤَقَّتِ ذُو السَّبَبِ كَالْكُشُوفِ، وَالِاسْتِسْقَاءِ، وَالتَّحِيَّةِ فَلَا مَدْخَلَ لِلْقَضَاءِ فِيهِ، وَالصَّلَاةُ بَعْدَ الشُّكْرِ شُكْرٌ عَلَيْهِ لَا قَضَاءٌ نَعَمْ لَوْ قَطَعَ نَفْلًا مُطْلَقًا.....

☐ فَوَدَّ: (وَهَذَا أَوْجَهُ) أَيِ الثَّلَاثِ نِهَآيَةً قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَحَيْثُذِ، فَإِذَا أَخَذْتَ وَتَوَضَّأَ عَنْ قُرْبٍ لَا تَقَوُّتْ سُنَّةَ الْوُضُوءِ الْأَوَّلَ فَلَهُ أَنْ يَفْعَلَهَا وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَكْفِي عَنِ الْوُضُوءَيْنِ رَكْعَتَانِ لِدَاخِلِ سُنَّتَيْهِمَا وَهَلْ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ لِكُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. وَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْجَوَازِ لِحُصُولِ الْفَضْلِ الطَّوِيلِ بِالرَّكْعَتَيْنِ. ☐ فَوَدَّ: (يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ) أَيِ وَلَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ مَعَ كَوْنِهِ وَقْتُ كَرَاهَةٍ لِكَوْنِهَا صَلَاةً لَهَا سَبَبٌ وَمَحَلُّ الصَّحَّةِ مَا لَمْ يَتَوَضَّأَ لِيُصَلِّيَهَا فِي وَقْتُ الْكَرَاهَةِ كَمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ مَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فِي وَقْتُ الْكَرَاهَةِ بِقَصْدِ التَّحِيَّةِ فَقَطَّ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ع. ش. ☐ فَوَدَّ: (فَحَمَلَ الْأَوَّلَ) أَيِ قَوْلِ الرُّوضَةِ. ☐ وَفَوَدَّ: (وَهَذَا) أَيِ إِطْلَاقِ الشَّيْخَيْنِ.

☐ وَفَوَدَّ: (لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا) أَيِ بِسُنَّةِ الْوُضُوءِ. ☐ وَفَوَدَّ: (صِبَاثُهَا) أَيِ الطَّهَارَةُ كُرْدِيٌّ. ☐ فَوَدَّ: (كَالْعِيدِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِمَّا لَا يُسَنُّ فِي النَّهَآيَةِ، وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَفِي خَبَرٍ إِلَى وَخَرَجَ. ☐ فَوَدَّ: (كَالْعِيدِ) أَيِ مِمَّا سُنَّتِ الْجَمَاعَةُ فِيهِ. ☐ وَفَوَدَّ: (وَالضُّحَى الْخ) أَيِ مِمَّا لَمْ تُسَنِّ فِيهِ.

فَوَدَّ (سَيِّ): (نَدْبَ قَضَائِهِ الْخ) وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي نِهَآيَةً وَمُعْنَى قَالَ ع. ش. أَنْظُرْ هَلْ يَقْضِي النَّفْلَ مِنَ الصَّوْمِ أَيْضًا إِذَا فَاتَهُ كَيَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُنْدَبَ الْقَضَاءُ أَخَذًا مِمَّا هُنَا ثَمَّ رَأَيْتُ فِي سَمٍ عَلَى شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَا نَصَّهُ وَفِي فَتَاوَى الشَّارِحِ أَنَّهُ إِذَا فَاتَهُ صَوْمٌ مُؤَقَّتٌ أَوْ اتَّخَذَهُ وَزَادَ سُنَّ لَهُ قَضَائِهِ أَنْتَهَى وَهُوَ يُعِيدُ سَنَ قَضَاءِ نَحْوِ الْخَمِيسِ وَالْاِثْنَيْنِ وَسَبْتِ شَوَالٍ إِذَا فَاتَتْ ذَلِكَ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (فَلَا مَدْخَلَ لِلْقَضَاءِ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ نَذَرَهُ ع. ش. أَقُولُ قَضِيَّتُهُ قَوْلُهُ

لَوْ أَلِدَهُ أَنَّهُ لَوْ جَمَعَ الْعَصْرَ تَقْدِيمًا مَعَ الظُّهْرِ فَخَرَجَ وَقْتُ الظُّهْرِ قَبْلَ فَرَاحِ الْعَصْرِ لَمْ تَبْطُلْ وَلَمْ تَنْصَرِ قَضَاءً، وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ مِنْهَا رَكْعَةٌ فِي وَقْتُ الظُّهْرِ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَيْنِ فِي الْجَمْعِ وَقْتُ لَهَا. ☐ فَوَدَّ: (وَهَذَا أَوْجَهُ) اعْتَمَدَهُ م. ر. ☐ فَوَدَّ: (وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ تَوَضَّأَ أَنْ يُصَلِّيَ عَقِبَهُ الْخ) لَوْ تَوَضَّأَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ دَخَلَهُ فِي الْحَالِ فَهَلْ يُطْلَبُ مِنْهُ إِفْرَادُ كُلِّ مِنَ التَّحِيَّةِ وَسُنَّةِ الْوُضُوءِ عَنِ الْآخَرَى وَلَا تَقَوُّتِ الْمُؤَخَّرَةِ بِالْمُقَدَّمَةِ مُطْلَقًا أَوْ بِشَرْطِ قِصْرِ الْفَضْلِ أَوْ لَا يُطْلَبُ الْإِفْرَادُ بَلِ الْمَطْلُوبُ رَكْعَتَانِ يَتَوَيَّ بِهَمَا كَلًّا مِنْهُمَا فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَفِي شَرْحِ م. ر. وَلَا فَرْقَ فِي اسْتِحْبَابِ السُّنَنِ الرَّائِيَةِ بَيْنَ السَّفَرِ. وَالْحَضَرِ سَوَاءً كَانَ قَصِيرًا أَمْ طَوِيلًا لِكِنَّهَا فِي الْحَضَرِ

سُنَّ قضاؤه ولو فاتته وردّه أي من النفل المطلق نُدِبَ له قضاؤه جزماً قاله الأذرعِي. وممّا لا يُسنُّ جماعةً ركعتانِ عَقِبَ الإِشراقِ بعدَ خُرُوجِ وَقْتِ الكراهةِ وهي غيرُ الضُّحَى وَوَقَعَ فِي عَوَارِفِ المعارِفِ للإمامِ الشَّهْرُورِيِّ أَنَّ مَنْ جَلَسَ بعدَ الصُّبْحِ يَذْكُرُ اللهَ إلى طُلُوعِ الشَّمْسِ وارتِفاعِها كَرُمَحٍ يُصَلِّي بعدَ ذلكَ رَكَعَتَيْنِ بِنِيَّةِ الاستِعاذَةِ باللهِ من شرِّ يومِهِ وَليلِئِهِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ بِنِيَّةِ الاستِخارةِ لِكُلِّ عَمَلٍ يَعْمَلُهُ فِي يومِهِ وَليلِئِهِ قال: وهذه تكون بِمعْنَى الدُّعاءِ على الإِطلاقِ وإلا فالاستِخارةُ التي وَرَدَتْ بِها الْأَخْبَارُ هي التي يَفْعَلُها أَمَامَ كُلِّ أمرٍ يُريدُهُ. اهـ.

وهذا عَجِيبٌ مِنْهُ مع إِمَامَتِهِ فِي الفِقْهِ أَيْضاً وَكَيْفَ رَاجَ عَلَيْهِ صِحَّةُ وَجَلِّ صَلَاةِ بِنِيَّةِ مُخْتَرَعَةٍ لَمْ يَرِدْ لَهَا أَصْلٌ فِي السُّنَّةِ وَمَنْ اسْتَحْضَرَ كَلَامَهُمْ فِي رَدِّ صَلَوَاتٍ ذَكَرَتْ فِي أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ عَلِمَ أَنَّهُ لَا تَجَوُّزَ وَلَا تَصِحُّ هَذِهِ الصَّلَوَاتُ بِتِلْكَ النِّيَّاتِ الَّتِي اسْتَحْسَنَهَا الصُّوفِيَّةُ مِنْ غَيْرِ أَنَّ يَرِدَ لَهَا أَصْلٌ فِي السُّنَّةِ نَعَمْ إِنْ نَوَى مُطْلَقَ الصَّلَاةِ ثُمَّ دَعَا بَعْدَهَا بِمَا يَتَضَمَّنُ نَحْوَ اسْتِعاذَةٍ أَوْ اسْتِخَارَةٍ مُطْلَقَةٍ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بَاسًا، وَعِنْدَ إِرَادَةِ سَفَرٍ بِمَنْزِلِهِ.....

الآتِي نَعَمْ لَوْ قَطَعَ نَفْلاً وَجُوبُ قَضَاءِ الْمُنْذُورِ مُطْلَقًا. □ فَوُدَّ: (رَكَعَتَانِ عَقِبَ الإِشراقِ إلخ) لَمْ يُبَيِّنْ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ مُتَنَهًى وَفَتْهَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَاسَ عَلَى الضُّحَى وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقُوتَ بِطُولِ الْفَضْلِ عُرْفاً فَلْيَحْزَرْ وَهَلْ قَوْلُهُ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الكراهةِ لَتَوَقَّفَ دُخُولُ الْوَقْتِ عَلَيْهِ كَالضُّحَى أَوْ لِلإِحْتِرَازِ عَنْ وَقْتِ الكراهةِ وَيُظْهِرُ فَائِدَةَ الْخِلَافِ فِي الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ، فَإِنْ قُلْنَا بِالْأَوَّلِ فَلَا فَرْقَ أَوْ بِالثَّانِي أَتَجِبُ الْفَرْقُ وَفِي شَرْحِ الشَّمَائِلِ لَهُ وَسُنَّةُ الإِشراقِ غَيْرُ الضُّحَى وَهِيَ رَكَعَتَانِ عِنْدَ شُرُوقِ الشَّمْسِ وَحَلَّتَا مَعَ كَوْنِهِمَا فِي وَقْتِ الكراهةِ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ ذَوَاتِ السَّبَبِ الْمُقَارِنِ انْتَهَى. بَصْرِيٌّ وَمَا نَقَلَهُ عَنْ شَرْحِ الشَّمَائِلِ تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِنَا اغْتِمَادُهُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ، وَإِنْ مَالَ السَّيِّدُ الْبَصْرِيُّ إِلَى الْإِتِّحَادِ كَمَا يَأْتِي وَقَوْلُ الشَّارِحِ عَقِبَ الإِشراقِ قَدْ يُشِيرُ إِلَى الْإِحْتِمَالِ الثَّانِي فِي كُلِّ مِنَ التَّرْدُدَيْنِ. □ فَوُدَّ: (وَهِيَ غَيْرُ الضُّحَى) مَالَ الْعَارِفُ الشَّعْرَانِيُّ فِي الْعُهُودِ الْمُحَمَّدِيَّةِ إِلَى أَنَّهَا مِنْهَا، وَالْقَلْبُ إِلَيْهِ أَمِيلٌ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ النِّهَايَةِ السَّابِقَ عِنْدَ الضُّحَى الْمُصَرَّحَ بِاتِّحَادِهِمَا خِلَافًا لِلْعُبَابِ فَكَانَ الشَّارِحُ تَبَعَ صَاحِبَ الْعُبَابِ بَصْرِيٌّ وَمَالَ سَمْعَ ش إِلَى مَا فِي الشَّرْحِ الَّذِي وَافَقَهُ ر فِي غَيْرِ النِّهَايَةِ مِنَ الْمُغَايِرَةِ كَمَا مَرَّ. □ فَوُدَّ: (يُصَلِّي إلخ) خَبَرٌ أَنَّ. □ فَوُدَّ: (قال) أَيِ الشَّهْرُورِيِّ. □ فَوُدَّ: (وَهَذِهِ) أَيِ الاسْتِخَارَةِ الْمَذْكُورَةِ. □ فَوُدَّ: (أَيْضاً) أَيِ كَالصُّوْفِ. □ فَوُدَّ: (فِي رَدِّ صَلَوَاتٍ ذَكَرْتُ إلخ) أَيِ ذَكَرَهَا الْغَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ كُرْدِيٍّ. □ فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ نَوَى مُطْلَقَ الصَّلَاةِ إلخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُرَادُ الشَّيْخِ الْمَذْكُورِ فَمُرَادُهُ بِقَوْلِهِ بِنِيَّةٍ كَذَا بَيَانٌ أَنَّ ذَلِكَ لِأَمْرِ بِاعِثٍ عَلَى فِعْلِ الصَّلَاةِ الْمَذْكُورَةِ لَا النِّيَّةِ الْمُرَادَةِ لِلْفُقَهَاءِ الْمُقْتَرِنَةِ بِالتَّكْبِيرِ وَحَمْلُ كَلَامِهِ عَلَيْهِ أَوْلَى مِنَ التَّنْشِيعِ وَيُعْضَدُ هَذَا الْاسْتِحْسَانُ مِنْهُمْ مَا صَحَّ عَنْهُ ﷺ مِنْ تَقْدِيمِ الصَّلَاةِ عِنْدَ غُرُوضٍ أَمْرٍ يَسْتَدْعِي الدُّعاءَ بَصْرِيٌّ.

□ فَوُدَّ: (وَعِنْدَ إِرَادَةِ سَفَرٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيُكَبِّرُ عِنْدَ اتِّبَاعِهَا) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَعِنْدَ دُخُولِ بَيْتِهِ،

أَكَّدَ وَسَيَّأَنِي فِي الشَّهَادَاتِ رَدُّ شَهَادَةٍ مِنْ وَاطَبٍ عَلَى تَرْكِ الرَّائِيَةِ اهـ. □ فَوُدَّ: (سُنَّ قضاؤه) لَعَلَّهُ تَسْمُحُ.

وَكُلَّمَا نَزَلَ وَعِنْدَ قُدُومِهِ بِالْمَسْجِدِ وَبَعْدَ الْوُضُوءِ، وَالخُرُوجِ مِنَ الْحَمَامِ وَعِنْدَ الْقَتْلِ وَعِنْدَ دُخُولِ بَيْتِهِ، وَالخُرُوجِ مِنْهُ وَعِنْدَ الْحَاجَةِ.....

وَالخُرُوجِ مِنْهُ) وَقَوْلُهُ: (الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ) وَمَا أَنَبَهُ عَلَيْهِ وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (وَصَلَاةُ الزَّوَالِ أَرْبَعٌ عَقِبَهُ). □ قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ إِرَادَةِ سَفَرِ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (عَقِبَ الْإِشْرَاقِ). □ قَوْلُهُ: (وَكُلَّمَا نَزَلَ) أَيُّ، وَإِنْ لَمْ يُطَلِّ الْفَضْلَ بَيْنَ التَّوَلَّيْنِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ قُدُومِهِ بِالْمَسْجِدِ) أَيُّ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ مَنْزِلَهُ وَيَكْتَفِي بِهِمَا عَنْ رَكَعَتَيْ دُخُولِهِ وَعِنْدَ خُرُوجِهِ مِنْ مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْسَّفَرِ وَعِنْدَ دُخُولِ أَرْضٍ لَا يُعْبَدُ اللَّهُ فِيهَا كَدَارِ الشُّرْكِ نِهَآيَةً وَشَرْحُ بِأَفْضَلِ زَادِ الْمُغْنَى وَعِنْدَ مُرُورِهِ بِأَرْضٍ لَمْ يَمُرَّ بِهَا قَطُّ. اه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: (أَرْضًا لَا يُعْبَدُ اللَّهُ الْخ) مِنْهَا أَمَا كُنُ الْيَهُودِ، وَالتَّصَارِي الْمُخْتَصَّةُ بِهِمْ، فَإِنَّ عِبَادَتَهُمْ فِيهِ بَاطِلَةٌ فَكَأَنَّهُ لَا عِبَادَةَ. اه. □ قَوْلُهُ: (وَبَعْدَ الْوُضُوءِ) وَالْحَقُّ بِهِ الْبَلْقِينِي الْغُسْلُ وَالتَّيْمُّ يَتَوَي بِهِمَا سُنَّتُهُ وَرَكَعَتَانِ لِلِاسْتِخَارَةِ وَتَحْصُلُ السُّنَّتَانِ بِكُلِّ صَلَاةٍ كَالثَّحِيَّةِ نِهَآيَةً وَقَوْلُهُ م. ر. السُّنَّتَانِ أَيُّ الْإِسْتِخَارَةُ وَالْوُضُوءُ وَمَا الْحَقُّ بِهِ ع. ش. وَفِي سَمْعِ الْعُبَابِ وَرَكَعَتَانِ لِلْإِحْرَامِ وَبَعْدَ الطَّوَافِ وَبَعْدَ الْوُضُوءِ وَلَوْ مُجَدَّدًا يَتَوَي بِكُلِّ سُنَّتِهِ وَتَحْصُلُ كُلُّهَا بِمَا تَحْصُلُ بِهِ الثَّحِيَّةُ. اه. □ قَوْلُهُ: (وَالخُرُوجِ مِنَ الْحَمَامِ) وَيُكْرَهُ فَعْلُهُمَا فِي مَسْلَخَةٍ فَيَفْعَلُهُمَا فِي بَيْتِهِ أَوْ الْمَسْجِدِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يُطَلِّ الْفَضْلَ بِحَيْثُ تَنْقَطِعُ نِسْبَتُهُمَا عَنْ كَوْنِهِمَا لِلْخُرُوجِ مِنَ الْحَمَامِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ الْقَتْلِ) أَيُّ بِحَقِّ أَوْ غَيْرِهِ وَقَبْلَ عَقْدِ النِّكَاحِ وَبَعْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْكُفَّةِ مُسْتَقْبَلًا بِهِمَا وَجْهَهَا وَعِنْدَ حِفْظِ الْقُرْآنِ نِهَآيَةً قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. وَقَبْلَ عَقْدِ النِّكَاحِ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِلزَّوْجِ، وَالْوَلِيِّ لِعَاطِفِهِمَا لِلْعَقْدِ دُونَ الزَّوْجَةِ وَيَتَّبِعِي أَيْضًا إِنْ فَعَلَهُمَا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ قَبْلَ تَعَاطِيهِ وَقَوْلُهُ م. ر. وَعِنْدَ حِفْظِ الْقُرْآنِ أَيُّ وَلَوْ بَعْدَ نِسْيَانِهِ وَقَدْ صَلَّى لِلْحِفْظِ الْأَوَّلِ. اه. □ قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ دُخُولِ بَيْتِهِ الْخ) أَيُّ: وَلَمَنْ زُقَّتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ قَبْلَ الْوِقَاعِ وَتَذُبَّانِ لَهَا أَيْضًا نِهَآيَةً وَمُغْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَعِنْدَ الْحَاجَةِ) أَيُّ: الَّتِي يُهْتَمُّ بِهَا عَادَةً وَيَتَّبِعِي إِنْ فَعَلَهَا عِنْدَ إِرَادَةِ الشُّرُوعِ فِي طَلَبِهَا حَتَّى لَوْ طَالَ الزَّمَنُ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالشُّرُوعِ فِي قَضَائِهَا

□ قَوْلُهُ: (وَبَعْدَ الْوُضُوءِ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَرَكَعَتَانِ لِلْإِحْرَامِ وَبَعْدَ الطَّوَافِ وَبَعْدَ الْوُضُوءِ وَلَوْ مُجَدَّدًا يَتَوَي بِكُلِّ سُنَّتِهِ وَتَحْصُلُ كُلُّهَا بِمَا تَحْصُلُ بِهِ الثَّحِيَّةُ. اه. وَقَوْلُهُ لِلْإِحْرَامِ قَالَ فِي شَرْحِهِ فِي غَيْرِ الْوَقْتِ أَيُّ قُبَيْلَهُ بِحَيْثُ يَنْسَبُ إِلَيْهِ عُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ. اه. وَقَوْلُهُ وَبَعْدَ الْوُضُوءِ أَيُّ وَبَعْدَ الْغُسْلِ وَالتَّيْمُّ قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا شَمَلَهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ وَلَوْ فِي الْأَوَاقِ الْمَكْرُوهَةِ قَالَ الْبَلْقِينِي كَالِاسْتِنَاوِي وَهُوَ الْقِيَاسُ انْتَهَى وَقَوْلُهُ بِمَا تَحْصُلُ بِهِ الثَّحِيَّةُ قَالَ فِي شَرْحِهِ مِنْ فَرَضٍ أَوْ نَفْلِ آخَرَ إِنْ نَوَيْتَ وَكَذَا إِنْ لَمْ تَتَوَّ عَلَى التَّفْصِيلِ، وَالْخِلَافُ السَّابِقَيْنِ وَنَظَرَ التَّوَوُّي فِي الْخِلَافِ سُنَّةَ الْإِحْرَامِ بِالثَّحِيَّةِ بِأَنَّهَا سُنَّةٌ مَقْصُودَةٌ وَأَجَابَ عَنْهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ إِنْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيِ الْإِحْرَامِ لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ خَاصَّةً. اه. شَرْحُ الْعُبَابِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَضِيَّةً مَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ سُنَّةَ الْوُضُوءِ تَحْصُلُ بِمَا تَحْصُلُ بِهِ الثَّحِيَّةُ أَنَّهُ لَوْ نَوَاهَا مَعَ الْفَرَضِ لَمْ يَضُرَّ؛ لِأَنَّهَا حَاصِلَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَّهَا كَالثَّحِيَّةِ خُصُوصًا مَعَ تَخْصِيصِ نَظَرِ التَّوَوُّي الْمَذْكُورِ بِغَيْرِهَا، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا كَلَامَ فِي أَنَّهَا سُنَّةٌ غَيْرُ مَقْصُودَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم.

وعند التوبة وصلاة الأوابين عشرون ركعة بين المغرب والعشاء ومرة تسمية الضحى بذلك أيضا وصلاة الزوال أربع عقبة وصلاة التسبيح كل وقت وإلا في يوم وليلة أو أحدهما وإلا فأسبوع وإلا فشهْر وإلا فسنة وإلا فالعمر وحديثها حسن لكثرة طرقه وهم من زعم وضعه وفيه ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع يعظم فضلها ويتركها إلا متهاون بالدين، والطعن في نديها بأن فيها تغييرا لنظم الصلاة إنما يتأتى على ضعف حديثها. فإذا ارتقى إلى درجة الحسن أثبتها، وإن كان فيها ذلك على أنه ممنوع بأن النفل يجوز فيه القيام، والقعود وفيه نظر، فإن فيها تطويل نحو الاعتدال وهو مبطل لولا الحديث، وهي أربع بتسليمية أو تسليمتين في كل ركعة خمسة وسبعون سبحانه الله، والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر وزيد هنا وفيما مر في التحية ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم خمسة عشر.....

لم يعتد بها وتقع له نفلا مطلقا ش. □ فؤد: (وعند التوبة) عبارة النهاية وللتوبة قبلها وبعدها ولو من صغيرة. اه. قال ع ش أي، وإن تكررت أي التوبة، وتسن في المذكورات نية أسبابها كأن يقول سنة الزفاف فلو ترك ذكر السبب صحَّت صلاته وتكون نفلا مطلقا حصل في ضمنه ذلك المقيّد. اه.

□ فؤد: (وصلاة الأوابين) عطف على قوله ركعتان. □ فؤد: (عشرون ركعة إلخ) أي وهي عشرون إلخ ورويت سنا وأربعاً وركعتين فهما أقلها نهاية عبارة شيخنا وأقلها ركعتان وغالبها ست ركعات وأكثرها عشرون ركعة. اه. □ فؤد: (بين المغرب والعشاء) أي بين صلاة المغرب والعشاء، ومنه يعلم أنها لا تحصل بتقل قبل فعل المغرب وبعده دخول وقته وعليه فلو نواها لم تتعقد لعدم دخول وقتها، وإذا فاتت سن قضاؤها وكذا سنة الزوال؛ لأن كلا منهما مؤقت ويختل عدم سن قضاء سنة الزوال لتضييعه م ر بأنها ذات سبب، فإذا صلى سنة الظهر حصل بها سنة الزوال ما لم يتفها قياسا على ما مر في تحية المسجد ع ش. □ فؤد: (أربع) أو ركعتان نهاية. □ فؤد: (صلاة الزوال إلخ) وهي غير سنة الظهر كما يعلم من إفرادها بالذكر بعد الزايب وتصير قضاء بطول الزمن عرفا ع ش. □ فؤد: (عقبه) فلو قدّمها عليه لم تتعقد خلافا للمناوي ع ش. □ فؤد: (كل وقت وإلا في يوم وليلة أو أحدهما إلخ) عبارة النهاية، والمغني مرة في كل يوم وإلا فجمعة وإلا فشهْر إلخ. □ فؤد: (في يوم وليلة) أي في كل منهما. □

قوله: (وحديثها حسن إلخ) وهو المعتقد نهاية. □ فؤد: (وفيه) أي فعل صلاة التسبيح. □ فؤد: (ذلك) أي تغيير نظم الصلاة. □ فؤد: (على أنه) أي قول الطاعين إن فيها تغييرا إلخ. □ فؤد: (وفيه نظر) أي في المنع المذكور. □ فؤد: (بتسليمية) وهو الأحسن نهارا وقوله أو بتسليمتين وهو الأحسن ليلا كما في الإحياء نهاية. □ فؤد: (وهي أربع) قال السيوطي (كَلِمَاتُ اللَّهِ تَعَلَّى يقرأ فيها أَلْهَافُ، والعصر، والكافرون، والإخلاص انتهى. اه. ع ش. □ فؤد: (ولا حول ولا قوة إلا بالله إلخ) وبعدها قبل السلام اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل اليقين ومناصرة أهل التوبة وعزم أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعب أهل الورع وعزفان أهل العلم حتى أخافك اللهم إني أسألك مخافة تخجّرني عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى أناصحك بالتوبة خوفا منك وحتى

بعد القراءة وعَشْرَ في كُلِّ من الرُّكُوع، والاعتدال، والسُّجُود، والجُلُوس، والسُّجُود وجَلْسَةِ الاستراحة أو التَّشَهُّد ويُكَبَّرُ عند ابتدائها دون القيام منها ويجوزُ جعلُ الخمسةِ عَشْرَ قبل القراءة وحينئذ تكونُ عَشْرُ جَلْسَةِ الاستراحة بعد القراءة قال البَغَوِيُّ ولو تَرَكَ تَسْبِيحَ الرُّكُوعِ لم يجزِ العودُ إليه ولا فِعْلُهَا في الاعتدال بل يَأْتِي بها في السُّجُود.

(تنبيه) هَلْ يَخْتَرُجُ في جَلْسَةِ التَّشَهُّدِ بين كونِ التَّسْبِيحِ قَبْلَهُ أو بَعْدَهُ كهُوَ في القيام أو لا يَكُونُ إِلَّا قَبْلَهُ كما يُصَرِّحُ به كَلَامُهُمْ وَيُفَرِّقُ بَآئِهِ إِذَا جَعَلَهُ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ يُمَكِّنُهُ نَقْلُ مَا فِي الْجَلْسَةِ الْآخِرَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ، وَالصَّلَاةُ الْمَعْرُوفَةُ لَيْلَةَ الرِّغَائِبِ وَنَصِيفِ شَعْبَانَ بِدَعَا قَبِيحَةٍ وَحَدِيثُهَا مَوْضُوعٌ وَبَيْنَ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ وَابْنِ الصَّلَاحِ مُكَاتَّبَاتٌ وَافْتَاءَاتٌ مُتَنَاقِضَةٌ فِيهَا يَتَنَبَّهُ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا فِي كِتَابِ مُسْتَقْبَلِ سَمِيعَتِهِ الْإِيضَاحِ وَالْبَيَانُ لِمَا جَاءَ فِي لَيْلَتِي الرِّغَائِبِ وَالنَّصِيفِ مِنْ شَعْبَانَ.

(وَقِسْمٌ) مِنَ النَّفْلِ (يُسَنُّ جَمَاعَةً كَالْعِيدِ، وَالْكَشُوفِ، وَالْإِسْتِسْقَاءِ) لِمَا يَأْتِي فِي أَبْوَابِهَا.....

أَخْلَصَ لَكَ النَّصِيحَةَ حَيَاءً مِنْكَ وَحَتَّى أَتَوَكَّلَ عَلَيْكَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا حُسْنُ ظَنِّ بِكَ سُبْحَانَكَ خَالِقِ النَّارِ انْتَهَى مِنْ كِتَابِ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ لِلْسُّيُوطِيِّ وَفِي رِوَايَةِ التَّوَرِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ يَقُولُ ذَلِكَ مَرَّةً إِنْ صَلَّاهَا بِإِحْرَامٍ وَاحِدٍ وَمَرَّتَيْنِ إِنْ صَلَّى كُلَّ رَكْعَتَيْنِ بِإِحْرَامٍ ش وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيغَابِ مِثْلُهُ بَلَا عَزْوٍ. □ قَوْلُهُ: (بَعْدُ الْقِرَاءَةِ) أَيِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ، وَالسُّورَةِ نِهَآيَةً. □ قَوْلُهُ: (وَجَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوضُ أَيْ، وَالنَّهَآيَةَ، وَالْجُلُوسُ بَعْدَ رَفْعِهِ مِنَ السُّجُودِ الثَّانِيَةِ سَم. □ قَوْلُهُ: (عِنْدَ ابْتِدَائِهَا) أَيِ جَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ جَعْلُ الْخَمْسَةِ عَشْرَةَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْإِخْ أَقْتَصَرَ الْمُغْنِي عَلَى هَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ وَإِلَى التَّنْبِيهِ أَقْرَهُ ع ش. □ قَوْلُهُ: (عَشْرُ جَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ) أَيِ لِلْإِسْتِرَاحَةِ أَوْ التَّشَهُّدِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَرَكَ تَسْبِيحَ الرُّكُوعِ الْإِخْ) بَقِيَ مَا لَوْ تَرَكَ التَّسْبِيحَ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ وَلَمْ يَتَدَارَكْهُ هَلْ تَبَطَّلَ بِهِ صَلَاتُهُ أَوْ لَا، وَإِذَا لَمْ تَبَطَّلْ فَهَلْ يَثَابُ عَلَيْهَا ثَوَابُ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ أَوْ التَّقْلُ الْمُطْلَقِ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ بَعْضَ التَّسْبِيحِ حَصَلَ لَهُ أَضَلُّ سِتِّهَا، وَإِنْ تَرَكَ الْكُلَّ وَقَعَتْ نَفْلًا مُطْلَقًا ع ش. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ) أَيِ التَّخْيِيرِ وَفِيهِ تَوَقُّفٌ فَكَيْفَ يَجُوزُ الْقَوْلُ بِخِلَافِ مَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ. □ قَوْلُهُ: (وَالصَّلَاةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَيْنَ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ فِي النَّهَآيَةِ، وَالْمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (الْمَعْرُوفَةُ لَيْلَةُ الرِّغَائِبِ) وَهِيَ ثِنْتَا عَشْرَةَ رَكْعَةً بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لَيْلَةُ أَوَّلِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ. □ قَوْلُهُ: (وَنَصِيفِ شَعْبَانَ) وَهِيَ مِائَةُ رَكْعَةٍ مُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (بِدَعَا قَبِيحَةٍ الْإِخْ) وَقَدْ بَالَغَ فِي الْمَجْمُوعِ فِي إِنْكَارِهَا وَلَا فَرْقَ بَيْنَ صَلَاتِهَا جَمَاعَةً أَوْ فُرَادَى كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ زَعَمَ عَدَمَ الْفَرْقِ فِي الْأَوَّلَى أَيْ صَلَاةِ لَيْلَةِ الرِّغَائِبِ وَأَنَّ الثَّانِيَةَ أَيْ صَلَاةَ لَيْلَةِ نَصِيفِ شَعْبَانَ تُنَدَّبُ فُرَادَى قَطْعًا فَقَدْ وَهَمَ نِهَآيَةً.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَقِسْمٌ يُسَنُّ جَمَاعَةً) أَيِ تُسَنُّ الْجَمَاعَةُ فِيهِ إِذْ فِعْلُهُ مُسْتَحَبٌّ مُطْلَقًا صَلَّى جَمَاعَةً أَوْ لَا مُغْنِي

وأفضلها العیدانِ النحرُ فالفِطرُ وعكسه ابنُ عبد السلام ومن تبعه أخذوا من تفضيلهم تكبيرِ الفِطرِ للنَّصِّ عليه ويُجابُّ بأنَّه لا تلازمُ، فالكُشوفانِ الكُشوفُ فالحُشوفُ فالاستِسقاءُ فالوِترُ فغيرُهُ ممَّا مرَّ كما قال (وهو أفضلُ ممَّا لا یُسَنُّ جماعةً)؛ لأنَّ مطلوبَیَّتها فيها تدلُّ على تأکِّدها ومُشابهَتِها للفرائضِ، والمرادُ تفضیلُ الجنسِ على الجنسِ من غیرِ نظیرِ لِعَدَدٍ (لِکِنَّ الْأَصَحَّ تَفْضِيلُ الرَّائِبَةِ) للفرائضِ (على التراویحِ) لِمُواظَبَتِهِ ﷺ على تلكِ دونَ هذه، فإنَّه صَلَّاهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ فَلَمَّا كَثُرَ النَّاسُ فِي الثَّالِثَةِ.....

ونهايةً. □ فَوَدَّ: (وأفضلُها) إلى الفرعِ في المُعْنَى إلَّا قولُهُ فالوِترُ إلى المثنى وقولُهُ وابتداءُ حدوثِ إلى وَجِبَ التَّسْلِيمُ وإلى قولِهِ وعكسه القديمُ في النِّهايةِ إلَّا ما ذُكِرَ. □ فَوَدَّ: (وأفضلُها) أي أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ التي تُسَنُّ فيها الجماعةُ فلا يُقالُ تَعْقِيبُ الاستِسقاءِ بالتَّراویحِ أي في النِّهايةِ، والمُعْنَى غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّ الوِترَ والزَّوَاتِبَ مُقَدَّمَةٌ على التَّراویحِ؛ لأنَّ ذاكَ إنَّما يَرِدُ لو قِيلَ أَفْضَلُ التَّغْلِيعِ ش عبارةُ المُعْنَى وَأَفْضَلُ هذا القسمِ. اهـ. لِكِنَّ قَضِيَّةَ قولِ الشَّارِحِ الآتي فالوِترُ بالتَّراویحِ إلخ أن الصُّمَيْرَ لِمُطْلَقَتِي التَّوَاتُلِ.

□ فَوَدَّ: (فالوِترُ) عبارةُ النِّهايةِ، والمُعْنَى ثم التَّراویحِ. □ فَوَدَّ: (وغيرُهُ) لَعَلَّ المُنَاسِبَ فغيرُهُ بالفاءِ. □ فَوَدَّ: (ممَّا مرَّ) أي ممَّا لا یُسَنُّ جماعةً. □ فَوَدَّ: (ومُشابهَتِها للفرائضِ) عَطَفَ على تأکِّدها وَيَحْتَمِلُ على أن مطلوبَیَّتها عبارةُ النِّهايةِ فاشْبهَ الفرائضِ. اهـ. وهي أَحْسَنُ. □ فَوَدَّ: (تفضیلُ الجنسِ على الجنسِ إلخ) أي ولا مانعٍ من جعلِ الشَّارِعِ العَدَدَ القليلَ أَفْضَلَ من العَدَدِ الكثيرِ مع اتِّحادِ التَّوَرُّعِ بِدَلِيلِ القُصْرِ في السَّفَرِ فَمَعَ اخْتِلَافِهِ أَوَّلَى قاله ابنُ الرَّفْعَةِ نِهايةً ومُعْنَى. □ فَوَدَّ: (من غيرِ نظیرِ لِعَدَدٍ) أي وعليه فَمَا قَدَّمَهُ مِنْ أَفْضَلِيَّةِ رَكْعَةِ الوِترِ على رَكْعَتَيِ الفَجْرِ سَبَبُهُ أنَّ الوِترَ مُقَدَّمٌ على الزَّوَاتِبِ ع. ش.

قولُ (لِکِنَّ الْأَصَحَّ تَفْضِيلُ الرَّائِبَةِ إلخ) أي المُؤَكَّدَةِ وغيرِها ع ش زادَ الكُرْدِيُّ وعبارةُ الجَمَالِ الرَّمْلِيُّ الزَّوَاتِبَ ولو غيرَ مُؤَكَّدَةٍ أَفْضَلَ من التَّراویحِ إلخ. اهـ. □ فَوَدَّ: (لِمُواظَبَتِهِ ﷺ إلخ) قَضِيَّةُ هذا التَّغْلِيلِ أنَّ الْأَفْضَلَ من التَّراویحِ هو الزَّوَاتِبُ المُؤَكَّدُ وقال شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ، والمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ المُؤَكَّدِ وغيرِهِ انتهى ويوافقه عَدَمُ تَقْيِيدِ الشَّارِحِ لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ، وإن اقْتَضَى تَغْلِيلُهُ بِالمُواظَبَةِ خِلَافَهُ ع ش وكَلَامُ الشَّارِحِ في التَّنْبِيهِ الآتي صَرِيحٌ في عَدَمِ الْفَرْقِ. □ فَوَدَّ: (دونَ هَذِهِ إلخ) أي التَّراویحِ فيه ما سَيَأْتِي في كَلَامِهِ أَنَّهُ ﷺ صَلَّاهَا في بَيْتِهِ باقِيَ الشَّهْرِ وَهَذِهِ مُواظَبَةٌ إلَّا أن يَكُونَ مُرَادُهُ بِقولِهِ دونَ هَذِهِ أي جَمَاعَةً كُرْدِيٍّ على شَرْحِ بَافِضِلٍ وَجَفْنِيٍّ. □ فَوَدَّ: (فإنَّه صَلَّاهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ) عبارةُ المُحَلِّي وَرَوَى ابْنُ حُزَيْمَةَ وَجَبَّانَ عن جَابِرٍ قال (صَلَّى بنا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في رَمَضَانَ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ ثُمَّ أَوْتَرَ) انتهى أَقولُ: وَأَمَّا الْبَقِيَّةُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهَا في بَيْتِهِ قَبْلَ مَجِيئِهِ أَوْ بَعْدَهُ وَكَانَ ذَلِكَ في السَّنَةِ الثَّانِيَةِ حِينَ بَقِيَ مِنْ رَمَضَانَ سَبْعَ لَيَالٍ لَكِنْ صَلَّاهَا مُتَّفَرِّقَةً لَيْلَةَ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ، وَالْخَامِسَةِ، وَالسَّابِعَةِ ثُمَّ انْتَهَرُوهُ فَلَمْ يَخْرُجْ وقال خَشِيتُ إلخ ع ش عبارةُ شَيْخِنَا بَعْدَ كَلَامِ ما نَصَّه، والمَشْهُورُ أَنَّهُ خَرَجَ لَهُمْ ثَلَاثَ لَيَالٍ وَهِيَ لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَخَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَلَمْ يَخْرُجْ لَهُمْ لَيْلَةُ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَخْرُجْ ﷺ على الْوَلَاءِ رِفْقًا بِهِمْ وَكَانَ يُصَلِّي بِهِمْ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ لَكِنْ كَانَ يَكْمِلُهَا عِشْرِينَ في بَيْتِهِ وَكَانَتْ

حتى غص بهم المسجد تركها خوفاً من أن تُفرض عليهم ونفي الزيادة ليلة الإسراء نفى
لفرض مُتكرّرٍ مثلها فلم يُنافِ خشية فرض هذه.

(ر) الأصح (أن الجماعة تُسن في التراويح) للاتباع أولاً وأجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم أو أكثرهم
فأصل مشروعيّتها مُجمّع عليه وهي عندنا لغير أهل المدينة عشرون ركعة كما أُنبتوا عليها
في زمن عمر رضي الله عنه لما اقتضى نظره السديد جمع الناس على إمام واحد فوافقوه
وكانوا يوترون عقيبها بثلاث، وسر العشرين أن الرواتب المؤكدة غير رمضان عشر فضعفت

الصحابة نُكملها كذلك في يوتريهم بدليل أنه كان يُسمع لهم أزيز كازير التحل، وإنما لم يُكمل بهم
العشرين في المسجد شفقة عليهم. اهـ. فؤد: (حتى غص إلخ) أي امتلا كزدي. فؤد: (تركها إلخ)
عبارة شرح بأفضل - تأخر وصلّاها في بيته باقي الشهر وقال خشيت أن تُفرض عليكم فتعجزوا عنها -
اهـ. فؤد: (ونفي الزيادة إلخ) جواب سؤال سم عبارة شيخنا واستشكل قوله ﷺ «خشيت أن تُفرض
عليكم بقوله تعالى في ليلة الإسراء: هُنَّ خمس، والثواب خمسون لا يُبدل القول لذي» وأجيب بأجوبة
أحسنها أن ذلك في كل يوم وليلة فلا يُنافي فرضية غيرها في السنة. اهـ. فؤد: (مثلها) أي الخمس.

فؤد: (فلم يُنافِ خشية فرض هذه) أي التراويح؛ لأنها لا تتكرّر كل يوم في السنة مُغني ونهاية.
فؤد: (للإتباع أولاً) عبارة النهاية؛ لأنه ﷺ صلّاها ليالي وأجمع عليه إلخ وعبارة المُغني ليخبر
الصحيحين عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - أنه ﷺ صلّاها ليالي فصلّاها معه ثم تأخر وصلّاها
في بيته باقي الشهر وقال: خشيت إلخ؛ ولأن عمر جمع الناس على قيام شهر رمضان الرجال على
أبي بن كعب، والنساء على سليمان بن أبي حنمة زواه البيهقي. اهـ. فؤد: (فأصل مشروعيّتها إلخ)
أي التراويح بقطع النظر عن العدد والجماعة ولعل الأولى لعدم ظهور تقريره على ما قبله الواو بدّل
الفاء كما في النهاية. فؤد: (كما أُنبتوا إلخ) عبارة شرح بأفضل وتعيين كونها عشرين جاء في حديث
ضعيف لكن أجمع عليه الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - ورواية ثلاث وعشرين مُرسلة
أو حُسيب معها الوثئر، فإنهم كانوا يوترون بثلاث. اهـ. قال الكُردي قوله ورواية ثلاث إلخ أي الواقعة
في زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه. اهـ. فؤد: (جمع الناس على إمام واحد) أي الرجال
على أبي بن كعب، والنساء على سليمان بن أبي حنمة وقد انقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد
إلى زمن عمر رضي الله تعالى عنه، وإنما صلّاها ﷺ بعد ذلك فُرادى لخشية الإفراض كما مرّ وقد
زال ذلك المعنى مُغني وكذا في النهاية إلا قوله: وإنما صلّاها إلخ. فؤد: (وكانوا يوترون إلخ) عبارة
المُغني وروى مالك في الموطأ بثلاث وعشرين وجمع البيهقي بينهما بأنهم كانوا يوترون بثلاث وما
روي (أنه ﷺ صلى بهم عشرين ركعة) كما قاله الرافعي ضعفه البيهقي. اهـ. فؤد: (فضعفت إلخ)
لعل المعنى فزید قدرها وضعفه لا فزید عليها قدرها؛ لأنه ليس كذلك سم على حج وهذا كما ترى

فؤد: (ونفي الزيادة ليلة الإسراء إلخ) جواب سؤال فؤد: (فضعفت فيه) لعل المعنى فزید قدرها

فيه؛ لأنه وقت جدّ وتشمير، ولهم فقط لشرفهم بجواره ﷺ سِتٌّ وثلاثون جبراً لهم بزيادة سِتَّةَ عَشَرَ في مُقَابِلَةِ طَوَافِ أَهْلِ مَكَّةَ أَرْبَعَةَ أَسابِعَ بَيْنَ كُلِّ تَرْوِيحَةٍ مِنَ الْعِشْرِينَ سَبْعٌ، وابتداءً حَدُوثِ ذَلِكَ كَانَ أَوَاخِرَ الْقَرْنِ الْأَوَّلِ ثُمَّ اسْتَهَزَّ وَلَمْ يُنْكَرْ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ الْإِجْمَاعِ الشُّكُوتِيِّ وَلَمَّا كَانَ فِيهِ مَا فِيهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعِشْرُونَ لَهُمْ أَحَبُّ إِلَيَّ وَقَالَ الْحَلِيمِيُّ عِشْرُونَ مَعَ الْقِرَاءَةِ

مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ ضِعْفَ الشَّيْءِ مِثْلُهُ أَمَا إِذَا قِيلَ إِنَّ ضِعْفَهُ مِثْلَاهُ فَلَا تَأْوِيلَ وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الْمَشْهُورُ ع ش .
 ٥ قَوْلُهُ: (وَلَهُمْ فَقَطُّ) أَيُّ وَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ مَنْ بِهَا حِينَ فَعَلَ التَّرَاوِيحَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَوَطَّنًا بَلْ وَلَا مُقِيمًا، وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَنْ أَرَادَ فِعْلَهَا خَارِجَهَا بِحَيْثُ يَجُوزُ لَهُ قَصْرُ الصَّلَاةِ هَلْ لَهُ أَيْضًا الزِّيَادَةُ عَلَى الْعِشْرِينَ مُطْلَقًا أَوْ لَا مُطْلَقًا أَوْ لَهُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ مِنْ مُتَوَطَّنِيهَا دُونَ غَيْرِهِمْ أَوْ مِنَ الْمُقِيمِينَ بِهَا دُونَ غَيْرِهِمْ فِيهِ نَظَرٌ، وَالثَّلَاثُ غَيْرُ بَعِيدٍ إِذْ يَبْعُدُ مَنُ أَرَادَ مِنْ أَهْلِهَا فِعْلَهَا بِجَانِبِ السُّورِ بَلْ قَدْ يَبْعُدُ مَنُ كَانَ مِنْهُمْ بَخَوٍ حَدَائِقِهَا وَمَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عِبَارَةُ ش قَرَعَ قَالَ م ر فِي جَوَابِ سَائِلِ الْمُرَادُ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ مَنْ بِهَا، وَإِنْ كَانُوا غُرَبَاءَ لَا أَهْلًا بِغَيْرِهَا وَأُظِّنَهُ قَالَ وَلَا أَهْلًا حُكْمُهُمْ، وَإِنْ كَانُوا حَوْلَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ . اهـ . وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا، وَالْمُرَادُ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ مَنْ كَانَ بِهَا أَوْ فِي مَزَارِعِهَا وَقَتَّ أَدَائِهَا وَلَهُمْ قَصَاؤُهَا وَلَوْ فِي غَيْرِ الْمَدِينَةِ سِتًّا وَثَلَاثِينَ بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ فَلَا يَقْضِيهَا كَذَلِكَ . اهـ .

٥ قَوْلُهُ: (بَيْنَ كُلِّ تَرْوِيحَةٍ) الْأُولَى الثَّانِيَةُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالنَّهْيَةُ وَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ فِعْلَهَا سِتًّا وَثَلَاثِينَ؛ لِأَنَّ الْعِشْرِينَ خَمْسُ تَرْوِيحَاتٍ فَكَانَ أَهْلُ مَكَّةَ يَطُوفُونَ بَيْنَ كُلِّ تَرْوِيحَتَيْنِ سَبْعَةَ أَشْوَاطٍ فَجَعَلَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ بِذَلِكَ كُلِّ أَسْبُوعٍ تَرْوِيحَةً لِيَسَاوَوْهُمْ قَالَ الشَّيْخَانِ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِغَيْرِهِمْ؛ لِأَنَّ لِأَهْلِهَا شَرْفًا بِهَجْرَتِهِ وَبِدْفَنِهِ ﷺ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِلْحَلِيمِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَفَعَلَهَا بِالْقُرْآنِ فِي جَمِيعِ الشَّهْرِ أَفْضَلُ مِنْ تَكْرِيرِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ . اهـ . قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فَلَوْ فَاتَتْ وَاحِدًا مِنْ أَهْلِهَا وَأَرَادَ أَنْ يَقْضِيَهَا فِي غَيْرِهَا فَعَلَهَا سِتًّا وَثَلَاثِينَ وَعَكْسُهُ يَفْعَلُهَا عِشْرِينَ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَخْكِي الْأَدَاءَ شَيْخِنَا الزِّيَادِيُّ وَقَوْلُهُ م ر خِلَافًا لِلْحَلِيمِيِّ أَيُّ حَيْثُ قَالَ وَمَنْ اقْتَدَى بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ فَقَامَ بِسِتٍّ وَثَلَاثِينَ فَحَسَنَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَرَادُوا بِمَا صَنَعُوا الْإِقْتِدَاءَ بِأَهْلِ مَكَّةَ فِي الْإِسْتِكْثَارِ مِنَ الْفَضْلِ لَا الْمُنَافَسَةَ كَمَا ظَنَّ بَعْضُهُمْ شَرْحُ الرُّوضِ . اهـ . ع ش . ٥ قَوْلُهُ: (وَإِبْتِدَاءُ حَدُوثِ ذَلِكَ) أَيُّ زِيَادَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ . ٥ قَوْلُهُ: (وَلَمَّا كَانَ إلخ) عِبَارَةُ شَيْخِنَا الزِّيَادِيُّ أَمَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ فَلَهُمْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ، وَإِنْ كَانَ اقْتِصَارُهُمْ عَلَى الْعِشْرِينَ

وَضِعْفُهُ لَا فَرِيدَ عَلَيْهَا قَدْرُهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ . ٥ قَوْلُهُ: (وَلَهُمْ فَقَطُّ) أَيُّ وَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ مَنْ بِهَا حِينَ فَعَلَ التَّرَاوِيحَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَوَطَّنًا بَلْ وَلَا مُقِيمًا، وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَنْ أَرَادَ فِعْلَهَا خَارِجَهَا بِحَيْثُ يَجُوزُ لَهُ قَصْرُ الصَّلَاةِ هَلْ لَهُ أَيْضًا الزِّيَادَةُ عَلَى الْعِشْرِينَ مُطْلَقًا أَوْ لَا مُطْلَقًا أَوْ لَهُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ مِنْ مُتَوَطَّنِيهَا دُونَ غَيْرِهِمْ أَوْ مِنَ الْمُقِيمِينَ بِهَا دُونَ غَيْرِهِمْ فِيهِ نَظَرٌ، وَالثَّلَاثُ غَيْرُ بَعِيدٍ إِذْ يَبْعُدُ مَنُ أَرَادَ مِنْ أَهْلِهَا فِعْلَهَا سِتًّا وَثَلَاثِينَ بِجَانِبِ السُّورِ بَلْ قَدْ يَبْعُدُ مَنُ كَانَ مِنْهُمْ بَخَوٍ حَدَائِقِهَا وَمَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَا يَفْهَمُ مِنَ التَّغْيِيرِ بِهِمْ فِي قَوْلِهِ: وَلِأَهْلِ الْمَدِينَةِ فِعْلَهَا سِتًّا وَثَلَاثِينَ عَدَمَ اسْتِحْبَابِ الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ: وَهِيَ لَهُمْ فَلْيُرَاجِعِ التَّقْلُ .

فيها بما يُقرأ في سِتٍّ وثلاثين أفضل؛ لأنَّ طُولَ القيام أفضل من كثرة الركعات ويجب التسليم من كُلِّ ركعتين كما مرَّ، فإنَّ زادَ جاهلاً صارت نفلًا مُطلقًا، وأنَّ ينوي التراويح أو قيامَ رمضان، ووقتها كالوترِ وسُمِّيَتْ تراويح؛ لأنَّهم لَطُولَ قيامهم كانوا يستريحون بعد كُلِّ تسليمتين.

(فرغ) ما اعتيدَ من زيادة الوُفُود عند ختمها جائز إن كان فيه نفعٌ وإلا حُرِّمَ ما لا نفعَ فيه كما فيه نفعٌ وهو من مالٍ محجورٍ أو وقفٍ لم يشترطه واقفه ولم تطرُدِ العادةُ به في زَمَنِهِ وَعِلْمِهَا. (تنبيه) عِلِمَ مِمَّا مرَّ وغيره أنَّ الأفضلَ عيدُ النحرِ فالفِطْرِ فالكُشُوفِ فالخُشُوفِ فالاستِسقاءَ فالوترَ فركعتا الفجرِ وعكسه القديمُ وأُطِيلَ في الاستِدلالِ له ويؤدُّه قُوَّةُ الخلافِ في الوترِ وكُلُّما كان أقوى كانت مُراعاهُ أَكَدَ وقد قال بعضُ المُحقِّقين لا يُتركُ الرَّاجِعُ عند مُعتَقِدِهِ لِمُراعاةِ مرجوحٍ من مذهبه أو غيره إلا إنَّ قَوِيَّ مُدْرِكِهِ بأنَّ يَقِفَ الذَّهْنُ عنده لا بأنَّ تنهَضَ حُجَّتُهُ ولم يُؤدِّ لِحَرَقِ إجماعٍ وأمكنَ الجمعُ بينه وبين مذهبه.....

أَفْضَلُ انْتَهَتْ عليه فالإجماعُ إمَّا هو على جوازِ الزيادة لا طَلَبِهَا ومع ذلك إذا فُعِلَتْ يَثابُونَ عليها فَوْقَ ثَوَابِ التَّغْلِ الْمُطْلَقِ كما هو قَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ، وَيَتَوَوَّنُ بِالْجَمِيعِ التَّراويحَ ع ش. هـ قُود: (وَأَنْ يَتَوَيَّ التَّراويحَ إلخ) كالصَّريحِ في كِفَايَةِ إطلاقي التَّراويحِ أو قيامَ رَمَضانَ بدونِ تَعَرُّضٍ لِعَدَدٍ خِلَافًا لِظَاهِرِ النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى عِبَارَتُهُمَا وَلَا تَصِحُّ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ كما في الرُّوضَةِ بل يَتَوَيَّ رَكَعَتَيْنِ مِنَ التَّراويحِ أو مِن قيامَ رَمَضانَ. اهـ. قال ع ش قوله م ر بل يَتَوَيَّ رَكَعَتَيْنِ إلخ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لو لم يَتَعَرَّضْ لِعَدَدٍ بل قال أَصْلِي قيامَ رَمَضانَ أو مِن قيامَ رَمَضانَ لم تَصِحَّ نِيَّتُهُ وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ؛ لِأَنَّ التَّعَرُّضَ لِلْعَدَدِ لَا يَجِبُ وَتُحْمَلُ نِيَّتُهُ عَلَى الْوَاجِبِ فِي التَّراويحِ وهو رَكَعَتَانِ كما لو قال أَصْلِي الظُّهْرَ أو الصُّبْحَ حَيْثُ قالوا فيه بالصَّحَةِ وَتُحْمَلُ عَلَى مَا يُعْتَبَرُ فِيهِ مِنَ الْعَدَدِ شَرْعًا وهو ظَاهِرٌ اهـ عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ يَتَرَدَّدُ التَّنَظُّرُ فيما لو نَوَى التَّراويحَ أو قيامَ رَمَضانَ وَأُطْلِقَ هَلْ يَصِحُّ وَيَأْتِي بِرَكَعَتَيْنِ كما يَصِحُّ الإِطْلَاقُ فِي الْوَتْرِ كما تَقَدَّمَ أو لا بُدَّ مِنَ التَّعَرُّضِ لِلْعَدَدِ كَرَكَعَتَيْنِ مِنَ التَّراويحِ مَثَلًا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا أَيُّ الْوَتْرِ وَالتَّراويحِ، قَضِيَّةُ صَنِيعِ التُّحْفَةِ - الْأَوَّلِ وَقَوْلِ الرُّوضَةِ وَلَا تَصِحُّ بِنِيَّةٍ مُطْلَقَةٍ بل يَتَوَيَّ رَكَعَتَيْنِ مِنَ التَّراويحِ الثَّانِي لَكِنْ تَعَقَّبَهُ فِي الْأَثْوَارِ بِقَوْلِهِ الصَّوَابُ بل يَتَوَيَّ سُنَّةَ التَّراويحِ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ كما فِي فِتَاوَى الْقَاضِي؛ لِأَنَّ التَّعَرُّضَ لِعَدَّةِ الرِّكَعَاتِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. هـ قُود: (إِنْ كَانَ فِيهِ نَفْعٌ إلخ) يَحْتَمِلُ أو تَفْرِيحُ وَلَدِهِ الَّذِي أُمَّ التَّراويحَ وَعِيَالَهُ وَإِذْخَالَ السُّرُورِ عَلَيْهِمْ. اهـ. سَمَ وَاسْتَبْعَدَ بَأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ بِمَا يُوَافِقُ الشَّرْعَ.

هـ قُود: (إِنْ الْأَفْضَلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَعْضُهُمْ فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُغْنَى إلَّا قَوْلَهُ وَعَكْسُهُ إِلَى فِقْهِ الرُّوَائِبِ وَقَوْلِهِ وَبُحِثَ إِلَى فَالتَّراويحُ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. هـ قُود: (وَيَزِيدُهُ) أَيُّ الْقَدِيمِ. هـ قُود: (وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ إلخ) تَأْيِيدُ لِقَوْلِهِ وَكُلُّ مَا كَانَ أَقْوَى. هـ قُود: (وَلَمْ يُؤدِّ إلخ). هـ قُود: (وَأَمَّا كُنَّ إلخ) مَعْطُوفَانِ عَلَى قَوْلِهِ قَوِيٌّ

هـ قُود: (إِنْ كَانَ فِيهِ نَفْعٌ) يَحْتَمِلُ أو تَفْرِيحُ وَلَدِهِ الَّذِي أُمَّ فِي التَّراويحَ وَعِيَالَهُ وَإِذْخَالَ السُّرُورِ عَلَيْهِمْ.

فَبَقِيَّةُ الرُّوَاتِبِ وَبُحِثَ تَفَاوُثُ فَضْلِهَا بِتَفَاوُثِ مَثْبُوعِهَا وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْعَصْرَ أَفْضَلُهَا وَلَا مُؤَكَّدَ لَهَا، وَالْمَغْرِبَ أَدْوَنُهَا وَلَهَا مُؤَكَّدٌ، وَالْمُؤَكَّدُ أَفْضَلُ فَجَعَلَهُ لِلْمَفْضُولِ وَنَفَيْهِ عَنِ الْفَاضِلِ أَوْضَحَ دَلِيلٍ عَلَى رَدِّ ذَلِكَ الْبَحْثِ، فَالْتِرَاوِيحُ فَالضُّحَى فَمَا تَعَلَّقَ بِفِعْلِ كُسْنَةِ طَوَافٍ لِلْخِلَافِ فِي وُجُوبِهَا وَتَأْخُرُهَا إِلَى هُنَا مَعَ قُوَّةِ الْخِلَافِ فِي وُجُوبِهَا مُشْكِلٌ، فَتَحْيَةُ لِتَحَقِّقِ سَبَبِهَا، فَإِحْرَامُ لَاحْتِمَالِ أَنْ لَا يَقَعَ سَبَبُهَا كَذَا قِيلَ، فَسُنَّةُ وَضُوءٍ، فَمَا تَعَلَّقَ بِغَيْرِ سَبَبٍ مِنْهُ كُسْنَةُ الزَّوَالِ، فَالْفَعْلُ الْمُطْلَقُ وَبَعْضُهُمْ أَخَّرَ سُنَّةَ الْوُضُوءِ عَنْ سُنَّةِ الزَّوَالِ.

(وَلَا حَصْرَ لِلْفَعْلِ الْمُطْلَقِ) وَهُوَ مَا لَا يَتَقَيَّدُ بِوَقْتٍ وَلَا سَبَبٍ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «الصَّلَاةُ.....

إِلَخ. □ فَوَدَّ: (فَبَقِيَّةُ الرُّوَاتِبِ) هَلِ الْمُرَادُ أَنَّ رَكَعَتِي الْفَجْرِ أَفْضَلُ مِنْ جُمْلَةِ بَقِيَّةِ الرُّوَاتِبِ أَوِ الْمُرَادُ مِنْ رَكَعَتَيْنِ مِنْهَا أَوْ كَيْفِ الْحَالِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مُؤَكَّدَ الرُّوَاتِبِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ مُؤَكَّدِهَا سَمِ عَلَى حَجٍّ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُقَابَلُ بَيْنَ رَمَتِي الْعِبَادَتَيْنِ فَمَا زَادَ مِنْهُ كَانَ ثَوَابُهُ أَفْضَلَ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِمَا مِنْ نَوْعٍ أَوْ أَكْثَرٍ كَالْمُقَابَلَةِ بَيْنَ صَوْمِ يَوْمٍ وَصَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ عَشْرٍ وَقَدْ يُعَكِّرُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ فِي الشَّرْحِ مِنْ أَنَّ رَكَعَةَ الْوُتْرِ أَفْضَلُ مِنْ رَكَعَتِي الْفَجْرِ. □ فَوَدَّ: (فَجَعَلَهُ) أَيِ الْمُؤَكَّدِ. □ فَوَدَّ: (فَمَا تَعَلَّقَ بِفِعْلِ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالتَّهْيِئَةُ ثُمَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ غَيْرِ سُنَّةِ الْوُضُوءِ كَرَكَعَتِي الطَّوَافِ وَالْإِحْرَامِ وَالتَّحْيَةِ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ فِي الْأَفْضَلِيَّةِ سَوَاءً كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ ثُمَّ سُنَّةُ الْوُضُوءِ ثُمَّ التَّقْلُ الْمُطْلَقُ. اه. قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ ثُمَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ إِلَخ مِنْهُ مَا قَدَّمَهُ مِنْ سَنٍّ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ إِرَادَةِ سَفَرٍ بِمَنْزِلِهِ إِلَخ فَيَكُونُ جَمِيعٌ مَا قَدَّمَهُ بَعْدَ الضُّحَى وَقَبْلَ سُنَّةِ الْوُضُوءِ وَقَوْلُهُ م وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ إِلَخ يُشْعِرُ بِأَنَّ غَيْرَهَا وَمِمَّا دَخَلَ تَحْتَ الْكَافِ لَيْسَ فِي رُتْبَتِهَا، وَإِنْ كَانَ مُقَدِّمًا عَلَى سُنَّةِ الْوُضُوءِ. اه. وَمِمَّا دَخَلَ تَحْتَ الْكَافِ سُنَّةُ الزَّوَالِ فَمُقَدِّمَةٌ عَلَى سُنَّةِ الْوُضُوءِ عِنْدَ التَّهْيِئَةِ، وَالْمُغْنِي خِلَافًا لِلشَّارِحِ. □ فَوَدَّ: (فَتَحْيَةُ إِلَخ) عَطَفَ عَلَى سُنَّةِ طَوَافٍ. □ فَوَدَّ: (فَسُنَّةُ وَضُوءٍ) عَطَفَ عَلَى مَا تَعَلَّقَ بِفِعْلِ. □ فَوَدَّ: (مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْمُصَلَّى. □ فَوَدَّ: (وَبَعْضُهُمْ أَخَّرَ إِلَخ) اعْتَمَدَ التَّهْيِئَةَ، وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ آتِفًا. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ مَا لَا يَتَقَيَّدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ مُشْكِلٌ. □ فَوَدَّ: (لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ إِلَخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي - قَالَ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ الصَّلَاةُ خَيْرُ مَوْضُوعٍ اسْتَكَثِرَ أَوْ أَقِلَّ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَرَوَى أَنَّ رَبِيعَةَ بِنَ كَعْبٍ قَالَ (كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَقُومُ لَهُ فِي حَوَائِجِهِ نَهَارِي أَجْمَعُ، وَإِذَا صَلَّى الْعِشَاءَ الْآخِرَةَ أَجْلِسُ بِيَاهِهِ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ لَعَلَّهُ يَخْذُلُ لِي ﷺ حَاجَةً حَتَّى تَغْلِبَنِي عَيْنِي فَأَرْقُدُ فَقَالَ لِي يَوْمًا يَا رَبِيعَةُ سَلْنِي فَقُلْتُ أَنْظِرْ فِي أَمْرِي ثُمَّ أَعْلِمْكَ قَالَ فَفَكَّرْتُ فِي نَفْسِي وَعَلِمْتُ أَنَّ الدُّنْيَا مُنْقَطِعَةٌ وَزَائِلَةٌ وَأَنَّ لِي فِيهَا رِزْقًا يَأْتِينِي قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْأَلُكَ أَنْ تَشْفَعَ لِي أَنْ يُعْتَقَنِي اللَّهُ مِنَ النَّارِ وَأَنْ أَكُونَ رَفِيقَكَ فِي الْجَنَّةِ فَقَالَ مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا يَا رَبِيعَةُ قُلْتُ مَا أَمَرَنِي بِهِ أَحَدٌ فَصَمْتُ ﷺ طَوِيلًا ثُمَّ قَالَ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ). اه.

□ فَوَدَّ: (فَبَقِيَّةُ الرُّوَاتِبِ) هَلِ الْمُرَادُ أَنَّ رَكَعَتِي الْفَجْرِ أَفْضَلُ مِنْ رَكَعَتَيْنِ مِنَ الرُّوَاتِبِ أَوْ مِنَ الرُّوَاتِبِ كُلِّهَا أَوْ كَيْفِ الْحَالِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مُؤَكَّدَ الرُّوَاتِبِ أَفْضَلُ مِنْ غَيْرِ مُؤَكَّدِهَا

خَيْرُ مَوْضُوعٍ فَمَنْ شَاءَ أَكْثَرَ مِنْهَا أَوْ أَقَلَّ، فَهِيَ صَلَاةٌ مَا شَاءَ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ عَدَدٍ وَلَوْ رَكْعَةً بِتَشَهُدٍ بِلَا كِرَاهِيَةٍ، (فَإِنْ أَحْرَمَ بِأَكْثَرٍ مِنْ رَكْعَةٍ فَلَهُ التَّشَهُدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ) كَالرُّبَاعِيَّةِ وَفِي كُلِّ ثَلَاثٍ وَكُلِّ أَرْبَعٍ وَهَكَذَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْهُودٌ فِي الْفَرَائِضِ فِي الْجُمْلَةِ بَلْ (وَفِي كُلِّ رَكْعَةٍ) لِجَلِّ التَّطَوُّعِ بِهَا (قُلْتُ الصَّحِيحُ مَنَعَهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ لَهُ نَظِيرٌ أَصْلًا وَظَاهِرٌ

☐ فَوُدَّ: (خَيْرُ مَوْضُوعٍ) أَيِ خَيْرِ شَيْءٍ وَضَعَهُ الشَّارِعُ لِيَتَعَبَّدَ بِهِ فَهُوَ بِالإِضَافَةِ لِيُظْهَرَ بِهِ الْإِسْتِدْلَالُ عَلَى فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى غَيْرِهَا، وَأَمَّا تَرْكُ الإِضَافَةِ وَإِنْ صَحَّ لَا يَخْصُلُ مَعَهُ الْمَقْصُودُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي كُلِّ قُرْبَةٍ.

(فَائِدَةٌ): قَالُوا: طُولُ الْقِيَامِ أَفْضَلُ مِنْ كَثْرَةِ الْعَدَدِ فَمَنْ صَلَّى أَرْبَعًا مَثَلًا وَطَوَّلَ الْقِيَامَ أَفْضَلُ مِمَّنْ صَلَّى ثَمَانِيًا وَلَمْ يُطَوِّلْهُ وَهَلْ يُقَاسُ بِذَلِكَ مَا لَوْ صَلَّى قَاعِدًا رَكْعَتَيْنِ مَثَلًا وَطَوَّلَ فِيهِمَا وَصَلَّى آخَرَ أَرْبَعًا أَوْ سِتًّا وَلَمْ يُطَوِّلْ فِيهَا زِيَادَةً عَلَى قَدْرِ صَلَاةِ الرَّكْعَتَيْنِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِلْمَشَقَّةِ بِطَوْلِ الْقِيَامِ دُونَ طَوْلِ الْقُعُودِ ش وَمِثْلُ الْقَلْبِ إِلَى رُجْحَانِ الْأَوَّلِ إِذَا ظَاهَرَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقِيَامِ مَحَلَّ الْقِرَاءَةِ فَيَشْمَلُ الْقُعُودَ. ☐ فَوُدَّ: (فَلَهُ صَلَاةٌ مَا شَاءَ الْخ) أَيِ أَنْ يُحْرِمَ بِرَكْعَةٍ وَبِمِائَةِ رَكْعَةٍ مُعْنَى عِبَارَةِ ش أَيِ، فَإِذَا أَحْرَمَ وَأُطْلِقَ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا شَاءَ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ بِعَدَدِ رَكْعَاتِهِ فَافْتَهُمَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مَا يُفِيدُ ذَلِكَ وَفِي سَمْعِ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الْعُبَابِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَا شَاءَ وَيُسَلِّمَ مَتَى شَاءَ مَعَ جَهْلِهِ كَمَنْ صَلَّى أَد.

☐ فَوُدَّ: (وَلَوْ رَكْعَةً الْخ) أَيِ بَأَنْ يَتَوَبَّعَهَا أَوْ يُطْلَقَ فِي نِيَّتِهِ ثُمَّ يُسَلِّمُ مِنْهَا عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا لَمْ يُكْرَهْ لَهُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ فِي أَحَدٍ وَجِهَتَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ بَلْ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ يَظْهَرُ اسْتِحْبَابُهُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا، وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ خِلَافِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنْ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ بِالشُّرُوعِ رَكْعَتَانِ. اهـ. ☐ فَوُدَّ: (وَفِي كُلِّ ثَلَاثٍ الْخ) أَيِ بَعْدَ كُلِّ ثَلَاثٍ وَبَعْدَ كُلِّ أَرْبَعٍ الْخ وَلَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي الْأَعْدَادِ قَبْلَ كُلِّ تَشَهُدٍ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ وَيَتَشَهُدَ ثُمَّ ثَلَاثًا وَيَتَشَهُدَ وَهَكَذَا ع ش. ☐ فَوُدَّ: (وَهَكَذَا) يُفِيدُ جَوَازَ التَّشَهُدِ فِي كُلِّ ثَلَاثٍ وَفِي كُلِّ خَمْسٍ مَثَلًا، فَإِنْ قُلْتُ هَذَا اخْتِرَاعٌ صَوْرَةٌ لَمْ تُعْهَدْ فِي الصَّلَاةِ فَلَيْمَتَنِيغْ كَالْتَّشَهُدِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ قُلْتُ التَّشَهُدُ بَعْدَ كُلِّ عَدَدٍ مَعْهُودٌ بِخِلَافِهِ بَعْدَ كُلِّ رَكْعَةٍ سَمِعْتُ عَلَى الْمُنْهَجِ اهـ ع ش. ☐ فَوُدَّ: (لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْهُودٌ) أَيِ التَّشَهُدُ فِي أَكْثَرِ مِنْ رَكْعَةٍ رَشِيدِي. ☐ فَوُدَّ: (لِجَلِّ التَّطَوُّعِ بِهَا) أَيِ مَعَ التَّحَلُّلِ مِنْهَا فَيَجُوزُ لَهُ الْقِيَامُ حِينَئِذٍ لِأُخْرَى نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى.

فَوُدَّ (سَيِّ): (قُلْتُ الصَّحِيحُ مَنَعَهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ الْخ) لَعَلَّ مَحَلَّ الْمَنْعِ عِنْدَ فِعْلِ ذَلِكَ قَصْدًا بِخِلَافِ مَا لَوْ

☐ فَوُدَّ: (وَلَوْ رَكْعَةً) عِبَارَةُ الرُّوضِ وَفِي كِرَاهَةِ الْإِقْتِصَارِ عَلَى رَكْعَةٍ أَيِ فِيمَا لَوْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا وَجِهَانِ. اهـ. ☐ فَوُدَّ: (بِلَا كِرَاهَةٍ) كَذَا شَرْحُ م ر. ☐ فَوُدَّ فِي (سَيِّ): (قُلْتُ الصَّحِيحُ مَنَعَهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) لَعَلَّ مَحَلَّ الْمَنْعِ عِنْدَ فِعْلِ ذَلِكَ قَصْدًا بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ الْإِقْتِصَارَ عَلَى رَكْعَةٍ فَاتَى بِهَا وَتَشَهُدَ ثُمَّ عَنْ لَهُ زِيَادَةُ أُخْرَى فَقَامَ إِلَيْهَا بَعْدَ النَّيَّةِ وَأَتَى بِهَا وَتَشَهُدَ ثُمَّ عَنْ لَهُ أُخْرَى فَاتَى بِهَا كَذَلِكَ ثُمَّ عَنْ لَهُ أُخْرَى فَاتَى كَذَلِكَ مَثَلًا، فَإِنَّهُ لَا يَبْعُدُ جَوَازَ ذَلِكَ فَلَيْتَأَمَّلْ.

كلامهم امتناعه في كُلِّ ركعة، وإن لم يُطَوِّلْ جِلْسَةَ الاستراحة وهو مُشْكِلٌ؛ لأنه لو تَشَهَّدَ في المكتوبة الرباعية مثلاً في كُلِّ ركعة ولم يُطَوِّلْ جِلْسَةَ الاستراحة لم يَضُرَّ كما هو ظاهرٌ فإنَّما أن يُحْمَلَ ما هنا على ما إذا طَوَّلَ بالتَّشَهُّدِ جِلْسَةَ الاستراحة لِمَا مرَّ أنَّ تطويلها مُبْطِلٌ أو يُفَرِّقُ بأنَّ كَيْفِيَّةَ الفَرْضِ لإحداث ما لم يُعْهَدَ فيها بخلافِ النفل ويأتي هذا فيما مرَّ في منع أكثر من تَشَهُّدَيْنِ في الوترِ المَوْضُوعِ وله جمعٌ عَدِيدٌ كثيرٌ بِتَشَهُّدٍ آخِرِهِ وَحِينَئِذٍ يَقْرَأُ السُّورَةَ فِي الْكُلِّ وإلا ففيما قبل التَّشَهُّدِ الأوَّلِ كما مرَّ. (وإذا نَوَى عَدَدًا) ومنه الركعة عند الفقهاء،.....

فَصَدَّ الْإِفْتِصَارَ عَلَى رَكْعَةٍ فَاتَى بِهَا وَتَشَهَّدَ ثُمَّ عَنْ لَهُ زِيَادَةُ أُخْرَى فَقَامَ إِلَيْهَا بَعْدَ النَّيِّ وَأَتَى وَتَشَهَّدَ وَهَكَذَا، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَّى جَوَازُ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي أَنْفَا مَا يَقِيْدُهُ وَيَأْتِي أَنْفَا عَنِ الْإِيْعَابِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ.

قَوْلُ (لَسِيْ): (مَنْعُهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ إِذَا أَحْرَمَ بَعَثَ رَكْعَاتٍ إِنَّمَا تَبْطُلُ إِذَا تَشَهَّدَ عَشْرَ تَشَهُّدَاتٍ بَعْدَ الرِّكْعَاتِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ إِذَا تَشَهَّدَ بَعْدَ رَكْعَةٍ مُتَّفِرِّدَةً وَلَوْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي قُبِيلَ الْأَخِيْرَةِ بَطَلَتْ عَشْرٌ وَفِيهِ تَوَقُّفٌ عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ، فَإِنْ نَوَى فَوْقَ رَكْعَةٍ تَشَهَّدَ آخِرًا أَوْ تَشَهَّدَ آخِرَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ فَأَكْثَرُ. اهـ. وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الْإِيْعَابِ وَلَوْ نَوَى عَشْرًا مَثَلًا فَصَلَّى خَمْسًا مُتَشَهَّدًا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَخَمْسًا مُتَشَهَّدًا فِي آخِرِهَا فَلَا قُرْبَ عَدَمِ الصَّحَةِ، وَالْأَوْجَهُ فِيمَا إِذَا نَوَى رَكْعَةً فَلَمَّا تَشَهَّدَ نَوَى أُخْرَى وَهَكَذَا الْجَوَازُ. اهـ.

قَوْلُ (لَسِيْ): (فِي كُلِّ رَكْعَةٍ) أَيِ مِنْ غَيْرِ سَلَامٍ أَمَّا مَعَ التَّسْلِيمِ فَيَجُوزُ وَلَوْ بَعْدَ كُلِّ رَكْعَةٍ وَلَكِنْ كَوْنُهُ مَثْنً أَفْضَلُ كُرْدِيٍّ عَنِ الْإِيْعَابِ. □ قَوْلُهُ: (وَأَنْ لَمْ يُطَوِّلْ جِلْسَةَ الْإِسْتِرَاحَةِ) أَيِ، وَأَنْ لَمْ يَزِدْ التَّشَهُّدَ عَلَيْهَا، وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّارِحِ مَا أَنَّهُ مَتَى جَلَسَ بِقَضْدِ التَّشَهُّدِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَأَنْ لَمْ يَزِدْ مَا فَعَلَهُ عَلَى جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ عَشْرٌ. □ قَوْلُهُ: (لَمْ يَضُرَّ الْإِلْخ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَلِ الْمُتَّجِهَ أَنَّهُ حَيْثُ جَلَسَ وَتَشَهَّدَ ضَرَّ، وَأَنْ خَفَّ الْجُلُوسُ وَكَانَ بَلَا قَضْدِ التَّشَهُّدِ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا إِذَا طَوَّلَ الْإِلْخ) أَيِ بَأَنَّ زَادَ التَّشَهُّدَ عَلَى جِلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَيَأْتِي هَذَا) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْإِشْكَالِ وَجَوَابِيهِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَهُ جَمْعٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَيَبَيِّنُ مَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَتَعَمَّدَ ذَلِكَ وَقَوْلَهُ أَمَّا إِذَا إِلَى الْمَثْنِ.

□ قَوْلُهُ: (وَالْإِلَا) أَيِ بَأَنَّ صَلَّى بِتَشَهُّدَيْنِ فَأَكْثَرُ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (فَقِيْمَا قَبْلَ التَّشَهُّدِ الأوَّلِ) وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا لَوْ تَرَكَ التَّشَهُّدَ الأوَّلَ لِلْفَرِيضَةِ حَيْثُ لَا يَأْتِي بِالسُّورَةِ فِي الْأَخِيْرَتَيْنِ أَنَّ التَّشَهُّدَ الأوَّلَ فِيهَا لَمَّا طُلِبَ لَهُ جَابِرٌ وَهُوَ السُّجُودُ كَانَ كَالْمَاتِيٍّ بِهِ بِخِلَافِ هَذَا عَشْرٌ. □ قَوْلُهُ: (عِنْدَ الْفُقَهَاءِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي عِنْدَ النَّحْوَةِ.

□ قَوْلُهُ: (لَمْ يَضُرَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَلِ الْمُتَّجِهَ أَنَّهُ حَيْثُ جَلَسَ بِقَضْدِ أَنْ يَتَشَهَّدَ فَجَلَسَ وَتَشَهَّدَ ضَرَّ وَأَنْ خَفَّ الْجُلُوسُ جَدًّا وَقَدْ يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى مَا إِذَا جَلَسَ لَا بِقَضْدِ التَّشَهُّدِ لَكَيْتَهُ تَشَهَّدَ وَلَمْ يُطَوِّلْ الْجُلُوسَ، فَإِنَّهُ قَدْ يَتَجَبَّ عَدَمُ امْتِنَاعِ ذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ يَتَجَبَّهِ الْإِمْتِنَاعُ؛ لِأَنَّ التَّشَهُّدَ فِي هَذَا الْجُلُوسِ يَجْعَلُهُ جُلُوسَ تَشَهُّدٍ.

وإن كان الواحد غير عَدَدٍ عند أكثر الحُسابِ (فله أن يزيد) عليه في غير ما مرَّ في مُتَيَمِّم رأى الماء أثناءه (و) أن (يُنْقِصَ) عنه إن كان أكثر من ركعة (بشروط تغيير النية قبلهما) أي الزيادة، والنقص لما تقررَ أنه لا حصرَ له (وإلا) يُغَيَّرُ النيةُ قبلهما وتعمَّد ذلك (فَيُبْطَلُ) الصلاةُ بذلك؛ لأنَّ الذي أحدثه لم تشمله نيته أمَّا إذا سها فيعودُ لما نوى ويسجدُ للشَّهْرِ (فلو نوى ركعتين فقام إلى الثالثة سهواً) ثُمَّ تَذَكَّرَ (فالأصحُّ أنه يقعدُ) وجوباً (ثُمَّ يَقُومُ للزيادة إن شاء) ها ثُمَّ يسجدُ للشَّهْرِ آخرَ صلاته؛ لأنَّ تعمَّدَ قيامه للثالثة مُبْطِلٌ، وإن لم يشأَ قعدَ ثُمَّ تشهَّدَ ثُمَّ سجَدَ للشَّهْرِ ثُمَّ سلَّم وظاهرُ كلامهم هنا أنه إذا أراد الزيادة بعد تذكُّره ولم يصِرَ للقيام أقربَّ أنه يلزمه العودُ للعودِ لِعَدَمِ الاعتِدَادِ بِحَرَكَته هو فلا يجوزُ له البناءُ عليها وعليه يُفَرَّقُ بين هذا، والتفصيلِ السابقِ في سُجُودِ السَّهْوِ بين كونه للقيام أقربَّ وإن لا، بأنَّ المُلْحَظَ ثُمَّ ما يُبْطَلُ تعمُّدُه حتى يُحتَاجَ لِحَجَرِهِ وهنا عَدَمُ الاعتِدَادِ بِحَرَكَته حتى لا يجوزُ له البناءُ عليها.....

☐ قوله: (وإن كان الواحد غير عَدَدٍ عند أكثر الحُسابِ) إذ العَدَدُ عندَ جُمهورِ الحُسابِ ما ساوى نصفَ مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء نَعَمَ العَدَدُ عندَ الثَّحَاةِ ما وُضِعَ لِكَمِّيَةِ الشَّيْءِ فالواحدُ عندهم عَدَدٌ فَيَدْخُلُ فيه الرُّكْعَةُ مُعْنَى. ☐ قوله: (أثناءه) أي أثناء عَدَدٍ نَوَاهِ نِهَائَةٍ. ☐ قوله: (لما تقررَ إلخ) تعليلٌ لِحُجُوزِ الزيادة والنقص بالنية. ☐ قوله: (فَيُبْطَلُ الصلاةُ بذلك) أي إن صارَ إلى القيام أقربَ منه إلى القعودِ في مسألة الزيادة أو جَلَسَ وتشهَّدَ وسلَّم في مسألة النقص حَلَبِيٌّ وقال البرزماويُّ تَبْطُلُ بِشُرُوعِهِ في القيام. اهـ. بُجَيْرِمِيٌّ أي بَعْدَ - قَصْدِهِ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ المُبْطِلَ وَشَرَعَ فِيهِ وَيُقَالُ بَنَظِيرُهُ فِي مَسْأَلَةِ النَّقْصِ. ☐ قوله: (أما إذا سها إلخ)

(فَرَعَ): لو نوى عَدَدًا فَجَلَسَ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ مِنْ قِيَامِ سَهْوًا ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُكْمِلَهُ مِنْ جُلُوسٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ يُطَلَّبُ مِنْهُ سُجُودُ السَّهْوِ سَمَ عَلَى الْمُنْهَجِ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا بِالْأَوَّلَى أَنَّهُ لَوْ أَتَى بَعْضُ الرُّكْعَةِ مِنْ قِيَامٍ ثُمَّ أَرَادَ فَعَلَ بِاقِيهَا مِنَ الْجُلُوسِ لَمْ يَمْتَنِعْ وَلَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِي هَوِيهِ؛ لِأَنَّهُ مَا هُوَ فِيهِ حَالَةُ الْهَوِيِّ أَكْمَلُ مِمَّا هُوَ صَائِرٌ إِلَيْهِ مِنَ الْجُلُوسِ ع. ش. ☐ قوله: (أما إذا سها إلخ)، وأما لو جهَلَ فَيَنْبَغِي صِحَّةُ صَلَاتِهِ فِي الزيادة دونَ النقصِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم. ☐ قوله: (وَيَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ) أي إن صارَ إلى القيام أقربَ كما يَأْتِي عَنِ الْبُضْرِيِّ مِثْلُهُ.

فَوَلَّ (سَيِّ): (فَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ) أَي مَثَلًا نِهَائَةً وَمُعْنَى.

فَوَلَّ (سَيِّ): (ثُمَّ يَقُومُ) أَي أَوْ فَعَلَهُ مِنْ قُعودِ بَرْمَاوِيِّ. ☐ قوله: (قَعَدَ ثُمَّ) الْأَوَّلَى حَدُّهُ. ☐ قوله: (ثُمَّ سَجَدَ لِلْسَّهْوِ) مَحَلُّ السُّجُودِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ إِذَا قَامَ وَصَارَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِضَرِيٍّ. ☐ قوله: (والتفصيلُ السابقُ في سُجُودِ السَّهْوِ إلخ) أي يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي. ☐ قوله: (حَتَّى لَا يَجُوزَ لَهُ الْبِنَاءُ إلخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ بِذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ ع. ش.

☐ قوله: (أما إذا سها إلخ) وَأَمَّا لَوْ جَهَلَ فَيَنْبَغِي صِحَّةُ صَلَاتِهِ فِي الزيادة دونَ النقصِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وبينه وبين ما لو سَقَطَ لِحَبْنِهِ السَّابِقِ فِي الشُّجُودِ بَأَنَّهُ تَمَّ لَمْ يَفْعَلْ زِيَادَةً بِخِلَافِهِ هُنَا.
 (قُلْتُ: نَفَلَ اللَّيْلِ) أَيِ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ فِيهِ (أَفْضَلُ) مِنَ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ نَهَارًا لِحَبْرِ مُسْلِمٍ «أَفْضَلُ
 الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ» وَحَمَلُوهُ عَلَى النَّفْلِ الْمُطْلَقِ لِمَا مَرَّ فِي غَيْرِهِ وَرَوَى أَيْضًا «أَنَّ
 كُلَّ لَيْلَةٍ فِيهَا سَاعَةٌ إِبَابِيَّةٌ» (وَأَوْسَطُهُ أَفْضَلُ) مِنْ طَرَفَيْهِ إِذَا قَسَّمَهُ أَثْلَاثًا؛ لِأَنَّ الْغَفْلَةَ فِيهِ أَتَمُّ
 وَالْعِبَادَةَ فِيهِ أَثْقَلُ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ الشُّدُسُ الرَّابِعُ، وَالْخَامِسُ لِلْحَبْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «أَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى
 اللَّهِ تَعَالَى صَلَاةُ دَاوُدَ كَانَ يَنَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ وَيَقُومُ ثُلُثَهُ وَيَنَامُ سُدُسَهُ» (ثُمَّ آخِرُهُ) أَيِ نِصْفِهِ الْآخِرُ
 إِنْ قَسَّمَهُ نِصْفَيْنِ أَوْ ثُلُثَهُ الْآخِرُ إِنْ قَسَّمَهُ أَثْلَاثًا أَفْضَلُ مِنْ أَوَّلِهِ لِقِلَّةِ الْمَعَاصِي فِيهِ غَالِيًا وَلِلْحَدِيثِ
 الصَّحِيحِ «يُنْزَلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ
 فَيَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» وَمَعْنَى يَنْزِلُ رَبُّنَا
 يَنْزِلُ أَمْرُهُ كَمَا أَوَّلُهُ بِهِ الْخَلْفُ وَبَعْضُ أَكْبَارِ السَّلَفِ وَلَا تِيغَاتٍ إِلَى مَا شَتَّعَ بِهِ عَلَى الْمُؤُولَيْنِ

قُودُ: (وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ سَقَطَ إِلَخ) يُتَأَمَّلُ سَم. قُودُ: (أَيِ النَّفْلِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا أَوَّلُهُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا
 قَوْلَهُ: أَوْ ثُلُثُهُ إِلَى لِقِلَّةِ الْمَعَاصِي وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَرَوَى إِلَى الْمَثْنِ. قُودُ: (أَيِ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ
 إِلَخ) وَبِهَذَا التَّفْسِيرِ انْدَفَعَ مَا أوردَهُ الْإِسْنَوِيُّ عَلَى الْمَثْنِ مِنْ اقْتِضَائِهِ أَنَّ رَاتِيَةَ الْعِشَاءِ أَفْضَلُ مِنْ رَكَعَتَيْ
 الْفَجْرِ مَثَلًا مَعَ أَنَّهُمَا أَفْضَلُ مِنْهُمَا عَشْرٌ وَمَعْنَى. قُودُ: (لِمَا مَرَّ فِي غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ.
 قُودُ: (أَفْضَلُ مِنْ طَرَفَيْهِ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي أَوْ ثُلُثُهُ الْآخِرُ إِلَخَ يُقِيدُ أَفْضَلِيَةَ الثَّلَاثِ الْآخِرِ عَلَى الْأَوَّلِ
 وَمَفْضُولِيَّتِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَسْطِ سَم. قُودُ: (أَوْ ثُلُثُهُ الْآخِرُ إِلَخ) عِبَارَةٌ عَشْرٌ وَكَذَا لَوْ قَسَّمَهُ أَثْلَاثًا أَوْ
 أَرْبَاعًا عَلَى نِيَّةِ أَنَّهُ يُقَدِّمُ ثُلُثًا وَاحِدًا أَوْ رُبْعًا وَاحِدًا وَيَنَامُ الْبَاقِي فَالْأَوَّلَى أَنْ يَجْعَلَ مَا يَقُومُهُ آخِرًا بِخِلَافِ مَا
 لَوْ قَسَّمَهُ أَجْزَاءَ يَنَامُ جُزْءًا وَيَقُومُ جُزْءًا ثُمَّ يَنَامُ الْآخَرَ فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْعَلَ مَا يَقُومُهُ وَسَطًا فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَقُومَ
 رُبْعًا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُومَ الثَّالِثَ. اهـ. قُودُ: (لِقِلَّةِ الْمَعَاصِي فِيهِ) أَيِ فِيمَا ذُكِرَ مِنْ
 النَّصْفِ، وَالثَّلَاثِ الْآخِرِ. قُودُ: (يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَخ) قَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِي بِفَتْحِ الْبَاءِ وَضَمِّهَا رَوَاتَانِ عَشْرٌ.
 قُودُ: (وَمَعْنَى يَنْزِلُ رَبُّنَا يَنْزِلُ أَمْرُهُ) أَيِ أَوْ مَلَائِكَتُهُ أَوْ رَحْمَتُهُ أَوْ كِتَابَتُهُ عَنْ مَزِيدِ الْقُرْبِ وَبِالْجُمْلَةِ
 فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ أَنْ يَغْتَفِدَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ وَمَا شَابَهَهُ مِنَ الْمُشْكِلَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ كـ
 ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمن: ٢٧] وَ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠] وَغَيْرِ
 ذَلِكَ مِمَّا شَاكَلَهُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا ظَوَاهِرُهَا لِاسْتِحَالَتِهَا عَلَيْهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ
 وَالْجَاحِدُونَ غُلُوبًا كَبِيرًا، ثُمَّ هُوَ بَعْدَ ذَلِكَ مُخَيَّرٌ إِنْ شَاءَ أَوَّلُهَا بَنَحُو مَا ذَكَرْنَاهُ وَهِيَ طَرِيقَةُ الْخَلْفِ
 وَآثَرُهَا لِكَثْرَةِ الْمُتَبَدِّعِ الْقَائِلِينَ بِالْجِهَةِ وَالْجِسْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا هُوَ مُحَالٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ شَاءَ

قُودُ: (وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَوْ سَقَطَ) يُتَأَمَّلُ. قُودُ: (أَفْضَلُ مِنْ طَرَفَيْهِ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي أَوْ ثُلُثُهُ الْآخِرُ إِلَخَ
 يُقِيدُ أَفْضَلِيَةَ الثَّلَاثِ الْآخِرِ عَلَى الْأَوَّلِ وَمَفْضُولِيَّتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَوْسَطِ. قُودُ: (أَوْ ثُلُثُهُ الْآخِرُ إِلَخ) فَالْثَّلَاثُ
 الْآخِرُ فَاضِلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوَّلِ مَفْضُولٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوْسَطِ.

بعض من عديم التوفيق ومن ثم قال ابن جماعة في ابن تيمية رأسهم إنه عبد أضله الله وخذله نسأل الله دوام العافية من ذلك بمنه وكرمه.

(و) الأفضل للمتأمل ليلاً أو نهاراً (أن يسلم من كل ركعتين) بأن ينويهما ابتداءً أو يقتصر عليهما فيما إذا أطلق أو نوى أكثر منهما بشرط تغيير النية لكن في هذه تردّد إذ لا يبعد أن يقال بقاؤه على منويّه أولى وذلك للخبر المتفق عليه «صلاة الليل مثنى مثنى» وفي رواية صحيحة «والنهار».

(ويُسَنُّ التَّهَجُّدُ) إجماعاً وهو التَّنَفُّلُ ليلاً.....

فَوَضَّعَ عِلْمَهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ طَرِيقَةُ السَّلَفِ وَأَثَرُهَا لِحُلُومِ زَمَانِهِمْ عَمَّا حَدَّثَ مِنَ الضَّلَالَاتِ الشَّنِيعَةِ وَالْبِدَعِ الْقَبِيحَةِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ حَاجَةٌ إِلَى الْخَوْضِ فِيهَا شَرْحُ بَافْضِلٍ. □ قَوْلُهُ: (يَنْزِلُ أَمْرُهُ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا فِي الْحَدِيثِ - أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمْهِلُ حَتَّى يَمْضِيَ شَطْرُ اللَّيْلِ ثُمَّ يَأْمُرُ مُنَادِيًا يُنَادِي فَيَقُولُ هَلْ مِنْ دَاعٍ - انْتَهَى عَمِيرُهُ. اهـ. ع ش وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا رَوَايَةُ - يَنْزِلُ - بِضَمِّ الْيَاءِ كَمَا مَرَّتْ.

□ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ عَبْدُ الْإِلَهِ) مَقُولُ ابْنِ جَمَاعَةَ، وَالضَّمِيرُ لَابْنِ تَيْمِيَّةٍ. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَفْضَلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ نَوَى إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلَهُ مَنْ هَجَدَ إِلَى وَيُسَنُّ وَقَوْلَهُ فِيهِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَإِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ نَوَى إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلَهُ سَهْوٌ وَقَوْلَهُ كَأْتَمَّ إِلَى وَيُسَنُّ وَقَوْلَهُ وَلَوْ فِي عِبَادَةٍ وَقَوْلَهُ ضَعِيفٌ وَقَوْلَهُ وَلَاتَهُ إِلَى وَمِنْ ثَمَّ.

قَوْلُ (سُنِّي): (أَنْ يُسَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ) أَيَّ أَمَّا التَّنَفُّلُ بِالْأَوْتَارِ فَغَيْرُ مُسْتَحَبٍّ نِهَآيَةً وَمُغْنِي أَيَّ وَلَا مَكْرُوهُ كَمَا مَرَّ عَ ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ يَقْتَصِرُ عَلَيْهِمَا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ فِي هَذَا الْإِقْتِصَارِ إِلَى نِيَّةٍ سَم. □ قَوْلُهُ: (فِي هَذِهِ) أَيَّ الثَّالِثَةِ. □ وَقَوْلُهُ: (إِذْ لَا يَبْعُدُ أَنْ يُقَالَ الْإِلَهِ) أَقْرَهُ ع ش وَقَدْ يُشِيرُ إِلَى اعْتِمَادِهِ اقْتِصَارُ شَرْحِ الْمُنْهَجِ، وَالنَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي عَلَى الصُّورَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ. □ قَوْلُهُ: (وَفِي رَوَايَةِ الْإِلَهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي السُّنَنِ الْارْبَعَةِ (صَلَاةُ اللَّيْلِ، وَالتَّهَارُ مَثْنَى مَثْنَى) وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ وَغَيْرُهُ. اهـ.

قَوْلُ (سُنِّي): (وَيُسَنُّ التَّهَجُّدُ) ذَكَرَ أَبُو الْوَلِيدِ التَّيْسَابُورِيُّ أَنَّ الْمُتَهَجِّدَ يَشْفَعُ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ وَرَوَى أَنَّ الْجُنَيْدَ رُئِيَ فِي النَّوْمِ فَقِيلَ لَهُ مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ فَقَالَ طَاحَتْ تِلْكَ الْإِشَارَاتُ وَغَابَتْ تِلْكَ الْعِبَارَاتُ وَفَنِيَتْ تِلْكَ الْعُلُومُ وَنَفِدَتْ تِلْكَ الرُّسُومُ وَمَا نَفَعْنَا إِلَّا رَكَعَاتٍ كُنَّا نَرْكَعُهَا عِنْدَ السَّحَرِ مُغْنِي وَع ش زَادَ شَيْخُنَا، وَالْمَقْصُودُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ لَمْ نَجِدْ لَهَا ثَوَابًا لِأَقْرَبَانِهَا بَرَاءً أَوْ نَحْوِهِ إِلَّا الرُّكُوعَاتِ الْمَذْكُورَةَ لِلْإِخْلَاصِ فِيهَا، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ حَتَّى عَلَى التَّهَجُّدِ وَبَيَانًا لِشَرْفِهِ وَإِلَّا فَيَبْعُدُ عَلَى مِثْلِهِ اقْتِرَانُ عَمَلِهِ بِرَبِّهِ أَوْ نَحْوِهِ مَعَ كَوْنِهِ سَيِّدَ الصُّوْفِيَّةِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ التَّنَفُّلُ) كَذَا فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ قَالَ ع ش ظَاهِرُهُ إِخْرَاجُ فِعْلِ الْفَرَائِضِ بِأَنْ قَضَى قَوَائِمَ سَم عَلَى حَجٍّ وَقَوْلَ عَنْ إِفْتَاءِ الشَّارِحِ م ر أَنَّ التَّنَفُّلَ لَيْسَ

□ قَوْلُهُ: (أَوْ يَقْتَصِرُ عَلَيْهِمَا) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ فِي هَذَا الْإِقْتِصَارِ إِلَى نِيَّةٍ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ التَّنَفُّلُ) ظَاهِرُهُ إِخْرَاجُ فِعْلِ الْفَرَائِضِ بِأَنْ قَضَى قَوَائِمَ.

بعد نوم، من هَجَدَ سَهَرًا أو نَامَ وَتَهَجَّدَ أَزَالَ النَّوْمَ بِتَكْلُفٍ كَأَيْمٍ وَتَأْتَمُّ أَيَّ تَحَفُّظٍ عَنِ الْإِثْمِ وَيُسْنُّ لِلْمُتَهَجِّدِ نَوْمَ الْقِيلُولَةِ وَهُوَ قُبَيْلُ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّهُ لَهُ كَالشُّحُورِ لِلصَّائِمِ وَفِيهِ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ. (وَيُكْرَهُ قِيَامُ) أَيَّ سَهَرٍ (كُلِّ اللَّيْلِ) وَلَوْ فِي عِبَادَةٍ (دَائِمًا) لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي الْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهُ يَضُرُّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ أَيَّ مِنْ شَأْنِهِ ذَلِكَ وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ قِيَامَ مُضِرٍّ وَلَوْ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ وَبَحَثَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ عَدَمَ كَرَاهَتِهِ لِمَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ عَدَمَ الضَّرَرِ أَصْلًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ حَسَنٌ بَالِغٌ كَيْفَ وَقَدْ غَدَّ ذَلِكَ مِنْ مَنَاقِبِ أَيْمَةٍ. اهـ. وَيُجَابُ بِأَنَّ أَوْلَيْكَ مُجْتَهِدُونَ لَا سِيَّمَا وَقَدْ أَسْعَفَهُمُ الزَّمَانُ وَالْإِخْوَانُ وَهَذَا مَفْقُودُ الْيَوْمِ فَلَمْ يُتَّبَعْ إِلَّا الْكَرَاهَةُ مُطْلَقًا لِغَلْبَةِ الضَّرَرِ أَوْ

بَقِيدٍ. اهـ. عِبَارَةٌ شَيْخُنَا وَهُوَ التَّهَجُّدُ لُغَةً دَفَعَ النَّوْمَ بِالتَّكْلُفِ، وَاصْطِلَاحًا صَلَاةٌ بَعْدَ فِعْلِ الْعِشَاءِ وَلَوْ مَجْمُوعَةٌ مَعَ الْمَغْرِبِ جَمَعَ تَقْدِيمٍ وَبَعْدَ نَوْمٍ وَلَوْ كَانَ النَّوْمُ قَبْلَ وَقْتِ الْعِشَاءِ سَوَاءً كَانَتْ تِلْكَ الصَّلَاةُ نَفْلًا رَاتِبًا أَوْ غَيْرَهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ وَمِنْهُ سُنَّةُ الْعِشَاءِ، وَالتَّقْلُّ الْمُطْلَقُ، وَالْوُتْرُ أَوْ قَرْضًا قَضَاءً أَوْ نَذْرًا فَتَقْيِيدُهُ بِالتَّقْلُّ جَزِيٌّ عَلَى الْغَالِبِ. اهـ. قَوْلُهُ: (بَعْدَ نَوْمٍ) أَيَّ وَبَعْدَ فِعْلِ الْعِشَاءِ كَمَا وَجَدَ بِحَظِّ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ الْإِمَامَ شِهَابَ الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ النَّوْمُ قَبْلَ فِعْلِهَا بِأَنَّ نَامَ ثُمَّ فَعَلَ الْعِشَاءَ وَتَقْلُّ بَعْدَ فِعْلِهَا، وَهَلْ يَكْفِي النَّوْمُ عَقِبَ الْغُرُوبِ يَسِيرًا أَوْ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُسْتَبَعَدُ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ سَمَّ عَلَى حَجٍّ أَيَّ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ النَّوْمِ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ وَلَوْ قَبْلَ فِعْلِهَا وَيُؤَافِقُهُ مَا نُقِلَ عَنْ حَاشِيَةِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ عَلَى الرُّضَى مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ أَيَّ النَّوْمِ وَقْتُ نَوْمٍ وَمُقْتَضَى كَلَامِ حَجٍّ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ أَنَّهُ لَا يَتَقَيَّدُ بِدُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ فَلْيُرَاجَعْ شَرْحُ وَتَقَدَّمَ آيَفَا عَنْ شَيْخُنَا اعْتِمَادُ عَدَمِ التَّقْيِيدِ بِذَلِكَ. قَوْلُهُ: (نَوْمٌ الْقِيلُولَةُ) الْإِضَافَةُ لِلْبَيَانِ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ قُبَيْلُ الزَّوَالِ) أَيَّ النَّوْمُ قُبَيْلُ الزَّوَالِ وَعِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ الرَّاحَةُ قُبَيْلُ الزَّوَالِ وَلَوْ بَلَا نَوْمَ شَيْخُنَا قَالَ عَشْرٌ وَيَتَّبَعِي أَنَّ قَدْرَهُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ عَادَةِ النَّاسِ فِيمَا يَسْتَعِينُونَ بِهِ عَلَى التَّهَجُّدِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ الْإِنِّ) أَفْرَهُ الشَّارِحُ فِي الْإِيْعَابِ كَمَا يَأْتِي وَاعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ أَمَّا مَنْ لَا يَضُرُّهُ ذَلِكَ فَلَا يُكْرَهُ فِي حَقِّهِ وَقَالَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ إِنَّ لَمْ يَجِدْ بِذَلِكَ مَشَقَّةً اسْتَحَبَّ لَهُ لَا سِيَّمَا الْمُتَلَدُّ بِمُنَاجَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ وَجَدَهَا نَظَرَ إِنْ خَشِيَ مِنْهَا مَحْذُورًا كَرِهَ وَإِلَّا فَلَا. اهـ. وَعِبَارَةٌ السَّيِّدِ الْبُصْرِيِّ الْقَلْبُ إِلَى مَا قَالَهُ الْمُحِبُّ أُمِّيلُ وَلَا بُعْدَ فِي تَخْصِيصِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ بِهِ. اهـ.

قَوْلُهُ: (وَهُوَ حَسَنٌ الْإِنِّ) أَيَّ مَا ذَكَرَهُ الْمُحِبُّ كَلَامٌ حَسَنٌ يُعْضَدُ مَا اسْتَشْهَرَ عَنْ خَلَاتِقٍ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ بِوُضُوءِ الْعِشَاءِ أَرْبَعِينَ سَنَةً أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ. اهـ. كُرْدِي عَنْ الْإِيْعَابِ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَسْعَفَهُمْ) أَيَّ أَعَانَهُمْ كُرْدِي. قَوْلُهُ: (فَلَمْ يُتَّبَعْ إِلَّا الْكَرَاهَةُ مُطْلَقًا) هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْعِبَابِ مِنْ تَقْيِيدِهِ ذَلِكَ بِمَنْ يَضُرُّهُ قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَذَكَرَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ قَرِيبًا مِنْهُ فَقَالَ: إِنْ لَمْ

قَوْلُهُ: (بَعْدَ نَوْمٍ) أَيَّ وَبَعْدَ فِعْلِ الْعِشَاءِ كَمَا وَجَدَ بِحَظِّ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ الْإِمَامَ شِهَابَ الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ النَّوْمُ قَبْلَ فِعْلِهَا بِأَنَّ نَامَ ثُمَّ فَعَلَ الْعِشَاءَ وَتَقْلُّ بَعْدَ فِعْلِهَا وَهَلْ يَكْفِي النَّوْمُ عَقِبَ الْغُرُوبِ يَسِيرًا أَوْ إِلَى دُخُولِ وَقْتِ الْعِشَاءِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُسْتَبَعَدُ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ.

الْفِتْنَةِ بِذَلِكَ وَخَرَجَ بِكُلِّ إِلَى آخِرِهِ قِيَامُ لَيَالٍ كَامِلَةٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الْعُشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَإِنَّمَا لَمْ يُكْرَهْ صَوْمُ الدَّهْرِ بِقَيْدِهِ الْآتِي؛ لِأَنَّهُ يَسْتَوْفِي فِي اللَّيْلِ مَا فَاتَهُ وَهَذَا لَا يُمَكِّنُهُ نَوْمُ النَّهَارِ لَتَعْطِلَ ضُرُورَاتُهُ الدُّنْيَوِيَّةَ وَالْآخِرِيَّةَ

(و) يُكْرَهُ (تَخْصِيصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِقِيَامِ) أَي صَلَاةٍ لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ وَأُخِذَ مِنْهُ كَالْمَثْنِ زَوَالُ الْكَرَاهَةِ بِضَمِّ لَيْلَةٍ قَبْلُهَا أَوْ بَعْدَهَا نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي صَوْمِ يَوْمِهَا وَعَدَمُ كَرَاهَةِ تَخْصِيصِ لَيْلَةٍ غَيْرِهَا وَتَوَقَّفَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَأَبْدَى احْتِمَالًا بِكَرَاهَتِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ بَدَعَةٌ.

(و) يَكْرَهُ (تَرْكُ تَهْجُدِ اعْتَادِهِ) بَلَا ضَرُورَةٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ: «لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ ثُمَّ تَرَكَهُ» وَيَسْنُ بَلْ يَتَأَكَّدُ أَنْ لَا يَخْلُ بِصَلَاةٍ فِي اللَّيْلِ بَعْدَ النَّوْمِ وَلَوْ رَكَعَتَيْنِ لِعَظُمَ فَضْلُ ذَلِكَ بَلْ وَرَدَ فِيهِ مَا يَنْبَغِي لِمَنْ أَحَاطَ بِهِ.....

يَجِدُ بِذَلِكَ مَشَقَّةً اسْتَحَبَّ لَا سِيَّمَا الْمُتَلَدِّذُ بِمُنَاجَاةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنْ وَجَدَهَا نَظَرَ إِنْ خَشِيَ عَنْهَا مَخْذُورًا كَرِهَ وَلَا فَلَا وَرَفَقَهُ بِنَفْسِهِ أَوْلَى أَنْتَهَى قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِنْخَ. اهـ. كُرْدِيَّ. ة فُودَ: (وَخَرَجَ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي إِلَّا مَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. ة فُودَ: (قِيَامُ لَيَالٍ كَامِلَةٍ) يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَضُرَّ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ لَهُ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ وَقَدْ يُقَالُ هُوَ شَامِلٌ لَهُ بِضَرِيٍّ. ة فُودَ: (لِأَنَّهُ ﷺ إِنْخَ) أَي فَيُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّ إِنْخَ نِهَآةٌ وَمُغْنِي. ة فُودَ: (بِقَيْدِهِ الْآتِي) وَهُوَ عَدَمُ الضَّرَرِ وَعَدَمُ قُوَّةِ حَقِّ. ة فُودَ: (مَا فَاتَهُ) أَي مِنْ أَكْلِ النَّهَارِ مُغْنِي. ة فُودَ: (أَي صَلَاةٍ) أَمَّا إِخْيَاؤُهَا بِغَيْرِ صَلَاةٍ فَغَيْرُ مَكْرُوهٍ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ لَا سِيَّمَا بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ ﷺ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَطْلُوبٌ فِيهَا نِهَآةٌ وَمُغْنِي سَمَ وَشَيْخُنَا عِبَارَةُ الْكُرْدِيَّ قَالَ فِي الْإِيْعَابِ أَمَّا إِخْيَاؤُهَا بِغَيْرِ صَلَاةٍ فَلَا يُكْرَهُ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ وَيُوجَّهُ بَأَنَّ فِي تَخْصِيصِهَا بِالْأَفْضَلِ نَوْعٌ تَشَبَّهَ بِالْيَهُودِ، وَالتَّصَارَى فِي إِخْيَاءِ لَيْلَةِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ. اهـ. ة فُودَ: (زَوَالُ الْكَرَاهَةِ بِضَمِّ لَيْلَةِ إِنْخَ) وَهُوَ كَذَلِكَ نِهَآةٌ وَمُغْنِي. ة فُودَ: (وَعَدَمُ كَرَاهَةِ إِنْخَ) اعْتَمَدَهُ فِي الْإِيْعَابِ كُرْدِيَّ.

ة فُودَ: (وَتَوَقَّفَ الْأَذْرَعِيُّ إِنْخَ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي وَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ فِيهِ وَفَقَةً. اهـ.

ة فُودَ: (وَيُكْرَهُ تَرْكُ تَهْجُدِ اعْتَادِهِ) أَي وَنَقْضُهُ شَرْحُ بِأَفْضَلٍ وَفِي الْجَمَلِ عَلَى م ر وَمِثْلُ التَّهْجُدِ غَيْرُهُ مِنْ الْعِبَادَاتِ كَقِرَاءَةِ وَذِكْرِ. اهـ. وَفِي الْبُجَيْرِيِّ وَانْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالْعَادَةِ وَقِيَاسُ نَظَائِرِهِ مِنَ الْحَيْضِ وَتَجْدِيدِ الْوُضُوءِ وَصَوْمِ يَوْمِ الشُّكِّ حُصُولُهَا بِمَرَّةٍ كَمَا فِي الشُّوَبَرِيِّ. اهـ. ة فُودَ: (مِثْلُ فُلَانٍ إِنْخَ) أَرَادَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - ع ش. ة فُودَ: (وَيُسْنُ إِنْخَ) وَيُسْنُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنْ يَتَوَيَّ الشَّخْصُ الْقِيَامَ عِنْدَ التَّوَمُّ نِهَآةٌ وَمُغْنِي أَي حَيْثُ جَوَّزَهُ، فَإِنْ قَطَعَ بَعْدَ قِيَامِهِ عَادَةً فَلَا مَعْنَى لِنَيْتِهِ ع ش. ة فُودَ: (أَنْ لَا يَخْلُ إِنْخَ) وَأَنْ لَا يَغْتَادَ مِنْهُ إِلَّا مَا يَظُنُّ إِدَامَتَهُ عَلَيْهِ نِهَآةٌ وَمُغْنِي.

ة فُودَ: (أَي صَلَاةٍ) أَمَّا إِخْيَاؤُهَا بِغَيْرِ صَلَاةٍ فَغَيْرُ مَكْرُوهٍ كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ لَا سِيَّمَا بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَطْلُوبٌ فِيهَا شَرْحُ م ر. ة فُودَ: (وَعَدَمُ كَرَاهَةِ تَخْصِيصِ لَيْلَةٍ غَيْرِهَا) هُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ تَوَقَّفَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ شَرْحُ م ر.

أن لا يألوا جهدًا في المثابرة عليه ما أمكنه وأن يكثُر فيه من الدعاء والاستغفار ونصفه الأخير أكد وأفضله عند السحر لقوله تعالى: ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾ [ال عمران: ١٧] ﴿وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الدريات: ١٨] وأن يوقظ من يطمع في تهجده حيث لا ضرر.



﴿قوله: (أن لا يألوا) أي لا يقصّر. ﴿قوله: (في المَثَابِرَة) أي المواظبة. ﴿قوله: (وأن يكثُر إلخ) وأن يمسح المُتَقَيِّطُ التَّوَمَّ عن وجهه وأن ينظر إلى السماء وأن يقرأ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [ال عمران: ١٩٠] إلى آخر السورة وأن يفتِّح تهجده بركعتين خفيفتين، وإطالة القيام في سائر الصلوات أفضل من تكثير الركعات وأن ينام أو يستريح من نَعَسٍ أو فتورٍ في صلاته حتى يذهب نومه أو فتوره نهايةً ومغني وشرح بأفضل. ﴿قوله: (حيث لا ضرر) أي وإلا فلا يستحب ذلك بل يحرم مغني.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

(كِتَاب) كَأَنَّ حِكْمَةَ التَّرْجِمَةِ بِهِ دُونَ جَمِيعِ مَا ذُكِرَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ إِلَى الْجَنَائِزِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى مَا هِيَ الصَّلَاةُ وَلَيْسَتْ فِعْلًا حَتَّى تَكُونَ مِنْ جِنْسِهَا فَكَانَتْ كَالْأَجَنَبِيَّةِ مِنْ هَذِهِ الْحَيَثُوتِ فَأَفْرَدَهَا بِكِتَابٍ وَلَا كَالْأَجَنَبِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا صِفَةٌ تَابِعَةٌ لِلصَّلَاةِ فَوَسَّطَهَا بَيْنَ أَبْوَابِهَا وَلَمَّا كَانَتْ صَلَاةُ الْجِنَازَةِ مُغَايِرَةً لِمُطْلَقِ الصَّلَاةِ مُغَايِرَةً ظَاهِرَةً أَفْرَدَهَا بِكِتَابٍ مُتَأَخِّرٍ عَنْ جَمِيعِ أَبْوَابِ الصَّلَاةِ نَظَرًا لِتِلْكَ الْمُغَايِرَةِ (صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ) هِيَ مَشْرُوعَةٌ بِالْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى أَمَرَ بِهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

فَوَدَّ: (بِهِ) أَيِ بِالْكِتَابِ. فَوَدَّ: (وَلَا كَالْأَجَنَبِيَّةِ) عَطَفَ عَلَى كَالْأَجَنَبِيَّةِ. فَوَدَّ: (مِنْ حَيْثُ الْإِنْفِ) قَيْدٌ لِلتَّحْقِيقِ. فَوَدَّ: (مُغَايِرَةً لِمُطْلَقِ الصَّلَاةِ) هَذَا مَمْنُوعٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الصَّلَاةِ هُوَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا فَهِيَ مِنْ أَفْرَادِهِ كَمَا أَنَّ بَقِيَّةَ الصَّلَاةِ مِنْ أَفْرَادِهِ وَصَوَابُ الْعِبَارَةِ أَنَّ يَقُولُ مُغَايِرَةً لِبَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ سَمٍ وَقَدْ يُجَابُ بِمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ عَنِ الْبُضْرِيِّ عَنْ فَتْحِ الْجَوَادِ أَنَّ صَلَاةَ الْجِنَازَةِ لَا تُسَمَّى صَلَاةً وَكَذَا تَقَدَّمَ هُنَاكَ عَنْ نَفْسِ الْمُحَسِّي مَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ. فَوَدَّ: (نَظَرًا لِتِلْكَ الْإِنْفِ) هَذَا تَأْكِيدٌ لِمَا أَفَادَهُ لِمَا السَّبَبِيَّةُ.

فَوَدَّ (السَّيِّئِ): (صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ) وَفِي الْإِحْيَاءِ عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ الدَّارَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ لَا يَقُوتُ أَحَدًا صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ إِلَّا بِذَنْبٍ أَذْنَبَهُ قَالَ وَكَانَ السَّلَفُ يُعَزَّوْنَ أَنْفُسَهُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِذَا فَاتَتْهُمْ التَّكْبِيرَةُ الْأُولَى وَسَبْعَةَ أَيَّامٍ إِذَا فَاتَتْهُمْ الْجَمَاعَةُ مُغْنِي وَعِشْرَةَ زَادَ شَيْخُنَا وَصِبْغَةُ التَّغْزِيَةِ لَيْسَ الْمُصَابُ مَنْ فَارَقَ الْأَحْبَابَ بَلِ الْمُصَابُ مَنْ حُرِمَ الثَّوَابَ، وَهِيَ أَيِ الْجَمَاعَةُ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ كَمَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ سُرَاقَةَ. اهـ. فَوَدَّ: (هِيَ مَشْرُوعَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا يُفِيدُهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ فِينَاءُ مُحَلِّي الْإِنْفِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا يُفِيدُهُ إِلَى الْمُتَرِّقِ وَقَوْلُهُ كَمَا يَبَيِّنُهُ إِلَى وَخَرَجَ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

فَوَدَّ: (وَلَمَّا كَانَتْ صَلَاةُ الْجِنَازَةِ مُغَايِرَةً لِمُطْلَقِ الصَّلَاةِ) هَذَا مَمْنُوعٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ الصَّلَاةِ هُوَ الْقَدْرُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا فَهِيَ مِنْ أَفْرَادِهِ كَمَا أَنَّ بَقِيَّةَ الصَّلَاةِ مِنْ أَفْرَادِهِ وَصَوَابُ الْعِبَارَةِ أَنَّ يَقُولُ مُغَايِرَةً لِبَقِيَّةِ الصَّلَوَاتِ لَا يُقَالُ كَوْنُهَا مِنْ أَفْرَادِ الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ لَا يَمْنَعُ الْمُغَايِرَةَ لَهُ لِأَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مُغَايِرٌ لِكُلِّهِ؛ لِأَنَّ نَقُولَ: الْمُرَادُ بِالْمُغَايِرَةِ هُنَا الْمُبَايَنَةُ لَا مَعْنَاهَا الظَّاهِرُ وَإِلَّا فَكُلُّ صَلَاةٍ مُغَايِرَةٌ لِمُطْلَقِ الصَّلَاةِ كَمَا لَا

في الخوف في سورة النساء ففي الأمن أولى، والشئ للأخبار الآتية وغيرها وشُرعت بالمدينة دون مكة لقهر الصحابة بها وإجماع الأمة. وأقلها هنا إمام ومأموم كما يفيد قوله وما كثر جمعه أفضل لخبر صحيح به (هي في الفرائض) أي المكتوبات فال للعهد الذكري في قوله أول كتاب الصلاة المكتوبات خمس فساوى قول أصله في الخمس واندفع الاعتراض عليه (غير) بالنصب حالاً أو استثناء ويمتنع الجرح؛ لأنها لا تعرف بالإضافة إلا إن وقعت بين ضدين

□ قوله: (وشرعت إلخ) الئسب تأخيرُه عن قوله وإجماع الأمة بصري. □ قوله: (بالمدينة إلخ) استشكل بصلاته ﷺ، والصحابة صبيحة الإسرائ جماعة مع جبريل وبصلاته ﷺ بعلي وبخديجة فكان أول فعلها بمكة وأجيب بأن المراد وأول إظهار فعلها مع المواظبة عليها كان بالمدينة شيخنا وع ش وأجهوري وكذا يستشكل بما في الصحيحين في خبر استماع الجن القرآن فمر التفر الذين أخذوا نحو تهامة وهو بنخله عامدين إلى سوق عكاظ وهو يصلي بأصحابه صلاة الفجر إلخ فقال التوري في شرح مسلم قوله (وهو يصلي بأصحابه) إلخ فيه إثبات صلاة الجماعة وأنها مشروعة في السفر وأنها كانت مشروعة من أول النبوة. اه. □ قوله: (هنا) احتراز عن الجمعة. □ قوله: (كما يفيد قوله إلخ) لا يخفى ما في دعوى الإفادة من الخفاء بصري وسم. □ قوله: (لخبر صحيح إلخ) عبارة النهاية لخبر «الانثان فما فوقهما جماعة» اه. □ قوله: (فساوى إلخ) المساواة ممنوعة لظهور أنه لا يفهم من الخمس إلا المقصود بخلاف الفرائض يتوهم منه خلاف المطلوب لا سيما مع استثناء الجمعة، فإنه يقوى التوهم إذ لم يعد لها في المكتوبات، والعهدية المذكورة لا قرينة عليها خصوصاً مع بُعد ما بين المحليين سم.

قول (شي): (هي إلخ) أي صلاة الجماعة من حيث الجماعة بجبرمي وعبارة شيخنا في العبارة قلب، والأصل جماعة الصلاة ليصبح الخبر بقوله سنة وإلا فالصلاة فرض لا سنة. اه. □ قوله: (أو استثناء) أي بمعنى إلا أغربت إغراب المستثنى وأضيفت إليه نهاية ومغني زاد شيخنا وهو الاعتد لبعد المقام عن الحالية. اه. □ قوله: (يمتنع الجرح؛ لأنها إلخ) وقد يقال: إن اللام للجنس فلا يضرب الوصف بالتكرار؛ لأن المعروف بها في المعنى كالتكرار نهاية قال الرشيد وجعلها للجنس يلزمه فساد ولا يخفى مع أنه ينافيه الاستثناء منه إذ هو آية العموم. اه. وقال شيخنا ولو جعل الجرح على البدلية لكان أضوب. اه.

□ قوله: (لا تعرف) بفتح التاء على حذف إحدى التائين وفي بعض النسخ بإثبات التائين وهو يؤيد ما ذكر جمل على م. ر. □ قوله: (إلا إن وقعت بين ضدين) قد يقال المراد بالفرائض هنا ما عدا الجمعة من الخمس، والجمعة مضادة لما عداها من الخمس إذ هما وجوديان لا يصدقان على ذات واحدة من

يخفى. □ قوله: (كما يفيد إلخ) يتأمل. □ قوله: (فساوى قول أصله في الخمس) المساواة ممنوعة لظهور أنه لا يفهم من الخمس إلا المقصود بخلاف الفرائض يتوهم منه خلاف المطلوب لا سيما مع استثناء الجمعة، فإنه يقوى التوهم إذ لم يعد لها في المكتوبات فيما تقدم فاستثنأها يؤهم أنه أراد غير ما تقدم، والعهدية المذكورة لا قرينة عليها خصوصاً مع بُعد ما بين المحليين. □ قوله: (إلا إن وقعت بين ضدين)

(الجمعة) لما يأتي أنها فيها فرض عَيْن وشرط صحتها اتفاقاً (سنة مؤكدة) للخبر المتفق عليه «صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد أي بالمعجزة بسبع وعشرين درجة»، والأفضلية تقتضي النديّة فقط ولا تعارض هذه رواية «خمس وعشرين»؛ لأن القاعدة في باب الفضائل الأخذ بأكثرها ثواباً؛ لأنه ﷺ كان يُحِبُّ بالقليل أولاً ثُمَّ بالكثير زيادة في النعمة عليه وعلى أمته وحكمة السبع والعشرين أن فيها فوائد تزيد على صلاة الفرد ينحو ذلك كما بيّنته في شرح الثُّبَابِ وخَرَجَ بالفرائض بالمعنى المذكور المنذورة فلا تُشْرَعُ فيها لاختصاصها بأنها شعار المكتوبة كالآذان فيناء مجلي لهذا على أنه يُسَلِّكُ بالنذر مسلك واجب الشرع أو جائزه غلطوه فيه، والكلام في منذورة لا تُسَنُّ الجماعة فيها قبل ولا كالعيد.....

جهة واحدة فلتتعرّف غير هنا فليأمل سم. □ قوله: (إن وقعت بين الضدين) ومثّلوا لذلك بقولهم الحركة غير السكون ع ش.

قول (سني): (سنة مؤكدة) أي ولو للنساء معني. □ قوله: (من صلاة الفرد) أي المفرد. □ قوله: (بسبع وعشرين إلخ) وذكر في المجموع أن من صلى في عشرة آلاف له سبع وعشرون درجة ومن صلى مع اثنين له ذلك لكن درجات الأول أكمل نهاية ومعني. □ قوله: (درجة) قال ابن دقيق العيد الأظهر أن المراد بالدرجة الصلاة؛ لأنه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك اه. ع ش. □ قوله: (فقط) أي دون الفرضية. □ قوله: (لأن القاعدة إلخ) أو لأن الإخبار بالقليل لا ينفي الكثير أو أن ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أي من خشوع وتدبر قراءة وغيرهما أو أن الأولى في الصلاة الجهرية، والثانية في السرية نهاية. □ قوله: (يُحِبُّ) ببناء المفعول من الإخبار.

□ قوله: (بالمعنى المذكور) أي المكتوبات. □ قوله: (لاختصاصها إلخ) قد يقال فلم شرعت في بعض التوافل ولم تمنع مطلقاً كالآذان بصري. □ قوله: (لهذا) أي لمشروعية الجماعة في المنذورة يعني أن المحلي بناء على الخلاف في أنه هل يسلك الواجب بالنذر مسلك واجب الشرع حتى تُسَنُّ فيه الجماعة أو جائزه حتى لا تُسَنُّ فيه وفي قواعد الزركشي ما حاصله أنه لا خلاف في وجوب المنذور، وإنما الخلاف في أن حكمه كالجائز في القربات أو كالواجب أصالة فيها، والأرجح حمّله غالباً على الواجب ولهذا لا يُجْمَعُ بين فرض ومنذور بتيمم واحد ولا تُصَلَّى المنذورة على الراحلة ويجب التبييت في الصوم المنذور على الصحيح كزدي. □ قوله: (والكلام إلخ) يُغْنِي عنه اغتيار قيد الحينية المتبادر إلى الأذهان اغتياره بصري. □ قوله: (لا تُسَنُّ الجماعة فيها قبل) أي قبل التذرع كسنة الظهر مثلاً ولو نذر أن يصلّيها جماعة فلا يتعقد نذره؛ لأن الجماعة فيها ليست قربة بخلاف ما شرعت الجماعة

قد يقال المراد بالفرائض هنا ما عدا الجمعة من الخمس بصريح قوله للعهد الذكري في قوله أول كتاب الصلاة إلخ، والجمعة مضادة لما عداها من الخمس إذ هما أمران وجوديان لا يصدقان على ذات واحدة من جهة واحدة فلتتعرّف غير هنا فليأمل.

فهي تُسَنُّ فيها لا للتَّنْذِرِ وفيما لم تُنْذَرِ الجماعةُ فيها وإلا وجبت الجماعةُ فيها بالنذرِ والنافلةِ ومَرَّ مشرُوعُها في بعضها دونَ بعض.

(وقيل) هي (فرضُ كفايةٍ للرجالِ) البالغين العَقْلَاءِ الأحرارِ المستورين المقيمين في المؤدَّةِ فقط للخبَرِ الصحيح «ما من ثلاثة في قريةٍ ولا بدوٍ لا تُقامُ فيهم الجماعةُ وفي رواية الصلاة إلا استحوذَ» أي غلبَ «عليهم الشيطانُ فعليك بالجماعةِ، فإنَّما يأكلُ الذُّبُّ من الغنمِ القاصيةِ»، وإذا تَقَرَّرَ أنها فرضُ كفايةٍ (فتجبُ) لِيَسْقُطَ الحرجُ عن الباقيين وإقامتها في كُلِّ مؤدَّةٍ من

فيها لو نذرَ أن يُصلِّيها جماعةٌ فيَنعقدُ نذرُهُ ولو صلاها مُنفردًا صحَّتْ لكن هل تجبُ عليه إعادتها جماعةً للتَّنْذِرِ، وإنْ خرَجَ وقتُها أو لا قال سم فيه نظَرُ وفي الرُّوضِ وشَرْحِه في باب التَّنْذِرِ حكايةُ خلافٍ عن الأُصْحَابِ، والمُعْتَمَدُ منه الوجوبُ فَلْيُراجِعْ وَلْيَحْرُزْ ع ش. □ فَوَدَّ: (فهي تُسَنُّ فيها) أي تُسَنَّمُ على سُنَّيْها قَلْبِيًّا. □ فَوَدَّ: (وفيما إلخ) أي في ثَقَلِ تُسَنُّ فيها الجماعةُ. □ فَوَدَّ: (والنافلة) عَطَفَ على المنذورة. □ فَوَدَّ: (ومَرَّ إلخ) يَغْنِي أن في مَفْهُومِ الفرائضِ تَفْصِيلًا. □ فَوَدَّ: (البالغين) إلى المثنى في المُغْنِي إلَّا قَوْلُهُ وفي رواية الصلاةِ وإلى قَوْلِهِ وظَاهِرُ تَمْثِيلِهِمْ في الثَّاهِيَةِ إلَّا ما ذَكَرَ وقَوْلُهُ ثم رأيتُ إلى وتَعَدُّ محالِّها. □ فَوَدَّ: (المقيمين إلخ) أي غيرَ المَعذُورِينَ بِعُذْرٍ مِمَّا يَأْتِي شَرْحُ بِأَفْضَلِ وشَيْخُنَا.

□ فَوَدَّ: (في المؤدَّةِ إلخ) أي في الرُّكْعَةِ الأولى مِنْهَا شَيْخُنَا وزيادِي. □ فَوَدَّ: (ما من ثلاثة إلخ) لَفْظُهُ مِنْ زَائِدَةٍ ش أي في المُبْتَدَأِ بِجَرْمِي. □ فَوَدَّ: (لا تُقامُ فيهم إلخ) عَبَّرَ بِذلِكَ دونَ لا يَقيمُونَ لِيفيدَ الإِكْتِفَاءَ بِإِقَامَةِ بَعْضِهِمْ سَم. □ فَوَدَّ: (إلَّا استحوذَ إلخ) أي وَعَلَبَتْهُ يَلْزَمُ مِنْهَا البُعْدُ عَنِ الرَّحْمَةِ فِي الحَدِيثِ الوَعِيدِ الشَّدِيدِ على تَرْكِ الجماعةِ فَدَلَّ على فَرْضِيَةِ الجماعةِ بِزَمَانِي وَحَلْبِي. اهـ. بِجَرْمِي.

□ فَوَدَّ: (القاصية) أي البعيدة ع ش. □ فَوَدَّ: (لِيَسْقُطَ الحرجُ إلخ) هَلْ يَسْقُطُ الفَرَضُ بِإِقَامَةِ العِزَّةِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ المُسَافِرِينَ بِأَتَمِّهِمْ مِنْ أَهْلِ الوجوبِ فيه نَظَرُ سَم على حَجٍّ وَيُصْرِّحُ بِعَدَمِ السَّقُوطِ قَوْلُ شَيْخُنَا الزِّيَادِي وَلَا يَسْقُطُ الفَرَضُ بِمَنْ لَا يَتَوَجَّهَ الفَرَضُ عَلَيْهِمْ كَالنِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ وَنَحْوِهِمْ انْتَهَى وَمِنْ النَّحْوِ

□ فَوَدَّ في (الش): (وقيل فرضُ كفايةٍ) سَيَأْتِي أَنَّهُ الصَّحِيحُ وَمَعْلُومٌ أَنَّ فَرَضَ الكِفَايَةِ يَغْرِضُ لَهُ التَّعَيُّنُ كَانَ لَمْ يوجَدَ زِيَادَةٌ على أَقَلِّ مَنْ يَقُومُ كإِمَامٍ وَمَأْمُومٍ هُنَا.

(فزع): لو ضاق الوقتُ وَوَجَدَ مُصَلِّيًا رَاكِعًا ولو أَحْرَمَ معه أَذْرَكَ معه الرُّكُوعَ وَأَذْرَكَ هَذِهِ الرُّكْعَةَ فِي الوقتِ ولو أَحْرَمَ مُنفردًا لَمْ يَذْرِكْ فِي الوقتِ رُكْعَةً فَيَتَبَنَّى أَنْ يَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ الإِحْرَامُ معه لِغُدْرَتِهِ على إِبْقَاعِ الصَّلَاةِ مُؤَدَّةً فَلَيْسَ لَهُ تَقْوِيَتُهَا وَإِبْقَاعُهَا قَضَاءً. □ فَوَدَّ: (المستورين) هَلْ يَسْقُطُ الفَرَضُ بِإِقَامَةِ العِزَّةِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ المُسَافِرِينَ بِأَتَمِّهِمْ مِنْ أَهْلِ مَحَلِّ الوجوبِ فيه نَظَرُ وَعَلَى الإِكْتِفَاءِ يُحْتَمَلُ أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُمْ بَصْرًا فِي ضَوْءٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَشُقُّ عَلَيْهِمُ الحُضُورُ مع العِزَّةِ لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ عَنِ النَّظَرِ وَيَتَبَنَّى أَنْ لَا يَشُقَّ الحُضُورُ مع الجماعةِ لِكُلِّ مَنْ أَرَادَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوَدَّ: (لا تُقامُ فيهم الجماعةُ) عَبَّرَ بِلا تُقامُ فِيهِمْ دونَ لا يَقيمُونَ لِيفيدَ الإِكْتِفَاءَ بِإِقَامَةِ بَعْضِهِمْ.

الخمس بجماعة ذكوري أحرار بالغين على الأوجه ثم رأيت شارحاً رجحاً أيضاً وعليه فيُفرَّق بين هذا وسقوط فرض صلاة الجنابة بالصبي بأن القصد ثم الدعاء وهو منه أقرب للإجابة وسقوط فرض إحياء الكعبة بنحو الصبيان والأرقاء على ما فيه بأن القصد ثم حضور جمع من المسلمين في تلك المواضع حتى تنتفي عنهم وصمة إهمالها وهذا حاصل بالناقضين أيضاً وهنا إظهار الشعار الآتي وهو يستدعي كمال القائمين به في محل الإقامة أي الذي تنعقد فيه الجمعة لو وجبت فلا يُعتد بها خارجة بحيث لا يظهر بها الشعار عرفاً فيه فيما يظهر.

المرأة والأرقاء ع ش . قوله: (بالغين) أي ومُقيمين أخذاً مما يأتي وهذا السياق يُشير بأن الكلام في الآدميين؛ لأنهم هم الذين يوصفون بالحرية، والرُّق، والبلوغ، والصبا فيخرج به الجن فلا يكفي إقامتها بهم في بلد، وإن ظهر بهم الشعار ع ش وفي البجيري عن الأجهوري ما نصه ويتبني أنهم لو كانوا على صورة البشر اكتفي بهم أو على صورهم فلا يُكتفى بهم . اهـ . قوله: (على الأوجه) وأفتى شيخنا الشهاب الرملي بأنه لو أقامها المسافرون لم يسقط الفرض؛ لأنهم ليسوا من أهل الفرض وقضية هذه العلة أن المرأة كذلك وبأنه يكفي في سقوط الفرض حصول الجماعة في ركعة انتهى ومنه يُعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالأولى وقد يقال قياس عدم السقوط هنا بفعل الصبيان عدم سقوط إحياء الكعبة بفعلهم خلاف ما ذكره الشارح سم وأقر النهاية ما مر من الإفتاءين لو إليه . قوله: (وعليه فيُفرَّق إلخ) الفرق بينها وبين الجنابة مُسلم، وأما الفرق بينها وبين إحياء الكعبة فمحل تأمل بل لو عكس الحكم فيهما لكان أقرب بصري . قوله: (وسقوط فرض صلاة الجنابة إلخ) ويُفرَّق بين هذا وسقوط الجهاد بأن المقصود به إغلاء كلمة الدين، فإذا حصل بفعل ضعفائنا وهم الصبيان كفى وكان أبلغ في الدلالة على الإغلاء سم وع ش . قوله: (في محل الإقامة إلخ) مُتعلق بقوله إقامتها . قوله: (بحيث لا يظهر بها الشعار عرفاً) فيه دلالة على كفاية إقامتها خارجة إذا ظهر بها الشعار فيه سم وع ش . قوله: (عرفاً فيه) أي في محل الإقامة .

قوله: (بالغين على الأوجه) مشى عليه م ر وأفتى شيخنا الشهاب بأنه لو أقامها المسافرون لم يسقط الفرض؛ لأنهم ليسوا من أهل الفرض وقضية هذه العلة أن المرأة كذلك وبأنه يكفي في سقوط الفرض حصول الجماعة في ركعة . اهـ . ومنه يُعلم عدم السقوط بفعل الصبيان بالأولى وقد يقال قياس عدم السقوط هنا بفعل الصبيان عدم سقوط إحياء الكعبة بفعلهم خلاف ما ذكره الشارح، وأما ما أبداه من الفرق فلا يخفى ما فيه بخلاف الجهاد فقد يوجه سقوطه بفعل الصبيان بأن المقصود إغلاء كلمة الدين، فإذا حصل بفعل ضعفائنا وهم الصبيان كفى وكان أبلغ في الدلالة على الإغلاء؛ لأنه أدل على قوتنا فليراجع . قوله: (على ما فيه) عبارة شرح العباب وسيأتي في سقوط فرض الحج والعمرة بهم أي الصبيان ونحو الأرقاء كلام لا يتعد مجيئه هنا . اهـ . قوله: (فلا يُعتد بها خارجة بحيث لا يظهر بها الشعار عرفاً فيه فيما يظهر) فيه نظر ولا يتعد أنه حيث ظهر الشعار فيما بينهم وسهل حضور الجماعة

وَتَعَدُّ مَحَالَّهَا (بِحَيْثُ يَظْهَرُ) بِهَا (الشُّعَارُ) فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ الْبَادِيَةِ أَوْ غَيْرِهَا وَضَبِطَ بِأَنْ يَكُونَ مُرِيدُهَا لَوْ سَمِعَ إِقَامَتَهَا وَتَطَهَّرَ أَمَكَنَهُ إِدْرَاكُهَا وَفِيهِ ضَبْطٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَمْرَ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ وَأَنَّهُ يَكْفِي أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ أَهْلُ مَحَلِّهَا لَوْ قَصَدَ مِنْ مَنْزِلِهِ مَحَلًّا مِنْ مَحَالِّهَا لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ مَشَقَّةُ ظَاهِرَةٍ فَعُلِمَ أَنَّهُ يَكْفِي (فِي الْقَرْيَةِ) الصَّغِيرَةِ أَيْ الَّتِي فِيهَا نَحْوُ ثَلَاثِينَ رَجُلًا إِقَامَتُهَا بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ وَأَنَّ الْكَبِيرَةَ لَا بُدَّ مِنْ تَعَدُّهَا فِيهَا كَمَا تَقَرَّرَ وَظَاهِرُ تَمَثُّلِهِمْ لِلصَّغِيرَةِ بِمَا فِيهَا ثَلَاثُونَ وَلَمَّا بَعْدَهُ بِمَا يَأْتِي أَنَّ الْمَدَارَ فِي الصُّغَرِ وَالْكَبَرِ عَلَى قِلَّةِ الْجَمَاعَةِ وَكَثْرَتِهِمْ لَا عَلَى اتِّسَاعِ الْخُطَّةِ وَضَبِطُهَا وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى دَفْعِ مَشَقَّةِ الْحُضُورِ وَهُوَ يَقْتَضِي النَّظَرَ لِلثَّانِي وَقَدْ يُوجِّهُ الْأَوَّلُ بِأَنَّ سَبَبَ الْمَشَقَّةِ إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ تَفَرُّقِ مَسَاكِينِهِمْ فَلَمْ يُنْظَرِ لِمَشَقَّتِهِمْ وَاكْتَفِيَ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ فِي

فَوَدَّ: (وَتَعَدُّ مَحَالَّهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِقَامَتُهَا إلَخ. فَوَدَّ: (الْبَادِيَةِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَتَلَزَمُ أَهْلُ الْبَوَادِي السَّاكِنِينَ بِهَا. اه. زَادَ الْمُعْنَى، وَالْأَسْنَى بِخِلَافِ النَّاجِعِينَ لِرَغْبَى وَنَحْوِهِ. اه. فَوَدَّ: (وَضَبِطَ) أَيْ تَعَدُّ الْمَحَالَّ كُرْدِيًّا. فَوَدَّ: (وَالظَّاهِرُ إلَخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَكَلَامُهُمْ بِمَحَلٍّ فِي الْقَرْيَةِ الصَّغِيرَةِ وَفِي الْكَبِيرَةِ، وَالْبَلَدِ بِمَحَلِّينِ مَثَلًا مَفْرُوضٍ فِيمَا لَوْ كَانَ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ مَنْ يَقْصِدُهَا إِدْرَاكُهَا مِنْ غَيْرِ كَبِيرٍ مَشَقَّةٍ فِيمَا يَظْهَرُ فَلَا يُشْتَرَطُ إِقَامَتُهَا فِي كُلِّ مَحَلَّةٍ مِنْهَا خِلَافًا لِجَمْعِهِ. اه. فَوَدَّ: (أَيْ الَّتِي فِيهَا نَحْوُ ثَلَاثِينَ) قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَقْرِبٌ بَلْ لَوْ ضَبِطَ ذَلِكَ بِالْعُرْفِ لَكَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْمَعْنَى نِهَائِيَّةً. فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيْ بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ أَهْلُ مَحَلِّهَا إلَخ وَقَالَ الْكُرْدِيُّ أَرَادَ بِهِ قَوْلَهُ بِأَنْ يَكُونَ مُرِيدُهَا إلَخ. اه. فَوَدَّ: (وَلَمَّا بَعْدَهُ) يَعْنِي الْكَبِيرَةَ. فَوَدَّ: (بِمَا يَأْتِي) أَيْ فِي الْجُمُعَةِ كُرْدِيًّا. فَوَدَّ: (وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ إلَخ) قَدْ يُقَرَّرُ الْإشْكَالُ عَلَى أَسْلُوبٍ آخَرَ فَيُقَالُ الْمَدَارُ عَلَى ظُهُورِ الشُّعَارِ وَعَدَمِهِ وَإِقَامَتُهَا بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ مِنَ الْقَرْيَةِ الْمَفْرُوضَةِ لَا يَظْهَرُ إِشْعَارٌ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَلَا يَخْلُو عَنْ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْإِكْتِفَاءَ بِإِقَامَتِهَا بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ فِيمَا ذَكَرَ فِيهِ تَوْسِيعٌ لَهُمْ وَمَا ذَكَرَهُ يَقْتَضِي التَّضْيِيقَ عَلَيْهِمْ فَاتَى يَضْلُحُ تَوَجُّهًا لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحَرِّزْ بَصْرِيًّا. فَوَدَّ: (وَقَدْ يُوَجِّهُ الْأَوَّلُ إلَخ) وَقَدْ يُوَجِّهُ أَيْضًا بِتَمَكُّنِهِمْ مِنْ دَفْعِ الْمَشَقَّةِ بِأَنْ يُعَدِّدُوهَا عَلَى وَجْهِ لَا يَشُقُّ بِأَنْ يُقِيمَهَا كُلُّ جَمَاعَةٍ مُتَقَارِبَةٍ الْمَسَاكِينِ فِي مَحَلِّهِمْ سَم.

لِقَاصِدِهَا كَفَى ذَلِكَ سَوَاءً كَانَتْ إِقَامَتُهَا فِي مَحَلٍّ الْإِقَامَةِ أَوْ خَارِجَهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (بِحَيْثُ لَا يَظْهَرُ بِهَا الشُّعَارُ عُرْفًا) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى كِفَايَةِ إِقَامَتِهَا خَارِجَهُ إِذَا ظَهَرَ بِهَا الشُّعَارُ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ لَكِنْ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ لِلْإِزْشَادِ مَا نَصَّهُ وَلَا يَكْفِي إِقَامَتُهَا خَارِجَ مَحَلِّ الْإِقَامَةِ فِي مَحَلٍّ لَا تَجُوزُ إِقَامَةُ الْجُمُعَةِ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَيُؤَيِّدُهُ تَغْيِيرُ بَعْضِهِمْ بِاشْتِرَاطِ ظُهُورِ شِعَارِهَا بِمَحَلِّ إِقَامَتِهَا. اه. فَلْيَتَأَمَّلْ، فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ الْإِكْتِفَاءَ بِإِقَامَتِهَا خَارِجَ مَحَلِّ الْإِقَامَةِ وَقَدْ يُؤَيِّدُ بِأَنْ لَهُمْ تَرْكُ الْبَلَدِ، وَالْإِقَامَةُ خَارِجَهُ، وَإِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ فَلْيَتَأَمَّلْ. فَوَدَّ: (وَقَدْ يُوَجِّهُ الْأَوَّلُ إلَخ) قَدْ يُوَجِّهُ أَيْضًا بِتَمَكُّنِهِمْ مِنْ دَفْعِ الْمَشَقَّةِ بِأَنْ يُعَدِّدُوهَا عَلَى وَجْهِ لَا يَشُقُّ كَأَنْ يُقِيمَهَا كُلُّ جَمَاعَةٍ مُتَقَارِبَةٍ الْمَسَاكِينِ فِي مَحَلِّهِمْ.

حقهم، وإن كانت قريتهم بقدر بلد كبيرة حطة، ولو عددها بعض المقيمين دون جمهورهم وظهر بهم الشعائر كفى، ولو قلَّ عدد سكان القرية أي بحيث لو أظهروا الجماعة لم يظهر بهم شعائر قال الإمام لم تلزمهم وسكت عليه في الروضة لكانه عبر بقوله عقبه هذا كلام الإمام واختار في المجموع خلافه وهو الأوجه ليحبر «ما من ثلاثة» المذكور ولأن الشعائر أمر نسبي فهو في كل محل يحسبه ولا يكفي فعلها في البيوت وقيل يكفي وينبغي حملها على ما إذا فتحت أبوابها بحيث صارت لا يحتشم كبير ولا صغير من دخولها ومن ثم كان الذي يتجبه الاكتفاء بإقامتها في الأسواق إن كانت كذلك وإلا فلا؛ لأن لأكثر الناس مزايا تأتي دخول بيوت الناس، والأسواق.

(تنبيه) الشعائر يفتح أوله وكسره لغة العلامة، والمراد به هنا كما هو ظاهر أجل علامات الإيمان وهي الصلاة بظهور أجل صفاتها الظاهرة وهي الجماعة (فإن) لم يظهر الشعائر كما تقرر بأن (امتنعوا كلهم) أو بعضهم كأهل محلة من قرية كبيرة ولم يظهر الشعائر إلا بهم (فوتلوا) أي قاتل الممتنعين الإمام أو نائبه لإظهار هذه الشعيرة العظيمة وعلى أنها سنة لا يُقاتلون ويظهر أنه لا يجوز له أن يفجأهم بالقتال بمجرود الترك.....

قوله: (ولو عددها) إلى قوله ولو قلَّ في المغني وإلى التنبيه في النهاية إلى قوله ولو قلَّ إلى ولا يكفي إلخ. قوله: (كفى) أي ولا إثم على المتخلفين نهاية. قوله: (لكانه عبر بقوله عقبه هذا كلام الإمام) وبمراجعة الروضة يعلم أن قوله هذا إلخ ليس للتبري عن ذلك بل للاستدراك على مسألة أخرى بصري. قوله: (واختار في المجموع إلخ) وهو الأوجه وعلى هذا لو لم يكن في القرية إلا اثنين أتجه تعيئها عليهما سم. قوله: (ولأن الشعائر إلخ) محل تأمل؛ لأنه وإن كان نسبياً يتفاوت بتفاوت كبير المحل وصغره إلا أن الفرض هنا أن المحل صغير بالنسبة لمن يقيم الجماعة فيه بحيث لا يظهر الشعائر فالأولى التوجه بأن أصل الجماعة مشروع في حد ذاته وكونه بحيث يظهر بها الشعائر مشروع آخر فحيث تأتني وجب اعتباره وحيث تعلز سقط بخلافها إذ المنسور لا يسقط بالمعسور بصري.

قوله: (وينبغي حملها إلخ) وفاقاً للمغني. قوله: (في الأسواق إلخ) أي وفي المحلات الخارجية عن السور أيضاً حيث يظهر منها الشعائر سم على حج بالمعنى. اه. ع. ش. قوله: (كذلك) أي فتحت أبوابها بحيث إلخ. قوله: (وهي إلخ) أي أجل علامات الإيمان. قوله: (بظهور أجل صفاتها إلخ) فيه إيجاز مغل وأصل العبارة ويظهره ظهور أجل إلخ. قوله: (وهي إلخ) أي أجل صفاتها. قوله: (فإن) لم يظهر إلى قوله ويظهر في النهاية، والمغني. قوله: (الإمام إلخ) أي دون أحد الناس مغني. قوله: (لا يقاتلون) أي على أحد الوجهين شوبري ومحلي. اه. ع. ش.

قوله: (واختار في المجموع خلافه وهو الأوجه) على هذا لو لم يكن في القرية إلا اثنين أتجه تعيئها عليهما.

كما يَوْمِيْ إِلَيْهِ قَوْلُهُ امْتَنَعُوا بَلْ حَتَّى يَأْمُرَهُمْ فَيَمْتَنِعُوا مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ أَحَدٍ مِّمَّا يَأْتِي فِي تَرْكِ الصَّلَاةِ نَفْسِهَا (وَلَا يَتَأَكَّدُ النَّدْبُ لِلنِّسَاءِ تَأَكُّدَهُ لِلرِّجَالِ) بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ لَهُمْ (فِي الْأَصَحِّ) لِحَشْيَةِ الْمَفْسَدَةِ فِيهِنَّ مَعَ كَثَرَةِ الْمَشَقَّةِ فَيُكْرَهُ تَرْكُهَا لَهُمْ لَا لَهُنَّ (قُلْتُ الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ أَنَّهَا) إِذَا وَجِدَتْ جَمِيعُ الشُّرُوطِ السَّابِقَةِ (فَرَضُ كِفَايَةِ) لِلْحَبْرِ السَّابِقِ، وَذَكَرُ «أَفْضَلُ» فِي الْحَبْرِ قَبْلَهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا لِقِيَامِ غَيْرِهِ بِهَا.....

☐ قَوْلُهُ: (كَمَا يَوْمِيْ إِلَيْهِ قَوْلُهُ امْتَنَعُوا إلَخ) وَجْهُ الْإِيْمَاءِ إِلَيْهِ أَنَّ تَغْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالْمُسْتَقْبَلِ يُؤْذِنُ بِعِلِّيَّةِ مَاخِذِ الْإِسْتِقْبَالِ ش. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ حَتَّى يَأْمُرَهُمْ إلَخ) أَيُ فَهوَ كَقِتَالِ الْبُعَاةِ ش.
قَوْلُ (النِّسَاءِ) (لِلنِّسَاءِ) وَمِثْلُهُنَّ الْخَنَائِي نِهَآيَةً وَمُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (لِحَشْيَةِ الْمَفْسَدَةِ فِيهِنَّ إلَخ) أَيُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَنَاقِي غَالِبًا إِلَّا بِالْخُرُوجِ إِلَى الْمَسَاجِدِ نِهَآيَةً.
قَوْلُ (النِّسَاءِ): (أَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ) وَظَاهِرُ أَنَّهَا فَرَضُ عَيْنٍ عَلَى هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ إِلَّا إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ وَقَدْ تَكُونُ فَرَضُ عَيْنٍ أَيْضًا فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا لَوْ وَجَدَ الْإِمَامُ رَاكِعًا آخِرَ الْوَقْتِ وَلَوْ لَمْ يُحْرِمْ وَيَرْكَعْ مَعَهُ لَمْ يُدْرِكْ فِي الْوَقْتِ رَكْعَةً لِّثَلَا يَفُوتَهُ الْأَدَاءُ سَمَ وَشَيْخُنَا زَادَ الْبَصْرِيُّ وَقَدْ يُقَالُ بَلْ يَتَّبِعِي تَعَيُّنُ ذَلِكَ أَيْضًا إِذَا تَرْتَّبَ عَلَيْهِ تَتْمِيمُ الصَّلَاةِ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (إِذَا وَجِدَتْ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَفِي الْمَسْجِدِ فِي النَّهَآيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَذَكَرُ أَفْضَلُ إِلَى أَمَّا إِذَا وَقَوْلُهُ: وَإِنْ تَمَحَّضَ إِلَى بَلْ قَدْ تُسَنُّ وَقَوْلُهُ وَظَاهِرُ النَّصِّ إِلَى وَلِْمُصَلِّينَ وَقَوْلُهُ وَهَمَّ إِلَى الْمُتَنِّ. ☐ قَوْلُهُ: (السَّابِقَةُ) أَيُ فِي قَوْلِهِ لِلرِّجَالِ الْبَالِغِينَ إلَخ.
☐ قَوْلُهُ: (السَّابِقِ) أَيُ فِي شَرْحِ وَقِيلَ فَرَضُ كِفَايَةٍ إلَخ.

☐ قَوْلُهُ فِي (النِّسَاءِ): (قُلْتُ الْأَصَحُّ الْمَنْصُوصُ أَنَّهَا فَرَضُ كِفَايَةٍ إلَخ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي طَائِفَةِ مُسَافِرِينَ أَقَامُوا الْجَمَاعَةَ فِي بَلَدَةٍ وَأَظْهَرُوا بِعَدَمِ الشُّعَارِ بِهِمْ وَأَنَّهُ لَا يُسْقِطُ فِعْلُهُمُ الطَّلَبَ عَنِ الْمُقِيمِينَ شَرْحُ م ر.

☐ قَوْلُهُ فِي (النِّسَاءِ): (فَرَضُ كِفَايَةٍ) وَظَاهِرُ أَنَّهَا فَرَضُ عَيْنٍ عَلَى هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ إِلَّا إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ وَقَدْ تَكُونُ فَرَضُ عَيْنٍ أَيْضًا فِي غَيْرِ ذَلِكَ كَمَا لَوْ وَجَدَ الْإِمَامُ رَاكِعًا آخِرَ الْوَقْتِ وَلَوْ لَمْ يُحْرِمْ وَيَرْكَعْ مَعَهُ لَمْ يُدْرِكْ فِي الْوَقْتِ رَكْعَةً لِّثَلَا يَفُوتَهُ الْأَدَاءُ وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ فِي بَابِ الْإِجَارَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ لَا يَلْزَمُهُ تَمَكُّيْنُهُ أَيُ الْأَجِيرِ مِنَ الذَّهَابِ إِلَى الْمَسْجِدِ لِلْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ وَلَا شَكُّ فِيهِ عِنْدَ بُعْدِهِ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ بَقَرِيْهِ جِدًّا فَفِيهِ اِحْتِمَالُ اللَّهْمُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامُهُ مِمَّنْ يُطِيلُ الصَّلَاةَ فَلَا وَعَلَى الْأَجِيرِ أَنْ يُخَفِّفَ الصَّلَاةَ مَعَ إِتْمَامِهَا ثُمَّ مَحَلُّ تَمَكُّيْنِهِ مِنَ الذَّهَابِ إِلَى الْجُمُعَةِ إِذَا لَمْ يَخْشَ عَلَى عَمَلِهِ الْفَسَادَ وَهُوَ ظَاهِرُ انْتِهَى وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا خَشِيَ عَلَى عَمَلِهِ الْفَسَادَ لَا يَلْزَمُهُ تَمَكُّيْنُهُ فَهَلْ هَذَا وَإِنْ وَقَعَ الْإِجَارُ بَعْدَ الْفَجْرِ مَعَ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ بِخَشْيَةِ الْفَسَادِ عَلَى عَمَلِهِ إِذَا تَرَكَهُ وَذَهَبَ إِلَى الْجُمُعَةِ وَهَلْ يَصِحُّ الْإِجَارُ حَيْثُ لَا فِيهِ نَظَرٌ. وَكَذَا يُقَالُ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ إِذَا تَوَقَّفَ جَمَاعَتُهُ عَلَيْهِ وَقَدْ يُقَالُ وَقَوْعُ الْإِجَارِ بَعْدَ الْفَجْرِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ غَايَتُهُ أَنَّهُ حَرَامٌ لِّكُنْهَ لَيْسَ حَرَامًا لِذَاتِهِ وَلَا لِلِإِزْمِهِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ التَّحْرِيمِ

أَوْ لِعُذْرِ كَمَرَضٍ أَوْ إِذَا اخْتَلَّ شَرَطٌ مِمَّا مَرَّ فَلَا تَجِبُ وَإِنْ تَمَحَّضَ الْأَرْقَاءُ فِي بَلَدٍ، وَعَجِيبٌ تَرَدُّدُ شَارِحٍ فِي هَذِهِ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْأَرْقَاءَ لَا يَتَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ فَرَضُ الْجَمَاعَةِ بَلْ قَدْ تُسَنُّ وَقَدْ لَا تُسَنُّ لَامْرَأَةٍ وَخُنْثَى وَلِمُمَيِّزٍ نَعَمْ يَلْزَمُ وَلَيْتَهُ أَمْرُهُ بِهَا لِيَتَعَوَّذَهَا إِذَا كُمِّلَ وَلِمَنْ فِيهِ رِقٌّ وَلِعِرَاةٍ عُمِّيٍّ أَوْ فِي ظُلْمَةٍ وَإِلَّا فَهِيَ لَهُمْ مُبَاحَةٌ.....

قوله: (أَوْ لِعُذْرِ الْخ) هَلْ يَأْتِي عَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّ مَنْ تَرَكَهَا لِعُذْرِ كُتِبَ لَهُ ثَوَابُهَا سَم. قوله: (وَإِنْ تَمَحَّضَ الْأَرْقَاءُ الْخ) أَي مَنْ فِيهِ رِقٌّ وَلَوْ مُبْعَضًا، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَابَاةً، وَالتَّوْبَةُ لَهُ وَسَيَأْتِي حُكْمُ الْأَجْرَاءِ فِي بَابِ الْإِجَارَةِ نَهَايَةً قَالَ ع ش فَرَعَ إِذَا عَلِمَ الْأَجِيرُ أَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ يَمْنَعُهُ مِنَ الْجُمُعَةِ أَوْ مِنَ الْجَمَاعَةِ وَكَانَ الشُّعَارُ يَتَوَقَّفُ عَلَى حُضُورِهِ هَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِيْجَارُ نَفْسِهِ بَعْدَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ فَلْيُنَاقِشْ وَقَدْ يُفْصَلُ بَيْنَ أَنْ يَخْتِاجَ أَوْ يَضْطَرَّ لِذَلِكَ الْإِيْجَارِ فَلْيَحْرُزْ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ وَيَنْبَغِي أَنْ يُكْتَفَى هُنَا بِأَذْنَى حَاجَةٍ أَخَذًا مِنْ تَجْوِيزِهِمُ السَّفَرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِمَجَرَّدِ الْوُخْشَةِ بِانْقِطَاعِهِ عَنِ الرُّفْقَةِ وَحَيْثُ لَا حَاجَةَ حَرَمَتْ الْإِجَارَةَ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَعَدَّى وَاجَرَ نَفْسَهُ هَلْ تَصِحُّ أَوْ لَا قَالَ سَم بِالصَّحَّةِ قِيَاسًا عَلَى الْبَيْعِ وَقَدْ نِدَاءُ الْجُمُعَةِ انْتَهَى وَقَدْ يَفْرُقُ بَأَنَّ الْبَيْعَ مُشْتَمِلٌ عَلَى جَمِيعِ الشُّرُوطِ، وَالْحُرْمَةُ فِيهِ لِأَمْرِ خَارِجٍ، وَأَمَّا هُنَا فَالْمَوْجِبُ عَاجِزٌ عَنِ التَّسْلِيمِ شَرْعًا فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ بَاعَ الْمَاءَ الَّذِي يَخْتِاجُهُ لِطَهَارَتِهِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ وَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّيَمُّمُ أَنْ قَدَرَ عَلَى اسْتِزْجَاعِهِ. اه. قوله: (بَلْ قَدْ تُسَنُّ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَلَا تَجِبُ سَم. قوله: (وَلِمُمَيِّزٍ) أَي يُكْتَبُ لَهُ ثَوَابُهَا دُونَ ثَوَابِ الْوَاجِبِ لَا أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِهَا عَلَى سَبِيلِ السُّنَّةِ، فَإِنَّهُ لَا خِطَابَ يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ غَيْرِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ ع ش. قوله: (وَلِمَنْ فِيهِ رِقٌّ) قَالَ الْقَاضِي: وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى إِذْنِ السَّيِّدِ فِيهَا إِلَّا أَنْ زَادَ زَمَنُ فِعْلِ الْفَرَضِ فِي الْجَمَاعَةِ عَلَيْهِ مُتَّفَرِّدًا وَكَانَ لَهُ شُغْلٌ وَلَمْ يَقْصِدْ تَقْوِيَتِ الْفَضِيلَةِ، وَالْأَوْجَهُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى الْإِذْنِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ تَابِعَةٌ فَلَيْسَتْ كَالسُّنَنِ الزَّوَاتِبِ وَهَذَا أَوْلَى مِنْ قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِنْ كَانَتْ تُقَامُ بِقُرْبِ مَحَلِّ السَّيِّدِ وَزَمَنُ الزِّيَادَةِ وَالذَّهَابِ إِلَيْهَا يَسِيرُ يُخْتَمَلُ تَعَطُّلُ مَنَافِعِهِ فِيهِ عَادَةً لَمْ يَخْتِجْ لِإِذْنِهِ وَإِلَّا احْتَاجَ انْتَهَى. اه. شَرْحُ الْعُبَابِ. اه. سَم وَقَالَ ع ش وَاعْتَمَدَ مَا أَنَّهُ لَا يَخْتِاجُ إِلَى إِذْنِ السَّيِّدِ إِذَا كَانَ زَمَنُهَا عَلَى الْعَادَةِ، وَإِنْ زَادَ عَلَى زَمَنِ الْإِنْفِرَادِ سَم

خَوْفُ قَوَاتِ الْجُمُعَةِ وَهُوَ يَخْصُلُ قَطْعًا بِغَيْرِهِ فَهُوَ كَالْبَيْعِ وَقَدْ التَّدَاءِ وَذَلِكَ لَا يَقْضِي الْفَسَادَ لَكِنْ إِذَا قُلْنَا بِالتَّحْرِيمِ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ تَعَاطِي الْعَمَلِ عِنْدَ خَوْفِ فُسَادِهِ، وَإِنْ قَوَّتِ الْجُمُعَةُ فِيهِ نَظَرٌ. قوله: (أَوْ لِعُذْرِ كَمَرَضٍ) هَلْ يَأْتِي عَلَى الْقَوْلِ بَأَنَّ مَنْ تَرَكَهَا لِعُذْرِ كُتِبَ لَهُ ثَوَابُهَا. قوله: (فَلَا تَجِبُ)، وَإِنْ تَمَحَّضَ الْأَرْقَاءُ فِي بَلَدٍ الْخ) لَا تَجِبُ عَلَى مَنْ فِيهِ رِقٌّ وَلَوْ مُبْعَضًا لَهُ مُهَابَاةٌ وَوَقَعَتْ فِي نَوْبَتِهِ. قوله: (بَلْ قَدْ تُسَنُّ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَلَا تَجِبُ. قوله: (وَلِمُمَيِّزٍ) إِنْ أَرَادَ أَنَّهُ نَفْسُهُ مُخَاطَبٌ عَلَى وَجْهِ السُّنَّةِ نَافِي مَا تَقَرَّرَ. أَنْ شَرَطَ الْمُخَاطَبُ الْبُلُوغَ أَوْ أَنَّ الْمُخَاطَبَ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ هُوَ وَلَيْتَهُ أَمْرُهُ بِهَا كَذَلِكَ بَأَنَّ يَأْمُرُهُ نَافِي قَوْلِهِ نَعَمْ يَلْزَمُ وَلَيْتَهُ الْخ فِتْنَامُل. قوله: (وَلِمَنْ فِيهِ رِقٌّ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الْقَاضِي وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى إِذْنِ السَّيِّدِ فِيهَا إِلَّا أَنْ زَادَ فِعْلُ الْفَرْدِ فِي الْجَمَاعَةِ عَلَيْهِ مُتَّفَرِّدًا وَكَانَ لَهُ شُغْلٌ وَلَمْ يَقْصِدْ تَقْوِيَتِ

وَلَمُسَافِرِينَ وَظَاهِرُ النَّصِّ الْمُقْتَضِي لِوُجُوبِهَا عَلَيْهِمْ مَحْمُولٌ عَلَى نَحْوِ عَاصِ بِسَفَرِهِ وَلِمُصَلِّينَ مَقْضِيَةٌ أَتَّحَدَّثُ (وَقِيلَ) هِيَ فَرَضٌ (عَيْنُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامَ ثُمَّ أُمَرَ رَجُلًا فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ ثُمَّ أَنْتَلِقَ مَعِيَ بِرِجَالٍ مَعَهُمْ حِزْمٌ مِنْ حَطَبٍ إِلَى قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأُحَرِّقُ عَلَيْهِمْ يَتُوتَهُمُ بِالنَّارِ» وَأَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّهُ وَارِدٌ فِي قَوْمٍ مُنَافِقِينَ بِقَرِينَةٍ السِّيَاقِ.....

على المنهج. اه. وهو موافق لما مرَّ عن الأذرعِيّ. □ فُود: (وَلَمُسَافِرِينَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَصَرَ السَّفَرُ سَمِ عِبَارَةٌ شِئْنٍ، وَإِنْ كَانُوا عَلَى غَايَةِ مِنَ الرَّاحَةِ. اه. □ فُود: (مَقْضِيَةٌ أَتَّحَدَّثُ) أَيِ نَوْعًا بِأَنِ اتَّفَقَا فِي عَيْنِ الْمَقْضِيَةِ كَظَهَرَيْنِ أَوْ عَضْرَيْنِ وَلَوْ مِنْ يَوْمَيْنِ بِخِلَافِ ظَهْرٍ وَعَضْرٍ، وَإِنْ اتَّفَقَا فِي كَوْنِهِمَا رِبَاعَتَيْنِ عِ شِ عِبَارَةٌ شَيْخِنَا وَلَا تَجِبُ فِي مَقْضِيَةٍ لَكِنْ تُسَنُّ فِي مَقْضِيَةٍ خَلْفَ مَقْضِيَةٍ مِنْ نَوْعِهَا كَظَهْرٍ خَلْفَ ظَهْرٍ بِخِلَافِ مَقْضِيَةٍ خَلْفَ مُؤَاذَةٍ أَوْ بِالْعَكْسِ أَوْ خَلْفَ مَقْضِيَةٍ لَيْسَتْ مِنْ نَوْعِهَا كَظَهْرٍ خَلْفَ عَضْرٍ فَلَا تُسَنُّ فِي ذَلِكَ بَلْ تَكُونُ خِلَافَ السُّنَّةِ وَقِيلَ تُكْرَهُ. اه. □ فُود: (وَقِيلَ هِيَ فَرَضٌ عَيْنُ) وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَلَيْسَتْ شَرْطًا فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ فُود: (أَنْ أُمَرَ بِالصَّلَاةِ) أَيِ يُؤَدَّنُ لِلصَّلَاةِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَيُظْهِرُ أَنَّ فَتْنَامَ تَفْسِيرٍ لِلأَمْرِ بِالصَّلَاةِ فَالْمُرَادُ بِهِ الْإِقَامَةُ وَهِيَ الْكَلِمَاتُ الْمَخْصُوصَةُ.

□ فُود: (فَيُصَلِّيَ بِالنَّاسِ) أَيِ يَكُونُ إِمَامًا لَهُمْ كُرْدِيّ. □ فُود: (مَعِيَ بِرِجَالٍ) لَعَلَّ قَوْلَهُ (مَعِيَ) حَالٌ مِنْ رِجَالٍ قَدَّمَ عَلَيْهِ مَعَ جَرِّهِ بِالْبَاءِ كَمَا جَوَّزَهُ ابْنُ مَالِكٍ. □ فُود: (مَعَهُمْ حِزْمٌ) بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَرَوَى بِكُسْرِهَا مَعَ فَتْحِ الزَّايِ الْمُعْجَمَةِ فِيهِمَا جَمْعُ حُزْمَةٍ أَيْ جُمْلَةٌ مِنْ أَعْوَادِ الْحَطَبِ قَلْيُوبِيّ. □ فُود: (فَأُحَرِّقُ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَيُرْوَى بِاسْكَانِ الْحَاءِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ وَهُمَا لُغَتَانِ، وَالتَّشْدِيدُ أَبْلَغُ فِي الْمَعْنَى شَيْخِنَا الشُّوْبَرِيُّ عَلَى الْمُنْهَجِ. اه. ع. ش. □ فُود: (عَلَيْهِمْ) يُشْعِرُ بِأَنَّ الْعُقُوبَةَ لَيْسَتْ قَاصِرَةً عَلَى الْمَالِ بَلِ الْمُرَادُ تَحْرِيقُ الْمَقْصُودِينَ، وَالْبَيُوتُ تَبِعَ لِلْقَاطِنِينَ بِهَا فَتَحُ الْبَارِي. اه. ع. ش. □ فُود: (بِالنَّارِ) تَأْكِيدٌ كَرَأَيْتُ بِعَيْنِي وَسَمِعْتُ بِأُذُنِي سَم. □ فُود: (قَوْمٌ مُنَافِقِينَ) يَتَخَلَّفُونَ عَنِ الْجَمَاعَةِ وَلَا يُصَلُّونَ فُرَادَى نِهَايَةً وَمُعْنَى وَشَرُّهُ الْمُنْهَجُ أَيِ فَالتَّحْرِيقُ إِنَّمَا هُوَ لِتَرْكِ الصَّلَاةِ بِالْكَلِّيَّةِ حَلْبِيّ. □ فُود: (بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ) وَهُوَ

الْفَضِيلَةُ ثُمَّ نَقَلَ عَنْ غَيْرِ الْقَاضِي كَلَامًا آخَرَ ثُمَّ قَالَ: وَالْأَوْجَهُ الْإِحْتِيَاجُ إِلَى الْإِذْنِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ تَابِعَةٌ فَلَيْسَتْ كَالسُّنَنِ الرَّوَائِبِ هَذَا أَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ عَقِبَ مَا مَرَّ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ إِنْ كَانَتْ تُقَامُ بِقُرْبِ مَحَلِّ السَّيِّدِ وَزَمَنِ الزِّيَادَةِ وَالذَّهَابِ إِلَيْهَا يَسِيرُ لَا يُحْتَمَلُ تَعَطُّلُ مَنْفَعِهِ فِيهِ عَادَةً لَمْ يَخْتَجْ لِإِذْنِهِ وَإِلَّا احتَاجَ انْتَهَى. اه. □ فُود: (وَلَمُسَافِرِينَ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ قَصَرَ السَّفَرُ. □ فُود: (مَحْمُولٌ عَلَى نَحْوِ عَاصِ بِسَفَرِهِ) يَتَّبَعِي أَنْ مَحَلَّ الْوُجُوبِ عَلَى الْعَاصِي بِسَفَرِهِ إِذَا تَوَقَّفَ حُصُولُ الْفَرْضِ عَلَيْهِ وَإِلَّا لَمْ يُتَّبَعِ الْوُجُوبُ إِذْ غَايَتُهُ أَنَّهُ مُقِيمٌ، وَالْمُقِيمُ لَا تَلْزُمُهُ الْجَمَاعَةُ إِذَا قَامَ غَيْرُهُ بِالْفَرْضِ وَيَتَّبَعِي أَنَّهُ إِذَا وَصَلَ إِلَى حَيْثُ يُمْكِنُهُ إِذْرَاكُهَا لَوْ رَجَعَ إِلَيْهَا أَنْ يَنْقَطِعَ الْعِضْيَانُ بِالسَّفَرِ إِنْ كَانَ بِسَبِيلِهَا، وَأَنْ لَا يَلْزَمَهُ الْعُودُ لَمَّا دَخَلَ وَقْتَهُ بَعْدَ سَفَرِهِ لِعَدَمِ مُخَاطَبَتِهِ بِهِ عِنْدَ سَفَرِهِ. □ فُود: (فِي الْحَدِيثِ «بِالنَّارِ») تَأْكِيدٌ كَرَأَيْتُ بِعَيْنِي وَسَمِعْتُ

وَهُمَّه بِالْإِحْرَاقِ كَانَ قَبْلَ تَحْرِيمِ الْمُثَلَّةِ. (و الجماعةُ (في المسجدِ لِغَيْرِ الْمَرْأَةِ)، وَالْخُنْثَى مِنْ ذَكَرٍ وَلَوْ ضَبِيًّا (أَفْضَلُ) مِنْهَا خَارِجُهُ لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» أَيُ فَهِيَ فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ نَعَمْ إِنْ وَجَدَتْ فِي بَيْتِهَا فَقَطْ فَهُوَ أَفْضَلُ وَكَذَا لَوْ كَانَتْ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ، وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ لَاعْتِنَاءِ الشَّارِعِ بِإِحْيَاءِ الْمَسَاجِدِ أَكْثَرَ وَبَحَثِ الْإِسْنَوِيِّ وَالْأَذْرَعِيِّ أَنَّ ذَهَابَهُ لِلْمَسْجِدِ لَوْ فَوَتْهَا عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ كَانَ إِقَامَتُهَا مَعَهُمْ أَفْضَلُ قِيلَ فِيهِ نَظَرٌ. اهـ. وَكَأَنَّ وَجْهَهُ أَنَّ فِيهِ إِثَارًا بِقُرْبِهِ مَعَ إِمْكَانِ تَحْصِيلِهَا لَهُمْ بِأَنْ يُعِيدَهَا مَعَهُمْ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْفَرَضَ فَوَاتُهَا لَوْ ذَهَبَ لِلْمَسْجِدِ وَأَنَّ جَمَاعَتَهُ لَا تَتَعَطَّلُ بِغَيْبَتِهِ وَذَلِكَ لَا إِثَارَ فِيهِ؛ لِأَنَّ حُضُورَهَا لَهُمْ بِسَبَبِهِ رُبَّمَا عَادَلَ فَضْلَهَا فِي الْمَسْجِدِ أَوْ زَادَ عَلَيْهِ فَهُوَ كُمُسَاعَدَةِ الْمَجْزُورِ مِنَ الصَّفِّ أَمَّا الْمَرْأَةُ فَجَمَاعَتُهَا فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ وَيُؤْتِيَهُنَّ خَيْرٌ لِهِنَّ»، فَإِنْ قُلْتَ إِذَا كَانَتْ خَيْرًا لِهِنَّ فَمَا وَجْهَ

قَوْلُهُ ﷺ: «أَثْقَلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ وَلَوْ يَغْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبْوًا وَلَقَدْ هَمَمْتُ» إِنْ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ. اهـ. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَهُمَّه بِالْإِحْرَاقِ إِنْجَ) جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِنَّ الْإِحْرَاقَ مُثَلَّةٌ، وَالتَّغْذِيبُ بِالْمُثَلَّةِ حَرَامٌ فَكَيْفَ يَتَصَوَّرُ مِنْهُ ﷺ كُرْدِيٌّ. قَوْلُهُ: (قَبْلَ تَحْرِيمِ الْمُثَلَّةِ) أَيُ بِالْمُسْلِمِينَ، وَالْكَافِرِينَ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَالْخُنْثَى) إِلَى قَوْلِهِ، فَإِنْ قُلْتَ فِي الْمُرْغَبِ إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ إِلَى أَمَّا الْمَرْأَةُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُنْثَى وَمَا كَثُرَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَأَنَّهُ إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ، فَإِنْ قُلْتَ إِلَى وَمِنْ ثُمَّ كُرَّةً. قَوْلُهُ: (فِي بَيْتِهِ) خَيْرٌ أَفْضَلُ إِنْجَ أَيُ صَلَاتُهُ فِي بَيْتِهِ ع. ش. قَوْلُهُ: (إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ) وَسَيَاتِي فِي أَبْوَابِ الْعِيدِ، وَالْكُسُوفِ وَنَحْوِهِمَا - مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ التَّوَاتُلَ الَّتِي تُسَنُّ جَمَاعَةً كَالْمَكْتُوبَةِ فِي أَتَاهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ سَم. قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهُ إِنْجَ) أَيُ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَم. قَوْلُهُ: (خِلَافُهُ) أَيُ أَنَّ قَلِيلَ الْجَمْعِ فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ مِنْ كَثِيرِهِ فِي الْبَيْتِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. قَوْلُهُ: (لَوْ فَوَتْهَا إِنْجَ) قَدْ يَخْرُجُ بِهِ مَا لَوْ أَمَكَّنَهُ فَعَلَهَا فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ بَيْتُهُ بِأَهْلِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى أَحَدِهِمَا وَهُوَ قَرِيبٌ سَم. قَوْلُهُ: (لَوْ فَوَتْهَا إِنْجَ) وَكَذَا قَوَّتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (وَكَأَنَّ وَجْهَهُ) أَيُ النَّظَرُ. قَوْلُهُ: (فَوَاتُهَا) أَيُ الْجَمَاعَةُ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ. قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ إِنْجَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَوَاتُهَا. قَوْلُهُ: (لَا يَتَعَطَّلُ) أَيُ الْمَسْجِدُ عَنِ الْجَمَاعَةِ. قَوْلُهُ: (أَمَّا الْمَرْأَةُ إِنْجَ) وَمِثْلُهَا الْخُنْثَى نَهَايَةُ وَمُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَجَمَاعَتُهَا فِي بَيْتِهَا إِنْجَ) قَضَيْتُهُ أَنَّ جَمَاعَةَ النِّسَاءِ بِبُيُوتِهِنَّ أَفْضَلُ، وَإِنْ كُنَّ مُتَبَدِّلَاتٍ غَيْرِ

بِأَذْنِي. قَوْلُهُ: (فِي الْحَدِيثِ «إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ») ظَاهِرُهُ أَنَّهَا فِي الْمَسْجِدِ وَلَوْ فُرَادَى أَفْضَلُ مِنْهَا فِي غَيْرِهِ وَسَيَاتِي فِي أَبْوَابِ الْعِيدِ، وَالْكُسُوفِ وَنَحْوِهِمَا مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ بَعْضَ التَّوَاتُلِ الَّتِي تُسَنُّ جَمَاعَةً كَالْمَكْتُوبَةِ فِي أَتَاهَا فِي الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ. قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهُ) أَيُ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. قَوْلُهُ: (لَوْ فَوَتْهَا) قَدْ يَخْرُجُ بِهِ مَا لَوْ أَمَكَّنَهُ فَعَلَهَا فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ بَيْتُهُ بِأَهْلِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى أَحَدِهِمَا وَهُوَ قَرِيبٌ. قَوْلُهُ: (وَذَلِكَ لَا إِثَارَ فِيهِ) دَفَعَ لِمَا يُقَالُ فِي فَعْلِهَا حِينَئِذٍ فِي الْبَيْتِ إِثَارًا بِالْقُرْبِ

النهي عن منعهنَّ المُستَلزِم لذلك الخَيْرِ قُلْتُ أَمَا النهي فهو للتَّزْيِ به كما يُصَرِّح به سياق هذا الحديث ثُمَّ الوجه حملُه على زَمَنِهِ ﷺ أو على غيرِ المُشْتَهِيَاتِ إِذَا كُنَّ مُبْتَدَلَاتٍ، والمعنى أَنَّهُنَّ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِنَّ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْ مَنَعِهِنَّ؛ لِأَنَّ فِي الْمَسْجِدِ لَهُنَّ خَيْرًا فَيَبْهَوْنَهُنَّ مَعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَهُنَّ؛ لِأَنَّهُمَا أَبْعَدُ عَنِ التُّهْمَةِ الَّتِي قَدْ تَحْصُلُ مِنَ الْخُرُوجِ.....

مُشْتَهِيَاتٍ وَلَكِنْ لَوْ حَضَرْنَ لَا يُكْرَهُ لَهُنَّ الْحُضُورُ ع ش . □ قَوْلُهُ: (الْمُسْتَلزِمُ الْإِخ) صِفَةُ الْمَنَعِ .
 □ قَوْلُهُ: (فَهُوَ لِلتَّزْيِ) خِلَافًا لِلْمَعْنَى عِبَارَتُهُ وَيُكْرَهُ لِدَوَاتِ الْهَيْئَاتِ حُضُورُ الْمَسْجِدِ مَعَ الرِّجَالِ وَيُكْرَهُ لِلزَّوْجِ، وَالسَّيِّدِ، وَالْوَلِيِّ تَمْكِينُهُنَّ مِنْهُ لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا - لَوْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى مَا أَحْدَثَتِ النِّسَاءُ لَمَنَعَهُنَّ الْمَسْجِدَ وَلِخَوْفِ الْفِتْنَةِ، أَمَا غَيْرُهُنَّ فَلَا يُكْرَهُ لَهُنَّ ذَلِكَ وَيُنْدَبُ لِمَنْ ذُكِرَ إِذَا اسْتَأْذَنَهُ أَنْ يَأْذَنَ لَهُنَّ إِذَا آمَنَ الْفِتْنَةَ لِيَخْبِرَ مُسْلِمُ الْإِخ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ زَوْجٌ أَوْ سَيِّدٌ أَوْ وَلِيٌّ وَوُجِدَتْ شُرُوطُ الْحُضُورِ حَرَّمَ الْمَنَعُ . اهـ . □ قَوْلُهُ: (سِيَاقُ هَذَا الْحَدِيثِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّفْضِيلُ فِي قَوْلِهِ (خَيْرٌ لَهُنَّ) سَم . □ قَوْلُهُ: (حَمْلُهُ) أَيِ التَّهْيِ وَعِبَارَةُ الْعَيْنِيِّ عَلَى الْكَثَرِ وَلَا يَحْضُرْنَ أَيِ النِّسَاءِ سَوَاءً كُنَّ شَوَابًّا أَوْ عَجَائِزَ الْجَمَاعَاتِ لِظُهُورِ الْفَسَادِ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لِلْعَجُوزِ أَنْ تَخْرُجَ فِي الْفَجْرِ، وَالْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ، وَعِنْدَهُمَا تَخْرُجُ فِي الْكُلِّ وَبِهِ قَالَتِ الثَّلَاثَةُ، وَالْفَتْوَى الْيَوْمَ عَلَى الْمَنَعِ فِي الْكُلِّ فَلِذَلِكَ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ الْجَمَاعَاتِ الْجُمُعُ، وَالْأَعْيَادُ، وَالِاسْتِسْقَاءُ وَمَجَالِسُ الْوُعُظِ لَا سِيَّامًا عِنْدَ الْجُهَالِ الَّذِينَ تَحَلَّوْا بِجِلْيَةِ الْعُلَمَاءِ وَقَصَدُوهُمُ الشَّهَوَاتِ وَتَخْصِلُ الدُّنْيَا اهـ . بُجَيْرِي .
 □ قَوْلُهُ: (مُبْتَدَلَاتٍ) يُحْتَمَلُ قِرَاءَتُهُ بِشُكُونِ الْمَوْحَدَةِ ثُمَّ بَفَتْحِ الْفَوْقِيَّةِ وَيُحْتَمَلُ تَقْدِيمُ التَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ عَلَى الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ ثُمَّ تَشْدِيدُ الذَّالِ الْمَكْسُورَةِ ع ش . □ قَوْلُهُ: (وَالْمَعْنَى أَنَّهُنَّ الْإِخ) فَحَاصِلُ الْمَعْنَى يُكْرَهُ لَكُمْ مَنَعُهُنَّ بِهَذَا الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ عَنْ خَيْرٍ، وَإِنْ كَانَتِ الْبُيُوتُ أَكْثَرَ خَيْرًا وَلَهُ نَظَائِرُ كَالْإِفْعَاءِ الَّذِي بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَإِنَّهُ سُنَّةٌ مَعَ أَنَّ الْإِفْعَاءَ أَفْضَلُ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم . □ قَوْلُهُ: (بِهَذَا الشَّرْطِ) يَعْنِي عَدَمَ الْإِشْتِهَاءِ مَعَ الْإِيتِدَالِ . □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ أُرِيدَ بِهِنَّ ذَلِكَ) يَعْنِي طَوَلَبَتِ النِّسَاءُ شَرْعًا بِحُضُورِ الْجَمَاعَةِ . □ وَقَوْلُهُ: (وَنَهَى الْإِخ) عَطْفٌ تَفْسِيرٌ عَلَى قَوْلِهِ أُرِيدَ بِهِنَّ الْإِخ . □ وَقَوْلُهُ: (لِأَنَّ فِي الْمَسْجِدِ الْإِخ) مُتَعَلِّقٌ بِهِمَا .

وَهُوَ مَنَهِيٌّ عَنْهُ . □ قَوْلُهُ: (كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ سِيَاقُ هَذَا الْحَدِيثِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ التَّفْضِيلُ فِي قَوْلِهِ «خَيْرٌ لَهُنَّ» .
 □ قَوْلُهُ: (وَالْمَعْنَى أَنَّهُنَّ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِنَّ الْإِخ) فَحَاصِلُ الْمَعْنَى يُكْرَهُ لَكُمْ مَنَعُهُنَّ بِهَذَا الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ عَنْ خَيْرٍ، وَإِنْ كَانَتِ الْبُيُوتُ أَكْثَرَ خَيْرًا لَكِنَّ هَذَا أَغْنَى كَوْنَ الْبُيُوتِ أَكْثَرَ خَيْرًا وَقَوْلُهُ السَّابِقُ أَمَا الْمَرْأَةُ فَجَمَاعَتُهَا فِي بَيْتِهَا أَفْضَلُ قَدْ يُخَالِفَانِ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ حُضُورُ الْمَسْجِدِ لِمَنْ لَا تُشْتَهَى إِذْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَفْضُولُ مُسْتَحَبًّا وَمَطْلُوبًا فَلْيَتَأَمَّلْ فَقَدْ يَمْنَعُ بَطْلَانُ هَذَا اللَّازِمِ بَلْ لَهُ نَظَائِرُ كَالْإِفْعَاءِ الَّذِي بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، فَإِنَّهُ سُنَّةٌ مَعَ أَنَّ الْإِفْعَاءَ أَفْضَلُ مِنْهُ فَلْيَتَأَمَّلْ . □ قَوْلُهُ: (فَيَبْهَوْنَهُنَّ مَعَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَهُنَّ) فِيهِ مُنَافَرَةٌ مَا لِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ مِنْ أَنَّهُ يُنْدَبُ الْحُضُورُ لِلْعَجُوزِ الَّتِي لَا تُشْتَهَى، وَإِنْ لَمْ يُنَافِهِ .

لا سيما إن اشتهيت أو تزئنت ومن ثم كره لها حضور جماعة المسجد إن كانت تُشْتَهَى ولو في ثياب رثة أو لا تُشْتَهَى وبها شيء من الزينة أو الطيب وللإمام أو نائبه منعهم حينئذ كما أنَّ له منع من أكل ذاربع كريبه من دخول المسجد ويحرم عليهم بغير إذن ولي أو حليل أو سيّد أو هما في أمة متزوجة ومع خشية فتنة منها أو عليها وللإذن لها في الخروج حكمة ومثلها في كل ذلك الخشّي ويبحث إلحاق الأمرد الجميل بها في ذلك أيضًا وفي إطلاقه نظر.

(تنبيه) تُكره إقامة جماعة بمسجد غير مطروق له إمام راتب بغير إذنه قبله أو معه أو بعده، ولو غاب الراتب انظر ندباً ثم إن أرادوا فضل أول الوقت أم غيره، وإن لم يريدوا ذلك لم يؤم غيره إلا إن خافوا فوت الوقت كله ومحل ذلك حيث لا فتنة وإلا صلوا فرادى مطلقاً.

فرد: (لا سيما إن اشتهيت إلخ) قد يشكّل بأن قضية المبالغة به على ما قبله كراهة المنع حال التزّين مع أنه يكره الحضور حينئذ فكيف يكره المنع تأمل سم. فرد: (وللإمام إلخ) أي يجوز له ولو قيل بوجوبه حيث رآه مصلحة لم يكن بعيداً؛ لأنه عليه رعاية المصالح العامة ش وقد يجاب بأنه جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب. فرد: (بغير إذن ولي) أي في الحلية. فرد: (أو حليل) أي في المروجة ثم قضية العطف بأه لا يشترط لجواز الخروج إذنهما ويتبني اشتراط اجتماعهما في الإذن حيث كان ثم ريب؛ لأن المصلحة قد تظهر للولي دون الحليل أو عكسه ش (قوله: ومع خشية إلخ) عطف على قوله بغير إذن ولي فلا تتوقف حرمة الحضور على عدم الإذن ع ش. فرد: (ومع خشية فتنة إلخ) ظاهره، وإن لم يحصل ظن ذلك سم. فرد: (حكمه) أي حكم الخروج سم. فرد: (وفي إطلاقه نظر) يظهر أن الأمرد عند خوف الفتنة منه أو عليه حكمه حكمها وعند الأمن حكمه حكم غيره من الرجال ويمكن تنزيل قول الشارح وفي إطلاقه إلخ على هذا بصري عبارة الرشدي أي بل إنما يلحق بها في بعض الأحوال لا على الإطلاق ولعله إذا خشي به الإفتان. اهـ. فرد: (بمسجد غير مطروق) أي أما المطروق فلا يكره إقامة الجماعة فيه بغير إذن راتبه قبله أو بعده أو معه كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي سم ونهاية. فرد: (أو بعده) قد يشكّل خصوصاً إذا حصل للجائين بعد الجماعة الأولى عذر اقتضى التأخير فلعل المراد أنه يكره تحرّي إيقاع الجماعة بعده ش.

فرد: (ولاً صلوا فرادى مطلقاً) شامل لما إذا خافوا فوت الوقت كله ويخالفه قوله في شرح العباب فأما إذا خافوا فوت الوقت بأن لم يتيق منه إلا ما يسع تلك الصلاة فقط لا ركعة، فإنهم يجتمعون، وإن

فرد: (لا سيما إن اشتهيت إلخ) قد يشكّل بأن قضية المبالغة به على ما قبله كراهة المنع حال التزّين مع أنه يكره الحضور حينئذ فكيف يكره المنع تأمل. فرد: (ومع خشية فتنة إلخ) ظاهره، وإن لم يحصل ظن ذلك. فرد: (وللإذن لها في الخروج حكمة) أي حكم الخروج شارح. فرد: (تكره إقامة جماعة بمسجد غير مطروق) أما المطروق فلا يكره إقامة الجماعة فيه بغير إذن راتبه قبله أو بعده أو معه كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملي. فرد: (ولاً صلوا فرادى مطلقاً) شامل لما إذا خافوا فوت الوقت

والجماعة في الجمعة ثُمَّ في صُبحها ثُمَّ في الصُّبح ثُمَّ في العِشاءِ ثُمَّ العصرِ أَفْضَلُ ولا يُنافيه أَنَّ العصرَ الوُسْطَى؛ لأنَّ المَشَقَّةَ في ذَيْنِكَ أَعْظَمُ وَيُظْهَرُ تَقْدِيمُ الظُّهْرِ عَلَى الْمَغْرِبِ أَفْضَلِيَّةٌ وَجَمَاعَةٌ.

(وما كَثُرَ جَمْعُهُ) مِنَ الْمَسَاجِدِ أَوْ غَيْرِهَا (أَفْضَلُ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «وما كان أَكْثَرَ فهو أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى» نَعَمْ الْجَمَاعَةُ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ أَفْضَلُ مِنْهَا فِي غَيْرِهَا، وَإِنْ قُلْتَ بَلْ قَالَ الْمُتَوَلَّى

خَافُوا فَتَنَةً كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَيَلْزَمُهُمُ التَّجْمِيعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدِ مَا يَظْهَرُ بِهِ الشَّعَارُ إِلَّا هَذَا الْمَحَلُّ انْتَهَى فَكَانَ الْمُطَابِقُ لِذَلِكَ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ قَوْلِهِ مُطْلَقًا إِلَّا إِذَا خَافُوا قَوْتَ الْوَقْتِ كُلَّهُ فَتَأَمَّلْ وَيَتَّجِهْ أَنْ يُقَالَ: إِنْ كَانَتِ الْفِتْنَةُ الْمَخُوفَةُ بِحَيْثُ تُوَدِّي إِلَى تَلَفِ نَفْسٍ أَوْ عُضْوٍ أَوْ نَحْوِهَا لَمْ يُصَلُّوا جَمَاعَةً سَم. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ فِي صُبحها إلخ) وَلَا يَتَّبَعُ أَنْ يَكُونَ جَمَاعَةً عِشَاءً وَمَغْرِبًا وَعَصْرَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْ جَمَاعَةِ عِشَاءٍ وَمَغْرِبٍ وَعَصْرِ غَيْرِهَا عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَرَّرَ فِي صُبحها مَعَ صُبحِ غَيْرِهَا سَم عَلَى حَجِّ. اه. ع ش. هـ فَوَدَّ: (مِنَ الْمَسَاجِدِ أَوْ غَيْرِهَا) قَضَيْتُهُ أَنْ كَثِيرَ الْجَمْعِ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ مِنْ قَلِيلِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَقَدْ بَيَّنَّ فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَكْسُ ذَلِكَ وَكَذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَكَذَا بَيَّنَّ هُوَ هُنَا بِقَوْلِهِ السَّابِقِ، وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى وَمَا كَثُرَ جَمْعُهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ أَفْضَلُ مِمَّا قُلَّ جَمْعُهُ مِنْهَا. اه. هـ فَوَدَّ: (لِلخَبَرِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَإِنْ أَتَى بِهَا فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنَّ الْأَوْجَهُ خِلَافُهُ وَقَوْلُهُ لَوْ بِمُجَرَّدٍ إِلَى أَوْ غَيْرُهَا وَإِلَى قَوْلِهِ وَبِمَا تَقَرَّرَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنَّ الْأَوْجَهُ خِلَافُهُ وَقَوْلُهُ بَلْ الْإِنْفِرَادُ. هـ فَوَدَّ: (كَرَافِضِي) أَيِ وَمُجَسِّمٍ وَجَهْمِيٍّ وَقَدَرِيٍّ وَشَيْعِيٍّ وَزَيْدِيٍّ شَرْحٌ بِأَفْضَلِ. هـ فَوَدَّ: (بَلْ قَالَ الْمُتَوَلَّى إلخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَايَةُ، وَالْمُعْنَى وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَقَالَ سَمِ قِيَاسٌ مَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى أَنَّ الْإِنْفِرَادَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنَ الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدِ

كُلِّهِ وَيُخَالِفُهُ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ إِذَا خَافُوا الْفِتْنَةَ انْتِظَرُوهُ، فَإِنْ خَافُوا قَوْتَ الْوَقْتِ كُلَّهُ صَلَّوْا جَمَاعَةً. اه. ثم رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ: فَأَمَّا إِذَا خَافُوا قَوْتَ الْوَقْتِ بَأَنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا مَا يَسَعُ تِلْكَ الصَّلَاةَ فَقَطُّ لَا رَكْعَةً، فَإِنَّهُمْ يُجْمَعُونَ، وَإِنْ خَافُوا فَتَنَةً كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَيَلْزَمُهُمُ التَّجْمِيعُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدِ مَا يَظْهَرُ بِهِ الشَّعَارُ إِلَّا هَذَا الْمَحَلُّ. اه. فَكَانَ الْمُطَابِقُ لِذَلِكَ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ قَوْلِهِ مُطْلَقًا إِلَّا إِذَا خَافُوا قَوْتَ الْوَقْتِ كُلَّهُ فَتَأَمَّلْ وَيَتَّجِهْ أَنْ يُقَالَ إِنْ كَانَتِ الْفِتْنَةُ الْمَخُوفَةُ بِحَيْثُ تُوَدِّي إِلَى تَلَفِ نَفْسٍ أَوْ عُضْوٍ أَوْ نَحْوِهَا لَمْ يُصَلُّوا جَمَاعَةً. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ فِي صُبحها ثُمَّ فِي الصُّبحِ إلخ) لَا يَتَّبَعُ أَنْ يَكُونَ جَمَاعَةً عِشَاءً وَمَغْرِبًا وَعَصْرَ الْجُمُعَةِ أَفْضَلُ مِنْ جَمَاعَةِ عِشَاءٍ وَمَغْرِبٍ وَعَصْرِ غَيْرِهَا عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَرَّرَ فِي صُبحها مَعَ صُبحِ غَيْرِهَا. هـ فَوَدَّ: (مِنَ الْمَسَاجِدِ أَوْ غَيْرِهَا) قَضَيْتُهُ أَنْ كَثِيرَ الْجَمْعِ فِي الْبَيْتِ أَفْضَلُ مِنْ قَلِيلِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَقَدْ بَيَّنَّ فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَكْسُ ذَلِكَ وَكَذَا بَيَّنَّ ذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَكَذَا بَيَّنَّ هُوَ هُنَا بِقَوْلِهِ السَّابِقِ، وَالْأَوْجَهُ إلخ خِلَافُهُ. هـ فَوَدَّ: (بَلْ قَالَ الْمُتَوَلَّى إلخ) قِيَاسٌ مَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى أَنَّ الْإِنْفِرَادَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنَ الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ م ر.

إِنَّ الْإِنْفِرَادَ فِيهَا أَفْضَلُ مِنَ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِهَا لَكِنَّ الْأَوْجَةَ خِلَافُهُ (إِلَّا لِبِدْعَةِ إِمَامِهِ) الَّتِي لَا تَقْتَضِي تَكْفِيرَهُ كَرِافِضِيٍّ أَوْ فَسِقِهِ وَلَوْ بِمُجَرَّدِ التَّهْمَةِ أَيْ الَّتِي فِيهَا نَوْعُ قُوَّةٍ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا يَقْتَضِي كَرَاهَةَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ فَالْأَفْضَلُ جَمَاعَةً بَلِ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلُ وَكَذَا لَوْ كَانَ لَا يَعْتَقَدُ وَجُوبَ بَعْضِ الْأَرْكَانِ أَوْ الشَّرُوطِ، وَإِنْ أَتَى بِهَا؛ لِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهَا النَفْلِيَّةَ وَهُوَ مُبْطِلٌ عِنْدَنَا، وَمِنْ ثَمَّ أَبْطَلَ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ مُطْلَقًا بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَجَوَّزَهُ الْأَكْثَرُ رِعَايَةً لِمَصْلَحَةِ الْجَمَاعَةِ وَاكْتِفَاءً بِوُجُودِ صُورَتِهَا وَلَا لَمْ يَصِحَّ اقْتِدَاءُ بِمُخَالَفٍ وَتَعْطَلَتِ الْجَمَاعَاتُ، وَلَوْ تَعَذَّرَتْ إِلَّا خَلْفَ مَنْ يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ لَمْ تَنْتَفِ الْكِرَاهَةُ كَمَا شَمَلَهُ كَلَامُهُمْ وَلَا نَظَرَ لِإِدَامَةِ تَعْطِيلِهَا لِشَقُوطِ فَرَضِهَا حِينِيذٍ. وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلَيْهِمْ ضَعْفُ اخْتِيَارِ الشُّبْكِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ هَؤُلَاءِ وَمِنْهُمْ الْمُخَالَفُ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ، فَإِنْ.....

المدينة م ر . اهـ . قوله: (لَكِنَّ الْأَوْجَةَ الْخُ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى وَشَرَحَ الْمَنْهَج . قوله: (أَوْ فَسِقِهِ) مَعْطُوفٌ عَلَى بَدْعَةِ إِمَامِهِ سَمِ أَيْ فَسِقِهِ بِغَيْرِ الْبَدْعَةِ . قوله: (أَوْ غَيْرِهَا الْخُ) كَلَامٌ شَرَحَ الرُّوضُ صَرِيحٌ فِي كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُخَالَفِ كَالْحَقَنِيِّ سَمِ . قوله: (بَلِ الْإِنْفِرَادُ الْخُ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ أَيْضًا وَكَذَا جَزَمَ بِقَوْلِهِ بَعْدُ وَكَذَا لَوْ كَانَ لَا يَعْتَقَدُ الْخُ سَمِ . قوله: (لَوْ كَانَ لَا يَعْتَقَدُ الْخُ) كَحَقَنِيِّ أَوْ غَيْرِهِ نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى . قوله: (وَإِنْ أَتَى بِهَا الْخُ) يَوْهَمُ صِحَّةَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ إِذَا لَمْ يَأْتِ بِهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَالْتَّعْبِيرُ بِالْغَايَةِ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ رَشِيدِي . قوله: (وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِ) أَيْ بِمَنْ لَا يَعْتَقَدُ وَجُوبَ مَا دُكِرَ . قوله: (مُطْلَقًا) رَاعَى الْخِلَافَ أَوَّلًا . قوله: (وَالْأَيُّ أَيُّ، وَإِنْ قُلْنَا يُبْطِلَانِ الْإِقْتِدَاءَ بِمَنْ لَا يَعْتَقَدُ وَجُوبَ مَا دُكِرَ . قوله: (لِسُقُوطِ الْخُ) مَتَّعَلِقٌ بِمَا نَظَرَ وَعِلَّةٌ لِعَدَمِ التَّنْظَرِ . قوله: (وَبِمَا تَقَرَّرَ الْخُ) وَافَقَ الشُّبْكِيُّ م ر ثُمَّ صَنَعَ الشَّارِحُ يُشْعِرُ بِفَرَضِ اخْتِيَارِ الشُّبْكِيِّ فِي حَالَةِ تَعَذُّرِهَا إِلَّا خَلْفَ هَؤُلَاءِ سَمِ . قوله: (اخْتِيَارِ الشُّبْكِيِّ الْخُ) اعْتَمَدَ النَّهْيَةَ عِبَارَتَهُ وَمُقْتَضَى قَوْلِ الْأَصْحَابِ الْخُ حُصُولُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ خَلْفَ هَؤُلَاءِ وَأَنَّهَا أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ قَالَ الشُّبْكِيُّ إِنَّ كَلَامَهُمْ يُشْعِرُ بِهِ وَجَزَمَ بِهِ الدَّمِيرِيُّ وَقَالَ الْكِمَالُ بْنُ أَبِي شَرِيفٍ لَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَبِهِ أَفْتَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى . اهـ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُعْنَى اعْتِمَادُهُ أَيْضًا قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر حُصُولُ الْجَمَاعَةِ خَلْفَ هَؤُلَاءِ الْخُ وَفِي حُصُولِهَا مَعَ كَرَاهَةِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِمُ الْمُصَرَّحُ بِهَا فِيمَا مَرَّ حَتَّى فِيمَا لَوْ تَعَذَّرَتْ الْجَمَاعَةُ إِلَّا خَلْفَهُمْ وَفَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ سَيِّمًا وَالكِرَاهَةُ فِيمَا دُكِرَ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ وَسَيَّاتِي فِي كَلَامِهِ أَنَّ الْكِرَاهَةَ إِذَا كَانَتْ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ تَقَوَّتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ . اهـ . قوله: (أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ) وَبِذَلِكَ

قوله: (أَوْ فَسِقِهِ) مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (إِلَّا لِبِدْعَةٍ) . قوله: (أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا يَقْتَضِي كَرَاهَةَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ) كَلَامٌ شَرَحَ الرُّوضُ صَرِيحٌ فِي كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُخَالَفِ كَالْحَقَنِيِّ . قوله: (بَلِ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلُ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ أَيْضًا وَكَذَا جَزَمَ بِقَوْلِهِ: بَعْدُ وَكَذَا لَوْ كَانَ لَا يَعْتَقَدُ الْخُ . قوله: (وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلَيْهِمْ ضَعْفُ اخْتِيَارِ الشُّبْكِيِّ) وَافَقَ الشُّبْكِيُّ م ر ثُمَّ صَنَعَ الشَّارِحُ يُشْعِرُ بِفَرَضِ اخْتِيَارِ الشُّبْكِيِّ حَالَةَ تَعَذُّرِهَا إِلَّا خَلْفَ هَؤُلَاءِ . قوله: (أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ) بِذَلِكَ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ عَدَمُ

قُلْتُ مَا وَجْهُ الْكَرَاهَةِ الَّتِي ذَكَرْتَهَا فِي الْمُخَالَفِ قُلْتُ مَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي فِي مَبْحَثِ الْوَقْفِ أَنَّ كُلَّ مَا وَقَعَ الْاخْتِلَافُ فِي الْإِبْطَالِ بِهِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ يَقْتَضِي الْكَرَاهَةَ مِنْ تِلْكَ الْحَيْثِيَّةِ (أَوْ) كَوْنِ الْقَلِيلَةِ بِمَسْجِدٍ مُتَيَقِّنٍ حِلَّ أَرْضِهِ وَمَالِ بَانِيهِ أَوْ إِمَامُهُ يُبَادِرُ بِالصَّلَاةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ أَوْ يُطِيلُ الْقِرَاءَةَ حَتَّى يُدْرِكَ بِطَيِّءِ الْقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةَ، وَالكَثِيرَةُ بِغَيْرِ ذَلِكَ أَوْ (تَعْطُلُ مَسْجِدَ قَرِيبٍ) أَوْ بَعِيدٍ عَنِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ (لِغَيْبَتِهِ) عَنْهُ لِكُونِهِ إِمَامَهُ أَوْ يَحْضُرُهُ النَّاسُ

أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ حَيْثُذِ؛ لِأَنَّ أَفْضَلِيَّتَهَا مِنَ الْإِنْفِرَادِ يَقْتَضِي طَلَبَهَا إِذْ لَيْسَ مَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ أَكْثَرُ ثَوَابًا وَفِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ بَحَثْتُ فِيهِ مَعَ م ر فَوَافَقَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ وَعَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي أَفْضَلِيَّتِهَا بَيْنَ وُجُودِ غَيْرِهَا وَعَدَمِهِ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِعَادَةَ مَعَ هَؤُلَاءِ أَفْضَلُ مِنْ عَدَمِهَا بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ سَمَّ وَيَأْتِي فِي الْإِعَادَةِ عَنْهُ عَنْ م ر خِلَافَهُ وَقَوْلُهُ فَوَافَقَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ أَيُّ مُخَالَفًا لِمَا مَرَّ عَنْ نِهَائِيَّتِهِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ تَعَذَّرَتِ الْجَمَاعَةُ إِلَّا خَلَفَ مَنْ يَكْرَهُ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ لَمْ تَنْتَفِ الْكَرَاهَةُ. هـ فَوَدَّ: (قُلْتُ الْإِنْفِرَادُ) هَذَا الْجَوَابُ يُفِيدُهُ انْتِفَاءُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ خَلْفَ الْمُخَالَفِ سَمَّ أَيُّ خِلَافًا لِلنَّهْيِ وَالشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَالطَّبَّلَاوِيُّ كُرْدِي. هـ فَوَدَّ: (أَوْ كَوْنُ الْقَلِيلَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا أَطْبَقُوا) فِي النَّهْيِ، وَالْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (بَلْ بَحَثْ) إِلَى: (وَلَوْ تَعَارَضَ). هـ فَوَدَّ: (أَوَّلَ الْوَقْتِ) أَيُّ وَقْتُ الْفَضِيلَةِ ع ش. هـ فَوَدَّ: (أَوْ إِمَامُهُ الْإِنْفِرَادُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (مُتَيَقِّنٌ الْإِنْفِرَادُ). هـ فَوَدَّ: (أَوْ يُطِيلُ الْإِنْفِرَادُ) عِبَارَةُ النَّهْيِ، وَالْمَعْنَى أَوْ إِمَامُ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ سَرِيعُ الْقِرَاءَةِ وَالْمَأْمُومُ بِطَيِّئِهَا لَا يُدْرِكُ مَعَهُ الْفَاتِحَةَ وَيُدْرِكُهَا مَعَ إِمَامِ الْجَمْعِ الْقَلِيلِ. اهـ ع ش وَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَشْنَى أَيْضًا مَا لَوْ كَانَ إِمَامُ الْجَمْعِ الْقَلِيلِ أَفْضَلَ مِنْ إِمَامِ الْجَمْعِ الْكَثِيرِ بِفَقْدِهِ أَوْ نَحْوِهِ وَمِمَّا يَأْتِي فِي صِفَةِ الْأَيْمَةِ. اهـ هـ فَوَدَّ: (أَوْ تَعْطُلُ مَسْجِدَ الْإِنْفِرَادِ)

(فَرَعَ): إِذَا كَانَ عَلَيْهِ الْإِمَامَةُ فِي مَسْجِدٍ فَلَمْ يَحْضُرْ مَعَهُ أَحَدٌ يُصَلِّي مَعَهُ وَجَبَتْ أَيُّ لَاسْتِخْقَاقِ الْمَعْلُومِ الصَّلَاةُ فِيهِ وَخَدَهُ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ شَيْئَيْنِ الصَّلَاةُ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ، وَالْإِمَامَةُ فِيهِ، فَإِذَا فَاتَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْقُطُ الْآخَرُ بِخِلَافِ مَنْ عَلَيْهِ التَّنْذِيرُ إِذَا لَمْ يَحْضُرْ أَحَدٌ مِنَ الطَّلَبَةِ لَا يَجِبُ أَنْ يُدْرَسَ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهُ التَّعْلِيمُ وَلَا يَتَصَوَّرُ بِدُونِ مُتَعَلِّمٍ بِخِلَافِ الْإِمَامِ الْمَقْصُودِ مِنْهُ أَمْرَانِ كَمَا تَقَدَّمَ سَمَّ عَلَى الْمَنْهَجِ. اهـ ع ش. وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنْهُ، وَالْخَطِيبُ كَالْمُدْرَسِ وَمِثْلُهُ الطَّلَبَةُ أَيُّ الْمُقَرَّرِينَ فِي الْوُضَائِفِ إِذَا لَمْ يَحْضُرِ الشَّيْخُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَلَّمَ بِدُونِ مُتَعَلِّمٍ. اهـ هـ فَوَدَّ: (عَنِ الْجَمَاعَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَعْطِيلِ سَمَّ.

الْكَرَاهَةُ حَيْثُذِ؛ لِأَنَّ أَفْضَلِيَّتَهَا مِنَ الْإِنْفِرَادِ يَقْتَضِي طَلَبَهَا؛ إِذْ لَيْسَ مَعْنَاهُ إِلَّا أَنَّهُ أَكْثَرُ ثَوَابًا وَفِيهِ نَظَرٌ ثُمَّ بَحَثْتُ مَعَ م ر فَوَافَقَ عَلَى هَذَا الْجَوَابِ وَعَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي أَفْضَلِيَّتِهَا بَيْنَ وُجُودِ غَيْرِهَا وَعَدَمِهِ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِعَادَةَ مَعَ هَؤُلَاءِ أَفْضَلُ مِنْ عَدَمِهَا بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ. هـ فَوَدَّ: (قُلْتُ مَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي الْإِنْفِرَادُ) هَذَا الْجَوَابُ يُفِيدُهُ انْتِفَاءُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ خَلْفَ الْمُخَالَفِ. هـ فَوَدَّ: (يُبَادِرُ الْإِنْفِرَادُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ الْآنَ خَلَفَ إِمَامَ الطَّيْبَرِيَّةِ فِي نَحْوِ الصُّبْحِ أَفْضَلَ مِنْهَا خَلَفَ إِمَامَ الْأَزْهَرِ فِيهِ. هـ فَوَدَّ فِي (سَمَّ): (أَوْ تَعْطُلُ مَسْجِدَ قَرِيبٍ لِغَيْبَتِهِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ: بَلْ يُصَلِّي مُتَفَرِّدًا ثُمَّ يُدْرِكُ الْجَمَاعَةَ. اهـ وَيَبَيِّنُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ نَقْلَ ذَلِكَ عَنْ الْقَاضِي وَالْبَغَوِيِّ. وَقَالَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَجْمُوعِ ضَعِيفٌ وَيُوجِّهُ الْإِنْفِرَادُ. هـ فَوَدَّ: (عَنِ الْجَمَاعَةِ)

يَحْضُرُهُ فَقَلِيلُ الْجَمْعِ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ كَثِيرِهِ بَلْ بَحَثَ شَارِحُ أَنَّ الْإِنْفِرَادَ بِالْمُتَعَطِّلِ عَنْ الصَّلَاةِ فِيهِ لِيَغْيِيَّتُهُ أَفْضَلُ لِكِنَّ الْأَوْجَةَ خِلَافَهُ، وَأَمَّا اعْتِمَادُ شَارِحِ التَّقْيِيدِ بِالْقَرِيبِ؛ لِأَنَّ لَهُ حَقَّ الْجَوَارِ وَهُوَ مَدْعُوٌّ مِنْهُ فَمَرْدُودٌ بِأَنَّهُ مَدْعُوٌّ مِنَ الْبَعِيدِ أَيْضًا وَحَقُّ الْجَوَارِ يُعَارِضُهُ خَبَرُ مُسْلِمٍ «أَعْظَمُ النَّاسِ فِي الصَّلَاةِ أَجْرًا أَبْعَدُهُمْ إِلَيْهَا مَمْشَى» وَلَوْ تَعَارَضَ الْخُشُوعُ وَالْجَمَاعَةُ فَهِيَ أَوْلَى كَمَا أَطَبَقُوا عَلَيْهِ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ أَفْضَلُ مِنَ السُّنَّةِ وَأَيْضًا فَالْخِلَافُ فِي كَوْنِهَا فَرَضٌ غَيْرُ وَكَوْنِهَا شَرْطًا لِصِحَّةِ الصَّلَاةِ أَقْوَى مِنْهُ فِي شَرْطِيَّةِ الْخُشُوعِ وَإِفْتَاءِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّهُ أَوْلَى مُطْلَقًا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ وَكَذَا إِفْتَاءُ الْغَزَالِيِّ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجَمْعُ يَمْنَعُهُ الْخُشُوعُ فِي أَكْثَرِ صَلَاتِهِ فَلَا يُنْفِرَادُ أَوْلَى عَلَى أَنَّهُ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِشَرْطِيَّتِهِ مَعَ شُدُودِهِمْ إِنَّمَا يَقُولُونَ بِهَا فِي جُزْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ لَا فِي كُلِّهَا، فَإِنْ قُلْتَ تَقْدِيمُهَا يُنَافِي مَا يَأْتِي مِنْ تَقْدِيمِهِ فِي ذِي جُوعٍ أَوْ عَطَشٍ. قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا مَفْرُوضٌ فَيَمْنَعُ يَتَوَهَّمُ فَوَائِدُهَا مِنْ حَيْثُ إِشَارَةُ الْعُزْلَةِ فَأَمَرَ بِهَا قَهْرًا لِنَفْسِهِ الْمُتَحَيِّلَةِ مَا قَدْ يَكُونُ سَبَبًا لَاسْتِيلَاءِ الشَّيْطَانِ عَلَيْهَا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ السَّابِقُ

☐ قَوْلُهُ: (التَّقْيِيدُ) أَيِ تَقْيِيدِ الْمُصَنَّفِ لِلْمَسْجِدِ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ لَهُ حَقَّ الْجَوَارِ إِلَخْ) وَلَوْ اسْتَوَى مَسْجِدَا جَمَاعَةٍ قَدَّمَ الْأَقْرَبَ مَسَافَةً لِحُرْمَةِ الْجَوَارِ ثُمَّ مَا انْتَفَتِ الشُّبُهَةُ فِيهِ عَنْ مَالِ بَانِيهِ وَوَاقِفِهِ ثُمَّ يَتَخَيَّرُ نَعَمْ إِنْ سَمِعَ النَّدَاءَ مُتَرَتِّبًا فَيَنْتَبِغِي كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنْ يَكُونَ ذَهَابُهُ إِلَى الْأَوَّلِ أَفْضَلَ؛ لِأَنَّ مُؤَدَّنَهُ دَعَاهُ أَوَّلًا لِنَهَايَةِ وَمُعْنَى أَيِ مَعَ اسْتِوَائِهِمَا فِي سَائِرِ الْوُجُوهِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَلَوْ تَعَارَضَ إِلَخْ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى وَأَتَى الْغَزَالِيُّ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَوْ صَلَّى مُتَّفِرِدًا خَشَعَ أَيِ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ وَلَوْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ لَمْ يَخْشَعْ فَلَا يُنْفِرَادُ أَفْضَلُ وَتَبِعَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ تَبَعًا لِلْأَذْرَعِيِّ، وَالْمُخْتَارُ بَلِ الصَّوَابُ خِلَافُ مَا قَالَاهُ وَهُوَ كَذَلِكَ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (أَقْوَى مِنْهُ إِلَخْ) أَيِ مِنَ الْخِلَافِ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَيِ الْخُشُوعِ. ☐ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ فِي أَكْثَرِ صَلَاتِهِ أَوْ كُلِّهَا. ☐ قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيِ إِفْتَاءِ الْغَزَالِيِّ. ☐ قَوْلُهُ: (تَقْدِيمُهَا) أَيِ الْجَمَاعَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (مِنْ تَقْدِيمِهِ) أَيِ الْخُشُوعِ. ☐ قَوْلُهُ: (قُلْتَ لَا يُنَافِيهِ إِلَخْ) وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بِأَنَّ الْاجْتِمَاعَ لَيْسَ سَبَبًا مُعْتَادًا فِي مَنَعَ الْخُشُوعِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْجُوعِ، وَالْعَطَشِ فَلَمْ يُعْتَدَ بِمَنَعَ الْأَوَّلِ وَاعْتَدَ بِمَنَعَ الثَّانِي سَم. ☐ قَوْلُهُ: (فَأَمَرَ بِهَا) أَيِ بِالْجَمَاعَةِ. ☐ قَوْلُهُ: (السَّابِقُ) أَيِ فِي شَرْحِ وَقِيلَ فَرَضُ كِفَايَةِ إِلَخْ.

مُتَعَلِّقٌ بِتَعَطُّلِ. ☐ قَوْلُهُ: (بَلْ بَحَثَ شَارِحُ إِلَخْ) هَذَا الْبَحْثُ يُوَافِقُ مَا مَرَّ عَنْ الثُّبَابِ فِي الْهَامِشِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا اعْتِمَادُ شَارِحِ التَّقْيِيدِ بِالْقَرِيبِ إِلَخْ) وَلَوْ اسْتَوَى مَسْجِدَا جَمَاعَةٍ قَدَّمَ الْأَقْرَبَ مَسَافَةً لِحُرْمَةِ الْجَوَارِ ثُمَّ مَا انْتَفَتِ الشُّبُهَةُ فِيهِ عَنْ مَالِ بَانِيهِ أَوْ وَاقِفِهِ ثُمَّ يَتَخَيَّرُ نَعَمْ إِنْ سَمِعَ النَّدَاءَ مُتَرَتِّبًا فَذَهَابُهُ إِلَى الْأَوَّلِ أَفْضَلُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّ مُؤَدَّنَهُ دَعَاهُ أَوَّلًا شَرْحُ م. ر. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ قُلْتَ تَقْدِيمُهَا يُنَافِي مَا يَأْتِي إِلَخْ) يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْاجْتِمَاعَ لَيْسَ سَبَبًا مُعْتَادًا فِي مَنَعَ الْخُشُوعِ بِخِلَافِ نَحْوِ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ فَلَمْ يُعْتَدَ بِمَنَعَ الْأَوَّلِ وَاعْتَدَ بِمَنَعَ الثَّانِي.

«إِنَّمَا يَأْكُلُ الذُّبُّ مِنَ الْغَنَمِ الْقَاصِيَةَ»، وَأَمَّا ذَاكَ فَمَا نَعْنُهُ ظَاهِرٌ فَقَدْ دُمَّ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ عُذْرًا كَمُدَافَعَةِ الْحَدِيثِ ثُمَّ رَأَيْتَ لِلْفَرَائِذِ إِفْتَاءً آخَرَ يُصَرِّحُ بِمَا ذَكَرْتَهُ مُتَأَخِّرًا عَنْ ذَلِكَ الْإِفْتَاءِ فَيَمُنُّ لَزَمَ الرِّيَاضَةَ فِي الْخُلُوةِ حَتَّى صَارَتْ طَاعَتُهُ تَتَفَرَّقُ عَلَيْهِ بِالْاجْتِمَاعِ بِأَنَّهُ رَجُلٌ مَغْرُورٌ إِذْ مَا يَحْصُلُ لَهُ فِي الْجَمَاعَةِ مِنَ الْفَوَائِدِ أَعْظَمُ مِنْ خُشُوعِهِ وَأَطَالُ فِي ذَلِكَ.

(وإدراك تكبيرة الإحرام) مع الإمام (فضيلة) مأثور بها لكونها صفوة الصلاة كما في حديث البرار ولأن ملازمها أربعين يوماً يُكْتَبُ لَهُ بِهَا بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ وَبَرَاءَةٌ مِنَ النِّفَاقِ كَمَا فِي حَدِيثٍ ضَعِيفٍ (وإنما تحصل) بِحُضُورِ تَكْبِيرَةِ الْإِمَامِ وَ (بِالِاشْتِغَالِ بِالتَّحَرُّمِ عَقِبَ تَحَرُّمِ إِمَامِهِ)، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهَا أَوْ تَرَاحَى فَاتَتْهُ نَعَمٌ يُعْتَفَرُ لَهُ وَسُوسَةٌ خَفِيفَةٌ وَاسْتَشْكَالٌ يَغْدُمُ اغْتِفَارَهُمُ الْوَسُوسَةُ فِي التَّخَلُّفِ عَنِ الْإِمَامِ بِتَمَامِ رُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ وَيُرَدُّ بِأَنَّهَا حِينِيذٌ لَا تَكُونُ إِلَّا ظَاهِرَةً فَلَا تَنَافِي وَفُرُقٌ بِأَشْيَاءَ غَيْرِ ذَلِكَ فِيهَا نَظَرٌ (وَقِيلَ) تَحْصُلُ (بِإِدْرَاكِ بَعْضِ الْقِيَامِ)؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ التَّحَرُّمِ (وَقِيلَ) تَحْصُلُ بِإِدْرَاكِ (أَوَّلِ رُكُوعٍ) أَيْ بِالرُّكُوعِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ قِيَامِهَا وَمَحَلُّهُمَا إِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِحْرَامُ الْإِمَامِ وَإِلَّا فَاتَتْهُ عَلَيْهِمَا أَيْضًا.

□ فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَأْكُلُ الْإِنْسُ) بَدَلٌ مِنَ الْخَبَرِ السَّابِقِ. □ فَوَدَّ: (فَمَا نَعْنُهُ) أَيْ مَانِعُ الْخُشُوعِ. □ فَوَدَّ: (مُتَأَخِّرًا) الْإِنْسُ حَالٌ مِنْ إِفْتَاءِ آخَرَ. □ فَوَدَّ: (فَيَمُنُّ لَزَمَ الْإِنْسُ وَقَوْلُهُ بِأَنَّهُ الْإِنْسُ) مُتَعَلِّقَانِ بِهِ أَيْ بِإِفْتَاءِ آخَرَ. □ فَوَدَّ: (مَعَ الْإِمَامِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَالصَّحِيحُ فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي لِأَقْوَلِهِ: وَفُرُقٌ إِلَى الْمُتَنِ. □ فَوَدَّ: (صَفْوَةُ الصَّلَاةِ) أَيْ خَالِصَهَا شَيْءٌ أَيْ لَتَوْفُقِ انْتِقَادِهَا عَلَيْهَا. □ فَوَدَّ: (كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَرَارِ) رَاجِعٌ لِلتَّعْلِيلِ.

□ فَوَدَّ: (ضَعِيفٌ) أَيْ، وَالضَّعِيفُ يُعْمَلُ بِهِ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ سَمٌّ وَنَهَايَةٌ وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَرْبَعِينَ يَوْمًا) أَيْ فِي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ عَشْرًا. □ فَوَدَّ: (بِحُضُورِهِ الْإِنْسُ) كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِالِاشْتِغَالِ الْإِنْسُ مَعَ التَّعْبِيرِ بِمَعْنَى بَدَلِ الْبَاءِ كَمَا فِي النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (نَعَمٌ يُعْتَفَرُ لَهُ وَسُوسَةٌ الْإِنْسُ) وَكَذَا يُعْتَفَرُ لَهُ اشْتِغَالُهُ بِدُعَاءِ الْإِقَامَةِ إِذَا تَرَكَهُ الْإِمَامُ كَمَا مَرَّ عَنْ شَيْءٍ فِي أَوَاخِرِ بَابِ الْأَذَانِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ تَرَاحَى الْإِنْسُ) أَيْ وَلَوْ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ كَالطَّهَارَةِ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (خَفِيفَةٌ) بِأَنَّ لَا تَكُونُ بِقَدْرِ مَا يَسَعُ رُكْنَيْنِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ شَيْخُنَا عِبَارَةٌ شَيْءٌ وَهِيَ الَّتِي لَا يُؤَدِّي الْإِشْتِغَالُ بِهَا إِلَى قَوَاتِ رُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ وَاسْتَشْكَالُ الْإِنْسُ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ بَلِ الْمُرَادُ مَا لَا يَطُولُ بِهَا زَمَانٌ غُرْفًا حَتَّى لَوْ أَذْتُ وَسُوسَتُهُ إِلَى قَوَاتِ الْقِيَامِ أَوْ مُعْظَمِهِ فَاتَتْ فَضِيلَةَ التَّحَرُّمِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (حِينِيذٌ) أَيْ حِينَ إِذْ كَانَتْ بِقَدْرِ رُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ.

□ فَوَدَّ: (أَيْ بِالرُّكُوعِ الْأَوَّلِ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ أَوَّلَ رُكُوعٍ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ. □ فَوَدَّ: (حُكْمُ قِيَامِهَا) أَيْ تَكْبِيرَةُ التَّحَرُّمِ. □ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُمَا) أَيْ الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. □ فَوَدَّ: (وَلَا) أَيْ بِأَنَّ حَضْرَهُ وَآخَرَ. □ فَوَدَّ: (فَاتَتْهُ عَلَيْهِمَا الْإِنْسُ) أَيْ وَإِنْ أَذَرَكَ الرُّكُوعَ، وَلَوْ خَافَ قُوَّةَ التَّكْبِيرَةِ لَوْ لَمْ يُسْرِعْ لَمْ يَنْدُبْ

□ فَوَدَّ: (كَمَا فِي حَدِيثِ ضَعِيفٍ)، وَالْحَدِيثُ الضَّعِيفُ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْفَضَائِلِ. □ فَوَدَّ فِي (لَشَيْءٍ): (أَوَّلِ رُكُوعٍ) مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ لِلْمَوْصُوفِ.

(والصحيح إدراك الجماعة) في غير الجمعة ومنه فيما يظهر مُدرك ما بعد رُكوعها الثاني فيحصل له فضل الجماعة في ظهره؛ لأنه أدرك بعضها في جماعة (ما لم يُسلم) الإمام أي ينطق بالميم من عليكم؛ لأنه لا يخرج إلا به على ما مر فيه وأخير سُجود السهو فمتى أدركه قبله أدركها، وإن لم يجلس معه لإدراكه معه ما يعتد له به من النية وتكبيرة الإحرام.....

له الإسراع بل يمشي بسكينة كما لو لم يخف قوتها، نعم لو ضاق الوقت وخشي قوته فليسر كما لو خشي قوت الجمعة وكذا لو امتد الوقت وكانت لا تقوم إلا به ولو لم يسر لتعطلت أما لو خاف قوت الجماعة فالمثقول كما في المجموع وغيره أنه لا يسر، وإن كان قضية كلام الزايعي وغيره أنه يسر مُغني ونهاية.

قول (الشي): (والصحيح إدراك الجماعة إلخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي عدم صحة الإفتاء بعد شروع الإمام في السلام لضغف حاله بشروعه في التحلل وقياسه عدم انعقاد الصلاة رأساً كما لو أخرم ناوياً الإفتاء بمن ليس في صلاة وقد يفرق سم ويأتي عن المغني وشيخنا اعتماد الإفتاء. هـ قوله: (في غير الجمعة) تبع فيه الزركشي وغيره ولا حاجة إليه؛ لأن إدراك الجماعة لا يتوقف على ركعة بل يحصل بما يأتي حتى في الجمعة بقرينة ما بحثه وهو متعين، وأما ما ذكره في الجمعة فشرط من شروط صحة الجمعة فليتامل بصري وقال شيخنا بعد ذكر نحو الاعتراض المذكور عن القليوبي ما نصه وأجيب بأنه لم يدرك جماعة الجمعة في هذه الصورة لقوات الجمعة فالجماعة المقيدة بالجمعة متوقفة على الركعة كما قاله الشارح. اهـ. هـ قوله: (ومنه) أي من مدرك الجماعة.

قول (الشي): (ما لم يُسلم) أي بأن انتهى سلامه عقب تحريره وإن بدأ بالسلام قبله، أما إذا سلم مع تحريره بأن انتهى تحرّم المأموم مع انتهاء سلام الإمام فلا تحصل له فضيلة الجماعة بل تنعقد صلاته فرادى كما يؤخذ من كلام السنوي مغني وعبارة شيخنا أي ما لم يسر في السلام، فإن سرع فيه انعقدت صلاة المأموم فرادى وقيل لا تنعقد أصلاً أو ما لم يتم السلام فلو أخرم المأموم مع شروع الإمام في سلام انعقدت صلاته جماعة فالتأويل الأول على كلام الشيخ الرملي، والتأويل الثاني على كلام الشيخ ابن حجر أي والخطيب. اهـ. هـ قوله: (أي ينطق بالميم إلخ) وفاقاً للمغني وخلافاً للنهاية. هـ قوله: (وإن لم يجلس معه) أي بأن سلم عقب تحريره شيخ الإسلام قال ع ش ويخرم عليه الجلوس حيثيذ؛ لأنه كان للمتابعة وقد فاتت بسلام الإمام، فإن جلس عامداً عالماً بطلت صلاته، وإن كان ناسياً

هـ قوله: (والصحيح إدراك الجماعة ما لم يُسلم) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي عدم صحة الإفتاء بعد شروع الإمام في السلام لضغف حاله بشروعه في التحلل وقياسه عدم انعقاد الصلاة رأساً كما لو أخرم ناوياً الإفتاء بمن ليس في صلاة وقد يفرق كما هو ظاهر كلام من ذكر ذلك. هـ قوله: (أي ينطق بالميم من عليكم) عبارة شروط الإمامة لشيخنا الشهاب الرملي ويصح الإفتاء بالمصلي ما لم يسر في السلام وقيل ولو بعد قوله السلام وقبل عليكم ويكون بذلك مُدركاً للجماعة على ما جرى عليه بعضهم. اهـ.

وللإتفاق على جواز الإقْدَاءِ حينئذٍ فلو لم يُحْصَلْهَا به لأَبْطَلَ الصَّلَاةَ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ بِلَا فَائِدَةٍ، أَمَّا الْجُمُعَةُ فَلَا تُدْرِكُ إِلَّا بِرُكْعَةٍ كَمَا يَأْتِي وَشَمَلَ كَلَامُهُ مَنْ أَدْرَكَ جُزْءًا مِنْ أَوَّلِهَا ثُمَّ فَارَقَ يُعْذَرُ أَوْ خَرَجَ الْإِمَامُ بِنَحْوِ حَدِيثٍ وَمَعْنَى إِدْرَاكِهَا بِذَلِكَ أَنَّهُ يُكْتَبُ لَهُ أَصْلُ ثَوَابِهَا، وَأَمَّا كَمَالُهُ، فَإِنَّمَا يَحْصُلُ بِإِدْرَاكِ جَمِيعِهَا مَعَ الْإِمَامِ وَمَنْ ثُمَّ قَالُوا لَوْ أَمَكَّنَهُ إِدْرَاكُ بَعْضِ جَمَاعَةٍ وَرَجَا جَمَاعَةٌ أُخْرَى فَلَا أَفْضَلَ انْتِظَارُهَا لِيَحْصُلَ لَهُ كَمَالُ فَضِيلَتِهَا تَامَّةً وَيُظْهَرُ.....

أَوْ جَاهِلًا لَمْ تَبْطُلْ وَجِبَّ الْقِيَامُ قَوْرًا إِذَا عَلِمَ وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلِلْإِتْفَاقِ الْإِنْفِ) هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِشُمُولِهِ لِلْإِقْدَاءِ بَعْدَ شُرُوعِ الْإِمَامِ فِي السَّلَامِ مَمْنُوعٌ وَثَنَافِيهِ مَا فِي شُرُوطِ الْإِمَامَةِ لِشَيْخِنَا الشُّهَابِ الرَّمْلِيِّ مِمَّا نَصَّهُ وَيَصُحُّ الْإِقْدَاءُ بِالْمُصَلِّي مَا لَمْ يَشْرَعْ فِي السَّلَامِ وَقِيلَ وَلَوْ بَعْدَ قَوْلِهِ السَّلَامُ وَقَبْلَ عَلَيْكُمْ وَيَكُونُ بِذَلِكَ مُدْرِكًا لِلْجَمَاعَةِ عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ انْتَهَى. سَمِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ فَلَوْ أَتَى بِالنِّتَةِ، وَالتَّحَرُّمِ عَقِبَ شُرُوعِ الْإِمَامِ فِي التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى وَقَبْلَ تَمَامِهَا فَهَلْ يَكُونُ مُحْصِلًا لِلْجَمَاعَةِ نَظَرًا إِلَى إِدْرَاكِ جُزْءٍ مِنْ صَلَاةِ الْإِمَامِ أَوْ لَا نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا عَقَدَ النِّتَةَ وَالْإِمَامُ فِي التَّحَلُّلِ فِيهِ احْتِمَالَانِ جَزَمَ الْإِسْنَوِيُّ بِالْأَوَّلِ وَقَالَ إِنَّهُ مُصَرِّحٌ بِهِ وَأَبُو زُرْعَةَ فِي تَحْرِيرِهِ بِالثَّانِي قَالَ الْكَمَالُ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ وَهُوَ الْأَقْرَبُ الْمَوَافِقُ لظَاهِرِ عِبَارَةِ الْمَنَاجِ وَيُقِيمُهُ قَوْلُ ابْنِ الْقَيِّمِ فِي التَّهْذِيبِ أَخْذًا مِنَ التَّنْبِيهِ وَتُذْرِكُ بِمَا قَبْلَ السَّلَامِ. اهـ. وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ.

□ فَوَدَّ: (لِلْإِدْرَاكِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَشَمَلَ إِلَى وَمَعْنَى الْإِنْفِ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا الْجُمُعَةُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النَّهْيَةِ. □ فَوَدَّ: (مَنْ أَدْرَكَ الْإِنْفِ) أَيِ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ. □ فَوَدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ بِإِدْرَاكِ جُزْءٍ مِنْ أَوَّلِهَا الْإِنْفِ. □ فَوَدَّ: (لَوْ أَمَكَّنَهُ إِدْرَاكُ بَعْضِ جَمَاعَةٍ الْإِنْفِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ إِدْرَاكِ إِمَامٍ الْأُولَى بَعْدَ رُكُوعِ الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ وَبَيْنَ إِدْرَاكِهِ قَبْلَهُ كَأَن أَدْرَكَهُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْجَمَاعَةِ الْأُولَى أَكْثَرَ أَوْ لَا، وَعِبَارَةُ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ وَيُسْنُ الْإِنْتِظَارُ لَوْ سَبَقَ بَعْضُ الصَّلَاةِ وَرَجَا جَمَاعَةٌ يُدْرِكُ مَعَهُمُ الْكُلَّ وَكَانُوا مُسَاوِينَ لِهَذِهِ الْجَمَاعَةِ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فَمَتَى كَانَ فِي هَذِهِ شَيْءٌ مِمَّا يُقَدَّمُ بِهَا الْجَمْعُ الْقَلِيلُ كَانَ أَوَّلَى عِشْرَةِ وَوَجَّهَ سَمِ الْأَوَّلُ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَرَجَا جَمَاعَةٌ الْإِنْفِ ظَاهِرُهُ وَلَوْ أَقَلَّ مِنَ الْأُولَى وَهُوَ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّ حُصُولَ الْجَمَاعَةِ بِالْأُولَى فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ حُكْمِيٌّ لَا حَقِيقِيٌّ م. ر. اهـ. قَوْلُهُ وَرَجَا جَمَاعَةٌ أُخْرَى أَيِ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَجُودُهُمْ عِشْرَةِ □ فَوَدَّ: (فَالْأَفْضَلُ الْإِنْفِ) هَذَا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ وَإِلَّا فَالْأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَهَا مَعَ هَؤُلَاءِ ثُمَّ يُعِيدُهَا مَعَ الْأُخْرَى مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَالْأَفْضَلُ الْإِنْفِ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ فِي الْمَطْرُوقِ سَمِ.

□ فَوَدَّ: (وَلِلْإِتْفَاقِ عَلَى جَوَازِ الْإِقْدَاءِ حِينَئِذٍ الْإِنْفِ) هَذَا الْإِتْفَاقُ بِالنِّسْبَةِ لِشُمُولِهِ لِلْإِقْدَاءِ بَعْدَ شُرُوعِ الْإِمَامِ فِي السَّلَامِ مَمْنُوعٌ وَثَنَافِيهِ مَا فِي شُرُوطِ الْإِمَامَةِ لِشَيْخِنَا الرَّمْلِيِّ فَانْظُرْهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى. □ فَوَدَّ: (وَرَجَا جَمَاعَةٌ أُخْرَى) ظَاهِرُهُ وَلَوْ أَقَلَّ مِنَ الْأُولَى وَهُوَ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّ حُصُولَ الْجَمَاعَةِ بِالْأُولَى فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ حُكْمِيٌّ لَا حَقِيقِيٌّ م. ر. □ فَوَدَّ: (فَالْأَفْضَلُ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ فِي الْمَطْرُوقِ.

أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ تَفُتْ بَانْتِظَارِهِمْ فَضِيلُهُ أَوَّلُ الْوَقْتِ أَوْ وَقْتِ الْإِخْتِيَارِ سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الرَّجَاءِ وَالْيَقِينِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ فِي مُتَفَرِّدِ رَجَا الْجَمَاعَةِ لِوُضُوحِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَوْ قَصَدَهَا فَلَمْ يُدْرِكْهَا كُتِبَ لَهُ أَجْرُهَا لِحَدِيثٍ فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ ذَلِيلٌ لَا نَقْلًا.

(وَلِيُخَفِّفَ الْإِمَامُ) نَدَبًا (مَعَ فِعْلِ الْأَبْعَاضِ، وَالْهَيْئَاتِ) أَيِ بَقِيَّةِ السَّنَنِ وَجَمِيعِ مَا يَأْتِي بِهِ مِنْ وَاجِبٍ وَمُنْدُوبٍ بِحَيْثُ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْأَقْلَى وَلَا يَسْتَوْفِي الْأَكْمَلَ وَلَا كُرَّةً بَلْ يَأْتِي بِأَدْنَى الْكَمَالِ كَمَا مَرَّ ثُمَّ لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ، وَالْكَبِيرَ، وَالضَّعِيفَ، وَالْمَرِيضَ وَذَا الْحَاجَةِ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطِلْ مَا شَاءَ» (إِلَّا أَنْ يَرْضَى) الْجَمِيعُ (بِتَطْوِيلِهِ) بِاللَّفْظِ.....

قوله: (أَنَّ مَحَلَّهُ) وقوله: (سواء في ذلك) أي أفضلية الانتظار. قوله: (ولا ينافيه) أي التعميم بقوله سواء إلخ. قوله: (ما مر إلخ) كأنه يريد به ما مر في التيمم في شرح ولو يتقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل أو ظنه فتعجيل التيمم أفضل مما نصه ويتقن الشرة، والجماعة، والقيام آخره وظنها كتقن الماء وظنه انتهى سم. قوله: (لوضوح الفرق إلخ) وهو أنه فيما نحن فيه أدرك الجماعة في الصلاتين غايته أنها في الثانية أكمل ع ش. قوله: (لو قصدنا) أي الجماعة. قوله: (نذبًا) إلى قول المتن إلا أن يرضى في المعنى وإلى قوله وفيه نظر في النهاية إلا قوله لا بالسكوت فيما يظهر. قوله: (أي بقية السن) تفسير للهيئات. قوله: (جميع ما يأتي به) مفعول يخفف سم. قوله: (ولا يستوفي الأكمل إلخ)، والوجه استيفاء الم وهل أتى يوم الجمعة ونحو ذلك مما ورد بخصوصه ثم رأيت م ر جزم بذلك سم على المنهج. اه. ع ش. قوله: (ولا إلخ) أي، وإن اقتصر على الأقل أو استوفى الأكمل.

قوله: (بل يأتي بأدنى الكمال) ومنه الدعاء في الجلوس بين السجدين يأتي به الإمام ولو لغير مخصصين لقلته ع ش عبارة سم عن شرح العباب وظاهر أن ذكر الجلوس بين السجدين يأتي به كله لقصرو. اه. قوله: (والضعيف) أي من به ضعف بنية كتحافة ونحوها بدون مرض من الأمراض المتعارفة ع ش. قوله: (الجميع) اندفع به ما يوهمه المتن من أنه متى رضي مخصصون، وإن كانوا بعض القوم يندب التطويل سم ومغني.

قوله: (ولا ينافيه ما مر في متفرّد رجا الجماعة) كأنه يريد بما مر قوله في شرح قول المصنف في التيمم ولو يتقنه آخر الوقت فانتظاره أفضل أو ظنه فتعجيل التيمم أفضل مما نصه ويتقن الشرة والجماعة والقيام آخره وظنها كتقن الماء وظنه نعم يسر تأخير لن يفحش عرفًا لظان جماعة أثناء الوقت ويظهر أن الآخرين كذلك. اه. قوله: (جميع ما يأتي به) هو مفعول يخفف. قوله: (ولا يستوفي الأكمل السابق إلخ) قال في شرح العباب وظاهر أن ذكر الجلوس بين السجدين يأتي به كله لقصرو. اه. قوله: (ولا كُرَّة) كذا م ر. قوله في (س): (إلا أن يرضى بتطويله مخصصون) هذا بمجرده صادق بكون المخصصين الراضين بعض الجملة الغير المخصوصة فدفعه الشارح بتقدير فاعل يرضى لفظ الجميع.

لا بالشكوت فيما يظهرُ وهم (محضون) بِمَسْجِدٍ غَيْرِ مَطْرُوقٍ لَمْ يَطْرَأْ غَيْرُهُمْ وَلَا يَتَعَلَّقُ بِعَيْنِهِمْ حَقٌّ كإِجْرَاءِ عَيْنٍ عَلَى عَمَلٍ نَاجِزٍ وَأَرْقَاءَ وَمُتَزَوِّجَاتٍ كَمَا مَرَّ فَيُنْدَبُ لَهُ التَّطْوِيلُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنْ جَمْعٍ وَاعْتَمَدَهُ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ وَعَلَيْهِ تُحْمَلُ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ فِي تَطْوِيلِهِ ﷺ أحياناً أَمَّا إِذَا انْتَفَى شَرْطُ مِمَّا ذُكِرَ فَيُكْرَهُ لَهُ التَّطْوِيلُ، وَإِنْ أَدْنَى ذُو الْحَقِّ السَّابِقِ فِي الْجَمَاعَةِ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ فِيهَا لَا يَسْتَلْزِمُ الْإِذْنَ فِي التَّطْوِيلِ فَاحْتِيجُ لِلنَّصِّ عَلَيْهِ نَعَمْ أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ فِيهَا إِذَا لَمْ يَرْضَ وَاحِدٌ أَوْ اثْنَانِ أَوْ نَحْوُهُمَا لِعُذْرٍ بِأَنَّهُ يُرَاعَى فِي نَحْوِ مَرَّةٍ لَا أَكْثَرَ رِعَايَةَ لِحَقِّ الرَّاظِينَ لِغَلَا يَفُوتُ حَقُّهُمْ بِوَاحِدٍ أَيْ مَثَلًا وَفِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ حَسَنٌ مُتَعَيَّنٌ وَاعْتَرَضَهُ الْأَذْرَعِيُّ كَالشُّبْكِيِّ بِأَنَّهُ ﷺ «خَفَّفَ لِبُكَاءِ الصَّبِيِّ» وَشَدَّدَ النُّكَيْرَ عَلَى مُعَاذٍ فِي تَطْوِيلِهِ «وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ» وَبِأَنَّ مَفْسَدَةَ تَنْفِيرٍ غَيْرِ الرَّاظِيِّ لَا تُسَاوِي مَصْلَحَتَهُ وَأَجِيبَ بِأَنَّ قِصَّتِي بُكَاءِ الصَّبِيِّ وَمُعَاذٍ لَا كَثْرَةَ فِيهِمَا وَفِيهِ نَظَرٌ. (وَيُكْرَهُ) لِلْإِمَامِ (التَّطْوِيلُ)، وَإِنْ كَانَ (لِيَلْحَقَهُ آخَرُونَ).....

□ فَوُدَّ: (لَا بِالشُّكُوتِ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيِ عِبَارَتُهُ لَفْظًا أَوْ سُكُوتًا مَعَ عَلَيْهِمْ بِرِضَاهُمْ فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ.
 □ وَاعْتَمَدَهُ الْبُصْرِيُّ وَكَذَا سَمَّ عِبَارَتُهُ مَا الْمَانِعُ مِنْ اغْتِيَارِ الشُّكُوتِ مَعَ غَلْبَةِ الظَّنِّ بِالرِّضَا بِوَاسِطَةِ قَرِينَةٍ.
 اهـ. وَيُقِيدُهُ أَيْضًا قَوْلُ الْمُغْنِيِّ، فَإِنْ جَهِلَ حَالُهُمْ أَوْ اخْتَلَفُوا لَمْ يُطَوَّلْ. اهـ. □ فَوُدَّ: (بِمَسْجِدٍ) الْمُرَادُ بِهِ مَحَلُّ الصَّلَاةِ كَمَا يُقِيدُهُ صَنِيعُ الْمُغْنِيِّ هُنَا وَعَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِحْسَاسِ الْآتِيَةِ. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَطْرَأْ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا فِي الْمُغْنِيِّ. □ فَوُدَّ: (لَمْ يَطْرَأْ غَيْرُهُمْ) صِفَةُ كَاشِفَةٍ لِقَوْلِهِ غَيْرِ مَطْرُوقٍ كُرْدِيَّ عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ وَتَقْيِيدُ الْمَسْجِدِ بِغَيْرِ الْمَطْرُوقِ يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُمْ لَمْ يَطْرَأْ الْخ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. □ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ كُرْدِيَّ. □ فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ تُحْمَلُ) أَيْ عَلَى رِضَا الْمَخْصُورِينَ بِشُرُوطِهِمُ الْمَذْكُورَةِ وَقَدْ يَخْدِشُ هَذَا الْحَمْلُ أَنَّ مَسْجِدَهُ ﷺ كَانَ مَطْرُوقًا. □ فَوُدَّ: (السَّابِقِ) بِالْجَرِّ صِفَةُ الْحَقِّ وَإِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا تَعَلَّقْ بِعَيْنِهِمْ حَقٌّ الْخ. □ فَوُدَّ: (فِي الْجَمَاعَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَذْنٌ. □ فَوُدَّ: (نَعَمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْمُغْنِيِّ. □ فَوُدَّ: (أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ الْخ) اعْتَمَدَهُ النَّهْيُ، وَالْمُغْنِيُّ. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ) أَيْ عَنْ نَحْوِ الْمَرَّةِ وَالْأَكْثَرِ سَم. □ فَوُدَّ: (وَبِأَنَّ مَفْسَدَةَ الْخ) قَدْ يُقَالُ الْمَوَافِقُ لِلْمَطْلُوبِ أَنْ يُقَالَ وَبِأَنَّ مَصْلَحَةَ الرَّاظِيِّ لَا تُسَاوِي مَفْسَدَةَ تَنْفِيرٍ غَيْرِ الرَّاظِيِّ سَم. □ فَوُدَّ: (مَصْلَحَتَهُ) أَيْ مَصْلَحَةَ الرَّاظِيِّ سَم وَرَشِيدِيَّ.
 □ فَوُدَّ: (وَإِنْ كَانَ الْخ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا تَخْتَصُّ بِقَصْدٍ لِحُقُوقِ الْآخَرِينَ بَلْ هِيَ ثَابِتَةٌ مُطْلَقًا أَيْ إِلَّا إِنْ رَضِيَ الْمَخْصُورُونَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ نَعَمْ التَّطْوِيلُ لِتَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ بِمَنْ يَلْحَقُهُ مَكْرُوهٌ وَإِنْ رَضِيَ

□ فَوُدَّ: (لَا بِالشُّكُوتِ) مَا الْمَانِعُ مِنْ اغْتِيَارِ الشُّكُوتِ مَعَ غَلْبَةِ الظَّنِّ بِالرِّضَا بِوَاسِطَةِ قَرِينَةٍ.
 □ فَوُدَّ: (فَيُنْدَبُ لَهُ التَّطْوِيلُ) اعْتَمَدَهُ م - ر. □ فَوُدَّ: (وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ) أَيْ عَنْ نَحْوِ الْمَرَّةِ وَالْأَكْثَرِ.
 □ فَوُدَّ: (وَبِأَنَّ مَفْسَدَةَ تَنْفِيرٍ غَيْرِ الرَّاظِيِّ الْخ) قَدْ يُقَالُ الْمَوَافِقُ لِلْمَطْلُوبِ عَكْسُ هَذَا الْكَلَامِ بِأَنَّ يُقَالَ وَبِأَنَّ مَصْلَحَةَ الرَّاظِيِّ لَا تُسَاوِي مَفْسَدَةَ تَنْفِيرٍ غَيْرِ الرَّاظِيِّ فَتَأَمَّلْهُ تَعْرِفُهُ. □ فَوُدَّ: (لَا تُسَاوِي مَصْلَحَتَهُ) أَيْ مَصْلَحَةَ الرَّاظِيِّ شَارِحٌ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ كَانَ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْكَرَاهَةَ لَا تَخْتَصُّ بِقَصْدٍ لِحُقُوقِ الْآخَرِينَ بَلْ

لإضراره بالحاضرين مع تقصير المتأخرين بَعْدَ المُبادَرة، وإن كان المسجد بِمَحَلِّ عَادَتِهِمْ يَأْتُونَهُ أَفْوَاجًا وَاعْتَرَضَ بَأَنَّ فِي أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُطِيلُ الْأَوَّلَى لِيُدْرِكَهَا النَّاسُ» قِيلَ فَلْتُسْتَنْتِ الْأَوَّلَى مِنْ إِطْلَاقِهِمْ مَا لَمْ يُبَالِغْ فِي تَطْوِيلِهَا. اهـ. والذي ذُلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ نَدَبُ تَطْوِيلِهَا عَلَى الثَّانِيَةِ لَكِنْ لَا بِهَذَا الْقَصْدِ بَلْ لِيَكُونَ النَّشَاطُ فِيهَا أَكْثَرَ وَالْوَسْوَسةُ أَقْلَ، وَمَنْ صَرَّحَ بَأَنَّ مِنْ حِكْمَةِ تَطْوِيلِ الْإِمَامِ أَنْ يُدْرِكَهَا قَاصِدُ الْجَمَاعَةِ.....

الحاضرون كما في شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْمَجْمُوعِ وَبَقِيَ مَا لَوْ طَوَّلَ لَا لِتَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ بَلْ لِلْحَقِّ الْآخَرِينَ وَإِعَانَتِهِمْ عَلَى إِذْرَاكِ الْإِقْدَاءِ وَصَرِيحِ الْمَثْنِ كَرَاهَةُ ذَلِكَ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي الرُّكُوعِ أَوْ الشَّهَادَةِ الْآخِرِ وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ وَسَيَأْتِي كَرَاهَةُ انْتِظَارِ غَيْرِ الدَّخْلِ وَلَوْ فِيهِمَا نَعَمْ قَضِيَّةٌ تَغْلِيلُ الشَّارِحِ الْكَرَاهَةُ هُنَا بِإِضْرَارِ الْحَاضِرِينَ مَعَ تَقْصِيرِ الْمُتَأَخِّرِينَ انْتِفَاءُ الْكَرَاهَةِ إِذَا رَضِيَ الْحَاضِرُونَ الْمَخْصُورُونَ فَلْيُرَاجَعْ، فَإِنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْمَثْنِ سَمِ أَقُولُ قَضِيَّةٌ تَغْلِيلُ الْمُغْنَى بِقَوْلِهِ لِلْإِضْرَارِ بِالْحَاضِرِينَ وَلِتَقْصِيرِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَلِأَنَّ فِي عَدَمِ انْتِظَارِهِمْ حَتَّى لَهُمْ عَلَى الْمُبَادَرَةِ إِلَى فَضِيلَةِ تَكْثِيرِ الْإِحْرَامِ الْكَرَاهَةُ مُطْلَقًا حَيْثُ جَعَلَ كَلًّا مِنَ التَّقْصِيرِ وَالْحَثِّ عِلَّةً مُسْتَقِلَّةً. هـ فَوَدَّ: (لِإِضْرَارِهِ) إِلَى قَوْلِهِ. اهـ. فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ. هـ فَوَدَّ: (وَاعْتَرَضَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَلَا يُشْكَلُ ذَلِكَ بِتَضَرُّيهِمْ بِاسْتِخْبَابِ تَطْوِيلِ الرَّكْعَةِ الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِي تَطْوِيلِ زَائِدٍ عَلَى هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ تَطْوِيلَ الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ مِنْ هَيْئَاتِهَا. اهـ. وَأَجَابَ الثَّاهِيَةَ بِهَذَا الْجَوَابِ أَيْضًا لَكِنْ بَعْدَ إِجَابَتِهِ بِالْجَوَابِ الْآتِي فِي الشَّرْحِ. هـ فَوَدَّ: (قِيلَ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَالسُّبْكِيِّ وَتَبِعَهُمَا الزَّرْكَشِيُّ الْخ سَمِ.

هِيَ ثَابِتَةٌ مُطْلَقًا إِلَّا إِنْ رَضِيَ الْمَخْصُورُونَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ نَعَمْ التَّطْوِيلُ لِتَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ بِمَنْ يَلْحَقُهُ مَكْرُوهٌ وَإِنْ رَضِيَ الْحَاضِرُونَ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنِ الْمَجْمُوعِ فَالتَّطْوِيلُ لَا بِقَصْدِ التَّكْثِيرِ مَكْرُوهٌ إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْمَخْصُورُونَ فَيَنْدَبَ كَمَا تَقَدَّمَ وَيَقْضِيهِ مَكْرُوهٌ مُطْلَقًا وَيَبْقَى الْكَلَامُ فِيمَا لَوْ طَوَّلَ لِلْحَقِّ الْآخَرِينَ لَا لِتَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ بَلْ لِإِعَانَتِهِمْ عَلَى إِذْرَاكِ الْإِقْدَاءِ وَصَرِيحِ الْمَثْنِ كَرَاهَةُ ذَلِكَ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ فِي الرُّكُوعِ أَوْ الشَّهَادَةِ الْآخِرِ وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ وَسَيَأْتِي كَرَاهَةُ انْتِظَارِ غَيْرِ الدَّخْلِ وَلَوْ فِيهِمَا نَعَمْ عِلَلُ الشَّارِحِ الْكَرَاهَةُ هُنَا بِقَوْلِهِ لِإِضْرَارِ الْحَاضِرِينَ مَعَ تَقْصِيرِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَقَضِيَّتُهُ انْتِفَاءُ الْكَرَاهَةِ إِذَا رَضِيَ الْحَاضِرُونَ الْمَخْصُورُونَ فَلْيُرَاجَعْ، فَإِنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْمَثْنِ. هـ فَوَدَّ: (وَأَنَّ كَانَ لِيَلْحَقَ آخَرُونَ) يَشْمَلُ التَّطْوِيلَ لَا لِيَلْحَقَ آخَرُونَ وَلَا بِقَصْدِ تَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ مَعَ رِضَا الْمَخْصُورِينَ مَعَ عَدَمِ الْكَرَاهَةِ بَلْ مَعَ اسْتِخْبَابِهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْآتِي إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِتَطْوِيلِهِ مَخْصُورُونَ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ فِي شَرْحِهِ فَيَنْدَبُ لَهُ التَّطْوِيلُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ. هـ فَوَدَّ: (قِيلَ) فَلْتُسْتَنْتِ الْأَوَّلَى مِنْ إِطْلَاقِهِمْ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَالسُّبْكِيِّ وَتَبِعَهُمَا الزَّرْكَشِيُّ وَفِيمَا أَطْلَقُوهُ فِي الْأَوَّلَى نَظَرًا؛ لِأَنَّهُ يُسَنُّ إِطْلَاقُ الْأَوَّلَى عَلَى الثَّانِيَةِ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ يُدْرِكُهَا قَاصِدُ الْجَمَاعَةِ وَصَحَّ: أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُطِيلُ فِي الْأَوَّلَى مِنَ الظُّهْرِ كَيْ يُدْرِكَهَا النَّاسُ، فَالْمُخْتَارُ دَلِيلًا عَدَمُ الْكَرَاهَةِ أَوْ يُحْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى

مُرَّاهُ أَنَّ هَذَا مِنْ فَوَائِدِهَا لَا أَنَّهُ يَقْصِدُ تَطْوِيلَهَا لِذَلِكَ وَقَوْلُ الرَّائِي « كَيْ يُدْرِكَهَا النَّاسُ » تَعْبِيرٌ عَمَّا فَهَمَهُ لَا عَنْ أَنَّهُ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ فَالْحَقُّ مَا قَالُوهُ قِيلَ لِنَّمَا جَزَمُوا هُنَا بِالْكَرَاهَةِ وَحَكُوا الْخِلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ عَقِبَهَا؛ لِأَنَّ تِلْكَ فِيَمَنْ دَخَلَ وَعَرَفَ بِهِ الْإِمَامَ بِخِلَافِ هَذِهِ. اهـ. وَهُوَ

قُودُ: (مُرَّاهُ أَنَّ هَذَا مِنْ فَوَائِدِهَا إلخ) قَدْ يُقَالُ الْقِيَاسُ الظَّاهِرُ عَدَمُ التَّنْهِی عَنْ أَنْ يَقْصِدَ بِالتَّطْوِيلِ مَا هُوَ مِنْ فَوَائِدِهِ فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنَّهُ حَسَنٌ وَاضِحٌ فِي إِتْنَاكِ مَا قَرَّرَهُ أَنَّ الْحَقَّ مَا قَالُوهُ فِيهِ مَا فِيهِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى نَبِيِّهِ سَم. قُودُ: (تَعْبِيرٌ عَمَّا فَهَمَهُ إلخ) فِيهِ بَحْثٌ وَهُوَ أَنَّ الَّذِي فَهَمَهُ هُوَ أَنَّهُ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ فَالْإِثْبَاتُ فِي قَوْلِهِ تَعْبِيرٌ عَمَّا فَهَمَهُ، وَالتَّنْفِي فِي قَوْلِهِ لَا عَنْ أَنَّهُ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ مُتَنَاقِضَانِ فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ سَم وَقَدْ يُمْنَعُ التَّنَاقُضُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّنْفِي الْمَذْكُورِ لَا عَمَّا صَدَرَ عَنْهُ ﷺ وَمِمَّا يُشْعِرُ بِذَلِكَ الْقَصْدُ.

قُودُ: (فَالْحَقُّ مَا قَالُوهُ) أَيِ مِنْ تَطْوِيلِ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ وَأَنَّهُ لَا مُنَافَاةَ كُرْدِي وَبِحَمَلِ كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى هَذَا يَنْدَفِعُ اسْتِشْكَالُ سَم بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ فَالْحَقُّ مَا قَالُوهُ إِنْ أَرَادَ أَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى مَحَلِّ التَّرَاجُعِ وَهُوَ أَنَّهُ يُطَوَّلُ فِي الْأُولَى بِشَرْطِ أَنْ لَا يَقْصِدَ إِذْرَاكَ النَّاسِ فَمَمْنُوعٌ أَوْ أَنْ يُطْلَقَهُمْ صَادِقٌ بِذَلِكَ فَلَا يُنَاسِبُ التَّعْبِيرُ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الْحَقَّ مَا قَالُوهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. قُودُ: (فِي الْمَسْأَلَةِ عَقِبَهَا) وَهِيَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ أَحْسَنَ فِي

تَطْوِيلِ زَائِدٍ عَلَى هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ تَطْوِيلَ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ مِنْ هَيْئَاتِهَا انْتَهَى. وَفِي قَوْلِهِ فَالْأُولَى إلخ نَظَرٌ يُعْلَمُ مِمَّا سَأَدَّكَهُ إِلَى أَنْ قَالَ وَالَّذِي يَنْجُو لِي رَدُّ ذَلِكَ كُلِّهِ، فَإِنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ تَعْلِيلِهِمْ بِكَوْنِ قَاصِدِ الْجَمَاعَةِ يُدْرِكُهَا قَصْدَ الْإِمَامِ بِتَطْوِيلِهِ ذَلِكَ فَقَصْدُهُ لَهُ مَكْرُوهٌ فِي الْأُولَى وَغَيْرِهَا، وَإِنْ تَرْتَّبَتْ عَلَيْهِ مَضْلَحَةٌ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُعْتَبَرْ رِضَا الْمَأْمُومِينَ بِالتَّطْوِيلِ، وَإِنْ وَجَدَتْ فِيهِمُ الشُّرُوطُ السَّابِقَةُ كَمَا عَلِمْتَهُ عَنِ الْمَجْمُوعِ. فَالْوَجْهُ مَا يَصْرُحُ بِهِ كَلَامُهُمْ مِنْ كَرَاهَةِ التَّطْوِيلِ بِهَذَا الْقَصْدِ سَوَاءً أَزَادَ بِهِ عَلَى هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ أَمْ لَا وَسَوَاءً رَضُوا بِهِ أَمْ لَا. وَسَوَاءً قُلْنَا يُطَوَّلُ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ وَيَنْدَبُ لَهُ طَوَالُ الْمُفْضَلِ وَقِسْمَاهُ أَمْ لَا ثَمَّ رَأَيْتُهُ فِي الْمَجْمُوعِ عَلَّلَ كَرَاهَةَ انْتِظَارِهِمْ بِأَنَّهُمْ مُقْصِرُونَ بِالتَّأْخِيرِ وَبِأَنَّ فِي عَدَمِهِ حَتَّى لَهُمْ عَلَى مُسَارَعَةِ إِذْرَاكِ التَّحَرُّمِ وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتَهُ وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّ التَّطْوِيلَ لَا بِقَصْدِ تَكْثِيرِ أَيِّ لِلْجَمَاعَةِ وَلَا انْتِظَارِ أَيِّ لِدِي مَنْصِبٍ لَا يُكْرَهُ بَلْ هُوَ خِلَافُ السُّنَّةِ فَقَطُّ لَكِنْ أُطْلِقَ الْمُتَوَلَّى وَآخَرُونَ كَرَاهَتَهُ وَنَقَلَهَا فِي التَّحْقِيقِ عَنِ النَّصِّ وَمُرَادُهُمْ بِهِ خِلَافُ الْأُولَى لِإِوَافِقِ مَا مَرَّ إلخ انْتَهَى وَإِثْبَاتُ الْكَرَاهَةِ أَوْ خِلَافِ الْأُولَى فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِذَا كَانُوا مَخْصُورِينَ رَاضِينَ مُشْكِلًا؛ لِأَنَّهُ تَطْوِيلٌ لِلْعِبَادَةِ بِلا مَحْذُورٍ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُونُوا مَخْصُورِينَ رَاضِينَ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُودُ: (مُرَّاهُ أَنَّ هَذَا مِنْ فَوَائِدِهَا لَا أَنَّهُ إلخ) قَدْ يُقَالُ الْقِيَاسُ الظَّاهِرُ عَدَمُ التَّنْهِی عَنْ أَنْ يَقْصِدَ بِالتَّطْوِيلِ مَا هُوَ مِنْ فَوَائِدِهِ فَتَأَمَّلْ، فَإِنَّهُ حَسَنٌ وَاضِحٌ فِي إِتْنَاكِ مَا قَرَّرَهُ أَنَّ الْحَقَّ مَا قَالُوهُ فِيهِ مَا فِيهِ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى نَبِيِّهِ. قُودُ: (تَعْبِيرٌ عَمَّا فَهَمَهُ لَا عَنْ أَنَّهُ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ) فِيهِ بَحْثٌ وَهُوَ أَنَّ الَّذِي فَهَمَهُ هُوَ أَنَّهُ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ فَالْإِثْبَاتُ فِي قَوْلِهِ تَعْبِيرٌ عَمَّا فَهَمَهُ، وَالتَّنْفِي فِي قَوْلِهِ لَا عَنْ أَنَّهُ ﷺ قَصَدَ ذَلِكَ مُتَنَاقِضَانِ فَتَأَمَّلْهُ، فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ.

قُودُ: (فَالْحَقُّ مَا قَالُوهُ) إِنْ أَرَادَ أَنَّهُمْ نَصُّوا عَلَى مَحَلِّ التَّرَاجُعِ وَهُوَ أَنَّهُ يُطَوَّلُ فِي الْأُولَى بِشَرْطِ أَنْ لَا

بعيداً إذ معرفته إن أريد بها معرفة ذاته تقتضي زيادة الكراهة ومن ثم كان الأكثرون عليها فيما يأتي؛ لأن فيه تشريفاً ولو قصد به التودد إليه كان حراماً على ما يأتي أو الإحساس بدخوله لم يكن ذلك بمجرده كافياً في الفرق فالوجه الفرق بأن الداخل ثم تأكد حقه بلحقه فيما يتوقف انتظاره فيه على إدراك الركعة أو الجماعة فغدير بانتظاره بخلافه هنا (ولو أحس) الإمام إذ الخلاف، والتفصيل الآتي إنما يأتي فيه، وأما منفرد أحس بداخل يريد الاقيداء به فينتظره ولو مع نحو تطويل إذ ليس ثم من يتصرّر بتطويله ويؤخذ منه أن إمام الراضين بشروطهم المذكورة كذلك وهو متبجح نعم لا بد هنا أن يسوي بينهم في الانتظار لله أيضاً (في الركوع) الذي تدرك به الركعة (أو التشهد الأخير بداخل) إلى محل الصلاة يريد الاقيداء به.....

الركوع إلخ. □ قوله: (تشريفاً) أي في العبادة. □ قوله: (على ما يأتي) أي عن الفوراني. □ قوله: (أو الإحساس إلخ) عطف على قوله معرفة ذاته. □ قوله: (لم يكن ذلك بمجرده كافياً إلخ) أي بل لا بد من زيادة وتأكد حقه إلخ. □ قوله: (فيما) أي في ركن يتوقف انتظاره إلخ فيه أن الأمر بالعكس إذ المتوقف هو الإدراك لا الانتظار.

قول (سني): (ولو أحس) هي اللغة المشهورة قال الله تعالى ﴿هَلْ يُحِشُّ بِمَنِّهِمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [مریم: ٢٩٨] وفي لغة غربية بلا همزة نهاية ومعني. □ قوله: (إذ الخلاف إلخ) توجيه لجعل ضمير أحس للإمام لا للمصلي الشامل للمنفرد. □ قوله: (وأما منفرد) إلى قوله ويؤخذ في المعني وإلى قوله نعم في النهاية لكان صدره بلفظ قليل وتعقبه بما نصه لكن مقتضى كلام المصنف عدم الانتظار مطلقاً كما قاله الإسوي. اهـ. قال ع ش قوله م ر عدم الانتظار معتمد وقوله م ر مطلقاً أي إماماً أو غيره رضي المأمومون أو لا. اهـ. وقال الرشيد قائله الشهاب ابن حجر، والشارح م ر كأن تبعه أولاً كما في نسخ ثم رجع فالحق في نسخ لفظ قليل ثم أعقبه بقوله لكن مقتضى إلخ. اهـ. ويأتي عن سم عن م ر اعتماداً ما قال الشارح فلعنه في غير النهاية أو فيها قبل إلحاق ما مر ولم يطلع سم على ذلك الإلحاق. □ قوله: (في انتظاره إلخ) لا يتعد أن ينتظر أيضاً غير الداخل ولو مع نحو تطويل لتخصيل الجماعة سم. □ قوله: (ولو مع نحو تطويل) انظر ما أدخله بلفظ النحو وقد حذفها المعني. □ قوله: (كذلك) أي كالمنفرد. □ قوله: (وهو متبجح) اعتمده م ر أيضاً سم. □ قوله: (هنا) أي في المنفرد إمام المحصورين واقتصر الكرد في على الثاني. □ قوله: (الذي) إلى قوله ثم رأيت في النهاية، والمعني لا قوله: والإمام إلى آتة يمكن إلخ وما أثبت عليه. □ قوله: (الذي يذكرك به الركعة) احتزر به عن الركوع الثاني من صلاة الكسوف كما يأتي.

يقصد إدراك الناس فممنوع أو أن إطلاقهم صادق بذلك فلا يناسب التعبير عن ذلك بالحق ما قاله فليأمل. □ قوله: (لم يكن ذلك بمجرده كافياً) فيه تأمل. □ قوله: (في انتظاره) ولو مع نحو تطويل لا يتعد أنه ينتظر أيضاً غير الداخل لو مع نحو تطويل لتخصيل الجماعة ويفارق ما تقدم من كراهة الانتظار لتكثير الجماعة بوجود أصلها ثم لا هنا. □ قوله: (وهو متبجح) اعتمده م ر أيضاً.

(لم يُكره انتظاره في الأظهر) لِغُذْرِهِ بِإِدْرَاكِهِ الرُّكْعَةَ أَوْ الْجَمَاعَةَ وَخَرَجَ بِقَرْضِهِ الْكَلَامَ فِي انْتِظَارِهِ فِي الصَّلَاةِ انْتِظَارُهُ قَبْلَهَا بِأَنْ أُقِيمَتْ، فَإِنَّ الْاِنْتِظَارَ حِينَئِذٍ يَحْرُمُ اتِّفَاقًا كَمَا حَكَاهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالْإِمَامُ وَأَقْرَبُهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ لِكُنْهُمَا عَبْرًا يَلُمُ يَحِلُّ وَظَاهِرُهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يُشْكَلُ؛ لِأَنَّهُمْ بِسَبِيلِ مِنَ الصَّلَاةِ بِدُونِهِ عَلَى أَنَّهُ يُمَكِّنُ حَمْلُ لَمْ يَحِلَّ عَلَى نَفْيِ الْحِلِّ الْمُسْتَوِيِّ الطَّرْفَيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ صَرَّحَ بِالْكَرَاهَةِ وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ. هَذَا (إِنْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ) أَيِ الْاِنْتِظَارِ وَإِلَّا بِأَنْ كَانَ لَوْ وُزِعَ عَلَى جَمِيعِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ لَظَهَرَ لَهُ أَثَرٌ مُحْشُوسٌ فِي كُلِّ عَلَى انْفِرَادِهِ كُرْهٌ وَلَوْ لِحَقِّ آخِرُ فِي ذَلِكَ الرُّكُوعِ أَوْ رُكُوعِ آخَرَ وَانْتِظَارُهُ وَحْدَهُ لَا مُبَالِغَةَ فِيهِ بَلْ مَعَ ضَمِّهِ لِلأَوَّلِ كُرْهٌ أَيْضًا عِنْدَ الْإِمَامِ (وَلَمْ يَفْرُقْ) بِضَمِّ الرَّاءِ (بَيْنَ الدَّاخِلِينَ) بِانْتِظَارِ بَعْضِهِمْ لِنَحْوِ مُلَازِمَةِ أَوْ ذِيْنِ أَوْ صَدَاقَةِ دُونَ بَعْضِ بَلْ يُسَوِّي بَيْنَهُمْ فِي الْاِنْتِظَارِ لِلَّهِ تَعَالَى يَنْقَعِ الْآدَمِيُّ، فَإِنْ مَيَّزَ بَعْضُهُمْ وَلَوْ لِنَحْوِ عِلْمٍ أَوْ

قَوْلُ (لَمْ يُكْرَهْ) بَلْ يُبَاحُ مُعْنِي. قَوْلُهُ: (لِغُذْرِهِ) أَيِ الْإِمَامِ. قَوْلُهُ: (بِإِدْرَاكِهِ) أَيِ بَقْصِدِ إِذْرَاكِهِ الْمَأْمُومِ الرُّكْعَةَ الْإِنْخَ وَلَوْ قَالَ بِتَحْصِيلِ الرُّكْعَةِ أَوْ الْجَمَاعَةِ لِلدَّاخِلِ كَانَ أَوْضَحَ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلَوْ خَرَجَ الْإِنْخَ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي فَلَوْ لَمْ يَدْخُلِ الْإِمَامُ فِي الصَّلَاةِ وَقَدْ جَاءَ وَقْتُ الدُّخُولِ وَخَضَرَ بَعْضُ الْقَوْمِ وَرَجَوْا زِيَادَةً نَذَبَ لَهُ أَنْ يَعْجَلَ وَلَا يَنْتَظِرُهُمْ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ أَوَّلَ الْوَقْتِ بِجَمَاعَةٍ قَلِيلَةٍ أَفْضَلُ مِنْهَا آخِرُهُ بِجَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ فَلَوْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ لَمْ يَحِلَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْتَظِرَ مَنْ لَمْ يَخْضُرْ لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِيهِ أَيِ لَا يَحِلُّ حِلًّا مُسْتَوِي الطَّرْفَيْنِ بَلْ يُكْرَهُ كِرَاهَةً تَنْزِيهِ تَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ شَيْخِي. اهـ. وَقَوْلُهُ فَلَوْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ الْإِنْخَ فِي النَّهَايَةِ مِثْلُهُ. قَوْلُهُ: (لِكُنْهُمَا الْإِنْخَ) أَيِ الْمَاوَزْدِيُّ وَالْإِمَامُ. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُهُ) أَيِ لَمْ يَحِلَّ (ذَلِكَ) أَيِ يَحْرُمُ (إِلَّا أَنَّهُ) أَيِ التَّحْرِيمِ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُمْ) أَيِ الْحَاضِرِينَ. قَوْلُهُ: (بِدُونِهِ) أَيِ الْإِمَامِ. قَوْلُهُ: (حَمْلُ لَمْ يَحِلَّ الْإِنْخَ) جَرَى عَلَى هَذَا الْحَمْلِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَمِ أَنْ، وَالنَّهَايَةُ، وَالْمُعْنِي كَمَا مَرَّ آتِفًا. قَوْلُهُ: (بَعْضُهُمْ) لَعَلَّهُ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ آتِفًا. قَوْلُهُ: (هَذَا) أَيِ عَدَمِ كِرَاهَةِ الْاِنْتِظَارِ. قَوْلُهُ: (أَيِ الْاِنْتِظَارِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَيُسَنُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ كَمَا بَيَّنَّتْهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَا أَنْبَأَهُ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: (كُرْهٌ) يَأْتِي عَنِ الْمُعْنِي خِلَافُهُ وَفِي سَمِ مَا نَصَّهُ عَلَيْهِ أَيِ الْكَرَاهَةِ بِضَرَرِ الْحَاضِرِينَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَحْسَنَ الْمُتَقَرِّدُ بِدَاخِلٍ يُرِيدُ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ سُنَّ لَهُ اِنْتِظَارُهُ، وَإِنْ طَالَ لِعَدَمِ الضَّرَرِ م. ر. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ لِحَقِّ آخِرُ فِي ذَلِكَ الرُّكُوعِ الْإِنْخَ) قِيَاسُهُ أَنَّ الْآخَرَ إِذَا دَخَلَ فِي التَّشْهِيدِ كَانَ حُكْمُهُ كَذَلِكَ ع. ش. قَوْلُهُ: (بِضَمِّ الرَّاءِ) أَيِ مِنْ بَابِ قَتَلَ وَبِهَا قَرَأَ السَّبْعَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَقْرَوْا بَيْنَنَا وَبَيْنَ آلِ قَارِئِينَ﴾ (المائدة: ٢٥) وَفِي لُغَةٍ مِنْ بَابِ ضَرَبَ وَقَرَأَ بِهَا بَعْضُ التَّابِعِينَ. اهـ. وَضَبَاحٌ وَعَلَيْهِ فَلَعَلَّ اقْتِصَارَ الشَّارِحِ عَلَى الضَّمِّ لِكُونِهِ أَفْصَحَ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلِنَحْوِ عِلْمِ الْإِنْخَ) أَيِ كَسِيَادَةِ مُعْنِي.

قَوْلُهُ: (حَمْلُ لَمْ يَحِلَّ الْإِنْخَ) جَرَى عَلَى هَذَا الْحَمْلِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. قَوْلُهُ: (كُرْهٌ) عَلَّلُوهُ بِضَرَرِ الْحَاضِرِينَ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ أَحْسَنَ الْمُتَقَرِّدُ بِدَاخِلٍ يُرِيدُ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ سُنَّ لَهُ اِنْتِظَارُهُ، وَإِنْ طَالَ لِعَدَمِ الضَّرَرِ

شرف وأبوة أو انتظرهم كلهم لا لله بل للتوّدّد إليهم كره وقال الفوراني يحرم للتوّدّد وفي الكفاية تفريعاً على الاستحباب الآتي إن قصد بانتظاره غير وجه الله تعالى بأن كان يُمَيِّزُ في انتظاره بين داخِلٍ وداخِلٍ لم يصحّ قولاً واحداً لكن اعترضه ابنُ العِمادِ بأنه سبق قلّم من لم يُسْتَحَبَّ إلى لم يصحّ؛ لأنّه حكى بعد في البطلان قولين وخرّج بداخِلٍ من أحسّ به قبل شروعه في الدخول فلا ينتظره؛ لأنّه إلى الآن لم يثبت له حقّ وبه يندفع استشكله بأن العلة إن كانت التطويل انتقض بخارج قريب مع صغر المسجد وداخِلٍ بعيد مع سعته. (قلت المذهب استحباب انتظاره) لكن بالشروط السابقة، وإن لم تُغن صلاة المؤمنين عن القضاء على الأوجه أو كانوا غير محضورين نعم غلِمَ ممّا مرّ أنّ المحضورين الراضين لا يتأتّى فيهم شرط التطويل (والله أعلم) ليخبر أبي داود «كان ﷺ ينتظر ما دام يسمع وقع نعل» ولأنّه إعانة على

فود: (كره) وفقاً للنهاية، والمنهج وخلافاً للمعني كما يأتي. فود: (وقال الفوراني إلخ) عبارة النهاية، وإن ذهب الفوراني إلى حرّمته عند قصد التوّدّد. اهـ. فود: (يحرّم إلخ) جزم به في شرح بأفضل عبارته نعم إن كان الانتظار للتوّدّد حرّم وقيل يكفر. اهـ. أي؛ لأنّه يصير حينئذ كالعابد لوداده لا لله تعالى كزدي. فود: (على الاستحباب الآتي) أي أنّاً في المتن. فود: (لم يصحّ قولاً واحداً) وعلّله بالتشريك معني. فود: (لأنّه حكى إلخ) أي صاحب الكفاية بعد ذلك نهاية. فود: (فلا ينتظره) أي يكره الانتظار كما يأتي التّصريح به في الشرح، والنهاية خلافاً للمعني عبارته أما إذا أحسّ بخارج عن محلّ الصلاة أو لم يكن انتظاره لله تعالى أو بالغ في الانتظار أو فرق بين الداخلين أو انتظره في غير الركوع والتّشهد كان انتظره في الركوع الثاني من صلاة الخسوف فلا يستحبّ قطعاً بل يكره الانتظار في غير الركوع والتّشهد الأخير، وأما إذا خالف في غير ذلك فهو خلاف الأولى لا مكروه نبيّ على ذلك شينخي. اهـ. وقوله نبيّ على ذلك شينخي يأتي عن النهاية ما يخالفه. فود: (وبه يندفع إلخ) أي بالتعليل بقوله: لأنّه إلى الآن إلخ ع ش. فود: (لكن) إلى قوله أو كانوا في المعني. فود: (بالشروط السابقة) أي الكون في الركوع أو التّشهد الأخير وعدم المبالغة وعدم الفرق سم وكون الانتظار لله تعالى وكون الإحساس بعد الدخول. فود: (وإن لم تُغن إلخ) كفايد الطهورين معني، والمُتِمِّم بمحلّ يغلب فيه وجود الماء ع ش. فود: (مما مرّ) وهو قوله ويؤخذ منه أنّ إمام الراضين إلخ. فود: (شرط التطويل) كأنّه يريد به عدم المبالغة في الانتظار سم. فود: (ينتظر ما دام يسمع إلخ) انظر هل يفيد أنّ السماع كان بعد الدخول في الركوع أو التّشهد أو ينافيه أو لا يفيد ولا ينافيه سم، والأقرب الثالث وقد يقال إنّه الثاني إذ الإطلاق ظاهر في العموم.

فود: (لكن بالشروط السابقة) أي الكون في الركوع أو التّشهد الأخير وعدم المبالغة وعدم الفرق بين الداخلين. فود: (وإن لم تُغن إلخ) جرى عليه م ر. فود: (لا يتأتّى فيهم شرط التطويل) كأنّه يريد به عدم المبالغة في الانتظار. فود: (ينتظر ما دام يسمع إلخ) انظر هل يفيد أنّ السماع كان بعد الدخول

خَيْرٍ مِنْ إِدْرَاكِهِ الرُّكْعَةُ أَوْ الْجَمَاعَةُ، نَعَمْ إِنْ كَانَ الدَّاحِلُ يَعْتَاذُ الْبُطْءَ وَتَأْخِيرَ الْإِحْرَامِ إِلَى الرُّكُوعِ سُنٌّ عَدَمُهُ زَجْرًا لَهُ أَوْ خَشْيَ خُرُوجِ الْوَقْتِ بِانْتِظَارِهِ حَرْمٌ فِي الْجُمُعَةِ وَكَذَا فِي غَيْرِهَا إِنْ كَانَ شَرْعٌ وَقَدْ بَقِيَ مَا لَا يَسْتَعْمِلُ لَامْتِنَاعِ الْمَدِّ حِينَئِذٍ كَمَا مَرُّهُ أَوْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ إِدْرَاكَ الرُّكْعَةِ بِالرُّكُوعِ أَوْ الْجَمَاعَةِ بِالتَّشَهُدِ كَرِهَ كَالْإِنْتِظَارِ فِي غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْإِنْتِظَارِ لِلْمَأْمُومِ وَلَا مَصْلَحَةَ لَهُ هُنَا كَمَا لَوْ أَدْرَكَهُ فِي الرُّكُوعِ الثَّانِي مِنْ صَلَاةِ الْكُشُوفِ.

(وَلَا يَنْتَظَرُ فِي غَيْرِهِمَا) أَيِ الرُّكُوعِ، وَالتَّشَهُدِ الْأَخِيرِ فَيُكْرَهُ لِعَدَمِ فَائِدَتِهِ نَعَمْ يُسَنُّ انْتِظَارُ الْمُوَافِقِ الْمُتَخَلِّفِ لِإِتْمَامِ الْفَاتِحَةِ فِي السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ لِقَوَاتِ رَكَعَتِهِ بِقِيَامِهِ مِنْهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ كَمَا يَأْتِي وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ سَنَ انْتِظَارِ بَطِيءِ الْقِرَاءَةِ أَوْ النُّهْضَةِ، فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ إِنْ تَرْتَّبَ عَلَى انْتِظَارِهِمَا إِدْرَاكَ سُنٌّ بِشَرْطِهِ وَإِلَّا فَلَا.

(تَنْبِيْهُ) مَا قَرَّرْتَهُ مِنْ كَرَاهَةِ الْإِنْتِظَارِ عِنْدَ اخْتِلَالِ شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِهِ السَّابِقَةِ حَتَّى عَلَى تَصْحِيحِ الْمَثْنِ النَّدْبِ.....

□ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ تُسَنُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا مَا أَنْبَأَ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (سُنٌّ عَدَمُهُ الْإِنْح) وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَدِّمْ ذَلِكَ مَعَهُ لَا يَنْتَظَرُهُ أَيْضًا لِثَلَاثِ أَنْوَاعٍ سَبَبًا لِتَهَاوُنِ غَيْرِهِ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ كَانَ الْإِنْح) أَوْ كَانَ لَوْ انْتِظَرَهُ فِي الرُّكُوعِ لِأَحْرَمَ كَمَا يَقَعْلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ حَلَبِيِّ. اه. □ بُجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (لَا يَنْتَظَرُ الْإِنْح) أَيِ أَوْ أَرَادَ جَمَاعَةً مَكْرُوهَةً شَرَحَ بِأَفْضَلِ أَيِ كَمَقْضِيَةِ خَلْفَ مُؤَدَاةٍ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (كُرِهَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ لَمْ يُسْتَحَبَّ. اه.

قَوْلُ (السِّي): (وَلَا يَنْتَظَرُ فِي غَيْرِهِمَا) لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِنْتِظَارَ غَيْرَ التَّطْوِيلِ فَلَا يُنَافِي سَنَ التَّطْوِيلِ بِرِضَا الْمُخْصُورِينَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ سَم. □ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ فَائِدَتِهِ) نَعَمْ إِنْ حَصَلَتْ فَائِدَةٌ كَانَ عَلِيمًا أَنَّهُ إِنْ رَكَعَ قَبْلَ إِحْرَامِ الْمُسْبُوقِ أَحْرَمَ هَاوِيًا سَنَ انْتِظَارِهِ فَإِنَّمَا سَمَ عَلَى الْمَنْهَجِ أَيِ، وَإِنْ حَصَلَ بِذَلِكَ تَطْوِيلُ الثَّانِيَةِ مَثَلًا عَلَى مَا قَبْلُهَا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (فِي السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ) مُقْتَضَى تَغْيِيرِهِ بِالْإِنْتِظَارِ فِي السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ وَإِطْلَاقِهِ أَنَّهُ يَنْتَظَرُهُ فِيهَا حَتَّى يَلْحَقَهُ فِيهَا وَمُقْتَضَى تَغْيِيلِهِ بِقَوْلِهِ لِقَوَاتِ الْإِنْح وَتَقْيِيدِهِ بِخَشْيِ الزَّرْكَشِيِّ الْآتِي بِقَوْلِهِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ الْإِنْح أَنَّهُ لَا يُسَنُّ لَهُ انْتِظَارُهُ فِيهَا إِلَّا إِلَى شُرُوعِهِ فِي الرُّكُوعِ فَلْيُحَرِّزْ بَصْرَتِي وَلَعَلَّ الظَّاهِرَ هُوَ الثَّانِي، فَإِنَّ مُقْتَضِيَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ كَالصَّرِيحِ فِيهِ بِخِلَافِ مُقْتَضَى الْأَوَّلِ وَلِأَنَّ الضَّرُورَةَ بِقَدْرِهَا.

□ قَوْلُهُ: (بِشَرْطِهِ) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ شُرُوطَ الْإِنْتِظَارِ فِي الرُّكُوعِ أَوْ التَّشَهُدِ. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى عَلَى تَصْحِيحِ الْمَثْنِ النَّدْبِ الْإِنْح) انْظُرْ فِي أَيِّ مَحَلٍّ قَرَّرَهَا عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ سُكُوتُهُ بَعْدَ ذِكْرِ تَصْحِيحِ الْمَثْنِ عَنِ الْحُكْمِ

فِي الرُّكُوعِ أَوْ التَّشَهُدِ أَوْ يُنَافِيهِ أَوْ لَا يُفِيدُهُ وَلَا يُنَافِيهِ. □ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَلَا يَنْتَظَرُ فِي غَيْرِهِمَا) لَا يَخْفَى أَنَّ الْإِنْتِظَارَ غَيْرَ التَّطْوِيلِ فَلَا يُنَافِي سَنَ التَّطْوِيلِ بِرِضَا الْمُخْصُورِينَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ. □ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّهُ الْإِنْح) كَذَا شَرَحُ م. □ قَوْلُهُ: (حَتَّى عَلَى تَصْحِيحِ الْمَثْنِ النَّدْبِ الْإِنْح) انْظُرْ فِي أَيِّ مَحَلٍّ قَرَّرَهَا عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ سُكُوتُهُ بَعْدَ ذِكْرِ تَصْحِيحِ الْمَثْنِ عَنِ الْحُكْمِ عِنْدَ اخْتِلَالِ الشَّرْطِ بَعْدَ أَنْ يَبَيَّنَهُ عَلَى تَصْحِيحِ

هو ما في التحقيق، والمجموع كما بيّنته في شرح العُباب فقول الشارح إنه مُباح لا مكروه مردود ولو رأى مُصلّ نحو حريق خَفَّفَ وهل يلزمه القطعُ وجهان والذي يُتَّجه أنه يلزمه لإنقاذ حيوانٍ مُحترَمٍ ويجوزُ له لإنقاذ نحو مالٍ كذلك.
(ويُسَنُّ للمُصلّي) فرضاً مُؤدّي غير المنذورة لما مرّ فيها وغير صلاة الخوف أو شدّته على

عند اختلال الشُرْطِ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّه على تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ يَدُلُّ على أَنَّهُ كما بَيَّنَّه عليه فَلْيَتَأَمَّلْ سَم .
□ قَوْلُهُ: (هو ما في التَّحْقِيقِ إلخ) وَجَرى عليه الشَّنْخُ في شَرْحِ مَنَهْجِهِ تَعَمُّاً لِصَاحِبِ الرُّوضِ وَأَفْتَى به الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى وهو الْمُعْتَمَدُ نِهَايَةً وَقَوْلُهُ وَأَفْتَى به إلخ تَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِي مَا يُخَالِفُهُ . □ قَوْلُهُ: (إنَّه مُبَاحٌ) أَي على تَصْحِيحِ الْمُصَنِّفِ نِهَايَةً . □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَأَى مُصَلِّ إلخ) (فَرَعَ): وَجَدَ مُصَلِّياً جَالِساً وَشَكَّ هَلْ هُوَ فِي الشَّهَادَةِ أَوِ الْقِيَامِ لِعَجْزِهِ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَقْتَدِيَ به أَوْ لَا وَكَذَا لَوْ رَأَاهُ فِي وَقْتِ الْكُسُوفِ وَشَكَّ فِي أَنَّهُ فِي كُسُوفٍ أَوْ غَيْرِهِ قَالَ الرَّزْكَانِيُّ الْمُتَّجِهَ عَدَمُ الصَّحَّةِ مُغْنِي .
□ قَوْلُهُ: (خَفَّفَ) أَي نَدَّبَاعَ ش . □ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّجِهُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ إلخ) هَلْ مَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يُمْكِنْهُ إِنْقَاذُهُ إِذَا صَلَّى كَشِدَّةِ الْخَوْفِ، أَوْ يَجِبُ الْقَطْعُ وَإِنْ أُمِكِنَهُ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الْأَوَّلُ قِيَاساً عَلَى مَا قَالُوهُ فَيَمْنُ خُطِفَ نَعْلُهُ فِي الصَّلَاةِ . □ وَقَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ إلخ) قَضِيَّةُ التَّغْيِيرِ بِالْجَوَازِ عَدَمُ سَنِّهِ، وَالْأَقْرَبُ خِلَافُهُ .
□ وَقَوْلُهُ: (لِإِنْقَاذِ نَحْوِ مَالٍ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ لَيْتِمَ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَلِيلِ، وَالْكَثِيرِ ع ش أَقُولُ وَقَدْ يُسْتَفَادُ مِمَّا ذَكَرَهُ جَوَازُ صَلَاةِ الْخَوْفِ لِإِنْقَاذِ نَحْوِ كِتَابٍ عَنِ الْمَطَرِ الْحَادِثِ فِي الصَّلَاةِ فَلْيُرَاجَعْ .
□ قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَي مُحْتَرَمٌ . □ قَوْلُهُ: (فَرَضاً) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي لِأَنَّ قَوْلَهُ لِمَا مَرَّ إِلَى وَغَيْرِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ لَا الْأُصُولِي فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَغَيْرِ صَلَاةِ الْخَوْفِ إِلَى غَيْرِ صَلَاةِ الْجِنَازَةِ وَقَوْلُهُ مَقْصُورَةٌ إِلَى مَغْرِبًا وَقَوْلُهُ وَوِثْرَ رَمَضَانَ وَقَوْلُهُ قِيلَ . □ قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْمَنْدُورَةِ) أَي فَلَا تُسَنُّ إِعَادَةُ الْمَنْدُورَةِ بَلْ لَا تَتَعَقَّدُ نِهَايَةً أَي لِلْعَالِمِ ع ش . □ قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْمَنْدُورَةِ) يَشْمَلُ نَحْوَ عِيدِ مَنْدُورَةٍ، وَالْمُتَّجِهَ سَنُّ إِعَادَتِهَا؛ لِأَنَّهَا مَسْنُونَةٌ بِدُونِ نَذْرِهَا فَلَا يَتَّبِعِي تَغْيِيرُ الْحُكْمِ بِنَذْرِهَا سَم . □ قَوْلُهُ: (لِمَا مَرَّ) أَي فِي أَوَّلِ الْبَابِ . □ قَوْلُهُ: (وَغَيْرِ صَلَاةِ الْخَوْفِ إلخ) ظَاهِرُ التَّغْلِيلِ تَصَوُّيرُ الْمَسْأَلَةِ بِمَا إِذَا أَرَادَ إِعَادَتَهَا فِي حَالَةِ الْخَوْفِ، وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ إِعَادَتَهَا بَعْدَ الْأَمْنِ عَلَى صِفَتِهَا حَالَ الْأَمْنِ سُنَّتْ وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ سَم عِبَارَةُ الْبَصْرِيِّ يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ أَيِ الْإِسْتِثْنَاءِ حَيْثُ اشْتَمَلَتْ عَلَى مُبْطِلٍ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ التَّغْلِيلِ وَإِلَّا فَلَا - وَجْهٌ لِلْمَنْعِ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ .

الْمُحَرَّرِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كما بَيَّنَّه عَلَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ . □ قَوْلُهُ: (فَقَوْلُ الشَّارِحِ أَنَّهُ مُبَاحٌ لَا مَكْرُوهَ مَزْدُودٌ) أَجَابَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبَرْلُوسِيُّ عَنِ الشَّارِحِ فِي هَامِشِ شَرْحِ الْمَنَهْجِ . □ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّجِهُ إلخ) كَذَا م ر .
□ قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْمَنْدُورَةِ) فَلَا تُسَنُّ إِعَادَةُ الْمَنْدُورَةِ بَلْ لَا تَتَعَقَّدُ شَرْحُ م ر وَيَتَّبِعِي اسْتِثْنَاءُ نَحْوِ عِيدِ مَنْدُورَةٍ .
□ قَوْلُهُ: (غَيْرِ الْمَنْدُورَةِ) يَشْمَلُ نَحْوَ عِيدِ مَنْدُورَةٍ، وَالْمُتَّجِهَ سَنُّ إِعَادَتِهَا؛ لِأَنَّهَا مَسْنُونَةٌ بِدُونِ نَذْرِهَا فَلَا يَتَّبِعِي تَغْيِيرُ الْحُكْمِ بِنَذْرِهَا .

الأوجه؛ لأنه احتَمِلَ المُبْطِلُ فيها للحاجة فلا يُكْرَزُ وغير صلاة الجنَازة نعم لو أعادها صَحَّتْ وَوَقَعَتْ نفلاً كما في المجموع وكَانَ وجه خُرُوجِهَا عن نَظَائِرِهَا أَنَّ الإِعَادَةَ إِذَا لَمْ تُطْلَبْ لَا تَنَقِذُ التَّوَسُّعَ فِي حُصُولِ نَفْعِ الْمَيِّتِ لاحتِجَاجِهِ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ مَقْصُورَةً أَعَادَهَا تَامَّةً سَفَرًا أَوْ بَعْدَ إِقَامَتِهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ يُعِيدُهَا بَعْدَ الإِقَامَةِ مَقْصُورَةً مَعَ مَنْ يَقْصُرُ؛ لِأَنَّهَا حَاصِيَةٌ لِلأَوَّلَى بَعِيدٌ وَنَظِيرُهُ إِعَادَةُ الْكُشُوفِ بَعْدَ الْإِنْجِلَاءِ، وَمَغْرِبًا عَلَى الْجَدِيدِ؛ لِأَنَّ وَقْتُهَا عَلَيْهِ يَسْغُ تَكَرَّرُهَا مَرَّتَيْنِ بَلْ أَكْثَرَ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِيهِ، وَجُمُعَةٌ حَيْثُ سَافَرُوا لِتِلْكَ أُخْرَى أَوْ جَازَ تَعَدُّدُهَا وَتُوزَعُ فِيهَا بِمَا لَا يَصِحُّ.....

قوله: (صَحَّتْ) أي ولو مرَّاتٍ كثيرة ش. □ قوله: (وَوَقَعَتْ نفلاً) يعني يحصل له ثواب الثقل، وإن لم يحصل له ثواب الإعادة كُردِّي. □ قوله: (عن نظائرها) عبارة النهاية عن سنن القياس. اه. □ قوله: (أن الإعادة إلخ) بيان لما قبله و(التَّوَسُّعُ) خبر كان سم عبارة الكُردِّي بيان لخروجها عن نظائرها أي كانت القاعدة كلَّما كانت الإعادة غير مندوبة لم تنقذ، والجنَازة ليست كذلك وقوله التَّوَسُّعُ خبر كان. اه. □ قوله: (ولو مقصورة) غاية لقوله قبل فَرَضًا سم. □ قوله: (تامة إلخ) وفاقاً لما في أكثر نسخ النهاية وإخلاقاً لما في بعضها وزَجَّعَ ش الأول. □ قوله: (ونظيره) أي نظير هذا الزعم في البعد. □ قوله: (إعادة الكُشُوفِ بَعْدَ الْإِنْجِلَاءِ) جَزَمَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بَعْدَ جَوَازِهَا سم. □ قوله: (ولو مغرباً) معطوف على قوله قبل ولو مقصورة وكذا قوله بعد وفَرَضًا سم أي وقوله وجُمُعَةٌ وقوله وظَهَرَ مَعْدُورُ إلخ. □ قوله: (وجُمُعَةٌ) إلى قوله لا الأصولي في المعنى إلا قوله وفَرَضًا إلى وظَهَرَ إلخ وقوله فيها إلى أو نفلاً وقوله ووَثَّرَ رَمَضَانَ وقوله وقيل. □ قوله: (أو جاز تعدُّدُها) خَرَجَ بِهِ مَا لَمْ يَتَعَدَّدْ بِأَنَّ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ إِلَّا جُمُعَةٌ وَاحِدَةٌ فَلَا تَصِحُّ إِعَادَتُهَا لَا ظَهَرًا وَلَا جُمُعَةٌ حَيْثُ صَحَّتْ الْأُولَى بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَمَلَتْ عَلَى خَلَلٍ يَنْقُضِي فَسَادَهَا وَتَعَدَّرَتْ إِعَادَتُهَا جُمُعَةٌ فَيَجِبُ فِعْلُ الظُّهْرِ وَلَيْسَ بِإِعَادَةٍ بِالْمَعْنَى الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ وَمَحَلُّ كَرْنِهَا لَا تُعَادُ جُمُعَةٌ إِذَا لَمْ يَتَّقِلْ لِمَحَلِّ آخَرَ وَأَذْرَكَ الْجُمُعَةُ تَقَامُ فِيهِ، وَأَمَّا كَوْنُهَا لَا تُعَادُ ظَهَرًا فَهُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ كَمَا يُصَرِّحُ بِمَا ذَكَرَ كَلَامُ شَرْحِ الْإِزْشَادِ ش.

قوله: (لأنه احتَمِلَ المُبْطِلُ فيها إلخ) ظاهره تصوير المسألة بما إذا أراد إعادتها في حالة الخوف وقضيته أنه لو أراد إعادتها بَعْدَ الْأَمْنِ عَلَى صِفَتِهَا حَالِ الْأَمْنِ سُنَّتْ وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ. □ قوله: (أن الإعادة إلخ) بيان لما فيه، والتَّوَسُّعُ خبر كان. □ قوله: (ولو مقصورة) غاية لقوله قبل فَرَضًا. □ قوله: (ونظيره إعادة الكُشُوفِ بَعْدَ الْإِنْجِلَاءِ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ الْأَدْرَعِيُّ وَقَضِيَةُ إِطْلَاقِهِ أَيِ النَّصِّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ إِدْرَاكُهُ أَوْ إِدْرَاكُ الْإِمَامِ الَّذِي يُعِيدُ مَعَهُ قَبْلَ التَّجَلِّيِ أَوْ بَعْدَهُ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ الْأَوَّلَ وَإِلَّا فَهُوَ افْتِتَاحُ صَلَاةِ كُشُوفِ بَعْدَ التَّجَلِّيِ أَوْ هَذَا لَا يَجُوزُ. اه. ما في شَرْحِ الْعُبَابِ فَلَوْ أَرَادَ إِعَادَتَهَا بَعْدَ الْإِنْجِلَاءِ كَسَتِ الظُّهْرَ فَهَلْ يُطْلَبُ وَقَدْ يُقَالُ: قِيَاسُ اشْتِرَاطِ بَقَاءِ الْوَقْتِ فِي الإِعَادَةِ أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ قوله: (ومغرباً) معطوف على قوله قبل ولو مقصورة وكذا قوله بعد وفَرَضًا.

وَفَرَضًا يَجِبُ قضاؤه كَمُقِيمٍ تَيَمَّمَ وَظَهَرَ مَعذُورٍ فِي الْجُمُعَةِ عَلَى الْأَوْجِهِ خِلَافًا لِلأَذْرَعِيِّ فِيهِمَا. وَإِنَّمَا يُتَجَنَّبُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأُولَى إِنْ قُلْنَا بِمَنْعِ النِّفْلِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ بِهِ إِلَيْهِ أَمَّا إِذَا قُلْنَا لَهُ النِّفْلُ تَوْسِيعَةٌ فِي تَحْصِيلِ الثَّوَابِ فَلَا وَجْهَ لِمَنْعِ الإِعَادَةِ بَلْ يَتَعَيَّنُ نَدْبُهَا لِذَلِكَ أَوْ نِفْلًا تُسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ.....

☐ قَوْلُهُ: (وَفَرَضًا يَجِبُ كَمُقِيمٍ تَيَمَّمَ) وَمَحَلُّ سُنَنِ الإِعَادَةِ لِمَنْ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا لِأَجْزَائِهِ بِخِلَافِ الْمُتَيَمِّمِ لِيَزِيدَ أَوْ فَقَدِ مَاءً بِمَحَلٍّ يَغْلُبُ فِيهِ وَجُودُ الْمَاءِ كَذَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَسْنَى، وَالْمُعْنَى وَذَكَرَهُ فِي النَّهْيَةِ ثُمَّ تَعَقَّبَهُ بِقَوْلِهِ كَذَا قِيلَ، وَالْأَوْجُهَ خِلَافُهُ لِجَوَازِ تَنْقِيلِهِ. اهـ. فَيَكُونُ صَاحِبُهَا مُوَافِقًا لِلشَّارِحِ سَيِّدَ عُمَرَ بَصْرِيِّ وَخِلَافُهُ لِلْأَسْنَى، وَالْمُعْنَى. ☐ قَوْلُهُ: (كَمُقِيمٍ تَيَمَّمَ) هُوَ الْأَوْجُهَ خِلَافًا لِمَا جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ يَجُوزُ لَهُ التَّنَقُّلُ، وَالْإِعَادَةُ تَنْقُلُ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا يَجُوزُ لَهُ التَّنَقُّلُ فَاقْدُ الطَّهَوْرَيْنِ فَلَا تَصِحُّ إِعَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ التَّنَقُّلُ م. ر. اهـ. سم. ☐ قَوْلُهُ: (وَوَظَّهَرَ مَعذُورٍ إِنْخِ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَلَوْ صَلَّى مَعذُورٌ الظُّهْرَ ثُمَّ أَذَرَكَ الْجُمُعَةَ أَوْ مَعذُورَيْنِ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ سُنَّ الإِعَادَةَ كَمَا سَمَلَهُ كَلَامُهُمْ وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ. زَادَ سَمٌ عَنْ شَرْحِ الْإِزْشَادِ مَا نَصَّهُ وَلَا تَجُوزُ إِعَادَةُ الْجُمُعَةِ ظُهُرًا وَكَذَا عَكْسُهُ لِغَيْرِ الْمَعذُورِ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيِ الْمُقِيمِ الْمُتَيَمِّمِ وَظَهَرَ الْمَعذُورِ. ☐ قَوْلُهُ: (فِي الْأُولَى) أَيِ الْمُتَيَمِّمِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنْخِ) أَيِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ نِفْلًا إِنْخِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فَرَضًا مُؤَدًى. ☐ قَوْلُهُ: (تُسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ)

(فَرَعُ): هَلْ تُسَنُّ إِعَادَةُ الرَّوَاطِبِ أَيْ فُرَادَى أَمَّا الْقَبْلِيَّةُ فَلَا يُتَجَنَّبُ إِلَّا عَدَمُ إِعَادَتِهَا؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي

☐ قَوْلُهُ: (وَفَرَضًا يَجِبُ قضاؤه كَمُقِيمٍ تَيَمَّمَ) هُوَ الْأَوْجُهَ خِلَافًا لِمَا جَزَمَ بِهِ فِي شَرْحِ الرُّوضِ؛ لِأَنَّ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ يَجُوزُ لَهُ التَّنَقُّلُ، وَالْإِعَادَةُ تَنْقُلُ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا يَجُوزُ لَهُ التَّنَقُّلُ فَاقْدُ الطَّهَوْرَيْنِ فَلَا تَصِحُّ إِعَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ التَّنَقُّلُ م. ر. ☐ قَوْلُهُ: (وَوَظَّهَرَ مَعذُورٍ فِي الْجُمُعَةِ) فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَلَوْ صَلَّى مَعذُورٌ الظُّهْرَ ثُمَّ أَذَرَكَ الْجُمُعَةَ أَوْ مَعذُورَيْنِ يُصَلُّونَ الظُّهْرَ سُنَّتْ لَهُ الإِعَادَةُ فِيهِمَا أَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَلَا تَجُوزُ إِعَادَةُ الْجُمُعَةِ ظُهُرًا وَكَذَا عَكْسُهُ لِغَيْرِ الْمَعذُورِ. اهـ. وَقَدْ يَكُونُ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ بِالتَّكْمُلِ مِنْ إِذْرَاكِ الْجُمُعَةِ لَا تَصِحُّ ظُهُرُهُ فَلَا تَتَأْتِي إِعَادَتُهَا جُمُعَةً كَأَنَّ تَقَوُّتَهُ الْجُمُعَةَ فَيَصِحُّ ظُهُرُهُ ثُمَّ يُسَافِرُ لِيَلِدَ أُخْرَى وَيُذَرِّكَ جُمُعَتَهَا فَهَلْ يُتَصَوَّرُ حَيْثُ دُفِعَ عَنْهَا إِعَادَةُ وَأَعْلَمُ أَنَّ الْجُمُعَةَ إِذَا تَعَدَّدَتْ وَجُوزَانَا سُنَّ فِعْلُ الظُّهْرِ بَعْدَهَا خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ مَنَعَ التَّعَدُّدَ مُطْلَقًا فَقَوْلُهُ وَلَا تَجُوزُ إِعَادَةُ الْجُمُعَةِ ظُهُرًا لَا يَشْمَلُ ذَلِكَ.

(فَرَعُ) هَلْ يُسَنُّ إِعَادَةُ الرَّوَاطِبِ أَيْ فُرَادَى أَمَّا الْقَبْلِيَّةُ فَلَا يُتَجَنَّبُ إِلَّا عَدَمُ إِعَادَتِهَا؛ لِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي مَحَلِّهَا سِوَاءَ قُلْنَا الْفَرَضُ الْأُولَى أَوِ الثَّانِيَةَ أَوْ إِحْدَاهُمَا لَا بَعَيْنِيهَا يَخْتَسِبُ اللَّهُ مَا شَاءَ مِنْهُمَا، وَأَمَّا الْبَعْدِيَّةُ فَيَحْتَمَلُ سُنَّ إِعَادَتِهَا مُرَاعَاةً لِلْقَوْلِ الثَّالِثِ لِجَوَازِ أَنْ يَخْتَسِبَ اللَّهُ لَهُ الثَّانِيَةَ فَيَكُونُ مَا فَعَلَهُ بَعْدَ الْأُولَى وَاقِعًا قَبْلَ الثَّانِيَةِ فَلَا تَكُونُ بَعْدِيَّةً لَهَا. ☐ قَوْلُهُ: (تُسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ) خَرَجَ مَا لَا تُسَنُّ فِيهِ كَالرَّوَاطِبِ وَصَلَاةٍ

ككُسُوفٍ كما نصَّ عليه ووثرَ رَمَضانَ (وحده وكذا جماعة في الأصح)، وإن كانت أكثر وأفضل ظاهرٌ من الثانية (إعادتها) قيل المراد هنا معناها اللُّغوي لا الأصولي أي بناءً على أنها عندهم ما فُعِلَ لِخَلَلٍ في الأولى من فقد رُكنٍ أو شرطٍ أمّا إذا قلنا إنها ما فُعِلَ لِخَلَلٍ أو عُذِرَ كالثوابِ فتصيحُ إرادةُ معناها الأصولي إذ هو حيثيذ فعلها ثانياً رجاء الثواب (مع جماعة يدرِكُها)

مَحَلُّها سواء قلنا الفرض الأولى أو الثانية أو إحداهما لا بعينها يَحْتَسِبُ الله ما شاء منهما، وأما البعديّة فيَحْتَمَلُ سَنَ إعادتها مُراعاةً لِلْقَوْلِ الثَّالِثِ لِجَوَازِ أَنْ يَحْتَسِبَ اللهُ له الثانية فيَكُونُ ما فَعَلَهُ بَعْدَ الأولى واقعاً قَبْلَ الثانية فلا يَكُونُ بَعْدِيَّةً لَهَا سَمِ على حَجٍّ وعبارته على المنهج الظاهرُ وفاقاً لِم ر آتِه لا يُسْتَحَبُّ إعادَةُ رَوَاتِبِ المُعَادَةِ؛ لِأَنَّها لا تُطَلَّبُ الجماعةُ في الرَوَاتِبِ، وإنَّما يُعادُ ما تُطَلَّبُ فيه الجماعةُ انتهى، والأقربُ ما قاله على حَجٍّ ع ش أي، والإعادة هنا بالمعنى اللُّغوي نظيرُ ما يأتي في تَذَكُّرِ الفائِثَةِ في مُؤَدَاة. هـ فُود: (ككُسُوفٍ) خَرَجَ ما لا تُسَنُّ فيه الجماعةُ كالرَوَاتِبِ وصلاة الضحى إذا فُعِلَ جَماعَةٌ فلا تُسَنُّ الإعادةُ وقياسُ أَنَّ العِبادَةَ إذا لم تُطَلَّبْ لا تُتَعَقَّدُ عَدَمُ انبعاثها أيضاً سَم. هـ فُود: (كما نصَّ عليه) قال الأذرعِي وقَضِيَةُ إطلاقه أي النَّصُّ أَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ إِذْرَاكُهُ أي إِذْرَاكُ الإمام الذي يُعِيدُ معه قَبْلَ التَّجَلِّي أو بَعْدَهُ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ الأوَّلَ وإلّا فهو افْتِتاحُ صَلَاةٍ كُسُوفٍ بَعْدَ التَّجَلِّي أي وهذا لا يَجُوزُ شَرْحُ العُبابِ. اهـ. سَم. هـ فُود: (ووثرَ رَمَضانَ) وعليه فَخَبَرُ «لا وثران في ليلة» مَحَلُّه في غير ذلك فَلْيُحَرِّزْ لَكِن قال م ر لا تُعادُ لِحَدِيثِ «لا وثران» إلخ وهو خاصٌّ فَيَقْدَمُ على عُمومِ خَبَرِ الإعادةِ انتهى أقول بل يَبْتَنِيها عُمومٌ مِن وَجْهِ وَتَعَارُضٍ في إعادَةِ الوَثْرِ سَم على المنهج. اهـ. ع ش ومال البصريُّ إلى ما جَرى عليه م ر مِن عَدَمِ الإعادةِ وَقُلَّ عَنِ الزِّيادِيِّ موافقَتُهُ م ر وهو الأقربُ. هـ فُود: (وأفضلُ إلخ) كَكُونِ إِمَامِها أَعْلَمَ أو أَوْرَعَ أو كَوْنِ المَكَانِ أَشْرَفَ شَيْخُ الإسلامِ وَنِهايةً ومُغْنِي. هـ فُود: (معناها اللُّغوي) وهو فَعْلُها ثانياً مُطْلَقاً ع ش. هـ فُود: (لا الأصولي إلخ) قد يُقالُ الإعادةُ بالمعنى اللُّغوي لا يُعْتَبَرُ فيها الوَقْتُ فَالْحَمْلُ عليها مُقَوِّتٌ لِهَذِهِ الفائِذَةِ الجَلِيلَةِ فالأولى الحَمْلُ على المعنى الأصولي مع مُلاحَظَةِ تَجْريدِهِ عَن كَوْنِ ذَلِكَ لِخَلَلٍ إِن مَشِينا على القولِ الأوَّلِ الأشْهَرِ عِنْدَ الأصوليين، وإن مَشِينا على الثاني فلا إِشْكالَ كما أَشارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ بَصْرِيٌّ. هـ فُود: (بناءً على أنها) أي المُعادَةُ بِقَرِينَةٍ ما بَعْدَهُ فَنَفي كَلَامِهِ اسْتِخْدَامُ. هـ فُود: (أما إذا قلنا إنها ما فُعِلَ إلخ) رَجَّحَهُ ع ش. هـ فُود: (رجاء الثواب) بل هو حيثيذ أَعْمُ

الضحى إذا فُعِلَ جَماعَةٌ فلا تُسَنُّ فيه الإعادةُ وهل تُتَعَقَّدُ فيه نَظَرٌ وقياسُ أَنَّ العِبادَةَ إذا لم تُطَلَّبْ لا تُتَعَقَّدُ عَدَمُ الإِنْبِعاثِ. هـ فُود: (كما نصَّ عليه) وقَضِيَةُ إطلاقه أَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ إِذْرَاكُهُ أي إِذْرَاكُ الإمام الذي يُعِيدُ معه قَبْلَ التَّجَلِّي أو بَعْدَهُ وَلَعَلَّهُ أَرَادَ الأوَّلَ وإلّا فهو افْتِتاحُ صَلَاةٍ كُسُوفٍ قَبْلَ التَّجَلِّي أي وهذا لا يَجُوزُ ع ش. هـ فُود: (ووثرَ رَمَضانَ) اعْلَمَ أَنَّ بَيْنَ خَبَرِ «لا وثران في ليلة» وَخَبَرِ الإعادةِ كَحَدِيثِ «إذا صَلَّيْتُمَا في رَحالِكُما» عُمومًا وَخُصوصًا مِن وَجْهِ وَتَعَارُضٍ في إعادَةِ الوَثْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ يَرْجَحُ الإعادةُ. هـ فُود: (رجاء الثواب) بل هو حيثيذ أَعْمُ مِن ذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ.

زيادة إيضاح أو المراد يُدرك فضلها فتخرج الجماعة المكروهة كما يأتي ويدخل من أدرك ركعة من الجمعة المُعاداة لا أقل إذ لا تنعقد الجمعة ودونها في غيرها من آخرها وهو ظاهر

من ذلك فتأمل سم وقد يُجاب بإزجاج هو إلى المعنى الأصولي المراد هنا. □ قوله: (زيادة إيضاح) أي قوله يُدركها ش. اه. سم. □ قوله: (أو المراد يُدرك فضلها) أي على حذف المضاف. □ قوله: (كما يأتي) أي في التثنية وقبيلة. □ قوله: (لا أقل إلخ) مقتضاه أنه لا تُندب الإعادة حينئذ ويَحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ تُنْدَبُ وَيُتِمُّهَا ظَهَرًا كَمَا لَوْ كَانَتْ مُبْتَدَأَةً فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيُرَاجِعْ بَصْرِيٌّ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الظَّاهِرُ الْمُتَعَيَّنُ أَخَذًا وَمَا مَرَّ عَنْ ع ش وَسَم أَنَّ الْجُمُعَةَ لَا تُعَادُ ظَهَرًا. □ قوله: (ودونها إلخ) أي دون ركعة.

(تنبيه): أفنى شيخنا الشهاب الزملي بأن شرط صحة المُعاداة وقوعها في جماعة من أولها إلى آخرها أي بأن يُدرك ركوع الأولى، وإن تباطأ قَصْدًا فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القُدوة أو سبَّقه الإمام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك أنه لو وافق الإمام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عُدَّ مُنْقَطِعًا عنه بطلت وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الأولى أو فيما بعدها امتنعت الإعادة معهم م ر وكلام الشارح مُصرِّح بخلاف ذلك كله وعليه غيره من مشايخنا وعلى الأول فلو لحق الإمام سهو فسلم ولم يسجد فَيَتَّبِعْهُ أَنْ لِلْمَأْمُومِ الْمُعِيدِ أَنْ يَسْجُدَ إِذَا لَمْ يَتَأَخَّرْ كَثِيرًا بِحَيْثُ يُعَدُّ مُنْقَطِعًا عَنْهُ م ر ولو شك المُعيد في ترك رُكْنٍ فَهَلْ تَبَطَّلَ صَلَاتُهُ بِمُجَرَّدِ الشَّكِّ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِلْإِنْفِرَادِ بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ، وَالْإِنْفِرَادُ فِي الْإِعَادَةِ مُمْتَنِعٌ أَوْ لَا تَبَطَّلُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَتَذَكَّرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ عَدَمَ تَرْكِ شَيْءٍ فِيهِ نَظَرٌ، وَالثَّانِي أَقْرَبُ م ر سَم عَلَى حَجِّ وَقَوْلِهِ امْتَنَعَتِ الْإِعَادَةُ مَعَهُ أَيْ، وَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى ع ش وَوَافَقَ الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ النِّهَايَةَ عِبَارَتَهَا وَلَوْ أَخْرَجَ نَفْسَهُ الْمُعِيدُ مِنَ الْجَمَاعَةِ كَأَنْ نَوَى قَطْعَ الْقُدْوَةِ فِي اثْنَانِهَا بَطَلَتْ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا الْمَشْرُوطُ يَنْتَفِي بِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ وَشَرْطُ صِحَّتِهَا الْجَمَاعَةُ وَأَنَّهَا فِيهَا بِمَنْزِلَةِ الطَّهَارَةِ. اه. □ قوله: (من آخرها) كَانَ أَذْرَكَ الْإِمَامَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ، وَالثَّانِي هُنَا وَفِي قَوْلِهِ الْآتِي مِنْ أَوَّلِهَا لِرِعَايَةِ مَعْنَى الْغَيْرِ.

□ قوله: (زيادة إيضاح) أي قوله يُدركها ع ش. □ قوله: (ودونها) أي دون ركعة.

(تنبيه) أفنى شيخنا الشهاب الزملي بأن شرط صحة المُعاداة وقوعها في جماعة من أولها إلى آخرها فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القُدوة أو سبَّقه الإمام ببعض الركعات لم تصح وقضية ذلك أنه لو وافق الإمام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلام الإمام بحيث عُدَّ مُنْقَطِعًا عنه بطلت وأنه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الأولى أو فيما بعدها امتنعت الإعادة معهم م ر وكلام الشارح مُصرِّح بخلاف ذلك كله وعليه غيره من مشايخنا أيضًا وعلى الأول فلو لحق الإمام سهو فسلم ولم يسجد فَيَتَّبِعْهُ أَنْ لِلْمَأْمُومِ الْمُعِيدِ أَنْ يَسْجُدَ إِذَا لَمْ يَتَأَخَّرْ كَثِيرًا بِحَيْثُ يُعَدُّ مُنْقَطِعًا عَنْهُ م ر ولو شك المُعيد في ترك رُكْنٍ فَهَلْ تَبَطَّلَ صَلَاتُهُ بِمُجَرَّدِ الشَّكِّ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ لِلْإِنْفِرَادِ بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ، وَالْإِنْفِرَادُ فِي الْمُعاداة مُمْتَنِعٌ أَوْ لَا تَبَطَّلُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ لَاحْتِمَالِ أَنْ يَتَذَكَّرَ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ عَدَمَ تَرْكِ شَيْءٍ

وكذا من أولها، وإن فارقَ لِغَيْرِ عُدْرٍ فيما يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتَ الزَّرْكَشِيَّ صَرَّحَ بِذَلِكَ فَقَالَ لَوْ أَعَادَ الصُّبْحَ والعَصْرَ فِي جَمَاعَةٍ ثُمَّ أَخْرَجَ نَفْسَهُ مِنْهَا بِغَيْرِ عُدْرٍ احْتِمِلَ الْبُطْلَانُ هُنَا لِإِقْبَاعِهِ نَافِلَةً فِي وَقْتِ الْكَرَاهَةِ، والأَقْرَبُ الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّ الإِحْرَامَ بِهَا صَحِيحٌ وَهِيَ صَلَاةٌ ذَاتُ سَبَبٍ فَلَا يُؤْتَرُ الْإِفْرَادُ فِي إِبْطَالِهَا؛ لِأَنَّ الْإِفْرَادَ وَقَعَ فِي الدَّوَامِ. اهـ. أو مع وَاحِدٍ مَرَّةً كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ لَا أَزِيدُ مِنْهَا فِي الْوَقْتِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَلَمْ يَرَهُ مَنْ نَقَلَهُ عَنِ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا خَارِجَهُ أَيْ بِأَنْ يَقَعَ تَحَرُّمُهَا فِيهِ وَلَوْ وَقَعَ بَاقِيهَا خَارِجَهُ فيما يَظْهَرُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ لَوْ أَحْرَمَ بِالْعُمَرَةِ آخِرَ جِزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَوَقَعَ بَاقِيهَا فِي شَوَّالٍ كَانَتْ كَالْوَاقِعَةِ كُلِّهَا فِي رَمَضَانَ ثَوَابًا وَغَيْرَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْأَكْثَرِينَ عَلَى أَنَّ الْإِعَادَةَ قِسْمٌ مِنَ الْأَدَاءِ أَخَصُّ مِنْهُ وَأَنَّ الْبَيضَاوِيَّ فِي مَنَاجِيهِ وَتَبِعَهُ التَّفْتَازَانِيَّ عَلَى أَنَّهَا قِسْمٌ لَهُ قَالَ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَوْنِهَا قِسْمًا مِنَ الْأَدَاءِ أَيْ وَهُوَ الصَّوَابُ أَنَّهَا

□ فَوَدَّ: (ذَاتُ سَبَبٍ) وَهُوَ وُجُودُ جَمَاعَةٍ بَعْدَ فِعْلِ الصَّلَاةِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَعَ وَاحِدٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ فِي النَّهَائِيَّةِ، وَالْمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَعَ وَاحِدٍ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ مَعَ جَمَاعَةٍ سَمَّ عِبَارَةً النَّهَائِيَّةَ وَلَوْ مَعَ وَاحِدٍ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى أَوَّلًا مَعَ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ كَمَا دَلَّ هَذَا الْخَبَرُ. اهـ. أَيْ خَيْرُ مَسْجِدٍ الْخَفِيفُ الْآتِي وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهُ): قَوْلُ الْمُصَنِّفِ مَعَ جَمَاعَةٍ يُفْهِمُ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعِيدَهَا مَعَ مُتَفَرِّدٍ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ تُسْتَحَبُّ إِعَادَتُهَا مَعَ جِزْمًا وَلَوْ كَانَ صَلَّى أَوَّلًا فِي جَمَاعَةٍ. اهـ. □ فَوَدَّ: (مَرَّةً) أَيْ إِلَّا صَلَاةَ الْإِسْتِسْقَاءِ فَتُطْلَبُ إِعَادَتُهَا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ إِلَى أَنْ يَسْقِيَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ فَضْلِهِ كُرْدِيَّ. □ فَوَدَّ: (فِي الْوَقْتِ) كَقَوْلِهِ الْمَارَّةَ مَرَّةً مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُتَنِّ إِعَادَتُهَا. □ فَوَدَّ: (فِي الْوَقْتِ) أَيْ بِأَنْ تَقَعَ آدَاءُ بِأَنْ يُدْرِكَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ م ر سَم عَلَى حَجِّ قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ لَا مُؤَدَى إِذْ الْأَدَاءُ لَا يَكُونُ بِدُونِ الرَّكْعَةِ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَرَهُ) أَيْ مَا فِي الْمَجْمُوعِ. □ فَوَدَّ: (بِأَنْ يَقَعَ الْإِنْفِ) تَضْوِيرُهُ لِقَوْلِهِ فِي الْوَقْتِ لَا خَارِجَهُ. □ فَوَدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) هَلْ يُخَالِفُ هَذَا قَوْلَهُ الْآتِي فَالَّذِي يُتَّبَعُ الْإِنْفِ سَم أَقُولُ نَعَمْ وَقَوْلُهُ الْآتِي رُجُوعٌ عَمَّا اسْتَظْهَرَهُ هُنَا كَمَا يُقِيْدُهُ صَنِيعُهُ هُنَاكَ. □ فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيْ التَّضْوِيرَ الْمَذْكُورَ. □ فَوَدَّ: (كَانَتْ كَالْوَاقِعَةِ فِي رَمَضَانَ الْإِنْفِ) أَيْ فِي أَصْلِ الثَّوَابِ الْمُرْتَبِّ عَلَى عُمُرَةِ رَمَضَانَ لَا فِي كَمَالِهِ فَلَا يُنَافِي مَا سَيَأْتِي بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَغَيْرُهُ) أَيْ كَعَدَمِ وَجُوبِ دَمِ التَّمَتُّعِ. □ فَوَدَّ: (أَخَصُّ مِنْهُ) أَيْ لِقِيْدِهِ بِالتَّائِيَةِ. □ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّهَا قِسْمٌ لَهُ) لَعَلَّاهُمَا يَتَعَيَّرَانِ فِي تَعْرِيفِ الْأَدَاءِ قِيْدِ سُقُوطِ الطَّلَبِ. □ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ كَوْنِهَا الْإِنْفِ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الْأَخْذِ سَم أَقُولُ وَلِعَدَمِ ظُهُورِهِ تَعَقُّبُهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ إِلَّا أَنَّهُ الْإِنْفِ.

فِي نَظَرٍ، وَالثَّانِي أَقْرَبُ م ر. □ فَوَدَّ: (أَوْ مَعَ وَاحِدٍ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ مَعَ جَمَاعَةٍ. □ فَوَدَّ: (فِي الْوَقْتِ) أَيْ بِأَنْ تَقَعَ آدَاءُ بِأَنْ يُدْرِكَ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ وَقَضِيَّتُهُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ تَذَكَّرَ فَاتَتْهُ قَضَاها وَلَمْ تُسْتَحَبَّ إِعَادَتُهَا م ر. □ فَوَدَّ: (فِيمَا يَظْهَرُ) هَلْ يُخَالِفُ هَذَا قَوْلَهُ الْآتِي فَالَّذِي يُتَّبَعُ الْإِنْفِ. □ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ كَوْنِهَا الْإِنْفِ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الْأَخْذِ.

تُطَلَّبُ وتكون إعادة اصطلاحية على الصحيح، وإن لم يبقَ من الوقت ما يسعُ ركعة. اهـ.
 وهو موافق لما ذكرته إلا أنه لا يُوافق كلام الأصوليين في تعريف الأداء ولا كلام الفقهاء من
 اشتراط ركعة، وإنما الذي يُوافق الأول بحث اشتراط وقوعها كلها في الوقت لكونه مع ذلك
 بعيداً؛ لأن المدار في الفروع الفقهية على ما يُوافق كلام الفقهاء لا الأصوليين فالذي يُتجه الآن
 اشتراط ركعة، وإن كان ظاهر كلام المجموع يؤيد اشتراط الكل ولو وقت الكراهة إماماً كان
 أو مأموماً في الأولى أو الثانية للخبر الصحيح «أنه ﷺ لما سلم من صلاة الصبح بمسجد
 الخيف رأى رجلين لم يُصلياً فسألهما فقالا صلينا في رحالنا فقال إذا صليتما في رحالكما ثم
 أتيتما مسجد جماعة فصلياها معهم، فإنها لكما نافلة» وصليتما يصدق بالانفراد، والجماعة
 وخبر «من صلى وحده ثم أدرك جماعة فليصل إلا الفجر، والعصر» أعل بالوقف وزد بأن ثقة
 وصله ويُجاب بأن المصروع بالجواز في الوقتين أصح منه وهو الخبر الأول، والخبر الآخر وهو
 «أن رجلاً دخل بعد صلاة العصر فقال ﷺ من يتصدق على هذا فيصلي معه» فصلّى معه
 رجل أي أبو بكر رضي الله عنه كما في سنن البيهقي.....

قوله: (وهو) أي قول الشيخ. □ وقوله: (لما ذكرته) أي من كفاية وقوع التحريم فقط في الوقت.

قوله: (إلا أنه) أي ما قاله الشيخ أو ما ذكرته. □ وقوله: (من اشتراط إلخ) بيان لكلام الفقهاء.

قوله: (يوافق الأول) أي ذلك كلام الأصوليين. □ وقوله: (بحث اشتراط وقوع إلخ) جرى عليه
 الشهاب الرملي وولده كما مر. □ وقوله: (لكنه) أي ذلك البحث (مع ذلك) أي موافقته لكلام
 الأصوليين. □ وقوله: (فالذي يُتجه) تفرع على المدار المذكور. □ وقوله: (الآن) إشارة إلى رجوعه عن
 التصوير المتقدم. □ وقوله: (اشتراط ركعة) أي لتكون أداء ولا يكفي أقل من ركعة، وإن شرع فيها في
 وقت يسع جميعها ومدد مراهسم. □ وقوله: (ولو وقت كراهة) إلى قوله وجوز شارح في النهاية والمغني
 إلا قوله وخبر إلى والخبر وقوله أي إلى فيه نذب وقوله وفيه نظر إلى وإن أقل. □ وقوله: (ولو وقت
 الكراهة) غاية لقوله في الوقت كما في المجموع. □ وقوله: (إماماً كان إلخ) تعميم للمعيد.

قوله: (مسجد جماعة) أي صلاة جماعة فاطلق المحل وأراد الحال بجبرمي. □ وقوله: (فصلياً) عبارة
 غيره فصلياً بالضمير ولعل الرواية متعددة. □ وقوله: (وصليتما يصدق إلخ) عبارة النهاية دل بتركه
 الاستفصال مع إطلاق قوله إذا صليتما على أنه لا فرق بين من صلى جماعة ومفرداً ولا بين اختصاص
 الأولى أو الثانية بفضل أو لا هـ. □ وقوله: (أعل إلخ) خبر قوله وخبر من صلى إلخ. □ وقوله: (في الوقتين)
 أي ما بعد صلاة الفجر وما بعد صلاة العصر. □ وقوله: (والخبر الآخر) عطف على الخبر الأول.

قوله: (فالذي يُتجه الآن اشتراط ركعة) أي لتكون أداء ولا يكفي أقل من ركعة، وإن شرع فيها في
 وقت يسع جميعها ومدد؛ لأنه، وإن جاز المد وإن لم يدرك ركعة معه إلا أنه هنا لا بد من كونه أداء وهو
 لا يحصل بدون ركعة معه في الوقت مراهم وأنه لا فرق بين الإعادة في وقت الكراهة وفي غيره مراهم.

فيه نذْبُ صلاةٍ مَنْ صَلَّى مع الدَّاخلِ وَنَذْبُ شَفَاعَةٍ مَنْ لَمْ يُرِدْ الصَّلَاةَ معه إِلَى مَنْ يُصَلِّي معه وَأَنَّ الْمَسْجِدَ الْمَطْرُوقَ لَا تُكْرَهُ فِيهِ جَمَاعَةٌ بَعْدَ جَمَاعَةٍ كَذَا فِي الْمَجْمُوعِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذِ الْجَمَاعَةُ الثَّانِيَةُ هُنَا بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَأَنَّ أَقْلَ الْجَمَاعَةِ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ وَجَوَّزَ شَارِحُ الْإِعَادَةِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ وَقَالَ إِنَّهُ مُقْتَضَى كَلَامِهِمْ، وَإِنَّ التَّقْيِيدَ بِالْمَرَّةِ لَمْ يَعْتَمِدْهُ سِوَى الْأَذْرَعِيِّ وَالزَّرْكَشِيِّ. اهـ. وَيُرْوَدُ مَا مَرَّ أَنَّهُ الْمَنْصُوصُ وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ وَقَالَ لَمْ يُنْقَلْ فَعَلَهَا أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ وَاعْتَمَدَهُ آخَرُونَ غَيْرُ ذَيْنِكَ فَبَطَلَ مَا ذَكَرَهُ وَحَيْثُ يُنْدَفَعُ بِحَيْثُ إِنَّهَا إِنَّمَا تُسَنَّ إِذَا حَضَرَ فِي الثَّانِيَةِ مَنْ لَمْ يَحْضُرْ فِي الْأُولَى وَالْأَوَّلَى لَا تَزِمُ اسْتِغْرَاقُ الْوَقْتِ وَوَجْهَ انْدِفَاعِهِ أَنَّهُ لَا اسْتِغْرَاقَ إِذْ لَا تُنْذَبُ الْإِعَادَةُ إِلَّا مَرَّةً وَإِلَّا لَمْ تَتَعَقَّدْ كَالْإِعَادَةِ مُتَّفَرِّدًا أَيْ إِلَّا لِغُذْرِ كَأَنَّ وَقَعَ خِلَافٌ فِي صِحَّةِ الْأُولَى فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ

□ فَوَدَّ: (فِيهِ نَذْبُ صَلَاةِ الْإِنِّخِ) خَبَرَ الْمُتَبَدِّلَ أَيْ فِي الْخَبَرِ الْآخِرِ دَلَالَةٌ عَلَى نَذْبِ مَا ذَكَرَ وَكَانَ الْأُولَى فِيهِ الْإِنِّخُ بِالْوَاوِ. □ فَوَدَّ: (مَعَ الدَّاخلِ) مُتَعَلِّقٌ بِصَلَاةٍ سَم. □ فَوَدَّ: (مَنْ لَمْ يُرِدْ الصَّلَاةَ الْإِنِّخِ) قَيَّدَهُ غَيْرُهُ بِقَوْلِهِ لِيُغْذِرَ وَإِطْلَاقُ الشَّارِحِ أَقْعَدُ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (مَعَهُ) أَيْ الدَّاخلِ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّ الْمَسْجِدَ الْمَطْرُوقَ الْإِنِّخِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ نَذْبُ صَلَاةِ الْإِنِّخِ وَكَذَا قَوْلُهُ، وَأَنَّ أَقْلَ الْجَمَاعَةِ الْإِنِّخِ. □ فَوَدَّ: (بِإِذْنِ الْإِمَامِ) وَهُوَ التَّيْبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْ وَمَحَلُّ كَرَاهَةِ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ الْإِمَامُ ع ش. □ فَوَدَّ: (وَيُرْوَدُ الْإِنِّخِ) جَرَى عَلَى هَذَا الزَّدُّ النَّهَائِيَّةُ، وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (مَا مَرَّ) أَيْ آيَفَا. □ فَوَدَّ: (أَنَّهُ الْمَنْصُوصُ) أَيْ التَّقْيِيدُ بِالْمَرَّةِ. □ فَوَدَّ: (ذَيْنِكَ) أَيْ الْأَذْرَعِيِّ وَالزَّرْكَشِيِّ. □ فَوَدَّ: (مَا ذَكَرَهُ) أَيْ الشَّارِحُ الْمَذْكُورُ. □ فَوَدَّ: (وَحَيْثُ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَانَ شَيْخُنَا فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ، وَإِنَّمَا شَاهِدُهُ فِي النَّهَائِيَّةِ. قَوْلُهُ: (وَحَيْثُ) أَيْ حِينَ إِذَا ثَبِتَ أَنَّ الْمَعْتَمَدَ التَّقْيِيدَ بِالْمَرَّةِ. □ فَوَدَّ: (يُنْدَفَعُ الْإِنِّخِ) جَرَى عَلَى الدَّفْعِ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بَحَثَ أَنَّهَا الْإِنِّخِ) أَيْ بَحَثَ الْإِسْتَوْيَ أَنَّهَا الْإِنِّخِ نَهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي وَفِي الْكُرْدِيِّ أَنَّ هَذَا الْبَحْثَ مُعْتَمَدٌ فِي الْكُصُوفِ خَاصَّةً. اهـ. □ فَوَدَّ: (فِي الْأُولَى) أَيْ فِي الصَّلَاةِ الْأُولَى جَمَاعَةً أَوْ انْفِرَادًا أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي رَدِّ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ. □ فَوَدَّ: (وَالْإِلَّا) أَيْ بِأَنَّ زَادَتْ عَلَى مَرَّةٍ. □ فَوَدَّ: (كَأَنَّ وَقَعَ خِلَافٌ فِي صِحَّةِ الْأُولَى) أَقُولُ إِطْلَاقُهُمُ الْخِلَافَ صَادِقٌ بِالْقَوِيِّ وَالضَّعِيفِ الْمَذْهَبِيِّ وَغَيْرِهِ وَلَيْسَ بِبَعِيدٍ فَلْيُحَرِّزْ بِضَرِيٍّ وَقَالَ ع ش وَيُتَّبَعِي وَفَاقَالَ م ر أَنَّهُ يُشْتَرَطُ قُوَّةُ مُدْرِكِ ذَلِكَ الْقَوْلِ فَهَلْ مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ مَسَحَ الشَّافِعِيُّ بِعِضِّ رَأْسِهِ وَصَلَّى يُسْتَحَبُّ لَهُ الْوُضُوءُ بِمَسْحِ جَمِيعِ الرُّؤُوسِ، وَالْإِعَادَةُ مُرَاعَاةٌ لِخِلَافِ مَا لِكَ يَنْتَجِهُ نَعَمْ فَلْيَتَأَمَّلْ وَهَلْ مِنْ ذَلِكَ الصَّلَاةُ فِي الْحِمَامِ لِقَوْلِ أَحْمَدَ يُبْطَلَانِهَا لَا يَتَعَدُّ نَعَمْ إِنْ قَوِيَ دَلِيلُهُ عَلَى ذَلِكَ فَلْيُنْظَرْ دَلِيلُهُ سَم عَلَى الْمَنْهَجِ وَهَلْ مِمَّا قَوِيَ مُدْرِكُهُ مَا تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْمُرُوزِيِّ مِنْ أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ الْمُخَالَفِ لَا فَضِيلَةَ فِيهَا أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا تُسَنَّ الْإِعَادَةُ وَسُئِلَتْ عَمَّا لَوْ أُخْرِمَ خَلْفَ الْإِمَامِ بَعِيدًا عَنِ الصَّفِّ فَهَلْ تُسَنَّ لَهُ الْإِعَادَةُ مُتَّفَرِّدًا لِكَرَاهَةِ فِعْلِ ذَلِكَ فَاجْتَبَتْ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْإِعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْرُوهَةً تُطْلَبُ إِعَادَتُهَا وَإِعَادَةُ الصَّلَاةِ فِي الْحِمَامِ إِنَّمَا هُوَ لِقَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ يُبْطَلَانِهَا لَا لِمَجَرَّدِ كَوْنِهَا مَكْرُوهَةً انْتَهَى وَقَوْلُهُ، وَالْأَقْرَبُ الْإِنِّخِ أَقُولُ قَضِيَّةٌ مَا تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ الْإِلَّيْدَعَةِ إِمَامِهِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِنَا أَبْطَلَ الْإِفْتِدَاءَ

□ فَوَدَّ: (مَعَ الدَّاخلِ) مُتَعَلِّقٌ بِصَلَاةٍ ش. □ فَوَدَّ: (وَحَيْثُ يُنْدَفَعُ) جَرَى عَلَى الدَّفْعِ م ر .

رأيت كلام القاضي صريحاً فيه وهو لو ذكر في مؤداه أن عليه فائتة أتم ثم صلى الفائتة ثم أعاد الحاضرة خروجا من الخلاف. وكأن شيخنا اعتمد هذا البحث حيث قال فيمن صلياً فريضةً مُنفردين الظاهر أنه لا يُسن لأحدهما الاقتداء بالآخر في إعادتها فلا تُسن الإعادة، وإن شمله كلام المنهاج وغيره لقولهم إنما تُسن الإعادة لغير من الانفراد له أفضل. اهـ.

وبما قررته يُعلم أن قوله لقولهم إلى آخره فيه نظر ظاهر؛ لأن قولهم المذكور لا شاهد فيه لما ذكره أصلاً لِمَنع أن الانفراد هنا أفضل بل الأفضل الاقتداء حيث لا مانع، وإنما شاهده ذلك البحث لكن مع قطع النظر عن الملازمة التي ذكرها، وبحث جمع اشتراط نية الإمامة قال بعضهم في الصبح والعصر وقال أكثرهم بل مطلقاً وهو الأوجه؛ لأن الإمام إذا لم ينوها تكون

بالمخالف أنه تُسن الإعادة لقوة مدركه كما تقدّم. ٥ قوله: (لو ذكر في مؤداة إلخ) قضيه أنه لا تُسن الإعادة إذا أحرّم بالحاضرة عالماً بأن عليه فائتة ولعله غير مراد بل استخفاف الإعادة في هذه أولى من تلك لتقصيره بتقديم الحاضرة ع ش. ٥ قوله: (من الخلاف) أي خلاف من أبطل الحاضرة المُقدّمة على الفائتة. ٥ قوله: (وكان شيخنا) أي في غير شرح منتهج ع ش. ٥ قوله: (هذا البحث) أي بحث الإستوي أنها إنما تُسن إلخ. ٥ قوله: (فيمن صلياً إلخ) يريد أنهما صلياً في محل واحد ليكون كل حاضر عند الآخر؛ لأن البحث في ذلك كُردي. ٥ قوله: (لغير من الانفراد له أفضل) أي وما هنا كذلك؛ لأن الانفراد أفضل من الاقتداء بالمُعید؛ لأنه صلاة فرض خلف نقل وليس مما يكون الانفراد فيه أفضل القدوة بالمخالف لما مرّ في شرح أو تعطل مسجّد قريب إلخ من حصول الفضيلة معه وأنها أفضل من الانفراد وتقدّم هناك عن سم على حجّ أن القياس أن الجماعة خلف الفاسق والمخالف والمبتدع أفضل من عدمها أي فتجوز الإعادة مع كل منهم وقوله من الانفراد له إلخ مثله من الانفراد له مساو للجماعة له كما يأتي في العرّاق ع ش وقوله: لأنه صلاة فرض إلخ هذا بيان لمراد شيخ الإسلام ويأتي ردّه وقوله أي فتجوز الإعادة إلخ سيأتي في التنبية وقبله وعن سم عن م ر هناك خلافه. ٥ قوله: (وبما قررته إلخ) كأنه أراد به ما قدّمه من دفع البحث لكن لا يظهر وجه علم النظر الآتي بذلك ولذا عدل النهاية عن تغييره المذكور إلى ما نصّه وقول الشيخ فيمن صلياً إلخ فيه نظر ظاهر بل الاقتداء هو الأفضل لتخصيل فضيلة الجماعة في فرض كل وقولهم المذكور لا يشمل هذه الصورة كما هو ظاهر. اهـ. وقوله م ر كما هو ظاهر قال ع ش أي لأن محل الكراهة في فرض خلف نقل مخض وما هنا ليس كذلك وأن صلاة كل منهما نقل على أن محل كراهة الفرض خلف النقل في غير المعادة. اهـ. ٥ قوله: (لما ذكره) أي من عدم سنّ الإعادة لمن صلياً فريضة مُنفردين. ٥ قوله: (حيث لا مانع) أي من نحو الفسق وعدم اعتقاد وجوب بعض الأركان أو الشروط. ٥ قوله: (التي ذكرها) أي ذلك الباحث. ٥ قوله: (اشتراط نية الإمامة) أي في إعادة الإمام. ٥ قوله: (وهو الأوجه) وفقاً للنهاية.

٥ قوله: (فيه نظر ظاهر؛ لأن إلخ) كذا م ر. ٥ قوله: (وهو الأوجه) كذا م ر.

صَلَاتُهُ فُرَادَى وَهِيَ لَا تَتَعَقَّدُ كَمَا تَقَرَّرُ، فَإِنْ قُلْتُ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِنَا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْجَمَاعَةِ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ صَلَاتَهُ جَمَاعَةٌ لَكِنْ لَا ثَوَابَ فِيهَا وَبِهِ يُرَدُّ أَنَّهَا انْعَقَدَتْ لَهُ فُرَادَى. قُلْتُ يَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ عِبَارَتِهِ بِأَنَّهَا جَمَاعَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَأْمُومِينَ دُونَهُ وَإِلَّا لَانْعَقَدَتْ الْجُمُعَةُ حِينَئِذٍ اكْتِفَاءً بِصُورَةِ الْجَمَاعَةِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ الْمَكْرُوهَةَ لِتَحْوِ فَسَقِ الْإِمَامِ يُكَتْفَى بِهَا لِصِحَّةِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ مَعَ كَوْنِهَا شَرْطًا لِصِحَّتِهَا كَمَا أَنَّهَا هُنَا كَذَلِكَ قَالَ الْأُذْرَعِيُّ مَا حَاصِلُهُ إِنَّمَا تُسَنَّ الإِعَادَةُ مَعَ الْمُتَفَرِّدِ إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ وَيَحْسُنُ أَنْ

﴿قَوْلُهُ: (وَهِيَ لَا تَتَعَقَّدُ) أَيِ إِلَّا لِسَبَبٍ كَانَ كَانَ فِي صَلَاتِهِ الْأُولَى خَلَلَ لِحَرْبَانِ الْخِلَافِ فِي بُطْلَانِهَا نِهَائِيَّةً. ﴿قَوْلُهُ: (كَمَا تَقَرَّرُ) أَيِ أَنْفَاءً فِي قَوْلِهِ كَالْإِعَادَةِ مُتَفَرِّدًا إِلَخْ. ﴿قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ مَا فِي الْمَجْمُوعِ (أَنَّ صَلَاتَهُ) أَيِ الْإِمَامِ الَّذِي لَمْ يَنْوِ الْإِمَامَةَ. ﴿قَوْلُهُ: (دُونَهُ) أَيِ الْإِمَامِ. ﴿قَوْلُهُ: (لَانْعَقَدَتْ الْجُمُعَةُ) أَيِ لِلْإِمَامِ (حِينَئِذٍ) أَيِ عِنْدَ عَدَمِ نِيَّتِهِ الْإِمَامَةَ. ﴿قَوْلُهُ: (أَلَا تَرَى إِلَخْ) تَأْيِيدٌ لِلْمُلَازِمَةِ فِي قَوْلِهِ وَإِلَّا لَانْعَقَدَتْ إِلَخْ. ﴿قَوْلُهُ: (كَمَا أَنَّهَا هُنَا) أَيِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمُعَادَةِ. ﴿قَوْلُهُ: (إِنَّمَا تُسَنَّ الإِعَادَةَ) شَائِلٌ لِمَنْ صَلَّى جَمَاعَةً وَمَنْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى بِهَا عَزْوٍ، وَإِنَّمَا تُسَنَّحُ إِذَا كَانَ الْإِمَامُ مِمَّنْ لَا يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ. اهـ. ﴿قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ) وَفِي سَمِ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّهُ: وَالْأَوْجَهُ أَنْ يُقَالَ لَا تُسَنَّ الإِعَادَةَ خَلْفَ مَنْ يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ لِتَحْوِ فَسَقٍ أَوْ بَدْعَةٍ أَوْ عَدَمِ اعْتِقَادٍ وَجُوبِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ لَكِنْ تَحْصُلُ الْفَضِيلَةُ مَالٌ إِلَيْهِ مَرْتَمٌ مَالٌ إِلَى عَدَمِ الْإِنْعِقَادِ رَأْسًا أَخَذًا مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا لَمْ يُطْلَبْ أَنْ لَا يَتَعَقَّدَ. اهـ. أَيِ وَفَاقًا لِمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ.

﴿قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ) هَذَا يَقْتَضِي عَدَمَ التَّدْبِ عِنْدَ اِزْتِكَابِ مَكْرُوهِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ كَالْإِنْفِرَادِ عَنِ الصَّفِّ عَلَى مَا فِيهِ أَوْ مِنْ حَيْثُ الصَّلَاةُ كَوْنُهَا فِي الْحَمَامِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ كَرَاهَةِ الْإِقْتِدَاءِ، وَالْكَرَاهَةِ الْمُصَاحِبَةِ لَهُ فَلْيُرَاجَعْ. ﴿قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ إِلَخْ) قَدْ يُقَالُ بَلْ يَتَّبِعِي سَنَ الْإِعَادَةِ، وَإِنْ كَرِهَ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ إِنْ قُلْنَا بِحُصُولِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ مَعَ كَرَاهَةِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْإِعَادَةِ حُصُولُ الْفَضِيلَةِ وَهِيَ حَاصِلَةٌ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ وَيُشْكِلُ عَلَيْهِ أَنَّ سَنَ الْإِعَادَةِ حِينَئِذٍ يَقْتَضِي سَنَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَهُوَ يُنَافِي كَرَاهَةَ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ الْمُسْتَلْزَمَ لِلنَّهْيِ عَنِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَالْأَوْجَهُ أَنْ يُقَالَ لَا تُسَنَّ الإِعَادَةَ خَلْفَ مَنْ يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ لِتَحْوِ فَسَقٍ أَوْ بَدْعَةٍ أَوْ عَدَمِ اعْتِقَادٍ وَجُوبِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ لَكِنْ تَحْصُلُ الْفَضِيلَةُ مَالٌ إِلَيْهِ مَرْتَمٌ مَالٌ إِلَى عَدَمِ الْإِنْعِقَادِ رَأْسًا أَخَذًا مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ فِيمَا لَمْ يُطْلَبْ أَنْ لَا يَتَعَقَّدَ إِلَّا مَا خَرَجَ لِذَلِكَ كَالْإِعَادَةِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ لِلْمُتَفَرِّدِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الشَّفَاعَةَ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ قَبُولُ الْأُولَى وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالذَّاتِ الدُّعَاءُ وَلَا مَانِعٌ مِنْ تَكَرُّرِهِ إِذْ لَا مُتَافَاةَ بَيْنَ عَدَمِ سَنَ الشَّيْءِ وَحُصُولِ فَضِيلَتِهِ بَلْ قَدْ يَخْرُجُ الشَّيْءُ وَتَحْصُلُ فَضِيلَتُهُ، وَإِنَّمَا انْعَقَدَتْ الْإِعَادَةُ هُنَا دُونَ مَسْأَلَةِ الْعُرَاةِ الْآتِيَةِ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ فِيهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ جَمَاعَةٌ غَيْرُ مَطْلُوبَةٍ بِخِلَافِ هُنَا، فَإِنَّهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ جَمَاعَةٌ مَطْلُوبَةٌ، وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهَا لِمَعْنَى خَارِجٍ لَا مِنْ حَيْثُ هِيَ جَمَاعَةٌ فَلْيَتَأَمَّلْ.

يُقال إن كانت الكراهة لِفِسْقِهِ أو بَدْعِيَّتِهِ لم يُعدها معه وإلا أعادها، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ ثُمَّ تَرَدَّدَ فِيمَا لَوْ رَأَى مُتَفَرِّدًا صَلَّى مَعَ قُرْبِ قِيَامِ الْجَمَاعَةِ هَلْ يُصَلِّيُ مَعَهُ، وَإِنْ لَمْ يُعْذَرْ أَوْ عُذِرَ أَوْ يَنْتَظِرُ إِقَامَتَهَا. اهـ.

وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفِسْقِ وَالبَدْعَةِ وَغَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ وَهِيَ حِرْمَانُ الْفَضِيلَةِ مَوْجُودَةٌ فِي الْكُلِّ إِذْ كُلُّ مَكْرُوهٍ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ يَمْتَنِعُ فَضْلُهَا، وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ جَمَاعَةً ضُورَةً يَسْقُطُ بِهَا فَرَضُ الْكِفَايَةِ بَلْ وَيُكْتَفَى بِهَا فِي الْجُمُعَةِ مَعَ أَنَّهَا شَرْطٌ فِيهَا، وَالْأَوْجَهُ فِيمَا تَرَدَّدَ فِيهِ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْمَسْجِدُ مَطْرُوقًا وَلَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ لَمْ يَأْذَنْ لَا يُصَلِّيُ مَعَهُ مُطْلَقًا لِكِرَاهَةِ إِقَامَةِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِ إِمَامِهِ وَإِلَّا صَلَّى مَعَهُ وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ أَنَّ مَحَلَّ سَبِّ الْإِعَادَةِ مَعَ جَمَاعَةٍ إِذَا كَانُوا بِغَيْرِ مَسْجِدٍ تُكْرَهُ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ فِيهِ ثَانِيًا وَهُوَ يُؤَيِّدُ مَا رَجَّحْتَهُ وَيُظْهِرُ أَنَّ مَحَلَّ نَذْبِهَا مَعَ الْمُتَفَرِّدِ إِنْ اعْتَقَدَ جَوَازَهَا أَوْ نَذْبَهَا وَإِلَّا لَمْ تَنْعَقِدْ؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ لَهَا تَعَوُّدٌ عَلَيْهِ

قوله: (وإلا) أي كأن كان لعدم اعتقاد بعض الأركان سم أي كالحتمي وغيره من المخالفين.

قوله: (ووجهه ظاهر) هو من كلام الأذرعى. قوله: (صلى) أي شرع في الصلاة. قوله: (والأوجه

إلخ) تقدم أنفا عن المغني وم ر وسم ما يوافق. قوله: (أنه لا فرق) أي في عدم نذب الإعادة سم.

قوله: (يمنع فضلها إلخ) قضيه ذلك عدم الانعقاد أخذًا من قوله الآتي قبيل التثنية ولا ينافي إلخ

فليراجع سم أقول تقدم عنه عن م ر ما يصرح بتلك القضية. قوله: (لكراهة إقامة الجماعة إلخ) شامل

لإقامتها بعد إقامة إمامه ووجهه أن فيها قدحًا فيه وفي جماعته سم وتقدم في أوائل الباب عن ع ش

استشكاله. قوله: (ولأ صلى إلخ) أي نذبًا حيث لم يكن فاسقًا أو نحوه. قوله: (ما رجحنته) يعني

قوله، والأوجه أنه لا فرق إلخ. قوله: (ويظهر) إلى قوله قال في النهاية. قوله: (أن محل نذبها إلخ)

عبارة النهاية ومحل نذب الإعادة لمن صلى جماعة إلخ ويأتي في الشرح ما يفيد أنه قال ع ش قوله م ر

لمن صلى جماعة أي وأراد إعادتها لتخصيل الفضيلة لغيره. اهـ. قوله: (لم تنعقد) عبارة النهاية فلا

يُعِيدُ اهـ قال ع ش أي فلو أعاد لم تنعقد. اهـ. قوله: (لأنه لا فائدة إلخ) هلاكى عودها على المأموم،

والمُتَّبَعِ جَوَازُهَا بَلْ نَذْبُهَا خَلْفَ مَنْ لَا يَتَّقِدُ جَوَازَهَا لِحُصُولِ الْجَمَاعَةِ لِلْمَأْمُومِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّقِدْهَا

الإمام سم وظاهره ولو صلى المأموم جماعة وكان الإمام ممن يكره الاقتداء به وهو يخالف ما مر أنفا

قوله: (أو بدعيته لم يعدها معه وإلا) أي كأن كان لعدم اعتقاد بعض الأركان. قوله: (والأوجه أنه لا

فرق) أي في عدم نذب الإعادة على ما يدل عليه احتجاجه بقوله؛ لأن العلة إلخ. قوله: (يمنع فضلها)

قضيه ذلك عدم الانعقاد أخذًا من قوله الآتي قبيل التثنية ولا ينافي إلخ فليراجع. قوله: (لكراهة إقامة

الجماعة فيه) شامل لإقامتها بعد إقامة إمامه ووجهه أن فيها قدحًا فيه وفي جماعته. قوله: (لأنه لا فائدة

لها تعود عليه) هلاكى عودها على المأموم، والمتَّبَعِ جَوَازُهَا بَلْ نَذْبُهَا خَلْفَ مَنْ لَا يَتَّقِدُ جَوَازَهَا

لِحُصُولِ الْجَمَاعَةِ لِلْمَأْمُومِ، وَإِنْ لَمْ يَتَّقِدْهَا الْإِمَامُ.

وَبَحَثَ أَيْضًا أَنَّهَا لَا تُسَنُّ إِذَا كَانَ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلَ وَأَنَّهُ لَوْ أَعَادَهَا نَحْوُ الْعُرَاةِ. فَإِنْ سُنَّتْ لَهُمُ الْجَمَاعَةُ فَوَاضَحٌ وَإِلَّا لَمْ تَنْقَدِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَا خَفَاءُ أَنَّ مَحَلَّ سَنِّهَا مَا لَمْ يُعَارِضْهَا مَا هُوَ أَهْمُ مِنْهَا وَإِلَّا فَقَدْ تَحَرُّمٌ وَقَدْ تُكْرَهُ وَقَدْ تَكُونُ خِلَافَ الْأُولَى. اهـ. وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ مِنْ عَدَمِ الْإِعْقَادِ لِمَنْ لَمْ تُشْرَعْ لَهُ الْجَمَاعَةُ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ وَمُقَابِلَهَا هُنَا لِمَعْنَى خَارِجٍ فَلَا يُنَافِي مَشْرُوعِيَّةَ الْجَمَاعَةِ وَقَضَلَهَا.

(تَنْبِيْهُ) وَقَعَ فِي شَرْحِي لِلْإِشْرَادِ، وَالْعُبَابِ مَعَ الْإِشَارَةِ فِي الثَّانِي إِلَى التَّوَقُّفِ فِي ذَلِكَ النَّظَرِ لِكَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ سَبَبَ نَدْبِ الْإِعَادَةِ لِمَنْ صَلَّى مُتَّفَرِّدًا وَجُودُ فَضْلِ الْجَمَاعَةِ تَارَةً وَصُورَتِهَا أُخْرَى وَلِمَنْ صَلَّى جَمَاعَةً رَجَاءُ كَوْنِ الْفَضْلِ فِي الثَّانِيَةِ وَلَوْ دُونَ الْأُولَى.....

عَنِ النَّهَايَةِ وَمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ بِقَوْلِهِ ثُمَّ نَظَرْتُ إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ الْخُ عَزَاهُ الْمُغْنِي إِلَى الْأَذْرَعِيِّ وَأَقْرَأَهُ. □ فَوَدَّ: (إِذَا كَانَ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلَ) أَيِ لِنَحْوِ فَسَقِ الْإِمَامِ سَم. □ فَوَدَّ: (نَحْوُ الْعُرَاةِ) انْظُرْ مَا أَذْخَلَ بِلَفْظَةِ النَّحْوِ وَقَدْ تَرَكَهَا النَّهَايَةُ، وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ سُنَّتْ لَهُمُ الْخُ) أَيِ بَأَنَّ لَمْ يَكُونُوا بُصْرَاءَ فِي ضَوْيَعِ ش. □ فَوَدَّ: (مَا هُوَ أَهْمُ مِنْهَا) أَيِ كِلْتَاكُمَا مُخْتَرَمٌ مِنَ الْحَيَوَانِ أَوِ الْمَالِ أَوِ الْإِخْتِصَاصِ.

□ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي) أَيِ مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ فَقَوْلُهُ مَا تَقَرَّرَ مَفْعُولٌ يُنَافِي ش. اهـ. سَم. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْحُرْمَةَ وَمُقَابِلَهَا هُنَا لِمَعْنَى خَارِجٍ) قَدْ يُقَالُ الْكِرَاهَةُ مَعَ فَسَقِ الْإِمَامِ أَوْ بِذَعْتِهِ أَوْ نَحْوِهِمَا أَيْضًا لِمَعْنَى خَارِجٍ لَا لِذَاتِ الْجَمَاعَةِ كَفَسَقِ الْإِمَامُ وَبِذَعْتِهِ وَاعْتِقَادِ عَدَمِ وَجُوبِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ سَم وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ فَسَقَ الْإِمَامِ وَمَا بَعْدَهُ خَارِجٌ لَا يَزِمُ وَحُكْمُهُ حُكْمُ الذَّاتِيِّ كَمَا تَقَرَّرَ فِي الْأُصُولِ، وَالْمُرَادُ بِالْخَارِجِ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ الْغَيْرِ اللَّازِمِ. □ فَوَدَّ: (فِي الثَّانِي) أَيِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ. □ فَوَدَّ: (إِلَى التَّوَقُّفِ) أَيِ عَدَمِ تَرْجِيحِ وَجْهِ.

□ فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) إِشَارَةً إِلَى كَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ. □ فَوَدَّ: (الْتِظَرُّ) فَاعِلٌ وَقَعَ كَرْدِي. □ فَوَدَّ: (الْتِظَرُّ لِكَلَامِ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَيْهِ) وَهُوَ ظَاهِرُ النَّهَايَةِ، وَالْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (أَنَّ سَبَبَ الْإِعَادَةِ إِلَيْهِ) عِبَارَةٌ شَرْحَ الْإِشْرَادِ وَوَجْهَ سَنِّ الْإِعَادَةِ فِيمَنْ صَلَّى مُتَّفَرِّدًا تَحْصِيلُ الْجَمَاعَةِ فِي فَرِيضَةِ الْوَقْتِ كَأَنَّهَا فَعِلَتْ كَذَلِكَ وَجَمَاعَةُ احْتِمَالِ اشْتِمَالِ الثَّانِيَةِ عَلَى فَضِيلَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى أَكْمَلَ مِنْهَا ظَاهِرٌ انْتَهَى. سَم.

□ فَوَدَّ: (وَصُورَتِهَا إِلَيْهِ) أَيِ كَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ: فَإِنْ قُلْتُ بَحَثَ بَعْضُهُمْ إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (رَجَاءُ كَوْنِ إِلَيْهِ) عِبَارَةٌ شَرْحَ الْعُبَابِ احْتِمَالِ اشْتِمَالِ الثَّانِيَةِ عَلَى فَضِيلَةٍ لَمْ تَوْجَدْ فِي الْأُولَى، وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى أَكْمَلَ فِي

□ فَوَدَّ: (وَبَحَثَ أَيْضًا أَنَّهَا لَا تُسَنُّ إِذَا كَانَ الْإِنْفِرَادُ أَفْضَلَ) هَذَا يَشْمَلُ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْجَمَاعَةَ الْمَكْرُوهَةَ إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَأَنَّهُ لَوْ أَعَادَهَا) بَعْدَ الْوَقْتِ وَهِيَ غَيْرُ مَدْنُوِيَةٍ لَهُمْ لَمْ تَنْقَدِ. اهـ. م. ر. □ فَوَدَّ: (وَلَا يُنَافِي) أَيِ مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ مَا تَقَرَّرَ فَمَا مَفْعُولٌ يُنَافِي ش. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْحُرْمَةَ وَمُقَابِلَهَا هُنَا لِمَعْنَى خَارِجٍ إِلَيْهِ) قَدْ يُقَالُ الْكِرَاهَةُ مَعَ فَسَقِ الْإِمَامِ أَوْ بِذَعْتِهِ أَوْ نَحْوِهِمَا أَيْضًا لِمَعْنَى خَارِجٍ لَا لِذَاتِ الْجَمَاعَةِ كَفَسَقِ الْإِمَامُ وَبِذَعْتِهِ وَاعْتِقَادِهِ عَدَمِ وَجُوبِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ. □ فَوَدَّ: (رَجَاءُ كَوْنِ الْفَضْلِ فِي الثَّانِيَةِ) عِبَارَةٌ شَرْحَ الْإِشْرَادِ وَوَجْهَ سَنِّ الْإِعَادَةِ فِيمَنْ صَلَّى مُتَّفَرِّدًا تَحْصِيلُ الْجَمَاعَةِ فِي فَرِيضَةِ الْوَقْتِ

لِما في الخبرِ الْمُتَّفَقِ عليه «أَنَّ مُعَاذًا كَانَ يُصَلِّي مع النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَذْهَبُ وَيُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ مع كَوْنِ الْجَمَاعَةِ الْأُولَى أَكْمَلَ وَأَتَمَّ» فَبَيَّنْتُ على ذلك حَمْلَ تلكَ الْأَبْحَاثِ السَّابِقَةِ على الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَرْتَبِطُ إِعَادَتُهُ بِرَجَاءِ الثَّوَابِ دُونَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ وَجُودَ صُورَةِ الْجَمَاعَةِ فِي فَرْضِهِ لِيَخْرُجَ عَنِ نَقْصِ عَدَمِ الْجَمَاعَةِ فِيهِ وَيُؤَيِّدَ الْاِكْتِفَاءَ بِالصُّورَةِ فِي هَذَا اِكْتِفَاؤُهُمْ بِهَا فِي الْجُمُعَةِ كَمَا مَرَّ إِذْ لَوْ صَلَّيْتُ فِي جَمَاعَةٍ مَكْرُوهَةٍ انْعَقَدَتْ مع كَوْنِ الْجَمَاعَةِ شَرْطًا لِصِحَّتِهَا كَالْمُعَادَةِ فَإِذَا اكْتَفَيْتُمْ بِصُورَتِهَا فَهِيَ فِي الْمُتَّفَقِ أَوْلَى ثُمَّ نَظَرْتُ كَلَامَ الْمَجْمُوعِ، وَالرَّوْضَةِ وَغَيْرِهِمَا فَرَأَيْتُهُ ظَاهِرًا فِي أَنَّ سَبَبَ الْإِعَادَةِ فِي الْقِسْمَيْنِ حُصُولُ الْفَضِيلَةِ وَعِبَارَةُ الرَّوْضَةِ كَالْمُهَذَّبِ وَأَقْرَبُهُ فِي شَرْحِهِ وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ صَلَّى إِذَا رَأَى مِنْ يُصَلِّي تِلْكَ الْفَرِيضَةَ وَحَدَّهُ أَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُ لِيَحْصُلَ لَهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ وَعِبَارَةُ الْكِفَايَةِ وَتُسَنُّ الْإِعَادَةُ أَيْضًا مع مَنْ رَأَاهُ يُصَلِّي مُتَّفَقًا لِيَحْصُلَ لِلثَّانِي فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ بِالْإِثْقاقِ لِيُزَوِّدَ الْخَبَرَ بِذَلِكَ أَيُّ السَّابِقِ وَهُوَ «مَنْ يَتَصَدَّقْ على هذا».

وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ مَلْحَظَ نَدْبِ الْإِعَادَةِ رَجَاءُ الثَّوَابِ مُطْلَقًا اتَّجَهَتْ تِلْكَ الْأَبْحَاثُ الَّتِي حَاصِلُهَا أَنَّهُ لَا تُنْدَبُ الْإِعَادَةُ بَلْ لَا تَجُوزُ لِلْمُتَّفَقِ وَغَيْرِهِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْجَمَاعَةُ الَّتِي يُعِيدُ مَعَهَا فِيهَا ثَوَابٌ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ لَكِنْ يُؤْخَذُ مِمَّا مَرَّ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْمُفَارَقَةِ أَنَّ الْعِبْرَةَ فِي ذَلِكَ

الظَّاهِرِ انْتَهَى . اهـ . سم . قَوْلُهُ: (لِما في الخبرِ إلخ) تَعْلِيلٌ لِلنَّعَايَةِ . قَوْلُهُ: (فَبَيَّنْتُ على ذلك) أَيُّ على التَّنَظُّرِ لِكَلَامِ الْمُتَأَخَّرِينَ كُرْدِي . قَوْلُهُ: (حَمْلَ تلكَ الْأَبْحَاثِ السَّابِقَةِ) أَيُّ فِي قَوْلِهِ، وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ قَوْلِهِ، وَالْأَوَجَهُ فِيمَا تَرَدَّدَ بَيْنَ قَوْلِهِ وَيُظْهَرُ بَيْنَ قَوْلِهِ وَبَيَّنْتُ أَنَّهَا بَيْنَ لَكِنْ فِي تَقْرِيبِ عِلَّةِ الْحَمْلِ بِالنَّسْبَةِ لِلْبَحْثِ الثَّالِثِ تَأَمَّلْ . قَوْلُهُ: (على الثَّانِي) أَيُّ مَنْ صَلَّى جَمَاعَةً . قَوْلُهُ: (دُونَ الْأَوَّلِ) أَيُّ مَنْ صَلَّى مُتَّفَقًا، وَالظَّرْفُ حَالٌ مِنَ الثَّانِي . قَوْلُهُ: (فِي هَذَا) أَيُّ فِي الْأَوَّلِ . قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ قُبِيلَ التَّنْبِيهِ . قَوْلُهُ: (ثُمَّ) أَيُّ فِي الْجُمُعَةِ . قَوْلُهُ: (فَهِيَ) أَيُّ فِي الْمُعَادَةِ . قَوْلُهُ: (وَغَيْرِهِمَا) أَيُّ الْكِفَايَةِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي . قَوْلُهُ: (فَرَأَيْتُهُ ظَاهِرًا إلخ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مُفَادَ مَا يَذْكُرُهُ عَنِ الرَّوْضَةِ، وَالْكِفَايَةِ أَنَّ سَبَبَ الْإِعَادَةِ فِي الْقِسْمَيْنِ مع الْمُتَّفَقِ حُصُولُ الْفَضِيلَةِ لَهُ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْمُتَّفَقُ نَحْوَ فَاسِقٍ وَلَمْ تَحْصُلْ فَضِيلَةُ لِلْمُعِيدِ وَأَنَّهُ سَاكِنٌ عَنِ الْإِعَادَةِ مع الْجَمَاعَةِ فَهُوَ عَلَيْهِ لَا لَهُ فَتَأَمَّلْ . قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ سِوَا مَنْ صَلَّى الْمُعِيدُ مُتَّفَقًا أَوْ جَمَاعَةً . قَوْلُهُ: (لِلْمُتَّفَقِ وَغَيْرِهِ) أَيُّ لِمَنْ صَلَّى مُتَّفَقًا أَوْ جَمَاعَةً . قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) أَيُّ فِي أَوَّلِ السَّوَادَةِ . قَوْلُهُ: (فِي ذَلِكَ) أَيُّ فِي الثَّوَابِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ .

حَتَّى كَأَنَّهَا فُعِلَتْ كَذَلِكَ . وَجَمَاعَةُ اِحْتِمَالِ الثَّانِيَةِ على فَضِيلَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى أَكْمَلَ مِنْهَا ظَاهِرًا . اهـ . وَعِبَارَةُ شَرْحِ الْعُبَابِ فِي الثَّانِي، وَأَمَّا فِيمَنْ صَلَّى جَمَاعَةً فَلَا اِحْتِمَالِ اِسْتِمَالِ الثَّانِيَةِ على فَضِيلَةٍ لَمْ تَوْجَدْ فِي الْأُولَى، وَإِنْ كَانَتْ الْأُولَى أَكْمَلَ فِي الظَّاهِرِ إلخ .

يَتَحَرَّمُهَا، وَإِنْ انْتَفَى الثَّوَابُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ لِنَحْوِ انْفِرَادٍ عَنِ الصَّفِّ أَوْ مُقَارَنَةِ أَعْمَالِ الْإِمَامِ، فَإِنْ قُلْتُ لِمَ اشْتَرَطُوا هُنَا ذَلِكَ وَاکْتَفَوْا فِي الْجُمُعَةِ بِصُورَةِ الْجَمَاعَةِ وَإِنْ كُرِهَتْ مَعَ كَوْنِهَا شَرْطًا لِصِحَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا قُلْتُ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْفَرْضَ هُنَا قَدْ وَقَعَ فَلَمْ يَكُنْ لِلْإِثْنَيْنِ بِالثَّانِي مُسَوِّغٌ إِلَّا رَجَاءُ الثَّوَابِ وَإِلَّا كَانَ كَالْعَبَثِ وَتَمَّ الْفَرْضُ مَثْوًى صِحَّتُهُ بِوُقُوعِهِ فِي جَمَاعَةٍ فَوُسِّعَ لِلنَّاسِ فِيهَا بِالْإِكْتِفَاءِ بِصُورَتِهَا إِذْ لَوْ كُتِلُوا بِجَمَاعَةٍ فِيهَا ثَوَابٌ لَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ قُلْتُ بَحَثْ بَعْضُهُمْ فِي الْمُتَفَرِّدِ نَدَبَ الْإِعَادَةِ مَعَهُ، وَالْإِقْتِدَاءَ بِهِ، وَإِنْ كُرِهَ؛ لَأَنَّ الْكِرَاهَةَ تَخْتَصُّ بِالْمُصَلِّيِّ مَعَهُ لِتَقْصِيرِهِ بِالْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَمَعَ ذَلِكَ يُكْتَبُ لَهُ ثَوَابُ الْإِعَانَةِ فَالْكِرَاهَةُ لِأَمْرِ خَارِجٍ. ا هـ.

قُلْتُ هَذَا الْبَحْثُ يُوَافِقُ مَا قَدَّمْتَهُ عَنِ الشَّرْحَيْنِ السَّابِقَيْنِ، وَأَمَّا مَا هُنَا فَالْمَدَارُ فِيهِ عَلَى ثَوَابٍ عِنْدَ التَّحَرُّمِ فِي صَلَاةٍ " تُتَفَرَّدُ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ وَفِي هَذِهِ لَا يَحْصُلُ ذَلِكَ خِلَافًا لِهَذَا الْبَاحِثِ وَمَرَّ فِي التَّيَمُّمِ أَنَّهُ لَوْ صَلَّى بِهِ وَلَمْ يَرْجُ الْمَاءَ ثُمَّ وَجَدَهُ لَمْ تُسَنَّ لَهُ إِعَادَتُهَا وَاعْتَرَضَ بِمَا

❑ قَوْلُهُ: (بَعْدَ ذَلِكَ) الْأَنْسَبُ تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ. ❑ قَوْلُهُ: (لِمَ اشْتَرَطُوا هُنَا ذَلِكَ) أَيِ أَنْ يَكُونَ الْجَمَاعَةُ الَّتِي يُعِيدُ مَعَهَا فِيهَا ثَوَابٌ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ سَم. ❑ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي الْإِعَادَةِ.

❑ قَوْلُهُ: (بِالثَّانِي) الْأَوَّلَى الثَّانِيَةُ. ❑ قَوْلُهُ: (فِيهَا) أَيِ فِي الْجُمُعَةِ أَوْ فِي جَمَاعَتِهَا. ❑ قَوْلُهُ: (بَحَثْ بَعْضُهُمْ إِلَخَ)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا بَحَثَهُ هَذَا الْبَعْضُ خِلَافَ قَوْلِهِ السَّابِقِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مَا حَاصِلُهُ سَم وَظَاهِرُ إِطْلَاقِ النَّهَايَةِ، وَالْمُعْنَى اعْتِمَادُ هَذَا الْبَحْثِ وَمَرَّ وَيَأْتِي عَنْ سَمِ اعْتِمَادُهُ. ❑ قَوْلُهُ: (فِي الْمُتَفَرِّدِ) أَيِ فِيمَنْ يُصَلِّي مُتَفَرِّدًا. ❑ قَوْلُهُ: (وَالْإِقْتِدَاءَ بِهِ، وَإِنْ كُرِهَ) أَيِ الْإِقْتِدَاءَ لِنَحْوِ فَسَقِ الْإِمَامِ أَيِ فَالْإِقْتِدَاءَ مَنُودِبٌ وَمَكْرُوهٌ بِجِهَتَيْنِ سَم. ❑ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ إِلَخَ) عِلَّةٌ لِلنَّدَبِ. ❑ قَوْلُهُ: (يُوَافِقُ مَا قَدَّمْتَهُ إِلَخَ) أَيِ مِنَ الْإِكْتِفَاءِ بِصُورَةِ الْجَمَاعَةِ لِمَنْ صَلَّى مُتَفَرِّدًا لَكِنْ ظَاهِرٌ مَا هُنَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ صَلَّى جَمَاعَةً فَبِي إِطْلَاقٍ دَعَايَ الْمَوَافَقَةَ نَظَرٌ. ❑ قَوْلُهُ: (وَأَمَّا مَا هُنَا) أَيِ عَلَى النَّظَرِ لِظَاهِرِ كَلَامِ الْمُجْمُوعِ، وَالرَّوْضَةِ وَغَيْرِهِمَا.

❑ قَوْلُهُ: (فَالْمَدَارُ فِيهِ عَلَى ثَوَابٍ عِنْدَ التَّحَرُّمِ إِلَخَ) هَلَا كَفَى فِي الْإِعَادَةِ وَنَدْبِهَا حُصُولَ ذَلِكَ الثَّوَابِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُتَفَرِّدِ حَيْثُ لَمْ يُكْرَهْ اقْتِدَاؤُهُ بَلْ لَا يَتَّبِعُهُ إِلَّا أَنْ الْأَمْرَ كَذَلِكَ سَم. ❑ قَوْلُهُ: (فِي صَلَاةِ الْمُتَفَرِّدِ) أَيِ فِي الصَّلَاةِ مَعَ الْمُتَفَرِّدِ وَالْإِعَادَةِ مَعَهُ. ❑ قَوْلُهُ: (وَفِي هَذِهِ) أَيِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُتَفَرِّدُ مِمَّنْ يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءُ

❑ قَوْلُهُ: (لِمَ اشْتَرَطُوا هُنَا ذَلِكَ) أَيِ أَنْ تَكُونَ الْجَمَاعَةُ الَّتِي يُعِيدُ مَعَهَا فِيهَا ثَوَابٌ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ.

❑ قَوْلُهُ: (وَالْإِقْتِدَاءَ بِهِ، وَإِنْ كُرِهَ) أَيِ فَالْإِقْتِدَاءَ مَنُودِبٌ وَمَكْرُوهٌ أَيِ بِجِهَتَيْنِ. ❑ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كُرِهَ) أَيِ الْإِقْتِدَاءَ لِنَحْوِ فَسَقِ الْإِمَامِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا بَحَثَهُ هَذَا الْبَعْضُ خِلَافَ قَوْلِهِ السَّابِقِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مَا حَاصِلُهُ إِلَخَ. ❑ قَوْلُهُ: (فَالْمَدَارُ فِيهِ عَلَى ثَوَابٍ عِنْدَ التَّحَرُّمِ إِلَخَ) هَلَا كَفَى فِي الْإِعَادَةِ وَنَدْبِهَا حُصُولَ ذَلِكَ الثَّوَابِ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُتَفَرِّدِ حَيْثُ لَمْ يُكْرَهْ اقْتِدَاؤُهُ بَلْ لَا يَتَّبِعُهُ إِلَّا الْأَمْرَ كَذَلِكَ.

صَحَّ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِمُسَافِرٍ تَيَمَّمْ وَصَلِّ أَجْزَأَتَكَ صَلَاتُكَ وَأَصَبْتَ الشُّنَّةَ» وَقَالَ لِلَّذِي أَعَادَ بِالْوُضُوءِ: «لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ» وَلَا يُؤْخَذُ مِنَ الْأَوَّلِ عَدَمُ نَدْبِ إِعَادَتِهَا مَعَ جَمَاعَةٍ خِلَافًا لِمَنْ رَعَمَهُ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِي إِعَادَتِهَا مُتَفَرِّدًا لِأَجْلِ الْمَاءِ، وَأَمَّا إِعَادَتُهَا مَعَ الْجَمَاعَةِ فَلَا نِزَاعَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمُتَيَمِّمَ فِي الْإِعَادَةِ جَمَاعَةٌ كَالْمُتَوَضِّئِ.

(وَفَرَضُهُ الْأَوَّلَى) الْمُغْنِيَةُ عَنِ الْقَضَاءِ وَغَيْرِهَا بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ مِنْ نَدْبِ إِعَادَتِهَا (فِي الْجَدِيدِ) لِلخَبَرِ الْأَوَّلِ وَلِسُقُوطِ الطَّلَبِ بِهَا.

ب. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَالَ لِلَّذِي أَعَادَ الْخُ) هُوَ مَحْطُ الْإِغْتِرَاضِ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنِ الْأَوَّلِ) أَيِ مِمَّا مَرَّ فِي التَّيَمُّمِ عِبَارَةٌ الْكُرْدِيُّ هُوَ قَوْلُهُ لَمْ تُسَنَّ الْخُ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ ذَاكَ) أَيِ الْأَوَّلِ.

هـ. قَوْلُ (السُّنِّي): (وَفَرَضُهُ الْأَوَّلَى)، وَإِنَّمَا يَكُونُ فَرَضُهُ الْأَوَّلَى إِذَا أَغْنَتْ عَنِ الْقَضَاءِ وَلَا فَرَضُهُ الثَّانِيَةُ الْمُغْنِيَةُ عَنْهُ عَلَى هَذَا الْمَذْهَبِ كَذَا فِي الْمُغْنِي، وَالتَّهَايَةُ وَهُوَ مُتَّجِهٌ عَلَى طَرِيقَةِ صَاحِبِ الْمُغْنِي الْمُتَقَدِّمَةِ، وَأَمَّا عَلَى طَرِيقَةِ صَاحِبِ التَّهَايَةِ فَلَا لِمَا سَبَقَ مِنْ أَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلشَّارِحِ فِيمَا مَرَّ فَلْيُحَرِّزْ بِضَرْيٍ وَلَكِ أَنْ تَقُولَ مُخَالَفَةً الْمُغْنِي لِلشَّارِحِ، وَالتَّهَايَةُ إِنَّمَا هُوَ فِي جَوَازِ الْإِعَادَةِ بِصِفَةِ عَدَمِ الْإِغْنَاءِ كإِعَادَةِ الْمُقِيمِ الْمُتَيَمِّمِ بِالتَّيَمُّمِ وَكَلَامِ التَّهَايَةِ، وَالمُغْنِي هُنَا فِي الْإِعَادَةِ بِصِفَةِ الْإِغْنَاءِ كإِعَادَةِ الْمُقِيمِ بِالْوُضُوءِ مَا صَلَّاهُ بِالتَّيَمُّمِ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَلَامِي التَّهَايَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْكُرْدِيِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَغَيْرُهَا عَطْفٌ عَلَى الْمُغْنِيَةِ أَيِ وَفَرَضُهَا الْأَوَّلَى الْغَيْرُ الْمُغْنِيَةُ أَيْضًا بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَخَدَهُ مِنْ نَدْبِ إِِعَادَةِ غَيْرِ الْمُغْنِيَةِ يَعْنِي إِذَا كَانَتِ الْمُعَادَةُ أَيْضًا غَيْرَ مُغْنِيَةٍ عَنِ الْقَضَاءِ فَفَرَضُهُ الْأَوَّلَى الْغَيْرُ الْمُغْنِيَةُ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُغْنِيَةً لَا الْأَوَّلَى فَفَرَضُهُ الثَّانِيَةُ وَهُوَ ظَاهِرٌ. هـ. قَوْلُهُ: (وَوَغَيْرُهَا) أَيِ غَيْرِ الْمُغْنِيَةِ. هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ نَدْبِ إِعَادَتِهَا) أَيِ غَيْرِ الْمُغْنِيَةِ ش. هـ. قَوْلُهُ: (لِلخَبَرِ الْأَوَّلِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ فِي التَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ مَعَ اسْتِثْنَائِهِمْ إِلَى يَتَّجِهَ وَقَوْلُهُ عَلَى الْمَثْنِ إِلَى نَعَمْ يُؤْخَذُ. هـ. قَوْلُهُ: (لِلخَبَرِ الْأَوَّلِ) أَيِ (فَإِنَّهَا لَكُمَا نَافِلَةٌ) نِهَائِيَّةٌ.

قَوْلُ (السُّنِّي): (فِي الْجَدِيدِ)، وَالْقَدِيمُ وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي الْإِمْلَاءِ أَيْضًا أَنَّ الْفَرَضَ إِحْدَاهُمَا يُحْتَسَبُ أَيِ يُقْبَلُ مِنْهُمَا مَا شَاءَ وَقِيلَ الْفَرَضُ كِلَاهُمَا، وَالْأَوَّلَى مُسْقِطَةٌ لِلْحَرَجِ لَا مَانِعَةٌ مِنْ وَقُوعِ الثَّانِيَةِ فَرَضًا كَصَلَاةِ الْجَمَاعَةِ لَوْ صَلَّاهَا جَمْعٌ مَثَلًا سَقَطَ الْحَرَجُ عَنِ الْبَاقِينَ فَلَوْ صَلَّاهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى وَقَعَتِ الثَّانِيَةُ فَرَضًا أَيْضًا وَقِيلَ الْفَرَضُ أَكْمَلُهُمَا نِهَائِيَّةٌ وَمُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَلِسُقُوطِ الطَّلَبِ بِهَا) وَلَا يُنَافِي سُقُوطُهُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِي غَيْرِ الْمُغْنِيَةِ؛ لِأَنَّهُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ سَم.

هـ. قَوْلُهُ: (وَقَالَ لِلَّذِي أَعَادَ بِالْوُضُوءِ لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ) قَدْ يُجَابُ بِحَمْلِهِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ رَاجِعًا لِلْمَاءِ وَقَدْ يُرَدُّ هَذَا بِأَنَّهَا وَاقِعَةٌ حَالِ قَوْلِيَّةٍ، وَالْإِحْتِمَالُ يَعُودُ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قَوْلُهُ: (وَوَغَيْرُهَا) أَيِ وَغَيْرِ الْمُغْنِيَةِ ش.

هـ. قَوْلُهُ: (مِنْ نَدْبِ إِعَادَتِهَا) أَيِ غَيْرِ الْمُغْنِيَةِ ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَلِسُقُوطِ الطَّلَبِ بِهَا) وَلَا يُنَافِي سُقُوطُهُ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِي غَيْرِ الْمُغْنِيَةِ؛ لِأَنَّهُ بِأَمْرِ جَدِيدٍ.

(والأصح أنه ينوي بالثانية الفرض) صورة حتى لا يكون نفلاً مُبتدأً أو ما هو فرض على المُكَلَّف في الجملة لا عليه هو؛ لأنه إنما أعادها لينال ثواب الجماعة في فرضه، وإنما يناله إن نوى الفرض ولأن حقيقة الإعادة لإيجاد الشيء ثانياً بصفتيه الأولى وبهذا مع اشتراطهم في الوضوء المُجدد أنه لا بُدَّ فيه من نيّة مُجرّدة في الوضوء الأول يُتَّبَع ما هنا دون ما اعتمد في الروضة، والمجموع أنه يكفي نيّة الظاهر مثلاً على أنه اعترض أيضاً بأنه اختياراً للإمام وليس وجهها فضلاً عن كونه مُعْتَمَداً أمّا إذا نوى حقيقة الفرض فتبطل صلاته لِتَلَاغِيهِ ولو بآن فساد الأولى لم

قول (س): (والأصح) أي على الجديد نهايةً ومُعْنَى . قول: (صورة) أي لا الحقيقي ع ش .

قول: (حتى لا تكون نفلاً مُبتدأً) أي لأجل أن لا تكون نفلاً لم يسبق له أنصاف بالفرضية بُجْرِيٍّ .

قول: (أو ما هو فرض على المُكَلَّف إلخ) أي من حيث هو بقطع النظر عن خصوص حال الفاعل ولذلك قال في الجملة لا عليه، والظاهر أنه لا يجب أن يلاحظ ما ذكر في نيّة بل الشرط أن لا ينوي حقيقة الفرض كما قاله الحلبي . اهـ . بُجْرِيٍّ ويأتي عن سم والطبلاوي وم ر ما يوافق . قول: (لأنه إلخ) تعليل للمتن . قول: (وبهذا) أي بالتعليل الثاني . قول: (يُتَّبَع ما هنا) أي في المتهاج عبارة النهاية وما تقرر من وجوب نيّة الفرضية هو المُعْتَمَد، وإن رجح في الروضة ما اختاره الإمام من عدم وجوبها وأنه يكفي إلخ واعتمد الخطيب في الإقناع ما اختاره الإمام وقال في المُعْنَى بعد ذكر الوجهين ما نصّه وجمع شَيْخِي بَيْنَ ما في الكتاب وما في الروضة بأن ما في الكتاب إنما هو لأجل محل الخلاف وهو هل فرضه الأولى أو الثانية أو يختص بالله ما شاء منهما وما في الروضة على القول الصحيح وهو أن فرضه الأولى، والثانية نُقِلَ فلا يُشترط فيها نيّة الفرضية وهذا جُمْعٌ حَسَنٌ . اهـ . قول: (أنه يكفي نيّة الظاهر إلخ) أي ولا يتعرّض لفرضية مُعْنَى . قول: (اعترض أيضاً بأنه إلخ) قد يقال اختياراً للإمام لا يَنَحْطُ عَنْ احتِمَالِهِ أي الإمام المَعْدُود عند الشَّيْخَيْنِ من الوجوه سم . قول: (أمّا إذا نوى حقيقة الفرض إلخ) أي أو أطلق أخذاً من قوله صورة أو ما هو فرض على المُكَلَّف إلخ لكن في سم على المتهاج ما نصّه فَرَعَ الْمُتَّجَهَ وَفَاقاً لِشَيْخِنَا الطَّبْلَاوِيِّ وَم ر أنه إذا أطلق نيّة الفرضية في المُعَادَةِ لم يَضُرَّ، وإن لم يلاحظ كونها فرضاً صورة أو فرضاً على المُكَلَّف في الجملة اهـ . ع ش . قول: (ولو بآن) إلى قوله كذا قيل في المُعْنَى إلّا قوله وتبعه إلى على رأيه .

قول: (ولا يتنافى إلخ) ضَرَبَ عَلَى هَذِهِ الْقَوْلَةِ بِالْقَلَمِ ثُمَّ كَتَبَ الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَضْرُوبَ عَلَيْهِ صَحِيحٌ فَتَأَمَّلْهُ . قول: (وبهذا مع اشتراطهم في الوضوء المُجدد إلخ) قد يقال هذا لا يُؤَيِّدُهُ ما هنا؛ لأنه يكفي في الوضوء المُجدد النيّة المُتَنَاسِبَةُ لَهُ وَلِلْأَصْلِ كَنِيَّةُ الْوُضُوءِ وَلَا تَجِبُ لَهُ النِّيَّةُ الَّتِي لَا تُنَاسِبُ إِلَّا الْأَصْلُ كَنِيَّةُ رَفْعِ الْحَدِّ بِخِلَافِ مَا هُنَا حَيْثُ أَوْجَبُوا نِيَّةَ الْفَرْضِيَّةِ الَّتِي لَا تُنَاسِبُ إِلَّا الْأَصْلَ . قول: (اعترض أيضاً بأنه اختياراً للإمام إلخ) قد يقال اختياراً للإمام لا يَنَحْطُ عَنْ احتِمَالِهِ المَعْدُودِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ مِنَ الْوُجُوهِ .

تُجزئهُ الثانيةُ على المنقولِ الْمُعْتَمَدِ عندَ الْمُصَنِّفِ في رُغُوسِ المسائلِ وكثيرين وقال الغزاليُّ
تُجزئهُ وتبعه ابنُ العِمَادِ وتبعه شيخنا في شرحِ منتهجِه غافلين عن بِنَائِهِ له على رأيهِ أَنَّ الفِرْضَ
أحدهما كذا قيلَ وفيه نظَرٌ بل الوجهُ البُطْلَانُ على القولينِ أَمَّا على الثاني فواضحٌ؛ لأنَّه صَرَفَهَا
عن ذلكِ بِنَيْتِهِ غيرَ الفِرْضِ وكذا على الأولِ؛ لأنَّه يَتَوَيَّ به غيرَ حَقِيقَتِهِ وتَأْيِيدُ الإِجْزَاءِ بِغَسْلِ
اللمعةِ في الوُضُوءِ لِلتَّثْلِيثِ وإقامةِ جَلْسَةِ الاستِراحةِ مقامَ الجُلُوسِ بينَ السجَدَتَيْنِ ليس في
محلِّه؛ لأنَّ ما هنا في فِعْلٍ مُسْتَأْنَفٍ فهو كانغِسالُ اللَمْعَةِ في وُضُوءِ التَّجْدِيدِ وقد قالوا بِعَدَمِ
إِجْزَائِهِ؛ لأنَّ نَيْتَهُ لم تَتَوَجَّهْ لِرَفْعِ الحَدِّثِ أَصْلًا فهذا هو نظيرُ مَسْأَلَتِنَا. وَأَمَّا غَسْلُهَا لِلتَّثْلِيثِ،
فإنَّما أَجْزَأُ؛ لأنَّ نَيْتَهُ اقْتَضَتْ أَنَّ لا يَكُونُ ثَانِيَةً ولا ثَالِثَةً إِلا بَعْدَ تَمَامِ الأُولَى ولا جَلْسَةُ استِراحةٍ
إِلا بَعْدَ جُلُوسٍ بينَ السجَدَتَيْنِ فَنَيْتُهُ مُتَضَمِّنَةٌ حُسْبَانَ هَذَيْنِ، وَأَمَّا نَيْتُهُ في الأُولَى هنا فلم
يَتَعَرَّضْ لِفِعْلِ الثَّانِيَةِ بِوَجْهِ وَجُودَا ولا عَدَمًا فَاتَّرَ فِيهَا ما قَارَنَهَا مِمَّا مَنَعَ وَقُوعَهَا فِرْضًا كما تَقَرَّرَ
نَعَمْ يُؤْخَذُ من كلامِهِمْ في غَسْلِ اللَمْعَةِ لِلنَّسِيانِ أَنَّهُ لو نَسِيَ هنا فِعْلَ الأُولَى فَصَلَّى مع جَمَاعَةٍ
ثُمَّ بَانَ فَسادُ الأُولَى أَجْزَأَتِهِ الثَّانِيَةَ لِجَزْمِهِ بِنَيْتِهَا حَيْثُيذ.

(تَنْبِيْهٌ) يَجِبُ فِيهَا الْقِيَامُ كما مرَّ وَيَحْرُمُ الْقَطْعُ؛ لأنَّهُم أَتَيْتُهَا لَهَا أَحْكَامُ الْفِرْضِ لِكُونِهَا على

قوله: (وكثيرين) عطف على المصنف. قوله: (غافلين) أي ابن العِمَادِ والشيخ. قوله: (عن بِنَائِهِ
إِلْخ) أي الغزالي. قوله: (أن الفِرْضَ إلخ) بيانٌ لِرَأْيِ الغزالي. قوله: (على القولين) هل المرادُ بهما
الأصحُّ ومُقابِلُهُ بِدَلِيلِ التَّوْجِيهِ سَم. قوله: (أما على الثاني) أي مُقابِلِ الأَصَحِّ. قوله: (عن ذلك) أي
عن الفِرْضِيَّة. قوله: (بِنَيْتِهِ غيرَ الفِرْضِ) لَعَلَّ الْأَنْتَسَبَ بِعَدَمِ نَيْتِ الْفِرْضِيَّة. قوله: (على الأول) أي
الأصح. قوله: (بِغَسْلِ اللَمْعَةِ) أي بِإِجْزَائِهِ. قوله: (ليس في محلِّه) خَبَرٌ وتأييدُ الإِجْزَاءِ.

قوله: (فهذا) أي الإِنْفِصالُ في التَّجْدِيدِ. قوله: (وأما غَسْلُهَا لِلتَّثْلِيثِ) كان يَتَّبَعِي لِطَبَائِقِ سَابِقِهِ وَيَصِحُّ
عَطْفُ قَوْلِهِ ولا جَلْسَةُ إلخ على قَوْلِهِ ثَانِيَةَ إلخ أَنْ يَزِيدَ هُنَا قَوْلَهُ وَجَلْسَةُ الاستِراحةِ فَتَأْمَلُ. قوله: (ثَانِيَةَ
إِلخ) فاعِلٌ تَكُونُ. قوله: (فَنَيْتُهُ) أي المَذْكُورُ مِنَ الْمُتَوَضُّعِي، والمُصَلِّي. قوله: (حُسْبَانُ هَذَيْنِ) أي
غَسْلُ اللَمْعَةِ وَجَلْسَةُ الاستِراحةِ. قوله: (وأما نَيْتُهُ في الأُولَى) أي نَيْتَةُ الْمُعْبِدِ في الصَّلَاةِ الأُولَى.

قوله: (فَلَمْ يَتَعَرَّضْ) الأُولَى التَّائِيَةُ. قوله: (فيها) أي الثَّانِيَةِ. قوله: (كما تَقَرَّرَ) أي في قَوْلِهِ أَمَّا
على الثاني إلخ. قوله: (مع جَمَاعَةٍ) يَظْهَرُ أَنَّهُ تَصْوِيرٌ لا تَقْيِيدٌ فَتَأْمَلُ بِضَرِيٍّ أَي إِنَّمَا ذَكَرَهُ لِكُونِ الْكَلَامِ
في إِعَادَةِ شَرْطِهَا مع الجَمَاعَةِ. قوله: (وَيَحْرُمُ الْقَطْعُ) فيه نَظَرٌ، والظَّاهِرُ خِلَافُهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُ في شَرْحِ

قوله: (على القولين) المرادُ بهما الأَصَحُّ ومُقابِلُهُ بِدَلِيلِ التَّوْجِيهِ. قوله: (أجزأته الثَّانِيَةُ) اعْتَمَدَهُ م ر.

قوله: (ويَحْرُمُ الْقَطْعُ) فيه نَظَرٌ ظَاهِرٌ، والظَّاهِرُ خِلَافُهُ ثُمَّ رَأَيْتُهُ في شَرْحِ الْعُبَابِ قال ما نَصَّهُ وَقَضِيَّتُهُ ما مَرَّ
مِنْ وَجوبِ الْقِيَامِ وَنَيْتِ الْفِرْضِيَّةِ أَنَّ الْمُعَادَةَ تَلْزَمُ بِالشَّرْعِ فلا يَجُوزُ قَطْعُهَا مِنْ غَيْرِ عُدْرِ وفيه نَظَرٌ بَلِ الَّذِي
يَظْهَرُ جَوَازُهُ، وَإِنْ قُلْنَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا حِكَايَةُ الصُّورَةِ، وَأَمَّا جَوَازُ الْخُرُوجِ فَهُوَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ

صُورَتِهِ وَلَا يُنَافِيهِ جَوَازُ جَمِيعِهَا مَعَ الْأَصْلِيَّةِ بِتَيِّمٍ وَاحِدٍ وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ النَّظَرَ هُنَا لِخَبَرِ الْفَرَضِ وَتَمَّ لُصُورَتِهِ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهَا عَلَى صُورَةِ الْأَصْلِيَّةِ فَرُوعِي فِيهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالصُّورَةِ وَهُوَ النِّيَّةُ وَالْقِيَامُ وَعَدَمُ الْخُرُوجِ وَنَحْوُهَا لَا مُطْلَقًا فَتَأَمَّلْهُ.

(وَلَا رُخْصَةٌ فِي تَرْكِهَا) أَيِ الْجَمَاعَةِ (وَأِنْ قُلْنَا) إِنَّهَا (سُنَّةٌ) لِتَأْكُيْدِهَا (إِلَّا لِعُذْرٍ) لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ سَمِعَ النِّدَاءَ فَلَمْ يَأْتِهِ فَلَا صَلَاةَ لَهُ» أَيِ كَامِلَةٍ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ قِيلَ السُّنَّةُ فِي تَرْكِهَا رُخْصَةٌ مُطْلَقًا فَكَيْفَ ذَلِكَ وَجَوَائِزُ أَخَذًا مِنَ الْمَجْمُوعِ أَنَّ الْمُرَادَ لَا رُخْصَةَ تَقْتَضِي مَنْعَ الْحُرْمَةِ عَلَى الْفَرَضِ، وَالْكَرَاهَةِ عَلَى السُّنَّةِ إِلَّا لِعُذْرٍ وَمِنْ ثَمَّ فَرَعَ عَلَى السُّنَّةِ أَنَّ تَارِكَهَا يُقَاتِلُ عَلَى وَجْهِهٖ.....

الْعَبَابُ قَالَ مَا نَصَّهُ وَقَضَيْتُهُ مَا مَرَّ مِنْ وَجُوبِ الْقِيَامِ وَنِيَّةِ الْفَرَضِيَّةِ أَنَّ الْمُعَادَةَ تَلْزِمُ بِالشُّرُوعِ فَلَا يَجُوزُ قَطْعُهَا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الَّذِي يَظْهَرُ جَوَازُهُ، وَإِنْ قُلْنَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِمَا حِكَايَةُ الصُّورَةِ، وَأَمَّا جَوَازُ الْخُرُوجِ فَهُوَ حُكْمٌ مِنْ أَحْكَامِ الثَّقَلِ لَا تَعَلُّقُ لَهُ بِتِلْكَ الْحِكَايَةِ فَكَانَ عَلَى أَضْلِهِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ وَنَحْوِهِ بِجَوَازِ فِعْلِ الْمُعَادَةِ مَعَ الْأُولَى بِتَيِّمٍ وَاحِدٍ انْتَهَى. سَم. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنْ وَجُوبِ الْقِيَامِ وَحُزْمَةِ الْقَطْعِ. □ قَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ فِي جَوَازِ الْجَمْعِ بِتَيِّمٍ وَاحِدٍ. □ قَوْلُهُ: (وَنَحْوُهَا) لَعَلَّهُ أَذْخَلَ بِهِ الْإِسْتِثْبَالَ فِي السَّفَرِ. □ وَقَوْلُهُ: (لَا مُطْلَقًا) أَخْرَجَ بِهِ عَدَمَ جَوَازِ الْجَمْعِ بِتَيِّمٍ وَاحِدٍ.

□ قَوْلُ (لَسِي): (وَلَا رُخْصَةٌ لِخُ)، وَالرُّخْصَةُ بِسُكُونِ الْخَاءِ وَيَجُوزُ ضَمُّهَا لَعْنَةً: التَّيْسِيرُ وَالتَّسْهِيلُ وَاضْطِلَاحًا: الْحُكْمُ الثَّابِتُ عَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ لِعُذْرٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنَى قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَاضْطِلَاحًا الْحُكْمُ لِخُ وَيُعَبَّرُ عَنْهَا أَيْضًا بِأَنَّهَا الْحُكْمُ الْمُتَغَيِّرُ إِلَيْهِ السَّهْلُ لِعُذْرٍ مَعَ قِيَامِ السَّبَبِ لِلْحُكْمِ الْأَصْلِيِّ وَقَوْلُهُ عَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ لِخُ دَخَلَ فِيهِ مَا لَمْ يَسْبِقْ امْتِنَاعُهُ بَلِ وَرَدَ ابْتِدَاءً عَلَى خِلَافِ مَا يَقْتَضِيهِ الدَّلِيلُ كَالسَّلَمِ، فَإِنَّ مُقْتَضَى اشْتِمَالِهِ عَلَى الْغَرَرِ عَدَمَ جَوَازِهِ فَجَوَازُهُ عَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ. اه. □ قَوْلُهُ: (أَيِ الْجَمَاعَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَكَذَا وَخَلَّ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَبَرَّدَ.

قَوْلُ (لَسِي): (إِلَّا لِعُذْرٍ) فَلَا تُرَدُّ شَهَادَةُ الْمُدَاوِمِ عَلَى تَرْكِهَا لِعُذْرٍ بِخِلَافِ الْمُدَاوِمِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ عُذْرٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُعْنَى قَالَ ع ش لَعَلَّ الْمُرَادَ بَعْدَ الْمَوَاطِبَةِ عَدَمُهَا عُرْفًا بِحَيْثُ يُعَدُّ غَيْرَ مُعْتَنٍ بِالْجَمَاعَةِ لَا تَرْكُ الْجَمَاعَةِ فِي جَمِيعِ الْفَرَائِضِ. اه. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ لِعُذْرٍ وَبِدُونِهِ. □ قَوْلُهُ: (فَكَيْفَ ذَلِكَ) أَيِ قَوْلِهِمْ لَا رُخْصَةَ فِي تَرْكِهَا، وَإِنْ قُلْنَا سُنَّةٌ إِلَّا بِعُذْرٍ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (تَقْتَضِي مَنْعَ الْحُرْمَةِ) أَيِ حَيْثُ تَوَقَّفَ وَاجِبُ الشُّعَارِ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَم. □ قَوْلُهُ: (عَلَى السُّنَّةِ) أَيِ أَوْ فِيمَا لَا يَتَوَقَّفُ الشُّعَارُ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُرَادَ مَا ذَكَرَ.

الثَّقَلُ لَا تَعَلُّقُ لَهُ بِتِلْكَ الْحِكَايَةِ فَكَانَ عَلَى أَضْلِهِ قَوْلُ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ وَنَحْوِهِ بِجَوَازِ فِعْلِ الْمُعَادَةِ مَعَ الْأُولَى بِتَيِّمٍ وَاحِدٍ. اه. □ قَوْلُهُ فِي (لَسِي): (إِلَّا لِعُذْرٍ) فَلَا تُرَدُّ شَهَادَةُ الْمُدَاوِمِ عَلَى تَرْكِهَا لِعُذْرٍ بِخِلَافِ الْمُدَاوِمِ عَلَيْهِ بِغَيْرِ عُذْرٍ ش م ر. □ قَوْلُهُ: (أَنَّ الْمُرَادَ لَا رُخْصَةَ تَقْتَضِي مَنْعَ الْحُرْمَةِ) أَيِ حَيْثُ تَوَقَّفَ وَاجِبُ

وَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ وَتَجِبُ بِأَمْرِ الْإِمَامِ إِلَّا مَعَ عُذْرٍ (عَامٌّ كَمَطَرٍ) وَتُلْجَ يُبَلُّ ثَوْبُهُ وَبَرْدٌ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا إِنْ تَأَذَّى بِذَلِكَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فِي الرِّحَالِ يَوْمَ مَطَرٍ لَمْ يُبَلِّ أَسْفَلَ النِّعَالِ» أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ بِذَلِكَ لِخِفَّتِهِ أَوْ كُنَّ وَلَمْ يَخْشَ تَقْطِيرًا مِنْ سَقُوفِهِ عَلَى مَا قَالَهُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيهِ النِّجَاسَةُ فَلَا يَكُونُ عُذْرًا (أَوْ رِيحٌ عَاصِفٌ) أَيْ شَدِيدٌ أَوْ رِيحٌ بَارِدٌ أَوْ ظُلْمَةٌ شَدِيدَةٌ (بِاللَّيْلِ) أَوْ وَقْتُ الصُّبْحِ لِخَبَرٍ بِذَلِكَ وَلِعَظَمِ مَشَقَّتِهَا فِيهِ دُونَ النَّهَارِ.

□ فَوَدَّ: (وَتُرَدُّ شَهَادَتُهُ) أَيْ شَهَادَةُ الْمُدَاوِمِ عَلَى التَّرَكِّ نِهَائَةً وَمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (وَتَجِبُ الْإِنْفُ) أَيْ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أَمَرَ النَّاسَ بِالْجَمَاعَةِ وَجَبَتْ إِلَّا عِنْدَ قِيَامِ الرُّخْصَةِ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ طَاعَتُهُ لِقِيَامِ الْعُذْرِ مُعْنَى وَنِهَائَةً قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِمْ لِقِيَامِ الْعُذْرِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ عَلِمَ بِهِ وَأَمَرَهُمْ بِالْحُضُورِ مَعَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِالْجَمَاعَةِ أَمْرًا مُطْلَقًا ثُمَّ عَرَضَ لَهُمُ الْعُذْرُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْحُضُورُ لِحَمْلِ أَمْرِهِ عَلَى غَيْرِ أَوْقَاتِ الْعُذْرِ. اهـ. وَقَوْلُهُ ثُمَّ عَرَضَ الْإِنْفُ أَيْ أَوْ فِيهِمْ مَعْدُورٌ بِالْفِعْلِ لَا يَعْلَمُهُ الْإِمَامُ وَقَوْلُهُ عَلَى غَيْرِ أَوْقَاتِ الْعُذْرِ أَيْ وَعَلَى غَيْرِ الْمَعْدُورِينَ. □ فَوَدَّ: (وَتُلْجَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَجُوعٍ فِي النَّهَائَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ الزَّلَاقِ وَقَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ سَمُومٍ وَقَوْلُهُ أَمَّا حَرْزٌ إِلَى وَلَا فَرْقَ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (وَتُلْجَ يُبَلِّ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَشَرْحُهَا بِأَفْضَلِ كَمَطَرٍ وَتُلْجَ وَبَرْدٌ يُبَلِّ كُلُّ مِنْهَا ثَوْبُهُ أَوْ كَانَ نَحْوُ الْبَرْدِ كِبَارًا تُوْذِي. اهـ. □ فَوَدَّ: (أَمَرَ بِالصَّلَاةِ الْإِنْفُ) أَيْ زَمَنَ الْحُدُودِيَّةَ مُعْنَى عِبَارَةُ النَّهَائَةِ فِي سَفَرٍ. اهـ. وَقَالَ عَشْرُ فِي الْإِسْتِذْلَالِ بِهِ شَيْءٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الْجَمَاعَةَ لَا تَجِبُ عَلَى الْمُسَافِرِينَ لِكَيْتَاهُ تَسَنُّ فَلَعَلَّ الْإِسْتِذْلَالَ بِهِ عَلَى كَوْنِهِ عُذْرًا فِي الْجُمْلَةِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَأَذَّ الْإِنْفُ) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى التَّأَذِّي وَالْمَشَقَّةَ لَا الْبَلَّ. □ فَوَدَّ: (أَوْ كُنَّ) كَجَنَاحٍ يَخْرُجُ مِنَ الْحَائِطِ كُرْدِيٍّ وَفِي الْإِيَابِ وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ مَا يَمْتَنِعُ بَلَلُهُ كِلَابًا لَمْ يَتَنَفَّ عَنْهُ كَوْنُهُ عُذْرًا فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ مَعَ ذَلِكَ مَوْجُودَةٌ وَيَحْتَمِلُ خِلَافَهُ. اهـ. □ فَوَدَّ: (مِنْ سَقُوفِهِ) أَيْ الْكِنُّ عِبَارَةٌ غَيْرُهُ مِنْ سَقُوفِ الْأَسْوَاقِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (عَلَى مَا قَالَهُ الْإِنْفُ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ، وَالْمُعْنَى كَمَا فِي الْكِفَايَةِ عَنْ الْقَاضِي الْإِنْفُ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْغَالِبَ الْإِنْفُ) عِلَّةُ التَّقْيِيدِ بَعْدَ الْخَشْيَةِ عَنِ التَّقْطِيرِ. □ فَوَدَّ: (أَيْ شَدِيدٌ الْإِنْفُ) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ ضَابِطُ الشَّدَّةِ فِي الرِّيحِ وَالظُّلْمَةِ حُصُولُ التَّأَذِّي بِهِمَا وَأَنْ يُعْتَبَرَ فِي الرِّيحِ الْبَارِدَةِ أَيْضًا أَخْذًا مِمَّا تَقَرَّرَ فِي الْمَطَرِ، ثُمَّ عَدَمُ اغْتِيَابِ هَذِهِ أَيْ الرِّيحِ الْبَارِدَةِ فِي النَّهَارِ هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ مَا لَمْ يَخْصُلْ بِهِ تَأَذُّ كَالْتَّأَذِّي بِهَا فِي اللَّيْلِ وَيَكُونُ ذِكْرُ اللَّيْلِ فِي كَلَامِهِمْ لِلْغَالِبِ مَحَلًّا نَظَرٍ وَلَعَلَّ الثَّانِي أَقْرَبَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ مَا نَصَّهُ بِخِلَافِ الْخَفِيفَةِ لَيْلًا، وَالشَّدِيدَةِ نَهَارًا نَعَمْ لَوْ تَأَذَّى بِهِذِهِ كَتَأَذَّى بِالْوَحْلِ لَمْ يَتَعُدَّ كَوْنُهَا عُذْرًا وَيُؤَيِّدُهُ

الشَّعَارِ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ فَوَدَّ فِي (لَمَنِ): (أَوْ رِيحٌ عَاصِفٌ بِاللَّيْلِ) قَالَ فِي الْبَهْجَةِ مَا اشْتَرَطَ أَيْ الْحَاوِي ظُلْمَتَهُ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ بَلْ كُلُّ مِنَ الظُّلْمَةِ وَشِدَّةِ الرِّيحِ عُذْرٌ بِاللَّيْلِ قَالَهُ الْمُجِيبُ الطَّبْرِيُّ. اهـ.

□ فَوَدَّ: (أَوْ رِيحٌ بَارِدٌ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مَا لَمْ يَشْتَدَّ بَرْدُهُ وَإِلَّا كَانَ عُذْرًا نَهَارًا أَيْضًا أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ بَرْدٌ شَدِيدٌ وَزِيَادَةُ رِيحٍ. □ فَوَدَّ: (أَوْ وَقْتُ الصُّبْحِ) أَيْ عَلَى الْمُتَّبَعِ فِي الْمُهَمَّاتِ قَالَ: لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ فِيهِ أَشَدُّ

(وَكَذَا وَحَلَّ) يَفْتَحُ الْحَاءِ وَيَجُوزُ لِاسْكَانِهَا (شَدِيدٌ) بِأَنْ لَمْ يَأْمَنْ مَعَهُ التَّلَوُّثُ أَوْ الزَّلَقُ (عَلَى الصَّحِيحِ) لَيْلًا أَوْ نَهَارًا؛ لِأَنَّهُ أَشَقُّ مِنَ الْمَطَرِ وَحَذَفَ فِي التَّحْقِيقِ، وَالْمَجْمُوعُ التَّقْيِيدُ بِالشَّدِيدِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ (أَوْ خَاصُّ كَمَرَضٍ) مَشَقَّتُهُ كَمَشَقَّةِ الْمَشْيِ فِي الْمَطَرِ، وَإِنْ لَمْ يُسْقِطِ الْقِيَامَ فِي الْفَرَضِ لِلاتِّبَاعِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (وَحَرٌّ) مِنْ غَيْرِ سُمُومٍ (وَبَرْدٌ شَدِيدَانِ) يَلِيلُ أَوْ نَهَارٍ كَالْمَطَرِ بَلْ أَوْلَى لِكِنَّ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَكَذَا أَصْلُهَا أَوَّلُ كَلَامِهِ تَقْيِيدُ الْحَرِّ بِوَقْتِ الظُّهْرِ أَيْ، وَإِنْ وَجَدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ.....

قَوْلُهُمُ السُّمُومُ وَهُوَ الرِّيحُ الْحَارُّ عُذْرٌ لَيْلًا وَنَهَارًا انْتَهَى وَنَحْوُهُ فِي الْإِمْدَادِ وَرَأَيْتُ الْمُحْسَنِي سَمَّ قَالَ قَوْلُهُ أَوْ رِيحٌ بَارِدٌ يَحْتَمِلُ أَنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَشْتَدَّ بَرْدُهُ وَإِلَّا كَانَ عُذْرًا نَهَارًا أَيْضًا أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ بَرَدَ شَدِيدٌ وَزِيَادَةُ رِيحٍ انْتَهَى. بَصْرِيٌّ.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَكَذَا وَحَلَّ الْإِنْخِ) وَمِثْلُ الْوَحْلِ فِيمَا ذُكِرَ كَثْرَةُ وَقُوعِ الْبَرْدِ أَوْ التَّلَجِّ عَلَى الْأَرْضِ بِحَيْثُ يَشُقُّ الْمَشْيُ عَلَى ذَلِكَ كَمَشَقَّتِهِ فِي الْوَحْلِ نِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (إِسْكَانُهَا) وَهُوَ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ نِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَمْ يَأْمَنْ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلُ جَمْعٍ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ، وَإِنْ وَجَدَ إِلَى أَمَّا حَرٌّ وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَحَذَفَ) فِي التَّحْقِيقِ، وَالْمَجْمُوعُ التَّقْيِيدُ الْإِنْخِ وَجَرَى ابْنُ الْمُقَرِّي فِي رَوِّهِ تَبَعًا لِأَصْلِهِ عَلَى التَّقْيِيدِ وَهُوَ الْأَوْجَهُ، وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ جَبَانَ -أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَصَابَهُمْ مَطَرٌ لَمْ يُبَلِّ أَسْفَلَ نِعَالِهِمْ أَنْ يُنَادِيَ بِصَلَاتِهِمْ فِي رِحَالِهِمْ- فَمَقْرُوضٌ فِي الْمَطَرِ وَكَلَامُنَا هُنَا فِي وَحْلِ مِنْ غَيْرِ مَطَرٍ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَقَدْ يُقَالُ: الْإِنْصَافُ أَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ دَالٌّ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ نَعَمُ الْمَعْنَى يَشْهَدُ لِلتَّقْيِيدِ، فَإِنَّهُ إِذَا فُرِضَ أَنَّهُ لَا زَلَقَ فِيهِ وَلَا تَلَوُّثَ فَلَا مَشَقَّةَ فِي الذَّهَابِ مَعَهُ إِلَى الْجَمَاعَةِ بَصْرِيٌّ.

□ قَوْلُهُ: (التَّلَوُّثُ) أَيْ لِنَحْوِ مَلْبُوسِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا لِنَحْوِ أَسْفَلَ الرَّجُلِ وَمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش مِنْ تَقْسِيرِهِ بِذَلِكَ لَا يَخْفَى بَعْدَهُ خُصُوصًا مَعَ وَضْفِهِ بِالشَّدَةِ عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَحَقَّقَ خَفِيفٌ إِذْ كُلُّ وَحْلِ يَلُوثُ أَسْفَلَ الرَّجُلِ رَشِيدِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (وَاعْتَمَدَهُ الْإِنْخِ) أَيْ الْحَذْفُ الَّذِي مُفْتَضَاهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَفِيفِ.

قَوْلُ (سَيِّ): (كَمَرَضٍ الْإِنْخِ) أَيْ وَشِدَّةِ نَعَاسٍ وَلَوْ فِي انْتِظَارِ الْجَمَاعَةِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (مَشَقَّتُهُ كَمَشَقَّةِ الْمَشْيِ الْإِنْخِ) أَمَّا الْخَفِيفُ كَرَجْعِ ضَرْبٍ وَضِدَاعِ يَسِيرٍ وَحُمَى خَفِيفَةٍ فَلَيْسَ بِعُذْرٍ مُعْنَى وَنِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (لَكِنَّ الَّذِي الْإِنْخِ) عِبَارَةُ النَّهَائَةِ وَحَرٌّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَقْتُ الظُّهْرِ كَمَا شَجَّلَهُ إِطْلَاقُهُ تَبَعًا لِأَصْلِهِ وَجَرَى عَلَيْهِ فِي التَّحْقِيقِ وَتَقْيِيدُهُ بِوَقْتِ الظُّهْرِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَالرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا جَرَى عَلَى الْغَالِبِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَجِدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ أَوْ لَا. اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَوَّلُ كَلَامِهِ الْإِنْخِ) لَكِنَّ كَلَامَهُ بَعْدَ يَقْتَضِي عَدَمَ التَّقْيِيدِ بِهِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ فَقَالَ لَيْلًا وَنَهَارًا انْتَهَى مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (تَقْيِيدُ الْحَرِّ بِوَقْتِ الظُّهْرِ) اعْتَمَدَ النَّهَائَةَ، وَالْمُعْنَى الْإِطْلَاقُ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَجَدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا مِمَّا لَا وَجْهَ -لَهُ؛ لِأَنَّ

مِنْهَا فِي الْمَغْرِبِ. □ قَوْلُهُ: (تَقْيِيدُ الْحَرِّ بِوَقْتِ الظُّهْرِ) التَّقْيِيدُ بِهِ جَرَى عَلَى الْغَالِبِ شَرْحُ م. ر. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ وَجَدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ) أَقُولُ لَا يَخْفَى عَلَى مُتَأَمِّلٍ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مِنَ الْبَدِيهِ أَنْ

وبه فارق مسألة الإبراد، وأما حرّ نشأ من السموم وهي الريح الحارّة فهو عُذْرٌ ليلًا ونهارًا حتى على ما فيهما ولا فرق هنا بين من أَلْفَهما أو لا؛ لأنّ المدارَ على ما به التأذي والمَشَقَّةُ وَصُوبُ عَدُّ الرُوضَةِ وَغَيْرِها لهما من العامِّ ويُجَابُ بأنّ الشُّدَّةَ قد تَخَصَّصَ بِالْمُصَلِّيِ بِاعْتِبَارِ طَبِيعِهِ فَيَصِحُّ عَدُّهُمَا مِنَ الْخَاصِّ أَيْضًا ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا أَشَارَ لذلك.

(وجوعٍ وعَطَشٍ ظاهِرَيْنِ) أي شديديْنِ لكنَّ بِحَضْرَةِ مَأْكُولٍ أو مَشْرُوبٍ وَكَذَا إِنْ قَرُبَ حُضُورُهُ

مِنَ الْبَدِيهِى أَنَّ الْحَرَّ إِنَّمَا يَكُونُ عُذْرًا إِذَا حَصَلَ بِهِ التَّأَذِّي، فَإِذَا وَجَدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الظِّلُّ دَافِعًا لِلتَّأَذِّي بِالْحَرِّ فَلَا وَجَهَ حَيْثُ يُدْخِلُ الْحَرَّ عُذْرًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَافِعًا لِذَلِكَ كَانَ مُقْتَضِيًا لِلْإِبْرَادِ أَيْضًا وَلَا يَصِحُّ الْفَرْقُ حَيْثُ يَبَيِّنُ الْبَابَيْنِ إِذْ لَيْسَ الْمَدَارُ إِلَّا عَلَى حُصُولِ التَّأَذِّي بِالْحَرِّ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُطْلَبُ الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الْحَرِّ بِشَرْطِهِ، فَإِنْ خَالَفُوا وَأَقَامُوا الْجَمَاعَةَ أَوَّلَ الْوَقْتِ عُذْرٌ مِّنْ تَخَلُّفٍ لِعُذْرِ الْحَرِّ فَتَأَمَّلْهُ سَم.

قوله: (وبه فارق إلخ) قد مرَّ ما فيه سَم. □ قوله: (أما حرّ نشأ من السموم إلخ) عبارةٌ الْمُغْنِي وَمِنَ الْعَامِّ السَّمُومُ وَهُوَ يَفْتَحُ السَّيْنَ الرِّيحَ الْحَارَّةَ، وَالزَّلْزَلَةُ وَهِيَ يَفْتَحُ الزَّائِي تَحْرُكُ الْأَرْضِ لِمَشَقَّةِ الْحَرِّ فِيهِمَا لَيْلًا كَانَ أَوْ نَهَارًا. اهـ. (وهي إلخ) أي السَّمُومُ، وَالتَّائِيثُ لِرِعَايَةِ الْخَبَرِ.

قوله: (حتى على ما فيهما) أي ما في الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا مِنَ التَّقْيِيدِ. □ قوله: (أو لا) الأولى وَغَيْرُهُ.

قوله: (ويُجَابُ إلخ) عبارةٌ التَّهْلِيَّةُ، وَالْمُغْنِي وَلَا تَعَارَضَ بَيْنَهُمَا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ فَلَا أَوَّلَ مَحْمُولٍ عَلَى مَا أَحْسَنَ بِهِمَا ضَعِيفُ الْخَلْقَةِ دُونَ قَوِيَّهَا فَيَكُونَانِ مِنَ الْخَاصِّ، وَالثَّانِي عَلَى مَا أَحْسَنَ بِهِمَا قَوِيَّهَا فَيُجَسَّسُ بِهِمَا ضَعِيفُهَا مِنْ بَابِ أَوَّلَى فَيَكُونَانِ مِنَ الْعَامِّ. اهـ. □ قوله: (فيصحُّ عَدُّهُمَا مِنَ الْخَاصِّ إلخ) قد يُقَالُ يَتَّبِعِي حَيْثُذِ أَنْ لَا يُطْلَقَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُمَا مِنَ الْعَامَّةِ أَوْ مِنَ الْعَامَّةِ بَلْ يُقَالُ هُمَا قِسْمَانِ، فَإِنْ كَانَ بَحِثٌ يَتَأَذَّى مِنْهُمَا كُلُّ وَاحِدٍ فَمِنَ الْعَامَّةِ وَإِلَّا فَمِنَ الْخَاصَّةِ بِضَرِيٍّ. □ قوله: (أي شديدين) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَمُدَافَعَةٍ حَدَّثَ فِي التَّهْلِيَّةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيَّ أَنْ إِلَى يَأْتِي وَقَوْلُهُ وَشِدَّتُهُمَا إِلَى وَالْحَاصِلُ. □ قوله: (لكن بحضرة مأكول) أي وَكَانَ تَائِيًا لِذَلِكَ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي قَالَ الرَّشِيدِيُّ كَأَنَّهُ مَرَّاحَتَرَزَ بِهِ عَنْ طَعَامٍ لَمْ تَثِقْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ بِهِ شِدَّةُ الْجُوعِ كَأَن تَكُونُ نَفْسُهُ تَتَفَرَّغُ مِنْهُ. اهـ. □ قوله: (لكن بحضرة مأكول أو مشروب) وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ حَلَالًا فَلَوْ كَانَ حَرَامًا حَرَّمَ عَلَيْهِ تَنَاوُلُهُ وَمَحَلُّهُ إِذَا كَانَ يَتَرَقَّبُ حَلَالًا فَلَوْ لَمْ يَتَرَقَّبْ كَانَ كَالْمُضْطَرِّعِ ش. □ قوله: (وكذا إِنْ قَرُبَ حُضُورُهُ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ضَابِطُ الْقُرْبِ أَنْ يَحْضُرَ قَبْلَ فَرَاغِ

الْحَرِّ إِنَّمَا يَكُونُ عُذْرًا إِذَا حَصَلَ بِهِ التَّأَذِّي فَإِذَا وَجَدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الظِّلُّ دَافِعًا لِلتَّأَذِّي بِالْحَرِّ فَلَا وَجَهَ حَيْثُ يُدْخِلُ الْحَرَّ عُذْرًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَافِعًا لِذَلِكَ كَانَ مُقْتَضِيًا لِلْإِبْرَادِ أَيْضًا وَلَا يَصِحُّ الْفَرْقُ حَيْثُ يَبَيِّنُ الْبَابَيْنِ إِذْ لَيْسَ الْمَدَارُ فِيهِمَا إِلَّا عَلَى حُصُولِ التَّأَذِّي بِالْحَرِّ، وَإِنَّمَا الْوَجْهُ فِي مُفَارَقَةِ مَا هُنَا لِلْإِبْرَادِ أَنَّ مَا هُنَا مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا تَرَكَ الْإِمَامُ الْإِبْرَادَ وَأَقَامَ الْجَمَاعَةَ فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ فَيُعَذَّرُ مِّنْ تَخَلُّفٍ عَنْهُ لِعُذْرِ الْحَرِّ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يُطْلَبُ الْإِبْرَادُ بِالظُّهْرِ فِي الْحَرِّ بِشَرْطِهِ، فَإِذَا خَالَفُوا وَأَقَامُوا الْجَمَاعَةَ أَوَّلَ الْوَقْتِ عُذْرٌ مِّنْ تَخَلُّفٍ لِعُذْرِ الْحَرِّ فَتَأَمَّلْهُ. □ قوله: (وبه فارق إلخ) فِيهِ بَحْثٌ بَيِّنَةٌ بِهَامِشٍ شَرَحَ الْإِرْشَادَ.

وَعَبَّرَ آخَرُونَ بِالتَّوَقَّانِ إِلَيْهِ وَلَا تَنَافِي؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ شِدَّةُ الشَّوْقِ لَا أَصْلُهُ وَهُوَ مُسَاوٍ لِشِدَّةِ أَحَدٍ ذَيْنِكَ وَقَوْلُ جَمْعٍ مُتَأَخِّرِينَ شِدَّةً أَحَدِيهِمَا كَافِيَةٌ وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ ذَلِكَ رُذِّ أَيُّ إِنْ أَرَادُوا وَلَا قُرْبَ حُضُورِهِ بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْأَخْبَارِ كَخَبَرِ «إِذَا حَضَرَ الْعِشَاءُ وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَايْدُؤُوا بِالْعِشَاءِ» وَخَبَرِ «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ» وَلِتَنْصُوصِ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ. اهـ. وَالَّذِي يُتَّبَعُ حَمْلُ مَا قَالَهُ أُولَئِكَ عَلَى مَا إِذَا اخْتَلَّ أَصْلُ خُشُوعِهِ لِشِدَّةِ جُوعِهِ أَوْ عَطَشِهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كُمْدَافَةُ الْحَدِيثِ بَلْ هُوَ أَوْلَى مِنَ الْمَطَرِ وَنَحْوِهِ مِمَّا مَرَّ؛ لِأَنَّ مَشَقَّةَ هَذَا أَشَدُّ وَلِأَنَّهَا تُلَازِمُهُ فِي الصَّلَاةِ بِخِلَافِ تِلْكَ وَحَمْلُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَخْتَلْ خُشُوعُهُ إِلَّا بِحَضْرَةِ ذَلِكَ أَوْ قُرْبِ حُضُورِهِ فَيَبْدَأُ بِأَكْلِ لَقْمٍ يَكْسِرُ بِهَا حِدَّةَ جُوعِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِمَّا يُسْتَوْفَى دَفْعَةً كَلْبَيْنِ وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ كِرَاهَةُ الصَّلَاةِ فِي كُلِّ حَالٍ يَشُوءُ فِيهِ خُلُقُهُ وَشِدَّتُهُمَا تُسِيءُ الْخُلُقَ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ، وَكُلُّ مَا اقْتَضَى كِرَاهَةُ الصَّلَاةِ غُذْرٌ هُنَا وَمِنْ ثَمَّ عَدَّ بَعْضُهُمْ مِنَ الْأَعْذَارِ هُنَا كُلُّ وَصْفٍ كَرِهَ مَعَهُ الْقَضَاءُ كَشِدَّةِ الْغَضَبِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى لَمْ تُطَلَّبِ الصَّلَاةُ فَالْجَمَاعَةُ أَوْلَى.....

الْجَمَاعَةُ بَصْرِيٌّ. □ قَوْلُهُ: (وَعَبَّرَ آخَرُونَ بِالْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ فِي الْمُهَمَّاتِ الظَّاهِرِ الْإِكْتِفَاءُ بِالتَّوَقَّانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ جُوعٌ وَلَا عَطَشٌ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْفَوَاكِهَ، وَالْمَشَارِبِ اللَّذِيذَةِ تَتَوَقَّ النَّفْسُ إِلَيْهَا عِنْدَ حُضُورِهَا بِلَا جُوعٍ وَلَا عَطَشٍ مَرْدُودٌ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا بِأَنَّهُ يَبْعُدُ مُفَارَقَتُهُمَا لِلتَّوَقَّانِ إِذِ التَّوَقَّانُ إِلَى الشَّيْءِ الْإِشْتِيَاقُ لَهُ لَا الشَّوْقُ فَشَهْوَةُ النَّفْسِ لِهَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ بِدُونِهَا لَا تُسَمَّى تَوَقَّانًا، وَإِنَّمَا تُسَمَّى إِذَا كَانَتْ بِهِمَا بَلْ لِشِدَّتِهِمَا. اهـ. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مُسَاوٍ) الْأَنْسَبُ التَّشْرِيعُ. □ قَوْلُهُ: (كَخَبَرِ إِذَا حَضَرَ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ سَاكِتَانِ عَنْ قُرْبِ الْحُضُورِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِتَنْصُوصِ الشَّافِعِيِّ بِالْخ) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ لِلْأَخْبَارِ. □ قَوْلُهُ: (انْتَهَى) أَيِ الرَّدِّ. □ قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ بِالْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ بِالْخ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجُوعِ، وَالْعَطَشِ (حِينَئِذٍ) أَيِ حِينَ إِذَا اشْتَدَّ بِحَيْثُ يَخْتَلُّ بِهِ أَصْلُ خُشُوعِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّهَا بِالْخ) أَيِ مَشَقَّةِ الْجُوعِ أَوْ الْعَطَشِ بِالْحَيْثِيَّةِ السَّابِقَةِ. □ قَوْلُهُ: (فَيَبْدَأُ بِأَكْلِ لَقْمٍ بِالْخ) وَتَنْصُوبُ الْمُصَنَّفِ الشَّبْعَ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّ الْأَصْحَابَ عَلَى خِلَافِهِ نَعَمْ يُمْكِنُ حَمْلُ كَلَامِهِمْ عَلَى مَا إِذَا وَثِقَ مِنْ نَفْسِهِ بَعْدَ التَّطَلُّعِ بَعْدَ أَكْلِ مَا ذَكَرَ وَكَلَامُهُ عَلَى خِلَافِهِ وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُمْ تَكَرَّرَهُ فِي حَالَةِ تَنَافِي خُشُوعِهِ نِهَائِيَّةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر إِلَّا أَنَّ الْأَصْحَابَ عَلَى خِلَافِهِ هَذَا مُعْتَمِدٌ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ م ر وَقَوْلُهُ م ر فِي حَالَةِ تَنَافِي خُشُوعِهِ مِنْهَا مَا لَوْ تَأَقَّتْ نَفْسُهُ لِلْجَمَاعِ بِحَيْثُ يَذْهَبُ خُشُوعُهُ لَوْ صَلَّى بِدُونِهِ. اهـ. وَقَالَ الْبَصْرِيُّ يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ الْخِلَافِ إِذَا ظَنَّ أَنَّ الْأَكْلَ إِلَى الشَّبْعِ يُقَوِّتُ الْجَمَاعَةَ دُونَ أَكْلِ اللَّقْمِ وَإِلَّا فَأَيُّ فَائِدَةٍ حِينَئِذٍ لِلْخِلَافِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (مَا ذَكَرْتُهُ) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ بِالْخ. □ قَوْلُهُ: (فَالْجَمَاعَةُ أَوْلَى) لَا يَخْفَى أَنَّ مَعْنَى عَدَمِ طَلَبِ الصَّلَاةِ لِأَجْلِ الْجُوعِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ يُقَدِّمُ الْأَكْلَ ثُمَّ يُصَلِّي، وَالصَّوْرَةُ أَنَّ الْوَقْتَ بَاقٍ فَلَا مَخْذُورَ فِي التَّأَخِيرِ بِهَذَا الزَّمَنِ الْقَصِيرِ وَهَذَا بَعْيَنِهِ مَوْجُودٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مَعَ زِيَادَةِ قُوَّةِ الْجَمَاعَةِ فَأَيُّنِ الْأَوْلَوِيَّةُ بَلْ أَيْنِ الْمُسَاوَاةُ رَشِيدِي.

(ومدافعة حدث) بُولٍ أو غَائِطٍ أو ريحٍ لم يُمكنه تفرُّغُ نفسه، والتطهُُّرُ قبل فَوْتِ الجماعةِ لِكراهةِ الصلاةِ حينئذٍ ومَحَلُّ ما ذُكِرَ في هذه الثلاثةِ إِنْ اتَّسَعَ الوقتُ بحيثُ لو قَدَّمَهَا أدركَ الصلاةَ كاملةً فيه وإلا حُرِّمَ ما لم يخشَ من تركِ أحدها مُبِيحَ تيمُّمٍ وإلا قَدَّمَهُ. وإِنْ خَرَجَ الوقتُ كما هو ظاهرٌ (وَعَوَفَ ظالِمٍ) مُضَافٌ لِمَفْعُولِهِ (على) معصومٍ من عِرْضٍ أو (نفسٍ أو مالٍ) أو اختِصاصٍ فيما يَظْهَرُ له أو لغيرِهِ، وإِنْ لم يَلْزَمْه الذَّبُّ عنه فيما يَظْهَرُ أيضًا خلافاً لِمَنْ قَيَّدَ به وذَكَرَ ظالِمٍ تمثيلاً فقط، وإِنْ خَرَجَ به ما يَأْتِي إِذِ الخَوْفُ على نحوِ خُبْرِهِ في تَثْوِيرِ عُذْرٍ أيضًا هذا إِنْ لم يَقْصِدْ بِذلك إسقاطَ الجماعةِ وإلا لم يُعَذَّرْ ومع ذلك لو خَشِيَ تَلَفَهُ سَقَطَتْ عنه كما هو

قوله: (بُولٍ) إلى قوله ما لم يخشَ في المُغْنِي وإلى قولِ المَثْنِ ومُلازِمَةِ إلخٍ في التَّهْيِيةِ إلّا قوله ولا فَرَّقَ إلى أَمَّا خَوْفُ إلخ. قوله: (وَمَحَلُّ ما ذُكِرَ إلخ) أي مَحَلُّ عَدِّ هَذِهِ الثلاثةِ مِنْ أَغْدارِ الجماعةِ.
قوله: (في هَذِهِ الثلاثةِ) هي البُولُ، والغَائِطُ، والريِّحُ قاله الكُرْدِيُّ وقَضِيَّةُ صَنِيعِ المُغْنِي، والتَّهْيِيةُ أَنْ المُرادُ بها شِدَّةُ الجُوعِ وشِدَّةُ العَطَشِ ومدافعةُ الحدث. قوله: (ولو قَدَّمَهَا) أي هَذِهِ الثلاثةِ.
قوله: (فيه) أي الوقتِ. قوله: (وإِلَّا حَرَمَ) أي، وإِنْ خَشِيَ بِتَخَلُّفِهِ لِمَا ذُكِرَ فَوْتِ الوقتِ صَلَّى وجوبًا مُدافِعًا وجائِعًا وعَطْشَانًا ولا كراهةَ لِحُرْمَةِ الوقتِ مُغْنِي ونهايةً وفي سَمْعٍ عن شَرْحِ العُبابِ نَعَمْ أَخَذَ مِنْ إِبْطَاقِهِمَا كَغَيْرِهِمَا تَقْدِيمَ الصَّلَاةِ حَيْثُ ضَاقَ الوقتُ أَنَّهُ لَا تَسْقُطُ الجماعةُ حَيْثُ أُمْكِنَتْ فِي هَذِهِ الحَالَةِ. اهـ. قوله: (وإِلَّا قَدَّمَهُ إلخ)، والأوْجَهُ أَنَّهُ لو حَدَثَ لَهُ الحَقْنُ فِي صَلَاتِهِ حُرْمَ عَلَيْهِ قَطْعُهَا، وَإِنْ كَانَتْ فَرَضًا إِلَّا إِنْ اشْتَدَّ الحَالُ وخَافَ ضَرَرًا نِهَائِيَّةً أَيْ ضَرَرًا يُبِيحُ التَّيَمُّمَ أَيْضًا فَلَهُ القَطْعُ بَلْ قَدْ يَجِبُ عَ ش. قوله: (مَعْصُومٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَعَ ذَلِكَ فِي المُغْنِي إلّا قَوْلَهُ: وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَى وَذَكَرَ ظالِمٍ. قوله: (أو نفسٍ) أي أَوْ عَضْوٍ أَوْ مَنَفَعَةٍ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي. قوله: (أو اخْتِصَاصٍ) عِبَارَةُ التَّهْيِيةِ أَوْ حَقٌّ وَلَوْ اخْتِصَاصًا.
اهـ. قوله: (لَهُ إلخ) أَيْ لِلشَّخْصِ الَّذِي تُطَلَّبُ مِنْهُ الجماعةُ بُجَيْرِيٍّ. قوله: (وَإِنْ لَمْ يَلْزَمْهُ الذَّبُّ عَنْهُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِشَرْحِ المَنْهَجِ وَلِشَرْحِ بَاقِضٍ، وَالْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ وَلِلخَطِيبِ وَغَيْرِهِمْ، وَالْمُرَادُ بِمَا يَلْزَمُهُ الذَّبُّ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ ذَا رُوحٍ أَوْ نَحْوٍ وَدِيعَةٍ عِنْدَهُ كُرْدِيٍّ. قوله: (وَإِنْ خَرَجَ بِهِ مَا يَأْتِي) فَهِيَ مِثَالٌ بِاغْتِيَارٍ وَقَيَّدَ بِاغْتِيَارِ رَشِيدِيٍّ. قوله: (عَلَى نَحْوِ خُبْرِهِ إلخ) أَيْ كَطَبِيعِهِ فِي القَدْرِ عَلَى النَّارِ وَلَا مُتَعَهِّدٌ يَخْلُفُهُ مُغْنِي. قوله: (إِذِ الخَوْفُ إلخ) أَيْ وَلَوْ بَنَحَوْ تَعْيِبَ رَشِيدِيٍّ. قوله: (مَا يَأْتِي) أَيْ فِي قَوْلِهِ أَمَّا خَوْفُ غَيْرِ ظالِمٍ إلخ. قوله: (هَذَا) أَيْ كَوْنُ الخَوْفِ عَلَى الخُبْرِ وَنَحْوِهِ عُذْرًا. قوله: (إِسْقَاطُ الجماعةِ) أَيْ أَوْ الجُمُعَةِ كَمَا فِي شَرْحِي الْإِزْشَادِ كُرْدِيٍّ. قوله: (سَقَطَتْ عَنْهُ) تَأَمَّلِ الجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ السَّابِقِ لَمْ يُعَذَّرْ وَقَوْلِهِ اللَّاحِقِ فَيَأْتِمُ إلخ هذا وَلَوْ قِيلَ يُكْرَهُ الْإِتْيَانُ بِالمُسْقَطِ بِقَصْدِ الإسْقَاطِ فِي غَيْرِ الجُمُعَةِ

قوله في (السنن): (ومدافعة حدث) قال في شَرْحِ العُبابِ تَنْبِيهُ وَقَعَ فِي كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ تَقْيِيدُ كَرَاهَةِ المُدافِعَةِ بِسَعَةِ الوقتِ وَلَمْ يَجْعَلَاهُ قَيِّدًا فِي كَوْنِهَا عُذْرًا وَهُوَ مُتَّجَةٌ نَعَمْ أَخَذَ مِنْ إِبْطَاقِهِمَا كَغَيْرِهِمَا تَقْدِيمَ الصَّلَاةِ حَيْثُ ضَاقَ الوقتُ أَنَّهُ لَا تَسْقُطُ الجماعةُ حَيْثُ أُمْكِنَتْ فِي هَذِهِ الحَالَةِ. اهـ.

ظاهرٌ للنهي عن إضاعة المال وكذا في أكل الكرية بقصد الإسقاط فيأثم بقدّم حضور الجمعة لوجوبه عليه حينئذ ولو مع الريح المُنْتِن لكن يُسَنُّ له السعي في إزالته إن أمكن ولا فرق عند عدم قصد ذلك بين علمه بتضجيه قبل فوت الجماعة وعذمه على الأوجه بشرط أن يحتاج إليه وأن يخشى تلفه لو لم يخبره أمّا خوف غير ظالم كذي حق عليه واجب فوراً فيلزّمه الحضور وتوفيته وكخوفه على نحو خبره خوفه عدم إنبات بذره أو ضعفه أو أكل نحو جراد له أو فوت نحو مغضوب لو اشتغل عنه بالجماعة ويظهر في تحصيل تملك مال أنه عذر إن احتاج إليه حالاً وإلا فلا (و) خوف (ملازمة) أو حبس (غريم أو معسر) مصدر مضاف لإفاعله فلا يَنَوُّونَ غريم؛ لأنه حينئذ الدائن. ومثله وكيله أو لمفعوله فيَنَوُّونَ؛ لأنه حينئذ المدين هذا إن عجز عن إنبات إعساره أو عسر عليه وإلا بأن كان له به بيّنة وهناك حاكم يقبلها قبل الحبس وإلا

ويحرم فيها، فإن أتى به فلا حُرْمَة في تركها ولا كراهة في ترك غيرها لا تَصَحَّ المقال وانْهَزَمَت كَيْبَةُ الإشكال فليَتَأَمَّلْ وليُحَرِّزْ بَصْرِيَّ ويأتي عن الرشيدي عن الشارح ما يوافقُه. □ فَوَدَّ: (وكذا في أكل الكرية إلخ) وفي الكُرْدِيَّ عن الإيعاب عن الزركشي ويجري هذا في تعاطي الأشياء المُسْقِطَة لِلْجُمُعَةِ كَعَسَل ثوبه الذي لا يَجِدْ غيره انتهى. □ فَوَدَّ: (فيأثم بعدم حضور الجمعة) وكذا الجماعة إن تَوَقَّعت عليه كما هو ظاهر، وإنما قَرَضَهُ في الجمعة لِتَأْتِي ذلك فيها على الإطلاق وقد يُسْتَفَادُ مِنْ جَعْلِهِ الْإِثْمَ بِعَدَمِ الحضور أنه لا يَأْثُمُ بِالْأَكْلِ وفي سم على المنهج نقلاً عن الشارح م ر التَّصْرِيحُ بِذَلِكَ وَعَنِ الشَّهَابِ ابْنِ حَجَرٍ أَنَّ الْأَكْلَ حَرَامٌ أَيْضًا رَشِيدِيَّ. □ فَوَدَّ: (لكن يُسَنُّ له السَّعْيُ إلخ) ظاهره عَدَمُ الْوُجُوبِ، وَإِنْ عَلِمَ تَأْذِي النَّاسِ بِهِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ قَرِيبٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا اعْتِيدَ وَمِمَّا يُحْتَمَلُ أَذَاهُ عَادَةً ع ش وَصَرَّحَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ بِالْوُجُوبِ عِبَارَتُهُ وَإِلَّا أَيْ إِنْ أَكَلَهُ بِقَصْدِ إِسْقَاطِ الْجُمُعَةِ لَزِمَهُ إِزَالَتُهُ مَا امْتَكَنَهُ وَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ ه. □ فَوَدَّ: (أما خَوْفٌ غَيْرُ ظَالِمٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَكَخَوْفِهِ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَكَخَوْفِهِ عَلَى نَحْوِ خَيْرِهِ إلخ) وَافْتَى الْوَالِدُ بِأَنَّهُ تَسْقُطُ الْجُمُعَةُ عَنْ أَهْلِ مَحَلٍّ عَمَهُمْ عُدْرٌ كَمَطَرٍ نِهَائِيَّةً. □ فَوَدَّ: (أَوْ أَكَلَ نَحْوِ جَرَادٍ إلخ) مِنْ نَحْوِ الْحَمَامِ، وَالْعَصَافِيرِ وَنَحْوِهِمَا ع ش. □ فَوَدَّ: (إِنْ احتاجَ إِلَيْهِ حَالاً) هَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ احتاجَ إِلَيْهِ مَا لَا لَكِنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَحْصُلْهُ الْآنَ لَا يُمْكِنُهُ تَحْصِيلُهُ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ مَحَلٌّ تَأْمَلْ بَصْرِيَّ وَقَدْ يُقَالُ هَذَا أَوْلَى بِأَنْ يُعْلَزَرَ بِهِ مِمَّا يَأْتِي مِنَ الْإِسْتِيحَاشِ بِالتَّخَلُّفِ عَنِ الرَّفْقَةِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ حَبْسٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَأَكْلِ ذِي رِيحٍ فِي النِّهَائَةِ إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ إِلَى، وَإِنَّمَا جَازَ وَقَوْلُهُ وَنَظِيرُهُ إِلَى الْمُتَنِّ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَمِثْلُهُ إِلَى هَذَا وَقَوْلُهُ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ وَلَوْ بِمَالٍ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا كَانَ إِلَى وَبِخِلَافِ إلخ. □ فَوَدَّ: (مَصْدَرُ إلخ) أَيْ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ مُلَازِمَةٌ إلخ. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ الْحَبْسِ إلخ) أَيْ وَقَبْلَ أَخْذِ شَيْءٍ وَلَوْ اخْتِصَاصًا أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي خَوْفِ الظَّالِمِ. □ فَوَدَّ: (وَإِلَّا) أَيْ بِأَنْ كَانَ الْحَاكِمُ لَا يَقْبَلُ الْبَيِّنَةَ إِلَّا بَعْدَ الْحَبْسِ نِهَائِيَّةً وَمُغْنِي أَيْ أَوْ بَعْدَ أَخْذِ شَيْءٍ.

□ فَوَدَّ: (لكن يُسَنُّ له السَّعْيُ فِي إزالته إِنْ أَمَكَنَ) ظاهره عَدَمُ الْوُجُوبِ، وَإِنْ عَلِمَ النَّاسُ بِهِ.

فكالعديم كما بُحِثَ أو كان مِمَّا يُقْبَلُ فيه دَعْوَى الإِعْسَارِ بِيَمِينِهِ كَصَدَاقٍ وَذَيْنِ إِثْلَافٍ فَلَا عُذْرَ (وَعُقُوبَةَ) تَقْبَلُ الْعَفْوَ كَقَوْدٍ وَحَدٌّ قَذْفٍ وَتَعْزِيرٍ لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ لآدَمِيٍّ وَ (يُرْجَى تَرْكُهَا) وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ وَلَوْ بِمَالٍ (إِنْ تَغَيَّبَ أَيَّامًا) يَعْنِي زَمَنًا يَسْكُنُ فِيهِ غَضَبُ الْمُسْتَحِقِّ بِخِلَافٍ نَحْوِ حَدِّ الزَّوْنِ إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ وَإِلَّا كَانَ تَغْيِيْبُهُ عَنِ الشُّهُودِ.....

☐ قَوْلُهُ: (فَكَالْعَدِيمِ) أَي فَوْجُودُ الْبَيِّنَةِ كَعَدَمِهَا. ☐ قَوْلُهُ: (كَصَدَاقٍ الْخ) أَي وَنَحْوِهِمَا مِنَ الدُّيُونِ اللَّازِمَةِ لَا فِي مُقَابَلَةِ مَالٍ وَكَذَا إِذَا ادَّعَى الْإِعْسَارَ وَعَلِمَ الْمُدَّعِي بِإِعْسَارِهِ وَطَلَبَ يَمِينَهُ عَلَى عَدَمِ عِلْمِهِ فَزَدَ عَلَيْهِ الْيَمِينَ فَالْمُتَّجِهَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ عُذْرًا مُعْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَحَدٌّ قَذْفٍ الْخ) أَي كَانَ رَأْيُ الْإِمَامِ الْمَضْلَحَةِ فِي تَرْكِهِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْعَفْوُ عَنْهُ حَيْثُ دَعَا ش. ☐ قَوْلُهُ: (يَعْنِي زَمَنًا يَسْكُنُ فِيهِ الْخ) وَعَلِمَ مِمَّا قَرَرْنَاهُ أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ بِأَيَّامًا مَا دَامَ يَرْجُو الْعَفْوَ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقِصَاصُ لِصَبِيٍّ وَحَصَلَ رَجَاؤُهُ لِقُرْبٍ بُلُوغِهِ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ فَقَدْ يُزْفَعُ أَمْرُهُ لِمَنْ يَرَى الْقِصَاصَ لِلْوَلِيِّ أَوْ لِمَنْ يَحْبِسُهُ خَشْيَةً مِنْ هَرَبِهِ وَشَرْحُ م ر. اهـ. سَمِ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّهُ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ م ر وَعَلِمَ مِمَّا قَرَرْنَاهُ بِهِ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ أَنَّ مُرَادَهُ بِأَيَّامًا مُطْلَقُ الزَّمَانِ الصَّادِقُ بِالْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ فَحَيْثُ نَزَلَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِهِ لِقُرْبٍ بُلُوغِهِ. اهـ. وَفِي ع ش مَا يُوَافِقُهُ وَعِبَارَةُ الْمُعْنِي.

(تَنْبِيْهُ): قَالَ بَعْضُهُمْ يُسْتَفَادُ مِنْ تَقْيِيدِ الشَّيْخَيْنِ رَجَاءَ الْعَفْوِ بِتَغْيِيْبِهِ أَيَّامًا أَنَّ الْقِصَاصَ لَوْ كَانَ لِصَبِيٍّ لَمْ يَجْزِ التَّغْيِيْبُ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَتْرَكَ الْجُمُعَةُ سِنِينَ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ قَوْلُهُمَا أَيَّامًا لَمْ أَرَهُ إِلَّا فِي كَلَامِهِمَا وَالشَّافِعِيُّ، وَالْأَصْحَابُ أَطْلَقُوا وَيُظْهَرُ الضَّبْطُ بِأَنَّهُ مَا دَامَ يَرْجُو الْعَفْوَ يَجُوزُ لَهُ التَّغْيِيْبُ، فَإِنْ يَتَسَّ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمَ الْعَفْوِ حَرَّمَ التَّغْيِيْبُ انْتَهَى وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَلِذَلِكَ تَرَكَ ابْنُ الْمُقَرِّي هَذَا التَّقْيِيدَ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافٍ نَحْوِ حَدِّ الزَّوْنِ) أَي كَحَدِّ السَّرِقَةِ، وَالشَّرْبِ وَنَحْوِهِمَا مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى نِهَائِيَّةً. ☐ قَوْلُهُ: (إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ) أَي وَثَبَتْ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجُو الْعَفْوَ عَنْ ذَلِكَ فَلَا رُخْصَةَ بِهِ بَلْ يَحْرُمُ التَّغْيِيْبُ عَنْهُ لِعَدَمِ فَائِدَتِهِ شَرْحُ م ر. اهـ. سَمِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر أَي وَثَبَتْ عِنْدَهُ أَي وَطَلَبَ الْمُسْتَحِقُّ بِالنِّسْبَةِ لِلْسَّرِقَةِ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْإِ) أَي، وَإِنْ لَمْ يَبْلُغِ الْإِمَامَ بَصْرِيٍّ.

☐ قَوْلُهُ فِي (سَيِّ): (إِنْ تَغَيَّبَ أَيَّامًا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ الْقِصَاصَ لَوْ كَانَ لِصَبِيٍّ لَمْ يَجْزِ التَّغْيِيْبُ؛ لِأَنَّ الْعَفْوَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَيُؤَدِّي إِلَى أَنْ يَتْرَكَ الْجُمُعَةُ سِنِينَ وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ قَوْلُهُمَا أَيَّامًا لَمْ أَرَهُ إِلَّا فِي كَلَامِهِمَا، وَالشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ أَطْلَقُوا وَيُظْهَرُ الضَّبْطُ بِأَنَّهُ مَا دَامَ يَرْجُو الْعَفْوَ يَجُوزُ لَهُ التَّغْيِيْبُ، وَإِنْ يَتَسَّ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ عَدَمَ الْعَفْوِ حَرَّمَ التَّغْيِيْبُ. اهـ. قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَعَلِمَ مِمَّا قَرَرْنَاهُ أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ بِأَيَّامًا مَا دَامَ يَرْجُو الْعَفْوَ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقِصَاصُ لِصَبِيٍّ وَحَصَلَ رَجَاؤُهُ لِقُرْبٍ بُلُوغِهِ فَالْحُكْمُ كَذَلِكَ فَقَدْ يُزْفَعُ أَمْرُهُ لِمَنْ يَرَى الْقِصَاصَ لِلْوَلِيِّ أَوْ لِمَنْ يَحْبِسُهُ خَشْيَةً مِنْ هَرَبِهِ ش م ر. ☐ قَوْلُهُ: (إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ) أَي وَثَبَتْ عِنْدَهُ ش م ر.

عُذْرًا حَتَّى لَا يَرْفَعُوهُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ شَارِحٌ وَبِخِلَافٍ مَا عَلِمَ مِنْ مُسْتَحِقِّهِ بِقَرَائِنِ أَحْوَالِهِ أَنَّهُ لَا يَغْفُو عَنْهُ، وَإِنَّمَا جَازَ التَّغْيِيبُ مَعَ تَضَمُّنِهِ مَنَعَ حَقٍّ يَلْزُمُهُ تَسْلِيْمُهُ فَوْرًا؛ لِأَنَّهُ وَسِيلَةٌ لِلْغَفْوِ الْمُنْدُوبِ إِلَيْهِ وَنَظِيرُهُ جَوَازُ تَأْخِيرِ الْغَاصِبِ الرَّدَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ فَوْرًا إِلَى الْإِشْهَادِ لِغُذْرِهِ بِعَدَمِ تَصَدِيقِهِ فِي دَعْوَى الرَّدِّ (وَعَرِي) بِأَنْ لَمْ يَجِدْ مَا تَخْتَلُ مُرُوءَتُهُ بِتَرْكِهِ مِنَ اللَّبَاسِ؛ لِأَنَّ عَلَيْهِ مَشَقَّةً بِتَرْكِهِ (وَتَأْهَبُ لِسْفَرٍ) مُبَاحٌ (مَعَ رُفْقَةٍ تَرَحَّلُ) قَبْلَ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ. وَلَوْ تَخَلَّفَ لَهَا لَا سَتْوَخَشَ لِمَشَقَّةٍ فِي تَخَلُّفِهِ حِينَئِذٍ (وَأَكَلَ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ) لِمَنْ يَظْهَرُ مِنْهُ رِيْحُهُ كَثُومٌ وَيَصِلُ وَكُرَّاثٌ وَفُجِّلَ لَمْ تَسْهَلْ مُعَالَجَتُهُ.....

☐ قَوْلُهُ: (عُذْرًا حَتَّى لَا يَرْفَعُوهُ) يُفِيدُ تَصْوِيرَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا عَلِمَ الشُّهُودُ قُلُوبَهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا فَلَا عُذْرَ وَكَذَا لَوْ عَلِمُوا وَنَسُوا وَلَمْ يَرْجُ تَذَكُّرُهُمْ، فَإِنْ رَجَا تَذَكُّرَهُمْ غَيْرَ سَمٍ. ☐ قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَمْ يَجِدْ الْخَ) أَيِ كَفَقْدِ عِمَامَةٍ أَوْ قِبَاسٍ، وَإِنْ وَجَدَ سَائِرَ عَوَرَتِهِ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّ فَاقِدَ مَا يَرْكَبُهُ لِمَنْ لَا يَلِيقُ بِهِ الْمَشْيُ كَالْعَجْزِ عَنْ لِبَاسٍ لَا يَلِيقُ بِهِ نِهَآيَةً قَالَ عَشْرٌ وَمِثْلُ قَفْدِ الْمَرْكُوبِ فَقَدْ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ رُكُوبُهُ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ قُرِبَتِ الْمَسَافَةُ جَدًّا وَهُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ عُذْرٌ إِزْرَاءً لَهُ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ عَلَيْهِ مَشَقَّةً بِتَرْكِهِ) كَذَا عَلَّلَ فِي الْمَجْمُوعِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ اعْتَادَ الْخُرُوجَ مَعَ سِتْرِ الْعَوْرَةِ فَقَطُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ عُذْرًا عِنْدَ فَقْدِ الزَّائِدِ عَلَيْهِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَأَنْ مَنْ وَجَدَ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ كَالْقِبَاسِ لِلْفَقِيهِ كَالْمَعْدُومِ قَالَ فِي الْمُهَيِّمَاتِ وَبِهِ صَرَّحَ بَعْضُهُمْ مُعْنَى وَفِي النَّهَآيَةِ مَا يُوَافِقُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (لِسْفَرٍ مُبَاحٍ) أَيِ لَوْ سَفَرَ نَزْهَةً سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَاسْتَظْهَرَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ خِلَافَهُ عَشْرٌ عِبَارَةً الْبُجَيْرِمِيِّ وَلَوْ كَانَ السَّفَرُ لِلنَّزْهَةِ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْحَفْنِيُّ خِلَافًا لِلزِّيَادِيِّ اهـ.

قَوْلُ (السِّي): (وَأَكَلَ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ) قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ أَغْذَارٌ فِي الْجُمُعَةِ أَيْضًا وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ سَقُوطُهَا عَنْ أَكْلِ ذِي الرِّيحِ أَيِ بِلَا قَصْدٍ إِسْقَاطِهَا، وَإِنْ لَزِمَ تَعَطُّلُ الْجُمُعَةِ بِأَنْ كَانَ تَمَامُ الْعَدَدِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مِنْ يُحْسِنُ الْخُطْبَةَ غَيْرَهُ سَمٍ. ☐ قَوْلُهُ: (كَثُومٌ) إِلَى قَوْلِهِ إِلَّا لِعُذْرٍ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ خِلَافًا إِلَى ذَلِكَ وَقَوْلُهُ إِلَّا إِنْ أَكَلَهُ إِلَى وَيُكْرَهُ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ مَطْبُوحًا إِلَى ذَلِكَ. ☐ قَوْلُهُ: (وَفُجِّلَ) أَيِ لِمَنْ يَتَجَشَّأُ مِنْهُ لَا مُطْلَقًا صَرَّحَ بِذَلِكَ التَّوَوُّيُّ تَبَعًا لِلْقَاضِي سَمٍ عَلَى عُبابٍ قَالَ الشَّيْخُ حَمْدَانُ بَعْدَ مِثْلِ مَا ذَكَرَ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذْ لَا كَرَاهَةَ لِرِيحِهِ إِلَّا حِينَئِذٍ عَشْرٌ وَفِي الْبُجَيْرِمِيِّ مَا نَصَّهُ.

(فَائِدَةٌ): قَالَ بَعْضُ الثَّقَاتِ إِنْ مَنْ أَكَلَ الْفُجِّلَ ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ مَرَّةً اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى النَّبِيِّ الطَّاهِرِ فِي نَفْسٍ وَاحِدٍ لَمْ يَظْهَرُ مِنْهُ رِيْحٌ وَلَا يَتَجَشَّأُ مِنْهُ قَالَهُ شَيْخُنَا الْحَفْنِيُّ وَقَدْ جُرَّبَ وَعِبَارَةُ الشَّيْخِ عَبْدُ الْبَرِّ مَنْ قَالَ قَبْلَ أَكْلِهِ الْخَ فَرَاغَ، وَيَتَبَغَّى أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (لَمْ تَسْهَلْ مُعَالَجَتُهُ) سَيَذْكُرُ

☐ قَوْلُهُ: (عُذْرًا حَتَّى لَا يَرْفَعُوهُ) يُفِيدُ تَصْوِيرَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا عَلِمَ الشُّهُودُ قُلُوبَهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا فَلَا عُذْرَ وَكَذَا لَوْ عَلِمُوا وَنَسُوا وَلَمْ يَرْجُ تَذَكُّرُهُمْ، فَإِنْ رَجَا تَذَكُّرَهُمْ غَيْرَ سَمٍ. ☐ قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَأَكَلَ ذِي رِيحٍ كَرِيهِ) قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ أَغْذَارٌ فِي الْجُمُعَةِ أَيْضًا وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ سَقُوطُهَا عَنْ أَكْلِ ذِي الرِّيحِ الْكَرِيهِ، وَإِنْ لَزِمَ تَعَطُّلُ الْجُمُعَةِ بِأَنْ كَانَ تَمَامُ الْعَدَدِ أَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مِنْ يُحْسِنُ الْخُطْبَةَ غَيْرَهُ.

ولو مطبوخًا بقي ريحه المؤذي، وإن قلَّ على الأوجه خلافًا لمن قال يُغتَفَرُ ريحُه لِقلْبَتِه ويؤَيِّدُ ما ذَكَرْتِه حَذْفُه تَقْيِيدُ أَصلِه بِنِيءٍ وذلك لِأَمْرِهِ ﷺ فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ «مَنْ أَكَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَيْتِه وَأَنْ لَا يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ لِإِيذَائِهِ الْمَلَائِكَةُ» وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ لِأَكْلِ ذَلِكَ وَلَوْ لِعُذِرَ فِيمَا يَظْهَرُ الْجَمَاعَةُ بِالنَّاسِ وَكَذَا دُخُولُهُ الْمَسْجِدَ بِلا ضَرُورَةٍ وَلَوْ خَالِيًا إِلَّا إِنْ أَكَلَهُ لِعُذِرَ فِيمَا يَظْهَرُ، وَالْفَرْقُ وَاضِحٌ قَلِيلٌ وَيُكْرَهُ أَكْلُ ذَلِكَ إِلَّا لِعُذِرَ. اهـ. وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ نَعَمْ هَذَا أَيْ الْأَكْلُ مُتَّكِفًا وَمَا قَبْلَهُ أَيْ أَكْلُ الْمُتَنِينَ مَكْرُوهَانِ فِي حَقِّهِ كَمَا فِي حَقِّ أَمْتِهِ صَرَّحَ بِهِ

مُخْتَرَةً. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ مَطْبُوخًا إِنْخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ. □ فَوُدَّ: (عَلَى الْأَوْجِه) أَيْ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْغَالِبِ، وَقَوْلُ الرَّافِعِيِّ يُحْتَمَلُ الرِّيحُ الْبَاقِي بَعْدَ الطَّبْخِ مَحْمُولٌ عَلَى رِيحٍ يَسِيرُ لَا يَخْصُلُ مِنْهُ أَذَى شَرَحَ م. ر. اهـ. سَم. □ فَوُدَّ: (يُغْتَفَرُ رِيحُهُ إِنْخ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ لِمَا فِي الْمُتَنِ. □ فَوُدَّ: (مَنْ أَكَلَ إِنْخ) مَفْعُولٌ لِأَمْرِهِ إِنْخ. □ فَوُدَّ: (مِنْ ذَلِكَ) أَيْ مِنَ الثَّوْمِ، وَالبَصْلِ، وَالكُرَّاثِ وَ. □ فَوُدَّ: (أَنْ يَجْلِسَ إِنْخ) عَلَى تَقْدِيرِ الْبَاءِ مُتَعَلِّقٌ بِأَمْرِهِ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ لِأَكْلِ ذَلِكَ إِنْخ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْحُرْمَةِ، وَإِنْ تَضَرَّرَ بِهِ النَّاسُ سَم. □ فَوُدَّ: (وَكَذَا دُخُولُهُ الْمَسْجِدَ) وَيَتَّبِعِي أَنْ مَوْضِعَ الْجَمَاعَةِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَم عَلَى حَيْجِ. اهـ. ع. ش. □ فَوُدَّ: (بِلا ضَرُورَةٍ) يَتَّبِعِي رُجُوعُ هَذَا لِمَا قَبْلُ وَكَذَا إِنْخَ أَيْضًا سَم. □ فَوُدَّ: (إِلَّا إِنْ أَكَلَهُ لِعُذِرَ إِنْخ)، وَالْأَوْجِهَ كَمَا يَقْتَضِيهِ إِطْلَاقُهُمْ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَعْذُورِ وَغَيْرِهِ لَوْ جُودَ الْمَعْنَى وَهُوَ التَّأْدِي نَهَايَةً وَمُغْنِي وَسَم. □ فَوُدَّ: (قِيلَ وَيُكْرَهُ إِنْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَهَلْ يُكْرَهُ أَكْلُهُ خَارِجَ الْمَسْجِدِ أَوْ لَا؟ أَفْتَى الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَلَّى بِكَرَاهِيَّتِهِ نَبَأًا كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَثْوَارِ. اهـ. قَالَ ع. ش. وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ الْكَرَاهَةِ مَا لَمْ يَخْتَجِ لِأَكْلِهِ كَقَفْدِ مَا

□ فَوُدَّ: (عَلَى الْأَوْجِهَ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ إِنْخ) وَقَوْلُ الرَّافِعِيِّ يُحْتَمَلُ الرِّيحُ الْبَاقِي بَعْدَ الطَّبْخِ مَحْمُولٌ عَلَى رِيحٍ يَسِيرُ لَا يَخْصُلُ مِنْهُ أَذَى شَرَحَ م. ر. □ فَوُدَّ: (لِإِيذَائِهِ الْمَلَائِكَةُ) قَدْ يَقْتَضِي أَنْ الْمُرَادَ بِهِمْ غَيْرُ الْكَاتِبِينَ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُفَارِقَانِهِ بَقِيَّ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ مَوْجُودُونَ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ أَيْضًا فَمَا وَجِهَ التَّقْيِيدُ بِالْمَسْجِدِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ غَيْرِ الْمَسْجِدِ تَضْيِيقٌ لَا يُحْتَمَلُ وَمَا مِنْ مَحَلٍّ إِلَّا وَتَوَجَّدَ الْمَلَائِكَةُ فِيهِ وَأَيْضًا يُمَكِّنُ الْمَلَائِكَةُ الْبُعْدَ عَنْهُ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ بِخِلَافِ الْمَسْجِدِ، فَإِنَّهُمْ يُجَبِّونَ مُلَازِمَتَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ مَوْضِعُ الْجَمَاعَةِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ يَتَّبِعِي أَنْ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ فَلْيَتَأَمَّلْ. □ فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ لِأَكْلِ ذَلِكَ إِنْخ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْحُرْمَةِ، وَإِنْ تَضَرَّرَ النَّاسُ. □ فَوُدَّ: (وَكَذَا دُخُولُهُ الْمَسْجِدَ بِلا ضَرُورَةٍ) وَلَوْ خَالِيًا قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَوْلُ الْمَاوَزْدِيِّ لَوْ أَكَلَهُ أَهْلُ الْمَسْجِدِ كُلُّهُمْ لَمْ يُنْتَعَمُوا مِنْهُ مَزْدُودٌ وَمَرَّ أَيْضًا أَنْ مَنْ أَكَلَهُ بِقَضْدِ الْإِسْقَاطِ كَرِهَ لَهُ هُنَا وَحَرَّمَ عَلَيْهِ فِي الْجُمُعَةِ وَلَمْ تَسْقُطْ بِخِلَافِهِ لِشَهْوَةِ أَوْ تَدَاوٍ وَلَوْ بَعْدَ الْفَجْرِ مَعَ الْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّفَرِ فَقَوْلُ الْبِرْماوِيِّ الَّذِي اعْتَقَدَهُ وَأَدْبَنُ لِلَّهِ بِهِ أَنَّهُ يَحْرُمُ بَعْدَ الْفَجْرِ كَالسَّفَرِ إِلَى أَنْ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ فِيهِ نَظَرٌ. اهـ. □ فَوُدَّ: (بِلا ضَرُورَةٍ) يَتَّبِعِي رُجُوعُ هَذَا لِمَا قَبْلُ كَذَا أَيْضًا. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ خَالِيًا إِلَّا إِنْ أَكَلَهُ لِعُذِرَ فِيمَا يَظْهَرُ إِنْخ) فِي شَرْحِهِ لِلْإِزْشَادِ وَلَا يُكْرَهُ لِلْمَعْذُورِ دُخُولُ الْمَسْجِدِ وَلَوْ مَعَ الرِّيحِ الْكَرِيهِ

الأصل. اهـ. ولم أر التصريح بكرهه للأمة في الروضة وأصلها فلعل صرح به راجع للمشبه فقط ثم في إطلاق كراهة أكله لنا نظر ولو قيدت بما إذا أكله وفي عزيمه الاجتماع بالناس أو دخول المسجد لم يبلغ ثم رأيت نسخة معتمة من شرح الروض مفيدة أن الشيخ تنبه لما ذكرته وعبارتها صرح به صاحب الأنوار مقيداً بالنبي انتهت وألحق به كل ذي ريح كريه من بدنه أو مماسية وهو متجهة، وإن نوزع فيه ومن ثم منع نحو أبرص وأجذم من مخالطة الناس ويُنْفَقُ عليهم من بيت المال أي فمياسيرنا فيما يظهر أماً ما تسهل مُعالجته فليس يغذر فيلزمه الحضور في الجمعة ويسن السعي في إزالته.....

يأتد به أو توفان نفسه إليه ويحمل عليه قوله ﷺ «كله، فإني أناجي من لا تناجي». اهـ. وأيضا أن قوله ﷺ «كله» إلخ كان في المطبوع لا في التي. ة قوله: (فلعل صرح به) أي قول شرح الرّوض صرح به إلخ. ة قوله: (ولو قيدت بما إذا إلخ) وتقدم عن ع ش التقييد بعدم الاحتياج أيضا. ة قوله: (للمشبه) وهو الكراهة في حقه ﷺ. ة قوله: (أن الشيخ) أي شيخ الإسلام. ة قوله: (لما ذكرته) وهو قوله ولم أر التصريح إلخ. ة قوله: (وعبارتها) أي تلك النسخة المعتمة. ة قوله: (صرح به صاحب الأنوار إلخ) عبارة الأنوار وكرة له يعني للنبي ﷺ أكل القوم، والبصل، والكراث، وإن كان مطبوخاً كما كره لنا نيتاً انتهت. اهـ. نهاية وسم. ة قوله: (وألحق به) إلى قوله ويسن في المعنى إلا قوله ويُنْفَقُ إلى أما ما تسهل، وإلى المشن في النهاية إلا ما ذكر. ة قوله: (وألحق به) أي يذري ريح كريه كُرْدِي، والأولى بما في الحديث من القوم وما معه. ة قوله: (كل ذي ريح كريه إلخ) عبارة النهاية من بشايه أو بدنه ريح كريه كدم فضد وقصاب وأرباب الحرف الخبيثة وذي البحر، والصنان المستحكم، والجراحات المنيّة، والمجذوم، والأبرص ومن داوى جرحه بنحو نوم؛ لأن التأذي بذلك أكثر منه بأكل نحو القوم ومن ثم نقل القاضي عياض عن العلماء منع الأجذم، والأبرص من المسجد ومن صلاة الجمعة ومن اختلاطهما بالناس. اهـ. قال ع ش قوله ريح كريه ومن الريح الكريهة ريح الدخان المشهور الآن جعل الله عاقبته كآته ما كان. اهـ. ة قوله: (فيلزمه الحضور في الجمعة) وكذا الجماعة إذا توقفت عليه رشيد ويأتي عن سم مثله. ة قوله: (فعلّم إلخ) لا يظهر وجه التفرع فالأولى الواو كما في النهاية. ة قوله: (ويسن السعي إلخ) ظاهره عدم الوجوب، وإن تحقق تأذي الناس به سم وتقدم عن شرح بأفضل خلافه وقد يفهمه قوله الآتي آفأ، وإن تعسر إزالته فيناقض ما هنا فتأمل.

كما صرح به ابن حبان بخلاف غيره، وإن كان المسجد خالياً. اهـ. والأوجه كما يقتضيه إطلاقهم عدم الفرق بين المغذور وغيره لوجود المعنى وهو التأذي شرح م ر. ة قوله: (وعبارتها صرح به صاحب الأنوار مقيداً بالنبي انتهت) عبارة الأنوار وكرة له يعني للنبي ﷺ أكل القوم، والبصل، والكراث، وإن كان مطبوخاً كما كره لنا نيتاً. اهـ. وبكرهته لنا نيتاً أفنى شيخنا الشهاب الرملي شرح م ر. ة قوله: (ويسن السعي إلخ) ظاهره عدم الوجوب، وإن تحقق تأذي الناس به.

فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطَ إِسْقَاطِ الْجَمَاعَةِ وَالْجُمُعَةِ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِأَكْلِهِ الْإِسْقَاطَ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ تَعَسَّرَ إِزَالَتُهُ (وَحُضُورٌ قَرِيبٌ) أَوْ نَحْوُ صَدِيقٍ أَوْ مَمْلُوكٍ أَوْ مَوْلًى أَوْ أَسْتَاذٍ (مُحْتَظَرٍ) أَيِ حَضَرِهِ الْمَوْتُ. وَإِنْ كَانَ لَهُ مُتَعَهِّدٌ؛ لِأَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِ فِرَاقُهُ فَيَتَشَوَّشُ خُشُوعُهُ (أَوْ) حُضُورٌ قَرِيبٌ أَوْ أَجَنَبِيٌّ (مَرِيضٌ بِلَا مُتَعَهِّدٍ) لَهُ أَوْ لَهُ مُتَعَهِّدٌ شُغِلَ بِنَحْوِ شِرَاءِ الْأَدْوِيَةِ؛ لِأَنَّ حِفْظَهُ أَهَمُّ مِنَ الْجَمَاعَةِ (أَوْ) حُضُورٍ قَرِيبٍ أَوْ نَحْوِهِ.....

■ قَوْلُهُ: (إِنْ شَرَطَ إِسْقَاطُ الْجَمَاعَةِ الْإِنْفَ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَرَّ آيَفَا أَنْ مَنْ أَكَلَهُ بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ كَرِهَ لَهُ هُنَا وَحَرَّمَ عَلَيْهِ فِي الْجُمُعَةِ وَلَمْ تَسْقُطْ أَنْتَهَى وَيَتَّبِعِي حُرْمَتَهُ هُنَا أَيْضًا إِذَا تَوَقَّفتِ الْجَمَاعَةُ الْمُجْزِئَةُ عَلَيْهِ وَقَضِيَّتْ تَعْيِيرُهُ بِالْقَصْدِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِسْقَاطَ لَمْ يَأْتُمْ وَتَسْقُطُ عَنْهُ، وَإِنْ تَعَمَّدَ أَكْلَهُ وَعَلِمَ أَنَّ النَّاسَ يَتَضَرَّرُونَ بِهِ، بَقِيَ أَنْ مِثْلَ أَكْلِ مَا ذُكِرَ بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ وَضَعُ قَدْرِهِ فِي الْفَرْنِ بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ لَكِنْ لَا يَجِبُ الْحُضُورُ مَعَ تَأْدِيَتِهِ لِتَلْفِهِ سَمٌ عَلَى حَجِّ. اهـ. ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَخَوْفِ ظَالِمٍ عَلَى نَفْسٍ أَوْ مَالٍ.

■ قَوْلُ (السِّي): (وَحُضُورٌ قَرِيبٌ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ غَيْرَ مُحْتَرَمٍ كَزَانٍ مُخَصَّنٍ وَقَاطِعِ طَرِيقٍ وَنُقِلَ ذَلِكَ عَنْ فَتَاوَى الشَّارِحِ م ر (وَلَمْ تَعْلَلْ) ع. ش. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوُ صَدِيقٍ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَأَوْجَهُ مِنْهُمَا إِلَى وَقَدْ يُجَابُ وَكَذَا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَعَمَى إِلَى التَّبْيِيهِ. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوُ صَدِيقٍ الْإِنْفَ) أَيِ كَرْوَجَةٍ وَصَهْرٍ بِأَفْضَلٍ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ وَمُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ مَوْلًى) أَيِ عَتِيقٍ أَوْ مُغْتَنِي نِهَايَةً وَمُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ الْإِنْفَ) أَيِ الْحَاضِرِ. ■ وَقَوْلُهُ: (فِرَاقُهُ) أَيِ الْمُحْتَظَرِ فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمُضْطَرِّ إِلَى مَفْعُولِهِ بِقَرْنِهِ مَا بَعْدَهُ وَكَلَامُ الْمَعْنَى كَالصَّرِيحِ فِيمَا ذُكِرَ وَاخْتَارَعَ ش. إِزْجَاعَ الضَّمِيرَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ لِلْمُحْتَظَرِ وَمَعْنَاهُ قَوْلُ الشَّارِحِ بَعْدُ فَيَتَشَوَّشُ الْإِنْفَ وَلَكِنْ صَنِيعَ النَّهَايَةِ مُحْتَمِلٌ لَهُ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ كَالصَّرِيحِ فِيهِ.

قَوْلُ (السِّي): (أَوْ مَرِيضٌ بِلَا مُتَعَهِّدٍ) أَيِ إِذَا خَافَ هَلَكَهَ إِنْ غَابَ عَنْهُ وَكَذَا لَوْ خَافَ عَلَيْهِ ضَرَرًا ظَاهِرًا عَلَى الْأَصَحِّ مُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ لَهُ مُتَعَهِّدٌ الْإِنْفَ) هَذَا دَاخِلٌ فِي الْمَثْنِ فَلَا وَجْهَ لِيَزِيدَتِهِ فَتَدَبَّرْ بِضَرِيٍّ وَقَدْ يُقَالُ زَادَهُ كَغَيْرِهِ لِيَزِيدَةِ الْإِضْاحِ. ■ قَوْلُهُ: (أَوْ حُضُورٌ قَرِيبٌ أَوْ نَحْوِهِ) كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ، وَإِنْ اقْتَضَتْ عِبَارَتُهُ أَنَّ الْأَنْسَ عُذْرٌ فِي الْقَرِيبِ وَالْأَجَنَبِيِّ وَلَوْ قَالَ وَحُضُورٌ قَرِيبٌ مُحْتَظَرٌ أَوْ كَانَ يَأْتِسُّ بِهِ أَوْ مَرِيضٌ بِلَا مُتَعَهِّدٍ لَكَانَ أَوْلَى مُعْنَى عِبَارَةِ الْمَنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ وَحُضُورٌ مَرِيضٌ بِلَا مُتَعَهِّدٍ أَوْ كَانَ نَحْوُ قَرِيبٍ

■ قَوْلُهُ: (فَعَلِمَ أَنَّ شَرْطَ إِسْقَاطِ الْجَمَاعَةِ، الْجُمُعَةِ الْإِنْفَ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَمَرَّ آيَفَا أَنْ مَنْ أَكَلَهُ بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ كَرِهَ لَهُ هُنَا وَحَرَّمَ عَلَيْهِ فِي الْجُمُعَةِ وَلَمْ تَسْقُطْ. اهـ. وَيَتَّبِعِي حُرْمَتَهُ هُنَا أَيْضًا إِذَا تَوَقَّفتِ الْجَمَاعَةُ الْمُجْزِئَةُ عَلَيْهِ وَقَضِيَّتْ تَعْيِيرُهُ بِالْقَصْدِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْإِسْقَاطَ لَمْ يَأْتُمْ وَتَسْقُطُ عَنْهُ، وَإِنْ تَعَمَّدَ أَكْلَهُ وَعَلِمَ أَنَّ النَّاسَ يَتَضَرَّرُونَ بِهِ، وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ تَسْقُطْ) يَقْتَضِي وَجُوبَ الْحُضُورِ، وَإِنْ تَأْدَى بِهِ الْحَاضِرُونَ بَقِيَ أَنْ مِثْلَ أَكْلِ مَا ذُكِرَ بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ وَضَعُ قَدْرِهِ فِي الْفَرْنِ بِقَصْدِ ذَلِكَ لَكِنْ لَا يَجِبُ الْحُضُورُ مَعَ تَأْدِيَتِهِ لِتَلْفِهِ. قَوْلُهُ: (إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِأَكْلِهِ الْإِسْقَاطَ) تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ: (وَكَذَا فِي الرِّيحِ الْكَرِيهِ بِقَصْدِ الْإِسْقَاطِ

مِمَّنْ مَرَّ لَهُ مُتَعَهِّدٌ لَكُنْ (يَأْتِسُ بِهِ) أَيُّ بِالْحَاضِرِ؛ لِأَنَّ تَأْنِيْسَهُ أَهْمٌ وَمِنْ أَعْذَارِهَا أَيْضًا نَحْوُ زَلْزَلَةٍ وَغَلْبَةِ نَعَاسٍ وَسَمَنِ مُفْرِطٍ لِيَخْبِرَ صَاحِبِهِ فِيهِ وَلِيَالِي زِفَافٍ فِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ وَسَعْيٍ فِي اسْتِرْدَادِ مَالٍ يَرْجُو حُصُولَهُ وَعَمَى حَيْثُ لَمْ يَجِدْ قَائِدًا بِأَجْرَةٍ مِثْلٍ وَجَدَهَا فَاضِلَةً عَمَّا يُعْتَبَرُ فِي الْفِطْرَةِ وَلَا أَثَرَ لِإِحْسَانِهِ الْمَشِيِّ بِالْعَصَا إِذْ قَدْ تَحَدَّثُ وَهَذِهِ يَقَعُ فِيهَا.

(تَنْبِيْهٌ) هَذِهِ الْأَعْذَارُ تَمْنَعُ الْإِثْمَ أَوْ الْكَرَاهَةَ كَمَا مَرَّ وَلَا تَحْصُلُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَاخْتَارَ غَيْرُهُ مَا عَلَيْهِ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ مَنْ حُصُولُهَا إِنْ قَصَدَهَا لَوْلَا الْعُذْرُ وَالشُّبْكِيُّ حُصُولُهَا لِمَنْ كَانَ يُلَازِمُهَا لِيَخْبِرَ الْبُخَارِيُّ الصَّرِيحُ فِيهِ وَأَوْجَهُ مِنْهُمَا حُصُولُهَا لِمَنْ جَمَعَ الْأَمْرَيْنِ الْمُلَازِمَةَ وَقَصَدَهَا لَوْلَا الْعُذْرُ، وَالْأَحَادِيثُ بِمَجْمُوعِهَا لَا تَدُلُّ عَلَى حُصُولِهَا فِي غَيْرِ هَذَيْنِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَاصِلَ لَهُ.....

مُخْتَصَرًا أَوْ يَأْتِسُ بِهِ وَنَحْوُ مِنْ زِيَادَتِي وَكَذَا التَّقْيِيدُ بِقَرِيبٍ فِي الْإِنْسَانِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (مِمَّنْ مَرَّ) أَيُّ فِي قَوْلِهِ أَوْ نَحْوُ صَدِيقٍ إلخ. □ قَوْلُهُ: (نَحْوُ زَلْزَلَةٍ إلخ) أَيُّ وَكَوْنُهُ مِنْهُمَا أَيُّ بِحَيْثُ يَمْنَعُهُ الِهِمُّ مِنَ الْخُشُوعِ، وَالِاشْتِغَالِ بِتَجْهِيزِ مَيْتٍ وَحَمْلِهِ وَدَفْنِهِ وَوُجُودُ مَنْ يُؤْذِيهِ فِي طَرِيقِهِ أَيُّ أَوْ الْمَسْجِدِ وَلَوْ بَنَحُو شَتْمَ مَا لَمْ يُمَكِّنْ دَفْعُهُ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ وَنَحْوِ التَّنْبِيْهِ وَالْإِكْرَاهِ وَتَطْوِيلِ الْإِمَامِ عَلَى الْمَشْرُوعِ وَتَرْكِهِ سُنَّةً مَقْصُودَةً وَكَوْنُهُ سَرِيعَ الْقِرَاءَةِ، وَالْمَامُومُ بِطَيْبُهَا أَوْ مِمَّنْ يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ، وَالِاشْتِغَالُ بِالْمُسَابَقَةِ، وَالْمُنَاضِلَةُ وَكَوْنُهُ يُخْشَى الْإِفْتِتَانُ بِهِ لِفَرْطِ جَمَالِهِ وَهُوَ أَمْرٌ وَقِيَاسُهُ أَنْ يَخْشَى هُوَ افْتِتَانًا مِمَّنْ هُوَ كَذَلِكَ نِهَايَةً وَكَذَا فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ إِلَّا قَوْلُهُ وَنَحْوُ التَّنْبِيْهِ، وَالْإِكْرَاهِ وَقَوْلُهُ: وَالِاشْتِغَالُ بِالْمُسَابَقَةِ، وَالْمُنَاضِلَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: وَالِاشْتِغَالُ بِتَجْهِيزِهِ إلخ أَيُّ حَيْثُ لَمْ يَقُمْ غَيْرُهُ مَقَامَهُ. اهـ. وَقَوْلُهُ أَوْ مِمَّنْ يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ تَقَدَّمَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ خَلَفَ مَنْ يُكْرَهُ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْفِرَادِ وَعَلَيْهِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ ذَلِكَ عُذْرًا. اهـ. وَقَوْلُهُ أَيُّ حَيْثُ إلخ فِيهِ تَوَقُّفٌ لَا سَبَبًا إِذَا كَانَ نَحْوُ قَرِيبٍ وَقَوْلُهُ فَيَنْبَغِي إلخ فِيهِ أَنَّ الْكَرَاهَةَ تَكْفِي فِي سَقُوطِ الطَّلَبِ. □ قَوْلُهُ: (وَسَعْيٍ إلخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ، وَالسَّعْيُ فِي اسْتِرْدَادِ مَغْصُوبٍ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ. اهـ. زَادَ الْمُغْنِي وَشَرْحُ بَافْضِلٍ، وَالبَحْثُ عَنْ ضَالَّةٍ يَرْجُوهَا. اهـ. □ قَوْلُهُ: (إِذْ قَدْ تَحَدَّثُ وَهَذِهِ إلخ) أَيُّ أَوْ غَيْرُهَا وَمِمَّا يَتَضَرَّرُ بِالتَّعَثُّرِ بِهِ كَأَثْقَالٍ تَوْضَعُ فِي طَرِيقِهِ وَدَوَابٌّ تَوْقَفُ فِيهَا سَمٌ وَع ش. □ قَوْلُهُ: (تَمْنَعُ الْإِثْمَ) أَيُّ عَلَى قَوْلِ الْفَرَضِ (أَوْ الْكَرَاهَةِ) أَيُّ عَلَى قَوْلِ السُّنَّةِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ إِلَّا لِعُذْرٍ.

□ قَوْلُهُ: (وَلَا تَحْصُلُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ) مُعْتَمَدٌ ع ش وَاعْتَمَدَ الْخَطِيبُ وَشَيْخُنَا مَا يَأْتِي مِنَ الْجَمْعِ الْمُتَقَدِّمِينَ. □ قَوْلُهُ: (وَالْأَحَادِيثُ بِمَجْمُوعِهَا لَا تَدُلُّ إلخ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ بَلْ تَدُلُّ عَلَى حُصُولِهَا بِأَحَدِهِمَا كَمَا يَظْهَرُ بِالتَّنْبِيْهِ بَصْرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ يُجَابُ إلخ) أَيُّ عَنْ طَرِيقِ الْمَجْمُوعِ وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَحَمَلُ بَعْضِهِمْ

فَيَأْتِي بَعْدَ الْحُضُورِ إلخ). □ قَوْلُهُ: (إِذْ قَدْ تَحَدَّثُ وَهَذِهِ) أَيُّ أَوْ غَيْرُهَا وَمِمَّا يَتَضَرَّرُ بِالتَّعَثُّرِ فِيهِ كَأَثْقَالٍ تَوْضَعُ فِي طَرِيقِهِ وَدَوَابٌّ تَوْقَفُ فِيهِ.

حينئذٍ أجزء مُحالٍ لأجرِ المُلازمِ الفاعِلِ لها وهذا غيرُ أجرٍ خُصوصِ الجماعةِ فلا خلافَ في الحقيقةِ بينَ المجموعِ وغيرِهِ فتأملهُ ثُمَّ هي إنَّما تمنعُ ذلكَ فيمنَ لم يتأتَّ له إقامةُ الجماعةِ في بَينِهِ وإلا لم يسقطِ الطلبُ عنه لِكراهةِ الانفرادِ له، وإنَّ حصلَ الشُّعارُ بِغيرِهِ.

(فصلٌ في صفاتِ الأئمةِ ومتعلقاتِها)

(لا يصحُّ اقتِداؤه بِمَن يَعْلَمُ بطلانَ صلاتِهِ) لِعِلْمِهِ بِنَحْوِ حَدِّثِهِ لِتِلْغَاغِهِ (أو يَعتَقِدُهُ) أي البطلانَ كأنَّ

كَلَامَ المجموعِ على مُتعاظي السَّبَبِ كأكلِ بَصَلٍ وثومٍ وَكَوْنِ خُبْزِهِ في الفُرْنِ وَكَلَامَ هَؤُلَاءِ على غيرِهِ كَمَطَرٍ وَمَرَضٍ وَجَعَلِ حُصولَها له كَحُصولِها لِمَن حَضَرَها لا مِن كُلِّ وَجِهٍ بل في أَصلِها لِثَلَاثِنا فِيهِ خَيْرُ الأَعْمَى وهو جَمْعٌ لا بَاسَ بِهِ. اهـ. وكذا في المُعْنَى إلَّا أَنَّهُ قال وهو جَمْعٌ حَسَنٌ. اهـ. □ فَوَدَّ: (حينئذٍ) أي حينَ إِذْ وَجَدَ أَحَدَ الأمرينِ أو هُما مَعًا. □ فَوَدَّ: (المُلازمُ) الأولى إسقاطُهُ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ هي) أي الأَعْدَاؤُ.

□ وفَوَدَّ: (ذلك) أي طَلَبَ الجماعةِ.

فَصْلٌ في صفاتِ الأئمةِ

□ فَوَدَّ: (في صفاتِ الأئمةِ) إلى قولِهِ وَيُؤَخَذُ مِنْهُ في النِّهايةِ، والمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (في صفاتِ الأئمةِ) أي الأمورِ المُعْتَبَرَةِ في الأئمةِ على جِهَةِ الإِشْطِراطِ أو الإِسْتِخْبَابِ وَبَدَأَ الثَّانِي بِقولِهِ، والعَدْلُ أَوَّلَى إلَخْ، والأَوَّلُ بِقولِهِ لا يَصِحُّ اقْتِداؤُهُ إلَخْ فَكَانَ قال شَرُطُ الإمامِ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ صَحيحةً في اِعتِقادِ المأمومِ وَأَنْ يَكُونَ غيرَ مُفْتَدٍ وَأَنْ لا تَلْزِمَهُ إِعادةٌ وَأَنْ لا يَكُونَ أَمِيًّا إِذا كانَ المأمومُ قارِئًا وَأَنْ لا يَكُونَ أَتَقَصَّ مِنَ المأمومِ وَلَوْ اِحْتِمَالًا وَهَذِهِ شُرُوطُ خَمْسَةٍ لِصِحَّةِ الإِقتِداءِ تُضَمُّ لِلسَّبْعَةِ الآتِيَةِ في الفَضْلِ الآتِيِ فَيَكُونُ المَجْمُوعُ اثْنِي عَشَرَ شَرُطًا لَكِن ما هُنَا مَطْلُوبٌ في الإمامِ وما يَأْتِي مَطْلُوبٌ في المأمومِ بُجَيْرِمِي.

□ فَوَدَّ: (ومتعلقاتِها) أي مُتَعَلِّقاتِ الصِّفَاتِ كَوُجُوبِ الإِعادةِ وَمَسْأَلَةِ الأَوَانِي وفي سَمِ على المُنْهَجِ قد يَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ الإنسانُ إِمَامًا كالأَصَمِّ والأَعْمَى الَّذِي لا يُمَكِّنُهُ العِلْمُ بِانْتِقالاتِ غيرِهِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ إِمَامًا ولا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مأمومًا ر. اهـ. ع. ش. □ فَوَدَّ: (بِنَحْوِ حَدِّثِهِ) أي المُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَمَّا المُخْتَلَفُ فِيهِ فَسَيَأْتِي في قولِهِ وَلَوْ اقْتَدَى إلَخْ ع. ش. وَيَأْتِي عَنِ المُعْنَى ما يوافِقُهُ وَأَدْخَلَ الشَّارِحُ بِالنَّحْوِ نَحْوُ كُفْرِهِ وَنَجَاسَةِ نَوْبِهِ (قوله): ظَنًّا غَالِيًّا) كانَ التَّقْيِيدُ بِالْغَالِبِ لِيَكُونَ اِعتِقادًا لَكِن لا يَتَعَدَّى الإِكْتِفَاءُ بِأَصْلِ الظَّنِّ المُسْتَنَدِ لِلإِجْتِهَادِ بَلِ الوجهُ أَنْ يُرادَ بِالْاِعتِقادِ هُنَا ما يَشْمَلُ أَصْلَ الظَّنِّ بِدَلِيلِ المِثَالِ، فَإِنَّ الإِجْتِهَادَ

فَصْلٌ لا يَصِحُّ اقْتِداؤُهُ بِمَن يَعْلَمُ إلَخْ

□ فَوَدَّ: (أو يَعتَقِدُهُ) الوجهُ أَنَّ العِلْمَ بِمَعْنَاهُ فلا أَثَرَ لِلظَّنِّ إلَّا أَنْ يَسْتَنِدَ لِاجْتِهَادٍ مُؤَثَّرٍ. □ فَوَدَّ: (كَأَنَّ يَظُنُّهُ ظَنًّا غَالِيًّا) كانَ التَّقْيِيدُ بِالْغَالِبِ لِيَكُونَ اِعتِقادًا لَكِن لا يَتَعَدَّى الإِكْتِفَاءُ بِأَصْلِ الظَّنِّ بَلِ الوجهُ أَنْ يُرادَ بِالْاِعتِقادِ هُنَا ما يَشْمَلُ أَصْلَ الظَّنِّ بِدَلِيلِ المِثَالِ، فَإِنَّ الإِجْتِهَادَ المَذْكُورَ غَالِيًّا أو كَثِيرًا إِنَّمَا يُحْصَلُ أَصْلُ الظَّنِّ.

يُظَنُّ ظَنًّا غَالِبًا مُسْتَنَدًا لِلْاجْتِهَادِ فِي نَحْوِ الطَّهَارَةِ (كَمُجْتَهِدَيْنِ اخْتَلَفَا) اجْتِهَادًا (فِي الْقِبْلَةِ) وَلَوْ
بِالتَّيَاسُرِ، وَالتَّيَاسُرُ، وَإِنْ اتَّحَدَّتِ الْجَهَةُ (أَوْ) فِي (إِنَاءَيْنِ) لِمَاءٍ طَاهِرٍ وَنَجِسٍ بِأَنْ أَدَّى اجْتِهَادُ
كُلٍّ لغيرِ مَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُ الْآخَرِ فَصَلَّى كُلُّ لِحْجَةٍ أَوْ تَوَضَّأَ مِنْ إِنَاءٍ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْاِقْتِدَاءُ
بِالْآخَرِ لِاعْتِقَادِهِ بَطْلَانِ صَلَاتِهِ (فَإِنْ تَعَدَّدَ الطَّاهِرُ) مِنَ الْآنِيَةِ كَالْمِثَالِ الْآتِي وَلَمْ يَظُنَّ مِنْ حَالِ
غَيْرِهِ شَيْئًا (فَالْأَصَحُّ الصَّحَّةُ) فِي اقْتِدَاءِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ (مَا لَمْ يَتَعَيَّنْ إِنَاءُ الْإِمَامِ لِلنَّجَاسَةِ) لِمَا يَأْتِي
وَيُؤْخَذُ مِنْهُ كِرَاهَةُ الْاِقْتِدَاءِ هُنَا لِلخِلَافِ فِي بَطْلَانِهِ وَأَنَّهُ لَا ثَوَابَ فِي الْجَمَاعَةِ لِمَا يَأْتِي فِي

المذكور غالبًا أو كثيرًا إِنَّمَا يُحْصَلُ أَصْلُ الظَّنِّ سَمَ عَلَى حَجٍّ . اهـ . ع ش . هـ فَوَدُ: (مُسْتَنَدًا لِلْاجْتِهَادِ)
أُخْرِجَ ظَنًّا لَا مُسْتَنَدَ لَهُ مِنَ الْاجْتِهَادِ فَلَا أَثَرَ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَيِ كَظَنٍّ مَنَشُوءُهُ غَلْبَةُ النَّجَاسَةِ
مَثَلًا الْمُعَارَضَةُ بِأَصْلِ الطَّهَارَةِ كَانَ تَوَضُّأَ إِمَامِهِ مِنْ مَاءٍ قَلِيلٍ يَغْلِبُ وَلَوْغُ الْكَلْبِ مِنْ مِثْلِهِ فَلَا تِلْفَاتٍ لِهَذَا
الظَّنِّ اسْتِضْحَابًا لِأَصْلِ الطَّهَارَةِ ع ش . هـ فَوَدُ: (فِي نَحْوِ الطَّهَارَةِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ طَهَارَةَ التَّجَسُّسِ إِشَارَةً إِلَى
الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ أَمَّا ظَنُّ الْإِمَامِ بِالْاجْتِهَادِ فِي نَحْوِ طَهَارَتِهِ عَنِ الْحَدِيثِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا أَثَرَ لَهُ فَلْيُرَاجَعْ
نَعَمْ لَوْ سَمِعَ صَوْتَ حَدِيثٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَنَكَرَّاهُ فَهَلْ لَهُ الْاِقْتِدَاءُ بِأَحَدِهِمَا بِلَا اجْتِهَادٍ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّ لَهُ
ذَلِكَ سَمَ عِبَارَةً الْمُغْنَى أَوْ يَعْتَقِدُهُ أَيِ بَطْلَانِهَا مِنْ حَيْثُ الْاجْتِهَادُ فِي غَيْرِ اخْتِلَافِ الْمَذَاهِبِ فِي الْفُرُوعِ
أَمَّا الْاجْتِهَادُ فِي الْفُرُوعِ فَسَيَاتِي . اهـ . هـ فَوَدُ: (اجْتِهَادًا) أَيِ اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُمَا فَهُوَ تَمَيُّزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ
الْفَاعِلِ ع ش . هـ فَوَدُ: (مِنَ الْآنِيَةِ) جَمْعُ إِنَاءٍ قَالَ فِي الْمِضْبَاحِ الْإِنَاءُ، وَالْآنِيَةُ الْوِعَاءُ، وَالْأَوْعِيَةُ وَزَنَا
وَمَعْنَى انْتَهَى هُوَ لَفٌّ وَنَشْرٌ مُرْتَبٌّ وَجَمْعُ الْآنِيَةِ أَوَانٍ كَمَا فِي مُخْتَارِ الصَّحَاحِ ع ش . هـ فَوَدُ: (وَلَمْ يَظُنَّ
مِنْ حَالِ غَيْرِهِ) تَقْيِيدٌ لِمَحَلِّ الْخِلَافِ كَمَا سَيَاتِي وَلِقَوْلِهِ الْآتِي: إِلَّا إِمَامَهَا فَيُعْبَدُ الْمَغْرُبُ ع شَ عِبَارَةً
الْبُضْرِيِّ ظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ هُنَا أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ، وَإِنْ عَلِمَ حَالَ الْاِقْتِدَاءِ أَنَّ إِمَامَهُ تَطَهَّرَ بِأَحَدِ الْآنِيَةِ الَّتِي هُوَ
شَاكٌّ فِيهَا وَلَوْ قِيلَ بِمَنْعِ الْاِقْتِدَاءِ عِنْدَ عِلْمِهِ بِحَالِهِ حَالَةَ الْاِقْتِدَاءِ لَتَرَدَّدَ فِي التَّيَّةِ الْمُسْتَنَدِ إِلَى تَرَدُّدِهِ فِي
صِحَّةِ صَلَاةِ إِمَامِهِ لَكَانَ مَتَّجَهَا وَمَقِيسًا عَلَى الْبَحْثِ فِي اقْتِدَاءِ الشَّافِعِيِّ بِالْحَقَنِيِّ الْمُخْتَجِمِ . اهـ . وَلَكِ أَنْ
تُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِتَلَاغِبِ الْإِمَامِ هُنَاكَ لِعِلْمِهِ بِقُضَايَةِ حَالِ نَيْتِهِ وَعَدَمِ تَلَاغِبِهِ هُنَا ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنْ ع شَ آفَنًا
الصَّرِيحُ فِي جَوَازِ الْاِقْتِدَاءِ فِيمَا ذُكِرَ . هـ فَوَدُ: (لِمَا يَأْتِي) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَقِي الْأَصَحُّ يُعِيدُونَ الْإِنْحَ .
هـ فَوَدُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْإِنْحَ) أَيِ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلَا صَحَّ الْإِنْحَ . هـ فَوَدُ: (أَنْ لَا ثَوَابَ الْإِنْحَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ
كَرَاهَةُ الْإِنْحَ وَفِيهِ أَنَّهُ إِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْكَرَاهَةِ لَا مِنْ مُجَرَّدِ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَثَرِ فَكَانَ الْأَوَّلَى فَلَا

هـ فَوَدُ: (مُسْتَنَدًا لِلْاجْتِهَادِ) أُخْرِجَ ظَنًّا لَا مُسْتَنَدَ لَهُ مِنَ الْاجْتِهَادِ فَلَا أَثَرَ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ فِي نَحْوِ
الطَّهَارَةِ لَعَلَّ الْمُرَادَ طَهَارَةَ التَّجَسُّسِ إِشَارَةً إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْآتِيَةِ أَمَّا ظَنُّ الْإِمَامِ بِالْاجْتِهَادِ فِي نَحْوِ
طَهَارَتِهِ عَنِ الْحَدِيثِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا أَثَرَ لَهُ فَلْيُرَاجَعْ نَعَمْ لَوْ سَمِعَ صَوْتَ حَدِيثٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَنَكَرَّاهُ فَهَلْ لَهُ
الْاِقْتِدَاءُ بِأَحَدِهِمَا بِلَا اجْتِهَادٍ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْوَجْهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَعَلَى الْمَنْعِ فَهَلْ يَجْرِي هُنَا الْاجْتِهَادُ كَمَا فِي
مَسْأَلَةِ الْأَوَانِيِ النَّجَسَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَوُجْهٌ لَجَوَازِ إِمْكَانِ إِفْرَاكِ حَدِيثِ أَحَدِهِمَا بِنَحْوِ رَاطِحَةٍ .

بَحْثِ الْمَوْقِفِ أَنَّ كُلَّ مَكْرُوهِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ يَمْنَعُ فَضْلَهَا (فَإِنْ ظَنَّ) بِالْاجْتِهَادِ (طَهَارَةَ إِنَاءٍ غَيْرِهِ) كِإِنَائِهِ (اِقْتَدَى بِهِ قَطْعًا) إِذْ لَا تَرُدُّدٌ أَوْ نَجَاسَتُهُ امْتَنَعَ قَطْعًا.

(وَلَوْ اشْتَبَهَ خَمْسَةٌ) مِنَ الْآئِنَةِ (فِيهَا) إِنَاءٌ (نَجَسَ عَلَى خَمْسَةٍ) مِنَ النَّاسِ وَاجْتَهَدَ كُلُّ وَاحِدٍ (فَظَنَّ) كُلَّ طَهَارَةِ إِنَائِهِ) الْإِضَافَةُ لِلْإِحْتِصَاصِ مِنْ حَيْثُ الْاجْتِهَادُ لَا لِلْمِلْكِ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِيمَا يُجْتَهَدُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِلْكُهُ كَمَا مَرَّ ثُمَّ رَأَيْتُ أَكْثَرَ النَّسَخِ إِنَاءً وَحَيْثُ لَا إِشْكَالَ (فَقَوَّضًا بِهِ) وَلَمْ يَظُنَّ شَيْئًا مِنْ أَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ (وَأَمَّ كُلُّ) مِنْهُمْ الْبَاقِينَ (فِي صَلَاةٍ) مِنَ الْخَمْسِ مُبْتَدِئِينَ بِالصُّبْحِ (فَفِي الْأَصَحِّ) السَّابِقُ أَيْنَا (يُعِيدُونَ الْعِشَاءَ)؛ لِأَنَّ النِّجَاسَةَ تَعَيَّنَتْ بِزَعْمِهِمْ فِي إِنَاءِ إِمَامِيهَا، فَإِنْ قُلْتَ مَا وَجَّهَ اعْتِبَارَ التَّعَيُّنِ بِالزَّعْمِ هُنَا مَعَ أَنَّ الْمَدَارَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى عِلْمِ الْمُبْطِلِ الْمُتَعَيِّنِ وَلَمْ يَوْجَدْ بِخِلَافِ الْمُبْهَمِ لِمَا مَرَّ مِنْ صِحَّةِ صَلَاةٍ أَوْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ بِالْاجْتِهَادِ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ قُلْتَ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي فِعْلِ الْمُكْلَفِ وَهُوَ اقْتِدَاؤُهُ بِهِمْ هُنَا صَوْنَهُ عَنِ الْإِبْطَالِ مَا أَمَكْنَ اضْطِرَّارُنَا لِأَجْلِ ذَلِكَ إِلَى اعْتِبَارِهِ وَهُوَ لاختياره له بالتشهي يستلزم اعترافه ببطالان صلاة الأخير فأخذناه به، وأما ثم فكل اجتihad وقع صحيحا فلزمه العمل بقضيه ولم يبال بوقوع مبطل مبهم.....

تَوَابَ الْخُ تَفْرِيعًا عَلَى الْكِرَاهَةِ. ❦ قَوْلُهُ: (كِإِنَائِهِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى الْمُتَنِ وَكَذَا فِي الْمُتَنِ إِلَّا قَوْلُهُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ، فَإِنْ قُلْتَ إِلَى الْمُتَنِ. ❦ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحٍ وَلَوْ اشْتَبَهَ مَاءُ الْخُ كُرْدِي. ❦ قَوْلُهُ: (مُبْتَدِئِينَ بِالصُّبْحِ) قَيَّدَ بِهِ لِأَجْلِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يُعِيدُونَ الْعِشَاءَ ع ش.

❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ النِّجَاسَةَ تَعَيَّنَتْ الْخُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ زَادَتْ الْأَوَانِي عَلَى عَدَدِ الْمُجْتَهِدِينَ كَثَلَاثَ أَوَانٍ كَانَ فِيهَا نَجَسٌ بَيِّنٌ مَعَ شَخْصَيْنِ اجْتَهَدَ أَحَدُهُمَا فَظَنَّ طَهَارَةَ أَحَدِهَا وَلَمْ يَظُنَّ شَيْئًا فِي الْبَاقِيَيْنِ وَاجْتَهَدَ الْآخَرُ فِيهِمَا فَظَنَّ طَهَارَةَ أَحَدِهَا وَلَمْ يَظُنَّ شَيْئًا فِي الْآخَرَيْنِ صَحَّ اقْتِدَاءُ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ لِاحْتِمَالِ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا صَادَفَ الطَّاهِرَ وَعَلَيْهِ فَلَوْ جَاءَ آخَرُ وَاجْتَهَدَ وَأَدَّى اجْتِهَادَهُ لَطَهَارَةِ الثَّالِثِ بَعْدَ اقْتِدَائِهِ بِأَحَدِ الْأَوَّلَيْنِ فَلَيْسَ لِلْمُقْتَدِي مِنَ الْأَوَّلَيْنِ بِالْآخَرِ أَنْ يَقْتَدِيَ بِالثَّالِثِ لِانْحِصَارِ النِّجَاسَةِ فِي إِنَائِهِ وَلَوْ كَانُوا خَمْسَةً، وَالْأَوَانِي سِتَّةَ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فَلِكُلِّ مِنَ الْخَمْسَةِ أَنْ يَقْتَدِيَ بِالْبَقِيَّةِ وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنْ يَقْتَدِيَ بِمَنْ تَطَهَّرَ مِنَ السَّادِسِ ع ش بِأَذْنَى تَصَرُّفٍ. ❦ قَوْلُهُ: (بِزَعْمِهِمْ) أَيِ بِاعْتِبَارِ اقْتِدَائِهِمْ بِمَنْ عَدَاهُ س. ❦ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمُبْهَمِ) أَيِ فَلَيْسَ الْمَدَارُ عَلَيْهِ. ❦ قَوْلُهُ: (لَمَّا مَرَّ الْخُ) عِلَّةٌ لِيَكُونَ الْمَدَارُ لَيْسَ عَلَى عِلْمِ الْمُبْطِلِ الْمُبْهَمِ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ فِعْلُ الْمُكْلَفِ. ❦ قَوْلُهُ: (صَوْنَهُ الْخُ) خَيْرٌ كَانَ.

❦ قَوْلُهُ: (اضْطُرَّارُنَا الْخُ) جَوَابٌ لِمَا. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَى اخْتِيَارِهِ) أَيِ اخْتِيَارِ التَّعَيُّنِ بِالزَّعْمِ هُنَا مَعَ كَوْنِ الْمَدَارِ الْخُ ع ش. ❦ قَوْلُهُ: (لِاخْتِيَارِهِ لَهُ) أَيِ لاختيار المُكْلَفِ لِلاقْتِدَاءِ بِهِمْ. ❦ قَوْلُهُ: (فَكُلُّ اجْتِهَادٍ الْخُ) أَيِ صَادِرٍ مِنْهُ وَبِهِ فَارَقَ مَسْأَلَةَ الْمِيَاهِ إِذِ الْاجْتِهَادُ فِيهَا مِنْ غَيْرِهِ وَكَانَ الْأَوَّلَى فِي التَّغْيِيرِ فَصَلَاتُهُ لِكُلِّ جِهَةٍ وَقَعَتْ بِالْاجْتِهَادِ مِنْهُ صَحِيحٌ رَشِيدِي.

❦ قَوْلُهُ: (تَعَيَّنَتْ بِزَعْمِهِمْ) أَيِ بِاعْتِبَارِ اقْتِدَائِهِمْ بِمَنْ عَدَاهُ. ❦ قَوْلُهُ: (قُلْتَ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ الْخُ) انْظُرْ هَلْ

(إلا إمامها فيعيد المغرب) لصحة ما قبلها بزعمه وهو متطهر بزعمه في العشاء فتعين إمام المغرب للنجاسة، والضابط أن كلاً يُعيد ما ائتم فيه آخرًا ولو كان في الخمسة نجسان صححت صلاة كل خلف اثنين فقط ولو سمع صوت حديث أو شمه بين خمسة وتناكروه وأم كل في صلاة فكما ذكر.

(تنبيه) يؤخذ مما تقرّر من لزوم الإعادة أنه يحرم عليهم فعل العشاء وعلى الإمام فعل المغرب لما تقرّر من تعين النجاسة في كل، فإن قلت إنما يتعين بالفعل لهما لا قبلهما قلت ممنوع بل المعين هو فعل ما قبلهما لا غير كما هو صريح كلامهم. (و) شمل قوله يعتقده الاعتقاد الجازم لدليل نشأ عن الاجتهاد في الفروع فعليه (لو اقتدى شافعي بحنفي) مثلاً أتى بشطيل في

قول (سني: (إلا إمامها) أي العشاء. □ قوله: (لصحة ما قبلها إلخ) محل تأمل بصري. □ قوله: (فتعين إمام المغرب إلخ) أي في حق إمام العشاء ومراؤهم بتعين النجاسة عدم بقاء احتمال وجودها في حق غيره نهاية أي بالنسبة للمفتدي ع ش. □ قوله: (والضابط) أي ضابط ما يُعاد. □ قوله: (ولو كان في الخمسة نجسان إلخ) أي أو كان التجس ثلاثة فخلف واحد فقط وعلم من الضابط المتقدم أن من تأخر منهم تعين الإفتاء به للبطالان ولو كان التجس أربعة امتنع الإفتاء بينهم مغني ونهاية. □ قوله: (فكما ذكر) أي في الأواني لكن هذا بحسب الظاهر والإنكار، ولأفصاح الحديث عالم بنفسه فصلواته كلها باطلة سواء ما اقتدى به وما أم فيه كما هو ظاهر سم وعبارة ع ش لكن لو تعدد الصوت المسموع لم يعد كل إلا صلاة واحدة لاحتمال أن الكل من واحد وفي سم على المنهج. (فزع): رأى إنساناً ترويضاً وأغفل لئمة فهل يصح اقتداؤه به لاحتمال أن هذا الوضوء تجديد أو لا يصح؛ لأن الظاهر أنه عن حديث فيه تردد قال م ر الأصح منه عدم الصحة انتهى أي ولو كان ممن يعتاد التجديد. اهـ.

□ قوله: (يحرم عليهم) أي على غير إمام العشاء. □ وقوله: (فعل العشاء) أي مع إمامها وقوله: (وعلى الإمام) أي يحرم على إمام العشاء. □ قوله: (فعل المغرب) أي مع إمامها. □ قوله: (إنما يتعين) الأولى التانيث. □ وقوله: (بالفعل لهما) أي فعل العشاء والمغرب. □ وقوله: (لا قبلهما) أي لا قبل فعلهما ولو أقرّد الضمير لاستغنى عن تقدير المضاف المذكور. □ قوله: (لدليل) يغني عنه ما بعده وكان الأخصر الأولى الاعتقاد الناشئ عن الاجتهاد في الفروع عبارة المغني ثم شرع في اختلاف المذاهب في الفروع فقال ولو اقتدى إلخ. □ قوله: (مثلاً) إلى قوله وبحت جمع في المغني وإلى قوله وأيضاً في النهاية إلا أنه

يصح أيضاً الجواب بأنه لما أمكن هنا الاحتراز عن الإفتاء الذي هو سبب الإعادة ضوئاً فيه ولا كذلك هناك إذ لا يمكن الاحتراز عن الاشتباه، والتخير فسومح فيه وبأنه ثم توجه إلى كل جهة بالاجتهاد بخلافه هنا، فإنه لم يقيد بكل إمام بالاجتهاد. □ قوله: (فكما ذكر) لكن هذا بحسب الظاهر، والإنكار ولأفصاح الحديث عالم بنفسه فصلواته كلها باطلة سواء ما اقتدى به وما أم فيه كما هو ظاهر.

اعتقادنا أو اعتقاده كأن (مس فرجه أو اقتصد فالأصح الصحة في الفصد دون المس اعتباراً) فيهما (بنية المقتدي) أي اعتقاده؛ لأنه محدث عنده بالمس دون الفصد ويبحث جمع أن محلّه إذا نسيه لتكون نيته للصلاة جازمة في اعتقاده.....

حكى الردّ الآتي بقليل ثم أجاب عنه. هـ قوله: (كأن مس فرجه) أي أو ترك الطمأنينة أو البسملة أو الفاتحة أو بعضها مغني.

هـ قوله (لش): (فالأصح الصحة في الفصد إلخ) قضيته أن هذا الإمام يتحمل عن المأموم كغيره وتذكر الركعة بإذراكه راعياً فليحرز سم على المنهج أقول وهو ظاهر لأن اعتقاد صحته صيره من أهل التحمل ع ش. هـ قوله (لش): (دون المس) أي ونحوه مما تقدم (اعتباراً بنية المقتدي)، والثاني عكس ذلك اعتباراً باعتقاد المقتدي به مغني. قوله (لش): (اعتباراً بنية المقتدي) ولا يشكّل على هذا حكمنا باستعمال مائه وعدم مفارقاته عند سجوده لصلاة قولهم: لو نوى مسافران شافعيّ وحتمي إقامة أربعة أيام بموضع انقطع بوضولهما سفر الشافعي فقط وجاز له أي يكره الإفتاء بالحنفي مع اعتقاده بطلان صلاته؛ لأن كلامهم هنا في ترك واجب لا يجوز الشافعي مطلقاً بخلافه ثم، فإنه يجوز القصر في الجملة نهاية زاد المغني ما نصّه، والمعتد ما قاله الشيخ أبو حامد وغيره أن صورة ذلك إذا لم يعلم أنه نوى القصر، فإن علم أنه نواه فمقتضى المذهب أنه لا يصح صلاته خلفه كمجتهدين اختلفا في القبلة فصلى أحدهما خلف الآخر. اهـ. هـ قوله: (عنده) أي المقتدي ع ش. هـ قوله: (دون الفصد) ولو اقتدى شافعي بمن يرى تطويل الاعتدال فطوله لم يوافقه بل يسجد ويتنظره ساجداً كما ينتظره قائماً إذا سجد في سجدة ص، وإن اقتضى كلام القفال أنه ينتظره في الاعتدال وكلام شيخنا جواز كل من الأمرين مغني وقوله بل يسجد ويتنظره ساجداً قال ع ش ذكر ذلك القاضي وكلام البغوي يقتضيه قال الرزكشي وهو واضح واعتمده م ر انتهى سم على المنهج. اهـ. هـ قوله: (ويبحث جمع إلخ) اعتمده النهاية والمغني وسم والبصري وكذا الشهاب الرملي والطبلاوي كما في ع ش عن سم على المنهج.

هـ قوله: (أن محله) أي محل الصحة في الفصد. هـ قوله: (إذا نسيه) أي نسي الإمام كونه مقتصداً نهاية عبارة سم بعد كلام نصّها، والحاصل أنه حيث علم المأموم الحدث لا يصح اقتداؤه بعلم الإمام حال نفسه أو جهله وحيث علم المأموم الفصد، فإن علمه الإمام أيضاً لم يصح أيضاً ولا صح، وإن جهله صحّ علم الإمام أو لا فأمثله اهـ. وقوله: (فإن علم الإمام إلخ) أي وعلم المأموم علمه به بخلاف ما إذا شك فيه فيصح كما يأتي عنه أنفاً.

هـ قوله في (لش): (فالأصح الصحة في الفصد دون المس اعتباراً بنية المقتدي) استشكل ذلك بما في الروضة آخر صلاة المسافر من أنه لو سافر شافعي وحتمي في مدة قصر ثم نوى الحتمي الإقامة وشرع في صلاة مقصورة جاز للشافعي أن يقتدي به وقد سئل الجلال السيوطي عن ذلك فأجاب بقوله ما نصّه لا إشكال؛ لأن الحتمي لا تبطل صلاته إلا عند السلام وحيث يذيقه المقتدي ويقوم، وأما قبل السلام

بخلاف ما إذا عَلِمَهُ؛ لَأَنَّهُ مُتْلَاعِبٌ عِنْدَنَا أَيْضًا لِعِلْمِنَا بِأَنَّهُ لَمْ يَجْزَمْ بِالنِّيَّةِ وَزُرِدُ بِأَنَّ هَذَا لَوْ كَانَ فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ لَمْ يَأْتِ مَا عَلَّلَ بِهِ مُقَابِلَ الْأَصَحِّ عَدَمَ صِحَّتِهَا خَلْفَ الْمُفْتَصِدِ مِنْ اعْتِبَارِ نِيَّةِ الْإِمَامِ؛ لَأَنَّهُ مُتْلَاعِبٌ فَلَا تَقَعُ مِنْهُ صَحِيحَةٌ فَلَمْ يَتَصَوَّرْ جُزْمَ الْمَأْمُومِ بِالنِّيَّةِ فَالْخِلَافُ.....

□ قَوْلُهُ: (إِذَا عَلِمَهُ الْإِنْفِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْبُطْلَانُ عَلَى هَذَا مَخْصُوصًا بِمَا إِذَا عَلِمَ الْمَأْمُومُ فَضَدَ الْإِمَامِ وَعَلِمَ عَلِمَهُ بِهِ حَالِ النِّيَّةِ، فَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ فَيَتَّبِعِي الصَّحَّةَ وَلَوْ عَلِمَ ذَلِكَ بَعْدَ الصَّلَاةِ كَمَا لَوْ بَانَ حَدَثُ الْإِمَامِ، فَإِنْ ذَلِكَ حَدَثَ عِنْدَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَبَيِّنْ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ سَم. □ قَوْلُهُ: (أَيْضًا) أَيِ كَمَا أَنَّهُ مُتْلَاعِبٌ فِي اعْتِقَادِهِ. □ قَوْلُهُ: (وَزُرِدُ الْإِنْفِ) أَيِ تَصَوُّرِ الْخِلَافِ بِكَوْنِ الْإِمَامِ نَاسِيًا. □ قَوْلُهُ: (بَانَ هَذَا لَوْ كَانَ) أَيِ التَّسْيِئَانِ. □ وَقَوْلُهُ: (فَرَضَ الْمَسْأَلَةَ) خَبَرٌ كَانَ. □ وَقَوْلُهُ: (لَمْ يَأْتِ الْإِنْفِ) جَوَابٌ لَوْ، وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ خَبَرٌ أَنَّ. □ قَوْلُهُ: (عَدَمَ صِحَّتِهَا الْإِنْفِ) مَفْعُولٌ عَلَّلَ. □ وَقَوْلُهُ: (مِنْ اعْتِبَارِ نِيَّةِ الْإِمَامِ) بَيَانٌ لِمَا عَلَّلَ الْإِنْفِ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْإِنْفِ) تَغْلِيلٌ لِاسْتِنْزَامِ ذَلِكَ الْإِعْتِبَارِ عَدَمَ الصَّحَّةِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْأَوَّلَ مُتَعَلِّقٌ بِعَدَمِ صِحَّتِهَا الْإِنْفِ، وَالثَّانِي بَدَلٌ مِمَّا عَلَّلَ الْإِنْفِ. □ قَوْلُهُ: (مِنْهُ صَحِيحَةٌ) أَيِ مِنَ الْإِمَامِ نِيَّةٌ صَحِيحَةٌ.

فإِخْرَافُهُ بِالصَّلَاةِ صَحِيحٌ فَصَحَّ الْإِفْتِدَاءُ بِهِ مَا دَامَتْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةً أَوْ قَدْ يُقَالُ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ يَعْتَقِدُ عَدَمَ انْعِقَادِ صَلَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُقِيمًا بِنِيَّةِ الْإِقَامَةِ وَالْمُقِيمُ إِذَا نَوَى الْقَصْرَ لَا تَتَعَقَّدُ صَلَاتُهُ فَلَمْ يَتَّخِذْ الْإِشْكَالَ قَلْبًا مَثَلًا وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْحَقَّقِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْجَاهِلِ بِالْحُكْمِ لِاعْتِقَادِهِ الْجَوَازَ أَوْ نِيَّةِ الْقَصْرِ جَهْلًا لَا تَضُرُّ وَهَذَا الْجَوَابُ يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنَّ الشَّافِعِيَّ الْمُقِيمَ لَا تَضُرُّهُ نِيَّةُ الْقَصْرِ مَعَ الْجَهْلِ قَلْبًا رَاجِعٌ.

□ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَهُ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْبُطْلَانُ عَلَى هَذَا مَخْصُوصًا بِمَا إِذَا عَلِمَ فَضَدَّهُ وَعَلِمَهُ بِهِ حَالِ الْإِفْتِدَاءِ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَالْوَجْهَ الصَّحَّةُ كَمَا لَوْ بَانَ حَدَثُ الْإِمَامِ بِأَنَّ هَذَا حَدَثَ عِنْدَ الْإِمَامِ وَلَمْ يَبَيِّنْ إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ وَظُهُورُ الْفَضْدِ غَالِيًا لَا يَزِيدُ عَلَى ظُهُورِ نَحْوِ الْمَسِّ وَاللَّمْسِ كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَانَ نَحْوِ الْفَضْدِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهِ وَيُقَصَّدَ إِظْهَارُهُ وَنَحْوِ الْمَسِّ وَاللَّمْسِ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ لَا يَطْلُعَ عَلَيْهِ وَأَنْ يُكْتَمَ أَمْرُهُ فَهُوَ مُقَصَّرٌ بِعَدَمِ الْعِلْمِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي وَفِيهِ نَظَرٌ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ الْكَلَامِ إِذَا عَلِمَ الْمَأْمُومُ أَنَّ الْإِمَامَ فَضَدَّ، فَإِنْ شَكَّ فِي ذَلِكَ فَيَتَّبِعِي الصَّحَّةَ.

□ قَوْلُهُ: (وَزُرِدُ الْإِنْفِ) قَدْ يَرَدُّ أَيْضًا بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُحْدِثِ الْعَالِمِ بِحَدَثِ نَفْسِهِ مَعَ انْتِقَافِهَا عَلَى أَنَّهُ حَدَثٌ فَلْتَصِحَّ مَعَ اخْتِلَافِهِمَا بِالْأَوَّلَى، وَإِنَّمَا صَحَّ هُنَا مَعَ عِلْمِ الْمَأْمُومِ أَيْضًا نَظَرًا لِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ لَيْسَ حَدَثًا وَيُجَابُ بِأَنَّ صِحَّتَهَا خَلْفَ الْمُحْدِثِ الْعَالِمِ بِحَدَثِ نَفْسِهِ شَرْطُهَا جَهْلُ الْإِمَامِ، وَالْحُكْمُ فِي نَظَرِهِ هُنَا بِأَنَّ عِلْمَ الْإِمَامِ فَضَدَّ نَفْسِهِ وَجِهْلَهُ الْمَأْمُومُ هُوَ الصَّحَّةُ أَيْضًا، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ مَعَ عِلْمِ الْمَأْمُومِ فَلَا يَصِحُّ الْإِفْتِدَاءُ فِي صُورَةِ الْحَدَثِ، وَإِنْ جَهِلَ الْإِمَامُ حَدَثَ نَفْسِهِ، وَيَصِحُّ فِي صُورَةِ الْفَضْدِ إِنْ جَهِلَ الْإِمَامُ الْفَضْدَ لَا إِنْ عَلِمَ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ عَلِمَ الْمَأْمُومُ الْحَدَثَ لَا يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ عِلْمَ الْإِمَامِ حَالِ نَفْسِهِ أَوْ جِهْلِهِ وَحَيْثُ عَلِمَ الْمَأْمُومَ الْفَضْدَ، فَإِنْ عَلِمَهُ الْإِمَامُ أَيْضًا لَمْ يَصِحَّ، وَالْأَصَحُّ إِنْ جَهِلَهُ صَحَّ عِلْمَ الْإِمَامِ أَوْ لَا فَتَأَمَّلْهُ.

إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ عِلْمِهِ حَالُ النَّيَّةِ بِفَضِيهِ، فَإِنْ قُلْتُ فَمَا وَجْهُ صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ حِينَئِذٍ وَهُوَ مُتْلَاعِبٌ عِنْدَنَا كَمَا تَقَرَّرَ قُلْتُ كَوْنُهُ مُتْلَاعِبًا عِنْدَنَا مَمْنُوعٌ إِذْ غَايَةُ أَمْرِهِ أَنَّهُ حَالُ النَّيَّةِ عَالِمٌ بِمُبْطِلٍ عِنْدَهُ وَعِلْمُهُ بِهِ مُؤَثَّرٌ فِي جَزْمِهِ عِنْدَهُ لَا عِنْدَنَا فَتَأْمَلْهُ وَأَيْضًا فَالْمَدَارُ هُنَا عَلَى وُجُودِ صُورَةِ صَلَاةٍ صَحِيحَةٍ عِنْدَنَا وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ الْاِقْتِدَاءُ بِمُخَالِفٍ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ مُعْتَقَدٌ لِعَدَمِ وُجُوبِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ

قوله: (عِنْدَ عِلْمِهِ) أَيِ الْإِمَامِ الْحَقِيقِيِّ. □ قوله: (قُلْتُ كَوْنُهُ مُتْلَاعِبًا عِنْدَنَا مَمْنُوعٌ الْخ) أَقُولُ لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْجَوَابِ، فَإِنَّ عِلْمَهُ بِمُبْطِلٍ فِي اغْتِقَادِهِ يَوْجِبُ قَطْعًا عَدَمَ جَزْمِهِ بِالْفِعْلِ فِي الْوَاقِعِ وَاعْتِقَادَنَا عَدَمَ الْمُبْطِلِ إِنَّمَا يَقْتَضِي الْجَزْمَ لِمَنْ قَامَ بِهِ ذَلِكَ الْاِغْتِقَادُ لَا لِمَنْ قَامَ بِهِ نَقِيضُهُ فَتَحْنُ مَعَ اغْتِقَادِنَا عَدَمَ الْمُبْطِلِ نَعْلَمُ وَنَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ جَزْمٌ بِالْفِعْلِ بَلْ حَصَلَ لَهُ بِالْفِعْلِ عَدَمُ الْجَزْمِ وَذَلِكَ مُضِرٌّ وَأَمَّا إِنْ مَا حَصَلَ لَهُ مِنْ عَدَمِ الْجَزْمِ خِلَافٌ مُقْتَضَى اغْتِقَادِنَا فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ لَا يَنْفِي التَّأثيرَ فِي جَزْمِهِ وَعَدَمَ حُصُولِهِ فَتَدَبَّرْ، فَإِنَّهُ وَاضِحٌ سَمَ وَبَصْرِي. □ قوله: (لَا عِنْدَنَا) لَكَ أَنْ تَقُولَ اغْتِقَادُنَا إِنَّمَا يَمْنَعُ تَأثيرَ الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ حَيْثُ

قوله: (إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ عِلْمِهِ حَالُ النَّيَّةِ بِفَضِيهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي مِنْ صِحَّةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُحْدِثِ الْعَالِمِ بِحَدِّثِ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتْلَاعِبًا وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلُ أَتَاهَا لَا تَصِحُّ خَلْفَ الْعَالِمِ لِتَلَاغِيهِ فَالْإِشْكَالُ إِنَّمَا يَتَوَجَّهُ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ الضَّعِيفِ بَلْ أَتَكَرَّرَ الْأَكْثَرُونَ نِسْبَتَهُ لِلشَّافِعِيِّ فَإِنْ قُلْتُ يُقَرِّقُ بَأَنَّ الْمَأْمُومَ هُنَا عَالِمٌ بِتَلَاعِبِ الْإِمَامِ بِخِلَافِهِ فِي الْحَدِّثِ قُلْتُ الْعِبْرَةُ فِي الشَّرْطِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ أَيْضًا فَاسْتَوِيَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ الْخُ مَا أَطَالَ بِهِ فَرَاجِعُهُ وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ مِمَّا يَقْطَعُ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ وَأَنْ إِحْدَاهُمَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الْأُخْرَى بَطْلَانُ اقْتِدَاءِ الْعَالِمِ بِحَدِّثِ الْإِمَامِ ابْتِدَاءً، وَإِنْ نَسِيَ هُوَ حَدَّثَ نَفْسِهِ وَعِلْمُ الْمَأْمُومِ أَنَّهُ نَسِيَ بِخِلَافِ الْعَالِمِ بِاِفْتِصَادِ الْإِمَامِ يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ وَحِينَئِذٍ يَتَدَفَّعُ التَّائِيدُ الْمَذْكُورُ وَمِمَّا يَوْضَحُ انْدِفَاعَهُ أَنَّ الصَّلَاةَ خَلْفَ الْمُحْدِثِ مُطْلَقًا إِنَّمَا تَصِحُّ بِشَرْطِ جَهْلِ الْمَأْمُومِ بِحَدِّثِهِ بِخِلَافِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْمُفْتَضِّلِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَضُرَّ عِلْمُهُ بِحَدِّثِ نَفْسِهِ لِجَهْلِ الْمَأْمُومِ بِالْحَدِّثِ وَكَوْنُهُ مِمَّا يَخْفَى وَلَا كَذَلِكَ مَسْأَلَةُ الْفَضْلِ لِفَرْضِهَا فِي عِلْمِ الْمَأْمُومِ بِالْفَضْلِ فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْإِمَامِ نَاسِيًا لَهُ لِئَلَّا يَكُونَ مُتْلَاعِبًا عِنْدَ الْمَأْمُومِ فَلَا يَتَأْتِي اِزْتِيَاطُهُ بِهِ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ مِنَ السُّؤَالِ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا جَوَابُهُ عَنْهُ فَيَرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ اغْتِيَابَ نَفْسِ الْأَمْرِ إِنَّمَا هُوَ فِي صَلَاةِ الْفَاعِلِ وَهُوَ هُنَا الْإِمَامُ، وَأَمَّا بِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِهِ كَالْمُقْتَدِي بِهِ فَجَازَ أَنْ يَفْتَرِّقَ الْحَالُ لِمَعْنَى يَقْتَضِي الْاِفْتِرَاقَ. □ قوله: (قُلْتُ كَوْنُهُ مُتْلَاعِبًا عِنْدَنَا مَمْنُوعٌ الْخ) أَقُولُ لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْجَوَابِ، فَإِنَّ عِلْمَهُ بِمُبْطِلٍ فِي اغْتِقَادِهِ يَوْجِبُ قَطْعًا عَدَمَ جَزْمِهِ بِالْفِعْلِ فِي الْوَاقِعِ بَلْ وَعَدَمَ نِيَّةٍ مُطْلَقًا كَذَلِكَ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ مَعَ اِزْتِكَابِ الْمُبْطِلِ، وَالْعِلْمُ بِهِ نِيَّةٌ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ وَاعْتِقَادُنَا عَدَمَ الْمُبْطِلِ إِنَّمَا يَقْتَضِي الْجَزْمَ لِمَنْ قَامَ بِهِ ذَلِكَ الْاِغْتِقَادُ لَا لِمَنْ قَامَ بِهِ نَقِيضُهُ فَتَحْنُ مَعَ اغْتِقَادِنَا عَدَمَ الْمُبْطِلِ نَعْلَمُ أَوْ نَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ جَزْمٌ بِالْفِعْلِ بَلْ حَصَلَ لَهُ بِالْفِعْلِ عَدَمُ الْجَزْمِ وَذَلِكَ مُضِرٌّ، وَأَمَّا إِنْ حَصَلَ لَهُ مِنْ عَدَمِ الْجَزْمِ خِلَافٌ مُقْتَضَى اغْتِقَادِنَا فَهَذَا شَيْءٌ آخَرُ لَا يَنْفِي التَّأثيرَ فِي جَزْمِهِ وَعَدَمَ حُصُولِهِ فَتَدَبَّرْ، فَإِنَّهُ وَاضِحٌ لِنَعْلَمَ أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ لَيْسَ بِشَيْءٍ. □ قوله: (لَا عِنْدَنَا) لَكَ أَنْ تَقُولَ اغْتِقَادُنَا إِنَّمَا يَمْنَعُ تَأثيرَ الْعِلْمِ الْمَذْكُورِ حَيْثُ

وهذا مُبْطِلٌ عندنا فاقْتَضَتْ الحاجةُ للجماعةِ اغْتِفَارَ اعتِقَادِهِ مُبْطِلًا عندنا وإثْبَانَهُ بِمُبْطِلٍ عنده، وإنْ تَعَمَّدَهُ. ولو شكَّ شافعيٌّ في إثْبَانِ المُخَالِفِ بالواجِبَاتِ عند المأموم لم يُؤْثِرْ في صِحَّةِ الاقتداءِ به تحسِينًا لِلظَّنِّ به في تَوْقِيِ الخلافِ ومَرٍّ في سَجْدَةٍ ص أَنَّ المُبْطِلَ الذي يُغْتَفَرُ جَنْسُهُ

وَأَقْنَأَ المُبَاشِرُ في اعتِقَادِنَا لا حَيْثُ خَالَفْنَا سَم. □ فَوَدَّ: (وهذا مُبْطِلٌ عندنا) قد يُجَابُ بِمَنْعِ إطلاَقِهِ، وإِنَّمَا يَبْطُلُ مِمَّنْ اعتَقَدَ رُكْنِيَّةَ المَثْرُوكِ سَم وفيه نَظَرٌ إِذَ الكَلَامُ هُنَا في الإِعتِقَادِ سَوَاءٌ أَتَى مَا اعتَقَدَ عَدَمَ وَجُوبِهِ أو تَرَكَهُ. □ فَوَدَّ: (اغْتِفَارَ اعتِقَادِهِ مُبْطِلًا) أَي كَعَدَمِ وَجُوبِ بعضِ الأَرْكَانِ سَم. □ فَوَدَّ: (ولو شكَّ) إلى قولِهِ وكذا لا يَصْرُ في التَّهَامَةِ والمُعْنَى. □ فَوَدَّ: (ولو شكَّ شافعيٌّ في إثْبَانِ المُخَالِفِ إلخ) قد يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ تَأْثِيرِ الشَّكِّ في إثْبَانِ المُخَالِفِ بالأَبْعَاضِ عِنْدَ المأموم فلا يَسُنُّ لِلشَّافِعِيِّ بَلْ لا يَجُوزُ لَهُ سُجُودُ السَّهْوِ فيما إِذَا شكَّ في إثْبَانِ إِمَامِهِ الحَتْفِيِّ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ في التَّشْهِيدِ الأوَّلِ مَثَلًا وَيَأْتِي عَنْ سَم مَا يُفِيدُ عَدَمَ التَّأْثِيرِ، وَإِنْ عَلِمَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ لا يُطْلَبُ عِنْدَ ذَلِكَ المُخَالِفِ الخُرُوجُ مِنَ الخِلَافِ في ذَلِكَ المَشْكُوكِ فِيهِ لِكُؤْنِهِ مَكْرُوهًا عِنْدَهُ مَثَلًا فَظَهَرَ بِذَلِكَ انْدِفَاعُ مَا ادَّعَاهُ بعضُ المُتَأَخِّرِينَ مِنْ سَنِّ سُجُودِ السَّهْوِ لِلشَّافِعِيِّ المُقْتَدِي بِالحَتْفِيِّ في غَيْرِ الصُّبْحِ أَيْضًا إِذَ الظَّاهِرُ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ في التَّشْهِيدِ الأوَّلِ لا اعتِقَادَهُ كَرَاهَتِهَا. □ فَوَدَّ: (لَمْ يُؤْثِرْ إلخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ عَلِمَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ لا يُطْلَبُ عِنْدَ ذَلِكَ المُخَالِفِ تَوْقِيِ ذَلِكَ الخِلَافِ وَلَيْسَ بَعِيدًا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا احتِياطًا، وَإِنْ لَمْ يُطْلَبْ عِنْدَهُ تَوْقِيِ الخِلَافِ فِيهَا سَم وبِذَلِكَ يَظْهَرُ انْدِفَاعُ مَا تَوَهَّمْ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ اقْتِدَاءِ الشَّافِعِيِّ بِالحَتْفِيِّ في صَلَاةِ الجِنَازَةِ إِذَ الظَّاهِرُ تَرَكَهُ الفَاتِحَةُ فِيهَا لا اعتِقَادَهُ كَرَاهَةً قِرَاءَتِهَا فِي صَلَاةِ الجِنَازَةِ. □ فَوَدَّ: (في صِحَّةِ الاقتداءِ بِهِ) ولو أَخْبَرَهُ بَعْدَ تَرَكَهُ الفَاتِحَةَ فِيهَا لا اعتِقَادَهُ كَرَاهَةً قِرَاءَتِهَا فِي صَلَاةِ الجِنَازَةِ أَوْ لا؟ لِلْحُكْمِ بِمُضِيِّ صَلَاتِهِ عَلَى الصَّحَّةِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الأوَّلُ قِيَاسًا عَلَى مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لو كَانَ إِمَامُهُ تَارِكًا لِتَكْبِيرَةِ الإِخْرَامِ وَجَبَتْ الإِعَادَةُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَ التَّحَرُّمِ مِنْ شَأْنِهِ جَهْرُ الإِمَامِ بِهِ فَيَنْسَبُ المأمومُ لِتَقْصِيرِ فِي عَدَمِ العِلْمِ بِالْإِثْبَانِ بِهِ مِنَ الإِمَامِ ولو كَانَ بَعِيدًا ولا كَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ الْوَاجِبَاتِ وَيُؤَيِّدُ الْفَرْقَ مَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أَنَّ الإِمَامَ لو شكَّ بَعْدَ إِخْرَامِ المأمومِ فَاسْتَأْنَفَ النَّيَّةَ وَكَبَّرَ ثَانِيًا لا تَجِبُ عَلَى المأمومِ إِِعَادَةُ الصَّلَاةِ إِذَا عَلِمَ بِحَالِ الإِمَامِ وَأَنَّهُ لا يَلْزَمُهُ تَأْمُلُ حَالِهِ فِي بَقِيَّةِ صَلَاتِهِ ع ش وَتَقَدَّمَ عَنْ سَم مَا يُؤَيِّدُ الْفَرْقَ وَيَأْتِي عَنْهُ مَا يَصْرُحُ بِهِ. □ فَوَدَّ: (تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِهِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَمُحَافَظَةُ عَلَى الْكَمَالِ عِنْدَهُ انْتَهَى وَقَدْ يُعْتَرَضُ عَلَى كِلَا التَّعْلِيلَيْنِ بِأَنَّهُ قَدْ لا يَكُونُ المَثْرُوكُ عِنْدَهُ مِنَ الْكَمَالِ وَلَا يَمَّا يُطْلَبُ الخُرُوجُ مِنَ الخِلَافِ فِيهِ عِنْدَهُ فلا يَكُونُ الظَّاهِرُ الْإِثْبَانُ

وَأَقْنَأَ المُبَاشِرُ في اعتِقَادِنَا لا حَيْثُ خَالَفْنَا. □ فَوَدَّ: (وهذا مُبْطِلٌ عندنا) قد يُجَابُ بِمَنْعِ إطلاَقِهِ، وَإِنَّمَا يَبْطُلُ مِمَّنْ يَغْتَفَرُ رُكْنِيَّةَ المَثْرُوكِ. □ فَوَدَّ: (اغْتِفَارَ اعتِقَادِهِ مُبْطِلًا) كَعَدَمِ وَجُوبِ بعضِ الأَرْكَانِ. □ فَوَدَّ: (لَمْ يُؤْثِرْ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ عَلِمَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ لا يُطْلَبُ عِنْدَ ذَلِكَ المُخَالِفِ تَوْقِيِ ذَلِكَ الخِلَافِ وَلَيْسَ بَعِيدًا لِاحْتِمَالِ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا احتِياطًا، وَإِنْ لَمْ يُطْلَبْ عِنْدَهُ تَوْقِيِ الخِلَافِ فِيهَا.

في الصلاة لا يضُرُّ إثباتُ المخالفِ به وكذا لا يضُرُّ إخلاله بإيجابِ إن كان ذا ولايةٍ خَوْفاً من
الفِئَةِ فيقتدي به الشافعي ولا إعادةً عليه وكأنهم إنما لم يُوجِبوا عليه موافقته في الأفعالِ مع
عدمِ نيّةِ الاقتداءِ به لِعَسْرِ ذلك وإلا فهو مُحَصِّلٌ لدفعِ الفِئَةِ ولصِحّةِ صلاةِ الشافعي يميناً
ويُشَكِّلُ على ذلك ما يأتي أنّه لا تصحُّ الجُمُعَةُ المسبوقَةُ، وإن كان السُلطانُ معها الصادِقُ
يكونه إمامها إذ قياسُ ما هنا صِحّةُ اقتدائهم به خَوْفُ الفِئَةِ بل هي ثَمُّ أَشَدُّ وَيُجَابُ بأنّه عَهْدُ
إيقاعِ غيرِ الجُمُعَةِ مع اختلالِ بعضِ شُرُوطِها لِعُذْرِ ولم يُعْهَدِ ذلك في الجُمُعَةِ بعدَ تقدّمِ جُمُعَةِ
أُخْرَى، فَإِنْ اضْطَرُّوا للصلاةِ معه نَوَّارَ رَكَعَتَيْنِ نَافِلَةٍ.

(تنبيه) رَجَّحَ مُقَابِلَ الْأَصَحِّ جَمَاعَةً مِنْ أَكْبَارِ أَيْمَتِنَا بِلِأَلْفٍ فِيهِ مُجْلِي وَنَقَلَ عَنْ الْأَكْثَرِينَ لَكِنْ
نُوزِعَ فِيهِ وَاخْتَارَهُ جَمْعٌ مُحَقِّقُونَ مُتَأَخِّرُونَ وَعَلَى الْمَذْهَبِ فَرَقَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بَيْنَ مَا هُنَا

بِجَمِيعِ الْوَاجِبَاتِ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ بَقِيَ أَنْ يُقَالَ سَلَّمْنَا أَنَّهُ أَتَى بِهِ لَكِنْ عَلَى اعْتِقَادِ الشُّبَّةِ وَمَنْ اعْتَقَدَ
بِفَرْضِ مُعَيَّنٍ نَفْلًا كَانَ ضَارًّا وَأَشَارَ شَرْحُ الرُّوضِ إِلَى دَفْعِهِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ اعْتِقَادَ عَدَمِ الْوُجُوبِ إِنَّمَا يُؤَثِّرُ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مَذْهَبًا لِلْمُعْتَدِّ وَالْأَبَانُ كَانَ مَذْهَبًا لَهُ لَمْ يُؤَثِّرْ وَيَكْتَفِي مِنْهُ بِمُجَرَّدِ الْإِثْبَانِ بِهِ ع ش وَتَقَدَّمَ أَنفَا
عَنْ سَمِ مَا يَنْدَفِعُ بِهِ الْإِعْتِرَاضُ الْأَوَّلُ أَيْضًا. □ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَا يَضُرُّ الْإِنِّ) قَالَهُ الْحَلِيمِيُّ وَاسْتَحْسَنَاهُ بَعْدَ
نَقْلِهِمَا عَنْ تَضَحُّيهِ الْأَكْثَرِينَ وَقَطَعَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ الصَّحَّةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَعِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ
وَكَذَا لَا يَضُرُّ إِيْلَهُ الْإِنِّ الْمُعْتَمَدُ الضَّرَرُ م ر. اهـ. □ قَوْلُهُ: (بِوَاجِبِ) كَالْبَسْمَلَةِ نَهَايَةُ وَمُغْنِي كَانَ سَمِعَهُ
يَصِلُ تَكْبِيرَةُ التَّحَرُّمِ أَوْ الْقِيَامِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (خَوْفًا مِنَ الْفِئَةِ) هَذَا التَّغْلِيلُ مَمْنُوعٌ فَقَدْ لَا يَعْلَمُ
الْإِمَامُ بَعْدَ اقْتِدَائِهِ أَوْ مُفَارَقَتِهِ كَانَ يَكُونُ فِي الصَّفِّ الْأَخِيرِ مَثَلًا أَوْ يُتَابِعُهُ فِي أَفْعَالِهَا مِنْ غَيْرِ رَبْطٍ وَانْتِظَارِ
كَثِيرٍ فَيَنْتَفِي خَوْفُ الْفِئَةِ نَهَايَةُ. □ قَوْلُهُ: (فَهُوَ الْإِنِّ) أَيِ الْمَوَافَقَةِ مِنْ غَيْرِ رَبْطٍ وَانْتِظَارِ كَثِيرٍ نَهَايَةُ.

□ قَوْلُهُ: (فَيَقْتَدِي بِهِ الشَّافِعِيُّ الْإِنِّ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَنفَا. □ قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ عَلَى قَوْلِهِ
وَكَذَا لَا يَضُرُّ إِيْلَهُ الْإِنِّ. □ قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِأَنَّهُ عَهْدُ الْإِنِّ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ عَلَى الْمُتَأَمِّلِ سَمِ.
□ قَوْلُهُ: (لِلصَّلَاةِ مَعَهُ) أَيِ لِمَصَلَّةِ الْجُمُعَةِ الْمَسْبُوقَةِ مَعَ السُّلْطَانِ. □ قَوْلُهُ: (وَنَقَلَ) أَيِ مُقَابِلَ الْأَصَحِّ أَوْ
تَرْجِيحَهُ. □ قَوْلُهُ: (لَكِنْ نُوزِعَ فِيهِ) أَيِ فِي التَّقْلِ. □ قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَهُ) أَيِ مُقَابِلَ الْأَصَحِّ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى
الْمَذْهَبِ) أَيِ الرَّاجِحِ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ الْمِنْهَاجُ بِالْأَصَحِّ. □ قَوْلُهُ: (فَرَّقَ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلْفَرْقِ بَلْ مَا
ذَكَرَ عَلَى حَدِّ مَا هُنَا مِنْ اغْتِيَابِ نِيَّةِ الْمُقْتَدِي، فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ يَعْتَقِدُ نَجَاسَةَ مَاءِ الْآخِرِ، وَأَنَّ جِهَتَهُ
غَيْرُ قِبْلَةٍ سَمِ. □ قَوْلُهُ: (بَيْنَ مَا هُنَا) أَيِ صِحَّةِ الْإِقْتِدَاءِ فِي نَحْوِ الْفَضْدِ، وَإِنْ شِئْتَ تَقُولُ أَيِ فِي الْفُرُوعِ
الْخِلَافِيَّةِ فَصَحَّحُوا فِيهَا الْإِقْتِدَاءَ فِي نَحْوِ الْفَضْدِ دُونَ نَحْوِ الْمَسِّ.

□ قَوْلُهُ: (وَكَذَا لَا يَضُرُّ إِيْلَهُ الْإِنِّ) الْمُعْتَمَدُ الضَّرَرُ م ر. □ قَوْلُهُ: (وَيُجَابُ بِأَنَّهُ عَهْدُ الْإِنِّ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ
عَلَى الْمُتَأَمِّلِ. □ قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْمَذْهَبِ فَرَّقَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ الْإِنِّ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِلْفَرْقِ بَلْ مَا ذَكَرَ عَلَى
حَدِّ مَا هُنَا مِنْ اغْتِيَابِ نِيَّةِ الْمُقْتَدِي، فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ يَعْتَقِدُ نَجَاسَةَ مَاءِ الْآخِرِ، وَإِنْ جِهَتَهُ غَيْرُ قِبْلَةٍ.

وَعَدَمَ صِحَّةِ اقْتِدَاءِ أَحَدٍ مُجْتَهِدِينَ فِي الْمَاءِ أَوْ الْقِبْلَةِ إِذَا اخْتَلَفَ اجْتِهَادُهُمَا بِالْآخِرِ بِأَنَّ الْمَنَعَ مُطْلَقًا هُنَا يُؤَدِّي إِلَى تَعْطِيلِ الْجَمَاعَةِ الْمَطْلُوبِ تَكْثِيرُهَا بِخِلَافِهِ فِي ذَيْنِكَ لِتُدْرِيهِمَا، فَإِنْ قُلْتُ يُؤَيِّدُ الْمُقَابِلَ الْمَذْكُورَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ قَلَّدَ تَقْلِيدًا صَحِيحًا كَانَتْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةً حَتَّى عِنْدَ مُخَالَفِهِ قُلْتُ مَعْنَى كَوْنِهَا صَحِيحَةً عِنْدَ الْمُخَالَفِ أَنَّهَا تُبْرَأُ فَأَعْلَمُهَا عَنِ الْمُطَالِبَةِ بِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ لَا أَنَا نَرْبِطُ صَلَاتَنَا بِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا تَخْلُفُهُ مَفْسَدَةٌ أُخْرَى هِيَ اعْتِقَادُنَا أَنَّهُ غَيْرُ جَازِمٍ بِالنِّتْيَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْنَا فَمَنْعَنَا الرِّبْطَ لِذَلِكَ لَا لِعَقِيدَاتِنَا بِطُلَانِ صَلَاتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِعَقِيدَاتِهِ فَالْحَاصِلُ أَنَّهَا مِنْ حَيْثُ رَبَطْنَا بِهَا غَيْرَ صَالِحَةٍ لِذَلِكَ وَمِنْ حَيْثُ إِبْرَازُهَا لِذِمَّةٍ فَأَعْلَمُهَا صَالِحَةً لَهُ ظَاهِرًا فِيهِمَا وَأَمَّا بَاطِنًا فَكُلٌّ مِنْ صَلَاتِنَا وَصَلَاتِهِ يَحْتَمِلُ الصُّحَّةَ وَغَيْرَهَا لِأَنَّ الْحَقَّ أَنَّ الْمُصِيبَ فِي الْفُرُوعِ وَاحِدٌ لَكِنْ عَلَى كُلِّ مُقَلِّدٍ أَنْ يَعْتَقِدَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ تَقْلِيدُ الْأَرْجَحِ عِنْدَهُ أَنَّ مَا قَالَهُ مُقَلِّدُهُ أَقْرَبُ إِلَى مُوَافَقَةِ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِمَّا قَالَهُ غَيْرُهُ مَعَ احْتِمَالِ مُصَادَفَةِ قَوْلِ غَيْرِهِ لِمَا فِيهِ فَتَأَمَّلْهُ.

(وَلَا تَصِحُّ قُدُورَةُ بِمُقْتَدٍ بِغَيْرِهِ إِجْمَاعًا وَلَوْ احْتِمَالًا.....)

□ قَوْلُهُ: (بِالْآخِرِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِقْتِدَاءِ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمَنَعَ) أَي مَنَعَ صِحَّةَ الْإِقْتِدَاءِ مُطْلَقًا أَي سَوَاءٌ أَتَى الْإِمَامُ بِمُطْلَعٍ عِنْدَنَا أَوْ عِنْدَهُ (هُنَا) أَي فِي الْفُرُوعِ الْخِلَافِيَّةِ فِي الْمَذَاهِبِ. □ قَوْلُهُ: (الْمُقَابِلُ الْخُ) يَعْنِي الصُّحَّةَ فِي نَحْوِ الْمَسِّ. □ قَوْلُهُ: (وَنَحْوُ ذَلِكَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِنَّهَا تُبْرَأُ. □ قَوْلُهُ: (لَا أَنَا نَرْبِطُ الْخُ) أَي وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَصِحُّ لَنَا الْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّ هَذَا) أَي صِحَّةَ الرِّبْطِ وَتَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ غَيْرُ جَازِمٍ الْخُ) فِيهِ نَظَرٌ سَم. □ قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَي لِعَقِيدَاتِنَا أَنَّهُ غَيْرُ جَازِمٍ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهَا) أَي صَلَاةُ الْمُخَالَفِ مَعَ نَحْوِ الْمَسِّ. □ قَوْلُهُ: (لِذَلِكَ) أَي لِلرِّبْطِ فَالْأَمُّ لِلتَّعْدِيَةِ وَ(صَالِحَةٍ) عَلَى ظَاهِرِهِ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ اعْتِقَادُنَا أَنَّهُ غَيْرُ جَازِمٍ الْخُ فَالْأَمُّ لِلتَّعْلِيلِ وَصَالِحَةٍ بِمَعْنَى صَحِيحَةٍ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ظَاهِرًا فِيهِمَا الْخُ.

□ قَوْلُهُ: (فَكُلٌّ مِنْ صَلَاتِنَا) أَي مَعَ نَحْوِ الْفَضْدِ (وَصَلَاتِهِ) أَي مَعَ نَحْوِ الْمَسِّ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى كُلِّ مُقَلِّدٍ) بِكُسْرِ اللَّامِ. □ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ يَجِبُ تَقْلِيدُ الْأَرْجَحِ الْخُ) أَي وَالْأَصَحُّ خِلَافُهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْقَضَاءِ كُرْدِي.

□ قَوْلُهُ: (عِنْدَهُ) أَي الْمُقَلِّدِ. □ قَوْلُهُ: (مُقَلِّدُهُ) بَفَتْحِ اللَّامِ. □ قَوْلُهُ: (لِمَا فِيهِ) أَي فِي الْوَاقِعِ وَنَفْسِ الْأَمْرِ.

□ قَوْلُهُ: (بِغَيْرِهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا أَثَرَ فِي الْمَعْنَى وَإِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَلَا أَثَرَ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ فِي الثَّانِيَةِ وَقَوْلُهُ فَيَلْزِمُهُ مُفَارَقَتُهُ وَقَوْلُهُ جَهْلًا. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْ احْتِمَالًا) عِبَارَةٌ الْمَعْنَى وَالنَّهَايَةِ وَلَا بَمَنْ تَوَهَّمَهُ أَوْ ظَنَّهُ مَأْمُومًا كَانَ وَجَدَ رَجُلَيْنِ يُصَلِّيَانِ جَمَاعَةً وَتَرَدَّدَ فِي أَيُّهُمَا الْإِمَامُ وَمَحَلَّهُ كَمَا قَالَهُ الزُّرْكَشِيُّ مَا إِذَا هَجَمَ، فَإِنْ اجْتَهَدَ فِي أَيُّهُمَا الْإِمَامُ وَاقْتَدَى بِمَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ الْإِمَامُ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَصِحَّ كَمَا يُصَلِّي بِالْاجْتِهَادِ فِي الْقِبْلَةِ، وَالتَّوْبِ، وَالْأَوَانِي، وَإِنْ اعْتَقَدَ كُلُّ مِنَ الْمُصَلِّينِ أَنَّهُ الْإِمَامُ صَحَّتْ صَلَاتُهُمَا إِذْ لَا مُقْتَضَى لِلْبَطْلَانِ أَوْ أَنَّهُ مَأْمُومٌ بَطَلَتْ صَلَاتُهُمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ مُقْتَدٍ بِمَنْ يَقْصِدُ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ وَكَذَا لَوْ شَكَّ فَمَنْ شَكَّ وَلَوْ بَعْدَ السَّلَامِ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ إِمَامٌ أَوْ مَأْمُومٌ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِشَكِّ أَنَّهُ تَابِعٌ أَوْ مَتَّبِعٌ وَلَوْ شَكَّ

□ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ غَيْرُ جَازِمٍ بِالنِّتْيَةِ) فِيهِ نَظَرٌ.

ولو بعد السلام كما مر في سُجُود السهو، وإن بَانَ إمامًا وذلك لاستِحَالَةِ اجْتِمَاع كونه تابعًا
مُتَّبِعًا ولا أثر عند التَّردُّد للاجْتِهَاد فيما يَظْهَرُ خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ لِأَنَّهُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَلَامَةِ فِيهِ
مَجَالٌ وَلَا مَجَالَ لَهَا هُنَا؛ لِأَنَّ مَدَارَ المَأْمُومِيَّةِ عَلَى النِّيَّةِ لَا غَيْرَ.....

أَحَدُهُمَا وَظَنَّ الْآخَرُ صَحَّتْ لِلظَّنِّ أَنَّهُ إِمَامٌ دُونَ الْآخَرِ وَهَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي فَرَّقُوا فِيهَا بَيْنَ الظَّنِّ
وَالشَّكِّ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَلَوْ بَعْدَ السَّلَامِ الْخ) أَي بَانَ شَكٌّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي كَوْنِ إِمَامِهِ مَأْمُومًا إِلَّا أَنْ مَحَلُّ
هَذَا مَا لَمْ يَبَيِّنْ إِمَامًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يُنَافِيهِ، وَإِنْ بَانَ إِمَامًا لَجَوَّازِ تَخْصِيصِهِ بِغَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ بَلْ يَتَعَيَّنُ
ذَلِكَ سَمٍ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع ش وَيَأْتِي عَنِ الْبُضْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ وَقَوْلُهُ بِغَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ أَي بِالشَّكِّ قَبْلَ
السَّلَامِ. □ فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحٍ وَلَوْ شَكٌّ بَعْدَ السَّلَامِ لَمْ يُؤْخَرْ عَلَى الْمَشْهُورِ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ بَانَ
إِمَامًا) أَي إِنْ طَالَ زَمَنُ التَّردُّدِ أَوْ مَضَى رُكْنٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمٍ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع ش عِبَارَةُ الْبُضْرِيِّ قَوْلُهُ
وَلَوْ بَعْدَ السَّلَامِ كَمَا مَرَّ فِي سُجُود السَّهْوِ، وَإِنْ بَانَ إِمَامًا مُقْتَضَى هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ لَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ ثُمَّ
زَالَ الشَّكُّ وَبَانَ أَنَّهُ إِمَامٌ عَدَمُ الصَّحَّةِ وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا، فَالَّذِي يَظْهَرُ الصَّحَّةَ مُطْلَقًا طَالَ الزَّمَنُ لِلشَّكِّ أَوْ لَمْ
يَطُلْ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ) رَاجِعٌ لِلْمَتْنِ. □ فَوُدَّ: (وَلَا أَثَرَ عِنْدَ التَّردُّدِ لِلْاجْتِهَادِ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ،
وَالْمُعْنَى كَمَا مَرَّ آيَفًا. □ فَوُدَّ: (خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ) أَقُولُ الْوَجْهَ مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلَا مَجَالَ لَهَا
هُنَا فَهُوَ مَمْنُوعٌ إِذْ قَدْ تَفِيدُ الْقَرَائِنُ الظَّنَّ بَلْ الْقَطْعَ بِكَوْنِهِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا وَيَكُونُهُ نَوَى الْإِمَامَةِ أَوْ الْإِثْمَامِ
وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ نَظَائِرُ فِي كَلَامِهِمْ سَمٍ بِحَذْفٍ. □ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ الْخ) رَدَّهُ النَّهْيَةَ بِمَا نَصَّهُ وَمَغْلُومٌ
أَنَّ اجْتِهَادَهُ بِسَبَبِ قَرَائِنٍ تَدُلُّ عَلَى غَرَضِهِ لَا بِالنَّسْبَةِ لِلنِّيَّةِ لِعَدَمِ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا فَسَقَطَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ شَرْطٌ

□ فَوُدَّ: (وَلَوْ بَعْدَ السَّلَامِ) أَي بَانَ شَكٌّ بَعْدَ السَّلَامِ فِي كَوْنِ إِمَامِهِ مَأْمُومًا إِلَّا أَنْ مَحَلُّ هَذَا مَا لَمْ يَبَيِّنْ إِمَامًا
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَلَا يُنَافِيهِ، وَإِنْ بَانَ إِمَامًا لَجَوَّازِ تَخْصِيصِهِ بِغَيْرِ هَذِهِ الصُّورَتَيْنِ بَلْ يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ وَلَوْ شَكَّ كُلُّ
مِنْ اثْنَيْنِ فِي أَنَّهُ إِمَامٌ أَوْ مَأْمُومٌ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ لِشَكِّهِ فِي أَنَّهُ تَابِعٌ أَوْ مُتَّبِعٌ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ.
□ فَوُدَّ: (وَإِنْ بَانَ إِمَامًا) أَي إِنْ طَالَ زَمَنُ التَّردُّدِ أَوْ مَضَى رُكْنٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. □ فَوُدَّ: (خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ)
أَقُولُ الْوَجْهَ مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلَا مَجَالَ لَهَا هُنَا فَهُوَ مَمْنُوعٌ إِذْ قَدْ تَفِيدُ الْقَرَائِنُ الظَّنَّ بَلْ الْقَطْعَ
بِكَوْنِهِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا وَيَكُونُهُ نَوَى الْإِمَامَةِ أَوْ الْإِثْمَامِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ نَظَائِرُ فِي كَلَامِهِمْ كَقَوْلِهِمْ يَصِحُّ بَيْعُ
الْوَكِيلِ الْمَشْرُوطُ فِيهِ الْإِشْهَادُ بِالْكِنَايَةِ عِنْدَ تَوَقُّرِ الْقَرَائِنِ كَمَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْغَزَالِيُّ وَأَقْرَبَهُ عَلَيْهِ
الشَّيْخَانِ مَعَ أَنَّ الْكِنَايَةَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ نِيَّةٍ فَلَوْلَا أَنَّ لِلْقَرَائِنِ مَجَالَ فِي النِّيَّةِ مَا تَأْتَى هَذَا الْكَلَامُ مِنْهُمْ وَلَا
الْإِشْهَادُ عَلَى هَذَا الْبَيْعِ الْمُتَوَقَّفِ عَلَى النِّيَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَكَقَوْلِهِمْ فِي مُصَلِّينَ تَرَدَّدَ كُلُّ فِي أَنَّهُ إِمَامٌ أَوْ مَأْمُومٌ
أَنَّهُ لَوْ ظَنَّ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ إِمَامٌ وَشَكَ الْآخَرُ صَحَّتْ لِلظَّنِّ أَنَّهُ إِمَامٌ دُونَ الْآخَرِ وَلَا خِفَاءَ إِنْ ظَنَّ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ
إِمَامٌ لَمْ يَسْتَنِدْ فِيهِ إِلَّا لِلْقَرَائِنِ إِذِ الظَّنُّ بِلَا سَنَدٍ لَا اعْتِبَارَ بِهِ فَدَلَّ هَذَا عَلَى أَنَّ لِلْقَرَائِنِ مَجَالَ فِي ظَنِّ الْكُونِ
إِمَامًا لَا يُقَالُ هَذَا فِي ظَنِّ نَفْسِهِ إِمَامًا، وَالْإِنْسَانُ أَعْرَفُ بِحَالِ نَفْسِهِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ، فَإِنَّهُ فِي ظَنِّ غَيْرِهِ
إِمَامًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا لَا يَقْدَحُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّ لِلْقَرَائِنِ مَذْخَلًا فِيمَا ذَكَرَ قَدَبَرَهُ.

وهي لا يَطْلُعُ عليها وَخَرَجَ بِمُقْتَدٍ ما لو انْقَطَعَتِ الْقُدُورَةُ كَأَنَّ سَلَّمَ الْإِمَامُ قِيَامَ مَسْبُوقٍ فَاقْتَدَى بِهِ آخَرُ أَوْ مَسْبُوقُونَ فَاقْتَدَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا فَتَصَيَّحُ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ فِي الثَّانِيَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ (وَلَا يَمَنْ تَلَزُمُهُ إِعَادَةٌ)، وَإِنْ اقْتَدَى بِهِ مِثْلُهُ (كَمُقِيمٍ تَيَّمَّمَ) لِنَقْصِ صَلَاتِهِ..

الاجْتِهَادُ أَنْ يَكُونَ الْإِنْسَانُ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَهِيَ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ قَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهَا بِقَرَائِنَ سَم. قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ) أَيِ أَمَّا فِيهَا فَلَا تَصِيحُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِثْنَاءَ جُمُعَةٍ بَعْدَ أُخْرَى ع. ش. قَوْلُهُ: (عَلَى الْمُعْتَمِدِ الْإِنْسَانُ) مُتَعَلِّقٌ بِتَصَيَّحٍ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ يَصِيحُ الْإِفْتِدَاءُ فِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ أَوْ مَسْبُوقُونَ الْإِنْسَانُ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَأَمَّا فِي الْأُولَى فَيَصِيحُ فِي الْجُمُعَةِ أَيْضًا وَبِلا كَرَاهَةٍ مُطْلَقًا انْتَهَى مِنْ نُسْخَةِ سَقِيمَةٍ لِلْكَرْدِيِّ بِفَتْحِ الْكَافِ الْفَارِسِيِّ عَلَى التَّخْفَةِ وَفِي الْكَرْدِيِّ بِضَمِّ الْكَافِ الْعَرَبِيِّ عَلَى شَرْحٍ بِأَفْضَلٍ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَخَرَجَ بِمُقْتَدٍ الْإِنْسَانُ فَيَصِيحُ فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ أَمَّا هِيَ فَلَا مُطْلَقًا عِنْدَ الْجَمَالِ الرَّمَلِيِّ وَفِي الثَّانِيَةِ عِنْدَ الشَّارِحِ أَمَّا فِي الْأُولَى فَتَصِيحُ عِنْدَهُ وَلَكِنْ يُكْرَهُ الْإِفْتِدَاءُ بِالْمَسْبُوقِ الْمَذْكُورِ. اهـ. وَأَسْفَطُ النَّهَايَةِ لَفْظَةً فِي الثَّانِيَةِ كَمَا مَرَّ وَكَتَبَ ع. ش. عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ م. ر. لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ ظَاهِرُهُ فِي الصُّورَتَيْنِ وَعَلَيْهِ فَلَا ثَوَابَ فِيهَا مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ وَفِي حَجِّ التَّضَرُّعِ بِرُجُوعِهِ لِلثَّانِيَةِ فَقَطْ، وَالْكَرَاهَةُ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَبْطَلَهَا وَسَيَاتِي فِي كَلَامِ الْمَحَلِّي قُبِيلَ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ مَا يُصَرِّحُ بِتَخْصِيصِ الْخِلَافِ بِالثَّانِيَةِ. اهـ. أَقُولُ بَلْ كَلَامُ الشَّارِحِ كَالنَّهَايَةِ كَالصَّرِيحِ فِي الرُّجُوعِ لِلصُّورَتَيْنِ مَعًا كَمَا مَرَّ عَنْ الْكَرْدِيِّ بِضَمِّ الْكَافِ خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنْ الْكَرْدِيِّ بِفَتْحِ الْكَافِ وَع. ش.، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَسَيَاتِي فِي كَلَامِ الْمَحَلِّي الْإِنْسَانُ فَفِيهِ أَنَّ الْمَحَلِّيَّ إِنَّمَا ذَكَرَ هُنَاكَ الصُّورَةَ الثَّانِيَةَ، وَالْخِلَافُ فِيهَا ثَمَّ الْجَمْعُ وَسَكَتَ عَنِ الصُّورَةِ الْأُولَى بِالْكَلِّيَةِ وَلَمْ يَتَرَضَّهَا أَضْلًا وَهَذَا لَا يُشْعِرُ بِتَخْصِيصِ الْخِلَافِ بِالثَّانِيَةِ فَضْلًا عَنِ التَّضَرُّعِ بِذَلِكَ.

قَوْلُ (السِّي): (وَلَا يَمَنْ تَلَزُمُهُ إِعَادَةٌ)، وَإِنْ جَهِلَ أَنَّهُ تَلَزُمُهُ الْإِعَادَةُ، فَإِذَا بَانَ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَجَبَ الْقَضَاءُ م. ر. اهـ. سَم. قَوْلُ (السِّي): (كَمُقِيمٍ تَيَّمَّمَ) لَا يَبْعُدُ أَنَّ شَرْطَ هَذَا الْعِلْمِ بِحَالِهِ وَيُسْتَشْنَى م. ر. سَم. قَوْلُ (السِّي): (كَمُقِيمٍ تَيَّمَّمَ) هَلْ شَرْطُ هَذَا عِلْمُ الْمَأْمُومِ بِحَالِهِ حَالِ الْإِفْتِدَاءِ وَقَبْلَهُ أَوْ نَسِيَ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مُطْلَقًا إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ صَحَّتْ وَلَا قَضَاءُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِمَامَ مُحَدِّثٌ وَتَبَيَّنَ حَدِيثُ الْإِمَامِ مُحَدِّثٌ وَتَبَيَّنَ حَدِيثُ الْإِمَامِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَا يَضُرُّ وَلَا يَوْجِبُ الْقَضَاءُ أَوْ لَا فَرْقَ هُنَا وَيَخْصُ مَا سَيَاتِي بِغَيْرِ ذَلِكَ وَيُفَرِّقُ فِيهِ نَظَرٌ، وَالتَّسْوِيَةُ قَرِيبَةٌ أَيِ فَلَا

قَوْلُهُ: (وَهِيَ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهَا) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ قَدْ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهَا بِقَرَائِنَ. قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَلَا يَمَنْ تَلَزُمُهُ إِعَادَةٌ)، وَإِنْ جَهِلَ أَنَّهُ تَلَزُمُهُ الْإِعَادَةُ، فَإِذَا بَانَ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَجَبَ الْقَضَاءُ م. ر. قَوْلُهُ فِي (السِّي): (كَمُقِيمٍ تَيَّمَّمَ) لَا يَبْعُدُ أَنَّ شَرْطَ هَذَا الْعِلْمِ بِحَالِهِ وَيُسْتَشْنَى م. ر. قَوْلُهُ: (أَيْضًا كَمُقِيمٍ تَيَّمَّمَ) هَلْ شَرْطُ هَذَا عِلْمُ الْمَأْمُومِ بِحَالِهِ حَالِ الْإِفْتِدَاءِ أَوْ قَبْلَهُ وَنَسِيَ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مُطْلَقًا إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ صَحَّتْ وَلَا قَضَاءُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِمَامَ مُحَدِّثٌ وَتَبَيَّنَ حَدِيثُ الْإِمَامِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَا يَضُرُّ وَلَا يَوْجِبُ الْقَضَاءَ كَمَا سَيَاتِي أَوْ لَا فَرْقَ هُنَا وَيَخْصُ مَا سَيَاتِي بِغَيْرِ ذَلِكَ وَيُفَرِّقُ فِيهِ نَظَرٌ، وَالتَّسْوِيَةُ قَرِيبَةٌ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ فَرْقٌ وَاضِحٌ، فَإِنْ قِيلَ عَلَى التَّسْوِيَةِ هَلَا

(ولا) قُدْوُهُ (قَارِيٌّ بِأَمِّيٍّ فِي الْجَدِيدِ)، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّعَلُّمُ وَلَا عَلِمَ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِتَحْمِلِ الْقِرَاءَةَ عَنْهُ لَوْ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا مَثَلًا وَمِنْ شَأْنِ الْإِمَامِ التَّحْمُلُ وَيَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِمَنْ يَجُوزُ كَوْنُهُ أُمِّيًّا إِلَّا إِذَا لَمْ يَجْهَرْ فِي جَهْرِيَّةٍ.....

قَضَاءُ هُنَا كَمَا لَوْ بَانَ حَدَثُ إِمَامِهِ إِلَّا أَنْ يَظْهَرَ فَرْقٌ وَاضِحٌ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَفِي كَلَامِ الشَّارِحِ م ر فِي بَابِ التَّيَمُّنِ مَا يُصْرَحُ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُخْدِثِ ع ش .

❏ قَوْلُ (لَشَيْ): (وَلَا قَارِيٌّ بِأَمِّيٍّ) فَرْغٌ عَلِمَ أُمِّيَّتَهُ وَغَابَ غَيْبُهُ يُمَكِّنُ التَّعَلُّمَ فِيهَا فَهَلْ يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْأُمِّيَّةِ وَنُقِلَ عَنْ قِتَاوَى الشَّارِحِ م ر أَنَّهُ لَوْ ظَنَّ أَنَّهُ تَعَلَّمَ فِي غَيْبَتِهِ صَحَّ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ لِمَا قَدَّمَاهُ وَلَا يُشْكِلُ عَلَى مَا قُلْتُ قَوْلُهُمْ بِصِحَّةِ الْإِقْتِدَاءِ بِمَنْ عَلِمَ حَدَثَهُ ثُمَّ فَارَقَهُ مُدَّةٌ يُمَكِّنُ فِيهَا طَهْرَهُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْمُصَلِّي أَنَّهُ تَطَهَّرَ بَعْدَ حَدَثِهِ لِتَصِحِّ صَلَاتِهِ وَلَيْسَ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْأُمِّيِّ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْأُمِّيَّةَ عِلَّةٌ مُزْمِنَةٌ، وَالْأَصْلُ بَقَاؤُهَا ع ش . قَوْلُ (لَشَيْ): (فِي الْجَدِيدِ) رَاجِعٌ إِلَى اقْتِدَاءِ الْقَارِيِّ بِالْأُمِّيِّ لَا إِلَى مَا قَبْلَهُ، وَالْقَدِيمُ يَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ فِي السَّرِّيَّةِ دُونَ الْجَهْرِيَّةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يَقْرَأُ فِي الْجَهْرِيَّةِ بَلْ يَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ عَنْهُ فِيهَا وَهُوَ الْقَوْلُ الْقَدِيمُ أَيْضًا نِهَازَةً زَادَ الْمُغْنِي وَذَهَبَ الْمُزَنِّي إِلَى صِحَّةِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ سِرِّيَّةً كَانَتْ أَوْ جَهْرِيَّةً وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِيمَنْ لَمْ يُطَاوِغْهُ لِسَانُهُ أَوْ طَاوَعَهُ وَلَمْ يَمُضِ زَمَنٌ يُمَكِّنُهُ فِيهِ التَّعَلُّمُ وَلَا فَلَا يَصِحُّ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ قَطْعًا. اهـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ فَيَلْزِمُهُ مُفَارَقَتُهُ. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَا عَلِمَ الْخُ) فَلَا تَتَعَقَّدُ لِلْجَاهِلِ بِحَالِهِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَضَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ إِلَّا بَعْدَ سَمِّ عَلَى حَجٍّ. اهـ. ع ش. ❏ قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ الْخُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَ الْمَجْهُولِ قِرَاءَتُهُ أَوْ إِسْلَامُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِسْلَامُ وَالظَّاهِرُ مِنْ حَالِ الْمُسْلِمِ الْمُصَلِّي أَنَّهُ يُحَسِّنُ الْقِرَاءَةَ، فَإِنْ أَسْرَّ هَذَا فِي جَهْرِيَّةٍ أَعَادَ الْمَأْمُومُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ قَارِئًا لَجَهَرَ وَيَلْزِمُهُ الْبَحْثُ عَنْ حَالِهِ كَمَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ عَنْ أَبِيهِنَا؛ لِأَنَّ إِسْرَارَ الْقِرَاءَةِ فِي الْجَهْرِيَّةِ يُخَيَّلُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يُحَسِّنُهَا لَجَهَرَ بِهَا، فَإِنْ قَالَ بَعْدَ سَلَامِهِ مِنَ الْجَهْرِيَّةِ نَسِيَتْ الْجَهْرُ أَوْ تَعَمَّدَتْهُ لِحَاوِزِهِ أَوْ وَجْهَلِ الْمَأْمُومِ وَجُوبُ الْإِعَادَةِ كَمَا قَالَ الشُّبْكِيُّ لَمْ يَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ بَلْ تُسْتَحَبُّ كَمَنْ جَهِلَ مِنْ إِمَامِهِ الَّذِي لَهُ حَالَتَا جُنُونٍ وَإِفَاقَةٍ وَإِسْلَامٍ وَرَدَّةٍ وَفَتْ جُنُونِهِ أَوْ رَدَّتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ بَلْ تُسْتَحَبُّ أَمَّا فِي السَّرِّيَّةِ فَلَا إِِعَادَةَ عَلَيْهِ عَمَلًا بِالظَّاهِرِ وَلَا يَلْزِمُهُ الْبَحْثُ عَنْ طَهَارَةِ الْإِمَامِ نَقَلَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ. اهـ. وَكَذَا فِي النَّهَازَةِ

اِكْتَفَى عَنْ هَذَا الْمِثَالِ بِمَسْأَلَةِ الْحَدِيثِ الْآتِيَةِ قُلْنَا يَقْرَأُ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْمُسَافِرَ الْمُتَيَمِّمَ يَصِحُّ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ حَدَثُهُ بَاقِيًا تَامَلْ. ❏ قَوْلُهُ: (وَلَا عَلِمَ بِحَالِهِ الْخُ) فَلَا تَتَعَقَّدُ لِلْجَاهِلِ بِحَالِهِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَضَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ إِلَّا بَعْدَ. ❏ قَوْلُهُ: (وَيَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِمَنْ يَجُوزُ كَوْنُهُ أُمِّيًّا إِلَّا إِذَا لَمْ يَجْهَرْ الْخُ) عِبَارَةٌ الْعُبَابِ وَكَذَا أَيُّ يُعِيدُ وَجُوبًا إِنْ اقْتَدَى بِمَنْ جَهِلَ أَوْ جَهِلَ كَوْنُهُ قَارِئًا أَوْ أُمِّيًّا إِنْ كَانَ اقْتِدَاؤُهُ بِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ لَكِنْ أَسْرَّ فِيهَا قَالَ فِي شَرْحِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ فِي سِرِّيَّةٍ، فَإِنَّهُ لَا إِِعَادَةَ عَلَيْهِ أَيُّ لِكَيْتَهَا تُنْدَبُ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعِ وَحُكِيَ فِيهِ الْإِتِّفَاقُ إِلَى أَنَّ قَالَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِذَا جَهَرَ وَلَمْ يَسْمَعْهُ لَمْ

فَتَلَزَّمَهُ مُفَارَقَتَهُ فَإِنْ اسْتَمَرَ جَهْلًا حَتَّى سَلَّمَ لَزِمَتْهُ الإِعَادَةُ مَا لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ قَارِئٌ.
(تنبيه) لَزُومُ الْمُفَارَقَةِ هُنَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ أَنَّ إِمَامَهُ لَوْ لَحَنَ مُغَيِّرًا فِي الْفَاتِحَةِ لَمْ تَلْزَمْهُ مُفَارَقَتُهُ
لَا حِتْمَالِ نِسْيَانِهِ وَهَذَا مَوْجُودٌ هُنَا وَقَدْ يُجَابُ بِحَمَلِ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُجَوِّزْ كَوْنَهُ أُمِّيًّا وَإِلَّا

إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ وَجْهَ الْمَامُومِ وَجُوبَ الإِعَادَةِ كَمَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ . هـ قَوْلُهُ: (فَيَلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ
وَالْمُغْنِي وَعِبَارَةُ سَمِ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ وَأَنَّهُ إِذَا اسْتَمَرَ وَلَوْ مَعَ الْعِلْمِ خِلَافًا لِتَقْيِيدِ السُّبْكِيِّ
بِالْجَهْلِ حَتَّى سَلَّمَ لَزِمَهُ الإِعَادَةُ مَا لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ قَارِئٌ م ر . اهـ . هـ قَوْلُهُ: (جَهْلًا) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ
كَمَا مَرَّ أَيْضًا عِبَارَةُ سَمِ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَمَرَ مَعَ الْعِلْمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ بَانَ قَارِئًا وَقَضِيَّةُ الرُّوضِ كَغَيْرِهِ
خِلَافُهُ . اهـ . هـ قَوْلُهُ: (جَهْلًا) أَيْ لِلزُّومِ الإِعَادَةَ رَشِيدِي . هـ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ قَارِئٌ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا لَمْ يَبَيِّنْ
شَيْءَ سَمِ . هـ قَوْلُهُ: (يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ الْخ) وَفِي سَمِ بَعْدَ كَلَامِ مَا نَصَّهُ فَالْوَجْهَ عَدَمُ لَزُومِ الْمُفَارَقَةِ ثُمَّ إِنْ
بَانَ قَارِئًا وَإِلَّا لَزِمَتْهُ الإِعَادَةُ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ . اهـ . هـ قَوْلُهُ: (وَهَذَا) أَيْ احْتِمَالِ النُّسْيَانِ .

تَلَزَّمَهُ الإِعَادَةُ اهـ ثُمَّ قَالَ فِي الْعُبَابِ وَيَلْزَمُهُ الْبَحْثُ أَيْ عَنْ حَالِهِ حَيْثُ قَالَ فِي شَرْحِهِ : فَإِنْ صَلَّى مِنْ غَيْرِ
بَحْثٍ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ . اهـ . وَقَدْ يُقَالُ عَدَمُ الصَّحَةِ لَا يُوَافِقُ مَا تَقْلَنَاهُ فِي الْحَاشِيَةِ الْأُخْرَى عَنْهُ مِنْ
الْجَوَابِ . هـ قَوْلُهُ: (فَتَلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ الْخ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا تَلْزَمُ مُفَارَقَتُهُ وَأَنَّهُ إِذَا اسْتَمَرَ وَلَوْ مَعَ الْعِلْمِ خِلَافًا
لِتَقْيِيدِ السُّبْكِيِّ بِالْجَهْلِ حَتَّى سَلَّمَ لَزِمَهُ الإِعَادَةُ مَا لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ قَارِئٌ م ر (أَقُولُ) : وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا أَوْ عَدَمِ
إِعَادَةِ صَلَاتِهِ خَلْفَ مُخَالَفِ شَكٍّ فِي إِيْتَانِهِ بِوَاجِبٍ ، وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنِ الْحَالُ لَا يُخَيَّرُ ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ لَزُومِ
الْمُفَارَقَةِ أَخَذَهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مِنْ كَلَامِ السُّبْكِيِّ وَالْإِسْتَوِي وَالْأَذْرَعِي ثُمَّ رَدَّهُ ، فَإِنَّهُ قَالَ وَسَيَأْتِي مَا
يُؤْخِذُ مِنْهُ مَعَ رَدِّهِ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ إِسْرَارِهِ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى تَلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ ثُمَّ نَقَلَ عِبَارَةَ الثَّلَاثَةِ وَبَيَّنَّ أَخْذَ ذَلِكَ
مِنْهَا ثُمَّ قَالَ وَقَدْ يُجَابُ عَنْ ذَلِكَ جَمِيعُهُ بِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ مُجَرَّدَ إِسْرَارِهِ فِي الصَّلَاةِ يُبْطِلُ الْإِقْتِدَاءَ بِهِ
لَا حِتْمَالِ أَنْ يُخَيَّرَ بَعْدَ سَلَامِ بِنْسِيَانٍ أَوْ نَحْوِهِ بَلِ الظَّاهِرُ الَّذِي يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ أَنَّ الصَّلَاةَ تَصِحُّ خَلْفَهُ
ظَاهِرًا ثُمَّ بَعْدَهَا إِنْ أَخْبَرَ بِذَلِكَ تَبَيَّنَتْ مَوَاقِفَةُ الظَّاهِرِ لِلْبَاطِنِ فَلَا إِعَادَةَ وَإِلَّا بَانَ مُخَالَفَتُهُ لَهُ وَلَوْ ظَنَّا لِلْقَرِينَةِ
فَلَزِمَتْهُ الإِعَادَةُ . اهـ . وَقَوْلُهُ بَلِ الظَّاهِرُ الْخ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ م ر . هـ قَوْلُهُ: (فَإِنْ اسْتَمَرَ جَهْلًا حَتَّى سَلَّمَ الْخ)
مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ اسْتَمَرَ مَعَ الْعِلْمِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ بَانَ قَارِئًا وَقَضِيَّةُ الرُّوضِ كَغَيْرِهِ خِلَافُهُ . هـ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ
يَبَيِّنْ أَنَّهُ قَارِئٌ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا لَمْ يَبَيِّنْ شَيْءً . هـ قَوْلُهُ: (يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ الْخ) أَقُولُ يُشْكِلُ عَلَيْهِ أَيْضًا أَنَّ لَزُومَ
الْمُفَارَقَةِ إِنْ كَانَ لِلْحُكْمِ بِأَمْرِيَّةٍ فَيَتَّبَعِي عَدَمُ الْإِنْعِقَادِ لَا لَزُومَ مُجَرَّدِ الْمُفَارَقَةِ الْمُقْتَضِي لِلْإِنْعِقَادِ وَإِلَّا فَلَا
وَجْهَ لِلزُّومِ الْمُفَارَقَةِ فَالْوَجْهَ عَدَمُ لَزُومِ الْمُفَارَقَةِ ثُمَّ إِنْ بَانَ قَارِئًا وَإِلَّا لَزِمَتْهُ الإِعَادَةُ وَقَدْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ أَيْضًا
صِحَّةُ الْإِقْتِدَاءِ بِمُخَالَفِ شَكٍّ فِي إِيْتَانِهِ بِالْوَاجِبَاتِ مِنْ غَيْرِ قَضَاءٍ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَانَ الْإِسْرَارَ فِي مَوْضِعِ
الْجَهْرِ قَرِينَةً عَدَمِ إِحْسَانِ الْقِرَاءَةِ فَقَدْ قَامَتْ قَرِينَةُ الْبُطْلَانِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَاكَ بَلِ الظَّاهِرُ الْإِثْبَانُ بِالْوَاجِبَاتِ
مُرَاعَاةَ لِلْخِلَافِ فَلْيَتَأَمَّلْ ، فَإِنْ قُلْنَا بَعْدَ لَزُومِ الْمُفَارَقَةِ كَمَا مَشَى عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ فَلَا إِشْكَالَ لَكِنْ
قِيَاسَ مَا هُنَا مِنْ وَجُوبِ الإِعَادَةِ إِذَا لَمْ يَتَّبَيَّنِ الْحَالُ لَزُومُهَا هُنَاكَ إِذَا لَمْ يَتَّبَيَّنِ الْحَالُ وَلَيْسَ بَيْعِيدٌ وَقَدْ

لَزِمَتْهُ كَمَا هُنَا؛ لِأَنَّ عَدَمَ جَهْرِهِ أَوْ لَحْنَهُ يَقْوِي كَوْنَهُ أُمِّيًّا وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ مَتَى تَرَدَّدَ فِي مَانِعِ اقْتِدَاءٍ وَقَامَتْ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى وُجُودِهِ لَزِمَتْهُ الْمَفَارِقَةُ وَمَرَّ عَنِ السُّبْكِيِّ مَا يُؤَيِّدُهُ (وَهُوَ مَنْ يُخِلُّ بِخَرْفٍ أَوْ تَشْدِيدٍ مِنَ الْفَاتِحَةِ) بِأَنَّ لَمْ يُحْسِنَهُ وَهُوَ نِسْبَةٌ لِأَمِّهِ حَالٌ وَلَادَتِهِ وَحَقِيقَتُهُ لُغَةٌ مَنْ لَا يَكْتُبُ وَمَنْ يُحْسِنُ سَبْعَ آيَاتٍ مَعَ مَنْ لَا يُحْسِنُ إِلَّا الذَّكَرَ وَحَافِظُ نِصْفِ الْفَاتِحَةِ الْأَوَّلِ بِحَافِظٍ نِصْفُهَا الثَّانِي مَثَلًا كَقَارِيٍّ مَعَ أُمِّيٍّ (وَمِنْهُ أَرْتٌ) بِالْمُثَنَّاةِ (يُدْعِمُ) بِإِدْخَالِ (فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ) أَيْ الْإِدْغَامِ الْمَفْهُومِ مَنْ يُدْعِمُ فَلَا يَضُرُّ إِدْغَامٌ فَقَطْ كَتَشْدِيدِ لَامٍ أَوْ كَافٍ مَالِكٍ (وَأُلْفَغُ) بِالْمُثَلَّثَةِ

قوله: (وقضيته) أي قضية الجواب. قوله: (ما مر) أي في شرح ويغذر في التشنج للغلبة كزدي. قول (الشي): (وهو من يخل بخرق إلخ) هذا تفسير الأمي ونبه بذلك على أن من لم يحسنها بطريق الأولى ولو أحسن أصل التشديد وتعدرت عليه المبالغة صح الاقتداء به مع الكراهة كما في الكفاية عن القاضي مغني ونهاية.

قول (الشي): (من الفاتحة) خرج به التشهد ونحوه كالتكبير، والسلام فلن لا يخل بذلك فيه الاقتداء بمن يخل بذلك فيه ويفرق بأن شأن الإمام أن يتحمل الفاتحة، والمخل لا يصلح للتحمل وليس من شأنه تحمل نحو التشهد سم ونهاية وتعبه البرماوي كما في البجيرمي بأن هذا غير مستقيم لما تقدم أن الإخلال ببعض الشذات في التشهد مخل أيضا أي فلا يصح حينئذ صلاته ولا إمامته اه وعبارة الشارح في التشهد وقضية كلام الأئوار أنه يراعي هنا التشديد وعدم الإبدال وغيرهما نظير ما مر في الفاتحة. اه. وقال شيخنا وهذا أي ما مر عن النهاية وسم هو المعتد. اه. أقول ويؤيد ما مر عنهما قول المصنف الآتي، فإن كان في الفاتحة فكأمي وإلا فتصح صلاته، والقذوة به. قوله: (بأن لم يحسنه) إلى قول المتن وتصح في النهاية والمغني. قوله: (حال ولادته) عبارة غيره كانه على الحالة التي ولدته أمه عليها. اه. قوله: (من لا يكتب) أي ولا يقرأ شيخنا. قوله: (ومن يحسن إلخ) عبارة المغني ومن يحسن سبع آيات من غير الفاتحة مع من لم يحسن إلا الذكر كالقاري مع الأمي قاله في المجموع وكذا اقتداء حافظ النصف الأول بحافظ النصف الثاني وعكسه؛ لأن كلا منهما يحسن شيئا لا يحسنه الآخر. اه. قوله: (كقاري مع أمي) هذا واضح فيمن يحفظ القرآن مع من يحفظ الذكر، وأما من يحفظ نصف الفاتحة الأول مع من يحفظ الثاني فكأمتين اختلفا في المعجوز عنه فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر مع من تقدم عن المغني ما يوافقه. قوله: (فلا يضر إدغام فقط) أي بلا إبدال سم.

يُفَرَّقُ. قوله: (ولا لزمت كما هنا) فيه أن اللزوم هنا إنما هو إذا أسر في الجهرية وجوابه أن اللحن هناك نظير الإسرار هنا أيضا، واللزوم هنا لم يرتب على مجرد التجويز. قوله في المتن: (وهو من يخل بخرق أو تشديد من الفاتحة) خرج نحو التشهد فلن لا يخل بذلك فيه الاقتداء بمن يخل بذلك فيه م ر ويفرق بأن من شأن الإمام أن يتحمل الفاتحة، والمخل لا يصلح للتحمل وليس من شأنه تحمل التشهد ومما يدل على أن التشهد أوسع أنه لا يشترط فيه الترتيب. قوله: (فلا يضر إدغام فقط) أي بلا

(يُبدل حرفاً) أي يأتي بغيره بدله كراءٍ يغير وينسيء نعمة لا تضرُّ لثغرة سيرة بأن لم تمنع أصل مخرجه، وإن كان غير صافٍ.
(وتصح) ولو في الجمعة بتفصيله الآتي فيها قُدوةٌ أُمِّيٌّ وأخرسٌ (بمثله) بالنسبة للمعجوز عنه، وإن لم يكن مثله في الإبدال كما إذا عجزا عن الرأى وأبدلها أحدهما غيتاً، والآخر لاما بخلاف عاجزٍ عن رأٍ يعاجز عن سين، وإن اتفقا في البديل لإحسان أحدهما ما لم يُحسِنه الآخر.

☐ قوله: (ولو في الجمعة) إلى قول المتن، فإن عجز في النهاية لإا قوله: وأخرسٌ وقوله ولو في غير الفاتحة وقوله ويظهر إلى وأعاد. ☐ قول (الشي): (وتصح بمثله) عليم منه عدم صحة اقتداء أخرس بأخرس ولو عجز إمامه في أثناء صلاته عن القراءة لخرس لزمه مفارقه بخلاف ما لو عجز عن القيام؛ لأن اقتداء القائم بالقاعد صحيح ولا كذلك القارئ بالأخرس قاله البغوي في فتاويه فلو لم يعلم بخبره حتى قرع من صلاته أعاد؛ لأن حدوث الخرس نادرٌ بخلاف طرؤ الحديث نهاية وقوله ولو عجز إلخ في الأسنى والمُعني مثله. ☐ قوله: (وأخرس بمثله) تقدّم عن النهاية خلافه وعبارة سم جزم شيخنا الشهاب الرملي بامتناع اقتداء أخرس بأخرس ووجه بما حاصله الجهل بتماثلهما لجواز أن يُحسِن أحدهما ما لا يُحسِن الآخر لو كانا ناطقين انتهى وهو ظاهرٌ في الخرس الطارئ ويوجه في الأصلي بآنه قد يكون لأحدهما قوة بحيث لو كان ناطقاً أحسن ما لم يُحسِنه الآخر سم ولا يخفى بعد كل من التوجيهين لا سيما الثاني وفي البجيري عن الشوبري، والسلطان ويؤخذ من كلام النهاية أنه لو كان خرُسهما أو خرُس المأموم فقط أصلياً صحَّ بخلاف ما لو كان خرُسهما أو خرُس المأموم فقط عارضاً فلا يصح. اهـ.

☐ قوله: (بالنسبة) إلى قول المتن، فإن عجز في المعني لإا قوله ويظهر إلى، وأعاد. ☐ قوله: (بالنسبة للمعجوز عنه) ينبغي أن يؤخذ من ذلك صحة اقتداء أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما يضم تاء أنعمت، والآخر يكسرها للإتفاق في المعجوز عنه فليتامل سم. ☐ قوله: (وأبدلها أحدهما غيتاً إلخ) قال عميرة

إبدال. ☐ قوله: (قُدوةٌ أُمِّيٌّ وأخرسٌ بمثله) بخلافه بغير مثله كما تقدّم قال في شرح الرُّوض فلو عجز إمامه في أثناء الصلاة عن القراءة لخرس فارقه بخلاف عجزه عن القيام لصحة اقتداء القائم بالقاعد بخلاف اقتداء القارئ بالأخرس قاله البغوي في فتاويه قال ولو لم يعلم بحدوث الخرس حتى قرع من الصلاة أعاد لأن حدوث الخرس نادرٌ بخلاف حدوث الحديث. اهـ. ☐ قوله: (وأخرس) جزم شيخنا الرملي في شروط الإمامة بامتناع اقتداء أخرس بأخرس ووجه بما حاصله للجهل بتماثلهما لجواز أن يُحسِن أحدهما ما لا يُحسِن الآخر لو كانا ناطقين اهـ وهو واضحٌ في الخرس الطارئ ويوجه في الأصلي بآنه قد يكون لأحدهما قوة بحيث لو كان ناطقاً أحسن ما لا يُحسِن الآخر. اهـ. ☐ قوله: (بالنسبة للمعجوز عنه) ينبغي أن يؤخذ من ذلك صحة اقتداء أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما يضم تاء أنعمت، والآخر يكسرها للإتفاق في المعجوز عنه فليتامل.

(وَتَكْرَهُ) الْقُدْوَةُ (بِالْتِمَتَامِ) وَهُوَ مَنْ يُكْرَزُ النَّاءُ، وَالْقِيَاسُ التَّائِءُ (وَالْفَأْفَاءُ) يَهْمَزَتَيْنِ، وَالْمَدُّ وَهُوَ مَنْ يُكْرَزُ الْفَاءُ وَالْوَاوُ أَيُّ وَهُوَ مَنْ يُكْرَزُ الْوَاوُ وَكَذَا سَائِرُ الْحُرُوفِ لِزِيَادَتِهِ وَنَفْرَةِ الطَّبْعِ عَنْ سَمَاعِهِ وَمَنْ ثُمَّ كُرِهَتْ لَهُ الْإِمَامَةُ وَصَحَّتْ لِعُذْرِهِ مَعَ إِثْبَانِهِ بِأَصْلِ الْحَرْفِ (وَاللَّاحِنْ) لَحْنًا لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى كَفَتْحِ دَالٍ نَعْبُدُ وَكَسْرِ بَائِهَا وَتُونِهَا لِتَقَاءِ الْمَعْنَى، وَإِنْ أَثِمَ بِتَعَمُّدِ ذَلِكَ (فَلَنْ) لَحْنٌ لَحْنًا (غَيْرُ مَعْنَى) وَلَوْ فِي غَيْرِ الْفَاتِحَةِ وَكَاللَّحْنِ هُنَا الْإِبْدَالُ لِكَيْتَهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ تَغْيِيرُ الْمَعْنَى كَمَا مَرَّ (كَانَعَمْتُ بِضَمٍّ أَوْ كَسِي) أَوْ أَبْطَلَهُ كَالْمُتَّقِينَ وَحَذَفَهُ مِنْ أَصْلِهِ لِفَهْمِهِ بِالْأُولَى. (أَبْطَلُ صَلَاةً مِنْ أَمَكْنَهُ التَّعْلُمُ) وَلَمْ يَتَعَلَّمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ يَقْرَأُ نَعَمْ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ صَلَّى لِحُرْمَتِهِ

وَمِثْلُهُ أَيُّ فِي الصَّحَةِ فِيمَا يَظْهَرُ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا يُسْقِطُ الْحَرْفَ الْآخِرَ، وَالْآخَرُ يُبْدِلُهُ أَنْتَهَى أَقُولُ قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِأَتْنُهُمَا، وَإِنْ اتَّفَقَا فِي الْمَعْجُوزِ عَنْهُ لَكِنَّ الْآتِي بِالْبَدَلِ قِرَاءَتُهُ أَكْمَلُ وَأَتَمُّ مِمَّنْ لَمْ يَأْتِ لَهَا بِبَدَلٍ عَشْرٌ وَقَدْ يُنْتَعُ الْأُكْمَلِيَّةُ بِأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ نَقْصٌ فَقَطُّ، وَالثَّانِي فِيهِ نَقْصٌ وَزِيَادَةٌ.

■ قَوْلُ (سَيِّ): (وَتَكْرَهُ بِالْتِمَتَامِ الْإِنْخ) وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْفَاتِحَةِ أَوْ غَيْرِهَا إِذْ لَا فَاءَ فِيهَا نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (وَهُوَ مَنْ يُكْرَزُ النَّاءُ الْإِنْخ) الْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُكْرَزَ حَرْفَ قُرْآنِيٍّ كَثُرَ أَوْ قَلَّ عَشْرٌ. ■ قَوْلُهُ: (لِعُذْرِهِ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْذَرْ ضَرٌّ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ مَرَّ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ زِيَادَةِ الْحَرْفِ لَا تَضُرُّ سَمْعًا وَعِبَارَةً عَشْرٌ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّ مَا يُكْرَزُهُ حَرْفَ قُرْآنِيٍّ. اهـ.

■ قَوْلُ (سَيِّ): (وَاللَّاحِنْ) اللَّحْنُ سُكُونُ الْحَاءِ الْخَطَأُ فِي الْإِعْرَابِ عَشْرٌ أَيْ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْخَطَأُ مُطْلَقًا فِي الْأَوَّلِ أَوْ فِي الْآثِنَاءِ أَوْ فِي الْآخِرِ بُجَيْرِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (كَفَتْحِ دَالٍ نَعْبُدُ الْإِنْخ) وَضَمُّ صَادِ الصَّرَاطِ وَهَمْزَةُ أَهْدِنَا وَنَحْوِهِ كَاللَّحْنِ الَّذِي لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ تُسَمَّ النَّحْوَةُ لَحْنًا نِهَائِيَّةً وَمُعْنَى. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ سَم. ■ قَوْلُهُ: (كَالْمُسْتَقِيمِينَ) التَّمَثِيلُ بِهِ لَا يَظْهَرُ عَشْرٌ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ هَذَا لَيْسَ بِلَحْنٍ بَلْ يُبْدَلُ حَرْفٌ بِحَرْفٍ. اهـ. ■ قَوْلُهُ: (لِفَهْمِهِ الْإِنْخ) أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ اللَّحْنِ حَقِيقَةً، وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ هُنَا مَا هُوَ أَعَمُّ مِنَ الْإِبْدَالِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ رَشِيدِيٍّ. ■ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ الْإِنْخ) أَيُّ

■ قَوْلُهُ: (لِعُذْرِهِ) يُفْهَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْذَرْ ضَرٌّ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ زِيَادَةِ الْحَرْفِ لَا تَضُرُّ.

■ قَوْلُهُ: (لِعُذْرِهِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعْذَرْ ضَرٌّ لَكِنْ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ بِمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْعُبَابِ فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ بِأَنَّهُ لَوْ شَدَّدَ مُخَفَّفًا أَجْزَأُ وَكُرِهَ وَقَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَوَضَّحَ مِمَّا يَأْتِي فِي اللَّحْنِ الَّذِي لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى أَنَّهُ مَعَ التَّعَمُّدِ حَرَامٌ فَلْيُحْمَلِ الْجَوَازُ أَيُّ الَّذِي غَيَّرَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ عَلَى الصَّحَةِ، وَالْحَلُّ لَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ فِي الْمُبَالَغَةِ أَيُّ فِي التَّشْدِيدِ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ وَضَفٌّ وَمَا هُنَا زِيَادَةُ حَرْفٍ وَبِهِ يَنْدَفِعُ تَنْظِيرُ الْقَمُولِيِّ فِيهِ. اهـ. وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الصَّحَةِ مَعَ تَشْدِيدِ الْمُخَفَّفِ، وَإِنْ تَعَمَّدَ مَعَ أَنَّ فِيهِ زِيَادَةَ حَرْفٍ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ التَّشْدِيدِ وَبَيْنَ مَا هُنَا بِعَدَمِ تَمَيُّزِ الزِّيَادَةِ فِي التَّشْدِيدِ وَقِيَاسُ حُرْمَةِ تَعَمُّدِ تَشْدِيدِ الْمُخَفَّفِ حُرْمَةُ تَعَمُّدِ نَحْوِ الْفَأْفَاءِ. ■ قَوْلُهُ: (لَحْنًا لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى الْإِنْخ) وَضَمُّ صَادِ الصَّرَاطِ وَهَمْزَةُ أَهْدِنَا وَنَحْوِهِ كَاللَّحْنِ الَّذِي لَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، وَإِنْ لَمْ تُسَمَّ النَّحْوَةُ لَحْنًا شَرَحَ مَرَّ. ■ قَوْلُهُ: (كَمَا مَرَّ) أَيُّ فِي بَابِ صِفَةِ الصَّلَاةِ. ■ قَوْلُهُ: (نَعَمْ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ) أَيُّ وَقَدْ أَمَكْنَهُ التَّعْلُمُ قَبْلُ.

ويظهر أنه لا يأتي بتلك الكلمة؛ لأنها غير قرآن قطعاً فلم تتوقف صحة الصلاة حينئذ عليها بل تعمدها ولو من مثل هذا مبطّل وأعاد لتقصيره وحذف هذا من أصله؛ لأنه معلوم ولا يجوز الاقتداء به في الحالين (فإن عجز لسانه أو لم يمض زمن إمكان تعلمه) من حين إسلامه فيمن طرأ إسلامه ومن التمييز في غيره على الأوجه كما مر؛ لأن الأركان، والشروط لا فرق في اعتبارها بين البالغ وغيره (فإن كان في الفاتحة) أو بدلها ولو الذكر كما هو ظاهر (فكأمي) ومز حكمه (والا) بأن كان في غيرها وغير بدلها (فتصح صلاته، والقُدوة به) وكذا إن جهل التحريم وعذر أو نسي أنه لحن أو في صلاة فعلم أن صلاته لا تبطل بالتغيير في غير الفاتحة أو بدلها إلا إذا قدر وعلم وتعمد؛ لأنه حينئذ كلام أجنبي.....

وقد أمكنه التعلّم سم. □ فؤد: (لتقصيره) أي بترك التعلّم سم. □ فؤد: (وحذف هذا) أي الاستدراك المذكور. □ فؤد: (ولا يجوز الاقتداء إلخ) هل شرط بطلان الاقتداء فيهما العلم بحاله أو لا فرق؛ لأنه كأمي والذي يتبني الثاني إن كان في الفاتحة، فإن كان في غيرها وبطلت صلاته فسأني في قوله وحيث بطلت صلاته إلخ سم. □ فؤد: (في الحالين) أي في ضيق الوقت وسعته. □ فؤد: (من حين إسلامه) إلى قول المتن: (ولا تصح) في المعنى إلا قوله: (أو في صلاة) وقوله: (وحيث) إلى (واختاره). □ فؤد: (ومن التمييز في غيره إلخ) والأوجه خلافه إما يلزم عليه من تكليفه بها قبل بلوغه، والخطاب في ذلك متوجه لوليّه دونه نهاية وسم أي فيكون من البلوغ ع ش. □ فؤد: (ومز حكمه) إلى قول المتن: (وتصح) في النهاية إلا قوله: (وحيث) إلى (واختار). □ فؤد: (ومز حكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل بحاله أيضاً سم.

□ قول (س): (والا فتصح صلاته إلخ) أفاد ضعف ما يأتي عن الإمام فليتبّه له ع ش لكن ظاهر صنيع الشارح، والنهاية والمغني إقرار ما يأتي واعتماده ويأتي اتفاقاً عن الرشيدي ما يفيد اعتماده وجزم شيخنا باعتماده أيضاً. □ فؤد: (وكذا إلخ) عبارة المغني إذا كان عاجزاً أو جاهلاً لم يمض زمن إمكان تعلمه أو ناسياً. اه. □ فؤد: (أو في صلاة) فيه وقفة، والقياس البطلان؛ لأنه كان من حق الكف عن ذلك رشيدي وهذا مبني على ما يأتي عن السبكي فيفيد اعتماده خلافاً لما مر ويأتي عن ع ش. □ فؤد: (في غير الفاتحة) أي أما في الفاتحة فتبطل، وإن لم يكن عابداً عالماً لكن بشرط عدم التدارك قبل السلام لا لكونه لحنًا لما ذكره الشارح بعد رشيدي. □ فؤد: (أو بدلها) الأولى الواو.

□ فؤد: (لتقصيره) أي بترك التعلّم سم. □ فؤد: (ولا يجوز الاقتداء به في الحالين) هل شرط بطلان الاقتداء فيهما العلم بحاله أو لا فرق؛ لأنه كأمي الذي يتبني الثاني: إن كان في الفاتحة أخذاً من إطلاق قوله الآتي، فإن كان في الفاتحة فكأمي بل أولى لوجود القُدرة هنا لا ثم، فإن كان في غير الفاتحة وبطلت صلاته فسأني في قوله: (وحيث بطلت صلاته إلخ). □ فؤد: (ومن التمييز في غيره على الأوجه) الأوجه خلافه شرح م ر. □ فؤد: (ومز حكمه) يؤخذ منه بطلان اقتداء الجاهل بحاله أيضاً.

وشرط إبطاله ذلك بخلاف ما في الفاتحة أو بدلها، فإنه ركن وهو لا يسقط بنحو جهل أو نسيان نعم لو تفتن للضوابط قبل السلام بنى ولم تبطل صلاته وحيث بطلت صلاته هنا يبطل الاقتداء به لكن للعالم بحاله كما قاله الماوردي ويفرق بينه وبين ما يأتي في الأمي بأن هذا يغسر الإطلاع على حاله قبل الاقتداء به واختار الشبكي ما اقتضاه قول الإمام ليس لهذا قراءة غير الفاتحة؛ لأنه يتكلم بما ليس يقرآن بلا ضرورة من البطلان مطلقاً. (ولا تصح قُدوة رجل) أي ذكر.

□ فَوَدَّ: (وشرط إنداله) مُبتدأ والضمير للكلام الأجبي . □ وفود: (ذلك) خبره، والإشارة لما ذكر من القُدرة، والعلم، والعهد . □ فود: (قبل السلام) أي أو بعده ولم يطل الفضل ع ش . □ فود: (وحيث بطلت صلاته إلخ) أي صلاة اللاحن في غير الفاتحة بأن قدر وعلم وتعمد كزدي أي ولم يتدارك . □ فود: (هنا) أي في اللحن في غير الفاتحة وغير بدلها . □ فود: (ويبين ما يأتي في الأمي) أي حيث بطل اقتداء الجاهل به أيضاً . □ وفود: (يغسر الإطلاع على حاله إلخ) أي؛ لأن الفرض أنه قادر فيسّر الإطلاع قبل الصلاة على أنه يُعَيَّر فيها عالماً عامداً سم . □ فود: (واختار الشبكي إلخ) ضعيف ع ش وتقدم ما فيه . □ فود: (ليس لهذا) أي اللاحن نهاية . □ فود: (من البطلان) بيان لقوله ما اقتضاه إلخ ع ش . □ فود: (مطلقاً) أي في القادر، والعاجز مُغني ونهاية عبارة سم أي سواء قدر أو عجز كما عيّر بذلك عنه في شرح الروض فلا يقتضي البطلان عنده مع الجهل، والنسيان أيضاً أي إلا مع الكثرة كما هو معلوم مما تقدم في شروط الصلاة . اهـ .

□ قول (سني): (ولا تصح قُدوة رجل إلخ).

(فرغ): هل يصح الاقتداء بالملك الوجه الصّحة؛ لأنه ليس بأنثى، وإن كان لا يوصف بالذكورة . (فرغ): هل يصح الاقتداء بالجنّي الوجه الصّحة إذا علم ذكوريته فهل يصح الاقتداء به، وإن تصوّر بصورة غير آدمي كصورة جمار أو كلب يَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ أيضاً إلا أنه نُقِلَ عَنِ الْقَمُولِيِّ اشترائط أن لا يتطوّر بما ذكر إلا أن يكون مقصوده اشتراط ذلك ليَعْلَمَ أنه جَنِّي ذَكَرٌ فَحَيْثُ عَلِمَ لَمْ يَضُرَّ التَّطَوُّرُ بما ذكر فليَحْزَرْ سم على المنهج . اهـ . ع ش ومثل القلب إلى إطلاق ما نُقِلَ عَنِ الْقَمُولِيِّ مِنْ اشْتِرَاطِ عَدَمِ التَّطَوُّرِ بصورة غير آدمي . □ فود: (أي ذكر) إلى قول المتن وتصح في المغني إلا قوله إجماعاً إلى

□ فود: (إلا إذا قدر) ينبغي أو كان في حُكْمِ الْقَادِرِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالشَّارِحِ أَبْطَلَ صَلَاةَ مَنْ أَمَكَنَهُ التَّعَلُّمُ وَلَمْ يَتَعَلَّمْ . □ فود: (وحيث بطلت صلاته هنا) وهو أن يكون في غير الفاتحة .

□ فود: (ويُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي الْأُمِّيِّ) أي حيث بطل اقتداء الجاهل به أيضاً . □ فود: (بأن هذا يغسر الإطلاع على حاله إلخ) أي؛ لأن الفرض أنه قادر فيسّر الإطلاع قبل الصلاة على أنه يُعَيَّر فيها عالماً عامداً . □ فود: (من البطلان مطلقاً) أي سواء قدر أو عجز كما عيّر بذلك في شرح الروض فلا يقتضي البطلان عنده مع الجهل، والنسيان أيضاً أي إلا مع الكثرة كما هو معلوم مما تقدم في شروط

ولو صَبِيًّا (ولا خُنْثَى) مُشْكِل (بامرأة ولا خُنْثَى) مُشْكِل إجماعاً في الرجل بالمرأة إلا من شَذَّ كالمُزْنِي ولا حِتْمَالِ أَثُوثَةِ الإمام وذُكُورَةِ المَأْمُومِ في خُنْثَى بِخُنْثَى وذُكُورَةِ المَأْمُومِ في خُنْثَى بامرأة وأثُوثَةِ الإمام في رَجُلٍ بِخُنْثَى أَمَّا قُدُوءُ امرأَةٍ بامرأة أو خُنْثَى أو رَجُلٍ وَخُنْثَى بِرَجُلٍ وَرَجُلٍ بِرَجُلٍ فَصَحِيحَةٌ فَالضُّوْرُ تَسَعٌ وَيُكْرَهُ اقْتِدَاءُ رَجُلٍ بِخُنْثَى اتَّصَحَّتْ ذُكُورَتُهُ وَخُنْثَى اتَّصَحَّتْ أَثُوثَتُهُ بامرأة وَمَحَلُّهُ إِنْ اتَّصَحَّ بِظَنِّي كَقَوْلِهِ لِلشُّكِّ.

(وتصح) القُدُوءُ (للمتَوَضِّعِ بِالْمَتَمِّمِ) الذي لا يَلْزِمُهُ قِضَاءُ لِكَمَالِ صَلَاتِهِ (و) لِلْمُتَوَضِّعِ (بِمَاسِجِ الخُفِّ وَلِلْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ، وَالْمُضْطَّجِعِ)، وَالْمُسْتَلْقِي وَلَوْ مُومِيًا وَلَأَحَدِهِم بِالْآخِرِ لَذَلِكَ وَلِلاتِّبَاعِ فِي الثَّانِي قَبْلَ مَوْتِهِ ﷺ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ وَهُوَ نَاسِخٌ لِخَبَرِ «وَإِذَا صَلَّى جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا أَجْمَعُونَ» وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَسَخِ وَجُوبِ الْقُعُودِ وَجُوبُ الْقِيَامِ يُزِيدُ بَأَنَّ الْقِيَامَ هُوَ الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْقُعُودُ لِمُتَابَعَةِ الْإِمَامِ فَحِينَ إِذْ نُسَخَ ذَلِكَ زَالَ اعْتِبَارُ الْمُتَابَعَةِ فَلَزِمَ وَجُوبُ الْقِيَامِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ (وَالْكَامِلُ) أَيِ الْبَالِغِ الْحُرِّ (بِالصَّبِيِّ) الْمُتَمَيِّزِ وَلَوْ فِي فَرَضٍ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ «أَنَّ عَمَرُو

الاحْتِمَالِ الْإِنْح. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ صَبِيًّا) أَيِ مُتَمَيِّزًا مُغْنِي.

فَوَدَّ (سُي): (بِامْرَأَةٍ) أَيِ أَوْ صَبِيَّةٍ مُتَمَيِّزَةٍ مُغْنِي. □ فَوَدَّ: (فَالضُّوْرُ تَسَعٌ) أَيِ خَمْسَةٌ صَحِيحَةٌ وَأَرْبَعَةٌ بَاطِلَةٌ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (اتَّصَحَّتْ ذُكُورَتُهُ) أَيِ بَعْلَامَةٍ غَيْرِ قُطْعَتَيْ ع. ش. □ فَوَدَّ: (كَقَوْلِهِ) أَيِ قَوْلِ الْخُنْثَى أَنَا ذَكَرٌ أَوْ أُنْثَى. □ فَوَدَّ: (لِلشُّكِّ) مُتَعَلِّقٌ بِبُكْرَةٍ. □ فَوَدَّ: (الَّذِي) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَلَوْ بَأَنَّ فِي النِّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَاخْتِيَرَ إِلَى أَمَّا إِذَا وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَزَعَمَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ وَنَحْوُهُ إِلَى الْمُثْنِ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ مُومِيًا) أَيِ حَيْثُ عَلِمَ الْمَأْمُومُ بِاتِّقَالَاتِهِ وَلَوْ بِطَرِيقِ الْكُشْفِ وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لَهُ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِهِ كَمَا لَوْ كَانَ رَابِطَةً فَلَا يَتَوَلَّى عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا اغْتَنِيَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ لِعِلْمِهِ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ وَمَحَلُّ كَوْنِ الْخَوَارِقِ لَا يُغْتَدُّ بِهَا إِنَّمَا هُوَ قَبْلُ وَقُوعِهَا، وَأَمَّا بَعْدَهَا فَيُغْتَدُّ بِهَا فِي حَقِّ مَنْ قَامَتْ بِهِ فَمَنْ ذَهَبَ مِنْ مَحَلِّ بَعِيدٍ إِلَى عَرَفَةِ وَقَتِ الْوُقُوفِ بِهَا وَأَدَّى أَعْمَالَ الْحَجِّ تَمَّ حَجُّهُ وَسَقَطَ عَنْهُ الْفَرَضُ ع. ش. □ فَوَدَّ: (لِلذَلِكَ) أَيِ لِكَمَالِ صَلَاتِهِ. □ فَوَدَّ: (فِي الثَّانِي) أَيِ فِي الْقَائِمِ بِالْقَاعِدِ. □ فَوَدَّ: (قَبْلَ مَوْتِهِ الْإِنْح) وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ السَّبْتِ أَوْ الْأَحَدِ وَتَوَفَّى ﷺ ضَخْوَةً يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع. ش. قَوْلُ م. ر. يَوْمَ السَّبْتِ الْإِنْح أَيِ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ دَمِيرِي. اه. □ فَوَدَّ: (لَا يَلْزَمُ الْإِنْح) أَيِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ مِنْ تَصْحِيحِ أَنَّهُ إِذَا نُسَخَ الْوُجُوبُ بَقِيَ الْجَوَازُ أَيِ عَدَمُ الْحَرَجِ سَم. □ فَوَدَّ: (ذَلِكَ) أَيِ وَجُوبُ الْقُعُودِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْأَصْلُ) قَدْ يُقَالُ أَصَالَتُهُ لَا تُقِيدُ مَعَ شُمُولِ الْقَاعِدَةِ لِذَلِكَ سَم. □ فَوَدَّ: (لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ الْإِنْح) أَيِ وَلِلْإِغْتِدَادِ بِصَلَاتِهِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (بِالصَّبِيِّ الْمُتَمَيِّزِ الْإِنْح) أَيِ وَلَوْ قَبْلَ بُلُوغِهِ سَبْعَ سِنِينَ أَخَذًا مِنَ الْخَبَرِ الْآتِي، وَأَمَّا أَمْرُهُ بِهَا فَيَتَوَقَّفُ

الصلَاة. □ فَوَدَّ: (وَزَعَمَ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ نَسَخِ وَجُوبِ الْقُعُودِ وَجُوبِ الْقِيَامِ) أَيِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ مِنْ تَصْحِيحِ أَنَّهُ إِذَا نُسَخَ الْوُجُوبُ بَقِيَ الْجَوَازُ أَيِ عَدَمُ الْحَرَجِ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْأَصْلُ) قَدْ يُقَالُ أَصَالَتُهُ لَا تُقِيدُ مَعَ شُمُولِ الْقَاعِدَةِ لِذَلِكَ.

بَنَ سَلِمَةَ بِكَسْرِ اللام كان يُؤْمُ قَوْمَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهو ابْنُ سَيْتٍ أَوْ سَبْعٍ نَعَمْ الْبَالِغُ وَلَوْ مَفْضُولًا أَوْ قِتًا أَوْلَى مِنْهُ لِلْخِلَافِ فِي صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ بِهِ وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ كَمَا فِي الْبُونِطِيِّ (وَالْعَبْدُ) وَلَوْ صَبِيًّا لِمَا صَحَّ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَ يُؤْمُّهَا عَبْدُهَا ذَكَوَانُ نَعَمْ الْحُرُّ أَوْلَى مِنْهُ إِلَّا إِنْ تَمَيَّزَ بِنَحْوِ فِقْهِهِ كَمَا يَأْتِي، وَالْحُرُّ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ أَوْلَى مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ دُعَاءَهُ أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ الْأَقْلَبِ وَلَوْ بِالْعَا كَمَا فِي رَوْضَةِ شَرِيحٍ وَغَيْرِهَا (وَالْأَعْمَى، وَالْبَصِيرُ سَوَاءٌ عَلَى

عَلَى بُلُوغِهِ ذَلِكَ فَتَبَّهَ لَهُ ع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ مَفْضُولًا إِنْخ) شَامِلٌ لَامْتِيَازِ الصَّبِيِّ بِأَصْلِ الْفِقْهِ سَمِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَلَوْ كَانَ الصَّبِيُّ أَثَرًا أَوْ أَفْقَهُ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (لِلْخِلَافِ إِنْخ) لَكَ أَنْ تَقُولَ أَتَى يُرَاعَى الْخِلَافُ مَعَ مُخَالَفَتِهِ لِلْسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَيْسَتْ صَرِيحَةً فِي الْمُدَّعَى لِاحْتِمَالِ عَدَمِ إِطْلَاعِهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَفِعْلُ غَيْرِ الْمَذْكُورِ اجْتِهَادٌ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ، وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا مِنْ سِيَاقِ الْحَدِيثِ بَصْرِيٌّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ إِنْخ) قَدْ تَشَكَّلَ الْكَرَاهَةُ بِوُقُوعِهِ فِي عَهْدِهِ ﷺ مَعَ تَكَرُّرِهِ وَعَدَمِ إِنْكَارِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ مَحَلَّ الْكَرَاهَةِ إِذَا وَجَدَ صَالِحٌ لِلْإِمَامَةِ غَيْرُهُ وَيُحْمَلُ مَا وَرَدَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ صَالِحٌ سَمِ وَأَجَابَ ع. ش. بِمَا نَصَّهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ وَجْهَ الْكَرَاهَةِ الْخُرُوجُ مِنْ خِلَافٍ مَنْ مَنَعَ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ وَهَذَا لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا فِي عَهْدِهِ ﷺ وَعُرُوضُ الْخِلَافِ بَعْدَهُ لَا يَضُرُّ لِاحْتِمَالِ التَّنْخِصِ عِنْدَ الْمُخَالَفِ اهـ. قَوْلُ (السِّي: (وَالْعَبْدُ) لَوْ حَذَفَ الْمُصَنِّفُ الْوَاوَ مِنْهُ لَكَانَ أَوْلَى لِيُسْتَفَادَ مِنْهُ صِحَّةُ قُدْوَةِ الْكَامِلِ بِالصَّبِيِّ الْعَبْدُ بِالْمَنْطُوقِ وَبِالصَّبِيِّ الْحُرُّ وَبِالْعَبْدِ الْكَامِلِ بِطَرِيقِ الْأَوْلَى مُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (لِمَا صَحَّ إِنْخ) أَيِ وَلَا أَنْ صَلَاتُهُ مُعْتَدَّةٌ بِهَا نِهَايَةً وَمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْحُرُّ أَوْلَى مِنْهُ) أَيِ، وَإِنْ قُلَّ مَا فِيهِ مِنَ الرِّقِّ، وَالظَّاهِرُ تَقْدِيمُ الْمُبْتَضِّصِ عَلَى كَامِلِ الرِّقِّ وَمِنْ زَادَتْ حُرِّيَّتُهُ عَلَى مَنْ تَقَصَّصَتْ مِنْهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ تَمَيَّزَ بِنَحْوِ فِقْهِهِ إِنْخ) أَيِ فَهُمَا سَوَاءٌ عَلَى مَا يَأْتِي سَمِ وَمُعْنَى. ❦ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ تَمَيَّزَ الْعَبْدُ بِنَحْوِ فِقْهِهِ أَوْ لَاع. ش. ❦ قَوْلُهُ: (لِإِنْ دُعَاءَهُ إِنْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهَا الشَّفَاعَةُ، وَالِدُّعَاءُ، وَالْحُرُّ بِهِمَا الْيَقِينُ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (أَقْرَبُ لِلْإِجَابَةِ) قَدْ يُقَالَ إِنْ ثَبَتَ فِيهِ نَقْلٌ فَوَاضِحٌ وَلَا فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ بَصْرِيٌّ. ❦ قَوْلُهُ: (وَتُكْرَهُ إِمَامَةُ الْأَقْلَبِ إِنْخ) لَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْقُلْفَةَ رُبَّمَا مَنَعَتْ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَا تَحْتَهَا، وَاحْتِمَالُ التَّجَاسُّ كَافٍ فِي الْكَرَاهَةِ ع. ش.

قَوْلُ (السِّي: (وَالْأَعْمَى إِنْخ)، وَالْأَصَمُّ كَالْأَعْمَى فِيمَا ذُكِرَ مُعْنَى عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَمِثْلُهُ فِيمَا ذُكِرَ أَيِ مِنْ

❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ الْبَالِغُ وَلَوْ مَفْضُولًا إِنْخ) شَامِلٌ لَامْتِيَازِ الصَّبِيِّ بِأَصْلِ الْفِقْهِ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ كَمَا فِي الْبُونِطِيِّ) قَدْ تَشَكَّلَ الْكَرَاهَةُ بِوُقُوعِهِ فِي عَهْدِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مَعَ تَكَرُّرِهِ وَعَدَمِ إِنْكَارِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَبِاحْتِجَاجِهِ فِي شَرْحِ الرُّوَضِ عَلَى أَنَّ الْبَالِغَ وَالْحُرَّ أَوْلَى مِنَ الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ بِقَوْلِهِ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ كَرِهَ الْاِقْتِدَاءَ بِهِ أَيِ بِالصَّبِيِّ، وَالْعَبْدِ. اهـ. فَتَأَمَّلْهُ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ مَحَلَّ الْكَرَاهَةِ إِذَا وَجَدَ صَالِحٌ لِلْإِمَامَةِ غَيْرُهُ وَيُحْمَلُ مَا وَرَدَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ صَالِحٌ. ❦ قَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ تَمَيَّزَ بِنَحْوِ فِقْهِهِ) أَيِ فَهُمَا سَوَاءٌ عَلَى مَا يَأْتِي.

النص) إذا اتَّخَذَ حُرِّيَّةً أَوْ رِقًّا مَثَلًا؛ لَأَنَّ الْأَعْمَى أَخْشَعُ، والبصيرُ عن الخَبَثِ أَحْفَظُ نَعَمْ صَرَّحَ
 جَمَعَ بَأَنَّ البصيرَ أَوْلَى مِنْ أَعْمَى مُبْتَدَلٍ وَرُدُّ بَأَنَّ الْأَعْمَى فِي عَكْسِهِ كَذَلِكَ وَاخْتِيارَ تَرْجِيحِ
 البصيرِ مُطْلَقًا؛ لَأَنَّ الْخَبَثَ مُفْسِدٌ بِخِلَافِ تَرْكِ الْخُشُوعِ أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَا فَحُزُّ أَعْمَى أَوْلَى مِنْ قُرْبِ
 بصير.

(وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ قُدُورَةِ) نَحْوِ (السَّالِمِ بِالسَّالِسِ) أَي سَلَسَ الْبَوْلَ وَنَحْوَهُ مِمَّنْ لَا تَلَزَمُهُ إِعَادَةُ
 (وَالطَّاهِرِ بِالْمُسْتَحَاضَةِ غَيْرِ الْمُتَحَيِّرَةِ) لِكَمَالِ صَلَاتَيْهِمَا أَيْضًا، وَكَوْنُهَا لِلزُّرُورَةِ لَا يُنَافِي كَمَا لَهَا
 وَإِلَّا لَوَجِبَتْ إِعَادَتُهَا أَمَّا قُدُورَةُ مِثْلِهِمَا بِهِمَا فَصَحِيحَةٌ جَزْمًا، وَأَمَّا الْمُتَحَيِّرَةُ فَلَا يَصِحُّ الْإِقْتِدَاءُ
 وَلَوْ لِمِثْلَيْهَا بِهَا لِوُجُوبِ الْإِعَادَةِ عَلَيْهَا (وَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ) بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَى خِلَافِ ظَنِّهِ (امْرَأَةً).....

الاستواء السميع مع الأصم، والفحل مع الخصي، والمجبوب، والأب مع ولده، والقروي مع
 البلدي. اهـ. □ قوله: (إذا اتَّخَذَ حُرِّيَّةً إلخ) عبارة النهاية ومعلوم أن الكلام في حالة استوائيهما في سائر
 الصفات وإلا فالْمُقَدَّمُ مَنْ تَرَجَّحَ بِصِفَةٍ مِنَ الصِّفَاتِ الْآتِيَةِ. اهـ. □ قوله: (من أَعْمَى مُبْتَدَلٍ) أَي تَرَكَ
 الصِّيَانَةَ عَنِ الْمُسْتَقْدَرَاتِ كَانَ لَيْسَ ثِيَابَ الْبِدْلَةِ مُغْنِي وَنَهَايَةً. □ قوله: (فِي عَكْسِهِ) أَي فِيمَا لَوْ تَبَدَّلَ
 البصيرُ. □ قوله: (كَذَلِكَ) أَي كَانَ أَوْلَى مِنَ البصيرِ نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ قوله: (مُطْلَقًا) أَي وَلَوْ كَانَ مُبْتَدَلًا.

□ قوله: (نَحْوِ السَّالِمِ إلخ) أَي كَالْمُسْتَوْرِ بِالْعَارِي، وَالْمُسْتَجْبِي بِالْمُسْتَجْبِرِ، وَالصَّحِيحُ بِمَنْ بِهِ جُرْخٌ
 سَائِلٌ أَوْ عَلَى ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ مَغْفُورٌ عَنْهَا نِهَايَةً وَمُغْنِي. □ قوله: (وَنَحْوُهُ إلخ) اقْتَصَرَ الْجَلَالُ الْمَحَلِّيُّ أَي
 وَالْمُغْنِي عَلَى التَّفْسِيرِ بِسَلَسِ الْبَوْلِ كَالرَّوْضَةِ كَأَنَّهُ: لِأَنَّهُ مَحَلٌّ هَذَا الْخِلَافِ فَغَيْرُهُ تَصِحُّ بِهِ الْقُدُورَةُ جَزْمًا
 أَوْ فِيهِ خِلَافٌ غَيْرُ هَذَا رَشِيدٌ. □ قوله: (وَكَوْنُهَا إلخ) رَدٌّ لِلدَّلِيلِ الْمُقَابِلِ. □ قوله: (بَعْدَ الصَّلَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ
 قَالَ الْحَنَاطِيُّ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ عَلَى مَا نَصَّ إِلَى مَا لَمْ يُسَلِّمْ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ لَا جُنُبًا فِي النَّهْيَةِ إِلَّا مَا
 ذَكَرَ. □ قوله: (عَلَى خِلَافِ ظَنِّهِ إلخ) أَرَادَ بِالظَّنِّ مَا قَابَلَ الْعِلْمَ فَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ جَهِلَ إِسْلَامُهُ أَوْ قِرَاءَتُهُ
 فَتَصِحُّ الْقُدُورَةُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَتَيَّنْ بِهِ نَقْصٌ يَوْجِبُ الْإِعَادَةَ كَمَا تَقَدَّمَ لَهُ مِنْ رِبْهَذَا يَنْدَفِعُ مَا يُقَالُ إِنَّ قَوْلَهُ عَلَى
 خِلَافِ ظَنِّهِ يُفِيدُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَظُنْ ذُكُورَتَهُ وَلَا إِسْلَامَهُ لَمْ تَصِحَّ الْقُدُورَةُ بِهِ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ
 يُقَالُ جَهِلَ الْإِسْلَامَ يُفِيدُ الظَّنَّ بِالتَّظَرُّ لِلْغَالِبِ عَلَى مَنْ يُصَلِّي أَنَّهُ مُسْلِمٌ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي عِبَارَتِهِ عَشْرًا وَيَأْتِي
 فِي الشَّرْحِ كَالنَّهْيَةِ وَالْمَغْنِيِّ التَّضَرُّعُ بِجَوَازِ الْإِقْتِدَاءِ بِمَجْهُولِ الْإِسْلَامِ وَقِيَاسُهُ جَوَازُ الْإِقْتِدَاءِ بِمَجْهُولِ
 الذُّكُورَةِ كَمَا مَرَّ عَنْ عَشْرٍ خِلَافًا لِمَا فِي الْبُجَيْرِيِّ بِلا عَزْوٍ مِنْ اشْتِرَاطِ ظَنِّ الذُّكُورَةِ.

قوله (الشيء): (امْرَأَةً) الْمُتَّبَعَةُ أَنَّهُ تَمَيِّزٌ مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ كَطَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، وَالتَّقْدِيرُ بَانَ مِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ
 امْرَأَةً أَي بَانَ أَنَّوْنُهُ إِمَامِهِ وَلَا يَصِحُّ كَوْنُهُ مَفْعُولًا بِهِ؛ لِأَنَّهُ بَانَ لَا زِمَ وَلَا كَوْنُهُ حَالًا؛ لِأَنَّهُ قَيْدٌ لِلْعَامِلِ وَأَنَّهُ

□ قوله: (إذا اتَّخَذَ حُرِّيَّةً أَوْ رِقًّا)، وَالظَّاهِرُ تَقْدِيمُ الْمُبْعُضِ عَلَى كَامِلِ الرَّقِّ وَمَنْ زَادَتْ حُرِّيَّتُهُ عَلَى مَنْ
 نَقَصَتْ عَنْهُ شَرَحَ م. ر. □ قوله: (وَرُدُّ بَانَ الْأَعْمَى إلخ) رَدَّهُ أَيْضًا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ بِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِمَّا يَأْتِي فِي
 نَظَافَةِ الثُّوبِ، وَالبَدَنِ. □ قوله في (الشيء): (وَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ امْرَأَةً إلخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ أَوْ قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ.

أَوْ خُنْثَى (أَوْ كَافِرًا مُعَلَّنًا) كُفِّرَهُ كَذِمِّي (قِيلَ أَوْ) بَانَ كَافِرًا (مُخْفِيًا) كُفِّرَهُ كَرْنَدِيْقِي (وَجَبَّتِ
الإِعَادَةُ) لِتَقْصِيْرِهِ بِتَرْكِ الْبَحْثِ لِظُهُوْرِ أَمَارَةِ الْمُبْطِلِ مِنَ الْأَنْثَوِيَّةِ، وَالْكَفْرِ وَانْتِشَارِ أَمْرِ الْخُنْثَى
غَالِبًا بِخِلَافِهِ فِي الْمَخْفِيِّ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي كُفْرِهِ عَلَى مَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأَمِّ قِيلَ وَلَوْلَاهُ لَكَانَ
الْأَقْرَبُ عَدَمَ قَبُولِهِ إِلَّا بَعْدَ إِسْلَامِهِ. اهـ. وفيه نَظَرٌ بَلِ الْأَقْرَبُ قَبُولُهُ مَا لَمْ يُسَلِّمْ ثُمَّ يَقْتَدِي بِهِ ثُمَّ
يَقُولُ لَهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ لَمْ أَكُنْ أَسَلَمْتُ حَقِيْقَةً أَوْ ارْتَدَدْتُ لِكَفْرِهِ بِذَلِكَ فَلَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ بِخِلَافِهِ فِي
غَيْرِ ذَلِكَ لِقَبُولِ أَخْبَارِهِ عَنْ فِعْلِ نَفْسِهِ.....

بِمَعْنَى فِي حَالٍ وَهُوَ غَيْرُ مُتَّجِهٍ هُنَا وَلَا كَوْنُهُ خَبَرًا عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَخَوَاتِ كَانَ؛ لِأَنَّهَا مَحْصُورَةٌ مَعْدُودَةٌ
وَلَمْ يَعُدَّهُ أَحَدٌ مِنْهَا سَيُوطِيًّا. اهـ. ع. ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ خُنْثَى) أَيِ أَوْ مَجْنُونًا وَلَوْ بَانَ إِمَامُهُ قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ
فَكَمَا لَوْ بَانَ أُمِّيًّا كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي هُنَا فِي رَوَيْهِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَلَا يُخَالِفُهُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ فِي
خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ أَنَّهُ لَوْ خَطَبَ جَالِسًا فَبَانَ قَادِرًا فَكَمَنْ بَانَ جُنُبًا؛ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ
رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْقِيَامَ هُنَا رُكْنٌ وَثَمَّ شَرْطٌ وَيُغْتَضَرُ فِي الشَّرْطِ مَا لَا يُغْتَضَرُ فِي الرُّكْنِ شَرْحُ م. ر. اهـ. سَمِ
وَفِي الْمُعْنَى مَا يُوَافِقُهُ قَالَ ع. ش. قَضِيَّتُهُ هَذَا الْفَرْقُ أَنَّهُ لَوْ تَبَيَّنَ قُدْرَةُ الْإِمَامِ الْمُصَلِّي عَارِيًّا عَلَى الشُّرْةِ عَدَمُ
وُجُوبِ الْإِعَادَةِ وَهُوَ مَا نَقَلَهُ سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنْ حَجِّ وَأَقَرَّهُ لَكِنْ فِي حَاشِيَةِ الزِّيَادِيِّ عَنْ الْوَالِدِ الشَّارِحِ م
رِخْلَافُهُ. اهـ. أَيِ أَنَّ الشُّرْةَ كَالْقِيَامِ فِي الصَّلَاةِ وَاعْتَمَدَهُ الْحَفْظِيُّ..

قَوْلُ (السِّي): (أَوْ كَافِرًا إِنْخَ) وَكَذَا إِذَا بَانَ مُرْتَدًّا مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (كَرْنَدِيْقِي) يُطْلَقُ عَلَى مَنْ يُظْهِرُ الْإِسْلَامَ
وَيُخْفِي الْكُفْرَ وَعَلَى مَنْ لَا يَتَّحِلُّ دِيْنًا، وَالْمُرَادُ هُنَا الْأَوَّلُ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لِظُهُوْرِ أَمَارَةِ الْمُبْطِلِ إِنْخَ) أَيِ
إِذْ تَمْتَاَزُ الْمَرْأَةُ بِالصَّوْتِ، وَالْهَيْئَةِ وَغَيْرِهِمَا وَيُعْرَفُ مُعَلَّنٌ الْكَفْرُ بِالْغِيَارِ وَغَيْرِهِ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَانتِشَارِ
أَمْرِ الْخُنْثَى إِنْخَ) وَكَذَا الْمَجْنُونُ مُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ) أَيِ الْمُقْتَدِي (فِي الْمَخْفِيِّ) وَسَيَأْتِي تَرْجِيْحُ عَدَمِ
الْفَرْقِ بَيْنَ الْمَخْفِيِّ وَغَيْرِهِ فِي كَلَامِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (وَلَوْلَاهُ) أَيِ النَّصِّ. □ قَوْلُهُ: (بَلِ الْأَقْرَبُ إِنْخَ)
اعْتَمَدَهُ النَّهَآيَةُ وَالْمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (قَبُولِهِ) أَيِ قَبُولِ قَوْلِ الْإِمَامِ فِي كُفْرِهِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. □ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يُسَلِّمْ
إِنْخَ) أَيِ فِي غَيْرِ صُورَةٍ أَنْ يُسَلِّمْ ثُمَّ يَقْتَدِي بِهِ مُسَلِّمٌ ثُمَّ يَقُولُ الْكَافِرُ لِذَلِكَ الْمُسَلِّمِ لَمْ أَكُنْ أَسَلَمْتُ إِنْخَ
فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي تِلْكَ الصُّورَةِ فَقَطَّ كُرْدِيِّي. □ قَوْلُهُ: (ثُمَّ يَقُولُ لَهُ بَعْدَ الْفَرَاغِ إِنْخَ) إِطْلَاقُهُ شَامِلٌ لِمَا لَوْ قَالَ
إِنِّي مُسَلِّمٌ الْآنَ وَلَكِنِّي مَا كُنْتُ مُسَلِّمًا حِينَ إِمَامَتِي وَفِيهِ تَوَقُّفٌ يُؤَيِّدُهُ التَّعْلِيلُ بِقَوْلِهِ الْآتِي لِكَفْرِهِ بِذَلِكَ
فَلْيُرَاجَعْ. □ قَوْلُهُ: (لِكَفْرِهِ بِذَلِكَ) أَيِ مَعَ تَنَاقُضِهِ إِذْ إِسْلَامُهُ أَوَّلًا يُنَافِي مَا ادَّعَاهُ الْآنَ سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيْدِيِّ
أَيِ بِذَلِكَ الْقَوْلِ فَاْمَتَّعَ قَبُولُهُ فِيهِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (فَلَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ) أَيِ فَلَا تَجِبُ الْإِعَادَةُ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِي
غَيْرِ ذَلِكَ) أَيِ فِي غَيْرِ مَا إِذَا أَسَلَّمَ ثُمَّ اقْتَدَى بِهِ ثُمَّ قَالَ لَمْ أَكُنْ إِنْخَ فَمُرَادُهُ بِالْغَيْرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَخْبَارِهِ عَنْ

□ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْأَقْرَبُ إِنْخَ) كَذَا شَرْحُ م. ر. □ قَوْلُهُ: (لِكَفْرِهِ بِذَلِكَ) أَيِ مَعَ تَنَاقُضِهِ إِذْ إِسْلَامُهُ أَوَّلًا
يُنَافِي مَا ادَّعَاهُ الْآنَ. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ) فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَقَوْلُ الْأَذْرَعِيِّ لَوْلَا النَّصُّ لَكَانَ هُوَ
الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْخَبَرِ يُرَدُّ بَانَ مَا لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ إِلَّا مِنَ الْمُخْبِرِ يُقْبَلُ أَخْبَارُهُ بِهِ، وَإِنْ كَانَ كَافِرًا

وَيَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِمَجْهُولِ الْإِسْلَامِ مَا لَمْ يَبَيِّنْ خِلَافُهُ وَلَوْ يَقُولُهُ؛ لِأَنَّ إِقْدَامَهُ عَلَى الصَّلَاةِ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى إِسْلَامِهِ وَفِي الْمَجْمُوعِ لَوْ بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ لَمْ يُكَبِّرْ لِلْإِحْرَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهَا لَا تَخْفَى غَالِبًا.....

كُفِّرَ الَّذِي اسْتَشْنَى مِنْ هَذِهِ الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ وَقَوْلُهُ لِقَبُولِ أَخْبَارِهِ الْخُفْيَةِ لَهُ رَشِيدِي وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي بِخِلَافِ مَا لَوْ افْتَدَى بِمَنْ جُهِلَ إِسْلَامُهُ أَوْ شَكَّ فِيهِ ثُمَّ أَخْبَرَ بِكُفْرِهِ. اهـ. قوله: (وَيَصِحُّ) إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ فِي الْمَجْمُوعِ. قوله: (وَيَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِمَجْهُولِ الْإِسْلَامِ الْخُفْيَةِ) لَعَلَّ الْمُرَادَ غَيْرُ الْمَقْطُوعِ بِإِسْلَامِهِ كَمَا يُرِيدُ إِلَيْهِ التَّعْلِيلُ لَا مَا يَشْمَلُ الْمُتَرَدَّدَ فِي إِسْلَامِهِ عَلَى السَّوَاءِ، وَالْمُتَوَهِّمُ إِسْلَامَهُ لِعَدَمِ جَزْمِ الْمُتَنَدِّي بِاللَّيَّةِ بَضْرِي وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمَغْنِيِّ أَنَّهُ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي خِلَافِ مَا تَرَجَّاهُ. قوله: (وَفِي الْمَجْمُوعِ لَوْ بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ الْخُفْيَةِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْصُرْ بَانَ كَانَ بَعِيدًا بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ الْإِمَامُ وَكَانَ وَجْهُهُ النَّظَرُ لِمَا مِنْ شَأْنِهِ سَمَ وَمَالَ الْبَضْرِي إِلَى خِلَافِهِ عِبَارَتُهُ هَلْ هُوَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَوْ مَحَلِّهِ فِيمَنْ شَأْنُهُ أَنْ يَسْمَعَ لَوْ أَضْعَى بِخِلَافِ الْمُصَلِّي فِي أَخْرِيَاتِ الْمَسْجِدِ الْقَلْبُ إِلَى الثَّانِي أُمِيلُ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ وَيَأْتِي نَظِيرُ هَذَا فِي مَسْأَلَةِ الْخَبَرِ الظَّاهِرِ الْآتِيَةِ. اهـ. وَجَزَمَ عَشْرًا بِالْأَوَّلِ عِبَارَتُهُ أَيْ وَلَوْ كَانَ بَعِيدًا، فَإِنَّهُ يُفْرَضُ قَرِيبًا مِنْهُ. اهـ. قوله: (بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) أَيْ تَبَيَّنَ عَدَمُ انْقِضَائِهِ عَنِ ش. قوله: (لِأَنَّهَا لَا تَخْفَى غَالِبًا) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ إِذَا بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ لَمْ يَقْرَأِ الْفَاتِحَةَ فِي السَّرِّيَّةِ وَقَضِيَّتِهِ عَدَمُ الْبُطْلَانِ أَيْضًا إِذَا بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ الْمَالِكِيَّ لَمْ يَقْرَأِ الْبَسْمَلَةَ وَلَوْ فِي الْجَهْرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْهَرُ بِهَا مُطْلَقًا فَلْيُراجِعْ سَمَ أَقُولُ يَصْرُحُ بِمَا قَالَهُ أَوَّلًا مَا قَدَّمَهُ وَمِمَّا نَصَّه قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأِ الْفَاتِحَةَ لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ كَمَا لَوْ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ مُخَدِّثٌ اهـ وَقَوْلُ الْجَعْفَرِيِّ وَمِثْلُ الْحَدِيثِ مَا لَوْ بَانَ تَارِكًا لِلَّيَّةِ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَانَ تَارِكًا لِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ أَوْ لِلْسَّلَامِ أَوْ لِلِاسْتِجَابَةِ، فَإِنَّهَا كَالْتَجَاسَةِ الظَّاهِرَةِ وَمِثْلُ حَدِيثِهِ أَيْضًا مَا لَوْ بَانَ تَارِكًا لِلْفَاتِحَةِ فِي السَّرِّيَّةِ أَوْ لِلتَّشَهُدِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ هَذَا وَمِمَّا يَخْفَى. اهـ.

وَفَارَقَ مَا قَبْلَهُ بِأَنَّ هَذَا لَمْ يَضُدُّ مِنْهُ فِعْلٌ مَا يُكْذِبُهُ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَانْدَفَعَ اسْتِشْكَالُ هَذَا بِذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقْرَأِ الْفَاتِحَةَ لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ كَمَا لَوْ أَخْبَرَهُ بِأَنَّهُ مُخَدِّثٌ. اهـ. قوله: (لِقَبُولِ أَخْبَارِهِ عَنْ فِعْلٍ نَفْسِهِ) أَخْبَرَهُ فَاسْتَقْبَلَ بِحَدِيثِهِ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَا يَقْبَلُ خَبْرَهُ وَيَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الْمُتَجَبِّهِ خِلَافُهُ لِإِخْبَارِهِ عَنْ فِعْلٍ نَفْسِهِ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ أَيْ يَقْبَلُ خَبْرَهُ (أَقُولُ) قَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ الطَّهَارَةِ تَقْيِيدُ قَبُولِ خَبَرِ نَحْوِ الْفَاسِقِ إِذَا أَخْبَرَ عَنْ فِعْلٍ نَفْسِهِ بِمَا إِذَا بَيَّنَّ السَّبَبَ أَوْ كَانَ قَاضِيًا مُوَافِقًا فَلْيُراجِعْ وَلْيَقْيِدْ مَا هُنَا بِهِ فَتَأَمَّلْ. قوله: (وَفِي الْمَجْمُوعِ لَوْ بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ لَمْ يُكَبِّرْ لِلْإِحْرَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَقْصُرْ بَانَ كَانَ بَعِيدًا بِحَيْثُ لَا يَسْمَعُ الْإِمَامُ وَكَانَ وَجْهُهُ النَّظَرُ لِمَا مِنْ شَأْنِهِ وَقَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا لَا تَخْفَى غَالِبًا) قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ إِذَا بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ لَمْ يَقْرَأِ الْفَاتِحَةَ فِي السَّرِّيَّةِ وَقَضِيَّتُهُ عَدَمُ الْبُطْلَانِ أَيْضًا إِذَا بَانَ أَنَّ إِمَامَهُ الْمَالِكِيَّ لَمْ يَقْرَأِ الْبَسْمَلَةَ وَلَوْ فِي الْجَهْرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْهَرُ بِهَا مُطْلَقًا فَلْيُراجِعْ. اهـ. قوله: (وَفِي الْمَجْمُوعِ الْخُفْيَةِ) قَالَ فِي الْعُبَابِ وَنَقَلَهُ فِي شَرْحِهِ عَنِ التَّحْقِيقِ، وَالْمَجْمُوعُ عَنْ نَصِّ الْبَوَيْطِيِّ مَا نَصَّه

أو كَبُرَ ولم يَنْوَ فلا. اهـ. قال الحنَّاطي وغيره ولو أَحْرَمَ بإحرامه ثُمَّ كَبُرَ ثَانِيًا بِنِيَّةٍ ثَانِيَةٍ سِرًّا بحيث لم يَسْمَعْ المأموم لم يَضُرَّ في صِحَّةِ الإِقْدَاءِ، وإن بَطَلَتْ صَلَاةُ الإمام أي؛ لأنَّ هذا مِمَّا يخفى ولا أَمَارَةَ عليه (لا) إنَّ بَانَ إمامه مُحَدِّثًا أو (جُنُبًا أو ذا نَجَاسَةٍ خَفِيَّةٍ) في ثوبه أو مُلَاقِيه أو بَدَنِهِ ولو في جُمُوعَةٍ إنَّ زَادَ عَلَى الأربعين كما يَأْتِي إِذْ لَا أَمَارَةَ عَلَيْهَا فلا تَقْصِيرَ وَمَنْ ثُمَّ لو عَلِمَ ذَلِكَ ثُمَّ نَسِيَهُ وَاقْتَدَى بِهِ ولم يَحْتَمِلْ تَطَهُّرَهُ لَزِمَتْهُ الإِعَادَةُ أَمَّا إِذَا بَانَ ذَا نَجَاسَةٍ طَاهِرَةً فَتَلَزَمَتْهُ الإِعَادَةُ لِتَقْصِيرِهِ وَرَجَّحَ الْمُصَنِّفُ فِي كُتُبِهِ أَنَّ لَا إِعَادَةَ مُطْلَقًا، والأَوْجَهُ فِي ضَبْطِ الظَّاهِرَةِ....

☐ فَوَدَّ: (أو كَبُرَ وَلَمْ يَنْوَ فلا) أَي؛ لِأَنَّ النَّيَّةَ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ وَمَا فِيهِ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ ع. ش. ☐ فَوَدَّ: (ثُمَّ كَبُرَ ثَانِيًا) أَي الإمام. ☐ فَوَدَّ: (لَمْ يَضُرَّ فِي صِحَّةِ الإِقْدَاءِ إلخ) أَي ولو فِي الْجُمُوعَةِ حَيْثُ كَانَ زَائِدًا عَلَى الأربعين كما لو بَانَ إمامها مُحَدِّثًا، وَأَمَّا الإمام، فَإِنَّ لَمْ يَنْوَ قَطَعَ الأَوَّلَى مَثَلًا بَيْنَ التَّكْبِيرَتَيْنِ فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ لِخُرُوجِهَا بِالثَّانِيَةِ وَالْأَفْصَلُ أَنَّهُ صَحِيحَةٌ فَرَادَى لِعَدَمِ تَجْدِيدِ نِيَّةِ الإِقْدَاءِ بِهِ مِنَ الْقَوْمِ فَلَوْ حَضَرَ بَعْدَ نِيَّتِهِ مَنْ اقْتَدَى بِهِ وَتَوَى الإمامَةَ حَصَلَتْ لَهُ الْجَمَاعَةُ وَعَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْجُمُوعَةِ لَا تَتَعَقَّدُ لَهُ لِقَوَاتِ الْجَمَاعَةِ ع. ش. ☐ فَوَدَّ: (وإن بَطَلَتْ صَلَاةُ الإمام) مَحَلُّ الْبُطْلَانِ لِلثَّانِيَةِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ بَيْنَهُمَا مُبْطِلٌ لِلأَوَّلَى كَنِيَّتِهِ قَطْعُهَا ع. ش. ☐ فَوَدَّ: (لا) إنَّ بَانَ) إِلَى قَوْلِهِ: فَإِنْ قُلْتَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَاعْتَزَّضَ إِلَى بَلِّ الَّذِي يَتَجَهَّ إلخ وكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ فَلَا فَرْقَ إِلَى بَلِّ الَّذِي إلخ. ☐ فَوَدَّ: (وَلَمْ يَحْتَمِلْ تَطَهُّرَهُ إلخ) أَي عِنْدَ المأموم بَانَ لَمْ يَتَرَقَّقَا كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُحَلِّي وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا مَضَى زَمَنٌ يُحْتَمَلُ فِيهِ الطَّهَارَةُ لَا تَجِبُ الإِعَادَةُ عَلَى مَنْ اقْتَدَى بِهِ، وَإِنْ تَبَيَّنَ حَدُّهُ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ وَمَا ثَقُلَ عَنِ الزِّيَادَةِ مِنْ أَنَّهُ أَقْنَى بِوُجُوبِ الإِعَادَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيْنِ خَطُؤُهُ فَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ نَظَرَ إِلَى مِثْلِهِ لَزِمَ وَجُوبُ الإِعَادَةِ بِتَبْيِينِ الْحَدِّثِ مُطْلَقًا ع. ش. ☐ فَوَدَّ: (وَرَجَّحَ الْمُصَنِّفُ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَهُوَ -أَي لَزُومُ الإِعَادَةِ فِي الظَّاهِرَةِ- الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ صَحَّحَ فِي تَحْقِيقِهِ عَدَمَ الْفَرْقِ بَيْنَ الظَّاهِرَةِ، وَالْخَفِيَّةِ فِي عَدَمِ وَجُوبِ الإِعَادَةِ وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ إِنَّهُ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ. اهـ. ☐ فَوَدَّ: (وَالأَوْجَهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالْأَحْسَنُ فِي ضَبْطِ الْخَفِيَّةِ، وَالظَّاهِرَةِ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْأَنْوَارِ وَهُوَ أَنَّ الظَّاهِرَةَ مَا تَكُونُ بِحَيْثُ لَوْ تَأَمَّلَهَا المأموم رَأَاهَا، وَالْخَفِيَّةُ بِخِلَافِهَا وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُفْتَدِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ حَتَّى لَا يَجِبَ الْقَضَاءُ عَلَى الْأَعْمَى مُطْلَقًا وَهُوَ كَذَلِكَ. اهـ. وَعِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْخَفِيَّةُ هِيَ الَّتِي يَبَاطِنُ الثُّوبُ،

وَيَبْطُلُ الْإِقْدَاءُ بِمَنْ بَانَ أَنَّهُ لَمْ يَتَحَرَّمْ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَمْ يُكَبَّرْ لِلْإِحْرَامِ بِخِلَافِ تَارِكِ النَّيَّةِ، فَإِنَّهُ كَالْمُحَدِّثِ اهـ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَلَا بِمَنْ أَي وَلَا قُدُوةَ بِمَنْ بَانَ أَنَّهُ تَرَكَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ لَا النَّيَّةَ. اهـ. وَكَلَامُ الشَّارِحِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمَجْمُوعَ صَرَّحَ بِالْأَمْرَيْنِ. ☐ فَوَدَّ: (لا) إنَّ بَانَ إمامه مُحَدِّثًا أو جُنُبًا إلخ) قَالَ الْعِرَاقِيُّ فِي تَخْرِيْرِهِ يُسْتَشْنَى أَيْضًا الْمُسْتَحَاضَةُ تَفْرِيعًا عَلَى مَنْعِ الْإِقْدَاءِ بِهَا فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ أَنَّهَا كَالْمُحَدِّثِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِحَاضَةَ مِمَّا يَخْفَى وَهَذَا وَارِدٌ عَلَى الْمَنْهَاجِ أَيْضًا لِمَنْعِهِ الْإِقْدَاءَ بِالْمُتَحَيِّرَةِ ثُمَّ لَمْ يَسْتَشْنَاهَا هُنَا وَلَا يُقَالُ دَخَلَتْ فِي الْمُحَدِّثِ؛ لِأَنَّ الْإِقْدَاءَ بِهَا لَمْ يَبْطُلْ لِأَجْلِ الْحَدِّثِ بِدَلِيلِ صِحَّةِ الْإِقْدَاءِ

والظاهرة ما تكون بظاهره نعم لو كان بعمامته وأمكنه رؤيتها إذا قام غير أنه صلى جالساً لعجزه فلم يمكنه رؤيتها لم يقض؛ لأن فرضه الجلوس فلا تفریط منه بخلاف ما إذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة أو لم يرها ليُعده عن الإمام، فإنه تجب الإعادة ذكر ذلك الروياني قال الأذرعى وغيره ومقتضى ذلك الفرق بين المفتدي الأعشى والبصير أي حتى لا يجب القضاء على الأعشى مطلقاً؛ لأنه مغذور بعدم المشاهدة وهو كما قال فالأولى الضبط بما في الأنوار أن الظاهرة ما تكون بحيث لو تأملها المأموم أبصرها، والخفية بخلافها فلا فرق بين من يصلي قائماً وجالساً. اهـ. وكتب عليه الرشيدى ما نصه قوله فلا فرق إلخ فيه منافاة مع الذي قبله وهو تابع في هذا للشهاب بن حجر في تحفته بعد أن تبع شرح الروض في جميع المذكور قبله لكن الشهاب المذكور إنما عقب ضابط الأنوار بذلك بناء على ما فهمه منه من أن مراده بقوله بحيث لو تأملها المأموم إلخ أي مطلقاً أي سواء كان على الحالة التي هو عليها من جلوسه وقيام الإمام مثلاً أم على غيرها بأن فرضه قائماً إذا كان جالساً أو نحو ذلك حتى تلزمه الإعادة، وإن كانت بنحو عمامته وهو قائم، والمأموم جالس لعجزه لأن لو فرضنا قيامه وتأملها لراها وشيخ الإسلام في شرح الروض فهم منه أن مراده أن يكون المأموم بحيث لو تأملها على الحالة التي هو عليها لراها فلا يفرض على حالة غيرها حتى لا تلزمه الإعادة في نحو الصورة التي قدمناها فمؤدى ضابط الأنوار وضابط الروياني عنده واحد بناء على فهمه المذكور ومن ثم فرغ الثاني على الأول بالفاء معبراً عنه بقوله فالأولى ولم يقل والأصح أو نحوه، وإنما كان الأولى؛ لأنه لا يحتاج إلى استثناء شيء منه مما استثنى من ضابط الروياني والشهاب المذكور لما فهم المغيرة بين الضابطين كما قررناه عبر عن ضابط الأنوار بقوله والأوجه في ضبط الظاهرة إلخ لكنه استثنى من عموم ذلك الأعشى والشارح م ر رحمهم الله تعالى تبع شرح الروض أولاً كما عرفت ثم ختمه بقول الشهاب المذكور فلا فرق إلخ فنافاه ويمتن صرح بأن مؤدى الضابطين واحد والد شارح م ر في فتاويه لكن مع قطع النظر عما استثناء الروياني من ضابطه لضغفه عنده فمساواته له عنده إنما هو بالنظر لأصل الضابط فهو موافق للشهاب المذكور في المعنى، والحكم، وإن خالفه في الصنيع وموافق لما في شرح الروض في الصنيع ومخالف له في الحكم كما يعلم بعبارة فتاويه فقد صرح فيها برجوع كل من الضابطين إلى الآخر وبالجمله فالشارح م ر لم يظهر من كلامه هنا ما هو معتمد عنده في المسألة لكن نقل عنه الشهاب سم ما يوافق ما في فتاوى والده الموافق للشهاب بن حجر وهو الذي انحط كلامه هنا آخرًا، وإن لم يلائم ما قبله كما عرفت، وإنما أطلت الكلام هنا لمحل الحاجة مع استثناء هذا المقام على كثير وعدم وقوفي على من حقه. اهـ. ويتبين بذلك أن ما في ع ش بعد كلام وتبعه البجيرمي مما نصه فيصير الحاصل أن الظاهرة هي العينية، والخفية هي الحكمية وأنه لا فرق بين القريب، والبعيد ولا بين القائم، والقاعد ولا بين الأعشى والبصير ولا بين باطن القوب وظاهره لكن ينافي ضبط الظاهرة والخفية بما ذكر قول حج في الإيعاب ووضح أن التفصيل إنما هو في الخبيث العيني دون الحكمي؛ لأنه لا يرى فلا نقصير

أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ تَأْمَلُهَا الْمَأْمُومُ رَأَاهَا فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ يُصَلِّي إِمَامُهُ قَائِمًا وَجَالِسًا وَلَوْ قَامَ رَأَاهَا الْمَأْمُومُ وَفَرَّقَ الرُّوْيَانِي بَيْنَ مَنْ لَمْ يَرَهَا لِيُعْبَدِهِ أَوْ اسْتِغَالِهِ بِصَلَاتِهِ فَيُعْبَدُ وَمَنْ لَمْ يَرَهَا لِيَكُونَهَا بِعِمَامَتِهِ وَيُمْكِنُهُ رُؤْيُهَا إِذَا قَامَ فَجَلَسَ عَجْزًا فَلَمْ يُمَكِّنْهُ رُؤْيُهَا فَلَا يُعْبَدُ لِعُذْرِهِ وَاعْتَرَضَ بَأَنَّهُ يَلْزُمُهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْبَصِيرِ، وَالْأَعْمَى يُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ يَفْرَضُ زَوَالِ عَمَاهُ بِحَيْثُ لَوْ تَأْمَلُهَا رَأَاهَا وَأَنْ لَا وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الَّذِي يُتَجَبَّرُ فِيهِ أَنَّهُ لَا تَلْزُمُهُ إِعَادَةُ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهِ بِوَجْهِهِ فَلَمْ يُنْظَرِ لِلْحَيَاطَةِ

فِيهِ مُطْلَقًا اهـ مُخَالَفٌ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ وَالْمُعْنِي وَالشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ وَالتَّهَائِي مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ، وَعَدَمَ لُزُومِ الْإِعَادَةِ عَلَى الْأَعْمَى مُطْلَقًا وَبَعْدَ هَذَا كُلُّهُ فَمَثَلُ الْقَلْبِ إِلَى مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ الَّذِي تَبَعَهُ التَّهَائِي أَوَّلًا وَمَالَ إِلَيْهِ السَّيِّدُ الْبُصْرِيُّ كَمَا مَرَّ وَيَأْتِي عَنْ الْإِيْعَابِ مَا يُوَافِقُهُ. قَوْلُهُ: (وَالْأَوْجَهُ الْخُ) مُعْتَمَدٌ ش. هـ قَوْلُهُ: (أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ تَأْمَلُهَا الْخُ) أَيِ الْخَفِيَّةِ بِخِلَافِهَا نِهَائِيَّةٌ وَمُعْنِي قَالَ ع ش يَدْخُلُ فِيهِ مَا فِي بَاطِنِ الثُّوبِ فَلَا تَجِبُ الْإِعَادَةُ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا قَدَّمَهُ م ر فِي ضَبْطِ الْخَفِيَّةِ لَكِنَّ قِيَاسَ فَرَضِ الْبَعِيدِ قَرِيبًا أَنْ يُفْرَضَ الْبَاطِنُ ظَاهِرًا. اهـ. وَاعْتَمَدَ الْبُجَيْرِيُّ وَشَيْخُنَا وَفَاقًا لِظَاهِرِ صَنِيعِ التَّخْفَةِ وَخِلَافًا لِصَرِيحِ شَرْحِ الرُّوضِ وَصَرِيحِ التَّهَائِي أَوَّلًا. هـ قَوْلُهُ: (رَأَاهَا) هَذَا يُخْرِجُ الْحُكْمِيَّةَ مُطْلَقًا فَلَا تَكُونُ إِلَّا خَفِيَّةً وَهُوَ مُتَجَبَّرٌ، وَالْعَيْنِيَّةُ الَّتِي لَا تُذَرِّكُ إِلَّا بِرَائِحَتِهَا وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ فَلْيُرَاجِعْ سَم وَفِي ع ش عَنْ الزِّيَادِيِّ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ رَأَاهَا مِثَالًا لَا قَيْدَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِذْرَاكِ بِالْبَصَرِ وَغَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْحَوَاسِّ. اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (فَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ يُصَلِّي الْخُ) وَلَوْ لَمْ يَرَهَا الْمَأْمُومُ لِيُعْبَدَ أَوْ اسْتِغَالٍ بِالصَّلَاةِ أَوْ ظُلْمَةٍ أَوْ حَائِلٍ يَنْتَهِي وَبَيْنَ الْإِمَامِ تَلْزُمُهُ الْإِعَادَةُ عِنْدَ الشَّارِحِ وَالْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ وَاخْتَلَفَا فِي الْأَعْمَى فَاعْتَمَدَ الشَّارِحُ عَدَمَ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَاعْتَمَدَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ، وَفِي الْإِيْعَابِ أَنَّ مِثْلَ الْأَعْمَى فِيمَا يَظْهَرُ مَا لَوْ كَانَ فِي ظُلْمَةٍ شَدِيدَةٍ لِمَنْعِهَا أَهْلِيَّةَ التَّأَمُّلِ وَأَنَّ الْخُرُوقَ فِي سَاتِرِ الْعَوْرَةِ كَالْخَبَثِ فِيمَا ذَكَرَ مِنَ التَّفْصِيلِ. اهـ. كُرِّدِي وَقَوْلُهُ وَاعْتَمَدَ الْجَمَالُ الرَّمْلِيُّ الْخُ أَيِ فِي غَيْرِ النِّهَائِيَّةِ.

هـ قَوْلُهُ: (لِيَكُونَهَا بِعِمَامَتِهِ) أَيِ أَوْ نَحْوِ صَدْرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَشِيدِي. هـ قَوْلُهُ: (وَيُمْكِنُهُ) أَيِ الْمَأْمُومِ ع ش. هـ قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضَ) أَيِ فَرَّقَ الرُّوْيَانِي. هـ قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ مَا ذَكَرَهُ الرُّوْيَانِيُّ ع ش وَيَظْهَرُ أَنَّ مَرْجِعَ الضَّمِيرِ الْإِعْتِرَاضُ الْمَذْكُورُ. هـ قَوْلُهُ: (بَلِ الَّذِي يُتَجَبَّرُ الْخُ) وَفَاقًا لِلْمُعْنِي وَلِلنِّهَائِيَّةِ كَمَا مَرَّ وَخِلَافًا لِمَا فِي ع ش حَيْثُ قَالَ بَعْدَ حَمَلِ كَلَامِ النِّهَائِيَّةِ عَلَى خِلَافِ صَرِيحِهِ مَا نَصَّهُ فَالْمُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ م ر حَيْثُ تِلْكَ التَّشْوِيهُ بَيْنَ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ، وَنَقَلَهُ سَم عَلَى حَجٍّ عَنْهُ لَكِنْ فِي حَاشِيَةِ ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ أَنَّ الْمُتَجَبَّرَ عَدَمُ

بِالْمُسْتَحَاضَةِ غَيْرِ الْمُتَحَيَّرَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ لَوْ جُوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهَا. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (أَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ تَأْمَلُهَا الْمَأْمُومُ رَأَاهَا) هَذَا ضَبْطُ الْأَنْوَارِ وَأَخَذَ مِنْهُ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى بِمَنْ يَسْجُدُ عَلَى مُتَّصِلٍ بِهِ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ، فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ تَأْمَلَهُ رَأَاهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَإِلَّا فَلَا شَرْحُ م ر. هـ قَوْلُهُ: (رَأَاهَا) هَذَا يُخْرِجُ الْحُكْمِيَّةَ مُطْلَقًا فَلَا تَكُونُ إِلَّا خَفِيَّةً وَهُوَ مُتَجَبَّرٌ، وَالْعَيْنِيَّةُ الَّتِي لَا تُذَرِّكُ إِلَّا بِرَائِحَتِهَا وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ فَلْيُرَاجِعْ.

المذكورة فيه، فإن قلت فما وجه الرد على الروياني حينئذ قلت وجهه ما أفاده كلامهم أن المدار هنا على ما فيه تقصير وعدمه وبوجود تلك الحيثية يوجد التقصير نظير ما مر في نجس يتحرك بحركته أن المدار على الحركة بالقوة بخلافه في السجود على متحرك بحركته لفحش النجاسة وما هنا نجاسة فكان إلحاقها بها أولى (قلت الأصح المنصوص وقول الجمهور: إن مخفي الكفر هنا كمعلمه والله أعلم) لعدم أهلية الكافر للصلاة بوجه بخلاف غيره. (والأتمى كالمرأة في الأصح) بجامع النقص، فإن بان ذلك أو شيء مما مر غير نحو الحديث والخبر أثناء الصلاة استأنف أو بعدها أعاد بخلاف ما لو بان حدثه.....

القضاء على الأعمى مطلقاً ونقل سم على المنهج عن حجاج مثله وعن م ر خلافه. اهـ. قوله: (ما وجه الرد إلخ) أي الإغتراض المذكور. قوله: (حينئذ) أي حين التنظير في القضية المذكورة، وكون المتبجه عدم لزوم الإعادة على الأعمى مطلقاً. قوله: (وبوجود تلك الحيثية) أي قوله بحيث لو تأملها إلخ و. قوله: (يوجد التقصير) أي عن نحو الجالس، فإنه بحيث لو قام لراى فهو مقصر كزدي وفيه توقف، فإن فرض المسألة كما تقدم أن المصلي جالساً لعجزه فرضه الجلوس فلا تفرط منه أضلاً. قوله: (أن المدار إلخ) بيان لما مر. قوله: (بخلافه) أي المدار. قوله: (في السجود) أي، فإن المدار فيه على التحريك بالفعل كزدي ولعل الأولى لزجاج ضمير بخلافه إلى قول الشارح ما مر في نجس إلخ. قوله: (سني: الأصح) أي الرجوع ش. قوله: (سني: هنا) إنما قيد به؛ لأنهم في غير هذا المحل فرقوا بينهما ومنه ما قالوه في الشهادات أنه لو شهد حال كفره وردت شهادته ثم أسلم وأعادها، فإن كان ظاهر الكفر قبلت الإعادة منه، وإن كان مخفياً له فلا تقبل لأنهامه ع ش. قوله: (لعدم) إلى قوله بخلاف ما إلخ في النهاية والمغني. قوله: (سني: والأتمى كالمرأة إلخ) أي قيعيد القارئ المؤتم به مغني ونهاية. قوله: (ذلك) أي كون الإمام أمياً. قوله: (نحو الحديث إلخ) أي كالتية. قوله: (والخبر) أي الخفي، والضابط أن كل ما لو تبين بعد الفراغ يجب معه الإعادة إذا بان في الأثناء يجب به الاستئناف وما لا يجب الإعادة معه مما تمتنع القدوة مع العلم به إذا بان في الأثناء وجبت به نية المفارقة ودخل في قوله غير نحو الحديث ما لو تبين قدوة المصلي عارياً أو قاعداً على الشتره أو القيام ع ش. قوله: (بخلاف ما لو بان حدثه إلخ) أي أو نحوهما مما مر في الشرح أو الحاشية.

قوله: (بخلاف ما لو بان حدثه أو خبره إلخ) ينبغي أن المراد خبره الخفي أما الظاهر فقياس وجوب الإعادة إذا بان بعد الصلاة وجوب الاستئناف إذا بان في أثنائها ولا يجوز الاستمرار مع نية المفارقة فما دل عليه قول الروض. (فزع) إذا بان في أثناء الصلاة حدث إمامه أو تنجسه أي ولو بنجاسة خفية كما في شرحه، والعباب فارقه أو بعد غير الجمعة لم يقض. اهـ. من أنه إذا بان في الأثناء تنجسه بنجاسة ظاهرة كفت مفارقه ولم يجب الاستئناف ينبغي أن يكون مبنياً على ما مشى عليه كما أفاده إطلاقه من أنه إذا بان بعد الصلاة تنجسه بالظاهرة لم يجب القضاء فليأمل.

أَوْ خَبْنَهُ أَثْنَاءَهَا، فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ مُفَارَقَتُهُ وَيُنْيِي، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْوُقُوفَ عَلَى نَحْوِ قِرَائَتِهِ أَسْهَلُ مِنْهُ عَلَى طَهْرِهِ؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ شُوْهِدَ فُحْدُوهُ الْحَدِيثَ بَعْدَهُ قَرِيبٌ بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ.
(وَلَوْ اقْتَدَى) رَجُلٌ (بِخُنْثَى) فِي ظَنِّهِ (فَبَانَ رَجُلًا) أَوْ خُنْثَى بِامْرَأَةٍ فَبَانَ أَثْنَى أَوْ خُنْثَى بِخُنْثَى فَبَانَ مُسْتَوَيْنَيْنِ مَثَلًا (لَمْ يَسْقُطِ الْقَضَاءُ فِي الْأَظْهَرِ) لِعَدَمِ انْعِقَادِ صَلَاتِهِ لِعَدَمِ جُزْمِ نَيْتِهِ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا فِي

☐ قَوْلُهُ: (أَوْ خَبْنَهُ) يَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ خَبْنَهُ الْخَفِيُّ أَمَّا الظَّاهِرُ فَمَقْيَاسُ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ إِذَا بَانَ بَعْدَ الصَّلَاةِ وَجُوبُ الْإِسْتِنَافِ إِذَا بَانَ فِي أَثْنَائِهَا وَلَا يَجُوزُ الْإِسْتِمْرَارُ مَعَ نِيَّةِ الْمُفَارَقَةِ وَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الرُّوضِ مِنْ جَوَازِهِ مَبْنِيٍّ عَلَى الْمَرْجُوحِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا بَانَ بَعْدَ الصَّلَاةِ تَجَسَّسَهُ بِالظَّاهِرَةِ لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ قَالَهُ سَمٌ وَتَقَدَّمَ عَنْ عِشْرِ مَا يُوَافِقُهُ. ☐ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ تَلْزِمُهُ مُفَارَقَتُهُ) أَيِ عَقَبَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَا يُغْنِي عَنْهَا تَرْكُ الْمُتَابَعَةِ قَطْعًا مُغْنِي وَفِي سَمٍ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ وَبِإِعَارَةِ شَرْحِ الْعُبَابِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ بَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِذَا مَضَتْ لَحْظَةً وَلَمْ يَتَوَذَّعْ ذَلِكَ أَيِ الْمُفَارَقَةِ. اهـ. وَيُظْهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ إِذَا طَرَأَ حَدَثُ الْإِمَامِ مَثَلًا وَعَلِمَ بِهِ بَلْ قَدْ يُقَالُ بِالْأُولَى ثُمَّ رَأَيْتُ صَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّارِحُ فِي فَضْلِ خَرَجِ الْإِمَامِ وَظَاهِرُهُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْبُطْلَانَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى انْتِظَارِ كَثِيرٍ بِخِلَافِ مَا يَأْتِي فِيْمَنْ لَمْ يَتَوَذَّعْ الْإِقْدَاءَ، وَالْفَرْقُ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ هُنَاكَ اقْتِدَاءٌ بِخِلَافِهِ هُنَا، فَإِنَّهُ سَبَقَ الْإِقْدَاءَ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وَالْفَرْقُ أَنَّ الْوُقُوفَ الْإِلْخَ) قَدْ يُقَالُ أَيْضًا، وَالْقِرَاءَةُ رُكْنٌ، وَالطَّهَارَةُ شَرْطٌ وَيُخْتَلَطُ لِلْأُولَى مَا لَا يُخْتَلَطُ لِلثَّانِي بَصْرِيٍّ. ☐ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْقِرَاءَةِ) أَيِ بِخِلَافِ صَيْرُورَتِهِ أَمَّا بَعْدَ مَا سَمِعَ قِرَاءَتَهُ مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ خُنْثَى بِامْرَأَةٍ) أَيِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِحَالِهَا بَلْ ظَنَّنَهَا رَجُلًا كَمَا يُفِيدُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ. ☐ قَوْلُهُ: (فَبَانَ الْإِلْخَ) أَيِ الْخُنْثَى الْمَأْمُومُ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوْ خُنْثَى بِخُنْثَى) أَيِ فِي ظَنِّهِ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (فَبَانَ مُسْتَوَيْنَيْنِ مَثَلًا) أَيِ بَانَا رَجُلَيْنِ أَوْ امْرَأَتَيْنِ أَوْ بَانَ الْمَأْمُومُ امْرَأَةً. مُغْنِي. ☐ قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ الْإِلْخَ) بِلَاغَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَصَوَّرَ الْمَاوَزِدِيُّ وَغَيْرُهُ مَسْأَلَةَ الْكِتَابِ بِمَا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِحَالِهِ حَتَّى بَانَ رَجُلًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذَا الطَّرِيقُ أَصَحُّ، وَالْوَجْهُ الْجُزْمُ بِالْقَضَاءِ عَلَى الْعَالِمِ بِخُنْثَيْتِهِ لِعَدَمِ انْعِقَادِ الصَّلَاةِ ظَاهِرًا وَاسْتِحَالَةِ جُزْمِ النَّيَّةِ انْتَهَى، وَالْوَجْهُ الْجُزْمُ بَعْدَ الْقَضَاءِ إِذَا بَانَ رَجُلًا فِي تَصْوِيرِ الْمَاوَزِدِيِّ لَا سِيَّمَا إِذَا لَمْ يَمُضِ قَبْلَ تَبَيُّنِ الرُّجُولِيَّةِ زَمَنٌ طَوِيلٌ وَأَنَّهُ لَوْ ظَنَّنَهُ رَجُلًا ثُمَّ بَانَ فِي أَثْنَائِهَا خُنْثَيْتُهُ وَجِبَ اسْتِنَافُهَا نَعَمْ لَوْ ظَنَّنَهُ فِي الْإِقْدَاءِ رَجُلًا ثُمَّ لَمْ يَعْلَمْ بِحَالِهِ حَتَّى بَانَ رَجُلًا فَلَا قَضَاءَ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّ التَّرَدُّدَ فِي النَّيَّةِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ فِي الْإِقْدَاءِ أَوْ الدَّوَامِ لَكِنْ فِي الْإِقْدَاءِ يَضُرُّ مُطْلَقًا وَفِي الْأَثْنَاءِ إِنْ طَالَ الزَّمَانُ أَوْ مَضَى رُكْنٌ عَلَى ذَلِكَ ضَرٌّ وَلَا فَلَاحَ عِبَارَةٌ سَمَ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنِ الْإِيْبَابِ مِثْلَ

☐ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَلْزِمُهُ مُفَارَقَتُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ بِالنِّيَّةِ اهـ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ إِذَا طَرَأَ حَدَثُ الْإِمَامِ مَثَلًا وَعَلِمَ بِهِ بَلْ قَدْ يُقَالُ بِالْأُولَى فَتَأَمَّلْهُ وَرَاجِعْ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي فَضْلِ خَرَجِ الْإِمَامِ مِنْ صَلَاتِهِ قُبَيْلَ لَوْ أُخْرِمَ مُتَّفِرِدًا قَرَّاجِعُهُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ وَلَا يُغْنِي عَنِ الْمُفَارَقَةِ تَرْكُ الْمُتَابَعَةِ قَطْعًا بَلْ تَبْطُلُ بِهِ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى بَعْضَ صَلَاتِهِ خَلْفَ مَنْ عَلِمَ بَطْلَانَ صَلَاتِهِ. اهـ. وَبِإِعَارَةِ شَرْحِ الْعُبَابِ عَنِ الْمَجْمُوعِ بَلْ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِذَا مَضَتْ لَحْظَةً وَلَمْ يَتَوَذَّعْ ذَلِكَ أَيِ الْمُفَارَقَةِ الْإِلْخَ وَظَاهِرُهُ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ الْبُطْلَانَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى انْتِظَارِ كَثِيرٍ بِخِلَافِ مَا يَأْتِي فِيْمَنْ لَمْ يَتَوَذَّعْ الْإِقْدَاءَ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ

ولو خُرًا فاضلاً إذ لا وثوق به في المحافظة على الشروط ولخبر الحاكيم وغيره «إن سرّكم أن تُقبل صلاتكم فليؤثّمكم خياركم، فإنّهم وفدّكم فيما بينكم وبين ربّكم» وفي مُرسَل «صلّوا خلف كلّ برّ وفاجر» ويُعصّده ما صَحَّ أن ابنَ عَمَرَ عليه السلام كان يُصلي خلف الحجاج وكفى به فاسقاً وتكره خلفه وهي خلف مُبتدِع لم يكفر ببدعته أشدَّ لأنَّ اعتقاده لا يُفارقُه وتكره إمامة من يكرهه أكثرُ القومِ.....

☐ قَوْلُهُ: (ولو خُرًا فاضلاً) شاملٌ لما إذا كان الفاسقُ فقيهاً والعدلُ غيرَ فقيهٍ سم. ☐ قَوْلُهُ: (إن سرّكم) أي إن أردتُم ما يسرّكم. ☐ وقَوْلُهُ: (فإنّهم وفدّكم) أي الواسطة بينكم وبين ربّكم وذلك؛ لأنّه سبَّب في حصولِ ثواب الجماعة للمؤمنين وهو يتفاوت بتفاوت أحوال الأئمّة ع ش. ☐ قَوْلُهُ: (وفي مُرسَل صلّوا إلخ) أي، وإنما صَحَّت خلف الفاسق لما في خبر مُرسَل إلخ. ☐ قَوْلُهُ: (وكفى به إلخ) عبارةٌ التّهاية والمُغني قال الإمام الشافعي وكفى به فاسقاً. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وتكره) أي الصلاة خلفه أي الفاسق مطلقاً كما مرَّ في شرح وما كثر جمعه أفضل إلا ليدّعه إمامه وفي ع ش ما نصّه، وإذا لم تحصل الجماعة إلا بالفاسق والمُبتدِع لم يُكره الإثمَام طِلاوي وم ر. اهـ. سم على المنهج. اهـ. وفي البُجيري عن البرماوي ما نصّه ويخرّم على أهل الصّلاح والخير الصّلاة خلف الفاسق، والمُبتدِع ونحوهما؛ لأنّه يحملُ الناس على تحسين الظنّ بهم. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (وتكره إمامة من يكرهه إلخ) عبارةٌ المُغني تيمّنه يكره تنزيهاً أن يؤمَّ الرّجل قوماً أكثرهم له كارهون لأمرٍ مذموم شرعاً كوال ظالم أو مُتعلّب على إمامة الصّلاة ولا يستحقّها أو لا يختَرُ من التجاسة أو يُمحو هيئات الصّلاة أو يتعاطى معيشة مذمومة أو يُعاشِرُ الفسقة أو نحوهم، وإنّ نصبه لها الإمام الأعظم أمّا إذا كرهه دون الأكثر أو الأكثر لا لأمرٍ مذموم فلا يُكره الإمامة، فإن قيل: إذا كانت الكراهة لأمرٍ مذموم شرعاً فلا فرق بين كراهة الأكثر وغيرهم أجيب بأن صورة المسألة أن يختلفوا في أنّه بصفة الكراهة أم لا فيُعتبر قول الأكثر؛ لأنّه من باب الرواية قال في المجموع ويكره أن يولّي الإمام الأعظم على قوم رجلاً يكرهه أكثرهم نصّ عليه الشافعي وصرّح به صاحبُ الشامل، والتّيمّنه ولا يُكره إن كرهه دون الأكثر بخلاف الإمامة المُعظّمة، فإنّها تُكره إذا كرهها البعض ولا يُكره أن يؤمَّ من فيهم أبوه أو أخوه الأكبر. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (أكثر القوم إلخ) أي وتخرّم عليه وكذا لو كرهه كلّ القوم كما في الرّوضة ونصّ عليه الشافعي انتهى مُناوي ونقل عن حواشي الرّوض

في اثْنائِها خُنوثه لزمه مفارقتُه وهل يَبني ويستأنف فيه نظّر. اهـ. قال الشارح في شرح العُباب فظاهر كلامهم الذي في المتن أن المُعتمَد فيما نظّر فيه الإسْتِثْناء. اهـ. وقد يتّجه أن يُقال إن تبيّن في الاثْناء خُنوثه ثم ذُكِرَتْ قَبْلَ طولِ الفصل ومضى رُكنٌ بَنى بل لو تبيّن ذلك قَبْلَ المُفارقة استمرت الصّحة ولم تَجِب المُفارقة، وإن لم يَتبيّن إلا الخُنوث أو تبيّنت الذّكورة أيضاً بعدها لكن مع طولِ الفصل أو مضى رُكنٌ استأنف ليُطلانيها بالتّرديد في الإقْداء بمن لا يصحّ الإقْداء به فليُتأمل. ☐ قَوْلُهُ: (ولو خُرًا فاضلاً) شاملٌ لما إذا كان الفاسقُ فقيهاً، والعدلُ غيرَ فقيهٍ.

لِمَذْمُومٍ فِيهِ شَرْعِيٌّ غَيْرٌ نَحْوِ مَا ذَكَرْتُهُ لِرُؤُودِ تَغْلِيظَاتٍ فِيهِ فِي الشُّنَّةِ حَتَّى أَخَذَ مِنْهَا بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ كَبِيرَةٌ لَا الْإِثْمَامَ بِهِ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَيَحْرُمُ عَلَى الْإِمَامِ نَصَبُ الْفَاسِقِ إِمَامًا لِلصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِمُرَاعَاةِ الْمَصَالِحِ وَلَيْسَ مِنْهَا أَنْ يُوقَعَ النَّاسُ فِي صَلَاةٍ مَكْرُوهَةٍ. اهـ. وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَةُ نَصَبِ كُلِّ مَنْ كَرِهَ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ وَنَظِيرُ الْمَسْجِدِ وَنَائِبُ الْإِمَامِ كَهُوَ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْأَفْقَةَ) فِي الصَّلَاةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ (أُولَى مِنَ الْأَقْرَأِ) غَيْرِ الْأَفْقَةِ، وَإِنْ حَفِظَ كُلُّ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ لِلْفَقْهِ أَهَمُّ لِعَدَمِ انْحِصَارِ حَوَادِثِ الصَّلَاةِ وَلِأَنَّهُ ﷺ «قَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى مَنْ هُمْ أَقْرَأُ مِنْهُ» لِيُخْبِرَ الْبُخَارِيُّ «لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ فِي حَيَاتِهِ ﷺ إِلَّا أَرْبَعَةً أَنْصَارًا خَزْرَجِيُّونَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبُو زَيْدٍ ﷺ».....

لِوَالِدِ الشَّارِحِ م ر التَّضْرِيحُ بِالْحُرْمَةِ عَلَى الْإِمَامِ فِيمَا لَوْ كَرِهَهُ كُلُّ الْقَوْمِ أَقُولُ: وَالْحُرْمَةُ مَفْهُومٌ تَقْيِيدُ الشَّارِحِ الْكَرَاهَةَ بِكَوْنِهَا مِنْ أَكْثَرِ الْقَوْمِ ع ش. ة قَوْلُهُ: (لِأَمْرِ مَذْمُومٍ شَرْعًا) أَمَّا لَوْ كَرِهَهُ لِغَيْرِ ذَلِكَ فَلَا كَرَاهَةَ فِي حَقِّهِ بَلِ اللَّوْمُ عَلَيْهِمْ ع ش. ة قَوْلُهُ: (غَيْرُ نَحْوِ مَا ذُكِرَ) أَيِ كَوَالِ ظَالِمٍ وَمَنْ تَغَلَّبَ عَلَى إِمَامَةِ الصَّلَاةِ وَلَا يَسْتَحِقُّهَا أَوْ لَا يَخْتَرُ عَنْ التَّجَاسَةِ أَوْ يَمْحُو هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ أَوْ يَتَعَاطَى مَعِيشَةً مَذْمُومَةً أَوْ يُعَاشِرُ الْفُسَّاقَ وَنَحْوَهُمْ انْتَهَى مُنَاوِيٌّ. اهـ. ع ش وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ مِثْلُهُ. ة قَوْلُهُ: (لَا الْإِثْمَامَ بِهِ) أَيِ لَا يُكْرَهُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ حَيْثُ كَانَ عَدْلًا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ اِزْتِكَائِهِ الْمَذْمُومُ نَفْيُ الْعَدَالَةِ ع ش. ة قَوْلُهُ: (وَيَحْرُمُ عَلَى الْإِمَامِ نَصَبُ الْفَاسِقِ الْخ) لَمْ يُصْرِّحْ بِطُلَانِ التَّنْصِبِ وَسَيَأْتِي تَعَرُّضُ الشَّارِحِ لَهُ فِي شَرْحِ وَطِبِ الصَّنْعَةِ وَنَحْوِهَا سَمِ عِبَارَةً ع ش أَيِ وَلَا تَصِحُّ تَوَلِيَّتُهُ كَمَا قَالَه حَجٌّ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ تَصِحَّ تَوَلِيَّتُهُ لَا يَسْتَحِقُّ مَا رَتَّبَ لِلْإِمَامِ. اهـ. وَجَزَمَ شَيْخُنَا بِذَلِكَ بِلا عَزْوٍ وَعِبَارَةً الْإِنْفَاعِ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ وُلَاةِ الْأُمُورِ تَقْرِيرُ فَاسِقٍ إِمَامًا فِي الصَّلَاةِ كَمَا قَالَه الْمَاوَرْدِيُّ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ تَصِحَّ كَمَا قَالَه بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ. ة قَوْلُهُ: (وَنَظِيرُ الْمَسْجِدِ) أَيِ إِذَا كَانَتِ التَّوَلِيَّةُ لَهُ ع ش. ة قَوْلُهُ: (فِي الصَّلَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْأَوْجَهُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ إِلَى الْمَثْنِ.

ة قَوْلُ (السِّي): (أُولَى مِنَ الْأَقْرَأِ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ عَارِيًّا وَغَيْرُهُ مَسْتَوْرًا وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْعَارِي ع ش. ة قَوْلُهُ: (لِيُخْبِرَ الْبُخَارِيُّ لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ الْخ) قَالَ الْجَعْفَرِيُّ فِي شَرْحِ الرَّائِيَّةِ، وَالصَّحَابَةُ الَّذِينَ حَفِظُوا الْقُرْآنَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ كَثِيرُونَ فَمِنْ الْمُهَاجِرِينَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَحُذَيْفَةُ وَسَالِمٌ وَابْنُ السَّائِبِ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَمِنْ الْأَنْصَارِ أَبِي وَزَيْدٌ وَمُعَاذُ وَأَبُو الذَّرْدَاءِ وَأَبُو زَيْدٍ وَمُجَمِّعٌ فَمَعْنَى قَوْلِ أَنَسٍ لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَرْبَعَةً أَبِي وَزَيْدٌ وَمُعَاذُ وَأَبُو زَيْدٍ أَتَاهُمْ الَّذِينَ تَلَقَّوْهُ مُشَافَهَةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ الَّذِينَ جَمَعُوهُ بِوُجُوهِ قِرَاءَتِهِ انْتَهَى وَكُلٌّ مِنْ هَذَيْنِ الْجَوَابَيْنِ، وَإِنْ اسْتَبَعَدَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ كَافٍ فِي دَفْعِ الْإشْكَالِ ع ش.

ة قَوْلُهُ: (وَيَحْرُمُ عَلَى الْإِمَامِ نَصَبُ الْفَاسِقِ الْخ) لَمْ يُصْرِّحْ بِطُلَانِ التَّنْصِبِ وَسَيَأْتِي تَعَرُّضُ الشَّارِحِ لَهُ أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمَثْنِ وَطِبِ الصَّنْعَةِ وَنَحْوِهَا.

وَحَبَّرَ: «أَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَبُهُمْ» مَحْمُولٌ عَلَى عَرَفِهِمُ الْغَالِبِ أَنَّ الْأَقْرَأَ أَفْقَهُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَضُمُّونَ لِلْحِفْظِ مَعْرِفَةَ فَقِهِ الْآيَةِ وَعُلُومِهَا نَعَمَ يَتَسَاوَى قِنٌّ فَقِيهٌ وَخُرٌّ غَيْرُ فَقِيهٍ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ عَلَى قِنٍّ أَفْقَةٍ وَخُرٍّ فَقِيهٍ؛ لِأَنَّ مُقَابَلَةَ الْحُرِّيَّةِ بَزِيَادَةِ الْفِقْهِ غَيْرُ بَعِيدَةٍ بِخِلَافِ مُقَابَلَتِهَا بِأَصْلِ الْفِقْهِ فَهُوَ أَوْلَى مِنْهَا لِتَوَقُّفِ صِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ دُونَهَا ثُمَّ رَأَيْتُ السُّبْكِي أَسَارَ لَذَلِكَ (و) الْأَصَحُّ أَنَّ الْأَفْقَةَ أَوْلَى مِنَ (الْأَوْرَعِ)؛ لِأَنَّ حَاجَةَ الصَّلَاةِ إِلَى الْفِقْهِ أَهَمُّ كَمَا مَرَّ وَيُقَدَّمُ الْأَقْرَأُ عَلَى الْأَوْرَعِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَقْرَأِ الْأَصَحُّ قِرَاءَةً، فَإِنْ اسْتَوَيَا فِي ذَلِكَ فَلَا أَكْثَرَ قِرَاءَةً وَبَحَثَ الْإِسْتَوِيَّ أَنَّ التَّمَيُّزَ بِقِرَاءَةِ السَّبْعِ أَوْ بَعْضِهَا مِنْ ذَلِكَ وَتَرَدَّدَ فِي قِرَاءَةِ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى لَحْنٍ لَا يَغَيِّرُ الْمَعْنَى وَيُتَّبِعُهُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِهَا وَبَحَثَ أَيْضًا تَقْدِيمَ الْأَزْهَدِ عَلَى الْأَوْرَعِ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنْهُ إِذِ الزُّهْدُ تَجَنُّبُ فَضْلِ الْحَلَالِ، وَالْوَرَعُ تَجَنُّبُ الشُّبْهِ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ زِيَادَةٌ عَلَى

قوله: (وَحَبَّرَ أَحَقُّهُمْ بِالْإِمَامَةِ أَقْرَبُهُمْ) رُدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ. قوله: (مَحْمُولٌ عَلَى عَرَفِهِمُ الْغَالِبِ) لَعَلَّ مِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ الصَّدِيقِ فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ سَم. قوله: (وَيَنْبَغِي حَمْلُهُ) أَي حَمْلُ مَا فِي الْمَجْمُوعِ.
قوله: (فَهُوَ أَوْلَى بِالْإِمَامَةِ) أَي الْقِنُّ الْمُخْتَصُّ بِأَصْلِ الْفِقْهِ سَم. قوله: (لِأَنَّ حَاجَةَ الصَّلَاةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنَبِّئِ وَمُسْتَحَقُّ الْمُنْفَعَةِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِعُمُومِ خَبَرِ مُسْلِمٍ بِتَقْدِيمِ الْأَسَنِ وَقَوْلَهُ وَخَبَّرَ إِلَى وَتُعَبَّرُ وَقَوْلُهُ أَي بَأَنَّ لَمْ يُسَمَّ إِلَى ثُمَّ وَقَوْلُهُ فَوَجَّهًا وَقَوْلُهُ وَلَايَةً صَحِيحَةً إِلَى أَوْ كَانَ. قوله: (وَيُقَدَّمُ الْأَقْرَأُ عَلَى الْأَوْرَعِ) أَي كَمَا قَالَ فِي الرِّزْوَةِ عَنِ الْجُمْهُورِ وَمُعْنِي قَالَ الْبُصْرِيُّ فِي النَّفْسِ شَيْءٌ مِنْ تَقْدِيمِ الْأَقْرَأِ عَلَى الْأَوْرَعِ الَّذِي يَقْرَأُ قِرَاءَةً صَحِيحَةً، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَصَحُّ قِرَاءَةً أَوْ أَكْثَرَ قِرَاءَةً. اهـ. قوله: (الْأَصَحُّ قِرَاءَةً) أَي لِمَا يَحْفَظُهُ، وَإِنْ قَلَّ يُقَدَّمُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ يَحْفَظُ أَكْثَرَ مِنْهُ لَكِنْ بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا يَحْفَظُ الْقُرْآنَ بِكَمَالِهِ مَثَلًا وَيَصْحَحُ آيَاتٍ قَلِيلَةً كَأَوَّلِ الْوَرَعِ طَرَدَتْ عَادَتُهُ بِالْإِمَامَةِ بِهَا وَالْآخِرُ يَحْفَظُ نِصْفَ الْقُرْآنِ مَثَلًا وَيُصَحِّحُهُ بِتَمَامِهِ فَمَنْ يُقَدَّمُ مِنْهُمَا فِيهِ نَظَرٌ، وَإِطْلَاقُهُمْ قَدْ يَفْتَضِي تَقْدِيمَ مَنْ يَحْفَظُ النِّصْفَ وَلَوْ قِيلَ بِتَقْدِيمِ مَنْ يَحْفَظُ الْكُلَّ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى صِحَّةِ مَا يُصَلِّي بِهِ لَمْ يَتَّعِدْ ش. قوله: (فِي ذَلِكَ) أَي فِي أَصَحِّهِ الْقِرَاءَةِ. قوله: (مِنْ ذَلِكَ) أَي مِنَ الْأَصَحِّ قِرَاءَةً. قوله: (وَتَرَدَّدَ) أَي الْإِسْتَوِيَّ. قوله: (لَا عِبْرَةَ بِهَا) بِالْإِمَامَةِ (فِي ذَلِكَ) أَي فَلَا يُقَدَّمُ صَاحِبُهَا عَلَى غَيْرِهِ ش. قوله: (وَبَحَثَ أَيْضًا بِالْإِمَامَةِ) أَقْرَهُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى أَيْضًا عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَأَمَّا الزُّهْدُ فَهُوَ تَرْكُ مَا زَادَ عَلَى الْحَاجَةِ وَهُوَ أَعْلَى مِنَ الْوَرَعِ إِذْ هُوَ فِي الْحَلَالِ، وَالْوَرَعُ فِي الشُّبْهِ قَالَ فِي الْمُهْمَاتِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْمَرْجَحَاتِ، وَاعْتِبَارُهُ ظَاهِرٌ حَتَّى إِذَا اشْتَرَكَا فِي الْوَرَعِ وَامْتَنَزَ أَحَدُهُمَا بِالزُّهْدِ قَدَمْنَاهُ انْتَهَى. زَادَ النَّهَايَةَ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذْ بَعْضُ الْأَفْرَادِ لِلشَّيْءِ قَدْ يُفْضَلُ بَاقِيهِ. اهـ.
قوله: (فَهُوَ زِيَادَةٌ) بِالْإِمَامَةِ (فِي ذَلِكَ) لَا مَوْقِعَ لَهُ هُنَا عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالنَّهَايَةِ عَقِبَ الْمُتَنَبِّئِ أَي الْأَكْثَرُ وَرَعًا، وَالْوَرَعُ فَسَّرَهُ فِي التَّحْقِيقِ، وَالْمَجْمُوعُ بِأَنَّهُ اجْتِنَابُ الشُّبْهِاتِ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي أَصْلِ الرِّزْوَةِ بَأَنَّهُ زِيَادَةٌ عَلَى الْعَدَالَةِ مِنْ حُسْنِ السَّيْرِ، وَالْعِفَّةِ. اهـ.

قوله: (مَحْمُولٌ عَلَى عَرَفِهِمُ الْغَالِبِ) لَعَلَّ مِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ الصَّدِيقِ فَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ.
قوله: (فَهُوَ) أَي الْقِنُّ الْمُخْتَصُّ بِأَصْلِ الْفِقْهِ. قوله: (ثُمَّ رَأَيْتُ السُّبْكِي أَسَارَ لَذَلِكَ) كَذَا سَرَّحَ م ر.

العدالة بالصفة وحسن السيرة ولو تَمَيَّز المفضَّل من هؤلاء الثلاثة بِبُلُوغٍ أو إتمامِ عدالةٍ أو معرفةٍ نسَبٍ كان أولى.

وَيُقَدَّمُ الأَفْقَهُ، والأَقْرَأُ أي كُلُّ منهما وكَذَا الأَوْرَعُ (على الأَسَنِّ، والنسبِ) فعلى أَحَدِهِما أولى؛ لأنَّ فضيلةَ كُلِّ من الأولين لها تَعَلُّقٌ تامٌّ بِصِحَّةِ الصلاةِ أو كما لها بخلافِ الأخيرين (والجديدُ تقديمُ الأَسَنِّ) في الإسلامِ (على النسبِ)؛ لأنَّ فضيلةَ الأولِ في ذاتِهِ، والثاني في آباءِهِ إذ هو

☐ فَوُدَّ: (ولو تَمَيَّزَ المفضَّلُ إلخ) فلو كان الأَفْقَهُ أو الأَقْرَأُ أو الأَوْرَعُ صَبِيًّا أو قاصِرًا في سَفَرِهِ أو فاسِقًا أو وَلَدَ زَنًا أو مَجْهُولَ الأبِ فَصِدُّهُ أولى نَعَمْ إِنْ كان المُسافِرُ السُّلْطَانُ أو نائِبُهُ فَهُوَ أَحَقُّ وأُطْلِقَ جَماعَةٌ أَنَّ إمامةَ وَلَدِ الزَّنا وَمَنْ لا يُعْرِفُ أبوه مَكْرُوهَةٌ وصورَتُهُ أَنْ يَكُونَ في ابتداءِ الصَّلَاةِ وَلَمْ يُساوِهِ المأمومُ، فإنَّ ساوَاهُ أو وَجَدَهُ قد أَحْرَمَ واقتدى به فلا بأسٌ مُعْنِي ونهايةً أي فلا لومَ في الاقتداءِ ومعلومٌ منه نَفْيُ الكراهَةِ عَ شِ عبارةِ الرَشِيدِي أي فالكراهَةُ إِنما هي في تَقَدُّمِهِ على غيرِهِ الذي لَيْسَ مِثْلُهُ مع حُضورِهِ وَلَيْسَتْ راجِعَةً إلى نَفْسِ إمامَتِهِ. اهـ. ☐ فَوُدَّ: (مِنْ هَؤُلاءِ الثلاثةِ) أي التي في المثنِّ ومِثْلُها الأَزْهَدُ الذي في الشَّارِحِ. ☐ فَوُدَّ: (أو إتمامِ) أي بأنَّ لا يَكُونَ مُسافِرًا قاصِرًا عَ شِ أي والمأمومونَ مُتِمِّونَ وَعَلَّلَهُ في شَرْحِ الرُّوضِ باختلافِ بَيْنِ صَلَاتَيْهِمَا أقولُ ولَوْ قُوعَ بَعْضُ صَلَاتِهِمَ مِنْ غيرِ جَماعَةٍ بِخِلَافِها خَلَفَ المُتِمِّ رَشِيدِي. ☐ فَوُدَّ: (أو عدالةٍ) أي وزِيادَتِها أو أَصْلُها بأنَّ يَكُونَ أَحَدُهُما عَدْلًا، والآخَرُ فاسِقًا عَ شِ وَكَتَبَ عليه البُضْرِيُّ أيضًا ما نَصَّهُ كيف يَتَأَنَّى التَّمييزُ بالعدالةِ في غيرِ الأَوْرَعِ بالنسبةِ لِلأَوْرَعِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ.

☐ فَوُدَّ: (كان أولى) وَتَقَدَّمَ عَنِ البَوَيْطِيِّ كراهَةُ الإِفْتِدَاءِ بالصَّبِيِّ لِلخِلَافِ في صِحَّتِهِ، وأما الثلاثةُ الباقيةُ هُنا فَالفايِسِيُّ وَمَجْهُولُ النَّسَبِ أي كَاللَّقِيطِ يُكْرَهُ الإِفْتِدَاءُ بِهِما وَيَتَّبِعِي أَنَّ الإِفْتِدَاءَ بالقاصِرِ خِلَافُ الأولى.

(فائدة): سَأَلْتُ عَمَّا لو اسْلَمَ شَخْصٌ وَمَكَثَ مُدَّةً كَذَلِكَ ثم اَزْتَدَّ ثم اسْلَمَ شَخْصٌ آخَرَ ثم جَدَّدَ المُزْتَدُّ إِسلامَهُ واجْتَمَعَ فَمَنْ المُقَدَّمُ مِنْهُما، والجوابُ أَنَّ الظَّاهِرَ تَقْدِيمُ الثاني؛ لِأَنَّ الرَّدَّةَ أَبْطَلَتْ شَرَفَ الإِسْلامِ لِلأَوَّلِ وَمِنْ ثَمَّ لا ثَوَابَ لَهُ على شَيْءٍ مِنَ الأَعْمَالِ التي وَقَعَتْ فِيهِ عَ شِ. ☐ فَوُدَّ: (أي كُلُّ مِنْهُما) إلى قولِهِ: وإنَّ ذَكَرَ النَّسَبُ في المُعْنِي إلَّا قولُهُ وَخَبَّرَ إلى وَتُعْتَبَرُ. ☐ فَوُدَّ: (مِنْ الأولَيْنِ) أي الأَفْقَهُ، والأَقْرَأُ. ☐ فَوُدَّ: (بِخِلَافِ الأخيرينِ) أي الأَسَنِّ، والتَّسْبِيبِ عَ شِ. ☐ فَوُدَّ: (إذ هو إلخ) عبارةُ النِّهايةِ والمُعْنِي، والمُرَادُ بالتَّسْبِيبِ مَنْ يُنْسَبُ إلى قُرَيْشٍ أو غيرِهِ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ في الكِفَاةِ كَالْعُلَمَاءِ، والصِّلَحَاءِ فَيَقَدَّمُ الهاشِمِيُّ، والمُطَّلِبِيُّ ثم سائِرُ قُرَيْشٍ ثم العَرَبِيُّ ثم العَجَمِيُّ وَيُقَدَّمُ ابْنُ العالِمِ أو الصَّالِحِ على ابنِ غيرِهِ. اهـ. قال عَ شِ قولُهُ ثم العَرَبِيُّ أي باقِي العَرَبِ وقولُهُ مَ ر وَيُقَدَّمُ ابْنُ العالِمِ إلخ أي بَعْدَ الإِسْتِواءِ فيما تَقَدَّمَ. اهـ.

☐ فَوُدَّ: (ولو تَمَيَّزَ المفضَّلُ مِنْ هَؤُلاءِ الثلاثةِ إلخ) تَقَدَّمَ في شَرْحِ قولِ المثنِّ، والكاِمِلِ بالصَّبِيِّ قولُ الشَّارِحِ نَعَمْ البالغُ ولو مَفْضُولًا أو قِئًا أولى مِنْهُ أي مِنَ الصَّبِيِّ. اهـ.

المنشوب لِمَنْ يُعْتَبَرُ في الكفاءة كالعرب يتفصيلهم وكالعلماء أو الصلحاء ولا عبرة بِسُنِّ في غير الإسلام فيَقْدَمُ شاذُّ أسلم على شيخ أسلم اليوم نَعَمْ بَحْثُ الْمُجِبِّ الطَّبْرِيِّ أَنَّهُمَا لو أسلما معا وأستويا في الصِّفَاتِ قُدِّمَ الْأَسْنُ لِغُيُومٍ خَيْرٍ مُسْلِمٍ بِتَقْدِيمِ الْأَسْنِ وَمَنْ أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ أُولَى مِنْ أَسْلَمَ بِالتَّبَعِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ فَضِيلَتُهُ فِي ذَاتِهِ نَعَمْ إِنْ كَانَ بُلُوغُ التَّابِعِ قَبْلَ إِسْلَامِ الْمُسْتَقْبَلِ قُدِّمَ التَّابِعُ؛ لِأَنَّهُ أَقْدَمُ إِسْلَامًا حِينِيذٍ، وَخَيْرٌ «وَلْيُؤْمَرُكُمْ أَكْبَرُكُمْ» كَانَ لِيَجْمَعَ مُتَقَارِبِينَ فِي الْفِقْهِ كَمَا فِي مُسْلِمٍ وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْعِلْمِ وَتُعْتَبَرُ الْهِجْرَةُ أَيْضًا فَيَقْدَمُ أَفْقَهُ فَأَوْرَعُ فَأَقْدَمُ هِجْرَةً بِالنِّسْبَةِ لِأَبَائِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ فَأَسْنُ فَأَنْسَبُ فَعَلِمَ أَنَّ الْمُتَنَسِّبَ لِلْأَقْدَمِ هِجْرَةً مُقَدَّمَةً عَلَى الْمُتَنَسِّبِ لِقُرَيْشٍ مَثَلًا، وَإِنْ ذَكَرَ النَّسَبَ لَا يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ الْأَقْدَمِ

□ فَوَدَّ: (وَمَنْ أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ) أَيْ، وَإِنْ تَأَخَّرَ إِسْلَامُهُ سَمَ؟ □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ فَضِيلَتُهُ فِي ذَاتِهِ) قَدْ يُقَالُ: وَالْآخَرُ كَذَلِكَ فَلَوْ قَالَ بِذَاتِهِ لَكَانَ أَنْسَبَ بِضَرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَخَيْرٌ وَلْيُؤْمَرُكُمْ الْخُ) كَانَ يَنْبَغِي تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ، وَالْجَدِيدِ. □ فَوَدَّ: (فَأَوْرَعُ الْخُ) وَيَنْبَغِي اخْتِذَا مَا قَدَّمَهُ مِنَ الْبَحْثِ فَازْهَدْ فَأَوْرَعُ. □ فَوَدَّ: (فَأَقْدَمُ هِجْرَةً بِالنِّسْبَةِ الْخُ) وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ مِنْ تَقْدِيمِ مَنْ أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ تَبَعًا تَقْدِيمَ مَنْ هَاجَرَ بِنَفْسِهِ عَلَى مَنْ هَاجَرَ أَحَدُ آبَائِهِ، وَإِنْ تَأَخَّرَتْ هِجْرَتُهُ مُعْنَى زَادَ الْإِيْعَابُ وَظَاهِرُ تَقْدِيمِ مَنْ هَاجَرَ أَحَدُ أَصُولِهِ إِلَيْهِ ﷺ عَلَى مَنْ هَاجَرَ أَحَدُ أَصُولِهِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لَا عَلَى مَنْ هَاجَرَ بِنَفْسِهِ إِلَيْهَا وَهَلْ يَدْخُلُ فِي الْأَصُولِ هُنَا الْأُنْثَى وَمَنْ أَذْلَى بِهَا كَأَبِي الْأُمِّ قِيَاسُ الْكُفَاءَةِ لَا وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ الْمَدَارَ هُنَاكَ عَلَى شَرَفٍ مَا يَظْهَرُ عَادَةُ التَّفَاخُرِ بِهِ وَهُنَا عَلَى أَذْنَى شَرَفِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ. اهـ. سَم. □ فَوَدَّ: (وَبِالنِّسْبَةِ لِنَفْسِهِ الْخُ) لَا يَظْهَرُ وَجْهٌ لِتَخْصِيصِ الْهِجْرَةِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ بِالْهِجْرَةِ بِالنَّفْسِ فَتَأْتِي فِي الْأَبَاءِ أَيْضًا بِضَرِيٍّ.

□ فَوَدَّ: (إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ) أَيْ بَعْدَهُ ﷺ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (فَعَلِمَ أَنَّ الْمُتَنَسِّبَ الْخُ) كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَلَفْظُهُ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ الْمُتَنَسِّبَ إِلَى مَنْ هَاجَرَ مُقَدَّمًا عَلَى الْمُتَنَسِّبِ إِلَى قُرَيْشٍ مَثَلًا انْتَهَى وَكَتَبَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِشِهِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَبِمَا تَقَرَّرَ الْخُ شُبْهَتُهُ فِي هَذَا أَنَّ الْهِجْرَةَ مُقَدَّمَةً عَلَى النَّسَبِ وَيَرُدُّهُ أَمْرَانِ: الْأَوَّلُ تَضْرِيحُ الرَّافِعِيِّ بِأَنَّ فَضِيلَةَ وَلَدِ الْمُهَاجِرِ مِنْ حَيْزِ النَّسَبِ مَعَ تَضْرِيحِ الشَّيْخَيْنِ بِتَقْدِيمِ قُرَيْشٍ عَلَى غَيْرِهَا. الثَّانِي: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي وَلَدِ الْأَسْنِ،

□ فَوَدَّ: (وَمَنْ أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ) أَيْ، وَإِنْ تَأَخَّرَ إِسْلَامُهُ. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ أَقْدَمُ إِسْلَامًا) قَدْ يُقَالُ هُوَ أَقْدَمُ إِسْلَامًا، وَإِنْ كَانَ بُلُوغُهُ بَعْدَ إِسْلَامِ الْمُسْتَقْبَلِ حَيْثُ تَقَدَّمَ إِسْلَامُ مُتَبَوِّعِهِ عَلَى إِسْلَامِ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَّا أَنْ يُقَيَّدَ بِإِسْلَامِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ. □ فَوَدَّ: (فَعَلِمَ أَنَّ الْمُتَنَسِّبَ الْخُ) كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ وَلَفْظُهُ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِمَ أَنَّ الْمُتَنَسِّبَ إِلَى مَنْ هَاجَرَ مُقَدَّمًا عَلَى الْمُتَنَسِّبِ إِلَى قُرَيْشٍ مَثَلًا. اهـ. وَكَتَبَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِشِهِ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَبِمَا تَقَرَّرَ الْخُ شُبْهَتُهُ فِي هَذَا أَنَّ الْهِجْرَةَ مُقَدَّمَةً عَلَى النَّسَبِ وَيَرُدُّهُ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ تَضْرِيحُ الرَّافِعِيِّ بِأَنَّ فَضِيلَةَ وَلَدِ الْمُهَاجِرِ مِنْ حَيْزِ النَّسَبِ مَعَ تَضْرِيحِ الشَّيْخَيْنِ بِتَقْدِيمِ قُرَيْشٍ عَلَى غَيْرِهَا الثَّانِي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي وَلَدِ الْأَسْنِ، وَالْأَوْرَعِ، وَالْأَقْرَأِ، وَالْأَفْقَهُ مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ مَعَ وَلَدِ الْقُرَشِيِّ وَلَا

هِجْرَةً. (فِي الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ) فِي الْمَثْنِ وَغَيْرِهِ (كَالهِجْرَةِ فَنَظَافَةً) الذِّكْرُ بِأَنْ لَمْ يُسَمَّ أَي مِثْرٌ لَمْ يَعْلَمْ مِنْهُ عَدَاوَتَهُ يَنْقُصُ يُسْقِطُ الْعَدَالَةَ فِيمَا يَظْهَرُ ثُمَّ نَظَافَةً (الثَّوْبِ، وَالْبَدَنِ) مِنَ الْأَوْسَاحِ (وَحُسْنِ الصُّوْبِ وَطَيِّبِ الصَّنْعَةِ) بِأَنْ يَكُونَ كَسْبُهُ فَاضِلًا كِتَابَةً وَزِرَاعَةً (وَنَحْوَهَا) مِنَ الْفَضَائِلِ يُقَدِّمُ بِكُلِّ مِنْهَا عَلَى مُقَابِلِهِ لِإِفْضَائِهِ إِلَى اسْتِمَالَةِ الْقُلُوبِ وَكَثْرَةِ الْجَمْعِ وَمِنْ ثُمَّ قُدِّمَ عَلَى الْأُوجِهَةِ مِنْ تَنَاقُضِ لِلْمُصَنِّفِ عِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ أَيْنَا الْأَحْسَنُ ذِكْرًا ثُمَّ الْأَنْظَفُ ثَوْبًا فَوَجْهًا فَبَدَنًا فَصَنْعَةً ثُمَّ الْأَحْسَنُ صَوْتًا فَصُورَةً، فَإِنْ اسْتَوَيَا وَتَشَاحَا أَقْرَعَ هَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لَا إِمَامَ رَأَيْتَ أَوْ اسْقَطَ حَقَّهُ لِلأُولَى.....

وَالأُورَعَ وَالْأَقْرَأُ، وَالْأَفْقَهُ مِنْ غَيْرِ قُرَيْشٍ مَعَ وَلَدِ الْقُرَشِيِّ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَذْهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى ذَلِكَ لِاتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى تَقْدِيمِ قُرَيْشٍ عَلَى غَيْرِهَا انْتَهَى. اهـ. سم. وَعِبَارَةُ الْحَلَبِيِّ قَوْلُهُ وَبِمَا تَقَرَّرَ أَي مِنْ تَقْدِيمِ الْمُهَاجِرِ عَلَى الْمُتَنَسِّبِ عَلِمَ أَنَّ الْمُتَنَسِّبَ الْخُ وَ عَلَى قِيَاسِهِ يَكُونُ الْمُتَنَسِّبُ لِمَنْ يُقَدِّمُ مُقَدِّمًا عَلَى الْمُتَنَسِّبِ لِمَنْ يُؤَخَّرُ فَابْنُ الْأَفْقَةِ مُقَدِّمٌ عَلَى ابْنِ الْأَقْرَأِ وَابْنُ الْأَقْرَأِ مُقَدِّمٌ عَلَى ابْنِ الْأُورَعِ وَلَا مَانِعَ مِنَ التِّزَامِ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الشَّهَابَ الْبُرْلُسِيَّ اعْتَرَضَ الشَّارِحَ بِأَنْ هَذَا مُخَالِفٌ لِاتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى تَقْدِيمِ قُرَيْشٍ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْعَرَبِ، وَالْعَجَمِ وَأَقُولُ: مُرَادُ الشَّيْخَيْنِ تَقْدِيمُ قُرَيْشٍ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْعَرَبِ، وَالْعَجَمِ لَا عَلَى الْأَفْقَةِ وَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْمَرَاتِبِ الَّتِي ذَكَرَهَا. اهـ. قَوْلُهُ: (بِأَنْ لَمْ يُسَمَّ مِمَّنْ الْخُ) يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ حَالَهُ أَوْ وُصِفَ بِخَارِمِ الثَّرْوَةِ ع. ش. قَوْلُهُ: (بِتَقْصِصِ الْعَدَالَةِ) لِمَنْ لَا يُقَالُ بِمَذْمُومٍ شَرْعِيٍّ، وَإِنْ لَمْ يُسْقِطِ الْعَدَالَةَ بَصْرِيٍّ.

قَوْلُ (لِسِي): (وَحُسْنِ الصُّوْبِ) أَي وَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ سِرِّيَّةً كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُ، وَالْمُرَادُ هُنَا بَيَانُ الصِّفَاتِ الْفَاضِلَةِ، وَأَمَّا التَّرْتِيبُ بَيْنَهَا فَسَيَأْتِي ع. ش. قَوْلُهُ: (مِنْ الْأَوْسَاحِ) إِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ مَنْ وَلَاهَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فَوَجْهًا بَدَلُ فُصُورَةٍ. قَوْلُهُ: (فُصُورَةٍ) كَذَا فِي الْمُنْهَجِ وَالتَّهْيِيزِ لَكِنْ بِاسْقَاطِ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمُتَقَدِّمِ فَوَجْهًا وَكَذَا اسْقَاطُهُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَشَرْحُ بَاقِضِ لِكَيْتَهُمْ عَبَّرُوا هُنَا تَقْلًا عَنِ التَّحْقِيقِ بِالْوَجْهِ بَدَلُ الصُّورَةِ وَقَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م ر فُصُورَةً لَعَلَّ الْمُرَادَ بِالصُّورَةِ سَلَامَتُهُ فِي بَدَنِهِ مِنْ آفَةٍ تَنْقُضُهُ كَعَرَجٍ وَشَلَلٍ لِبَعْضِ أَعْضَائِهِ. اهـ. وَالْمُنَاسِبُ الْمُوَافِقُ لِهَذِهِ الْكُتُبِ أَنْ يَحْدِثَ قَوْلُهُ فَوَجْهًا وَقَوْلُ سَمِ قَوْلُهُ فُصُورَةٍ تَمَيَّزَ عَنْ فَوَجْهِ السَّابِقِ. اهـ. لَا يَخْفَى بَعْدُهُ. قَوْلُهُ: (فَبَدَنًا) لَا يَبْغُذُ تَقْدِيمَ مَا يَظْهَرُ مِنْهُ كَيْدَ وَرَجُلٍ عَلَى مَا هُوَ مُسْتَتَرٌّ بِصُرِّيٍّ. قَوْلُهُ: (أَقْرَعَ) أَي حَيْثُ اجْتَمَعَا فِي مَحَلٍّ مُبَاحٍ أَوْ كَانَا مُشْتَرَكَيْنِ فِي الْإِمَامَةِ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَا شَرِيكَيْنِ فِي مَمْلُوكٍ وَتَنَازَعَا لَا يَقْرَعُ بَيْنَهُمَا بَلْ يُصَلِّي كُلُّ مُتَفَرِّدًا ع. ش. قَوْلُهُ: (حَيْثُ لَا إِمَامَ رَأَيْتَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ إِذَا كَانُوا فِي مَوَاتٍ أَوْ فِي مَسْجِدٍ لَيْسَ لَهُ إِمَامٌ رَأَيْتَ. قَوْلُهُ: (أَوْ اسْقَطَ حَقَّهُ الْخُ) فَلَوْ عَنَ لَهُ الرَّجُوعُ رَجَعَ قَبْلَ دُخُولِ مَنْ اسْقَطَ حَقَّهُ لَهُ فِي الصَّلَاةِ ع. ش.

يَجُوزُ أَنْ يَذْهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى ذَلِكَ لِاتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى تَقْدِيمِ قُرَيْشٍ عَلَى غَيْرِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

قَوْلُهُ: (فُصُورَةٍ) عَطَفَ عَلَى فَوَجْهِ السَّابِقِ.

وإلا قُدِّمَ الراتبُ على الكلِّ وهو من ولَّاه الناظرُ ولايةً صحيحةً بأن لم يُكرِهْ الاقتداءُ به أخذًا مما مرَّ عن الماورديِّ المُقتضي عَدَمَ الصَّحَّةِ؛ لأنَّ الحُرْمَةَ فيه من حيث التوليةُ أو كان بشرطِ الواقفِ (والمستحقُّ المنفعة) يعني من جازَ له الانتفاعُ بِمَحَلٍّ كما أشارت إليه عبارةُ أصله (بِمِلْكِكَ) له (ونحوه) كإجارةٍ وإعارةٍ ووقفٍ وإذنٍ سيِّدٍ (أولى) بالإمامةٍ فيما يسكُنُهُ بِحَقِّ من غيره، وإن تَمَيَّزَ بِسائرٍ ما مرَّ فيؤمُّهم إن كان أهلاً ولو نحو فاسيقٍ على ما اقتضاه إطلاقهم بناءً على ما هو المُتبادِرُ أنَّ المرادَ بالأهلِ من تصبَّحَ إمامته، وإن كُرِهَتْ (فلان لم يكن) المُستحقُّ للمُنْعةِ حقيقةً وهو من عدا.....

قوله: (وإلا قُدِّمَ الراتبُ) أي، وإن كان مَفْضُولاً في جميعِ الصِّفاتِ ومثله ما لو عَيَّنَ شَخْصاً بَدَلَهُ لِتَرْيِيلِهِ مَنَزَلَتَهُ ع ش. قوله: (وهو من ولَّاه الناظرُ) قَضَيْتُهُ أَنْ مَا يَقَعُ مِنْ اتِّفَاقِ أَهْلِ مَحَلَّةٍ عَلَى إِمَامِ يُصَلِّي بِهِمْ مِنْ غَيْرِ نَصْبِ النَّاطِرِ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي ذَلِكَ فَيَقْدَمُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ لَكِنْ فِي الْإِيعَابِ خِلَافُهُ وَعِبَارَتُهُ كَرُجٍ فِي الْكِفَايَةِ وَالْجَوَاهِرِ وَغَيْرِهِمَا تَبَعاً لِلْمَاوَرِدِيِّ مَا حَاصِلُهُ تَخْصُلُ وَظِيفَةُ إِمَامٍ غَيْرِ الْجَامِعِ مِنْ مَسَاجِدِ الْمَحَالِّ، وَالْعَشَائِرِ، وَالْأَسْوَاقِ بِنَصْبِ الْإِمَامِ شَخْصاً أَوْ بِنَصْبِ شَخْصٍ نَفْسِهِ لَهَا بِرِضَا جَمَاعَتِهِ بِأَنْ يَتَقَدَّمَ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ وَيُؤَمُّ بِهِمْ، فَإِذَا عَرَفَ بِهِ وَرَضِيَتْ جَمَاعَةُ ذَلِكَ الْمَحَلِّ بِإِمَامَتِهِ فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ التَّقَدُّمُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَتَخْصُلُ فِي الْجَامِعِ، وَالْمَسْجِدِ الْكَبِيرِ أَوْ الَّذِي فِي الشَّارِعِ بِتَوَلِيَةِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ فَقَطْ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْأُمُورِ الْعِظَامِ فَاخْتَصَّتْ بِنَظَرِهِ، فَإِنْ قُدِّمَ مَنْ رَضِيَهِ أَهْلُ الْبَلَدِ أَيْ أَكْثَرُهُمْ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ انْتَهَى.

اه. ع ش. قوله: (من ولَّاه الناظرُ) أي ولو عامّاً كما في كَلَامِ غَيْرِهِ رَشِيدِي. قوله: (بأن لم يُكرِهْ إلخ) تَصْوِيرٌ لِلتَّوَلِيَةِ الصَّحِيحَةِ. قوله: (أخذاً مما مرَّ) أي في شَرْحِ أَوَّلَى مِنَ الْفَاسِقِ. قوله: (أو كان بشرطِ الواقفِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كُرِهَ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ وَأَنْ يَغْتَدَّ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ جَزْماً سَمِ أَقُولُ كَلَامُ الشَّارِحِ الْمَارِّ فِي شَرْحِ أَوَّلَى مِنَ الْفَاسِقِ كَالصَّرِيحِ فِي خِلَافِهِ وَاعْتَمَلَهُ الْبُجَيْرِيُّ فَقَالَ: وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ، وَالْوَاقِفَ وَالنَّاطِرَ يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ تَوَلِيَةُ الْفَاسِقِ وَلَا يَصَحُّ تَوَلِيَتُهُ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومُ. اه. قوله: (ينبغي) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ نَحْوِ فَاسِقٍ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَالْأَصَحُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ نَحْوِ فَاسِقٍ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ خِلَافاً إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ إِلَى الْمُتَنِ. قوله: (ينبغي من جاز إلخ) أي وَإِلَّا فَتَنُوهُ الْمُسْتَعِيرَ لَا يَسْتَحِقُّ الْمُنْعةَ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَفِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ قُصُورٌ، فَإِنَّهَا لَا تَشْمَلُ الْمُسْتَعِيرَ، وَالْعَبْدَ الَّذِي أَسْكَنَهُ سَيِّدُهُ فِي مِلْكِهِ، فَإِنَّهُمَا لَا يَسْتَحِقُّانِ الْمُنْعةَ مَعَ كَوْنِهِمَا أَوَّلَى فَلَوْ عَبَّرَ كَالْمَحَرَّرِ بِسَاكِنِ الْمَوْضِعِ بِحَقِّ لَسَمَلَهُمَا اه. قوله: (كإجارة إلخ) أي وَوَصِيَّةٍ نِهَايَةً وَمُغْنِي. قوله: (من غيره) مُتَعَلِّقٌ بِأَوَّلَى. قوله: (وإن تَمَيَّزَ إلخ) أي الْغَيْرُ. قوله: (بسائرٍ ما مرَّ) أي مِنَ الْأَفَقِّ وَغَيْرِهِ مِنْ جَمِيعِ الصِّفَاتِ مُغْنِي. قوله: (وهو من عدا نَحْوِ الْمُسْتَعِيرِ) أي، فَإِنَّ الْمُسْتَعِيرَ لَا يَمْلِكُ الْمُنْعةَ فَلَا يَسْتَحِقُّهَا

قوله: (أو كان بشرطِ الواقفِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كُرِهَ الْإِقْتِدَاءُ بِهِ، وَإِنْ تَقَيَّدَ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ حَيْثُ كَذَا شَرْحُ م ر. قوله: (ينبغي من جاز له الانتفاع إلخ) أي وَإِلَّا فَتَنُوهُ الْمُسْتَعِيرَ لَا يَسْتَحِقُّ الْمُنْعةَ.

نَحْوُ الْمُسْتَعِيرِ إِذْ لَا تَجُوزُ الْإِنَابَةُ إِلَّا لِمَنْ لَهُ الْإِعَارَةُ وَالْمُسْتَعِيرُ مِنَ الْمَالِكِ لَا يُعِيرُ وَكَذَا الْقِرْنُ الْمَذْكُورُ حَضَرَ الْمُعِيرُ وَالسَّيِّدُ أَوْ غَابَا خِلَافًا لِتَقْيِيدِ شَارِحِ الْاِمْتِنَاعِ بِحَضْرَةِ الْمُعِيرِ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلَيْهِ أَنَّ فِي كَلَامِهِ نَوْعَ اسْتِخْدَامٍ (أَهْلًا) لِلْإِمَامَةِ كَمَا مَرَّ كَامْرَأَةً لِلرِّجَالِ أَوْ لِلصَّلَاةِ كَالْكَافِرِ، وَإِنْ تَمَيَّزَ بِسَائِرِ مَا مَرَّ (فَلَهُ) إِنْ كَانَ رَشِيدًا (التَّقْدِيمُ) لِأَهْلِ يَوْمِهِمْ أَيْ يُنْدَبُ لَهُ ذَلِكَ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ «لَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ» وَفِي رَوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ «فِي بَيْتِهِ وَلَا فِي سُلْطَانِهِ» أَمَّا الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ إِذَا دَخَلُوا بَيْتَهُ لِمَصْلَحَتِهِ وَكَانَ زَمَنُهَا بِقَدْرِ زَمَنِ الْجَمَاعَةِ، فَإِنْ أَذِنَ وَلَيْلَهُ لِوَاحِدٍ تَقَدَّمَ.....

قال الإسنوي بل ولا الإتياع حقيقة انتهت، وأما العبد فظاهر ع ش. □ فؤد: (نحو المستعير) أي كالعبد الذي أسكنه سيده في ملكه. □ فؤد: (إذ لا تجوز الإنابة إلخ) يؤخذ منه أن محل ذلك في غير نحو عبده وولده ممن يجوز له استنابته في استيفاء منفعة المعار كما يأتي في باب بصري. □ فؤد: (والمستعير إلخ) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين المستعير الأهل وغير الأهل في عدم استحقيقه التقديم لكن ينافيه ما سيأتي في كلام م ر من أنه لو حضر أحد الشريكين، والمستعير من الآخر لا يتقدم غيرهما إلا بإذنهما فلعلم ما اقتضاه التعليل هنا غير مراد فليراجع رشدي وقد يجاب بأن ما هنا في المستعير المستقل أو أن ما يأتي مستثنى مما هنا. □ فؤد: (من المالك) ليس بقيد ع ش. □ فؤد: (وبما تقرر) أي من تفسير مستحق المنفعة بمن جاز له الإتياع بمحل، وتفسير ضميره المستكن في لم يكن بالمستحق للمنفعة حقيقة الأخص من المرجع. □ فؤد: (للإمامة) إلى قول المتن والأصح في المعنى إلا قوله وكان زمنها إلى فإن أذن وقوله قال إلى المتن. □ فؤد: (كما مر) أي مثلي أهل مر في قوله أن المراد إلخ كردي. □ فؤد: (كأمرأة إلخ) أي وحنى معني. □ فؤد: (وإن تميز) أي غير الأهل ع ش.

فؤد (الشي): (فله التقديم) أي فلو تقدم واحد بنفسه من غير إذنه ولا ظن رضاه حرّم عليه ذلك؛ لأنه قد تعلّق غرضه بواجب بخصوصه فلو دلت القرينة على عدم تعلّق غرض صاحب المنزل بواجب منهم بل أراد الصلاة وأنهم يقدمون بأنفسهم من شاءوا فلا حرمة ع ش. □ فؤد: (إن كان رشيداً) سيذكر مختزلة. □ فؤد: (لأهل يومهم) أي، وإن كان مفضلاً وعليه فلو قال لجمع ليتقدم واحد منكم فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو لكل منهم أن يتقدم، وإن كان مفضلاً لعموم الأذن فيه نظر ولعل الثاني أظهر؛ لأن إذنه لواجب منهم تضمن إسقاط حقه وحيث سقط حقه كان الأفضل أولى فلو تقدم غيره لم يحرّم ما لم تدل القرينة على طلب واحد على ما مرّ فتنبه له وعليه فحيث كان كذلك فالأولى عدم التقدم حيث علم أن هناك أفضل منه وليس له الإذن لهذا الأفضل بل عليه الإمتناع فقط؛ لأنه لم يأذن له في الإذن لغيره ع ش. □ فؤد: (أما المحجور عليه) أي بأن كان صبيّاً أو مجنوناً أو نحو ذلك معني.

□ فؤد: (وكان زمنها بقدر زمن الجماعة) فيه أن هذا الشرط يلزم عليه أنهم إذا صرّفوا هذا الزمن للجماعة لم يكن لهم المكث بعده للمصلحة لمضي زمنها ويلزم عليه تعطيلها رشدي. □ فؤد: (فإن أذن إلخ) قد يؤخذ من ذلك أن المالك الرشيد لو لم يتقدم ولا أذن لأحد وجاز لهم المكث بقدر الصلاة □ فؤد: (فإن أذن إلخ) قد يؤخذ من ذلك أن المالك الرشيد لو لم يتقدم ولا أذن لأحد وجاز لهم المكث

وإلا صَلُّوا فُرَادَى قاله الماوردي والصيمني ونَظَرَ فِيهِ الْقُمُولِيُّ وَكَانَهُ لَمْحٌ أَنَّ هَذَا لَيْسَ حَقًّا مَالِيًّا حَتَّى يَنْوِبَ الْوَلِيُّ عَنْهُ فِيهِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ سَيِّبَةَ الْمَلِكِ فَهُوَ مِنْ تَوَابِعِ حُقُوقِهِ وَلِلْوَلِيِّ دَخَلٌ فِيهَا (وَيُقَدَّمُ) السَّيِّدُ (عَلَى عِبْدِهِ السَّاكِنِينَ) بِمِلْكِ السَّيِّدِ وَهُوَ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُمَا مِلْكُهُ أَوْ بِمِلْكِ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ هُوَ الْمُسْتَعِيرُ فِي الْحَقِيقَةِ (لَا) عَلَى (مُكَاتَبَةٍ فِي مِلْكِهِ) أَيِ الْمُكَاتَبِ يَعْنِي فِيمَا اسْتَحَقَّ مُنْفَعَتَهُ وَلَوْ بِنَحْوِ إِجَارَةٍ وَإِعَارَةٍ مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ بِدَلِيلِ كَلَامِهِ السَّابِقِ فَلَا يُقَدَّمُ سَيِّدُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَجَنَّبِيٌّ مِنْهُ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ بِالْأُولَى أَنَّهُ لَا يُقَدَّمُ عَلَى قَبْلِهِ الْبَعْضُ فِيمَا مِلْكُهُ يَبْعُضُهُ الْخُرُوجُ.

صَلُّوا فُرَادَى فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ فِيهِمَا نَظَرٌ، وَالْمُتَّجِهَ أَنَّهُ حَيْثُ جَازَتْ الصَّلَاةُ وَلَمْ يَزِدْ زَمَنُ الْجَمَاعَةِ عَلَى زَمَنِ الْإِنْفِرَادِ أَنَّ لَهُمُ الْجَمَاعَةَ وَيَتَقَدَّمُ أَحَدُهُم بِالصِّفَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ سَمِعْتُ وَيَأْتِي عَنِ الْبَصْرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. □ فَوَدَّ: (وَلَا صَلُّوا فُرَادَى) كَذَا فِي شَرْحِ مِ رَأْيِي، وَالْخَطِيبُ وَهَلَّا يُقَدَّمُ وَاحِدٌ بِالصِّفَاتِ السَّابِقَةِ سَمِعْتُ وَبِإِعَارَةِ الْبَصْرِيِّ قَوْلُهُ وَنَظَرَ فِيهِ الْقُمُولِيُّ الْإِنْفِرَادُ قَدْ يُقَالُ الْأَقْرَبُ التَّنْظِيرُ فِي قَوْلِهِمَا وَإِلَّا صَلُّوا فُرَادَى فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُهُ قَالَ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ مَا نَصَّهُ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْوَلِيَّ لَا حَقَّ لَهُ فِي ذَلِكَ مُطْلَقًا وَأَنَّهُ حَيْثُ جَازَ إِقَامَةُ الْجَمَاعَةِ فِي مِلْكِ الْمَوْلَى بَأَنَ حَضَرُوا فِيهِ لِحَاجَةٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ لَهُ قَدْ مَّ دَمَ بِالصِّفَاتِ الْآتِيَةِ. اهـ. بَصْرِيٌّ. □ فَوَدَّ: (فُرَادَى) أَيِ ثُمَّ إِنْ كَانُوا قَاصِدِينَ أَنَّهُمْ لَوْ تَمَكَّنُوا مِنْ الْجَمَاعَةِ فَعَلُّوْهَا كُتِبَ لَهُمْ ثَوَابُ الْقَصْدِ ش. □ فَوَدَّ: (وَكَانَهُ لَمْحٌ أَنَّ هَذَا الْإِنْفِرَادُ) قَدْ يَكُونُ مَحَلُّ التَّنْظِيرِ قَوْلُهُ وَإِلَّا صَلُّوا فُرَادَى وَيُوجَّهُ بِمَا قَدَّمْتُ آتِفًا سَم. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ مَا لَمْحٌ إِلَيْهِ بِالتَّنْظِيرِ. □ فَوَدَّ: (السَّيِّدُ) أَيِ لَا غَيْرُهُ مُعْنَى. □ فَوَدَّ: (أَوْ بِمِلْكِ غَيْرِهِ) أَيِ، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ أَوْ مَلْكِهِ الْمَسْكُونِ مُعْنَى.

فَوَدَّ (لِسِيٍّ): (لَا مُكَاتَبَةَ) أَيِ كِتَابَةً صَحِيحَةً مُعْنَى زَادَ ش؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَسْتَقْبَلُ بِنَفْسِهِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (بِدَلِيلِ الْإِنْفِرَادِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يَعْنِي الْإِنْفِرَادُ. □ فَوَدَّ: (السَّابِقُ) إِشَارَةٌ إِلَى وَنَحْوِهِ كُرْدِيٍّ وَ. □ فَوَدَّ: (فِيمَا مَلْكُهُ يَبْعُضُهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُهَابَاةٌ وَوَقَعَ ذَلِكَ فِي تَوْبَةِ سَيِّدِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فَيُقَدَّمُ عَلَى سَيِّدِهِ لِإِمْلَاكِهِ الرَّقَبَةِ، وَالْمُنْفَعَةُ ع ش.

بِقَدْرِ الصَّلَاةِ صَلُّوا فُرَادَى فَتَأَمَّلْهُ لَكِنْ فِيهِمَا نَظَرٌ، وَالْمُتَّجِهَ أَنَّهُ حَيْثُ جَازَتْ الصَّلَاةُ وَلَمْ يَزِدْ زَمَنُ الْجَمَاعَةِ عَلَى زَمَنِ الْإِنْفِرَادِ أَنَّ لَهُمُ الْجَمَاعَةَ وَيَتَقَدَّمُ أَحَدُهُم بِالصِّفَاتِ السَّابِقَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ ثُمَّ قَوْلُهُ أَيِ الْمَاورِذِيِّ لَيْسَ لَهُمْ أَيِ الْحَاضِرِينَ بِمِلْكِ إِنْسَانٍ أَنْ يُجْمِعُوا إِلَّا بِإِذْنِ الْمَالِكِ إِنْ أَرَادَ أَنْ مَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ كَانَ حَاضِرًا فَصَحِيحٌ إِذْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ التَّقَدُّمُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ عِلْمِ رِضَاهُ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ أَذِنَ بِالصَّلَاةِ فِي مِلْكِهِ مِنْ غَيْرِ نَصٍّ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَلَمْ يَحْضُرْ فَلَا وَجْهَ لَامْتِنَاعِ الْجَمَاعَةِ حِينَئِذٍ إِلَّا إِنْ زَادَ زَمَنُهَا عَلَى زَمَنِ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِنْفِرَادِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (وَلَا صَلُّوا فُرَادَى) كَذَا شَرْحُ مِ ر وَهَلَّا يُقَدَّمُ وَاحِدٌ بِالصِّفَاتِ السَّابِقَةِ. □ فَوَدَّ: (وَكَانَهُ لَمْحٌ أَنَّ هَذَا الْإِنْفِرَادُ) قَدْ يَكُونُ مَحَلُّ التَّنْظِيرِ قَوْلُهُ وَإِلَّا صَلُّوا فُرَادَى وَيُوجَّهُ بِمَا فِي الْحَاشِيَةِ الْآخَرَى.

(وَالْأَصْحُ تَقْدِيمُ الْمُكْتَرِي) وَمُقَرَّرُ نَحْوِ النَّاطِرِ (عَلَى الْمُكْرِي)، وَالْمُقَرَّرُ نَظَرًا لِمَلِكِ الْمَنْفَعَةِ وَقَيَّدَ شَارِحُ الْمُكْرِي بِالْمَالِكِ وَهُوَ مُوَهِّمٌ إِلَّا أَنْ يُرَادَ الْمَالِكُ لِلْمَنْفَعَةِ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ مُوَهِّمٌ أَيْضًا إِذْ لَا يُكْرَى إِلَّا مَالِكٌ لَهَا فَهُوَ لِيَبَيِّنَ الْوَاقِعَ لَا لِلْاِحْتِرَازِ (وَالْمُعِيرُ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ) لِمَلِكِهِ الرَّقَبَةِ، وَالْمَنْفَعَةُ

□ فَوَدَّ: (نَظَرًا) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بِخِلَافٍ إِلَى وَلَوْ وَلِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَقَيَّدَ شَارِحُ الْإِنِّح) هُوَ الْجَلَالُ الْمُحَلِّي، وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ تَعْلِيلِ الْمُقَابِلِ الْآتِي فَلَا يَتَوَجَّهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م ر كَابِنِ حَجَرٍ رَشِيدِيٍّ وَسَيَاتِي عَنِ الْبُصْرِيِّ مِثْلُهُ مَعَ زِيَادَةِ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ مُوَهِّمٌ) أَيِ الْخِلَافِ الْمَقْصُودُ وَهُوَ أَيِ الْمَقْصُودِ كَوْنُ الْمُكْرِي أَعَمَّ مِنَ الْمَالِكِ وَغَيْرِهِ كَالْمُسْتَأْجِرِ كَزِدِّيٍّ.

□ فَوَدَّ: (إِذْ لَا يَنْكُرِي إِلَّا مَالِكُ الْإِنِّح) يُرَدُّ عَلَيْهِ نَحْوُ النَّاطِرِ، وَالْوَلِيُّ رَشِيدِيٍّ عِبَارَةٌ الْبُصْرِيِّ قَوْلُهُ إِذْ لَا يُكْرَى الْإِنِّحُ قَدْ يُقَالُ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ وَكِيلَ مَالِكِ الْمَنْفَعَةِ يُكْرَى هَذَا وَالْأُوجُهُ حَمَلُ كَلَامِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ عَلَى الْمُتَبَادَرِ مِنْهُ وَهُوَ مَالِكُ الرَّقَبَةِ وَلَا إِلَهَامَ فِيهِ بِوَجْهِ إِذْ غَرَضُهُ مِنْ ذَلِكَ الْإِشَارَةُ إِلَى مَحَلِّ الْخِلَافِ، فَإِنَّ الْمُقَابِلَ عُلِّلَ تَقْدِيمَ الْمُكْرِي بِأَنَّهُ مَالِكُ الرَّقَبَةِ وَهَذَا لَا يَتَأْتِي فِي غَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُغْنِيِّ مَا نَصَّهُ وَمُقْتَضَى التَّعْلِيلِ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ جَرِيَانُ الْخِلَافِ فِي الْمَوْصِي لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ إِذَا أَجَرَ غَيْرَهُ لَا يُقَدَّمُ بِلَا خِلَافٍ انْتَهَى وَمِنْهُ يُوَخَّرُ مَا ذَكَرْتُهُ اهـ. □ فَوَدَّ: (فَهُوَ لِيَبَيِّنَ الْوَاقِعَ) أَيِ وَلِدْفَعِ تَوَهُّمِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ مَالِكُ الْعَيْنِ لَكِنَّ قَوْلَهُ م ر فِي تَعْلِيلِ الْقَوْلِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ مَالِكُ الرَّقَبَةِ أَقْوَى مِنْ مَالِكِ الْمَنْفَعَةِ يَقْتَضِي تَخْصِيصَ الْمُكْرِي بِمَالِكِ الْعَيْنِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْمُكْرِي قَدْ يَكُونُ مَالِكًا لِلْمَنْفَعَةِ فَقَطُّ كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ دَارًا ثُمَّ أَكْرَاهَا لِغَيْرِهِ وَاجْتَمَعَ كُلُّ مِنَ الْمُكْرِي، وَالْمُكْتَرِي فَالْمُكْتَرِي مُقَدَّمٌ؛ لِأَنَّهُ مَالِكُ الْمَنْفَعَةِ الْآنَ ع ش وَتَقَدَّمَ عَنِ الْبُصْرِيِّ وَالرَّشِيدِيِّ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ جَوَابُهُ. □ فَوَدَّ: (لِمَلِكِهِ) إِلَى قَوْلِهِ بَلِ يَظْهَرُ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ الرَّقَبَةُ وَقَوْلَهُ بِخِلَافٍ إِلَى وَعِلْمٍ وَإِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ الرَّقَبَةُ.

فَوَدَّ (لِشَيْءٍ) (عَلَى الْمُسْتَعِيرِ) قَالَ فِي الْإِعَابِ لَوْ أَعَارَ الْمُسْتَعِيرُ وَجُوزَانَهُ لِلْعِلْمِ بِالرِّضَا بِهِ وَخَضَرَا فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ الْأَوَّلَ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الثَّانِي فَرَعُهُ وَيُحْتَمَلُ اسْتِوَاؤُهُمَا؛ لِأَنَّهُ كَالْوَكِيلِ عَنِ الْمَالِكِ فِي الْإِعَارَةِ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ أَعَارَهُ بِإِذْنِ اسْتِوَاؤِهِمَا فِيمَا يَظْهَرُ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ إِعَارَتُهُ لِلثَّانِي بِإِذْنِ مِنَ الْمَالِكِ انْتَعَزَلَ الْمُسْتَعِيرُ الْأَوَّلُ بِإِعَارَةِ الثَّانِي فَيَسْقُطُ حَقُّ الْمُسْتَعِيرِ الْأَوَّلِ حَتَّى لَوْ رَجَعَ فِي الْإِعَارَةِ لَمْ يَصِحَّ رُجُوعُهُ، وَإِنْ كَانَ بِإِذْنِ فِي أَضْلِ الْإِعَارَةِ بِدُونِ تَعْيِينِ كَانَ كَمَا لَوْ أَعَارَ بِعِلْمِهِ بِرِضَا الْمَالِكِ وَقَدْ قَدَّمَ فِيهِ أَنَّ الْمُسْتَعِيرَ الْأَوَّلَ أَحَقُّ أَيُّ؛ لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ مِنَ الرُّجُوعِ مَتَى شَاءَ وَهَذَا بِعَيْنِهِ مَوْجُودٌ فِيمَا لَوْ إِذْنٌ لَهُ فِي الْإِعَارَةِ بِلا تَعْيِينٍ لِأَحَدٍ فَلَا وَجْهَ لِلتَّشْوِيعِ بَيْنَهُمَا فِيهِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ يَعْلَمُ الرِّضَا يَكُونُ الْحَقُّ لِلأَوَّلِ ع ش.

□ فَوَدَّ: (لِمَلِكِهِ الرَّقَبَةِ) هَذَا لَا يَشْمَلُ الْمُسْتَأْجِرَ الْمُعِيرَ سَمِ أَيِ وَيَشْمَلُهُ قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَيُقَدَّمُ الْمُعِيرُ الْمَالِكُ لِلْمَنْفَعَةِ وَلَوْ بِدُونِ الرَّقَبَةِ. اهـ. وَقَوْلُ النِّهَايَةِ لِمَلِكِهِ الْمَنْفَعَةِ. اهـ. وَفِيهِمَا أَيْضًا وَلَوْ خَضَرَ الشَّرِيكَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا، وَالْمُسْتَعِيرُ مِنَ الْآخِرِ فَلَا يَتَقَدَّمُ غَيْرُهُمَا إِلَّا بِإِذْنِهِمَا وَلَا أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِذْنِ الْآخِرِ، وَالْحَاضِرُ مِنْهُمَا أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ حَيْثُ يَجُوزُ انْتِفَاعُهُ بِالْجَمِيعِ، وَالْمُسْتَعِيرَانِ مِنَ الشَّرِيكَتَيْنِ كَالشَّرِيكَتَيْنِ، فَإِنْ خَضَرَ

□ فَوَدَّ: (لِمَلِكِهِ الرَّقَبَةِ) هَذَا لَا يَشْمَلُ الْمُسْتَأْجِرَ وَالْمُعِيرَ.

واختارَ الشُّبكيّ تقدِيمَ المُستعيرِ لِشُمُولِ فِي بَيْتِهِ المَارِ فِي الخَبَرِ لَهُ وَإِلَّا لَزِمَ تَقْدِيمُ نَحْوِ الْمُؤَجَّرِ أَيْضًا وَيُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الإِضَافَةَ لِلْمَلِكِ أَوْ لِلإِخْتِصَاصِ وَكِلَاهُمَا مُتَحَقِّقٌ فِي مِلْكِ الْمُنْفَعَةِ فَدَخَلَ الْمُسْتَأْجِرُ وَخَرَجَ الْمُسْتَعِيرُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ لَهَا (وَالْوَالِي فِي مَحَلِّ وَلايَتِهِ أَوَّلِيٌّ مِنَ الْإِفْقَةِ وَالْمَالِكِ) إِلَّا إِذَا أَدِنَ فِي الصَّلَاةِ فِي مَلِكِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْدُنْ فِي الْجَمَاعَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ وَإِلَّا لَا تُقَامُ الْجَمَاعَةُ فِي مَلِكِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ فِيهَا لِقَوْلِهِ لَا يَزِمُ تَقْدُّمُ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَزِدْ زَمَنُ الْجَمَاعَةِ وَالْإِخْتِصَاصِ لِحَاجَتِهِ فِيهَا وَعَلِيمٌ مِنْ كَلَامِهِ تَقْدُّمُهُ عَلَى غَيْرِ ذَيْنِكَ بِالْأَوَّلِي، وَذَلِكَ لِلخَبَرِ السَّابِقِ وَيُقَدِّمُ مِنَ الْوَلَاةِ الْأَعْمُ وَلايَةٌ وَهُوَ أَوَّلِيٌّ مِنَ الرَّائِبِ إِنْ شَمِلَتْ وَلايَتُهُ الْإِمَامَةَ بِخِلَافِ وَلايَةِ نَحْوِ الشَّرْطَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَلَوْ وَلَّى الْإِمَامُ.....

الْأَرْبَعَةُ كَفَى إِذْنُ الشَّرِيكَيْنِ. اهـ. قَوْلُهُ: (الْمَارِ فِي الْخَبَرِ) الْأَوَّلِي الْقَلْبُ. هـ. قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ الْمُسْتَعِيرِ، وَاللَّامُ مُتَعَلِّقٌ بِالشُّمُولِ. هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ إلَخ) قَدْ يُقَالُ الإِضَافَةُ إِنْ كَانَتْ لِلْمَلِكِ خَرَجَ الْمُسْتَأْجِرُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَالِكًا لِلْبَيْتِ، وَإِنْ مَلَكَ مُنْفَعَتَهُ أَوْ لِلإِخْتِصَاصِ دَخَلَ الْمُسْتَعِيرُ وَدَعَا دُخُولَ الْأَوَّلِ عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ وَخُرُوجَ الثَّانِي عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي مَحَلُّ نَظَرِ سَيِّدٍ عَمَرُ عِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ إلَخَ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْخُرُوجِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْمَلِكِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الإِخْتِصَاصِ وَقَدْ فَرَّقَ ابْنُ الْخَشَّابِ بَيْنَ الإِخْتِصَاصِ، وَالِاسْتِحْقَاقِ، وَالْمَلِكِ فِي مَعَانِي اللَّامِ بِأَنَّ مَا لَا يَصْلُحُ لَهُ التَّمْلُكُ اللَّامُ مَعَهُ لَا مِ الْإِخْتِصَاصِ وَمَا يَصْلُحُ لَهُ التَّمْلُكُ وَلَكِنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ مَا لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لَهُ اللَّامُ مَعَهُ لَا مِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَاللَّامُ فِيهِ لِلْمَلِكِ، فَإِنْ أَرَادَ الشَّارِحُ بِالِإِخْتِصَاصِ هَذَا الْمَعْنَى وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّ الإِضَافَةَ لَا تَنْحَصِرُ فِي الْمَلِكِ، وَالِإِخْتِصَاصِ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنْ أَرَادَ مَا يَشْمَلُ الْإِسْتِحْقَاقَ فَهُوَ مُتَحَقِّقٌ فِي الْمُسْتَعِيرِ فَتَأَمَّلْ. اهـ.

قَوْلُ (سَيِّ): (وَالْوَالِي إلَخ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَنِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ إِذَا أَرَادَ الْأَذَانَ هَلْ يَقْدُمُ عَلَى الْمُؤَذِّنِ الرَّائِبِ كَمَا يَقْدُمُ فِي الْإِمَامَةِ عَلَى الْإِمَامِ الرَّائِبِ، وَالْوَجْهُ أَنَّهُ يَقْدُمُ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا عَدَمُ أَذَانِهِ ﷺ فَلِلْعُذْرِ كَمَا بَيَّنَّاهُ سَمِ. هـ. قَوْلُ (سَيِّ): (أَوَّلِي إلَخ) أَيِ تَقْدِيمًا وَتَقْدُّمًا مُغْنِي وَشَرْحَ بِأَفْضَلِ. هـ. قَوْلُهُ: (السَّابِقِ) أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ التَّقْدِيمُ. هـ. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ) أَيِ مَسْأَلَةِ الْوَالِي الْمَذْكُورَةِ رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِهَةِ) أَيِ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ نَهَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِي عِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ وَيُقَدِّمُ الْوَالِي عَلَى إِمَامِ الْمَسْجِدِ

هـ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ لَهَا) هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى الْخُرُوجِ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْمَلِكِ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الإِخْتِصَاصِ وَقَدْ فَرَّقَ ابْنُ الْخَشَّابِ بَيْنَ الإِخْتِصَاصِ، وَالِاسْتِحْقَاقِ، وَالْمَلِكِ فِي مَعَانِي اللَّامِ بِأَنَّ مَا لَا يَصْلُحُ لَهُ التَّمْلُكُ اللَّامُ مَعَهُ لَا مِ الْإِخْتِصَاصِ وَمَا يَصْلُحُ لَهُ التَّمْلُكُ وَلَكِنْ أُضِيفَ إِلَيْهِ مَا لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لَهُ اللَّامُ مَعَهُ لَا مِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَاللَّامُ فِيهِ لِلْمَلِكِ، فَإِنْ أَرَادَ الشَّارِحُ بِالِإِخْتِصَاصِ هَذَا الْمَعْنَى وَرَدَّ عَلَيْهِ أَنَّ الإِضَافَةَ لَا تَنْحَصِرُ فِي الْمَلِكِ، وَالِإِخْتِصَاصِ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْإِسْتِحْقَاقَ فَهُوَ مُتَحَقِّقٌ فِي الْمُسْتَعِيرِ فَتَأَمَّلْ. هـ. قَوْلُهُ: (وَهُوَ أَوَّلِيٌّ مِنَ الرَّائِبِ إلَخ) وَقَعَ السُّؤَالُ عَنِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ إِذَا أَرَادَ

أَوْ نَائِبُهُ الرَّائِبُ قُدَّمَ عَلَى وَالِي الْبَلَدِ وَقَاضِيهِ عَلَى الْأَوْجِهَ أَيْضًا بَلْ يَظْهَرُ تَقْدِيمُهُ عَلَى مَنْ عَدَا الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ مِنَ الْوَلَاةِ.

(فصلٌ في بعضِ شروطِ القُدوةِ وكثيرٍ من آدابِها ومَكْرُوهاتِها)

(لَا يَتَقَدَّمُ) الْمَأْمُومُ (عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَوْقِفِ) يَعْنِي الْمَكَانَ لَا يَقْبِدُ الْوُقُوفَ أَوْ التَّقْيِيدَ.....

قُلْتُ وَهَذَا فِي غَيْرِ مَنْ وَلَاهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ وَنَوَائِبُهُ أَمَّا مَنْ وَلَاهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ وَنَحْوُهُ فِي جَامِعٍ أَوْ مَسْجِدٍ فَهُوَ أَوْلَى مِنَ وَالِي الْبَلَدِ وَقَاضِيهِ بَلَا شَكٍّ أَنْتَهَتْ وَمُرَادُهُ بَنَوَابِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَزَرَاؤُهُ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فِي الْمَفْهُومِ أَمَّا مَنْ وَلَاهُ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ وَنَحْوُهُ وَلَا بَدْعَ فِي تَقْدِيمِ هَذَا عَلَى وَالِي الْبَلَدِ وَقَاضِيهِ أَمَّا مَنْ وَلَاهُ قَاضِي الْبَلَدِ فَلَا شَكٍّ فِي تَقْدِيمِ الْقَاضِي عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مَوْلَاهُ وَعَلَى قِيَاسِ هَذَا يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُ الشَّارِحِ بَلْ يَظْهَرُ الْإِنْخِ مَفْرُوضًا فَيَمْنُ وَلَاهَ نَفْسِ الْإِمَامِ فَتَأَمَّلْ. اهـ. وَقَوْلُهُ أَمَّا مَنْ وَلَاهُ قَاضِي الْبَلَدِ الْإِنْخِ فِيهِ تَأَمَّلْ وَالْأَوْجِهَ حَمَلُ قَوْلِ الشَّارِحِ بَلْ يَظْهَرُ الْإِنْخِ عَلَى إِطْلَاقِهِ كَمَا مَرَّ عَنْ سَمٍ وَقَالَ هُنَا قَوْلُهُ عَلَى مَنْ عَدَا الْإِمَامَ الْإِنْخِ شَامِلٌ لِلنَّائِبِ الْإِمَامِ الَّذِي وَلَاهَ اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ نَائِبُهُ) شَامِلٌ لِقَاضِي الْبَلَدِ سَمِ أَيْ يَقْبِدُ مَنْ وَلَاهَ قَاضِي الْبَلَدِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ مُجَرَّدٌ وَسِيلَةٌ فَالْمَوْلَى حَقِيقَةٌ مُنِيهٌ وَهُوَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ خِلَافًا لِمَا يَأْتِي عَنْ الرَّشِيدِيِّ.

فَصْلٌ فِي بَعْضِ شُرُوطِ الْقُدْوَةِ

□ قَوْلُهُ: (فِي بَعْضِ شُرُوطِ الْقُدْوَةِ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيْ فِيمَا إِلَيَّ وَكَذَا. □ قَوْلُهُ: (فِي بَعْضِ شُرُوطِ الْقُدْوَةِ) وَشُرُوطُهَا سَبْعَةٌ وَهِيَ عَدَمُ تَقَدُّمِ الْمَأْمُومِ عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَكَانِ، وَالْعِلْمُ بِانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ وَاجْتِمَاعُهُمَا بِمَكَانٍ وَاحِدٍ وَنِيَّةُ الْإِقْتِدَاءِ وَالْجَمَاعَةِ وَتَوَافُقُ نَظْمِ صَلَاتَيْهِمَا، وَالْمُوَافَقَةُ فِي سُنَنِ تَفْحُشِ الْمُخَالَفَةِ فِيهَا، وَالتَّبَعِيَّةُ بِأَنْ يَتَأَخَّرَ تَحَرُّمُهُ عَنْ تَحَرُّمِ الْإِمَامِ بُجَيْرِمِي. □ قَوْلُهُ: (وَمَكْرُوهَاتُهَا) أَيْ بَعْضِ مَكْرُوهَاتِهَا نِهَائِيَّةٌ.

□ قَوْلُهُ (لَسِي): (لَا يَتَقَدَّمُ الْإِنْخِ) ظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْعَالِمِ وَالْجَاهِلِ، وَالتَّاسِي وَفِي الْإِعْيَابِ نَعَمْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْجَاهِلَ يُغْتَفَرُ لَهُ التَّقَدُّمُ؛ لِأَنَّهُ عُذْرٌ بِأَعْظَمَ مِنْ هَذَا، وَإِنَّمَا يَتَجَبَّرُ فِي مَعْدُورٍ لِيُعْذَرُ مَحَلُّهُ أَوْ قُرْبِ إِسْلَامِهِ وَعَلَيْهِ فَالتَّاسِي مِثْلُهُ انْتَهَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ التَّاسِيَّ يُنْسَبُ لِلتَّقْصِيرِ لِعَفْوَتِهِ بِإِهْمَالِهِ حَتَّى نَسِيَ الْحُكْمَ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (لَا يَقْبِدُ الْوُقُوفَ) أَيْ فَيَشْمَلُ مَكَانَ الْقُعُودِ وَالِاضْطِجَاعِ مُغْنِي أَيْ وَالِاسْتِلْقَاءَ، وَالرُّكُوعَ، وَالسُّجُودَ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ التَّقْيِيدَ) عِبَارَةٌ النَّهَايَةِ فَالتَّقْيِيدُ الْإِنْخِ بِالْفَاءِ.

الْأَذَانَ هَلْ يُقَدَّمُ عَلَى الْمُؤَذِّنِ الرَّائِبِ كَمَا يُقَدَّمُ فِي الْإِمَامَةِ عَلَى الْإِمَامِ الرَّائِبِ، وَالْوَجْهَ أَنَّهُ يُقَدَّمُ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا عَدَمُ أَذَانِهِ ﷺ فَلِلْعُذْرِ كَمَا يَتَّبَعُهُ عَلَى أَنَّ عَدَمَ أَذَانِهِ لَا يُنَافِي أَنَّهُ أَحَقُّ بِهِ إِذَا أَرَادَهُ، وَأَمَّا مُخَالَفَةُ بَعْضِ النَّاسِ مُحْتَجًا بِأَنَّ الْإِمَامَةَ أَعْظَمُ رُتْبَةً فَيَنَافِيهِ أَنَّ الْأَذَانَ أَفْضَلُ مِنْهَا مَعَ أَنَّ أَعْظَمِيَّةَ الرُّتْبَةِ لَا تَقْتَضِي قُرْفًا بَيْنَهُمَا. □ قَوْلُهُ: (أَوْ نَائِبُهُ) شَامِلٌ لِقَاضِي الْبَلَدِ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَنْ عَدَا الْإِمَامَ) شَامِلٌ لِلنَّائِبِ الْإِمَامِ الَّذِي وَلَاهَ.

به للغالب؛ لأن ذلك لم يُنقل (فإن تقدّم) القائم أو غيره عليه يقيّن في غير صلاة شدّة الخوف وفاقاً لابن أبي عَصْرُون (بطلت) إن كان في الابتداء أو الأثناء وتسمية ما في الابتداء بطلاناً تغليب وإلا فهي لم تنعقد (في الجديد)؛ لأنّ هذا أفحش من المخالفة في الأفعال المبطلّة لما يأتي أمّا لو شك في التقدّم عليه فلا تبطل، وإن جاء من أمامه؛ لأنّ الأصل عدم المبطل فقدم على أصل بقاء التقدّم (ولا تضّر مساواته) للإمام لعدم المخالفة لكونها مكروهة مفوّتة لفضيلة الجماعة أي فيما ساوى فيه لا مطلقاً، وإن اعتدّ بصورتها في الجماعة وغيرها حتى يسقط فرضها فلا تنافي خلافاً لمن ظنّه وكذا يقال كما يصرّح به كلامهم لا سيما كلام المجموع في كلّ مكروه من حيث الجماعة كمخالفة السنن الآتية في هذا الفصل، واللذين بعده

فوّد: (به) أي بالموقف ع ش. فوّد: (لِلْغَالِبِ) أي باختيار أكثر أحوال المصلي أو بأشرف أحواله وهو الوقوف شويبري. فوّد: (لأن ذلك لم ينقل) أي لأنّ المقتدين بالنبي ﷺ وبالحلفاء الراشدين لم ينقل عن أحد منهم ذلك أي التقدّم ولقوله ﷺ «إنما جعل الإمام ليؤتم به»، والإيتمام الإتيان، والمتقدّم غير تابع مُغني ونهاية. فوّد: (القائم) إلى قوله أي فيما ساوى في المُغني. فوّد: (وفاقاً لابن أبي عَصْرُون) فقال: إنّ الجماعة في صلاة شدّة الخوف أفضل، وإن تقدّم بعضهم على بعض وهو المُعْتَمَد، وإن خالفه كلام الجمهور نهاية ومُغني أي قالوا: إنّ الانفراد أفضل ع ش.

قول (الشي): (في الجديد) أي، والقديم لا تبطل مع الكراهة نهاية ومُغني. فوّد: (المبطلّة) صفة للمخالفة قال شيخنا ولعل وجه الأفحشية خروجه بتقدّمه عليه عن كونه تابعاً كما في الإطفيحي وقال شيخنا الحفني وجهها أنّه لم يُعهد ذلك التقدّم في غير شدّة الخوف بخلاف المخالفة في الأفعال، فإنّها عُهدت لإعذار كثيرة بخبري. فوّد: (لما يأتي) عبارة النهاية والمُغني كما سيأتي. اه. فوّد: (فلا تبطل إلخ) ظاهره، وإن وقع الشك في حال التّية سم وع ش قال البحري والمُعْتَمَد أنّه يضّر تغليبا للمبطل. اه. فليُراجع. فوّد: (أما لو شك إلخ) قضية مُقابَلته لليقين أنّ المراد بالشك هنا ما يشمل الظن فليُراجع. فوّد: (من أمامه) أي قدامه كُردي. فوّد: (فقدّم إلخ) أي فيما جاء من أمامه سم.

فوّد: (وإن اعتدّ بصورتها) غاية لقوله مفوّتة إلخ، والضمير في صورتها يرجع للجماعة سم.

فوّد: (في الجماعة وغيرها) أي من حصول الشعار فيسقط بها فرض الكفاية ويتحمل الإمام عنه القراءة والسهو ويلحقه سهو إمامه ويضّر التقدّم عليه بركنين فعليين كما يأتي وغير ذلك ع ش.

فوّد: (فلا تنافي) أي بين الكراهة وبين عدم الضرر كُردي.

فصل: لا يتقدّم على إمامه إلخ

فوّد: (وفاقاً لابن أبي عَصْرُون) أي في أنّه لا يضّر التقدّم فيها. فوّد: (فلا تبطل) ظاهره، وإن وقع الشك حال التّية. فوّد: (فقدّم على أصل بقاء التقدّم) أي فيما إذا جاء من أمامه. فوّد: (وإن اعتدّ بصورتها) غاية لقوله مفوّتة إلخ، والضمير في صورتها يرجع للجماعة ع ش.

المطلوبة من حيث الجماعة.

(تنبيه) من الواضح ممّا مرّ أنّ من أدرك التحريم قبل سلام الإمام حصل فضيلة الجماعة، وهي السبع والعشرون لكنّها دون من حصلها من أولها بل أو في أثنائها قيل ذلك أنّ المراد بالفضيلة الفائتة هنا فيما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون في ذلك الجزء وما عداه ممّا لم يساوه فيه يحصل له السبع والعشرون لكنّها متفاوتة كما تقرّر وكذا يقال في كلّ مكروه هنا أمكن تبعيضه. (ويؤدّب تخلّفه) عنه (قليلاً) بأن تتأخّر أصابعه عن عقب إمامه فيما يظهر؛ لأنّه الأذنب نعم قد تُسنّ المساواة كما يأتي.....

□ قوله: (المطلوبة) صفة للسّنن. □ قوله: (ممّا مرّ) أي في إدراك فضيلة تكبيرة التحريم كُردي. □ قوله: (أنّ من أدرك إلخ) بيان لما. □ وقوله: (إنّ المراد) مُبتدأ خبره (من الواضح) المُتقدّم سم. □ قوله: (السبعة والعشرون إلخ) أي التي تخصّ ذلك الجزء الذي قارّنه فيه، وإيضاحه أنّ الصلاة في جماعة تزيد على الأفراد بسبع وعشرين صلاة والركوع في الجماعة يزيد على المُنفرد بسبع وعشرين ركوعاً، فإذا قارّنه فيه دون غيره فأتت الزيادة المُختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تتعيّن له فقط دون السبع والعشرين التي تخصّ غيره كالسجود ش. □ قوله: (في ذلك الجزء) إنّ كان المراد به قوأت فضيلة السبع والعشرين من حيث ذلك المندوب الذي قوّته أي قوأت فضيلته فواضح، وإنّ كان المراد مُطلقاً فَمَحَلّ تأمل؛ لأنّ المضاعفة في الجماعة فيما يظهر لاشتمالها على فضائل عديدة تخلو عنها صلاة الفرد، والحكم بأنّ عدم الإتيان بفضيلة منها يلغي الإتيان ببقية الفضائل التي أتى بها مخضّ تحكّم ما لم يرذ به نصّ من الشارع فلعلّ الأقرب والله أعلم توجيه كلام المجموع وغيره بما أشرّت إليه أنّه قوّته فضيلتها بالنسبة لما قوّته لا مُطلقاً ثم رأيت سم على المنهج قال قوله وكرة لماموم انفراد إلخ ومع انفراده وكراهته لا قوّته فضيلة الجماعة خلافاً للمحلي بل فضيلة الصفّ وفاقاً للطبلاوي والبرلسي نعم فضيلته دون فضيلة من دخل الصفّ والرملّي وافق المحلي. اهـ. بصريّ وفي الكُردي بعد ذكره ما نصّه وفي فتاوى السيّد عمّر المذكور لعلّه أي ما قاله الطبلاوي والبرلسي الأقرب إنّ شاء الله تعالى انتهى وهو أوجه ممّا سبق. اهـ. □ قوله: (تخصّل له السبع والعشرون) أي المخصوصة بما عدا ذلك الجزء كما هو صريح العبارة فحيثيّذ فما معنى قوله لكنّها إلخ. □ قوله: (كما تقرّر) أي أنّها. □ قوله: (نعم) إلى قول المتن بالعقب في النهاية.

قول (سني: قليلاً) أي عزفاً فيما يظهر ولا يزيد على ثلاثة أذرع نهايةً أي، فإن زاد كرهه وكان مؤثراً

□ قوله: (إنّ من أدرك إلخ) بيان لما وقوله أنّ المراد مُبتدأ خبره من الواضح المُتقدّم. □ قوله: (فيما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون) فلا قال ما يخصّ ذلك البعض من السبع والعشرين وهو جزء من كلّ واحد من السبع والعشرين بالنسبة، فإنّ الظاهر أنّ السبع، والعشرين لجملة الجماعة في جملة الصلاة لا لكلّ جزء فليُتأمل وممّا يكاد أن يُقطع بالظاهر المذكور أنّه لو كانت السبع، والعشرون لكلّ جزء لزادت درجات الجماعة على السبع والعشرين التي اقتصروا عليها بأضعافها فليُتأمل.

في العراة، والتأخر الكثير كما في امرأة خلف رجل (والاعتبار في التقدم والتأخر، والمساواة في القيام وكذا الركوع كما هو ظاهر) بالعقب الذي اعتمد عليه، وإن اعتمد على المتأخرة أيضاً كما هو قياس نظائره خلافاً للبعوي وهو ما يصيب الأرض من مؤخر القدم دون أصابع الرجل؛ لأن فحش التقدم إنما يظهر به فلا أثر لتقدم أصابع المأموم مع تأخر عقبه بخلاف عكسه ولا للتقدم ببعض العقب المعتمد على جميعه إن تصور فيما يظهر ترجيحه من خلاف حكاه ابن الرفعة عن القاضي وعلل الصحة بأنها مخالفة لا تظهر فأشبهت المخالفة اليسيرة

لفضيلة الجماعة كما يعلم مما يأتي رشدي. فود: (في العراة) أي وفي إمامة النسوة مغني.

فود: (كما في امرأة الخ) أي بشرط أن لا يزيد على ثلاثة أذرع على ما يفيد قول م ر الآتي ويسن أن لا يزيد ما بينه وبينهما كما بين كل صفين على ثلاثة أذرع ثم رأيت بهامش عن فتاوى ابن حجر ما نصه قال القاضي وغيره وجزم به في المجموع السنة أن لا يزيد بين الإمام ومن خلفه من الرجال على ثلاثة أذرع تقريباً كما بين كل صفين أما النساء فيسن لهن التخلف كثيراً انتهى. ع ش. فود: (وإن اعتمد على المتأخرة أيضاً الخ) خلافاً للنهاية، والمغني عبارتهما ولو اعتمد عليهما صحت القدوة كما اقتضاه كلام البقوي زاد الأول وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى. اهـ. فود: (خلافاً للبعوي) وفي القوت عن البقوي فلو تقدم بأحد العقبين، فإن اعتمد على القدم بطلت صلاته، وإن لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما قلت وفيه نظر انتهى وبالصحة فيما إذا اعتمد عليهما أفتى شيخنا الشهاب الرملي سم.

فود: (وهو) أي العقب إلى قوله ولا للتقدم في النهاية والمغني. فود: (به) أي بالعقب.

فود: (بخلاف عكسه) أي تقدم عقبه وتأخر أصابعه فيضرب؛ لأن تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب مغني وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وقد يقتضي أنه يضرب تقدم المنكب، وإن لم يتقدم العقب بأن انحنى يسيراً إلى جهة الإمام بحيث صار منكبه مقدماً فليراجع. اهـ. أقول وقد يمنع الإقتضاء المذكور بأن معنى التعليل المذكور أن تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب فيظهر فحش التقدم بجميع البدن أو معظمه بخلاف تقدم الأصابع فقط فلا يستلزم ذلك فلا يظهر فحش التقدم ومثل التقدم بالأصابع فقط التقدّم بالمنكب فقط في عدم ظهور المخالفة. فود: (إن تصور) أي كمن يقتدي بمن توجه لركن البيت الشريف. فود: (وعلل) أي ابن الرفعة. وفود: (الصحة) مال إليها م ر سم على المنهج ع ش. فود: (بأنها) أي المخالفة بتقدم بعض العقب.

فود: (خلافاً للبعوي) في القوت عن البقوي فلو تقدم بأحد العقبين، فإن اعتمد على المقدم بطلت صلاته، وإن لم يعتمد عليه لم تبطل وكذا لو اعتمد عليهما قلت وفيه نظر. اهـ. وبالصحة فيما إذا اعتمد عليهما أفتى شيخنا الشهاب الرملي. فود: (بخلاف عكسه) قال في شرح الروض لأن تقدم العقب يستلزم تقدم المنكب. اهـ. وقد يقتضي أنه يضرب تقدم المنكب، وإن لم يتقدم العقب بأن انحنى يسيراً إلى جهة الإمام بحيث صار منكبه مقدماً فليراجع.

في الأفعال وبه يُفَرَّقُ بين ما هنا وَضَرَرُ التَّقَدُّمِ ببعض نحو الجنب فيما يأتي لأن تلك مخالفة فاحشة كما هو ظاهر وفي القعود بالآلية ولو راكبا وفي الاضطجاع بالجنب أي جميعه وهو ما تحت عظم الكتف إلى الخاصرة فيما يظهر وفي الاستلقاء بالعقب إن اعتمد عليه أيضا وإلا فآخِرُ ما اعتمد عليه فيما يظهر ثم رأيت الأذرعِيَّ قال هنا يحتمل أن العبرة برأيه ويحتمل غير ذلك وما ذكرته أوفق بكلامهم كما هو واضح سواء في كلِّ مِمَّا ذَكَرْتُ اتحدا قِيَامًا مَثَلًا أو لا، ومَحَلُّ ما ذَكَرَ في العقب وما بعده إن اعتمد عليه فإن اعتمد على غيره وحده كأصابع القائم وركبة القاعِدِ اعتُبرَ ما اعتمد عليه على الأوجه حتى لو صَلَّى قَائِمًا مُعْتَمِدًا على خَشَبَتَيْنِ تحت إبطيه فصارت رِجلَاهُ مُعَلَّقَتَيْنِ في الهواء أو مُمَاسَّتَيْنِ للأرض من غير اعتمادٍ بأن لم يُمكنه غير هذه الهيئة اعتُبرتِ الخَشَبَتَانِ فيما يظهر ويتردّد النظر في مصلوب اقتدى بغيره؛ لأنه لا اعتماد له على شيء إلا أن يُقال اعتماده في الحقيقة على منكبَيْهِ؛ لأنهما الحاملان له فليُعتبرا وكان

قوله: (وبه) أي بكون المخالفة يسيرة. □ قوله: (بين ما هنا) أي عدم ضرر التقدم ببعض العقب.
 □ قوله: (وفي القعود) إلى قوله أي جميعه في النهاية والمغني. □ قوله: (وفي القعود إلخ) عطف على قوله في القيام. □ قوله: (بالآلية) أي ولو في التشهد نهاية ومغني. □ قوله: (يحتمل أن العبرة برأيه) وهو الوجه نهاية ومغني عبارة سم قوله يحتمل أن العبرة برأيه جرى عليه م ر وهو شامل للمستلقي معتزضا بأن جعل رأسه لجهة يمين الإمام أو يساره أو امتد في جهة اليمين أو اليسار. اهـ. □ قوله: (وما ذكرته أوفق إلخ) اعتبار الرأس حيث اعتمد عليه كما هو الغالب؛ لأنه آخِرُ ما يُعتمد عليه ممَّا يلي المأموم فهو على وزان العقب من القائم بخلاف العقب في المستلقي، فإنه على وزان الأصابع من القائم قَلْبَرٌ بَصْرِيٌّ. □ قوله: (سواء) إلى قوله ويتردّد في النهاية والمغني. □ قوله: (اتحدا) أي الإمام، والمأموم ع ش. □ قوله: (كأصابع القائم) أي أو الساجد كما نقله سم عن الشارح م ر ع ش.
 □ قوله: (اعتبر ما اعتمد عليه إلخ) يؤخذ منه بالأولى أنه لو صار قائما على أصابع رجله خلقه كانت العبرة بالأصابع وهو ظاهر وأنه لو انقلبت رجله كانت العبرة بما اعتمد عليه ع ش. □ قوله: (بأن لم يمكنه إلخ) أي أما إذا تمكّن من الصلاة على غير هذا الوجه فصلاته غير صحيحة نهاية وسم.
 □ قوله: (إلا أن يقال اعتماده في الحقيقة على منكبَيْهِ) جزم به المغني.

قوله: (بالجنب أي جميعه) إن كان المراد أنه لا بُدَّ من التأخر بجزء من الجنب في جميع طوله المذكور فواضح أو أنه لا بُدَّ من التأخر بجميع عرض الجنب فمشكل إذ لا مخالفة مع التأخر ببعضه فقلل المراد الأول وقد يتجّه أنه يضّرُّ التقدّم ببعض عرض الجنب كالتقدّم ببعض العقب إن قلنا أنه يضّرُّ ولا فيحتمل الفرق ثم رأيت كلام الشارح السابق. □ قوله: (يحتمل أن العبرة برأيه) جرى عليه م ر وهو شامل للمستلقي معتزضا بأن جعل رأسه لجهة يمين الإمام أو يساره أو امتد في جهة اليمين أو اليسار.
 □ قوله: (بأن لم يمكنه غير هذه إلخ) احتراز عن أمكنه غيرها كالاعتماد على قدميه فلا تصح صلاته.

هذا هو ملحظ الإسْنَوِيِّ في اعتبارهما فيمَنْ تَعَلَّقَ بِحَبْلِ، وَرَدُّهُ بِبُطْلَانِ صَلَاتِهِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُيَّةٍ أُخْرَى هِيَ أَنَّ هَذِهِ الْهَيْئَةُ يُوجِبُ اخْتِيَارُهَا عَدَمَ انْعِقَادِ الصَّلَاةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي مَبْحَثِ الْقِيَامِ وَلَمْ أَرْ لَهُمْ كَلَامًا فِي السَّاجِدِ وَيُظْهِرُ اخْتِيَارُ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ إِنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهَا أَيْضًا وَإِلَّا فَأَخِرُ مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ يَحْتَثُّ اخْتِيَارَ أَصَابِعِهِ وَيَتَعَيَّنُّ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ.

(وَيَسْتَدِيرُونَ) أَيِ الْمَأْمُومُونَ نَذْبًا إِنْ صَلَّوْا (فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ) كَمَا فَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه وَأَجْمَعُوا عَلَيْهِ وَيُوجِّهُ بَأَنَّ فِيهِ إِظْهَارًا لِتَمْيِيزِهَا وَتَعْظِيمِهَا وَتَسْوِيَةَ بَيْنِ الْكُلِّ فِي

قَوْلِهِ: (يُوجِبُ اخْتِيَارُهَا إِلَخ) احْتِرَازٌ عَنِ الْإِضْطِرَارِ إِلَيْهَا عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَلَوْ تَعَلَّقَ مُقْتَدٍ بِحَبْلِ وَتَعَيَّنَ طَرِيقًا اغْتَبَرَ مِنْكَبُهُ أَيْضًا فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ. قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ مَرَّرَ وَتَعَيَّنَ طَرِيقًا أَيِ بَأَنَّ لَمْ تُنَكِّهْهُ الصَّلَاةُ إِلَّا عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ اخْتِيَارَ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ إِلَخ) لَا بُعْدَ فِيهِ غَيْرَ أَنْ إِطْلَاقَهُمْ يُخَالِفُهُ نِهَايَةُ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ اخْتِيَارَ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ إِلَخ لَا يَتَعَدُّ خِلَافَ ذَلِكَ وَأَنْ يُتَقَرَّرَ التَّقَدُّمُ بِأَصَابِعِ قَدَمَيْهِ حَالَ السُّجُودِ، وَإِنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهَا وَأَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْعَقِبُ بَأَنَّ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ وُضِعَ عَلَى الْأَرْضِ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى عَقِبِ الْإِمَامِ، وَإِنْ كَانَ مُرْتَفِعًا بِالْفِعْلِ مَرَّرَ. اهـ. وَعِبَارَةُ عَشْرُ قَوْلِهِ أَيِ حَجٍّ وَيُظْهِرُ اخْتِيَارَ أَصَابِعِ إِلَخ مُعْتَمَدٌ وَتَقَلَّ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ مَرَّرَ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَيْهِ أَخْرَ. اهـ.

قَوْلُ (لَشَيْ): (وَيَسْتَدِيرُونَ إِلَخ) أَيِ، وَالِاسْتِدَارَةُ أَفْضَلُ مِنَ الصُّفُوفِ وَيُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ مَرَّرَ اسْتِحْبَابًا عَشْرُ وَدَعَا إِلَى التَّصْرِيحِ مَحَلًّا تَأْمُلُ إِذْ قَدْ يَتَفَاوَتْ السُّنَنُ بِالنِّسْبَةِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ وَلِذَا جَمَعَ الْمُغْنِي بَيْنَ نَذْبِ الْإِسْتِدَارَةِ وَأَفْضَلِيَةِ الصُّفُوفِ مِنْهَا عَلَى طَرِيقِ نَقْلِ الْمَذْهَبِ كَمَا يَأْتِي نَعَمْ ظَاهِرُ صَنِيعِ التَّهْيِئَةِ وَالشَّارِحِ أَفْضَلِيَةَ الْإِسْتِدَارَةِ. قَوْلُهُ: (أَيِ الْمَأْمُومُونَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَعْلُومٌ فِي التَّهْيِئَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا فَعَلَهُ إِلَى وَيُوجِّهُ. قَوْلُهُ: (نَذْبًا) أَيِ فَيُكْرَهُ فِي حَقِّ مَنْ هُوَ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ عَدَمُ الْإِسْتِدَارَةِ عَشْرُ قَوْلُ الْمُتَنِّ. قَوْلُهُ: (فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَضِقْ خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ نِهَايَةً وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ وَزَادَ الْمُغْنِي عَقِبَ ذَلِكَ لِكِنَّ الصُّفُوفَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِسْتِدَارَةِ. اهـ. قَوْلُهُ: (لِتَمْيِيزِهَا إِلَخ) أَيِ الْكَعْبَةِ. قَوْلُهُ: (وَتَسْوِيَةَ بَيْنِ الْكُلِّ إِلَخ) فِيهِ تَأْمُلُ سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ إِلَيْهَا أَيِ إِلَى جَمِيعِ جِهَاتِهَا وَإِلَّا فَلَوْ وَقَفُوا صَفًّا خَلَفَ صَفٌّ فَقَدْ تَوَجَّهُوا إِلَيْهَا. اهـ. وَهَذَا التَّفْسِيرُ ظَاهِرٌ تَعْلِيلُ الْمُغْنِي بِقَوْلِهِ لَا سِتِّبَالَ الْجَمِيعِ اهـ أَيِ بِإِضَافَةِ الْمَضْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ وَلَكَّ أَنْ تَذَقَّعَ الْإِشْكَالَ بَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِ الشَّارِحِ فِي

مَعَ هَذِهِ الْهَيْئَةِ. قَوْلُهُ: (فِيْمَنْ تَعَلَّقَ بِحَبْلِ إِلَخ) وَلَوْ تَعَلَّقَ مُقْتَدٍ بِحَبْلِ وَتَعَيَّنَ طَرِيقًا اغْتَبَرَ مِنْكَبُهُ فِيمَا يَظْهَرُ شَرْحُ مَرَّرَ. قَوْلُهُ: (وَيُظْهِرُ اخْتِيَارَ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ إِلَخ) لَا يَتَعَدُّ خِلَافَ ذَلِكَ وَأَنْ يُتَقَرَّرَ التَّقَدُّمُ بِأَصَابِعِ قَدَمَيْهِ حَالَ السُّجُودِ، وَإِنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهَا وَأَنَّ الْمُعْتَبَرَ الْعَقِبُ بَأَنَّ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ وُضِعَ عَلَى الْأَرْضِ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَى عَقِبِ الْإِمَامِ، وَإِنْ كَانَ مُرْتَفِعًا بِالْفِعْلِ مَرَّرَ. قَوْلُهُ: (وَتَسْوِيَةَ بَيْنِ الْكُلِّ) فِيهِ تَأْمُلُ.

تَوَجَّهَهُمْ إِلَيْهَا وَبِهِ يُتَّجَهَ إِطْلَاقُهُمْ ذَلِكَ الشَّامِلَ لِكَثْرَةِ الْجَمَاعَةِ وَقَلَّتِهِمْ خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَ النَّدْبَ بِكَثَرَتِهِمْ وَيُنْدَبُ أَنْ يَقِفَ الْإِمَامُ خَلْفَ الْمَقَامِ لِلاتِّبَاعِ وَمَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ فِي الْاسْتِقْبَالِ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ صَفٌّ طَوِيلٌ فِي أُخْرِيَّاتِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ صَحَّ بِقِيْدِهِ السَّابِقِ ثُمَّ (وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ أَقْرَبَ إِلَى الْكَعْبَةِ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا يَظْهَرُ بِذَلِكَ مُخَالَفَةٌ فَاحِشَةٌ بِخِلَافِهِ مَنْ فِي جِهَتِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْخِلَافِ الْقَوِيُّ أَنَّ هَذِهِ الْأَقْرَبِيَّةَ مَكْرُوهَةٌ.....

تَوَجَّهَهُمْ إِلَيْهَا فِي تَوَجُّهِ كُلِّ مِنَ الْمُتَقَنِّدِينَ إِلَى الْكَعْبَةِ الْمُشْرِفَةِ بِلا حَائِلٍ مَا أُمَكَّنَ. هـ قَوْلُهُ: (وَبِهِ) أَيِ بِذَلِكَ التَّوَجُّهِ وَ. هـ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ نَدْبِ الْإِسْتِدَارَةِ. هـ قَوْلُهُ: (لِمَنْ قَيَّدَ الْإِنِّ) وَهُوَ الزَّرْكَشِيُّ نِهَائَةً وَمُعْنَى. هـ قَوْلُهُ: (خَلْفَ الْمَقَامِ) قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِخَلْفِهِ مَا يُسَمَّى خَلْفَهُ عُرْفًا وَأَنَّهُ كُلُّمَا قَرُبَ مِنْهُ كَانَ أَفْضَلَ ابْنُ حَجَرٍ أَنْتَهَى وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى دَفْعِ مَا يُقَالُ كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَقُولَ أَمَامَ الْمَقَامِ يَعْني بِأَنَّ يَقِفَ قُبَالَةَ بَابِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ خَلْفَ الْمَقَامِ وَاسْتَقْبَلَ الْكَعْبَةَ صَارَ الْمَقَامُ خَلْفَ ظَهْرِهِ ع ش وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَفِي الْقَلْيُوبِيِّ قَوْلُهُ خَلْفَ الْمَقَامِ أَيِ بَحِيْثٌ يَكُونُ الْمَقَامُ بَيْنَ الْإِمَامِ، وَالْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّ وَجْهَهُ أَيِ بَابَهُ كَانَ مِنْ جِهَتِهَا أَنْتَهَى أَيِ فَالتَّعْيِيرُ بِالْخَلْفِ صَحِيْحٌ بِالنَّظَرِ إِلَى مَا كَانَ أَوَّلًا وَأَنَّ مَا هُوَ عَلَيْهِ الْآنَ قَدْ حَدَثَ فَالتَّوَقُّفُ إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ وَأَمَّا بِالنَّظَرِ لِحَالِهِ الْأَوَّلِ فَلَا وَفَقَةً أَضْلًا قَالَ سَم وَلَا نَظَرَ لِتَقْوِيَتِ رَكْعَتَيْ الطَّوَائِفِ ثُمَّ عَلَى الطَّائِفَيْنِ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا أَوَّلَى مِنْهُ عَلَى أَنَّ هَذَا الزَّمَنَ قَصِيرٌ وَيَنْدُرُ وَجُودُ طَائِفٍ حَيْثُ كَانَ حَقُّ الْإِمَامِ مُقَدِّمًا. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (لِلاتِّبَاعِ) أَيِ لَهُ ﷺ وَلِلصَّحَابَةِ مِنْ بَعْدِهِ شَرْحُ الْمَنْهَجِ. هـ قَوْلُهُ: (بِقِيْدِهِ السَّابِقِ) وَهُوَ الْإِنْجِرَافُ بَحِيْثٌ لَوْ قَرُبَ مِنَ الْكَعْبَةِ لَمَا خَرَجَ مِنْ سَمَتِهَا وَاعْتَمَدَ الْمُعْنَى الصَّحَّةَ مُطْلَقًا وَظَاهِرُ النَّهَائَةِ مُوَافَقَةُ الشَّارِحِ كَمَا وَضَّحَهُ الرَّشِيدِيُّ مُشِيرًا إِلَى رَدِّ مَا جَرَى عَلَيْهِ ع ش مِنْ حَمَلِ كَلَامِ النَّهَائَةِ عَلَى مُوَافَقَةٍ مَا فِي الْمُعْنَى مِنَ الصَّحَّةِ، وَإِنْ كَانُوا بِحِيْثُ يَخْرُجُ بَعْضُهُمْ عَنْ سَمَتِهَا لَوْ قَرَّبُوا وَفِي الْبُجَيْرِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ وَجَزَمَ الْبِرْماوِيُّ بِوُجُوبِ الْإِنْجِرَافِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (إِذْ لَا تَظْهَرُ) إِلَى قَوْلِهِ وَشَمِلَ فِي النَّهَائَةِ. هـ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ فِي جِهَتِهِ) قُلُوْا تَوَجُّهُ الْإِمَامِ الرُّكْنِ الَّذِي فِيهِ الْحَجَرُ مَثَلًا فَجِهَتُهُ مَجْمُوعُ جِهَتَيْ جَانِبَيْهِ فَلَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ الْمَأْمُومُ الْمُتَوَجِّهُ لَهُ وَلَا لِأَخَذِ جِهَتِهِ نِهَائَةً وَمُعْنَى وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ قَالَ ع ش أَنْظَرْ هَلْ مِنْ الْجِهَتَيْنِ الرُّكْنَانِ الْمُحَاضِيَانِ لِلْجِهَتَيْنِ زِيَادَةً عَلَى الرُّكْنِ الَّذِي اسْتَقْبَلَهُ الْإِمَامُ أَوْ لَا حَتَّى لَا يَضُرَّ تَقَدُّمُ الْمُسْتَقْبَلِينَ لِذَلِكَ الرُّكْنَيْنِ عَلَى الْإِمَامِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الضَّرَرُ فَتَكُونُ جِهَةُ الْإِمَامِ ثَلَاثَةَ أَرْكَانٍ مِنْ جِهَةِ الْكَعْبَةِ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (أَنَّ هَذِهِ الْأَقْرَبِيَّةَ مَكْرُوهَةٌ الْإِنِّ) أَنْظَرِ الْمُسَاوَاةَ سَم عَلَى حَجِّ أَقُولُ يَحْتَمِلُ الْكَرَاهَةُ أَخْذًا مِنْ كَرَاهَةِ مُسَاوَاتِهِ لَهُ فِي الْقِيَامِ الْمُتَقَدِّمِ وَيَحْتَمِلُ الْفَرْقَ بِأَنَّ سَبَبَ الْكَرَاهَةِ هُنَا الْخِلَافُ الْقَوِيُّ وَهُوَ مُتَنَفٍ فِي الْمُسَاوَاةِ وَلَمْ يَظْهَرْ بِهَا مُسَاوَاتُهُ لِلْإِمَامِ فِي الرُّتْبَةِ حَيْثُ اخْتَلَفَتِ الْجِهَةُ وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الشُّوَبَرِيِّ مَا يُوَافِقُهُ ع ش وَفِي هَامِشِ سَم مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ سَم أَنْظَرِ الْمُسَاوَاةَ يُمَكِّنُ أَنَّهَا خِلَافُ الْأَوَّلَى لَا مَكْرُوهَةٌ؛ لِأَنَّا لَمْ نَحْكَمْ بِالْكَرَاهَةِ إِلَّا لَوْجُودِ قُوَّةِ الْخِلَافِ فِي الْقُرْبِ وَلَا خِلَافَ فِي الْمُسَاوَاةِ. اهـ.

هـ قَوْلُهُ: (إِنَّ هَذِهِ الْأَقْرَبِيَّةَ مَكْرُوهَةٌ) أَنْظَرِ الْمُسَاوَاةَ.

مُفَوَّتَةٌ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ بَلْ مُتَّبَعَةٌ كَالْإِنْفِرَادِ عَنِ الصَّفِّ بَلْ أُولَى؛ لِأَنَّ الْخِلَافَ الْمَذْهَبِيَّ أَحَقُّ بِالْمُرَاعَاةِ مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ تَوَجَّهَ أَحَدُهُمَا لِلرُّكْنِ فَكُلُّ مَنْ جَانِبَتْهُ جِهَتُهُ. (وَكَذَا لَوْ وَقَفَا فِي الْكُعْبَةِ وَاخْتَلَفَتْ جِهَاتُهُمَا) بَأَنَّ كَانَ وَجْهُهُ لَوَجْهَهُ أَوْ ظَهْرُهُ لَظَهْرَهُ أَوْ وَجْهُهُ أَوْ ظَهْرُهُ أَحَدُهُمَا لِحَنْبِ الْآخَرِ فَتَصَيَّحْ، وَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ بِخِلَافٍ مَا إِذَا كَانَ وَجْهُ الْإِمَامِ لَظَهَرَ الْمَأْمُومُ كَمَا أَفْهَمَهُ الْمُثَلُّ لَتَقَدِّمَهُ عَلَيْهِ مَعَ اتِّحَادِ جِهَتَيْهِمَا فَلْيَأْرَأْ هَذِهِ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ وَشَمِلَ كَلَامُهُمْ فِي هَذِهِ مَا لَوْ اسْتَقْبَلَا سَقْفَهَا وَكَانَ الْمَأْمُومُ أَرْفَعَ مِنَ الْإِمَامِ لِيَصْدُقَ تَقَدُّمُهُ عَلَيْهِ فِي جِهَتِهِ حِينَئِذٍ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّ تَصَوُّيرَهُمْ بِكَوْنِ ظَهْرِ الْمَأْمُومِ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ لَيْسَ لِلتَّقْيِيدِ بَلْ الْمُرَادُ أَنَّ يَكُونَ مُسْتَقْبَلُهُمَا وَاحِدًا، وَالْمَأْمُومُ إِلَيْهِ أَقْرَبُ، وَإِنْ لَمْ يَصْدُقْ أَنَّ ظَهْرَهُ لَوَجْهَهُ وَلَوْ كَانَ بَعْضُ مُقَدِّمِهِ لِحِجَّةِ الْإِمَامِ وَبَعْضُهُ لِغَيْرِهَا وَتَقَدَّمَ ضَرُّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ تَغْلِيظًا لِلْمُبْطَلِ.....

□ فَوَدَّ: (مُفَوَّتَةٌ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ) وَقَدْ أَفْتَى بِفَوَاتِهَا شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ نِهَآيَةً وَسَم. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَوَجَّهَ أَحَدُهُمَا لِلْخ) أَمَّا لَوْ وَقَفَ الْإِمَامُ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ فَجِهَتُهُ تِلْكَ الْجِهَةُ، وَالرُّكْنَانِ الْمُتَّصِلَانِ بِهَا مِنَ الْجَانِبَيْنِ ع ش. □ فَوَدَّ: (فَكُلُّ مَنْ جَانِبَتْهُ لَخ) أَي مَعَ الرُّكْنَيْنِ الْمُتَّصِلَيْنِ بِهِمَا زِيَادَةً عَلَى الرُّكْنِ الَّذِي اسْتَقْبَلَهُ الْإِمَامُ كَمَا مَرَّ عَنْ ع ش. □ فَوَدَّ: (بَأَنَّ كَانَ) إِلَى قَوْلِهِ فَلْيَأْرَأْ هَذِهِ فِي الْمُغْنِي. □ فَوَدَّ: (وَشَمِلَ كَلَامُهُمْ لَخ) ذَكَرَهُ الْبَحِيرِيُّ عَنِ السُّلْطَانِ وَأَقْرَهُ. □ فَوَدَّ: (فِي هَذِهِ) أَي فِي مَسْأَلَةِ التَّقَدُّمِ عِنْدَ وَقُوفِهِمَا فِي الْكُعْبَةِ مَعَ اتِّحَادِ جِهَتَيْهِمَا. □ فَوَدَّ: (وَالْمَأْمُومُ إِلَيْهِ) أَي إِلَى مُسْتَقْبَلَيْهِمَا. □ فَوَدَّ: (أَنَّ ظَهْرَهُ) أَي الْمَأْمُومُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ بَعْضُ مُقَدِّمِهِ لَخ) أَي كَانَ اسْتَقْبَلَ الْإِمَامُ إِحْدَى جِهَاتِهَا الْأَرْبَعِ وَاسْتَقْبَلَ الْمَأْمُومُ الرُّكْنَ الَّذِي إِحْدَى جِهَتَيْهِ جِهَةُ الْإِمَامِ بِضَرْيٍ أَي وَكَعْكَسٍ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (ضَرُّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) إِنْ أَرَادَ بِالْمُقَدِّمِ

□ فَوَدَّ: (مُفَوَّتَةٌ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ) أَفْتَى بِالْفَوَاتِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. □ فَوَدَّ: (بَلْ مُتَّبَعَةٌ) اعْتَمَدَهُ م ر. □ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الْخِلَافَ الْمَذْهَبِيَّ أَحَقُّ) فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ. □ فَوَدَّ: (لَتَقَدِّمَهُ عَلَيْهِ) وَقَدْ أَفَادَ فِي الْمُسَبِّحِ بِهِ أَنَّهُ يَضُرُّ التَّقَدُّمُ فِي جِهَتِهِ فَكَذَا الْمُسَبِّحُ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَ بَعْضُ مُقَدِّمِهِ لِحِجَّةِ الْإِمَامِ) قَضِيَّةٌ كَوْنُ الْإِغْتِيَارِ فِي التَّقَدُّمِ وَالْمُسَاوَاةِ وَغَيْرِهِمَا بِالْعَقِبِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْمُقَدِّمِ الْعَقِبُ وَحِينَئِذٍ، فَإِنْ أَرَادَ بَأَنَّ بَعْضَهُ لِحِجَّةِ الْإِمَامِ لَخ أَنْ بَعْضُ كُلِّ مِنَ الْعَقِيَّتَيْنِ الْمُعْتَمِدِ عَلَيْهِمَا لِحِجَّةِ الْإِمَامِ وَبِالْبَعْضِ الْآخَرُ لِغَيْرِهَا أَوْ أَنَّ بَعْضَ الْعَقِبِ الْوَاحِدِ الْمُعْتَمِدِ عَلَيْهِ فَقَطْ لِحِجَّةِ الْإِمَامِ وَبَعْضُهُ الْآخَرُ لِغَيْرِهَا فَقَدْ يُخَالِفُ قَوْلَهُ السَّابِقُ وَلَا لِلتَّقَدُّمِ بِبَعْضِ الْعَقِبِ الْمُعْتَمِدِ عَلَى جَمِيعِهِ، وَإِنْ أَرَادَ أَنْ إِحْدَى الْعَقِيَّتَيْنِ الْمُعْتَمِدِ عَلَيْهِمَا لِحِجَّةِ الْإِمَامِ وَالْآخَرَى لِغَيْرِهَا فَهَذَا يَنْقَرُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَغَوِيِّ وَغَيْرِهِ فِيمَا لَوْ قَدَّمَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ وَآخَرَ الْآخَرَى وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ أُريدَ بِالْمُقَدِّمِ غَيْرَ الْعَقِبِ خَالَفَ قَوْلَهُمْ إِنْ الْإِغْتِيَارَ بِالْعَقِبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْكَلَامُ مَفْرُوضًا فِي غَيْرِ مِنَ الْعِبَرَةِ فِيهِ بِالْعَقِبِ بَلْ بِنَحْوِ الْجَنْبِ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِمُقَدِّمِهِ مَنَكِبِهِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ الْآخَرَى عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ. □ فَوَدَّ: (ضَرُّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) هَلْ يُشْكِلُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَا لِلتَّقَدُّمِ بِبَعْضِ الْعَقِبِ لَخ.

أما لو كان الذي فيها الإمام فلا حَجَرَ على المأموم أو المأموم امتنع تَوَجُّهه لِجِهَةٍ إمامه لَتَقَدُّمِهِ عليه في جِهَتِهِ (وَيَقِفُ) عَبرَ به هنا وفيما يأتي للغالبِ أيضًا (الدُّكْرُ) ولو صَبِيًّا لم يحضُرْه غيرُه (عن يمينه) والا.....

العقبُ يُخالفُ قولَه السَّابِقُ ولا لِلتَّقَدُّمِ ببعضِ العقبِ إلخ، وإنَّ أرادَ غيرَ العقبِ خالفَ قولهم أنَّ الإِغْتِيَارَ بالعقبِ إلَّا أنَّ يكونَ هذا الكلامُ مَفْرُوضًا في غيرِ مَنْ العِبرَةُ فيه بالعقبِ بل بَنَحْوِ الجَنبِ وأنَّ يكونَ المرادُ بِمُقَدِّمِهِ مَنَكِبَهُ كما في شَرْحِ الرُّوضِ سم. □ قُود: (أما لو كان) إلى المثني في المُعْنَى وشَرْحِ المُنْهَجِ. □ قُود: (الإمام) أي فَقَط. □ قُود: (فلا حَجَرَ على المأموم) أي فَلَهُ التَّوَجُّهَ إلى أي جِهَةٍ شاءَ مُعْنَى. □ قُود: (أو المأموم) أي فَقَط. □ قُود: (امتنع تَوَجُّهه إلخ) أي كَأَنَّ يكونَ وجْهَ الإمامِ إلى ظَهْرِهِ؛ لِأَنَّ الجِهَةَ التي تَوَجَّها إِلَيْهَا واحِدَةٌ، وإنَّ كانَ تَوَجُّهَ كُلِّ مِنْهُمَا إلى جِدَارٍ بِخِلَافِ ما إذا كانَ وجْهُهُ إلى وجْههِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ بُجَيْرِمِيٍّ.

قَوْلُ (لَشَيْ): (وَيَقِفُ) أي نَذْبًا نِهَايَةً وَمُعْنَى. □ قُود: (عَبَرِ) إلى قولِ المثني وَيَقِفُ في النِّهَايَةِ. □ قُود: (لِلْغالبِ) أي قُلُوْ لم يُصَلِّ واقفًا كانَ الحُكْمُ كَذَلِكَ نِهَايَةً. □ قُود: (أيضًا) أي كَتَغْيِيرِهِ السَّابِقِ بِالْمَوْقِفِ وَبِوَقْفِهِ. □ قُود: (ولو صَبِيًّا) إلى قولِ المثني وَيَقِفُ في المُعْنَى. □ قُود: (لَمْ يَحْضُرْ إلخ) حالٌ مِنَ الدُّكْرِ.

قَوْلُ (لَشَيْ): (عن يمينه) قال في الإِزْشَادِ بَتْرَاحٍ يَسِيرُ وقال الشَّارِحُ في شَرْحِهِ بأنَّ لا يَزِيدُ ما يَتَّبِعُهَا على ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي وَيُحْتَمَلُ ضَبْطُهُ بِالْعُرْفِ انْتَهَى. سم. □ قُود: (وإلا إلخ) أي وإلَّا يَقِفُ عن يَمِينِهِ سُنَّ لَه تَحْوِيلُهُ فَلَوْ خَالَفَ ذَلِكَ كُرْهٌ وَفَاتَتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كما أَقْبَى به شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ ولا يَظْهَرُ فَرْقٌ وَاضِحٌ بَيْنَ قَوَاتِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ في ذَلِكَ وَعَدَمَ قَوَاتِهَا فيما لو وَقَفَ مُتَفَرِّدًا كما قاله كَثِيرٌ مِنَ المَشَايِخِ، فَإِنَّ الكَرَاهَةَ في الجَمِيعِ لَيْسَتْ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ.

(فَرَعُ): صَلَّى جَمَاعَةً على وَضْفٍ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ نَفْسِ الصَّلَاةِ كَالْحَقْنِ فالوجهُ قَوَاتُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ أَيْضًا إِذْ لا يَتَّجِهَ قَوَاتُ ثَوَابِ أَصْلِ الصَّلَاةِ وَحُصُولُ ثَوَابِ وَضْفِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ م. ر. اه. سم عبارة شَرْحِ بِأَفْضَلِ أَمَّا إِذَا لم يَقِفْ عن يَمِينِهِ أو تَأَخَّرَ كَثِيرًا، فَإِنَّهُ يُكْرَهُ لَه ذَلِكَ وَيُقَوِّتُهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ. اه. قال الكُرْدِيُّ عليه ولا تَغْفُلْ عَمَّا سَبَقَ عَنِ السَّيِّدِ البُضْرِيِّ في المرادِ مِنْ قَوَاتِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ. اه. وقوله

□ قُودُ فِي (لَشَيْ): (عن يمينه) قال في الإِزْشَادِ بَتْرَاحٍ يَسِيرُ قال الشَّارِحُ في شَرْحِهِ بأنَّ لا يَزِيدُ ما يَتَّبِعُهَا على ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي وَيُحْتَمَلُ ضَبْطُهُ بِالْعُرْفِ. اه. □ قُود: (وإلا) أي وإلَّا يَقَعْلُهُ بأنَّ لم يَقِفْ عن يَمِينِهِ سُنَّ لَه تَحْوِيلُهُ فَلَوْ خَالَفَ ذَلِكَ كُرْهٌ وَفَاتَتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كما أَقْبَى به شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ ولا يَظْهَرُ فَرْقٌ وَاضِحٌ بَيْنَ قَوَاتِ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ في ذَلِكَ وَعَدَمَ قَوَاتِهَا فيما لو وَقَفَ مُتَفَرِّدًا كما قاله كَثِيرٌ مِنَ المَشَايِخِ، فَإِنَّ الكَرَاهَةَ في الجَمِيعِ لَيْسَتْ إِلَّا مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ.

(فَرَعُ) صَلَّى جَمَاعَةً على وَضْفٍ يَقْتَضِي كَرَاهَةَ نَفْسِ الصَّلَاةِ كَالْحَقْنِ فالوجهُ قَوَاتُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ

سُنَّ لِلْإِمَامِ تَحْوِيلُهُ لِلتَّابِعِ (فَإِنْ حَضَرَ آخَرَ أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَسَارُهُ مَحَلًّا أَحْرَمَ خَلْفَهُ ثُمَّ تَأَخَّرَ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ عَلَى الْيَمِينِ (ثُمَّ) بَعْدَ إِحْرَامِهِ لَا قَبْلَهُ (يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ أَوْ يَتَأَخَّرَانِ) فِي الْقِيَامِ وَالْحَقُّ بِهِ الرُّكُوعُ وَهُوَ أَيْ تَأَخَّرَهُمَا (أَفْضَلُ) لِلتَّابِعِ أَيْضًا وَلَأنَّ الْإِمَامَ مَثْبُوعٌ فَلَا يُنَاسِبُهُ

أَي سَم لَا يَظْهَرُ فَرْقُ الْإِنْحَاءِ أَيِ وَفَاقًا لِلتَّخْفَةِ وَالْمُحَلِّي وَالنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَقَوْلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَائِخِ أَيِ كَالطَّبَّلَاوِيِّ وَالْبِرْلَسِيِّ وَالشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ وَيَأْتِي عَنْ الْبُجَيْرِيِّ مَا يُفِيدُ أَنَّ الْمُتَأَخِّرِينَ اعْتَمَدُوا الْأَوَّلَ أَيِ عَدَمَ الْفَرْقِ. هـ فَوَدَّ: (سُنَّ لِلْإِمَامِ تَحْوِيلُهُ الْإِنْحَاءَ) وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ يُنْدَبُ لِلْإِمَامِ إِذَا فَعَلَ أَحَدُ الْمَأْمُومِينَ خِلَافَ الشُّنَّةِ أَنْ يُرْشِدَهُ إِلَيْهَا بِيَدِهِ أَوْ غَيْرِهَا إِنْ وَثِقَ مِنْهُ بِالْإِمْتِنَانِ شَرْحُ بَافْضَلٍ زَادَ النَّهْيَةَ، وَالْإِمْدَادُ وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ الْمَأْمُومُ فِي ذَلِكَ مِثْلَهُ فِي الْإِرْشَادِ الْمَذْكُورِ وَيَكُونُ هَذَا مُسْتَشْنَى مِنْ كَرَاهَةِ الْفِعْلِ الْقَلِيلِ وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْمَجْمُوعِ، وَالتَّحْقِيقُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْجَاهِلِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ، وَإِنْ اقْتَضَى كَلَامُ الْمُهَذَّبِ اخْتِصَاصًا سُنَّ التَّحْوِيلَ بِالْجَاهِلِ. اهـ. عبارة الْمُغْنِي، فَإِنْ وَقَفَ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ خَلْفَهُ سُنَّ لَهُ أَنْ يَنْدَارَ مَعَ اجْتِنَابِ الْأَفْعَالِ الْكَثِيرَةِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ قَالَ فِي الْمَجْمُوعِ سُنَّ لِلْإِمَامِ تَحْوِيلُهُ. اهـ.

قَوْلُ (السِّي: (أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ) أَيِ نَذَبًا وَلَوْ خَالَفَ ذَلِكَ كُرْهٌ وَفَاتَتْ بِهِ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى نَعَمْ إِنْ عَقِبَ تَحْرُمُ الثَّانِي تَقَدُّمُ الْإِمَامِ أَوْ تَأَخُّرُهُمَا نَالَا فَضِيلَتَهَا وَلَا فَلَا تَحْصُلُ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا نِهْيَةٌ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَلَا فَلَا تَحْصُلُ لَهُ الْإِنْحَاءُ ظَاهِرُهُ أَنَّ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ تَنْتَقِي فِي جَمِيعِ الصَّلَاةِ، وَإِنْ حَصَلَ التَّقَدُّمُ أَوْ التَّأَخُّرُ بَعْدَ ذَلِكَ وَهُوَ مُشْكِلٌ وَفِي فَتَاوَى وَإِلَيْهِ فِي مَحَلِّ آخَرَ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. هـ قَوْلُ (السِّي: (ثُمَّ يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ) ظَاهِرُهُ اسْتِمْرَارُ الْفَضِيلَةِ لُهُمَا بَعْدَ تَقَدُّمِ الْإِمَامِ، وَإِنْ دَامَا عَلَى مَوْقِفِهِمَا مِنْ غَيْرِ ضَمٍّ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ وَكَذَلِكَ لَوْ تَأَخَّرَا وَلَا بَعْدَ فِيهِ لَطَلَبُهُ مِنْهُمَا هُنَا ابْتِدَاءً فَلَا يُخَالِفُ مَا سَيَأْتِي بِزَمَانِيٍّ وَبِإِعَارَةِ الْعَزِيزِيِّ قَوْلُهُ أَوْ يَتَأَخَّرَانِ أَيِ مَعَ انْضِمَامِهِمَا وَكَذَا يَتَضَمَّانِ لَوْ تَقَدَّمَ الْإِمَامُ اهـ وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ فَأَخَذَ بِأَيْدِينَا فَأَقَامَنَا خَلْفَهُ الْإِنْحَاءَ بُجَيْرِيٍّ. هـ فَوَدَّ: (فِي الْقِيَامِ) وَمِنْهُ الْإِعْتِدَالُ ع ش. قَوْلُ (السِّي: (أَفْضَلُ) أَيِ مِنْ تَقَدُّمِ الْإِمَامِ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِهِ الرُّكُوعُ) أَيِ كَمَا بَحَثَهُ شَيْخُنَا مُغْنِي وَنَهْيَةٌ.

أَيْضًا إِذَا لَا يَنْتَجِهُ قَوَاتُ ثَوَابِ أَصْلِ الصَّلَاةِ وَحُصُولُ ثَوَابِ وَضْعِهَا فَلْيُنَاقِلْ م ر. هـ فَوَدَّ فِي (السِّي: (ثُمَّ يَتَقَدَّمُ الْإِمَامُ أَوْ يَتَأَخَّرَانِ) لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمِ الْإِمَامُ وَلَا تَأَخَّرَا كُرْهٌ وَفَاتَتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ هَذَا وَاضِحٌ بِالنَّسْبَةِ لِلْمَأْمُومِ أَمَّا الْإِمَامُ فَهَلْ تَثَبُّتَ الْكَرَاهَةُ وَقَوَاتُ الْجَمَاعَةِ فِي حَقِّهِ أَيْضًا أَوْ لَا؛ لِأَنَّ طَلَبَ التَّقَدُّمِ، وَالتَّأَخُّرِ إِنَّمَا هُوَ لِمَصْلَحَةِ الْمَأْمُومِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدُّ ثُبُوتُ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ أَيْضًا حَيْثُ أَمَكَّنَهُ التَّقَدُّمُ وَلَا نَسَلَّمَ أَنْ طَلَبَ مَا ذَكَرَهُ لِمَصْلَحَةِ الْمَأْمُومِ فَقَطُّ بَلْ لِمَصْلَحَتِهِ هُوَ أَيْضًا فَلْيُنَاقِلْ وَيَجْرِي التَّرَدُّدُ الْمَذْكُورُ فِيمَا لَوْ وَقَفَ الْمَأْمُومُ عَنْ يَسَارِهِ وَأَمَكَّنَهُ تَحْوِيلُهُ إِلَى الْيَمِينِ أَوْ انْتِقَالُهُ هُوَ بِحَيْثُ يَصِيرُ الْمَأْمُومُ عَنْ يَمِينِهِ. هـ فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ بِهِ الرُّكُوعُ) اعْتَمَدَهُ م ر وَمَشَى الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ عَلَى خِلَافِ الْإِلْحَاقِ فَقَالَ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَا فِي غَيْرِ الْقِيَامِ وَلَوْ الرُّكُوعُ كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ أَوْ الشَّهِيدُ الْآخِرُ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ. اهـ. وَمَشَى فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَلَى الْإِلْحَاقِ فَقَالَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الرُّكُوعَ كَالْقِيَامِ.

الانتقالُ هذا إن سَهَلَ كُلُّ منهما لِسَعَةِ المَكَانِ وإلا تَعَيَّنَ ما سَهَلَ منهما تحصيلًا لِلشَّئِ أَمَا فِي غيرِ القيامِ، والرُّكُوعِ فلا تَقَدَّمَ ولا تَأَخَّرَ لِعُسْرِهِ حَتَّى يَقُومُوا (ولو حَضَرَ) ابتداءً مَعًا أو مُرَتَّبًا (رَجُلَانِ) أو صَبِيَّانِ (أو رَجُلٌ وَصَبِيٌّ صَفًّا) أي قَامَا صَفًّا (خَلْفَهُ) لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا (وَكَذَا لو حَضَرَ امْرَأَةٌ أو نِسْوَةٌ) فَقَطْ فَتَقَفُ هِيَ أو هُنَّ خَلْفَهُ، وَإِنْ كُنَّ مُحَارِمَةً لِلاتِّبَاعِ أَيْضًا أو ذَكَرٌ وَامْرَأَةٌ فَهُوَ عَنِ يَمِينِهِ وَهِيَ خَلْفَ الذَّكَرِ أو ذَكَرَانِ بِالْغَايَةِ أو بِالِغِ وَصَبِيٌّ وَامْرَأَةٌ أو خُنْثَى فَهُمَا خَلْفَهُ وَهِيَ أو الخُنْثَى خَلْفَهُمَا لِلاتِّبَاعِ أو ذَكَرٌ وَخُنْثَى وَأُنْثَى وَقَفَ الذَّكَرُ عَنِ يَمِينِهِ، وَالخُنْثَى خَلْفَهُمَا،

☐ فَوَدَّ: (وَالَا) أَي لَمْ يُمْكِنْ إِلَّا أَحَدُهُمَا لِضَيْقِ المَكَانِ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ أو نَحْوِهِ كَمَا لو كَانَ بَحِثٌ لَوْ تَقَدَّمَ الإِمَامُ سَجَدَ عَلَى نَحْوِ ثَرَابٍ يُشَوِّهُ خَلْفَهُ أو يُفْسِدُ ثِيَابَهُ أو يُضْحِكُ عَلَيْهِ النَّاسَ ع ش .
☐ فَوَدَّ: (تَعَيَّنَ مَا سَهَلَ مِنْهُمَا) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ تَرَكَ الْمُتَعَيِّنُ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَعَلَهُ هَلْ يَكُونُ مُفَوِّتًا لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْآخَرَيْنِ أو الْآخَرَ لَا تَقْصِيرُ مِنْهُمَا أو مِنْهُ أو بِالنِّسْبَةِ لِلْجَمِيعِ لَوْ جُودَ الْخَلَلُ فِي الْجَمَاعَةِ فِي الْجُمْلَةِ وَلَعَلَّ الْأَوَّلَ أَوْجَهُ بِضَرْبٍ زَادَ ع ش وَسُئِلَ الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ عَمَّا أَفْتَى بِهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعَصْرِ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ صَفٌّ قَبْلَ إِمَامٍ مَا إِمَامُهُ لَمْ تَحْصُلْ لَهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ هَلْ مُتَعَمِّدٌ أَمْ لَا فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَا تَفَوُّتُهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ بِوُقُوفِهِ الْمَذْكُورِ وَفِي ابْنِ عَبْدِ الْحَقِّ مَا يُوَافِقُهُ وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ هَذَا مُسْتَنَتًى مِنْ قَوْلِهِمْ مُخَالَفَةُ السُّنَنِ الْمَطْلُوبَةِ فِي الصَّلَاةِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ مَكْرُوهَةٌ مُفَوِّتَةٌ لِلْفَضِيلَةِ اهـ وَتَعَقَّبَهُ الْبُجَيْرِيُّ بِقَوْلِهِ وَاعْتَمَدَ مَسَائِكُنَا خِلَافَهُ أَي وَفَاقًا لِلتَّحْفَةِ وَالتَّهْيِئَةِ وَالْمُغْنِيِّ . ☐ فَوَدَّ: (لِعُسْرِهِ) (إِلَخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْبَهْجَةُ أَي وَالْمُغْنِي إِذْ لَا يَتَأْتَى إِلَّا بِعَمَلٍ كَثِيرٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَنْدُبُ ذَلِكَ لِلْعَاجِزِينَ عَنِ الْقِيَامِ انْتَهَتْ . سَم .

☐ قَوْلُ (سَيِّ) (صَفًّا) (إِلَخ) أَي بَحِثٌ لَا يَزِيدُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ وَكَذَا مَا بَيْنَ كُلِّ صَفِّينِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ . ☐ فَوَدَّ: (أَي قَامَا صَفًّا) فَضِيَّةُ هَذَا الْجِلِّ أَنْ يَقْرَأَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ صَفًّا بِفَتْحِ الصَّادِ مَبْنًى لِلْفَاعِلِ وَهُوَ جَائِزٌ كِبَائِهِ لِلْمَفْعُولِ، فَإِنْ صَفٌّ يُسْتَعْمَلُ لِازِمًا وَمُتَعَدِّيًّا ع ش . ☐ فَوَدَّ: (لِلاتِّبَاعِ) (إِلَخ) فَلَوْ وَقَفَا عَنْ يَمِينِهِ أو يَسَارِهِ أو أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِهِ، وَالْآخَرُ عَنْ يَسَارِهِ أو أَحَدُهُمَا خَلْفَهُ، وَالْآخَرُ بِجَنْبِهِ أو خَلْفَ الْأَوَّلِ كَرَّةً كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ عَنِ الشَّافِعِيِّ مُغْنِي . ☐ فَوَدَّ: (وَإِنْ كُنَّ مُحَارِمَةً) أَي أَوْ زَوْجَتَهُ نِهَايَةً وَمُغْنِي . ☐ فَوَدَّ: (أَوْ ذَكَرٌ وَامْرَأَةٌ) (إِلَخ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَحْرَمًا لِلذَّكَرِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ الْمُتَقَدِّمُ، وَإِنْ كُنَّ مُحَارِمَةً وَهُوَ ظَاهِرٌ لِاخْتِلَافِ الْجَنْسِ وَعِبَارَةٌ عَمِيرَةٌ لَوْ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَحْرَمًا لِلرَّجُلِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمَا يَصِفَانِ خَلْفَهُ ع ش . ☐ فَوَدَّ: (أَوْ بِالِغِ وَصَبِيٌّ) أَي أَوْ صَبِيَّانِ . ☐ فَوَدَّ: (وَهِيَ وَخُنْثَى خَلْفَهُمَا) وَحَيْثُ يَحْصُلُ لِكُلِّ فَضِيلَةُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ لِجَنْسِهِ كَمَا فِي الْحَلِيِّ بِجَيْرِيٍّ . ☐ فَوَدَّ: (وَالخُنْثَى خَلْفَهُمَا)

☐ فَوَدَّ: (لِعُسْرِهِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْبَهْجَةُ إِذْ لَا يَتَأْتَى إِلَّا بِعَمَلٍ كَثِيرٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَنْدُبُ ذَلِكَ لِلْعَاجِزِينَ عَنِ الْقِيَامِ . اهـ . ☐ فَوَدَّ: (وَهِيَ خَلْفَ الذَّكَرِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرَّوْضِ . ☐ فَوَدَّ: (خَلْفَهُمَا) هَلَا قَالَ خَلْفَهُ أَي الذَّكَرُ كَمَا قَالَ فِيمَا سَبَقَ وَهِيَ خَلْفَ الذَّكَرِ؛ لِأَنَّ الْخُنْثَى كَالْأُنْثَى .

وَالْأُنْثَى خَلْفَ الْخُنْثَى (وَيَقِفُ خَلْفَهُ الرِّجَالُ) وَلَوْ أَرْقَاءَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (ثُمَّ) إِنْ تَمَّ صَفُّهُمْ وَقَفَ خَلْفَهُمُ (الصَّبِيَّانِ)، وَإِنْ كَانُوا أَفْضَلَ خِلَافًا لِلدَّارِمِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْفُسَّاقِ، وَالصَّبِيَّانِ، وَظَاهِرُ تَعْبِيرِهِم بِالرِّجَالِ تَقْدِيمُ الْفُسَّاقِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَّ فَيُكْمَلُ بِالصَّبِيَّانِ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُمْ مِنَ الْجِنْسِ ثُمَّ الْخُنْثَى، وَإِنْ لَمْ يَكْمَلْ صَفٌّ مِنْ قَبْلِهِمْ.....

هَلَا قَالَ خَلْفَهُ أَوْ الذَّكَرُ كَمَا قَالَ فِيمَا سَبَقَ؛ لِأَنَّ الْخُنْثَى كَالْأُنْثَى سَمَ عِبَارَةٌ عَنْ شَيْءٍ قَوْلُهُ، وَالْخُنْثَى خَلْفَهُمَا أَيْ بَحِثْ يُحَادِثُهُمَا لَكِنَّ قَضِيَّةَ قَوْلِهِمْ رَاحَتِهَا أَنْ يُنَوِّتَهُ أَنَّ الْخُنْثَى يَقِفُ خَلْفَ الرَّجُلِ وَصَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَلْفُهُمَا وَأَجَابَ الْبُحَيْرِيُّ عَنْ إِشْكَالِ سَمَ بِمَا نَصَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَقُلْ كَذَلِكَ لِاحْتِمَالِ عَوْدِ الضَّمِيرِ لِلْإِمَامِ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَرْقَاءَ) وَكَذَا لَوْ كَانُوا فَسَقَةً فِيمَا يَظْهَرُ وَفِي سَمَ عَلَى حَجَرٍ لَوْ اجْتَمَعَ الْأَخْرَاءُ، وَالْأَرْقَاءُ وَلَمْ يَسْعَهُمْ صَفٌّ وَاحِدٌ فَيَتَّبِعَهُ تَقْدِيمُ الْأَخْرَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ أَشْرَفُ نَعَمْ لَوْ كَانَ الْأَرْقَاءُ أَفْضَلَ بَنَحَوْ عِلْمَ وَصَلَاحَ فَنَظَرُوا قَبْلَ الْأَخْرَاءِ فَهَلْ يُؤَخَّرُونَ لِلْأَخْرَاءِ فِيهِ نَظَرٌ انْتَهَى وَقَوْلُهُ أَوْ لَا فَنَظَرٌ مُقْتَضَى مَا يُقَالُ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ لِحُجٍّ مِنْ أَنَّ الْقَوْمَ إِذَا جَاءُوا مَعًا وَلَمْ يَسْعَهُمْ صَفٌّ وَاحِدٌ أَنْ يُقَدِّمَ هُنَا بِمَا يُقَدِّمُونَ بِهِ فِي الْإِمَامَةِ تَقْدِيمُ الْأَخْرَاءِ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ ثَانِيًا فِيهِ نَظَرٌ أَيْ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُمْ لَا يُؤَخَّرُونَ كَمَا أَنَّ الصَّبِيَّانَ لَا يُؤَخَّرُونَ لِلْبَالِغِينَ عَنْ ش. قَوْلُهُ: (إِنْ تَمَّ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَوْلِ جَمْعٍ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيَتَرَدَّدُ إِلَى أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَّ وَقَوْلُهُ مَتَى كَانَ إِلَى وَفَضْلُ صُفُوفِ الْخِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَقَدْ رَجَّحُوا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذُكِرَ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانُوا أَفْضَلَ الْخِ) أَيْ يَعْلَمُ أَوْ نَحْوَهُ نِهَايَةً. قَوْلُهُ: (وَالصَّبِيَّانِ) أَيْ الصُّلَحَاءُ مُعْنَى.

قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَّ الْخِ) أَيْ بَأَنَّ كَانَ فِيهِ فُرْجَةٌ بِالْفِعْلِ فَيُكْمَلُ بِالصَّبِيَّانِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ تَامًا بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُلُوعٌ بِالْفِعْلِ وَلَكِنَّهُ بَحِثٌ لَوْ نَفَذَ الصَّبِيَّانُ بَيْنَ الرَّجَالِ وَسَعَهُمُ الصَّفِّ لَمْ يَكْمَلْ بِهِمْ لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَمَلْ بِهِمْ حِينَئِذٍ فَعَلِمَ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْأَذْرَعِيِّ غَيْرُ قَوْلِهِمْ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَّ الْخِ وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِهِ لَهَا؛ لِأَنَّهُمَا ذُكِرُوا. اهـ. سَمَ بِحَذْفٍ وَعِبَارَةٌ النَّهَايَةِ أَمَّا إِذَا كَانَ تَامًا لَكِنْ بَحِثٌ لَوْ دَخَلَ الصَّبِيَّانُ مَعَهُمْ فِيهِ لَوْ سَعَهُمْ فَلَا وَجْهَ تَأَخُّرِهِمْ عَنْهُ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الْأَصْحَابِ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ وَبِذَلِكَ عُلِمَ أَنَّ كَلَامَنَا الْأَوَّلَ أَيْ قَوْلَهُمْ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَّ الْخِ غَيْرُ فَرَضِ الْأَذْرَعِيِّ. اهـ. وَاعْتَمَدَ الْمَعْنَى مَقَالَةَ الْأَذْرَعِيِّ.

قَوْلُهُ: (فَيُكْمَلُ بِالصَّبِيَّانِ) أَيْ وَيَقِفُونَ عَلَى أَيْ صِفَةٍ اتَّفَقَتْ سَوَاءً كَانُوا فِي جَانِبٍ أَوْ اخْتَلَطُوا بِهِمْ عَنْ ش. قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَكْمَلْ صَفٌّ مِنْ قَبْلِهِمْ) وَهَمُ الصَّبِيَّانُ عَنْ ش.

قَوْلُهُ: (وَالْخُنْثَى خَلْفَهُمَا) كَذَا فِي الرَّوْضَةِ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَرْقَاءَ) لَوْ اجْتَمَعَ الْأَخْرَاءُ، وَالْأَرْقَاءُ وَلَمْ يَسْعَهُمْ صَفٌّ وَاحِدٌ فَيَتَّبِعَهُ تَقْدِيمُ الْأَخْرَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ أَشْرَفُ نَعَمْ لَوْ كَانَ الْأَرْقَاءُ أَفْضَلَ بَنَحَوْ عِلْمَ وَصَلَاحَ فَنَظَرُوا قَبْلَ الْأَخْرَاءِ فَهَلْ يُؤَخَّرُونَ لِلْأَخْرَاءِ فِيهِ نَظَرٌ. قَوْلُهُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَتَمَّ) أَيْ بَأَنَّ كَانَ فِيهِ فُرْجَةٌ بِالْفِعْلِ فَيُكْمَلُ بِالصَّبِيَّانِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ تَامًا بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُلُوعٌ بِالْفِعْلِ وَلَكِنَّهُ بَحِثٌ لَوْ نَفَذَ الصَّبِيَّانُ بَيْنَ الرَّجَالِ وَسَعَهُمُ الصَّفِّ لَمْ تَكْمَلْ بِهِمْ لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: وَإِنَّمَا يُؤَخَّرُ الصَّبِيَّانُ عَنِ الرَّجَالِ إِذَا لَمْ يَسْعَهُمْ صَفٌّ الرَّجَالِ وَإِلَّا أَيْ، وَإِنْ وَسَعَهُمْ بَأَنَّ كَانُوا لَوْ نَفَذُوا بَيْنَ الرَّجَالِ وَسَعَهُمْ، وَإِنْ

(ثُمَّ النِّسَاءُ) كَذَلِكَ لِخَيْرِ مُسْلِمٍ «لَيْلِيَّيْنِ» أَيِ بَتَشْدِيدِ التَّوْنِ بَعْدَ الْيَاءِ وَبِحَذْفِهَا وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ «مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ، وَالتَّهْيَ» أَيِ الْبَالِغُونَ الْعُقْلَاءُ «ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثَلَاثًا» وَلَا يُؤْخَرُزُ.....

قَوْلُ (لَيْلِيَّيْنِ): (ثُمَّ النِّسَاءُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْبَالِغَاتِ وَغَيْرَهُنَّ سَوَاءٌ وَهَلَّا قِيلَ بِتَقْدِيمِ الْبَالِغَاتِ كَمَا قِيلَ بِهِ فِي الرِّجَالِ وَهَلَّا كَانَتْ غَيْرُ الْبَالِغَاتِ مِنْهُنَّ مَحْمَلُ قَوْلِهِ ﷺ فِي الثَّالِثَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ إِذْ لَمْ يَكُنْ فِي عَضْرِهِ عِنْدَهُ خَنَاثَى بِدَلِيلِ أَنَّ أَحْكَامَهُمْ غَالِبًا مُسْتَنْبَطَةٌ وَلَوْ كَانُوا مُوجُودِينَ ثُمَّ إِذْ ذَاكَ لَتَصَّ عَلَى أَحْكَامِهِمْ، فَإِنْ قُلْتُ الْعِلَّةُ فِي تَأْخِيرِ الصَّبِيَّانِ عَنِ الرِّجَالِ خَشْيَةُ الْإِفْتِتَانِ بِهِمْ وَهَذَا مُتَتَّبِعٌ فِي النِّسَاءِ قُلْتُ يَنْقُضُ ذَلِكَ أَنَّ الْحُكْمَ الْمُتَقَدِّمَ فِي الرِّجَالِ وَالصَّبِيَّانِ عَامٌّ حَتَّى فِي الْمَحَارِمِ وَمَنْ لَيْسَ مَطْلَقَةً لِلْفِتْنَةِ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً عَنِ شَرِّهِ وَيَتَّبِعِي تَقْدِيمُ الْبَالِغَاتِ مِنْهُنَّ شَيْخُ حَمْدَانَ . اهـ . قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ، وَإِنْ لَمْ يَكْمُلْ صَفٌّ مِنْ قَبْلِهِمْ وَأَفْضَلُ ضُفُوفُهُنَّ آخِرُهَا لِيُعْذَرَ عَنِ الرِّجَالِ عَنِ شَرِّهِ . قَوْلُهُ: (أَيِ بَتَشْدِيدِ التَّوْنِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ بِيَاءَ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ التَّوْنِ وَبِحَذْفِ الْيَاءِ وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ رَوَاتَانِ انْتَهَتْ وَأَقُولُ تَوَجِيهِ ذَلِكَ أَنَّ اللَّامَ جَائِزَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَا أَمْرَ إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحِ آخِرِهِ وَهُوَ الْيَاءُ؛ لِأَنَّهُ اتَّصَلَ بِهِ نَوْنُ التَّوْكِيدِ الْخَفِيفَةِ الْمُدْغَمَةِ فِي نَوْنِ الْوَقَايَةِ فَهُوَ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ . قَوْلُهُ: (وَبِحَذْفِهَا وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ) أَقُولُ وَجْهَ حَذْفِهَا أَنَّ الْفِعْلَ مُعْتَلٌّ الْآخِرُ دَخَلَ عَلَيْهِ الْجَائِزُ وَهُوَ لَا أَمْرَ فَحُذِفَ آخِرُهُ وَهُوَ الْيَاءُ وَالتَّوْنُ لِلْوَقَايَةِ سَمٍ .

قَوْلُهُ: (الْخَفِيفَةُ الْخُ) أَيِ أَوْ الثَّقِيلَةُ مَعَ حَذْفِ نَوْنِ الْوَقَايَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ مِيَّ عَنْ الْبِرْمَاوِيِّ .

قَوْلُهُ: (ثَلَاثًا) أَيِ قَالَهَا ثَلَاثًا بِالْمَرَّةِ الْأُولَى عَنِ شَرِّهِ أَيِ بَعْدَ الْمَرَّةِ الْأُولَى وَاجِدَةٌ أَغْنَى قَوْلَهُ لَيْلِيَّيْنِ مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ فَالْمُرَادُ أَنَّهُ قَالَ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ مَرَّتَيْنِ مَعَ هَذِهِ، وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا مُرَادًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِهِ ﷺ خَنَاثَى كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الرَّشِيدِيِّ وَقَالَ شَيْخُنَا الْحَفْنِيُّ إِنَّهُ شَامِلٌ لِلْخَنَاثَى وَنَصَّ عَلَيْهِمْ لِعِلْمِهِ بِوُجُودِهِمْ بَعْدَ فَيَكُونُ قَوْلُهُ ثَلَاثًا رَاجِعًا لِقَوْلِهِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ أَيِ قَالَهَا ثَلَاثًا غَيْرَ الْأُولَى وَكَانَ حَقُّ التَّغْيِيرِ فِي الثَّالِثَةِ الَّتِي الْمُرَادُ مِنْهَا النِّسَاءُ ثُمَّ اللَّاتِي يَلِينَهُنَّ، وَإِنَّمَا عَرَّبَ بِالَّذِينَ لِمُشَاكَلَةِ الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ الْوَاقِعَةِ عَلَى الصَّبِيَّانِ بُجَيْرِيٍّ وَقَوْلُهُ فَيَكُونُ قَوْلُهُ الْخُ تَقَدَّمَ عَنِ الرَّشِيدِيِّ مَا يُوَافِقُهُ . قَوْلُهُ: (وَلَا يُؤْخَرُ الْخُ) أَيِ نَذْبًا مَا لَمْ يُخَفَ مِنْ تَقَدُّمِهِمْ فِتْنَةً عَلَى مَنْ خَلَفَهُمْ وَلَا أُخْرُوا نَذْبًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ الْمَفْسَدَةِ عَنِ شَرِّهِ .

لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُلُوءٌ بِالْفِعْلِ كَمَلَّ بِهِمْ لَا مَحَالَةَ . اهـ . فَعَلِمَ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْأَذْرَعِيِّ غَيْرُ قَوْلِهِمْ أَمَّا إِذَا لَمْ يَتِمَّ الْخُ وَلَا فَلَا حَاجَةَ لِذِكْرِهِ لَهَا؛ لِأَنَّهَا دَكَرُوهَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ يُقَالُ الْحَاجَةُ لِذِكْرِهِ لَهَا التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ كَلَامَهُمْ شَامِلٌ لَهَا وَأَنَّ مُرَادَهُمْ بَعْدَ التَّمَامِ يَشْمَلُ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ خُلُوءٌ بِالْفِعْلِ وَلَكِنَّهُ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ نَفْوُذَ الصَّبِيَّانِ فِيهِ بَيْنَ الرِّجَالِ .

قَوْلُهُ: (أَيِ بَتَشْدِيدِ التَّوْنِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ بِيَاءَ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ التَّوْنِ وَبِحَذْفِ الْيَاءِ وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ رَوَاتَانِ وَأَخْطَأَ رَوَايَةً وَلُغَةً مَنْ ادَّعَى ثَالِثَةً إِسْكَانَ الْيَاءِ وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ . اهـ . قَوْلُهُ: (أَيِ بَتَشْدِيدِ التَّوْنِ بَعْدَ الْيَاءِ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْعُبَابُ بِيَاءَ مَفْتُوحَةٍ بَعْدَ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ التَّوْنِ . اهـ . وَأَقُولُ تَوَجِيهِ ذَلِكَ أَنَّ اللَّامَ، وَإِنْ كَانَتْ جَائِزَةً؛ لِأَنَّهَا لَا أَمْرَ إِلَّا أَنَّ الْفِعْلَ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحِ آخِرِهِ وَهُوَ الْيَاءُ؛ لِأَنَّهُ

صِبْيَانٍ لِبَالِغِينَ لِاتِّحَادِ جَنْسِهِمْ بِخِلَافِ مَنْ عَدَاهُمْ لِاخْتِلَافِهِ وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَ كُلِّ صَفِّينِ، وَالْأَوَّلِ، وَالْإِمَامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ وَمَتَى كَانَ بَيْنَ صَفِّينِ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ كَرِهَ لِلدَّاخِلِينَ أَنْ يَصْطَفُوا مَعَ الْمُتَأَخِّرِينَ،.....

☐ فَوَدَّ: (صِبْيَانٌ) أَي حَضَرُوا أَوَّلًا . ☐ وَفَوَدَّ: (الْبَالِغِينَ) أَي حَضَرُوا بَعْدَ الصَّبِيَّانِ وَلَوْ قَبْلَ إِحْرَامِهِمْ حَلَبِيٍّ . ☐ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ عَدَاهُمْ) هَلْ وَلَوْ بَعْدَ الْإِحْرَامِ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لِلشَّارِحِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الرِّجَالَ إِذَا حَضَرُوا أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ أُخِّرَ لَهُمُ الْعِرَاءُ، وَالْحَنَئِي، وَإِنْ كَانَ فِيهِ عَمَلٌ قَلِيلٌ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ انْتَهَى . سَمِ عِبَارَةٌ عَ شِ قُرْعَ لَوْ لَمْ يَخْضُرْ مِنَ الرِّجَالِ حَتَّى اضْطَفَّ النِّسَاءُ خَلْفَ الْإِمَامِ وَأَخْرَجَ مَنْ هَلْ يُؤَخَّرُونَ بَعْدَ الْإِحْرَامِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَيُظْهَرُ الثَّانِي وَفَاقًا لِم ر ثُمَّ رَأَيْتَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لِشَيْخِنَا عَنِ الْقَاضِي مَا يُفِيدُ خِلَافَهُ سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ أَقُولُ الْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ حَيْثُ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى تَأْخِيرِهِمْ أَفْعَالٌ مُبْطِلَةٌ أَه . ☐ فَوَدَّ: (وَيُسَنُّ أَنْ لَا يَزِيدَ إِلَخ) أَي، فَإِنْ زَادَ فَاتَتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ رَشِيدِيٍّ . ☐ فَوَدَّ: (وَمَتَى كَانَ إِلَخ) وَيُسَنُّ سَدُّ فَرْجِ الصُّفُوفِ، وَأَنْ لَا يُشْرَعَ فِي صَفٍّ حَتَّى يَتِمَّ الْأَوَّلُ وَأَنْ يُفْسَحَ لِمَنْ يُرِيدُهُ وَجَمِيعُ ذَلِكَ سُنَّةٌ لَا شَرْطَ قُلُوْ خَالَفُوا صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ مَعَ الْكِرَاهَةِ نِهَايَةً وَمُعْنِي قَالَ عَ شِ قَوْلُهُ م ر حَتَّى يَتِمَّ الْأَوَّلُ أَي، وَإِذَا شَرَعُوا فِي الثَّانِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَقُوفُهُمْ عَلَى هَيْئَةِ الْوُقُوفِ خَلْفَ الْإِمَامِ فَإِذَا حَضَرَ وَاحِدٌ وَقَفَّ خَلْفَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ بِحَيْثُ يَكُونُ مُحَادِّثًا لِيَمِينِ الْإِمَامِ، فَإِذَا حَضَرَ آخَرُ وَقَفَّ فِي جِهَةِ يَسَارِهِ بِحَيْثُ يَكُونَانِ خَلْفَ مَنْ يَلِي الْإِمَامَ وَقَوْلُهُ م ر صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ مَعَ الْكِرَاهَةِ وَمُقْتَضَى الْكِرَاهَةِ قَوَاتُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُهُ م ر قِيلَ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي كُلِّ مَكْرُوهٍ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ الْمَطْلُوبَةُ . أَه . عَ شِ . ☐ فَوَدَّ: (بَيْنَ صَفِّينِ) أَي أَوْ بَيْنَ الْأَوَّلِ، وَالْإِمَامِ كَمَا يَأْتِي .

☐ فَوَدَّ: (كَرِهَ لِلدَّاخِلِينَ إِلَخ) أَي إِنْ وَسِعَ مَا بَيْنَهُمَا صَفًّا وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الْكِرَاهَةِ لِعَدَمِ التَّقْصِيرِ مِنْهُمْ وَيَأْتِي مِثْلُهُ فِي مَسْأَلَةِ الْقَاضِي الْآتِيَةِ فَلْيُرَاجَعْ .

اتَّصَلَ بِهِ نَوْنُ التَّوَكُّيدِ الْخَفِيفَةِ الْمُدْغَمَةِ فِي نَوْنِ الْوَقَايَةِ فَهَوُ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَوْلُهُ وَبَحْذُفِهَا وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ أَقُولُ وَجْهَ حَذْفِهَا أَنَّ الْفِعْلَ مُعْتَلً الْأَخِيرَ دَخَلَ عَلَيْهِ الْجَازِمُ وَهُوَ لَا مَ الْأَمْرُ فَحُذِفَ آخِرُهُ وَهُوَ الْيَاءُ، وَالتَّوْنُ لِلْوَقَايَةِ قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَأَخْطَأَ رَوَايَةً وَلُغَةً مِنْ أَدْعَى ثَالِثَةِ إِسْكَانِ الْيَاءِ وَتَخْفِيفِ التَّوْنِ انْتَهَى وَأَقُولُ فِي خَطِّهِ لُغَةً نَظَرْتُ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ حَرْفِ الْعِلَّةِ مَعَ الْجَازِمِ كَمَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي وَإِنْ كَانَ ضَرُورَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ إِلَّا أَنَّهُ بَعْضُهُمْ قَالَ إِنَّهُ يَجُوزُ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ وَأَنَّهُ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَخَرَجَ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧] (إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيُضِيرُ) وَلَا يُقَالُ فِيمَا قَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّهُ جَائِزٌ فِي السَّعَةِ وَأَنَّهُ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ خَطَأً لُغَةً وَحَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ عَلَى ذَلِكَ هَذِهِ اللَّغَةُ الثَّالِثَةُ الَّتِي أَدْعَاهَا بَعْضُهُمْ وَلَا تَكُونُ خَطَأً لُغَةً فَلْيَتَأَمَّلْ . ☐ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ عَدَاهُمْ) هَلْ وَلَوْ بَعْدَ الْإِحْرَامِ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ لِلشَّارِحِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الرِّجَالَ إِذَا حَضَرُوا أَثْنَاءَ الصَّلَاةِ أُخِّرَ لَهُمُ الْعِرَاءُ، وَالْحَنَئِي، وَإِنْ كَانَ فِيهِ عَمَلٌ قَلِيلٌ لِمَصْلَحَةِ الصَّلَاةِ قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . أَه .

فَإِنْ فَعَلُوا لَمْ يُحْصَلُوا فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ أَحَدًا مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي لَوْ كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَمَنْ خَلْفَهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ فَقَدْ ضَيَّعُوا حُقُوقَهُمْ فَلِلدَّائِلِينَ الْأَصْطِفَافِ بَيْنَهُمَا وَإِلَّا كَرِهَ لَهُمْ وَأَفْضَلُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا ثُمَّ مَا يَلِيهِ وَهَكَذَا وَأَفْضَلُ كُلِّ صَفٍّ يَمِينُهُ وَقَوْلُ جَمْعٍ مِنَ الثَّانِي أَوْ الْيَسَارِ يَسْمَعُ الْإِمَامَ وَيَرَى أَعْمَالَهُ أَفْضَلُ مِنْهُ بِالْأَوَّلِ أَوِ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَكَانِهَا مَرْدُودٌ بِأَنَّ فِي الْأَوَّلِ، وَالْيَمِينِ مِنْ صَلَاةِ اللَّهِ تَعَالَى

☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ فَعَلُوا لَمْ يُحْصَلُوا إلَخْ) قَضِيَّةٌ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَنَظَائِرُهُ أَنَّ الْفَائِتَ ثَوَابُ الْجَمَاعَةِ لَا ثَوَابَ أَصْلِ الصَّلَاةِ سَمِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَفْضَلُ صُفُوفِ الرِّجَالِ) أَيِ الْخُلُصِ وَخَرَجَ بِهِ الْخَنَائِي، وَالنِّسَاءُ فَأَفْضَلُ صُفُوفِهِمْ آخِرُهَا لِيُعْذِرَهُ عَنِ الرِّجَالِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ رَجُلٌ غَيْرُ الْإِمَامِ سَوَاءٌ كُنْ إِنْثَاءً فَقَطُّ أَوْ الْبَعْضُ مِنْ هَؤُلَاءِ، وَالْبَعْضُ مِنْ هَؤُلَاءِ فَلَاخِيرُ مِنَ الْخَنَائِي أَفْضَلُهُمْ، وَالْآخِرُ مِنَ النِّسَاءِ أَفْضَلُهُنَّ عِوَاذُ الْبَعْدِ الْمُغْنِي وَأَفْضَلُ صُفُوفِ الرِّجَالِ وَلَوْ مَعَ غَيْرِهِمْ، وَالْخَنَائِي الْخُلُصُ وَالنِّسَاءُ كَذَلِكَ أَوَّلُهَا وَهُوَ الَّذِي يَلِي الْإِمَامَ، وَإِنْ تَخَلَّلَهُ مَنَبَرٌ أَوْ نَحْوُهُ ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَلَاقْرَبُ إِلَيْهِ وَأَفْضَلُهَا لِلنِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ أَوْ الْخَنَائِي وَلِلْخَنَائِي مَعَ الرِّجَالِ آخِرُهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَلْيَقُ وَأَسْتَرُّ نَعَمَ الصَّلَاةُ عَلَى الْجَنَازَةِ صُفُوفُهَا كُلُّهَا فِي الْفَضِيلَةِ سَوَاءٌ إِذَا اتَّحَدَ الْجِنْسُ؛ لِأَنَّ تَعَدُّ الصُّفُوفِ فِيهَا مَطْلُوبٌ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يَوْسُطُوا الْإِمَامَ وَيَكْتَفِيهِ مِنْ جَانِبَيْهِ. اهـ. وَعُلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ عِوَاذُ أَيِ الْخُلُصِ لَيْسَ بِقَيِّدٍ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوَّلُهَا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ اخْتَصَّ غَيْرُهُ مِنْ بَقِيَّةِ الصُّفُوفِ بِفَضِيلَةٍ فِي الْمَكَانِ كَأَنَّ كَانَ فِي أَحَدِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، وَالصَّفِّ الْأَوَّلُ فِي غَيْرِهَا، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ أَحَدًا مِنْ قَوْلِهِمْ إِنَّ الْإِنْفِرَادَ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ أَفْضَلُ مِنَ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِهَا وَكَمَا لَوْ كَانَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ اِرْتِفَاعٌ عَلَى الْإِمَامِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي يَلِي الْأَوَّلَ أَفْضَلُ أَيْضًا بَلْ يَتَّبِعِي أَنَّ الَّذِي يَلِيهِ هُوَ الْأَوَّلُ لِكِرَاهَةِ الْوُقُوفِ فِي مَوْضِعِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وَالْحَالَةُ مَا ذَكَرَ عِوَاذُ قَوْلُهُ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ يُخَالِفُ قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي وَقَدْ رَجَّحُوا إلَخْ وَقَوْلُهُ لِكِرَاهَةِ الْوُقُوفِ إلَخْ يُعَارِضُهَا كِرَاهَةُ الزِّيَادَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعَ إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ لِعُذْرِ. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَفْضَلُ كُلِّ صَفٍّ إلَخْ) لَعَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِيَسَارِهِ لَا لِئَمَّنْ خَلْفَ الْإِمَامِ سَمِ عِبَارَةٌ عِوَاذُ عِوَاذُ شَيْءٍ بِالنِّسْبَةِ لِئَمَّنْ عَلَى يَسَارِ الْإِمَامِ أَمَّا مَنْ خَلْفَهُ فَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْيَمِينِ كَمَا تُقَالُ عَنْ شَرْحِ الْعُبَابِ لِحَجِّ. اهـ. ☐ قَوْلُهُ: (يَمِينُهُ) أَيِ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْيَسَارِ يَسْمَعُ الْإِمَامَ وَيَرَى أَعْمَالَهُ نِهَآيَةً أَيِ دُونَ مَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ عِوَاذُ وَبُجَيْرِي. ☐ قَوْلُهُ: (يَسْمَعُ الْإِمَامَ إلَخْ) صِفَةُ مَنْ بِالثَّانِي إلَخْ. ☐ قَوْلُهُ: (بِالْأَوَّلِ أَوِ الْيَمِينِ) أَيِ الْخَالِي مِنْ ذَلِكَ نِهَآيَةً. ☐ قَوْلُهُ: (مَرْدُودٌ) خَبَرٌ وَقَوْلُ

☐ قَوْلُهُ: (فَإِنْ فَعَلُوا لَمْ يُحْصَلُوا فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ) قَضِيَّةٌ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَنَظَائِرُهُ أَنَّ الْفَائِتَ ثَوَابُ الْجَمَاعَةِ لَا ثَوَابَ أَصْلِ الصَّلَاةِ أَيْضًا. ☐ قَوْلُهُ: (وَأَفْضَلُ كُلِّ صَفٍّ يَمِينُهُ) لَعَلَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِيَسَارِهِ لَا لِئَمَّنْ خَلْفَ الْإِمَامِ وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ وَشَرْحُهُ، وَالْوُقُوفُ بِقُرْبِ الْإِمَامِ فِي صَفٍّ أَفْضَلُ مِنَ الْبُعْدِ عَنْهُ فِيهِ وَعَنِ الْيَمِينِ الْإِمَامَ، وَإِنْ بَعُدَ عَنْهُ أَفْضَلُ مِنَ الْوُقُوفِ عَنْ يَسَارِهِ، وَإِنْ قُرْبُ مِنْهُ وَمُحَازَاتُهُ بِأَنْ يَتَوَسَّطُوهُ وَيَكْتَفِيهِ مِنْ جَانِبَيْهِ أَفْضَلُ. اهـ. بِاخْتِصَارِ الْأَدِلَّةِ. ☐ قَوْلُهُ: (أَوِ الْيَمِينِ) أَيِ وَهُوَ لَا يَسْمَعُ وَلَا يَرَى.

وملائكته على أهلها كما صَحَّ ما يَفُوقُ سَمَاعَ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهِ وَكَذَا فِي الْأَوَّلِ مِنْ تَوْفِيرِ الْخُشُوعِ مَا لَيْسَ فِي الثَّانِي لِاشْتِغَالِهِمْ بِمَنْ أَمَامَهُمْ، وَالْخُشُوعُ رُوحُ الصَّلَاةِ فَيَفُوقُ سَمَاعَ الْقِرَاءَةِ وَغَيْرِهِ أَيْضًا فَمَا فِيهِ يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَيْضًا وَقَدْ رَجَحُوا الصَّفَّ الْأَوَّلَ عَلَى مَنْ بِالرُّوضَةِ الْكَرِيمَةِ، وَإِنْ قُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّ الْمُضَاعَفَةَ تَخْتَصُّ بِمَسْجِدِهِ ﷺ، وَالصَّفَّ الْأَوَّلَ هُوَ مَا يَلِي الْإِمَامَ، وَإِنْ تَحَلَّلَهُ مَنِزَرٌ أَوْ نَحْوُهُ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِنْ.....

جَمَعَ الْخ. □ قَوْلُهُ: (عَلَى أَهْلِهِمَا) أَيِ الْيَمِينِ، وَالْأَوَّلُ ع. ش. □ قَوْلُهُ: (بِمَسْجِدِهِ الْخ) أَيِ لِأَصْلِي دُونَ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ. □ قَوْلُهُ: (وَالصَّفَّ الْأَوَّلَ) إِلَى قَوْلِهِ فَمَنْ أَمَامَهُمْ فِي النَّهَايَةِ. □ قَوْلُهُ: (وَإِنْ تَحَلَّلَهُ مَنِزَرٌ) أَيِ حَيْثُ كَانَ مَنْ بِجَانِبِ الْمَنِزَرِ مُحَازِيًا لِمَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ بِحَيْثُ لَوْ أزيلَ الْمَنِزَرُ وَوَقَفَ مَوْضِعَهُ شَخْصٌ مَثَلًا صَارَ الْكُلُّ صَفًّا وَاحِدًا ع. ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ نَحْوُهُ) أَيِ كَالْمَقْصُورَةِ نَهَايَةً. □ قَوْلُهُ: (وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ بِأَفْضَلِ وَالزِّيَادِيُّ عَلَى شَرْحِ الْمُتَهِّجِ، وَإِذَا اسْتَدَارُوا فِي مَكَّةَ فَالصَّفَّ الْأَوَّلَ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ مَا اتَّصَلَ بِالصَّفِّ الَّذِي وَرَاءَ الْإِمَامِ لَا مَا قَرَّبَ مِنَ الْكَعْبَةِ عَلَى الْأُجُوهِ. اهـ. وَيَأْتِي مِثْلُهَا عَنْ سَمٍ عَنْ فَتْحِ الْجَوَادِ وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ فِي شَرْحِ وَيَسْتَدِيرُونَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ نَصُّهَا، وَالصَّفَّ الْأَوَّلَ صَادِقٌ عَلَى الْمُسْتَدِيرِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ الْمُتَّصِلِ بِمَا وَرَاءَ الْإِمَامِ وَعَلَى مَنْ فِي غَيْرِ جِهَتِهِ وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْكَعْبَةِ مِنْهُ حَيْثُ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ صَفًّا. اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَعَلَى مَنْ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ الْخ أَيِ فَكُلُّ مَنْ الْمُتَّصِلِ بِمَا وَرَاءَ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ وَهُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الْكَعْبَةِ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ يُقَالُ لَهُ صَفَّ أَوَّلٌ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَهُوَ صَادِقٌ بِمَا إِذَا تَعَدَّدَتِ الصُّفُوفُ أَمَامَ الصَّفِّ الْمُتَّصِلِ بِصَفِّ الْإِمَامِ لَكِنْ يُخَالِفُهُ التَّغْلِيلُ الْآتِي فِي قَوْلِهِ م ر وَمِمَّا عَلَّلَتْ بِهِ أَفْضَلِيَّتَهُ أَيِ الْأَوَّلِ الْخُشُوعُ لِعَدَمِ اشْتِغَالِهِ بِمَنْ أَمَامَهُ وَقَوْلُهُ م ر وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْكَعْبَةِ مِنْهُ أَيِ مِنَ الْمُسْتَدِيرِ أَيْ، وَالصُّورَةُ أَنَّهُ لَيْسَ أَقْرَبَ إِلَيْهَا مِنَ الْإِمَامِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ م ر الْآتِي عَقِبَ الْمُتْنِ الْآتِي عَلَى الْأَثَرِ وَالْأُجُوهِ قَوَاتُ فَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ بِهِذِهِ الْأَقْرَبِيَّةِ الْخ وَلَا فَايَ مَعْنَى لِعَدَّةِ صَفًّا أَوَّلٌ مَعَ تَقْوِيَتِهِ لِفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ فَلْيُحَرِّزْ وَقَوْلُهُ م ر حَيْثُ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ الْخ قَيْدٌ فِي قَوْلِهِ م ر الْمُسْتَدِيرُ حَوْلَ الْكَعْبَةِ الْمُتَّصِلِ بِمَا وَرَاءَ الْإِمَامِ أَيِ بَأَنَّ كَانَ خَلْفَ الْإِمَامِ صَفًّا أَمَامَ هَذَا غَيْرُ مُسْتَدِيرٍ فَالصَّفَّ الْأَوَّلَ هُوَ هَذَا الْغَيْرُ الْمُسْتَدِيرُ الَّذِي يَلِي الْإِمَامَ وَيَكُونُ الْمُسْتَدِيرُ صَفًّا ثَانِيًا لَكِنْ يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ فِي جِهَةِ الْإِمَامِ أَمَا فِي غَيْرِ جِهَتِهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمُسْتَدِيرُ صَفًّا أَوَّلًا إِذَا قَرَّبَ مِنَ الْكَعْبَةِ وَلَمْ يَكُنْ أَمَامَهُ غَيْرُهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ م ر وَعَلَى مَنْ فِي غَيْرِ جِهَتِهِ بِالْأُولَى فَلْيُرَاجَعْ وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةُ قَيْدًا فِي قَوْلِهِ م ر وَعَلَى مَنْ فِي غَيْرِ جِهَتِهِ، وَإِنْ كَانَ مُتَبَادِرًا مِنَ الْعِبَارَةِ لِعَدَمِ تَأْتِيهِ. اهـ. وَقَوْلُهُ قَيْدٌ فِي قَوْلِهِ الْمُسْتَدِيرُ الْخ وَافَقَهُ فِيهِ الْجَمَلُ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ م ر حَيْثُ لَمْ يَفْصِلْ الْخ مُزَبِطٌ بِقَوْلِهِ، وَالصَّفَّ الْأَوَّلَ صَادِقٌ عَلَى الْمُسْتَدِيرِ فَهُوَ قَيْدٌ لَهُ، وَالْمُرَادُ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

□ قَوْلُهُ: (وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الْخ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ لِلْإِزْشَادِ وَالصَّفَّ الْأَوَّلَ فِي غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ مَا اتَّصَلَ بِالصَّفِّ الَّذِي وَرَاءَ الْإِمَامِ لَا مَا قَرَّبَ لِلْكَعْبَةِ كَمَا بَيَّنَّاهُ ثُمَّ أَيِ فِي الْأَصْلِ انْتَهَى.

بحاشية المطافِ فمن أَمَاتَهُمْ ولم يَكُنْ أَقْرَبَ إلى الكعبةِ من الإمامِ في غيرِ جهتهِ لِمَا مَرَّ.....

الإمامَ صَفٍّ في جِهَةِ الإمامِ لا مُطْلَقًا. اهـ. وقوله أي بأن كان إلخ يأتي عن الكُرْدِيِّ وع ش خلافه وقوله قَرُبَ مِنَ الكعبةِ يتأَمَّلُ المراد به وقوله ولا يَصِحُّ أن تكونَ إلخ محلُّ تأمُّلٍ وأراد به الرَّدُّ على ع ش عبارته ويأتي عن الكُرْدِيِّ ما يوافقُه قوله م ر حيث لم يَفْصِلْ بَيْنَهُ إلخ المُتَبَادَرُ أَنَّ الضَّمِيرَ راجِعٌ لقوله م ر وهو أَقْرَبُ إلى الكعبةِ منه وهو يَفْتَضِي أَنَّهُ لو وَقَفَ صَفٌّ خَلْفَ الأَقْرَبِ وكان مُتَصِلًا بَمَنْ وَقَفَ خَلْفَ الإمامِ كان الأولُ المُتَصِلُ بالإمامِ لكن في سم على المنهج ما يُخالِفُه عبارتهُ.

(فرغ): أفنى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ كما نَقَلَهُ م ر بما حَاصِلُهُ أَنَّ الصَّفَّ الأوَّلَ في المُصَلِّينَ حَوْلَ الكعبةِ هو المُتَقَدِّمُ، وإن كان أَقْرَبَ في غيرِ جِهَةِ الإمامِ أَخَذًا مِنْ قولِهِم الصَّفَّ الأوَّلُ هو الذي يلي الإمامَ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ الذي لا واسِطَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ أَي لَيْسَ قُدَّامَهُ صَفٌّ آخَرُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الإمامِ وَعَلَى هَذَا، فَإِذَا اتَّصَلَ المُصَلِّونَ مِنْ خَلْفِ الإمامِ الواقِفِ خَلْفَ المَقَامِ وامتدَّوا خَلْفَهُ في حَاشِيَةِ المَطَافِ وَوَقَفَ صَفٌّ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ اليمَانِيَيْنِ قُدَّامَ مَنْ فِي الحَاشِيَةِ مِنْ هَذِهِ الحَلَقَةِ المَوَازِينِ لِمَنْ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ كان الصَّفَّ الأوَّلُ مِنْ بَيْنِ الرُّكْنَيْنِ لا المَوَازِينِ لِمَنْ بَيْنَهُمَا مِنْ هَذِهِ الحَلَقَةِ فَيَكُونُ بَعْضُ الحَلَقَةِ صَفًّا أوَّلًا وَهُمْ مَنْ خَلْفَ الإمامِ فِي جِهَتِهِ دُونَ بَقِيَّتِهَا فِي الجِهَاتِ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمْ غَيْرُهُمْ وَفِي حِفْظِي أَنَّ الزَّرْكَشِيَّ ذَكَرَ مَا يُخَالِفُ ذَلِكَ أَنتَهَتْ وَفِي كَلَامِ شَيْخِنَا الزِّيَادِيُّ مَا نَصَّهُ، وَالصَّفَّ الأوَّلُ حَيْثُ فِي غيرِ جِهَةِ الإمامِ ما اتَّصَلَ بِالصَّفِّ الأوَّلِ الذي وراءَهُ لا ما قَارَبَ الكعبةَ انْتَهَى وَهَذَا هو الأَقْرَبُ المَوَافِقُ لِلْمُتَبَادَرِ المَذْكُورِ اهـ. وقوله هو يَفْتَضِي إلخ محلُّ تأمُّلٍ وقوله، وإن كان أَقْرَبَ في غيرِ جِهَةِ الإمامِ مَرَّ عَن الرِّشِيدِيِّ رَدُّهُ وقوله وهو الأَقْرَبُ المَوَافِقُ لِلْمُتَبَادَرِ إلخ أي وَلِفَتْحِ الجَوَادِ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ كَمَا مَرَّ أَي وَفَاقًا لِشَرْحِ بِأَفْضَلِ وَفَتْحِ الجَوَادِ كَمَا مَرَّ. هـ قوله: (مَنْ بِحَاشِيَةِ المَطَافِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِهِ الصَّغِيرِ لِلزَّرْشَادِ، وَالصَّفَّ الأوَّلُ فِي غيرِ جِهَةِ الإمامِ ما اتَّصَلَ بِالصَّفِّ الذي وراءَهُ لا ما قَرَّبَ لِلْكَعْبَةِ كَمَا بَيَّنَّتهُ ثُمَّ أَي فِي الأَصْلِ انْتَهَى سَم.

هـ قوله: (فَمَنْ أَمَاتَهُمْ) هو عَطَفٌ عَلَى مَنْ بِحَاشِيَةِ إلخ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الذي يلي الصَّفَّ الأوَّلَ هو مَنْ أَمَاتَهُ لا مَنْ يَلِيهِ أَوْ هو مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ دُونَ مَنْ إلخ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ مَنْ بِالْحَاشِيَةِ مُتَأَخَّرُ الرُّتْبَةِ عَمَّنْ يَلِيهِمْ وَهُوَ المُتَأَخَّرُ عَنْهُمْ سَم، وَالإِحْتِمَالُ الأوَّلُ هو المُتَبَادَرُ وَلِذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الكُرْدِيُّ عِبَارَتَهُ قَوْلُهُ فَمَنْ أَمَاتَهُمْ أَي بَعْدَ مَنْ بِحَاشِيَةِ المَطَافِ الصَّفَّ الأوَّلُ مِنْ قُدَّامِهِمْ أَي فِي غيرِ جِهَةِ الإمامِ وَحَاصِلُهُ مَا فِي النِّهَايَةِ، وَالصَّفَّ الأوَّلُ صَادِقٌ عَلَى المُسْتَدِيرِ حَوْلَ الكعبةِ المُتَصِّلِ بِمَا وَرَاءَ الإمامِ وَعَلَى مَنْ فِي غيرِ جِهَةِ الإمامِ، وَالْإِمَامُ أَقْرَبُ مِنْهُمْ إِلَى الكعبةِ وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الإمامِ صَفٌّ فِي مُقَابِلِهِ. اهـ. مِنْ نُسْخَةِ سَقِيمَةٍ. هـ قوله: (لِإِمَامٍ) أَي فِي شَرْحٍ وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ أَقْرَبَ إلخ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الأَقْرَبِيَّةَ مَكْرُوهَةٌ إلخ.

هـ قوله: (فَمَنْ أَمَاتَهُمْ) هو عَطَفٌ عَلَى مَنْ بِحَاشِيَةِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الذي يلي الصَّفَّ الأوَّلَ هو مَنْ أَمَاتَهُ لا مَنْ يَلِيهِ أَوْ هو مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ دُونَ إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّ مَنْ أَمَامَ مَنْ بِالْحَاشِيَةِ مُتَأَخَّرُ الرُّتْبَةِ عَمَّنْ يَلِيهِمْ وَهُوَ المُتَأَخَّرُ عَنْهُمْ.

دُونَ مَنْ يَلِيهِمْ وَلَا عِبْرَةً يَتَقَدَّمُ مَنْ يَسْطَحِ الْمَسْجِدَ عَلَى مَنْ بَارِضِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِكِرَاهَةِ
الارتِفاعِ حَتَّى فِي الْمَسْجِدِ كَمَا يَأْتِي وَلِتُدْرِكَ ذَلِكَ فَلَمْ يَرِدْ مِنَ النَّصُوصِ (وَتَقِفْ إِمَامَتَهُنَّ) أَنَّهُ
قَالَ الرَّازِيُّ؛ لِأَنَّهُ قِيَاسِيٌّ كَمَا أَنَّ رَجُلَةً تَأْنِيثُ رَجُلٍ وَقَالَ الْقَوْنَوِيُّ بَلِ الْمَقْيِيسُ حَذْفُ التَّاءِ إِذْ
لَفْظُ إِمَامٍ لَيْسَ صِفَةً قِيَاسِيَّةً بَلِ صِيغَةُ مُصَدَّرٍ أُطْلِقَتْ عَلَى الْفَاعِلِ فَاسْتَوَى الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ
فِيهَا وَعَلَيْهِ فَأَتَى بِالتَّاءِ لِقَلَّا يُوهِمُ أَنَّ إِمَامَتَهُنَّ الذَّكْرُ كَذَلِكَ (وَسَطَهُنَّ) نَدْبًا لِثُبُوتِ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِ
عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَإِنْ أُمَّهُنَّ خُنْثَى تَقَدَّمَ كَالذَّكْرِ، وَالسِّينُ هُنَا سَاكِئَةٌ لَا غَيْرُ فِي قَوْلِ
وَفِي آخِرِ الشُّكُونِ أَفْصَحُ مِنَ الْفَتْحِ كَكُلِّ مَا هُوَ بِمَعْنَى بَيْنَ بِخِلَافِ وَسَطِ الدَّارِ مَثَلًا الْأَفْصَحُ
فَتْحُهُ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهُ، وَالْأَوَّلُ ظَرْفٌ وَهَذَا اسْمٌ وَإِمَامٌ غَرَاةٌ فِيهِمْ بِصِيْرٍ وَلَا ظُلْمَةٌ.....

قوله: (دُونَ مَنْ يَلِيهِمْ) أَي دُونَ مَنْ يَلِي مَنْ فِي الْقَدَامِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ، وَالصَّوَابُ مَنْ يَلِي مَنْ بِحَاشِيَةِ
الْمِطَافِ. قوله: (أَنَّهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنَّى وَالْأَيُّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَا غَيْرُ إِلَى وَإِمَامٌ غَرَاةٌ وَقَوْلُهُ أَي مِنْ غَيْرِ
إِلَى، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَقَوْلُهُ أَوْ سَعَةً إِلَى صُفُوفٍ وَقَوْلُهُ أَوْ السَّعَةُ إِلَى نَعَم. قوله: (لِأَنَّهُ قِيَاسِيٌّ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى
إِسْقَاطُ اللَّامِ. قوله: (وَعَلَيْهِ) أَي قَوْلِ الْقَوْنَوِيِّ. قوله: (فَأَتَى بِالتَّاءِ الْإِنْحِ) كَانَ وَجْهٌ عَدَمُ الْإِنْخِفَاءِ بِنَاءً
تَقِفُ فِي رَفْعِ الْإِيهَامِ أَنَّ التَّقَطُّ كَثِيرًا مَا تَسْقُطُ وَيَتَسَاهَلُ فِيهَا بِخِلَافِ الْحَرْفِ بِضَرْيٍ. قوله: (لِقَلَّا يُوهِمُ)
أَي إِسْقَاطُ التَّاءِ.

قوله: (وَسَطَهُنَّ) الْمُرَادُ أَنْ لَا تَتَقَدَّمَ عَلَيْهِنَّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ اسْتِواءٌ مَنْ عَلَى يَمِينِهَا وَيَسَارِهَا فِي الْعَدَدِ
وَفِي سَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ قَرَّرَ مَرَاتِبَهَا تَتَقَدَّمُ يَسِيرًا بَحِيْثٌ تَمْتَازُ عَنْهِنَّ وَهَذَا لَا يُثَاقِفُ أَنَّهَا وَسَطَهُنَّ انْتَهَى. فَإِنْ
لَمْ يَخْضُرْ إِلَّا أَمْرًا فَقَطَّ وَقَفَ عَنْ يَمِينِهَا أَخَذًا مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الذِّكْرِ ش. قوله: (نَدْبًا) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ
فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ لَا غَيْرُ إِلَى كَكُلِّ مَا. قوله: (كَكُلِّ مَا هُوَ الْإِنْحِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي فَائِدَةٌ: كُلُّ مُوَضِّعٍ ذَكَرَ
فِيهِ وَسَطٌ إِنْ صَلَحَ فِيهِ بَيِّنٌ فَهُوَ بِالتَّسْكِينِ كَمَا هُنَا، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ فِيهِ ذَلِكَ كَجَلَسْتُ وَسَطَ الدَّارِ فَهُوَ فِيهِ
بِالْفَتْحِ. اهـ. قوله: (إِسْكَانُهُ) أَي وَسَطِ الدَّارِ. قوله: (وَالْأَوَّلُ ظَرْفٌ الْإِنْحِ) أَي أَنَّ مَا بِمَعْنَى بَيْنَ ظَرْفٌ
فَيُقَالُ جَلَسْتُ وَسَطَ الْقَوْمِ بَدُونِ فِي، وَأَنْ مَا لَيْسَ بِمَعْنَى بَيْنَ اسْمٌ لِمَا بَيْنَ ظَرْفِي الشَّيْءِ فَلَا يُقَالُ أَكَلْتُ
وَسَطَ الدَّارِ بَلْ فِي وَسَطِ الدَّارِ. قوله: (وَهَذَا اسْمٌ) أَي لِلْجُزْءِ الْمُتَوَسِّطِ مِنْهَا سَم. قوله: (وَإِمَامٌ غَرَاةٌ
الْإِنْحِ) أَي إِذَا كَانَ أَيْضًا عَارِيًّا وَالْأَوَّلُ كَانَ مَسْتَوْرًا تَقَدَّمَ الْبَصِيرُ أَي الْمَسْتَوْرُ بِحَيْثُ لَا يَرَى أَصْحَابَهُ سَم
عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَمِثْلُ الْمَرْأَةِ فِي ذَلِكَ عَارِ أُمِّ بَصْرَاءَ فِي ضَوْءِ قُلُوبِ كَانُوا غَرَاةً، فَإِنْ كَانُوا عُصَمَاءَ أَوْ فِي ظُلْمَةٍ أَوْ
ضَوْءٍ لَكِنَّ إِمَامَهُمْ مُكْتَسَبٌ اسْتَحْبَبَ أَنْ يَتَقَدَّمَ إِمَامُهُمْ غَيْرُهُمْ بِنَاءً عَلَى اسْتِحْبَابِ الْجَمَاعَةِ لَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا
بُصْرَاءَ بِحَيْثُ يَتَأْتَى نَظَرُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا فَالْجَمَاعَةُ فِي حَقِّهِمْ وَأَنْفِرَادُهُمْ سَوَاءٌ كَمَا مَرَّ، فَإِنْ صَلَّوْا جَمَاعَةً
فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَقَفَ الْإِمَامُ وَسَطَهُمْ. اهـ. قوله: (وَلَا ظُلْمَةٌ) أَي مَثَلًا فِيمَا يَظْهَرُ فَمِثْلُهَا الْبُعْدُ وَنَحْوُهُ مِنْ

قوله: (وَهَذَا اسْمٌ) أَي لِلْجُزْءِ الْمُتَوَسِّطِ مِنْهَا. قوله: (وَإِمَامٌ غَرَاةٌ) أَي إِذَا كَانَ أَيْضًا عَارِيًّا وَالْأَوَّلُ كَانَ
مَسْتَوْرًا تَقَدَّمَ وَوَقَفَ الْبَصِيرُ بِحَيْثُ لَا يَرَى أَصْحَابَهُ.

كذلك وإلا تقدّم عليهم ومخالفة جميع ما ذكر مكرهه موقوفة لفضيلة الجماعة كما مرّ.
(ويكره وقوف المأموم فرداً) عن صفّ من جنسه للنهي الصحيح عنه ودلّ على عدم البطلان
عدم أمره ﷺ لإفاعله بالإعادة فأمره بها في رواية للتدبّ على أنّ تحسین الترمذی لهذا
وتصحيح ابن حبان له معترض يقول ابن عبد البر أنّه مضطرب والبيهقي أنّه ضعيف ولهذا قال
الشافعي رحمه الله لو ثبت قلت به ويؤخذ من قولهم هنا: إنّ الأمر بالإعادة للتدبّ أنّ كلّ صلاة
وقع خلاف أي غير شاذ في صحتها تُسنّ إعادتها ولو وحده كما مرّ (بل يدخل الصفّ إن وجد
سعة) يفتح السين فيه.....

موانع الرؤية بصريّ. □ قوله: (كذلك إلخ) هذا كما جرّم به المصنّف في مجموعّه إذا أمكن وقوفهم صفّاً
ولاً وقفوا صفوفاً مع غصّ البصر، وإذا اجتمع الرجال مع النساء، والجميع عراً لا يقفّن معهم لا في
صفّ ولا في صفّين بل يتّخّين ويجلسن خلفهم ويستدبرن القبلة حتّى تصلّي الرجال وكذا عكسه، فإن
أمكن أن يتوارى كلّ طائفة بمكان حتّى تصلّي الطائفة الأخرى فهو أفضل كما ذكر ذلك في المجموع
نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر لا يقفّن معهم انظر هل ذلك على سبيل الوجوب أو التدبّ فيه نظر
والأقرب الثاني ويؤمّر كلّ من الفريقين بغصّ البصر وقوله م ر فهو أفضل أي من جلوسه خلف
الرجال واستدبارهن القبلة وقوله م ر تستوي صفوفها إلخ وصلاة الجنابة تستوي صفوفها في الفضيلة
عند اتّحاد الجنس ظاهره، وإن زادت على ثلاثة فليُراجع ع ش. □ قوله: (ومخالفة جميع ما ذكر) أي في
قول المصنّف (ويقف الذكر إلخ) وفي شرحه.

□ قول (سنّ): (ويكره وقوف المأموم فرداً) ويؤخذ كما قال الشارح من الكراهة قواضٍ فضيلة الجماعة
على قياس ما سيأتي في المقارنة نهاية ومغني. □ قوله: (من جنسه) أي أما إذا اختلّف الجنس كما مرّ ولا
نساء أو خنثى ولا خنثى فلا كراهة بل يُتدبّ أي الانفراد كما علّم ممّا مرّ مغني ونهاية. □ قوله: (فأمره بها
في رواية إلخ) إن كانت الواقعة متعدّدة فهذا قريب أو واجدة فلا؛ لأنّ زيادة الثقة مقبولة سم وكلام
المغني كالصريح في تعدّد الواقعة. □ قوله: (لهذا) أي لأمره ﷺ بالإعادة أي لروايته. □ قوله: (ولهذا)
أي لضعفه مغني. □ قوله: (ويؤخذ من قولهم إلخ) في هذا الأخذ نظر ظاهر إذ لم يكن هناك خلاف راعاه
النبّي ﷺ في أمره رشيداً وعبارة ع ش هذا الصنيع يقتضي أنّ الوقوف منفرداً عن الصفّ في الصّحة
معه خلاف وأنّ الإعادة تُسنّ للخروج منه وهو أي ثبوت الخلاف فيها قضيّة قوله م ر الآتي في شرح
فليجبر إلخ خروجاً من الخلاف وفي سم على المنهج فرغ صار وحده في أثناء الصلاة يتبني أن يجبر
شخصاً، فإن تركه مع تيسره يتبني أن يكره م ر رحمه الله تعالى انتهى أي وتقوّه الفضيلة من حيثها. اهـ.
□ قوله: (ولو وحده) أي ويتعدّد خروج الوقت أيضاً ع ش. □ قوله: (كما مرّ) أي في بحث الإعادة.

□ قوله: (فأمره بها) في رواية للتدبّ إن كانت الواقعة متعدّدة فهذا قريب أو واجدة فلا؛ لأنّ سكوت
بعض الرواة عن الإعادة لا ينافي نقل بعضهم لها الواجب القبول؛ لأنّ زيادة الثقة مقبولة.

بأن كان لو دَخَلَ فيه وسعته أي من غير إلحاق مشقة لغيره كما هو ظاهر، وإن لم تكن فيه فرجة ولو كان بينه وبين ما فيه فرجة أو سعة كما في المجموع واقتضاء ظاهر التحقيق خلافه غير مراد، وإن وجّه بأنه لا تقصير منهم في السعة بخلاف الفرجة؛ لأن تسوية الصفوف بأن لا يكون في كل منها فرجة ولا سعة متأكدة الندب هنا فيكره تركها كما عُلِمَ ممّا مرّ صُفوف كثيرة خرقتها كلّها ليدخل تلك الفرجة أو السعة لتقصيرهم بتركها لكرهية الصلاة لكل من تأخّر عن صفّها وبهذا كالذي مرّ عن القاضي يُعلّم ضعف ما قيل من عدم فوّت الفضيلة هنا على المتأخّرين نعم إن كان تأخّرهم لِعُذْر كوّت الحرّ بالمسجد الحرام فلا كراهة ولا تقصير

☐ قوله: (بأن كان إلخ) عبارة المُعْنَى نَقْلًا عَنِ الْمُصَنِّفِ الْفُرْجَةُ خِلَافٌ ظَاهِرٌ، وَالسَّعَةُ أَنْ لَا يَكُونَ خِلَافٌ وَيَكُونُ بَحْثٌ لَوْ دَخَلَ بَيْنَهُمَا لَوْسَعُهُ. اهـ. ☐ قوله: (لغيره) يَتَّبِعِي وَلَوْ لِنَفْسِهِ بَصْرِيّ. ☐ قوله: (وإن لم تكن) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ إِلَى صُفُوفٍ وَقَوْلُهُ لِكِرَاهَةِ الصَّلَاةِ إِلَى وَتَقْيِيدِ الْإِسْتَوِيِّ. ☐ قوله: (أو سعة) وَفَاقًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالْمُعْنَى وَخِلَافًا لِصَنِيعِ النَّهَائِيَةِ حَيْثُ جَرَى عَلَى مَا اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ التَّحْقِيقِ فَاقْتَصَرَ عَلَى الْفُرْجَةِ احْتِرَازًا عَنِ السَّعَةِ كَمَا بَيَّنَّاهُ عَلَيْهِ الرَّشِيدِيّ. ☐ قوله: (خلافه) أَي مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَخَطَّى لِلْسَّعَةِ رَشِيدِيّ. ☐ قوله: (لأن تسوية الصفوف إلخ) عِلَّةٌ لِقَوْلِهِ غَيْرُ مُرَادٍ.

☐ قوله: (فيكره تركها إلخ) أَي التَّسْوِيَةُ هَلْ يُخَالِفُ هَذَا مَا قَدَّمْنَا عَنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ ذَاكَ خَاصٌّ بِالصَّبْيَانِ وَهَذَا لِغَيْرِهِمْ ثُمَّ هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْإِضْطِفَافَ مَعَ إِنْقَاءِ السَّعَةِ الْمَذْكُورَةِ مَكْرُوهٌ سَم.

☐ قوله: (صفوف إلخ) اسْمُ كَانَ. ☐ وقوله: (خرقتها إلخ) جَوَابُ لَوْ. ☐ قوله: (خرقتها كلّها إلخ) وَلَوْ كَانَ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ مَحَلٌّ يَسَعُهُ وَقَفَّ فِيهِ وَلَمْ يَخْتَرِقْ نِهَائِيَةَ قَالَ الرَّشِيدِيّ قَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ الْإِلْخَ كَانَ صَوْرَتُهُ فِيمَا لَوْ أَتَى مِنْ أَمَامِ الصُّفُوفِ وَكَانَ هُنَاكَ فُرْجَةٌ خَلْفَهُ فَلَا يَخْرُقُ الصُّفُوفَ الْمُتَقَدِّمَةَ لِعَدَمِ تَقْصِيرِهَا، وَإِنَّمَا التَّقْصِيرُ مِنَ الصُّفُوفِ الْمُتَأَخِّرَةِ بَعْدَ سَدِّهَا فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. وَعِبَارَةٌ عَشْرٌ قَوْلُهُ م ر وَلَمْ يَخْتَرِقْ إِلَّا أَنَّ يَصِلَ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ الثَّانِي مَثَلًا وَيَتَّبِعِي فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَنَّهُ لَا تَقَوُّتُ الْفَضِيلَةُ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ وَلَا عَلَى نَفْسِهِ لِعَدَمِ التَّقْصِيرِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَجِدْ مَحَلًّا يَذْهَبُ مِنْهُ بِلا خَرَقٍ لِلصُّفُوفِ. اهـ.

☐ قوله: (لعذر إلخ) يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فِي أَنَّهُ هَلْ يَتَّعَيْنُ عَلَيْهِمْ أَقْرَبُ مَحَلٍّ إِلَى الْإِمَامِ؛ لِأَنَّ الْمَيْسُورَ لَا يَسْقُطُ بِالْمَغْسُورِ أَوْ لَا يَتَّعَيْنُ؛ لِأَنَّ الْإِتِّصَالَ الْمَطْلُوبَ لِمَا فَاتَ فَلَا فَرْقَ بَيْنَ بَقِيَّةِ الْأَمَاكِنِ مَحَلٍّ تَامِلٍ وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ الْأَوَّلَ بَصْرِيّ أَي كَمَا هُوَ قَضِيَّةُ نَظَائِرِهِ فَيَطَالِبُ كُلُّ مِمَّنْ حَضَرَ أَوْ يَخْضُرُ بَعْدَ الْوُقُوفِ فِي أَقْرَبِ مَحَلٍّ مِنَ الْإِمَامِ خَالٍ عَنِ نَحْوِ الْحَرِّ وَيَتَّعَيْنُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَدَّى إِلَى الْإِنْفِرَادِ عَنِ الصُّفُوفِ لِحُضُورِهِ وَخَذَهُ أَوْ لِعَدَمِ مَوَافَقَةِ غَيْرِهِ لَهُ فِي التَّقَدُّمِ إِلَى الْأَقْرَبِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ جَرْ شَخْصٍ مِمَّنْ أَمَامَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ☐ قوله: (كوّت الحرّ) أَي وَنَحْوِ الْمَطَرِ. ☐ قوله: (فلا كراهة إلخ) أَي فَلَا تَقَوُّتُهُمْ

☐ قوله: (فيكره تركها) أَي التَّسْوِيَةُ كَمَا عُلِمَ الْإِلْخَ هَلْ يُخَالِفُ هَذَا مَا مَرَّ عَنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ ذَاكَ خَاصٌّ بِالصَّبْيَانِ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْإِضْطِفَافَ مَعَ إِنْقَاءِ السَّعَةِ الْمَذْكُورَةِ مَكْرُوهٌ.

كما هو ظاهرٌ وتقييدُ الإسْنَوِيِّ بِصَفَتَيْنِ وَنَقْلُهُ عَنْ كَثِيرِينَ رَدُّوهُ بِأَنَّهُ التَّبَسُّ عَلَيْهِ بِمَسْأَلَةِ التَّخْطِئِ
مَعَ وَضُوحِ الْفَرْقِ؛ لِأَنَّهُمْ إِلَى الْآنَ لَمْ يَدْخُلُوا فِي الصَّلَاةِ فَلَمْ يَتَحَقَّقْ تَقْصِيرُهُمْ وَيُؤْخَذُ مِنْ
تَعْلِيلِهِمْ بِالتَّقْصِيرِ أَنَّهُ لَوْ عَرَضَتْ فُرْجَةٌ بَعْدَ كَمَالِ الصَّفِّ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ لَمْ يَخْرِقْ إِلَيْهَا وَهُوَ
مُحْتَمَلٌ (وَالَا) يَجِدُ سَعَةً (فَلْيَجْرِ) نَدْبًا لِيُخْبَرَ يَعْمَلُ بِهِ فِي الْفَضَائِلِ وَهُوَ «أَيُّهَا الْمُصَلِّي هَلَّا
دَخَلْتَ فِي الصَّفِّ أَوْ جَزَرْتَ رَجُلًا مِنَ الصَّفِّ فَيُصَلِّي مَعَكَ أَعِدْ صَلَاتَكَ» وَيُؤْخَذُ مِنْ فَرَضِهِمْ
ذَلِكَ فَيَمْنَعُ لَمْ يَجِدْ فُرْجَةً حُرْمَتُهُ عَلَى مَنْ وَجَدَهَا لِتَقْوِيَةِ الْفَضِيلَةِ عَلَى الْغَيْرِ مِنْ غَيْرِ عُذْرِ
(شَخْصًا) مِنْهُ حُرًّا لَا قِتْلًا لِدُخُولِهِ فِي ضَمَانِهِ بِوَضْعِ يَدِهِ عَلَيْهِ.....

الْفَضِيلَةُ شِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ فَلَيْسَ لِغَيْرِهِمْ خَرَقٌ صُفُوفِهِمْ لِأَجْلِهَا . اهـ . فَوُدَّ: (التَّبَسُّ إِلَيْهِ) أَيِ مَا
نَحْنُ فِيهِ مِنْ مَسْأَلَةِ خَرَقِ الصُّفُوفِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْيَاةِ التَّبَسُّ عَلَيْهِ مَسْأَلَةٌ بِمَسْأَلَةٍ، فَإِنَّ مَنْ نُقِلَ عَنْهُمْ
إِنَّمَا فَرَضُوا الْمَسْأَلَةَ فِي التَّخْطِئِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالتَّخْطِئُ هُوَ الْمَشْيُ بَيْنَ الْقَاعِدَيْنِ، وَالْكَلَامُ هُنَا فِي شَقِّ
الصُّفُوفِ وَهُمْ قِيَامٌ وَقَدْ صَرَخَ الْمُتَوَلَّى بِكَوْنِهِمَا مَسْأَلَتَيْنِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ سَدَّ الْفُرْجَةِ الَّتِي فِي
الصُّفُوفِ مَصْلَحَةٌ عَامَّةٌ لَهُ وَلِلْقَوْمِ بِإِتِمَامِ صَلَاتِهِ وَصَلَاتِهِمْ، فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ تِمَامِ الصَّلَاةِ كَمَا
وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ بِخِلَافِ تَرْكِ التَّخْطِئِ، فَإِنَّ الْإِمَامَ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ لَا يُحْرِمَ حَتَّى يُسَوِّيَ بَيْنَ الصُّفُوفِ .
اهـ . فَوُدَّ: (لِأَنَّهُمْ إِلَى الْآنَ إِلَيْهِ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ التَّخْطِئِ . فَوُدَّ: (أَنَّهُ لَوْ عَرَضَتْ فُرْجَةٌ إِلَيْهِ) أَيِ بَأْنِ عِلْمِ
عُرُوضِهَا أَمَّا لَوْ وَجَدَهَا وَلَمْ يَعْلَمْ هَلْ كَانَتْ مَوْجُودَةً قَبْلُ أَوْ طَرَأَتْ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَخْرِقُ لِيَصِلَ إِذَا الْأَصْلُ
عَدِمَ سَدَّهَا فِيمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَحْوَالِ الْمَأْمُومِينَ الْمُتَعَادَةِ لَهُمْ ع . ش . فَوُدَّ: (لَمْ يَخْرِقْ إِلَيْهَا) هَذَا هُوَ
الْمُعْتَمَدُ شِ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ لَمْ يَخْرِقْ إِلَيْهِ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى صَفَتَيْنِ اهـ .

قَوْلُ (لَسِي): (فَلْيَجْرِ إِلَيْهِ) أَيِ فِي الْقِيَامِ نِهَايَةً وَمُغْنِي . فَوُدَّ: (نَدْبًا) كَذَا فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنِيِّ .
فَوُدَّ: (لِيُخْبَرَ إِلَيْهِ) أَيِ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ قَالَ مِنَ الْعُلَمَاءِ لَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ مُتَفَرِّدًا خَلْفَ الصَّفِّ
مُغْنِي وَنِهَايَةً . فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْ فَرَضِهِمْ إِلَيْهِ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِ، وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ وَجْهًا بَصْرِيًّا .
فَوُدَّ: (فُرْجَةٌ) الْأُولَى هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي سَعَةً . فَوُدَّ: (حُرْمَتُهُ إِلَيْهِ) وَظَاهِرُ أَنْ مَحَلَّهَا إِذَا لَمْ يَطْنِ رِضَاهُ سَمِ
وَيَتَّبِعِي وَعِلْمٌ بِالْحُرْمَةِ . فَوُدَّ: (مِنْهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ بَعْدَ الْإِحْرَامِ فِي التَّهْيَاةِ . فَوُدَّ: (مِنْهُ) أَيِ الصَّفِّ .
فَوُدَّ: (قِتْلًا إِلَيْهِ) ظَاهِرُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ جَرُّ الْقِنِّ لَكِنْ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ تَعْلِيلِهِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَوْ
أَمَكْنَهُ جَرُّهُ بِحَيْثُ لَا يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ اسْتَحْبَبَّ كَأَن يَمَسَّهُ فَيَتَأَخَّرَ بِدُونِ قَبْضِ شَيْءٍ مِنْ أَجْزَائِهِ وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ
سَمِ . فَوُدَّ: (لِدُخُولِهِ فِي ضَمَانِهِ) حَتَّى لَوْ جَرَّهُ ظَانًا حُرِّيَّتَهُ فَتَبَيَّنَ كَوْنُهُ رَقِيقًا دَخَلَ فِي ضَمَانِهِ كَمَا أَفْتَى

فَوُدَّ: (لَمْ يَخْرِقْ إِلَيْهَا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى صَفَتَيْنِ . فَوُدَّ: (حُرْمَتُهُ عَلَى مَنْ وَجَدَهَا) وَظَاهِرُ أَنْ
مَحَلَّهَا إِذَا لَمْ يَطْنِ رِضَاهُ . فَوُدَّ: (لَا قِتْلًا) ظَاهِرُ هَذَا الصَّنِيعِ أَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ جَرُّ الْقِنِّ لَكِنْ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ
تَعْلِيلِهِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ لَوْ أَمَكْنَهُ جَرُّهُ بِحَيْثُ لَا يَدْخُلُ فِي ضَمَانِهِ اسْتَحْبَبَّ كَأَن يَمَسَّهُ فَيَتَأَخَّرَ بِدُونِ قَبْضِ شَيْءٍ
مِنْ أَجْزَائِهِ وَهُوَ مُتَّبَعَةٌ . فَوُدَّ: (لِدُخُولِهِ فِي ضَمَانِهِ) أَيِ، وَإِنْ طَنَ حُرِّيَّتَهُ فَتَبَيَّنَ كَوْنُهُ قِتْلًا كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ

يَعْلَمُ مِنْهُ بِقَرَائِنِ أَحْوَالِهِ أَنَّهُ يَظُنُّهُ (بَعْدَ الْإِحْرَامِ) لَا قَبْلَهُ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ بَلْ فِي أَصْلٍ كَوْنِ الْجَذْبِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِأَنَّهُ إِذَا أَحْرَمَ مُتَفَرِّدًا لَا تَتَعَقَّدُ صَلَاتُهُ عِنْدَ الْمُخَالِفِينَ وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ فَلَا تَقْصِيرُ مِنْهُ يَقْتَضِي بُطْلَانَ صَلَاتِهِ عِنْدَهُمْ وَذَلِكَ لِإِضْرَارِهِ لَهُ بِتَقْصِيرِهِ مُتَفَرِّدًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَتُهُ أَيْضًا فِيمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّفِّ الَّذِي يَجُزُّ مِنْهُ إِلَّا اثْنَانِ فَيَحْرُمُ جُزْؤُهُمَا إِلَيْهِ لِأَنَّهُ يُصَيِّرُ الْآخَرَ مُتَفَرِّدًا يَفْعَلُ أَحَدُهُ يَعُوذُ نَفْعُهُ إِلَيْهِ وَضَرَرُهُ عَلَى غَيْرِهِ.....

بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ سَمَ وَنَهَايَهُ. □ فَوُدَّ: (يَعْلَمُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا جَوَّزَ مَوَافَقَتَهُ لَهُ وَلَا فَلَا جَزْءَ بَلْ يَمْتَنِعُ لِحُوفِ الْفِتْنَةِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (فَيَحْرُمُ الْإِنْفِ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمَعْنَى الْكِرَاهَةَ عِبَارَةُ سَمِ الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ لَا حَرَامٌ شَرْحُ م ر وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ مَا أَفْتَى بِهِ عَدَمُ الْحُرْمَةِ أَيْضًا فِيمَا لَوْ جَزَّ وَجَدَ فُرْجَةً أَوْ جَزَّ أَحَدَ الَّذِينَ فِي الصَّفِّ، وَإِنْ صَيَّرَ الْآخَرَ مُتَفَرِّدًا وَوَجَّهَ عَدَمَهَا أَنَّ الْجَزَّ مَطْلُوبٌ فِي الْجُمْلَةِ سَم. □ فَوُدَّ: (كَمَا فِي الْكِفَايَةِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْفَارِقِيُّ وَسَبَقَهُمَا إِلَيْهِ الرُّوْيَانِيُّ فِي حِلِّيَّتِهِ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ أَنَّهُ الْأَصَحُّ وَعِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصَيِّرُ مُتَفَرِّدًا فَيَقُوتُ عَلَيْهِ الْفَضِيلَةُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي مِنَ حُرْمَةِ إِزَالَةِ دَمِ الشَّهِيدِ انْتَهَتْ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ هُنَا لِعَرَضٍ مَأْذُونٍ فِي أَصْلِهِ سَمَ عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِعَدَمِ التَّحَقُّقِ أَيْ تَقْوِيَةِ الْفَضِيلَةِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ بِسَبِيلٍ مِنْ عَدَمِ الْمَوَافَقَةِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَإِنْ نُوزِعَ الْإِنْفِ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ وَالْمَعْنَى التَّزَاغَ كَمَا مَرَّ وَقَالَ سَمَ هَلْ يَجْرِي هَذَا التَّزَاغُ فِي الْحُرْمَةِ عَلَى مَنْ وَجَدَ فُرْجَةً وَفِيمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّفِّ الَّذِي يَجُزُّ مِنْهُ إِلَّا اثْنَانِ وَالْمُتَّجِهَ الْجَرِيَّانَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ فِي الْجَمِيعِ سَمَ وَتَقَدَّمَ مِنْهُ مِثْلُهُ. □ فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ الْإِنْفِ) مُتَعَلَّقٌ بِقَوْلِهِ نَوْزَعُ. □ فَوُدَّ: (مُتَفَرِّدًا) أَيَّ عَنِ الصَّفِّ. □ فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيَّ فِي التَّزَاغِ الْمَذْكُورِ. □ فَوُدَّ: (عِنْدَ الْمُخَالِفِينَ) أَيَّ كَابِنِ الْمُنْذِرِ وَابْنِ خُزَيْمَةَ وَالْحَمِيدِيُّ شَوْبَرِيٌّ أَيْ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ. اهـ. بُجَيْرِمِي. □ فَوُدَّ: (فُرْجَةً) الْأُولَى الْمَوَافِقُ لِمَا قَدَّمَ أَنْ يَقُولَ سَعَةً. □ فَوُدَّ: (وَذَلِكَ الْإِنْفِ) أَيَّ حُرْمَةُ الْجَزِّ قَبْلَ الْإِحْرَامِ أَوْ كَوْنُ الْجَزِّ بَعْدَ الْإِحْرَامِ. □ فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ) إِلَى الْمَثَنِ

شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ. □ فَوُدَّ: (فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِنْفِ) الَّذِي أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ لَا حَرَامٌ شَرْحُ م ر وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسُ مَا أَفْتَى بِهِ عَدَمُ الْحُرْمَةِ أَيْضًا فِيمَا لَوْ جَزَّ وَجَدَ فُرْجَةً أَوْ جَزَّ أَحَدَ الَّذِينَ فِي الصَّفِّ، وَإِنْ صَيَّرَ الْآخَرَ مُتَفَرِّدًا وَوَجَّهَ عَدَمَهَا أَنَّ الْجَزَّ مَطْلُوبٌ فِي الْجُمْلَةِ. □ فَوُدَّ: (كَمَا فِي الْكِفَايَةِ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْفَارِقِيُّ وَسَبَقَهُمَا إِلَيْهِ الرُّوْيَانِيُّ فِي حِلِّيَّتِهِ وَقَالَ ابْنُ يُونُسَ أَنَّهُ الْأَصَحُّ وَعِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ ذَكَرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصَيِّرُ مُتَفَرِّدًا فَيَقُوتُ عَلَيْهِ الْفَضِيلَةُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي مِنَ حُرْمَةِ إِزَالَةِ دَمِ الشَّهِيدِ. اهـ. □ فَوُدَّ: (وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّهُ هُنَا لِعَرَضٍ مَأْذُونٍ فِي أَصْلِهِ). □ فَوُدَّ: (وَإِنْ نُوزِعَ فِيهِ) هَلْ يَجْرِي هَذَا التَّزَاغُ فِي الْحُرْمَةِ عَلَى مَنْ وَجَدَ فُرْجَةً وَفِيمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّفِّ الَّذِي يَجُزُّ مِنْهُ إِلَّا اثْنَانِ وَالْمُتَّجِهَ الْجَرِيَّانَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى وَاحِدٌ فِي الْجَمِيعِ.

وهنا فيما إذا أمكنه الخرق ليصطف مع الإمام خرق وله إن وسعهما مكانه جرهما إليه (وليساعده المجزؤ) ندباً؛ لأن فيه إعانة على بر مع حصول ثواب صفة له؛ لأنه لم يخرج منه إلا لغدر (ويشترط علمه) أي المأموم وأراد بالعلم ما يشمل الظن بدليل قوله أو مبلّغاً (بانتقالات الإمام) ليمتكن من متابعتيه (بأن) أي كأن (يراه أو) يرى (بعض صف) من المقتدين به أو واحداً منهم، وإن لم يكن في صف (أو يسمعه أو) يسمع (مبلّغاً) بشرط كونه ثقة كما قاله جمع متقدمون ومتأخرون أي عدل رواية؛ لأن غيره لا يقبل إخباره نعم مر قبول إخبار الفاسق عن فعل نفسه فيمكن القول بتظيره هنا في الإمام إلا أن يفرق بأن ذاك إخبار عن فعل نفسه صريحاً بخلاف هذا ويأتي جواز اعتماده إن وقع في قلبه صدقه فيأتي نظيره هنا وأما قول المجموع يكفي إخبار الصبي فيما طريقه المشاهدة كالغروب فضيعت، وإن نقله عن الجمهور واعتمده غير واجد فعله لا يشترط كون نحو المبلّغ ثقة ولتحو أعمى اعتماد حركة من يجانبه إن كان ثقة على ما تقرر ولو ذهب المبلّغ في أثناء الصلاة لزمه نيّة المفارقة أي ما لم يرج عوده.....

في النهاية والمغني . □ فؤد: (وهنا) أي ما إذا كان في الصف اثنان فقط . □ فؤد: (وله إن وسعهما مكانه جرهما إلخ) ، والخرق أفضل من الجر حيث أمكن كل منهما نهاية . □ فؤد: (جرهما إليه) صادق بما إذا أدى ذلك إلى بعدهم عن الإمام بأكثر من ثلاثة أذرع وهو محل تأمل إلا أن يقال يتعين على الإمام التخلّف حينئذٍ أخذاً مما تقدم ويأتي فيما لو ترك التخلّف نظير التردّد السابق فلا تفعل بصري أي في هامش قول الشارح وإلا تعين ما سهل إلخ . □ فؤد: (من المقتدين) إلى قوله على ما وقع في النهاية إلا قوله نعم إلى وأما قول المجموع وقوله فلو كان إلى وسواء . □ فؤد: (من المقتدين إلخ) أي العالمين بانتقالاته . □ فؤد: (أو واحداً إلخ) قضية كلامه الآتي اشتراط كونه ثقة أو وقوع صدقه في قلبه .

فؤد (سنن): (أو مبلّغاً أي) ، وإن لم يكن مصلّياً نهايةً ومغني وإيعاب، والصحيح عند الحنفية اشتراط كونه مصلّياً كزدي وفي الحلبي وكذا الصبي المأموم، والفاسق إذا اعتقد صدقه . اهـ . ويأتي مثله في الشرح في الفاسق وعن ع ش في الصبي . □ فؤد: (بشرط) إلى قوله، وإن نقله في المغني إلا قوله أي عدل إلى ، وأما قول المجموع . □ فؤد: (نعم مر إلخ) أي في الاجتهاد بين المائنين كزدي .

□ فؤد: (ويأتي) لعل في الصيام . □ فؤد: (جواز اعتماده) أي أخبار الفاسق . □ فؤد: (فضيعت) أي أو هو مخمول على ما إذا لم توجد قرينة تغلب على الظن صدقه ع ش عبارة الجمل أو مخمول على ما لو اعتقد المأموم صدقه . اهـ . □ فؤد: (فعلية) أي قول المجموع . □ فؤد: (ولتحو أعمى إلخ) عبارة المغني والنهاية أو بأن يهديه ثقة إذا كان أعمى أصم أو بصيراً في ظلمة أو نحوها . اهـ . □ فؤد: (لزمه) أي المأموم ع ش . □ فؤد: (نيّة المفارقة) ظاهره قوفاً وقد يوجه بأنه عند عدم رجاء ما ذكر متلاعب بالاستمرار بصري . □ فؤد: (ما لم يزوج عوده إلخ) ولو لم يكن ثم ثقة وجهل المأموم أفعال إمامه الظاهرة

□ فؤد: (وأما قول المجموع إلخ) كذا شرح م ر . □ فؤد: (أي ما لم يزوج عوده إلخ) كذا شرح م ر .

قبل مُضَيٍّ ما يَسَعُ رُكْنَيْنِ فِي ظَنِّهِ فِيمَا يَظْهَرُ. (وَإِذَا جَمَعَهُمَا مَسْجِدٌ) وَمِنْهُ جِدَارُهُ وَرَحْبَتُهُ وَهِيَ مَا حُجِرَ عَلَيْهِ لِأَجْلِهِ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا طَرِيقٌ مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ خُدُوعَهَا بَعْدَهُ وَأَنَّهَا غَيْرُ مَسْجِدٍ، وَمَنَارَتُهُ الَّتِي بَائِبُهَا فِيهِ أَوْ فِي رَحْبَتِهِ لَا حَرِيمَةَ وَهُوَ مَا يُهَيَّأُ لِلْإِقْدَاءِ نَحْوِ قُضَامَتِهِ (صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ)

كَالرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ فَيَقْضِي لِنَتَعَذَّرِ الْمُتَابَعَةَ حِينَئِذٍ نِهَائَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَجَوَلَ الْمَأْمُومُ الْإِنِّحَ أَيُّ بَانَ لَمْ يَعْلَمْ بِانْتِقَالَاتِهِ إِلَّا بَعْدَ مُضَيٍّ رُكْنَيْنِ فَعَلَيْنِ كَذَا ذَكَرُوهُ هُنَا وَسَيَأْتِي فِي فَضْلِ تَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ تَقَدَّمَهُ بَرْكَتَيْنِ بَطَلَتْ إِنْ كَانَ عَامِدًا عَالِمًا بِتَخْرِيْمِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ سَاهِيًا أَوْ جَاهِلًا، فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ غَيْرُ أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِمَا انْتِهَى وَعَلَيْهِ فَالْمُرَادُ بِبُطْلَانِ الْقُدُوةِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ هُنَا أَنَّهُ إِذَا اقْتَدَى عَلَى وَجْهِ لَا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ فِيهِ الْعِلْمُ بِانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ أَيُّ تَمْتَنِعُ الْقُدُوةُ حِينَئِذٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا ظَنَّ ذَلِكَ وَعَرَضَ لَهُ مَا مَنَعَهُ مِنَ الْعِلْمِ بِالْانْتِقَالَاتِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ ذَهَبَ الْمُبْلَغُ وَرَجَى عَوْدَهُ فَاتَّفَقَ أَنَّهُ لَمْ يَعُدْ وَلَمْ يَعْلَمْ بِانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ إِلَّا بَعْدَ مُضَيٍّ رُكْنَيْنِ فَيَنْبَغِي عَدَمُ الْبُطْلَانِ لِمُذَرِّهِ كَالْجَاهِلِ اهـ. هـ قَوْلُهُ: (عَوْدَةُ الْإِنِّحِ) أَيُّ أَوْ انْتِصَابِ مُبْلَغٍ آخَرَ سَم. هـ قَوْلُهُ: (قَبْلَ مُضَيٍّ مَا يَسَعُ رُكْنَيْنِ) أَيُّ فَعَلَيْنِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُمَا هُمَا الَّذِي يَضُرُّ التَّأَخُّرُ أَوْ التَّقَدُّمُ بِهِمَا كَمَا يَأْتِي رَشِيدِي.

هـ قَوْلُهُ (لِسِي): (وَإِذَا جَمَعَهُمَا مَسْجِدٌ الْإِنِّحَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَالشَّرْطُ الثَّلَاثُ مِنْ شُرُوطِ الْاِقْتِدَاءِ أَنْ يُعَدَّ مُجْتَمِعَيْنِ لِيُظْهَرَ الشُّعَارُ، وَالتَّوَادُّ، وَالتَّعَاوُضُ إِذْ لَوْ اكْتَفَى بِالْعِلْمِ بِالْانْتِقَالَاتِ فَقَطَّ كَمَا قَالَ عَطَاءُ لَبَطَلَ السَّغْيُ الْمَأْمُورُ بِهِ، وَالِدُّعَاءُ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَكَانَ كُلُّ أَحَدٍ يُصَلِّي فِي سَوْقِهِ أَوْ بَيْتِهِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا عِلِمَ بِانْتِقَالَاتِهِ وَلَا جَمَاعَةٍ أَرْبَعَةَ أَحْوَالٍ؛ لِأَنَّهُمَا إِمَّا أَنْ يَكُونَا بِمَسْجِدٍ أَوْ بغيرِهِ مِنْ قُضَاءٍ أَوْ بِنَاءٍ أَوْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا بِمَسْجِدٍ، وَالْآخَرُ بغيرِهِ وَقَدْ أَخَذَ فِي بَيَانِهَا فَقَالَ، وَإِذَا جَمَعَهُمَا الْإِنِّحَ اهـ. وَفِي النِّهَايَةِ نَحْوُهَا قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ يَكُونُ أَحَدُهُمَا بِمَسْجِدٍ الْإِنِّحَ فِيهِ صَوْرَتَانِ وَذَلِكَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْمَأْمُومُ خَارِجَهُ أَوْ بِالْعَكْسِ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (وَمِنَهُ) إِلَى قَوْلِ بِخِلَافِ مَا إِذَا سُمِّرَتْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَأَنَّهَا غَيْرُ مَسْجِدٍ إِلَى لَا حَرِيمَةَ وَقَوْلُهُ خِلَافًا إِلَى وَسَوَاءَ. هـ قَوْلُهُ: (وَرَحْبَتُهُ) أَيُّ، وَإِنْ كَانَتْ مُنْتَهَكَةً نِهَائَةً. هـ قَوْلُهُ: (وَهِيَ مَا حُجِرَ عَلَيْهِ الْإِنِّحَ) أَيُّ وَلَمْ يَعْلَمْ كَوْنَهَا شَارِعًا قَبْلَ ذَلِكَ أَوْ نَحْوَهُ سَوَاءَ أَعْلِمَ وَفَقِيَّتَهَا مَسْجِدًا أَمْ جَوَلَ أَمْرَهَا عَمَلًا بِالظَّاهِرِ وَهُوَ التَّخْوِيطُ عَلَيْهَا نِهَائَةً. هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ يَنْتَهَمَا طَرِيقٌ) أَيُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَخَذًا وَمَا يَأْتِي سَم وَمُغْنِي. هـ قَوْلُهُ: (وَأَنَّهَا الْإِنِّحَ) التَّعْبِيرُ بِأَوْ أَوْلَى بَصْرِي.

هـ قَوْلُهُ: (خُدُوعُهَا) أَيُّ الرَّحْبَةِ سَم. هـ قَوْلُهُ: (وَمَنَارَتُهُ الْإِنِّحَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَثِيرٌ وَمَنَارَةٌ دَاخِلَةٌ فِيهِ. اهـ. هـ قَوْلُهُ: (الَّتِي بَائِبُهَا فِيهِ الْإِنِّحَ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ كَوْنِ بَائِبِهَا فِيهِ كَافٍ فِي عَدَمِهَا مِنَ الْمَسْجِدِ، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ فِي وَفَقِيَّتِهِ وَخَرَجَتْ عَنْ سَمَّتِ بِنَائِهِ ع ش وَقَوْلُهُ، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ الْإِنِّحَ يَعْني، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ دُخُولَهَا فِيهَا أَخَذًا وَمِمَّا مَرَّ فِي الرَّحْبَةِ فَلَوْ تَيَقَّنَ عَدَمَ الدُّخُولِ فَهَمَّا بِنَاءٌ وَمَسْجِدٌ وَسَيَأْتِي حُكْمُهُمَا. هـ قَوْلُهُ: (لَا حَرِيمَةَ الْإِنِّحَ) وَيَلْزَمُ الْوَاقِفَ تَمْيِيزَ الرَّحْبَةِ مِنَ الْحَرِيمِ كَمَا قَالَ الرَّزْكَشِي لِتُعْطَى حُكْمُ الْمَسْجِدِ نِهَائَةً أَيُّ فِي صِحَّةِ هـ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَزَجْ عَوْدَةُ) أَيُّ أَوْ انْتِصَابِ مُبْلَغٍ آخَرَ. هـ قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ يَنْتَهَمَا طَرِيقٌ) أَيُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَخَذًا وَمَا يَأْتِي. هـ قَوْلُهُ: (مَا لَمْ يَتَيَقَّنْ خُدُوعُهَا) أَيُّ الرَّحْبَةِ.

إجماعاً (وإن بُعدت المسافة وحالت الأبنية) التي فيه المتنافذة الأبواب إليه أو إلى سطحه كما أفهمه كلام الشيخين خلافاً لما يوهمه كلام الأنوار فلو كان بوسطه بيت لا باب له إليه، وإنما ينزل إليه من سطحه كفى، وإن توقف فيه شارح وسواء.....

افتداء من فيها بإمام المسجد، وإن بُعدت المسافة وحالت أبنية نافذة ع ش. □ قوله: (المتنافذة الأبواب إلخ) ولا بد أن يكون التنافذ على العادة كما قاله بعض المتأخرين وأعلم أن التسمير للأبواب يُخرجهما عن الاجتماع، فإذا لم تتنافذ أبوابها إليه أو لم يكن التنافذ على العادة فلا يعدّ الجامع بهما جامعاً واحداً، وإن خالف في ذلك الإشتوي فيضّر الشباك فلو وقف من ورائه بجوار المسجد ضررٌ معني عبارة النهاية بخلاف ما إذا كان في بناء غير نافذ كأن سمر بابه، وإن كان الاستطراق ممكناً من فُرجة من أغلاه فيما يظهر؛ لأن المدار على الاستطراق العادي وكسطجه الذي ليس له مرقى. اهـ. وعبارة ع ش قوله م ر المتنافذة الأبواب قال م ر المراد نافذة نفوذاً يمكن استطرأه عادة فلا بُد في كل من البئر، والسطح من إمكان المرور منهما إلى المسجد عادة بأن يكون لهما مرقى إلى المسجد حتى قال في دكة المؤذنين في المسجد لو رُفِع سُلّمها امتنع افتداء من بها بمن في المسجد لعدم إمكان المرور عادة سم على المنهج أقول ومحلّه إذا لم يكن للدكة باب من سطح المسجد والأصح وقوله يمكن استطرأه عادة يؤخذ منه أن سلاّم الآبار المعتادة للترؤل منها لإصلاح البئر وما فيها لا يكتفي بها؛ لأنه لا يستطرق فيها إلا من له خبرة وعادة بترؤلها بخلاف غالب الناس. اهـ. وفي البجيرمي عن الحفني قوله م ر على الاستطراق العادي أي بحيث يمكن الاستطراق من ذلك المنفذ عادة ولو لم يصل من ذلك المنفذ إلى ذلك البناء إلا بازورار وانعطاف بحيث يصير ظهره للقبلة اهـ. □ قوله: (أو إلى سطحه) أي، وإن خرج بعض الممر عن المسجد حيث كان الباب في المسجد أي أو رحيته كما هو الغرض ولم تطل المسافة عرفاً فيما يظهر ع ش عبارة الرشدي قوله أو إلى سطحه أي الذي هو منه كما هو ظاهر مما يأتي أي، والصورة أن السطح نافذ إلى المسجد أخذاً من شرط التنافذ فليراجع اهـ. □ قوله: (لما يوهمه كلام الأنوار) أي من عدم اشتراط تنافذ أبواب أبنية المسجد. □ قوله: (فلو كان بوسطه بيت) أي ثابت المسجدية وإلا فهما بناء ومسجد وسيأتي حكمهما كما هو ظاهر سم وقوله أي ثابت المسجدية أي لم يتيقن أنه غير مسجد أخذاً مما مر في الرحبة. □ قوله: (وإنما ينزل إليه) أي ترؤلاً معتاداً بأن كان له من السطح ما يعتاد المرور منه إليه بخلاف نحو التسلق منه إليه. □ وقوله: (من سطحه) أي الذي بينه وبين المسجد نفوذاً يمكن المرور فيه منه إليه على العادة سم عبارة البصري قد يقال إن كان أحدهما في السطح، والآخر في البيت

□ قوله: (فلو كان بوسطه بيت) أي ثابت المسجدية وإلا فهما بناء ومسجد وسيأتي حكمهما كما هو ظاهر. □ قوله: (وإنما ينزل إليه من سطحه) أي ترؤلاً معتاداً بأن كان له من السطح ما يعتاد المرور منه إليه بخلاف نحو التسلق منه إليه وقوله من سطحه أي الذي بينه وبين المسجد نفوذاً يمكن المرور فيه منه إليه على العادة.

أَغْلَقْتُ تلك الأبواب أم لا بخلاف ما إذا سُمِّرَتْ على ما وَقَعَ في عبارات لِكِنَّ ظاهرِ المثنى وغيره أنه لا فرق وجرى عليه شيخنا في فتاويه فقال في مسجدٍ سُدَّتْ مقصُورُتهُ وبقي نصفين لم يَنْفُذْ أحدهما إلى الآخرِ أنه يصحُّ اقتداءً من في أحدهما بِمَنْ في الآخرِ؛ لأنَّه يُعَدُّ مسجدًا واحدًا قبل السدِّ وبعده. اهـ. وَلَكِ أَنْ تَقُولَ إِنْ فُتِحَ لِكُلِّ مِنَ النصفين بابٌ مُسْتَقِلٌّ ولم يُمْكِنْ التَّوَصُّلُ من أحدهما إلى الآخرِ فالوجه أن كُلاً مُسْتَقِلٌّ حينئذٍ عُرفًا وإلا فلا وعليه يُحْمَلُ كلامُ الشيخ وسيأتي فيما إذا حال بين جانبتَي المسجد نحو طريقٍ ما يُؤَيِّدُ ما ذَكَرْتَهُ فتَأَمَّلْهُ، والمساجِدُ الْمُتَلَاصِقَةُ الْمُتَنَافِذَةُ الأبوابِ كما ذَكَرَ كَمَسْجِدٍ واحدٍ، وإن انفردَ كُلُّ بِإِمَامٍ وجماعةٍ نعم التسميُّ هنا ينبغي أن يكونَ مانعًا قطعًا وَيُشْتَرَطُ أَنْ لا يحولَ بين جانبتَي المسجدِ أو بينه وبين رحبته أو بين المساجِدِ نهرٌ أو طريقٌ قديمٌ بأن سَبَقَ وجودُهُ أو وجودُها إذ لا يُعَدَّانِ مُجْتَمِعَيْنِ حينئذٍ بِمَحَلٍّ واحدٍ.....

المذكورِ قَوَاضٍ ولا وَجَهٌ لِلتَّوَقُّفِ، وإن كان أحدهما في البيتِ أو في سَطْحِهِ، والآخرُ في بَقِيَّةِ المسجدِ كما هو المُتَبَادِرُ في تصويرِ المسألة فينبغي أن لا يصحَّ لِعَدَمِ الإِسْطِرَاقِ من مَحَلِّ الإمامِ إلى مَحَلِّ المأمومِ فليسا بمثابة المَحَلِّ الواحدِ الذي هو مناطُ الصَّحَّةِ وَلَعَلَّ تَوَقُّفَ الشَّارِحِ المذكورِ مَحْمُولٌ على هذه الصَّوْرةِ ثم رأيتَ الفاضلَ المُحَشِّيَ قَيَّدَ بقوله نُزُولًا مُعْتَادًا إلخ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (أَغْلَقْتُ تلك الأبوابِ) أي، وإن ضاعَ مُفْتاحُ الغَلَقِ؛ لأنَّه يُمكِنُ فَتْحَهُ بدونه ومن الغَلَقِ القفلُ فلا يَضُرُّ، وإن ضاعَ مُفْتاحُهُ ظاهرُهُ أكان ذلك في الإيتداءِ أو في الأثناءِ وَتَبْغِي عَدَمَ الضَّرَرِ فيما لو سُمِّرَتْ في الأثناءِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فيما لو بُنِيَ بَيْنَ الإمامِ والمأمومِ حائِطٌ في أنه لا يَضُرُّ وَعَلَّلَهُ بأنَّهُ يُغْتَفَرُ في الدَّوامِ ما لا يُغْتَفَرُ في الإيتداءِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ ما إذا سُمِّرَتْ) اعْتَمَدَهُ م ر. اهـ. سم أي والمُعْنَى كما مرَّ آنفًا.

□ قَوْلُهُ: (سُدَّتْ إلخ) المُتَبَادِرُ أَنَّهُ بِنَاءُ الْمَفْعُولِ. □ قَوْلُهُ: (وَلَكِ أَنْ تَقُولَ إلخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَالْحَقُّ أَنْ إِفْتَاءُ شَيْخِ الإِسْلَامِ إِنَّمَا يَتَضَيِّحُ على طَرِيقَةِ الإِسْنَوِيِّ وَالبُلْقِينِيِّ مِنْ عَدَمِ اغْتِيَابِ تَنَافُذِ أبنيةِ المسجدِ أَمَا على اغْتِيَابِهِ كما هو مُقْتَضَى كلامِ الشَّيْخَيْنِ وَمَشَى عليه شَيْخُ الإِسْلَامِ في عَامَّةِ كُتُبِهِ فلا يَتَضَيِّحُ بِضَرِيٍّ.

□ قَوْلُهُ: (وَالْمَسَاجِدُ) إلى قَوْلِهِ بِأَنْ سَبَقَ في النِّهَايَةِ إلَّا قَوْلُهُ نَعَمْ إلى وَيُشْتَرَطُ وإلى المثنى في المُعْنَى إلَّا ما ذَكَرَ. □ قَوْلُهُ: (الْمُتَنَافِذَةُ) الأبوابِ كما ذَكَرَ أي التي تَنْفُذُ أَبْوابُ بَعْضِهَا إلى بَعْضِ مُعْنَى أي أو سَطْحُهَا.

□ قَوْلُهُ: (كَمَسْجِدٍ واحدٍ) أي في صَحَّةِ الإِقْتِدَاءِ، وإن بَعُدَتْ المسافةُ وَاخْتَلَفَتْ الأبنيةُ مُعْنَى.

□ قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ أَنْ لا يحولَ إلخ) يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ يَضُرُّ الشُّبَاكُ قَلْوً وَقَفَ مِنْ وَرَائِهِ بِجِدَارِ المسجدِ ضَرٌّ كما هو المَثْبُوتُ مِنَ الرَّافِعِيِّ فَقَوْلُ الإِسْنَوِيِّ لا يَضُرُّ سَهْوٌ كما قاله الحِصْنِيُّ نِهَايَةً وَمُعْنَى وَيَأْتِي في الشَّرْحِ مِثْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنْ سَبَقَ) الأولى الإِفْرَادُ. □ قَوْلُهُ: (إِذْ لا يُعَدَّانِ) أي الإمامُ والمأمومُ.

فَيَكُونَانِ كَالْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ وَسَيَاتِي. (وَلَوْ كَانَا بِقَضَاءِ) كَبَيْتٍ وَاسِعٍ وَكَمَا لَوْ وَقَفَ أَحَدُهُمَا بِسَطْحٍ، وَالْآخَرُ بِسَطْحٍ، وَإِنْ حَالَ بَيْنَهُمَا شَارِعٌ وَنَحْوُهُ (شُرْطُ أَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ ذِرَاعٍ) بِذِرَاعِ الْيَدِ الْمُعْتَدِلَةِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ يَغْدُهُمَا مُجْتَمِعَيْنِ فِي هَذَا دُونَ مَا زَادَ عَلَيْهِ (تَقْرِيبًا) لِعَدَمِ ضَابِطٍ لَهُ مِنَ الشَّارِعِ (وَقِيلَ تَحْدِيدًا) وَغَلِطَ فَعَلَى الْأَوَّلِ لَا تَضُرُّ زِيَادَةُ غَيْرِ مُتَفَاحِشَةٍ كَثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ وَنَحْوِهَا وَمَا قَارَبَهَا وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُمْ عَلَى التَّقْرِيبِ فِي الْقُلْتَيْنِ لَمْ يُغْتَفَرْ وَلَا نَقَصَ رَطْلَيْنِ فَمَا الْفَرْقُ مَعَ أَنَّ الزِّيَادَةَ كَالنَّقْصِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بِأَنَّ الْوِزْنَ أَضْبَطُ مِنَ الذَّرَاعِ فَضَائِقُوا ثُمَّ أَكْثَرُ لِأَنَّهُ الْأَلَيُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمُلْحَظَ مُخْتَلِفٌ إِذْ هُوَ ثُمَّ تَأَثَّرَ الْمَاءُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ وَعَدَمُهُ وَهَنَا عَدُوُّ أَهْلِ الْعُرْفِ لِهَمَا مُجْتَمِعَيْنِ أَوْ غَيْرِ مُجْتَمِعَيْنِ فَلَا جَامِعَ بَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ.

(فَإِنْ تَلَاخَقَ) أَيِ وَقَفَ خَلْفَ الْإِمَامِ (شَخْصَانِ أَوْ صَفَّائِنِ) مُتَرْتَبَيْنِ وَرَاءَهُ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ

فُؤَدَ: (فَيَكُونَانِ) أَيِ الْمَكَانَانِ فِي الصَّوْرِ السَّتِّ الْمَذْكُورَةِ. فُؤَدَ: (وَسَيَاتِي) أَيِ حُكْمُهُمَا.

فُؤَلْ (لَسِي): (وَلَوْ كَانَا) أَيِ الْإِمَامُ، وَالْمَأْمُومُ نِهَآيَةً. فُؤَدَ: (كَبَيْتٍ) وَاسِعٍ (إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، فَإِنْ كَانَا فِي بَنَاءَيْنِ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقِيلَ إِلَى الْمُتَنِ. فُؤَدَ: (كَبَيْتٍ وَاسِعٍ) (إِلَى) عِبَارَةُ النَّهَآيَةِ أَيِ مَكَانٍ وَاسِعٍ كَصَخْرَاءٍ أَوْ بَيْتٍ كَذَلِكَ وَكَمَا لَوْ وَقَفَ الْخ. فُؤَدَ: (وَالْآخَرُ بِسَطْحٍ) (إِلَى) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ إِمْكَانُ الْوُصُولِ مِنْ أَحَدِ السَّطْحَيْنِ إِلَى الْآخَرِ عَادَةً وَبِهِ صَرَّحَ سَمٌ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ م ر أَوَّلًا ثُمَّ قَالَ لَكَيْتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَ إِنَّ الْأَقْرَبَ أَنَّ شُرْطَ الصَّحَّةِ إِمْكَانُ الْمُرُورِ مِنْ أَحَدِ السَّطْحَيْنِ إِلَى الْآخَرِ عَلَى الْعَادَةِ وَسَيَاتِي فِي كَلَامِهِ م ر. اه. ع ش. فُؤَدَ: (بِذِرَاعِ الْيَدِ) إِلَى قَوْلِهِ وَنَحْوِهَا فِي الْمُغْنِي. فُؤَدَ: (بِذِرَاعِ الْيَدِ) (إِلَى) (لِأَنَّ الْعُرْفَ) (إِلَى) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ خَلَفَ لَا يَجْتَمِعُ مَعَهُ فِي مَكَانٍ وَاجْتَمَعَا فِي ذَلِكَ حَيْثُ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ الْعُرْفَ فِي الْإِيمَانِ غَيْرُهُ هُنَا بَدَلِيلٌ أَنَّهُ لَوْ خَلَفَ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ فِي مَكَانٍ أَوْ لَا يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ فِيهِ فَاجْتَمَعَ بِهِ فِي مَسْجِدٍ أَوْ نَحْوِهِ لَمْ يَحْتَسَّ ع ش.

فُؤَلْ (لَسِي): (تَقْرِيبًا) قَالَ الْإِمَامُ وَنَحْنُ فِي التَّقْرِيبِ عَلَى عَادَةٍ غَالِيَةٍ بِصُرِّي. فُؤَدَ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) (إِلَى) أَيِ وَعَلَى الثَّانِي يَضُرُّ أَيُّ زِيَادَةٍ كَانَتْ مُغْنِي وَنِهَآيَةً. فُؤَدَ: (وَنَحْوِهَا) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ يُغْتَفَرُ سِتَّةُ أَذْرُعٍ لِأَنَّ نَحْوَ الثَّلَاثَةِ مِثْلُهَا وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مَا دُونَهَا لَثَلَا يَتَّحِدُ مَعَ قَوْلِهِ وَمَا قَارَبَهَا لَكِنْ سَيَاتِي عَنْ سَمٍ عَلَى الْمُنْهَجِ خِلَافَ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجْعَلَ وَمَا قَارَبَهَا عَطْفُ تَفْسِيرٍ لِنَحْوِ ع ش. فُؤَدَ: (وَمَا قَارَبَهَا) أَيِ مِمَّا هُوَ دُونَ الثَّلَاثَةِ لَا مَا زَادَ فَقَدْ نَقَلَ سَمٌ عَلَى الْمُنْهَجِ عَنِ الشَّارِحِ م ر أَنَّهُ يَغْتَمِدُ التَّقْيِيدَ بِالثَّلَاثَةِ وَكَذَا نَقَلَ بِالذَّرْسِ عَنْ حَوَاشِي الرُّوضِ لِوَالِدِ الشَّارِحِ أَنَّهُ تَضُرُّ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثَةِ ع ش وَكَذَا قَضِيَّةُ اقْتِصَارِ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ عَلَى الثَّلَاثَةِ اعْتِمَادُ التَّقْيِيدِ بِهَا ثُمَّ تَفْسِيرُ قَوْلِ الشَّارِحِ كَالنَّهَآيَةِ وَمَا قَارَبَهَا بِمَا مَرَّ عَنْ ع ش يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُغْنِي عَنْهُ حَيْثُ مَا قَبْلَهُ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَقَوْلُهُ أَيِ الْحَلْبِيِّ وَمَا قَارَبَهَا تَبَعَ فِيهِ م ر أَيِ فِي النَّهَآيَةِ، وَالْأَوَّلَى حَذْفُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُرَادُهُ مَا قَارَبَهَا مِنْ جِهَةِ التَّقْصِ كَانَ مَفْهُومًا بِالْأَوَّلَى، وَإِنْ كَانَ مُرَادُهُ مَا قَارَبَهَا مِنْ جِهَةِ الزِّيَادَةِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ مَا زَادَ يَضُرُّ، وَإِنْ قُلَّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ كَمَا قَالَ ع ش وَقَرَّرَهُ شَيْخُنَا الْحَفْنِيُّ. اه. فُؤَدَ: (أَيِ وَقَفَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَا يَضُرُّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ

يساره (اعتبرت المسافة) المذكورة (بين) الشخص أو الصف (الأخير) الصف أو الشخص (الأول)، فإن تعددت الأشخاص أو الصفوف اعتبرت بين كل شخصين أو صفين، وإن بلغ ما بين الأخير، والإمام فراسخ بشرط أن يمكنه متابعتها (وسواء) فيما ذكر (الفضاء المملوك، والوقف)، والموات (والمبعض) الذي بعضه ملك وبعضه وقف ومثله ما بعضه ملك أو وقف وبعضه موات سواء في ذلك المسقف كله وبعضه وقيل يشترط في المملوك الاتصال كالأبنية (ولا يضرب) في الحيلولة بين الإمام، والمأموم (الشارع المطروق) أي بالفعل فاندفع اعتراضه بأن كل شارع مطروق أو المراد كثير الطروق؛ لأنه محل الخلاف على ما ادعاه الاستوئي ورد بحكاية ابن الرفعة للخلاف مع عدم الطروق فيما لو وقف بسطح بيته، والإمام بسطح المسجد بينهما هواء فعن الزجاج الصحة وعن غيره المنع أي، والأصح الأول كما مر (والنهر المخرج إلى سباحة) يكسر السين أي عوم (على الصحيح) فيهما؛ لأن ذلك لا يعد حائلاً عرفاً كما لو كانا في سفينتين.....

وقيل إلى المتن. □ قوله: (اعتبرت) أي المسافة ع ش. □ قوله: (بشرط أن يمكنه متابعتها) أي علمه بانتيالاته. □ قوله: (المسقف كله وبعضه) هلا زاد وغير المسقف مطلقاً سم عبارة المعني والنهاية المحوط، والمسقف وغيره. اه. □ قوله: (كالأبنية) أي على الطريق الأول الآتي. □ قوله: (في الحيلولة إلخ) عبارة المعني بين الشخصين أو الصفتين. اه.

قول (س): (ولا يضرب الشارع المطروق إلخ) أما الشارع الغير المطروق، والتهر الذي يمكن العبور من أحد طرفيه من غير سباحة بالوثوب فوقه أو المشي فيه أو على جسر مندود على حافته فغير مضرب جزماً نهايةً ومعني وثنايه قول الشارع الآتي كالتحليل ورد إلخ. □ قوله: (أي بالفعل فاندفع إلخ) انظره مع قوله الآتي مع عدم الطروق سم عبارة البصري يرد عليه ما يرد على التوجيه الآتي فلا تغفل. اه.

□ قوله: (وعن غيره المنع) أقول يمكن حمله على ما إذا لم يمكن التوصل منه إليه عادة ع ش. □ قوله: (والأصح الأول) أي مع إمكان التوصل له عادةً نهايةً وسم أي بأن يكون لكل من السطحين إلى الشارع الذي بينهما سلم يسلك عادةً سم على المنهج ع ش، والمراد بالأول ما قاله الزجاجي من الصحة. □ قوله: (كما مر) أي في شرح ولو كانا بفضاء.

قول (س): (والتهر المخرج إلى سباحة) أي، وإن لم يحسنها وقال حج في شرح الحضرمية ولا يضرب تحلل الشارع، والتهر الكبير، وإن لم يمكن عبوره، والتار ونحوها ولا تحلل البحر بين السفينتين؛ لأن هذه لا تعد للحيلولة فلا يسمى واحداً منها حائلاً عرفاً. اه. ع ش. □ قوله: (فيهما) أي الشارع

□ قوله: (سواء في ذلك المسقف كله وبعضه) هلا زاد وغير المسقف مطلقاً. □ قوله: (أي بالفعل فاندفع إلخ) انظره مع قوله مع عدم الطروق. □ قوله: (فعن الزجاجي الصحة) وهو الأصح أي مع إمكان التوصل له عادةً شرح م. □ قوله: (أي والأصح الأول) يؤيد مسألة التهر المذكورة فتأمل.

مَكشُوفَتَيْنِ فِي الْبَحْرِ (إِنْ كَانَ فِي بِنَاءَيْنِ كَصَحِيٍّ وَصِفَةٍ أَوْ صَحْنٍ أَوْ صِفَةٍ وَ بَيْتٍ) مِنْ مَكَانٍ وَاحِدٍ كَمَدْرَسَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى ذَلِكَ أَوْ مِنْ مَكَانَيْنِ وَقَدْ حَاضَى الْأَسْفَلَ الْأَعْلَى إِنْ كَانَ عَلَى مَا يَأْتِي (فَطَرِيقَانِ أَصْحُهُمَا إِنْ كَانَ بِنَاءُ الْمَأْمُومِ) أَي مَوْقِفُهُ (يَمِينًا) لِلْإِمَامِ (أَوْ شِمَالًا) لَهُ (وَجِبَ اتِّصَالُ صَفٍّ مِنْ أَحَدِ الْبِنَائَيْنِ بِالْآخَرِ) لِأَنَّ اخْتِلَافَ الْأَبْنِيَةِ يُوجِبُ الْإِفْتِرَاقَ فَاشْتَرَطَ الْإِتِّصَالَ لِيَحْصُلَ الرِّبْطُ، وَالْمُرَادُ بِهَذَا الْإِتِّصَالُ أَنْ يَتَّصِلَ مِنْكَبٌ آخِرٌ وَاقِفٌ بَيْنَهُمَا الْإِمَامُ بِمَنْكَبٍ آخِرٍ وَاقِفٍ بَيْنَهُمَا الْمَأْمُومُ وَمَا عَدَا هَذَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْبِنَائَيْنِ لَا يَضُرُّ بَعْدَهُمْ عَنْهُمَا بِثَلَاثِينَ ذِرَاعًا فَأَقْلَ وَلَا يَكْفِي عَنْ ذَلِكَ وَقُوفٌ وَاحِدٌ طَرَفُهُ بِهَذَا الْبِنَاءِ وَطَرَفُهُ بِهَذَا الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى صَفًّا فَلَا اتِّصَالٌ (وَلَا تَضُرُّ فُرْجَةٌ) بَيْنَ الْمُتَّصِلِينَ الْمَذْكُورِينَ (لَا تَسْخُ وَاقِفًا) أَوْ تَسْغُهُ وَلَا يُمَكِّنُهُ الْوُقُوفُ فِيهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِاتِّحَادِ الصَّفِّ مَعَهَا عُرْفًا.

(وَإِنْ كَانَ) الْوَاقِفُ خَلْفَ بِنَاءِ الْإِمَامِ فَالصَّحِيحُ صُحَّةُ الْقُدُوءِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ

الْمَطْرُوقُ، وَالتَّهَرُّؤُ الْخُ. □ قَوْلُهُ: (مَكشُوفَتَيْنِ) أَي أَمَّا الْمُسَقِّفَتَانِ فَكَالِدَارَيْنِ ع ش. □ قَوْلُهُ: (أَوْ صَحْنٍ) إِلَى التَّثْنِيَةِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ يَرَاهُ الْمُقْتَدِي إِلَى وَهَذَا الْوَاقِفِ وَقَوْلُهُ دُونَ التَّقْدِمِ إِلَى وَلَا يَضُرُّ وَقَوْلُهُ الدَّالُّ إِلَى اتِّدْفَعُ وَقَوْلُهُ وَلَا أَمَكَّنَهُ فَتَحَهُ وَقَوْلُهُ لِيَقْصِرَ إِلَى الْمُثْنِ وَقَوْلُهُ أَوْ قِضَاءً وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ بَأَنَّ كَانَ يَرَى إِلَى الْمُثْنِ. □ قَوْلُهُ: (صَحْنٍ أَوْ صِفَةٍ) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ بَيْتَ فِي الْمُثْنِ يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ صَحْنٍ فَيَقْدَرُ لَفْظُهُ بَعْدَ أَوْ وَيَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى قَوْلِهِ صِفَةٍ فَيَقْدَرُ لَفْظُهَا بَعْدَ أَوْ رَشِيدِي. □ قَوْلُهُ: (عَلَى ذَلِكَ) أَي الْمَذْكُورِ مِنَ الصَّحْنِ، وَالصَّفَّةِ، وَالْبَيْتِ. □ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَي الْأَسْفَلَ، وَالْأَعْلَى سَم. □ قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَي فِي قَوْلِ الرَّافِعِيِّ وَلَوْ وَقَفَ فِي عُلُوِّ الْخُ.

قَوْلُ (سَمِ): (أَصْحُهُمَا) أَي عِنْدَ الرَّافِعِيِّ. □ قَوْلُهُ: (اتِّصَالُ صَفٍّ الْخُ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ لَوْ وَقَفَ الْإِمَامُ بِالصَّفَّةِ، وَالْمَأْمُومُ بِالصَّحْنِ كَفَى عَلَى هَذَا الطَّرِيقِ ع ش.

قَوْلُ (سَمِ): (اتِّصَالُ صَفٍّ مِنْ أَحَدِ الْبِنَائَيْنِ الْخُ) أَي كَانَ يَقِفُ وَاحِدٌ بِطَرَفِ الصَّفَّةِ وَآخَرُ بِالصَّحْنِ مُتَّصِلًا بِهِ مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مِثْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَمَا عَدَا هَذَيْنِ) أَي الْوَاقِفَيْنِ عَلَى الْإِتِّصَالِ الْمَذْكُورِ.

□ قَوْلُهُ: (وَقُوفٌ وَاحِدٌ الْخُ) أَي بَدْوِ اتِّصَالِ بَعْضِ أَهْلِ الْبِنَائَيْنِ بِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ يَمِينًا وَيسَارًا مِنْ أَهْلِ الْبِنَائَيْنِ فَيَكْفِي أَخْذًا مِنَ التَّعْلِيلِ الْآتِي. □ قَوْلُهُ: (طَرَفُهُ الْخُ) أَي أَحَدُ شِقَّتَيْهِ فِي بِنَاءِ الْإِمَامِ، وَالشَّقُّ الْآخَرُ فِي بِنَاءِ الْمَأْمُومِ مُغْنِي.

قَوْلُ (سَمِ): (فُرْجَةٌ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمِّهَا كَعُرْفَةٍ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَلَا يُمَكِّنُهُ الْوُقُوفُ فِيهَا) أَي كَعَتَبَةٍ، فَإِنْ وَسَعَتْ وَاقِفًا فَكَثُرَ وَلَمْ يَتَعَدَّرِ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا ضَرَّ نِهَائَةٍ وَمُغْنِي وَفِي الْجَمَلِ عَلَى النَّهَايَةِ قَوْلُهُ م كَعَتَبَةٍ أَي مُسَمَّيَةً بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ الْوُقُوفُ عَلَيْهَا. اه. □ قَوْلُهُ: (الْوَاقِفِ) عِبَارَةٌ مُغْنِي بِنَاءِ الْمَأْمُومِ.

قَوْلُ (سَمِ): (بَيْنَ الصَّفَّيْنِ) أَي أَوْ الشَّخْصَيْنِ الْوَاقِفَيْنِ بِطَرَفَيْ الْبِنَائَيْنِ نِهَائَةٍ وَمُغْنِي.

□ قَوْلُهُ: (إِنْ كَانَ) أَي الْأَسْفَلَ، وَالْأَعْلَى ش.

المُصَلِّي أحدهما بيناء الإمام، والآخرُ بيناء المأموم أي بين آخر واقفٍ بيناء الإمام وأوّل واقفٍ بيناء المأموم (أكثر من ثلاثة أدفع) تقريباً؛ لأنّ الثلاثة لا تخلُ بالاتّصال العُرفي في الخلف بخلاف ما زادَ عليها (والطريق الثاني لا يشترطُ إلا القُرب) في سائر الأحوال السابقة بأن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع (كالفضاء) أي قياساً عليه؛ لأنّ المدار على العُرف وهو لا يختلف فمُشْتأ الخلاف العُرف كما هو ظاهر، وإنما يكتفي بالقُرب على هذا (إن لم يكن حائلاً) بأن كان يرى الإمام أو بعض المُقتدين به ويُمكنه الذهاب إليه لو أرادَه بوجوده مع الاستقبال من غير ازورارٍ ولا انعطافٍ بَقِيْدِهِ الآتي في أبي قُبَيْس (أو حال) بينهما حائلاً فيه (باب نافذ) ٢٠٠ فَفَ مُقابله واحدٌ أو أكثر يراه المُقتدي ويُمكنه الذهاب إليه كما ذكرناه وهذا الواقف يَازِء المنفذ

☐ قوله: (في سائر الأحوال) أي سواءً أكان بناء المأموم يميناً أم شمالاً أم خَلْفاً لِبِناء الإمام مُغني.

☐ قوله: (ما بينهما) أي الإمام، والمأموم مُغني ولعلّ الأولى أي بين الواقفين بطرفي البناءين.

☐ قوله: (على هذا) أي الطريق الثاني.

قول (لشي): (إن لم يكن حائلاً) أي يَمْنَعُ الاستطراقَ نهايةً ومُغني. ☐ قوله: (أو بعض المُقتدين) أي من

الرأئين سم. ☐ قوله: (من غير ازورارٍ) بيانٌ للإستقبال. ☐ قوله: (ولا انعطافٍ) عَطَفُ تفسيرٍ ش.

☐ قوله: (بَقِيْدِهِ الآتي إلخ) أي بأن يَتَقَى ظَهْرُهُ لِلْقَبْلَةِ رَشِيدِي أي بخلاف ما إذا كانت على يمينه أو يساره، فإنه لا يَضُرُّ سم.

قول (لشي): (أو حال باب إلخ) يَجُوزُ حَمْلُهُ على حَذْفِ مُضَافٍ أي ذو باب نافذ سم. ☐ قوله: (وقف مُقابله إلخ) عبارة الرّوض وشرح العُباب اشترط أن يَقِفَ واحدٌ بجِذاء المنفذ يشاهده أي الإمام أو من معه في بناءه انتهت وقضية اشترائط المُشاهدة عَدَمُ الإِنْعِقادِ عند انْتِفائِها وقد تَقْتَضِي العبارة أن مُشاهدة الواقف بجِذاء المنفذ كما هي شَرُطٌ لِصِحَّةِ صَلَاةٍ مَنْ خَلْفَهُ شَرُطٌ لِصِحَّةِ صَلَاةِ الواقف أيضاً سم أقول القضية الثانية بعيدة جداً، وأما القضية الأولى فقد اعتمد الشوَبَرِيُّ عبارته وقضية كلام شرح الرّوض أن الرابطة لو كان يَعلَمُ بانْتِقالات الإمام ولم يَرَهُ ولا أحداً مِمَّنْ معه كأن سَمِعَ صَوْتَ الْمُبَلِّغِ أَنَّهُ لا يَكْفِي وهو كذلك انتهت والجفتي أيضاً عبارته ومقتضاه اشترائط كَوْنِ الرابطة بصيراً وأنه إذا كان في ظُلْمَةٍ بَحِيْثٌ تَمَنُّعُهُ مِنْ رُؤْيَةِ الإمام أو أحدٍ مِمَّنْ معه في مكانه لم يَصِحَّ اه. ☐ قوله: (كما ذكرناه) أي مع

☐ قوله: (أو بعض المُقتدين) أي الرأئين. ☐ قوله: (أو حال بينهما حائلاً فيه باب نافذ) يَجُوزُ جَعْلُ باب نافذ على حَذْفِ مُضَافٍ أي ذو باب نافذ. ☐ قوله: (وقف مُقابله واحدٌ أو أكثر) عبارة الرّوض اشترط أن يَقِفَ واحدٌ بجِذاء المنفذ يشاهده أي الإمام أو من معه في بناءه اه. وقضية اشترائط المُشاهدة عَدَمُ الإِنْعِقادِ عند انْتِفائِها وعبارة شرح العُباب ويشترط في هذا الواقف قُبَالَةَ المنفذ أن يكون يرى الإمام أو واحداً مِمَّنْ معه في بناءه اه وقد تَقْتَضِي العبارة أن مُشاهدة الواقف بجِذاء المنفذ كما هي شَرُطٌ لِصِحَّةِ صَلَاةٍ مَنْ خَلْفَهُ شَرُطٌ لِصِحَّةِ صَلَاةِ ذلك الواقف أيضاً.

كالإمام بالنسبة لِمَنْ خَلَفَهُ فلا يَتَقَدَّمُوا عليه بالإحرام، والموقف فيضُرُّ أحدهما دونَ التَّقَدُّمِ بالأفعال؛ لآنه ليس بإمام حقيقة.....

الاستقبال. هـ قوله: (كالإمام إلخ) ولو تَعَدَّدَت الرابطة وقَصِدَ الارتباط بالجميع فهل يَمْتَنِعُ كالإمام مالم ر لِمَنْعٍ وَيُظْهَرُ خِلَافُهُ فَيَكْفِي انْتِفَاءُ التَّقَدُّمِ الْمَذْكُورِ بِالنَّسْبَةِ لِوَاحِدٍ مِنَ الْوَاقِفِينَ؛ لِآنِهِ لَوْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا هُوَ كَفَى مُرَاعَاتُهُ سَمَ عَلَى حَجِّ. اهـ. ع ش قال البصريُّ وهو وجيه. اهـ. أي ما اسْتَظْهَرَهُ سَم. هـ قوله: (فلا يَتَقَدَّمُوا عليه إلخ) ولو وُجِدَ عَدَمُ التَّقَدُّمِ اتِّفَاقًا بَأَن لَمْ يَقْصِدْ مُرَاعَاتُهُ بِذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ فَالْوَجْهَ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ لِحُصُولِ الرِّبْطِ بِمَجَرَّدِ وُجُودِهِ وَعَدَمُ التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ وَلَوْ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ مُرَاعَاةِ ذَلِكَ فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِوُجُودِهِ لَكِنْ اتَّفَقَ عَدَمُ التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ فَهَلْ تَتَعَقَّدُ أَوَّلًا؛ لِآنِهِ مَعَ اعْتِقَادِ عَدَمِهِ لَا يَكُونُ جَازِمًا بِالْبَيِّنَةِ وَالثَّانِي مُنْقَاسٌ وَلَوْ نَوَى قَطْعَ الْإِرْتِبَاطِ بِالرَّابِطَةِ فَهَلْ يُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَمْ ر إِلَى أَنَّهُ يُؤَثِّرُ وَيُظْهَرُ لِي خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ وَجُودَ الْإِرْتِبَاطِ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ إِرْتِبَاطِ نِيَّةٍ سَم. هـ قوله: (بِالإحرام إلخ) وَلَا يَرْكَعُونَ قَبْلَ رُكُوعِهِ مُغْنِي زَادَ النَّهْيَةَ وَلَا يُسَلِّمُونَ قَبْلَ سَلَامِهِ. اهـ. قال الرِّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر وَلَا يَرْكَعُونَ قَبْلَ رُكُوعِهِ شَمِلَ مَا إِذَا كَانَ الرَّابِطَةُ مُتَخَلِّفًا بِثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ لِعُذْرِ قَيْعَتَرُ لِهَذَا الْمَامُومِ مَا يُتَقَرَّرُ لَهُ مِمَّا سَيَأْتِي وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ فَلْيُرَاجِعْ. اهـ. وقال ع ش قَوْلُهُ م ر وَلَا يُسَلِّمُونَ إلخ وفي شَرْحِ الْعِيَابِ بَعْدَ أَنَّ رَدَّ الْقَوْلِ بِاِغْتِيَابِ عَدَمِ التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ فِي الْأَفْعَالِ أَنَّ بَعْضَهُمْ نَقَلَ عَنْ بَحْثِ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُمْ لَا يُسَلِّمُونَ قَبْلَ سَلَامِهِ ثُمَّ نَظَرَ فِيهِ انْتَهَى وَأَقُولُ لَا وَجْهَ لِمَنْعِ سَلَامِهِمْ قَبْلَهُ لِانْقِطَاعِ الْقُدُورَةِ بِسَلَامِ الْإِمَامِ وَيَلْزَمُ مِنْ انْقِطَاعِهَا سَقُوطُ حُكْمِ الرِّبْطِ لِصَيُورِ رُكُوعِهِمْ مُتَّفَرِّدِينَ فَلَا مَحْذُورَ فِي سَلَامِهِمْ قَبْلَهُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَعُمُومُ قَوْلِهِ وَلَا يُسَلِّمُونَ إلخ شَامِلٌ لِمَا لَوْ بَقِيَ عَلَى الرَّابِطَةِ شَيْءٌ مِنْ صَلَاتِهِ كَانَ عِلْمٌ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ أَنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ مَثَلًا قِيَامًا لِيَأْتِيَ بِمَا عَلَيْهِ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ خَلَفَهُ انْتِظَارُ سَلَامِهِ وَهُوَ بَعِيدٌ بَلْ امْتِنَاعُ سَلَامِ مَنْ خَلَفَهُ قَبْلَ سَلَامِهِ مُشْكِلٌ اهـ ع ش وقال الْجَمَلُ قَوْلُهُ م ر وَلَا يَرْكَعُونَ إلخ الْمُعْتَمِدُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ سَبْقُهُمْ فِي الْأَفْعَالِ، وَالسَّلَامُ مَتَى عَلِمُوا أَعْمَالَ الْإِمَامِ. اهـ. هـ قوله: (دُونَ التَّقَدُّمِ إلخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي،

هـ قوله: (فلا يَتَقَدَّمُوا عليه بالإحرام، والموقف) أي وَلَا تَضُرُّ الْمُسَاوَاةُ فِي الْمَوْقِفِ لَكِنْ هَلْ تُكْرَهُ كَمَا فِي الْإِمَامِ فِيهِ نَظَرٌ وَلَوْ تَعَدَّدَت الرابطة وقَصِدَ الارتباط بالجميع فهل يَمْتَنِعُ كالإمام مالم ر لِمَنْعٍ وَيُظْهَرُ خِلَافُهُ وَقَدْ يَدُلُّ قَوْلُهُ فَلَا يَتَقَدَّمُوا عَلَيْهِ إلخ بَعْدَ قَوْلِهِ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرٌ عَلَى امْتِنَاعِ تَقْدِيمِهِمْ فِيمَا ذَكَرَ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَالظَّاهِرُ وَهُوَ الْوَجْهَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ بَلْ يَكْفِي انْتِفَاءُ التَّقَدُّمِ الْمَذْكُورِ بِالنَّسْبَةِ لِوَاحِدٍ مِنَ الْوَاقِفِينَ؛ لِآنِهِ لَوْ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا هُوَ كَفَى مُرَاعَاتُهُ، وَلَوْ وُجِدَ عَدَمُ التَّقَدُّمِ الْمَذْكُورِ اتِّفَاقًا بَأَن لَمْ يَقْصِدْ مُرَاعَاتُهُ بِذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ بِوُجُودِهِ فَالْوَجْهَ الْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ لِحُصُولِ الرِّبْطِ بِمَجَرَّدِ وُجُودِهِ وَعَدَمُ التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ وَلَوْ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ مُرَاعَاةِ ذَلِكَ فَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِوُجُودِهِ لَكِنْ اتَّفَقَ عَدَمُ التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ فَهَلْ تَتَعَقَّدُ الصَّلَاةُ أَوْ لَا؛ لِآنِهِ مَعَ اعْتِقَادِ عَدَمِهِ لَا يَكُونُ جَازِمًا بِالْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّ وُجُودَهُ شَرْطٌ لِلصَّحَةِ فِيهِ نَظَرٌ، وَالثَّانِي مُنْقَاسٌ وَلَوْ نَوَى قَطْعَ الْإِرْتِبَاطِ بِالرَّابِطَةِ فَهَلْ يُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِيهِ نَظَرٌ وَمَالَمْ ر إِلَى أَنَّهُ يُؤَثِّرُ وَيُظْهَرُ لِي خِلَافُهُ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ وَجُودَ الْإِرْتِبَاطِ بِالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ اِغْتِيَابِ نِيَّةٍ فَلَا يَسْقُطُ أَثَرُهُ بَنِيَّةٍ قَطْعِهِ. هـ قوله: (دُونَ التَّقَدُّمِ بِالْأَفْعَالِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ

ومن ثمَّ أتجه جواز كونه امرأة، وإن كان من خلفه رجالاً.....

والرؤى وفي ع ش ما نصّه وعلى ما قاله ابنُ المُقري فلو تعارض متابعه الإمام، والرّابطة بأن اختلفت فغلاهما تقدّمًا وتأخرًا فهل يُراعي الإمام أو الرّابطة فيه نظر، فإن قلنا يُراعي الإمام دلّ ذلك على عدم ضرر التّقدّم على الرّابطة أو يُراعي الرّابطة لزم عدم ضرر التأخّر عن الإمام وهو لا يصحّ أو يُراعيهما إلا إذا اختلفا فيراعي الإمام أو إلا إذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتّجاهه سم على حجّ وقد يؤخذ من توقّفه في وجوب المفارقة وجواز التأخّر عن الإمام أن الأقرب عنده مراعاة الإمام فيتّبعه ولا يضّر تقدّمه على الرّابطة ورأيت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال: لأن الإمام هو المُقتدى به. اهـ. **قوله:** (وَمِنْ ثَمَّ أَتَجَهَ إِلَيْهِ) خلافًا لِلنّهاية عبارته ويؤخذ من جعله كالإمام أنّه يُشترط أن يكون ممّن يصحّ اقتداؤه وهو كذلك فيما يظهر ولم أر فيه شيئًا. اهـ. قال ع ش قوله فيما يظهر أي خلافًا لحجّ فقوله ولم أر فيه شيئًا لعلّه لم ير فيه ثقلًا ليعض المتقدّمين. اهـ. **قوله:** (جواز كونه امرأة إلخ) وقياسه جواز كونه

على الأوجه خلافًا لِلْمَصْنَب. اهـ. وعلى ما قاله ابنُ المُقري فلو تعارض متابعه الإمام، والرّابطة بأن اختلفت فغلاهما تقدّمًا وتأخرًا فهل يُراعي الإمام أو الرّابطة فيه نظر، فإن قلنا يُراعي الإمام دلّ ذلك على عدم ضرر التّقدّم على الرّابطة أو يُراعي الرّابطة لزم عدم ضرر التّقدّم على الإمام وهو لا يصحّ أو يُراعيهما إلا إذا اختلفا فيراعي الإمام أو إذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة فلا يخفى عدم اتّجاهه وقد يؤخذ من توقّفه في وجوب المفارقة وجواز التأخّر عن الإمام دون ما عداهما أن الأقرب عنده مراعاة الإمام فيتّبعه ولا يضّر تقدّمه على الرّابطة ورأيت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال: لأن الإمام هو المُقتدى به فليُتأمل. اهـ. شينخاع ش. وفي شرح العباب بعد أن ردّ القول باعتماد عدم التّقدّم عليه في الأفعال أن بعضهم نقل عن بحّث الأذرعِي أنّهم لا يُسلمون قبله ثم نظر فيه أيضًا لِمَنع سلامهم قبله لانقطاع القدوة بسلام الإمام ويلزم من انقطاعها سقوط حكم الرّبط لصيرورتهم مُفتردين فلا مَحْذُور في سلامهم قبله وقوله ولا يضّر زوال هذه الرّابطة أثناء الصّلاة إلخ قال في شرح العباب وما تقرر يأتي فيما لو زالت الصّفوف بين الصّف الأخير، والإمام وما بينهما فوق ثلثمائة ذراع ورجع الأذرعِي أنّه لو بُني بين الإمام، والمأموم حائل في أثناء الصّلاة يَمْنَعُ الإِسْطِرَاقَ والمُشَاهَدَةَ لم يضّر، وإن اقتضى إطلاق المنهاج وغيره خلافه وظاهر ممّا مرّ أن محلّه ما إذا لم يكن البناء بأمره انتهى وهل يُشترط في مسألة الصّفوف أن لا يتقدّم كل صّف بيته وبين الإمام أكثر من ثلثمائة ذراع على الصّف الذي أمامه في الأفعال على ما مرّ كما في الرّابطة بجامع توقّف صحّة الإفتداء عليه فيه نظر ولعلّ الأوجه الإشتراط وقوله ورجع الأذرعِي إلخ قد يدلّ له أنّه لا يضّر ارتداد الباب في الاثناء فليُتأمل. **قوله:** (وَمِنْ ثَمَّ أَتَجَهَ جواز كونه امرأة) وقياسه جواز كونه أميًا أو ممّن يلزمه القضاء كمقيم تيمّم ويَحْتَمَلُ اعتياض كونه ذكرا بالنسبة للذكور فيمتنع كونه امرأة أو خنثى وعلى هذا يمكن أن يكتفى بالأمّي ومّن يلزمه القضاء؛ لآته غير إمام حقيقة لكنّ قياس اشتراط الذكورة ونحوها عدم الإكتفاء بهما ولو لم يسمع فنوت الإمام وسمع

ولا يَضُرُّ زَوَالُ هذه الرابطة أثناء الصلاة فيُتِمُّونَهَا خَلْفَ الإمامِ إِنْ عَلِمُوا بِانْتِقَالَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي الدَّوامِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَبِمَا قَرَّرْتَهُ فِي حَالِ الدَّالِّ عَلَيْهِ مُقَابَلَتُهُ بِقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ جِدَارِ انْدَفَعَ اعْتِرَاضُهُ بِأَنَّ النَّافِذَ لَيْسَ بِحَائِلٍ ثُمَّ رَأَيْتُ شَارِحًا ذَكَرَ ذَلِكَ أَيْضًا أَخَذًا مِنْ إِشَارَةِ الشَّارِحِ إِلَيْهِ .

(فَإِنْ حَالَ مَا) أَيِ بِنَاءٍ (يَمْنَعُ الْمُرُورَ لَا الرُّوْيَةَ) كَالشُّبَّاكِ، وَالبَابِ الْمُرْدُودِ (فَوَجْهَانِ) أَصْحُهُمَا فِي الْمَجْمُوعِ وَغَيْرِهِ الْبُطْلَانُ وَقَوْلُهُ الْآتِي، وَالشُّبَّاكُ يُفْهَمُ ذَلِكَ فَلِذَا لَمْ يُصْرَحْ هُنَا بِتَصْصِيحِهِ وَبَحَثِ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّ هَذَا فِي غَيْرِ شُبَّاكٍ بِجِدَارِ الْمَسْجِدِ وَلَا كَالْمَدَارِسِ الَّتِي بِجِدَارِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ صَحَّحْتُ صَلَاةَ الْوَاقِفِ فِيهَا؛ لِأَنَّ جِدَارَ الْمَسْجِدِ مِنْهُ، وَالحِيلُولَةُ فِيهِ لَا تَضُرُّ رَدَّهُ جَمْعًا،

أَمَّا أَوْ مِمَّنْ يَلْزُمُهُ الْقَضَاءُ كَمَقِيمٍ تَيَمَّمَ وَيُحْتَمَلُ اغْتِيَابُ كَوْنِهِ ذَكَرًا بِالنِّسْبَةِ لِلذَّكُورِ وَلَوْ لَمْ يَسْمَعْ قُنُوتَ الإمامِ وَسَمِعَ قُنُوتَ الرَّابِطَةِ لِجَهْرِهِ بِهِ عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ بَلْ يَقْتُلُ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِمَامٍ لَهُ حَقِيقَةُ سَمٍ . □ قَوْلُهُ: (وَبِمَا قَرَّرْتَهُ) أَيِ بِتَقْدِيرِ حَائِلٍ فِيهِ بَعْدَ أَوْ حَالٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ قَدَّرْتَهُ بِالذَّالِّ . □ قَوْلُهُ: (الذَّالُّ الْإِلْخَ) مَا وَجْهَ الدَّلَالَةِ سَمٍ . □ قَوْلُهُ: (أَوْ جِدَارٍ) لَمْ يَلَمْ يَقُلْ، فَإِنْ حَالَ مَا يَمْنَعُ الْمُرُورَ الْإِلْخَ . □ قَوْلُهُ: (اعْتِرَاضُهُ) أَيِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ حَالِ بَابٍ نَافِذٍ مُغْنِي . □ قَوْلُهُ: (وَالْبَابِ الْمُرْدُودِ) لَيْسَ مِثَالًا لِمَا يَمْنَعُ الْمُرُورَ لَا الرُّوْيَةَ، وَإِنْ أَوْهَمَهُ كَلَامُهُ إِذْ هُوَ عَكْسُ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ مُلْحَقٌ بِهِ فِي الْحُكْمِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَيَلْحَقَ بِهِ الْبَابُ الْمُرْدُودُ كَمَا صَنَعَ الْجَلَالُ رَشِيدِي وَعَشْ عِبَارَةُ الْبُصْرِيِّ لِيَتَأَمَّلَ تَمَثُّلَهُ لِمَا لَا يَمْنَعُ الرُّوْيَةَ بِالْبَابِ الْمُرْدُودِ مَعَ تَضَرُّجِهِ فِيمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا الْبَابُ الْمُرْدُودُ الْإِلْخَ بِأَنَّهُ يَمْنَعُ الْمُشَاهَدَةَ وَهَذَا الثَّانِي هُوَ الَّذِي يَظْهَرُ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُغْنِيِّ مَا نَصَّهُ، فَإِنْ حَالَ مَا يَمْنَعُ الْمُرُورَ لَا الرُّوْيَةَ كَالشُّبَّاكِ أَوْ يَمْنَعُ الرُّوْيَةَ لَا الْمُرُورَ كَالْبَابِ الْمُرْدُودِ فَوَجْهَانِ الْإِلْخَ انْتَهَى وَهُوَ كَمَا تَرَى فِي غَايَةِ الْمُحْسَنِ، وَأَمَّا صَاحِبُ النَّهَايَةِ فَتَجَّعَ الشَّارِحَ فِيمَا ذَكَرَهُ اهـ .

قَوْلُهُ (لَشَيْ): (فَوَجْهَانِ) .

(فَائِدَةٌ): لَيْسَ فِي الْمَنْعِ ذِكْرُ خِلَافٍ بَلَا تَرْجِيحٍ سِوَى هَذَا وَقَوْلُهُ فِي التَّفَقَّاتِ، وَالْوَارِثَانِ يَسْتَوِيَانِ أَمْ يَوْزَعُ بِحَسَبِهِ وَجْهَانِ وَلَا ثَالِثَ لَهُمَا فِيهِ إِلَّا مَا كَانَ مُفْرَعًا عَلَى ضَعِيفٍ كَالْأَقْوَالِ الْمُفْرَعَةِ عَلَى الْبَيِّنَتَيْنِ الْمُتَعَارِضَتَيْنِ هَلْ يُفْرَعُ أَمْ يُقَسَّمُ أَقْوَالٌ بَلَا تَرْجِيحٍ فِيهَا مُغْنِي وَنَهَايَةُ . □ قَوْلُهُ: (أَنَّ هَذَا) أَيِ الْبُطْلَانِ . □ قَوْلُهُ: (كَالْمَدَارِسِ الْإِلْخَ) أَيِ كَشَبَابِيكُهَا . □ قَوْلُهُ: (بِجِدَارِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ) أَيِ مَسْجِدِ مَكَّةَ وَمَسْجِدِ الْمَدِينَةِ وَمَسْجِدِ الْقُدْسِ . □ قَوْلُهُ: (صَلَاةَ الْوَاقِفِ فِيهَا) أَيِ فِي الْجُدْرِ . □ قَوْلُهُ: (وَالْحِيلُولَةُ فِيهِ) أَيِ فِي الْمَسْجِدِ . □ قَوْلُهُ: (رَدَّهُ جَمْعُ الْإِلْخَ) هَذَا الرَّدُّ هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَدْ أَفْرَدَ الْكَلَامَ عَلَيْهِ السَّيِّدُ السَّمُوهْدِيُّ بِالتَّالِيفِ وَأَطَالَ فِي بَيَانِهِ وَفِي فَتَاوَى السَّيِّدِ عَمَرَ الْبُصْرِيِّ كَلَامٌ طَوِيلٌ فِيهِ حَاصِلُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْلِيدُ الْقَائِلِ بِالْجَوَازِ مَعَ

قُنُوتَ الرَّابِطَةِ لِجَهْرِهِ بِهِ عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ بَلْ يَقْتُلُ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِمَامٍ لَهُ حَقِيقَةُ . □ قَوْلُهُ: (وَلَا يَضُرُّ زَوَالُ الْإِلْخَ) اعْتَمَدَهُ م . □ قَوْلُهُ: (وَبِمَا قَرَّرْتَهُ فِي حَالِ الدَّالِّ) مَا وَجْهَ الدَّلَالَةِ .

وإن انتَصَرَ له آخِزُونَ بأنَّ شرطَ الأبنية في المسجد تنافذُ أبوابها على ما مرَّ فغايةُ جدارِ المسجد أن يكونَ كِبناءً فيه فالصوابُ أنه لا بُدَّ من وجودِ بابٍ أو خوخةٍ فيه يستطرقُ منه إليه من غيرِ أن يُزَوَّرَ كما مرَّ في غيرِ المسجد ويظهرُ أنَّ المدارَّ على الاستطراقِ العاديِّ (أو حالَ جِدَانٍ) ومنه أن يقفَ في ضِفَّةٍ شَرْقِيَّةٍ أو غَرْبِيَّةٍ من مدرَّسةٍ بحيث لا يرى الواقِفُ في أحدهما الإمامَ م ولا أحدًا خَلْفَهُ أو بابٌ مُغْلَقٌ ابتداءً (بَطَلَتْ) القدوةُ أي لم تنعقد (باتفاقِ الطرفين) أو دَوَامًا وَعِلْمٌ بانتقالاتِ الإمامِ ولم يكنِ يَفْعَلُهُ ولا أمكَنَهُ فَتَحَهُ لم يَضُرَّ على الأوجه؛ لأنَّ حُكْمَ الدوامِ

ضَعِفَهُ فَيُصَلِّي بالشَّبابِكِ التي بجدارِ المسجدِ الحرامِ وكذلك مَسْجِدُ المدينة وغيره اهـ كُزِدِي وقوله يَجُوزُ تَقْلِيدُ الْقَائِلِ إلخ أي كما يُفِيدُهُ تَغْيِيرُهُمْ هُنَا بِالْأَصَحِّ دُونَ الصَّحِيحِ . هـ قوله: (بأنَّ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِرَدِّهِ إلخ . هـ قوله: (كما مرَّ) أي في شَرْحٍ وإذا جَمَعَهُمَا مَسْجِدٌ صَحَّ الإِفْتِدَاءُ إلخ . هـ قوله: (كِبْنَاءٍ فِيهِ) أي في المسجد . هـ قوله: (من غيرِ أن يُزَوَّرَ كما مرَّ في غيرِ المسجد إلخ) وواضحٌ أنَّ مَحَلَّهُ إِنْ لم يُمَكِّنِ الاستطراقَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الشَّبَاكِ إِلَّا بَعْدَ الْخُرُوجِ عَنْ سَمْتِ الْجِدَارِ أَمَا لو كان الاستطراقُ إِلَى الشَّبَاكِ فِي نَفْسِ الْجِدَارِ بِحَيْثُ لَا يَخْرُجُ عَنْ سَمْتِهِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَصِحَّ مُطْلَقًا كِبَقِيَّةِ أبنية المسجد فتَدَبَّرْ بِضَرْيٍ عِبَارَةً ش فِي مَسْأَلَةِ أَبِي قُبَيْسٍ الْآتِيَةِ نَصُّهَا قَوْلُهُ لَا يَلْتَقِئُ عَنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ إلخ هذا قد يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْإِسْتَوِيِّ الَّتِي حَكَّمَ الْحِصْنِيُّ عَلَيْهِ بِالسَّهْوِ فِيهَا شَرْطُهَا أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لو أَرَادَ الذَّهَابَ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ احْتِاجَ إِلَى اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ وَلَا يَضُرُّ احْتِاجُهُ إِلَى التَّيَامُنِ، وَالتَّيَامُنُ فَلْيُتِمَّ لَهُ فِيهِ جِدًّا سَمِ عَلَى الْمُنْهَجِ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يَضُرُّ احْتِاجُهُ إلخ أَنَّهُ لو كان يُمَكِّنُهُ الْوُصُولُ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ غَيْرِ اسْتِدْبَارِ الْقِبْلَةِ لَكِنْ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى انْحِرَافٍ كَانَ احْتِاجٌ فِي مُرُورِهِ لِتَعْدِيَةِ جِدَارٍ قَصِيرٍ كَالْعَبَةِ لَمْ يَضُرَّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَدْبَرَ الْقِبْلَةَ . اهـ . هـ قوله: (أو خَوْخَةٍ إلخ) يُفِيدُ أَنَّ قَصْرَ الْبَابِ الْمُخَوِّجِ إِلَى اسْتِطْرَاقِ الرَّأْسِ وَانْحِنَاءِ الظَّهْرِ قَلِيلًا لَا يَضُرُّ، وَأَمَا مَا يَتْلُغُ إِلَى هَيْئَةِ الرَّايِحِ فَفِيهِ تَرَدُّدٌ . هـ قوله: (كما مرَّ) أي آتِفًا .

هـ قوله: (وَمِنْهُ) أي مِنْ هَذَا الْقِسْمِ . هـ قوله: (أو بَابُ إلخ) مَعْطُوفٌ عَلَى جِدَارٍ فِي الْمَثْنِ . هـ قوله: (ابتداءً) مُتَعَلِّقٌ بِحَالٍ . هـ قوله: (أو دَوَامًا إلخ) قَلْبُ بَنِي بَيْنَ الْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومِ حَائِلٌ لَمْ يَضُرَّ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الْعِمَادِ وَالْأَذْرَعِيُّ أَخَذَا بِعُمُومِ الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ أَي أَنَّهُ يُغْتَفَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنِ الْبِنَاءُ بِأَمْرِهِ أَي الْمَأْمُومِ نَهَايَةً . هـ قوله: (وَلَا أَمَكَنَهُ فَتَحَهُ) الْأَوَّلَى، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنَهُ فَتَحَهُ

هـ قوله: (أو دَوَامًا وَعِلْمٌ إلخ) فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْ فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ وَلَوْ رَدَّ الرَّيْحُ الْبَابَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ أَمَكَنَهُ فَتَحَهُ حَالًا فَتَحَهُ دَوَامًا عَلَى الْمُتَابَعَةِ وَإِلَّا فَارَقَهُ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوَالِ الرَّابِطَةِ بِأَنَّهُ مُقَصَّرٌ بَعْدَ إِحْكَامِهِ فَتَحَ الْبَابَ وَمَا نَسَبَهُ لِفَتَاوَى الْبَغَوِيِّ هُوَ مَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَنْهَا وَالَّذِي نَقَلَهُ الْإِسْتَوِيُّ عَنْهَا أَنَّهُ لو كان الْبَابُ مَفْتُوحًا وَقَتَ الْإِحْرَامِ فَرَدَّ الرَّيْحُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ لَمْ يَضُرَّ أَي مُطْلَقًا، وَهَذَا أَوْجَهُ كَنَظَائِرِهِ وَلَعَلَّ إِفْتَاءَ الْبَغَوِيِّ تَعَدَّدَ وَاخْتَلَفَ لو بَنَى الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ حَائِلٌ لَمْ يَضُرَّ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الْعِمَادِ وَالْأَذْرَعِيُّ أَخَذَا بِعُمُومِ الْقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ وَظَاهِرٌ مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَكُنِ الْبِنَاءُ بِأَمْرِهِ ش م ر .

أقوى مع عَدَمِ نِسْبَتِهِ لِنَقْصِيرِ بَعْدَمِ إِحْكَامِ فَتْحِهِ أَوَّلًا إِذْ تَكْلِيْفُهُ بِذَلِكَ مَعَ مَشَقَّتِهِ وَعَدَمِ دَلِيلِ يُضَرِّحُ بِهِ بَعِيدٌ (قُلْتُ الطَّرِيقُ الثَّانِي أَصَحُّ)؛ لِأَنَّ الْمُشَاهِدَةَ قَاضِيَةً بِأَنَّ الْعُرْفَ يُوَافِقُهَا وَادِّعَاءُ أَوْلَيْكَ مُوَافَقَةً مَا قَالُوهُ لِلْعُرْفِ لَعَلَّهُ بِاعْتِبَارِ عُرْفِهِمُ الْخَاصِّ وَهُوَ لَا نَظَرَ إِلَيْهِ إِذَا عَارَضَهُ الْعُرْفُ الْعَامُّ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَإِذَا صَحَّ اقْتِدَاؤُهُ فِي بِنَاءِ) آخَرَ غَيْرِ بِنَاءِ الْإِمَامِ لِلاتِّصَالِ عَلَى الْأَوَّلَى أَوْ مُطْلَقًا عَلَى الثَّانِيَةِ (صَحَّ اقْتِدَاءُ مَنْ خَلْفَهُ، وَإِنْ حَالَ جِدَانِ أَوْ جُدُرٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ) اكْتِفَاءً بِهَذَا الرَّابِطِ وَمَرَّ أَنَّهُ لِمَنْ خَلْفَهُ كَالْإِمَامِ فِي التَّقَدُّمِ عَلَيْهِ مَوْفَقًا وَإِحْرَامًا نَعَمْ لَا يَضُرُّ بَطْلَانُ صَلَاتِهِ فِي الْأَثْنَاءِ لِأَنَّ الدَّوَامَ أَقْوَى نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْبَابِ (و) مِنْ تَفَارِيعِ الطَّرِيقَةِ الْأَوَّلَى خِلَافًا لِجَمْعِ أَنَّهُ (لَوْ وَقَفَ فِي غُلُوٍّ وَإِمَامُهُ فِي سُفْلٍ أَوْ عَكْسَهُ.....

عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَالْمُغْنِي قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي فَتَاوِيهِ وَلَوْ رَدَّ الرِّيحُ الْبَابَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، فَإِنْ تَمَكَّنَ مِنْ فَتْحِهِ فَعَلَّ ذَلِكَ حَالًا وَدَامَ عَلَى مُتَابَعَتِهِ وَإِلَّا فَارَقَهُ كَذَا نَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَنْهَا ذَلِكَ وَنَقَلَ الْإِسْنَوِيُّ عَنْ فَتَاوِيهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْبَابُ مَفْتُوحًا وَقَتَ الْإِحْرَامِ قَرَدَهُ الرِّيحُ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ لَمْ يَضُرَّ أَنْتَهَى وَلَعَلَّ إِفْتَاءَ الْبَغَوِيِّ تَعَدُّدَ، وَالثَّانِي أَوْجَهُ كَنَظَائِرِهِ. اهـ. وَأَقْرَبَهُ سَمَّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر، وَالثَّانِي أَيَّ عَدَمِ الضَّرَرِ أَوْجَهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَمَحَلُّهُ حَيْثُ عَلِمَ بِاتِّعَالَاتِ الْإِمَامِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَظَاهِرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ فَتْحِهِ؛ لِأَنَّ رَدَّ الْبَابِ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ وَقَوْلُهُ م ر كَنَظَائِرِهِ مِنْهَا مَا لَوْ رُفِعَ السَّلْمُ الَّذِي يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْإِمَامِ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ. اهـ. ع ش.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (قُلْتُ الطَّرِيقُ الثَّانِي الْخُ) وَهَذَا مَا عَلَيْهِ مُعْظَمُ الْعِرَاقِيِّينَ، وَالْأَوَّلَى طَرِيقَةُ الْمَرَاوِزَةِ مُغْنِي. قَوْلُ (سَيِّ): (مَنْ خَلْفَهُ) أَيَّ أَوْ بَجْنَتِهِ مُغْنِي وَنَهَائِيَّةً. ❦ قَوْلُهُ: (لِمَنْ خَلْفَهُ) أَيَّ أَوْ بَجْنَتِهِ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا يَضُرُّ الْخُ) يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي حَيْزٍ وَمَرَّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ وَلَا يَضُرُّ زَوَالَ هَذِهِ الرَّابِطَةِ الْخُ يُفِيدُ هَذَا بَلْ يَشْمَلُهُ سَمَّ وَلَكِنْ يَمْنَعُ الدُّخُولَ فِي حَيْزٍ وَمَرَّ قَوْلُهُ الْآتِي نَظِيرُ مَا مَرَّ الْخُ وَعِبَارَةُ الْبُضْرِيِّ هُوَ مَا مَرَّ فَمَا وَجَهُ اسْتِدْرَاكِهِ فَالْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ أَوْ التَّغْيِيرُ بِأَنْ يُقَالَ وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْخُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. ❦ قَوْلُهُ: (وَمِنْ تَفَارِيعِ الطَّرِيقَةِ الْأَوَّلَى الْخُ) أَيَّ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ يُوهِمُ أَنَّ اشْتِرَاطَ الْمُحَاضَاةِ يَأْتِي عَلَى الطَّرِيقَيْنِ مَعًا، فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ مَجْزُومًا بِغَدِّ اسْتِيفَاءِ ذِكْرِ الطَّرِيقَيْنِ وَلَيْسَ مُرَادًا فَلَوْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقَةِ الْأَوَّلَى لَاسْتَرَاحَ مِنْ هَذَا الْإِبْهَامِ مُغْنِي وَنَهَائِيَّةً.

❦ قَوْلُ (سَيِّ): (فِي غُلُوٍّ) أَيَّ فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ كَصَفَةِ مُرْتَبِعَةٍ وَسَطَ دَارٍ مَثَلًا وَ. ❦ قَوْلُهُ: (فِي سُفْلٍ) أَيَّ كَصَحْنٍ تِلْكَ الدَّارِ. ❦ قَوْلُهُ: (عَكْسُهُ) أَيَّ الْوُقُوفِ أَيَّ وَقُوفًا عَكْسُ الْوُقُوفِ الْمَذْكُورِ وَلَوْ عَبَّرَ بِقَوْلِهِ أَوْ بِالْعَكْسِ كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ لَكَانَ أَوْضَحَ وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ مَا إِذَا كَانَا فِيهِ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ مُطْلَقًا بِاتِّعَاثِهِمَا وَلَوْ كَانَا فِي سَفِيَتَيْنِ مَكْشُوفَتَيْنِ فِي الْبَحْرِ فَكَأَقْتِدَاءِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ فِي الْفَضَاءِ فَيَصِحُّ

❦ قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا يَضُرُّ بَطْلَانُ صَلَاتِهِ فِي الْأَثْنَاءِ) يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي حَيْزٍ وَمَرَّ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ السَّابِقَ وَلَا يَضُرُّ زَوَالَ هَذِهِ الرَّابِطَةِ الْخُ يُفِيدُ هَذَا بَلْ قَدْ يَشْمَلُهُ.

شَرِطٌ مُحَاذَاةٍ بَعْضُ بَدَنِهِ بَعْضُ بَدَنِهِ) بَأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ يُحَاذِي رَأْسَ الْأَسْفَلِ قَدَمَ الْأَعْلَى مَعَ
فَرَضِ اعْتِدَالِ قَامَةِ الْأَسْفَلِ أَمَّا عَلَى الثَّانِيَةِ الْمُعْتَمَدَةِ فَلَا يُشْتَرَطُ إِلَّا الْقُرْبُ نَعَمْ إِنْ كَانَ بِمَسْجِدٍ
أَوْ فُضَاءٍ صَحَّ مُطْلَقًا بِاتِّفَاقِهِمَا.

(تَنْبِيْهُ) فَرَعَ أَبُو زُرْعَةَ عَلَى اعْتِبَارِ الْمُحَاذَاةِ أَنَّهُ لَوْ قَصَرَ فَلَمْ يُحَاذِ وَلَوْ قَدَرَ مُعْتَدِلًا حَاذَى صَحَّ
وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَنَّهُ لَوْ طَالَ فَحَاذَى وَلَوْ قَدَرَ مُعْتَدِلًا لَمْ يُحَاذِ لَمْ يَصِحَّ وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا وَقَدْ يَسْتَشْكِلُ
بَأَنَّهُ إِذَا اكْتَفَى بِالْمُحَاذَاةِ التَّقْدِيرِيَّةِ فِيمَا مَرَّ فَهَذِهِ الَّتِي بِالْفِعْلِ أَوَّلَى إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمَدَارُ فِي هَذِهِ
الطَّرِيقَةِ عَلَى الْقُرْبِ الْعُرْفِيِّ وَهُوَ لَا يُوجَدُ إِلَّا بِالْمُحَاذَاةِ مَعَ الْاعْتِدَالِ لَا مَعَ الطُّوْلِ وَتَظْهِرُهُ أَنَّ
مَنْ جَاوَزَ سَمْعَهُ الْعَادَةَ لَا يُعْتَبَرُ سَمَاعُهُ لِبَدَاءِ الْجُمُعَةِ بِغَيْرِ بَلَدِهِ فَلَا يَلْزُمُهُ بِتَقْدِيرِ أَنَّهُ لَوْ اعْتَدَلَ لَمْ
يَسْمَعْ، وَإِنْ مَنْ وَصَلَتْ رَاخَتَاهُ لِرُكْبَتَيْهِ لَطَوَّلَهُمَا وَلَوْ اعْتَدَلْتَا لَمْ تَصِلَا لَمْ يَكْفِ.
وَ (لَوْ وَقَفَ فِي مَوَاتٍ) أَوْ شَارِعٍ (وَأَمَامَهُ فِي مَسْجِدٍ) اتَّصَلَ بِهِ الْمَوَاتُ أَوْ الشَّارِعُ.....

بَشَرِطُ أَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ تَقْرِيْبًا، وَإِنْ لَمْ تُشَدَّ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى، فَإِنْ كَانَتَا مُسْتَقْفَتَيْنِ
أَوْ إِحْدَاهُمَا فَقَطْ فَكَافَتْدَاءِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ فِي بَيَّتَيْنِ فَيُشْتَرَطُ مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ وَعَدَمِ الْحَائِلِ وَجُودِ
الْوَاقِفِ بِالْمُتَّفِذِ إِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مَنَفَذٌ، وَالسَّفِينَةُ الَّتِي فِيهَا يَبُوتُ كَالذَّارِ الَّتِي فِيهَا يَبُوتُ وَالسَّرَادِقَاتُ
بِالصَّخْرَاءِ قَالِ فِي الْمُهَيَّمَاتِ، وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا مَا يُدَارُ حَوْلَ الْخَبَاءِ كَسَفِينَةٍ مَكْشُوفَةٍ، وَالْخِيَامُ كَالْيَبُوتِ
مُغْنِي وَنَهَايَةً.

قَوْلُ (لَسِي): (شَرِطُ الْخ) أَي مَعَ مَا مَرَّ مِنْ وَجُوبِ اتِّصَالِ صَفٍّ مِنْ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ حَتَّى لَوْ وَقَفَ الْإِمَامُ
عَلَى صُفَّةٍ مُرْتَفِعَةٍ، وَالْمَأْمُومُ فِي الصَّخَنِ فَلَا بُدَّ عَلَى الطَّرِيقَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ وَقُوفِ رَجُلٍ عَلَى طَرَفِ
الصُّفَّةِ وَقُوفِ آخَرَ فِي الصَّخَنِ مُتَّصِلًا بِهِ كَمَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَأَسْقَطَهُ مِنَ الرُّوضَةِ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا)
أَي وَجَدَ الْمُحَاذَاةُ أَمْ لَا. □ قَوْلُهُ: (إِلَّا الْقُرْبُ) أَي مَا تَقَدَّمَ مِنْ عَدَمِ حَائِلٍ أَوْ وَقُوفٍ وَاحِدٍ فِي الْمُتَّفِذِ.
□ قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَوْ قَصَرَ الْخ) وَكَذَا لَوْ كَانَ قَاعِدًا وَلَوْ قَامَ لِحَاذَى كَفَى.

(تَنْبِيْهُ): الْمُرَادُ بِالْعُلُوِّ الْبِنَاءُ وَنَحْوُهُ، وَأَمَّا الْجَبَلُ الَّذِي يُمَكِّنُ صُعُودَهُ فِدَاخِلُ فِي الْفُضَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ
فِيهَا عَالٍ وَمُسْتَوٍ فَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ الْقُرْبُ فَقَطْ فَالصَّلَاةُ عَلَى الصَّفَا أَوْ الْمَرْوَةِ أَوْ جَبَلِ أَبِي قُبَيْسٍ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ
فِي الْمَسْجِدِ صَحِيحَةٌ، وَإِنْ كَانَ أَعْلَى مِنْهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (وَقَدْ
يُسْتَشْكَلُ الْخ) وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ الْإشْكَالُ قَوِيٌّ، وَالْجَوَابُ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي
وَاضِحٌ، فَإِنَّ الْمُلْحَظَ فِي مَسْأَلَةِ الْجُمُعَةِ كَوْنُ الْبَلَدِ الَّتِي لَا تَقَامُ فِيهَا الْجُمُعَةُ قَرِيبَةً مِنْ بَلَدِ الْجُمُعَةِ حَتَّى
تَلْحَقَ بِهَا فَتَعَيَّنَ الضَّبْطُ بِسَمَاعِ الْمُعْتَدِلِ إِذْ هُوَ الْغَالِبُ وَاعْتِبَارُهُ أَوَّلَى مِنَ التَّادِيرِ وَفِي مَسْأَلَةِ الرُّكُوعِ وَجُودُ
حَقِيقَتِهِ الَّتِي هِيَ الْإِنْجِنَاءُ وَهِيَ مَفْقُودَةٌ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ بِضَرِيٍّ. □ قَوْلُهُ: (أَوْ شَارِعٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ
ثُمَّ أَطْلَقَهُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: وَإِنْ لَمْ يُغْلَقْ خِلَافًا لِلْإِمَامِ وَقَوْلُهُ بِحَيْثُ لَا يَصِلُ إِلَى الْمَتْنِ وَإِلَى قَوْلِهِ كَمَا
أَفْهَمَهُ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: وَإِنْ لَمْ يُغْلَقْ خِلَافًا لِلْإِمَامِ وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى ظَاهِرِ وَقَوْلِهِ وَلَا
يُنَافِيهِ إِلَى وَمَرَّ وَقَوْلُهُ وَمِثْلُهُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ: وَإِنْ لَمْ يَخْشَ إِلَى وَقَبْلَ.

أَوْ عَكْسَهُ (فَإِنْ لَمْ يَحُلْ شَيْءٌ) مِمَّا مَرَّ بَيْنَهُمَا (فَالشَّرْطُ التَّقَارُبُ) بِأَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِمِائَةِ ذِرَاعٍ وَاعْتَرَضَ قَوْلُهُ لَمْ يَحُلْ شَيْءٌ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ يَجِدَارِ الْمَسْجِدِ بَابٌ وَلَمْ يَقِفْ بِجِذَائِهِ أَحَدٌ لَمْ تَصِبْخُ الْقُدُوءُ وَيُرَدُّ بِأَنْ هَذَا فِيهِ حَائِلٌ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ (مُتَعَبِّرًا) ذَلِكَ التَّقَارُبُ (مِنْ آخِرِ الْمَسْجِدِ) أَيِ طَرَفِهِ الَّذِي يَلِي مَنْ هُوَ خَارِجُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا بُنِيَ لِلصَّلَاةِ لَمْ يُعَدَّ فَاصِلًا (وَقِيلَ مِنْ آخِرِ صَفٍّ)، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الْإِمَامُ فَمِنْ مَوْقِفِهِ وَمَحَلِّهِ إِنْ لَمْ تَخْرُجِ الصُّفُوفُ عَنْهُ وَلَا فَمِنْ آخِرِ صَفٍّ قَطْعًا (وَأِنْ حَالَ جِدَارٌ أَوْ بَابٌ مُغْلَقٌ مَنَعَ) لِعَدَمِ الْإِتِّصَالِ (وَكَذَا الْبَابُ الْمَرْدُودُ)، وَإِنْ لَمْ يُغْلَقْ خِلَافًا لِلْإِمَامِ (وَالشُّبَّانُ فِي الْأَصَحِّ) لِمَنْعِ الْأَوَّلِ الْمُشَاهِدَةِ، وَالثَّانِي الْأَسْطِرَاقَ وَبِمَا تَقَرَّرَ عَلِيمٌ صِحَّةُ صَلَاةِ الْوَاقِفِ عَلَى أَبِي قُبَيْسٍ بِمَنْ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ وَنَصَّهُ عَلَى عَدَمِ الصَّحَّةِ مَحْمُولٌ عَلَى الْبُعْدِ أَوْ عَلَى مَا إِذَا حَدَّثَتْ أَبْنِيَّةٌ بِحَيْثُ لَا يَصِلُ إِلَى

□ قَوْلُهُ: (وَعَكْسُهُ) أَيِ بِأَنْ كَانَ الْمَأْمُومُ فِي الْمَسْجِدِ، وَالْإِمَامُ خَارِجَهُ مُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (مِمَّا مَرَّ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى مِمَّا يَأْتِي. □ قَوْلُهُ: (مِنْ كَلَامِهِ) وَهُوَ قَوْلُهُ أَوْ حَالَ بَابٍ نَافِذٌ كُرْدِي.

قَوْلُ (سُنِّي): (آخِرُ الْمَسْجِدِ) وَمِنْ الْمَسْجِدِ رَحْبَتُهُ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ) أَيِ الْمَسْجِدِ كُلُّهُ نِهَائَةً. □ قَوْلُهُ: (أَيِ طَرَفِهِ) أَيِ الْمَسْجِدِ ش. □ قَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) مَفْرَعٌ عَلَى الْقِيلِ. □ قَوْلُهُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ الْخِلَافِ. □ قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيِ الْمَسْجِدِ. □ قَوْلُهُ: (فَمِنْ آخِرِ صَفٍّ) أَيِ خَارِجِ الْمَسْجِدِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. قَوْلُ (سُنِّي): (وَأِنْ حَالَ جِدَارٌ) أَيِ لَا بَابَ فِيهِ نِهَائَةً وَمُغْنِي. □ قَوْلُهُ: (لِعَدَمِ الْإِتِّصَالِ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ نَعَمْ قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي فَنَائِهِ لَوْ كَانَ الْبَابُ مَفْتُوحًا وَقَدْ الْإِحْرَامُ فَانْغَلَقَ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ لَمْ يَضُرَّ أَنْتَهَى وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ مُغْنِي.

قَوْلُ (سُنِّي): (وَكَذَا الْبَابُ الْمَرْدُودُ) وَفِي الْإِمْدَادِ نَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّ السُّنَنَ الْمُسْتَرْخِيَّ كَالْبَابِ الْمَرْدُودِ كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (لِمَنْعِ الْأَوَّلِ الْمُشَاهِدَةِ) فِيهِ شَيْءٌ مَعَ تَمْثِيلِهِ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ. فَإِنْ حَالَ مَا يَمْنَعُ الْمُرُورَ لَا الرُّؤْيَا بِقَوْلِهِ كَالشُّبَّانِ وَالْبَابِ الْمَرْدُودِ سَمَ وَتَقَدَّمَ عَنِ الْبُصْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِثْلُهُ. □ قَوْلُهُ: (وَبِمَا تَقَرَّرَ) (إِلْخ) وَهُوَ قَوْلُهُ اتَّصَلَ بِهِ الْمَوَاتُ (إِلْخ) كُرْدِي. □ قَوْلُهُ: (عَلِمَ صِحَّةَ صَلَاةِ الْوَاقِفِ) (إِلْخ) فَتَحَرَّرَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي صِحَّةِ الْإِفْتِدَاءِ لِمَنْ بِأَبِي قُبَيْسٍ بِإِمَامِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ قُرْبُ الْمَسَافَةِ وَعَدَمُ الْإِزْوَارِ، وَالْإِنْعِطَافِ بِالْمَعْنَى الَّذِي أَفَادَهُ الشَّارِحُ وَيُظْهِرُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَالشَّرْطُ التَّقَارُبُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ أَيْضًا فِي الصَّحَّةِ وَقَوْفُ شَخْصٍ بِجِذَائِ الْمُنْفَذِ إِلَى الْمَسْجِدِ بِحَيْثُ يَرَاهُ الْمُقْتَدِي بِأَبِي قُبَيْسٍ وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ اعْتِبَارِ الرَّابِطَةِ إِذَا لَمْ يَرِ الْإِمَامُ أَوْ بَعْضُ الْمُقْتَدِينَ فَحَاصِلُهُ اشْتِرَاطُ رُؤْيَا الْإِمَامِ أَوْ بَعْضِ الْمُقْتَدِينَ وَمَنْ بِالْمَسْجِدِ أَوْ الرَّابِطَةِ الْوَاقِفِ بِجِذَائِ الْمُنْفَذِ بِصُرِّي. □ قَوْلُهُ: (مَحْمُولٌ عَلَى الْبُعْدِ) (إِلْخ) عِبَارَتُهُ فِي شَرْحِ بَافْضِلٍ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الْمُرُورُ لِلْإِمَامِ إِلَّا بِالْإِنْعِطَافِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ أَوْ عَلَى مَا إِذَا بَعُدَتْ

□ قَوْلُهُ: (لِمَنْعِ الْأَوَّلِ الْمُشَاهِدَةِ) فِيهِ شَيْءٌ مَعَ تَمْثِيلِهِ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ، فَإِنْ حَالَ مَا يَمْنَعُ الْمُرُورَ لَا الرُّؤْيَا بِقَوْلِهِ كَالشُّبَّانِ، وَالْبَابِ الْمَرْدُودِ.

بناء الإمام لو تَوَجَّهَ إليه من جهة إمامه إلا بازورار أو انعطاف بأن يكون بحيث لو ذهب إلى الإمام من مُصَلَّاه لا يُلْتَفَتُ عن جهة القبلة بحيث يَبْقَى ظَهْرُهُ إليها. (قُلْتُ يُكْرَهُ ارتفاع المأموم على إمامه) إذا أمكنَ وقوفهما بِمُسْتَوٍ (وعكشه).....

المسافة أو حالت أبنية هناك مَنَعَتِ الرُّؤْيَا فَعُلِمَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْإِسْطِرَاقِ أَنْ يَكُونَ اسْتِطْرَاقًا عَادِيًا وَأَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ وَأَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ أَزْوَارًا وَانِعْطَافًا بِأَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ ذَهَبَ إِلَى الْإِمَامِ لَا يُلْتَفَتُ عَنِ الْقِبْلَةِ بِحَيْثُ يَبْقَى ظَهْرُهُ إِلَيْهَا وَلَا ضَرَّ لِتَحَقُّقِ الْإِنْعِطَافِ حَيْثُ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْإِمَامِ وَأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْمُصَلِّي عَلَى نَحْوِ جَبَلٍ أَوْ سَطْحٍ. اهـ. قَالَ الْكُرْدِيُّ قَوْلُهُ أَوْ سَطْحٍ قَالَ الْقَلْيُوبِيُّ عَلَى الْمُحَلِّي، وَإِنْ كَانَ عَلَى سَطْحَيْنِ بَيْنَهُمَا شَارِعٌ مَثَلًا فَلَا يَصَحُّ إِلَّا إِذَا كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا دَرَجٌ مَثَلًا مِنَ الْمُتَخَفِّضِ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ اسْتِطْرَاقَ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَى الْآخَرِ مِنْ غَيْرِ اسْتِذْبَارِ الْقِبْلَةِ. اهـ. □ قَوْلُهُ: (بِأَنْ يَكُونَ الْخُ) تَصْوِيرٌ لِعَدَمِ الْأَزْوَارِ، وَالْإِنْعِطَافِ عِشْ أَيْ الَّذِي يُفْهَمُ الْإِسْتِثْنَاءُ وَلَوْ حَذَفَ لَفْظَةُ لَا مِنْ لَا يُلْتَفَتُ وَجُعِلَ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ تَصْوِيرَ الْمُنْطَوِقَةِ كَانَ أَوْلَى وَقَوْلُ الرَّشِيدِيِّ تَصْوِيرٌ لِلتَّصُّ الْأَوَّلِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ م ر حَذَفَ لَفْظَ لَا مِنْ لَا يُلْتَفَتُ فَيَكُونُ تَصْوِيرًا لِلتَّصُّ الثَّانِي وَهُوَ الظَّاهِرُ. اهـ. بَعِيدٌ. □ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ يَبْقَى ظَهْرُهُ إِلَيْهَا) خَرَجَ مَا لَوْ كَانَ بِحَيْثُ يَبْقَى يَمِينُهُ أَوْ يَسَارُهُ إِلَيْهَا سَمِعَ وَعِشْ وَقَلْيُوبِيُّ وَحَلْبِيُّ.

□ قَوْلُهُ (السُّ): (يُكْرَهُ اِرْتِفَاعُ الْمَأْمُومِ الْخُ) وَفِي فَتَاوَى الْجَمَالِ الرَّمْلِيِّ إِذَا ضَاقَ الصَّفُّ الْأَوَّلُ عَنِ الْإِسْتِوَاءِ يَكُونُ الصَّفُّ الثَّانِي الْخَالِي عَنِ الْإِرْتِفَاعِ أَوْلَى مِنَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ مَعَ الْإِرْتِفَاعِ كُرْدِيِّ. □ قَوْلُهُ: (لَا يُلْتَفَتُ الْخُ) شَمِلَ مَا لَوْ احتَاجَ فِي ذَهَابِهِ إِلَى الْإِمَامِ إِلَى أَنْ يَمْشِيَ الْقَهْقَرَى مَسَافَةً ثُمَّ يَنْحَرِفَ إِلَى جِهَةِ الْيَمِينِ أَوْ الْيَسَارِ فَيَصِلَ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ غَيْرِ الْيَفَاتِ فَلَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّهُ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ الْوُصُولُ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ غَيْرِ أَزْوَارٍ وَانْعِطَافٍ وَيَحْتَمِلُ الضَّرَرَ؛ لِأَنَّ الْمَشْيَ الْقَهْقَرَى لَيْسَ مُعْتَادًا فِي الْمَشْيِ الْمَوْصِلِ إِلَى الْمَقْصُودِ وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ عِش. □ قَوْلُهُ: (إِذَا أَمَكَنَ الْخُ) أَيْ وَلَا فَلَ كَرَاهَةٍ مُغْنِي عِبَارَةً عِش أَيْ، فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ ذَلِكَ كَأَن كَانَ وَضَعُ الْمَسْجِدِ مُشْتَمِلًا عَلَى اِرْتِفَاعٍ وَانْخِفَاضٍ ابْتِدَاءً كَالْغُورِيَّةِ فَلَا كَرَاهَةَ وَبِهِ صَرَحَ حَجَّ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ كَذَا نَقَلَهُ الْعَلَامَةُ الشُّوَبَرِيُّ عَنْهُ لَكِنَّ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي الشَّرْحِ الْمَذْكُورِ نَصَّهُ وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ بَعْضِ مُحَقِّقِي الْمُنَآخِرِينَ لِلْمَسْجِدِ زَاعِمًا أَنَّ ذَلِكَ فِي الْأُمِّ فَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ وَعِبَارَةُ الْأُمِّ لَا تَشْهَدُ لَهُ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سَرْدِ لَفْظِ الْأُمِّ تَجِدُهُ إِنَّمَا اسْتَدَلَّ عَلَى عَدَمِ بُطْلَانِ الصَّلَاةِ بِالْإِرْتِفَاعِ لَا عَلَى نَفْيِ الْكَرَاهَةِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ ثُمَّ رَأَيْتُ الْبُلْقِينِيَّ فَمِمَّنْ مِنَ النَّصِّ مَا فَهَمْتُهُ مِنْهُ حَيْثُ سَاقَهُ اسْتِدْلَالًا عَلَى الصَّحَّةِ مَعَ الْإِرْتِفَاعِ عَلَى أَنَّ لِلشَّافِعِيِّ نَصًّا آخَرَ صَرِيحًا فِي أَنَّ الْكَرَاهَةَ حَاصِلَةٌ حَتَّى فِي الْمَسْجِدِ انْتَهَى وَبَقِيَ مَا لَوْ تَعَارَضَ عَلَيْهِ مَكْرُوهَانِ كَالصَّلَاةِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ مَعَ الْإِرْتِفَاعِ، وَالصَّلَاةِ فِي غَيْرِهِ مَعَ تَقَطُّعِ الصُّفُوفِ فَهَلْ يُرَاعَى الْأَوَّلُ أَوِ الثَّانِي فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي؛ لِأَنَّ فِي الْإِرْتِفَاعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَا هُوَ عَلَى صُورَةِ التَّفَاخُرِ، وَالتَّعَاطُفِ بِخِلَافِ عَدَمِ تَسْوِيَةِ الصُّفُوفِ، فَإِنَّ الْكَرَاهَةَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ لَا غَيْرَ انْتَهَتْ وَفِيهِ أَنَّ عَدَمَ الْوُجُودِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُودِ فَيُمَكِّنُ أَنَّ حَجَّ ذَكَرَ فِي الْإِيْعَابِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مَا يُوَافِقُ قَوْلَهُ

□ قَوْلُهُ: (بِحَيْثُ يَبْقَى ظَهْرُهُ إِلَيْهَا) خَرَجَ مَا لَوْ كَانَ بِحَيْثُ يَبْقَى يَمِينُهُ أَوْ يَسَارُهُ إِلَيْهَا.

وإن كانا في المسجد كما نص عليه ومن ثم أطلقه الشيخان كالأصحاب ولم ينظروا إلى نصه الآخر بخلافه؛ لأن الملحظ أن رابطة الأتباع تقتضي استواء الموقف وهذا جارٍ في المسجد وغيره وعند ظهور تكبير من المرتفع وعدمه خلافًا لِمَنْ نظَر لذلك وذلك للهي عن الثاني رواه أبو داود، والحاكم وقياسًا للأول عليه وظاهر أن المدار على ارتفاع يظهر جشًا، وإن قل ثم رأيت عن الشيخ أبي حامد أن قلة الارتفاع لا تؤثر وينبغي حملها على ما ذكرته (إلا لحاجة) تتعلّق بالصلاة كتبليغ توقّف إسماع المأمومين عليه وكتعليمهم صفة الصلاة (فيسحب) الارتفاع لما فيه من مصلحة الصلاة، فإن لم تتعلّق بها ولم يجد إلا موضعًا عاليًا أبيض وفي الكفاية عن القاضي أنه إذا كان لا بُد من ارتفاع أحدهما فليكن الإمام واعترض بأنه محل النهي فليكن المأموم؛ لأنه مقيس ويُجاب بأن علة النهي من مخالفة الأدب مع المشبوع

الآتي هنا، فإن لم تتعلّق بها ولم يجد إلخ فاطلّع عليه الشوّبري ونقله عنه. □ فؤد: (وإن كانا في المسجد) أي، وإن كان وضع المسجد ابتداءً مُشتملاً على ارتفاع وانخفاض كما هو قضية إطلاق الشارح والنهاية والمغني وتقدّم ويأتي عن ع ش ما يصرّح بذلك. □ فؤد: (ومن ثم) أي لأجل النص على الكراهة في المسجد أيضًا. □ فؤد: (وعند ظهور إلخ) عطف على قوله في المسجد إلخ.

□ فؤد: (لذلك) أي النص الآخر. □ فؤد: (وذلك) أي الكراهة. □ فؤد: (على الثاني) أي العكس. □ فؤد: (لأول) أي ارتفاع المأموم. □ فؤد: (كتبليغ توقّف إسماع المأمومين إلخ) يؤخذ منه أن ما يفعله المُبلّغون من ارتفاعهم على الذكّة في غالب المساجد وقت الصلاة مكروهٌ مُفوّت لفضيلة الجماعة؛ لأن تبليغهم لا يتوقّف على ذلك إلّا في بعض المساجد في يوم الجمعة خاصّة وهو ظاهر ع ش. □ فؤد: (فيسحب الارتفاع إلخ) يظهر أن محله في غير الجمعة أمّا فيها فيجب نعم يتردّد النظر فيما لو كان الذي لا يسمع صوتًا ولا يرى أحدًا من المُقتدين زائدًا على الأربعين فهل يجب التبليغ لتصحّ صلاته أو لا يجب؛ لأن الإنسان لا يخاطب بتصحیح صلاة الغير محل تأمل بصري. □ فؤد: (تتعلّق) إلى قوله وفي الكفاية في المغني. □ فؤد: (فإن لم تتعلّق بها) أي الحاجة بالصلاة. □ فؤد: (ولم يجد إلخ) مُحترز قوله إذا أمكن إلخ ع ش. □ فؤد: (أبيض) في الإقتصار على الإباحة حينئذٍ وقفة لتوقّف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حينئذٍ إلّا أن يُراد لم يجد مِمّا يصلح لحاجته لا مطلقًا فليتأمل ثم رأته في شرح العباب عقبه بقوله على ما قيل سم ولعل الأولى أن يُجاب بأن المراد بالإباحة عدم الكراهة كما عبّر به المغني فيشمّل الواجب، والمندوب أيضًا. □ فؤد: (ويُجاب بأن علة النهي إلخ)، وأما تخصيصه

□ فؤد: (فإن لم تتعلّق) أي الحاجة ش. □ فؤد: (ولم يجد إلّا موضعًا عاليًا أبيض) في الإقتصار على الإباحة حينئذٍ وقفة لتوقّف الجماعة المطلوبة على الارتفاع حينئذٍ إلّا أن يُراد لم يجد مِمّا يصلح لحاجته لا مطلقًا فليتأمل ثم رأته في شرح العباب عبّر بقوله ولو لم يجد المأموم إلّا محلًا مُرتفعًا فلا كراهة ولا نذب بل هو مباح على ما قيل. اهـ.

أَتَمُّ فِي الْمُقِيمِ فَكَانَ إِيثَارُ الْإِمَامِ بِالْعُلُوِّ أَوَّلَى (وَلَا يَقُومُ) مُرِيدُ الْقُدُوةَ وَلَوْ شَيْخًا أَيْ لَا يُسَنُّ لَهُ قِيَامٌ إِنْ كَانَ جَالِسًا، وَجُلُوسٌ إِنْ كَانَ مُضْطَجِعًا وَتَوَجُّهٌ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا (حَتَّى يَفْرُغَ الْمُؤَدِّنُ) يَعْنِي الْمُقِيمَ وَلَوْ الْإِمَامُ فَإِيثَارُهُ لِلغَالِبِ فَحَسَبَ (مِنَ الْإِقَامَةِ) جَمِيعُهَا؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ الدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ قَبْلَهُ مَشْغُولٌ بِالْإِجَابَةِ وَلَا يُنَافِيهِ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي قَدْ خَرَجْتُ»؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَخْرُجُ عَقِبَ الْإِقَامَةِ وَلَوْ كَانَ بَطِيءَ النَّهْضَةِ بَحِيثٌ لَوْ أَخَّرَ إِلَى فَرَاغِهَا فَاتَّهَ فَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ مَعَ الْإِمَامِ قَامَ فِي وَقْتٍ يَعْلَمُ بِهِ إِدْرَاكُهُ لِلتَّحَرُّمِ وَمَرَّ نَدْبُ الْإِقَامَةِ مِنْ قِيَامٍ فَيَسُنُّ قِيَامُ الْمُقِيمِ قَبْلَهَا وَالْأَوَّلَى لِلدَّاحِلِ عِنْدَهَا أَوْ وَقَدْ قَرَّبَتْ أَنْ يَسْتَمِرَّ قَائِمًا لِكِرَاهَةِ الْجُلُوسِ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ، وَالنَّقْلُ.....

بِالْتَّهْنِي فَلْيَعْلَمْ حُكْمَ الْعَكْسِ بِالْأَوَّلَى بِضَرِيٍّ. قَوْلُ (سَيِّئٌ) (وَلَا يَقُومُ) أَيْ نَذْبًا غَيْرَ الْمُقِيمِ مِنْ مُرِيدِي الصَّلَاةِ مُغْنِيٍّ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ بِأَفْضَلِ مُرِيدِ الْجَمَاعَةِ غَيْرَ الْمُقِيمِ. اهـ. قَوْلُهُ: (مُرِيدُ الْقُدُوةِ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُ الْمَجْمُوعِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا يُنَافِيهِ إِلَى وَمَرَّ وَقَوْلُهُ وَمِثْلُهُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ أَيْ إِنْ لَمْ يَخْشَ إِلَى وَقَبْلُ. قَوْلُهُ: (مُرِيدُ الْقُدُوةِ) عِبَارَةٌ الْمَحَلِّيِّ مُرِيدُ الصَّلَاةِ وَظَاهِرُهَا اسْتِثْوَاءُ الْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومِ فِي ذَلِكَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَعَلَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م. ر. كَابِنِ حَجٍّ مُجَرَّدٌ تَصْوِيرٌ؛ لِأَنَّ الْمَأْمُومِينَ هُمُ الَّذِينَ يُبَادِرُونَ بِالْقِيَامِ عِنْدَ شُرُوعِ الْمُؤَدِّنِ فِي الْإِقَامَةِ ش. وَتَقَدَّمَ عَنِ الْمَغْنِيِّ وَشَرَحَ بِأَفْضَلِ مَا يُصَرِّحُ بِذَلِكَ الْاسْتِثْوَاءُ. قَوْلُهُ: (وَلَوْ شَيْخًا) أَيْ وَلَا تَقُوتهُ فَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ ش. أَقُولُ وَقَدْ يُنَافِي هَذِهِ الْغَايَةَ قَوْلُهُ الْآتِي وَلَوْ كَانَ بَطِيءَ النَّهْضَةِ الْخ. قَوْلُهُ: (وَتَوَجُّهَ الْخ) كَقَوْلِهِ وَجُلُوسِ الْخ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ قِيَامِ الْخ. قَوْلُهُ: (عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا) أَيْ مِنَ الْقِيَامِ، وَالْقُعُودِ وَغَيْرِهِمَا. قَوْلُهُ: (فَلْيَاثَارُهُ الْخ) أَيْ لِلْمُؤَدِّنِ. قَوْلُهُ: (لِلغَالِبِ) أَيْ أَوْ الْمُرَادُ بِالْمُؤَدِّنِ الْمُعْلَمُ شَوْبَرِيٍّ. قَوْلُهُ: (فَحَسَبَ) أَيْ وَلَا مَفْهُومٌ لَهُ وَلَوْ حَذَفَ لَفُظَ الْمُؤَدِّنِ وَقَالَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْإِقَامَةِ لَكَانَ أَخْصَرَ وَأَشْمَلَ مُغْنِيٍّ. قَوْلُهُ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ مَا أَفْهَمَهُ الْغَايَةَ مِنْ سَنِّ الْقِيَامِ عَقِبَ الْفَرَاغِ. قَوْلُهُ: (إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ الْخ) يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ إِذَا أَخَذَ فِي إِقَامَتِهَا فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ التَّهْنِيَّ عَنِ الْقِيَامِ قَبْلَ فَرَاغِهَا س. قَوْلُهُ: (عَقِبَ الْإِقَامَةِ) أَيْ لَا فِي أَثْنَائِهَا. قَوْلُهُ: (وَلَوْ كَانَ بَطِيءَ النَّهْضَةِ الْخ) وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ كَانَ الْمَأْمُومُ بَعِيدًا وَأَرَادَ الصَّلَاةَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ مَثَلًا وَكَانَ لَوْ أَخَّرَ قِيَامَهُ إِلَى فَرَاغِ الْمُؤَدِّنِ وَذَهَبَ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يُصَلِّيُ فِيهِ فَاتَّهَ فَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ ع. ش. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ بِالْقِيَامِ فِي هَذَا الْوَقْتِ، وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِإِذْرَاكِهِ فَكَانَ الْأَوَّلَى تَاخِيرَهُ عَنْهُ.

قَوْلُهُ: (فَيَسُنُّ قِيَامَ الْمُقِيمِ الْخ) أَيْ إِنْ كَانَ قَادِرًا مُغْنِيٍّ. قَوْلُهُ: (لِكِرَاهَةِ الْجُلُوسِ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ الْخ) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ جَالِسًا قَبْلُ ثُمَّ قَامَ لِيُصَلِّيَ رَابِعَةً قَبْلِيَّةً مَثَلًا فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ أَوْ قَرَّبَ قِيَامُهَا أَنْ لَا يَكُونَ اسْتِمْرَارُ الْقِيَامِ أَفْضَلَ مِنَ الْقُعُودِ لِعَدَمِ كِرَاهَةِ الْقُعُودِ مِنْ غَيْرِ صَلَاةٍ فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ اسْتِمْرَارِ الْقِيَامِ،

قَوْلُهُ: (إِذَا أُقِيمَتِ) يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِإِذَا أُقِيمَتِ إِذَا أَخَذَ بِإِقَامَتِهَا فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ التَّهْنِيَّ عَنِ الْقِيَامِ قَبْلَ فَرَاغِهَا.

حينئذ كما قال (ولا يَتَدَيُّ نَفْلًا) ومثله الطواف كما هو ظاهر (بعد شُرُوعه) أي المُقيم (فيها) أي الإقامة وكذا عند قُرْبِ شُرُوعه فيها أي يُكره لِمَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ معهم ذلك كراهة تنزيه للخبر الصحيح «إذا أُقِيِمَتِ الصَّلَاةُ فلا صَلَاةَ إلا المكتوبة» وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مِنْ ابْتِدَائِهَا الإقامة وهو قائم لا يُسَنُّ له الجلوس ثم القيام؛ لأنه يشغله عن كمال الإجابة فهو كقيام الجالس المذكور في المتن (فإن كان فيه) أي النفل حال الإقامة (أتمه) ندبًا سواء الراتبية، والمُطلقة إذا نوى عددًا، فإن لم ينوئه أئجه الإقتصار على ركعتين (إن لم يخش فوت الجماعة والله أعلم) لإحرازه الفضيلتين ويُنَجِّه في نافلة مُطلقة الإقتصار على ركعتين أخذًا مما يأتي في الفرض، فإن كان في راتبية كأكثر الوتر فهل يُسَنُّ قبلها نافلة مُطلقة ويقتصر على ركعتين أخذًا من ذلك أيضًا أو يُفَرِّقُ بَأَنَ الفرض جنس مُغاير للنفل من كُلِّ وجه وأمكن القلب إليه ويأتي فيه

والقعود وقضيته أيضًا أنه لو كان في غير مسجد لم يُكره الجلوس ع ش أقول قضية تعليلهم ثواب تأخير القيام إلى الفراغ من الإقامة بالاشتغال بالإجابة أن استمرار القيام هنا أفضل بل قول الشارح الآتي وَيُؤْخَذُ الْخُ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ. □ قَوْلُهُ: (حِينَئِذٍ) أَي حِينَ الْإِقَامَةِ أَوْ قُرْبِهَا. □ قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَي ابْتِدَاءُ النَّفْلِ. □ قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقَرَّرَ الْخُ) كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقْدَمَ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَا يَتَدَيُّ الْخُ.

□ قَوْلُهُ: (أُئِجَّه الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ) أَي أَوْ عَلَى رَكْعَةٍ عَلَى مَا يَأْتِي عَنِ النَّهَايَةِ وَسَم. □ قَوْلُهُ: (لِإِحْرَازِهِ الْفَضِيلَتَيْنِ) أَي فَضِيلَةِ النَّفْلِ وَفَضِيلَةِ الْجَمَاعَةِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ هُنَا مَضْرُوبَةٌ عَلَيْهِ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ أَي الضَّرْبُ بَعْضُهُمْ مَا نَصَّه وَيُنَجِّه فِي نَافِلَةٍ مُطْلَقَةٍ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي الْفُرْضِ، فَإِنْ كَانَ رَاتِبِيَةً كَأَكْثَرِ الْوَتْرِ فَهَلْ يُسَنُّ قَبْلَهَا نَافِلَةً مُطْلَقَةً وَيَقْتَصِرُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ أَخْذًا مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَوْ يُفَرِّقُ بَأَنَ الْفُرْضِ جِنْسٌ مُغَايِرٌ لِلْنَفْلِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَأَمَّا الْقَلْبُ إِلَيْهِ وَيَأْتِي فِيهِ التَّفْصِيلُ الْآتِي بِخِلَافِ الرَّاتِبِيَةِ، وَالْمُطْلَقَةِ فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا النَّظَرُ لِقَوْتِ الْجَمَاعَةِ وَعَدَمِهِ كَمَا تَقَرَّرَ كُلُّ مُحْتَمَلٍ، وَالثَّانِي أَقْرَبُ لِكَلَامِهِمْ أَنْتَهَى وَكُتِبَ سَم عَلَى هَذِهِ النُّسخَةِ مَا نَصَّه قَوْلُهُ وَيُنَجِّه الْخُ وَفِي الْعُبَابِ قَرْعٌ مُتَفَرِّدٌ أُقِيِمَتِ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ فَإِنْ كَانَتْ نَفْلًا نُدِبَ قَطْعُهَا

□ قَوْلُهُ: (وَيُنَجِّه الْخُ) فِي الْعُبَابِ قَرْعٌ مُتَفَرِّدٌ أُقِيِمَتِ الْجَمَاعَةُ وَهُوَ فِي صَلَاةٍ، فَإِنْ كَانَتْ نَفْلًا نُدِبَ قَطْعُهَا لِخَوْفِ قَوْتِ الْجَمَاعَةِ. اه. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ النَّافِلَةِ الْمُطْلَقَةِ وَغَيْرِهَا لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ كَابِنِ الرَّفْعَةِ إِذَا نَوَى عَدَدًا كَثِيرًا اقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَةٍ أَوْ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْلُمُ وَلَا يَقْطَعُهَا لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِهَا وَأَشَارَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَلَمْ كَانَ الْأَوَّلَى فِي النَّفْلِ غَيْرِ الْمُطْلَقِ أَيْضًا الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ أَوْ رَكَعَتَيْنِ إِذَا نَوَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لِمَا فِي الْقَطْعِ مِنَ الْإِبْطَالِ مَعَ امْتِنَانِ الصَّحَّةِ وَكَانَ الْقَمُولِيُّ لَحَظَ هَذَا الْمَعْنَى فَجَرَى عَلَى قَضِيَّتِهِ وَيُجَابُ بَأَنَ الْإِقْتِصَارِ إِنَّمَا يَكُونُ بَنِيَّةً وَلَمْ تُعْهَدْ فِي غَيْرِ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ وَلَا يُمَكِّنُ هُنَا الْقَلْبُ إِلَيْهِ يَتَأَمَّلُ وَجْهَ ذَلِكَ فَتَعَيَّنَ الْقَطْعُ. اه. □ قَوْلُهُ: (أَخْذًا مِنْ ذَلِكَ) أَي مِمَّا يَأْتِي ش.

التفصيل الآتي بخلاف الراتبة والمطلقة، فلم يبق إلا النظر لِقَوْت الجماعة وعَدَمِهِ كما تَقَرَّرَ كُلُّ مُحْتَمَلٍ والثاني أَقْرَبُ إلى كلامهم، فَإِنْ خَشِيَ فوتها وهي مشروعة له إِنْ أَتَمَّهُ بِأَنْ يُسَلِّمَ الإمام قبل فراغه منه قَطْعَهُ ودَخَلَ فيها ما لم يَغْلِبَ على ظَنِّهِ وَجُودُ جماعة أُخْرَى فَيَتِمُّهُ كما أَفْهَمَهُ الْمُتَنَبِّهُ بِجَعْلِهِ أَلْ فِي الجماعة لِلْجِنْسِ، والكلام في غير الْجُمُعَةِ أَمَّا فِيهَا فَيَجِبُ قَطْعُهُ لِإِدْرَاكِهَا بِإِدْرَاكِ رُكُوعِهَا الثاني وَخَرَجَ بِالنَّفْلِ الْفَرْضُ، فَإِذَا كَانَ فِي تِلْكَ الْحَاضِرَةِ وَقَامَ لِثَالِثِهَا

كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ النَّافِلَةِ الْمُطْلَقَةِ وَغَيْرِهَا لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ كَابِنِ الرَّفْعَةِ إِذَا نَوَى عَدَدًا كَثِيرًا أَيْ فِي التَّغْلِ الْمُطْلَقِ اقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَةٍ أَوْ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يُسَلِّمُ وَلَا يَقْطَعُهَا لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِهَا وَأَشَارَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ الْأُولَى فِي التَّغْلِ غَيْرِ الْمُطْلَقِ أَيْضًا الْإِقْصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ أَوْ رَكْعَتَيْنِ إِذَا نَوَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ لِمَا فِي الْقَطْعِ مِنَ الْإِبْطَالِ مَعَ إِمْكَانِ الصَّحَةِ وَكَأَنَّ الْقَمُولِيَّ لَحَظَ هَذَا الْمَعْنَى فَجَرَى عَلَى قَضِيَّتِهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْإِقْصَارَ يَكُونُ بَنِيَّةً وَلَمْ تُعْهَدْ فِي غَيْرِ التَّغْلِ الْمُطْلَقِ وَلَا يُمَكِّنُ هُنَا الْقَلْبُ إِلَيْهِ فَتَعَيَّنَ الْقَطْعُ. اهـ. وَيَتَأَمَّلُ وَجْهُ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الرَّاتِبَةِ، وَالْمُطْلَقَةِ) أَيْ، فَإِنَّ الْأُولَى لَيْسَتْ جِنْسًا مُغَايِرًا لِلثَّانِيَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ حَتَّى يُمَكِّنَ قَلْبُهَا إِلَيْهِ. اهـ. سَم. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ خَشِيَ فَوْتَهَا) إِلَى قَوْلِهِ قَطْعَهُ شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَ فِي نَافِلَةٍ مُطْلَقَةٍ وَقَدْ فَعَلَ رَكْعَتَيْنِ فَهَلَّا سُنَّ حَيْثُ نَبَتْهُ الْإِقْصَارُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَالسَّلَامُ مِنْهُمَا وَكَانَ أُولَى مِنَ الْقَطْعِ وَقَدْ يَلْتَزِمُ ذَلِكَ سَم. وَقَوْلُهُ قَدْ فَعَلَ رَكْعَتَيْنِ الْخُ وَمِثْلُهَا الثَّلَاثُ كَمَا يُفِيدُهُ مَا تَقَدَّمَ عَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَالزَّرْكَشِيِّ وَمَا يَأْتِي عَنْ ع. ش. □ فَوَدَّ: (إِنْ أَتَمَّهُ) قَبْدَ لِقَوْلِهِ فَوْتَهَا وَقَوْلُهُ: بِأَنْ يُسَلِّمَ الْخُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَيْضًا. □ فَوَدَّ: (قَطْعُهُ) يَظْهَرُ أَنَّهُ يَثَابُ عَلَى مَا مَضَى قَبْلَ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ بَعْدَ بَضْرِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَجُودُ جَمَاعَةٍ أُخْرَى) أَيْ وَلَوْ مَفْضُولَةٍ ع. ش. □ فَوَدَّ: (فَيَجِبُ قَطْعُهُ الْخُ) الْمُرَادُ أَنَّهُ يَجِبُ قَطْعُ التَّغْلِ إِذَا كَانَ لَوْ أَتَمَّهُ فَاتِ الرُّكُوعِ الثَّانِي لِلْجُمُعَةِ مَعَ الْإِمَامِ ع. ش. □ فَوَدَّ: (فَإِذَا كَانَ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَلَوْ أَقِيمَتِ الْجَمَاعَةُ، وَالْمُنْفَرِدُ يَصَلِّي حَاضِرَةً صُبْحًا أَوْ ثَلَاثِيَّةً أَوْ رُبَاعِيَّةً وَقَدْ قَامَ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ إِلَى ثَالِثَةِ آتَمَ صَلَاتِهِ وَدَخَلَ فِي الْجَمَاعَةِ، وَإِنْ لَمْ يَقُمْ فِيهِمَا إِلَى ثَالِثَةٍ اسْتَحَبَّ لَهُ قَلْبُهَا نَفْلًا وَيَقْتَصِرُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ يَدْخُلُ فِي الْجَمَاعَةِ نَعَمْ إِنْ خَشِيَ قَوْتَ الْجَمَاعَةِ لَوْ آتَمَ الرَّكْعَتَيْنِ اسْتَحَبَّ لَهُ قَطْعُ صَلَاتِهِ وَاسْتِثْنَاهَا جَمَاعَةٌ ذَكَرَهُ فِي الْمَجْمُوعِ. اهـ. زَادَ النَّهَابِيُّ قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ لَمْ يَتَرَضَوْا لِلرَّكْعَةِ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ لِلْمُتَنَبِّهِ الْإِقْصَارَ عَلَى رَكْعَةٍ فَهَلْ تَكُونُ الرَّكْعَةُ الْوَاحِدَةُ كَالرَّكْعَتَيْنِ لَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ وَيَظْهَرُ الْجَوَازُ إِذْ لَا فَرْقَ. اهـ. وَمَا ذَكَرَهُ ظَاهِرًا، وَإِنَّمَا ذَكَرُوا الْأَفْضَلَ. اهـ. وَأَقْرَأَهُ سَم. □ فَوَدَّ: (فِي تِلْكَ الْحَاضِرَةِ) أَيْ الَّتِي أَقِيمَتِ جَمَاعَتُهَا سَم.

□ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ الرَّاتِبَةِ وَالْمُطْلَقَةِ) أَيْ، فَإِنَّ الْأُولَى لَيْسَتْ جِنْسًا مُغَايِرًا لِلثَّانِيَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ حَتَّى يُمَكِّنَ قَلْبُهَا إِلَيْهِ. □ فَوَدَّ: (فَإِنْ خَشِيَ فَوْتَهَا) إِلَى قَوْلِهِ: (قَطْعُهُ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَ فِي نَافِلَةٍ مُطْلَقَةٍ وَقَدْ فَعَلَ رَكْعَتَيْنِ فَهَلَّا سُنَّ حَيْثُ نَبَتْهُ الْإِقْصَارُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ وَالسَّلَامُ مِنْهُمَا وَكَانَ أُولَى مِنَ الْقَطْعِ وَقَدْ يَلْتَزِمُ ذَلِكَ. □ فَوَدَّ: (فِي تِلْكَ) أَيْ الَّتِي أَقِيمَتِ جَمَاعَتُهَا.

أَتَمُّهَا نَذْبًا أَيِ إِن لَّمْ يَخْشَ فُوتَ الْجَمَاعَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِمَّا يَأْتِي وَقَبْلَ الْقِيَامِ لَهَا يَقْلِبُهَا نَفْلًا وَيَقْتَصِرُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ مَا لَمْ يَخْشَ فُوتَ الْجَمَاعَةِ لَوْ صَلَّاهُمَا.....

هـ قوله: (أَتَمُّهَا لِمَا) وقياس ما يأتي عن البلقيني أن هذا هو الأفضل ويجوز قلبها نفلًا ويسلم من ثلاث ركعات لما علل به من جواز التثقل بالواحدة، والثلاث مثلها ع ش. هـ قوله: (أَتَمُّهَا نَذْبًا) قال في الروض أي، والنهاية، والمُعْنَى ودخل في الجماعة. اهـ. وعِبَارَةُ الْعُبَابِ، فَإِنْ كَانَتْ صُبْحًا أَتَمُّهَا وَأَذْرَكَ الْجَمَاعَةَ وَكَذَا غَيْرُهَا بَعْدَ قِيَامِهِ لِلثَّالِثَةِ انْتَهَتْ وَلَا يَخْفَى ظُهُورُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْمُعَادَةِ وَقَوْعِ جَمِيعِهَا فِي الْجَمَاعَةِ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا هُنَا إِعَادَةٌ، وَالْغَالِبُ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي الثَّالِثَةِ لَا يُذْرِكُ بَعْدَ فَرَاغِ الثَّالِثَةِ، وَالرَّابِعَةِ، وَالتَّشْهِيدِ، وَالسَّلَامِ الرَّكْعَةَ الْأُولَى مَعَ الْجَمَاعَةِ فَتَجْوِزُهُمْ دُخُولُهُ فِي الْجَمَاعَةِ بَعْدَ فَرَاغِهِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ مَا ذَكَرَ وَأَنَّهُ إِذَا انْقَضَتْ الْجَمَاعَةُ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا يَقُومُ هُوَ لِإِتِمَامِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ نَعَمْ يُمَكِّنُ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا فَرَّغَ وَأَذْرَكَ رُكُوعَ إِمَامِ الْجَمَاعَةِ فِي رَكَعَتِهَا الْأُولَى لِكَيْتَهُ بَعِيدٌ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فَلْيُتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ وَقَدْ يُقَالُ لَا بَعْدَ فِيهِ مَعَ مِلَاحَظَةِ مَا قَدَّمَ مِنْ اشْتِرَاطِ الْجَمَاعَةِ فِي الْمُعَادَةِ بِتَمَامِهَا وَيُمَكِّنُ تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ سُورَةَ طَوِيلَةً بَل لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى طَوِيلِهَا؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ زَمَنَ دُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ، وَالْحَمْدِ وَسُورَةِ بَعْدَهَا لَا يَنْدُرُ تَكْمِيلُ الثَّالِثَةِ الَّتِي رَأَى الْجَمَاعَةَ تُقَامُ وَهُوَ فِيهَا، وَالْإِنْيَانُ بِرَكْعَةٍ بَعْدَهَا ع ش وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ فَرْقُهُمْ بَيْنَ الْقِيَامِ فِي الثَّالِثَةِ وَمَا قَبْلَهُ. هـ قوله: (مِمَّا يَأْتِي) أَيِ آيَفَا. هـ قوله: (وَقَبْلَ الْقِيَامِ لَهَا) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ: (وَقَامَ لِمَا) وَلَوْ عَبَّرَ بِأَوْ بَدَلِ الْوَاوِ كَانَ أَوْلَى. هـ قوله: (يَقْلِبُهَا نَفْلًا) أَيِ وَيَكُونُ مُسْتَتْنِي مِنْ بَطْلَانِ الصَّلَاةِ بِتَغْيِيرِ النَّيَّةِ ع ش. هـ قوله: (وَيَقْتَصِرُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْعُبَابِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ فَقَطُّ وَيُوجِبُهُ بَأَنَ الْفَرَاغِ لَمْ يَغْهَدْ فِيهَا اقْتِصَارًا عَلَى رَكْعَةٍ فَاغْتَنَعَ ذَلِكَ فِيهَا. اهـ. فَلْيُتَأَمَّلْ، فَإِنَّهُ بَعْدَ الْقَلْبِ صَارَتْ الصَّلَاةُ نَفْلًا، وَالتَّثْقُلُ يَجُوزُ فِيهِ الْإِقْتِصَارُ عَلَى رَكْعَةٍ سَمِ وَتَقَدَّمَ عَنِ النَّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ.

هـ قوله: (أَتَمُّهَا نَذْبًا) قَالَ فِي الرُّوضِ وَدَخَلَ فِي الْجَمَاعَةِ انْتَهَى وَعِبَارَةُ الْعُبَابِ، فَإِنْ كَانَتْ صُبْحًا أَتَمُّهَا وَأَذْرَكَ الْجَمَاعَةَ وَكَذَا غَيْرُهَا بَعْدَ قِيَامِهِ لِلثَّالِثَةِ. اهـ. وَلَا يَخْفَى ظُهُورُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْمُعَادَةِ وَقَوْعِ جَمِيعِهَا فِي الْجَمَاعَةِ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا هُنَا إِعَادَةٌ وَالْغَالِبُ أَنَّ مَنْ كَانَ فِي الثَّالِثَةِ لَا يُذْرِكُ بَعْدَ فَرَاغِ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ، وَالتَّشْهِيدِ، وَالسَّلَامِ الرَّكْعَةَ الْأُولَى مَعَ الْجَمَاعَةِ فَتَجْوِزُهُمْ دُخُولُهُ فِي الْجَمَاعَةِ بَعْدَ فَرَاغِهِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ مَا ذَكَرَ وَأَنَّهُ إِذَا انْقَضَتْ الْجَمَاعَةُ الَّتِي دَخَلَ فِيهَا يَقُومُ هُوَ لِإِتِمَامِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ وَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ نَعَمْ يُمَكِّنُ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا فَرَّغَ وَأَذْرَكَ رُكُوعَ إِمَامِ الْجَمَاعَةِ فِي رَكَعَتِهَا الْأُولَى لِكَيْتَهُ بَعِيدٌ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فَلْيُتَأَمَّلْ. هـ قوله: (وَقَبْلَ الْقِيَامِ لَهَا يَقْلِبُهَا نَفْلًا وَيَقْتَصِرُ عَلَى رَكَعَتَيْنِ) عِبَارَةُ الْعُبَابِ وَيُسَلِّمُ مِنْ رَكَعَتَيْنِ لِيُذْرِكَ الْجَمَاعَةَ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْهُ أَيِ مِنْ إِذْرَاكِهَا، فَإِنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْهُ أَيِ مِنْ إِذْرَاكِ الْجَمَاعَةِ لَوْ تَمَّ رَكَعَتَيْنِ سَنَ قَطَعَ صَلَاتِهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ فُوتَ الْوَقْتِ وَقَعَلَهَا جَمَاعَةً وَإِلَّا بِأَنَ خَشِيَ فُوتَ الْوَقْتِ لَوْ قَطَعَ أَوْ سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ بِأَنَ يَخْرُجُ بَعْضُ الصَّلَاةِ عَنْهُ وَلَوْ احْتِمَالًا كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ لَمْ يَقْطَعْهَا أَيِ لَمْ يَجُزْ لَهُ قَطْعُهَا وَلَا السَّلَامُ مِنْهَا مِنْ رَكَعَتَيْنِ. اهـ.

وإلا نُدِبَ له قَطْعُها ولو خَشِيَ فوت الوقتِ إن قَطَعَ أو قَلَبَ حُزْمَ، وإن كان في فائِئَةِ حُزْمٍ قَلْبُها نَفْلاً وقَطْعُها؛ لأنَّ تلك الجماعةَ غيرُ مشروعةٍ فيها ويجبُ قَلْبُها نَفْلاً إن خَشِيَ فوت الحاضرة كما أفهمه قولُ المجموعِ سلَّم من ركعتينِ لِيَسْتَعِلَّ بالحاضرة وظاهرُ أنَّ له بعدَ قَلْبِها نَفْلاً قَطْعُها بل ينبغي وجوبُه ابتداءً إذا تَوَقَّفَ الإدراكُ عليه والحاصلُ أنَّه إن أمكنه القلبُ إلى ركعتينِ وإدراكِ الحاضرة بعدَ السلامِ منهما وجبَ وعليه يُحْمَلُ قولُ القاضي الذي أَقَرَّه عليه في المجموعِ أنَّه يحزُمُ قَطْعُها وإلا بأنَّ كان القلبُ إلى ركعتينِ يُفَوِّتُ الحاضرةَ وجبَ القطعُ وعليه يُحْمَلُ ما قَدَّمْتُهُ أوائلَ الصلاةِ تبعاً لِشَيْخِنَا وغيره أنَّه يجبُ قَطْعُها.

□ فَوَدَّ: (نُدِبَ له قَطْعُها) هَلَّا نُدِبَ الإقْتِصَارُ على رَكْعَةٍ حَيِّثُذِ وكان أولى من القطعِ سم. □ فَوَدَّ: (نُدِبَ له قَطْعُها) أي ويكونُ مُسْتَنَى من حُزْمَةِ قَطْعِ الفَرْضِ ع ش. □ فَوَدَّ: (لأنَّ تلك الجماعةَ غيرُ مشروعةٍ إلخ) يُؤْخَذُ مِنْهَ أَنه لو كانت مشروعةً بَانَ اتَّحَدَتِ الفائِئَةُ جازَ القطعُ، والقلبُ كما صَرَّحَ به في شَرْحِ العُبابِ سم عبارةُ النِّهايةِ والمُعْنَى أَمَّا إذا كانت في صَلَاةٍ فائِئَةٍ فلا يَقْلِبُها نَفْلاً لِيَصِلَها جَمَاعَةٌ في حاضرةٍ أو فائِئَةٍ أُخْرَى، فإنَّ كانت الجماعةُ في تلك الفائِئَةِ بَعِيْها وَلَمْ يَكُنْ قَضَاؤها قَوْراً جازَ له قَطْعُها من غيرِ نَذْبٍ وإلا فلا يَجُوزُ كما قاله الزَّركَشِيُّ اه. □ فَوَدَّ: (بَلْ يَنْبَغِي وَجوبُه إلخ) أي القطعُ ع ش. □ فَوَدَّ: (إذا تَوَقَّفَ الإدراكُ) أي إدراكِ الحاضرةِ عليه أي القطع. □ فَوَدَّ: (وَجِبَ) أي القلبُ. □ فَوَدَّ: (إلى رَكْعَتَيْنِ) أي أو إلى رَكْعَةٍ على قياسِ ما مرَّ عَنِ البُلْقِينِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَجِبَ القطعُ) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّه إذا لم يَذْرِكِ الرَّكْعَةُ وإلا فلا يَتَعَيَّنُ القطعُ بل له قَلْبُها حَيِّثُذِ على كَلَامِ الجلالِ البُلْقِينِيِّ.

وَذَكَرَ الشَّارِحُ في شَرْحِهِ أَنه عَبَّرَ في المجموعِ بقوله سُنَّ أَنْ يُتِمَّها رَكْعَتَيْنِ وَيُسَلِّمَ مِنْهُمَا وتكونُ نافِلَةً ثم دَخَلَ الجماعةَ، فإنَّ لم يَفْعَلْ اسْتَحَبَّ أَنْ يَقْطَعُها ثم يَسْتَأْنِفَها في الجماعةِ اه قال وبِه يُعْلَمُ أَنَّ قولَ الْمُصَنِّفِ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْهَ لَيْسَ في مَحَلِّه لِإِبْهَامِهِ خِلَافُ المُرَادِ المُصَرَّحِ به عبارةُ المجموعِ المذكورةِ مِنْ أَنه مُخَيَّرٌ بَيْنَ القلبِ، والقطعِ ولو مع التَّمَكُّنِ نَعَمْ إِنْ أَرَادَ الْمُصَنِّفُ أَنَّ التَّمَكُّنَ قَيْدٌ في أَفْضَلِيَةِ القلبِ وَعَدَمُه قَيْدٌ في أَفْضَلِيَةِ القطعِ لا في أَضَلِّ السَّنَةِ أَتَجَهَّ ما قاله. اه. □ فَوَدَّ: (وَيَقْتَصِرُ على رَكْعَتَيْنِ ما لم يَخْشَ فَوْتُ الجماعةِ لو صَلَّاهُما وإلا نُدِبَ له قَطْعُها) قال الجلالُ البُلْقِينِيُّ لم يَتَعَرَّضُوا لِلرَّكْعَةِ، والمعروفُ أَنَّ اللَّتَمَتَّلِلَ الإقْتِصَارَ على رَكْعَةٍ فَهَلْ تكونُ الرَّكْعَةُ الواحدةُ كَالرَّكْعَتَيْنِ لم أرَ مَنْ تَعَرَّضَ له وَيَظْهَرُ الجوازُ إِذْ لا فَرْقٌ. اه. وما ذَكَرَه ظاهراً، وإنَّما ذَكَرُوا الأَفْضَلَ شَرْحُ م ر وقال في شَرْحِ العُبابِ وظاهرُ كَلَامِهِمْ أَنه لا يَجُوزُ الإقْتِصَارُ على رَكْعَةٍ قَطُّ فامْتَنَعَ ذلك فيها اه فليُتَأَمَّلْ، فإنه بَعْدَ القلبِ صارتِ الصَّلَاةُ نَفْلاً، والتَّغَلُّلُ يَجُوزُ فيه الإقْتِصَارُ على رَكْعَةٍ. □ فَوَدَّ: (وإلا نُدِبَ له قَطْعُها) هَلَّا نُدِبَ الإقْتِصَارُ على رَكْعَةٍ حَيِّثُذِ وكان أولى من القطع. □ فَوَدَّ: (لأنَّ تلك الجماعةَ غيرُ مشروعةٍ فيها) يُؤْخَذُ مِنْهَ أَنه لو كانت مشروعةً بَانَ اتَّحَدَتِ الفائِئَةُ جازَ القطعُ، والقلبُ ولهذا قال في العُبابِ أو فَرِيضَةً مُقْتَضِيَةً حُزْمَ قَطْعُها إلا مع فائِئَةٍ مِثْلِها انتهى قال الشَّارِحُ في شَرْحِهِ، فإنه يَجُوزُ القطعُ، والقلبُ لِكَيْتَه لا يَنْدُبُ كذا قاله جَمْعٌ وعبارةُ المجموعِ صريحةٌ في النَّذْبِ وهي إلخ ما بيَّنته عنها.

فهرس الموضوعات

فهرست

کتابُ الصلاةِ

- فصلٌ فیمنْ تَلَزَّمَهُ الصلاةُ أداءً وقضاءً وتوابعُهما ٦١
- فصلٌ فی الأذانِ، والإقامة ٨٧
- فصلٌ فی بیانِ استقبالی الکعبة، أو بدَلِها وما یَتَّبِعُ ذلك ١٢٩
- بابُ صِفَةِ الصلاةِ ١٦٦
- بابُ شُرُوطِ الصلاةِ ٣٥٧
- فصلٌ فی ذکرِ مُبْطَلاتِ الصلاةِ وَسُنَنِها وَمَكْرُوهاتِها ٤١٠
- بابٌ فی بیانِ سَبَبِ سُجُودِ السَّهْوِ وأَحْکامِہ ٤٦٨
- بابٌ فی سُجُودِ التَّلَاوَةِ والشُّکْرِ ٥٣٢
- بابٌ فی صلاةِ النفل ٥٦٠

کتابُ صلاةِ الجماعةِ

- فصلٌ فی صِفَاتِ الأئِمَّةِ ومُتَعَلِّقاتِها ٦٧١
- فصلٌ فی بعضِ شُرُوطِ القُدُوةِ وكَثیرٍ من آدابِها وَمَكْرُوهاتِها ٧١٢



